

التقرير العربي السابع للتنمية الثقافيّة

العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير

أربع سنوات من "الربيع العربي"

- الأحداث وتحوّلاتها في تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سورية
- قراءات معرفيّة وتخصّصيّة في "الربيع العربي"
- ترسيمات رؤيويّة لمستقبل الوطن العربي
- وجهات نظر خليجيّة في الثورات العربيّة
- "ربيع العرب" في مرآة الخارج الإقليمي والدولي
- "الربيع العربي" في النتاج الثقافي والأدبي والفنّي



التقرير العربي السابع
للتنمية الثقافيّة



التقرير العربي السابع للتنمية الثقافيّة

العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير

أربع سنوات من "الربيع العربي"

- الأحداث وتحوّلاتها في تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سورية
- قراءات معرفيّة وتخصّصيّة في "الربيع العربي"
- ترسيمات رؤيويّة لمستقبل الوطن العربي
- وجهات نظر خليجيّة في الثورات العربيّة
- "ربيع العرب" في مرآة الخارج الإقليمي والدولي
- "الربيع العربي" في النتاج الثقافي والأدبي والفنّي



الطبعة الأولى
2014م - 1436هـ

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 3140 - 8



مؤسّسة الفكر العربي
شارع الجامع العمري، الوسط التجاري
ص. ب.: 524 - 11 بيروت - لبنان
هاتف: 00961 1 997100 - فاكس: 00961 1 997101
www. arabthought.org - info@arabthought.org



مؤسّسة
الفكر العربي





كلمة رئيس مؤسّسة الفكر العربيّ

يسرّ «مؤسّسة الفكر العربيّ» أن تقدّم للعام السابع على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، انطلاقاً من أهداف المؤسّسة الثابتة التي أعلنّاها في مستهلّ إنشائها، وفي مقدّمها الانفتاح على العلوم والمعارف وتنمية الاعتزاز بثوابت الأمّة، وهي أهدافٌ تحتاج اليوم، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، إلى التشبّث بها، والعمل بمقتضاها، وتفعيلها بهمّة وتصميم حيّ، وذلك في ضوء الواقع الذي يعيشه العرب منذ ما ينيف على أربع سنوات. ولا ريب أنّ الأحداث المأسويّة التي تلمّ بوطننا العربي هي مدعاة إلى استنهاض الهِمم لتدارك الأخطار الفادحة الناجمة عنها.

إنّ العواصف الدوليّة والإقليميّة التي هبّت على بلدان «الربيع العربي» بدّدت مسار أحداثه وشتّتتها، إلاّ أنّه لا يمكن تجاهل المُكتسبات التي أضافتها هذه الأحداث إلى وعي الناس، أو استبطنتها في لاوعيهم، كما لا يمكن الاستهانة بهذه المُكتسبات؛ فالتاريخ لا يعود إلى الوراء، وكلّ خطوة إلى الأمام في اتجاه المستقبل هي مكسبٌ وإنجاز.

ولأنّ «مؤسّسة الفكر العربيّ» تؤمن بأنّ ليس هناك أسمى من العمل على خدمة قضايا الأمّة ومستقبلها - وهي الغايةُ التي تصبو إليها مبادرة التضامن بين الفكر والمال التي قامت عليها المؤسّسة - يتّضح الآن أنه لا يوجد ما هو أكثر أهميّةً وضرورةً وإلحاحاً اليوم، وقد بات مستقبل العرب هو مصيرهم بالذات، من العكوف على دراسة الأوضاع الناشِئة عن تحوّلات أحداث «الربيع العربي».

انطلاقاً من الغاية الجليلة هذه، ومن خطورة هذه الأوضاع وضرورة التسلُّح بفهم تعقيداتها، كي لا تأخذ بالأمّة إلى مهاوي التجزئة والتفتُّت، ولكي يُسهِم ذلك الفَهم في دفع عُقلائِها في اتّجاه تحقيق حلم الوحدة الممتدّ على مدى القرن الفائت، حرصت «المؤسّسة» على أن يكون تقريرها السابع للتنمية الثقافية مكرَّساً لمعضلات «الربيع العربي»، وقد انبرى لمعالجتها، بتفكيكها وتحليلها والتبصُّر في مآلاتها، لفيفٌ من البحّاثة والمفكّرين العرب، أولي الخبرة والاختصاص في مختلف معارج «الربيع العربيّ» ومجالاته وميادينه.

فتحيّةً لجميع الذين أسهموا في إنجاز «أربع سنوات من الربيع العربي»، مفكّرين وخبراء وأكاديميّين وهيئة استشاريّين، من داخل «المؤسّسة» وخارجها، وعاملين فيها، آملين أن يكون هذا التقرير لُبنةً في جسر التواصل بين «مؤسّسة الفكر العربيّ» وصنّاع القرار العرب، كما بين «المؤسّسة» وقرّائها ومتابعيها، لما فيه خير هذا الوطن العربي الكبير.

خالد الفيصل



في دواعي هذا التقرير ومضامينه ومراميه

أ. د. هنري العَويط

المدير العام لمؤسّسة الفكر العربي

«العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من الربيع العربيّ»، هو عنوان التقرير السابع من سلسلة «تقارير التنمية الثقافية» التي دَأبت مؤسّسة الفكر العربيّ على إصدارها سنوياً، والتي غطّت في الأعوام الماضية جوانب مختلفة من الثقافة العربيّة، بدءاً بأوضاع التعليم، وحركة الترجمة والنشر، وملفّات المعلوماتيّة، والإعلام...، وليس انتهاءً باقتصاد المعرفة، ومعطيات التوظيف وسوق العمل.... وقد يبدو للقارئ أنّ موضوع «الربيع العربيّ» بعيدٌ إلى حدٍّ ما عن روحيّة التقارير السابقة، وأنّ مادّته أقرب إلى السياسة منها إلى الثقافة. غير أنّ الحقيقة التي يُظهرها مضمون التقرير، هي أنّ المسألةَ الثقافيّة حاضرةٌ بقوّةٍ في مقاربة هذا الموضوع، سواء ألبست لبوساً سياسيّاً أم استراتيجيّاً أم اقتصاديّاً أم فكريّاً أم فنّيّاً أم أدبيّاً.

في المسوّغات

أمّا اختيار هذا الموضوع بالذات، فمردّه إلى أنّ مؤسّسة الفكر العربيّ آلت على نفسها، منذ إنشائها، أن تكون قطباً لنقل المعرفة ونقدها وتوليدها ونشرها، وأداةً لإثارة الوعي بالقضايا المصيريّة الكبرى التي تعيشها مجتمعاتُنا ودولُنا. وفي الواقع، عاشت المنطقةُ العربيّةُ كلّها منذ الرابع عشر من شهر **يناير (كانون الثاني) 2011**، تاريخ مغادرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي تونس، أحداثاً جساماً وتحوّلاتٍ عميقة، لم يشهد العالم العربيّ مثيلاً لها في تاريخه الحديث. وباستثناء سوريا التي تعاني ما تعانيه، تهاوت أربعة أنظمة، بدءاً من تونس فمصر ثمّ اليمن فليبيا، تحت صرخات الجموع الهادرة كأمواج البحر، صرخات لم تكلّ الحناجر التي أطلقتها عن المناداة بمطلب واحد شكّل أولويّة مطلقة: «الشعب يريد إسقاط النظام!» وبقدر ما جيّشت هذه الأحداثُ حماسَ شعوب المنطقة، وفتحت أمامها أبواب الأمل على مصاريعها، ارتسمت كذلك على طريقها مساراتٌ مخيِّبة حوّلت «الربيع العربيّ» إلى «خريف»، بل إلى مأساةٍ عاصفةٍ ومظلمةٍ ودامية.

هذا الحدث الجلل، شَغَل، ولمّا يزل، العالم بأسره، فأقبل الباحثون والمفكّرون والخبراء من كلّ حدبٍ وصوب، في مشارق الأرض ومغاربها، وعلى اختلاف تخصّصاتهم وتوجّهاتهم ومجالات اهتمامهم، يدرسون هذه الظاهرة وتطوّراتها، ولاسيّما بعدما أسفرت الأحداث، في ظلّ التحوّلات الإقليميّة والدوليّة، عن انحرافات خطيرة تنذر كلّها بمستقبلٍ قاتمٍ قد يطاول الوجودَ العربيّ نفسَه.

فكيف والحالة هذه لا ترى مؤسّسةُ الفكر العربي أنّ من واجبها القيام بمراجعةٍ نقديّةٍ شاملة لهذه الظاهرة الاستثنائيّة، وهي المعنيّةُ إلى أبعد الحدود بأوضاع الدول العربيّة وأحوال شعوبها، والساعيةُ دوماً إلى البحث عن أنجع السبل التي تمكّنها من التصدّي للتحدّيات الكبرى التي تواجهها، والملتزمةُ بالتوعية على ما يرتّبه علينا جميعاً، حكّاماً ومواطنين، بناءُ المستقبل الذي نطمح إليه من تبعاتٍ ومسؤوليّات؟

في بنية التقرير وأبوابه

جعلنا هذا التقرير من ستّةِ أبوابٍ مستقلّة، لكنّها متكاملة. ولا يتجلّى استقلالها في الحرّية المعطاة للقارئ للشروع في قراءة الباب الذي يختاره من غير أن يكون مضطرّاً إلى احترام تسلسل الأبواب فحسب، بل أيضاً للاقتصار على مطالعة واحدٍ أو أكثر من هذه الأبواب من غير أن يكون ملزَماً بمطالعتِها كلّها. لا بل يمكنه أن يقرّر، في ضوء اهتماماته، الاكتفاء بقراءة بحثٍ واحدٍ من الأبحاث التي يتضمّنها هذا الباب أو ذاك. ومن زاوية النظر هذه، يبدو «**التقريرُ العربيُّ السابع للتنمية الثقافيّة**» وكأنّه مجموعةٌ من التقارير التي يوازي عددُها عددَ الكتّاب المشاركين فيه. لكنّ ما تتمتّع به الأبوابُ والأبحاثُ من استقلاليّةٍ ذاتيّةٍ لا يُلغي ما بينها من ترابطٍ وتكاملٍ يحثّان الراغبَ في تكوينِ فكرةٍ شاملة عن ظاهرة «الربيع العربيّ» على قراءة التقرير بكامله.

يتيح **الباب الأوّل** من التقرير، بقراءته للأحداث في كلِّ بلدٍ من بلدان «الربيع العربيّ» (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا)، الإطلالة على المشكلات البنيويّة التي تواجهها هذه البلدان وخلفيّاتها الثقافيّة: الاستبداد، والديكتاتوريّة، والفساد، والفقر، والبطالة، والقمع، والطائفيّة، والمذهبيّة..إلخ. فلقد أجمعت الأبحاث التي تضمّنها هذا الباب على أنّ هذه المشكلات أو بعضها، التي كانت حاضرةً بدرجةٍ أو بأخرى في هذا البلد أو ذاك من بلدان «الربيع العربيّ»، لم تكن معزولةً البتّةَ عن إطارها الثقافي.

أمّا **الباب الثاني** الذي قرأ هذا «الربيع» قراءةً أفقيّة، فقد وازن فيها بين القراءات القطاعيّة، من مجتمعيّة وقانونيّة واقتصاديّة وتكنولوجيّة وعسكريّة وسياسيّة...، والقراءات المعرفيّة المتخصّصة، من أنثروبولوجيّة وسوسيولوجيّة وفلسفيّة ودينيّة، فأتاح الكشف لا عن الموروثات التي تحملها بلدان «الربيع» فحسب، بل عن موروثاتنا كعرب، القديم منها والجديد، تلك المتلبّسة بالثقافة والتراث، أو تلك المتداخلة بالحداثة وما بعدها. فالتقت مضامين هذا الباب تارةً، أو تقاطعت تارةً أخرى، أو افترق بعضُها عن الآخر طوراً، في ما يخصّ «ثورات الربيع العربيّ»: سواء لجهة **التسمية** (هل شهدت البلدان المعنيّة ثوراتٍ أم انتقاضاتٍ...؛ وهل ما جرى هو ربيع حقّاً أم خريف؟...إلخ)، أم لجهة **الأسباب**(ما هو دور البطالة، والوضع الاقتصادي ككلّ، ووسائل التواصل الاجتماعي، والشباب، والمرأة...في ما جرى؟ وهل ثمّة مؤامرة حيكت استكمالاً لمشروع المحافظين الجدد الأميركيّين وإدارة الرئيس بوش الابن في ما عُرف بمشروع «الشرق الأوسط الكبير»؟ وهل كانت الأحداثُ مُفاجِئةً أو مُتوقَّعَةً؟ إلخ...)، أم لجهة **المنطلقات النظريّة والمنهجيّة** لقراءة الأحداث (قراءة عقلانيّة، أو اجتماعيّة،

أو اقتصاديّة، أو بالاستناد إلى حتميّة تاريخيّة، أو سواها من المقاربات والقراءات).

وخُصِّص البابان **الثالث والرابع** للأبحاث التي تستشرف مآلات هذا «الربيع» وتتبصّر في تحوّلاته المستقبليّة، وفي انعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى اختلاف التوجّهات السياسيّة والأيديولوجيّة للأبحاث التي يتضمّنانها، خلُص البابان هذان إلى أن ثورات «الربيع العربيّ»، التي شارف بعضها نهاية المرحلة الأولى، وبدأ بعضها الآخر بالمرحلة الثانية، هي، وبغضّ النظر عن مواقفنا منها، دروسٌ أو دعوةٌ لنا لدرء المخاطر، في مرحلة ينتشر فيها الإرهاب في المنطقة، ويبلغ أعلى درجات العنف والوحشيّة. ولئن كانت دول مجلس التعاون قد بادرت إلى إصلاحات لتنأى بنفسها عن تداعيات هذه الثورات، فلأنّها أدركت أنّ من شأن تأجيل العمل على مقوّمات النهضة العربيّة أن يسمح لأحلام برنارد لويس وبرنار هنري ليفي ومخطّطاتهما بأن تشقّ دربها إلى التحقيق، ولأنّها أدركت أيضاً أنّ جنوح الإيديولوجيا الدينيّة المتشدّدة نحو المزيد من التصلّب لن يحملَ بالتأكيد أيّ خير لها ولمجتمعاتها ومواطنيها.

ويتبيّن أيضاً لقارئ البابين **الثالث والرابع** أنّ هذا الوعي لا يقتصر على دول مجلس التعاون الخليجي، بل يعمّ سائر الدول العربيّة التي باتت مدعوّة إلى الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد وإلى السعي الجادّ لبناء الدولة الحديثة القائمة على أسس المواطنة والديمقراطيّة. وهنا تحديداً، يتجلّى البعد الثقافي لثورات «الربيع»، من حيث دورها في ارتفاع منسوب الوعي بضرورة التغيير.

هذه الأبواب الأربعة، والتي تراوحت مضامينها بين التوصيف والتحليل والاستشراف لظاهرةٍ شكّلت مفصلاً تاريخياً للعرب بأسرهم، هذه الأبواب الأربعة، بثراء مضامينها وتنوّعها، جاءت بمثابة التمهيد لما حمله من بعدها البابان **الخامس والسادس**. فقد احتوى هذان البابان على الأبحاث والدراسات التي تناولت «الربيع العربيّ» في مرآة الخارج الإقليمي (تركيا، إيران، إسرائيل) والدولي (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، الهند) وما ظهر في الإعلام ونُشر في الصحافة على أنواعها، وفي المجلّات الأكاديميّة، وما صدر من كتبٍ عن دور النشر، ومن دراساتٍ عن مراكز البحوث، سواء العربيّة منها أو الأجنبيّة، وما أُنتِج من أعمالٍ توثيقيّة وتحليليّة. هذا النتاجُ الغزيرُ والمتنوّعُ شكّل مادةً ثريّةً لببليوغرافيا موسّعة، راصِدة وشارحة لأهمّ الأعمال الفكريّة التي صدرت باللغات الثلاث العربيّة والفرنسيّة والإنجليزيّة، هذا فضلاً عن قراءة معمّقة في النتاجات الفنّية والأدبيّة المرتبطة بـ«الربيع العربيّ»، سواء من خلال الرواية، أو الشعر، أو المسرح، أو السينما، أو فنّ الغرافيتي، أو الشعار السياسيّ، أو الموسيقى.

«الربيع العربيّ» في مرآة الوعي

لقد طرح ترابط أبواب «**التقرير العربيّ السابع للتنمية الثقافيّة**» وتكاملها، على الرغم من الاستقلاليّة البادية لكلّ باب، أسئلة كثيرة صبّ كلّ واحد منها في مجرى التقرير بكامله. وتولّدت من

هذه الأسئلة خلاصاتٌ تؤكّد هذا الترابط. فلئن بيّنت قراءة النتاج الفكري لظاهرة «الربيع العربيّ» مثلاً، تحوّل موضوعات الكتابة عن هذا «الربيع العربيّ» بوصفه ثورةً، إلى الكتابة عنه بوصفه ساحة صراعاتٍ وحروبٍ طغت عليها مصالح الدول الخارجيّة، فإنّ قراءة «الربيع العربيّ» في مرآة الخارج الإقليمي والدولي تتصادى مع تلك القراءة، وذلك حين يظهر أن الغرب ليس كتلةً واحدةً، لأنّ ثمّة مفكّرين وفلاسفة وعلماء اجتماع وسياسة غربيّين عملوا في نصوصهم على تعرية خطاب الهيمنة الغربيّة، في حين أنّ ثمّة نظرة مغايرة استشراقيّة واستعلائيّة، مكرَّسة في نصوص كبار المحلّلين الاستراتيجيّين في الدوائر الغربية الرسميّة ومراكز بحوثها تلتقي بخطابات الشخصيّات اليهوديّة النافذة في الدول الغربيّة، الأكثر تأييداً وخدمةً للكيان الصهيوني من الإسرائيليّين أنفسهم.

أمّا الأسئلة التي طرحها المفكّرون والكتّاب في قراءة الانتفاضاتِ والثوراتِ العربيّة لمعاني الديموقراطيّة والتحوّل الديموقراطيّ وتداول السلطة والعدالة الاجتماعيّة والكرامة الإنسانيّة وحرّية الفكر والاعتقاد، والعبور نحو فضاء سياسيّ واجتماعيّ وفكريّ يحترم حقوق الفرد والجماعة ويرسّخ مفهوم المواطنة ومدنيّة الدولة...، فقد وجدت مثلاً ما يقابلها في قراءات النتاج الفكري الخالص لـ«الربيع العربيّ»، بقدر ما وجدت ما يقابلها أو ما يوازيها في النتاج الفنّي. فحين بيّن فيلم سمير عبد الله «**Gaza-strophe**» الصادر في العام 2011 - على سبيل المثال لا الحصر- كيف أنّ «وسائل الإعلام الغربيّة تنقل روايات مُغرِضة، وغير دقيقة، عمّا يجري في بلادنا»، لم تكن تعرية الخطاب الاستشراقي في هذه المادّة الفنّية ببعيدة عن القراءات والتحليلات الأخرى في أبواب التقرير المختلفة، التي مثّلت ردّاً على التحليل الثقافي الاستشراقي الذي يعتبر الصراعات في المنطقة العربيّة صراعات قائمة على الهويّة والدين العرق، في إطار تغييبٍ ممنهجٍ للآليات التي تحوّل الصراع السياسي إلى صراع بين هويّات وحضارات وأعراق وديانات. في حين أنّ كلّ مسألة من هذه المسائل تتحكّم بها عوامل سياسيّة واقتصاديّة وجيوسياسيّة وتاريخيّة عدّة، غالباً ما يجري تجاهلها. ولعلّ الخيط الجامع بين أبواب التقرير كلّها يتمثّل أيضاً في الإجماع على خلاصةٍ أساسيّةٍ مفادها أن ثورات «الربيع العربيّ»، وعلى اختلاف تجلّياتها الفكريّة والفنّية، لا بدّ لها أن تجتاز النفق المظلم الذي غرقت فيه، لأنّ «الربيع العربي» شكّل انعطافةً نوعيّةً تخوّلنا الاعتقاد أنّ أحوال العالم العربيّ لن تعودَ بعده وبفضله إلى ما كانت عليه سابقاً.

في أهداف التقرير ومآلاته

يجيء هذا التقرير في نهاية المطاف، استكمالاً لتقارير مؤسّسة الفكر العربيّ الستّة السابقة في رصد مكامن الخلل في البِنى الثقافيّة العربيّة، وتسليط الضوء على الوقائع والظواهر والمعطيات الإيجابيّة التي من شأنها إعادة تصويب الرؤى في القضايا المصيريّة التي تواجهها أوطانُنا.

وغنيٌّ عن البيان أنّ هذا التقرير لا يدّعي أنّ ما اشتمل عليه من أبحاثٍ يشكّل إحاطةً وافيةً بظاهرةِ «الربيع العربيّ»، سواء على صعيد تحرّي أسبابها ودواعيها ومنطلقاتها، أو لجهة عرض أحداثها

ومساراتها وتطوّراتهـا، أو فـي السـعي إلـى اسـتخلاص نتائجهـا واسـتجلاء مآلاتهـا. وهو لا يدّعـي أنّه قدّم الأجوبـةَ القاطعـةَ والشـافيةَ عـن الأسئلة والتسـاؤلات الجمّـة التـي طرحهـا، ولا بالأحـرى عن تلـك التي لا بدّ لـه أن يثيرهـا لـدى قرّائـه. وكيـف يسـعه ذلـك فـي بضـعِ مئاتٍ مـن الصفحات، وقـد عجزت عـن تحقيقه مئـاتُ المؤلّفـات باللغـات العربيّـة والفرنسـيّة والإنكليزيّـة التـي يفتخـر بأنّـه أوّل مَـن قـام برصدهـا وبإعداد قائمـة بيبليوغرافيّـة بهـا، وبالتعريـف بإيجـازٍ بمحتـوى كلّ واحـدٍ منهـا فـي بابـه السـادس الأخيـر؟ بل كيف يسـعه أن يـوردَ القـولَ الفصـل فـي ظاهـرةٍ يرى الكثيرون أنّها مـا زالت في بداياتهـا، وأنّ فصولَها لم تكتمل بعد، وأنّ موجاتهـا الارتداديّـة ستسـتمرّ طويـلاً؟ وكيـف يسـعه علـى كلّ حـال الحسم في شـأن قضايـا تحتّم طبيعتُهـا وتفاعلاتُهـا وتداعياتُهـا أن يبقـى النقاش حولهـا مفتوحاً؟

غيـر أنّ مـن أبـرز الخصائـص التـي يمتـاز بهـا هـذا التقريـر عـن غيـره مـن الإصـدارات الكثيـرة التـي تناولـت «الربيـع العربـيّ»، نجاحـه فـي جمـع مـا يتعلّق بمجمـل عناصرِ هـذا «الربيع» وجوانبِـه المختلفة فـي ملـفٍّ واحـدٍ. ويمكننـا الجـزم أنّ مـا مـن وثيقـةٍ نشـريّةٍ واحـدةٍ، أعربيّـةً كانـت أم أجنبيّـةً، قـد أحاطـت بالموضوع على هذه الصورة من التنوّع والشمول حتى الآن. ويسـتطيع واحدُنا وهو يسـتعرض فهرسـت المحتويـات أن يتبيّـنَ هـذا المنحى البانوراميّ الذي يَسـم التقريرَ بميسـمِه الطاغـي، فضلاً عن تنوّع مجالات الاختصـاص لـدى النُخبـةِ مـن الكتّـاب الذيـن تمّ اسـتقطابُهم للمسـاهمة فيه، وقـد روعي فـي اختيارهم معيارُ الكفـاءة، والرصانـة العلميّـة، وتعـدّدُ مذاهبِهـم الفكريّـةِ، فضـلاً عـن توزّعهم علـى مختلف البلـدان العربيّة.

ويجـيء التقريـر أيضـاً محمّـلاً بآمـال المؤسّسـة بـأن يغـدوَ مرجعـاً ومنهـلاً لـكلِّ المعنيّيـن فـي عالمنـا العربـيّ وخارجـه، بـدءاً مـن أصحاب القـرار السياسـيّ، مـروراً بالكتّـاب والباحثين والمثقّفيـن والأكاديميّين والإعلاميّيـن، وصـولاً إلـى شـرائح الطلبـة، بـل إلـى المهتمّيـن كافّـةً بحاضـرِ العالـم العربـيّ ومسـتقبلِه.

المحتـويـات

الباب الثالث

ترسيمات رؤيويّة لمستقبل الوطن العربي

الباب الرابع

وجهات نظر خليجيّة في الثورات العربيّة

الباب الخامس

«ربيع العرب» في مرآة الخارج الإقليميّ والدوليّ

الباب السادس

«الربيع العربي» في النتاج الثقافيّ والأدبيّ والفنّي

بيبليوغرافيا

الباب الأول

«ربيع تونس»: التأرجح بين الأمل والخوف

أ. صلاح الدين الجورشي
إعلامي وباحث في الإسلام السياسي ورئيس "منتدى الجاحظ" الفكري - تونس

«ربيع مصر»: بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو

د. حسن نافعة
كاتب وباحث ورئيس قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة سابقاً

«ربيع ليبيا»: لا شيء تغيّر سوى الوجوه والأسماء فقط

د. مصطفى عمر التير
باحث وأستاذ علم الاجتماع في الجامعات الليبية ومدير "معهد الإنماء العربي" سابقاً

«ربيع اليمن»: دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة

د. عبد الملك محمد عيسى
كاتب وباحث في علم الاجتماع السياسي
جامعة صنعاء

«ربيع سورية»: الشعب لا مع السلطة ولا مع المعارضة

د. منذر خدام
كاتب وباحث وقيادي في معارضة الداخل - سورية



«ربيع تونس»: التأرجح بين الأمل والخوف

أ. صلاح الدين الجورشي

مع نشر هذه الورقة، تكون تونس قد قاربت الذكرى الرابعة لثورتها التي غيّرت المشهد السياسي والاجتماعي محلّياً وإقليمياً، والتي كان لها الأثر الكبير على المنطقة برمّتها، وبخاصة الدول التي تأثّرت بها، وقامت هي أيضاً بالتخلّص من رؤسائها السابقين.
عاشت البلاد منذ الرابع عشر من شهر يناير(كانون الثاني) 2011 ، تاريخ مغادرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي تونس، أحداثاً كبرى، سيكون لها تداعيات عميقة على التونسيّين، كما فتحت المجال أمام تحدّيات غير مسبوقة في تاريخهم المعاصر. وهو ما سيتمّ رصده في هذه الورقة التي ترمي إلى تحديد ملامح هذه التجربة، التي شغلت، ولا تزال، الباحثين والمراقبين المختصّين في شؤون المنطقة العربية، بخاصة أن هذه التجربة أصبحت أشبه بسفينة صغيرة تسبح في محيط إقليمي هائج، ولا يُعرف مدى قدرتها على الصمود وعلى الوصول إلى برّ الأمان من دون أن تحطّمها هذه الأمواج المتلاطمة، والمُنذِرة بمستقبل قاتم.

تونس: الموقع والسياق

تونس بلد صغير، يحتلّ موقعاً استراتيجياً جعل منه أرض تواصل بين المشرق والمغرب للوطن العربي، ويعتبر أحد المفاصل الأساسية الرابطة بين أوروبا وإفريقيا، وكذلك جسراً ممتدّاً نحو الجهات الأربع في قلب جنوب البحر الأبيض المتوسّط. وبسبب هذا الموقع كانت تونس، ولا تزال، حاضرة باستمرار في تاريخ المنطقة، كما بقيت منذ ستّة آلاف سنة عرضةً للهيمنة من قبل إمبراطوريات قديمة أو صاعدة، وهو ما ساعد على نحت شخصية شعبها، وأعطى أهمية كبرى لنخبها التي كانت باستمرار صاحبة الأدوار الرئيسة في صنع الأحداث، أو في توجيهها.

نجح الزعيم بورقيبة في بناء الدولة الوطنية على أنقاض النظام الملكي السابق، لكنّ ذلك لا يعني أنه قد وجد البلاد بلا تاريخ، أو من دون بنية سياسية واجتماعية مثلما كان الرئيس يفترض[1]. فالدولة في تونس لها عمق تاريخي معروف، كما لها حركة إصلاحية ذات توجّه تحديثي يتجاوز عمرها أكثر من قرن ونصف القرن، وهو ما وفّر تراكمات ثرية مكّنت من تحقّق بعض شروط النجاح لمشروع الدولة الحديثة. لكن هذه الدولة وُلدت مصابة بمرض التشخيص المفرط لمؤسّسها، الذي لم يفكّر كثيراً في مستقبلها بعد أن يفارق الحياة عندما قرّر التنصيص في الدستور على أن تكون رئاسته مدى الحياة، وهو ما أوقع البلاد في سلسلة من الأزمات، أدّت إلى إبعاده عن الحكم، وتولّي الجنرال بن علي السلطة على إثر انقلاب أبيض. ومع هذا الأخير تعاظم الحكم الفردي، واستمرّ احتكار ساكن قصر قرطاج كلّ القرارات، وهو ما عمّق الفوارق الاجتماعية، وولّد لدى الشرائح المهمَّشة والمناطق المهمَلَة الإحساس بالاضطهاد والاستغلال، ودفع بالنخب المُبعَدة عن مراكز صناعة السياسات إلى تشجيع حالة التمرّد والاحتجاج، وقد تسبَّب هذا الواقع أخيراً في انهيار الحكم الفردي، وهيمنة الأسرة الجشعة التي عمّقت الفراغ حول السلطة، وخرّبت أسس الاستقرار السياسي الذي كان في مرحلة بن علي قائماً على حساب الحرّيات وحقوق الإنسان والمشاركة الشعبية. فالتحالف الذي قام حول بن علي، ضمّ الأجهزة الأمنية، وطبقة رجال الأعمال

1 زعم الحبيب بورقيبة أنه وجد تونس ذرّات من الأفراد فقام بصهرهم وحوّلهم إلى أمة.



المستفيدين، والحزب الحاكم: «التجمّع الدستوري الديمقراطي»، وشرائح من السياسيين والجامعيين والتكنوقراط، إلى جانب النقابات المضروبة على يدها، وكذلك الدول ذات المصالح الكبرى في تونس، وفي مقدّمتها فرنسا، فضلاً عن عدد من الدول الأوروبية التي كانت تقدّم دعماً غير مشروط للنظام السابق. هذا التحالف الموضوعي بين كلّ هذه الأطراف، والذي ساعد كثيراً على تأمين استمرار بن علي في الحكم، أخذ يتفكّك تدريجاً بفعل موجة الفساد التي اكتسحت البلاد، وجعلت الثقة في النظام السياسي تتراجع شيئاً فشيئاً إلى أن اندلعت الاحتجاجات، التي سرعان ما شملت معظم المدن والقرى، وتطوّرت وفجّرت التناقضات بين مختلف الأطراف والأجهزة. فبدا الجنرال بن علي معزولاً ومرتبكاً، ولا يزال الغموض يكتنف الظروف التي دفعته إلى مغادرة البلاد والاستسلام لمصيره، والخروج من دائرة الحكم بلا صديق ولا نصير[2].

تفاجأ المجتمع التونسي بالصعود القوي لتيارات السلفية المتشدّدة، وخصوصاً أنها لم تولد من رحم الثقافة الدينية التقليدية في البلاد، ولم تستند في مرجعيتها إلى «التراث الزيتوني»

خصائص الانتقال السياسي في تونس

كانت نيّة بن علي تتجه نحو وضع أسرته في المملكة العربية السعودية بشكل مؤقّت، ومن ثم العودة إلى تونس مباشرة للبحث عن حلّ للأزمة، يمكّنه الاحتفاظ بالسلطة، لكن حساباته سرعان ما سقطت جميعها في الماء، حيث إن الجميع أداروا له الظهر، بمن فيهم الذين كانوا قريبين منه خوفاً وطمعاً، بعدما اضطرتهم الأحداث المتسارعة إلى التخلّي عنه، والانخراط في مسار انتقالي سيطوي نهائياً مرحلة حكم الجنرال.

سيتناول بحثنا الخصائص الرئيسة التي ميّزت تجربة الانتقال السياسي في تونس، مع ربطها بالديناميكية الداخلية والإقليمية التي تحكّمت في المشهد العام.

2 أنظر: عبد العزيز بلخوجة وطارق شيخ روحه، **14 جانفي - التحقيق** (تونس: دار أبولونيا للنشر، 2014).

بين القطع مع النظام القديم والتواصل معه

عادةً ما تُطرَح إشكالية العلاقة مع النظام القديم في ظلّ الأحداث والمنعرجات الكبرى التي تؤدّي إلى قيام ثورة، أو احتجاجات ضخمة في بلد ما، وتسفر عن تغيير موازين القوى لمصلحة طرف أو أطراف جديدة. إذ غالباً ما تعمل القوى الصاعدة على القطع مع المرحلة السابقة، برموزها وشخوصها والقوى التي كانت تستند إليها، والعمل في المقابل على بناء مرحلة جديدة ومختلفة تؤسّسها القوى الاجتماعية والسياسية، التي قامت بالثورة، أو ارتبطت بها واستفادت منها. هذه المسألة طُرحت في تونس منذ البداية، لكنّها اتّخذت شكلاً مغايراً لما حدث في دول أخرى، وترتبت عن ذلك نتائج مختلفة، حدّدت مصير القوى القديمة و«الجديدة». لماذا حدث ذلك؟ وما هي تداعياته؟

مع رحيل بن علي، حصل فراغ على مستوى مَن كان يمسك بكلّ مؤسّسات الدولة ويمسك بجميع خيوط اللعبة. لم تكن المعارضة مهيّأة لملء هذا الفراغ، إذ فاجأتها الثورة وتداعياتها، وهو ما دفع بأحد الفاعلين داخل الأجهزة الأمنية والسياسية إلى الميل نحو الصيغة الدستورية التي حدّدت كيفيّة تحقيق انتقال السلطة في حالات الشغور بمنصب رئاسة الجمهورية. في البداية تمّ الاستناد إلى الفصل 56 من الدستور، لكنّ هذا الفصل من شأنه أن يفتح المجال لعودة بن علي إلى الحكم عندما تستقرّ الأوضاع، وهو ما تفطّن له فقهاء القانون الدستوري، وقامت المعارضة بممارسة ضغوطها، وبفضل ذلك تمّ التراجع عن **الفصل 56** والأخذ بالصيغة الثانية، التي يحدّدها **الفصل 57** من الدستور القديم. وكان هذا التمشي مؤشّراً على قبول النخب السياسية، والرأي العام، الآلية الدستورية التي مكّنت من ضمان استمرارية الدولة، والحيلولة دون الأخذ بمنطق القطيعة التي تقدّم الشرعية الثورية على الآليات الإصلاحية، نظراً إلى أن هذه الأخيرة تحافظ على المؤسّسات القائمة مع العمل على إصلاحها وتطويعها للمتغيّرات الجديدة ولمصالح القوى الصاعدة.

طالبت أحزاب أقصى اليسار في البداية بحلّ جميع المؤسّسات القائمة، بما في ذلك رئاسة الجمهورية والحكومة والحزب الحاكم وباقي هياكل الدولة،





مثلما حصل على سبيل المثال في الثورة البلشفية بقيادة لينين، ودعت هذه الأطراف إلى إنشاء مجلس أعلى لحماية الثورة يتشكّل من الأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني الكبرى، ويصبح هذا المجلس الجهة الوحيدة التي تتولّى إدارة المرحلة الانتقالية.

لم يحظَ هذا المقترح بموافقة باقي الأطراف السياسية ومنظّمات المجتمع المدني التي دافعت عن ضرورة التدرّج في عملية بناء نظام سياسي جديد على أنقاض النظام القديم، وبالتالي رضيت هذه الأطراف في البداية باستمرار آخر حكومة في عهد الرئيس بن علي، والتي التحق بها حزبان من المعارضة. واعتُبرت هذه الحكومة مؤقّتة تكون مهمّتها الرئيسة تهيئة شروط صوغ دستور جديد بعدما تمّ تعليق العمل بالدستور القديم، والإعداد لتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية سابقة لأوانها.

هذه التسوية السياسية لم تدم طويلاً، حيث تصاعدت وتيرة الاحتجاج والضغط على حكومة محمد الغنوشي الذي اضطر للاستقالة. حدث ذلك بعد اعتصامين متتالين نظّمهما الشباب الثائر الذين قدموا من معظم الولايات، وقاموا بمحاصرة مبنى رئاسة الحكومة، وبذلك انطلق الشوط الثاني من المرحلة الانتقالية.

لم تحصل القطيعة التامّة مع المرحلة السابقة للثورة، وإنما تغيّرت الآليات والأولويّات عندما استجابت معظم الأحزاب والأطراف إلى فكرة انتخاب مجلس وطني تأسيسي، يتولّى وضع دستور جديد ويقطع مع أدوات الحكم السابق بعد حلّ البرلمان ومجلس المستشارين اللذين كانا يقومان بأدوار صوَريّة. كما تمّ ترحيل الانتخابات التشريعية والرئاسية إلى ما بعد صياغة الدستور. كذلك تمّ التوافق حول تشكيل هيئة مؤقّتة لعبت دوراً مهمّاً، على الرغم من الانتقادات التي وُجّهت إليها، أُطلق عليها «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي». وتشكّلت هذه الهيئة من شخصيات حزبية وأخرى مستقلّة أو ممثّلة لأهمّ منظّمات المجتمع المدني. تمّ اختيار الأعضاء بشكل توافقي، حيث كان معظمهم ممّن برزوا في مرحلة المواجهة مع نظام بن علي. وقد اضطلعت هذه الهيئة بشكل مؤقّت بدور البرلمان، حيث قامت بمراقبة الحكومة، وأصدرت مجموعة من القوانين التي سدّت الفراغ، واعتُمدت لتنظيم المرحلة الانتقالية الثانية.

هذا المسار، وعلى الرغم من كونه قد أخذ بعين الاعتبار الرغبة في تغيير المشهد السياسي بشكل واسع، إلّا أنّه في العمق كان بمثابة المؤشّر القوي على غلبة البعد الإصلاحي على المنطق الثوري، الذي لم يترسّخ كثيراً لدى الفاعلين السياسيّين والاجتماعيّين، على الرغم من الجهود التي بذلها بعض الأطراف والأحزاب.

استمرّ التوتّر بين القوى السياسية التي ناضلت ضدّ بن علي ورموز الحزب الحاكم السابق وأعضائه، الذي تمّ حلّه عبر القضاء، والذي تفرّق أنصاره، حيث أسّس الكثير منهم أحزاباً صغيرة ومتوسّطة، تسعى حالياً إلى التوحّد فيما بينها، في حين انسحب آخرون من المجال السياسي بشكل نهائي.

> **التيارات السلفية في تونس ليست متجانسة وإنما يشقّها تناقض يقسمّها بين «سلفية علمية» و «سلفية جهادية»، والأخيرة هي التي يتطوّر نزاعها مع الدولة والمجتمع بسرعة**

وقد توالت المحاولات من أجل قطع الطريق أمام عودة رجال المرحلة السابقة ونسائها، المتّهمين بتغذية الثورة المضادة. وكاد يمرّ قانون الإقصاء السياسي، الذي كان يهدف إلى منع قياديّي حزب التجمّع الدستوري الديمقراطي من الترشّح في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، لكن الفارق بصوت واحد كان كافياً عند التصويت لسقوط هذا المشروع في المجلس الوطني التأسيسي، وبالتالي فإن ما حدث في ليبيا لم يتكرّر في تونس.

المؤكّد أن الصراع بين القوى القديمة والجديدة بقي مرشّحاً للاستمرار خلال المرحلة المقبلة، لكن أسلوب الصراع بين الطرفين سيبقى بعيداً عن مظاهر العنف واللجوء إلى الوسائل غير القانونية، وسيكون محكوماً بالمؤسّسات والتنافس السياسي.

بين الإسلاميّين والعلمانيّين: صراع تحت السيطرة

الحركة الإسلامية في تونس ليست جديدة، إذ تعود ولادتها إلى بداية السبعينيّات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أنها كانت جزءاً من منظومة الإخوان المسلمين، فكرياً وتنظيمياً، إلاّ أنها سرعان ما أخذت تتأقلم تدريجاً مع واقعها المحلّي، بعد



سلسلة من الأزمات الداخلية. وعلى هذا الأساس تبنّت حركة الاتجاه الإسلامي (النهضة حالياً) - على مستوى الخطاب - التوجّه الديمقراطي التعدّدي منذ وقت مبكر[3]، وهو ما ساعدها على إدارة حوارات، وأحيانا بناء أشكال من التنسيق أو تحالفات مع عددٍ من الأحزاب والتيارات العلمانية. حدث ذلك قبل الثورة، واستمر بعدها.

تُعتبر حركة 18 أكتوبر من أهمّ التجارب التي توصّل إليها الإسلاميون وجزء من العائلة العلمانية، بما في ذلك أبرز فصيل من أقصى اليسار[4]. حصل هذا التحالف خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس بن علي، وارتكز على توحيد المطالب الخاصة: حرّيات ثلاث، هي: حرّية التعبير، وحرّية التنظيم، والعفو التشريعي العام، وأسهم في تعميق النقاش الفكري حول أبرز المسائل الخلافية ذات الطابع السياسي والأيديولوجي.

إذا كانت مراكز القوّة في الغرب قد شككّت بتحقيق التوافق بين الإسلام والديمقراطية، فإن التجربة التونسية دفعت بهذه الأطراف الغربية إلى تعديل موقفها وإن بشكل مؤقت

بعد الثورة، هيمنت وتيرة الاستقطاب الثنائي بين الطرفين، لكنّ العلمانيين انقسموا حول كيفية التعامل مع «حركة النهضة» التي نجحت في الحصول على أكثر المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي. لقد قبل حزبان - يمكن وصفهما بكونهما ينتسبان إلى التيار العلماني المعتدل - بتشكيل حكومة ائتلافية قادتها «حركة النهضة» التي تولّت رئاسة الحكومة، وتعيين أغلب الوزراء من صفوفها، مقابل تولّي د. منصف المرزوقي- عن حزب المؤتمر- رئاسة الجمهورية، ود. مصطفى بن جعفر رئاسة المجلس التأسيسي.

رحّبت الدول الغربية وغيرها بهذه الصيغة الائتلافية، بعدما ساد تخوف من صعود الإسلاميين في بلد كان يحكمه الرئيس بورقيبة. وعلى الرغم من أن معظم القوى السياسية العلمانية قد وقفت ضدّ هذا التحالف، إلاّ أن ذلك لم يمنع من أن تستمرّ الترويكا لمدّة سنتين قبل أن تُصاب بالتصدّع، وتقرّر التخلّي عن الحكومة على إثر أزمة سياسية خانقة، كادت تعصف بالمسار الانتقالي في تونس.

يُعتبر الصراع ضدّ «حركة النهضة»، أو التحالف معها، من أبرز القضايا التي ميّزت المشهد السياسي في تونس ما بعد الثورة، لكن مع ذلك، عبّرت هذه التجربة عن قدرة النخب التونسية، أو جزء منها، على تجاوز خلافاتها والجلوس إلى مائدة الحوار في اللحظات الحرجة التي يمكن أن تهدّد البلاد، وتدفع بها نحو المجهول. أي أنه، على الرغم من حالة الانقسام الحادّ أحياناً، بين العلمانيّين والإسلاميّين، إلاّ أن هذه النزاعات بقيت تحت السيطرة، ولم تؤدِّ إلى الدخول في حرب أهلية، أو جرّ البلاد إلى حالة متواصلة من عدم الاستقرار، كما هو الشأن في دول أخرى.

من ديمقراطية الأغلبية إلى الديمقراطية التوافقية

اتّسمت المرحلة الانتقالية الأولى بجنوح أحزاب الترويكا، بقيادة «حركة النهضة»، والتي فازت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر (تشرين الأوّل) 2011، نحو الانفراد بقيادة البلاد، والعمل على تهميش المعارضة وحشرها في زاوية ضيّقة، ما أدّى إلى تجدّد حالات الاحتقان والتصادم، حتّى حصلت القطيعة بين الأغلبية التي حكمت لمدّة سنتين والأقلّية المعارضة. هذا التصادم فتح المجال للبحث عن صيغة توافقية، حفظاً للوحدة الوطنية والحيلولة دون انهيار التجربة برمّتها بالطريقة نفسها التي حدثت في مصر.

لم يكن التوصّل إلى هذه النتيجة بالأمر الهيّن. فالتيارات السياسية والأيديولوجية لم تتعوّد في تونس على التعاون والعمل المشترك. وبقيت روح الغلبة والمغالبة سائدة بين المتنافسين، وذلك بتأثيرٍ من ثقافة الحزب الواحد، التي استمرّت أكثر من نصف قرن، الى جانب عاملين آخرين لا يمكن التقليل من أثرهما في تفسير هذه الرغبة في الانفراد بالسلطة. يتعلّق العامل الأول بطبيعة الثقافة السياسية والفكرية التي تربّت عليها النخب بمختلف تيّاراتها. وهي ثقافة قائمة على الصراع، بهدف إظهار التفوّق العددي أو المادي الذي يفتح المجال نحو احتكار الحكم من قبل الطرف الأقوى. وهذه الثقافة تؤدّي في الغالب إلى تبنّي

3 تمّ بتاريخ 6 يونيو(حزيران) 1981 الإعلان عن تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي، وجاء في وثيقة التأسيس أن الحركة تتبنّى الديمقراطية والتعدّدية الحزبية، وتؤمن بالسيادة للشعب.

4 شارك في هذه المبادرة كلٌّ من حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والحزب الديمقراطي التقدّمي وحزب التكتّل من أجل العمل والحرّيات، وحزب العمّال الشيوعي التونسي، وعدد من الشخصيات المستقلّة.

استراتيجيّات تبرّر إقصاء الآخر المنافس على السلطة.
أما العامل الثاني، فيتعلّق بالانتقال المفاجئ، من الاستبداد إلى التعدّدية، بفضل التغييرات الكبيرة التي حدثت بعد الثورة، وألقت بالجميع في تجربة جديدة وغير مسبوقة. ولهذا ظنّ السياسيون بأن حكم الأغلبية هو النظام الطبيعي والأفضل للبلاد. وعلى هذا الأساس تجنّد الجميع من أجل الحصول على أعلى نسبة أصوات في الانتخابات، ما يسمح للفائز بتشكيل الحكومة والانفراد بإدارة المرحلة الانتقالية.
لم تكن صيغة الحكومة الائتلافية اختياراً مسبقاً من الأحزاب الفائزة، وإنما جاءت نتيجة عاملين اثنين. أولهما القانون الانتخابي، الذي حاول واضعوه تقليص احتمال تحقّق فوز ساحق لحزب كبير، ما يفتح المجال أمام الهيمنة المطلقة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، فيعود بذلك نظام الحزب الواحد المهيمن. وقد سيطر يومها خوف لدى الجميع من احتمال صعود قوي لحركة النهضة، من شأنه أن يضع البلاد أمام مخاطر قد يكون من الصعب التحكّم في تداعياتها.
وثانياً، وجدت الأحزاب، وفي مقدّمتها «حركة النهضة»، نفسها مضطرة للبحث عن حلفاء لها يساعدونها على تشكيل حكومة ذات أغلبية في المجلس الوطني التأسيسي، لأنها وإن حصدت 91 مقعداً، إلاّ أنها لم تكن قادرة على الحكم لوحدها، وهو ما دفعها نحو التحالف مع حزبين تختلف معهما في المرجعية الأيديولوجية، وهما «حزب المؤتمر من أجل الجمهورية» بميوله الليبرالية والعروبية، و«حزب التكتّل من أجل العمل والحرّيات»، وبذلك وُلدت حكومة الترويكا.
هذا الائتلاف لم يضع حدّاً للانقسام داخل النخب السياسية والمجتمع المدني، بل كانت من نتائجه أن انتقل الانقسام إلى داخل أوساط العلمانيّين أنفسهم، حيث اتهمت المعارضة الحزبين اللذين يعتبران جزءاً من الأحزاب العلمانية، بكونهما قد خضعا لهيمنة «حركة النهضة». وساد اعتقاد بأن هذه الأخيرة قد وظّفت حليفيها لتمرير أجندتها الخاصة.
لكن مع ذلك، فإن مجرّد قبول الإسلاميين بالحكم مع علمانيّين، أعطى التجربة السياسية التونسية الجديدة نكهة خاصة، وجعل الرأي العام العربي والدولي يعتقد بأن المسار الانتقالي في تونس يتّجه نحو صيغة أكثر نضجاً، مقارنةً بتجارب أخرى في المنطقة، وأنها تبشّر بوعي قد يجنّبها الوقوع في أخطاء قاتلة.
يمكن القول في هذا السياق إن مراكز القوّة في الغرب، وبخاصة الإدارة الأميركية، كانت قد شكّكت في إمكانية التوصّل إلى معادلة ترتكز على تحقيق التوافق بين الإسلام والديمقراطية، إلى أن جاءت التجربة التونسية لتدفع بهذه الأطراف الدولية إلى تعديل موقفها، وإن بشكل مؤقّت وبراغماتي.
كانت المفاجأة الثانية عندما قبلت «حركة النهضة» مع حليفيها مغادرة الحكومة وتسليمها إلى التكنوقراط. صحيح لم يأتِ ذلك بشكل طوعي، وإنما حصل على إثر أزمة سياسية عاصفة كادت أن تدفع بالبلاد نحو المجهول، بعد أن نجحت المعارضة في تعبئة جزء لا يستهان به من الشارع، وبعد أن أخذت حكومة الترويكا تترنّح نتيجة الخلافات التي تصاعدت بين مكوّناتها، إلى جانب أدائها الضعيف وتراكم الشكوك حول قدرتها على إكمال المشوار. لكن مع ذلك، فإن حركة النهضة كان بإمكانها أن تماطل وتستمرّ في قيادتها للحكومة إلى حين تنظيم الانتخابات غير أنّها قبلت بالتخلّي عن السلطة[5]، فغيّرت من صورتها في الداخل، وبخاصة في الخارج الذي أصبح يرى فيها حزباً مؤمناً بالتداول السلمي على الحكم، خلافاً لحركة الإخوان المسلمين التي أصرّت على التمسّك بالسلطة، على الرغم من اتّساع رقعة الاحتجاجات ضدّها وضدّ الرئيس محمد مرسي. بل يمكن القول إن قيادة «حركة النهضة» قد استوعبت الدرس المصري بسرعة، وهو ما دفعها إلى القيام بتغيير مسارها بنسبة 180 درجة، فأثبتت بذلك حسن قراءتها للمتغيّرات المحلّية والإقليمية والدولية، والتي حصلت في أعقاب فشل الحركات الإسلامية، بخاصة في مصر، في استثمار الفرصة التاريخية التي توافرت لها لإدارة الحكم لأوّل مرّة في العالم العربي.

الحوار الوطني نجح في تونس وفشل في غيرها

جاء هذا التغيير في استراتيجية «حركة النهضة»، من ضمن حزمة من النتائج والقرارات التي توصّلت إليها جلسات الحوار الوطني. ويُعتبر هذا

5 صرَّح راشد الغنوشي يومها بأن الحركة «تنازلت عن الحكومة ولم تتنازل عن الحكم» وذلك بحجّة أن السلطة الفعلية بيد المجلس الوطني التأسيسي وليس بيد الحكومة.





الحوار إحدى الخصائص التي ميّزت، ولا تزال، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس. فهو من جهة كان بمبادرة من كبرى منظّمات المجتمع المدني، وهي «الاتحاد العام التونسي للشغل» و«اتحاد الصناعة والتجارة» و«الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان» و«الهيئة الوطنية للمحامين». وهذه المبادرة أحدثت نقلة نوعية للمجتمع المدني، الذي تحوّل من مجرّد طرف يسعى إلى حماية وجوده، وضمان بقائه واستقلاليّته، إلى سلطة معنوية انتزعت المبادرة من السياسيين الذين عجزوا عن إدارة خلافاتهم بشكل جماعي وتوافقي. وهو ما دفع برئيس «حركة النهضة» راشد الغنوشي للقول بأنه للمرّة الأولى منذ الاستقلال يقوم المجتمع المدني بقيادة الطبقة السياسية.
أما الميزة الثانية للحوار الوطني، فهي في إسهامه بقوّة في ترسيخ صيغة الديمقراطية التوافقية التي غيّرت قواعد اللعبة. إذ بدل أن تستند الأحزاب إلى حجمها وإلى عدد أنصارها فقط، أصبحت مطالَبة بأن تراهن على الشراكة بين الجميع. وبدل التسليم بنتائج الانتخابات أصبحت مدعوَّة أيضاً للبحث عن اعتماد صيغة مؤقّتة قائمة على إدارة الحوار للبحث عن التوافق.

رسّخ الحوار الوطني في تونس صيغة الديمقراطية التوافقية التي غيّرت قواعد اللعبة، فبدل أن تستند الأحزاب الى حجمها وعدد أنصارها فقط، أصبحت مطالَبة بأن تراهن على الشراكة مع الجميع

على الرغم من صعوبة هذه الصيغة، وعدم توافقها مع أصول اللعبة الديمقراطية التي تؤكّد على حقّ الأغلبية في تنفيذ إرادتها وسياساتها، إلاّ أن الآلية التوافقية بدت أكثر جدوى بالنسبة إلى الحال التونسية، بخاصة خلال المراحل الانتقالية التي تتّسم بالصعوبة والتعقيد وتفترض بالخصوص حماية الوحدة الوطنية.
لم يقف الحوار الوطني عند تحقيق الانتقال السلمي والهادئ للحكومة، وإنما استمرّ بعد ذلك ليساعد على تحقيق شبه إجماع حول الدستور الجديد الذي حالت الخلافات بين الأحزاب وبخاصة بين الإسلاميين وخصومهم دون إنجازه في الوقت المحدّد[6]. لقد أسهمت الصيغة التوافقية في تقريب وجهات النظر بين الأحزاب والتيارات. وبعد صراعات قويّة وعنيفة أحياناً استمرّت إلى آخر لحظة، تمّ التوصل إلى دستور متقدّم في ما احتوى عليه من حقوق وحريات أساسية، ما جعل الدول الديمقراطية العريقة ترحّب به، ويعتبره الكثيرون في العالم العربي وغيره مثالاً ناجحاً في تحقيق التوافق وحماية الانتقال السياسي في تونس من التراجع والانتكاسة.

صعود السلفية الجهاديّة وتكلفة العنف السياسي

تفاجأ المجتمع التونسي ونخبته بالصعود القويّ لتيّارات سلفيّة متشدّدة في فهمهما للإسلام، وتعمل على تغيير المشهد العام الديني والسياسي. هذه التيارات لم تولد من رحم الثقافة الدينية التقليدية في تونس، ولم تستند في مرجعيّتها إلى التراث الزيتوني، أو الحركة الإصلاحية التونسية، وإنما بدت هذه التيارات موالية لنماذج وقوى متناقضة مع مقوّمات عدّة للخصوصية التونسية.
في البداية تمتعت هذه التيّارات بعد الثورة بسقف عالٍ من الحرية قبل أن تدخل في حالات اشتباك مع النخب العلمانية بالخصوص. وقد تجلّى منذ البداية أن هذه الظاهرة الجديدة ليست متجانسة في داخلها، وإنما يشقّها تناقضٌ رئيس، قسّمها بين سلفية يصطلح عليها بكونها «سلفية علمية» وأخرى يصفها أنصارها بكونها «سلفية جهادية». وهذه الأخيرة بالتحديد هي التي سيتطوّر نزاعها مع الدولة والمجتمع بسرعة، ليتحوّل إلى صدام مسلّح مفتوح وشامل، ويفضي إلى قطيعة كاملة أدخلت التجربة التونسية في مرحلة خطيرة، وجعلتها عرضة لتداعيات الحرب على الإرهاب. حدث ذلك بالخصوص على إثر اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، ثم المناضل الناصري محمد البراهمي، قبل أن تتسع رقعة المواجهة بين تنظيم «أنصار الشريعة» وحلفائه الإقليميّين والمؤسّستين الأمنية والعسكرية .
لم تدرك «حركة النهضة» حجم المخاطر التي يمكن أن تترتّب عن هذه الظاهرة، ولهذا تعاملت معها خلال المرحلة الأولى من حكم الترويكا، بمنطق الاحتواء الديني والسياسي. وعلى الرغم من تعدّد المؤشّرات عن جنوح التيار السلفي الجهادي

6 شنّ رئيس حزب نداء تونس الباجي قايد السبسي حملة مبكرة على المجلس الوطني التأسيسي بحجة أن شرعيّته انتهت بعد سنة من انتخابه، وذلك انطلاقاً من وثيقة وقّع عليها أحد عشر حزباً، وتمّ الالتزام فيها بأن سنة واحدة كافية لصياغة الدستور الجديد.

نحو العنف، فقد تواترت تصريحات قادة حركة النهضة، التي قلّلت من احتمال هذا السيناريو، ورأت فيه «فزّاعة» يستخدمها العلمانيون لإثارة المخاوف، وتكرار تجربة بن علي القمعية مع الإسلاميّين.

هذا المنهج في التعامل، وهذه التصريحات المدافعة عن كلّ السلفيّين دونما استثناء، كثّفت من شكوك الطبقة السياسية في صدقية الخطاب الديمقراطي لحركة النهضة، وجعلت البعض يتهمها بالتواطؤ معهم، واستعمالهم كورقة سياسية للضغط على الخصوم والمنافسين. لكن في لحظة من اللحظات، تراكمت المخاطر، حيث رفض «أنصار الشريعة» الاستماع لنصائح «حركة النهضة»، بل وانقلبوا عليها عندما اتهموها بخيانة المشروع الإسلامي، والخضوع لهيمنة الغرب، واعتبروا أن راشد الغنوشي ليس مرجعاً موثوقاً في علمه وسلوكه السياسي، ورأوا في خطابه جزءاً ممّا يسمّيه هؤلاء بـ«الإسلام الأميركي»[7].

تطوّر تنظيم «أنصار الشريعة» بسرعة كبيرة، حيث تمكّن خلال سنتين ونصف السنة فقط، من تأسيس شبكة واسعة من الأتباع المنتشرين في كامل مناطق البلاد التونسية، وموزّعين على أقسامٍ واختصاصات متعدّدة. كما نجح هذا التنظيم في إخفاء جناحه العسكري، الذي تمكّن في ظرف وجيز من أن يؤسّس خلاياه النائمة في كلّ مكان، وأن يُحسن تدريب عناصره على استعمال السلاح، مستفيداً من العلاقات السرّية والوثيقة التي أقامها مع أبرز شبكات ما يُسمّى بالتنظيمات الجهادية في الجزائر وليبيا وأفغانستان واليمن وغيرها من الدول التي تغلغلت فيها هذه الظاهرة.

حاولت هذه الجماعة أن تُطَمْئِن جميع الأطراف عندما رفعت شعارين مركزيّين، أوّلهما «اسمعوا منّا ولا تسمعوا عنّا» في ردّ منها على المخاوف التي أثارتها في صفوف الرأي العام. أما شعارها الثاني فهو قولها إن تونس «أرض دعوة وليست أرض جهاد». لكن توالت الأحداث بسرعة لتكشف حجم المخاطر الفعلية التي أصبحت تمثّلها الجماعة، ليس على مختلف اللاعبين الجدد في الساحة السياسية، بما في ذلك «حركة النهضة» فقط، وإنما أيضاً على المسار الانتقالي، وعلى استقرار الدولة الوطنية ومستقبلها.

لم يخفِ «أنصار الشريعة» وأنصارهم ولاءهم لتنظيم القاعدة، وقيادته السابقة، ممثلة في أسامة بن لادن وقيادته الحالية أيمن الظواهري. كما تجلّى تشابكه العضوي مع «أنصار الشريعة» في ليبيا، وعلاقته الوثيقة مع «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي». وقد هاجم التنظيمُ حركةَ النهضة بشدّة، وانتقد حركة الإخوان المسلمين في مصر، واعتبرهما حركتين فاشلتين وغير قادرتين على تحمّل «رسالة الإسلام». وممّا زاد في إثارة الجدل حول الجماعة هو حرق العشرات من الزوايا والأضرحة. كما تمكّن آخرون من السيطرة على عدد واسع من المساجد في مختلف أنحاء البلاد، وحوّلوها إلى قلاع محصّنة للترويج لخطاب تحريضي على الجهاد، ومتناقض مع الثقافة الدينية السائدة في تونس منذ قرون. وعزّزوا ذلك بتأسيس عدد واسع من الجمعيات الدينية والخيرية والاجتماعية مكّنتهم من التواصل مع شرائح واسعة من التونسيّين.

كلّ ذلك وغيره، أشعر قيادتهم بأنّهم أصبحوا يشكّلون القوّة الضاربة في البلاد، لكنّهم مع ذلك رفضوا الانخراط في الانتخابات، ولم يكتفوا بمقاطعتها، وإنما رفضوا الاعتراف بمشروعيّتها، انطلاقاً من اعتقادهم بأن الديمقراطية كفر، وأنها نظام مستورَد من الغرب، وأن الانتخابات مجرّد لعبة لإبعاد التونسيين عن الحكم الإسلامي، وأن الدستور الذي انتهى إليه المجلس الوطني التأسيسي لا شرعية له، بحجّة أنه مخالف للإسلام وأحكامه. وهكذا تبيّن أن «أنصار الشريعة» ليس تنظيماً سياسياً تونسياً قابلاً للاندماج في المرحلة الجديدة التي دخلتها البلاد بعد الرابع عشر من يناير (كانون الثاني) 2011، وإنما هو جزء من ظاهرة معقّدة لها امتدادات إقليمية ودولية، تسعى إلى الإطاحة بأنظمة الحكم القائمة، بقطع النظر عن الذين يديرونها، حتى لو كانوا إسلاميّين على غير منهج «السلفية الجهادية». وأن

الحركة الإسلامية في تونس ليست جديدة، بل هي جزء من منظومة الإخوان المسلمين فكراً وتنظيماً، لكنّها سرعان ما أخذت تتأقلم مع واقعها الوطني وتتبنّى التوجّه الديمقراطي التعدّدي

---

7 حصلت حرب كلامية حين اتّهم أيمن الظواهري حركةَ النهضة بالتنازل عن الشريعة لإرضاء العلمانيّين وقام بتحريض التونسيّين لقلب النظام، في حين وصف رئيسُ حركة النهضة تنظيمَ القاعدة بالكارثة على الإسلام والمسلمين، كما وصف الظواهري بأنه « نموذج للتطرّف الإسلامي».. أنظر على سبيل المثال موقع **الجزيرة.نت**.



الهدف من كلّ ذلك هو إقامة ما يعتبرونه «الخلافة الإسلامية»، بعد تفكيك الدول الوطنية، وإزالة الحدود التي أقامتها اتفاقيات «سايكس بيكو». وأن تحقيق ذلك لا يتمّ إلاّ بتكسير الآليات والمؤسّسات القائمة من خلال اللجوء إلى العنف المنظّم والموجَّه.
كانت نقطة البداية في انطلاق المواجهة عندما وجّه شابّان رصاصات عدّة نحو زعيم «حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد» شكري بلعيد، هذا الناشط السياسي الماركسي الذي عُرف بصوته العالي في نقد الإسلاميين. كاد يومها المسار الانتقالي يتوقّف، وتدخل البلاد في الفوضى. وتوجّهت الشكوك نحو «حركة النهضة»، التي أصيبت بصدمة قويّة. وجاءت الجنازة الشعبية والضخمة والرهيبة لتعكس حجم الكارثة التي حصلت. ولولا تغلّب صوت العقل والحكمة، لدخلت تونس حرباً أهلية قضت على الأخضر واليابس فيها. ولم يمضِ على تلك الحادثة سوى أشهر قليلة، حتى أقدمت المجموعة نفسها على اغتيال المعارض الناصري محمد البراهمي بالطريقة نفسها وبالسلاح نفسه.

على الرغم من الانقسامات الحادّة في تونس بين العلمانيين والإسلام السياسي، بقيت النزاعات بينهما تحت السيطرة ولم تقدْ إلى الحرب الأهلية واللااستقرار

في تلك الأجواء المتوتّرة الساخنة، وإدراكاً من قيادة التنظيم بأن المواجهة أصبحت حتمية، قرّر «أنصار الشريعة» تصعيد الخطاب والدخول في تحدٍّ علنيّ وسافر. فما أن تمّ منع عقد مؤتمرهم الثاني في مدينة القيروان ذات التراث الديني، التي بُني فيها مسجد عقبة بن نافع، وهو أول مسجد في بلاد المغرب، حتّى تجمّعت أعداد غفيرة من مؤيّدي الجماعة في تحدٍّ لقوّات الأمن، واصفين إياهم بالطاغوت. وكانت تلك بمثابة انطلاق الشرارة بتكفير الأمنيين والعسكريين، والدعوة لقتالهم. وهو ما تمّ فعلاً من خلال العمليات الكثيرة التي أدّت إلى قتل العشرات منهم في حوادث بدأت متفرّقة، ثم أخذت تتسارع وتيرتها.
في المقابل، وسّعت الأجهزة الأمنية من عملياتها الاستباقية، وكشفت عن الجناح العسكري لتنظيم «أنصار الشريعة»، وقرّرت حكومة علي العريض في عهد الترويكا تصنيف الجماعة بكونها «حركة إرهابية». وبذلك دخلت البلاد مرحلة جديدة هي مرحلة «الحرب على الإرهاب»، التي من عناوينها الانخراط في تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الأميركية. وفي هذا السياق، عملت حركة النهضة على تدارك خطئها الكبير عندما أساءت التقدير والتعامل، وقرّرت تأييد هذه الحرب وتبرير هذه المواجهة الدامية، ووضعت يدها في أيدي كلّ مَن هو معادٍ لتنظيم القاعدة وتفريعاته. وقد شكّل ذلك جزءاً حيوياً من التحوّل الذي طرأ على استراتيجية الحركة بعدما تأكّدت قيادتها بأن الخلاف مع تيار «السلفية الجهادية» ليس جزئياً، وإنما هو خلاف جوهري بحكم اختلاف المنهج والأهداف والمشروع الحركي برمّته، بل إن الغنوشي اعتبر بأن ما يقوم به هؤلاء في تونس وسوريا والعراق «مضاد للإسلام».
بات الإرهاب يُعتبر التهديد الأوّل للدولة التونسية اليوم، ولمسارها الانتقالي نحو إقامة نظام ديمقراطي قابل للصمود والبقاء. حصل ذلك بسبب عوامل ثلاثة تشابكت وتعزّزت خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2014. أوّلها استفحال الظاهرة على الصعيد المحلّي، حيث يُقدّر عدد المؤهلين للقتال بما لا يقلّ عن عشرة آلاف عنصر. وهو رقم ليس بالهيّن، بخاصة أن جزءاً كبيراً منهم يقاتل حالياً في سوريا والعراق وليبيا، إلى جانب جيوب أخرى عديدة. ولم تتمكّن السلطة حالياً إلّا من اعتقال حوالى 1200 منهم.
من جهة أخرى، حصل تغيير نوعي في بنية هذه الجماعة خلال سنة واحدة من الصراع الميداني. ففي سنة 2013، كانت السلطة تواجه تنظيماً يقوده تونسيون في الأساس. ومهما كانت خبرتهم في مجال العنف المسلّح، فإنها تبقى محدودة وقابلة للمواجهة. لكن نتيجة قتل عدد مهمّ من كوادر التنظيم أو اعتقالهم، واضطرار الكثير منهم إلى الفرار خارج الأراضي التونسية والمشاركة في القتال في سوريا والعراق، ضَعُف التنظيم، وبدأت تنتقل قيادته إلى عناصر جزائرية متمرّسة. وهي عناصر أكثر قدرة على إدارة الصراع، وأكثر شراسة في القتال. وقد ترتّب عن ذلك حصول تحوّلات نوعية في تكتيكات هذه الجماعات، وجعل العمليات التي قامت بها خلال الأشهر القليلة الماضية، أكثر حرفيّة وجرأة. لقد انتقلت من الدفاع إلى الهجوم، ونجحت على سبيل المثال في فترة



وجيزة في قتل خمسة عشر عسكرياً في منطقة عسكرية معزولة. كما تمكّنت من الهجوم على مقرّ إقامة وزير الداخلية، واستهدفت أحد السجون الرئيسة التي تضمّ قسماً مهمّاً من معتقليهم، وأخيراً تمّ التخطيط والشروع في تنفيذ هجوم على إحدى كبريات الثكنات العسكرية.

أما العامل الثالث الذي عزّز من حجم التهديدات المستقبلية، فيتمثّل بانهيار الوضع الأمني في ليبيا، التي تربطها حدود مشتركة مع تونس، إلى جانب التداخل الاجتماعي والتشابك الشديد في المصالح. فالتونسيون يخشون اليوم من التداعيات الأمنية المحتملة للحرب الأهلية التي انطلقت في ليبيا على بلادهم، بخاصة أن قادة «أنصار الشريعة» في تونس هم في ليبيا، تحت حماية حلفائهم. كما أثبتت الوقائع والتحرّيات الأمنية أن هذا البلد المجاور يُعتبَر المصدر الوحيد تقريباً لتهريب السلاح نحو الأراضي التونسية، وهو ما أصبح يشكّل الهاجس المركزي لدى دوائر القرار.

العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وتعقّد العامل الخارجي

خضعت المرحلة الانتقالية في تونس إلى حالة تجاذب وتأثير متبادل بين البُعدين السياسي والاقتصادي. فالحركة الاحتجاجية اندلعت بسبب التهميش الاجتماعي الذي أصاب جزءاً واسعاً من المجتمع التونسي. لكن مع تصدّع النظام الحاكم، دفعت القوى الحزبية والمدنية المسار العام نحو العمل على بناء نظام سياسي جديد يستند إلى الديمقراطية، وهو ما هيمن على مبادرات الأحزاب واهتماماتها. لكن مع أهمية ذلك، كان العامل الاجتماعي والاقتصادي يفرض نفسه بقوّة على الجميع.

كانت تونس قبل الثورة محكومة بسلطة مركزية قوية نسبياً. وفي عهد الرئيس بن علي تصاعد دور أسرته، وبخاصة أصهاره، ما فتح المجال أمام تشكّل مراكز قوى مالية وسياسية استثمَرت بشكل غير مشروع مؤسّسات الدولة، ونسجت علاقات قويّة ونفعيّة مع كبار رجال الأعمال. وقد أنتج ذلك، بعد فترة من الزمن، جماعات ضغط قائمة على الفساد وبناء اقتصاد موازٍ، ومنافع شخصية وعائلية، وهو ما ساعد على انتشار الظاهرة الزبائنية وحصر الدورة المالية في نطاق ضيّق، وقيام ما سمّاه البعض بـ«الدولة الغنائمية»[8]، وتعميق الإحساس بالتهميش لدى شريحة الشباب العاطل عن العمل، وخصوصاً في صفوف حاملي الشهادات الجامعية.

لم تكن الثورة احتمالاً مطروحاً على أجندة المعارضة، حيث كان النظام يبدو قوياً ومتماسكاً إلى آخر أيامه، غير أن الأحداث انفجرت بشكل فجائي، وتطوّرت قبل أن تتسع رقعتها وتفضي إلى مغادرة بن علي البلد دونما رجعة. بعد ذلك مباشرة، اجتاحت التونسيين حالة من الحلم الطوباوي، وظنّ الكثير منهم بأن البلاد مقبلة على تحقيق كلّ الرغبات والطموحات في وقت وجيز، وبطريقة سحرية. لكن مع كلّ حكومة تتضخّم الصعوبات، وتتعدّد الخيبات، وتتصاعد النبرة الاحتجاجية. ولم تسلم من ذلك الحكومات الخمس التي تعاقبت على إدارة البلاد منذ الثورة، بما في ذلك حكومة التكنوقراط. وقد تعدّدت المؤشّرات على ذلك، ومن بينها ارتفاع نسق الإضرابات والاعتصامات المرفقة بحراك مطلبي واسع النطاق.

> **لم يقف الحوار الوطني عند تحقيق الانتقال السلمي والهادئ للحكومة وإنما استمرّ بعد ذلك ليساعد على تحقيق شبه إجماع حول الدستور الجديد**

كما أخذ الحنين إلى المرحلة السابقة يجتاح أوساطاً اجتماعية سبق لها أن انخرطت في الثورة، لكنّها شعرت بأن أوضاعها الاجتماعية لم تتحسّن، بل تراجعت عمّا كانت عليه من قبل[9]. وبدأ بعض المثقّفين وجزء من النخب يشكّكون في أن ما حصل ليس ثورة[10]، وإنما انتفاضة، وذلك بحجّة أن القطيعة مع المرحلة السابقة لم تتمّ، وأن رموز النظام القديم ما تزال تتمتّع بالقدرة على التأثير وحماية مصالحها الحيوية.

في هذا السياق تدخّلت مؤسّسات التمويل الدولي لتفرض إرادتها ورؤيتها القديمة المتجدّدة، وذلك في ظلّ المطالبة بضرورة تغيير أنموذج التنمية السابق، وهو الأنموذج الذي أدّى إلى الاحتقان الاجتماعي، وقلب الأوضاع رأساً على عقب. جزء مهمّ من الطبقة السياسية التي تشكّلت في مرحلة ما

---

8 أديب نعمة، **الدولة الغنائمية والربيع العربي** (بيروت: دار الفرابي، 2014).

9 يمكن الرجوع إلى العديد من عمليات سبر الآراء التي نظّمت ما بين 2012 و 2014.

10 مرشد القبي «قراءة في قراءات الثورة التونسية»، متاح على: **www.dohainstitutute.org**

بعد الثورة، أصبح يطالب بضرورة تعديل أو تغيير النمط التنموي الذي كان سائداً من قبل[11]، في حين ترفض مؤسّسات التمويل الدولية ذلك، وتعتبر بأن الذي أدّى إلى الفشل، ليس الاختيارات الاقتصادية المرتبطة بالنيوليبرالية أو الفصل بين الاقتصادي والاجتماعي، وإنما هو سوء التصرّف في الموارد، وعدم النزاهة، وضعف الشفافية. أي أن المشكلة لا تكمن في الأنموذج التنموي الذي قامت هذه المؤسّسات بتصديره وتعميمه على الصعيد الدولي، وإنما في وسائل التنفيذ. وهكذا وجدت الحكومات المتعاقبة نفسها تحت رحمة الضغوط الخارجية من جهة، والمطالب الضاغطة للفئات الاجتماعية المختلفة من جهة ثانية. وبذلك أصبحت السياسات الاقتصادية هي التي تحدّد مصير التحوّلات السياسية، في ظلّ أزمة متصاعدة داخل مختلف دول ما سُمّي بالربيع العربي.

تنظيم «أنصار الشريعة» تطوّر بسرعة كبيرة في تونس حيث تمكّن من تأسيس شبكة واسعة من الأتباع الموزّعين على أقسام واختصاصات عدّة... كما نجح التنظيم في إخفاء جناحه العسكري وتشكيل خلايا نائمة في كلّ مكان

الخاتمة والخلاصات

هذا هو السياق العام الذي تنزلّت فيه التجربة التونسية. وهو سياق يتّسم بالحراك المتواصل، تشقّه تناقضات عديدة بين القوى الجديدة والقديمة، ويهيمن عليه البحث عن الآليات القادرة على حماية الوحدة الوطنية وتحقيق التعايش السلمي بين الإسلاميين والعلمانيين.

على الرغم من المخاطر الكبرى التي يمثّلها الإرهاب المحلّي والإقليمي، إلّا أن التونسيين تمكّنوا، إلى تاريخ كتابة هذه السطور، من قطع شوط مهمّ في مسارهم الانتقالي دونما حصول نكسة قاصمة للظهر. ويعود ذلك إلى عوامل أساسية عدّة:

- صحّة الأجندة التي وضعها الفاعلون السياسيون وتوافقوا عليها، والتي تمثّلت تحديداً في ضمان انتقال دستوري ومؤسّساتي للسلطة بعد مغادرة بن علي للبلاد.
- تنظيم انتخابات أفرزت مجلساً تأسيسياً عُهدت إليه مهمّة صوغ دستور جديد.
- تغليب الحوار في المراحل الدقيقة والحرجة، والحيلولة دون حصول القطيعة الكاملة بين أطراف الصراع، وهو ما تعزّز مع نجاح الحوار الوطني.
- قبول «حركة النهضة» بتغليب مصلحة البلاد على حساباتها الحزبية، وهو ما تجلّى بوضوح في تخلّيها عن الحكومة، على الرغم من أن ذلك حصل نتيجة ضغوط شديدة مارستها المعارضة والمجتمع المدني.
- التوصّل إلى توافق عريض حول دستور جيّد، من ضمن الحريات الأساسية، حمى الهوية التونسية، ووفّر أرضية مناسبة لإنقاذ الدولة الوطنية من خطر التنازع والتشكيك فيها.
- ملازمة المؤسّسة العسكرية الحياد، وعدم التدخّل في الشأن السياسي الوطني، والتمسك بالحفاظ على المسافة نفسها تجاه جميع الأطراف المتصارعة.

في مقابل ذلك، ما تزال الحال التونسية معرّضة لمخاطر عديدة، من أهمّها:

- تعاظم التهديدات الأمنية، بسبب الحرب المفتوحة ضدّ الشبكات المحلّية والإقليمية، وذلك في بلد ليست فيه تقاليد قديمة في مجال مواجهة العنف السياسي. وقد تفاقمت هذه التهديدات بعدما انفجرت المواجهات العسكرية بين الكتائب الليبية المسلّحة.
- بقاء المشكلة الاقتصادية من دون معالجة عميقة وهيكلية، وهو ما من شأنه أن يوفّر مناخاً ملائماً للاحتجاج على السياسات المتبعة من قبل مختلف الحكومات، وأن يعمّق الشرخ داخل المجتمع الواحد، ويفتح المجال أمام سحب الثقة من القادة السياسيين.
- تمرّ التعدّدية الحزبية بمرحلة اختبار في تونس التي انتقلت من نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدّد الأحزاب. ونظراً لأن هذه التجربة ما تزال حديثة العهد، فقد تعدّدت المظاهر السلبية التي يخشى أن تضعف ثقة التونسيين في الأحزاب، في حال عجزت هذه الأخيرة عن معالجة المشكلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وغلّبت مصالحها الضيّقة على المصلحة الوطنية. وإذا ما ضعفت الثقة في الأحزاب، فإن

11 صحيفة الصباح بتاريخ 20 مارس (آذار) 2014 : www. assabah.com.tn



ذلك من شأنه أن يؤثّر سلباً على عملية الانتقال الديمقراطي، وقد يؤدّي إلى قيام نظام سياسي هشّ وغير مستقرّ.

- باتت تونس اليوم أكثر عرضة للتأثّر بمحيطها الإقليمي والدولي، وذلك بحكم صغر حجمها وحساسية موقعها الجغرافي والسياسي، وضعف بنيتها الاقتصادية، وعدم امتلاك الخبرات الكافية في مجال إدارة النزاعات الممتدّة في الزمن. وبناءً على هذه الاعتبارات وغيرها، ثمّة خشية لدى الكثيرين من احتمال أن تتعرّض البلاد لضغوط شديدة من أطراف دولية وإقليمية لها رغبة في التأثير على القرار السياسي والاقتصادي الداخلي. فتونس اليوم بلد مفتوح، وإن كان لا يزال قادراً على الدفاع عن استقلالية قراره وحماية سيادته.
- إن الانتخابات التي ستجري قبل نهاية العام 2014، ستكون حاسمة ومهمّة بالنسبة إلى تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس. هذه الانتخابات ستفرز برلماناً تعدّدياً، وستؤدّي للمرّة الأولى إلى انتخاب رئيسٍ للدولة من الشعب مباشرةً، قبل الانتقال إلى انتخاب البلديات التي ستتمتّع بصلاحيات واسعة تشكّل خطوة نوعية نحو ترسيخ لا مركزية السلطة، ودعم الديمقراطية المحلّية. ونظراً للأهمية الاستراتيجية التي تتّسم بها هذه المحطّات السياسية المتتالية، فإن مختلف الأطراف الداخلية والإقليمية التي ليس من مصلحتها أن تتحوّل تونس إلى بلد ديمقراطي حقيقي - لأن تؤسّس حالة استثنائية في محيط مضطرب - ستكثّف من محاولاتها لإفشال هذه التجربة وإجهاض الجهود المبذولة من أجل إنهاء الوضع المؤقّت في البلاد، والوصول الى بناء مؤسّسات قويّة، دائمة ومستقرّة.



«ربيع مصر » : بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو

د. حسن نافعة

بدأت أحداث «الربيع العربي» في مصر العام 2011، بدعوة انطلقت من موقع «كلّنا خالد سعيد» على شبكة التواصل الاجتماعي، تحثّ جماهير الشعب المصري على النزول إلى الشوارع يوم 25 يناير، الذي يتوافق مع ذكرى «عيد الشرطة»، للتعبير عن رفضها لممارسات نظام مبارك القمعيّة. ولأن توقيتها كان ملائماً وجاء في ظلّ أوضاع محلّية وإقليمية متفجّرة، فقد لاقت الدعوة تجاوباً فورياً، وبخاصة في أوساط الشباب، وهو ما بدا واضحاً من كثافة التفاعلات التي شهدتها شبكة التواصل الاجتماعي قبيل الحدث. وعلى الرغم من اعتقاد معظم المراقبين بأن «الوقفة الاحتجاجية» المزمع تنظيمها في ذلك اليوم ربما تكون مختلفة نوعياً عمّا اعتاده المصريون في مثل هذه المناسبات، إلاّ أن أحداً لم يتوقّع قطّ أن تشعل شرارة ثورة كبرى، تتواصل أحداثها على مدى ثمانية عشر يوماً، يقرّر مبارك في نهايتها تخلّيه عن الحكم وتسليم السلطة إلى المجلس الأعلى للقوّات المسلحة.

والواقع أن «ثورة الربيع العربي المصرية» لم تبدأ في 25 يناير (كانون الثاني) من العام 2011 ولم تنتهِ في 11 فبراير (شباط) من العام نفسه. فلهذه الثورة جذور وإرهاصات تعود إلى ما قبل انطلاقتها الرسمية بسنوات. ولأنها ثورة لم تكتمل ولم تحقّق أهدافها بعد، ما تزال فصولها وموجاتها المتلاحقة تتابع أمام أعيننا دونما توقف. وقد مرّت هذه الثورة حتى الآن بأربع مراحل مختلفة، يمكن اعتبارها جميعاً مراحل انتقالية، وتخلّلتها «انتفاضة شعبية» أيّدها الجيش وقام على إثرها بعزل أوّل رئيس منتخب للبلاد. ولأنه يصعب الجزم بأن المرحلة الحالية ستنجح في استكمال بناء المؤسّسات السياسية اللازمة لقيام نظام قابل للدوام والاستقرار، ما يزال مستقبل «ثورة الربيع العربي المصرية» محفوفاً بالمخاطر ومحاطاً بالغموض.

1 - الجذور والإرهاصات

لم تندلع ثورة يناير المصرية فجأة وإنما سبقتها مقدّمات وإرهاصات تعود إلى منتصف تسعينيات القرن الماضي أو، بشكل أكثر تحديداً، إلى نهاية الولاية الثانية من فترة حكم مبارك. فقد تولّى مبارك مقاليد الحكم في مصر نهاية العام 1981، في ظلّ ظروف داخلية وخارجية بالغة الصعوبة. فعلى الصعيد الداخلي: كانت مصر تمرّ بحالة من عدم الاستقرار بسبب السياسات التي انتهجها الرئيس السادات، والتي أدّت إلى اغتياله في واحداً من أكبر مشاهد العنف السياسي في تاريخ مصر الحديث عقب قراره باعتقال جميع رموز الحركة الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وعلى الصعيد الخارجي: كانت مصر تمرّ بحالة غير مسبوقة من العزلة السياسية، عقب قرار الدول العربية قطع العلاقات الدبلوماسية معها ونقل مقرّ الجامعة العربية إلى تونس. وعلى الرغم من أن مبارك لم يكن يملك من سمات القيادة أو من الإنجازات لتأهيله لقيادة البلاد في تلك الظروف الصعبة، إلاّ أن الشعب المصري بدا على استعدادٍ لمنحه الفرصة كاملة، وربما أحسّ بالحاجة إلى قيادة من نوع مختلف عن تلك التي خبرها مع عبد الناصر الذي وقعت هزيمة 67 في عهده، على الرغم من كلّ ما حققه من إنجازات، أو مع السادات، الذي أقدم على زيارة القدس بعد قيادته لحرب 1973 الناجحة.

لقد بدا مبارك في بداية عهده شخصاً متواضعاً، زاهداً في السلطة، ومتعفّفاً، واشتهر بتصريحات من نوع: «الكفن ليس له جيوب» و«مدّة رئاسية واحدة تكفي»..إلخ. ولأن الشعب المصري كان يدرك دقّة الظروف التي تولّى فيها الحكم وحساسيّتها، فقد بدا على استعداد لمنح الرئيس الجديد كلّ ما يحتاج من وقت لوضع مصر على الطريق الصحيح. وقد استمرّ الحال على هذا المنوال حتى نهاية فترة ولايته الثانية في العام 1993، والتي تحقّقت فيها إنجازات ملموسة: كسب معركة طابا بالتحكيم، فكّ العزلة الدبلوماسية وعودة مقرّ الجامعة العربية إلى القاهرة، إلغاء 20 ملياراً من ديون مصر المتراكمة عقب «حرب تحرير الكويت»..إلخ. وعلى الرغم من عدم تحمّس الشعب المصري لإقدام مبارك على تجديد ولايته لفترة رئاسية ثالثة، إلاّ أنه تمنّى أن تكون الأخيرة وأن تشهد عملية تحوّل حقيقي نحو الديمقراطية، وهو ما لم يحدث، بل سارت الأمور في عكس الاتجاه تماماً. فقد استمرّ في الحكم لما يقرب من ثلاثين عاماً، ورفض تعيين نائب له، بل راح يُعدّ نجله جمال لتسلّم السلطة من بعده.

لم تبدأ ثورة «الربيع العربي» المصرية في 25 يناير من العام 2011 ولم تنتهِ في 11 فبراير من العام نفسه، فلهذه الثورة جذور وإرهاصات تعود الى ما قبل انطلاقتها بسنوات

كان يفترض أن تحقّق مصر خلال فترة حكم مبارك الطويلة نهضة كبرى تضعها في مصاف النمور الاقتصادية والدول الإقليمية المؤثّرة، وذلك لسببين: الأوّل، خلوّ تلك الفترة من أية حروب، بعكس ما كان عليه الحال قبل ذلك؛ والثاني، حصولها على موارد ومعونات خارجية غير مسبوقة، وهي معونة أميركية سنوية بلغت2,1 مليار دولار، وعوائد متزايدة من قناة السويس التي لم تغلق طوال هذه الفترة، وتحويلات المصريين في الخارج التي تزايدت باطّراد إلى أن وصلت إلى أكثر من إجمالي العوائد المتحصّلة من المعونة ومن قناة السويس معاً..إلخ. غير أن السياسات التي انتهجها مبارك، بخاصة خلال فترتَيْ ولايته الرابعة والخامسة، أدّت إلى إفقار مصر وانهيار مؤسّساتها على نحو غير مسبوق. فمع نهاية حكمه كان ما يقرب من 40 % من السكّان يعيشون تحت خط الفقر، ويسكن ما لا يقلّ عن 20 مليوناً مناطق عشوائية أو يعيشون في القبور، وتدهورت منظومات التعليم والصحّة والنقل إلى درجة يرثى لها، وازدادت الفوارق بين الطبقات بشكل فاحش، وشهدت الحياة السياسية حالة بائسة من التجريف والإنهاك، وظهرت مجموعة من رجال الأعمال الفاسدين التفّت حول جمال مبارك وراحت تغذّي طموحه في وراثة السلطة عن أبيه.

كان من الطبيعي، في سياق هذا التدهور الشامل، أن يشتدّ عود المعارضة السياسية وأن تنشأ حالة حراك سياسي يطالب بالإصلاح الشامل، راحت تأخذ شكل الأمواج المتتابعة. ويمكن التمييز بين موجتين رئيسيتين من هذا الحراك:

الموجة الأولى: بدأت بظهور حركة «كفاية» في نهاية العام 2004 وبداية العام 2005، وأحدثت نقلة نوعية في أسلوب العمل السياسي في مصر. فقد تكوّنت هذه الحركة من نشطاء ينتمون إلى تيارات فكرية وأحزاب سياسية مختلفة لكنّهم يرفضون السياسات المهادنة التي تنتهجها الأحزاب التقليدية ويطالبون بمعارضة أكثر راديكالية. وقد رفعت الحركة شعار «لا للتوريث.. لا للتمديد»، وحثّت الجماهير على النزول إلى الشارع وتنظيم مظاهرات تعبّر عن رفضها ليس مشروع توريث السلطة فقط ولكن أيضاً ترشّح مبارك لفترة ولاية خامسة. وعلى الرغم من لجوء النظام الحاكم إلى أساليب عنيفة لقمع هذه الحركة الاحتجاجية في المهد، إلّا أنه لم يكن بوسعه تجاوز سقف معيّن بسبب ظروف وأوضاع دولية مستجدّة، وخصوصاً عقب تبنّي الإدارة الأميركية في عهد بوش الابن سياسة شرق أوسطية جديدة ترتكز على تشجيع التحوّل الديمقراطي في هذه المنطقة من العالم. ويبدو أن هذا العامل الخارجي لعب الدور الأكثر حسماً في إقناع الحزب الحاكم في مصر بضرورة العمل على احتواء حالة الحراك السياسي المتنامية بأساليب ووسائل أخرى، وهو ما يفسّر إقدام الرئيس مبارك العام 2005 على تعديل **المادة 76** من الدستور ليصبح رئيس الجمهورية بالانتخاب، بدلاً من الاستفتاء على شخص وحيد يرشّحه مجلس الشعب. وهكذا جرت، وللمرّة الأولى في تاريخ مصر، انتخابات

رئاسية تنافس فيها ــ شكلاً ــ مرشحون عدّة، كما جرت في العام نفسه انتخابات تشريعية سادها جوّ أكبر من الحرية فازت فيها جماعة الإخوان المسلمين ــ وللمرّة الأولى أيضاً ــ بما يقرب من خُمس مقاعد مجلس الشعب.

الموجة الثانية: بدأت مع ظهور حركة 6 إبريل العام 2008 التي تكوَّنت من عناصر شبابية فقط، وبمناسبة حدث اجتماعي وسياسي كبير وهو إضراب عمّال المحلّة. وبدت هذه الحركة، سواء بحكم تكوينها الشبابي أم ملابسات ظهورها المرتبطة بتصاعد المطالب الفئوية والاجتماعية، نقلةً نوعية. ثم راح زخم الحركات السياسية والاجتماعية يتصاعد مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقرّر عقدها العام 2010 والانتخابات الرئاسية المقرّر عقدها العام 2011 والتي كان يعتقد على نطاق واسع أن جمال مبارك سيخوضها وسيفوز بها وأن التعديل الذي تمّ **للمادة 76** من الدستور استهدف تحقيق هذه الغاية. فظهرت «الحملة المصرية ضدّ التوريث» العام 2009 ثم «الجمعية الوطنية للتغيير» التي تأسّست عقب عودة البرادعي إلى مصر في فبراير (شباط) العام 2010.

لوضع القارئ في أجواء تلك المرحلة المهمّة من تاريخ مصر السياسي، أستأذِنه في اقتباس فقرة مطوّلة من مقال لي نشر في صحيفة **الشروق** يوم 16/ 11/ 2009 تحت عنوان: «حراك واعد هذه المرّة أم أعراض حمل كاذب جديد». تقول الفقرة: «يشعر المصريون ــ مع اقتراب موعد انتخابات تشريعية ورئاسية تبدو حاسمة في تقرير مصيرهم ــ بقلق من المستقبل، يعبّرون عنه من خلال عملية حراك سياسي جديد تستهدف الخروج بمصر من النفق المظلم الذي دخلت فيه. ولا جدال في أن الانتخابات التشريعية تحتلّ أهمية خاصة هذه المرّة، لأنها قد تفتح ثغرة في جدار الحصار المفروض على نزول مرشّحين مستقلّين حلبة الانتخابات الرئاسية. أما الانتخابات الرئاسية فستظلّ في النهاية هي الأكثر أهمية وحسماً، بالنظر إلى حجم الصلاحيات والسلطات الضخمة لرئيس الدولة والتي تجعل منه محور النظام السياسي كلّه والشخصية المهيمنة فيه. ولأن لدى الشعب المصري قناعة تامّة بأن مرشّح الحزب الوطني في الانتخابات الرئاسية القادمة سيكون هو الرئيس الفعلي لمصر إذا استمرّت الأوضاع كما هي عليه وفشلت حالة الحراك السياسي التي بدأت منذ أسابيع في حلحلة الأوضاع وفتح أفق التغيير، فمن الطبيعي أن يتابع كثيرون سلوك الحزب الحاكم في المرحلة المقبلة بكثير من الريبة والتوجّس. فالحزب الوطني يبدو مصمّماً على خوض انتخابات تشريعية لا تتوافر لها أيّ ضمانات للنزاهة وفي وضع يتيح له التحكّم في كلّ ما يتعلّق بنزول مرشّحين مستقلّين إلى حلبة الانتخابات الرئاسية. وتشير الدلائل إلى أن الحزب الوطني يرغب في ترشيح مبارك الابن لمنصب الرئاسة في الانتخابات القادمة. ومع ذلك فليس من المستبعد كلّياً أن يقرّر الرئيس الأب إعادة ترشيح نفسه لفترة ولاية سادسة إذا ما وجد أن الظروف ليست ملائمة للإقدام على خطوة من هذا النوع لأيّ سبب من الأسباب. وعلى الرغم من أن الخيار الثاني هو الأسوأ، إلاّ أن كليهما سيّئ في الواقع. فالتجديد للرئيس الأب معناه أن مصر سيحكمها الرجل نفسه الذي حكمها لمدّة ثلاثين عاماً قد تمتدّ إلى ستٍّ وثلاثين عاماً، يكون عمره قد وصل في نهايتها إلى مشارف التسعين، وهو أمر من شأنه أن يضعف هيبة الحكم. أما إفساح الطريق أمام شاب في منتصف الأربعينيات، هو في الوقت نفسه ابن الرئيس السابق، فيحمل معه مخاطر أكبر وأبعد مدىً، لأنه تربّى في أجواء مختلفة عن تلك التي تربّى فيها والده وتبدو بعيدة كلّ البعد عن نبض مصر العميق، ولأنه شديد الارتباط أيديولوجياً ومصلحياً بمجموعة رجال الأعمال الجدد الذين تحوم حولهم شبهة فساد برائحة نفّاذة؛ ولأنه سيقود نظاماً استبدادياً لا يقيّد فترات الرئاسة، وبالتالي سيغلق باب التحوّل الديمقراطي في مصر لأربعين سنة أخرى. والسؤال: هل سيتمكّن الحزب الحاكم من إجهاض حالة الحراك السياسي الراهنة مثلما نجح في إجهاض سابقتها؟.. قد لا يكون بمقدور أحد أن ينكر أن بوسع الحزب الوطني تسخير إمكانات الدولة المصرية لصالحه، وأن قوى المعارضة في مصر ضعيفة ومفتّتة، وأنه من غير المحتمل أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على الحزب الحاكم لفتح الطريق أمام التحوّل الديمقراطي.

نجاح الشعب التونسي في إسقاط نظام بن علي شكّل عاملاً ملهماً ضاعف من حماسة الشباب المصري وإصراره على تحدّي النظام مهما بلغت التضحيات



ومع ذلك فإن الاعتقاد بأن الأمور يمكن أن تستمرّ في السير على النهج المعتاد نفسه والمجرّب على مدى سنوات وعقود طويلة، ينطوي ضمناً على افتراض غير واقعي. فانتقال السلطة من الأب إلى الابن مباشرةً في نظام جمهوري لدولة بحجم مصر ليس حدثاً عاديّاً ولا هو بالأمر الروتيني، وخصوصاً أن لدى الغالبية العظمى من الشعب المصري إحساساً متزايداً بأن عملية تلاعب لا يليق وعبث بالدستور لا يصحّ استمرّت وتواصلت على مدى عقد كامل في جوّ من الخديعة والتآمر، وبطريقة لا جدال في أنها تعكس استهانة بالغة بذكاء شعب اشتهر بأنه «يفهمها وهي طايرة!».. لذا لا أستبعد أن يكون الحراك السياسي واعداً هذه المرّة وأن يحمل في طيّاته جنيناً حقيقياً.. أرفض أن أصدِّق أن ما يجرى في مصر الآن مجرّد أعراض حمل كاذب جديد وأتمنّى أن لا يكون كذلك».

بعد أسبوع من انتخاب مرسي رئيساً، قرّر إلغاء حكم المحكمة الدستورية العليا وعودة مجلس الشعب المنحلّ للانعقاد، وهو ما اعتبرته المحكمة استهانة بها وبالسلطة القضائية ككلّ، لذا رفضته على الفور، ورضخ مرسي لقرارها

بعد أقلّ من عام على نشر هذا المقال، جرت الانتخابات التشريعية المنتظَرَة، ورفضت معظم القوى السياسية خوضها، فيما عدا حزب الوفد وجماعة الإخوان، بسبب عدم وجود ضمانات كافية بالنزاهة، بل إن القوى التي غامرت بخوضها لم تواصل واضطرت للانسحاب منها بسبب ما شهدته جولتها الأولى من تزوير فاضح وشامل مكّن الحزب الحاكم من الفوز في جولتها الثانية بجميع مقاعد مجلس الشعب. أما الانتخابات الرئاسية التي كان يفترض أن تجري في العام التالي فلم تتمّ أصلاً لأن البركان كان قد انفجر قبل أن تبدأ.

2 - من «الوقفة الاحتجاجية» إلى «الثورة الشعبية»

لا جدال في أن النخب الشبابية المنتمية اجتماعياً للشرائح العليا من الطبقة المتوسّطة هي التي قادت الدعوة لتنظيم «الوقفة الاحتجاجية» التي جرت يوم 25 يناير (كانون الثاني) من العام 2011، وقد بدا واضحاً لكلّ من كان يتابع الاستعدادات التي تجري لتنظيمها أنها ستكون مختلفة نوعياً عن كلّ ما سبقها. ومع ذلك لم يدُر بخلد أحد مطلقاً أن هذا اليوم سيكون بداية لثورة شعبية كبرى تنجح في إسقاط نظام مبارك، وأقصى ما كان يطمح إليه منظّموها أن ينجحوا في إقالة وزير داخلية. أسباب عديدة، محلّية وإقليمية ساعدت في سرعة تحوّل هذه الوقفة الاحتجاجية إلى ثورة: فعلى الصعيد المحلّي، كانت كراهية النظام الحاكم وسياساته قد وصلت مستويات غير مسبوقة. وعلى الصعيد الإقليمي، بدا نجاح الشعب التونسي في إسقاط نظام بن علي قبل أسابيع قليلة عاملاً مُلهِماً ضاعف من حماس الشباب المصري وإصراره على تحدّي النظام مهما بلغت التضحيات، وشجّع شرائح عديدة على الالتحاق بالركب. ومع ذلك كلّه فلولا أخطاء قاتلة ارتكبها نظام مبارك إبان إدارته للأزمة لما تحوّلت وقفة 25 يناير (كانون الثاني) الاحتجاجية إلى ثورة شعبية كبرى.

لم يكن من قبيل المصادفة أن يطلق المتظاهرون على 25 يناير «يوم الغضب»، وكان كذلك بالفعل. ففي هذا اليوم خرج آلاف المواطنين إلى الشوارع وتجمَّعوا بشكل متزامن تقريباً في الميادين الرئيسية في القاهرة، ودمياط، وأسيوط، والمحلّة الكبرى، والإسكندرية والمنصورة والسويس والإسماعيلية وطنطا، وانطلقت هتافات تشكو من الفقر والجهل والبطالة. وتصدَّت لها قوّات الأمن المركزي، ولكن بقسوة أكبر من المعتاد هذه المرّة، فسقط ثلاثة قتلى وأُصيب العشرات في مدينة السويس، وحين قرّر المتظاهرون الاعتصام في ميدان التحرير، لم تتردّد قوّات الأمن في إطلاق قنابل مسيّلة للدموع وقامت بمطاردتهم عبر الشوارع الجانبية، فارتفع عدد القتلى إلى 7 في ذلك اليوم. لذا لم يكن غريباً أن تستمرّ الحركة الاحتجاجية وأن تشهد نقطة تحوّل ابتداء من يوم الجمعة الموافق 28 يناير (كانون الثاني). ففي ذلك اليوم توجّه الملايين عقب صلاة الجمعة لدعم المعتصمين في ميدان التحرير، وفي ذلك اليوم سُمِع لأوّل مرّة شعار «يسقط حسني مبارك» يتردّد في كلّ الشوارع والميادين. ولأن قوّات الأمن لم تستطع احتواء الموقف واضطرت لترك أماكنها، بعدما أدىّ إفراطها في استخدام القوّة إلى

إقدام المتظاهرين على حرق العديد من مقرّات الشرطة والحزب الحاكم، قرّر مبارك استدعاء الجيش وفرض حظر التجوّل.في هذه اللحظة تحديداً بدأت الوقفة الاحتجاجية تتحوّل إلى ثورة حقيقية، وخصوصاً بعدما عجز النظام الحاكم عن فهم ما يجري واستيعابه.

لم يكن الأداء السياسي للرئيس مبارك وحزبه بأفضل من أداء أجهزته الأمنية. حيث جاء ردّ فعلهما متأخّراً وعاجزاً ومراوغاً. فقد انتظر مبارك حتى مساء السبت 29 يناير (كانون الثاني) قبل أن يتحرّك، وحين تحرّك بدا عنيداً كعادته، ولم يقدّم في خطابه الأوّل سوى وعود هلامية بحلّ المشكلات الاقتصادية المتراكمة، واكتفى بإقالة حكومة أحمد نظيف وتعيين عمر سليمان نائباً له وتكليف الفريق أحمد شفيق بتشكيل حكومة جديدة، لكنّه لم يشرمن قريب أو بعيد إلى الانتخابات الرئاسية القادمة. ولأن ما قدّمه بدا أقلّ بكثير ممّا تطلّبه الموقف، وخصوصاً بعد 28 يناير (كانون الثاني)، فقد رفضه المتظاهرون على الفور وبدأوا يتشدّدون في مطالبهم.

استمرّت حالة التظاهر وانتشرت الفوضى في غياب الأمن، وجرت مهاجمة سجن وادي النطرون الذي كان يأوي عدداً من قيادات الإخوان، من بينهم الدكتور مرسي، فضلاً عن مجموعة أخرى من السجون، وفرّ آلاف السجناء. لم تتوقّف المظاهرات والاعتصامات على الرغم من قطع وسائل الاتصال الإلكتروني وتوقّف حركة القطارات. وتحدّى المتظاهرون قرار حظر التجوّل رافعين شعار: «ارحل». هنا قرّر مبارك تغيير أسلوبه في إدارة الأزمة وتوجّه إلى شعبه يوم 1 فبراير (شباط) بخطاب عاطفي ضمّنه تنازلات جديدة لم ترْقَ أيضاً إلى مستوى الحدث، أشار فيه إلى أنه قرّر ألا يرشّح نفسه في انتخابات الرئاسة القادمة ولم يعد لديه سوى أُمنية واحدة وهي أن يُدفن في تراب مصر الغالية. كان لهذا الخطاب بعض التأثير على المتظاهرين، لكنّه لم يدم طويلاً، ففي اليوم نفسه قامت جحافل من «البلطجية» باقتحام ميدان التحرير على ظهور الجمال والبغال والخيول، في محاولة لتفريق المتظاهرين بالقوّة، وبدأ «أنصار مبارك» يتجمّعون في ميدان «مصطفى محمود»، ومن هناك انطلقت موجات متتالية من البلطجية وقامت باعتلاء كوبري 6 أكتوبر المطلّ على ميدان التحرير وراحت تطلق النار عشوائياً على المعتصمين، فسقط العشرات بين قتيل وجريح. غير أن المعتصمين صمدوا وأكّدوا تمسّكهم برحيل مبارك.

لم يكن غريباً، في سياق كهذا، أن يطلق على جمعة 4 فبراير (شباط) «جمعة الرحيل» وأن يطالب بعض المتظاهرين بالزحف على القصر الجمهوري، وهو ما وجد صدىً إيجابياً بعد ذلك، وخصوصاً أنه تزامن مع نشر تقرير في صحيفة **الجارديان** البريطانية يؤكّد أن ثروة مبارك وعائلته المهرّبة في الخارج بلغت 70 مليار دولار. وقد حاول النظام في اللحظات الأخيرة اقتراح بعض الإجراءات الإصلاحية، شملت: فتح حوار مع المتظاهرين، بدأه عمر سليمان بالفعل وشارك فيه عدد من رموز القوى السياسية من بينها جماعة الإخوان، تشكيل لجنة لتعديل المادتين 76 و 77 من الدستور، شُكّلت لاحقاً وضمّت 11 شخصية قانونية وقضائية بارزة، وأخيراً التخلّص من القيادات التقليدية للحزب الحاكم، بما في ذلك جمال مبارك نفسه، بتعيين حسام بدراوي أميناً عاماً جديداً وأميناً للسياسات، بل وصل الأمر إلى حدّ الإعلان عن إلقاء القبض على بعضهم تمهيداً لتقديمهم للمحاكمة. غير أن هذه الإجراءات جميعها لم تُفلح لأنها جاءت متأخّرة جداً وبدت وكأنها صرخة اليائس.

على الرغم من الضربات التي تلقّتها من طرف أجهزة مبارك الأمنية، إلاّ أن حركة الإخوان لم تقطع صلتها بنظامه ولم تتردّد في عقد صفقات سياسية معه مكنتّها من أن تصبح قوّة أساسية في البلاد

عندما أدركت قيادة الجيش أن الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي بدأ يخرج بالفعل عن نطاق السيطرة، وباتت مقتنعة بأن رحيل مبارك لم يعد أمراً يمكن تجنّبه، قرّرت أن تأخذ بزمام المبادرة في يدها، فاجتمع المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة لأوّل مرّة من دون رئيسه، وأصدر بياناً أطلق عليه **«البيان رقم واحد»** جاء نصّه كالتالي: «انطلاقاً من مسؤولية القوّات المسلّحة، والتزاماً بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصاً على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب



مصر العظيم وممتلكاته، وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة.. انعقد يوم الخميس الموافق العاشر من فبراير (شباط) 2011 المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة لبحث تطوّرات الموقف حتى تاريخه. وقرّر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات شعب مصر العظيم وطموحاته».

في تلك اللحظة تحديداً، أدرك كثيرون أن نهاية مبارك كحاكم لمصر باتت وشيكة. ولأن الجماهير كانت تستعدّ في اليوم التالي، 11 فبراير (شباط) ، لمظاهرت حملت وقتها مسمّيات عدّة: «جمعة الزحف» و«جمعة الخلاص» و«جمعة النصر»، لم يستبعد البعض وقوع حدثٍ جلل في نهاية ذلك اليوم، سرعان ما جاء على شكل بيان مقتضب ألقاه عمر سليمان، كان نصّه كالتالي: «قرّر رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك تخلّيه عن منصبه وتسليم إدارة شؤون البلاد للمجلس الأعلى للقوّات المسلّحة المصرية». وهكذا طُوِيَت صفحة من تاريخ مصر الحديث وبدأت صفحة جديدة.

سيظلّ ما حدث في مصر يومي 30 يونيو و3 يوليو مثار جدل حاد أظنّ أنه سيستمرّ لفترة طويلة مقبلة

لقد أكّدت الأحداث التي هزّت مصر على مدى ثمانية عشر يوماً متواصلة، اعتباراً من صباح يوم 25 يناير (كانون الثاني) وحتى مساء 11 فبراير (شباط) من عام 2011، على أمر جوهري وهو إجماع الشعب المصري على طيِّ صفحة نظام مبارك إلى الأبد وفتح صفحة جديدة. غير أن الأحداث اللاحقة أكَّدت أيضاً على أن وحدة الشعب المصري في مواجهة نظام مبارك ورغبته العارمة في طيّ صفحته كانت تُخفي وراءها انقساماً عميقاً حول طبيعة النظام الذي يتعيَّن أن يحِلَّ محلّه، وما يتعيّن على الشعب المصري أن يسطِّرَه في الصفحة التالية من صفحات تاريخه المديد.

3 - مسار متعرّج ومراحل انتقالية متعدّدة

تشير الأحداث التي تعاقبت على مصر منذ تنحّي مبارك وحتى الآن إلى أن مستقبل النظام السياسي المصري بات متوقّفاً على محصلة التفاعلات بين ثلاث قوى أوثلاثة تيارات أساسية: تيار «الإسلام السياسي»، وفي القلب منه «جماعة الإخوان»، التيارات السياسية الأخرى، وفي القلب منها مجموعات الشباب التي أشعلت فتيل الثورة، المؤسّسة العسكرية المصرية، وفي القلب منها المجلس الأعلى للقوّات المسلحة. وقد أسفرت التفاعلات بين هذه القوى الثلاث حتى الآن عن مراحل انتقالية عدّة: الأولى أدارها المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة، والثانية أدارتها جماعة الإخوان، والثالثة أدارها المستشار عدلي منصور عقب «ثورة 30 يونيو». وتمرّ مصر حالياً بمرحلة رابعة بدأت مع انتخاب السيسي رئيساً، وليس من الواضح بعد ما إذا كانت ستنجح في استكمال بناء المؤسّسات لنظام قابل للدوام، أم ستتحوّل بدورها إلى مرحلة انتقاليّة جديدة.

أولاً: إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية الأولى (11 فبراير 2011 - 30 يونيو 2012)

لا نملك صورة دقيقة لما جرى داخل أروقة السلطة خلال الساعات التي سبقت قرار مبارك بالتنحّي. ويمكن القول، في ضوء ما هو متاح حتى الآن من معلومات موثّقة، إن مبارك ظلّ متمسكاً بالبقاء في السلطة حتى اللحظة الأخيرة، ولم يقرّر التخلّي عنها إلاّ بعدما طلبت منه المؤسّسة العسكرية ذلك والأرجح أن يكون هذا الأمر قد نوقش في الاجتماع الذي عقده المجلس الأعلى للقوّات المسلحة يوم 10 فبراير (شباط) الذي سبقت الإشارة إليه. لذا أرجّح فرضية أن المؤسّسة العسكرية لم تكن جاهزة لتَولّي السلطة بشكل مباشر في تلك اللحظة، وأنها اضطرت لقبول هذه المسؤولية تحت ضغط الشارع الثائر ضدّ نظام مبارك. وفي غياب قيادة سياسية موحّدة تستطيع التحدّث باسم الثورة، أو تنظيم قادر على ضبط حركة الجماهير الثائرة وتوجيهها، بدت المؤسّسة العسكرية هي الجهة الوحيدة المقبولة شعبياً لتولّي مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية. وكان قد شاع قبل الثورة عدم ارتياح المؤسّسة العسكرية لمشروع توريث السلطة وارتيابها في رجال الأعمال الفاسدين المتحلّقين حول جمال مبارك، ومن ثم فليس من المستبعد أن تكون الثورة قد أتاحت أمامها فرصة لإسقاط مشروع التوريث. غير أن عدم حماس المؤسّسة العسكرية لمشروع التوريث لا يعني بالضرورة تأييدها لمشروع الثورة.

لذا يمكن القول باطمئنان إنها افتقرت منذ البداية لرؤية واضحة حول كيفية إدارة المرحلة الانتقالية. حين صدرت تصريحات تؤكّد عزم المؤسّسة العسكرية تسليم السلطة إلى مؤسّسات منتخبة في موعد غايته ستة أشهر، بدا هذا التقدير الزمني جزافياً، وحين بدأت مشاوراتها مع القوى السياسية، اكتشفت أن جماعات الشباب التي أشعلت شرارة الثورة لم تكن تملك إطاراً تنظيمياً أو فكرياً موحَّداً، وأن القوى السياسية التقليدية، كأحزاب الوفد والتجمّع وغيرها، فقدت جزءاً كبيراً من رصيدها الجماهيري، وبالتالي لم يبقَ سوى «جماعة الإخوان» كقوّة منظّمة يمكن التعامل معها سياسياً. لذا لا أستبعد، شخصياً، أن تكون المؤسّسة العسكرية قد اقتنعت بفكرة اقتسام السلطة مع الجماعة، وفق قاعدة لكم البرلمان ولنا الرئاسة، وأن يكون التصريح الشهير الذي أدلى به الدكتور سعد الكتاتني يوم 10 فبراير (شباط)، وعبَّر فيه عن التزام الجماعة بعدم التقدّم بمرشّح في الانتخابات الرئاسية القادمة، قد عكس تفاهماً ضمنياً على هذه الصيغة. وأياً كان الأمر، فمن الواضح أن العلاقة الطيّبة بين المجلس العسكري والجماعة راحت تقوى تدريجياً واستمرّت كذلك حتى ما بعد الانتخابات البرلمانية في نهاية العام 2011 وبداية العام 2012، لكنّها سرعان ما بدأت تشهد توتراً متصاعداً منذ اللحظة التي قرّرت فيها الجماعة خوض الانتخابات الرئاسية. أما علاقة المؤسّسة العسكرية بالقوى السياسية الأخرى فقد بدأت تتدهور بعد أسابيع قليلة من بداية المرحلة الانتقالية.

سوف نحاول في السطور التالية رصْدَ أهمّ الخطوات التي بذلت لبناء مؤسّسات النظام الجديد في تلك المرحلة، وتتبُّعَ ما أثارته من جدل.

إشكالية بناء المؤسّسات

مارَس المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي صلاحيات رئيس الجمهورية، التي تخوّله سلطة تعيين الحكومة وإقالتها، فضلاً عن الصلاحيات الاستثنائية الأخرى المستمدَّة من الثورة، كإصدار «إعلانات دستورية» وتشريعات لها قوّة القانون. وفي ما يتعلّق بالحكومة، يلاحظ أن هذه المرحلة شهدت تكليف ثلاث شخصيات بتشكيل الحكومة: أحمد شفيق، وعصام شرف، وكمال الجنزوري، وجميعهم شغلوا مناصب تنفيذية في عهد النظام الذي أسقطته الثورة. كان أحمد شفيق هو الشخص الذي وقع عليه اختيار مبارك لرئاسة الحكومة التي كلّفها بإنقاذ نظامه المترنّح تحت ضربات الثورة. لذا بدا إصرار المجلس العسكري على التمسّك به رئيساً لأول حكومة تشكَّل بعد تنحية مبارك، أمراً مستهجَناً ورأى فيه البعض دليلاً على أن المجلس العسكري يعتبر نفسه جزءاً من النظام القديم وليس وكيلاً عن الثورة. وعلى الرغم من رضوخ المجلس العسكري للضغوط الرامية لتغييره، إلاّ أن تشكيل الحكومات التي تعاقبت خلال تلك الفترة، سواء تلك التي رأسها عصام شرف أم كمال الجنزوري، عكس حرصاً على الاستمرارية بأكثر ممّا عكس رغبة في إحداث التغيير المنشود. فلم تضمّ أيٌّ من هذه الحكومات شخصية واحدة لعبت دوراً مباشراً أو مؤثّراً في الثورة. وربما كان هذا أحد أهمّ الأسباب التي أدّت إلى استمرار المظاهرات والاعتصامات وتسبّبت في استمرار سقوط قتلى وجرحى في مناسبات وأحداث مختلفة (أحداث: إمبابة ومسرح البالون وماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وستاد بورسعيد). وباستثناء القبض على عدد من رموز النظام وتقديمهم للمحاكمة (والتي بدت لكثيرين أقرب لمحاكمة صورية منها إلى محاكمة حقيقية)، وإدخال تحسينات طفيفة على هيكل الأجور والمرتبات في الدولة، لم تتّخذ هذه الحكومات إجراءات حقيقية لتحقيق أهداف الثورة، وخصوصاً في الملفّات المتعلّقة بإعادة هيكلة أجهزة الأمن، أو مكافحة الفساد، أو تقريب حدّة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات..إلخ.

كان لقرار السيسي بالترشّح للانتخابات تأثيرات بعيدة المدى على عملية الانتخابات الرئاسية، فما أن أعلن هذا القرار حتى قرّر كلّ المرشّحين الجادّين المحتملين انسحابهم من السباق ما عدا حمدين صباحي

أما في ما يتعلق بالدستور، فيلاحظ أن المجلس العسكري تبنّى منذ البداية فكرة تعديل دستور 1971، وليس صياغة دستور جديد كما كانت تطالب القوى الثورية، وسار على النهج



الإصلاحي نفسه الذي سلكه مبارك قبيل سقوطه، لكن مع فارق مهمّ وهو أن المجلس العسكري قام بتشكيل لجنة مختلفة عن تلك التي كان قد شكّلها مبارك. ويعتقد على نطاق واسع أن اللجنة التي شكّلها مبارك غلب عليها الطابع المهني، بينما غلب الطابع السياسي على اللجنة التي شكّلها المجلس العسكري برئاسة المستشار طارق البشري وضمّت أحد الأعضاء القياديين في تنظيم الإخوان. وأياً كان الأمر، فقد وجدت التعديلات الدستورية التي اقترحتها لجنة البشري معارضة شديدة من جانب التيار الليبرالي، دارت في معظمها حول نقطتين رئيسيتين:

الأولى: تتعلّق بالترتيب الزمني لخطوات بناء المؤسّسات، حيث أصرّت لجنة البشري على إجراء الانتخابات التشريعية أولاً، بينما رأى التيار الليبرالي أن المنطق يقضي بضرورة الاتفاق على صياغة دستور دائم قبل إجراء أيّ انتخابات برلمانية أو رئاسية، لأن الدستور هو الذي يحدّد صلاحيات المؤسّسات المنتخبة ويوضح طبيعة العلاقة بينها.

والثانية: تتعلّق بكيفية اختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها صياغة الدستور الجديد. فقد اقترحت لجنة البشري أن يتولّى البرلمان المنتخب اختيار أعضاء هذه الجمعية، بينما رأى التيار الليبرالي أن منح البرلمان هذه السلطة يتيح للحزب الحاصل على أغلبية المقاعد فرصة لصياغة دستور بنكهة أيديولوجية، وربما التحكّم في إدارة اللعبة السياسية بما قد يمهّد الطريق أمام عودة الاستبداد عَبْر آليات ديمقراطية.

ثمّة احتمال أن يكون الجيش والأجهزة الأمنية قد شجّعا سرّاً أو علانية خروج الجماهير في 30 يونيو، غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن الجيش كان هو العنصر المبادر والمخطّط لما حدث

ولأن أيّ نظام ديمقراطي لا يستقيم إلاّ في ظلّ توازن دقيق بين حقوق الأغلبية والأقلية، فمن الطبيعي أن يثير إطلاق يد الأغلبية في وضع الدستور مخاوف مشروعة ومبرّرة من جانب التيارات التي تمثّل أقلية سياسية أو فكرية.

حين أقرّ المجلس العسكري التعديلات الدستورية المقترحة وطرحها للاستفتاء العام، تحمّس لها تيار الإسلام السياسي، وشرع في تنظيم حملة ترويج هائلة، مطالباً أتباعه بالتصويت عليها بـ«نعم» باعتباره واجباً دينياً ودفاعاً عن الإسلام ذاته، ووصل الحماس ببعض الدعاة ورجال الدين إلى حدِّ إطلاق مصطلح «غزوة الصناديق» على الاستفتاء الذي جرى يوم 19 مارس (آذار) من العام 2011. أما أغلبية التيارات والقوى السياسية الأخرى فقد رفضت التعديلات المقترحة، وطالبت المواطنين بالتصويت عليها بـ«لا»، وحذّرت من مغبَّة الآثار التي قد تنجم عنها والتي قد تؤدّي إلى إرباك المرحلة الانتقالية برمَّتها. وحين أظهرت نتيجة الاستفتاء أن نسبة تقارب 78 % من إجمالي المشاركين وافقوا على التعديلات المقترحة، بدا واضحاً أن كفّة تيار الإسلام السياسي هي الأرجح وأنه قد يكتسح الانتخابات التشريعية المقبلة، ما ضاعف من المخاوف من احتمال هيمنته على الجمعية التأسيسية، ومن خلالها، على عملية كتابة الدستور، وبدأت تطفو فوق سطح الحياة السياسية حالة استقطاب سياسي راحت الفجوة بين طرفيها تتَّسع باطّراد.

أكّدت نتائج الانتخابات البرلمانية المخاوف المتوقّعة. فقد فازت الأحزاب والقوى المنتمية لتيار «الإسلام السياسي» مجتمعة على ما يقرب من 77 % من مقاعد البرلمان. وما إن انتهت انتخابات مجلس الشورى حتى عقد البرلمان بمجلسَيْه، الشعب والشورى، ثلاث جلسات مشتركة، في 3 و 17 و 24 من مارس (آذار) 2012، خُصِّصت لبحث تشكيل الجمعية التأسيسية وانتهت بالموافقة على اختيار أعضائها المائة. غير أن هذا التشكيل وُوجِه بانتقادات شديدة، من منطلق أن معايير الاختيار ليست واضحة، وأنه لم يراعِ اعتبارات الكفاءة أو التمثيل المتوازن لكلّ فئات المجتمع، وأنه يعكس هيمنة تيار بعينه ويستبعد تيارات أخرى..إلخ. وتمَّ الطعن بهذا التشكيل أمام محكمة القضاء الإداري التي أصدرت في 10 إبريل (نيسان) حكماً بحلّ الجمعية التأسيسية لأن تشكيلها يضمُّ أعضاء من مجلسي الشعب والشورى وهو ما يخالف، وفقاً لمنطوق الحكم، نصّ المادة 60 من الإعلان الدستوري. وبدلاً من المعالجة السياسية لجوهر الخلاف وتشكيل جمعية تأسيسية بالتوافق العام بين مختلف القوى السياسية، لجأ البرلمان إلى حيل قانونية لقطع الطريق أمام

المعارضة. فأصدر قانوناً بمعايير تشكيل الجمعية، ينصّ على أن يكون نصف أعضاء الجمعية من الأعضاء المنتخبين في مجلسيْ الشعب والشورى، والنصف الآخر من خارجها. واستناداً إلى هذا القانون، تمّ تشكيل جمعية تأسيسية جديدة بتاريخ 13 يونيو (حزيران) عقدت أولى جلساتها في 18 يونيو (حزيران) واختارت المستشار حسام الغرياني، الرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى، رئيساً لها. غير أنه تمَّ رفع دعوى أمام القضاء الإداري تطالب بحلِّ التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية. ثم قضت المحكمة في 23 أكتوبر (تشرين أول) بعدم الاختصاص هذه المرّة «لأن التشكيل صدر بقانون ولأنه ليس من اختصاص القضاء الإداري النظر في دستورية القوانين». لذا فقد استمرّت الجمعية التأسيسية في أداء عملها، لكن سيف عدم دستورية القانون الذي استند إليه تشكيلها ظلَّ احتمالاً مسلطاً على رقبتها.

كان يفترض أن تكون الخطوة التالية قيام المجلس العسكري بإعلان عودة دستور 1971 بعد تعديله، لكنّه بدلاً من ذلك أصدر «إعلاناً دستورياً من 63 مادة ضمَّنه المواد التي تمّ الاستفتاء عليها بالفعل، مع بعض التصرّف، فأصبح في مصر «شبه دستور» أقرّ الشعب جانباً من مواده في استفتاء عام، أمّا أغلبيتها فلم تعرض على الشعب أصلاً، فأُصيبت الحياة الدستورية بمزيد من الارتباك، واستمرّ الحال على هذا المنوال طوال الفترة التي استغرقتها عملية الإعداد للانتخابات البرلمانية والتي امتدَّت لأكثر من ستة أشهر.

الانتخابات البرلمانية

استغرقت الجهود الرامية إلى تأسيس سلطة تشريعية منتخَبة جانباً كبيراً من الفترة الزمنية التي استغرقتها المرحلة الانتقالية الأولى. فالتعديلات الدستورية أبقت على النظام نفسه الذي كان معمولاً به في دستور 1971: أي برلمان مشكّل من غرفتين، مجلس للشعب وآخر للشورى، يشغل العمّال والفلاحون نسبة لا تقل عن 50 % من مقاعدهما، بعكس ما كانت تأمل قوى سياسية عديدة طالبت بالاكتفاء ببرلمان من غرفة واحدة وبإلغاء النسبة المخصَّصة للعمّال والفلاحين. كانت معظم القوى السياسية قد تمسَّكت بنظام انتخابي يقوم على القوائم النسبية وحدها، غير أن المشاورات التي جرت حول هذا الموضوع أفضت إلى اعتماد نظام توزّع فيه المقاعد بنسبة الثلثين للقوائم النسبية، ويخصّص الثلث الباقي للدوائر الفردية، كما تقرّر إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل، بدأت في 28 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011 واستمرّت حتى 11 يناير (كانون الثاني) 2012، بالنسبة إلى مجلس الشعب. أما بالنسبة إلى انتخابات مجلس الشورى فقد بدأت في 29 يناير (كانون الثاني) 2012 واستمرّت حتى 11 مارس (آذار)، أي أن عملية انتخابات البرلمان برُمَّتها استغرقت أكثر من ستة أشهر.

> **بعدما كانت وسائل الإعلام تتغنّى بثورة 30 يونيو باعتبارها مكمّلة لثورة 25 يناير ومصحّحة لمسارها، مالت النغمة السائدة تدريجاً، لا إلى الفصل بين الثورتين فقط، بل ذهبت إلى حدّ اعتبار حراك 30 يونيو ثورة على ثورة 25 يناير وبديلاً منها**

أتاحت الانتخابات البرلمانية فرصة ذهبية أمام النخب السياسية التي شاركت في ثورة يناير للتنسيق فيما بينها على نحو يسمح بتشكيل سلطة تشريعية قادرة على النهوض بأعباء المرحلة، ساعد على تغذية هذا الأمل، من ناحية، صدور حكم قضائي في 16 إبريل (نيسان) من العام 2011 بحلّ الحزب الوطني الذي رأسه مبارك، كما ساعد عليه، من ناحية أخرى، إطلاق جماعة الإخوان لشعار «مشاركة لا مغالبة». وبدأت مشاورات مكثّفة لتشكيل تحالفات انتخابية، وأعلن عن تاسيس «تحالف ديمقراطي من أجل مصر»، بدعوة مشتركة من حزبيْ «الوفد» و«الحرية والعدالة»، انضمّت إليه أحزاب وحركات سياسية عديدة، لكنه ما لبث أن انهار بعد انسحاب حزب الوفد وأحزاب أخرى منه، وراح يتقلّص إلى أن أصبح مقتصراً على حزب الحرية والعدالة بمشاركة محدودة من أحزاب صغيرة كالكرامة والحضارة وغد الثورة. وظهرت إلى جانبه تحالفات أخرى، كان أهمّها تحالف «الكتلة الاسلامية»، الذي ضمَّ أحزاب النور والبناء والتنمية والأصالة، وتحالف «الكتلة المصرية» الذي ضمّ الحزب الديمقراطي الاجتماعي» والمصريّين الأحرار والتجمّع، وتحالف «الثورة مستمرّة» الذي ضمّ مجموعة



مـن قـوى اليسـار.
اسـفرت أول انتخابـات برلمانيـة تُجـرى بعـد ثـورة ينايـر عـن نتائـج لافتـة للنظـر. فقـد حصـل حـزب الحريـة والعدالـة وحـده علـى حوالـى 43 % مـن مقاعـد مجلـس الشـعب وعلـى أكثـر مـن 50 % مـن المقاعـد المنتخبـة فـي مجلـس الشـورى، كمـا حصـل حـزب النـور وحـده علـى حوالـى 22 % مـن مقاعـد مجلـس الشـعب وعلـى أكثـر مـن 25 % مـن المقاعـد المنتخَبـة فـي مجلـس الشـورى. وبينمـا تجـاوزت نسـبة المشـاركة فـي انتخابـات مجلـس الشـعب 54 % مـن إجمالـي المسجّلين علـى القوائـم الانتخابيـة، فـإن نسـبة المشـاركة فـي انتخابـات مجلـس الشـورى كانـت أقـلّ مـن 8 %.

يُعزى نجاح مرسي إلى أصوات حصل عليها من خارج التيار الإسلامي، فحتى بافتراض توجّه الأصوات التي حصل عليها كلّ من أبو الفتوح والعوّا بالكامل لمرسي، فالمؤكّد أنها لم تكن كافية لإنجاحه. غير أن الجماعة لم تستطِع فهم دلالة هذه النتيجة واستخلاص دروسها الصحيحة

بـدأ مجلـس الشـعب أولـى جلسـاته فـي 23 ينايـر (كانـون الثانـي) واختـار الدكتـور سـعد الديـن الكتاتنـي، رئيـس حـزب الحريـة والعدالـة والـذراع السياسـي لجماعـة الإخـوان، رئيسـاً. أمـا مجلـس الشـورى فلـم يعقـد أولـى جلسـاته إلاّ فـي 28 فبرايـر (شـباط) واختـار الدكتـور أحمـد فهمـي، أحـد قيـادات حـزب الحريـة والعدالـة ايضـاً، رئيسـاً، وسـيطر التيـار الإسـلامي بقيـادة جماعـة الإخـوان علـى الأغلبيـة السـاحقة مـن اللجـان فـي مجلسـيْ الشـعب والشـورى وبالتالـي علـى البرلمـان بمجلسَـيْه وعلـى العمليـة التشـريعية برمتهـا. وتـدلّ محصلـة التفاعـلات التـي جـرت عقـب بدايـة ممارسـة السـلطة التشـريعية المنتخبـة لمهامهـا علـى أن التحالفـات الانتخابيـة التـي جـرت لـم يكـن لهـا أيّ تاثيـر لاحـق لا علـى تشـكيل الكتـل البرلمانيـة ولا علـى المواقـف التصويتيـة، كمـا تـدلّ محصلـة هـذه التفاعـلات أيضـاً علـى أن سـلطة التشـريع التـي هيمـن عليهـا التيـار الإسـلامي راحـت تحـارب علـى جبهتيـن فـي وقـت واحـد:

الجبهـة الأولـى: فـي مواجهـة فلـول النظـام السـابق وأجهـزة «الدولـة العميقـة» المتعاونـة معـه. فقـد أحسّ التيّـار الإسـلامي بالخطـر مـن احتمـال عـودة النظـام القديـم للهيمنـة علـى السـلطة، وخصوصـاً بعدمـا قـرّر عـدد مـن رمـوز الحـزب الوطنـي، كعمـر سـليمان وأحمـد شـفيق، الترشّـح فـي الانتخابـات الرئاسـية، ومـن هنـا مسـارعته بإصـدار قانـون «تنظيـم مباشـرة الحقـوق السياسـية» فـي 21 إبريـل (نيسـان) العـام 2012، عُـرِف إعلاميـاً بقانـون «العـزل السياسـي» ونـصّ علـى حرمـان كلّ مَـن شـارك فـي إفسـاد الحيـاة السياسـية فـي عهـد مبـارك مـن مباشـرة حقوقـه السياسـية. غيـر أن التيـار الإسـلامي خسـر المعركـة علـى هـذا الصعيـد حيـن قضـت المحكمـة الدسـتورية فـي 14 يونيـو (حزيـران) بعـدم دسـتوريته.

الجبهـة الثانيـة: فـي مواجهـة التيـار الليبرالـي علـى خلفيـة معركـة تشـكيل الجمعيـة التأسيسـيّة. وقـد نجـح التيّـار الليبرالـي فـي كسـب جولتهـا الأولـى، حيـن أصـدرت المحكمـة الإداريـة حكمـاً بحـلّ الجمعيـة، لكنّـه خسـر جولتهـا الثانيـة، حيـن تكتّـل التيـار الإسـلامي وأصـدر قانونـاً نجـح بموجبـه فـي إعـادة تشـكيلها مـرّة أخـرى علـى النحـو الـذي يريـد. لكـن المعركـة علـى هـذه الجبهـة ظلّـت معلّقـة، لأنّهـا ارتبطـت بمعرفـة موقـف المحكمـة الدسـتورية العليـا مـن قانـون تشـكيل الجمعيـة، وبالتالـي تأجّلـت إلـى مـا بعـد الانتخابـات الرئاسـية.

بـدت هـذه المعـارك كلّهـا بـلا طائـل فـي النهايـة، فسـرعان مـا تلقّى مجلـس الشـعب نفسـه ضربـة قاضيـة حيـن أصـدرت المحكمـة الدسـتورية العليـا حكمـاً فـي 6/14، أي قبـل يوميـن فقـط مـن جولـة الإعـادة فـي الانتخابـات الرئاسـية، يقضـي بعـدم دسـتورية قانـون الانتخـاب. وعلـى الرغـم مـن أن لهـذا الحكـم مـا يبـرّره ويسـتند إلـى سـوابق كثيـرة، إلاّ أن توقيتـه بـدا لافتـاً للنظـر ووجـد فيـه البعـض دليـلاً دامغـاً علـى تدخُّـل السـلطة التنفيذيـة فـي شـؤون القضـاء (أو علـى اصطفـاف السـلطة القضائيـة مـع المجلـس العسـكري فـي جبهـة واحـدة ضـدّ تيـار الإسـلام السياسـي). حـاول البعـض تفسـير هـذا الحكـم بطريقـة تسـاعد علـى تجنّـب حـلّ مجلـس الشـعب كامـلاً وقصـر البطـلان علـى الثلـث الفـردي، لكـن المحاولـة بـاءت بالفشـل. وبحـلِّ مجلـس الشـعب، سـقطت لبنـة أساسـية فـي بنيـة نظـام لـم تكـن أضلاعـه قـد اكتملـت بعـد، وأصبـح حـلّ مجلـس الشـورى مسـألة وقـت.



الانتخابات الرئاسية

كان الاعتقاد السائد حتى قبيل فتح باب الترشّح رسمياً للانتخابات الرئاسية أن جماعة الإخوان لن تخوض هذه الانتخابات بمرشّح من عندها وأن المشاورات تجري مع المجلس العسكري للاتفاق على مرشّح مشترك. وعندما اختير منصور حسن رئيساً لمجلس استشاري عيّنه المجلس العسكري، تردّد بقوّة أنه سيكون المرشّح التوافقي. غير أن جماعة الإخوان فاجأت الجميع بتغيير موقفها وقرّرت التقدّم بمرشَحَيْن، أحدهما أصلي (خيرت الشاطر) والآخر احتياطي (محمد مرسي). وهناك تفسيران لهذا القرار المفاجئ. الأول، مفاده أن الجماعة خشيت من نجاح محاولات حلّ مجلس الشعب عقب التقدّم بدعوى لهذا الغرض أمام المحكمة الإدارية، وبالتالي أرادت تعويض ما قد تفقده من نفوذ على هذا الصعيد.

والثاني، مفاده أن النجاح الساحق الذي حقّقته الجماعة في الانتخابات البرلمانية أغراها بتكملة الزحف على بقية مواقع التأثير كي تتمكّن من الهيمنة المنفردة على كلّ مفاتيح السلطة.

وأياً كان الأمر، فقد كان لهذا القرار تأثيرات بعيدة المدى وجعل من الانتخابات الرئاسية معركة حامية الوطيس، وربما معركة حياة أو موت. فقد تقدّم لها رسمياً 23 مرشَّحاً، قُبلت أوراق ثلاثة عشر منهم، ورُفضت أوراق عشرة آخرين كان من بينهم مرشحون بارزون، من أمثال: خيرت الشاطر وعمر سليمان وحازم أبو إسماعيل وغيرهم.

وقد توزّعت الأصوات في الجولة الأولى التي جرت يوميْ 23 و 24 مايو (أيار) على خمسة مرشحين: حيث حصل محمد مرسي على حوالى 25 % من إجمالي أصوات المشاركين، وأحمد شفيق على حوالى 24 % و حمدين صباحي على حوالى 21 % وعبد المنعم أبو الفتوح على حوالى 17 % وعمرو موسى على حوالى 11 % ؛ أما المرشّحون الثمانية الباقون فقد حصلوا مجتمعين على أقلّ من 2 %. وفي جولة الإعادة التي جرت يوميْ 16 و 17 مايو (أيار)، بين محمد مرسي وأحمد شفيق، حصل الأول على 51,7 % (13230131 صوتاً)، بينما حصل الثاني على 48,3 % (12743380 صوتاً) أي بفارق يقلُّ عن تسعمائة ألف صوت. ويلاحَظ على هذه الانتخابات ما يلي:

1. فشَل كل من التياريْن الإسلامي والعلماني في الاتفاق على مرشح يخوض الانتخابات نيابة عنهما، فالتيار الإسلامي خاضها بثلاثة مرشحين، هم: محمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح ومحمد سليم العوا، وحاول حازم أبو إسماعيل لكنّه استبعد. أما التيار العلماني فقد خاضها بمرشحين، كان أبرزهم: شفيق وصباحي.

2. جرت محاولة لتوحيد قوى الثورة وتقديم مرشح توافقي يمثّلها في مواجهة مرشّح «الإخوان»، من ناحية، ومرشّح «الفلول»، من ناحية أخرى. وقد انحصر الاختيار بين صباحي وأبو الفتوح، لكن المحاولة باءت بالفشل، وكانت النتيجة أن جاءت جولة الإعادة بين مرشّح الإخوان ومرشّح الفلول، وكان خياراً صعباً جداً!

3. يُعزى نجاح مرسي إلى أصوات حصل عليها من خارج التيار الإسلامي، فحتى بافتراض توجّه الأصوات التي حصل عليها كلّ من أبو الفتوح والعوّا بالكامل لمرسي، فالمؤكّد أنها لم تكن كافية لإنجاحه. غير أن الجماعة لم تستطِع فهم دلالة هذه النتيجة واستخلاص دروسها الصحيحة.

4. تأخّر إعلان النتيجة أسبوعاً كاملاً، سرت خلاله إشاعات تؤكّد فوز شفيق، وحين أعلن فوز مرسي سرت شائعات أخرى تؤكّد أن الجماعة هدّدت بحرق مصر. غير أن هذه الرواية تطعن ليس في نزاهة لجنة انتخابات مشكّلة من كبار القضاة فقط، لكنّها تظهر المجلس العسكري بالجبن والخوف من الإخوان، وكلّها أمور يصعب تصديقها.

5. بدا القلق واضحاً تماماً على جماعة الإخوان، بدليل إقدام محمد مرسي على إبرام صفقة مع بعض القوى الليبرالية، لم تكن في صالحه على الإطلاق، عرفت بصفقة «فيرمونت»، إشارة إلى اسم الفندق الذي جرت فيه المفاوضات.



ثانيــاً: إدارة الإخــوان للمرحلــة الانتقاليــة الثانيــة (30 يونيــو 2012 - 30 يونيــو 2013)

بإعــلان فــوز مرســي بأعلــى منصــب تنفيــذي فــي البــلاد، ولكــن عبــر انتخابــات تعدّديــة حــرّة ونزيهــة هــذه المــرّة، دخلــت مصــر مرحلــة غيــر مســبوقة مــن تاريخهــا. فالجماعــة التــي خــرج الرئيــس الجديــد مــن رحمهــا، تأسّســت العــام 1928 كجماعــة دعويــة قبــل أن تنخــرط بســرعة فــي العمــل السياســي المباشــر، وأصبــح لهــا جهــاز ســرّي أوكلــت إليــه مهمّــة تصفيــة الخصــوم إذا اقتضــى الأمــر، وبســبب بنيتهــا التنظيميــة الخاصــة وخلطهــا المتعمّــد بيــن الديــن والسياســة، دخلــت الجماعــة فــي صــدام دمــوي مــع كلّ الأنظمــة السياســية التــي تعاقبــت علــى حُكــم مصــر أدّى إلــى حلهــا ودفعهــا لممارســة نشــاطها تحــت الأرض فــي مراحــل متباينــة. كان مــن الطبيعــي أن تتشــكّل لــدى تنظيــم مــن هــذا النــوع صــورة ذهنيــة عــن الســلطة والمجتمــع، ليست بالضــرورة دقيقة أو إيجابيــة، انعكســت علــى تصرفــات أعضائهــا، كمــا كان مــن الطبيعــي أن تتولّــد لدى أجهــزة الدولــة وشــرائح مجتمعيــة عــدّة، مخــاوف مــن هــذه الجماعــة وشــكوك إزاء انتماءاتهــا الوطنيــة. وأيــاً كان الأمــر، فقــد وُضعــت هــذه الجماعــة عقــب وصولهــا إلــى الســلطة عبــر انتخابــات حــرّة أمــام اختبــار صعــب تعيّــن عليهــا اجتيــازه. ضاعــف مــن هــذا التحــدّي أن وصولهــا إلــى الســلطة لــم يتــمّ عبــر عمليــة تحــوّل ديمقراطــي طبيعيــة ومتدرّجــة، وإنمــا عقــب ثــورة لــم تكــن مــن صنعهــا، وفــي وقــت كان المواطــن البســيط، والــذي كانــت أحلامــه قــد وصلــت إلــى عنــان الســماء عقــب نجــاح الثــورة، قــد بــدأ يشــعر بالإحبــاط والإرهــاق، بســبب غيــاب الأمــن والتدهــور المســتمرّ فــي أحوالــه المعيشــية واســتمرار حالــة عــدم الاســتقرار علــى مــدى ثمانيــة عشــر شــهراً متواصلــة. غيــر أن أداء الجماعــة بعــد فــوز مرســي بالمقعد الرئاســي لــم يكــن علــى مســتوى التوقّعــات، وأثــار مــن المخــاوف بأكثــر ممّــا فجّــر مــن آمــال وطموحــات.

صحيح أن في مصر دستوراً تمّ الاستفتاء عليه ويقف على رأس السلطة التنفيذية رئيس منتخب وفقاً لأحكام هذا الدستور إلاّ أنّ البلاد تخلو في الوقت نفسه من برلمان منتخب يمارس سلطة التشريع

تابعــت الجماهيــر المصريــة باهتمــام تصرفــات الرئيــس وخطواتــه الأولــى، وخصوصــاً تلــك التــي حملــت فــي ثناياهــا دلالات رمزيــة، وشــعرت بالحيــرة إزاء بعضهــا وبالقلــق إزاء البعــض الآخــر. فقد رصــدت تــردّده فــي البدايــة لأداء يميــن الــولاء أمــام المحكمــة الدســتورية العليــا، وعندمــا أيقــن أنــه لا يســتطيع مــن الناحيــة القانونيــة تجاهــل المحكمــة، حاولــت فهــم دلالــة قــراره بالتوجّــه إلــى ميــدان التحريــر مــرّة ثــم إلــى جامعــة القاهــرة مــرّة أخــرى للقيــام بــذات المهمّة،ولفــت نظرهــا إقدامه علــى كشــف صــدره أمــام الجماهيــر المحتشــدة فــي ميــدان التحريــر، فــي حركــة بــدت متحدّيــة وواضحــة الدلالــة. غيــر أن الجماهيــر لــم تتســرّع فــي إصــدار حكــم نهائــي علــى الرئيــس مــن خــلال تصرفاتــه فــي تلــك الأيــام المبكــرة مــن حكمــه، وبــدت علــى اســتعداد لمنحــه مــا يحتــاج مــن الوقــت لإثبــات جدارتــه.

حكومة الرئيس المنتخب

أبقــى الرئيــس المنتخــب علــى حكومــة الجنــزوري لفتــرة طالــت بأكثــر ممّــا كان متوقّعــاً. وعندمــا بــدأ يتســلّل شــعور بالتململ والقلــق، وقــع اختيــاره علــى الدكتــور هشــام قنديــل لتكليفــه بتشــكيل الحكومــة فأُصيــب كثيــرون بدهشــة بلغــت حــدّ الذهــول لأنــه لــم يُعــرَف عــن رئيــس الــوزراء المكلّــف مــن جانــب أول رئيــس منتخــب فــي مصــر عقــب ثــورة شــعبية كبــرى أيّ اهتمــام مســبق بالسياســة. صحيــح أنــه كان يشــغل منصــب وزيــر المــوارد المائيــة والــريّ منــذ حكومــة عصــام شــرف، لكــن لــم تظهــر عليــه خلالهــا أعــراض التميّــز لا فــي مجــال تخصّصــه ولا فــي مجــال القيــادة والإدارة. لــذا فسَّــر كثيــرون هــذا الاختيــار بأنــه استجابة لرغبــة دفينــة فــي البحــث عن واجهــة ســهلة الانقيــاد تســمح لمكتــب الإرشــاد بــإدارة الدولــة مــن وراء ســتار، وحيــن أعلــن قنديــل تشــكيل حكومتــه، لــم يلحــظ أحــد اختلافــاً فــي معاييــر اختيــار أعضائهــا، مقارنــة بمــا كان يحــدث مــن قبــل، ولــم تقــدّم هــذه الحكومــة علــى مــدى عــام كامــل مــا يمكــن اعتبــاره نقلــة نوعيــة فــي الأداء الحكومــة، وبالتالــي لــم تكــن علــى مســتوى التحدّيــات التــي فرضتهــا تلــك المرحلــة البالغــة الحساســية. ولأن الرئيــس كان قــد وعــد فــي برنامجــه الانتخابــي بحــلّ أزمــات الخبــز والقمامــة والوقــود والمــرور خــلال فتــرة لــن تتجــاوز المائــة يــوم، وهــو مــا لــم تتمكّــن حكومــة قنديــل مــن



إنجازه ولو بنسبة معقولة، فقد انكشف عجزها بسرعة، وأصبحت بالتالي عرضة لانتقادات أكثر حدّة من المعتاد.

على صعيد آخر، أراد الرئيس المنتخب أن يقدّم نفسه في صورة الحريص على عدم الانفراد بالرأي وتقوية دور المؤسّسات، وعلى رأسها مؤسّسة الرئاسة. فأقدم على تعيين نائب له، ثلاثة مساعدين، من بينهم مسيحيٌّ وسيدة، و17 مستشاراً ينتمون إلى مدارس فكرية متعدّدة. غير أن الممارسة أظهرت وجود فجوة كبيرة بين الشكل والمضمون وبين الخطاب والممارسة. فلم يشعر أحد أن رئاسة الجمهورية تحوّلت بالفعل إلى مؤسّسة، ولم يقتنع أحد بأن النائب والمساعدين والمستشارين يقومون بأدوار حقيقية في عملية صنع القرار، وخصوصاً في ما يتعلّق بالأمور المهمّة والحساسة. وتبيّن أن مكتب الإرشاد هو الهيكل الرئيسي لعملية اتخاذ القرارات وصنع السياسات، وأن عناصر إخوانية نشطة أحاطت بالرئيس في قصر الاتحادية وكانت هي حلقة الوصل بينه وبين مكتب الإرشاد. تلك هي الحقيقة التي كشفت عنها الملابسات التي أحاطت بعملية إصدار «الإعلان الدستوري» الشهير في 21 نوفمبر (تشرين الثاني)، والذي أثار أزمة سياسية كبرى راحت تفاعلاتها تتصاعد إلى أن أطاحت بالرئيس نفسه. فقد تبيّن أن الرئيس لم يستشر نائبه أو أحداً من مساعديه أو مستشاريه قبل إصدار هذا الإعلان. لذا لم يكن غريباً أن يقدّم معظم هؤلاء استقالاتهم تباعاً عقب صدور الإعلان الدستوري.

إشكالية إعادة بناء المؤسّسات

حين وصل مرسي إلى كرسي الرئاسة، لم يكن في مصر دستور دائم، وكان مجلس الشعب قد حُلّ بناءً على حكم من المحكمة الدستورية العليا، عادت على إثره سلطة التشريع إلى المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة، وكان كلّ من الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى معرَّضَيْن بدورهما للحلّ بعد رفع دعاوى قضائية لهذا الغرض. لذا بدت الخيارات المتاحة أمام الرئيس محدودة ولم يكن أمامه، من الناحية القانونية، سوى الاختيار بين أحد بديلين:

الأول، أن يحتفظ لنفسه بسلطة التشريع، من خلال ممارسة حقّه في إصدار قرارات لها قوّة القانون، إلى أن يتمّ الانتهاء من دستور جديد تُجرى على أساسه انتخابات برلمانية جديدة.

الثاني، الشروع على الفور في اتّخاذ الإجراءات الخاصة بالدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة من دون انتظار الانتهاء من كتابة الدستور الجديد.

غير أن الرئيس لم يأخذ بأيّ من هذين البديلين. فبعد أسبوع واحد من تولّيه منصبه، قرّر إلغاء حكم المحكمة الدستورية العليا وعودة مجلس الشعب المنحلّ للانعقاد، وهو ما اعتبرته المحكمة استهانة بها وبأحكامها وبالسلطة القضائية ككلّ، لذا رفضته على الفور، وأعلنت بطلان عودة المجلس المنحلّ للانعقاد، فرضخ الرئيس وتراجع عن قراره، لكن بعدما تسبّبت الخطوة التي أقدم عليها في إحداث شرخ في العلاقة بينه وبين السلطة القضائية.

لأن النظام المسؤول عن إدارة هذه المرحلة في مصر يتمحور حول شخص السيسي، يصعب الجزم منذ الآن بحتمية نجاحه، على الرغم من أن الفرصة المتاحة أمامه ليست ضعيفة أو محدودة

بعد أيام عدّة وقع حادث إرهابي في سيناء قُتل خلاله عدد كبير من الجنود المصريين في رفح أثناء تناولهم طعام الإفطار في رمضان. ولأن ملابساته كشفت عن جوانب قصور وإهمال، فقد أتاح الحادثُ فرصةً، أحسنَ الرئيس استغلالها، للتخلّص من قيادات بدت وكأنها شاخت في مواقعها، على رأسها المشير طنطاوي والفريق عنان، واستبدالها بقيادات بديلة أكثر شباباً، على رأسها السيسي الذي شغل منصب القائد العام للقوّات المسلّحة ووزير الدفاع. ولأن القيادات المعزولة كانت في الوقت نفسه محسوبة على نظام مبارك، فقد لاقت عملية الإطاحة بها ترحيباً عامّاً. لذا بدا الرئيس وكأنه انتصر في هذه الجولة المبكرة من صراع مكتوم بين الجيش والجماعة قد بدأ في مرحلة سابقة.

لم تكد تمضي أسابيع قليلة حتى وجد الرئيس نفسه أمام امتحان آخر، عقب قيام إسرائيل بالتصعيد في مواجهة حماس، في محاولة واضحة من جانبها لاختبار نوايا نظام يُنظر إليه على أنه حليف طبيعي لحماس، فلاحت في الأفق حرب جديدة على قطاع غزّة. غير أن مرسي نجح



في هذا الامتحان أيضاً، بعدما تمكّن من احتواء الأزمة وتوسَّط لإبرام هدنة رحَّبت بها إسرائيل وحماس معاً، ممّا ساعد على تحسين صورته في الداخل والخارج معاً. وليس من المستبعد أن يكون مرسي قد أراد توظيف هذا الظرف الدولي والإقليمي المؤاتي، لتحقيق اختراق على جبهة العمل الداخلي، فأقدم على إصدار «إعلان دستوري» عزل بموجبه النائب العام، وحصّن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى ضدّ احتمالات الحلّ، ومنح مجلس الشورى سلطة التشريع كاملة إلى أن يتمّ تشكيل مجلس شعب جديد. ولأن جماعة الإخوان كانت تتمتّع داخل كلّ من الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى بأغلبية تُمكّنها من الهيمنة على العملية التشريعية وعلى صياغة الدستور في الوقت نفسه، فقد بدا الإعلان الدستوري وكأنه محاولة لتمكين الجماعة لا من السيطرة على جميع مفاصل السلطة - بما في ذلك السلطة القضائية - فقط، بل لتمكينها أيضاً من رسم ملامح نظام سياسي جديد على مقاسها والتحكّم في مستقبله ومصيره.

على الرئيس السيسي أن يدرك أن حجم التأييد الشعبي الذي حظي به لحظة إقدامه على عزل مرسي، ارتبط بأوضاع محليّة وإقليمية ودوليّة محددّة، وبالتالي لا يمكن الركون إليه لضمان ما يحتاجه من تأييد شعبي لتنفيذ السياسات والبرامج التي يراها ضرورية

بدت ضربة «الإعلان الدستوري» أكبر ممّا يمكن للشعب المصري احتماله، ولاسيّما أنها لا تستند إلى أيّ اعتبارات قانونية أو دستورية. لذا جاء ردُّ فعله عنيفاً؛ فقد اندفع الآلاف للتظاهر والاعتصام أمام قصر الاتحادية، وتدخّلت عناصر تابعة لجماعة الإخوان وقامت بمحاولة لإزالة خيام المعتصمين بنفسها من أمام قصر الاتحادية، فسقط قتلى وجرحى، وبدت معظم القوى السياسية تعيد حساباتها حول الموقف من الجماعة وتشكّلت في مواجهتها «جبهة إنقاذ» ضمّت في صفوفها معظم القوى السياسية من خارج تيار الإسلام السياسي. وهكذا تحوّلت حالة الاستقطاب السياسي التي كانت مظاهرها بادية للعيان منذ ما قبل الانتخابات الرئاسية، إلى شرخٍ عميق في جدار الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي. لذا يمكن القول، من دون تجاوز، إن «الإعلان الدستوري» الذي أصدره الرئيس في 21 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011 شكَّل نقطة الانطلاق الحقيقية للأزمة العنيفة التي راحت تتفاعل إلى أن انتهت بتدخّل الجيش وعزل مرسي والإطاحة بحكم الجماعة ككلّ. فعلى الرغم من تراجع مرسي عن بعض ما جاء في الإعلان، إلاّ أن آثاره القانونية ظلّت كما هي، وخصوصاً في ما يتعلّق بالنائب العام والجمعية التأسيسية ومجلس الشورى؛ فقد استمرّ النائب العام الذي عيّنه الرئيس في ممارسة دوره، على الرغم من عدم قانونية إجراءات تعيينه وهو ما أكّدته محكمة النقض لاحقاً، واستمرّت الجمعية التأسيسية المحصّنة ضدّ احتمالات الحلّ في العمل، على الرغم من انسحاب ممثّلي القوى الليبرالية منها لاحقاً، إلى أن انتهت من صياغة الدستور وقدّمته للرئيس في 30 نوفمبر (تشرين الثاني)، وتمَّ الاستفتاء عليه بالفعل، حيث وافق عليه حوالى 64 % من جملة المقيَّدين على الجداول الانتخابية. أما مجلس الشورى فقد راح يمارس مهمّاته كسلطة تشريعية كاملة الصلاحيات، على الرغم من أن أقلّ من 8 % من الناخبين شاركوا في انتخابه. في سياقٍ كهذا بدت الدولة المصرية، ظاهرياً على الأقل، وكأن لديها المؤسّسات كافة التي يمكن أن يتمتّع بها أيّ نظام ديمقراطي: رئيس منتخب، ودستور أقرّته الأغلبية، وهيئة منتخَبة تُمارس سلطة التشريع مؤقّتاً. غير أن هذه الهيئات جميعها بدت مفروضة بحكم الأمر الواقع أكثر منها توافقية، وتولّد لدى قطاعات متزايدة من الشعب المصري شعور بأن جماعة الإخوان والقوى المتطرّفة المتحالفة معها، خطفت الدولة المصرية، وتقود البلاد نحو مصير مجهول.

معضلة التحالفات السياسية

اشتهرت جماعة الإخوان بمواقفها السياسية البراغماتية، وبها تميّزت عن معظم الفصائل الأخرى لتيار الإسلام السياسي الأكثر ارتباطاً بالمعطيات الأيديولوجية والفكرية. فقبل ثورة يناير كان للجماعة ارتباطات وثيقة بكلّ حركات الاحتجاج السياسي التي ظهرت في مصر، بدءاً بحركة كفاية، وانتهاءً بالجمعية الوطنية للتغيير، مروراً بحركة 6 إبريل وغيرها. وعلى الرغم



من الضربات التي تلقّتها من جانب أجهزة مبارك الأمنية، إلاّ أنها لم تقطع صلاتها بنظامه، ولم تتردّد في عقد صفقات سياسية معه مكّنتها، وخصوصاً بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في العام 2005، من أن تصبح القوّة السياسية الأكبر في مصر. وعلى الرغم من تصاعُد معارضتها لنظام مبارك، مع تصاعد المعارضة الشعبية لهذا النظام عشيّة ثورة يناير، إلاّ أنها ظلّت حريصة على ألّا تقطع معه «شعرة معاوية». لذا خاضت الانتخابات التشريعية العام 2010، ضدّ رغبة القوى السياسية الأخرى وإرادتها، والتي ظلّت علاقتها بها ملتبسة وغامضة، وعكست مزيجاً من الشكّ والقلق والأمل والرجاء في الوقت نفسه. الشكّ والقلق من توجّهاتها الأيديولوجية المعادية للديمقراطية، والأمل والرجاء في أن تصبح شريكاً في عملية التحوّل الديمقراطي.

لم يكن موقف الجماعة من الدعوة للتظاهر يوم 25 يناير (كانون الثاني) واضحاً وبدا ملتبساً كالعادة، ربما بسبب حرصها على تجنّب مواجهة مباشرة مع النظام الحاكم. وقد صدر عن شخصيات قيادية فيها تصريحات تؤكّد عدم مشاركة الجماعة رسمياً في فعاليات هذا اليوم، لكنّها أكّدت في الوقت نفسه على أنه ليس بمقدور الجماعة منْع مَن يرغب من شبابها في المشاركة. وعلى أيّ حال فقد كانت هذه المشاركة محدودة جداً أيام 25 و26 و27، ولم تصبح ملموسة وفاعلة إلاّ ابتداءً من يوم 28. وعلى الرغم من حرص الجماعة على استمرار تلاحمها مع القوى المناهضة لنظام مبارك كافة، إلاّ أن علاقتها بالقوى التي لا تنتمي إلى تيار الإسلام السياسي راحت تتغيَّر تدريجياً، بخاصة بعد الانتخابات البرلمانية، وراحت مواقف الطرفين تتباعد أكثر فأكثر، بخاصة بعد الانتخابات الرئاسية، إلى أن وصلت إلى نقطة اللاعودة عقب صدور «الإعلان الدستوري» في 21 نوفمبر (تشرين الثاني) وما أعقبه من تشكيل «جبهة الانقاذ». لقد بدا واضحاً في ذلك الوقت أن جماعة الإخوان قرّرت الاصطفاف نهائياً مع تيار الإسلام السياسي بكلّ فصائله، بما في ذلك أكثرها راديكالية.

كان حضور الدكتور مرسي في مؤتمر دعت إليه قوى الإسلام السياسي وأُطلِق عليه «مؤتمر نصرة سوريا» بمثابة التجسيد العملي لحالة استقطاب سياسي بدأت تُحدِث شرخاً طوليّاً في الجسد الاجتماعي؛ ففي هذا المؤتمر انطلقت دعوات تنادي بالجهاد ضدّ النظام السوري، وأعلن مرسي قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا من دون أيّ تشاور مسبق مع وزير الخارجية، وتبنَّت فيه بعض الفصائل المتحالفة مع الإخوان لغة طائفية وتحريضية فجّة. لذا أصبح التمييز في هذا الجمع بين الإخوان وأكثر فصائل الإسلام السياسي تطرُّفاً أمراً صعباً للغاية.

كان بوسع أيّ مراقب مدقِّق لما يجري على الساحة السياسية المصرية، ولاسيّما خلال الفترة الواقعة بين صدور الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011 وخروج المظاهرات الحاشدة في 30 يونيو (حزيران) 2012، أن يدرك أن زمام الأوضاع بدأت تفلت من يد مرسي بعدما فقَد قدرته على السيطرة على أجهزة الدولة وعلى وسائل الإعلام في الوقت نفسه. فالرجل كان قد دخل في معركة مع القضاء منذ اللحظة الأولى لتسلّمه السلطة دفعت بالأمور إلى حدِّ إقدام أنصاره على محاصرة المحكمة الدستورية العليا، ودخل في معركة مع الأجهزة الإعلامية تصاعدت إلى حدِّ إقدام أنصاره على حصار مدينة الإنتاج الإعلامي، ولم تكن علاقته بالمؤسّسة الأمنية في أفضل حالاتها، وراح شعور بالقلق على سلامة الدولة المصرية ينتاب هذه المؤسّسة، بسبب سياسات داخلية وخارجية بدت من منظورها غير حكيمة. لكن الأهمّ من ذلك أن الحاضنة الشعبية التي اعتمدت عليها قوى الإسلام السياسي ومنحتها ثقتها في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، بدأت تتخلّى عنها، هذه الحقائق كلّها كانت قد بدأت تتجلّى بوضوح قبل ظهور «حركة تمرّد»، التي أعلنت عن نفسها يوم 26 إبريل (نيسان)، ونزولها إلى الشوارع لجمع توقيعات تطالب بسحب الثقة من مرسي وإجراء انتخابات رئاسية جديدة،

تشير التجربة الفاشلة التي خاضها كلّ من السادات ومبارك إلى أن الرئيس الذي يُقدم على تشكيل حزب سياسي بعد وصوله إلى السلطة، يخاطر بتحويل حزبه إلى مرتع للمنافقين والانتهازيين



ولدعوة المواطنين إلى الاحتشاد يوم 30 يونيو (حزيران) للمطالبة بإسقاط مرسي في الذكرى الأولى لتنصيبه.

ثالثاً: إدارة ملتبسة لمرحلة انتقالية ثالثة (3 يوليو 2013 - 7 يونيو 2014)

سيظلّ ما حدث في مصر يوميْ 30 يونيو (حزيران) و3 يوليو (تموز) 2013 مَثار جدل حادّ، أظنُّ أنه سيستمرّ لفترة طويلة قادمة. فهناك مَن يرى أن ما وقع يوم 30 يونيو (حزيران) كان ثورة شعبية حقيقية أيّدها الجيش، وهناك مَن يرى أنه كان عملاً مدبَّراً ومخطَّطاً يمهِّد لانقلاب عسكري ما لبث أن أفصح عن نفسه يوم 3 يوليو (تموز). غير أن هناك ثلاث حقائق تفرض نفسها في هذا الصدد:

ثمّة مقترح بأن يقود الرئيس السيسي بنفسه حزباً أو تيّاراً أو تحالفاً سياسياً يساعده في الحصول على أغلبية برلمانية مؤيّدة لسياساته ومتعاونة معه في كلّ ما تتطلّبه المرحلة من تشريعات، غير أن هذا البديل ليس مضموناً ولا مأموناً

الحقيقة الأولى: أن أعداداً ضخمة من المعارضين نزلت بالفعل إلى الشوارع يوم 30 يونيو (حزيران) للمطالبة برحيل مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بصرف النظر عن الجدل الدائر حول الأرقام، والذي لن يغيِّر شيئاً من هذه الحقيقة.

الحقيقة الثانية: أن أنصار مرسي كانوا قد بدأوا الاحتشاد في ميدانيْ رابعة والنهضة قبل هذا التاريخ، وشكلوا حركة «تجرّد» التي قالوا إنها جمعت عدداً أكبر من التوقيعات، وراحوا يتحدثون صراحة عن رفضهم المطلق لعزل مرسي أو لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، حتى ولو كان الثمن حمامات دم في كلّ مكان.أي أن وقوع مصادمات بين الطرفين كان أمراً محتملاً وواردأ بالفعل في ظل هذه الأجواء.

الحقيقة الثالثة: لم يكن عزل مرسي ممكناً من دون تدخُّل الجيش، ولولا اصطفاف الأغلبية الساحقة من رموز القوى السياسية والاجتماعية والفكرية وراء مطلب عزل مرسي لما كان بمقدوره أن يتحرَّك يوم 3 يوليو (تموز) حتى لو أراد القيام بانقلاب عسكري.

غير أن هذه الحقائق الثلاث لا تنفي احتمال أن يكون الجيش والأجهزة الأمنية قد شجّعا، سرّاً أو علانية، خروج الجماهير يوم 30 يونيو (حزيران)، من دون أن يعني ذلك بالضرورة أن الجيش كان هو العنصر المبادر والمخطِّط لما حدث. فلولا وجود بيئة حاضنة ومرحّبة لما تحرّكت الجماهير في ذلك اليوم المشهود من تاريخ مصر.

شكّل عزل مرسي بدايةً لمرحلة انتقالية جديدة ومختلفة تماماً عمّا سبقها من مراحل. فالرئيس المعزول هذه المرّة كان منتخباً ولم يمكث في الحكم سوى عام واحد، بعكس الرئيس السابق الذي لم يُنتخَب ومكث في الحكم ثلاثين عاماً متتالية، وهو لم يتنحَّ طواعيةً ويسلّم السلطة للجيش، مثلما فعل الرئيس السابق، وإنما عزل من منصبه وتمّ اعتقاله وتقديمه للمحاكمة إثر تدخل الجيش، ولم يستسلم أنصاره للأمر الواقع، مثلما فعل أنصار مبارك، وإنما اعتصموا في ميدانَيْ رابعة والنهضة، وظلّوا، بعد فضِّ الاعتصام بالقوّة، يرفضون الاعتراف بشرعية ما جرى. لذا تعيّن على إدارة المرحلة الانتقالية الجديدة ليس معالجة الأخطاء القديمة المتراكمة فقط، وإنما أيضاً معالجة معضلات مستجدّة لم تكن مطروحة من قبل، ممّا برّر طرح خارطة جديدة للمستقبل، تضمّنها بيانٌ أعلنه السيسي يوم 3 يوليو (تموز) في حضور ممثلين عن القوى الوطنية، نصّ على: « تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقّت، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وتولّي رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد، بعد تأديته قسَم اليمين أمام الجمعية العمومية للمحكمة، لحين انتخاب رئيس جديد، وتكون له سلطة إصدار إعلانات دستورية، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية قويّة وقادرة تتمتّع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الانتقالية، وتشكيل لجنة تضمّ جميع الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تمّ تعطيله مؤقتاً». كما تضمَّن البيان: «مناشدة المحكمة الدستورية العليا سرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب، والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية، ووضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام، ويحقّق القواعد المهنية والمصداقية



والحيدة، وإعلاء المصلحة العليا للوطن، واتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين الشباب ودمجهم في مؤسّسات الدولة، ليكونوا شركاء في القرار، كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة، وتشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتّع بمصداقية لدى جميع النخب الوطنية وبقبولها، وتمثّل مختلف التوجهات».

تشكيل الحكومة

بدا الارتباك واضحاً عند تشكيل الحكومة في بداية هذه المرحلة. فالمستشار عدلي منصور، رئيس الدولة المؤقّت، يدرك تماماً أن الجيش أصبح من جديد مركز السلطة الحقيقي، وبالتالي سيكون هو المرجعية النهائية وله سلطة الحسم في الأمور الخلافية، لكنّه يدرك في الوقت نفسه أن توازنات القوى في المرحلة الجديدة تفرض ترجيح كفّة القوى السياسية التي لعبت دور الواجهة في «ثورة 30 يونيو»، مثل «جبهة الانقاذ» و«حركة تمرّد»، كما تفرض ضرورة مواقف «حزب النور»، حتى لا تبدو هذه المرحلة بنكهة علمانية خالصة. ولأن التوفيق بين هذه الاعتبارات المتباينة لم يكن بالأمر الهيّن، فقد شهدت عملية تشكيل الحكومة تجاذبات ألقت ضوءاً ساطعاً على صعوبات المرحلة. فقد رُشّح محمد البرادعي لرئاستها في البداية، لكن اعتراض حزب النور عليه أدّى إلى تنحيته، ثم رُشّح زياد بهاء الدين، وتكرّر الشيء نفسه، لينتهي الأمر بتكليف حازم الببلاوي وتعيين بهاء الدين نائباً له ووزيراً للتعاون الدولي، أما البرادعي فقد جرت محاولة لترضيته بتعيينه نائباً لرئيس الجمهورية. وعندما أعلن الببلاوي تشكيل حكومته في 16 يوليو (تموز) لوحظ أنها ضمَّت عناصر محسوبة على الثورة، كان من بينها حسام عيسى، الذي عيِّن نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتعليم العالي، وكمال أبو عيطة، الذي عُيّن وزيراً للقوى العاملة والهجرة، كما لوحظ أنها كانت منفتحة في الوقت نفسه على فكرة المصالحة الوطنية، بدليل تعيين المستشار أمين المهدي «وزيراً للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية».

غير أن الأحداث اللاحقة أثبتت أن الصيغة الحكومية التي تمَّ التوافق عليها كانت صيغة أمْلَتْها ظروف وقتية بطبيعتها، وأن استمرارها مرهون بمدى ما يتحقّق من توافق حول السياسات التي يتعيّن اتباعها في المرحلة الجديدة، وخصوصاً في موضوع المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وهو ما لم يتحقّق. فقد استقال البرادعي من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية في اليوم نفسه الذي جرى فيه فضّ اعتصامَيْ رابعة والنهضة بالقوّة. وعلى الرغم من صمود الحكومة لبعض الوقت إلاّ أنها لم تلبث أن انهارت بعد شهور قليلة واضطرت إلى تقديم استقالتها (أو بالأحرى أُقيلت، بحسب تعبير حسام عيسى نفسه) في 24 فبراير (شباط) وتمَّ تكليف إبراهيم محلب بتشكيل حكومة جديدة. ولوحظ على التشكيل الجديد أنه استبعد كلّ العناصر «المسيَّسة» والتي ارتبطت بالثورة بشكل أو بآخر، من أمثال بهاء وعيسى وأبو عيطة، كما لوحظ تغييرٌ في اسم الوزارة التي شغلها أمين المهدي، والتي أُطلق عليها «وزارة العدالة الانتقالية ومجلس النواب» بدلاً من «وزارة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية». والواقع أن هذه المرحلة كلّها لم تشهد أيّ تقدّم لا على صعيد «العدالة الانتقالية» ولا على صعيد «المصالحة الوطنية»، كما لم يكن هناك مجلس للنواب أصلاً! ولم يعكس التغيير الذي شهدته الحكومة برحيل الببلاوي مجرّد رغبة في تغليب عنصر التكنوقراط وإنما عكَسَ - في تقديري - تغيّراً في موازين القوى السياسية رجحت بموجبه كفّة القوى التي ارتبطت بنظام مبارك. وبعدما كانت وسائل الإعلام تتغنّى بثورة 30 يونيو، باعتبارها مكمِّلة لثورة 25 يناير ومصحِّحة لمسارها، مالت النغمة السائدة تدريجياً لا إلى الفصل بين الثورتين فقط، بل ذهبت إلى حدّ اعتبارها ثورة على ثورة 25 يناير وبديلاً عنها.

> **من المتوقّع أن تكون الانتخابات البرلمانية المقبلة هي أول اختبار سياسي عملي لمدى قدرة السيسي على تشكيل بيئة حاضنة لنظام يمكنه التعامل بفاعلية مع التحدّيات الداخلية والخارجية**

بعزل الرئيس المنتخب وتعطيل الدستور المُستفتى عليه، عادت مصر إلى نقطة الصفر من جديد، وأصبحت بعد 3 يوليو (تموز) من العام 2013 في



وضع أشبه بالوضع الذي كانت عليه عقب تنحّي مبارك في 11 فبراير (شباط) من العام 2011. ولأن البرلمان حُلَّ وظلّ معطّلاً منذ ما قبل وصول مرسي إلى سدّة الحكم، تعيَّن على الرئيس الجديد المؤقّت، والذي أصبح ممسكاً بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ومخوَّلاً في الوقت نفسه بسلطة إصدار «إعلانات دستورية»، أن يقوم بعملية متكاملة لإعادة بناء المؤسّسات في نظام سياسي جديد، تضمّنت، وفقاً لإعلان دستوري أصدره المستشار عدلي منصور، ثلاث خطوات متتالية : تبدأ بصياغة دستور جديد أولاً، ثم تُجرى انتخابات برلمانية، وتختَتَم بانتخابات رئاسية. غير أن تطوُّر الأوضاع السياسية على الأرض وتزايُد أعمال العنف من جانب «تحالف دعم الشرعية» فرَضَ إعادة النظر في ترتيب الأولويّات بهدف تقديم الانتخابات الرئاسية على الانتخابات البرلمانية.

على الرئيس السيسي أن يدرك أن الإرهاب لا يمكن مواجهته بالوسائل الأمنية وحدها، بل إن له أبعاداً فكرية لا تستطيع الوسائل الأمنية أن تتعامل معه وبالتالي يحتاج الى تعبئة كلّ المؤسسات الفكرية والتعليمية والتربوية وفي مقدّمها الأزهر والجامعات والمراكز البحثية

دستور جديد

بدأت إجراءات إعداده بتشكيل لجنة خبراء في 20 يوليو (تموز) 2013، كلّفت إدخال ما تراه من تعديلات على دستور 2012. وقد اقترحت هذه اللجنة إدخال تعديلات واسعة النطاق على دستور 2012، كان من بينها إلغاء مجلس الشورى، وإلغاء النسبة المخصّصة للعمّال والفلاحين في البرلمان، وإلغاء **المادة 219** المفسّرة لأحكام الشريعة الإسلامية..إلخ. ثم عُرِضت هذه المقترحات على «لجنة تأسيسية» من خمسين عضواً صدر بتشكيلها قرارٌ في أول سبتمبر (أيلول) 2013، روعِيَ فيه أن تضمّ ممثلين عن: الأزهر والكنيسة والشباب واتحادات الكتّاب والنقابات الفنّية والفنون التشكيلة والمجلس الأعلى للثقافة والعمّال والفلاحين ونقابات المحامين والأطباء والمهندسين والصحافيين والغرف السياحية والصناعية والتجارية واتّحادات الطلّاب والاتحاد العام للجمعيات الأهلية والمجالس القومية للمرأة والأمومة والطفولة وحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للجامعات ومتَّحدي الإعاقة وممثلين عن القوّات المسلّحة والشرطة وممثلين عن التيارات السياسية الرئيسية: الإسلامية والليبرالية واليسارية والقومية، فضلاً عن عدد من الشخصيات العامة. وعلى الرغم من أن عدد أعضاء هذه اللجنة لم يتجاوز نصف عدد أعضاء اللجنة التي كُلِّفت بإعداد دستور 2014، إلاّ أنها بدت أكثر تنوّعاً وأكثر تعبيراً عن المجتمع المصري بتياراته وتضاريسه السياسية والاجتماعية والفكرية المختلفة.

عقدت لجنة الخمسين أوّل اجتماعاتها في 8 سبتمبر (أيلول) واختارت عمرو موسى رئيساً لها، وقرَّرت كتابة دستور جديد استغرق إعداده حوالى ثلاثة أشهر، ولم تكن المهمّة سهلة أمامها حيث كادت تعصف بها خلافات ثارت حول قضايا عدّة: كحصص تمثيل المرأة والمسيحيين والشباب والمعوقين والمحاكمات العسكرية والنصوص المتعلّقة بالشريعة الإسلامية وغيرها، إلاّ أنها نجحت في الوصول إلى توافق في اللحظات الأخيرة. وهكذا تمّت صياغة مشروع لدستور جديد طُرح للاستفتاء العام يومَيْ 14 و 15 يناير (كانون الثاني) من العام 2014، وشارك في التصويت عليه1, 38 % من إجمالي المقيّدين في الجداول الانتخابية، وافق عليه 98,1 % (حوالى 19 مليون ناخب) بينما رفضه 1,9 % (أقلّ من نصف مليون ناخب).

ورئيس جديد

جاء نصّ المادة 30 من الإعلان الدستوري الذي أصدره المستشار عدلي منصور في بداية ولايته على النحو التالي: «يعرض رئيس الجمهورية مشروع التعديلات الدستورية على الشعب لاستفتائه عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليه، ويعمل بالتعديلات من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليها في الاستفتاء، ويقوم رئيس الجمهورية بالدعوة لانتخاب مجلس النواب خلال خمسة عشر يوماً من هذا التاريخ لإجراء الانتخابات خلال مدّة لا تقلُ عن شهر ولا تجاوز شهرين، وخلال أسبوع على الأكثر من أوّل انعقاد لمجلس النواب ثم الدعوة لانتخابات رئاسية». ويدلّ هذا النصّ على أن احتمال خوض السيسي غمار الانتخابات الرئاسية لم يكن أمراً وارداً في ذلك الوقت، بدليل أن المؤسّسة العسكرية أصرّت على تضمين الدستور نصّاً يحصّن موقع



وزير الدفاع لمدّة 8 سنوات ويوكل أمر اختياره خلال تلك المدّة للمجلس الأعلى للقوّات المسلحة وحدها **(المادة 234)**.

غير أن احتمال ترشّح السيسي راح يتزايد مع مرور الوقت، ربما بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد الضغوط الشعبية التي تحثّ السيسي على التقدّم لقيادة البلاد في تلك المرحلة المضطربة. وتحسُّباً لهذا الاحتمال، قامت لجنة الخمسين في اللحظات الأخيرة بتضمين مشروع الدستور نصّاً يسمح بإعادة ترتيب الأولويّات بحيث يمكن إجراء الانتخابات الرئاسية: «يجري انتخاب رئيس الجمهورية أو مجلس النواب وفقاً لما ينظِّمه القانون، على أن تبدأ إجراءات الانتخابات الأولى منها خلال مدّة لا تقلّ عن ثلاثين يوماً، ولا تجاوز تسعين يوماً من تاريخ العمل بالدستور. وفي جميع الأحوال تبدأ إجراءات الانتخابات التالية خلال مدّة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بالدستور» **(مادة 230)**. وهكذا فُتح الطريق المغلق قانوناً أمام احتمال إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً، بنصّ واضح يعدّل ما جاء في الإعلان الدستوري.

في يوم 27 يناير (كانون الثاني) من العام 2014 رُقِّيَ الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع، إلى رتبة مُشير، في إشارة مبكرة على أنه حسم قراره بالترشّح في انتخابات الرئاسة المقبلة ويرغب في إعادة ترتيب البيت العسكري من الداخل قبل أن يغادر موقعه كوزير للدفاع. وفي 26 مارس (آذار) أعلن المشير السيسي، بعد استئذان المجلس الأعلى للقوّات المسلحة، استقالته من الجيش وتقدّم بأوراق ترشّحه في 1 إبريل (نيسان) .

كان لقرار السيسي بالترشّح تأثيرات بعيدة المدى على عملية الانتخابات الرئاسية. فما إن أُعلِن هذا القرار حتى قرّر كلّ المرشّحين الجادين المحتملين، ما عدا حمدين صباحي، انسحابهم من السباق، بما في ذلك بعض قدامى العسكريين، من أمثال سامي عنان وأحمد سفيق، الذين كانوا قد أفصحوا عن نيّتهم في الترشّح. لذا بدت الانتخابات الرئاسية هذه المرّة أقرب إلى الاستفتاء منها إلى الانتخابات الحقيقية. فعلى عكس انتخابات العام 2012، والتي تنافس فيها 13 مرشحاً ورفضت اللجنة عشرة آخرين، تقدّم للترشّح في هذه الانتخابات (2014) مرشحان فقط، وبينما احتاجت انتخابات 2012 إلى جولة إعادة كي تُحسَم ويتمكّن أحد المرشّحين من الفوز، حُسِمت انتخابات 2014 من الجولة الأولى، وبينما لم يتمكّن الفائز في انتخابات 2012 من الحصول إلاّ على أغلبية ضئيلة، لم تتجاوز 51,7 % من الأصوات، حصل الفائز في انتخابات 2014 على 96,1 % من الجولة الأولى، بينما لم يحصل منافسه إلاّ على 1,9% فقط.

وفي 7 يونيو (حزيران) من العام 2014 حلف السيسي يمين الولاء كرئيس لجمهورية مصر العربية أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا.

وبرلمان مؤجَّل

كان يفترض، وفقاً لنصّ **المادة 230** من الدستور، أن تبدأ إجراءات انتخاب مجلس النواب قبل انقضاء ستة أشهر من دخول الدستور حيِّز التنفيذ، أي قبل يوم 18 يوليو (تموز) الماضي، غير أنه لم يتمّ حتى الآن سوى تشكيل اللجنة المكلّفة بالإشراف على الانتخابات. ويبدو أن هذا الإجراء اعتُبِر كافياً للإيحاء باحترام النصّ الدستوري ووضعه موضع التنفيذ، بصرف النظر عن الموعد الذي سيتمُّ فيه إجراء هذه الانتخابات بالفعل، والذي يبدو أنه رحّل إلى أجل غير مُسمّى. ولهذا التأجيل أسباب موضوعية أهمُّها اثنان:

1- اعتراض العديد من القوى السياسية المتحمّسة للمشاركة في هذه الانتخابات على القانون الانتخابي الذي صدر في عهد الرئيس المؤقّت ويقضي بتخصيص ثلثي مقاعد البرلمان للقوائم النسبية والثلث الباقي للدوائر الفردية.

لأن أغلبية مقاعد البرلمان المصري سيتمّ شغلها عبر الدوائر الفردية، فليس من المستبعد أن تفرز الانتخابات البرلمانية المقبلة مجلس نواب يضمّ قوى سياسية منظّمة تسمح بإدارة اللعبة السياسية وفق قواعد منضبطة

2 - عدوم صدور قانون يحدّد الدوائر الانتخابية الجديدة وفقاً للضوابط المنصوص عليها في الدستور، ممّا يجعل من عملية الإعداد والتجهيز لهذه الانتخابات من جانب القوى والأحزاب الراغبة في المشاركة فيها أمراً متعذّراً.

وفي تقديري أن تأجيل الانتخابات البرلمانية يُخفي وراءه أسباباً أكثر عمقاً، ويعكس وجود معضلة



سياسية كبيرة يتعيَّن على النظام الحالي أن يعثر لها على حلٍّ ملائم. فالرئيس المنتخب ينتمي إلى المؤسّسة العسكرية، وليس من ورائه قوّة سياسية منظّمة في أحزاب أو في أشكال تنظيميّة أخرى يمكن الاعتماد عليها في تشكيل أغلبية برلمانية تساند سياساته، بصرف النظر عن حجم التأييد الجماهيري الذي يحظى به في الشارع السياسي حالياً. ولأن أغلبية مقاعد البرلمان سيتمّ شغلها عبر الدوائر الفردية، فليس من المستبعد أن تفرز الانتخابات البرلمانية القادمة مجلس نواب يضمّ قوى سياسية منظّمة تسمح بإدارة اللعبة السياسية وفق قواعد منضبطة. وتلك مخاطرة كبرى لأن مجلس النواب يملك صلاحيات واسعة في مواجهة الرئيس. إذ سيكون من الصعب على رئيس الدولة تكليف أيّ شخص برئاسة الحكومة من دون موافقة البرلمان الذي يستطيع في الوقت نفسه سحب الثقة من الرئيس نفسه. وربما تكون تلك أهمّ معضلة سياسية تواجه الرئيس في المرحلة الحالية، وسيتوقّف مستقبل النظام على طريقة حلّها.

الطريق أمام السيسي ليس معبّداً لاختيار أفضل البدائل السياسية المتاحة في مرحلة تبدو فيها كلّ الأوراق مختلطة، فقد شارك في الاحتجاجات التي انطلقت يوم 30 يونيو كلّ المعادين لجماعة الإخوان، بمن فيهم «فلول» النظام السابق، إذ ليس من المستبعد ان تكون شبكة المصالح المرتبطة بالنظام السابق قد لعبت دوراً محورياً في تفجير تلك الاحتجاجات وأمدّتها بالتمويل

4 - مصر إلى اين؟

دخلت مصر منذ انتخاب السيسي رئيساً للدولة منعطفاً تاريخياً. ويصعب التكهُّن منذ الآن بما إذا كان السيسي سينجح في استكمال بناء المؤسّسات اللازمة لإقامة نظام قابل للدوام والاستقرار، أم أن طريقته في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ستفضي، مثل سابقاتها، إلى مرحلة انتقالية جديدة تعود بمصر للدوران في الحلقة الجهنمية المفرغة نفسها. وأياً كان الأمر، فلا جدال في أن المرحلة الراهنة تحمل، حتى هذه اللحظة على الأقلّ، سمات المراحل الانتقالية، لأنها تُدار من خلال نظام سياسي لم تكتمل مؤسّساته الديمقراطية بعد.

صحيح أن في مصر دستوراً تمّ الاستفتاء عليه، ويقف على رأس السلطة التنفيذية رئيس منتخب وفقاً لأحكام هذا الدستور، إلاّ أنها تخلو في الوقت نفسه من برلمان منتخب يمارس سلطة التشريع. ولأن الرئيس الحالي يجمع حالياً بين سلطتيْ التشريع والتنفيذ ويمارسهما معاً على الرغم من كونه رئيساً منتخَباً، وتلك إحدى أهمّ سمات النظام الاستبداي وليس الديمقراطي، فمن الصعب التكهّن منذ الآن بمستقبل النظام الذي يقوده ومصيره، وبالتالي يتعيَّن الانتظار إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة. فإذا أضفنا إلى ما تقدّم أنه رئيس ينتمي إلى المؤسّسة العسكرية ويعكس ثقلها الكبير في النظام السياسي، وأن قطاعاً من المواطنين، بصرف النظر عن حجمه أو وزنه، يرفض الاعتراف بشرعية النظام الذي يقوده ويسعى لإسقاطه بكلّ الوسائل المتاحة، فسوف يمكن لنا أن نُدرك خطورة التحدّيات التي تواجه المرحلة الراهنة. ولأن النظام المسؤول عن إدارة هذه المرحلة يتمحور حول شخص السيسي، يصعب الجزم منذ الآن بحتميّة نجاحه، على الرغم من أن الفرصة المتاحة أمامه ليست ضعيفة أو محدودة.

يرى البعض، كما سبقت الإشارة، أن السيسي وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري تمّ التخطيط له جيّداً من خلال تدثُّرِه بعباءة الثورة، بينما يرى آخرون أنه «رئيس ضرورة» أفرزته إرادة شعبية حقيقية استشعرت في لحظة ما أخطاراً محدقة تتهدّد الدولة في الداخل والخارج، ورأت في المؤسّسة العسكرية التي يقودها صمّام أمان في مواجهة تلك الأخطار. غير أن التباين بين وجهتَيْ النظر هذه، على الرغم من وجاهة المبرّرات التي قد تستند إليها كلّ منها ، لن يغيّر من الأمر الواقع شيئاً. فسوف يكون على الرئيس السيسي في جميع الأحوال، سواء جاء إلى السلطة عبر انقلاب أم عبر ثورة شعبية، أن يعثرعلى حلول لمشكلات مصر المتراكمة والمستحدثة معاً. وأظن أنه يدرك تماماً أن مستقبله أمامه وليس خلفه، وبالتالي فقدرته على الاحتفاظ بالسلطة ستتوقّف في نهاية المطاف على قدرته على حلّ تلك المشكلات وليس على حجم التأييد الشعبي الذي حظي به في لحظة ما ودفع به إلى موقع الرئاسة.

من خلال متابعتي للأحاديث التي أدلى بها الرئيس السيسي إبّان الفترة المخصّصة للحملة الانتخابية وما بعدها، يبدو لي أن الرجل يعتقد أن مصر تواجه في المرحلة الحالية نوعين من التهديدات التي يتعيَّن عليه مواجهتها:

الأول هو الإرهاب: ويحتاج إلى معالجة أمنية في الأساس، ممّا يتطلب حشد أجهزة الأمن واستنفارها وإعادة تنظيمها، للتعامل مع قواعده في الداخل، وربما القوّات المسلّحة أيضاً، للتعامل مع امتداداته في الخارج.

والثاني هو الفقر: ويحتاج إلى معالجة اقتصادية في الأساس، ممّا يتطلّب حشد الموارد المتاحة محليّاً وإقليميا ودوليا وتعبئتها، والحصول على ما يكفي من مدخرات محلّية واستثمارات أجنبية لتحويل مصر كلّها إلى ورشة عمل ضخمة ينخرط فيها كلُّ قادرٍ على العمل، من خلال إطلاق مشروعات تنمويّة كبرى، كمشروع تنمية منطقة قناة السويس الذي بدأ تنفيذه بالفعل.

غير أن رؤية السيسي للبيئة السياسية الحاضنة للنظام السياسي الأقدر على مواجهة هذين التحدّيين لم تتّضح، وربما لم تنضج بعد. لذا عليه أن يدرك أن حجم التأييد الشعبي الذي حظى به لحظة إقدامه على عزل مرسي، ارتبط بأوضاع محلّية وإقليمية ودولية محدّدة، وبالتالي لا يمكن الركون إليه لضمان ما يحتاجه من تأييد شعبي لتنفيذ السياسات والبرامج التي يراها ضرورية. وعليه أن يدرك أيضاً أنه ابن المؤسّسة العسكرية التي هي سنده الأول والأخير، وأن الجماهير التي منحته الحبَّ والتأييد ليست منظّمة، وتحرّكها مصالح وعواطف وأهواء متضاربة يصعب السيطرة عليها. ولأنّه لا يقود حزباً أو تياراً سياسياً بعينه، فسوف يكون عليه أن يختار بين 3 بدائل:

البديل الأول: الاعتماد على المؤسّستين العسكرية والأمنية كوعاء لإنتاج النخبة التي يحتاجها لإدارة البلاد. وهذا بديل سهل، لكنّه محفوف بالمخاطر، لأنه يؤدّي إلى تهميش الأحزاب، وإلى تجريف الحياة السياسية وإصابتها بالجفاف والتصحّر، ويفتح الباب واسعاً أمام الاستبداد وحكم الفرد.

البديل الثاني: أن يقود بنفسه حزباً أو تياراً أو تحالفاً سياسياً يساعده في الحصول على أغلبية برلمانية مؤيّدة لسياساته ومتعاونة معه في كلّ ما تتطلّبه المرحلة من تشريعات. غير أن هذا البديل ليس مضموناً ولا مأموناً، بالنظر إلى حداثة نشأة الأحزاب التي ظهرت بعد الثورة وحاجة هذه الأحزاب إلى المزيد من الوقت قبل أن يشتدّ عودها، وضعف الأحزاب التقليدية التي أصابها قدْرٌ كبير من الترهُّل والانحطاط في مستوى الأداء خلال فترة حكم مبارك، وصعوبة الاطمئنان إلى أحزاب «إسلامية» تصلح بديلاً لجماعة الإخوان. وتشير التجربة الفاشلة التي خاضها كلٌّ من السادات ومبارك إلى أن الرئيس الذي يقْدِم على تشكيل حزب سياسي بعد وصوله إلى السلطة يخاطر بتحويل حزبه إلى مرتع للمنافقين والانتهازيين.

البديل الثالث: قيادة عملية تحوّل ديمقراطي حقيقية من خلال صيغة مبتكرة تسمح له بإعادة هندسة النظام السياسي المتحجّر وتخليص الجسد السياسي المترهّل من كلّ أنواع الفيروسات التي اخترقته. وهذا هو الطريق الذي نتمنّى أن يسير فيه الرئيس، لكن تعبيده يحتاج إلى تفصيلات لا تتّسع لها هذه «القراءة».

سيكون من الصعب على رئيس الدولة تكليف شخص برئاسة الحكومة من دون موافقة البرلمان الذي يستطيع سحب الثقة، حتى من الرئيس نفسه، وربما تكون تلك أهم معضلة سياسية تواجه الرئيس في المرحلة الحالية

الطريق أمام السيسي ليس معبّداً لاختيار أفضل البدائل المُتاحة في مرحلة تبدو فيها كلّ الأوراق مختلطة. فقد شارك في الاحتجاجات العارمة التي انطلقت يوم 30 يونيو (حزيران) من العام 2013 كلّ المعادين لجماعة الإخوان والقوى المتحالفة معها، بمن فيهم «فلول» النظام السابق. بل ليس من المستبعد إطلاقاً أن تكون شبكة المصالح المرتبطة بالنظام السابق قد لعبت دوراً محورياً في تفجير تلك الاحتجاجات وأمدَّتها بالتمويل. ولأنها ما تزال قويّة ولا يُستهان بنفوذها، يبدو أن الأوضاع التي تَلت عملية إزاحة مرسي أتاحت لهذه الشبكة مناخاً ملائماً مكّنها من إعادة تشكيل نفسها وتنظيمها من جديد واستعادة نفوذها القديم، وبخاصة داخل كلّ من المنظومة الإعلامية والأجهزة الأمنية، وهي الآن تبدو من القوّة إلى الدرجة التي تدفع ببعض رموزها إلى محاولة الترويج بأن ثورة 30 يونيو



هي ثورة على ثورة 25 يناير التي لم تكن سوى مؤامرة خارجية دبَّرتها الولايات المتّحدة وإسرائيل!
ولأن شبكة المصالح هذه تسعى للاستحواذ على قلب السيسي والتعامل معه باعتباره رجلها وتحاول إيهامه بأنها الوحيدة القادرة على تشكيل أغلبية برلمانية مساندة له، فربما تكون الأخطر على مستقبل البلاد وبالتالي على النظام الذي يقوده.
وأياً كان الأمر، فمن المتوقَّع أن تكون الانتخابات البرلمانية المقبلة هي أول اختبار سياسي عملي لمدى قدرة السيسي على تشكيل بيئة حاضنة لنظام يمكنه التعامل بفاعلية مع التحدّيات الداخلية والخارجية. وعليه أن يدرك أن الإرهاب لا يمكن مواجهته بالوسائل الأمنية وحدها، وأن الفقر لا يمكن مواجهته بالوسائل الاقتصادية. فللإرهاب بعد فكري لا تستطيع الوسائل الأمنية أن تتعامل معه، وبالتالي يحتاج إلى تعبئة كلّ المؤسّسات الفكرية والثقافية والتعليمية والتربوية، وفي مُقدَّمِها الأزهر والجامعات والمراكز البحثية، وهو أمر يتعذّر تحقيقه في غياب الحريات الفردية والجماعية، بخاصة ما يتعلّق منها بالحريات السياسية والمدنية. وللفقر بعدٌ اجتماعي لا تستطيع الوسائل الاقتصادية وحدها أن تستوعبه، وبالتالي يحتاج إلى تعبئة كلّ المؤسّسات الرقابية وإعادة تأهيلها، وتفعيل كلّ المؤسّسات المعنيّة بالشفافية ومكافحة الفساد وحرية تداول المعلومات.
ففي غياب الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية يصعب التعامل مع كلّ التحدّيات، حتى لو تمّ اختزالها في الفقر والإرهاب فقط. ونسأل الله السلامة لمصر ولكلّ الأقطار العربية.



«ربيع ليبيا»: لا شيء تغيّر سوى الوجوه والأسماء فقط

د. مصطفى عمر التير

يتوزّع الليبيّون في المجتمع الذي يتشكّل منهم، على قبائل، يقيم بعضها في مناطق جغرافية بصورة مستقلّة؛ بمعنى أن ثمّة قبائل ليبية تقيم في مناطق خاصة بها منذ زمن طويل. كانت مناطق الاستقرار هذه عبارة عن قرى، تطوّرت فيما بعد إلى بلدات، ثمّ إلى مدن متوسّطة، فمدن كبيرة. ولا يعني هذا أن المواطن الليبي، الذي لا ينتمي إلى القبائل المستوطنة في مدينة بعينها، لا يجوز له الدخول إلى هذه المدينة، أو تلك، والإقامة فيها إقامة دائمة. لكن الملاحظ أن القرى والمدن الصغيرة، وحتى المدن المتوسّطة، الملاحظ، أن نسبة المقيمين فيها، من غير المنتمين إلى القبائل الرئيسة، هي نسبة ضئيلة، قد لا تتجاوز، في بعض الأحيان، بضع أسر. بينما ينتمي سكّان المدينة الكبيرة إلى جميع، أو غالبية القبائل الليبيّة، إلى جانب، طبعاً، عدد آخر من غير الليبيّين.

أصبحت ليبيا دولة مستقلّة خلال الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر (كانون الأول) في العام 1951، وذلك تحت مسمّى «المملكة الليبية المتّحدة». وقد رأت الأمم المتّحدة التي كانت مسؤولة عن هذا الاستقلال، أن النظام الفدرالي هو الشكل الأنسب للدولة الليبيّة الجديدة، تحت سلطة ملك يملك ويحكم. تولّى الملك إدريس الأول تأليف الحكومات مراعياً توزيع المناصب الوزارية، خلال سنوات الاستقلال الأولى، على أساس قبلي، وحصرها ضمن الزعامات التقليدية. لكن منذ منتصف ستينيات القرن العشرين، فتح الباب أمام عناصر متعلّمة وشابة. وبمرور الوقت بدأت تترسّخ المؤسّسات، التي تعتبر من بين ثوابت بناء الدولة الليبيّة الحديثة. كما بدت ليبيا في طريقها لقطع مرحلة مهمّة على مسيرة التحديث. ويفترض أن يقود هذا الاتجاه إلى إضعاف القيم التقليدية، بما فيها الولاءات القبلية، لتحلّ محلّها قيم حداثية، وولاءات للوطن وللمؤسّسة.

في اليوم الأول من شهر سبتمبر (أيلول) من العام 1969، قام عدد من صغار ضبّاط الجيش الليبي بانقلاب عسكري، أطاح بالنظام الملكي الذي وصفه قادة الانقلاب بالتخلّف والرجعية والتقليدية. رفع الحكّام الجدد بقيادة معمّر القذافي، شعارات برّاقة مثل: التحرّر، والوحدة العربية، إلى جانب شعارات تقع من ضمن المسار التحديثي من نوع المساواة الكاملة بين الجنسين، والحرية للجميع، وترسيخ القيم الديمقراطية. لذلك جاء هجومهم على القبلية، كتعصّب وولاء، منسجماً مع ذلك التوجّه العام. لكن، وبعدما مُني النظام السياسي بهزائم على مختلف المستويات، عمل خلال سنواته الأخيرة على بعث الولاء القبلي من جديد، عن طريق تقديمه لعناصر القبيلة التي ينتمي إليها زعيم النظام، وبناء تحالفات بين هذه القبيلة وعدد محدود من القبائل الأخرى. لذلك عندما انطلقت انتفاضة السابع عشر من فبراير (شباط)، تحصّن الليبيّون وراء القبيلة، طلباً للأمن والعون والملاذ... وهكذا ستظلّ القبيلة ركناً مهمّاً عند تحليل الأحداث والظواهر الاجتماعية، في محاولة لفهم ما حدث، وما سيحدث في هذا المجتمع.

جاءت انتفاضة السابع عشر من فبراير (شباط)، من ضمن سلسلة من الانتفاضات عُرفت بثورات الربيع العربي. وكان عدد من الشباب، من جميع أنحاء ليبيا، قد اتفقوا منذ مدّة، عبر شبكات



التواصل الاجتماعي على الخروج إلى شوارع المدن، احتجاجاً في يوم السابع عشر من فبراير (شباط)، إحياءً لذكرى أليمة حدثت في مدينة بنغازي في اليوم نفسه من العام 2006. لذلك لا نقول بأن انضمام ليبيا إلى الربيع العربي، جاء بتأثير مباشر من الثورة التونسية، إلّا أنه يمكن القول إن ما حدث في كلّ من تونس ومصر، شجّع الشباب على رفع مستوى التطلّعات، حيث بادر بعض الشباب، إلى رفع شعار إسقاط النظام. وبدلاً من الاستماع إلى صوت الشباب المنتفض، ظهر رئيس النظام الليبي، العقيد معمر القذافي على الملأ، في خطاب ناري توعّد فيه المنتفضين بإنزال أقسى العقوبات بهم، وهو الخطاب الذي افتتحه بتلك العبارة التي أصبحت مشهورة ومتداولة: «من أنتم؟» وعزّزها بأن وصفهم بـ«الجرذان». أدّى هذا إلى توسّع درجة الغضب والسخط لدى غالبية أفراد الشعب، وتدافع الشباب في كلّ منطقة لتكوين فرق عسكرية، وخلال أيام، تحوّلت البلاد إلى ساحة حرب دامت (246) يوماً، ارتُكبت خلالها أفظع ما عرفته الحروب من جرائم حرب، وانتهاكاتٍ لحقوق الإنسان، وتجاوزت تقديرات الضحايا والجرحى والمفقودين حاجز الخمسين ألف شخص.

لم يأت انضمام ليبيا إلى «الربيع العربي» بتأثير مباشر من الثورة التونسية، لكن ما حدث في تونس ومصر شجّع الشباب الليبي على الحراك والمناداة بإسقاط النظام

التدخّل الدولي

في محاولتها لتفسير ما حدث في كلٍّ من تونس ومصر وليبيا، أكّدت «ليزا أندرسون» على عوامل الاختلاف بين الحالات الثلاث. ورأت أن الحالة الليبية، انطلقت من طريق مليشيات قبليّة مسلّحة[1]. لم يكن هذا صحيحاً. البداية كانت مظاهرات ليس لها أيّ وجه قبلي، ولم يرفع فيها المتظاهرون حتى العصيّ، لكنّ ردّة الفعل الرسمية، هي التي أجبرت الشباب على البحث عن السلاح. ومع ذلك نؤكّد على أن الظروف التي مرّت بها الانتفاضة الليبية كانت متميّزة، ومن بين ما ميّزها ما يلي:

1 - لم يكن في ليبيا جيش بالمعنى التقليدي للمصطلح؛ كانت هناك وحدات عسكرية معيّنة، لكنّها مهمَّشة، بينما استحوذت على الإمكانات كافة، ما كان يعرف بالكتائب الأمنية، وهي وحدات عسكرية بقيادة ثلاثة من أبناء القذافي، وبعض المقربين من أبناء القبيلة، ومهمّتها الأولى حماية العقيد والنظام الرسمي.

2 - توسّعت الكتائب الأمنية في مجال التعذيب والتنكيل، وارتكب بعض منتسبيها أفظع الأعمال، وأنذلها، كاستباحة الحرمات الشخصية والعائلية.

3 - نجح شباب التواصل الاجتماعي، وكذلك بعض وسائل الإعلام الأجنبية، في تسريب صور للأفعال البشعة التي ارتكبت إلى الخارج، ما أثار غضب الكثيرين على المستويين العربي والعالمي، شعبيّاً و رسميّاً.

4 - بادر عدد من المسؤولين الليبيّين في الخارج، وخصوصاً منهم أولئك الذين يعملون في الهيئات الدولية والسفارات، إلى الانشقاق عن النظام، والمشاركة في حملات الدعاية ضدّه.

5 - تنامت ظاهرة الانشقاق في الداخل، وخصوصاً بين منتسبي الجيش والشرطة، وانضمّوا للفرق العسكرية الشعبية.

6 - تكاثرت أعداد منتقدي القذافي لاستخدامه القوّة المفرطة، من طيران ومدفعية وصواريخ، في ردّه على الفرق العسكرية الشعبية، ما أدّى إلى استصدار قرار من جامعة الدول العربية بتاريخ 12\ 3\2011 يدين هذه الأعمال، ويطالب بفرض عقوبات، ومهّد لصدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 بتاريخ 17\3\2011، الذي يفرض عقوبات على النظام الليبي، ويسمح باستخدام القوّة لتطبيقها.

ولأن النظام لا يتقبّل أيّ شكل من أشكال المعارضة، استخدم الرصاص الحيّ لتفريق المظاهرات التي ظهرت في مدينتيْ البيضاء وبنغازي، ما أدّى إلى سقوط قتلى وجرحى. ولكن بدلاً من وئد الانتفاضة في مهدها، توسّعت دائرة الاحتجاج، من حيث حجم المتظاهرين، ووصلت حمّى التظاهرات إلى أغلب المدن والبلدات، بما فيها تلك الرابضة في قلب الصحراء. وبدا النظام خلال الأسبوعين الأوّلين، وكأنه فقد السيطرة على معظم أجزاء البلاد، بما فيها مواقع إنتاج

1 Liza Anderson," Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences Between Tunisia, Egypt, Libya" Vol.90, No.3 (**Foreign Affairs**: 2011),p. 813.



النفط وتصديره. لكن النظام تمكّن من التماسك من جديد، وشنّ هجوماً قوياً، مستخدماً الطيران ونيران الدبابات وراجمات الصواريخ، استردّ خلاله معظم مدن الغرب الليبي، ثم بدأ يزحف شرقاً بجيش جرّار، إلى أن وصل إلى مشارف مدينة بنغازي، والتي لو دخلها، لكانت بالتأكيد قد شهدت مجزرة دامية كبرى، ولصُنِّفت كأضخم مجزرة في القرن الحادي والعشرين.

وجّه عدد من المراقبين النقد للثوّار الليبيّين نتيجة الاستعانة بالقوّات الدولية للقضاء على القذافي، ولكن على الرغم من هذا الدعم، فقد تمكّنت كتائب القذافي من إطالة مدّة الصدام المسلّح، بحيث تجاوزت الثمانية أشهر. ومع ذلك، يحقّ للباحث أو المراقب، توجيه عدد من الأسئلة مثل: لماذا راقب الغرب ما كان يجري في تونس ومصر من بعيد؟ وهل اعتبر ما كان يجري في البلدين شأناً داخلياً، بينما بادر إلى التدخّل المباشر في ليبيا، بحجّة حماية المدنيين؟ وهل ثمّة أسباب غير معلنة للتدخّل الدولي، وإن وجدت، فما هي؟

الحراك الشعبي الذي ظهر فجأة في ستة أقطار عربية، جعل الكثير من الكتّاب والباحثين يجتهد في تحديد أسبابه، وخصوصاً بعدما بدا للمراقب، وكأن العرب استكانوا للحكم الدكتاتوري، وطوّروا ما يمكن أن يسمّى بالقابلية للاستتباع أو الاستعباد. العوامل الاقتصادية من نوع فشل مشروعات التنمية، وتدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، بمن فيهم من أنهى مرحلة من التعليم، وانتشار الفساد، واتساع الهوّة بين الأغنياء والفقراء، هي التي يتسابق الباحثون على ذكرها وإيرادها كأهمّ أسباب على تململ أو حراك شعبي ضدّ السلطة.

إلا أن البعض سارع في توجيه أصابع الاتّهام إلى الغرب، فوصف محمد حسنين هيكل ما جرى بأنه نسخة جديدة من سايكس بيكو، بهدف إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط[2]. وهو تفسير يقع من ضمن توظيف نظرية «الفوضى الخلّاقة»، التي دعا إليها باحثون غربيّون، وتبنّتها الإدارة الأميركية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.

بينما يقترح الباحث الليبي يوسف الصوّاني سبباً آخر يتعلّق بتجاهل الأنظمة الدكتاتورية للأمن الإنساني، وتركيزها على الوسائل التقليدية التي تتوجّه نحو المحافظة على الهدوء، بغضّ النظر عمّا ترتكبه السلطة من انتهاكات لحقوق الإنسان، وهي سياسة ـ مهما حقّقت من نجاحات آنية ـ تقود في النهاية إلى تآكل شرعية النظام وانهياره[3].

ومع هذا كلّه، هل يمكن التفكير بالنسبة إلى ليبيا في أسباب شخصية؟ بمعنى هل رغب بعض الرؤساء، الذين لعبت بلدانهم دوراً رئيساً في تمرير قرار مجلس الأمن رقم 1973، ومن بعد في الحملة العسكرية في الانتقام من القذافي شخصياً؟ الحماسة الزائدة عن الحدّ، التي أبداها بعض رؤساء الدول للإسراع في التدخّل، تسمح للباحث في ألّا يستبعد فكرة الانتقام هذه. ومع وجود معلومات مبعثرة هنا وهناك، إلّا أن غياب الوثائق الرسمية، يحول دون تأكيد بياناتٍ بعينها. وقد تفصح الأيام المقبلة عن كثير من الأسرار، التي ستساعد في إلقاء مزيد من الضوء على مرحلة مهمّة من مراحل انتفاضة السابع عشر من فبراير (شباط) في ليبيا.

ما إن انتهى الصدام المسلّح في ليبيا حتى شهدت البلاد نشاطاً جديداً تمثّل في تكوين بضع مئات من الجمعيات وأحزاب سياسية تجاوز عددها 150 حزباً

وبغضّ النظر عمّا ذكر من أسباب تتعلّق بالحراك الشعبي العربي، وعن مدى إسهام بعض الدوائر الغربية في تحريك الربيع العربي بشكل مباشر، أو من وراء ستار، فإن الغرب الذي بدا كأنه يفضّل دور المتفرّج، كما في حالتيْ تونس ومصر، سارع للتدخل في الحالة الليبيّة. ونؤكّد على أنه لولا تدخّل المجتمع الدولي، الذي أسهمت فيه دول عربية وتركيا، لما استمرّت الانتفاضة الليبية، ولما دخلت انتفاضة 17 فبراير (شباط) من ضمن ما أصبح يعرف بـ«ثورات الربيع العربي».

2 محمد حسنين هيكل،" الربيع العربي: سايكس بيكو جديد بقيادة ثلاث جهات"، متاح على: **digital.ahram.org.eg/articlesaspx?Serial=643923&eid=3269**

3 يوسف الصوّاني، « التحدّيات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسّسات إلى مقاربة جديدة للأمن»، **المستقبل العربي**، العدد: 416 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، ص 23.

النتائج الإيجابية لانتفاضة السابع عشر من فبراير(شباط)

لدى مقارنة نتائج ثورات الربيع العربي (تونس وليبيا ومصر)، يقرّر كثير من الباحثين أن الثورة الليبيّة، كما «تفوّقت»، من حيث مدّة الصدام المسلّح، قبل الإطاحة بالنظام، «تفوّقت» في الفوضى أيضاً، وفي كمّ التداعيات السلبية، على المستويين المحلّي والإقليمي، ويكاد لا يجد بعضهم لها أيّة نتيجة إيجابية. فمثلاً، لدى مقارنته بين مسيرات «ثورات الربيع العربي»، اقترح الباحث خير الدين حسيب نموذجاً لشرح نجاح أو فشل كلّ ثورة من هذه الثورات. فحدّد أربعة عناصر، اعتبرها أساسية لضمان انطلاق الانتفاضة في المكان الأول، ثم لاحتمال نجاحها أو فشلها. وهذه العناصر هي: 1 ـ كسر حاجز الخوف السيكولوجي 2 ـ سلميّة الطابع 3 ـ حدّ أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية 4 ـ موقف الجيش، أو القوّات المسلحة، من التمرّد الشعبي المدني.

مع أن الدولة استحدثت وزارة الثقافة والمجتمع المدني، إلاّ ان الهيئات الأجنبية الغربيّة تقاطرت على البلاد ونظّمت الكثير من الجمعيات وموّلتها، ولاسيّما برامج التدريب والتأهيل المتعلّقة بنشر ثقافة الديمقراطية

وفي رأي خير الدين حسيب، بالنسبة إلى مختلف انتفاضات الربيع العربي التي حدثت، توافرت العوامل الأربعة في حالتيْ تونس ومصر فقط. لذلك حقّقت الانتفاضتان نتائج موجبة. وفي رأيه لم يتوفّر للانتفاضة الليبيّة سوى عامل واحد، وهو العامل الأول، لذلك عانت الانتفاضة الليبية من مشكلات معقّدة، أدّت إلى تدخّل عوامل خارجية ساعدت على إنجاز الهدف رقم واحد وهو: إسقاط رأس النظام[4] .

يصلح النموذج التحليلي الذي اقترحه الباحث حسيب، للمقارنة بين تجارب مختلفة. لكن القول بأن الثورة الليبية لم يتوفّر لها سوى عامل واحد، ولذلك فشلت، قول يختصر المشهد الليبي إلى درجة تحجب أجزاء مهمّة منه. لذلك رأينا أن ننظر إليه من زاوية مختلفة، وهي زاوية تستند إلى حصر النتائج الإيجابية، والنتائج السلبية. وسنسلّط الضوء في هذا الجزء على عدد محدود ممّا رأيناه نتائج إيجابية، وتصبّ في اتجاه الأهداف التي أعلنها الشباب المنتفض خلال الأيام الأولى من حراكهم الشعبي. ثم نخصّص فقرة أخرى لتسليط الضوء على عدد من النتائج السلبية، التي تصبّ في خانة السلبيات.

رفع الشباب مجموعة من الشعارات أهمّها: الحرية، والمساواة، والديمقراطية، وبناء الدولة المدنية؛ دولة المؤسّسات، واحترام حقوق الإنسان. ويفترض أن تتحوّل هذه الشعارات، إذاً، إلى واقع على الأرض.

نستعرض في ما يلي عدداً من النتائج التي يمكن أن تصنَّف كترجمة عملية لهذه الشعارات نوجزها في: المكانة الاجتماعية للمرأة، المجتمع المدني، وحرية التعبير.

أ ـ المكانة الاجتماعية للمرأة

احتفظت المرأة في المجتمع الليبي التقليدي بمكانة اجتماعية محدّدة، ترتبط بها أدوار اجتماعية لا يجوز الخروج عن حدودها. لكن هذه المكانة، وما يرتبط بها من أدوار اجتماعية، أخذت تتغيّر بمجرد بدء مسيرة التحديث، التي ارتبطت بظهور الدولة الحديثة في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، عندما ضمن الدستور للمرأة الحقّ في التعليم على قدم المساواة مع الرجل. تبع ذلك، فيما بعد، عدم التمييز ضدّها في مجال العمل، بل ضمن لها قانون العمل ميزات تفوّقت بها على الرجل. كما تتابعت التشريعات التي اهتمّت بالتأكيد على مبدأ المساواة، بحيث فتحت أمام المرأة مجالات، لا تزال محتكَرة من قبل الرجال في مجتمعات كثيرة، كالجيش، والشرطة، والنيابة، والقضاء. لكن لا بدّ من التأكيد على أن التشريعات خطوة مهمّة لتغيير مكانة المرأة، لكنّها ليست كافية لإحداث تغييرات كبيرة، لأن ذلك يرتبط باتجاهات الرجل نحو التغيير.

لم يقبل الرجل في بعض مناطق ليبيا بفكرة تطبيق مبدأ المساواة، الذي تبنّاه النظام السياسي، بحيث توارت المرأة داخل البيت، واستمرّ الرجل يزاول دوره التقليدي، محتفظاً لنفسه باتّخاذ جميع القرارات المهمّة. لذلك وجدت فروقات في هذا

4 خير الدين حسيب، « الربيع العربي : نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل»، **المستقبل العربي**، العدد 398 (نيسان / أبريل 2012)،ص ص 8 - 13 .

الشأن، بين مناطق ليبيا المختلفة، وأحياناً حتّى بين الأحياء السكنية في داخل المدينة الواحدة. لكن عندما اندلعت انتفاضة 17 فبراير (شباط)، بدا حضور المرأة واضحاً، حتّى في تلك المناطق التي وُسمت بالمحافظة. صحيح أن المرأة لم تشترك في العمل الحربي، لكنها قامت بمختلف الأعمال المساعدة وراء خطوط القتال، لعلّ أهمّها كان إعداد الوجبات الغذائية للمنتفضين المحاربين، ودعمهم نفسياً ومعنوياً. وقد أظهر بعض النسوة قدرة فائقة على التغلّب على الألم، عندما كنّ يستقبلن جثث أبنائهنّ، أو أزواجهنّ، بالزغاريد. كما اندفعت المرأة الليبيّة بقوّة للمشاركة في نشاط الجمعيات، ومن بعد في النشاط السياسي، تصويتاً وترشّحاً وانتخاباً[5]. لكن ظهرت، في المقابل، جماعات متشدّدة تنادي بوجوب إبعاد المرأة عن المشاركة في الشأن العام، بعد وصفها بـ«العورة». هل ستقبل المرأة بالعودة إلى منطقة الظلّ، منطقة التهميش والإقصاء، أو أنها ستحارب بضراوة، وتفرض نفسها في الميدان، بدءاً من ضمان حقوقها كاملة في الدستور المرتقب؟ لقد كانت انتخابات المؤتمر الوطني العام، المناسبة الأولى لتبيان مدى تصميم المرأة على الوجود في الميدان، والمحافظة على ما تحصّلت عليه من مكاسب. لكن ما حقّقته في هذا المجال، لا يتناسب وحصّتها العددية. ثم لا بدّ من التذكير بأن المرأة تقدّمت للترشّح في مناطق محدودة من البلاد، لم تتجاوز السبع وعشرين بلدة ومدينة. وقد جرت في المدن الكبيرة أنشطة توجّهت نحو توعية المرأة، ودعمها، والدفع بها نحو المشاركة السياسية. ومع هذا جرت في هذه المدن أعمال تخريب، طاولت الملصقات النسائية، حيث حُطّم بعضها، وأدخلت تشويهات على رسوم وجوه المترشّحات، فطُمست وجوههنّ بالكامل في أكثر من حالة ومنطقة. كما جاهر بعض المعارضين لحركة تحرير المرأة، وخصوصاً من أولئك الموظّفين للدين، لتبرير مواقفهم بالبحث عن فتاوى تحرّم تقدّم المرأة للترشّح في الانتخابات. ومع هذا كلّه انتهت الانتخابات بسلام، ودخلت المرأة المؤتمر الوطني العام بنسبة وصلت إلى 16.5 %.

المتابع للحراك الاجتماعي والسياسي، وخصوصاً في مجال مؤسّسات المجتمع المدني النسائية في أثناء فترة الانتفاضة، وخلال الأشهر الأولى بعد انتهائها، يجد أن هذا الحراك كان بالفعل نشطاً ومكثّفاً، ومتنوّعاً، وقد فرض نفسه على وسائل الإعلام، ثم ضعفت حدّته بعض الشيء، أي بعد اختفاء بعض الوجوه القيادية عن الساحة، وكان هذا الاختفاء قسريّاً في بعض الحالات.

يبقى السؤال الأهمّ: هل ستتمكّن المرأة التي هي في عداد لجنة كتابة الدستور، من الحفاظ على الحقوق التي تحصّلت عليها، وستزيد عليها، ربما، مكاسب حقوقية جديدة؟ أو أن الأصوات التي أصبحت تسمع بصوت عالٍ في الساحة السياسية، وتأمر - متسترةً باسم تطبيق الشريعة - بتحجيم دور المرأة، وتحجيم دور التيار الليبرالي، ستنجح في فرض رؤيتها، بحيث يكتب الدستور في ضوء رؤية تيار واحد، وليس في ضوء ما يشتمل عليه المجتمع من تيارات متعدّدة؟ وكذلك في ضوء الانفلات الأمني الموجود، الذي تزداد حدّته بدلاً من أن تتراجع، وخصوصاً تلك التي تستهدف الأصوات المنتقدة للجماعات، التي تريد أن تفرض أيديولوجيّتها بقوّة السلاح، فإن المستقبل مرشّح لأن يحمل للمرأة أخباراً غير سارّة، ولا تصبّ البتّة في مصلحتها.

> **منذ الأيام الأولى لانتفاضة 17 فبراير تكوّنت ميليشيات ينتمي أفرادها إلى جماعات دينية متطرّفة تنسّق مع الخارج، ولديها أجنداتها الخاصة**

ب - المجتمع المدني

عرفت البلاد، عندما كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، بعض بنى أشكال «رسمية» في قلب المجتمع الأهلي، مثل إدارة المساجد، والأحباس، والطرق الصوفية، والزوايا. كما وجدت أيضاً جمعيات أهلية لرعاية اليتامى والفقراء، وتعليم الكبار، والتعليم الديني. ثمّ عرفت البلاد، فيما بعد، بعض أشكال مجتمعية وخدماتية حديثة، مثل إقامة نوادٍ رياضية وثقافية، علاوة على نقابات مهنيّة، وصحافة مستقلّة، وحتى أحزاب سياسية، إبّان فترة الإدارة العسكرية التي أعقبت انسحاب إيطاليا. وخلال فترة الاستقلال، ألغيت الأحزاب

5 مصطفى عمر التير، **أسئلة الحداثة والديموقراطية في ليبيا: المهمّة العصية**، ط1 (بيروت: منتدى المعارف ، 2013)، ص ص 285-300.

السياسية، لكن توسّع مجال الجمعيات والمنظّمات غير السياسية.

ومع وصول معمّر القذافي للسلطة، زالت جميع هذه المنظمات بجرّة قلم، وسيطرت دولته على سائر الجمعيات والمنظّمات، بما فيها تلك التي يفترض أنها تراقب أداء الدولة في مجال حقوق الإنسان. لكن، وكما هو الحال في أنحاء أخرى من العالم، تمّ الاعتناء بالمظهر الخارجي أو الشكلي للأمور، فأضيفت عبارة غير حكومية على كلّ عنوان من عناوين تلك الجمعيات والمنظّمات. ولأجل ذلك، وبسببه، كثر عدد الجمعيات التي ترفع شعارات أهلية غير رسمية، أو غير حكومية. ولكن كيف للنقابة، أو الجمعية، أن تكون غير حكومية، وهي في كلّ صغيرة وكبيرة منها تخضع لنشاط المراقبة الحكومي، وتسير وفق توجّهاتها، وتنفذّ سياساتها؟

كان يفترض أن تسلّم الميليشيات التي حاربت النظام أسلحتها بمجرّد موت معمر القذافي، لكن «المجلس الانتقالي» طلب من بعض الميليشيات حفظ الأمن، ومنحها رواتب شهرية، ما شجّع آخرين على تأليف ميليشيات جديدة بمن فيهم نزلاء السجون

وكما ذكرنا آنفاً، لم يعجز الليبيّون، في السابق، عن بناء مؤسّسات مجتمع مدني، وهو مجال لعب دوراً مهمّاً في الحياة الاجتماعية والسياسة والاقتصادية في البلاد، ثم ألغي بجرّة قلم، بقرار فردي محض. وعندما زال أثر هذا القرار، نشط الليبيّون من جديد، وطوّروا في كلّ مدينة أو بلدة كبيرة، أشكالاً لمؤسّسات مجتمع مدني، مثل الجمعيات التي تطوّرت بسرعة هائلة خلال حقبة الصدام مع النظام الرسمي، لينحصر نشاطها في تقديم يد العون للمقاتلين في ميدان المعركة، من تمويل المواد الغذائية وتجهيزها وتوصيلها إلى ميادين القتال، إلى المساعدة في الأعمال المتعلّقة بالجرحى.

وما إن انتهى الصدام المسلّح، حتى شهدت البلاد نشاطاً جديداً تمثّل في تكوين الجمعيات التي بلغت بضع مئات، خلال فترة زمنية قصيرة، وأحزاب سياسية، تجاوز عددها 150 حزباً. لم يقتصر وجود هذه الجمعيات والأحزاب على المدن فقط، بل امتدّ ليصل، إلى الواحات القابعة في قلب الصحراء. ولا تعكس هذه الكثرة، بانتشارها، ظاهرة صحّية أبداً، فقد يتمّ تكوين مثل تلكم المؤسّسات على أساس عشائري أو قبلي، ومثل هذا يتوقّع في المجتمعات التي تنشط فيها الولاءات العشائرية والقبلية. لذلك عندما فتحت الأبواب على مصاريعها في البلدان المجاورة، والتي عاشت حقبة الاستبداد العسكري، انطلقت جمعيات يرتبط جميع أعضائها بعلاقات أسرية، وأخرى ليست لها مقوّمات البقاء في حال ضللّت معتمدة على نفسها.

مكّن هذا الوضع هيئات أجنبية لها أجنداتها الخاصة من الدخول، عبر خطّ التمويل، إلى قلب مختلف الشؤون المحلّية. ومع أن الدولة استحدثت وزارة للثقافة والمجتمع المدني، إلاّ أن الهيئات الأجنبية الغربية تقاطرت على البلاد، بدعوى مساعدة الليبّيين في بناء مؤسّسات المجتمع المدني، وتولّت هذه المؤسّسات الأجنبية، وخصوصاً خلال السنتين الأخيرتين، تنظيم الكثير من أنشطة الجمعيات وتمويلها، ولاسيّما برامج التدريب والتأهيل المتعلّقة بنشر ثقافة الديمقراطية.

ج - حرية التعبير

لم يكن النظام إبّان حكم الملك ديمقراطياً، لكن مع ذلك، كان ثمّة هوامش لحرية التعبير تضمّنها بعض مواد الدستور. لذلك كان مستوى وجود الصحافة المستقلّة يشكّل مثلاً 63 % عندما قام معمّر القذافي بانقلابه العسكري. وبعد تأميم جميع وسائل الإعلام، صرّح القذافي في خطاب جماهيري (في 1976\1\16) قائلاً: «كلّ من يتكلّم عن حرية التعبير، فهو رجعي». وخلال تلك الحقبة، كانت صفة الثورية صفة موجبة، بينما صفة الرجعية صفة سالبة.

تغيّرت الصورة التي وصفناها آنفاً، فور اندلاع الانتفاضة. كانت البداية مع صحافة المدينة، حين تولّى نفرٌ في كلّ مدينة صُنّفت محرّرة طرد جميع ممثّلي النظام، وتمّ إصدار صحف محلّية جهويّة. ثم ظهرت الإذاعات والصحف العادية ومحطّات التلفزة. وهناك اليوم صحف، ومحطّات تلفزة، وإذاعات، في مختلف المدن الليبية الكبيرة. وليس ثمّة أيّ رقابة تذكر على ما يُنشر أو يُذاع أو يُبثّ. كما أن هذه الوسائل الإعلامية فتحت الباب واسعاً



أمام الجميع للتعبير عن آرائهم بحرية. وفي كلّ يوم، وفي كلّ محطة تلفزيونية، يسمع المرء العشرات يوجّهون مختلف أنواع النقد للمسؤولين، وقد تصل لغة النقد درجة التجريح المباشر. لكن حدثت حالات معيّنة، دفع فيها بعض المنتقدين حياتهم، عندما انتقدوا أعمال الجماعات الدينيّة المتطرّفة.

النتائج السلبيّة

نستعرض في الصفحات التالية عدداً من أهمّ النتائج السلبية للانتفاضة الليبية:

أ ـ الجماعات الدينية المتشدّدة أوالمتطرّفة

لم تخلُ ليبيا، منذ الأيام الأولى لظهورها كدولة مستقلّة، من أفراد ينتمون إلى جماعات اتخذت لنفسها أسماء ذات دلالات دينية، وعرفتها المنطقة العربية. الوجود الأول، تاريخياً، كان لجماعة الإخوان المسلمين. ولأن انتماء زعامة البلاد السياسيّة هو إلى طائفة دينيّة سلفيّة، لم يواجه أعضاء الجماعة مشكلات إبّان الحكم الملكي. تغيّر هذا الوضع منذ اليوم الأول للانقلاب العسكري، وإن تمتعت الجماعة بفترة سماح، امتدّت إلى يوم ما أصبح يعرف بـ«خطاب زوارة» في العام 1973، والذي شنّ فيه القذافي هجوماً على كلّ من عُرف بانتمائه سرّياً لأيّ تنظيم سياسي، أو ديني، أو جاهر برأي يخالف رأيه وتوجّهاته. ومنذ ذلك التاريخ، عرفت السجون الليبية منتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين، كما عرفت بلدان أخرى، هاربين ليبيّين، بداعي انتماءاتهم لجماعات تحاربها السلطة.

بدا واضحاً، ومنذ الأيام الأولى لانتفاضة السابع عشر من فبراير (شباط)، أن بعض الميليشيات تكوّنت من أفراد ينتمون لجماعات دينية متطرّفة، لها ارتباطات مباشرة بالخارج، ولديها، بالطبع، أجنداتها الخاصة بها. عملت هذه الميليشيات، وبمختلف الطرق والأساليب، للحصول على السلاح، سواء من داخل البلاد أم من خارجها. كان الدعم الخارجي هنا واضحاً في انحيازه لزعامات دينية بعينها، بالمال والسلاح، وإعلامياً بواسطة قناة الجزيرة، التي لها نفوذ محلّي متميّز. وقد أثار هذا التحيّز حفيظة الشارع الليبي، حيث جاهر كثيرون بمعارضتهم لهذا الدعم في مناسبات عامة[6]. لذلك تمكّن بعض هذه الجماعات، إلى جانب الجماعات المشاركة في الحرب ضدّ أجهزة القذافي الأمنية، من فرض أجنداته على الأرض، وذلك بتولّي السيطرة على الأجهزة الإدارية للمدن التي سمّيت محرّرة. بعض هذه الجماعات بادر إلى الإعلان عن تشكيل حزب قبل نشر قانون تنظيم الأحزاب. جرت الانتخابات لاختيار مائتي عضو للمؤتمر الوطني العام، وذلك على أساس أن تتنافس الأحزاب على 80 مقعداً، وأن يخصّص عدد 120 مقعداً للأفراد المستقلّين. وتبيّن أن تحالف القوى الوطنية فاز بحوالى 49 % من المقاعد المخصّصة للأحزاب. وقد تعرّض التجمّع إلى حملة شعواء شنّتها عليه بعض القيادات الدينية يتقدّمها مفتي الديار، واصفين التجمّع بالعلمانية، بعد ربط المصطلح بصفة معاداة الدين. بينما حصل حزب العدالة والبناء، الذي يمثّل الإخوان على21 %، وحزب الاتّحاد من أجل الوطن على أقلّ من 3 %[7]. لكن تبيّن فيما بعد أن عدداً من الذين خاضوا الانتخابات كمستقلّين، لم يكونوا بالفعل مستقلّين. وبدلاً من أن ينفرد حزب تحالف القوى الوطنية بتأليف الحكومة، أو أن يتعاون مع أحد الأحزاب الصغيرة، نجح الإخوان في ضمّ جماعات من المستقلّين لعرقلة الإجراءات التي تتّبع عادة في اللعبة الديمقراطية. ومع أن الانتخابات جرت في ظروف سليمة، إلّا أن نتائجها لم تكن كذلك، على خلاف ما جرى في الجارة دولة تونس.

في البدء بلغ عدد المشاركين في الثورة 30 ألفاً، لكن هذا العدد تضاعف فيما بعد حتى وصل في العام 2014 إلى 300,000 فارتفعت الميزانية من 5 مليارات إلى 25 مليار دينار في العام

جماعات أخرى أكثر تشدّداً من الإخوان، تضمّ أعضاء من الذين شاركوا في الحرب في أفغانستان، لا ترفع فرقها المسلّحة العلم الليبي، وإنما علم القاعدة. تتدخّل هذه الميليشيات في الشأن العام، وتفرض إرادتها بقوّة السلاح.

6 عبد الرحمن شلقم، **نهاية القذافي: ثورة 17 فبراير يوميات وأسرار وشهادات**، ط1 (طرابلس: دار الفرجاني، 2012)، ص ص 561-562.

7 مصطفى عمر التير،م س، ص300.



وتستخدم القواعد نفسها، التي تعتمد عليها القاعدة، مثل عدم التقيّد بوطن، والجمع بين أعضاء ينتمون لدول متعدّدة، وطبيعة تنفيذ بعض الجرائم كالقتل بطريقة الذبح، والادّعاء بأن القتل تمّ بأمر من عند الله.

تُصدر قيادات هذه الميليشيات بين الحين والحين بيانات وتصريحات من دون الرجوع إلى الدولة. بيانات تفصح عن مواقف متشدّدة، معلنة عن نيّتها في بعث نظام الخلافة الإسلامية، والوقوف ضدّ بناء الدولة المدنيّة، وإعلان الجهاد، والرجوع بالمرأة إلى داخل المنزل[8]. وتخصّصت جماعات مسلّحة في تحطيم الأضرحة، أينما وجدت، بما في ذلك تلك التي تقع من ضمن المعالم الأثرية الإسلامية. وقد أثارت هذه الممارسات التي حدثت في ليبيا لأوّل مرّة امتعاض الليبيّين، وكذلك رجال الدين التقليديّين، وقد أدّى انتشار هذه الأعمال برئيسة منظمة اليونسكو إلى إصدار نداء بوقف هذه العمليات. وطلبت من الدولة التدخّل لحماية هذه المواقع، إلاّ أن الدولة الليبية أضعف من أن تتصدّى للميليشيات المسلّحة، ولم تُعِر هذه الجماعات النداءات المتكرّرة على المستويين المحلّي والدولي أيّ اهتمام، وظلّت مستمرّة في عمليات الهدم.

ليبيا هي البلد الوحيد في العالم الذي يدفع مرتّبات لميليشيات خارجة على القانون، وبدل أن تحفظ الميليشيات الأمن تحوّلت إلى مهدِّد مستمرّ له

ب ـ انتشار السلاح وتهديد الأمن المحلّي

جاء الذين شاركوا في انتفاضة السابع عشر من فبراير (شباط) من مختلف مشارب المجتمع الليبي وشرائحه، ومن سائر أنحاء البلاد، ومن المقيمين في الخارج، كمعارضين سياسيين، أو هاربين من ظروف الحياة الصعبة، بسبب سياسات القذافي المزاجية، ودائمة التغيّر والتلوّن. لذلك هم ينتمون إلى خلفيات متعدّدة. منهم شباب متعلّم، ويعمل في مهن مختلفة، وشباب عاطل، وينتمي إلى أيديولوجيات حزبية منتشرة في المنطقة العربية، وينتمي كذلك إلى عدد من الجماعات الإسلامية. انتظمت كلّ جماعة في فرقة عسكرية اتخذت لها اسماً إلى جانب عبارة: ثوّار السابع عشر من فبراير (شباط). أصرّت كلّ جماعة على تدوين اسمها على أسلحتها وآلياتها، ورفعت العلم الليبي القديم «علم الاستقلال». انتسبت هذه الجماعات إلى أحياء، وإلى قبائل، وإلى مدن. تمكّنت بعض المدن من التنسيق بين الجماعات المنتمية إلى المدينة نفسها، تحت ما يسمّى بـ«المجلس العسكري» للمدينة. لكن بعض الجماعات لم تقبل بمثل هذا التنسيق، وظلّت تنشط مستقلّة. ونظراً لأن الانتفاضة بدأت من دون قيادة، فإن التشكيلات المسلّحة كانت تتشكّل بشكل عفوي، وكان الهدف الذي يجمع الجميع، هو الحرب ضدّ الكتائب الأمنية للقذافي، وإسقاط النظام. وبقدر ما فرح الجميع بتكاثر الفرق الشعبية المسلّحة، تبيّنت مخاطر هذا الوضع بعد انتصار الانتفاضة في تحقيق هدفها الأول، وهو إسقاط النظام.

وممّا زاد في تعقيد هذا المشهد، أن النشاط المتعلّق بتكوين الميليشيات، لم يتوقف عند سقوط النظام. وقد شجّع غياب الشرطة والجيش الكثيرين من الشباب العاطل، وأصحاب السوابق، الذين خرجوا من السجن لتكوين مليشيات جديدة، وخصوصاً أن الحكومة قرّرت صرف مكافآت شهرية لكلّ عضو في ميليشيا. ولأن الحكومة ضعيفة، فأي مجموعة مسلّحة لا تصلها المكافآت في الوقت المناسب، تقوم بفعل يعطّل المصلحة العامة، لإجبار الحكومة بسرعة التسديد. وهو أسلوب شاع استعماله، واستخدمته مختلف الجماعات التي لها مطالب معيّنة. ولا يكاد يمرّ يوم لا تبثّ فيه وسائل الإعلام مشاهد لجماعة قرّرت القيام بمظهر احتجاجي قد يأخذ شكل ما يسمّى بوقفة احتجاجية تُختَتَم بإصدار بيان يسجّلون فيه مطالبهم، وهي في العادة شروط تُملى وليست مطالب. وقد تقوم بعملية الاحتجاج جماعات تعمل في مجال حيوي، أو تسكن بالقرب من مكان حيوي، فتقفل المجال. لذلك أقفل أعضاء بعض هذه الميليشيات تصدير النفط، وآبار النفط والغاز، ومصدر المياه على مدينة طرابلس، وبقي ثلث سكّان ليبيا من دون مياه لمدّة ستة أيام. آخرون اكتفوا بإقفال الطرق أمام المارة، بينما احتلّ غيرهم المطار.

8 سفيان بن قمو، "لنبني دولة الإسلام"، متاح على:
https://www.facebook.com/To.build.the Islamic.../286381211453327

كان معدل إنتاج النفط قد وصل في العام 2010 إلى 1.6 مليون برميل في اليوم. توقف الإنتاج في أثناء فترة الصدام المسلّح، ثم استؤنف بعد انتهائه. كانت البداية ببضعة مئات من البراميل، واستمر الإنتاج في الارتفاع ليصل في مارس (آذار) 2013 إلى 1.5 مليون برميل يومياً. وبمجرد أن بدأ مسلسل الاعتصامات حول حقول الإنتاج، وحول موانئ التصدير، أخذ معدل الإنتاج يتضاءل، إلى أن وصل إلى 241000 برميل في 24 فبراير (شباط) 2014. وفي بلد يعتمد دخله على مبيعات النفط الخام، لن يمرّ وقت طويل قبل أن تعلن الحكومة حالة الإفلاس.

وكما لم تستطع الحكومة التدخّل لوقف هذه الاعتصامات، بقيت عاجزة أمام مختلف مظاهر الانفلات الأمني، الذي أخذ أشكالاً لم تعرفها بلدان الربيع العربي الأخرى. لذلك أصبحت أعمال الخطف والتعذيب والقتل أنشطة يومية في أجزاء كثيرة من البلاد. المستهدفون كانوا رجالاً ونساء، وأطفالاً ينتمون إلى الجيش والشرطة، ونشطاء في المجتمع المدني، ومحامين وقضاة، إلى جانب عمليات الخطف على الهوية بين القبائل المتحاربة، والخطف من أجل المال. أعمال السلب والنهب، هي الأخرى، أصبحت نشاطاً شبه يومي، وشملت السيارات، والأموال، وسيارات نقل العملة بين المصارف، والسطو المسلّح على المصارف. وفي يوم 10\10\2013 وصل الانفلات الأمني إلى الذروة، عندما هاجمت جماعة مسلّحة الفندق الذي احتمى فيه رئيس الحكومة المؤقّتة هارباً من منزله، واختطفته وقادته بملابس النوم، إلى مكان في إحدى ضواحي طرابلس. وبعدما أطلق سراحه، خرج قائد الميليشيا التي اختطفته على وسائل الإعلام ليشرح ما قام به، مفاخراً ومتحدّياً.

ج - انتشار السلاح وتوتّر العلاقة مع دول الجوار

انهار النظام الليبي بالكامل نتيجة اندلاع انتفاضة 17 فبراير (شباط)، ولم تستطع الحكومة الانتقالية، ولا الحكومة المؤقّتة، بناء المؤسّسات التي تحطّمت، ومن بينها أمن الحدود، ما أدّى إلى أن تصبح الحدود مفتوحة أمام كلّ من أراد الدخول.

استفادت من هذا الوضع جماعات يمكن تقسيمها إلى قسمين أو مجموعتين. تضمّ الأولى الجماعات التي تخصّصت في التهريب مثل: عصابات تهريب البشر، وعصابات تهريب السلاح، وعصابات تهريب مواد أخرى كالمخدرات والخمور وغيرها.

أما المجموعة الثانية، فتضمّ ما يشار إليها بالجماعات الجهادية والتكفيرية. إذ سيطر بعض الليبيّين، الذين كانوا من بين القيادات المعروفة في تنظيم القاعدة، أو في الجماعة الليبية المقاتلة، على أهمّ منافذ الجنوب الليبي. وسمح هؤلاء لمختلف الجماعات الجهادية من بلدان الجوار بالتدفّق إلى المناطق الجنوبية، بهدف التجمّع والتدريب والتزوّد بالسلاح. واعتبر قادة البلدان المجاورة أن هذا الواقع يشكّل تهديداً للأمن والاستقرار في بلدانهم[9]. أعلن ذلك صراحة رؤساء جمهوريات ووزراء من جميع البلدان العربية والأفريقية المحيطة بليبيا، إلى جانب مسؤولين من كلّ من مالطا وإيطاليا وفرنسا.

الميليشيات التي يتزّعمها أعضاء في القاعدة، أزعجها أن يتعرّض بعض أعضائها للعقاب في بلدان عربية، نتيجة مخالفات أو جرائم ارتكبوها هناك، فقرّرت اتباع سياسة الابتزاز. كانت البداية في مصر، عندما اختطف مسلّحون في يومَيْ 24 و 25 يناير (كانون الثاني) 2014 دبلوماسيّين مصريّين على أثر إلقاء قوّات الأمن المصرية في مدينة الإسكندرية القبض على أحد الليبيّين من زعماء القاعدة. أعلنت الميليشيا الليبية على الملأ أنها على استعداد لمبادلة الرهائن المصرية بعضو الميليشيا، الذي ألقي القبض عليه. رضخت مصر وتمّت عملية التبادل. وفي الشهر نفسه، اختُطف دبلوماسيان تونسيان، والمطلوب هو الإفراج عن ليبيّين يقضيان عقوبة في السجن لمدّة 20 عاماً، وأُفرج عن الدبلوماسيّين بعد انقضاء ثلاثة أشهر. وفي إبريل من السنة نفسها، اختُطف سفير الأردن، ليتمّ الإفراج عنه بعدما سلّمت الأردن ليبيّاً محكوماً عليه بالسجن المؤبّد.

---

9 المقالة التالية عبارة عن ملخص لأكثر من خمسين ورقة بحثية تتعلّق بمشكلات الحدود الليبية:
Shiv it Bakrania,"Libya: Boarder Security and Regional Cooperation", Available at: **www.gsdrc.org/docs/open/GSDRC_Libya.pdf**



د - ليبيا كوجهة وكممرّ للهجرة غير الشرعية

ثلاثة عوامل جعلت من ليبيا بلداً يهاجر إليه، ويُعبر من خلاله إلى الشمال وهي: المساحة والسكّان والنفط، فالبلد كبير في مساحته، صغير في حجم سكّانه، وغنّي بنفطه. وإلى جانب الحجم الصغير للسكّان، فإن السكّان على امتداد حدود البلاد الطويلة، يشتركون مع سكّان البلدان المجاورة في الأصول العرقية. كثير من القبائل الحدودية، هي قبائل تنتشر على جانبيْ خطوط الحدود الدولية، ما سهّل عملية العبور للبعض في الاتجاهين. وقبل اكتشاف النفط، لم تمثّل حركة السكّان عبر الحدود هاجساً، لا للنظام الليبي، ولا لأنظمة بلدان الجوار. فالحركة كانت مقصورة على زيارة الأقارب والإقامة لفترة قصيرة. لكن بعد اكتشاف النفط، أصبحت حركة عبور الحدود تسير في اتجاه واحد، ولا تقتصر على أبناء القبيلة الواحدة، بل دخل عليها رعايا من مختلف بلدان أفريقيا، أضيف إليهم خلال السنوات الأخيرة، رعايا بلدان آسيوية من الراغبين في العبور إلى أوروبا.

لم تكن ليبيا في البداية بلد عبور، لكن بعدما تمكّن الاتّحاد الأوروبي من عقد اتفاقيات مع بلدان الشمال الأفريقي، التي كانت أراضيها نقاط انطلاق للهجرة غير الشرعية، عبر البحر المتوسّط، ضيّقت السلطات المحلّية الخناق على هذا النشاط غير القانوني، عندئذ أصبحت ليبيا البلد المفضَّل للمهاجرين غير الشرعيّين. ولم يمضِ وقت طويل، حتى أصبحت بلدان الاتّحاد الأوروبي توجّه انتقاداتها للحكومة الليبية، متهمة إياها بأنها وراء تنظيم هذه التجارة. لم ينكر القذافي أنه في خلافه مع بلدان الاتّحاد الأوروبي، ستكون الهجرة غير الشرعية من بين أسلحة الحرب التي يستعملها. لذلك اضطرّت بلدان الجنوب الأوروبي للدخول مع النظام الليبي في مفاوضات، وتقديم تنازلات، بهدف أن تقوم ليبيا بدور الحارس. وحدث هذا فعلاً، وخصوصاً خلال السنوات الأخيرة التي شهدت اعتراف أوروبا بالقذافي ونظامه. وبمجرّد اندلاع انتفاضة 17 فبراير (شباط)، تغيّر الوضع، وأصبحت الحدود الليبية، وبخاصة الجنوبية منها، مفتوحة بالكامل، وانتعشت حركة المتاجرة في البشر مرّة ثانية، لتصبح الشواطئ الليبية أهمّ نقاط انطلاق قوارب الهجرة غير الشرعية في اتجاه أوروبا.

إلى أين تقود رياح الربيع العربي ليبيا؟

لم يعد بعض مَن قَبِل بمصطلح «الربيع» راضياً عن التسمية، بسبب المشكلات التي واجهها المواطن في بلدان «الربيع العربي». ومع أن بروز مشكلات جديدة ظاهرة، تصاحب أية حركة تغيّر اجتماعي، إلاّ أن المشكلات التي استجدّت في المجتمع الليبي أكثر كمّاً، وأشدّ قسوة ممّا ظهر في بلدان «الربيع العربي» التي استطاع المنتفضون فيها من تحقيق الهدف رقم واحد، وهو: إزالة رأس النظام. لذلك فإن الطريق نحو المستقبل، تعترضه مطبّات كثيرة، ستتسبّب في مشكلات هي غاية في التعقيد. وعموماً ما سنستعرضه في الصفحات التالية سنحصره في مجالين: الأمن وتحقيق الديمقراطية.

أ - الأمن

بغضّ النظر عمّا سيقوله المرء عن حقبة حكم معمّر القذافي، فعند الإشارة إلى حالة الأمن، فإنه لا يملك إلاّ أن يعترفَ بأن الأمن كان مستتبّاً، وأن البلاد كانت تُحكم بقبضة من حديد. نجح النظام السابق في بناء أجهزة أمنية متنوّعة، تمكّنت من بناء قاعدة بيانات واسعة. وكانت مراكز هذه الأجهزة في المدن، من بين أولى الأهداف التي توجّهت نحوها ضربات المنتفضين، لذلك دُمرت وأُتلفت البيانات، واختفى العاملون. وبانهيار النظام، اختفت جميع هذه الأجهزة نهائياً.

كان يفترض أن يسلّم أعضاء الميليشيات التي حاربت النظام أسلحتهم، بمجرّد موت العقيد القذافي، وأن يرجع المحاربون إلى مواقعهم الأصليّة. إلاّ أن المجلس الانتقالي طلب من بعض الميليشيات تولّي مهمّة حفظ الأمن. كما قرّر منح رواتب شهرية للمنتسبين على شكل منح، من دون المرور بالإجراءات الرسمية المتعلّقة بالتعيين في الكادر الحكومي. لكن هذا الترتيب شجّع آخرين على أن يؤلّفوا ميليشيات جديدة، بسبب وجود عدد كبير من الشباب العاطل، إلى جانب نزلاء السجون، الذين غادروا السجون في أثناء الصدام المسلح. وهكذا تضاعف الرقم

الدال على ثوّار 17 فبراير (شباط)، إلى أكثر من ثمانية أضعاف. فبعدما كانت التقديرات تشير إلى 30000 ثائر، وصل العدد في العام 2014 إلى 300000. لذلك ارتفع بند المرتّبات في الميزانية، من 5 مليارات دينار في العام 2010 إلى 25 مليار دينار في العام 2013، ولتصبح ليبيا البلد الوحيد في العالم الذي يدفع مرتّبات لميليشيات خارجة على القانون. وبعدما كان الهدف من بقاء بعض الميليشيات حفظ الأمن، تحوّل نشاط الكثير منها إلى تهديد للأمن والسلم الاجتماعيّين. فميليشيات ثوّار السابع عشر من فبراير (شباط)، هي التي تقوم بعمليات الخطف والتعذيب والقتل، بل وتخصّص بعضها في أن يكون القتل عن طريق الذبح، وهو أسلوب لم يعرفه المجتمع الليبي من قبل. وهي الميليشيات نفسها التي تدخل في صدامات مسلّحة، بعضها ضدّ بعض، بسبب خصومات بين القادة، أو بسبب ولاءات قبلية، وتزعزع أمن بلدان الجوار، وتخطف السفراء، وتحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها، كما تغلق مختلف المؤسّسات والمواقع المهمّة والحيويّة كحقول النفط والغاز، ومياه الشرب، والطرق السريعة. وهي نفسها التي فرضت الهجرة القسرية على سكّان قرى ومدن بالكامل، وعرفت البلاد للمرّة الأولى، ما يسمّى بـ«مدن الأشباح». حيث تقف ضدّ إعادة الشرطة والجيش، وقد تخصّص بعضها في اصطياد عناصر الشرطة والجيش، بمن فيهم المجندون حديثاً، واختطافهم ، وقتلهم، وترك جثثهم على قارعة الطريق.

جميع ميليشيات ثوّار السابع عشر من فبراير (شباط)، هم من المسلّحين، بمختلف أنواع الأسلحة، بما في ذلك المدافع بعيدة المدى، والدبابات، وراجمات الصواريخ. جميعها يصرّ على المحافظة على «ثرواته» من الأسلحة، والكثير منها يعمل بكلّ الوسائل للحصول على المزيد. وهكذا دخلت البلاد في وضع يجعل معه مهمّة إقامة الدولة المدنية، شأناً يكاد يكون مستحيلاً.

ب ـ الديمقراطية

توسّط شعار الديمقراطية الشعارات التي رفعها المنتفضون، الذين صرخوا بأعلى أصواتهم بأنهم سئموا النظام الديكتاتوري، وأنهم يطالبون بالحرية، وبالعدل، وبالمساواة، ويسعون إلى إقامة الدولة المدنية؛ دولة المؤسّسات. وفي المقابل كان سعد الدين إبراهيم، عالم الاجتماع المصري، قد نشر مقالاً بعنوان: **«هل يستعصي العرب على الديمقراطية ؟»**[10]، استعرض فيه موجات تحوّل البلدان نحو الديمقراطية. وذكر أن بلدان العالم، التي فيها انتخابات برلمانية ورئاسية، بلغ عددها ثلثي البلدان التي لها عضوية في الأمم المتحدة، وانتهى إلى أن غالبية البلدان العربية تحكمها ديكتاتوريات، وكأن الديمقراطية التي انتشرت في الكثير من البلدان الآسيوية والأفريقية، فشلت في الدخول إلى الوطن العربي، الذي نجح رؤساؤه في إقامة المتاريس العالية، حتى لا تصل رياح الديمقراطية إلى شعوبهم. لكن، ومن جهة أخرى، اقترح بعض الباحثين، أن الديمقراطية بالمفهوم الليبرالي، لا تناسب المجتمعات العربية، لأن البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات، لا يساعد على تقبّل الناس لأفكار الديمقراطية ومبادئها، ولا الشروط والقواعد التي تتطلّبها الحياة الديمقراطية، ما يعني أن الديمقراطية هي أسلوب حياة قبل أن تكون نظاماً سياسياً. وفي هذا السياق، يوجّه الاتهام نحو النظام الأبوي السائد في البلدان العربية، باعتباره ينبني في المقام الأول على وجود سيّد وتابعين. [11]

بعض الباحثين يرى أن الديمقراطية بالمفهوم الليبرالي لا تناسب المجتمعات العربية، لأن البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات لا يساعد على تقبّل الناس لأفكار الديمقراطية ومبادئها ولا الشروط والقواعد التي تتطلّبها

الذين يقولون بهذا الرأي، يفترضون أن هذا الوضع، هو الذي ساعد على ظهور الديكتاتوريات العربية، وعلى قبول أفراد الشعب بالخضوع، ولفترة طويلة، لحكم الديكتاتور الذي يبدو أنهم ينظرون إليه كصورة لربّ الأسرة. ويبدو أن هذا الوضع أخذ في التغيّر فور دخول خدمات الإنترنت. وهي خدمات حاولت الأنظمة القمعيّة

10 سعد الدين إبراهيم، " هل استعصى العرب على الديمقراطية؟ "، صحيفة **المصري المهاجر**(2010\1\1).

11 هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992)، ص ص 14-17.



العربيــة تضييــق الخنــاق عليهــا بإقامــة عــدد مــن الحواجـز، إلاّ أن التطـوّرات التقنيـة المتسـارعة فـي هـذا المجـال، أدّت فـي النهايـة إلـى تحطيـم جميـع الحواجـز. وفـي الواقـع، تنبّـه عـدد مـن المختصّيـن فـي العلـوم الاجتماعيـة إلـى تداعيـات انتشـار هـذا التطـوّر التقنـي الجديـد فـي وسـائل الإعـلام وانتقـال المعلومـات، وإلـى انعكاسـاتها علـى سـلوك الأفـراد، بحيـث سـيكون مـن الصعـب التنبّـؤ بـردود أفعالهـم، التـي سـتؤثّر فـي مجـرى الأحـداث فـي الداخـل، وفـي العلاقـة مـع الخـارج[12] . لذلـك، وبغـضّ النظـر عـن الاختلافـات بيـن المنتفضيـن فـي أقطـار الربيـع العربـي، إلاّ انهـم توحّـدوا تجـاه التنبّـه إلـى أهميـة هـذه التقنيـة الحديثـة، ثـم اسـتخدموها بكفـاءة عاليـة فـي التواصـل فـي مـا بينهـم، ومـع الآخـر، وبرهنـوا علـى أنهـا وسـيلة فعّالـة لتحقيـق الأهـداف العامـة، بمـا فيهـا تغييـر أنظمـة الحكـم. لكـن هـل تقـود الانتفاضـات، أو الثـورات علـى الأنظمـة الدكتاتوريـة فـي جميـع الحـالات، إلـى نظـام سياسـي ديمقراطـي؟ وإذا كانـت الإجابـة بنعـم، فهـل يمكـن توطيـن النظـام الجديـد، بمعنـى تحصينـه ضـدّ خطـر الانقلابـات العسـكرية، وضـدّ عـودة الديكتاتوريـة؟ للإجابـة عـن أسـئلة مـن هـذا النـوع، لا بـدّ مـن الرجـوع إلـى التاريـخ.

نسق القيم الذي ساد خلال العقود الأربعة الأخيرة في ليبيا هو نفسه الذي يوجّه سلوك الذين يتولّون إدارة المشهد الليبي المعقّد اليوم

شـهد العالـم خـلال الربـع الأخيـر مـن القرن العشـرين، ظاهـرة تجـدر الإشـارة إليهـا: ظاهـرة تهـاوي النظـم الدكتاتوريـة، وتمثلـت في إقبال دول فـي كلّ من أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينيـة وأفريقيـا علـى الأخذ بأسـاليب الديمقراطيـة السياسـية، مـن إجـراءات ومؤسّسـات. شـجّع هـذا عـدداً مـن المراقبيـن والباحثيـن علـى أن يصفوا الظاهـرة بالموجـة الثالثـة للديمقراطيـة، وعلـى محاولـة حصـر المراحـل التـي تمـرّ بهـا كلّ دولـة للوصـول إلـى حالـة الديمقراطيـة. وعليـه طُـوِّر نموذجٌ تحليلـي (الانتقـال نحـو الديمقراطيـة) سـرعان مـا أخذ شـهرة عالميـة، ووظفتـه الـدول الكبـرى، وخصوصـاً الولايـات المتّحـدة الأميركيـة فـي رسـم سياسـاتها الخارجيـة. ولكـن تبيّـن بعـد حيـن أن متغيّـرات كثيـرة لـم يحسـب حسـابها، يمكـن أن تتدخّـل وتعرقـل مسـيرة التحـوّل نحـو الديمقراطيـة، وأن المراحـل التـي بنـي النمـوذج علـى أساسـها، لـم تعـد تصلـح. وهكـذا ظهـرت كتابـات أكاديميـة تشـكّك فـي قـدرة النمـوذج علـى التنبّـؤ[13]. وعليـه، بـدا للبعـض كأن «الربيـع العربـي» سـيقود أوتوماتيكيـاً إلـى إحـداث تغييـرات جذريّـة فـي نمـط التفكيـر العربـي، وفـي أسـاليب الحيـاة العربيـة، بمـا فيهـا السياسـة، قـد لا يتجـاوز مسـتوى التمنّيـات حتـى لا نقـول الأوهـام.

الـذي يسـتعرض الأدبيـات العربية حـول الديمقراطية، لا بـدّ أن ينبهـر بالحجـم. أبحـاث كثيـرة نشـرت، تعـرّض بعضهـا للسـؤال الكبيـر: لمـاذا لـم يتمكّـن العـرب مـن تطبيـق الديمقراطيـة السياسـية؟ وتبـدو الإجابـة التـي اقترحهـا المفكّـر المصـري إسـماعيل صبـري عبـد الله تسـتحقّ الكثيـر مـن الاهتمـام عندمـا كتـب: « أن اكتسـاب الديمقراطيـة سـيكون ثمـرة نضـال، وأن النضـال فريضـة علـى مـن يـدرك الحـقّ، فـإذا كنّـا نعـرف كلمـة الحـقّ، فيجـب أن ندافـع عنـه، وأن نقـاوم اللاديمقراطيـة، فـإن لـم يكـن باليـد، فباللسـان، وإذا لـم يكـن باللسـان فبالقلـب، وبالقلـب هـذه، مهمّـة جـداً، لأنـه يمكـن للإنسـان أن يزيّـف فـي كلّ شـيء إلا أن يزيّـف علـى نفسـه وضميـره[14]». الـذي عنـاه الكاتـب: الديمقراطيـة لا تسـتورد، كمـا أنهـا لا توطّـن بالدعـاء وبالتمنّيـات، وإنمـا بوجـود أفـراد يؤمنـون بالديمقراطيـة. وبعبـارة أخـرى، إن انتشـار ثقافـة الديمقراطيـة، هـي الشـرط الأسـاس لبنـاء نظـام سياسـي ديمقراطـي.

فـور نجـاح انتفاضـة السـابع عشـر مـن فبرايـر (شـباط) فـي السـيطرة علـى بعـض المـدن الليبيـة، اسـتعاد الشـباب الرمـوز الليبيـة التـي غيّبهـا الانقـلاب العسـكري. اسـتعادوا اسـم ليبيـا، ومعـه علـم الاسـتقلال، وارتفعـت هتافـات تقـول: «إرفـع رأسـك فـوق، أنـت ليبـي حـرّ». وبعدمـا سـقط النظـام الـذي أقامـه القذافـي، أصبـح هـذا الهتـاف يتـردّد فـي كلّ بقعـة مـن الأرض الليبيـة. وهـو شـعار يختصـر كمّـاً مـن القيـم الإنسـانية النبيلـة، مثـل العـزّة والكرامـة

12 Clay Shirky, “The Political Power of Social Media, Technology, the Public Sphere, and Political Change”, Available at: **www.foreignaffairs.com/.../clay-shirky/the-political-po....**

13 Thomas Carothers,” The End of the Transitional Paradigm”, Available at: **https://muse.jhu.edu/journals/...of.../13.1carothers.html**

14 إسماعيل صبري عبدالله، « مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي» ، **المستقبل العربي**، العدد 137 (1990)، ص 13.

والحرية والعدل والمساواة. وإذا فهم الليبيون فعلاً هذا المعنى، تصبح هذه القيم من بين مكوّنات الهوية الوطنية الليبية، التي غيّبت خلال أربعة قرون، وهي أيضاً من ضمن مكوّنات الديمقراطية. هل ستبقى هذه المكوّنات ضمن شعار يتغنّى به في المناسبات، أو سيتمّ تضمينها لنسق قيم الثقافة الليبية، لتترجم في برامج عمل، ويتشرّبها الأفراد من ضمن عملية التنشئة الاجتماعية؟ المؤشّرات الموجودة على الأرض، تبيّن أن نسق القيم الذي ساد خلال العقود الأربعة الأخيرة، هو الذي يوجّه سلوك الذين يتولّون إدارة المشهد الليبي الحالي؛ نسق لا مكان فيه لقيم الديمقراطية. وكأن الذي تغيّر في ليبيا في هذا الشأن، الوجوه والأسماء فقط. ولتظلّ الديمقراطية شعاراً يرفع، وموضوعاً يلهو المثقفون بنقاشه في الندوات، وورش العمل، وعلى صفحات الجرائد.

خاتمة

لم تكن انتفاضة فبراير(شباط)، واحدة من انتفاضات أو ثورات الجياع. الذين خطّطوا لها وقادوها هم شباب متعلّم، ويستخدم لغة العصر وتقنياته. اللغة التي تسبّبت، على رأي أحد أساتذة علم السياسة، في إحداث تغييرات هيكلية مهمّة في الفضاء العربي العام، بحيث تمكّن أفراد عاديون من التحرّر من هيمنة الدولة التسلّطية العربية عبر وسائل الإعلام ووسائطه، وتمكّنوا من تطوير معارضة سياسية بلون جديد. معارضة لها قياداتها الخاصة من الشباب المتعلّم اليقظ والحيّ، ولا مكان فيها للرموز التقليدية، كزعماء الأحزاب والقيادات النقابية[15].

الشباب الذي قاد انتفاضة 17 فبراير (شباط)، لم تجمعه علاقات اجتماعية أوّلية؛ بمعنى أن أفراده يعرفون بعضهم بعضاً، معرفة مبنيّة على أنماط التفاعل الاجتماعي، التي تتمّ وجهاً لوجه. لقد بدأت علاقات هؤلاء الشباب وتطوّرت، عبر وسائط شبكات التواصل الاجتماعي، فمن خلالها تبادلوا الرأي، واتفقوا على موعد الخروج إلى الشوارع والمطالبة ببعض ما اتفقوا عليه كأساسيات للحقوق في المجتمع الحديث. المصادفة وحدها هي التي جعلت أن يحلّ الموعد الذي حدّده الشباب كيوم للتظاهر في العام 2011 عقب اندلاع ثورات «الربيع العربي» في الجارتين المحيطتين بليبيا، ما أدّى إلى توسيع دائرة المطالب، بحيث شملت شعاراتهم بعض الشعارات التي رفعت في كلّ من تونس ومصر.

لم يجلس الليبيون في أماكنهم يتفرّجون على فئة من الشباب، خرجت تهتف في شوارع مدينة لم تكن العاصمة. لقد انضمّ إليهم في مدينتهم آخرون، انتموا إلى مختلف الشرائح العمرية والاجتماعية، ولم تتخلّف المرأة عن المشهد المستجدّ. بقسوة وغلاظة طبعاً، واجهت أجهزة النظام المتظاهرين، فسقط شهداء وجرحى، وبدلاً من القضاء على التظاهرة في مكانها، وبسرعة، انتقلت شرارة الانتفاضة الشبابية إلى مختلف مدن ليبيا وبلداتها. وما سوى أيام حتى توّحد الليبيون الذين استماتوا في مواجهة الأجهزة الأمنية، تحت شعارات تطالب بالحرية والعدل والمساواة والديقراطية وتغيير النظام، مع الإصرار على المحافظة على الوحدة الوطنية تحت شعار: «ليبيا قبيلة واحدة».

> **الذي تسبّب فيه الصدام المسلّح في ليبيا، لا يمكن ترميمه بسهولة، وكذلك التدمير في بنية النسيج المجتمعي، فقد كانت فداحته أكبر، وبات يشكّل تهديداً حقيقياً للهويّة الوطنية**

حقّقت الانتفاضة بعد صدام دام طويلاً، وتدخّلات دولية، هدفها الأول، وهو تغيير النظام، وتوجّه النشاط نحو ترميم ما تهدّم وتداعى، وبناء الدولة الديمقراطية التي تخيّلها المتظاهرون. لكن لم يمرّ وقت طويل، حتى تبيّن أن الدمار على الأرض، والذي تسبّب فيه الصدام المسلّح، لا يمكن ترميمه بسهولة. أما الدمار الذي حدث في بنية النسيج الاجتماعي، فقد كانت فداحته أكبر، وظهرت له، في الحقيقة، تداعيات خطيرة للغاية، يشكّل بعضها تهديداً حقيقياً للهوية الوطنية، بعدما اختفى ذلك الشعار الكبير، الذي تعالت به أصوات المتظاهرين، وظهر في قصائد الشعراء وأغاني المغنّين: «الليبيون قبيلة واحدة».

وكما لاحظ بعض الذين اهتموا بدراسة الانتفاضات

---

15 Marc Lynch," Political Science and the New Arab Public Sphere", **Foreign Policy**,(12 June,2012),Available at:
http://Lynch.foreignpolicy.com/posts/201212/06//political



والثورات، فبمجرد أن تنجح الثورة أو الانتفاضة في تغيير النظام، حتى يبدأ حراك جديد يتمثّل في ظهور خلافات بين الفئات أو التكتلات التي اشتركت في الثورة أو الانتفاضة.

وعلى رأي غولدستون، فإن هذا الحراك الجديد، سيأخذ مدّة زمنية لا تقلّ عن خمس سنوات[16]. ويبدو أن ملاحظة غولدستون وجيهة، وفي الحال الليبية، يتطلّب الأمر مدّة أطول من خمس سنوات، قبل أن تتضح الكثير من الصور، التي تشوّهت بسبب كثرة المدّعين والطامعين واللاهثين وراء المكاسب الخاصة على المستويين المحلّي والدولي. إذ تبيّن أن بعض الجماعات، على المستويين الليبي والدولي، والتي اشتركت في الانتفاضة، لها أجنداتها الخاصة، لذلك بدأت الصدامات المسلّحة الدامية بين مختلف الجماعات، التي وحّدها وجود العدو المشترك ذات يوم، وتفرّقت بعد غيابه. تكاثر عدد الحوادث التي تعكس- على المستوى الفردي- أنماطاً سلوكية غير سويّة، وتدلّ على التهوّر، والأنانية، وتقديم الشأن الخاص على العام، وإهدار المال العام، والاعتداء على الحرمات والمال الخاص، ونشر الفوضى والفلتان، والاستعانة بالسلاح لتسوية أيّ خلاف، ولو كان حادث مرور.

كما ظهر نوع من السباق المحموم بين بعض الزعامات لاحتلال المراكز الأولى أو المتقدّمة. واستعان بعضهم بالفضائيات لتسليط الضوء على نفسه من خلال خصومه، وصار ظهور وجوه معيّنة على الشاشات أمراً يومياً، وفي هذا إعادة لسياسة النظام السابق. طبعاً ارتبط هذا كلّه ويرتبط بحالة دخول في سباقٍ لتعظيم المكاسب المادية، والعمل بسياسة تعظيم القبيلة، وتقوية الشعور القبلي على مستوى الجماعة، بخاصة بعد انتشار ظواهر الصدامات المسلّحة بين القبائل، والتنافس بين جماعات المدن على الغنائم، والتنابذ بالألقاب.

يقود هذا الوضع، ولا شكّ، إلى مزيدٍ من الانقسامات والعداوات، وهو وضع لا يصبّ البتّة في مصلحة أبناء البلد الواحد، وإجماعهم على وطن واحد، يقبل فيه كلّ فرد العيش إلى جانب الفرد الآخر، على قاعدة الحقوق نفسها، والواجبات نفسها، والمواطنة نفسها.

وعليه يبدو أن طريق بناء الدولة المدنية الموحّدة؛ دولة القانون والمؤسّسات، مزروع بالأشواك، وليس بالورود. وقد تبقى تلك الشعارات التي رفعت أثناء الانتفاضة في ملفّ الذاكرة الشعبية الخاصة بتاريخ بلد كان يدعى - في يوم من الأيام- ليبيا.

16 Jack A. Goldstone, "Understanding the Revolution of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies", **Foreign Affairs**, Vol.90, No.3(2911) p.14.



«ربيع اليمن»: دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة

د. عبد الملك محمد عيسى

مرَّ الوطن العربي خلال السنوات الثلاث الماضية بالكثير من الأحداث المتسارعة التي غيّرت الكثير من المفاهيم والرؤى التقليدية لشعوب دول هذه المنطقة وشبابها، بما في ذلك اليمن. وأجدني متحفّظاً على إطلاق مصطلح «ثورة» أو «ربيع عربي» على ما حدث في اليمن، وأميل إلى تسميته بالحركة الاحتجاجية؛ فمصطلح الثورة يعني: «تغيير جماهيري سريع ومفاجئ للبنى السياسية والاجتماعية»، "ولا توصف الثورة بأنها ثورة إلّا حين تنجح في إحداث تغيير شامل وتكوين شكل مختلف للحكم أو تأليف كيان سياسي جديد» بحسب حنّا أرندت في كتابها «في الثورة». وهو ما لم يحدث في اليمن لأن الطبقة السياسية التي حكمت قبل العام2011 لمدّة 33 عاماً ما زالت هي الطبقة السياسية الحاكمة إياها، ولم يحدث أيّ تغيير في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي؛ فلا يمكن بالتالي أن نسمّيه «ربيعاً» فالربيع ينحو منحىً إيجابياً، وما حدث باليمن أخذ المنحى السلبي، وأدّى إلى تفجر الحروب المناطقية والمذهبية والاجتماعية.

سرعان ما أدّى الحراك الاجتماعي العربي في العام 2011 إلى اختلال موازين القوى التي أرسيت على مدى 50 عاماً الماضية لمصلحة الجيوش النظامية التي كانت تتحكّم في مسارات الأوضاع في العالم العربي ومآلاتها. فقد نقل هذا الحراك موازين القوى إلى داخل المجتمعات نفسها، بحيث نشأت جماعات مسلّحة داخل الدول القطرية مستندة إلى عصبويات إثنية أو مناطقية أو مذهبية أو طائفية. وكان واضحاً أن احتلال العراق في العام 2003 دشَّن التناقضات المجتمعية والمناطقية والمذهبية التي انتقلت إلى المحيط الإقليمي وإلى المجتمعات الأخرى من خلال التأثير الانتشاري، إذ تسري عدوى الأحداث من خلال أجهزة الإعلام أو الاتصالات الشخصية وغيرها فتتأثّر البيئة المجاورة للبيئة الأصلية للظاهرة بشيء مماثل في ظلّ وجود ظروف مماثلة[1].

إن ما سُمّي بـ «الربيع العربي» وقع في دول الإصلاح الجزئي التي تعرّضت لضغوط أدَّت إلى قدرٍ من الانفتاح الليبرالي من الناحيتين السياسية والاقتصادية «وتفاقمت لديها مشكلة اللاتجانس، فلجأت عموماً إلى وسائل قسرية لفرض هذا التجانس فاستعاضت عن التكامل الناتج عن المشاركة الطوعية، بالدمج القسري ووسائل الصهر العنيف (الوسائل العسكرية)»[2]، على نحو ما حدث في اليمن (حرب 1994 وحروب صعدة الست مثلاً). فالنظام الذي كان سائداً في هذه الدول لا يقود البتّة إلى حل إشكالية اللاتجانس، لأنه يقوم في صيغته الكلاسيكية على مبدأ حكم الأغلبية، ما يدفع بالأقليات الديمغرافية لتصبح أقليات سياسية، فينشأ استبداد الأكثرية الإثنية الذي يسمّيه خوان لينز إثنوقراطية (Ethnocracy) وليس ديمقراطية (Democracy). أدَّت هذه العوامل مضافةً إلى التلاعب بالنظام الانتخابي، وضعف تطوّر الاقتصاد الحديث في هذه البلدان، وحصر المشاركة السياسية والاقتصادية في نخب

1 Harold R. Kerbo, Foreign Involvement in the Pre-Conditionsof Political Violence: The World System and the Case of Chile, **Joarmal of Conflict Resolution**, vol 22, no 3 (September, 1978) p. 365.

2 فالح عبد الجبار، «أثر الاندماج الاجتماعي – حضوراً وغياباً - في عملية الثورة ونتائجها»، **المستقبل العربي**، العدد 398 (نيسان/إبريل 2012)، ص106.



محـدّدة، أدَّت إلـى بـروز ظاهـرة الاحتجاجـات فـي هـذه البلـدان[3]. فمـاذا حـدث فـي اليمـن؟

بـدأت التظاهـرات فـي اليمـن علـى نطـاق واسـع فـي 11 فبرايـر (شـباط) 2011، وتطـوّرت الأحـداث إلـى انقسـام الجيـش اليمنـي بيـن راغـب فـي سـقوط نظـام الرئيـس السـابق علـي عبـدالله صالـح وبيـن مؤيّـد لبقائـه، ثـم إلـى تسـوية سياسـية (المبـادرة الخليجيـة) وقَّعت عليهـا الأطـراف السياسـية معارضـة ومـوالاة، وقضـت بعقد مؤتمـر الحـوار الوطنـي الـذي نتـج عنه وثيقـة تعالـج الأوضـاع اليمنيـة كافـة ووضـع دسـتور جديـد للبـلاد، والتوصـّل إلـى «وثيقـة الضمانـات» التـي تنـصّ علـى تشـكيل حكومـة وحـدة وطنيـة، وتشـكيل مجلـس الشـورى لإدخـال المكوِّنـات الوطنيـة غيـر الممثَّلـة فـي السـلطة، وتشـكيل هيئـة وطنيـة للرقابـة علـى تطبيـق مخرجـات مؤتمـر الحـوار الوطنـي وغيرهـا مـن الضمانـات.

لكـن اليمـن ظـلّ يعانـي مـن تدهـور هـذه الأوضـاع، علـى الرغـم مـن الجهـود الدوليـة والإقليميـة الهائلـة التـي بُذِلـت لانتشـاله مـن أوضاعـه الصعبـة نتيجـة اختـلال المعادلـة السياسـية والاجتماعيـة التـي كانـت سـائدة، واختـلال تـوازن القـوى الاجتماعيـة والعسـكرية الـذي لـم يسـاعد علـى حسـم الأمـور بيـن طرفـيْ «الانقسـام المتكافـئ» والـذي سُـمّي بـ «ثـورة الشـباب»، وهمـا حركـة أنصـار الله (أي الحوثيّيـن) وحـزب التجمّـع اليمنـي للإصـلاح (حركـة الإخـوان المسـلمين فـي اليمـن) وانتقـال حركـة الحوثيّيـن مـن صعـدة إلـى قلـب صنعـاء.

انتهـى مـا سُـمّي «بالثـورة الشـعبية فـي اليمـن» بتسـوية سياسـية بيـن قـوى السـلطة وقـوى المعارضـة التقليديـة، والتوقيـع علـى المبـادرة الخليجيـة. فكانـت نتيجـة ذلـك اسـتمرار القـوى التقليديـة الحاكمـة فـي التأثيـر السياسـي (قـوى عسـكرية نافـذة كعلـي محسـن الأحمـر وحلفائـه، قـوى دينيـة سـلفية كعبـد المجيـد الزندانـي، قـوى سياسـية كحـزب المؤتمـر الشـعبي العـام برئاسـة علـي عبد الله صالـح الرئيـس السـابق، قـوى قبليّـة كأولاد الشـيخ عبـدالله بـن حسـين الأحمـر زعيـم قبيلـة حاشـد).

كلّ هـذه التأثيـرات والتداخـلات وعـدم الوضـوح دفـع الرئيـس اليمنـي الحالـي عبـد ربـه منصـور هـادي إلـى الانتقائيـة فـي تنفيـذ اتفـاق نقـل السـلطة (المبـادرة الخليجيـة)، فانحـاز إلـى تجمُّـع الإصـلاح وحلفائـه ضـدّ الرئيـس السـابق وحـزب المؤتمـر الشـعبي العـام الـذي هـو أمينـه العـام فـي الوقـت نفسـه. ويُلاحَـظ ذلـك مـن خـلال القـرارات والتعيينـات والإجـراءات التـي يقـوم بهـا الرئيـس الحالـي، وبخاصـة التغييـرات الوزاريـة الأخيـرة التـي أقصـت وزراء ممثليـن لحـزب المؤتمـر الشـعبي العـام، وأدخلـت وزراء محسـوبين علـى تجمّـع الإصـلاح أو قريبيـن مـن الرئيـس الحالـي[4].

يضـاف إلـى ذلـك كلّـه صعوبـة الوضـع المعيشـي والاقتصـادي وتدهـور الخدمـات والبنيـة التحتيـة والمعانـاة الشـعبية فـي توفيـر المـواد الضروريـة للعيـش، واحتمـال عجـز الدولـة عن دفـع المسـتحقّات المترتبـة عليهـا.

اليمن عشية الربيع العربي

الأوضاع الاقتصادية

تميّـزت أوضـاع اليمـن الاقتصاديـة بالأزمـات المتلاحقـة، فميزانيـة الدولـة اليمنيّـة تـرزح تحـت ضغـط شـديد. فقد تركـت أزمـة العـام 2011 أثرهـا علـى الاقتصـاد حيـث أدّت إلـى هبـوط إجمالـي الناتـج المحلّـي بمـا يتجـاوز 12 %[5]، كمـا أن خدمـة مرتّبـات القطـاع العـام تصـل إلـى 11 % مـن إجمالـي الميزانيـة العامـة للدولـة[6]، ووصلـت نسـبة العجـز النقـدي الصافـي إلـى الناتـج المحلّـي الإجمالـي إلـى 8,29 % فـي العـام 2014 [7]. ويصـف صنـدوق البنـك الدولـي الوضـع الاقتصـادي فـي اليمـن بأنـه وضـع هـشّ، وأن هنـاك تحديـات اقتصاديـة جسـيمة تواجهـه، حيـث وصـل نصيـب الفـرد مـن الناتـج الإجمالـي إلـى

3 المرجع نفسه، ص110.

4 قـرار رئيـس الجمهوريـة اليمنيـة **رقـم (95) لسـنة 2014** بشـأن إجـراء تعديـلات فـي حكومـة الوفـاق الوطنـي (11 يونيـو 2014).

5 نشـرة صنـدوق النقـد الدولـي، اليمـن: إعـادة هيكلـة الإنفـاق العـام سـيؤدّي لخلق الوظائـف ومكافحـة الفقر (صنـدوق النقد الدولـي،2013) ، ص1. متـاح علـى موقـع: **http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2013/car073013aa.pdf** .

6 بيـان صحافـي رقـم (291\13)، «مشـاورات المـادة الرابعـة لعـام 2013 مـع اليمـن» (واشـنطن: صنـدوق النقـد الدولـي، 2013) ، ص2، متـاح علـى موقـع: **http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2013/pr13291a.pdf** .

7 وزارة الماليـة اليمنيـة، جـدول (خلاصـة تقديـرات العجـز النقـدي ومصـادر التمويـل للسـنة الماليـة 2014) ص1، متـاح علـى موقـع: **http://www.mof.gov.ye/budget.html** .



1367 دولاراً فقط[8].

كما أن معدل التضخّم الأساسي الذي يستثني أسعار المنتجات المتقلّبة (المواد الغذائية، التبغ، القات) وصل إلى 10.9 % في مارس (آذار) 2014، ووصل تضخّم أسعار الملابس والأحذية إلى 37.6 % في الشهر نفسه[9].

كلّ هذه الأرقام تعكس الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه اليمن، والتي تأزّمت بسببها الأوضاع السياسية والاجتماعية. فمنذ أزمة 2011 حدث انفلات أمني أدّى إلى تفكّك الأوضاع الأمنية وخروجها عن السيطرة. فقامت بعض قبائل محافظة مأرب بتفجير أنابيب النفط والغاز وتفجير أبراج الكهرباء التي تزوِّد العاصمة بالطاقة الكهربائية، كما قام عدد من قبائل طوق صنعاء بتقطّعات قبلية في الطرق لمنع وصول إمدادات الغاز المنزلي والبنزين ومادة الديزل. كلّ هذه الأمور أدّت إلى حرمان الخزينة العامة للدولة من واردات مهمّة لميزانيتها، حيث يمثّل النفط ما نسبته 75 % من ميزانية الدولة[10].

خلال الأعوام الثلاثة الماضية ارتفعت نسبة الفقر حتى وصلت إلى 54.5 % من إجمالي مجموع السكّان، وهي نسبة هائلة، وقفز معدل البطالة بين الشباب حتى وصل إلى 60 % و 54 % بين النساء على اعتبار أن العمل الزراعي الذي تقوم به المرأة عمل منتج[11].

كانت ممارسات السلطة الحاكمة بعد أحداث 2011 هي ما فاقم الأوضاع الاقتصادية عبر التوظيفات الهائلة لعشرات الآلاف من المجنّدين الجدد في المؤسّستين العسكرية والأمنية وإدخال العديد من الكوادر الحزبية في مناصب عليا في الدولة من دون أن يكونوا في السلك الوظيفي. هذه الممارسات تسبَّبت بضغطٍ هائل على الموازنة ممّا أدّى إلى عجزٍ في الموازنة وصل إلى 24 % العام 2014، كما تفاقمت مشكلة الدين العام الداخلي ووصلت إلى نسبة 120 % في نهاية 2013 وهي نسبة تتجاوز الحدّ الآمن[12].

ونتيجة لكلّ هذه الأسباب والتراكمات، تراجعت جودة الخدمات في مجال الصحّة والكهرباء والمياه والتعليم ومناحي الحياة كافة، كما أدّت إلى انهيار البنية الأساسية، إما نتيجة عدم وجود ميزانية تشغيلية للحفاظ على ما هو قائم منها، وإما نتيجة الصراعات المسلّحة بين الجماعات المختلفة التي أدّت إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية كالطرق والمدارس والجامعات ومحطّات الكهرباء والمياه والمصانع وغيرها.

لقد أدرك كثير من دارسي الشرق الأوسط أن البرامج الاقتصادية النيوليبرالية كانت تسبّب مشكلات سياسية للحكومات العربية، لكن القليل منهم تكهّن بعواقب تلك البرامج لجهة تعريض الأنظمة للاهتزاز، وبالغ الأكاديميون في تقدير الأثر التحسيني للنموّ الاقتصادي الناجم عن الإصلاحات والنفوذ السياسي لهؤلاء الذين استفادوا من مثل هذه السياسات، وفي النتيجة بخّسوا من قدر الاستياء الشعبي من الفساد والخصخصة التي صاحبت الإصلاحات برفق[13].

الأوضاع السياسية

في 3 إبريل (نيسان)2011 قامت دول الخليج بإطلاق ما سُمِّي بـ «المبادرة الخليجية»[14] في محاولة منها لحلّ الأزمة اليمنيّة، نصَّت على أن يقوم رئيس الجمهورية بتكليف المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة 50 في المائة لكلّ طرف، على أن تُشكَّل الحكومة خلال مدّة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ التكليف، وعلى أن تبدأ هذه الحكومة بتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتّر سياسياً وأمنياً. ثم يعمد مجلس النواب، بما فيه من موالاة ومعارضة، وبعد مرور شهر على البدء بتنفيذ الاتفاق، إلى سنّ قوانين تمنح الحصانة ضدّ الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ولمَن عملوا

8 بيان صحافي رقم (13\291)، المرجع السابق.

9 متاح على: **http://www.albaath-as-party.org/articles.php?id=392**.

10 وزارة المالية، **البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة** (صنعاء: وزارة المالية، 2014)، ص6، متاح على: **http://www.mof.gov.ye**

11 متاح على: **http://www.cnbcarabia.com/?p=159956**.

12 وزارة المالية، **البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة**، المرجع السابق، ص8.

13 ف. غريغوري غوز الثالث، «لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية»، **المستقبل العربي**، العدد 392 (تشرين الأول/أكتوبر 2011)، ص152.

14 **المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة**، متاح على: **http://www.almotamar.net/news/95152.htm**.



معه خلال فترة حكمه. ثم يقدّم رئيس الجمهورية استقالته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على الاستقالة. ثم يدعو هذا الرئيس إلى انتخابات رئاسية في غضون 60 يوماً بموجب الدستور. ويشكّل الرئيس الجديد المنتخَب بعد ذلك لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد يُعرَض على استفتاء شعبي، فإذا أُجيز الدستور بالاستفتاء يتمّ وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة، ويكلّف الرئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة. على أن تكون دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي شهوداً على تنفيذ هذا الاتفاق.

كشف «الربيع العربي» أن قلق دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران هو الثابت الوحيد في التفكير الاستراتيجي والأمني الخليجي

لكنّ هذه المبادرة لم توقّع إلاّ في 23 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011 بعد حادثة جامع دار الرئاسة وبعدما تمّ وضع آلية تنفيذية مزمنة لبنودها. إلّا أن معظم الأطراف تعاملت مع هذه المبادرة بانتقائية شديدة، ونُفِّذَ منها ما يتناسب مع مصالحها، من دون النظر إلى عواقب هذه الانتقائية في المشهد السياسي اليمني، شمالاً وجنوباً، ما تسبّب في انفجار الصراع المسلّح في معظم أجزاء اليمن؛ فعند تشكيل الحكومة تمّ الأمر بمعزل عن القوى المشاركة بفعالية في الحراك الشعبي شمالاً وجنوباً كحركة أنصار الله الحوثيين والحراك الجنوبي المنادي بفكّ الارتباط عن دولة الوحدة فقامت القوى السياسية التقليدية، ومنها الحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام»، وأحزاب المعارضة «اللقاء المشترك تحت قيادة التجمع اليمني للإصلاح» بتقاسم السلطة والحكومة وهي الأطراف نفسها التي كانت تحكم اليمن منذ 33 عاماً مع تمثيل خجول وهامشي لبعض أطراف اللقاء المشترك (الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب الحقّ، حزب البعث العربي الديمقراطي)، حيث سيطر الحزبان الأساسيان، المؤتمر والإصلاح، على معظم المناصب الأساسية والعسكرية. وفي 21 فبراير (شباط) 2012 جرت الانتخابات الرئاسية كما هو مقرّر في المبادرة الخليجية بمرشّح توافقي وحيد هو الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي الذي كان نائباً لرئيس الجمهورية السابق علي عبد الله صالح.

كانت المبادرة الخليجية هي مَن يعطي المشروعية القانونية والشرعية السياسية[15] للسلطات الحاكمة في اليمن منذ توقيعها حيث نصَّت على أن «يحلّ الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محلَّ أيّ ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسّسات الدولة». وكان من المفترض وفق بنود المبادرة أن تتمّ الدعوة لانتخابات رئاسية جديدة في 21 فبراير (شباط) 2014.

عُقد مؤتمر الحوار الوطني وتوصّل الفرقاء السياسيون إلى اتفاق يعطي المشروعية القانونية والشرعية السياسية لسلطات الرئيس الانتقالي، بحيث تمّ التمديد له عاماً إضافياً وفق ما تنصّ عليه وثيقة الضمانات بين القوى السياسية الموقَّعة بتاريخ 23 يناير(كانون الثاني) 2014، على أن يتمّ تغيير الحكومة بما يضمن الشراكة الوطنية والكفاءة. لكن لم يحدث أيّ جديد على المستوى السياسي، بعد مضي ما يقارب 7 أشهر على انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني، ولم يتمّ تنفيذ أيّ من مخرجاته، على الرغم من الاتفاقات التي كانت تنصّ على تنفيذ بعض المخرجات خلال شهر من انتهاء أعمال المؤتمر.

الأوضاع الاجتماعية

تدهورت الأوضاع الاجتماعية بشكل كبير فوصلت نسبة الفقر إلى مستويات مخيفة وتدهورت العملية التعليمية فبلغت نسبة التسرُّب من التعليم، بحسب وزير التربية والتعليم، 55 % (نسبة تسرّب الإناث 74 % ونسبة تسرّب الذكور 36 %)، كما بلغت نسبة الأمّية 48 %[16]. القوّة الرئيسة المحرّكة للاحتجاجات الشعبية هي الشباب الذي يمثّل نسبة كبيرة من عدد السكان وهي تلك الفئة الاجتماعية المكوَّنة

15 الشرعية فكرة أو معتقد تتعلّق بأساس السلطة وكيفية ممارستها وبالتالي فهي مفهوم سياسي، أمّا المشروعية فهي مفهوم قانوني، حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1999)، ص50.

16 صحيفة **الجمهورية** الرسمية، (الأحد 24 يونيو/حزيران 2012)، متاح على: **www.algomhoriah.net**.

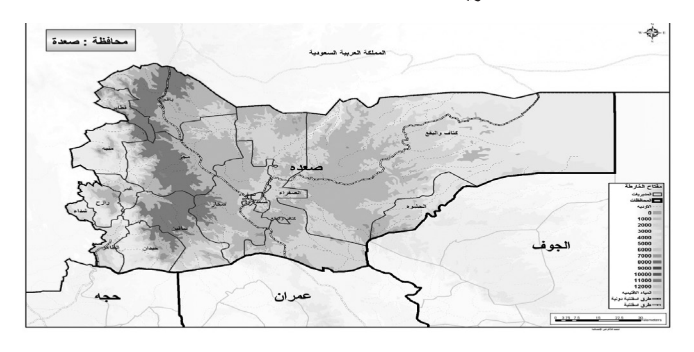


من طلاب الجامعات والعاطلين عن العمل بسبب البطالة المرتفعة، مـا أدّى إلى تعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة الفساد واستئثار حفنة قليلة من المستفيدين من النظام بجزء مهمّ من الاقتصاد الوطني في القطاعات المنتجة كافة[17].

في ظلّ هذا الوضع وقعت في اليمن صراعات عسكرية وقبلية ومذهبية؛ ففي وقتٍ كانت فيه قوى الحراك الشعبي وقوى السلطة تعقد مؤتمر الحوار الوطني في فندق «موفمبيك» (Movenpick) كانت الصراعات العسكرية تجري على أشدّها، حيث فُرِضَ حصارٌ خانق على محافظة صعدة، المعقل الرئيس لأنصار الله الحوثيين، من جميع الاتجاهات: حرض من الغرب، وكتاف من الشرق، وخمر من الجنوب، وأرحب وغيرها من المناطق، بمشاركة قوى سلفية، وقوى عسكرية، وقوى قبلية بزعامة حسين بن عبد الله الأحمر، الأخ الشقيق لشيخ مشائخ حاشد، الشيخ صادق بن عبد الله الأحمر. إلاّ أن الحوثيين استطاعوا كسر الحصار من جميع الاتجاهات، ونقلوا المعارك إلى عقر دار مشايخ حاشد، واقتحموا كامل محافظة عمران واجتاحوا منازل أولاد الشيخ عبد الله الأحمر وأخرجوهم من المنطقة، وسيطروا على منطقة كتاف (المركز الرئيس للسلفيين في شمال اليمن) وفجّروا دار الحديث فيها، وأخرجوا شيخ السلفية في اليمن، الشيخ يحيى الحجوري من منطقة دماج في محافظة صعدة، ونقلوه إلى صنعاء، حيث أصبحت الحركة الحوثية على تماس مباشر مع عاصمة البلاد. ومثلما وقع صراع عسكري محدود في الجنوب بين جيوب مسلّحة، في الحراك الجنوبي السلمي المنادي بفكّ الارتباط عن دولة الوحدة والعودة إلى ما قبل 1990، واستعادة دولة الجنوب وبعض ألوية الجيش المنتشرة بالجنوب، وقعت أيضاً صراعات مسلّحة ذات طابع قبلي شمال ووسط اليمن.

ويفسّر ذلك بأن اللاتجانس الوطني بعناصره: المذهبي والمناطقي والقبلي يُعيق أو يُبطئ عملية الانتقال في دول الإصلاح الجزئي (واليمن مثال على ذلك) التي تفتقد بُعْدَ اللاتجانس الإثني ولكنّها تستعيض عنه بعمق الانقسام الجهويّ «شمال - جنوب» والانقسام المذهبي والتشظّي القبلي[18]، فهذا اللاتجانس أدّى إلى تعاظم الميل إلى قوى التماسك القرابية والمذهبية والمناطقية في اليمن، وأعاق العملية السياسية برمّتها، كونها لم تقم على أسس وطنية وعدالة اجتماعية مقبولة من الجميع.

خريطة محافظة صعدة [19]



«الربيع» اليمني

الأسباب غير المباشرة

تحقّقت الوحدة اليمنية في العام 1990 وكان الشعب، والقوى والنخب السياسية كافة، يأمل بأن تشهد الأوضاع تحّسناً ملموساً. وبالفعل لمس اليمنيّون بعض التحسّن في الواقع السياسي وشعروا بنسائم الحرية تهبُّ عليهم، فتأسّست الأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني، وانتشرت الصحف الحزبية والأهلية حتى العام 1993، حيث شهد اليمن أوّل انتخابات برلمانية في ظلّ دولة الوحدة، استطاع فيها المؤتمر الشعبي العام، الحزب الحاكم في شمال اليمن سابقاً، وتجمُّع الإصلاح، حليف حزب المؤتمر، الحصول على أغلب المقاعد البرلمانية. وحلَّ ثالثاً الحزب الاشتراكي اليمني، الحزب الحاكم في جنوب اليمن سابقاً. ويرجع السبب في ذلك إلى النظام الانتخابي القائم على الدوائر الفردية وعدم تناسب سكّان اليمن شمالاً وجنوباً. (فسكّان الشمال يمثّلون ثلاثة أضعاف سكّان الجنوب) كما يرجع السبب إلى استخدام النعرات المناطقية (شمال وجنوب)

17توفيق المديني، «ربيع الثورات الديمقراطية العربية»، **المستقبل العربي**، العدد 386 (نيسان/إبريل 2011)، ص118.

18 فالح عبدالجبار، المرجع السابق، ص112.

19المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، **كتاب الإحصاء السنوي 2013**، نشر في (22 يوليو 2014) متاح على: **http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=661**



والفتاوى الدينية (الإلحاد والاشتراكية وخطرهما) من أجل حسم هذه الانتخابات. فلم تمضِ سنة على هذه الانتخابات حتّى تدهورت الأوضاع نحو صراع مسلّح بين الحزب الاشتراكي، بوصفه ممثلاً لجنوب اليمن، في اتفاقية الوحدة، والمؤتمر الشعبي وتجمُّع الإصلاح، أي الحزبين الرئيسيَّيْن في شمال اليمن. وانتهى الصراع المسلّح لمصلحة الشمال.

بعد هذه الحرب، رُفضت أيّ مصالحة وطنية، وتمَّ الاستيلاء على أراضٍ شاسعة في الجنوب، لما فيه مصلحة مراكز النفوذ العسكرية والقبلية، ورأس المال الشمالي، وتمّ دمج كلّ مؤسّسات الدولة الجنوبية وإلحاقها بنظيراتها في الشمال، واستبدال البنية الوظيفية في الجنوب بأفراد من الشمال، بل وإخراج العناصر الجنوبية المحسوبة على الحزب الاشتراكي اليمني من مؤسّسات الدولة العسكرية والأمنية والمدنية كافة، بمن فيهم محافظو المحافظات الجنوبية الذين كانوا كلّهم من الشمال. وكانت المناصب العسكرية والأمنية في معظمها تذهب إلى الشماليين، وشرعت الحكومة بنزع سلاح الجيش الجنوبي[20]. كما تمّ خفض مستوى التمثيل الجنوبي في مجلس النواب، من 46 % - وهي النسبة التي حصل عليها الجنوبيون، في أوّل مجلس نيابي انتُخِب بعد اتفاقية الوحدة - إلى 19 % في مجلس انتخابات العام 2003، بنسبة إقصاءٍ وتهميش وصلت إلى 59 %[21]. وتمّ كذلك إضعاف المجتمع المدني وتهميشه، ليحلَّ محلّه المجتمع القبلي والعشائري والمناطقي، وتكرَّس على حساب الهوية الوطنية التي لم تحظَ بأيّ جهد لتعزيزها، في البرامج التعليمية أو الثقافية أو السياسية.

الأسباب المباشرة

على الصعيد الاقتصادي، ارتفع سعر الصرف ليبلغ ضعفَيْ ما كان عليه سابقاً، حيث وصل سعر صرف الدولار الأميركي إلى 12 ريالاً يمنياً في العام 1990، وقفز خلال سنوات قليلة حتى بلغ 140 ريالاً في العام 1995 [22]، ممّا ضاعف الأعباء الاقتصادية على المجتمع اليمني. خلال الفترة نفسها، نشأ ما سُمِّيَ «بمجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة» الذي شكّله الحزب الاشتراكي اليمني مع بعض الأحزاب الضعيفة، كاتحاد القوى الشعبية، وحزب الحقّ، والحزب الناصري، وحزب البعث.

في ذلك الحين، شعر النظام، برئاسة علي عبد الله صالح، بقوّة وضعه السياسي، فبدأ بإلغاء شركاء حربه في العام 1994، فأخرج التجمّع اليمني للإصلاح من السلطة، بعد انتخابات 1997 التي اكتسح فيها المؤتمر مقاعد البرلمان بنسبة تفوق الثلثين، وقام بإقصاءٍ ممنهج لأتباع التجمُّع من أجهزة الحكم أو استمالة العناصر الفاعلة للدخول في حزب المؤتمر.

بعد حرب 1994 وانهيار التوازن السياسي وهيمنة طرف واحد على مقاليد السلطة، أنشأت أحزاب المعارضة التكتل الوطني للمعارضة، ثم مجلس التنسيق الأعلى. وعند خروج تجمُّع الإصلاح من السلطة التحق بمجلس التنسيق الأعلى الذي تحوّل اسمه، في العام 2003، إلى «اللقاء المشترك» في محاولةٍ للحدِّ من نفوذ سلطة الرئيس السابق علي عبد الله صالح[23].

لم تأتِ انتخابات العام 2003 بجديد، بل كرَّست الوضع القائم، وعزّزت ثقة النظام بنفسه، فحاول إلغاء حلفائه العسكريين والقبليين، لما فيه مصلحة قوى وتحالفات جديدة أنشأها بنفسه: الشيخ علي حميد جليدان في مقابل الشيخ عبد الله الأحمر، في الجانب القبلي؛ وابنه أحمد علي عبد الله صالح في مقابل علي محسن الأحمر، في الجانب العسكري. كانت حروب صعدة الستّة هي الوسيلة التي من خلالها أراد علي عبد الله صالح إضعاف خصومه العسكريين والقبليين على حدّ سواء؛ فوجد في دعوة حسين بدر الدين الحوثي، زعيم حركة أنصار الله، والتي هي في منطقة تقع تحت نفوذ المنطقة العسكرية الشمالية الغربية في محافظة صعدة، فرصةً لإخراج قوّات الفرقة الأولى المدرّعة من

20 **نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي**، تقرير الشرق الأوسط رقم 114 (مجموعة الأزمات الدولية: 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، ص6 .

21 «احتمالات استمرار الوحدة و الانفصال في اليمن»، **تقدير موقف** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2011)، ص3.

22 متاح على: **www.ar.wikipedia.org**، يبلغ سعر الصرف حالياً (215 ريالاً) مقابل الدولار.

23 محمد عبد الملك المتوكل، «الآفاق الوطنية في الثورة اليمنية»، **المستقبل العربي**، العدد 399 (أيار/مايو 2012)، ص156.



العاصمة صنعاء، التي هي تحت قيادة علي محسن الأحمر، وزجّها في الحرب مع الحوثيين؛ وهو فخّ وقع فيه اللواء محسن لأسباب اجتماعية ودينية[24]، فهو معروفٌ بميوله السلفية[25] في حين أن حسين بدر الدين الحوثي يعتنق المذهب الزيدي. كما أن اللواء محسن الأحمر محسوبٌ على قبيلة حاشد التي تمسك بزمام السلطة في اليمن، بينما الحركة الحوثية تنشط في مناطق بكيل، وهي القبيلة الكبرى في اليمن التي لا يفارقها الشعور بالظلم والقهر والإقصاء عن السلطة.

لم يكن ليتوقّع أحدٌ أن صراعاً في منطقة لا تتجاوز مساحتها كيلومتراً مربّعاً واحداً (هي قرية مران) سوف يمتدّ ليشمل أربع محافظات يمنية، على امتداد ست سنوات. تسبّبت هذه الحرب في تمزّق النسيج الاجتماعي والقبلي، وخلقت شروخاً عميقة في نسيج الوطن، حيث كانت تخاض الحرب تحت مسميات طائفية (هاشمية وقبلية) ودينية (شيعة وسنّة) وسياسية (دفاع عن الجمهورية ضدّ عملاء إيران أدعياء الإمامة) [26].

فلم يأتِ العام 2009، موعد الانتخابات البرلمانية، حتى كانت الأجواء مشحونة بالقابلية للانفجار في أيّ وقت، يغذّيه من جهة أخرى الحراك الجنوبي بالمظاهرات شبه اليومية منذ العام 2007 [27]، كما أن الحركة الحوثية، من جهة ثالثة، استطاعت مدَّ نفوذها، وهي قادرة على منع الانتخابات في مناطق نفوذها، ومن جهة رابعة رفضت أحزاب اللقاء المشترك إجراء الانتخابات إلاّ بشروط رفضتها السلطات الحاكمة. فلم يكن هناك مناصٌ من تمديد فترة مجلس النوّاب القائم لحين الوصول إلى اتفاق سياسي لإجراء الانتخابات.

الحركة الاحتجاجية

لم يستطِع النظام الاقتصادي/ السياسي استيعاب المهاجرين الجدد من الريف إلى الحضر وإدماجهم في المجتمع، فكان هؤلاء المهاجرون أكثر الناس استعداداً للانخراط في الحراك الشعبي والالتحاق بالحركات المعارضة. كما أن الجماعات التقليدية (الأحزاب والتنظيمات، والمشائخ) لم تهتمّ بعامة الناس، والفقراء منهم على وجه التحديد، فتفاقمت الضائقة المالية وتضاعفت مع ازدياد عدد السكّان، وضعف الموارد الطبيعية، وكلّ هذه شعارات رُفِعت في الحركة الاحتجاجية (2011) وأدَّت إلى خلخلة البنى الاجتماعية واختلال التضامن الاجتماعي وضعف الوجدان الجمعي، بحسب دوركهايم، وفُقِدت الروابط المشتركة التي كانت سائدة بين المجموعات العليا والدنيا، بحسب أوبرشال، فأدّى ذلك كلّه إلى تسرّب الأفكار الجديدة ودخول جماعات جديدة على الواقع اليمني، تكوَّنت من خلال التأثير الانتشاري من المجتمعات المحيطة[28]، وهكذا نشأت الحركة الاحتجاجية 2011 كتتويج لهذا الواقع.

الصادرات النفطية التي توفّر ما يقارب 75 % من إيرادات الدولة اليمنيّة، هي في طريقها إلى النضوب، بعدما تراجعت مِن 450,000 برميل يومياً، في العام 2003، إلى 280,000 برميل يومياً في العام 2009 [29]. وسيتزايد اعتماد اليمن على المساعدات الدولية[30]، إذ يعتقد الخبراء أن تصدير النفط سيتوقّف من اليمن خلال العام 2017 وأن الحكومة اليمنية لن تكسب أيّ دخل مادي من خلال تصدير النفط وبالتالي فالاقتصاد اليمني يتّجه نحو التفكّك باعتبار أن الإيرادات النفطية هي الأساس الذي تعتمد عليه الحكومة اليمنية لتمويل الإنفاق الرسمي، ممّا يعيقها عن حكم أراضيها كافة.

وصلت القوى السياسية إلى قناعة بأن جذور هذه الأزمات هو الحكم الفردي الاستبدادي المستند إلى عصبوية سياسية عملت على تكريس

24 أحمد علي الأحصب، **ما الذي يجعل الأمر مختلفاً في ربيع اليمن؟** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012)، ص4.

25 هشام القروي، **ثورة اليمن استبدال علي عبدالله صالح أم استبدال مؤسسات مفوتة؟** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2011)، ص9.

26 عبدالرشيد الفقيه، **قضية صعدة الجذور والأبعاد والتداعيات والحلول** (صنعاء: منتدى التنمية السياسية، 2013)، ص8.

27 **مجموعة الأزمات الدولية، «نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي**، مرجع سابق، ص6.

28 أنظر: عبدالملك عيسى، **حركات الإسلام السياسي في اليمن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

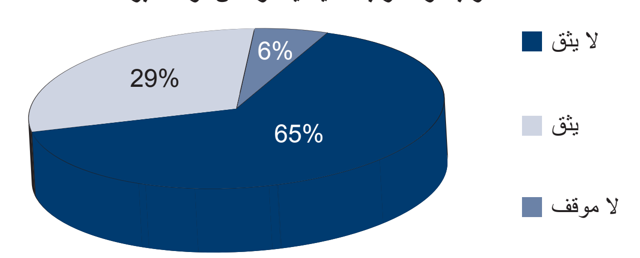
29 Country Analysis Brief: Yemen, Energy Information Administration, (March 2010). **http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Yemen/pdf.pdf** (accessed April 2010), p. 2.

30 Nicholas J. Hedberg. «The Exploitation Of A Weak State: Al-Qaeda In The Arabian Peninsula In Yemen» (California: **Naval Postgraduate School Monterey**, June 2010), P. 53.



المركزية غير المؤسّسية بهدف احتكار السلطة والثروة[31]. وهكذا، تدنَّت نسبة الثقة بالنظام السياسي ومؤسّساته، فبلغت نسبة الذين لا يثقون بأجهزة الجيش والقضاء والحكومة ومجلس النواب والأحزاب السياسية والأمن العام والمخابرات 65 %[32]. في ظلّ هذه الأوضاع انفجر الحراك

معدل نسب الثقة بكل من الجيش، والقضاء، والحكومة، ومجلس النواب، والأحزاب السياسية، والأمن، والمخابرات



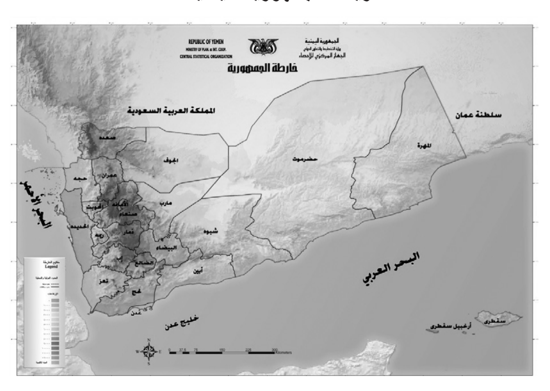
الشعبي وهي نتيجة طبيعية لمعظم هذه المظاهر التي مرّ بها المجتمع اليمني واتجهت بالتالي نحو العنف مستغلّة الأوضاع الاقتصادية المتردّية والفقر المتزايد.

اليمن على المستويين الإقليمي والدولي

لموقع اليمن الجغرافي أهمية استراتيجية وحيوية جنوب المملكة العربية السعودية وغرب سلطنة عُمان. ويشترك معهما في حدود واسعة ويسيطر على مضيق باب المندب وهو أقصر الطرق البحرية لنقل النفط من الخليج إلى الأسواق في أوروبا وأميركا الشمالية، ما يدفع هذه الدول إلى الحرص على عدم وصول اليمن إلى حافة الانهيار، حفاظاً على أمن الطاقة العالمي، سواءً في دول الإنتاج (دول الخليج) أم في طرق الإمداد (مضيق باب المندب) وكلاهما يؤثّر فيه اليمن تأثيراً كبيراً جداً، فيما لو سيطرت على اليمن جماعات العنف السياسي. ولجزيرة سقطرى أهمّية تضاهي أهمّية مضيق باب المندب، فهي تقع وسط البحر العربي وخليج عُمان وتتوسّط المسافة ما بين القارة الأفريقية والقارة الآسيوية وبإمكانها

السيطرة على الملاحة البحرية وتهديدها سواء كانت في مضيق باب المندب أم مضيق هرمز، وهي تمثّل موقعاً عسكرياً وسطياً مثالياً. وهناك معلومات عن سعي الولايات المتحدة الأميركية لجعلها قاعدة عسكرية بحرية متقدّمة ومهمّة تخدم أكثر من غرض عسكري في الشرق الأوسط وغرب أفريقيا وحتى آسيا الوسطى التي تمثّل المجال الحيوي للاستراتيجية الأميركية الجديدة[33]. علاوةً على الموقع الجغرافي، هناك الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وعدم الاستقرار السياسي والنموّ السكّاني الأعلى في الوطن العربي، ووزن اليمن الديمغرافي الكبير (25 مليون نسمة) مقارنة بدول الخليج، وتصنيف اليمن كدولة فاشلة.. وتلك أمور قد تؤدّي إلى تحطيم النظام الإقليمي الخليجي بصورة كاملة إن لم تتمّ مواجهة التهديد الذي يُمثّله اليمن ومساعدته على الخروج من معضلاته الأمنية والسياسية والاقتصادية المعقّدة[34].

خريطة الجمهورية اليمنية [35]



الصراعات الإقليمية والدولية على الساحة اليمنية

يبدو أن اليمن بحاجة إلى معجزة حقيقية للخروج ممّا يمرّ به حالياً، ولولا المساعدات الدائمة من قبل مجلس التعاون الخليجي لدعم الميزانية اليمنية، ولولا الدعم السياسي الذي يقدّمه مجلس الأمن

31 محمد عبدالملك المتوكل،مرجع سابق ، ص156.

32 فارس بريزات، **الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011)، ص15.

33 بحسب تسريبات صحافية: http://www.alwahdawi.net/news_details.php?sid=8572

34 أحمد محمد أبو زيد، «معضلة الأمن اليمني- الخليجي: دراسة في المسبّبات والانعكاسات والمآلات»، **المستقبل العربي**، العدد 414 (آب/أغسطس 2013)، ص71.

35 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، **كتاب الإحصاء السنوي 2013**، نشر في (22 يوليو 2014) متاح على: http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=661.



والـدول الكبـرى وفـي مقدّمهـا الولايـات المتحـدة، لتدهـورت الأوضـاع إلـى حـرب اسـتنزاف طويلـة بين الأطراف السياسية، حيث تُدار اليمن من قبل مجموعة العشرة (G10) وهم سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وسفراء كلّ من البحرين وسلطنة عُمان والسعودية والكويت والإمارات حيث لهم تأثير سياسي قوي.

خلال أحداث 2011 طغت المخاوف الأمنية - بالنسبة إلى أميركا - على المخاوف الأخرى حيث كانت قد استثمرت في الرئيس السابق صالح والجهاز الأمني اليمني باعتباره حصناً ضدّ تفاقم انتشار تنظيم القاعدة، وكان الخوف الأكبر لدى الولايات المتحدة، بعد رحيل صالح، هو انهيار السلطة وتفكّكها[36].

أمّا الرياض فقد أصابها القلق على الوضع في اليمن وهو ما قادها إلى إنتاج المبادرة الخليجية بالاتفاق مع أعضاء آخرين في مجلس التعاون الخليجي واستطاعت الضغط على الأطراف السياسيين للقبول بها لما تتمتّع به من نفوذ كبير في أوساط القبائل اليمنية والأحزاب والنخب السياسية، لأنها تدرك أن اليمن يقف على شفير الانهيار[37]. فقد كشف «الربيع العربي» أن قلق دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران هو الثابت الوحيد في التفكير الاستراتيجي والأمني الخليجي[38]، بعدما بات بإمكان إيران النفاذ إلى الساحة اليمنية مع انهيار منظومة السلطة القائمة التي كانت تمانع أيّ دور لإيران في اليمن، ونجحت في تحقيق ما أرادته، لأن المبادرة الخليجية استثنت طرفين أساسيّين ومؤثرين في المشهد السياسي خلال أحداث العام 2011، وهما: الحراك الجنوبي، وحركة أنصار الله، فكسبتهما إيران إلى جانبها.

لعبت ألمانيا دوراً أساسياً في دعم العملية السياسية الانتقالية في اليمن، وكان لها دور بارز في دعم عملية الحوار الوطني من الناحية الفنّية والمادية، واستضافت أكثر من مؤتمر جمع الخصوم السياسيين على أراضيها بهدف تقريب وجهات النظر.

ثمّة عوامل كثيرة جعلت دول الخليج، وبخاصة العربية السعودية، تشعر بالتهديد الشديد. لقد أدّى عامل البطالة في صفوف الشباب اليمني (تبلغ نسبة الشباب 33.8 % من عدد السكّان الإجمالي، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب 60 %)، فضلاً عن العامل القبلي وقوّة تأثيره في المجتمع، وانعدام التأثير الحقيقي للسلطة بعد العام 2011، إلى نشوء جماعات قوية شعبياً أفادت من انهيار مؤسّسات السلطة القائمة. إذ أتاح النزاع السياسي بين الجماعات المتصارعة على السلطة والثروة، وانسداد الأفق السياسي، وانتشار السلاح، والتنوّع المذهبي، أتاح لبعض القوى الإقليمية دخول الملعب اليمني، كإيران التي استطاعت التغلغل في الشمال عبر جماعة أنصار الله، وفي الجنوب عبر الحراك الجنوبي، وباتت تؤثّر على السعودية وعلى الولايات المتحدة... وباختصار، يشكّل اليمن جغرافياً وديمغرافياً مصدر تهديد لجيرانه إذا تمكّن تنظيم القاعدة من وضع قواعد ثابتة له في اليمن بعد أن استطاعت السعودية إرغام تنظيم القاعدة على نقل عملياته من أراضيه[39]. في الوقت نفسه، يشكّل اليمن مجالاً حيوياً لمصالح عدد من الدول كالسعودية وإيران والولايات المتحدة ومن الممكن دخول روسيا على خطّ الصراع الداخلي، بعد خلافها مع أميركا في أوكرانيا في حال تنسيق المواقف ما بين روسيا وإيران.

وبسبب غياب الإرادة والفعل العربي - واليمن جزء من هذا الغياب – يصبح التنسيق بين إيران والقوى الدولية عاملاً من عوامل تهديد الأمن القومي العربي، وعلى حساب المصالح العربية؛ من هنا أهمّية الاتفاق على مبادئ رئيسية لمفهوم الأمن القومي العربي تكون حاضرة في علاقة العرب مع إيران، ومع غيرها من القوى الإقليمية، كتركيا، والقوى الدولية كالولايات المتحدة وغيرها. مبادئ تُحدّد مسار تلك العلاقة وتطوّرها[40]. فالكثير من الدول تقوم بدعم جماعات محلّية بالمال: قطر

36 بول سالم، «مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة»، **المستقبل العربي**، العدد 398 (نيسان/إبريل 2012)، ص148.

37 بول سالم، مرجع سابق، ص157.

38 عبد الخالق عبد الله، **انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص26.

39 أنتوني كوردسمان، «استقرار السعودية في زمن التغيير»، **المستقبل العربي**، العدد 389 (يوليو/ تموز 2011)، ص126.

40 نيفين مسعد، «علاقات إيران الدولية والإقليمية وتأثيراتها على الأمن القومي العربي»، **سلسلة ملفات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ،2011)، ص6.



تدعم جماعات الإخوان المسلمين المتمثّلة في تنظيم حزب التجمّع اليمني للإصلاح؛ إيران تدعم عدداً كبيراً من الجماعات المحلّية، وفي مقدّمها حركة أنصار الله وجبهة إنقاذ الثورة والحراك الجنوبي؛ الولايات المتحدة تحاول تقوية مؤسّسة الجيش اليمني وسلطات عبد ربه منصور هادي عبر السيطرة على جهاز الاستخبارات ووضع رجال قريبين منها على رأس هذه الأجهزة؛ وتركيا تنسّق مع قطر لدعم جماعة الإخوان المسلمين، فقد استضافت على أرضها الكثير من نشاطات هذه الجماعة وقدّمت لها الخبرات الفنّية في الكثير من القضايا؛ والسعودية والإمارات تدعمان مجموعةً من الأطراف منها الرئيس السابق علي عبد الله صالح وعدد من مشايخ القبائل النافذين.

خلاصة

يتضح من العرض السابق مدى هشاشة الوضع اليمني المفتوح على مختلف الاحتمالات الإيجابية منها والسلبية. فالموقع الجغرافي لليمن وتأثيره الهائل على المحيط الخليجي وعلى مصادر إنتاج الطاقة وخطوط نقلها، جعل من البلاد ساحةً للتدخّلات الإقليمية والدولية. كما أن وجود «تنظيم القاعدة» جذب الاهتمام الأميركي والسعودي نحو اليمن منعاً لانهيار المنظومة السياسية والأمنية، وانهيار الدولة، لأن تنظيم القاعدة يستفيد من البيئة المضطربة ويتغذّى على الصراعات المجتمعية.

لعبت ألمانيا دوراً أساسياً في دعم العملية السياسية الانتقالية في اليمن وكان لها الدور الأبرز في عملية الحوار الوطني من الناحيتين الفنّية والمادية، واستضافت أكثر من مؤتمر جمع الخصوم السياسيين على أرضها

لم يستطع «الربيع اليمني» - كما أسلفنا - أن يحقّق أي تغيير حقيقي على الأرض، وإنما فاقم الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية. وكلّ ما استطاع فعله هو تفكيك البنية السياسية التي كانت قائمة وجعْلها في حالة صراع دائم، وفتح اليمن على سائر التدخّلات الإقليمية والدولية وكشْفها سياسياً وأمنياً، ولم يؤدِّ إلى أيّ تغيير من الناحية الاجتماعية، بل عزّز الأوضاع السابقة، ودفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة كالقبيلة والجماعة المذهبية والمناطقية.

لذا كان من المتوقَّع انفجار الصراع السياسي القائم منذ 2011 إلى صراع عسكري ما بين سلطات صنعاء وتحالفاتها وجماعة أنصار الله الحوثيّين وتحالفاتهم، والذي كانت علاماته واضحة المعالم من التهييج الإعلامي من قبل كلّ الأطراف ضدّ بعضها البعض، إلى الانقسام الاجتماعي الشديد والممانعة القويّة في إجراء أيّ تغيير سياسي يؤدّي إلى انفتاح الأفق ودخول أطراف هي في عزلةٍ عن العمل السياسي في المؤسّسات الرسمية بسبب ممانعة أطراف الحكم، وعلى رأسها تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن، من دخول أيّ طرفٍ جديد إلى السلطة وبخاصة « أنصار الله».

كما كانت الإشارة الأقوى هي الصراع العسكري القائم منذ شهر أكتوبر(تشرين الأول) 2013 عبر فتح ثلاث جبهات حول محافظة صعدة للقضاء على حركة « أنصار الله».

كلّ هذه الأحداث أتت في ظلّ وضع إقليمي معادٍ بالمطلق لحركات الإسلام السياسي في المنطقة وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين حيث تعدّدت وسائل وأساليب احتوائهم ما بين الحوار في تونس والحرب في ليبيا والجيش في مصر. المعروف أن المبادرة الخليجية وُضِعت ونُفِّذت لاحتواء الحركة الاحتجاجية في العام 2011 واستطاعت حفظ النظام عبر تغيير رأس النظام فيه من دون إدخال أيّ تعديلات جوهرية عليه. لكلّ ذلك من الصعوبة الاعتقاد بأن سقوط صنعاء ليلة 21 سبتمبر(أيلول) 2014 بأيدي جماعة أنصار الله الحوثيين، وبسرعة قياسية لم تتجاوز 24 ساعة، حيث تمَّ خلالها القضاء على الفرقة الأولى مدرّع وقبلها اللواء 310 بقيادة اللواء حميد القشيبي والتي تمثّل 50 % من موارد وتسليح وأفراد الجيش اليمني وقائدها المُقال علي محسن صالح الأحمر، والذي قاد المعارك شخصياً على الرغم من قرار إقالته من قبل الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قبل ثلاث سنوات وتحويله لمستشار عسكري، من الصعب الاعتقاد أن هذا الأمر قد حدث لأسباب داخلية بحتة كالحرب الدائرة بين جماعة الإخوان المسلمين بكلّ تفرّعاتها (القبلية بزعامة أولاد الشيخ الأحمر حسين وحميد وصادق، والعسكرية بزعامة علي محسن الأحمر، والدينية



بزعامة الشيخ عبد المجيد الزنداني) وبين جماعة أنصار الله الحوثيين. فالمعركة كانت منسَّقة، وفي أكثر من منطقة.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الحلفاء القبليين والسياسيين للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح كانوا إما منخرطين بقوّة في العمليات العسكرية التي كان يقوم بها أنصار الله الحوثيّون ضدّ حزب الإخوان في اليمن (التجمُّع اليمني للإصلاح) أو صامتين وواقفين على الحياد الإيجابي لصالح جماعة أنصار الله.

لذا من البديهي القول بأن ثمّة تواطؤاً إقليمياً ودولياً (على أقلّ تقدير موافقة ضمنيّة) لما تمّ. فموقع اليمن الجغرافي وأهمّيته الاستراتيجية والحيوية تدفع بالدول لمحاولة عدم وصول اليمن إلى حافة الانهيار الكامل حفاظاً على أمن الطاقة العالمي سواءً في دول الإنتاج (دول الخليج) أم في ما يتعلّق بطرق الإمداد (مضيق باب المندب) لأن ذلك يؤثّر في اليمن بشكل كبير فيما لو سيطرت عليه جماعات العنف السياسي، وبخاصة «جماعة أنصار الشريعة» المرتبطة بالقاعدة والتي كانت منتشرة في صنعاء بكثافة واستطاعت تنفيذ أكثر من عملية نوعية فيها.

هذا، ووصلت الأمور بين جماعة الإخوان فرع اليمن والمملكة العربية السعودية إلى قمة التوتُّر، وخصوصاً بعد دعم المملكة لثورة 30 يناير في مصر، حيث هوجمت إعلامياً بشكل كبير من قبل وسائل إعلام الإخوان في اليمن.

بالنسبة إلى إيران فقد أرادت تغيير المعادلة السياسية في اليمن بعدما استبشرت خيراً بتغيّر النظام بثورة شعبية فإذا بها تُفاجأ بأن القادمين إلى السلطة أكثر عداءً لها، فطوال ثلاث سنوات من حكم عبدربه منصور هادي وحكومة الوفاق برئاسة محمد سالم باسندوة، لم تتوقّف الاتهامات نحو إيران بالتدخّل في الشأن اليمني الداخلي، واتهامها بتهريب الأسلحة وتدريب مقاتلين حوثيّين في لبنان وإيران والعراق، بل تفاقم الأمر إلى حدّ اختطاف دبلوماسيّين إيرانيّين في صنعاء واغتيالهم بمعرفة السلطات اليمنية واعتقال آخرين في مطار صنعاء الدولي أثناء مغادرتهم للأراضي اليمنيّة.

كما أن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا تريد إخراج اللواء علي محسن صالح الأحمر مستشار الرئيس اليمني للشؤون الأمنية والعسكرية والحليف العسكري القوي لجماعة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي بالكامل لما يمثّله من إعاقة وتوتّر في الوضع السياسي القائم وعدم قدرة الرئيس اليمني على التخلُّص من نفوذه القوي في المؤسّسة العسكرية، ولديهم شكوك قويّة بأنه يدعم جماعة أنصار الشريعة- فرع تنظيم القاعدة في اليمن-. إذ إن معظم قادة الجبهات ضدّ «جماعة أنصار الله» هم قادة فعليون في هذا التنظيم بدعم مباشر من القائد العسكري علي محسن الأحمر.

لذلك كلّه، ومن خلال تحليل الأحداث، لا يمكن استبعاد نشوء تحالف غير معلن ومنسّق مسبقاً بين السعودية والإمارات وإيران. فتمّ رفع الغطاء السياسي عن جماعة الإخوان المسلمين والدفع بأنصار الله الحوثيين نحو الاتجاه نحو صنعاء وإسقاطها عسكرياً وما يمكن تأكيده في هذا الجانب:

1 – لقاء وزير خارجية إيران والسعودية في مبنى الأمم المتحدة في نيويورك ليلة سقوط العاصمة صنعاء.
2 – مسارعة السعودية وإيران والدول الأجنبية (الولايات المتحدة وبريطانيا) إلى الترحيب باتفاق السلم والشراكة الوطنية الموقَّع بين السلطات والأحزاب السياسية وبين «جماعة أنصار الله» الحوثيّين.
3 – صدور بيان من مجلس الأمن الدولي يرحّب باتفاق السلم والشراكة الوطنية ويؤيّده، على الرغم من أنه يتعارض مع المبادرة الخليجية وقرارات سابقة لمجلس الأمن في كثير من التفاصيل.

هكذا، يمكن القول إن اليمن مقبِلٌ على سيناريوهات عدّة، ربّما تعيد خلط الأوراق مرّة أخرى. وكلّ هذه السيناريوهات تعتمد على ردّ فعل مجلس التعاون الخليجي. ومن أبرز هذه السيناريوهات:

1 – مهادنة جماعة أنصار الله الحوثيّين ومحاولة احتوائها عبر محادثات مباشرة ما بين المملكة العربية السعودية وإيران تؤدّي إلى تقاسم النفوذ بينهما في الشأن اليمني، وبالتالي تنسيق الخلاف وتنظيمه بينهما خوفاً من تقوية تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب؛ وهو السيناريو المعمول به في العراق ولبنان وقد ينسحب على اليمن،



لأن البديل قد يؤدّي إلى خسارة الطرفين. وفي اعتقادي أن هذا السيناريو هو المرجّح، ولاسيّما مع عدم استعداد دول كالولايات المتحدة وبريطانيا لمواصلة تغذية العنف في اليمن؛ وسيؤدّي سيناريو كهذا إلى إدماج جماعة أنصار الله في العمل السياسي.

2 – دعم الحركات المطالِبة بفكّ الارتباط في جنوب اليمن كعقاب لقوى الشمال على عدم اتفاقها، وإصرارها على الصراع العسكري فيما بينها. وهذا سيكون مكلفاً، من الناحية الأمنية، بالنسبة إلى مجلس التعاون. إذ إن القوّة العسكرية الأبرز في الجنوب هي تنظيم «أنصار الشريعة» - فرع تنظيم القاعدة في اليمن.

3 – دعم الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي وتقوية الجيش ومحاولة ضرب التحالف غير المعلن ما بين «أنصار الله» و«أنصار حزب المؤتمر الشعبي العام» والضغط الاقتصادي على حكومتهم القادمة، أو عرقلة قيامها تمهيداً لإخراجهم من المعادلة السياسية القائمة حالياً وإضعافهم، عبر إعادة التواصل ما بين الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي والرئيس السابق علي عبد الله صالح ورجال القبائل المتحالفة معهما لإعادة الأمور إلى ما قبل العام 2011، وإعادة دعم مشايخ القبائل والتيارات السلفية، بما يشكّل جبهة مقابلة لقوّة الحوثيين يتشكّل حصراً من حلفاء المملكة العربية السعودية. إلّا أن هكذا سيناريو غير مضمون النتائج، وقد يؤدّي إلى زيادة قوّة «أنصار الله» ودفعهم لحسم الأمور عسكرياً في أكثر من مكان وموقع، وسيؤدّي ذلك إلى انقسام حادٍّ في البلاد، سيكون أكثر شدّةً من الانقسام القائم حالياً.



«ربيع سورية»: الشعب لا مع السلطة ولا مع المعارضة

د.منذر خدّام

من الفضائل الكثيرة لما سمّي بـ « ثورات الربيع العربي» أنها خلقت موضوعات جديدة وكبيرة جداً للمشتغلين في الحقل الفكري والسياسي، وللعاملين في مجال الإعلام، والأدب، والفنّ، وفي مجال العلوم الاجتماعية المختلفة، فالثورة لا تكون كذلك إذا لم تشغل جميع حقول المعرفة والسلوك على حدّ سواء. لكن الثورة وهي تحفر في الواقع لتغييره، فإنها تقوم بعملية تصعيد فكرية كبيرة له في محاولةِ خلق صورة ذهنية جديدة عنه وتأصيلها في الوعي العام، والاعتياد عليها. في عملية التصعيد هذه تصعد ليس الصور الذهنية الصحيحة فقط، بل وتلك التي تقارب الأوهام. وهذا شيء طبيعي لأن الثورة فعالية مجتمعيّة شاملة تطال جميع المكوّنات المجتمعيّة، وأشكال وجودها وفعالياتها، وتفتح أسئلتها على كلّ الاتجاهات.

1 - عن أيّة ثورة نتحدث؟!

إن المقاربة المعرفية لما يجري في بعض الدول العربية باستخدام مفهوم «الثورة» من دون تحديد الدلالة الاصطلاحية له سوف يقود إلى ضلال معرفي. فمصطلح «ثورة» كما هو متداول في الأدب السياسي بصورة عامة، تحت ضغط الأدبيات الماركسية المختلفة بصورة خاصة، مملوء بالمحتوى الاجتماعي الطبقي. إنه يشير إلى صراع طبقات، واحدة تهوي فتُحجز في قاع التاريخ مع نظامها الاجتماعي الاقتصادي، وأخرى تصعد لترفع معها نظاماً اجتماعياً اقتصادياً جديداً ليبدأ سيرورته نحو التكوّن. الثورة بالمعنى الاجتماعي، وكما هي في التعميم النظري لتجارب التاريخ الثورية، لا تكون من دون رؤية سياسية، ومن دون برنامج لتحقيقه، ومن دون قيادة.

هكذا كانت الثورات الكبرى في التاريخ، من ثورة إسبارتاكوس وحتى ثورة البريسترويكا، مروراً بالثورة البلشفية، والثورة الفرنسية. في كلّ هذه الثورات، الناجح منها والفاشل سياسياً، كان الهدف يتركّز على تغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي برمّته، أي الانتقال من تشكيلة اجتماعية اقتصادية إلى أخرى.

الثورات العربية لم يكن هدفها تغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم، أي النظام الرأسمالي، بل إزالة العقبات من طريق تطوّره اللاحق، وخصوصاً من الحقل السياسي. إنها بالمعنى المجازي « ثورة أسئلة» لكونها قد أخرجت من جيوب التاريخ كلّ الأسئلة المتعلّقة بنظام الاستبداد المشرقي ككلّ، لتبحث لها عن أجوبة. بهذا المعنى يصحّ تسميتها بـ «ثورات خريف الاستبداد»، لأن الربيع لم يزهر بعد في الدول العربية التي شهدت هذه الثورات. وإذا كانت كذلك فإن مصطلح « ثورة سياسية تطوّرية» يُعدّ مناسباً للقبض عليها معرفياً، كاتجاه عام، وليس تعبيراً عن وقائع. في حقل الوقائع فإن مصطلح «انتفاضة شعبية» أكثر دقة ودلالة في أدائه الوظيفي التحليلي لعملية التصعيد المعرفي لوقائع الساحات والميادين في بعض الدول العربية.

إذاً، كاتجاه عام، فهي « ثورة سياسية تطوّرية» تهدف إلى نقل المجتمعات العربية من وضعية الإدارة بالاستبداد ومنظوماته وقيمه، وفي مقدّمتها قيم الفساد وآلياته، إلى وضعية الإدارة بالديمقراطية وآلياتها وقيمها، وفي مقدّمتها قيم الحرية والمسؤولية والمشاركة والقانون. ثورة من هذا الطراز لا تهدف إلى إقصاء أيّ طبقة أو فئة اجتماعية، بل على العكس، فهي تبغي خلق أفضل فضاء سياسي



يسمح لمختلف القوى المجتمعية بأن تؤدّي دورها في تطوّر المجتمع وهي تسعى لاستقصاء مصالحها الخاصة[1]. بهذا المعنى فإن الثورات العربية أعادت نحت مفهوم «الشعب»، ليصير دالاً على الفعالية، وعلى الحضور، وعلى القدرة على تقرير مصير السياسات المختلفة، والقائمين عليها، بدلاً من كونه، في ظلّ الاستبداد، يرمز إلى كتلة هلامية لا دور خاص لها تؤدّيه سوى ما تريده منها القوى الحاكمة. لم يعد من الممكن اليوم، في ظلّ الثورات العربية، لأيّ حاكم عربي أن يتجاهل شعبه. لقد أُعيد الاعتبار للساحات والميادين التي كانت حتى حين مكاناً لأداء واجبات الخنوع « بالروح بالدم نفديك...» لتملأ أجواءها هتافاتُ « الشعب يريد..».

لكن هل فعلاً كلّ «الشعب يريد...»، أو جزء منه، أقلّه أو أغلبه الأعمّ لا فرق؟ وهل ما أراده الشعب، وعبّر عنه في هتافاته، يندرج في إطار المطالب، أو كان مجرّد شعارات تعبوية لا غير، هدفها تعبئة الناس للتظاهر وبثّ الحماس فيهم؟ هذه الأسئلة وكثير غيرها من مثلها، تكشف عن كثير من الأوهام التي رافقت الثورات العربية وتجلّت في الخطاب السياسي والفكري المعارض المصاحب لها[2] .

الغالبية الساحقة من الشعب السوري ليست مع السلطة، وليست مع المعارضة بالمعنى المباشر والفاعل للموقف السياسي، والإقرار بهذه الحقيقة يساعد كثيراً في فهم ما يجري

من هذه الأوهام التي تكاد تسيطر في الخطاب السياسي المعارض، يتقدّم وهم «تمثيل» الشعب. لقد صار مفهوم «الشعب» مضلِّلاً بالطريقة التي يُستخدَم بها، وقد بلغ حجم الضلال في استخدامه درجة عالية، بحيث صار مفهوماً غير معين، يخضع لمزاج مستخدمه، يضع له الدلالة التي يريدها. مفهوم «الشعب» في اللغة، وفي الاصطلاح، هو مفهوم مركّب لا يقبل التماثل الداخلي، لذلك ولكي يتمّ استخدامه بصورة صحيحة، ينبغي أن يُسبق بما يجزّئه، كأن يقال «بعض» الشعب، أو «أغلب» الشعب، بحسب الحالة المستهدفة من الخطاب. فعندما تزعم المعارضة، أو بعضها، كما في الحالة السورية، بأنها «الممثّل الوحيد والشرعي للشعب السوري»، فهي تعبّر عن أوهام لا عن حقيقة، فالشعب السوري ليس كلّه معها، بل جزء منه. الحقيقة على الأرض تقول بأن للسلطة الحاكمة مناصريها، وهم ليسوا أكثرية الشعب، وهم موزعون في مختلف أشكال الوجود الاجتماعي، الأهلية منها، والمدنية والدينية والسياسية بدرجات مختلفة. والمعارضة لها مناصروها أيضاً، وهم أيضاً ليسوا أكثرية الشعب، ويتوزّعون في مختلف أشكال الوجود الاجتماعي. أما الغالبية الساحقة من الشعب السوري فهي ليست مع السلطة، وليست مع المعارضة، بالمعنى المباشر والفاعل للموقف السياسي. إن الإقرار بهذه الحقيقة، التي لطالما تجاهلتها المعارضة والسلطة الحاكمة في خطابها السياسي، يساعد كثيراً على تأسيس الواقعية في السياسة، التي من دونها لا تكون السياسة فاعلة في الواقع وأداة لتغييره بالاتجاه المستهدف. بالطبع يمكن تفهّم الاستخدام المجازي لمفهوم «الشعب»، في الحالات التي يعبّر فيها جزء منه عن مصالح كلّية بصورة موضوعية، وليس بالمعنى المباشر. فالشعب بأغلبيته الساحقة مثلاً، له مصلحة موضوعية في الحرية، وفي حكم القانون، وفي أن يكون رأيه مسموعاً في الشؤون التي تخصّه، حتى ولو طالب بذلك جزء منه، أو ثار من أجله.

ومن الأوهام التي سيطرت على الخطاب السياسي المعارض وهم «إسقاط النظام». كثيرون ممّن نادوا بإسقاط النظام لم يفرّقوا بين النظام والسلطة، وبين الوظيفة التعبوية للمصطلح عندما يرفع كشعار في الشارع، وبين كونه مطلباً سياسياً مباشراً، وهُم بالتالي، لا يفرّقون بين إسقاط النظام كعملية وبين إسقاط السلطة كحدث مباشر. إسقاط النظام ليس حدثاً بل عملية، وهو لا يسقط بسقوط السلطة الحاكمة، لأن الاستبداد ليس موجوداً في الحقل السياسي فقط، بل هو في التشريع وفي العلاقات الاجتماعية وفي الحياة الاقتصادية، وفي منظومة القيم العامة وآليات التفكير، وفي جميع مناحي الحياة الاجتماعية الأخرى، تصونه ثقافة استبدادية سائدة وترعاه وتعيد إنتاجه، وإن إزالته من هذه الحقول يحتاج إلى زمن قد يمتدّ إلى عقود من السنين. المهمّ في الأمر هو فتح المسار باتجاه إزالته، بدءاً من الحقل السياسي، وذلك من خلال تعميم مناخ الحرية فيه، وإعادة

1 أنظر دراستنا «الثورة في تونس وفي مصر بين القطع البنيوي والقطع التطوّري» (تاريخ 2011/2/25)
WWW.AHEWAR.ORG/M.ASP?I=230

2 أنظر مقالتنا « أوهام تعاند السقوط»، جريدة **النهار اللبنانية**(2013/10/29).



تشغيله وفق المبادئ الديمقراطية وآلياتها.

2 - بحث في أسباب «الثورات العربية»

كثرت، خلال السنوات التي تلت بدء انتفاضة الشعب التونسي وحتى اليوم، القراءات الفكرية والسياسية للانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية، وهي تركّز على أسبابها ونتائجها المحقَّقة والمحتمَلة، على أدواتها وقابليتها للتعميم في ظروف أخرى. وكانت هذه القراءات متنوّعة جداً ومختلفة، وخصوصاً لجهة البحث في أسبابها، وتعريف نتائجها القريبة، وتصوّر نتائجها البعيدة.

ومع أنه من المبكر أن تكشف الثورات العربية المشار إليها عن خباياها، وعن ممكناتها النظرية، فهي ليست حدثاً كما ذكرنا بل عملية طويلة، لذلك فإن أية مقاربة فكرية لها ينبغي أن تكون مفتوحة على أيّ تعديل يرقى إلى مستوى التعميم النظري، يمكن أن تكشف عنه هذه الثورات في سياق تحقّقها التاريخي.

بالعودة إلى السجالات الفكرية حول الأسباب الكامنة وراء هذه الثورات، فقد وجد البعض في الفقر، وسوء توزيع الثروة، وانتشار البطالة، أسباباً رئيسة دفعت الجماهير لكي تثور على حكّامها. غير أن بعضاً آخر اعتبر مسألة استعادة الكرامة المهدورة هي السبب، وفئة ثالثة وجدت في قضية فلسطين، وما يتعرّض له الفلسطينيون من مجازر وإذلال السبب. وهناك من وجد في الهيمنة الأميركية سبباً.... بلا شك فإن جميع هذه القضايا كان لها حضورها ودورها في الانتفاضات الشعبية العربية بدرجات مختلفة. لكن السبب الأكثر عمومية من وجهة نظرنا يكمن في طبيعة النظام السياسي في الدول العربية ودخوله في تناقض كارثي مع ضرورة إشباع حاجات المواطنين في هذه الدول[3].

في العقود الأخيرة حصلت تطوّرات نوعية في المجتمعات العربية، وخصوصاً في مستوى تطوّر قوى الإنتاج، فدخلت الآلة الحديثة جميع الميادين مسبّبةً إزاحة كبيرة لقوّة العمل غير المؤهّلة، ما زاد في أزمة التشغيل، فكثر العاطلون عن العمل. فضلاً عن ذلك، فإن نهج التنمية المتّبع، والمعتمد أساساً على الاستثمار المكثّف لرأس المال لا يتيح فرصاً لاستيعاب العمالة الوافدة الجديدة من خرّيجي الجامعات. فكثرت البطالة في وسط الخرّيجين الذين يتميّزون بالنوعية، ما فاقم كثيراً من أزمة التشغيل العامة التي لم تعد تقتصر على العمالة غير المؤهّلة بل شملت أيضاً العمالة المؤهّلة. إن أولى النتائج المترتّبة عن تفاقم أزمة التشغيل هي تزايد حالة الفقر في المجتمع.

تبيّن معطيات **الجدول(1)** أن الفقر في جميع الدول العربية محدّداً بالقياس إلى خطوط الفقر المعتمدة فيها يمثّل حالة بنيوية أكثر من كونه ظاهرة عابرة، ولاسيّما إذا أخذنا بعين الاعتبار الثروات الكبيرة

جدول(1): معدلات الفقر في الدول العربية في العام 2009

البلد	خط الفقر	معدل الفقر ٪ من السكّان
الأردن	504 دينار شهرياً	13.3
الإمارات	===	===
البحرين	5 دولارات يومياً	12
تونس	2 دولار يومياً	10
الجزائر	140 ديناراً يومياً($2)	40
جيبوتي	1.25 دولار يومياً	20
السعودية	1662 ريالاً شهرياً($442)	22
السودان	2 دولار يومياً	90-45
سوريا	نحو 3000 ل. س شهرياً	33
الصومال	2 دولار يومياً	75
العراق	76896 ديناراً شهرياً	40
عُمان	===	32
فلسطين	2 دولار يومياً	75 القطاع و59 الضفة
قطر	9.8-3.5 دولارات يومياً	===
الكويت	===	===
لبنان	2.4 دولار يومياً	8.4
ليبيا	2.5 دولار يومياً	20
مصر	167 جنيهاً شهرياً	40
المغرب	===	15
موريتانيا	2 دولار يومياً	70
اليمن	2 دولار يومياً	45

المصدر: **الشبكة العنكبوتية، «خط الفقر في كل دولة عربية» (تاريخ الدخول 20-2010/9/22).**

3 أنظر دراستنا «الثورة في تونس وفي مصر بين القطع البنيوي والقطع التطوّري»، م س.



التي تمتلكها أغلب الدول العربية منفردة، وخصوصاً مجتمعة، عندما تتكامل في ما بينها. واللافت أن مستوى الفقر في الدول التي تحكمها أنظمة سياسية جاءت من رحم ما يسمّى بالشرعية الثورية هو أعلى منه في الأنظمة التقليدية. ففي مصر شمل الفقر نحو 40 % من السكّان، وفي سورية شمل نحو 33 %، وفي اليمن شمل نحو 45 %، وفي ليبيا التي تمتلك ثروات كبيرة شمل نحو20 %.

وممّا يفاقم من هذا الوضع معدلات الإعاشة العالية، التي لا تقلّ عن ثلاثة أشخاص لكلّ شخص عامل، وقد تزيد على ذلك في بعض الدول العربية، وذلك بسبب تزايد عدد السكّان الذين هم دون سنّ التشغيل. وتبيّن بعض المعطيات أن عدد السكّان في الدول العربية الذين هم دون سنّ العشرين من العمر يعادلون نحو 50 % من عدد السكّان الإجمالي. يعود السبب في ذلك جزئياً إلى المعدلات المرتفعة لتزايد السكّان في الدول العربية **(جدول 2)**.

غير أن السبب الأكثر أهمية في تفاقم ظاهرة الفقر في الدول العربية يكمن في سوء توزيع الثروة، واستغلال الدولة لتحقيق كسب غير مشروع، من خلال تعميم ظاهرة الفساد. لقد كشفت الثورات العربية عن حجم الأموال الهائلة التي استحوذ عليها الحكّام والملحقون بهم، والتي يمكنها في حال استثمارها في صالح شعوبهما أن تخفّف من حدّة ظاهرة الفقر، وتؤمّن تشغيلاً لعدد كبير من طالبي العمل والباحثين عنه. ففي سورية على سبيل المثال، تقدّر الأموال المهرَّبة إلى الخارج خلال العقود الأربعة الماضية بنحو 135 مليار دولار.

الوجه الآخر لهذا التناقض يكمن في زيادة حدّة الاستقطاب في المجتمع، بين الفقراء والأغنياء، بين الذين يكسبون من عملهم والذين يكسبون بوسائل سياسية. فعلى سبيل المثال، وخلال العقود الثلاثة الماضية، كان نحو 60 % من الناتج الوطني يذهب كحصّة للأرباح والريوع في سورية (أي لـ 10 % من السكّان) في حين يذهب 40 % لتغطية حصّة الأجور والرواتب (أي لـ 90 % من السكّان)[4].

ما نودّ قوله إن التناقض بين الحاجة إلى التنمية المستدامة، وبما يوفّر فرص عمل وتشغيل للعاطلين، ويخفّف من حدّة ظاهرة الفقر، وبين إمكانيات تحقيق هذه التنمية، أخذ في ظلّ الأنظمة السياسية القائمة بعداً كارثياً لم يكن من الممكن تسويته إلّا بإزالة الجمود من المستوى السياسي الذي يحول دون تحقيق ذلك.

عند هذا المستوى من التحليل نستنتج أن المطالب المعيشية على اختلافها كانت من الأسباب الرئيسة لاندلاع الثورات في بعض الدول العربية.

من جهة ثانية، ولّدت المطالب المعيشية نوعاً آخر من المطالب المرتبط بها، مثل تحديد خيارات العيش، وطرق تحقيقها، والمشاركة في تأمين الظروف اللازمة لإشباعها. بكلام آخر صارت المطالب في تحسين إدارة الدولة، والمشاركة فيها، ومحاربة الفساد ملحّة كثيراً، وخصوصاً أن تحقيقها كان يصطدم دوماً بجمود المستوى السياسي الذي يقوم على رعايته حلف طغموي بين المال والقوّة.

لقد استخدم نظام الطغمة الفساد كأسلوب في إدارة الدولة والمجتمع، بحيث لم يعد بالإمكان تسيير أيّ شأن من شؤون الدولة والمجتمع إلاّ عبر آليات الفساد، فأزيحت القوانين إلى الرفوف، أو تقدّمت قراءات لها تخدم آليات الفساد. في هذا المناخ المعمّم غابت فكرة القانون وأخلاقياته، وحلّت محلها منظومة قيم الفساد وسلوكياته. من الزاوية المجتمعية، فإن الطبقة الوسطى كانت أكثر الفئات الاجتماعية تضرّراً من الفساد، وبالنظر إلى مستوى وعيها المرتفع نسبياً، فقد كانت شديدة الحساسية تجاهه، ما دفعها إلى مقدّمة المطالبين بمحاربته، وإعادة بناء الدولة على أسس القانون والعدالة. بكلام آخر، فإن الحاجة إلى بناء دولة القانون والمؤسّسات والعدالة وصلت إلى حدّ التفارق الكارثي مع ممكنات تحقّقها في ظلّ الأنظمة السياسية القائمة بسبب طبيعة المستوى السياسي فيها وجموده، الأمر الذي جعل من مهمّة إزالته في مقدّمة مطالب الحركة الاجتماعية في الدول المشار إليها.

من جهة أخرى «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان»، فالخبز يحافظ عليه ككائن حيّ، لكنّه لا يحافظ عليه ككائن ثقافي. بكلام آخر ثمّة حاجات كثيرة من طبيعة غير مادية، مثل الحاجة للتقدير، الحاجة للكرامة، الحاجة لتأكيد الذات والمنافسة، الحاجة للسكينة والاطمئنان، الحاجة إلى الحلم والسعي

4 **المجموعة الإحصائية السنوية**، المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة، دمشق، سورية.

في سبيله، وكثير غيرها من الحاجات المعنوية والنفسية. جميع هذه الحاجات كانت تصطدم بعدم قابلية النظام السياسي القائم لتحقيقها بسبب جمود المستوى السياسي، وضعف مرونة بقيّة مستويات البناء الاجتماعي بسبب منه. لقد تحوّل الإذلال إلى نهج عام في المجتمع، يمارسه المسؤول الحكومي في مختلف مستويات الدولة وأجهزتها، من الشرطي إلى الوزير وما فوق الوزير، تجاه جميع المواطنين، ويمارسه أصحاب رؤوس الأموال تجاه مستخدميهم، بحيث لم يعد ثمّة من فسحة في المجتمع لا يتمّ فيها امتهان كرامة الناس بدرجات مختلفة. ويتحقّق كلّ ذلك عبر آليات الرشوة والسرقة المكشوفة أو المستترة، وكذلك من خلال منع أيّة إمكانية للاحتجاج. بعبارة أخرى حصل نوع من التناقض الكارثي بين الحاجة إلى تأكيد الذات وبين إمكانات تحقيق ذلك في ظلّ الأنظمة السياسية القائمة، وقد زاد من حدّة هذا التناقض انتشار التعليم وإحساس الفئات الوسطى بالمهانة، الأمر الذي جعل من مهمّة التغيير قضية من قضايا الثورة في الدول العربية. هناك حاجات تتجاوز الحدود الفردية إلى ما يسمّى بالإنسان الجمعي، حاجات من طبيعة وطنية وقومية وإنسانية عامة، بعضها يتعلّق بمصالح البلد،

جدول(2): عدد السكّان في الدول العربية في العام 2008 ومعدل تزايدهم قياساً إلى العام 2006

البلد	إجمالي عدد السكّان (مليون نسمة)	معدل الزيادة %	السكان الريفيون (ألف نسمة)	نسبتهم من إجمالي عدد السكّان	معدل زيادتهم %
الأردن	5.850	4.46	1017.9	17.4	4.46
الإمارات	5.324	25.89	106.98	2.01	12.55
البحرين	1.454	95.89	218.19	15	95.81
تونس	10.400	2.43	3624.43	34.85	2.08
الجزائر	34.800	3.19	13843	39.78	3.92
جيبوتي	0.716	3.45	287.03	40.05	0.0
السعودية	24.807	4.04	4654.64	18.76	0.01
السودان	39.154	7.87	24667	63	8.82
سورية	23.027	9.33	9133	39.66	3.69
الصومال	12.368	4.07	7204.28	58.25	2.03
العراق	31.895	10.71	10608	33.26	14.68
عُمان	2.867	12.4	667.33	23.27	0.0
فلسطين	3.825	1.63	619.60	16.2	43.6
قطر	1.443	38.5	49	3.39	0.0
الكويت	3.458	13.3	26.68	0.77	0.0
لبنان	4.812	2.72	480.89	9.99	2.68
ليبيا	5.882	3.69	747.04	12.70	0.0
مصر	85.233	3.66	43149	57.35	3.65
المغرب	31.177	2.20	13447	43.13	0.15
موريتانيا	3.075	5.47	1558.22	50.67	0.23
اليمن	22200	6.22	15800	71.17	6.04
المجموع	343.77	5.83	151.906	44.19	4.45

المصدر: **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية** المجلد(29) (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009).





وكرامته، واستقلال سياساته، وبعضها الأخر يتعلق بدوره. هذا النوع من الحاجات لعب دوراً مهمّاً في ثورة مصر، وكان حاضراً أيضاً بأشكال مختلفة في بقيّة الثورات العربية.

لقد حوّل النظام السياسي المصري مصر من دولة قائدة، وفاعلة، ومقرِّرة في إقليمها، وعلى الصعيد العالمي، من دولة ترعى مصالحها وتدافع عن مصالح العرب إلى دولة تابعة، منكفئة على ذاتها، لا دور لها. وأكثر من ذلك صارت تتلقّى الإذلال يومياً من قبل أميركا وإسرائيل، من خلال توجيه إمكانيات مصر وتوظيفها في خدمة المصالح الأميركية والإسرائيلية. لقد أُرغمت مصر على التخلّي عن دورها في إفريقيا، وخصوصاً في السودان المجاور، علماً أن جانباً مصيرياً من الأمن القومي المصري يتقرّر في السودان، الذي يتعرّض للتمزّق تحت أنظار المصريّين. وقد أُذِلَّت مصر أيضاً من خلال اتفاقيات كامب ديفيد، التي مدّت الحدود الأمنية الإسرائيلية إلى مشارف قناة السويس، وأُذِلَّت أيضاً من خلال صفقة بيع الغاز لإسرائيل، ومن خلال شلّ إرادتها تجاه ما يتعرّض له الفلسطينيّون في فلسطين المحتلّة، وخصوصا في قطاع غزّة المحاصر.

تمثّلت غاية النظام في سورية في بناء الدولة الأمنية، وتمّ تكريس كلّ الوسائل المتاحة لبناء نظام سياسي يسهر عليها، ويعيد إنتاجها

في سورية بدا ذلك من خلال التناقض بين فائض الادّعاء بالممانعة والمقاومة لإسرائيل وللسياسات الأميركية والغربية عموماً، وواقع الحال الذي يقول بأن النظام السوري قدّم أفضل الخدمات الأمنية لها. فطيلة أربعين سنة تلت حرب تشرين لم تُطلق رصاصة واحدة من الجولان السوري المحتل ردّاً على اعتداءات إسرائيل المتكرّرة التي طالت جميع مناطق سورية، بما فيها قصور الرئاسة. باختصار إن الحاجة إلى الكرامة الوطنية، والحاجة إلى الدفاع عن المصالح الوطنية وعن الدور الوطني دخلت في حالة تناقض كارثي مع إمكانيات تحقّقها في ظلّ الأنظمة السياسية القائمة من جرّاء جمود المستوى السياسي فيها، الأمر الذي كان حاضراً في الثورتين المصرية والسورية بقوّة، وفي بقيّة الثورات العربية بدرجات مختلفة، وكان من محرّكاتها الأساسية.

ثمّة حاجات أخرى من طبيعة إنسانية عامة ناجمة عن ظروف العولمة وسرعة تبادل المعلومات بين مختلف مناطق العالم وشعوبه، واستلهام طريقة عيش الآخرين في الدول الديمقراطية، أو انتفاضات الشعوب التي ثارت على حكّامها وانتقلت إلى النظام الديمقراطي. لم يعد مقنعاً ما تقول به الأنظمة العربية من خصوصية الدول العربية، ومن أن الديمقراطية لا تلائمها، أو أنها يمكن أن تؤدّي إلى تفتيت الكيانات السياسية إلى قبائل وطوائف وجهويات متصارعة، متناسيةً أنها هي المسؤولة عن وجود إمكانيات التفتّت في بعض الدول العربية بسبب من محافظتها على الطابع التركيبي، غير الاندماجي، في بنية الشعوب العربية.

خلاصة القول تعدّدت الأسباب والنتيجة واحدة، وهي أن الشعوب العربية لم تعد تقبل بأن تعيش بالطريقة السابقة في ظلّ أنظمة استبدادية أمنية شديدة المحافظة، وراحت تتطلّع إلى أنظمة سياسية ديمقراطية تشبع لها حاجتها، وتعيد لها دورها وفعاليتها في تقرير مصيرها.

3 - في خصوصية الحالة السورية

تمرّ سورية، كغيرها من الدول العربية، بمرحلة تاريخية من وجودها، عنوانها العريض أن الشعب السوري لم يعد يرضى العيش بالطريقة السابقة، إنه يرفض النظام الاستبدادي، ويتطلّع نحو الحرية، نحو بناء نظام سياسي ديمقراطي، يشكّل مدخلاً لبناء دولة مدنيّة ديمقراطية عادلة.

لأول مرّة منذ خمسة عشر قرناً يطرح التاريخ في جدول أعماله مهام الثورة السياسية الوطنية الديمقراطية في الوطن العربي، كمهمّة قابلة للإنجاز، بعد كلّ الإرهاصات الفاشلة التي سبقتها منذ بداية ما اصطُلح على تسميته بعصر النهضة.

غير أن من مفارقات التاريخ أنه عندما يطرح في جدول أعماله الثورة كمهمّة قابلة للإنجاز لا يهتمّ أبداً بالصدف التي تقود إليها(مثلاً البوعزيزي في تونس، وخالد سعيد في مصر، وأطفال درعا في سورية...)، ويتجاهل في كثير من الأحيان طبيعة القوى الاجتماعية التي تشكّل قبضته؛ فهو ينشغل بالعملية، وباتجاه الحركة فيها، وبمآلها النهائي، لا بتفاصيلها. إنه يترك التفاصيل لنا نحن- أدواته الفاعلة في الحركة- لنقوم بنقلها من حيّز الضرورة الكامنة، إلى حيّز الضرورة الفاعلة، من الوجود



بالقوّة إلى الوجود بالفعل. وإذ نقوم بنقلها، فإن الظروف الخاصة بكلّ بلد عربي تترك بصماتها على طريقة النقل، وزمن استغراقها، وتحدّد كلفتها. لقد أسهم وجود مستوى معيّن من الحياة السياسية، والاستقلالية النسبيّة لهيئات المجتمع المدني والأهلي، وميل ميزان القوى المجتمعي الفاعل لصالح قوى التغيير، وكذلك وجود مؤسّسة عسكرية وطنية غير سياسية، في تسريع عمليات إسقاط السلطة في كلّ من تونس ومصر. أمّا في اليمن، فإن وجود حياة سياسية نشطة، والتوازن النسبي بين قوى التغيير المجتمعية والسياسية، والقوى الداعمة للنظام، وخصوصية المؤسّسة العسكرية التي تدخّلت البنى الأهلية في تكوينها، جعلت عملية التغيير تأخذ طابع المساومة والحلول الوسط.

الوضع في ليبيا يختلف جذرياً. هنا لم يسمح نظام القذافي بوجود دولة، بل سلطة عائلية، وبالتالي لم يكن هناك حياة سياسية، ولا جيش وطني، ولا تنظيمات مدنية، أو أهلية خارج الأطر القبلية التي حاول القذافي استمالتها إليه مستخدماً ثروة ليبيا الهائلة التي بدّدها في كلّ اتجاه. ومع أن انتفاضة الشعب الليبي، أخذت في البداية الطابع السلمي، وشملت جميع المدن الليبية في تعبير واضح عن رغبة الغالبية العظمى من الشعب الليبي بضرورة التغيير، إلا أن الردّ العنفي للنظام الليبي، وتدخّل القوى الخارجية جعل مسار التغيير يأخذ صيغة الحرب الأهلية، مع بروز الدور الحاسم للتدخّل العسكري الخارجي فيها.

في الجزائر والمغرب حيث يوجد مستوى جيّد من الحياة السياسية الديمقراطية، ومن الحريات الإعلامية، سرعان ما استجابت السلطات لمطالب التغيير المجتمعية والسياسية، فأُعلِن في الجزائر عن برنامج إصلاحي متكامل يجري إعداده وتنفيذه بمشاركة جميع القوى السياسية والمجتمعية في البلاد. وفي المغرب تمّ الإعلان عن لجنة لتعديل الدستور بما يستجيب لمطالب الشعب في التغيير، والتحوّل إلى ما يشبه الملكية الدستورية.

3-1 في طبيعة النظام السوري ونهجه السياسي

يتميّز النظام السياسي السوري بجملة من الخصوصيات نذكر منها ما يأتي:

أ- استطاع النظام خلال نحو أربعة عقود بناء دولة أمنيّة جهازيّة قلّ نظيرها، في تعميم واسع لمفهوم الأمن، بحيث شمل جميع مناحي الحياة في سورية.

ب- القوّة الحقيقية في هذه الدولة هي للأجهزة الأمنية، فهي المرجع والمقرّر في كلّ ما يخصّ الدولة والسلطة والمجتمع.

ج- في سياق الرؤية الأمنية، تمّ تسييس المؤسّسة العسكرية تحت غطاءٍ من العقائدية البعثيّة التي أخفت تحتها استخداماً واسعاً وفجّاً لكثير من البنى الأهلية في بناء الجيش، بل أعدّت قوّات النخبة فيه (الحرس الجمهوري) لتنفّذ مهاماً أمنية صرفة.

سورية تقف على مفترق طرق اليوم، كلّ طريق منها يؤدّي إلى مشهد مختلف لها في المستقبل، يتمايز مع الأسف عن غيره بدرجة السوء فقط

د- من أجل إخفاء حقيقة الدولة الأمنية الجهازيّة وتمويهها، تمّ استخدام حزب البعث، والأحزاب المتحالفة معه في إطار ما سُمّي بالجبهة الوطنية التقدمية لتؤدّي وظيفة الغطاء السياسي الديكوري لها، بعد قتل روح الحزبية فيها، وتحويلها إلى مجرد أجهزة للسلطة.

هـ - في ذات السياق نجح النظام بتوظيف حزب البعث، من خلال توسيع إطاره وإرغام الفئات الشابة على الانتساب إليه، أو من خلال المنظّمات التابعة له، لشلّ إرادة قطاعات مهمّة من الشعب، ومنعها من رؤية الأسباب الحقيقية لمعاناتها ولما تعاني منه سورية بصورة عامة. ومن أجل تأمين مزيد من السيطرة والتحكّم بالمسجّلين في حزب البعث، أصدر النظام قانون أمن الحزب، لترهيب البعثيّين أنفسهم، ولقتل روح التساؤل لديهم. لقد حوّل النظام البعثيّين، وقاعدتهم الاجتماعية إلى مجرّد آذان تسمع، وأياد تصفّق، وحناجر تصرخ بالروح بالدم...

و - وفي ذات السياق، ومن أجل الهدف الأمني ذاته، تمّ تحويل جميع التنظيمات النقابية وهيئات المجتمع المدني والأهلي، بعد القضاء على الروح النقابية فيها، إلى مجرّد أجهزة للسلطة تقوم بمهامٍ أمنية بالمعنى الواسع لمصطلح أمن.

لقد كان واضحاً منذ البداية لمؤسّس النظام وشركائه، أن الغاية من بناء الدولة الأمنية الجهازية هو المحافظة على السلطة، والبقاء فيها. ومن أجل ذلك تمّ تكريس كلّ الوسائل المتاحة لبناء نظام سياسي يسهر عليها ويعيد إنتاجها. وكان واضحاً لهؤلاء،



أنه لكي ينجح النظام السياسي المنشود في مهمّته المركزية كان عليه أن يعتمد السياسات الآتية:

أ- سياسة الإدارة بالفساد.

ب- سياسة قتل الروح السياسية في المجتمع.

ج- إنعاش البنى الأهلية وتوظيفها سياسياً.

لقد كان من نتيجة النهج المعتمد على سياسة الإدارة بالفساد، إنعاش الغرائز اللصوصية في أجهزة الدولة والمجتمع والاقتصاد، بحيث صارت السرقة والرشوة من الوسائل الأساسية في الإدارة والضبط المجتمعي. لقد أدّت هذه السياسة إلى تشكيل تحالف ذي طابع طغموي أمني بين شرائح البرجوازية البيروقراطية، والكمبرادورية، والطفيلية، والأجهزة الأمنية لتكوين سلطة سياسية شديدة المحافظة.

ومن جهة ثانية، أدّت هذه السياسة إلى انهيار شبه كامل لمنظومة القيم الحميدة في المجتمع، لتحلّ محلّها منظومة قيم جديدة فاسدة تُعلي من شأن الفاسد والسارق والمهرِّب (برافو قد حالو..)، وما تشكّل حولها من مجموعات استزلامية تحت اسم الشبّيحة (لقد صار لكلّ متنفّذ شبيحته...يستخدمها في تأمين مصالحه، وفي الدفاع عنها). وأكثر من ذلك استخدمت الشبّيحة في صيغ مختلفة (كتائب عمّالية مسلّحة، أو كتائب بعثيّة مسلّحة، أو لجان شعبية...) في ترهيب الناس، والدفاع عن النظام في الأزمات.

أما في ما يخصّ سياسة قتل الروح السياسية في المجتمع، فقد تمّ العمل بموجبها على جبهتين:

على جبهة النظام، جرى العمل على قتل الروح الحزبية في أحزاب السلطة، وخصوصاً في حزب البعث، وإغراق قياداتها في الفساد والإثراء غير المشروع، وتحويلها إلى مجرّد ديكورات سياسية.

على جبهة القوى المعارضة، عمل النظام، وبكثافة، لمنع نموّ تيارات سياسية معارضة فاعلة وجماهيرية، من خلال تكثيف حملات الاعتقال لأعضائها، إلى درجة أنها أخذت طابعاً استئصاليّاً في بعض المراحل، كما حصل خلال أزمة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات التي تسبّب بها الإخوان المسلمون والنظام ودفع الشعب بأسره تكاليفها الباهظة. كان من نتيجة هذه السياسة من جهة، إضعاف القوى السياسية المعارضة إلى درجة كبيرة، حتى صار الكثير منها مجرد أخويّات سياسية تمارس السياسة تحت الأرض كنوع من الطقوس. ومن جهة ثانية تمّ تعميم الخوف في المجتمع، حتى صار عنواناً للسلبية والابتعاد عن الخوض في القضايا السياسة الوطنية، وخصوصاً ما يتعلّق منها بالشأن الداخلي. بل استخدم النظام بذكاء ما حصل في العراق من جرّاء الغزو الأميركي له، وهو يستخدم في الوقت الراهن ما يجري في ليبيا من أجل تعميق الخوف من أيّة مطالب بالتغيير. لقد نجحت هذه السياسة في تكوين مجتمع منزوع السياسة، منزوع الحزبية، منزوع الثقافة السياسية، لمصلحة ديماغوجيا تعظيم الزعيم.

أما في ما يخصّ سياسة إنعاش البنى الأهلية وتوظيفها سياسياً، فقد نجح النظام باستخدامها في صيغ وأشكال مختلفة، بدءاً من سياسة التوازنات الطائفية أو العشائرية في تكوين قياداته الحزبية، أو في توزيع المناصب في الدولة وأجهزتها، وصولاً إلى تعزيز دور المؤسّسة الدينية الرسمية وربطها به أمنياً واقتصادياً. لقد حوّل النظام الزعامات الأهلية للطوائف والقبائل والعشائر إلى خلفية اجتماعية له، يستدعيها عند الحاجة لتمارس دورها في الضبط المجتمعي. لقد توسّع النظام كثيراً في بناء دور العبادة، والمدارس الدينية، ومعاهد حفظ القرآن وغيرها، فانتشر ما يسمّى بالتديّن الطقوسي على حساب تفريغ المجتمع من الخطاب السياسي العلماني القومي أو اليساري أو الديني المعتدل، ما أسّس لوعي طائفي خطير، يدفع البلد ثمناً باهظاً له اليوم.

بطبيعة الحال ما كان باستطاعة النظام السوري أن يستمرّ في السلطة لمدّة تزيد على أربعة عقود باعتماده على النهج الأمني فقط، لذلك عمل على جبهات أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وغيرها، أدّت في المحصلة إلى بروز تناقضات كارثية هي من جملة الأسباب التي أسّست للدعوة إلى التغيير الجذري والعميق تحت عناوين إصلاحية. لقد حصل تراكم مهمّ على صعيد رسملة المجتمع، ودخلت المدنية إلى الريف، وانتشر التعليم على نطاق واسع، وتوسّعت وسائل الاتصال بالعالم.. كلّ ذلك عمل على تكوين شخصية المواطن السوري بصورة تجمع المتناقضات في داخلها وتتعايش معها وكأنها من الأمور الطبيعية. فهي من جهة غير راضية مثلاً عن طريقة إدارة المجتمع بالفساد الذي استشرى بحيث لم يبق أحد خارجه، لكنّها لا تعمل شيئاً من أجل الحدّ منه، أو محاربته خوفاً من السلطة. لم



يعد الاقتصاد قادراً على تأمين فرص عمل لطالبيه، وخصوصاً من الفئات الشابة المتعلّمة، ما أدّى إلى انتشار البطالة والفقر في المجتمع، لكن لا أحد يشير إلى المتسبّب به، إلاّ في الدوائر الضيّقة، خوفاً من المخبرين أيضاً. صار التوظيف في جميع مستويات الإدارات الحكومية على اختلافها خاضعاً لموافقة الأجهزة الأمنية، وللواسطة، وفي بعض المجالات صارت الوظيفة سلعة خدميّة تُباع وتشترى.

لقد ورث بشّار الأسد عن والده نظاماً سياسياً شديد الجمود والمحافظة، ومجتمعاً خائفاً شديد السلبية، واقتصاداً ضعيفاً على حافة الانهيار، لذلك، ومنذ اللحظة الأولى، حاول تقديم نفسه كمنقذ للبلاد من خلال خطاب إصلاحي منفتح، فاعترف بوجود أخطاء، وأعلن عن برنامج للإصلاح الاقتصادي على الطريقة الليبرالية، لكنه سرعان ما اكتشف أن الجهاز الإداري القائم لا يستطيع إدارة عملية الإصلاح، فأعلن عن برنامج للإصلاح الإداري، وترافق ذلك مع صدور العديد من التشريعات والقوانين المساعدة على ذلك. وأكثر من ذلك فقد تمّ تشكيل العديد من الفرق البحثية لتقديم رؤى لعملية الإصلاح وأولويّاتها، فتشكّل فريق عمل مهمّ لدراسة المسألة السكّانية، وآخر لدراسة مسألة التعليم، وثالث لدراسة مسارات التنمية في سورية حتى العام 2025، وغيرها كثير، لكن جميع هذه الدراسات التي أنجزها الباحثون وُضعت في الدرج وأُهملت.

في حقيقة الأمر لم يكن النظام جاداً في الإصلاح الحقيقي خوفاً على تهديم دعائم سلطته، فارتدّ على هامش الحرية النسبي الذي سمح به في بداية عهده (ربيع دمشق) وأغلق جميع المنتديات الحوارية التي انتشرت في جميع المدن السورية في حينه، والتي بدأت تشكّل حاضنة لتوليد وعي سياسي جديد، على الضدّ ممّا تريده السلطة.

3-2 في خصوصية مركزية الرئيس في النظام السياسي السوري

ليست خافية هي مركزية دور الرئيس في كلّ الأنظمة الديمقراطية الرئاسية، لكنّها هنا مركزية قانونية، كلّ جانب من جوانبها يحدّده قانون، ولا يستطيع الرئيس تخطّي الحدود التي يرسمها له، وهي قبل كلّ شيء مركزية مفوَّضة من قبل الشعب يمارسها تكليفاً. هذه الحالة تختلف جذرياً عنها في الأنظمة الاستبدادية، وخصوصاً في تلك الآتية من رحم «الشرعية الثورية» كما هو حاصل في سورية.

وبالفعل، منذ أن استولى حافظ الأسد على السلطة في سورية في العام 1970، في انقلاب أبيض كان يعدّ له منذ سنتين على الأقل، شرع في جعل نفسه محور النظام برمته، منه وإليه تنتهي جميع علاقات النظام الداخلية وترابطاته، وحتى أشخاصه. فهو لم يسمح طيلة فترة حكمه التي امتدت نحو ثلاثة عقود، ببروز أيّة شخصية من شخصيات النظام، إلّا بالقدر الذي يريده هو، ولأداء الدور الذي يطلبه منه.

وعندما حلّ ابنه، بشّار الأسد، محلّه في هرم السلطة في منتصف العام 2000، في عملية تسليم واستلام، هي الأخرى كان يجري الإعداد لها منذ بضع سنين على الأقل، بقي النظام على حاله يعمل بقوّة العطالة السابقة، لكن موقع الرئيس فيه، في البداية، لم يكن محورياً، كما كان في عهد والده، من جهة، للاختلاف الجوهري بين كاريزميّة كلا الرجلين، ومن جهة ثانية بالنظر إلى استمرار وجود طاقم والده في الحكم.

> **ثمّة أسباب كثيرة خارجية وداخلية تحول دون إسقاط النظام بالقوّة العسكرية، حتى لو استمرّ الصراع المسلّح سنوات أخرى... وكان بالإمكان إسقاط النظام فعلاً لو استمرّ الحراك سلمياً وتطوّر وصولاً إلى العصيان المدني**

غير أن نمط الحكم الذي بناه حافظ الأسد لا يكون، ولا يستمرّ في الوجود، من دون محورية موقع الرئيس ودوره فيه، وهذا ما عمل الرئيس الابن على تحقيقه في العام 2005 بعد أن أزاح جميع رجالات والده من السلطة، وأتى برجاله الخاصّين. منذ ذلك التاريخ صار النظام السوري يتحدّد بدلالة رئيسه فيسمّى نظام بشّار الأسد، كما كان يسمّى في حينه نظام والده بنظام حافظ الأسد، وبذلك أُعيد تطويب البلد لرئيسها من جديد، أو لعائلته الدالة عليه، فاستمرّت تُعَرَّف بـ «سورية الأسد».

لقد بنى حافظ الأسد نظامه على أربع ركائز أساسية هي: أولاً؛ منع أية حياة سياسية طبيعة في سورية، بما في ذلك في حزب البعث ذاته، وفي الأحزاب المتحالفة معه، إذ تمّ تحويلها إلى مجرّد أجهزة للسلطة. وثانياً؛ تقوية أجهزة الأمن والجيش وربطها به شخصياً. وثالثاً؛ التحالف مع البرجوازية السورية، وخصوصاً البرجوازية الدمشقية والحلبية.



ورابعاً؛ التحالف مع رجال الدين، وخصوصاً رجال الدين السنّة. وفي توزيع للأدوار غير معلن، لكنّه معروف، فقد أوكل للأجهزة الأمنية والعسكرية مهمّة الحفاظ على النظام بالمعنى المباشر، ومن أجل ذلك فقد منحها امتيازات واسعة، وتغاضى عن فسادها، بل أصدر قوانين تحول دون مساءلتها عمّا ترتكبه من جرائم، ما سمح لها بالتغلغل في جميع مفاصل الدولة والمجتمع. فضلاً عن ذلك، فقد ركّز في بنائها على الحضور الكثيف والواسع للعناصر الموالية له عضوياً.

أما في ما يخصّ تحالف النظام مع البرجوازية السورية وتأمين ولائها له، فقد أناط هذه المهمّة ببرجوازية النظام البيروقراطية (حيتان النظام الجدد) لتولّي هذه المهمّة، وذلك بنسج شراكات مع البرجوازية التقليدية، وهي برجوازية مدينية سنّية الانتماء المذهبي في غالبيّتها الأعمّ، لاقتسام فائض القيمة المنتجة، وخصوصاً في قطاع الدولة الاقتصادية، ما ساعد في تحوّلها شيئاً فشيئاً إلى برجوازية طفيلية وكمبرادورية. وإذا كان تأمين تحالف النظام مع البرجوازية السورية، تطلّب منه تقديم تنازلات كثيرة لها على الصعيد الاقتصادي، في مقابل تخلّيها عن دورها السياسي التاريخي المفروض أن تؤدّيه في ظروف التحوّلات الرأسمالية، فإن تأمين ولاء فئة رجال الدين له لم يكن يتطلّب منه الكثير. فشيء من تحسين امتيازاتهم المعنوية والمادية الشخصية، إضافة إلى منحهم فسحة واسعة نسبياً لممارسة شعائرهم الدينية، وبناء دور العبادة، ومعاهد تحفيظ القرآن، كانت أكثر من كافية لتأمين ولائهم له ومنحه غطاءً أيديولوجياً دينياً، كان بحاجة إليه.

اليوم وبعد دخول انتفاضة الشعب السوري عامها الرابع، صار البلد في أزمة وطنية شاملة جرّه إليها بصورة واعية نظامٌ مستبدٌّ وشديد المحافظة

3-3 في خصوصية التدخّل الخارجي في سورية

ما كان للدوائر الغربية الرسمية عموماً، والأميركية منها على وجه الخصوص، وكذلك حكومات العديد من الدول العربية والإقليمية، أن تقبل بدور المتفرّج على ما يحصل في بعض الدول العربية، من انتفاضات شعبية، تطرح لأوّل مرّة في التاريخ أسئلة تتعلّق بالأنظمة السياسية المستبدّة الحاكمة فيها، في منطقة لطالما وصفت مصالحها فيها بأنها حيوية، من دون أن تبدي أية ردّة فعل. وإذا كانت انتفاضة الشعب التونسي وانتفاضة الشعب المصري قد فاجأتا هذه الدوائر إلى حدّ كبير، ما جعلها تعمل لاحقاً على احتوائها، فإنها في انتفاضة الشعب الليبي، وكذلك في انتفاضة الشعب اليمني، وفي انتفاضة شعب البحرين، قد أدّت الدور الحاسم. في الأولى عن طريق التدخّل العسكري المباشر، وفي الثانية عن طريق فرض ترتيبات معيّنة، فتحت الطريق أمام حصول تغييرات في المستوى السياسي، في حين أنها في حال البحرين لجأت إلى إرسال قوّات لحماية النظام الملكي القائم. أما في سورية فإن الوضع كان مختلفاً منذ البداية، إذ إنها كانت تراقب ما يمكن أن يحصل في هذا البلد العربي الذي كانت تعتبره غير صديق، بدفع من انتفاضات الشعوب العربية بصورة رئيسة، وبدفع وتحفيز منها ثانية، عن طريق وسائل الإعلام على الأقلّ.

لكن ما إن شرع الشعب السوري أخيراً بالتمرّد على حكّامه، حتى بادرت دول عديدة عربية وإقليمية وبعيدة إلى التدخّل في الشأن الداخلي السوري تحت عناوين مختلفة، ظاهرها دعم الشعب السوري في مطالبه العادلة، وباطنها الدفاع عن مصالحها الخاصة. واللافت أن التدخّل الخارجي جاء بدايةً من سلطات الدول التي كانت تعدّ صديقة للنظام السوري مثل قطر وتركيا، لتتحوّل سورية لاحقاً، وخلال زمن قصير، إلى ساحة صراع دولية لم يُشهد لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية.

إن نهج العنف، في الظروف السورية، هو نهج قطع مسار تحوّل الانتفاضة الشعبية إلى ثورة وفتح الطريق أمام خيارات وممكنات الثورة المضادة، وهذا كان مستهدفاً لذاته من قبل السلطة السورية، لكنه لم يكن بعيداً عن استهداف دول عربية وأجنبية أخرى، ولكلٍّ أسبابه الخاصة.

لقد تدخّلت دول عربية وأجنبية في سورية لأنه كان لها مصلحة حقيقية في وقف مدّ « ثورات الربيع العربي» والقضاء على احتمالات انتقالها إلى دول أخرى. لذلك فهي قد شجّعت وساعدت على انتشار العنف في سورية لإدراكها أنه في ظروف سورية سوف يدفن هذه الاحتمالات على الأقلّ في المدى المنظور.



من جهة أخرى؛ فإن دولاً عربية وأجنبية وجدت في الصراع العنيف في سورية فرصة سانحة للقضاء على تحالفها مع روسيا وإيران ممّا يضعف هذه الأخيرة، من خلال استنزاف قدراتها المالية والعسكرية، وفضح سياساتها الداعمة للنظام السوري في مواجهة شعبه، وإبعاد روسيا عن المنطقة من خلال القضاء على آخر حليف لها.

غير أن تدمير سورية، وتمزيق نسيجها الاجتماعي، والقضاء على دورها الفاعل والمحوري في المنطقة لم يكن أيضاً غير ملحوظ في سياسات كثير من الدول الأجنبية، وفي مقدّمتها الثلاثي الأميركي البريطاني الفرنسي، وذلك خدمة لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وفي مقدّمتها مصلحتها في الحفاظ على أمن إسرائيل.

على المقلب الآخر، فإن حلفاء النظام كانوا مدركين منذ البداية لأهداف تدخّل الدول الغربية في الشأن الداخلي السوري، لذلك وقفوا بقوّة إلى جانب النظام، حليفهم الاستراتيجي في المنطقة، وقدّموا له كلّ الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي.

لقد أدّى التدخّل الخارجي في سورية إلى تأجيج الصراع المسلّح فيها، بحيث صار يملأ كامل المشهد. في جهة تصطفّ قوى المجموعات المعارضة المسلّحة التي صار يغلب عليها الطابع الجهادي المتطرّف مدعومة من آلاف المقاتلين الأجانب القادمين إليها من أكثر من ثمانين بلداً، تساندها عسكرياً ومالياً وسياسياً مجموعة دول ما يسمّى بـ«أصدقاء الشعب السوري». وفي الجهة الأخرى يصطفّ النظام بكلّ قدراته العسكرية والأمنية مدعوماً على الأرض من آلاف المقاتلين من حزب الله اللبناني وبعض التنظيمات شبه العسكرية العراقية، والإيرانية وغيرهم. هذا المشهد الذي يتميّز بالاستقطاب الحاد سوف يلقي بظلاله على آفاق الزمن القادم في سورية، وخصوصاً لجهة الحلول المطروحة ورسم ملامح سورية المستقبل.

4 - مقدّمات لزمن قادم

4-1 المراحل التي مرّت فيها انتفاضة الشعب السوري

مرّت انتفاضة الشعب السوري، منذ انطلاقها في الخامس عشر من مارس (آذار) العام 2011 بأربع مراحل رئيسة متمايزة، بدأت في أوّلها على شكل تظاهرات سلمية مدنيّة، ركّزت راياتها على الوحدة الوطنية، وعبّرت شعاراتها عن مطالب الشعب المحقّة في الحرية والكرامة والديمقراطية، واستمرّت هذه المرحلة ما يقارب الستة أشهر.

وفي المرحلة الثانية بدأت تزاوج بين المظاهرات السلمية والدفاع عن النفس وحماية المتظاهرين بقوّة السلاح. في أواخر هذه المرحلة التي استمرّت ما يقارب التسعة أشهر، بدأت تظهر الانشقاقات عن جيش النظام لتشكّل ما صار يُعرف بـ «الجيش الحرّ».

أما في المرحلة الثالثة، فإن الصراع المسلّح بين قوى النظام العسكرية والأمنية من جهة، والجيش الحرّ مدعوماً من مقاتلين محليّين وأجانب من جهة ثانية، صار مسيطراً على كامل مشهد الثورة، لتتراجع كثيراً المظاهرات السلميّة وما يصاحبها من شعارات وطنية جامعة لصالح الشعارات الطائفية.

خلال هذه المرحلة، جرى تحوّل مهمّ في دور الجيش الحرّ والمسلّحين المحلّيين فكثرت كتائبهم لتغطّي كامل جغرافيّة سورية، ولينتقلوا من وضعية الدفاع عن النفس وعن المتظاهرين السلميّين إلى الهجوم، هدفه الوحيد المعلن هو إسقاط النظام بالقوّة العسكرية.

أما المرحلة الرابعة الجارية، فإنها تتميّز بتحوّلات نوعية على صعيد جبهة القوى المعارضة المسلّحة المواجهة لقوّات النظام، إذ توقفت نهائياً الانشقاقات عن الجيش النظامي، واختفى ما يسمّى بالجيش الحرّ أو كاد. وعموماً لم يعد له أية فاعلية عسكرية، لصالح هيمنة القوى الجهادية المتطرّفة على كامل مشهد الصراع المسلّح في سورية في مواجهة قوّات النظام، وفي مواجهة بعضها بعضاً. الشعارات التي تعلو رايات هذه القوى الجهادية اليوم هي شعارات الخلافة الإسلامية ودولتها. لقد تحوّل الصراع اليوم إلى صراع على السلطة بين قوى الاستبداد الأصولي المتطرّف واستبداد النظام.

اعتماد النظام للنهج الأمني العسكري في الردّ على مطالب الشعب المشروعة والمحقّة، وما رافقه وتسبّب به من تعقيدات، هو المسؤول عن جعل سورية مكشوفة أمام كل متدخّل في شؤونها

إن جميع هذه التحوّلات في مسار الثورة هي تحوّلات موضوعية فرضتها مجابهة النظام للثورة بالقوّة العسكرية والأمنية والتدخلات الخارجية المشجّعة لخيار العنف والداعمة له. غير أن تصاعد



العنف المتبادل بين قوى النظام وقوى المعارضة المسلّحة على الأرض بات يهدّد بصورة لم يسبق لها مثيل وجود الدولة السورية والكيان السياسي السوري.

2-4 نظام يجيد تفويت الفرص

من المعلوم أن نظام بشّار الأسد الذي سوَّق نفسه تحت شعارات وعناوين «الإصلاح» و«التطوير والتحديث» عند استلامه السلطة في عملية استلام وتسليم كان والده قد أعدّها له مسبقاً، سرعان ما اكتشف أن السير في هذا الطريق سوف يؤدّي حتماً إلى اقتلاع نظامه من جذوره، ولذلك عاد إلى نهج والده السابق فعمد إلى كمّ الأفواه من جديد، وأغلق المنتديات الحوارية التي كانت قد تكاثرت في جميع المدن السورية، وزجّ كثيراً من النشطاء في السجن فيما صار يعرف بوأد «ربيع دمشق».

لقد فوّت النظام بوأده لـ «ربيع دمشق»، والعودة إلى سياسة القمع وكمّ الأفواه، فرصة كبيرة لإصلاح النظام السياسي في سورية بصورة «سلمية وآمنة ومتدرّجة»، ليتتالى بعد ذلك تفويته لفرص أخرى كانت نخب سياسية وثقافية وحزبية معارضة قد طرحتها عليه قبيل، وفي سياق انتفاضة الشعب السوري. ففي 25 فبراير(شباط) 2011 أصدر تجمّع «إعلان دمشق»، وكان في حينه أهمّ تجمّع للمعارضة السورية، بياناً من وحي انتفاضة بعض الشعوب العربية، وخصوصاً في تونس ومصر، دعا فيه السلطة إلى المبادرة بالدعوة إلى «حوار وطني شامل» لرسم معالم طريق التغييرالديمقراطي بصورة «سلمية وآمنة ومتدرّجة». وفي 2011/3/22 بعدما كان الحراك الشعبي قد بدأ في درعا، وأخذ يتحضّر في اللاذقية، صدر بيان وقّعه في حينه مباشرة نحو عشرين من الشخصيات الوطنية في اللاذقية، ليصير عدد الموقّعين عليه بعيد نشره أكثر من أربعمائة شخصية وطنية سورية من مختلف النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، يطالبون فيه السلطة بالمبادرة إلى الدعوة إلى مؤتمر وطني عام لإعداد خطّة شاملة للإصلاح، لكن السلطة لم تستمع لنداء العقل من جديد، واتّهمت معدّي البيان بأنهم عملاء. وفي 2011/4/17، كنتُ شخصياً قد نشرتُ مقالة مطوّلة نسبياً بعنوان « بمثابة مبادرة وطنية للحلّ في سورية» طرحتُ فيها « برنامج وطني للإصلاح»، وجدّدت فيها الدعوة من جديد إلى عقد مؤتمر وطني عام للعمل على إنقاذ البلد، لكنّ السلطة سدّت آذانها أيضاً. وفي 2011/6/23 ، في مؤتمر سميراميس للمعارضين غير الحزبيّين، الذي شارك فيه أكثر من مائتين من الشخصيات الوطنية الثقافية والفنّية ورجال الأعمال وغيرهم، وحظيتُ بشرف ترأسه، طرحتُ أيضاً مبادرة «خطّة عمل» لإصلاح النظام في سورية، تبنّاها المؤتمر وأشار إليها في توصياته، لكن السلطة بدلاً من مدّ اليد للمؤتمرين والاستماع إلى آرائهم، شنّت حملة تخوين ضدّهم.

لقد كانت المبادرات لإنقاذ سورية الشغل الشاغل لجميع أطياف المعارضة السورية، وكانت جميعها تركّز في حينه على إصلاح النظام وليس على إسقاطه. في هذا السياق جاءت مبادرة الإخوان المسلمين في بيان أصدرته في 5 /4 /2011 تدعو فيها إلى حوار وطني شامل، وخلق الظروف الملائمة له. وفي ذات السياق جاءت مبادرة الأحزاب والشخصيات الوطنية السورية في 2011/4/13 لكن قادة النظام كالعادة رموا جميع هذه المبادرات في سلّة المهملات، لتتراكم فوقها لاحقاً جميع المبادرات التي قدّمتها حكومات كانت تُعَدّ صديقة للنظام في حينه.

لماذا رفض النظام جميع المبادرات التي قدّمت له للإصلاح؟ هل كان ذلك تعبيراً عن غباء سياسي، كما يحلو للبعض نعت قادة النظام به؟!!

في الواقع كلمة «غباء» ليست في محلّها، فقادة النظام يدركون جيداً أن نظامهم مبنيّ بطريقة تجعله غير قابل للإصلاح، وأن أية عملية إصلاحية تُجرى عليه مهما كانت جزئية، سوف تضعه على طريق السقوط، وهذا ما لم يكونوا مستعدّين للسماح به، حتى ولو تطلّب الأمر منهم تدمير البلد.

3-4 هل يقبل الشعب السوري بقاء النظام

اليوم وبعد دخول انتفاضة الشعب السوري في سبيل الحرية والديمقراطية عامها الرابع، صار البلد في أزمة وطنية شاملة، جرّه إليها بصورة واعية نظام مستبدّ شديد المحافظة. لقد كان باستطاعة قادة النظام، بل شخص واحد فيه، تجنيب الشعب والبلد هذا الامتحان الرهيب الذي تعرّضا له، بحيث يدخلون التاريخ كمصلحين لكنّهم لم يفعلوا. لقد تسبّبت قراءة النظام الخاطئة لطبيعة الحراك الشعبي، وعمق رغبته في التغيير وأصالتها، وقراءته كذلك لسلميّة



هذا الحراك، الذي لا يعدو كونه سؤالاً كبيراً في التاريخ يتعلّق أساساً بأزمة النظام الاستبدادي، وليس بمؤامرة كونية عليه، لقد تسبّبت هذه القراءة إذاً في قيادة البلد إلى هذه الأزمة الوطنية الشاملة. إن اعتماد النظام للنهج الأمني العسكري في الردّ على مطالب الشعب الثائر المشروعة والمحقّة، وما رافقه وتسبّب به من تعقيدات، هو المسؤول عن جعل سورية مكشوفة أمام كلّ متدخّل في شؤونها. لقد حوّل عنفُ النظام سورية إلى بيئة جاذبة للتطرّف من كلّ لون، وخصوصاً اللون القاعدي، وإلى ساحة صراع وتصفية حسابات دولية.

إن حصيلة نحو ثلاث سنوات وبضعة أشهر من العنف في سورية، كانت كارثية بكلّ المعاني. فحسب ما جاء في تقرير صادر عن المركز السوري لبحوث السياسات، ومركزه دمشق، فإن خسائر الشعب السوري طيلة أكثر من 37 شهراً من النزاع المسلّح قد بلغت أبعاداً كارثية لم يسبق حصولها منذ الحرب العالمية الثانية ولم يكن بمقدور أحد توقّعها. تحدّث التقرير عن أن 4,4 ملايين سوري هم تحت خط الفقر الآن، وأن نسبة البطالة بلغت نحو 48,6 في المائة من مجموع السكّان. كما أشار المركز في تقريره الذي أجرى مسوحاته بالتعاون مع وكالة غوث اللاجئين- الأونروا، ووكالة التنمية التابعتين للأمم المتحدة، إلى أن نحو 36,9 في المائة من سكّان سوريا قد غادروا سكنهم الطبيعي.

وأشار التقرير الآنف الذكر أيضاً إلى أن الوفيات المرتبطة بالنزاع المسلّح ازدادت بنسبة 67 % في النصف الأول من العام 2013، لتصل إلى زهاء 100 ألف حالة وفاة خلال فترة النزاع المشار إليها، كما يقدّر أن ما يقرب من 400 ألف شخص تعرّضوا للإصابة أو التشويه، وتالياً فإن أكثر من 2 % من السكّان قتلوا، أو أصيبوا، أو جرحوا. وقد قدّر المركز قيمة الخسائر الاقتصادية حتى الربع الثاني من العام 2013 بنحو 103,1 مليار دولار[5] .

مع تحفّظنا على دقّة الأرقام التي وردت في تقرير المركز السوري لبحوث السياسات، والتي هي بالتأكيد أقلّ بكثير من واقعها الحقيقي، لا بدّ أن يضاف إليها أيضاً حرمان أجيال بكاملها من الدراسة والتعليم، فضلاً عن كثير من الأمراض الاجتماعية والنفسية التي تسبّب الصراع المسلّح بانتشارها في أوساط السوريّين، والتي سوف تحتاج إلى عقود لعلاجها.

في ظلّ هذه المعطيات والظروف، فإن السؤال الذي يكتسب وجاهة الطرح هو:

هل سوف يقبل الشعب السوري أن يعود إلى حضن الاستبداد من جديد ويستكين؟!

حوّل عنف النظام سورية الى بيئة جاذبة للتطرّف من كلّ لون، وخصوصاً اللون القاعدي، وإلى ساحة صراع وتصفية حسابات دولية

لا شكّ بأن الشعب السوري قد تعب كثيراً من جرّاء الصراع المسلّح الجاري بين أبنائه ومن قبل آخرين على أرضه، وهو يتوق بالتأكيد إلى إيجاد حلّ للأزمة التي تعصف ببلده، لكنّه في مجمل الأحوال لن يقبل أبداً، بإرادته، أن يحكمه نظام مستبدّ ظالم، فهو يتطلّع إلى نظام ديمقراطي تعدّدي يقرّر فيه مَن يحكمه وكيف يحكمه.

4-4 تفكيك النظام السوري

إن ثلاث سنوات ونيّف مَن الأشهر مضت على بدء الصراع المسلّح في سورية بين قوّات النظام والمجموعات المعارضة المسلّحة قد برهنت على استحالة إسقاط النظام بالعنف. إلاّ أن هذه الأعوام قد بيّنت من جهة أخرى أيضاً أنه من الصعب على النظام أن يحسم الصراع لصالحه بالقوّة العسكرية.

بدايةً ينبغي الإقرار بأن الخيار العسكري الخارجي لم يكن مطروحاً أصلاً بصورة جدّية، حتى في ذروة إخراجه المسرحي الأخير، بالعلاقة مع استخدام السلاح الكيماوي في الغوطة الشرقية في ريف دمشق، الذي اتّهم به النظام. السبب الجوهري في عدم جدّية هذا الخيار هو عدم وجود مصلحة حقيقية للدول التي تستطيع تنفيذه، أي الولايات المتحدة الأميركية، وبعض الدول الغربية الأخرى، وخصوصاً بعد أن وافق النظام على التخلّص من سلاحه الكيماوي.

ومن جملة الأسباب الأساسية لعدم إسقاط النظام عسكرياً من الخارج، عدم موافقة إسرائيل على ذلك.

---

5 «الكارثة السورية بالأرقام»، **متابعة نبراس دلول**..**www.syrianncb.org** أو على الرابط:

http://scpr-syria.org/att/1385594916_9kzW9.pdf

(ويفيد تقرير لوكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين (الأونروا) بحسب موقع **«العربية نت»** أن اقتصاد سوريا سوف يستغرق عقودا لاسترداد تكلفة الحرب "حتى لو توقّف الصراع الآن ونما الناتج المحلّي الإجمالي بمعدل 5 % سنوياً، فإن ذلك "سيستغرق الاقتصاد السوري 30 عاماً للعودة إلى المستوى الذي كان عليه في العام 2010».



ففي حديث لسفير إحدى الدول الغربية في دمشق لمجموعة من قادة المعارضة السورية في الداخل، كانوا في ضيافته في بيته في دمشق بناء على دعوته، قبل أن تسحبه دولته، وكنتُ واحداً منهم، قال: « ينبغي أن تتوقّف المعارضة السورية عن بيع الأوهام للشعب السوري، فالدول الغربية لن تتدخّل عسكرياً في سورية لإسقاط النظام..». ومن جملة ما قاله أيضاً «أنتم السوريون لا تأخذون بعين الحسبان دور إسرائيل في الصراع الجاري في سورية، فهي اللاعب الرئيس فيه...». وعندما سألته عن صحّة الأخبار التي كانت تتردّد في حينه بأن الدول الغربية تفاوض النظام لمقايضة أسلحة سورية الاستراتيجيّة، وخصوصاً قدراتها الصاروخية، وأسلحتها الكيماوية، بأمنه، قال: «نحن ندافع عن مصالحنا بالطريقة التي نراها مناسبة..»، علّقتُ على كلامه بالقول: «إسرائيل بالتأكيد لا تريد إسقاط النظام، بل تدمير سورية وجيشها، بحيث تخرج نهائياً من دائرة الصراع معها، ومن دائرة الفعل والتأثير في المنطقة لعقود من السنين»، ابتسم ونقل الحديث إلى موضوع آخر. بغضّ النظر عن حديث السفير و«جرأته»، لا يحتاج المرء لجهد في التفكير والتحليل حتى يدرك أن إسرائيل تقف في مقدّمة الدول التي لها مصلحة مباشرة واستراتيجية في الصراع الجاري في سورية، وخصوصاً بعد تورّط حزب الله فيه. وهي اليوم أشدّ تمسّكاً ببقاء النظام السوري من ذي قبل، وخصوصاً بعد أن خرجت سورية من قائمة الدول التي تهدّد أمنها[6]، فهي تدرك مدى التزامه بتعهداته، وخصوصاً في غياب بديل موثوق يحافظ على أمن الحدود معها.

منذ استلامه السلطة حاول بشّار الأسد تقديم نفسه كمنقذ للبلاد من خلال خطاب إصلاحي منفتح فاعترف بوجود أخطاء وأعلن عن برنامج للإصلاح الاقتصادي بصيغة ليبرالية، غير أن النظام لم يكن جاداً في الإصلاح الحقيقي خوفاً على تقويض دعائم سلطته فارتّد على هامش الحرية النسبي الذي سمح به في بداية عهده

وينبغي أن لا ننسى أيضاً موقف كلّ من روسيا وإيران الرافضتين لأيّ تدخّل عسكري خارجي لإسقاط النظام السوري، وهو موقف جدّي غير قابل للمساومة، كما أفصح عن ذلك مراراً مسؤولو البلدين. وأكثر من ذلك فإن إيران متورّطة في الصراع العسكري المباشر على الأرض السورية بحسب ما صرّح بذلك أحد النواب الإيرانيّين.

أما في جملة الأسباب الداخلية التي تحول دون إمكانية إسقاط النظام بقوّة المواجهة العسكرية الداخلية معه، تقف في المقدّمة قوّة النظام العسكرية، واستمرار تغذيتها من قبل روسيا وإيران، وعدم حصول انهيار اقتصادي فيه كما كان يتوقّع خصومه، ونجاحه في تحييد قسم مهمّ من الشعب السوري عن الانخراط في الصراع الجاري. حتى في المناطق التي سيطرت عليها المعارضة المسلّحة بدأ الناس يتذمّرون منها، لأنها لم تقدّم بديلاً أفضل عن إدارة النظام لهذه المناطق. يُضاف إلى هذه الأسباب سبب جوهري آخر وهو عدم قدرة المعارضة المسلّحة على التوحّد وإدارة عملياتها العسكرية بصورة مركزية تستند إلى استراتيجية وتكتيك عسكريّين محدّدين بصورة ملائمة. ولا يُخفى الأثر السلبي للتنافس والصراع بين بعض فصائل المعارضة المسلّحة على قوّة المعارضة نفسها، الأمر الذي كان في صلب هزائمها المتكرّرة.

هناك أسباب كثيرة أخرى، خارجية وداخلية تحول دون إمكانية إسقاط النظام بالقوّة العسكرية، حتى لو استمرّ الصراع المسلّح سنوات أخرى. لقد كان بالإمكان إسقاطه فعلاً لو استمرّ الحراك السلمي، وتطوّر وصولاً إلى العصيان المدني، لكن هذا الخيار لم يعد قائماً اليوم، بسبب نجاح النظام في دفع المتظاهرين إلى حمل السلاح، وخوض الصراع ضدّه في ساحته التي يتفوّق فيها عليهم.

ويبقى الخيار الوحيد المتاح اليوم لإسقاط النظام عبر تفكيكه، هو الخيار السياسي التفاوضي، وصيغة مؤتمر جنيف 2 المطروحة لتنفيذه أو في غيرها. في هذا المؤتمر يمكن جرّ النظام إلى الساحة السياسية للصراع التي لا يملك فيها عناصر قوّة، للعمل على تفكيكه. ويبدأ التفكيك بالمطالبة بضرورة الانتقال إلى نظام ديمقراطي حقيقي، يتمّ الإعداد له من خلال العمل على دستور جديد، يحوّل سورية إلى جمهورية برلمانية، مع جميع القوانين التنفيذية المتعلّقة بالحريات العامة والإعلامية، وتشكيل الأحزاب، وصولاً إلى انتخابات محلّية وبرلمانية ورئاسية متزامنة نزيهة وشفّافة تحت رقابة دولية.

6 www.aljazeera.net/opinions/pages/d4b420ad-b7dd

إن هزيمة النظام عبر صندوق الاقتراع هو الخيار الوحيد الممكن اليوم، لكنّه يتطلّب، لكي ينجح، وحدة المعارضة حوله، وتخلّيها عن الشعارات التي أفاد النظام منها كثيراً من قبيل التنحّي المسبق للأسد، ولجميع شخصيات نظامه، بل محاكمتهم. وينبغي أن لا ننسى أن النظام بحاجة إلى مخرج من الوضع الحالي الذي قاد نفسه والبلد إليه، وهذا ما يمكن تأمينه له من خلال التفاوض، حتى في صيغته الأكثر إيلاماً بالمعنى الأخلاقي، وهي القبول به منافساً أمام صندوق الاقتراع. ولتبقى للمستقبل مهمّة محاسبة مَن كان له دور في تدمير سورية، وفي مقدّمتهم مسؤولو النظام، فالشعب السوري لن يسامح أحداً أساء إليه.

4-5 سورية على مفترق طرق: مشاهد سيناريوهية

في ضوء التحليل السابق، يمكن القول إن سورية تقف على مفترق طرق اليوم، كلّ طريق منها يؤدّي إلى مشهد مختلف لها في المستقبل، يتمايز للأسف عن غيره بدرجة السوء فقط. في هذا المبحث سوف نتوقّف عند أربعة مشاهد سيناريوهية محتملة وهي الآتية:

أ- **سيناريو المشهد الأول** (السيناريو الأسوأ، لكنّه الأضعف احتمالاً): يقوم هذا السيناريو على الفرضيات الآتية:

- استمرار دعم المعارضة المسلّحة بالمال والسلاح، وبخاصة النوعي منه، على الرغم من سيطرة المتطرّفين عليها.
- نجاح المعارضة المسلّحة في إسقاط السلطة الحاكمة في نهاية المطاف، سواء في يد داعش أم غيرها.
- عدم وجود بديل جاهز ومنظّم يتميّز بالكفاءة لتولّي مقاليد الحكم بديلاً من النظام.

وفق فرضيات هذا السيناريو، فإن انهيار الدولة سوف يكون حتمياً، وعندئذ سوف تتحوّل سورية إلى دولة فاشلة ممزّقة يحكمها أمراء الحرب، ويصير خيار التقسيم واقعاً، ما سوف ينعكس سلباً على جميع دول المنطقة.

ب- **سيناريو المشهد الثاني** (سيناريو سيئ، لكنّه محتمل): يقوم هذا السيناريو على الفرضيات الآتية:

- استمرار الوضع الراهن لسنوات في المستقبل.
- إدارة الصراع المسلّح في سورية، بحيث يعجز أيّ طرف عن هزيمة الطرف الآخر.
- إفشال أية مبادرة سياسية لحلّ الأزمة في سورية.

وفق فرضيات هذا السيناريو، سوف يستمرّ تدمير سورية، وتمزيق نسيجها الاجتماعي، واستنزاف قدراتها لسنوات قادمة، وبالتالي إضعاف الدولة السورية، وتحويلها إلى كيان صوري، بحيث يسهل تقسيمها لاحقاً.

ج- **سيناريو المشهد الثالث** (سيناريو أقلّ سوءاً، لكنّه محتمل أيضاً): يقوم هذا السيناريو على الفرضيات الآتية:

- استمرار الدعم الإيراني والروسي للنظام وتناميه.
- تراجع دعم المعارضة المسلّحة، بل التخلّي عنها نهائياً.
- نجاح قوّات النظام في هزيمة المعارضة المسلّحة.

وفق فرضيات هذا السيناريو، سوف تتمّ المحافظة على بقاء الدولة السورية موحّدة، لكنّها ضعيفة جداً، ومدمّرة، يحكمها نظام معزول، إلاّ من أصدقائه، يواجه مشكلات كبيرة وخطيرة نجمت عن الصراع المسلّح، وفي مقدّمتها مشكلات إعادة الإعمار، وإعادة الوحدة إلى النسيج الاجتماعي. في وضعية كهذه، سوف تزداد مركزية السلطة، على الرغم من لجوئها المحتمل إلى بعض الديكورات الديمقراطية، وسوف تزداد تبعية سورية للدول الداعمة لها لعشرات السنين.

د- **سيناريو المشهد الرابع**(سيناريو أفضل ومحتمل، لكنّه معقد): يقوم هذا السيناريو على الفرضيات الآتية:

- امتناع الدول الداعمة للمعارضة المسلّحة عن تقديم السلاح والمال والغطاء السياسي لها، بسبب سيطرة القوى الجهادية المتطرّفة عليها، وتنامي نفوذ داعش على الساحتين العراقية والسورية.
- الخوف من تحوّل المنطقة برمّتها إلى مفرخة للإرهاب الدولي.
- حصول تفاهم روسي أميركي على حلّ الأزمة السورية في مؤتمر دولي وفق بيان جنيف1، أو أية مبادرة أخرى تتفق عليها الدولتان.



- حصول تفاهم عربي وإقليمي على الحلّ السياسي للأزمة السورية، وتفاهم سعودي إيراني بشكل خاص.
- استمرار توازن القوى على الأرض، واقتناع الطرفين المتحاربين بأن كسر هذا التوازن غير ممكن في المستقبل المنظور.
- اقتناع النظام والمعارضة بأهمية الحلّ السياسي التفاوضي للأزمة السورية.
- اتخاذ قرار في مجلس الأمن بوقف العنف في سورية، وإرسال قوّات دولية للمراقبة والفصل بين القوى المتحاربة، ومنع أيّ طرف دولي من التدخّل في النزاع السوري دعماً لاستمرار الصراع المسلّح.

وفق فرضيات هذا السيناريو، سوف تتمّ المحافظة على وحدة الدولة السورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تقود البلد إلى نظام ديمقراطي. هذا السيناريو في حال تحقّقه، سوف يمنع تحوّل سورية إلى مفرخة للإرهاب الدولي، ويخلق مناخاً ملائماً للمصالحة الوطنية ولعودة المهجّرين، وبناء علاقات سياسية جيّدة مع جميع الدول، ما يخلق تعاوناً دولياً واسعاً يساعد في إعادة إعمار البلد.

الباب الثاني



«الربيع العربي» في ضوء علم نفس الشعوب

أ. د. قاسم حسين صالح

أغرب ظاهرة في التاريخ هي انتحار شخص يُشعل ثورة في وطنه، وفي أوطان أخرى، ويُطيح أنظمتها! ففي يوم الجمعة الواقع في 17 ديسمبر (كانون الأول) 2010، صفعت الشرطية فادية حمدي الشاب محمد البوعزيزي أمام الناس وصادرت بلدية سيدي بو زيد عربته التي تقتات منها عائلته، من بيع الفاكهة والخضار.. فأضرم النار في نفسه واحترق أمام الملأ.

كان المشهد تراجيديا سيكولوجية خالصة: إهانة كرامة رجل يُصفَع من امرأة، واحتجاج ضدّ ظلم بقطع الرزق، وشعور بالعجز، تفاعلت في لحظة انفعال ليقدم على أقسى ما يفعله إنسان: قتل نفسه، ولكن بإحراقها أمام شباب يعيشون الحال ذاتها، فاشتعلوا من الداخل وكان ما كان.. صار الحدث ثورة، بل ثورات.. والمفارقة هي أن نار مشهد الإحراق لم تخلّف رماداً.. بل أزهرت «ربيعاً»! والمدهش في هذا الربيع أن أحداثه تحكّمت بها سيكولوجيا السرعة، تماماً كتلك التي تحدث بين جيشين، حيث تُحتِّم سرعةُ انتصار المنتصر سرعةَ اندحار المندحِر؛ فبعد هرب زين العابدين بن علي بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 يناير المصرية، وأجبرت محمد حسني مبارك على التنحّي، ثم تلتها بعد أيام الثورةُ اليمنية وأجبرت علي عبد الله صالح على التنحّي، ثم الثورة الليبية التي انتهت بمقتل معمر القذافي.

إن فهْمَ الحدث يتطلّب معرفةً بخلفيّاته وخصائص بيئته التاريخية والاجتماعية والثقافية.

أحدُ مداخل هذا الفهم يتحدّد هنا بالتحليل السيكولوجي للآليات التي عمل بها اللاوعي الجمعي والسلوك الجمعي كونهما المحرّكين الأساسيّين لفهم ما جرى في المشهد، وقراءة ما يتبع المشهد من أحداث، وتفكيك العقل السياسي العربي والشخصية العربية في زمنَيْ الاستبداد السياسي والاستبداد الاجتماعي، قبل «الربيع» وبعده، وما فعَلَه تضادُّ الثقافات (القدرية، الغيبية، الحداثوية..) من انشطارات وتشظّيات وانفلات المكبوتات وتصريف القهر والظلم بالعنف الطائفي والقبلي والثأر الجاهلي.. وما أحدثه من تغيير في طرائق التفكير.

يعني اللاوعي الجمعي (COLLCTIVE UNCONSCIOUS) ذلك الجزء من العقل الذي يتضمّن الرموز وخبرات الإنسان التي اكتسبها عبر الأجيال وأساليب التعبير عنها، والتي يشترك بها كلّ البشر وتُشكّل مصدراً للأديان والأساطير والفنون التي تتشابه عبر الحضارات المختلفة.

ومع أن يونغ (الذي اكتشف اللاوعي الجمعي) اتفق مع فرويد على أن الجانب الأكثر أهمية في سيكولوجيا الإنسان هو ليس العمليات العقلية، أو السلوك الذي نكون على دراية به، بل هو العمليات العقلية التي لا نكون على دراية بها، فإن يونغ ابتكر مفهوم اللاوعي الجمعي وعدّه أكثر أهميةً في حياة الفرد والمجتمع من اللاوعي الخاص بالفرد الذي اكتشفه فرويد.

من هنا جاءت أهمية اللاوعي الجمعي بكونه يحمل خبرات أو معتقدات مشتركة لدى شعوب أو جماعات داخل شعب معيّن.. تحدّد سلوكها أو تصرفاتها أو ما تقوم به من أفعال. ومن هذا المفهوم ظهر مفهوم حديث نسبياً هو السلوك الجمعي (COLLCTIVE BEHAVIOR) ويُقصَد به السلوك غير المنظّم، الذي ينشأ تلقائياً، ولا تكون له خطةٌ تحْكم مسارَه، فيصعب التنبّؤ بتطوّراته، ويعتمد على التأثير المتبادَل بين الأفراد المشاركين فيه، ومن أنواعه: إجماع جماعة



معيَّنة على وجهة نظر معيَّنة من دون تمحيص، وسلوك أوغريزة القطيع الذي يشيع في المجتمعات المتخلّفة، وسلوك الغوغاء التي تستهدف جموعُها القيامَ بأعمالٍ عدوانية، مثل تخريب الممتلكات، أو نهبها، أو إشعال النار فيها، كالذي حصل في العراق في إبريل (نيسان) 2003، حيث أسهم العراقيون في نهب وطنهم.. وحتى ذاكرتهم التاريخية!

وقد يبدو اللاوعي الجمعي لكثيرين أشبه بشخص (فاقد الوعي)، غير أنه يعمل بآليات توحي بعكس ذلك؛ وأهمها:

- يتعامل اللاوعي الجمعي مع بُعْدٍ زمني واحد هو الماضي، ويُحيط نفسه بجدار كونكريتي يصدُّ كلّ مؤثرات الحاضر.
- يغلّبُ العقلَ الانفعالي على العقل المنطقي في سلوك الفرد والجماعة، ويعطّل العقلَ المنطقي في أوقات الأزمات.
- يستقطب الناسَ في مجموعتين متضادتين: الـ«نحن» أي الجماعة التي ينتمي إليها، والـ«هم» أي الجماعة الأخرى.
- يتَّصف بأنه «أحول العقل» يرى في الـ«نحن» الإيجابيات ولا يرى فيها السلبيات، ويرى في الـ«هم» السلبيات ولا يرى الإيجابيات. ويخرج بتعميمات خاطئة مؤدّاها أن جماعته هي الأفضل في كلّ شيء.

«بعد الربيع العربي» انحسر دور القوى العلمانيّة عمّا كان عليه قبل نصف قرن، ما يعني أن مكانة العلم ودوره يتراجعان حين يسود المجتمعات مناخ «ديني» وعنف مجتمعي يتعارض مع التطوّر

- يفهم الصراع على أنه «أكون أو لا أكون»، أي إما غالبٌ أو مغلوب، ولا يرى الجوانب الأخرى في الصراع.

والمدهش أن أفكاره هذه تتحوّل إلى آليات سلوكية جمعية. فقد توصّل غوستاف لوبون Gustave Le Bon في كتابه **«الجموع.. دراسة في العقل الشعبي»** إلى أن الإنسان الفرد قد يكون مثقفاً ومتحضراً، ولكنّه وسط الجموع يصبح بربرياً، وأن سلوك الجمع هو استجابة لاعقلانية لإغراءات الموقف الذي تجد الجماعة نفسها فيه، تحكمها عمليات نفسيّة تأخذ مجراها عند تشكّل الجموع، وتؤثّر في سلوك الفرد، عبر عمليتين نفسيّتين: تقبل الإيحاء (Suggestability) حيث تسارع الجموع إلى التصرّف وفقاً لِما يوحى إليها به، وتتراجع الشخصية الواعية ليتولّى «اللاوعي الجمعي» توجيه سلوكها، والعدوى الاجتماعية (Social Contagion)، وفيها يؤثّر الأفراد نفسياً بعضهم في بعض أثناء وجودهم في جماعة تُستثار، فتتصاعد حدّة انفعالاتها المنفلتة لتفْرِغها، عبر السلوك الذي يوحى إليها به، والمتّسق مع دوافعها.

ولقد أسهم اللاوعي الجمعي بخلق عقد نفسية في الشخصية العربية، أخطرها: البارانويا، العناد العصابي في الاختلاف مع الآخر، الاستهداف، أخذ الثأر، التصلّب الثقافي، تقديس الشخصيات. ونقصد بالعقد النفسية هنا، حالة عصابية من خصائصها: شعور صاحبها بالقلق والخوف من الآخر، والضعف أو العجز، وسوء التوافق مع نفسه ومع الآخرين، واللاواقعية في تقييم الأمور، وصعوبة إيجاد حلول عقلانية لمشكلاته، والميل إلى الاستمرار على هذا السلوك، على الرغم من إدراكه أنه يُتعِبه.

وبحسب النظرية التطوّرية (Evolutionary) فإن المورّثات («الجينات») السلوكية تخضع لقانون الانتخاب الطبيعي فتعمل - عبْر التاريخ التطوّري للإنسان - على تقوية مورّثات أي «جينات» سلوكية معيَّنة، وإضعاف مورّثات أخرى (مقارب لقانون دارون: البقاء للأصلح). وهذا يعني أن الأحداث التي عاشها الإنسان، عبْر تاريخه التطوّري، تدخّلت في عمل المورّثات، بثلاث صِيَغ: تقوية مورّثات معيّنة، وإضعاف أخرى، ونسف مورّثات أخرى.

تأسيساً على ذلك فإننا، نحن العرب، نتاج ما صنعته الأحداث من تأثير في مورّثات («جينات») أسلافنا. ولَكَ أن تقول: إن «جيناتنا» الحالية «مشفَّرة» (أو مسجّل عليها الأحداث) التي عاشها أجدادنا في لاوعينا الجمعي، وإننا نقرأ عناوين هذه الأحداث ونرى صوراً منها، عبْرَ سلوكنا وتصرفاتنا. ولك أن تقرأ أيضاً تاريخ الخلافتين الأموية والعباسية، ثم العثمانية، والدماء التي أُريقت على أرض العرب، في عنفٍ شرِسٍ تُحَزُّ فيه الرؤوس وتُداس جثث القتلى بحوافر الخَيل، وما نجم عن ذلك من توارث الحقد الذي يُفضي بالضرورة إلى الانتقام حين تحين الفرصة.

بهذه التركيبة النفسية للشخصية العربية حدثت ثورات «الربيع العربي». ولأنها مختلّة، غير متوازنة، مشحونة بالقهر (ولا يمكن للمجتمع أن يكون سليماً نفسياً إلّا باختفاء مخلفات القهر) فقد كان

للعقل الانفعالي الدور الرئيس في تحديد مسارها نحو تحقيق أهدافها المشروعة: الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.. التي لم تَـنَلْها لأسباب تلت ذلك المشهد.

سيكولوجيا الحاكم العربي

ثمّة مرض سيكولوجي مُصابٌ به الحاكم العربي، وهو أنه يعدُّ السلطةَ مُلْكاً خاصاً به وحقاً أبديّاً له، إلى أن يموت أو يُزاح (مثال على ذلك: صدام حسين، معمر القذافي، حسني مبارك، بن علي، علي عبد الله صالح..) وأنه يعمل على ديمومتها باعتماده ثلاثة أساليب: تشكيل جهاز أمني خاص به، وتأليف حزب سياسي يتزعّمه، وتدجين شعبه للقبول به.

هنا، لا بدّ من طرح السؤالين التاليين:

ـ هل هذا المرض وراثي، بمعنى أن الحاكم العربي يَرِثُه مع السلطة، وذلك منذ انتهاء الخلافة الراشدية؟

ـ هل الحاكم العربي ـ بعد التغيير الديمقراطي، في العراق وبلدان «الربيع العربي» ـ مصابٌ بالمرض نفسه؟

لنبدأ بالسلطة.

لدى مراجعتنا لمفهوم السلطة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وجدنا فرقاً مدهشاً لدى مقارنته بمفهوم السلطة في اللغة العربية. إذ تعني السلطة في قاموس «لاروس» الفرنسي: «القدرة على التحكّم، واتّخاذ القرارات»، ويضفي عليها قيمة الحقّ، ويضرب لها مثلاً تربوياً بسلطة مدير المدرسة.. ويفرّق بين السلطة والقوة، إذ تعني القوّة إرغام الآخرين على طاعتك، فيما تعني السلطة الحق في أن توجِّه الآخرين، أو أن تأمرهم بالاستماع اليك وطاعتك.

ويفرّق القاموس الإنجليزي بين «السلطة» و«التّسلط»، إذ يعدّ السلطة ضرورة اجتماعية وأخلاقية لتنظيم أمور المجتمع ولتحقيق العدالة الاجتماعية، فيما يتضمّن مفهوم التسلّط معاني: الظلم، القهر، الإرهاب، الإكراه، التشدّد، العنف.

ومع أن السلطة، في القواميس الإنجليزية والفرنسية، تتطلّب القوّة، غير أنها تشدّد على أن القوّة بلا سلطة ظلم واستبداد. وبهذا الفهم يكون مفهوم السلطة، في هاتين اللغتين، بمعنى الحقّ وشرعية استخدام القوّة. الأمر مختلف في اللغة العربية، اذ يَرِد مفهوم السلطة في «لسان العرب» بأنها: «القهر»: «سلَّطه الله فتسلَّط عليهم». وتَرِدُ في قاموس «الهادي» لحسن سعيد الكرمي، بأنها «القدرة والملك». ويُشير الفعل بها إلى التسلّط: «تسلّط الأمير على البلاد، حكمها وسيطر عليها، وتسلَّط القويّ على الضعفاء، تغلّب عليهم وقهرهم.. وتسلَّط، تمكَّن وتحكّم». ولأن اللغة، في جانب منها تعكس المضمون السيكولوجي لشخصية الناطقين بها، فإن اللغة العربية أخذت مفهوم السلطة بمعناه التسلّطي المشحون بالعنف والجبروت والسطوة والتغلّب. وعلى الرغم من ظهور محاولات تطويرية في قواميس أكثر حداثةً، فإن مفهوم السلطة في اللغة العربية بقي مشحوناً بالعنف والقوة ودلالات التسلّط، التي تتبدّى بالعقوبات والتهديدات، وتتجلّى في غايات الطاعة والخضوع والامتثال لقوة قادرة قاهرة.

أسهم اللاوعي الجمعي بخلق عقد نفسية في الشخصية العربية أخطرها: البارانويا، العناد العصابي في الاختلاف مع الآخر، الاستهداف، أخذ الثأر، التصلّب الثقافي، تقديس الشخصيات

ولتأمين ذلك فإن الحاكم العربي يقوم بتشكيل أجهزة أمنية خاصة به، يأمرها بممارسة أسلوب الاستبداد، لتشيع في المواطن سيكولوجْيا الخوف من بطش الحاكم به، ويرأس حزباً سياسياً يمارس من خلاله السيطرة على شرائح اجتماعية واسعة تضمّ مرتزقة ومنافقين، وبعض الكفاءات والوجوه الاجتماعية للتغطية.. ويضع مَن تتوافر فيهم «الثقة» في المراكز المؤثّرة بالحكومة، حتى وإن كانوا لا يمتلكون الخبرة والكفاءة. ويُصار إلى تدجين الشعب سيكولوجِيّاً عبر ثلاثة أساليب رئيسة: إشعار الناس بالعجز عن التغيير، بإعادة انتخابه لدورات انتخابية عدّة؛ وتخريب القيم، بإشاعة الفساد المالي والإداري والسياسي؛ وتقديس نفسه بإضافة صفات خاصة إلى اسمه، ونشر صوَرَه في الأماكن العامة والدوائر الحكومية والبيوت.

تقترن سلطة الحاكم العربي بمفهوم خطير هو «السطوة»، التي تعني في لغتنا العربية القهر والبطش. ووفقاً لتحليل علم الاجتماع السياسي، هنالك أربعة مصادر للسطوة: المنصب، والثروة، والخبرة، والعلاقات. أوّلها وأخطرها، سطوة المنصب التي تعتمد على السلطة الرسمية. فعبر دراسة نماذج لأسوأ طغاة العالم (هتلر، موسليني، ستالين، بول بوت، عيدي أمين، صدام حسين، معمر القذافي..) تبيَّن أن جميعهم يتّبعون أسلوباً



«مسرحياً» في بناء سطوتهم، يمرّ بأربع مراحل: في الأولى، يبدأ الدكتاتور المتوقّع بتشكيل علاقات مع أناس لديهم نوايا أو مطامح نحو سلطة من نوع ما. وفي المرحلة الثانية ينتقل من مرحلة التعرف إلى الناس إلى تكوين التحالفات، بأن يستغلَّ صاحبُ سطوة المنصب مهاراتٍ اجتماعية وأنماطَ تأثيرٍ مراوغة، وقدرةً على الإقناع السياسي، وتفكيرٍ سياسي ذي وجاهة، ووعدٍ بتحسين الأوضاع بعمل مشترك، رسمي وشعبي، فيعمد إلى استيعاب مَن يطمح لدور قيادي، ويضعه في مركز يرضى به، ويصبر على التخلّص من منافسيه لحين فرصة ملائمة، ليصل إلى المرحلة الثالثة، مرحلة السيطرة بطريقة «ناعمة»؛ فهتلر جاء إلى السلطة بانتخابات ديمقراطية، ولكن ما إن صار زعيماً للحزب القومي الاشتراكي الحاكم، حتى أسرع بتثبيت أركان الحكم، مكتسباً قدرةً كبيرة على التأثير في الناس تخوّله أن يقرّر ويسيطر ويوجّه ويكافئ ويعاقب و«يُحيي ويميت»! وكذلك هي الحال مع عتاة الحكّام العرب. أما حين يصل صاحب سطوة المنصب المرحلةَ الرابعة، فإنه يتوجّه نحو التخلّص من منافسيه السياسيّين، ووضع الموالين له في مناصب سلطوية، وبناء آلية تمكّنه من بثّ الخوف والهيبة فيهم وفي الشعب بأكمله، لدعم سطوته.

قد لا تتمكّن الأجيال العربية الحالية من الوصول إلى ما وصلت إليه جنوب أفريقيا من تسامح، حيث بات اليوم مَن كانا الجلاّد والضحية يصطحبان السوّاح لزيارة السجون فيشرحان لهم كيف كان الجلاّد يعذّب الضحيّة في الزنزانة ويرويان لهم معاً ما كان يحدث!

يَشي المشهدُ السياسي في المجتمعات العربية التي أُطيحت أنظمتُها الدكتاتورية، يشي بوجود قادة سياسيّين يبدون في ظاهرهم ديمقراطيّين، فيما تعتمل في دواخلهم شهوة السطوة والسيطرة. وكما أن الليل والنهار لايمكن أن يجتمعا، كذلك أيضاً السطوة والديمقراطية. ولهذا فإن هؤلاء يعيشون حالة تناقض وجداني وسلوكي، لأنهم يحاولون جمع اتجاهين متعاكسين، لا بدَّ أن يتغلب أحدهما على الآخر: فإما السطوة أو الديمقراطية. وما نخشاه أن هذا الصنف (وبعضهم عبر المرحلة الثانية في بلدان «الربيع العربي») استمكن من مصادر السطوة الثلاثة الأخرى: سطوة الثروة، بحيازته القاعدة الذهبية (مَن يمتلك الذهب يكون هو القادر على وضع القواعد)، وسطوة الخبرة بامتلاكه درايةً ومعلوماتٍ تُكسِبُه التأثيرَ في العامة، وسطوة العلاقات باكتسابه قبول أناس يمتلكون سطوة عشائرية، أو اجتماعية، أودينية، أو حتى ثقافية أيضاً، تنذر بخطر كبير على الناس والوطن، وعلى أنفسهم أيضاً، وبطبيعة الحال!

الحاكم والشعب.. معادلة نفسية

الأقرب إلى الصواب أن الحاكم العربي والناس كلاهما مُصابٌ بأمراض نفسية في صيغة ضمِنَت ديمومةَ العلاقة بينهما، وشبيهة بالعلاقة بين «سي السيد» وزوجته المصابين كليهما بعصابَيْ التسلّط والخضوع. والتحليل الأصوب، هو أن «الاضطرابات العصابية» التي تشكو منها الشعوب في وطننا العربي ناجمة عن أن التسلّط في مجتمعاتنا تحكمه علاقة هرمية ثابتة، بمعنى أن الأعلى يسيطر على الأدنى، والأدنى يتماهى بالأعلى ويسيطر على الأدنى منه.. وأن اللاواقعية في تقييم الأحداث تُفضي إلى الشعور باليأس والاستسلام لواقع ضاغط، وإلى الإيمان بالقدرية والطلب من الخالق أن ينتقم من الحاكم الظالم، والدعاء في أضرحة الأئمة والرجال الصالحين أن يخلّص الناس من الطاغية الذي أذلّهم. والعلّة في الأنظمة السياسية العربية تكمن في شعوبها قبل حكامها؛ فهي مأزومة بأمراض نفسية أخرى أقبحها عدم قبول الآخر المختلف في الرأي والعرق والدين والمذهب والعشيرة. وتلك أمراضٌ متأصّلة في الشخصية العربية بفعل حروب سخيفة (داحس والغبراء مثلاً..) وتنافس ونزاع وعنف لأكثر من ألف عام، ودافع قسري نحو أخذ الحيف بالانتقام، على الرغم من وجود أقلّية واعية متمسّكة بالمستقبل تعاني في الزمن الديمقراطي ما كانت تعانيه في الزمن الدكتاتوري، وربما أكثر.. وقد لا تتمكّن الأجيال العربية الحالية من الوصول إلى ما وصلت إليه جنوب أفريقيا من تسامح، حيث بات اليوم من كانا الجلاّد والضحية يصطحبان السواح لزيارة السجون، فيشرحان لهم كيف كان الجلاّد يعذّب الضحيّة في الزنزانة، ويرويان لهم معاً ما كان يحدث!

في المقابل، فإن الحكّام العرب مصابون بـ«اضطرابات الشخصية» التي تعني نمطاً ثابتاً من السلوك غير المرن، والمفرط في التصلّب؛

وتتجسّد أعراض هذه الاضطرابات في ثلاثة أنواع من الشخصية: النرجسية، والسيكوباثية، والبرانوية.. ومثالها جميعاً صدام حسين الذي أخذ من نمط الشخصية النرجسية شعارها «أنا مميّز»، ما يعني أنه على يقين تام بأنه يمتلك قدرات استثنائية أو خارقة، وأنه أكثر فهماً ووعياً من الآخرين، وأرقى منهم جميعاً، وأن حسْبَهم أن ينفّذوا أوامره؛ وأخذ من الشخصية السيكوباثيةِ الساديَّةَ العنفَ والقسوة مع الخصوم وعدم الشعور بالذنب حين يعذّب الآخرين أو يصفّيهم جسدياً ويتلذّذ بآلامهم. وأخذ من الشخصية البارانوية الشكوكَ من غير أدِلّة كافية، والانشغال في ارتيابات غير مبرّرة، في نوايا المحيطين به وولائهم له، ونزعة دائمة لاستبطان الضغينة ورفض التسامح مع من أساء إليه.. على أن هذه المزايا «المرضية» يتّصف بها معظم الحكّام العرب، فلا فرق بينهم إلا في درجة حدّتها وبروزها. وتفرّد معمر القذافي على سواه من الحكّام العرب، بأنه أضاف إلى تلك الصفات، في شخصه، صفة استعراض الذات والزهوّ بها.

كانت انتفاضات الشعوب العربية بمثابة صحوة من الإدمان على تكيّف حياتي سلبي تَمثَّلَ في الخضوع والاستكانة واليأس والقدرية والقبول بمقولة «مثلما تكونون يولّى عليكم»، وتلك كلّها أعراض عصابية؛ وقد ساعد على هذه الصحوة تكنولوجيا الاتصالات عبر القارات، التي أسهمت في تفتُّح جيل جديد، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وبخاصة الفيسبوك. وكان الفيسبوك قد نشأ أصلاً من ظاهرة سيكولوجية شعر بها مبتكرُه الشاب الأميركي مارك زوكربيرج، (مواليد العام 1984)، وهي أن الناس شغلتهم منغّصات الحضارة ومتطلّبات العمل عن التواصل الاجتماعي وجهاً لوجه، وافتقدوا الحاجة النفسية لكشف الذات وشكوى الهموم لصديق أو حبيب، فابتكر هذه الوسيلة لمعالجة حالة شعور الفرد بالضياع النفسي في المجتمعات المعاصرة. ثم تطوَّر الأمرُ إلى أن أصبح الفيسبوك أحد محرّكات «الربيع العربي»؛ إذ يمكن القول بأنه شكّل تياراً - هو «تيار الفيسبوك» - تحوَّل من متنفّس للشباب الى منبِّهٍ لسبب معاناتهم من ضغوط الحياة والأزمات التي تعيشها بلدانهم، ثم إلى محرّض للتمرّد على السلطة النظام. والمدهش في الأمر، أنه خلق عالماً افتراضياً وديعاً وجميلاً في مواجهة واقع خشنٍ قبيح، وصار هنالك جمهوران مختلفان سيكولوجيّاً: أحدهما تجمَعُه المحبةُ والشعور المشترك بالحيف والتحريض على حقّه المشروع في حياة كريمة كالتي يعيشها أقرانهم في الأنظمة الديمقراطية، وآخر تسوده الوصولية وحبُّ السلطة والكراهية وممارسة العنف والدفاع عن النظام. من هنا نشأت مقارنات كثيرة: بين واقع يعيشون فيه مهمَّشين في بلدانهم، وواقع يعيش فيه أقرانهم في بلدان الغرب، موفورو الكرامة والاعتبار؛ بين الفقر الذي يعيشونه، والثروة الهائلة المسلوبة منهم والرفاهية الخيالية التي يعيشها أصحاب السلطة. فنجم عن تلك المقارنات نشوء تصوُّر جديد لشكل الدولة يناقض تماماً شكل الدولة التي رأوا أنها قائمة على الاستبداد والفساد المالي والسياسي.

من بين الأسئلة التي أثارها «الربيع العربي»: هل يجب على المختصّين بعلم النفس أن يكون لهم موقفٌ من الأحداث التي شهدتها تونس ومصر والبلدان العربية الأخرى من خلال تحليلها بقراءات سيكولوجية أو عليهم أن ينأوا بأنفسهم بعيداً عنها وأن ينصرفوا إلى اختصاصاتهم المهنية والأكاديمية؟

الهويّات الفرعية

لدينا ما يشبه نظريةً تنطبق على واقع ما حصل في «الربيع العربي»، وهي التالية: إذا انهارت الدولة وتعطّل القانون وصارت الحياة فوضى، شاع الخوف بين الناس وتفرّقوا جماعاتٍ وأفراداً تتحكّم بسلوكهم الحاجةُ إلى البقاء، فيلجأون إلى مصدر قوّة أو جماعة تحميهم، ويحصل بين الطرفين ما يشبه العقد القائم على مبدأ الحماية المتبادلة. وهذا ما حصل في المجتمعات العربية التي أُطيح بأنظمتها الدكتاتورية، خلافاً لما وصفه محلّلون بأن ما حصل هو فوضى سياسية واجتماعية؛ فما جرى كانت تحكمه آليات نفسية في أربع مراحل رئيسة مهَّدت كلّ واحدة منها للأخرى، على النحو الآتي:

1 - الاحتماء من أجل البقاء،

2 - الولاء لهوية فرعية،

3 - شيوع الكراهية،

4 - الصراع والعنف بمختلف ألوانهما.

ولأن السياسيّين يتداولون مفردة «الهوية»، كما لو أن لديهم مفهوماً للهوية محدّداً ومشتركاً، ولأن للهوية



الدور الأكبر في تحديد أهداف الفرد وتوجيه سلوكه ونوع العلاقة التي تربطه بجماعة اجتماعية معيّنة، أو جماعات، ولاسيّما في أوقات الشدّة والأزمات، فإن الأمر يستوجب توضيح هذا المفهوم وتوظيفه في المشروعات الهادفة إلى إشاعة ثقافة السلام، وبخاصة الثقافة التي تتبنّاها مراكز دراسات معتبرة.
يشير علماء النفس الاجتماعي إلى وجود أكثر من عشرة أنواع للهوية، غير أن أكثرها فاعلية في أوقات الأزمات تتحدّد بأربع:
1 ـ الهوية الشخصية: وتعني ماهية الأفكار والقيم الثابتة نسبياً التي يحملها الفرد بخصوص نفسه ودوره وفئته الاجتماعية والإحساس بكينونته وصفاته الفردية.
2 ـ الهوية الاجتماعية الفئوية: وتعني الشعور بانتماء الفرد إلى جماعة اجتماعية معيّنة، ذات تقاليد ومشاعر خاصة بها. وهي على ثلاثة أنواع: الهوية الدينية، والهوية المذهبية (الطائفية)، والهوية العشائرية.
3 ـ الهوية القومية: وتعني إحساس الفرد بانتمائه إلى جماعة كبيرة أو شعب، يشترك في تاريخ واحد وقيم وعادات وفولكلور ومشاعر وعواطف.
4 ـ الهوية الوطنية: وتعني إحساس الفرد بانتمائه إلى وطن واحد تعيش فيه مكوّنات اجتماعية متعدّدة الهويات، تشكّل مجتمعةً شعباً يجمعه جميعاً شعورٌ مشترك بالاعتزاز بوطن عاشوا على أرضه لتاريخ طويل، وتحوّل إلى دولة تحمل اسماً ولها علَمٌ يميّزها بين أعلام الدول الأخرى.

الشعور بالهويّة الوطنيّة تراجع بُعيد الإطاحة ببعض الأنظمة الديكتاتورية العربية، فنجم عن ذلك نموّ الشعور بالكراهية الذي يشيع لدى الجماعة حين تشعر بأنها كانت مغبونة أو محرومة أو كان يُحال بينها وبين تحقيقها لأغراضها واستحقاقاتها المشروعة

والذي حصل هو أن الشعور بالهوية الوطنية تراجع بعيد إطاحة الأنظمة الدكتاتورية، وتصاعد الشعور بالهويات الفرعية والقومية، فنجم عن ذلك نموّ الشعور بالكراهية الذي يشيع لدى الجماعة حين تشعر بأنها كانت مغبونةً أو محرومةً، أو كان يُحال بينها وبين تحقيقها لحاجاتها واستحقاقاتها المشروعة.
ولأن العقل يتعطّل دوره في مجال التحكّم بانفعال الكراهية بين الفئات الاجتماعية، التي يكون مستوى الوعي لديها متدنياً، ولأن هيبة السلطة تضاءلت بعد إطاحة الأنظمة الدكتاتورية، فإنه جرى التعبير عن الكراهية بين الفئات الاجتماعية المتعدّدة الهويات، بأساليب العنف والعدوان والانتقام البشع، في العراق تحديداً، بالنظر إلى تعدّد الهويات الفرعية فيه.

ما قبل المشهد وبعده

كانت المفاجأة التي تلت المشهد أن «ثمرة» ثورات العرب قطفها الإسلام السياسي مع أنه لم يكن هو مفجّرها، ولا المتصدّر لأحداثها. فلماذا حصل هذا الذي يبدو غير منطقي؟ وكيف حدثت هذه المفارقة: إن الذين بدأوا الثورة، ونزلوا إلى الشارع، وضحّوا، وأسقطوا أنظمة حكم قويّة، خرجوا منها، في حين أن الذين كانوا يتفرّجون أمسكوا بزمام السلطة؟!
التحليل الاجتماعي وعلم النفس السياسي يقدّمان الإجابات الآتية:
1 ـ إن الأحداث التي بدأت في يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط) 2011 (تونس، مصر، ليبيا..) كانت ثورة تلقائية قام بها أفراد غير منتظمين بحزب ذي تاريخ، أو قيادة ذات فكر إيديولوجي، إنما كان يجمعهم الإحساس بأنهم مضطهدون من سلطة غيرعادلة اجتماعياً، ولا تُقيم وزناً لكرامة الإنسان. وكان الشعور بالحيف والمهانة قد عمل على تحرير «أنا» الكرامة والحرية المكبوت في الداخل، لينفجر في صرخةٍ وصل صداها إلى مكبوت آخر، فعملت محرّضاً لأن يصرخ.. لتتحوّل الصرخة بين المكبوتين إلى ما يشبه عود ثقاب أشعل عيداناً يابسةً في بيدر ليتوهّج البيدر كلّه، فتكاثفت صرخات الأفراد في صرخةِ جموع وصل صداها إلى مكبوتين كانت أصواتهم مخنوقةً في حناجرهم، فأطلقوها، لتتوحّد في صرخة أرعبت السلطة التي كانت تخرس الأصوات.
هذا يعني أن المحرّك الأساس لثورات العرب كانت «انفعالاتٍ أكثر منها «فكراً»، بمعنى أن المشاعر الشعبية المشتركة التي تحرّرت من كبْتها، هي التي وحّدت تلك الثورات، وليس الفكر المتمثّل بقيادة موحّدة، تمتلك خبرةً في بناء دولة جديدة. والنتيجة المنطقية هي أن أيّة انتفاضة شعبية من هذا النوع، ينتهي دور القائمين بها، أو يضعف، بانتهاء مشهد الانتفاضة، ليبدأ دورُ قوةٍ أخرى يجمعها تنظيمٌ ويوحّدها فكر، تتصدَّر المشهد وتقطف الثمرة وتفوز بالغنيمة.

2 ـ إن مناصرة أميركا لإسرائيل، ودعمها لأنظمة حكم عربية مستبدّة، ومحاولتها الربط الشرطي بين الإسلام والإرهاب (إسلاموفوبيا)، هي من أهمّ الأسباب التي جعلت قوى الإسلام السياسي تحظى بتأييد واسع بين الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة، التي تؤلّف النسبة الأكبر في المجتمعات العربية، في تحديد الفائز في الانتخابات التشريعية.

3 ـ إن القوى اليسارية والأحزاب الشيوعية في العالم العربي، لم يعد لها الرصيد الجماهيري الذي كانت تتمتّع به في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، للأسباب الآتية:

أ ـ تعرّض أقوى حزبين شيوعيّين في العالم العربي: العراقي والسوداني، إلى كارثتين تمّ فيهما تصفية قياداته وكوادراه الفاعلة، نجم عنهما انكسار نفسي خفت فيه أملُ جماهير كانت ترى في هذه الأحزاب منقذاً ومخلّصاً.

ب ـ انقسام القوى اليسارية والتقدمية على نفسها، و«تضخّم الأنا» لدى قيادات فصائلها، فحالَ ذلك دون توحُّدِها، ما أفضى إلى إضعاف نفوذها وضمور التأييد لها في الانتخابات العامة، لسببٍ سيكولوجيٍّ يعتمل في ذات الناخب العربي، وهو أن القوى التي لا تستطيع أن تصل إلى صيغة توافقية فيما بينها، لا يمكن لها أن تبني دولة وتسيّرها وتقودها.

ج ـ تخوُّف العامة من الناس وخشيتهم من أن تعمد القوى العلمانية، إن هي أمسكت بالسلطة، إلى العمل ضدّ الدين، وإلى تشويه التقاليد والقيم الأخلاقية والمقدسات، وفرض دكتاتورية من نوع جديد.

د ـ تولّد ما يشبه اليقين لدى السواد الأعظم في المجتمعات العربية، بأن القوى اليسارية والأحزاب الشيوعية لن يسمح لها «أصحاب الثروات» (في الداخل) وأميركا (في الخارج) بالوصول إلى السلطة، ولا حتى بأن يكون لها دور فاعل فيها، ما أفضى سيكولوجيّاً إلى البحث عن بديل مقبول في نظرها، وجدته في قوى الإسلام السياسي، ليس لِما يتمتّع به من أهليّة في استلام الحكم، ولكن لضعف إعلام القوى التقدمية، واستعمالها أساليب تقليدية في التثقيف الجماهيري، كالإيديولوجيات والمثاليات، على أنواعها.

4 ـ إن تصاعد استبداد أنظمة الحكم العربية، وعدم وجود قوى تقدمية وتكنوقراطية فاعلة في جبهة المعارضة، دفع بالمظلومين إلى الالتجاء إلى الجوامع ودور العبادة التي تمثّل مراكز استقطاب لقوى الإسلام السياسي. فضلاً عن «اطمئنانهم» إلى أن الإسلاميين يخافون الله ويقيمون العدل بين الناس أفضل من غيرهم، لسببٍ سيكولوجي محض، وهو أن العربي بعامة، يَميل إلى الركون إلى رجل الدين أكثر من رجل العلم، ولأنه ما يزال تحكمه سلطةُ الجماعة القائمة على مبدأ المسايرة، ويتصرّف طبقاً للمعايير والقيم التقليدية والأسرية، ولم تتبلور لديه بعد «ذاته» الشخصية المستقلّة في الرأي والقرار. ومن ذلك السبب السيكولوجي أيضاً أن الشخصية العربية ـ وفقاً لنظرية «مركز السيطرة» ـ يتحكَّم بها مركز السيطرة الخارجي الذي يعزو ما يقع لها من أحداث إلى الحظ، والقدر، والناس الأقوياء.

المختصّون النفسيّون وثورات «ربيع» العرب (دراسة تطبيقية)

أثار «الربيع العربي» تساؤلين:

1 ـ هل يجب على الأطباء النفسانيّين والمختصين بعلم النفس، أن يكون لهم موقفٌ من الأحداث التي شهدتها تونس ومصر والبلدان العربية الأخرى، من خلال تحليلها بقراءات سيكولوجية، أو عليهم أن ينأوا بأنفسهم بعيداً عنها، وأن ينصرفوا إلى اختصاصاتهم المهنية والأكاديمية؟

2 ـ ما هو رأيُ المفكرين والمثقفين بشأن دور المختصّين بالعلوم النفسانية، في تحليل هذه الثورات من منظور العلوم النفسانية؟

تعدّد الآراء وتباين المواقف وصل إلى حدّ التعارض والتناقض، فقد أسفرت المناقشات بين كبار الأطباء والمختصّين بالعلوم النفسانية في العالم العربي، عن ثلاثة مواقف:

ـ يرى الموقف الأول ضرورة أن يكون لهم دور في تحليل هذه الأحداث «الثورات» من منطلق اختصاصهم.

ـ ويرى الموقف الثاني ضرورة الابتعاد عمّا جرى ويجري من أحداث سياسية في العالم العربي.

ـ في حين يرى الموقف الثالث أن دورهم لا بدّ أن يكون مقيّداً بشروط.

يرى الدكتور قدري حفني (مصر) أن علم النفس لا يمثّل موقفاً فكرياً موحَّداً متسقاً من القضايا ذات الطابع السياسي كالعنف والحرب والدين والجنس.. بل إن علماء النفس يتباينون من حيث توجهاتهم



الفكرية ومصالحهم الاقتصادية، ومن ثم توظيفهم لعلمهم؛ فمنهم من يكرّس نفسه لخدمة قوى الشرّ والتعصّب والعدوان، فيوظف علمه في خدمة النازية، أو المكارثية، أو الستالينية، أو الصهيونية، وهلمّ جرّاً.. ومنهم من يدفع من رزقه وراحته، بل ويبذل حياته استشهاداً في سبيل قوى الخير والعدل والحرية، فيوظّف علمه في خدمة حركات التحرّر أينما كانت في العالم.

ويرى الغالي أحرشاو (المغرب) أن السيكولوجيا كانت وما تزال تشكّل العلم الذي يستهدف خدمة الإنسان وتحقيق آماله ومطامحه في التكيّف والحياة الكريمة السوية؛ وهي تسعى إلى تحديث المجتمع وتأهيل الإنسان عبر دراسة أفكاره وتمثلاته ومقاربة سلوكاته وتصرفاته وتحليل ميوله ومطامحه وتشخيص أزماته وصراعاته. ويرى أن من صميم الاهتمامات السيكولوجية أن تتناول بالبحث والتقصّي مطامح الإنسان العربي في العيش الكريم والحياة الحرّة المطمئنة.

ثورات العرب كانت «انفعالاتٍ أكثر منها «فكراً»، بمعنى أن المشاعر الشعبية المشتركة التي تحرّرت من كبْتها هي التي وحّدت تلك الثورات وليس الفكر المتمثّل بقيادة موحّدة تمتلك خبرةً في بناء دولة جديدة.. والنتيجة هي أن أي انتفاضة شعبية من هذا النوع ينتهي دور القائمين بها أو يضعف بانتهاء مشهد الانتفاضة عينها

أمّا يحيى الرخاوي (مصر) فيرى أن يُترَك البابُ مفتوحاً لكلّ الآراء، مع توخّي الحذر. فيما يرى الدكتور أحمد عكاشه (مصر) ضرورة ألا نختزل السلوك الإنساني في النواحي السلبية وعلاجها نفسياً ودوائياً، ولكن نحاول تنمية المشاعر والسلوك الإيجابي، وهو جودة الحياة والصحّة النفسية السوية.

ويلفت الدكتور مصطفى عشوي (الجزائر) الانتباه إلى أن علم النفس السياسي ليس فرعاً أو مجالاً جديداً في علم النفس، راجياً أن يُسهم علماء النفس في البلدان العربية، إسهاماً كبيراً في فهم ما يجري، وفي توعية المجتمع بعوامل التغيُّر والتغيير، وفي توجيهها وإرشاد عملياتها قدر الإمكان.

ويرى الدكتور محمد أحمد النابلسي (لبنان) أن من حق النفسانيين في كلّ بلد عايش الثورة - بِغَضِّ النظر عن مصداقيتها وتصنيفها - أن يُظهروا عواطفهم وتأييدهم للأجواء الصحّية الموعودة في بلدانهم. غير أنه يستدرك ليقول: «لكن وبعد أن انطلق الانقسام العربي ليؤيّد تحرّكات وينصّبها ثورات، ويعارض أخرى ويسمّيها تمرّداً، فإنّي أرى أن علينا أن ننسحب كي لا نكون طرفاً في هذه الانقسامات؛ ولنترك للسياسة حلّ هذه الأمور، بعدما تمكّنت من تحويل رغبات الشعوب العربية إلى رأي نسبي تكمن خلفه الصراعات السياسية التي أفضّل الابتعاد عن التورّط فيها».

غير أن الدكتور عبد المناف الجادري (العراق) يرى أن ما يحصل حولنا ليس له علاقة بالطبّ النفسي، أو بعلم النفس السريري، بل قد يثير اهتمام المعنيّين بعلم النفس السياسي، وأن العنف الذي يصاحب هذه الانتفاضات والتغيُّرات، له انعكاساته على الصحّة النفسية ؛وهذا ما يستوجب البحث والتقصّي من قبل المعنيّين بالطبّ النفسي وعلم النفس، بغية التعرّف إلى طبيعة الآثار النفسية، التي تخلّفها، وكيفية مواجهتها، وحشد الطاقات للتعامل معها بمهنية وواقعية عالية.

ومع أن الدكتور سداد جواد التميمي (عراقي مقيم في بريطانيا) يرى أن هذه الانتفاضات هي جزء لا يتجزّأ من التطوّر الاجتماعي تاريخياً، ومفارقات التخلّف على مدى مئات السنين، فإنه لا يظنّ أن الطبّ النفساني أو علم النفس يمكن أن يلعب فيها دوراً، وأن طرح الآراء النفسانية يؤدّي إلى تهميش تلك الظواهر الاجتماعية. وهو بذلك يقف على النقيض ممّا يذهب إليه الدكتور جمال التركي (تونس) من أن توفير المناخ الصحّي السليم لإنساننا العربي «جسمياً ونفسياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً» نعدّه شرطاً أساسياً ليتمتّع إنساننا العربي بلياقة نفسية تسمح له بالانخراط الإيجابي في بناء المجتمع العربي المنشود. كما أنه على النقيض ممّا يراه الدكتور خليل فاضل (مصر) الذي يرحّب بكلّ الأطروحات حتى لو بدت سخيفة، والدكتور بوفولة بوخميس (الجزائر) الذي يرى أن الطبّ العقلي وعلم النفس هما، إبيستيمولوجياً ومنهجياً وتاريخياً ونظرياً وتطبيقياً، تطبيقٌ للسياسة، وأن ما حدث في تونس ومصر أمر عظيم يستحق الدراسة السيكولوجية والسوسيولوجية والأنتروبولوجية. وهو قريب من رأي الدكتور عبد العزيز سليم (المغرب) الذي

يرى أن المختصّ في النفسانيات لا بدّ له من أن يتفاعل مع المتغيّرات المحيطة به، وأن يعايش هذه الخبرات. لكنه في تفاعله ومعايشته يجب أن يحلّل هذا الموقف ويخرج باستنتاجات تفيد مَن هم حوله. فيما يقترح الدكتور صالح بن إبراهيم الصنيع (السعودية) موقف التوسُّط القائم على عدم إغفال الواقع السياسي المزلزل الجديد.

في ضوء ذلك يتبيّن أن المواقف النظرية الثلاثة، المؤيّدة والمحايدة والمعارضة، تطرح تبريرات تبدو منطقية ومقْنعة، من وجهة نظر كلّ موقف؛ الأمر الذي يقتضي معرفة حجم أو قوة كلّ موقف عبر دراسة ميدانية. وهذا ما قمنا به، ونوجزه بما يلي:

- تمّ تصميم استبانة من 25 فقرة، بين إيجابية وسلبية، روعِيَ في صياغتها أن تكون بصيغة المتكلّم، وقابلة لتفسير واحد، بثلاثة بدائل (موافق، غير موافق، لا رأي لي). وتألَّفت عيِّنة الدراسة من 103 أفراد، بواقع 27 طبيباً نفسانياً، و46 خبيراً بعلم النفس، و30 مفكّراً ومثقّفاً من بلدان عربية وأجنبية. وفي ما يلي موجز بأهمّ النتائج:

1 - إن الاتجاه العام لكلّ من الأطباء النفسانيين وأساتذة علم النفس إيجابي عالٍ يؤيّد أن يكون للمتخصّصين في العلوم النفسانيّة دورٌ في ثورات ربيع العرب، وفي تحليلها.

2 - إن هذا الاتجاه أعلى لدى أساتذة علم النفس، في موازاة الأطباء النفسانيّين، إذ بلغت النسبتان، على التوالي: 88 % و 76 %.

- 3 - أعلى نسب اتفاق بين الفريقين تراوحت بين 82 % و 94 %، وكانت بشأن الآتي:

أ - الأحداث التي شهدتها الساحة العربية لها أبعاد نفسانية واجتماعية.

ب - من اختصاص العالم النفساني تحليل سيكولوجيا الشعوب عند قيامها بثورات.

- ج - مطلوب أن يسهم المختصّون النفسانيّون في البلدان العربية بتوعية المجتمع بعوامل التغيير وإرشاد عمليات التغيير.

- إن الاتجاه العام لدى الفئات الثلاث (أطباء، خبراء في علم النفس، مفكّرون) هو مع الموقف الذي يرى أن يكون للأطباء النفسانيّين والمختصّين في علم النفس دورٌ في تحليل ثورات ربيع العرب من منطلق اختصاصهم. غير أن نسبته كانت أقلّ لدى الأطباء النفسانيّين (76 %) فيما كانت النسبتان متقاربتين لدى أساتذة علم النفس (89 %) والمفكرين والمثقفين (90 %). وقد يكون مردّ ذلك إلى أن الأطباء النفسانيّين هم أكثر انشغالاً بمهنتهم، وأكثر ابتعاداً عن السياسة، في حين أن المختصّين النفسانيّين، وبخاصة المهتمون منهم بعلم النفس السياسي والاجتماعي وتحليل الشخصية، هم أكثر انشغالاً بالسياسة، وأقرب إلى المفكّرين والمثقفين الذين يعدّون السياسة ميدانهم الأول.

- تقاربت مواقف الفئات الثلاث، وبنسب عالية (تراوحت بين 82 % و 92 %) حول أن الأحداث التي شهدتها الساحة العربية لها أبعاد نفسانية واجتماعية، وأن من اختصاص العالم النفساني تحليل سيكولوجيا الشعوب عند قيامها بانتفاضات وثورات، وأن الطبيب النفساني/ العالم النفساني قادر على تحليل ما يجري، بموضوعية، من منطلقَيْ الطبّ النفساني وعلم النفس، وأن المشكلات السياسية هي من صميم الاهتمامات السيكولوجية، لأنها تخصّ هموم الإنسان وانشغالاته اليومية. ويعني ذلك أن ثورات ربيع العرب فيها جانب سيكولوجي، وأن على المختصين بالطبّ النفساني وعلم النفس تحليل تلك الثورات انطلاقاً من ذلك الجانب.

- على الرغم من أن 59 % من الأطباء النفسانيّين وأساتذة علم النفس اتفقوا على أن لهم الحق بتوظيف اختصاصهم في السياسة، وفقاً لقناعاتهم الشخصية، فإن 85 % من المفكّرين والمثقفين يؤيدون هذا الحق. ويعني ذلك أن المثقفين، بعامّة، يعوِّلون على المختصّين بالعلوم النفسانية في تفسير الأحداث السياسية.

- رأى 94 % من المختصّين بعلم النفس أننا بحاجة إلى ثورات نفسية لها قدرات التغيير الحضاري لوضع مجتمعاتنا على طريق التقدّم والازدهار مقابل 82 % لدى الأطباء و69 % لدى المفكرين والمثقفين؛ وهذا اعتراف من المختصّين بالعلوم النفسانية بدورهم في التغيير.

- مع أن موقف المفكرين والمثقفين إيجابي، إلّا أن نظرتهم إلى الأطباء النفسانيين وأساتذة علم



النفس كانت دون ذلك، فهم لا يرون، بالإيجابية نفسها، أن الطبيب النفساني /عالم النفس مؤهّل لتحليل الأحداث السياسية، التي تجري في الساحة العربية، وأن من الضروري أن يُسهم المختصّون النفسانيّون، في البلدان العربية، في توعية المجتمع بعوامل التغيير وإرشاد عملياته؛ ما يعني أن المثقفين والمفكّرين يرون أنفسهم أشدّ كفاءةً في القضايا السياسية من المختصّين بالعلوم النفسانية.

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- نظراً لوجود إجماع بين الأطباء النفسانيّين والمختصّين بعلم النفس والمفكّرين والمثقفين، على أن بين الحكّام العرب من هو مصابٌ بخلل نفساني، أو اضطراب في الشخصية، فإننا نوصي بوجوب إجراء فحص نفساني لكلّ مرشح لرئاسة الدولة، أو رئاسة الحكومة، يضمن الآتي: قوة ضميره الأخلاقي، تمتعه بقدرات عقلية عالية، التمكُّن من مواجهة الضغوط والأزمات، تحمّل وطأة الإخفاقات والفشل، المحافظة على الاستقرار الانفعالي والوجداني، تحمّل المسؤولية، النظرة الواقعية إلى تحديات الحياة، الانفتاح الذهني على المشكلات الإنسانية، وسلامته من النزعات العدوانية.
- ولتحقيق ذلك يجب أن تتولّى البرلمانات العربية وضع هذه التوصية في صيغة قانونية ملزِمة في دساتير بلدانها، وتفرض أن تكون الجهة التي تقوم بهذا الفحص من أطبّاء نفسانيّين ومختصّين بعلم النفس، شريطة أن يكونوا مستقلين سياسياً.
- نظراً لوجود شبه إجماع بين المختصّين النفسانيّين والمفكّرين على أن مشكلات السياسة هي من صميم الاهتمامات السيكولوجية، وأن الأحداث التي شهدتها الساحة العربية لها أبعاد نفسانية، وأن الطبيب النفساني والعالم النفساني قادران على تحليل ما يجري بموضوعية من منطلق الطبّ النفساني وعلم النفس، فإننا نوصي بأن تحظى الكتابات التحليلية للمختصّين بالعلوم النفسانية بشأن الانتفاضات والثورات العربية، باهتمام مراكز الدراسات العربية، ووسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية، بغيَةَ إشاعة الثقافة النفسانية بين الناس في القضايا السياسية.

استنتاجات ختامية

في ختام هذه الرؤية السيكولوجية نستنتج الآتي:

- يغلب على الأمة العربية أنها «ماضوية»، تستعيد الماضي وتحتمي به، وتضفي على ما تستدعيه منه صفات الزهو والعظمة، وأنها «نكوصية» يعمد القائمون عليها إلى ستر عورتهم بجلابيب الأجداد متباهين بنجاحاتهم لتغطية خيباتهم وشعورهم بالنقص وهشاشة الأنا، وأن موروث الماضي (الفكري، الثقافي، العقائدي) يتحكّم بصنع حاضرها ويسحبها إليه، في مسارٍ يعاكس مواجهةَ حاضرٍ تتسارع فيه منجزات التقدّم، وتوظّف في صنع المستقبل، ولا تدرك أن التوقف عند الماضي يفضي بحتمية سيكولوجية إلى إثارة «الانفعالات»، في حين أن استشراف المستقبل يستثير «الفكر».
- ينفرد العرب بكونهم حين يمرّون بأزمة، يتوجّهون في معظمهم، إلى الدين، لأسباب نصوغها في ما يشبه النظرية: حين لا يقدّم الواقع (النظام، السلطة، الحكومة..) حلولاً لما يعانيه الناس من مشكلات تؤمّن احتياجاتهم الحياتية، فإنهم يعيشون حالة قلقٍ وتوتّر لا تتحمّلها أجهزتهم العصبية إلى ما لا نهاية؛ ولأنهم يشعرون بالعجز عن القيام بأنفسهم بإصلاح الحال، ولأن «القدرية» تشقّرت في عقلهم الجمعي، واستقرّت فيه، حين تضيق بهم الأمور، فإنهم يلجأون إلى الدين لتخفيف حدّة التوتر، لأنهم يجدون فيه الأمل وتمنّي الفرج الذي يعيد إليهم توازنهم النفساني.
- هنالك علاقة طرديّة بين إفراط النظام السياسي في استخدام القسوة، وبين العنف المجتمعي الذي ينشأ بعد الإطاحة به، يأخذ شكل حروب أهلية وصراعات واغتيالات. ويتّخذ مظهرين: عنف طائفي، ومثاله العراق، وعنف قبلي، ومثاله ليبيا. فينجم عن ذلك استبدال استبداد سياسي باستبداد اجتماعي.
- هنالك أربعة عوالم سيكولوجية بارزة في

جمهور مجتمعات «الربيع العربي»: عالم السلطة القائم على سيكولوجيا الوصولية (الميكافيلية) وما ينجم عنها من إشاعةٍ للفساد السياسي والمالي والإداري، وزعزعة المنظومة القيَميّة للمجتمع، وعودة ظاهرة الحزب الواحد المتنكّر بجلباب الديمقراطية، وسيكولوجيا الإسلام السياسي ، القائمة على الشعور بالمظلومية والحق في استرداد السلطة، وسيكولوجيا الفيسبوك القائم على الحميمية والانفتاح على التغيير، وسيكولوجيا العجز القائم على الشعور باليأس من إصلاح سوء الحال.

- على الرغم من وجود اختلافات إثنية ومذهبية وثقافية في مكوّنات المجتمعات العربية التي أُطيح بأنظمتها الاستبدادية، فإنها شهدت حروباً أهلية واضطرابات وصدامات راح ضحيتها مئات الآلاف من الناس؛ ما يعني وجود أسباب سيكولوجية مشتركة، بين ما يزيد على مائة وخمسين مليون عربي. ويتحدّد أهمّ تلك الأسباب في تشابه محتوى اللاوعي الجمعي، الذي يعمل لديهم محرّضاً فعّالاً لإثارة الفتنة.
- بعد «الربيع العربي»، انحسر دور القوى العلمانية، عمّا كان عليه قبل نصف قرن، ما يعني أن مكانة العلم ودوره يتراجعان حين يسود المجتمعات مناخ ديني وعنف مجتمعي، يتعارض مع منطق التطور.
- أحدثت ثورات «الربيع العربي» تغيّراً في طريقة تفكير العقل العربي، وأقنعته بأن التغيير بات ضرورة حتمية. فالإنجازان الكبيران اللذان حقّقتهما ثورات «الربيع العربي» هما: الوعي الانتخابي وإحياء الشعور بالمواطنة. فقد بات الناخب العربي يدرك أن له دوراً في العملية السياسية، وأنه يمتلك إرادة حرّة في تقرير شكل الحكم، ما كان يمتلكها طيلة قرن من الزمن تقريباً، وأن وعيه الانتخابي هذا جعل الحاكم يخشى المحكوم. وبات يُدرك، وللمرّة الأولى، أن الشعب سيكون هو الحاكم، وأن بإمكانه أن يطيح بالحاكم الذي صار يخشى شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» ويرعبه هتاف «ارحل»، وأن وعيه الانتخابي سيتطور كمّاً ونوعاً، إذ سيتّسع حجمه، وسيضعف التصويت للهويات الفرعية، لما فيه مصلحة هوية وطنية مشتركة، في علاقة تتجاوز خصوصيات المكوّنات الاجتماعية، وتعتمد الفرد أساس الشرعية السياسية، وتجعل السياسة موضوعاً مشتركاً في تحقيق دولة المؤسّسات المدنية. وتلك حالة تدعو إلى التفاؤل بالمستقبل الذي نرجو ألا يتعدّى العقدين المقبلَيْن؛ فحينما سُئل الحكيم السابق سيليفيو بروكان الذي أسهم في خلع دكتاتور رومانيا تشاويشيسكو عن مستقبل الديمقراطية فيها، قال: «سوف يحتاج مواطنو رومانيا إلى عشرين عاماً كي يتعلّموا ما هي الديمقراطية». وقد علّقت صحيفة التايمز مؤخّراً على ذلك، بقولها: «لكن العشرين عاماً قد انقضت وما يزال مواطنو رومانيا يتعلّمون».. فكم سيحتاج العرب ليتعلّموا الديمقراطية قيماً وسلوكاً؟**!**



«الربيع العربي» بين نظرية المؤامرة ونظرية قوس الثورة المشدود

أ. د. محمد شرقاوي
(ترجمه عن الفرنسية أ. صلاح العبد الله)

قيل إن الأحداث التي هزّت العالم العربي منذ العام 2010 لم تكن متوقَّعة. لكنّي أرى أن هذا القول لا يستند إلى أساسٍ من الصحّة. فمنذ نهاية السبعينيّات كان هناك مَن يتمنّى حصول هذه الأحداث، بل ويعمل جاهداً من أجل حصولها فعلاً، لأسباب إيديولوجية وجغراسية (جيوسياسية). على أن آخرين، من دون أن تكون لديهم موهبة التنبّؤ، كانوا يجهدون أنفسهم بحثاً عن تباشيرها النادرة ليستجوبوها. أما أنا فقد استخدمتُ منذ عقد تقريباً عبارة «قوس الأزمات» لشرح وجهة نظري حول هذه المنطقة ومستقبلها.
وكنت أعني بـ«قوس الأزمات» تلك المساحة الجغراسية التي تبدأ من ساحل الأطلسي في المغرب وتمتدّ حتى جبال الأنديز مروراً بتركيا وإيران وهي تضمّ القسم الأكبر من كتلة البلدان العربية والمسلمة، وتغطّي في جزء منها ما كان المحافظون الجدد الأميركيون وإدارة الرئيس بوش الابن قد أسموه «الشرق الأوسط الكبير»، والذين كانوا يتمنّون أن يشكّلوه بحسب تصورّهم الطوباوي المسيحاني.

كان لهذا التعبير ما سبقه من تعبيرات نظّر لها، بخاصّة، بول ولفوفيتز[1] في العام 1979 بحسب ما يذكر بيرت[2] وألفْرِد فوهولستر[3] في العام 1981. وإذا كنت لا أشاطرهم أبداً تشخيصهم ولم أقتنع بشرعية الحلّ السياسي الذي يدعون إليه والذي يقوم على فرض الديمقراطية على هذه المجتمعات بطريقة إمبريالية، ومن فوق، وبمنطق القوّة، إلّا أنني أعترف أن نظرتهم تنطوي على شيء من الحقيقة يمكن استخراجه من غلافهم الأيديولوجي.
أقترح في هذا البحث، أن نستخلص بعض عناصر الإجابة عن الأسئلة التي نطرحها على أنفسنا حِيالَ هذه الأحداث التي تهزّ العالم العربي. سأتفحّص أولاً، وبشكل أساسي، مدى تشابه نظرية المؤامرة مع الواقع، وهو تشابه جرى عرضه لشرح هذه الاضطرابات؛ ولذا، سأُعرِض ههنا عن القيام مرّة ثانية بتوصيف الخصوصية الجيوسياسية لهذه المنطقة بعدما استعرضت هذا التشابه في مؤلّفاتي السابقة[4]. ثم إنّني سأُخضِع للتحليل النقدي المقالة الوحيدة الرصينة التي توقَّعت الانتفاضات العربية، وهي تستند إلى تحليل المعطيات الأمبيريقية للمجتمعات العربية. وفي القسم الثالث سأصوغ اقتراحات استنتجتها من نظريات الثورات التي تسلّط على هذه الثورات الضوء بأفضل ممّا فعلت الخطابات التي عهدناها حتى الآن، وذلك بالاستناد إلى تحليل وقائع المجتمعات العربية ومعطياتها.

1 Wolfowitz, P. (1979) **Capabilities for Limited Contingencies in the Persian Gulf** , cité par Burt (1980).

2 Burt «Study says a soviet move in Iran might require U.S. atom arms», **The New York Times** (2 /21980/).

3 Wohlstetter, A « Les Etats-Unis et la sécurité dans le Golfe », **Politique étrangère** ,Vol. 46, n. 1(1981) pp. 75-88. Cherkaoui, M, Le Sahara. **Liens sociaux et enjeux géostratégiques** (Oxford: Bardwell Press, 2007).

4 Cherkaoui, M,«Démocratie régionale et problèmes internationaux », **Le Soir** (17 - 18/ (20103/.
Cherkaoui, M, Conséquences probables et effets induits de la régionalisation au Maroc, in **Saint-Prot** (2010).
Cherkaoui, M, « Stratégies du conflit et ellipse des crises : un point de vue sociologique et géopolitique », **Annuaire Marocain de la Stratégie et des Relations Internationales**(2012).
Cherkaoui, M, « Incertitude et ellipse des crises », in **Vrancken**, D.(2014).
Cherkaoui, M, « Esquisse d’une sociologie du Maroc », in **Dupret**, B (2014).



يحقّ لنا ألّا نكتفي بقراءة هذا القدْر الهائل من الكتابات التي نُشرت على عجل خلال السنوات الأربع المنصرمة، وأن يظلّ الشكّ والقلق يساورنا حيالها، وهي كتابة مناسبات، وتقارير إعلامية تفتقر إلى الجدّ والدقّة، فلا تبقى صالحة ولا مطابِقة للواقع لمجرّد أن يتخطّاها الحدث اليومي، وهي في أغلب الأحيان سطحية لا توضح الظواهر التي تدّعي توصيفها وشرحها، فضلاً عن أنها تعبّر عن أماني مؤلّفيها ومخاوفهم. ولكنّني من جهة أخرى، أعترف بأن تفكيري الخاص، كما تفكير العديد من المحلّلين، لم يبلغ درجة نضج كافية للإجابة عن التساؤلات المشروعة. وإنّنا فضلاً عن ذلك، نفتقر افتقاراً شديداً إلى معطيات دقيقة للوصول، ولو مؤقتاً، إلى ترسيمة إجمالية لتفسيرٍ مقبول. وأخيراً، فإن الدوّامة التي دخل فيها العالم العربي ما زالت بعيدة عن بلوغ نهايتها. وأفضل ما يمكن أن أقدّمه هو أن أضع أمام القارئ مجموعة من المقترَحات المتماسكة نسبياً تكون بمثابة فرضيات تأويلية. وسيتّضح تردّدي من خلال المفردات التي أستخدمها، إذ إنني أتكلّم مرّةً عن انتفاضة أو عصيان، ومرةً عن ثورة، ومرةً ثالثة عن حراك اجتماعي أو هيجان. ذلك أن المجتمع العربي هو هذا كلّه، في آن معاً، فهو يأخذ تارةً هذا الشكل وتارةً أخرى ذاك الشكل، بحسب البلد المعني. وعبارة «**الربيع العربي**» هي عنوان أحد مؤلّفات جاك بنوا مشين[5] الصادر في العام 1959، وقد جاء كتابه ثمرة رحلة كان قد قام بها في الشرق الأوسط. كما تُحيل عبارة «الربيع العربي» أيضاً، بالنسبة إلى المؤرّخين، أو على الأقلّ بالنسبة إلى علماء الاجتماع المختصّين بدراسة الثورات، إلى الحركات الثورية الأوروبية التي وقعت في العام 1848. وهذا يعني أنها تغطّي حقائق اجتماعية وسياسية مختلفة نضعها من ضمن هذه الفئة لأسباب تتعلّق بسهولة الاستخدام. وحيث إنه يصعب الآن وضع تصنيف للانتفاضات والثورات، فإنّني سأحرص على تعريف هذه المفردات واستخدامها على نحو دقيق.

من الخطأ التكلّم على عدوى الانتفاضات العربية، والأنسَب الكلام على التعلُّم، فإذا نجح شعبٌ بمقتضى نظرية التعلُّم في إسقاط حاكمه، فإن الشعوب الأخرى تدرك بسرعة أن مثلَ هذه العملية أمرٌ ممكن

5 Benoist-Méchin, J , **Un printemps arabe** (Paris: Albin Michel ,1959).

I - نظرية المؤامرة والبعد الجيوسياسي العالمي

إن نظرية المؤامرة التي قال بها مسؤولون سياسيون وصحافيون ومثقفون تشرح الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلدان العربية منذ نهاية العام 2010. لم تكن هذه الثورات بحسب تلك النظرية إلّا حصيلة مخطّطات أراد حصولها صنّاع القرار أصحاب القدرة الكليّة؛ فآلهة الأولمب الأميركيون هؤلاء تآمروا لإسقاط طواغيت مصر وتونس وليبيا واليمن. فقد خطّطوا أيضاً بهدوء في مكاتبهم المخملية، وفي مراكز أبحاثهم لإحداث زلازل في سورية والبحرين والسودان...إلخ. وآفاق قدرتهم وسطوتهم تمتدّ إلى أبعد من ذلك بكثير.

أ- استراتيجية المحافظين الجدد السياسية العالمية الداعية إلى الخلاص

من بين استراتيجيّي هذه الاضطرابات الإقليمية يجب أن نذكر في المقام الأول، بشكل رئيس المحافظين الجدد الذين هم - وهذا ما يدعو إلى الاستغراب- بأغلبيتهم الساحقة متخصّصون في العلوم الاجتماعية[6]. فبعد انتخاب كلينتون رئيساً للولايات المتحدة الأميركية في العام 1993 وإبعاده لدوائر استراتيجية عن الإدارة الجديدة، تجمع أعضاؤها في مركز بحوث وتفكير أسّسه في العام 1997 ويليام كريستول William Kristol وروبير كاغن Robert Kagan وأطلق عليه «مشروع القرن الأميركي الجديد» (The project for the Now American Century) وقد أصدر هذا المركز في العام 2000 وثيقة بعنوان «**إعادة بناء دفاعات أميركا**» (**Rebuilding America's Defenses**) متوقّعاً أن يحظى أصحابه بالمجد عندما سينال إعجاب بوش الابن... وكان لهم، كما هو معروف، تأثير حاسم على السياسة العالمية لإدارة بوش الابن.

وكثيراً ما طرح جورج دبليو بوش فكرة الشرق الأوسط الكبير وضرورة إعادة تشكيله، وخصوصاً خلال الخطاب الذي ألقاه أمام المحافظين الجدد المنضوين في «معهد المشاريع الأميركية» (American Entreprise Institute) إحدى الدوائر

6 Vaisse J, **Histoire du néoconservatisme aux États-Unis : Le triomphe de l'idéologie** (Paris: Odile Jacob,2008).



الأكثر تأثيراً في واشنطن ذات الأعمال التي غالباً ما تكون مبتكرة وأحياناً ناقدة وتغطي ميادين عدَّة بدءاً من الجيو سياسي، مروراً بمشكلات التنظيم المدني والتربية والجريمة والديمقراطية.

الفكرة ليست للرئيس الأميركي، إنها تعود لمنظِّرين مثل ويليام كريستول، روبرت كاغن، بول ولفوفيتز، ريشار بيرل Richard Perle، جوشوا مورافشيك Joshua Muravchik، مايكل ليدين Michael Ledeen، لويس ليرمان Lewis Lehrman. شغل هؤلاء المثقّفون مناصب عالية في البنتاغون ووزارة الخارجية الأميركية. وكانوا قد تأثّروا كثيراً بالثلاثي المؤلّف من ليو ستروس Leo Strauss مؤرِّخ الأفكار، وبرنارد لويس Bernard Lewis عالم الإسلاميات المتخصّص بالإمبراطورية العثمانية والذي كان أوّل مَن استخدم عبارة صدام الحضارات في العام 1964، وصموئيل هانتنغتونSamuel Huntington الخبير السياسي الذي عرض رؤيته العالمية في مؤلّفه **صدام الحضارات**.

كما كان لويس وهانتنغتون وفرنسيس فوكوياما الذي يعتبر مؤلّفه **نهاية التاريخ** نشيداً يُفترض لبعض مزاياه أن تكون عالمية، خبراء في وزارة الخارجية. لقد قال الرئيس بوش ذات مرّة: « إذا أردتم تكوين فكرة عن سياستي الخارجية، اقرأوا كتاب ناتان شارانسكي»، مضيفاً أن ذلك « يساعدكم على فهم الكثير من القرارات التي ستتّخذ أو التي تمَّ اتّخاذها».

كتاب المنشقّ السوفياتي السابق **قضية الديمقراطية The Case For Democracy** هو بمثابة مرافعة من أجل دمقرطة عاجلة للعالم العربي كشرط ضروري لتوقيع معاهدة سلام شامل في الشرق الأوسط وللاستقرار العالمي. ولم تتردّد الولايات المتحدة الأميركية، لتحقيق هذا الهدف، في إعادة النظر بالوضع السائد في الشرق الأوسط منذ عقود عدّة «مهما كانت المخاطر التي لا بدّ من التعرّض لها»، بحسب عبارة وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس.

تعتمد هذه الرؤية بشكل أساسي على أطروحات بعض المستشرقين الذين يصوّرون العالم العربي كخليط من الأقليات الدينية والإثنية غير القادرة على العيش معاً في كيانات دول - قومية.

والحلول المقترحة، لتحقيق الديمقراطية والمصالح الأميركية في آن معاً، والمفترض أنهما مترابطان، تعتمد على إثارة النعرات الطائفية في إطار استراتيجية تُسمى بـ«الفوضى الخلاّقة» وضع نظريّتها برنارد لويس والمحافظون الجدد. وقد رأى ملهِمو الرئيس بوش آمالهم تخيب، إذ إن العالم العربي الذي سمّوه «الرجل المريض.. لم يعرف مصيراً شبيهاً بمصير الرجل المريض في القرن التاسع عشر، أي الإمبراطورية العثمانية التي تقطّعت أوصالها بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن نافل القول التذكير في هذه المناسبة بأن الأحداث التي جرت راهناً في الشرق الأوسط هي جزئياً حصيلة تقسيم المنطقة من قبل القوّتين العظميين حينذاك، إنكلترا وفرنسا، إلى وحدات اصطناعية غير متجانسة إلى حدٍّ كبير.

> **ثمّة اعتقاد شائع بأن الفقر والبؤس هما ما يفسّر الانتفاضات الثورية، لكن هذا الاعتقاد الراسخ والذي نتج عن نمط تفكير سطحي أثبتَ خطلَه وبطلانه الباحثون مرّات ومرّات**

إذا كانت نظرية المحافظين الجدد بضرورة قيام ديمقراطية مفروضة من فوق، صحيحة إلى حدٍّ ما، أو إذا كان لها تأثير مُنتظَر على الواقع، لأدَّت، على الأقل جزئياً، إلى نتائج مرجوّة من مؤسّسيها ومن أصحاب القرار السياسي الذين وضعوها موضع التطبيق في العالم العربي. والحال، أنها أدّت إلى نتائج غير منتظَرة وغير مرجوّة من قبل هؤلاء السحرة الذين انقلب السحر عليهم. وفي الواقع، فإنها أدّت إلى سيطرة الحركات الإسلامية في كلّ العالم العربي تقريباً، انسجاماً مع ما أودُّ أن أصفه بـ«النظرية السوسيولوجية» التي بمقتضاها، ستفوز الأحزاب الإسلاميّة في انتخابات حرّة، حيثما تجري هذه الانتخابات. هل استراتيجيّو المحافظين الجدد أساؤوا تقدير القاعدة الدينية للمجتمعات العربية إلى هذا الحدّ؟ على أنه كان يكفي للتأكّد من ذلك تحليل التحقيقات الكبيرة التي تضمّنها كتاب **World Value Survey** (دراسة استقصائية للقيمة العالمية)[7].

يحقّ لنا إذاً أن نتساءل حول وجوه الشبه بين

7 Cherkaoui, M , « Incertitude et ellipse des crises », op.cit.
Cherkaoui, M. « Esquisse d'une sociologie du Maroc », op.cit.
Inglehart, R. and Norris, P. Sacred and Secular: **Religion and Politics Worldwide** (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).




نظرية المؤامرة والواقع. ومن المؤكّد، ولأسباب أيديولوجية مختلفة، وانسجاماً مع معتقدات راسخة، أن مجموعة من المثقّفين ومن أصحاب القرار السياسي كانوا يتمنّون ظهور الديمقراطية، لا في العالم العربي فقط، بل في كلّ أنحاء العالم أيضاً. كانوا يرون بأنه يعود إذاً، بشكل خاص، لحامل هذه القيم المعتبرة عالمية، أي الولايات المتحدة الأميركية أن تساعد على تحقيقها. وهم لم يخفوا أبداً نواياهم ولم يَحولوا دون إشاعتها على الملأ. ولكن ليس لأنه كانت مصالحهم تقضي بأن تتحقق هذه القيم وتعمّ كلّ أرجاء العالم، كانوا قد تسبّبوا بما عرفه العالم العربي في العام 2010. وعليه، فمهما كانت عليه قوّتهم السياسية والعسكرية والمالية، فإنه لم يكن بمقدورهم برمجة هذا الحراك والتوصل إلى النتائج التي يأملونها. وقد كان كارل بوبر لحَظَ في مؤلّفه **المجتمع المنفتح وأعداؤه La Societé ouverte et ses ennemis** أن أنصار العقائد المسيحانية ، كما نقادهم في الجهة المقابلة، يبررون فشلهم بنظرية المؤامرة، والأمثلة على ذلك كثيرة في التاريخ: فثمّة مَن زعم أن الثورة الفرنسية كانت نتيجة مؤامرة ضدّ المسيحيين بدلاً من أن تكون نتيجة حراك اجتماعي. وكان الشيوعيون في القرنين، التاسع عشر والعشرين، حسِبوا أن الفشل في إرساء الاشتراكية يعود إلى المؤامرة المدبَّرة على الدوام من قبل الرأسماليين. وكان زعماء بعض البلدان يعزون سبب إفلاس اقتصادهم وسياساتهم إلى مكائد المستثمرين. وكذلك الأمر، فقد كانت بعض الحركات تسوِّغ كرهها ورفضها للآخر بالمؤامرة الخيالية للماسونيّين أو اليهود.

لم يستطع قادة «الحزب الوطني» في مصر فهمَ الحراك الاجتماعي المصري فهماً صحيحاً، وكانوا ضحايا النظرة الخاطئة للمنظّمات الدولية التي كانت قد طمْأنتهم بأن نتائج الاقتصاد الوطني المصري المؤكَّدة ستكون لها انعكاسات إيجابية وسريعة على المجتمع

ب - هل يمكن تزوير نظرية المؤامرة ؟

تكمن الحقيقة في أحد الأمرين: إمّا أن تكون نظرية المؤامرة غير صحيحة، لأنّها كنظرية علمية تتناقض نتائجها مع الواقع، وإمّا أن تكون غير قابلة للتَّحوُّل إلى قرار، ما دامت غير قادرة على الصمود أمام الواقع، وأن كلّ معطى وكلّ معلومة تُستثمر في إثبات صحّة النظرية.

من المؤكّد أن من المشروع طرح السؤال عمّا إذا كانت الحركات المفاجئة في العالم العربي هي نتيجة تطور فريد في نوعه (Sui generis) للأنظمة السياسية والمجتمعات أم إنها، على النقيض من ذلك، نتيجة تدبير مُرتجى ومبرمج نفّذه مهندسو العالم؟ ثمّة مَن أوضح أن توالي حركات الاحتجاج في البلدان العربية، وأن التغيّرات السياسية التي أعقبتها، هي دليل على صحة نظرية المؤامرة. وسألحَظُ، والحال هذه، على نحو ما تعلّمنا من الفيلسوف الاسكتلندي ديفيد هيوم، أن تعاقب الأحداث أو تلازمها لا يعني أن بينها ترابط أو علاقة سببٍ ومُسَبَّب، ذلك أن كثيراً من الظواهر المتتالية، التي تبدو في الظاهر مترابطة، لا توجد بينها في الواقع أية علاقة، وذلك لأنها تنتمي إلى دوائر نشاط مختلفة، ولأن كلّ دائرة منها تمتلك منطقاً جوّانياً مختلفاً جذرياً، ولأن كلاً منها مستقلّةٌ بذاتها. إننا نعرف العلاقة المتبادلة الشهيرة والخادعة بين تعداد الولادات وتعداد طيور اللقلق، كما أننا نعرف بالتالي أن هذه الطيور الجميلة ليست هي التي تهَبُنا مواليد جدداً.

من المؤكّد، أن ما حصل في تونس سبق الأحداث التي حصلت في بلدان عربية أخرى، ولكنّنا نلاحظ أن ظاهرات احتجاج مشابهة حصلت أيضاً في أماكن أخرى، في الولايات المتحدة أو في إسبانيا، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، ليس ثمّة أيّة علاقة فيما بينها؛ فكل حركة من حركات الاحتجاج هذه مستقلّة نسبياً بذاتها، وتندرج في خصوصيّاتها الوطنية، وتعود أحياناً إلى أسباب مختلفة.

لندعْ جانباً دفعة واحدة أيّ شرح يستند إلى نظرية العدوى التي تزاوج، من دون وجه حق، بين الظاهرة الاجتماعية وبين أحداث طبيعية من النوع الذي يولِّد انتشار أمراض على نطاق واسع. ولنستبعد أيضاً نظرية الدومينو التي ترى أن أيّ تغيير في بلدٍ ما سوف يُحدث بشكل آلي نتائج مماثلة في بلدان أخرى مجاورة. وعليه فإن هذه الفكرة المبسّطة، العزيزة على قلوب الاستراتيجيين الجيوسياسيين الأميركيين، منذ الحرب الباردة، وحتى الاضطرابات الراهنة في العالم العربي، والتي ظلّوا يتمنّون حصولها، تُحيل تعقيد العالم الاجتماعي إلى مجرّد حركة ميكانيكية

تقودها قوى عمياء. ولكن العالَم الاجتماعي، ليس عالَماً فيزيائيّاً، وليس إلّا على سبيل المجاز، ولأغراض تربوية أحياناً، نستلهم من النماذج والأمثلة الفيزيائية الديناميـة والحرارية - الدينامية أو البيولوجية لإيضاح تعقيدات الظاهرات الاجتماعية. لنأخذ في الحسبان المثل التالي لتوضيح هذه الأفكار: كلّ ثورة سياسية تفترض، كما نعلم، عدم قدرة النظام القائم على استخدام وسائل قمع أو إقناع، وكل ثورة لا تحصل عموماً أيضاً إلّا بعد خسارة النظام لشرعيته. والحال، أن القادة السياسيين يستطيعون مراقبة أفعال المواطنين ودفعهم إلى احترام التعليمات التي يصدرونها، بفضل هذه الشرعية التي هي بمثابة عمليةٍ تنقُل إليهم السيادة الشعبية. ومن الواضح أن هذه المفاهيم الأساسية التي من دونها لا نستطيع أن نتعقَّل الثورة ونتفكّرها، لا تتعلّق بالنظريات الفيزيائية وإنما بالمجال السياسي. وعليه سيكون من السهل مضاعفة الأمثلة، إذا لزم الأمر، لنبرهن أنه لا يمكن اختزال العالم السياسي بالعالم الفيزيائي. بينما يمكن لنا، في المقابل، أن نشرح منطقياً توالي الأحداث المفاجئة وتسلسلها في بعض البلدان العربية من خلال «قاعدة رياضية» (Théorème) مستنبَطة من نظرية الثورات التي بمقتضاها سيكون لدى المتمرّدين في مجتمع معيَّن ميلٌ لمتابعة عصيانهم إذا أظهر قادة النظام المستبدّ عجزهم عن استخدام القوّة أو أي وسائل أخرى لقمع المتمردين ما إن يبدأوا انتفاضتهم الأولى. وسيستمرّ العصيان بحسب آلية الارتداد الإيجابي. ولغياب ضوابط سلبية قد تؤدّي إلى توافق أو حلّ وسط بين مطالب المتمرّدين وإرادة الإدارة السياسية القائمة، فإن هذا التشكُّل الذي ينتج نفسه بنفسِه يسرّع الحراك الاجتماعي حتى يصل إلى الثورة ويُفكّك النظام السياسي. ومن هنا نفهم لماذا سيكون لدى المتمرّدين في مجتمع آخر مشابه للمجتمع السابق ميلٌ إلى استخلاص دروس النجاح من متمرّدي المجتمع المذكور.

لقد بيّنتُ[8] أن أَلِكسي دو توكيفيل[9] كان قد عرض أول صياغة لهذه النظرية الرياضية Théorème،

إلّا أن سوسيولوجيين آخرين عارضوها[10]. وليس ثمّة ما هو أكثر عقلانيَّةً من استخلاص الدرس من ثورة الياسمين. بيْدَ أن نجاح الحَراكات الاجتماعية اللاحقة لم يكن مضموناً قطّ. إذ علينا ألّا ننسى أبداً أن كل نظرية رياضية Théorème وكل قاعدة لا يمكن أبداً أن تكون صالحة على الدوام، وفي كل مرة وبلا قيد ولا شرط.

وأخيراً، ثمّة بلدان عربية كانت الاحتجاجات فيها شبه معدومة؛ فالجزائر والمغرب مثلاً لم يعرفا إلّا بعض التظاهرات المتفرّقة والمحدودة. ولمن يتبنّى نظرية المؤامرة ويقول بها أن يفسِّر لنا لماذا لم يحصل في هذين البلدين انتفاضات وثورات سياسية؟

كيف نفسّر أن المنتفضين العرب وصلوا إلى نهاية سعيدة، بحسب كلّ بلد، بالوصول إلى تغييرات سياسية ذات شأن، في حين أنه لم يكن لديهم أيّ بنية سياسية مهمّة؟

علاوةً على ذلك، قلنا أيضاً بأن حركة الاحتجاج التونسية حظِيَت منذ إرهاصاتها الأولى، بدعم البلدان الغربية ووسائل إعلامها. وبحسب المتبنّين لمقولة المؤامرة، يشكّل هذا الدعم برهاناً إضافياً على وجود مؤامرة حرَّضت عليها ودعمتها دول أجنبية. والحال، إن هذا التأكيد لا يصمد أمام التحليل، فمنذ بداية المسار الثوري، وأمام الخطر الذي كان واضحاً أنه يتهدد السلطة التونسية، وحين لم يكن أحد يراهن بمنطق عقلانيّ على أن النجاح سيكون إلى جانب حركة الاحتجاج التونسية، عرَضَت بعض الحكومات الأجنبية، وبخاصة فرنسا على لسان وزيرة الدفاع الفرنسية ماري - إليوت، عرَضت على الحكومة التونسية المساعدة لقمع الحركة. ولم نلحظ تغيُّراً في سلوك الحكومات الغربية إلّا بعد حين، عندما أظهر الحكّام التونسيون عدم القدرة على استخدام القوّة لكسر شوكة الحركة الشعبية.

هل نحتاج إلى التذكير بأن ثورة الياسمين لم تولَد من إرادة أجنبية، وإنما من عجز السلطة التونسية عن الفهم والاستجابة لإضرابات قفصة، في منطقة

8 Cherkaoui, M , **Invisible Codes .Essays on Generative Mechanisms** (Oxford: Bardwell-Press, 2005).

9 Tocqueville A, **L'Ancien Régime et la Révolution**, in ŒuvresComplètes (Paris: Gallimard, 1852).

10 Coleman, J.S, **Foundations of Social Theory** (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press,1990).
Coleman, J.S, **Foundations of Social Theory** (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press,1990).



المناجم في جنوب غرب تونس، وانتفاضات سيدي بوزيد ضد الأوضاع الاقتصادية والبطالة المزمنة للشباب؟ والسلطة التونسية التي كانت تعتمد على أجهزتها الاستخبارية - وهي في ذلك تشبه النخب الحاكمة في بلدان أخرى - لإيجاد ردود على الأحداث، غدَت صمّاء عمياء ولم تشعر بشيء إزاء إرهاصات الانتفاضة. ولا أحسب أنني أجافي الحقيقة بإعلاني هذه القاعدة العامة: تحليلات أجهزة استخبارات كل البلدان، ولأسباب يسهل شرحها، تنحرف عموماً على نحو منهجي ولا تستطيع بمفردها، أن تقدِّم المساعدة في اتّخاذ القرار السياسي الذي عليه أن يمتلك المعلومات، وأن يكون عقلانياً وفعّالاً.

هذا الحراك الاجتماعي التونسي، الذي كان مناسبة لسقوط ضحايا وعمليات قمع وأحكام جائرة نتيجة العمى التامّ والجهل بأبسط فهم لآلية الانتفاضات، كان أيضاً بمثابة «بروفة» عامّة لما سيحصل بُعيد ذلك.

أما بالنسبة إلى دور الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي التي يقدِّمها منظِّرو المؤامرة كحجّة تؤيّد وجهة نظرهم، فإنني سأعرض له لاحقاً. فهذا الدور ليس بالأهمية التي نعتقدها. وأضيف في الحال، أن الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعية كان قد استخدمها المحتجّون أنفسهم لغاياتٍ تعبوية، كشرط ضروري لنجاح عمل جماعي يقوم به نشطاء اجتماعيون لا يملكون تنظيماً. وهذا يعتبر سبباً جوانياً وليس برانياً، وهو ليس وسيلة استخدمها المتآمرون، فضلاً عن أن التحريض بواسطة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي يتعلق بالمتخيَّل.

وأودُّ أن أفسِّر في ما يلي لماذا نجح المتمرِّدون في بعض البلدان لأسباب خاصة في كلّ منها، حتى لو استطعنا أن نلحظ هنا وهناك بعض أوجه الشبَه. ولئن كان بعض أصحاب القرار الأجانب قد لعبوا دوراً ما في مجرى الأحداث الثورية، فذلك إنما يعود بشكل أساسي إلى كونهم مقدّمي نصائح ودعم ماليّ لبعض المجموعات التي تشكّلت في فترةٍ من المرحلة الثورية. وسوف نتفحَّص حالتين من هذا النوع. كما أودُّ في القسم التالي من هذا البحث أن أطرح باختصار شديد بعض الملاحظات لضيق المجال، مكتفياً بعرض توليفةٍ لأفكار آمل توسعتَها في بحثٍ آخر.

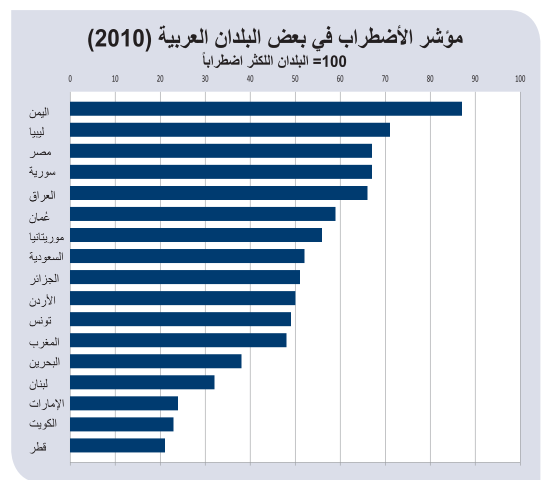
II - هل كان ممكناً توقُّع الانتفاضات العربية؟

أذكر أن المعطيات الوحيدة التي نمتلكها تندرج في المستوى المنطقي العام سواء أكانت ذات طبيعة سوسيولوجية أم ذات طبيعة اقتصادية.

أ- بحث لتوقّع لاحق

بحسب علمي، فإن الدراسة الوحيدة الشاملة الجديرة بالاهتمام حول العالم العربي هي تلك التي قام بها أعضاء وحدة الأبحاث في الصحيفة البريطانية ذا إيكونوميست[11] الذين كانوا قد حاولوا إنشاء نموذج قطيعة وصفوه بـ»مؤشّر قاذف الحذاء» (Shoe-thrower's index) كتحيّة للصحافي العراقي منتصر الزبيدي الذي كان قد قذف حذاءه في وجه الرئيس بوش، أثناء مؤتمر صحافي في بغداد. وكان هؤلاء الباحثون قد اختاروا المتغيّرات التالية: عدد السنوات في السلطة، النسبة المئوية للسكّان ما دون سنّ الخامسة والعشرين، مجموع السكّان ما دون سنّ الخامسة والعشرين، حصّة الفرد من الدخل القومي، مرتبة البلد في سلّم الديمقراطية، مرتبة البلد في سلَّم الفساد، مرتبة البلد بمقياس حرّية الصحافة، أميّة الراشدين، نسبة مستخدمي الإنترنت. كلّ هذه المعطيات متوافرة وتشكّل العناصر الأساسية في معلومات المؤسّسات العالمية والمنظّمات غير الحكومية.

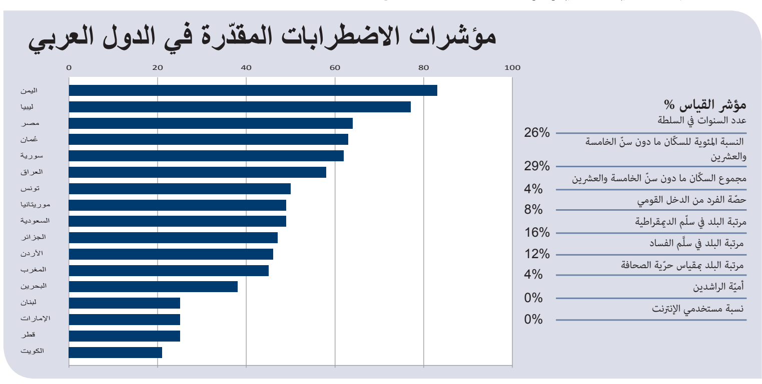
الرسم البياني الأوّل(1): مؤشّر الاضطرابات في البلدان العربية



11 »Unrest in the Arab World: The Shoe-Thrower's Index», **The Economist** (The Economist Intelligence Unit: February 2011).

إحدى ميزات هذا المؤشّر هو أنه تفاعلي، إذ إنّنا نستطيع، إذا أردنا، قياس المتغيّرات بمقتضى الفرضيات التي نمتلكها حول مؤشّرات البلدان التي تمّت دراستها. وكان على الباحثين أن يأخذوا في الحسبان بعض العوامل التي يصعب قياسها رقمياً وبعض البلدان التي ليست لديهم في صددها معطيات موثوقة.

الرسم البياني الثاني(2): المؤشّر المرجّح للاضطرابات



هذا الرسم البياني الثاني هو نتيجة القياسات التالية: 35 % لفئة السكّان الذين هم دون الخامسة والعشرين من العمر، 15 % لتعداد السنوات التي ظلّ فيها الحكّام في السلطة، 15 % للفساد وانعدام الديمقراطية. كما تمَّ القياس من خلال مؤشّرات متوافرة، 10 % للناتج القومي العام للفرد الواحد، 5 % كمؤشّر للرقابة و5 % للأشخاص ما دون سن الخامسة والعشرين.

ب- فوائد المراجعة وحدودها

دراسة «**ذا إيكونومست أنتليجنس يونيت Economist Intelligence Unit** » تستحقّ الثناء، فهي تؤدّي إلى نتيجتين شيّقتين، في آن معاً، ولكنّها أيضاً تبقى محدودةً. وهكذا، فإن المؤشّر يسمح بإنشاء مقياس لقوّة الاحتجاجات، ويحدّد نظاماً شاملاً لمختلف البلدان موضوع البحث الذي هو في واقع الأمر عبارة عن تجميع من أنظمة شاملة عدَّة تتعلّق بقيم المتغيّرات المختارة. وعليه، فإن هذا التجميع المفيد على المستوى العملي بمقدار ما يقدّم مقياساً وحيداً، يختزل البنية الحقيقية لسلّم القياس، سيُلزمنا إلزاماً لا مفرَّ منه، بالوصول إلى أنظمة جزئيّة، أو إلى ما يسمّيه الرياضيون الشبكات التي يقدّمونها من خلال رسوم هاس البيانية (diagrammes de Hasse).

نلاحظ مثلاً أن اليمن يأتي في المقدّمة، تلحقه ومن بعيد، ليبيا، ثم مصر فسورية فالعراق فعُمان. على أنّنا نلحَظُ أيضاً تصنيفاً مريباً لتونس والبحرين المعتبرَتين الأقلّ هشاشة بين بلدان الجامعة العربية، إلى جانب لبنان والمغرب، في حين أنهما عرفتا حراكاً اجتماعياً يعتبر الأكثر عنفاً بين سائر البلدان. ولئن نجح التونسيون في قلب نظام بن علي الاستبدادي، فإن تظاهرات البحرين الضخمة، وبخاصة تظاهرات الأغلبية الشيعية لم تستطِع أن تُفضي إلى أي تغيير ثوري. وهذا الفشل يجد تفسيره ـ في جزء كبير منه ـ في تدخّل بلدان مجلس التعاون الخليجي لدعم النظام الملكي الذي يقوده الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

قيمة المؤشّر الأكثر انخفاضاً تعود إلى دولة الإمارات ودولة الكويت ودولة قطر، وهي دولٌ لا يتجاوز تعداد سكّانها الأصليين مليونَيْ نسمة (قطر: 300 ألف فقط) وهم في معظمهم موسِرين، ويمكن لزعمائها السياسيين أن يضخّوا في المجال الاجتماعي مليارات الدولارات لكي ينعموا بسلام مدني، ويعزّزوا استقرار النظام. ومع ذلك، فهذه الدول ليست في منأى عن الاحتجاجات الشعبية، كما رأينا في حال الكويت، مثلاً.

من المؤكّد أن باحثي «**ذا إيكونومست The Economist**» لا يدّعون تفسير الواقع أو التنبؤ بمآلات الانتفاضات العربية بفضل هذا المؤشّر، فهذا القياس، كما يبدو، هو وصفي بشكل أساسي. وفضلاً عن ذلك، مهما كانت أهمية المؤشّرات التي اختارها هؤلاء الباحثون، فإنه لا يمكن الوصول أبداً إلى إعادة إنتاج الواقع الذي نعيشه منذ ثلاث سنوات. ولوضع ترسيمة تتكفّل بشرح شامل للانتفاضات العربية، سيكون ولا ريب، مفيداً وضرورياً استخدام نظريات الثورات والحَراك الاجتماعي، والحصول أيضاً على معطيات مبنيّة على قاعدة المقترحات التي تتيح لنا استنتاجها. ومثل هذا العمل الجبّار لم يُنجز، ولن يتمّ إنجازه في وقت قريب، إلّا أن المعلومات التي توفّرها التحقيقات المحلّية يمكن لها أن تحدّ من هذا النقص.



هكذا، يتّضح أن الهدف الذي أتابعه في بقية هذا البحث، هو هدفٌ متواضع: إنه ينحصر في اقتراح ملاحظات عامة استنتجتها من النظريات السوسيولوجية للثورات ومن خلال بعض المشاهدات العينيّة.

III - نظرية الثورات والمتمرّدون العرب

هل كان ممكناً التنبّؤ بالانتفاضات العربية؟ ثمّة، على الأقلّ، مسألة ضروريّة وإن كانت، بالتأكيد، غير كافية، وهي أن التنبّؤ بالحالات المستقبلية لهذه الظاهرة البسيطة، لا بدّ من الحصول على المجموعة الإحصائية المكتملة إلى أقصى حدٍّ ممكن، على المدى البعيد، أو على الأقلّ على المدى المتوسّط، والتي توَصِّف الظاهرة وتحدّد نموذج تطوّرها الرياضي. كما أن التنبّؤ الأكثر عمومية للحالة المستقبلية للظاهرة، والذي يقوم على الإسقاط الآلي للماضي، ويرى أن وجهتها لا تتغيّر، يقتضي تحليلاً ديناميا.

خلافاً لما هي عليه الحال في مصر وتونس، فإن التعبئة الشعبية في بلدان "الربيع العربي" الأخرى لم تحصل عبْرَ شبكات التواصل الاجتماعي كما كان ينتظر البعض.. ليس هذا فحسب، بل إن نجاحات هذا الحراك لم تَعُدْ إلّا إلى التصرفات المضطربة لصانعي القرار وقوّات النظام في مواجهة هذا النوع من الظواهر الاجتماعية

أما التنبّؤ بنظام سياسي اقتصادي أو اجتماعي هو أيضاً أكثر تعقيداً، إذ إنه يقضي بأن يكون الشرط الأول مُتوافراً، وأن يكون ممكناً إنشاء سيناريوهات تقوم على فرضيات واقعية حول الحالات المستقبلية للنظام الاجتماعي الذي لا يستطيع صياغته إلّا الخبراء وحدهم. وإذاً، فإن التحليل الأفقي الذي قام به باحثو «**ذا إيكونومست The Economist**» هو غير كافٍ. وعلى سبيل المثال، لا يكفي معرفة قيمة مؤشر دمقرطة بلد في لحظة معينة؛ بل يجب أيضاً معرفة كيف تغيّر مع الوقت. إن هذا التغيُّر هو الذي يُفيدنا على نحو غير مباشر بدرجة الإصلاحات السياسية التي يقوم بها حكّام البلد موضوع البحث. وهذا ينطبق أيضاً على المقاييس الأخرى المستخدمة في وضع المؤشّر الشامل.

أ- ضد الأيديولوجيا الاقتصادية: الاستقلال الذاتي والمنطق الجوّاني للمجال السياسي

لنَعُد إلى ما هو بديهي: إنّ الانتفاضات العربية التي تهمّنا هنا، تنتمي قبل كلّ شيء إلى المجال السياسي، وعليه، فإننا لا نستطيع إدِّعاء فهمها إذا لم نأخذ في الحسبان المتغيّرات ذات الطبيعة السياسية. ولكن باحثي «**ذا إيكونومست** لم يأخذوا في الحسبان، في تحليلاتهم، إلّا عدد السنوات التي مكث فيها الحاكم في السلطة، ومؤشّر الديمقراطية ومؤشّرات الفساد وحرّية الصحافة، وهي مؤشّرات مترابطة ترابطاً وثيقاً. ونحن نتفهَّم هذا الخيار الذي يجد تبريره في كون هذه العوامل هي وحدها في متناوَل اليد ويمكن قياسها. ولكنّنا لا نستطيع تسويغها، ولا الاكتفاء بها للإضاءة على حركات التمرّد العربية، بوصفها حركات سياسية. فلماذا استبعَد هؤلاء الباحثون متغيّراتٍ أساسيةً مثل درجة شرعية أو مشروعية السلطة، وطرق اختيار النخب السياسية وشفافيتها والإيديولوجيات التخصيصية والتجميعية؟ وهذه العوامل السياسية هي ذات طبيعة نوعية، ويصعُب بالتالي دمجها في نماذج إحصائية بسيطة. ولكن كان يمكن لنا أن نكون أكثر قدرة على استلهامها لو أننا قيّمناها، ولو تقريبياً، ولو أننا أخذناها في الحسبان بدلاً من استبعادها من الترسيمة المستخدَمة في تحليل الانتفاضات العربية.

وإذا ما قبِلنا بالفكرة القائلة إن هذه الثورات هي ذات طبيعة سياسية، فإن الدولة يجب أن تكون في مركز تفكيرنا وتحليلاتنا للمعطيات الأمبيريقية (التجريبية). وكلّ الدراسات التي تتناول الظاهرات الثورية تشدّد على ذلك. ولئن لبس المتمردون لَبوسَ الدين أو أية أيديولوجيا، فليس ثمّة أدنى شكّ في هدفهم: فهم يسعون إلى قلب النظام السياسي واستبداله بنظام آخر.

هل يجب أن نذكّر بالدرس الذي قدّمه ماكس فيبر وشدَّد عليه مراراً وتكراراً، وهو أن السياسة تتمتّع باستقلال ذاتي بالنسبة إلى مجالات الأنشطة الأخرى، كما تتمتّع بمنطقٍ خاص بها؟ وإذا كان الأمر كذلك، ألا ينبغي أن نستخلص نتيجة منطقية لا تُدحض، وبموجبها لا يمكن للمتغيّرات الاقتصادية والديموغرافية أن تُسهِم إلّا بمقدار ضعيف في شرح الانتفاضات العربية التي تعاني من أوضاع اقتصادي



صعبة، أي في موريتانيا والمغرب وفي الأردن قبل سائر البلدان العربية.

والمثال المضاد المعبّر والدّالّ في هذا السياق، والذي يَحول دون أيّ شرح من خلال النموذج الاقتصادي البسيط، هو أن بعض البلدان شهدت حركات الاحتجاج الأكثر عنفاً، في حين أنها تنتمي إلى طرفَيْ منحنى توزيع الناتج القومي للبلدان العربية؛ ففي البحرين وليبيا يتخطّى الناتج القومي للفرد 20 ألف دولار و11 ألف دولار، على التوالي، في حين أن الناتج القومي للفرد، في تونس وفي مصر، منخفض نسبياً (4500 دولار) و(2900 دولار). وتدلُّ هذه المعطيات دلالةً واضحة على غياب العلاقة المهمّة بين المؤشّرات الاقتصادية وقوّة الانتفاضة. وإذا افترضنا أن للمتغيرات الاقتصادية تأثيراً ما على الثورات، فإن هذا التأثير لا يكون مباشراً، بل يكون في أفضل الحالات، مستتمَراً إعلامياً من خلال المتغيّرات السياسية أو السَّيكولوجية. وقد أثبتت دراسات سوسيولوجية واقتصاديّة عدّة[12] أن اللامساواة في حدّ ذاتها بين الأفراد ليست لها أهمية بقدْر ما للوعي بهذه اللامساواة من أهمية تُبرِز مدى تقبُّلِهم النظام الاجتماعي القائم أو مدى رفضهم له وانتفاضهم ضدّه.

نحن نعلم أن ثمّة اعتقاداً شائعاً يرى أن الفقر والبؤس هما ما يفسّر الانتفاضات الثورية. لكن هذا الاعتقاد الراسخ، هذه العقيدة التي لا يمكن فصلها عن نمط تفكير سطحي يتبنّى الآراء السائدة والشائعة أثبت خطَلَها وبطلانها الباحثون مرّات ومرّات. فقد أثبت توكيفيل[13] Toqueville أن الثورة لا تقع حين ينتقل البلد، على الصعيد الاقتصادي، من سيئ إلى أسوأ، وأنه خلافاً للاعتقاد السائد، كانت فرنسا قد عرفت نموّاً اقتصادياً باهراً إبّان السنوات العشرين التي سبقت الثورة الفرنسية. ثم جاءت الأبحاث اللاحقة التي درست الثورة الفرنسية فيما بعد، وبخاصة دراسات دافيس وبرنتون وسكوكبول[14] لتعزّز نظرية توكفيل وتدحض، بالبحث الأمبيريقي والميداني، صحّةَ الفرضية الماركسية حول الحتمية الاقتصادية.

ونعلم جميعاً أنه لم تقع، منذ العام 1930، أيّ ثورة في المجتمعات الخاضعة لأنظمة شمولية، حيث المجاعة هي السبب في موت عشرات ملايين الأشخاص، وحيث ارتُكِبت أعمال بربرية كما حصل في الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، وأوروبا الشرقية في زمن هتلر، والصين في ظلّ ماو، وكذلك، وعلى نحو أقلّ حدةً، في كوريا الشمالية في عهد كيم يونغ الثاني.

ومع ذلك، ما أكثر القرارات السياسية التي يتَّخذها زعماء عرب وغربيون، وتقوم على اعتبار الأولوية للعامل الاقتصادي. وهكذا، فإن سياسة الولايات المتحدة الأميركية، التي قامت طيلة الحرب الباردة، على تقديم مساعدات ضخمة لبعض البلدان، للحؤول دون وقوع هذه البلدان تحت تأثير الاتحاد السوفياتي السابق ودون الدخول في دائرة نفوذه، هي خير مثال على الاعتقاد الماركسي بأولويّة العامل الاقتصادي وتأثيره على التوجّهات السياسية للأفراد والمجتمعات. إلّا أنّنا أثبتنا أن مثل تلك السياسة الخارجية لم تتكلّل بالنجاح في أغلب الأحيان[15].

نظرية المؤامرة، إما أن تكون غير صحيحة لأنها كنظرية علمية تتناقض مع الواقع وإما أن تكون غير قابلة للتحوّل إلى قرار، ما دامت غير قادرة على الصمود أمام الواقع

عشيّة ثورة الياسمين كان في تونس طبقة متوسطة هي الأكثر نمواً وتطوّراً بين البلدان العربية. وهذا الوضع كان من الأهداف الأساسية التي عملت سياسة بورقيبة على تحقيقها. ومن المعروف أنّ كثيراً من السياسات الحكومية تستند إلى فرضية أن الطبقة المتوسطة إذا كانت كبيرة عددياً ومنفتحة

12 Merton, R.K, **Social Theory and Social Structure** (New York: Free Press of Glencoe, 1968).
Easterlin, R , «Relative economic status and the American fertility swing» In **Sheldon E B Family Economic** Behavior (Lippincott Philadelphia, 1973).
Hirschman, A.O, **Essays in Trespassing: Economics to Politics and Beyond** (Cambridge: University Press, 1981).
Cherkaoui, M, «Mobilité sociale et équité», Revue **Française de Sociologie**, vol. 29, 2, (1988) p.p.622-.

13 Tocqueville A, **L'Ancien Régime et la Révolution**, op.cit.

14 Davies, J. C, «Towards a Theory of Revolution», in **American Sociological Review** 27(1962),pp.5–19.
Brinton, C, **The Anatomy of Revolution** (Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1965).
Skocpol, T,**States and Social Revolutions** (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

15 Olson, M, **The Logic of Collective Action**, tr.fr. **La logique de l'action collective** (Paris:Presses Universitaires de France, 1965).



وقويّة ومرفّهة وتتمتّع بمداخيل مرتفعة وبمستوى رفيع نسبياً من استهلاك السلع المادية والمعنوية، يمكن لها أن لا تكون رافعة للاقتصاد فحسب، أو نموذجاً للنجاح والترقّي الاجتماعي تقتدي به الطبقات الشعبية فحسب، بل يمكن لها أن تكون أيضاً أساساً للاستقرار السياسي للمجتمع.

ثم إنّ عدداً كبيراً من الأبحاث السوسيولوجية والسياسية أظهر بوضوح أن السلوك السياسي للطبقة المتوسطة هو على النقيض من الاحتجاجات الجذرية الموجهّة ضدّ النظام الاجتماعي، وبأنه يتوق، بالأحرى إلى تغيير لطيف في شروط حياته. ومع ذلك، علينا أن نوضح مرّة أخرى، أن هذا القانون الأمبيريقي، شأنه شأن القوانين السوسيولوجية جميعاً، ليس مطلقاً، بل هو مشروطٌ بشروط كثيرة، ولا يكون صحيحاً في كلّ السياقات، ولا صالحاً لكلّ المجتمعات.

الدراسة الوحيدة الشاملة الجديرة بالاهتمام حول العالم العربي هي تلك التي قام بها أعضاء وحدة الأبحاث في الصحيفة البريطانية «ذا إكونومست» الذين كانوا قد حاولوا إنشاء نموذج قطيعة وصفوه بـمؤشّر قاذف الحذاء

ثمّة مثالٌ آخر يندرج خطأً في صفّ التفسير الاقتصادي المحض للثورات العربية، وهو ليبيا؛ فقد كان القذافي في غاية السخاء على مواطنيه، على الرغم من اقتطاع جزءٍ كبير من أموال النفط له ولقبيلته، وعلى الرغم من أمور كثيرة أخرى.. فضلاً عن ذلك، عرفت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدَّلَ نموّ اقتصادي مرتفعاً نسبياً، خلال أكثر من عقد من الزمن، قارَبَ 5 %، وتجاوز أحياناً 7 %. وعليه، فإن النموّ الاقتصادي وحده لا يشكّل بالضرورة إذاً حصناً لصدّ الانتفاضات.

لا تسمح معطيات تطوّر اقتصادات البلدان العربية بتوقُّع الانتفاضات التي شهدتها هذه البلدان منذ نهاية العام 2010. لا بل إنها تميل بالأحرى إلى الطعن بالفرضية الاقتصادية. فالمكتسبات الاجتماعية، كمحو الأمية في بعض البلدان العربية، والتعميم الشامل للتعليم، والضمان الصحّي، والليبرالية السياسية التدريجية - حتى ولو كانت خجولة في البداية- والحَراك الاجتماعي النشِط الذي أعقبه هبوط نسبي، وصعود نخَبٍ جديدة، والدور المركزي المتزايد الذي تلعبه المرأة في المجتمع والاقتصاد، كلّ ذلك مؤشّرات للرفاهية التي تتناقض مع النظرية الاقتصادية التقليدية. فلئن كان على نظريات الثورات أن تدمج المتغيّرات الاقتصادية في نماذجها، فإنّها لا تستطيع ذلك إلّا إذا وسَّطت محدّدات بسيكولوجية (أي اتَّخذت منها واسطة ووسيلة) مثل الإحباط[16]، أو عوامل سياسية سآتي على ذكرها لاحقاً.

أُضيفُ إلى ما سبق، أن توزيع الثروات في كلّ هذه البلدان هو من اللامساواة بحيث إنه يزيد من مخاطر ظهور حالات الإحباط ويجعلها مرتفعة. وهي جديرة بأن تؤخذ في الحسبان في تفسير شامل لتلك الانتفاضات، على نحو ما فعلت أبحاث عدَّة قمتُ بتنسيقها في توليفة واحدة[17].

ب- اختلاف النخب وتفكّكها وعدم تنظيمها

لشرح هذه الانتفاضات، ثمّة ظاهرة أساسية لم تعطَ الأهمية التي تستحقّها، ولم ينصرف إليها الاهتمام الكافي، ألا وهي الصراعات التي نشبت شيئاً فشيئاً داخل النخب الاقتصادية والسياسية أو العسكرية في البلدان التي أطاحت فيها هذه الانتفاضة السلطة القائمة. ولقد شدّدت أبحاث عدّة تناولت الثورات، على التراخي المتزايد لحالة التضامن التي كانت تميّزها، وعلى ضعف الإحساس بمصالحها المشتركة، وظهور قوى نابذة، وبالتالي على تفكّكها (راجع دراسات برنتون واكامستو وأوبر وفاسيليفكي ولان)[18].

لنتفحّص حالة الثورة في مصر، حيث كانت أشكال التوتّر التي أعقبها خلخلةُ النخبة الحاكمة، نتيجةَ ممارسات نظام مبارك إبّان العقد 2000 - 2010 وبخاصّةً خطّة التحضير لانتقال سدَّة الرئاسة إلى جمال مبارك. ومن المعروف أن الجيش كان ضد انتقال الرئاسة إلى جمال مبارك. فهذا الانتقال- كما كان يرى البعض- يهدّد مصالح الجيش الحيويّة. ولنذكر هنا بعض الوقائع من دون الدخول في

16 Cherkaoui, **M. Invisible Codes.Essays on Generative Mechanisms**, op.cit.

17 Cherkaoui, M, «Relative Deprivatio», **in International Encyclopedia for Social and Behavioral Sciences** (Amsterdam: Elsevier, 2002).

18 Brinton, C, **The Anatomy of Revolution**, op.cit.
Akamatsu, P, **Meiji 1868. Révolution et contre-révolution au Japon** (Paris: Calman-Lévy, 1968).
Ober, J. **Mass and Elite in Democratic Athens: Rhetoric, Ideology, and the Power of the People** (Princeton: Princeton University Press,1995).
Lane, D, «The transformation of Russia: The role of the political Élite», **Europe Asia Studies**, vol. 48, n 4 (1996).



تفاصيلها؛ فأحداث يناير (كانون الثاني) 2011 التي سُمِّيَت بـ«الثورة المصرية» حصلت في لحظة كان فيها نظام مبارك قد أصبح ضعيفاً إلى حدّ بعيد. وخلافاً لما يُظَنّ، كان النظام المصري، والحقّ يُقال، أبعد ما يكون عن التحجّر والتعنُّت، بعدما قام بإصلاحات كثيرة. كما أن المجتمع والسلطة السياسية والحزب الوطني الديمقراطي مرَّت بتحولات مهمّة إبان العقد 2000 - 2010، فالرئيس مبارك حاول أن يكيّفها مع أجواء مضطربة حُبلى بالتحوّلات، وأن يجدّد النخب الحاكمة.

وفي ما عنى خلافته، كان يأمل أن ينجح في عملية انتقال مقبولة معتمداً على الحزب الوطني الديمقراطي ومراهناً على ابنه جمال الذي عهد إليه بمسؤوليات متزايدة. وفضلاً عن ذلك كان على كلّ مَن يرغب بمستقبل سياسي أن ينتسبَ إلى الحزب الوطني الحاكم، وأن ينال رضى جمال مبارك؛ فكان عدد كبيرٌ من رجال المال والأعمال المقرَّبين من جمال يشغلون مناصب في مستويات رفيعة.

ولكن ما إن وقعت الأزمة السياسية للنظام حتى اتّضح أن ليس بمقدورهم إدارتها بسبب تكوينهم الذي لم يكن قد أعدَّهم لمثل هذا العمل، كما أن قادة الحزب الوطني لم يستطيعوا فهْمَ الحراك الاجتماعي فهماً صحيحاً، والتعامل معه وفق هذا الفهم، إذ كانوا ولا ريب، ضحيةَ النظرة الخاطئة للمنظّمات الدولية التي كانت قد طمأنتهم، مؤكّدةً لهم أن النموّ الاقتصادي الاستثنائي لمصر الذي كان قد بلغ 7%، ونتائج الاقتصاد الوطني المؤكدة ستكون لها انعكاسات إيجابية سريعة على المجتمع المصري.

وأخيراً، لم يكن الجيش ينظر بعين الرضى إلى جمال مبارك. والحقّ، إن الخلافات بينهما نجمت عن التوجُّهات الاقتصادية الليبرالية والخصخصة التي كان جمال يدعمها، والتي كان الجيش يرى أنها مسألة تُلحِق ضرراً استراتيجياً بالمصالح الوطنية. وكان يتّضح أكثر فأكثر أن خطّة انتقال السلطة التي وضعها مبارك ودائرة المقرّبين المحيطة به، يجب ألا تذهب إلى أبعد من حدودها، وأنها أحدثت خلافات داخل النظام، ما لبثت أن تفاقمت تدريجياً، وكان لها دورٌ أساسي واضح في سقوطه. لقد كان توكفيل مُحِقّاً في تشديده على أنّ ثمن الإصلاحات السياسية باهظٌ أحياناً وقد يصل إلى حدّ أن تُفضي الإصلاحات إلى الثورة، إلى أن يجد المواطنون أن وضعهم الذي كان لا يطاق قد أصبح أفضل، فتكون المفارقة عندئذٍ في أن الحكومة الإصلاحية هي التي حفرت قبرَها بيدها، من خلال التربية الثورية للشعب!

ليبيا واليمن هما أيضاً حالتان تُفصِحان عن ذلك إفصاحاً بليغاً؛ فالقذافي لم ينجح أبداً في أن يوفِّق ويوائم بين مختلف النخب التي كانت تدعم نظامه، إذ إن تردُّد ابنه سيف الإسلام والإصلاحيين المحيطين به، وخصوصاً الصحافيين والمثقفين، في مسألة الدمقرطة، قد عطَّلها محافظو النظام الذين لم يطمحوا إلّا إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي كان يخدم مصالحهم. وتعود الأحداث الأكثر أهمية في هذه المعركة إلى العام 2009. فهي أحداثٌ كانت بمثابة إرهاصات لإفلاس النظام. إلى ذلك يجب أن نضيف مسألة خلافة القذافي والصعود القوي لابنه الذي قلَّما كانت الدائرة الأولى للسلطة راضية عنه، وهي الدائرة التي تضمّ المقربين من القذافي، ويُطلَق عليهم «رجال الخيمة».

> **اتَّضح أكثر فأكثر أن خطَّة انتقال السلطة التي وضعها الرئيس مبارك ودائرة المقرّبين منه في مصر ما لبثت أن تفاقمت وكان لها الدور الأساس في سقوطه**

ج- موقع الجندي: لا تقوم ثورة ضدّ الجيش

قيام الثورات يستوجب أن نأخذ في الحسبان دور قوّات حفظ الأمن والنظام، وبخاصة دور الجيش[19]. كان لينين يقول إنه لا يمكن القيام بثورة تقف في وجه الجيش وضدّه. وقبل لينين، كان توكفيل يشدّد على أن السلطة السياسية حينما لا تكون، في بعض الظروف، قادرة على إثبات قوتها، فإن أدنى خطر يجعلها سريعة العطب. فالجيش كان قد رفض حماية بن علي وحسني مبارك لأسباب مختلفة: ففي حالة بن علي كان أحد التفسيرات يقول إن قيادتَيْ الجيشين الفرنسي والأميركي قدَّمتا، في بداية انتفاضة الشعب التونسي، النصح لقيادة الجيش التونسي بوجوب لزوم الحذر. أما سبب القطيعة بين الجيش المصري وحسني مبارك فعائدٌ إلى عزم جمال مبارك على

19 Bourrat, F, (dir), **La place et le rôle des armées dans le monde arabe contemporain**, n°23 (Paris: La Documentation Française, coll. «Les Champs de Mars»,2012).
Coustillère, J.F, « Les forces armées dans les révoltes arabes », in **Confluences méditerranéennes**, (1911),p.179.



أن يخلف والده، وهو ما كان الجيش المصري يرفضه. في ما عدا ذلك، ثمّة إشاعات راجت حول انقلاب عسكري يجري التحضير له، من قبل أن تبدأ تظاهرات ساحة التحرير.

أما في اليمن، فقد كان الجيش منقسماً إلى فريقين، على الأقل، تبعاً للولاء القبلي. هذا الانقسام يوضح أسباب الاشتباكات التي عرفتها البلاد. أمّا في ليبيا فلم يكن فيها جيش وطني بالمعنى التقليدي للكلمة، إذ كان في قيادته زعماء يتحدّرون من قبائل موالية. ولأن القذافي لم يكن يثق بجيشه، فقد أنشأ فرقة لحمايته الشخصية، كانت تتفانى في الإخلاص له. وظهر أن حساباته كانت صحيحة، إذ لوحظ انشقاق عدد كبير من الضبّاط ذوي الرتب العالية من جيشه في بداية الانتفاضة. أما الميليشيات والمرتزقة فلم يكن بمقدورهم المقاومة أمام الآلة العسكرية للتحالف الفرنسي – البريطاني الذي لولاه لكان المتمرّدون على القذافي ونظامه تعرّضوا للإبادة في بنغازي.

ويُلاحَظ أخيراً، أن دعم الجيش للنظام، في كلٍّ من البحرين وسورية، كان حاسماً. والمسألة ستطرح، دونما شك، على المملكة الأردنية الهاشمية في حالة حصول صراعات اجتماعية - سياسية باتت إرهاصاتها بادية. أما الجيش السوري، فعلى الرغم من أنه يتألف من أكثرية سنيّة، فإن قيادته من الطائفة العلوية التي ينتمي إليها بشار الأسد. وهذا الجيش يتألف من 70 % من العسكريين النظاميين، وأكثر من 80 % من ضبّاطه من العلويين الذين لا يمثّلون إلّا 12 % من سكّان سورية. وما كان لنظام بشّار الأسد أن يصمد وقتاً طويلاً تحت الضغط المتعاظم للعسكريين المتمرّدين، لو لم يكونوا مدعومين بقوّة المال والسلاح من جهاتٍ خارجية، وبخاصّة قطر والولايات المتّحدة الأميركية.

> **ثمّة ظاهرة أساسية لم تُعطَ الأهمية التي تستحقّ بشأن الانتفاضات العربية، ألا وهي الصراعات التي نشبت شيئاً فشيئاً داخل النخب الاقتصادية والسياسية والعسكرية في البلدان التي أطاحت فيها هذه الانتفاضاتُ السلطات القائمة**

حالة الأردن تستحقّ المتابعة بكلّ اهتمام بسبب بنيتها الاجتماعية غير المتجانسة المؤلّفة من فلسطينيين يشكّلون أكثر من نصف سكّان البلد، ومن قبائل بدوية هي العمود الفقري الحقيقي للجيش، وقد أدرك الملك عبد الله أهميتها، ولكن كان عليه أن يأخذ في الحسبان الانتقادات غير المباشرة وبعض المطالب الشعبية، وإلّا فإن نظامه يصبح عرضةً للسقوط.

د- عمل جماعي، تنظيم وتقانات التواصل

تتوقّع نظريات الثورات فشلاً محقّقاً لكلّ تمرّد لا تدعمه هيئةٌ بيروقراطية كشرط ضروري لكلّ عمل ناجح وقادر، بخاصة على تعبئة الأكثرية الصامتة وتحريكها، أو على الأقلّ تحريك قطاعات كبيرة من السكّان. يقول ماكس فيبير، في مؤلَّفه **العالِم والسياسة**: « كل مَن يريد إرساء العدالة الاجتماعية على الأرض بالقوّة يحتاج إلى مناصرين، أي إلى جهاز بشري[20]». ويضيف فيبير موضِحاً أن ما يحدث للسياسيين يشبه ما يحدث للأنبياء؛ ذلك أنه فقط في بداية رسالة الزعيم الديني ذي الكاريزما، يعيش أنصاره في قلب مجتمع إيمان وذلك بفضل مواهبه. ولكن بعد حين، إن لم يشَأْ هذا الزعيم أن يزول، بل شاء دوام البقاء على هذه الفانية، فإن على الكاريزما أن تصبح عندئذٍ دائمة، وأن تتولّى السلطة السياسية، وتمتلك المكاسب الاقتصادية، وتمأسِسَ الوظائف جميعاً. ديمومة الكاريزما هذه ورتابتها تنال جزئياً من الزعيم السياسي للثورة. فهذه الرتابة الكاريزماتية «الدينية» والسياسية تؤدّي إلى حرف «النبوّة» عن اتجاهها الأول، وأحياناً تؤدّي إلى إفراغها من محتواها وإسقاط طابعها الثوري. والنبوة الثورية، في الحالتين، لا تكون وحدها كافية لتغيير العالَم. ولذا، فهي تحتاج إلى تنظيم ومناصرين.

كيف نفسّر إذاً أن المنتفضين العرب بلغوا نهاية سعيدة، إلى هذا الحدّ أو ذاك، بحسب كلّ بلد، بالوصول إلى تغييرات سياسية ذات شأن، في حين أنه لم يكن لديهم أي بنية سياسية مهمّة؟ كيف نفسّر تعبئة جزء من مجتمعات قسّمتها وذرّرتها أنظمة مستبدّة كان من همومها الأساسية الحيلولة دون ظهور أيّ تجمُّع سياسي معارض، أو نزع الأهلية عنه إذا ما كان موجوداً؟ وأسباب ذلك متعدّدة، بطبيعة الحال. لنصرف النظر أولاً، عن الآراء الساذجة التي يقدّمها محلّلون مبتدئون أغواهم زلزال الأحداث العاصف الذي لم يكونوا يتوقّعونه، فعمدوا، في أفضل

20 Weber,M, **Le savant et le politique**, tr.fr(Paris: Plon,1919),p.20.



الأحوال، إلى توصيف مسارات الأحداث، ونادراً ما تخطّوا الثرثرة. ولنلتفت بالأحرى، إلى أولئك المراقبين والمحللين الذين يحاولون تفسير «الربيع العربي» استناداً إلى فرضيات مشروعة إلى حدّ ما. فهؤلاء تقدّموا في أغلب الأحيان بفكرة مفادُها أن شبكات التواصل الاجتماعي قد لعبت دوراً كان بمثابة الأداة أو الوسيلة التعبوية. وإنه لأمر منطقي حقاً أن نفكّر في بعض الاستخدامات لتقانات الإعلام والتواصل الحديثة التي تسمح لأفراد غير منظّمين بإقامة علاقات، وبالتالي حلّ إحدى مشكلات العمل الجماعي الذي كان قد طرحه بشكل خاص أولسن[21].

وهنا تكمن إحدى «مفارقات النتائج»، وفقاً لعبارة ماكس فيبير، أي أن نتائج غير متوقَّعة ولا منتَظَرة يُسفِر عنها استخدام تقانات، كان يُظَنُّ أنها تتسبّب بتذرير المجتمع لا بتجميعه وتكثيفه.

وثمّة أمثلة تاريخية عدَّة تؤكّد هذه المقولة. والمثل الأكثر بلاغة هو بلا جدال نشرُ مقولات مارتن لوثر والثورة الإصلاحية في نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع عشر. ومن المعروف أن **المقولات الخمس والتسعين حول قوّة الغفران** كان لوثر قد كتبها أول الأمر باللاتينية وعلّقها على باب كنيسة ويتنبرغ في أكتوبر (تشرين الأول) 1517. وعليه، كان وحدهم المتعلّمون يستطيعون قراءتها ومناقشتها. كيف نفسّر إذاً أنها أحدثت تأثيراً كبيراً وواسعاً في الدوائر الأكاديمية أولاً، ثم في العامة، لاحقاً؟ لماذا خلال فترة قصيرة جداً – لا تتجاوز الشهر الواحد، بحسب المؤرّخين- وفي عصر كانت فيه وسائل التواصل والنشر بدائية ومتلعثمة، انتشرت مقولات الراهب الألماني، أستاذ اللاهوت في جامعة ويتنبرغ، لا في ألمانيا وحدها، وإنما في أوروبا برمَّتها؟ كيف نحلُّ لغز أن كتيّباً صعباً وجافاً لاقى مثل هذا الرواج؟ ذلك أن تقانة جديدة وخطة تجارية مستحدثة كان قد تمّ استخدامها لترويج كتاباته: هذه التقانة الجديدة هي المطبعة، والخطّة التجارية هي الباعة الجوّالة الذين يطرقون أبواب البيوت بيتاً بيتاً، بأسلوب يشبه أسلوب توزيع التوراة وتوزيع القرآن، والذي يعتمده أنصار بعض المذاهب في أيامنا الراهنة. ومن المعروف أن غوتنبرغ اخترع تقانة الطباعة الجديدة في العام 1454، أي قبل ولادة لوثر في العام 1483.

في العام 1517 طُبِعَت مقولات لوثر على شكل كراريس وصحف في ليبزغ ونورمبرغ وبال في وقت واحد، وقام بتغطية نفقات الطبع أصدقاء للوثر كان قد أرسل إليهم نسخةً منها. وكانت ترجمتها إلى الألمانية التي صدرت بعد ذلك، وصلت هذه المرّة إلى جمهور من القرّاء أكثر اتّساعاً، وانتشرت بسرعة في كلّ المناطق الناطقة بالألمانية، ثم انتشرت طبعات عديدة بلغات محلّية في كلّ أنحاء أوروبا.

أدهش الانتشار السريع للمقولات الخمس والتسعين لوثر نفسه. واعتقاده بأن اللغة اللاتينية وترجمتها إلى الألمانية، ليستا الطريقة المثلى لمخاطبة الجمهور العريض جعله يلجأ إلى طريقة أخرى، فنشر كتابه **عظةٌ في الغفران والرحمة** في إبريل (نيسان) 1518 بلغة ألمانية مُبسَّطة وسهلة، تتجنَّب اللغة العلمية واللهجة المحلّية، في آن معاً. ويُعتبَر هذا الكرّاس المنشور الذي لاقى نجاحاً فوريّاً النقطة الحقيقية لإنطلاق حركة الإصلاح الديني في أوروبا. وقد وُصِفَ هذا الكتاب بأنه أول الكتب الأكثر مبيعاً في تاريخ الإنسانية. وفي هذا الوصف قسطٌ كبير من الصحّة، شريطة أن نوضح أن تعداد القرّاء الذين كانوا يتسلّون بقراءة الروايات الخلاعيّة والجنسية في الفترة نفسها، كانت يتجاوز تعداد قرّاء العظة والمقولات الخمس والتسعين.

وكما يذكر ديكنز، مؤرّخ الحركة الإصلاحية[22]: «لقد بيع، على الأرجح، ما بين العامين 1517 و1520 أكثر من 300 ألف نسخة من مؤلّفات لوثر... ولا نستطيع أن نقدّر بالتحديد الدور الذي لعبته المطبعة في نشر الأفكار الدينية، ولكن كان من النادر أن تحدّث من دونها ثورة بمثل هذا الاتساع. وعلى عكس هرطقات فيكليف Wyclif، وفالدن Walden، كانت اللوثرية في الأساس، نتاج الكتاب المطبوع، وقد استطاع لوثر بفضل هذه الوسيلة الجديدة الناقلة للفكر، أن يَسِمَ العقلية الأوروبية بميسَم محدّد وموحّد وراسخ، فللمرّة الأولى في تاريخ البشرية، استطاع جمهور واسع من القرّاء أن يحكم بصدد صلاحية أفكار ثورية بفضل طريقة تواصل تتوجّه للجماهير، وكانت تستخدم لغات محلّية مستعينة بفنّ الصحافة كما بفنّ الكاريكاتور...».

وكثيرةٌ هي الأمثلة الحديثة أيضاً، حيث لعبت تقانات التواصل الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعية

21 Olson, M, «Rapid Growth as a Destabilizing Force», **Journal of Economic History**, vol. 23, (1963),pp. 529- 552.

22 Dickens, A.G, **Reformation and Society in Sixteenth Century Europe** (New York: 1964).



كوسائل وأدوات للتعبئة دوراً حاسماً في التغيير السياسي لبعض البلدان؛ فقد كانت السبب في سقوط العديد من الرجال أو الأحزاب السياسية، كما حصل مع جوزيف استرادا، رئيس الفيليبين، وحكومة خوسيه ماريا أزنار في إسبانيا في العام 2004، والحزب الشيوعي المولدافي في العام 2009. والبعض يقول أنه كان يصعب فهم قدوم «الربيع العربي» من دون شبكات التواصل الاجتماعية، ومن دونها كان يصعب أكثر بكثير استيعاب نجاح المتمرّدين ونهاية الأنظمة السياسية المستبدّة. وقد كان استرادا في العام 2001، بسبب تورّطه في قضية فساد، موضوعاً لدعوى عزل أمام مجلس الشيوخ، إلّا أن قراراً بإيقاف الدعوى ومحاولات إخفاء الأدلّة التي تدينه فجَّرت الموقف. وقبل أن تنقضي ساعتان على هذا القرار، كان المناضلون قد نجحوا، بواسطة نصوص رسائل منقولة عبر الإنترنت، في تنظيم تظاهرة في وسط مانيلا، وقد اشترك أكثر من مليون شخص في عملية الاحتجاج خلال الأيام القليلة التالية. وعليه، استنتج الباحث الأميركي كلاي شيركي[23] بصدد هذا الموضوع، في مقالة جيّدة التوثيق، أن قدرات الجمهور في تنظيم مثل هذه الاستجابة الشاملة والسريعة شكّلت حدثاً استثنائياً، إذ أرسلت أكثر من سبعة ملايين رسالة قصيرة (sms) عبر الإنترنت خلال أسبوع، وتلك هي المرّة الأولى التي ساعدت فيها وسائل التواصل الاجتماعي، في إجبار حاكم على الاستقالة.

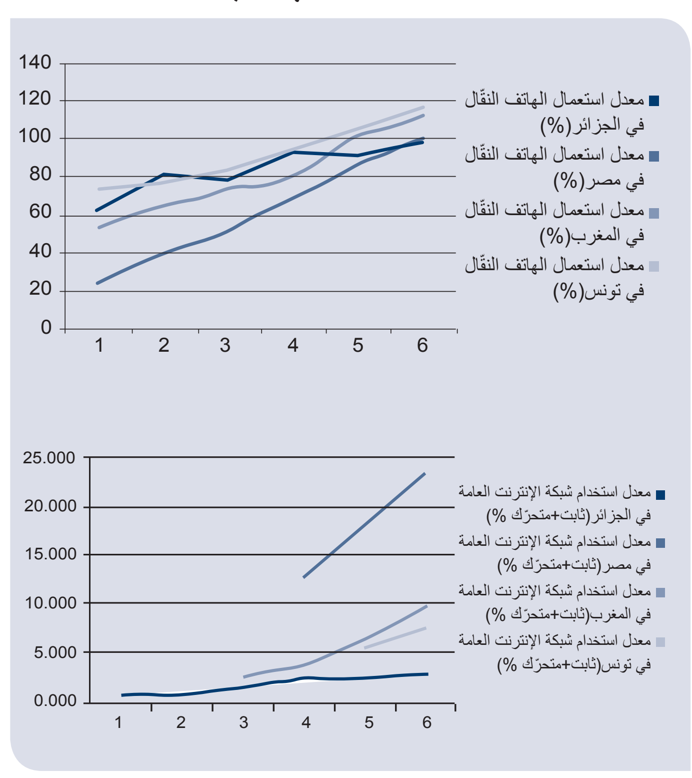
بيْدَ أنه لا بدّ أن نوضح، ومن دون التشكيك في ملاحظة الأستاذ في جامعة نيويورك كلاي شيركي حول تأثير تقنيات الإنترنت، أن الجيش دافع عن المتظاهرين، وفضّل دعم نائبة الرئيس، أورّويو كخليفة دستورية لأسترادا. ولا بدّ أيضاً أن نُشير إلى أن النخب الاقتصادية كانت قد اعتبرته غير كُفْء، واعتبرت نزعته الشعبوية خطِرَةً. ونشير أخيراً إلى أن الكنيسة الكاثوليكية الفيليبينية ذات النفوذ، لم تغفر له سلوكه المنحلّ والعدواني تجاه القيم المسيحية.

مع ذلك، لا بدّ من أن نحاذر من أيّ تعميم متسرِّع قد يؤدّي إلى احتقار شديد للنتائج الاجتماعية والسياسية. فمن الأفضل ألّا تغيب عن بالنا الأمثلة المضادَّة التي تعارض مقولة التأثيرات الإيجابية للتعبئة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي؛ ومن هذه الأمثلة فشل نشطاء بيلاروسيا في العام 2006، وكذلك فشل الإيرانيين الذين كانوا يدعمون حسين مير موسوي في العام 2009، أو اندحار القمصان الحمر في تايلاند في العام 2010.. وعليه فإن تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي ليست وحيدة الاتجاه، وليست متحررة من أي سياق.

حالة المغرب معبّرة، وتفسير الفشل النسبي للحركة الاحتجاجية المسمّاة بـ«حركة عشرين فبراير» لا يعود إلى نسبة استخدام الإنترنت أو الهواتف المحمولة في ذلك البلد.

يُظهر الرسمان البيانيّان **رقم 3** أن تطوّر نسبة استخدام الهواتف المحمولة هي أكبر في المغرب منها في مصر، وتقريباً متساوية مع تونس.

الرسم البياني الثالث(3): يبيّن نسبة استعمال الهاتف النَّقّال وشبكة الإنترنت + الهاتف الثابت



23 Shirky, C , «The Political Power of Social Media: Technology, The Public Sphere and Political Change», **Foreign Affairs**(January/February2011).

كما أن تطوّر نسب الدخول إلى الإنترنت الثابت والمتحرك هي، من جهتها، أكثر أهمية في مصر منها في المغرب وتونس. وخلافاً لما هي عليه الحال في مصر وتونس، فإن التعبئة في بلدان «الربيع العربي» الأخرى لم تحصل عبْرَ شبكات التواصل الاجتماعي، كما كان ينتظر البعض؛ وليس هذا فحسب، بل إن نجاحات هذا الحراك النادرة والظرفية لا تعود، في رأيي، إلّا إلى التصرفات المضطربة لصانعي القرار وقوّات النظام في مواجهة هذا النوع من الظاهرات الاجتماعية، وإلى غياب التحليل المقارَن الذي كان يمكن أن يوفِّر لهم فهماً صحيحاً لأهمّية الحراك، وإلى قصور استعدادهم الذي أمكن للبعض اعتباره لا يغتفر، إذ إنهم لم يستخلصوا أيّ درس من النار التي شبَّت منذ أشهر في البلدان العربية.

وهكذا، فإن الدراسات الاجتماعية حول الإعلام تعلِّمنا أن تأثيرها غير مباشر، وأحياناً أقلّ أهمية من وسائل التواصل المباشر كالنقاش والحوار مثلاً.. وعلى أية حال، يُستحسَن كما يبدو لي، تلخيص أبحاث كاتز ولازارسفيلد[24].

لا يستوي القول بأن وسائل الإعلام الاجتماعي لم تلعب إلّا دور واسطة التواصل بين بعض النخب وبخاصة الشباب الذين بلغوا مستوى رفيعاً من التعليم، والذين عاشوا تجربة هذه البطالة المزمنة التي أصابتهم بنسبة مئوية مرتفعة تصل إلى 50 %، ولخبرتهم العميقة باستخدام الإنترنت والإعلام الاجتماعي للوقوف على آخر التطوّرات وأخبار الساعة وتبادلها فيما بينهم، والحصول منها على الأخبار الصحيحة، لا من الصحف والإذاعة والتلفزيون.

هكذا نفهم لماذا، منذ الساعات الأولى للانتفاضة العربية، سيطر الشباب على المشهد الشعبي سواء في ساحة التحرير في القاهرة أم في ساحة الأمم المتّحدة في الدار البيضاء، أم في أماكن أخرى. ولم ينضم إليهم المتظاهرون الآخرون إلّا لاحقاً، وقد تمّ التواصل من الأعلى إلى الأسفل، من هذه النخبة إلى الطبقات الاجتماعية المتوسطة والدنيا.

هـ- تعبئة القطاعات المتنوّعة والخيارات المنطقية

ليس ثمّة ما يدعو إلى العجب أن نرى ظاهرة اتّساع التعبئة لتشمل قطاعات متعدّدة في المجتمعات العربية التي تعيش أزمة تمرّد، كما في كلّ المجتمعات التي عرفت انتفاضات أو ثورات. هذه الظاهرة تندرج ضمن نموذج كرة الثلج المتدحرجة الذي يتطابق مع مفهوم « تعبئة القطاعات المتعدّدة » التي عرضها دوبري [25]في العام 1992. ونستطيع بسهولة أن نعرض اتّساع مدى التعبئة من خلال نظرية الخيار المنطقي. فحينما يرى الناشطون أن حظوظ نجاح الاحتجاج هي أكثر وأكبر من تدابير القمع التي يمكن أن يواجههم بها النظام القائم الذي يتوقّعون سقوطه، فإنهم ينخرطون بمحض إرادتهم مع الثوّار، لأنهم يرون أن هناك احتمالاً كبيراً لنجاحهم[26].

الجيش المصري لم يكن ينظر بعين الرضا إلى جمال مبارك، فالخلافات بينهما نجمت عن التوجّهات الاقتصادية الليبرالية والخصخصة التي كان جمال يدعمها والتي كان الجيش يرى أنها تُلحِق ضرراً استراتيجياً بالمصالح الوطنية

في النهاية، ينطبق على الثورات العربيّة ما ينطبق على أية ثورة أخرى، إذ نلحظ أن استراتيجة الثوار لا تقوم بالضرورة على كسب دعم الأكثرية الصامتة، فوراً، وإنما تعمل بحيث أن تلك الأكثرية ترى قوتهم وتقتنع بها. فإذا نجح الناشطون الثوريون في إقناعها بأنهم إنما يمثّلون سلطةً عليهم أن يحسبوا لها حساباً، فلا شيء يدفعها عندئذ إلى إعلان تضامنها مع النظام القائم، كي لا تواجه فيما بعد سخط الثوار عليها حينما يصلون إلى السلطة. ولهذه التعبئة الموسَّعة تفسير جزئي آخر هو امتناع قوى الأمن، وبخاصة الجيش، عن دعم النظام القائم.

إن قوّة هذه التعبئة الناجحة إلى هذا الحدّ أو ذاك، هي إحدى نتائج العوامل السياسية والسيكولوجية الأساسية. فهي، في المقام الأول، ناتجة جزئياً عن درجة الشرعية التي يحظى بها النظام القائم، فإذا

24 Katz, E. and Lazarsfeld, P, **Personal Influence** (New York: The Free Press, 1955).

25 Dobry, M, **Sociologie des Crises Politiques: la Dynamique des Mobilisations Multisectorielles** (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences politiques,1992).

26 Obershall, A, **Social Conflict and Social Movements**,op.cit.
Tilly, C, From Mobilization to Revolution ,op.cit.
Goldstone, J.A, Revolutions: **Theoretical, Comparative, and Historical Studies** (Orlando: Harcourt Brace, 1986).



كان النظام يتمتَّع بشرعية شعبية قوية، فمن شأن ذلك أن يحدَّ من احتمالات نجاح التعبئة، مهما كان أصلها. وفضلاً عن المظاهر المؤسساتية لهذه الشرعية، يجب الإشارة إلى أبعادها الأخرى، مثل الثقة التي يحظى بها المُمْسِكون بالسلطة السياسية، ودرجة الحاكمية أو الفعالية في تسيير شؤون الدولة، واستجابات النخب الحاكمة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية التي يلْهَجُ بها المواطنون بملء الفم أو بصوت خفيض؛ إذ لا يكفي أن يعرض النظام على الشعب الخبز والتسلية والقمع ليحوز على ثقته وعلى إذعانه، أو على الأقل على حياده المتسامح، كما كان يظنّ بعض الحكام، بل لا بدّ من أن يكون المواطن مع النظام بعقله وقلبه، وهذا يعني أيضاً أن أشكال الشرعية الثلاثة (العقلانية والكارزمية والتقليدية) التي أوضحها فيبير[27] وهي متساوية من حيث الأهمية، ولا يمكن لإحداها أن تحلَّ محلَّ الأخرى.

ثمّة زعمٌ بأن الثورة الفرنسية كانت نتيجة مؤامرة ضدّ المسيحيين بدلاً من أن تكون نتيجة حَراكٍ اجتماعي، وكان الشيوعيون في القرنين التاسع عشر والعشرين حسبوا أن الفشل في إرساء الاشتراكية يعود إلى المؤامرة على الدوام من قِبَل الرأسماليين

ويبدو لي أن من الخطأ أن نتكلم على عدوى الانتفاضات العربية، وأنَّ من الأنسب الكلام على التعلّم، فإذا ما نجح شعبٌ، بمقتضى نظرية التعلّم، في إسقاط سيّده أو حكّامه، فإن الشعوب الأخرى تُدرِك بسرعة، أن مثل هذه العملية أمرٌ ممكن، ويمكن أن تؤدّي إلى النجاح. بيد أن لا بدّ من الحذر هنا، كما في أيّ مكان آخر؛ فإذا لم نأخذ في الحسبان خصوصية نجاح كل انتفاضة، أي إذا ما اعتبرنا أن النجاح غير مشروط بشروط، فإننا نحكُم على أنفسنا بالفشل. فنجاح التونسيين أعطى درساً للمصريين الذين كانوا قد وجدوا أنفسهم في الظروف نفسها تقريباً، ما ساعد على نجاح الانتفاضة المصرية. ولكن لم تكن تلك حال الأردن والمغرب. أما المثلان الليبي والبحريني فإنهما مختلفان: في ليبيا لم تنجح الانتفاضة ضد القذافي إلا بالتدخل الأجنبي، بينما نلاحظ في البحرين نتيجة عكسيّة: لم تنجح الانتفاضة بسبب تدخُّل قوّات درع الجزيرة.

أخيراً يحقّ لنا أن نتساءل عمّا إذا كانت الانتفاضات العربية تتكوّن من الحدث نفسه أو من سلسلة الأحداث نفسها التي تحصل في كل بلد من البلدان العربية. ألا نرى أن الأحداث في البلدان العربية متشابهة، ولكن لكلٍّ منها خصوصيته وفرادته؟ ألا يحقّ لنا الجزمُ بأن هذه الأحداث، وإن كانت تنطلق من منطلَق واحد (الأنظمة الاستبدادية، غياب الشرعية الشعبية، الصراعات الدامية بين النخب الحاكمة، بطالة حمَلَة الشهادات العالية، في حين أننا نمرّ في مرحلة نمو قوي، الخ.) فإن لكل منها فرادته، لأنه يحصل في سياق خاص؟

27 Weber, M, **Wirstschaft und Gesellschaft** (Tübingen, Mohr, 1921).



«ربيع العرب» وتأثيراته على سياسات التخطيط

أ . د. محمد مراياتي

يستعرض هذا المبحث موضوعاً مهمّاً هو نتاج الفكر التخطيطي في الدول العربية وإسهامه في «الربيع العربي» وفي تعقيداته من جهة، وتأثير هذا الربيع على الفكر التخطيطي من جهة أخرى. كما يتطرّق إلى التخطيط للتنمية المستدامة في هذه الدول والتأثير المتبادل بينه وبين «الربيع العربي». فلعملية التخطيط والفكر التخطيطي في الدول العربية صفات وهياكل ومؤسّسات لا بدّ من تقييمها والبحث في ما أسفرت عنه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية. كما أن استدامة هذه التنمية تأثّرت بشكل كبير بهذه الصفات. وعانت عملية التخطيط من قضايا وتحدّيات قبل «الربيع العربي» ولا تزال، ومن المهمّ إعادة النظر في منهجيات هذه العملية لحلّ القضايا وتغيير سياسات التخطيط، مستفيدين من الدروس التي كشفها «الربيع العربي»، وهي دروس بالغة الأهمّية، وقد كشفت عن ثغرات في وضع سياسات التخطيط وفي تنفيذها وتقييم أدائها.

أولاً ـ صفات التخطيط في الوطن العربي.. هياكله ومؤسّساته

لسياسات التخطيط في الدول العربية (وبخاصة دول «الربيع») صفات متباينة، إلّا أنها بشكل عام تتقارب في نقاط القوّة والضعف، وفي تعاملها مع التحدّيات والفرص سواءً كانت داخلية أم خارجية. فمن الضروري النظر في مختلف أوجه هذه الصفات مثل:

- تنظيم مؤسّسات التخطيط وتبعيّتها الإدارية: فهي في معظم الدول لا تتبع أعلى سلطة تنفيذية، بل إنّها مجرّد وزارة على مستوى سائر الوزارات، وبالتالي لا تفرض تنفيذ الخطط.
- نوعية التخطيط من حيث كونه يرتكز على خطط تنموية خمسية أو على ما يُسمّى بالتخطيط المتدرج Rolling Plan أو التخطيط المبني على الأداء: فنوعية الخطط السائدة في الدول العربية تستند إلى خطط خمسية للتنمية، وبالتالي فإنّها لا تتابع التغيّرات السريعة عالمياً، ولا بدّ من تطوير هذه المنهجية.
- مدى التنسيق بين الأهداف والسياسات الوطنية وتلك القطاعية والترابط بينهما في تحقيق المستهدفات: ففي معظم الحالات ثمّة عدم التزام رقمي محدَّد من قبل الخطط القطاعية بالمستهدفات المحدَّدة على المستوى الوطني.
- مركزيّة التخطيط ولا مركزيّته: إن معظم التخطيط السائد هو ذو طبيعة مركزيّة، وليس قائماً بحسب المناطق والمحافظات.
- طبيعة واضعي السياسات: في ما يخصّ واضعي السياسات ومؤسّساتهم وأعدادهم، تُقترَح السياسات في العديد من الحالات من قبل منظّمات دولية أو مؤسّسات وشركات استشارية، ويندر وجود معاهد بحوث سياسات وطنية عريقة.
- آليات تنفيذ الخطط ومتابعتها: على هذا الصعيد، أي آليّة التنفيذ ومتابعتها، فضلاً عن المحاسبة على الأداء، تبدو هذه الآليات غير مترابطة والمحاسبة على الأداء ضعيفة.
- مدى التخطيط أو عمقه: حول ما إذا كان التخطيط قصير المدى أو متوسط أو بعيد أو بعيد جداً، يفتقد التخطيط إلى البعد الاستراتيجي بعيد المدى المدروس رقمياً وفق

نماذج اقتصادية علميّة حاسوبيّة.

من جهة أخرى هناك موضوع تنسيق العمل بين مجالات التخطيط المختلفة، وإيجاد الهيكلية الإدارية لتنفيذ هذا التنسيق، فلا يمكن تحقيق الأهداف، أياً كانت، إن لم يكن هناك تنسيق محكم بين الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاعية والأمنية.

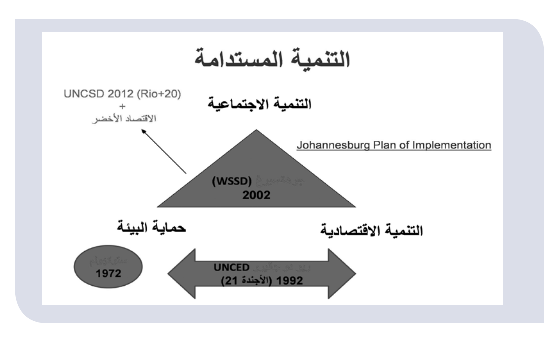
ثانياً - التنمية المستدامة في البلاد العربية ما قبل «الربيع العربي»

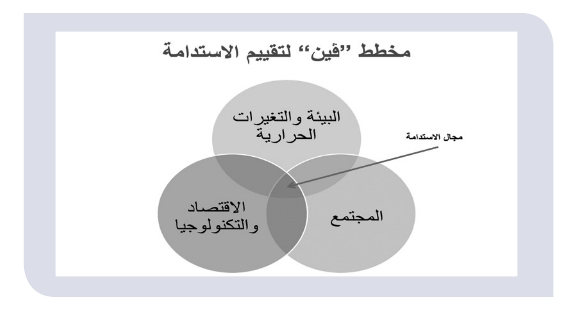
تهدف التنمية المستدامة إلى « الوفاء باحتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم [1]». إن تحقيق هذا الهدف يمكن أن يبدو غاية بعيدة المنال أكثر منه حقيقة، بخاصّة في عصر يتسم بنموّ اقتصادي لم تشهد البشرية مثله من قبل. فمع انخراط الأنظمة الاقتصادية في العولمة، تلوح في الأفق العديد من الفرص الجديدة التي تؤدّي إلى الرخاء ورغد العيش من خلال التجارة وتبادل المعرفة واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة. وعلى الرغم من ذلك، فمثل هذه الفرص لا تتوفّر دائماً في ظلّ النموّ السكّاني المتزايد، ودائماً ما يصحب تلك الفرص مخاطر جديدة تهدّد استقرار البيئة.

لقد تطوّر مفهوم التنمية المستدامة منذ العام 1972، بحيث أكّد مؤتمر ستوكهولم للأمم المتحدة على أهمية حماية البيئة، ثمّ مؤتمر ريو دوجانيرو UNCED الذي عُقد في العام 1992 على « ارتباط التنمية الاقتصادية بالحفاظ على البيئة»، واعتُمد ما يُسمّى بـ«الأجندة 21»؛ وفي العام 2002 جاءت قمّة جوهانسبورغ WSSD التي ربطت التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية وبالحفاظ على البيئة. أما مؤتمر «ريو+20» (2012)، فقد أكّد على مفهوم «الاقتصاد الأخضر». ويوضح **الشكل (1)** تطوّر هذا المفهوم العالمي للتنمية المستدامة الذي صوّره «مخطّط فين» بأنه عبارة عن تقاطع مصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتناسقها معاً **(الشكل2)**.

من أهمّ التحدّيات التي تواجه التنمية المستدامة، احتياجها إلى خيارات وطرق تفكير جديدة ومبتكَرة. فالتطوّرات في المعرفة والتكنولوجيا التي تسهم في التنمية الاقتصادية يمكن لها أن تساعد أيضاً في مواجهة المخاطر التي تهدّد استدامة علاقاتنا الاجتماعية واستدامة البيئة واستمرار التنمية الاقتصادية. إذ إن المعرفة الجديدة والابتكارات التكنولوجية والإدارية، وكذلك ابتكارات السياسات العامة، تمثّل فرصاً وتحدّيات مهمّة في هذا الإطار.

الشكل 1 والشكل 2





يبيّن **الإطار رقم (1)** أهمّ القضايا التي تجابهها عملية التخطيط في الدول العربية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة في محاورها الثلاثة. وعلى الرغم من التقدّم المحرَز نسبياً في حلّ بعضها قبل «الربيع العربي»، إلّا أن توزيع هذا التقدّم على مختلف شرائح المجتمع وعلى مختلف مناطق الدولة لم يكن محقَّقاً، كما يختلف مدى هذا التقدّم من دولة إلى أخرى. ويبيّن **الجدول رقم (1)** مثلاً، مؤشّرات الأمّية والبطالة والفقر في البلدان العربية قبل «الربيع العربي» ومعدّلاتها كنسبة مئوية من السكّان. كما يبيّن **الجدول رقم (2)** قيمة دليل التنمية البشرية الذي يعكس التقدّم في مؤشّرات متوسّط العمر المتوقَّع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي. ومن الواضح أن الدول الأكثر تأثّراً بمجريات « الربيع العربي» هي تلك التي

1 مستقبلنا المشترك، الهيئة العالمية للبيئة والتنمية (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1987)، ص 43.

تنخفض فيها قيمة هذه المؤشّرات. ويعود ذلك بالطبع إلى إخفاق عملية التخطيط وسياساتها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة على مدار عقود عدّة.

الإطار رقم 1

قضايا في التنمية المستدامة

بيئية واجتماعية واقتصادية

- التلوث
- مصادر المياه
- نفاذ مصادر الطاقة
- الأمان الإجتماعي
- التعليم
- الصحة
- الغذاء
- البحث والتطوير
- المعلومات والاتصالات
- التضخم والبطالة
- أنماط الاستثمار
- الأمن القومي
- الإنفاق العسكري

الجدول رقم (1)

معدّلات الأمية والبطالة والفقر في البلدان العربية قبل «الربيع العربي» (نسبة مئوية من السكّان)

البلد	متوسّط معدل الأمية (15 سنة وما فوق) %	معدل البطالة %	نسبة السكّان تحت خطّ الفقر الوطني %
	2007	2009	2006
الأردن	7.9	12.8	13
الإمارات	10.2	13.8	-
البحرين	11.2	4	11
تونس	19.4	13.3	3.8
الجزائر	24.6	10.2	5.7
جيبوتي	29.7	50.0	-
السعودية	12.4	10.5	-
السودان	36.9	19.7	50
سورية	15.5	9.2	12.3
الصومال	-	-	43.2
العراق	58.9	14.7	22.9
عُمان	15.6	6.7	-
قطر	5.3	2.3	-
الكويت	6	5.7	-
لبنان	10.4	15	8
ليبيا	13.2	18.2	-
مصر	33.6	9.4	19.6
المغرب	44.2	9.1	9
موريتانيا	37.5	30	46.7
اليمن	41.1	15	34.8

خطّ الفقر 1.25 دولار في اليوم بناءً على المكافئ الشرائية للعام 2005.
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2010.

الجدول رقم (2)

ترتيب دليل التنمية البشرية للدول العربية لعام 2010

الدول العربية	الترتيب العربي	الترتيب العالمي	دليل التنمية البشرية
الإمارات العربية	01	30	0.846
قطر	02	37	0.831
البحرين	03	42	0.806
المملكة العربية السعودية	04	56	0.770
الكويت	05	63	0.760
ليبيا	06	64	0.760
لبنان	07	71	0.739
عمان	08	89	0.705
تونس	09	94	0.698
الأردن	10	95	0.698
الجزائر	11	96	0.698
مصر	12	113	0.644
الأراضي الفلسطينية المحتلة	13	114	0.641
سوريا	14	119	0.632
المغرب	15	130	0.582
العراق	16	132	0.573
اليمن	17	154	0.462
موريتانيا	18	159	0.453
السودان	19	169	0.408

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2011

يحتاج تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية إلى نظرة جديدة للسيادة والأمن وعلاقتها بالعلوم والتقنية. يجب أن تجنّد العلوم والتقنية في كافة حقولها لمعالجة القضايا المستجدة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وأمنياً وبيئياً. إن النظرة التقليدية في هذا المجال لم تعد صالحة للقرن الحادي والعشرين. فالأمن يجب أن يُعنى، فضلاً عن المستجدّات الأمنية، بعدم المساواة الاجتماعية، والفقر، والتدهور البيئي وحماية الموارد الطبيعية (وبخاصة المائية) وغيرها. وهذا كلّه يتطلّب إعادة النظر في أولويّة العلوم والتقنية اكتساباً واستثماراً.



ثالثاً – قضايا سياسات التخطيط في الدول العربية قبل «الربيع»

تواجه عملية التخطيط في الوطن العربي العديد من القضايا والتحدّيات التي أسهمت في قيام «الربيع العربي» وفي ما يرافقه من تطوّرات ونتائج أو إخفاقات، ولاسيّما أن العديد من هذه القضايا مستمرّ من دون حلّ. وهناك قضايا لم تراعيها الخطط، أو أخطأت في التخطيط لها، أو لم تُنفَّذ ولم تحقِّق أهداف هذه الخطط. سنستعرض في ما يلي أهمّ هذه القضايا:

أ - خطط التنمية الاجتماعية وتحقيق التلاحم الاجتماعي

لم تنتبه مرجعيات التخطيط في الدول العربية إلى الأهمّية القصوى لوجود استراتيجية وخطط تنفيذية، أي وجود برامج ومشروعات لضمان ما يُسمّى بالتلاحم الاجتماعي أو الإلفة الاجتماعية أو الاندماج الاجتماعي أو الترابط والانسجام الاجتماعي. فقد رافقت هذا « الربيع» - ولا تزال - ظواهر في غاية الخطورة في هذا المجال في كلّ الدول العربية تشير إلى فشل كبير في التخطيط العربي. كما برزت بشكل غير مقبول ظواهر عدم التلاحم الاجتماعي بأبعاده الدينية والطائفية والعرقية والقبلية والفكرية والطبقية والجهوية (مدنية/ ريفية) و الإقليمية (بين الدول المتجاورة) و...!!!

هذا، ولم تعتنِ هذه المرجعيات برصد المؤشّرات الاجتماعية ومتابعتها وتقييمها، وهي أداة مهمّة لمتابعة الوضع الاجتماعي– الاقتصادي في الدولة: فهي تقيس هذا الوضع باستعمال مؤشّرات رقمية معتمَدة دولياً، وذلك من خلال جمع المتوفّر منها لدى الجهات المختصّة وإجراء المسوحات اللازمة لقياس غير المتوفّر، كما قصرت مؤسّسات التخطيط في إجراء بحوث السياسات الاجتماعية اللازمة لمتّخذ القرار في عملية التنمية الاجتماعية وعملية «معالجة القضايا المهمّة»، وفي استشراف «المستقبل» الاجتماعي لاتخاذ ما يلزم، و«تجنّب المخاطر الاجتماعية» قبل حدوثها، و«تقديم الاستشارة والاقتراحات والخبرة لمتّخذي القرار»، ونشر «الوعي» المجتمعي، و«نقل الخبرات والتجارب الدولية المناسبة». ومن أبرز السمات والملاحظات حول خطط العمل العربي في المجال الاجتماعي:

- غياب خطط تكاملية للتنسيق والتعاون بين الجهات المعنيّة بالمجال الاجتماعي، وغياب الفكر المشترك لهذه الخطط، وضعف التناسق في الأهداف والسياسات والبرامج والمؤشّرات. ومن المهمّ تحديد هذه الجهات ومهام كلّ منها، بما فيها المؤسّسات البحثية (Social Platform).
- تميّز العديد من الخطط في المجال الاجتماعي بأنها ذات مدى قصير، وتركّز على قضايا آنية، وبالتالي فهي أنشطة غير مستدامة.
- الأنشطة في تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية موسمية، وتنشط في مناسبات محدّدة، كالاحتفالات بالمناسبات الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالمجال الاجتماعي.
- محدودية التوعية والإعلام عن القضايا والفعاليات ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية والتلاحم الاجتماعي.
- محدودية العلاقات التعاونية والشراكة التي تربط بين المؤسّسات البحثية والتعليمية العاملة في المجال الاجتماعي من جهة، ومؤسّسات القطاع العام والخاص المستفيدة من منتجات البحوث الاجتماعية من جهة ثانية.
- الافتقار إلى نظام مستدام لجمع كامل المؤشّرات الرقمية الخاصة بالمجال الاجتماعي وقضاياه، والمتوافقة مع المنظومات الدولية في هذا المجال، وبخاصة «جودة الخدمات الاجتماعية».
- تعاظُم دور البعد الاجتماعي في عملية التنمية وفي الاستقرار والأمن مؤخّراً. فمؤتمرات القمّة العالمية للتنمية المستدامة أضافت، كما أسلفنا أعلاه، هذا الدور المهمّ للاستدامة إلى دورَيْ الاقتصاد والبيئة، فلم تعد هناك إمكانية لاستدامة التنمية مع عدم الاهتمام ببعدها الاجتماعي.

إن التغيّرات العالمية مع التوجّه نحو مجتمع المعرفة، والعولمة وآثارها الاجتماعية، وتطوّر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وبخاصّة توسّع تكنولوجيات التواصل الاجتماعي وتنوّعها، والأبعاد الأمنية للقضايا والأزمات الاجتماعية، هذه التغيّرات جعلت قضية التلاحم الاجتماعي مهمةً للغاية.

من جهة أخرى تدلّ تجارب الدول على توجّه المتقدّم



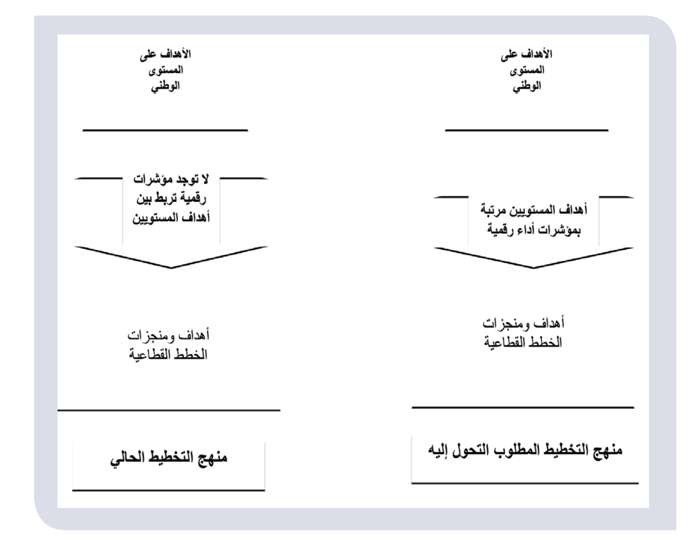
منها للاهتمام أكثر بالبعد الاجتماعي وإنشاء المراصد الاجتماعية كأداة لا بدّ منها، فما لا يقاس لا يمكن تحقيقه. وتنتشر المراكز/المراصد الاجتماعية في العديد من الدول مثل فرنسا، وألمانيا، والأرجنتين، وموزامبيق، وبنين، وسكوتلندا. كما توجد مراصد إقليمية يتمّ إنشاؤها بالشراكة بين مجموعة من الدول كالمراصد الاجتماعية العالمية وكالمرصد في كلّ من أوروبا، وأميركا اللاتينية، وأفريقيا (أنظر قائمة المراجع في نهاية هذا البحث). ومن أهمّ القضايا في خطط التنمية الاجتماعية العربية ذات العلاقة «بالربيع العربي»:

- التلاحم والاندماج المجتمعي
- مشكلات الشباب وتوجيه اندفاعاتهم، خصوصاً مع مرور معظم الدول العربية في ما يسمّى بالنافذة السكّانية (أو النافذة الديمغرافية)
- منعكسات البطالة وآثارها على المجتمع وأمنه وبخاصة لدى الشباب
- المخاطر الاجتماعية المستجدّة
- شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت والجوّال وآثارها المختلفة
- الحرمان والضعف والانعزال الاجتماعي (Deprivation, vulnerability, Social Exclusion)
- استدامة التنمية الاجتماعية
- قضايا جودة الخدمات الاجتماعية مقارنةً بالمعايير الدولية
- القضايا الاجتماعية الصحّية (المخدّرات، الضمان الصحّي ...)
- القضايا الاجتماعية في مجال التعليم
- قضايا التغيّر الديمغرافي
- قضايا التواصل الاجتماعي Social Dialogue
- توزيع الدخل والشروط المعيشية
- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
- سوق العمل والسياسات الاجتماعية

ب- ضعف ربط الأهداف القطاعية بالأهداف الوطنية

من بين قضايا التخطيط في الدول العربية، ثمّة ضعف الربط بين الأهداف المطلوب تحقيقها على المستوى الوطني والأهداف التي تحقّقها القطاعات المختلفة. فكلّ قطاع يحقّق أهدافاً وضعها في استراتيجيّته وخطّته ولكنّها لا ترتبط بمؤشّرات أداء رقمية مع الأهداف الوطنية. فمثلاً في معظم خطط الدول العربية هناك هدف وطني لتوفير عدد من فرص العمل للشباب سنوياً، إلّا أنّنا لا نجد في الخطط القطاعية أهدافاً مُلزِمة لكلّ قطاع لتحقيق عدد محدّد من فرص العمل للشباب، وبالتالي يبقى الهدف الوطني غير مضمون التحقيق. وقد أسهمت هذه القضية في قيام «الربيع العربي»، وتسهم بعد قيامه في الإخفاق في تحقيق غاياته. تحتاج معظم الخطط التنموية في الدول العربية لإيجاد آليات لربط هذين المستويين من الأهداف. ويبيّن **الشكل رقم (3)** توضيحاً لهذه القضية.

الشكل(3)
خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية لا تربط رقمياً بين الأهداف الوطنية وتلك القطاعية



ج- عدم التخطيط لحلّ مشكلة فوائض البترودولار

يعرّف صندوق النقد الدولي مشكلة فائض البترودولار في أن الدول المنتجة للنفط، وبخلاف كلّ الدول، لديها إيراد مالي أكبر من استهلاكها، ما يولّد فائضاً مالياً قد يخلّ بالتوازن المالي العالمي وباقتصادات «المجتمع الدولي» إذا لم يُستهلك. والحلّ المقترَح والمعلن هو إعادة تدوير هذا الفائض[2]. إلّا أن حقيقة الحلّ غير المعلن هي غير ذلك، فتدوير الفائض، أي استثماره في الاقتصادات العالمية خارج الدول النفطية يُبقي هذا الفائض ملكاً للدول النفطية ويتراكم

2 http://www.imf.org/external/np/exr/center/mm/eng/rs_sub_3.htm



ببطء لصالحها. لذلك فلا بدّ من حلول (غير معلنة) تستهلك هذا الفائض. [3]

إن التخطيط الاقتصادي والسياسي والدفاعي والأمني للدول العربية لا يأخذ مشكلة البترودولار هذه في الاعتبار. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنتج يومياً ما يقارب 30 مليون برميل؛ وبحسب السعر الحالي للبرميل تكون إيراداتها حوالى ترليون دولار سنوياً. واقتصادات هذه المنطقة ليس لديها المقدرة الاستهلاكية لهذه الإيرادات، وبالتالي فتدوير فوائضها في اقتصادات «المجتمع الدولي» ستؤدّي إلى اختلالات غير مقبولة من هذا «المجتمع الدولي» الذي قد يقبل بحدوث اضطرابات محسوبة في المنطقة تؤدّي لاستهلاك هذه الفوائض. وهذا قد يشرح بعض ما يخالط «الربيع العربي» من تعقيدات. لقد أخفق الفكر التخطيطي وسياسات التنمية في الدول العربية في معالجة هذه المشكلة والتعامل السليم مع «المجتمع الدولي» في حلّها.

أعلن الأمين العام لمنظّمة الدول العربية المصدِّرة للبترول «أوابك»[4] أن الاحتياطيات المؤكّدة من النفط الخام لدول «الأوابك» العشر وصلت إلى 703 مليارات برميل من النفط الخام في العام 2013 مستأثرةً بحصّة 55 % من الإجمالي العالمي الذي بلغ 1277.7 مليار برميل في ذات العام، مشيراً إلى استحواذ المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات وليبيا على حوالى 53 % من احتياطيات العالم المؤكّدة من النفط. وقال الأمين العام « إن احتياطيات دول الأوابك من الغاز الطبيعي وصلت إلى نحو 53 تريليون متر مكعب العام 2013 مشكِّلةً حصّة 26.6 % من الإجمالي العالمي الذي بلغ 198.8 تريليون متر مكعب». وأوضح أن إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي وصلت في العام 2013 إلى ما يعادل حوالى 29 % من الإجمالي العالمي البالغ 85.6 مليون برميل يومياً، لافتاً الانتباه إلى أن إنتاج دول أوابك من الغاز الطبيعي المسوّق الذي لا يشمل الكمّيات المُعاد حقنها والمحروقة بلغ نحو 566 مليار متر مكعب. وأشار الأمين العام لمنظّمة الدول العربية المصدّرة للبترول (أوابك) إلى أن الصادرات النفطية وصلت في العام 2012 إلى حوالى20.6 مليون برميل يومياً مشكّلةً حوالى 32 % من إجمالي الصادرات النفطية العالمية التي بلغت نحو 64 مليون برميل يومياً، منوّهاً إلى أن صادرات دول أوابك من مجمل الكمّيات المصدّرة من الغاز الطبيعي، بنوعيه المسيل والغازي، بلغت نحو 21 %، أي حوالى 213 مليار متر مكعب.

إن حاجة «المجتمع الدولي» إلى الطاقة مستمرّة، وهي في تزايد مع ارتفاع عدد سكّان العالم وازدياد رفاهية الإنسان، وبالتالي فإن فائض البترودولار في المنطقة قائم وفي ازدياد. وتشهد المنطقة ظواهر تؤدّي إلى استهلاك كبير لهذا الفائض[5] وهي ظواهر سبقت ورافقت «الربيع العربي» وستعقبه، في حال لم تعالج انعكاسات هذا الربيع سياسات التخطيط العربي في هذا المجال، ومن هذه الظواهر:

- اقتصادات استهلاكية غير إنتاجية، (هجرة العقول، حصار معرفي، ....)
- دمار وإعادة إعمار: (العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، غزّة، سوريا، اليمن، الصومال ....)
- حروب مباشرة: الحروب العربية الإسرائيلية، الحرب العراقية الإيرانية، حرب الخليج ....
- حروب باردة: بين العديد من دول المنطقة، وبالتالي بيع سلاح لكلّ الأطراف .....
- عدم الاستقرار الأمني وحدود غير آمنة، وبالتالي إعاقة عملية التنمية: الإرهاب (العراق، سوريا، مصر، اليمن، ليبيا، جنوب السودان، الجزائر، ...)
- الأزمات المالية العالمية وخسارة بعض دول ا لنفط
- تفتيت الدول النفطية: (العراق، السودان...)
- مشروعات كبرى غير منتجة أو فاشلة
- معونات دولية خارج الشرق الأوسط

إن ما يخالط « الربيع العربي» من تعقيدات قد يؤدّي إلى تسليط الضوء على حلول أفضل لمشكلة فوائض البترودولار، وإلى خطط وسياسات نفط وغاز أكثر توازناً من السياسات الحالية، وإلى علاقة سليمة مع «المجتمع الدولي».

3 David E. Spiro, **The Hidden Hand of American Hegemony: Petrodollar Recycling and International Markets** (Cornell University Press, 1999).

4 كلمة الأمين العام عن الوضع الحالي والمستقبلي لصناعة البترول في الدول الأعضاء بالأوابك أمام المؤتمر الدولي الـ17 عن البترول والثروة المعدنية الذي عقد في القاهرة بتاريخ 9 فبراير(شباط) 2014 .

5 Jonathan Lynn, **Conflict has cost Middle East $12 trillion** (Reuters: 23 - January - 2009).

د- التنمية المتوازنة بين المناطق والمدن والأرياف
أوضحت مجريات «الربيع العربي» أن خطط التنمية قد أخفقت في تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق أو بين المحافظات أو بين الريف والمدينة. كما بيّنت أن هناك إفراطاً في التخطيط المركزي، وأن هناك حاجة ماسة للاهتمام بالتنمية المتوازنة مكانياً(أنظر الإطار حول مثال تونس).

هـ - غياب مؤسّسات أو مراكز الفكر (Think Tanks) في التخطيط التنموي الاستراتيجي
من بين مشكلات قضايا التخطيط في الدول العربية ثمّة ندرة وجود لمراكز فكر مستقلّة، سواء كانت مموَّلة من الدولة أم من المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الربحية المتخصّصة في «بحوث السياسات». توجد في الدول العربية مراكز للبحث العلمي في شتّى الاختصاصات، إلّا أن مراكز بحوث السياسات في كلّ اختصاص نادرة الوجود، وإن وجدت فهي غير مستقلّة. يوجد في الدول المتقدّمة وحتى الناشئة مئات مراكز الفكر المستقلّة وفي كلّ المجالات. وبالتالي، تحتاج الدول العربية إلى مراكز بحوث في سياسات التعليم وسياسات التصنيع وسياسات الزراعة والطبّ والإعلام والطاقة والثقافة واللغة والبناء والتشييد والبيئة ..إلخ. في المقابل، نلاحظ أن لدى كوريا الجنوبية مثلاً 23 معهداً في بحوث السياسات، تتمتّع باستقلالية إدارية، يعمل فيها أكثر من ستة آلاف باحث في السياسات يقترحون سياسات التنمية لمختلف القطاعات، ويتابعون قياس مؤشّرات الأداء في تنفيذ هذه السياسات.
لقد عكس «الربيع العربي» وجود تخبّط في وضع سياسات التنمية في مختلف المجالات، وعدم تقييم تنفيذ هذه السياسات، فضلاً عن أن هذه السياسات ليست نتاج مراكز وطنية متخصّصة في بحوث السياسات.

و - عدم وجود أو عدم إتاحة وجود معارضة لها خطط واضحة
إن معظم الدول التي نجحت في التخطيط للتنمية والرفاهية المستدامة لشعوبها يكون فيها حزب حاكم ومعارضة واحدة على الأقلّ، واضحة وذات برامج عمل مفصّلة وخبرات في شؤون الدولة وخطط تفصيلية في قطاعات الدولة كافة، فضلاً عن خبراء متابعين لعملية التنمية في الدولة وقضاياها، ومراكز فكر تتخصّص في بحوث السياسات. إن غياب مثل هذه المعارضة يؤدّي عند انهيار الحكومة إلى انهيار الدولة وانهيار عملية التخطيط والتنفيذ وتخبّطها. وهذا ما حدث عند وقوع « الربيع العربي».

ز - التخطيط للنافذة الديمغرافية، إيجاد فرص العمل وبخاصّة للشباب
لم يتعامل الفكر التخطيطي في الدول العربية مع مشكلات الشباب وتوجيه اندفاعاتهم واستثمارها، وبخاصّة مع مرور معظم الدول العربية في ما يُسمّى بمرحلة النافذة الديمغرافية (السكّانية) التي تتصف بتضخّم شريحة السكّان في سنّ الشباب. وتُعَرَّف هذه المرحلة الديمغرافية بأنها تلك التي يبلغ فيها مجتمع ما الذروة في حجم السكّان في سنّ العمل مقابل أدنى نسبة للسكّان المُعالين (أي الأطفال والمسنّين)؛ وهي مرحلة تدوم فترة معيّنة حدّدها البعض بجيل واحد يختلّ بعدها التوازن الإيجابي بين الفئات النشيطة والسكّان المُعالين، وخصوصاً المسنّين.
ويوفّر الانتقال الديمغرافي علامة رئيسة في العملية التنموية إذا ما توفّرت خطط وظروف معيّنة وتوجّهات وخيارات سياسية ملائمة. ويبيّن الشكل رقم (4) أنموذجاً واضحاً لهذه الحالة في تونس. وتمرّ معظم الدول العربية في هذه المرحة المهمّة، في الوقت الذي لم ينتبه فيه الفكر التخطيطي العربي إلى دقّة هذه المرحلة وإلى ما تقدّم من فرص وتحدّيات وفرص عمل، وبخاصة للشباب. ولم تنجح خطط التنمية في التعامل مع هذه المرحلة من التطوّر السكّاني. وقد أظهر «الربيع العربي» هذه القضية بوضوح وألقى بانعكاساته على سياسات التخطيط للتعامل بجدّية معها.

ح – الحوكمة ومتابعة التنفيذ والمحاسبة ومحاربة الفساد
تعكس مختلف الدراسات والتقارير هذه القضية في تنفيذ خطط التنمية في الدول العربية، ويبيّن «الربيع العربي» بوضوح بالغٍ عمق هذه القضية. ومن المراجع التي يمكن الاستناد إليها في هذا الخصوص ثمّة تقارير مؤشّر مدركات الفساد التي تُظهر أن

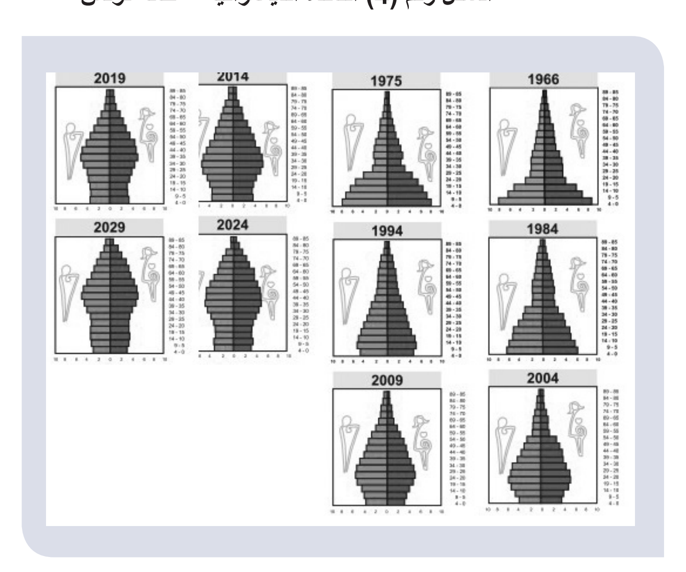


الدول العربية تحتلّ ترتيباً غير مقبول فيها[6]. وفي المؤشّرات السنوية للدول غير «المتماسكة» (fragile States) تتصدّر البلدان العربية القائمة[7]. ومن أبرز المعايير المعتمدة في تصنيف هذه البلدان:

- عدم قدرة الحكومة المركزية في الدولة على فرض سلطتها على ترابها الوطني.
- عدم قدرة الحكومة المركزية على حماية حدودها من الاختراقات الخارجية، سواء حدودها البرّية أم حدودها في المياه الإقليمية، أم مجالها الجوّي.
- عدم تمتّعها بالشرعية اللازمة للحكم.
- تفشّي الفساد الإداري في أجهزة الدولة ومؤسّساتها.
- انعدام تداول السلطة.
- غياب أو ضعف النظم القانونية.
- الانقسام المجتمعي وحدَّة الصراعات الدينية والعرقية المهدِّدة لوحدتها الوطنية.

المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الدول، والتي تتراوح ما بين متماسكة أو غير متماسكة، هي عبارة عن مؤشّرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية.

الشكل رقم (4) النافذة الديمغرافية – حالة تونس



6 التقارير السنوية لهذا المؤشر (مؤشر مدركات الفساد: الفساد حول العالم) تصدر عن: **Transparency International**

7 التقارير السنوية لهذا المؤشر الصادرة عن صندوق السلام العالمي **Fund For Peace**

ط - ضعف خطط الاستثمار في المعرفة وتحويل المعرفة إلى ثروة

لم يولِ الفكر التخطيطي في الدول العربية الاهتمام والجدّية اللازمة للاستثمار في المعرفة في كلّ القطاعات، ولا للتحوّل إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة في كلّ القطاعات. ولكن بعض الدول العربية نجحت جزئياً في التخطيط والتوجّه نحو مفهوم آخر هو التحوّل إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد المعرفي، أي اقتصاد تقنية المعلومات والاتصالات؛ وهذان المفهومان مختلفان. لقد شهدت معظم دول العالم المتقدّم تحولاً اجتماعياً واقتصادياً واضحاً نحو ما يُسمّى بمجتمع المعرفة. ويُعرف مجتمع المعرفة بأنه « ذلك المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها لتحسين مستوى الإنتاجية والمعيشة ونوعية الحياة لمواطنيه بشكل مستدام». وينطوي التحوّل إلى مجتمع المعرفة على أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ومؤسّسية، ومن ثم، تشمل المعرفة في هذا السياق معارف في كلّ القطاعات والأنشطة. ويمثّل الاقتصاد القائم على المعرفة شرطاً للتحوّل إلى مجتمع معرفي مستدام. « وهو الاقتصاد الذي تسهم فيه المعرفة إسهاماً واضحاً في النموّ الاقتصادي وتكوين الثروة، وتمثّل تقنية المعلومات أداته الرئيسة، ويكون فيها رأس المال البشري النواة، من خلال قدرة الإنسان على الابتكار والإبداع والتوليد والاستثمار للأفكار الجديدة، مع تطبيق التقنيات الحديثة واكتساب مهارات جديدة وممارستها». ومن أبرز خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة اعتماده على قوى عاملة ذات إنتاجية ومستوى تعليمي رفيع، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وتوافر بيئة اجتماعية جاذبة للمواهب العلمية، وارتباطه الوثيق بمصادر المعرفة العالمية. في ضوء ذلك، أصبحت العوامل المحرّكة للنموّ الاقتصادي مختلفة عمّا كانت عليه في السابق. وعليه لا بدّ أن يصحب هذا التحوّل تغييراً في بعض السياسات الاقتصادية، ومنها إيلاء اهتمام أكبر للابتكار واستثماره في القطاعات كافة، وإبراز دور جديد للتقنية واستثمارها، ونشاط ريادة الأعمال، والتعليم، والتعلّم مدى الحياة، وبناء مهارات القوى العاملة على أسس حديثة ومتقدّمة. وهذا فضلاً عن انتقال الإدارة من الهياكل الهرمية



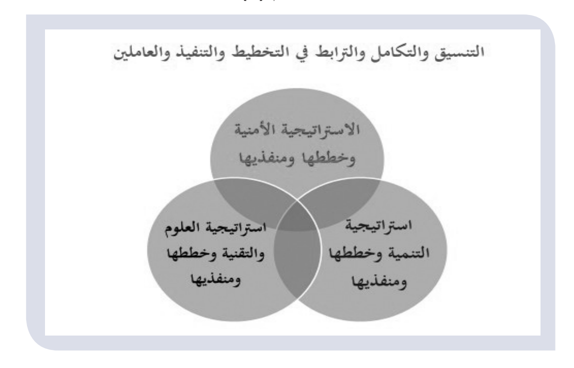
إلى النوافذ الأفقية سريعة التفاعل.

إن تبنّي هذه السياسات يؤدّي إلى إحداث نقلة كبرى على صعيد القدرات التنافسية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، تتسارع على إثرها وتيرة النموّ الاقتصادي. إذ يرتفع معدل النموّ بشكل ملحوظ، بحيث ينتقل من المعدّلات السائدة لدى الدول النامية إلى المعدلات السائدة في الدول المتقدّمة التي تحوّلت إلى مجتمع المعرفة. ومن أمثلة الدول النامية التي شهدت هذا التغيّر كوريا الجنوبية وسنغافورة.

لم تنجح الدول العربية في التخطيط للتحوّل إلى مجتمع المعرفة ومن المتوقَّع والمأمول أن تكون لـ «الربيع العربي» انعكاساته على عملية التخطيط في الدول العربية في هذا المجال، إذ إن هذا التحوّل يمكن أن يحلّ العديد من القضايا كما ذكر أعلاه. ويتطلّب هذا التحوّل أيضاً اعتماد سياسات تنموية في مجالات: نشر المعرفة والارتقاء بجودة التعليم، ونقل المحتوى المعرفي وتوطينه، وإنتاج المعرفة بالبحث والتطوير، واستثمار المعرفة بتحويلها إلى منتجات، وإدارة المعرفة، وتوعية المجتمع على أهمّية المعرفة ودورها. ومن السياسات المهمّة في هذا المجال:

- الاهتمام بالموهبة والإبداع والابتكار وريادة الأعمال
- الاعتراف بأهمّية الدور الحسّاس الذي تلعبه العلوم والتقنية في التنمية والأمن، **الشكل رقم (5)**
- ضرورة إعادة النظر في تمويل العلوم والتقنية وتطويرها وإدارتها واستثمارها من أجل التنمية والأمن
- أهمّية قيام مجتمعات العلوم والتقنية و "S&T Communities of Practice"

الشكل رقم (5)



ي- ضعف التخطيط للتعاون والتنسيق والتكامل على المستوى الإقليمي والعربي

تحتاج هذه القضية إلى إعادة الاعتبار على المستوى العربي. فكلّ سياسات التخطيط على مستوى العالم تتجه بشكل جاد للتنسيق والتعاون والاتحاد على المستوى الإقليمي إلّا المنطقة العربية. إن هذا التوجّه ترابحي (Win-Win). والدول العربية بحاجة إلى تبنّي هذا النهج بصفة ترابحية تعيد للدول العربية قرارها للدفاع عن مصالحها تجاه المجتمع الدولي. وبالتالي ليس ثمّة بديل عنه.

ك – سياسات الإعلام والانفلات الأخلاقي والمهني فيه

تفتقد الدول العربية بشكل عام إلى خطط إعلامية علمية تهدف إلى تلبية حاجات المواطن وتنمية معارفه المنتجة، وتزويده بالمعلومات الموثوقة والموثَّقة، وقد عكس «الربيع العربي» تخبّط الإعلام العربي وأخطاء كثيرة فيه تبيّن عدم وجود سياسات إعلامية مبنيّة على الحفاظ على مصالح شعوب المنطقة. ويبيّن **الإطار رقم (2)** تقييماً للإعلام

الإطار رقم (2) مقتطفات من تقرير هيئة تقييم الإعلام في لبنان

«ساعات طويلة من البثّ المباشر لمجرّد الإثارة، تنافسٌ للحصول على سبق صحافي»؛ إسهام الإعلام في إبراز شخصيات عامة والترويج لها، والتركيز بشكل أساسي على الشخصيات الدينية، الكثير من المعلومات من دون أيّ تأثير. هكذا لخّص أعضاء هيئة التقرير المشهد الإعلامي خلال العام 2012: إعلام يرتكز على الاستعراض والفضيحة ويركّز اهتمامه على ما يُحدث ضجّة أكبر، فضلاً عن نقص في الصحافة الاستقصائية التي تلبّي احتياجات المواطن. فوسائل الإعلام ليست سوى انعكاس لنظام منقسم.

اتفق أعضاء هيئة التقرير على أن الخصائص الرئيسة لوسائل الإعلام اللبنانية هي انعدام المسؤولية وغياب المعايير الأخلاقية والمهنية. كما أن البثّ المباشر الفوضوي تحوّل إلى وسيلة لإطلاق التهديدات، وتحوّل الصحافيون إلى أداة استفزاز بدلاً من أن يكونوا مصدراً للمعلومات، فضلاً عن أنهم يعملون دائماً تحت الضغط للحصول على سبق صحافي ويتنافسون بهدف استقطاب الجمهور.

وكان واضحاً من خلال حلقة النقاش أن أعضاء هيئة التقرير يعتبرون أن الإعلام يروّج للمجموعات المسلّحة وشخصيات جدلية ومتطرّفة.

وبصرف النظر عن التغطية الإعلامية غير المسؤولة، خلص أعضاء الهيئة إلى أنه على الرغم من أن الإعلام يقدّم وفرة في المعلومات والانتقادات، إلّا أن تأثيره يبقى بسيطاً لناحية تغيير السياسات العامة ومساءلة السياسيّين وتحريك الرأي العام.

المصدر: مؤشّر استدامة الإعلام 2013، تنمية إعلام مستقلّ ومستدام في لبنان، IREX وUSAID.



اللبناني في العام 2012 من قبل هيئة تقييم وضعت تقرير «مؤشر استدامة الإعلام» وهو مؤشّر يقيّم الإعلام في العديد من دول العالم. والجدير بالذكر أن الإعلام اللبناني يُعدّ نموذجاً يحتذى به في العديد من دول المنطقة. لقد كان من انعكاسات «الربيع العربي» توضيح الكثير من مثالب السياسات الإعلامية العربية.

رابعاً - أثر الربيع على عملية التخطيط والتنمية

تتلخّص انعكاسات «الربيع العربي» على عملية التخطيط في ردود أفعال كان أهمّها:

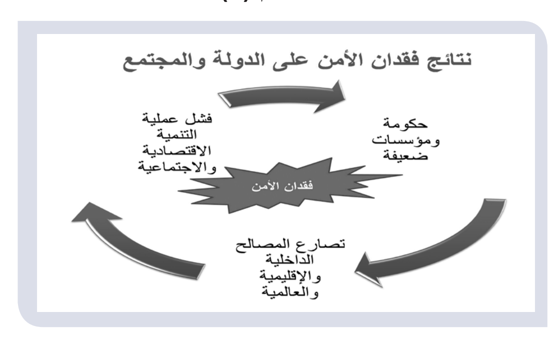
- تغيير أهداف الخطط وسياساتها وبرامجها في بعض الدول
- انهيار التخطيط في دول أخرى
- تبنّي سياسات وبرامج الريعية والنفعية
- تغيير سياسات التنمية وخططها في عملية التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)
- تخبّط الإعلام

خامساً - السياسات المرجوّة للتخطيط بعد «الربيع»، الدروس المستفادة

- التخطيط لاقتصادات دول « الربيع العربي» لا يحتمل التأجيل
- الحاجة إلى أهداف قريبة ومتوسّطة الأجل لوضع سياسات تخصّ مستقبل هذه الدول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي والثقافي وآليات التمويل والإدارة، فضلاً عن البرامج
- التخطيط لإدارة المخاطر الاجتماعية والسياسية، والتخطيط الاستراتيجي من أجل التلاحم والتماسك الاجتماعي
- الأمن والتنمية والمعرفة: هناك حاجة ماسة لترابط وتناسق وتكامل سياسات واستراتيجيات: الأمن والدفاع، والتنمية، والعلوم والتقنية والابتكار، ووضع إطار عمل جديد لذلك. كما أن هناك حاجة إلى ترابط إدارة العلوم والتقنية مع إدارة التنمية وإدارة الأمن والدفاع- **الشكل رقم (6)** و**الشكل رقم (7)**
- التحوّل إلى مجتمع المعرفة هو الحلّ للخروج من الأزمة

- ضرورة وضع أهداف وسياسات جديدة للتعامل مع «المجتمع الدولي»
- التخطيط وتبنّي سياسات جديدة لحلّ مشكلة البترودولار تكون مختلفة عن السياسات الحالية
- التخطيط من أجل التنمية من قبل مراكز الفكر Think Tank
- التعليم .. وآفاق ما بعد « الربيع»
- فهم أعمق لمصالح المجتمع الدولي والبحث عن حلول مناسبة للتعامل معها

الشكل رقم (6)



الشكل رقم (7)



- وضع استراتيجيات قريبة ومتوسطة وطويلة الأمد: سياسية واقتصادية وعلمية وإعلامية وأمنية وثقافية ودينية..إلخ
- الاهتمام بإيجاد مؤسّسات بحوث السياسات المتخصّصة على غرار معهد التنمية الكوري KDI مثلاً
- الاهتمام بمؤسسات الفكر وبناؤها لتشمل كلّ الاختصاصات
- بناء مؤسّسات المجتمع المدني



سادساً - خاتمة وتوصيات

ثمّة ضرورة ماسّة لإيلاء خطط التنمية وسياساتها الأهمّية اللازمة في كلّ الحقول بغية إيجاد حلول لقضايا التنمية المستدامة، وقضية التلاحم الاجتماعي ومشكلة البترودولار..أما الإطار الناظم لحلّ هذه القضايا، فهو هو التوجّه نحو مجتمع المعرفة نقلاً ونشراً وتوليداً واستثماراً، وإيلاء العلوم والتقنية اهتماماً كبيراً جداً، والأخذ في الاعتبار:

1. الاستفادة من إيجابيات «الربيع»
2. «الربيع» بريء من الانهيار الاقتصادي لِدُوَلِهِ وقضايا التخطيط ومشكلاته هي المسؤولة
3. أهمّية أن ترتبط سياسات التخطيط بمدى إجابتها عن المسائل الأكثر راهنية، وبالتالي يتمثّل الأهمّ في الحالة العربية الآن، في مواجهة فشل هذه السياسات في تحقيق إيجابيات على الصعيد العربي، كما ينبغي، أن تكون الأولوية الآن لإصلاح مؤسّسات القطاع العام
4. الحاجة إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين المؤسّسات في الحقول المدنية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، و الحقل الدفاعي والأمني من جهة أخرى
5. ضرورة إيجاد نظرة شمولية في الاستراتيجيات وفي التنفيذ تأخذ في الاعتبار الدور الجديد للتقنية
6. إيجاد حلقات ربط بيت التقنية والتنمية والأمن (عاملون، مؤسّسات، تمويل، تشريعات)
7. تهيئة جيل قادم يشارك في التنمية (في مراحل التعليم كافة)
8. زيادة عدد المتخصّصين وتعديل المناهج
9. زيادة الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار (GERD)
10. زيادة البحث والتطوير في الشؤون الأمنية:
11. امتلاك المعلومات والوسائل والأدوات ذاتياً ووطنياً
12. إيجاد قطاع إنتاجي وخدمي أمني (بدائل الاستيراد ثم التصدير)
13. تحويل الإنفاق على التسليح تدريجياً إلى استثمار في بحوث وصناعات الدفاع والأمن
14. وضع قوانين وأنظمة لدعم التقنية بهدف التنمية والأمن
15. دعم قيام الشركات الاستشارية المحلّية، وبخاصة في قطاع الدفاع والأمن والتقنية والتنمية
16. تحفيز عمل المنظّمات الأهلية في هذا المجال
17. برامج توعية (الثقافة العلمية، نشر المعرفة...)
18. مبادرة إنشاء مؤسّسات جديدة في هذا المجال (معاهد بحوث السياسات، مجموعات ومجالس دراسات وعصف فكري، حاضنات تقنية..)

Observatory for the Development of Social Services in Europe, http://www.soziale-dienste-in-europa.de/Frameset/IxMainFrameset1b96_engl.html

Global Social Observatory- Geneva (GSO)

Demographic change in Europe, An Overview, Working paper no. 4 of the Observatory for Sociopolitical Developments in Europe, August 2010.

The Modernization of Social Protection: Its Meanings and the options Available to Social Service Providers, Hanna Steidle, Observatory for the Development of Social Services in Europe.

The European Social Observatory (OSE). http://www.ose.be .

Migrants in Europe as Development Actors, Between hope and vulnerability, Coherence between Migration and Development Policies, EUROPEAN SOCIAL WATCH REPORT 2009.

SOCIAL WATCH REPORT 2010, After the fall, The Arab States and the MDGs: no progress without social justice, Ziad Abdel Samad, Arab NGO Network for Development (ANND), SOCIAL WATCH.

Roberto Bissio, The right to a future, An overview of the Social Watch Report 2012, Social Watch International Secretariat.

Arab Watch Report 2012, , راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية , SOCIAL WATCH, The Arab NGO Network for Development (ANND) launched this first regional report on economic and social rights – focused on the rights to work and to education – during a regional workshop held in Beirut, on 9 and 10 October 2011.

Rethinking Poverty, Report on the World Social Situation, Department of Economic and Social Affairs, ST/ESA/324, United Nations, New York, 2009.

Driss Guerraoui, “Social Protection in the Arab World: Comparative Politics”, International Council on Social Welfare, ICSW, www.icsw.org .

Europe: The Social Challenge. Defining the Union’s social objective is a necessity rather than a luxury, Frank Vandenbroucke, OSE Opinion Paper No. 11– July 2012.

Annual Monitoring Report 2009, Social Situation Observatory, Income Distribution and Living Conditions, European Commission, Directorate-General “Employment, Social Affairs and Equal Opportunities”, Unit E1 - Social and Demographic Analysis, http://www.socialsituation.eu.

DR NELI DEMIREVA, BRIEFING, Immigration, Diversity and Social Cohesion, 2012, www.migrationobservatory.ox.ac.uk.

Kathrin Linz/ Sabrina Stula, Demographic change in Europe - An Overview, Working paper no. 4 of the Observatory for Sociopolitical Developments in Europe, August 2010.



الإسلام السياسي ومأزقه في حقبة «الربيع العربي»

د. محمد أبو رمّان

داهمت الثورات الشعبية المتتالية الحركات الإسلامية، كما داهمت الأنظمة العربية. فقد مثّلت هذه «اللحظة التاريخية» منعطفاً يفصل بين حقبتين سياسيّتين متباينتين، من ناحية طبيعة التحدّيات والاستحقاقات التي تواجه الإسلاميين. ففي العقود السابقة، خلال حقبة الحرب الباردة التي أعقبت «ما بعد المرحلة الاستعمارية»، كانت أغلب الحركات والجماعات الإسلامية السياسية تقع في خندق المواجهة مع الأنظمة العربية، سواء اتخذت صيغة الصراع طابعاً دموياً أم سياسياً صدامياً، أم حتى «حِيَليّاً» (عبر لعبة سياسية ذات فرص محدودة في التغيير النوعي، وهي لعبة أشبه ما تكون بلعبة القطّ والفأر)، ما أسهم في تحديد طبيعة هذه الحركات وتوجّهاتها وتصوّراتها عبر «ردودها» واستجاباتها لطبيعة الأنظمة شبه السلطوية التي تفاعلت معها تلك الحركات.

ثمّ أتت الثورات العربية بمتغيّر جديد، في عددٍ من هذه الدول، كان يؤذن بانهيار تلك الأنظمة التي شكّلت على الدوام الخصم والجدار الصلب والعدو اللدود لتلك الحركات، ما يحول دون وصولها إلى السلطة والحكم وتحقيق أهدافها السياسية. إلاّ أنّ تخلّص هذه الحركات من خصمها اللدود لم يكن نهاية المطاف، بل ولج بها إلى مرحلة أكثر صعوبة وتعقيداً من السابقة.

ربما تقودنا هذه الإشكالية إلى فرضية هذه الدراسة التي تتمثّل في أنّ المأزق الرئيس للحركات الإسلامية يكمن في أنّ أغلبها بنى رؤيته المتعلّقة بالعمل السياسي، عموماً، عبْرَ منظور الحفاظ على هوية المجتمعات، وصاغ مقاربته الأيديولوجية، في سياق الصراع مع الأنظمة العربية الحاكمة، بينما أتت الثورات العربية بتحدّيات مختلفة في جوهرها عن المرحلة السابقة، ما يطرح تساؤلات جوهرية على جملة مهمّة من مقارباتها الأيديولوجية وأدواتها الحركية، وحتى في بنيتها المؤسّسية (التي تقوم على المزج بين العمل الدعوي والسياسي)، وعلى مدى قدرتها على تجاوز نفسها والعبور نحو صيغة مختلفة تماماً من الخطاب والعمل.

تستند فرضية الدراسة إلى منظور منهجي مركّب مستمَدّ من إسهامين بارزين، في مجال دراسات الإسلام السياسي[1]:

الإسهام الأوّل للدكتور رضوان السيّد، ويتمثّل في تقسيمه مراحل تطوّر الحركات الإسلامية الحديثة والمعاصرة، وتمييزه بين الاتجاه الإصلاحي، في بدايات القرن العشرين، والاتجاه الإحيائي المعاصر، الذي بدأ في الصعود بعد انهيار الخلافة العثمانية في العقد الثاني من القرن العشرين، وهو الاتجاه، الذي تنتمي إليه الأغلبية العظمى من الحركات الإسلامية اليوم. فهي ذات صيغة إحيائية، قامت ردّاً على نموّ تيار التغريب والعلمنة وصعوده منذ العقود الأولى من القرن العشرين، ثم إمساكه بمقاليد السلطة السياسية في أغلب الأنظمة العربية في مرحلة الاستقلال، فكرّست تلك الحركات أغلب جهودها في التأكيد على ثيمة الهوية الإسلامية في مواجهة التيارات العلمانية الأخرى، وعلى نجاعة الحلّ الإسلامي وضرورته مقابل الحلول الأيديولوجية والسياسية الأخرى، من دون أن تصرف هذه الحركات جهوداً موازية، أو حتى أدنى، في التفكير في «اليوم التالي» للوصول إلى السلطة، أو حتى في تطوير منظومتها الفكرية والفقهية، بما يتناسب

1 لمزيد من التفصيل حول هذا المنظور المنهجي راجع: محمد أبو رمان، الدولة والإخوان في الأردن: بين السياسات شبه السلطوية وحقبة «الربيع العربي»، ورقة عمل قُدِّمت في مؤتمر «حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، التحديات والآفاق»، الذي عقده مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان، بتاريخ 17، 18-11-2013.



مع الشروط الواقعية والتحولّات الاجتماعية[2].

أما الإسهام الثاني، فهو للدكتور ناثان براون[3]، إذ طوّر مقاربة تختلف عمّا درجت عليه، تقليدياً، الأبحاث والدراسات العربية والغربية، التي تتناول الحركات الإسلامية، عبر تحليل الخطاب الأيديولوجي، باعتباره متغيّراً مستقلاً في دراسة تطوّر هذه الحركات في قضايا الديمقراطية والتعدّدية السياسية. إذ طرح (براون) المقاربة الأيديولوجية وتطوّر الحركات الإسلامية بوصفهما متغيّراً تابعاً، بينما تمثّل سياسات الأنظمة العربية «شبه السلطوية» المتغيّر المستقلّ المؤثّر على أيديولوجيا هذه الحركات وتطوّرها التنظيمي.

في مصر وقع الإخوان في فخّ الاستقطاب مع التيارات العلمانية وتغليب الاعتبارات التنظيمية على المشتركات السياسية، بينما في تونس قدّم «حزب النهضة» تنازلات كبيرة للوصول إلى تفاهم مع الشركاء الآخرين وتجنّب المنزلق المصري

تقوم رؤية براون على مفهومين رئيسين؛ الأول: الأنظمة شبه السلطوية (التي تسمح بقدر من الانفتاح السياسي بما لا يغيّر قواعد اللعبة السياسية، ولا يؤدّي إلى تداول حقيقي للسلطة، كما كانت عليه الحال في المغرب والأردن ومصر قبل حقبة الثورات العربية)[4]، والثاني: الحركات شبه السياسية، والمقصود هنا هي الحركات الإسلامية التي لا تقف أدواتها وأهدافها عند حدود العمل السياسي والوصول إلى السلطة، بل تتجاوزها إلى العمل الاجتماعي والوعظ الديني[5].

وفقاً لهذه المقاربة، فإنّ أغلب الحركات الإسلامية أطّرت مقارباتها وأطروحاتها بما يستجيب لطبيعة الصراع مع الأنظمة شبه السلطوية. فهنالك أحزاب وحركات فضّلت الدخول في اللعبة الديمقراطية، من دون تحقيق أهداف جوهرية، فقط لاستثمار المساحة المتاحة، وحركات عملت على إنجاز التغيير من خارج قواعد اللعبة، فيما لجأت حركات أخرى للتغيير عبر العمل المسلّح.

ما يعنينا، هنا، في مقاربة براون المنهجية، هو ذلك الشقّ المتعلّق بالحركات الإسلامية التي قبلت بالدخول في اللعبة السياسية والانتخابات، من دون أن تمرّ بمرحلة تحوّل كاملة نحو الديمقراطية، والسبب أنّه لا توجد انتخابات حقيقية، فبقي إعلان القبول بالديمقراطية مرتبطاً بطبيعة الأنظمة شبه السلطوية وسياساتها، والمواجهة معها[6].

في الخلاصة، الحركات الإسلامية وصلت إلى مرحلة الثورات العربية وهي متلبسة أولاً: بطابعها الإحيائي، الذي يُعلي من شأن الهوية وحمايتها، ومتلبّسة ثانياً: بجدلية الصراع مع السلطات الحاكمة. فهذان المتغيّران أسهما بدرجة كبيرة وفاعلة في صوغ المقاربات الأيديولوجية للحركات الإسلامية وخياراتها الاستراتيجية في التغيير وأدواتها في العمل خلال الحقبة الماضية.

ولأننا لا نتحدّث عن نمط واحد موحّد من الحركات الإسلامية، بل عن خارطة متشعّبة ومتنوّعة تتباين في مقاربتها للواقع والتغيير والأهداف[7]، فإنّنا سنميّز

2 أنظر: رضوان السيّد، سياسيّات الإسلام المعاصر: متابعات ومراجعات، ط1 (بيروت: دار الكتاب العربي، 1997)، ص ص157-170 .

3 أنظر معالم هذه المقاربة الأيديولوجية والمفاهيم الرئيسة لها في: ناثان براون، المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي، ترجمة سعد محيو، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2012) مرجع سابق، ص ص 13 - 31.

4 المرجع السابق نفسه، ص 13، 15.

5 المرجع السابق نفسه، ص ص15-18.

6 المرجع السابق نفسه، ص ص33-56.

7 تنقسم هذه الاتجاهات والحركات والجماعات الإسلامية على أساس التباين في موقفها من ثلاث قضايا جوهرية:
القضية الأولى- توصيف الواقع وتأصيله فكرياً، هل هو واقع مكّي أم مدني (فالمكّي- تشبيه بوضع المسلمين قبل إقامة الدولة الإسلامية في المدينة المنوّرة، أي أن تعتبر هذه الجماعات الدول أو المجتمعات كافرة، أو في الحدّ الأدنى توصيف القوانين والدساتير بالكفر؛ أمّا المدني- بأن يُعتبر الواقع السياسي إسلامياً والمجتمعات مسلمة، ولا توصف الدول والأنظمة والدساتير بالكفر)، وبالضرورة يترتب عن هذه التعريفات والتوصيفات جملة متباينة ومختلفة من الأحكام الفقهية والرؤى الفكرية، وينبني عليها تحديد كلّ جماعة أو حركة لطبيعة منهج التغيير وأدواته.
القضية الثانية- منهج التغيير وأدواته، فهنالك جماعات تتبنّى العمل السياسي الديمقراطي، وأخرى تتبنّى منهج العمل المسلّح، وثالثة العمل التربوي والدعوي والتعليمي، وأخرى العمل الثقافي الإصلاحي.
القضية الثالثة- طبيعة الأهداف، التي يسعى إليها كلّ من هذه الحركات، وتحديداً، مفهوم الدولة الإسلامية المنشودة؛ أو البعد الإسلامي في العمل السياسي، فالنماذج المطروحة للدولة الإسلامية تختلف بين أدبيات هذه الحركات والجماعات، ما بين نموذج الخلافة الراشدة أو الصيغة التاريخية للدولة الإسلامية أو حتى الصيغة الهجينة التي تقع بين سمات إسلامية وديمقراطية لدى حركات أخرى.
تخصّصت كتب متعدّدة في ترسيم خارطة المقاربات الإسلامية في التغيير وفي تأصيل الفروقات بينها: أنظر، لمزيد من التفصيل، محمد أبو رمان، **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر، المقاربات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات**، الصادر عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2010، وكذلك: منير شفيق، **في نظريات التغيير**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2005؛ وغازي التوبة، **الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة وتقويم**، مكتبة الخلفاء الراشدون، الكويت، ط4، 2004؛ ومجموعة من الباحثين، **مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر** «بحوث الندوة المنعقدة في الكويت في الفترة من 24-26 يناير 1994، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدّسات الإسلامية في الكويت، ط1، 1995.

بين ثلاثة اتجاهات رئيسة:[8]
الاتجاه الأول، وهو الإسلام السياسي السلمي، الذي يتبنّى العمل السياسي ويعلن قبوله بالديمقراطية، والحديث هنا عن جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب المنبثقة عنها (مثل جبهة العمل الإسلامي في الأردن، حزب النهضة في تونس، حزب الإصلاح في اليمن وغيرها) أو تلك التي تتماثل مع منهج الإخوان في القبول باللعبة السياسية، مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب.
الاتجاه الثاني، هو الاتجاه السلفي العام، الذي كان يعلن استنكافه عن المشاركة السياسية وتأخذ أغلب الجماعات والمجموعات، التي تنتمي إليه، موقفاً رافضاً او متحفّظاً من القبول بالديمقراطية، لكنها لا تتبنّى العنف في التغيير، وتركّز، غالباً، على العمل الدعوي والتعليم والأنشطة الوعظية والخيرية، ولدينا في هذا المضمار أمثلة متعدّدة ومتنوّعة، مثل الدعوة السلفية في الإسكندرية، ومدرسة الصحوة في السعودية، وأتباع الشيخ ناصر الدين الألباني في الأردن، فيما نجد داخل هذا الاتجاه تقسيمات وتفريعات عديدة مثل السلفية الحركية والجامية والتقليدية.
أما الاتجاه الثالث، فهو المسمّى بـ»الجهادي»، الذي شهد تحوّلات ومراحل متعدّدة في مرحلة ما قبل «الربيع العربي»، ووصلت أغلب أطيافه إلى نظرية استخدام العنف أو العمل المسلّح في التغيير، ودمج بين مواجهة الأنظمة العربية والولايات المتحدة الأميركية (العدو القريب والعدو البعيد)، ويتمثّل بدرجة رئيسة في شبكة القاعدة.
سنقتصر في هذه الدراسة على تتبّع الحركات التي تمارس العمل السياسي، كما هو حال الاتجاه الأول، والحركات التي أعادت النظر في مواقفها من العمل السياسي بعد الثورات العربية، فخاضت غمار التجربة الحزبية والسياسية، مثل حزب النور في مصر.
على هذا الأساس سنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة؛ الجزء الأول يتناول المتغيّرات الرئيسة التي أثّرت على مسار الحركات الإسلامية خلال حقبة الحرب الباردة، وأسهمت في صوغ مواقفها الأيديولوجية وبنيتها التنظيمية، وهما سؤال الهوية وهاجس الصدام مع الأنظمة العربية. أمّا الجزء الثاني فيتناول حركات «الإسلام الديمقراطي» في حقبة الثورات العربية، ونركّز فيه على مأزق جماعة الإخوان المسلمين في مصر بعدما حقّقت انتصارات في انتخابات مجلس الشعب وانتخابات الرئاسة. أما الجزء الثالث فيتناول التيار السلفي، وتحديداً تجربة حزب النور، الذي مثّل الاستجابة السلفية الحزبية لحقبة الثورات العربية، وسنقف عند رؤيته للديمقراطية، التي تكشف، بحدّ ذاتها عن حجم المأزق السلفي، فيما نخصّص الخاتمة للاستنتاجات وآفاق المستقبل.

1- عشية الثورات: أوّلويّة الهوية وهاجس الصدام

تتباين الحركات الإسلامية المعاصرة في طروحاتها الأيديولوجية، لكنّها تتوافق على طابعها الإحيائي، فهي جميعاً تدور حول القلق على الهوية الإسلامية للمجتمعات العربية المسلمة، وضرورة المحافظة عليها، في مواجهة تيار التغريب والعلمنة، وفي مقارعة الأيديولوجيات السياسية الأخرى، كاليسارية والقومية والليبرالية وغيرها.

السلفيون يقبلون بالديمقراطية بوصفها «نظاماً انتقالياً» وليس نهائياً، فهُم لا يتخلّون عن حلمهم بإقامة الدولة الإسلامية، لكنّهم يفضلون الديمقراطية على النظام الديكتاتوري من باب « أخفّ الضررين»

وإذا كان مفهوم الهوية فضفاضاً، إذ يشمل حتى تلك الاتجاهات والحركات الإصلاحية النهضوية الإسلامية في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، كمدرسة محمد عبده والأفغاني ورفاعة الطهطاوي وغيرهم، إلاّ أنّ الفرق الجوهري بين الإسلامية المعاصرة الإحيائية والإسلامية الحديثة النهضوية، يتمثل بأنّ الأولى تدور حول «الحفاظ على الهوية»، بوصفها التحدّي الجوهري والرئيس، بينما لا تمثّل قضايا الاجتهاد والإصلاح الديني والتنوير هاجساً أساسياً لها، بخلاف النهضويّين، الذين كانوا يرون بأنّ التحدّي الحقيقي يكمن في إشكالية التقدّم ـ التأخر، وفي موضوعة التخلّف والجمود الديني والفجوة الحضارية مع الغرب[9].

8 ثمّة خارطة متشعّبة من الحركات والاتجاهات الإسلامية، ومقاربات متعدّدة في التغيير السياسي، لكن قيمة الاتجاهات الثلاثة المذكورة أنّها تحظى اليوم بفعالية وحضور أكبر من الاتجاهات الإسلامية الأخرى، لمزيد من التفصيل حول هذه الحركات: أنظر: محمد أبو رمان، **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي**، مرجع سابق، ص ص175- 181.

9 أنظر: محمد أبو رمان، **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر**، مرجع سابق، ص ص 175-181.



الطابع الإحيائي لهذه الحركات تزاوج، أيضاً، مع ديناميكية الصدام السياسي أو العسكري أو حتى الأيديولوجي والرمزي مع الأنظمة السلطوية وشبه السلطوية العربية، وهو التزاوج الذي شكّل المتغيّر الرئيس والفاعل في التأثير على الحركات الإسلامية وصوغ أيديولوجياتها وسماتها التنظيمية والحركية. يكفي إلقاء نظرة فاحصة على أبرز الأدبيات التي مثّلت أغلب المراجع الفكرية والأيديولوجية للحركات الإسلامية والاتجاهات الثلاثة السابقة (منذ عقد الخمسينيّات حتى بداية التسعينيّات، عندما بدأت موجة تحوّل ديمقراطي محدود تجتاح بعض الدول العربية) لنجد أنّ أغلبها محكومٌ بمنطق الدفاع عن الهوية وحمايتها من جهة والردّ على المذاهب والأيديولوجيات الأخرى، أو منطق الصراع مع الأنظمة العربية السلطوية من جهة أخرى.[10]

وصلت الحركات الإسلامية إلى مرحلة الثورات العربية وهي متلبسة أولاً، بطابعها الإحيائي الذي يُعلي من شأن الهوية وحمايتها وثانياً، بجدلية الصراع مع السلطات الحاكمة

لا يخرج عن تلك القاعدة، كذلك، التيارات التي لم تتّخذ مسار الصدام المباشر مع الحكومات والأنظمة العربية، مثل تيار السلفية التقليدية، الذي يرفض العمل السياسي والحزبي ويصرّ على منهج تعليمي ودعوي وتربوي، وبعض أطيافه يؤكّد على مبدأ طاعة ولي الأمر في علاقته بالحكومات العربية؛ إلاّ أنّ أغلب كتبه ومؤلّفاته ومواقف منظّريه اتخذت طابع «الصدام الأيديولوجي»، دفاعاً عن الهوية الإسلامية، في مواجهة المذاهب والأفكار المعاصرة. حتى تلك التي قبلت بها حركات إسلامية أخرى، مثل الديمقراطية، فنجد أنّ شيوخ هذا التيار يصرّون على رفضها والتمسّك بنظام الحكم الإسلامي في صيغته التاريخية والموروثة من كتب التراث والفقه الإسلامي[11].

هاجسا الهوية والصدام مع الأنظمة العربية المعاصرة هما بمثابة «المتغيّر المركّب» الذي حكم تحوّلات الحركات الإسلامية ومساراتها، عموماً، على الرغم من اختلافاتها وتنوّعاتها وتفريعاتها المختلفة. وفي الوقت الذي ساد وانتشر الطابع الإحيائي لهذه الحركات، فإنّ النزوع النهضوي والإصلاحي، في الحقبة السابقة، قبل استقلال الدولة القطرية العربية، تراجع كثيراً وذوت فتيلته، على الرغم من وجود مفكّرين لهم إسهاماتهم الكبيرة في هذا المجال، مثل مالك بن نبي، الذي يتبنّى قضية الإصلاح والنهضة. إلاّ أنّ نفوذ هذه المدرسة وتأثيرها بقي محدوداً ونخبوياً، وبعيداً حتى من الاتجاه العام للحركات والاتجاهات الإسلامية المعاصرة وأبنائها ومؤيّديها وخطابها الفكري والإصلاحي.

مثل هذا التفريق بين المدرستين الإحيائية والإصلاحية هو بمثابة «مفتاح أساسي» في هذه الدراسة، إذ يضعنا أمام الطبيعة والأولويات والقضايا التي احتلّت اهتمام الحركات الإسلامية المتنوّعة والمختلفة، خلال حقبة الحرب الباردة، وفي اللحظة التاريخية التي سبقت الثورات الديمقراطية العربية، بحيث كانت أطروحة الإصلاحيين والنهضويين تتمثّل بأنّنا تخلّفنا وتأخّرنا عن ركب الحضارة، لأنّنا ضعفاء، وذلك يعود إلى أنّنا لم نطوّر ثقافتنا الاجتماعية والدينية، وابتُلينا بالجمود الفكري والفقهي، وعليه فإنّ أولويّتنا تتمثّل بالتجديد الديني وتطوير خطابنا ورؤيتنا لذاتنا وتحريك المياه الاجتماعية الراكدة عبر خلق معادلة ما بين الدين والنهضة والتقدم. أمّا المدرسة الإحيائية المعاصرة (بألوانها الإخوانية والسلفية والحركية المتعدّدة) فكانت أطروحتها بأنّ المشكلة في الأنظمة السياسية العربية التي ابتعدت عن الإسلام وعن المجتمعات التي انحرفت عن طريق الدين، وبأنّ الحلّ يكمن بالالتزام بالإسلام في الحكم والتشريعات والسلوك الاجتماعي والأخلاقي[12].

لم تصرف، إذاً، الحركات الإسلامية المعاصرة

---

10 مثل كتاب سيّد قطب **معالم في الطريق** (الذي ولّد ما سمّي بالتيار القطبي الممتدّ من جماعة الإخوان المسلمين إلى التيارات الجهادية وصولاً إلى بعض روافد السلفية الحركية)، أو كتب شقيقه محمد قطب (التي كانت تدرّس في كليات الشريعة؛ مثل **مذاهب فكرية معاصرة**، أو **الإنسان بين المادية والإسلام**، أو حتى **واقعنا المعاصر**)، أو كتب فتحي يكن (مثل: **ماذا يعني انتمائي للإسلام؟**)، أو كتب د. يوسف القرضاوي، الذي يوصف بالاعتدال في أروقة جماعة الإخوان المسلمين، لكنّ كتبه لا تخرج عموماً عن الطابع الإحيائي، مثل كتاب **الحلول المستوردة وكيف جنت على أُمّتنا**، وكتب التيار الجهادي، مثل محمد عبد السلام فرج **الفريضة الغائبة**، وأبو محمد المقدسي ملة إبراهيم وأساليب الطغاة في تمييعها، وحزب التحرير الإسلامي، مثل كتاب **الخلافة الإسلامية** لتقي الدين النبهاني وغيرها.

لمزيد من التفصيل: أنظر: **السيد ولد أباه، الدين والهوية: إشكالات الصدام والحوار والسلطة**، ط1 (بيروت: جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2010)، ص ص11- 20.

11 أنظر: محمد أبو رمّان، **أنا سلفي، بحث في الهوية الواقعية والمتخيلة لدى السلفيّين**، ط1 (عمّان: مؤسّسة فريدريش أيبرت، 2014) ص ص51-61.

12 أنظر: مقالة رضوان السيد، « الدين والدولة والإسلام السياسي»، صحيفة **الشرق الأوسط** (21-2-2014).



وقتاً ولا جهداً كبيرين في موضوعة التجديد الفقهي والديني والفكري، ولم تسعَ إلى تطوير منظوماتها الفقهية والأيديولوجية، ولم تعطِ اهتماماً كبيراً لقضية الإصلاح الديني أو التجديد الفقهي، بل أحدثت حالة أشبه بـ«القطيعة المعرفية» مع الأفكار الإسلامية النهضوية. ففي حين دار الإنتاج الفكري لجماعة الإخوان المسلمين حول قضايا مركزية، كالتأكيد على شمولية الإسلام، رفض البدائل الأيديولوجية الأخرى، تربية جيل جديد على أيديولوجيا الجماعة، فإنّ الحركات السلفية عادت إلى تراث ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب وأحمد بن حنبل، وانغلقت على هذا التراث، على النقيض من السلفية الإصلاحية الحديثة (محمد رشيد رضا، بهجت البيطار، عبد الحميد بن باديس) التي حاولت الإفادة من الحضارة الغربية ومنتجاتها الفكرية والمعرفية[13].

بالتوازي مع غلبة هاجس الهوية على خطاب الحركات الإسلامية وأولويّاتها احتلّ صدامها (السياسي أو العسكري أو الرمزي أو الأيديولوجي) مع الأنظمة العربية مساحةً واسعة من اهتماماتها، وانعكس، ذلك، على بنيتها الأيديولوجية والحركية. فالمواجهة مع الأنظمة البعثية والقومية في العراق وسورية عزّزت من نزوع الهوية لدى جماعة الإخوان المسلمين، وأنتجت التيار القطبي، بينما اختار تيار آخر في جماعة الإخوان المسلمين، الذي بدأ في الصعود والانتشار في الثمانينيّات والتسعينيّات مع درجة الانفتاح المحدود في كلٍّ من مصر والأردن والسودان، المقاربة البراغماتية، وعمل على تطوير خطاب الحركة للتخلّص تماماً من ميراث سيّد قطب وإعلان القبول بالديمقراطية والتعدّدية السياسية والحزبية[14].

لكن، من جهةٍ أخرى، أدّت المواجهة مع الأنظمة إلى تفريخ «الأفكار القطبية» (التي تدور حول الحاكمية والمحنة وحتمية المواجهة مع الأنظمة العربية) لأيديولوجيا التيار الجهادي، في عقدَيْ السبعينيّات والثمانينيّات، فبرزت جماعات: الجهاد، والجماعة الإسلامية، وجماعة التكفير والهجرة في مصر، والطليعة المقاتلة في سورية[15].

أمّا على صعيد التيار السلفي، فتشقّق التيار التقليدي الراكد المسالم للسلطة، الذي يُعنى بقضايا العقيدة والتربية، عن تيارات صاعدة جديدة في الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن العشرين، مثل السلفية الحركية (أو مدرسة الصحوة في السعودية)، والسلفية الجهادية في التسعينيّات (نجمت عن التزاوج بين الاتجاه السلفي والجماعات الجهادية)[16].

لا يمكن إجمال التجارب الإسلامية الجديدة في الحكم في حزمة واحدة، إلاّ أنّ التجربة المصرية للإخوان تبقى أكثر أهمية في تأثيراتها وتجلّياتها بخاصة في المشرق العربي

بيت القصيد أنّ أيديولوجيا الحركات الإسلامية كانت انعكاساً واستجابة، بدرجة كبيرة، لطبيعة الصدام مع الأنظمة الحاكمة وسياساتها، وتأسّست مقارباتها في التغيير على هذا الأساس، بل وتكيّفت هذه الحركات مع تلك الحقبة التاريخية والسياسية بشروطها السابقة، لكنّها وجدت نفسها في لحظة الثورات الديمقراطية العربية أمام واقع متغيّر في طبيعته وشروطه وتحدّياته، بينما «حمولتها» الأيديولوجية والتنظيمية مرتبطة بالمرحلة السابقة، من دون مقدّمات تمهّد الطريق للمرحلة الجديدة..

2- أزمة الإسلاميين في الحكم

تمثِّل جماعة الإخوان المسلمين أحد أهمّ روافد حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، ولها حضور سياسي وشعبي كبير نسبياً في كلٍّ من مصر والأردن وتونس والمغرب العربي واليمن ولبنان، وهنالك أحزاب سياسية تمثّل الجماعة في المشهد السياسي. ففي الأردن هنالك جبهة العمل الإسلامي، وفي تونس حزب النهضة، أما في المغرب فحزب العدالة والتنمية، وفي اليمن حزب الإصلاح. وتأسّس بعد الثورة المصرية حزب الحرية والعدالة في مصر، وفي العراق تأسّس الحزب الإسلامي بعد الاحتلال العام 2003، وشارك في العملية السياسية خلال السنوات الماضية.

13 أنظر: السيد ولد اباه، **الدين والهوية: إشكالية الصدام والحوار والسلطة،** مرجع سابق، ص ص11- 20.

14 أنظر: قراءة طارق البشري بعنوان «سيد قطب قراءة تاريخية»، في: معتز الخطيب، **سيّد قطب والتكفير: أزمة أفكار أم مشكلة قرّاء؟**، ط1 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009)،ص ص17-21.

15 لمزيد من التفصيل حول هذه الحقبة والتوجّه، أنظر: رفعت سيّد أحمد، **تنظيمات الغضب الإسلامي في السبعينات** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989).

16 لمزيد من التفصيل حول الانقسامات والتحوّلات داخل التيار السلفي، أنظر: محمد أبو رمان، وحسن أبو هنيّة، **السلفية المحافظة: استراتيجية أسلمة المجتمع، وسؤال العلاقة الملتبسة مع الدولة**، ط1 (الأردن: مؤسسة فريدريش إيبرت،2010).



على الرغم من أنّ الأعوام السابقة للثورات العربية الأخيرة، منذ العام 2004، شهدت إعلاناً واضحاً من قبل أبرز الجماعات الإخوانية في العالم العربي بالالتزام والقبول بالديمقراطية والتعدّدية وتداول السلطة، عبر مبادرات تمّ إعلانها من قبل الإخوان المصريين والأردنيين والسوريين، أو عبر البرامج الانتخابية والأوراق الفكرية لحزبيْ النهضة والعدالة والتنمية المغربي، ما يشي بوجود توافق وتواطؤ فوق قطري بين هذه الجماعات على هذا الموقف، إلاّ أنّ هذه المواقف والتأكيدات بقيت أشبه بـ«إعلان حسن نوايا»، إذ لم تدخل الاختبار الحقيقي إلاّ بعد اندلاع الثورات الديمقراطية العربية[17].

إلاّ أنّه، وعلى الرغم من أنّ هذا الإعلان أصبح بمثابة الموقف الرسمي للإخوان، مُنْهِياً بذلك حقبة تاريخية ممتدّة ومساحة رمادية واسعة من التردّد في القبول الصريح بالديمقراطية واستحقاقاتها، إلاّ أنّ الجماعة بقيت في كثير من الدول العربية منقسمة داخلياً وواقعياً بين التيار البراغماتي، الذي يدفع نحو القبول الكامل بالديمقراطية، وتيار آخر ما يزال يحمل رائحة «الميراث القطبي»، ومسكون بالحلم التاريخي لأبناء الجماعة بإقامة دولة إسلامية، عبر الماكينة الديمقراطية، وفي جعبة خطابه شكوكٌ عميقة في التيارات السياسية الأخرى، ذات الطابع العلماني، سواء كانت يسارية أم قومية أم ليبرالية، وتجلّت المفارقة بأنّ التيار «المحافظ»، هو الذي يمتلك القوّة الحقيقية والحضور الفاعل في أروقة التنظيمات الإخوانية في بعض الدول، مثل مصر والأردن.

وجدت الحركات الإسلامية نفسها لحظةَ الثورات الديمقراطية العربية أمام واقع متغيّر في طبيعته وشروطه وتحدّياته، بينما «حمولتها» الأيديولوجية والتنظيمية مرتبطة بالمرحلة السابقة من دون مقدّمات تمهّد الطريق للمرحلة الجديدة

الأمر الأكثر أهمية يتمثّل في أنّ تلك الحركات تعاملت مع قبول الديمقراطية بوصفها «إعلان نوايا» لطمأنة الغرب والنخب السياسية الأخرى بأنّ الجماعة تسعى إلى البقاء في ظلّ نظام ديمقراطي، ولا تريد الانقلاب عليه لإقامة «حكم إسلامي»؛ لكنّ هذا «الإعلان» لم تتم ترجمته عبر مخاض داخلي عميق في أروقة التنظيم ومؤسّساته الفكرية والتربوية والدعوية، وضمن أدبيات التنشئة والتربية الداخلية، لترسيخ مفهوم الديمقراطية ودلالاتها واستحقاقاتها لدى أبناء الجماعة، ورفع التناقضات أو التحفّظات عنها من الناحية الفقهية والأيديولوجية الإسلامية، فبقي هنالك تباين وتفاوت في داخل تلك التنظيمات في مدى القبول الجوهري بالديمقراطية وقيمها وثقافتها وأفكارها[18].

مع بروز الثورات الديمقراطية، وتغيُّر الأحوال السياسية، وانهيار الأنظمة الجمهورية، ولجوء بعض الأنظمة الملكية إلى إصلاحات لاحتواء حركة الشارع، بدت تلك «اللحظة» بمثابة «الحلم التاريخي» وشيك التحقّق لدى أبناء الجماعة، بالانتقال من موقع المعارضة والملاحقة والاعتقال أو حتى المراوغة السياسية مع «لعبة سياسية محدودة الآفاق»، إلى مواقع التأثير والسلطة وتحقيق الأغلبيات. فأصبح ذلك الحلم مشروعاً ومعلناً بعد أن كان شعار الجماعة خلال العقود الماضية «المشاركة لا المغالبة»، لطمْأنة الحكومات والأنظمة العربية بعدم رغبة الجماعة باستلام الحكم والانقضاض عليها، فلم تتخلّ الجماعة خلال تلك العقود عن النزوع الثوري، حتى السلمي منه فحسب، بل حجّمت طموحها الإصلاحي المعلن للتعايش مع لعبة ديمقراطية نتائجها محسومة مسبقاً[19].

مثّلت، إذاً، لحظة الثورات ما اعتبرته الحركات الإسلامية بمثابة «الفرصة السانحة»، فالتحقت في كلٍّ من مصر وتونس بالحراك الجماهيري والشعبي، ثم انخرطت في عملية تأسيس الأنظمة السياسية الجديدة بعد الثورات، بالتزامن مع مشاركتها في الانتخابات النيابية المغربية، التي جاءت بعدما قام العاهل المغربي بإصلاحات دستورية وسياسية لمواكبة التحوّلات المحيطة.

نجح الإخوان في التجارب الانتخابية الثلاث الرئيسة في حقبة الثورات الديمقراطية (مصر والمغرب وتونس) بالوصول إلى «قُمرة القيادة»، أي مواقع مهمّة في السلطة (وفشلوا في الانتخابات الليبية)، بينما دخل كلٌّ من حزبيْ النهضة والعدالة والتنمية

17 أنظر: محمد الحداد، **التنوير والثورة: دمقرطة الحداثة أم أخونة المجتمع؟** ط1(بيروت: دار التنوير، 2013) ص ص 66-68؛ وكذلك: محمد أبو رمّان، **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر**، مرجع سابق، ص ص205-209.

18 محمد أبو رمّان، **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر**، مرجع سابق، ص ص205- 212 .

19أنظر: محمد الحداد، التنوير والثورة، مرجع سابق، ص ص77-78.



في تونس والمغرب في تحالفات سياسية مع الأحزاب السياسية الأخرى في عملية تشكيل الحكومات. وبينما عقد الإسلاميون صفقات في التعديلات الدستورية الجديدة، سواء في تونس مع القوى الأخرى، أم في المغرب بقبولهم بالإصلاح الدستوري الملكي، فإنّهم في مصر وجدوا أنفسهم في موقع الأغلبية المريحة تماماً، مع القوى الإسلامية الجديدة في الملعب السياسي المتمثّلة بالتيار السلفي، فحقّق الإخوان انتصاراً كبيراً في الانتخابات البرلمانية 2011، وفي الانتخابات الرئاسية، وفي الاستفتاءات الشعبية المرتبطة بالعملية الدستورية، لكنّهم دخلوا في حالة صدام واستقطاب مع القوى العلمانية الأخرى.

هذه الانتصارات خلقت حالة من النشوة لدى الإخوان في تلك الدول، وفتحت شهيّتهم للسلطة التي حُرموا منها عبر العقود السابقة، لكنّ تلك اللحظة لم تستمرّ طويلاً في مصر (بعد الإطاحة بمرسي، إذ تعرّضت الجماعة إلى محنة تجاوزت المحن التاريخية المشهودة لها، وتمّ حظرها وتصنيفها كحركة إرهابية)، وتعرّضت لاهتزازات عنيفة في تونس (فاضطّر حزب النهضة إلى التضحية بالحكومة وإبداء قدر كبير من المرونة في صوغ الدستور الجديد وإلى الاشتباك مع التيار السلفي الجهادي)، ولأسئلة متعدّدة في المغرب العربي (إذ تواجه الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية مشكلات اقتصادية عميقة ومصاعب كبيرة في تحقيق وعوده الانتخابية).

بالضرورة لا نستطيع إجمال التجارب الإسلامية الجديدة في الحكم في حزمة واحدة، ففيما خسر الإخوان الحكم وعادوا إلى مربع «المحنة التاريخية»، فإنهم ما يزالون في المغرب وتونس يناورون ويكافحون من أجل الاستمرار والنجاح، وإبداء قدر أكبر من المرونة مع الألوان السياسية الأخرى، إلاّ أنّ التجربة المصرية للإخوان تبقى أكثر أهمية في تأثيراتها وتجلّياتها، بخاصة في المشرق العربي، لطبيعة التأثير الإقليمي التاريخي لمصر من زاوية، وللدور الأبوي والقيادي للجماعة في مصر ثانياً، ولأنّ تداعيات ما حدث انعكست في المنطقة عبر إقدام دول عربية أخرى بعد أحداث 3 تموز (يوليو) 2013 (إعلان تدخل الجيش وعزل الرئيس محمد مرسي) على خطوات مماثلة من حظر الجماعة واعتبارها إرهابية ثالثاً.

يُصِرّ «الإخوان» في مصر على تحميل ما يُسمّى «الثورة المضادة» مسؤولية إفشالهم في الحكم في مصر، عبر المركز الأمني- البيروقراطي، الذي عمل ضدّ الرئيس المنتخب محمد مرسي، وليس معه، خلال أشهر حكمه المحدودة. وربما هذا النسق من التبرير يمثّل جزءاً مهمّاً من الحقيقة، لكن الجزء الآخر، الذي تسكت عنه الجماعة، يتمثّل في مسؤوليتها هي عن تلك النتائج، حتى تعليل الفشل بدور المركز الأمني - البيروقراطي يستبطن مسؤولية الجماعة نفسها في سوء تقدير الموقف السياسي ومسارعتها لتحقيق الأغلبيات ومكاسرة القوى العلمانية والهيمنة على مقاليد السلطة، عبر قانون الانتخاب، من دون إدراك خصوصية المرحلة الانتقالية وحساسيّتها، فالخطأ في هذه اللحظة التاريخية بمثابة «خطايا»، ويمكن أن يجرف المسار كاملاً إلى اتجاهات أخرى غير النظام الديمقراطي، وهذا ما حدث فعلاً[20]!

> **على قوى الإسلام السياسي أن تتخلّى عملياً وضمنياً عن أهدافها الأيديولوجية وحلمها التاريخي بإقامة الدولة الإسلامية في مواجهة الأنظمة العلمانية، وأن تحتفظ بصيغة ذات طابع ديني محافظ على غرار تجربة الحزب التركي والأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا**

لأنّ الجماعة لم تطوّر رؤية عميقة للديمقراطية والقيم التي تتأسّس عليها، ولأنها وقفت عند حدود «إعلان النوايا» المذكور، فإنّها اختزلت الديمقراطية في «صندوق الاقتراع»، وأصبحت الأغلبية، بالنسبة العدديّة، بمثابة الشرعية السياسية، ولم تدرك أنّ عبور المرحلة الانتقالية بنجاح نحو الديمقراطية، بما في ذلك عملية بناء الدساتير، يتطلّب مساراً توافقياً عاماً، بخاصة في الإجابة عن أسئلة متعلّقة بالعلاقة بين الدين والدولة، ومسألة الديمقراطية وضمانات التعدّدية السياسية والفكرية والطائفية والدينية. فالديمقراطية ليست حكم الأغلبية فقط، بل هي، أيضاً، حماية حقوق الأقليات وضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان والحريات الفردية، وهذه هي الجوانب التي لم تقدّم فيها جماعة الإخوان في مصر رسائل طمْأنة شبيهة، فانتقل القلق لدى العلمانيين والأقلّيات المسيحية من مجرّد التخوّف من

20 قارن ذلك بالمرجع السابق، ص ص168-170.



برنامج الجماعة السياسي إلى رهاب من برنامجها الاجتماعي، والخشية في التخلّص من استبدادٍ سياسي للوقوع في فخّ الاستبداد الديني!

لم تقدّم جماعة الإخوان في مصر رسائل طمْأنة، فانتقل القلق لدى العلمانيين والأقلّيات المسيحية من مجرّد التخوّف من برنامج الجماعة السياسي إلى رهاب من برنامجها الاجتماعي، والخشية في التخلّص من استبدادٍ سياسي للوقوع في فخّ الاستبداد الديني!

كانت نتيجة ذلك، ومنذ اللحظة الأولى للثورات العربية، أن هذه الحركات الإسلامية التي تعلن القبول بالديمقراطية، وجدت نفسها في تناقضات ومفارقات جوهرية أبرزُها التناقض ما بين جوهر «مشروعها الإحيائي»، الذي يقوم على مركزيّة مفهوم الهوية في مواجهة التيارات العلمانية، وبين استحقاقات قبولها بالديمقراطية والتعدّدية السياسية وتداول السلطة، وما يستدعيه ذلك من إعادة هيكَلة جوهرية في رؤية الحركة لأبعاد الهوية ومتطلّباتها. ثمّة تناقضات ومفارقات أخرى عديدة تأسّست على المفارقة الجوهرية السابقة في مقدّمتها أنّ رؤية الحركة الإسلامية للسلطة والعمل السياسي لم تأخذ بعين الاعتبار منطق التعدّدية السياسية والفكرية واحتمالات الفشل في تحقيق الأهداف؛ إذ بدلاً من ذلك هيمنت عليها الحتمية التاريخية بالنجاح والانتصار، بما يتناقض مع فلسفة الديمقراطية، التي تقوم على النسبية والخطأ والصواب، وأنّ النجاح في إدارة شؤون الحكم يتطلّب نخبة سياسية مؤهَّلة ومحترِفة، تخرج من منطق التنظيم وحساباته إلى أفق العمل الوطني العام، وهذا ما لم يحدث بطبيعة الحال، في مرحلة ما بعد الثورة المصرية، بل على النقيض من ذلك بقيت الجماعة محكومة بالعقلية التي أدارت فيها معركتها مع الأنظمة العربية، قبل الثورات!

المفارقة تكمن في أنّ قدرة الأحزاب والحركات الإسلامية على استكمال التحوّلات والانتقال إلى أحزاب برامجيّة ملتزمة تماماً بالمنظومة الديمقراطية يعني عملياً تحوّلها إلى أحزاب علمانية محافظة، كما هي حال حزب العدالة والتنمية التركي، وتلك مغامرة كبيرة

تبدّد الحلم التاريخي الرومانسي للجماعة، في شأن قدرتها على إدارة الحكم عبر ما تحمله من مشروع إسلامي متكامل، وتلاشت أوهامُها أمام واقع معقّد يحتاج إلى عمل دؤوب وجهود متواصلة؛ ويتطلَّب قبل هذا وذاك، نخبة سياسية محنّكة تدرك حجم التحدّيات والأزمات، وتبرمج وعود الجماعة عبر أولويات في الحكم وإدارة الشأن العام يمكن ملاحظتها والإمساك بها من قبل الرأي العام؛ وخلال ذلك عقد صفقات سياسية مع أطراف وقوى أخرى تساعد الجماعة على اجتياز «حقل ألغام» المرحلة الانتقالية!

في عقود سابقة، عندما كانت الجماعة في موقع المحنة والمعارضة والدفاع عن «مشروعها الإسلامي» كانت أدواتها الفاعلة تتمثّل في القدرة على التحشيد والتعبئة العاطفية وتوظيف شعار الهوية لمواجهة التيارات الأخرى، والاعتماد على بناء شبكة خدماتية اجتماعية وخطاب ديني يعزّز هذا الحضور، عبْرَ استثمار أخطاء الأنظمة والحكومات وفشلها في تحقيق المطالب الشعبية؛ لكن الجماعة وجدت نفسها بعد «الربيع العربي»، في كلٍّ من مصر والمغرب وتونس، في الموقع الآخر؛ أي أنّها هي المطالبة بترجمة وعودها إلى إنجازات على أرض الواقع، وتحقيق التنمية الاقتصادية وتقديم البرامج والخطط والتعامل مع الأزمات الاقتصادية واليومية ومواجهة ماكنة إعلامية تنهش بها بقسوة[21].

تلك مرحلة لم تكن الجماعة مستعدّة لها، لا عبْر خطابها، ولا ببنائها الأيديولوجي، ولا بأدواتها الحركية، فواجهت المسيرات بالمسيرات والحشد بالحشد، وخسرت في الأشهر الأولى من وصولها إلى مؤسّسات الحكم رصيداً شعبياً، وطفت خلافاتها الداخلية بوضوح.

بدلاً من أن تبحث الجماعة عن النخبة العلمانية المعتدلة لعقد الصفقة التاريخية معها لإدارة المرحلة الانتقالية[22]، كما حدث في تونس والمغرب، فقد تحالفت مع حزب النور السلفي في مصر، الذي بلور خطابه الأيديولوجي والسياسي على مفهوم «حماية الهوية»، ولم يلتزم منذ البداية بالقيم الديمقراطية،

21أنظر حول أخطاء التجربة الإخوانية في الحكم في مصر: جمال نصّار، «المشروع السياسي لحركات الإسلام السياسي: عناصره، قضاياه، أطروحاته»، ورقة عمل قُدّمت لمؤتمر **«الحركات الإسلامية في الوطن العربي، التحدّيات والأفاق»** الذي عقده **مركز دراسات الشرق الأوسط** في عمّان، بتاريخ 17، 18-11-2013.

22 أنظر حول فكرة الصفقة التاريخية بين الإسلاميين والعلمانيين، محمد الحدّاد، **التنوير والثورة**، مرجع سابق، ص ص129-130.



وجرّ الجماعةَ، هو وأطيافٌ أخرى من التيار السلفي معه، إلى حالة من الاستقطاب والتجاذب والصدام مع القوى العلمانية والأقلّية المسيحية والفئات النافذة في المجتمع المصري من الإعلاميّين والفنّانين والأدباء، فخسرت الجماعة هذا التيار الواسع، ولم تكسب في المقابل حزب النور، الذي تخلّى عن الجماعة بمجرّد أن أطاح الجيش بها!

إذا كان حزبا النهضة والعدالة والتنمية قد تجنّبا «الفخ» الذي وقع فيه أشقّاؤهم من «إخوان» مصر، فإنّ التجربة أمامهما ما تزال ممتدّة ومفتوحة على احتمالات واسعة، وإن كانت التجربتان متباينتين في كثير من شروطهما وتفاصيلهما، إلاّ أنّ المعضلة الكبرى التي تجمعهما، وتُمثّل السؤال المفتاح في قراءة مستقبل الحركات الإسلامية السلمية، تكمن بالانتقال من الأحزاب الأيديولوجية التي تتكىء في خطابها على دعوى الدفاع عن الهوية الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية إلى أحزاب برامجية كاملة الدسم، وذلك يعني، منطقياً وموضوعياً، التخلّي عن حلمها التاريخي بإقامة الدولة الإسلامية، والتنازل عن إحدى أبرز مصادر قوّة هذه الجماعات وحيويّتها في العقود السابقة، وهي الشعارات الدينية البرّاقة عبر توظيف العواطف الدينية للمجتمعات.

بذلك ينتقل «الحلم الإسلامي» من مستوى متعالٍ محكوم بمنطق الأستاذية على العالم والحتمية التاريخية والاستثنائية والتفوّق إلى مستوى واقعي مسكون بالمشكلات اليومية، وتحدّيات مختلفة مثل التخلّص من أزمة المرور ومشكلة القمامة في الشوارع ورفْع الحدّ الأدنى للأجور، وهي مشكلات تستنزف الأحزاب والأنظمة، وتتطلّب نسقاً مغايراً ومختلفاً عن ذلك الذي يسيّر الحركات الإسلامية[23].

المفارقة تكمن، هنا، في أنّ قدرة الأحزاب والحركات الإسلامية على استكمال التحوّلات والانتقال إلى أحزاب برامجية ملتزمة تماماً بالمنظومة الديمقراطية يعني عملياً تحوّلها إلى أحزاب علمانية محافظة، كما هي حال حزب العدالة والتنمية التركي، وهي مغامرة كبيرة. إذ ما تزال قواعد هذه الحركات غير جاهزة تماماً لهذه الخطوة، وما تزال الثقافة الدينية في المجتمعات تتقبّل الأفكار الإسلامية الأخرى، التي تتمركز حول الهوية. ما يعني أنّ هذه الحركات قد تخسر جزءاً كبيراً من قاعدتها الشعبية لصالح القوى الإسلامية الأخرى، وتصبح رهينة بنجاحها العملي والواقعي بدلاً من خطابها وشعاراتها، وهو امتحان أكثر صعوبة بكثير من التحدّي الذي فرضته العقود السابقة، وهنا يكمن مأزق هذه الحركات.

3- التيار السلفي وأزمة الديمقراطية

إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين وما يدور في فلكها الأيديولوجي والحركي من جماعات وأحزاب، وهي التي تمتلك خبرة طويلة من الممارسة السياسية وتعلن القبول باللعبة الديمقراطية، قد تفاجأت بالثورات الشعبية ووجدت معاناة في التكيّف مع المرحلة الجديدة واستحقاقاتها، فإنّ حجم «المفاجأة»، بل بعبارةٍ أدقّ «الصدمة» لدى التيار السلفي كان أكبر بالضرورة.

في العمل السياسي لا بدّ من أن تكون هنالك قواعد ثابتة يحترمها الجميع، إسلاميون وعلمانيون، وتمثّل إطاراً لا يجوز الخروج عليه لضمان « العيش المشترك» واحترام التعدّدية، فالديمقراطية لم تعد تعني اليوم حكم الأكثرية بقدر ما أصبحت تهتمّ بضمان حقوق الأفراد

ومع أنّ السلفيين ليسوا على صعيدٍ واحد سواء في الموقف من الأنظمة العربية (قبل لحظة الثورات) أم حتى في مناهج التغيير، إلاّ أنّ أغلب الطيف السلفي كان يفضّل الابتعاد عن اللعبة السياسية، ولا يعترف بالديمقراطية بوصفها نظاماً سياسياً نهائياً للحكم، ويعلن بأنّ هدفه النهائي يتمثل بإقامة نظام إسلامي واضح المعالم، وأسلمة الحياة الاجتماعية والثقافية، ولا يلتزم بقبول التعدّدية السياسية والفكرية والدينية والاعتراف بها، وله مواقف أكثر تحفّظاً وتشدّداً تجاه الفنّ والسياحة والأدب من جماعة الإخوان.

ينقسم السلفيون، عموماً، إلى خارطة متشعّبة من الاتجاهات والتيارات، فلم يكونوا قبل الثورات العربية أحزاباً مؤسّسية أو تنظيمات هيراركية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، لكن ضمن هذه الغابة المتشعّبة يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات رئيسة: الأول هو التقليدي، وتقوم رؤيته للتغيير على مبدأ التصفية والتربية، بمعنى التركيز على العمل التعليمي والدعوي والتربوي والابتعاد عن الشأن السياسي، وعلى يمينه ما يُسمّى بالتيار الجامي وهو

---

23 أنظر مقالة سعد الدين إبراهيم، «فردوس الإخوان الموعود في صندوق القمامة»، صحيفة **المصري اليوم** (9-11- 2012) .



بالإضافة إلى رفضه العمل السياسي، فإنّه يتشدّد في موقفه من الأحزاب الإسلامية وحتى التيارات السلفية الأخرى، ويرفض مفهوم التنظيم والعمل الحزبي رفضاً مطلقاً، ويعلن تأييده للحكومات تحت بند طاعة «أولياء الأمور»، والثالث هو التيار الحركي، الذي ينقسم بدوره إلى اتجاهات رئيسة، لكنّه يختلف عن التيار السابق بإيمانه بأهمية العمل السياسي والحركي، وله تجارب محدودة في هذا المجال، أما التيار الرابع والأخير فهو التيار الجهادي، الذي يتبنّى أيديولوجيا تقوم على مفهوم الحاكمية والإيمان بالعمل المسلّح وتكفير الأنظمة العربية والمواجهة معها[24].

الألوان السلفية السابقة تجد امتداداً لها في أغلب المجتمعات العربية اليوم، بدرجات متفاوتة، لكنّ النموذج المصري هو الأكثر أهمية لدراسة تأثير الثورات العربية على هذا التيار، إذ وجد نفسه أمام استحقاق الثورة وجهاً لوجه، وانقلب على مواقفه السابقة من العمل السياسي والحزبي واللعبة الديمقراطية، فقام أبناؤه بتأسيس أحزاب سياسية متعدّدة، تنتمي لهذا التيار، كان أبرزها حزب النور، الذي يمثّل الدعوة السلفية في الإسكندرية، وقد حصل على المرتبة الثانية في الانتخابات البرلمانية المصرية، ولعب دوراً واضحاً خلال المرحلة التالية للثورة المصرية، وسوف نقف عند معالم تجربته بوصفه ممثّلاً رئيساً لهذا الاتجاه.

معضلة السلفيّين أكبر حجماً وأكثر تعقيداً من معضلة الإخوان المسلمين، فالموروث السلفي عموماً قائم على عدم الاعتراف بالديمقراطية، وإنكار التعدّدية الدينية والسياسية وتحجيم الحريات العامة والفردية؛ فكيف يستقيم ذلك مع إعلان «حزب النور» القبول بالديمقراطية؟

لم يكن موقف الدعوة السلفية في الإسكندرية يختلف عن الطيف السياسي الواسع من العمل السياسي والحزبي، إذ كان يصرّ منظّرو الحركة على الابتعاد عنه، بوصفه منزلقاً يؤدّي إلى تنازلات كبيرة، كالقبول بالديمقراطية والدساتير الوضعية، وهي التي تخالف الشريعة الإسلامية. وتردّدت الحركة كثيراً في تأييد الثورة الشعبية، ففي البداية وقفت ضدّها، ثم طوّرت موقفاً متحفّظاً، لكنّها مع نجاح الثورة بإسقاط الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك سارعت فوراً إلى تبنّي مخرجاتها ونتائجها.

وجد السلفيّون، عموماً، وقادة الدعوة السلفية في الإسكندرية بصورة خاصة، أنفسهم على مفترق طرق غداة الثورة المصرية، فإمّا الإصرار على موقفهم الرافض للعمل السياسي والحزبي، ما يعني أنّهم سيقفون خارج سياق النظام السياسي الجديد الذي يتشكّل، وإما تأسيس أحزاب سياسية تعبّر عن هذا التيار في المشهد السياسي، وإما اجتراح أشكال أخرى من التأثير السياسي، من دون الدخول المباشر إلى العمل السياسي، فانتهت النقاشات الداخلية إلى تأسيس حزب النور من قبل الدعوة السلفية، وأحزاب إسلامية أخرى ذات طابع سلفي تعكس جماعات سلفية أخرى[25].

معضلة السلفيّين أكبر حجماً وأكثر تعقيداً من الإخوان المسلمين. فالموروث السلفي عموماً قائم على عدم الاعتراف بالديمقراطية وإنكار التعدّدية الدينية والسياسية وتحجيم الحريات العامة والفردية وبالتأكيد على محورية الهوية الإسلامية ووجوب تطبيق الشريعة الإسلامية، فكيف يمكن تكييف هذه المفاهيم الأساسية في خطاب السلفيّين مع التوجّه للمشاركة السياسية والحزبية، ما يعني، بالضرورة، تعديل ذلك الخطاب نحو إعلان القبول بالديمقراطية؟

استثمر السلفيون غداة الثورة المصرية، مباشرةً، السجالات والجدالات المطروحة حول التعديلات الدستورية، ليقتحموا المشهد السياسي عبر عربة «حماية الهوية» في الدستور المصري الجديد، وأسهموا بفعالية في الحشد لتأييد التعديلات الأولى على الدستور في استفتاء مارس (آذار) 2011، ثم في الاستفتاء على دستور الرئيس محمد مرسي، ثم عادوا ودفعوا باتجاه القبول بالدستور الجديد الحالي، أي ما بعد مرسي، على الرغم من أنّ النصّ الجديد تراجع عن جملة من المواد الدستورية التي أصرّ عليها ممثّلو حزب النور في اللجنة التي وضعت الدستور السابق.

على الرغم من إعلان حزب النور قبوله باللعبة الديمقراطية وانخراطه في الانتخابات النيابية وتفاعله مع الحياة السياسية، إلاّ أنّ رؤيته تصل بنا

24أنظر حول الخارطة السلفية: محمد أبو رمان، السلفيون و«الربيع العربي»: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص16-17.

25المرجع نفسه، ص113-116.

إلى ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح «الديمقراطية المقيّدة»، التي تتأسّس على ثلاثة أضلاع رئيسة[26]:

- الفصل بين الجانب الفلسفي من الديمقراطية والآليات، بدعوى قبول الآليات ورفض الفلسفة الديمقراطية بوصفها تعبيراً عن الثقافة الغربية الليبرالية. وعلى هذا فالسلفيون يقبلون بصندوق الاقتراع كـ«أداة» للوصول إلى السلطة وتداولها، وبالتعدّدية السياسية والحزبية، لكنّهم لا يقبلون بالدولة المدنية أو العلمانية كـ«شرط» لنجاح الممارسة الديمقراطية.
- السلفيون يقبلون بالديمقراطية بوصفها «نظاماً انتقالياً» وليس نهائياً، فهم لا يتخلّون عن حلمهم بـ«إقامة الدولة الإسلامية»، لكنّهم يفضّلون الديمقراطية على النظام الديكتاتوري، من باب «أخفّ الضررين».
- يستند السلفيون إلى «حكم الأكثرية» لنيل المشروعية في مشروعهم نحو «أسلمة» المجتمع المصري، فالجمهور، وفقاً لهذه الفرضية، هو من يحدّد خياراته، إذا كان يريد أن يُحكَم بالإسلام أم بغيره، فهو الحكم بين القوى والأحزاب السياسية، وقد عبّر عن هذه المعادلة بوضوح الشيخ السلفي محمد حسين يعقوب عندما خاطب العلمانيين بالقول «بيننا وبينكم صناديق الاقتراع».

تلك الفرضيات وما ينبني عليها من نتائج وخلاصات ترسم لنا قراءة محدَّدة عنوانها «الديمقراطية في الدين»، وليس «الدين في الديمقراطية»! بمعنى أنّ السلفيّين يريدون إدماج الديمقراطية في خطابهم الإسلامي أو توظيف آلياتها لتصبح جزءاً من أدوات تحقيق مشروعهم السياسي «الدولة الإسلامية» ووسائله، وليس العكس، بأن يندمجوا في اللعبة الديمقراطية، ويصبحوا جزءاً منها، بما يقتضيه ذلك من تطوير أفكارهم وتصوّراتهم الدينية أو، على الأقلّ، لدور الدين في الحياة السياسية.

يكمن مأزق السلفيين في قبولهم بالديمقراطية بصعوبة الفصل بين الفلسفة والآليات في الديمقراطية. فهنالك أسس وقواعد ومنظومة متكاملة تحكم نجاح عمل الآليات، وهذا لا يعني بالضرورة أنّ هذه الأسس جامدة أو ثابتة أو مستقرّة تماماً عالمياً. فهنالك اختلافات وتباينات بين الديمقراطيات نفسها، وحتى في توصيف طبيعة العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع، إلاّ إنّه لا يمكن انتزاع الآليات لوحدها بالقول: هذا ما أقبله من الديمقراطية فقط؛ فهذا يعيدنا إلى المربع الأول، ويؤجّج الصراع بين القوى السياسية والحزبية المتنافسة على «كعكعة السلطة» في العالم العربي، وتتقوّض مهمّة اللعبة الديمقراطية وجدواها العملية.

لا بدّ أن تكون هنالك قواعد ثابتة يحترمها الجميع، إسلاميون وعلمانيون، وتمثّل إطاراً لا يجوز الخروج عليه، لضمان «العيش المشترك» واحترام التعدّدية. فالديمقراطية لم تعد تعني اليوم، وفقاً لمارسيل غوشيه، حكم الأكثرية، مع الاعتراف بأهمية ذلك الجانب التمثيلي من المعادلة السياسية، بقدر ما أصبحت تهتمّ بدرجة رئيسة بـ«ضمان حقوق الأفراد»، إذ يوضّح ذلك قائلاً « بدأ الاهتمام يزداد شيئاً فشيئاً بوسائل حماية الأقليات أكثر من الاهتمام بوسائل حكم الأكثرية، وأبعد من التفكير بالطرق الأكثر مباشرة والأكثر ثقة بتحقيق الأهداف التي تضعها الإرادة العامة، ظهر التفكير في الطرق التي تُمارَس فيها الرقابة على الشرعية، بل حتى على الشرعية الدستورية لقرارات المشرّع»[27].

لم تأخذ رؤية الحركة الإسلامية للسلطة والعمل السياسي بعين الاعتبار منطق التعدّدية السياسية والفكرية واحتمالات الفشل في تحقيق الأهداف؛ إذ بدلاً من ذلك هيمنت عليها الحتمية التاريخية بالنجاح والانتصار بما يتناقض مع فلسفة الديمقراطية التي تقوم على النسبية والخطأ والصواب

ثم يصل غوشيه إلى النتيجة المهمّة التالية في رصد تطوّر مفهوم الديمقراطية « انتقلت الأولويّة إلى صون الحريات الشخصية الخارجية إزاء السلطة. ما العمل كي يبقى الصوت الفريد للمواطن مسموعاً خارج المعزوفة السياسية بعيداً عن الخيارات الجماعية؟ كيف بالإمكان المحافظة على تمايز الفرد في ظلّ عدم قابليته للاختزال؟ لقد تقدّم الجانب الليبرالي في الديمقراطية الليبرالية على الجانب الديمقراطي- التمثيلي فيها (وهذا لا يقلّل أبداً من وجود هذا الأخير في التطبيق). هذا صحيح لدرجة أن معنى الكلمة قد تغيّر. بالنسبة إلينا يعدّ تحقيقاً

26 المرجع السابق نفسه، ص ص203-205.

27 أنظر: مارسيل غوشيه، **الدين في الديمقراطية: مسار العلمنة**، ترجمة وتقديم شفيق محسن، مراجعة بسام بركة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص ص 92 - 93.



«للديمقراطية» كلّ ما يمكن أن يساعد في التحذير من هذا الدمج للفردانية في أحادية أو وحدانية الإرادة العامة المشتركة»[28].

في النتيجة، حماية الحقوق الفردية والحريات الخاصة واستقلالية الأفراد توازي في مفهوم الديمقراطية أهمية حكم الأكثرية ودور صناديق الاقتراع في تداول السلطة، ولا يمكن الانفكاك عن ذلك، فهي جزء لا يتجزّأ من القبول بالديمقراطية والموافقة على مخرجاتها.

الخاتمة

يكمن جوهر مأزق حركات الإسلام السياسي، التي اختارت القبول بالديمقراطية واللعبة السياسية، في حقبة «الربيع العربي»، في أن تلتزم بقبول التعدّدية السياسية والدينية والثقافية وتداول السلطة، وباحترام حقوق الإنسان والحريات العامة وحريات الأفراد وهي قيم تمثّل ركائز رئيسة وأساسية للديمقراطية.

يترتب عن هذا الالتزام، في الوقت نفسه، أن تتخلّى عملياً وضمنيّاً عن أهدافها الأيديولوجية وحلمها التاريخي، بإقامة الدولة الإسلامية في مواجهة الأنظمة العلمانية، وأن تحتفظ بصيغة ذات طابع ديني محافظ، كما هي الحال في حزب العدالة والتنمية التركي أو تجربة الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا، أي أنّها في نهاية المطاف تخرج عن النطاق التقليدي لتعريف «الإسلام السياسي»، وهو ما يطلق عليه باحثون ومراقبون «ما بعد الإسلام السياسي»، فيتحوّل خطابها، في جوهره، من التمحور حول الهوية والصدام مع الأنظمة السلطوية إلى برامج سياسية واقتصادية، وتعيد هيكلة أهدافها وأحلامها لتتّسق مع التحوّلات الجوهرية الجديدة.

بطبيعة الحال مثل هذه التحوّلات، إن حدثت، ستسجّل معضلة كبيرة لهذه الحركات، إذ إنّها ستتنازل عن أحد مصادر قوّتها الشعبية وهو قدرتها على الحشد والتعبئة على أساس العاطفة الدينية المرتبطة بمفهوم الصدام مع الطرف الآخر، وربما تخلي المساحة التي تحتلّها في المشهد العام لقوى وحركات تعلن تمسّكها بحلم الدولة الإسلامية وإقامة الخلافة، مثل حركات السلفية الجهادية، التي ما تزال تعلن رفض الديمقراطية وتصرّ على تطبيق الشريعة الإسلامية.

الإسلام السياسي أمام خيارين: الأول هو أن يقطع المتبقّي من الطريق نحو الديمقراطية والتعدّدية وإعادة هيكلة الشعارات والأولويات، وعندها سيضطّر إلى المضيّ خطوات موازية في الفصل بين الجانب الدعوي أو المدني من جهة والسياسي من جهة أخرى، والثاني أن يعود أدراجه ليتمسّك بالثوب الإسلامي ومحدّدات دينية في قبوله بالديمقراطية، وسيعزّز من علامات الاستفهام والشكوك في مدى التزامه بالإعلان الديمقراطي، ويؤكّد هواجس التيارات الأخرى منه.

إذا نظرنا إلى الخبرة القصيرة خلال السنوات الثلاث الماضية من عمر الثورات العربية سنجد أنّ هذه الحركات انقسمت بين هذه الخيارات بدرجات متباينة. ففي التجربة المصرية وقع الإخوان في فخّ الاستقطاب مع التيارات العلمانية وتغليب الاعتبارات التنظيمية على المشتركات السياسية، بينما في تونس قدّم حزب النهضة تنازلات كبيرة للوصول إلى تفاهم مع الشركاء الآخرين، وتجنّب المنزلق المصري، بينما في الحالة المغربية يقفز حزب العدالة والتنمية مسافة أبعد بالتزامه الكامل بفصل الدعويّ عن السياسي وبقبوله بالملكية الدستورية وبمبدأ الصفقة مع الملك، فيما ما يزال إخوان الأردن عاجزين عن إحداث فارق في نمط علاقتهم بالنظام الملكي، ما بين شدّ وجذب، واستنزاف داخلي في الصراع بين التيّارين المتشدّد والبراغماتي.

28 المرجع السابق نفسه، ص93.

لماذا تغلّب الطابع «الديني» على أحداث «الربيع العربي»؟

د. عبد الإله بلقزيز

من أظهر الظواهر التي أفصحت عنها الحركات الاحتجاجية التي اندلعت، في قسم من البلدان العربية، منذ النصف الثاني من ديسمبر (كانون الأول) 2010، وعُرِفت - في الاصطلاح الغَربي - باسم «الربيع العربي»، غلبة الطابع «الديني» على قواها الرئيس، وشعاراتها السياسية، وبرامج تلك القوى لمرحلة ما بعد نجاح «الثورة» أو سقوط النظام. وهي غلبة تعزّزت، بنسبة أكبر، بعدما انحسرت الموجة الأولى للانتفاضات، فأسفرت إما عن مشهدٍ سياسي احتلّته القوى الإسلامية، كما في مصر وتونس، وإما عن مشهد الفوضى المعمَّمة والاقتتال، كما في سورية وليبيا، وإما أيضاً عن مشهدٍ مزيجٍ من «الاستقرار» والفوضى، كما في اليمن.

في مقابل هذه الغلبة الواضحة للطابع «الديني» على الحركات الاحتجاجية تلك، وما نَجَم منها من حقائق، بَدَتِ القوى المسمّاة علمانية، بروافدها الثلاثة (الليبرالية والقومية واليسارية)، ضعيفةَ الشكيمة، ضامرةَ النفوذ، وبَدَتْ شعاراتُها المدنية والديمقراطية أخْفَتَ وأدنى في السماع، وأقلَّ كثافةً ونفاذاً من نظيرتها عند الإسلاميّين، مثلما بَدَت قدرةُ العلمانيّين على مخاطبة الوجدان العامّ للجمهور ومَطَالبِهِ أقلَّ بكثيرٍ، في ميزان النتائج، ممّا لدى الآخرين. والمفارقةُ أنهم ظهروا بهذا القدر من الضّعْف والوهْن على الرغم من أنهم كانوا المبادرين إلى إشعال فتائل الانتفاضات، وقيادتها في المراحل الأولى منها، قبل أن يمتطيَ الإسلاميون صهوتها ويُمْسِكوا أزِمَّة الأمور، في فترات لاحقة من تطوّرها.

لم تكن هذه حالَ الانتفاضات والحركات الاجتماعية، في المعظم الأعمّ من البلاد العربية، في العقود الثمانية الماضية من ميلاد «الدولة الوطنية» الحديثة فيها؛ فلقد كان للقوى غير الإسلامية الدور الرئيس في حركات الاحتجاج تلك، لسببٍ لا يحتاج إلى كبيرِ شرحٍ لبيانه، وهو أن إيديولوجياتها السياسية ظلّت، وإلى حدود نهاية سبعينيات القرن الماضي، الإيديولوجيات المهيمِنة في المجالين السياسي والثقافي العربي، ناهيك بأنها كانت تسيطر - في قسم كبير من البلاد العربية - على الأطر التنظيمية للحركات الاجتماعية، من نقابات عمّالية ومهنية وطلابية، ومن منظّمات شعبية، وجمعيات وروابط أهلية: اجتماعية وثقافية، ومنابر فكرية وصحافية... إلخ. وهذه جميعُها كانت بمنزلة بنيات تحتيّة لنفوذ خطابها السياسي، والأدوات المادية الإجرائية لتحريك طاقة الاحتجاج الاجتماعي المؤسَّسي (الإضرابات النقابية والمهنية)، والسياسي العامّ (من المظاهرات والمسيرات حتى الانتفاضات).

ومع أن بداية المدّ التراجعي للقوى غير الإسلامية يعود إلى نهاية السبعينيات، وتكرّست ظواهره أثناء عقد الثمانينيات، إلاّ أن هذه القوى ظلّت قادرة على الإمساك ببعض مفاتيح الحركة الاجتماعية، وأطرها المؤسّسية، في البلدان العربية التي كان لها فيها نفوذٌ ملحوظ في أوساط تلك الحركات ومؤسّساتها. ومَن يلقي نظراً استرجاعياً، أو استذكارياً، على مجمل ظواهر الحراك الاجتماعي، في الوطن العربي، خلال العقود الأخيرة، يلْحظ أن للقوى غير الإسلامية أثراً عظيماً فيها: فكراً، وشعاراتٍ، وقيادةً وإدارة.

ولا يتعلّق الأمر في هذا بما كان لقوى اليسار من نفوذ في الحركات النقابية، ومن دور في قيادة معاركها الاجتماعية وإضراباتها (مصر، المغرب، تونس، لبنان، السودان، اليمن، الأردن...)، وإنما



يتّصل - أيضاً - بأدوار تلك القوى في انتفاضات اجتماعية عدّة، في غضون السبعة والثلاثين عاماً الأخيرة: انتفاضة 18 - 19 يناير (1977) في مصر؛ و«انتفاضة الخبز» في تونس (1978)؛ وانتفاضات 20 يونيو (1981)، ويناير (1984)، و14 ديسمبر (1990) في المغرب؛ وانتفاضة السودان ضدّ نظام نميري (1985)؛ وانتفاضة معان في الأردن (1989)؛ والانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) والثانية (2000)؛ وانتفاضة الجزائر في أكتوبر (1988)...إلخ. غير أن تسعينيات القرن الماضي رسمت خطّاً فاصلاً بين الـ«ماقبل» والـ «مابعد»، ومن حينها لم يعد في جعبة القوى غير الإسلامية ما تقدّمه إلاّ القليل (في مجال حقوق الإنسان، بخاصة)، فيما تمخّضت اللحظة السياسية الجديدة عن صعود التيار الإسلامي العام صعوداً كدنا معه أن ننسى أن كائنات سياسية أخرى، في ديارنا العربية، كانت موجودة قبله لولا أن ذكّرتنا بها الحركات الاحتجاجية المدنية الشبابية في الهزيع الأخير من العام 2010. سرعان ما أمسكت القوى الإسلامية بزمام التحوّلات، ودخلت معترك المنافسات الانتخابية قويةَ الشكيمة والتمثيل، فظفرت بما أمكنها أن تظفر به من أصوات ومقاعد، ووجدت لها مَن يرعاها في الإقليم وفي العالم ويمكّن لها سُبُلَ حكم بعضِ هذه الديار. ثم لم تلبث جماعات «دينية» أخرى، لا تؤمن بالديمقراطية (لأن الديمقراطية، في نظرها، هي كفرٌ)، أن تدفّقت على الساحة حاملةً سلاحها، نـاذرةً نفسَها لِـ«الجهاد»، ولكن هذه المرّة، «الجهاد» في «دار الإسلام»، وفي دماء المسلمين، وليس الجهاد في «دار الحرب».

مع أن بداية المدّ التراجعي للقوى غير الإسلامية يعود إلى نهاية السبعينيات وتكرّست ظواهره أثناء عقد الثمانينيات، إلاّ أن هذه القوى ظلّت قادرة على الإمساك ببعض مفاتيح الحركة الاجتماعية وأطرها المؤسّسية في البلدان العربية التي كان لها فيها نفوذٌ ملحوظ

كيف أمكن لهذه القوى الإسلامية، «المعتدلة» و«المتطرّفة» و«الجهادية» أن تصعد إلى مسرح تاريخنا بهذه السرعة القياسية، وأن تحتلّ مشهداً سياسياً كانت على هامشه زمناً طويلاً؟ وكيف نجحت في أن تستوعب الحركات الاحتجاجية والانتفاضات المدنية، التي اندلعت من خارج رحابها، وتُوجِّهها وجهةَ خدمةِ مشروعها السياسي؟

ليست غاية هذا النصّ التأريخ للحركات الإسلامية، وإنما غايتُه أن يَفهم ظاهرة غلْبة الطابع «الديني» على ما سمِّي بـ«الربيع العربي»، من طريق تحليل أحداثه ومقدّماتها السياسية. على أن هذه المهمّة تفرض توسُّل بعض معطيات التاريخ المعاصر لتلك الحركات، ولخصومها من المنتسبين إلى القوى السياسية العلمانية أو غير الإسلامية. لذلك سنعمد إلى محاولة فهم أسباب هذه الظاهرة وعواملها المؤسِّسة والدافعة، في وجوهها الاجتماعية والسياسية والثقافية، متَقَصّين سياقات تطوّرها، وأشكال آثارها، وصولاً إلى صيرورتها ظاهرةً غالبةً أو غلاّبة على المجال السياسي العربي. ونحن، في ذلك المسعى، سنُطِل على ستّةِ عوامل كان لها أبلغ التأثير في صيرورة تلك الغلبة إلى ما أَصْبَحَتْهُ اليوم، مع التشديد على أن هذه العوامل الستة ليست كلّ العوامل، التي يمكن توسُّلُها لتفسير الظاهرة موضوع الدرس، وإنما هي بعضها الرئيس.

1 - الاستبداد

ليس من شكّ لدينا في أن الحقبة الظلماء من الاستبداد، وقد عُمِّرت طويلاً في تاريخنا العربي المعاصر، غرَّمت مجتمعاتنا، غرامات باهظةً، من حريات شعوبها ومن فُرص بناء مستقبل سياسي مطابِقٍ لطموحاتها في الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ومن ذلك أنها ألقت بكلكلها على الحياة السياسية، وأقحلتْها ولم تترك فيها بقيّةً لقيامٍ أو كينونة. ومن نافلة القول إن الإتيان على البيئة السياسية بالتدمير والمَحْو لا يُنهي السياسة، كفاعلية اجتماعية طبيعية، وإنما يُفْسِد مُجْراها ومرساها، ويدفعها إلى التعبير عن نفسها في صورة غير سياسية ولا مدنية، ويُدخِل التدافُع بين المصالح - وهو ما يبرّر السياسة - في نفقٍ كالحٍ من المواجهات تَهْبط بمعدّل الأمن والسّلم الاجتماعيين إلى الدّرْك الأسفل، إن لم تُطوِّح بهما. وذلك، بالذات، ما أخذتْنا إليه حقبةُ الاستبداد المديدة تلك قبل أن تقع الواقعة («الربيع العربي») فنكتشف - متأخرين - الثمن الفادح لذلك الاستبداد في حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي توازنات القوى



بين الأطراف الفاعلة في المجتمع.

من نافلة القول إن للاستبداد جذوراً تاريخية في تجربة الاجتماع السياسي العربي الإسلامي[1]، قبل الحقبة الحديثة، وأن مواريثه امتدّت مفعولاً إلى الحقبة هذه، وكان لها الأثر الكبير في تشكيل كيان «الدولة الوطنية» التي قامت في القرن العشرين. ولكن هذا الاستبداد لم يكن قدراً محتوماً لا رادّ له، ولم يكن يَعْسُرُ دفْعُه؛ فلقد أدركه مَن أدركهُ-مبكّراً- من المثقّفين التنويريّين (من ليبراليّين وإصلاحيّين) منذ القرن التاسع عشر، وقبل قيام الدولة الحديثة بنحو مائة عام، وشنّعوا عليه في حينه[2]، ورأوا فيه مَهْلَكَةً للسلطنة العثمانية وللممالك العربية الأخرى التي لم تكن تحت نفوذها. وكذلك فَعَلَ الجيل الليبرالي الثاني في مصر والشام[3] - مطالع القرن العشرين وفي ما بين الحربين - وردّد أفكارَه لفيفٌ من السياسيّين. لكن سوء الصدف ساقت إلى الوطن العربي هندسة كولونيالية لِـ «الدولة الوطنية» فيه قضت بصياغة نظامٍ سياسيّ مزيج من «الحداثة» الاقتصادية والتقليد السياسي، هو النظام الذي نشأ آنذاك واستمرّ حتى يوم الناس هذا.

وسواء تعلّق الأمر بالبلدان العربية التي تقوم فيها أنظمةٌ معتدلة أو محافظة، أم بالبلدان التي قامت فيها أنظمة «تقدّمية» - أتت إلى السلطة بالثورة أو بالانقلاب - فإن تلك الصيغة التلفيقيّة، بين الحداثة الشكلية والتقليد العميق، استمرّت تشكّل الكيمياء السياسية الرئيس للسلطة في البلاد العربية، وإن تفاوتَتِ المقادير، ولم تستطع شعوب هذه البلاد أن تظفر بنموذج آخر للحكم يُساوق نماذج الحكم القائمة في البلدان الآخذة بخيار التطوّر الديمقراطي، ولو أنها ظلّت تكافح - بصور شتّى - من أجل تحقيق مطالبها العادلة في الحرية والديمقراطية، منذ قيام تلك الصيغة من «الدولة الوطنية» وحتى اندلاع ما عُرِف باسم «الربيع العربي».

ولمّا كان الاستبداد، اصطلاحاً، هو الانفراد بالحكم، وحيازة سلطة الدولة حيازة حصرية، ومدافعة المطالبين بالشراكة فيها ودفعهم عن الطلب، فلقد أفصح نوعُ النظام السياسي الذي قام في البلاد العربية، المستقلّة عن الدول الاستعمارية، عن أشكال شتّى من ذلك الاستبداد؛ إذ سيطرت نخبٌ سياسية ضيّقة على السلطة، وصمّمت نظاماً سياسياً على مقاسها، لا مكان فيه لغيرها، نظام ينعدم فيه وجودٌ لأيّ مجالٍ سياسي[4]، أو-في أحسن الأحوال- يقوم فيه «مجال سياسي» صوري، تُمْنَح فيه الدساتير، وتُزَوَّر فيه الانتخابات، وتُرْسَم فيه خطوطٌ حمرٌ للأحزاب والمعارضات والصحافة غير المكتوبة. وفي مناخ كهذا تنعدم فيه السياسةُ - كفاعلية اجتماعية طبيعية - وتنعدمُ قنواتُها أو تُسَدّ، تميل السياسةُ -كتدافع اجتماعي - إلى التعبير عن نفسها بطريقةٍ أخرى غير سياسية، وبمفردات أخرى غير مفردات السياسة، والغالب عليها - في حالتنا العربية - أن تميل إلى التعبير عن نفسها بمفردات الدين. إن الاحتجاجيةَ الإسلاميةَ المعاصرة ليست أكثر من وليدٍ لهذا النظام السياسي المُغلق؛ فهي تدفع إلى التعويض عن غياب السياسة باستثمار الرأسمال الديني والتعبير، من خلالها، عن مطالب لا يُسْمَح بالإفصاح عنها سياسياً.

لحظة صعود «الإسلام الحزبي» ونزعته الاحتجاجية هي عينها لحظة التحوّل في البنى الاجتماعية - الاقتصادية نحو توليد ظاهرة التهميش المعمّم للقوى الاجتماعية المنتجة، أو التي هي في حكم القوى القابلة للإدماج في النظام الإنتاجي

ولمّا كان الصراع السياسي، في ما مضى من عقود، صراعاً بين النخب الحاكمة والمعارضات اليسارية والقومية على السلطة، أو على الخيارات السياسية في الحكم؛ ولمّا كانت النخب الحاكمة توسّلت الإسلاميّين في صراعها مع العلمانيّين، وأوسعت لهم أبواب النفوذ والنفاذ، ومكّنت لهم مادياً وسياسياً؛ ولما كانتِ المعركة -غير المتكافئة - بين نخب السلطة والمعارضات العلمانية قد حُسِمت، منذ مطالع الثمانينيات، لصالح الأولى، فقد وجدت الأخيرة نفسَها أمام ماردٍ خارج من القمقم، يتعصّى أمرهُ على الاحتواء والاستيعاب. وهو خرج من

1 Karl Witfogel, **Le Despotisme oriental** (Paris : Les Editions de Minuit, 1977) & Bertrand Badie, Les deux **états : Pouvoir et société en terre de l'Islam** (Paris : Fayard, 1986).

2 عبد الإله بلقزيز، **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011). .

3 عبد الإله بلقزيز، **العرب والحداثة - دراسة في مقالات الحداثيين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

4 عبد الإله بلقزيز، **السلطة والمعارضة- المجال السياسي العربي المعاصر** (الدار البيضاء- بيروت: المركز الثقافي العربي، 2007)، ص ص 9 - 73.



قمقمه ليملأ فراغاً سياسياً أحْدثهُ خروج المعارضات غير الدينية من المشهد السياسي بفعل الاستبداد وحِلْفه، غير المحسوب، مع خصومهم.

2 - «عودة المقدّس» وانهيار التعليم

منذ سقوط نظام الشاه وقيام «الجمهورية الإسلامية» في إيران (1979)، درجَ الدارسون الغربيون على الحديث عن «عودة المقدَّس»، و«عودة التقليد»، و«عودة الدين»، وانبعاث النزْعات الإحيائية من رقادها المديد...إلخ. وكان الظنّ، حينها، أنّ ما حصل في إيران من تحوُّلٍ مفاجئ، أتى بالمؤسّسة الدينية إلى السلطة، ليس حالة موضعية غير قابلة للتكرار، وإنما هي مقدّمة مُرْهصة بنظائرَ في المحيط الإسلامي والعربي. في المقابل، كانت الأفكار الحديثة - حول المجتمع والدولة والثقافة والفنّ - تدخل موجة انحسارها في امتداد تراجُع نفوذ قواها وتيّاراتها الفكرية والثقافية، ونفوذ تعبيراتها السياسية (الحزبية والتنظيمية)، فيما تعاظمت أشكال مختلفة - ومتفاوتة - من التناغم بين السلطة السياسية وقوى التقليد لأسبابٍ ودواعٍ متباينة؛ لا تبدأ بالحاجة إلى استخدامها ضدّ المعارضات (اليسارية والقومية والليبرالية)، ولا تنتهي بمهادنتها وشراء ودّها اجتناباً للمواجهة.

لماذا التشديد على أخطاء القوى المدنيّة، من قومية ويسارية وليبرالية ومستقلّة؟ لأن هذه القوى بكلّ بساطة كانت تمسك بزمام المبادرة منذ اللحظات الأولى التي اندلعت فيها الانتفاضات والتظاهرات في تونس ومصر

لم يكن تقدير الدارسين الغربيّين- ومن شاطرهم التحليل والتقدير من الدارسين العرب - مخطِئاً أو مبالِغاً في التوقّعات؛ فلقد أثبتت العقود الثلاثة التي تلت حدث «الثورة» الإيرانية، أن المَلْمَح الرئيس لتطوّر الأوضاع في البلاد العربية هو رجحان كفّة قوى التقليد على قوى التحديث، وأن العامل الديني أصبح ينهض بأدوارٍ مؤثّرة في علاقات الاجتماع السياسي، وأن القوى المستخدمة للرأسمال الديني باتت الأعلى صوتاً، والأوسع تمثيلاً، والأبلغ تأثيراً ونفوذاً في الجمهور. والحقّ أن هذا الانقلاب في التوازنات والوجهة، في الأغلب الأعمّ من البلاد العربية، لم يكن نتيجة موضوعية لما جرى في إيران، وإنما له عوامله وأسبابه الداخلية التي هيأت له الشروط وصنعتْها. وهي عوامل وأسباب عدّة سنكتفي بالإشارة إلى ثلاثةٍ منها قد تكون الأهمّ:

أوّلها الإخفاقات العديدة، التي منيت بها تجارب «الدولة الوطنية» في البلاد العربية المعاصرة، في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع العادل للثروات، والإنماء المتوازن للمناطق، والحقوق المدنية والسياسية، والمواجهة مع العدوّ وحماية الأمن الوطني والقومي... إلخ. وهي إخفاقات طالت البلدان التي تقوم فيها أنظمةُ حكم «تقدّمية» مثلما طالت نظيرتها من التي تحكمها أنظمة محافظة. وكما كانت الحركات الإسلامية وموجات التقليد ثمرة لهذا المسلسل من الإخفاقات، كانت - في الوقت عينه - ردّ فعل عليه؛ بخاصةً أن النخب التي أدارت سلطة الدولة في البلاد العربية، منذ نشأة دولها أو حصولها على الاستقلال السياسي، تنتسب - في أعمّها الأغلب - إلى القوى غير الدينية؛ إلى القوى الليبرالية (بين الحربين) والمُتَلَبْرلة (منذ سبعينيات القرن العشرين)، والقومية واليسارية، ولقد تكوَّن اعتقادٌ لدى مشايخ الجماعات الإسلامية مفاده أن «الإسلام هو الحلّ»[5]، وأن ما جرى تعبير عن إفلاس الإيديولوجيات السياسية العلمانية.

وثانيها الانهيار المروّع الذي حصل في النظام التعليمي، خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، نتيجة التراجع المستمرّ في مستوى البرامج والمناهج الدراسية، وفي مستوى تأهيل المدرّسين والأساتذة، وفي مستوى نظام المراقبة البيداغوجية المستمرّة والتقييم التربوي. وقد زاد من ضيق أفق نظام التعليم التمسّك الأعمى بالمناهج التقليدية في تدريس مواد العلوم الإسلامية، القائمة على الحفظ والاستظهار واجترار المقولات القديمة، الأمر الذي ينجم منه قَتْلُ الحاسّة النقدية والتحليلية، وتجهيزُ وعي المتعلّم بيقينيات فقهية وكلامية وكأنها يقينيات دينية: من نصوص الدين لا من اجتهادات البشر! ولقد أنجب خراب التعليم أجيالاً من أنصاف المتعلّمين اليائسين من العالم، والحانقين عليه، والجاهزين للسقوط في حبائل الشعبوية الاحتجاجية الإسلامية.

أمّا ثالثها فما قدَّمتْه السلطة، في دول عربية عدّة، من دعم وتشجيع للجمعيات الإسلامية والدعوية وللجماعات الصوفية، منذ دشّن الرئيس السادات هذه

5 تنهل هذه العقيدة من مصادر إسلامية معاصرة. أنظر: رسائل حسن البنّا، وكتابات يوسف القرضاوي.



السياسة، قبل أربعين عاماً، لتصفية نفوذ الناصريّين واليسار في مصر، قبل أن يحذوَ حذوهُ الكثيرون ممّن باتوا اليوم يضيقون ذرعاً بهذا الجيش العرمرم من القوى «الدينية» المنتشرة في نسيج الدولة والمجتمع! لقد مُكِّنت هذه القوى من أسباب الانتشار والنفوذ نتيجة حسابات سياسية خاطئة وقصيرة النظر. وهو تمكين تَرَافق مع سياسةِ تضييقٍ شديد على القوى المدنية، وتنظيماتها السياسية، ومؤسّساتها الثقافية ومنابرها الإعلامية، إلى حدِّ تجفيف الينابيع. وقد تغذّت منها (من سياسة التضييق) القوى التي تصف نفسها بالإسلامية كي تبني لنفسها موقعاً نافذاً في الاجتماع السياسي.

3 - التهميش الاجتماعي ورأسمال «المظلوميّة»

صعدتِ «الإسلاميةُ الحزبية» صعودها المدوّي في سنوات الثمانينيات بوصفها احتجاجيةً سياسية جديدة ورثت احتجاجيةً يسارية سابقة، وأخذت عنها بعض تقاليدها في العمل السياسي: النزْعات التحريضية والتجييشية والرفضوية، المطالب الاستراتيجية، المواقف القصووية Maximaliste... إلخ. لكن هذه الاحتجاجية أطلّت من خلال لغة دينية تخاطب وجداناً مؤمناً بفكرة الخلاص (أو النجاة)، ومجهَّزاً بعقيدة الوعد الإلهي الحقّ، ولكنّه وجدان مهيَّأ للخوض في أمور الدنيا إذا كان وراء ذلك أمرٌ من نصٍّ أو تعليمٌ من أصولِ الدين. ولقد كان على الاحتجاجية الإسلامية أن تخلع الشرعية الدينية على آرائها السياسية، فتُقدّمها للجمهور وكأنها من صميم تعاليم الدين! وكان في ذلك منتهى الحِذق والكفاءة عندها في استثمار الوجدان الديني الجمْعي سياسيًّا، في نظر البعض، بينما كان ذلك منها - في نظر بعضٍ آخر - تعبيراً عن النفاق والرياء، وعن استسهال المتاجرة بالدين.

وممّا ساعد هذه الاحتجاجية الحزبية الإسلامية في الانتشار والتوسّع والنفاذ إلى البيئات الاجتماعية الهامشية، أمران اثنان: ازدياد وتائر التهميش الاجتماعي في المجتمع، وتحويل مظلوميّتها (هي) إلى رأسمال قابل للاستثمار سياسياً من أجل تعظيم مكانتها في المجتمع والحياة السياسية.

في المسألة الأولى يُشار إلى أن لحظة صعود «الإسلام الحزبي»، ونزعته الاحتجاجية، هي عينُها لحظة التحوّل في البنى الاجتماعية- الاقتصادية نحو توليد ظاهرة التهميش المعمَّم للقوى الاجتماعية المنتجة، أو التي هي في حكم القوى القابلة للإدماج في النظام الإنتاجي. إنها لحظة انهيار الصناعة وتبديد قواها العاملة التي لَفَظَتْها مؤسّسات الإنتاج؛ ولحظة انهيار الزراعة وهجرة المزارعين وصغار الفلاحين وسكان الأرياف إلى المدن، والاستيطان في الضواحي ولحظة انهيار النظام التعليمي وعجز النظام الاقتصادي عن استيعاب مئات الآلاف من خرّيجيه، والقذف بها إلى عالم البطالة...إلخ ! وبقدر ما ولَّدتْ هذه اللحظة نتائج اجتماعية في غاية البؤس، ولَّدتْ حالاً من الحِنْق عمَّت بيئات المجتمع الهامشي، الرازح تحت وطأة الحرمان، وشكّل ذلك ما يشبه البيئة الجاهزة، أو القابلة،لاستقبال أشكال مختلفة ومتفاوتة من الحركات الاحتجاجية، والصيرورة وقودًا لها. وفي مثل هذه البيئات الهامشية الحانقة انتعشت احتجاجات إسلامية عدَّة بدءًا بـ«الإخوان المسلمين» في مصر، و«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الجزائر، وصولاً إلى السلفيات «الجهادية» في معظم البلاد العربية.

أثبتت العقود الثلاثة الفائتة أن المَلْمَح الرئيس لتطوّر الأوضاع في البلاد العربية هو رجحان كفّة قوى التقليد على قوى التحديث، وأن العامل الديني أصبح ينهض بأدوارٍ مؤثّرة في علاقات الاجتماع السياسي

أما في المسألة الثانية فكانت محنة التيارات الإسلامية مع السلطات العربية (بعد انقضاء شهر العسل بينهما) وما تعرَّض له محازبوها وأتباعُها من اعتقالٍ، وتنكيل، ومحاكمات وأحكام، وملاحقات...، مناسبةً لتنمية رأسمالٍ سياسيٍّ لديها، عند جمهورها المباشر والجمهور الاجتماعي العام، هو رأسمال المظلومية؛ فلقد أصبحت - ومنذ ثلاثين عاماً - تحتكر، أو تكاد أن تحتكر، رأسمال الضحيّة، صاحب الحقّ، وتحتكر معه صورة الفريق الوحيد الذي قاوم حمْلات الاستبداد (الطاغوت في لغتها)، ودافع عن الحرية، حين تخلّى عن المعركة كثيرون آثروا الصمت أو محالفة الأنظمة القائمة. وليس يخفى أن رأسمال المظلومية - المستعار من التقاليد التاريخية الشيعية -جزيل الفوائد في الاستثمار السياسي لدى مجتمعات ترفض الظلم وتأباهُ ثقافتُها وقيمُها، مثل المجتمعات العربية، لكنه بات أجزل عائداً بعد أن بدأت أنظمةٌ



مستبدّة في التساقط في انتفاضات «الربيع العربي»، ثم ما لبث موسم الاقتراعات أن بدأ لِيُخَيِّر الجمهورُ بين زيدٍ وعمرو. ولما كان الجمهور الناخب فقيراً إلى ثقافةٍ سياسية تُرشِدهُ إلى معرفة أيّ المتنافسين يعبّر عن مصالحه، اكتفى بتحكيم المعيار الأخلاقي الذي لديه، فاختار المظلوم، أو من قدَّم نفسه بوصفه كذلك، مُنْتَصِفًا له ضدَّ تَحيُّفٍ حَاقَ به في الماضي.

غير مفهوم أن يصيب القوى الليبرالية العربية ما أصاب قوى اليسار (الاشتراكي والقومي)؛ فهي ممَّن كان يُفْتَرَض أن تستفيد من كبوة اليساريّين والقوميّين فتعيد تجديد خطابها متفاعلةً مع ازدهار فكرة حقوق الإنسان وازدهار جمعيّاتها

وما كان يمكن الاحتجاجيةَ الإسلاميةَ أن تُتْقِن استثمار عامليْ التهميش والمظلومية، لولا إصابتها حظًّا من النجاح كبيراً في إنتاج خطاب شعبويّ Populiste نافذِ الأثر في الجمهور المخاطَب به. وإذا كانت الشعبوية بعامّة، ظاهرةً ملازمةً للعمل السياسي الحَرَكي ومن عدَّةِ الاشتغال فيه، ولمّا كان حزبٌ أو تنظيم سياسيّ (من الملل والنِّحَل كافة) لا يَعْرى منها: «دينيًّا» كان أو علمانيًا، يمينيًّا أو يساريًا، معتدلاً أو متطرّفاً...، فإن الشعبوية الإسلامية زادت على الشعبويات جميعاً بإدخال عاملٍ جديد في تركيب بطّاريتها السياسية هو العامل الديني. وهكذا لم تعد تكتفي، شأن باقي الشعبويات، بمخاطبة حال الحرمان الاجتماعي وآثارها العميقة في النفوس، ومخاطبة الوجدان الحانق الناقم على أوضاع البؤس فحسب، وإنما أَتْبَعَتْ ذلك بتعليل ديني للظاهرة محرِّضةً المخاطبين على القيام بتغيير المُنْكَر.

4 - الخبرة التنظيمية والتعبوية

وفّرتِ الحركات الإسلاميةُ لنفسها الأطر التنظيمية والمؤسّسية المناسبة للعمل السياسي، مستفيدةً من إمكانيات التواصُل التي توفّرها البيئات الدينية الجمْعية (المساجد والجوامع والحسينيّات ودُور القرآن والزوايا الصوفية...)، ومن خبرةٍ عريقة في التنظيم السريّ تعود إلى عقودٍ من الزمن، ومستفيدةً -قطعاً- من أخطائها في الماضي، ومن أخطاء الحركات القومية واليسارية في مجال التنظيم والتعبئة. ولقد يكون ممّا ساعدها على النجاح في التنظيم الجماهيري والسياسي خبرتُها المكتَسبَة في العمل الدعوي، الذي جرّبَتْه في مراحل مختلفة من تاريخها، وبخاصة في مراحل النشأة والتأسيس، ويُسْرُ التواصُل مع جمهورٍ يقاسمها الثقافة الدينية عينَها، أو بعضاً من القيم الدينية، ويشترك معها في موقف الاحتجاج - بلغةٍ دينية -على الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة؛ وهو الجمهور الذي لقيت أفكارُها ومواقفُها صدىً في بيئاته واستقبلها الاستقبال الحَسَن، وانخرط قسمٌ منه في مؤسّساتها الدعوية والسياسية والاجتماعية، وكان قاعدةً انتخابيةً عريضةً لها - أو لبعضها - حين جنحت للعمل في المؤسّسات السياسية الرسمية، وشاركت في الانتخابات.

وإذا كانت تجربتُها الطويلة في العمل السريّ قد أكسبَتْها خبرةً غنيةً في التنظيم، في الظروف الصعبة، وأكسبتْها مِنْعَةً في مواجهة حمْلات التصفية الأمنية، ومكّنتها من التغلُّب على حالات الفراغ القيادي، التي تصاب بها-عادةً- التنظيمات المكشوفة التي يطالها العقاب الأمني...، فهي أحاطت نفسها - في الوقت عينِه- بشبكةِ أمانٍ اجتماعي وفّرت لها ما يشبه الحاضنة الاجتماعية، والذخيرة (البشرية) للمشروع السياسي. شبكة الأمان التي نعني كناية عن ذلك الكمّ الهائل من المجتمعات والمؤسّسات الأهلية التي أقامتها حركات «الإسلام الحزبي» منذ عقود: جمعيات دعوة، مدارس دينية، جمعيات خيرية (للبرّ والإحسان)، مؤسّسات تجارية واستثمارية، بنوك إسلامية، مستشفيات[6]،...إلخ. لقد وفّرت لها هذه المؤسّسات الجمهورَ المحازب، والأطر السياسية والاجتماعية، والموارد المالية، أي جميع مستلزمات العمل السياسي التي لا يكون هذا، ولا يستمرّ ويستقيم له أمرٌ، من دونها. ولقد أثبتت التجربة أن هذه الشبكة من المؤسّسات- التي ضمنت للإسلاميين التواصل مع الناس-كشفت عن المقدار الهائل من منفعتها في الظروف الاستثنائية والصعبة التي كان على «الإسلام الحزبي» أن يمرّ بها أحياناً؛ فكان حصار التنظيم السياسي يُفَكّ،على نحوٍ غير مباشر، من طريق اشتغال تلك المؤسّسات: ومعظمُها مسجَّلٌ قانونياً.

ولقد يكون مَوْطنُ القوّة في تجربة قوى «الإسلام الحزبي»، والعامل الكبير المساعد في تنمية

6 أنظر تشخيصاً لهذه المؤسّسات ووظائفها لدى حزب إسلامي مثل «حزب الله» اللبناني في: وضّاح شرارة، **دولة حزب الله - لبنان مجتمعًا إسلامياً** (بيروت: دار النهار، 1998).

شعبيتها وقاعدتها الحزبية، ممثَّلاً في عملها طويلِ الأمد على جبهة المؤسّسات الأهلية، وبخاصة في نشاطها الخيري الذي قامت به على صعيد الأفراد (من مدرّسين، وأطباء، وصيادلة، ومحامين...)، أو على صعيد المؤسّسات التضامنية الكافلة لبعض احتياجات الفقراء من تلك التي أسّستْها لغرض تنمية صورتها في الأوساط الشعبية. ولم يكن مستغرَبًا، في هذا الإطار، أن تستطيع هذه القوى استقطاب جمهور عريض من المتبطّلين والهامشيّين، الذين سحقهم نموذج التنمية المطبّق في الأعمّ الأغلب من البلاد العربية، وأن يجد هؤلاء مكانَهم في مؤسّسات «الإسلام الحزبي»، بل أن يصبح عددٌ وفيرٌ منهم في جملة «جُند» الحركات الإسلامية وأحزمتها الأمنية، على ما لاحظناه في تجربة «الربيع العربي»: في حقبتيْه المدنية والمسلّحة! لقد كانت هذه المؤسّسات الأهلية، الخيرية والتضامنية، استثماراً طويلَ الأمد في شعبية الحركات الإسلامية ورصيدها الاجتماعي والسياسي.

على أنه لا ينبغي أن يفوتنا، في معرض بيان أسباب قوّة نفوذ الحركات الإسلامية وسعة انتشارها، التذكير بما أمكن لهذه الحركات الحصول عليه من دعم سياسي ومالي عالمي، أتاح لها إمكانية الاستفادة من مواردَ غير محلّية في غاية الأهمّية. لا يمكن، مثلاً، أن نُغفِل - في هذا الإطار الشبكات السياسية / التنظيمية الدولية للحركات الإسلامية، على شاكلة التنظيم الدولي لِـ«الإخوان المسلمين» وواجهاته «الفقهية»، مثل «الاتحاد العالمي» لعلماء المسلمين، وما كان لها من دور في التنسيق بين الجماعات الحزبية الإسلامية، وفي توجيه مؤسّساتها، وجمْع التبرّعات والموارد لها. وبالمثل ليس يَسَع الدارس أن يُغفل الأثر الكبير للدعم المالي الذي تلقّته هذه الجماعات من دول عربية، على شاكلة دعم قطر لجماعة «الإخوان المسلمين» (قبل «الربيع العربي» وأثناءه وبعده) وتكرسيها برامج قناة «الجزيرة» لمصلحة الجماعة - وللدعم السياسي واللوجيستي الذي وفّرتْه تركيا «العدالة والتنمية» لجماعة «الإخوان»، إلى درجة أن الدولتين الموما إليهما برمجَتَا موجتهما السياسية في المنطقة على موقع الإرسال الإخواني، ولم تَلْحظا التبعات الكبيرة لذلك الاصطفاف وراء «الإخوان» على علاقتهما بدول الجوار العربية.

5 ـ اضمحلال نفوذ اليسار والقوى المدنية

تزامنتْ حالة صعود التيارات «الدينية»، الحزبية والدعوية والصوفية، مع حال الانحسار والجَزْر في مسيرة القوى المدنية المعارضة، القومية واليسارية والليبرالية، في لحظةِ اقترانٍ شديدة الدلالة من الوجهتين التاريخية والسياسية. بدأت ملامح ذلك تتضح، على نحوٍ من الجلاء والتبيّن، في مطالع عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وكانت إرهاصات ذلك قد أفصحت عن نفسها قبل ذلك بسنوات. إنها عينُها اللحظة التي أنضج فيها الاستبدادُ حالةَ الفراغ السياسي، وانتهى إلى إنتاجها؛ واللحظة التي أثمرت فيها محالفتُه للقوى «الدينية» ثمارها ، وكانت فيها أزمةُ «الدولة الوطنية» قد أفصحت عن حالِ الإخفاق المجتمعي الذريع ، فيما كان النظام التعليمي قد شَرَعَ في مسلسلٍ انحداري أوصله، اليوم، إلى الهاوية.

اجتمعت الأسباب، إذًا، لكي يكون تاريخ ميلاد «الإسلام الحزبي» هو عينُه تاريخ دخول اليسار في موجةِ مرضٍ سريري مديد اشتدّت وطأتُه بعد انهيار «المعسكر الاشتراكي» وانفراط الاتحاد السوفييتي. ومن سوء حظ قوى اليسار والقوى المدنية أنها ظلّت منغلقة على يقينيّاتها الإيديولوجية والسياسية السابقة، حتى في عزّ أزمتها وتضاؤل حجمها في ساحة السياسة والتمثيل، أي حتى حينما كانت تدعوها ظروف الإخفاق إلى مراجعة تجربتها، وإعادة النظر في الكثير ممّا درجتْ عليه، في ما مضى، من أفكار وخيارات وسياسات لم يَقُم من الواقع الاجتماعي دليلٌ على صحّتها أو على وجاهة الأخذ بها. وليس معنى ذلك أن تلك المراجعة الفكرية-السياسة كانت ستكون، في ما لو حدثت، دواءً ناجعاً لأزمة تلك القوى يُخرجُها ممّا هي فيه، ويعيد إليها عنفوانها الذي كان قبْلاً، لكنها- قطعاً-كانت ستؤدّي وظيفة إحياء بعض البقايا القابلة فيها للإحياء، وربما تَضُخُّ في جسمها المتهالك بعضَ حيويةٍ تسمح لها بالتنافس النّديّ مع الكيانات السياسية الإسلامية

> **انساقت القوى القومية واليسارية إلى الدعوة «الإخوانية» الخفيّة لانتخاب «جمعية تأسيسية» وترك الأخوان محازبيهم يرفعون المطلب نيابة عنهم وانساق الجميع إلى صدام سياسي مع الجيش ورُفع شعار إخواني المصدر والغاية: «يسقط.. يسقط حكم العسكر»**



الصاعدة والزاحفة.

ولعلّ أكثر ما كان يفرض نفسه، للمراجعة وإعادة النظر، على تلك القوى مسائلَ ثلاث: مفهوم العمل السياسي وتجربته، مكانة المسألة الاجتماعية في العمل السياسي، ثم الموقف من الدين:

بعد ردْح طويل من الزمن كان العمل السياسي فيه رديفًا لِـ «نشر الوعي»، وكان مربط فرسه كسب الأتباع وتنمية الحزب أو التنظيم بالمنتسبين إليه، من خلال مخاطبتهم عبر وسائل الدعاية النخبوية (الصحيفة،المجلة،المنشور الحزبي)، كان على قوى اليسار والقوى المدنية أن تعيد النظر في مفهومها هذا والأدوات: هل كان «نشر الوعي» واكتساب المحازبين وتنظيم الصفوف بهم كلَّ المطلوب؟ ومَن هُم أولئك الذين يتوجّه إليهم الخطاب؛ عامة الناس أمِ النخب المتعلّمة؟ ومَن مِن تلكَ النخب المتعلّمة يخاطبها العمل السياسي؛ المتعلمون إجمالاً أم المتعلمون «الحداثيون»؟ لم تُطرح هذه الأسئلة حين كان ينبغي أن تُطْرَح، فكانت النتيجة أن القوى المدنية صَحَتْ على وهنٍ أصاب سياستَها بعد تراجع الفكرة الحديثة وقواها في المجتمع والتعليم.

في سورية التي لا تختلف أوضاعها عمّا في اليمن من انقسام وتشرذم، فلم تكن ُقد بدأت ُتطلّ على الأحداث حتى طفا جموح التيارات الإسلامية، فصادرت الحَرَاك المدني وأخذت الأمور نحو الخيار العسكري من دون أن تكون موازين القوى مناسِبة

وفيما كان على هذه القوى - ثانياً - أن تنتبه إلى أن جوهر السياسة هو المسألة الاجتماعية - واليسار منها كان يعتقد ذلك في ما مضى - مَالتْ إلى حسبان المسألة الديمقراطية هي ذلك الجوهر، مع اختزالها إلى انتخابات واقتراع وحصص في السلطة، وتجاهُلٍ تام لشروطها الاجتماعية والثقافية (ما سيتبيَّن أمرُه بعد ما سمّي بـ«الربيع العربي»)، وكانت النتيجة أنها تركت القوى «الدينية» تنشغل، منفردةً، بالمسألة الاجتماعية وتخاطب في الناس مشاعر الغبن والحرمان، بل وتدخل معترك المشاركة في رفع بعض التهميش عنهم من خلال مشروعات خِدمية متواضعة، ولكن ذات مفعول في تعظيم صورتها التمثيلية. لم يراجع اليسار، في الوقت المناسب، انزياحه البرنامجي عن المسألة الاجتماعية لفائدة «المسألة الديمقراطية»، ولم ينتبه إلى تسرّب التأثير الليبرالي إليه في هذه المسألة، بمقدار ما لم ينتبه إلى أن سجنه بين أسوار الطبقة الوسطى كان يحكم عليه بالفناء.

أما ما خَصَّ موقفه من الدين - وهو عينُه موقف الليبراليين مع اختلاف في التفاصيل ـ فكان أكثر ما احتاج عنده إلى مراجعةٍ وإعادةِ نظر. ولم يكن ذلك بسبب كونه جَاهَر بمواقف حسّاسة تجاه مشاعر المؤمنين، مثلما يدَّعي خصومُه من الإسلاميين (وهو ما لا نجد دليلاً واحداً عليه في تراث القوى المدنية، ما خلا كتاباتٍ لبعض الكتّاب لا يجوز نسبتُها إلى تيارات سياسية)، وإنما كان ذلك بسبب إهماله المسألةَ الدينية، والإعراض الكامل عن أخذها في حسبانه السياسي وفي سياساته البرنامجية، وعدم إدراك خطورة ترك الرأسمال الديني، بما هو رأسمالٌ عامّ أو جمعيّ، في أيدي قوًى بعينها تستثمره سياسياً وكأنه ملك خاصّ لها.[7]

لا عجب، أمام إحجام اليسار والقوى المدنية عن مراجعة خيارات الماضي ويقينياته وأخطائه، إنِ انتهت التنظيمات السياسية غير الإسلامية (أو العلمانية) إلى ما انتهت إليه من انفراطٍ، في البنية والتركيبة، ومن ضمورٍ في القوّة بدءاً من عقد الثمانينيات الماضي. على أنه إذا كان مفهوماً أن قوى اليسار تأثّرت سلباً بما حصل من انهيارٍ للمعسكر «الاشتراكي» والاتّحاد السوفياتي، في مطالع العقد الأخير من القرن العشرين، فقد لا يكون مفهوماً أن يصيب القوى الليبرالية العربية ما أصاب قوى اليسار (الاشتراكي والقومي)؛ فهي ممَّن كان يُفْتَرض أن تستفيد من كبوة اليساريّين والقوميّين (خصومها السابقين)، فتعيد تجديد خطابها، متفاعلةً، مع ازدهار فكرة حقوق الإنسان، وازدهار جمعيّاتها، وتعيد - في الوقت عينه - تنظيم صفوفها وإحياء مؤسّساتها. لم يحصل ذلك لسبب معلوم: كانت موجة الإحيائية الإسلامية قد بلغت ذراها، في ذلك الحين، في امتداد طفُوّ ثقافةٍ تقليدية، وانهيار لنظام التعليم، ولم يكن لِلّيبراليّين العرب - على قلّتهم وربما بسبب قلّتهم - إلا أن ينْضمّوا إلى تحالف الأقليات السياسية، الذي جمعهم باليسار والقوميّين، في مواجهة «الطوفان الأصولي» الذي غمر الاجتماع السياسي في معظم البلاد العربية.

7 أنظر : عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة (بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2001).

6 ـ أخطاء القوى المدنية (أثناء أحداث «الثورة» وما بعدها)

أيًّا تكُنِ الأسباب الذاتية ـ الدعوية والتنظيمية والمالية ـ التي هيّأتْ شروط تحوُّل الحركات الإسلامية إلى قوةٍ سياسيةٍ رئيس في البلاد العربية؛ وأيًّا كان لعوامل الاستبداد ـ ومحالفتِهِ «الإسلامَ الحزبي» ـ ولانهيار النظام التعليمي، وإخفاق برامج التنمية، وآثار ذلك الإخفاق اجتماعياً (الفقر والتهميش الاجتماعي)، من دورٍ في تهيئة البيئة الخصبة لنموّ الشعبوية الاحتجاجية الإسلامية وانتعاشها، وقدرتها العالية على مخاطبة الشعور الجمْعي بالحرمان...، فإن ما لا مراء فيه هو أن صعود «الإسلام الحزبي»، وظهورَهُ على غيره من التيارات السياسية في أحداث «الربيع العربي»، تغذّى ـ إلى حدٍّ كبير ـ من أخطاء القوى المدنية واليسارية أثناء أحداث ذلك «الربيع العربي» وبعدها.

لماذا التشديد، هنا، على أخطاء هذه القوى المدنية أو غير «الدينية» (القومية واليسارية والليبرالية والمستقلّة عن أيّ انتماءٍ حزبي أو إيديولوجي)؟

لأن هذه القوى، بكلّ بساطة، كانت تمسك بزمام المبادرة في اللحْظات الأولى التي اندلعت فيها الانتفاضات والتظاهرات في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسورية، والبحرين، والمغرب، وعُمَان، والأردن، ولبنان، والعراق. وكانت الحركات الشبابية المدنية («6 أبريل»، «17 فبراير»، «20 فبراير»، «التنسيقيّات»...) هي المبادِرة بإطلاق حالة الحَرَاك الاجتماعي العارم، لتنخرط فيه القوى المدنية المنظَّمة حزبياً، من دون أن نتجاهل حقيقةَ أن القوى الشبابية كانت قريبة من أجواء اليسار والقوى المدنية، ومتأثرةً بأفكار الكثير منها وتوجّهاته المعارضة لأنظمة الحكم القائمة، وهو ما تبدّى، على نحوٍ من الوضوح شديدٍ، في نوع الشعارات السياسية التي حملتها (الحرية، الديمقراطية، الدولة المدنية، العدالة الاجتماعية، المَلَكية البرلمانية...).

وفي أخطاء اليسار والقوى المدنية، التي ارتُكبت أثناء الانتفاضات وبعدها، الكثير ممّا يمكن ذكرُه والحديث فيه. لكن أكثر تلك الأخطاء فداحةً كان تعاون تلك القوى مع الحركات الإسلامية تعاوناًغير محسوب؛ وهو أدّى إلى ركوب الإسلاميّين موجة ذلك التحالف لأخذ الحَراك الاجتماعي إلى ضفاف أخرى غير تلك التي قُدِّر أنها ستكون ضِفافه.

وليست المشكلة في أن تلك القوى (المدنية) مدّت يَدَ التعاون مع الحركات الإسلامية، فذلك مما كانت اللحظة السياسية والضرورة التاريخية تقتضيانه، بعد سقوط نظامٍ والشروع في إعادة بناء سلطة جديدة ونشوء الحاجة الموضوعية إلى اجتراح سياسات توافقية، إنما المشكلة في عدم بناء التحالف على قواعد صحيحة وشفّافة؛ أي على تعاقُدٍ يترجم نفسَه في نصوصٍ (مواثيق، دستور) وفي سلوكٍ سياسي ومؤسَّسي (حكومات وفاق وطني انتقالية).

> **صعدت «الإسلاميةُ الحزبية» صعودها المدوّي في سنوات الثمانينيات بوصفها احتجاجيةً سياسية جديدة ورثت احتجاجيةً يسارية سابقة، وأخذت عنها بعض تقاليدها في العمل السياسي: النزْعات التحريضية والتجييشية والرفضوية، المطالب الاستراتيجية، المواقف القصووية...إلخ**

والحقّ أن الخَلَل في هذا «التعاون» قديمٌ، ويعود تاريخُه إلى ما قبل «الربيع العربي»بسنوات عدّة. ومع أن الخلل انكشف حتى قبل موسم الانتفاضات و»الثورات»، إلاّ أن قوى اليسار والقوى المدنية لم تحاول تصحيحه، ولا مراجعة تجربته، إلى أن فاجأتها الأحداث في تونس ومصر.

لِنُلْقِ نظرة سريعة على تاريخ ذلك «التحالف»، وعلى مَوَاطن الخلل فيه التي لم يقع تصحيحُها، ثم انتقلت مفاعيلُها إلى حقبة «الثورة».

يشكل قيام «المؤتمر القومي الإسلامي»، وانعقاد دورته التأسيسيّة في العام 1994، الإعلان الرسمي عن «حلفٍ» بين التيارات الإسلامية والتيارات العلمانية (القومية واليسارية والليبرالية)، كان قد بدأ التحضير له، فكريًا، في ندوة «الحوار القومي/ الديني» (التي عقدها «مركز دراسات الوحدة العربية» في القاهرة: سبتمبر/ أيلول 1989)، وسياسياً من خلال «المؤتمر القومي العربي» (تأسّس في ربيع العام 1990)، الذي أوصت أمانتُه العامة، في اجتماعها في عمّان صيف العام 1991، لتأسيسه إطاراً جامعاً لتيّاريْن. وقد هيمن تيار «الإخوان المسلمين» في المؤتمر (مع حضورٍ شبه رمزي لـ«حزب الله»)، فيما كانت التيارات العلمانية الأخرى مفكّكة ومتنوّعة الرؤى والخيارات. ومع أن «لجنة المتابعة» (الهيئة العليا في المؤتمر) تشكّلت مناصفةً وبالتوافق، وأُسْنِد منصب المنسّق العام للمؤتمر إلى شخصيات



متعاقبة ليست محسوبة على التيار الإسلامي بالمعنى التنظيمي (أحمد صدقي الدجاني، محمد عبد الملك المتوكّل، منير شفيق)، إلاّ أن دقّة الأمور في المؤتمر أُديرت على النحو الذي استفاد منه التيار الإسلامي و«الإخوان» على وجه التخصيص. تحاشى المؤتمر الدخول في جدل «فكري» حول العلمانية والشريعة الإسلامية، وحقوق المرأة والمواطنة، ومفهوم النظام الديمقراطي وموقع الدين من الدولة... لما فيها من تباينات في الرأي ليست موطنَ اتفاق، مركّزاً - بدلاً من ذلك - على المسائل السياسية المباشرة، وبخاصة على ما اعتبره «قضايا جامعة»: فلسطين، والمقاومة، وحقوق الإنسان، والأمن القومي...إلخ.

وفّرتِ الحركات الإسلاميةُ لنفسها الأطر التنظيمية والمؤسّسية المناسبة للعمل السياسي مستفيدةً من إمكانيات التواصُل التي توفّرها البيئات الدينية الجمْعية ومن خبرةٍ عريقة في التنظيم السريّ، ومستفيدةً من أخطائها في الماضي أيضاً، ومن أخطاء الحركات القومية واليسارية في مجال التعبئة والتنظيم

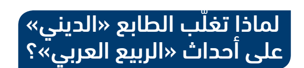
كان صمتُ هذا «التحالف» عن القضايا الفكرية السياسية الخلافية، المُشار إليها، في أساس بناء المحالفَة بين الفريقيْن على غِشٍّ متبادَل. وقد استمرّت لعبة الصمت المتبادَل عن قضايا الخلاف إلى أن اندلعت أحداث ما سُمّيت بـ«الربيع العربي»، فيما جرت التغطية عليها بشعارات المصير المشترك، والجامع القومي/ الإسلامي، وبتسليف القوميّين حلفاءَهم الإسلاميّين الثقة الكاملة عسى أن يكون في ذلك كسباً لودّ الحليف، وطمأنةً له لسلامةِ طويّةِ القوميّين. ولقد كانت الترجمة السياسية لذلك كلّه أنْ نزل القوميّون (الناصريون) والليبراليون على قوائم «الإخوان المسلمين» في انتخابات مجلس الشعب المصري بعد «الثورة»، قبل أن ينفرط التحالف قبيل الاستفتاء على دستور «الجمعية التأسيسية».

لقد ارتكب اليسار والقوى المدنية - في سياق هذا التحالف - أخطاء فادحة، بل قاتلة، وطيلة فترة «المرحلة الانتقالية»: انساق إلى الدعوة «الإخوانية» الخفيّة إلى انتخاب «جمعية تأسيسيّة» وتَرَكَ «الإخوانُ» شبابَهُ يرفعون المطلب نيابةً عنهم (وهو انساق إلى ذلك من دون أن يكون وضعُه في ميزان القوى التمثيلي مناسباً لأن يكون له موقع حقيقي في «الجمعية التأسيسيّة»). وانساق إلى صدام سياسي مع الجيش، ورفعت جماهيرُه شعاراً «إخوانيّاً» المصدر والغاية («يسقط.. يسقط حكم العسكر»)، كان له أثرٌ في إضعاف الجيش معنوياً في مواجهة «الإخوان»؛ واصطفَّ وراء مرشح «الإخوان»، محمد مرسي، في الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة، معتبرًا إياهُ «مرشّح الثورة» في مواجهة «مرشّح الفلول» (الفريق أحمد شفيق)؛ وتغاضى، طوال الأحداث الفاصلة بين سقوط حسني مبارك وعزل محمد مرسي، عن الحاجة الماسّة إلى إجبار «الإخوان» على وفاقٍ وتعاقُدٍ وطنيَّين: مكتوبيْن ومحميَّيْن من مؤسّسة الجيش، ذاهباً نحو منافسةٍ مبكّرة من دون الاتفاق على ثوابت النظام السياسي وقواعده...إلخ[8]. وبالجملة، كان أداؤُهُ في غاية السوء، وأخطاؤُه في غاية الفداحة، الأمر الذي أتقن التيار الإسلامي الاستفادة منه، والإمساك بالأوضاع في مصر.

ركّزنا على الحالة المصرية لأنها تمثيلية ونموذجية، وقد تُشبه - من وجوه عدّة - حالة تونس (عدم الاتفاق أو التعاقد على قواعد النظام السياسي المرجوّ والذهاب، سريعاً، إلى المنافسة الانتخابية؛ إسقاط صيغة «لجنة التعديلات الدستورية» وانتخاب «مجلس تأسيسي» لوضع دستور جديد؛ تحالف التكتليّين والجمهوريين مع «حزب حركة النهضة» الإسلامي لتشكيل «حكومة الترويكا»، مع ذيليّة الحزبين العلمانيّيْن لِـ«حركة النهضة»). ولقد بقي اليسار والقوى المدنية، في كلٍّ من مصر وتونس، في حالٍ من الانقسام والتشرذم حادّة لم يكن لهم، أمام مفاعيلها، من كبير حيلة لاستعادة الانتفاضتين المسروقتين. ولولا الدور الذي نهض به الجيش والقضاء، في مصر، ونقابة «الاتحاد العمالي العام للشغل»، في تونس، في مضمار تصحيح مسار التغيير، لما أمكن للقوى العلمانية أن تشهد تصويباً لمجرى التطوّر الذي كان أفلت من يدها منذ صيف العام 2011.

في ليبيا واليمن، لم تكن أوضاع القوى غير الإسلامية على نحو من الانتظام يسمح لها بالقيام بأيّ دورٍ في مواجهة انفراد التيار الإسلامي بإدارة عملية «التغيير»؛ كانت هزيلة في اليمن وشبه منعدمة في ليبيا. أما في سورية، حيث أوضاعها

8 أنظر تفاصيل ذلك، من وجهة نظر نقدية، في: عبد الإله بلقزيز، **ثوْرات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل** (بيروت: منتدى المعارف، 2012).





لا تختلف عمّا في اليمن من انقسامٍ وتشرذم، فلم تكن قد بدأت تُطلّ على الأحداث حتّى طفا جموح التيارات الإسلامية التي صادرت الحَرَاك المدني، وأخذت الأمور نحو الخيار العسكري من دون أن تكون موازين القوى مناسِبة. وإذا كان الجيش اليمني - مدعوماً من «المبادرة الخليجية» - هو من أمسك بالأوضاع نسبيّاً وأوقف حالة الفوضى المعمَّمة - بعد إزاحة الرئيس - وقفاً نسبيّاً وهشّاً، فإن حال الفوضى هذه مستمرّة في سورية، وتوشِك أن تأخذ ليبيا إلى المجهول.

أمّا في المغرب، الذي شهِد حراكاً شعبيّاً ولم يشهد «ثورة»، فقد بدأت فيه «حركة 20 فبراير» حركة شبابية مدنية قريبة من أجواء اليسار، بل كان للقوى اليسارية والاشتراكية («الحزب الاشتراكي الموحّد»، «النهج الديمقراطي»، «حزب الطليعة»، «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية») دورٌ كبير الأثر في دعم الحركة ومشاركة محازيبها في مسيرتها، في المرحلة الأولى منها بين قيامها (في 20 فبراير) والتصويت على الدستور المعدل (يوليو 2011). غير أن اتِّساع النطاق الجماهيري لحركة 20 فبراير، بدأ حين شاركت فيها «جماعة العدل والإحسان» الإسلامية، بمقدار ما كان أفول الحركة نتيجة خروج الجماعة منها. وفي الأحوال كافة، بدأت الحركة الاحتجاجية في المغرب مدنيةً ويساريةً بامتياز، فما لبثت، في النهاية، أن انتهت إلى سيطرة الإسلاميين على شارعها - لا على قرارها - ثم كانت النتيجة أن انتخابات نوفمبر 2011 أتت بحكومةٍ يقودها حزب إسلامي هو «حزب العدالة والتنمية».

هكذا كانت أخطاء اليسار والقوى المدنية، معطوفة على ضَعفها السياسي وتشرذمها التنظيمي، عاملاً حاسماً في فقدانها زمام المبادرة، ونجاح التيارات الإسلامية - مستفيدةً من أخطاء الأولى - في الإمساك بمقاليد الأحداث وتطوّرات الأمور.



هل من مهمّات «الربيع العربي» شطب القضيّة الفلسطينيّة؟

د. أسامة عثمان

هذا السؤال مهمّ؛ للبناء على إجابته، فهل هذا «الربيع» تحرّك من أجل الديمقراطية، أو إنّه تحرّك ممزوجٌ بشعورٍ قُطريّ ضيّق؟ أو هو مطلبيٌّ عام وطبيعي من أجل العدالة والعيش الكريم؟
قد يكون من الصعب حصرُ الأسباب التي أدّت إلى «الربيع العربي» في نوع واحد. فقد تكشّفت تلك الهبّاتُ الشعبية التي نجحت في الإطاحة بحكّام تونس ومصر وليبيا واليمن، عن تناقضات فكرية وسياسية عديدة وعميقة، ولكن من شبه المؤكّد أن منطقة وسطى صلحت أن تكون بؤرةً مركزية تتقاطع عليها الفئات المتنوّعة التي اندفعت إلى الميادين والشوارع تنادي بـ»إسقاط النظام». هذه المنطقة هي على الأرجح منطقة مطلبيّة مشدودة إلى تطلّعات قيميّة عامة.
فالمرجَّح أن الدوافع كانت داخلية، أعلت من الشعارات المحلّية الأوَّليَّة من قبيل:» حرية خبز عدالة اجتماعية». وغابت عن «الربيع العربي» الشعارات القومية الجامعة، أو الهموم القومية الكبرى، وفي مركزها القضية الفلسطينية. فلم نسمع شعارات ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، ومناصرة للقضية الفلسطينية، اللهم إلا بعض الحوادث النادرة.

أما الدافع الديمقراطي فلا نستطيع استبعادَه بالكليّة، لكنه لم يكن عاملاً عميقاً لدى أغلبية واضحة من المنتفضين، غير فئة من المثقفين الذين لم يُعرف عنهم قيادةُ الجماهير، أو حتى النجاح في التواصل الحيوي معهم، ولا يخفى أن هذا يولّد أزمة لدى المثقف العربي، عموماً، ولدى المثقف ثقافة ديمقراطية على وجه الخصوص.

إن مفهوم الديمقراطية كان يعكس تأثيراً غربياً سلبياً من الدول المعروفة بالديمقراطية، أو المنادية بها، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي ظلّت تتأرجح خطاباتُها ومواقفها العملية بين أولويات الديمقراطية، وأولويات «الاستقرار» التي كانت كثيراً ما تتناقض على نحو محرج، مع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ومع الانتشار الإعلامي وتنوّع وسائله الخارجة عن الضبط والسيطرة، أمكن للمواطن العربي أن يرى الانفصام والازدواجية الغربية والأميركية.

ثمّ إن طريقة الترويج للديمقراطية، أو لنقل محاولات فرضها بالقوّة، (كما فعلت إدارة بوش الابن، مع المحافظين الجدد) كانت من عوامل التنفير منها؛ إذ عموم الناس لم يتعرفوا على الديمقراطية على الصعيد النظري، بقدر تعرّفهم على شعاراتها، المشفوعة بالإكراه، أو التي تتقدّمها الحروب.

هنا يتقدّم العامل الكياني العربي أو الوجدان الجمعي على الاعتبارات النظرية الديمقراطية، شبيهاً بما حصل في ألمانيا، كما يقول الدكتور محمد عابد الجابري: « كما أن التسوية السلمية التي فرضها الحلفاء الديمقراطيون على ألمانيا لم تكن عادلة في نظر الشعب الألماني معنوياً ومادياً؛ ما جعل الديمقراطية في ألمانيا رديفاً للهزيمة القومية والانهيار الاقتصادي. وشبيهاً بذلك كان مذاق «الديمقراطية» المفروضة من فوق بحسب خطط الحلفاء على المشرق العربي المهزوم والمستعمر والمجزَّأ. وجاءت الردّة ضدّ الديمقراطية- والفلسفة الليبرالية بعامة- سريعة متطرّفة عنيفة مزدوجة، وامتدّت الأزمة...»[1]

1 محمد جابر الأنصاري، **تحوّلات الفكر والسياسة في االشرق العربي:** **عالم المعرفة** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص55.



لكنّنا مع الإقرار بتواضع أثر الديمقراطية في هذه التحرّكات الشعبية الواسعة، فإننا لا نغيّب تأثير الحرية، فالحرية أبسط من الديمقراطية، ولا تتطلّب كما الديمقراطية سيرورةً تاريخية تفضي إليها، ففي ثقافة الشعوب العربية موقع للحرية، نقيضة الاستبداد الداخلي، أو نقيضة الاستعمار الخارجي. ويكفي قول عمر بن الخطاب: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتم أحراراً؟!» الذي يعبّر عن توق طبيعي أصيل في النفس البشرية إلى الحرية، وكتاب «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» لعبد الرحمن الكواكبي الذي قال فيها: «المستبدّ عدوّ الحقّ، عدوّ الحرية وقاتلهما، والحقّ أبو البشر والحرية أمّهم» [2]

فالاستبداد يستدعي الحرية، طبيعياً، ويصعب أن يتقبّل شعبٌ مصادرةَ حريته طويلاً، فما بالنا مع زيادة منسوب الوعي العام، بعد ثورة الاتصالات، والإعلام وتوفّر «الإعلام الجديد»؟

ومع أن «الحرية شرط وجودي من أجل توفير إمكانية لتكوين نظام ديمقراطي للحكم وتشكُّل فكرٍ ديمقراطي- بل روح ديمقراطيةً في نسيج المجتمع»[3]، إلّا أن مجرد التوق إلى الحرية لا يكفي لإحداث تغيير اجتماعي يستجيب لها، فهي شعور عام، لا تشتمل على رؤية واضحة وبرامج محدَّدة.

تفرّق الكيانات العربية وارتباكها البنيوي الراهن يترك أثراً سلبياً في نفوس الفلسطينيّين ولاسيّما في الأقطار العربية التي تقترب من التحلّل أو الانقسام، كما هو حال سوريا وليبيا واليمن ومن قبل ومن بعد العراق

فثمّة نواقص جوهرية في هذا الحراك العربي تعرّضه للإجهاض أو لنتائج مخيِّبة، لعلّ من أهمها غياب المرجعية الفكرية المشتركة.

الفوضى الخلّاقة والبعد الخارجي

هذه الطبيعة التي كان عليها «الربيع العربي»، حيث الاجتماع على أهداف مطلبيّة، وشعارات عامة كالعدالة والحرية والكرامة، أكثر من التحرّك وَفق مرجعيات فكرية، أو بأفكار محدَّدة، فضلاً عن غياب القيادات السياسية المكرَّسة، هذه السمات، أو لنقل العيوب والنواقص جعلت هذا الحراك قابلاً للتوظيف أو التوجيه، أو الإجهاض في تحقيق واقع عربي، أو حتى قُطري أفضل.

ومن هنا وجدت بعضُ الدعاوى القائلة بخدمة «الربيع العربي» لمخطّط الفوضى الخلاقة، القائمة على التفتيت ثم البناء، أو التورّط في منزلقات التقسيم العرقي والطائفي، وجدت تلك الدعاوى بعضَ الوجاهة.

ولا يعدم أصحابُ هذا الرأي قرائن مؤيّدة من قبيل أفكار برنارد لويس الذي نظر إلى العالم العربي من منطلق التناقضات الطائفية. ولا يعوز الباحث العثور على توجّهات في بعض التيارات والأجنحة السياسية الأميركية تصرّح بهذه الأهداف من قبيل مايكل ليدن أحد أعلام المحافظين الجدد الذي يقول: «إن التدمير هو وصفتنا المركزية، وإن الوقت قد حان لكي يتمّ تصدير الثورة الاجتماعية من أجل صوغ شرق أوسط جديد عبر تغيير ليس النظم فقط، بل الجغرافيا السياسية.» [4]

الحالة العربيّة والفلسطينيّة قُبيل «الربيع العربي»

داخلياً، انطوت أقطار «الربيع العربي» على أسبابٍ تضافرت من أجل هذه التحرّكات الشعبية الواسعة النطاق. وأما على صعيد الأمن القومي العربي، فقد أدّى تعرُّض أطراف في العالم العربي إلى الانتقاص إلى مفاقمة مخاطر التهديد للأمن القومي العربي، والأمن المائي، كما شأن مصر والنزاع حول الحصص في مياه النيل بين دول المنبع ودول المصبّ، وعزم أثيوبيا على إنشاء سدّ النهضة الذي سينتقص من حصّة مصر والسودان من مياه النيل.

ولا تزال استراتيجية: «شدّ الأطراف» فعّالة لدى صُنّاع القرار في إسرائيل، مثالاً على ذلك، الدعم الإسرائيلي المميّز لدولة جنوب السودان، ومحاولة توظيفها من أجل التأثير على مصر في مجمل سياستها الخارجية، ومن أجل الضغط عليها، لمدِّ إسرائيل بمياه من النيل.

فقد وصف الرئيس الإسرائيلي شميعون بيرز زيارة رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت لإسرائيل في نهاية ديسمبر (كانون الأول) 2011

---

2 عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تقديم ودراسة د. أسعد السحمراني(دمشق: دار النفائس، 2006) ص43".

3 كمال أبو ديب، **كتاب الحرية** (عمان: دار فضاءات،2012)، ص 68.

4 ياسين الحاج صالح، "السياسة الأميركية في الشرق الأوسط من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة"، مجلة **حوار العرب**، العدد 12 السنة 1 (2005)، ص 7.



بـ«اللحظة التاريخية المؤثّرة» موضحاً أن ولادة جنوب السودان جاءت عكس كلّ التوقعات، وأنها علامة فارقة في مسيرة الشرق الأوسط، وفي رعاية قيم المساواة والحرية والسلام وحسن الجوار. ووفق بيان بيريز، فقد عبّر سلفاكير عن تأثّره البالغ لزيارته «الأرض الموعودة» وشكر دعم إسرائيل له قائلاً: «إن جنوب السودان ما كانت لتقوم لولا الدعم الإسرائيلي. وصرّح المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية السابق ألون ليئيل بأن إسرائيل سعت لتأسيس دولة صديقة لها في جنوب السودان لزيادة نفوذها في القارة ولاستخدامها ورقة ضغط ضدّ مصر التي تعدّ منابع النيل بالنسبة إليها مسألة استراتيجية.»[5]

هذه التهديدات الخارجية اللصيقة تضافرت وتزايدت، بعد أن تراجع التأثيرُ العربي في الإقليم، وعزّزت هذا التراجعَ الأزماتُ الداخلية الاقتصادية والاجتماعية لدول «الربيع العربي»، و معظم الأقطار العربية.

ما أسباب غياب المشهد الفلسطيني عن «الربيع العربي»؟

قد يستدعي التفكير في أسباب التحوّل العربي نحو الداخل البحثَ عن العامل المهيمن، إن وُجِد، في تشكيل وعي الشعوب العربية، إجمالاً، ووجدانها؟ لا تزال المجتمعات العربية، والعرب كأمة تعاني أزمة حضارية متعدّدة الأوجه والنتائج، جرّاء استمرار الإخفاق في تحقيق التنمية الكافية والتأثير الحضاري، وهم في حالة سعي دائم، أو ضروري لنيل الاعتراف والتقدير، مرتدّين إلى المحرّك الأصيل للسلوك الإنساني، كما بيّن هيجل.

هذه الرغبة في الاعتراف والتقدير تصبح أعلى صوتاً، وأوقع أثراً، كلّما وقعت المقارنة، الفكرية والعلمية والحضارية مع الدول الناهضة، أو الغربية، في تكرارٍ للسؤال الجوهري: لماذا تقدّموا وتأخرنا؟

أما حين يقع الصدام العسكري، كما تجلّى ذلك في وقوع بلدان عربية تحت الاستعمار الغربي المباشر، أو في خلاصة هذه المواجهة الخاسرة، حين أسفرت النكبةُ عن قيام إسرائيل، ثم في الصدمة الكبرى، وهي نكسة حزيران التي أجهزت على ما تبقّى من فلسطين مع أراضٍ عربية أخرى، حين تقع تلك الصدمة العسكرية والحضارية التي آلت، بحسب تعبير جورج طرابيشي، إلى رضّة[6]، فإن ردّات فعل سلبية أعنف قد تستقرّ في الوعي الراهن للشعوب العربية.

العالم العربي لا يزال واقعاً بين ثنائيات متغالبة تتجاذبه، من قبيل: الماضويّة والحداثة، الدين والعَلمانية، القومية والقُطرية، القَدَريّة والعَملانيّة، «الثورية الانقلابية» و«الإصلاحية التدرُّجية». وتتموضع كثير من الكيانات السياسية في منطقة وسطى توفيقية، ولاسيّما بين الدين (وهو غالباً، الإسلام) والحضارة الغربية، أو إفرازاتها.

1 - أزمة المجتمع العربي: المجتمع العربي لا يزال مضطرب القيم والشخصية، ولا تزال الشعوب ميّالة إلى الانفعال العاطفي، فليس ثمّة إقرار جِدّي بضرورة النقد الموضوعي، وترقية البناء الاجتماعي لاستيفاء متطلّبات النهوض.

فقد أفضت نظم عربية متعانقة مع أزمة المجتمع إلى تجميد الحراك الفكري الضروري نحو استكمال النهوض، بعد ما عُرف بعصر النهضة؛ بسبب هذا التأرجح والازدواجية وافتقاد الرؤية الكلّية والخطط الإستراتيجية الجادة، وبسبب من نظم عسكرية «ثورية» منعت استمرار المخاض الفكري بين تيارات فكرية بدت حائرة أو متصادمة تجاه شروط النهضة والعلاقة مع الآخر، والغرب.

فلا يخفى أن الأزمة أزمة مجتمع قبل أن تكون أزمة نظم سياسية؛ فالنظم السياسية لا يمكن أن تستمرّ لو لم تكن مستندة إلى قاعدة كافية تجانِسُها، يقول ياسين الحافظ: «وفي كلّ هذه « الثورة» التي بها آمنّا، بقي المجتمع بمَنجاة من النقد، إذ أُدين السطح السياسي للمجتمع وتُركت كلُّ حيّزاته الأخرى التي تَصنع وتصوغ الحيِّز السياسي، بمنجاة من التشكيك والتساؤل.»[7]

فكان من غير المستغرب أن يزداد انجذاب أغلبية من العرب إلى أزماتهم الداخلية المزمنة على حساب أزمة لا يصطدمون بآثارها مباشرة، وهي الفلسطينية.

5 وديع عواودة، « سر تعاون إسرائيل وجنوب السودان»، **الجزيرة نت**، متاح على:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/201122/12//%D8%B3%D8%B1

6 ينظر: جورج طرابيشي، **المثقفون العرب والتراث** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص ص 18-19.

7 ياسين الحافظ، **الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة** (بيروت: دار الطليعة، 1978)، ص8.



2 - التوق إلى العدالة: لعلّ هذا الدافع أن يكون الأكبر نحو «الثورة» أو الاحتجاجات الواسعة الغاضبة، وهو دافع تمتزج فيه الأسباب المعنوية من الشعور بالكرامة والتقدير في مكان أثير هو الوطن، مع الأسباب المادية القاسية من فقر وجوع يكرّسان الشعور بالمهانة.

وليست الشعوب العربية خارجةً عن الشعوب الأخرى في هذا المشترك الإنساني، فـ «لم تكن الثورة الأميركية وانشغالها بكيان سياسي جديد وبشكل جديد من أشكال الحكومة، وإنما أميركا «القارة الجديدة» والأميركي «الإنسان الجديد» و«المساواة الرائعة التي يتمتّع بها الفقير مع الغني» كما كتب جفرسون، هي التي أشعلت الروح الثورية في الناس، أولاً في أوروبا ومن ثَمَّ في أرجاء العالم، وجرى هذا اعتباراً من المراحل الأخيرة للثورة الفرنسية، وحتى ثورات عصرنا»[8].

نتيجة تكرّر المشاهد العدوانيّة الصارخة على الشعب الفلسطيني، صار يغلب على أكثرية العرب التعاطف الوقتي أو غير المترجم إلى فعل سياسي يظلّ في النتيجة رمزياً ومحدوداً ولا ينتج بالتالي تحرّكات عربية جماهيرية أو فاعليات تأييد واسعة

هذه المعاني التي صار الإحساس بافتقادها يتنامى مع زيادة الوعي، بفضل التعليم والإعلام، الأمر الذي ولّد المقارنة بلا شكّ، مع الشعوب الأخرى في ثوراتها.

هذا الوعي الذي اعترك بزيادة معاناة الطبقات الفقيرة وتآكُل الطبقة المتوسطة خزّن طاقة ظلّت كامنة إلى أن صادفت الشرارة التي أشعلتها. فقد «أنتجت العولمة الجديدة في بلدان الجنوب آثاراً مدمّرة، فاستولت رأسمالية متوحّشة تحتكر المصادر والاقتصاد والإرادات، وتدفع بطبقات واسعة من الشعب إلى البطالة والهجرة والجوع»[9].

ولذلك فإن الفقر الذي تعاني منه قطاعاتٌ واسعة من المجتمعات العربية خلق حالة من القلق الدائم بحثاً عن الحاجات الأساسية. « وكذلك أزمة الغذاء التي ألمّت بالعالم في العام 2006 و2007، عانت منها جميع الدول العربية، وللأسف ما زالت الأزمة قائمة، حيث وصلت الفجوة العربية في الغذاء سنوياً لنحو أربعين مليار دولار»[10]. إلا أن الفقر لا يمثّل على نحو مستقلّ الدافع للثورة، فنسبة الفقر في تونس، مثلاً، لم تكن مرتفعة كما في دول عربية أخرى، ومع ذلك كانت تونس التي أيقظت «الربيع العربي». لكن الفقر مع عوامل أخرى، كالشعور بالكرامة والأهمية والعدالة (وهنا نستذكر في تونس مثلاً نسبة البطالة المرتفعة التي كانت في أوساط الخرّيجين الجامعيّين، عشيّة الثورة)، وهي أمور قد يصعب ضبطها، أو الحكم عليها بدقّة، يمكن أن تمثّل الدافع للثورة.

3- تراجع الشعور القومي مقابل القُطرية الضيّقة: فقد فُهم شعار « بلدي أولاً» أحياناً على نحو سلبي، يَفترض أنه بالإمكان عزل القضايا الوطنية عن الأمن القومي العربي.

صحيح أن ذلك لم يصل عند العرب إلى ما وصل عند بعض الشعوب الأوروبّية في زمن الفكر القومي العنصري، عندما تردّدت شعارات: « روما للرومانيّين» و «ألمانيا فوق الجميع». إلا أن هذه الشعارات هيّأت أجواء مناسبة للراغبين والساعين إلى تكريس الانهماك في القضايا الداخلية والانعزال عن القضايا العربية المتشابكة، وانتاب بعض التوجهات للأسف مشاعر قُطريّة مُغالية.

« يقول روجر جريفين إن الفاشية شكل من أشكال «التعصّب القومي الشعبوي» يهدف إلى إعادة بناء الدولة في أعقاب أزمة وتدهور كبيرين. ويستخدم لوصف الفاشية المصطلح الفيكتوري «الإحياء» الذي يعني «البعث من تحت الرماد» ومحاولة إحياء القومية هذه شمولية في طموحها إن لم يكن في تحقيقها. في ذلك الوقت، أحيا مايكل بيرلي فكرة النازية لتكون بديلاً للدين» [11]

مثل هذا الوعي القطري المأزوم، وإن لم يبلغ الفاشية، لم يكن لصالح استحضار المشهد الفلسطيني، بوصفه جزءاً لا يتجزّأ من الأمن القومي العربي، وهذه المشاعر من طبيعتها أنها تتنامى تدريجياً، ومن دون وعي دقيق بها في ظلّ الأزمات الداخلية،

8 حنة أرندت، **في الثورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 33.

9 فيصل دراج، «عودة الديني: سيناريوهات العولمة الثقافية / مناقشة لكتاب: «أندريه توزيل»، مجلة **المستقبل العربي** ، العدد 423، (مايو/ أيار 2014).

10 «الفجوة الغذائية وصلت إلى أربعين مليار دولار سنوياً»، **موقع CNBC عربية** ، متاح على:
http://www.cnbcarabia.com/?p=155282

11 كيفين باسمور، **الفاشية- مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة رحب صلاح الدين (القاهرة: مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص24.

الاقتصادية والاجتماعية، وتكون عرضةً للتفاقم، كلّما تفاقمت الأزمات الداخلية تلك، مع أن التواشج العربي لا يعني إلغاء التنوّع في ملامح الشخصيات الوطنية المُثرية.

4 - التوق إلى الحرية والكرامة: تقول حنّة أرندت: «لم تعد هناك من قضية سوى القضية الأقدم، ألا وهي قضية الحرية إزاء الاستبداد، تلك القضية التي تشكّل في حقيقة الأمر وجود السياسة ذاته منذ بداية تاريخنا» [12]. ما يعني أن الحرية قد تكون الأسبق من المحرّكات والدوافع التي تدفع الشعوب طبيعياً إلى الثورة.

وقد أذكت مواقع التواصل الاجتماعي الافتراضية هذه الحاجة الكامنة، ولاسيّما في جيل الشباب، بعد أن منحتهم شعوراً أكبر بالأهمّية والقدرة على الفعل والتنظيم، كما يقول كمال أبو ديب. [13]هذه الحرية المستجيبة إلى دوافع اجتماعية داخلية مدنيّة الطابع، غير مشتبكة مع القضايا الخارجية، في هذه المرحلة، أو الصراعات القومية.

5 - التوظيف السياسي للقضية الفلسطينية: حيث ارتضَتْ بعض النظم العربية أن تتّخذ، على الدوام، من قضية فلسطين ذريعةً لـ(تأجيل) الاستحقاقات المحلّية الضرورية، والتي لا تتوقف على حلّ القضية الفلسطينية، وبل إن هذه التنمية الوطنية وتمكين المواطنين من حقوقهم الطبيعية وإتاحة الفرصة لهم بالمشاركة السياسية الحقيقية، وما إلى ذلك من حقوق المواطنة، كلُّ ذلك من شأنه تمتين البنية الداخلية في وجه أيّ اعتداء خارجي. ولم تتوانَ تلك النظم عن اتهام مَن يستدعي تلك الاستحقاقات المجتمعية البنيوية، تجسيداً منها لشعار:» لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»؛ ما كان له تأثيرٌ سلبيٌّ، ليس على مكانة القضية الفلسطينية عند الشعوب العربية، أو بعضها، ولكن على ابتذال هذه الشعارات المستمرّة المنادية بأولوية فلسطين، من دون أن تُحقِّق أهدافٌ ملموسة على صعيد فلسطين.

6 - العامل الفلسطيني والتمثيل المستقلّ: التوظيف الزائد عن الحدّ لفكرة استقلالية القرار الفلسطيني، وأنَّ منظمة التحرير هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبعد ذلك تباعُد المسار الفلسطيني عن المسارات العربية، في التفاوض، ولاسيّما منذ توقيع اتفاق أوسلو 1993. والإخفاق الفلسطيني في تحقيق نتائج ملموسة تشجّع الشعوب العربية، وحتى النخب، على مزيد من الانخراط والدعم، وطبيعة الممثلين السياسيّين للفلسطينيّين والانقسامات الفلسطينية الداخلية والتنازعات، وأحيانا توزُّع التحالفات فيما بينهم مع هذا المحور أو ذاك.

7- التراجعات والخيبات العربية والفلسطينية، وتراجع التعبئة الشعبية بشأن فلسطين أدّيا إلى انخفاض الانخراط العربي العام في الصراع مع إسرائيل من أجل استرداد أدنى الحقوق العربية والفلسطينية.

يقول فوّاز طرابلسي:» وترافق هذا الاتجاه (التمحور الذاتي الفلسطيني) عشية اندلاع الثورات مع وهنٍ بيّنٍ أصاب التعبئة الشعبية بشأن فلسطين، والتي بلغت أدنى درجاتها لدى الجماهير العربية التي جرى تسريحها من الصراع... يكفي دليلاً على عملية التسريح هذه، المقارنةُ بين بضع عشرات أو مئات من المتظاهرين المصريّين في ميدان التحرير تأييداً لغزة يطوّقهم ألوف من عناصر الأمن المركزي، قياساً بمئات الألوف من المصريّين الذين اجتاحوا الميدان ذاته، وقد انفجرت ثورتهم لإسقاط النظام القائم، ومن أجل العمل والحرية والعدالة والاجتماعية والكرامة الإنسانية.» [14]

نتيجة الوهن العربي غير المسبوق يتسارع مشروع تهويد القدس والمسمّى «مخطّط 2020»، والذي ستضمّ إسرائيل بموجبه الكتل الاستيطانية المحيطة بالقدس إلى المدينة في حدود العام 2020 لتقلّل بذلك من عدد العرب وتزيد من عدد اليهود

وصار يغلب على أكثرية العرب نتيجة تكرّر المشاهد العدوانية الصارخة على الشعب الفلسطيني التعاطفُ الوقتي، أو غيرُ المترجَم إلى فعل سياسي، يظلّ في النتيجة محدوداً أو رمزياً؛ ولا ينتج بالتالي تحركات عربية جماهيرية أو فاعليات تأييد واسعة.

8-الدين: لا يُنكر أن يكون للدين أثرٌ في انبثاق هذا الحراك، على فئات اجتماعية معيّنة، غير أنه بتعدّد فهمه، وبانتقائية هذا الفهم أحياناً، أنتج مظاهر مجزوءة. «المؤرّخ برنارد لويس يلاحظ إن جميع « الثورات» منذ عهود الإسلام الأولى كانت تأخذ

12 **في الثورة**، مرجع سابق، ص14.

13 ينظر: **كتاب الحرية**، م س، ص 35.

14 فواز طرابلسي، "مناقشة تطبيقات النموذج الجنوب إفريقي على فلسطين"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد 98 (ربيع 2014)، ص21.



طابعاً دينياً صريحاً، وتلجأ إلى المفهومات الإسلامية الأولى ذاتها في تبرير رفضها للأنظمة الحاكمة الممثّلة للإسلام الرسمي»[15]. وفي هذه الآونة ثمّة رأي بأن الدين هو الذي يتسيّد، فهذا عصر حضور الدين سياسياً واجتماعياً[16].

لكنّنا لا نرى للدين وللإسلام تأثيراً واعياً وكليّاً على الشعوب العربية، أو شعوب «الربيع العربي» مع حضور الصوت الطائفي بفاعلية متزايدة وممتدّة. ومن الزاوية محلّ البحث هنا، فإن القضية الفلسطينية، وفق الدين، تحظى بمكانة مركزية، غير أن ذلك لم يُترجم حضوراً لافتاً لها في «ثورات» الشعوب العربية، حتّى ليتساءل المرء، هل من مهمّات «الربيع العربي» شطب القضية الفلسطينية؟

التراجعات والخيبات العربية والفلسطينية وتراجع التعبئة الشعبية بشأن فلسطين أدّيا إلى انخفاض الانخراط العربي العام في الصراع مع إسرائيل بغية استرداد أدنى الحقوق العربية والفلسطينية

أثبت منحى التطوّر في القضية الفلسطينية أن الاقتصار على البعد الفلسطيني، أو حتى تضخيمه، من دون التعانق مع البعد العربي والإسلامي، لا يساعد على تعزيز فرص التحرير، والتخلّص من الاحتلال. يقول ياسين الحافظ: «إن مهمّة المقاومة الفلسطينية هي أن تعانق الواقع العربي، تذوّبه وتذوب فيه، تصهره قومياً ووحدوياً وتنصهر فيه. إن العنصر الفلسطيني أمام خيار واضح: إما أن يصبح عنصر توحيد ودمج، وإما أن يصبح عنصر تكليس للواقع المجزّأ وقطرنته نهائياً، وقطرنة الواقع إنما تعني في النتيجة بقاء إسرائيل.»[17]

وإن هذا التمحور الفلسطيني، وهذا الانكفاء العربي القُطري، الناتج عن التحوّلات التي لا تبلغ أن تكون ثورة كاملة، ولا تقتصر على تغيير الحكّام أو الحكومات بل يتعدّى نطاقُها إلى الجدل حول المرجعيات الفكرية، وحول نطاق الكيانات السياسية المرادة، هل دولة أممية؟ أو دولة قومية؟ أو دول موحَّدة إقليمياً، أو تشكلات طائفية وعرقية؟ هذا التمحور والانكفاء لا يجعل إسرائيل تبقى فقط، بل يَمدُّها بأسباب التغوّل الصهيوني.

النتائج المؤسفة راهناً

على الصعيد الوجداني والفكري تظلّ القضية الفلسطينية مهمّةً لدى الشعوب العربية. تدلّ نتائج إحصائية على «أن 84 % من الرأي العام العربي يرى في القضية الفلسطينية قضية العرب جميعاً، وليست قضية الفلسطينيّين وحدهم، وأن 51 % من الرأي العام العربي يرى أن إسرائيل هي الأكثر تهديداً للدول العربية»[18]. لكن حالة الاستنزاف الاجتماعي والاقتصادي، وتراجُع الحياة السياسية في ظلّ الصراعات التي صارت تنحو منحى تصادمياً، أو قتالياً، وازدياد التناحر على السلطة، حالة مفتوحة على اللااستقرار. فليس من الميسور، إذا استثيرت التصدّعات الاجتماعية، رأبُها، من دون خسائر وانتكاسات.

فعلى الصعيد الاقتصادي، لو أخذنا مثلاً مصر، فإنّها تواجه أزمة اقتصادية صعبة، إذ يشير التقرير الذي ينشره مجلس العلاقات الخارجية الأميركي عن الوضع في مصر تحت عنوان»أزمة الملاءة المالية في مصر» إلى» أن مصر تعاني أزمة اقتصادية عميقة، إذ تراجعت احتياطات النقد الأجنبي لديها إلى أقلّ من نصف ما كانت عليه قبل «ثورة يناير» 2011، ما يهدّد قدرة مصر على دفع ثمن الغذاء والوقود، كما أن عجز الموازنة في مصر بلغ 14 في المائة من الناتج المحلّي الإجمالي، وبلغ دينها العام الناجم عن العجز المتراكم أكثر من الناتج الاقتصادي للبلاد. وفي هذا المناخ الاقتصادي الصعب يعيش أكثر من 45 في المائة من المصريّين على أقلّ من دولارين يومياً...

هذه الأوضاع الصعبة التي لا تقبل التأجيل، وليست خاصة بمصر، بل تشمل سائر دول «الربيع العربي» التي تخوض محاولات عبور المرحلة الانتقالية، كاليمن وليبيا وتونس، وسورية الأشد تشظّياً، وبالتَّبع لها، ومن قَبلها، العراق، هذه الأوضاع لا تدع مساحاتٍ واسعةً للاهتمامات الأخرى، ولكن غياب القضية الفلسطينية عن «الربيع العربي» والتناقضات الداخلية المتزايدة، بقدر ما هي علامة،

15 محمد جابر الأنصاري «تحوّلات الفكر والسياسة في الشرق العربي» **عالم المعرفة** (1980)، ص ص 74- 75.

16 ينظر: علي أحمد سعيد إسبر (أدونيس)، "القنبلة برتقالة والرصاصةُ زهرة «، جريدة **الحياة**، مدارات، (24 أبريل/ نيسان2014).

17 **الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة**، م س، ص 184.

18 **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- وحدة تحليل السياسات، إبريل 2012)، ص 21.

على تراجع في الشعور الجمعي والكيانيّة العربية، فإنها سبب لاستمرار هذا الضعف في الروابط؛ ذلك أن فلسطين لطالما كانت العنصر الأهمّ والأكثر جمعاً للعرب؛ فهي تجمعهم من خلال رؤية مستقبلية.

في المقابل فإن تفرُّق الكيانات العربية وارتباكها البنيوي الراهن يترك أثراً سلبياً في نفوس الفلسطينيين، جرّاء هذا التناحر الداخلي، وجرّاء هذا الانكفاء والانكماش، ولاسيّما في تلك الأقطار العربية التي تقترب من التحلّل، أو الانقسام، كما هو حال سورية وليبيا واليمن، ومن قبل ومن بعد العراق. وليس ما جرى في مصر من استقطابات سياسية مريرة بلا أثر سلبي على الفلسطينيّين، بما تمثّله مصر من مكانة بحِكم موقعها العربي والإقليمي وموضعها وحجمها.

الاستغلال الإسرائيلي

وعلى أطراف العالم العربي حالات انفصالية، كما كان من دولة جنوب السودان، ومساعٍ كردية نحو مزيد من الاستقلال في شمال العراق، لكن بعد «الربيع العربي» أضحت الاحتمالات مشرّعةً أكثر لحالات انفصالية طائفية، داخل وفي قلب الأقطار العربية، كما في سورية واليمن، وفي ليبيا، بعد أن كان العراق هو الأكثر تعرّضاً للتقسيم. هذه التطوّرات على صعيد البنى الاجتماعية والسياسية التي لا يقتصر خطرُها على دول «الربيع العربي»، بل يهزّ، أو يتسرّب، بحسب قوّة النسيج الاجتماعي، إلى الدول والمجتمعات العربية كافة.

وهذا الخطر لا شكّ سيستقطب معظم جهود النظم الحاكمة، والقوى السياسية، أياً كانت طبيعتها، للتعامل مع هذه العواصف العميقة، والخطرة، وهو الأمر الذي يخفّف من جدّية أو قوّة السياسات العربية لمواجهة، أو درء المشروع الصهيوني الاستيطاني التوسّعي التهويدي.

ويمكن أن نلحظ المؤشّرات على الاستغلال الإسرائيلي لهذا الضعف العربي الراهن، أو الاستنزاف العربي المُشغل، بارتفاع وتيرة المطالب أو الاشتراطات الصهيونية، لقبول السير نحو حلّ نهائي للصراع ينهي الاحتلال، ولعلّ أول تلك الاشتراطات التعجيزية: الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة، كشرط مسبق للسير في « استحقاقات السلام» المطلوبة من إسرائيل، وكذلك رفض الانسحاب من منطقة الأغوار التي أعلنتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منطقة عسكرية مغلقة على كامل امتدادها مع ضفّة نهر الأردن، وبعمق يصل إلى 15 كلم، التي يرى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في استمرار سيطرة حكومته عليها – أي على المنطقة الحدودية - هدفًا استراتيجيًّا مهمًّا، وبعدًا أمنيًّا.

وأمّا القدس فقد تسارع تهويدُها، وأشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة إلى مخطّط تهويد للقدس سُميَّ بمخطط 2020. هذا المخطّط بدأت به إسرائيل منذ سنوات يقول رئيس مركز الخرائط في مركز الدراسات العربية خليل التفكجي:»إن إسرائيل بهذا المخطّط ستضمّ الكتل الاستيطانية المحيطة بالقدس إلى المدينة في حدود العام 2020، لتقلّل من عدد العرب فيها، وتزيد من عدد اليهود، بالإضافة إلى غايات أخرى. وسيتكفّل الجدار بإخراج مزيدٍ من الفلسطينيّين من محيط المدينة، حتى تهبط نسبة العرب فيها إلى 12 % مقابل 88 % من اليهود، ويضيف بأن هذا المخطّط سيتضمّن بناء ما لا يقلّ عن 50 ألف وحدة سكنية»[19]

تدلّ نتائج إحصائية على أن 84 % من الرأي العام العربي يرى في القضية الفلسطينية قضية العرب جميعاً وليست قضية الفلسطينيّين وحدهم، وأن 51 % من الرأي العام العربي يرى أن إسرائيل هي الأكثر تهديداً للدول العربية

ويهدف هذا المخطّط وفقاً لتقرير وزارة العمل الفلسطينية «بعد الانتهاء منه إلى ضرب إمكانية قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. وفي نهاية العام 2012، ضمّ قطاع القدس الكبرى 37 مستوطنة يسكنها 343740 مستوطناً، يشكّلون نحو 61 % من إجمالي المستوطنين في الضفّة الغربية»[20].

ويشير تقرير الوزارة ، نقلاً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن الاستيطان حتى نهاية 2012 إلى أن « أكثر من 80 % من المستوطنين يتمركزون في محافظة القدس والمحافظتين اللتين

19 « مخطّط 2020 يكرّس «القدس عاصمة موحّدة أبدية لإسرائيل»، جريدة **القدس**،(30- أغسطس/ آب 2009).

20 وحدة السياسات والمشاريع، **المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل**،(رام الله- فلسطين: وزارة العمل، يناير/ كنون الثاني2014)، ص 15.



بجوارهما، رام الله وبيت لحم جنوباً»[21].

ولم يعد العدوان الاحتلالي يقتصر على الإصرار على القدس عاصمةً موحّدة وأبدية لإسرائيل، بل تفاقم الخطر والعدوان، ليصل إلى خطوات عمليّة نحو التحجيم الإسلامي والعربي في المسجد الأقصى تمهيداً لتقسيمه زمنياً، ومن ثمّ التقسيم المكاني.

أمّا قضية اللاجئين فلا تزال إسرائيل على موقفها الرافض مطلقاً لـ»حقّ العودة» إلّا لأعداد رمزيّة من الفلسطينيّين (ومن السياسيّين الإسرائيليّين كـ أفيغدور ليبرمان زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» مَن يرفض عودة حتّى فلسطينيّ واحد). ولا يُخفي بعض القادة الحزبيّين الإسرائيليّين، (ومنهم ليبرمان) رغبتهم في التخلّص من العرب الفلسطينيّين في منطقة المثلث، ووادي عارة، وذلك بتحريك الحدود لضمّهم إلى «الدولة الفلسطينية» من ضمن اتفاق الحلّ النهائي.

تتذرّع إسرائيل بأن الوضع العربي غير المستقرّ وغير المعروفة اتجاهاته مستقبلاً، لا يشجّعها على إبرام اتفاقات دائمة حتى لو استمرّت الدول العربية في عرض المبادرة العربية القائمة على التطبيع الكامل، مقابل انسحابها من الأراضي العربية التي احتلّتها بعد حرب يونيو 1967

وعلى الصعيد الفعلي كذلك ترتفع وتيرة الاستيطان، (وهو الذي يستهدف أهمّ عناصر الوجود الفلسطيني، وهي الأرض)، لا ليعكس استخفافاً بالمطالب الفلسطينيّة، التي ترفض استمرار التفاوض مع الاستيطان، فحسب، ولكن ليعكس استخفافاً بالوضع العربي بصفة عامة، بعد أن أدركت إسرائيل أن العالم العربي دخل في مرحلة يُرجَّح أن تطول، من محاولات إعادة التشكُّل في ظلّ نقصٍ بيّنٍ في العوامل الموضوعية لنجاح مثل هذه المحاولات.

فبعد «الربيع العربي» فعّلت حكومة إسرائيل خططها الاستيطانية فشهد العام 2012 ارتفاعاً كبيراً في الاستيطان : فوفقاً لتقرير وزارة العمل الفلسطينية: استغلّت هذه الحكومة (حكومة نتنياهو) انشغال العالم بتداعيات «الربيع العربي»، وضعف الموقف الفلسطيني الرسمي في اتجاه اتخاذ أيّ خطوة نضالية، فقامت بتنفيذ موجة استيطانية استعمارية، هي الأكثر قسوة تاريخياً على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. فقد شهد العام 2011 ارتفاعاً في بناء الوحدات السكنيّة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفّة الغربية بنسبة 20% عن العام 2010... واشتدّ تسارع الهجوم الاستيطاني خلال العام 2012، وتصاعد الاستيطان أكثر في العام 2013، فقد «كشفت إحصاءات إسرائيلية أن «البناء في المستوطنات ارتفع بنسبة 123 في المائة، خلال السنة الماضية، مع الإشارة، إلى أن معطيات دائرة الإحصاء المركزية تشير إلى البناء الرسمي فقط، الذي يجري وفق تصاريح رسمية، لكنّه في المقابل يتواصل بناء الوحدات الاستيطانية من دون تصاريح على امتداد الضفة الغربية.»[22]

وصرّح جمال طلب العملة، مدير مركز أبحاث الأرض والإنسان في مؤتمر صحافي عقدته وزارة الإعلام الفلسطينية بأن «العام 2013 يعتبر عام تغوّل وطغيان الاستيطان من خلال الانتهاكات المتكرّرة والمتصاعدة بحقّ الأرض والإنسان في فلسطين. وبدلاً من تجميد الاستيطان، ضاعفت حكومة نتنياهو الموازنات المخصَّصة له من 58 مليون شيكل، خلال شهر آب (أغسطس) 2013 إلى 614 مليوناً، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه»[23].

هذا الاستيطان الذي يؤثّر على أكثر من 40 % من مساحة الضفّة الغربية، عمل على تقطيعها إلى كنتونات صغيرة يستحيل معها التواصل الجغرافي، وبالتالي يستحيل معه أيّ فرصة للتطوير، أو إقامة دولة فلسطينية مستقلّة ومتواصلة.

الأثر الاستراتيجي على مستقبل القضية الفلسطينيّة

على الرغم من القلق الذي يساور إسرائيل بقيادة اليمين واليمين المتطرّف، جرّاء التغيّرات في الدول العربية المجاورة لها، ومن احتمالية حدوث تغيّرات جيوستراتيجية عقب تراخي قبضة النظم المركزية، كما حال نظام بشار الأسد في سورية، وزيادة الأخطار من شبه جزيرة سيناء، وانعكاسات ذلك على الوضع

21 المرجع السابق نفسه، ص 13.

22 آمال شحادة، "ارتفاع البناء في المستوطنات بنسبة 123 في المئة»، جريدة **الحياة** (4 إبريل/ نيسان 2014).

23 « وزارة الإعلام تعقد مؤتمراً بعنوان (2013 عام تغوّل وطغيان الاستيطان)، **وكالة معاً الإخبارية**، متاح على:
http//:maannews.net/arb/ViewDetails aspx?ID662790=



الأمني والسياسي في لبنان والأردن... فإنها تسارع إلى تكريس واقع احتلالي يستفيد من انهماك مصر وسورية والارتباك العربي عموماً، كما أنها تسارع إلى الاستفادة من التجاذبات الدولية وحالة اللاوفاق الدولي واللاقدرة على الحسم لمصلحة دولة عالمية ضدّ أخرى، متذرّعة بذلك للتنصّل من «استحقاقات السلام» بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلّة العام 1967 والتوصّل إلى حلول عادلة بخصوص قضايا الوضع النهائي وهي القدس والمستوطنات واللاجئين والمياه، بالإضافة إلى الحدود.

تتذرّع إسرائيل بأن الوضع العربي غير المستقرّ وغير المعروفة اتّجاهاته مستقبلاً،لا يشجّعها على إبرام اتفاقات دائمة، حتّى لو استمرّت الدول العربية في عرض المبادرة العربية القائمة على التطبيع الكامل معها مقابل انسحابها من الأراضي العربية التي احتلّتها بعد حرب يونيو (حزيران)1967، والتوصّل إلى حلّ عادل لمشكلة اللاجئين؛ فهي- أي إسرائيل- تتذرّع كذلك بالوضع الفلسطيني، وبأنه لا شريكَ فلسطينياً جدياً للسلام، والمقصود محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي لا يملك القوّة الكافية على قيادة الفلسطينيّين نحو اتفاقية سلام نهائية.

لذلك تترجّح الكفّة عند رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وغيره من القادة اليمينين المتطرّفين أمثال ليبرمان، وزعيم حزب «البيت اليهودي» ووزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينت، نحو رفض الحلول النهائية في هذه المرحلة على الأقلّ، والاستعاضة عنها بحلول مرحلية لمّا تتبلور بعد، قد تكون ذات طابع اقتصادي، أو بضمّ «مناطق ج» من الضفّة الغربية إلى إسرائيل، أو بالانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد، على غرار ما فعل رئيس الوزراء الأسبق، أرئيل شارون، حين انسحب من قطاع غزّة من طرف واحد في أغسطس (آب) 2005. بحيث تكرّس بدلاً من ذلك مبدأ «السلام مقابل السلام»، بعد أن كانت مطالبة بـ «الأرض مقابل السلام»، وذلك تماشياً مع مقترحات مجموعة من المحافظين الجدد في مؤتمر نظّمه نتنياهو في القدس العام 1996 [24]. وهذا ما يسمح لإسرائيل بالعمل وفق سياسة التدرّج التي نهجها بن غوريون، على ابتلاع الوطن الفلسطيني، من خلال استمرار السيطرة على الموارد وقضم الأرض، وخلق ظروف تدفع الفلسطينيّين إلى الهجرة، من دون التورّط بالضرورة بالتهجير السافر، أو «الترانسفير» كما قال شارون، في أغسطس (آب) 1988: «إنك ببساطة لا تحمل الناس في شاحنات وتذهب بهم بعيداً، إنّني أفضّل التوصية بسياسة إيجابية: أن نخلق في الواقع وضعاً يدفع الناس إلى أن يغادروا».

ليس ما جرى في مصر من استقطابات سياسية مريرة بلا أثر سلبي على الفلسطينيّين، نظراً لما تمثّله مصر من مكانة وازنة بحكم موقعها العربي والإقليمي وموضعها وحجمها

لا يقتصر هذا التخطيط على الفلسطينيّين في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، ولكنّه يشمل أيضاً الفلسطينيّين في الداخل، انصياعا لفكرة «يهودية الدولة»، إذ تنهج إسرائيل هذا النهج السافر كلّما جُوبهَت بمقاومة فلسطينية شعبية وحزبية قوية، أو بضغوط خارجية، كما فعلت حكومة نتنياهو فيما عرف بمخطّط برافر، وهو قانون إسرائيلي أقرّته الكنيست بالقراءة الأولى في 24 حزيران (يونيو) العام 2013 بناءً على توصية من وزير التخطيط الإسرائيلي إيهود برافر العام 2011 لتهجير سكّان عشرات قرى البدو في النقب جنوب إسرائيل، وتجميعهم في ما يسمّى «بلديات التركيز، وتمّ تشكيل لجنة برافر لهذا الغرض». [25]

المعلن هو (تجميد التقدّم) في مشروع القانون، «فقد نقل الموقع الإلكتروني لصحيفة (هآرتس) عن بيغن، قوله: «إن رئيس الوزراء قَبِل توصيته بتجميد التقدّم في مشروع القانون، من دون أن يعرف ما إذا تمّ التخلّي عن المشروع نهائياً أو تمّ تأجيله مؤقتاً، حيث أقدمت آليات الاحتلال بتاريخ 18- 5- 2014 بهدم منازل في قرية وادي النعم البدوية غير المعترف بها في النقب. وأكّد شهود عيان أن عملية الهدم هذه إنما هي جريمة حرب... وأن قرار الهدم هو تنفيذ لخطّة برافر الهادفة إلى تهجير الأهالي ومصادرة

24 ينظر: جيرمي سولت، **تفتيت الشرق الأوسط**، ترجمة نبيل صبحي الطويل (دمشق: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص 408.

25 أسعد تلحمي، « ما هو مخطط برافر؟»، جريدة الحياة، (30 نوفمبر/ تشرين الثاني2013).



آلاف الدونمات"[26].

وحذّرت لجنة المتابعة العليا لشؤون عرب الداخل المحتلّ من أن أهداف مخطّط «برافر» الاقتلاعي الذي أعلن الاحتلال إلغاءه لا تزال قائمة.[27]

وتعتمد حكومة نتنياهو هذا النهج الذي يغلّب الاعتبارات الواقعية والفعلية على الاعتبارات الإعلامية والمعنوية، حين تصبح تلك الأخيرة سبباً في تعويق التنفيذ الفعلي. هذا المخطّط أعلنت الحكومة الإسرائيلية تجميده، ولكن العمل على الأرض لا يزال مستمراً لتنفيذه.

هذه السياسات الإسرائيلية في داخل فلسطين المحتلة العام 1948 والعام 1967 تهدف إلى تحقيق يهودية الدولة التي تعني جلب كلّ يهودي في العالم إليها، والانتقاص من العناصر غير اليهودية منها، لتأجيج الصراعات الدينية.

حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيّين يكون بتخييرهم بين الانتقال إلى كندا والعيش فيها، أو العيش في الدولة الفلسطينيّة المستقبلية، أو البقاء حيثما يوجدون ولاسيّما في الأردن الذي يستضيف 42 % من إجمالي 6 ملايين لاجىء مسجّلين لدى الأونروا

ولا يغرب عن البال أنَّ الموقف العربي المنشغل بـ«الربيع العربي» يسمح باستمرار غياب الضغط الدولي، والأميركي تحديداً، في ظلّ قيادة أميركية، أو وضع أميركي، أقلّ تورّطاً في القضايا الخارجية، وأكثر تردّداً، ولاسيّما مع إسرائيل وحكومة اليمين واليمين المتطرّف فيها، حيث شهدت إدارة أوباما تراجعاتٍ واضحة من المطالبة بوقف الاستيطان إلى المطالبة بتجميده إلى سعي وزير الخارجية جون كيري إلى اتفاق إطار لم ينجح في إنجازه.

وهو اتفاق لا يُتوقع أن يبتعد كثيراً عن المواقف الإسرائيلية، وهو وفق تسريبات صحافية يحدّد العناوين العريضة لقضايا الوضع النهائي، تمهيداً للتفاوض بشأنها لمدّة عامين، وذلك قبل الانتقال إلى خطوة تفاوض الطرفين خلال خمس سنوات أخرى، قابلة للتمديد غير المحدّد بسقف زمني، وفق متطلّبات الحاجة، حول كيفية التنفيذ. ويشمل الموافقة على بقاء جيش الاحتلال لسنوات ممتدَّة في منطقة الأغوار، وضمّ الكتل الاستيطانية الكبرى التي تقتطع نحو 12 % من مساحة الضفّة الغربية المحتلّة، وبقاء السيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود والمواقع الأمنية في الضفّة الغربية، واستثناء القدس المحتلّة من الحلّ النهائي..

أما قضية اللاجئين الفلسطينيّين، فحلُّها يكون بتخييرهم بين الانتقال إلى كندا، والعيش فيها، أو العيش في الدولة الفلسطينية «المستقبلية»، أو البقاء حيثما يوجدون، ولاسيّما في الأردن، الذي يستضيف أكثر من 42 % من إجمالي ستة ملايين لاجئ مسجَّلين لدى وكالة غوث الدولية «الأونروا» بينما سيتمّ إعطاء وضع اللاجئين في لبنان أولويّة المعالجة بحسبانها المسألة الأكثر إلحاحاً.

وربما كان الأهمّ، أميركياً، في هذه المرحلة هو منع إسرائيل من فرض أمر واقع، أو حلول من طرف واحد، كالانسحاب الأحادي من قسم من الضفّة الغربية، مع الاحتفاظ بمناطق المستوطنات والأغوار وأية مناطق أخرى تراها مهمّة استراتيجياً، من حيث الموارد أو الأمن.

وحتى الآن تعارض الولايات المتحدة توجّهات، نتنياهو نحو حلٍّ أحادي تنسحب إسرائيل بموجبه من الضفة الغربية، مع الاحتفاظ بالمستوطنات والأغوار والقدس. (صرّح نتنياهو في حديث لوكالة الأنباء الأميركية « بلومبرغ» بـ«وجود شبه إجماع في إسرائيل بضرورة اتخاذ خطوات أحادية الجانب، ويوماً بعد يوم يتعاظم هذا الموقف لدى اليسار واليمين؛ ما يدفعنا للتفكير جِديّا بالانسحاب من بعض المناطق في الضفّة الغربية»[28].

وتلوّح إدارة أوباما لإسرائيل، للقبول بحلِّ الدولتين، كما جاء على لسان وزير الخارجية جون كيري، بحسب ما أورد موقع «ذي ديلي بيست»، بأنها مهدَّدة بالتحوّل إلى دولة فصل عنصري، أو أن تدمِّر قدرتها على أن تكون دولة يهودية.»[29]

---

26 نسرين الرملاوي، « أهالي وادي النعيم بالنقب لـ PNN: استمرار هدم المنازل يعني أن مخطّط برافر لم ينته»، **شبكة فلسطين الإخبارية**، متاح على: http//:arabic.pnn.ps/index.php/pnn-select-89822/%D8%A7%D987%%D8%A7%D984%%D98%A-%D2014 -5 -18

27 « لجنة المتابعة تحذّر من استمرار أهداف «برافر» وتدعو للتظاهر»، **وكالة الصحافة الفلسطينية «صفا»**، متاح على: http://safa.ps/details/news/118414 (18 ديسمبر / كانون الأول، 2013).

28 " نتنياهو يدرس الانسحاب من بعض المناطق في الضفة" **وكالة معاً المستقلة**، 23- 5- 2014.

29 جريدة **الشرق الأوسط**، العدد12936 (29 إبريل/ نيسان 2014).



وقد تستخدم واشنطن فعلاً بعض وسائل الضغط غير المباشر على حكومة نتنياهو بتخفيف الغطاء عنها في المحافل الدولية والمحاكم الدولية. كما أنها تتخذ موقفاً لا يتطابق مع موقف حكومة نتنياهو من «حكومة الوفاق الوطني» بين منظمة التحرير وحركة حماس تحت قيادة الرئيس محمود عباس التي تشكّلت في 2 يونيو(حزيران) 2014.

لكن إسرائيل، بحكم سيطرتها الفعليّة على الأرض تمعن في فرض وقائع استيطانية واحتلالية بالتدريج المستمرّ المرتفع تارةً والهادىء تارةً، ونتنياهو بما يملك من قدرة على التملّص والمراوغة، وبما يستند إليه من تأييد عميق لإسرائيل في الكونغرس الأميركي، وفي مراكز القوّة والضغط في واشنطن لن يواجِه على الأقلّ ضغوطاً جدّية، ولاسيّما في هذه المرحلة من الضعف العربي، تحدُّ من مشروعاته الاحتلالية المتصاعدة بتضافر قوى اليمين والمستوطنين.

وبين الغياب العربي، أو شبه الغياب، وإدارة الأزمة أميركياً، أو التأجيل حتى (تنضج الظروف، أو يتوفّر الزعماء) والتغوّل الاحتلالي الذي يزيد الحالة الفلسطينية احتقاناً، تبقى الاحتمالات مفتوحة على التفجُّر؛ فقد يصعب إبقاؤها تحت السيطرة.



«ربيع مصر».. هل أعاد الأقباط إلى مربّع الذمّية؟

أ. كمال زاخر

نحتاج بداية إلى ضبط «المصطلحات / التعبيرات»، وخصوصاً تلك التي شاعت في الفضاء العربي، والمصري منه بخاصة، على مدى أربع سنوات، ويتمّ التعامل معها، باعتبارها مسلّمات، تحصّنت بالتداول والنقل، بل واقتربت من حالة التقديس، وتشكّلت لها كتائب من المدافعين، تتربّص بكلّ مَن يقترب منها، أو يطرحها على بساط البحث والتدقيق، تحسّباً لرفضها، وقد صارت عنوان مرحلة.
لعلّ أهمها تعبير «الربيع العربي»، فهل من ضمن فصول السنة، بحسب مناخنا، ثمّة محلّ للربيع، الذي تتميّز شهوره، وفق الواقع عندنا، بالرياح المحمّلة بالأتربة والطقس غير المستقرّ؟ ويمتد السؤال ليقتحم فصول المناخ السياسي، في المطلق؛ هل صادفنا عبر تاريخنا الحديث، بعدما عرفنا شكل الدولة بمعناها الذي استقرّ بيننا مع إرهاصات التنوير، بانتصاف القرن التاسع عشر، وعلى امتداد القرن العشرين بكلّ تقلّباته، هل صادفنا ربيعاً سياسياً؟!
وإذا انتقلنا من العام إلى الخاص، هل ما حدث في منطقتنا، انطلاقاً من تونس وعبوراً بمصر واليمن ووصولاً إلى ليبيا سوريا والعراق، يمكن أن يتّسق مع تعبير «الربيع العربي»؟

لا أزعم أنّني أملك إجابة قاطعة، وإن كانت وقائع وأحداث أربع سنوات وتداعياتها، تجعلنا نتشكّك في ملاءمة المصطلح للتعبير عنها.

وفي السياق ذاته، هل يمكن اعتبار ما حدث «ثورة» أو «ثورات» من دون أن نقف على تفاصيل كلّ حالة، أسباباً ونتائج؟ وهل نملك من المعلومات، بعيداً من الحالة الشعبوية والنخبوية الحادثة، ما يمكّننا من هذا؟

ظنّي أنّنا بحاجة الى مزيدٍ من الوقت، حتى يهدأ الغليان ونتمكّن من قراءة ما حدث بعقل بارد يملك من الموضوعية ما يجنّبه التأثّر بانحيازات اللحظة، مع وضدّ، لنقف على الدوافع والملابسات وتشابكات المصالح وتصادمات القوى السياسية، وإخفاقات النظم الحاكمة، واختلالات العقد الاجتماعي بينها وبين شعوبها، وهل يحقّ لنا أن نقترب من فرضيّة «المؤامرة» واحتمالاتها وأطرافها؟ وهل وقعنا في براثنها أو كنّا مشاركين وضالعين فيها؟، أو هي محضّ افتراءات أنتجتها حالتنا المرتبكة والمنبتّة الصلة بالشفافية والمعلوماتية، وأيضاً موقع الصراعات الدولية والعالمية فيما بينها، وفي ما يتعلّق بالسيطرة على المنطقة لموقعها وثرواتها الطبيعية، بخاصة في ما يتعلّق بالطاقة ومصادرها، ودور الأجهزة الاستخباراتية في كلّ هذا، ومخطّطات إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط بما يتفق ومصالح القوى العظمى؟

الأقباط والثورة بين 25 يناير و30 يونيو

عندما تحوّل الأقباط (مسيحيّو مصر) إلى أقلية عددية في مطلَع القرن الثاني عشر الميلادي، لأسباب تاريخية عِدَّة، تبنّى الحكّام التعامل معهم كطائفة دينية، في سياق دولة الملل والطوائف والنِّحَل، وصار التعامل معهم يتمّ عبر المؤسّسة الدينية (الكنيسة). ولم يتغيّر الأمر كثيراً بعدما عرفت مصر نسق الدولة الحديثة، مع رياح الحملة الفرنسية، وتجربة محمد علي وبعثاته للغرب؛ حتى أن الأمر شهد تطوُّراتٍ عميقة في تحجيم المشاركة القبطية في الشأن العام، وخصوصاً بعد ثورة / انقلاب يوليو (تموز) 1952. ثم إن السادات

بعد وصوله إلى الحكم، انقلب على موروث النظام الناصري، وبالتحالف مع القوى والتيارات الإسلامية الراديكالية، استقرَّ في المشهد المصري السياسي مبدأ التعامل مع الأقباط كأقلّية، ومن خلال مؤسّسة الكنيسة. ويوجز الدكتور ميلاد حنّا[1] هذا في جملة معبِّرة: «إن الدولة اختزلت الأقباط في الكنيسة واختزلت الكنيسة في الإكليروس (رجال الدين) واختزلت الإكليروس في البابا[2]». وفي كلّ مرّة يتعرّض فيها الأقباط لعمل إرهابي، تسارع الدولة إلى البابا البطريرك، استرضاء أو ضغطاً، فيبادر بدوره درءاً لمخاطر التصعيد، إلى مناشدة رعيّته الهدوء، واعتبار ما حلّ بهم اختباراً إيمانياً، في محاولة لامتصاص الغضب. وقد استمرّ هذا النسق من التعامل عقب أحداث الخانكة 1972، وحتى أحداث كنيسة القدّيسين في الإسكندرية نهاية العام 2010، ومع لحظات بزوغ السنة الجديدة 2011، قبيل أيام من اندلاع أحداث 25 يناير (كانون الثاني).

أحداث 30 يونيو هي استرداد لوطن اختُطِف في لحظة غائمة وملتبسة وتحتاج ليقظة تتناسب والمخاطر المحيطة في الدوائر المحلّية والإقليمية والعالمية

عانى الأقباط من الاستهدافات الدموية المتكرّرة والمتصاعدة من قبل الجماعات الإرهابية الإسلاموية الراديكالية التي دعمها نظام الرئيس أنور السادات واستعان بها، والتي دُشّنت بحادثة الخانكة 1972، واستمرّت مدعومة من نظام الرئيس مبارك في مواجهة التيارات الناصرية واليسارية، بالتوازي مع مساومة القوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، بغية الحصول على دعمها، حتى لا تقفز هذه التيارات المتشدّدة إلى الحكم، وتهدّد المصالح الغربية والأميركية، باعتبارها البديل المتاح، ويكاد يكون الوحيد، في مناورات امّتدت لسنوات. وزاد من عناء الأقباط حالة التواطؤ من قبل النظام الحاكم، إزاء هذه الأعمال الإجرامية، وتعطيل القانون. وبدلاً من توصيفها بالأعمال الإجرامية، ابتدعوا لها مسمّى مخاتلاً ومراوغاً: «الفتنة الطائفية» الأمر الذي تتوه معه المسؤولية الجنائية، فللفتنة أطراف متعدّدة، وفيها يتحوّل الأقباط إلى فاعل وطرف، وينتهي الأمر إلى عقد جلسة صلح عرفية، برعاية الأجهزة الأمنية، يجبر فيها الأقباط على قبول الصلح عنْوة، ويفلت الجاني بجريمته، في رسالة لغيره بتكرار ما حدث، وكان لمحافظات الصعيد النصيب الأوفر من هذه الجرائم، وقد رصدها الصحافي والباحث سليمان شفيق[3]، ووصلت إلى إحدى ذراها في العام 2000 فيما عرف بـ«مذبحة الكشح» في محافظة سوهاج، والتي تناولها بالتحليل الصحافي والباحث د. وليم ويصا في كتاب تحليلي توثيقي يقع في 700 صفحة من القطع الكبير، تحتلّ الوثائق والمستندات والشهادات المصرية والأجنبية، أكثر من نصفه[4]. عبر هذه السنوات الممتدّة، ولد جيل قبطي جديد، لا يتعاطى أو يتعامل بأدوات الأجيال السابقة، بفعل ثورة الاتصالات والمعلوماتية العابرة للحدود والثقافات، ويعاني، فضلاً عن معاناة الأقباط التقليدية، من ضغوط اقتصادية، تتجلّى في البطالة وغياب الأمل، فضلاً عن ضبابية المرحلة، فعرف طريقه إلى آليات الإحتجاج، والتي بدأت داخل أسوار الكنيسة، وفي باحة الكاتدرائية، تستنهض الكنيسة، باعتبارها الوسيطة المعتمدة لدى الدولة، للمطالبة بحقوق الأقباط. ولم تكن الأجهزة الأمنية تملك جرأة اقتحام أسوار الكنيسة، لكنّها كانت تشدّد الحصار حولها، حتى لا يخرج الشباب باحتجاجاتهم إلى الشارع، وعلى الجانب الأخر من النهر، شباب مسلم، متحفّز ومحتقن، في اتجاهين، إحداهما ضدّ الأقباط بفعل ماكينة الحشد، التي تديرها التيارات الراديكالية الإسلاموية المتشدّدة، وثانيهما متحفّز ومحتقن ضدّ نظام و«سلطة شاخت فوق مقاعدها»، بحسب تعبير الكاتب الصحافي محمد حسنين هيكل[5]. وكان التقدير الأمني مصيباً، فخروج شباب الأقباط إلى الشارع، كان مؤذناً بانطلاق شرارة الصدام مع بعض شباب الجماعات الإسلامية، والتحالف مع

1 أحد أهمّ الرموز القبطية السياسية، عضو مؤسّس لحزب التجمّع المصرى (اليساري). رصد تجربة الكنيسة مع الرئيس السادات والتي وصلت الى ذروتها في اعتقالات سبتمبر 1981، وقد شملته شخصياً، في كتابه **ساسة ورهبان خلف القضبان**، (القاهرة: حزب التجمع، فبراير 1997).

2 البابا هو الرئيس الديني للكنيسة وهو رئيس الأساقفة فيها، ويلقب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، راجع في ذلك الأب باسيليوس المقاري، **السلطان الروحي في الكنيسة**، ط1 (القاهرة: دار المؤلف، 1998)، ص 106.

3 سليمان شفيق، **الأقباط من لاهوت التحرير إلى ميدان التحرير**، ط1 (القاهرة: مركز المحروسة، 2014).

4 وليم ويصا، **الكشح الحقيقة الغائبة**، ط1(القاهرة: لوجوس سنتر، 2004).

5 وردت في كلمة أرسلها هيكل إلى اجتماع الجمعية العمومية لنقابة الصحافيين العام 1997.

الآخرين ضدّ النظام الحاكم، وكلاهما محمّل بنتائج يتحاشاها النظام.

كان من أبرز المواجهات «أحداث العمرانية» - 19 يناير(كانون الثاني) 2011 - والتي شهدت مواجهة هي الأولى من نوعها بين أجهزة الأمن والأقباط، العُزّل وغير المسيَّسين، لمنع الأقباط من استكمال بناء كنيسة شرعوا في بنائها، بحجّة عدم استكمال التراخيص المطلوبة لذلك. وبغير الدخول في تفاصيل، فقد كانت هذه المواجهات بمثابة «بروفة جنرال»، بلغة أهل المسرح، بين مواطنين عزّل والأجهزة الأمنية، أُعيد إنتاجها بعد أيام في أحداث 25 يناير (كانون الثاني) وما بعدها.

خروج الأقباط بالكنيسة الى الوطن

عندما تنادى الشباب المصري عبر شبكة التواصل الاجتماعي، (الفيسبوك)، للتجمّع في ميدان التحرير يوم 25 يناير (كانون الثاني) 2011، لم ينتصف النهار، حتى زحفت جموع الشباب إلى الميدان، على الرغم من محاولة الأمن قطع الطرق والمداخل المؤدّية إلى الميدان. ويتصاعد الأمر إلى قرار بالبقاء في الميدان، ويتصدّى لهم الأمن، لكنّهم يعاودون المحاولة مجدّداً في الأيام التالية، ويتنامى الزحف الشبابي إلى الميدان، وتتجلّى فيه آيات الاندماج المصري، ويبدأ الشباب القبطي في المشاركة الواضحة، على الرغم من الموقف الرسمي للكنيسة وقتها، الرافض للخروج إلى الميدان، أو الخروج على الحاكم، ويشاطرها الأزهر الموقف نفسه، ربّما بسبب مخزون الخبرات لدى المؤسّستين التقليديتين، وبينها وبين السلطة الحاكمة، وهو موقف متواتر عبر التاريخ. فالحاكم عند الأولى معيّن من قبل الرب، والخروج عليه عند الثانية معصية، لكن الشباب لم يصغ لهما، فتضطر المؤسّستان للرضوخ إلى صوت الشارع، ويتراجع البابا شنودة الثالث عن موقفه الرافض، ويتحوّل إلى موقف يبارك إرادة الشعب.

وهكذا فعل الأزهر، ويتحوّل ميدان التحرير إلى أيقونة مصرية وطنية بامتياز، وتتعانق الصلوات الإسلامية بالتراتيل القبطية، ويقيم المسلمون الصلاة في الميدان، ويشكّل الشباب القبطي سياجاً بشرياً حولهم، ويتبادلون المواقع يوم الأحد، فيقيم الأقباط صلواتهم، ويحميهم الشباب المسلم، ويقف العالم منبهراً من الدرس المصري، ويخرج الرئيس مبارك ببيان يعلن فيه أنه قرّر أن يعيش في مصر، ويموت فيها، من دون أن يحدّد موقفه من مطالب الميدان بالرحيل، وتفعل النبرة العاطفية في الخطاب فعلها، وينقسم الميدان، وتلوح في الأفق دلالات تراجع، وانعطاف في اتجاه الرئيس، فتباغتنا أحداث ما عرف بـ»موقعة الجمل»، وتتوزّع الاتهامات، ويتمّ الترويج لتحميل الحزب الوطني - حزب الرئيس - المسؤولية، ليتوحّد الميدان مجدّداً في مطالبة الرئيس ونظامه بالرحيل، وقد كان.

بدايات معاناة الأقباط: أطفيح

تزايدت الأطياف المجتمعة في الميدان، ولحق بها تيار الإخوان المسلمين -ـ في اليوم الثالث -ـ بعدما لاحت مؤشّرات التصعيد ليتحوّل من مجرّد وقفات احتجاجية ضدّ قمع الأمن، اختارت يوم عيد الشرطة للاحتجاج، إلى احتجاج ضدّ النظام، ليلهب هذا التيار مشاعر الجماهير للتصعيد مجدّداً للمطالبة بإسقاط النظام. ولم تكتف برباعية شعار التحرير: «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية» ليصير الهتاف المدوّي «إرحل.. إرحل».

اختار «الإخوان» السير ضدّ حركة التاريخ ولم يقدّموا حلولاً لتشابكات اللحظة وأزماتها وتملّكتهم شهوة الاستئثار فأزاحوا حتّى شركاءهم في معسكر الإسلام السياسي

كانت لحظة تجمّعت فيها الإرادات، كثيرها كان تلقائياً، وقليلها كان مرتّباً ومحسوباً ومدقّقاً. فما إن استجاب الرئيس لمطالب الجماهير، وأعلن عبر بيان مقتضب ألقاه نائب الرئيس آنذاك ـ ورئيس المخابرات العامة قبلها بأيام - اللواء عمر سليمان، 11 فبراير(شباط) 2011 - بنبرة يعتريها الحزن، ومحمّلة برسائل ما زالت تحتاج لفكّ شفرتها، حتى انصرف المحتشدون في ميدان التحرير، في نشوة وزهو في غير انتباهة لما تخبّئه الأيام.

ويعلن عن تولّي المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة مسؤولية إدارة البلاد، وفقاً لبيان التخلّي، وتتشكّل جبهات وائتلافات شبابية عديدة، وتدور الصراعات بين رفقاء الأمس وفرقاء اللحظة، وتبدأ رموز الإخوان والسلفيين وغيرهم من رموز الإسلام السياسي في الظهور على الفضائيات، تطرح رؤاها،



وتحشد لها الجماهير في مغازلة للحسّ الديني، والتبشير بعودة دولة الخلافة، حلمهم الأثير، بعد سقوط الخلافة العثمانية الحلقة الأخيرة في سلسلة دول الخلافة[6]، العام 1923، وأعقبها تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في العام 1928 بدعم من «إدارة شركة قناة السويس» الإنجليزية في الإسماعيلية.
ويقع حادث الاعتداء على كنيسة في قرية «صول» التابعة لمركز أطفيح من أعمال محافظة الجيزة المتاخمة للعاصمة «القاهرة» من الجهة الجنوبية، وحرقها تماماً في 5 مارس (آذار) 2011. ويقابلها شباب الأقباط بمظاهرات عارمة أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو) في كورنيش النيل، يؤازرهم شباب المسلمين، بينما كان شيء أخر يجري في القرية، فقد تمّ حشد أهل القرية للتنكيل بعائلة قبطية، ينسب لأحد شبابها بالتغرير بفتاة مسلمة. وكانت المفاجأة، أن يدعو المجلس العسكري الحاكم، إلى مؤتمر شعبي للصلح، ويحضر أحد لواءات المجلس وبصحبته الداعية الإسلامي محمد حسّان، الذي يخطب في الناس، مؤكّداً في تلميح خطير يفتقر للصدقية، أن الدعوة السلفية، وجموع المسلمين، يرفضون لجوء «النصارى» إلى دول الخارج، وفي الغرب تحديداً، للضغط على الدولة لتحقيق مكاسب لهم، وأن مصر لن تُحكم بغير شرع الله. ثم يسهب في الحديث عن سماحة الإسلام، ورفقه بأهل الكتاب، ثم يعلن عضو المجلس العسكري قرار المجلس بإعادة بناء الكنيسة على نفقة القوّات المسلّحة.

عندما سُئِل البابا تواضروس عن موقفه من بناء الكنائس وما تواجهه من عقبات أجاب: «وطن بلا كنائس أفضل من كنائس بلا وطن»

كانت الملاحظة اللافتة، وقُدّر لي أن أشهد هذا المؤتمر برفقة وفد التلفزيون المصري، أن الذي يقود المفاوضات قبل المؤتمر هو الشيخ حسان، وينحصر التفاوض مع كبار أهالي المنطقة من المسلمين في غير التفات إلى أقباط القرية، وفي وجود قساوسة الكنيسة، الاحتفالي، من دون الالتفات إليهم، وكأننا إزاء عقد إذعان مفروض على الأقباط، فضلاً عن غياب الدور القيادي للواء مندوب المجلس الحاكم وتأمينه على طرح الشيخ حسّان.
كانت واقعة «أطفيح» رسالة بفكّ الارتباط الذي أحدثه ميدان التحرير، وعودة الأقباط إلى مربّع «الذمية» وموت المواطنة، بحسب سعي التيارات الراديكالية تلك.
اللافت هنا هو أن هذا المؤتمر كان بمثابة إعلان صلاحية وإطلاق يد تلك التيارات في إدارة البلاد وتقديمها للجماهير، باعتبارها ذات تأثير لدى السلطة الحاكمة الجديدة، ومنها تنطلق هذه التيارات للقفز على ثورة يناير (كانون الثاني)، والتي انتهت بالوصول إلى السلطة وإلى مقعد الرئاسة في قصر الاتحادية[7] في يونيو (حزيران) 2012.

أيقونتا الثورة المصرية

لم تكن أحداث «ماسبيرو[8]» بغير جذور، فقد بدأت بموقف احتجاجي من الشباب القبطي على جريمة هدم كنيسة في قرية «الماريناب» التابعة لمدينة إدفو في محافظة «أسوان»، والتي تقع في اقصى جنوب مصر «الصعيد»، والتي كانت التصعيد الأخير بعد رفض مسلمي القرية استكمال الأعمال الإنشائية في كنيسة القرية، والقائمة قبل ثمانين عاماً، بحجّة أنها مضيفة يسعى أقباط القرية لتحويلها إلى كنيسة، لينتهي الأمر بتوجّه حشود أهالي القرية عقب صلاة الجمعة - 30 سبتمبر (أيلول) 2011 - إلى المبنى وحرقه، ومنع سيارات الإطفاء من الوصول إلى موقع الأحداث، على الرغم من رضوخ أقباط القرية لمطالب مسلميها وشروطهم. وشرعوا في إزالة القباب، وعقد جلسة صلح (عرفية) بحضور مأمور المركز ورئيس المباحث، وكهنة الكنيسة، ومع التصعيد المدفوع يحتجّ الأقباط ويتظاهرون أمام مبنى محافظة أسوان، ولا يحسم الأمر[9].
هذا السيناريو صار أمراً معتاداً بطول البلاد وعرضها، يسعى أقباط قرية ما لإقامة كنيسة أو

6 سليمان فياض، **الوجه الآخر للخلافة الإسلامية**، ط1(القاهرة: ميريت للنشر،1999) ص 5 ؛ كانت رابعة دول الخلافة الكبرى بعد خلافة الخلفاء الراشدين، إذ سبقها خلافة الأمويين والعباسيين والفاطميين.

7 عبد الرحيم علي، **الطريق إلى الاتحادية**، ط1 (القاهرة: المركز العربي للبحوث، 2013).

8 «ماسبيرو» هو مبنى الإذاعة والتلفزيون، ويضمّ كلّ القنوات الرسمية الحكومية المصرية، فضلاً عن الإذاعات المسموعة الحكومية، وملحق به مبنى وزارة الإعلام، ويقع على كورنيش النيل في القاهرة على بعد أمتار من مبنى وزارة الخارجية.

9 هاني سمير، **مذبحة ماسبيرو - أسرار وكواليس**، ط1 (القاهرة: دار ومكتبة الحرية، 2013)، ص 415.



ترميمها أو توسيعها وفقاً لمقتضى الحال، فيطرقون أبواب المسؤولين حاملين كلّ ما اشترطه القانون من مستندات ووثائق، ليبتلعهم الدولاب الحكومي، وينتهي الأمر الى تسويف البتّ في الطلب، أو الإمعان في التعويق. وإذا كلّلت مساعيهم بصدور التراخيص اللازمة، والتي ترتّب لصدور القرار الجمهوري، الذي يؤذن بالشروع في العمل، يمكن أن يوقف العمل لأن جهاز أمن الدولة يرى أن البناء يمثّل خطراً على الأمن العام، وتحمل الأوراق اعتراض الجهاز «لدواعٍ أمنية»، فيضطر الأقباط إلى التحايل للبناء، واستكمال ما هو قائم. وفي أحيان كثيرة كانت الإدارة المحلّية تغضّ الطرف عن هذا وتتركهم يستكمِلون العمل، حتى استشرى نفوذ التيارات الراديكالية، واخترقت العديد من الأجهزة، بخاصة في دائرة الإدارة المحلّية (محافظات ومدن وقرى ونجوع)، فصار المنع والتعقّب والملاحقة والإحالة إلى المحاكمة أمراً شائعاً وقاعدة مستقرّة في التعامل مع الأقباط.

وعندما لا تتوافر أسباب للمنع، يتمّ حشد البسطاء والعامة من مسلمي القرية، بل والقرى المجاورة، لمنع البناء أو الترميم بالقوة الهادرة، تحت تأثير ما يبثّه خطباء الزوايا والمساجد من تعاليم تحضّ على كراهية الأقباط. واستفحل هذا الأمر بعد الضوء الأخضر الذي أعطى- بغير سند من قانون - لهذه القوى الحقّ في فرض سطّوتهم على الشارع، وتشكيل الفكر الجمعي والذهنية الشعبية، وقد تأكّد هذا الاتجاه في أحداث «أطفيح» وتقدّم الشيخ السلفي الصفوف، وقيادته للأحداث في تخطّي لعضو المجلس العسكري الحاكم كما أسلفنا.

استنفر هذا الأمر شباب القاهرة، فدعوا إلى مسيرة سلمية تنطلق، يوم 9 أكتوبر (تشرين الأول) 2011 من حي «شبرا» قاصدة مبنى «ماسبيرو»، مطالبين بمحاكمة المسؤولين والمتورّطين في جريمة «المارينـاب»، تأسيساً على الواقع الجديد الذي شكّلته «ثورة يناير»: «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية»، يحدوهم حلم تكريس دولة القانون، وقيم العدالة، والمساواة، وكفالة الحقوق الأساسية، ومنها حقّ ممارسة الشعائر الدينية، وحرية الاعتقاد. ضمّت المسيرة الآلاف من المصريين، من الأقباط والمسلمين، أبناء هذا الحيّ القاهري العتيد، والذي يمثّل الاندماج الوطني والتآخي في أبهى صوره، لكنّهم فوجئوا بمَن يعترضهم، من البلطجية، وهم على مشارف الشارع المؤدّي لمقصدهم، ويقذفهم بالطوب والزجاجات الفارغة، لكنّهم يصلون بعد عناء إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون، وكان اختيار المكان يحمل إشارة مهمّة، لأنه رمز الإعلام المصري الرسمي والوطني، وكان على بعد نحو 200 متر تقع استديوهات بعض القنوات الفضائية العربية، وفي مقدّمتها قناة «الجزيرة» القطرية، لكن الشباب امتنعوا عن التظاهر، أو الاعتصام أمامها.

كانت الصدمة مزدوجة، الأولى حين تحرّكت مدرّعات الأمن العسكرية المرابطة أمام المبنى تجاه المسيرة لتدهس المُشارِكين فيها، بعد إطلاق وابل من الأعيرة النارية من القوّات العسكرية تجاه الشباب، بحسب العديد من شهادات الشهود، والتي وثّقها الصحافي هاني سمير في كتابه: مذبحة ماسبيرو.. أسرار وكواليس[10]، ويسقط من الشباب القبطي 24 شهيداً، ومنهم أيقونتا الثورة المصرية: «مينا دانيال» و»مايكل مسعد».

> **كسر إرادة الأقباط لم يتحقّق للمخطّطين والمنفّذين، بل تأكّد أنّهم ما زالوا رقماً صعباً في المعادلة المصريّة التي لا يمكن أن تستقيم من دونهم**

وكانت الصدمة الثانية بطلتها واحدة من مذيعات التلفزيون المصري، التي خرجت عبر الفضائية المصرية الحكومية لتناشد المصريّين أن يهبّوا لنجدة جيشهم، الذي يتعرّض لهجوم عنيف من الأقباط(!!). والأعجب أن تدرج أسماء مَن استشهدوا من ضمن قائمة المتّهمين الذين تتولّى النيابة التحقيق معهم[11]، وتتوالى بيانات التنّديد من المراكز الحقوقية ومنظّمة العفو الدولية، والكاتدرائة، بالتوازي مع بيانات التبرير، وعلى رأسها بيان رئيس الوزراء آنذاك - الدكتور عصام شرف- ويصدر المجلس العسكري الحاكم بياناً، يسترسل في تأكيد وطنية القوّات المسلّحة، وأنها لا تفرّق بين المصريين على أساس الدين، أو اللون، أو الجنس، وعلى أن الأقباط ليسوا فئة طارئة على المجتمع، لكنّهم جزء من نسيجه، ويستدعي نماذج من شهداء القوّات المسلّحة من الأقباط، وعلى رأسهم الشهيد لواء أركان حرب

10 هاني سمير، مرجع سابق، ص 373 وما بعدها.

11 هاني سمير، مرجع سابق، ص 180.



شفيق متري سدراك، أول شهيد مصري في حرب أكتوبر المجيدة، ويستعرض صور التلاحم الوطني في مشاهد 25 يناير وما تلاها. ثم يستعرض أحداث يوم ماسبيرو، ويحملها بتلميحات غامضة تشكّك في وجود «طرف ثالث» (مجهول) اقتحم المشهد، ثم يعود ليحمّل الشباب المتظاهر مسؤولية ما حدث بتصرّفات أربكت الجنود الذين انطلقوا مذعورين، ويغسل اللواء يديه من دم الشهداء، بل ويحوّلهم إلى متّهمين[12].

وينتهي كلّ هذا، وأكثر، إلى لا شيء.

وتتوالى الاستهدافات الطائفية للأقباط، ولا يختلف الأمر من مرحلة مبارك إلى مرحلة المجلس العسكري فإلى مرحلة حكم الإخوان، التي لم تزد عن سنة واحدة (30 يونيو 2012 - 30 يونيو 2013).

سنة الإخوان الكبيسة

ملاحظة جديرة بالتوقّف والبحث في الأحداث الإجرامية التي استهدفت الأقباط في سنة حكم الإخوان 2012 / 2013، أنها كانت تتمّ بشكل نمطي، ولم تكن في أغلبها من صنع الجماعات الراديكالية المتطرّفة. فقد وصل الحال إلى اختراق هذه الجماعات لمنظومة قيم ومعتقدات، ومن ثمّ سلوكيات المواطن العادي، والذي تحوّل إلى قنبلة موقوتة قابلة للانفجار عقب أيّ احتكاك يكون طرفاه، أحدهما مسيحي والآخر مسلم، بخاصة في القرى والمناطق العشوائية، وتأسيساً على أسباب قد تبدو للنظرة العابرة، أنها بعيدة عن الشأن الديني، بينما هي في حقيقتها تعبّر عن حالة ما بعد التشبّع من الكراهية، التي تحرص على بثّها هذه الجماعات سعياً لعزل الأقباط مجتمعياً أو إجبارهم على الهجرة المؤقتة أو الدائمة، داخل الوطن أو خارجه والتصعيد الذي يليها يخضع لحراك هذه الجماعات، كما حدث مؤخّراً في أحداث قرية «الخصوص»، وتطوّر إلى الاعتداء على الكاتدرائية المرقسية مقرّ رئاسة الكنيسة الأرثوذكسية العتيدة، في واقعة غير مسبوقة على امتداد تاريخ الكنيسة لقرون.

> **البابا تواضروس: «لو كان حرق الكنائس وتدميرها هو الثمن مقابل استرداد حرّية الوطن وكرامته، فنحن ندفعه عن طيب خاطر»**

بل وبدأت موجة جديدة لتعقّب الأقباط تحت مظلّة القانون، وهي الاتهام بازدراء الأديان، وتستهدف المعلّمين والمعلّمات بالأكثر، وتَنْشُط فيها أجهزة الضبط، وتُحال إلى التحقيق، ثم المحكمة، ويصدر فيها حكم بالإدانة، ويأتي بالحدّ الأقصى من العقوبة، فيما لا يقترب أحد ممّن ينالون من المسيحية، ويتناولون معتقداتها وكتّابها بالنقد والتجريح والسبّ، على الرغم من أنهم يمارسون هذا على رؤوس الأشهاد، وعبر الفضائيات المختلفة.

- دهشور، أغسطس(آب)2012: تقع مشاجرة بين «مكوجي» مسيحي وأحد زبائنه المسلمين، تتطوّر إلى معركة، تنتهي إلى مقتل الشاب المسلم، لتقوم القرية عن بكرة أبيها بمهاجمة منازل الأقباط ومحالّهم وتخريبها ونهبها، ومحاولة اقتحام كنيسة القرية، لولا مسارعة قوّات الأمن إلى محاصرتها وحمايتها، وإن لم تسلم أبوابها ونوافذها من الحريق، ويضطر الأمن إلى تهجير العائلات المسيحية لامتصاص غضب المسلمين، بفعل سعي الجماعات المتطرّفة وتحريضها، وغياب أيّ دور للأجهزة المحلّية.
- اقتحام مبنى خدمات في مطرانية شبرا الخيمة، من قبل جماعة متطرّفة سلفية، وتعليق لافتة بأنها مسجد تحت الإنشاء. وكان للتحرّك السريع لمطران الإيبارشية التابعة لها الأرض دوره في عدم التصعيد، وضبط انفعالات الأقباط، حتى تدخّلت قوّات الأمن، وقامت بإجلاء المتطرّفين المقيمين في الأرض، علماً بأنها مسجّلة رسمياً باسم المطرانية.
- وتتكرّر الأحداث نفسها بتنويعات مختلفة في قرى المنيا وأسيوط بشكل متواتر، لتصل إلى وادي الريان في الفيوم، وفيه دير حاصل على تصريح خاص من وزارة البيئة، لكنّه يتعرّض لهجوم البلطجية من دون التفات الأمن أو المحليّات.

«الخصوص» جريمة نظام

نحن الآن نقف على اعتاب شهر إبريل (نيسان) 2013 في قرية فقيرة تشبه آلاف القرى المصرية، اسمها «الخصوص» تابعة لمحافظة القليوبية، المتاخمة للعاصمة من الجهة الشمالية، والتي تصحو على كتابات ورسومات كتبت ليلاً، على جدران معهد ديني إسلامي، تحمل إساءة له. يعقبها،

12 هانب سمير، مرجع سابق، ص 191.



بحسب شهود عيان، نداءات عبر مكبّرات الصوت من أحد شيوخ المعهد تدعو للدفاع عن كرامة المعهد، ليتحوّل الأمر إلى أعمال عنف تتراوح بين الفعل، وردّ الفعل. وقد أسفرت الأحداث، بحسب بيان رسمي صادر عن المحافظة، عن مصرع 3 مسيحيين ومسلم، وإصابة 6 مسلمين ومسيحي.

وبعد يومين - 7 إبريل(نيسان) - ولأسباب أمنية، تتقرّر إقامة الصلاة على جثامين المتوفّين في الكاتدرائية، بعيداً من مسرح الأحداث المُلْتهب، وعقب الصلاة يفاجأ المشيِّعون بهجوم من البلطجية من فوق أسطح المنازل المحيطة، وممّن اعتلوا بوابات مدخل الكاتدرائية، مصحوبة بهتافات تكفيرية ونداءات لصيقة الصلة بالجماعات الإرهابية والإخوان، ولم يحرّك الأمن ساكناً، إلّا بعدما انتقلت الأحداث إلى العالم عبر شاشات الفضائيات التي كانت تغطّي حدث الصلاة.

لم يكن التصعيد على هذا النحو منطقياً، ولا يمكن فصله عن مواقف الكاتدرائية، التي رفضت الاستمرار في لجنة صياغة الدستور، وإعلانها عدم الموافقة على نهج إدارة البلاد. أصبحنا بعد نحو أربعة عقود من ابتعاث التنظيمات الإرهابية، على يد الرئيس الراحل أنور السادات، أمام تطوّر جديد، وقد تزايدت وتيرة العنف؛ فبعدما كنّا نشهد حادثاً كارثياً بنكهة طائفية بشكل متباعد، صرنا نترقّبه، ويقع بمعدل مرّة، على الأقل، كلّ شهر في تواصل وإصرار. المنطلقات نفسها، النتائج نفسها، المعالجات نفسها، والتبريرات نفسها، تجمعها كلها الإحالة إلى الزمن بمسكّنات تسهم في استفحالها. وصارت رائحة التواطؤ من الحكّام الجدد (الإخوان) تملأ الأجواء.

الجديد أننا نعبر مرحلة مختلفة ومرتبكة تضاربت فيها مفردات الواقع مع تغريدات مطالب الشباب وتوهّماتهم في بواكير انتفاضتهم، وهو تضارب تمّ بحرفية واصطناع ممنهج، ولا يمكن أن نقرأ الأعمال الإجرامية التي تقع على أرضية دينية، والمسمّاة على غير الحقيقة: «فتنة طائفية» بالتفسيرات نفسها التي قدَّمتها أنظمةُ ما قبل وصول الحكّام الجدد بمشروعهم الذي سمعنا عنه، والذي بشّرَنا بحلم نهضة وحلول عبقرية لكلّ معاناتنا، فصرنا كمن يسمع ضجيجاً ولا يرى طحناً.

ولا يمكن قراءة أحداث «الخصوص» بمعزل عن المشهد العام والتحضير النيراني عبر الموالاة وإعلامهم، فبينما تنقل عيون الفضائيات الرسوم التي فجَّرت المنطقة، والتي تمثّل رمز النازية العتيد: «صليب هتلر المعقوف»، والذي لا يقبله أو يستخدمه الأقباط، يتهمون الشباب القبطي برسمه على جدران المعهد الديني هناك، ويهملون تأكيدات مدير أمن القليوبية بأن مَن رسمه هم صبية من المسلمين.

أحداث «العمرانية» هي المواجهات الأولى من نوعها بين أجهزة الأمن والأقباط العُزّل غير المسيَّسين.. والسبب منعهم من استكمال بناء كنيسة

هل يمكن أن نفهم ما حدث من دون أن نشير إلى السعي الحميم لخلخلة منظومة الأمن الرسمية، لحساب تقنين إنشاء وتنظيم الميليشيات المسلّحة، وطلب تسليح آلاف من شباب الإخوان؟ أو بعيداً من تمرير قانون يسمح باستخدام الشعارات الدينية في الدعاية الإنتخابية؟ هل ما وقع منقطع الصلة بإعلان الكنيسة بحسم أنها لم تعد لاعباً سياسياً، ومن ثم دعوة الأقباط لتحمّل مسؤولية المشاركة المجتمعية والسياسية دونما وصاية؟ وهل يفهم بعيداً عن تحرّك الأقباط الإيجابي للمشاركة في الذود عن مؤسّسة الأزهر ضدّ مخطّط إزاحة شيخه الجليل فضيلة الإمام الأكبر د. أحمد الطيب؟.. هل يمكن إغفال الاحتمال بأن يكون هذا جزءاً من دوافع «مذبحة الخصوص» وملاحقة الجثامين ومشيّعيها حتى الكاتدرائية، وحصارها، والاعتداء عليها بالمولوتوف؟

هل يمكن أن نقرأ الهجوم على المشيّعين في الكاتدرائية بغير أن نقدّر الصدمة التي أصابت من حرّك الصبية والملثّمين منفّذي الهجوم بعدما هزّت أرجاء الكنيسة هتافات الشباب القبطي المقاطعة للصلاة، بسقوط حكم المرشد، ورفض اختطاف الوطن لحساب جماعة، في تأكيد جديد على صحوة وطنية خرجت عن السيطرة؟

هل يمكن ألاّ نعقد مقارنة بين ردّ الفعل الرسمي المستَفّز والفوري على حصار مقرّ جماعة الإخوان في «المقطّم»، واستنفار كلّ أدوات المواجهة، وتلاحق قرارات ضبط وإحضار الإعلاميين والنشطاء، وحبسهم أو الإفراج عنهم، بكفالات كبيرة تمهيداً لإحالتهم للمحاكمات، وسيل التهديدات السيادية عبر خطابات متلّفزة للتو، بالتصدّي



لمحاولات المساس بهذا الكيان المفتقر حتى اللحظة، للمشروعية (تنظيم الإخوان المسلمين)، وبين الصمت شبه الكامل من الجهات نفسها، ثم تحرّكها على استحياء، والذي انحسر إلى بيان باهت لم يحمل مجرد إشارة إلى إدانة مناسبة لجسامة الجرائم المركّبة والمتلاحقة وكارثيّتها في أحداث الخصوص والكاتدرائية؟ القراءة الموضوعية لجريمة «الخصوص/ الكاتدرائية» بعيداً من انفعالات اللحظة وضغوطاتها، تؤكِّد أنها لم تأتِ عفو الخاطر، ولا يمكن أن تكون بعيدة عن التخطيط المشيْطِن المُحْكَم.

ما زال السؤال عن توصيف ما حدث في 25 يناير قائماً: هل هو ثورة أو حراك مرتّب؟ أم توافقات بين أثقالٍ في الداخل والخارج؟ أم هي لحظة تجمّعت فيها إرادات، وإن اختلفت الأسباب والأهداف؟

وعلى الرغم من قتامة المشهد (وقتها)، يمكن أن نرصد إيجابيات أكّدتها الأحداث، منها أن كسر إرادة الأقباط لم يتحقّق للمخطّطين والمنفّذين، بل تأكد أنهم ما زالوا رقماً صعباً في المعادلة المصرية، التي لا يمكن أن تستقيم من دونهم. وقد ترجمت هذا المعنى، في جنازة شهداء «الخصوص»، كلمةُ سكرتير المجمّع المقدس الأنبا رافائيل، حين وجّه عبرها ثلاث رسائل: رسالة إلى الله تطالبه بالتدخّل ليجري عدله وينتقم لدماء الشهداء، ورسالة إلى الوطن، تؤكّد أن وطنية الأقباط لا يمكن أن تكون تحت الفحص أو التشكيك، وأنهم فداء له، كما كانوا على امتداد التاريخ، ورسالة إلى المصريين المسيحيين (الأقباط) تدعم تمسّكهم بقيمهم وأخلاقهم المؤسَّسة على المحبّة، وصيّة المسيح المحورية، التي يعيشون بها ولها، حتى لِمَن يبغضونهم ويطاردونهم.

ومن الإيجابيات، ذلك التحرّك الشعبي لشباب مصري مسلم، انطلق من مسجد النور المتاخم للكاتدرائية، متوجّهاً للكاتدرائية لحمايتها، وردّ الهجمة الشرسة عليها من فلول أعداء الحضارة، وحاملي لواء الرّدة، ممّن يبس وجدانهم، وبات مفارقاً للمصرية الحميمة. ولم تستطع جحافل الشرّ أن تمنع شباب مصر الواحد المتّحد من شقّ عنان السماء، بهتافه: «مسلم مسيحي إيد واحدة»، لتؤكّد أن وحدة المصريين عصيّة على المؤامرات والكسر.

في كلّ الأحوال، كانت الأحداث الإجرامية التي وقعت في محور «الخصوص» الكاتدرائية، نقطة في نهاية سطر الإرهاب، ولم تمضِ أيام قليلة حتى انفجر الشارع ليطيح بنظام الإخوان، وينطبق عليهم القول القرآني الكريم أيّما انطباق (وسيرى الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون).

سقوط الإخوان والانتقام من الأقباط

كانت كلّ المؤشرات تؤكّد أن سقوط الإخوان بات وشيكاً. فقد اختاروا أن يسيروا ضدّ حركة التاريخ، ولم يقدِّموا حلولاً لتشابكات اللحظة وأزماتها، وتملّكتهم شهوة الاستئثار، فأزاحوا حتى شركاءهم في معسكر الإسلام السياسي، وتعجّلوا جنْيَ الثمار، واصطدموا بالمؤسّسة العسكرية التي صارت واحدة من ثوابت الحكم في مصر، بخاصة بعد يوليو (تموز) 1952، وهي مؤسّسة منضبطة تملك أجهزة معلومات استخباراتية لا يستهان بها، بل أن جهاز المخابرات العامة، يعود للقوّات المسلّحة الفضل في تأسيسه، وجرى العرف السياسي أن يترأسه كادر من الجيش.

وأسهم في تعجيل السقوط ارتباكات اتخاذ القرار، والرجوع عنه في فترات وجيزة، وجاء بعضها عكسيّاً، وبخطأ مبارك نفسه جاء خطأ الإخوان، حين استحوذوا على البرلمان، الفاقد للخبرات البرلمانية، والمصبوغ، موالاة ومعارضة، بصبغة الإخوان ومَن والاهم، وحتى في اختياراتهم للرموز القبطية فيه. كان أغلبهم من المهادنين، وبعضهم من الموالين لهم من مسيحيّي السلطة. والصدمة التي شرخت الحس الشعبي، كانت في احتفال النظام الإخواني بذكرى نصر أكتوبر (تشرين الأول)، إذ بقتلة الرئيس السادات - في الذكرى نفسها - يحتلّون صدارة الاحتفال، ووصل الأمر إلى ذروته، في خطاب الرئيس الأسبق محمد مرسي الأخير قبل الإطاحة به، والذي جاء مشتّتاً ومحتشداً بالاتهامات التي وزّعها بسخاء على كلّ القوى السياسية، فضلاً عن تلْميحاتٍ إلى نفاِ صبره، والتلويح بانتهاء المهادنة مع من يعارضه، على الرغم ممّا كشفت عنه الأيام فيما بعد من اتفاق مسبّق مع وزير الدفاع بأن يكون الخطاب للتهدئة، وقبوله بانتخابات مبكّرة لموقع الرئاسة، لكنّه نكص اتفاقه.

كانت الأمور تتصاعد بتصرفات متوالية ومتسارعة

من الرئيس الأسبق مرسي، بهدف إحكام سيطرة الجماعة على مفاصل الدولة[13]، وكانت القوّات المسلّحة ترقب هذه التطوّرات، وتعمل على ألاّ ينفجر الموقف بما يضرّ بسلامة الوطن وأمنه.

في غضون ذلك، تظهر على السطح جماعة من الشباب باسم «حركة تمرّد» تدعو الشعب للتوقيع على استمارات لسحب الثقة من محمد مرسي العيّاط رئيساً، وتتطاير الاستمارات وتتجمّع التوقيعات في وقت قياسي، من أقصى البلاد إلى أقصاها، وتدخل الكفور والنجوع والقرى، في مشهد غير مسبوق؛ فبحسب «تمرّد» يصل مجمل التوقيعات إلى 22 مليوناً. ثم تدعو الشعب للاحتشاد يوم 30 يونيو - الذكرى الأولى لتولّي مرسي الحكم - للاعتصام في الميادين: «التحرير» و»الاتحادية» في العاصمة القاهرة، وأمام مقار المحافظات، للتأكيد على مطلبهم.

في هذه الأثناء يخرج وزير الدفاع- آنذاك- الفريق أول عبد الفتّاح السيسي، ويوجّه نداء للقوى السياسية على المستويات كافة، للاتفاق على مخرج صحيح من الأزمة، التي يعانيها الوطن، وخصوصاً بعدما وصل الصدام والرفض الشعبي للإخوان أقصى مدى، ويمهلها أسبوعاً وتنتهي الفترة المحدّدة التي حملتها كلمات وبيان القوّات المسلّحة، ليخرج السيسي مجدّداً ويمهل النظام وباقي القوى السياسية، وبلهجة حاسمة، 48 ساعة كفرصة أخيرة لرأب الصدع.

يأتي 30 يونيو (حزيران) لتتحوّل ميادين العاصمة والمحافظات إلى كتل بشرية يتمّ تصويرها بالطائرات، وتتجاوز أعدادها 30 مليون مواطن من الفئات والأعمار والمستويات كافة، وفي 3 يوليو (تموز) تجتمع الرموز الوطنية في مؤتمر يعلن من خلاله السيسي عزل مرسي، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيساً مؤقتاً للبلاد، ويعلن توافق القوى الوطنية على خارطة طريق للمستقبل بتوقيتات محدّدة تشمل ثلاثة محاور: تعديل الدستور، انتخاب البرلمان، انتخاب رئيس للجمهورية.

الصدمة التي شرخت الحسّ الشعبي كانت في احتفال النظام الإخواني بذكرى نصر أكتوبر وظهور قتلة السادات وهُم يحتلّون صدارة الاحتفال

ما بين إعلان حركة «تمرّد» الدعوة للاكتتاب في استمارة عزل مرسي، وتفويض القوّات المسلّحة من الحراك الشعبي للإمساك بزمام الأمور في 24 يوليو (تموز)، تتحرّك جماعة الإخوان المسلمين لمواجهة هذا الحراك وإجهاضه، فتحشد عناصرها في «ميدان رابعة العدوية»، على طريق النصر في حيّ مدينة نصر شرق العاصمة. لكن الخروج الكاسح للجماهير لا يعْبَأ بتحرّكهم، ويتمّ عزل مرسي والتحفّظ عليه، بمعرفة المخابرات العسكرية، ويتولّى المستشار عدلي منصور السلطة، لتبدأ مرحلة انتقالية جديدة.

لحظة الانتقام

يرفض الإخوان، ومن حشدوهم في «ميدان رابعة»، من موالين ومرتزقة، في «ميدان النهضة» على مرمى البصر من جامعة القاهرة في الجيزة، الاستجابة لنداءات فضّ اعتصاميهما، ويحوّلون المنطقتين إلى مناطق مستقلّة عن الدولة محاطَة بالمتاريس، ومجهّزة بالميكروفونات، تتوافد إليها قيادات الإخوان، ويقطعون الطريق على الدخول إليها، أو الخروج منها، وتتوالى تصريحاتهم التي تربط بين فضّ الاعتصام وعودة الرئيس المعزول مرسي إلى منصبه، وتعلن أن وقف الأعمال

---

13 دكتور عبد المجيد فريد، «مقدّمات ثورة 30 يونيو - دراسة»، مجلة **أحوال مصرية** (القاهرة: مؤسّسة الأهرام) ويرصد فيها:

- أغسطس 2012 تشكيل حكومة هشام قنديل التي انفرد بها الإخوان ومشايعيهم نكوصاً على وعد مرسى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضمّ الأطياف السياسية كافة.
- أغسطس 2012 استبعاد المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة وإلغاء الإعلان الدستوري الذي يعطي المجلس حقّ التشريع حتى انتخاب البرلمان.
- نوفمبر 2012 إصدار إعلان دستوري معيب متجاوزاً السلطة القضائية ومحصناً قراراته من الطعن عليها ليصبح مرسي حاكماً مطلقاً.
- رفضه مبادرات حزب النور حليفه السابق لتصحيح المسار، وإعلان الحزب أن مرسى يقود البلاد إلى كارثة.
- رفضه اقتراح مبعوث الاتحاد الأوروبي «برنادرينو ليون» تضمّن تغييراً محدوداً في حكومة قنديل يشمل رئيسها وخمسة أو ستة من الوزراء الذين تقوم وزاراتهم بأدوار مباشرة فى العملية الانتخابية، واتخاذ عدد من الإجراءات اللازمة لنزاهة هذه العملية بما في ذلك التوافق على قانون انتخاب مجلس النواب، وتعيين نائب عام جديد .وقد وافقت أغلبية الأحزاب الوطنية الديمقراطية (المدنية) المنضوية تحت لواء «جبهة الانقاذ الوطني» عليه.
- شنّ هجوم كاسح على السلطة القضائية عبر مجلس الشورى الذي تسيطر عليه جماعته.
- أجرى تعديلات وتعيينات فى المؤسّسات والأجهزة والوزارات التي تقوم بدور جوهري في الانتخابات، وبخاصة وزارة التنمية المحلّية ووزارة التموين ووزارة الزراعة ووزارة التأمينات الاجتماعية، فضلاً عن وزارة الداخلية بطبيعة الحال. وهناك أيضاً الأجهزة المحلية التي تدير حياة الناس اليومية وتؤثّر فيها أشدَّ التأثير، وبخاصة المحافظات التي التهمت جماعة «الإخوان» معظمها حيث أصبح هناك محافظون ينتمون إليها فى 17 محافظة، أي ضعف أقصى ما حصل عليه الحزب الحاكم الأسبق في عهد الرئيس حسني مبارك (الحزب الوطنى) وتتضمّن المحلّيات أيضا مجالس المدن والأحياء والقرى التي استولت جماعة «الإخوان» عليها سواء بشكل مباشر أم عن طريق ضمان تحوّل ولاء رؤساء سابقين لها إليها. وقد أدَّت هذه الهيمنة على المؤسّسات والأجهزة المؤثّرة على العملية الانتخابية إلى امتلاك جماعة «الإخوان» القدرة على تحديد نتائج الانتخابات البرلمانية.
- رفض مرسي تعيين نائب عام مستقل يرشّحه المجلس الأعلى للقضاء بدلاً من النائب العام الذي اختاره هو بقرار رئاسي مستغلاً الصلاحيات التي منحها لنفسه بموجب ما أسماه «إعلاناً دستورياً» في 26 نوفمبر (تشرين الثاني) 2012، لكي لا تقوم النيابة العامة بدورها في التحقيق في الانتهاكات التى كانت جماعته تخطّط للتحكّم من خلالها في نتائج الانتخابات. وقل مثل ذلك عن قانون الانتخابات الذي انفردت جماعة «الإخوان» بوضعه على مقاسها وبما يضمن لها أغلبية مريحة في البرلمان القادم.



الإرهابية التي تتوالى في سيناء، ستتوقّف في اللحظة التي يعود فيها مرسي إلى «الاتحادية»، وبعده توالت التهديدات التي استهدفت الأقباط من قيادات الجماعة الإرهابية، وذلك بعد تحميلهم مسؤولية الاحتشاد أمام « قصر الاتحادية».

يأتي يوم 14 أغسطس (آب) لتتحرّك قوّات الشرطة لفضّ الاعتصامين بعد استنفاذ كلّ محاولات الإقناع، وفشل الوساطات المتعدّدة، وتدور معركة أخرى على المستوى الإعلامي تحفل بالعديد من الإدعاءات، من جانب الإخوان، وقد أسقط في أيديهم، وتتساقط قياداتهم المحرّضة في يد العدالة، وهم الآن رهن التحقيق والمحاكمة.

تنجح قوّات الأمن في فضّ الاعتصامين، واسترداد هيبة الدولة، وفكّ أسر سكّان وقاطني منطقتيْ الاعتصام، وتقوم قوّات الجيش والشرطة بإغلاق «ميدان رابعة العدوية» أمام حركة المرور، حتى تتمكّن الآليات العسكرية من التوجّه إلى «شارع الطيران» و«طريق النصر»، وقيامها بإغلاق الشارعَيْن في الاتجاه المؤدّي إلى «ميدان رابعة العدوية» ليتسنّى لهيئة نظافة القاهرة وتجميلها القيام بمهمّة رفع المخلفات الناجمة عن الاعتصام، وإزالة الأحجار، ورفع السيارات المحروقة، وترميم أرصفة الميدان.

لم تستطع جحافل الشرّ أن تمنع شباب مصر من شقّ عنان السماء بهتافهم: «مسلم مسيحي إيد واحدة»

في اللحظة نفسها، وعلى مدى أربعة أيام، من 14 إلى 17 أغسطس (آب)، وبشكل متزامن، تتعرَّض كنائس مصر ومؤسّسات الكنيسة وممتلكات كثير من أقباط محافظات الصعيد (جنوب مصر) لهجمات شرسة، في ترجمة فورية للتهديدات التي انطلقت من فوق منصّات الاعتصامين، والمنشورات التي سبق توزيعها من قبل الجماعات الإرهابية، وتحمل تهديدات صريحة باستهداف الأقباط والمؤسّسة العسكرية. وجاء التنفيذ ليؤكّد أنه وفق خطة معدّة سلفاً، ولدى منفّذيها تعليمات بالشروع في التنفيذ مع لحظة فضّ الاعتصامين، وعلى الرغم من علم قوّات الأمن بهذه التهديدات، لم يتمّ التعامل معها بجدّية، أو بإجراءات استباقية، ممّا أتاح للمعتدين تنفيذها، ونهب كلّ محتويات المواقع المستهدَفة بحرّية، وعلى مهل، بل ووصل بهم الحال إلى اقتسام الغنائم فيما بينهم على قارعة الطريق، واستحضار سيارات نقل لتحمل الممتلكات وتبيعها بشكل علني[14].

وتراوحت الاعتداءات بين تحطيم الأبواب والنوافذ، وحرق المباني، باستخدام أنابيب البوتاغاز، وزجاجات المولوتوف، ونهب المحتويات، تحت تغطية نيرانية، ونهب المحلّات وسرقة سيارات أصحابها، واقتحام الشقق وتدميرها بعد نهبها، وترويع مَن يتصدّى لهم، والاعتداء عليهم بوحشية مفرطة.

وشملت الاعتداءات «إيبارشية سوهاج»، و«المنشاة»؛ وفي محافظة أسيوط، «إيبارشيات أبنوب» و«الفتح»، و«القوصية» و«مير»؛ وفي «المنيا»، امتدَّت إلى «إيبارشية دير مواس» و«إيبارشية المنيا» و«أبو قرقاص»، و«سمالوط»، و«بني مزار» و«مغاغة».

وفي محافظة الفيوم، شملت الاعتداءات خمس كنائس وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس، وفي محافظة الجيزة، طالت يد التخريب والنهب والتدمير «ايبارشية أطفيح» و«شمال الجيزة» و«6 اكتوبر» و«أوسيم»، وفي تزامن تصل يد التخريب إلى «إيبارشية سيناء الشمالية».

ولم تنجُ القاهرة والإسكندرية من الاستهداف وفق رصد كتاب: «رحيق الاستشهاد»[15] وتوثيقه. ويورد الكتاب تفصيلات تستحقّ أن تجد طريقها إلى مكتب النائب العام للتحقيق في ما تكشفه من تواطؤ بعض الأجهزة الأمنية، بخاصة في المواقع التي تلاصق فيها مقرّاتها الكنائس والمنشآت المعتدى عليها في هذه الهجمة. وعلى الرغم من الاستغاثات، ووقوع الهجمات، تحت بصرها، وعلى مرمى مسامعها لم تحرّك ساكناً.

على أن النقطة المضيئة هي تصريح المجلس العسكري بقيادة الفريق أوّل عبد الفتاح السيسي، بإعادة بناء جامع رابعة العدوية، والذي تعرّض للتخريب، ثم ألحقه بتصريح بأنه سيتمّ إعادة بناء الكنائس التي كانت محلّ اعتداء وتخريب.[16] كان موقف الأقباط عبر كلّ هذه المراحل ثابتاً،

14 الأنبا مكاريوس - الأسقف العام لكنائس المنيا، **رحيق الاستشهاد، أحداث الأربعاء الدامي 14 أغسطس 2013**، ط1 (المنيا: إيبارشية المنيا،2013) ص 13.

15 الأنبا مكاريوس، م س، ص ص 14 - 23.

16 المرجع السابق نفسه، ص 34.



وكانت تصريحات البابا تواضروس الثاني، الأكثر تعبيراً وتحديداً لهذا الموقف. فعقب موجات التدمير التي لحقت بالكنائس إثْر فضّ اعتصاميْ رابعة والنهضة، قال بوضوح: « لو كان حرق الكنائس وتدميرها هو الثمن مقابل استرداد حرّية الوطن وكرامته، فنحن ندفعه عن طيب خاطر». وعندما سُئل عن موقفه من بناء الكنائس، وما تواجهه من معوقات وعقبات، قال: « وطن بلا كنائس أفضل من كنائس بلا وطن».

وماذا بعدُ؟

ما زال السؤال عن توصيف ما حدث في 25 يناير (كانون الثاني) 2011 قائماً، هل هو ثورة أو حراك مرتّب من قوى بعينها، أو توافقات بين أثقال في الداخل والخارج، أو هي لحظة تجمّعت فيها إرادات، وإن اختلفت الأسباب والأهداف، أو هي لحظة انفجار شعبية بعدما تجاوزت ضغوط السلطة الحاكمة إمكانات الاحتمال، في توازٍ مع تحلّلها وتفكّكها، وكان الانفجار يحمل من الطوباوية ما أتاح للقوى المنظَّمة القفز عليها بعدما رصدت سقوط الثمرة، فتلقّفتها لحسابها؟

ربما تكون أحداث 30 يونيو (حزيران) أكثر وضوحاً، بحسب الرصد الموضوعي، فهي عندي استرداد لوطن اختُطف في لحظة غائمة وملتبسة، وتحتاج ليقظة تتناسب مع المخاطر المحيطة في الدوائر المحلّية والإقليمية والعالمية.

يبقى أن حاجتنا باتت واضحة لقراءة المستقبل بعيداً من الصراعات السياسية الضيّقة، ووضع تصوّر قومي للخروج من نفق التخلّف المظلم والطويل، عبر خطط تنموية حقيقية، ورؤية تنويرية تحرّر العقل المصري – والعربي - من قيود الموروث الثقيلة، والتعامل مع معطيات ما بعد ثورة الاتصالات والمعلوماتية، وإعادة هيكلة الآليات التي تشكّل العقل الجمعي، التعليم والإعلام والثقافة، حتى لا نقع في براثن الاستهدافات والتربّصات التي توارت، لكنّها لم تختفِ.



قراءة في الدساتير الجديدة لدول «الربيع العربي»

أ. د. محمد مالكي

أطلق الحراك العربي، الذي انطلق من تونس، وامتدّ إلى أقطار عربية عديدة، ديناميات اجتماعية، وسياسية، ودستورية، تراوحت نتائجها بين نمطين بارزين من التحوّلات: تغيّرات في رأس السلطة أعقبها بناء دساتير، وإقامة مؤسّسات جديدة (تونس ومصر، ونسبياً اليمن)، أو اعتماد إصلاحات دستورية وسياسية سلميّة، تنشُد التطوير ضمن الاستمرارية (المغرب، الأردن، وإلى حدّ ما البحرين). وإلى جانب هذين المسارين، ثمّة دول تفاعلت مع تأثيرات الحراك، فاستجابت لمطلب الإصلاح بتشكيل لجانٍ لتعديل الدساتير وتنقيحها من دون الذهاب بعيداً في إنجاز هذه المهمّة، كما هو حال الجزائر، وليبيا على سبيل المثال.

ثّمّة دول أخرى كان تجاوبها الداخلي محدوداً مع ديناميّات الحراك، لاعتبارات خاصة بأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما حصل في عموم دول مجلس التعاون الخليجي.[1]

شبّه الفقيه الدستوري الفرنسي، العميد « أندريه هوريو» André Hauriou، الدولَ التي ليست لها دساتير، بـ«الشخص الذي يحضر حفلاً ساهراً بثياب الحمّام».. وهو بهذا الوصف الساخر، أراد تأكيد أهمّية «الدّسترة» Constitutionnalisation بالنسبة إلى النظم السياسية المعاصرة، وضرورتها في عملية التحوّل الديمقراطي. لذلك، يوجد في عالم اليوم حوالى مائتي دستور مكتوب، وُضِع معظمها خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن المنصرم[2]، أي الحقبة الموسومة في كتابات « صمويل هنتغتون» **الموجة الثالثة. Third Wave**[3]

وإذا كانت البلدان العربية ودّعت القرن العشرين خارج كوكبة هذه الموجة، فقد تصدّرت المسألة الدستورية مطالبَ الحراك الذي طال بلدانها مع نهاية العُشرية الأولى من الألفية الجديدة. لذلك، اعتُبِر بناءُ دساتير جديدة، بفلسفة دستورية مغايرة، تقطع مع التجارب السابقة، مدخلاً لتفكيك البنية السلطوية التي حكمت البلدان العربية لعقود عديدة، ووسيلةً لصياغة تعاقد جديد، يؤسّس شرعيةً سياسيةً جديدة، تمكِّن، من جهة، من التوافق على نظم سياسية بديلة، وتعزِّز، من جهة ثانية، فرصَ التحوّل الديمقراطي.

كشفت خبرات تجارب التحوّل الديمقراطي الناجحة حقيقةَ أن الدساتير يمكن أن تُشكّل بدايات جديدة، أي مداخل لتعاقد سياسي واجتماعي جديد، على الأقلّ عبر معنيين: بما تختزن أولاً من «علامات رمزية» على تحوّل جوهري في حياة الأمم، وثانياً، من حيث كونها تدشّن بدءَ «أنظمة جديدة»، تروم إعادة تنظيم السلطة بشكل مغاير عمّا كان سائداً في السابق.[4] فعلى سبيل المثال، ما حفّز كثيراً مجتمعات أوروبا الشرقية على صياغة دساتير جديدة، خوفها من الأنظمة السابقة وأملها في القطع معها مستقبلاً. بيد أن الدستورانية

1 باستثناء مملكة البحرين، لم تعرف دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تفاعلات بارزة مع الحراك العربي، اللهم التعديل الحكومي الذي أقدمت عليه سلطنة عُمان في ربيع 2011، والاستجابة لجملة من المطالب في مجال التشغيل أساساً .

2 أنظر بيل كيسان، **الدساتير وعمليات التحوّل الديمقراطي** (أوراق منتدى البدائل العربي للدراسات، روافد للنشر والتوزيع، 2011)،ص3 . **www. afaegypt.org**

3 Voir, Samuel Huntington, **Troisième vague** : **les démocratisations de la fin du XXe siècle**, traduit par Françoise Burgess(Paris: Ed. Nouveaux horizons, 1996),P.339.

4 See, Ackerman, B, “ The rise of world constitutionalism”, **Virginia Law Review 83** (University of Virginia School of Law: 1997),p. 713.



أو الدسترة الجديدة، لا تكفي وحدها لميلاد تعاقد جديد بشرعية سياسية جديدة، ما لم تتضافر معها متغيّرات أخرى بالغة الأهمّية، وفي صدارتها وعي النخب السياسية أدوارَها في مرحلة البناء الدستوري والتحوّل الديمقراطي، وطبيعة الثقافة السياسية للمجتمع ومنظّماته المدنية، وحال الاقتصاد وكفاءة أدائه، والسياق الإقليمي والدولي وطبيعة تأثيراته على عملية التحوّل.

تمثّل الحال التونسية فرادة متميّزة في مسار الدسترة في الوطن العربي، ليس لأن سؤال الهوية والإشكالات المرتبطة به لم ينفجر في هذا البلد، بل لأنّ النخبة التونسية، خلافاً لمصر، تمكّنت من تدبير اختلافاتها ونجحت في بناء التأييد وتحقيق التوافق حول الوثيقة الدستورية

يُذكر أن البلدان العربية لم تكن بعيدة عن موجات الدّسترة التي عرفتها تدريجاً مناطق العالم، بل واكبتها، واستجابت لها، وإن بدرجات مختلفة من بلد إلى آخر. فعلى سبيل المثال، صدر أوّل دستور في تونس العام 1861- أي ما سُمّي خلال حكم «محمد الصادق باي» (1859 - 1882) «عهد الأمان» - أقرّ مبدأ فصل السلطات، وقيّد مجالات تدخّل الباي، وجعله مسؤولاً أمام المجلس الأكبر.[5] وقد حاولت النخبة العالِمة المغربية اعتماد المنحى نفسه، حين وضعت مشروع دستور 11 أكتوبر(تشرين الأول) 1908 [6]، واشترطت على السلطان عبد الحفيظ وقتئذ الموافقة عليه لتجديد مبايعته، وقد تضمّن هو الآخر مقتضيات وأحكاماً متقدّمة في مجالات تنظيم السلطات، والفصل بينها، وإقرار الحقوق والحرّيات، وبثّ مبادئ المراقبة في تدبير المال العام. والحقيقة أن جيلاً من الدساتير ذات المنحى التحرّري و«الليبرالي» شهدتها بعض البلدان العربية ما بين الحربين العالميّتين، أي قبل صعود «العسكر» إلى السلطة، كما هو حال مصر (دستور1923)، والعراق (1925)، ولبنان (1926)، وسوريا (1950)[7]. علاوة على ذلك، عرف العالم العربي سيرورة دستورية ما بعد إنشاء الأمم المتحدة، واستقلال أقطاره، وحتى التي تأخّرت منها، كما هو حال « المملكة العربية السعودية» (1992)، وإلى حدّ ما « سلطنة عُمان» (1996)، التحقت بالركب في العشرية الأخيرة من القرن العشرين.

الخلاصة إذن أن البلدان العربية لا تنقصها «الدسترة» و«الإرث الدستوري»، بل يعوقها الطابع التحكّمي للفلسفة الدستورية المميزّة لمسيرتها الدستورية. لذلك، لم يكن مفاجئاً، كما أسلفنا الإشارة، أن تتصدّر المسألة الدستورية قائمة مطالب الحراك العربي، وأن يكتسي الصراع على الدساتير الجديدة درجات من التوتّر بين الفاعلين السياسيّين والاجتماعيّين، وأن تتباين الرهانات بين هؤلاء بخصوص الفلسفة الدستورية الجديدة التي يجب بثّها في نصوص الوثائق المُصاغَة في سياق التحوّلات التي عرفتها المنطقة العربية.

أولاً: ديناميّات الدّسترة في بعض بلدان «الربيع العربي»

لم يصمد وَسمُ ما جرى في البلدان العربية بـ«الربيع العربي» كثيراً، إذ سرعان ما أخذت الأحداث منحى جديداً، أقلّ ما يُقال عنه إنه وضع مرتبك، غامض، وغير مستقلّ بذاته. فالشعارات التي فجّرتها حناجر الناس ضدّ «السلطوية السياسية»، وفجوات العدالة الاجتماعية، وامتهان كرامة الإنسان، سرعان ما بدأت تفقد طريقها إلى الاعتراف والإنجاز تدريجياً. كما أن الطاقات البشرية التي وحّدتها الساحات العمومية، وعزّزت آمالها في الانعتاق من هيمنة النظم، وجدت نفسها أمام فاعلين سياسيين، لم يكن لهم نصيب بارز في اللحظات الأولى لانطلاق الحراك، ولا في تحمّل كُلفة قيادته.

يمكن القول إن ثمّة قاسَماً مشتركاً بين مجمل البلدان العربية بخصوص رهان المدخل الدستوري لإعادة النظر في بنية السلطة، وطبيعة توزيعها، بُغية تفكيك حكم السلطوية والقطع مع ممارساته السابقة. بيد أن هناك مقاربات مختلفة لإدراك هذا المقصَد،

5 أنظر د. عز الدين عبد المولى، «أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي»، في **ملف الانتقال الديمقراطي في العالم العربي في ضوء التجارب العالمية** (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، فبراير2013).للاطلاع على الموقع، راجع:
(Studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/20131248244214545(22Aout2014)

6 نُشير إلى أن الدستور المغربي لعام 1908 ظلّ مشروعاً ولم يدخل حيّز التنفيذ بسبب استعمار المغرب بعد التوقيع على عقد الحماية مع فرنسا في 30 مايو(أيار) 1912.

7 وضع هذا الدستور بعد انقلاب « أديب الشيشكلي»، وقد تمّ إقراره في العام 1950. لذلك، يُسمّى في التاريخ الدستوري « الدستور الدائم»، علماً أن دساتير كثيرة سبقته،سواء في العهد الملكي أم خلال الانتداب الفرنسي.

وتحقيقه فعلياً. ففي الدول الخمس، موضوع هذه الورقة، نلاحظ حصول مسارات مختلفة من قطر إلى آخر، وتحقّق نتائج متباينة من دولة إلى أخرى، حيث يمكننا التمييز داخل دائرة الاختلاف والتباين بين أكثر من منطق ناظِم لعملية الدسترة، كما يمكننا الفرز بين أنماط الكتابة الدستورية التي عرفتها المنطقة العربية.[8]

1- ففي الحالة المصرية، وهي الأكثر بروزاً إلى جانب تونس، تأرجحت سيرورة الدّسترة منذ سقوط النظام، في 11 فبراير (شباط) 2011، وحتى العام 2013، بين منطقين، يمكن وسمهما بـ«منطق الهيمنة»، وهو الذي ساد خلال حكم الإخوان»، فأنتج دستور 2012، ليعقبه «منطق الغَلبة»، على عهد « عبد الفتّاح السيسي»، وتولّي العسكر زمامَ الأمور، وقد أدّى إلى الاستفتاء على دستور لجنة الخمسين (2013). وفي الحالتين معاً ظلّ البناء الدستوري، بوصفه مدخلاً استراتيجياً لصياغة فلسفة التحوّل الديمقراطي وضبط قواعده، سجينَ تجاذب حاد بين الأطراف الأساسية في مصر، وتحديداً بين « القوى الإسلامية» من جهة، والجيش وباقي تيارات المجتمع، بما فيها « العلمانيين»، و«القوميين» و«اليساريين»، من جهة أخرى.

يقود التمييز أعلاه إلى التأكيد على أن كتابة الدستور في الحالة المصرية لم تتأسّس على توافق سياسي بين مكوّنات المجتمع وتعبيراته الأساسية، بقدر ما خضعت لميزان القوى بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. وهو ما يجعل المتابِع الدقيق والموضوعي للشأن المصري، يخلُص إلى أن الدسترة -بحسبها عملية استراتيجية تسمو على التحوّلات اليومية للعملية السياسية [9]- لم تتخلّص من ضغط هذه التجاذبات الحادّة، وتنتصر لبناء التأييد المجتمعي العام والشامل، حول صناعة وثيقة دستورية، تعكس روح ثورة الخامس والعشرين من يناير(كانون الثاني)2011 وتعبّر عن تطلّعات بُناتها من الشباب، والنساء، والفئات التوّاقة إلى الحرية والكرامة.

ولأن الدسترة الجديدة خضعت لإكراهات العملية السياسية اليومية، ولم تكن مُحصّلة حوار وتوافق بين الأطراف الأساسية للمجتمع المصري، فقد فرضت نظام أولويّات لا يتناغم مع روح الثورة. ذلك أن الطرف المهيمن إبان صياغة دستور 2012، أي «الإخوان المسلمون»، وشركاؤهم من السلفيين، حصروا اختيارهم في ما له صلة بمقوّمات الدولة والمجتمع، أي الهوية المصرية في أبعادها العامة[10]، فنسجوا وثيقة دستورية، تستجيب في عمومها لكيف يجب أن تكون عليه هذه الهوية، في شقّيها الديني والسياسي، ونسوا، في المقابل، أو لعلّهم تناسوا، معطيين مركزيين هما: أن مصر مجتمع مركّب ومتنوّع في أديانه ومعتقداته، وفي نسيجه الاجتماعي والسياسي. ثم ثانياً، أن المرحلة التي تعقب «الثورة»، أو «التغيير»، تتطلّب درجة عالية من الحوار والتوافق من أجل بناء المستقبل، وتستلزم تالياً اقتسام السلطة والمسؤولية.

ثمّة قاسم مشترك بين مجمل البلدان العربية «الربيعيّة» الخمسة بخصوص رهان المدخل الدستوري لإعادة النظر في بنية السلطة، وطبيعة توزيعها بغية تفكيك حكم السلطوية السابق والقطع مع ممارساته

والواقع أن مَن قرأ دستور 2012 يلمس ، من دون أدنى عناء، الهواجس التي استبدّت بـ«الإخوان» فجعلتهم يُثقلون الوثيقة بأحكام ومقتضيات حُبلى بالمضامين الإيديولوجية، ويُكبّلونها بالقيود ذات المعاني الأخلاقية والإحالات الهويّاتية.[11]

والواقع أن دستور 2014 لم ينجُ هو الآخر من هذه النزعة، لاعتبار موضوعي هو أن «الدساتير غالباً ما يكتبها المنتصرون». لذلك، سمح ميزان القوى ما بعد «ثورة» ثلاثين يونيو(حزيران) والثالث من يوليو(تموز) 2013 من أخذ الجيش زمام الأمور من جديد، بعدما أعلن «حياده» حُيال العملية السياسية التي قادت «الإخوان» إلى السلطة. وسنرى كيف استبدّ منطق «الغلبة» على القادة العسكريين، فصاغوا دستوراً من خلال لجنة مكونّة من خمسين عضواً، تمّ انتقاؤهم بعناية من مجمل

8 ثمّة مَن ميّز بين أربعة أصناف من الكتابة الدستورية ، ميّزت دستورانية «الربيع العربي»، هي تحديداً: الدستور السياسي، والدستور الحقوقي، والدستور الثقافي، ودستور السلط. أنظر ، حسن طارق، **من الثورة إلى الدستور، الهوية والديمقراطية في دستورانية الربيع**، ط1(الرباط:منشورات سلسلة الحوار العمومي، تموز 2014)، ص 26.

9 حسن طارق، من **الثورة إلى الدستور**...م.س، ص 27.

10 ياسمين فارق، **صنع دستور الثورة المصرية بين العقد الاجتماعي والتعاقد السياسي**، مبادرة الإصلاح العربي(2013) ، ص 2.

11 تُراجَع على سبيل المثال لا الحصر المواد التالية من دستور 2012: 4/1 /219/11/10.



مكوّنات الطيف السياسي والمدني المصري، باستثناء «الإخوان» طبعاً. كما رُسمت لها خطّة زمنية، وآليات عمل، من دون أن يُسمح لها بأن تكون إطاراً كامل الشفافية، ومفتوحاً على الحوار الوطني، وهي تُعيدُ صياغة الوثيقة الدستورية الجديدة، أي ما أسمته أدبيات عديدة «دستور الغَلبة».[12] أمّا جوهر ما انطوت عليه كتابة الدستور الجديد (2014)، فيمكن تحديده أساساً في التغييرات العميقة التي شملت كلّ الأحكام والمقتضيات ذات الصلة بـ«الهوية»، وما يتصل بها،[13] أي نزع الطابع الثقافي، والأخلاقي، و«الديني»، عن دستور «الإخوان»، قيماً، و لغةً، وصياغةً.[14] فهل ننحو منحى ما ذهبت إليه بعض الكتابات من أن «دستور الغلبة» «كافأ الجيش والسلطة القضائية»؟[15]

كتابة الدستور في الحال المصرية لم تتأسّس على توافق سياسي بين مكوّنات المجتمع وتعبيراته الأساسية بقدر ما خضعت لميزان القوى بين الفاعلين السياسيّين والاجتماعيّين

2 ـ تمثّل الحالة التونسية فُرادة متميّزة في مسار الدّسترة في العالم العربي، ليس لأن سؤال الهوية، والإشكاليات المرتبطة به، لم ينفجر في هذا البلد، بل لأن النخبة التونسية، خلافاً لمصر، تمكّنت، إلى حدّ بعيد، من تدبير اختلافاتها، ونجحت تالياً في بناء التأييد، وتحقيق التوافق حول الوثيقة الدستورية الجديدة(2014). والحقيقة أن إدراكَ هذا المَقصد لم يكن يسيراً، في بلد انطلقت شرارة الحراك من ربوعه، وحُكِم، هو الآخر، من قبل نظام سلطوي، عمّر بين(1987- 2011) أقلّ بقليل ممّا عمّر نظيره على عهد مبارك في مصر (1981 - 2011).

اختلف سياق الدسترة في تونس عن نظيره في مصر من زوايا عدّة. فمن جهة، التزم الجيش «الحياد» ولم يُقحِم نفسه طرفاً في العملية السياسية، كما أن المواطنين أنفسهم، لم «يستغيثوا» به، ويقدّموه ضامناً للاستقرار والاستمرار في التحوّل. والواقع، يوعزُ ذلك إلى طبيعة المؤسّسة العسكرية في المنظومة الدستورية والسياسية التونسية. كما أن المرحلة التي أعقبت سقوط النظام مباشرة تمّت إدارتها بقدر كبير من السلاسة، حيث شاركت فيها رموز من النظام القديم، وتمّ الاحتماء بالشرعية الدستورية، أي إعمال **الفصل السادس والخمسين (56)** أولاً، قبل استبعاده واعتماد نظيره **السابع والخمسين (57)** لاحقاً، والذي سمح لرئيس مجلس النواب وقتئذ، فؤاد المبزع ، بتولّي منصب رئيس الجمهورية.[16] كما تعاقبت على تدبير العمل الحكومي أسماء من داخل النظام المنهار نفسه، أي كلّ من «محمد الغنوشي»، و«الباجي قايد السبسي»، قبل إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر(تشرين الأول) 2011، الذي سيقود كامل العملية الانتقالية.

تميّز سياق الدسترة في تونس عن نظيره في مصر بتضافر متغيّرات أخرى من طبيعة دستورية وسياسية واجتماعية. فالموروث الدستوري، الذي يرجع إلى ستينيّات القرن التاسع عشر، ظلّ حاضراً في المخيال الجماعي Imaginaire collectif للنخبة السياسية التونسية، كما ظلّت فكرة المحافظة على كيان الدولة والاحتماء بمؤسّساتها ورموزها ناظِمة لسلوك الفاعلين، على الرغم من اليقظة المتجدّدة والمنتظمة للشارع، أي منظّمات المجتمع المدني. لذلك، يمكن القول بحصول تعايش وتناغم بين شرعيّتين في إدارة المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور في تونس: الشرعية العقلانية، بتعبير «م.فيبر»، أي الدستور والمؤسّسات، «والشرعية الثورية»، أي ضغط الشارع وإسهامه المباشر وغير المباشر في التوافق حول الدستور.

يُقال دائماً « المقدّمات تُرهن الخواتم». والحقيقة أن المقدّمات المفكّر فيها، والمتحاوَر حولها، تتحكّم إلى حدّ بعيد في سلامة النتائج ونجاعتها. وفي الحالة التونسية، شكّلت الحلقة الأساس التي وضعت معالم المرحلة الانتقالية لبنة قويّة في بناء التوافق، المُفضي إلى كتابة الدستور، والاستعداد لاستكمال تجربة

12 أنظر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات(الدوحة: 15 يناير/كانون الثاني2014). وللإشارة يعدّ الباحث المصري « سمير مُرقص» أوّل من استعمل مصطلح الغلبة، للدلالة على استفراد تيار سياسي بوضع الدستور.

13 من قبيل الفصول التالية على سبيل المثال:219/6/1/

14 حررّت لجنة الخمسين دستور 2012 ، أثناء قيامها بإعداد بديله للعام 2014، من كلّ التعابير ذات الحمولات الدينية والأخلاقية والتراثية، وأضفت طابعاً عصرياً ومدنياً على مفاهيمه ومصطلحاته ومفرداته.

15 قارن: ناثان ج.براون: **«مشروع الدستور المصري يكافئ الجيش والسلطة القضائية»** (مركز كارنجي للشرق الأوسط: 04 يناير/كانون الثاني 2013)، ص 2.

16 تمَّ ترجيح قراءة اعتماد الفصل 57 من الدستور، عوض الفصل 56، الذي كان يسمح لرئيس الوزراء بتولّي منصب الرئيس في حالة شغوره لسبب ما. أما الفصل 57، فيسند رئاسة الجمهورية إلى رئيس مجلس النوّاب، على اعتبار أن فرار رئيس الجمهورية مثّل شغوراً كاملاً لمنصبه.



الانتقال الديمقراطي بتنظيم الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر(تشرين الأول) 2014، والرئاسية في 23 نوفمبر(تشرين الثاني) 2014. ونعني بذلك إحداث هيئة بالغة الأهمية في إنجاح سيرورة الدسترة في تونس، وهي: « الهيئة العليا لإنجاح الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي»، التي شكّلت - على الرغم من كلّ الانتقادات التي طالت طريقة تكوينها ونطاق صلاحيّاتها- إطاراً حقيقياً لحوارات النخبة ومشاوراتها ومفاوضاتها.[17]فإليها يعود الفضل في وضع اللبنات القانونية والسياسية لفتح طريق التوافق حول أساسيات الانتقال الديمقراطي في تونس، ورسم مراحله، وتحديد آلياته.

من ثمرات الحلقة الأساس المشار إليها أعلاه، انتخاب «المجلس الوطني التأسيسي» في 23 أكتوبر (تشرين الأول)2011، الذي شكّل، عبر آلية الاقتراع الديمقراطي، إطاراً لتجسيد الشرعية، والتوافق ،بواسطة الحوار، حول لبنات الانتقال، ومن ثمّة التهيّؤ للتشريعيات والرئاسيات في الخريف المقبل.

3 ـ لا يبدو الوضع مكتملاً وقاراً في الدول الثلاث الأخرى موضوع الدراسة، أي اليمن، وليبيا، وسوريا. فسيرورة الدسترة في هذه البلدان، وإن تباينت سياقات حلقاتها، ما زالت صعبة ومعقّدة، ولا تظهر على وجه اليقين المآلات التي سترسو عليها.

أ ـ تشترك الحالة الليبية مع نظيرتيها في كلّ من اليمن وسوريا، من حيث خضوعُها لأكثر من أربعة عقود (1969 - 2011) لحكم تسلّطي، حجب ميلاد فكرة « المؤسّسية»Institutionnalisation ، وأعاق ميلاد أجهزة الوساطة Organes de médiation، وأضعف توطين مفهوم الدولة في الثقافة السياسية للمواطنين. يُذكر أن ليبيا، بعد صعود العسكر إلى السلطة العام 1969، أصدرت « إعلاناً دستورياً» (1971) [18]ظلّ ميتاً، وسخِرَ قادتُها من فكرة الدستور في ذاتها، واعتبروها تدجيناً وتدجيلاً. لذلك، حين سقط النظام في 20 أكتوبر (تشرين الأول 2011)، وتفكّكت دعائمه، وجد الليبيون أنفسهم أمام فراغ دستوري ومؤسّساتي مهول، ولم تتمكّن الهيئات الانتقالية الثلاث، أي « المجلس الوطني الانتقالي التوافقي»، و«المؤتمر الوطني العام المنتخب»، وأخيراً البرلمان المنتخب في 25 يونيو(حزيران) 2014، من كتابة دستور جديد، بل لم تتمكّن بعد «لجنة الستّين»[19]- المنتخبة في 20 فبراير(شباط) 2014 وفق «قانون الهيئة التأسيسية»، المصادق عليه في اجتماع مدينة البيضاء ، بتاريخ 20 يوليو (تموز2013)- من إعداد الوثيقة الدستورية المرتقبة.

من السابق لأوانه الحكم على طبيعة النتائج التي ستسفر عنها أعمال لجنة الستّين، ونوعية الفلسفة الدستورية التي ستؤطّر الوثيقة الدستورية الجديدة في ليبيا. غير أن قراءة خريطة عضوية هذه الهيئة التأسيسية، ترجّح أفق عدم تكرار تجربة «دستور الهيمنة» على عهد «الإخوان» في مصر (2012)، أي دسترة ذات منحى إيديولوجي مهووس ببُعد الهوية، وما يرمز إليها ويرتبط بها. دليلُنا في ذلك، أن ميزان القوى داخل «لجنة الستّين» لصالح الأعضاء المنحدرين من الأوساط «الأكاديمية» ،و«الليبرالية» ، و«المدنية»، نظير تمثيلية محدودة للقيادات «الإسلامية». كما أن لمقدّمات انطلاق أشغال اللجنة رمزيات ذات دلالة خاصة، حيث افتتحت أعمالها في مقرّ «البرلمان الملكي» في مدينة البيضاء، وكان الموروث الدستوري الليبي، وتحديداً دستور 1951، حاضراً في مناقشات وأحاديث هذه الهيئة وفاعلاً فيها أيضاً.[20]

لأن الدسترة الجديدة خضعت لإكراهات العملية السياسية اليومية ولم تكن محصّلة حوار وتوافق بين الأطراف الأساسية للمجتمع المصري فقد فرضت نظام أولويات لا يتناغم وروح الثورة

ب ـ لا تشذّ الحالة اليمنية عن نظيراتها في البلدان العربية الأخرى، من حيث آلية وضع الدستور الجديد. ففي 18 مارس(آذار) 2013 أصدر الرئيس عبد ربه منصور قراراً بتشكيل «لجنة صياغة الدستور»، مكوّنة من سبعة عشر عضواً يمثّلون مختلف الأحزاب والمنظّمات السياسية، برئاسة إسماعيل

17 قارن: عز الدين عبد المولى، «أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي»، م.س.

18 علماً أن ليبيا،وفور الإعلان عن استقلالها في العام 1951، شهدت إحداث « جمعية تأسيسية»، أسندت لها مهمّة وضع دستور 1951، وهو الدستور الأول في المنطقة المغاربية بعد استقلال أقطارها.

19 سمّيت لجنة الستّين نسبةً إلى عدد أعضائها الستين (60) الموزّعين مناصفة بين الأقاليم الثلاثة المكونّة لليبيا، أي «برقة» في الشرق، و»طرابلس» في الغرب، و«فزان» في الجنوب. وقد تمّ انتخابها في 20 فبراير(شباط) 2014 ، ويرأس أشغالها الأكاديمي الليبرالي «علي الترهوني».

20 أنظر، على سبيل المثال:
(2014www.alquds.co.uk/?p=159420/8/22)



الوزير.[21] بيد أن الحالة اليمنية تختلف عن نظيراتها العربية، من حيث طبيعة الحراك الذي طال ربوعها، والنتائج الأولية التي أفضى إليها، بإزاحة الرئيس علي عبد الله صالح، وتنصيب عبد ربّه منصور، بمقتضى رؤية و خُطّة خليجيّتين للحلّ الانتقالي في اليمن. لذلك، يُعتبر تعيين « لجنة صياغة الدستور» قراراً تنفيذياً لنتائج الحوار الوطني ليس إلا. يُشار إلى أن اللجنة وضعت نهاية شهر تموز(يوليو) 2014 حدّاً أدنى لتقديم المسودّة، كي تأخذ طريقها إلى الحوار، والتنقيح والتعديل، قبل التصديق عليها بواسطة الاستفتاء. غير أن هذا لم يحصل، ويبدو أن مسار الدسترة سيستغرق وقتاً، بسبب طبيعة التعقيدات والاختلافات المميّزة للسياق اليمني، وبالنظر للمخاطر الكبيرة التي تعترض الحوار الوطني نفسه، ولاسيّما من زاوية الارتدادات الجهوية في المحافظات المُعانة عن الانشقاق عن دولة الوحدة، والتهديد المذهبي (الحوثيون) الذي يُضعِف بانتظام نسيج الاندماج الوطني في اليمن، الذي يعاني بدوره من العديد من الاختلالات والفجوات.

مَن يقرأ دستور 2012 يلمس الهواجس التي استبدّت بـ«الإخوان» فجعلتهم يثقلون الوثيقة بأحكام ومقتضيات حبلى بالمضامين الإيديولوجية ويكبّلونها بالقيود ذات المعاني الأخلاقية والإحالات الهويّاتية

ج ـ تختلف الحالة السورية عن نظيرتيها الليبية واليمنية، من حيث سرعة إيقاع الإصلاح الدستوري، أو الدسترة الجديدة التي أعقبت انطلاق الحراك في مارس (آذار)2011. ففي15 أكتوبر (تشرين الأول) 2011، انطلقت عملية إصلاح الدستور التي تولّتها لجنة معيَّنة من قبل الرئيس، بإشراف « مظهر العنبري»، لتنتهي في 15 فبراير(شباط) 2012. وفي26 فبراير (شباط) 2012 صُوّت على نصّ الدستور الجديد بواسطة الاستفتاء، قبل أن يُصدّق عليه في اليوم الموالي-27 فبراير(شباط) 2012-، وقد جاء من ضمن «حزمة إصلاحات»، وعد بها الرئيس « بشار الأسد»، للخروج من الأزمة التي قسّمت البلدان، علماً أن سوريا شهدت موروثاً دستورياً تراكمت مصادره منذ ميلاد الدولة السورية الحديثة العام 1920.[22] أما مضمون الإصلاح الدستوري الجديد، الذي قاطعته المعارضة، وتمّ الاستفتاء عليه في سياق موسوم بالعنف والصراع، فقد سعى إلى إدخال تعديلات على دستور 1973، ولاسيّما من زاوية الاعتراف بالتعدّدية السياسية والاقتصادية والإثنية، وفصل السلطات، على الرغم من احتكار الأساس منها بيد الرئيس، وإقرار مصفوفة من الحرّيات العامة

ثانياً: مضامين الدسترة في بعض بلدان «الربيع العربي» ورهاناتها

لم تأتِ نتائج الدسترة في البلدان الخمسة المعنيّة واحدةً وموحّدة، بل تباينت بسبب سياقتها الداخلية، وموازين القوى بين فاعليها السياسيين والاجتماعيين، وطبيعة العلاقات بين النظم السياسية والمجتمعات. وإذا كان الرهان الأساس في كلّ البلدان العربية المعنيّة بالحراك، وتحديداً في الدول المعنيّة بالدراسة، يروم إعادة بناء شرعية السلطة على أسس جديدة، تلعب الدسترة في نطاقها دوراً مفصلياً، من حيث تكريس التوافق حول القيم الجديدة التي ستحكم الدولة والمجتمع معاً، فإن إدراك هذا المقصد لم يكن على قدر واحد من التيسير والنجاح. لذلك، تقترح الورقة التركيز بشكل أساسي على حالتيْ تونس ومصر، بسبب وضوح الأولى نسبياً، وتَوق الثانية إلى ذلك، من دون نسيان الإشارة إلى بعض هذه الرهانات في الحالات الثلاث الأخرى(ليبيا، اليمن ، سوريا)، مع استحضار ما حصل في دول شهدت إصلاحاً سلِساً، أي تعديلات دستورية من ضمن استمرارية النظام (المغرب، الأردن وإلى حدّ ما الجزائر).

تستبعد الورقة، لاعتبارات منهجيّة، الاستغراق في تفاصيل مضامين الدساتير الجديدة، وتركّز، في المقابل، على ما تعتبره مفاصل في البناء الدستوري الجديد الحاصل في بعض بلدان « الربيع العربي». كما تنظر، علاوة على ذلك، في الرهانات التي تحكّمت في مواقف الفاعلين السياسيّين والاجتماعيّين، وحدّدت مواقفَهم إبانَ سيرورات الدّسترة. لذلك، تتوقّف الورقة عند مفاصل تخالُها استراتيجيةً في الهندسة الدستورية الجديدة، وبالغةَ التأثير بالنسبة إلى العملية السياسية، ومآلات التحوّل الديمقراطي

21 Voir,(www.alhayat.com/articles/1512719. 2014/8/22)

22 يمكن الإشارة إلى أبرز دساتير سوريا منذ 1920 في التالي: دستور 1920/ دستور 1930/ دستور 1950/ دستور 1973/ ثم دستور 2012.



في البلدان ذات العلاقة.

1 ـ رهان الهوية ، والدولة والدين

شكّلت الهوية في كلّ بلدان «الربيع العربي» قضية مفصليّة، وأحد الرهانات المتنازَع حولها بامتياز، ليس لكونها تندرج من ضمن ما أعيدَ اكتشافُه في سياق الدسترة الجديدة، وإنما بحسبها مجالاً لصراع المرجعيات بكلّ دلالتها المادية والرمزية. ونُقدِّر، بكثير من التشديد، أن تنامي قوّة «الإسلاميين»، واستثمارهم الأمثل لسياق الحراك العربي من أجل قطف ثمار هذا الأخير، عزّز بشكل لافِت تجدُّد إشكالية الهوية، وصيرورتها بُعداً مركزياً في البناء الدستوري والسياسي الجديد.

أ ـ ففي تونس، حيث فاز حزب «النهضة» بـ 89 مقعداً من إجمالي مقاعد «المجلس الوطني التأسيسي» (217) في انتخابات 23 أكتوبر (تشرين الأول) 2011 كان الحذر والتخوّف من هيمنة الادعاءات الهوياتية للإسلاميين واضحَين منذ النقاشات الأولى حول إعداد الدستور. غير أن الإرث الدستوري والمؤسّساتي لتونس، ويقظة مجتمعها المدني، والإسهام الفعّال للنخبة الأكاديمية والحقوقية منذ انفجار «ثورة» 14 يناير (كانون الثاني) 2011، فضلاً عن «وسطية» حزب النهضة نفسه، كلّها عوامل لعبت لصالح ترجيح منطق التسوية على منطق الهيمنة والغلبة.

• نلمس، في الواقع، الروحَ التوافقية حول الهوية في توطئة الدستور التونسي الجديد - 26 يناير (كانون الثاني) 2014-التي اعتبرت جزءاً لا يتجّزأ منه.[23] وفي الباب الأول، الخاص بـ « المبادئ العامة»، وفي عديد الأحكام المتناثرة على امتداد فصول 146. فهكذا، اعتبر الفصل الأول الإسلام « دين الدولة، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها». وأكّد الفصل الثاني بأن « تونس دولة مدنيّة تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب وعُلوية القانون». كما اعتبر الفصل الثالث « الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات». أما صياغة الفصل السادس فجاءت أدقّ وأعمق، حين قضت بأن « الدولة راعية الدين، كافِلة لحرية المُعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامِنة حياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي». لتضيف الفقرة الثانية منه بأن «تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح والحرية وبحماية المقدّسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها».

علاوة على هذه القيم والمبادئ المميّزة لهوية التونسيين والناظِمة لأحوالهم، حدّدت الوثيقة التونسية دوائر انتساب الهوية الجماعية لتونس، في اعتبار هذه الأخيرة «ذات هوية عربية إسلامية،[24] وهي جزء من المغرب العربي، (**ف5**)، داعِمة لوحدته، باعتبارها خطوةً نحو الوحدة العربية، والتكامل مع الشعوب الإسلامية و الشعوب الإفريقية والتعاون مع شعوب العالم.»[25]

• أمّا على صعيد رهان الدولة والدين، فنلمس النّفس التوافقي في الوثيقة الدستورية الجديدة، وحِرص الفاعلين على عدم تأثير التجاذب السياسي على مسار الدّسترة، وتعطيل الظفر بتوافقات مُثمرة وناجعة لتيسير عملية التحوّل الديمقراطي في تونس. فهكذا، ستقع المحافظة على ما أسماه التونسيون «الفصل المقدس»، أي الفصل الأول من دستور 1959، القاضي بكون «الإسلام دين الدولة». يُذكر أن هذا الفصل بالذات شكّل موضوع نقاش محوري حاد قبل وضع الدستور التونسي الأول لعام 1959، بين مختلف مكوّنات «المجلس القومي التأسيسي» ما بين 1956 و1959. ووعياً لاستراتيجية هذا الفصل وخطورته في الآن معاً، ودرءاً للانقسام المحتمل من مناقشته، تمّ الإبقاء عليه واعتماده حرفياً، وهو في كلّ الأحوال من الفصول التي تمّت المحافظة عليها حرفياً. علماً أن الدساتير العربية المقارنة تعتمد في مجملها مثل هذه الصياغة. ومن زاوية أخرى، يمكن إضافة شرط أن يكون دين الرئيس الإسلام لتصحّ رئاسته، وهي الصيغة المعتمدة بدورها في العديد من دساتير البلدان العربية.

من السابق لأوانه الحكم على طبيعة النتائج التي ستسفر عنها أعمال لجنة الستّين، ونوعية الفلسفة الدستورية التي ستؤطّر الوثيقة الدستورية الجديدة في ليبيا

ب ـ كما أسلفنا الإشارة، تأرجحت سيرورة الدسترة

23 نصّ الفصل 145 من الدستور التونسي الجديد على ما يلي: « توطئة هذا الدستور جزء لا يتجزأ منه». للاطلاع على الوثيقة الكاملة للدستور، أنظر التالي:
www.marsad.tn/uploads/documents/TnConstit_final.1_pdf (21- 8 - 2014)

24 أنظر توطئة الدستور التونسي الجديد(2014)،م.س.

25 راجع التوطئة، المصدر نفسه.



في مصر بين منطقين مختلفين في التصوّرات والآليات، لكن متكاملين موضوعياً في المُحصّلة العامة، ونعني بذلك «منطق الهيمنة»، الذي حَكَمَ صياغة **دستور2012**، و«منطق الغلبة»، الذي تحكّم في **وثيقة 2014**. أما المشترك في المحصّلة العامّة، فكلاهما لم ينجحا في بناء التأييد والتوافق حول الدسترة الجديدة، وتحويلها إلى لحظة تعاقد سياسي واجتماعي جديد. ولعلّ هذا في الواقع ما يشكّل معضلة مصر، وعقبتها الكأداء في إنجاز التحوّل الديمقراطي المنشود لما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني)2011.

كان لمقدّمات انطلاق أشغال اللجنة الليبيّة الخاصّة بإعداد الدستور رمزيّات ذات دلالة خاصة عندما افتتحت أعمالها في مقرّ البرلمان الملكي في مدينة البيضاء التي كانت مقرّاً مفضّلاً لملك ليبيا إدريس السنوسي

• شكّلت الإدعاءات الهوياتية أحد أبرز مظاهر الصراع في مصر إبان مسار الدّسترة الجديدة. فسواء تعلّق الأمر بـ«دستور الهيمنة» على عهد «الإخوان»، أو أثناء «دستور الغلبة»، بعد تولّي الجيش زمام السلطة، اكتست الهوية طابعاً محورياً في تجاذبات مكوّنات المشهد السياسي المصري. فهكذا، أبدى «الإخوان»، وبدرجة أساسية «السلفيون» أقصى اهتمامهم وحرصهم على التحكّم في صياغة الأحكام ذات العلاقة بمقوّمات الدولة والمجتمع[26]، وإعطائها مضامين تتناغم مع تصوّراتهم لما يجب أن تكون عليه هوية المجتمع المصري. ولأن ميزان القوى كان راجحاً للإخوان ومَن ناصرهم من التيارات الإسلامية الأخرى، فقد طغت على الدستور، كما ألمحنا سابقاً، صياغات إيديولوجية في مبناها ومعناها، من قبيل ما جاء في تعريف **المادة الأولى** من **دستور 2012** [27] للشعب المصري بكونه «جزءاً من الأمّتين العربية والإسلامية»، و تسجيلها «اعتزازه بانتمائه لحوض النيل والقارة الإفريقية وبامتداده الآسيوي». أو ما ورد في **المادة الرابعة**، التي قضَت بأن «الأزهر الشريف هيئة إسلامية مستقلّة جامعة.. يتولّى نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم، ويؤخذ رأي كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلّقة بالشريعة الإسلامية». وكذلك، ما جاء في **المادة الخامسة**، من أن «النظام السياسي (المصري) يقوم على مبادئ الديمقراطية والشورى». ويلمس قارئ الدستور، ولاسيّما في **فصله الثاني**، الحضور الكثيف للادّعاءات الأخلاقية وشبه الدينية في مجمل الأحكام المتضمّنة فيه **(م/8 - 13)**. فقد ورد على سبيل المثال في **المادة 11**، التالي: «ترعى الدولة الأخلاق والآداب والنظام العام، والمستوى الرفيع للتربية، والقيم الدينية والوطنية، والحقائق العلمية، والثقافة العربية، والتراث التاريخي والحضاري للشعب، وذلك وفقاً لما ينظّمه القانون».

وفي موازاة ما جاء في **دستور 2012**، لم تكن مهام «لجنة الخمسين»، برئاسة عمرو موسى، تعطيل دستور «الإخوان» فحسب، بل كانت مسؤوليتها إعداد آخر بديل عنه، ولاسيّما في المفاصل ذات العلاقة بالهوية، ومقوّمات الدولة والمجتمع. والملاحظ شكلياً أن اللجنة أعادت هندسة بناء الدستور الجديد، المُستفتى حوله يومي 14 و15 يناير (كانون الثاني) 2014، في الكثير من مقاطعه ليَصير متناغماً مع تصوّرات الوضع الجديد الموسوم بقيادة الجيش للبلاد. فهكذا تمّ تخصيص الباب الأول لـ «الدولة» **(م 1 - 6)**، بينما تناول نظيره الثاني «المقوّمات الأساسية للمجتمع» **(م 7 - 26)**. وبذلك، يكون واضعو دستور الغلبة (2014) قد أبرزوا الأهمية القصوى للدولة، انسجاماً مع ادّعاءاتهم القاضية بأن أحكام دستور «الإخوان» كرّست «أسلمة الدولة»، وفصلوا بينها وبين المجتمع في باب المقوّمات والمبادئ العامة. وفي المنحى نفسه، أعادوا النظر جذرياً في صياغة مصفوفة من المقتضيات الدستورية ذات الصلة بمرتكزات الهوية المصرية. فعلى سبيل المثال، ألغوا صياغة الفقرة الأولى من **المادة الرابعة** من دستور2012، لتصبح صياغتها، كما جاءت في **المادة السابعة**، كالتالي: «الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلّة، يختصّ دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، ويتولّى مسؤولية الدعوة ونشر علوم

---

26 من أصل 236 فصلًا المكوّنة لدستور مصر لعام 2012، حظي الباب الأول الخاص بمقوّمات الدولة والمجتمع بثلاثين فصلاً، تبتدئ من الأول، وتنتهي في الثلاثين منه.

27 من مصادر ومواقع كثيرة للاطلاع على نصّ دستور 2012، كما أقرته الجمعية التأسيسية، أنظر: **egelections2011.appspot.com/referendum2012/dc**

الدين واللغة العربية في مصر والعالم».[28] وبهذا، تكون الصياغة الجديدة قد أدخلت تغييرات على دور هيئة الأزهر في الشؤون الدينية والإسلامية.[29] والأمر نفسه ينطبق على **المادة الأولى**، التي اعتبرت فقرتها الثانية «الشعب المصري جزءاً من الأمة العربية»، وجزءاً من «العالم الإسلامي»، عوض الأمة العربية والإسلامية الواردة في دستور 2012. أما مصطلحا الديمقراطية والشورى الواردان في المادة السادسة من دستور «الإخوان»، فتمّ الاستغناء عنهما بصياغة جديدة ، قضت في المادة الخامسة من دستور 2014، بالتالي: «يقوم النظام السياسي على أساس التعدّدية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات». علاوة على ذلك، طالت الصياغة الدستورية الجديدة سلسلة من التغييرات والتنقيحات، مقارنة **بدستور 2012** ، بل تمّ الاستغناء عن بعض الأحكام بكاملها، كما هو حال المادتان **11** و **219** على سبيل المثال.[30]

ج - إلى جانب كلّ من تونس ومصر، حيث استكملت الدسترة أطوارَها، وإن تباينت نتائجُها، هناك بلد عربي آخر لم تَخلُ الدسترة الجديدة في ربوعه من نقاشات ومفاوضات حول موضوع الهوية، وعلاقة الدين بالدولة، وإن ظلّ بعيداً عن التوترات التي طالت حالتيْ كلّ من تونس ومصر .. إنه المغرب الأقصى، الذي تقترح الورقة الإطلالة عليه، بقدر كبير من الاقتصاد والتركيز، لأهمية حالته، كعيّنة لتوسيع دائرة المقارنة والفهم، ولإجازة البنود المرجعية لخطاب التكليف لهذا الاقتراح.

• فمن جهة الهوية، شهد المغرب كثافة خَطابية وتضخماً مطلبياً، إبان إعداد وثيقة **الدستور الجديد** في 29 يوليو (تموز)2011[31]. وإذا كان في مُكنِ الورقة تلخيص مضامين هذه النقاشات، بُغية فرز اتجاهاتها، فيمكنها التمييز من خلالها بين مقاربتين اثنتين: مثّلت الأولى رأي مجمل منظّمات المجتمع المدني وجمعيّاته وروابطه[32]، وشدّدت على تكريس مشروع الدستور تنوّع مكوّنات الهوية المغربية، وتأكيد الطابع المدني للدولة ومؤسّساتها، وكفالة الحقوق والحريات المدنية، وفي مقدّمتها حرية المعتقد والضمير. أما المقاربة الثانية، فدافع عنها «حزب العدالة والتنمية»، وذراعه الدَّعوي «حركة التوحيد والإصلاح»[33]، وقد قضَت بعدم المسّ بـ « المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالهوية المغربية والمرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع».[34] بل هدَّد أمينه العام بـ»مقاطعة حزبه في التصويت على الدستور إذا تمّ المسّ بهوية المغرب ومرجعيته الإسلامية».[35]

يبدو أن مسار الدسترة سيستغرق وقتاً طويلاً بسبب طبيعة التعقيدات والاختلافات المميّزة للسياق اليمني، وبالنظر للمخاطر الكبيرة التي تعترض الحوار الوطني نفسه

يمكن القول إن الصياغة الجديدة للدستور المغربي اعتمدت في النهاية حلاً وسطاً بين المقاربتين، فاستجابت لبعض مطالب المقاربة الأولى، دون التبنّي الصريح لصيغة الدولة المدنية، ولبّت، في المقابل، بعضاً ممّا طالب به حزب العدالة والتنمية، وإن بصياغة جديدة من حيث مصطلحات اللغة ومفرداتها.

والحقيقة أن القارئ اللبيب للدستور المغربي الجديد، يلمس، من دون عناء، طابعه التوافقي، والتوفيقي حتّى.[36] فهكذا، كرّس الدستور المغربي الجديد التنوّع الثقافي، وصدارة الإسلام، مُعرّفاً الهوية من خلال مصفوفة من العناصر،

28 للاطلاع على نصّ دستور 2014، أنظر الرابط التالي:.basmagm 2012/worldpress.com/2013 (20--8 2014)

29 ورد في المادة الرابعة من دستور 2012، ما يلي «الأزهر الشريف هيئة إسلامية مستقلّة جامعة، يختصّ دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، ويتولّى نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم. ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية».

30 المادة 11 الخاصة بدور الدولة في حماية الأخلاق والآداب والنظام العام...ونظيرتها 219، ذات الصلة بمشمولات مبادئ الشريعة الإسلامية.

31 للاطلاع على نصّ الدستور المغربي الجديد لعام 2011، أنظر: الدستور الجديد للمملكة المغربية، نصوص قانونية محيّنة، عدد 53، ط3 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2013).

32 تُشير ، على سبيل المثال، إلى المنظّمات التالية: المنظّمة المغربية لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية للتبادل والبحث، المرصد الأمازيغي للحقوق، جسور، اتحاد العمل النسائي، الرابطة الديمقراطية لحقوق الإنسان..إلخ.

33 دعت حركة التوحيد والإصلاح في بلاغ لها، صادر بتاريخ 11 يونيو(حزيران) 2011 إلى ضرورة « التصدّي لمحاولات التشويش على هوية المغرب ومرجعيّته والعمل من أجل دستور يحقّق الديمقراطية والكرامة مع تعزيز المرجعية الإسلامية وتقوية الهوية الوطنية» للاطلاع على نصّ البلاغ، أنظر، جريدة **التجديد**، ع 2660(13 /6 / 2011).

34 قارن: مصطفى الخلفي، **افتتاحية التجديد**، عدد 2660 (13 /6 / 2011).

35 عبد الإله بنكيران «إذا تمّ المسّ بهوية المغرب ومرجعيته الإسلامية»، جريدة **التجديد**، ع 2660 (13 /6 / 2011).

36 للاطلاع على قراءة دستورية للوثيقة المغربية الجديدة، أنظر محمد مالكي، « قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد، 2011»، مجلة **تبين** عدد 4 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ربيع 2013)، ص ص 85 - 108.



وردت واضحة في التصدير (ديباجة)، وفي نصوص متناثرة في المتن العام (الفقرة الثالثة من الفصل الأول تحديداً).[37] من ذلك، التأكيد على إسلامية الدولة، من خلال الإقرار بأن «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبّثة بوحدتها الوطنية والترابية». الإقرار بوحدة الهوية الوطنية من خلال انصهار مكوّناتها الثلاثة: المكوّن العربي الإسلامي، المكوّن الأمازيغي، والمكوّن الصحراوي الحساني. فضلاً عن الاعتراف بغِنى الهوية الوطنية من خلال روافدها الأربعة:الرافد الإفريقي، الرافد الأندلسي، الرافد العبري، والرافد المتوسّطي، مع الإقرار بتميّز الهوية المغربية بتبوّء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها.[38]

• تضمّن الدستور المغربي الجديد أحكاماً ومقتضيات متقدّمة قياساً للدساتير التي سبقته،[39]بالنسبة إلى موضوع الدولة والدين والعلاقة بينهما. والملاحظ على **الوثيقة الجديدة (2011)**، استجابتها الواضحة لمطالب قطاعات واسعة من المجتمع بخصوص الغموض الذي استبدّ لعقود بلقب»إمارة المؤمنين»، وطابع « التقديس» لشخص الملك. فتجربة قرابة نصف قرن من الممارسة الدستورية أثبتت انحراف تطبيقات الدستور عن المعاني التي منحها إياها واضعو **الدستور التأسيسي (1962)**، بالنسب لوظيفة «إمارة المؤمنين»[40]، ودلالة نعت شخص الملك بـ«المقدّس».[41] لذلك، فصلت الوثيقة الدستورية الجديدة بين المكانة الدينية للملك، بوصفه «أميراً للمؤمنين»، وأفردت لها **الفصل الحادي والأربعين(41)**، ومكانته الدستورية، كباقي رؤساء الدول في العالم، من خلال **الفصل الثاني والأربعين(42)**. وقد اعتبرنا في أكثر من عمل علمي،[42] هذا التمييز خطوة إيجابية، من شأنها أعادة لقب «أمير المؤمنين» إلى الوضع الطبيعي الذي حدّده له واضعو الدستور الأول، الطابع التشريفي والبروتوكولي للقب ليس إلّا. أما صفة « «القَداسة» Sacralité فقد تمّ استبدالها بـ « التوقير والاحترام، حيث نصّ **الفصل السادس والأربعون(46)** على التالي: «شخص الملك لا تُنتهَك حرمته، وللملك واجب التوقير والاحترام».

2 - رهان تكريس الحقوق والحريات ودسترة ضماناتها

احتلّت قضية الحقوق والحريات مكانة مركزية في سيرورة الدسترة في بلدان «الربيع العربي»، لأسباب موضوعية، أبرزها أن منسوب احترام هذه الحقوق والحريات المعترف بها في مجمل الدساتير العربية ظلّ ضعيفاً على صعيد الممارسة. وليس مفاجئاً إن استمرت البلدان العربية متصدّرةً ذيل الترتيب في مجمل التقارير الدولية ذات العلاقة. يُذكر فقط **أن تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول 2002**، حصَر النقائص الكبرى للمنطقة في ثلاث: المعرفة، والحرية، والمرأة. وقد وقفت صياغة التقرير الخاص بالحرية (2004) عند حقائق لافِتة بالنسبة إلى أوضاع الحقوق والحريات في المجال السياسي والحقوقي العربي.[43] ونزيد في القول إن الحراك العربي انطلق في أصله من أجل الحقوق والحريات والضمانات اللازمة لفرض احترامها في الممارسة.

أ - ففي الحالة التونسية، شكّلت المرجعية الخاصة بالحقوق والحريات، وبحقوق الإنسان عموماً قضية خِلافية داخل مكوّنات « المجلس الوطني التأسيسي»، والمشهد الحزبي والسياسي التونسي عموماً. ولأن التنازع بين «الإسلاميين» و«العلمانيين» ظلّ واضحاً وثابتاً، فقد تأثّرت عملية الدسترة بهذا المعطى في كلّ حلقات صياغة الدستور. مع الإشارة إلى أن التوافق بين المتصارعين أفضى في المحصّلة إلى اعتماد صياغة « توفيقية»، كرّسها **الفصل العشرون (20)** من الدستور الجديد (2014)، حين قضى بأن «المعاهدات الموافَق عليها من قبل المجلس النيابي

37 ورد في الفقرة الثالثة من الفصل الأول من دستور 2011، التالي :» تستند الأمة في حياتها العامة إلى ثوابت جامعة، تتمثّل في الدين = = الإسلامي والوحدة الوطنية متعدّدة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي».

38 يُراجع تصدير الدستور المغربي الجديد في : الدستور الجديد للمملكة المغربية..م.س، ص ص 19- 20.

39 شهد المغرب تطبيق العديد من الدساتير، بدءاً من الدستور التأسيسي الأول لعام 1962، مروراً بدساتير:1970 /1992/1972 1996، وهو الأخير قبل صياغة الدستور الجديد لعام 2011.

40 يَذكُر « جاك روبير»، مؤلف كتاب « الملكية المغربية» سنة 1963، أن « عبد الكريم الخطيب» هو من طلب ، بإيحاء من علال الفاسي، من مجلس الدستور تضمين لقب « أمير المؤمنين» في نصّ الفصل 19 .أنظر، Jacques Robert, **la Monarchie Marocaine**, LGDJ, 1963.

41 نشير إلى أن الفصل 23 من دستور 1996 نصّ على القداسة، حين قضى بأن « شخص الملك مقدس لا تُنتهك حرمته»، وهي العبارات نفسها التي نصت عليها الدساتير السابقة منذ العام 1962.

42 يراجع محمد مالكي، «قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد»، 2011، م.س.

43 أنظر محمد متاكي، « البنية القانونية للحرية في البلدان العربية»، ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث حول الحرية 2004 ، برنامج **الأمم المتحدة الإنمائي UNDP** (غير منشورة).



والمصادق عليها، أعلى من القوانين وأدنى من الدستور». ما يعني أن مكوّنات « المرجعية الدولية لحقوق الإنسان»(الاتفاقيات الأربع الأساسية لحقوق الإنسان)، تتبوّأ منزلة وُسطى بين القانون والدستور، ولا تسمو على هذا الأخير كما أخذت بذلك العديد من دساتير البلدان التي شهدت انتقالاً ديمقراطياً في الربع الأخير من القرن العشرين.

فهكذا، جاءت قائمة الحقوق والحرّيات المتضمّنة في **الباب الثاني(ف/21-49)**، منسجمةً مع روح «التوافق والوَسْطية» الثاوية في متن الوثيقة الدستورية، حيث نلمس إقراراً بالأجيال الثلاثة للحقوق والحريات، من دون الذهاب بعيداً في الاعتراف ببعض الحقوق، أو إلغاء بعض العقوبات، أو تدقيق الضمانات اللازمة والواجبة لممارسة بعض الحقوق. فعلى سبيل المثال، ألزم الفصل السادس من الدستور الدولة بـ «كفالة حرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية»، وضمان «حياد المساجد ودور العبادة»، كما لم يتمّ إلغاء عقوبة الإعدام، على الرغم من تنصيص **الفصل الثاني والعشرون(22)**، على أن « الحقّ في الحياة مقدّس». أما على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فلم ينطوِ الدستور على تدقيقات تنظيميّة وضمانات من شأنها كفالة حسن ممارسة هذه الحقوق. ومع ذلك، لا بدّ من التأكيد على أمرين أثنين في باب الحقوق والحريات. يتعلّق الأول بتكريس الدستور الجديد إلزامية الدولة التونسية برعاية الحقوق وحمايتها وضمان ممارستها، في حين يخُصّ الأمر الثاني منع تعديل الأحكام والمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق والحريات، وهو ما ورد واضحاً في **الفصل التاسع والأربعين.**[44]

ب - أما الدستور المصري الجديد(2013)، فأفرد بابه الثالث، المكوّن من اثنتين وأربعين مادة (م51 - م93)، للحقوق والحريات والواجبات العامة، وألزم الدولة برعايتها وحماية ممارستها، أسوة بنظيره التونسي. ويمكن القول بصفة عامة إن سيرورة الدسترة في مصر غطّت أجيال حقوق الإنسان الثلاثة. فمن جهة الحقوق المدنية والسياسية، أقرّ الدستور المصري كنظيره التونسي مصفوفة من المبادئ والحقوق المتضمّنة في **العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية** (1966)، من قبيل «مبدأ عدم التمييز»، حيث أقرّت **توطئة الدستور** مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات من دون أيّ تمييز، وهو ما أكّدته **المادة الرابعة**، حين اعتبرت أن «الوحدة الوطنية تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين». والأمر نفسه، أكّدته المادة التاسعة، حين «ألزمت الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز». **والمادة الثالثة والخمسون**، التي اعتبرت «المواطنين متساوين في الحقوق والحريات والواجبات العامة...»[45]. أما المبادئ الأخرى، فيمكن تعدادها بشكل مقتضب، كالتالي: المساواة بين الرجل والمرأة/ مبدأ تدبير حالات الطوارئ والاستثناء/ الحقّ في الحياة/ تجريم التعذيب/ الحقّ في الحرية والأمن واحترام قرينة البراءة/ حقوق السجناء والمجرَّدين من الحرية/ حرية التنقّل/ حرية الفكر والضمير/ حظر التحريض على الكراهية أو العنصرية/ حقوق الأقليات الدينية. ناهيك بتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

> **لم تأتِ نتائج الدسترة في البلدان العربية الخمسة واحدة وموحّدة، بل تباينت بسبب سياقاتها الداخلية وموازين القوى بين فاعليها السياسيّين والاجتماعيين وطبيعة العلاقات بين النظم السياسية والمجتمعات**

ج - وقد اعتمد **الدستور المغربي الجديد** (2011) النهج نفسه، قبل صدور دستوريْ تونس ومصر، حين شدّد في التصدير على حماية «منظومتيْ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والنهوض بهما والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء».[46] أما من حيث التفصيل والتدقيق، فقد أُفرِدَ الباب الثاني بكامله لـ«الحريات والحقوق الأساسية» (ف 21 - ف 40). وتسمح قراءة هذا الباب بالقول إن منظومة الحقوق والحريات، بأجيالها الثلاثة، تمّ تكريسها في الوثيقة الدستورية الجديدة، كما وقع تضمين جملة من المبادئ والقواعد العامة المكرِّسة لهذه الحقوق والمعزِّزة لها، سواء في التصدير، أم في نصوص متناثرة في متن الدستور.

44 تضمّنت الفقرة الأخيرة من الفصل 49 من دستور تونس الجديد(2014)، ما يلي: « لا يجوز لأيّ تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور».

45 للاطلاع على نصّ الدستور، أنظر الرابط التالي:
elections-2011.appspot.com/Dostour Dostourupdate20132013.pdf

46 أنظر، الدستور الجديد للمملكة المغربية...م.س، ص20.



«ربيع العرب» ورؤية الأنثروبولوجيّة الوحشيّة

د. عيساني بلقاسم

اهتمّ الفكر الأوروبي الغربي بعامة، والفكر الفرنسي بخاصة، بـ«الربيع العربي» كثورات شعبية غيّرت مجرى التاريخ والأفكار، وما زالت أحداثه سارية، ما يجعل التنبؤ بعواقبه مَهمَّةً شديدة الصعوبة، ولاسيّما بعد التعثّر الذي تعرّض له في بعض البلدان العربية.. ويحتّم مقاربة سوسيولوجية حيناً وأنثروبولوجية حيناً آخر. ومردّ هذا الاهتمام إلى دواعٍ اقتصادية ــ باعتبار أهمية المنطقة في ثرواتها الطبيعية ــ للحفاظ على المصالح الغربية، وإلى دواعٍ فكريةٍ على مستوى القيم التي يحملها «الربيع العربي» في تطلُّباته، كالديمقراطية، والعدالة الاجتماعيةً، والتداول على السلطة، وحرية التعبير، والعدل في تقسيم الثروة..

من أولئك المفكّرين المشتغلين بالأنثروبولوجيا مَن اهتمّ بالدور الفاعل وغير التقليدي للمرأة في «الربيع العربي»، ما يعكس حركية اجتماعية غير معهودة في هذه البلدان ذات الثقافة الشرقية المترَعَة بالذكورة، ونجد منهم «آلان بيرتو Alain Bertho» وآخرون كتبوا عن الأنثروبولوجيا المتحققة المتمثلة في العامل القبلي ودوره الإيجابي أو السلبي في سير الأحداث في كلٍّ من ليبيا واليمن، مثل « مانويل دو ديغيز Manuel de Dieguez» و «بول غوسلان Paul Gosselin». غير أن نهايات «الربيع العربي» ووأده في سوريا كرّس رؤية الأنثروبولوجيا الوحشية الراصدة لموت الإنسان في هذا المدى المليء بالمجازر، وموت الضمير العالمي، ومحاولة تحليل تلك القدرة على عدم الاحتفال بالحياة والركض نحو الموت عبر خلق رصيد كاذب من المبرّرات الوطنية والدينية، أي تحليل المعلن والخفي في استراتيجية الخطاب ومعرفة العوامل الخالقة والدافعة نحو ذاك الواقع المتردّي. وهذا القلق الفكري يحمله عدد من المفكّرين أمثال «إريك ليزر Eric Leser» وغيره.

استفادت الفئات الشابّة في المجتمعات العربية من التطوّر التكنولوجي ودوره في شبكات التواصل الاجتماعي فنشأ من ذلك مسافة فارقة بينها وبين الأجيال السابقة التي أَلِفت الولاء الأعمى للسلطات الحاكمة، ما دفع إلى التساؤل عمّا إذا أحدثت تلك المسافة، في العالم العربي، تغيُّراً في القيم؟ ذلك ما يطرحه «ميشال أونفراي Michel Onfray» في متابعته لأوضاع البيئة العربية حيث يعتبر أن العرب دخلوا في مخاض حضاري يدفعهم نحو التحرّر من ربقة الماضي، ويدنيهم من ميكانيزمات التفكير الحرّ والمنهجي في تشكيل واقع سياسي جديد يمتاز بحسّ مدني كان الغرب يظنّ أنّه حكرٌ عليه، وقد تجلّى ذلك الحسّ بخاصة في مصر واليمن من خلال تظاهر الشباب سلمياً في البدايات الأولى للربيع العربي، ورفضهم حمل السلاح، على الرغم من توافره وانتشاره. ولم يتمّ حمل السلاح إلا بتدخّل الغرب في «الربيع العربي» (النموذج الليبي)، وقد وقف بعض المفكّرين الكبار أمثال «تزفيتان تودوروف Tzfetan Todorov» ضدّ هذا التدخّل، انطلاقاً من أن التطوّر السياسي يجب أن يكون وليد الظروف المحلّية لكي يعرف طريقه إلى النجاح.

عكف الانثروبولوجيون على البحث في الأسباب الخفيّة والمعلنة للأحداث الجارية في المجتمعات العربية والشروط المتحكّمة فيها على صعُدٍ مختلفة كالتاريخ والاجتماع والعرق والدين والبيئة وغيرها.. ويمكن أن نصنّف فئة من الأنثروبولوجيّين الفرنسيّين اختصّت في التحاليل الاجتماعية كالهوية والدين واللغة من منظور تأمّلي متعالٍ عام، ولكنّه ينطلق من أحداث «الربيع العربي»، ولو على نحو غير



مباشـر. وهـذا مـا يُفسِـح فـي المجـال أمـام نظـرة نقدية لنتائـج أعمالهم، التـي يتجلّى فيها الانحياز إلى قيم دون أخـرى، والعجـز عـن فهـم عـددٍ مـن العوامـل النفسـية والعقديـة المحرِّكة والمهيِّجة لسلوكات الجماهير. وفي هـذا البحـث سـنعمد إلـى إثـارة بعـض الأسـئلة ونعمـل علـى تقديـم إجابـاتٍ عنهـا مـن منظـور أنثروبولوجـي.

«ارحل!» كان الشعار الأبرز للحراك الثوري الشعبي السـلمي الـذي سـاد المنطقـة العربيـة بيـن 2010 و2014، والـذي عـرِف تنوّعـاً فـي الشـدّة والكيفية باختـلاف الـدول التي تعرّض لها، وكان تتابعياً بحكـم التأثيـر والتأثّـر بيـن البيئـات العربيـة المتقاربـة للمطالبـة بتغييـر الحاكم المستبد وحريـة التعبير وحلّ مشـكلة البطالـة.. غيـر أن ارتـدادات الأحـداث بيـن التفـاؤل والتشـاؤم والخـوف واليـأس كانـت لهـا دلالات لافتـة فـي إطـار التجمّعـات السكّانية المطبوعـة بتنظيـم اجتماعـي ذي سـياقات قبليـة عدّة في أغلـب البلدان العربيـة؛ غيـر أن التكاتـف والتعاون الموجـود بيـن القبائـل سـابقاً كان قد توقّـف فـي التجمّعـات الحديثـة بحكـم الاختـلاط بيـن النـاس فـي المدن، من دون أن يُعـوَّض فـي المدينة بتضامن آخـر يمكـن لـه أن يلعـب دوراً مخفِّفاً مـن الصدمـات الاقتصاديـة، فسـاد شـعور بعـدم القدرة علـى الخـروج من الأزمة. وقد قامت الثورات العربية علـى سـواعد الشـباب الذيـن يربـو عددهـم فـي المنطقة العربيـة، علـى مائـة مليون. وهم نتاج بيئـة مخالفة لما سـبقها، إذ إن أبنـاء اليـوم ذاقـوا طعـم المعرفـة وتبـادل الـرأي.. وقـد عرفـت هذه الفئة نمـوّاً يُقدَّر بـ 50 % في العشـرين سـنة الأخيـرة، فكانـت مشـكلة البطالـة الدائمة عنـد هـؤلاء بمثابـة قنبلـة موقوتـة تهـدّد الأنظمـة.

> **لم يتمّ حمل السلاح في «ثورات الربيع العربي» إلّا بتدخّل الغرب، والبداية كانت في ليبيا؛ وقد وقف بعض مفكّري الغرب الكبار أمثال تزفيتان تودوروف ضدّ هذا التدخّل انطلاقاً من أن التطوّر السياسي يجب أن يكون وليد الظروف المحلّية لكي يعرف طريقه إلى النجاح**

لـذا، فـإن « الربيـع العربـي» ـ وإن كان مشـروطاً بالبعد السياسـي ومحاولـة اسـتبدال الأنظمـة والتدخّـل الأجنبـي ـ إلّا أن فئـات واسـعة مـن المجتمـع كانـت تـوّاقـةً إلـى الانخـراط فيـه. وقـد ظهـر ذلـك فـي تونـس مـن خـلال تحـرّك منظّمـات المجتمـع المدنـي والنقابات حيـث كان للاتّحـاد العـام للشـغل دور فـي الإطاحـة بالنظـام السـابق، ومـا يُسـمّى أيضـاً بالطبقـة المتوسـطة والتـي تتميّـز بدخـل اقتصـادي محدود، ووعي سياسـي حـادّ. غيـر أن التحليـل الاقتصادي يعجـز عـن أن يكون بمفـرده تفسـيراً وحيداً لاندلاع الأحـداث؛ فالثورة ـ كما يـرى الباحـث الفرنكوفونـي منـذر الكيلانـي ـ هي نتاج مجموعـة وقائـع صغيـرة، لكنّـها حيـن تجتمـع تؤلّـف تسـونامي، فعـلاوةً علـى الاقتصـاد، يدخـل فـي صنـع البيئـة الاجتماعيـة عوامـل أخـرى، أهمها كيفيـة النظر إلـى العالـم ورؤيتـه، والتركيبـة النفسـية المستمدَّة من ثقافـة معيّنـة، فيتحصّـل مـن ذلـك كلّـه واقـعٌ مركَّـب يحتـاج تفكيكـه إلى تعـاون الباحثين فـي ميادين معرفية شـتّى كالأنثروبولوجيا وسوسيولوجيا الأديان والتاريخ والتحليل النفسـي والرمـوز الاجتماعية واللسـانيات[1]..

الظاهرة الدينية في «الربيع العربي» والمشاركة في جني ثمار

يـرى «مانوييـل دو دييغيـز Manuel de Diéguez» أن لقـاء الفكـر الأوروبـي فـي مقبـل الأيـام بالعـرب والمسـلمين كفعاليـة حضاريـة سـتؤثّر علـى العالـم أجمـع أيّـما تأثيـر، ولاسـيّما فـي تعميـق الجانـب الإنسـاني فيـه، حيـث سـتتعرّف الإنسـانية إلـى الكثيـر مـن الأسـرار التـي تشـرق بهـا آثـار الآخـر المختلـف كـرؤى وطرائـق تفكيـر غيـر معهـودة، لـدى هـذا الكائـن، الإنسـان، الـذي يؤكّـد مـرّة أخـرى أنـه ينتمـي إلـى فئـة «القرديـات» (l'espèce simiohumaine) بعنفـه وجبروتـه وصعوبـة تعاملـه مـع بنـي جلدتـه. فالحـروب والفتـن والمنازعـات هـي الثابتـة الدائمـة علـى امتـداد التطـوّر البشـري عبر العصـور المختلفة، بمـا فيهـا عصرنـا هـذا الـذي يحتـاج إلـى تحليل عميق تضطلـع بـه أنثروبولوجيـا نقديـة (Anthropologie critique) يمكـن مـن خلالهـا النفـاذ إلـى تفكيـر سياسـي منتـج، يُتيـح للديمقراطيـة العربيـة أن تتبلـور إرهاصاتهـا لتصنـع التـوازن فـي هـذا الفكـر المشـتَّت فـي هذا القسـم من العالم. ويرى دو دييغيـز أن التحليل الأنثروبولوجـي يُتيـح مسـحاً شـاملاً وثوريـاً للمعـارف والأحـلام التـي ظهـرت فـي خضـم «الربيـع العربـي» الـذي هـو حـراك شـعبي، لكنّـه فئـوي أيضـاً، وذو أهـداف مرحليـة متناقضـة أحيانـاً، كمـا يـرى أن الفكـر الأنثروبولوجـي الكلاسـيكي يبقـى عاجـزاً عـن تحليـل هـذه الظاهـرة المعاصـرة إذا لـم يعتمـد أنثروبولوجيـا

1 KILANI Mondher, **Introduction à l'anthropologie**(Lausanne: Payot 1992), p. 214.

كلود ليفي ستروس البنيوية الوصفية وعلم اجتماع الأديان لفهم دور الظاهرة الدينية في قيادة المجتمع، سواءً كان ذلك على نحو واعٍ أم غير واعٍ. ويقول ستروس إن «البحث الأنثروبولوجي يرى الأديان سجلاً واسعاً ومتنوّعاً لمجموعة تجلّيات تتمثّل في أساطير أو طقوس، ولكنها تتجسّد في سلوكات عملية عند المعتقدين بها، حتى ولو كانت غير معقولة وعبثيّة»[2] .

في «الربيع العربي» لم تكن الظاهرة الدينية مجرّد طقوس ولكنّها كانت موضع حراك لرؤية سياسية تصطدم مع الذوق العام، لكنّها تلاقي فيه تجاوباً أحياناً، فما هي آفاق هذه الظاهرة؟ وإلى أين يمكن لها أن تصل؟ هل تتصالح مع الديمقراطية، أو أن الاصطدام سيبقى إلى الأبد بين العلماني والديني، بين الوضعي والسماوي؟ هل هي صادقة في محتواها القيمي أو أنها تعصّب أعمى هنا وذكورية مفرِطة هناك، أو هي مجرّد وسيلة للوصول إلى السلطة والبقاء فيها؟ أسئلة مشروعة لأن الأنثروبولوجيا الثقافية البنيوية المعاصرة لا تمتلك رؤية تحليلية للتقمّص النفسي للدين، فالتعصّب ظاهرة نفسية في المقام الأول، تسوّغ نفسها بالعقيدة الإيمانية، وتستدعي ما يُمكن أن يُسمّى بـ«علم المقدّس» (la science du sacré)، ليكون أوسع من علم الأديان كونه يتطرّق إلى ما يتجاوز أبعاد المشكلة ويتناول الفضاءات التي تسبح فيها العقائد والنزعات ذات الطابع الروحاني، ولاسيّما أن الظاهرة الدينية في «الربيع العربي» يمكن أن يكون لها طابع مختلف تماماً عن التديّن بمعنى الإيمان بعقيدة ما، وأن تكون تعبيراً – قد يكون عنيفاً – عن مجمل المشكلات التي يعانيها الشباب العربي كالخوف من المستقبل وعدم الإحساس بالأمان.. فيتّخذ الدين مطيةً لإيهام الذات والآخرين بحلولٍ مثالية أساسها الالتزام والأخلاق، في حين أن المطلوب هو حلولٌ حضارية لا ترقى إلى تجسيدها الظاهرة الدينية، بل مستمدّة من طاقات الناس وتعاونهم واستخلاص النافع من تفاعل آرائهم، عبْر آليات تتيح التعبير والعمل بحرية للجميع. فالأحلام تراود البشر جميعاً، وكلّ إنسان يجري وراء حلمه، لكن التمييز بين الأحلام وتبيّن أفضلها والعمل على تحقيقه يجب أن يكون المحور المفصلي في النقاش. أمّا التديُّن فقد غدا تعصّباً يسعى إلى فرض نفسه في الحياة العامة، من خلال تصويره بأنه مثالي خالص من الشوائب، وتلك هي النزعة العنصرية ذاتها التي أراد الجنس الآري فرضها بدعوى نقائه وتفوّقه وتميّزه الخاص، وما تسعى الصهيونية بدورها اليوم إلى فرضها على محيطها العربي. هذا الفرض الذي تحمله النزعة الدينية المتعصّبة (الأصولية) يُرضي الرغبة في الانتقام بحجّة تغيير الواقع البائس الذي يرزح تحته الواقع العربي من فقر وقمع وتسيُّب. غير أن النموذج السلوكي للحركات الإسلامية جاء مغايراً للمثل المعلَنة، بارتكابه أفظع الجرائم، ليحوِّل المجتمع من دكتاتورية الفرد إلى دكتاتورية الجماعة، بحيث يغرق المجتمع في فوضى عارمة ولا يخرج من تخلّفه أبداً.

كيف يمكن فهم التعصّب الإيماني وهل من سبيل لعلاجه؟ يقول ليفي شتراوس: «هل المسألة المركزية في توصيف المجتمع أثناء وقوع الأحداث والاضطرابات التي تعرّض لها، أو في الذهاب ما هو وراء الفوضى الظاهرية لتبيّن العقيدة المسيِّرة والسلوكات المترتّبة عنها والعادات الي يمكن أن تنشأ من الطارئ لتتحوّل إلى أحكام قيمة؟»[3].

مرّة أخرى يؤكّد الإنسان أنه ينتمي إلى فئة «القرديات» بعنفه وجبروته وصعوبة تعامله مع بني جلدته، فالحروب والفتن والمنازعات هي الثابتة الدائمة على امتداد التطوّر البشري عبر العصور، بما فيها عصرنا هذا الذي يحتاج إلى تحليل عميق تضطلع به أنثروبولوجيا نقدية

إن ما يوقف الفوضى هو وجود الدولة التي تَحول دون ذهاب أية فئة إلى السيطرة على المجتمع. ولذا تتسلّح الدولة بمجموعة مؤسّسات أمنية وقضائية وإعلامية تتحكّم في الرأي العام وتوجّهه، فما هي العلاقة العضوية بين انحراف المؤسّسات في العالم العربي عن مهمّتها الأساس وصعود التيارات الدينية بخاصة، والشبابية بعامة، لكي تسعى، في «الربيع العربي»، إلى تحطيم هذه المؤسّسات؟ مع أن الجميع يعلم أن التغيير السلس للسلطة هو خير للجميع، للحاكم والمحكوم معاً: الأول يحفظ حياته من غضبة الجنون

2 Claude Lévi-Strauss, **L'anthropologie face aux problèmes du monde moderne**(Paris: éd Seuil, 2011),P. 96.

3 idem. P. 96.



الجماهيري، ويمكن له أن يعيش محفوظ الكرامة في أحضان المجتمع، والثاني يتجنَّب الدخول في أتون عنف لا ينتهي، وسيكون هو أداته وضحيّته في الوقت نفسه. والحقّ، أن التيار الديني يستخدم المقدّس ويتحمّس له ويدعو له لأنه يجعل المجتمع ينقاد للفكرة من دون التفكير في مَن ينفّذها، وهنا يصبح معنى مقولة «الإسلام هو الحلّ» وصول أشخاص إلى السلطة مهمّتهم الأساس تطبيق الشريعة، بينما حقيقة الأمر هي استبدال فئة حاكمة بأخرى أكثر تعطُّشاً للسلطة وللسيطرة الدائمة باسم الدين. ولذا، كثَّف التيار الديني نشاطه من ضمن فعاليّات «الربيع العربي» وآلت إليه السلطة في أقطار عدّة مثل تونس وليبيا ومصر...

ما يوقف الفوضى هو الدولة بمجموعة مؤسّساتها الأمنية والقضائية والإعلامية التي تتحكّم في الرأي العام وتوجّهه، فما هي يا ترى العلاقة العضوية بين انحراف المؤسّسات في العالم العربي عن مهمّتها الأساس وصعود التيارات الدينية وسعيها عبر «الربيع العربي» إلى تحطيم هذه المؤسّسات؟

لكن العنف ذا الطابع الديني لا يفسّره الدفاع عن المقدّس والغيرة على تجسيده فقط، فالمستوى الثقافي الضحل وانحسار قيم الدولة المدنيّة في أذهان الشباب الغرّ بخاصة، وعدم إيمانه بها لخلوِّها من المقدّس، بل لكونها أحياناً على النقيض منه، كلّ ذلك يجعل الدعوة إليها غير ذات موضوع، مع أن القيم الحضارية هي الضامن الوحيد لارتقاء سياسي يحول دون وصول ديكتاتورية جديدة. إن سبب تهافت الحماس للدولة المدنية تحكمه رؤية مفادها أن الديمقراطية ذات أصل غربي، بينما تعود الأصالة إلى الحكم بالشورى، هذه الشورى التي تتميّز بالغموض حتى عند مَن يدعو إليها، ولكنّها لمجرَّد أنها مُسمّى موجود في الكتاب المقدّس (القرآن) فقد صارت ذات شأن غالب، على الرغم من أنها قد تكون مقتصرَةً، عند أصحاب الحكم المطلق، على الخاصة الحاكمة، وقد تكون، عند دعاة التوفيق بين الحكم الديني والمدني، تشمل العامَّة وتتمثّل في البرلمان، ولكنّها في كلّ الأحوال، تفتقد إلى تأسيس واضح لكيفية تجسيدها الفعلي.

من علامات انحراف المؤسّسات الأمنية في بلدان «الربيع العربي» أنّها أصبحت أداة قمع شخصي وجماعي لعموم الفئات الشعبية التي تريد ــ فقط ــ أن تُسمِع صوتها، مثل النقابات والاحتجاجات ودعاة حرية التعبير... إلخ، بل إن الحاكم العربي يسيّرها بحسب هواه، من هنا نشأ ذلك الحقد الدفين، وبقي يترصّد الفرصة للانتقام ويترقَّب فسحة حرية ليلتقط أنفاسه.

إن العنف دمار لكلّ ما هو قائم من موجودات تؤثّث فضاء العيش المعنوي والمادي، والمقوّمات التي دعت إليه، في حالة «الربيع العربي»، كانت قد نضجت في المجتمعات وحان قطافها: فالأوضاع التي يجب تحليلها في تلك المجتمعات تتصدَّرها نسبة أمية رفيعة، سواء الصريحة منها أم المقنَّعَة التي تتمثّل في الحصول على قدر من التعليم من دون الحصول على ما يوازيه من الوعي السياسي والاجتماعي. والفئات الشعبية المنتمية إلى النوع الثاني كثيرة، وهي لا تعي أبداً ما معنى استقلالية القضاء والإعلام مثلاً، ولا تتصوَّر أبداً أن من واجبها الدفاع عنهما. من هنا كان عنف الاحتجاج في «الربيع العربي» الذي أراد أن يحطّم كلّ شيء من دون تمييز، بينما كان بالإمكان تحديد المطالب بصياغات معيّنة ترتقي بأنظمة الحكم وتُصلِحها من الداخل. لكن ذلك يتطلّب الإصرار والثبات على الموقف والنفس الطويل الذي كان الكثير من الشباب العربي يفتقد إليه، ولذا وجدناه يسارع إلى المطالبة بإسقاط النظام، من دون أن يكون لديه التصوّر الكافي لكيفية تنظيم المجتمع والدولة والعيش بعد ذلك، فكان ذلك نقطة الضعف الكبرى في مسار «الربيع العربي»[4].

هذا الفراغ في التصوّر سارع التيّار الديني إلى ملئه بنموذج دولة وهميّة (العدل المطلق) من دون أن يعي أنه حتى هذا النوع من الحكم الإسلامي كان استثناءً في التاريخ، ولم يدُمْ سوى سنوات قليلة مقارنةً بمسار طويل من الحكم الوراثي المطلق.. حيث لا توجد آليات محدّدة في الشرع تضمن تداول السلطة وحسن سير المؤسّسات سوى الاتكال على قناعات شخصية، وهي الشعور بالتقوى الذي قد يَحول دون الفساد، لكنّه يظلّ على الدوام قابلاً للتحوّل والتكيّف في كلّ حين، بل ويصبح أداة تضليل بامتياز حين يدّعيه ويتقمّصه سياسيون محترفون.

4 Frédéric Brun, « La révolution en Tunisie» , in **Multitudes**, Vol. 1, N° 44, 2011, pp. 22- 25.



غياب دور المثقفين العرب في الحراك العربي

تطمح الأنثروبولوجيا المعاصرة إلى تعرية اللاعقلاني في الدعوة المحمومة إلى حكم المقدّس، لأن العقلانية تؤدّي إلى النقد، والنقد يظهر حدود التأويل والشطط في الدعوة إلى أفكارٍ حين نحلّل آفاق تطبيقها نجد ذلك صعباً أو مستحيلاً، أي قياس المسافة الفاصلة بين القول والعمل، بين المثالية والواقعية. وهذا ما يقع فيه العالم العربي باستمرار، فهل يمكن إطلاق حكم أنثروبولوجي بامتياز والقول بأن العرب كائنات لغوية أكثر منها واقعية؟ ما يذكّرنا بمقولة عبد الله القصيمي»العرب ظاهرة صوتية» المتمثّلة في خطابات أحمد سعيد إبّان حرب «الأيام الستة» (1967)، علماً بأن اللغة هنا نعني بها نصوصاً تراها تلك الشعوب مقدّسة، وتطمح إلى تجسيدها، من دون أن تعرف الكيفية، على الرغم من أن ما أسهم في الأصل في تأسيس تلك النصوص هو واقع سوسيولوجي مختلف تماماً عن الواقع الحالي.

من هنا نفهم الغياب الكبير للأنتليجينسيا العربية في تسيير «الربيع العربي» أو توجيهه، أي أن المثقف العربي لم يستطع إثبات وجوده في هذا الحراك، ولذلك أسباب عِدّة، أولها غياب العُدّة المعرفية عند فئات واسعة من الشعب تجعلها تُدرِك ما تفعل، من خلال المناقشات وتبادل الآراء في ترسيم غايات هذا الحراك الكبير، واستشراف مآلاته. والسبب الثاني هو أن الكثير من هؤلاء المثقّفين استقطبتهم الأنظمة بمناصب في نظام يستخدمهم للزينة أكثر ممّا يسمح لهم بالتأثير في مجريات الأحداث، فتقوقعوا ورضوا من الهزيمة بالإياب ولم تعد لهم أيّة مصداقية أمام فئات عريضة ممّن أشعلت الحراك.

هذا التوجّه في رصد عدم فاعلية المثقّفين في أحداث «الربيع العربي» يذكّرنا بما كان الفيلسوف الفرنسي الشهير باسكال يقوله من أن «الشعب دائماً على خطأ، وحين يقتنع أنه على حقّ لا يعرف لا كيف ولا لماذا»، كما يذكّرنا بمقولة نيتشه من أن «عقلاً واحداً بين كلّ ألف عقل يتساءل عن جدوى الطريق وعمّا إذا كان في الاتجاه الصحيح أم الإتجاه الخطأ»، ذلك أن العامة ستسلّم ذاتها في مثل هذه الأحداث إلى الغوغاء القادرة على دفع الجماهير نحو الفوضى، لكنّها من دون توجيهٍ فكري يشكّل مرجعية للحركة، فإنها لن تصل إلى شيء، بل إن الوضع السياسي قد يعود إلى ما كان عليه سابقاً، مع بعض التغييرات المظهرية، من دون أن يكون الإصلاح من عمق المؤسّسات[5]، بل إن المنتفعين بريع الدولة السابقين قد يستفيدون من ردّ الفعل الشعبي كنوع من التطعيم والتجربة لكيفية التصرّف في أيّة حركة في المستقبل. وسبب ذلك كلّه غياب سلطة فكرية مرجعية عقلانية وعلمانية، تأخذ بالحسبان كلّ الموروث الثوري، ومنذ عصر الأنوار.. فهذا الغياب يُفسِح في المجال أمام المرجعيات الدينية ويمنحها الفرصة لكي تلعب دوراً هو ليس دورها في الأصل، بل هو دورٌ منوطٌ بغيرها.. من هنا يصبح الدين الخلفية الوحيدة لإنشاء دولة شبه مدنيّة تتحكّم فيها أنساق الماضي، وهي أنساق لن تسمح لها بالذهاب بعيداً في التحديث حتى ولو استعارت بعض منقولات الحضارة، وتلبّست بالدعوة إلى المعاصرة، علماً أن أسهل طريق نحو الدوغمائية هو الإديولوجيا الدينية التي تُقيس خطأ الحاضر على الماضي، وتغيِّب الصواب عن الفعل الحاضر.

> **تيار الإسلام السياسي يستخدم المقدّس ويتحمّس له، لأنه يجعل المجتمع ينقاد للفكرة من دونِ التفكير في مَن ينفّذها، وهنا يصبح معنى مقولة «الإسلام هو الحلّ» وصول أشخاص إلى السلطة مهمّتهم الأساس تطبيق الشريعة، بينما حقيقة الأمر هي استبدال فئة حاكمة بأخرى أكثر تعطّشاً للسلطة وللسيطرة باسم الدين**

يرى الأنثروبولوجي مارك أوجيه Marc Augé أن الدين، في الواقع الغربي، لا يتعدّى كونه قناعة شخصية ولا أثر له على المستوى الجماعي، وأن هذا الواقع لا يرى أسباباً ممكنة للتغيير سوى الأسباب الاقتصادية أو السياسية، فلا يُعير الغربيون للدين دوراً في التغيير، على نحو ما يجري في بلدان «الربيع العربي»، سواء أكانت النغمة الدينية قناعة صادقة عند معتنقيها، وبخاصة عند الجماهير المُنساقة ولو إلى حتفها، أم مجرّد تمظهر عند قادة التيارات الدينية والذين هم ساسة أكثر منهم مفكّرون مؤمنون. من هنا ينبّه مارك أوجيه إلى أن فهم بعض الوقائع الاجتماعية لا يكون ممكناً باستخدام

5 Francois Bernard-Huygues, **Une géopolitique sous influence** (Paris: Observatoire géostratégique de l'information. IRIS, 5 juillet 2011), p 1.



منـوال الفهـم نفسـه، ويـرى هـذا الأنثروبولوجـي أنه « يمكـن اعتبـار الثقافـة، عنـد بعـض الشـعوب، منظومـة تفكيـر ذات أسـاس دينـي، ولكنّـه خفي يوجّـه رؤى تلك الشـعوب إلـى العالم، إلى الذات والآخر، عبر توليفات رمزيـة يجـب تحليلهـا فـي بعدهـا الواقعـي، كمـا فـي بعدهـا الافتراضـي (الميتافيزيقـي فـي علـوم الأديـان) أيضـاً؛ فالديـن هـو مجموعـة قناعـات حـول طبيعـة الحقيقـة، ولا بـدّ للقـراءة التأويليـة أن تأخـذ هـذه المعطيـات مأخـذ الجدّ لتفهـم ذلـك الحمـاس الكبيـر لـدى الجماعـات الدينيـة فـي الإقبـال علـى المـوت»[6]، ومـا أكثـر مَـن مـات فـي «الربيـع العربـي» فـي تصدّيـه لاستبداد حاكـم ظالـم، بينمـا جنـى الانتهازيـون هـذا الشـعور وسـيّروه لمـا فيـه مصلحتهـم هـم، و»ما يحسبه الإنسـان الغربـي أوهامـاً هـي حقيقـة عنـد الآخـر العربـي المختلـف»، بحسـب مـا يقـول «ريجيـس ديبـري Regis Debray»[7]، ومـن واجـب الأنثروبولوجيـا أن تتنـاول كيفيّـات تفكيـر النّخـب الصانعـة لمسـارات التاريـخ.

ما يجعل «الربيع العربي» آيلاً إلى الفشل هو فقدان الثقة في سياسيّي الغد، ثوّار اليوم، أياً كانت الصيغة التي يخاطبون بها الناس من إسلامية أو علمانية

أمّـا الأنثروبولوجيـا الأميركيـة، بوصفهـا أداة تحليـل منهجي، فهي تُعيد تفسـير كلّ شـيء إلى تبيان أسـبابه، سـيكولوجية كانـت أم اجتماعيـة، كمـا نجـد مثلاً،عنـد «كليفـور غيرتـز Clifford Geertz»[8]، فـلا يسـتطيع المنطـق أن يفسّـر جميـع المظاهـر الثقافيـة التـي تصنـع واقعـاً معيّنـاً قد يـراه البعض شـاذاً ولكنّـه فـي حقيقتـه متطابـق مـع المسـار الإثنـي الـذي نقـرأ بـه الأمزجـة وتوجّهـات الأفـكار؛ فالثقافـة مـوروث مـن العـادات والمعتقـدات ونظـام فكـري منقـول مـن جيـل إلـى جيـل يحمـل رؤى عـن الأصـول ومبتـدأ الكـون وحامـل لقواعـد تمثّليـة فـي القـول والفعـل والملبـس وشـكل المجتمـع، إنهـا نتـاج التجـاذب بيـن العوامـل البيئيـة ذات الصبغـة البيولوجيـة والروابـط الاجتماعيـة، وهـي فـي تعبيراتهـا عـن محمولاتهـا الخفيّـة، تنتـج مجموعـة طقـوس وأسـاطير وفنـون ونظامـاً مـن القيـم[9].

ولكـي نصـل إلـى لمحـات تغيّـر فـي البنيـة المهيمِنـة للمجتمـع والتـي مـن شـأن حركيـة نشـطة مثـل «الربيـع العربـي» أن تُحدِث فيهـا اختـلالاً يمكـن أن نسـتعين بالأنثروبولوجيـا التطوّريـة[10] التي تعيّـن تغيّر المجتمع مـن فتـرة إلـى أخـرى ليتكيّـف مـع الأنسـب والأرقـى فـي مسـار طويـل. ولا يشـذّ اكتشـاف الديمقراطيـة عند شـعب مـن الشـعوب، عـن هـذا المسـعى، لتبقـى مآلات «الربيـع العربـي» ونجاحاتـه هـي المحـكّ فـي عمليـة التحـوّل والانسـلاخ عـن القيـم القديمـة أو البقـاء فـي أطرهـا.

خلافـاً لذلـك، نجـد لـدى الباحـث الأنثروبولوجي «بـول غوسـلان Paul Gosselin» رؤيـة تشـاؤمية تعانـي مـن رهـاب الإسـلام islamophobie، أو رهـاب العربـي arabophobie، وتجعـل موقفـه غيـر متـوازن حيـن يقـول إن «الربيـع العربـي» لـن يحالفـه النجـاح مطلقـاً، وأنـه سـينتهي إلـى فوضـى عارمـة، جازمـاً بـأن الأحـداث التـي مـا زالـت سـارية، لا يمكـن معرفة مآلاتهـا. وعلـى الرغـم مـن اعترافـه بنبـل المسـعى في « ثـورات الربيـع»، إلّا أنـه يُشـهد التاريـخ علـى أن النوايـا الطيّبـة لا يُسـعفها الواقـع دائمـاً، والطريـق إلـى جهنّـم دائمـاً مبلّـطٌ بالنوايـا الحسـنة ومفـروش بالـورود.

وعلـى الرغـم مـن أن غوسـلان يتمنّـى أن تكـون نهاية المسـار الثـوري عبـارة عـن ديمقراطيـة وحريـة ونهاية الرقابـة واحتـرام حقـوق الإنسـان، غيـر أن التشـاؤمية تتمثّـل فـي جزمـه بـأن ليـس كلّ من ثـار إنمـا فعل ذلك بحثـاً عـن تجسـيد تلـك القيـم سـالفة الذكـر، فقـد تعدّدت مشـارب الثـوار وتميّـزت أهدافهـم إلـى حـدّ التناقـض، لتبقـى المصلحـة الشـخصية إحـدى روافـد الحـراك لتحقيـق الـذات فـي طمـوح سياسـي أو مالـي أو غيـره، ولا تهمّهـم تلـك العناويـن الكبـرى بحـال مـن الأحـوال.

وأولـى اعتراضـات النجـاح فـي هـذا المسـار الثـوري تهافـت المسـتوى الثقافـي واختـلاف الوعـي السياسـي بيـن بلـد عربـي وآخـر، ومـا نجـح جزئيـاً في هـذا البلد قـد يفشـل فشـلاً ذريعـاً فـي ذاك البلـد، وهـذا يعنـي أن البلـدان العربية ليسـت سـيّان ولا هـي نسـيج واحـد، كمـا أن الوضـع يختلـف وفـق واقـع كلّ دولـة عربيـة، تبعـاً

6 Marc Aug, **Génie du paganisme**(Paris, Ed Gallimard, 1982),p. 320.

7Regis Debray,»Du surnaturel à la télévision»,**Le Nouvel Observateur** (Jeudi 27 mai 2004).

8 Clifford Geertz, **Savoir local, savoir global. Les lieux du savoir** (Paris: PUF,2012), p .54 .

9 Clifford Geertz ,The Interpretation of Cultures(New York :Basic Books, 1973), p. 83.

10 Lewis Henry Morgan, **Social Evolutionist. Bernhard J. Stern** (University of Chicago Press, 1978), pp. 1314-.



لدرجة القمع وكمِّ الأفواه فيها، فهناك شعب لم يعد يطيق تحمُّلَ القمع، بينما شعب آخر لا زال قادراً على تحمُّله، وقد يكون لمستوى المعيشة دور في تسريع الحراك، فالأكثر فقراً هم الأكثر استعداداً للثورة من غيرهم، ولكنّهم ليسوا بالضرورة الأكثر قدرةً على النجاح في مسعاهم، لأن الفقر يستدعي بالضرورة أخويه الملازمَيْن له: المرض والجهل، وهذا الأخير يُغيّب الوعي ويفوّت التنبّه إلى ألاعيب الساسة وتظاهر الأنظمة بالإصلاح الشكلي.

وممّا يجعل «الربيع العربي» آيلاً إلى الفشل هو فقدان الثقة في سياسيي الغد، ثوّار اليوم، أياً كانت الصبغة التي يخاطبون بها الناس، من إسلامية أو علمانية. ففقدان الثقة في التغيير من خلال السياسة سيحبط الطموحات التي أعلنت عن نفسها يوماً، وذلك بسبب الفساد الذي استشرى والملازم للتخيُّل بأنه سيظلّ يستشري. فحبّ السلطة والمال وضعف التكوين وانعدام الوازع القانوني صفات باتت ملازمة لعقلية العربي وإنسان العالم الثالث عموماً، ولنا أن نتصوَّر كيف تكون السياسة، في هذه الأجواء الملبّدة، مرتعاً خصباً لشراء الذمم، حيث لا يكون أحد أفضل من أحد، وتنعدم الثقة، وبالتالي تُفقد الانتخابات دورها وأهمّيتها، فتموت السياسة ويسود العنف وتزدهر العشائرية والقبلية بل ويزدهر كلّ انتماء غير صحّي لأنه سيصبح الآلية الوحيدة في صراع البقاء.

ثمّة مَن يرى أن أفضل ما في «الربيع العربي» هو بقاء الأمل في التغيير من أجل مستقبل أفضل[11]، ولكن هذا الأمل سرعان ما يتهافت بحبّ السلطة ودوغمائية العقلية العربية التي لا يحتلّ فيها احترام القانون مرتبة الصدارة، بل يأتي هذا الاحترام في مرتبة الديكور الذي يُستخدَم أحياناً للزينة، وليس بوصفه رصيداً حضارياً ضامناً لتفاهم اجتماعي عميق مؤسّس لعلاقات الأفراد والجماعات فيما بينهم، وكذلك فيما بينهم وبين الدولة، فينشأ عن ذلك انحسار قوانين الدولة عن العلاقات الاجتماعية، ليملأ الفراغ قانون الغاب الذي يسود في ظلّ غياب الدولة. وسيمرّ وقت طويل قبل أن تستعيد الحياة الصحّية أنفاسها في المجتمع كلّه.

وثمّة مَن يتساءل: أمن أجل هذا ضحّى الناس بحياتهم؟ وعلى قدر التضحية سيسود الإحباط غداً. والتاريخ الأوروبي شاهد على ما فعله الشيوعيون حين أرادوا استبدال الأنظمة بأخرى أفضل منها، ولكن المذابح التي ارتكبوها والتضييق الذي عرفته الشعوب على أيديهم يجعل المتفحّص لأحداث «الربيع العربي» يحذر كثيراً من حسن النوايا والحديث عن المُثُل التي لا تسمن ولا تغني من جوع. بيد أن ما يستحقّ التقدير والتنويه هو تلك الشجاعة في البلدان العربية التي تظاهر أبناؤها ووقفوا في وجه السلطات القامعة، فالتظاهرات في نمط حياة المواطن الأوروبي هي أقرب إلى عمل التسلية والاحتفال والترويح عن النفس، منها إلى المخاطرة بالروح، أمّا في البلدان العربية فقد يكون مآلها السجن أو القتل أو على الأقل الطرد من العمل.

الإسلام والديمقراطية

يبالغ «بول غوسلان Paul Gosselin» في البحث عن أوجه الخلاف والتنافر بين الإسلام والديمقراطية حين يزعم أنهما لا يلتقيان[12]، ومردّ هذا الزعم إلى استحالة الوصول إلى التداول على السلطة في البلدان العربية، ما دام لم يحصل اجتهاد توفيقي من داخل التعاليم الإسلامية ذاتها، مع أن الأنتلجسيا العربية لم تقصّر بتاتاً في هذا المجال (نظرياً على الأقل)، ولكن الواقع العربي المتخلف كان أقوى، بالنظر إلى حيثيات الواقع المتردي وتدنّي نسبة الوعي المتوفّر. أما تزفيتان تودوروف Tzfetan Todorov فيرى أن الابتعاد عن الأحداث مفيد للحكم عليها، فالقربُ منها يقترن بالانفعال والحكم المتسرّع.

> **في رأي «أونفراي» أخطأ الغرب حينما ساند الحكّام العرب المستبدّين، ثم كرّر الخطأ نفسه حينما ساند الجماعات المتسلّطة بعد الثورة، وفي رأيه أن من الأفضل أن تُترك هذه الشعوب تتبع مسارها التطوّري الطبيعي**

فالحرص على وجود مسافة ما لمقاربة مجتمع ما يحرّر الباحث من أوهام يحسبها الناس حقائق، فالتحليل الأنثروبولوجي لا يتوقّف عند الأحداث في راهنيّتها، بل يحفر في متاهاتها ليستشف مستقبلها، ذلك أن الفكر الأنثروبولوجي الوصفي والفلسفي يذهب إلى ما وراء الحدث الظاهرة لاستخلاص

---

11 Kepel. G, « Où vont les revolutions arabes ? », Le nouvel observateur (n° 2417),p 41 .

12 GOSSELIN. P, **La définition de la religion en anthropologie** sociale(Paris: puf, 2011),p.211.



مسبباته وعوامل نشوئه ومآلاته. فلكل مجتمع تسارع معيّن يتحرّك ضمنه، فالنظام الذي يسمح بالتململ ويفتح نوافذ لحرية التعبير ولو محدودة، ولا يسرف في القتل ولا في التعذيب المعنوي والمادي سيكون انفجاره أكثر رزانةً وأقلّ عنفاً، وليس كالنار التي تأتي على الأخضر واليابس.

كانت غاية «الربيع العربي» إسقاط نظام فاسد من أجل حياة أفضل، طلباً للحرية والكرامة. وللحرية عند الغربي معنىً لا يتردد هو نفسه في ذهن العربي الفقير الخائف من المستقبل والذي همّه المباشر والمُلِحّ هو الحصول على منصب أو وظيفة أو عمل والعيش في أمن وسلام. هذه هي خلفيّة الرؤية في بعض البلدان العربية التي تفادت «الربيع العربي» (كالجزائر مثلاً..) والتي عملت على الإفادة من التردّي العام الذي خلّفه الربيع في ليبيا وسوريا حتى بلغ هذا التردّي حدّ التدمير والتهجير والخراب التامّ.. حيث تتوقّف القيم الديمقراطية الغربية عن التأثير وتصبح كأنها صيحة في وادٍ، لا يمكن أن تتحوّل إلى واقع.

المجتمعات العربية اليوم في خضّم تحوّل هائل تتقاسمه قوى متضاربة الغايات، فنجد المثقّفين والشباب منهم بخاصّة يحدوهم حلم التغيير وتغريهم التكنولوجيا والتقدّم وتخطّي جميع العقبات، وهناك الجماعات الدينية التي تطارد أوهاماً أكثر منها حقائق تعيش في الماضي وتحلم باستعادته

قد يكون للحداثة في العالم العربي معنى التشيّؤ المادي، كالحصول على التكنولوجيا المادية من سيارة وهاتف متطوّر وسكن على قدرٍ ما من الرفاهية.. فلا يكون جوهر ذلك المعنى حرّية التعبير وديمقراطية التمثيل واستقلال القضاء وتداول السلطة.. ولا يُشترط بالثورات أن تقوم على قيم متعالية ذات بعد ثقافي ومفاهيمي؛ من هنا نفهم كيف تظاهر كثير من المصريّين بعد الثورة على الرئيس المنتخَب لأنّه لم يحلّ مشكلة انقطاع الكهرباء وندرة البنزين (السولار)، من دون أن يعني ذلك أن ثورات «الربيع العربي» خلت من القيم كالتضحية بالذات في سبيل حياة الآخرين، وشجاعة الشباب المذهلة في تحدّي القبضة الحديدية، والسلمية التي بدأت وانتهت بها بعض ثورات الربيع (تونس، مصر، اليمن).

إن كلّ اقتراب من الحدث يؤدّي إلى تأثّر مباشر بحيثيّاته، وإلى وضعية مضلِّلة. وقد اكتسب تودوروف هذه الحكمة في تشكيل الرؤية من هجرته من بلغاريا إلى باريس سنة 1963، فكان ذلك انتقالاً من نظام قمعي إلى نظام ديمقراطي. وحين نعلم أن النظام القدوة في البلدان العربية هو النظام اليساري كما عُرِف أثناء الحرب الباردة، وكما عرفته ليبيا وسوريا ومصر واليمن والجزائر، ندرك أهمية هذه التجربة على مستوى إمكانية التنظير للانتقال إلى الديمقراطية ومجمل التغييرات التنظيمية والنفسية والسوسيولوجية المترتّبة عن ذلك.

كانت براغ أول من جرّب الربيع في المعسكر السوفياتي، وقد تمّ قمعه بوحشية، فبقي ذلك الربيع مرجعية ثورية للنضال إلى أن حصل التغيير الكبير بسقوط جدار برلين وتحوّل أوروبا الشرقية إلى الديمقراطية الغربية [13]. وتلك تجربة تمثّل كيفية انتصار التطلّعات الإنسانية، وأمثولة تاريخية مؤدّاها أن لا فائدة من القمع وأن التغيير حاصلٌ لا محالة، ولا مندوحة عن الإصلاح، بالسلم أو بالعنف. لا شكّ أن ثمّة اختلافات ثقافية بين الشعوب المختلفة، ولكن التطرّق إلى ما تتقاسمه الإنسانية من قيم يشكّل قاسماً مشتركاً بينها، ففي كتابه «**الأعداء الحميميون للديمقراطية**» (**les ennemis intimes de la démocratie**)[14] يرى تودوروف أن النظام الديمقراطي ذاته يغري باختراقه لالتباس الجوانب الشكلية بعمق العملية الانتخابية وصدقيّتها إذ أغلب الديكتاتوريات الحديثة تتوافر على أحزاب شكلية ولكنّها مدجّنة، واقتراع سري ولكنّه مزوّر، وتمويل مالي مقنَّن ولكنّه وحشي وغير متكافئ. وهذا يعني أن الحرية والديمقراطية تُستورَدان ولو في بيئة معادية (البيئة العربية مثلاً) وحين نتذكّر أن غاندي تقمّص فكرة تحرير الهند وهو يزور بريطانيا، نعرف أن الكثير من مواطني الشعوب التي تسافر إلى الدول الغربية وترى إيجابيات ديمقراطياتها في حسن تسيير شؤون الأمة لا بدّ أن يقترحوا النموذج الديمقراطي لشعوبهم.

بدأ تودوروف في تحليله لأحداث «الربيع العربي» من تونس لينبّه إلى معطى جديد بالغ الأهمية، وهو

13 - Tzvetan Todorov, **Le Nouveau Désordre mondial** (Paris: Robert Laffont, 2003), p. 108.

14 - Tzvetan Todorov, **Les ennemis intimes de la démocratie** (Paris: Robert Laffont, 2012), p. 35.



أن الخطر على الديمقراطية هو الآن من داخلها وليس من خارجها. ولكي يكون تودوروف دقيقاً في توصيف ما يسمّيه «النجاح الذاتي للديموقراطية» فإنه يدين كلّ أنواع التدخل الخارجي لفرض نظام سياسي يُعتقد أنه الأفضل. ولذلك عارض وبشدّة تدخل فرنسا في ليبيا، بدعم أميركي، حيث إن البنية الاجتماعية الليبية القائمة على الانتماء القبلي قد يكون لها طريقتها الخاصة في تمثّل النظام الديمقراطي، وإن التدخّل الخارجي أسّس قوّة مضادة للمفهوم الغربي داخل ليبيا نشأت أساساً من القوّة المقاتلة لنظام القذافي. وعلى الرغم من أن الغرب يُعتبر ــ نظرياً ــ حليف هذه القوّة إلا أن الأحداث التي تلت - وكان أبرزها اغتيال السفير الأميركي وإعلان جماعات مسلّحة بوضوح عزمها على إقامة نظام إسلامي - أظهر بوضوح أن لكلّ مجتمع آلياته الخاصة في إصلاح منظومة الفكر. وهكذا، اجتاحت ليبيا حرب أهلية توزّعتها مجموعات قبلية تحتكر مساحات أرضية معيّنة وتتصارع على الريع البترولي، من دون أيّ حسّ بالمصلحة العامة. فإذا توافرت في ليبيا القوّة التي طردت القذافي بوصفه حاكماً مطلقاً، فأين هي القوّة التي يمكن لها أن توحّد البلاد وتجسّد نظام حكم يتمتّع بالحرية والتداول على مناصب السلطة من خلال عملية سلمية؟ كانت ثورة فبراير ردَّ فعل عنيفاً ضدّ نظام مستبدّ، من دون التفكير في آليات الحكم من بعده، فتمّ الاحتكام بعد سقوطه إلى منطق القوّة عوض الاحتكام إلى قوّة القانون، فتحوّل بالتالي قادة الفيالق الثورية إلى زعماء عصابات، أضعفوا المؤسّسات الناشئة حديثاً، وسبّبوا إحباطاً للقوى الديمقراطية التي ما زالت تؤمن بالقيم السلمية في كيفيّة إدارة الدولة. بل إن ردّ فعل عكسياً قد يدور بالأذهان وهو الرجوع ــ أو الحنين على الأقلّ ــ إلى حكم عسكري يلجم هذه الفوضى في ليبيا. أمّا النموذج التونسي فقد يحالفه النجاح، لأنه لم يحصل فيها تدخّلٌ خارجي.

فالمجتمعات العربية اليوم في خضم تحوّل هائل، وتتقاسم هذ التحوّل قوى متضاربة الغايات بحكم التكوين وبحكم الواقع الموروث، فنجد المثقّفين والشباب منهم بخاصة، وهؤلاء يحدوهم حلم التغيير وتُغريهم التكنولوجيا والتقدّم والسير إلى الأمام، وتخطّي جميع العقبات. وهناك الجماعات الدينية التي تطارد أوهاماً أكثر منها حقائق، تعيش في الماضي وتحلم باستعادته، وبإحياء ما تسمّيه العقيدة الصحيحة، والهادفة إلى الفوز في الآخرة أكثر من حرصها على بناء الأولى، أي تنظيم العيش في الدنيا، فيصعب عليها لذلك أن تقدّم أرضية تفاهم مع مَن لا همّ لهم سوى إصلاح دنياهم وعالمهم القائم. وهناك فئة ثالثة تربّت في أحضان النظم السابقة، ولا ترى أفضل منها، لذلك عميت عن رؤية الواقع وتحوّلاته الراهنة، فأيّ تغيير تعتبره مؤامرة على البلد وعليها. وثمّة أيضاً فئات مهمَّشة أخرى ولكنّها غير مؤثّرة. ويتوقّف تقدّم النظام الاجتماعي والسياسي أو تأخّره، على غلبة هذه الفئة أو تلك بين الفئات المذكورة.. علماً بأن التغيير سيطال مفهوم الأسرة وكلّ أنواع الانتماء الاجتماعي في ظلّ العولمة وتدفّق الأفكار في كلّ الاتجاهات عبر الإعلام والإنترنت وانتقال الأشخاص.

> **بدأ تودوروف في تحليله لأحداث «الربيع العربي» من تونس لينبّه إلى معطى جديد بالغ الأهميّة وهو أن الخطر على الديمقراطية هو الآن من داخلها وليس من خارجها، ولكي يكون دقيقاً في توصيف ما يسمّيه «النجاح الذاتي للديمقراطية» فإنه يدين كلّ أنواع التدخّل الخارجي لفرض نظام سياسي يُعتقد أنه الأفضل**

وحينما نصف الصراع الاجتماعي لا بدّ أن ننفذ إلى سلوك كلٍّ من الفئات، لا إلى الشعارات التي ترفعها، فالحرية مثلاً ينادي بها الجميع، لكن معناها الذي يتجسّد في السلوك يختلف من سلوك إلى آخر: فالفئة المحافظة في العالم العربي تعني بها نفسها باعتبارها الجيل الذي حصل على الاستقلال وهي العين الحارسة للمحافظة عليه، وكان لها دور في رفض «الربيع العربي» باعتبار الأخير نتاج التعامل (أو العمالة) مع الدول الغربية الاستعمارية و الإمبريالية (كما نجد ذلك واضحا في الجزائر مثلاً). والجماعات الدينية المتطرّفة تفهم الحرية في الاستقلال التام عن الغرب، وبخاصة في مجال الأفكار والإيديولوجيا، بل إن الحرية تكمن في الاستقلال عن كلّ أنواع الشهوات والبحث عن مفهوم متعالٍ من العيش في رحاب الرضا الإلهي المنشود، فتلغى الحريات الخاصة وفق هذا المبدأ ويخضع الجميع إلى قانون سلوكي وأخلاقي موحّد وصارم، ومنه يتمّ الانتقال إلى هيمنة سياسية واجتماعية لا تعرف الاستثناء، فيحتكر حقيقة الأشياء والكون، ولا يعود قادراً على

التسامح مع أيّ رؤية تخالفه. أمّا الفئة الثالثة وهي الشبابية المثقّفة فلا يفترق مفهومها للحرية كثيراً عن المفهوم الغربي، وإن كان لا يصل إلى مداه الأقصى، أي تحييد الدين من الحياة العامة.

هذه الرؤية السوداوية في مدى نجاح الثورات العربية المتتالية يتقاسمها مفكّرون كُثُر؛ فالمؤرّخ «بيار بيسينين دا براتا Pierre Piccinin Da Prata» ينفي وجود ربيع عربي إذا كان الربيع في بلدٍ ما يعني ثورةً تقوم في هذا البلد وتقوده نحو دمقرطة نظامه السياسي. إذ إن هذا المؤرّخ سرعان ما لاحظ أن الاتجاه العام للبلدان التي حلَّ فيها الربيع هو اتجاهٌ نحو «الأسلمة». فهل كان هذا الاتجاه ناجماً عن توافقه مع التقاليد ومجمل النظم الاجتماعية الموروثة مثل القبلية، ما يشكّل انكفاءً صريحاً نحو الماضي؟ أو إن هذا الاتجاه كان مُعَداً سلفاً لينقضّ على تلك البلدان، بعد انفراط عقد الدولة فيها، فباتت لقمة سائغة أمام المغامرات والقناعات الإيديولوجية سواء كان مصدرها الدين أم أفكار أخرى؟ فقد مهَّدت «الفوضى الخلّاقةً» التي تُرضي الغربَ الذي خطّط لها، وإن لم يُقر بذلك، انطلاقاً من أن العالم العربي هو غير العالم الغربي، فهو يفكّر بعواطفه ويصعب إسقاط النظام إلّا بأسلوب يعتمد على العائلة والعشيرة والطائفة، فإذا كان التمذهب الطائفي غير متوازن وقضى على تكافؤ الفرص، فسيؤدّي إلى حرب أهلية طويلة الأمد؛ وهذا تماماً ما يجري في سوريا. وإذا أضفنا الموقع الجغرافي والظروف الدولية فإن المعادلة تصبح في غاية الصعوبة.

«الربيع العربي» لم يكن قفزة نحو الديمقراطية بل كان تحوّلاً نحو سيطرة «الدين» على الحال السياسية، والتدخّل الغربي الذي يدّعي مساعدة «الربيع العربي» والذي يُخفي الرغبة في التحكّم بمصير الذين يدّعي مساعدتهم سوف يسفر بالضرورة عن طبقة سياسية تحكم الناس بمنطق آخر، ورؤية مغايرة لما ينتظره الغرب

في هذا الإطار، يمكن طرح أسئلة محورية ذات صبغة سياسية واجتماعية دينية معاً، حيث إن توصيف هذه الخصوصية ينطلق من اعتبار المجتمع العربي لم يمرّ بالمراحل التاريخية التي مرّ بها الغرب، وبخاصة مرحلة الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، فبقي بدوياً على الرغم من المسحة التمدّنية، وبقيت المدن تتحكّم فيها الأصول العرقية والعشائرية، حتى أن أغلب سكّان المدن العربية يتعارفون من خلال أصولهم الريفية، أو الجهوية أو المذهبية. لم تعرف المدن العربية أدبيات سياسية / اجتماعية كتلك التي صدرت، مثلاً، عن اليعاقبة خلال الثورة الفرنسية (1789) والتفَّ حولها الناس وآمنوا بها كفكر موحّد يدعو إلى أخلاق الدولة والولاء لها بالتجرّد من أيّ ولاء لأيّ انتماء آخر، لما فيه خير الجميع والمصلحة العامة. هذا المبدأ الذي غدا مبدأ عاماً تتشارك فيه الإنسانية، بقي غائباً عن العرب المعاصرين وبقي في ذاكرتهم الجماعية مبدأ المغالبة السياسية العنيفة الدموية، فكلّ الدول الإسلامية القديمة بدءاً من الخلافتين الأموية والعباسية وصولاً إلى السلطنة العثمانية، مروراً بالفاطميين والمماليك وعصر الدويلات المذهبية... قامت بالعنف والقوّة وأقامت ملكاً يتوارثه الأبناء. هذه الصورة نفسها تتضمَّن في الوقت نفسه، في أذهان المسلمين والعرب المعاصرين، صورة هي أقرب إلى الوهم عن العدل المطلق في عهد الخلفاء الراشدين الذي لم يدم سوى سنوات قليلة. ثم كانت الفترة الاستعمارية التي عرفتها البلدان العربية والتي جرّدت الأذهان العربية من قيم الدولة، علاوةً على أنه لم تقُم في البلدان العربية بعد انحسار الاستعمار عنها - دولة بالمعنى الدقيق للكلمة، بل كانت هناك عائلات أو قبائل أو طوائف تحكم باسم الدولة، فلم يخرج التفكير الاجتماعي/ السياسي عن هذا الإطار. عندما يثور العرب فإن ذلك لا يعني أنهم ينحون بالضرورة نحو حكم ديمقراطي، بل يعني المطالبة بلقمة عيش أفضل وكرامة أوفر، في ظلّ روابط تاريخية من جهة أولى، ودواعي العصر وضروراته من جهة ثانية[15]. فقد تكون أسباب فشل «الربيع العربي» عائدةً إلى معطيات موضوعية منها:

- **العقلية القبلية**، التي انتقلت إلى مؤسّسات تحتكر المصالح، كالسلطات العسكرية ذات التأثير الواسع، التي تحيط ذاتها بهالة تكاد تكون قدسية، والتي توسّعت كالأخطبوط، كما في مصر مثلاً، حيث أصبحت تسيطر على نسبة كبيرة من أنشطة البلد الاقتصادية، ما يمنحها آلية للسيطرة على أيّ تحول مهما كان نوعه حفاظاً على مصالحها. في الوقت

15 Mattelart Tristan, «Monde arabe:les révolutions n'ont pas eu lieu», **Médias**(N 30 automne 2011), p. 15.



نفسه، يشرّع هذا الاحتكار لاستقطابات تتجاوز سلطة العائلات الموروثة والإثنيات بل تستوعبها، حيث يشجع المنتمون إلى جهة أو إثنية معيّنة بعضهم البعض ويتساندون داخل مؤسّسة الجيش ذاته، لتحييد فئات أخرى في داخل المؤسّسة ذاتها، بحيث يقوم وجه شبه كبير بينها وبين أصحاب الشركات الرأسمالية الكبرى في الغرب الذين يناوئون الديمقراطية حينما تهدّد مصالحهم.

- **الدين** لا بوصفه طقوساً، بل بوصفه رؤية تؤطّر السلوك وتَحول دون تجدّد المجتمع وتكوين آليات علائقية جديدة، حيث يصبح للمقدّس دور في وقف أيّ حراك يستهدف السلطة القائمة، أو في تحويله عن مساره. من هنا تسعى الفئة الحاكمة لتطويع السلطة الدينية والسيطرة على المنتديات الدينية (المساجد) لبثّ خطاب يعتمد على تحليل ما فيه مصلحة الحاكم، وتحريم ما يناقض تلك المصلحة. وتلك هي آليات المجتمعات البدائية نفسها في تقديس الطوطم ومَن يقوم على خدمته. ولكن هذه السلطة الدينية حين تُرفع عنها يد السلطة ولا تجد بعد ذلك رادعاً يردعها ستحاول لا محالة السيطرة على السلطة لحسابها الخاص. وهذا بالضبط ما حصل في ثورات «الربيع العربي»، حيث دبّت الخلافات وعمّت الفوضى.

- **الكاريزما**، وهي عبادة الفرد حيث يتربّى المواطن على فكرة الأب الحامي والدكتاتور العادل، فيستقيل عقل المواطن من الاهتمام بالشأن العام ولا يعتبر ذلك من مهامه، فيقتصر دوره على السمع والطاعة والعبادة (أي تمجيد فردانية السلطة) كما رأينا في مصر وليبيا وغيرها... فلمّا حان «الربيع العربي» وسقطت الشخصية الكاريزماتية المسيطرة سادت الفوضى. وحينما يطول أمد هذه الفوضى، يحنّ الناس إلى الكاريزما مرّة أخرى، وتعود لهم شهوة القبول بدكتاتور جديد، ولو تحت مسمّى ديمقراطي.

- **ازدواجية الخطاب في المجتمع العربي**، فقد بقيت سلطة الدين والتقاليد مسيطرةً في ذهن الانسان العربي، فلم يستطع أن يتحرر منها ويعبّر عن هواجسه بحرية سياسية وحرية جنسية وحرية اعتقادية... ما أدخله في إشكالية الظاهر والباطن، التي تجعل للناس وضعين: المعلن والخفيّ، وهذا يشكّل شيزوفرينيا تعمّ كلّ سلوكات المجتمع: دستور وقوانين ولكن مخترقة دوماً، مؤسّسات (تنفيذية وتشريعية وقضائية..) مستقلّة ولكنّها جميعاً بيد صاحب الأمر بشكل مطلق، انتخابات ولكن مزوّرة.. إلخ.

- **ثقل الموروث**، حيث خرجت البلدان العربية من الاستعمار، من دون أن يخرج هذا الأخير منها، بل بقي فيها ولكن بمسمّيات وأشكال أخرى، وعبْرَ فئات تمثّله وتملأ الفراغ الذي تركه، على الرغم من انضواء الجميع تحت راية وطنية واحدة. غير أن ما يبقى مسكوتاً عنه هو أن هذه الفئات تشكّل نسيجاً مستقلاً عن النسيج الاجتماعي العام، أو كياناً سياسياً خاصاً، فهي بحكم تكوينها، تراعي مصالحها المختلفة عن مصلحة الأغلبية. ويقول الباحث الأنثروبولوجي عبد الملك علوي في مقالة له بعنوان: «الربيع العربي وصراع النخب السياسية»[16] إن هذا بالضبط ما جعل «الربيع العربي» يراوح مكانه في تحقيق العدالة الاجتماعية.

المثقّف العربي لم يستطع إثبات وجوده في حراك « الربيع العربي» لأسباب عدّة، أولها غياب العدّة المعرفية عند فئات واسعة من الشعب تجعلها تدرك ما تفعل من خلال المناقشات وتبادل الآراء في ترسيم غايات هذا الحراك واستشراف مآلاته، والسبب الثاني هو أن الكثير من هؤلاء المثقّفين استقطبتهم الأنظمة بمناصب في نظام يستخدمهم للزينة أكثر ممّا يسمح لهم في فهم مجريات الأحداث

من هذه النقطة ينطلق «ميشال أونفراي Michel Onfray «في تحليل ثورات «الربيع العربي» ليسمّيه الربيع الإسلامي، وأسباب ذلك عنده واضحة حيث إن الأنظمة العربية بقيت خدماتياً في مصلحة الدول الغربية، إذ يُحصي أونفراي عدداً غير محدود من أفراد الطبقات السياسية والفكرية وأهل الفنّ الفرنسية والأوروبية الذين كانت تجمعهم صداقات مع حكّام العرب المستبدين، حيث كانت تمثّل لهم هذه البلدان ما كانوا ينالون منها فقط: شواطئ مشمسة وفنادق عالية الجودة في خدمتهم لتمرير مشروعات مشبوهة، بينما لم تكن للشعوب العربية سوى جمعيات بسيطة ذات طابع ديني ــ والكثير منها غير معترف به ــ تقدّم لها خدمات صحّية واجتماعية. على أن هذه الأخيرة تشكّلت لها أجنحة سياسية، فكان طبيعياً أن

16 Abdelmalek Alaoui, « Printemps arabe: la lutte entre les élites politiques », **Le Monde** (18. 07. 2013), p. 5.



ينتخبها الناس باعتبارها قريبة منهم، فليس ثمّة ما يُثير الاستغراب إذا سيطر الإسلاميون على السلطة بعد الثورة، لأن الشعوب العربية وهي تفعل ذلك كانت تستبدل نظاماً كولونيالياً وأذنابه في الداخل بنظام مخالف حتى ولو لم تتبيّن بوضوح أبعاد تطبيقاته. فكانت المشكلة - بحسب أونفراي - في عدم القدرة على تحويل سلبيات الإقالة والخلع إلى إيجابيات البناء، فكأن «الربيع العربي» كان محاولة استبدالٍ لقيمٍ معيّنة (ربحية المال الربوية – الاحتكار – الاستهلاك النهمي - التحالفات الفوقية ذات الأساس الصفقي) بأخرى مغايرة (الشريعة – الثيوقراطية- شيوخ الدين، السيطرة الذكورية- الاحتشام في اللباس- الزهد..إلخ) فلم يكن «الربيع العربي» قفزة نحو الديمقراطية بل كان تحوّلاً نحو سيطرة الدين على الحالة السياسية. والتدخّل الغربي الذي يدَّعي مساعدة «الربيع العربي»، والذي يُخفي الرغبة في التحكّم في مصير الذين يدّعي مساعدتهم، سوف يسفر بالضرورة عن طبقة سياسية تحكم الناس بمنطق آخر ورؤية مغايرة لما ينتظره الغرب. فقد أخطأ الغرب - في رأي أونفراي - حينما ساند الحكّام العرب المستبدّين، ثم كرّر الخطأ نفسه حينما ساند الجماعات المتسلّطة بعد الثورة. ويرى أونفراي أن من الأفضل أن تُترك هذه الشعوب تتبّع مسارها التطوّري الطبيعي، وأن تدخّل الغرب عسكرياً في بلدان «الربيع العربي»، كما في العراق وليبيا، لم يجلب عليها إلّا الخراب والكوارث[17].

17 Michel Onfray, « Les printemps Musulmans »,**La chronique mensuelle**, no101(octobre 2013).



جدل فلسفي حول «الربيع العربي»
حدثٌ عارٍ ووعدٌ بما لم يقع

د. فتحي المسكيني

منذ أن فصل توماس هوبز بين مفهومَيْ «الجمهور» و«الشعب»، صار الفاصل بين القرون الوسطى والدولة الحديثة واضحاً: إنّه الفاصل المعياري بين الملّة والمجتمع المدني. لكنّ «المعياري» في ثقافةٍ ما ليس واضحاً إلى هذا الحدّ، فكثيراً ما يؤخَذ باعتباره مجرّد «قيمة» هوويّة من خلق شعب دون آخر. وحين أخذت «الثورات» الحديثة في الحدوث بشكل «ما بعد قروسطي»، ظهر التباس من نوع غير مسبوق في الوعي التاريخي بالدولة: هل هي جهاز «قانون طبيعي» يمكن أن نؤسّسه «معيارياً»، أي بناءً على «سيادة» محضة، عقلية، لا تنقسم وغير قابلة للاستلاب، لأنّها صادرة من «إرادة شعب» بعينه، أم أنّها لا تعدو أن تكون «وسيلة» للسلطة على جمهور أو جموع من الأجسام الطيّعة، كما وصفها ميشال فوكو في كتابه «المراقبة والمعاقبة» (Surveiller et punir)، وبالتالي هي في سرّها لا يمكن أن تنفصل عن "القيمة" الهوويّة التي يكّنها شعب ما لمَن يحكمه؟

لكنّ الأكثر إثارة من زاوية العرب المعاصرين وطبيعة علاقتهم بالدولة الحديثة، هو الظهور المفاجئ لـ«مقدّسات» من نوع جديد، مقدّسات «غير دينية» على وجه التحديد من قبيل: حرمة القانون، هيبة الدولة، قداسة الوطن، سيادة الشعب، الحياة العمومية، الحياة الخاصة، حرية المواطن، حقوق الإنسان...الخ. ما وقع في الحقيقة هو تنصيب حقل قداسة جديد لا يختلف في ماهيته عن عقلية التقديس الدينية التي بنت عليها القرون الوسطى شكل الدولة. وعلى خلاف فهم واسع النطاق لمصطلح الدولة العلمانية، فإن «العلمانية»، كما بيّن ذلك بشكل رشيق الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور، في كتابه العصر العلماني، (L'Âge séculier) تُقال على معان عدّة: معنى فراغ الساحة العمومية من الدين، ثمّ معنى الفصل بين الدين والدولة، وأخيرا معنى مستحدث، ألا وهو معنى أن نقول إنّنا نعيش في عصر علماني، وبالتخصيص من حيث «شروط الإيمان» الجديدة التي فرضتها نماذج العيش الحديثة. ما وقع في أفق العرب منذ أقلّ من قرن، أي منذ ظهور «الدولة الحديثة» على أراضيهم، هو الدخول في «عصر علماني» من دون أيّ نوع من التحضير الأخلاقي أو الوجودي لذواتهم الجديدة.

وعلى الرغم من صخب «الثوريين العرب»، ومن تتالي نظريات «الثورة» في أفقهم الثقافي منذ خمسينيات القرن الماضي، فإنّ أكبر إساءة فلسفية حصلت تجاه عقولنا هي الخلط المزمن بين حروب التحرير «الوطني» للشعوب وفكرة الثورة الحديثة في أفق الأفراد/ المواطنين. ما عاشته أوروبا في ثوراتها الإنجليزية والأميركية والفرنسية...إلخ، كان شيئاً مختلفاً تماماً عن كلّ مؤلّفات العرب المعاصرين عن الثورة، حيث تمّ البناء الإيديولوجي للدولة باعتبارها أداة الثورة أو شكلها الأساسي. ويمكن أن نزعم أنّ كلّ حقبة دول الاستقلال كانت حقبة ثورية بلا ثورة. ونعني بذلك أنّها كانت حقبة الدولة الهوويّة، تلك التي استولت على حدث «الاستقلال»، ذلك الوعد ما بعد الكولونيالي بحرية الشعوب غير الغربية، وحوّلته إلى جهاز هويّة من نوع محدّد تماماً: الهوية «القومية» أو «الأمّة». أوّل سرقة فلسفية وقعت في أفق الفكر العربي المعاصر هي سرقة الدولة من جيل الاستقلال، وتحويلها إلى معمل إيديولوجي للهويّة. وإلى عهد قريب كان الخلط الرسمي بين الهويّة والدولة، ومن ثمّ بين



الدولة والثورة، لياقة وطنية لا مناص منها.
وحين أتى الإسلاميون، أوّلاً في شكل حركة «إخوانية»، سرّية ومضادّة للدولة الحديثة، ثمّ راهناً في شكل شركاء «انتخابيّين» في إدارة مرحلة «ما بعد الثورة» الراهنة، هم لم يضيفوا إلى المشهد الأخلاقي لأنفسنا المعاصرة أيّ مفهوم فلسفي يُذكر. لقد اصطدموا أوّلاً مع نوع «جديد» من المقدّسات غير الدينية للمواطن الحديث: حقوقه المدنيّة وحياته الخاصة وفردانيّته واستقلاله الفكري وقيمه الجمالية وحرّيّة ضميره...إلخ، وأعادوا الاستيلاء على فكرة «الاستقلال الوطني» بواسطة خطّة الخلط الرسمية نفسها بين الدولة والهوية، مع تغيير مضمونها الانفعالي: من الأمّة القومية إلى الأمّة الدينية. وأخيراً، امتصاص فكرة «الثورة» واختصارها في جهاز «الدولة»، باعتباره حقل السلطة الوجودية للشعب/ الأمّة الدينية.

على الرغم من صخب «الثوريّين العرب» ومن تتالي نظريات الثورة في أفقهم الثقافي منذ خمسينيّات القرن الماضي، فإن أكبر إساءة فلسفية حصلت تجاه عقولنا هي الخلط المزمن بين حروب التحرير «الوطني» للشعوب وفكرة الثورة الحديثة في أفق الأفراد – المواطنين

هل تغيّر معنى «الشعب»؟ وكيف عاش العرب ذلك التمييز الذي أقرّه هوبز وفلاسفة الدولة الحديثة بين «الشعب»[1] (مادة القانون الحديث) و«الجمهور»[2] (مادة اللاهوت السياسي)؟
يجب التساؤل عن «الذات» التي «ثارت» وكانت وراء هذه «الأحداث» التي سُمّيت من «خارج» منطقها الخاص «ثورات الربيع العربي»: من المعلوم أنّ عبارة «الربيع العربي» قد نُسجت على منوال «ربيع الشعوب» أو «ربيع الثورات» التي عرفتها أوروبا في سنة 1848، ومن المعلوم أيضاً أنّها كانت ثورات «مقموعة»، وإن كانت قد أدّت في بعض منها على الأقلّ إلى توحيد ألمانيا مثلاً سنة 1871. نحن نتحدّث في حقيقة الأمر عن «ثورات» مقموعة أو فاشلة. وعلينا أن نسأل: لأيّ سبب تمّ اختيار نموذج الثورات الفاشلة أو المقموعة لتوصيف ما حصل في أفق العرب في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين؟ أليس في هذه التسمية نوعاً من اليأس المفهومي من هذه الشعوب التي لم تثبت جدارتها في إنجاز ما وعدت به حركات التحرير الوطني: أي إنجاز دولة التقدّم والديمقراطية؟ ثمّ فيمَ يكمن وجه الشبه بين شعوب أوروبا الثائرة سنة 1848 من دون تحقيق أيّ ثورة ناجحة (في إيطاليا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر ورومانيا وبولونيا...) وبين شعوب «الربيع العربي» (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا...)، التي لا زالت مصرّة على أنّ ما قامت به هو «ثورة» حقيقية وليس «ربيع ثورات» فاشل؟

ثمّة فرق مثير بين «ربيع الشعوب» أو ربيع الثورات» الأوروبي سنة 1848 وبين «ثورات الربيع العربي» سنة 2011، من شأنه أن يجعل هذه الاستعارة أو التسمية من «خارج»، أو بشكل «ما بعد تاريخي» مهزلة فلسفية: إنّ ما وقع في أوروبا في العام 1848 هو جزء لا يتجزّأ من تاريخ مفهوم الدولة - الأمة، دولة الهويّة الوطنية، حيث إنّ مطالب «ربيع الشعوب» إنّما كانت تدور في جوهرها حول هذه العناصر: مبدأ السيادة القومية، وإرادة الوحدة الوطنية، والاستقلال الوطني، وخلق دولة قومية، وتقرير المصير. وإذا كانت لا تخلو من استحقاقات ليبرالية، من قبيل المساواة بين المواطنين والحقّ في الاقتراع الحرّ والكوني...إلخ، فإنّ الجهاز المعياري لتبرير هذه الاستحقاقات إنّما كان جهازاً هوويّاً بامتياز: إنّه يتّخذ من «ماهية» شعب بعينه (ألمانيا الكبرى، إيطاليا الموحّدة،...إلخ) أصلاً «رومانسياً» للدولة، وذلك بناءً على خلط نسقي بين «الموطن» (Heimat, patrie) وبين «الوطن» (nation)، بين «المواطنة» وبين «الوعي القومي»،...إلخ.
أمّا «ثورات الربيع العربي»، فهي من جنس آخر تماماً. إنّها في الأساس ثورات ما بعد الدولة/ الأمّة بامتياز. وكان الفيلسوف الألماني الكبير يورغن هابرماس[3] قد أرّخ بشكل مبكّر لحدث فلسفي حاسم في تاريخ مفهوم الدولة الحديثة: «إنّ سيادة الدولة/ الأمة قد تزعزعت على نطاق واسع، بسبب حدوث العولمة». ووصل إلى أنّ «الوحدة الأوروبية» لم تنجح في خلق «مواطنة» موحّدة، وإنّما في إرساء

1 peuple

2 multitude

3 J. Habermas, **Die postnationale Konstellation. Politische Essays** (Frankfurt am Main 1998).
وقد تُرجم إلى الفرنسية تحت هذا العنوان اللافت:
Après l'Etat-nation. Une nouvelle constellation politique(Paris: Fayard, 2000).

«تشكيلة من الأسواق ما بين الحكومية فقط». ورأى أنّ الحلّ لا يمكن أن يكون في فرض «دولة عالمية» تفرض القانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية...إلخ، بل في تطوير «مجتمع مدني عالمي» هدفه البعيد هو إرساء «ديمقراطية كسمو - سياسية» فقط، أي قائمة على نوع من «المواطنة العالمية».

إنّ ما أُطلق عليه اسم «ثورات الربيع العربي» هي أحداث وقعت وتقع «ما بعد الدولة/ الأمة»، وليس في أوروبا القرن التاسع عشر، حيث لا تزال «الشعوب» تثور باسم المشاعر القومية. وهذا وضع فلسفي بكر، وليس فسحة إيديولوجية للتعبئة الهوويّة. وهو وضع بكر في معنى مفهومي أيضاً. وثمّة شكوى فلسفية متواترة من عدم توفّر أدوات التحليل المناسبة، أو من الراهنية المزعجة التي تمنع التفكير الفلسفي من الاشتغال البعيد المدى. وهذا في الحقيقة ليس خصّيصةً فلسفية في معنى «الربيع العربي»، بل في كلّ أحداث هاتين العشريّتين الأوّليين من القرن الحادي والعشرين. قرن «الما بعد».

وإنّه من المثير للاستغراب أنّ عديد الفلاسفة الغربيّين المعاصرين، من قبيل الفيلسوف الفرنسي آلان باديو Alain Badiou والفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجيك Slavoj Zizek والفيلسوف الإيطالي أنطونيو نيغري Antonio Negri، لم يفهموا ما حدث لنا، ووقفت تعليقاتهم على «ثورات الربيع العربي» عند محاكاة متردّدة وملتبسة للنماذج الأوروبية عن «الثورة».

يقول، مثلاً، آلان باديو: «إنّ الانتفاضات في العالم العربي هي قريبة جدّاً، شكلاً ومضموناً، من الانتفاضات التي حصلت في العالم الأوروبي حوالى العام 1848. وفي كلتا الحالتين، يتعلّق الأمر بإسقاط صروح استبدادية تمّ إرساؤها أو صيانتها بثمن باهظٍ من طرف الحلف المقدّس للقوى الكبرى. وفي الحالتين، كان هذا الحلف المقدّس (الدول الملكية في 1848 و«الديمقراطيات» في 2011) يتخذ هدفاً له أن يفرض بشكل كوني السلطة غير المحدودة للأوليغارشيات المالية. وفي الحالتين، كان هذا الهدف هو ضبط حالة استقرار مانعة للثورات بشكل نهائي، تكون بالفعل نحواً من «نهاية التاريخ».

ماذا يفيدنا هذا القول الفلسفي في فهم ما وقع تحت اسم «ثورات الربيع العربي»؟

علينا أن نركّز على مصطلح «الانتفاضات» (soulèvements): فهو يعني حركة تمرّد واسعة ضدّ معتدٍ أو ظالم أو مضطهد. وفي موضع آخر من كتابه «**يقظة التاريخ**»[4]، يسمّي آلان باديو ما وقع باسم «الفتنة» أو «القلاقل» (émeutes)، أي حركة هيجان واسعة، عفوية وغير منظّمة، تقف عند مجرّد تجمّع ضخم تختلط فيه الأصوات والصراخات والهتافات والاصطدامات. وفي تقدير باديو أنّ ما وقع هو «اضطرابات» تنطوي على «وعود» لم تصبح بعدُ «ثورة». وبالطبع لا يقصد بذلك سوى القالب المفهومي الذي ترسّخ عن فكرة الثورة منذ كانط. وعلى الرغم من أنّ باديو يصوغ السؤال بالطريقة المناسبة، قائلاً: «هل نحن معاصرون لحدث سياسي ذي مدى كوني وقع في مكان مخصوص هو العالم العربي؟»، فإنّ إجابته جاءت مخيّبة للآمال.

أول سرقة فلسفية وقعت في أفق الفكر العربي المعاصر هي سرقة الدولة من جيل الاستقلال وتحويلها إلى معمل إيديولوجي للهوية.. وإلى عهد قريب كان الخلط الرسمي بين الهوية والدولة ومن ثمّ بين الدولة والثورة، لياقة وطنية لا مناصّ منها

بقي أنّ علينا الإقرار بأنّ هدف باديو ليس نقد هذه الثورات أو التهجّم الأخلاقي عليها. ومن الممكن جدّاً أن نقرأ كلامه عن «الانتفاضات» وليس عن «الثورات»، باعتباره تأصيلاً فلسفيّاً لنوع جديد وغير مسبوق من «الأحداث السياسية» في زمن العولمة أو ما بعد الدولة/الأمة. هذا النوع من قلب الحكم هو «انتفاضة» أو «هيجان»، وليس «ثورة»، بمعنى نظري وتاريخي منهجي وبسيط، ألا وهو أنّه لا يتطابق مع فكرة الثورة الأوروبية، لا أكثر. لكنّ عدم المطابقة يمكن أن يكون أهمّ ما ينطوي عليه هذا الذي «حدث» خارج فكرة الثورة الحديثة، من طرافةٍ وخطورة فلسفية.

يقول باديو: «مكان، مثلاً، ميدان التحرير. المجموعات المعارضة (شباب بلا شهادات وطلبة، عمّال ومثقّفون، دينيّون ولائكيّون) يتوحّدون من أجل النضال سويّة. الهدف: قلب السلطة. ولكن من دون برنامج: الهيجان لا ينتظر أن «نعطيه» شيئاً ما (الخبز، الحقوق)، بل هو يفتح إمكانات

4 Alain Badiou, Le réveil de l'Histoire(Paris: Editions lignes, 2001).

غير مسبوقة. وفي كبريائه، يعتقد الغرب أنّه يلبّي «مطلب» الديمقراطية. لكنّ الهيجان لا يطالِب، بل يؤسِّس. هو يخترع واقعه الخاص. هو خلاّق». والدرس الفلسفي هنا هو أنّه بدلاً من هجاء مواقف الفلاسفة الغربيين من ثورات العرب، على العرب أن يتفلسفوا من الجهة التي تركها الغرب لهم، نعني من جهة عجزه عن مساعدتهم فلسفياً. ومن المهمّ أن نقرّ بأنّ مَن لا يساعدنا في معنى أنّه يكتفي بالتنبيه على عدم مطابقة ما يقع لنا مع فكرة الثورة الحديثة، هو أكثر نبلاً فلسفياً من أيّ مساعدة أداتية فاقدة الأهلية، أو أخلاقية أو جمالية. ويبدو لنا أنّ هذا العتاب الفلسفي يمكن أن نتوجّه به إلى محاولات فلاسفة كُثُر من قبيل نيغري وجيجيك وتشومسكي.

من المثير للاستغراب أن رهطاً من الفلاسفة الغربيين من قبيل آلان باديو، سلافوي جيجيك وانطونيو نغري لم يفهموا ما حدث لنا ووقفت تعليقاتهم على ثورات «الربيع العربي» عند محاكاة متردّدة وملتبسة للنماذج الأوروبية عن الثورة

يقول نيغري في رسالة عن تونس بعث بها إلى صديق (طالب سابق له قبل عشرين سنة): «إنّ الانتفاضة قد خلقت قوى جديدة: كيف يمكن استعمالها؟ (...) عزيزي أ.، إنّه فقط على ما هو مشترك وعلى تدبير المشترك إنّما يرتكز منذ الآن مستقبلُ جيلِك ومستقبل أبنائك. بلا شكّ، إنّ الكارثة التي ورثتموها لن تسقط في ضربة واحدة، فما إن تمّحي غيوم الانتفاضة، حتى تصبح أولويّاتكم أن تفكّروا وأن تقرّروا حول ذلك كلّه. لكنّ جهاز حكومة مؤسِّسة (constituant) لا يمكن أن يتعلّق إلاّ بما هو مشترك. لا تتركوا مشروع المشترك (هذا أيضاً هو من مهامّك، أيّها الرفيق أ.) إلى الإسلاميين. فإنّما هُم بالترويج الدعائي، الـ»بروباغندا» قاموا بتطوير نشاطاتهم».

لا يختلف نيغري، فيلسوف الأمبراطورية، ما بعد الماركسي، في توصيفه لماهية الثورة التي تجرّأت عليها الشعوب العربية، عن زميله الشيوعي باديو. إنّ الأمر يتعلّق بضرب من «الانتفاضة» (insurrection) وليس بالثورة. ومع ذلك، فهو يُقِرُّ بأنّ «قوى جديدة» قد نجمت عن هذه الانتفاضة. والسؤال هو: كيف «استعمالها»؟ علينا أن نرى إلى ما في مصطلح «الاستعمال» من طابع أداتي وخارجي. يفترض نيغري أنّ «المناضل» هنا هو الذي يعرف «كيف يستعمل» القوى الجديدة التي أفرزتها هذه «الانتفاضة». وهذا يعني أمرين على الأقل: من جهة أولى، أنّها حدث لا يملك تأويله في ذاته أو من داخله؛ ومن جهة أخرى، أنّها أنتجت قوى جديدة بلا «مشروع». وهكذا يتمثّل الفهم الفلسفي للثورة التونسية هنا، الذي يقترحه نغري على «الرفيق»/ الصديق غير الغربي، في مساعدة مفهومية صريحة، هي فلسفة السلطة التأسيسية التي تقوم على «مشروع المشترك».

ومن المفيد أن نعرف هنا أنّ نيغري يميّز بين ثنائية «العمومي / الخاص» (public / privé)، الليبرالية، وبين ثنائية «المشترك / المفرد» (commun / singulier)، التي هي الصيغة النظرية المناسبة، بحسب رأيه، للتفكير في العيش معاً تحت ضغط الأمبراطورية المعولمة. كل مناضل هو «مفرد» عليه أن يناضل من أجل إرساء «مشترك» حرّ و«تأسيسي»، وذلك في مقابل الفرد الليبرالي الذي لا يؤمن بما هو عمومي إلّا بقدر ما يؤمّن له ويحمي له حقوقه وحياته الخاصة.

بهذا المعنى، فإنّ نصيحة نيغري الفلسفية ليست موجّهة إلّا إلى «المناضل اليساري» ما بعد الماركسي، والذي يعتبر أنّ العولمة، وليس الدولة/ الأمة، هي الإطار الجديد للنضال. وتتمثّل هذه النصيحة في «استعمال» القوى الجديدة التي أفرزتها «الانتفاضة» في تونس من أجل «مشروع المشترك» العالمي والمعولم. وفجأة تبدو ثورات «الربيع العربي» حدثاً جانبيّاً ومحلّياً، على المناضلين ضدّ العولمة أن يستعملوه أداتيّاً لمصلحة قضية أكبر، وهي في آخر المطاف قضية «الغرب».

ولا يبدو أنّ جيجيك يختلف عن نيغري إلاّ في نبرته الخطابية ومفرداته، فهو يقول: «ما يحدث في مصر هو الدليل الأقصى على أنّ الفكرة الكلبيّة[5] القاضية بأنّ الشعوب المسلمة تفضّل الدكتاتورية والأصولية الدينية على الديمقراطية هي خاطئة تماماً. وما حدث في تونس، وما يحدث في مصر الآن، هو على وجه التحديد، الثورة الكونية من أجل الكرامة وحقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية. إنّها النزعة الكونية وقد سلكت طريقها !..».

5 الكلبيّة cinisme مذهب فلسفي يرى أن سلوك الإنسان لا تُمليه المبادئ أو الأفكار، بل تحكمه المصالح، بحيث أن معنى الكلبيّة يُقارب الانتهازية.

قد ينمّ هذا القول عن اهتمام فلاسفة الغرب بما يحدث في أفق شعوبنا. وهذا ربما كان مكسباً فلسفياً بحدّ ذاته. ومع ذلك، فهذا النوع من الأقوال لا يعدو أن يكون تعليقاً معولماً عمّا يحدث خارج «العالم»، كما سطّرته الفلسفة الغربية تحت لافتة عصر التنوير أو حدث الأنوار. والمفهوم المركزي في هذه التنويرية لبقية الشعوب هو النزعة «الكونية». ولكن من قال إنّ الكوني، كما قدّمته فلسفة الأنوار، هو نوع «الكلّي» الوحيد المناسب لجميع الشعوب، ولاسيّما في لحظات «الثورة» على نمط الاستبداد الخاص بها؟ ما يريد جيجيك قوله هو أنّ «ثورات الربيع العربي» هي، من الناحية الفلسفية، لا يمكن التفكير فيها، أو لا يمكن فهمها، إلاّ من داخل معجم الفلسفة السياسية الغربية، منذ كانط: «الثورة الكونية من أجل الكرامة وحقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية». هذا التأويل «الكونوي» (universaliste) أو «الجامع» ليس بريئاً في شيء، بل هو جزء لا يتجزّأ من تصوّر العلاقة الغربية مع الشعوب «غير الغربية»، وبالتالي مع ما «يحدث» في أفقها. لا يجد جيجيك، وهو مفكّر ذو شطحات تخريبيّة وتفكيكيّة رائعة، أيّ حرج يُذكَر في أن يعتنق النزعة الكونية، وينقلب فجأة من مناضل ماركسي ما بعد حديث إلى مفكّر أنواري وأوروبي حداثوي تقليدي. وعلينا أن نتساءل: لماذا يفترض جيجيك أنّ «ثورات الربيع العربي» يجب أن تأخذ «طريقها نحو النزعة الكونية»؟ لماذا يفترض ضمناً وبصمت، أنّ البُعد الكوني، كما ضبطه الغرب، هو الأفق الأخلاقي الوحيد لأيّ ثورة سياسية يقوم بها شعب غير غربي؟

بقي أنّ علينا أن نُقرّ بأنّ قصد جيجيك ليس عدائيّاً في شيء، بل هو فقط لا يملك أيّ عدّة مفهومية أخرى لتقييم ما وقع خارج الغرب. وعلى الرغم من كلّ شيء، فإن ثمّة مكسباً أخلاقياً مهمّاً تنطوي عليه كتابات جيجيك حول الثورات العربية، ألا وهو جرأته على فضح «نفاق» الغرب في تعامله مع هذه الثورات[6]، وبخاصة وعيه بأنّ العولمة هي المسؤولة عن المآل الأصولي للدول الإسلامية؛ فهو يقول: «قبل ثلاثين عاماً، كانت أفغانستان إحدى أكثر الدول علمنة في العالم الإسلامي. وبدخولها في السياسة المعولَمة فقط صارت دولةً أصولية».

ومن الغريب أنّ نعوم شومسكي لا يختلف كثيراً عن زملائه الغربيين، وإن كان أشدّهم صراحة «نقدية» إزاء مواقف الغرب من ثورات «الربيع العربي». فهو ما فتئ ينبّه إلى أنّ عواصم الغرب لا يهمّها من تلك الثورات إلاّ أن «تستوعبها» وتحوّلها من «ثورات شعوب» إلى «مجرّد ثورات بلاطات» وخصوصاً العمل على «إعادة إرساء وضعية مطابقة تقريباً للوضعية السابقة»، ولاسيّما أنّ الغرب مرعوب من إمكانية ظهور ديمقراطيات عربية لا تدين له بشيء في شرعية سلطتها أو في استقلالها الاقتصادي، وأنّ الإسلام الراديكالي لا يُقلِق الغرب بقدر ما يقلقه ظهور دول علمانية وديمقراطية مستقلّة. يقول تشومسكي: «إنّ التهديد الحقيقي هو الاستقلال، وإنّ الولايات المتحدة وحلفاءها ساندوا الإسلاميين الراديكاليين بشكل منتظم، وفي بعض الأحيان من أجل إزالة خطر نزعة قومية لائكية». بيد أنّ أهمّ ما يجب الاحتفاظ به من مقالات تشومسكي عن ثورات «الربيع العربي» هو وعيه الصريح بأنّ ما وقع هو «غير قابل للمقارنة مع أيّ شيء آخر»، ولاسيّما أنّ العنوان الأكبر لهذه الثورات، الذي يُخيف الغرب فعلاً، هو تحقيق «الاستقلال» بجميع معانيه. وتكمن المساعدة الفلسفية هنا في أمرين: من جهة، «أصالة» لا جدال فيها في هذه الثورات؛ ومن جهة، أنّ العنوان الأخلاقي الأكبر فيها هو «الاستقلال».

هل تغيّر معنى الشعب؟ وكيف عاش العرب ذلك التمييز الذي أقرّه «هوبز» وفلاسفة الدولة الحديثة بين «الشعب».. مادة القانون الحديث و«الجمهور» مادة اللاهوت السياسي؟

بيد أنّ هذا التعليق لا يرتقي إلى رتبة التأسيس النظري لما وقع، ولا إلى رتبة التأويل الفلسفي الذي يمكن أن يساعدنا من الداخل على التفكير في مستقبلنا. مكاسب نقدية وأخلاقية تبقى أداتية وغير مستعدّة للتعرف إلى«هوية» تلك الأصالة المشار إليها، ولا هي قادرة على فهم دلالة ذلك «الاستقلال» غير الغربي وعن الغرب في آن. علينا أن نذكّر بأنّ فلاسفة الغرب قد التقوا بالإسلام في سياقات شتّى، من كانط إلى نيتشه، ومن هيغل إلى فوكو ودريدا، ومن فيبير إلى هابرماس. وهم يملكون تراثاً تأويلياً وتاريخياً ضخماً حوله. لكنّهم حينما وقعت «ثورات الربيع العربي»، سارع

6 Zizek, Slavoi, « L'hypocrisie de l'Occident quand les peuples arabes se soulèvent », Libération(03/02/2011).

المتفلسفة والمثقّفون عندهم إلى تسميتها بشكل «أوروبي»، ولم يكلّفوا أنفسهم أيّ جهد للإنصات إلى النبرة «العربية» أو «الإسلامية» للحدث. لا جدال في أنّ الاسم له دور استراتيجي وتأويلي حاسم. وصار من الممكن أن نزعم أنّ هذه التسمية قد ألحقت ضرراً تأويلياً جسيماً بالثورات العربية الراهنة. بل صار عائقاً إيبستيمولوجيا يحول دون فهمها. وعلينا أن نسأل: لماذا؟

حين سقط جدار برلين في نوفمبر (تشرين الثاني) 1989، «جدار الفضيحة» من جهة «العالم الحر»، و»جدار الحماية من الفاشية»، من الجهة الأخرى، انطلقت كلّ أنواع نزع الاعتراف من عقالها، أو هكذا يبدو. وكان فرنسيس فوكوياما، الباحث في الليبرالية الجديدة، قد اقتنص تلك اللحظة التأمّلية الفارقة أوّلاً في مقال طريف أخذ عنواناً رؤيويّاً هو «نهاية التاريخ؟»، ظهر في مجلة **The National Interest** («المصلحة القومية») في صيف 1989[7]، ثمّ في كتاب ذاع صيته منذ 1992 تحت عنوان «**نهاية التاريخ والإنسان الأخير**»[8]، محاولاً تجميعها في استنتاج كبير يشبه السرقة الميتافيزيقية: «إنّ صراع الإيديولوجيات قد انتهى، وإنّ الإجماع قد حصل حول الديمقراطية الليبرالية باعتبارها هي نهاية التاريخ. وما على باقي الشعوب سوى التخلّي عن ثقافاتها غير القادرة على تأمين مسارات الاعتراف اللازمة لأفرادها، والالتحاق بركب العالم الحرّ الذي أخذ طريقه نحو مستقبل الإنسانية».

الغرب مرعوب من إمكانية ظهور ديمقراطيات عربية لا تدين له بشيء في شرعية سلطتها أو في استقلالها الاقتصادي، والإسلام الراديكالي لا يقلق الغرب بقدر ما يقلقه ظهور دول علمانية وديمقراطية مستقلّة.. ولأجل ذلك ساندت أميركا الإسلاميين الراديكاليين بشكل منتظم وهاجسها إزالة خطر نزعة قومية لائكية

لا شكّ أنّ فوكوياما قد غيّر رأيه فيما بعد[9]. لأنّ «ما بعد» فترة المحافظين الجدد لم تكن ديمقراطية جدّاً[10]، ولأنّ فكرة «سقوط أميركا»[11] نفسها أصبحت واردة، ولأنّه لم يعد يمكن تجنّب السؤال عن «مستقبل التاريخ» الغربي، وعمّا إذا كانت الديمقراطية الليبرالية قادرة على النجاة هي بدورها من أزمتها الخاصة[12]...إلخ.

لكنّ ما يهمّنا نحن في هذا البحث هو بلورة السؤال التالي: ما الذي حدث في بنية العالم المعاصر، بحيث استجدّ ثورانُ الشعوب في وجه الدولة/الأمة، تلك التي تمخّضت عن فرضية حروب التحرير، أو عن الاستقلال ما بعد الكولونيالي، وفرض نفسه كأفق لتجارب المعنى التي يستحقّ أن يعيشها أفراد «ما بعد جدار برلين»؟ هل هو فشل وعود الشيوعية؟ أم هي ما سمّاه نيتشه ذات مرّة «غريزة الحرية»، وهو ما يعني صراحة في مصطلحه «إرادة الاقتدار»[13] الثاوية في كلّ نموذج عيش؟ كيف انقلبت نهاية القرن العشرين المبكّرة من بشارة فوكوياما بحاجة الشعوب (غير الغربية) إلى خوض نزاعات الاعتراف بذاتها، إلى إعلان بن لادن الحرب الدينية على الحداثة الغربية؟ ألا يشكّل الدين هو بدوره ضرباً من نزاع الاعتراف، وبالتالي أفقاً مناسباً للثورات الراهنة؟ أم أنّ الأديان لا يجوز لها من ذات نفسها أن تؤدّي إلّا إلى نزاعات اعتراف بلا ذات؟

نحن نفترض أنّ ما وقع في أفق العرب منذ العام 2011 هو ثورة بالمعنى الأصيل، وأكثر من ذلك، هو ثورة في معنى غير مسبوق. ولا نستطيع أن ننظر إلى الارتباك الفلسفي الفاضح الذي ترجرج تحت تعليقات الفلاسفة الغربيين، من أمثال باديو ونغري وجيجيك، على «ثورات الربيع العربي» إلاّ على أنّه إمارة مؤكّدة على الطابع الاستثنائي لهذه الثورات، وعدم تطابقها مع أيّ نموذج جاهز عن فكرة الثورة في تقليد الفلسفة الغربية.

نحن نحتفظ فقط بإشارة هابرماس إلى ضرورة

7 F. Fukuyama, ‘‘The End of History ?’’, in: **The National Interest**(Summer 1989).

8 F. Fukuyama, **The End of History and the Last Man**(Free Press, 1992).

9 F. Fuluyama, ‘‘Why shouldn’t change my mind ?’’, **Los Angeles Times**(April 9, 2006).

10 F. Fukuyama, ‘‘After neo-conservatism’’, **The New York Times Magazine**(February 19, 2006).

11 F. Fukuyama, ‘‘The Fall of America, Inc.’’**, Newsweek**(October 13, 2008).

12 F. Fukuyama, ‘‘The Future of History. Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class ?’’, in: **Foreign Affairs**(January L February 2012).

13- نيتشه، **في جنيالوجيا الأخلاق**، ترجمة فتحي المسكيني (تونس: المركز الوطني للترجمة، 2010)



الإقرار بأنّ العولمة قد وضعت مفهوم الدولة/ الأمة في وضع «ما بعد سيادي» وبالتالي فتحت الطريق أمام ظهور «ترسيمة ما بعد قومية» للوجود السياسي للشعوب، وبأنّه بهذا المعنى الدقيق يمكن لنا أن نتأوّل الثورات العربية، باعتبارها «ترسيمة ما بعد قومية» لشكل الدولة، قرأها العرب الحاليون أنفسهم، باعتبارها شكلاً «ما بعد ديكتاتوري» من الحكم.

صحيح أنّ دخول الإسلاميين في تونس أو في مصر في مجرى الأحداث ما بعد الهوويّة قد خلق وضعاً جديداً: الاستيلاء الانتخابي على الثورات ما بعد القومية، وتحويلها إلى مشروع بناء مشترك سياسي من نوع آخر، لكنْ صحيحٌ أيضاً أنّ الخلط الإسلاموي المتعمّد بين «المدني» و«العلماني» إنّما يسير في الخطّة عينها: إعادة صياغة هوويّة للثورة وربطها بحركة «تأصيلية» سابقة عليها تجد في المفهوم الديني «للأمة» سندها المعياري العميق. وفجأة دخل المثقفون والساسة في نقاشات مُريبة تُستثمَر في الخلط المتعمّد بين الحرية والهويّة، بين النضال والجهاد، بين الدولة والأمة. والحال أنّه آن الأوان لإعادة النقاش الفكري حول الثورات العربية إلى إطارها الفلسفي الصارم: أنّها ثورات «ما بعد الدولة/ الأمة» في ماهيّتها، ولا يمكن ولا يجوز أبداً لأيّ مفكّر أو منظّر أو مؤرّخ أن يسرقها من أصحابها باسم أيّ نوع من الصلاحية أو المشروعية أو الأصالة.

يتعلّق الأمر فلسفيًّا بثورات حرية، ولا يمكن تحويلها إلى ثورات انتماء إلّا بمغالطة. لقد تمّ فجأة تحويل ثورات الحرية إلى نزاعات هوويّة حول حرمة المقدّسات أو حدود الحياة الخاصة أو الإلحاد الشخصي...إلخ. كان القصد هو إفراغها من بُعدها المدني «ما بعد القومي» و«ما بعد الدكتاتوري» واختزالها في معادلة مزيّفة عن رسالة «الأمّة». صحيح أنّ المثقف الهوويّ للدولة الأمة (في العصر الدكتاتوري والتعبئة الهوويّة للشعوب) قد انتهى، وتحوّل في بعض الساحات إلى مهرّج سياسي، لكنّ تعويضه بالمثقف الإسلاموي لما بعد الدولة/ الأمة كان كارثة أخلاقية أفرغت هذه الثورات من طاقتها التحرّرية، وحوّلتها إلى محاكاة سيّئة وغير مباشرة لنموذج الحكم الهوويّ الذي تمّ إسقاطه.

ما أدّى إلى اندلاع الثورات العربية ليس الهواجس الدينية، بل فشل الحاكم الهوويّ (حاكم الدولة/ الأمة) في التعويل على النموذج الإيديولوجي (الخلط بين المواطنة والهوية وبين الدولة و«الثورة القومية») في تأجيل معارك الحرية المدنية. وكان الجميع (من يساريّين وليبراليّين) يراهن على نجاح هذه الثورات، وعلى إمكانية مرور العرب إلى طور آخر من تاريخ أنفسهم. وفجأة وقع انزلاق استراتيجي في حصاد نتائج الثورة واستحقاقاتها: فقد تحوّلت من ثورة مدنيّة إلى ثورة هوويّة. وقد نجح ذلك إلى حدّ خطير بسبب المحاكاة السيّئة بين نموذج الدولة/ الأمة القومية الذي لا يزال تحت الرماد، وبين نموذج الدولة الدينية الذي أخذ يطلّ برأسه من وراء الأحداث. وهي في جوهرها محاكاة هوويّة: فمفهوم «الأمة» نفسه يعود إلى الاشتغال بمضمون أوسع وأكثر جرأة على التعوْلم. وبكلمة واحدة: كانت دعوى «الأمة» أكبر من أفق الدولة القومية، ولذلك حين زاحمها الإسلاميون (الإخوانيون ثم الجهاديون) على ذلك الأفق «الأممي»، وجدوا أنفسهم أقدر منها على بسط صلاحية هذا المفهوم، لما يتوفّر عليه الدين الإسلامي من قيم أو أفكار أو انفعالات «العالمية». ومن عالمية الدين تمّ الانتقال بسلاسة مُريبة نحو «التعولم»، أي مجاراة العولمة والاستثمار «الهوويّ» فيها بشكل أداتي محض، من دون أيّ اعتناق حقيقي للنزعة «الكونية» التي تنطوي عليها، أو تأتّت منها.

ظهور الإسلامويّين دفع بالتفكير في الثورة نحو جهة تبدو فيها أحداث الحاضر وكأنّها أحداث في الماضي، وأكبر اعتداء أخلاقي أو فكري على هذه الثورات هو تجريدها من قدرتها على المستقبل

بهذا المعنى يمكن الحديث عن سرقة أخلاقية أو هوويّة لـ«حدث» الثورة (ما بعد الدكتاتورية) وتحويلها بسرعة معولمة إلى «مشكلة إسلامية». مع أنّ هذه «المشكلة الإسلامية» (أو الإرهاب) إنّما تعاني منها كلّ الدول الكبرى المعاصرة، ولا علاقة لها بالثورات العربية منذ العام2011. والنتيجة المزعجة هي تحوّل «الثورات» إلى «اضطرابات» أو «حروب» أهلية، تعيشها شعوب في طور الانتقال من العصر الدكتاتوري إلى مرحلة مدنيّة ما بعد دكتاتورية. والمثقّف ما بعد الدكتاتوري، لم يعد يجوز له الانخراط في أيّ نزاع هوويّ سواء أكان قومياً أم دينياً أم إيديولوجياً. وذلك أنّ الوضع الآن هو



«فوضى» حريات أو «اضطرابات» و«حروب» اعتراف ما بعد هوويّة، لا نجد لها أيّ سند فكري قويّ إلاّ على صعيد براغماتي فقط.
ارتدّت الثورات إلى «أحداث»، وليس إلى عمليّات انتقال ديمقراطية. وإنّ المعجم المستعمل لفهمها هو في الغالب معجم «إيديولوجي» سابق عليها. تصنيفات العصر الإيديولوجي نفسها عادت إلى الخدمة. والحال، إنّ تلك الثورات لم تقع تحت اسم الدولة / الأمة، ولا هي حروب تحرير. ولا معنى للاستقلال القومي أو الديني في أفقها. ربما يرى البعض هشاشتها في كونها ثورات بلا أبوّة قومية مناسبة. لكنّ السؤال الفلسفي الأجدر بالطرح إنّما هو هذا: إلى أيّ مدى تستطيع هذه الثورات ما بعد الدكتاتورية أن تنفتح على مستقبل مدني من نوع جديد؟ وبخاصّة لشعوب مثقلة أيّما إثقال بالأعباء الهووية طويلة الأمد؟ وربما يسأل أحدنا: هل أساءت هذه الشعوب طرح مسألة الانتقال إلى ما بعد نطاق الدولة / الأمة؟ هل تعجّلت في خوض معارك الحرية المدنية، والحال أنّها لم تشْفَ من معارك الهوية؟

للمرّة الأولى في أفق العرب المعاصرين، الثورة لا تنتمي إلى الدولة، والشعوب لا تنتمي إلى الهوية، ودور الفلسفة هنا هو أن تحرّر الأحداث غير المسبوقة من جملة المفاهيم السابقة عليها، أن تكشف عن لاهويّتها وعمّا هو مزعج وغير مفهوم فيها

يقول دريدا في سياق حوار عن الإرهاب، بعد العام2001: «يجب مساعدة ما يُدعى الإسلام، وما يُدعى «العرب»، على تجاوز هذه النزعات الدوغمائية العنيفة. يجب مساعدة أولئك الذين يكافحون ببطولة في هذا الاتجاه نحو الداخل. يمكن أن يعني ذلك السياسة بالمعنى الضيّق للعبارة، بقدر ما يعني ذلك تأويل القرآن»[14].
والسؤال المقابل هو: هل يمكن فعلاً مساعدة «ثورة» من خارجها؟ من أفق «ثورات» أخرى؟ صحيح أنّنا اليوم قد صرنا نتكلّم بأكثر من لغة واحدةٍ حول أنفسنا. ولكن هل يعني ذلك أنّنا في حاجة إلى «مساعدة» فلسفية من الغرب حتى نفهم أنفسنا الجديدة؟

علينا أن نستحضر هنا قولاً مقابلاً يعود إلى مصدر إلهام دريدا الدائم، نعني مارتن هيدغر الذي قال في مقابلة نُشرت بعد موته، في مجلة **دير شبيغل** الألمانية، في العام 1966، حين سُئل هل يمكن «مساعدة أوروبا» من طرف ثقافات «الشرق» في السيطرة على الماهية التدميرية للتكنولوجيا:
«أنا على قناعة من أنّ تغييراً ما لا يمكن أن يتهيّأ إلّا من الموقع نفسه من العالم الذي منه صدر العالم التكنولوجي الحديث. لا يمكن أن يأتي هذا التغيير من اعتناق بوذية الزن (zen)، أو تجارب شرقية أخرى من العالم. إنّ مساعدة التراث الأوروبي وحدوث تملّك جديد لهذا التراث، هما ضروريان من أجل حصول تغيير في ماهية التفكير. لكنّ التفكير لن يحصل فيه أيّ تحوّل عميق إلاّ بواسطة تفكير له الأصل نفسه والقدر نفسه».
هذا الموقف الفلسفي ينطبق بشدّة على علاقتنا بأيّة «مساعدة» فلسفية تأتي من فلاسفة الغرب حول تأويل الثورات العربية منذ العام 2011. لا يمكن لأيّ جهة فلسفية غريبة عن تراثنا العميق أن تفسّر معنى ما حدث لنا إلى حدّ الآن.
ويبدو أنّ الحاجة إلى المساعدة المفهومية متأتّية من الإحساس المزعج بأنّنا لا نمتلك الأفاهيم (المفاهيم) المناسبة للتفكير في ما «حدث». لكنّ واقع الأمر هو أنّ فلاسفة الغرب أنفسهم لم يتوفّروا على هذا النوع من المفاهيم المناسبة حينما اصطدموا فجأة أو حين فاجأتهم «أحداث سبتمبر (أيلول) 2001». ومن يقرأ نصوص دريدا وهابرماس وبودريار وسلوتردايك وغيرهم حول «الإرهاب» يتفطّن بجهد يسير إلى إبهامٍ شديد في أطروحاتهم، وبخاصّة إلى عوز مفهوميّ فظيع منَعهم من مساعدة فهمهم لأنفسهم من الداخل.
ولو أخذنا في الحسبان أفضلَهم وأكثرهم جاهزية للتفكير في هذا الذي «لا يمكن التفكير فيه»، ونعني بالطبع جاك دريدا، لعثرنا على هذا الإقرار الفلسفي الموجِع؛ يقول دريدا: «يبدو لي أنّ محنة الحدث، أو ما هو في صميم المحنة، أو ما ينفتح على التجربة ويقاومها، في آن معاً، هو شكلٌ من عدم القدرة على فهم ما يحدث. الحدث هو ما يأتي، وبمجيئه يقوم بمفاجأتي، بمفاجأة الفهم وتعليقه: فالحدث هو أوّلاً ما لا أفهمه أوّلاً. وبشكل أفضل أقول: الحدث أوّلاً ما لا أفهمه. إنّه يتألّف ممّا لا أفهمه. وما لا أفهمه هو

---
14 جيوفانا بورادوري، **الفلسفة في زمن الإرهاب. حوارات مع يورغن هابرماس وجاك دريدا.** ترجمة وتقديم خلدون النبواني (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013) ص 184.



أنّني لا أفهم أوّلاً حقيقة عدم فهمي. هذه هي الحدود الداخلية والخارجية في آن، التي أحاول تأكيدها هنا، على الرغم من أنّ تجربة الحدث تستدعي منّا حركة استيعاب وتملّك (أي فهم واعتراف ومطابقة ووصف وتحديد ومعرفة وتسمية وتأويل، انطلاقاً من أفق التوقّع...إلخ.)، فإنّه لا يوجد حدث جدير بهذا الاسم، إلاّ حيث يفشل (échoue) هذا التملّك فوق حدّ ما. فوق حدّ بلا جبهة وبلا مواجهة، حدّ لا يصطدم به عدم الفهم مجابهةً؛ إذ ليس له جبهة صلبة: إنّه يفرّ، يظلّ مراوغاً، مفتوحاً، ملتبساً، غير قابل للتحديد. من هنا يكون عدم القدرة على التملّك، عدم التوقّع، المفاجأة المطلقة، عدم الفهم، خطر سوء الفهم، جدّة عدم التوقّع، الفرادة الخالصة، وغياب الأفق»[15].

كلّ مواصفات «الحدث» الذي فكّر به هيدغر وشرحه دريدا هنا، إنّما هي متوافرة في «حدث» الثورات العربية منذ العام2011: هي تجربة، وليست نظرية جاهزة حول مستقبلنا. وهي تفرض علينا وضعاً مزدوجاً ومفارقاً: أن ننفتح على أفقها، وأن نقاومها في الوقت عينه. الانفتاح يعني، بحسب هيدغر ودريدا، نمط التفكير الذي يفكّك كينونة «الحدث»، بحيث يعثر على الشيفرة الفاصلة بين ما نقوله عنه، وما يقوله لنا بشكل مسكوت عنه أو لا مفكّر فيه. وهو حدثٌ عدمُ فهمه جزءٌ من ماهيته. وعدم الفهم هنا لا يمكن لنا تحديده إلّا من خلال تمييز كالذي اقترحه فرويد في كتابه **مستقبل وهم**، بين الوهم والخطأ: إنّ الثورة وهمٌ، لكنّها ليست خطأ. وبهذا المعنى فالثوّار «يفشلون» ولكنّهم لا «يخطئون» (!). ليس عدم فهم الثورة مشكلاً؛ بل كوننا لا نفهم «عدم فهمنا لها» هو «نكتة الإشكال»[16] التي أثارها دريدا. وهذا النوع من التخريج الفلسفي من شأنه أن يضع كلّ تأويليات المعنى الدارجة في الفلسفة الغربية موضع تساؤل.

الأغلب أنّ ثمّة مسحة صوفيّة تصاحب كلّ حديث عن الثورة. وهو ما يبرز كبديل مزعج عن غياب المفاهيم المناسبة. والثورة تستدعي منّا حركة «تملّك» نظري لوقائعها؛ لكنّ الاطّلاع على الوقائع لا يغني في شيء، عندما نطرح أسئلة الفهم، وبخاصّة عدم الفهم كموقف إيجابي وعنيد في قصّة أنفسنا الجديدة، وليس كمجرّد خطأ منهجي.

هنا نصل إلى بيت القصيد في تحليل دريدا: لا يُسمّى «حدثاً» إلاّ ما فشلنا في تملّكه، من دون أن نواجهه حقّاً. لا يطرح حدث الثورة مشكلاً سوسيولوجيّاً يمكن لنا أن نجتهد في دراسته والسيطرة عليه من خلال الإحصاءات والاستبيانات. هو لا يواجهنا، لأنّه لا يرانا. إنّ حدث الثورة ملتفتٌ نحو المستقبل. ونحن في أكثر الأحوال نحاصره من ناحية التغييرات التي فرضها على نمط علاقتنا بأنفسنا الجديدة، أي بعد تخلخل نموذج الدولة الأمة. «عدم القدرة على التملّك، عدم التوقّع، المفاجأة المطلقة، عدم الفهم، خطر سوء الفهم، جدّة عدم التوقّع، الفرادة الخالصة، وغياب الأفق».. كلّ هذه السمات الفينومينولوجية التي تؤثّث «معنى» الحدث هي في الحقيقة لا تقدّم لنا «مفهوماً» عن الثورة، بل فقط طريقة مناسبة في سرده وتحويله إلى «هوية قصصية» جديدة لأنفسنا المعاصرة.

بالإمكان الحديث عن سرقة أخلاقية لحدث الثورات العربية ما بعد الديكتاتورية، وتحويلها بسرعة معولمة إلى «مشكلة إسلامية»، والنتيجة المزعجة هي تحوّل «الثورات» إلى «اضطرابات» أو «حروب أهلية»، وبات المعجم المستعمل لفهمها هو في الغالب معجم إيديولوجي سابق عليها

ثمّة ما يشبه «الحدث العاري» (بحسب عبارة دريدا عن الإرهاب) يواجهنا من دون أن نراه. ونسأل: كيف يمكن لنا التفكير في حدث «عار».. عارٍ من جميع الأقنعة المفهومية التي كرّسها العصر الإيديولوجي للدولة/الأمة. وحين يغيب «المفهوم» نحصل بشكل رسمي ومزعج على «حدث». لكنّ باب الأسئلة يجب ألّا يُغلق حول أنفسنا الجديدة: هل أنتج «الربيع» ما بعد الدكتاتوري «فكرة» جديدة حول أنفسنا؟ هل يحقّ للشعوب أن تدخل في مرحلة «تجريبية» من حياتها، بعد كلّ أنواع التأجيل الأخلاقي، لإثبات نفسها بوسائلها الخاصة منذ ظهور الدين التوحيدي في أفقها؟ «ثورات الربيع العربي» هي أيضاً حدث تأويلي أدّى إلى إسقاط أفق مفهومي أو فلسفي بأكمله. إنّه أفق المثقّف القومي وفلسفته. أجل: إنّ الشعوب «تخلّت» عن حكّامها الهوويّين، وصارت تفضّل الدخول في المستقبل من دونهم، نعني من دون أجهزة «الزعامة» التي فرضوها لأجيال عديدة.

15 المرجع السابق نفسه، ص ص 153-154.

16 أو «نقطة الإشكال» ونكتة الإشكال (بمعنى point du problème) هي عبارة استخدمها التوحيدي. ومعنى نكتة القضية الشائكة، وإنما صار لها معنى «مزحة» بالعامية فقط.



لكنّ ظهور الإسلاميين دفع بالتفكير في الثورة نحو جهة تبدو فيها أحداث الحاضر وكأنّها أحداث في الماضي. وإنّ أكبر اعتداء أخلاقي أو فكري على هذه الثورات هو تجريدها من قدرتها على المستقبل. ولذلك فإنّ التناول الفلسفي المناسب لها هو ذاك الذي يكفّ عن التشريع الهوويّ لمعناها في مساحة ما يفهمه فقط. ومن ثمّ هو ذاك الذي يتفرّغ أيضاً لمساءلة ما لا يمكن فهمه بوصفه أكثر ما يدعونا إلى التفكير بإطلاق. وإنّ أكثر ما لا يمكن فهمه - مع أنّه أكثر ما يدعونا إلى التفكير- هو بالتحديد ذاك الذي يحدث من دون أيّ هوية جاهزة عنه تسمح بضبط طبيعة العلاقة المعيارية معه.

لا نستطيع أن ننظر إلى الارتباك الفلسفي الفاضح الذي ترجرج تحت تعليقات الفلاسفة الغربيّين أمثال: «باديو» و«نغري» و«جيجيك» على «ثورات الربيع العربي» إلّا أنه علامة مؤكّدة على الطابع الاستثنائي لهذه الثورات وعدم تطابقها مع أيّ نموذج جاهز عن فكرة الثورة في تقليد الفلسفة الغربية

نعم، ثمّة خوف من التفكير في «اللّاهوية» أخذ يظهر على السطح، وقد صارت سمة مميّزة لمرحلة ما بعد الدولة / الأمة. للمرّة الأولى في أفق العرب المعاصرين، الثورة لا تنتمي إلى الدولة. والشعوب لا تنتمي إلى الهوية. ودور الفلسفة هو هنا أن تحرّر الأحداث غير المسبوقة من جملة المفاهيم السابقة عليها. أن تكشف عن لا هويّتها، وعمّا هو مزعج وغير مفهوم فيها. فربّما كان ذلك هو ما هو مستقبليٌّ فينا. على التفكير ألّا يدمّر الحدث وألّا يعوضّه بأيّ فرضية مهما كانت مريحة. فلطالما كانت التعبئة الإيديولوجية للحاكم الهوويّ تعوّل على المثقّف «الإخصائي» (وهي عبارة مستخدَمة بمعنى المختصّ أو صاحب الاختصاص) بالأحداث غير المسبوقة أو غير الهوويّة: وبعض التفكير لا يزال نوعاً من الإخصاء (بمعنى castration) المنهجي والمفهومي للأحداث غير القابلة للفهم في نطاق الأدوات النظرية لحقبة الدولة / الأمة. على الفلسفة أن تترك الحدث يتدفّق في وتيرته الخاصة من دون فرض أيّ تسارع مفهومي عليه.

ثمّة شيء قادم في هذه الثورات، لكنّنا لا نراه: إنّه «الإنسان» فقط. إلاّ أنّ الهوية أو دولة الهوية قد منعته إلى حدّ الآن من الوصول إلينا. طبعاً، لا أحد يثور إلّا من داخل تاريخ أخلاقي طويل الأمد لغضبه. ربما أفضل ما فعلته الثورات بنا، كمعاصرين إجباريّين لها، هو أنّها قذفت بنا في قلب مستقبلنا، إلّا أنّنا لا نزال نعوّل في التفكير فيها على وسائل الحاضر. ومعضلة الثورة أنّها في دفعةٍ واحدة حدثٌ «عار» ووعدٌ بـ«ما لم يقع». الأوّل صار جزءاً من آلامنا العميقة، والثاني أفقاً تشكيلياً ما فتئ يبتعد باستمرار. الثورات الراهنة وعود رائعة بشيء لا يصل للأجيال الحالية. وفي ما مضى، قال محمود درويش في ذات قصيدٍ: «طوبى لشيء لم يصل».



أحوال النفط والغاز في زمن «الربيع العربي»

د. وليد خدّوري

بعد عقودٍ من الخمول السياسي الداخلي، اجتاح الوطن العربي إعصارٌ ضخمٌ، تداعت على أثره أنظمة حكم شمولية بقيت قابعة على سدّة الحكم، في بعض الحالات والأنظمة، لسنوات وعقودٍ. فبعد أسابيع معدودة على حادثة محمد بو عزيزي في تونس في 17 ديسمبر (كانون الأوّل) 2010، اجتاحت الثورات ومظاهرات الاحتجاج السياسي كلّاً من تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا. وطالبت أغلبيّة هذه الحركات بتغيير أنظمة الحكم وبإبعاد القادة الحكّام، كما تمحورت شعاراتها حول إصلاحات اقتصادية واجتماعية ذات علاقة مباشرة بحقوق الإنسان وتحسين الاقتصاد والقضاء على البطالة والفساد.

لدى انطلاقها، تميّزت هذه الانتفاضات عن غيرها من حركات التغيير السياسي العربية بعدم بروز أحزاب جماهيرية تقود عملية التغيير، أو بعدم صعود زعامات قياديّة معروفة، ولاسيّما في سوريا وليبيا واليمن. كان الاستثناء تجربة تونس، حيث برزت "حركة النهضة الإسلامية" بقيادة زعيمها راشد الغنوشي. وفي مصر، فشلت حركة الإخوان المسلمين في قيادة عملية التغيير بعدما عارضتها الجماهير والمؤسّسة العسكرية، فكانت الغلبة للجيش في نهاية المطاف.

أدّى غياب تنظيم واضح وقويّ في بدايات عمليات التغيير إلى حالٍ من الفوضى لاحقاً، وبخاصّة بعد بروز ميليشيات متطرّفة تنفّذ أجندات أوسع بكثير من مجرّد تغيير سدّة الحكم، أو تغيير النظام في اتّجاه مجتمع تعدّدي ديمقراطي، على نحو ما كان الرأي العام يتوقّع من «الربيع العربي». إذ، عوضاً عن ذلك، تصدّرت شعاراتُ المنظّمات الجهادية أولويّاتِ أجندة «الربيع العربي»، وتبنّت المنظّمات المتطرّفة هذه وسائل إرهابية لمقارعة أنظمة الحكم الشمولية، الأمر الذي أرعب أغلبية المواطنين[1].

حصدت هذه المنظّمات الجهادية دعماً مادياً وسياسياً في بادئ الأمر من دول إقليمية، وساد الانطباع لدى الرأي العام العربي بأن هذه الدول هي حليفة الولايات المتّحدة، على الرغم من الخلافات السياسية القائمة بينها، نظراً لمساندة بعضها للإخوان المسلمين (تركيا وقطر) أو للخلاف الحادّ لبعضها الآخر مع حركة الإخوان (السعودية ودولة الإمارات). وسبب هذا الانطباع هو أن واشنطن كانت قد لعبت دوراً مهمّاً، مع بعض هذه الدول، في نشوء الحركات المسلّحة، في أوائل عقد الثمانينيّات من القرن الماضي بغية المشاركة في الحرب ضدّ الاحتلال السوفياتي لأفغانستان. كما أنّها - أي واشنطن - لعبت مرّة أخرى دوراً مهمّاً في بروز الحركات المسلّحة. وما عزّز من هذه الظاهرة هو مساندة واشنطن العلنيّة للإخوان المسلمين في مصر.

تردّدت واشنطن في اتّخاذ قرارات حاسمة تجاه بعض الأنظمة الشمولية (وبخاصّة سوريا بعد استعمال السلاح الكيماوي ضدّ المواطنين العزّل) وضدّ الحركات الجهادية، كدولة الإسلام في العراق وبلاد الشام «داعش»، ولاسيّما بعد ارتكابها أعمالاً إرهابية وهمجيّة في كلٍّ من سوريا والعراق. تمّ تفسير هذا التردّد بالتغيير المهمّ في السياسة الخارجية الأميركية ما بين إدارة جورج بوش الابن - التي احتلّت العراق وغيّرت نظام الحكم فيه - وإدارة الرئيس باراك أوباما الذي رفض إرسال قوّات أميركية إلى الشرق الأوسط بسبب التورّط

1 أنظر: بول سالم، **الأنظمة المتكسّرة. دوافع «الربيع العربي» وتداعياته الإقليمية والدولية** (بيروت: دار النهار، 2013).



الأميركي في العراق وقبله في أفغانستان، وإصراره على مشاركة دولية وإقليمية في أيّ عمل عسكري في المنطقة بعد التشاور مع حلفائه الأوروبيّين في الحلف الأطلسي. هذا، ناهيك بتردّده في مساندة حركات المعارضة السورية المعتدلة وتسليحها، خوفاً من استيلاء المنظّمات المتزمّتة على هذا السلاح لاحقاً.

«الربيع العربي» وأثره على الصناعة الإقليميّة

تترك الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط عادةً بصماتها على صناعة النفط، الإقليمية والدولية، نظراً إلى أهمّية دول المنطقة في صناعة النفط العالمية، وإلى الحجم الكبير من الاحتياطات النفطية المتوفّرة في الشرق الأوسط، مقارنةً ببقيّة الاحتياطات العالمية. على الصعيد الدولي، يُلاحظ أنه مع عولمة صناعة النفط، ثمّة عوامل عدّة تتداخل للتأثير على الأسواق والأسعار، فضلاً عن أهمية العامل الشرق أوسطي، الذي يشكّل عنصراً محوريّاً في صناعة النفط العالمية. وهو عنصر لا يمكن تفاديه أو الالتفاف حوله. على سبيل المثال، يختلف التأثير بحسب طريقة الثورة أو الانقلاب على الحكم. فمعظم التغييرات العربية السابقة، كانت تعلن في بداية انقلابها على نظام الحكم، تمسّكها بالعهود والمواثيق الدولية. كما أن حاجتها إلى الريع النفطي من أجل إدارة دفّة الدولة، كان يفرض عليها عملياً المحافظة على سلامة الصناعة النفطية والاستمرار في سياسة إنتاجية عالية. لكن التنافس ما بين القوى الجهادية والوطنية من جهة ومقاومة بعض أنظمة الحكم الشمولية في الدفاع عن نفسها من جهة ثانية، أدّى إلى فوضى عارمة، أفضت إلى خسائر بشرية جسيمة ودمار واسع. كما أدّت الفوضى إلى بادرة جديدة في سياسات المنطقة لا

رافق ظاهرة «الربيع العربي» منذ انطلاقتها تغيّرات جيوسياسية عالمية واكبت أسواق النفط والغاز.. كما برزت وبشكل متزايد الأهمّية البعيدة المدى للاكتشافات الضخمة للنفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، الأمر الذي جعل أوروبا تدرس جديّاً مسألة تقليص الاعتماد على الغاز الروسي وتنويع مصادر استيرادها لهذه الطاقة الحيويّة

تخلو من خطورة، تتمثّل في سيطرة الميليشيات الجهادية على المنشآت النفطية واستغلالها (في كلّ من سوريا وليبيا). حيث تمّ الاستيلاء على بعض الحقول وقامت تجارة التهريب عبر وسطاء محلّيين أو دوليّين. وعلى الرغم من إخفاق هذا النوع من تجارة النفط وعدم قدرته على التوسّع، كما حصل في محاولة عملية التهريب من بنغازي، إلّا أنّ التهريب ظلّ مستمرّاً، ولو على نطاقٍ ضيّق نسبيّاً في سوريا، ثم توسّع بعد سيطرة داعش على حقول نفطية في ولاية الموصل بعد غزوها العراق في أوائل شهر يونيو (حزيران) 2014 .

ساعدت أعمال التهريب وتقاسم الأرباح ما بين المنظّمات المسلّحة والوسطاء والمصافي في بيع النفط بحسومات عالية في الأسعار، ما أدّى بالمصافي التي استلمتها إلى جني أرباح عالية، وبخاصة في تركيا. كما استفادت مؤسّسات حكومية من التهريب، وخصوصاً في المناطق المتنازَع عليها بين الحكومات والمسلّحين، وذلك حين أخفقت السلطات في تزويد هذه المناطق بالوقود اللازم لحاجتها. ونظراً إلى حاجة داعش للتمويل، فقد باعت بعض الوقود للقوّات العسكرية السورية في محافظة الرقّة التي كانت بحاجة ماسّة للوقود، إثر انقطاع الامدادات عنها. وزوّدت داعش كذلك مؤسّسات عراقية خاصة موجودة في محاذاة الحدود السورية - العراقية. وشهدت عمليات التهريب نشاطاً واسعاً من ليبيا إلى تونس، نظراً للفارق في أسعار المحروقات المحلّية.

التأثير على الأسعار العالميّة

لم تَعِر الصناعة النفطية الدولية أهمّية لهذه العمليات المحلّية التي لا تؤثّر البتّة على مصالحها أو عمليّاتها، وانصبّ اهتمامها عوضاً عن ذلك، وتحديداً في بداية انتفاضات «الربيع العربي»، على إمكانية امتداد الانتفاضات إلى دول الخليج العربي المنتِجة الكبرى. استقرّت الأسعار نسبياً عندما انحصرت اضطرابات «الربيع العربي» ضمن تونس، وليبيا، ومصر، وسوريا، واليمن. وهذه جميعها، باستثناء ليبيا، دولٌ ذات إمكانات نفطيّة محدودة. ويُلاحظ من ثمّ حصول ارتفاع في الأسعار بُعيد انطلاق «الربيع العربي»(في العام 2011). لكن الأسعار استقرّت بعد ذلك على مستوى أعلى، بسبب التراجع



الملحوظ في إنتاج النفط الليبي. لكن المخاوف من امتداد تظاهرات العمّال في مصر ومن اعتصاماتهم استمرّت، ورافقها تخوّفٌ من إغلاق خطوط مرور ناقلات النفط في قناة السويس. ففي حال إغلاق القناة، يتوجّب على الناقلات المتّجهة من الخليج إلى أوروبا، أو بالعكس، الإبحار حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، ممّا سيضيف نحو أسبوعين إلى رحلة الناقلة ويزيد تكلفة الشحن وبالتالي أسعار النفط. لكن تمّ تفادي إغلاق القناة على الرغم من اعتصامات الحركة النقابية المصرية التي شلّت أعمال العديد من المؤسّسات الأخرى في الدولة، وعلى الرغم من ارتفاع عدد العمليات الإرهابية ضدّ المؤسّسة العسكرية والأمنية المصرية في شمال سيناء.

بلغ متوسّط الأسعار الفورية لسلّة خامات أوبك التالي[2]:

في العام 2010 (77.4 دولارات للبرميل)
في العام 2011 (107.5 دولارات للبرميل)
في العام 2012 (109.5 دولارات للبرميل)
في العام 2013 (105.9 دولارات للبرميل).

الأبعاد الجيوسياسيّة

رافق ظاهرة «الربيع العربي» منذ انطلاقها تغيّرات جيوسياسية عالمية واكبت أسواق النفط والغاز. كما برزت في هذه الفترة أيضاً، وبشكل متزايد، الأهمية البعيدة المدى للاكتشافات الضخمة للنفط والغاز الصخري في الولايات المتّحدة. وأدّى نشوب الخلاف الروسي- الأوكراني إلى زيادة مخاوف دول الاتّحاد الأوروبي من الاعتماد المفرط على استيراد الغاز الروسي، ولاسيّما أن معظمه يصل إلى أوروبا عبر أوكرانيا. من ثم، بادرت السوق الأوروبية إلى دراسة مسألة تقليص الاعتماد على الغاز الروسي وتنويع مصادر استيراد الغاز بشكل جدّي. أما على الصعيد الإقليمي، فقد أثارت المفاوضات حول الملفّ النووي الإيراني التوقّعات بزيادة الصادرات النفطية الإيرانية في المستقبل المنظور، ذلك في حال نجاح المفاوضات، واتّخاذ الخطوات التدريجية لرفع العقوبات الغربية على صناعة النفط الإيرانية. واستمرّت التساؤلات والشكوك حول طاقة العراق الفعلية في زيادة الصادرات النفطية في ظلّ الأزمات والخلافات السياسية التي عصفت بالبلاد خلال فترة حكومة نوري المالكي الثانية. هذه الأسئلة والعناوين استحوذت على الاهتمامات الطاقوية لكلٍّ من حكومات الدول المنتِجة والمستهلِكة وشركاتها كافة، هذا فضلاً عن المخاطر والمتغيّرات الناجمة عن اضطرابات «الربيع العربي».

دور دول الخليج العربي النفطيّة

من نافل القول، إن الخطر الأساس الذي خشيت منه صناعة النفط العالمية هو اختلال ميزان العرض والطلب العالمي للنفط، وذلك في حال امتداد التظاهرات وقوى التغيير إلى دول الخليج العربي. فمن الواضح أنه بامكان صناعة النفط والغاز العالمية التعامل مع معظم العوامل المذكورة أعلاه. وهي تعاملت بالفعل مع الكثير من مثل هذه التحدّيات. إلّا أن عرقلة الإنتاج أو تهديد الصناعة النفطية في دول الخليج هو أمر من الصعب على الصناعة التعامل معه بسهولة، وبخاصة أن آثاره مدمّرة للاقتصاد العالمي. يعود سبب هذا التخوّف إلى عدم إمكانية الدول المنتِجة الأخرى تعويض إمدادات نفط دول الخليج العربية، ما سيؤدّي إلى شحّ في الأسواق وإلى زيادة سريعة جدّاً وعالية لأسعار النفط الخام .

الانعكاسات على الصناعة الإقليميّة

كان لا بدّ ان تنعكس الفوضى التي واكبت «الربيع العربي» على قطاع النفط، بوصفه أكبر صناعة إقليمية وأهمّها. وقد تعدّدت طرق التعامل مع هذا القطاع بناءً على الأهداف المرحليّة للحركات المسلّحة في دول «الربيع العربي». على سبيل المثال، حاولت مجموعات مشتركة من الحركات الإسلامويّة والعصابات المحلّية تهريب إمدادات ضخمة من النفط الخام الليبي عبر ميناء بنغازي في شرق ليبيا. وأعلنت السلطات الليبية أنّها تعتبر هذه الإمدادات مهرَّبة. وعلى الرغم من الحسومات المغرية التي اقترحها المهرّبون، أخفق التجّار الوسطاء في بيع الشحنة النفطية المهرَّبة لكلٍّ من قبرص ومصر، وحتى لإسرائيل. بل إنّ مصر منعت الناقلة التي كانت تحمل علم جمهورية كوريا الشمالية من عبور قناة السويس لبيع النفط لدول شرق أفريقيا أو الأسواق الآسيوية. استطاعت

---

2 **تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لعام 2013** (الكويت: منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول - أوابك)، الجدول رقم 1-9 ، ص 86.



الولايات المتّحدة استصدار قرار من مجلس الأمن في الأمم المتّحدة يمنع التعامل مع الشحنة المهرَّبة، والسبب الرئيس لهذه المبادرة الأميركية هو أن النفط المهرَّب تمّ إنتاجه من حقول شركة الواحة في شرق ليبيا التابعة لشركات أميركية (كونوكو وماراثون). أدّت حال الفوضى في ليبيا إلى استغلال الحركات والعصابات ضعف المؤسّسات العسكرية والأمنية الحكومية، بعد اغتيال العقيد معمر القذافي، للسيطرة على حقول الإنتاج في الشرق والغرب، فضلاً عن السيطرة على موانئ التصدير، ما قلّص الصادرات إلى نحو 200,000 برميل يومياً من النفط الخام، بدلاً من نحو 1.2 مليون برميل يومياً كما كان الوضع عليه قبل بدء الثورة. وبما أن ليبيا هي أكبر دولة نفطية من ضمن مجموعة دول «الربيع العربي»، وبما أنها العضو الوحيد من ضمن هذه المجموعة في منظّمة ألاقطار المصدّرة للنفط «أوبك»، فقد ترك تقليص صادراتها النفطيّة أثره على الأسواق العالمية، ولاسيّما الأسواق الأوروبية، حيث يتّجه معظم الصادرات النفطية الليبية. أمّا في سوريا، فقد استطاعت ميليشيات القوى المعارضة الاستيلاء على معظم الحقول النفطية في شرق البلاد. لكنّها – أي الميليشيات- لم تستطع تصدير النفط بسهولة لأنها بعيدة عن موانئ التصدير، ولأن الحكومة تسيطر على منظومة الأنابيب. من ثم، أخذت الميليشيات تنتج كمّيات قليلة جداً من الحقول الموجودة تحت سيطرتها، وذلك بطرق بدائية. كما أنها بادرت إلى تسليم هذه الكمّيات الضئيلة لتجّار محلّيين ووسطاء ومهرّبين بغية تصديرها إلى العراق أو تركيا أو إلى المناطق السورية القريبة.

عندما حاولت ميليشيات ليبيّة تهريب كمّيات ضخمة من النفط، تصدّت لها سلطات بلادها بالإعلان عن أن هذه الشحنات مهرَّبة، ما أربك التجار الوسطاء وجعلهم يخفقون في بيعها لكلّ من قبرص ومصر، بل إنّ مصر هدّدت سلفاً بمنع الناقلة المهرّبة للنفط من عبور قناة السويس

في الوقت نفسه، تخوّفت الأسواق الدولية من مجموعة تطوّرات نفطية سلبية ذات علاقة ب»الربيع العربي». من هذه التطوّرات، انخفاض مستوى الإنتاج والصادرات الليبية، فضلاً عن الحصار الغربي الذي فُرض على الصادرات النفطية السورية التي كان معظمها يتوجّه إلى السوق الأوروبية، شأن الصادرات الليبية. بحيث انخفض الإنتاج السوري من نحو 380 ألف برميل يومياً إلى أقلّ من 200 ألف برميل يومياً. كما تذبذبت صادرات النفط اليمني، نتيجة بعض التفجيرات التي طالت خطوط أنابيب النفط في فترة معيّنة. وتقلصت على أثر ذلك الصادرات النفطية، ما ترك آثاراً سلبية على حجم الريع النفطي للبلاد أكثر ممّا تركه الانقطاع عن السوق الدولية، وذلك لقلّة حجم الصادرات. إذ خلّف ذلك تأثيراً سلبياً على موازنة الحكومة وعلى إمكانيّاتها في تلبية مطالب المواطنين من خدمات وحاجات أساسية، كالكهرباء والمياه ودعم السلع الأساسية، وتحديداً الوقود المحلّي. اتجهت معظم الصادرات اليمنية إلى الأسواق الآسيوية. وبما أن حجمها لم يتجاوز بضعة مئات الآلاف من البراميل، فإن آثارها لم تكن كبيرة على الأسواق. وتمّ تلافي هذه الانخفاضات، التي تزامنت مع انخفاض صادرات النفط النيجيرية بسبب الأزمات الأمنية في مناطق الإنتاج في دلتا النيجر.

وعلى الرغم من نقص الإمدادات من دول مجموعة «الربيع العربي»، ازداد معدل إنتاج النفط العالمي. إذ تمّ تعويض النقص في الإمدادات بزيادة إنتاج كلٍّ من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ودولة الكويت. فهذه الدول (السعودية تحديداً) تحتفظ بطاقة إنتاجية فائضة لاستخدامها في أوقات الأزمات السياسية والطبيعية والصناعية بغية تأمين استقرار ميزان العرض والطلب العالمي أثناء الأزمات، وكذلك تلافي الصدمات في الأسواق، والتي تؤدّي إلى انخفاض الإمدادات العالمية التي تقود بدورها إلى ارتفاع عالٍ وسريع للأسعار. كما ساعدت زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي على تقليص الصادرات إلى الولايات المتّحدة، وتحديداً من نيجيريا التي تنتج النوعية نفسها من النفط الصخري الأميركي. وقد أتاح ذلك لنيجيريا توجيه كمّيات ضخمة من صادراتها نحو السوق الآسيوية بعد اكتفاء السوق الأميركية.

وكان من اللافت الارتفاع الملحوظ في الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال فترة «الربيع العربي». بحيث ارتفعت الإمدادات العالمية من نفط وسوائل الغاز الطبيعي

من نحو 86.5 مليون برميل يومياً خلال العام 2010 إلى نحو 90.1 مليون برميل يومياً خلال العام 2013. وازداد إنتاج الدول الأعضاء في منظّمة «أوبك» من نحو 34.2 مليون برميل يومياً خلال العام 2010 إلى 36.0 مليون برميل يومياً في العام 2013[3].

زيادة الإنتاج من خارج أوبك

تشير المعلومات إلى أن زيادة الإنتاج حصلت خلال فترة «الربيع العربي» من دول غير أعضاء في منظمة أوبك أيضاً، وتحديداً من الولايات المتّحدة الأميركية، وذلك بفضل الارتفاع المتزايد في إنتاج النفط الصخري. فقد ارتفع إنتاج الدول من خارج أوبك من 52.3 مليون برميل يومياً في العام 2010 إلى 54.1 مليون برميل يومياً في العام 2013. ويعود السبب الرئيس في زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك إلى ارتفاع إنتاج الولايات المتّحدة من النفط الصخري بنحو 1.1 مليون برميل يومياً خلال العام 2013. كما ارتفع الإنتاج في كندا إلى نحو 200 ألف برميل يومياً في العام 2013 مقارنةً بالعام 2012، نتيجة إنتاج النفط الصخري أيضاً. وأسهمت الزيادة في إنتاج دول الاتّحاد السوفياتي السابق في هذه الزيادات لكن بشكل محدود. فارتفع إنتاج النفط التقليدي إلى نحو 140 ألف برميل يومياً في العام 2013 عمّا كان عليه في العام 2012. وأسهمت هذه الزيادات- وإن كانت قليلة الحجم نسبياً مقارنةً بالزيادات في إنتاج دول أوبك- في استقرار موازين العرض والطلب في الأسواق، ومن ثم في استقرار الأسعار، وذلك على الرغم من الاضطرابات الناتجة عن «الربيع العربي». إذ نجد أن معدل الإنتاج العالمي قد ارتفع من 86.5 مليون برميل يومياً في العام 2010 إلى نحو 90.1 مليون برميل يومياً في العام 2013[4]. من ثمّ، فإن تأثير اضطرابات «الربيع العربي» على إمدادات النفط العالمية كانت محدودة جدّاً. حيث تمّ تعويض النقص الحاصل من الشرق الأوسط، بل حصلت زيادة في الإنتاج العالمي خلال الفترة نفسها نظراً لاستعمال الطاقات الإنتاجية الإضافية المتوفّرة عالميّاً.

يُلاحظ في ما يتعلّق بالطلب، أنّه مع انخفاض حدّة أزمة الديون السيادية الأوروبية وبدء تحسّن كلٍّ من اقتصاديات الولايات المتحدة والسوق الأوروبية وتقلّص مخاطر التضخّم في الاقتصادات الناشئة، أخذ الطلب العالمي على النفط الخام في الارتفاع خلال العام 2013 بواقع مليون برميل يومياً، وبمعدّلات نموّ تفوق قليلاً تلك العائدة إلى العام 2012. فبالنسبة إلى معدّل النموّ الاقتصادي للدول الصناعية الأعضاء في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تستحوذ على نحو 51 في المائة من الاستهلاك العالمي للنفط، انخفض معدل النموّ من 1.5 في المائة العام 2012 إلى نحو 1.2 في المائة في العام 2013. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى أن السوق الأوروبية والولايات المتّحدة هما السبب الرئيس في الأزمة، وإلى أنهما تواجدا في عين عاصفة الأزمة الاقتصادية العالمية في حينه. فقد شهد الاقتصاد الأميركي انخفاضاً في معدّل النموّ السنوي من 2.8 في المائة خلال العام 2012 ليصل إلى 1.6 في المائة خلال العام 2013. وحافظت اليابان على معدل النموّ الاقتصادي نفسه خلال العامين 2012 و2013 بواقع 2 في المائة. في الوقت نفسه، شهدت اقتصادات منطقة اليورو نموّاً من معدل (سالب 0.6 في المائة) خلال العام 2012 إلى (سالب 0.4 في المائة) خلال العام 2013. من جانبها، شهدت أسواق الدول النامية الآسيوية، وهي أهمّ منطقة عالمية يزداد فيها الطلب على النفط خلال الأعوام الأخيرة، شهدت انخفاضاً متواضعاً خلال العام 2013 لتصل إلى 6.3 في المائة، مقارنةً بـ 6.4 في المائة خلال العام 2013. أما الصين، العضو الأساس في هذه المجموعة، فشهدت تباطؤاً نسبياً في نموّها الاقتصادي وصل إلى 7.6 في المائة لعام 2013 مقارنة بـ 7.7 في المائة لعام 2012. أما بالنسبة إلى دول أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فقد انخفض معدل النموّ الاقتصادي من 2.9 في المائة العام 2012 إلى 2.7 في المائة العام 2013. كما انخفض معدل النموّ الاقتصادي في دول الشرق

ساعدت زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي على تقليص الصادرات إلى الولايات المتحدة، وتحديداً من نيجيريا التي تنتج النوعيّة نفسها من النفط الصخري، وقد أتاح ذلك لنيجيريا توجيه كمّيات ضخمة من صادراتها نحو السوق الآسيوية بعد اكتفاء السوق الأميركية

3 المصدر السابق نفسه، الجدول 1-1، ص 78.

4 المصدر السابق نفسه، ص ص 35-37



الأوسط وشمال أفريقيا من 4.6 في المائة العام 2012 إلى 2.1 في المائة العام 2013. في المقابل، سجّلت الدول الإفريقية جنوب الصحراء ارتفاعاً ضئيلاً في نموّها الاقتصادي وصل إلى 5 في المائة خلال العام 2013 مقارنة بنحو 4.9 في المائة خلال العام 2012.

عبّرت سياسة دول الخليج النفطية عن المصلحة المشتركة القائمة بين كلٍّ من المنتجين الكبار الذين يهمّهم إطالة عمر النفط في الصناعة الدولية، والمستهلكين الذين يستفيدون من استقرار الأسعار وتأمين الإمدادات النفطية لأسواقهم دونما انقطاع

تكمن أهمّية هذه الأرقام والمعدّلات في ريادة الكتلة الآسيوية في النموّ الاقتصادي ومركزها الأوّل والأساس في زيادة الطلب العالمي على النفط. ويتبيّن ذلك من خلال معدّلات النموّ الاقتصادي العالية والمستمرّة، والتي تعني ازدياد الطلب على النفط من هذه المجموعة؛ ما يعني بدوره حفاظ استقرار الأسعار على مستويات عالية. وبهذا، أخذ الطلب على النفط في الدول الآسيوية يتفوّق مؤخّراً على الطلب في الدول الصناعية الغربية[5].

تحوّل الخيار ما بين الحكم التسلّطي أو التكفيريّ والفوضى

أدّت العمليات الغوغائية إلى تخويف الرأي العام العربي والدولي وترهيبه وتغيير توقّعاته الإيجابية المحتمَلة من «الربيع العربي»، ولاسيّما عندما تبيّن أن الخطف والقتل على الهوية الطائفية والمذهبية والإثنية والعشائرية هما الدافع الرئيسي وراء هذه العمليات. وقد زادت المخاوف عندما بدأت العمليات تأخذ أوجهاً جديدة خطرة ومقزّزة وغير مألوفة ترفضها الغالبية الصامتة في المجتمع العربي، نظراً للتفرقة والشروخات الاجتماعية التي أخذت تُحدِثها في المجتمعات المحلّية، وذلك بعد السلم الاجتماعي الذي ترسّخ في معظم المجتمعات العربية طوال النصف الثاني من القرن العشرين، على الرغم من الأنظمة التسلّطية. أدّى بروز مثل هذه الممارسات المرفوضة وغير المألوفة إلى استنكاف المواطنين عن هذه الثورات. فانحسرت الخيارات بين الرضوخ للحاكم التسلّطي أو «للتكفيريين». ومن ثمّ، تغيّرت طبيعة الانتفاضات من «ربيع» إلى حالٍ من الخوف والهجرة الجماعية (لدى الأقليات بشكل خاص) أو الفوضى العارمة التي أدّت إلى حروب أهلية وقبليّة، مثل ما حدث في سوريا وليبيا واليمن.

من نافل القول إن النتائج المترتّبة عن هذه التطوّرات المفتوحة، ما تزال غير معروفة إلى يومنا هذا. ومن الواضح أيضاً أن تجارب التعامل مع ما جرت تسميته بـ «الربيع العربي»قد اختلفت من دولة إلى أخرى، وبحسب تطوّر الأحداث. فبدلاً من « «الربيع العربي»»، أخذنا نتعوّد على تسميات متشائمة مثل «الشتاء العربي المظلم». وتباينت ردود فعل الدول العربية أو الدول الإقليمية تجاه «الربيع العربي»، ما أضفى نوعاً من الغموض وولّد صورة مركّبة غير موحّدة تجاه هذا «الربيع».

اختلفت ردود الفعل بين تخلّي بعض الحكّام عن كرسي الحكم بسرعة بسبب الانتفاضات الشعبية في بلادهم، وضغط الضبّاط عليهم للحفاظ على الحكم وعلى صلاحيات المؤسّسة العسكرية والأمنية وامتيازاتها مثل ما حصل في كلٍّ من تونس ومصر، أو التنحّي نتيجة ضغوط إقليمية، كما هو الحال في اليمن، حيث وافق الرئيس علي عبد الله صالح على المشروع التوافقي المقترح من قبل مجلس التعاون الخليجي، أو القرار بالاستمرار في الحكم من خلال مقارعة المظاهرات والاعتماد على الأجهزة العسكرية والأمنية المحلّية، فضلاً عن قوّات مسلّحة عربية وإقليمية (الحرس الثوري الإيراني وحزب الله والميليشيات الشيعية العراقية المرتبطة بإيران) مثل تجربة سوريا، أو اعتماد قوى التغيير على جيوش دول أجنبية كبرى (وبخاصة الأوروبية منها) في دعم الثورة كما حدث في ليبيا. واللافت أن بعض الدول الإقليمية مثل ايران التي قَمعت قبل فترة قصيرة ظاهرة «الثورة الخضراء» في بلادها، بادرت إلى تشجيع حركات التغيير في بعض البلدان العربية ومساندتها. ثمّ غيّرت سياستها بشكل مفاجئ ما إن اندلعت مظاهرات «الربيع العربي»في بلد صديق لها، مثل سوريا. فإذا بطهران تقدّم مختلف أنواع الدعم السياسي والمساعدات العسكرية والمادية لدمشق لمساعدتها في سحق «الربيع العربي» في أراضيها.

أما تركيا التي حاولت المحافظة على علاقات جيّدة مع معظم الدول العربية قبل نشوب «الربيع العربي»، فقد غيّرت سياستها فجأة مع نشوب

5 المصدر السابق نفسه، الجدول 1-5 ، ص 82 والجدول 1-6 ص 83 .



ظاهرة «الربيع العربي»، بدءاً بالمساندة العلنية لحركة الإخوان المسلمين في كلٍّ من مصر وسوريا، وصولاً إلى تسهيلها عبور المتطوّعين الجهاديّين العرب والأجانب أراضيها في اتجاه سوريا.

بروز الحركات الإسلامية

يُعتبر البروز القوي للحركات الإسلامية وتزعّمها مسيرات «الربيع العربي»بُعَيْد انطلاقها من أهمّ العوامل المفاجِئة في عملية التغيير. أما العامل المفاجئ الثاني، فهو الدعم الذي حظيت به هذه المنظّمات الجهادية من قبل دول كبرى أو إقليمية. فيما تكمن المفاجئة الثالثة في القوّة العسكرية والعدديّة لهذه الحركات التي استطاعت أن تقارع جيوش دول عربية عدّة، وعلى جبهات متعدّدة في آن واحد.

لقد اختلفت ممارسات الحركات الإسلامية في سياق «الربيع العربي»، إذ إنها لم تنحصر بعمليات إرهابية فقط، من تفجيرٍ للسيارات واغتيالات وخطف، بل تعدّتها لتشمل احتلالاً لمحافظات وعواصم إقليمية، فضلاً عن عمليات إبادة وتهجير جماعي للمسيحيّين والأقليات الأخرى، وما رافق ذلك كلّه من سبي للنساء وتدميرٍ للمساجد والكنائس، وقتل للمسلمين، سنّة أو شيعةً. وقد ارتُكبت هذه الجرائم كلّها باسم الدين الإسلامي، ما ولّد استياءً شديداً على الصعيدين العربي والعالمي نتيجة زجّ الدين في هذا الصراع وبهذه الطريقة (حدّ السيف). وقد استولت هذه الميليشيات على حقول نفط وعلى منشآت نفطية وسدود مياه، كما مارست الخطف من أجل الحصول على الفدية، وطالت سرقاتها المصارف العامة والخاصة، وذلك كلّه بحجّة جمع الأموال لتمويل الخلافة الإسلامية. حاولت هذه الميليشيات الجهادية استغلال حالات الوهن والانقسام والتشرذم المذهبي الديني السائدة في الدول العربية، وركوب موجة «الربيع العربي» وما رافقها من فوضى إقليمية وقطرية أجّجها تضارب مصالح الدول الإقليمية والكبرى وسياساتها.

هناك أسباب عدّة وراء انتفاضات «الربيع العربي»، منها، تسلّط الحكومات على حقوق المواطنين وحريّاتهم من دون رادع احترام الدساتير والقوانين المرعية. هذا فضلاً عن سوء إدارة اقتصاد البلاد وشيوع ثقافة الفساد وسياسات القمع والبطش، بحيث أصبحت الدول عبئاً على المواطن، بدلاً من توفير متطلّباته الأساسية والروتينية وتسييرها. وخير دليل على ذلك هو ظاهرة الانقطاع المستمرّ أو المتكرّر للانقطاع الكهربائي في العديد من الدول العربية، وانقطاع المياه، ناهيك بسوء الإدارات الحكومية وتعطيلها معاملات المواطنين وعرقلتها، وتفشّي الفساد في مختلف درجات الهرم الوظيفي الحكومي. وذلك من دون إهمال الإشارة إلى التدخلات الأجنبية، من إقليمية ودولية، التي ساندت الانتفاضات بشكل علني، ومن دون مواربة.

ملاحظات ختامية

هناك أسباب عدّة ساعدت على قيام الانتفاضات. أوّلها، التغيير الذي طرأ على ميزان القوى العربي بعد احتلال العراق في العام 2003، وبروز القوى الإسلامية الجهادية من خلال ميليشيات مسلّحة بالعتاد والذخيرة وبآلاف المتطوّعين من الشباب المتدرّب (عرباً وأجانب)، ما يدلّ على وجود تنظيمات دولية لاستقطاب هؤلاء الشباب وتحمّل نفقات سفرهم ومشاركتهم في القتال، ناهيك بتدريبهم عسكرياً وتأهيلهم أيديولوجياً، وتوفير البيئة الحاضنة لهم محلّياً وإقليمياً. وقد برزت هذه الظاهرة السياسية بقوّة بعد احتلال العراق واختلال ميزان القوى في المشرق العربي.

على الرغم من نقص الإمدادات من بعض دول «الربيع العربي» ازداد معدّل إنتاج كلٍّ من المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت، فهذه الدول تحتفظ بطاقة إنتاجية فائضة لاستخدامها في أوقات الأزمات بغية تأمين استقرار ميزان العرض والطلب على مستوى عالمي

أسهم بروز ظاهرة «الربيع العربي» في تعرية ضعف الأحزاب الليبرالية والقومية العربية، نتيجة القهر الذي مورِس عليها من قِبل السلطات الحاكمة و إخفاقها في استكمال مسيرتها خلال العقود القليلة الماضية. بحيث ترك غياب الحضور القوي للأحزاب القومية والليبرالية فراغاً كبيراً في الساحة العربية، تمثّل في ضعف الموقف الرسمي العربي عموماً، وهيمنة القوى الإسلامية المتزمّتة على قوى المعارضة بُعيد بروز الانتفاضات.

تعدّدت تجارب «الربيع العربي» مع القطاع النفطي بحسب كلّ دولة. لكن من الواضح أن «الربيع



العربي» فتح أمام المسلّحين باباً لاحتلال حقول النفط والسيطرة عليها، نظراً إلى الفائدة الماليّة التي يمكن أن يؤمّنها إنتاج النفط وإن بالطرق البدائية، وبالتالي حرمان الحكومات المعنيّة من الريع النفطي في فترة حرجة من صراعاتها، وذلك بإحراجها أمام مواطنيها ومنعها من تلبية احتياجاتهم من السلع الأساسية. وهذا ماحدث في ليبيا واليمن. أما سوريا فقد تفادت مثل هذه الأزمة بسبب الدعمين المالي والمادي اللذين حصلت عليهما من إيران وروسيا.

شكّلت عمليات تهريب النفط مصدر دخل مالي مهمّ نسبياً للمنظّمات المسلّحة، وهذه سابقة خطرة في ما يتعلّق بالسياسات المحلّية وصناعة النفط العربية، وقد اختلفت التقديرات الصحافية حول المبالغ التي تمّ جنيها جراء هذه العمليات، وذلك بين مليون ومليونَيْ دولار يومياً

أدّى احتلال بعض الحركات الإسلامويّة المتطرّفة حقولاً نفطيّة في بعض دول «الربيع العربي» إلى انسحاب الشركات إلى حين انتهاء الأخطار التي تتهدّدها. كما تنوّعت طرق التعامل مع المنشآت النفطية في دول «الربيع العربي». فقد احتلّت عصابات محلّية المؤسّسات الكبرى للحؤول دون إنتاج النفط وتصديره لأشهر عدّة. ففي ليبيا تمثّل الهدف البارز من وراء احتلال المؤسّسات النفطية في إبراز قوّة المسلّحين المحلّيين في صراعهم مع الحكومة المركزية ومحاولة تحويل البلاد إلى نظام فدرالي ومنع الريع النفطي عن الحكومة. أما في اليمن، فقد نسفت العشائر المعادية للحكومة وحركات جهادية أنابيب النفط مرّات عدّة. والهدف من ذلك تبيان غضبهم من بعض السياسات المحلّية. وفي سوريا، استغلّت الحركات المسلّحة المعارضة سيطرتها على الحقول النفطية في شرق البلاد من أجل الحصول على دخل مالي إضافي والضغط على الحكومة.

أما الاعتداء الأهمّ على حقل نفطي فكان هجوم مجموعات جهادية ليبية - جزائرية مشتركة على منشأة عين أميناس الجزائرية في منتصف يناير (كانون الثاني) 2013 ، والتي تقع في جنوب شرق الجزائر على الحدود الليبية - الجزائرية. وقد تمّ نسف مواقع صناعية عدّة في المنشأة وقتل وخطف العديد من الفنّيين والعمّال الجزائريين والأجانب فيها. وقد باشرت الشركة الوطنية الجزائرية (سوناتراك) العمل في الحقل ما إن استتبّ الأمن بعد فترة طويلة. أما شركاؤها الأجانب، وبخاصة شركة بي بي البريطانية وستاتويل النروجية، فقد سحبتا موظفيهما لأشهر عدّة ولم تستأنفا العمل إلّا بعد فترة طويلة. ومن نافل القول إن عملية التخريب هذه أثّرت سلباً على الاستثمارات الدولية في صناعة النفط والغاز الجزائرية، ما أدّى إلى تردّد الشركات في الاستثمار في البلاد، واضطّرار السلطات البترولية لتقديم حوافز مالية كبيرة بغيّة استقطابها مرّة أخرى.

ولعلّه من السابق لأوانه إصدار أحكام قطعيّة على مستقبل مسيرة «الربيع العربي». لقد نشبت فوضى عارمة في عدد من دول المجموعة، طالت كذلك الدول المجاورة لها نتيجة التغييرات السياسية العاصفة. بحيث توسّعت داعش من العراق إلى سوريا ولبنان في صيف 2014. وجرت مواجهة خطرة في اليمن بعد فشل المفاوضات مع الحوثيين الذين احتلّوا مناطق مهمّة في صنعاء. أما في ليبيا، فلا تزال الفوضى مستمرّة مع توقّع المزيد من الصراعات ما بين قوى قبلية شرقية وغربية، فضلاً عن الصراع ما بين القوى الإسلامية الجهادية والمجموعات الليبرالية والقومية، حيث برزت حكومتان وبرلمانان (أحدهما تعود الغالبية فيه للإسلاميين والآخر للقوى الوطنية).

لقد امتدّت تردّدات «الربيع العربي» لتشمل الدول المجاورة. فقد هاجمت داعش في أوائل شهر يونيو (حزيران) 2014 ولاية نينوى واحتلّت الموصل وأجزاء كبيرة من مناطق العراق الشمالية والوسطى. كما ارتكبت مجازر ضدّ الأقلّيات، كالمسيحيّين والأيزيديّين، وهجّرت آلاف المواطنين وصادرت مساكنهم. ولم يتمّ الاكتفاء بذلك، بل قام الداعشيّون بوضع علامات على البيوت تشير إلى ديانات سكّانها ومذاهبهم. فكانت هذه الممارسات شبيهة بما فعله النازيّون باليهود الأوروبيّين خلال الحرب العالمية الثانية.

أثارت ممارسات داعش الهمجية ردود فعل عربية مستنكرة ومخاوف ذات أصداء بعيدة المدى على الأقليات في الدول العربية. وأدّت هذه الأعمال الوحشية أيضاً إلى تدخّل الدول الكبرى عسكرياً في العراق مرّة أخرى بعد حرب 2003 ، ولو من طريق القصف الجوّي هذه المرّة.

تباينت انعكاسات «الربيع العربي» على القطاع النفطي إذاً، وذلك بسبب جملة عوامل:

أولاً: ساعدت عولمة الصناعة النفطية وآفاقها الدولية في توفير العوامل اللازمة لاستقرار الأسواق الدولية، على الرغم من الاضطرابات في الشرق الأوسط. وساعدت الزيادة الملحوظة في إنتاج النفط الصخري الأميركي في استقرار الأسعار والأسواق، ناهيك بالدور المهمّ الذي لعبته دول الخليج النفطية الكبرى من خلال استخدامها طاقتها الإنتاجية الفائضة. وهذا ما برهن مرّة أخرى على الدور الأساس لدول الخليج في استقرار ميزان العرض والطلب النفطي العالمي، والتزامها بهذه السياسة على الرغم من التحدّيات الكثيرة، ومن أهمّها تحمّل النفقات العالية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية الفائضة، وتوفير الإرادة السياسية لاستعمال هذه الطاقة من أجل استقرار الأسواق.

لقد عبّرت سياسة دول الخليج النفطية عن المصلحة المشتركة القائمة بين كلٍّ من المنتجين الكبار الذين يهمّهم إطالة عمر النفط في الصناعة الدولية، والمستهلكين الذين يستفيدون من استقرار الأسعار وتأمين الإمدادات النفطية لأسواقهم دونما انقطاع، ما يدفعهم في الوقت نفسه إلى مواصلة الاعتماد على النفط بشكل كبير.

ثانياً: من الملاحظ أن معظم الشركات النفطية واصلت استثماراتها في دول مجموعة «الربيع العربي». ولئن اضطرت شركات أخرى تجميد أعمالها، فلأنّها رضخت لقوانين المقاطعة التي فرضتها حكوماتها، وبخاصة في سوريا. وبالفعل فقد أوقفت كلٌّ من شركة شل وتوتال الأوروبيّتين نشاطهما في سوريا، لكن لم تتنازلا عن استثماراتهما، الأمر الذي يعني إمكانية العودة إلى الإنتاج النفطي من سوريا ما إن تتوقّف العقوبات الغربية على النظام السوري، وما إن يستتبّ الأمن في المناطق الشرقية من سوريا، حيث الحقول النفطية.

أما في ليبيا، فقد اضطرّت الشركات إلى الانسحاب مؤقتاً، وتحديداً بعد اغتيال السفير الأميركي في بنغازي. ولم تعد هذه الشركات إلى ليبيا إلّا بعدما اطمأنّت على سلامة موظّفيها.

ثالثاً: شكّلت انتفاضة «الربيع العربي» ظاهرة نفطية جديدة لم تشهدها المنطقة العربية سابقاً، ألا وهي استيلاء العصابات المسلّحة على حقول النفط والإنتاج من هذه الحقول بطرق بدائية، درّت لها الملايين من الدولارات من خلال أعمال التهريب التي قامت بها هذه العصابات المسلّحة عبر وسطاء محلّيين أو دوليّين. ومن المرجح أن تشكّل سيطرة الميليشيات على الحقول النفطية ورقة رابحة بأيدي المسلّحين في التفاوض مع الحكومات المعنيّة في كلّ من سوريا وليبيا واليمن. وهو ما سوف يشكّل عقبة أمام جيوش هذه الحكومات في إعادة السيطرة على الحقول من دون إلحاق أضرار كبيرة بالمنشآت الأرضية.

شكّلت عمليات تهريب النفط مصدر دخل مالي مهمّ نسبياً للمنظّمات المسلّحة. وهذه سابقة خطرة في ما يتعلّق بكلٍّ من السياسة المحلّية وصناعة النفط العربية. وبما أن عمليات التهريب سرّية، نظراً إلى طبيعة العمل فيها، فقد اختلفت التقارير الصحافية حول المبالغ التي تمّ جنيها من هذه العمليات. وتتراوح التقديرات بحسب وسائل الإعلام ما بين مليون ومليونيْ دولار يومياً. لكن لا بدّ من الحذر من تبنّي هذه الأرقام لأنها مبنيّة على معلومات تمّ تسريبها من المنظّمات الجهادية نفسها ومن المشكوك فيه أن تزوّد هذه المنظمات وسائل الإعلام بأرقام دقيقة، وخصوصاً أن المعلومات المتداوَلة حول المبالغ تضفي الأهمّية على قدرة المنظّمات الجهادية المالية. وحتى لو كان يمكن تقييم سعر المبيعات (نحو 30 دولاراً للبرميل) فمن الصعب معرفة كمية الإمدادات المهرَّبة وتخمينها.



المشهد الاقتصادي العربي في ضوء الحراك الشعبي

د. عبد الله الدردري
مايا رمضان

منذ أواخر العام 2010 والمنطقة العربية تمرّ في موجاتٍ من الثورات، تشتدّ حيناً وتهدأ حيناً وتتنقل أحياناً كثيرة حتّى يصعب على المواطن العربي ملاحقة أبرز تطوّراتها. ويعجز المحلّلون عن تنبّؤ زمن نهايتها أو تحديد الصورة النهائية للمنطقة بعد صهرها في أتون النزاعات وتقلّبات الحكم والتيارات السياسية. المنطقة العربية غنيّة بالموارد الطبيعية والبشرية، فلماذا بدأت الثورات المطالِبة بلقمة العيش؟ والمنطقة العربية ذات تاريخ حضاري عريق فلماذا تشعر الأغلبية من المواطنين بأن صوتها غير مسموع؟
تسلّط هذه الدراسة الضوء على الخلفية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية قبل حصول الثورات وتناقش وضع الإنسان العربي وإمكانات المنطقة في تفعيل التنمية الاقتصادية والبشرية، والشروط اللازم توفيرها لإحداث نقلة نوعية تليق بطموحات الشعوب العربية.

1 - الاقتصاد العربي قبل الانفجار الكبير:

اعتمد الاقتصاد العربي خلال العقود الماضية على النموّذج الريعي المرتكز على النفط. ففي حين استفادت دول الخليج بشكل مباشر من عائدات النفط، انتقل مردود النفط إلى الدول غير النفطية عبر سوق العمل وتحويلات العاملين والاستثمار والسياحة[1]،[2]. وكان القياس المُعتمد للنموّ في الدول العربية هو نموّ نصيب الفرد من الدخل، ولكنّه لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب المعيشي مثل حصول الإنسان على التسهيلات الاجتماعية الأساسية (التعليم والصحّة ...)، أو حصوله على العمل اللائق، أو مدى تفشّي الفقر. وكانت النتيجة المحتمة بعد سنوات من سيطرة الاقتصاد الريعي أن تتولّى النخب القليلة السيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يتمّ تهميش الأغلبية الساحقة من المواطنين وتحييدهم عن اتّخاذ أبسط القرارات التي تتعلّق بحياتهم اليومية [3] .

1 Ibrahim A. Elbadawi, Alan H. Gelb, **ERF Policy Research Report Oil, Economic Diversification and Development in the Arab World** , PRR No. 35 December 2010.

2 **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009: تحدّيات أمن الإنسان في البلدان العربية** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المكتب الإقليمي للدول العربية).

3 **ERF Policy Research Report Oil**, op.cit.

• نبذة عن تفاوت النموّ في مصر

ارتفع معدل النموّ الفعلي في مصر في العقد الأول للألفية ليصل إلى 5 في المائة، ولكن لم ينعكس ذلك على مستويات الاستهلاك التي انخفضت بشكل ملحوظ. وتفاوتت نسب الفقر البشري والمادي بين الأرياف ذات الطابع الزراعي والمدن، فانخفضت معدلات الفقر في المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية، في حين أدّى إهمال التنمية في الريف إلى ازدياد الفقر بوجوهه كافة. وبالتالي انخفضت نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلّي الإجمالي، وزادت البطالة في المناطق الريفية وتقلّص دخل الفرد.

• نبذة عن الوضع في سوريا

ارتفع معدل النموّ الحقيقي في سوريا من 4.3 في المائة لعام 2008 و 5.9 في المائة لعام 2009، ليصل إلى 6.2 في المائة لعام 2010. وانخفضت معدلات البطالة من 12.3 في المائة لعام 2004 لتصل إلى معدل 8.3 في المائة خلال 2009. وحقّقت سوريا الهدف المنشود للحدّ من الفقر حيث انخفض معدل الفقر المدقع من 7.9 في المائة لعام 1997 إلى 0.3 في المائة لعام 2007. وعلى الرغم



من هذه الإنجازات، يدلّ انخفاض نسبة استهلاك الفرد في مسح الأسر المعيشية مقارنة بتقديرات الحسابات القومية لعام 2009 على ارتفاع معدلات عدم المساواة في سوريا.

- **نبذة عن الوضع في تونس**

بلغ معدل النموّ في الثلاثة عقود السابقة للحراك الشعبي 5 في المائة. ووفقاً للبيانات الرسمية للأمم المتحدة بلغت نسبة البطالة 14 في المائة لعام 2010. وقامت تونس في العقد السابق للحراك الشعبي بإصلاحات لتغطية نظام التقاعد ووضعت وزارة الشؤون الاجتماعية برنامجاً لتقديم تحويلات نقدية سريعة للأسر الفقيرة. ويُعتبر الإنفاق على التعليم والخدمات العامة أعلى بكثير من الإنفاق المماثل في الدول العربية المتوسطة الدخل. فوضع الخدمات الاجتماعية كان جيداً قُبيل الانتفاضات الشعبية، ولم يكن متوقَّعاً حصولها . ويشير عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، جوزيف ستيغليتز، في حديثه عن تونس إلى أن التقديمات الاجتماعية لا تعوّض عن ارتفاع معدلات البطالة وتفشّي الفساد[4].

نموّ غير عادل

النموّ العادل هو النموّ الاقتصادي والاجتماعي الذي يصل إلى جميع فئات المجتمع بطريقة متساوية ومن أهمّ أهدافه القضاء على الفقر، مع الاهتمام بتمكين الأفراد والمجتمعات في مختلف المناطق والأقاليم[5] و[6]. وعند مراقبة تغيّر معامل جيني لعدم المساواة في الدخل خلال السنوات السابقة للأزمة نجد أن التغيّر لم يكن نحو الأسوأ على الرغم من تراجع نموّ دخل الأسرة في المنطقة، فاللامساواة وفقاً لجيني هي معتدلة مقارنة بالمعدلات في مختلف مناطق العالم[7]. وتوضح الدراسات في المنطقة العربية عدم نموّ نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلّي الإجمالي في المنطقة العربية، ولكن تتناقض هذه المعطيات مع مصادر الحسابات القومية التي تثبت نسب زيادة الاستهلاك. ويعود هذا التناقض إلى انحصار زيادة الاستهلاك بالطبقات الثريّة والتي تستهلك منتجات وخدمات أكثر كلفة. كما يدل ذلك على ضعف الوضع التنموي لدى باقي الطبقات[8].

وفي مقابل ذلك نلاحظ تأخّر الوضع التعليمي في المنطقة العربية مقارنةً بباقي الدول النامية. فخلال الأعوام السابقة للحراك لم يتجاوز معدل الالتحاق الجامعي نسبة 23 في المائة، وعلى الرغم من التحسّن في معدلات إتمام المرحلة الابتدائية لبلوغ الهدف الإنمائي الثاني للألفية، إلّا أن معدلات إتمام المرحلة الثانوية لا تزال دون المستوى المطلوب[9]. أمّا التخصصات الجامعية فلا تتوافق مع حاجة سوق العمل الذي يتطوّر بشكل سريع، وذلك يؤدّي إلى زيادة البطالة بين الشباب حيث وصلت نسبة بطالة الشباب في المنطقة إلى ثلاثة أضعاف المعدل الإجمالي للبطالة[10]. ومن المثير للاهتمام أن مجانية التعليم لم تؤدِّ إلى زيادة المساواة بين الفقراء والأغنياء، حيث يتميّز الأثرياء بقدرتهم على توفير الدعم الأكاديمي والمادي لأولادهم خلال مراحل التعليم، وهذا ليس وارداً بين الفئات الفقيرة، وبالتالي أصبحت الفئات الثريّة هي المستفيدة من التعليم المجّاني. كما ينطبق هذا الأمر على الدعم والإعانات الموجَّهة في الأساس للفقراء ولكن يستفيد غير الفقراء من جزء كبير من الدعم [11،12].

وسجّل الإنفاق الحكومي على الصحّة (كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي) في المنطقة العربية خلال 2008 أدنى المستويات مقارنةً بالإنفاق العالمي. فمثلاً، بلغت نسبة الإنفاق الحكومي في سوريا 1.6 في المائة وفي اليمن 1.5 في المائة، وفي السودان 1.3 في المائة، في حين يعتبر مؤشّر التنمية البشرية أن نسبة 1.8 في المائة أو أقلّ بأنّها تنمية منخفضة. أمّا الأردن فحقّق نسبة إنفاق قدرها 5.4 في المائة وهي الأعلى بين الدول العربية. ولا يتعدّى إنفاق دول الخليج على الصحّة نسبة 3 في المائة. وتحتلّ

4 **Arab development challenges report**, 2011.

5 **تقرير تحدّيات التنمية في الدول العربية: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية**، 2011

6 **Macroeconomic stability, inclusive growth and employment Thematic Think Piece** (ILO, UNCTAD, UNDESA, WTO, May 2012).

7 تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، م س.

8 **Arab development challenges report**, op.cit.

9 **مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2010-2011**

10 المرجع السابق نفسه.

11 المرجع السابق نفسه.

12 Ragui Assaad, **Egyality for all? Egypt's free public higher education policy breeds inequality of oportunity Policy Perspective**, No.2 (Economic Research Forum December 30, 2010).



بعض دول المنطقة العربية الصفوف الأمامية مقارنةً بدول العالم في إنفاقها على التسلّح. بالإضافة إلى ذلك تشهد المنطقة تفاوتاً في فرص الحصول على الرعاية الصحّية بسبب ضعف الضمان الاجتماعي، وبالتالي تلجأ الطبقات غير الميسورة إلى الإنفاق من أموالها الخاصة لتغطية التكاليف العلاجية، وتصبح أكثر هشاشة عند مواجهة الحالات المرضية[13، 14].

وتشهد المناطق الريفية تفاوتاً في الحصول على الخدمات الاجتماعية (الصحّة والتعليم والحماية الاجتماعية) مقارنةً بالمدن، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف البنية التحتية وعوامل تهميش المناطق الريفية. ففي مصر بلغ معدل التعليم في الريف أربع سنوات، في حين بلغ المعدل الوطني 10 سنوات. كما نجد تفاوتاً كبيراً في الحصول على الخدمات الاجتماعية بين الرجال والنساء، وبين المواطنين والعمّال المهاجرين وبين الفقراء والأغنياء[15]. وعلى الرغم من الخدمات الاجتماعية مثل التغطية الصحّية التي يتمتّع بها سكّان دول الخليج، إلّا أنّها لا تشمل العمّال المهاجرين.

نموّ غير شامل

يهدف النموّ الشامل إلى إيجاد فرص عمل لجميع المواطنين وإلى تمكينهم من المشاركة في النموّ الاقتصادي وكذلك الاستفادة منه. ومن أهمّ ميزات النموّ الشامل هو تحفيز العمالة المنتِجة، بحيث يتضاعف أجر الموظف ومردود كلّ مَن يعمل لحسابه الخاص. ومن خصائص النموّ الشامل أنه مستدام، وبالتالي يجب أن يشمل القطاعات الاقتصادية ويشركها في النموّ[16]. ومن مظاهر النموّ الشامل توسّع الطبقة الوسطى وزيادة تمثيلها في المجتمع.[17] أمّا المنطقة العربية فتشكو من عدم شمولية النموّ حيث البطالة مرتفعة، وصعوبة وصول رأس المال الاجتماعي إلى المناطق وفئات المجتمع كافة، وتقتصر الحماية الاجتماعية على فئة صغيرة من المواطنين مع إهمال كبار السنّ والخارجين من سوق العمل.

في العقدين السابقين للثورات اتّجهت الدول العربية نحو استراتيجيات اقتصادية قائمة على تحرير التجارة والأسوق المالية والاتجاه نحو خصخصة المنشآت والخدمات التابعة للدولة[18] . وكان من المفترض أن يصاحب هذا التوجّه معالجة السياسة الاجتماعية وآليات الحماية والتأمين، ولكنّ الدول السلطوية أهملت معالجة الأمور الاجتماعية فتدهور وضع التعليم العام، والضمان الوظيفي، وارتفعت نسب البطالة والفقر، وباتت التحويلات الاجتماعية أشبه بالحسنة لإسكات الشعوب عن مظاهر التسلّط. وعلى الرغم من ضآلة الرعاية الاجتماعية عموماً، فهي أكثر شحّاً في المناطق النائية والمناطق الفقيرة حيث لا تتوفّر المدارس أو يصعب الوصول إليها. أمّا تأمينات البطالة فشبه معدومة، وقد تقتصر على بعض فئة محدودة من الموظّفين الذين أسهموا مالياً على مدى سنوات طويلة، وهذا يتناقض مع المجتمع الديمقراطي حيث القوانين تكون أكثر مرونة وشمولية[19].

لعبت عوامل عدّة دوراً في تشكيل ملامح سوق العمل وديناميكيتها في المنطقة العربية، حيث أدّى تركيز النموّ في القطاعات النفطية وسوق العقارات إلى تقليص التنوّع في سوق العمل[20]، في حين شهدت المنطقة نموّاً سكّانياً وبالتالي زيادة القوى العاملة، وارتفعت مشاركة المرأة ، وأصبح القطاع العام مشبعاً بالموظفين، مع انعدام الملاءمة بين الوظائف والاختصاصات الجامعية. أدّت كلّ تلك العوامل المذكورة إلى نموّ كبير في سوق العمل مع زيادة البطالة، وبخاصة بين صفوف الشباب والنساء[21].

كما أدّى الاعتماد الاقتصادي على النفط في المنطقة العربية إلى تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي،

13 مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا2010-2011م س.

14 **Fiscal Space For Social Protection In The Arab Region** (ESCWA: Working Paper Series , Office of the Executive Secretary, 2013).

15 **مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا2010-2011**م س.

16 Elena Ianchovichina, Susanna Lundstrom, **What is Inclusive Growth**? (February 10, 2009).

17 **Arab Middle Class: A force for change** (ESCWA: 2014). (forthcoming)

18 **مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2009-2010**، م س.

19 المرجع السابق نفسه.

20 **ERF Policy Research Report Oil**, op.cit.

21 **مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2007-2008 و 2010-2011.**

وخلق فجوة اقتصادية واجتماعية بين الدول وضمن كلّ دولة، فأصبحت التنمية محصورة في المناطق الحضرية ورزح سكّان الريف تحت وطأة الفقر وصعوبة الخلاص منه. فمثلاً، في حين يقطن 50 في المائة من السكّان في المناطق الريفية، تسهم الزراعة بحوالى 15 في المائة من إجمالي الناتج المحلّي العربي، وبالتالي أصبحت المنطقة العربية تستورد أكثر من ثلثيْ حاجاتها الغذائية. وأدّى الاعتماد على الواردات لتأمين حاجة السوق إلى زيادة البطالة، وبخاصة بين فئات الشباب [22]،[23].

نموّ غير مستدام

النموّ المستدام هو نموّ اقتصادي قائم على وجود طلب داخلي على إنتاجه من دون الإضرار باستدامة الموارد الطبيعية. وبذلك يحقّق هذا الاقتصاد التنافسية خارجياً والاستدامة داخلياً مع زيادة النموّ في القيمة المضافة، والاعتماد على الابتكار كوسيلة لزيادة الإنتاج. وتشير الأبحاث الاقتصادية للبنك الدولي إلى أنَّ الدول تبدأ مسارها التجاري عبر الاعتماد على مواردها الطبيعية، وعندما تصبح أكثر تطوّراً يصبح الاعتماد الأكبر على الابتكار والإبداع في تحريك الاقتصاد والتبادل التجاري[24].

ترتكز تنافسية الإنتاج في المنطقة العربية على عاملين: اليد العاملة الرخيصة، والطاقة الرخيصة. اعتمدت اقتصادات الدول العربية على العمالة الرخيصة ولكن تبيّن أنها غير ثابتة، حيث يلجأ العامل إلى الانتقال لتحقيق مكاسب أكبر، وهذا يؤدّي إلى تذبذب النموّ. وبالتالي يكون نموّ الاقتصاد غير مستدام وسريع العطب. كما أن اليد العاملة الرخيصة تتعارض مع تفعيل عامل الابتكار لنموّ اقتصادي مستدام، وذلك لأن هذه العمالة غير مؤهَّلة للابتكار. وفي نظام اقتصادي معتمد على العمالة الرخيصة يكون النموّ مرتكزاً على تخفيض تكاليف الإنتاج وليس الابتكار، فيصبح العامل الحلقة الضعيفة الأكثر تأثّراً بالصدمات الاقتصادية، وبالتالي مستعدّاً دائماً للانتقال لوظيفة ذات مدخول أفضل في مكان آخر[25].

وتؤدّي العمالة الرخيصة إلى انخفاض الطلب الداخلي في حين تستوجب الاستدامة طلباً داخلياً مرتفعاً لتصريف المنتجات. أمّا نموّ الطلب في الدول العربية فيعود في أغلب الأحيان إلى تلبية حاجة الطبقات الثريّة حيث تلجأ تلك الدول إلى استيراد سلع باهظة الثمن ممّا يعطي انطباعاً خاطئاً بزيادة النموّ[26] .

وتؤكّد الأبحاث العالمية حول الدول النامية العلاقة القويّة بين التصنيع والقدرة على إيجاد فرص عمل في المدى القصير وعلى زيادة الأجور في المدى الطويل. ومن المثير للاهتمام أن التصنيع يخلق فرص عمل متساوية للرجال وللنساء، وبالتالي بإمكان ذلك أن يكون باب خلاص من العمالة غير النظاميّة التي تفشّت في الدول العربية غير النفطية[27].

ومن المتوقَّع أن تكون الطاقة الرخيصة في المنطقة العربية سبباً لعدم استدامة النموّ في جميع دول المنطقة. ففي الدول المنتجة للنفط أدّت الأسعار الزهيدة للطاقة والطلب المرتفع عليه إلى إهمال الزراعة والصناعة وانخفاض الإنتاجية في المنطقة ككلّ. كما أدّى ارتفاع سعر النفط إلى تلبية الطلب الداخلي عبر استيراد السلع. وتُشير التقديرات إلى أن المدّة الباقية قبل أن ينضب النفط في المنطقة العربية هي جيل أو جيلين على أبعد تقدير، وعندما يصبح النفط شحيحاً ويرتفع سعره ستعاني الدول المصدِّرة للنفط من عدم استدامة النموّ الاقتصادي ومن إنتاجية وتنافسية منخفضة في آن. أمّا الدول العربية المستوردة للنفط والتي تعتمد على دعم الأسعار فستعاني في المستقبل المنظور من عبء مالي جرّاء دعم الطاقة وسيؤثّر ذلك سلباً على ميزانيّتها ونموّها[28] و[29].

تبيّن تحاليل السلاسل الزمنية لوضع التجارة العربية

22 **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، م س.

23 **تقرير تحدّيات التنمية في الدول العربية، نحو دولة تنموية في المنطقة العربية، 2011 .**

24 Walid Abdmoulah, Belkacem Laabas, **Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets using Trade Indicators**, API/WPS 1010(Arab planning institute).

25 **التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحدّيات ونظرة لما بعد العام 2015** (جامعة الدول العربية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2013).

26 المرجع السابق نفسه.

27 **ERF Policy Research Report Oil**, op.cit.

28 Ali Abdel Gadir Ali,**A Note on Economic Insecurity in the Arab Countries**, API/WPS 0902.

29 التكامل العربي: سبيلًا لنهضة إنسانية، (الإسكوا، (2014).

أن نتيجة ازدياد تصدير المواد الخام والنفط هي تقليص حجم غيرها من الصادرات، وذلك ينطبق على التجارة بين الدول العربية، وبين تلك الدول وباقي العالم. وتتفق معظم التحاليل على ضعف التجارة في المنطقة وعلى أن مستوى التبادل التجاري مع باقي العالم في الفترة السابقة للانتفاضات الشعبية هو ثلث الإمكانات الفعلية في الدول العربية[30].

يدلّ مؤشّر تركيز الصادرات (هيرشمان) على أن الدول العربية تعتمد تصدير عددٍ محدود ومركّز من المنتجات، وهي تحديداً المواد الخام والنفط[31،32،33]. وفي حين أدّى اعتماد دول الخليج على صادرات النفط ومشتقّاته إلى زيادة التنمية في العقود الماضية، سيؤدّي تكريس النفط دون غيره كمصدر نموّ للاقتصاد إلى عدم استدامة اقتصادات تلك الدول. وحقّقت الدول العربية غير المصدّرة للنفط تقدّماً في تنويع صادراتها من المواد المصنَّعة، ولكن لا يزال مستوى الصناعة ونوعيتها دون المستوى المطلوب لتحريك عجلة النموّ واستيعاب الزيادة في القوى العاملة[34]. وتتشارك الدول العربية على حدّ سواء بضعف الصناعات التحويلية وبتصدير منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة[35].

أمّا المؤشّر الذي يدلّ على مدى اعتماد صادرات المنطقة العربية على النفط فهو نسبة الصادرات المصنَّعة إلى إجمالي الصادرات، ويبلغ هذا المؤشّر 23 % للمنطقة العربية مقارنةً بـ62 % لجنوب الصحراء الإفريقية، 86 % لجنوب آسيا، 63 % لمنطقة أميركا اللاتينية، 92 % لمنطقة شرقي آسيا، وبالتالي عند استبعاد النفط من الصادرات نرى أن المنطقة العربية هي الأسوأ بين المناطق النامية من حيث تصدير المنتجات المصنَّعة[36].

30 Alberto Behar and Caroline Freund, **The Trade Performance of the Middle East and North Africa** (July 2011).

31 Ibid.

32 **ERF Policy Research Report Oil**, op.cit.

33 **Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets using Trade Indicators**, op.cit.

34 Walid Abdmoulah, Belkacem Laabas, **Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets using Trade Indicators**, op.cit.

35 التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحدّيات ونظرة لما بعد العام 2015، م س.

36 **ERF Policy Research Report Oil**, op.cit.

2 - المفاعيل الاقتصادية السابقة للحراك العربي

شهدت المنطقة العربية خلال السنوات السابقة للحراك الشعبي معدّلات نموّ مرتفعة بمتوسط بلغ 5 في المائة. وانخفضت معدلات تضخّم أسعار الاستهلاك من 11 في المائة العام 2008 إلى 5 في المائة العام 2010. وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي (2005 سنة الأساس) من 3936 دولاراً/السنة للعام 2008 إلى حوالى 4014 دولاراً/السنة لعام 2010[37] ، إلّا أن المعدّلات التاريخية لهذا المؤشّر في المنطقة العربية تظهر تقلّبات كثيرة بسبب ارتباطه بأسعار النفط[38]. وأسهم الارتفاع في أسعار النفط خلال العقد 2000 في خلق فرص عمل وزيادة النموّ، وبخاصة في قطاع الخدمات، وفي تراجع الصناعة إلى أن أصبحت المنطقة العربية الأقلّ تصنيعاً بين الدول النامية[39]. كما أدّى الاعتماد على مردود النفط إلى انحصار الاستثمار في القطاعين المالي والتأمين. وشهدت الفترة السابقة للحراك الشعبي حالة من عدم الأمان الاقتصادي الذي انعكس عبر هروب رأس المال إلى الدول الغربية مثل الولايات المتحدة، وذلك كان واضحاً في الدول النفطية بمستوى كبير، وبشكل محدود في الدول العربية غير النفطية[40]. وأدّى ذلك إلى ضعف الاستثمار في المنطقة العربية ككلّ. وعلى الرغم من استقطاب الدول غير النفطية قدراً كبيراً من الاستثمار الأجنبي، إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى رفع المستوى العام للاستثمار[41].

وتمكّنت الدول العربية ذات القدرات المالية المرتفعة من استيعاب وقع الأزمة الاقتصادية العالمية في العام 2008 عبر سياسات معاكسة للأزمة الاقتصادية مثل إجراءات الدفع المالي، ما أدّى إلى زيادة الطلب الكلّي. فزادت الكويت الإنفاق الحكومي بحوالى 104 مليار دولار خلال 2010-2014. كما قدّمت مصر

37 تقديرات **الإسكوا**، يوليو (تموز) 2014

38 **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الانسان في البلدان العربية**، م س.

39 **تقرير تحديات التنمية في الدول العربية، نحو دولة تنموية في المنطقة العربية**، م س.

40 المرجع السابق نفسه.

41 **مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2007-2008**، م س.

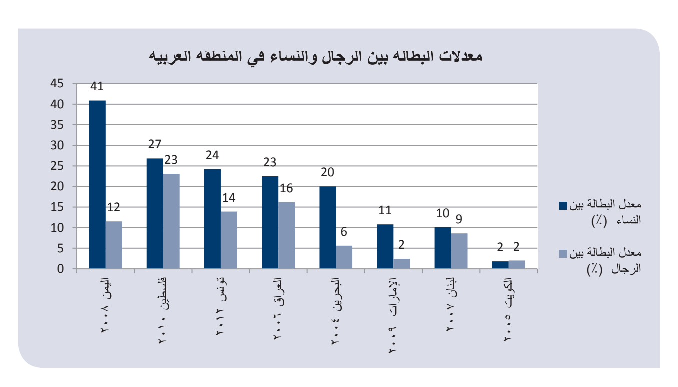


خلال العام 2009 مجموعة من الحوافز بلغت 30 مليار جنيه. أما الدول التي لا تمتلك القوّة المالية لرفع الطلب الكلّي فأصبح بعضها، مثل الأردن والسودان والعراق واليمن،عرضة للصدمات الخارجية [42].

وتتميّز الدول النفطية بمستوى أعلى لمؤشّر تركيز الصادرات مقارنةً ببعض الدول غير النفطية، ممّا يدلّ على أن صادراتها محصورة بعدد قليل من السلع. وفي الإجمال تتّجه المنطقة العربية نحو زيادة تنوّع الصادرات حيث يسجّل مؤشّر تركيز الصادرات انخفاضاً في معظم الدول العربية بين عامي2000 و2010، فيما عدا الأردن وجيبوتي. وعلى الرغم من هذا التحّسن في تنوّع الصادرات، لا تزال نسبة التركيز في معظم الدول العربية مرتفعة.

على الرغم من انخفاض البطالة خلال الفترة السابقة للحراك الشعبي، عانى سوق العمل من تحدّيات أخرى. ففي حين كانت معظم الوظائف خلال العقود السابقة محصورة في القطاع العام، كانت الزيادة خلال عقد 2000-2010 محصورة في العمالة غير النظامية وهي في معظمها عمالة هشّة ولا تقدّم الحماية الاجتماعية[43]. وعانت فئة الشباب من بطالة مرتفعة، وبخاصة حاملي الشهادات العليا من الشباب مقارنةً

بالشباب الذي يمارس حرفاً لا تتطلّب تعليماً جامعياً. وبقيت مشاركة المرأة العربية في العمالة هي الأدنى في العالم. ولم تكن الوظائف الجديدة كافية لاستيعاب النموّ في القوى العاملة بما فيها الشباب ومشاركة المرأة.[44]



42 **مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2009-2010**، م س.

43 **تقريرالتنمية الانسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، م س.

44 المرجع السابق نفسه.

وبلغ عدد الذين يعانون من الجوع في المنطقة العربيّة العام 2011 حوالى 40 مليون نسمة ، مقارنة بنحو 24 مليوناً للعام 2000. وعلى الرغم من أن نسبة الجوع تُعتبر منخفضة مقارنةً بغيرها من الدول النامية، إلا أن الاتجاه هو نحو الارتفاع، ممّا دقّ ناقوس الخطر[45].

أمّا الفقر المدقع ما دون 1.25 دولار/ اليوم، فتسجّل المنطقة العربية معدلاً منخفضاً لا يزيد على 5 في المائة للعام 2010، ولكن تبيّن أن أسلوب القياس عبر «1.25 دولار في اليوم» غير مناسب للدول العربية. فإذا قسنا الفقر في المنطقة العربية بناءً على خط 3.6 دولار/ اليوم كمعادل القوّة الشرائية للعام 2005 نجد أن نسبة الفقر ترتفع إلى 70 في المائة مقارنةً بنسبة 5 في المائة (بناءً على 1.25 دولار/اليوم)[46].

وتجدر الإشارة إلى أن قياس الفقر المادي لا يعكس الوضع المعيشي لأن الفقر يتميّز بتعدّد جوانبه وأوجهه، وللوصول إلى صورة دقيقة عن الوضع الشامل للأسرة ولأفرادها ينبغي قياس مستوى التعليم والصحّة والوضع المعيشي، فضلاً عن غيرها من الجوانب الإنسانية المتعلّقة بكفاءة الإنسان وبقدرته على تحقيق أهدافه في الحياة. وعند استخدام هذه المعايير يتبيّن أن الفقر متعدّد الجوانب في المنطقة العربية أكثر وطأةً من الفقر المادي[47].

تُظهر الحسابات القومية خلال العقد السابق للحراك الشعبي انخفاض نسبة الأجور إلى الناتج المحلّي الإجمالي. فالمنطقة العربية هي الوحيدة بين باقي مناطق العالم التي انخفضت فيها القيمة الفعلية للأجور خلال السنوات الأخيرة السابقة للحراك.

وفي حين اتسم واقع الاقتصاد العربي قبل بداية الثورات بتحسّن الأداء الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلّية، وانخفاض الفقر وانخفاض البطالة (سوريا 8.6 %[48]، مصر 8.9 %[49])، وعلى الرغم

45 المرجع السابق نفسه.

46 المرجع السابق نفسه.

47 Alkire, S, “Choosing dimensions: The capability approach and multidimensional poverty.” In **The Many Dimensions of Poverty**, eds., N. Kakwani and J. Silber(Basingstoke: Palgrave Macmillan, . 2008).

48 **The Syrian Crisis: Political, Economic and Social Impact and Responses** (December, 2012).

49 **تحدّيات التنمية في الدول العربية، نحو دولة تنموية في المنطقة العربية**، م س .



من أن معدلات البطالة لم تكن مرتفعة بنحو يُنبئ بالثورات، إلّا أن الشعور بالهشاشة قد يكون السبب. فالعمل بأجر زهيد والعمل الموسمي والعمل الجزئي هي حالات عمالة هشّة ترتفع نسبُها في الدول العربية حيث وصلت في سوريا إلى 22 في المائة، وذلك يشكّل ثقلاً معيشياً ونفسياً على المواطن قد يؤدّي إلى الثورات[50].

وتنعدم الحماية الاجتماعية في سوق العمل في مصر وسوريا وبالتالي يوجد نسبة عالية من القوى العاملة التي تمتلك وظائف ولكن ليس لديها ضمانات، وتصبح بالتالي عرضة لخسارة الوظيفة من دون الحصول على أية تعويضات. وتبيّن التطورات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن الدول التي شهدت الثورات كانت في مقدّمة الدول العربية على طريق بلوغ الأهداف. وتشير إحدى التقارير التي نُشرت بعد الثورة في سوريا إلى أن المشكلة الأساسية هي في إدارة الحكم وخوف المواطن من البطالة أو المجهول عموماً حيث لا يوجد نظام ضمان البطالة[51،52،53].

وأدّى الاعتماد على النفط إلى هيكلية اقتصادية قائمة على الاستيراد والخدمات وهي تتسم بعدم التنوّع وعدم التنافسية الإنتاجية وهي ذات قيمة مضافة منخفضة[54]. وترتفع كلفة التعاملات في سوق العمل في المنطقة العربية، فمن الصعب إيجاد العامل الملائم للوظيفة بسبب غياب بيانات العمالة المتوفّرة وربطها بفرص العمل؛ وبالتالي فإن إيجاد العامل أمر مكلف على ربّ العمل، كما أن إيجاد فرصة العمل مكلفة للذي يبحث عن عمل. وهذا يؤدّي إلى البطالة الاحتكاكية حيث ينعدم الاحتكاك بين العرض والطلب. كما ترتفع كلفة طرد الموظّف من العمل ممّا يؤدّي إلى الإبقاء على الموظّف غير الكفؤ، وبالتالي تدنّي الإنتاجية، مع زيادة بطالة الشباب. وأدّت قوانين العمل المذكورة أعلاه إلى وصول مدّة بحث الشباب حديث التخرّج عن عمل إلى أربع سنوات، في حين يبلغ المعدل العالمي 3- 6 أشهر. وهذه المظاهر قد تؤدّي إلى ثورات مثلما حصل في سوريا ومصر وتونس.

وفي مقابل بطالة الشباب، شهدت المنطقة ظاهرة تجميع الثروات من قبل المقرّبين من النظام، بخاصة في قطاعات غير إنتاجية وقطاعات لا تتطلّب توظيفاً واسعاً مثل قطاع الهواتف الخليوية، وأدّى ذلك إلى تعميق الفجوة بين الأثرياء المقرّبين من السلطة والشباب الباحث عن عمل[55].

وخلال السنوات العشر السابقة لبداية الثورات، كان الإصلاح محصوراً في المجال الاقتصادي، في حين أهملت الدول إدخال الإصلاحات السياسية لتمكين المواطن من التعبير عن أفكاره ومعاناته؛ وبالتالي لم تتوفّر إجراءات المقايضة المجتمعية بين الخاسرين من جرّاء الإصلاح والمستفيدين منه، وأدّى ذلك إلى احتقان شعبي واسع.

3 - الاقتصاد العربي: وسيلة للتحوّل الديمقراطي؟

في بداية ثورات "الربيع العربي" في تونس، قامت الحكومات المتعاقبة بإجراءات شعبية مثل زيادة الدعم على الطاقة وزيادة الأجور في القطاع العام بهدف احتواء الغضب العام لدى المواطنين. وأدّت هذه الإجراءات إلى خلق مجال تنفيس شعبي وسياسي، وتمهيد المجال للسير قدماً نحو مرحلة انتقالية باتجاه الديمقراطية. في بداية الأمر كانت الإجراءات الشعبوية مفيدة للتهدئة، ولكن تبيّن بعد مضي عام أنها غير مستدامة وتستنفذ الميزانية العامة للدولة. وبالتالي أدّى تدهور الوضع الاقتصادي إلى انسحاب حزب حركة النهضة وتشكيل حكومة ترويكا توافقية وإقرار الدستور ووضع خطّة عمل للفترة اللاحقة لانتخابات ديسمبر(كانون الأوّل) 2014[56].

تظهر التجربة التونسية أن نجاح الانتقال الديمقراطي يعود إلى عاملين أساسيّين هما: أولاً، الحركات النقابية، وثانياً، التفاهم بين تجمّعات أرباب العمل والعمّال. فالحركة النقابية في تونس قويّة وفعّالة، وتشمل معظم العمّال، كما أنها منظّمة وعلى استعداد

50 **التكامل العربي: سبيلًا لنهضة إنسانية**، م س.

51 **التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية مواجهة التحدّيات ونظرة لما بعد عام 2015**، م س.

52 **The Syrian Crisis: Political, Economic and Social Impact and Responses**,op.cit.

53 **التكامل العربي: سبيلًا لنهضة إنسانية**، م س.

54 **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحدّيات أمن الإنسان في البلدان العربية**، م س.

55 **The Arab governance Report: how and why. The Governance** Challenges of Countries Undergoing **Democratic Transition** (ESCWA, 2014).

56خولة العشي، تونس: حليفا «النهضة» نادمان بعد حلّ «الترويكا»... لكنّهما فخوران بالمنجزات، جريدة **الحياة** (17/ 2/ 2014).
http://www.alhayat.com



لأن تتحاور وتعبّر عن مطالب العمّال. وفي موازاة ذلك لعب الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يضمّ الاتحادات كافة، دوراً مهمّاً خلال الثورة، حيث انطلقت الثورات من مقرّه وحرص على تسكين الخلافات بين الأحزاب لتجنّب أعمال العنف[57]،[58].

واستطاع أرباب العمل في الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة التفاهم مع العمّال على مكوّنات الدستور الجديد للبلاد، وفرضوا بذلك قراراتهم على حزب حركة النهضة. وكانت نتائج إقرار الدستور ملموسة خلال يومين، حيث ارتفع سعر صرف الدينار التونسي مقابل اليورو والدولار بنسبة 2 إلى 5 في المائة[59]. ونستنتج من النموذج التونسي أن حجم التنظيمات الشعبية وقوّتها بإمكانها أن تدفع إلى التحوّل نحو النظام الديمقراطي.

وكذلك الأمر في مصر حيث اعتمدت الحكومة المَنتخبة العام 2012 على دعم السلع الغذائية وزيادة الأجور وغيرها من أدوات الدعم المَستخدمة بعد ثورة تونس، ولكن لم يكن الوضع الشعبوي في مصر مؤهَّلاً لفرض التحوّل الديمقراطي، وتطلّب الأمر حكومة عسكرية لإنقاذ الاقتصاد المصري. ونتساءل هل يستطيع الوضع الاقتصادي في مصر أن يؤدّي إلى تحوّل ديمقراطي ؟

أما سوريا، فكان الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال بداية الأزمة أفضل من وضع مصر حيث تعادل نسبة الفقراء دون الخطّ الأدنى للفقر نصف النسبة في مصر أثناء بدء الحراك، في حين كان الناتج المحلّي الإجمالي للفرد يساوي مثيله في مصر، ممّا يدلّ على عدالة النموّ في سوريا مقارنة بمصر. وعند اندلاع الثورة في سوريا اتخذت الحكومة الإجراءات الداعمة للأجور والعمالة نفسها. ولكن أدّى امتداد الأزمة لفترة طالت عن السنتين إلى تدهور الوضع الاقتصادي في سوريا. وبالتالي تلعب العوامل الاقتصادية أدواراً مختلفة باختلاف الهيكلية الاجتماعية والسياسية للدولة، ولا يمكن تحميل الاقتصاد المسؤولية الكاملة للحراك الشعبي.

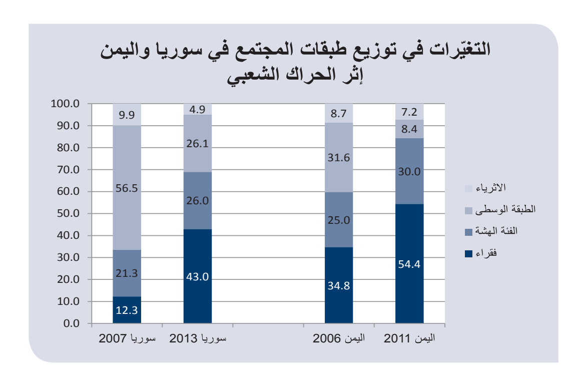
57 « الحركات العمّالية تاريخ من النضال ضدّ الأنظمة الديكتاتورية»، صحيفة **العرب**، السنة 36، العدد 9531 (الخميس 17/4/ 2014).
راجع أيضاً كتاب دور الحركات العمَّالية في دعم الديمقراطية لممدوح مبروك.

58"اتحاد الشغل التونسي على باب نوبل»، **العربي الجديد** (13 /4 / 2014).

59 Abdallah Al Dardari, **Ratification of the Tunisian constitution and the nomination of a new government** (UN-ESCWA :4 Februuary 2014).

وأصبحت الأدلّة تشير بشكل قاطع إلى أن الأزمات الشعبية في الدول العربية هي ذات طابع اجتماعي- سياسي واجتماعي- اقتصادي.

ويشير تقرير الإسكوا حول الطبقة الوسطى إلى أن الحراك الشعبي المطالب بالديمقراطية أدّى إلى تقلّص حجم الطبقة الوسطى بحيث انزلقت نحو الفقر أو الهشاشة. ففي العام 2007 شكّلت الطبقة الوسطى في سوريا نسبة 56.5 في المائة من السكّان، وتقلّصت هذه النسبة لتصل إلى 26.1 في المائة في العام 2013. أما في اليمن فقد تقلّصت الطبقة الوسطى من 26.1 في المائة إلى 8.4 في المائة. وتبيّن التحاليل أن في كلتا الدولتين كان انحسار الطبقة الوسطى مربوطاً بتوسّع الفئة الفقيرة والهشّة. وبالتالي فإن الحراك الذي بدأ بهدف تحسّن أوضاع الشعوب العربية كان له نتيجة عكسية أدّت إلى المزيد من المعاناة الاجتماعية الاقتصادية.[60]



4 - المنطقة في مواجهة استحقاق ثلاثي الأبعاد: الإصلاح الاقتصادي، الحكم الصالح، التكامل الاقليمي

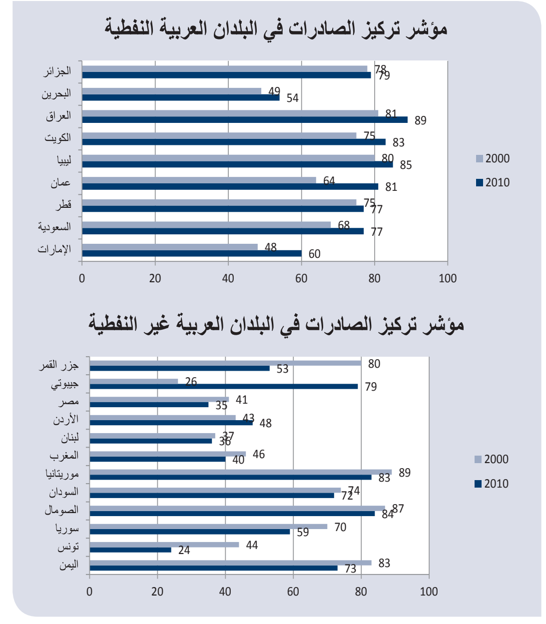
تواجه المنطقة العربية ثلاثة تحدّيات ينبغي تجاوزها لبلوغ التنمية المتكاملة والعادلة والشاملة، وستكون ركائز المرحلة المقبلة، وهي الإصلاح الاقتصادي والحكم الصالح والتكامل الإقليمي.

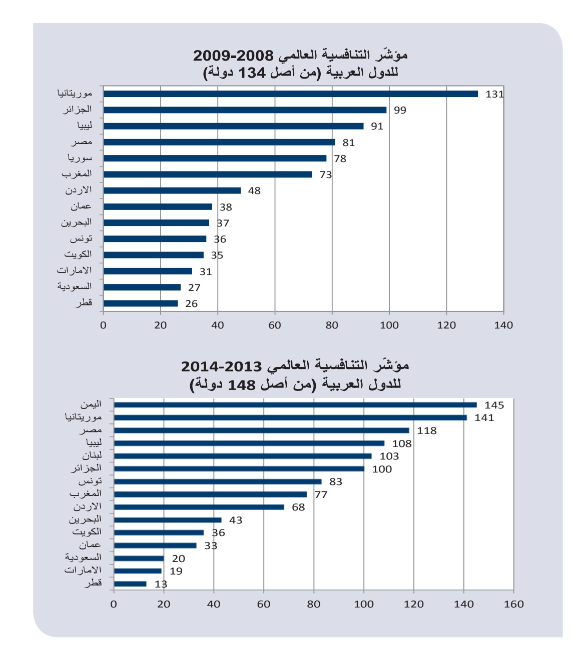
يرتكز الإصلاح الهيكلي الاقتصادي على العوامل التالية: التنويع الاقتصادي، والتنافسية، وبناء اقتصاديات المعرفة. فالتنويع الاقتصادي يساعد على خلق فرص عمل وزيادة الدخل وعلى تمتين الاقتصاد الوطني بحيث يصبح منيعاً أمام الصدمات. ولكنّ الدراسات تبيّن أن اعتماد الاقتصاد على

60 **Arab Middle Class: A force for change**, op.cit.

النفط يؤثّر سلباً عل التنوّع الاقتصادي[61]. ويظهر الشكل حول مؤشّر تركيز الصادرات أن التركيز المرتفع في الدول العربية وانخفاض المؤشّر في الدول غير النفطية بين عامي 2000 و2010 يدلّ على تنويعٍ في الصادرات، ولكن نلاحظ أن الدول النفطية تعاني من زيادة تركيز الصادرات في العام 2010 مقارنةً بالعام 2000[62]. وتشير التحاليل إلى أن صادرات السلع غير النفطية في المنطقة العربية أدنى من إمكاناتها بحوالى 30 في المائة[63]. لذلك، وعلى سبيل المثال، يجب أن يكون التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط انطلاقاً من منتجات الطاقة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه القطاعات. أما في دول المغرب فالتنوّع الاقتصادي يجب أن يكون على صعيديْ الشركاء والقطاعات الاقتصادية[64].

كافياً ومتوازياً بجميع القطاعات الإنتاجية، وبخاصة القطاعات الحقيقية (مثل الزراعة والصناعة). كما أن تشجيع القطاع الخاص يزيد من القدرة التنافسية. وفي هذ السياق نشير إلى أن التكامل الإقليمي يشجّع على تبادل الخبرات ويؤدّي إلى زيادة التنافسية[65]. ويُظهر مؤشّر التنافسية العالمي أن تونس كانت في طليعة الدول العربية، حيث احتلّت المرتبة 36 من أصل 134 دولة خلال 2008- 2009، ولكنّها تراجعت إلى المرتبة 83 بعد الثورات. وتراجعت مصر من المرتبة 81 إلى المرتبة 118 بعد حصول الثورات. وتظهر تفاصيل مؤشّر التنافسية المرتكز على 12 جانباً (المؤسّسات، البنية التحتية، الصحّة، الابتكار...). وعلى الرغم من عدم تراجع مراتب الدول المصدّرة للنفط إلّا أنها تعاني من تأخّر في جودة التعليم والابتكار في كلتا الفترتين[66،67].





ويلعب تعزيز القدرة التنافسية في الدول العربية دوراً مهمّاً لأسباب عدّة، منها زيادة الصادرات وآثارها الإيجابية على الوضع المالي، وزيادة فرص العمل. ولتعزيز التنافسية ينبغي على الدول أن تولي اهتماماً

وعلى الرغم من سعي الدول العربية إلى اقتصادٍ مبني على المعرفة، لا تزال الإنتاجية في دولنا منخفضة مع الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة، ممّا يؤكّد على ضرورة إصلاح الاقتصاد الحالي

61 **ERF Policy Research Report Oil**, op.cit.

62 **لتكامل العربي: سبيلًا لنهضة إنسانية**، م س.

63 The Trade Performance of the Middle East and North Africa, op.cit.

64 **مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2012-2013**، م س.

65 **Arab Middle Class: A force for change**, op.cit.

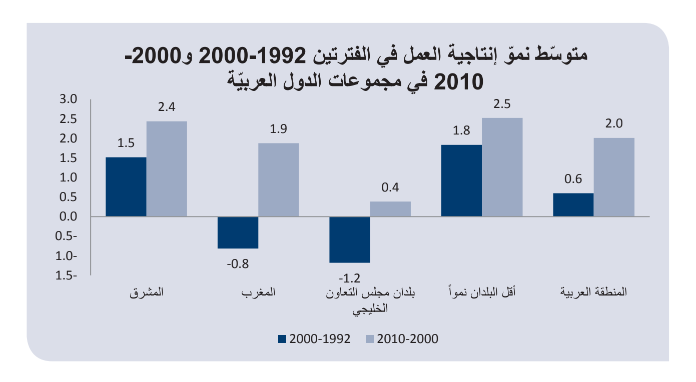
66 Michael E. Porter, Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Report 2008–2009** (World Economic Forum).

67 Klaus Schwab ,**The Global Competitiveness Report 2013–2014** (World Economic Forum).



وفقاً للمعايير الدقيقة لاقتصاد المعرفة. ولكن إذا أولت الدول اهتماماً أكبر ببناء المعرفة والتحليل الاقتصادي لإنتاج القطاعات المختلفة، ستتمكّن من توجيه النشاط الاقتصادي والسياسات واليد العاملة نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة[68]. ونموّ الإنتاجية بين عامي 2000 و2010 كان الأعلى في الدول العربية الأقل نموّاً حيث بلغ معدل 2.5 في المائة، في حين كان النموّ 0.4 في المائة في الدول النفطية[69].

أما في بداية الأزمة في سوريا فقد انخفض معدل نموّ إنتاجية العامل عقب الأزمة السورية ليصل في العام 2012 إلى ناقص 28.2 في المائة، ولكن في العام 2013 كان النموّ ناقص 16.7 في المائة، وهذا تحسّن بنسبة 12 في المائة، ويعود سببه إلى سرعة انكماش القوى العاملة مقارنة بانخفاض الناتج المحلّي الإجمالي[70].



أما الحكم الصالح فينقسم إلى ثلاثة أقسام: أولاً الحكم السياسي وهو مسؤولية الدولة ويشمل إدارة سليمة للقطاع العام وتمكين المؤسّسات، فضلاً عن دعم المجتمع المدني بهدف تنظيم أمور المجتمع ككلّ، وتوفير الأمن؛ ثانياً الحكم الاقتصادي، ويتشارك إدارته كلّ من الدولة والقطاع الخاص، ويتعلّق بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وتوفيرها؛ ثالثاً، الحكم الاجتماعي ويحدّده المجتمع المدني ويشمل القيم الأساسية مثل حقوق الإنسان والعقد الاجتماعي لإنشاء مجتمع مترابط ومسؤول عن اتخاذ قراراته.

يتطلّب الحكم الصالح ركائز لينبني عليها هيكلية الدولة والمجتمع. وتشمل هذه الركائز: مؤسّسات فعّالة، دور المرأة، وحقوق الإنسان، والتحوّل السياسي السليم، وتوفير السلع والخدمات العامة، والأمن والاستقرار، والحكم الاقتصادي. فالمؤسّسات هي ركيزة الدولة وتشمل القضاء والمؤسّسات الإدارية والسياسية. غير أن الدول العربية تتفاوت في هذا المجال.

والمؤسّسات القضائية في المنطقة العربية بطيئة ولا تتمتّع بالكفاءة اللازمة. وتدلّ مؤشّرات الفساد في المنطقة على انتشاره، ما يستدعي معالجة الوضع بالشفافية والمحاسبة المنصِفة للمتورّطين بالفساد. ويجب إجراء إصلاحات جذرية لمؤسّسات الإدارة، وبخاصة تلك المعنيّة بالتخطيط والتنظيم على أسس شفّافة وتشاركيّة. ومن المهمّ أن يشمل التنسيق السياسات الاقتصادية والقطاعات المالية والمصرفية والقطاعات الحقيقية والجهات المعنيّة بالاستثمار وأن يتمّ التوافق بينها قبل تنفيذ المشروعات.

ويرتبط الحكم الاقتصادي بشكل وثيق بفعالية المؤسّسات وهدفه النهائي تحقيق التنمية الشاملة[71]. ولكن ذلك يتطلّب مراحل عدّة وتخطّي عقبات، ومن أهمّها إحياء العقد الاجتماعي وإضافة الصبغة المستدامة عليه. ففي الماضي كان العقد الاجتماعي عبارة عن أسلوب لإسكات المواطن عن التسلّط السياسي القائم. لكن ينبغي أن يحمل المستقبل أملاً جديداً. ولتحقيق ذلك تحتاج الدولة إلى توسيع الحيّز المالي. وقد أثبتت القراءات حول المنطقة العربية وغيرها من المناطق أن أفضل وسيلة لخلق الحيّز المالي هي من الداخل مثل زيادة مداخيل الضرائب. وتختلف أنواع الضرائب، فمنها المباشر مثل ضريبة الدخل، وغير المباشر مثل الضريبة على القيمة المضافة، فضلاً عن الضرائب العالمية المتعلّقة بالاستيراد والتصدير. ولضمان استمرار تمويل الحماية الاجتماعية يجب تنويع الضرائب. فإذا تعرّضت إحدى الضرائب إلى صدمة اقتصادية تتمكّن باقي الضرائب من الحفاظ على استدامة التمويل المالي لتغطية الحماية الاجتماعية. ونسبة الواردات الضريبية للناتج المحلّي الإجمالي في الدول العربية هي منخفضة مقارنة بدول مشابهة

68 المرجع السابق نفسه.

69 **التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحدّيات ونظرة لما بعد عام 2015**، م س.

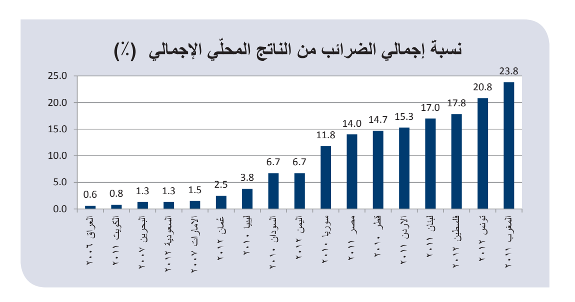
70 **تكلفة النزاع في سورية: الأثر على الاقتصاد الكلّي والأهداف الإنمائية للألفية** (الإسكوا: 2014).

71 **The Arab governance Report: how and why**, op.cit.



في العالم. وبالتالي يجب زيادة مدخول الضرائب مع توسيع نسبة ضريبة الدخل لأنّها تُنصف الفقراء[72].

ومن أهمّ الخطوات العملية التي تؤدّي إلى بناء العقد الاجتماعي الحديث، خفض النفقات الحربية وتحويلها إلى نفقات ضمان اجتماعي، وإلغاء نفقات الدعم المتّبعة في الماضي لتأثيرها السلبي على الكفاءة ولعدم استدامتها، وزيادة الإنفاق على التنمية، واعتماد ضريبة الدخل التصاعدية، وتأمين الدعم للذين يعملون لحسابهم وتنظيم القطاع غير النظامي. والخلاصة هي وجوب وضع سياسات تساعد على إعادة توزيع المداخيل بهدف تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية مع الحفاظ على جودة الخدمات والمساواة بين المواطنين[73،74].



والدول التي تتمتّع بالحكم الصالح تتميّز فيها المرأة بحقوقها وأدائها على مختلف المستويات، وذلك عبر إنصاف المرأة وعدم معاملتها كمواطن من الدرجة الثانية. وعلى الرغم من مشاركة المرأة العربية في الحراك الشعبي بشكل واسع، فقد تمّت تنحيتها في الفترات اللاحقة، أو تمّت الإساءة لها لترهيبها من المشاركة في النشاط السياسي[75].

ويتطلّب التحوّل السياسي نحو الديمقراطية عوامل عدّة من أهمّها: إصلاح القطاع الأمني للدولة وإحلال العدالة بين الأفرقاء كافة والمصالحة بينهم، وذلك عبر الاعتماد على مشاركة المواطنين في مختلف مراحل بناء الدولة ابتداءً من مراحل التخطيط وصولاً إلى التنفيذ. ولتحقيق الحكم الديمقراطي الصالح ينبغي على الدولة والشركاء الخارجيّين مراقبة التقدّم نحو الهدف، وذلك عبر جمع البيانات الخاصة بمؤشّرات الحكم وتحليلها، وهذا ما تقوم الإسكوا حالياً على تطويره بالتنسيق مع الدول العربية[76].

وتقوم نماذج التوازن العام المحسوب (Computable General Equilibrium models) على تقييم الإصلاحات الاقتصادية بناءً على فرضيات اقتصادية يتحكّم بها الباحث، وبالتالي تهدف إلى التنبّؤ بنتائج هذه الفرضيات عند تطبيقها عملياً في دولة ما. فمثلاً، توصّلت هذه النماذج المحسوبة على مصر إلى نتائج قد تكون كارثية أو مثالية، وفقاً للسياسات الاقتصادية المعتمدة والأوضاع الأمنية التي ستنشأ. وتبيّن أن النموذج الأفضل هو المبني على استقرار سياسي يتبعه إصلاح سياسات دعم الطاقة وتحويل المردود الإضافي من الطاقة لتأمين احتياجات الأسر الأكثر هشاشة في مصر. أما السيناريو الأسوأ فهو إصلاح سياسات الدعم المصحوبة بعدم استقرار سياسي. ويبدو تباين تطبيق هذه الإصلاحات على مجالات حيوية عدّة مثل نسبة البطالة، حيث تصبح 8.3 في المائة مقارنةً بنسبة 20 في المائة للسيناريو الأسوأ، ونستنتج أن الإصلاح الاقتصادي يتطلّب استقرار الوضع السياسي والأمني[77].

ومثلما تقوم أكبر الدول في العالم على الانضمام إلى مجموعات أخرى لتعزيز اقتصادها وتنافسيّتها، نجد أن الدول العربية تمتلك أسباباً كثيرة لتقوم بخطوات نحو التكامل الإقليمي. فنحن نتشارك اللغة والخلفية الثقافية والطموح الإنساني للارتقاء إلى الأفضل. لذلك يجب تعزيز التكامل الإقليمي عبر تعزيز التجارة الحرّة والحدّ من تكاليف المعاملات وخفض تكلفة النقل، ومن الضروري بلورة نهج متكامل يأخذ بعين الاعتبار التبعات البيئيّة، ومستوى الفقر، وانعدام اللامساواة.

وتبين النماذج المبنيّة على معادلات رياضية أن تأثير التكامل الاقتصادي على الناتج المحلّي يتعدّى 1 في المائة لمعظم الدول العربية كما يؤثّر إيجاباً على مستوى الرفاه بنسبة تفوق 10 في المائة في مصر .

فالدول العربية مترابطة تاريخياً وأصبح ذلك جلياً

72 Manuel Büsser, **Fiscal space provided by tax revenue in the ESCWA region** (ESCWA:2014).

73 **Fiscal space for social protection in the Arab region, Working Paper Series (**ESCWA:Office of the Executive Secretary, 2013).

74 **التكامل العربي: سبيلًا لنهضة إنسانية**، م س.

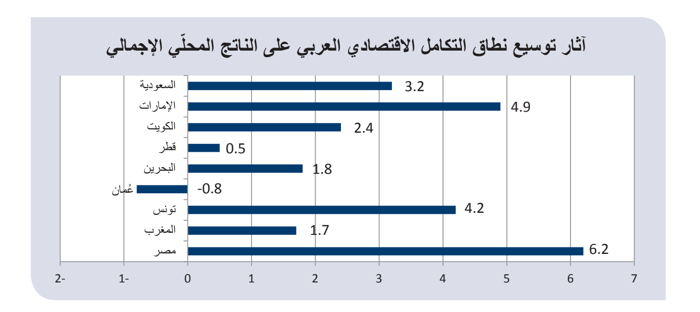
75 **The Arab governance Report**: how and why, op.cit.

76 المرجع السابق نفسه.

77 **Socio-economic trajectories for Egypt** (UNESCWA, 2013).



نتيجة الثورات، حيث اهتزّ الوضع الاقتصادي في الدول المجاورة للثورات. فانخفضت الواردات من سوريا إلى لبنان خلال الفترة بين 2010 و2012، ولكن ارتفعت الواردات من العراق، وعند مراقبة نوعية السلع المستورَدة تبيّن أنها السلع نفسها التي



كانت تأتي من سوريا، مثل الملح والكبريت وغيرها من السلع. وبالتالي فالدول العربية المجاورة حدودها وغير المجاورة تنسّق في ما بينها لقضاء حاجاتها الاقتصادية والمعيشيّة. وتتوقع الدراسة نفسها أن تؤثّر الحرب في سوريا سلباً على لبنان بخفض السياحة بنسبة 15 في المائة سنوياً، وخفض إنتاجية العوامل الكلّية بنسبة 20 في المائة، وزيادة الطلب على العمل بنسبة تتخطّى 30 في المائة ما سيؤدي إلى خفض الأجور في الوظائف كافة.

أمّا الأردن فأدّت الأزمة في سوريا إلى عجز في الميزان التجاري فيها، حيث انخفضت واردات الأردن من الدول العربية الرئيسية للتبادل التجاري، وهي سوريا ولبنان والعراق والسعودية، ما عدا دولة الإمارات العربية حيث زادت الواردات منها. وعلى العكس من لبنان الذي لم تتأثر نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلّي الإجمالي، شهد الأردن ارتفاعاً ملحوظاً لنسبة الدين خلال العام2011 [78].

وقامت الإسكوا مؤخّراً بتحليل تأثيرات تدهور الوضع في ليبيا، في يوليو(تموز)2014، على دولتين مجاورتين هما تونس ومصر. وتبيّن الدراسة أن الأزمة ستطال تونس ومصر عبر قنوات عدّة مثل التجارة والسياحة ونزوح اللاجئين وتوقّف تحويلات العاملين بسبب العودة إلى ديارهم. وتبيّن التحاليل أن أبسط اهتزاز في الوضع في ليبيا

78 Sandra El-Saghir Sinno, **Report: Impact of the Syrian Crisis on Lebanon and Jordan** (ESCWA: December 2013).

سيكون له انعكاسات سلبية على ميزان المدفوعات في مصر وتونس. ولكنّ لهذه الصورة وجهاً آخر. حيث تبيّن التحاليل الزمنية أن الانتعاش الاقتصادي ينعكس بدوره على الدول المجاورة ذات العلاقات الوطيدة، ويخلق بالتالي حلقة حميدة من الازدهار. وتشير سيناريوات مبيّنة على معادلات حسابية وأحدث المؤشّرات الاقتصادية لدراسة سبل تعزيز التبادل التجاري والشراكة الاقتصادية بين الدول العربية إلى عدم وجود سيناريو واحد يحقّق أقصى الأرباح للجميع. وخلصت التحليلات إلى ضرورة الاتفاق على آليات لتوزيع المداخيل الجمركية بين البلدان العربية في حال إنشاء الاتحاد الجمركي وإنشاء صندوقٍ لتعويض الدول الأقلّ استفادة من الاتحاد.

وفي حين لم تطبّق الدول العربية كافة الشروط المتعلّقة باتفاق تحرير السلع ذات المنشأ العربي من الجمرك، تبيّن التحليلات بأن تنفيذ إجراءات بسيطة سيؤدّي إلى تحسن اقتصادي واجتماعي يشمل جميع الدول العربية. فمثلاً تبيّن حسابات نماذج التوازن العام أن تخفيض تكلفة النقل بنسبة 5 في المائة سنوياً واستبدال 20 في المائة من اليد العاملة الأجنبية بعمّال عرب سيضاعف نسبة الزيادة في الدخل مقارنةً بالاكتفاء بتطبيق تحرير التجارة، كما يقلّص البطالة في الدول العربية جميعاً بمعدل عام يبلغ 4 في المائة. ومن شأن ذلك أن يعمّق الاندماج الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل. وسيؤدّي التكامل الاقتصادي إلى زيادة القدرات الإنتاجية وتنافسية الدول العربية داخل المنطقة وفي الأسواق العالمية.[79]

الخلاصة

ستنتهي النزاعات في الدول العربية في نهاية الأمر. وقد تكون هذه المحنة فرصة لإعادة النظر في أداء الأنظمة العربية وتحديد أولويّات المرحلة المقبلة وإيجاد الوسائل الأقلّ كلفة والأكبر مردوداً للمواطن. فإذا كان الهدف النهائي تحقيق كرامة الإنسان، علينا أن نبدأ ببناء قدراته ليتمكّن من مجاراة التطوّر السريع في جوانب الحياة كافة، وبخاصة في سوق العمل، مع توفير حاجاته الأساسية من تعليم وصحّة. ولبلوغ هذه الأهداف، يتوجّب على الدول أن تبدأ

79 **التكامل العربي: سبيلًا لنهضة إنسانية**، م س.



بإصلاح أنظمة الحكم فيها كالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتوفير الأمن.

أما الدولة فيكمن نجاحها في إثبات قدرتها التنافسية على الصعيدين العربي والعالمي، وهذه حلقة حميدة إذ إن تفعيل التبادل وتعزيز التكامل الإقليمي يؤدّي بدوره إلى رفع مستوى التنافسية.

أما الإصلاح السياسي الديمقراطي المبني على التشارك في اتخاذ القرارت، فهو يشكّل الخطوة الأولى لبناء دولة المؤسّسات. وبالتالي فإن الحكم الصالح هو السبيل الوحيد لبناء الدول العربية.



الجيوش العربية وأدوارها في دول «الربيع العربي»

العميد الركن. إلياس فرحات

لم يغيّر «الربيع العربي» من وضعية الشعوب العربية فقط، بل غيّر كذلك من وضعية الجيوش العربية نفسها، بجعلها «تتمرّد»، مثلاً، على رأس السلطة السياسية العربية الحاكمة في دول بعينها لم يسبق لها أن «تمرَّدت» بسهولة عليها (تونس ومصر)، وذلك بداعي حفظ وحدة الوطن، ومنع انزلاقها إلى هاوية الاقتتال الأهلي، واستفحال الفوضى، وتمزيق عرى النسيج المجتمعي والثقافي الواحد. وقد فعل بعض الجيوش العربية ذلك برضىً شعبيٍّ ملحوظ، إن لم نقل بدفع وتشجيع شعبيّين منقطعَيْ النظير (في مصر، بخاصة) إنقاذاً لكيان الدولة العميقة، والحؤول دون تفكّكها، في الوقت الذي كانت فيه شرائح سياسية تتحفّظ على هذا الأمر، وتدعو إلى عدم زجّ العسكر بالسياسة، لأن ذلك من شأنه (بحسب وجهة نظرها) تحويل مجرى الثورات عن أهدافها، والعود بها من جديد إلى حكم الأجهزة الأمنية والمخابرات العسكرية. وكان شعار هذه الشرائح: «لا لحكم العسكر»، تردّده باستمرار، مع فئات أخرى متضرّرة من التغيير العارم المفاجئ، غير عابئة بالمخاطر التي تهدّد فعلاً، وحدة الأرض والشعب، وبخاصة في بلدان ما يزال شعار الديمقراطية فيها هشّاً وملتبساً، ويحتاج بالتالي إلى تراكم معرفي ومفهومي، كي لا تأتي الأمور بنتائج عكسية، كارثية ومدمِّرة.. كتلك التي تحدث في ليبيا حالياً، حيث الثورة تحوّلت إلى بؤر سوداء مخيفة، والثوّار صاروا كائنات ميليشياوية بغيضة يأكل بعضها بعضاً، والشعب ضحيّة تهيم على وجهها في أرضها نفسها، وكذلك في أرض الله الواسعة.

هكذا إذن، فالجيوش العربية دخلت على خطّ بعض «الثورات العربية» في الصميم، وأسهمت في حمايتها، وإنجاحها، ووضع حدّ لمسار «انفلات التغيير العشوائي» على الأرض من حولها؛ فقد اتضحت، وإلى حدّ كبير، أهمية الأدوار التي اضطلع بها، وما يزال يضطلع، الجيشان المصري والتونسي، في حماية الأرض والشعب والدولة بمؤسّساتها، وكذلك في التصدّي الجدّي للإرهاب الذي ما زال يستنزف استقرار البلاد ووحدتها ونماءها واقتصادها.. بينما في المقابل، أدّى انفراط عقد الجيش الليبي (وإن كانت تركيبته التنظيمية في الأساس ضعيفة، مفكّكة وغير فاعلة بسياسة متقصّدة من رأس سلطتها المستبدّ) إلى ما أدّى إليه من تحوّل ليبيا، ليس إلى دولة فاشلة فقط، وإنما إلى أرض بلا دولة، ولا مجتمع، أو حتى علاقات اجتماعية ووطنية طبيعية في حدّها الأدنى.

أسئلة من دون أجوبة

أطلّ العام 2011، وبدا الوطن العربي كأنه على مرجل يغلي، هكذا دونما سابق إنذار. فلقد اندلعت تظاهرات هائلة العدد في بلاد لم تعتد مشاهد كهذه من قبل. كانت التظاهرات مجرّد حركات محدودة في الشارع، سرعان ما تفرّقها قوّات الأمن، وتقمعها، ولو بالقوّة. كانت التظاهرات والحشود سابقاً حكراً على السلطة وجمهورها. أما المعارضة، أو ما شابه، فلم يكُ يفسح لها أيّ مجال للحراك. وقبلَ ذلك، عن أيّ معارضة نتحدّث هنا؟ لم نشهد في غالبية دول الوطن العربي، وخصوصاً في «دول الربيع»، معارضة منظّمة، لها قيادة واضحة، وأجندة محدّدة. بلى، ثمّة معارضون متعدّدون، ثمّة فئات معارضة، بحكم الانتماء الجغرافي أو المذهبي، لكنّها لم تنتظم أبداً في إطار واضح.

ماذا حدث؟ أين كانت الجيوش المفترض أنها



تحرس استقرار الأنظمة وثباتها طوال عقود؟ ما كان دور هذه الجيوش في قلب معمعة الثورات، أو الانتفاضات الشعبية، كما يحبّ أن يسمّيها البعض، وهي تسمية أقرب من غيرها إلى الموضوعية؟

من المتّفق عليه أن جدار الخوف الذي كان قائماً بين السلطة والشعب قد تهدّم، ولم يدرِ أحد كيف تهدّم. المهمّ أنه تهدّم، وتسرّبت الجماهير العربية إلى الساحات من دون قيادة واضحة المعالم والأهداف، لكنّها اجتمعت حول مطلب واحد صاغته الحناجر التونسية: «الشعب يريد تغيير النظام». ما هي طبيعة هذا النظام الجديد المطروح؟ وهل التغيير المنشود فيه سيكون جذرياً أو سطحياً؟ وما هو دور الجيوش والقوى الأمنية فيه؟.. أسئلة بقيت من دون إجابات واضحة، أو جاءت بإجابات ظلّت جزئية، وتختلف بين بلد وآخر.

ليس سرّاً القول إن التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين هو الذي يقف وراء الهجمات الإرهابية على الجيش المصري، سواء في سيناء أم في سائر الأراضي المصرية، وهذه المعلومة أكّدها مؤخّراً كمال الهلباوي، القيادي السابق المنشقّ عن الجماعة المذكورة

في 17 ديسمبر (كانون الأول) 2010 صادرت بلدية سيدي بوزيد في تونس عربة الخضار التي يملكها محمد البوعزيزي، ولما احتجّ، صفعته شرطية تونسية تدعى فادية حمدي صارخةً به : «إرحل». لم ينتظر البوعزيزي طويلاً، حتى أضرم النار في نفسه واشتعل، وأشعل معه غضب الشعب التونسي الذي نزل فجأة، وبإعداد غفيرة إلى الشوارع، صارخاً بعفوية مدوزنة: «الشعب يريد تغيير النظام». جاء الردّ متأخّراً من الرئيس زين العابدين بن علي: «الآن فهمتكم». اتخذ بن علي قراره، وفي 14 يناير (كانون الثاني) 2011 استقلّ طائرة وغادر تونس، ولجأ إلى المملكة العربية السعودية. تعدّدت الروايات حول ظروف مغادرة بن علي، جاء في بعضها أن قيادة الجيش التونسي حذّرته من هجوم شعبي وشيك على القصر الجمهوري. وذهبت روايات أخرى للقول إن الجيش ألمح لبن علي بالمغادرة. لم يُعرف ما إذا كان بن علي يظنّ أنه سيعود إلى تونس، أم أنه أدرك أنه يغادرها نهائياً. المهمّ أن كلاماً قيل همساً أو علناً، عن دور الجيش التونسي في السماح بالتظاهر، أو غضّ النظر عنه، وتحذير الرئيس، أو دفعه إلى المغادرة.

بعد أقلّ من أسبوعين وصلت الشرارة إلى ميدان التحرير في القاهرة، حيث نزلت جماهير مصرية غفيرة إلى الساحات، وهتفت تطالب بتغيير النظام. امتدّت التظاهرات الكبيرة إلى الإسكندرية، والدلتا، ومدن القناة، والصعيد، وسط محاولات خجولة من الشرطة لقمعها، وتدخّل لما سمّي فيما بعد بـ«الفلول»، وحدوث أعمال عنف «يوم الجمل»، وهو يوم نزل فيه مؤيّدو الرئيس مبارك إلى الشوارع لإظهار القوّة، ومحاولة إحداث توازن بين الفريقين: المؤيّد لمبارك والمعارض له، وأحضروا معهم جمالاً لإرهاب المتظاهرين. لكن التوازن كان لمصلحة المعارضة بشكل واضح، واستمرّت التظاهرات، على الرغم من سقوط ضحايا. لم تنفع كلمة الرئيس مبارك في تهدئة المتظاهرين، إلى أن أعلن نائبه المعيّن حديثاً اللواء عمر سليمان تخلّيه عن منصب رئاسة الجمهورية، وتكليف المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة بإدارة شؤون البلاد.

في ليبيا، وفي 17 فبراير (شباط)، اندلعت تظاهرات، في العاصمة طرابلس ومدينة بنغازي، تطالب بتغيير النظام، لكن قوّات الأمن والجيش، أي «الكتائب الأمنية»، تمكّنت من قمعها في طرابلس، فيما استمرّت في بنغازي وباقي المدن الليبية. توجّهت أرتال من الجيش، أو الكتائب الأمنية إلى مدينتيْ مصراتة، وأجدابيا، وقمعت التظاهرات، ثم توجّهت إلى بنغازي. قبيل وصولها، اتخذ مجلس الأمن في الأمم المتّحدة قراراً بحماية المدنيّين الليبيّين من الهجمات العسكرية للنظام. بدأ التدخّل الأجنبي (قوّات جوّية أميركية ثم أطلسية فرنسية وإيطالية، وبمشاركة قوّات جوّية قطرية) بشكل هجمات جوّية على قوافل القوّات المتوجّهة إلى بنغازي، ما أنقذ المدينة من قوّات القذافي، التي كانت على وشك الدخول إليها. استمرّت الغارات على مواقع القوّات المسلّحة الليبية في مختلف أنحاء البلاد، إلى أن هاجم الثوّار، بدعم من الأطلسي، مدينة طرابلس، وسيطروا عليها في 27 أغسطس (آب) 2011، ثم تابعوا معاركهم مع القذافي وقوّاته إلى أن تمكّنوا من قتله بالقرب من مدينة «سرت» في 20 أكتوبر (تشرين الأول) 2011.

في اليمن، وفي اليوم نفسه الذي أعلن فيه الرئيس



المصري حسني مبارك تخلّيه عن منصبه الرئاسي، أي في 11 فبراير (شباط) 2011، تحرّك شباب يمنيّون وأحزاب معارضة في يوم سُمّي بـ«جمعة الغضب»، وسارت تظاهرات حاشدة في صنعاء، تطالب بتغيير نظام الرئيس علي عبد الله صالح، الذي يحكم البلاد منذ نحو 33 سنة. طالب المتظاهرون بإجراء إصلاحات في النظام السياسي والاقتصادي.

وتطوّر الغليان الشعبي في اليمن، حيث سارت بتاريخ 18 مارس (آذار) 2011 تظاهرات أكثر احتشاداً في صنعاء، تعرّضت لإطلاق نار من قوّات الحرس الجمهوري وعناصر الحزب الحاكم، أدّت إلى سقوط 52 قتيلاً ونحو 700 جريح. عرف هذا اليوم بـ«جمعة الكرامة»، وعلى أثره، أعلن اللواء علي محسن الأحمر انشقاقه على رأس الفرقة المدرّعة الأولى التي يقودها. وفي أوّل تمرّد عسكري واضح، أعلن الأحمر دعمه لثورة الشباب اليمني، هو وعناصر فرقته. وفي 4 يونيو (حزيران) 2011 وقع انفجار في مسجد في المجمع الرئاسي، أصيب فيه الرئيس علي عبد الله صالح بجراح نُقِل على أثرها إلى المملكة العربية السعودية للمعالجة، وعاد إلى اليمن في 23 سبتمبر (أيلول). وفي 23 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011، وقّع صالح على المبادرة الخليجية للحلّ في اليمن، وبموجبها سلّم سلطاته إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، في 23 فبراير (شباط) 2011، أي بعد نحو سنة على اندلاع الثورة.

في سوريا، وفي مدينة درعا الجنوبية، اندلعت في 15 مارس (آذار) 2011 تظاهرات احتجاجية على سوء معاملة جهاز الأمن لأطفال معتقلين. تدخّلت قوّات الأمن وقمعت التظاهرات بالقوّة، ما أدّى إلى مقتل عدد من المتظاهرين وإصابة عدد آخر بجراح. امتدت التظاهرات إلى مدينة دوما، قرب العاصمة دمشق، وهي مقرّ محافظة ريف دمشق، ثم إلى الوسط في مدينة حمص، حيث توسّعت التظاهرات، وفي حماه ودير الزور واللاذقية. ارتبطت التظاهرات بصلاة الجمعة، حيث كانت تنطلق من المساجد لدى الانتهاء من الصلاة، وظهرت تسميات لكلّ جمعة، مثل: «جمعة العزّة»، «جمعة الشهداء»، «جمعة حماة الديار»، «جمعة الحرائر» وغيرها. في 10 يونيو (حزيران) 2011، أعلن المقدَّم حسين هرموش انشقاقه عن الجيش السوري، ومعه عشرات العسكريين، لكن السلطات السورية اعتقلته وأُعدِم. في 29 يوليو (تموز) 2011 أعلن العقيد رياض الأسعد انشقاقه، وتأسيس «الجيش السوري الحرّ»، للدفاع عن المتظاهرين. في هذه الأثناء، تحوّلت التظاهرات إلى مواجهات دمويّة بين قوّات الأمن والمتظاهرين. كما بدأت القوى المؤيّدة للنظام بتسيير تظاهرات في جميع المحافظات السورية، فيما ظهر بأنه مبارزة في الحشد والتظاهر بين النظام والمعارضة.

على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على الأزمة السورية، ما تزال الحرب قائمة في معظم المناطق السورية، وهي مفتوحة على جميع الاحتمالات، ولم يظهر أيّ أفق لتسوية سياسية، بل إن التطوّرات، تشير إلى صعوبة بالغة في إجراء أيّ تسوية، يقابلها صعوبة في الحسم العسكري جرّاء الاستقطاب الدولي بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، واستقطاب إقليمي بين إيران وسوريا من جهة، وتركيا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى.

ظروف «الربيع العربي» وتطوّراتها تختلف بين بلد عربي وآخر، وبين جيش عربي وآخر، فلكلّ جيش عقيدة قتالية تختلف عن عقيدة الجيش الآخر، ونظام أسلحة وتسليح يختلف عن النظام الآخر، وارتباط سياسي بعينه مختلف أيضاً عن النظام الآخر

الجيوش العربية في ظلّ «الربيع العربي»

لا نقول جديداً إن قلنا إن ظروف «الربيع العربي» وتطوّراتها، كانت، وما تزال، تختلف بين بلد عربي وآخر، وبين جيش عربي وآخر، فلكلّ جيش عقيدة قتالية تختلف عن عقيدة الجيش الآخر، ونظام أسلحة وتسليح يختلف عن النظام الآخر، وارتباط سياسي بعينه مختلف أيضاً عن النظام الآخر.

1 - تونس

نبدأ بالجيش التونسي، الذي يبلغ عديده نحو 65 ألفاً، ويتألّف، طبعاً، من قوّات برّية وبحرية وجوّية. تنتشر قواعد هذا الجيش في معظم أنحاء البلاد، وهي في العادة، لا تشارك في مهمّات أمنية داخلية، وتبقى احتياطاً بيد الرئيس. من المعروف أن النظام التونسي كان رئاسياً، وكلّ السلطات، بما فيها السلطة على الجيش، والقوى الأمنية هي بيد الرئيس، في



عهد بورقيبة، كما في عهد بن علي.

إلى جانب الجيش، هناك القوى الأمنية، التي تتألّف من شرطة، وقوّات شبه عسكرية، وأمن رئاسي، ومخابرات. التنظيم العسكري للجيش التونسي، فرنسي النهج، باعتبار أن تونس كانت تحت الحكم الفرنسي، وتأثرت تنظيمات الدولة، بما فيها الجيش، بالتنظيم الدولتي الفرنسي. كما أن جُلّ تسليح الجيش فرنسي المصدر، والضبّاط التونسيون يتدربون في فرنسا والولايات المتحدة الأميركية. وقد سبق أن كُلِّفَ الجيش التونسي بحفظ الأمن الداخلي مرّتين، الأولى في ديسمبر (كانون الأول) 1978، عندما اندلعت حركة احتجاجات، بقيادة «الاتحاد التونسي للشغل» (منظمة نقابية تونسية تأسّست في العام 1946) وعجزت قوّات الأمن، من شرطة ومخابرات، عن التعامل معها، ولم تتمكّن من إخمادها. تمّ استدعاء الجيش لمواجهة المحتجّين، على الرغم من أن هذا الجيش لم يُعدّ أصلاً للتعامل مع مثل هذه الحركات الشعبية. أدّى ذلك إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى فيما عرف بـ«الخميس الأسود». والمرّة الثانية في يناير (كانون الثاني) 1984، حيث تدخّل الجيش بعد عجز القوّات الأمنية عن التعامل مع التظاهرات. وهنا ظهر استياء القيادات العسكرية في الجيش من سوء أداء الأمن الداخلي، ومن المتحكّمين بمفاصل وزارة الداخلية. وشعر القادة العسكريون بعدم الارتياح لإدارة وزارة الداخلية لأزمات ذات طابع اجتماعي، وتوجّس الجيش خيفة من محاولات توريطه واستنزاف قدراته في معارك لم يُعدّ لها أصلاً، ووقعت نتيجة أخطاء سياسية، وفشل أمني ذريع.

ثمّة مَن ينصح قوى التغيير السائرة في مدّ موجات «الربيع العربي» بالتنبّه الشديد إلى مسألة الجيوش العربيّة وضرورة حفظ بناها التي يجري فرطها وتحطيمها بذريعة أنها «جيوش قمع واستبداد وعداوة للديمقراطية الناشئة»، ففي هذا الأمر تضليل كبير وتخريب للأوطان بكسر أعمدتها الفقرية وتسهيل تقسيمها وتذريرها

بعد التظاهرات التي تلت حادثة البوعزيزي، انتشرت في 9 يناير (كانون الثاني) 2011 وحدات الجيش في محافظتَيْ سيدي بوزيد والقصرين، بهدف حماية المؤسّسات العامة، مثل مقارّ المحافظات والبلديات.

أدّى الأسلوب القمعي، الذي اعتمدته قوّات الأمن، وقوّات مكافحة الشغب إلى حصول مناوشات، للمرّة الأولى، بين الجيش وقوّات مكافحة الشغب في مدينة الرقاب، في محافظة سيدي بوزيد، حيث هدّدت وحدات الجيش بإطلاق النار على وحدات الشرطة، التي كانت تطارد المواطنين العُزَّل.

توسّع انتشار الجيش في العاصمة تونس، وحرصت القيادة على عدم الزجّ بوحدات مدرَّعة كي لا يحصل إطلاق نار وإصابات. بدا واضحاً أن الجيش التونسي رفض الانحياز إلى جانب النظام الممثّل بقوّات الشرطة، والتزم الحياد حفاظاً على تماسكه وعلى استقرار البلاد. أدّى فشل قوى الأمن بضبط الاحتجاجات، ورفض الجيش الانزلاق إلى معركة مع المتظاهرين، إلى مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي البلاد، على الرغم من أن سلطته كانت قوية على الجيش، لكن قرار القيادة في هذه المرحلة المفصلية الحرجة، جعله يدرك أن لا خيار أمامه سوى الرحيل.

لم يتسلم العسكريون في تونس أيّ منصب سياسي، ولم يكونوا مرجعية سياسية في البلاد، وتركوا العملية السياسية تأخذ مجراها من دون تدخّل. لا شكّ أن غياب بن علي أحدث فراغاً، ولم تكن أيّة قوّة سياسية تتحضّر لاستلام السلطة. أما «حركة النهضة»، وهي أحد فروع الإخوان المسلمين، فقد حقّقت غالبية في الانتخابات النيابية، وشكّلت حكومة، لكنّها سرعان ما أدركت أن من الصعب جداً أن تتولّى السلطة، وخصوصاً بعد اغتيال المعارضَيْن اليساريّين: شكري بلعيد ومحمد براهمي. ويُسجَّل للعسكريّين التونسيّين، أنهم لم يستغلّوا الصراع السياسي، والفراغ في السلطة من أجل استلام الحكم، على الرغم من قدرتهم الأكيدة على ذلك. وانحصر دور الجيش في مكافحة الإرهاب.

2 - مصر

الجيش المصري جيش عريق، جذوره ضاربة في التاريخ، وذو بنية تنظيمية يُعتدّ بها بين جيوش العالم الاعتبارية. يعود إنشاؤه إلى عهد محمد علي باشا في القرن التاسع عشر، حيث كادت مصر تصبح دولة كبرى، بعدما احتلّ جيشها سوريا في أكتوبر (تشرين الأول) 1831، بقيادة إبراهيم باشا، ووصلت طلائعه إلى مشارف الآستانة عاصمة السلطنة

العثمانية، التي أنقذها أعداؤها الأوروبيون، لا محبّةً فيها، بل خوفاً من أن يعود إرثها بكامله إلى مصر.
أما تاريخ 23 يوليو (تموز) 1952 فيُعتبر مفصلياً في تاريخ مصر والجيش المصري، حيث سيطر «الضبّاط الأحرار» على السلطة في انقلاب أبيض، وغادر الملك فاروق مصر. وفي عهد الرئيس جمال عبد الناصر، انتقل الجيش المصري، من العقيدة البريطانية في التنظيم والعمليات، إلى العقيدة السوفياتية، وتحوّل التسليح إلى الاتحاد السوفياتي، وبات الضبّاط المصريون يتدرّبون في المعاهد العسكرية السوفياتية، كما كان خبراء سوفيات كثر ينغلون في صفوف الجيش المصري، يشرفون على التدريب والتنظيم والإدارة التقنية، في أسلحة الطيران والدفاع الجوي والبحرية... إلخ.
في العام 1958، أُعلنت الوحدة بين مصر وسوريا، وباتت القوّات السورية تابعة للقيادة العامة للقوّات المسلّحة في القاهرة. وصل عدد من الضبّاط إلى الإقليم السوري، وعلى رأسهم المشير عبد الحكيم عامر، وأشرفوا على قيادة القوّات السورية. في العام 1961 أعلنت مجموعة من الضبّاط السوريين الانفصال عن مصر، وعاد المشير عامر والعسكريون المصريون إلى القاهرة، وفشلت تجربة الاندماج بين الجيشين، وبين البلدين.
في نوفمبر (تشرين الثاني) 1962، تدخّل الجيش المصري في اليمن، وحمى النظام الجمهوري الجديد، الذي أطاح النظام الملكي فيها (المملكة المتوكليّة اليمنية). كانت حرب اليمن مأساوية بالنسبة إلى مصر، فقد كانت أحد أسباب هزيمة 5 يونيو (حزيران) 1967، وغادر المصريون اليمن خلال السنوات 1968 - 1971، تحت ضربات القبائل الشمالية الموالية للإمام المخلوع محمد البدر حميد الدين.
بعد هزيمة العام 1967، جرت إعادة بناء سريعة للجيش المصري بمعونة سوفياتية، وخاض الجيش حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس. على الرغم من التصاقهم بالضبّاط المصريين، في أثناء التدريب والأعمال التقنية، لم يُسجّل أيّ خرق إيديولوجي أو سياسي سوفياتي للجيش المصري، الذي بقي موالياً للرئيس، انطلاقاً من تراث عريق في الولاء للوطنية المصرية الراسخة في الشعب المصري، وفي كتلة الجيش المصري بالتحديد، خلافاً لباقي الدول العربية، ولاسيّما في المشرق، حيث تعدّدت الانتماءات السياسية الحزبية والدينية والطائفية والعرقية، وتجلّت في أحايين كثيرة في صفوف القوّات المسلّحة وولاءاتها.
بعد رحيل الرئيس عبد الناصر في العام 1970، تولّى رأس هرم السلطة في مصر الرئيس أنور السادات، وكان من أهمّ قراراته العسكرية، طرد الخبراء السوفييات من بلاد النيل. في 15 مايو (أيار) 1971، قام الرئيس السادات بتصفية ما سمّاه «مراكز القوى» في مصر. في أكتوبر(تشرين الأول) 1973، شنّ الجيشان المصري والسوري حرباً على إسرائيل، وعبرت القوّات المصرية بنجاح قناة السويس، واستعادت هيبتها واحترامها المحلّي والعربي والدولي. وفي العام 1975، كشف النقاب عن عملية تمرّد، كان يعدّ لها في الكلية الفنّية العسكرية، وهي أوّل مرّة توجّه فيها اتهامات لضبّاط وعسكريين بالقيام بعمل ضدّ السلطة. في 6 أكتوبر (تشرين الأول)1981، وفي أثناء إقامة عرض عسكري، في ذكرى «حرب أكتوبر»، تعرّض الرئيس السادات لإطلاق نار من ضابط مشارك في العرض، ترجّل فجأة، وتقدّم في اتجاه المنصّة، وأردى السادات. تبيّن أن هذا الضابط: خالد الإسلامبولي، ومجموعة أخرى من العسكريين، ينتمون إلى تنظيم إسلامي متفرّع عن الإخوان المسلمين، هو تنظيم «الجماعة الإسلامية» (نشأ أوائل السبعينيات في الجامعات المصرية). أصابت هذه الحادثة الاستثنائية الانضبّاط العسكري التقليدي المصري في الصميم، إذ للمرّة الأولى يُقدِم جندي مصري على قتل مسؤول مصري رفيع، بسبب خلاف إيديولوجي.

الجيش المصري حامي مصر الكيان والدولة منذ عهد الفرعون «مينا» موحّد القطرين، مروراً بأحمد عرابي وجمال عبد الناصر ووصولاً إلى عبد الفتاح السيسي، يتعرّض اليوم لحزمة من المؤامرات الهادفة إلى تفكيكه على مستوى بعيد المدى، من طرف الإرهاب المتجلبب بالدين

منذ ذلك الحين، بات كلّ من يدخل الكلّية الحربية، يخضع لتدقيق أمني يطاوله، ويطاول عائلته وأقرباءه أيضاً، وهذا ما حدّ كثيراً من وجود مؤيّدين لحركة الإخوان المسلمين داخل الجيش.
على الرغم من اغتيال الرئيس السادات، والضجّة



التي رافقت هذا الحدث، جرت عملية انتقال السلطة إلى نائبه حسني مبارك على نحو سلس هادئ. بقي الجيش موالياً، منضبطاً وملتزماً قرار رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوّات المسلحة.

على الصعيد التنظيمي، كان رئيس الجمهورية يترأس المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة، لكن في العام 2014، وطبقاً للدستور الجديد، حُذف النصّ الدستوري الذي يعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوّات المسلحة، وأصبح وزير الدفاع هو رئيس المجلس.

منذ معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، في العام 1979، توجّهت القوّات المسلحة باتجاه الولايات المتحدة في التسليح والتجهيز والتدريب، وتغيّرت العقيدة القتالية، من شرقية سوفياتية إلى غربيّة أطلسية، وشاركت القوّات المسلّحة المصرية في مناورات مع القوّات المسلّحة الأميركية ودول أطلسية، أبرزها مناورات النجم الساطع.

لم يكن الجيش المصري وسيلة لقمع المتظاهرين، بل على العكس تحوّل إلى وسيلة للحلّ، حيث قرّر مثلاً الرئيس مبارك تكليف المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة بإدارة شؤون البلاد، في حين أن الدستور ينصّ على تولّي رئيس مجلس الشعب رئاسة الجمهورية بالإنابة عند شغور الرئاسة

بقي الجيش المصري بعيداً من السياسة، لكن القيادة السياسية الممثّلة برئيس الجمهورية، كانت تُمسك بالجيش، بواسطة وزير الدفاع، ورئيس الأركان، ومدير المخابرات العسكرية. وبما أن مبارك كان قائداً للقوّات الجوية، فقد كان يحيطها بعناية لافتة. أي بمعنى آخر، كان الرئيس بعيداً من تفاصيل الجيش، التي تركها للقيادة وللضبّاط المسؤولين. لكن مبارك، في سنواته الأخيرة، دفع بابنه جمال لوراثته، وأعادت النخب الاقتصادية المتحلّقة حوله ترتيبَ المشهد الاقتصادي، بما يتوافق مع مصالحها، ويتعارض مع مصالح الجيش، ما سبّب فتوراً بين الرئيس والجيش، بقي مكتوماً ليعود ويظهر إثر أحداث ثورة 25 يناير (كانون الثاني) 2011 الشهيرة.

استناداً إلى معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، صار الوجود العسكري المصري محدوداً في سيناء، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قوّات الشرطة المصرية، التي تتولّى مهام حفظ الأمن، وإن كان عديدها قد تجاوز هنا عديد الجيش بالتأكيد.

بشكل عام، وقبل ثورة 25 يناير، لم تشهد مصر تظاهرات بحجم كبير له ثقله الاحتجاجي المؤثر. كانت حركة «كفاية»، هي الحركة المعارضة الأساسية، وقامت بتظاهرات عدّة، لم تجمع في كبراها أكثر من ألفيْ شخص، وكانت قوى الشرطة تتكفّل بسرعة بها إذا ما تجاوزت الحدود المرسومة لها.

لكن عندما انطلقت تظاهرات يوم 25 يناير (كانون الثاني) 2011 مدفوعة بالإنجاز التونسي، الذي أطاح الرئيس زين العابدين بن علي، فوجئ المراقبون، بمَن فيهم منظّمو التظاهرة، بالأعداد الغفيرة المشاركة، فقد كانوا يتوقّعون، في أحسن الأحوال، مشاركة ألفي شخص، فجاء الرقم الأول 60 ألفاً، وهذا ما دفع سيلاً من المتظاهرين إلى الانفجار في الأيام المتوالية، حيث تصاعد الرقم على نحو مفاجئ ليبلغ الملايين في كلّ المحافظات.

لفت الانتباه الانضباط الشديد في الجيش على صعيد جميع الوحدات، وقد جاء هذا الانضباط ثمرة تراكم خبرات في تحصين المؤسّسة العسكرية من الخروق الأمنية والسياسية، وإبعاد الجيش عن الخلافات السياسية، فكان الجيش كتلة واحدة وقراراً واحداً.

وجد الرئيس مبارك نفسه في زاوية حادة: دعوات دولية، وتحديداً أميركية للتنحّي. ذهول عربي، وخصوصاً من دول مجلس التعاون الخليجي. تظاهرات متزايدة، عجز ظاهر للأجهزة الأمنية، بما فيها المخابرات العامة، عن التقاط أيّ إشارة تدلّ على منظّمي التظاهرات الحقيقيين، حملات إعلامية فضائية شديدة ومنظّمة. اختلط الأمر على المتابعين، هل ما حصل محض مصادفة، أو أنه انفجار اجتماعي سياسي يعصف مدويّاً بالبلاد من أقصاها إلى أقصاها؟

لم يكن الجيش وسيلة لقمع المتظاهرين، وتحوّل إلى وسيلة للحلّ. لذلك قرّر مبارك تكليف المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة بإدارة شؤون البلاد، في حين أن الدستور ينصّ على تولّي رئيس مجلس الشعب رئاسة الجمهورية، بالإنابة، عند شغور الرئاسة.

لكن مبارك استخدم تعبير التخلّي عن منصب رئاسة الجمهورية، لا الاستقالة، والأرجح كي يبرّر تكليف القوّات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. على أيّ حال، لم يحتمل الوضع أن يتولّى أيّ من رئيس مجلس



الشعب، أو نائب رئيس الجمهورية الصلاحيات. إنه الجيش، والجيش وحده، مَن يمكنه السيطرة على الأوضاع، ويمنع التدهور، وانهيار المؤسّسات.
عيّن المجلس العسكري حكومة تولّت إجراء انتخابات لمجلس الشعب. أحرز الإخوان المسلمون، وحزب النور السلفي، الغالبية الساحقة من الأعضاء، لكن المحكمة الدستورية العليا اتخذت قراراً بإلغاء الانتخابات، بسبب العيوب التي شابتها. اعتُقِل الرئيس مبارك وأولاده، وبعض أعوانه، وأحيلوا إلى المحاكمة، بتهمة الفساد، وإساءة استعمال السلطة. كما أجريت انتخابات رئاسية فاز فيها في دورة الإعادة مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي، بغالبية ضئيلة، على الفريق أحمد شفيق، وهو آخر رئيس وزراء في عهد مبارك.
في خطوة مفاجئة، عيّن محمد مرسي الفريق عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع، بدلاً من المشير طنطاوي، الذي أدار البلاد مدّة سنة. وقعت مصر تحت حكم الإخوان المسلمين.. وما هي إلا بضعة أشهر، حتى ظهرت حركات احتجاج ضدّ الإخوان، ثم تفاقمت الاحتجاجات أكثر عندما أصدر الرئيس مرسي إعلاناً دستورياً يعطيه الحصانة في أمور كثيرة. وشيئاً فشيئاً، ازداد الغضب الشعبي المصري، وتوسّعت مدويّة حركته على الأرض، وفي 30 يونيو (حزيران) 2012، وبعد موجات بشرية عارمة قُدِّرت بـ 33 مليوناً، تدخلت القوّات المسلّحة، وأصدرت خارطة طريق، بالاشتراك مع شيخ الأزهر، وبابا الأقباط، وحزب النور، وحركة تمرّد، التي نظّمت التظاهرات. في هذه الخارطة، تمّ تعليق الدستور، وتكليف رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور برئاسة الجمهورية. اعتقل الجيش المصري الرئيس محمد مرسي، وأحيل إلى المحاكمة. وبذلك تكون مصر، وللمرّة الأولى في تاريخها كدولة، تحاكم رئيسين سابقين لها دفعة واحدة، في مفارقة، هي الأولى أيضاً، حتى على مستوى دول العالم. في 25 مايو (أيار) 2014 جرت انتخابات رئاسية، فاز فيها وزير الدفاع المستقيل عبد الفتاح السيسي على منافسه الوحيد حمدين صباحي.
على الصعيد السياسي، ظهر التنافر الحادّ بين الجيش والإخوان المسلمين؛ وبدا الجيش المصري حريصاً على خلّو صفوفه من الإخوان المسلمين، أو من المتعاطفين معهم. وفي المقابل، صعّد الإخوان المسلمون، ومؤيّدوهم، حملتَهم ضدّ الجيش المصري، واتهموه باغتصاب السلطة، وأيّدتهم في ذلك تركيا وقطر. ولا تزال الهّوة واسعة جداً، ويصعب ردمُها، بين الجيش والإخوان المسلمين، كما قامت الحكومة المصرية في ما بعد (بتاريخ 9 – 8 – 2014) بحلّ «حزب الحرية والعدالة»، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، ومصادرة كلّ مقارّه، وتصفية ممتلكاته المنقولة وغير المنقولة كافة، وحظر أيّ نشاط لأفراده تحت طائلة الاعتقال والسجن.
تجدر الإشارة إلى أن الجيش المصري، حامي مصر الكيان والدولة، منذ الفرعون «مينا» موحّد القطرين، مروراً بأحمد عرابي وجمال عبد الناصر ووصولاً إلى عبد الفتاح السيسي، يتعرّض اليوم لحزمة من المؤامرات الهادفة إلى تفكيكه على مستوى يومي، وبعيد المدى، من طرف الإرهاب المتجلبب بالدين. لكأن هذه القوى الإرهابية، هي نفسها التي حلم بها بن غوريون في العام 1957 كواحدة من العوامل المؤدّية إلى تدمير هذا الجيش مع الوقت، حين قال ذات يوم في أنقرة: «إن قوّة إسرائيل تكمن في تدمير جيوش ثلاث دول عربية هي مصر وسوريا والعراق». (حسني محلّي - كاتب سياسي تركي – جريدة الأخبار اللبنانية – 23 /6/ 2014). ثم إن تأسيس ما يسمّى «الجيش المصري الحرّ» في ليبيا في العام 2013، هو أيضاً خطوة أوضح في اتجاه التآمر المكشوف على الجيش المصري، وشلّ قدراته، وبعثرة جهوده، وتدميره في النتيجة، لمصلحة إسرائيل.

لا يشبه الجيش الليبي أياً من الجيشين التونسي والمصري، ولا أيّ جيش آخر في العالم، إذ يبلغ عديده نحو 76 ألفاً، ويتألّف من أربع مناطق عسكرية ولواء قوّات النخبة (قوّة أمن النظام) وعشر كتائب مشاة مؤلّلة وثماني عشرة كتيبة مشاة وست كتائب مظلّيين

وليس سرّاً القول إن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، هوالذي يقف وراء هجمات الجماعات المسلّحة المتطرّفة على الجيش المصري، سواء في شبه جزيرة سيناء أم في مختلف الأراضي المصرية.
هذا ما يؤكّده د. كمال الهلباوي، القيادي السابق لجماعة الإخوان، والخبير بشؤون هذه الجماعات في حديثه لفضائية «صدى البلد» المصرية (أجرته معه الإعلامية عزّة مصطفى بتاريخ 11 - 8 –



2013) «إن التنظيم الدولي للإخوان يدير المعركة ضدّ الشعب والجيش والدولة المصرية تخوّفاً من سقوط حلم التنظيم بالسيطرة والتمكين لاحقاً على مصر، فهم ما يزالون يمنّون أنفسهم بالسيطرة هذه مجدّداً، على الرغم من كلّ ما حدث لهم». ويرى د. الهلباوي أن الإخوان، وفي السنة التي سيطروا فيها على السلطة في مصر كانوا يفكّرون في إنشاء «حرس ثوري مصري» يكون بديلاً من الجيش المصري الوطني الحالي، وكان محمد مرسي قد صرّح أكثر من مرّة بأن الإخوان سيحكمون مصر 500 سنة مقبلة.

لا ينتظم الجيش الليبي في هيكلية قيادية تراتبية، بل يعمل بوضعية «الشعب المسلّح» وهي أحد المبادئ الرئيسة في «السلطة الشعبية» وفق ما جاء في «الكتاب الأخضر» الذي اعتمده القذافي دستوراً للدولة ويعني أن جميع فئات الشعب تتدرّب على استعمال السلاح

لكن هل سيتمكّن أعداء مصر من ضرب جيشها وتفكيكه بهذه الكيفية أو تلك؟ يجزم كثيرون بأن هذا الأمر لم ولن يتحقّق، لا في ظلّ فوضى الربيع العربي، ولا في غيرها من محن وخطوب مقيمة أو جوّالة، والسبب الأساس في ذلك يعود إلى تكتّل الشعب المصري، تاريخياً، حول مؤسّسته العسكرية، وخصوصاً عندما تتهدّد وحدة الشعب والدولة، من داخل البلاد وخارجها. مصر دولة مركزية منذ فجر التاريخ الدولتي في العالم كلّه، وخصوصية الوحدة العميقة القائمة بين جيشها وشعبها، نكاد لا نجد نظيراً لها في دول العالم أجمع.

3 - ليبيا

في ليبيا، سمع شعب هذا البلد هتاف الجماهير الآتي، غرباً من تونس، وشرقاً من مصر، تطالب بتغيير النظام، وكان لها ما أرادت، فقد غادر بن علي تونس إلى الخارج، وتخلّى مبارك عن رئاسة الجمهورية. وهكذا اندفع الليبيون، بتأثير هذه النداءات الهادرة من حولهم، إلى التظاهر مطالبين أيضاً بتغيير النظام. كان ذلك في 17 فبراير (شباط) 2011، حيث بدأت التظاهرات الحاشدة في طرابلس وبنغازي. وقد فوجئ القذافي وأركان نظامه، بهذه التظاهرات الهادرة في البلاد، ولم يكونوا متحسّبين لها. لم يتنحَّ القذافي ولم يغادر البلاد، وقرّر المواجهة النارية. وتطوَّر الأمر إلى قتال مفتوح بين قوّاته والمعارضين، ثم تدخّلت قوّات الأطلسي فحسمت الموقف ووضعت حداً لحياة القذافي ونظامه.

كيف كان موقف الجيش الليبي تجاه ما حصل؟ لا يشبه الجيش الليبي أياً من الجيشين التونسي والمصري، ولا أيّ جيش آخر في العالم. يبلغ عديده نحو 76 ألفاً، ويتألّف من أربع مناطق عسكرية، ولواء قوّات النخبة (قوّة أمن النظام) وعشر كتائب مشاة مؤلّلة، وثماني عشرة كتيبة مشاة، وست كتائب مظلّيين، وأربعة ألوية صواريخ أرض - أرض، واثنتي وعشرين كتيبة مدفعية. يمتلك الجيش الليبي أكثر من ألفي دبابة، ومئات قطع المدفعية والصواريخ. لم يعد قسم كبير من هذه الأسلحة صالحاً للاستعمال، بسبب إهمال التعهّد والصيانة. كما تبيّن أن مئات بطاريات صواريخ دفاع جوّ، وأجهزة رادار، كانت مخزّنة في «هنغارات» عسكرية، ويعلوها الصدأ جرّاء عدم الاستعمال والصيانة والتعهّد.

تتألّف القوّة الجوية الليبية من 273 طائرة مقاتلة، و41 طائرة هليكوبتر مسلّحة، وتضمّ طائرات هجومية سوخوي - 22، وقاذفات قنابل سوخوي - 24، وقاذفات مقاتلة ميغ - 21، وطائرات تدريب من طراز الـ 39، وطائرات نقل فالكون 20. ويبلغ عديد سلاح الجوّ الليبي 23 ألف عسكري. وعلى الرغم من ضخامة عدد الطائرات الليبية، فإن معظمها معطّل، نظراً للنقص في قطع التبديل بسبب العقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا لفترة طويلة، من جانب الدول الغربية.

أمّا البحرية الليبية، فهي قوّة صغيرة نسبياً، مقارنة بقوّات دول أخرى في البحر المتوسط كإيطاليا ومصر واليونان، وتتألّف من عدد محدود من الفرقاطات ذات الصواريخ، ومجموعة من زوارق الدوريات لحماية السواحل الليبية، ويبلغ عدد أفراد البحرية الإجمالي قرابة 8000 جندي.

لا ينتظم الجيش الليبي في هيكلية قيادية تراتبية، بل يعمل بوضعية «الشعب المسلّح»، وهي أحد المبادئ الرئيسة في «السلطة الشعبية»، وفق ما جاء في «الكتاب الأخضر»، الذي اعتمده القذافي دستوراً ونظاماً للدولة، ويعني أن جميع فئات الشعب تتدرّب على استعمال السلاح.

في ليبيا يتغلّب الانتماء القبائلي والعشائري والمناطقي على الانتماء إلى الدولة الليبية، وينطبق



ذلك على العسكريين أيضاً، الذين ما إن تهدّم جدار الخوف فيهم، ومن حولهم، حتى عاد ولاء كلّ منهم إلى عشيرته وقبيلته.

لم يقم الجيش الليبي بدور حاسم ضدّ «الانتفاضة الربيعية»، على الرغم من محاولات النظام الزجّ به للصدام مع المتظاهرين، وهو ما حدث بالفعل في مدن مثل بنغازي ودرنة والبيضاء في المنطقة الشرقية، المنافسة لمدن الوسط والمنطقة الغربية، التي يتحدّر منها القذافي، أي سرت، وطرابلس، وبني وليد. انقسم الولاء داخل وحدات الجيش، تبعاً للتركيبة العشائرية والقبلية والمناطقية. حصلت حالات تمرّد على مستوى الجيش، وانشقاقات على مستوى رئيس الأركان عبد الفتاح يونس، وانهار التنظيم العام للجيش، ووحداته، وتصرّف العسكريون والضبّاط من منطلقات ذاتية محض، أملاها عليهم الانتماء القبلي، فأيّد قسم منهم الانتفاضة، وعارضها قسم آخر. عندما تدخل طيران الأطلسي، دمّر قوّات الدفاع الجوي والمخازن والطائرات الحربية والهليكوبتر وطائرات النقل. كما دمّر معظم الثكنات والمراكز العسكرية في المنطقة الغربية، وبعض المنطقة الجنوبية من ليبيا.

الكتائب الأمنية وأبناء معمر: لم يهتم القذافي كثيراً بالجيش. تركه كهيئة بيروقراطية عاجزة عن التدخّل، مؤسّساً الكتائب الأمنية لحماية سلطة حكمه، ويبلغ عددها 12، وغالبيتها مسمّاة بأسماء أبنائه، ورفاق عمر المختار، وهي لا ترتبط بقيادة الجيش، وتسليحها أكثر تطوّراً من تسليح الجيش، وهي موالية بقوّة للقذافي ونظامه، وتأتمر بأوامر أبنائه، والمقرَّبين منه. لم تقف هذه الكتائب مكتوفة الأيدي إزاء التمرّد المسلّح، ولاسيّما بعد انهيار الجيش، وهي التي خاضت المعارك ضدّ الثوار لدى اندلاع الثورة، مستفيدة من الدعم الجوي للطائرات الحربية الليبية قبل التدخّل الأميركي، وهي التي طردت الثوّار من المدن التي سيطروا عليها، ووصلت طلائعها إلى مداخل بنغازي، وكادت تدخُلُها وتسيطر عليها وتُنهي التمرّد، لولا التدّخل الأميركي والأطلسي، الذي وجَّه لها ضربات قويّة، حملتها على الانسحاب من محيط بنغازي، وصولاً إلى مدينة أجدابيا وغيرها. حظي الثوّار بغطاء جوّي من طائرات حلف الأطلسي المتطوّرة، وذات القدرة التدميرية الهائلة، التي قصفت مواقع الكتائب الأمنية، وأرغمتها على مغادرة مراكزها لتتقدّم قوّات الثوار، وتحلّ مكانها لحين الدخول إلى طرابلس، وملاحقة القذافي إلى مدينة سرت وقتله.

انتهى النظام، وانتهى الجيش اللاجيش في ليبيا، ومعه انتهت الكتائب الأمنية، ودخلت ليبيا مرحلة مخاض صعبة، ويبدو أنها طويلة ومعقّدة للغاية، بدليل تفشي الميليشيات القبائلية كالفطر، واقتتالها الدموي الذي تتوسّع دوائره يوماً عن يوم، وتعذّر بناء جيش ليبي جديد.

4 - اليمن

في العام 1918، وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، غادر من تبقى من القوّات العثمانية اليمن، فأعلن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين، تأسيس «الجيش المظفَّر»، وعهد بتدريبه وتنظيمه إلى مجموعة من الضبّاط العثمانيين، الذين بقوا في اليمن بعد رحيل زملائهم، وهم سوريون، وعراقيون ومصريون. وكانت القيادات العليا في معظمها تتألف من رجال القبائل غير العسكريين، لأن الإمام كان يثق بهم، على الرغم من عدم حرفيتهم العسكرية. خاض الجيش المظفَّر حربين: الأولى مع البريطانيين، خسر فيها جنوب اليمن، والثانية مع الدولة السعودية خسر فيها نجران وجيزان وعسير. وإثر هاتين الهزيمتين، قرّر الإمام يحيى حميد الدين في العام 1937 إنشاء «الجيش الدفاعي»، وارتكز على التجنيد الإلزامي، مع استمرار الاعتماد على القبائل، وقد نجح الإمام في محاربة القبائل، وإخضاعها لسلطته، بالاعتماد على الجيش الدفاعي.

> **سياسياً سرعان ما ظهر التنافر الحادّ بين الجيش المصري والإخوان، وبدا الجيش حريصاً على خلّو صفوفه من الإخوان المسلمين والمتعاطفين معهم.. في المقابل، صعّد الإخوان حملتهم ضدّ الجيش المصري واتهموه باغتصاب السلطة، وكانت تركيا أبرز المؤيّدين**

بقي اليمن متخلفاً عن ركب التقدّم والتحديث، الذي شهدته الدول العربية الأخرى، وبخاصة دول جزيرة العرب، التي استفادت من الثروة النفطية والغازيّة لتحقيق مسيرة الإنماء والتقدّم، فيما ساد الفقر اليمن، وعاش سكّانه على موارد محدودة من زراعة وصيد.

سيطرت النزعة القبلية والعشائرية على ضبّاط



الجيش، على الرغم من انفتاح عدد منهم على الأحزاب السياسية العربية، لكن تنظيم الضبّاط الأحرار استطاع أن يسيطر على السلطة في 26 سبتمبر (أيلول) 1962 ويحوّل اليمن من مملكة إلى جمهورية. تسبّبت هذه الثورة بحرب أهلية يمنية، شهدت تدخلاً عسكرياً مصرياً لمصلحة الجمهوريين، ودعماً سعودياً للملكيين، الذين تحصّنوا في الجبال الشمالية والشمالية الغربية، واستمرّت الحرب منذ العام 1962 وحتى العام 1970 لتنتهي بعقد اتفاق مصري - سعودي يقضي بانسحاب القوّات المصرية من اليمن، وبقاء النظام الجمهوري.

في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 1967 انسحبت بريطانيا من جنوب اليمن وأعلنت ولادة جمهورية اليمن الجنوبية، وبذلك أصبح في اليمن دولتان وجيشان.عانى الشمال من الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي، ومثله الجنوب، الذي شهد أيضاً صراعاً على السلطة في ظلّ تراجع اقتصادي ناجم عن الخروج البريطاني، وإقفال قناة السويس منذ العام 1967 وإلى العام 1975.

في اليمن لم تحقّق التراتبيّة العسكريّة أو النظام العسكري انتقالاً من وضعية القبائل إلى وضعية الجيش والدولة، ذلك أن رجال القبائل كانوا يتقدّمون للتطوّع في الجيش، هم وشيوخهم، وتمّ تكريس الطابع القبلي للجيش والدولة

في العام 1978 تولّى الرئيس علي عبد الله صالح السلطة في اليمن إثر انقلاب عسكري، واستمرّ في الحكم، وحقق استقراراً سياسياً ملحوظاً هناك. وفي العام 1990 أعلنت الوحدة بين شطري اليمن، وأعلن علي عبد الله صالح رئيساً، وعلي سالم البيض نائباً للرئيس. فشلت محاولة الجنوب للانفصال عن الشمال في العام 1994، واستقرّ حكم علي عبد الله صالح، بالتعاون مع شيخ قبائل حاشد، رئيس مجلس النواب عبد الله الأحمر ولم يهتز إلّا عندما لفحته رياح الربيع العربي، وكان عبد الله الأحمر قد توفي.

اعتمد الرئيس صالح في بناء الجيش اليمني على تسليم الوحدات لأقاربه، وخصوصاً الحرس الجمهوري، الذي تضخّم كثيراً، وأنشأ وحدات جديدة تابعة له، أطلق عليها اسم «الحرس الخاص» و»القوّات الخاصة»، وحظيت بدعم أميركي، وتوسّعت في مختلف أنحاء البلاد، وجُمِعت كلّها تحت قيادة واحدة، أسندها الرئيس صالح مؤخّراً إلى نجله أحمد، بعد عزل علي صالح الأحمر. تسلّم قيادة القوّات الجوّية ابن أخيه محمد صالح الأحمر، والدفاع الجوي قريبه، محمد علي محسن الأحمر وباقي الوحدات ضبّاط من قبيلة صالح الموالية له. لم تحقّق التراتبية العسكرية، والنظام العسكري انتقالاً من وضعية القبائل إلى وضعية الجيش والدولة، ذلك أن رجال القبائل كانوا يتقدّمون للتطوّع في الجيش، هم وشيوخهم، وتمّ تكريس الطابع القبلي للجيش والدولة، خصوصاً عندما أنشأ علي عبد الله صالح مصلحة شؤون القبائل، التي حلّت مكان وزارة شؤون القبائل، التي ألغاها الرئيس السابق إبراهيم الحمدي. لعبت اللجان الشعبية المشكّلة من القبائل دور الداعم للجيش في معاركه ضدّ الانفصاليين في الجنوب، حيث أنشأوا فروعاً لمصلحة القبائل في المدن الجنوبية، كما ساعدوا الجيش في حروبه ضدّ الحوثيين في الشمال.

الرئيس عبد ربه وإصلاحاته

اندلعت تظاهرات في اليمن في 11 فبراير (شباط) 2011 تطالب بإنهاء حكم الرئيس علي عبد الله صالح، وإجراء إصلاحات في بنية النظام السياسي، وتحقيق الديمقراطية. تصدّت قوّات الأمن للتظاهرات التي توسّعت وشملت معظم مدن اليمن، وفي «جمعة الغضب» قتل عدد من المتظاهرين، وجرحوا، وكانوا وقتها يحملون سلاحاً ولم يتصدّوا لقوّات الأمن. في الجنوب اختلف الوضع، فقد ظهر تنظيم الحراك الجنوبي وطالب بانفصال الجنوب عن الدولة المركزية، مندّداً بسيطرة قبائل الشمال والجيش على الجنوب.

خلف الشيخ صادق الأحمر والده في زعامة قبيلة حاشد، ووقف إلى جانب المعارضة، وبذلك تفكّك حلف الرئيس صالح، الذي كان لفترة طويلة مع والده عبد الله الأحمر، ثم أعلن اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة المدرعة الأولى انشقاقه على رأس الفرقة العسكرية، فيما اتخذ الحوثيّون في الشمال، وخصوصاً في محافظتَيْ صعدة وعمران، موقفاً مؤيداً ومشاركاً للانتفاضة الشعبية. تضعضع الحلف القبلي العسكري الذي كان يحكم البلاد بقيادة علي عبد الله صالح.

لم تفلح عملية بناء جيش يقوده الأهل والأقارب والحلفاء في القبائل والعشائر في مساعدة نظام علي



عبد الله صالح على البقاء والصمود، ولاسيما أمام لفحات رياح الربيع العربي العاتية. و هكذا عند أول خلاف مع آل الأحمر، انشقت الفرقة المدرعة الأولى، وتمرّدت اللجان الشعبية التابعة للقبائل، ووجد الرئيس صالح، وقوّات الحرس الجمهوري التابعة له أنفسهم وحيدين في مواجهة هذه الهجمة. وبعد محاولة اغتياله وإصابته، اختار صالح العلاج في المملكة العربية السعودية، لكنّه لم يستطع استمالة المملكة إلى جانبه، بل اضطّر مرغماً تحت ضغط الظروف وفشله في القضاء على الشيخ صادق الأحمر إلى القبول بالمبادرة الخليجية، وسلّم الرئاسة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، وهو من الجنوب.

بقي الجيش اليمني موحَّداً نظرياً، لكنّه كان منقسماً عملياً. كان الحرس الجمهوري تحت سيطرة نجل الرئيس علي عبدالله صالح لحين عزله، وبقيت الفرقة الأولى بقيادة علي محسن الأحمر المتحالف مع آل الأحمر. حاول الجيش اليمني، وتحديداً لواء من الفرقة الأولى، بقيادة العميد القشيبي، مدعوماً من رجال القبائل، مهاجمة الحوثيّين في الشمال، ونشبت معارك في عقر دار الحوثيّين، بينهم وبين حزب الإصلاح السلفي، مدعومين من الجيش وآل الأحمر، لكن الحوثيّين وجّهوا ضربة لآل الأحمر في منطقة عمران، تلاها احتلال مواقع اللواء الذي يقوده القشيبي. لم يتمكّن الجيش اليمني من التدخّل لمساندة إحدى وحداته، لأن الولاء عاد بصورة نهائية للقبيلة، وليس للقيادة السياسية.

حاول الرئيس عبد ربه إجراء إصلاحات وتغييرات في الجيش، لكن المدّ القبلي كان أقوى. دفع الرئيس عبد ربّه الجيش إلى الجنوب لقتال تنظيم القاعدة، الذي توسّع نفوذه ووصل إلى ساحل اليمن في مدينة المكلا. تعاونت الولايات المتحدة مع الجيش اليمني في محاربة تنظيم القاعدة، من خلال المعلومات الاستخبارية، وضربات الطائرات من دون طيار، وما زالت المعارك قائمة بين الفترة والأخرى من دون حسم.

فشل الجيش، وتغلّبت القبيلة على الانضبّاط العسكري، وتكاد الدولة اليمنية تتحوّل إلى دولة فاشلة لغياب التوافق السياسي، ولتشعّب المشكلات في الشمال والجنوب والوسط، وخصوصاً أن المرحلة الحالية هي انتقالية، والحوار السياسي لم يتوصّل إلى نتائج حاسمة على صعيد إنتاج سلطة سياسية مركزية قوية تنهي الانقسامات.

5 - سوريا

شهدت الفترة الممتدّة من العام 1945 إلى العام 1970، عدم استقرار النظام السياسي في سوريا وصراعات على السلطة وانقلابات عسكرية، بدأها حسني الزعيم في العام 1949 وانتهت في العام 1970 بالحركة التصحيحيّة التي أطاح فيها وزير الدفاع حافظ الأسد تحالف الزعيمين نور الدين الأتاسي وصلاح جديد.

> **حاول الرئيس عبد ربه منصور إجراء إصلاحات وتغييرات في الجيش اليمني، لكن المدّ القبلي كان أقوى وتغلّبت في المحصلة القبيلة على الانضباط العسكري وتكاد الدولة اليمنيّة نتيجة ذلك تتحوّل إلى دولة فاشلة**

كان الجيش محور السلطة والحياة السياسية في سوريا. وكان الضبّاط يجهرون بانتماءاتهم السياسية. ومن أهم الأحداث التي طبعت هذه المرحلة، اغتيال العقيد عدنان المالكي، وهو بعثي، واتهام ضابط صفّ ينتمي إلى الحزب السوري القومي باغتياله، ما سبّب ردود فعل دموية على السوريين القوميين في سوريا. كانت الوحدة بين سوريا ومصر ما بين 1958 و1961 مرحلة مهمّة في تاريخ الجيش السوري. وكما ذكرنا في الكلام على الجيش المصري، لم تنجح محاولة دمج الجيشين السوري والمصري داخل سوريا، واستطاعت مجموعة من الضبّاط إعلان الانفصال عن مصر. لم يقاوم المصريون في سوريا، وغادر المشير عامر، والعسكريون المصريون سوريا إلى بلادهم .

في 8 مارس (آذار) 1963، وإثر انقلاب عسكري، سيطر حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة في سوريا. تميّزت هذه المرحلة بوجود ضبّاط وعسكريين في الجيش ينتمون إلى الأحزاب السياسية المنتشرة في البلاد، وهي حزب البعث، والحزب الشيوعي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، والناصريون والإخوان المسلمون. كانت القيادات الإقطاعية والزعامات المناطقية ضعيفة التأثير في الجيش. كما أن عدم الاستقرار السياسي، وتغيير سلطة الحكم ثماني مرّات خلال فترة 25 سنة، منع وجود سلطة حكم قوية تمسك



بالجيش. كان الانتماء الحزبي يعلو على الانتماء الديني والطائفي والمناطقي في الجيش والبلاد بعامة. فقد كان قادة الأحزاب ينتمون إلى معظم الطوائف، وخصوصاً الأكبر بينها، أي الطائفة الإسلامية السنّية. وبرز قادة تاريخيون مثل ميشال عفلق، وأكرم الحوراني، وصلاح الدين البيطار عن حزب البعث، وجورج عبد المسيح وعصام المحايري من الحزب السوري القومي الاجتماعي، وخالد بكداش من الحزب الشيوعي، ومصطفى السباعي من الإخوان المسلمين. تميّزت جماعة الإخوان المسلمين باقتصار أعضائها على الطائفة الإسلامية السنّية، فيما ضمَّت باقي الأحزاب، علاوةً على أكثرية من هذه الطائفة، مجموعات كبيرة من المسيحيّين والعلويين والدروز والإسماعيليّين. كان الاستقطاب السياسي مختلفاً في البلاد، فهو في الشمال نزاع ريف – مدينة، أي من حمص إلى حماه حتى حلب، وكان في المنطقة الشرقية عشائرياً. في دمشق كان تجّار المدينة يمتلكون سلطة قويّة على الحياة السياسية، ومثلها أيضاً مدينة حلب، حيث كانت لطبقة التجّار نفوذها السياسي الاعتباري.

تاريخياً انتقل تسلّح الجيش السوري من فرنسا إلى الاتحاد السوفييتي، وقد انعكس ذلك على تنظيم الوحدات والقيادات العسكرية وعلى العقيدة القتالية للجيش التي أصبحت شبيهة بالعقيدة الشرقية السوفييتية

أما محافظات الجنوب، في القنيطرة ودرعا والسويداء، فقد كانت تلتحق بالقرار المركزي، مع تميّز واضح لدرعا (ناصريون وبعثيون). في جميع الأحوال كان النزاع مع إسرائيل هو المهيمن على عقيدة الجيش السوري، ولم يختلف اثنان في الجيش على النظرة العدائية إلى إسرائيل، وعلى نصرة الشعب الفلسطيني، وتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي. خاض الجيش السوري خلال هذه الفترة حرب العام 1948 وحرب العام 1967، وخسر هضبة الجولان، وأصبح لديه قضية أرض سورية محتلّة، بالإضافة إلى تحرير فلسطين.

انتقل تسلّح الجيش السوري من فرنسا إلى الاتحاد السوفييتي، وقد انعكس ذلك على تنظيم الوحدات والقيادات العسكرية وعلى العقيدة القتالية للجيش التي أصبحت شبيهة بالعقيدة الشرقية السوفياتية.

الجنديان المصري والسوري

في الفترة الممتدّة من العام 1970 إلى العام 2000، حكم سوريا خلال هذه الفترة الرئيس حافظ الأسد، ونقلها من مرحلة عدم الاستقرار والتجاذبات السياسية الحادة، إلى مرحلة استقرار سياسي. في العام 1973 خاض الجيش السوري، بالاشتراك مع الجيش المصري «حرب أكتوبر»، وظهرت جدارة الجندي المصري والجندي السوري وكفاءتهما في الأعمال القتالية، وخصوصاً في تقنيات الطيران والدفاع الجوّي، ما رفع الثقة بالنفس لدى جميع العسكريين.

بعدما وافق الرئيس السادات على وقف إطلاق نار منفرد مع إسرائيل، توصّلت سوريا إلى وقف إطلاق نار بعد أيام، لكن بعد أقلّ من شهر، وفي ديسمبر (كانون الأول) 1973، نشبت حرب استنزاف بين سوريا وإسرائيل، استمرّت حتى مايو (أيار) 1974 عندما توصّل وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر إلى اتفاقية فصل القوّات بين سوريا وإسرائيل، وهدأت الجبهة العسكرية.

الجيش السوري و«الربيع العربي»

اندلعت أحداث الربيع العربي في تونس فجأة، ثم امتدّ لهيبها إلى مصر، وسقط النظامان بسرعة قياسية، وبدأت انتفاضات شعبية في ليبيا واليمن. كان رأي القريبين من القيادة، أن سوريا لن تتأثر بتلك الأحداث الساخنة. لكن في 15 مارس (آذار) 2011، اندلعت تظاهرات في مدينة درعا في حوران، احتجاجاً على توقيف أجهزة الأمن لمجموعة من الأطفال وتعذيبهم، وما قيل أيضاً عن إهانات لذويهم. تدخلت قوّات الأمن لتفريق التظاهرات، وسقط أربعة من المتظاهرين. كانت أحداث درعا شرارة انطلقت بعدها تظاهرات في دوما، عاصمة ريف دمشق، ثم امتدّت إلى حمص ومحافظات أخرى. ترافقت هذه التظاهرات مع تغطية إعلامية غير مسبوقة من فضائيات عربية وأجنبية كانت سوريا تحسبها صديقة أو محايدة. فوجئ الحكم السوري وأجهزته بالمواقف العربية والدولية المستجدّة، وبتوسيع دائرة التظاهرات في المحافظات السورية. تدخّل الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية في التصدّي للتظاهرات، التي باتت تنطلق بعد صلاة كلّ يوم جمعة بجموع المصلّين الخارجين من المساجد، وتنضمّ إليهم أعداد

أخرى. لا شكّ أن الأجهزة الأمنية السورية فوجئت بحجم التظاهرات، واتساعها، ولم تكن تتحسّب لها، ولم تُعِدّ خططاً أمنية لمواجهتها أو استيعابها .
انقسم السوريون إلى رأيين: الأول يقول إن النظام سوف يسقط خلال فترة قصيرة، كما سقط النظامان التونسي والمصري. والثاني يقول إن النظام سوف يحسم الوضع خلال فترة قصيرة أيضاً. واستمرّت التظاهرات، والتظاهرات المضادة المؤيّدة للنظام، وتدخلت القوى الأمنية، وارتفع عدد القتلى. لم تنفع الاتصالات السياسية ووعود الإصلاح في لجم الاحتجاجات، التي كانت تتوسّع يوماً بعد يوم. هذا وقد كان أحد أيام التظاهرات الساخنة قد سمّي بـ»جمعة حماة الديار»، في تحيّة من المتظاهرين للجيش السوري ومحاولة استمالته، أو تحييده، كما حصل في تونس ومصر. لكن الجيش استمرّ بالتدخل دفاعاً عن النظام، واتّسعت دائرة المواجهات. في ما بقيت محافظات كبرى كالرقّة وحلب والسويداء خارج دائرة التظاهرات. أما مدينة بانياس الساحلية، فشهدت تظاهرات واشتباكات ساخنة مع القوى الأمنية، وكذلك مدينة اللاذقية، وسرعان ما حُسِم الوضع على الساحل لينفجر في جبال الساحل في «الحفّة» و«سلمى» وغيرهما.
في 11 يونيو (حزيران) 2011، انشقّ المقدّم حسين هرموش مع بعض الضبّاط والعسكريين عن قيادة الجيش السوري، وتوجّهوا إلى جبل الزاوية في إدلب، ثم إلى تركيا. وبعد ملاحقة الأجهزة الأمنية العسكرية لهم، تمّ اعتقال هرموش، ونشرت معلومات عن إعدامه. كان هرموش أول ضابط يتمرّد على القيادة العسكرية السورية، ويظهر في الإعلام، ويُدلي ببيانات ضدّ النظام. في 29 يوليو (تموز) 2011، أعلن العقيد رياض الأسعد انشقاقه، وتشكيل «الجيش السوري الحرّ»، وفرّ إلى تركيا، وشكّل مركز قيادة لإدارة فرار العسكريين من الجيش واستيعابهم في الجيش الحرّ. على عكس حركة هرموش، تلقّى الأسعد تسهيلات من تركيا ودول أخرى، وبالإضافة إلى دعم سياسي وإعلامي ومالي. اعتبرت قوى عدّة أن الجيش الحرّ هو البديل للجيش السوري، وهو الذي يحمي المواطنين من قمع الجيش والقوى الأمنية. كان المثلان التونسي والمصري حاضرين حين نصحت القيادات العسكرية، وبأشكال مختلفة، تلميحاً أو تصريحاً، بن علي ومبارك بالتنحي. أما في سوريا، فلم يحصل مثل ذلك. فلماذا؟ مع أن كلّاً من الرؤساء بن علي ومبارك والأسد، كان قائداً عاماً للقوّات المسلحة في بلده، إلّا أن مبارك وبن علي كانا يعتمدان على إدارة المخابرات، وقيادة الأركان، فيما كان الوضع في سوريا مختلفاً. الرئيس الأسد كان يمارس عمله بشكل يومي كقائد عام للجيش والقوّات المسلحة، ويلمّ بكلّ تفاصيل الجيش، ويعاونه مكتب عسكري في الرئاسة يترأسه شقيقه العميد ماهر الأسد. كما كان على اتصال دائم بأركان القيادة وأجهزة الأمن، وهذا ما حالَ دون تكرار سيناريو تونس أو مصر. توجّهت أنظار المعارضين نحو السيناريو الليبي، أي إسقاط النظام بقوّة خارجية، بالاستناد إلى قرار دولي، لكن مجلس الأمن، الذي كان قد أصدر قراراً بحماية المدنيين في ليبيا، فشل في إصدار قرار مماثل لسوريا، بسبب استخدام روسيا والصين حقّ الفيتو.
في العام 2013 أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما عن نيّته توجيه ضربة عسكرية إلى سوريا، لكنّه تراجع في اللحظات الأخيرة لمصلحة اتفاق إزالة الأسلحة الكيماوية السورية.
خسر الجيش السوري مواقع عديدة، أوّلها جسر الشغور، حيث هاجم مسلّحون مركزاً للشرطة والأمن، وقتلوا عناصره، وعددهم يزيد على المائة. شكّل ذلك ضربة قوية لهيبة الأجهزة الأمنية السورية، التي تحكّمت لفترة طويلة بالأمن والسياسة في سوريا.
في 9 يناير (كانون الثاني) 2012 بدأت المنظّمات المتطرّفة بالظهور، وأعلن تشكيل «جبهة النصرة»، وباشرت عملياتها بالسيارات الانتحارية في دمشق وحلب ومدن أخرى، وعلى مراكز الجيش والشرطة والأمن. ووجهت ضربات قوية وموجعة للنظام في ما بعد، أشهرها تفجير «مبنى الأمن القومي»، واغتيال أعضاء خلية الأزمة في 18 يوليو (تموز) 2012، وهم: وزير الدفاع داود راجحة، ونائبه

لم يغيّر «الربيع العربي» من وضعية الشعوب العربية فقط، بل غيّر كذلك من وضعية الجيوش العربية نفسها، بجعلها «تتمرّد»، مثلاً، على رأس السلطة السياسية العربية الحاكمة في دول بعينها لم يسبق لها أن «تمرَّدت» بسهولة عليها وذلك بداعي حفظ وحدة الوطن ومنع الإنزلاق إلى هاوية الاقتتال الأهلي



آصف شوكت، ورئيس خلية الأزمة حسن تركماني، ورئيس مكتب الأمن القومي هشام بختيار، وإصابة وزير الداخلية محمد الشعار. انتشرت جبهة النصرة على حساب الجيش الحرّ، فقرّرت الولايات المتّحدة وضعها على لائحة الإرهاب، الأمر الذي صدم المعارضة السورية. وقع الكثير من عتاد الجيش وآلياته، ومراكزه، وبعض المطارات في أيدي مسلحي المعارضة، من الجيش الحرّ وجماعة النصرة. واللافت أن الجيش الحرّ، لم يقتصر على العسكريين المنشقّين، بل ضمّ في صفوفه عناصر مدنيّة انضوت في ألوية تحمل أسماء دينية، مثل «لواء أحفاد الرسول» و«لواء الفاروق» وغيرهما. لم تنفع محاولات الدول الداعمة للمعارضة في تقوية الجيش الحرّ، وخصوصاً بعدما عُيّن اللواء سليم إدريس رئيساً للأركان، وزُوّد بأسلحة وعتاد، لكن «جبهة النصرة» استولت على مخازن الأسلحة، وأُقيل إدريس، وسيطرت «النصرة» على الوضع، حتى قدوم «دولة الإسلام في العراق والشام» المعروفة بـ»داعش». نشبت حرب بين «داعش» و«النصرة» أدّت إلى سقوط أكثر من سبعة آلاف قتيل.

اختلفت وضعية الجيوش العربية بين بلد وآخر من بلدان «الربيع العربي»، منها مَن تفكّك مثل ليبيا، أو أصيب بالشلل مثل اليمن، أو تسلّم السلطة مثل مصر، أو بقي خارج السلطة وقام بحراسة الديموقراطية مثل تونس، أو ما يزال يقاتل دفاعاً عن النظام، كما هو الحال في سوريا

في 30 يونيو (حزيران) 2012، عُقد مؤتمر جنيف الأول، وصدر بنتيجته تفاهم أميركي - روسي، ثم استؤنف المؤتمر في 22 يناير (كانون الثاني) 2014 في مدينة مونرو السويسرية. لم يتوصّل المؤتمرون إلى أي صيغة لتسوية، أو تهدئة، بل استمرّت الحرب بين الجيش السوري، وجماعات المعارضة المسلحة، في كرّ وفرّ.

في يونيو (حزيران) 2013، أعلن «حزب الله» اللبناني مشاركته القتال إلى جانب الجيش السوري، وسيطر على مدينة القصير غرب حمص، ثم توسّع تدخل الحزب إلى جانب الجيش السوري، لتتمّ السيطرة على منطقة جبال القلمون، غرب سوريا، ولتصبح الحدود اللبنانية السورية تحت سيطرة الجيش السوري وحزب الله.

تراجعت القدرات القتالية لوحدات الجيش السوري، وتدخلت وحدات النخبة من الحرس الجمهوري، والفرقة الرابعة في المعارك، وكذلك القوّات الجوية. في المقابل حافظ الجيش على حدّ مقبول من التماسك والوحدة، على الرغم من الخسائر التي لحقت في صفوفه، والتي قُدّرت بأكثر من خمسة وعشرين ألف قتيل، وفرار عشرات الآلاف.

ما زال الجيش السوري يتلقى التسليح من روسيا، والدعم بالمقاتلين من حزب الله، والدعم من خبراء إيرانيين، ومجموعات عراقية. ما زالت الحرب مستعرّة في سوريا ومفتوحة على احتمالات عديدة. أسهم الجيش بشكل فعال في الحفاظ على النظام السياسي، لأن الجيش في سوريا هو النظام، والرئيس هو القائد الفعلي للجيش والنظام في آن معاً.

اعتمد الجيش خطّة التمسّك بالمناطق المأهولة، وخصوصاً مراكز المحافظات، وخسر مدينة الرقة، وقسماً من حلب.. على عكس الثمانينيات، حيث كان الريف هو الداعم الأكبر للنظام، فقد أصبح الريف في هذه الأزمة، المشكلة الأكبر للنظام، وأضحت المدن الكبرى هي المؤيّدة له.

على الصعيدين الطائفي والعرقي، يتألّف الجيش السوري من عسكريين من جميع الطوائف والمناطق والإثنيات بسبب التجنيد الإلزامي، حيث يتابع المواطن السوري خدمة عسكرية لمدّة ثلاثين شهراً، ومن الطبيعي أن تكون الطائفة الإسلامية السنّية هي الغالبة. أما على صعيد الضبّاط، فيغلب الطابع الريفي على ضبّاط الجيش، وهذا ما يفسّر وجود ضبّاط من الطائفة المسيحية والعلوية والدرزية والإسماعيلية في مراكز قيادية، من دون أن يمسّ ذلك بالغالبية الإسلامية السنّية، وخصوصاً الضبّاط القادمين من محافظات إدلب ودرعا ودير الزور، حيث هناك إقبال على التطوّع في الجيش بصفة ضابط، على عكس محافظتيْ دمشق وحلب.

على الرغم من وقوع مجازر طائفية في بعض المناطق السورية، حافظ الجيش السوري على تماسكه وتنوّعه، وهذا ما أدّى إلى صمود النظام، على الرغم من الخسائر البشرية الكبيرة والدمار الهائل في البنى التحتية والخسارة الكبيرة في العتاد العسكري.

أدّت سيطرة القوى المتطرّفة على المعارضة في الداخل، وخصوصاً «داعش» و«جبهة النصرة»



و«الجيش الإسلامي» إلى خسارة سياسية للمعارضة، وخصوصاً بعدما وضعت الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية هذه المنظمات على لوائح الإرهاب.
استفاد النظام من هذا الوضع، وفي 3 يونيو (حزيران)، جرت انتخابات رئاسية سورية، ترشّح فيها الرئيس بشار الأسد، ونافسه اثنان هما: ماهر الحجّار عضو مجلس الشعب من حلب، وحسّان النوري، وزير سابق من دمشق، وأُعلِن بنتيجتها فوز الأسد بنسبة 88 % من المقترعين، وأُعلن أن نسبة الاقتراع بلغت 73 %. لم تعترف الولايات المتحدة والدول الغربية والعربية الداعمة للمعارضة بنتيجة الانتخابات، لكنّها أظهرت فتوراً في معارضتها.
أدّت الأحداث السورية إلى مقتل نحو مائتي ألف مواطن، بين عسكري ومدني حتى الآن، وإلى إصابة مئات الآلاف بجراح، وإلى تهجير نحو 6 ملايين مواطن داخل البلاد وخارجها. توزّع النازحون على الدول المجاورة، حيث أُنشئت مخيمات للنازحين في الأردن وتركيا، فيما زاد عددهم في لبنان عن المليون ونصف المليون نازح، مؤثّرين بذلك على النسيج الاجتماعي للبلد الصغير.
تعرّض الاقتصاد السوري لخسائر جسيمة، ودُمّرت آلاف المصانع الكبيرة في حلب وريف دمشق، كما دُمّر جزء كبير من البنية التحتية، وخصوصاً محطّات الكهرباء وخطوط سكك الحديد، ونقل النفط والغاز وباصات النقل العام وغيرها.
ما تزال الأزمة السورية قائمة، والبلاد تشهد حروباً متنقّلة وعنيفة. في المقابل، ما زال الجيش السوري متماسكاً، على الرغم من الإنهاك الحاصل في صفوفه.. وبعد أكثر من ثلاث سنوات، انشقّ مَن يريد الانشقاق عن هذا الجيش، وبقي مَن يريد البقاء فيه، والنتيجة أن الجيش بات هو عملياً مَن يحفظ النظام، ويدافع عنه.
وكما اختلف «الربيع العربي» بين بلد وآخر، اختلفت وضعية الجيوش العربية أيضاً، منها مَن تفكّك مثل ليبيا، أو أصيب بالشلل مثل اليمن، أو تسلّم السلطة مثل مصر، أو بقي خارج السلطة، وقام بحراسة الديموقراطية مثل تونس، أو ما يزال يقاتل دفاعاً عن النظام، كما هو الحال في سوريا.
لكن ما يجب الإشارة إليه أن الجيوش العربية، ولاسيّما المركزية منها، أُريد لها التفكّك والتبعثر، وإشغالها بحروب داخلية مفتوحة، كي تنحرف عن صراعها المركزي مع الدولة العبرية، الماضية في توسّعها الجغرافي، وبناء المستوطنات الجديدة، خلافاً للقانون الدولي، والمضي بمفاوضات شكلية مع الفلسطينيين في رام الله لا طائل منها سوى التظاهر بالمفاوضات، لتمرير المشروعات الاستيطانية، التي بلغ عدد المستوطنون اليهود الجدد فيها ما يقارب 600 ألف مستوطن.
وثمّة مَن ينصح قوى التغيير السائرة في مدّ موجات الربيع العربي، بالتنبّه الشديد إلى مسألة الجيوش العربية وحفظ بناها، التي يجري فرطها وتحطيمها (بموافقة ضمنيّة من هذه القوى أو في غفلة عنها، لا فرق) تحت لازمة، أو خدعة أنها «جيوش قمع واستبداد وعداوة للديمقراطية الناشئة»، ففي الأمر تضليل كبير بالفعل، ويُراد منه تخريب الأوطان، أوطاننا.. بكسر أعمدتها الفقرية وتقسيمها وتذريرها. ونسأل: مَن حمى الثورة في مصر من الذين حرّفوها أو أخذوها باتجاه التديّن السياسي، والدخول في مشروعات مشبوهة تُفضي إلى تقسيم مصر، انطلاقاً من سيناء؟ مَن حسم الموقف في كلٍّ من مصر وتونس باتجاه مصلحة قوى التغيير على الأرض، ووضع حدٍّ فعليٍّ للفوضى والحروب الأهلية الداخلية؟

تراجعت القدرات القتالية لوحدات الجيش السوري، وتدخّلت وحدات النخبة من الحرس الجمهوري، والفرقة الرابعة في المعارك، وكذلك القوّات الجوّية.. في المقابل حافظ الجيش على حدّ مقبول من التماسك والوحدة على الرغم من الخسائر التي لحقت في صفوفه والتي قُدّرت بأكثر من 25 ألف قتيل وفرار عشرات الآلاف

العسكر والديمقراطية

ثم مَن قال إن العسكر ليسوا أهلاً للديمقراطية، بل رموزاً عليا لها، وبخاصة في قلب بلاد الديمقراطية عينها؟ الأميركي دوايت آيزنهاور (1890 – 1969) مثلاً، القائد الأعلى للقوّات المسلّحة الأميركية في عهد الرئيس الأميركي هاري ترومان في العام 1951، وبعدما انتقل من منصبه المذكور ليتولّى قيادة حلف الناتو في باريس، شرع الحزبان الأميركيان: «الديمقراطي» و«الجمهوري» يتنافسان لإقناعه بالترشّح عنهما معاً للوصول إلى سدّة البيت الأبيض، باعتباره حامي الديمقراطية وحارس دولة



المؤسّسات والقوانين والقضاء في الولايات المتحدة. لكنّه ترشح عن الحزب الجمهوري، وحصد أصوات الديمقراطيين أكثر من أصوات الذين ترشّح باسمهم.
أما الجنرال الفرنسي شارل ديغول (1890 – 1970)، الذي تزعّم حركة التحرّر الوطني لبلاده من الاحتلال النازي، وتمكّن في العام 1944 من أن يتحوّل إلى رمز سياسي عالمي، دخل بعدها عاصمة بلاده باريس في 25 أغسطس (آب) من العام نفسه كزعيم شعبي منتصر، فقد تحوّل هو الآخر إلى عنوان ديمقراطي عريض، بخاصة بعدما أسّس حزباً سياسياً سمّاه «الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة». وقد استجاب ديغول لاحقاً لمطلبٍ شعبي فرنسي للترشّح للرئاسة الأولى، وصار رئيساً للبلاد في ديسمبر (كانون الأول) من العام 1958، وحصد تأييداً شعبياً كاسحاً أسّس لما عرف بـ«الجمهورية الفرنسية الخامسة».
غير أنه كشف عن شخصية غاية في الشفافية والديمقراطية في العام 1968 حين أجرى استفتاءً حول سياسة تطبيق مزيد من اللامركزية في البلاد، مشترطاً قبلها التنحّي عن السلطة الرئاسية في حال لم توافق نسبة كبيرة من الشعب الفرنسي على اقتراحه. وبعدما جاءت نتيجة الاستفتاء غير مرضية له، وإن كانت نسبتها أقلّ بقليل من النسبة التي كان قد حدّدها سلفاً، فقد اتخذ قراراً جريئاً بالتنحّي عن السلطة. كان ذلك يوم 28 إبريل (نيسان) من العام 1969، وهو يوم اعتبره الأعمّ الأغلب من الفرنسيين يوماً حزيناً للغاية في تاريخ فرنسا الحديثة. أما ديغول فقال عبارته الشهيرة بعد ذلك: »رجل السياسة الحقّ، هو ذاك الذي يعلن دوماً عن استعداده للمخاطرة. ما الحكم، يا سادة، سوى الاختيار بين العيوب».



أدوار النساء في أحداث «الربيع العربي»

أ. د. آمال قرامي

ما أكثر المقالات التي تناولت «دور المرأة» في أحداث ما سمّي بـ«الربيع العربي». ولكن هل يمكن استعمال صيغة المفرد (دور) عند الحديث عمّا اضطلعت به المرأة من أنشطة أو نحن إزاء تعدّد الأدوار وتنوّعها؟ وهل يتسنّى لنا الحديث عن المرأة أو عن نساء أبرزن التعدّد والاختلاف، إن كان ذلك على مستوى السنّ أو الطبقة أو الدين أو العنصر أو الانتماء الثقافي أو الأيديولوجي أو التجربة؟

إنّ المسار الثوري الذي تمرّ به الشعوب يفرض تغيير عدد من «البراديغمات» التي اعتاد الدارسون اعتمادها في بحوثهم، وتجديد المنظورات والمفاهيم، فضلاً عن تغيير اللغة، ولاسيّما أنّها مؤسّسة تتمتّع بسلطة فاعلة على مستوى البنى الذهنيّة والرمزيّة، وكذلك على مستوى بناء العلاقات بين مختلف المتلقّظين.

ما عاد بالإمكان الحديث عن « المرأة العربية»[1] لما لهذا الاستعمال من علاقة بنسق التنميط ذي النفس الاستشراقي و«الكولونيالي»[2]، والذي يتعامى عن رؤية الواقع المركّب. فالنساء لا يمثّلن طبقة، وهنّ مختلفات من حيث رؤيتهنّ لذواتهنّ، وأحلامهنّ، وتصوّراتهن وفاعليتهنّ. إنّ أداء السوريات مختلف عن أداء التونسيات أو اليمنيات أو المصريات... لارتباط الأدوار بالتركيبة الشخصيّة، وبما حصل من تراكمات تاريخيّة، من جهة، وبالخصوصيات التي يتمتّع بها كلّ بلد من جهة أخرى، والتي أسهمت في انبثاق وعي نسائيّ اختلفت درجاته ومساراته من مجتمع إلى آخر، من دون أن نغفل الظروف الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والثقافية التي كانت لها انعكاسات على حيوات النساء.

ولئن شاع استعمال الباحثين عبارة «المرأة»، وإشادتهم بإنجازاتها، فإنّنا نشير إلى أنّ هذا الحكم التعميميّ يُسقِط من اعتباره فئة من النساء الغائبات عن الفعل في الواقع، وهنّ اللواتي رفضن المشاركة في الثورة لاعتبارات مختلفة (السنّ، عدم الاقتناع، المرض، الإعاقة، الخوف...) أو كنّ مناصرات للأنظمة المهدّدة بالإسقاط أو اخترن حلولاً أخرى كالانتحار أو الهجرة المنظّمة أو الهجرة السريّة أو الانتماء إلى شبكات الإرهاب...وهو أمر يؤكّد أهميّة اعتماد مبدأ التنسيب.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات المنهجيّة نشير إلى أنّنا سندرس أدوار النساء مهتمّين بإسهامات الشابّات والكهلات والمسنّات، والأمهات والعازبات... ومتتبّعين نضال المنتميات إلى مختلف التيارات، وكذلك المنتميات إلى الفضاء البَيني[3]. كما أنّنا نروم التركيز على الأدوار الإيجابيّة دون سواها متجنّبين قدر الإمكان التعميم،

1 في سياق المقالات الكثيرة التي تناولت «دور المرأة» في «الربيع العربي» يمكن أن نشير على سبيل الذكر لا الحصر إلى: رياض البياتي، «دور المرأة في ثورات «الربيع العربي»، **الحوار المتمدّن**، العدد 3655 (2-3-2012)، متاح على: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2974**
إيمان الدربي، «دور المرأة فى الثورات العربية»، **موقع مجلة حواء**، (27 مايو 2011)، متاح على:
267114/posts/com.hawaamagazine//:http
عادل حبة، «الربيع العربي وتنامي دور المرأة السياسي والاجتماعي والعلمي»، (2011 / 10 / 29،)، مركز مساواة المرأة، متاح على:
http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=281513
«دور المرأة العربية ما بعد الثورات»، (30-12-2011)، متاح على: أماني الشوبكي،
http://www.middle-east-online.com/?id=12295
نبراس المعموري،المرأة والربيع العربي (القاهرة : دار العربي للنشر والتوزيع،2013).

2 اعتادت دارسات النسويات المهتمّات بتحليل واقع النساء في «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» ربط واقع النساء بمقولتيْ الدين وبنى القرابة وإرجاع كلّ الانتهاكات إلى الإسلام والعائلة والتأكيد على التشابه بين جميع النساء(sameness)؛ لمزيد من الاطلاع:
Chandra Talpade Mohanty, **Under Western Eyes:Feminist Scholarship and Colonial Discourse, in Third World Women and the Politics of Feminism**, Edited by Chandra Talpade Mohanty, Ann Russo, Lourdes .Torres, (Indiana University Press, 1991) , pp 50 -80

3 البين بين: نعني بها بقاء المرأة متأرجحة غير قادرة على الانتماء إلى هذا الفريق أو ذاك فهي في «منزلة بين منزلتين».

والانسياق وراء النزعة الانطباعيّة المغرقة في الذاتيّة. والملاحظ أنّ اختيار التطرّق إلى أدوار النساء يجد مبرّره في قلّة البحوث التي تناولت هذا الموضوع.[4]

1 - حضور النساء في الأحداث:التنويه والاعتراف

يقودنا استقصاء أهمّ الكتابات التي تطرّقت إلى حضور النساء في الحراك العربي إلى تبيّن مدى إشادة الدارسين بجهد النساء، وفاعليتهنّ، وتعدّد أدوارهنّ وتنوّعها، ومدى نزوعهم إلى التنميط الذي يعكس أحادية النظرة. ولكن إلى أيّ مدى يمكن اعتبار الإسهام النسائيّ حدثاً طارئاً بالفعل قد فاجأ العالم؟[5]

فبالتأمّل في أدبيات تاريخ النساء، ننتبه إلى أنّ هؤلاء كنّ دائماً فاعلات، ولكنّ عيون المؤرّخين كانت كليلة لا ترصد إلاّ أسماء المنتميات إلى الخاصّة، وإلى الثقافة الرسميّة ممّن امتلكن سلطة معرفيّة أو سياسيّة أو اجتماعيّة. ففاعليّة النساء إذن لا تقتصر على زمن دون آخر أو على مكان دون آخر، وهي وليست صفة جديدة تُنعت بها النساء في هذا القرن. ولكنّ الذاكرة الجمعيّة لم تحتفظ إلاّ ببعض النماذج التي احتلّت دوائر المركز، وأقصت من كنّ في الهامش. وهو ما يجعلنا أمْيَل إلى اعتبار أنّ ما يميّز مشاركة النساء هو العدد. فاللواتي خرجن إلى الميادين العامّة كان عددهنّ بالفعل لافتاً، ولاسيّما بعد أن قامت وسائل الإعلام بالتركيز على هذا المشهد الجديد، وتوثيقه في عصر هيمنت فيه ثقافة الصورة. ثمّ إنّ ما يميّز هذه المشاركة هو الحماس والجرأة، والإقدام على الفعل، وإحداث « الضجيج»، وغيرها من الصفات التي ينسبها المجتمع في «العادة»، إلى الرجال.

ويعزى فضل إبراز المشاركة النسائية إلى وسائل الإعلام العربية والعالمية التي رصدت فاعليّة النساء من مختلف الشرائح العمريّة والطبقيّة، والدينيّة ... وسجّلت صورهنّ وهنّ في الصفوف الأماميّة، ممّا يجعلنا نعتبر أنّ التشكيك في مشاركة النساء مغالطة تاريخية لا تفسّر إلاّ في ضوء التحيّز الذكوري، والرغبة في ممارسة الإقصاء.

ولكن ما الذي دفع النساء إلى الخروج، والإصرار على المشاركة في الثورات؟

2 - أسباب اضطلاع النساء بأدوار مهمّة

لا مراء في أنّ تعليم النساء كان وراء انبثاق وعي ساعد فئة منهنّ على الانخراط في الحركات النسائية. وقد نجم عن ذلك تحوّل بعضهنّ إلى نماذج قياديّة. واضطلعت المؤسّسات التعليميّة، والثقافيّة في العقود الأخيرة، بدور توعويّ مهمّ حين اختارت نشر ثقافة التربية على حقوق الإنسان، والتعريف بمنظومة القيم الكونية، وثقافة المواطنة. وقد ترتّب عن ذلك التوجّه ازدياد عدد الناشطات الحقوقيات، وحرص الكاتبات، والروائيات، والفنّانات على استلهام النماذج من التاريخ، فصُوِّرت أعمال فنيّة تعرّف بهدى الشعراوي، وجميلة بوحيدر وغيرهما، وكُتبت نصوص تعرّف بالفاعلات في التاريخ، ونُشرت سير ذاتية تسرد أشكال التزام النساء(فريدة النقّاش، نوال السعداوي، فاطمة المرنيسي...)[6].

وأفضت العولمة إلى اطّلاع النساء على ثقافة المقاومة في فلسطين، والجنوب اللبناني، وجنوب

---

4 تهميش دراسة المشاركة النسائية ظاهرة عابرة للثقافات. فعلى الرغم من كثرة المؤلّفات حول ثورات العالم، فإنّ ما كتب حول تحليل أدوار النساء واعتماد مقولة الجندر يعدّ قليلاً. ولم نعثر في ما اطّلعنا عليه من كتب على مؤلف أفرد لهذا الموضوع ولكن هناك بعض المقالات المبثوثة في بعض الكتب نذكر على سبيل المثال: مجموعة من المؤلفين، كتاب **«الربيع العربي» ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات**،بيروت، شرق الكتاب،2013، خصّص مقالين: «دور المرأة في الثورات العربية» لمائلة بخاش، و«نساء مصر: من الثورة إلى العورة» لشيرين أبو النجا، وأصدر مركز دراسات الوحدة العربية كتاباً جماعياً تحت عنوان:**«الربيع العربي» في مصر: الثورة وما بعدها**، تضمّن فصلاً بعنوان: «النساء أيضاً جزء لا يتجزّأ من الثورة»، (ص ص 191- 214) كتبته هانية شلقامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2012.وعالج حميد الدباشي أدوار النساء في كتابه:

Hamid Dabashi,**The Arab Spring: The End of Post colonialism** (Zed: UK,2012).

5 يرجع استغراب الدارسين من تميّز أدوار النساء إلى تركيزهم على تقصّي سياسية الأنظمة الثيوقراطية الشمولية وإهمال تحليل الديناميكية المسّجلة في مسيرة الأفراد . فالنساء خضن معركة مع النظام من أجل التغيير الاجتماعي ولكن النتائج المتوصل إليها لا تعبّر عن جميع تطلعاتهنّ.

6 تذكر نوال السعداوي في كتابها **الثورات العربية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2013)، أنّها خرجت في 21 فبراير (شباط) 1946 في تظاهرة ضدّ الإنجليز في أيام وزير الداخلية محمود النقراشي، وكانت تمشي وسط التظاهرة وتهتف: يسقط الظلم يسقط الإنجليز،

وجاء في مؤلّف فاطمة خير، **أنثى مع سبق الإصرار** (القاهرة:مركز المحروسة، 2012) أن شاهندة مقلد التي اعتقلت أكثر من مرّة انتقدت العام 2008 نظام مبارك بوضوح وعلنية واتهمته بغياب العدالة وأكّدت ثقتها في انتفاضة قريبة للشعب المصري تتمثل في « ثورة شعبية» في نصّ كلامها قبل ثلاث سنوات على الانتفاضة الشعبية التي أنهت حكم مبارك.وقد تعرّضت شاهندة للأذى على يد متشدّد إسلامي عند القصر الجمهوري فيما يعرف بأحداث قصر الاتحادية في ديسمبر (كانون الأوّل) 2012.وتقول الكاتبة «فلا ألف رجل يساوي في الحقّ «شاهندة»، وتورد ما كتبه عنها الشاعر أحمد فؤاد نجم حين اعتقلت في عهد السادات لرفضها معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل..فيا شاهندة وخبرينا يا أم الصوت الحزين- أم العيون جناين يرمح فيها الهجين.إيش لون سجن القناطر إيش لون السجانين- إيش لون الصحبة معاكي نوار البساتين.

إفريقيا، وإيران، وأميركا اللاتينية، وغيرها من البلدان، وتبادل الخبرات وبناء الاستراتيجيات، فضلاً عن الإفادة من وسائل الإعلام الجديدة لبثّ التوعية، ونشر الخبر والحصول على المعلومة، وتنظيم الصفوف.

ولا يمكن التغاضي عن اضطّلاع النساء في العقود الأخيرة، بمهام مختلفة مكّنتهن من خبرات تراكمت على امتداد الزمن، ورسّخت لديهنّ الثقة في النفس، ولاسيّما بعد أن احتلّت فئة من النساء مواضع صنع القرار، وامتهنت أخريات مهناً يُفترض أنّها ذكوريّة كقيادة الطائرات أو تولّي القضاء أو الحصول على رتبة جنرال في المؤسّسة العسكريّة أو عالمة في الذرّة... ويتّضح أنّ مشاركة النساء في المجال الاقتصاديّ قد ضمنت لأغلبهنّ الاستقلاليّة، وجعلت فئة منهنّ تنخرط في العمل النقابيّ، وتدافع عن حقوقها.[7]

ومكّنت بعض التيارات الإسلاميّة النساء من الاضطّلاع بأدوار تعبويّة. فتراكمت لديهنّ الخبرات في المجال الدعويّ الاجتماعيّ، وبرزت إسهاماتهنّ في المجال المعرفيّ الدينيّ(صافيناز كاظم، هبة رؤوف عزّت، نادية ياسين،...). ونجم عن عولمة الحركات النسائية الدينيّة بناء قدرات النساء المنتميات إلى شرائح اجتماعية تعاني من الفقر والتهميش، وتغيّر بنيتهنّ النفسيّة، وتشكّل هويتهنّ على نحو مغاير[8].

ولئن قيل إنّ الرغبة في التحرّر من القهر هي ما حفّز الناس على الخروج إلى الشوارع، فإنّ حرص النساء على المشاركة عكس حاجة مضاعفة للتحرّر من الهيمنة[9]: هيمنة الدولة، وهيمنة المجتمع الأبويّ. فالشعور بالغبن المتولّد عن ممارسة العنف، والتمييز ضدّ النساء، وانتشار ثقافة الإفتاء التي تستهدفهنّ، وذيوع ممارسات تكرّس دونيّة النساء، والتعدّي على حقوقهنّ، كلّ هذه العوامل أفضت إلى وعي هؤلاء بضرورة التعبير عن ذواتهنّ، وتصوّراتهن للمستقبل. وما دامت السياسة تخترق كلّ شيء فما يحدث للنساء في فضائهنّ الخاصّ هو سياسيّ بامتياز، يجعلهنّ أكثر تحمّساً للفعل والتعبير عن مواطنيتهنّ الكاملة.

كان عدد النساء اللواتي خرجن إلى الميادين العامّة لافتاً، كما تميّزت مشاركتهنّ بالحماسة والجرأة والإقدام على الفعل وإحداث «الضجيج» وغيرها من الصفات التي ينسبها المجتمع في «العادة» إلى الرجال

إنّ كلّ هذه التغييرات قد أسهمت إلى حدّ ما في جعل أغلب النساء مستعدّات للمشاركة في الأحداث لا من منطلق أيديولوجيّ أو دينيّ أو سياسيّ بل من منطلق المواطنة. وهو أمر يثبت التغيير الحاصل على مستوى الوعي. فالنساء يتموقعن في المجال الحقوقيّ الذي ينشد تمكين الإنسان من الحقّ في السعادة بقطع النظر عن جنسه وعرقه ودينه...

بيد أنّ هذا التحوّل سرعان ما تمّ التحكّم به بعد الثورة إذ عادت آليات الحدّ من مرئية النساء، وهيمن الخطاب الذكوري الذي يطالب النساء بالامتثال لعرف المجتمع وتقاليده، وعادت أيضاً العلاقات الأسرية المتسلّطة من جديد (العائلة،القبيلة،العشيرة...).ونقدّر أنّ هامش تحرّر النساء بات مشروطاً بمدى قدرتهنّ على التفاوض مع هذه المؤسّسات.

3 - في تصنيف الأدوار

يمكن تصنيف هذه الأدوار وفق الزمان والمكان والنوعيّة. فهناك أدوار اضطلعت بها النساء أثناء الثورة، وأخرى أثناء المسار الانتقاليّ، وهناك أدوار تقليديّة، وأخرى جديدة ومبتكرة لا عهد للنساء بها، وهناك أدوار جماعيّة، وأخرى فرديّة، وثمّة أدوار بسيطة، وأخرى مزدوجة أو معقّدة، وهناك أدوار قامت بها النساء في الداخل وأخرى في الخارج، وهناك أدوار اختصّت بها النساء، وأخرى قامت بها النساء مع الرجال. وهذا التصنيف إجرائيّ إذ لا يمكن الفصل بين هذه الأدوار لأنّها مركبّة.

---

7 نشير على سبيل المثال إلى تحركات عمّالية في مصر(عاملات المحلّة الكبرى في الإسكندرية 2008) وفي تونس(نساء الحوض المنجمي) وكذلك في البحرين.
لالة خليلي، «النساء في الانتفاضات العربية وبعدها»، مجلة **الثورة الدائمة**، عدد4(يناير 2014)،ص35.
Hossam El-Hamalawy, 2008. "Revolt in Mahalla" in **International Socialist Review** 59.http://www.isreview.org/issues/59/rep-mahalla.shtml

8 R. Ray and A. C. Korteweg, "Women.s Movements In The Third World: Identity, Mobilization, and Autonomy", **Annual Review of Sociology**, 1999. 25:pp47.71.
Julie Elisabeth Pruzan-Jørgensen,Islamic Women's Activism Inthe Arab World Potentials And Challenges For External Actors,Diis Report 2012:02,Diis .
Danish Institute For International Studies,25,Pp1-75.

9 Najwa Sahloul,"La Femme Et La Revolution Syrienne», 11 juillet 2014, **http://souriahouria.com/la-femme-et-la-revolution-syrienne-par-najwa-sahloul/**



فإذا نظرنا في أدوار النساء أثناء الأحداث، تبيّن لنا أنّها تنوس بين المحافظة على الأدوار التقليديّة، وابتكار أدوار جديدة. فشحذ الهمم هو أسلوب قديم نهضت به النساء في الغزوات والحروب، وهو قائم على تحريك المشاعر، وتذكير الرجال بالصفات التي تميّزهم عن النساء وفق الصور النمطيّة المتضادة(قوّة / ضعف، شجاعة/ جبن...). ولكنّ هدف شحذ همم الرجال يتجاوز التشجيع إلى توعّد الجبناء منهم بما سيلحقهم من خزي، وعار، وذلّ، وفقدان للامتيازات الذكوريّة إن هم غادروا المعركة. وفق هذا التصوّر لا نستغرب خروج أمّهات المساجين، وزوجاتهم مندّدات بمظالم القذافي في ليبيا، واتّخاذ أسماء محفوظ زمام المبادرة بإطلاق دعوات للخروج منذ 18 يناير 2011 على صفحتها على الفايسبوك، وتهديد الفتيات الرجال بأنّهنّ سيخرجن بمفردهنّ إن عنّ لهؤلاء القرار بالبيوت. وقد قامت الشابات بدور تحريك المشهد متوسّلات في ذلك بفنّ الخطابة فاستمعنا إلى هتافاتهنّ بالأبواق: «لو رجاله انزلوا كفايه بقى عيشة الذل، «ارحل من أجل حقوقنا الضائعة نحن حفيدات أروى وأسماء».[10]

لئن قيل إنّ الرغبة في التحرّر من القهر هي ما حفّز الناس على الخروج إلى الشوارع، فإنّ حرص النساء على المشاركة عكس حاجة مضاعفة للتحرّر من الهيمنة

وإلى جانب التحفيز، نهضت النساء بالأدوار الجندرية التي تُلقى على عاتق الأمّهات والأخوات والزوجات، كالرعاية والطبخ والغسل وتوزيع الأكل والغطاء والأدوية والمؤازرة والتطبيب، ووجدنا أيضاً أخريات يحملن السلاح(ليبيا- سوريا[11])

أمّا الأدوار الجديدة فقد تمثّلت في استعمال « الميديا» لتوثيق الصور، والشهادات، وكتابة الشعارات، والمشاركة في حماية الأحياء، والتنظيم، وابتكار الاستراتيجيات لمواجهة النظام، فضلاً عن اعتماد «سياسة الأجساد». فخروج النساء في اليمن ملتحفات بالنقاب، والحنّاء بأياديهنّ يرسمن بها شعارات ثورية يكسر الصور النمطيّة التي تروّج حكماً مفاده أنّ المسلمات، وبخاصّة منهنّ المنقّبات خانعات، غير قادرات على تغيير منزلتهنّ ممّا يبرّر تدخّل الآخر/ الخارجي لحمايتهنّ. ولعلّ كتابة الشعارات على الأيادي أو الأوجه، خير دليل على قدرة النساء على التصرّف في أجسادهنّ، وتحويلها إلى مساحات للكتابة، بل المواجهة.[12]

ولئن همّش الإعلام التركيز على عدد الشهيدات، والجريحات، والمعتقلات، والمغتصبات، فإنّ وعي النساء بضرورة حفظ الذاكرة، وخطورة تزييف الوعي الجمعي حفّزهنّ على تسجيل شهاداتهنّ عبر الفيديو أو المحمول. كما أنّ انتباه النساء إلى خطورة الموقف جعلهنّ يشاركن في حماية الميادين بالتثبّت في هوّية الداخلين، أو جمع التبرعات إلى غير ذلك.

ونظراً إلى أنّ مرحلة الانتقال الديمقراطي أبانت عن رغبة واضحة في إقصاء النساء من المشاركة السياسيّة، فإنّ النساء أدركن أنّ المسار الثوري مستمرّ، واقتنعن بضرورة تأسيس الجمعيات، والتشبيك، وعقد التحالفات النسائية، وتنظيم الاحتجاجات والمسيرات من أجل المطالبة بتنفيذ أهداف الثورة : العدالة الاجتماعيّة، والمساواة ، والكرامة، والحريّة.

وتأتي التحركات من أجل دسترة الحقوق في سلّم الأولويات الملقاة على عاتق النساء. ويمكن القول إنّ إسهام الحقوقيات في بثّ الوعي، وحفز الريفيّات والقرويّات على وجه الخصوص، على المشاركة في الانتخاب والاستفتاء، وإبداء الرأي... أتى أكله. إذ تحمّست النساء للمشاركة في كلّ نشاط سياسيّ، بل إنّ ترشّح بعض النسوة للرئاسة [13]، وإن كان رمزيّاً، يثبت أنّه ما عاد بالإمكان احتكار السلطة السياسيّة.

لقد سمح اتّساع هامش حرّية التعبير للكاتبات والمثقّفات وغيرهنّ، فضلاً عمّا سبق، بالتعبير عن مواقفهنّ، وفضح محاولات الارتداد؛ فانطلقن في مواجهة الفكر المنغلق. ولم تتخلّف الجامعيّات المختصّات في القانون، والمحاميات، والقاضيات

10 يمكن مشاهدة فيديو الجدع جدع والجبان جبان المتاح على: //:http www.youtube.com/watch?v=cUYi18XRcQA

11 يمكن مشاهدة الفيديو التالي:
a5pJJaGxPNs=v?watch/com.youtube.www//:http
ابنة جنرال سوري أوّل امرأة قائدة لواء تقود معارك الجيش الحرّ ضدّ الأسد (فيديو)
92242/com.an7a.www//:http

12 نشير هنا إلى ظهور علياء المهدي عارية في مصر 2011،وآمنة السبوعي المنتمية إلى حركة الفيمان في تونس، والتي كتبت على صدرها «جسدي هو ملكي».

13 في مصر بثينة كامل، نهى الزيني، منى برنس، وفي تونس آمنة منصور القروي وبدرة قعلول، وكلثوم كنو، وليلى الهمامي.



والإعلاميات، والفنّانات وغيرهنّ عن الواجب الوطنيّ، ففرضن أنفسهنّ في الحوارات المنظّمة بشأن إدارة المرحلة، ونددن بمظاهر التراجع، وانتقدن الانزياح عن المسار الثوري، وأدنَّ تعمّد الجهاز الأمنيّ انتهاك حرمة أجساد النساء، وإذلال الشابّات من خلال كشوف العذريّة(مصر) أو اغتصابهنّ(تونس، ليبيا، سوريا..).

ويعتبر دخول النساء اللجنة العليا لحماية الثورة والمجلس التأسيسي(تونس) أو في اللجان التشريعية، كلجنة الـ50 (مصر)، والمجلس الانتقالي (ليبيا) والمجالس التنسيقية للثورة (اليمن) وغيرها من الأطر، علامة مميّزة على الدور الذي نهضت به فئة من النساء. ولئن تفاوتت أدوارهنّ من حيث حسن الأداء، وخدمة مصالح النساء، ووجّهت لهنّ الانتقادات، فإنّنا نذهب إلى أنّ المشاركة تعدّ خطوة مهمّة لأنّها مكّنت النائبات من اختبار قدراتهنّ، والتدرّب على مهارات فنّ التفاوض، وكيفيّة مواجهة الإعلام ، وحفزت في الوقت عينه، بقية النساء على دخول معترك العمل السياسيّ.

ولم تكتفِ النساء بتنظيم الاحتجاجات، وقيادة التظاهرات، بل إنّهن تقدّمن بعرائض إلى القضاء يطالبن فيها بتتبّع مَن خرق القانون أو من انتقص من كرامة النساء. كما أسهمت النساء أيضاً في صوغ النصوص التي تعبّر عن رؤيتهنّ لكتابة الدستور. فقد تقدّمت جمعيّات كثيرة بمقترحات ومشروعات تخصّ الدستور، وأدلت النساء بآرائهنّ، ومكنّ المشرفين على العمليّة السياسيّة من الاطّلاع على مطالبهنّ، ولم يتوانيْنَ عن ممارسة الضغط.

ولئن بدا لبعضهم أنّ المطالبة بجندرة اللغة في كتابة الدساتير(تونس، مصر، اليمن)، وفي الخطابين السياسي والإعلامي، هي مطالب فئوية، ولا تمثّل أولويّة، فإنّ النساء تشبّثن بإحداث التغيير على مستوى البنى الذهنيّة إيماناً منهنّ بأنّ للوعي صلة باللغة، والسلطة، والمعرفة. فمن خلال لغة القانون، ولغة المتلفّظين يتحقّق نصيب من الاعتراف بمواطنية النساء فيخرجنَ من بؤرة التعتيم.

4 - تقييم الأدوار

يلوح من خلال استقصاء ما تيسّر من أدبيات الثورات العربية أنّ الإضافة تكمن في اتّخاذ عدد من النساء زمام المبادرة، وابتكار الأفكار، وإنتاج المقترحات والتصوّرات؛ وهي أنشطة أزالت الحجب، وصحّحت الصورة. فالنساء يمتلكن إرادة، ووعياً، وعزماً، وقدرة على الإسهام في تغيير الواقع الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي.

أ- قراءة الأدوار في بعدها الخصوصيّ

اضطلعت النساء بمجموعة أدوار كانت متفاوتة من بلد إلى آخر، ومتنوّعة، ما يستدعي البحث عن الرصيد المشترك، من دون إغفال التمحيص في خصوصيّات كلّ حراك. فسلطة التقاليد والعادات والأعراف في اليمن جعلت أدوار النساء تسير بالتوازي: مواجهة النظام عندما شهّر بالاختلاط بين الجنسين، وعمد إلى تشويه سمعة النساء، وفي الوقت نفسه، التصدّي للهيمنة الذكورية. وهو أمر يشبه ما حدث في ليبيا في المرحلة الانتقاليّة. ويكفي أن نتوقّف عند حادثة اغتيال الحقوقيّة سلوى بوقعيقيص لنقرّ بأنّ مصير كلّ من تحدّت هذه القوى هو التصفية الماديّة.

لم تكتفِ النساء بتنظيم الاحتجاجات وقيادة التظاهرات بل إنّهن تقدّمن بعرائض إلى القضاء يطالبن فيها بتتبّع مَن خرق القانون أو من انتقص من كرامة النساء.. كما أسهمت النساء أيضاً في صوغ النصوص التي تعبّر عن رؤيتهنّ لكتابة الدستور

أمّا السياق التونسي فقد كان مختلفاً بحكم توفّر مكتسبات ضمّنتها مجلّة الأحوال الشخصيّة. فمنذ اللحظة التي انتبهت فيها التونسيات إلى التهديدات المتأتّية من الجماعات المتشدّدة، قرّرت هؤلاء التحرّك، ولم يكتفين بممارسة الضغط بل عمدن إلى المطالبة بدسترة حقوقهنّ، وفرض مبدأ التناصف[14]، هذا فضلًا عن تصدّيهن لمحاولة التراجع عن المساواة واستبدالها بالتكامل.

وإذا نظرنا في التجربة السورية، تبيّن لنا أنّ النساء يتحرّكن وفق نسبة الخطر. فقد أجبرن مؤخّراً على الاعتكاف في البيوت، والانشغال بأعمال الإغاثة، وبثّ التوعية، والتمريض، والطبخ، وذلك على إثر

14 تمّ إقرار التناصف بين الرجل والمرأة عند تقديم الترشّحات لانتخابات المجلس التأسيسي في تونس سنة 2011 ومن ضمن الدستور الجديد وسيطبّق هذا المبدأ في الترشّح للبرلمان القادم وفي المجالس النيابية في المحافظات، بحيث تكون المقاعد موزّعة بالتناوب بين الجنسين: رجل وامرأة.

اندلاع المواجهات العنيفة[15]. أمّا ما يسترعي الانتباه في التجربة النسائية المصرية فهو كثرة المبادرات المعتمدة للدفاع عن الحقوق؛ من ذلك مشاركة فنّانات الغرافيتي، وعدد من الجمعيات في التصدّي للتحرّش، ولانتهاك كرامتهنّ.

ب- قراءة الثورات: الرصيد المشترك

بقطع النظر عن مدى نجاح النساء في إرباك البنى الذهنية، وخلخلة منظومة التنميط، فإنّ بروز النساء في الفضاء العموميّ أثبت تجاوزاً للحدود: السنّ، والمعتقد، والمستوى الثقافي، والانتماء الطبقي، والانتماء الجغرافي. وقد استطاعت النساء كسر جدار الخوف وتجاوز منظومة القيم: الطاعة، الحياء، الشعور بالعار... يكفي أن نشير إلى خروج المغتصبات والمتحرّش بهنّ من حالة الصمت إلى رفع القضايا، والإدلاء بشهادتهنّ في وسائل الإعلام كتحدّي الليبية إيمان العبيدي قانون العار، وتجرّؤ المصريات على مقاضاة المؤسّسة العسكرية.

ما يسترعي الانتباه في التجربة النسائية المصرية هو كثرة المبادرات المعتمدة للدفاع عن الحقوق؛ من ذلك مشاركة فنّانات الغرافيتي وعدد من الجمعيات في التصدّي للتحرّش ولانتهاك كرامتهنّ

ما من شكّ في أنّ منظومة الأدوار التقليديّة المعبّرة عن هوّامات فئة من الرجال المتشبّثين بالدور «الطبيعي» للمرأة، والحريصين على تثبيت هذا التصوّر في النصوص الدستورية قد تخلخلت سواء في بلدان عاشت التحوّلات السياسية أم في غيرها. فأصوات الشابات في حركة 20 فبراير في المغرب، أو الناشطات البحرينيات أو الأردنيات أو السعوديات أو السودانيات تؤكّد مدى تأثير الحراك النسائيّ في تغيير نظرة المرأة إلى نفسها.[16]

ولعلّنا لا نبالغ إذا اعتبرنا أنّ اضطّلاع النساء بمجموعة من الأدوار له أثر داخل الأحزاب السياسيّة الإسلاميّة باعتبار أنّه سيحدّ من هيمنة نموذج الأدوار الأنثويّة التقليديّة: دور الأم، الزوجة والأخت أو الشهيدة في سبيل الوطن، وسيفرض على القيادات الحزبيّة التي تعتبر أنّ المشاركة السياسية للنساء استثنائيّة يحدّدها الرجال، مواجهة هذه التحدّيات. فبعد أن اعترف العالم أجمعه بقدرة النساء على تغيير الأوضاع، ما عاد بالإمكان الحدّ من طموحاتهنّ والتشكيك في قدراتهنّ، وعدم تمكينهنّ من اعتلاء مناصب قياديّة داخل مختلف الهياكل، وبعدما التحمت النساء من جميع الطبقات والانتماءات يصعب لجمهنّ وإعادتهنّ إلى فضاء البيتوتة.

إنّ هذه السمات تمثّل الرصيد المشترك في الحراك النسائيّ ، وهو أمر متوقّع بحكم تطوّر الوعي، واستيعاب آليات التمكين، وكسر حدود المحليّ، وعولمة الحركات النسائية، ممّا يجعل تغيير الأدوار ظاهرة عابرة للحدود. فما نلاحظه في تونس من إصرارٍ على تجاوز طرح حقوق النساء من موقع نسويٍّ إلى الدفاع عن الحقوق من موقع المواطنة لا شكّ أنّه ألهم حركات نسائية أخرى في المغرب وليبيا ومصر وغيرها، ولاسيّما بعد أن أدركت النساء أنّ مكتسباتهنّ ليست خالدة. إذ ما إن تتغيّر الطبقة الحاكمة، وتحلّ محلّها أخرى حاملة لأيديولوجيا ذكورية حتى تتراجع منازل النساء.[17]

ولا يمكن التغافل أيضاً عن الدور الذي اضطلعت به منظّمات وهيئات حقوقيّة عالمية عدّة منذ عقدين، لتحفيز النساء، وتمكينهنّ في جميع المجالات، فضلاً عن شبكات المناصرة العالمية التي أسهمت في تشجيع النساء على الاستمرار في المقاومة متسلّحات باستراتيجيات استعملتها الإيرانيات أو الأفغانيات أو الأميركيات.

نخلص إلى القول إنّ هذه الأدوار ديناميكيّة تتجدّد من خلال تفاعلها مع الأحداث، وهي أيضاً وظيفيّة، ومركّبة، ومستمرّة لا تعرف الاستقرار.

ج-النتائج الناجمة عن اضطلاع النساء بمجموعة من الأدوار

أدّت فاعليّة النساء إلى نتائج على المستوى العامّ منها:

15باستثناء القنّاصات والجهاديات اللواتي شاركن ولا زلن في الحرب القائمة.

16 نذكر على سبيل المثال أنّ العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، أصدر في 11 يناير (كانون الثاني) 2013، مرسومًا يقضي بتعيين ثلاثين امرأة في مجلس الشورى، وهي النسبة التي تمثل 20 % من إجمالي عدد المقاعد في المجلس. كما حصلت المرأة الجزائرية على نسبة غير مسبوقة من التمثيل النسائي، وهي 146 مقعدًا، ما يمثل حوالى 31.6 % من إجمالي عدد المقاعد. وحصلت المرأة العُمانية على 4 مقاعد في المجلس البلدي، في حين لم تتحسّن أوضاع المرأة في النظم الجديدة التي وصلت إلى السلطة بعد الثورات، مثل مصر وتونس وليبيا واليمن.

17 أحمد زكريا الباسوسي، «معضلة التهميش :لماذا تراجع الدور السياسي للمرأة بعد الثورات العربي» (09 مارس- آذار)، متاح على: 2013(http://
www.rcssmideast.org/%D8



إحياء الفكر النسويّ، وخروج الحركات النسائية من وضع سكوني إلى الفاعليّة، ومفارقة حالة «نسوية الدولة»، ونعني بذلك ضرب الدولة الوصاية على النساء، ومنحهنّ الحقوق من موقع المنّ. وتكمن نتيجة أخرى في التحام النساء من مختلف الطبقات الاجتماعية، والجهات، والانتماءات... ووعيهنّ بأهميّة التضامن. فقد تمكّن النشاط النسائيّ، في الغالب، من كسر الفجوة بين النخبة والعامّة، وتجاوز عقبة الانتماءات الضيّقة، والاصطفاف الحزبيّ، وإن بدرجة محتشمة، ومتفاوتة من بلد إلى آخر. أمّا تجربة توحيد الصفّ النسائي فقد نجحت في المغرب، وفي مصر بين النسويات، والمنتميات إلى النسوية الإسلامية ولكنّها فشلت في تونس إذ عجزت العلمانيات والنهضويّات عن تكوين جبهة قويّة.

ومهما يكن الأمر، فإنّ تعدّد الأصوات أتاح إعادة النظر في مسألة التمثيليّة. فما عاد بإمكان أيّ فريق ادّعاء الكلام باسم جميع النساء؛ ذلك أنّ الفاعليّة في الفضاءات العامّة لا تُنسب إلى القوى الديمقراطية فقط، بل إنّها تشمل أيضاً النساء المنتميات إلى التيارات الإسلامية.

وقد نتج عن فاعليّة النساء تحوّل في بنية العلاقة بين الجنسين ظهر في مستويين: أوّلهما اعتراف عدد من الرجال بقوّة الإرادة النسائية، وانضمامهم إلى التحرّكات والاحتجاجات التي تنظّمها الجمعيّات النسائيّة اقتناعاً بمشروعيّة النضال. وهذا الاعتراف بعدالة التحرّك النسائي يكسر نسق التنميط الذكوري. إذ ليس بالإمكان التأكيد أنّ كلّ الرجال هم ضدّ حصول النساء على مزيد من الحقوق. ثمّة إذن تغيير حاصل في مستوى الوعي الذكوري والعقليات يسمح لبعض الرجال بحضور المؤتمرات، والانضمام إلى الجمعيّات النسائيّة، فضلاً عن اقتناع فئة من الرجال بتطبيق سياسات تنصف النساء. فإذا كانت المرأة شريكة في النضال فإنّه يحقّ لها أن تطالب بأن تُعامَل من موقع المواطنية الكاملة.

وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة وطيدة بين فاعليّة النساء، واستشراء العنف ضدّهنّ. فترهيب المحتجّات في الميادين، والتحرّش بهنّ، وضربهنّ، وتشويه سمعة الناشطات، بل تصفيتهنّ ماديّاً (ليبيا، سوريا..)، فضلاً عن نشر ثقافة معادية للمرأة، قلّصت حجم المكتسبات[18]... نرجّح أنّها ردود فعل معبّرة عن خوف شريحة من الرجال ممّا بلغته النساء من تطوّر على مستوى المعرفة والوعي وإثبات الوجود. فليس نهوض النساء بعدد من الأدوار إلاّ علامة على خروجهنّ عن النسق، وهو ما يهدّد الثقافة المهيمنة التي تختزل أدوار النساء في الأمومة.

أما النتائج الناجمة عن فاعليّة النساء على المستوى الفرديّ، فإنّها تجمع في تعزيز الثقة في النفس، والعمل من موقع المواطنية. وما إصرار العازبات والمتزوجات على المشاركة من دون استئذان الأولياء إلاّ مؤشّر على وعي هؤلاء بحقّ الفرد في تقرير مصيره وممارسة حقّ الاختيار: أن تكون مع الثورة أو ضدّها.

لم يعد بإمكان أيّ فريق ادّعاء الكلام باسم جميع النساء؛ ذلك أنّ الفاعليّة في الفضاءات العامّة لا تُنسب إلى القوى الديمقراطية فقط، بل إنّها تشمل أيضاً النساء المنتميات إلى التيارات الإسلامية

ويومئ خروج النساء إلى الساحات إلى تطوّر على مستوى علاقة الفرد بالمكان. فنحن إزاء فعل تحرّري ينزع عن صاحبته مشاعر التردّد، والريبة والحيرة لبناء علاقة جديدة بالفضاء، فيغدو فضاء تبادل الآراء، والخبرات، وتشكّل الهويات. لقد مكّنت الاعتصامات والاحتجاجات النساء من كسر العزلة، وتجاوز عقبة الخوف، وأشعرتهنّ بأنّهنّ يمتلكن الفضاء العام، وجعلتهنّ يدخلن في معترك الفعل التاريخي فيُثرين بذلك تاريخ النساء بنماذج قياديّة جديدة. ولا بدّ من الإقرار بأنّ النساء وفّقن في «فنّ تسجيل الحضور» في الفضاء العام من خلال أشكال اللباس، واختيار الألوان، وكتابة الشعارات، والأغاني..إنّه « كرنفال» الاحتفاء بالحياة.

وبقطع النظر عن الإقرار بأنّ هذا الحراك هو علامة

---

18 يمكن الاطلاع على: "الحركات النسوية تعدّ لثورة نسائية عربية كبرى"، موقع **صحيفة العرب** (2013-5-3)،(من دون ذكر اسم صاحب المقال)، متاح على:
http//:www.alarab.co.uk?/p33440=
Denize Kandiyoti,»Fear and fury: women and post-revolutionary violence». Open Democracy(14 January,2013), Available from: **http://www.opendemocracy.net/5050/deniz-kandiyoti/fear-and-fury-women-and-post-revolutionary-violence.**
W.Ben Hassine, «Opinion: Tunisia's response to police rape puts human rights to shame», **CNN**, Inside the Middle East,(4 October 2012), Available from **http://edition.cnn.com/2012/10/04/opinion/ben-hassine-tunisia-human-rights/index.html** .
E.Marcus,»Rape and the Arab Spring: The dark side of the popular uprisings in the Middle East»**,Center for American Progress**, (2011) p. 3. Available from: http://**www.americanprogress.org/issues/2011/12/pdf/arab_spring_women.pdf.**



على إحياء الفكر النسوي أو من عدمه، فإنّنا نرجّح أنّ اتّساع شبكة الأدوار ما كان بالإمكان أن يتحقّق لولا هذه المرجعيّة النسوية،[19] والوعي الجندري الذي تشكّل من خلال عقود من الإنتاج الفكريّ، والنضال الحقوقيّ، والحلقات التدريبيّة. ونقدّر أنّ هذه الفاعليّة ترجع بالأساس إلى هذه العلاقة الوشيجة التي تصل الحقوق بحركة تحرّر النساء. فكلّما تحصّلت المرأة على حقوق جديدة ازدادت رغبةً في مواصلة النضال.

الإصرار على تجاوز طرح حقوق النساء في تونس من موقع نسويّ إلى الدفاع عن الحقوق من موقع المواطنة قد ألهم حركات نسائية أخرى في المغرب وليبيا ومصر وغيرها، ولاسيّما بعدما أدركت النساء أنّ مكتسباتهنّ ليست خالدة

ولئن واجهت بعض الجماعات حضور النساء في الفضاء العامّ بالعنف الممارس على الأجساد، فإنّ هول ما حدث دفع هؤلاء إلى اتّخاذ موقف جريء. فلأوّل مرّة تنطق الضحايا: لا خوف بعد اليوم، ويتحدّين منطق الإكراه على الصمت، ومشاعر الخجل، والإحساس بالعار. ونذهب إلى أنّ هذه اللحظة المفصليّة في التاريخ النضالي النسائي تبشّر بعهد جديد تخترق فيه «التابوهات»، وتفضح فيه حالات انتهاك حرمة أجساد النساء، مطالبة بالتنقيح السريع لقوانين الأحوال الشخصية، ومواجهة العنف ضدّ النساء.

أمّا انعكاسات هذا الحراك النسائي على المستوى المعرفيّ، فإنّها تتمثّل في خلخلة نظام التنميط الغربي الذي كان أنصاره يركّزون على قضيّة الحجاب/ النقاب، وتبعيّة المسلّمات، والفصل بين الفضاء الخاص والفضاء العام، مبرّرين تدخّل القوى الإمبريالية بأنّه تحرّك من أجل تحرير النساء من أنظمة قهرية تمييزيّة.

ولئن ركّزت مختلف الدراسات الغربية[20] على شابات الميديا الجديدة بخاصّة، فإنّنا نذهب إلى أنّ هذا المسلك الانتقائي يختزل مشاركة النساء في الدور الذي قامت به فئة الشابات، ويتغافل عن رصد المشهد الواقعي. إنّ إدراج مقولة السنّ في تحليل الحراك النسائي أضحت، في تقديرنا، مهمّة، ولاسيّما أنّ مشاركة الكهلات والمسنّات ظاهرة لافتة، وأنها جديرة بالدراسة والتحليل.

ويلوح أنّه آن أوان قيام الحركات النسائية وكذلك المنظّرات بالمراجعة النقدية، وصياغة رؤية مستقبليّة للعمل، ولاسيّما بعد بروز تحديات جديدة. فلئن استطاعت النساء في الغالب مواجهة القيود المفروضة عليهنّ، والمتفاوتة من بلد إلى آخر، فإنّهن عجزن عن تثوير العقليات. فالمسموح به زمن الثورة، وهو زمن خلخلة المعايير وكسر الحواجز، ما عاد مقبولاً زمن الاستقرار. يكفي أن نشير مثلاً إلى الاختلاط بين الجنسين في الشوارع، وإصرار الفتيات على المبيت في الساحات، والمشاركة في المواجهات في الصفوف الأمامية...

بيد أنّ اختراق النساء الحدود سرعان ما سعى المجتمع الأبوي إلى التحكّم به. فوجدنا عودة العمل بنظام الفصل بين الجنسين، والتشجيع على زواج القاصرات، وصدور فتاوى تبخيس المرأة، ودعوات إلى الزواج العرفي، أو رفع الحظر عن منع تعدّد الزوجات، وتراجعاً على مستوى المكتسبات، وغير ذلك من المظاهر التي تؤكّد التعاضد الحاصل بين الأيديولوجيا الذكورية من جهة، والفكر الدينيّ المتشدّد من جهة أخرى، وهو أمر يستدعي من الأكاديميات البحث في طبيعة النظام الأبويّ الذي برز بعد الثورات، والنظر في انعكاسات هذه الفاعليّة على مقولتيْ الأنوثة والذكورة، وعلى مستوى قدرة المرأة على التفاوض مع المؤسّسات الأبويّة.

الخاتمة

تقودنا دراسة مختلف أدوار النساء إلى تبيّن المستوى الذي بلغه الوعي النسائيّ. فقد أثبتت المشاركات في المسار الثوريّ مدى تشبّثهنّ بممارسة حقوقهنّ، كحقّ اتّخاذ القرار بعيداً عن التبعيّة، والضغط الذي يمارسه المجتمع، وحقّ التنقّل، وحقّ إبداء الرأي في الشأن السياسيّ، فضلاً عن الحقّ في الكرامة، والمساواة، والحرّيّة وغيرها. والنساء إذ يتحرّكن يقمن بذلك رغبة في إثبات الذات، والاندماج

19 نستعمل النسوية باعتبارها مجموعة من الآليات التي تساعد على التحليل والفهم وبثّ الوعي في صفوف النساء حتى يتمكنّ من التعبير عن ذواتهنّ وإحداث التغيير الاجتماعي.

20 Sahar Khamis and Katherine Vaughn ,"Cyberactivism in the Egyptian Revolution: How Civic Engagement and Citizen Journalism Tilted the Balance", published in Issue 13 of **Arab Media and Society**, (Summer 2011),pp1-37. Nathan Beriro, **From Tahrir to Independence Square: The Evolution of Digitally Mediated Protest Movements 2009 – 2013** (Montreal, Quebec, Canada: Department of Political Science, Concordia University, Montreal, Quebec, Canada,April 2014),pp1-117.

الكليّ في الحياة العامّة، والقطع مع أسطورة الأب المؤسّس(قاسم أمين، الطاهر الحداد.../ الزعيم المحرّر(بورقيبة)[21]، وهو ما يفسّر بروز صور الشهيدات، أو الرائدات كهدى الشعراوي، وأمّ كلثوم، وسعاد حسني، وغيرهنّ في المظاهرات، وإشارة عدد من الناشطات إلى بلقيس وأروى(اليمن) والكاهنة وعليسة (تونس) ...ونذهب إلى أنّ هذا الاعتماد على المخزون الثقافيّ النسائيّ هو فعل تحرير للذاكرة الجمعيّة النسائيّة التي بقيت طيلة عقود تحت هيمنة سلطة الأب.

من خلال تقديم البدائل، وعرض المقترحات، أمكن للمجتمع وللقيادات الإصغاء إلى أصوات النساء، والانتباه إلى تصوّراتهنّ للشأن العامّ، ورؤيتهنّ للمسار الانتقالي، ولصياغة الدستور، ولشكل الحكم... ممّا يفنّد زعم من يعتقد أنّ النساء كائنات لا سياسيّة بالفطرة، يجب عزلهنّ عن الشأن السياسيّ لنقصان العقل والدين.

وهذا التطوّر الملحوظ على مستوى تراكم التجارب يفرض نمطاً جديداً من التعامل مع النساء، ويفضي بالضرورة إلى أخذ خبراتهنّ بعين الاعتبار، وإلى تجاوز « البراديغم» الذي يقيم المساواة على أساس ربطها بالاختلاف بين الجنسين سعياً إلى الحدّ من فاعليّة النساء وإقصائهنّ من الفضاء العام، والشأن العام.

ثمّ إنّ اضطلاع النساء بأدوار مركّبة سيكون له في تقديرنا تأثير على مستوى الإنتاج الإبداعيّ[22]. فسرديّات النساء، وتأريخهن لتجارب الثورة ستوضّح مدى التغيير الحاصل على منزلة النساء، ورؤيتهن لذواتهن، وستفضي إلى انتزاع الاعتراف المحليّ، والعالميّ فضلاً عن خلخلة نظام الثنائيات المتضادة الذي أسر المرأة العربية (الداخل/الخارج، العاطفية/ العقلانية، الثقافة العالمة/ الشعبية...) وستسدّ هذه الفاعلية الفجوة الحاصلة بين ما عكسته وسائل الإعلام، والواقع النسائيّ المعيش. ولئن عيب على الحركة النسائية أنّها نخبوية فإنّ الأحداث الأخيرة أثبتت تحوّلا نوعيّا يسمح بسدّ الفجوة بين النخبة والنساء العاديات.[23]

إنّنا إزاء مؤشّرات على ديناميّة جديدة : زمن الثورات / زمن الاستقرار، كرّ / فرّ ، مرئية / حجب، اعتراف / تنكّر، إدماج/ إقصاء، ومع هذه الديناميّة تحدث خلخلة الأنظمة المعرفيّة لأنّنا نشهد تجربة تعدّد الأصوات النسائية ، وهو أمر يقوّض خطاب التمركز، واحتكار الفاعلية، وادعاء تمثيليتها.

وهذا التطوّر يؤكّد مدى تفاعل مختلف الأجيال،والحاجة إلى مزيد من الدراسات التحليليّة التي تُعنى بنسق التمثيل. فالذات غدت قادرة على تمثيل ذاتها، وانتزاع التقدير، وفرض الاحترام.

مكّنت الاعتصامات والاحتجاجات النساء من كسر العزلة وتجاوز عقبة الخوف، وأشعرتهنّ بأنّهنّ يمتلكن الفضاء العام وجعلتهنّ يدخلن في معترك الفعل التاريخي فيُثرين بذلك تاريخ النساء بنماذج قياديّة جديدة

ولا يتوقّف الأمر عند مراجعة المناهج المعتمدة، وتغيير المنظورات لحفظ الذاكرة النسائيّة الجمعيّة.فالمشاركة النسائية عرّت القصور المعرفيّ في مجال البحوث الميدانية. فطريقة بناء العلاقات بين النساء، أو بين النساء والرجال، وبين النساء والدولة، وبين النساء والمجتمع ككلّ، كلّ هذه العلاقات لم تخضع في اعتقادنا لعمليّة تفكيك في ضوء هذا الحراك.

إنّ امتلاك النساء الصوت، وتمرّسهنّ بآليات التفاوض، وتطوير خطاباتهنّ، وإلحاحهنّ على أن لا ديمقراطية من دون الاعتراف بحقوق النساء كلّها، هي عوامل تبثّ الأمل في نفوس النساء اللواتي يسْعين إلى تغيير أوضاعهنّ في مجتمعات لا تعترف بمواطنيتهنّ، وتُثبت في الوقت نفسه وعي هؤلاء بوجوب الاستمرار في النضال والمقاومة نظراً إلى اتّساع دائرة المخاوف، وتفشّي الإرهاب، والعنف الوحشي.

ولئن نُظر إلى أنّ شرعيّة هذا الحراك تستند إلى

21 Hatem Mervat," What do women want? A critical mapping of future directions for Arab Feminisms",in **Contemporary Arab Affairs**, Published online: 28 Jan 2013 , pp112-,http://www.tandfonline.com/loi/rcaa20.

22 من الروايات النسائية الحديثة عن الثورة: رباب كساب،»**فستان فرح**»، منى برنس، "**اسمي ثورة**"، ورواية "**إنّني أحدّثك لترى**"، مها حسن، "طبول الحبّ"، . ..فضلاً عن تميّز فنّانات الغرافيتي، وبروز شاعرات شابات، ورسّامات ...

23 قالت نهاد أبو القمصان، رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، إن حقوق المرأة كانت دوماً شاغل «النخبة المثقّفة» في مصر حيث يعاني أكثر من نصف السكّان من الأمية ويعيشون تحت خطّ الفقر. وقالت لـ«رويترز»: «اعتدنا حقيقة أن الحديث عن حقوق المرأة كان مقصوراً على سيدات النخبة في المجتمع، لكن التحدّي الكبير الذي واجهته المرأة جعل قضاياها محلّ نقاش في الشارع بين النساء العاديات وغير المتعلمات»: «.حقوق المرأة في دول «الربيع العربي» تحطّمت على «صخرة الذكورية»،الثلاثاء 12-11-2013 موقع المصري اليوم. متاح على:
http://m.almasryalyoum.com/news/details/338780





علاقة المرأة بثقافة الحياة، وتشبّثها بقيمة السلم، فإنّنا نذهب إلى أنّ أنسنة الإنسان، وربط السياسة بالأخلاق مطلب جامع يلتقي حوله الجميع: الرجال والنساء. وفق هذا الطرح يغدو تحرّر النساء وثيق الصلة بالمساواة والديمقراطية.

لقد ارتفع سقف مطالب النساء، وبرزت تطلّعات متنوّعة. فبعد المشاركة العلميّة والمشاركة الاقتصادية، آن أوان تفعيل حقّ المشاركة السياسيّة، والانتقال من طور تجاهل التغيير الحاصل في هويّات النساء إلى مرحلة الإقرار بأهميّة صياغة سياسات الاعتراف[24] بإسهامات النساء في جميع المجالات. ولا غرو أنّ الاعتراف بالقدرات النسائيّة سينجم عنه تغيّرات في بنية النظام الجندري، وفي المنزلة الاجتماعيّة، وفي نمط العلاقات، وفي الثقافة السائدة، وفي مختلف المؤسّسات الاجتماعية: إنّه الاعتراف بتحوّل المرأة من «كائن يُعرَّف بغيره» إلى كائن مستقلّ، شريك في عمليّة البناء، والتغيير الاجتماعي، وفي النضال من أجل إقامة العدالة، وتكريس ممارسات الديمقراطية التشاركية.

ولعلّ الأسئلة المطروحة في هذا السياق: هل تخوّل لنا دراسة مختلف أدوار النساء الزعم بأنّنا نشهد تشكّل هوّيات أنثويّة جديدة قُدّت من النضال؟ وهل يمكن أن نعتبر أن فاعليّة النساء دليل عمليّ على المواطنة، وانبثاق وعي نسائي جديد بأهميّة التحرّك لا من أجل حقوق النساء بالمفهوم الخاصّ، بل من أجل الكرامة، والعدالة الاجتماعية، والحقّ في التنمية، ونعني بذلك التحام الحركات النسائيّة بالحركات الاجتماعيّة؟ هل حصل تغيير للأولوّيات والمطالب في الحركة النسائية العربية؟ ثمّ هل تجوز دراسة أدوار النساء في الثورات العربية بمعزل عن استقصاء مختلف الأدوار التي نهض بها الرجال؟ ألم يحن الوقت لتطبيق منهج مقارنيّ جامع يسمح بالوقوف عند خصوصيات تجارب الرجال وتجارب النساء في أحداث «الربيع»؟

---

24 Nancy Fraser," Feminist Politics in The Age of Recognition :A Two Dimensional Approach to Gender Justice", in **Studies in social Justice**, Vol1, Number1 (Winter 2007), pp23-35.

تطورات المعلوماتية الفورية ودورها في «الربيع العربي»

د. جمال غيطاس

في 6 إبريل (نيسان)2008، شهدت مصر إضراباً واسعاً، كانت مصانع مدينة المحلّة الصناعية شمال دلتا النيل معقله الأساسي. وفي 4 مايو (أيار) من العام نفسه تكرّر الأمر ولكن بصورة أقلّ، وفي إبريل (نيسان)2008 عاش لبنان أسبوعاً من الصراع المسلّح المكشوف، ولم تمضِ فترة طويلة حتى شهدت انتخابات البحرين أحداثاً ساخنة. في كلّ هذه الحالات كانت الإنترنت ومجموعات الشباب على شبكة «فيس بوك» الاجتماعية ويوتيوب وغيرها حاضرة بصورة أو بأخرى. ففي مصر كانت مجموعات الشباب على الفيس بوك هي المحرّك الأساسي للإضراب، ومن رحم هذه المجموعات ولدت «حركة 6 إبريل». وفي لبنان نقلت الإنترنت حرب شوارع بيروت إلى مواقعها ومُدوّناتها، وظهر موقع «يوتيوب» كوعاء يختزن رعب الأحداث في أشرطة تدوم طويلاً بحسب تعبير جريدة «الحياة» اللندنيّة الصادرة في 18 أيار(مايو) من العام نفسه. وفي البحرين لعب يوتيوب دوراً مؤثّراً في الأحداث المصاحبة للانتخابات.
كانت هذه الحوادث مجرّد إرهاصة مبكرة، أو «بروفة صغيرة» لأحداث كبرى شهدها العالم العربي مطلع العام 2011.

في بداية يناير (كانون الثاني) اشتعل الفيس بوك في تونس والعالم العربي بسبب الشاب البائع المتجوّل الذى أحرق نفسه اعتراضاً على صفعة على الوجه من شرطية تونسية، وانتهى الأمر بثورة غادر على إثرها بن علي تونس يوم 14 يناير (كانون الثاني). وفي يوم 11 يناير (كانون الثاني) 2011، كانت هناك 30 صفحة ومجموعة مصرية على الفيس بوك تدعو للتظاهر يوم 25 يناير في القاهرة ومختلف المدن المصرية. وفي يوم 24 من الشهر نفسه، انضمّت 126 مجموعة وصفحة جديدة لقائمة الدّاعين للتظاهرات، وفي يوم 11 فبراير(شباط) الذي تنحّى فيه الرئيس السابق مبارك، وصل العدد الإجمالي للصفحات التي لها علاقة بالأحداث إلى 2313 صفحة.[1]

والآن .. يُعدّ الفيس بوك وتويتر وشبكات التواصل الاجتماعي الأخَر من أهمّ فضاءات ممارسة الديمقراطية في العالم العربي، سواء في الدول التي شهدت أحداث «الربيع العربي»أم في تلك التي لم تشهده. فكيف تبوّأت شبكات التواصل مكانتها كفضاءٍ جديدٍ للديمقراطية يلعب فيه الشباب الدور الأساس؟

ظاهرة التوظيف السياسي للإنترنت

إن دخول الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي معترك السياسة والممارسة الديمقراطية ليس ظاهرة منفردة مستقلّة بذاتها، بل إنّها جزءٌ - وربّما الجزء الأهمّ - من ظاهرة أكبر هي ظاهرة «التواصل الإنساني الرقمي»، ويُقصد بها: قدرة الإنسان على التواصل مع إنسان آخر والتفاعل معه عبر وسيط إلكتروني». وطبقاً لما يعرضه الجدول رقم «1»، فإن جذور التواصل الإنساني الرقمي تعود إلى النصف الثاني من ستينيّات القرن الماضي، حينما نجح بعض الأدوات والتكنولوجيات المختلفة على الشبكة في أن تحقّق شكلاً محدوداً من تبادل البيانات بين طرفين أو بين أطراف عدّة، تعمل وفق إطار مؤسّسي، داخل منشأة أو هيئة أو أكثر، مغلق على أصحابه ومستخدميه، ويحدّد لكلٍّ منهم صلاحيات بعينها.

1 الأرقام وردت في دراسة أعدّها المؤلّف بالمشاركة مع د. خالد الغمري الأستاذ في جامعة عين شمس حول دور الإنترنت في ثورة يناير، ونُشرت في عدد مارس 2011 من مجلة لغة العصر الصادرة عن مؤسّسة الأهرام.



جدول رقم «1» مراحل تطوّر ظاهرة التواصل الإنساني اللحظي عبر الإنترنت

مراحل التطوّر	البنية التحتية والبرمجية"	الإتاحة	أدوات التواصل الإنساني	حالة التواصل
الأولى: الستينيات والنصف الأول من السبعينيات	شبكة معلومات من بضعة حاسبات خادمة	مجتمع عسكري مغلق	غير موجود	غير موجود
الثانية: حتى مطلع الثمانينيات	شبكة معلومات من بضعة مئات من الحاسبات الخادمة	الأكاديمية المقيدة	«البريد الإلكتروني ـ نقل الملفّات ـ المواقع الثابتة والكتالوجات»	جامدة أحادية الوسائط «نصّية» اللااهتمام
الثالثة: التسعينيات	بنية تحتية معلوماتية دخلت فيها الحاسبات الشخصية وحاسبات الافراد	مجتمع تجاري خدمي محدود	التواصل البطيء : مجموعات النقاش ومجموعات الأخبار ـ المواقع ذات التحديث الدوري	ديناميكية من طرف واحد: حقّ المصدر أو مرسل الرسالة في أن يقول ويحدث ويعرض
الرابعة: العقد الأول من القرن 21	بنية تحتية عالمية بدأت تسمح بانفتاح الاتصالات على الاعلام، والانترنت على الثابت والمحمول	مجتمع تجاري خدمي مفتوح	شبه اللحظي : المنتديات ـ المواقع التفاعلية	تفاعلية متعدّدة الوسائط : حقّ المتلقي في أن يعلّق ويطلب ويختار
الخامسة: من 2009 وحتى الآن	بنية تحتية عالمية تمازجت مع الاتصالات والإعلام وحديث عن تدويل إدارة الإنترنت	المجتمع العالمي العام	اللحظي والفوري : غرف الدردشة ـ المدوّنات ـ الشبكات الاجتماعية ـ الأجهزة اليدوية	لحظية شبكية جماعية متعدّدة الوسائط: حقّ المتلقّي في أن يشارك ويصنع الرأي والقضية بمفرده أو بمشاركة آخرين

وفي مرحلة لاحقة راحت هذه الأدوات تُنشئ قنوات لتبادل معلوماتٍ وأفكارٍ وآراءٍ بين أطراف لا يحكمها إطارٌ مؤسّسي، وليس بينها من علاقة سوى الاستخدام المشترك للشبكة ومواردها المفتوحة للجميع.

استمرّ التطوّر وبدأت تظهر أشكالٌ متتالية من التواصل الإنساني، كان من بينها تبادل المعلومات والرأي والنقاشات على فترات متباعدة زمنياً، بمعنى أن الأدوات والتكنولوجيات المستخدمة كانت تجعل من المحتّم على مَن يطرح رأياً أو على مَن يبعث بمعلومةٍ أو بمشاركةٍ في قضية يحتدِم حولها الجدل، أن ينتظرَ لفترةٍ، ربما تطول لساعاتٍ أو أيام، حتى يتعرّف إلى ردود الآخرين وملاحظاتهم واتجاهاتهم حيال ما يطرحه. وبالتالي كان التواصل في مجمله يجري ببطء وبصعوبة واضحة. وبالتزامن مع ذلك، كان موضوع التواصل الإنساني ذا طابع علمي تقني متخصّص، يكاد أن يكون مغلقاً على قضايا المعلوماتية بفروعها المختلفة.

بمرور الوقت بدأت هذه الأدوات والتكنولوجيات تتطوّر وتتّسع. فمن الناحية الأدائية بدأت تنتقل من الأدوات التي تحقّق تواصلاً بطيئاً، إلى الأدوات التي تحقّق تواصلاً سريعاً، وصل الآن إلى ذروته بحدوث التواصل اللحظي أو الفوري، كما أصبحت تتّسم بمزيدٍ من السهولة في الاستخدام والرخص في التكلفة. ومن ناحية الانتشار والجماهيرية، انفتحت الأدوات والتكنولوجيات على مجالات جديدة وانتقلت من التخصّصية إلى العموم، ومن دائرة المعلوماتية، المنغلقة على أصحابها والمهتمين بها، إلى رحابة عالم السياسة والأدب والثقافة والفنّ والاجتماع والترفيه والعقيدة وغيرها.



أدّى ذلك كلّه إلى تحفيز أعدادٍ هائلة من البشر حول العالم لدخول مجال التواصل الإنساني عبر الإنترنت وفضائها الإلكتروني، وبالطبع فإن الزيادة الرهيبة في أعداد المستخدمين كانت تعني في الوقت نفسه تنوّعاً وانفتاحاً واسعاً في الاهتمامات والقضايا المطروحة للنقاش من قِبل المشاركين الذين أصبحوا يعبّرون بصورة متزايدة عن المجتمع الإنساني بفئاته كافة. ومن ثمّ دخلت قضايا الديمقراطية والسياسة والاجتماع والثقافة والقانون والشؤون الدولية على الخطّ، وما لبثت أن احتلّت الواجهة.

أوضاع الإنترنت والشبكات الاجتماعية في دول «الربيع العربي»

عشية أحداث «الربيع العربي» أواخر العام 2010 ومطلع العام2011، كانت أوضاع الإنترنت في البلدان الأربعة التي شهدت الأحداث (تونس، مصر، اليمن، ليبيا) تشهد تفاوتاً واضحاً من حيث البنى التحتيّة ومعدلات الانتشار والاستخدام من جهة، ومن حيث القدرات التعليميّة والمهاراتيّة المتاحة لدى الشرائح العمرية التي تستخدم الشبكة من جهة ثانية.

يقدّم الجدول رقم «2» صورة شاملة عن أوضاع الإنترنت في البلدان الأربعة، طبقاً لمجموعة مختارة من المقاييس والأرقام الواردة في قاعدة بيانات **التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والإنترنت** الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي عن العام 2011 [2]. ويضمّ التقرير 146 مؤشّراً من مؤشّرات قياس حالة تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في كلّ بلدان العالم. وقد اختار الباحث 17 مؤشّراً فقط، تمّ انتقاؤها بحيث تغطّي الجوانب الأساسية ذات العلاقة المباشرة بالإنترنت والشباب وبالأحداث التي جرت. وتنقسم هذه المؤشّرات السبعة عشر إلى ثلاث مجموعات: الأولى تتعلّق بأوضاع التعليم باعتباره الخلفية الأساسية التي تُمكّن الجمهور - من الشباب أو غيره - من اكتساب المهارات اللازمة لاستخدام الإنترنت والوعي بأدوات هذا الاستخدام وأساليبه ومجالات توظيفه؛ المجموعة الثانية عبارة عن رزمة معايير تقيس أوضاع البنى التحتيّة والتكنولوجية للبلاد، باعتبار أن هذه البنى هي الحاضن الأساس للإنترنت من الناحيتين التقنيّة والعمليّة. أما المجموعة الثالثة، فهي درجة الاستعداد التكنولوجي للبلدان ككلّ، وقدرتها على استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت وتوظيفها. وتمثّل هذه المجموعة حاصل دمج أوضاع التعليم مع أوضاع البنية التحتيّة معاً، فضلاً عن عوامل أخرى لا مجال لتناولها، كالأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسات العامة والأوضاع السياسية. وفي ما يلي أوضاع كلّ دولة من دول «الربيع العربي» وفقاً لهذه المجموعات من المقاييس.

تونس

طبقاً للأرقام الواردة في قاعدة بيانات تقرير دافوس، فإن تونس كانت أكثر دول «الربيع العربي» نضجاً واستخداماً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت، وذلك عشيّة اندلاع الأحداث في مطلع كانون الثاني(يناير)2011. فعلى مستوى البنية التحتيّة تفيد الأرقام بأن مستخدمي الإنترنت في تونس في ذلك الوقت شكّلوا 34 % من إجمالي عدد السكان، وبأن من بين كلّ مائة مواطن تونسي ثمّة 4 على اتصال بالإنترنت بخطّ اتصال عالي السرعة، و95 من بين كلّ 100 مواطن تونسي كان لديهم خطّ هاتف محمول، و13 من بين كلّ مائة مواطن كان لديهم خطّ هاتف أرضي. أما الاتصال بالإنترنت في المدارس فحقّق جودة قدرها 4.5 درجة من 7 درجات، ووصلت جودة البنية التحتيّة للاتصالات والكهرباء عموماً إلى 4.5 درجة من 7 درجات.

في موازاة البنية التحتيّة الجيّدة والانتشار الواسع للاتصالات والإنترنت داخل المجتمع التونسي، بدت الأوضاع التعليميّة أفضل مقارنةً ببقيّة بلدان «الربيع العربي». فالتعليم الأساسي ما قبل الجامعي حقّق مستوى جودة وصل إلى 5 درجات من 7 درجات، ووصلت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي ممّن هم في سنّ الالتحاق إلى 98 %. كما وصل معدل النموّ في الالتحاق بالتعليم الجامعي إلى 34 %، وحقّق نظام التعليم ككلّ مستوى جودة قدره 5 درجات من 7 درجات، فيما وصلت الفعالية في استخدام المواهب إلى 3.7 درجة من 7 درجات.

لم تختلف الصورة كثيراً في ما يتعلّق بقدرة المجتمع التونسي على استيعاب تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها، فقد بلغ مستوى إتاحة أحدث

2 http://www.weforum.org/reports/global-information-technology-report-2014.



جدول رقم «2» أوضاع البنية المعلوماتية والإنترنت في بلدان الربيع العربي «مصر ـ تونس ـ اليمن ـ ليبيا» في العام 2011
(المصدر : قاعدة بيانات التقرير العالمي لحالة تكنولوجيا المعلومات في العالم ـ منتدى دافوس الاقتصادي)

	معيار القياس	مصر		تونس		اليمن		ليبيا	
		الترتيب العالمي	الدرجة	الترتيب العالمي	الدرجة	الترتيب العالمي	الدرجة	الترتيب العالمي	الدرجة
تعليم	مستوى الإبداع «الدرجة من 1 إلى 7»	83	2.97	31	3.85	142	1.68	129	2.5
	فعالية استخدام المواهب «الدرجة من 1 إلى 7»	132	2.97	107	3.71	142	2.22	139	2.83
	جودة التعليم الأساسي «الدرجة من 1 إلى 7»	126	2.47	22	5.01	141	1.71	134	2.23
	نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي نسبة مئوية ممّن هم في سنّ الالتحاق	73	93.62	33	97.71	133	72.68	0	0
	معدل النمو في الالتحاق بالتعليم الجامعي	78	28.45	69	33.7	107	10.23	46	54.35
	جودة النظام التعليمي ككلّ «الدرجة من 1 إلى 7»	131	2.47	20	4.95	142	1.72	142	2.05
انترنت	نسبة السكّان المشتركين فى التليفون المحمول لكلّ 100 من السكّان	102	66.69	70	94.96	128	46.09	10	155.7
	نسبة السكان المشتركين في التليفون الأرضي لكلّ 100 من السكّان	87	12.42	86	12.45	110	4.35	79	15.57
	جودة الاتصال باإلنترنت فب المدارس 1الى 7	96	3.27	47	4.55	141	1.5	134	2.21
	نسبة المواطنين المستخدمين للإنترنت من إجمالي عدد السكّان	90	20.04	67	34.07	111	10.85	103	17
	نسبة المشتركين فى الإنترنت عالي السرعة بين كلّ 100 شخص	91	1.3	74	3.63	110	0.33	100	1.09
	جودة البنية التحتية للكهرباء والاتصالات «الدرجة من 1 إلى 7»	76	3.97	55	4.54	134	1.78	70	4.36
تكنولوجيا	إتاحة أحدث التكنولوجيات «الدرجة من 1 إلى 7»	91	4.59	42	5.57	139	3.47	125	3.91
	مستوى استيعاب التكنولوجيا على المستوى المؤسّسي «الدرجة من 1 إلى 7»	58	4.99	33	5.42	123	3.99	108	4.3
	فعالية تطبيق التكنولوجيا وتوظيفها «الدرجة من 1 إلى 7»	68	4.83	36	5.44	140	3.38	127	3.93
	معدل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ككلّ «الدرجة من 1 إلى 7»	93	1.81	77	2.27	119	1.44	87	2.28
	مستوى الاستعداد التكنولوجي «الدرجة من 1 إلى 7»	87	3.32	55	3.86	139	2.41	110	3.11
	المتوسط العام في هذه المعايير فقط	92	15	54	19	129	10	97	16



التكنولوجيات في تونس 5.5 درجة من 7 درجات، واستيعاب التكنولوجيا 5.5 درجة من 7 درجات، والفعالية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها 5.4 درجة من 7 درجات. وبلغ معدل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ككلّ 2.5 درجة من 7 درجات، والاستعداد التكنولوجي 3.9 درجة من 7 درجات.

وقد ضَمَنت الأرقام السابقة لتونس ترتيباً عالمياً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت. حيث احتلّت بفعل هذه المقاييس المرتبة 54 على مستوى العالم، بمتوسط درجات قدره 19 درجة، ما جعلها في المرتبة الأولى بين دول «الربيع العربي» الأربع.

مصر

عشية أحداث الخامس والعشرين من يناير2011 كانت أوضاع البنية التحتيّة المعلوماتية لمصر تشير إلى أن 20.4 % من المواطنين المصريّين يستخدمون الإنترنت، أي ما يوازي خمس عدد السكان، فيما كان لشخصين من بين كلّ مائة شخص خطّ اتصال بالإنترنت من النوعية عالية السرعة، أمّا خطوط الاتصال بشبكات الهاتف المحمول فوصلت إلى 67 خطّاً لكلّ مائة شخص، وخطوط الهاتف الأرضية 13 خطّاً لكلّ مائة شخص، ووصلت جودة الاتصال بالإنترنت في المدارس إلى 3.2 درجة من 7 درجات، فيما وصلت جودة البنية التحتية للاتصالات والكهرباء عموماً إلى 3.9 درجة من 7 درجات.

وفي ما يتعلّق بأوضاع التعليم والإبداع في البلاد - وخصوصاً بالنسبة إلى الأجيال الشابة الأكثر إقبالاً على الإنترنت واستخداماً له- تقول الأرقام إن جودة التعليم الأساسي قبل الجامعي في مصر حقّقت 2.5 درجة من 7 درجات، وإن معدّل النموّ في الالتحاق بالتعليم الجامعي حقّق 28.5 %، وإن جودة نظام التعليم ككلّ حقّقت 2.5 درجة من 7 درجات، فيما حقّق مستوى الإبداع 3 درجات من 7 درجات، ووصلت قدرة البلاد على استخدام المواهب بفعالية إلى 3 درجات من 7 درجات.

وعلى مستوى استيعاب تكنولوجيا المعلومات في المجتمع المصري وتوظيفها، أشارت الأرقام إلى أن مستوى إتاحة أحدث تكنولوجيات المعلومات في مصر وصل إلى 4.5 درجة من 7 درجات، فيما وصل استيعاب التكنولوجيا وأدواتها إلى 5 درجات من 7؛ أما الفعالية في التطبيق والتوظيف فكانت منخفضة عن ذلك انخفاضاً طفيفاً، بحيث وصلت إلى 4.8 درجة من 7 درجات. فقد بلغت درجة الاستعداد التكنولوجي في مصر عموماً 3.3 درجة من 7 درجات.

بهذه الأرقام حقّقت مصر مرتبة عالمية في هذه المجموعة من المقاييس بلغت 92 على المستوى العالم، وبدرجة تقييم بلغت 15 درجة في المتوسّط، ما جعلها في المرتبة الثانية من حيث انتشار تكنولوجيا المعلومات والإنترنت واستخدامها من بين دول «الربيع العربي» الأربع.

ليبيا

ثار الشعب الليبي على القذافي فيما كانت نسبة الليبيّين المشتركين في الإنترنت تعادل 17 % من إجمالي عدد السكان، ونسبة المشتركين في الهاتف المحمول 155 شخصاً بين كلّ 100 شخص، أي أن خطوط الهاتف المحمول غطّت الشعب الليبي بكامله، فضلاً عن أن نصف الشعب تقريباً يملك أكثر من خطّ.

من ناحية أخرى كان 15 من كلّ 100 لديهم خطّ هاتف أرضي، وواحد من بين كلّ 100 لديه خطّ اتصال بالإنترنت عالي السرعة، وكان في ليبيا بنية تحتية للكهرباء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدرجة جودة 4.3 درجة من 7 درجات. أما اتصال المدارس بالإنترنت فكان بمستوى جودة بلغ 2.2 درجة من 7 درجات.

في التوقيت نفسه كانت جودة التعليم الأساسي في ليبيا تحقّق 2.2 درجة من 7 درجات، وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي 54 %. أما وجودة نظام التعليم ككلّ فبلغت درجتين من 7 درجات، وحقّق الإبداع لدى الشعب الليبي 2.5 درجة من 7 درجات، فيما وصل مستوى الفعالية في استخدام المواهب إلى 2.8 درجة من 7 درجات.

عكست هذه الأرقام نفسها مستوى الاستعداد التكنولوجي واستيعاب التكنولوجيا ككلّ في ليبيا، حيث بلغ معدل إتاحة أحدث التكنولوجيات 3.9 درجة من 7 درجات، ومستوى استيعاب التكنولوجيا 4.3 درجة من 7 درجات، والفعالية في توظيف التكنلوجيا وتطبيقها 3.9 درجة من 7 درجات،

ومعدل استخدام تكنولوجيا المعلومات 2.2 درجة من 7 درجات، ومستوى الاستعداد التكنولوجي ككلّ 3.1 درجة من 7 درجات.

وبهذه الأرقام حقّقت ليبيا المرتبة 97 عالمياً من خلال تلك المقاييس، كما حقّقت درجة قدرها 16 كمتوسّط عام، واحتلت بذلك المرتبة الثالثة بين دول «الربيع العربي».

اليمن

تشير الأرقام إلى تواضع البنية التحتيّة المتعلّقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإنترنت في اليمن. إذ إن نسبة المواطنين المستخدمين للإنترنت بلغت 10.8 % فقط من السكان، وبلغ عدد المشتركين في الهواتف المحمولة 46 مشتركاً من بين كلّ 100 مواطن يمني، وعدد المشتركين في الهواتف الأرضية 4.3 من بين كلّ 100 مواطن. وكانت جودة الإنترنت في المدارس منخفضة بصورة لافتة، ولم تحقّق سوى 1.5 درجة من 7 درجات. هذا في الوقت الذي انخفضت فيه أيضاً جودة البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والكهرباء ككّل إلى 1.7 درجة من 7 درجات.

في موازاة ذلك، بدت أحوال التعليم على درجة من التواضع. فالتعليم الأساسي قبل الجامعي حقّق جودة مقدارها 1.7 درجة من 7 درجات، وبلغت نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي 72 % من إجمالي مَن هم في سنّ الالتحاق، وبلغ معدّل النموّ في الالتحاق بالتعليم الجامعي 10.2 %، فيما انخفضت جودة نظام التعليم ككلّ إلى 1.7 درجة من 7 درجات.

انتقلت حالة التواضع في معدلات انتشار البنية التحتيّة المعلوماتية ومستوى التعليم إلى المجموعة الثالثة من المقاييس، حيث انخفضت درجة إتاحة التكنولوجيات الحديثة إلى 3.4 درجة من 7 درجات، ووصل مستوى استيعاب التكنولوجيا إلى 3.9 درجة من 7 درجات، وبلغت فعالية تطبيق التكنولوجيا وتوظيفها 3.3 درجة من 7 درجات، وبلغ معدّل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ككلّ 1.4 درجة من 7 درجات، ومستوى الاستعداد التكنولوجي ككلّ 2.4 درجة من 7.

إن هذه الأرقام جعلت اليمن في المرتبة 129 عالمياً في هذه المجموعات من المقاييس، مُحقّقَةً بذلك درجة قدرها 10 درجات كمتوسّط عام، بحيث جاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة بين بلدان «الربيع العربي».

سمات مجتمع الشباب العربي على شبكات التواصل الاجتماعي وخصائصه

إذا كان لكلّ مجتمع خصوصيّته وتفرّده في حراكه السياسي والاجتماعي الناجم عن التفاعل مع منجزات ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن أبرز ما يميّز حالة المجتمعات العربية في هذا الصدد هو الصراع المستمرّ بين آلة التكنولوجيا الغازية التي تعصف بهذه المجتمعات، وآلة القمع المتجذّرة فيها، والتي لا تهضم ما تحمله ثورة المعلومات من إمكانات جديدة في حرية التعبير وممارسة الديمقراطية.

وحينما نقترب من المشهد القائم في الساحة، نجد أن المجتمعات العربية منقسمة إلى ثلاث شرائح اجتماعية: الأولى تضمّ عشرات وربما ملايين من البشر الذين يئنّون تحت وطأة الفجوة الرقمية. حيث ثمّة تضاؤل في معدلات انتشار الحاسبات والإنترنت والهواتف والمحتوى المحلّي على الإنترنت وقصورها، وحيث يُسجَّل تدهورٌ تعليمي وافتقارٌ إلى مهارات التعامل مع التكنولوجيا. أمّا الشريحة الثانية فهي ضيّقة وقوية ونافذة، لكنّها لاهية ولا يعنيها من ثورة المعلومات سوى استهلاك منجزاتها بنَهَم، ومن ثمّ فهي تعبُّ من منتجات هذه الثورة وخدماتها بأقصى ما تستطيع، لإشباع رغبات لا تأبه بأيّ حراك اجتماعي سياسي رشيد يقود إلى مزيد من التنمية والنضج المجتمعي. فيما تتّسم الشريحة الثالثة بروح المبادرة، والوعي بطبيعة هذه الثورة وحدود تأثيرها، وبما تنجزه من تغييرات عميقة تتغلغل في جسد المجتمعات الحديثة. وتتّسم هذه الشريحة أيضاً بالجرأة في ممارسة حقّها الطبيعي في توظيف هذه الثورة ومنجزاتها توظيفاً سياسياً وديمقراطياً، حتى وإن أدّى الأمر إلى تضحيات مريرة في كثير من الأحيان، تبدأ بالحرمان من التعبير عن الرأي وتصل ربّما إلى السجن والتعذيب. ويمكن القول إن هذه الشريحة هي (بيت القصيد)، لكونها الطرف الذي يحاول الإمساك بآلة التكنولوجيا ليصارع بها آلة القمع.

يشكّل الشباب الغالبية الساحقة من هذه الشريحة في العالم العربي، وذلك بعدما انخرط عشرات ومئات



الآلاف من الشباب العربي المستخدم للإنترنت في ما يسمّى ببيئة «الويكي» العالمية، أو الأنشطة القائمة على التعاون والعمل المشترك والبناء من أسفل. إذ تمكّن هذه البيئةُ الإنسانَ الفرد من أن ينخرط بسهولة في سلسلة أفقية من أقرانه تمتدّ كالخطّ المستقيم، وليس وِفْق هرم ذي قاعدة عريضة وقمّة مدبّبة تتّسع لفردٍ واحدٍ. ففي هذه السلسلة الأفقية يتساوى الجميع ويتشابكون، لا بل ينتظمون جنباً إلى جنب- ومن دون أيّ تراتبيّة طبقيّة - في امتداد لانهائي من الأفراد. فيتناغمون ويقوم تعاونٌ بينهم للوصول إلى فعلٍ مشترك، وذلك عبر أداء سريع يعمل من خلاله الجميع.

ولقد تشرّب الشباب العربي على الإنترنت - كغيره من الشباب حول العالم - قيم هذه الثقافة، واكتسب سلوكيّاتها، وبات يحلم بدولة مختلفة، عصرية وديمقراطية، قوامها العدل والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. هذا واستقطبت ثقافة «الويكي» على الشبكة الشبابَ من الشرائح العمرية الأصغر، بخاصة أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و30 عاماً، وأكسبتهم سمات ذهنية فكرية ونفسية وسلوكية جديدة، لها تأثيراتها القويّة على علاقتهم بالمجتمع والدولة، بخاصة في ما يصدر من قرارات وتشريعات. فظهرت الإرهاصات الأولى لممارسات هذه الشريحة من الشباب العربي مع بدايات العام 2008، وذلك في أحداث بيروت ومدينة المحلّة المصرية، وفعاليّات الانتخابات البحرينيّة، فضلاً عن أنشطة فردية ظهرت لدى مدوّنين في الأردن وتونس والمغرب وغيرها. وبحلول العام 2010 كانت هذه الفئة من الشباب قد طوّرت الحراك السياسي الاجتماعي المستند إلى آلة التكنولوجيا في العالم العربي، وذلك إلى حدٍّ بات في الإمكان معه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع، واتخاذها واحدة من الأدوات المهمّة التي تصنع تحرّكاً جماهيرياً ومظاهرات حاشدة متصلة وعامة تنتهي بإقالة حاكم أو التأثير في مسار ثورة.

يمكن القول إن الشباب الذي استخدم الإنترنت بكثافة في أحداث «الربيع العربي» تأثّر إلى حدّ كبير بمجموعة القيم التي برزت في ثقافة أو «بيئة الويكي» السائدة على الشبكة، والتي كان من أبرزها:

- إيمان شبه مطلق بأهمّية التحرّر من أيّ قيود على حرية التعبير.
- انعدام أيّ شروط للانضمام في أيّ نشاط أو مجموعة أو تنظيم أو صفحة أو مغادرتها والانفصال عنها.
- انعدام أيّ قيود وأيّ شروط على مستوى حجم المشاركة ونوعيّته.
- اعتماد تام على آليات التواصل اللحظي الجماعي - كاستطلاعات الرأي الإلكترونية والتصويت الفوري- وذلك بغية اعتماد أيّ قرارات أو خطوات في أيّ قضية في أيّ وقت وبمنتهى السرعة وبمشاركة الجميع.
- قناعة راسخة بحتمية وجود مساواة في الحقوق والواجبات وتوزيع الأدوار بالنسبة إلى الجميع، بدءاً من مجرّد التعبير عن الرأي وانتهاءً باتخاذ المواقف والقرارات.
- اعتماد مطلق على التنظيم الشبكي الأفقي الذي يوفّر شعوراً بالنّدية والمساواة والاحترام بين كلّ الأعضاء المشاركين، سواء أمام الدولة أم أيّ تنظيم أو مؤسّسة في المجتمع.
- الحرية الكاملة في كشف أو إخفاء شخصية العضو أو المشارك في بيئة التواصل اللحظي القائم على الويكي، سواء بصورة كلّية أم جزئية، ومن دون أن يترتّب عن ذلك أيّ نوع من التأثير على فعاليّة العضو أو على مكانته.
- تقدير واحترام كاملان لأيّ إسهام أو جهد، سواء أكان صغيراً أم كبيراً، متتالياً أم متقطّعاً.
- إعلاء شأن الفكرة والقيمة والإبداع وروح الجماعة على الأشخاص، حتى لو كانوا هم مُنشئي المجموعة أو النشاط أو من منظميه. فالأفراد هم في النهاية متساوون مع الآخرين، وبالتالي، فإنهم في غالبيتهم الساحقة يتحرّكون في التنظيمات بشكل أفقي يغيب معه القائد أو الزعيم.

وقد زرعت قيم ثقافة الويكي مجموعة من السمات الذهنية والقناعات الفكرية لدى جيل شباب الويكي، وجعلت منه شباباً:

- مؤمناً بالحرية ويمارس الانفتاح والعطاء مع الآخرين.
- يمتلك ذهناً مبدعاً لا تابعاً.



- يقبل بالمخاطرة ويستطيع المثابرة.
- يسعى لتحقيق قيمة مضافة حقيقيّة.
- يفضل التعامل بندّية واستقلال مع الآخرين.
- يحرص على الفعل والإضافة ويرفض الانصياع والملاحقة
- ينطلق من الانتصار للذات والثقة بالنفس.
- يمتلك ثقافة المقاومة الإيجابية لا الاستسلام أمام عقل الآخرين.

وحينما نضع قيم بيئة التواصل اللحظي، مع السمات التي أَضْفَتْها على جيل الشباب المنخرط فيها جنباً إلى جنب مع القدرات والإمكانات التي تتيحها شبكات التواصل الاجتماعي، نجد أنفسنا أمام جيل تولّد لديه شكلٌ من أشكال أو ملامح الدولة والمجتمع الذي يحلم به ويقتنع بأنه الأصلح. وفي هذا السياق يمكن تلخيص سمات الدولة التي يسعى إليها الشباب في أنها دولة:

- تعاونية شبكيّة البناء، وتعتبر أن مهمّتها الأولى تقديم الخدمات ويقوم عملها على التعاون في العمل بين كلّ النظم القائمة ومشاركة الخبراء من الخارج.
- تركّز على تحقيق الأهداف المتعلّقة بأصحاب المصلحة من الجمهور، فضلاً عن تحسين عملية تقديم الخدمات.
- ذات تفاعل عالٍ مع مواطنيها، وتهتمّ برصد ردود أفعالهم، وتركّز على أهدافهم ومتطلّباتهم، وتتعامل مع الأحداث قبل وقوعها بشكل يشجّع على المشاركة النشطة والتواصل الفعّال.
- «مُنصِتة»، تجيد الاستماع لمواطنيها، وتعتبرهم الأساس وتركزّ على إرضائهم، وتسمح لهم بإدارة علاقتهم مع الحكومة بندّية وعدل.
- تُوازِن بين الحقّ في حرية المعلومات وتداولها، ومقتضيات أمن البيانات والمعلومات وصيانتها.
- يقوم التواصل بين وحداتها على نموذج اتصالات متكاملٍ يستند إلى قيم المشاركة والتعاون في العمل والمبادرة وأخلاقياتها.
- تتعامل مع الحدث قبل وقوعه، وتبحث عن ابتكار طرق جديدة لأداء الأعمال وتقديم الخدمات بشكل أفضل، وتبادر في إحداث التغيير واستيعابه بدلاً من انتظار حدوثه ثم الاستجابة له.
- ترى أن مصدر القوّة هو امتلاك طرق عمل وبنية تنظيميّة تتّسم بالمرونة وسرعة الاستجابة، فضلاً عن امتلاك شكل مؤسّسي يسمح بالتكيّف مع التغييرات الشاملة والرئيسة واستيعابها بسهولة، وبأقلّ قدر من تعطيل سير العمل.
- مفتوحة وقائمة على التعدّدية والتنوّع، وتعتمد على الآخرين كي يقدّموا العون في عملية تقديم الخدمات.
- تعتمد على رأس المال الفكري وعلى خبرة الموظفين، كما تعتمد على أساليب عمل مرنة كنظام العمل عن بعد.
- تقبل بفكرة المخاطرة، وتدعم تحمّل المسؤولية والعمل وفقاً لأساليب تقديم المكافآت والحوافز للموظفين، وتطبيق طرق عمل جديدة ومبتكرة تتيح التعامل مع المخاطر بشكل فعّال.

هكذا تشكّل مزيجٌ ثلاثيّ من القيم في «بيئة الويكي»، من حيث السلوكيات والقناعات الفكرية، ومن حيث عقول الشباب وأذهانهم، والحلم بالدولة العادلة العصرية الديمقراطية في النظرة إلى المستقبل، ليصبح هذا المزيج هو الأرضية التي نبت فيها دور الشباب ونما في أحداث «الربيع العربي»، وذلك باستخدام الإنترنت كوسيلة للتفكير والمعرفة والحشد والحركة والحلم.

الشباب المصري واستخدام الإنترنت في الثورة

ثمّة مرحلتان تميّزان الطريقة التي استخدم بها الشباب المصري الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في الثورة المصرية: المرحلة الأولى حدثت عند اندلاع الثورة في 25 يناير، وفي هذه الفترة كانت الإنترنت وشبكات التواصل أقرب إلى رأس الحربة في العمل الجماهيري والفعاليّات التي جرت هنا وهناك، والتي شكّلت مجالاً رحباً على مستوى الحشد والتنظيم والدعوة للمظاهرات وإدارتها. أما الثانية فبدأت في النصف الثاني من حكم الإخوان المسلمين، أي مع بداية العام 2013، وبلغت ذروتها في أحداث 30 يونيو (حزيران) 2013، و3 يوليو (تموز) مع عزل مرسي وخروج الإخوان من الحكم، ثم بدأت تخفت بعد ذلك تدريجياً. وفي هذه الفترة تغيّرت



ممارسات الشباب وأدوارهم، ولم يعد الحشد والعمل الجماهيري الميداني هدفها الأول، بل أصبحت المعارضة والتجاذبات السياسية الحادّة واللاذعة على الساحة هي الأكثر بروزاً.

استخدام الشباب المصري للإنترنت في بداية الثورة

وصف الكثيرون ثورة 25 يناير في مصر ــ حال اندلاعها ــ بأنها ثورة الإنترنت وثورة الفيس بوك وثورة الشباب الذي خرج بها من الإنترنت إلى الميادين. فهل كانت هذه المقولات صحيحة؟ وإلى أيّ مدى استخدم الشباب المصري الإنترنت في ثورة 25 يناير؟

للإجابة عن هذا التساؤل أجرى كاتب هذه السطور والدكتور خالد الغمري، أستاذ لغويات الحاسب في جامعة عين شمس، دراسة مسحيّة[3] على مشهد الإنترنت المصري خلال الفترة من 9 يناير (كانون الثاني) إلى 11 فبراير (شباط)2011، وغطّت هذه الدراسة عيّنة قوامها 9815 مشاركة نشرت في 2313 صفحة ومجموعة على الفيس بوك، و12039 تغريدة على تويتر أرسلها 2789 شخصاً، و1064 مقطع فيديو نشر على يوتيوب، و1129 تدوينة نشرت في 98 مدوّنة. وفي ما يلي بعض التفاصيل التي كشفت عنها الدراسة:

الفيس بوك: أوضحت الدراسة أن عدد الأعضاء المشتركين في الصفحات والمجموعات ذات العلاقة بالثورة تجاوز الـ 34 مليون شخصٍ، وبلغ عدد الصفحات 2313 صفحة، وعدد المشاركات 9815 مشاركة، وعدد التعليقات461 ألفاً. ويعرض الشكل رقم «1» التطوّر في أعداد صفحات الفيس بوك المصرية ومجموعاته التي انخرطت في أعمال الثورة خلال فترة الدراسة.

على صعيد الأحداث وتتابعها، مرّت الطريقة التي استخدم بها الشباب الفيس بوك في إدارة أنشطة الثورة عبر ستة مسارات.

المسار الأول هو «التخطيط مقابل الاستهزاء»، استمرّ من 10 إلى 25 يناير (كانون الثاني). وفي هذا المسار لعب الفيس بوك دور الحاضنة الرئيسية لفكرة الثورة والتخطيط لها، ووضع شعاراتها وأسلوب تنفيذها، والاستعداد لإطلاق شرارتها، وقد تبلور هذا الأمر في مجموعة من التعليقات الشهيرة التي تردّدت بكثرة خلال هذه الفترة. وفي المقابل كان نظام مبارك يتعامل مع الأمور في هذه الفترة باستهزاء ولا مبالاة.

في المسار الثاني رفع مستخدمو الفيس بوك شعار «الغضب المسالم» كوسيلة لمواجهة العنف من قبل الأمن، وسادت هذه الشعارات صفحات الفيس بوك ومجموعاته خلال الفترة من 25 إلى 28 كانون الثاني (يناير)، واتسع مضمون الرسائل والمشاركات والتعليقات ليشمل بثّ روح التضحية والشجاعة والثبات على الموقف، كما تكثّفت المعلومات ونقل الخبرات والتعليمات التي تشرح تكتيكات التعامل مع الأمن إذا ما حدثت الاشتباكات.

في المسار الثالث ركّز شباب الفيس بوك على «عدالة القضية في مواجهة الهجوم العنيف للإعلام الرسمي»، وبرز هذا المسار خلال الفترة من 21 يناير (كانون الثاني) إلى 3 فبراير (شباط)، حيث ظهرت عشرات الرسائل والمشاركات والتعليقات التي تؤكّد على «عدالة القضية وسلامة القصد»، وذلك كنوعٍ من الردّ على الإعلام الرسمي، وما ساقه من اتّهامات وأكاذيب وتشويه متعمّد لكلّ من له علاقة بالثورة، بدءاً من «وجبات الكنتاكي»، وانتهاءً بإيواء إيرانيّين وأعضاء في حزب الله اللبناني ومشاركتهم وغير ذلك.



في المسار الرابع اهتمّ شباب الفيس بوك بفكرة «التوثيق والتذكير» بما يجري. وقد انتشر هذا المسار بوضوح خلال الفترة من 28 يناير (كانون الثاني) إلى 3 فبراير (شباط). وبسبب ظروف انقطاع الإنترنت خلال هذه الأيام الدامية، فإن ناشطي الفيس بوك

3 مرجع سابق، دراسة للمؤلف مع د. خالد الغمري نشرت في مجلة **لغة العصر** الصادرة عن مؤسّسة الأهرام.

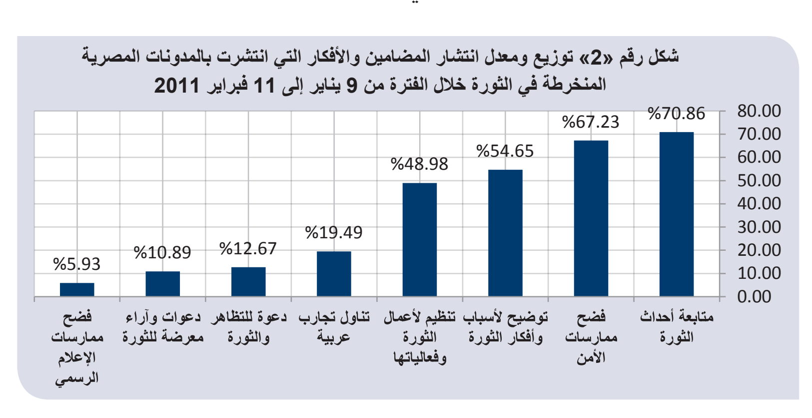


سرعان ما عمدوا إلى فكرة توثيق هذه الأحداث والتذكير بها فور عودة الخدمة، واستخدام هذه الذاكرة في تدعيم جهود مقاومة تشويه الإعلام الرسمي.

المسار الخامس بدأ على الفيس بوك مساء الجمعة 28 يناير (كانون الثاني) مع أوّل خطاب حول الأزمة ألقاه الرئيس المخلوع. وتمثّل هذا المسار في لجوء شباب الفيس بوك إلى تكتيك «التركيز على الهدف»، وهو إسقاط النظام، في مقابل عملية التفاوض التي أطلقها نظام مبارك وأدارها رئيس المخابرات الراحل عمر سليمان.

مع وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، ظهر على أداء شباب الفيس بوك المسار السادس وهو « الإصرار على التحدّي»، وقد ظهر هذا المسار بوضوح عقب ما عرف بجمعة الرحيل، يوم 4 فبراير (شباط) واستمر حتى 11 من الشهر نفسه، وقد تمحورت المشاركات الخاصة بهذا المسار تحت فكرة «جمعة التحدّي والزحف على القصر»، يوم 11 فبراير (شباط)الذي انتهت عنده فترة الرصد.

المدوّنات: لم تكن المدوّنات «أداة الساعة» خلال ثورة 25 يناير حسبما كشفت الدراسة، بل تراجعت وأصبحت تعمل على هامش ما يجري على الفيس بوك وتويتر ويوتيوب. لكن تحليل مضمون المدوّنات كشف عن ميزة للتدوين لا توجد في الشبكات الاجتماعية، وهي أن المدوّنات وإن كانت لم تتفوّق في تلبية احتياجات الفعل الثوري وقت حدوثه، فإنها تفوّقت في التفكير فيه، وفي مناقشته قبل أو بعد حدوثه، على اعتبار أنها تتيح مجالاً أعمق للمناقشة والحوار والفهم القائم على الإيقاع الهادىء نوعاً ما؛ وهو ما لا تتفوّق فيه أدوات التواصل الجماعي التعاوني اللحظي التي تستطيع استيعاب العقل الجمعي الهادر وقت التوجّه نحو الثورة. وهذه السمة في المدوّنات هي ما تدفعنا إلى القول إنها عملت « كمركز تفكير» فرعي أو ثانوي صغير لحركة الشباب المشارك في الثورة للثورة. والذي ميّز المدوّنين عن غيرهم هو أن استخدام النصوص الطويلة، والقالب السردي والوصفي للتقارير والمقالات في التدوين، أتاح للمدوّن أن يستخدم العديد من المضامين والأهداف في التدوينة الواحدة، فنراه وهو يدوّن تدوينة واحدة يشرح أفكار الثورة ويحضّ على الانضمام إليها، وفي الوقت نفسه ينقل جانباً من أحداثها، ويكشف صورة من صور تجاوز الأمن لحقّ الثوّار. وهذا ما لم يحدث بالصورة نفسها في قنوات التواصل الأخرى. ويعرض «شكل رقم 2» توزيع انتشار المضامين والأفكار المختلفة في المدوّنات المصرية التي انخرطت في أعمال ثورة يناير ومعدلاته.

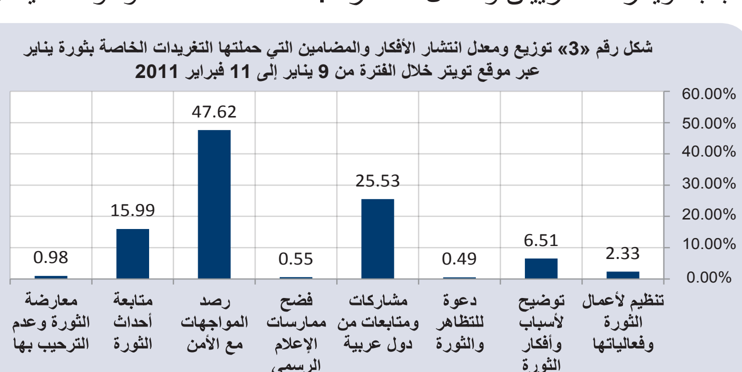


تويتر: لعب موقع تويتر - كما سبقت الإشارة - دوراً أقرب إلى جهاز الاتصالات الرقمي لشباب الثورة. فقد كشفت الدراسة أن الموقع سهّل إنتاج وإرسال واستقبال وتداول 12 ألفاً و39 رسالة، بمعدل يومي وصل في المتوسط العام إلى 364.82 رسالة في اليوم، و15.2 رسالة في الساعة، ورسالة كلّ ثلاث دقائق وتسع ثوانٍ، وذلك خلال فترة الرصد من 9 كانون الثاني (يناير) إلى 11 فبراير (شباط) 2011. وطبقاً للتحليلات، فقد اشترك في إنتاج هذه الرسائل 2789 شخصاً أو جهة، ثم قاموا بالدفع بها إلى الأعضاء المسجّلين في قائمة متابعيهم أو المهتمين بمتابعة رسائلهم عبر تويتر. وتقول إحصاءات تويتر إن عدد النسخ التي أُنتجت من هذه الرسائل والتي تمّ الدفع بها إلى أشخاص آخرين مشتركين في الموقع وصل إلى 93 مليوناً و963 ألفاً و229 نسخة، بمتوسط عام بلغ 28 مليوناً و473 ألفاً و370 نسخة من الرسائل في اليوم، و118 ألفاً و460 نسخة من الرسائل في الساعة، و1977 نسخة من الرسائل كلّ دقيقة. وقد عملت هذه الرسائل - سواء الأصلية أو



المعاد إرسالها- كقناة لنقل الأفكار وتوفير معلومات وبيانات للمشاركين فيها لتدبير أمورها وتسيير فعاليّاتها في الميدان. ويعرض الشكل رقم «3» توزيع المضامين والأفكار المختلفة في تغريدات شباب تويتر المصريّين ومعدل انتشارها.

شكل رقم «3» توزيع ومعدل انتشار الأفكار والمضامين التي حملتها التغريدات الخاصة بثورة يناير عبر موقع تويتر خلال الفترة من 9 يناير إلى 11 فبراير 2011



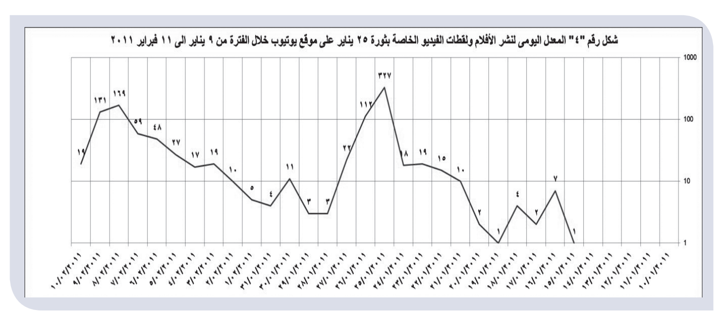
يوتيوب: تمّ في الدراسة تحليل 1064 مقطع فيديو مدتها 5700 دقيقة تعادل 95 ساعة فيديو، قام بمشاهدتها والتعليق عليها ستّة ملايين و257 ألفاً و391 شخصاً، وكتبوا عليها 7627 تعليقاً، خلال فترة الرصد. وقد ظهر أوّل فيديو يوم الخامس عشر من كانون الثاني (**يناير**) وهو اليوم التالي لهروب الرئيس التونسي بن علي من تونس، وكان الفيديو بعنوان «25 يناير يوم الثورة على التعذيب والفقر والفساد»، ومدّته 2.3 دقيقة، وشوهد 52 ألفاً و938 مرّة (مشاهدة).

وبِدْءاً من يوم 21 يناير (كانون الثاني) مال حضور الثورة على يوتيوب إلى الاتساع، حيث ارتفع معدل تحميل مقاطع الفيديو من مقطعين في يوم 20 يناير إلى 10 مقاطع يوم21، وكانت مدّتها 46.6 دقيقة، وحظيت بمرّات مشاهدة بلغت 208 آلاف و174 مرّة، وتلاحقت الأمور بعد ذلك. ويوضح الشكل رقم «4» المعدل اليومي لنشر مقاطع الفيديو الخاصة بالثورة على يوتيوب خلال فترة الدراسة.

يبدو أن مستوى المشاهدة المرتفع نوعاً ما لهذا المقطع قد أغرى بعض الثوّار للانتباه أكثر ليوتوب. إذ توالى، منذ اليوم التالي أي 16 يناير (كانون الثاني)، ظهور الأفلام التي تستهدف الدعوة والتخطيط والحشد، واستمرّ ذلك حتى ما بعد يوم 25 يناير (كانون الثاني) إلى أن بلغ عددها 24 فيلماً، مدتّها الإجمالية 115.26 دقيقة، وشوهدت 172 ألفاً و715 مرّة. ومع اندلاع الأحداث يوم 25 يناير (كانون الثاني)، استخدم الشباب يوتيوب كتلفزيون مستقلّ للثورة، وركّزوا على نوعين من الفيديوهات، الأوّل اهتمّ بنقل وقائع الثورة وتقديمها للجماهير أوّلاً بأوّل من قلب الأحداث، وبصورة مؤثّرة للغاية، والثاني ركّز على حفظ الروح المعنويّة للثوار والجماهير عبر أحاديث الدعاة وبثّ الأغاني والقصائد والشعر، بخاصة في الأوقات التي اشتدّ فيها كلٌّ من عناد النظام ومراوغته وهجمة الإعلام الرسمي. وتقول الأرقام في هذا الصدد إن الأفلام التي حاولت حفظ الروح المعنوية وشحذ هِمَم الثوّار بلغت إجمالاً 75 فيلماً، مدّتها 387.6 دقيقة، كان نصيب الأغاني منها 34 فيلماً مدّتها 214 دقيقة، وأحاديث الدعاة 26 فيلماً مدّتها 81.4 دقيقة، والشعر والقصائد 15 فيلماً مدّتها 91.65 دقيقة، تضمّ كلّها لقطات لقصائد تُلقى مصحوبة بصوَر متحرّكة إما من الميادين أثناء المظاهرات، وإما من أصحابها وهم يلقونها عبر الفضائيات.

مشهد الفيس بوك المصري العام 2013

من أجل التعرّف إلى مشهد الفيس بوك المصري في العام 2013 ودور الشباب فيه، قام الباحث بثلاثة مسوحات لمجموعات الفيس بوك المصرية وصفحاته خلال الفترة من أوّل يناير (كانون الثاني) وحتى 9 أغسطس (آب)2013، تمّ خلالها تتبّع أنماط استخدام الفيس بوك كفضاء للممارسة الديمقراطية من قبل الشباب المصري. غطّى المسح الأوّل الفترة من1 يناير (كانون الثاني) إلى


شكل رقم "٤" المعدل اليومى لنشر الأفلام ولقطات الفيديو الخاصة بثورة ٢٥ يناير على موقع يوتيوب خلال الفترة من ٩ يناير الى ١١ فبراير ٢٠١١



15 إبريل (نيسان) 2013، والمسح الثاني الفترة من أوّل نيسان (إبريل) إلى 14 حزيران (يونيو) 2013، والمسح الثالث من 3 يونيو (حزيران) إلى 9 أغسطس (آب) 2013.

في المسح الأوّل برزت ظاهرة «الكوميكس» أو القصص المصوَّرة القصيرة كأبرز أداة من أدوات ممارسة الديمقراطية والتعبير عن الرأي السياسي عبر الصفحات المصرية. وفي المسح الثاني شكّل الصراع بين حركة « تمرّد « المعارضة لنظام حكم الإخوان المسلمين، وحركة « تجرّد» التي أطلقها الإخوان وحلفاؤهم الظاهرة الأبرز على صفحات الفيس بوك المصرية والأكثر وضوحاً. وفي المسح الثالث كان الوضع السياسي قد تغيّر وأُزيح الإخوان عن السلطة، ومن ثم شكّلت صفحات الإخوان ومجموعاتهم المناوئة للسلطة الانتقالية الظاهرة الأكثر نشاطاً وتأثيراً بين فضاءات الفيس بوك المصري.

لقد شكّل ظهور أدوات التواصل الإنساني اللحظي (أي الشبكات الاجتماعية) بشكل أكثر انتشاراً وتأثيراً في السنوات الأخيرة، ومن ذلك الفيس بوك الذي يُعدّ امتداداً لفكرة المنتديات وتطويراً لها، وموقع تويتر الذي يُعدّ امتداداً وتطويراً لعالم المدوّنات، وشبكات الفيديو التي تُعدّ أكبر تلفزيون تفاعلي حرّ عرفته البشرية، فضلاً عن دخول الأدوات المحمولة أو «المتنقّلة» كالهواتف الذكيّة والحاسبات اللوحية اليدوية وغيرها، وسيلة للربط بين المواقع التقليدية والمدوّنات وحسابات تويتر وصفحات الفيس بوك وعشرات الملايين من الأشخاص الذين يتحرّكون على الأرض. فكان من الطبيعي، بل ومن الحتميّ، أن تُحدِث ثورة المعلومات تغييراً جذرياً وجوهرياً في القناعات والأفكار والرؤى والآمال والطموحات التي يعتنقها المواطن في العصر الحالي، ولاسيّما الشباب، والتي تجعل منه مواطناً له تأثير مختلف على مجمل ما يجري في مجتمعه ودولته من أحداثٍ وتوجّهات.



المسار الإصلاحي في المغرب وحركة 20 فبراير

أ. د. محمد الحبيب طالب

تحاول هذه الورقة/الدراسة أن تجيب عن سؤال محدّد ومركّب: ما هي أهمّ المعطيات التي جعلت المغرب ينفرد باختياره الإصلاحي؟ وبالتالي، لماذا لم تنجب حركة 20 فبراير، خياراً آخر، كمثيلاتها في بعض البلدان العربية، ولماذا لم تكن ذات شعبية أعمق وأوسع، أو لماذا خبت وانطفأت؟

أرى من واجبي، أن أقول في البدء، إن ما سأقدّمه من أفكار في الموضوع، هي استخلاصات عامة من قراءات مختلفة في كلّ الجوانب التي تطرّقت وألمحت إليها، والعديد منها آتية أيضاً من تجربتي المباشرة في المسؤوليات القيادية الحزبية المختلفة، وما جرى خلالها من مناقشات وإشكالات وأجوبة... قصدت من ذلك كلّه، أن الأفكار المطروحة بقيت على حالها كمواد خام، تحتاج إلى شغل وتوسّع وتدقيق في التفاصيل... ومع ذلك أحسبها تفي بالسيمات العامة في ما أردناه إجابة عن سؤالنا المركّب.

وعلى هذا النحو، تناولتُ الموضوع في محورين: الأول، يحدد الإطار العام لاختيار مسار الإصلاح، بين الحكم والمعارضة. والثاني انصبّ على تجربة حركة 20 فبراير ومدى تجاوبها مع الإطار العام الذي يُعدّ شرطها الموضوعي والذي حَكَمها في النهاية.

المحور الأول: الإطار العام للمسار الإصلاحي

أولاً: لعلّ أول خاصية تطبع المجتمع المغربي، هي أنه يتّسم بوحدته الدينية والمذهبية (إسلام / مالكي/ أشعري)، والتي نأت به عن إمكان حدوث تناقضات من هذا النوع، قد تأتي بها ظروف مرحلية عجاف في مسار التطوّر، كما يجري اليوم في العديد من الدول العربية. وهذا في حدّ ذاته، وبمعزل عن كلّ العوامل الضرورية الأخرى، قد يسهّل أكثر عملية الانتقال الديمقراطي. ومن دون أن نحمِّل كلامنا هذا أيّ حكم قيمة تفضيلي بين المجتمع المتعدّد والآخر الواحد الطبيعي. فلكلٍّ إيجابياته وسلبياته في نهاية التحليل.

ولا أعتقد أن ثنائية المغرب «العربية /الأمازيغية» من شأنها أن تلعب أدواراً معيقة أو مهدِّدة لوحدة الكيان وهو الذي تأسّس عبر التاريخ على هذه الثنائية المندمجة. واليوم، وأكثر من أيّ زمن تاريخي مضى، قطع الاندماج الثقافي والاجتماعي، وحتى اللغوي (ما يزيد على 70 % يتحدّثون العربية الدارجة)، مسافات بعيدة كلّ البعد عن هذا الخطر المفترض. ومن الشواهد التاريخية الدالة على هذا المسار الاندماجي، أن الدول الأمازيغية الكبرى التي بنت الكيان وعمَرته وحَكَمته على التوالي، المرابطون ثم الموحّدون ثم المرينيون، هم مَن نشروا العربية فيه (واستجلب الموحّدون القبائل العربية إليه) وهم مَن جعلوا اللغة العربية لغة الدولة[1]. واستمرّ الحال مع الدولتين «الشريفتين» السعديّين والعلويّين. ثم كان للحركة الوطنية الفضل الكبير في إعادة بناء اللحمة الوطنية في مواجهة السياسة الاستعمارية التي حاولت بثّ التفرقة بين العرب والأمازيغ، وكانت هذه المواجهة كما عرف بمناهضة «الظهير البربري» الاستعماري (1936)، الحدث التاريخي التأسيسي لظهور الحركة الوطنية الحديثة، وكان للأمازيغ فيها الباع الطويل.

في العقود الأخيرة، ظهرت تيارات أمازيغية تطالب بالحقوق الثقافية والمساواة اللغوية. وكان من بينها اتجاهات متطرّفة ضد العروبة، ولكنّها أقلية قليلة

1 محمد القبلي، **لغة الحقّ ولغة القانون** (مائدة مستديرة) (المغرب: منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. جامعة محمد الخامس الجزء الثالث، مارس2004).



لا شعبية لها.
ولقد استطاع المغرب بإجماع قواه الوطنية أن يحقّق خطوات مهمّة نحو توسيع مجالات الحقوق الثقافية اللغوية على قاعدّة وحدة الهوية الحضارية المغربية الإسلامية العروبية الأمازيغية. ومن ذلك البدء في تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في الأسلاك الأولى. ونصّ الدستور الجديد على رسمية اللغة الأمازيغية بجانب اللغة العربية. وأوكل إلى هيئة دستورية وضع مشروع القانون التنظيمي لهذا الترسيم، ووضع السياسة العامة لمسألة اللغات في المغرب. وفي تقديري، أن المسألة اللغوية هي أعقد قضايا الانتقال الديمقراطي. صحيح، أنه تمّ الإجماع الوطني على الحقوق اللغوية الدستورية المرشدة، وهذه خطوة سياسية كبرى في احتواء التوتّرات الممكنة، وفي خلق الأجواء الممهّدة للنظر العقلاني الهادئ لما سيترتّب عنها من أولويات وإجراءات وتكلفة مادية وسياسات عملية في التعليم والمجالات كافة... إلّا أن ذلك ليس إلّا بداية في ولوج الطريق الوعر والملغوم: فما العمل مع هيمنة اللغة الفرنسية في مجالات الإدارة والاقتصاد والتعليم... وغيرها؟ في هذه القضية مثلاً، نلاحظ صمتاً مريباً في كلّ برامج الأحزاب السياسية ومن النخبة بعامة. وفي المقابل، هناك تشديد وتسابق على المطالبة بتأهيل الأمازيغية وتعميمها في كلّ المرافق. وهذا جيّد، ولكن لماذا الصمت المخيف عن محن العربية ومتاعبها، وهي لغة رسمية في كلّ الدساتير[2]؟!

حركة 20 فبراير اعتمدت في هيكليّتها على التنسيقيّات الوطنية والمحلّية والجموع العامة وتتخذ قراراتها بالحوار والتوافق ما أمكن، وبعد أيام من انطلاقتها تمّ تشكيل مجلس وطني دائم للحركة من دون أن تكون هي عضو مباشر فيه، وذلك حفظاً لاستقلاليّتها

هذه الصورة المرتبكة والغامضة تُنبئ بأن النخبة المغربية ما زالت غير مهيّأة، بل ولا تملك الشجاعة، لحسم التحدّيات التي تطرحها الإشكالية اللغوية ومواجهتها. وقد أضاف البعض مشكلاً آخر، زاد الطين بلة، بدعوته إلى تعليم اللهجة الدارجة بدل العربية الفصحى! الآتي إذن سيغلب عليه لا محالة الارتجال والتردّد والحسابات القصيرة.

ولكي لا نخرج بعيداً عن الحدود التي خصّصناها لهذه الفقرة، نعيد القول إن وحدة المجتمع المغربي دينياً ومذهبياً، عنصر فاعل في تسهيل انتقاله الديمقراطي، بلا خضّات خطيرة تهدّد وحدة كيانه. وأن المشكل اللغوي المزمن الذي ما زال المجتمع يتخبّط فيه، استطاع المغرب بالقدر الذي عليه اليوم، أن يتخذ، في وقفة جماعية واحدة، الخطوات الديمقراطية الأولى، دستورياً ومؤسّساتيا وإجرائياً، والتي من شأنها أن تمهّد لسياسة لغوية عقلانية ووطنية متفتحة، إن استدركت النخبة المغربية بوجه عام تأخّرها وتهيّبها من حسم اختياراتها.

ثانياً: وقد انفرد المغرب، كما يقول مفكّرنا الراحل عابد الجابري في دراسته[3] [بأنه لربما كان هو الوحيد بين الدول العربية والإسلامية الذي ظلّ فيه المجال السياسي الإسلامي التقليدي قائماً منذ أن بدأ تقنين هذا المجال في التجربة الحضارية العربية الإسلامية. وهو نفسه العصر الذي قامت فيه بالمغرب دولة مستقلّة عن الخلافة العباسية، دولة الأدارسة... ومنذ ذلك الوقت، والدولة في المغرب تلتمس الشرعية لنفسها من خلال نظام البيعة في صورته الإسلامية، والذي يهمّني في هذه الدراسة، كيف ارتبطت البيعة بشرط الجهاد ومقاومة الاحتلال الأجنبي منذ بات المغرب مهدّداً من قبل الاستعمار، وذلك ابتداءً من القرن السادس عشر.

في هذا السياق التاريخي، كانت «ثورة الملك والشعب» في 20 أغسطس(آب) 1953، وكان لرفض محمد الخامس الاحتلال، ونفيه وأسرته خارج الوطن، والتحامه مع الحركة الوطنية، الفضل في إعادة إحياء المجال التقليدي الإسلامي الذي تحدّث عنه عابد الجابري، بعد أن انهارت اعتباريّته الوطنية خلال الاحتلال، وإن احتفظ الاستعمار به لخدمته.

وهكذا، ستضيف المؤسّسة الملكية إلى شرعيتها الدينية في مجالها التقليدي، شرعية أخرى هي الشرعية الوطنية.

تفسّر لنا الموضوعة السابقة بشطريها (عراقة الدولة وموارد الشرعية) مدى تجذّر المؤسّسة الملكية في

2 الودغيري عبد العالي، **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية** (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون).
- اتحاد كتاب المغرب- ملف سياسة أم سياسات لغوية- مجلة **آفاق** عدد مارس 2006.

3 عابد الجابري ، **الدولة المغربية المعاصرة ومسألة الحداثة السياسية** ، سلسلة مواقف (42).



المجتمع المغربي. لكنّها لا تنير لنا بعد، لماذا سار المغرب في الطريق الإصلاحي الذي تميّز به عن سواه. التقدّم في توضيح ذلك، سيتطلّب في حدود هذه الموضوعة، الإجابة عن سؤال فكري سياسي ما زال إلى اليوم مدار نقاشات في أوساط النخبة المغربية والفاعلين السياسيين بعامّة.

من الاستنتاجات التي توصل إليها عابد الجابري، أن التطوّر التاريخي للدولة المغربية أورث نظامَها السياسي تركيبة من مجالين سياسيين: أحدهما تقليدي وثانيهما، مؤسّسي ناشئ وحديث. وقد لاحظ في ذلك، أن القضايا السياسية الكبرى في مراحل اشتداد الأزمة بوجه خاص، كان يتمّ بحثها، لا في المجال المؤسّسي الحديث (الحكومة والبرلمان)، بل في المجال التقليدي عبر الحوار المباشر (أو المفاوضات) بين الملك والمعارضة الوطنية. يُثار إذن السؤال: ما العلاقة بين المجالين، وأيهما يتحكّم في الآخر ويحكم اتجاه التطوّر بعامّة؟

يطلق المغاربة على المجال التقليدي النظام المخزني- والمخزن في مفهومه اللغوي الأصلي، كان يقصد به بيت تخزين مال المسلمين الذي تستخلصه الدولة من جباياتها المختلفة- ولمركزية هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع، اكتسب المعنى شمولاً أوسع، فصار كناية على منظومة السلطة بكلّ مراتبها وفئاتها الاجتماعية المُسهمة بشكل ما في الحكم. وغالباً ما تضمّن في الوجدان الشعبي أيضاً كلّ السلوكات القهرية التي طبعت تاريخ السلطات المخزنية.

لسنوات خلت، لم يكن هذا التعبير- ولو أنه دارج ومتداول لدى عامة الناس- مستعملاً بكثرة في أدبيات الصراع السياسي، حيث كانت القوى الديمقراطية المعارضة تستعمل، عوضاً عنه، «الحكم المطلق» أو «الحكم الفردي» وحتى «الحكم الإقطاعي»، وجميعها مصطلحات مشتقّة من القاموس السياسي الحديث. لكن مع تطوّر البحث في ماهية الدولة المغربية والانكباب على الخصوصيات الوطنية، استعاد مصطلح المخزن رواجه في الأدبيات الثقافية والسياسية.

وسواء استعملنا اصطلاح المخزن أو المجال التقليدي، فالسؤال المركزي يظلّ هو نفسه: ما العلاقة الحاكمة بين هذا أو ذاك وبين المجال الحديث؟ هل المجال التقليدي (أو المخزن) يلتهم كلّ الخطوات الإصلاحية لصالحه، وبالتالي، هل الإصلاح ليس إلّا وهماً يغذّي المخزن ويزيد من قوته وهيمنته ومناعته؟ فثمة من يعتقد ذلك، ومن يروج لهذه الرؤية وينظر لها[4]. ولذلك سيكون من المفيد هنا، وفي حدود الممكن، أن نقدّم بعض الملاحظات المنهجية، لأنها، في المقابل، تُلقي بعض الضوء على المسار الإصلاحي الذي سار عليه المغرب:

أ- قد يصلح مفهوم المخزن في إبراز «خصوصية» الدولة المغربية في المراحل السابقة على الاحتلال، إذا أخذنا به (من بين توصيفات أخرى عديدة للدولة والمجتمع) كمنظومة مجتمعية متكاملة: أساسها القبيلة وتحالفاتها، في تركيبة الدولة والمجتمع[5]. وفضاؤها الإيديولوجي الوحيد، الدين، بأشكاله: الرسمي والشعبي والزوايا في مرحلة أخرى[6]. وبنية السلطة فيها كلّ ما يدخل في «أهل الحلّ والعقد» من عصبية قبلية وفقهاء وعلماء وأعيان وتجار وقوّاد الدولة...إلخ، ويميل اقتصادها في الأغلب لاقتصاد كفاف، وفوائضه من الفتوحات والوساطة التجارية في مراحل الازدهار. وفي الجملة يصعب أن نتحدّث عن مؤسّسات للدولة قارّة ومتحكّمة في كلّ التراب الوطني، تقيم الفصل النسبي ولكنّه بكينونة فعلية مهيكلة ومستقرّة بين دولة المؤسّسات و»النظام السياسي»[7]. أما بعدما انهارت هذه المنظومة في كلّ أركانها، وبخاصة جذرها الاجتماعي/ السياسي (القبيلة كوظيفة اجتماعية سياسية مهيمنة)[8]، وتغيّر النظام الاقتصادي في مجموعه وقوانينه، وأضحت للدولة مؤسّساتها المهيكلة والقارّة في مجموع الوطن، بيروقراطية وجيش محترف وأمن داخلي وقضاء عصري وقانون وضعي يحكم جلّ المؤسّسات القائمة في المجتمع... فإن الحديث عن النظام المخزني يفقد موجباته، ولا يعدو أن يكون في أدقّ تعبير بقايا منه، ثقافة وتقاليد، وبعض جوانب

4 **وجهة نظر** (المغربية)، مجلة محترمة يكتب فيها أساتذة باحثون، ولها توجّه ينحو في هذا الاتجاه. من عناوينها مثلاً: المخزن العتيق وامتداداته في الدولة المعاصرة، اللاهتون وراء السراب، مملكة السرك، الطبقة القيادية في المغرب أو المفعول بهم وفيهم سياسيا.

5 محمد شقير، **تطلّع الدولة في المغرب** (المغرب: إفريقيا الشرق، 2006).
لا يتفق شقير مع تسمية الدولة المغربي بأسماء الأسر، الدولة الإدريسية والموحدية والمرينية.. إلخ. والحقيقة أن هذا النسب يعكس واقعاً لم تتاميز فيه بعد مؤسّسات الدولة عن السلطة.

6 عبد الغني منديب، **الدين والمجتمع** (المغرب: إفريقيا الشرق، 2006).

7 محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

8 المرجع السابق نفسه: ص ص 91-95.



العلاقات الاجتماعية، ونظام البيعة بحمولته الدينية. ويغدو الحديث عن مظاهر تقليدية أو تقليدانية، وعن حكم فردي أو مطلق، أو عن شكل من أشكال الاستبداد، أكثر صوابا لمواكبتها جميعاً الانقلابات الكبرى في المجتمع المغربي. وعدا أنها تشركنا في ذات العوائق التي يمرّ منها مجتمعنا في عصر العولمة مع مجتمعات عديدة وفي درجة التطوّر نفسه معنا، ولا تغرقنا في خصوصية محلّية مطلقة كالتي يوحي بها مصطلح «المخزن».

ثالثاً: إن معظم التجلّيات التقليدية التي يُبرهن بها على التجديد المستمرّ لهيمنة المخزن هي، في الجوهر، تكاد تكون الآليات نفسها التي استُعملت في المجتمعات العربية الأخرى، والتي تعاني من الإعاقات نفسها في صيرورة التحديث الجارية: استعمال الدين كرافعة سياسية إيديولوجية لتأمين شرعية النظام، شخصنة السلطة في الرئيس أو الملك، التداخل بين السياسي والاقتصادي، الارتقاء الاجتماعي عبر التقرّب من السلطة والولاء لها، وما يترتّب عن ذلك من بروز لبثور اجتماعية فاسدة وطفيلية ومعادية للديمقراطية، الهيمنة الأمنية على المجتمع، والتدخّل أو التحكم في القضاء... إلخ. هذه الآليات وغيرها، هي قاسم مشترك بين أنظمة عربية عديدة خلال الأربعين سنة المنصرمة قبل الحراك العربي الأخير. أي، في مرحلة تاريخية قائمة بذاتها، تشابهت فيها الأنظمة وتقاربت في أوجه تقليدية رئيسة لتجديد السيطرة وإدامتها. أليس مثيراً للانتباه والعجب، كيف بلغ التشابه والتقارب حدّاً لم يعد فيه من فاصل بين الجمهورية والملكية، لا من حيث الصلاحيات، ولا من حيث الولاية المفتوحة على مدى الحياة، بل والمفتوحة على «الجمهورية الوراثية»، لولا ما حدث وكان!

من الوجهة الميدانية اعتمدت الحركة وداعموها أسلوب التظاهرات الدورية والمتتالية في حشد جماهيرها، من الاعتصام في أيّة ساحة من ساحات المدن الكبرى، وهذا في حدّ ذاته يشير إلى نقص في العمق الشعبي

الخطأ الأكبر في هذه الرؤية الغارقة في الخصوصيات المطلقة، والتي لا ترى في التطوّر إلّا عودة نكوصية لزمن مضى، تبسيطها الشديد للعلاقة المعقّدة بين التحديث (والحداثة) والتقليد (والتقليدانية) في الصيرورة المجتمعية. لم يعد البحث العلمي في ميادينه المعرفية بالمجتمعات يقيم تلك القطيعة الصلبة بين التقليد والحداثة[9] في تطوّرهما وعلاقتهما التاريخيين، وبما فيهم المجتمعات التي توغّلت تاريخياً في الحداثة واستوطنتها على قواعد راسخة. العلاقة بين التقليد والحداثة أضحت في المستوى المعرفي أكثر تعقيداً وتداخلاً وبأشكال مختلفة من التكيّف والالتفاف.

لنأخذ على سبيل المثال ثلاث قضايا في المغرب من أخطر القضايا في الانتقال الديمقراطي، نوجزها في التالي:

- موقف المؤسّسة الملكية (وبالذات إمارة المؤمنين) من مدوّنة الأسرة التي كادت أن تشقّ المجتمع عمودياً، والأرجح أن الغلبة كانت للقوى المحافظة. تحكيم إمارة المؤمنين لصالح توافق متقدّم هو ما أخرج المجتمع من ذلك المأزق الفتنوي الذي كاد أن ينحشر فيه المجتمع. ولأوّل مرّة، بعد أن تمّ تجاوز أفخاخ المتعارضين على الشريعة في المدوّنة، دفع الملك بالمدوّنة ليقرّها البرلمان، وفتح بذلك أفق أن تكون قانوناً مدنياً وضعياً.
- علاقة البيعة لأمير المؤمنين، كانت الحيثية الرئيسة التي انتزعها المغرب من طرح قضية الصحراء على محكمة لاهاي، وبها «شرعن» دولياً للمسيرة الخضراء، وبها أيضاً أعاد استرجاع وادي الذهب، بعدما عجزت موريتانيا عن الوفاء بالتزاماتها مع المغرب، وكان ذلك مشفوعاً بتجديد البيعة من قبل مواطني المنطقة.
- الدلالات التي يحملها الدستور الجديد بفصله التام (على غير الدساتير السابقة) بين الصلاحيات الدينية لإمارة المؤمنين، وبين صلاحياته المحدّدة كرئيس للدولة. ودلالة ألّا يتضمّن الدستور تنصيصاً على أن الشريعة المصدر الرئيسي (أو أحد مصادر) للتشريع، مع تأكيده على قيم الإسلام السمحاء، ودسترة المجلس العلمي (وفروعه) تحت إمرته، ولا يفتي إلّا في القضايا التي يطرحها عليه «أمير المؤمنين».

إذا كان ما طرحتُه من ملاحظات نقدية صائباً فما الذي يحكم في النهاية المجال التقليدي أو المجال الحديث؟

لم أكن أسعى في الملاحظات السابقة لأن أتجاهل

9 محمد سبيلا ، **النزاعات الأصولية والحداثة**، العدد 13 (السلسلة الشهرية- المعرفة للجميع، فبراير- مارس2000).



الخصوصية البارزة للنظام السياسي المغربي. وأعني «إمارة المؤمنين» بحمولاتها التقليدية، وآثارها على البنية الدستورية والسياسية والإيديولوجية للنظام المغربي. فهذا من باب السماء فوقنا. إنما قصدت التخفيف من هذه الخصوصية، لأن قوانين التبعية والعولمة أقوى من كلّ خصوصية محلّية. وليس من التبسيط إن قلت إن إمارة المؤمنين لا تؤكِل خبزاً ولا تُطعم أيّ جوعان. ومن خداع البصر، أن نتصوّر الهرم الاجتماعي يقف على رأسه بدل قاعدته. إذن، فالذي يتحكّم في المسار، كأيّ مجتمعات أخرى: الإنتاج وما يقوم عليه من بنية اقتصادية وقوى إنتاج وفي شروطه التاريخية المحدّدة. وأما كلّ ما يدخل في مقولة البنية الفوقية، ومنها إمارة المؤمنين، فليس لها سوى أن تسرّع وتعجّل أو تؤخّر تطوّر الإنتاج وبنيته وقواه المنتجة.

لا يمكن إطلاقاً لموروث تقليدي أن يكون هو المستقبل في عصر العلم والتكنولوجيا والعولمة الكاسحة إلّا بفرضية فناء المجتمع المغربي. إذن، كلّ تكيّف إيجابي من التقليد ليس احتواءً لقوى المستقبل، بل العكس هو الصحيح. وغيره وهمٌ مضاعف لا يدرك خطوات التقدّم. هكذا يكون الفهم الاستراتيجي لعمليات التداخل والتكيّف بين التقليد والحداثة. أما على المستوى «التكتيكي» وإن صحّ التعبير، فقد يلجأ التقليد إلى تكيّف سلبي، بإجراءات أو خطوات أو ردّات صريحة دفاعاً عن استمراره وحفاظاً على توازنات تخدمه. وفي هذه الحالة، فإن الموقف من ذلك واضح وضوح الشمس لدى أيّ حداثي. لنأخذ مثالاً من السياسة التعليمية[10]: فقد رأينا بعد انتفاضة مارس(آذار) 1965، وخلال تصاعد المدّ الشبابي اليساري، « كيف تعزّزت الوظيفة الإيديولوجية للتعليم مستهدفةً تطهير المؤسّسات التعليمية من الأفكار «العلمانية « (...) عبر الدعوة إلى إجبارية الصلاة في المدارس والجامعات، وإطلاق عملية «المدرسة القرآنية» العام 1968، مروراً بالإعلان عن مراجعة البرامج الدراسية في العام 1974 ومراجعة الكتب المدرسية، ووصولاً إلى إلغاء شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس من الجامعات في العام 1979... وفي السياق نفسه عمدت السلطة إلى إغلاق معهد العلوم الاجتماعية وإخضاع كلية الهندسة إلى نظام عسكري».

لكن كلّ هذه الإجراءات الارتدادية التي حكمتها ظروف الصراع مع المدّ اليساري، حالما تمّ التراجع عنها، بتوافق الدولة مع البنك الدولي على تقرير العام 1995، من أجل أن يصبح التعلّم « فاعلاً نشيطاً في الاقتصاد العالمي، ولبلوغ نموّ اقتصادي سريع ويدمج أغلبية سكّانه في مسلسل التنمية « بحسب عبارات التقرير، والذي مهّد « **للميثاق الوطني للتربية والتكوين»**. هذا مثال حيّ على قصر نفس الارتدادات السلبية، وامتثال التقليد للضرورات الاقتصادية ولشرطها العالمي المعاصر.

وفي الخلاصة، يبدو أن الدولة المغربية تسير ببطء نحو الحداثة، ولكنّها تتقدّم. وموقف إمارة المؤمنين اليوم، هو ضبط التوازن بين قوّة الحداثة النامية وقوى التقليد القويّة. وتبدو الصورة، وكأن المغرب يشقّ طريقه إلى الحداثة، عبر «تأميم الدين» من قبل الدولة، ومنع كلّ القوى المجتمعية أن تسخّر الدين للسياسة. معادلة تبدو مقلوبة وإرغامية نسبياً، ولكنّها ضرورية لسدّ المنافذ على الفتنة. لأن الطريق المعاكس في واقع تناقضات الثقافة المجتمعية اليوم هو الفتنة بعينها.

لم يكن مصادفة أن تخبو حيويّة حركة 20 فبراير وتتجمّد ما إن تمّ الاستفتاء على الدستور، وما إن أُجريت الانتخابات التشريعية، وتشكّلت الحكومة الجديدة بقيادة حزبٍ إسلاميّ المرجعيّة

ومع ذلك، تزداد الحاجة تعاظماً، بعد هذا المخاض العنيف في الوطن العربي، إلى تحديث جذري للثقافة الدينية للمجتمع، من قبل الدولة وكلّ القوى الحداثية. لا يجوز للدولة أن تظلّ في حدود ما تقول عنه «أمناً روحياً»، وبخطاب ديني تعتبره معتدلاً بينما هو موروث تقليدي خالٍ من الروح التجديدية العقلانية المعاصرة. ولا يجوز للحداثيين أن يتركوا كلّ الشأن الديني للدولة، كما هم صامتون اليوم، ومن دون أن يكون لهم تصوّر تجديدي للثقافة الدينية. فالتجارب العربية تؤكّد، بعد هذا الزلزال العنيف، أن المراوحة الإيديولوجية في الموروث نفسه مآلها الدوران في التناقضات نفسها وفي الإشكالية نفسها التي طال أمدها بين التقليد والحداثة.

رابعاً: قد لا تُفهم التجربة المغربية بعمق (وبخاصّة، من زاوية مسارها الإصلاحي الجاري)، إلّا إذا تعقّلنا جيداً الأزمة المركّبة التي مرّ بها الصراع السياسي

10 محمد بوشيخي، «التعليم الديني في المغرب: المفارقات والتوقّعات»، **المستقبل العربي**(مارس/ آذار 2013).



بين الحكم والمعارضة، واليسارية منها بالتحديد.
فإذا كانت الأزمة جليّة المظاهر على مستوى النظام السياسي: محاولتان انقلابيتان في 1971 و1972، وتفشّي السخط الشعبي والغليان الاجتماعي والسياسي، وفشل النظام في استمالة قواعد اجتماعية حديثة إليه... وصولاً إلى الاعتراف الرسمي من الملك الحسن الثاني بوشك وقوع المغرب في ما أطلق عليه «السكتة القلبية» في ضوء الاستخلاصات التي قدّمها له البنك العالمي عن حصيلة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في بداية التسعينيّات من القرن الماضي... إذا كانت أزمة النظام على هذا القدر من الوضوح، فإن أزمة البديل الاجتماعي وقواه الديمقراطية (اليسارية خاصة)، ربما كانت خفيّة الظهور، تغطّي عليها أزمة النظام المتفاقمة والظاهرة بقوّة على السطح السياسي.

كيفما كانت التجاوزات والعيوب فعمليّتا الاستفتاء على الدستور والانتخابات التشريعية أظهرتا بوضوح أن ميزان القوى العام هو في مصلحة الاستمرار في مسار الإصلاح الذي ولجه المغرب منذ حكومة التوافق التناوبي بقيادة عبد الرحمن اليوسفي

لا ريب في أن معظم الأنظمة العربية كانت هي الأخرى تمرّ في أزمات بنيوية، غير أن الذي كان يميّز التجربة المغربية عن غيرها، ما يلي:

أ) من خاصيات التجربة المغربية، عدا موارد الشرعية الراسخة للمؤسّسة الملكية، أن الحركة الوطنية التي أتت بالاستقلال عن الاستعمار التقليدي، لم تستلم السلطة، كما كان متوقّعاً لها، بل وجدت نفسها بعد السنوات الأولى القليلة للاستقلال خارج الحكم وفي المعارضة (الاتحاد الوطني للقوّات الشعبية في 1960، وحزب الاستقلال في 1962، والحزب الشيوعي الذي لم يشارك أصلاً في تلك الحكومات الأولى).

وهذه الواقعة تبيّن، أنه في الوقت الذي ساد في العديد من البلدان العربية الأساسية نظام الحزب الواحد لعقود، ظلّ المغرب يتمتّع بمعارضة وطنية شعبية مستقلّة عن الدولة، ولها امتداداتها في «مجتمع مدني» يتمتّع هو الآخر بالاستقلالية نفسها، وبخاصة ما كانت تُمثّلهُ التنظيمات النقابية للشغّيلة والطلبة ورجال التعليم العالي والتجّار الصغار والمتوسّطين والمنظّمات المهنية كالمحامين والمهندسين، وما كان «لاتحاد الكتّاب» من اعتبار معنوي قوي في الصراع السياسي. المفارقة في هذا الموضوع، أن الاعتراف الرسمي بالتعددية الحزبية والنقابية والجمعوية، ومنع الحزب الواحد في أول دستور لسنة 1962، كانت خلفية الحكم منه إضعاف حركة المعارضة الوطنية الديمقراطية المستقلّة، لما كان يعمل عليه الحكم من تأسيس لأحزاب ومنظّمات منافسة لها... وعلى الرغم من هذا الدافع السياسي الرجعي والخفي، فلقد صار حقّ التعدّد مكسباً ديمقراطياً للجميع.

ب) إضافة لاستقلالية المجتمع المدني وقوى المعارضة ولتأثيرهم الفعال في الحياة السياسية، وعلى الرغم من الصراعات الضارية مع الحكم، ومن كلّ أشكال القمع المتتالية والمتنوّعة، والتي غطّت ما يسمّيه المغاربة اليوم بـ «سنوات الرصاص»، فإن العلاقة بين الحكم والمعارضة حافظت على الدوام من طرف الحكم على قدر من المرونة وحساب المستقبل البعيد. ولذلك لم يذهب الحكم قطّ إلى حدّ الاجتثاث النهائي لصوت المعارضة السياسية والمدنية. وظلّ يبحث في العديد من المحطّات الفاصلة على مساومةٍ ما، تُنهي صراعه التناحري مع المعارضة ومع الاتحاد الوطني خصوصاً. وكان ذلك في محطّات مختلفة وفاصلة، في العام1961 فور تسلّمه (الحسن الثاني) العرش، وفي العام 1965 بعد انتفاضة 23 مارس(آذار)، وفي 1971 و1972 بعد الانقلابين الفاشلين، وفي 1974 على إثر انطلاق معركة استرجاع الصحراء المغربية، وفي بداية التسعينيّات، والتي لم تغب عنها التحوّلات الدولية ومرض الحسن الثاني، ثم الأخيرة التي أتت بحكومة التناوب التوافقي برئاسة المعارض الاتحادي عبد الرحمان اليوسفي، وشارك فيها الاتحاد الاشتراكي (سليل الاتحاد الوطني للقوّات الشعبية) وحزب الاستقلال (الحزب الوطني الأصلي) وحزب التقدّم والاشتراكية (سليل الحزب الشيوعي) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (المنشقّ عن التقدّم والاشتراكية)، وعلى يمينهم، الحركة الشعبية وحزب التجمّع.

ما ينبغي التشديد عليه في هذه التجربة التوافقية، أنها أوّل تجربة حكومية عربية من هذا الطراز. وهي على المستوى الوطني، أنهت مع مرحلة



تاريخية كاملة دامت قرابة أربعين سنة من الصراع واللاثقة، أي معظم ما حكمه الحسن الثاني. وبالتالي، دشّنت مرحلة جديدة، قوامها ثقافة سياسية توافقية مع المؤسّسة الملكية.

يُعاب على أحزاب المعارضة التي تحمّلت المسؤولية الحكومية من طرف قوى اليسار الأخرى التي لم تؤيّد هذا الخيار، أنها قبلت بتحمّل المسؤولية الحكومية من دون أن يقدّم الحكم تنازلات كبرى دستورية ومؤسّساتية عامة، فلا دستور العام 1996 الذي أجمعت عليه كان في مستوى ما كانت تُطالِب به في برامجها (ناهيك بأن يقارن بمطلب الملكية البرلمانية)، ولا الانتخابات التشريعية والتشكيلة البرلمانية الناجمة عنها، توفّرت فيها معايير المصداقية الضرورية لتحمّل المسؤولية الحكومية أو حتى المشاركة فيها.

لم يكن الغرض من هذه الفقرة تقييم الجدل الذي دار في هذا الموضوع وعرضه، وإنما كان لإبراز هذه اللحظة التاريخية الفاصلة بين مرحلتين مختلفتين نوعياً، بما أسّست له حكومة التناوب التوافقي، من ثقافة سياسية توافقية جديدة مع المؤسّسة الملكية، بعد سلسلة من الصراعات والبحث عن المساومات (وهي بذاتها خاصية مغربية). ثقافة سياسية توافقية ستظلّ هي السائدة، قبل وبعد وخلال ما سُمّي بـ «الربيع العربي».

ج) لا يمكن عزل المسار الإصلاحي الجاري عن ما تحقّق من إجماع وطني بين الدولة والمعارضة والشعب المغربي كافة في المسألة الوطنية الخاصة بتحرير الصحراء المغربية من الاحتلال الإسباني واسترجاعها إلى وحدة الوطن، ثم الاستمرار في الدفاع عن هذا الموقف طيلة الأربعين سنة التي شغلتها هذه القضية (مع الجزائر والبوليساريو)، وما زالت.

لقد لعب هذا الإجماع الوطني، بخاصّة في مراحل الصراع الساخنة، أدواراً كبرى في إنضاج التوافقات اللاحقة.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى الوضع المأزوم الذي كان عليه النظام والمعارضة في بدء هذه المعركة. فالنظام كان لا يزال يعاني من آثار الانقلابين الفاشلين، كما واجه للتوّ حركة مسلّحة قادها تيار في الاتحاد الوطني للقوّات الشعبية (الاتحاد الاشتراكي حالياً)، وعُرفت بحركة 3 مارس (1973)، خلّفت وراءها اعتقالات واسعة لقيادات الحزب وأطره ومناضليه، وعاش الحزب على إثرها في وضعية شبه المحظور، وطاول الوضع القمعي نفسه الحركة الطلّابية، وهي من أشدّ المنظّمات المعارضة للنظام، كما طاولت الاعتقالات حركة اليسار الجديد الوليدة (منظّمة 23 مارس ومنظّمة إلى الأمام)، والتي ظهر نشاطها المستقلّ بعد الهزيمة 1967، وتأسّست تنظيمياً في الأشهر الأولى من 1970.

هذه اللوحة المقتضَبة تبيّن إلى أيّ حدّ كان الوضع الداخلي مأزوماً ومتفجّراً، قبيل البدء في معركة التحرير والاسترجاع.

وهكذا، فرضت الحاجة المشتركة إلى إجماع وطني لمواجهة تحدّيات المعركة الوطنية، إنعاش الحياة السياسية الداخلية، وإحداث انفراج سياسي أُريد له أن يكون متواتراً ومتصاعداً، فيما عبّر عنه «بالمسلسل الديمقراطي». وبالفعل أُعيد تنشيط الحياة السياسية بخطوات إيجابية مهمّة، من بينها: استعادة الاتحاد الوطني للقوّات الشعبية وضعه الطبيعي بعد إطلاق سراح قياديّيه وأطره ومناضليه، وعقد مؤتمره الوطني الاستثنائي الذي تبنّى فيه الخيار الاشتراكي الديمقراطي، وقطع فيه مع النهجين اللذين اختلطا مع تركيبته واختياراته (النهج النقابوي الانتظاري الذي كانت تمثّله قيادة الاتحاد المغربي للشغل والنهج العنفي الراديكالي الذي مثّله تيّار حركة 3 مارس) وعلى هذا الأساس غيّر الحزب اسمه إلى (الاتحاد الاشتراكي للقوّات الشعبية). وفي المرحلة نفسها، مُنح الترخيص القانوني للحزب الشيوعي الذي اتخذ له اسماً جديداً (حزب التحرّر والاشتراكية). ورُفع الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي لم يستطع بفعل تناقضاته الداخلية الاستمرار بالقوّة نفسها وبالوحدة النقابية والتنظيمية كما كان.

> **تقديس العفوية الجماهيرية في ما سُمّي بـ«الربيع العربي» هو جزء أساسي في كلّ ثورة لكنّ نجاح الثورة في استكمال مهامها التغييرية يتوقّف على مدى توافرها على قيادة حزبية متجذّرة وذات وعي مستقبلي**

وتأسّست الكنفيدرالية الديمقراطية للشغل (القريبة من الاتحاد الاشتراكي) والتي قادت نضالات اجتماعية كبرى أعادت الارتباط بين النضال النقابي والنضال الديمقراطي العام مع قوى التقدّم.



وهي القضية الرئيسة في الخلاف مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل[11]. وأعيد العمل بالمؤسّسات المنتخَبة وبالدستور، وشارك الاتحاد وحزب التحرّر والاشتراكية وحزب الاستقلال، بعد مقاطعة سابقة، وحصل فيها الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال على قيادة جماعات حضرية عدّة.

واستمرّ إطلاق سراح المعتقلين السياسيّين في دفعات، كما تمّ العفو التدريجي عن المتابعين والمنفيّين قسراً... وتأسّست منظّمة العمل الديمقراطي الشعبي قانونياً كامتداد لليسار السبعيني.

يُلاحظ في كلّ الدول العربية التي طالها الحراك الشعبي، تواري القوى الشبابية التي بادرت بإطلاق هذا الحراك، وذلك أمام الأحزاب والقوى السياسية المنظّمة حيث استدعت المرحلة بناء المؤسّسات وقيادة الدولة

كانت تلك عيّنات كبرى استوجبها الإجماع الوطني خصوصاً بين 1975 إلى 1983، أي في المراحل العسيرة والحامية التي مرّت بها قضية الصحراء.

لم يكن ما سُمّي «بالمسلسل الديمقراطي» في إطار الإجماع الوطني سلساً ولا هادئاً. فلقد تخلَّلته انقطاعات وانكسارات، وصراعات حامية بلغت أوجها في معركة كبرى قادها الاتحاد الاشتراكي في الواجهات الثلاث، (دعوة الكنفيدرالية الديمقراطية للشغل لإضراب عام في 20 يونيو (حزيران) 1981، وتلاه قرار الاتحاد بسحب برلمانيّيه ردّاً على قرار إضافة سنتين للبرلمان بعد نهاية ولايته التشريعية الدستورية. وإعلان الاتحاد لموقف معترض وقويّ ضدّ مبادرة الملك في قمّة نيروبي الإفريقية بإعلانه قبول المغرب بإجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء). وترتّب عن هذه المعركة الاتحادية المتصلة الحلقات، والتي أثارت حفيظة الملك وشكوكه في أهدافها، اعتقالات لقيادة الكنفيدرالية وأطرها، والتهديد بالزجر تحت الفصل 19 لبرلمانيّي الاتحاد إذا ما انسحبوا من البرلمان، واعتقال عبد الرحيم بوعبيد وبعض قادة الاتحاد لاعتراضهم على مبادرة نيروبي بخطاب قريب من التخوين.

وعندما هدأت الأوضاع وانفرجت، وبعدما أُطلق سراح المعتقلين النقابيين وعبد الرحيم ورفاقه، كان اللافت أن الاتحاد خطا خطوة مفاجِئة قرّر خلالها مشاركة جزئية في الحكومة بوزيرَيْ دولة لمتابعة القضية الوطنية بعد نيروبي، وأعلن الحزب أنه لا يتحمّل في هذه المشاركة أيّة مسؤولية في ما يخصّ السياسة العامة للحكومة.

والحقيقة أن هذه «التخريجة» الحكومية الجزئية والاستثنائية، كانت، من زاوية أخرى، خطوة في تكسير الحاجز النفسي بين الطرفين، الحكم والاتحاد (وجماهيره) في أفق إمكانية مشاركة أوسع وتوافق سياسي أشمل.

خلاصتنا إذن، أن الإجماع الوطني حول مسألة الصحراء المغربيّة كان معبراً إلى توافق سياسي أشمل. وأرضية لنضوج ثقافة سياسية وطنية ديمقراطية إصلاحية تطوّرت لدى فئات واسعة من شباب هذه المرحلة في خضمّ هذا الإجماع الوطني.

د) ألمحتُ في البدء إلى الأزمة المركّبة للنظام والمعارضة اليسارية بخاصة. وقلتُ، إذا كانت أزمة النظام واضحة على السطح، فإن أزمة البديل الاجتماعي كانت بشكل ما كامنة ومتوارية. وبيّنتُ في الفقرات السابقة، كيف اجتمعت بعض السيمات الخاصة في علاقة الحكم بالمعارضة، ثم الإجماع الوطني الذي فرضته قضية الصحراء، وكيف حافظ كلّ ذلك على حضور شعبي فعّال للقوى الديمقراطية تُوِّج بحكومة التناوب التوافقي.

والآن، علينا أن نمسك أكثر بالشقّ الثاني في الأزمة المركّبة، لكي نلقي المزيد من الأضواء على هذا الخيار الإصلاحي الذي نهجته القوى الديمقراطية، وبالأخصّ منها القوى اليسارية.

إذا ما تفحّصنا «بمفعول رجعي» تاريخ الصراع السياسي بين الحكم والمعارضة اليسارية، فإنّنا لا محالة سنجد أن قوى اليسار، في العديد من محطّات الصراع، كانت تفقد أو تترك وراءها جزءاً من قاعدتها الاجتماعية في منحى انحداري استمرّ إلى اليوم. وسأكتفي هنا ببعض المحطات المعروفة لدى جميع الفاعلين السياسيين، وغيرهم، ولكن القليل منهم من يخرج بالاستخلاص نفسه منها:

- فور حصول المغرب على استقلاله السياسي، في حمأة الصراع على السلطة في السنوات الأولى، نجح الحكم في حلّ جيش التحرير النابع من الفلّاحين والمعبّر عن المجتمع القروي. ومن البداية، تمّ نهج سياسة ممنهجة لتطويق المجتمع الفلّاحي وعزله

11 الاتحاد الوطني للقوّات الشعبية، **الطبقات العاملة بعد 13 سنة** (1967).

عن تأثيرات الحركة التقدّمية. وصارت هذه الأخيرة أكثر فأكثر حركة مدينية. المفارقة اليوم، أن الاتحاد الاشتراكي مثلاً ينتقل انتخابياً إلى المجتمع القروي، بينما يتراجع نفوذه الانتخابي في المدن. ومع ذلك، فإن هذا الامتداد القروي النسبي في الانتخابات الجماعية يظلّ سطحياً والثابت فيه هو علاقات الأعيان التقليدية نفسها.

• في الستينيات وبداية السبعينيات، وبعد وحدة وطلاق ووحدة عابرة، حُسم في التناقض الذي كان ينخر جسم الاتحاد الوطني للقوّات الشعبية بين الجناحين، بين ما سُمّي بالجناح السياسي وبين الجناح النقابي. وأفضى هذا التناقض إلى انشقاق الاتحاد المغربي للشغل وتأسيس الكنفيدرالية الديمقراطية للشغل لتعيد الاعتبار بين النضال النقابي والنضال الديمقراطي العام مع قوى التقدّم، وكبديل عن سياسة الاتحاد المغربي للشغل النقابوية الضيّقة. احتفظ الاتحاد المغربي للشغل على تمثيلية نقابية أكبر، وحازت الكنفيدرالية على نفوذ أوسع في مؤسّسات القطاع العام. وكان لها فعل أقوى في الساحة الاجتماعية والسياسية معاً. غير أن التناقضات ستستفحل داخل الحزب أولاً (أي الاتحاد الاشتراكي)، وستنتقل إلى المنظّمة النقابية (الكنفيدرالية). ثانياً، وبفعل أزمة الديمقراطية داخل النقابة، سيقع انشقاق آخر داخل الكنفيدرالية وسيعلَن عن تأسيس الفيدرالية الديمقراطية للشغل بوازع الديمقراطية والحداثة التنظيمية. واليوم يختمر انشقاق آخر في النقابة نفسها.

• وفي بداية السبعينيات ثم في النصف الأول من الثمانينيات، ستتفاقم التناقضات في الفترتين داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وستضيع المنظّمة، وينتهي دور الحركة الطلابية. وستفقد القوى التقدّمية مخزونها الاستراتيجي ومورِدها الدائم من الأطر.

وسيصطحب هذه الفترة انعزال جلّ المثقفين عن العمل السياسي الحزبي في نعي جماعي لـ «المثقّف العضوي» تحت عناوين استقلالية المثقّف عن أية سلطة، حكم أو أحزاب معارضة. وبالتالي، انطفأت تلك الظاهرة البارزة في تشكّل المثقّفين كقوّة اجتماعية.

الضمور والتراجع نفسهما سينطبق على فئات اجتماعية أخرى مختلفة شكّلت مكوّنات وأدواراً مؤثّرة في تطوّر القاعدة الاجتماعية لقوى المعارضة التقدّمية، من بينها نقابة التعليم العالي والمهندسين والتجّار الصغار والمتوسّطين واتحاد الكتّاب... وغيرهم.

إذن لا يمكن التغاضي عن هذا المسار الاجتماعي الانحداري في فهم واقع الحركة الديمقراطية، وفي فهم «المساومات» التي اتخذها المسار الإصلاحي في المغرب.

وسيضاف إلى ذلك أو سيتراكب معه عوامل أخرى أربكت القوى الاشتراكية بوجه خاص:

• من جهة أولى، الارتباك الإيديولوجي الذي أحدثه سقوط ما كان يُعرف «بالمعسكر الاشتراكي»، سواء كان الاتفاق مع منظوراته الاشتراكية أم كان يخالفها أو يتمايز عنها، فالنتيجة واحدة في كلّ الحالات: تراجع الفكر الاشتراكي عالمياً، وفقدانه نسقه وانسجامه الداخليين. وسواء كان هذا التطوّر يناسب برغماتية الأحزاب المعاصرة أم لا، فهو بلا تردّد في الحالة الحزبية المغربية، لم ينجب إلّا الإفقار الفكري والارتباك الاستراتيجي في المشروع المجتمعي.

بتراجع الإيديولوجية الاشتراكية وتنامي الإفقار الفكري، فقدت الأحزاب الاشتراكية ما كان يلحم بناءها الداخلي من قيم وتصوّرات مجتمعية مشتركة، فسيطرت الفردانية وحروب المواقع الداخلية المصلحيّة. وإذا كانت الفردانية في الماضي ترتبط أخلاقياً وسياسياً بالنضال من أجل مجتمع جديد، ديمقراطي واشتراكي، فبتراجع الإيديولوجية، والعجز عن تعويضها نظرياً، غدت المصلحة الفردية والجماعية عارية وآنيّة، تفرض نفسها بإلحاح وبأولويّة بمعزل عن كلّ ما هو مجتمعي بعيد المدى.

وبعبارة أخرى، لم تستطع الأحزاب الاشتراكية أن توطّن الحداثة التي غذّت من ركائزها المفاهيمية الشعاراتية الجديدة، بتنظير مُغرب يلحمها مع مصالح اجتماعية محدّدة، ويؤسس لقوى اجتماعية متراصّة.

في هذا المناخ الفرداوي المصلحي الضاغط في جهة اليسار، ظهر بالتوازي النموّ السريع للحركات الإسلامية في التسعينيات من القرن الماضي. الظاهرة نفسها أقدم وتعود إلى أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، لكن اتساعها وتضخّمها سيترافقان مع تراجع الإيديولوجية الاشتراكية والتحلّل الذي ظهر في



القواعد الاجتماعية لليسار. ولذلك، كان تمدّد الحركات الإسلامية يأكل من القواعد الاجتماعية لليسار نفسها (طلبة، رجال التعليم، مهندسون، تعليم عالٍ، تجّار، المدن بوجه عام) ويتفوّق عليه في الفئات المهمَّشة والنساء. عناصر القوّة هاته أتت الحركة الإسلامية من استثمارها للدين لصالحها، في مرحلة كان يعاني فيها المجتمع (كالمجتمعات العربية الأخرى) من قلق «وجودي» (إن صحّ التعبير) في هويته، ولعوامل عدّة منها، النكسات التي تعرّض لها الوطن العربي وتحديث فوقي أثرى البعض ثراءً فاحشاً، وأبقى الأكثرية في الحضيض. هنا، تلعب الإيديولوجية الدينية أدوارها التعويضية كاملة، ولاسيّما في تموضعها الاحتجاجي المعارض. المهمّ أن هذا النموّ المتسارع للحركات الإسلامية على الأرض نفسها التي كان اليسار يقف عليها كان محرّضاً - ضمنياً أو موضوعياً- لإيجاد تسوية بين الحكم والمعارضة. فالحكم - أيضاً- كان قلقاً من تصاعد نفوذ الحركة الإسلامية، مع أنه يتحمّل مسؤولية السياسة الدينية التي اتبعها في السبعينيات (وقبلها) لمحاربة اليسار، ولكنه اضطر، لوقف تمدّدها، إلى استعمال كلّ وسائل القمع والاحتواء، سواء ضدّ حزب العدالة والتنمية، الحزب الذي يقود الحكومة اليوم، والقابل بالعمل في إطار النظام السياسي القائم. أو ضدّ الجماعة الأقدم، جماعة العدل والإحسان المحظورة، والأكبر قوّة، والرافضة للنظام و«لإمارة المؤمنين»[12].

في المغرب لا أحد يجادل سياسياً في شرعية المؤسّسة الملكية، لكنّ مطلب «الملكية البرلمانية» يحتاج بالضرورة أيضاً إلى التخاطب مع هذه المؤسّسة بتصوّرات معيّنة حول الدستور المُبتغى، والذي لا تستنفده جملة من المبادىء يعلن عنها

• ومن جهة ثانية: فرضت العولمة الجارية على القوى الديمقراطية أن تراجع مفردات برامجها الأصلية في ما كانت تعتبره تحوّلاً «اشتراكياً» أو «ثورة وطنية ديمقراطية» «أو تعادلية» (عند الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدّم والاشتراكية وحزب الاستقلال). والمشترك بينها جميعاً، كان في تمكين الدولة من قيادة الاقتصاد، بإجراء تحوّلات اقتصادية اجتماعية كبرى، تقوم على تأميم التجارة الخارجية والبنوك... وعلى الإصلاح الزراعي في صالح الملكيات الصغرى والفلاحين من دون أرض...إلخ. هذا التحوّل في البرنامج كان ضرورياً لمواكبة التحوّلات العالمية... ولعلّه مهّد لنجاح التسوية القادمة، بين الحكم والمعارضة. إذ، وعلى غير كلّ محاولات التسويات السابقة، أصبح بين الحكم والمعارضة ممكنات للتفاهم على مشروع اقتصادي- اجتماعي ليبراليّ التوجّه في الأساس، بينما لم يكن النظام إطلاقاً يتّسع للبرامج السابقة للقوى الديمقراطية.

لكن هذا التغيّر سيُربك، من جانب آخر، المشروع المجتمعي لليسار، على الرغم من تشديده على تمسّكه الدائم بمنظور العدالة الاجتماعية والذي يحفظ له نفسه وهويته الاشتراكيّتين. ناهيك بأن تحمّل المسؤولية الحكومية من اليسار في حكومة التناوب التوافقي الناجمة عن تلك التسوية مع الحكم، كانت في ظروف اقتصادية- اجتماعية متدهورة، بحيث إن السياسة الحكومية ما كان بوسعها إلّا أن تعطي الأولوية لمهمّة الإنقاذ قبل أو على حساب الواجهة الاجتماعية ومهما حاولت تحسينها قدر الإمكان. ويحدث هذا في وقت ارتفع فيه الطلب الاجتماعي تفاؤلاً بمجيء حكومة تقودها المعارضة التي طالما أدانت السياسة الاجتماعية الرسمية لعقود سالفة. النتيجة المنطقية بالضرورة، ستكون خيبة أمل كبرى لجماهيرنا خيبة واسعة لم يرضِها تدبير حكومة التوافق والتي تلتها وشاركت فيها القوى المعارضة سابقاً (حكومة إدريس جطو الوزير الأول وحكومة عباس الفاسي من حزب الاستقلال). وسيظهر ذلك جليّاً في الانتخابات التشريعية للعام2007. نوّهتُ في البدء، كيف كان اليسار يضعف كقوّة اجتماعية، لكنّه حافظ مع ذلك على مصداقيّته وفاعليّته السياسية، وهو في المعارضة، بالنظر لرصيده التاريخي النضالي ولتضحياته الكبرى في الصراع مع الحكم. وبدءاً من انتخابات العام2007 ستعلو أزمة قوى اليسار، وكلّ القوى الديمقراطية التاريخية، على سطح الوضع السياسي الجاري...

خامساً: نختم هذا المحور بوقفة سريعة على المعضلات الاجتماعية العميقة التي حرّكت شباب 20 فبراير وجماهيرها بعد أن تحدثنا بقدر من التوضيح عن الإطار العام الذي حكم المسار الإصلاحي الذي سار عليه المغرب.

12 عبد الإله سطي، **الملكية والإسلاميون في المغرب**، العدد 25 (المغرب: دفاتر **وجهة نظر**، نوفمبر 2012).



في هذا السياق لا نرى ضرورة للخوض في الإصلاحات كافة التي أُنجزت خلال المدّة الفاصلة بين حكومة التناوب و20 فبراير. سواء تلك التي تحققت في مجال الحريات والمساواة بين الجنسين، أم تلك التي توجّهت إلى تقوية البنيات التحتية ورسم الاستراتيجيات القطاعية في السياحة والفلاحة والصناعة والصيد البحري، وقبلها، تقويم التوازنات الماكرو- اقتصادية وتقليص المديونية، والأخرى التي انصبّت على محاربة الفقر وتحسين ظروف الأجراء وعالم الشغل...إلخ.

الذي يرتبط **بحركة 20 فبراير**، أن كلّ أوجه هذا النموّ الأفقي إن صحّ التعبير، لم يغيّر عميقاً في أشدّ المطالب حيوية: محاربة الفساد، والتشغيل، والتوزيع العادل للثروة الوطنية. في هذه القضايا الثلاث ما زال الوضع يترنّح أو يزيد تفاقماً.

استشراء الفساد في مراحل سابقة، وفي جميع المرافق العامة والخاصة، لم يزد إلّا تفاقماً وبكثافة مقلقة ومستفزّة. والسؤال: لماذا تعجز الدولة والمجتمع على الحدّ من هذا المرض السرطاني؟ لا شكّ أن المسألة أكبر من هياكل الحكامة، القديمة منها والجديدة (مفتشيات الوزارات وفي مقدّمتها وزارة المالية + المجلس الأعلى للحسابات + الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة + مجلس المنافسة)، فضلاً عن المراقبة البرلمانية وهيئات المجتمع المدني.

لقد صار الفساد بأشكاله المختلفة (الرشوة، نهب أو تبذير المال العام، التملّص الضريبي وتهريب رؤوس الأموال، الامتيازات الريعية والاحتكار، الغشّ في السلع والبضائع والفاتورات، الزبونية، الفساد الانتخابي...إلخ) عنصراً بنيوياً في المنظومة القيميّة للنظام وللمجتمع. وهذا يجعلنا أمام مفارقة أخرى، كيف يزداد المجتمع تمسّكاً بالشعائر الدينية، ويزداد في الآن نفسه فساداً في معاملاته البينيّة؟ كلّ أشكال الفساد صارت علاقات صارخة «ومعمولاً بها» في الحياة العامة وفي المرافق العامّة والخاصّة كافة.

وسيكون من الإجحاف أن نحمّل الفئات الشعبية، المجرّدة من كلّ وسائل السلطة والنفوذ والحظوة، المسؤولية نفسها التي يتحمّلها مَن لهم تلك المواقع وتلك الوسائل. بل إن هذه الفئات ليست في الحقيقة إلّا الضحيّة الكبرى لفساد الآخرين.

ما نريده من تلك التعميمات، أن محاربة الفساد، بجانب كلّ الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها هيئات الحكامة القديمة والجديدة، وبجانب المراقبة البرلمانية ومنظّمات المجتمع المدني، ترتبط عضوياً واطرادياً بنهوض ديمقراطي عام، يشمل العلاقات المؤسّساتية للدولة في اتجاه قيامها على قواعد الشفافية والمحاسبة على المسؤولية ومعايير الكفاءة، كما يشمل منظومة القيم، وأساسها، سموّ القيمتين: العمل والقانون. ومن أولى ذلك، إحداث تغيير جذري في الثقافة الدينية من فقه النصوص الماضوي والشعائري إلى ثقافة الفكر العقلاني والروحية الإنسانية.

ولعلّ التركيز على أوضاع الطبقة الوسطى، يكشف لنا الجانبين الآخرين في الشغل والتوزيع العادل للثروة الوطنية. ولقد وجدت أن قراءة هذه الأوضاع من خلال واقع التعليم، البؤرة الأفضل التي تعطينا صورة حيّة عن هذه الطبقة الاستراتيجية[13].

وقبل ذلك، لا بدّ أن أنوّه بأن الملك محمد السادس قد تطرق لهذا في خطاب له يوم (30 يوليو 2003). وعلى إثره سارعت «المندوبية السامية للتخطيط» في إنجاز دراسة تحليلية إحصائية لأوضاع هذه «الطبقة» اعتمادا على معيارَيْ الدخل ومستوى المعيشة أو الإنفاق. ومن بين خلاصاتها « أن حجم الطبقات الوسطى قد ارتفع بين 2001 و2007 إلى 1.6 مليون فرد، 62 % منهم كانوا ينتمون إلى الطبقات المتواضعة و 38.1 % إلى الطبقات الميسورة. وبعبارة أخرى، اقترن توسيع الطبقات الوسطى في جزء كبير منه، بحركيّة الارتقاء الاجتماعي للطبقات المتواضعة خلال سنوات2000». ومن حيث وزن الطبقات الوسطى في الاستهلاك، تقول الدراسة: « بعد تراجع بـ 4.4 % خلال العامين 1985 و2001، ارتفع الوزن الديمغرافي للطبقات الوسطى بـنسبة 3.8 % بين عامَيْ 2001 و2007 وخلال هذه الفترة الأخيرة، ارتفع وزن الطبقات الوسطى في الاستهلاك الإجمالي للسلع والخدمات بنسبة 1.9 % مقابل تراجع بنسبة 5.5 خلال الفترة الأولى».

وترسم الدراسة لوحة تفصيلية حول التركيبة غير المتجانسة للطبقات الوسطى، وحول وزنها

13 التركيز على هذه الطبقة الوسطى، ينبغي ألّا ينسينا طبقة المقاولين الكبار المهيمِنة والمستفيدة أكثر من الثروة الوطنية، وفي كلّ المراحل. وهي التي يتوقّف عليها المصير الاقتصادي للمغرب، لمركزيّتها فيه. لقد أُعيد لهذه الطبقة اعتبارها الوطني بعدما كانت مدانة في كلّ المراحل السابقة لتداعياتها الخارجية للأجنبي وللدولة، ولجشعها واعتمادها على الربح السريع، ولجبنها السياسي وتواطئاتها ضدّ الديمقراطية... فهل تغيّرت؟
هذه الإشكالية يتناولها د. الكراوي إدريس وأفايا نور الدين في **النخبة الاقتصادية المغربية- دراسة حول الجيل الجديد من المقاولين.**



الاقتصادي من حيث الدخل والاستهلاك، ومستويات مديونيّاتها وأغراضها ومصادرها، وتطوّر نفقات الاستهلاك وأنواعها، والتوزيع الديموغرافي الجغرافي...إلخ.

مع كلّ هذا المجهود التحليلي الإحصائي، تنتابنا بعض الشكوك في مدى تعبيره عن حقيقة الوضع الذي تعيشه هذه «الطبقات»، وذلك بصرف النظر عن محدودية المعايير المستعملة في التصنيف الطبقي، والتي جمعت خليطاً واسعاً من المصالح والثقافات والأدوار التي تقوم بها تجاه التحدّيات التي تواجه المجتمع. إنه تحليل كمّي وضعي وصفي لمستوى الدخل والإنفاق، وهذا مفيد في حدود معيّنة، ولكن الأهمية الاستراتيجية للطبقة أو «الطبقات» الوسطى ليس في أنها قاعدة حسابية لتوسيع الإنتاج والسوق والاستهلاك، بل في تلازم أوضاعها الاجتماعية مع إمكان قيامها بالدور الثقافي والسياسي الريادي في المجتمع من أجل التقدّم والديمقراطية. وهذا ليس بديهياً ولا إفرازاً تلقائياً لمعطياتها الرقمية. ما تقدّمت أمّة إذا لم يقع ذاك التلازم بين الواقع والإمكان، حتى ولو توسّعت الطبقة الوسطى بأضعاف، إن كان ذلك ممكناً في الأصل، من دون أدوارها تلك. وإلّا كانت كلّ تلك المعطيات مجرّد مادّة عجينية تتصرّف فيها قوى رأسمالية أكبر محلّية ومتعدّدة الجنسية. هذا المنظور استبعد تماماً في معايير الدراسة السابقة. وما كان مطلوباً منها أكثر من ذلك.

ومع هذا، يبدو لي أن تناول الطبقة الوسطى من زاوية التعليم، ستكون على الأرجح، أكثر مصداقية في تشخيص الحالة الوضعية التي عليها الطبقة الوسطى، لسببين على الأقل: من جهة، لأن في التعليم تتمكّن الطبقة الوسطى من تجديد نفسها وتوسيع قاعدتها وفتح إمكان ترقّي بعضها. ومن جهة ثانية، لأنها أشدّ الطبقات حساسية لتعليم أبنائها، وهو أكبر كلفة تتحمّلها الطبقة الوسطى اليوم ومصدر قلقها ومتاعبها. ومكانة التعليم في الصراع الاجتماعي خلال العقود السالفة تؤكّد ذلك.

في هذا السياق، ليس بوسعي سوى أن أضع بعض رؤوس الأقلام، معتمداً على دراسة موجزة ومكثّفة لباحث مغربي[14]:

- مع بداية الثمانينيات، انتهت مرحلة التوسّع في التعليم وفي مناصب الشغل، والتي صاحبت حاجيات الدولة الناشئة بعد الاستقلال إلى الأطر من موظفين ومهندسين ومدرّسين وغيرهم. وبدأ تفاقم الأزمة مع ما عُرف بسياسة «التقويم الهيكلي» لعشر سنوات متصلة (1983-1993) لتسديد الديون الخارجية وضبط التوازنات الماكرو- اقتصادية. هذه الخطّة التي أملاها الصندوق الدولي، فرضت على الدولة سياسة تقشّفية عمّقت الفروقات الاجتماعية والجهويّة، وكان تقليص نفقات التعليم وتأجيل تطوير التعليم العالي والحدّ المتزايد من الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي، ومنع الموظفين من استكمال دراساتهم... من الإجراءات التي سطّرتها السياسة التقشّفية لهذه العشرية.
- ستستفحل الأزمة وصولاً إلى سنة 1995، ومرّة أخرى على ضوء التقرير الذي أعدّه البنك الدولي في هذا الشأن وبطلب من الملك، والذي طالب بإعادة هيكلة نظام التربية والتكوين وإخضاعه لنظام السوق، كما تمّت الإشارة في فقرة سابقة، تمّ التهييء ووضع «ميثاق التربية والتكوين» لعشرية قادمة. ونال الميثاق إجماعاً واسعاً لكنّه تعثّر في التطبيق وأخفق في إنجاز أهدافه وتمّ استدراكه ببرنامج إصلاحي استعدالي آخر (2012-2009).
- خلال مخلفات سياسية التقويم وارتباكات الفترة اللاحقة، بدأ زحف التعليم الخاص بخطى سريعة، «فارضاً نفسه كبديل» مغرٍ بجودته وفعاليته. وفي مقابله، انخفضت قيمة المدرسة الوطنية «وأصبحت مرادفة لانعدام الجودة» بسبب ضعف التأطير والاكتظاظ وانعدام الحوافز. وتمدد التعليم الخاص في كل الأسلاك التعليمية، تتجاوز مستلزماته وتكلفته شرائح من الطبقة الوسطى. والأمر نفسه على المستوى الجامعي، ببروز تعليم «نخبوي انتقائي ودي الولوج المشروط» (الهندسة والأقسام التحضيرية)، فضلاً عن تعليم خاص عالٍ ومطلوب، أدّيا بدورهما إلى تفاوت آخر داخل الطبقة المتوسّطة لفائدة شرائح قليلة يؤهّلها تكوينها احتلال مواقع معتبَرة في الاقتصاد ومؤسّسات الدولة بينما يتلقّى الباقي تعليماً أقلّ حظوظاً.
- وإذا أخذنا بعين الاعتبار دلالات المعطيات التالية: النسبة المئوية الضئيلة للمتخرّجين الجامعيين من العدد الإجمالي الذي يدخل الجامعة، وقبله التصفيات المتوالية في أسلاك التعليم الأساسي والإعدادي

---
14 محمد بوشيخي ، «التعليم الديني في المغرب- المفارقات والتوقّعات»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 409 (مارس 2013).

والثانوي؛ ومتوسّط ما تنفقه الأسرة على تدريس تلميذ واحد من المرحلة الابتدائية إلى حصوله على الإجازة، ومن دون تكرار، بما يقدّر بـ749600 درهم في الوسط الحضري و11379.200 في الوسط القروي؛ وتكاثر عدد الحاصلين على الشهادات العليا من دون عمل، والذي وصل في العام 2002 إلى 250.000 عاطل... إذا ما أخذنا كلّ ذلك بعين الاعتبار، ولاسيّما أن الطبقة الوسطى ترضى بالمجازفة في هذا الميدان حتى ولو كان ذلك بتكلفة مالية مرهقة، ندرك الواقع الفعلي الذي ترزح تحت ضغوطه الطبقة التي يعوَّل عليها في الاستقرار والتقدّم.

في الذكرى الخامسة عشرة لتولّي الملك العرش، ألقى خطاباً تضمّن رؤية نقدية لما تمّ إنجازه في ميدان التقريب بين الفوارق الاجتماعية. وتعود هذه الرؤية إلى إطلاعه على دراستين أنجزهما البنك الدولي مؤخّراً، وعلى ضوئهما تساءل الملك: ماذا فعلنا بما حقّقناه من تقدّم؟ هل أسهم في زيادة الاستهلاك أو أننا وظّفنا ذلك في تحقيق الرخاء المشترك لكلّ المغاربة؟ إلى أية درجة انعكس هذا التقدّم على تحسين مستوى عيش المواطن... أين هي الثروة التي تحدّث التقرير الأخير عنها؟

وطالب في الخطاب «المجلس الاقتصادي الاجتماعي» و«بنك المغرب» بإنجاز دراسة لقياس القيمة الإجمالية للمغرب وحثّ كلّ القوى على مناقشة التوصيات والاستخلاصات التي ستخرج بها الهيئتان.

لن نستبق النتائج، ولكن الواجب يفرض علينا القول إن الملك فتح ورشاً جديدة أخرى، لا يخالجنا شكّ أنها الأكثر شعبية والأكثر استحواذاً على هموم الأغلبية الساحقة من المواطنين. إنه الوجه الآخر للعملة الدستورية والسياسية والمؤسّساتية نفسها.

ما يثير الانتباه، كيف يتلاءم هذا الخطاب مع توقيت تتّجه فيه الحكومة ذات القيادة الإسلامية إلى تبنّي سياسة تقشّفية، ستتخذ خلالها إجراءات غير شعبية بغية استعادة التوازن المالي لميزانية الدولة (رفع الدعم عن بعض المواد المدعومة، سنّ نظام جديد للتقاعد، تعديل نسبة الضريبة على القيمة المضافة على بعض المنتوجات والخدمات، تخفيض النفقات العمومية والاستثمار العمومي...).

وانتظاراً لما سيأتي بالملموس، أُنهي هذه الفقرة، وهذا المحور بتشديدي على أن الانتقال الديمقراطي مرحلة تاريخية مفتوحة، وستظلّ إلى أن يحدث التناسب الإيجابي بين كلّ المستويات، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، للاستقرار وترسيخ النظام الديمقراطي.

المحور الثاني: انحباسات حركة 20 فبراير

في مخاض الحراك الشعبي العربي الضخم، والمجهول التداعيات، أُعلن عن تأسيس **حركة 20 فبراير** (2011)، نظيراً لمثيلاتها من الحركات الشبابية العربية التي لعبت أدواراً ريادية في إطلاق هدير الانتفاضات الشعبية. لكن ما ميّز التجربة المغربية عن شقيقاتها، أن الملك بادر فوراً بخطوة جريئة واستباقية عرض خلالها في خطاب رسمي يوم (9 مارس- آذار 2011) ضرورة القيام بإصلاح دستوري جديد، يواكب التطلّعات الشعبية في الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية. وحدّد لذلك سبعة مبادئ موجّهة نالت رضى واستحسان الجميع.

من حيث المضمون يبدو الدستور المغربي الجديد أقرب إلى المشاركة في الحكم منه إلى الملكية البرلمانية، وفي هذه الحيثيّة خصوصاً، تحقّق تقدّم كبير عن الدساتير السابقة ومنها دستور العام 1996 والذي صوّتت له المعارضة بهدف الخروج من المأزق الذي كان عليه المجتمع المغربي

ما يهمنا في هذه الورقة، ليس تحليل تتابع الأحداث وتمفصلاتها، ولا الوقوف على ما جاء به الدستور الجديد، إيجاباً وسلباً، وما تلاه من انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، وتشكيل للحكومة القائمة بقيادة حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية. ما يهمّنا، بوجه خاص، الوقوف من جديد، ومن خلال تقييم **حركة 20 فبراير**، على العناصر الكامنة التي مكّنت المغرب، وفي محطّة فاصلة، من أن ينفرد ويستمرّ على المسار الإصلاحي نفسه الذي أوضحنا كوامنه التاريخية، وبيّنا مجمل الظروف أو الدوافع التي اجتمعت، بين المعارضة والحكم، لتثمر حكومة التناوب التوافقي كبداية فاصلة في هذا المسار التوافقي المستمرّ.

لنبدأ بظاهرة إيديولوجية بارزة في تحاليل المثقّفين والفاعلين بعامة. فإذا ما عدنا إلى الخطابات العربية الفكرية والسياسية التي كانت سائدة، ولا زالت، حول



«الجماهير والشعب والمجتمع» وكلّ المقولات التي تدخل في نطاقاتها كالطبقات الشعبية، فإنّنا سنجد نوعين من الخطابات أو ثلاثة: أحدهما، يتحدّث بخطاب نخبوي تكنوقراطي صرف، لا تشكّل تلك المقولات بدلالاتها التاريخية عناصر فاعلة في بنيته الفكرية، سوى ما اقتضته الاستعمالات الرائجة على أطراف اللسان من مصطلحات معولمة كالديمقراطية والانتخابات والتشاركية والحكامة الجيدة وسياسة القرب وتقنياتها جميعاً. وثانيهما، يتحدّث بخطاب شعبوي يرفع إلى السماء الوعي الشعبي جاعلاً من تلك المقولات أصناماً جديدة لا صيرورة تاريخية لها، وتفوق بعقلانيتها ووعيها واستعداداتها الذاتية الأبدية كلّ الفاعلين والمثقّفين، وبخاصة القوى السياسية الديمقراطية المنظّمة كلّها. وثالثها، يتحدّث بخطاب على النقيض من السابقين حيث العقل والوعي هما حصراً من نصاب القوى المنظّمة، والباقي الشعبي مجرّد مادة عجينية يشكّلها أولئك بما يشاؤون.

الغائب الدائم بين الخطابات السابقة، أو القليل الحضور، المتابعة الموضوعية الدقيقة لتطوّر الحركة الشعبية (والمجتمع بعامة) بلا تهوين وبلا تضخيم، وانطلاقاً من قناعة مبدئية ثابتة بأن الجماهير الشعبية، وبأيّ تعبير وصفناها به، عليها مسؤوليتها المستقلّة في دينامية التغيير والإصلاح والتقدّم، فلا شيء يتحقّق من ذلك من دون فاعليّتها الذاتية المستقلّة.

قد يظهر أن ما أتينا على ذكره، ليس سوى عموميات قد لا يكون لها تأثير في ما يجري في الساحة العربية والوطنية، لكنّي أزعم أن ما حمله الحراك الشعبي الجاري من تناقضات فكرية وسياسية يعطينا مادة غنيّة لدراستها من هذه الزاوية بالتحديد.

لم يخرج استقبال **حركة 20 فبراير**، إعلامياً وسياسياً وفكرياً وموقفاً، عن الخطابات الثلاثة[15] السابقة. وكان من الطبيعي أن يغلب على هذا الاستقبال خطابان: التضخيم الشعبوي، والمجاملة المنافقة. أما الذين عادوا الحركة، وكرهوها، فما كان بوسعهم، في مثل هذه الأجواء، أن تعلو أصواتهم على الآخرين.

مَنْ ضخَّم ومجَّد، تناول الحركة بانبهار ما فوقه انبهار، وكأنّها قدر من السماء، وانبعاث إعجازي في مجتمع الأموات، ولا صلة لها بكلّ التراكمات النضالية والثقافية الوطنية، وبخاصة للأحزاب التقدّمية.

فكانت الحركة عندهم قوّة نقيضة جبَّت كلّ ما قبلها من أحزاب وجميع «النخب» أطنبت في المدح، وعجزت عن استشفاف المستقبل الأكثر رجحاناً. ومَنْ استهان وجامل نفاقاً، مدح لفظياً، ولاذ إلى الصمت. ما من موقف إذن جاهر بالمساندة والنقد الموضوعي لجوانب الأخطاء والقصور واستكشاف المواءمات الممكنة مع الصيرورة الموضوعية العامة.

دعنا نرى ذلك في الفقرات التالية:

أولاً: تشكّلت الشبكة المبادرة **لحركة 20 فبراير**، كغيرها في البلدان العربية الأخرى، من شباب «الإنترنت» المتعلّم، وذي الإحساس بالمسؤولية الوطنية، وله خلفية ثقافية حقوقية ديمقراطية مناوِئة للرواسب التقليدية في المجتمع بعامّة وفي المجال السياسي بخاصّة. وبلا شك، كان لوسائط الاتصال الحديثة أدوارها في تسهيل تشكّل الشبكة في تنظيم حركتها وإطلاقها، كما كان للإنترنت تأثيراتها الثقافية في الاطلاع على عالم اليوم، وفي صوغ صورة المجتمع المغربي المستقبلي منه. لكن، كيفما بلغت هذه الأدوار القيميّة، فلا ينبغي أن يوقعنا ذلك في استلاب للتكنولوجيا، ينسب أبوّة كلّ ما حدث من حراك شعبي في المغرب، أو في غيره، إلى وسائط الاتصال الحديثة. إن ما يجعل الانتفاضة ممكنة (كسوابقها التي لم يكن للوسائط الجديدة خلالها وجود)، حالة الذروة التي يصلها تطوّر التناقضات الاجتماعية وحاجياتها في لحظة ما. وغير ذلك يكون اختزالاً وتحريفاً للحقيقة والتاريخ. وعلى المنوال الاختزالي نفسه، جرى تضخيم الظاهرة الشبابية وكأنها وضعية استثنائية وفريدة في تاريخ النضال الوطني والديمقراطي، وفي الانتفاضات الاجتماعية التي عرفها هذا التاريخ، بينما كان للشباب دائماً أدوارهم الريادية في قيادة حركات التحرّر والتقدّم، بخاصّة في المنعطفات الكبرى.

ولا أدلّ على ذلك من ما شهده العالم في الغرب، وفي غيره، من حركات شبابية، عُرفت في إبانها «بانتفاضات الشباب» في الستينيات والسبعينيات من

15 قليلة الدراسات غير الإنشائية منها: توفيق عبد الصادق، الحركة الاحتجاجية في المغرب، إعادة التقويم، مجلة **المستقبل العربية**، العدد 426 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس/ آب 2014).
حسني عبد اللطيف، **حركة 20 فبراير** (الجذور، المسار- الآفاق)، مجلة **وجهة نظر**، العدد 50 (2011).
محمد شقير، حركة 20 فبراير بين مواجهة الاستبداد وإسقاط الفساد، مجلة **وجهة نظر**، العدد 51(2012).



القرن الماضي. وكان من بينها **حركة جيل الشباب** التي تمخّضت عن انتفاضة 23 مارس(آذار) 1965 في المغرب، وشبيهاتها في الوطن العربي. وإذا كان لي هنا قول في مقارنة سريعة بين الجيلين، لشدّدت خصوصاً - لاختلاف السياقات الدولية والعربية والوطنية- على تضخّم العنصر الإيديولوجي الماركسي/ الاشتراكي الإرادوي، عند الجيل السابق، وعلى تواري الإيديولوجية وتفكّكها، عند الجيل الحالي، إلّا ما يحمله ضمنياً انتشار قيم ثقافية (معولمة) وليبرالية في الأساس، وبالنزوع الإرادوي نفسه، المشترك بين الجيلين.

ثانياً: أعلنت الحركة عن توجّهاتها، وجاء في بيانها التأسيسي الأهداف التالية[16]:

- إلغاء دستور1996، وتهييء الظروف لانتخاب هيئة تأسيسية من طرف الشعب، تُناط بها مهام إعداد دستور يُعرض للاستفتاء، (نقترح) أن يقوم على أسس حديثة تأخذ فيه الملكية شكلها الحديث كرمز لوحدة الأمة من دون صلاحيات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية.
- إقالة الحكومة وحلّ البرلمان بمجلسيه.
- تعيين حكومة انتقالية، تُناط بها مهام اتّخاذ مبادرات عاجلة من أجل التخفيف من حدّة الأزمة الاجتماعية، بخفض الأسعار والزيادة في الأجور وفتح صندوق عاجل للتعويض عن البطالة وتشغيل جميع حاملي الشهادات العاطلين عن العمل فوراً، ومن دون قيد أو شرط.
- تطبيق القانون على الجميع، بمحاكمة كلّ مَن ثبت تورّطه من المسؤولين في جرائم ضدّ الشعب المغربي.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة.

لقد بات هذا البيان التأسيسي شهادة تاريخية عن الحركة. وليس وارداً لديّ القيام بنقد تفصيلي لكلّ فقرات البيان بقصد تقييم مدى الوضوح السياسي والبرنامجي الذي يتضمّنه. فمن المفروغ منه أنها حركة تضمّ اتجاهات متعدّدة، وهي بالأحرى ذات طبيعة عفوية احتجاجية غير مطالبة فوراً بتقديم تصوّر منسجم وبرنامج للتغيير دقيق وشامل. ومع ذلك، فالبيان يعطي صورة نسبية عمّا استطاعت الحركة الوصول إليه من أهداف عامة. وبهذا القدر، أثار انتباهي أن البيان تجنّب ذكر «**الملكية البرلمانية**»، مع أنه أشار إلى محتواها في «**ودون صلاحيات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية**». التنبيه هنا لهذه المسألة ضروري، لأنها ستتشكّل فيما بعد، أي بعد أن ذاع الشعار في العديد من التظاهرات وبات يرمز إلى هوية الحركة، محطّ خلافات بين مكوّنات الحركة وداعميها. ولذلك، سيتدحرج الشعار إلى آخر عوَّضهُ بـ «**دستور ديمقراطي شعبي**». بل سيدفع هذا الخلاف، غير المصرَّح به، إلى تأسيس يوم (29 مايو/ أيار2011) هيئة جديدة موازية وداعمة **لحركة 20 فبراير**، تحت اسم «**الائتلاف المغربي من أجل تحقيق ملكية برلمانية الآن**»، و«ليشكّل محوراً تلتفّ حوله كلّ الإرادات الحرّة العازمة على العمل بجانب **حركة 20 فبراير**» ويتكوّن البيان التأسيسي الصادر عن الهيئة، والحامل عنوان «**إعلان دستوري من أجل ملكية برلمانية الآن**»[17]، من «مبادئ كبرى لا يمكن الحديث عن ملكية برلمانية من دون إقرارها إقراراً صريحاً لا لبس فيه». التشديد في البيان على (**إقراراً صريحاً لا لبس فيه**) يشي في طيّاته بتلك الخلافات القائمة بين الحلفاء. وفي هذا السياق، طرح البيان عدداً أوفر من التدقيقات المبدئيّة السياسية والحقوقية والدستورية التي تضبط في نظره التطبيق الفعلي « للملكية البرلمانية الآن». لكنّه لم يشر صراحة إلى «المجلس التأسيسي»، وإنما ألحّ على «تنظيم حوار وطني جدّي وواسع حول مشروع الدستور، وقبل عرضه على الاستفتاء». واللافت أيضاً أن هذا البيان وقّعت عليه المركزيات النقابية الأساسية (الاتحاد المغربي للشغل والكنفيدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل) فضلاً عن بعض أحزاب اليسار (حزب الطليعة والمؤتمر الوطني الاتحادي، والحزب الاشتراكي الموحّد، ومن الحركات الإسلامية الحزب الحضاري وحزب الأمة) ثم شباب الأحزاب التقدّمية وبعض الجمعيات الحقوقية وفاعلين من توجهات

> **بعد مرور سنة ونيّف على انطلاق حركة 20 أكتوبر تنبّه المجلس الوطني إلى ضرورة تطوير أساليب العمل وخياراتها وتنويعها وإبداع الهياكل التي تستجيب لها، وفي هذه الفترة بات الشعار الأكثر استحواذاً على مجموع أنشطة الحركة: «إسقاط الفساد والاستبداد»**

16 **وجهة نظر**، العدد 50، م س.

17 المرجع السابق نفسه.



مختلفة. لم يستثنَ إذن من الأحزاب الداعمة **لحركة 20 فبراير**، والمنضوية جميعاً في المجلس الوطني، الذراع التنظيمي الداعم، سوى حزب «النهج» الماركسي وريث «منظّمة إلى الأمام»، و»جماعة العدل والإحسان»، الإسلامية المرجع، والقوّة الأكبر في التحالف الداعم. وكلاهما ينهجان في مسألة «الملكية البرلمانية» تكتيك الإدغام والغموض، كلّ من موقعه الإيديولوجي واستراتيجيته السياسية. ولا مِراء في أنهما كانا خلف صيغة «دستور ديمقراطي شعبي»، الإنشائية لأنها تستوعب التناقضات الاستراتيجية كافة بين المخالفين والداعمين.

موضوع الملكية البرلمانية والمجلس التأسيسي إذن، موضوعان ليسا على القدر نفسه من الصرامة والوضوح لدى مكوّنات **حركة 20 فبراير** ومن داعميها ومبادريها. وليس بخافٍ أيضاً، أن توقيع المركزيات النقابية على إعلان «الملكية البرلمانية الآن» هو من قبيل الدعم الرمزي المعنوي أكثر ممّا هو التزام سياسي بالهدف «الآن»، ولا حتى بالمشاركة التعبوية الجماهيرية الكثيفة والفعليّة في دعم الحركة عموماً.

إنها لمفارقة في غاية الجلاء أن المغرب يستقرّ والمسار الإصلاحي فيه يتقدّم ولو ببطء، والقوى الديمقراطية التي كان لها الفضل التاريخي في هذا التقدّم تتقهقر وتضعف شعبياً

تبقى المسألة الأخرى في مطالب **حركة 20 فبراير** الداعية إلى «إقالة الحكومة وحلّ البرلمان بمجلسيه»، وتشكيل «حكومة انتقالية» للقيام بتلك الإجراءات الاجتماعية العاجلة. في هذه الفترة، كانت الحكومة القائمة والمعنيّة بالإقالة بقيادة حزب الاستقلال ومعه من القوى الديمقراطية الأخرى الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدّم والاشتراكية. وهم بدرجة أو بأخرى، وإن لم يعلنوا رسمياً عن دعمهم للحركة، لهم مصلحة في وجودها وفي مطلبها بالإصلاح الدستوري. والكثير من شبيبتهم وأطرهم ومناضليهم يشاركون في الحركة ويدعمونها.

وفي الحقيقة، من يفكّر في المصلحة السياسية لهذا المطلب، وفي أهمّيته، لا يجد له مسوغاً اضطرارياً، سوى نسخ تجارب أخرى، أو ما يمكن حسبانه مجرّد تداعٍ سياسي غير مفكّر فيه، وله أضرار معنوية جانبية على أحزاب هي مع كلّ الانتقادات أقرب إلى مطالب التقدّم الديمقراطي... بينما كان بالإمكان الاكتفاء بوضع جدولة زمنية «لخريطة طريق» تبدأ بالدستور وما ينبغي أن يتضمّنه من موجّهات رئيسية، وما يتطلّبه الحوار الوطني قبل عرضه على الاستفتاء. وتليه الانتخابات التشريعية والجماعية والجهوية، وشروط إجرائها. ثمّ الحكومة التي ستنبثق بعد الانتخابات التشريعية، وبما يعني رسم المعالم الأساسية لبرنامج الانتقال الذي يوجه قبْلياً طبيعتها ويؤسّس لموقف الحركة اللاحق منها... وأما المطالبة الفورية بإقالة الحكومة وتعيين أخرى انتقالية، قبل الدستور والانتخابات التشريعية، فهما عين الارتباك والتخبّط لا أكثر. وإلّا ممَّن كانت ستتكوّن هذه «الحكومة الانتقالية»؟ هل هي ائتلاف وطني يُعيد خلط الأوراق الحزبية في لحظة فرز حاسمة، أو هي حكومة تكنوقراط تُمنح لها مصداقية مُسبقة لا تناسب الطموحات الديمقراطية الراديكالية للحركة؟ وهل فكرت الحركة أصلاً كيف سيُغطّى الفراغ التشريعي إلى أن تتمّ الانتخابات الجديدة؟ هذا جانب فقط من تخبّطات الحركة وداعميها، وسنعود للباقي الأهم.

ثالثاً: أما من حيث الممارسة العامة، فالحركة اعتمدت في هيكلتها على التنسيقيات الوطنية والمحلّية والجموع العامة. وتتخذ قراراتها بالحوار والتوافق ما أمكن. وبعد أيام قليلة على انطلاقها، تشكّل مجلس وطني (ومجالس فرعية محلّية) داعم للحركة، ومن دون أن تكون الحركة عضواً مباشراً فيه، حفاظاً على استقلاليتها. ويتمّ التنسيق معها من خارج هيكلية المجلس. ويضمّ المجلس أحزاباً ونقابات ومنظّمات شبابية ومنظّمات حقوقية ونسائية وشخصيات مستقلّة وفعاليات الحركة الأمازيغية. ولقد ذكرنا سابقاً أسماء الأحزاب والنقابات المركزية الأعضاء في المجلس والموقّعة على بيان الائتلاف من أجل الملكية البرلمانية الآن، كما ذُكرت جماعة العدل والإحسان والنهج العضوان في المجلس واللذان لم يوقّعا على بيان الائتلاف.

اللافت، أن مشروع «مرتكزات العمل» الذي صادق عليه الجمع العام للمجلس في 11 يونيو (حزيران) 2011، بعد أن يؤكّد: «على التزام كلّ مكوّنات المجلس بالمشاركة الميدانية في كلّ تظاهرات الحركة. وقبول المكوّنات وطنياً ومحلياً بالعمل من داخل **حركة 20 فبراير** من أجل التغيير الدستوري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي

بشكل يؤسّس لسيادة الشعب وإقرار دولة الحقّ والقانون بعيداً عن كلّ قداسة، وقطعاً لكلّ منطق يسمح بالجمع بين المسؤولية وعدم المحاسبة (ويسمح بالجمع بين مراكمة الثروة وممارسة المسؤولية في الدولة»)...

بعد تأكيده على هذه الخيارات يزيد عليها «**مقاطعة المجلس الوطني والمجالس المحلّية للآلية المخزنيّة** (آلية مخزنية) **غير الديمقراطية لتعديل** [التغيير] **الدستور** [وإقرار الإصلاحات] وعلى رأسها لجنة المنوني (وهو رئيس لجنة وضع الدستور) ورفض كلّ ما يمكن أن ينجم عنها. وكلّ مَن تعامل مع هذه الآلية فهو لا يمثّل إلّا نفسه، ولا يجوز له أن يتحمّل أية مسؤولية ذات طبيعة تمثيلية في المجلس الوطني والمجالس المحلّية.

لكنّ المجلس لم يستطع ضبط سلوك مكوّناته تجاه قرار مقاطعة الحوار في الإطارين الرسميّين المخصّصين لذلك. فلقد شارك في هذا الحوار ولو إلى حين حزب الطليعة والمؤتمر، وانسحبا منه بذريعة شكليّته وعدم جدّيته. مرّة أخرى إذن، يظهر الاضطراب بين مكوّنات المجلس الوطني، كما في كلّ القضايا السياسية الأخرى، ما عدا المشاركة الميدانية في التظاهرات وبتفاوت كبير بين الفرقاء الداعمين.

ومن الوجهة الميدانية، اعتمدت الحركة وداعموها على أسلوب التظاهرات الدورية والمتتالية في حشد جماهيرها (بين 50 إلى 70 موقعاً جرى فيها الحراك بين مدن كبرى وصغرى وقرى)، ومن دون الاعتصام في أية ساحة من ساحات المدن الكبرى. وهذا في حدّ ذاته يشير إلى نقص في العمق الشعبي. وبعد فترة توجّهت الحركة إلى الأحياء الشعبية لإطلاق تظاهراتها، ولإدماج الفئات الشعبية الفقيرة بدلاً من ساحات المدن العصرية. وتقدّر بعض الأوساط أن مجموع المشاركين في التظاهرات قد يصل إلى مائة ألف متظاهر، وتتحدّث أوساط الحركة عن ثلاث مائة ألف متظاهر.

وبعد مرور سنة ونيّف على انطلاق الحركة، تنبّه المجلس الوطني إلى ضرورة تطوير وتنويع أساليب العمل وخياراتها وإبداع الهياكل التي تستجيب لها. في هذه الفترة بات الشعار الأكثر استحواذاً على مجموع أنشطة الحركة «إسقاط الفساد والاستبداد». ومن التوجّهات الجديدة التي سطّرها المجلس لنقل الحركة إلى حركة شعبية جماهيرية: الارتباط بحركة المعطّلين، وطنياً ومحلياً. ودعم نضالات الحركة النسائية بانفتاح أكبر على الحركة النسائية الديمقراطية، وبتشكيل شبكة 20 فبراير النسائية. ارتباط الحركة بالعمّال وسائر الأجراء، عبر تشكيل شبكات نقابيّي **20 فبراير** داخل مختلف المركزيات النقابية المناضلة. تكثيف كلّ الجهود السياسية لتوطيد العلاقة بين الحركة الطلّابية والتلاميذية و**حركة 20 فبراير**، وما يقتضي ذلك من ربط احتجاجات الطلبة والتلاميذ **بحركة 20 فبراير** [وكملاحظة منّي، فإنه على الرغم من أن **20 فبراير** حركة شبابية، فإن الجسم الطلّابي فيها ضعيف نسبةً إلى ضخامة الكمّ الكبير للطلبة]. ونهج سياسة قرب ناجعة داخل الأحياء الشعبية من خلال حملات تواصل مباشرة واستدماج مشكلاتهم واحتجاجاتهم مع نشاطات الحركة. ووضع خطّة من أجل التواجد الإعلامي للحركة وتسويق صورة موضوعية عن نضالاتها ضدّ حملات القمع والتشويه والافتراء التي تستهدفها.

من الواضح أن المشروع السالف كان ينمّ عن عقلية جديدة بدأت تتخلّص من أسر «اللحظة الثورية»، وتتطلّع إلى أفق استراتيجي أبعد مدى. وفي تقديري، أن تلك الرؤية وتلك الهيكلة كانتا ستمكّنان الحركة من التجذّر والاستمرارية والخروج المتنامي من شرنقة العفوية السياسية إلى التموضع السياسي الذكي الأكثر فاعلية وديمومة، لولا الأخطاء السياسية الانعزالية التي وقعت فيها الحركة، ولولا العوائق الخلافية العميقة القائمة بين مكوّناتها الحزبية. وجدير بنا هنا أن نسجّل انسحاب جماعة العدل والإحسان الإسلامية من الحركة، مباشرة بعد تشكّل الحكومة الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية الإسلامي، مبرّرة انسحابها، وهي كانت أكبر قوّة داعمة للحركة، باستنفاذ الحركة لأغراضها!!

لم يكن صدفة، أن تخبو حيوية الحركة وتتجمّد، ما إن تمّ الاستفتاء على الدستور وما إن أُجريت انتخابات تشريعية، سابقة لأوانها، تشكّلت حكومة جديدة على إثرها، وبقيادة حزب إسلامي المرجعية. إذ مهما كانت التجاوزات والعيوب في عملية الاستفتاء والانتخابات التشريعية، والتي أساءت بقدر أو بآخر إلى مصداقية العمليّتين، فمن المفروض أن الحاصل هو بمثابة معركة وصراع، المهمّ خلالهما أن يتعقّل المرء بدقّة ما يُحسَب له وما يُحسَب عليه



في ميزان القوى العام، حتى لا تختلط الرغبات والأماني الذاتية بحقائق الوضع الميداني.
إذن، كيفما كانت التجاوزات والعيوب، فعمليتا الاستفتاء على الدستور والانتخابات التشريعية أظهرتا بوضوح أن ميزان القوى العام هو في صالح الاستمرار في مسار الإصلاح الذي بدأ فيه المغرب منذ حكومة التوافق التناوبي بقيادة عبد الرحمان اليوسفي. وهكذا، وجدت **حركة 20 فبراير** نفسها سجينة لأخطائها السياسية ولتناقضاتها الداخلية التي كبّلتها وجعلتها غير قادرة على التكيّف السريع والمرن مع الوضع السياسي المائل إلى الإصلاح والاستقرار.
ولعلّ سيكولوجية «اللحظة الثورية» كما تخيّلتها قوى الحركة، كانت لها انعكاسات سلبية بعدما تبخّر سرابها، وكشف الوضع عن الحاجة إلى استراتيجية نضالية أبعد مدى في الزمن والأساليب، وإلى قوى أوسع ممّا كان في تصوّر الحركة وقدرتها.
رابعاً: جدير بنا قبل إغلاق هذه الفقرة، أن نتناول باقتضاب شديد تلك الأخطاء السياسية التي أعاقت تطوّر الحركة واستمرارها.
على عكس كلّ التنظيرات التي غازلت «تقديس العفوية» في ما سُمّي بـ«الربيع العربي»، تمدّنا الثورات العربية بخلاصة جوهرية مشتركة بينها جميعاً: لا تحصد الثورة من مكاسب ونجاحات إلّا على قدر ما لها من تنظيمات حزبية شعبية حديثة وذات برامج مرحلية واضحة. العفوية الجماهيرية جزء أساسي في كلّ ثورة، بل لا ثورة أو نهوض من دونها. لكن نجاح الثورة في استكمال مهامها التغييرية يتوقف (في الثورات المعاصرة على الأقلّ) على مدى توفرها على قيادة حزبية متجذّرة وذات وعي مستقبلي. ولذلك لاحظنا في كلّ البلدان العربية التي طاولها الحراك الشعبي، تواري القوّة الشبابية التي بادرت بإطلاقه أمام الأحزاب المنظّمة حيثما استدعت المرحلة بناء المؤسّسات وقيادة الدولة. وفي البلدان التي كانت فيها الحياة الحزبية منعدمة أو شبه منعدمة تهاوت إلى فتنة أهلية مديدة، وبتكلفة اجتماعية واقتصادية وبشرية وثقافية باهظة، يصعب تصوّر مخاضاتها الدامية بعد.
لقد كان بإمكان شبيبة تونس ومصر وليبيا واليمن أن تستقطب حولها الطاقات الشعبية كافة من أجل هدف مركزي ألا وهو «إسقاط النظام». الشعار بحدّ ذاته ما كان يشترط فوراً برامج دستورية واقتصادية وغير ذلك... لأنه مهمّة موّحدة وقائمة بذاتها. فلا تراجع عنها، ولا حوار ولا مساومات ظرفية مع السلطة القائمة. بينما الواقع المغربي، حيث لا أحد يجادل سياسياً في شرعية المؤسّسة الملكية، كان مطلب «الملكية البرلمانية»، يحتاج بالضرورة أيضاً إلى التخاطب مع هذه المؤسّسة بتصوّرات معينة لهذا الدستور المُبتغى، والذي لا تستنفذه جملة من المبادئ يعلن عنها. مساران وتكتيكان مختلفان كلّ الاختلاف. وهنا كان العائق البنيوي الأول، كما سبق أن بيّنت في الفقرات السابقة وهذا ما أبقى الحركة تتقلب بين شعارات مختلفة، وأبقاها سجينة للعفوية السياسية.
ب) ومن أخطاء الحركة مراوحتها بين المطالبة بمجلس تأسيسي منتخب لوضع الدستور، وبين مقاطعتها للهيئة التي عينها الملك. ومن دون أن تقدّم بديلاً عن أيّ منهما. لم تعر الحركة اهتماماً للهيئة المعينة والتي غلب على معظمها أعضاء من انتماءات ديمقراطية حداثية. ولا التفتت إلى هذه التشكيلة وبهذه المهمّة الدستورية هي الأولى من نوعها ولم يسبق لها مثيل في وضع الدساتير السابقة، تشكيلةً وأسلوباً في الحوار مع كلّ الأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني الأساسية.
المجلس التأسيسي في نهاية المطاف وسيلة، حتى ولو كان أكثر الوسائل الديمقراطية، غير أن وظيفته التاريخية، إنجاز التغيير الديمقراطي الجذري. وإذا سقطت عنه هذه الوظيفة، فقد دلالته التاريخية الأصلية. ولأنّه مجرّد وسيلة لإنجاز وظيفة تاريخية محددة، يمكن في ظروف سياسية معيّنة غير ملائمة، الاستعاضة عنه بهيئة متوافق عليها، لا تقلّ عنه ديمقراطية، لما يعبّر عنه التوافق من غالبية شعبية مؤتمن عليها. وبمنتهى البساطة، غيّبت الحركة وداعموها (في أغلبهم على الأقل) السؤال الذي كان ينبغي أن يكون موجها لها: هل إذا أجريت الانتخابات التشريعية التأسيسية في هذه المرحلة، ستكون نتيجتها لصالح «الملكية البرلمانية»، أو بالأحرى ستكون لصالح أحكام دستورية أشدّ تقليدية؟!
قديماً، علّمتنا التجارب الثورية، أن مَن يُطالب بمجلس تأسيسي ينبغي أن تكون لديه «قوّة التأسيس». وكما نعلم، كان المجلس التأسيسي عنواناً بارزاً في مرحلة نهوض الحركة التقدّمية المغربية في أواخر الخمسينيات إلى منتصف الستينيات، ثم



تـوارى فـي المراحل اللاحقـة لتغيّر معطيـات الصراع وموازين قـواه. وذلك درس لـم تأبـه بـه الحركـة وأغلبيـة مكوّناتهـا.

ج- ومـن الأخطـاء السياسية أخيراً، مقاطعـة الحركـة لعمليـة انتخـاب مجلس النـوّاب.

لـم يكـن مطلوبـاً مـن الحركـة ألّا تقاطع الاسـتفتاء على **دسـتور 2011**، ولا كان مطلوبـاً منهـا أن تغيّـر موقفها مـن «الملكيـة البرلمانيـة الآن»، مـا دام الموقـف يمثّـل هويتهـا الأسـاس علـى الرغـم ممّـا شـابه مـن غمـوض واضطراب.

لكـن ذلـك لا يلغـي، حتـى مـع مقاطعـة الاسـتفتاء، التقييـم الموضوعـي لما جاء به الدستور من إيجابيات لا تُنكر وعلـى الرغم مـن حفاظه علـى دور كبير للمؤسّسـة الملكيـة. لأن هكـذا تقييم يمكّـن الحركة مـن رؤيـة أكثـر صوابـاً لتطـوّرات الصـراع السياسـي الدسـتوري فـي توازناتـه الحقيقيـة، ومن ثـم يمكّنها من وضـع اليـد علـى المواطـن الدسـتورية الرخـوة التـي ستشـهد لا محالـة صراعـات مباشـرة منظـورة.

هـذه المنهجيـة العقلانيـة المفيـدة للممارسـة المسـتقبلية تتنافـى مـع المعادلـة الصفريـة الدائمـة التـي انتهـت إليهـا الحركـة ومكوّناتهـا: « كلّ شـيء ليس إلّا مناورة وخـداع مـن قبـل الحكـم، ولا شـيء يتغيّـر»!!

فـي تقديـري، ثمّـة إيجابيـات ومكاسـب كبـرى فـي الدسـتور الجديـد. وهـو التقديـر لـدى أغلـب القـوى الديمقراطيـة التـي صوّتت لصالح الدسـتور. وألخّصهـا فـي السـمتين التاليتيـن:

- من حيث الشـكل، هو أول دسـتور تعدّه هيئة وسيطة (خلافـاً لمـا كان يجـري فـي الدسـاتير السـابقة)، لقيت تشـكيلتها رضـى أغلـب القـوى السياسـية ومنظّمـات المجتمـع المدنـي الرئيسـة. كمـا تـمّ التشـاور وجمـع واسـتدماج (مـع حسـاب ضغـط الزمـن) مقترحـات أوسـع مروحيـة مـن فاعلـي المجتمـع المغربـي، وقـد يكـون مفيـداً التذكيـر بـأن القـوى الديمقراطيـة لـم تباغـت بالشـأن الدسـتوري، فلها من الخبـرة والتجارب والرصيـد الوافـر الشـيء الكثيـر ممّـا راكمتـه مـن مذكّـرات ومناقشـات ووثائـق فـي الصراعـات والحـوارات مـع الحكـم فـي محطّـات مختلفـة.
- ومـن حيـث المضمـون، فالدسـتور الجديـد فـي معمـاره ومبادئـه ونصوصـه أقـرب إلـى المشـاركة فـي الحكـم منـه إلـى الملكيـة البرلمانيـة. وفـي هـذه الحيثيـة خصوصـاً تحقّـق تقـدّم كبيـر علـى كلّ الدسـاتير السـابقة، ومنهـا **دسـتور 1996**، الـذي قلنـا عنـه، إن قـوى المعارضـة صوّتـت لصالحـه سياسـياً للخـروج مـن المـأزق الـذي كان عليـه المجتمـع المغربـي، ولـم تصـوّت علـى كلّ محتوياتـه الأساسـية. التقـدّم الكبيـر، والفـروق النوعيـة، واضحـة في كلّ صلاحيـات النظام السياسـي الرئيسـية ومؤسّسـاته [الحكومـة ورئيسـها، البرلمـان، صلاحيـات الملـك، القضـاء] عـدا القضايـا الأخـرى: الحرّيـات العامـة وحقـوق المواطنـة الشـاملة والمسـاواة بيـن الجنسـين، وإقـرار اللغـة الأمازيغيـة، وتنظيـم الإدارة الترابيـة، ومؤسّسـات الحكامـة..إلـخ.

استطاع المغرب بإجماع قواه الوطنية أن يحقّق خطوات مهمّة نحو توسيع مجالات الحقوق الثقافية اللغوية على قاعدة وحدة الهوية الحضارية المغربية الإسلامية العروبية الأمازيغية

يمكـن لقـراءة أخـرى نقيضـة أن تعـدّد العشـرات مـن الثغـرات والأحـكام و«الألغـام» لنسـتخلص مـن ذلـك، أن المؤسّسـة الملكيـة مـا زالـت هـي الماسـكة بكل المؤسّسـات وبخيـوط اللعبـة فـي مجموعهـا. وثمـة العشـرات مـن التحاليل الدسـتورية اللواتـي ينحـون هـذا المنحـى. ومـا يقـع إغفالـه أن هذا التناقـض بيـن القـراءات الدسـتورية المختلفـة، ولنفس النص الدسـتوري، هـي بحـد ذاتهـا انعكـاس لطبيعـة المرحلـة الانتقاليـة. فالدسـتور فـي نهايـة المطـاف ليـس إلّا مـرآة للوضعيـة التاريخيـة للمجتمـع. ثـم إن النصـوص ثابتـة، بينمـا المجتمـع متحـرّك علـى الـدوام.

ولذلـك، غالبـا مـا يسـقط المحلـل الدسـتوري، بحكـم الاختصـاص الأكاديمـي، الفاعليـة السياسـية الذاتيـة في قـراءة النصـوص وتأويلهـا وتوظيفهـا لصالـح التقـدم. هنـاك إذن قـراءات أكاديميـة مختلفـة، ضرورية ومفيدة، وهنـاك قـراءات قانونيـة/ سياسـية للنصـوص نفسـها[18].

ولعـل الحـدث الدسـتوري الكبيـر الـذي مررنـا بـه فـي بدايـة الثمانينيـات، عندمـا أشـهر الحسـن الثانـي سـيف **الفصـل 19** مـن الدسـتور، بقصد ردع انسـحاب النواب

18 بلقزيـز عبـد الإلـه – المغـرب والانتقـال الديمقراطـي – قـراءة فـي التعديـلات الدسـتورية – مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة **(ريـاح التغييـر فـي الوطـن العربـي** – حلقـة نقاشـية)
الساسـي محمـد- رقيـة المصـدق- محمـد مدنـي- عمـر بنـدورو (الدسـتور الجديـد ووهـم التغييـر) دفاتـر **وجهـة نظـر** (العـدد 24).
خمـري سـعيد- **روح الدسـتور- الإصـلاح للسـلطة والشـرعية بالمغـرب**- منشـورات دفاتـر سياسـية سلسـلة نقـد السياسـة.
ثلاثـة نمـاذج لقـراءات مختلفـة بيـن قـراءة دسـتورية للنـص وقـراءة دسـتورية للنـص فـي ضـوء السياسـة والمجتمـع.



الاتحاديين من البرلمان احتجاجا على إضافة سنتين لولايته، خارج ما كان ينص عليه الدستور صراحة، خير مثال على ذلك. فتراجع النواب عن قرارهم في خضم تلك المعركة الديمقراطية التي كان الاتحاد يخوضها، لم يكن بسبب أحقية الملك في **الفصل 19**، وإنما لأنه أراد نقل المعركة من مطالب ديمقراطية عادية إلى مواجهة مباشرة معه. وكان لنواب الاتحاد كل الأسلحة الدستورية والقانونية للدفاع عن موقفهم وعن أنفسهم، ولكنهم فضّلوا التراجع لتهدئة الوضع بدل الاستمرار على موقفهم في موازين قوى غير متكافئة ظاهرة التأويل الدستوري إذن ستظل قائمة ومستمرة ولصيقة بالمراحل الانتقالية، ما دامت لم تصل بعد إلى إرساء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ. ولذلك كان جديراً بالحركة وأحزابها الموقّعة على بيان «الائتلاف من أجل الملكية البرلمانية الآن» أن يشاركوا إيجابا في الانتخابات التشريعية، حتى وهم قاطعوا الاستفتاء على الدستور. كان على الحركة، بحكم طبيعتها غير الحزبية، أن تبدع الأساليب التي تلاءم طبيعتها لقطع الطريق على المفسدين والرجعيين وسماسرة الانتخابات. وذلك لفكرتين مرجعيتين:

• **من جهة**، ليس جديدا على المعارضة الديمقراطية والتقدمية في مراحل سابقة، المزاوجة بين مقاطعة الدستور أو رفضه (**دستور 1962**) والمؤسّسات المنتخبة المنبثقة عنه وبين المشاركة في المؤسّسات المنتخبة. ولقد دلت التجربة المؤسّساتية أن المشاركة، رغم كل أشكال القمع والتطويق والتزوير والتزييف والإفساد، قامت بأدوار كبرى في تنمية الوعي الديمقراطي لدى قطاعات واسعة في المجتمع المغربي، وبحسب خصوصيات كل وضع وكل مرحلة. ومما لا جدال فيه، أنها كانت مراسا مجديا لمناضلي وأطر القوى السياسية ذاتها في اكتساب الخبرة القانونية والدستورية وفي معرفة وتدبير الشؤون العامة.

• **ومن جهة ثانية**: فمن عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدنا، وفي غيرها من البلدان العربية، أن المؤسّسات المنتخبة لم تصر بعد بؤرة تمركز الصراع الاجتماعي، كما كانت فعليا في البلدان الأصل التي انتصرت فيها الديمقراطية وترسخت. فلأسباب ثقافية واجتماعية، عدا إفساد الأنظمة للحياة السياسية، بقيت المؤسّسات المنتخبة، إن وجدت، هامشية في الوعي الشعبي. ولذلك، لا نأخذ الأرقام العالية لما يسمى «بالأغلبية الصامتة» دليلا إيجابيا على تقدم الوعي الديمقراطي، حتى ولو كانت هذه الأغلبية ساخطة على الوضع. لأن السخط وحده، بلا فاعلية ذاتية، ليس كافيا في معركة الحرية والتقدم.

على سبيل الختم

فهل الحصيلة من كل تلك التقييمات والانتقادات، أن **حركة 20 فبراير** لم تكن سوى فقاعة في الصراع انطفأت بلا جدوى ولا أثر؟

أبداً، لم يكن هذا هو الهدف. وإنما كانت الغاية ضبط الأسباب الكامنة، الذاتية والموضوعية، خلف هذا الخفوت الذي ذهبت إليه، ومن دون أن ننسى للحظة أنها كانت عفوية. والعفوية، مهما اختلفنا معها في المواقف تظل في الحساب البعيد إضافة للتراكم الديمقراطي. ومع العلم أن العفوية في تجارب الأمم ومكوناتها الاجتماعية لا تتساوى في درجات الوعي وحداقة المبادرات الذاتية، بل لا تتساوى حتى داخل الشعب الواحد بين مرحلة وأخرى. ربما الجيل نفسه الذي أخذ زمام المبادرة سيعاود النظر في الصيغ والتكتيكات التي اتبعها لنهوض جديد طويل النفس، فالحاجة ماسة لإعادة صياغة قوى التقدم كي تسترجع مصداقيتها وأدوارها الريادية في الساحة الوطنية. وإنها لمفارقة أضحت اليوم في غاية الجلاء: المغرب يستقر والمسار الإصلاحي يتقدم، ولو ببطء وثقالة، والقوى الديمقراطية التي كان لها الفضل التاريخي في هذا التقدم، تتقهقر وتضعف شعبياً.

وربما ستنطلق مبادرة أخرى، في لحظة ما من لحظات التعثرات البينة أو الواردة في الانتقال الديمقراطي... ما دامت دوافعها كامنة في هذا البطء الذي يخفي تحته تناقضات اجتماعية كبيرة ومتعددة. فالدرس الذي علمتنا إياه **حركة 20 فبراير**، حتى وإن كَبَتْ أن «الملكية البرلمانية الآن» ليست هدفا في أفق بعيد وبالكاد يُرى، بل هي واردة «الآن» في أية فرصة لنهوض شعبي ديمقراطي أعمق تجذّراً وتنظيماً ووعياً.



قراءة في تعثّر مسار «الربيع العربي» في الجزائر

أ. وفاء مرزوق

تذهب الكاتبة في مبحثها هذا إلى خلاصة مفادها أن الجزائر، وعلى مدى سنوات الاضطرابات التي عاشتها وتعيشها المنطقة العربية، وبالتحديد منذ العام 2011 وحتى اليوم، لم يضربها إعصار «الربيع العربي»، ولن يضربها البتّة، لا لشيء إلاّ لأن الشعب الجزائري عاش محنة «العشرية السوداء» إبّان التسعينيّات من القرن الفائت، ودخل خلالها دوّامة العنف والإرهاب والدم التي راح ضحيّتها أكثر من 200 ألف قتيل، علاوة على آلاف المفقودين والمغيّبين والقابعين في السجون.

هكذا إذن، فهذه التجربة التي مرّت بها البلاد، شكّلت كابوساً أسود لا يرغب الأغلب الأعمّ من الجزائريين في العودة إليه، أو إلى ما يفاقمه من فظاعات وأهوال، وذلك مهما تعاظمت الخلافات والاختلافات، وتفاقمت الاحتجاجات والصدامات في ما بينهم. وبالتالي فإنه لا مكان لتلك الخرافة التي تدعى الربيع العربي في ديار الجزائريين بعد اليوم، وكلّه بحسب تعبير تعبير الكاتبة نفسها.

في الأسباب الظاهرة، تبدو «الثورات العربية» مرآة عاكسة لحراك وغضب شعبي عارمين عمّا ساحات المدن والشوارع العربية، التي فجّرَتها عواصف «الربيع العربي»، لتخرجها جميعاً عن صمتها الثقيل، الذي ران عقوداً طويلة، ركّز فيها معظم النظام السياسي العربي على احتكار السلطة، واستخدامها ضدّ شعوبه، التي كان من المفترض أن تكون المحرّك الديمقراطي الرئيس لأيّ فعل سياسي.

غير أن خبايا التجربة، وبعد تحليل معمّق، تؤكد أن العملية تمّت بفواعل مدروسة، وفقاً لمخطّطات أنجزت قبل ذلك بفترة، وإن كانت شرارتها قد انطلقت بشكل عفوي في تونس، إثر انتحار البوعزيزي حرقاً، وثورة الشعب التونسي ضدّ الظلم والعسف في استخدام السلطة، والانحراف بها، وتجاوزها أحياناً أخرى، كما حدث في قضية امتهان كرامة البوعزيزي نفسه. غير أنها، وللأسف، وُظّفت لاحقاً لخدمة مصالح وأجندات أجنبية معادية للعرب، وتمّت إدارتها من أطراف خارجية بسواعد وعناصر داخلية، وهو الاتجاه الأرجح المفسّر لأصل نشوء «الثورات العربية»، وإن تعدّدت النظريات التي تناولت دواعي نشأتها أيضاً، بين مَن يرى أنها ثورات عفوية، جاءت بإرادة و»إدارة « شعبيتين، ومَن يرى أنها مؤامرة ضدّ الوطن العربي، تمّ رسمها مسبّقاً، ومَن اعتبرها قفزة لنهضة عربية سانحة، وفرصة لتجديد أسئلة قضايا الوحدة العربية على أسس من الدمقرطة الحديثة.

فيما رأى البعض الآخر أنها جاءت نتيجة لتفشّي قيم العولمة (تلقفناها نحن متأخرين بعدما بارت عند غيرنا) التي أدّت إلى يقظة الفرد الليبرالي العربي، و»انفجار» ظاهرته، وقد تسّببت له من خلال متواليات «الربيع العربي» بنوع من التفكير الجدّي بحدوث ثورة داخل الثورة يترجم خلالها أحلامه في كسر المألوف السياسي وترجمة التغيير الذي طال انتظاره.

أما الاتجاه الأخير، فيرى أصحابه أن «الثورات العربية» تمّت بإرادة خارجية، بهدف تقاسم النفوذ والمواقع الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجيوستراتيجية، وهو ما لن يتمّ إلا عن طريق تقسيم دول الوطن العربي الراهنة إلى دويلات، يتمّ التحكّم فيها عن بعد بأدوات محلّية.

أياً كانت تلك البواعث والأسباب، فالكلّ يكاد يجمع اليوم على غرق دول «الربيع العربي» في دوّامة

من العنف والتدمير، ومضيّها في طرق مجهولة، تصعب قراءة معالمها، أو حتى التنبّؤ النظري بها، ناهيك بتخبّطها على الأرض في جملة من الأزمات التي أرهقت كاهلها، وحرّفتها بالتالي عن المسار الثوري الذي سطّرته شعوبها، ما عكس صورة يائسة بائسة لـ»ربيع عربي»، أقلّ ما يقال فيه، إنه فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق أهدافه، فيما وصفه البعض بالخريف، أو الشتاء العربي، كناية عن النتائج العكسية التي آل إليها حال دولنا المعنيّة بسببه.

وفشل «الربيع العربي»، لا يعود في حقيقة الأمر إلى فشل الحراك الشعبي العربي بذاته. فلقد أثبت هذا الأخير تصميماً غير مسبوق على التغيير، حتى ولو في مقابل التضحية بالنفس وبكلّ نفيس، لكن الفشل في تقديرنا هو فشل التسمية التي أطلقت على عملية معقّدة يصعب فكّ رموزها، بدأت بعنفوان الثورة، وانتهت إلى عنف مقيم في المشهد العربي على مستوياته كافة، وهو ما لا يعبّر عنه مفهوم «الربيع العربي»، الذي كان ينبغي أن يلبّي، ولو في الحدّ الأدنى، المطالب الشعبية التي رافقت الثورة ولازمتها منذ فجر انبعاثها.

يرجع كثير من الخبراء والمحلّلين أسباب تجنّب الجزائر جائحات «الربيع العربي» إلى الفترة العصيبة التي مرّت بها إبّان التسعينيّات من القرن الفائت، وجاءت كنتيجة مباشرة لأحداث أكتوبر 1988 التي أُطلق عليها لاحقاً تسمية: «ربيع الجزائر المبكر»

عملياً، حملت الثورات العربية اسم «الربيع العربي»، على الرغم من الاختلاف البائن حول التسمية المستوردَة، والتي ظهرت في أوّل أسبوع من اشتعال فتيل الثورة في تونس، وذلك في مقالة للباحث والأكاديمي الأميركي مارك لينش تحت عنوان: «الربيع العربي الأوبامي». وسرعان ما طغت مفردة «الربيع العربي» أو «ثورات الربيع العربي» على لغة السياسة الأميركية، التي وجدت فيها عنواناً مموّهاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي سعت الولايات المتحدة إلى تنفيذه في المنطقة منذ ما يزيد عن عقد من السنوات.

وقيل إن هذه المفردة لها جذور تاريخية تمتد إلى ثورات سابقة، ارتبطت بالمسارات الغربية على أرض التحوّل نحو الديمقراطية، ابتداء من «ربيع الأوطان» الأوروبية في العام 1848، إلى «ربيع براغ» في تشيكوسلوفاكيا في العام 1968، وصولاً إلى ربيع «أوروبا الشرقية» في العام 1989.

وقد أطلق أيضاً اسم «ربيع دمشق» على التحرّكات المعارضة لنظام الحكم في سوريا في الفترة ما بين 2000 و2005. غير أن كثيراً من البحّاثة لفتوا إلى أن مفردة «الربيع»، وإن كانت مستوحاة من الأحداث التي جرت في أوروبا الشرقية سابقاً، إلا أنها متّصلة في حقيقتها بالمشروع الأميركي في المنطقة، وهو ما يقودنا إلى تصوّر ذي وجهين أو خطّين متنافسين: أولاً، الخطّ الجماهيري العربي، الذي انّتفض ضد الظلم والاستبداد واحتكار السلطة، وهو يسعى إلى إرساء قواعد العدالة والديمقراطية في بلدانه، وثانياً الخطّ الأميركي والدولي، وهو الذي يحاول استخدام «الثورات العربية» أو تحريكها وفقاً لمصالحه وأهدافه.

لذلك، تستوجب قراءةُ «الربيع العربي»، أولاً، قراءةَ المشروع الأميركي في المنطقة العربية، ومجمل التحرّكات الأميركية والدولية المتعلّقة به، ثم قراءةَ الأحداث والتحركات العربية، منذ بداياتها، وهو ما يشكّل المشروع العربي، وإن كان غير مخطّط له مثل سابقه، وهو ما يقودنا أيضاً إلى القول بأن «الربيع العربي» لم يحسم بعد، طالما أن هنالك تنافساً متزامناً بين كلا المشروعين. وفي رأينا لن يكون «الربيع» ربيعاً إلا إذا حُسم لمصلحة المشروع العربي، الذي ينبغي أن يأتي نتيجة لدرس أكثر وعياً بظروف مجتمعاتنا وواقعها التاريخي والحضاري في الزمن الراهن، كي لا نفقد في النتيجة السيطرة على اتجاهات الأحداث والتطورات، تماماً كما هو حاصل اليوم، حيث يتحكّم الآخرون بحاضرنا وحتى بمستقبلنا كعرب.

من هنا، وفي ظلّ التطورات المأسوية المتدافعة التي تعيشها منطقتنا العربية، يبرز تساؤل نراه مهماً، وهو يتعلق بالجزائر، وفي ما إذا كان هذا البلد قد عاش فعلاً «ربيعاً عربياً»، أم أنه شكّل استثناء وسط «ربيع الاضطرابات» هذا. وبالتالي سيكون من المفيد أيضاً التطرق للأحداث التي عاشتها الجزائر قبل «الربيع العربي» وبعده، وانعكاساتها على البلاد، وكيف واجهت بلاد المليون شهيد موجة الاحتجاجات التي اجتاحت المنطقة؟ ثم كيف يمكن قراءة مستقبل الجزائر في ظل «الربيع العربي» ومآلاته؟



في دواعي عدم تدحرج الجزائر إلى مهاوي «الربيع العربي»

بدت الجزائر في خضمّ الأحداث المضطربة التي عاشتها المنطقة العربية منذ العام 2011 وحتى اليوم، كنهر هادئ الجريان، وسط إعصار هائل ضرب دول «الربيع العربي»، وأتى على الأخضر واليابس فيها، ولم تُصنّف الجزائر من ضمن دول «الربيع العربي»، لا لأنها لم تتأثر به، ولكن لأنها بقيت على حافّة أحداثه الخطيرة، والمرشَّح الأكبر، ربما، للثورة. فجغرافياً تقع الجزائر في قلب المغرب العربي على خطوط التماس بين تونس وليبيا. كما أنها قريبة من مصر، وهي بذلك تكون وجهاً لوجه بإزاء دول «الربيع العربي». ومن جهة أخرى، هي أيضاً على حدود الأزمة الصحراوية بين المغرب والصحراء الغربية، وكذلك الجزائر متاخمة لدولة مالي والحرب الأهلية فيها.

أما سياسياً، وبعد انشغال مصر بأوضاعها الداخلية، ومكافحتها اليومية للإرهاب، أصبح للجزائر الدور الأكبر، نوعاً ما، على مستوى الوطن العربي، وخصوصاً تجاه القضايا الأكثر إلحاحاً. فهي تكاد تكون البلد العربي الوحيد المعافى خارج إطار دول الخليج العربي (باستثناء البحرين)، خصوصاً بعد دخول سوريا واليمن المعترك الدموي، ناهيك عن غرق باقي الدول العربية في أزماتها الداخلية، وأصبح يُعوّل على الجزائر أكثر، نظراً لمكانتها السياسية والاقتصادية المتنامية أيضاً.

واعتبر المسؤولون الجزائريون أن الجزائر أغلقت أبوابها بإحكام في وجه «الربيع العربي»، ما جعلها ويجعلها بعيدة عن أي مشروع للعنف أو الفوضى أو الحراك الهبائي اللا مجدي. فإلى جانب الإصلاحات التي أطلقها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في أعقاب الربيع العربي العام 2011، أكّد الوزير الأول عبد المالك سلال بأن « الربيع العربي لن يحلّ في الجزائر»، مشيراً إلى أن « بلادنا أغلقت أبوابها ونوافذها في وجهه».

كما اعتبر وزير الخارجية السابق مراد مدلسي « أن الجزائر عاشت ربيعها منذ أكثر من عشرين عاماً، وقامت على إثره بإصلاحات سياسية واقتصادية مشهودة، وهي الآن بصدد تقييم تجربتها وترقيتها »، مؤكّداً في الوقت ذاته « أن الوضع في الجزائر مختلف عن باقي الدول العربية، وهي تقريباً خالية من مختلف دواعي هذا «الربيع» ومحرّضاته».

حاولت الجزائر إذاً تجنّب الإعصار الذي ضرب المنطقة، في خطوة استباقية ارتأت من خلالها قطف ثمار « أماني الربيع العربي»، من دون الدخول في دوّامة العنف والدم، وتكرار تجربة الثمانينيات والتطوّرات الدامية التي أعقبتها، فأطلقت حزمة من الإصلاحات لاحتواء الوضع، وتهدئة الشارع الجزائري، والحيلولة دون انتقال عدوى «الربيع العربي» إليه. والحقيقة أنّ ثمّة أسباباً جعلت من الجزائر بلداً طارداً لأحداث «الربيع العربي» وجنونه، ومن أبرزها:

أحداث أكتوبر 1988 أو «ربيع الجزائر المبكّر»

يُرجِع كثيرٌ من الخبراء والمحلّلين أسباب تجنّب الجزائر جائحات «الربيع العربي» إلى الفترة العصيبة التي عاشتها خلال «العشرية السوداء» إبّان التسعينيات من القرن الفائت، وجاءت كنتيجة مباشرة لأحداث أكتوبر (تشرين الأول) 1988، أو «ثورة الحرية» كما سميّت، والتي أطلق عليها لاحقاً: «ربيع الجزائر المبكّر». تمرّد الجزائريون على السلطة آنذاك، فخرجوا إلى الشوارع مطالبين بتغيير سياسة البلاد، وإنهاء عهود الفساد والاستبداد، فكانت النتيجة: قمع وقتل ودم في الشوارع واعتقال بالعشرات، بل بالمئات، لكن السلطة تنازلت في نهاية المطاف، وأقرّت مبدأ إنشاء أحزاب سياسية في البلاد، إلى جانب الحزب الوحيد الحاكم، وذلك في خطوة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر المستقلّة، حيث تثبّت نظام التعدّدية الحزبية في دستور العام 1989.

> **بعد مرور أربع سنوات على أحداث «الربيع العربي»، باتت الأمور مكشوفة أكثر للعيان وإن كانت تصعب قراءة السيناريوهات المستقبلية، غير أن ما حدث حتى اللحظة يكفي للقول بأن معادلة «الربيع العربي» لم تكن عادلة البتّة**

وكانت المفاجأة بعد أكثر من سنة واحدة من حرية التعبئة الجماهيرية، التي قام بها حزب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» - أسّسه عباسي مدني وعلي بلحاج في مارس (آذار) 1989 -، حيث تمكّن من تحقيق فوز كاسح في الانتخابات التشريعية التي

جرت في العام 1991، وهو ما لم تتقبّله السلطة برموزها المسيطرة، فقامت بإلغاء نتائج الانتخابات عن طريق تدخّل الجيش الوطني. تبع ذلك استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في 11 يناير (كانون الثاني) 1992، وإعلان حال الطوارئ في البلاد، فعمّت الفوضى، واحتدمت الخلافات على نحو غير مسبوق، مُدْخلة الجزائر في دوّامة من العنف الدموي والإرهاب، امتدّت عشر سنوات، وراح ضحيتها أكثر من مائتي ألف قتيل، علاوة على آلاف المفقودين والمغيّبين والقابعين في السجون.

هذه التجربة المريرة التي مرّت بها الجزائر، حكومةً وشعباً، شكّلت كابوساً أسود، لا يرغب أحد في العودة إليه، أو إلى ما يفاقمه فظاعة وهولاً، ما شكّل جرس إنذار لوعي معظم الجزائريين، يقضي بعدم السماح بتكرار التجربة مرّة أخرى، مهما تعاظمت الخلافات والاختلافات، وتفاقمت الاحتجاجات والصدامات وبالتالي فإن لا مكان لتلك الخرافة التي تُدعى «الربيع العربي» في ديار الجزائريين بعد الآن.

بعدما دخلت دول «الربيع العربي» أتون صراعات وحروب دامية على السلطة، لم يجد الثوّار الجدّيون مكانهم، ولا ثورتهم، واختلط الحابل بالنابل لتظهر بدايات الترجمة العملية لمخطّطات أجنبية مشبوهة تستهدف تقسيم بلداننا العربية وتفكيك نسيج مجتمعاتنا

معادلة «الربيع العربي» غير العادلة

الآن، وبعد مرور أربع سنوات على أحداث «الربيع العربي»، باتت الأمور مكشوفة أكثر للعيان، وإن كانت تصعب قراءة السيناريوهات المستقبلية. غير أن ما حدث حتى اللحظة يكفي للقول بأن معادلة «الربيع العربي» لم تكن عادلة البتّة. فبعد سقوط أنظمة عربية عدة، انكشف الغطاء عمّا لم يكن في الحسبان، وما كانت تحلم به الشعوب العربية، لجهة التغيير الجذري سلمياً، ظهر على وجهه السلبي المعاكس تماماً لملحمة التغيير المنشودة. فقد دخلت دول «الربيع العربي» أتون صراعات وحروب دامية على السلطة، وباتت الساحات مضطربة بمشاهد العنف والقتل والتدمير، ولم يجد، بالتالي، الثوار الجدّيون مكانهم، ولا ثورتهم، واختلط الحابل بالنابل، لتظهر بدايات الترجمة العملية لمخطّطات أجنبية مشبوهة على الأرض، تستهدف تقسيم بلداننا العربية، وتفكيك نسيج مجتمعاتنا، الأمر الذي بدأ يترك آثاره المخيفة على باقي الدول العربية غير الممسوسة بوهم الربيع، ومنها الجزائر، التي أدرك شعبها جيداً عواقب الأمور على حاضره ومستقبله، وقرّر بالصمت والعلن، النأي بالنفس عن رياح هذا «الربيع»، بل سدّ منافذها ومحاربة كل ما قد يتسلل منها، وبمختلف الوسائل المتاحة.

اختلال موازين القوى السياسية الداخلية

عملياً لم يدم الانفتاح السياسي في الجزائر سوى فترة وجيزة، امتدّت بين تاريخ البدء بتأسيس أحزاب سياسية في العام 1989 وتاريخ وقف المسار الانتخابي، بُعيد فوز حزب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» برئاسة الشيخ عباسي مدني، ونائبه الشيخ علي بلحاج، بنتيجة كاسحة في انتخابات 26 ديسمبر (كانون الأول) 1991. (188 مقعداً من أصل 231، أي 82 في المائة).

وقائع إلغاء نتائج تلك الانتخابات البرلمانية المذكورة جرت في 12 ديسمبر (كانون الأول) العام 1992، بعد اجتماع «المجلس الأعلى للدولة»، برئاسة وزير الدفاع الجزائري خالد نزار، وإعلانه حال الطوارئ في البلاد، وحلّ «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، باعتبارها تُشكّل تهديداً للتجربة الديمقراطية الفتيّة في الجزائر، ومحاولات إدخالها تعديلات جذرية على الدستور المدني، ليوائم الرؤية الإسلاموية السياسية للحزب، بخاصة بعد انضمام رموز من «العرب الأفغان» الجزائريين إلى حزب «الجبهة»، والتطلّع استطراداً، لتحويل الجزائر إلى أفغانستان أخرى، وكلّ ذلك بحسب «المجلس الأعلى الدولة». وهكذا شنّت السلطة العسكرية حملات واسعة على نشطاء الجبهة الإسلامية ومؤازريهم، بلغت في أيام معدودات أكثر من عشرين ألف معتقل، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية في البلاد، وإعلان «الجبهة» الجهاد ضدّ العسكر، من خلال تشكيلها في الجبال الجزائرية جيشاً موازياً أسمته: «الجيش الإسلامي للإنقاذ»، ما مهّد لدخول البلاد في حمامات دم متواصلة، وكان قد اعتقل رئيسها الشيخ عباسي مدني ونائبه الشيخ علي بلحاج قبل ذلك على خلفية المقترحات التي تقدّموا بها إلى حزب السلطة، في مقابل استياء أحزاب المعارضة المكوّنة حديثاً

آنذاك، والتي قوبلت بضربة قاسية نتيجة لما حدث. وقد اجتمعت أحزاب المعارضة في 13 يناير (كانون الثاني) العام 1995 في مؤتمر «سانت إيجيديو» في روما بهدف التوصّل إلى حل سلمي يُفضي إلى الخروج من الأزمة، حيث أكّدت في «وثيقة العقد الوطني» الصادرة عنها: « أن الشعب الجزائري يعيش اليوم جواً من الرعب لا نظير له، تزيده خطورة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الخانقة. ففي هذه الحرب غير المنظورة، أصبحت الاعتقالات، والاغتيالات، والتعذيب المقنّن، والتشويه، والانتقام، قوتاً يومياً للجزائريات والجزائريين».

وتابعت الوثيقة تقول، « إن انقلابيْ يونيو (حزيران) 1991، و11 يناير (كانون الثاني) 1992، وإيقاف المسارات الانتخابية، وإغلاق الساحة السياسية، وحلّ «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وإعلان حالة الطوارئ، والإجراءات القمعية، وردود الفعل التي أثارها، قد ولّدت كلّها منطق المواجهة. وما فتئ العنف منذ تلك الفترة، يشتدّ ويمتدّ. وكانت محاولة النظام تكوين ميليشيات مسلّحة وسط السكّان، تمثّل مرحلة جديدة هي الأسوأ في تاريخ الجزائر منذ نيلها استقلالها. إن أخطار الحرب الأهلية باتت حقيقية في البلد، وهي تهدّد سلامة الشعب، ووحدة البلاد، وسيادتها الوطنية».

ونقرأ بعد في الوثيقة « إن الحاجة العاجلة إلى حلّ سياسي سلمي شامل ديمقراطي وعادل، تفرض فتح آفاق أخرى للشعب، الذي يتوق إلى السلم والاستقرار والشرعية الشعبية، فالسلطة لم تقم إلا بحوارات مزيّفة، استخدمت غطاء للقرارات الانفرادية وسياسة الأمر الواقع. وعليه فإن المفاوضات الحقيقية تبقى هي الوسيلة الوحيدة لمخرج سلمي وديمقراطي للأزمة ».

جدير بالذكر انه في العام التالي لمؤتمر سان إيجيديو في روما (1996) تمّ في الجزائر حظر الأحزاب القائمة على أسس دينية وجهوية ولغوية دستورياً. كما تمّ تعديل الإجراءات المتعلّقة بالعملية الانتخابية.

انسحاب وتزكية لبوتفليقة

في العام 1999، وفي خطوة هي الأولى من نوعها في الجزائر الحديثة، انسحب المرشّحون الجزائريون الستّة من سباق الرئاسة، قبيل الإعلان عن نتائج الانتخابات، مُجمعين على ضرورة حقن الدماء عن طريق منح تزكية جماعيّة للمرشّح عبد العزيز بوتفليقة ومشروعه المتجسّد في طرح سياسة «الوئام المدني»، والذي تمّ إطلاقه بعد ستة أشهر من الرئاسيات، وذلك استكمالاً لمبادرة الصلح، التي قام بها الرئيس السابق، اليمين زروال في العام 1994، حيث عقد اجتماعات عدّة مع القادة الإسلاميين، أسفرت عن موافقتهم على نزع السلاح، مقابل العفو الشامل.

ومنذ تلك الفترة، والمعارضة تلعب دوراً ثانوياً لا قيمة له تقريباً، في مقابل سيطرة «جبهة التحرير الوطني» على مقاليد السلطة. وهذا مؤشّر واضح على اختلال ميزان القوى في الجزائر لمصلحة السلطة، وبخاصة في حال اندلاع أيّ فتيل شعبي يمكن أن تراهن على تداعياته المعارضة اليائسة كـ«تسونامي ربيعي» على الأرض.

الإسلاميون مبعدون بالقانون

جاءت **المادة 42** من الدستور الجزائري لعام 1996 بمثابة قاعدة شرط أساسية لتشكيل أيّ حزب سياسي في البلاد، فمن خلالها كقانون « لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني، أو لغوي، أو عرقي، أو جنسي، أو مهني، أو جهوي». كما «يحظّر على الأحزاب كلّ شكل من أشكال التبعيّة للمصالح أو الجهات الأجنبية».

كما « لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف، أو الإكراه، مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما».

لم يعد للأحزاب الإسلامية التأثير الطاغي ذاته الذي كان لها في السابق إذ تفطّن الشعب الجزائري لها وللعملية السياسية في البلاد ككلّ، فصار أكثر وعياً وعقلانية في اختيار ممثّليه

هكذا إذاً، كان لمنع قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، وبالتالي حظر حزب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، بموجب القانون الجديد، وحلّه في العام 1992، الأثر الكبير على الساحة السياسية في الجزائر، حيث أُقصي غيره من أحزاب الإسلام السياسي.

وحتى التشكيلات الإسلامية التي ظلّت على الساحة الجزائرية، كان لزاماً عليها، وبموجب **المادة 42**، أن تغيّر عناوينها ومنطلق عملها. فمثلاً، اسم «حماس» أو «حركة المجتمع الإسلامي»، وهي أكبر حزب إسلامي في الجزائر

بعد حزب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» تحوّل إلى حركة مجتمع السلم: «حمس».

كما اختزل اسم «حزب النهضة الإسلامية» إلى «حزب النهضة»...إلخ. وحتى الأحزاب التي نشأت فيما بعد، لم يحمل أيّ منها عنواناً أو شعاراً دينياً.

هكذا تمّ التخلّص من الشعارات والهتافات الدينية، وأصبحت الأحزاب السياسية تعمل منذ صدور دستور 1996 وفقاً لبرامج سياسية بحتة، لا مجال فيها لتوظيف الدين في أغراض ليست له، فركن الجميع إلى العمل السياسي بشعاراته وبرامج المنافسات المتناوبة فيه.

وبعدما كانت أحزاب الإسلام السياسي تشكّل خطراً على السلطة في التسعينيات من القرن الفائت، باتت في العام 2004 حليفة لها، بخاصة بعد تشكيل حكومة ائتلاف وطني تضمّ حزبي السلطة (حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي) مع حركة مجتمع السلم، التي تُحسب على الإسلاميين، وذلك لتنفيذ برنامج المصالحة الوطنية، وإعطاء فرصة لإتمام المشروعات الإصلاحية. وقد دام التحالف الرئاسي تسع سنوات، قرّرت بعدها «حركة مجتمع السلم» الانضمام إلى الإسلاميين في تكتّل واحد، هو «تكتّل الجزائر الخضراء»، الذي ضمّ أيضاً «حركة النهضة» و«حركة الإصلاح الوطني».

بات الشعب الجزائري يُتقن لغة الرفض بطريقته الخاصة، ويعرف جيداً لغة التمرّد وكيف تُصرف من دون اللجوء إلى عنف الشارع ولا إلى قوّة السلاح

وقرّر الجميع دخول ميدان انتخابات 2012 البرلمانية بقوائم انتخابية موحّدة، لكن مع ذلك، فإنّ ما حصده «التكتل الأخضر»، كان أقلّ من المتوقّع، فلم يحصل إلا على 48 مقعداً برلمانياً من أصل 462، في مقابل 220 مقعداً لحزب «جبهة التحرير الوطني» (الأفلان) و68 مقعداً لـ«التجمع الوطني الديمقراطي» (الأرندي)، ما يعني هنا سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية بالكامل، وما يعني أيضاً ضعف الدور الذي يمكن أن تلعبه أحزاب الإسلام السياسي.

من جهة ثانية، لم يعد للأحزاب الإسلامية التأثير الطاغي ذاته الذي كان لها في السابق، إذ تفطّن الشعب الجزائري لها، وللعملية السياسية في البلاد ككلّ، فصار أكثر وعياً وعقلانية في اختيار ممثليه. يؤكّد ذلك مثلاً، ما ترجمته مقاطعة الشعب للانتخابات التشريعية في العام 2012، والرئاسية في العام 2014، بنسب تقارب الخمسين في المائة، كدليل قاطع لرفضه التلاعب بصندوقة الاقتراع، وتشكيكه أصلاً في نزاهة الانتخابات نفسها، وعدم رضاه حتى عن الأداء السياسي للحكومة.

هكذا، فكما لم يعد للإسلام السياسي القدرة على تحريك الشارع الجزائري، لم يعد كذلك بمقدور الحكومة أيضاً أن تقنع الشعب بأيّ شيء كان، اللهم إلا بصعوبة بالغة.

بوجيز العبارة، أصبح الشعب الجزائري يتقن لغة الرفض بطريقته الخاصة، ويعرف جيداً لغة التمرّد، وكيف تُصرف، من دون اللجوء إلى عنف الشارع، ولا إلى قوّة السلاح، ولا حتى إلى ألف «ربيع عربي» آخر يمكن أن يجرجره إلى الفوضى والعنف وتداعيات الفانتازيا السوداء.

الإصلاح علاجاً لأيّ «غضب ربيعي» عارم

على وقع ازدياد وتيرة الضغط الاجتماعي، وإلحاح الشارع الجزائري على ضرورة التعجيل باتخاذ قرارات و أساليب تغيير سلمية نافعة وفعّالة، سارعت الحكومة الجزائرية إلى رفع حالة الطوارئ في البلاد (دامت ما يقارب 19 عاماً (2011/1992)، وأطلقت حزمة إصلاحات، جاءت أولاها عبر الإعلان الحكومي عن تسقيف أسعار المواد الغذائية الأكثر استهلاكاً، وإدراج لوائح جديدة للسوق منها: إعفاءات مؤقتة واستثنائية على رسوم الاستيراد، وضريبة القيمة المضافة، والضريبة على الشركات بالنسبة إلى السلع الأساسية ذات الاحتياجات اليومية.

كما تمّ استدعاء ثلاثمائة من الشباب الجزائري الجديد، بهدف التعبير عن آرائهم ورغباتهم خلال جلسة برلمانية عقدت في 19 يونيو (حزيران) 2011. وكان اللافت أن أغلب شكاوى الشباب انصبّت على ضرورة توفير فرص عمل، ومن ثمّ توفير المسكن اللائق، فضلاً عن التصدّي لمشكلات التهميش والمحسوبية، بينما احتلّت قضية ارتفاع أسعار المواد الغذائية ذيل قائمة المطاليب.

وتمثلت الخطوة الحكومية الثانية في ضخّ رؤوس أموال هائلة في مجال استكمال مشروعات التوظيف والإسكان، وذلك إنفاذاً لوعد الرئيس بوتفليقة الذي

كان أطلقه في خطاب له ألقاه يوم 15 أبريل (نيسان) 2011، والقاضي بإيجاد حلّ عملي فوري لأزمة السكن المستشرية، وتوفير فرص عمل للشباب على نطاق واسع.

كما أعلن الرئيس عن تغييرات لقوانين تنتهي حتى بتعديل الدستور ذاته. طرح مثلاً نسخة جديدة من قانون الجماعات المحلية (الولاية والبلدية). أتبعها في العام 2012 بتعديل قانون الانتخابات، والأحزاب، وقانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وكذلك قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وقانون الجمعيات، وقانون الإعلام.

وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات جاءت كنتيجة لمشاورات سياسية، غير أنه يُعاب عليها أن لجنة المشاورات فيها، تخطّت أيّ مناقشة شعبية تشاركية حول طبيعة الإصلاحات ذاتها، وفلسفتها وإشكالاتها. وكانت أيضاً تنقصها الصدقية وكفاءة الخبرة في تعيين الأفراد موضع التشاور أنفسهم.

كما تأكّدت عدم فعالية قانوني الانتخابات والأحزاب، حيث تمّ إغراق الساح السياسية بالأحزاب الجديدة (تمّت المصادقة على 21 حزباً جديداً) من دون أجندات رائدة وجاذبة، ما أدّى إلى تمييع دور المعارضة، وتهميش أحزاب الإسلام السياسي، في مقابل خدمة حزب السلطة العتيد، فتمّ تشتيت الأصوات عبر القوائم المرشّحة، والتي زادت عن الخمسين، فيما استخدمت السلطة نظام القوائم، وقاعدة الباقي الأقوى، ونظام الخمسة في المائة لإقصاء باقي الأحزاب، وتفرّدها بالبرلمان.

وهكذا، كلّما هُمّشت أحزاب المعارضة، وبخاصة الإسلامية منها، تراجع الغضب والاحتقان الساخن المؤهّل للانفجار السريع على الأرض، وابتعدت بالتالي الانتفاضات الربيعية الشعبوية عن الظهور، وبات مجرّد حتى التفكير فيها ضرب من اللاعقلانية السياسية.

خدمة شريحة معيّنة من النساء

على الرغم من إحراز المرأة مكانة متقدّمة في البرلمان الجديد (145 عضواً من أصل 462)، إلا أن قانون توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، لم يخدم سوى شريحة معيّنة من النساء، هنّ نساء حزبيْ السلطة («جبهة التحرير الوطني» و«التجمّع الوطني الديمقراطي») الفائزات بمقاعد البرلمان بطبيعة الحال. فالأمر إذاً لم يتعّد تغيير بعض الوجوه من ذكورية إلى أنثوية، لكنّ الحكم ظلّ بيد حزب واحد.

أما بالنسبة إلى التعديل الدستوري، فالحكومة رفضت دعوة المعارضة لإنشاء جمعية تأسيسية لمناقشة الدستور الجديد، وصياغة نصّه. وربما سيتمّ التعديل عن طريق التصويت في البرلمان، وهو ما يعني أن النصّ الدستوري سيكون برؤية واحدة لا أكثر، وهذا ما لن يغيّر في الوضع القائم.

لكن تبقى ثمّة إيجابيات معيّنة لكلّ هذا الحراك البرلماني والانتهاج القوانيني الإداري، لعلّ أهمها هي أنهما أسهما في وضع البلاد، وأكثر فأكثر، على سكّة التعاطي بثقافة الدولة الحديثة والإدارة فيها، والجدل الواسع لتدارك الأخطاء، وتصويب التجربة، والارتقاء بها. وهو ممّا يبعد في المحصّلة عن آفة التطرّف والغلوّ باللجوء إلى الشارع والفوضى والدماء، وبالتالي يُجنّب الجزائر «ثورات ربيع عربي» لم تجن منها شعوبنا العربية، أقلّه مرحلياً، سوى الخراب المادي والمعنوي على المستويات كافة.

ترحيب وتعاون على مستوى دولي

وفي إطار مكافحة رياح «الربيع العربي» في الجزائر، لاقت مبادرات الإصلاح التي أطلقتها الحكومة الجزائرية في العام 2011، ترحيباً محلياً وإقليمياً ودولياً كبيراً. فعلى الصعيد الوطني أسهمت هذه المبادرة في امتصاص الغضب الشعبي، وتهدئة الشارع، دافعة إياه، عبر ممثّليه، إلى المطالبة بمزيد من الإصلاحات، واستكمال المشروعات العالقة. كما دخلت الأحزاب على خطّ نقد الإصلاحات القائمة، وتلك التي لم تباشر بعد، سعياً منها للتغيير السلمي الناجع.

على الصعيد العربي، جاءت تهنئة الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية لعهدة رابعة، لتدعم مسار الإصلاحات الذي بدأه الرئيس على طريق ترسيخ النهج الديمقراطي، وتحقيق مزيد من الإنجازات والمشروعات التنموية لبناء الدولة الجزائرية العادلة.

أما على الصعيد الدولي، فقد رحّب كلّ من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا،



وبريطانيا والعديد من دول العالم بهذه الإصلاحات، وبإلغاء قانون الطوارئ.

واعتبر الاتحاد الأوروبي الانتخابات التشريعية لعام 2012 «خطوة إلى الأمام في مسار الإصلاحات في الجزائر». وعبّرت مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد كاترين أشتون، والمحافظ المكلّف بسياسة الجوار ستيفان فيول، عن أمل الاتحاد الأوروبي في أن يدفع البرلمان الجديد بمسار الإصلاحات القائمة على مبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

فيما صدر بيان رسمي للرئيس الأميركي باراك أوباما في 2011/02/25 رحّب فيه برفع حالة الطوارئ في الجزائر. وقال إن الحكومة الأميركية « تستعجل رؤية الإجراءات التي ستتخذ في المستقبل، بما يسمح للجزائريين بالممارسة الكاملة لحقوقهم، وخصوصاً منها حقّ حرية التعبير وإنشاء جمعيات». كما حثّ الحكومة الجزائرية على «فعل المزيد لتلبية مطالب شعبها بالحصول على مزيد من الحقوق». أما فيدرالية روسيا، فقد اعتبرت أن نتائج انتخابات 2012 «جنّبت الجزائر صدام «الربيع العربي»، ودحضتّ سائر التوقّعات، التي كانت تتنبّأ بعدم قدرتها على تفادي انعكاساته». واعتبر المبعوث الخاص للرئيس الروسي من أجل إفريقيا ميخائيل مارغيلوف في هذا الصدد، أن نتائج الانتخابات التشريعية أظهرت أن « التطرّف الإسلاموي لا يحظى بأيّ دعم لدى الجزائريين»، نظراً للتجربة التي عاشها الشعب الجزائري في تسعينيات القرن الماضي.

تستوجب قراءة «الربيع العربي» أولاً، قراءة المشروع الأميركي في المنطقة العربية ومجمل التحرّكات الأميركية والدوليّة المتعلّقة به، ثم قراءة الأحداث والتحرّكات العربية منذ بداياتها، وهو ما يشكّل المشروع العربي المقابل الذي لم يُحسم أمره كمشروع بعد

من جهتها اعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية أن قرار رفع حالة الطوارئ في الجزائر، يشكّل «مرحلة سياسية مهمّة» في تاريخ البلاد. ورأت أن ذلك سيقود إلى إمكانية تحقيق ممارسة حرية التعبير والنقاش الديمقراطي. وقال الناطق باسم الخارجية الفرنسية برنار فاليرو: «حالة الطوارئ كانت سارية منذ 19 سنة، لكن بعيداً من الرمزية التي يحملها قرار إلغائها، فإن هذا القانون لا بدّ أن يسهّل ممارسة حرية التعبير، وكذلك النقاش الديمقراطي المجدي، ويجنّب البلاد خضّات شعبية كالتي حصلت في دول الربيع العربي».

واعتبر رئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير الجزائر في منأى عن «الربيع العربي»، لأنها عاشت نزاعاً مريراً خلّف آلاف الضحايا، « كان سببه الإسلام المتطرّف» على حدّ قوله. وقال « إن الإسلام المتطرّف هو أكبر تهديد في بداية القرن الـ21، والتفسير المتطرّف والسياسي للإسلام، الذي يحرّف الوجه الحقيقي لهذا الدين، هو السبب في العنف». ودعا إلى التعاون مع البلدان المسلمة لتعميق برامج التعليم، وثقافة حقوق الإنسان، والانفتاح على الآخر.

على صعيد آخر، حصلت الجزائر على تثمين لإصلاحاتها السياسية والاقتصادية من جانب آلية الاستعراض الدوري الشامل في «مجلس حقوق الإنسان» في جنيف، وذلك في أثناء تقديم تقريرها الثاني حول أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. فلقد ترأس وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي وفداً ضمّ 28 عضواً لمناقشة هذا التقرير في مقرّ مجلس حقوق الإنسان في جنيف يوم 29 مايو (أيار) 2012، وتدخّلت في هذا النقاش 77 دولة، من بينها 33 من البلدان الأعضاء في المجلس، و44 من المراقبين. وتتويجاً لمجهوداتها، انتخبت الجزائر في ما بعد عضوا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لعهدة مدّتها ثلاث سنوات، وذلك بأغلبية ساحقة خلال جلسة التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك بتاريخ 2013/11/12.

يُعدّ هذا الانتخاب، بحسب موقع وزارة الخارجية الجزائرية، « شهادة من المجتمع الدولي على إسهام الجزائر في الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وفي كلّ الظروف، وكذا دورها في تعزيز صدقيّة الآليات الأممية لحقوق الإنسان».

النفط الجزائري ودوره في كبح «الربيع العربي»

أكثر من باحث جزائري رأى أن النظام الجزائري نجا من تسونامي « الربيع العربي» بفضل توزيع عائدات البلاد الضخمة من الغاز والنفط على مشروعات كبرى في البلاد تتعلّق بالسكن، والتخفّف



من عبء البطالة في صفوف الشباب، ومحاولات إيجاد بيئة سياسية واقتصادية من شأنها استيعاب الشباب الجزائري، والتجاوب مع روح المبادرة والاستثمار لديه، وإن بشكل خجول وغير كافٍ حتى اللحظة، إذ تواجه الجزائر تحدّيات كبرى وفعلية على مستوى النموّ السكّاني السريع فيها وزيادة مطّردة في عدد العاطلين عن العمل، وخصوصاً من خرّيجي الجامعات. لكن المحاولات الجدّية جارية لتدارك الأمور، يساعد في ذلك عجز محدود للغاية في الميزانية العامة للدولة، وانخفاض كبير في الدين الخارجي، وبخاصة منذ العام 2011، حيث حقّقت الجزائر دخلاً تجاوز الـ70 مليار دولار من عائدات النفط والغاز. وفي العام 2010 كانت الجزائر رابع أكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا بعد نيجيريا وأنغولا وليبيا.

كما تعتبر الجزائر رابع مُصدّر للغاز في العالم بعد روسيا وقطر وإيران. لكن لا يمكن البتة لهذا العائد المالي أن يستمر إلى ما لا نهاية، بخاصة وأنه لا يجري العمل على إيجاد مصادر بديلة وجديدة له، فالجزائر مهدّدة بالشح النفطي أيضاً خلال أقل من عقد. والغاز مهدّد كذلك بالنضوب فيها بحلول العام 2034.

وعلى الرغم من الاعتراضات المتزايدة حول التوزيع غير العادل لعائدات النفط والغاز في البلاد، وعلى الرغم من الفساد المدوّي الذي شمل حتّى شركة النفط الجزائرية المملوكة من الدولة (سوناتراك)، حيث كان الرئيس بوتفليقة قد أمر بتجميد العقود البالغ عددها 275 عقداً، والتي كانت الشركة قد وقّعتها في الفترة الممتدة من 2009 و2010 لاشتباه بعمليات غشّ واحتيال فيها، وسجن بموجبها لاحقاً الرئيس التنفيذي لسوناتراك.. على الرغم من ذلك كلّه، فإن الرئيس بوتفليقة جاد، على ما يبدو، في تحقيق ما أمكنه من إصلاحات جذرية وتحوّلية في الجزائر، تعود بالفائدة على الجزائريين ومستقبلهم. ولأنه وهو ابن الـ 77 عاماً، محطّ ثقة شرائح عريضة من الجزائرين، على الأقلّ الذين اقترعوا له في الانتخابات الأخيرة، وعلى قاعدة أنه العنوان الرئيس للوئام الوطني في البلاد، وعنوان لصلابة مواجهة الإرهاب الأسود باسم الدين، من خلال بناء الدولة القويّة، والجيش الوطني القوي، الذي تصدّى ويتصدّى بلا هوادة للإرهاب على أنواعه، وخصوصاً منه ذاك القادم من الخارج، كما عرفناه في أثناء الهجوم على محطة الغاز في الصحراء الكبرى الجزائرية (محطّة عين أميناس) في العام 2013، حيث احتفظ الإرهابيون برهائن للتفاوض عليها، فما كان من القوّات الخاصة التابعة للجيش الجزائري إلاّ أن حسمت الموقف على الفور، وقتلت 32 متشدّداً إرهابياً ينتمون لدول عربية وإفريقية عدّة، فضلاً عن إرهابي كندي، وآخر هولندي، وحرّرت 685 موظفاً جزائرياً و107 أجانب. واليوم يذرّ الإرهاب بقرنه من جديد في الجزائر، من خلال تنظيم داعشي سمّى نفسه «جند الخلافة»، أقدم على إعدام رهينة فرنسي اسمه: هيرفييه غوريل، وينتظر هؤلاء إنزال القصاص الملائم بجريمتهم من الجهات الأمنية الجزائرية، ولو بعد حين.

إن أخطر إرهاب هو ذاك الإرهاب المتجلّبب بالدين الإسلامي، لأنه، أولاً، يقتل ويُفظّع ويرعب باسم الإسلام، دين الرحمة والعدل والإنسانية، فيشوهه في أذهان البشر شرّ تشويه، وثانياً يزيد من السّخط على العرب والمسلمين، ليس في أوروبا والغرب فقط، وإنما في العالم قاطبة. وذاك هو ديدن أولئك الإرهابيين الذين هم أدوات ومطايا سياسة شيطانية وجهنّمية تستهدف العرب بحاضرهم وماضيهم لتدمير مستقبلهم، وتشتيتهم كأمة تضحى مكروهة حتى من نفسها ومن الآخرين على السواء.

> **على الرغم من إحراز المرأة مكانة متقدّمة في البرلمان الجديد، إلّا أن قانون توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخَبة لم يخدم سوى شريحة معيّنة من النساء هنّ نساء حزبَيْ السلطة**

وهذه السياسة ما فوق الشريرة يبدو أنها طويلة الأمد، ولا تطال دول «الربيع العربي» فقط، وإنما الوطن العربي برمته.. تستهدفه في كلّ جهة من جهاته، وكل منطقة من مناطقه، وكلّ ناحية من نواحيه، بحيث يبقى هكذا معلّقاً فيً دوّامة التفكّك والتفتّت والتدمير إلى ما لا نهاية، وذلك كلّه كرمى أعتى أعداء العرب المعروفين، وفي الطليعة بينهم إسرائيل، التي لا همّ لها سوى التشويه والتنكيل المبرمج والممنهج بالعرب والمسلمين، ورميهم بما تصنعه هي من حروب إرهاب وإجرام، سرّية ومكشوفة، وبأدوات من داخل أبناء جلدتنا وحضارتنا مع الأسف الشديد.

ومهما يكن من أمر، فلن أتردّد في القول إنه لن



يطال أيّ «ربيع عربي» الجزائر بعد اليوم، وذلك على الرغم من تشاؤم الكثير من نخب بلادنا، ومعهم بعض البحّاثة الأجانب المختصّين بالشؤون الجزائرية والمغاربية بعامة، لأن الحسّ الشعبي المباشر عندنا «التقط سرّ اللحظة « كما يقولون، وما عاد بمقدور المتاجرين بالدين الحنيف، ومستغلّيه سياسياً، أن ينجحوا، لجهة قلب معادلات الشارع جذرياً، وخصوصاً أن درس الجارة ليبيا يُتلى أمامنا يومياً، ومعه سائر الدروس «الربيعية» الأخرى في مشرق الوطن العربي ومغربه.

لكن تشاؤم مفكّرينا من جهة أخرى، ومهما بلغ مداه أيضاً، لا يمكن أن يصل أفق أن الجزائر ذاهبة إلى مناطق تذبذب ينتج عنها انفلات «ربيعي» فوضوي جديد.

وما دمنا عرّجنا على ذكر الباحثين الأجانب المهتمّين بالجزائر، فلا بدّ هنا من ذكر ما قالته الباحثة الاستراتيجية السويسرية إيزابيل وينفرالس، التي ترى أن آفاق الإصلاح ستظلّ قاتمة في الجزائر، وأن الناس تفضّل اللاإستقرار على الديمقراطية المنشودة. وفي مبحث أخير لها أصدرته مؤسّسة كارنيجي الأميركية في مارس (آذار) الماضي 2014، قالت إيزابيل (تشغل أيضاً منصب رئيسة قسم الأبحاث عن الشرق الأوسط وإفريقيا في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية) إنها « لا تتوقّع سوى حدوث تعديلات ضئيلة في الولاية الرابعة لبوتفليقة، مثل إقرار تعديل دستوري ينصّ على استحداث منصب نائب الرئيس، من أجل حدوث انتقال سلس للسلطة في حال وفاة الرئيس فجأة». وهي ترى « أن الخلافات والانقسامات بين بوتفليقة وخصومه في أوساط النخب السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية، وخصوصاً في صفوف «جبهة التحرير الوطني» والمجموعات الدائرة في فلكها، ستزداد حدّتها وتتعمّق، ما سيعني أن صنّاع القرار الكبار في الجزائر، ليسوا على استعداد للمجازفة بإجراء إصلاحات حقيقية». وخير دليل على ذلك، كما تقول إيزابيل وينفرالس « إنهم لم يدعموا رئيس الوزراء السابق مولود حمروش»، والذي يعتبر (من وجهة نظرها) « الأكثر كفاءة على مستوى بناء إجماع سياسي، وقيادة الجزائر نحو انتقال ديمقراطي حقيقي. فقد أدّى دوراً أساسياً في «الربيع الجزائري» قبل 25 عاماً، ويحظى باحترام واسع في وسط الفرقاء المؤيدين للإصلاح، والجزء الأكبر من المعسّكر الإسلامي المنقسم».

وفي كلام لها حول العمود الفقري للجزائر، أي المؤسّسة العسكرية، القلعة الأخيرة لحفظ وحدة البلاد والعباد في الجزائر، تقول إيزابيل وينفرالس: « إنها لاحظت وبعد معاينة دقيقة لصورة الوضع الجزائري، أن الطبقة السياسية، وشرائح مهمّة جداً من المواطنين الجزائريين، تقبل على نطاق واسع بأن يكون الجيش هو العمود الفقري للنظام، وبخاصة عندما وجّه الأمين العام لجبهة التحرير الوطني عمار سعداني، انتقادات لاذعة في فبراير (شباط) الماضي 2014 لدائرة الأمن والاستعلام على وجودها الطاغي في السياسة، وفشلها في ردع الهجمات الإرهابية الكبرى. فلقد جوبه كلامه وقتها بموجة واسعة من التنديد، على الرغم من أنه عبّر في العلن عما يردّده عدد كبير من نخب الطبقة السياسية الجزائرية».

وكانت الباحثة إيزابيل كذلك على الضدّ من كلام مولود حمروش الذي أوضح فيه « أن العملية الانتقالية لا يمكن أن تنجح إلّا بدعم قوي من الجيل الجديد من الجنرالات»، مشيرة إلى أنه « ليس صحيحاً على الإطلاق، ما إذا كان هذا الجيل سيدفع في اتجاه انتقال ديمقراطي. فالجهود الواضحة التي بذلها الرئيس بوتفليقة لدفع الجنرالات المتقدّمين في السنّ نحو التقاعد، تكشف عن يقين لديه بأن الجيل الشاب من القادة العسكريين، لن يتآمر ضدّه، أو يعمل على إضعاف شوكة النظام القائم».

هكذا، فالمؤسّسة العسكرية الجزائرية هي الملاذ الأخير للجزائريين، على الرغم من كلّ النقد الذي كان يلحق بكبار ضبّاط قياداتها سابقاً، وأنهم، مثلاً، شركاء لبعض السياسيين في احتكارات تجارية واقتصادية معيّنة في البلاد، وربما لا يزال بعض هذا النقد قائماً، وإن بنسبة ضئيلة للغاية حتى اللحظة، فإن الجيش الجزائري على ما يبدو «مغفورة له كلّ خطاياه»، طالما أنه حافظ لوحدة التراب الجزائري، ووحدة الشعب الجزائري، وهو على جهوزية تامّة لمواجهة كلّ إرهاب إقليمي أو دولي يستهدف سيادة هذا البلد العربي المحوري الكبير، مهما اتخذ من «لبوس ربيعي» له، أو تزيّا بوجه من التديّن السياسي المكشوف.



من« ربيع عربي» إلى«ثورة»عربية

أ. روجيه نبعة
(ترجمه عن الفرنسية أ. نصير مروّة)

«ثـورات» عربيـة، أم «ربيـع» عربـي» ؟ ثـورات «عربيـة» أم ربيـع «عربـي»؟ أم أحـداث تسـودها الفوضـى ويغيب عنهـا منطقٌ قمينٌ بتفسيرها يبدأ قبل كل شـيء بالتسمية الصحيحـة المطابقـة لوقائـع الأمـور؟ أم أيضـاً هـي مجرّد معارك بـلا تسميات، ومعلومٌ أن التسمية هـي قبـل أي شـيء آخـر مـا يمنـح الذهن قدرةً علـى تعقّل الأشياء وتفكّرهـا، بعدمـا بـدأت المعرفـة عنـد آدم بـ»تعلُّم الأسماء كلّهـا». فقد بلـغ مـن اختـلاط التسميات وتشـابك مدلولاتهـا ومعانيهـا حـداً بـات يمكـن معـه القـول بـأن الفوضـى «الخلّاقـة» التـي نراهـا تعمّ المنطقـة العربيـة، مـن خـلال الأحـداث المتنقلـة والمبهمـة، والتـي لا تسـتند إلـى تفسـير معقـول، تسـتند إلـى مـا يدعمهـا مـن غيـاب تـامّ لتسـمية الأحـداث بأسـمائها الفعليـة لتكـون «اسـماً علـى مسـمّى» كمـا يقـال، وبحـق.

مـن جهـةٍ أولـى حـدَثَ الحـدَثُ: هبّـة «العـرب»[1] الجماهيريـة أو«قَـوْمَتُهم»، كمـا يُقال بلهجـة المغرب الكبيـر؛ وهنـاك، مـن جهـة ثانيـة، صياغـةُ الحـدث فـي خطـابٍ ووضْعُـه فـي مُقـال... إذ مـن دون ذلـك مـا كان لـه أن يكـون. والحـال أنـه مـا إن حـدث الحـدث حتـى تبنَّتـه روايتـان، واسـتولى عليـه خطّـان سـرديّان لضبـط صياغتـه فـي خطـاب: خـطٌ غربيٌّ[2] راح يسـعى فـي عرضـه لمـا كان، إلى تحجيم المجهـول من الحدث واختزالـه إلـى مـا هـو معروفٌ مـن تاريخـه، بعد تحويلـه بهـذه المناسـبة إلى تاريخ كلّي جامـع (كوني)... فأعـرب عـن الحدث بمصطلحات غربيـة هي «ثورة»، «شـعب»، «ديمقراطيـة»، «لا- سـلطوي أو مناهض للتسـلط»، إلـخ. وإذا كان هـذا الخطّ السـردي يحجِّم المجهـول ويختزلـه بالمعلوم، فإنـه كان يفقده بذلك تميُّزَه وخصوصيّتـه. فتصنيـف الحـدث تحـت خانـة الكلّـي الجامـع الغربـي، أو الكونـي الجامـع الغربـي، كان يفقده مذاقـه الخـاص.

أمـّا الخـطّ الآخـر فإنـه تكوّن، فـي ردّ فعلٍ على الخطّ الأول بالرجـوع إلـى سـجلَّين والإحالـة علـى مرجعيـن: «المؤامـرة» المقرونـة بـ«الفتنة»؛ ولكـن الغائية تظلّ فـي هـذا كلّـه غايـة واحـدة: ردّ الحـدث وإنكـاره. فهناك مـن جهـةٍ سـرد مضـاد وروايـةٌ معاكسـة تُـذْلي بنظرية «مؤامـرة» يفضـي مؤدّاهـا إلـى جعـل فكـرة التمـرّد، وبـل حتـى فكـرة الثـوَران والعصيـان، أو مجـرّد فكـرة الاسـتياء، مجـرَّد وهـم لا أكثـر، وتجعـل مـن الحـدث مجـرَّد عمـل شـرّير قـام بـه عـدوّ أجنبـي يريـد القضـاء علـى الممانعـة وخـطّ الدفـاع الجيـو- اسـتراتيجي. ومـن جهـة أخـرى، كان السـرد يلجـأ إلـى روايـة ــ فـزَّاعة، وضـربٍ مـن حديـث رعـب يسـتخدم ذِكْـر الفتنـة ليثير عبـر هـذا المصطلح ذكـرى «الفتنـة الكبـرى» والحرب الأهليـة الأولـى التـي لا تـزال تتحكّم بالمخيَّلـة الجماعية الإسـلامية، منـذ مطالـع الزمـن الإسـلامي (خـطّ دفـاع الـذاكرة) وبداياتـه.

معـارك أسـماء وتسـميات ولا ريـب، ولكنّهـا معـارك أساسـية لأن التسـمية تفسـير، والتفسـير روايـة، والرواية

1اسـتخدام المـزدوجين يهدف إلـى التأكيد علـى الريبـة التي يثيرهـا مصطلح «عربـي» فـي تعابيـر مثـل «العالـم العربـي»، «الشـعب العربـي»، «الثـورة العـربية»، إلـخ.. فهي خادعـة من حيث إنهـا توحي بـأن شعوب هـذه المنطقة كافـة هـم مـن العـرب وهـو كلام غيـر دقيـق مـن جهـة، كمـا أنـه يتيـح لمـن يشـاء مـن العرب، تغييب الآخريـن: الكـرد، والأرمـن، والشـركس، والتركمـان والأمازيـغ، الذيـن يشـاركون فـي هـذا العصيـان المعمّـم، مـن دون أن يكـون انتماؤهـم القومـي انتمـاءً واحـداً وحيـداً.

2 أو آخـذة بالنحـو الغـربي. وهـذا هـو حـال وسـائل الإعـلام العـربية كافـة، التـي تابعـت قنـاة الجـزيرة التـي أطلقـت الكلمـة وفرضتهـا وأعربـت عـن الحدث بمصطلحـاتٍ غربيـة ـ جـرى تعريبهـا منـذ عصـر النهضـة ـ مثـل «ثـورة»، «شـعب»، إلـخ. متوجّهـة إلـى جمهـور مـن القـرّاء بـات ذا طابـع غربـي (جزئيـاً) أو علـى الأقـلّ قـادر علـى أن يفهـم هـذا المنحـى السـردي.



هي التحكّم بالمعلومات حول ما يجب أن يقال وفرضه كمسلمة. والحال أن كلا التسميتين اللتين جرى اعتمادهما تتناولان الحدث من «خارج» الحدث. وعلى هذا فإن أثر الصياغتين والخطابين هو تشويش المعنى (معنى الحدث) الذي تَقَسَّمَ وتوزَّعَ بين الواقع العياني وبين انعكاسه الخطابي، فتاه وضاع بين خطاب/ سردٍ، أو مُقَالٍ/ رواية، هو الخطاب الغربي، الذي يشوِّهه منهجياً، وآخر، هو خطاب السلطان العربي، أو السلطات العربية القائمة، الذي يشوِّهه عامداً متعمّداً.

غير أن الوهم لن يدفع بنا إلى الاعتقاد بأن ثمّة إمكاناً لوجود خطاب كاملٍ يستنفد الموضوع ويستنقذ الحدث ويعيده سيرته الأولى، بنقاء عذريّته الأولى، وجماع دلالته وكامل معناه! محضاً خالصاً بالكمال والتمام! لكنّنا نرى أن ما هو أكثر مواءمة ــ أو لنقل ما هو أقل تعسفاً ــ لمسعى مَن يسعى إلى اكتناه المعنى، إنما يكون بتناوله من «داخل» الحدث، عبر علاماته وآياته ومؤشّراته الخاصة التي هي بمثابة حيثيات الحدث نفسه. وعلى هذا، فإنه ليس من خطٍّ سردي جديد، ولاسيّما أنه لا بدّ من مرور بعض الزمن، لا بل من مرور كثير منه، لكي تتبيّن دلالةُ حدثٍ كالذي نحن بصدده، والذي لا يزال قيد الاكتمال، ولكنّه لمـّا يكتمل بعد، والذي لا يمكن أن تتجلّى بداهةُ دلالته فيما يُكتب هنا والآن: إذ كيف إلى اكتناه دلالة حدثٍ لا تزال خواتيمه معلّقة إلى أجلٍ يعصى على الحسبان؟

لا بدّ من مرور بعض الزمن لكي تتبيّن دلالةُ حدثٍ كالذي نحن في صدده، والذي لا يزال قيد الاكتمال، ولا يمكن أن تتجلّى بداهةُ دلالته فيما يُكتب هنا والآن؛ إذ كيف لنا اكتناه حدثٍ لا تزال خواتيمه معلّقة؟

لكن ربما كان يحسن بنا قبل أن نتصدّى للحدث على نحوٍ جادّ، القيام باستدارة أو بالتفاف حول المقصود عبر خطاب «الخارج»؛ فمن شأن ذلك صقل المفاهيم وتنقيتُها من الشوائب التي تعتورُها. ومن شأن المقارنة بين الأضداد أن تفضي إلى فهم أفضل، ربما، للتاريخ الوطني والمحلّي.

ـ السردية الغربية/ أو الآخذة بالمنحى الغربي

من بين الأسماء التي جاد بها الخطاب الآخِذُ بسنن الغرب، على «القومة» الجماهيرية التي هبَّـتْها الشعوب «العربية»: أي تسميات «الربيع العربي»، «اليقظة أو اليقظات»، «قومة»، «تمرُّدات»، «عصيان»، «ثورات»[3]، أودّ أن أستبقي اسمين اثنين، لأنهما يكشفان الخلل والتشويّشَ الذي غُشِّيَ به معنى الحدث، وهما: «الربيع العربي» و«الثورة العربية». أما الأسماء الأخرى فإننا تركناها لكونها «توصيفية» ولأن شحنتها الأيديولوجية ليست بذات بال. واختيار الاسم الأول مثير للاهتمام من حيث أنه تسميةٌ لا تسمي شيئاً؛ فالاستعارة البلاغية تتيح القيام بلعبة بهلوانية قوامها، هنا، التسمية من دون تسمية، الأمر الذي يبدو وكأنه بمثابة اعتراف بالعجز والفشل. ذلك أن لهذه التسمية، فيما يتعدى «ربيع الشعوب» الذي أراد القوم مقارنة الحدث به، وفيما وراءه، دلالة تتردَّد في آذان «العرب» كصدىً لتسمية أخرى، ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وسبق لها هي الأخرى أن أعلنت نهضة العرب وبعثهم، بعدما أعلنت انبعاث الغرب و«نهضته». لذا تبدو معاودة التسمية على بدئها بعد قرن من الزمان، إعلاناً بفشل «الربيع» الأوّل.

فأما في ما عنى التسمية الثانية، أي «الثورة» ـ بالمعنى الذي أعطاه الآخذون بالسنن الغربية لهذه الكلمة ـ فإن الحدث يشتمل على الآيات والسمات الصورية أو الشكلية كافة للمسمّى الغربي بالنظر إلى دلالة العناصر: الفجاءة والمباغتة والعنف وإرادة التغيير، وعمق التحرّك والوثبة أو «القوْمَة» الجماهيرية..إلخ. وعلى هذا، فإن كلّ شيء كان يسهم في تقديم الحدث «صورياً»[4] كثورة، أو في صورة ثورة. غير أن السمات والآيات «الصورية» لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الحدث العيانية، هنا والآن، ولا يمكن لها بالتالي إلا أن تضلّل المتابِع، وأن تُفسد الملاحظات؛ ذلك أننا نقارن ما يحدث هنا والآن، مع ما حدث في زمنٍ آخر أو مكانٍ آخر مغاير في أوروبا. والحقّ، إن تقديم الحدث كثورةٍ، هو تبسُّطٌ لساني وتيسير لغوي، ولكنه تبسّط يشوّش المعنى بدلاً من أن يفسّره، ولاسيّما أن المقارنة التي تنتهي في

3 تسمية الحدث شهدت تردّداً دلالياً معمَّماً يشير أكثر من أيّ شيءٍ آخر إلى البلبال الذي استثاره؛ وهو بلبال مرجعه ومردّه هو ظهوره «الذي لايُعقل» كدويّ رعدٍ في سماءٍ صافية، والذي جاء موازياً للبلبال الذي رافق تسميته. وهكذا فإنه في مجلات مثل **Esprit**، **Avicenne**،**Averroès** ، **لوموند ديبلوماتيك**، وصحف يومية مثل **لوموند، هيرالد تريبيون، لوفيغارو، هافينغتون بوسط، ليبراسيون**، وكذلك كثير من المحلّلين والباحثين والكتّاب... فهم يكتبون بدون تمييز وكيفما اتفق، وأحياناً تحت ذات التوقيع «ربيع»، «تمرُّدات»، «ثورات»، «عصيان» . ويستطيع مَن يستعرض ذلك لدى غوغل، أن يرى المدى الذي بلغه ويبلغه هذا الخلط.

4 صورية كما في قولنا منطق صوري: Logique formelle

استعارة تُغَيِّب تحديداً ما هو «وقفٌ» على الحدث، أي آنه وهُناه، أو ما ينتمي فيه إلى «هنا والآن»: خصوصياته التي هي الأمور التي تتمايز بها الأشياء في العالم بعضها عن بعض، والتي تجعل أن الأحداث تتسمّى على نحوٍ مختلف.

إمارات وعلامات «غلَبَةُ الغرب الحديث الصورية» وسيطرةُ أشكاله وصوره على العالم (أي بما في ذلك عالمنا)، ليست علامات وإمارات خاطئة، ولكنّها آياتٌ وعلامات من «خارج» الحدث، فلا تستقيم براهينَ وأدلّة: ولاسيّما أن العلامات نفسها يمكن أن تكون شاهداً على ثورة، أو على مجرّد تمرُّد. فالأمر الأساس، في هذا الصدد، ليس ما تُبرِزه هذه المؤشرات «الفخمة المتباهية» للعيان، وإنما ما تُخفيه عنه، وما تتكتم عليه،عبر هذه التسمية.

والحال، إن المخفيَّ والمتكتَّمَ عليه، إنما ينتمي إلى ذاكرة هذه الأرض، أي إلى تمرُّدات الماضي التي واكبت التاريخ العربي الإسلامي. ولهذا فإننا حين نُبرِز الحدثَ تحت سمة «ثورة» وعلاماتها، فإننا نزيح وبل نلغي كلّ السمات التي دمغتها الحداثة الغربية بها، ولاسيّما لجهة أن الثورة يسَعُها ـ فيما يتعدّى التعريفات التي يمكن لنا أن نحدّدها بها من حيث إن الثورة ليست تعريفاً، وإنما هي عبور إلى الفعل: إنها الفعل الذي يخترع به شعب نفسه كشعب، ويؤسّس نفسه كشعب، ويقيم سيادته المطلقة؛ إذ لا وجود للشعب، كما تشاء الحداثة الغربية، إلا إذا تسمّى كشعب، وتنظَّم سياسياً حول فكرته الخاصة هو: فتاريخه هو تاريخ فكرته؛ وكما يقول الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانط، بصدد الثورة الفرنسية، فإن الثورة لا تبحث «لا في السماء ولا على الأرض، عن نقطة استناد أو نقطة ارتباط»[5]. ومذّاك، ما من شعب بدون ثورة، لأنه ما من ثورة بدون شعب. وإنما جرى استخلاص المعنى السياسي الحديث لكلمة ثورة[6] وصياغته على خلفية هذه القطيعة الأنثروبولوجية: حركة شعبية ولكن سياسية، فجائية ولكن ذات ديمومة، تهدف إلى تغيير في البنية السياسية والاجتماعية للسلطان، أو كما كان يمكن لجان جاك روسو أن يقول تهدف إلى تغيير لـ«العقد الاجتماعي» الذي يحكم العلاقات بين الحاكمين والمحكومين.

فأما معرفة السبب الذي جعل كلمة «ثورة» تفرض نفسها على الكافة لدى الكلام على الأحداث العربية، فإن مردّ ذلك ليس كما يشاء التفسير «الحكواتي» الذي يعود تعميمه وفرضه على الأذهان إلى قناة «الجزيرة»، وإنما، لكي نقول ذلك موجزين، (طالما أن هذه المسألة ليست في صلب موضوعنا)، هو واقع أن الحداثة الغربية لا تعرف ولا تستطيع، ولعلّها لا تريد، أن ترى الآخر في غيريّته، حتى ولو ادَّعى خطابُها المؤسّسي عكس ذلك. وإذ ينسى الغرب الحديث أن مفاهيمه ورؤيته هي نتاج تاريخ خاص وجغرافيا خاصة، وأنه صاغها إبّان مرحلة صعوده ليصير جباراً عالمياً، فإنه جعلها مفاهيم كلّية شاملة، ورؤية جامعة تغطّي المعمورة كلّها، وفرض ذلك على الجميع، واستولى، بذلك، على ما يجري في الحيِّزات والأماكن الأخرى؛ ومذ ذاك، باتت كلماتٌ ومفاهيم مثل «دول» و«أمم»، و«دول - أمم»، و«شعوب»، و«طبقات»... تلزِمه هو مثلما تُلزِم المقهورين على قراءة واقعهم وواقع آخرين عبرها.

إذا كان ما شهدناه ليس بـ«ثورة»من وجهة نظر الحداثة الغربية، فماذا تراه يكون في منظور تاريخ الشعوب الأهلية أو المحليّة؟

2 ـ السرد المضاد للسلطات

وإذا كانت السردية الغربية / أو الرواية الآخذة بالمنحى الغربي، تزعم التفسير عبر التسمية، وأنها تشرح حين تسمّي، فإن السردية المضادَّة ـ أي الديكتاتوريات «العربية» ـ تريد الترهيب عبر التسمية. وقد حسبت أن التوفيق سيحالفها وأن النجاح سيُكَلِّل جهودها حين تتسلّل وتولج نفسها في مشهدية «المؤامرة/ الفتنة» التي كانت تعتقد أنها توفّر لها مكسَبَين حاسمين.

اختيار الكلمات ليس بريئاً، ولا هو محض مصادفة. فإذا كانت الفتنة لا تزال هاجساً مستحوذاً على خواطر العرب المسلمين، منذ الجرح القديم الذي يعود إلى «الفتنة الكبرى»[7] التي افتتحت في القرن الأول للهجرة (السابع الميلادي) العصر الإسلامي، ولا زالت تلاحق، ليس ذاكرة المسلمين الجماعية فحسب،

5 عمانوئيل كانط، أسس ميتافيزيقا العوائد، وأنظر المقال المرموق الذي كتبه Jean-Marie Domenach تحت عنوان» ثورة وحداثة» الذي نُشِر في مجلة Esprit ، (يونيو - حزيران 1988)، ص ص 25 - 36.

6 استخدِمت كلمة «révolution» ثورة(بمعناها السائد حالياً، للمرّة الأولى العام 1660 لدى عودة الملكية إلى إنجلتره.

7 التعبير الذي استخدمه د. طه حسين لتسمية الحروب الأهلية الأولى التي نشبت في القرن الأول للهجرة والتي دارت حول أيلولة خلافة النبي (ص). وقد كان الحدث ولا يزال صادماً للوعي، مدْمِياً للوجدان.



وإنما «تمثلهم للماضي» بقضّه وقضيضه، وللمستقبل أيضاً، فإن المؤامرة - على الرغم من أنها تعود إلى ذاكرة أكثر تأخراً، أي إلى ذاكرة استعمارية وما بعد استعمارية ــ تلاحق هي الأخرى ذاكرة العرب المسلمين الحديثة بالمقدار نفسه الذي تفعله الفتنة، وذلك منذ اتفاقية سايكس- بيكو (1916)[8] التي يُنظَر إليها كأول حدث كبير في تأريخ العرب للمؤامرة، من حيث إنها عُقِدت بين فرنسا وبريطانيا، بينما كانت هذه الأخيرة تخوض مفاوضاتٍ مع العرب لحثّهم على التمرّد على الإمبراطورية العثمانية مقابل الاعتراف باستقلالهم وبحقّهم في «مملكة عربية كبرى». ومذ ذاك، والمؤامرة هي الرحم الذي يولد فيه ويخرج منه كلّ ما يدور في المنطقة.

الجديد الآن هو أن السجالات التي تجتاح مجتمعاتنا لم تعد وقفاً على النخب من أهل المعرفة، أو من أصحاب القرار السياسي، كما كان الحال في عصر النهضة

لكن هذا السرد يتبدّى كذلك كخطاب حرب، وذلك لأنه يحدّد أسباب الشرّ الواقع، ويجعل أنها تقتصر، خلافاً لكلّ بديهة، على عملاء أجانب «يتآمرون» ضدّ النظام، ويرفض إمكانية، مجرد إمكانية أن يكون للشرّ صلةٌ بالداخل، ويعزو «الاضطرابات» تبعاً لذلك، إلى مشاغبين عصاة مأجورين وفِتْنَويّين، الأمر الذي يُخرِجهم بصفتهم هذه، ولصفتهم هذه، من الجسم الاجتماعي. بهذا يصيب القوم عصفورين بحجر واحد، كما يقال: فهم يعيّنون، بذلك، العدوَّ الخارجي (الولايات المتحدة، إسرائيل، الغرب...) عبر المؤامرة، ويحدّدون العدو الداخلي عبر المؤامرة وعبر الفتنة (السلفيون، الإسلاميون، العصائب الإرهابية الأخرى)، حتى أن حابل هؤلاء يختلط بنابل أولئك.

وقد يسَعُ المرء أن يقنَعَ بهذه الروايات، وأن يكتفي بهذه السرديات، لكن من شأن هذه القناعة وذلك الاكتفاء أن يحول دونه ودون أن يفهم شيئاً من الحدث، أو ينتهي به إلى أن يفهمه عوجاً. والمشكلة مع كلتا الروايتين، أو السرديّتين، هي أنهما لمّا كانا كلاهما محمَّلان سَلَفاً بالمعنى الغربي، فإنهما لم يُفلِحا في شيءٍ، اللهم إلّا في تهجير معنى الحدث كما هو، هنا والآن . فلنعد إلى الحدث إذن. لكن كيف إلى الحديث عنه بصيغة المفرد وكـ«حدث عربي»، كما يوحي التزامنُ المرموقُ في «الهبَّات» جميعاً و«القومات» كافة؟ ذلك أن الأمر لم يحتجْ في نهاية التحليل، إلى أكثر من ثلاثة أشهر (هي تلك الواقعة بين منتصف كانون أول (ديسمبر) 2011 ومنتصف مارس - آذار 2012) لكي تدخل الشعوب «العربية» بجملتها تقريباً، في موجة التمرُّدات، إن بسبب العدوى أو بفضل الأصداء (ولو بدرجات متنوّعة وأشكال مختلفة)؟ أنتحدّث إذن مستخدمين صيغة الجمع عن «أحداث عربية»، أي تونسية، مصرية، بحرينية، ليبية، يمنية، سورية،إلخ، كما يوحي بذلك تعاقبها وتوزّعها المكاني؟ والحقّ أن المنطق يقضي بأن نتحدّث عنها بالمنظارين كليهما والصيغتين كلتيهما: المفرد للحديث عن النظام المحلّي، والجمع للحديث عن الأفقي أو «المتعدّي»، إذا جاز لنا استعارة هذه الكلمة من النحويين.. وبما أنه يصعب علينا تغطية المنطقة كلّها والحيّز كلّه في هذه المقالة، لذلك فإننا سنقنع بتفحّص بعض المؤشرات الأفقية.

والحال، أنه إذا كان من غير المشروع مقارنة ما يجري هنا والآن، مع ما جرى في الغرب أثناء عبوره إلى الحداثة، فإنه يبدو لنا أن من المشروع مقارنته بتمرُّدات الماضي العربية الإسلامية، التي لا تزال ذاكرة هذه الأصقاع والأماكن تتغذّى منها.

3 - المحن في «تمرّدات» الزمن الماضي: الدعوة والفتنة

و«المحن»، هي الكلمة الحقّ! وتاريخ الإسلام - شأن تاريخ أيّة إمبراطورية متعدّدة الأعراق والأجناس والأديان، ومرّ عليها العديد من القرون - هو تاريخٌ مترَعٌ بضروب «التمرّدات» كافة[9]؛ غير أن في وُسْعنا - إذا تابعنا المؤرّخين والإخباريّين وكُتّاب الحوليات العرب المسلمين[10] الذين كتبوا حول الموضوع - أن نميّز بين نوعين كبيرين: نوع أول خاصٌ بـ«مَن هم فوق»، ويضع شرعية / أو مشروعية السلطان السلالي

8 ناهيك بوعد بلفور، العام 1917.

9 «révoltes» الكلمات التي تشير إليها كثيرة فتنة، دعوة، محنة، ثورة، تمرّد، حركة، عصيان، شغب... وهذا من دون أن ننسى الأفعال مثل خرج على، ووقع (في قوله وقعت الكارثة أو وقعت الواقعة أو الموقعة)... وعلى الرغم من أن معنى هذه المصطلحات متقارب كثيراً، إلّا أنها تنطبق على أوضاع مختلفة تدخل التلاوين على معنى هذه الكلمات ... في نظمة تصنيفية لمّا تستخلص بعد.

10 تقتضي البرهنة الحقّ، أي التدليل المكتمل، دراسة أصحاب الوقائع والحوليات وقد قنعنا في ما عنى هذا الحدث بمتابعة متواضعة « لعبرة » ابن خلدون وبمواكبة الطبري بصفته أوّل المؤرّخين وأحد كبارهم، مكتفين ببعض التجوال لدى الآخرين. وعلى هذا فإنه لا بدّ لقارئ كلامنا هنا من قراءته بتحفّظ وبشرط إجراء الجردة والتحقّق.




الإرثي موضع المراجعة وإعادة النظر، ولكنّها مراجعة وإعادة نظر مسبوكة متجسّدة في رؤيةٍ / تأويلٍ للإسلام الذي يعطيها المشروعية؛ وأمّا النوع الثاني، فخاصٌّ بـ«مَن هم تحت» ويتناول الحياة اليومية للناس ضدّ ظلم السلطان حين يتصدّى للأشخاص وللأرزاق ولقيم الكرامة أو العدالة الاجتماعية.

كلّهم تقريباً أطلقوا تسمية «الدعوة»[11] على «التمرُّدات» من النوع الأول، وابن خلدون هو الوحيد الذي فكّر حول الموضوع ليستخلص منه الأمثولة، أو العبر[12] كما كان يقول، معطياً هذه الدعوة الدور المركزي في الاستيلاء على السلطة، بمجرّد أن تميل عصبيةٌ و«حزبها» بالمعنى الواسع لهذه الكلمة، أي بمعنى تجمُّع المحازبين (الأقارب، والزبائن، والمدينون لهم بمِنَّة) ـ لا بمعنى الحزب على المذهب الغربي ـ لكي يستطيع الطعن بالسلالة الحاكمة، وأن ينطلق في سعيه إلى غزو السلطان وغنيمته، مؤسِّساً شرعيّته على الدعوة، وبالدعوة. ونحن مورِدون هنا بعضَ العناصر الموائمة الملائمة التي تسمح بتوضيح المقصود ممّا تقدّم :

- تطلق الدعوة أبداً باسم الإسلام ـ من أجل انتصار قضيّته (وشاهدها في ذلك، ومرجعيّتها من ثمَّ، هي الدعوة النبوية)، أو من أجل الإطاحة بأُسرة حاكمة، بحجّة انحيازها إلى البغي والفسق؛

- الغالب في الدعوة وعليها، أن يكون صاحبها من أهل البيت. وكان لورانس يجد حلاً للتنافس القبلي على الرئاسة، في إيلاء رئاسة «الدعوة» إلى هاشمي[13]؛

- الدعوة ذات أساس شعبي ـ حتى ولو أطّرها محازبون وأنصار، وكان لها قيادة ـ وهي تتعبّأ وتستنفر لنصرة قضية الداعي وما يُفترض أنه يمثّله ويدافع عن حوزته، أي الإسلام.؛

- والدعوة، أخيراً، تشتمل على ضربٍ من «المُضْمَر» ، أو من المعلوم الذي يُعلَمُ ولا حاجة لأن يُقال، وهو أن الدعوة تشترط أن تتكلَّل بالنجاح، أي أن تظفر بالسلطان، لتجاوز زمن الفتنة/ القطيعة، وتثبت بالتالي أن وحدة الأمة لم تُمَسّ لأنّها باتت مُستعادة. فكذلك كان الحال مع الدعوة العباسية والدعوة الفاطمية..إلخ.[14]

وإذا شئنا ترجمة كلمة الدعوة إلى مصطلح غربي، لم نجد من مقابل صوري له خيراً من sédition لكن هذه تضع لها القواميس: عصيان، تمرّد، شغب، وربما هياج، وهي غير émeute التي تبدأ بتجمُّع غَفَلٍ وجمهرةٍ بلا رئيس، وبلا رسم مرسوم أو خطّة موضوعة (سلفاً)؛ فالعصيان قريب من المؤامرة من حيث أنهما مُدبَّران ومتَّفَق عليهما من قيادة (أحد المتحدّرين من أهل البيت في حال الدعوة) وتخضعان لشعار مطلبي (الاستيلاء على السلطة باسم «الإسلام الحقّ») ومؤطَّران بمحرِّضين ومحرِّكين (المحازبون والأنصار). بيد أن العصيان خلافاً للمؤامرة، وهي بطبيعتها ذات رسم «سرّي» (يتوافق عليها عدد محدود جداً من الأشخاص) و«نخبوي» (من حيث إنها لا تهدف إلى تعبئة «الشعب» واستنفاره) هو «تمرّدٌ» شعبي، من حيث إنه يجعل من «الشعب» (من «المجتمع»؟) فاعلاً أو ممثّلاً على المسرح السياسي، حتى ولو كان تمثيلاً تحت الرقابة. وعلى هذا، فإن العصيان والخروج هو من قبيل ما يسمّيه البلاغيون إرداف خلفي[15]: فهو مؤامرة ولكنّها ذات أساس شعبي أو قاعدة شعبية. غير أن الصلة هنا تظلّ «صورية»، من حيث إن

إحراق «البوعزيزي» نفسه ليس فعلاً من المألوف السياسي الإسلامي أو السنن المألوفة في الدين الحنيف ولا حتى بالمعنى السياسي الحديث، من حيث إنه لم تسبقه أيّة مطالب سياسية

11 الدعوة كلمةٌ لها معنى ديني شائع أشاعه القرآن الكريم. إنها دعوة الله ورسله للناس إلى دين الله، أي إلى الإسلام [ربنا أخرنا ... نجب دعوتك ونتبع الرسل، إبراهيم، (آية 44)]. لكن ليس هذا هو المعنى الذي نقصد إليه، وإنما الدلالة السياسية التي كرّسها لها ابن خلدون في الكتاب الثالث من **المقدمة** (ص ص 277-284 من طبعة دار الكتاب اللبناني/ دار الكتاب المصري، القاهرة 1999، أربعة فصول من الباب الثالث».

12 العبر ومفردها عبرة، بمعنى الأمثولة، أو كما يقول التعبير الشائع «عبرة لمَن يعتبر». وغائيّة العبرة ليست في ذاتها وإنما في الدرس الذي نستخلصه منها. وبهذا المعنى ينبغي أن نفهم، في ما يبدو لي، عنوان كتاب ابن خلدون.

13 أو يرقى بنسبه إلى قريش، شأن الخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين كافة؛ وكما يريد الحديث الشريف الذي يجعل أن «الخلافة في قريش». وقد ظلّت الخلافة «قرشية» حتى القرن الحادي عشر الميلادي. غير أنه لا يسمّى في المقابل دعوة استيلاء المماليك السلجوقيين والعثمانيين الآخرين، دعوة؛ مثلما أن المعاصرين لا يُطْلقون تسمية الدعوة على انقلاب الضباط الأحرار في مصر أو الانقلابات البعثية وسواها من الانقلابات الوطنية أو القومية الأخرى في سوريا والعراق واليمن وليبيا أو السودان.

14 كثيرون أطلقوا على تمرّد عبد الله ابن الزبير (60-63 هـ / 680 - 683 م) اسم فتنة، وأطلقوا تسمية «خروج» على تمرّد ابن الأشعث (80 هـ./701 م)، حتى ولو كان الاثنان يستجيبان لمعايير الدعوة كما يضعها ابن خلدون، ما خلا واحدة هي المضمر المسكوت عن قوله والمشار إليه: الفشل الذي لحق بالتمرّد وعدم تكلله بالنجاح. ممّا يجعل المرء يذهب إلى الاعتقاد بأنه حين تنقلب الدعوة فشلاً على من دعا إليها، ولا تفلح في إعادة الوحدة المفقودة لصالحها... فإنه يُنظر إليها كمحنة وأمر سوء، أي كفتنة.

15 التناقض الظاهري بين عبارتين، مثل قولهم صديقان لدودان، إما بهدف إثارة الإعجاب، وإما بهدف البرهنة على أن للتناقض الظاهري حقيقة أعمق يُراد التدليل عليها بهذا الأسلوب البلاغي.



العصيان تعوزه الشرعية الدينية ــ أي بلغة الغربيين وتعبيرهم: تلك الإيديولوجيا التي توحّد وتوطّد وترسّخ اللحمة ــ والتي لا دعوة من دونها، وإنما مجرّد... عصيان وخروج.

وعلى أيّ حالٍ، فإنه ليس للدعوة ولا يسَعُها ولا ينبغي لها أن تختلط «بالثورة» بالمعنى الذي توليه الحداثة الغربية لهذه الكلمة، على الأقلّ بسبب أن الدعوة لا تسعى في نهاية التحليل، إلا إلى تصحيح التصويب والاستهداف - وهنا، أي في ما نحن بصدده، تصحيح ممارسة السلطان واتِّباع الإسلام ــ ولكنّها لم تسع يوماً إلى «تثويره»، ناهيك بالخروج عن السنة لعرض نظامٍ آخر من السلطانِ، وخطابٍ آخر، و«إيديولوجياً» أخرى[16].

غير أن «التمرّدات» لم تكن من هذا الضرب. حدثت تمرُّدات «شعبية» نموذجية في شعبيتها (مدينية بكثرة، ريفية بقدر أدنى) كان المؤرّخون يطلقون عليها حين يعرضون لها، اسم فتنة[17] للتأكيد على الطابع السلبي الذي كان يَسِمُها أصلاً بميسمه.

ذلك أنه إذا كانت الفتنة في ما يقال[18] «محنة» يَمتحِنُ الله بها العباد، ويراود بها الضعفاء ممَّن توشك المراودة أن تـفْـتَـتِـنَهم، فإنها أصبحت، بعد «الفتنة الكبرى» و«اضطراباتها» و«تمرُّداتها» و«حروبها الأهلية» التي وقعت في القرن الثاني للهجرة، مصطلحاً (أي الفتنة) قرآني المصدر (تَرِدُ في أكثر من ثلاثين آية) يُطلق، بسبب سلبية دلالته القرآنية، على كلّ «شقاق» أو خلاف من شأنه أن يقسم الأمة ويتوزَّعها ويُبرِز مشهد تفكُّك الجسم الاجتماعي على العيان.

وإنما تهيكل الفتنة الكبرى خيال المسلمين أو متخيّلهم السياسي والديني، بما هي حدثٌ مؤسِّسٌ للقطيعة؛ وهكذا، فإن الاستعمالات اللغوية العادية في لغة العامة، كما في لغة العلماء (المؤرّخون)، أملت وفرضت ربطها بفكرة العنف، الذي هو سلبي حكماً: فهي تظلّ حبلى أبداً بحربٍ أهليةٍ حاضرةٍ أبداً وسلفاً، تشقُّ وحدةَ الأمة، ثم لا تولِّد إلا الفوضى، ولا يترتّب عنها سوى الخراب «من دون أن تنجب دولة» كما يلاحظ ابن خلدون[19]. وباستثناء الفتنة الكبرى التي دارت رُحاها على الصعيد السياسي - عبر حرب شاقةٍ وطويلة من أجل السلطان ــ فإن ما يُشار إليه بمصطلح فتنة - منذ حقبة القرون الوسطى - هو فتراتٌ من البلبلة الشعبية والفوضى العمومية والاشتجارات والاضطرابات أو الخلافات المذهبية، التي يتواجه فيها المسلمون في اقتتال أخوي. وباختصار، فإن اسم فتنة[20] سيطلق على كلّ حدثٍ عنيف يشرَعُ به «مَن هم تحت» («الشعب» أو «المجتمع»)، ويُظهِر ويُبرِز اضطرابا يتبدّى من داخل «المجتمع المسلم»[21] ويكون مجابهةً بين «مَن هم تحت» وبين السلطان، أو بين «مَن هم تحت» فيما بينهم.

غير أن الفتنة، خلافاً للدعوة، لا تسعى إلى الاستيلاء على السلطة، ولا حتى إلى وضع ركائز السلطة موضع تساؤل. عصيان أو «قومة» لا يطول أمدُها، كأنها سَوْرَةُ غضب لا عاقبةَ لها، فتظل ضمن المحلي النوعي والخصوصي، وضمن «القطاعي» كما يقال في تعابير هذه الأيام. فأما إذا ما تُرجِمَ بكلمات ومصطلحاتٍ غربية، فإن معنى فتنة هذا، يمكن أن

16وبهذا المعنى فإن «الثورة» الإسلامية للعام 1979 في إيران، هي دعوة بأكثر منها ثورة: دعوة دعا إليها الخميني، وهو من السادة، ممّا يجعله ينتمي إلى أهل البيت، ضدّ إسلام الفسق الشاهنشاهي واستبداله بـ«الإسلام الحقّ أو الصحيح» الذي يمثّله هو، ونجح في تعبئة الشعب الإيراني، أو غالبيته على الأقلّ، والإطاحة بالشاه والاستيلاء على السلطة. لكنّه لم يدشّن نظاماً آخر للسلطة يختلف عن ذلك الذي كان الشاه يمارسه؛ فالنظام هو نفسه ويتبع الاتجاه نفسه من الحاكم باتجاه المحكومين المطلوب منهم أن ينفّذوا بصمت ما يُطلَب منهم. مع فارق أن ذلك يتمّ بحسب قواعد إيديولوجية مختلفة: فهي في عهد الشاه كانت إمبريالية، وفي عهد الخميني إسلامية / شيعية (ولاية الفقيه). فهي إذاً «ثورة» بمعنى ضعيف، و«ثورة سياسية»، بمعنى أنها نقلت النظام من إمبريالي إلى إسلامي.

17 أنظر: Vanessa Van Renterghem، «**فتنة، التمرّدات الشعبية في بغداد في القرون الوسطى**»، **Les carnets de l'Ifpo** وهي موجودة على الموقع: **http://org.hypotheses.ifpo/1765** ؛ مقالة تنقب فيها الكاتبة في المصادر العربية التابعة لتلك الحقبة، أي ابن البنَّاء (471هـ / 1079م) **Journal** ، ط. جورج مقدسي 1956- 1956 BSOAS؛ ابن الجوزي (1201/1116) **كتاب المنتَظَم**، بيروت دار الكتب العلمية،1992، مجلد 15 - 18؛ ابن الأثير (1232/1160)، **الكامل في التاريخ**(بيروت: دار صادر، 1966) جزء 9 - 12؛ وكذلك سبط ابن الجوزي (1185-1256) **مرآة الزمان** ، ط. حيدر أباد 1955.

18 القرآن الكريم في أكثر من موضع، لسان العرب، مقاييس اللغة، الصحاح في اللغة، القاموس المحيط ودائرة المعارف الإسلامية **Encyclopédie de l'Islam**. لايدن.

19 مشتقّة من **المقدمة**، مرجع أسلف ذكره. وأنظر كذلك مقالتين مرموقتين لغبريال مارتينيز غرو Gabriel Martinez Gros «مدخل إلى الفتنة، مقاربة لتعريف ابن خلدون»، ص ص 7 – 16 ، وكذلك مقالة Emmanuelle Tixier du Mesnil «الفتنة الأندلسية في القرن الحادي عشر»، ص ص 17 - 28 في العدد 60 من **Médiévales** الصادر في 1/2011. وكذلك « فتنة الفوضى السياسية في إسلام القرون الوسطى»، Press Univ. de Vincennes ويجده القارئ على موقع **http://www.cairn.info/no.php&? Revue=medivales&annee=2011 &numero=1**

20 مع ثلاثة استثناءات: تمرّد ابن الزبير وابن الأشعث، وقد أسلفت الإشارة إليهما في هامش رقم 13، وبخاصة، فتنة قرطبة الكبرى (1009).

21 نفهم لماذا تسارع السلطات الحاكمة إلى توصيف كلّ احتجاج بوصف الفتنة: فالدلالة السلبية لهذه التسمية مثقلة بالذكريات المؤلمة، بحيث إن من يوصَف بها يشعر بالعار.



يصير معنىً معادلاً لكلمة émeute الفرنسية ، و riot أو كلمة disturbance الإنجليزية، [التي يضع لها قاموس الكامل مقابلاً هو مصطلح فتنة تحديدا] فهي تستعير من هذه المصطلحات جميعاً سماتها الصورية أو الشكلية كافَّة.

لكن بماذا ترى يفيد هذا كله ما نحن بصدده؟ ذلك أن الحقبة المعاصرة تستعيد لحسابها هي، معطيات هذه التمردات، بحسب الحالات والخطابات، وتعيد تنشيطها في صرفٍ ونحوٍ حديثين أو قديمين.

4 ـ في تمرّدات الزمن الحاضر: تمرّد أم ثورة ؟

وما يلفت النظرَ، بادئاً، في هذا الدفق من التمرُّدات، هو تفاهة البدايات. فقد كانت البداية في الحالات كافة أحداثاً من النوع الذي تطلِق عليه الصحافة المحلّية عادة تسمية «أخبار متفرّقة»، أي من ذلك الضرب من الأخبار التي تستثير الحشرية، ولكنّها تظلّ في حدود ما لا يؤبه لها عادةً، مثل مصادرة عربة خُضار لبائع متجوّل في تونس، أو حادثٌ لا يؤبه له عادة مثل مسيرات احتجاج لم يشارك فيها سوى حفنة من الأشخاص في مصر، أو ليبيا أو البحرين أو اليمن؛أو واقعة ممّا يُتندَّر به عادةً، كـ«نادرة» مراهقي مدينة درعا الذين كانوا يتسلّون بكتابة شعار الربيع «العربي» على جدران المدينة: «الشعب يريد إسقاط النظام». كانت كلّها واقعاتٍ طفيفةً وأحداثاً لا تكاد تُذكَر، ستنتهي بأن تستثير موجات من الأعماق، بمعنى أن هذه «التمرّدات» كانت أقرب إلى الفتنة منها لأن تنتسب إلى الدعوة. غير أن «تمرّدات» الزمن الحاضر، عرفت، خلافاً للفتنة، انتشاراً يتجاوز المحلّي، ويتعدّى الوطني، ليصبح ذا مدى إقليمي وشامل، أي معولم. ثم إن هذه القطيعة الأولى تتضاعف بقطيعة ثانية لا سابقة لها، تتَّصل بزمن التمرّد، ثم، وفي السياق ذاته، تتصل برهانه وغائيته بخاصة. وسرعان ما اندرجت هذه «التمرّدات» في الديمومة، إذ لم يستغرق الأمر أكثر من أسبوعين ـ في حين أن تمرّدات الماضي، التي كانت سورات غضبٍ فجائية، كات تشتهر بقصرها، إذ كانت سرعان ما تشتعل وسريعاً ما تنطفئ، من دون أن يكون لها رسمٌ مرسومٌ تحاول بلوغه، مثلما فعلت «تمرّدات» الزمن الحاضر، حين سارعت ووضعت لنفسها هدفاً (إسقاط النظام)، الأمر الذي يقرّبها من الدعوة، التي يجب أن نقول إنها تُباينها من حيث إن الرسم الراهن أو الهدف الحاضر يتبدّى دلالياً عبْر مصطلحاتٍ سلبية (إسقاط النظام، ارحل ...)، في حين أن هدف الدعوة يترجم تقليداً، إلى شعارات وأفعالٍ إيجابية.

وإنما هو ردُّ فعلٍ مفرطٌ من جانب السلطات القائمة، ما جعل الحدث التافه يستحيل حدثاً مأسوياً، وجعل فتن البدء تستحيل شيئاً آخر مختلفاً نوعاً، وتقترب من نوع الدعوة. والرأي عندنا أن معنى الحدث، أو أكثر معانيه ودلالاته مواءمة، دارت وتكوَّنَت في هذه المواجهة الابتدائية بين المتمرّدين المتظاهرين وبين سلطات القمع.

إذا كانت المجتمعات العربية تستحقّ أن تعتبر العنصر الذي أطلق مساراً ثورياً فليس لأن بعض الديكتاتوريات سقط، فحدث كهذا لا يسعه أن يفضي إلّا إلى تغيير في الأشخاص أو إلى عملية تزيين للنظام لا أكثر

والأمر الثاني الذي يسترعي الانتباه، هو انبثاق الشبيبة المفاجئ الساحق كفاعل أوَّليٍّ ومحرِّك أوَّل. فهي، وليس «داعية من أهل البيت»، مَن أطلق النداء الأولي للتمرد، الذي ينـدّد بالدولة كدولة، وبعجْزها وانعدام فعاليتها. ففي تونس، كما في مصر أو في سوريا أو اليمن، أو سواها من البلدان، نزل الشبّان إلى الشارع، وكانوا رأس حربة الاحتجاج، على أساس ثلاثة مطالب: الكرامة، لاستنقاذ «الشعب»/ «المجتمع» من «وضع الصعلكة» الذي تكرّسه السلطات فيه، وبناء حيِّزٍ عمومي [أو فضاءٍ عمومي] حقيقي يُفضي إلى حرية التعبير، وإلى تعدّدية سياسية، واستخلاص سياسة أو وضع سياسة عدالة اجتماعية. وبفضل ذلك النداء تقوَّض «جدار الخوف»، وبهذا كانت الشبيبة تخترع نفسها كشبيبة ، أي كفئة اجتماعية جديدة[22].

وهكذا، فإن القراءة اللاحقة المتأخّرة للحدث الذي أطلق ما شاهدناه، تُظهِرُ أنه يندرج في نسيج سياسي

22 قبل اندلاع هذه الثورة كان هناك شبّان عرب، وليس شبيبة «عربية». لنأخذ المثال الذي يسوقه باتريك هيني Patrick Haenni في المقابلة التي أجرتها معه مجلة **Esprit** (ديسمبر - كانون الأول2011) «**التمردات العربية بعد سنة**». »محمد البرادعي وضع، متحالفاً مع الإخوان المسلمين، برنامجاً في خريف العام 2010 [أي قبل التغيّر الكبير ببضعة أشهر] أطلق عليه اسم» نقاط الإصلاح السبع»، وهو ضرب من عريضة ظُلامة أو ظلامات، مؤيّدة بحملة تواقيع. وكان أن خاض الإخوان المسلمون المعركة مع تنظيمهم كلّه، وتمكّنوا من جمع 700.000 توقيع. أمّا الشبّان الذين تحرّكوا كمستقلّين في معركة دعم البرادعي هذه، فجمعوا منفردين، وهم الذين لم يكن لهم وجود قبل ذلك بستة أشهر، 160.000 توقيع«. نلاحظ إذن، في رأي باتريك هايني، »أن ثمّة قدرة جديدة على التعبئة والاستنفار لدى الشبّان لم تكن متوفّرة قبل ذلك.«



بعيد عن الوجدان السياسي الإسلامي أو الوعي السياسي الإسلامي: فإحراق البوعزيزي نفسه ليس فعلاً من المألوف السياسي الإسلامي والسنن المألوفة في الإسلام – ولا حتى بالمعنى الحديث، من حيث إنه لم تسبقه أيّةُ مطلبية سياسية[23]. إنه فعل ظلامة يَتَّخذ دلالته ومعناه في الطلب أو المطالبة بـ«الاعتراف» الاجتماعي والسياسي، مطالبةٌ سارع الإسلام وحركاته المختلفة إلى تبنّيها وركوب قطارها فور انطلاقه. فالدعوة إلى التمرّد لم يجرِ إطلاقها باسم الإسلام، ولا من أجل تطبيقه على نحوٍ أفضل وسبيل أصحّ، وإن كان هذا «التمرّد» قد «استُرِد» وجرت «سرقته» أو «مصادرته»[24] على يد الإسلاميين. فقد لحق الإسلام بالتمرّد بعدما انطلق التمرّد، وهو لم يكن في أصله قطّ، ولا في منطلقه. بعضٌ قليل من الحداثة في نسيج التمرّدات التي هي ليست حديثة بالضرورة: بات بوُسع المسلمين أن يتعبّأوا ويستنفروا ويتمرّدوا من أجل شيءٍ آخر غير أشياء الإسلام، وليس باسم الإسلام وحده. دنيوية النداء، وقطيعته مع الماضي ومع الذاكرة ومع التاريخ، يمكن أن تؤدّي إلى تهميش الإسلام من حيث هو «ملهم تمرّد»، الدور الذي اضطلع به إلى حين قيام عصر القومية العربية، الذي هو عصر النهضة : النهضة التي أخذت منه هذا الدور، من دون أن تأخذه حقاً.

لم تكن التمرّدات في أساس الدينامية الإسلامية ولا كانت مصدرها، ذلك أن هذه الدينامية كانت قد بدأت قبل ذلك، أي ما بين العامين 1967 و1979 أي بين نكسة العام 1967 و«ثورة» إيران الإسلامية، وهي لم تكفّ مذّاك عن التغلغل في شعوب المنطقة وتطال مجتمعاتها

غير أن القطيعة لحقت بالسنن في نقطة رئيسة أخرى: الدور النسائي الفريد غير المسبوق، ولكن الفاضح في رأي كثيرين، حيث إن النساء ظهرن لأوّل مرّة في التاريخ العربي الإسلامي على مقدّمة المسرح العمومي الذي طالما كان، سُنَّةً وتقليداً، وقفاً على الرجال، بحيث إن نساء «التمرُّدات العربية» خرجن على وضعهنّ، وضع المرأة الخادم، وتظاهَرْن على نحوٍ جماهيري، ووزَّعْنَ المنشورات، ونِمْنَ في الخيم، وخطَبْنَ في الجمهور، وواجهْنَ القنابل المسيلة للدموع والهراوات والموت، وفتحن الطريق أمام صراعٍ طويل النفس من أجل تأكيد منزلتهِنَّ في الحياة العامةً.

وما زاد من نقمة المستنكرين وشعورهم بالفضيحة، هو أن «دور النساء القوي الذي لا يُنكَر، لم يقتصر على الشابات المثقفات الشغوفات بالتكنولوجيات الجديدة، بل شمل كذلك، والأتي، النساء الوافدات من المناطق الريفية والضواحي الشعبية، وذوات الأوضاع المتواضعة، واللاتي لعِبْنَ دوراً حاسماً في اندلاع التعبئات وكذلك في هيكلتها: لم يقْنَعْنَ بدور إنساني أو منزلي (أو خَدمَي) بل كُنَّ وسائل تسييس «الشعب»، يُسهِمن في تعميم الشعور الاحتجاجي على مجمل الطبقات الاجتماعية».

غير أن هذه «التمرّدات» تطعن كذلك في سُنَن تغيير السلالات الحاكمة – ولكن ليس في تغيير طبيعة السلطان – التي بدأت بها القبائل غير العربية عند منعطف القرنين الثاني عشر والثالث عشر، عندما كانت تعوز إحدى العصبيات الشوكة فتنطلق في الهجوم عليها. وهي تشهد أخيراً ضدّ الذاكرة المتأخّرة لصراعات الاستقلال الوطنية التي كانت عمل جسم متكوِّنٍ خارج «المجتمع»، كالجيش أو كحزب منظَّم، على غرار ما حدث في الحقبة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، في تركيا مصطفى كمال أتاتورك ومصر أحمد عرابي (1841-1911) وصولاً إلى دول الشرق الأوسط «الراديكالية» لما بعد هزيمة 1948 (الدول الناصرية، البعثية، القومية...) التي لجأت إلى الانقلابات العسكرية بدلاً من أيّ شيءٍ آخر.

تفتتح «التمرّدات العربية» الراهنة، بنمط تعبئتها الجديد، وبفعالياتها الجديدة وممثليها الجُدد (ولاسيّما الشبّان والنساء) وبغائيّتها، قطيعةً مع الماضي القريب والبعيد.

غير أن القطيعة ليست ثورة. ولكن دورة التظاهر – القمع، من المظاهرات المقموعة إلى الحوادث الدموية، ومن أيام الغضب إلى إطلاق الشرطة النار، ومن القتلى بالعيارات النارية إلى أيام الحداد الوطنية أو القومية، باشرت الانطلاق. وحدثت المعجزة؛ فالنداء الذي أطلقته الشبيبة تجسّد اجتماعياً، بحيث إن «الشعب» تمرّد! لكن مَن ذا الذي تمرّد؟ ما هذا «الشعب» الذي يريد وفاقاً لشعاره، إسقاط النظام؟ كيف يكون الانتقال من «الشعب الصعلوك» إلى «الشعب الثوري»؟ ذلك أنه إذا كانت الحركات النضالية هنا وهناك، والشبّان المنتشرون في كلّ

23 كما كان حال الرهبان البوذيّين في حرب فيتنام.

24 استعارة مجازية تكشف نوايا مطلقيها، وستكون لنا عودة إلى أسلمة هذا التمرّد.

مكان تقريباً، قد لعبوا دوراً حاسماً، إلّا أنّه يظلّ أن «الشعب» هو مَن قام بالثورة، فإنما هو نهوضه ما وضع أسس النظام موضع تساؤل.
ونستطيع القول، إذا ما تطلّعنا إلى الطريق الذي قطعه المتظاهرون، عبْر مطالبهم، أنهم تكوَّنوا كشعب وصاروا شعباً عبْر انفراجين مختلفين نوعياً. ففي الأيام الأولى للعصيان اقتصرت مطالب التظاهرات التي كانت لاتزال تحت تأثير «عصر الخوف»، على المطالبة بإصلاحات، بل إن أكثرها جرأةً وصل إلى حدّ المطالبة بإنهاء حالة الطوارئ. لكن سرعان ما تلى ذلك العصر، وفي أقلّ من أسبوعين، وكردّ فعل على ردّ الأنظمة المفرط، ثم وبخاصة، بسبب الاحتقار الذي تكنُّه هذه الأنظمة لشعبها، تلاه إذن عصرٌ آخر هو «عصرُ ما بعد الخوف»: لم تعد المطالب تصخب بالصراخ، وإنما تندّد أساساً بإنكار واقع الجور الاجتماعي ووجوده الذي تنكره الدولة وتجعل من الترهيب والرعب جوابها الوحيد على مطالبهم بالاعتراف بهم.في هذه اللحظة ظهر الشعب عندما قرر أن يبدأ النُّشوزَ والتمرُّدَ، وأن يكسر «جدار الخوف» وأن يصيح ويخترق صوته عنان السماء على أمل «إسقاط النظام»؛ آنئذٍ بدأ التمرّد يدوّي في الشوارع والساحات، لأن الشعب وجد مكانه فيه.
ولربما كان هذا الحدث أبرز سمات هذه التمرّدات كافة، ولعلّه هو ما يشكّل وحدتها (الأفقية) ويتيح الكلام عليها بصيغة المفرد. فإذ يعلن المتظاهرون رفضَهم الخضوع ويُظهِرونه في الشارع (المظاهرات)، أو على الساحة العمومية (الاعتصامات)، فإنهم حوّلوا الشوارع والساحات إلى مسرحٍ سياسي أُزيحَ منه أصحاب السلطان، الذين خُلِعوا رمزياً ومادياً: يبدو أن فعل التظاهر كان فاعلاً سياسياً قوياً بلور الإرادة المشتركة في الخلاص النهائي وأنشأها من لا شيء.
هذه الإرادة المشتركة هي أمرٌ غريب تماماً عن نمط تفكير دولنا، ممّا جعل أن المجابهة العسكرية أصبحت محتومة منذ أن غدا مستحيلاً انتزاع الاعتراف بالناس من الدولة بغير القوّة، بالنظر إلى أن الشعب هو بالنسبة إلى هذه الأنظمة شيء «خالٍ» - لا بمعنى الفراغ، ولا بمعنى عدم الانشغال، وإنما بمعنى محروم من... - وفي السياق الذي نحن في صدده هنا، بمعنى محروم من الصوت العمومي. إنه الكائن الذي لا صوت له.
إنها جدليّة السيّد والعبد بدأ لعبها منذ اللحظات الأولى من المجابهة التي ستنتهي بتمرّد، وبل بثورة! (سيكون لهذا الحديث صلة). نستطيع بطبيعة الحال أن نعزو التفاوتَ في الردّ، إلى الطبيعة الديكتاتورية للدول العربية. وإذا كان في ما نعزوه كثيرٌ من الصِحَّة، إلا أن ثمّة فوق ذلك شيئا آخر نوعياً يتصل بطبيعة هذا الضرب من النظام[25]، ويعود إلى طبيعة «العقد الاجتماعي» وبالتالي إلى نمط الديكتاتورية القائم. والحال أن بنود هذا العقد، التي فرضها انقلاب عسكري (الجمهوريات) أو أملتها قوّة السنن (الملكيات) يعود أبداً في الدول العربية إلى المعادلة التالية: السلم الأهلي في مقابل الخضوع، والخضوع يتضمَّن، كما في لعبة الدمى الروسية الشهيرة (من حيث إنها مشتملٌ بعضها على بعض) إقصاء الشعب واستبعاده عن المسرح العمومي، الذي هو «موقوف حصراً على أصحاب السلطان». الخضوع، وإلّا فالحرب الكلّية الشاملة التي لا تبقي ولا تذر؛ الخضوع أو الموت[26]. أفلم يصبح، الردُّ المفرط الذي لا تناسب فيه، الذي ردَّت به الدولة التي هي موضوع احتجاج المحتجّين، أفلم يصبح مذ ذاك، إذن، الردَّ الوحيد الممكن على أيّ احتجاج أو أيّ اعتراض، من حيث إن أيّ احتجاج مهما صغُر شأنه، يمثّل في نظر النظام انتهاكاً للعقد الاجتماعي، وبالتالي خيانة، فتنة، أو مؤامرة؟ أليس فشل استراتيجية الخضوع، السائد خلال حقبات السلم الأهلي، وإحباط هذه الاستراتيجية، وعدم نجاحها في تحقيق الإخضاع ـ الإقصاء - الاستبعاد للشعب، هو ما دفع السلطان إلى اعتماد استراتيجية التدمير، كما

كان للنساء الدور الفريد في الثورات العربية، فقد خرجن على وضعهنّ، وضع المرأة - الخادم، وتظاهرن على نحو جماهيري ووزّعن المنشورات، ونمن في الخيم، وخطبن في الجمهور وفتحن الطريق أمام صراع طويل لتوكيد منزلتهنّ في الحياة العامة

25 ما بعد استعماري، مواريثي أو توريثي (كما أشاع ذلك الإخوان المصريون في آخر عهد مبارك)، أوليغاركي (الأسرة القبيلة العشيرة، الهيئات السابقة على الحداثة، إلخ.) ديكتاتوري، ريعي، أمني، نهَّاب ... لكي نكتفي بذكر بعض سماته المرموقة.

26 المنفى هو ضربٌ من الموت الرمزي، فالمنفيّ في نظر المجتمع، هو شخص لم يعد له وجود.



حدث في اليمن والبحرين وسوريا وليبيا؟[27]
السؤال الوحيد الذي يطرح نفسه على الشعوب المحلّية التي باشرت التمرّد، إزاء سلطان لا تعيقه أيّة رقابة، وليس له من ناصحٍ ولا من مرجعية إلا نفسه، وليس له أن يؤدّي الحسابَ لأحد، ويعتبر كلّ نقد ولو لم يتفوّه به صاحبه، تمرّداً، هو سؤال بطل شكسبير في هاملت: «أن تكون أو لا تكون»، فهم في وضعٍ يمكن توصيفه - إذا ما استعرنا بعض المصطلحات الأرسطية - بالموت بـ«القوة» يحشرهم فيه سيف مسلّط يحمل الموت بالفعل. فالصعلكة، بغَضِّ النظر عمّا ينشده الشنفرى أو يذهب إليه تأبط شراً، هي هذا.

5 - حدثٌ لا تسمية له حالياً!

عودة إلى سؤال المبتدأ: ما الذي حدث في العام 2011 الطويل؟[28] إذا كان ما شهدناه ليس بـ»ثورة»، من وجهة نظر الحداثة الغربية، لأنه لا يستجيب لشرط القطيعة المفارقة أو المتسامية الكانطي، فماذا تراه يكون في منظور تاريخ الشعوب الأهلية أو المحلية؟

افتتحت هذه «التمرّدات» عصراً جديداً فيما عنى تعريف السلطة والسلطان في الإسلام؛ ولا يزال من الصعب حالياً التنبؤ بما إذا كان ذلك سيفضي إلى قيام توازن جديد أو إلى حقبة متطاولة من الفوضى أو إلى عودة القديم إلى قدمه

يبدو لنا أن انبعاث العامة وبروزها كشعب، هو من بين كافة القطيعات، القطيعةُ الحقّ؛ فهي التي «توشك» أن تصنع الحدث. فحين يصبح الشعب فاعلاً سياسياً، تحدث القطيعة مع ذاكرة الشعوب الأهلية (أو المحلية) الطويلة الوحيدةُ الفريدة. ويقيناً أن «الشعب» شارك في دعوات الأزمنة الممتدة بين القرنين السادس والثاني عشر، ولكنه لم يشارك في قيادتها، أي في القيادة الي كان يتعبّأ تحت إمرتها، ولكن لحساب آخرين، قانعاً باتّباع الحركة التي يأمر بها هؤلاء الآخرون. كان مستبعداً بالكامل من المسرح السياسي في زمن العصبيات التي كانت تبحث عن البأس والجبروت، فيما بين القرنين الحادي عشر والتاسع عشر. بلى! لقد عاود الصلة بميراث الدعوة إبّان صراعات التحرّر القومي والانعتاق الوطني وكفاحاتهما، ولكن كتابع دائماً وغير متبوع. لكنّه عاد مجدّداً، عند منعطف أكتوبر (تشرين الأول) 1973، والقطيعة العميقة التي حدثت بين الدول وبين مجتمعاتها، ليجد نفسه مجدّداً في المنزلة الموروثة من سنن القرون الخوالي (القرن الحادي عشر ــ التاسع عشر)، أي مستبعَداً من المسرح السياسي. لهذا فإن ميزة العام 2011 الاستثنائية الفريدة هي أن العامة / الشعب، وجدت نفسها، ، وللمرّة الأولى في ذاكرة هذه الأصقاع، تدير « قومتها» بنفسها.

غير أن هذه القطيعة لم تُلهِب المجتمع (أو المجتمعات) بكُلّها وجميعها. وهذا ما يستثني عصيان الإسلاميين بطبيعة الحال، من حيث إن الإسلاميين يسعون إلى إعادة السيطرة، أو معاودة إنتاجها، كما هي حال أنصار السلطان القائم من شبّيحة وميليشيات.

وهكذا، فإن التمرّدات العربية التي بدأت في كانون الأول (ديسمبر) 2010، شهدت مختلف القوى الإسلامية وهي تنبعث لتحتلَّ مقدمة المسرح: فالتمردات الشعبية والسياسية ضدّ الأنظمة السلطوية ــ التي احتلَّت الشوارع والساحات العامة، من منتصف كانون الأول (ديسمبر) 2010، إلى خريف 2011 ــ خلفها صعود «الإسلاميين» في نسختهم السياسية (2011 و2012 و2013: الإخوان المسلمون وسواهم) أو عقبتها نسختهم الجهادية (2012-2013، من التكفيريين والآخرين).

ولا بدّ لنا من أن نشير هنا إلى نقطتين يمكن أن تكونا مصدراً لسوء التفاهم كما يُقال. الأولى، هي أنه إذا كان الإسلاميون قد اغتنموا الفرصة التي أتاحها لهم تحرير الحيِّز السياسي أو الفضاء السياسي كما يُقال اليوم، الذي أفضت إليه التمرّدات، إلا أنها ــ أي التمرّدات ــ لم تكن في أساس الدينامية الإسلامية ولا كانت مصدرها. ذلك أن هذه الدينامية كانت قد بدأت قبل ذلك، أي ما بين العامين 1967 و1979، أي بين نكسة العام 1967 و»ثورة» إيران الإسلامية، وهي لم تكفّ مذّاك عن التغلغل في شعوب المنطقة وتطال مجتمعاتها. وأمّا النقطة الثانية، فهي أن دينامية الإسلام ليست ثمرة مؤامرة (إقليمية أو دولية أو كونية...) وإنما هي نتيجة رسوخ الإسلام وتوطُّدِه في المجتمعات الإسلامية، التي ترى في الإسلام (الإيديولوجية الإسلامية كما يقول المحدَثون) ليس مجرّد إيديولوجيا بين إيديولوجيات أخرى، من حيث إنها تستمدُّ قوَّتها

---

27 ولا نظنّ أن الديكتاتوريّتين التونسية والمصرية تشكّل استثناء. أو لنقل إنهما أُخِذتا على حين غرّة، وحال برق التمرّد ورعيده،دونهما ودون تفعيل قدراتهما التدميرية.

28 طويلة، لأنها بدأت في ديسمبر (كانون الأول) 2010.

من التواصل القائم بين الدين والإسلامية الشديدة التي تتّصف بها المجتمعات المسلمة، من حيث إنّها لم تشهد قطيعة أنثروبولوجية، كما حدث للمجتمعات الأوروبية في لحظة الحداثة، فلم يحدث «خروجٌ» ما من الإسلام أو عليه؛ فـ«عودة التديّن أو الشيء الديني» ليس في هذا المنظار سوى تعبير غير موفّق بتاتاً، وغير مطابق إطلاقاً، لأنه يتناسى أن الإسلام لم يكن غائباً قط عن هذه المجتمعات لكي يعود إليها. غير أن الجديد الآن، هو أن السجالات والنقاشات التي تجتاح وتعمُّ الإسلام، هي سجال ونقاش شعبي بات يدور داخل المجتمع / المجتمعات الإسلامية: إنه لم يعد سجالاً وَقفاً على النخبة من أهل المعرفة، أو من أصحاب السلطان، كما كانت الحال في عصر النهضة، وإنما أصبح سجالاً داخل المجتمع، وبات عبْر عملية «التمرّدات»، «حقاً» من حقوق أيّ إنسانٍ، كائناً من كان؛ وثمّة في تكاثر «مصادر تفسير «الشريعة وأصول تأويلها، صورة عن هذه «الدنيوية / الديموقراطية[29]».

يبقى أنه إذا كانت المجتمعات «العربية» تستحقّ أن تعتبر العنصر الذي أطلق مساراً ثورياً، فليس لأن بعض الديكتاتوريات سقطت: فمثل هذا الحدث لا يسعه أن يفضي إلا إلى تغيير في الأشخاص أو إلى عملية «تزيين» للنظام، لا أكثر. لكن هذه «التمرّدات» افتتحت، ولا ريب، عصراً جديداً فيما عنى تعريف السلطة والسلطان في الإسلام؛ بحيث إنه لا يزال من الصعب حالياً التنبّوء بما إذا كان ذلك سيفضي إلى قيام توازن جديد، أو إلى حقبة متطاولة من الفوضى، أو إلى عودة القديم إلى قدمه.

وإذا كان من المعروف بأن وضعاً يمكن أن يكون ثورياً، من دون أن يفضي إلى ثورة، فذلك لأن الثورة هي فعل زمانٍ وديمومة. فتمرداتٌ بلا غد، لا تصنع ثورة، بل إنها لا تكاد تصنع فتنة. أما اذا وقعت واقعة الثورة، فإن «ما ولّى يمضي ولا يعود»، ويسجّل نهاية زمن.. «زمنٌ أُغرِقَ في المجهول لإيجاد زمانٍ جديد» (كما يقول بودلير). وإذا ما أفلحت التمرّدات في التسلُّل إلى عقد اجتماعي جديد، عبر صياغة دساتير جديدة، فإنها تكون قد بدأت ثورة، ربما كانت ثورة غير حديثة، لكن العامة / الشعب تستحيل فيها إلى جسم سياسي مستقلّ، وتحتل مكانةً راجحة، ولو متقلقلة، على مسرح السلطان: جسم «خاضع للغير» في علاقته بالإلهي، و«مستقلٌّ بذاته»[30] على المسرح العمومي، الذي ينجب اختراعه هو الآخر؟

29 بمعنى الاستقلال عن القداسة والحيدة عنها.

30 نستعير مصطلح عمانوئيل كانط، في **ما التنوير، وما عصر الأنوار؟ (Qu'est-ce que les Lumières ?)**.

الباب الثالث



صعود الإسلام السياسي
أعاق حركات التغيير العربية

د. رضوان السيّد

«إن العرب باقون، وكذلك دولتهم وأحلامهم».. هذا ما يخلص إليه المفكّر د. رضوان السيّد في مبحثه أدناه، والذي يتناول فيه، بالمعلومة التاريخية المتسلسلة والتحليل، والاستنتاج، أبرز محطّات مسار ما أصطلح عليه بـ«الربيع العربي»، والذي أطلقه شبّان عرب متعلمون و مسالمون، أرادوا حراكاً تغييرياً غير مسبوق في الوطن العربي، وانضم إليهم جمهور عريض وشاسع، منظّم وغير منظّم، فاتحين بذلك إمكانيات هائلة للانعتاق وصنع الجديد.

ويرى د. السيّد أن التغيير في اتجاه الدولة الوطنية ذات الحكم الرشيد ضرورة مطلقة في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخنا، وهذا هو الباب الذي انفتح باتجاه تلك الدولة، في حراك التغيير العربي السائد، على الرغم من كل المعوّقات والتعقيدات والإرباكات الحاصلة.

وأحوال الدولة الوطنية العربية المنشودة هذه لن تستقيم إلا إذا كان من ضمن عناوين الإصلاح السياسي الكبرى المطروحة، اعتبار المؤسسة العسكرية أو الجيش، هو جيش الدولة والوطن، وذلك على غرار السائد في معظم دول العالم.

أولاً: حركات التغيير ومراحل التحوّل

اعتاد «المؤرّخون» لحركات التغيير العربي (2011-2014) على التقرير أنها مرّت بأربع مراحل: **مرحلة الانطلاق (2011-2012):** وقد تميّزت بأنّ القائمين فيها وعليها هُم من الشبّان الداعين للتغيير السلمي، والرافعين لشعارات إسقاط النظام، وإقامة أنظمة للمشاركة الوطنية الديمقراطية، ومكافحة الفساد، ورعاية الحرّيات والحقوق الأساسية، والعدالة الاجتماعية. وقد شملت هذه الانطلاقة خمس دولٍ عربية هي تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية. وتجاوبت معها تحرّكاتٌ شعبيةٌ حملت مطالب مشابهة في دولٍ مثل المغرب والعراق والسودان والجزائر وموريتانيا وعُمان والبحرين. وكان من نتائج مرحلة الانطلاقة هذه سقوط الرؤساء في أربعٍ من تلك الدول هي: تونس ومصر وليبيا واليمن. وشهدت المرحلة اتجاهاً غلاّباً للبدء بإقامة أنظمةٍ جديدةٍ على أساس التداول على السلطة ومن خلال كتابة الدساتير أو تعديلها، وإجراء الانتخابات النيابية. أمّا **المرحلة الثانية** (2012) فتميّزت في هذه الفترة القصيرة بظاهرتين: صعود قوى الإسلام السياسي من جهة، واندلاع الصراع المسلَّح بين الثائرين وقوّات الأنظمة الصامدة من جهةٍ ثانية.

المرحلة الثالثة (2013-2014) تميّزت باشتداد التدخّل الخارجي السياسي والعسكري وأهمّ المتدخّلين إيران وتركيا وباتجاهاتٍ متضاربة. فقد تدخّلت إيران في سورية والعراق واليمن والبحرين. وتدخّلت تركيا بشكلين: سياسي، باحتضان حركات الإسلام السياسي في بلدانٍ عربية عدّة، وعسكري، بدعم القوى السياسية والمسلَّحة في سورية في مواجهة النظام الذي تدعمه إيران.

وتتميّز **المرحلة الرابعة** (2014-) والتي ما تزال مستمرّةً بانتشار العنف المسلَّح باسم الإسلام في بلدان عدّة، وبخاصةٍ في سورية والعراق واليمن وليبيا، وغلبة مسألة مكافحة الإرهاب على كلّ ما عداها. وهذه المرحلة هي التي عادت فيها الولايات المتحدة عسكرياً إلى المشهد بداعي مكافحة الإرهاب الذي اتخذ ويتخذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) رمزاً له.



إنّ أهمَّ عقبتين واجههما الانطلاق التغييري إذن هما: ظهور الإسلام السياسي وعودة الجهادي- والتدخل العسكري الإيراني. ولا بدّ من التفصيل بعض الشيء في هذين العاملين بسبب الآثار الحاضرة والمستقبلية التي ستترتب عنهما. فبالنسبة إلى الإسلام السياسي، تبدو الآثار السلبية والمعرقِلة في قوّة التنظيمات، وقوّة الفكرة، والجماهيرية المعتبَرة. فقد نجح الإسلاميون هؤلاء في انتخاباتٍ حرّة. وهذا يعني انقساماً اجتماعياً وثقافياً معتبَراً. ثم إنّ القيم التي حرّكت شباب التغيير هي القيم والممارسات العصرية؛ باعتبار انتمائهم إلى حاضر العالم في الاجتماع والثقافة السياسية. بينما تقوم الأُطروحة الإحيائية المتصدّية لشباب التغيير على مقولة الدولة الإسلامية التي تطبِّق الشريعة. ففي حين أراد شبّان التغيير الانضمام إلى الدولة العصرية وقيمها، نشر الإسلاميون وهماً استجاب له جزءٌ من الجمهور باعتبار أنّ الشرعية لا تُستعادُ بإقامة أنظمةٍ للحكم الرشيد؛ بل بالأمانة للمعتقد الذي طوّروهُ لعقود عدّة والقائل بأنّ الشرعية العميقة لا تستعادُ إلاّ بإقامة دولةٍ إسلاميةٍ تطبّق الشريعة!

> **جرت خلال العقود الستّة الفائتة تحوّلات مفاهيميّة كبرى بشأن «ثوابت الدين»، في طليعتها اعتبار النظام السياسي ركناً من أركان الدين، وبالطبع فإن تنظيم الإخوان اعتبر نفسه في هذه الحال البؤرة الباقية للشرعية فصار وصوله للسلطة ضرورياً في رأي محازبيه**

ثانياً: وقفةٌ للتأمّل في الأسباب والقوى

من الواضح أنّ فكرة التغيير تُعاني اليوم من تراجُعٍ شديد. ولا يقتصر هذا التراجع في الفكرة على البلدان الأربعة أو الخمسة التي قامت فيها أو انطلقت منها الحركات التغييرية؛ بل تشمل سائر أنحاء الوطن العربي. ويوردُ المراقبون لذلك أسباباً متعدّدةً أهمُّها الاضطراب الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. وإذا قيل إنّ هذا الأمر معروفٌ عن الثورات في سائر أنحاء العالم، فإنّ بعض أساتذة الجامعات يجيبون بأنّنا اليومَ في مرحلةٍ عالميةٍ جديدة. وهي مرحلةٌ تتّسم بتسارُع التطوّرات. فحتى العنف لا يستمرُّ طويلاً، ويؤول إلى سكونٍ أو إلى خرابٍ كامل أو ما صار يُعرَف بالدول الفاشلة. أمّا في البلدان العربية فالذي حصل ويحصل هو نوعٌ من المُراوحة القاتلة، تجعل من الفكرة التغييرية (باتجاه الأفضل بالطبع) فكرةً ممجوجةً أو غير راجحةٍ في الأمد المنظور على الأقلّ. ويعيد آخرون هذا التراجع في الحماس للتغيير إلى أسبابٍ بنيويةٍ في المجتمعات العربية، من مثل أنّ الذين أقبلوا على التظاهُر كانوا قشرةً رقيقةً من أهل الحراك المدني العارفين بأساليب التواصُل الاجتماعي الحديثة. أمّا معظمُ الذين انضمّوا بعد أيام الحراك الأُولى فهم من الريفيين الآتين من مدن الصفيح، ومن العاطلين عن العمل، والحرافيش بلغة المصريين. وهؤلاء لا يمثّلون قوى فاعلة في المجتمعات الحديثة، ولا يستطيعون صياغة مطالب محدّدة. ثم جاء الإسلاميون (الإخوان)، وهؤلاء حزبيون منظّمون من ذوي الثقافة المتوسطة، وهم يأتمرون بأوامر قياداتهم الحزبية. ويضاف إلى ذلك أنّ فريقاً وازناً من الإسلاميين وهم السلفيون كانوا مفتّتين في تنظيماتٍ صغيرة لا تملك وعياً مدنياً أو خبرات سابقة في العمل السياسي؛ بل كان همُّهم فرض أفكارهم وسلوكاتهم الخاصة على المجتمع. وبالطبع فهم يملكون وعياً تغييرياً، لكنّه وعيٌ آخر غير وعي أهل الحراك المدني أو الإخواني. ويذهب فريقٌ ثالثٌ أو رابع إلى القول **بالمؤامرة**. فصحيحٌ أنّ التغيير كانت له أسبابُهُ الموضوعية والتاريخية، لكنّ القوى المستقرّة في الأنظمة من أصحاب المصالح، والقوى الأُخرى الخارجية، دخلت الساحات في وقتٍ مبكر، وعلى أهل الحراك المدني، كما على أهل الحراك الإسلامي. وكان المقصود بذلك الدفع باتجاه الفوضى وفقد الاتجاه، أو باتجاه التخويف من سيطرة الإسلاميين، إخواناً وسلفيين وعامةً تملك أهدافاً قريبةً وفئوية. فلنستعرض القوى والأسباب:

أ.شباب الحراك المدني

باستثناء سورية، فإنّ الانطلاقة الأولى لحركات التغيير قامت بها فئاتٌ من الشبّان المدنيّين المدينيّين، ذوي الثقافة الحديثة. وقد تميّزوا بالإصرار على الحراك السلمي، وعلى إحلال أنظمة ديمقراطية محلَّ النظام القائم. وصحيحٌ أنهم ما كانوا كثيري العدد(بمعنى أنهم في ذروة تحرّكاتهم الاحتشادية والاحتجاجية ما تجاوزوا نسبة الـ 10 % من مجتمع الراشدين في المدن)، لكنّهم سيطروا على الساحات



واستحسان العالم ووسائل الإعلام. وسرعان ما حصلوا على تأييد ودعم أو مشاركة فئات أُخرى من الطبقات الوسطى الأكبر سنّاً. وعلى الرغم من دخول الإسلاميين على الحراك بعد الأيام أو الأسابيع الأولى، فإنّ أولئك الشبّان ظلّوا هم الذين يحدّدون طابع الحراك وشعاراته وأهدافه، وبخاصةٍ في تونس ومصر واليمن. وقد نجحوا بسِلميّتهم ووضوح شعاراتهم وأهدافهم في إرغام النظام على عدم استخدام العنف المفرط ضدَّهم. بيد أنّ محنتهم بدأت عشيّة تنحّي الرؤساء كما بعد تنحّيهم: كيف يتعاملون مع القوّات المسلّحة، وما هي الآليات والخطوات التي ينبغي السير فيها في المرحلة الانتقالية؟ وهنا برزت لديهم مشكلاتٌ ذات أَوجُهٍ متعدّدة. فالحراك المدني هو حراكٌ غير حزبي ولا يتمتّع إلاّ بدرجاتٍ دُنيا من التنظيم؛ بمعنى أنه لا يملك قيادةً واحدةً أو جماعية، كما لا يملك شخصيات كارزماتية. وما زلنا نركّز على تونس ومصر واليمن، لنعودَ بعد ذلك إلى سورية وليبيا.

في تونس نحّى الجيش نفسَه من البداية، بل وأرغم القوّات الأمنية على الاختفاء من الشوارع. ولذلك صار الهمّ هو المسار أو الخطوات التي ينبغي الوصول من خلالها إلى التغيير المنشود. وهنا دخلت على الحراك في تونس الأحزاب أو الشخصيات الحزبية والنقابية المنظّمة. فكانت هناك انتخاباتٌ فاز فيها الإسلاميون، لكنّهم لم يحكموا بمفردهم. وعندما حدثت أزمةٌ مع شبّان الأحزاب والحركات المدنية الأُخرى بسبب التحالف الحكومي الذي تزعّمه الإسلاميون، تردّد الغنّوشي وحزب غالبيته في الموافقة على حكومة تكنوقراط، ثم وافقوا. ولذلك جرت كتابةُ الدستور والاستفتاء عليه بسلاسةٍ وتوافُق، وهم يذهبون إلى انتخاباتٍ عامةٍ للانتهاء من المرحلة الانتقالية، والدخول في النظام الديمقراطي الجديد، والجمهورية الثانية بالكامل. وهكذا، وعلى الرغم من وجود الإسلاميين القوي في الشارع، وفي المجلس الوطني الانتقالي، ظلَّ الشبّان المدنيّون، وظلّت الأحزاب والحركات المدنية والنقابات ذات قدرةٍ فائقةٍ على تحديد المراحل والمفاصل. ثم إنّ البورقيبيّين تغلبوا أخيراً على النهضويّين في الانتخابات! لماذا حدث هذا " النجاح" إذا صحَّ التعبير؟ حدث لأسباب عدّة: ارتفاع نسبة التعليم الحديث، وبنى الدولة ومؤسّساتها المُجْمَع عليها، والطبقة السياسية المحترفة، وحياد الجيش والقوى الأمنية، واعتدال الإسلاميين(حركة النهضة) في الأطروحات والممارسات.

أمّا الشبّان المدنيّون في مصر، فقد عانوا من مسألةٍ أولى وأوّلية وهي الحضور القوي للجيش أو المجلس العسكري الأعلى، والذي ما استطاعوا التلاؤم والتعامُل معه بسلاسة. فالجيش هو الذي نحّى مبارك، وهو الذي منع النظام من المقاومة أو الإسراف في استخدام العنف. وبسبب ذلك فقد كسب شعبيةً لدى المصريين (المحبّين للاستقرار والانتظام) ربما أكثر من الشبّان المدنيّين، الذي اختلفوا على البرنامج المستهدَف، وانتهى بهم الأمر إلى مواجهة الجيش من خلال الاعتصامات والهجوم على رموز الدولة والنظام. وفي جولات الكرّ والفرّ التي استمرّت شهوراً، كان الإخوان قد دخلوا على الخطّ، واستطاع ممثّلوهم ومناصروهم تحديد "الأجندا" أو البرنامج الانتقالي: أجروا استفتاءً على تعديلات للدستور العام 1971 صوَّروا فيها أنّ الأمر هو معركةٌ بين الإسلام والعلمانية، ثم مضوا إلى انتخاباتٍ نيابية، ورئاسية، في سرعة الصاروخ؛ بينما كان الشبّان أو أقسام منهم ما تزال منهمكةً في مصارعة الجيش، فاقدين الشرعية التي حصل عليها الإسلاميون في الانتخابات. وعلى الرغم من أنّ الإخوان المصريين (بعكس التونسيين) أصرُّوا على الاستئثار بكلّ شيء، ثم نحّوا الجيش عن الساحة السياسية، فإنّ الشبّان المدنيين ما استطاعوا استعادة حيويّاتهم في الشارع؛ فصارت المراحل كلُّها هجينةً تعتمد التسْويات على كلّ شيء بين الجيش والإخوان بل والقوى القديمة. والطريف أنه عندما ضاق المصريون (ومن ضمنهم الشبّان) ذرعاً باستئثار الإخوان، وعدم كفاءتهم في إدارة الدولة، وتمثيل دور مصر في المحيط والعالم، فإنهم ما عادوا إلى الحركات الشابّة لثورة 25 يناير، بل عادوا إلى الجيش الذي نحّى مرسي كما نحّى مبارك من قبل. واليوم ما عاد كثيرون يتحدّثون عن

لا علاقة للإخوان بقيم الحراك الشبابي وممارساته وشعاراته، ولا حجّة لهم إلّا الشعبية التي ظهرت لهم في الانتخابات والاستفتاءات بعد 25 يناير2011 وقد مكّنتهم صلابة تنظيمهم من الاستمرار في التظاهرات والاحتجاجات بعد أكثر من عام من عزل مرسي



ثورة 25 يناير 2011، بل عن ثورة 30 يونيو 2013! لماذا لم يحدث في مصر ما حدث في تونس؟ المدنيون المتعلّمون في مصر أكثر كثافةً بكثيرٍ من نظرائهم في تونس. وقد وصلوا إلى مليونيّاتٍ في الشارع. لكنّ المزاج المصري أكثر محافظةً، وأكثر خوفاً على الدولة والنظام. ثم إنّ القوى المدنية والأحزاب السياسية والنقابات ثبت أنها ضعيفةٌ في مصر. وهي ما وقفت حقّاً مع الشبّان التغييريّين إلاّ في مواجهة مبارك؛ فلمّا سقط انصرفت للجيش، بل وانصرف بعضها للإخوان. وقد شكّلت الأحزاب جبهة الإنقاذ الوطني لمواجهة الإخوان؛ لكنّ الشبّان المدنيين ما تحمسوا لها. وعندما آذنت شمس الإخوان بالمغيب، عاون الشبّان المدنيون الجيش في ذلك، لكنّهم لم يحظوا بشيءٍ حتّى الآن في الحكومة والإدارة، وقد لا يحظون بشيءٍ أيضاً في الانتخابات المقبلة.

ثمّة إجماع على اعتبار الدستور التونسي هو أفضل الدساتير العربية بعد الثورات، وقد اشتهر عن الغنّوشي أنه وجّه انتقاداً شديداً لإخوان مصر على استئثارهم وافتقادهم للحكمة والكفاءة في تجربتهم الأولى في إدارة الشأن العام

هل انتهى أمر الحِراك المدني المصري عند هذا الحدّ؟ لا لم ينتهِ بالطبع. لكنّ المستقبل القريب لا يبدو واعداً. فبعض شباب الحراك هم اليوم في السجن، لمخالفتهم قانون التظاهر. ولا يتعلّق الأمر الآن بمدى كفاءتهم، أو بأنهم ما استطاعوا تنظيم أنفسهم في أحزابٍ فاعلة، بل بسبب العنفين السياسي والإرهابي المنتشرين في البلاد. وهاتان ظاهرتان تزيدان من تشبّث عامة المصريين بالجيش والأمن، وهما رمزا الدولة والاستقرار.

ولنمضِ إلى اليمن السعيد. وهذا الوصف ليس ساخراً كما يبدو للوهلة الأولى. فقد انطلق الحراك الشبابي السلمي بمئات الآلاف في 18 مدينة يمنية. وكما هو معروفٌ فإنّ ذلك الحراك الزاخر منع الرئيس علي عبد الله صالح من استخدام الجيش والأمن بكثافة. وللخشية على الاستقرار في الجزيرة، وموقع اليمن الحسّاس، فإنّ مجلس التعاون الخليجي تقدّم بمبادرةٍ حظيت بدعمٍ وقرارٍ دولي، أفضى إلى تنحية الرئيس صالح عن الحكم (وليس عن السلطة) بضماناتٍ قانونية. وجرى انتخاب رئيس مؤقّت والدخول في مرحلةٍ انتقالية من بنودها حوارٌ وطنيٌّ شاملٌ تشارك فيه كلّ القوى السياسية والمجتمعية. واستطاع المشاركون في الحوار(ومن ضمنهم الحوثيون) الوصول إلى صيغةٍ جديدةٍ للدولة والنظام على أُسُسٍ ديمقراطية، وطابع فيدرالي للدولة. بيد أنّ الرئيس صالح الذي راهن على فشل الحوار والعودة للسلطة بطريقةٍ ما، وقبل تنفيذ مقرّرات الحوار والمضيّ إلى الانتخابات، لجأ للتحالُف مع الحوثيين، ومكّنهم من طريق تحييد الجيش والأمن (وقد بقيت له سيطرة عليهما قبل إعادة هيكلتهما) من احتلال محافظة عَمران ثم صنعاء والمدن اليمنية الأُخرى في الشمال والتي كانت ثائرةً عليه. لقد اعتبر الرئيس السابق أنّ الصبر حتى الانتخابات، يعني انتصاراً لخصومه من حزب الإصلاح، والحزب الاشتراكي، وآل الأحمر الذين اتهمهم بمحاولة اغتياله. وقد أمسك الحوثيّون بمفاصل الدولة المركزية حتى الآن من دون تدخّل من الجيش والأمن! وهم يسعَون بعد الاستيلاء على شمال اليمن، إلى التمدّد باتجاه وسطها وجنوبها. وما واجههم حتى الآن غير تنظيم القاعدة، وبعض قبائل وسط اليمن.

أين هم شبّان الحراك المدني اليمني؟ ولماذا لم ينزلوا إلى الساحات التي كانوا فيها لأكثر من عام والتي يتمركز فيها الحوثيّون اليوم؟ يقول البعض إنهم غير مسلّحين، ويخشَون المذابح. ويقول البعض الآخر إنهم كانوا إخواناً مستترين، وهو ما يزعمه علي عبد الله صالح. والصحيح أنّ الحروب الأهلية تضرب الحراكات المدنية، وهو الذي يبدو أنّ اليمن مقبلةٌ عليه الآن. ويقال أيضاً إنّ النخبة السياسية اليمنية فاسدة، وصالح بالغ في سياسة القوّة في الأجهزة التي أنشأها على مدى ثلاثةٍ وثلاثين عاماً. لكنّ الأمر الصاعق هذا والذي أفضى إلى غياب الدولة تماماً، يبقى شديد الغموض.

ولنصلْ إلى ليبيا فسورية. كان الحراك المدني الليبي في بنغازي قصير العمر. فقد واجهه القذافي وأولاده بالعنف المفرط منذ البداية. ولأنّ العالم كلّه كان وقتها مذهولاً بانطلاق الثورات العربية وانتصارها في تونس ومصر فاليمن، فقد جرى اتخاذ قرار دولي بالتدخّل في ليبيا لحماية المدنيين. وما نزلت القوّات الأطلسية إلى الأرض، بل إنها ضربت بقوّةٍ كتائب القذافي بالطائرات، وقامت الحركات الشعبية المسلّحة على الأرض بتحرير البلاد جزءاً جزءاً. وعلى الرغم من كثرة السلاح والمسلّحين،



فقد تشكّلت حكومـات، وجـرت انتخابـات وانتخابـات. لكنْ عندما يئِس المصراتيون والإسلاميون من إمكان السيطرة على البلاد بالانتخابات، فإنهم لجأوا للسيطرة على غرب ليبيا بالسلاح بما في ذلك طرابلس. أمّا في شرق ليبيا فقد تقدّم مسلّحو القاعدة وأنصار الشريعة، وتقاتل اليومَ على كلّ الجبهات قوّات الجيش الليبي أو بقاياه والتي انحازت لمجلس النـوّاب المنتخَب. ويُقال إنّ تلك القوّات تحقّق تقدّماً، إنما من دون حوارٍ وتوافقٍ يبدوان بعيدين الآن (الجزائر مع مسلّحي الغرب، ومصر مع مسلّحي الشرق)؛ تبقى ليبيا مهدَّدةً بالتقسيم، مثل اليمن وأكثر! أين هو الحراك المدني الليبي؟ هناك انقسامٌ قبلي وجهوي. لكنّ الأكثرية تدعم بقاء ليبيا موحَّدة. ولا أحد يفكّر بالعودة إلى نظام القذافي بعد القذافي! وقد أثبت الليبيون قدرةً معتبرةً على إجراء انتخابات حرّة، وعلى إقامة توازن بين القبائل والمناطق. وما لم تجمعه السياسة يجمعه النفط، ومصالح أوروبا في استقرار ليبيا.

والأمر في سورية أكثر تعقيداً، لكنّه أكثر وضوحاً. فقد انطلق الحراك المدني أواسط (مارس) آذار العام 2011. وظلَّ سلميّاً في أكثر المدن والأرياف، باستثناء دمشق وحلب اللتين لم تشهدا حركات احتجاجية زاخرة. وقد صبر السوريون على عنف النظام المفرط، ومحاولاته للتفرقة الطائفية. وفي أواخر العام 2012 وأوائل العام 2013 كان معظم الريف السوري والمدن الصغيرة في ما بين الحدود التركية واللبنانية والعراقية قد وقع بأيدي الثائرين والذين بدأ التسلّح ينتشر بينهم ويتذرّرون في تنظيماتٍ تحمل في معظمها عناوين إسلامية. وما كانت قيادات الثورة السياسية في الخارج أكثر توفيقاً من المجلس الوطني إلى الائتلاف. وقد قلتُ إنّ المشهد السوري ظلَّ أكثر وضوحاً، لأنه منذ البداية، دعم الروس والإيرانيّون نظام الأسد بقوّة، وحمى الروس النظام في مجلس الأمن على الرغم من استخدام الكيماوي ضدّ المدنيين. وسارع الإيرانيون لإرسال الميليشيات الشيعية بعشرات الآلاف من لبنان والعراق لمقاتلة الشعب السوري إلى جانب بقايا جيش الأسد. وقد دعم الأتراك والقطريون والسعوديون الثورة السورية، إنما من دون تنسيقٍ فيما بينهم. بينما ظلّت الولايات المتحدة والدول الغربية على الحياد باستثناء المساعدات الإنسانية. وقد أرغم عنف النظام ملايين السوريين على مغادرة مساكنهم في الداخل وإلى الخارج. ويبلغ عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار والخارج الخمسة ملايين. أما في الداخل فإنّ المهجَّرين يزيدون على السبعة ملايين. وهناك ربع مليون قتيل، وثلاثمائة ألف معتقل. وقد تدخّل الأميركيون أخيراً في سورية ضدّ داعش لكنْ ليس ضدّ النظام. وما تدخّلت إيران في سورية فقط، بل تدخّلت بعد حركات التغيير في كلّ مكانٍ لحماية مناطق نفوذها أو خلق مناطق نفوذ جديدة في مثل العراق ولبنان واليمن والبحرين. أين الحراك المدني السوري؟ عنف النظام الهائل حال ويحول دون وجود معارضةٍ داخلية. ويتحدّث البعض عن حربٍ أهلية في الداخل السوري، وهذا غير صحيح، بخلاف ليبيا والآن اليمن. وقد ابتُلي الشعب السوري بعنف نظامه، ثم ابتُلي بالتنظيمات الإسلامية المتطرّفة التي ظلّت لوقتٍ قريبٍ تكتفي بالقتال في المناطق المتحرّرة من نظام الأسد. وليس صحيحاً أيضاً أنّ سورية مهدَّدة بالتقسيم. بل هي مهدَّدة بمصائر الدولة الفاشلة على كلّ المستويات. وقد يكون من العبث الآن الحديث عن الإمكانيات المستقبلية للحراكات المدنية، والتيارات الديمقراطية في سورية، وبعض البلدان العربية الأُخرى للاعتبارات التي ذكرناها سابقاً، وللتطوّرات الفكرية والثقافية الأُخرى.

> **الجيش التونسي حمى حركة التغيير المدنيّة في البلاد، والجيش المصري نفّذ مطلب إسقاط مبارك الذي رفعه المتظاهرون، أمّا الجيش السوري فقد ظلّ مع الأسد، على الرغم من ضخامة الانشقاق في صفوفه**

ب. القوى الإسلامية

عندما نتحدّث عن القوى الإسلامية سواء أكانت عنيفةً أم غير عنيفة، فإنّ المُراد بها في السياق الذي نتحدّث فيه تلك التي شاركت في حركات التغيير بعد انطلاقتها، وفي العمليات السياسية التي تلتْها. وهي تنحصر بالإخوان المسلمين ومتفرّعاتهم (مثل حركة النهضة في تونس، وحزب الإصلاح في اليمن، وحركة الإخوان المسلمين في سورية)، وبالتنظيمات السلفية التي تحوّلت أحزاباً في مصر، وحزب العدالة والتنمية في المغرب. وكما سبق القول فإنّ الإسلاميين أو ما صار يُعرفُ بالإسلام





السياسي- ما شاركوا في إطلاق حركات التغيير، لكنّهم كانوا في طليعة المستفيدين من الروح والفعاليات والآليات التي أطلقها. فالإخوان في مصر ما شاركوا في التظاهرات في ميدان التحرير إلاّ بعد أيام عدّة، وسُرعان ما انسحبوا من الشارع بعد تنحّي الرئيس حسني مبارك في 11 فبراير(شباط)2011. لكنّهم وعبر مكتب الإرشاد، والشخصيات التي تتعاطف معهم، صاروا جزءاً من شورى العسكر مع القوى السياسية. وقد سارعوا إلى إنشاء حزب سياسي، وعملوا سرّاً وعلناً في تحديد المسار للمرحلة الانتقالية، إلى جانب القوى السياسية الأُخرى. في حين انصرف شبّان الحراك لمماحكة العسكريين دونما اهتمامٍ كبيرٍ بأيّ أمرٍ آخر. بل إنّ الإخوانَ أمكنَ لهم أحياناً استخدام الشباب عندما كانوا يرون أُن العسكريين متردّدون في مسألةٍ اقترحوها بشأن المسار. وقد تبيّن بالتدريج أنه لا هدف لهم غير الوصول إلى السلطة تحت أيّ عنوانٍ أو شعار. بيد أنّ برنامجهم المفارق لأفكار الشبّان المدنيّين ظهر بوضوح في الاستفتاء الأول الذي أُجريَ على تعديل الدستور. إذ نشروا هُم والسلفيّون شائعاتٍ هائلةً في الشارع العام باعتبار الصراع على تعديلات الدستور صراعاً على هوية مصر الإسلامية. وهذا على الرغم من أنّ المواد الإسلامية في الدستور ما كانت مطروحةً للتعديل. ثم قالوا إنهم لن يترشّحوا إلاّ على ثلث مقاعد مجلس النواب، ولن يترشّحوا للرئاسة. لكنّهم فعلوا عكس ما وعدوا به في الحالتين. والمعروف أنهم حصلوا على نِسَبٍ كبيرةٍ في التصويت في الانتخابات النيابية، وحصلوا من بعد على أكثريةٍ صغيرةٍ في انتخابات الرئاسة. وقد تبيّن أنهم بالِغو التنظيم، وأيّدتهم قوى واسعة خارج المدن الكبرى. وبذلك صحَّ استظهار الباحث الراحل حسام تمام أنّ الإخوان تريّفوا، كما أنهم تسلّفوا، وأنّ قياداتهم القديمة في مكتب الإرشاد هي من التيار القُطبي... وبسبب نجاحاتهم في الانتخابات، وأنّ مرشّحهم للرئاسة كان خصمه الرئيس جنرال متقاعد من وزراء الرئيس مبارك، فإنهم بعد عزل الجيش لهم في 3 يوليو 2013، صاروا يصوّرون أنفسَهم باعتبارهم الممثّلين الشرعيين لثورة 25 يناير؛ في حين يركّز خصومهم على ما سمَّوه ثورة 30 يونيو. فما علاقةُ الإخوان حقيقةً بحراك الشبّان المدنيين وشعاراتهم وأهدافهم؟ لا علاقة لهم بالفعل بقيم الشباب وممارساتهم وشعاراتهم. ولا حجّة لهم إلاّ الشعبية المعتبرة التي ظهرت لهم في الانتخابات والاستفتاءات بعد 25 يناير(كانون الثاني)2011. وقد مكّنتهم صلابة التنظيم من الاستمرار في التظاهرات والاحتجاجات في الشارع والجامعات بعد أكثر من عامٍ على عزل محمد مرسي من رئاسة الجمهورية. نعم، هناك انقسامٌ في الجمهور بشأن الهوية ومقتضياتها، وبشأن طبيعة الدولة والسلطة. وقد جرت خلال العقود الستّة الماضية تحويلاتٌ كبرى في المفاهيم بشأن "ثوابت الدين"، وأحدثت من ضمن ما أحدثت اعتبار النظام السياسي ركناً من أركان الدين(مثل الإمامة عند الشيعة) أو أنه ضروريٌّ لتطبيق الدين والشريعة. وبالطبع فإنّ تنظيم الإخوان في هذه الحالة اعتبر نفسه البؤرة الباقية للشرعية، فصار وصوله للسلطة في عيون محازبيه ضرورياً لإحقاق الدين والشرعية، وبذلك ظهر شبهٌ كبيرٌ بين ولاية الفقيه وولاية المرشد! وسنعود لذلك فيما بعد. لقد أفاد الإسلام السياسي كثيراً من الثورات العربية، لأنها فتحت المجال السياسيَّ على مصراعيه لكلّ الاتجاهات السياسية. والمَثَلُ الثاني على ذلك حركة النهضة التونسية. فقد كانت الحركة ممنوعةً ورجالاتها وعلى رأسهم راشد الغنّوشي مُلاحقون وفي المنافي أو السجون. وما شارك النهضويون في الأسابيع الأولى للحراك المدني التونسي، وقالوا فيما بعد إنهم لم يفعلوا ذلك حتى لا يقال إنّ المتطرفين الإسلاميين يحاولون القيام بتمرّدٍ آخر ضدّ سلطة بن علي. لكنّهم دخلوا بعد ذلك بقوّةٍ ورجحت كفّتُهم في الانتخابات، وبخلاف إخوان مصر، فإنّ الغنّوشي ما استأثر بالحكومة ومجلس النواب. وعندما اشتدّت الأزمة على الحركة بسبب الانفراد برئاسة الحكومة، تنازل الغنّوشي لمصلحة حكومة تكنوقراط لإكمال صياغة الدستور، وإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية التي تختم المرحلة الانتقالية. وصرّح الغنّوشي على مشارف الانتخابات أنّ حركته لن تستأثر حتى لو فازت في الانتخابات. وهناك إجماعٌ على الدستور الذي أُقرّ واعتُبر

> **عربيّاً لن تستقيم أحوال الدولة الوطنية بعد التبّديد الذي أحدثه الأمنيّون في مؤسّساتها إلّا إذا كان من ضمن الإصلاح السياسي اعتبار الجيش جيش الدولة والوطن، كما هو سائد في معظم دول العالم**

أفضل الدساتير العربية بعد الثورات. وقد اشتهر عن الغنّوشي أنه وجَّه انتقاداً شديداً لإخوان مصر في اجتماع بإسطنبول قبل فترة، على استئثارهم، وافتقادهم للحكمة والكفاءة في تجربتهم الأولى في إدارة الشأن العام.

إنّ هذا الذي جرى في تونس، جرى مثله في المملكة المغربية التي وصل فيها حزبٌ إسلاميٌّ إلى تشكيل الحكومة، وسط بشائر الربيع العربي الفاتحة للمجال السياسي. وحكومة حزب العدالة والتنمية في المغرب هي حكومةٌ ائتلافية، والحزب يعتبر السلطة الملكية في البلاد حافظةً لوحدة المغرب، ومدعمةً بإمارة المؤمنين للشرعية الدستورية فيه.

فهل يوصِلنا ذلك إلى أنّ الإسلاميين المعتدلين مؤهَّلون لصنع ائتلافاتٍ مع المدنيين ومع العلمانيين باعتبار ذلك براغماتية واقية ومؤهِّلة؟ هناك أمثلةٌ للتعاون الممكن في مثل سورية والجزائر واليمن، حيث يحظى الإخوان بشعبيةٍ وازنة. بيد أنّ البلدان التي ذكرناها ما تزال التجربة أو التجارب السياسية فيها هشّة ومشكلة للإسلاميين ولغيرهم. وهذا فضلاً عن وجود تشدُّد في التفكير الإسلامي بشأن الهوية والدولة والنظام السياسي بتأثيراتٍ من المتشدّدين في السلفيات الجديدة، وبسبب الثوران الأُصولي ومقولات الخلافة، وأخيراً بسبب الانتكاسات التي أصابت الإسلام السياسي بعد الخسوف المصري.

وما كانت للسلفيين تجارب في مقاربة الشأن السياسي. إذ كانت أجزاء في السلفيات الجديدة قد انفجرت في مصر في السبعينيات. فبعد واقعة الفنّية العسكرية(1974)، أقدمت حركة **التكفير والهجرة** السلفية(جماعة المسلمين) على قتل وزير الأوقاف المصري (1977)، وقامت حركة **الجهاد** السلفية أيضاً بقتل الرئيس أنور السادات(1981). وعندما نشبت الحرب في أفغانستان، ذهبت حركتان مصريّتان هما **الجماعة الإسلامية، وجماعة الجهاد** المنتسِبتان للسلفية الجهادية للقتال هناك مع "المجاهدين" الأفغان. ثم عادت الحركتان فمارستا العنف في مصر ضدّ السياح الأجانب وضد الأقباط، إلى أنّ أعلنت الجماعة الإسلامية عن مراجعاتٍ وتخلت عن العنف في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. لماذا استطردُ لذكْر هذا كُلّه؟ لأنّ أجزاء أساسية في السلفية المصرية، وبعد تردّدٍ ودعواتٍ متناقضة تارةً لطاعة الرئيس مبارك، وطوراً لاستنكار تحرّكات الشبّان المدنيين، أقبلت على إنشاء أحزاب سياسية، والمشاركة في الانتخابات والمفاوضات والاستفتاءات على الدستور. وظلّت تصرّفات سلفيّي الأحزاب السلفية الجديدة نافرة لنقص التجربة، وللتنافس مع الإخوان الذين نجحوا في زيادة الانقسام في صفوفهم. وتأتي أهمية التجربة السلفية السياسية في مصر من فرادتها من جهة، ومن أنّ حزبهم الرئيس (حزب النور) انحاز للجيش، وأيَّد عزل الرئيس محمد مرسي إلى جانب شيخ الأزهر، وبابا الأقباط، وممثّل عن حركة "تمرّد" التي نظّمت التظاهرات الحاشدة التي أدَّت في النهاية إلى إبعاد الرئيس الإخواني. وقد صمد حزب النور في خطّ العملية السياسية حتى الآن؛ في حين تضامنت فئاتٌ سلفيةٌ مع تظاهرات الإخوان احتجاجاً على العزل. هل تكون للتجربة السياسية المصرية للسلفية دلالات تتجاوزُ مصر، وتصل إلى حدود مُسالمة التجارب المدنية لبناء الدولة الوطنية؟ هذه جميعاً مفاهيم وتجارب جديدة على السلفية باستثناء التجربة الكويتية للسلفيين.

> **تأتي أهمّية التجربة السلفية في مصر من فرادتها وخصوصاً لجهة أن حزبهم الرئيس: «حزب النور» انحاز للجيش وأيّد عزل مرسي، إلى جانب شيخ الأزهر، وبابا الأقباط، وممثّل عن حركة «تمرّد» التي نظّمت التظاهرات الحاشدة التي أدّت إلى إبعاد الرئيس الإخواني**

هذا من ناحية. ومن ناحيةٍ ثانية هناك انتكاساتٌ حدثت ليس في مصر فقط مع عزل مرسي، بل ومع صعود السلفيات المقاتلة في سورية والعراق (والإعلان عن دولة الخلافة)، وظهور أصوات سلفية متشدّدة في الأردنّ والكويت ولبنان وبلدانٍ أُخرى.

ج. القوى العسكرية

ما شارك العسكريون العرب في الثورات بالطبع. فقد حكموا في بلدانٍ عربية عدّة لعقودٍ، وعلى الأخصّ في البلدان التي قامت فيها حركات التغيير. والثورات إنما قامت في وجه تلك الأنظمة العسكرية والأمنية. لكنّ الجيش التونسي حمى حركة التغيير المدنية هناك. والجيش المصري نفّذ مطلب إسقاط مبارك الذي رفعه المتظاهرون. في حين ظلَّ الجيش السوري مع الأسد على الرغم من ضخامة



الانشقاقات في صفوفه. وتفتّت الجيش الليبي الضعيف أصلاً. وبدا أنّ الجيش اليمني على استعدادٍ لدعم المسار الانتقالي بعد عزل الرئيس صالح. لكن تبيّن أخيراً وبالتأثير الباقي لصالح فيه، أنه يدعم تمرّد الحوثيين واستيلاءهم على اليمن! وهذا الاختلاف في مواقف الجيوش من حركات التغيير يشير إلى اختلاف الأنظمة الأمنية السابقة في التعامل مع المسألة الوطنية. إنّ الذي يبدو أنّ الرئيسين بن علي ومبارك- وبسبب رسوخ تقاليد الدولة في البلدين- ما حرصا على تحويل الجيش الوطني التونسي والمصري إلى كتائب للنخبة الحاكمة، بينما فعل ذلك القذافي والأسد وعلي عبد الله صالح. وعلى أيّ حال فإنّ الدولة الوطنية في الوطن العربي لن تستقيم أحوالها بعد التبديد الذي أحدثه الأمنيون في مؤسّساتها وهويتها وفهمها لذاتها ودورها، إلاّ إذا كان من ضمن الإصلاح السياسي، اعتبار الجيش جيش الدولة والوطن، كما هو الأمر البديهي في معظم دول العالم.

صحّ استظهار الباحث الراحل حسام تمّام من أن الإخوان تريّفوا، كما أنهم تسلّفوا، وأن قياداتهم القديمة في مكتب الإرشاد هي من التيّار القُطبي

ثالثاً: العقبات والمعوّقات التي واجهت حركات التغيير

ذكرتُ في الخلاصة الأولية أنّ أهمَّ العقبات والمعوِّقات التي واجهت حركات التغيير العربية، تمثّلت في التدخّل الخارجي، وصعود الإسلام السياسي والآخر الجهادي. وأضيف إلى ذلك هنا أو أستكمله بالتطوّرات الفكرية والثقافية أو مواقف المثقّفين، والتي ظهرت خلال الثورات أو حركات التغيير، وطرحت أو فرضت أولويّاتٍ أُخرى عرقلت الحراك المدني أو صرفته عن وجهته:

أ - التدخل الخارجي

ما شهدت الشهور الأولى لحركات التغيير في تونس ومصر تدخّلاتٍ خارجية قويّة، باستثناء الاستحسان من جانب الأميركيين والأوروبيين. وقد عبَّر الأميركيون والاتحاد الأوروبي عن نوايا حسنة بشأن الدعم الاقتصادي والتنموي لكلٍّ من تونس ومصر. وهي نوايا ما وجدت طريقها في الأكثر للتحقّق.

بيد أنّ الموقف الأميركي سرعان ما تطوَّر إلى دعم وصول حركة الإخوان المسلمين للسلطة. والعذر الظاهر للأميركيين، أنّ الإخوان اجتازوا بنجاحٍ الاختبار الديمقراطي الأول بالانتخابات. أما السببُ المستتر أو الخفي للاستحسان والتأييد الأميركي، فيعود لأمرين: أنهم كانوا يريدون الخلاص من حلفائهم العسكريين في دولة مبارك باعتبارهم مُعادين للديمقراطية. أما الأمر الثاني والأهمّ فهو اعتقادهم أنّ وصول حزب إسلامي إلى السلطة في أكبر بلدٍ عربي، سيخلّصهم من الأصوليات العنيفة التي فشلوا على الرغم من حروبهم المتكاثرة في إخمادها. فلدى الإخوان شرعيّتان: شرعية الديمقراطية، والشرعية الإسلامية. ولن تستطيع القاعدة والمتطرّفون الآخرون المزايدة عليهم. وبالفعل فإنّ متطرّفي سيناء هدأوا في شهور صعود الإخوان، وأمكن لمرسي التأثير على حماس في غزّة، وإيقاف الحرب التي اشعلتها مع إسرائيل العام 2012. وما دام المتطرفّون هادئين، وإسرائيل آمنة، فماذا يريد الأميركيون أكثر من ذلك؟! وقد تغيَّر كلُّ ذلك بعد تنحية مُرسي، واندلاع الاعتصامات والتظاهرات الإخوانية الرامية لإعادة مرسي إلى كرسي الرئاسة من دون جدوى. وكما لم يؤثّر الدعم الأميركي للإخوان في إبقائهم في السلطة، كذلك ما أثّر إعراضهم عن مصر بعد مُرسي في تعديل سلوك النظام الجديد، لأنّ السعوديين والإماراتيين تقدّموا لدعم الوضع الجديد.

واختلف الأمر في ليبيا. فقد تدخّلت طائرات الغرب الأطلسي لإسقاط القذافي. فهل كان التدخّل ضرورياً؟ الراجح أنه لولا التدخّل ذاك لحصلت مذبحة أو مذابح، ولبقي القذافي. لكنّ الأميركيين والأوروبيين فعلوا في ليبيا مثلما فعلوا في أفغانستان بعد انسحاب الروس منها. فقد تركوا البلاد لمصائرها بين أيدي المسلَّحين والمخابرات الباكستانية. أما في ليبيا فما اهتموا بعد سقوط القذافي (الذي حاول الجزائريون والأسد دعمه) إلاّ بالعقود النفطية، وباستحثاث وكالات الأُمم المتحدة على مساعدة المسار الجديد في البلاد. والطريف أنه وبعد سيطرة عشرات التنظيمات المسلَّحة (ومنها القاعدة) على أكثر البلاد؛ فإنهم لم يتحمسوا لدعم مجلس النواب الجديد المنتخب، وحركة بقايا الجيش الليبي لاستعادة الأمن في شرق ليبيا وغربها.



ولنلتفت إلى موضوع التدخل الخارجي في سورية. وقد حصل هذه المرّة من جانب روسيا الاتحادية وإيران، وأفضى إلى إعراضٍ أميركي وغربي كامل عن مساعدة الثورة السورية، على الرغم من أنّ أهوالَ القذافي لا تُقارَنُ ولو من بعيد بأهوال الأسد ونظامه. لقد اعتبر الروس أنه جرى الغدْر بهم بإسقاط حليفهم القذافي، وما أرادوا أن يحصل الشيء ذاته لحليفهم الأسد. ولذلك فقد منعوا الوصول إلى قرارٍ دوليٍّ ضدّه شأن ما حصل مع القذافي- وأمدُّوهُ وما يزالون بالخبراء والسلاح والعتاد بلا نهاية. وقد حاول وزير الخارجية الأميركي جون كيري الوصول إلى توافُقٍ على حلٍّ سياسي في سورية مع الروس دون جدوى، على الرغم من لائحة مؤتمر جنيف 1 وجنيف 2.

بيد أنّ التدخّل الإيراني يحتاج إلى التأمل في أُفقٍ أوسع. فقد أرسل الإيرانيون آلاف الخبراء والمقاتلين من الحرس الثوري، وعشرات الآلاف من الميليشيات الشيعية من لبنان والعراق واليمن وأفغانستان إلى سورية لإنقاذ نظام الأسد. وقد جاء ذلك من ضمن ردٍّ أوسع على حركات التغيير العربية بدأ في لبنان بعد العام 2005، وسورية والعراق واليمن. فقد حصلت حركات التغيير أو بعضها في مناطق للنفوذ الإيراني، فاعتبروها تارةً مؤامرةً أميركيةً عليهم، وتارةً أُخرى مؤامرة سعودية أو قطرية أو تركية. ولذلك نشروا الخبراء الإيرانيين والسلاح والميليشيات التابعة لهم في كلّ هذه البلدان. وبعد فترةٍ وجيزةٍ ما عادوا يتحدّثون عن حماية أنظمة وحركات الممانعة؛ بل تحدّثوا عن مواجهة التكفيريين وحماية مراقد آل البيت منهم، ونُصرة الشيعة المظلومين. وقد افتخر أحد مسؤوليهم أخيراً بالتمكّن من احتلال أربع عواصم عربية: بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء. ولنلاحظ أنهم في اليمن مَثَلاً لم يدعموا الحوثيين الشيعية فقط، بل دعموا حركة الانفصال في جنوب اليمن! وقد كان لهم حجةٌ دائماً في دعم حركة حماس (الإخوانية السنّية) من أجل فلسطين. لكنّهم أعرضوا أخيراً عن ذلك، لإباء حماس القتال معهم دفاعاً عن نظام الأسد، ولأنّ الأتراك والقطريين صاروا شركاءهم فيها!

وإذا كان يمكن لَوم الأميركيين والأوروبيين على خذلانهم الشعب السوري، باعتبار مسؤولياتهم الدولية؛ فلا شكّ أنّ الإيرانيين شكّلوا عقبةً حقيقيةً أمام حركات التغيير من أربعة وجوه: الدعم المنقطع النظير للأنظمة الديكتاتورية في العراق وسورية - وإفشال حركة التغيير في اليمن - ودفع لبنان باتجاه مصائر الدول الفاشلة- والتسبّب في تفاقم التطرف السنّي (نموذج داعش) بسبب الحروب الطائفية التي شنُّوها على العرب والسنّة في كلّ مكان.

ب ـ صعود الإسلام السياسي والجهادي

لقد أدّى صعود حركات الإسلام السياسي (الإخوان ومتفرّعاتهم) بعد شهورٍ قليلةٍ على الحراك المدني العربي، وسقوط الرؤساء إلى إعاقة حركات التغيير العربية لجهات عدّة:

1.البرنامج الفكري والديني الذي فرضوه، والذي خلخلَ أولويّات الحركات التغييرية. فقد كان مجمل أفكار تيارات شباب الانطلاقة الأولى وممارساتهم يدور حول شروط قيام الدولة الوطنية المدنية، والتي عانت فكرتها من ممارسات الأنظمة العسكرية والأمنية في مرحلتها الثانية بعد التأسيس. أما حركات الإسلام السياسي فهي حركات هويةٍ(دينية) في الأصل. وقد نمت وتطوّرت إلى تنظيماتٍ صلبةٍ في أزمنة فشل وتردّيات الديكتاتوريات العربية. لقد أنجز الإخوان وأنجزت التيارات المشابهة، وعلى مدى ستّين عاماً عمليات تحويل مفهومية ضخمة في الدين، فصار النظام السياسي ركناً من أركان الدين، وضرورةً لتطبيقه. وللتقرّب من قوى الطبقة الوسطى المتديّنة وشخصياتها قالوا لهم إنّ حكم الشريعة هو مثل حكم القانون، فالدولة الإسلامية هي دولة حكم القانون. أما الدول الموجودة في العالم فهي دولٌ دهرية، وقد تسلّلت مواريثها بالغزو الثقافي إلى ديار المسلمين، فصار يسري على أنظمتهم ما يسري على أصلها الغربي. ولاستعادة الشرعية الدينية والسياسية لا بُدَّ أن يعود الدين للتطبيق من خلال شريعته التي لا يمكن تطبيقها إلاّ من طريق الدولة والنظام السياسي. وبذلك صار النظام السياسي (أو الخلافة لأنها رمزٌ تاريخيٌّ معتبر) ضرورةً للدين والدنيا. وبالطبع لا بدّ أن يكونَ الواصل إلى السلطة من

حكومة حزب العدالة والتنمية في المغرب حكومة ائتلافية، والحزب فيها يعتبر السلطة الملكية في البلاد حافظة لوحدة المغرب ومدعّمة بإمارة المؤمنين للشرعية الدستورية فيه



أولئك الذين يؤمنون بالمقولة كلّها، أي من أبناء التنظيم. والتلاؤمات التي أنجزوها مع الأنظمة إنما كانت تقيةً ومن أجل الوصول إلى السلطة، وهي لم تدخل بالطبع في وعي شبابهم. وفي حين تسلّف شباب الإخوان في الاعتقاد بتأثير التجربة الخليجية في الستينيات من القرن الماضي وما بعد؛ تأخونت أجزاء من السلفيات الجديدة، فصارت طليعةً جهاديةً للمناضلين من أجل السلطة والسلطان.

> **لم تستطع «القاعدة» وأضرابها المزايدة على «الإخوان» أو تجاوزهم، والشاهد على ذلك أن متطرّفي سيناء هدأوا في شهور صعود «الجماعة» إلى السلطة، وأمكن لمرسي التأثير على «حماس» في غزّة وإيقاف الحرب مع إسرائيل**

إنّ هذا "الوعي" هو وعيٌ انشقاقيٌّ لأنه يخرج على ثوابت الدين، التي عرفها الاجتماع الإسلامي على مدى القرون. وهو بالطبع (على الرغم من الجهود الظاهرة للإخفاء وإظهار التلاؤم) وعيٌ لا علاقة له بما سعت حركات التغيير لإنجازه. ومن هنا تأتي تلك المماحكات في نقاشات الدستور المصري بعد الثورة. ولستُ أزعُمُ أنّ الوعي واحدٌ ضمن حركات الإسلام السياسي، لكنّ هذا الوعي هو ديدنُ التيار الرئيس في الحركات الإسلامية. ومن هنا يأتي التخالُف والاختلاف بين الحراكات المدنية والإسلاميين في شأن رؤية العالم.

2. الانقسام الذي أحدثوه ضمن الجمهور والشباب حتى ضمن تيارات الحراك المدني. فقد كسب الإسلاميون شعبيةً معتبرةً قبل الثورات، وظهرت تلك الشعبية خلالها للفُرَص الانفتاحية التي أحدثها الحِراك العام. وما عرف كثيرون دخائل هذا الوعي الإحيائي والانقسامي، وظنوا أنّ المقصود اجتذاب الجمهور فحسبْ. أما الحقيقة فهو وعيٌ مستقرٌّ، وتسبَّب في انقسام الحراك في التاريخ وبعد الوصول إلى السلطة، كما سبق ذكره. فقد كان الإسلاميون يتحرّكون بتستُّرٍ أو علانيةً في اتجاه إقامة الدولة الإسلامية (الشرعية)، بينما كان الآخرون يسعَون لإقامة أنظمةٍ تتسم بالكفاءة في إدارة الشأن العام! وما كان الإسلاميون الذين شاركوا في العملية السياسية بعد الثورات هُم العلّة الوحيدة لظهور الجهاديات والداعشيات. فقد ظلّت الإحيائيات المتطرّفة حاضرةً في بعض المواقع والأخلاد منذ بدء عنف القاعدة في النصف الثاني من التسعينيات. لكنّ تلك الجهاديات امتلكت الفرصة للانطلاق الهائل من جديد، باتجاه تحقيق أهدافها في تخريب الدول والمجتمعات القائمة، ونظام العالم. وقد اعتقد الإسلاميون المشاركون في العملية السياسية، أنهم يستطيعون الإفادة من تطرّف الجهاديين، بالظهور بمظهر الاعتدال أمام الجمهور وأمام العالم. لكنْ كما كان الإسلاميون المسيَّسون بأطروحاتهم وتنظيماتهم عائقاً معتبراً أمام تقدّم حركات التغيير باتجاه الناس والأمة والعالم، فإنّ الجهاديين في انطلاقتهم الجديدة أو المتجدّدة، أضافوا عنفاً هائلاً إلى خراب الأنظمة وأهوالها- وحرَّضوا العالم على الإسلام والعرب- وزادوا من تسعير الحروب الطائفية التي أشعلتها إيران في قلب البلاد العربية، وضلَّلوا الكثير من الشباب بجواذب العنف الغرائزي، وخوّفوا الناسَ على الأنظمة الحاضرة والدول بحيث صارت الأولوية للتشبّث بأيّ نظام، وشنّ الحرب على الإرهاب.

ج - المثقّفون العرب وتعويق التغيير

سمعتُ مثقّفاً عربياً معروفاً يقول في منتدىً في أواخر العام 2011 (أي قبل ظهور الإسلاميين على مسرح الثورات): " إنّ حركات التغيير العربية ليست ثورات؛ وذلك لأنها لا تسعى إلى التغيير الجذري، ولأنها لا تمتلك الوعي المدني وثقافة الديمقراطية التي تطوّر نحوها الغرب خلال ثلاثمائة عام! ". ولستُ أزعم أنّ مواقف المثقّفين العرب من حركات التغيير كانت واحدة. بل هناك مثقّفون عربٌ كبارٌ دعموا حركات التغيير، وبخاصةٍ المثقفون السوريون. بيد أنّ كثرةً من المثقّفين العرب راحت تقيسُ الحركات الشبابية، والتيارات الإسلامية على مسطرة التجربة الأوروبية. فما دام هؤلاء الشجعان الذين يواجهون البراميل المتفجّرة وصواريخ سكود، لا يعرفون شيئاً عن فولتير وروسّو وجون لوك، وذبّاحي الثورتين الفرنسية والروسية، فإنّ هذا يعني أنهم لا يستحقّون الدعم أو التأييد. وظلّ مثقفٌ عربيٌّ كبير يقول " إنه لن يدعم الحراك التغييري السوريَّ ما دام المتظاهرون يوم الجمعة يخرجون من المساجد". وما أثّرت في عديدين منهم المذابح في سورية والعراق وليبيا، وظلُّوا يعتبرون الأنظمة القائمة فاضلة. ومن بقايا القوميين واليساريين (ومنهم ذاك

الذي يتحدّث عن الثقافة الديمقراطية) أُناسٌ يكتبون ويعملون عند الإيرانيين على الرغم من يساريتهم وقوميتهم! وعندما أخذتُ على أحد البارزين فيهم عدم التضامُن مع مأساة الشعب السوري، قال إنه ليس معنيّاً بالأمر كُلِّه، وبطّيخ يكسّر بعضه! بينما ذهب مثقفٌ آخر إلى أن ثقافة الشعب السوري "سلفوية"، ولذلك فهو لا يهتمُّ لأمر تلك الثورة. وقال لي مثقفٌ عراقيٌّ (غير طائفي!) إنّ الذين يموتون هنا وهناك باسم الثورة والتغيير لا يستحقّون التعاطف، لأنهم صاروا بيئةً خاضنةً للإرهاب.
ولستُ أزعم أنّ هؤلاء المثقّفين أثّروا سلباً بمواقفهم من الحراكات المدنية العربية. فقد اعتادوا على العيش في ظلّ الأنظمة السابقة، وهم لا يستطيعون تغيير عاداتهم على الرغم من أناشيدهم من أجل الديمقراطية. لكنّ "المثقّفين الثوريّيين" يكونون في العادة في طلائع الثورات، أو أنهم يشاركون في صناعة أُطروحاتها وبلورتها. وما قام أحدٌ منهم في السابق أو اليوم بشيءٍ من ذلك. ولذا فلا أحد من الثائرين يستطيع الزعم أنهم أثّروا فيه وعليه سلباً أو إيجاباً. وما كنتُ يسارياً ولستُ كذلك الآن. لكنّ اليساريين اعتادوا الحديث عن "المرحلة "التاريخية"، فمن هو الأَولى بالانتماء إلى هذه المرحلة: مرتكبو المذابح أو المذبوحون، ودُعاةُ أنظمة الحكم الصالح والرشيد أو الأمنيون الذين سادوا على مدى العقود الماضية؟.

في اتجاه الدولة الوطنية

لقد أطلق شبّانٌ تغييريّون ومسالمون حِراكاً تاريخياً في العالم العربي من أجل إقامة أنظمة للحكم الصالح والرشيد. وخلال وقت قصيرٍ تكأكأت عليهم واجتمعت قوىً داخليةٌ وخارجيةٌ لضرب حراكهم، أو تحويل وجهته. وبسبب الفوضى العارمة الناجمة عن صعود الراديكاليات في الداخل، تفاقم التدخّل الخارجي الإقليمي والدولي، انكفأ الشبّان أو اختفوا، وانصرف عنهم الجمهور، وتحوّلت إرادة التغيير وآماله إلى لعنةٍ على الدول والأوطان.
بيد أنّ هذا الانسداد الظرفي نتيجة العوامل السالفة الذكر، لا ينفي الضرورة المطلقة والتاريخية للدولة الوطنية المدنيّة العربية، وأنظمة الحكم الصالح والرشيد. إنّ هذه "الضرورة التاريخية" تبدو على خير نحوٍ في النموذج التونسي الذي يتبلور بهدوء بسبب عدم استشراء الراديكاليّات في الداخل، وعدم وجود التدخل الخارجي. فمن حسن حظّ تونس أنها بعيدةٌ عن إيران واهتماماتها المذهبية والاستراتيجية. ومن حظّ تونس وجود النخبة المدنية القويّة، والتزام الجيش الوطني بالدولة الوطنية الديمقراطية والدستورية. فليس صحيحاً أنّ العرب استثناءٌ، وليس صحيحاً أنّ الديكتاتوريات والداعشيات قَدَرٌ لا مفرَّ منه في ديار العرب والمسلمين. وما دامت الدولة الوطنية الديمقراطية ممكنةً في تونس، فهي ممكنةٌ أيضاً في ليبيا المجاورة وفي السودان وفي اليمن وسورية. لقد انفتح المجال السياسي العربي باتجاه التلاؤم مع نظام العالم. ولن تستطيع الطائفيات الإيرانية، وطغيانيات العقود الماضية، وداعشيات الاستنزاف، إيقاف هذه الحركة التاريخية التي انطلقت باتجاه الدولة المدنية، دولة الحكم الصالح، حتّى في العراق. كما لم تستطع ديكتاتوريات شرق آسيا منع تطوّر شعوب المنطقة، وباتجاه نموذج كوريا الجنوبية وليس الشمالية.
إنّ العرب باقون، وكذلك أمتهم ودولتهم وأحلامهم. وبعد الموجة الأولى التي أثمرت في تونس، هناك موجةٌ ثانية وثالثة: { فأما الزبد فيذهب جُفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض}.



ما بعد «الربيع العربي»

د. علي أومليل

لم يشهد عالمنا العربي في عصره الحديث ما يشهده الآن، ففي غضون بضع سنوات سقطت أنظمة وانقلبت أوضاع وشبّ اقتتال وفوضى في عدد من الأقطار العربية. هلّلت الجماهير للربيع العربي فانعقدت الآمال عالية في مستقبل واعدٍ يفتح بابه على مصراعيه. ثم ما لبثت الآمال أن تهاوت وأظلم المستقبل. دخلت بلدان عربية في معارك طائفية وقبلية، والدولة المدنية الديمقراطية التي قيل إنها آتية لا ريب ابتعدت كالسراب. والإسلام الذي عمل مفكّرو الإصلاح في العصر الحديث على تجديده استولت عليه مخلوقات خارجة من مغارات الظلام تلوّح بالرايات السود وتقتل وتدمّر. وجحافل المهجّرين هاربة من القصف إلى التيه، والهمجية على أشدّها في بلدان شهدت أعرق الحضارات.

البداية في بلدة منسيَّة في تونس. شاب فقير أمام عربته يسترزق في الشارع ببضاعته الهزيلة. جاء أعوان السلطة ليصادروا عربته كما اعتادوا أن يفعلوا كلّ يوم معه ومع غيره من الباعة الفقراء المتجوّلين. ولكنّه في ذلك النهار طفح به الكيل. استبدّ به الغيظ والإذلال فأضرم النار في جسده. وشيئاً فشيئاً اشتعلت النار في تونس. ثار التونسيّون لحال الشاب البوعزيزي ولحالهم. واجههم القمع لكنّهم هذه المرّة صمدوا وكسروا الخوف الذي انتقل إلى الجهة المقابلة. ودوّت الحناجر الغاضبة في إصرار في وجه الطاغية: «ارحل !»، إلى أن تسلّل إلى المطار ورحل إلى غير عودة. وثارت مصر، وثار اليمن، وثارت ليبيا، وسقط حكّامها جميعاً.

كان هذا زمن الثورة. وهو غير الزمان العادي. زمن الثورة كثيف، متسارع، تحدث فيه أحداث خارقة في زمن مكثّف. أليس خارقاً أن تسقط أربعة أنظمة فردية في عام واحد؟ وفي زمن الثورة الكثيف المتسارع هذا دوّت الحناجر بالشعار السحري: «الشعب يريد إسقاط النظام!» وسقط فارتفعت آمال الشعب ومطالبه عالية ما دامت إرادته أسقطت النظام. طالَب بفرص العمل ورفع مستوى العيش، لكن جَوّ عدم الاستقرار الحاصل في خضمّ الثورات يشلّ عجلة الاقتصاد ولا يجلب استثماراً. وطالَب بالعدالة والكرامة ودولة القانون والمؤسّسات الديمقراطية، وكلّها تحتاج إلى جهد وصبر وزمان مديد ليس هو زمن الثورة المتسارع القصير. فوقع الخلط بين الزمنين، زمن الثورة وزمان البناء الاقتصادي وترسيخ النظام الديمقراطي والذي هو زمان مديد. لكن الشعب الثائر يريد أن يتحقّق في زمن ثورته القصير ما لا يتحقّق إلا في الزمان الطويل، مع افتراض أن يسير هذا الزمان وفق ما يريده الشعب.

ثم إن هذا الشعب الذي كان صفّاً مرصوصاً توحّد لمواجهة النظام الاستبدادي، ما لبث أن تعدّد وتفرّق بعد سقوطه. كان النظام السلطوي قد فرض وحدةً قسرية كَبَتَتْ التعدّدَ السوسيولوجي والطائفي والقبلي، لكن هذا كلّه صعد إلى السطح بسقوط هذا النظام. ولأن سيطرته كانت شمولية فقد منع أيضاً أو حجّم التنظيمات السياسية والنقابية والجمعوية. وحين حاولت هذه الأخيرة، بعد سقوط النظام السلطوي، أن يكون لها دور، فإنها لم تكن قد اكتسبت تمرّساً ومدىً زمنياً يمكّنانها من هذا الدور، بل إن ما حصل هو أن الهياكل التقليدية للمجتمع القديم، القبلية والدينية والطائفية، ما لبثت أن طَفَتْ على السطح لتملأ الفراغ الذي تركه سقوط نظام الحكم الفردي، فارتدّ المجتمع بصعودها إلى ما دون



السياسة بمعناها الحديث، أي التي تؤطّرها أحزاب ومؤسّسات عصرية.
ثمّة شيء آخر أيضاً، وهو أن صعود هياكل المجتمع العتيق بعد سقوط النظام التسلُّطي، من شأنه أن يعرقل قيام دولة وطنية حديثة، وتماسكَ كيانٍ وطني جامع. وبدل التنافس السياسي السلمي بين الأحزاب، فإن الذي حدث هو صراع الطوائف والمذاهب والقبائل والعصابات المسلّحة.
لقد اختفى الآن شعار «الشعب يريد» كما اختفت كلمة الشعب السحرية، بعدما تحوّل من كائن جماعي وحّدته ثورةٌ عارمة ضدّ الاستبداد والفساد، إلى أطراف تتصارع وفصائل تتقاتل، لا لأن الشعب ليس له وجود، بل لأن صورته الأسطورية هي التي اختفت. حدث هذا عندنا كما حدث عند غيرنا من قبل.
ذلك لأن هناك صورتين للشعب: صورة الشعب الواحد الموحدّ، المريد بإرادة جماعية، الساعي بفطرته السليمة إلى إقرار الحقّ والصالح العام. صورة الشعب هذه تتكوّن حين يكون هناك عدوّ خارجي كالاستعمار، أو داخلي كنظام مستبدّ فاسد. وفي لحظةٍ ما يثور الشعب صفّاً واحدًا. ثم تمضي هذه اللحظة الاستثنائية فيبرز الشعب السوسيولوجي المختلف المصالح والعقائد.

> **في قواميسنا العربية القديمة لا تحمل كلمة «الشعب» المعنى الذي هو في أذهاننا الآن بل تعني مجموعة قبائل، والكلمات التي هي في معناه تحقّره كالرعاع والغوغاء والدهماء، وأفضل أحواله حين يكون «رعيّة» أي حين يُساق براع يسُوسه ويُرشّده**

تحوّلُ الشعب من صورة إلى أخرى نجدها أوضح عند المثقّفين قديماً وحديثاً. فالمثقّفون اليونان من فلاسفة كأفلاطون وأرسطو، وأدباء مثل سوفوكلس وأوريبيدس، لم يكونوا يحبّون الشعب، وبالتالي لم يكونوا يحبّون الديمقراطية لأنها حسب تعريفها الأصلي هي حكم الشعب. صورة الشعب عند هؤلاء هي أنه مسوق بالعواطف، ومطيّة للطغاة يصعدون باسمه إلى الحكم، يلهبون عواطفه بالخطابة والتملّق إلى أن يتمكّنوا. وفي قواميسنا العربية القديمة، لا تحمل كلمة الشعب المعنى الذي هو في أذهاننا الآن، بل تعني مجموعة قبائل، والكلمات التي هي في معناه تحقِّره كالرعاع والغوغاء والدهماء. وأفضل أحواله حين يكون «رعيّة»، أي حين يساق براعٍ يسُوسه ويُرشده.
انتُقدت الديمقراطية (حكم الشعب) قديماً كما انتُقدت حديثاً لشيئين: الأول أنّها مساواة على حساب الإنصاف، تساوي الأذكى والأكثر علماً وخبرة مع غيره، كما يحصل في صناديق الاقتراع. والسبب الثاني هو أن أنظمة استبدادية قد تخرج من صناديق اقتراع ديمقراطي؛ وقد حصل هذا قديماً في الديمقراطية اليونانية، كما في العصر الحديث حين صعدت أنظمة استبدادية بانتخابات ديمقراطية. كما أن حزباً شعبوياً دينياً يمكن أن يصعد ديمقراطياً إلى الحكم، نتيجة انتخاب ديمقراطي، وهو لا يعتبر الديمقراطية سوى سُلَّم للوصول إلى السلطة.
لا تُختزَل الديمقراطية في العملية الانتخابية، بل هي منظومة متكاملة من مبادئ وقيم، كالمساواة في المواطنة بغضّ النظر عن الاختلاف الديني أو الطائفي أو الإثني، ومساواة بين النساء والرجال، وحرّية الرأي والعقيدة.. والإسلاميون المتشدّدون يرفضون ذلك كلّه.
المثقّفون عادة، بمَن فيهم مثقّفونا، يتعلّقون بالديمقراطية حين تكون مطلباً، ويناضلون باسمها ضدّ نظام غير ديمقراطي. أمّا حين تجري الانتخابات في مجتمع كالمجتمعات العربية، قاعدته الواسعة غير متشبِّعة بالقيم الديمقراطية، فإن المثقّفين يبدأون في نقد الديمقراطية الشعبوية، وتدنّي وعي الشعب، وينفرون من هذه الديمقراطية التي تساوي بين العامة وبينهم، بوصفهم نخبة واعية. وفي قواميسنا القديمة أن العامة سُمِّيَت كذلك لأنها تعمّ بالشرّ.
مرَّ موقف مثقّفينا من الديمقراطية بمرحلتين، مرحلة أولى حين كانت غائبة، وكان مثقّفونا طليعة دعاتها. أمّا حين جرت الانتخابات عقب «الربيع العربي» وكَسِبها الإسلاميّون، فقد تغيَّر حماسهم للديمقراطية، أو أصبحوا يقولون إن الديمقراطية لا بدَّ لها من تربية الشعب على قيم ثقافتها. وهذا هو الموقف نفسه الذي سبق إليه مثقّفون في الغرب، منذ القرن التاسع عشر، حين بدأوا ينتقدون الديمقراطية الشعبوية، ويقولون إن الديمقراطية لا بدّ لها من التربية على الديمقراطية، وإلّا كانت مساواة تسطيحية تُساوي بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون، وتُغرِق النخبةَ في الحشد، وتساوي في صناديق الاقتراع بين أصوات النخبة الواعية وبين العوامّ، ولذلك قالوا إن الأصوات



لا ينبغي أن تُحصى، بل أن توزن.
جرت انتخاباتٌ بعد ثورات « الربيع العربي»، فكسبها الإسلاميون، على الرغم من أنهم التحقوا بها متأخّرين. فالشباب الذين أطلقوها لم يكونوا منهم، وهم شباب متعلّمون متواصلون فيما بينهم، ومع العالم، بوسائل الاتصال الحديثة. رفعوا شعارات الحرية والكرامة والدولة المدنية الديمقراطية، وهي شعارات حداثية. لكن الحداثة لا بدّ لها من قاعدة اجتماعية تحْملها. لكن هذه القاعدة فقيرة، تنتشر فيها الأمية، يحرّكها الشعار الديني أكثر ممّا تحرّكها شعارات الحداثة. ولهذا كسِب بها الإسلاميون الانتخابات.
لذلك يختزل الإسلاميّون الديمقراطية في العملية الانتخابية، ما داموا واثقين من كسْبِها، لكنّهم يرفضون قيَمها ومبادئها الأخرى. فهم لا يؤمنون بالتعدّدية ما داموا يماهون أنفسهم بالأمة، متذرّعين بأن الأمة، لأنها كلّها أو أغلبيتها مسلمة، فهم وحدهم إذن يملكون شرعية تمثيلها.

مرحلتان

هناك مرحلتان في الحركة الإسلامية في العصر الحديث، مرحلة أولى هي مرحلة الإصلاحيّين المسلمين، منذ أواخر القرن التاسع عشر، والتي كان من أعلامها الأفغاني ومحمد عبده وعلال الفاسي.. والإصلاحيون التونسيون. قضية هؤلاء هي إعادة المسلمين إلى إسلام الأصول، بعد إعمال الاجتهاد لمصالحة المسلمين مع العصر ومع العالم. ولذلك سلّموا بواقع التأخُّر، تأخُّر المسلمين وليس تأخّر الإسلام المعياري. وكان هدفهم هو تقدّمُ المسلمين، أو التمدّن بحسب مصطلحهم.
ثم جاءت مرحلة ثانية متشدّدة اختلفت عن حركة الإصلاحيين الأولى في رفضها الكُلّي اقتباسَ أيّ فكرة أو مؤسّسة من الغرب، بل كفـّرته كما كفـّرت مجتمعاتها وحكوماتها. دشـّن هذه الحركة الإسلامية أبو الأعلى المودودي وسيّد قطب، الذي خرجت من تحت معطفه الجماعات التكفيرية، فقالا بالحاكميَّة، وهي أن الحكم والتشريع لله، والحاكمية تكفـّر الديمقراطية لأنها تجعل السيادة للأمة أو للشعب، وتكفـّر النظام التمثيلي لأن نوّاب الأمة مشرِّعون، في حين أن الله قد شرَّع شرعه في كتابه وختمه. لم يبحثوا عن مرادفات إسلامية لمصطلحات حديثة كما فعل الإصلاحيون حين رادفوا بين الديمقراطية والشورى في الإسلام، أو بين نوّاب الأمّة وأهل الحلّ والعقد، أو بين حرية التفكير والاجتهاد. طبعاً حاكمية الله لن تكون سوى برفع راية الإسلام.
لماذا حدث هذا الانحراف نحو الغلوّ والعنف؟ قيل إن السبب هو الفقر والبطالة، وإنهما يُلقيان بشباب فقراء عاطلين إلى الهامش، فيردّ هؤلاء على تهميشهم بالعنف، ويصبحون خوارج على مجتمع أخرجهم منه. ويجدون في الإرهاب معنىً فاجعاً لحياتهم التي لا معنى لها ولا جدوى. فالعنف إثباتٌ لذاتٍ لا قيمةَ لها، ولو بالقتل والتدمير. يحلِّلون الشرَّ بفتاوى فقهائهم وأمرائهم. هم يهاجرون هجرةَ القطيعة من مجتمعهم، يخرجون منه ليعودوا خارجين عليه بالسلاح. والشهادة ليست عندهم جريمة قتل للنفس وللأبرياء، بل تلبية لدعوة الجهاد وسبيلاً إلى الجنّة.

> **ضعف الليبرالية العربية لا يعود إلى فقرها الفكري فحسب وإنما يعود أيضاً إلى ضعف رصيدها النضالي في مجال الدفاع عن الحريات المدنية والسياسية، بل إن أعلاماً صُنـّفوا ليبراليين قد تحالفوا مع أحزاب وأنظمة أبعد ما تكون عن الليبرالية**

لكن الفقر وحدهُ لا يفسّر الإرهاب، فهناك بلدان أخرى أشدّ فقراً من بلاد المسلمين، فلماذا إذن ظهرت هذه الظاهرة في البلدان الإسلامية؟
السبب هو نوع الثقافة العقائدية. فالإرهاب قبل أن يكون يداً تضغط على الزناد، أو على جهاز التفجير، هو عقيدة في العقول. هذه الثقافة العقائدية هي نتاج نظام في التربية والتعليم، وما تُذيعه خُطَبُ المساجد وشبكات وسائل اتصال حديثة.
لقد استولى المتشدّدون على الخطاب الديني، فقسّموا البشر إلى مؤمنين وكفّار، في حين أن الإسلام هو رسالة للعالمين، ولا يفرّق بين الناس بالعِرق واللون والعقيدة، إضافة إلى أن المسلمين هم اليوم جزء من منتظَم دولي غايته التعايش والتعاون والسلْم.
وجهاديّو هذه الأيام يعلنون الجهاد على مجتمعاتهم «الجاهلية» وعلى «الكفر» أينما كان، في حين أن الجهاد هو الدفاع عن حوزة الوطن، وليس إرغام غير المسلمين على الإسلام، أو الجزية إن كانوا من أهل الكتاب، أو القتل.
ونظام التربية والتعليم أصبح مشتلاً للاستقطاب من طرف المتشدّدين، بمحتواه وبنوعية المعلّمين.



لقد عوّل إصلاحيّونا على التعليم، بوصفه وسيلة لرفع مستوى الوعي، ونشر المعارف الحديثة، وأيضاً لتوسيع قاعدة الديمقراطية، بإتاحة الفرص للترقِيَة المهنية والاجتماعية. فالتعليم يخلخل بنيات المجتمع التقليدية، ويُطلِق الحَراك الاجتماعي. لقد آمن بدور التعليم هذا إصلاحيٌّ كمحمد عبده، ومفكرٌ اعتُبِر ليبرالياً كطه حسين. فهذا الأخير (الذي تأثّر بالدور الذي أعطاه الأنواريّون الفرنسيون للتربية والتعليم، وأيضاً بجول فيري مؤسّس «المدرسة الوطنية» الفرنسية ونظامها التربوي التعليمي، وهو أيضاً صانع قانون العلمانية الفرنسي للعام 1905) دعا إلى مدرسة مصرية موحَّدةِ المناهج، غايتها تكوين عقول مصرية منسجمة.

الإرهاب قبل أن يكون يداً تضغط على الزناد أو على جهاز التفجير هو عقيدة في العقول.. وهذه الثقافة العقائدية هي نتاج نظام في التربية والتعليم وما تُذيعه خُطَبُ المساجد وشبكات وسائل اتصال حديثة

لكنّ الأمور تغيَّرت؛ فالمعلّمون الذين كان يُعوَّل عليهم ليكونوا قاطرةَ نشْرِ الحداثة، ورفع الوعي العام إلى مستوى العصر، أصبح الكثير منهم محافظين تقليديّين بل متشدّدين، يصنعون من تلاميذهم مشتلاً قابلاً للاستقطاب المتطرِّف. ثمّة مسألة أخرى، وهي أن التعليم الذي كان يُعتمَد عليه وسيلةً للحَراك الاجتماعي وللانسجام الوطني، أصبح بسُرعتين، فنتج عن ذلك شرخٌ اجتماعي عميق. فهناك تعليمان بسرعتين: تعليم عمومي، وهو تعليم مدارس وجامعات الدولة، متدنّي المحتوى والمناهج، يُفضي إلى تسرُّب أعداد هائلة، ويخرِّج حشوداً من العاطلين عن العمل. ومشكلات التعليم العمومي معروفة: الاكتظاظ، وسوء المرافق وضعف التجهيزات، وتدني مستوى المدرّسين. وتعليم خاص، وهو تعليم المدارس والجامعات الخاصة والأجنبية، خرّيجوه ذوو تكوين عصري، ومطلوبون في سوق العمل. وهو تعليم باهظ الكلفة بالنسبة إلى عامّة الشعب. وهكذا فإن التعليم الذي كان يُعوَّل عليه في توسيع الديمقراطية والحراك الاجتماعي، بوصفه مصعداً اجتماعياً، لارتقاء الفئات الدنيا، وبوتقة للانسجام الاجتماعي والوطني، أصبح - لأنّه بسرعتين - سبباً في شرخ اجتماعي عميق، ومفْرَزة للاقصاء الاجتماعي بالنسبة إلى التعليم العمومي، وإنتاج وإعادة إنتاج نخبةٍ تتداول الثروة والمناصب المرموقة في القطاعين الخاص والعام بالنسبة إلى التعليم الخاص.

والثقافة نتاج التعليم. ولم تعد الثقافة محصورةً في تربية العقل والذوق، وإنما يتوقّف عليها مستقبل المجتمع: فإمّا أن تكون حافزاً على التربية، على المبادرة والابتكار، وتهيِّئ الأفرادَ للاندماج في عالَم اليوم، ومنتجةً لرأس مال بشري مُنتِج وخلّاق وقادر على التكيُّف في عالَم متغيِّر، وإمّا أن تكون الثقافة فاشلة في هذا كلّه، تُنتِج من لا يُنتِجون، غرباء عن عالم اليوم. وما داموا كذلك، فهم مشْتلٌ محتمَلٌ لاستقطاب الخوارج التكفيريّين.

ارتياب في النظام الدولي

ليست الثقافة وحدها ـ بوصفها نتاجاً لنظام تعليمي معيَّن ـ هي التي تنتج غُرباء عن العالم، بل إن هناك ارتياباً شائعاً لدينا في ما يسمّى بالنظام الدولي ومنظومته الحقوقية. والقضية الفلسطينية سببٌ رئيسٌ في هذا الارتياب العميق.

في العام 1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكان العالم قد خرج من حرب عالمية تسبَّبت بها ألمانيا النازية، فصدر إعلان حقوق الإنسان العالمي حتّى لا تتكرّر المأساة ولتأسيس مرجعية دولية لحقوق الإنسان كما هو واضح من ديباجة الإعلان المذكور.

لكن، وفي العام نفسه 1948، حلـّت النكبة الكبرى بالشعب الفلسطيني، وشرّعت الأمم المتحدة قيامَ إسرائيل على أرضه، وتشتّت الشعب الفلسطيني في المنافي والمخيّمات. وضربت إسرائيل وما تزال عرض الحائط بكلّ قرارات الأمم المتحدة ومجلسها الأمني.

المشكل هو أن هذه الريبة لا تتعلّق بالسياسة الدولية فقط، بوصفها قائمةً على النفاق والكيل بمكيالين والانحياز الكامل لإسرائيل وغضّ الطرْف عن جرائمها واستهتارها بالقرارات الأممية، بل إن الريبة امتدَّت إلى التشكيك في مبادئ حقوق الإنسان نفسها وقيمها.

فهناك الذريعة الدينية – الثقافية لهذا الشكّ، بل الرفض، يتذرَّع بها الإسلاميون، بخاصة: وهي أن فلسفة حقوق الإنسان جذورها ضاربة في العلمانية التي هي عندهم إلحادٌ سافر. كما إن مواد حقوق



الإنسان في الإعلانات الدولية هي في رأيهم مناقضة لقواعد الإسلام وأحكامه. طبعاً لا يشمل هذا الموقف كلّ آراء المسلمين في حقوق الإنسان، إذ من الممكن جداً إسنادها إلى الله كمرجع لها وضامن، لأن الإسلام نصَّ على المساواة بين البشر وعلى الكرامة الإنسانية ولأن أحد أسماء الله الحسنى هي أنه هو «الحقّ».

والواقع إن الارتياب في ازدواجية الغرب قديم، ومنذ أن بدأ توسُّعه الاستعماري. فالاستعمار نقيض المبادئ والقيم التي يعتدُّ الغرب بأنه واضعها. فالحرية التي ينادي بها هي فقط حرية مواطنيه، في حين أن الاستعمار هو مصادرة حرية الشعوب المستعمَرة. والقانون الذي يتساوى أمامه الجميع والذي أساسه العدل والإنصاف إنما هو لمواطنيه، أما الشعوب المستعمَرة فهو يضع قوانين لضبطها وقمعها ومحاصرتها. أضف إلى ذلك هذه العنصرية الثقافية هي التي يعبِّر بها الغرب حينما يعتدّ بأن ثقافته هي وحدها التي انتجت حرية الفرد وحقوق الإنسان والعقلانية والديمقراطية واقتصاد السوق الذي يخلق الثروة والرفاه. وحين سقط الاتحاد السوفياتي مدَّ الغرب رجليه كما مدَّهما أبو حنيفة معلناً أنه قد أكمل التاريخ وأنهاه. والذي يعزّز هذا الاعتقاد هو أن بلدان العالم ـ ماعدا كوبا وكوريا الشمالية ـ قد اختارت اقتصاد السوق بما فيها دول «البريكس» الصاعدة (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا)، وإن كان بعضها لا يربط اقتصاد السوق بالديمقراطية الليبرالية. والخلاصة عندهم أن العولمة التي يقود قاطرتها الغرب قد أصبحت تحمل في قطارها الجميع.

تفاوت لا يرتفع

هناك الوجه الآخر للعولمة، وهو انغلاق الهويّات التي لفظتها العولمة، على نفسها. لقد تفاءل المتحمّسون للعولمة بأنها بصدد تعميم المعارف والمعلومات والخيرات على كلّ العالم، في حين أن العكس قد حصل: فالتفاوت بين البشر في المعرفة والرفاه قد بلغ حدّاً غير مسبوق.

وهنا أُحيل إلى كتاب لأستاذ اقتصاد فرنسي، هو طوما بيكوتي، وعنوانه **رأس المال في القرن الواحد والعشرين**. موضوع الكتاب الذي أثار اهتماماً ونقاشاً واسعين هو التفاوت في توزيع الثروة. وقد قام هذا الباحث بدراسة معمَّقة لهذا التوزيع منذ القرن الثامن عشر، وهو ما لم يقم به باحث قـبْله. فوجد أن معدّل نموّ رأس المال (إيجار العقارات، أرباح الصناعة، ريع الممتلكات الموروثة...) نما بسرعة أعلى بكثير من نموّ الأجور والرواتب. وعلى الرغم من ارتفاع هذه الأخيرة عِقْبَ الحرب العالمية الأولى، وإلى سبعينيّات القرن الماضي، إلّا أن معدل أرباح رأس المال عاد ليتصاعد على نحو أعلى بكثير من الأجور. وقد تفاءل كثير من الاقتصاديّين بأن الرأسمالية بفضل آليتها الذاتية في تقلّص الفوارق بين أرباح رأس المال والأجور، وبفضل المنافسة، والتقدّم التكنولوجي، سوف تؤدّي إلى تقليص التفاوت في توزيع الثروة، وسوف يعمّ الرخاء الجميع في نهاية المطاف. لكن بيكوتي يرى أن العكس تماماً هو الحاصل، فبناءً على تقديرات إحصائية قام بها، تبيَّن أن عائدات رأس المال، ما إن تتجاوز نسبةً معيَّنة نموّ الإنتاج والأجور، حتى تبدأ الرأسمالية، آلياً، بإنتاج تفاوتٍ يتفاقم باستمرار، وذلك على حساب الجدارة والكفاءة والاستحقاق، والتي على أساسها تقوم الديمقراطية وتكافؤ الفرص.

عوّل إصلاحيّونا على التعليم بوصفه وسيلة لرفع مستوى الوعي ونشر المعارف الحديثة ولتوسيع قاعدة الديمقراطية، لكنّ الأمور تغيَّرت؛ فالمعلّمون الذين كان يُعوَّل عليهم ليكونوا قاطرةَ نشْر الحداثة أصبح الكثَير منهم متشدّدين يصنعون من تلاميذهم مشتلاً قابلاً للاستقطاب المتطرِّف

لقد سقط تفاؤل المتفائلين باستقرار التوازن بين رأس المال والعمل؛ أسقطَه التحوُّل الجذري لطبيعة رأس المال الذي انتهى إلى سيادة رأس المال المالي، إذ أصبح مردوده عالياً فأبْطَلَ دعوى المتفائلين بأن الثورة المعرفية ستأتي بنظام حكم الكفاءات («الميريتوكراسي» méritocratie)، كما انتهى وهْمُ الاعتقاد بأن تعميم التعليم والتكوين سيؤدّي إلى تعزيز المجتمع الديمقراطي، لأن أبناء الأغنياء سيظلون أفضل تعليماً وتكويناً.

أوردنا هذا الكلام لأن أصداء الليبرالية الاقتصادية الجديدة تردّدت عندنا وتحمَّس لها الكثيرون. قالوا إن العدالة في توزيع الثروة هي دعوى من مخلَّفات عصر الإيديولوجيا الذي أنهاه انتصار اقتصاد السوق، وإنها عائق لمنطق الاقتصاد وفعاليّته. وقالوا برفع يد الدولة عن الاقتصاد وإطلاق حرية القطاع



الخـاص، وبـأن تُخفِّـف الدولـة القواعـد والقوانيـن. كما طالبـوا بتسـهيل تسـريح العمّـال أو مـا يُسمّـى بمرونـة العمـل، وتحريـم الإضرابات أو تقييدها، وترك الأجور فـي حدِّهـا الأدنـى لإنتـاج سـلع قـادرة علـى المنافسـة فـي الأسـواق العالميـة وتصديرهـا. لكنّهـم، وهـم يطالبـون بـأن تكـون يـد الدولـة خفيفـة علـى الاقتصاد، يطالبـون أيضـاً، وفـي الوقـت نفسـه، بدولـة قويّـة لحفظ الأمـن وضمـان الاسـتقرار الـذي هـو شـرطٌ لسـير الاقتصـاد والمـال والأعمـال. أنصار هـذه الليبراليـة الاقتصاديـة الجديـدة عندنـا - مـن رجـال أعمـال وأسـاتذة اقتصـاد تحوَّلـوا إلى استشـاريّين لدى الشـركات ولـدى المؤسّسـات الماليـة الدوليـة - ليبراليّتهم بَتراء؛ فالليبرالية منظومـة حريـات متكاملـة، وهـم لا يأخـذون منهـا سـوى حريـة المبـادرة الاقتصاديـة، فـي حيـن أن الحريـات الأخـرى، وبخاصـة الحريـات المدنيـة والسياسـية، فلا تعنيهـم. والليبراليـة تقـوم أيضـاً علـى سـيادة القانـون واسـتقلال القضـاء، أمـا مـا يَعنيهـم هُـم فهـو القضـاء فـي المحاكـم التجاريـة، بأن يكـون متخصّصـاً وسـريعاً حتـى لا تطـول قضاياهـم التجاريـة فـي المحاكـم. أمـا اسـتقلال القضـاء فـي قضايـا الـرأي والقضايـا السياسـية فـلا يعنيهـم فـي شـيء.

يتوقّف مستقبلنا على إصلاح جذري لنظام التربية والتعليم لإنتاج رأسمال بشري قادر على الابتكار والمبادرة وسرعة التكيُّف في عالَمٍ متغيّر

لذا، فـإن ضعـف الليبراليـة العربيـة لا يعـود إلـى فقرهـا الفكـري فحسـب، وإنمـا يعـود أيضـاً إلى ضعـف رصيدهـا النضالـي فـي مجـال الدفـاع عـن الحريـات المدنيـة والسياسـية، بـل إن أعلامـاً صُنِّـفوا ليبرالييـن قـد تحالفـوا مـع أحـزاب وأنظمـة أبعـد مـا تكـون عـن الليبراليـة.

جاء أوانُ التفاصيل

اكتفت الإصلاحيـة الإسـلامية التـي امتدَّت مـن أواخر القـرن التاسـع عشـر وحتـى منتصـف القـرن الماضـي بعموميـات، ولـم تدخـل فـي تفاصيـل دخَلْنا فيهـا اليوم، بفعل واقـع الأمـور. هـي لـم تدخـل في تفاصيـل علاقة الشـريعة بفلسـفة الدولـة الوطنيـة ومؤسّسـاتها، ولا خاضت في تفاصيل إصلاح قانون الأحوال الشـخصية مـن ولايـةٍ وطـلاقٍ وإرثٍ وتَبَـنٍّ وعُصمـةٍ ماليـة، ولا فـي وضعيـة الأقليـات غير المسْلِمة، ومساواة أفرادها مع المسلمين، في تكافؤ الفرص وتقلُّدِ المناصب العليا فـي البـلاد، بمـا في ذلك رئاسـة الدولـة، ولا في العلاقة بيـن المبـادئ العامـة للدسـتور (وهـي التـي دَعَـت إلـى نظـام دسـتوري) كالمسـاواة فـي المواطنة بيـن الرجال والنسـاء، وبيـن الأقليّـات والأكثريـة، وأيضـاً حريـة الـرأي والعقيـدة وعلاقتهـا بأحـكامٍ دينية قطعيّـة. لكنّنا، ونحـن الآن أمـام صعـود حركات إسـلامية متشـدّدة من جهـة أولـى، وفوز أحزاب إسـلامية بأغلبيّات برلمانية، وتشـكيلها حكومـاتٍ مـن جهة ثانية، دخلنـا في تفاصيل هـذه الأمـور جميعاً.

مسـتقبلاً، سـتكون المواجهـة بين أنصار الدولـة المدنيَّة وبيـن دعـاة دولـة الشـريعة، أو - علـى نحـوٍ أصـحّ - كمـا يريـدون هذه الشـريعة. ليسـت الدولـة المدنية ضدّ الدين، بل إنها تحفظ حقّ كلّ صاحب مُعتقَد في التعبير عـن مُعتقده، ولا تفـرض علـى مواطنيها عقيـدةً بعينها. للدولـة المدنيـة أن تسـتند إلـى قيـم دينيـة كأخلاقيـات، لتكـون السياسـة والمعامـلات الاقتصاديـة مبنيّـة علـى الثقـة والحـضّ علـى العمـل المُنتِـج وأخلاقياته.

لكـن فـي بلدانـا يوجـد رفـض عميـق مـوروث للدولـة الوطنيـة فـي ذاتهـا، قـد يعـود إلـى طـول عهـود الاسـتبداد، كمـا يعـود أيضـاً إلـى موقـف إيديولوجيـات كبرى قومية وماركسـية وإسـلامية من الدولة الوطنية. فالقومـي العروبـي يعتبـر الـدول القائمـة نتـاج تجزئـة اسـتعمارية، فهـي إذن فاقـدة الشـرعية، وطموحـه هـو الدولـة القوميـة العربيـة الكبرى، ولـو أن الفكر القومي لا يفصّـل الطريـق والنهـج إليهـا. والماركسـي يعتبـر الدولـة غطـاء لهيمنـة طبقيـة، وهـي بِنْيـةٌ عليـا لحجـب الاسـتغلال الطبقـي وتبريـره، ومآلهـا عنـد لينيـن هـو المتحـف. أمـا الإسـلامي فهو يطمح إلى دولة الشـريعة أو دولـة الخلافـة، والأمـة أوسـع وأشـمل مـن أيّـة دولة قائمـة فـي العالم الإسـلامي. والثلاثـة، القومي العروبي والماركسـي والإسـلامي هدفهم تقويض الدولـة القائمة بثـورة أو انقـلاب أو جهـاد.

لكـن هـذه الدولـة هـي الآن فريسـة صراعـات مذهبيـة وطائفيـة وقبليـة، فأصبـح المطلـب الأول للنـاس أمـام مشـهد الاقتتـال والفوضـى والحـروب الأهلية في بعض الـدول العربيـة هـو وجـود دولـة لحفـظ الأمـن، أمـن النـاس علـى حياتهـم وممتلكاتهـم وأعمالهـم. فأصبـح مطلـب سـلطة الدولة القوية مقدَّمـاً على مطلب الحرية. هـذه الحالـة التـي يعيشـها عـددٌ مـن البلـدان العربيـة تجعلنـا نفهـم لمـاذا فضّـل فقهاؤنـا قديمـاً أن تكـون هناك



سلطة، ولـو كانت غير عادلة، على الفتنـة والفوضى، شريطة أن تحفظ الأمـن والنظـام. ونفهم أيضـاً لمـاذا دعـا تومـاس هوبـز، فـي القرن السـابع عشـر، فـي إنجلتـرا، إلـى دولـة مدنيّـة قويـة، لأن إنجلتـرا آنـذاك كانـت تعيش أزمـة سـلطة انتهـت بإعدام الملك شـارل الأول، بعـد ثـورة كرومويـل، إلا أن هـذا الأخيـر أقـام دولـة طائفيـة وعيّـن برلمانـاً كلّ أعضائـه مـن الطائفـة البيوريتانيـة.

لكـن الفكـر السياسـي الديمقراطـي الحديـث كسَـرَ حلقة الانحصـار فـي بديليـن لا ثالـث لهمـا: إمّـا سـلطة قويـة تحفـظ الأمـن والاسـتقرار، وإمّـا الفتنـة والفوضـى؛ وذلـك بوضعـه فلسـفةً سياسـيةً للدولـة التـي تحفـظ الأمريـن معـاً: أمـن مواطنيهـا وحرّياتهـم، وهـذا لا يتمُّ إلا فـي دولـة تعاقديّـة لمواطنيـن يتعاقـدون بحرية على نظامهـا. لـم يحصـر جـون لوك نفسـه في ثنائيـة هوبز: دولـة السـلطة القويـة أو الفوضـى، علـى الرغـم مـن أنـه عاصـر الأزمـة السياسـية العميقـة التـي عاصرهـا هوبـز، إذ كان شـابّاً حيـن اندلعـت ثـورة كرومويـل وأُعدِم الملـك. وقـد أُلْجِـأه النظـام الاسـتبدادي فـي بلـده إلـى المنفـى في فرنسـا ثم فـي هولندا، ودعا إلـى مَلَكية دسـتورية يخضـع فيهـا الملـك إلى سـلطة القانـون. وقد اعتُبِـر جـون لوك مؤسّـس الليبرالية السياسـية الحديثة بدعامَتَيْهـا: الحريـة والملـكية الخاصـة. لكنّه جعل حقّ الانتخـاب حصريـاً فـي الذيـن يملكـون وحدهـم؛ أمـا الفقـراء فـلا ينبغـي لهـم أن ينتخِبـوا لسـببين: الأول، لأنهـم لا يملكـون، والثانـي لأنهـم غارقـون فـي كدّهـم اليومـي لتحصيـل لقمـة العيـش، فليـس لهـم وقـت للاهتمـام بالسياسـة وامتـلاك تجربتهـا.

والسـؤال: لمـاذا اسـتطاعت بلدان أوربيـة تجاوز مأزق البديلين: إمـا الإذعـان لحكم استبدادي لحفظ الأمن، أو الارتـداد إلـى حالة الطبيعـة بغرائزها السـائبة، وحرب الـكلّ ضـدّ الـكلّ كمـا قـال هوبـز؟ كان ذلـك ممكنـاً لأسـباب، منهـا أن هـذه البلـدان تطـوّرت مجتمعاتهـا ذاتيـاً مـن دون تدخّـل مـن الخـارج. ومنهـا تأسـيس الدولـة الوطنيـة الحديثـة واسـتقلال مجالهـا السياسـي والمدنـي عـن المجـال الدينـي ووصـاية الكنيسـة، ومنها أن العقليـات قـد تطـوّرت ثقافتهـا السياسـية فأصبحـت مهيّـأة لدولـة مدنيـة ديمقراطيـة.

وهنـا سـنواجه بالاعتـراض المعهـود: وهـو لمـاذا تريد قياسـنا على مقاس الغـرب، وأن نبدأ مسـتقبلنا بماضيه؟ نحـن لا نقـول بـأن نقتفـي خـُطى تطـوّر الغـرب خطـوة خطـوة، مـن دون أن نتبيّـن بوضـوح مواقـع الأرض التـي مشـى عليهـا، أي بيئـة تاريخه السياسـي والثقافي.

ومـع ذلـك ... فهنـاك قضايـا بنياتهـا عامـة عندنـا وعندهم، كبنية العلاقة بين الدين والسياسـة، والشـروط التـي غيّـرت هـذه العلاقة فاسـتقلّ المجال السياسـي عن المجـال الدينـي، وهنـاك العلاقـة بيـن الرجـال والنسـاء والتـي كانـت السـيادة فيهـا للرجال فـي كلّ المجتمعات، وكيـف تغيّـرت هـذه العلاقـة فـي مجتمعـات بعينهـا لصالـح التكافـؤ بيـن الجنسـين، وهنـاك قضيـة الدولـة عندنـا وعندهـم. فـإذا كانـت الدولـة قديمة فـي العديد من بلـدان العالـم، فـإن الدولـة الوطنيـة أو الدولـة - الأمـة عمرهـا بضعة قرون، وهي تأسّـست فـي بعـض بلـدان أوروبـا الغربيـة ثم قطعـت الحـدود لتعمّ بلـدان الأرض. غيـر أن الدولـة في معظم هذه البلدان ظلّـت مجـرّد سـلطة وإدارة، وليسـت دولـة تأسّـست بتعاقـد بيـن مواطنيهـا علـى نظامهـا ومؤسّسـاتها، قائمـة علـى فصـل السـلط، وتداول السـلطة بانتخابـات دوريـة منتظَمـة يحـدّد مواعيدهـا الدسـتور. والرهـان عندنـا هـو تحويـل دولـة الإدارة والسـلطة إلـى دولـة مؤسّـسات ديمقراطيـة.

يجب البناء على الدول العربية كما هي في حدودها الحالية والعمل ديمقراطياً على تحويلها إلى دولة قانون ومؤسّسات بدَل القفز فوقها من أجل كيان وهميّ أشمل

فـي كلّ فتـرة مـن فتـرات التحـوّل التاريخـي يُطـرح مطلـب أسـاس تفرضـه الحاجـة إلـى الانتقـال مـن حـال إلى حال. ففي فترة المدّ الاسـتعماري كان المطلـب الجوهـري لـروّاد الإصلاحيـة الإسـلامية هـو التالـي: كيـف نطـوي التأخّـر ونحقّـق تقدّمـاً يحفظ هويّـة الأمـة ويضاهي تقدّم الغـرب؟ كان إصلاح الفكر الإسـلامي وإنجـاز التقـدّم هي الحاجة الأسـاس. أما الآن فقـد تغيّـرت الحاجـة لأن ريـاح «الربيـع العربـي» قـد جـرت بمـا لا تشـتهيه آمـال الذيـن أطلقـوه، إذ انفجـرت دول وتصارعـت مذاهـب وقبائـل وعصابـات مسـلّحة فانعدمـت الحاجـة الأولـى للنـاس وهـي الأمـن والأمان. وهكـذا أصبـح المطلـب المقـدّم علـى غيـره هـو وجـود دولـة تحفـظ الأمـن والنظـام العـام. وفـي أوضـاع كهـذه تتهيـأ النفـوس لاسـتدعاء سـلطة قويّـة تحفظ الاسـتقرار، بـل إلـى حاكـم قـوي، وهكـذا يتأتّـى لمسـتبدّ جديـد أن يأتـي بدل المسـتبدّ القديم الذي أسـقطه الشـارع، ويرْجَح مطلـب الدولـة الأمنيـة علـى مطلـب الدولـة الديمقراطية. فـي مجتمعاتنـا القديمـة كان مطلـب العـدل هـو المفكـَّر



فيه والمطالَب به، وليس مطلب الحرية التي لم تكن من قبيل المفكَّر فيه. ولذلك حين واجه فقهاؤنا القدامى اختيار الاختيار بين حاكم قادر على ضبط الأمن والأمان ولو لم يكن عادلاً وبين الفتنة والفوضى، فضّلوا الحاكم المستبدّ. والآن يتجدّد هذا الموقف القديم على الرغم من تغيّر الزمان، وذلك في البلدان التي انهار فيها الأمن نتيجة فشل أو انهيار الدولة، إذ أصبح الناس يتطلّعون إلى دولة أمنية لإعادة الاستقرار ولو لم تكن ديمقراطية. في الأمس قدّم الفقهاء ضرورة سلطة ذات شوكة (بحسب التعبير القديم) على السلطة العادلة، واليوم تتقدّم الحاجة إلى الأمن على مطلب الحرية والديمقراطية.

ليس من شأن الدولة أن تقيس درجة الإيمان والتديّن لدى مواطنيها ولا أن تسوقهم إلى الجنّة بل دورها أن تضمن لهم أمنهم وتحفظ حرياتهم وتوفّر لهم سبل التعليم والعلاج والسكن اللائق

وفي مثل هذه الأحوال يصبح الخوف هو الغريزة السائدة: الخوف من الأخطار المحدقة في جوّ فقدان الأمن، ويصبح هذا الخوف مَطيّة لصعود نظام متسلّط يستمدّ شرعيّته من الحاجة إلى الاطمئنان والأمان. لكن هذا النظام، وبدعوى تأمين الأمن، ينشر سلطانه في كلّ الاتجاهات وعلى كلّ المجالات فتمسك قبضته بكلّ شيء، بالإعلام والقضاء ومقرّرات التعليم، وحتى الاقتصاد الذي يصبح اقتصاداً ريعياً متقاسماً بين أهل السلطة وزبنائهم من رجال الأعمال.

لدولة الاستبداد إذن مستقبل في بلدان عمّتها الفوضى في ما بعد ما سُمّي بـ «الربيع العربي». فالشارع الذي أطاح بأنظمة استبدادية هو نفسه الذي أصبح يستدعي دولة أمنية قويّة، أي استبداداً جديداً لضرورة الأمن والاستقرار. وهكذا سيسبح الديمقراطيّون طويلاً ضدّ تيار معاكس للمسار الديمقراطي تصبّ فيه روافد عديدة، من اتجاهات متشدّدة تناصب العداء لحرية الرأي والعقيدة وللمرأة وللتعدّدية ولمدنيّة القانون ونظام الدولة، ومن سيكولوجية عامة يستبدّ بها الخوف من حاضر غير مأمون ومستقبل غير مضمون، يُفزعها شبح الفتنة وحرب الكلّ ضدّ الكلّ، ومن رايات سوداء تنشر الفتك والدمار يحملها خليط من جهاديين غُسلت أدمغتهم، وشباب أذلّته البطالة والإقصاء فحمل السلاح ليدمّر عالماً نبذه، ومجرمين بالسليقة حملوا راية الإسلام للنهب والانتشاء بسلطة الأمر والنهي. نحن إذن أمام تيّار جارف متعدّد الروافد يجري في مسار معاكس للديمقراطية. وهو ما يجعل مهمّة الديمقراطيين عسيرة. وليس لهم سوى موقفين: إما انزواء اليائسين أو العمل الصبور من أجل دولة مدنيّة ديمقراطية تحفظ الأمن والحريات جميعاً.

استخلاصات

أولاً: يتوقّف مستقبلنا على إصلاح جذري لنظام التربية والتعليم، لإنتاج رأس مال بشري قادر على الابتكار والمبادرة وسرعة التكيُّف في عالَم متغيّر. وإذا ظلّ التعليم بسرعتين فإنّه سيؤدّي إلى إقصاء الأغلبية، وتمكين الأقلّية وحدها من تداول الثروة والمواقع المرموقة، في القطاعين الخاص والعام. وعلى نوعية الثقافة يتوقّف انسجام المجتمع واندماجه في عالَم اليوم؛ وذلك حين لا يكون التعليم بسرعتين، وحين تعزِّز الثقافة قِيَم التعايش الاجتماعي والانتماء الوطني والمصالحة مع عالم اليوم. أمّا حينما تكون الثقافة التي يُنتجها التعليم بخلاف ذلك، فإنها تؤدّي إلى انشطار اجتماعي وتفاوت طبقي أساسه التفاوت في المعرفة بسبب التعليم بسرعتين، والذي يُلقي بأعداد هائلة من المتسرّبين والخرّيجين إلى البطالة أو إلى الوظائف المتدنّية، ويهيِّئ بيئةً محتمَلة لاستقطاب الإرهاب. وإذن، على إصلاح جذري لنظام التربية والتعليم يتوقّف مستقبل مجتمعاتنا، من حيث استقرارها وتطوّرها واندماجها في عالم اليوم.

ثانياً: قضية الدولة الوطنية مصيرية. يجب إذن نفْضُ اليد من الإيديولوجيات التي ناصبتها العداء، لأنها اعتبرتها قائمةً على تجزئةٍ، فهي فاقدة الشرعية، أو لأنّها ليست دولة الشريعة أو الخلافة، أو لأنها طبقيّة. ولا بدّ من الانتهاء من عقدة سايس- بيكو. أولاً، لأنها لا تنطبق على كلّ الدول العربية القائمة، وثانياً لأن كثيراً من دول العالم اليوم، قام على حدودٍ مصطنعة، ولكنّها حدودٌ أصبحت اليوم واقعاً قائماً. يجب البناء على الدول العربية كما هي موجودة في حدودها الحالية، والعمل الديمقراطي على تحويلها إلى دولة قانون ومؤسّسات، بدَلَ القفز فوقها من أجل كيان وهميٍّ أشمل. والتاريخ يُثبت أن النضال من أجل دولة القانون، والحقوق المدنية والسياسية والحريات الأساسية، وعمل الأحزاب والنقابات ومنظّمات المجتمع المدني، كلّ ذلك جرى داخل



الدولـة الوطنيـة وليـس خارجهـا.
ثالثـاً: ليس مـن شـأن الدولـة أن تقيـس درجـة الإيمـان والتديُّـن لـدى مواطنيهـا، ولا أن تسـوقهم إلـى الجنّـة، بـل دورهـا أن تضمـن لهـم أمنَهـم، وتحفـظَ حريّاتهـم، وتوفّـر لهـم التعليـم والعـلاج والسـكن اللائـق، وتهيِّـئ لهـم أسـباب الرفـاه مـا أمكـن. والأحـزاب والحـركات الإسـلامية إمـا أنهـا تفتقـر إلـى برامـج عمليـة لرفـع مسـتوى حيـاة النـاس، وإمـا كلُّ همّهـا هـو قيـاس تديّـن النـاس ومراقبـة مـا يلبسـون ويأكلـون ويشـربون.
يعتقـد الإسـلاميون خطـأً أن الدولـة المدنيـة سـوف تـُخرِّج النـاس مـن دينهـم، فـي حيـن أن الدولـة المدنية ليسـت دولـة ضـدَّ الديـن، بـل هي تحفـظ حريـة الأديان وتعايُـشَ المذاهـب، لكنّهـا فـي حـدّ ذاتهـا ليسـت دولـة ديـن أو مذهـب.
رابعـاً: مـع صعـود أحـزاب إسـلامية إلـى الحكـم، ومـع الحـركات الإسـلامية المتشـدّدة والجهاديـة، دخلنـا اليوم فـي تفاصيـل لـم ندخلهـا مـن قبـل، مثـلاً: هـل للسياسـة منطقهـا وقواعدهـا المدنيـة أو أن السياسـة فـرع مـن الشـريعة؟ وهل مسـتقبلنا هو في دولة الشـريعة الشاملة أو فـي الدولـة المدنيـة التـي تقـوم بتدبيـر التعـدّد الـذي هـو واقـع فـي أغلـب المجتمعـات العربيـة؟ ودخلنـا فـي موضـوع طبيعـة الدسـاتير والقوانيـن: هـل المبـادئ العامـة للدسـتور هـي مبـادئ الشـريعة أو هـي مبـادئ متعاقَـدٌ عليهـا؟ ودخلنـا فـي تفاصيـل موضـوع المـرأة: هـل أحكامُهـا مقـدّرَةٌ بحـدودٍ حدّدَهـا الفقهـاءُ، أو أن لهـا حـقّ المسـاواة الكاملـة فـي الحقـوق والواجبـات مـع الرجـل؟ ودخلنـا فـي موضـوع الأقليّـات غيـر المسـلمة، وهـل لهـا حـقّ المسـاواة الكاملـة فـي المواطنـة؟
كأنّنـا الآن فـي طـور إعـادة تأسـيس نظـام الدولـة والمجتمـع، ودخلنـا فـي صـراع حـول تفاصيـل هـذا التأسـيس بين مشـروعين سـيتوقّف مسـتقبل بلداننا على مـا سـوف يـؤول إليـه تنافسـهما أو المواجهـة بينهمـا.

الدوافع الخفيّة في «الأربِعة» العربية

أ. حنا عبّود

الربيع كفصل سنوي يعني التجدّد، والتحرّر من الجليد الشتوي. ويعني في معتقدات الميثولوجيا القديمة قيامة الإله، بعد موته في الخريف، كقيامة ديونيسيوس وتموز وأوزيريس وأدونيس وعودة عشتار وبرسيفوني، تمشّياً مع ديانة الخصب السائدة. ويستخدم نورثروب فراي الفصول الأربَعة ليوزّع عليها الأنواع الأدبية، ويخصّ الربيع بالكوميديا. والإجماع الأكبر على الربيع كان في الأدب والشعر، فدائماً هناك معنى واحد للربيع وهو انبعاث الحياة من جديد. وفي «لسان العرب» أن الربيع هو الخريف واستخدم عبد الرحمن بدوي الربيع والخريف في الفلسفة إشارة إلى حيوية الفكر وشبابه في الربيع، ونضجه في الخريف، لكنّه لم يستخدم الصيف والشتاء كـ نورثروب فراي. وفي كتب التراث، والفولكلور الشعبي هناك دائماً مناظرة بين الربيع والخريف، على غرار المناظرة بين الصيف والشتاء.

أما في السياسة فتاريخ الربيع جديد، فقد ابتدأ العام 1967 عندما منحت حكومة دوبتشيك مواطني تشيكوسلوفاكيا المزيد من حرية الرأي والصحافة والإعلام والعمل والمشروعات الخاصة. بعد ذلك صارت كلّ حركة في هذا الاتجاه ربيعاً، وكارثة عند القادة السوفيات أو من بقي على خطّهم. وكثرت الأربِعة، لكثرة الانقلابات العسكرية والأحكام الدكتاتورية في آسيا وأفريقيا وأميركا الشمالية.

صحيح أن بعض الأعشاب السامة تنمو مع الربيع، لكنّه يظلّ يعني التحرّر من الأنظمة السابقة الضاغطة على الحرية. وكما يجري الاحتيال على الشعارات، فإنهم احتالوا على الربيع، منذ بداية القرن العشرين، فصار له معنى بحسب مصلحة الناظر إليه، فإن كان ما يجري لمصلحته فهو ربيع، وإن كان ما يجري عكسها فهو مؤامرة عالمية تشترك فيها الإمبريالية والصهيونية... وللأربِعة العربية معنى في الغرب، ومعنى آخر عند بعض الدول الشرقية، وبالأخصّ بعد استخدام الأعشاب السامة (من الإرهابيّين إلى التكفيريّين أو المتشدّدين أو الإسلاميّين أو المتطرفين... وما أكثر التسميات!) والتركيز عليها من قبل الطرفين، وطمس معاني الربيع الأخرى. بمعنى آخر صار الربيع في السياسة مثل قميص عثمان في معركة الجمل، صوت حقّ يُسمع ويد باطل تصفع.

الصورة الإعلامية

منذ ربيع براغ دخل «الربيع» في السياسة، وأدّى إلى مواقف متباينة ومختلفة. وسوف نأتي على معالم بعض الصور فيما يخص الأربِعة العربية وغير العربية.

من السهل الحصول على صورة إعلامية للربيع العربي، اعتماداً على ما يقدّمه هذا الفريق الإعلامي أو ذاك في كلّ بلد من بلدان الربيع الأحمر. ويمكن تحت شعارات قومية تقديم تحليل لمؤامرة عالمية تستهدف العنصر العربي، الذي لم يستطع أحد - منذ الحرب الكونية الأولى - أن يقنع العالم بقوّة اقتصاده أو عبقرية ساسته أو متانة اتّحاده أو خطورة «أسلحته» على السلم العالمي، أو قدرته على خدش جيرانه... ويمكن اعتماد موقف الجيش في كلّ بلد



من بلدان «الأربِعة العربيـة»، وتقديم صورة تظهر أن العامل الأول في توجيه الربيع هو الجيش، ففي البلد الذي ينأى الجيش بنفسه عن الأحداث يتّجه الربيع اتجاهاً خاصاً يختلف عن البلد الذي يدافع فيه الجيش عن النظام القائم. وبالاعتماد على مواقع التواصل والشبكة العنكبوتية، يمكن الحصول على صور متعدّدة ومختلفة ومتباينة.

إذا كان دور الإعلام في الانقلابات والثورات الخاطفة محدوداً جداً فإن له دوراً يحسب حسابه في الثورات الطويلة الأمد، فبعضه أو معظمه يعمد إلى التهويل والمبالغة وفي بعض الأحيان يتعمّد التزييف

وقبل الأربِعة العربية يمكن أن نعدّد أربِعة كثيرة ابتداءً من منتصف القرن العشرين، ولكن الصورة هناك أكثر وضوحاً، وبسبب توازن القوى العالمية، فقد قمع السوفيات كلّ الأربِعة التي ظهرت، إلى أن سقطت السلطة السوفياتية نفسها. فكلّ ربيع ثورة حقيقية، مثل أيّ ثورة سلميّة، قد تتحوّل وقد تبقى سلميّة، إنه عبارة عن حماقة الحاكم ونفاذ صبر المحكوم.

إن رجال الإعلام أمام «الواقع» أشبه بالمفسّرين والمؤولين أمام النصوص الغيبيّة. كلٌّ يريد أن يرضي مرجعيته. فبعد التطوّر الكبير لوسائل الإعلام بات من السهل «تصنيع» الوقائع. وما دام الهدف الأكبر هو النصر في هذه المعركة، فإن كلّ الأسلحة مباحة: البيضاء والحمراء، والباردة والساخنة، والمائية والنارية، والكيميائية والشاملة، وصواريخ سكود والبراميل المتفجّرة، وطائرات التجسّس، وقاذفات القنابل ونافثات اللهب... وأيضاً الإعلام. وإذا كان دور الإعلام في الانقلابات والثورات الخاطفة محدوداً جداً، فإن له دوراً يحسب حسابه في الثورات الطويلة الأمد. بعضه أو معظمه يعمد إلى التهويل والمبالغة وفي بعض الأحيان يتعمّد التزييف، كما فعل أحد المسؤولين عندما عرض فيديو يصوّر الإرهابيين في نشاطهم ضدّ المدنيّين، فإذا الشريط ليس أكثر من معركة طائفية دارت في بلد مجاور، ولا علاقة لها بما يجري في بلده. وفي مؤتمر إسلامي عالمي استبدلت على الهواء مباشرة كلمة «في سورية» بكلمة «في البحرين»... وكلّ هذا مشروعٌ ما دامت حرب الطرفين قائمة، ولا نظنّ أن أحدهما يقصّر في القذائف الإعلامية. لكن المشكلة أنك تشقى كثيراً للوصول إلى «الوقائع» الفعلية.

فإعلامياً، يمكن تجاهل السياسة الدولية، وتنحِيَةُ الدول الإقليمية ودول الجوار، وجعل الأربِعة تدور بين المؤمنين والتكفيريّين، أو بين الهلال الشيعي والجدار السنّي، أو بين البرجوازية السلطوية والبرجوازية المبعَدة عن السلطة، أو بين الريف والمدينة. ولكن يمكن استحضار السياسة الدولية وجعل الأربِعة - على اختلافها - صراعاً بين محور الخير ومحور الشر، أو بين المقاومة والممانعة، من جهة أولى، وبين المحور الإمبريالي الصهيوني من جهة ثانية، كما يمكن القول إنه صراع أورو- أميركي ضدّ تمدّد الـ«بريكس»، أو ربما نقنع القارئ بعكس ذلك، أي إنه صراع الـ«بريكس» ضدّ تمدّد الحلف الأطلسي، حامي الاقتصاد الغربي... كما يمكن استعارة بعض المصطلحات اللينينية، والذهاب إلى أن الإمبريالية هي أعلى مراحل الاستعمار، وأنها تلفظ أنفاسها الأخيرة... ويمكن أن نجعل انتخابات السلطة مأثرة شريفة أو مهزلة سخيفة... ويمكن أن نأتي بما يدلّ أن الأربِعة عودة للصراع العربي الفارسي، إلخ... أليس هذا أسهل من تأويل النصوص الغيبية؟...

الصورة الأيديولوجية

يتلوّن الربيع بحسب الأيديولوجيا، فأيديولوجية سلطة الفرد أو الحزب الواحد تختلف في التقييم والتقدير عن السلطة التداولية... ومن هنا فإن من المستحيل أن توافق كوريا الشمالية على أيّ ربيع إلا إذا ظهر في أرض كوريا الجنوبية.

ارتبكت الأيديولوجيا اليسارية عندما ظهرت الأربِعة العربية، في بلدان مختلفة، فرأى بعض اليساريّين الأربِعة العربية أشبه بلعبة مراهقين، لم يدركوا ما أقدموا عليه. وبعضهم حمل السلاح مع السلطة. ولا تختلف الأيديولوجيا الدينية عن الأيديولوجيا اليسارية، فكلتاهما أقرب إلى العمل التحريضي، سواء كان الهدف إعادة أسلوب الإنتاج إلى مساره المنسجم مع أدوات الإنتاج أم إعادة الكفّار إلى الإيمان بالله واليوم الآخر. وتجربة روزا لوكسمبورغ في ألمانيا العام 1919 لا تؤكّد - كما لا تؤكّد تجارب ثورية أخرى - أن اليساريين دائماً أكثر واقعية في تشخيص الثورات من اليمينيّين، من دون أن يعني هذا إدانة كلّ التجارب اليسارية أو اليمينية. إن هذين الفريقين يقدّمان صورة «الواجب» الذي يلتزمون به أيديولوجياً، وليس الصورة الواقعية التي يجب أن تدرس بعناية، حتى لا

يكون الثمن باهظاً. إن للأيديولوجيا إبداعها الخاص في لعبة الثورة والسلطة والتحريض... والأربِعة العربية لها أهداف بحسب المشاركين، ولكنّها لا تخضع لأيديولوجيا معيّنة، يسارية أو يمينية، ومن هنا تضاربت الصور المقدَّمة عن الأربِعة العربية.

الصورة النظرية

يزعم معظم المنظّرين إنه ما دام هناك مجتمع، فسيكون هناك ثورة، بصورة دورية أو غير دورية. وما دام هناك ثورة، فلا بدّ أن يكون هناك ظلم. ليس من الضروري أن يكون هناك ظلم في الناحية المادية، فقد يكون الظلم المعنوي أشدّ وقعاً في النفس من الظلم المادي.

لكن هذا الكلام على وجاهته لا يمكن تعميمه، فالبلدان الاسكندينافية أقلّ بلدان العالم بعدد الثورات وعنفها وتكرارها، حتى أن النرويج لم تعرف حركة يمكن أن تنطبق عليها أيّ مبادئ ثورية، لهذا المفكّر أو ذاك. وتأتي السويد بعدها ثم فنلندا والدانمارك... وهكذا. وهذا يطرح قضية أساسيّة على المهتمين بالثورات، لماذا كلّما اتجهنا من الشمال، من كندا والنرويج والسويد... نحو الجنوب كثرت الثورات بوتيرة متسارعة وبعنف يشتدّ قسوة كلّما اتجهنا جنوباً؟

هل نخرج بنظرية مستوحاة من أطروحة إيف لاكوست عن العالم الثالث فنزعم أن العالم الفقير وحده معرّض لمزيد من الثورات والعنف؟ ولكن لماذا لا يكون السبب أسلوب الحكم، وهو أيضاً أشبه بأسلوب الإنتاج، لأن أسلوب الحكم يضع سياسة الإنتاج كاملة؟ ولم نرَ ربيعاً من الأربِعة العربية انطلق من فقر أو حاجة، أو طبقة معيّنة رزحت من الفقر أو الحاجة، كما سوف نرى فيما بعد. وعندما يصبح الفقر أداة لتفسير ما يحدث، فإن هذا يكون نظرياً فقط، وإلّا كيف نفسّر أن الربيع ظهر في أوكرانيا ولم يظهر في بنغلادش؟

وقد نغامر ونعتمد التفسير الجغرافي، ونقول إن البلدان المائية، التي لا تعرف المياه الفصلية ولا الجفاف الفصلي تظلّ في منأى عن الثورات... وهكذا تكون البلدان المائية هادئة مستقرّة، بينما البلدان الجافة أو ذات النهر الواحد، تكون في حالة غليان دائم. ليست هذه المغامرة غير شيّقة. ففيها الكثير من الطرافة والمعالم الواقعية حقاً... ولكن دول الخليج هي أكثر بلدان الجنوب شحّاً بالمياه (عدا الأردن الذي صُنّف أخيراً مع المغرب في عداد دول الخليج) وهي أكثر بلدان الجنوب هدوءاً، فلم تنشب فيها ثورات على غرار البلدان الجنوبية ذات النهر أو ذات النهرين كالعراق ومصر وسورية والسودان التي لم تهدأ فيها الثورات منذ القديم، بل كانت البلدان التي نشأت فيها الإمبراطوريات القديمة؟.

ومن الطريف أن فوكوياما انتهى إلى أن التاريخ وصل إلى نهايته، على النحو الذي تصوّره هيغل، بعد تعميم الديمقراطية في العالم، فطلب من أستاذه هنتنغتون الإسهام في هذا المجال، فقدّم للعالم كتابه الشهير «صدام الحضارات» فجاء مخالفاً لنظرية تلميذه. وبعد نجاح الثورة الخُمينيّة وإعلان تصدير الثورة إلى كلّ الأقطار الإسلامية، وضع محمد خاتمي ردّاً على «صدام الحضارات» كتابه النظري «حوار الحضارات» الذي حظي باهتمام الهيئات الدولية، وأظهر أن الحوار بين الأديان كفيلٌ بنزع فتيل الثورة. وقد أيّده في هذا الكثير من الماركسيّين، الذين تناسوا الشروط المادية وأدوات الإنتاج والفئة الحاكمة وصفتها الطبقية ودورها التاريخي، إلخ... يبدو أنهم تابعوا الإيمان بالشعارات بدلاً من التحليل المادي.

> **بعد التطوّر الكبير لوسائل الإعلام بات من السهل «تصنيع» الوقائع ما دام الهدف الأكبر هو النصر في هذه المعركة فرجال الإعلام أمام «الواقع» هم أشبه بالمفسّرين والمؤولين أمام النصوص الغيبيّة كلٌّ يريد أن يرضي مرجعيته**

ولو حاولنا تطبيق أيّ نظرية من نظريات فوكوياما أو هنتنغتون أو خاتمي على «الأربِعة العربية» لما تطابقت الصورة مع الواقع، أو على الأقلّ لا يمكن تعميمها على كلّ «الأربِعة». فإذا انطبقت في هذا البلد تعذّر تطبيقها في البلد الآخر. إن المشترك العربي في الأربِعة هو:

1. تحدث الأربِعة في البلاد التي تعاني من احتكار السلطة، أو هيمنة الحزب الواحد.
2. تحدث الأربِعة في البلدان التي يهرب منها أبناؤها لبطالة أو ظلامة أو امتهان كرامة.
3. تحدث الأربِعة في البلاد التي يظهر فيها تمييز عنصري أو ديني أو طائفي.
4. تحدث «الأربِعة» في البلاد التي تتحكّم فيها أجهزة الأمن على كلّ شأن تقريباً، حتى على





الأديان.

5. تحدث «الأربِعة» في البلاد التي لا يستطيع القضاء فيها أن يقوم بواجبه.
6. تحدث «الأربِعة» في البلاد التي تحوّلت فيها السلطة الحاكمة إلى سلطة استغلال خاص.
7. تحدث «الأربِعة» في البلاد التي عمدت فيها السلطة إلى نقل الملكية الخاصة من فئة إلى أخرى.
8. تحدث «الأربِعة» في البلاد التي تمارس فيها السلطة أسلوب «احتكارية الدولة».
9. تحدث «الأربِعة» في البلاد التي يجري فيها التوظيف بناء على التقارير الأمنية فقط.
10. تحدث «الأربِعة» في البلدان التي بلغ فيها الانفجار السكّاني نسبة عالية جداً.
11. لا يوجد أيديولوجيا خاصة بأيّ ربيع من «الأربِعة» العربية.
12. تأخّرَ الدينيّون في الانضمام إلى الثورة، لكنهم شاركوا بعدئذ بقوّة واعتمدوا العنف.

كلّ نظرية تخصّ «الأربِعة» العربية لا بدّ أن تراعي هذه البنود، قبل استقراء بقيّة المعالم الأخرى، والوصول إلى النتائج.

نحو القوانين الفاعلة

منذ القديم والمفكّرون يبحثون عن القوانين الفاعلة في الاجتماع البشري، فما سبب إقدام قائين على قتل أخيه هابيل؟ إنه سؤال يشبه اللعبة الإلكترونية اليوم، يتسلّى بها الأولاد: فهناك من قال إنه عشق زوجة أخيه، وهناك من زعم أن الله رفض قربانه وقبل قربان أخيه، وهناك من أكّد أن القصة عبارة عن رمز لانتصار مرحلة الزراعة على مرحلة الرعي، واسم قائين في كلّ اللغات السامية تقريباً، يعني الحداد، ممّا يدلّ على الزراعة، إلخ... ومنذ قائين وحتى اليوم والمفكّرون يتسلّون في استنباط القوانين الفاعلة. لم يضف المفكّرون المحدثون شيئاً عمّا قاله الإغريق. ولم تكن دراسات ملتون وكانط وهيغل وهوبز وروسو... متّجهة نحو الأسباب العميقة، بمقدار ما كانت متّجهة نحو الهرب من حدوث الثورات، لتجنّب الكارثة، واضطّروا إلى التسليم بضرورتها إذا استغلق الحلّ على الطبقة الحاكمة. ومن أبرز ما أكّده المفكّرون أن الثورة تغيّر مسار المجتمع. وهذا صحيح، ولكن في المنظور الأوسع لا نجد ثورة تجسّد رأيهم. الثورات الحقيقية التي غيّرت مسار المجتمع، بكلّ دقائقه، ثلاث هنّ: الثورة الزراعية والثورة الصناعية والثورة المعلوماتية. ويطلقون عليها اسم «الموجات الثلاث». أما ما عدا هذه الثورات فإنها أشبه بخموش فئران الحقل على أيدي الفلاحين، تزول بعد أيام قليلة. كلّ ثورة في أيّ موجة تكون جزءاً منها.

تحدث الثورة العلمية، في الفيزياء أو الرياضيات، تغييراً كبيراً، من دون شكّ، ولكنّه يظلّ ضمن تأثير إحدى الموجات الثلاث القائمة وفي سياقها، وإلا كانوا اكتشفوا الإلكترون في العصر الحجري. فالمؤثرات القوية في الأغلب تكون عامة جداً، وبطيئة وهادئة، ولكنّها في النتيجة تؤسّس لخلفية الوعي الثوري الذي يقوم بالفعل الفوري. ولو أمعنّا النظر في الثورات الجزئية داخل الموجات الثلاث لوجدناها تعزّز المسار الجاري. ومنذ القرن الثامن عشر والمفكّرون يضعون القوانين التي يزعمون أن الثورات لا تحيد عنها، كمفكّري الطبقة البرجوازية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكالنظرية الماركسية التي تختلف درجات ودرجات بين مفكّري الماركسية ومنظّريها، من لينين حتى تروتسكي حتى ستالين حتى مارتوف حتى بليخانوف حتى ألكسندرا ميخائيلوفيتش كولونتي حتى إدوارد برنشتاين. وحتى الفوضوية، وهي من أشدّ الأيديولوجيات التي تسعى وراء الثورة العنيفة، لم يتوصّل مفكّروها إلى موقف موحّد، فهناك فروق في مفكّريها: من بلانكي وباكونين وحتى كروبتكين، بل حتى أبطال رواية أناتول فرانس «جزيرة البطريق». ترى هل ما خطر لإميليانو زاباطا هو ما خطر لبانشو فيلا في ثورة المكسيك التي استمرّت أكثر من ربع قرن؟ وهل قام لويس كارلوس برستس - في البرازيل - بمسيرته الثورية بعد نضج الظروف، أو أنه استوحى الثورة وبرنامجها الفلاحي من إميليانو زاباطا نفسه؟.. إن الناس لا تتلقّى المفاهيم بمستوى واحد، ولا تستخدمها لهدف واحد. وقد ظلّ شعار «الإنسانية» قميص عثمان، لكثير من الممارسات، حتى النصف الثاني من القرن العشرين، حيث انطلقت الدراسات اللاإنسانية، وكان شعارها أن أيّ دراسة لصالح الإنسان يعني أنها منحازة وغير نبيلة. وليس سهلاً الكشف عن نيّة العاملين تحت هذه الشعارات. وبما أن الأطراف في الأربِعة العربية كثيرة، فلا بدّ من



أن يكون هناك شدّ حبال عنيف لتوجيه دفّة السفينة إلى الشاطئ الذي خطّط له هذا الطرف أو ذاك.
والملاحظ في نظريات الثورة أنها تتراوح بين الانتقال السلمي والعمل العنيف، بل إن خروشوف زعم إن العصر الحديث أنسب العصور للانتقال السلمي إلى الاشتراكية، فجاءت الأحداث مفنّدة أطروحته كلّ التفنيد، فقد هبّت منذ منتصف خمسينيات القرن 20 ثورات اجتاحت آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.
والملاحظ أيضاً أنه تحت الذرائع الواحدة يمكن تأييد الثورة أو تقييدها ومعارضتها. فتحْتَ ذريعة «الحقّ الإلهي» اشتبك أنصاره مع خصومه، وتحت ذريعة «حرية العمل» نشبت الثورات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وانقسم الناس بين مؤيّد ومعارض... ذرائع كثيرة تتجسّد في شعارات قد تكون مزيّفة. أما الممارسة - في العالم الثالث - فشيء آخر يناقض كلّ المناقضة الشعارات المطروحة من أمثال: «الحرية» «الوحدة» «الاشتراكية» «التحرير» «التعمير» «المقاومة» «المقاومة والممانعة» «تحرير القدس» «التنمية» «الإمبريالية والصهيونية» «حرب الاستنزاف» «ثارات الحسين» «الأعتاب المقدسة»... وهذه الشعارات - يزعمون - تقتضي ديسبلين، والديسبلين يقتضي الأحكام العرفية، في كلّ البلاد أو داخل تنظيم الميليشيا ذاتها. إن الشعار أشبه بسوط تساق به الجماهير، وبه يحقّق طارحوه معظم أهدافهم، إذا تمكّنوا من تحريك الجماهير. إن تأييد كوريا الشمالية لألوية دينية مقاتلة... أو دفاعها عن القذافي، في حين هرب منه بيرلسكوني نفسه... يدفع الباحث إلى المزيد من التدقيق والتحرّي.
وعلى الرغم من كلّ هذه المحاولات الزئبقية، ظهرت دراسات أنعمت النظر في الواقع، ووضعت القوانين العامة التي قد يصدق معظمها على الكثير من الثورات، وبخاصة إذا كانت ثورة تشمل البلاد بكاملها. وهناك مفكّرون، عدا عن أفلاطون وأرسطو وكانط وهيغل وماركس وبقية الماركسيين، إلخ... خصّصوا كتاباً أو أكثر لدراسة ظاهرة الثورة من أمثال باكونين وأندريه كوروتاييف وغوستاف لوبون وريجيس دوبريه وصموئيل هنتنغتون وجيمس سكوت وهربرت ماركوزي وفرانز فانون وجاك غولدستون وريتشارد سيمور وكرين برنتون... وكثير غيرهم. ونظرياتهم - عدا بعضها - تعكس المواقف العقائدية والليبرالية المشجّعة أو المتخوّفة... ومع كلّ الخلاف النظري بين هؤلاء الكتّاب، فإنهم يتفقون على المبادئ الكبرى للثورة.
ومن أبرز الذين ركّزوا على الناحية العمليّة كرين برنتون، الذي درس أربع ثورات، في كتابه «تشريح الثورة»، وهي: الإنجليزية والأميركية والفرنسية الروسية. ويأبى أن يدرج الثورة الأميركية من ضمن الثورات النموذجية، لأنها كانت أقرب إلى الثورة القومية لفصل الولايات الإنجليزية الشمالية عن السلطة الإنجليزية. أما الثورات التي اختارها، فقدْ اعتبرها تمثّل كلّ الثورات تقريباً، وجعل لها ثلاثة مظاهر: الأعراض، الحمّى، العلاج. وجعل لها أربع مراحل تنفيذية تقطعها الثورة قبل عودة الأمور إلى حالها. ولا بدّ أن نشير هنا إلى أن المتشدّدين، بعد أن يلتحقوا بالثورة ويستولوا على السلطة من المعتدلين، إنما يحكمون بالفضيلة، ولكنهم سيفشلون، ويعود المعتدلون إلى السلطة على شكل حاكم دكتاتوري، إلى أن تسوّى الأمور الواقفة في طريق تطوّر الدولة والمجتمع. أما الأعراض التي حدّثنا عنها، فهي الذرائع التي يتمسك بها المستاؤون من سياسة السلطة، ولم يركّز على الناحية المادية كالماركسيين الذين علّقوا الآمال على ثورية أدوات الإنتاج ورجعية طرائق الإنتاج، فقد يكون الهدف بعيداً عن الناحية المادية، ولكن المتذرّع يتمسك بأيّ حجة للقيام بالثورة، وهنا يلتقي مع غوستاف لوبون في تشريحه للثورة. إنهما يقرّباننا من نفسية الجماهير المحتقنة، أما الظروف الواقعية فإنها على اختلافها تبقى ذريعة.
نحّى برنتون الثورة الأميركية جانباً، وجعل الثورة الفرنسية نموذجاً لكلّ الثورات اللاحقة بلا استثناء. ورأى أن الثورة البلشفية تطبيق شبه دقيق للثورة الفرنسية،
ومع أنه ارتحل قبل الثورة الخمينية، إلا أن معظم القوانين التي وضعها تظهر بوضوح في هذه الثورة، وبخاصة استغلال المتشدّدين للثورة، بعد العمل الذي قام به كارتر.

يزعم معظم المنظّرين أنه ما دام هناك مجتمع فسيكون هناك ثورة وما دام هناك ثورة فلا بدّ أن يكون هناك ظلم، وليس ضرورياً أن يكون الظلم ماديا فقط.. فالظلم المعنوي قد يكون أشدّ وقعاً في النفس من نظيره المادي



الثورات الثلاث

ثلاث ثورات كان لها تأثير كبير - طبعاً على المدى الطويل لتكوين الاختمار الثوري - في الأربِعة العربية، وهي: الثورة الفرنسية والثورة اللينينية والثورة الخُمينيّة. إنها من الدوافع الخفية للأربِعة العربية، سواء أكانت الدوافع سلبية أم كانت إيجابية، بحسب الطرف المشارك. والثورة الفرنسية - إلى جانب تأثيرها في الثورة البلشفية - تُعتبر من أهمّ الثورات العالمية الفاعلة. ولو راقبنا تطوّرها للاحظنا أنها:

1. استغلّت الاستياء العام. فقد أجبرت حكومة ما قبل الثورة الملك لويس السادس عشر على تقديم المعونة السخيّة للثورة الأميركية، وتمويل المقاتلين الفرنسيين في صفوف الأميركيين، ممّا جعل الخزينة خاوية، وكان هذا عذراً كبيراً لتفجير الثورة، فلم تعد مؤسّسات الدولة المفلسة، التي تزيد الضرائب، تقوم بواجبها تجاه المواطنين، وبما أن رئيس البلاد مسؤول قبل غيره، فقد أعدم لويس السادس عشر مع زوجته وطفله الصغير. وسيتكرّر هذا في الثورة البلشفية فقد قتل القيصر وزوجته وبناته وابنه الذي لا يتجاوز السادسة من عمره.

2. ظهور ما يسمّى الشرعية الثورية، فقد حاكمت الثورة الفرنسية الملك بحسب القوانين المكتوبة فلم يُدَنْ، فاخترعوا «الشرعية الثورية» التي اعتُبرت فوق أيّ شرعية، لأنها تمثّل «المصلحة الوطنية العليا»! و«مصلحة الأمة»! وطرحت الشرعية الثورية أسئلة على لويس السادس عشر لا علاقة لها بالتحقيق ولا القضاء. ومنذ ذلك الوقت صارت الشرعية الثورية شعار كلّ الثورات تقريباً... من الثورة البلشفيّة حتى اليوم.

3. الفئة التي تستلم السلطة تكون عادةً من المثقّفين والسياسيين المتقنين لأساليب الدبلوماسية، ولكن الأحوال المضطربة لا تفسح المجال أمامهم لأيّ حلّ يرتضيه الثوّار. ولذلك بعد مدّة ينقَضُّ المتشدّدون أو الرجعيون وينتزعون السلطة. وهذا ما حدث فيما سمّي «عهد الإرهاب». ولوحظ أن المتشدّدين الدينيين تأخروا عن الالتحاق بالأربِعة العربية، فلمّا التحقوا ساروا على خطوات اليعاقبة المتشدّدين.

4. تهدأ الفورة التي تصاب بها الثورة، ويفشل المتشدّدون في الوصول إلى حلّ المسائل الكبرى، ممّا يستدعي الاستنجاد بفئة جديدة متمرّسة، تمتاز بالقوة والصلابة والإدارة الحازمة. وقد حصل هذا عندما أقامت فرنسا حكومة القناصل، أو حكومة الإدارة. وهذا ما تحاوله الأربِعة العربية في الحكومات الانتقالية.

5. لا بدّ من ظهور دكتاتور حتى تستطيع الفئة الجديدة السير بالثورة، وقد ظهر نابليون كحلّ للتناقضات التي وقعت فيها الإدارة الفرنسية.

6. تلجأ الثورة إلى إصدار دستور جديد وقوانين جديدة تعلن فيها اتجاهها الجديد. والأربِعة العربية عمدت إلى إصدار دساتير جديدة لمواكبة التطوّرات الحديثة.

7. تعمد الحكومة القائمة، أو الدكتاتور، إلى تصدير الثورة، على أساس أنه لا يمكن الاستمرار في ظلّ محيطٍ معادٍ. وهذا ما فعلته الثورة الفرنسية، وبخاصة في أسبانيا وإيطاليا وألمانيا. ولو لم يدخل نابليون البلاد الثلجية، لكان لأوروبا تاريخ أسرع نحو السلطة المدنية الدستورية.

8. خلق ثورة ثقافية تماشي الثورة القائمة...

ليست الثورة الفرنسية صورة عن الثورة الأميركية. هناك فارق كبير بين الثورة الأميركية (التي كان للافاييت والفرنسيين، وللملك لويس السادس عشر، الدور الكبير في دعمها ونجاحها) والثورة الفرنسية، وهو أن الأولى لم تمسّ الملكية (لا الكبيرة ولا الصغيرة) ربما لاعتقادٍ بأن الإنتاج الكبير يحتاج إلى ملكية كبيرة، فبحجم المُلكية يكون الإنتاج، ولهذا تميّزت أميركا بالإنتاج الضخم الهائل، الذي يفوق كلّ إنتاج أوروبا مجتمعةً. أما فرنسا فأعادت النظر في الملكية، ووزّعت أراضي الإقطاعيين، وبذلك شتتت الملكية الكبيرة، فظلّت، ومعها أوروبا، متخلّفة عن الإنتاج الأميركي الضخم.

وأما الثورة البلشفية فألغت المُلكية الخاصة بقوانين صارمة، وكلّ الثورات كانت تعيد توزيع الملكية وفقاً لنظرة السلطة الجديدة، إلا البلشفية. أما الثورة الخُمينيّة فقد أعلنت أن الملكية يحدّدها الشرع الذي



يُشرف عليه الولي الفقيه؛ فالمصادرة تكون على أساس ديني. وبذلك شقت طريقاً خاصاً بها، فهي أول ثورة في العصر الحديث تنظر إلى الملكية بمنظار ديني صرف. والقول إن الثورة الخُمينيّة حافظت على الملكية الخاصة فيه تعميم. فهناك توزيع جديد وترتيب جديد وهدف جديد... أما الأربِعة العربية، فلكي نرى ما سيؤول إليه توزيع الملكية، لا بدّ من انتظار الفريق المنتصر.

البلشفية

ترسَّمت الثورة البلشفية، بوعي أم بغير وعي، خطوات الثورة الفرنسية (يرى برنتون أن الخطوة حتمية ولا مجال فيها للترسم أو التقليد). أطاحت بحكومة المعتدلين - حكومة كيرنسكي - وأعدمت بلا محاكمة - فلا دستور ولا قانون، بل شرعية ثورية - القيصر وعائلته وولي عهده ابنه الذي كان في سنّه السادسة. وكما هاجر آل بوربون وأنصارهم من فرنسا، كذلك هاجر من بقي من آل رومانوف مع أنصارهم، إلخ...

لكن الثورة البلشفية كانت في وضع مُربَك، فلم تصدّر الثورة، وبالأخصّ بعد فشل ثورة 1919 في ألمانيا. ودارت مناظرة كبيرة بين الاشتراكية في بلد واحد أو الاشتراكية العالمية؛ ففريق رأى أن الداخل أهمّ من الخارج، ولا بدّ من تمتين الداخل (لينين)، بينما الرأي الآخر يرى أن الثورة ستفشل إن اقتصرت على بلد واحد (تروتسكي). وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الثورة الداخلية الصرف شيء شبه مستحيل: ربما تُسمّى تمرّداً أو انقلاباً أو عصياناً أو إضراباً عنيفاً... الثورة الداخلية الصرف لا وجود لها، فكما تدخّلت فرنسا بكلّ طاقاتها في الثورة الأميركية، ساعد الأميركيون الثورة الفرنسية، بالإضافة إلى كلّ الحاقدين في أوروبا على السلطة المطلقة التي كانت تهيمن على البلاد. وهرع عمّال العالم إلى روسيا لتأييد ثورتها، بالإضافة إلى الأصابع الألمانية والمساعدات الأميركية، التي وصلت إلى حدّ التبرّع بالذهب لإنجاح الثورة والخلاص من الحكم المطلق.

يبدو أن هناك أجندة عالمية للخلاص من الحكم المطلق أينما كان، وربما كانت الماسونية وراء ذلك، كما يؤكّد المؤرّخ محمد عبد الله عنان، فهي مؤسّسة لا تحقد على شيء حقدها على الحكم المطلق. أما من يعقب الثورة فلا يهمّ. فمنذ ذلك الحين كانوا يعرفون أن الثورة عبارة عن فورة أو نوبة مرض تتعافى البلاد بعدها بالتدريج. وهذا ما جعل برنتون يقول إن الثورة نوبة حمّى. فهل تكون الأربِعة العربية على الطريق المرسوم للثورات السابقة، من حيث وجوب التخلّص من أيّ حكم يقمع حرية الفكر؟

ثورة وتدخلات

مع أن الثورة الإيرانية ترسّمت خطوات الثورتين السابقتين، إلا أن لها خصوصيتها، لا بمعنى أنها مختلفة عن بقية الثورات، بل بمعنى أن التدخلات فيها كانت سريعة جداً، اختصرت الخطوات اختصاراً لمصلحة الجانب الغربي الذي كان في أوج الحرب الباردة. كانت الثورة الإيرانية متوقَّعة بعد أحداث أفغانستان ووصول القوى الشيوعية إلى الحدود، ولكن لم يكن متوقَّعاً أن تتحوّل الثورة الإيرانية إلى ثورة خُمينيّة دينية.

بتأثير الدعاية السوفياتية، في العام 1973، عُزل ملك أفغانستان بحجة أنه حامي الملكية الإقطاعية، وصدر الدستور الجديد في العام 1977. وعلى الفور قام نور محمد تراكي، العام 1978، بانقلاب شيوعي صاعق. ولكن في العام 1979 حدث انقلاب جاء بحفيظ الله أمين، ما استدعى القوات الروسية إلى التدخل الفوري وتنصيب بابراك كارمال رئيساً للدولة... جرى كلّ هذا كما تجري ألعاب العيد.

> **ينظر بعض الثوريين إلى الثورة الفرنسيّة كأنها حلم مقدّس وهذا ما جعلها مُلهماً كبيراً لكلّ رجال النهضة العربية، فالمحور الأساسي للأربِعة العربية يعود في جذره إلى الاختمار الطويل لأفكار الثورة الفرنسية، بل إن بعض الشعارات مأخوذ حرفياً منها**

أما إيران فحدث فيها ما حدث في تركيا بعد الحرب العالمية الأولى؛ فقد اجتاح ملك اليونان (لقّب نفسه ملك اليونان والبلغار والصرب) معظم تركيا. ولكن قيام الشيوعية في بلاد أرثوذكسية جعل بريطانيا تتراجع عن وعدها فأبعدت الملك الأرثوذكسي، خشية تحالفه في المستقبل مع الشيوعيين، وجاءت بكمال أتاتورك. وهنا، عندما رأت أميركا أن الشيوعية تجتاح أفغانستان، أدركت أن الثورة في إيران باتت حتمية، وسوف تكون يسارية بالتأكيد، إن لم تكن شيوعية بالكامل. وبالفعل فقد كان السوفيات وراء أحداث الثورة الإيرانية التي شاركت فيها كلّ



الأحزاب اليسارية والمعتدلة، وكان الشيوعيون في المقدمة... وهذا ما أعاد إلى الأذهان أحداث 1953، ومصدق وزاهدي، وتأميم البترول، ومتاعب أخرى كثيرة. واحتار جيمي كارتر ماذا يفعل وهنيبال على الأبواب؟ وفي إحدى الأماسي دخل مستشار الأمن القومي بريجنسكي، وقدّم له كتاب «تشريح الثورة» لـ كرين برنتون. وعلى الفور جمع كارتر فريق العمل ودرسوا الوضع، بل كلّ أوضاع المنطقة، وخلصوا إلى أن الأفضل اختصار خطوات الثورة الإيرانية - مسترشدين بكتاب برنتون - فدفعوا المتشدّدين إلى السلطة، وبذلك تجنّبوا المدّ الشيوعي، وصار هناك شبه حلف «لاهوتي» بين أميركا وإيران والعديد من الحكّام المسلمين المصابين بفوبيا الشيوعية. ومباشرة طار الخميني - مع بعض الشخصيات الدينية الإيرانية - من فرنسا، بطائرة خاصة، وعلى جناح السرعة، وكان ما كان من تسعير للعواطف الدينية ضدّ ما يجري في أفغانستان. كان من الممكن أن يبقى الشاه، وهو المعروف بعدائه للشيوعية، ولكنّه كان طموحاً أراد أن يشيد مفاعلاً ذرياً، فلم تعد أميركا ترغب فيه. ولمّا جرت الانتخابات الأميركية كانت سمعة كارتر في الحضيض عند الناخبين لفعلته هذه، التي أطلق عليها السياسيون، حتى من أنصاره «خطيئة كارتر المميتة» وبخاصة بعد حادثة الرهائن. وهكذا أسهم كارتر في قيام أوّل سلطة دينية في تاريخ البشرية، لأن الخلفاء الراشدين أنفسهم لم يكونوا رجال دين. إنها سلطة باللباس الديني الرسمي. ولم يكتفِ القادة بفرض اللباس الموحّد على رجال السلطة كما فعل الشيوعيون الروس والصينيون والكوريون الشماليون، بل امتدّ ذلك إلى الناس فلم يُسمح للرجال بالسير في الشارع بنصف كم، أو بفكّ زر ياقة القميص، ولا يسمح بربطة العنق إلا للضيوف الأجانب... وقد نجحت الثورة في هذا المجال نجاحاً باهراً، كما نجحت في الاتفاق مع أميركا والغرب على أفغانستان والعراق وعدد من الأقطار العربية.

بعضهم يرى أن الربيع العربي هو صراعٌ أورو-أميركي ضدّ تمدّد الـ«بريكس» أو صراع الـ«بريكس» ضدّ تمدّد الحلف الأطلسي، وبعضهم يراه عودة إلى الصراع العربي الفارسي، وبعضهم يرى أن انتخابات السلطة مأثرة شريفة وبعضهم يراها مهزلة سخيفة

يبدو من بعض التلميحات أن هناك مخطّطاً لقيام شرق أوسط جديد. واستطاع التحالف الجديد وقف التقدّم الشيوعي، بل تفكيك النظام السوفياتي بكامله. وللمرّة الأولى صرّحت الثورة الخُمينيّة رسمياً بأنها سوف تصدّر الثورة الدينية، وعلى لسان أعلى رتبة فيها. وهذا ما لم يحدث في الثورة التي حسمت الأمر بالقول إن الثورة تنبع من الداخل، وهي حتمية، ولا حاجة إلى استيرادها، وكلّ ثورة مستوردة مصيرها الفشل، إلخ... واستطاعت الخُمينيّة بخبرة كبيرة، كأنها مارست السياسة منذ مدّة طويلة، أن تمتدّ إلى أفريقيا، وبخاصة السودان، وأن تتعاون مع المجموعات السنّية الفلسطينية والمصرية والتونسية والليبية، كأن هناك مشروعاً عالمياً لتسليم الإسلام السياسي دفّة الحكم في البلدان السنّية، مقابل إقامة الهلال الشيعي، الذي أعلن عنه، للمرّة الأولى، ملك الأردن، من دون أن يقدّم أيّ تفسير. وكان للتعاون مع الأميركان في أفغانستان والعراق مردود كبير أراح الثورة الخُمينيّة كثيراً، وجعلها تمتدّ لتقيم مراكز في أوروبا وأميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

تأثيرات مختلفة

ينظر بعض الثوريين إلى الثورة كأنها حلم مقدّس، في حين أنها تشتمل على قسم كبير من العبثية، فسجن الباستيل على سبيل المثال لم يكن فيه، يومَ هاجمه الثوّار، سوى سبعة أشخاص: كونت متّهم بمحاولة اعتداء على الملك لويس الخامس عشر، وكونت معارض، وكونت متّهم باغتصاب المحارم، وأربعة من اللصوص والمدمنين فقط. إنها فعلاً عملية عبثية، ولكنها غدت رمزاً للحرية والإخاء والمساواة، وهذا ما جعل الثورة الفرنسية ملهماً كبيراً لكلّ رجال النهضة، فلا يكاد أحدهم يذكر اسمه من دون أن يذكر اسم كتاب له عن الثورة الفرنسية، من فرنسيس المراش (الذي خصّ الثورة بأكثر من كتاب) وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وفرح أنطون وطه حسين وعبّاس العقاد وتوفيق الحكيم وسلامة موسى ورئيف خوري وحسن جلال... وحتى لويس عوض. لا يمكن أن يمرّ اسم كاتب إلا وله موقف من الثورة الفرنسية - والأغلب أن يكون إيجابياً - في حين كان التأثير متبايناً جداً في الثورتين الأخريين: البلشفية والخُمينيّة؛ فهناك حماسة شديدة عند المؤيدين وعند المعارضين. مع أن الأولى لم تكن لتحدث لولا



«القطار الألماني» الذي أقلّ لينين، والثانية لم تكن لتحدث لولا كتاب برنتون الذي عمل بموجبه كارتر. ونكاد نقول إن المحور الأساسي للأربِعة العربية يعود في جذره إلى التخمّر الطويل لأفكار الثورة الفرنسية، بل إن بعض الشعارات مأخوذ حرفياً من هذه الثورة.

صار للثورة البلشفية تأثير سلبي على المسلمين، بعد التدخل الروسي في أفغانستان. ولم تعد تهمة «الرجعية» تفيد الشيوعيين في دفاعهم عن الغزو السوفياتي لأفغانستان. أما الثورة الخُمينيّة فحققت انتصاراً على المستويين الواقعي والدبلوماسي، فكانوا مقتدرين في المفاوضات، يستغلون كلّ النوافذ المتاحة لمصالحهم. وطرحهم شعار المقاومة جعل رصيدهم من الفلسطينيين يتعاظم أضعافاً، في مدّة زمنية قليلة. بعد العام 2007 ازداد نشاط الثورة في البلدان العربية، وكان هذا النشاط مصحوباً بكثير من الدعاة الدينيين، ممّا خلق حساسية عند الأوساط السنّية، وبدأ الموقف بين الطرفين يتأزم أكثر فأكثر، عندما كثرت الكتب عن المهدي المنتظر، الذي من أوائل أعماله قتل «السفياني» في غوطة دمشق، تحت شجرة كبيرة على ضفاف بردى، إلخ... وهذا ما أكسَب الربيع السوري لوناً خاصاً لا مثيل له في كلّ بلدان الأربِعة.

كان للثورة الخُمينية تأثير كبير في الأحداث الربيعية، واختلف تدخلها من قطر إلى قطر. كانت الثورة واعية للظروف فتصرّفت بحذر ولم تتسرّع في اتخاذ الخطوات العملية للتدخل وقت اللزوم، بالطريقة المناسبة.

الانقلابات العسكرية

لم تكن الانقلابات العسكرية بعيدة عن الأربِعة العربية، بل يمكن القول إنها من أهمّ المؤثرات في الأربِعة. ظهرت هذه الانقلابات بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد بعد نزوح الفلسطينيين، بحيث يمكن القول إن القضية الفلسطينية كانت الشعار الذي يرفعه أيّ انقلاب أو حركة لتحقيق أهداف خاصة جداً. وهذا ما فعلته الثورة الخُمينيّة، ففي موقف لافت رفع الخميني فور وصوله إلى طهران شعار القضية الفلسطينية.

تحت شعار القضية الفلسطينية فُرِضت الأحكام العرفية وعاش الشعب حياة الذل والقهر، واختفى تقريباً المجتمع المدني، ولم يعد هناك أيّ وجه اجتماعي يمكن أن يُشار إليه، فلا مفكّر يمكث في وطنه، ولا عالم يعمل في بلاده... إن الانقلابات العسكرية هيّأت لإقامة مجتمعات الطوابير، حيث يتساوى جميع المواطنين في فقدان الكرامة. والرجل العامل في هذا المجتمع هو رجل الأمن، لا رجل العلم ولا رجل الفكر ولا رجل السياسة... وعلى يد هذه الفئات العسكرية جرى إنتاج الديمقراطية المزيّفة، فمن أدرج ترشيحه في قائمة السلطة سيفوز، ولو لم تصوّت له زوجته، وسيخسر ولو جمع في الصندوق ما يزيد على عدد سكان الصين والهند وأندونيسيا... كتب وتحليلات ودراسات كثيرة جداً تناولت المجتمعات التي وقعت فيها الانقلابات العسكرية، ولكنّها كلّها مُجمعة على أن هذه الانقلابات تمسح الوجه المدني للمجتمع كما تهين الكرامة الإنسانية. ومن هنا نرى أن هذه الانقلابات أسّست لوعي الكرامة، فلم يعد الناس يلهجون بالقضية الفلسطينية كما كانوا، بل صار المواطن يعرف مسبقاً الشعارات التي سيطرحها الانقلابيون عندما يذيعون بيانهم الأول. دفعت الانقلابات العسكرية المواطنين إلى تمنّي قيام الدولة التيموقراطية timocracy وهي ما كان يطالب به الإغريق كلّما هاجمهم عدو، أو خسروا معركة. ولو راجعنا خطابات ديموستين لما تعدّت «الكرامة» المهدورة، فيصبح السكّان أعداداً لا مواطنين. إن الدور الذي لعتبه الانقلابات العسكرية في خلفية الأربِعة العربية كبير جداً، يفوق الثورات الثلاث. وفي بحث عميق لمارتن بيك وسيمون هوسر حول الربيع العربي وأسبابه ذكر الكاتبان «الكرامة» وشدّدا عليها باعتبارها من أهمّ مسبّبات الربيع، ولكن لم يذكرا أن الشعور بفقدان الكرامة يعود إلى عشرات السنين، إلى أيام الانقلابات العسكرية الأولى. إن ثقافة الانقلابات دفعت إلى قيام وعي بالكرامة المفقودة، وهو ما تجلّى في الأربِعة العربية.

> **بعد التدخل الروسي في أفغانستان، صار للثورة البلشفية تأثيرات سلبية على المسلمين، ولم تعد تهمة «الرجعية» تفيد الشيوعيين في دفاعهم عن الغزو السوفياتي لأفغانستان**

الأربِعة الأوروبية

بعد منتصف القرن العشرين قامت حركات عدّة في



المعسكر الشيوعي، وكلّها يمكن القول إنها «ربيع». لم تكن هذه البلدان جائعة، ولا ينقصها الدواء... كانت مغلوبة على أمرها. كانت تفتقد المجتمع المدني، في ظلّ حكم أمني أطاح بكلّ كرامة. وفي ظلّ هذا الحكم عرفت هذه البلدان حركة نزوح وهجرة وهرب وممارسة أدب السامزدات والتامزدات، ووصل الأمر إلى حدّ القفز من فوق جدار برلين، الذي أقيم لمنع هرب المواطنين. وتوالت الأربِعة الأوروبية من ألمانيا الشرقية حتى هنغاريا حتى تشيكوسلوفاكيا حتى بولونيا... ووصلت إلى الصين. وبالطبع قمعت هذه الأربِعة بقوة ما بعدها قوة، ولكن حالما ضعفت السلطة الشيوعية وانهار الاتحاد السوفياتي، هبَّت هذه الشعوب وأعلنت انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا الاتحاد من هندسة وتصميم رجل الدولة الفرنسية، الروسي الأصل، ألكسندر كوجيف، الذي لم يكن شيوعياً، ولكنّه كان ستالينياً جعل لأوروبا نظاماً على ما كان يخطّط له ستالين، وأطلق عليه الاتحاد الأوروبي، على غرار الاتحاد السوفياتي، وليس الولايات المتّحدة الأوروبية. وهو يرى أن هندسة «النظام الأرقى» خير من هندسة الحروب والثورات، فليس سهلاً أن يرمي الناس أنفسهم من جدار برلين هرباً من نظام إلى نظام. ونعتقد أن الربيع الأوكراني الذي ظهر قبل الأربِعة العربية ولا يزال يرافقها، كان له تأثير كبير. فالأربِعة العربية، بهذا المعنى، يمكن اعتبارها حركة نزوح من نظام يشبه النظام الذي كانت فيه الشعوب الأوروبية الشرقية، إلى النظام الذي كان يخطّط له ستالين، وقام بتنفيذه كوجيف فظهر الاتحاد الأوروبي: إنه النظام التداولي الذي يضمن محاسبة جهاز الدولة التالية للمسيئين في جهاز الدولة السابقة. ويرى كوجيف أن ما غيّر العالم إلى الأفضل هو القوانين وليست الثورات، فقانون نابليون وقانون ستالين (وقد أشرف الرجلان بنفسيهما على وضع البنود) صاغا العالم الحديث. إن هناك حركة كبرى للهرب من الأنظمة التي تهدر الكرامة، ولو كان على الطريقة الألمانية في القفز من فوق السور. إن الأربِعة العربية هي حركة قفز من أنظمة لم تعد مقبولة عند المواطنين

ذرائع كثيرة تتجسّد في شعارات قد تكون مزيّفة فالشعار أشبه بسوط تساق به الجماهير وبه يحقّق طارحوه معظم أهدافهم إذا تمكّنوا من تحريك الجماهير

إلى أنظمة غير واضحة المعالم، بسبب الخليط العجيب الذي نجده في الأربِعة العربية، وبخاصة القوى الإسلامية ذات الصلة بإيران وتركيا. فهل هناك كوجيف خفيّ يخطّط لاتحاد عربي حتى لا يقفز المواطنون من فوق الجدار العربي الشاهق؟ كانت أربعة أوروبا بداية للخلاص من النظام المطلق، فبأيّ النذر تأتي الأربِعة العربية؟

خلاصة

ليس هناك ربيع واحد، بل هناك أربِعة عربية، فلكلّ بلد ربيعه الخاص، الذي يختلف عن ربيع البلد الآخر. والمشترك في هذه الأربعة أنها تسير الخطوات التي رسمها برنتون، ففي البداية كانت حركة هرب من الأنظمة المنبوذة، أنظمة القمع والأحكام العرفية، وقد انضمّت إليها الأجنحة المتشدّدة من الإسلاميين، بعدما اتخذوا قراراً شبه عالمي. ولكن الخطوة الثالثة جاءت على ما رسم برنتون من انخراط العناصر المتباينة في صراع مرير، قبل جَنْي ثمار الربيع. وقد طالبت الأربِعة، كلّ الأربِعة، بدساتير جديدة على غراردستورَيْ نابليون وستالين. أما الجماعات الإسلامية، ذات التأثير الواسع الطيف، من «الجهاد» و«حماس» و«أنصار بيت المقدس»، حتى «النهضة» التونسية ومجاهدي ليبيا، وإخوان مصر... فقد طالبوا، على غرار الثورة الخُمينيّة، بدساتير دينية. إن الثورة الخُمينيّة حقّقت نجاحاً في بعض المناطق، وظهرت قوّتها المسلحة في مناطق أخرى، ولا يمكن لأيّ ربيع تجاهلها في اليمن أو ليبيا أو مصر... وهكذا دخلت إيران ساحة السياسة الدولية. والظاهر أن السياسة الدولية في هذه الأيام أقوى بكثير من عناصر الأربِعة العربية، فوكالة الاستخبارات المركزية تراقب كلّ قطعة سلاح تدخل الحدود، كما تشرف بوضوح على كلّ الميليشيات الدينية التي تأتي لتشارك في القتال.

ولكن لو اقتصرنا على الدوافع الخفيّة المتراكمة التي ساعدت على الاختمار، في ظلّ الحكومات ذات السلطة المطلقة، للخّصنا ما شرحناه سابقاً على النحو التالي:

1. الثورة الفرنسية.
2. الثورة البلشفية.
3. الثورة الخُمينيّة.
4. أحداث أفغانستان.

5. الانقلابات العسكرية.
6. الربيع الأوروبي، منذ خمسينيات القرن الماضي.
7. انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، فقد أشعر المعارضين بقوتهم الذاتية، ومنحهم جرعة من جرأة جديدة على اقتحام ميادين الاستشهاد.
8. هنا أشياء عدّة لا حاجة إلى ذكرها، من أمثال الثورة الثقافية الصينية، التي كان لها فعل السحر في أوروبا وأميركا اللاتينية، بينما لم تؤثّر في البلاد العربية، مع أنها لاقت بعض الرواج.

ولهذا السبب نجد في الأربِعة: الليبرالي واليساري واليميني والعلماني والديني... وكلّ يوجّه الربيع إلى المرجعية التي ينتمي إليها. وقد يلعب دوراً أشدّ خطورة على الربيع من الجراد الشرقي. أما القول بأن ثورة الاتصالات قامت بدور حاسم، فإنه يجب أن نتذكّر أن ثورة الاتصالات لعبت دوراً مزدوجاً، في يد الأربِعة وفي يد الأنظمة. والأسماء المدرجة على قائمة الإرهاب لا تقلُّ مهارةً في استخدام ثورة الاتصالات عن أسماء المدافعين عن حقوق الإنسان...

بعض الثوريين يجعلون من الثورة وثناً، ويبنون عليها الآمال العِراض، كأنها المنقذ الأكيد من الأنظمة القائمة. إن الباستيل لم يضمّ أكثر من سبعة أشخاص، أربعة منهم لصوص وسكارى ومجرمون، وأحد الكونتات الثلاثة مغتصب محارم. والثورة الخُمينيّة التي قطعت الطريق على القيادة اليسارية للثورة الإيرانية، يعود الفضل فيها إلى ما خطّه برنتون في كتاب «تشريح الثورة»، وإلى سرعة كارتر في تنفيذه. إن بناء المجتمعات لا يكون إلا بعد أن تهدأ الثورة وتتخلّص من المتشدّدين.

واليوم، تكثر النظريات حول الأربِعة العربية، ويُكثِر البصّارون والبرّاجون في رصد أفلاك المستقبل. ولو عدنا إلى أيّ عرّاف إغريقي لوضع لنا قوانين توضح لنا الأربِعة العربية أكثر ممّا يوضحه كُتّابنا ومحلّلونا. لو سألنا تريسياس- مثلاً- لقدّم لنا طريقة بسيطة واضحة وهي: أيّ بلاد من البلدان العربية (وغير العربية) يلجأ أو يهاجر إليها مواطنون آخرون هي بلاد آمنة لن يأتيها الربيع العربي، وأيّ بلاد يهاجر منها مواطنوها هرباً من القمع أو التعسف أو الاستهانة بالكرامة أو الفساد أو الاضطهاد والقبضة الأمنية أو قوانين الطوارئ أو التمييز العنصري أو الديني أو الطائفي... هي بلاد سوف يزورها الربيع العربي، قصرت المدّة أم طالت... إن بلاداً من عشرين مليون مواطن، تبلغ ميزانيتها أكثر من 150 مليار دولار في السنة، وثلث سكّانها تحت خط الفقر، سوف يمكث فيها الربيع إلى أن تتغيّر السلطة... وأيّ سلطة تمارس التمييز بأيّ نوع من الأنواع هي سلطة تستنبت الربيع بيديها.

ولو سألنا ترسياس عمّا يسفر عنه الربيع في هذه الأيام لكانت إجابته أن الأمر مختلف الآن عمّا كان من تأثير كبير للثورة الفرنسية ولأيّ ثورة أخرى، لأن السياسة الدولية باتت أقوى من القوى الداخلية. ويمكن بالمساومات والاتفاقات والمعاهدات أن تُحبِط أيّ ربيع أو ثورة أو عصيان... بأقلّ من طرفة العين. يمكنها أن تحوّل الربيع إلى فتنة، ويمكن أن تجعل من الفتنة بيرق التحرّر وعنوان ثورة يفخر بها المنتصرون.

أما على الأرض، فدَعْكَ من أحلام الحالمين بأن الحقّ لا بدّ أن ينتصر، وأن للباطل جولة وللحقّ جولات، فالأمر منوطٌ - من دون أيّ شك - بموازين القوى، فعندما تدعم القوى العالمية الفاعلة أيّ جانب فإنه سينتصر ولو كان فاوست دليله إلى قتل مرغريت وكلّ الأبرياء.

يبدو أن الإنسان يحتكر صناعة الكوميديا. في بعض الأحيان يغرقها بالدماء، ولكنّها تظلّ، دامية كانت أم غير دامية، عنواناً كبيراً لحماقة الإنسان وفشله في إقامة نظام متوازن. إنها تختلف عن الحماقة التي قرظّها إراسموس. وعلى الرغم من هذه الحماقة ستظلّ الأربِعة العربية من ضمن سياق الموجة الثالثة.



قراءة في ما آل إليه «الربيع العربي».. وفي مآلاته التالية

د. وحيد عبد المجيد

لم تورق أشجار، ولم تتفتح زهور في البلاد التي استُخدم تعبير «الربيع» للدلالة على ما حدث فيها من ثورات أو انتفاضات أو احتجاجات أو محاولات للتغيير، بل اكفهرّت الأجواء واسودّت الغيوم. هذه هي الصورة التي يراها كلّ متابع لما آلت إليه الأوضاع في بلاد ذلك «الربيع» بعد مرور نحو أربع سنوات على بدايته في نهاية 2010 وأوائل 2011، علاوةً على تزايد مخاطر الإرهاب في عموم المنطقة وبلوغه مبلغاً لا سابق له، كتوسّع الحروب الأهلية، وامتدادها إلى عدد متزايد من البلدان العربية.
فكيف نفهم، إذن، ما حدث في السنوات الأربع الأخيرة؟ وما آلت إليه الأوضاع فيها؟ وعلى أيّ أساس يمكن أن نتفكّر ما يمكن أن تؤول إليه هذه الأوضاع في المستقبل القريب؟ تتطلّب محاولة الإجابة، قبل كلّ شيء، إطاراً منهجياً ننطلق منه يتضمّن ضبطاً للمصطلحات الأساسية، ويقدّم في الوقت نفسه المحدّدات الأساسية لأية إجابة عن سؤال بالغ الصعوبة، مطروح في أكثر المراحل التي تمرّ فيها المنطقة صعوبة في تاريخها الحديث. ولذلك نبدأ بتأصيل مقوّمات هذا الإطار، وننتقل إلى محاولة تشخيص ما آلت إليه الأوضاع، واستشراف ما يمكن أن تؤول إليه في الفترة المقبلة.

أولاً: في «الربيع» و«الثورة» وضبط المصطلحات وما وراءها

«الربيع السياسي» هو تعبير مجازي يُقصد به الإشارة إلى تغيير نحو الأفضل، انطلاقاً من اعتقادٍ شائع بأن فصل الربيع هو أحسن فصول العام، على الرغم من أنه لا يكون كذلك في كلّ الأحوال، ولا في جميع البلدان. وقد ظهر هذا التعبير لوصف الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في تشيكوسلوفاكيا للمطالبة بالحرّية، والخروج من وراء «الستار الحديد السوفياتي» في يناير (كانون الثاني) 1968 (ربيع براغ). ولكنّه استُخدم منذ ذلك الوقت للدلالة على أيّ تغيير إيجابي يحدث أو يُراد، بما في ذلك ثورات وأحداث سبقت ظهوره في العام 1968.
ولأن الأمر يتعلّق بتعبير مجازي، وليس بمفهوم علمي، فلم تُسبر أغواره. ولم يهتمّ أحد ببحث ما قد يكون هناك من تناقض عند استخدام تعبير «الربيع» الذي ينطوي على معنى الاعتدال في الطقس لوصف ثورات تهدف إلى تغيير ينطوي بطابعه على مواقف وتوجُّهات وإجراءات جذرية (راديكالية). فالاعتقاد بأن الربيع هو أفضل فصول السنة يرتبط بصورة شائعة عنه تفيد أنه أكثرها اعتدالاً.
لذلك تبدو الدلالة المقصودة بمصطلح «الربيع السياسي» على هذا النحو أقرب إلى الإصلاح منها إلى الثورة. غير أن هذا التناقض الذي يبدو عندما نربط بين «الربيع السياسي» والثورة يقلُّ، وربما يزول، حين تكون هذه الثورة هي الخيار الوحيد بعد إحباط كلّ محاولات الإصلاح وغلق المنافذ والقنوات والسبل التي تؤدّي إليه.
فالثورة من حيث هي فعل استثنائي جداً في التاريخ، ليست هي الطريق الأفضل إلى التغيير للأفضل. فالفعل الثوري هو اضطرار، وليس اختياراً. ولذلك تنتفي الحاجة إليه حين يكون التطوّر في المجتمع طبيعياً، أو عندما تُدرك السلطة القائمة في مجتمع ما أن هناك من الاختلالات والأخطاء ما يستدعي إصلاحاً أو تستجيب لمَن ينبّهونها إلى ذلك في الوقت المناسب أو حتى في «ربع الساعة الأخير».
والثورة بهذا المعنى ليست فعلاً عظيماً أو رائعاً في ذاته بخلاف ما يبدو في جدل سطحي محتدم الآن



بين مَن يتغزّلون في الثورات التي حدثت في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، ومَن ينكرون أنها ثورات لاعتقادهم بأنها لا تستحقّ أن تكون كذلك. والجامع بين الطرفين هو نقص في معرفة طبيعة الثورة من حيث إنها فعل اضطراري واستثنائي يحمل في طيّاته كلّ مثالب مثل هذا النوع من الأفعال التي تتسم عادةً بالارتباك والاضطراب وانفلات الصراع في أشكال تختلف من مجتمع إلى آخر حسب تاريخه وتكوينه ومستوى تطوّره ونسقه أو أنساقه القيميّة وأنماط التفاعلات بين فئاته المجتمعية وغيرها.

وتُعَدُّ الثورة، في هذا السياق، ملجأ أخيراً حين تتفاقم الاختلالات وتتدهور الأوضاع وتوصد أبواب الإصلاح الذي يقي البلاد التي تشتدّ حاجتها إليه أخطار هذا الملجأ الذي تضطر قطاعات متزايدة من المجتمع للجوء إليه، أو تجد نفسها بالأحرى في قلبه نتيجة تراكمات مستمرّة. فالثورة بهذا المعنى الذي نناقشه هنا هي ذلك الفعل الشعبي التلقائي الانفجاري الكبير الذي يبدأ صغيراً، بل بالغ الصغر في معظم الأحيان، ويتطوّر بسرعة قياسية في أغلب الحالات وفقاً لحجم التراكمات السلبية ونوعها. وكلّما كانت هذه التراكمات أثقل وأثرها على فئات واسعة في المجتمع أكبر، كانت قوّة «الدفع الثوري» المترتّبة عنها أشدّ.

تحدُثُ الثورة عندما تتكالب الأمراض على جسد المجتمع ويرفض الحكّام الأطبّاء معالجته بالإصلاحات اللازمة أو يستهينون بحالته، فينتفض الخائفون عليه (الثوّار) للقيام بهذا الدور العلاجي من دون أن تكون لديهم خبرةٌ في الطّب

ولذلك يجد الناس أنفسهم ذات يوم في قلب فعل ثوري ظلّت القابلية له كامنة وساكنة في طبقات عميقة اجتماعية وسياسية من وجدانهم وعقولهم. ولا يعرفون عادة أنهم «في ثورة» إلّا وهم في قلبها، لأنهم لم يتخذوا قراراً باندلاعها، بل ظلّوا طول الوقت بانتظار إصلاح يبقى أملاً لديهم في المستقبل أو يعيد هذا الأمل في اللحظة الأخيرة. ولو أنهم وجدوا أملاً ما في إصلاح ما يعيد إليهم الأمل في المستقبل، ما حدثت ثورة. فالإصلاح هو الطريق الصحيح والآمن والمستقرّ لمعالجة الاختلالات وحلّ المشكلات وتحقيق التقدّم.

ولم تكن الثورات التي وُصفت بأنها «ربيع عربي»، إلّا الطريق الاستثنائي الذي وجدت شعوب عدّة نفسها فيه بعدما بلغ التدهور في بلادها ذروته، وأوصدت طرق الإصلاح أمامها. حدث هذا في مصر، كما في تونس وليبيا واليمن وسوريا. وكان هذا واضحاً في مصر منذ نهاية تسعينيّات القرن الماضي. ولذلك أنهى كاتب هذه السطور كتاباً أصدره في صيف 2005 بالتنبيه إلى أن النار تحت الرماد، حيث كتب: « لقد خلق الجمود السياسي جنباً إلى جنب غلق أبواب الإصلاح جمراً تحت الرماد، بدأ يتأجج تدريجياً في السنوات الأولى من العقد الجاري. هذا الجمر يمكن أن يتقّد، ويمكن أن يُطفأ. وليس غير الإصلاح سبيلاً لإطفائه[1]».

وكثيرة كانت الأصوات التي تنبَّه إلى ذلك في مصر وغيرها من البلاد التي ظلَّت أبواب الإصلاح فيها موصدة، فيما الاختلالات تتفاقم إلى أن انفجرت ثورات نهاية 2010 وبداية 2011. فعلى سبيل المثال فقط، نبَّه د. منصف المرزوقي الذي صار أول رئيس للجمهورية في تونس بعد الثورة، حين كان رئيساً للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، إلى مغبّة غلق أبواب الإصلاح، في كلمته في ندوة في القاهرة العام 2001 نُشرت أعمالها في كتاب. فقد تحدَّث عمّا أسماه «بداية الهبوط في الإصلاحات في تونس منذ بداية التسعينيات وتسارع وتيرته بصورة رهيبة»[2]. وختم بأن « إشكالية النظم الاستبدادية هي إشكالية كلّ ثوب خيط لجسم طفل. يكبر الطفل ولا يتأقلم الثوب. وهو بقدر ما يضغط على الجسم يعيق الحركة وتشتدّ الحاجة إلى إصلاحه، وإلا فمآله مهما قاوم، إما أن يتأقلم وإما أن يتمزّق مع تطوّر جسم لا يموت»[3].

وقد اخترتُ هذا النصّ من بين نصوص لا حصر لها تعبّر عن المعنى الوارد فيه، وكذلك النصّ المقتبس من كتابي الصادر العام 2005، لاستخدامهما ثلاثة تعبيرات تكشف الفرق بين الإصلاح والثورة وهي «الجمر تحت الرماد»، و»التأقلم»، و»التمزّق». فعندما يتعذّر الإصلاح وتوصد أبوابه، تتراكم المشكلات وتخلق جمراً قابلاً لأن يشتعل في أيّ وقت. وحين يحدث الإصلاح في الوقت المناسب، أو حتّى بعده، ولكن قبل فوات الأوان، يتأقلم المجتمع

1 وحيد عبد المجيد، **التغيير طريق مصر إلى النهضة** (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2005)، ص241.

2 منصف المرزوقي، في: د. جمال عبد الجواد (محرّر)، **التحوّل الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2002)، ص 74.

3 المرجع السابق نفسه، ص 76.



بسهولة مع ما يتضمّنه من تغيير، هو بطابعه تدريجي ومحسوب ومنظَّم، ومحقِّق للغايات أيضاً بطبيعة الحال، كما حدث في بلاد عربية أخرى بأشكال ودرجات مختلفة.

أما حين تُغلق أبواب الإصلاح ويتراجع الأمل في فتحها إلى أن يعمّ اليأس ويسقط الرهان عليها، تصبح الثورة طريقاً اضطرارياً ما كان ممكناً أن يلجأ أحد إليه لو بقيَ أمل في إصلاح، لأنه يؤدّي غالباً إلى تمزّق يختلف مدى خطره من حالة إلى أخرى. ففي هذا الطريق الثوري محطّات من الاضطراب والارتباك وانفلات صراعات كامنة واشتعال حرائق كانت نارها تحت الرماد، بما يعنيه ذلك كلّه من تمزّق متعدّد الجوانب والمستويات، سعياً إلى تحقيق الأهداف التي كان بلوغها عبر الإصلاح يوفّر كلّ هذه التكلفة الباهظة.

هكذا تبدو العلاقة وثيقة بين غلق أبواب الإصلاح، واللجوء إلى الثورة سعياً إلى تحقيق ما كان مرغوباً فيه عبر الإصلاح، ولكن بتكلفة مرتفعة وعبر فترة طويلة من الزمن. فطريق الثورة هو بطابعه وعر غير ممهّد مليء بالمطبّات والمنحنيات. ولذلك، فكم من ثورات تعثّرت في الطريق، وخلّفت اضطرابات تبدأ فور رفع الغطاء الذي كتم هذه الاضطرابات تحته لسنوات أو عقود سابقة، وسرقها بعض مَن شاركوا فيها أو انضمّوا إليها، و«ركبها» انتهازيون[4].

ظاهرة الإرهاب الثوري

هذا فضلاً عن أن الثورة الشعبية، التي تنفجر نتيجة تراكم الاختلالات واختناق المجتمع من دون خطّة توجّهها، تقوم على التجريب. وينطوي أيّ تجريب بطابعه على أخطاء، لا يمكن تفاديها في أيّ عمل يحدث للمرّة الأولى، ولا يمتلك القائمون به خبرة سابقة فيه. وبكثير من التبسيط وبشيء من الاختزال، تبدو الثورة الشعبية كمحاولة لمعالجة جسم مريض بواسطة مَن لا يعرفون شيئاً في الطبّ. فالثورة تحدث عندما تتكالب الأمراض على جسد – مجتمع - ويرفض أطبّاؤه (حكّامه) الإصلاحات اللازمة لمعالجته أو يستهينون بحالته، فيهبّ مَن يخافون عليه (الثائرون) للقيام بهذا الدور من دون أن تكون لديهم معرفة بالطبّ. ولذلك تتدهور حالة الجسد - المجتمع - المريض أصلاً، والذي لا تتحمّل الثورة بالتالي المسؤولية عن مرضه، ولكنّها تفشل في معالجته، لأنها تعرف الحالة التي تتطلّع لأن يكون عليها بعد معالجته والمتمثلة في الأهداف التي تسعى إليها (الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في حالة ثورات «الربيع» العربي)، ولكنّها لا تعرف الطريقة الملائمة للعلاج الذي يفضي إلى هذه الحالة، وهل تحتاج إلى أدوية وما هي؟ أو جراحة وما نوعها؟ .. وما إلى ذلك. وعندئذ تزداد فرص مَن أمرضوا المجتمع سابقاً للعودة مدّعين أنهم يستطيعون معالجته. وهم يعودون فعلاً، سواء أكانوا أشخاصاً أم سياسات أم توجهات، في كثير من الحالات، كما نعرف من التاريخ منذ الثورة الفرنسية في العام 1789 التي تُعتبر أم ثورات العصر الحديث.

> **الثورة هي فِعْلٌ شعبي تلقائي انفجاري كبير يبدأ صغيراً ويتطوّر بسرعة قياسية وفقاً لحجم التراكمات السلبية ونوعها وكلما كانت التراكمات أثقل كانت قوّة الدفع أكثر شدّةً وحِدَّةً**

غير أن عودتهم تكون لأجل يقصر أو يطول، لأنهم لا ينجحون فيما فشل فيه الثائرون. ولو أنهم قادرون على معالجة المريض، ما أمرضوه أصلاً، أو لكانوا قد عالجوه قبل أن يهبَّ غيرهم لإنقاذه. ولذلك يأتي بعدهم مَن يقدّمون علاجاً آخر لتحقيق الأهداف نفسها. وقد ينجحون، ولكنّهم ربما يفشلون بدورهم، أو يحقّقون نجاحاً جزئياً لا يمنحهم الشرعية الكافية. وهكذا يمكن أن يشهد المجتمع الذي نشبت فيه ثورة دورات عدّة وخطوات إلى الأمام وأخرى إلى الوراء. ولذلك يستمرّ عدم الاستقرار مصحوباً باضطرابات متفاوتة من حالة إلى أخرى لسنوات طويلة أو لعقود.

وهذه قاعدة أساسية من القواعد التي يمكن استخلاصها من دراسة تاريخ ثورات العصر الحديث، منذ الثورة الفرنسية التي طال عدم الاستقرار بعدها لنحو ثمانين عاماً، إذ لم ينتهِ التمزّق المجتمعي الذي أحدثته – أو بالأحرى كشفت الغطاء عنه – ولم تضع فرنسا على الطريق التي أدّت إلى تحقيق أهداف هذه الثورة، إلا بدءاً من إعلان الجمهورية الثالثة العام 1870.

ولا يتسع المجال لتلخيص مراحل المدّ والجذر في

4 أنظر **تأصيلاً لمسألتيْ الإصلاح والثورة، وتحوُّل الإصلاحيين إلى ثوريين في «ثورة 25 يناير.. قراءة أولى**، وحيد عبد المجيد (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2011)، ص ص5-20.



الثورة الفرنسية وجولاتها ومنحياتها ومنعطفاتها[5] على الرغم من أهمّيتها الفائقة لفهم حركية (ديناميكية) الثورات الشعبية التي تبدو في معظم مراحلها أبعد عن أن تكون «ربيعاً» جميلاً مشرقاً، بخلاف ما يعتقده الكثير سواء من الذين شاركوا في هذه الثورات وأيّدوها أم من الناقمين عليها.

ولذلك فلْنكتفِ بالتذكير بأبرز محطّات تلك الثورة «الأم» في أعوامها الأولى، وما آلت إليه الأوضاع المترتبة عنها في نهاية عامها الرابع الذي تكمله الثورات العربية في هذه الآونة.

بدأت مقدّمات الثورة الفرنسية في مطلع يوليو(تموز)1789 بعد تدهور شديد تسارع منذ العام 1778، وسعى الثائرون إلى كسب الجيش، وبدأوا باقتحام عددٍ من السجون باعتبارها رموزاً للظلم والقهر. وازداد تدفّق الجماهير على «باليه رويال» التي كانت حدائقها وممرّاتها من أهمّ مراكز التنزّه، ثم أخذت التظاهرات في الخروج، وتصاعدت الأحداث بسرعة حتى صباح 14 يوليو (تموز) عندما توجَّه عدد كبير من المتظاهرين إلى سجن الباستيل. وما أن تمكّنوا من عبور خندق مائي طوله 25 متراً، واعتلاء أسوار يصل ارتفاعها إلى 30 متراً، حتى تبيّن أن فرنسا مقبلة على عصر جديد. وأشعل مقتل مائة من المتظاهرين خلال اقتحام الباستيل شرارة الثورة في مناطق أخرى لم تكن قد بلغتها. كما كانت هذه بداية العنف الذي اتسمت به الثورة الفرنسية في كثير من مراحلها بدءاً من المشانق التي نُصبت لبعض كبار المسؤولين والضبّاط في 22 يوليو(تموز)، على نحو يجعل الثورات العربية نموذجاً في السلمية.

الثورة فِعلٌ استثنائي في التاريخ، والفعل الثوري اضطرار وليس خياراً، وتنتفي الحاجة إليه حين يكون التطوّر في المجتمع طبيعياً يسير من دون عوائق تستدعي الفعل الاستثنائي

وكان إعلان وثيقة حقوق الإنسان والمواطن في 26 أغسطس(آب) 1789 نقطة تحوّل تاريخي حدّدت أهداف الثورة الأساسية وهي الحرية والمواطنة (الإخاء) والمساواة وسيادة الأمة. ومع ذلك ظلّ الصراع بين لويس السادس عشر والثائرين مستمرّاً في صورة صدامات حيناً ومناورات حيناً آخر، في ظلّ ميل الاتجاه الغالب بين الثائرين إلى طريق التغيير الدستوري، على الرغم من ممارسات عنيفة لجأ إليها المتشدّدون بينهم، وفي أوضاع مضطربة ازدادت ارتباكاً يوماً بعد يوم. فعلى الرغم من حدوث تقدّم على السطح السياسي، عبر تقليص سلطة الملك فعلياً فصار يُسمّى «الموظَّف الأول في الأمّة»، وعلى المستوى الدستوري من خلال إصدار وثيقة حقوق الإنسان والمواطن والإعداد لدستور جديد يقوم على الملكية الدستورية وإصداره العام1791، كانت الأوضاع الاقتصادية والحالة الأمنية في تدهور مستمرّ.

وأدّى توسّع التحالف الأوروبي ضدّ الثورة عقب إلقاء القبض على لويس السادس عشر وعدد من أعضاء العائلة المالكة إلى مزيدٍ من الاضطراب، وبخاصة مع نشوب حركات تمرّد في جنوب فرنسا. ولم تساعد عودة الملك بعد إعلان قبوله دستور1791 إلى تحسن يُذكر، في الوقت الذي كان نفوذ «الدستوريّين» أي المتمسكين بالطريق الدستوري يتراجع في إطار الصراع داخل قوى الثورة نفسها. كما لم يحل سلوك طريق الدستور والمحافظة على الملكية من دون إعلان التحالف النمساوي الروسي الحرب على الثورة الفرنسية، الأمر الذي أدّى إلى ازدياد حدّة التخوين وانتشار الميل إلى الانتقام ممَّن حُسبوا متآمرين ضدّ الثورة، وهو ما عُرف بظاهرة «الإرهاب الثوري» التي تُعَدّ من أبرز سمات تلك الثورة.

وكانت تلك الحرب مستمرّة حين انتهى العام الرابع للثورة في يوليو(تموز)1793، وكذلك الاضطرابات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواصلت عقب إعلان الجمهورية الأولى بعد ذلك في العام 1795 وسقوطها مع تنصيب نابليون بونابرت إمبراطوراً العام 1799.

وعلى مدى سبعة عقود بعد ذلك، ظلّت فرنسا في حالة اضطراب، ومرَّت بمراحل أخرى عدّة خطت فيها إلى الأمام وعادت إلى الوراء مرّات، إلى أن بدأت أهداف الثورة تتحقّق عبر بناء نظام ديموقراطي وضمان الحقوق والحرّيات التي كفلتها وثيقة حقوق الإنسان والمواطنة وتحقيق تقدّم اقتصادي واجتماعي منذ إعلان الجمهورية الثالثة العام 1870.

ولم تكن الثورة الفرنسية حالة فريدة، من حيث

5 من أهمّ الكتب المترجمة إلى العربية عن الثورة الفرنسية كتاب أ. جورج ليفيبر، **عصر الثورة الفرنسية**، تعريب د. جلال يحيى (القاهرة: مطبوعات دار الكتب والوثائق القومية،2011).

الحاجة إلى وقت طويل لكي يستقرّ المجتمع بعدها ويحقّق الأهداف التي استهدفتها بعدما استحال إنجازها عن طريق إصلاح تدريجي. فهذا هو حال معظم الثورات الشعبية منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين (في جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزيا، ثم في بعض البلاد العربية) سعياً إلى تحقيق الحرية وما يقترن بها من كرامة إنسانية وعدالة. فهذه هي الثورات التي نقصدها هنا على وجه التحديد، وليست الانقلابات التي انتشرت في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية في الربع الثالث من القرن العشرين، وقوّضت إرهاصات الحرية بدلاً من أن تدعمها. وهناك مَن ذهبوا حتى إلى حصر مفهوم الثورة في الفعل التغييري الذي يهدف إلى تحقيق الحرية. وقد أشارت حنّة أرندت إلى بعضهم منذ كوندوسين الذي كتب العام 1793 (بعد 4 سنوات فقط على الثورة الفرنسية) ما يفيد أن الثورة لا تكون كذلك إلّا إذا كانت الحرية هدفها. وذهبت حنّة إلى أن هذا النوع من الثورات يعني بداية عصر جديد[6].

وحتّى ثورات دول شرق ووسط أوروبا ضدّ النظم الشيوعية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق، ما زال بعضها متعثّراً بعد نحو ربع قرن من نشوبها، على الرغم من أنها تعدّ الأوفر حظاً في التاريخ الحديث، لأن الدول الأكثر تقدّماً في العالم (الولايات المتّحدة وأوروبا الغربية) جندّت نفسها لدعم التغيير الذي أحدثته وحشدت الموارد المالية والاستثمارية والمعرفية والتكنولوجية لضمان نجاحها وتحقيق أهدافها في أقصر وقت ممكن. ومع ذلك لم يحقّق أيّ من هذه البلاد الاستقرار الكامل، الذي يوفّر يقيناً بأنها أصبحت غير قابلة للانتكاس، مهما كانت المشكلات التي ستواجهها، وأنها تستطيع أن تعبر أيّ أزمات تتعرض لها. كما أن نحو نصف هذه البلاد، على الأقل، ما زال في حالة عدم استقرار بدرجات مختلفة. وما برح بعضها يتقدّم خطوة ويتراجع أُخرى، سواء في مجال بناء الديمقراطية أم على صعيد التقدّم الاقتصادي.

وها هي المجر تأخذ طريقها إلى الوراء مجدّداً، بعد مراحل صعود وهبوط عدّة. فقد أسفرت انتخاباتها الأخيرة في أبريل (نيسان) 2014 عن أغلبية كبيرة لحزب «فاينر»، الأمر الذي أغرى زعيمه ورئيس الوزراء فيكتور أوربان بالشروع فورياً في إقامة دكتاتورية أغلبية تُفرِّغ الديموقراطية من أيّ محتوى لها، بدءاً باستغلال هذه الأغلبية لتمرير قوانين لتقييد الحريات والعصف ببعضها ومصادرة ما كان قد بقي من مساحة يتنفّس فيها الإعلام والمجتمع المدني.

وكانت صدمة عنيفة للاتحاد الأوروبي، الذي صارت المجر من ضمن أعضائه، عندما أفصح أوربان عن إعجابه الشديد بنماذج سياسية لا تختلف في جوهرها عن النظام الذي أسقطته الثورة في العام1990، مثل روسيا فلاديمير بوتين، وتركيا رجب طيّب أردوغان، وفنزويلا شافيز.

> **لا تختلف ثورات «الربيع» العربي عن غيرها، فهي ليست فريدة في نوعها، إذ تنطبق عليها قواعد عامّة هي قواسم مشتركة لمعظم ثورات العصر الحديث وبخاصة من حيث حركيّتها واعتمادها على التجريب**

ويعني هذا كلّه أن الثورة ليست طريقاً منظَّماً وممهَّداً وآمناً لمعالجة اختلالات جسيمة تعذّر أو استحال إصلاحها بالطريق الطبيعي بسبب غلق أبواب هذا الإصلاح، ولكنّها طريق اضطراري استثنائي عندما يعمّ اليأس من إمكان فتح أيٍّ من هذه الأبواب. كما يعني أن الوقت الذي تستغرقه الثورة لمعالجة الاختلالات وتحقيق الأهداف التي نشبت من أجلها لا بدّ أن يكون أطول، وأحياناً بكثير، مقارنةً بالإصلاح.

ثانياً: مآلات ثورات «الربيع» العربي الراهنة والمتوقّعة

يساعد هذا الإطار المنهجي في تفسير ما آلت إليه الأوضاع في البلاد التي نشبت فيها ثورات ما يُطلق عليه «ربيع عربي». فلا تختلف هذه الثورات عن غيرها. فهي ليست فريدة في نوعها، إذ تنطبق عليها القواعد العامة التي تمثّل قاسماً مشتركاً في معظم ثورات العصر الحديث، وبخاصة من حيث حركيّتها (ديناميكيّتها) واعتمادها على التجريب الذي تحدث فيه بالضرورة أخطاء، تقلّ أو تزيد، وفقاً لظروف كلّ منها، ومرورها بمراحل مدّ وجزر، أو صعود وهبوط، أو تقدّم وتراجع في طريق وعرة طويلة وشاقة.

ومن سمات ثورات «الربيع العربي»، التي تجعل

---

6 حنّة أرندت، **رأي في الثورات**، تعريب وتعليق خيري حماد (القاهرة: مطبوعات دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة الثورة والحرية، 2011)، ص ص34-35.



انعتاقها من هذه القواعد العامة صعباً، بل مستحيلاً، طابعها العفوي التلقائي، حيث بدأت في صورة تظاهرات ذات أهداف محدودة، ولكنّها انطوت على نقلة في أشكال الاحتجاج، التي كانت قد بدأت قبلها بسنوات في بعض البلاد التي حدثت فيها. لم تكن الاحتجاجات التي حدثت في تونس، في إطار ردّ فعل على انتحار شاب فقير في لحظة يأس قاتل، اقترن فيها تجريده من وسيلته الوحيدة لكسب الرزق (عربة الخضار) بإهدار شديد لكرامته، تهدف إلى تغيير جذري (ثوري). وقل مثل ذلك عن التظاهرات التي دعا إليها شبابٌ في مصر احتجاجاً على المدى البعيد الذي بلغه تسلّط جهاز الأمن وقسوته، ليس لمصادرته حقوق وحريات عامة أساسية فقط، ولكن أيضاً لتحكُّمه في حياة الناس – وبخاصة الشباب – عبر امتلاكه القرار النهائي في سوق العمل بالنسبة إلى كثير من الوظائف وتجاوز سيطرته في هذا المجال مؤسّسات الدولة إلى كثير من الشركات والهيئات الخاصة، حيث كان «تقرير الأمن» شرطاً لازماً للالتحاق بأنواع متزايدة من العمل.

على مدى سبعة عقود ظلّت فرنسا في حالة اضطراب ومرّت بمراحل عدّة خطَتْ فيها إلى الأمام وعادت إلى الوراء مرّات، إلى أن بدأت أهداف الثورة تتحقّق عبْرَ بناء نظام ديمقراطي وضمان الحقوق والحريات للأفراد بوصفهم مواطنين

وحين تتطور احتجاجات عفوية تبدأ ببضعة آلاف إلى حشود متزايدة ينضمّ إليها مئات الآلاف، وتأخذ الطابع «المليوني» في بعض الحالات وتتحوّل إلى ثورة شعبية، تزداد احتمالات التخبّط في مسارها والارتباك في الأجواء المحيطة بها والاضطراب المترتّب عنها. فلا مفرّ من حدوث ذلك، وبخاصة في غياب قيادة معروفة متّفق عليها للثورة. وفي هذه الحالة، تواجه الثورة مشكلة إضافية، وهي إمكان قفز مجموعة منظّمة جيداً عليها وتوجيهها في اتجاه يختلف مع أهدافها، وقد يتناقض معها. فعندما يبدأ التغيير، وتتهاوى قمّة السلطة التي سبق أن أغلقت أبواب الإصلاح، في الوقت الذي تفتقد الثورة قيادة متفقاًعليها تتقدّم لملء الفراغ، تجد القوى الأكثر تنظيماً والتي تملك إمكانات لوجستية أكبر فرصة للتمدّد في هذا الفراغ والقفز على المشهد. وعندما تكون لهذه القوى أهداف خاصة بها تسعى لتغليبها تصبح الثورة في هذه الحالة عُرضة للاختطاف والسطو.

وهذا هو ما حدث بأشكال ودرجات متعدّدة في ثورات «الربيع» العربي، وأضاف إلى الارتباك والاضطراب استقطاباً صنعته جماعة «الإخوان المسلمين» وتيارات الإسلام السياسي في ثلاث منها (مصر وتونس وليبيا)، مستغلّة اختلال ميزان القوى لمصلحتها في لحظة نشوء الفراغ. ومثلما كانت هي المستفيد الأول من سياسات نظم الحكم التي جرفت هذه البلاد بدرجات متفاوتة على مدى عقود عدّة، صارت هي الرابح الرئيس من ضعف بنية التيارات المؤمنة بأهداف «الربيع» من حرية وكرامة وعدالة وانقسامها والصراعات بينها، وضعف خبرة الشباب- الذي لعب الدور الرئيس في الفعل الثوري-وتفرّقهم وتهافت بعضهم، فضلاً عن حداثة عهد الشعوب بتغيير على هذا المستوى حدث فجأة، فنقلها من حالة جمود شديد استمرّ لعقود إلى حالة حركة سريعة غير محدَّدة الاتجاه، تداخلت فيها الأوراق، وتقاطعت الأدوار، وتعارضت المصالح، وانتشرت الأهواء. ويمكن مقارنة هذه الحالة المجتمعية – بتبسيط شديد واختزال أيضاً – بطعام وُضع في «فريزر» لفترة طويلة تفوق قدرة التجميد على الاحتفاظ بصلاحية هذا الطعام الذي أُخرج فجأة، وإذ به صار هشّاً مفتّتاً من شدّة العفن الذي أصابه وهو مجمّد. ولا يستطيع أي مجتمع أن يتحمّل مثل هذه النقلة المفاجئة والجذرية ما لم يكن اتجاهها محدّداً، والطريق الذي تفتحه واضحاً. وليست هذه حالة جديدة لا سابقة لها، بل هي جزء من السمات العامة للثورات الشعبية التلقائية، التي لا تحرّكها قيادة أو حزب. وحتى بعض الثورات، التي خطّطت لها أحزاب وقوى سياسية وأيديولوجية منظّمة، وحركّتها، وحدّدت اتجاهها، لم تسلم من الاضطرابات التي تعقبها، بدليل أن التنظيم الشيوعي الحديدي الذي قاد الثورة البلشيفية في روسيا العام 1917 لم يتمكّن من تجنّب اندلاع حرب أهلية استمرّت أكثر من خمس سنوات.

غير أن وجود مثل هذا التنظيم، الذي مازال يُدرس، باعتباره نموذجاً يُطلق عليه «التنظيم اللينيني»، يستطيع احتواء الاضطرابات التي تترتب عن الثورة في وقت أقصر، وربما أيضا بخسائر أقلّ في بعض الأحوال. ولكن الاستقرار الذي يفرضه باستخدام القوّة والقمع والقسوة، يظلّ سطحياً، لأن



غياب قدر معقول من الحريات، يحول دون حلّ المشكلات التي تظلّ قائمة وتتراكم تحت السطح. كما يؤدّي إلى تجميد الانقسامات المجتمعية الدينية أو المذهبية أو العرقية حال وجودها وإضعاف إمكانات التفاعل الإيجابي بين فئات المجتمع المختلفة، فيعيش كلّ منها غريباً عن الآخر، وتظلّ الصور السلبية لدى كلّ منها عن الآخر، قائمة وقاتمة في غياب هذا القدر من الحرية الذي يتيح تفاعلاً ضرورياً لتحقيق التعارف، ومن ثمّ التعايش والاندماج على أساس من المواطنة والانتماء إلى الوطن الواحد.

لذلك لم تحقّق الثورات الاشتراكية الموجَّهة والمخطَّطة، مثلها مثل الانقلابات العسكرية، التي حقّقت التغيير في أكثر من 60 في المائة من البلاد التي شهدت تحوّلاً جذرياً في القرن العشرين، أي تقدّم، على الرغم من أن الاضطرابات التي ترتّبت عنها كانت أقلّ مقارنة بما تؤدّي إليه الثورات الشعبية التي هي موضوع هذه القراءة.

فمن خصائص الثورات الشعبية التلقائية أن الاضطراب الذي تُحدثه يطول أمده، مع تفاوت من حالة إلى أخرى بطبيعة الحال، ويمرّ في مراحل عدّة قد يبدو في بداية إحداها أن الاستقرار قريب المنال قبل أن يتبيَّن أنها ليست إلّا مرحلة في الطريق الطويلة الشاقة التي يصل الاضطراب فيها إلى حدّ الفوضى في بعض الحالات.

ومن الطبيعي أنه عندما يعمّ الاضطراب، ناهيك بحدوث الفوضى، يزداد الحنين في المجتمع إلى الأمن والاستقرار على أيّ نحو يتحقّق بهما، وبغضّ النظر عن إنجاز أهداف الثورة من عدمه.

ولا غرابة في ذلك، لأن مَن يتطلّع إلى حرية تتيح له التعبير عن نفسه، وإلى عدالة اجتماعية توفّر له حياة أفضل، وإلى صيانة كرامته حين تكون مهدّدة بالإهدار في أيّ وقت، لا يتصوّر أن يتحقّق ذلك على حساب الأمن والاقتصاد. وقد يكون أثر افتقاد الأمن والاستقرار دافعاً إلى اعتقاد بعض أو كثير ممّن شاركوا في ثورة على سلطة ضاقوا ذرعاً بها أن الوضع في ظلّ تلك السلطة كان أفضل، أو أقلّ سوءاً، مما آل إليه في المرحلة الأولى للثورة.

لذلك فمن الطبيعي أن يحدث انتقال إلى مرحلة ثانية تتراجع فيها الأهداف التي تبنّتها الثورة، وتُخفّض الشعارات التي رُفعت فيها، سعياً إلى استقرار يتيح معالجة المشكلات القديمة التي لم يتيسّر حلّها في المرحلة الأولى، مضافاً إليها تلك المترتبة عن اضطرابات هذه المرحلة. ولكن الاستقرار الذي يصبح هو غاية المنى في بداية المرحلة الثانية يظلّ بعيد المنال، لأن التغيير الذي حدث في المرحلة الأولى يطلق صراعات يتسم بعضها بالعنف ويخلق تفاعلات جديدة. كما أن إعطاء أولوية مطلقة لاستعادة الأمن والاستقرار، والسعي إلى حلّ المشكلات الاقتصادية بطريقة فوقية هي من سمات المرحلة الثانية في الثورات الشعبية، لا يوفّران المقوّمات اللازمة لعبور حالة الاضطراب والارتباك، الأمر الذي يقود إلى مرحلة ثالثة تختلف ملامحها من حالة إلى أخرى.

عندما تتطوَّر احتجاجات عفوية تبدأ ببضعة آلاف إلى حشود متزايدة ينضمّ إليها مئات الآلاف وتأخذ الطابع «المليوني» وتتحوّل إلى ثورة شعبية، تزداد احتمالات التخبّط في مسارها والارتباك والاضطراب المترتّب عنها

وفي الوقت الذي تقترب بعض ثورات «الربيع» العربي من نهاية المرحلة الأولى، ويبدأ بعضها الآخر المرحلة الثانية، يصعب التفكير في مآلاتها بمعزل عن الحالة العامة في منطقة ينتشر فيها الإرهاب، ويبلغ أعلى مبلغ من الخطر، حيث ترتبط الأوضاع الداخلية بخيوط تفاعلات إقليمية باتت معقّدة أكثر من أيّ وقت مضى.

وتُعبِّر هذه الحالة عن فشل عام لا يقتصر على الثورات التي تخلق بطابعها اضطرابات، ولم يحقّق أيّ منها نجاحاً في مرحلته الأولى، أو الثانية منذ الثورة الفرنسية. فيدلّ المشهد العام في المنطقة على أن مجتمعاتها ودولها أكثر هشاشة ممّا كان معتقداً، وأن التطرّف والتعصّب الديني والمذهبي والعرقي، هو أكثر ما تنتجه البيئة العربية، وأهمّ ما يثير اهتمام العالم فيها.

فقد خلط الإرهاب، وقد وصل إلى مستوى فاق أيّ توقّع، الأوراق السياسية والدينية والمذهبية والقبلية والعشائرية والعرقية، إلى حدّ أن المنطقة تبدو في نهاية العام 2014 كما لو أنها خرجت عمّا كان مطروحاً في مختلف السيناريوات التي جرى تداولها لسنوات طويلة مضت.

تزايد خطر الإرهاب ليهدّد أنصار ثورات «الربيع العربي»، كما يهدّد خصومها، ودخل بقوّة على خطّ الصراع بين «ربيع» بدا أنه يفتح باباً أمام



قفزة كبيرة لتحقيق تقدّم ظلّ محتجزاً لعقود واللحاق بقطار العالم السريع، و«خريف» يبدو أنه قادر على استغلال اضطرابات ذاك «الربيع»، وأخطائه، وخيبات الأمل فيه، للعودة إلى وضع كان قائماً لعقود، ولكن في شكل جديد. فقد تقدّم الإرهاب على الأرض في مناطق واسعة، خضعت لسيطرته، ورفع أعلامه عليها، وأعلن فيها دولة، ولم يعُد محصوراً في أماكن قصيّة كان يختبىء فيها. وهو إذ يتقدّم على هذا النحو، إنما يُقّدم طريقاً ثالثاً هو إعادة المنطقة قروناً طويلة إلى الوراء.

في وقت تقترب فيه ثورات «الربيع العربي» من نهاية المرحلة الأولى ويبدأ بعضها الآخر المرحلة الثانية، يصعب التفكير في مآلاتها بمعزلٍ عن الحالة العامة في منطقة ينتشر فيها الإرهاب ويبلغ أعلى درجات الخطورة

وفيما يتعيّن على أنصار ثورات «الربيع» وخصومها مواجهة هذا التهديد الهائل، يشتدّ الخلاف بينهم على عوامل بلوغ الإرهاب هذا المبلغ غير المسبوق. فيجادل أنصار ثورات «الربيع» بأن الإرهاب ينتج عن تطرّف تنامى في المنطقة على مدى عقود لأسباب في مقدّمها غلق الأبواب أمام الإصلاح، وانسداد الأفق السياسي، والفشل التنموي، والفقر المتزايد، في معظم بلادها، وتخلّف نظم التعليم، وعدم تحديث المجتمعات، حيث ظلّت الحداثة قشرة على سطح المجتمع.

في المقابل، يحاجج خصوم ثورات «الربيع» بأن الاضطرابات المترتّبة عنها هي التي أدّت إلى تنامي الإرهاب إلى هذا المستوى، بعدما كان في حالة تراجع قبل تلك الثورات.

والحال أن في كلّ من هذين المنطقين شيئاً من الصواب في تفسير المشهد الإرهابي المهول الراهن. ولكن منطق أنصار الثورات يبدو أقوى وأكثر تماسكاً. فقد تراكمت العوامل المنتجة له على مدى عقود في ظلّ سياسات فاشلة في معظم دول المنطقة، وظهر في ظلّها أكثر من جيل إرهابي منذ سبعينيات القرن الماضي بصفة خاصة.

غير أن الجيل الراهن الذي بلغ خطره الحدّ الذي فرض السعي إلى بناء تحالف دولي ضدّه يتغذّى، فضلاً عن استناده إلى تراكمات العقود الماضية، على إحدى أهمّ دلالات تراجع ثورات «الربيع» حتى الآن، وهي إخفاق التحوّل الديمقراطي السلمي أو تعثّره أو ارتباكه. فقد أعاد هذا التراجع إلى دعوة التغيير العنيف بوسائل الإرهاب حضوراً كانت قد بدأت تفقده في اللحظة «الربيعية» الأولى، إلى حدّ أن قيادة تنظيم «القاعدة» بدت مستسلمة في أوائل العام 2011 لواقع جديد. فكان الاعتقاد قوياً في أن الإرهاب، وتنظيم «القاعدة» بصفة خاصة، دخل مرحلة العدّ العكسي، بسبب افتقاده مبرّر استمراره ومقوّماته، عندما أصبح التغيير السلمي ممكناً. فقد اعتمدت «القاعدة»، وبخاصة بين سبتمبر(أيلول)2011 ونشوب «ثورات الربيع»، على ملء المواقع الإلكترونية المتعاطفة معها بكلّ ما يمكن أن يسلب لبّ شباب غاضبين، أو يائسين، ودفعهم صوب الإرهاب. وكان مفترضاً أن يقلّ استعداد هؤلاء الشباب للتفاعل مع تحريض «القاعدة» لهم بعدما اختلف المشهد في بلاد عربية عدّة، وصار الحراك السلمي مخرجاً من الإحباط والغضب اللذين استغلهما الإرهاب لتجنيد أنصارٍ وأتباع[7].

وازداد هذا الاعتقاد عقب مقتل مؤسّس «القاعدة» أسامة بن لادن في أول مايو (أيار) 2011. فكان الاعتقاد في تراجع «القاعدة» والإرهاب قويّاً إلى حدّ أن هناك من رأى أن بن لادن مات سياسياً قبل أن يُصفّى جسدياً: «قُتل أسامة بن لادن على دفعات. موته السياسي حصل مع ثورتَيْ تونس ومصر، حين تبيّن أن هموم «القاعدة» ليست هموم مَن انتفضوا من سكان العالم الإسلامي، وأنّ شبّان بلدانه الذين يهتفون: «سلمية .. سلمية»، لا يربطهم مطلق رابط بإرهاب «القاعدة»[8].

وإذا كان لذلك الاعتقاد أساس، فثمّة سند من ثم للقول إن ما آل إليه «الربيع العربي» حتى الآن – وبغضّ النظر عمّا سيؤول إليه في النهاية – يجعل دعوة العنف جاذبة لبعض الشباب الذي لامست أحلامه السماء في اللحظة «الربيعية» الأولى، قبل أن تحدث الاضطرابات وتزداد. فقد يقترن الإحباط المترتّب عن هذه الاضطرابات باستعداد للجوء إلى العنف حين يستطيع أحد التنظيمات الإرهابية التمدّد في مساحات كبيرة، وتقديم «صورة انتصار» يمكن أن تغطّي طابعه الدموي المتوحّش. وإذا كان

7وحيد عبد المجيد، «هل تحمل «القاعدة» إرهابها وترحل؟»، جريدة **الاتحاد** الإماراتية(4 /4 / 2011).

8 حازم صاغية، «موت بن لادن الثالث»، صحيفة **الحياة** اللبنانية(3 /4/ 2011).

الإحباط، بسبب غلق أبواب الإصلاح قبل «ثورات الربيع» دافعاً للجوء إلى الإرهاب، فالمنطقي أن يكون الإحباط نتيجة ما آلت إليه هذه الثورات حتى الآن دافعاً أكبر إلى العنف، وبخاصة أن تنظيم «الدولة الإسلامية»، الذي مازالت كلمة «داعش» هي الاسم الشائع له، صار أكثر جاذبية مقارنة بتنظيم «القاعدة».

كما أن إمعان بعض خصوم «ثورات الربيع»، وبخاصة أكثرهم عداء لها، في محاولة إنكار طابعها السلمي يسهم – من دون قصد منهم بطبيعة الحال – في دفع بعض الشباب المُحبَط نحو العنف. فهذا الإنكار ينطوي على إسقاط الخطّ الفاصل بين ثورة سلمية، وعنف إرهابي، وبين الاحتجاج المدني، والعمل المسلَّح.

فأحد أخطر جوانب الحالة التي آل إليها «الربيع العربي» الآن، هو هذا الإحباط في أوساط قطاعات من الشباب في مختلف بلاد هذا «الربيع». ولذلك لا يختلف ما يقوله كاتب هذه السطور، في مصر مثلاً، عمّا يعبّر عنه مَن يرون الرأي نفسه في هذه البلاد أو بعضها. ومن ذلك مثلاً، ما كتبته أكاديمية تونسية عن حالة الشباب المحبط: «تتشابه أقدارهم هنا وهناك في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، ويعمّهم إحساس بالإحباط وخيبة الأمل في نخب كرّست الصراع الجيلي وأسسّت فجوة بين تصوّرات مَن أنجزوا الثورة وصاغوا قاموسها، ومَن جنوا حصادها وكيفّوها وفق مناظير مهترئة ومصالح ضيّقة[9]».

وربما يكون هذا الإحباط في مقدّمة العوامل الداخلية المحدِّدة لما سيؤول إليه «الربيع» العربي في الفترة المقبلة، مثلما يبدو انتشار الإرهاب والحرب عليه، هما أهمّ التطوّرات الإقليمية التي تسهم في صُنع مآلاته المقبلة المفتوحة على احتمالات شتّى في ظلّ حالة سيولة مرتبطة بتداخل الأوراق، وتعقّد الأزمات.

ثالثاً: إطلالة من بعيد

لم يخرج مسار ثورات «الربيع العربي» حتى الآن عن القواعد العامة التي تجمع هذا النوع من الثورات في الأغلب الأعمّ منذ الثورة الفرنسية العام 1789. أحدثت هذه الثورات من الاضطراب ما هو معتاد ومتكرّر، وإن اختلفت تفاصيله وفق ظروف كلّ حالة.

وهي تراوح الآن بين جديد يتعثّر وقديم يتشبّث في وضع إقليمي يبدو مختلفاً الآن عمّا كان عليه قبل أربع سنوات. فما آلت إليه ثورات «الربيع» حتى الآن، ليس إلا بداية في مسار يتسّم في هذا النوع من الثورات بالتذبذب والتعرّج، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى سلامة الحكم عليها بالفشل، وهي في مرحلة أولى من ضمن مسار ممتد. وإذا عُدنا إلى تاريخ هذا النوع من الثورات، نجد أن الاضطرابات التي تُحدثها في مرحلتها الأولى، هي إحدى خصائصها على النحو الذي سبق شرحه في الجزء الأول من هذه الورقة. ولأن الاضطراب يمثّل حالة سلبية غير مرغوبة بطبيعة الحال، يُحكم على الثورات التي تُحدثه بالفشل. وهذا حكم يبدو سليماً في وقته، أو مرحلته، ولكنّه لا يكون كذلك غالباً في فترة تالية. فالثورة تفشل عادة في مرحلتها الأولى، وتدخل في مرحلة جزر. ولكنّها تُعيد إنتاج نفسها في مرحلة تالية. وقد تأخذ شكلاً جديداً بدرجة أو بأخرى بمقدار ما تستوعب الفئات الاجتماعية، التي تسعى إلى تحقيق التقدّم في إطار مقوّمات العصر من حرية وكرامة إنسانية وعدالة، أخطاء المرحلة أو المراحل السابقة. ويتوقّف مآل الثورة في النهاية على استيعاب هذه الأخطاء وتصحيحها من عدمه.

قد تفشل الثورة بسبب الاضطرابات التي لا مفرّ من أن تترتّب عنها في مرحلتها الأولى ولكنّها تنجح في مرحلة تالية تبلغها بعد مسار متعرّج، ولذلك ربما يفيد التمييز هنا بين ما يمكن أن نحسبه فشلاً سياسياً مرحلياً والفشل الدائم الذي قد نسمّيه تاريخياً

فقد تفشل الثورة بسبب الاضطرابات التي لا مفرّ من أن تترتّب عنها في مرحلتها الأولى، ولكنّها تنجح في مرحلة تالية تبلغها بعد مسار متعرّج. ولذلك ربما يفيد هنا التمييز بين ما يمكن أن نحسبه فشلاً سياسياً مرحلياً والفشل الدائم، أو الكامل الذي قد نسمّيه تاريخياً. فعندما نقول إن ثورة فشلت في مرحلتها الأولى، يحسن أن نستخدم تعبير الفشل السياسي الذي ينصرف عادة إلى لحظة محدّدة، وليس الفشل التاريخي أي النهائي. وبهذا المعنى، يمكن أن تفشل ثورة سياسياً، بينما تنجح تاريخياً،

9 آمال قرامي، «عندما يتحوّل الشباب إلى كبش فداء»، صحيفة **الشروق** المصرية(5 /7 /2014).



أي تخفق في بدايتها ولكن أهدافها تتحقّق في النهاية التي قد يطول أمد بلوغها وفقاً لمحدّدات المسار السياسي – الاجتماعي الذي تسلكه.

فهذا المسار هو المقياس الرئيس لتقدير طبيعة الفشل المرتبط بالاضطرابات التي تُحدثها الثورة، وتمثّل جزءاً لا يتجزأ من خصائصها في مرحلتها الأولى، وهل هو فشل ابتدائي أو نهائي؟. فكلّما كان هذا المسار متذبذباً، أو متعرّجاً، يصعد ويهبط، ويسير خطوات إلى الأمام، وأخرى إلى الوراء، وظلّت هناك فئات مجتمعية حيّة، بغض النظر عن حالة الفواعل السياسية، زادت فرصة تحقيق أهداف الثورة في النهاية، أي نجاحها بالمعنى التاريخي.

وإذا استعرنا تعبيراً ماركسياً كان مفيداً في فهم منطق تطوّر الثورات في زمنه، وما زال صالحاً لهذا الغرض، نقول إن احتمال نجاح الثورة تاريخياً، على الرغم من فشلها الحتمي سياسياً في مرحلتها الأولى، يرتبط بلون المسار السياسي – الاجتماعي. فكلّما بدا هذا المسار رمادياً، ظلّ احتمال نجاح الثورة قائماً، على الرغم من كلّ تعثّراتها. وقد استخدم كارل ماركس هذا التعبير في تحليله للتعثّر المستمرّ للثورة الفرنسية بعد فشل موجتها الاجتماعية الكبيرة في العام 1848 وانهيار الجمهورية الثانية بعد أقلّ من أربع سنوات على إعلانها، إذ كتب: «لو أن حقبة في التاريخ الحديث طُليت بلون رمادي، لكانت هي هذه الحقبة بحذافيره[10]».

ولذلك قد يكون علينا، حين نتأمل ما سيؤول إليه «الربيع العربي»، أن نلاحظ لون المسار السياسي – الاجتماعي في بلاده في السنوات المقبلة، إلى جانب متابعة حركيّته (ديناميكيّته) واتجاهه، وبصفة خاصة دلالات التذبذب، الذي يتسّم به من مرحلة الى أخرى.

10 كارل ماركس، **الثامن عشر من بروميير - لويس بونابرت**(موسكو: مطبوعات اشتراكية، 1979)، ص84.



«الربيع الدموي» وإعادة تشكيل الظاهرة الدينية

د. فهمي جدعان

لا أحد يأتي إلى العالم «نَقِيًّا».... ولا أحد يأتي إلى الوجود ليخطّ حضوره على صفحة «لوحة بيضاء» وادعة، في أمانٍ وفي أمنٍ.

في حدود هذه البداهة تَشَخَّصَ الزمن العربي في مطلع هذا القرن. ومنذ أن حطَّ رحاله في أرضه استأنفت رياح الجنوب والشمال فِعلها وفِعالها فيه بقوّة، حتى تمخّض بعد عقد واحد عن «ملهاة» كبرى وعن «مأساة» أكبر. لقد أَفلتَ «الثور» من عِقاله. ضاق ذرعاً بالصخرة الجاثمة على صدره وبالقبضة القاسية الحمقاء التي تطوّق عنقه، وبالعسف الطارد للعدالة، وباحتقار أسباب الحياة الحيويّة، وبإنكار منطق الأمن والسعادة الشاملة، وبالتهوين من آمر الوجود النبيل.

وكانت العين المريبة، الغريبة، المتربصة، تنظر وتنتظر لحظة التدخل والانقضاض وإعادة توجيه المسار والمصير. ولم تذهب مخطّطات برنارد لويس وأحلام برنار هنري ليفي وطيور الظلام الجارحة، القاتلة، سُدىً وهباءً منثوراً. وبدلاً من أن يكون «الربيع» أخضر حكيماً، جاء أحمر قانياً، تستبدّ به الشهوة، بلا رحمة، وبلا نُبْل، وبلا عقل.

لا أحد يأتي إلى العالم «نقياً». الكلّ يحمل مُوَرِّثاته ومَوْروثاته. ونحن نحمل منها القديمة، المتلبِّسة بالثقافة والتراث، الحيّ وغير الحيّ، والمبتدعة، ابنة الحداثة والعولمة واستراتيجيات الهيمنة والصراع والمنفعة والمصالح الخارقة للحدود والفضاءات والبنيات.

التراث يسكننا، لا بمحاسن الحيّ منه فقط، وإنما بجملة مثالبه وعقابيله أيضاً، وهي أَمْضَى وأَحَدّ. تمّ إقصاء العقل والعلم وقيم التقدّم منه، وانحصر أهله في «روح القبيلة» وفي مخترعات الخرافة والأسطورة والسحر والرغبة. اقترن الدخول في التاريخ بمثال «الأمة الواحدة»، فجنحت بها القبيلة والفِرقة والحزب إلى مضاداتها، مضادات «المدينة الفاضلة». وقبل اختراع المصطلح، استبدّت أصول «ما قبل الحداثة» وقواها بمفاصل التاريخ وبأعطاف الثقافة، ونجحت في وأْد «الأصول البذرية» التي انطوى عليها «النصّ» المتنزَّل من السماء. أفلح العرب في غزو «الأرض»، لكنهم أخفقوا في تمثّل المعاني والغائيّات البعيدة للوحي وللوجود، وأفلتت منهم آيات الرحمة والمحبّة والعدل والتواصل والاعتراف، ومنطق الوجود، واستبدّت بهم قوى الغريزة والهوى وقيم الأرض الفردانية،

وبدت «القرون» و«التجربة التاريخية» سائرة إلى الإخفاق وفشل الريح. انقلب «بنو أمية»، بمُلْكهم على المشروع النبوي، ولم تُعَمَّر دولتهم، المسكونة بآمرَيْ «الهوى والغلبة» إلا نيفاً وتسعين سنة هجرية، أي أقلّ من قرن واحد، أي قرابة عمر إنسان واحد. وانقلب «بنو العباس» على «بني أمية» ولم تعمر دولتهم «الفعليّة»، المسكونة بآمرَيْ «اللوغوس» المراوغ و«الإيروس» السادر، إلا قرناً وبعض القرن، لأن الخلافة، بعد «المتوكّل»، توزّعت ممالك وإمارات وطوائف. دولتان شاردتان يحكمهما «الطبع» والهوى، وحكمة قصيرة العمر عند الثانية منهما.

أما «بنو عثمان»، الذين يسبّح بمجدهم اليوم، القيّمون على حزب «العدالة والتنمية» في تركيا، فقد سكنتهم أعراض السلطنة والعسكرة والجبروت والصراع والغلبة، أي المُلْك العضوض، ولم يتمثلوا



دين الإسلام إلا بما هو ذريعة مسوِّغة لشرعيتهم، وبما هو مبدأ مجد وقوة وإمبراطورية. وكانت إحدى كبريات خطاياهم أنّهم، على الرغم من تجميل سلطنتهم بالدين «العربي»، كانوا أحرص على تسوير أهل هذا الدين من العرب وتزنيرهم وحصرهم في قفص الجمود والعطالة والتخلّف، وحفظهم بين «مخلّفات التاريخ»، فكانوا، غداة أفول الإمبراطورية وسقوط السلطة، فريسة جاهزة للظافرين، و«ملهاة ثأريّة» في عملية «الإخراج المسرحي» البائس الذي تولّى أمره صنّاع خارطة القرن العشرين ومهندسوه، وأدرك أعلى أشكاله في ما سُمّي «الدولة الوطنية»، أو الدول الوطنية المخترعة.

لم تذهب أحلام برنارد لويس وبرنار هنري ليفي وطيور الظلام الجارحة ومخطّطاتهم القاتلة، هباءً وعبثاً منثورَيْن وبدلاً من أن يكون «الربيع» أخضر حكيماً جاء أحمر قانياً تستبدّ به الشهوة بلا رحمة وبلا نُبْل وبلا عقل

لم تكن «الدولة الوطنية» وطنية. لأنها، على وجه العموم إن لم نقل على وجه الإطلاق، لم تتمثّل مبادئ «الدولة – الأمة» الغربية التي أُريد لها أن تحذو حذوها، إذ ظلّت مُسْتَوْطَنَةً مُسْتَوْطِنَةً لقيم القبيلة والخرافة والتراث غير الحيّ السحري، ولكلّ ما هو مضاد لقيم التقدّم، ولم تُجْدِ فيها نفعاً نداءات النهضة والترقّي، التي لبست لبوس التمدّن، والإسلام المجدَّد، والعلمانية، والليبرالية، والاشتراكية، والقومية. لا بل إن هذه جميعاً لم تسلك الطريق الواقعية، المجدية، التي كان يمكن لها أن تحقّق شيئاً من التقدّم، إذ أخذتها «عزّة الإثم» بأيديولوجياتها، وكان، وما يزال موطن الخلل والعلّة، يثوي في ماهيتها «الأحادية» وفي انحصار كلٍّ منها في نظام مغلق مطلق يلغي كلّ نظام آخر سواه، فضلاً عن أنها كانت تغرّد في وادٍ، بينما تغرّد «الدولة الوطنية» المزعومة في وادٍ آخر، هي التي تقوم عليها «شوكات» قبليّة أو نفعيّة أو انتهازيّة أو أوليغاركيّة فاسدة أو «مزروعة» زرعاً، «صنيعة» لقوى الخارج، أو عسكرية ذات جذور غير «مدينيّة» أو .... أي أنه لا شيء من مقوّمات الدولة الوطنية توافر في أيٍّ من هذه الدول والدويلات التي تمّت «فبركتها» وصناعتها. وعلى الرغم من أنها، في الأغلبيّ منها، تتجمّل بالديمقراطية – العمود الفقري للدولة الوطنية الحديثة – إلا أنه لا تتوافر في أيّ منها شروط هذه الديمقراطية، سواء أتعلق الأمر بالديمقراطية بما هي تكنولوجيا في الحكم، أي طريقة تحديد الطابع التمثيلي للحكم، أم بالديمقراطية بما هي ثقافة وقيم بيّنة صريحة يتمثّلها المواطن في فكره وفي فعله فتوجّهه إلى الوعي والحقيقة وإلى النجوع والفاعلية. ومع أن الغرب الاستعماري المنافق هو الذي صنع هذه الدولة «الوطنية» وزعم أنه يريد لها أن تأخذ بقيم الديمقراطية ومبادئها، إلا أنه كان بارعاً في الخداع، والكذب، لأنه رعى، أو سوّغ، أو غضّ الطرف، أو عزّز سلطات النظم السياسية التي كان يعلم حقّ العلم أنها في أخلاقها وممارساتها ومبادئها، ليست ديمقراطية ولا يمكن أن تكون دعاواها الأخلاقية ومزاعمها الدينية موافقة للديمقراطية وجديرة بإحراز التقدّم. والحقيقة أن هذه الديمقراطية لم تقابَل بالعداء والخصومة من الأنظمة السياسية الشقيّة القائمة، فقط، وإنما خضعت أيضاً للتبديل والتشويه. ذلك أن فريقاً من الإيديولوجيين العرب المسلمين الذين لم يكفّروها، زعموا أنها ليست إلّا «الشورى» الإسلامية حين تكون «مُلْزِمَة» لا «مُعْلِمَة». لكن النظر المدقّق في المفهومين يُبينُ عن أن هذه ليست تلك، وأن تلك ليست هذه، على الرغم من اشتراك قدر محدود جداً من المعاني بين المفهومين. لأنه حتى تكون الشورى هي الديمقراطية ينبغي إجراء تعديلات وتطويرات عميقة في مفهومها. لكن إذا نحن ذهبنا إلى أبعد ممّا ينطوي عليه ظاهر هذين المفهومين، فإنه ينبغي أن نقول إن الديمقراطية نفسها ديمقراطيات، وإنها هي أيضاً محكومة بآمر التدخلات النقدية والتطويرات الجوهرية، وإنها ليست المعطى النهائي للخلاص السياسي، وإنه من العبث بذل الجهد الواسع والحرص على توجيه المفهومين نشداناً للتوحيد أو للتوافق والتوفيق بينهما.

موروثاتنا القديمة إذن – أكرّر – تتردّد بين الهوى والخرافة والسحر والتقليد والاستبداد والجمود، وقيم القبيلة «الأبوية»، والعلم والعقل المهجورين. وهي في جملتها ما أسمّيه «موروثات الجنوب» وما أضعه على محور الهوى والرغبة والشهوة.

بيد أن ثمّة «موروثاً» عظيماً لا يصدق عليه، من حيث الأصل والمبدأ، شيء من هذا كلّه، لكنّه خضع، حديثاً، لتبديل عظيم عَلِقَتْ به كلّ هذه «الموروثات». هو دين الإسلام. الأصل في هذا



الدين، المنزّل بالوحي، أنه «هَدْيٌ» يتسلّح بمنظومة من العقائد التي تتردّد بين قطبين رئيسين: التوحيد، والعدل. الأول ينطوي على تحديد معنى الألوهية والذات الإلهية وصفات هذه الذات الواحدة، وعلاقة الله بالعالم من حيث هي علاقة خلق وإمساك وإعمار، وعلى الإنسان من حيث هو شخص مكلّف يتمتّع بخاصة الإيمان وبحقائق العمل التقوي والأخلاقي أو القيمي، الذي يؤهّله للسعادة في الدارين: الدنيا والآخرة. الثاني – العدل – يمجّد غائيّة الفعل الإنساني السديد من حيث إن هذه الغائية تتمثّل في تحقيق مبادئ نظرية وعملية مركزية: إقامة بناء العدالة والمصلحة بما هما تعزيزٌ وإنفاذٌ لحقوق البشر ودفعٌ للظلم والتعدّي وتأكيدٌ لمبدأ الحرية الإنسانية المسوّغ لمبدأ التكليف. يقترن بهذين الأساسين المركزيّين أساس معياري ثالث هو: الأخلاق والقيم، لقول نبيّ هذا الدين قولاً قاطعاً: «إنما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق». تلك هي الغائية العميقة الجوهرية لهذا الدين: الترقية الأخلاقية للإنسان، أي للإنسانية الخارجة من «حالة الطبيعة»، في ذات الإنسان الفرد وفي علاقاته بأقرانه من البشر. هذه الترقية سمو ذاتي، وتفتح حضاري. والقصد هو السكينة والطمأنينة والسعادة: المادية والروحية والجمالية. يحكم هذه المطالب الإنسانية الطبيعية، المشروعة، مبدأ عام شامل هو مبدأ «المصلحة». والمصلحة – مصلحة الفرد والمجتمع – هي الكلمة السحرية التي تجسّد، وفق منظور هذا الدين، الغاية الرئيسة لوجود الإنسان في العالم. وتحقيق المصلحة هو الوظيفة المركزية للدولة العادلة. المصلحة مقترنة بالعدل. وأية دولة عادلة تقيم المصلحة وتدرأ الفساد هي دولة مشروعة. ولعلّ أعمق ما ذهب إليه فقهاء «المقاصد» تعريفهم للسياسة من حيث هي «ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه رسول ولا نزل به وحي». لأن مقصود الشرع هو «إقامة المصلحة ودرء المفسدة». وذلك ما أكّده بعضهم في القول: «فإن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فإذا ظهرت أمارات الحقّ وقامت أدلّة العقل (العدل!) وأسفر صبحه بأيّ طريق كان، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره. والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلّته وأمارته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدلّ وأظهر، بل بيّن، بما شرعه من الطرق، أن مقصوده إقامة الحقّ والعدل وقيام الناس بالقسط، فأيّ طريق استُخرِج بها الحقّ ومعرفة العدل وجَبَ الحكمُ بموجبها ومقتضاها. والطرق أسباب ووسائل لا تُراد لذاتها وإنما المراد غاياتها التي هي المقاصد» (ابن القيّم الجوزيّة: إعلام الموقعين عن ربّ العالمين).

> **لعلّ أعمق ما ذهب إليه فقهاء «المقاصد» تعريفهم للسياسة من حيث هي «ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه رسول ولا نزل به وحي» فمقصود الشرع هو «إقامة المصلحة ودرء المفسدة»**

تلك هي باستجماع شديد، المنظومة المعرفية والمعيارية لدين الإسلام، وما عدا ذلك يظلّ متعلّقات فرعية نسبية. وقد يمكن اختزال روح هذه المنظومة في الرؤوس التالية: الإيمان والتوحيد، العدل، التقوى، السموّ الأخلاقي، الانفتاح الحضاري والإنساني، الطمأنينة والسكينة والسعادة في عالميْ الشاهد والغيب.

لكن هذه الصورة الإنسانية «الجاذبة» تجد نفسها، منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي، مُعَدّلة ومُبَدّلة، تعديلاً وتبديلاً جذريّين. فقد تمّ إنتاج «إسلام الصراع»، «إسلام الأزمة»، «إسلام الصحراء»، «الإسلام السياسي». نقطة الانطلاق الأساسية والبؤرة المركزية لهذا «المذهب» تتمثلان في «شعارين»: الحاكمية الإلهية، والدولة الإسلامية. تجلّيات النظر والفعل في طريق إدراك هذين المبدأين، محلّياً، منذ حسن البنّا وجماعة «الإخوان المسلمين»، إلى التيار الجذري في تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام» (داعش)، وجملة الحركات الدينية والسياسية «المناضلة» و«السلفيات الجهادية» المعاصرة - مع أقدار من التفاوت في الاعتدال أو التشدّد والتصلّب - تتردّد بين مواقف: «عدم الاعتراف»، والإنكار والشجب والإقصاء، والانفصال، والتكفير، والمقاتلة. وحين يتعلق الأمر بالعالم الخارجي، وبالغرب على وجه التحديد، تصرّح هذه الجماعات، في العلانية، بعدائها الصارخ لهذا الغرب ولحضارته، ويضع «الإخوان المسلمون» هدفاً «خطابياً» لهم مخاصمة الغرب و«قيادة العالم»، لكنّهم إبّان العام الذي قضوه في حكم مصر دخلوا في «تحالفات» غامضة، باطنة وظاهرة، مع الولايات المتحدة الأميركية، وحازوا



رضى وقبول الاتحاد الأوروبي، ولم يناصبوا إسرائيل العداء. وبدا بوضوح أنهم مكيافيليّون، بالمعنى الشعبي للكلمة، وأنهم يقدّمون الصراع والمقاتلة والنضالات «المحلّية» على الضلوع في العمليات «الإرهابية» في ديار الغرب. وفي كلتا الحالتين، المحلّية والخارجية، ولّدت الصور المستحدثة والمبدّلة للإسلام انطباعات وارتكاسات «طاردة»، وأسبغت على «الموروث الديني الإسلامي» ظلالاً بائسة بكلّ المقاييس. والحقيقة أن «الإسلام السياسي» ليس إلّا شكلاً مُبَدّلاً لدين الإسلام في صورته البَدئية النقيّة الخالصة من ضغوط «المباشر التاريخي» ومن ملابسات الواقع وتناقضاته، ومن أهواء البشر ورغباتهم المتسلّطة، أو من «الترسيمات الأولية» (Schemas) للفاعلين التاريخيّين، أو من «البرمجة الوجدانية»(Emotional Programming) لهؤلاء الفاعلين، في حياتهم الذاتية أو العامة، بحيث إن هذه «الترسيمات» أو «البرمجات الوجدانية» المتأصلة في الخبرات الذاتية المبكرة تعيد تشكيل الظاهرة الدينية ذات القاع الإنساني الرحيم وتحوّلها إلى ظاهرة مأزومة، متزمّتة، عدوانية، نَفُور، كارهة، استبدادية، سلطوية، «سياسية». في هذه الجذور المجافية لغائيات دين الإسلام الأساسية، يجد المنظور الإسلامي - السياسي «الثوري» تفسيره «العصابي» العنيف الذي تجسد في الوقائع المادية المأسوية الخارقة التي أعلن عنها «الربيع الدموي».

يجعل «الإخوان المسلمون» هدفهم الخطابي مخاصمة الغرب وقيادة العالم لكنهم إبّان العام الذي قضوه في حكم مصر دخلوا في تحالفات غامضة مع الولايات المتحدة ولم يناصبوا إسرائيل العداء

ما الذي يأتينا من الشمال؟ أعني من الغرب. تأتينا أشياء هي أصلاً من عندنا، من إرثنا القديم، وأشياء هي من فكرهم وفعلهم وصُنعهم.

لا أحد يجهل - إلا نحن! - أن عقلانية الحداثة و«علمية» الغرب الخارج من العصور الوسطى المسيحية ومن عصر النهضة الإنسانية، والعقلانية «الأداتية» الحديثة، تمدّ جذورها في الفضاءات العقلية والعلمية والصنعية العربية. تلك حقائق، لا دعاوى مرسلة لَغْواً، لا ينكرها ولا يقلّل من شأنها في الغرب، إلا السياسيون، ومتعصبو المركزية الأوروبية، والعنصريون، والأصوليون من شتى المشارب والمظان. العلم العربي والصناعات العربية والمنهج التجريبي والعقلانية الرشدية (تلقّفها سيجري دي برابان «والرشديون اللاتينيون» ودفعوها إلى عصر النهضة وإلى بناة الفكر الأوروبي الحديث) ركائز مركزية في بنيان الغرب الحديث. لا ريب في أنه كان لليونان فضل وأثر بالغان عميقان في تشكيل هذا التراث، لكن العرب تجاوزوا مطلق التمثّل وخالص التأثّر، إلى النقد والمراجعة والتطوير والإبداع والتأثير المُحَفِّز على التقدّم. ونحن اليوم، إذ نستقي العلم والمعرفة والصناعة والعقلانية والتقنية من الغرب، نفعل عين ما فعلوا، ولا نرى في ذلك – وليس ينبغي أن نرى فيه – مبدأ للتفوّق أو الاستعلاء أو طلب «ردّ الفضل والجميل»، وإنما سبباً من أسباب «الثقة بالذات»، وتعزيز «تقدير الذات»، بما هما دافعان إلى النهوض، وكسر الخوف، والاعتماد على الذات والحفز على طلب التقدّم وإحرازه.

بيد أن عارضاً عظيماً هجوماً أتانا من الغرب أيضاً. هو «التدخل السريع» الذي نجم في القرنين التاسع عشر والعشرين، وتَمثّل، عندي، في عملية «ثأر تاريخي» حاسم، وتجسّد واقعياً في «الحقيقة الاستعمارية» التي مزقت وفكّكت وأضعفت ما يُطلق عليه في العصر الحديث، مجازاً، العالم العربي. فقد طال هذا التدخّل، في شكل الاحتلال، أو الانتداب، أو الاستعمار، أو الاستلاب والسلخ والتطهير العرقي أو الاستيطان، جملة الأقطار والمجتمعات والفضاءات العربية. ومعلوم أن الجغرافية الطبيعية والبشرية لهذه القطار والجماعات كانت أجزاء من الإمبراطورية الآفلة، وأنه تمّ اقتطاعها منها وتزنيرها في «شعوب» متمايزة، أو مستقلّة، غُذِّيت بمعاني «الهوية» القطرية الضيقة و«الكفاية الذاتية» القاصرة، و«المصير الفردي» المأزوم، وبكلّ ما من شأنه أن يحفظ لهذه الشعوب والأقطار «خصوصياتها» الذاتية. والقصد الجوهري: تجذير التشظّي والتفكّك والتجزّؤ، وتوطين الضعف، وتعزيز التبعيّة. وبكلمة - ومع تنشيط الحراك الثقافي الكوني والنشر الواسع الطاغي للّغة الإنجليزية على وجه الخصوص، والربط الاقتصادي والسياسي – تحويل ما أسمته الأدبيات «القومية العربية» الحديثة «الأمة العربية»، إلى «الشعوب الناطقة بالعربية»، التي ستصبح، بتأثير الثقافة الكونية Global Culture والعولمة، ناطقة باللغة الإنجليزية أو الأميركية! هل نحن في قبالة «مؤامرة»

و«ثأر تاريخي»؟ وهل يتعيّن على العرب اليوم أن يدفعوا ثمن «الفتوحات الدينية» العربية – الإسلامية، والتوسّع «الجهادي» في ديار الغرب؟

أسئلة كبيرة قبالة الحدث

لم تدرك النخب العربية والقيادات السياسية العربية الحاكمة، منذ عهود الاستقلال إلى أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الجديد، طبيعة شعوبها، ولم تأبه إلا لماماً بحاجاتها الأساسية ومطالبها الحيوية وقضاياها الوجدانية الحقيقية. وليس يخفى على أحد أن النظم السياسية قد مارست دوماً أدوار السيّد المستبدّ الذي تعلو إرادته ورغباته على أية إرادة أو رغبة أخرى، وأنها نظرت إلى مجتمعاتها، أو إلى «رعيّتها» مثلما ينظر الرجل «البطريقي» إلى المرأة، السيّد والعبد، الراعي والرعية، الخليفة أو السلطان والعامة أو الأمة، وليّ الأمر والطاعة لوليّ الأمر. كانت الدولة الوطنية، وغير الوطنية، دولة «بطريقية»، حرصت أجهزتها على تنشئة مجتمعات وأجيال وادعة، طيّعة، ساكنة، «عاقلة»، «ترضى بالقليل»، وتغضّ الطرف عن مراعي الظلم والاستغلال والفساد. بكلّ تأكيد لم تكن هذه الحال بإطلاق هي حال كلّ النظم والأماكن والأزمنة. لأن «جزر الصلاح والإصلاح» كانت تنجم بين حين وآخر، لكنّها كانت توأد في ريعان شبابها. ولم يخف على أحد أن «السياسي» كان في الغالب الأعمّ هو الذي يستبدّ، وأن الاجتماعي والاقتصادي بخاصة لم يلقيا الرعاية والاهتمام اللذين حظي بهما السياسي المقترن على وجه الخصوص بهاجس «الأمن».

بيد أن الظاهرة الكونية العظمى التي نجمت وتشكّلت في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ظاهرة العولمة، كانت تفعل فعلها: عالمٌ «افتراضيٌّ» تشكّل، تقاربٌ كونيٌّ في الأمكنة والأزمنة تحقَّق، ثقافةٌ كونيّةٌ راحت تنشر قيمها وصورها وأشكالها وفنونها وأفكارها...، سوقٌ اقتصاديةٌ واسعةٌ حرّة قديرة تعزّزت أركانها، غنيٌّ فلكيٌّ في مواطن وفقرٌ مدقعٌ في أخرى... أجيال جديدة من الشباب بلا عمل وبلا مأوى وبلا دخل.... الوعي يعي ويدرك... قيادات الاستبداد والفساد تزداد إهمالاً واستبداداً وفساداً.... واحتقاراً وعبثاً!... البركان يتفجّر! «كان حلماً وأماني ووهماً»!.. لكنه تحقّق. بيد أنه ما لبث أن صار «طيفاً»!

في مدى قصير: خرجت تونس تستردّ مصيرها وقدرها. وكان لها ذلك. وثارت ليبيا وأجهزت على سيّدها وعلى بطانته. وهبّت مصر المحروسة وتحرّرت من الطبقة الفاسدة، واليمن اضطربت قبائلها وأحزابها ومذاهبها، ولحقت بالركب.. وسوريا طالها البركان ومتعلّقاته... وكادت العاصفة تعبر كلّ الحدود. والمسرحية لم تكتمل بعد!

كانت السلطنة العثمانية حريصةً على حصر العرب في قفص الجمود والعطالة والتخلّف، فلمّا زالت في الحرب العالمية الأولى وجدهم الظافرون في الحرب فريسةً جاهزةً فأخرجوا لهم مسرحية «الدول الوطنية العربية» وحصروهم فيها

أسئلة كبيرة تثور في قبالة الحدث: إلى أين نسير؟ وما هي صورة المستقبل؟ هل ثمّة مسوّغ أو مسوّغات لما حدث ويحدث؟ هل الحدث «صناعة محلّية»، ذاتية؟ أم إنه «مؤامرة»؟

ما الذي ينتظرنا في «آخر النفق»؟ وما هو الطريق الواقي من العدم والمفضي إلى الوجود.. الحقيقي؟

قبل أن أتفكّر في هذه القضايا لا بدّ أن أستحضر للبال جملة الأحوال التي تجري اليوم على بؤر الواقع الرئيسة، غداة نجوم هذه «الثورات» أو «الاحتجاجات» التي تختلط فيها أشكال مختلفة من «الملهاة» ومن «المأساة».

ولأبدأ بالحالة التونسية، التي تبدو أقلّ الحالات إشكالاً ودقة وخطراً. وذلك لأن تونس كانت مهداً للتمدّن الحديث ولقيم التطوّر والتجدّد والحداثة منذ قرنين من الزمان. ويكفي أن نستحضر، من بعيد، ابن خلدون، ومن قريب محمود قبادو، وخير الدين التونسي وأحمد بن أبي الضياف والطاهر الحداد والطاهر بن عاشور.... لنتبيّن «التقليد التوافقي» الذي جسّدته القوى الرئيسة في تونس اليوم، على نحو صان المجتمع والدولة من الدمار.

والحقيقة أنه على الرغم من كلّ المثالب التي يعزوها خصوم (حزب النهضة) إلى هذه الحركة، إلا أننا لا نملك إلا أن نقرّ بالدور الإيجابي الذي أدّته قيادتها أخيراً، في جنوحها إلى «السلم الاجتماعي» والتوافق السياسي في علاقتها بالمكوّنات السياسية الأخرى، وهو ما افتقرت إليه كلّ الافتقار قيادة (الإخوان المسلمين) في مصر. لا شكّ في أن «السلفية الجهادية» التونسية تفسد المشهد، لكن «الإجماع التونسي» يبدو قادراً على ردّ هذه الجماعة إلى حدود



الأضـرار الدنيـا.
بيـد أن المشـهد الليبـي هـو الـذي يقـدّم صـورة تختلـط فيهـا الملهـاة بالمأسـاة اختلاطـاً غرائبيـاً. فلـم يعـد سـرّاً أن الصهيونـي (برنـار هنـري ليفي) كان أحـد المحـرّكات الدخيلـة الفاعلـة فـي أحـداث الثـورة فـي هـذا البلـد، بشـهادته هو نفسـه وبشـهادة الآخريـن، وأنه فـي مـا قـام بـه مـن «أدوار» كان يعمـل بتنسـيق تـام مـع سـلطات دولتـه. ومـا يحـدث اليـوم فـي الفضـاءات الليبيـة مـن صـراع وتناكـف وعبـث بيـن ميليشـيات القبائل والأحـزاب الدينيـة وغيـر الدينيـة، و«اللعـب» بمقـدرات الوطـن، والسـقوط والصعـود المسـرحي لعناصـر الحكـم الرئيسـة.... وكلّ مـا تتناقلـه وسـائل الإعـلام مـن أحـداث «عجائبيـة».... كلّ ذلـك يجعـل مـن ليبيـا مسـرحاً غريبـاً يدعـو للرثـاء...
غيـر أن الحالـة المصريـة تظـلّ هـي الأعظـم أهميـة وخطـراً فـي الواقـع الشـاهد وعلـى المـدى المنظـور والأبعـد، لا فـي مـا يتعلّـق بمصـر نفسـها، وإنمـا فـي مـا يتعلّـق بالمنطقـة وبجملـة الأقطـار العربيـة بإطـلاق.

لم يعد سرّاً أن الصهيوني «برنار هنري ليفي» كان أحد المحرّكات الدخيلة الفاعلة في أحداث الثورة في ليبيا، وما يحدث اليوم فيها يجعلها مسرحاً غريباً يدعو للرثاء

حيـن أدركـت العاصفـة أرض الكنانـة وغـصّ (ميـدان التحريـر) بحشـود المحتجّيـن «الثـوار» الصارخـة، كانـت الأمـور تسـير بعفويـة منقطعـة النظيـر، وكانـت الشـعارات قادمـة مـن أعمـاق حاجـات الشـعب بجميـع مكوّناتـه وأطيافـه، تمتـدّ علـى محور بـؤره الرئيسـة الحريـة والعدالـة والعيـش الكريـم. لـم يكن ثمّة «قيادة»، والأصوب أن نقول: كانت الحشـود نفسـها هـي القائـدة. لكنّهـا لـم تكـن منظّمـة. كانـت تشـبه سـجايا الشـعب المصـري نفسـه: العفويـة والبداهـة والشـفافية والطيبة. أدركـت الثـورة هدفهـا الأول فـي إلـزام السـلطة التنفيذيـة بالانسـحاب أو التخلّـي. وكان يمكـن لهـذه الحشـود المتناغمـة أن تنتظـم فـي حـدود تصـوّر سياسـي – اجتماعـي توافقـي جامـع. لكـن الأيديولوجيا تدخّلـت لتنتـج وجهـاً آخـر حَـرَف المسـار والمصيـر. كانـت هـذه الأيديولوجيـا تعبيـراً مشـخّصاً عـن مشـروع قديـم، مشـروع منظّـم ترجـع بداياتـه إلى العـام 1928، ويقـوم عليـه تنظيـم هـو (جماعـة الأخوان المسـلمين)، لاقـى عنتـاً دائمـاً وخصومة مسـتحكمة لأنّه نظـر دومـاً إلـى الدولـة والمجتمـع بمـا همـا مؤسّـسـتان سياسـيّتان اجتماعيّتـان خـارج الشـرعية الدينيـة، و«خـارج الملّـة»! فاعتبرتـه الدولـة الوطنيـة خطـراً عليهـا يتعيّـن ملاحقتـه وتدميـر قواعـده. لكـن انتشـاره الممتـدّ فـي الجغرافيـة البشـرية ومشـاريعه الاجتماعيـة والاقتصاديـة والتربويـة والصحّيـة التـي أنشـأها لنفـع الفئـات المحرومـة وخيرهـا – وهـو مـا قصـرت فيـه الدولـة – هيـأت لـه تربـة خصبـة أسـهمت فـي حمله إلى السـلطة السياسـية حيـن اسـتكملت «الثـورة» مراحلهـا الأولـى وأنفذت الإجـراء «الديمقراطـي» بالانتخابـات النيابيـة التـي حقّـق فيهـا أصحـاب المشـروع ظفـراً عظيمـاً، وبالانتخابـات الرئاسـية التـي حملـت إلـى سـدّة الرئاسـة ممثـلاً منهـم. بيد أن الممارسـة السياسـية المحكومـة بأيديولوجيـة أحاديـة تأبـى الاعتـراف بالاختـلاف وتطلـب «التمكيـن» والسـير فـي طريـق تحـوّل جـذري قسـري ذي غائيّـات دينيـة – سياسـية اقصائيـة اسـتبدادية، لـم تلبـث أن جوبهـت بإنـكار واسـع جسّـدته حشـود شـعبية هائلة فرضـت علـى قيادة الجيـش التدخـل دفعـاً لحـرب أهليـة شـاخصة فـي مـا نعتتـه (الجماعـة) وأنصارهـا بـ«انقـلاب عسـكري» بينمـا أنكـر أنصـاره هـذا النعـت، وذهـب آخـرون إلـى أنـه «انقـلاب ديمقراطـي»، لأنـه جرى بإرادة شـعبية واسـعة لا تقـلّ أهميـة وخطـورة وديمقراطيـة عـن ديمقراطيـة «صناديـق الاقتـراع».
اعتقـد الاسـتراتيجيون الغربيـون والإسـرائيليون «المخاصمـون» دومـاً، أن دكّ القواعـد التـي تقـوم عليهـا «النظريـة العربيـة» المؤسِّـسـة لمبدأ عالـم أو فضـاء عربـي مشـخّص موحّـد، يمـرّ بتدميـر عوامـل القـوّة والمقوّمـات الذاتيـة البانيـة لثلاثـة أقطـار عربيـة مركزيـة علـى الأقـل: العـراق ومصـر وسـوريا.
وصوّبـت فرنسـا فـي صيغتهـا «الاسـتعمارية الجديـدة»، النظـر إلـى ليبيـا، الغنيّـة بثرواتهـا البتروليـة، المسـكونة بتعدّديـة قبليّـة تحمـل فـي طيّاتهـا بـذور التفكيـك والضعـف والتدميـر. وعملـت علـى ذلـك. وتحقّـق ذلـك تمـام التحقّـق. وهـو يجـري اليـوم بشـكل أبعـد غـوراً وحسـماً فـي العـراق. فبعـد أن تـمّ غـزو العـراق وتدميـر الجيـش العراقـي، ذهبـت قـوّة الاحتـلال إلـى إعـادة تشـكيل السـلطة السياسـية والمجتمـع علـى قواعـد «طائفيـة» وإثنيـة: الشـيعة والسـنّة والأكـراد. ومنـذ تحـرّر العـراق مـن الاسـتبداد وتَفَـرُّد تشـكيل شـيعي مذهبـي راديكالـي بالسـلطة لـم تسـتقرّ أمـور الدولـة والمجتمـع، حتـى



ليمكن القول إن حرباً أهلية تستبدّ بمواطني البلد ومقدّراته وتسير بالوطن إلى الدمار. واليوم – أعني في هذه الأوقات التي أضع فيها هذا القول – تشتدّ الأزمة لتعلن عن تطوّرات عملاتية تندفع فيها قوات عسكرية تطلب خلق المجال الحيوي والجغرافي لدولة يقوم عليها ما يسمّى تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، وهو تنظيم ذو مرجعية مذهبية سياسية «سنّية» عامة، لكنّه ينطوي أيضاً على مكوّنات قومية ووطنية. وتلوح في الآفاق معالم تقسيم للعراق وفق هذا التشكيل المذهبي والإثني: وطنٌ شيعي، وثانٍ كرديّ، وثالثٌ سنّي. نشأة مُستحدَثة مُبتدَعة لفلسفة مضادة لمبادئ الاعتراف والتوافق. ووأد للنظرية «العربية» وإمعانٌ في التفكيك والصراع والتدمير. هذه العوارض والمخاطر تشخَّص في سوريا منذ ثلاث سنين. وهي تشخَّص بأشكال مريرة. اقتتال بلا رحمة. تدمير بلا هوادة. تشرُّد إنساني لا مثيل له. شرور لا يتصوّرها وهم. آلاف الضحايا. صراع محلّي: سياسي، واجتماعي، وطائفي. صراع دولي، وتدخّل خارجي صريح. حشود هائلة من «المجاهدين»، الحقيقيّين أو المزيّفين، قدمت من كلّ أصقاع العالم. مشاهد الاقتتال والقتل التي تشخّص باسم دين الإسلام لا يتصوّرها عقل. بلا نفع ولا نتيجة. لا حوار، لا تفاوض، لا توافق. راديكاليات متقابلة تغذّيها استراتيجيات التدخّل. لا أحد يتبيّن معالم الطريق ونهاية عاجلة للحدث، «كلّ الاحتمالات واردة»، شبح التقسيم أحدها. لكن المؤكّد أن هذا القطر العربي، على الرغم من بداهة الحاجة فيه إلى الإصلاحات السياسية التي كان ينبغي الإقدام عليها بجرأة وانفتاح، قد فقد قدراً عظيماً من قوّته وفاعليّته واستقلاله في قبالة قوى التدخّل والهيمنة الخارجية، وأن ما يطاله يدخل في باب التدمير المنظّم لعوامل القوّة القمينة بتعزيز فكرة الاجتماع العربي الموحّد. القطر الثالث الذي كان – وما يزال – «مستهدفاً» هو مصر. والذي أراه هو أن المخاطر التي عرضت لمصر في السنوات الأخيرة كان يمكن لها أن تلحق بها أفدح الأضرار، لكن ما جرى يوميْ الثلاثين من يناير/ كانون الثاني والثالث من فبراير/آذار، صانها من الوقوع في براثن الاستبداد و»الاستقرار في التخلّف» والتبعيّة ومن تمكّن مفهوم للدولة الدينية السياسية مناهض للتقدّم، ومعزّز لمخاطر الصراع الاجتماعي والانقسام الديني. بيد أن مستقبل مصر يظلّ منوطاً بقدرة النظام السياسي الجديد فيها على تجاوز الصعوبات الاقتصادية والمعاشية، وبناء حكم نزيه عادل، وتعزيز قواعد فلسفة حكيمة في «الاعتراف».

أعود إلى الأسئلة الكبرى التي يثيرها «الحدث». أمر بالثلاثة الأولى منها بانحصار شديد، لأن ما سلف من القول ينطوي بشكل أو بآخر على الأجوبة المقاربة. وأنهي، بقدر من الإحكام، عند السؤال الأخير.

فأولاً: نحن نخدع أنفسنا إن توهّمنا أن الأمور تسير سيراً طيّباً، وأن ما حدث ويحدث هو أعراض «ربيعية». لأن مشاهد الاقتتال والتدمير والانتحار الذاتي الجماعي ظاهرة لكلّ ذي عين ولُبّ. جميع أسباب التوجّس والقلق والخوف قائمة. الحالات الليبية – ونحن نعلم أن ليبيا ظلّت غائبة عن المسرح العربي أربعة عقود ونيّف – والسورية والعراقية واليمنيّة حالات مأساوية بكلّ ما تحمله هذه الكلمة من دلالات: الحاكم فيها جميعاً قوى الغلبة والشهوة والتدمير. أي الحقل «اللاعقلاني» في ديناميّة الفعل. وفي المدى المنظور أفلحت الحالتان التونسية والمصرية، بحدود، في الإفلات من «القَدر المدمر»، وهما تَعِدان بأحوال أرحم وبمستقبل منظور أطيب، إذا ما أدركت الإيديولوجيا الدينية المتصلّبة أن جنوحها إلى التصلّب والمعاندة واستئناف الصدام لا يحمل أيّ خير، لا لها ولا لمجتمعاتها وأوطانها، وأن الحكمة تقضي بالسيطرة على أهواء «التجربة الضائعة» وبِزَم الطبع، والجنوح إلى المشاركة السياسية الرحيمة...، وإذا ما استمسكت الدولة الجديدة بمبادئ الحكم السديد العادل وأنجزت الواجبات التي تنتظرها.

الأصل في دين الإسلام، أنه «هَدْيٌ» يتسلّح بمنظومة من العقائد التي تتردّد بين قطبين: التوحيد والعدل، ويقترن بهما أساس معياري ثالث هو: الأخلاق والقيم، لقول نبيّ هذا الدين قولاً قاطعاً: «إنما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق»

وثانياً: لا يشكّ عاقل حكيم «نقي»، في أن «الانفجار الكبير» يحمل كل المسوغات الموضوعية والأخلاقية. والأسباب وجيهة معروفة: الاستبداد السياسي، المشكلات والاحتياجات الاجتماعية المعيشية الحادة، الفساد، احتقار الكرامة الإنسانية، الغياب الكامل



للعدالة، إخفاق السياسات الاقتصادية.... لكن الطابع الدموي الخارق العنيف الذي تزيّا بزيّ الدين أو بمشروعية «الثورة» أو الدفاع عن «النظام»، قد أبان عن المدى الكارثي الذي بلغته القوى المضادة للعقل والحكمة، أي الهوى، إذ ذهبت إلى ما ذهبت إليه من إثم وفجور وغريزية دهماء.

وثالثاً: هل نعزو الحدث إلى «تفجّر ذاتي، نقيّ ضروريّ، أو حتميّ»؟ أم إلى تدخّلات خارجية، وإلى ما يلحق بما ينعت بـ(المؤامرة)؟

هل قلت: المؤامرة؟ من المؤكّد أن بعض ما سقته في هذا القول يشي بذلك. ولا شكّ أن فريقاً من أدعياء الثقافة والسياسة والإعلام سيسألون: كيف لواحد مثلي أن يشارك (العامة) في الكلام على «نظرية المؤامرة»! لكن هؤلاء جميعاً – وهم في حقيقة الأمر ممّن يتجمّلون بالغرب الاستعماري ويبرّؤونه من كلّ عيب وذنب ويكرّرون أن الخلل فينا وأن كلّ شيء آت من عندنا – أقول: هؤلاء لا يدركون أن مصطلح «المؤامرة» هو اللفظ الشعبي الاحتجاجي على سياسات التدخل الخارجية – إقليمياً ودولياً – من أجل تحقيق غايات سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو «هَيْمنيّة». بتعبير آخر: المؤامرة هي الوجه «الشعبوي» لما يسمّى في النظرية السياسية «الإستراتيجيات السياسية في العلاقات الدولية». هذه حقيقة لا يمكن أن ينكرها إلا فاقد الفهم والمعرفة. إذا ادركنا أن الأمر هو كذلك فإنّنا لن نستطيع أن نملك إلا أن نقول إن حراكَ صهيونيّ كبرنار هنري ليفي – المرتبط بسلطات بلده وبأغراضها الاستراتيجية في الشمال الإفريقي العربي – لا يمكن أن يكون، وفقاً للاستخدام الشعبي، إلا وجهاً من «المؤامرة». ولا يمكن أن نفهم الحالة العراقية بمعزل عن التدخل الإستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط.... ولا يمكن أن نفهم الحالة السورية من دون المبادرات والسياسات الإقليمية والدولية كذلك. وليس سرّاً أن هيلاري كلينتون قد «تدخّلت» من أجل تعزيز رئاسة (الإخوان) لمصر... وهكذا. كلّ ذلك وسواه يدخل في باب «الاستراتيجيات السياسية» التي تسمّيها العامة وحكمتها «الشعبية» المؤامرة. لكنّنا في المحافل الفكرية والسياسية الرصينة لا نرضى باستخدام هذه الكلمة إلا على سبيل «المجاز»، أما «علمياً» (!) فإننا نسمّي ذلك «الاستراتيجيات السياسية الدولية».

> **حَذارِ القول إننا «لا دخل لنا في المصيبة!» لأن الحقيقة الصارخة هي أنّنا «مذنبون» بكلّ المقاييس والمعاني وأنّنا نؤدّي دوراً في إنفاذ ما يسمّى «المؤامرة» أو «الاستراتيجيات الدولية»**

في حدود هذه الإبانة وفي أمر سؤالنا الثالث أُنَوِّعُ في الإجابة وأقول التالي:

كان «الانفجار» طبيعياً، منتظراً... في الوقت الذي حدث.. أو في وقت تالٍ له.. لأن «ما لا يطاق» لم يعد قابلاً للاحتمال... وكانت المسألة مسألة وقت وظروف، لا أكثر ولا أقل. بدأت مع «عربة» البائع المقهور وإضرامه للنار في نفسه.... وانتقلت إلى الميادين الأخرى، احتجاجاً على ما كان مسوّغاً لـ«الثورة» هنا وهناك. وأقول: البدايات ذاتية، نقية، ضرورية، لكن وقائع البدايات كانت أيضاً من بعد ذلك، «مناسبة» و«ذريعة» لـ«التدخل»، من أجل إنفاذ سياسات «استراتيجية» عند قوى التدخّل. كان هذا واضحاً صريحاً أو غير صريح في جميع الحالات. ولا يدخل في أبواب هذا القول سرد الأمثلة والوقائع والحقائق. لكن الذي أنا موقن منه أشدّ اليقين، هو أن هاجس «النظرية العربية» أو فرضية تشكّل عالم عربي موحّد، أو «أمّة عربية موحّدة»، هو هاجس حيوي عند صانعي السياسات الدولية الكبار، أعني عند «قوى الهيمنة»، وأن أيّ فعل سياسي عربي هو فعل «تحت المراقبة والضبط»، بحيث لا يتاح له «أن يُنْتج»، وأن مبدأ التفكيك والتجزئة والإضعاف والإلحاق وتجفيف منابع القوّة وتدمير آليات النموّ والتقدّم الذاتي، هو المبدأ الذي يستبدّ بهذه القوى، وذلك حفظاً للمصالح الحيوية، ودرءاً للمخاطر المتوهّمة التي يمكن أن تقترن بأيّ تحقّق افتراضي أو واقعي لـ«النظرية العربية»، وصوناً لدولة (إسرائيل) التي يقترن وجودها وترتبط مصالحها اقتراناً وارتباطاً ضروريّين بهذه القوى. لكن حَذارِ أن نفهم من ذلك أننا، (نحن)، «لا دخل لنا في المصيبة!». لأن الحقيقة الصارخة هي أنّنا «مذنبون» بكلّ المقاييس والمعاني، وأنّنا نؤدّي دوراً في إنفاذ ما يسمّى «المؤامرة»، أو «الاستراتيجيات الدولية». ولست أرى أن أستحضر هنا جملة أو مفردات العيوب والمثالب والعبث والفوضى وعناصر



الملهاة والمأساة التي نتقلب فيها، والتي تجعل من حياتنا ومن وجودنا حياة ووجوداً قاصرين، وتفتح الطرق واسعة ميسورة سالكة إلى ما يطالنا ويتخلّل وجودنا من فقدانٍ للرؤية الجامعة، ومن فوضى في القيم وغيابٍ كاملٍ لسلّمٍ للقيم، ومن عبث ولهو وتدمير من الداخل ومن الخارج... فكلّ ذلك ماثل للعيان، لا تكذبه عين ولا ينكره خبر.

ورابعاً: أيَّ طريقٍ نتبّع؟

كيف يتجلّى الخلاص؟

تظلّ حكمة القدماء ذات نفع عظيم لنا... وليس ينبغي لأحد أن يظنّ أنّنا لن نكون «معاصرين» إذا نحن استحضرنا أفلاطون اليوناني، والرازي العربي – الإسلامي، واستعنّا بهما في بحثنا عن الطريق إلى الوجود الحقيقي السديد، وعزّزنا ذلك بشيء من «العلم الحديث» أو «المعاصر».

تستند الأنثروبولوجيا الأفلاطونية إلى ثنائية النفس والبدن، وانقسام النفس بدورها إلى أجزاء أو قوى، ترتبط أو تقترن بها فضائل تجتمع في فضيلة هي (العدالة).

في محاورة (الجمهورية) يعرض أفلاطون لتقسيم النفس، ويجعلها تتوافق مع تقسيم الدولة والمجتمع، حيث تشخّص الدولة بما هي صورة مكبَّرة عن الإنسان المكوّن من نفس وبدن، وحيث تُقابل أجزاء النفس طبقات المجتمع. في النفس ثلاثة أقسام: العقل الذي يحكم، والشجاعة التي تملي احترام أوامر العقل، والشهوة. حركتان رئيستان متضادتان تحكمان حياة النفس، أي حياة الوجود الإنساني: العقل والشهوة، أو العقل والنزوع. وفي محاورة (فايدروس) يشبّه أفلاطون النفس بعربة يجرّها جوادان يقودهما حوذي. أمّا الحوذي فيمثّل العقل. وأما الحصانان فأحدهما أصيل كريم ينقاد إلى الحوذي، وهو يمثّل الشجاعة؛ وأما الثاني فإنه يقاوم الحوذي القائد، ويمثّل الشهوة. ثلاث فضائل جديرة بتحقيق الوجود «الناجح» السعيد: الحكمة، فضيلة النفس العاقلة؛ والشجاعة، فضيلة النفس الشجاعة أو الفضيلة الملتزمة بأوامر العقل؛ والعفة، فضيلة النفس الشهوية. تكتمل هذه الفضائل في فضيلة جامعة هي العدالة، تحدث في الفرد كما تحدث في الدولة والمجتمع، حين تكون الأجزاء المختلفة متفقة فيما بينها، وحين تحقّق كلّ واحدة منها فضيلتها الخاصة بها.

وفي كتابه الفذّ، (الطبّ الروحاني)، لا يبتعد أبو بكر الرازي كثيراً عن أفلاطون. والأنثروبولوجيا التي يأخذ بها، بما هو طبيب، لا تنحصر في الطبّ الجسداني وإنما تنخرط في طبّ «روحاني» هو أقرب ما يكون إلى «العلاج النفسي» الشمولي الذي نجد كثيراً من عناصره عند علماء النفس والمعالجين النفسيّين – الاجتماعيّين المعاصرين.

لا يقف الرازي عند التقسيمات الأفلاطونية للنفس، وإن كان يسلّم بثنائية النفس والبدن، وإنما يتبيّن في الإنسان قوّتين مركزيّتين متضادتين هما: العقل والهوى. والهوى هذا ينطوي على كلّ «أمراض النفس» واختلالاتها الذاتية والاجتماعية ورذائلها وعيوبها، في ذاتها وفي علاقتها بمحيطها: العُجْب، الشهوة، الغضب، الحسد، الكذب، الجاه، السلطة، الجشع.... وكلّ ما يستبدّ بـ«الطبع» ويحكمه. والقصد عند الرازي هو أولاً وآخراً «إصلاح النفس»، أي إصلاح الفرد والمجتمع وتحريرهما من الهوى، أي من الرغبة والشهوة وكلّ ما هو مضاد للعقل. أما كيف يتمّ «التحرير» و«التطهير» و«الخلاص» عنده، فإن ذلك لا يتيسّر إلا بـ«استبداد العقل» وتفرّده في توجيه عادات النفس وأخلاقها. والكلمة السحرية في ذلك عنده هي «زم الطبع»، و«ردع الهوى» بتدخّل قوي من جانب الإرادة، الموجّهة للفعل بالتدرّج والعادة، وبالائتمار بالعقل، الذي هو أعظم هبة منحها الله لبني البشر.

> **تظلّ حكمة القدماء ذات نفع عظيم لنا، وليس ينبغي لأحد أن يظنّ أنّنا لن نكون «معاصرين» إذا نحن استحضرنا أفلاطون اليوناني، والرازي العربي – الإسلامي، واستعنّا بهما في بحثنا عن الطريق إلى الوجود الحقيقي السديد**

أما البيولوجيا المعاصرة فتكشف لنا أيضاً عن ثنائية عميقة في الأنثروبولوجيا الإنسانية، وذلك في تمييزها بين ما يسمّى «العقل المعرفي» وبين ما يسمّى «العقل الوجداني». والخلاص لا يتمّ إلا بالتوافق بين العقلين.

وليس علينا أيضاً أن نغفل عن أن «الطوبوغرافية الشخصية» الفرويدية، على الرغم من سياقها المختلف (الهو، والأنا، والأنا الأعلى)، ترسم مخطّطاً غير بعيد عن هذه المخطّطات.



ما الذي نخلص إليه من هذا في حدود مشكلنا الحالي؟

نحن لا نريد أن نكون أفلاطونيّين أو سقراطيّين أو رواقيّين، أو «كِنْديّين»، نحتقر العالم المنظور الدنيوي، السياسي والاجتماعي – على الرغم من أن هذا لم يكن حال أفلاطون الحقيقي – لأننا منخرطون ومتورّطون فيه، ولأنه هو واقعنا الأصيل الأول. به نبدأ وبه ننتهي، حتى حين «نؤمن» بواقع آخر مؤجّل، ولأننا نطلب «وجوداً» جديراً بالعيش، ولأننا نريد بقوّة أن نخرج من قفص الوجود الزائف، التافه، الخسيس،.... الذي قَبَرْنا أنفسنا فيه... أو تمّ قبرنا فيه.... لكن الأول أصدق. لأن (الأنا) و(النحن) يأتيان أولاً. والأنا فينا، أي في النفس منّا. والوجود الحقيقي الأصيل، حضورٌ في الذات، يتبعه حضورٌ في الـ«هناك»... في «الخارج»... والمصير يتحدّد على طريق الطرفين. «الوجود في النفس». وحين تكون النفس «عادلة» – هنا بالمعنى الأفلاطوني – يكون الوجود خيّراً فاضلاً.

حين نعود من جديد إلى وقائع ما أسماه الجهاز الإعلامي الغربي «الربيع العربي»، نتبيّن إلى أيّ مدى حكمت أجزاء النفس الدنيا – الحصان الشارد الغاضب الجموح، والحصان البليد الغبي المسكون بالشهوة والحمق – وقائع هذا الزمن الدموي وأفعاله المؤذنة بالدمار والتفكّك والخراب، وإلى أيّ مدى استبدّ بنا الهوى والشهوة و«قوى الهو» والغائيات «اللاعقلية» الشهوانية، غير البريئة، والتنكّر لأحكام العقل وللقوّة العظمى التي حباها لنا الخالق، قوّة العقل وفضيلة الحكمة. العقل في ذاته – حين «ننتبه» إليه – وفقاً لكلمة ديكارت الفذّة – جدير وحده بأن ينبّهنا إلى مواطن الخلل وإلى الدروب التي لا تقود إلى «لا شيء»، إلى العدم. أما دموع الأطفال وعويل النساء، الثكالى والأيامى، وجثث الضحايا والمدن المدمّرة وعمليات الإفناء والقتل والذبح والأوطان المستباحة وسخرية الغريب ولهوه واحتقاره وأوامر الدين وأحكامه الرحيمة... وما دخل في هذه الأبواب وغيرها، وأما آمر العقل والحكمة... فلن يجد هذا كلّه أيّ أذن أو عين أو قلب عند أولئك الذين اختاروا طريق الشهوة والهوى والتعصّب والعدم، ومهّدوا الطريق للخروج من لوح الوجود النبيل الحيّ.

بالطبع ما حدث قد حدث، ويحدث، ولا رادّ له إلا في حدود المنطق – أو اللامنطق – الذي جرى ويجري فيه. وهو منطق إقصاء العقل والحكمة، واختيار طريق الانتحار والإفناء. لكن المستقبل الأبعد، غداة الخروج من أنفاق الهوى والشهوة والتدمير، وانقشاع الكارثة، لا ينبغي أن يظلّ محكوماً بالقوى والأوضاع التي أفضت إلى الانفجارات وإلى المأساة. وليس علينا أن نقف مكتوفي الأيدي في قبالة أجزاء النفس الدنيا. قد لا يكون «زم الطبع» و«ردع الهوى» الذي يتكلّم عليه الرازي، هو السبيل إلى ذلك، لأن «زم الطبع» يعزّز مخاطر «الكبت»، لكن التربية المبكرة «التواصلية – وفقاً للمصتلح والفهم اللذين حدّدهما يورغن هابرماس – هي التي تقدر على تعزيز الحوار والتفاهم و«التعارف» والتوافق، وعلى تجاوز الاختلاف والحمق المدمّرين. في هذه التربية تكون القيادة للعقل والوجدان المتوافق مع العقل. وليس على الشجاعة، في صورتها النبيلة أو في صورتها الجموح الحمقاء، وليس على الهوى والشهوة.... إلا الانصياع لأحكام العقل.

لذا كان على «أبناء الأرض» الذين ينصّبون أنفسهم للفعل السياسي وينهضون من أجل أداء «الوظيفة السياسية» ويتصدّرون للعمل من أجل الخروج من المحنة العظمى، أن يعوا وعياً تاماً أن الطريق الوحيد للخروج الآمن ولإدراك الوجود السديد يكمن في فضيلة العقل الرئيسة، أي الحكمة، وفي الفضيلة الجامعة لفضائل النفس في ذاتها وفي تجلّياتها في الأفراد والجماعات والدول، فضيلة العدالة. أما الأقانيم الأخرى فتأتي من بعد، وتمرّ، بالضرورة، بجهاز معرفي تحليلي نقدي صارم.

سيناريوهات المستقبل العربي

د. جورج قرم

في خضّم التطوّرات المتسارعة على الساحة العربية منذ بداية العام 2011، يصعب التنبّؤ والاستشراف المستقبلي لما ستؤول إليه الأوضاع المضطربة والقلقة في مواقع عديدة من العالم العربي حيث أصبح العنف الفتّاك صاحب الموقف.

ولربّما من المفيد هنا أن نستكشف بادئ ذي بدء العواملَ المتعدّدة والمتشابكة التي أدّت إلى انفجار الانتفاضات الشعبية التي عمّت في مرحلة أولى معظم الدول العربية، قبل أن تتراجع وتهدأ في ساحات عدّة وتبقى مشتعلة في ساحات أخرى، دبّت فيها الفوضى وأنواع مختلفة من القتال بين أبناء القطر الواحد، وهذا ما أفسَحَ المجال في أمام تدخلات خارجية مختلفة في تلك الأقطار.

ولئن أثارت الانتفاضات في مرحلتها الأولى آمال الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، فإن التطوّرات اللاحقة التي رافقتها أعمال عنف من مختلف الأنواع، في بعض البلدان، بعثت حالة عامة من اليأس والعبثية في نفوس كثير من الناس.

والحقّ، إن المشهد الأول أثار في النفوس الآمال في مستقبل زاهر يتمّ فيه معالجة جادّة للكثير من المشكلات والمعضلات التي أعاقت مسيرة التنمية والتقدّم، والقضاء على الأوجه المختلفة من تأخّر المجتمعات العربية بالنسبة إلى الأمم الأخرى، سواء تلك التي دخلت في الحداثة الصناعية في القرن التاسع عشر، أم تلك التي سلكت هذا المسار بنجاح في جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية في القرن العشرين.

إن البحث في أسباب الانتفاضات العربية الذي سنقوم به في الجزء الأول من هذه الدراسة الاستشرافية، هو الذي سيمكّننا في الجزء الثاني من السعي إلى وضع منهجية واقعية ومعيارية، من أجل بناء مستقبل أفضل لمجموعة الدول العربية، قُطريّاً وقومياً.

ركزّ معظم التحليلات الدائرة حول أسباب الانتفاضات العربية بشكل أساسي على النواحي السياسية لهذا الحدث الكبير في حياة الشعوب العربية. لكن الوقائع تدلّ على أن دوافع التحرّكات الشعبية كانت متعدّدة ومختلفة، بحسب الأقطار وبحسب الفئات الاجتماعية التي سارعت إلى التظاهر ضدّ الأوضاع السائدة. والحقيقة أن ما أعطى للتظاهرات هذا الطابع الجامع والواسع هو تضافر المطالب المختلفة للفئات الاجتماعية البرجوازية والشعبية في آن معاً، وهي مطالب مختلفة بحسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمشاركين في التظاهرات. وهنا يجب التفريق بين المطالب السياسية من جهة أولى، والمطالب الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية. فبينما تركزّت المطالب الأولى في بعض الأقطار العربية، وليس في جميعها، عمّت المطالب الثانية جميع الأقطار.

أوّلاً ـ صدارة المطالب السياسية: التخلّص من احتكار السلطة وممارستها الاستبدادية

تركّزت هذه المطالب في الأقطار العربية ذات النظام الجمهوري حيث أصبحت الحياة السياسية فيها مختصرة في يد رئيس الدولة، والأجهزة الأمنية، وحزب سياسي مهيمن على المجلس النيابي يُديره الرئيس وأفرادُ عائلته والمقرَّبون منها. وكانت



المطالب تدور حول الانتهاء من أنظمة أصبحت أكثر دكتاتورية ممّا هي جمهورية، والإتيان بأنظمة تكفل للمواطن حرية الرأي وتؤمّن تداول السلطة والمشاركة الفعلية والمؤثّرة في الحياة السياسية، من أجل التغيير، عَبْر التأكيد على حرية تكوين الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني وحرية وسائل الإعلام.

وقد لعب العنصر الشابّ المتعلّم دوراً كبيراً في رفع هذه المطالب السياسية، سواء في الداخل أم في الخارج، ما أدّى إلى استعمالٍ مُكثَّف لمواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وهذا ممّا أعطى زخماً كبيراً لحركة المطالب هذه. ومن اللافت أيضاً كثافةُ مشاركة المرأة في التظاهرات، حتى في بلد محافظٍ مثل اليمن.

1- تعديل الأنظمة الدستورية ملكية كانت أم جمهورية

ولا بدّ أيضاً من الإشارة هنا إلى المظاهرات التي عمّت بعض الملكيات (المغرب، الأردن، البحرين) والتي كان لها طابع مزدوج، سياسي من جهة أولى، واقتصادي من جهة ثانية. فالطابع السياسي تجسّد بالمطالبة بتعديل النظام الدستوري، بتطويره نحو نظام ملكية دستورية يحدّ من سلطات الملك، وبتعزيز سلطات الحكومة المنبثقة من المجلس النيابي، وتوازن القوى السياسية كما تتبلور من نتائج انتخابات حرّة ونزيهة.

لعب العنصر الشابّ المتعلّم دوراً كبيراً في رفع المطالب السياسية، ما أدّى إلى استعمالٍ مُكثَّف لمواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وأعطى زخماً كبيراً لحركة المطالب هذه.. ومن اللافت أيضاً كثافة مشاركة المرأة في التظاهرات، حتى في بلد محافظٍ مثل اليمن

هذا الجانب من الحراك الشعبي هو الذي لفت انتباه جميع المراقبين ووسائل الإعلام، عربية كانت أم غير عربية؛ ذلك أن سقوط الرئيس بن علي في تونس، وهروبه من البلاد، في يوم 11 فبراير (شباط) ثم بعد هذا الحدث الكبير بأسابيع معدودة، سقوط الرئيس مبارك في مصر، وإدخاله السجن في إبريل (نيسان) 2011، كان تطوّراً لافتاً أكدّ أهمية الطابع السياسي للتحركات الشعبية، وأولويّته على المطالب الاقتصادية والاجتماعية. وربما هذا ما أدّى إلى عدم الالتفات إلى المطالب الأخرى ذات المحتوى المتعلّق بالمستويات المعيشية، وبخاصة قضية البطالة.

والحقّ، إن إسقاط رأس الدولة أُعتُبِر، بنوع من السذاجة، كفيلاً بالإتيان بالتغيير الشامل في كلّ الميادين، هذا التغيير الذي كان يتوق إليه العنصر الشاب وأعضاء المجتمع المدني. وقد عاش قسمٌ كبيرٌ من العرب فترة نشوة كبيرة، بعد إسقاط الرئيسين بن علي ومبارك تحت ضغط الجماهير الغفيرة المتظاهرة، من دون كلل أو ملل أو خوف من القمع الفتّاك، في كثير من الأحيان من قِبَل الأجهزة الأمنية المختلفة، والذي أدّى في كلٍّ من تونس ومصر إلى سقوط القتلى والجرحى بأعداد كبيرة.

والجدير بالذكر هنا أن السذاجة ربما كانت متعدّدة الأوجه في الاعتقاد بأن سقوط رأس الدولة يؤدّي حتماً إلى التغيير المنشود، من كلّ الجوانب، وذلك عبر تنظيم انتخابات حرَّة وشفافة. وممّا لا شكّ فيه أن سيل الأدبيات حول الديمقراطية ومنافعها التي عمّت الساحة العربية، ولاسيّما بعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001، لعبت دوراً مهمّاً في إضفاء طابع الحلّ السحري على إسقاط رأس الدولة الدكتاتوري وتنظيم انتخابات حرّة ونزيهة.

ولا نستغرب، في مثل هذا المناخ العام، أن تبدأ عملية الانتقال من الدكتاتورية السائدة في ظلّ نظام جمهوري كان يفترض فيه تأمين الحريات الفردية والعامة وتمثيل الفئات الاجتماعية المختلفة في مجالس نيابية تُناقش فيها كلّ قضايا المجتمع بكلّ حرية، إلى نظام جمهوري حقيقي؛ وذلك بتعديل القانون الأساسي لإدارة الدولة والمجتمع، أي الدستور. وقد برزت فوراً مشكلات عدّة في هذا الموضوع تركزّت على خلافات عميقة حول تصوُّر طبيعة الدولة، ومستوى مدنيّتها، بالنسبة إلى التراث الديني المتجسّد في الشريعة الإسلامية.

2- بروز الخلافات حول طبيعة الدولة ودور الشريعة الإسلامية في تسييرها

وممّا زاد الطين بلّة فوزُ أحزابٍ ترفع راية العودة إلى التراث الديني - الحضاري بدرجات متفاوتة عند إجراء الانتخابات في كلٍّ من تونس في أكتوبر (تشرين الأول) 2011، ومصر في يناير(كانون الثاني) 2012. وهذا ما أدخل عنصر توتّر شديد بين القوى السياسية والاجتماعية حيث ظهر جليّاً



أمـام الأعيـن الاختـلاف العميق بيـن قـوى التغيير التي قـادت التيـار الثائـر تحت رايـة الإيمان بالدولـة المدنية لا مرجعيـة فيهـا إلا مبـادئ حقـوق الإنسـان وحريـة الـرأي والمعتقد، وبين قوى حركات الإسـلام السياسـي التـي كانـت حتـى ذلـك الحيـن مقيَّـدة فـي نشـاطاتها السياسـية بقيـود مختلفـة ومتباينـة بيـن بلـد وآخـر، وبحسـب المراحـل التاريخيـة المتتاليـة.

ولئـن تمكّنـت السـلطات الجديـدة فـي تونـس مـن إبقـاء الصـراع بيـن التياريـن الإسـلامي والمدنـي مـن ضمـن حـدودٍ معقولـة، علـى الرغـم مـن بعـض الاغتيـالات لشـخصيات مدنيّـة، وأعمـال العنف في مناطـق طرفيّة مـن البـلاد، فـإن الوضـع فـي مصـر قـد تدهـور كثيـراً بعـد انتخـاب محمـد مرسـي كرئيـس للجمهورية في 24 يونيو(حزيـران) 2012 وحصـول موجـة ثوريـة ثانيـة فـي أواخـر شـهر يونيـو (حزيـران) 2013 تقاطعت مع رغبـة قيـادة الجيـش المصـري في إنهاء حكـم الإخوان المسلمين. فبات الوضـع المصري يتميَّـز بتعدّد أعمال العنـف ضـدّ الجيـش أو المؤسّسـات العامـة، وبخاصـة فـي منطقـة سـيناء.

أمّـا فـي تونـس فقد انتهـى المجلـس المنتخَـب لفتـرة انتقاليـة مـن وضـع الدسـتور الجديـد، ممّا لقي استحسـاناً مـن الـرأي العام؛ وقبلت «حركـة النهضـة»، الإسـلامية الطابـع، بـأن تحـلّ محـلّ الحكومـة التـي كانـت فيهـا مهيمنـة، حكومـةُ تكنوقـراط. مـع الإشـارة إلـى قـدرة المملكـة المغربيـة علـى اسـتيعاب التحـرّكات الشـعبية، حيـث جـرت تعديـلات واسـعة فـي الدسـتور الملكـي لإعطـاء مزيـد مـن السـلطات إلـى الحكومـة والحـدّ مـن سـلطات الملـك المطلقـة. وفـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية تمّ كذلك تعديل الدسـتور في أغسـطس (آب) 2011 فـي الاتجـاه نفسـه.

أمـا فـي السـاحات العربيـة الأخـرى، فقـد تطـوَّرت التظاهـرات إلـى اضطرابـات كبيـرة وأعمـال عنـف متواصلـة. وتعـدّدت فـي بعضهـا التدخُّـلاتُ الخارجية، عربيـة وغيـر عربية، وعمّـت أعمال العنـف وتزايدت فيهـا أعـداد الضحايـا.

3- التبايـن بين الأنظمـة الملكية والأنظمة الجمهورية في استيعاب المطالب السياسية

وفـي المحصّلـة، نـرى أن بعـض الأنظمـة الملكيـة قـد اسـتوعبت حركـة الانتفاضـات الشـعبية بطريقـة أكثـر مرونـة وسلاسـة (المغـرب والأردن) مـن الأنظمـة الجمهوريـة (مصـر وسـوريا واليمـن وليبيـا) باسـتثناء الجمهوريـة التونسـية حيث تـمّ التخلّـص مـن اسـتبداد نظـام بـن علـي، مـن دون خضّـات أمنيـة كبـرى، أو زعزعـة لاسـتقرار البـلاد. هـذا مـع الإشـارة إلـى الموجـة الثوريـة العربيـة السـابقة، مـا بيـن العامَيْـن 1950 و1958 التـي شـهدت انقلابـات عسـكرية أطاحـت بالملكيـة فـي كلّ مـن مصـر والعـراق وليبيـا واليمـن، كمـا لا بـدّ فـي هذا المضمـار مـن التذكير بأن محـاولتيـن انقلابيّتيـن قد حصلتـا، فـي بداية سـبعينيّات القـرن الماضـي، ضـدّ الملـك محمـد حسـن الثانـي فـي المغـرب.

> **من الأسباب التي أدّت إلى سقوط الرئيس مبارك نِيَّتُـه في توريث ابنه رئاسة الجمهورية وكذلك بالنسبة إلى الرئيس القذافي، وفي سوريا، فلا شكّ أن توريث الرئاسة إلى بشّار الأسد كان من بين العوامل التي أدّت إلى الانتفاضة ضدّ حكمه**

ولا بـدّ مـن الإشـارة أيضـاً إلـى أن الجمهوريـات العربيـة، بعامّة، مرّت بفتـرات طويلـة من عدم الاسـتقرار السياسـي، وبخاصـة فـي كلّ مـن العـراق وسـوريا واليمـن، قبـل أن تسـتقرّ فيها الأوضـاع على يد رئيس دولـة دكتاتوري الطابـع، قضـى على الحريـات العامـة وعلـى مبـدأ تـداول السـلطة، إذ أصبـح يُعـاد انتخابـه فـي هـذه الـدول بشـكل متكـرّر، ويفـوز بنسـبة تفـوق 95 % مـن أصـوات الناخبيـن. ولا بـدّ هنـا مـن التذكيـر بـأن من بين الأسـباب السياسـية التي أدّت إلـى سـقوط الرئيـس مبـارك في مصـر كان بـروز نجلـه فـي الحيـاة السياسـية، مـا كشـف عـن نِيَّتَـه في توريثـه رئاسـة الجمهوريـة. وكذلـك بالنسـبة إلـى الرئيـس القذافـي. أمـا فـي سـوريا، فلا شـكّ أن توريث الرئاسـة من الرئيس حافـظ الأسـد إلـى ابنـه الرئيـس بشـار الأسـد كان مـن بيـن العوامـل التـي أدّت إلـى الانتفاضـة ضـدّ حكمـه.

ولا بـدّ هنـا أيضـاً من الإشـارة إلى الاضطرابـات التي حصلـت فـي الجزائـر بيـن 1992 و2000 حيـث واجـه نظـام الحكـم فـي هـذا البلـد انتفاضـةً مسـلّحة طويلـة قامـت بهـا مجموعـات ترفـع رايـة الإسـلام، وإلـى الحـرب الأهليـة المتواصلـة فـي السـودان، والانقلابات العسـكرية التـي وقعـت فـي هـذا البلـد، وتطبيـق حكـم الشـريعة الإسـلامية علـى جـزء كبيـر مـن السـكّان من غيـر المسـلمين، مـا أدّى إلـى انفصـال جنوب السـودان عـن شـماله. وكذلـك أحـداث اليمـن المتميّـز بالتوتّـر



بين جنوبه وشماله، وانفصاله بعد تحقيق الوحدة بينهما، ثم إعادة الوحدة بينهما.. ويمرّ اليمن اليوم بعد سقوط نظام الرئيس علي عبد الله صالح بفترة اضطرابات أمنية متواصلة حيث تتداخل عوامل إقليمية وعشائرية ومذهبية مختلفة، أدّت إلى تفاقم وجود القاعدة في هذا البلد، وإلى وقوع اضطرابات أمنية يومية.

كما لا بدّ في هذا السياق من التذكير بالأوضاع المأساوية التي يمرّ بها العراق وبعدم الاستقرار الذي يصيب الجمهورية اللبنانية.

المطالب الاقتصادية والاجتماعية للانتفاضات لا تقلّ شأناً عن المطالب السياسية، لا بل إنها أكثر أهميةً، نظراً إلى كثرة الفئات الاجتماعية الشعبية التي لها مثل هذه المطالب؛ ولعلّ هذه الفئات هي التي شكّلت الجزء الأكبر من المتظاهرين خلال فترة الانتفاضات

وفي هذين البلدين نلاحظ أن توزيع السلطة على أساس «حصص» طائفية بين الزعامات المنتَخَبة هي مصدر فساد كبير، إلى جانب تدخّل قوى إقليمية ودولية في شؤونها، وذلك من دون نسيان التوتّرات الطائفية الطابع في مملكة البحرين، وهي في الحقيقة تعكس بشكل أساسي أوضاعاً اجتماعية متفاوتة للغاية بين سكّان هذه الجزيرة.

وفي المحصّلة، نرى أن المطالب السياسية للانتفاضات العربية لم تؤدِّ إلى نتائج شاملة وإيجابية إلاّ في الحالة التونسية والمغربية والأردنية، وذلك بشكل جزئي؛ ولهذا السبب لا يمكن استبعاد فرضية العودة إلى موجات من المظاهرات المطلبيّة مجدّداً، ولاسيّما إذا لم يُعمَل في المستقبل على تحسينٍ ملموس في الظروف المعيشية للفئات الفقيرة والمهمَّشة.

لكنَّ إشكالية مطالب الإصلاح السياسي يجب أن يُنظر إليها ضمن إطار أكثر اتّساعاً وشمولاً، أي إلى طبيعة أزمة شرعية الحكم عند العرب، وهذا ما سنعرض له لاحقاً في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

ثانياً - المطالب الاقتصادية الاجتماعية: «الخبز مع الكرامة»

إذا كانت المطالب السياسية هي المطالب التي رفعتها الفئات العربية المتعلّمة في الداخل كما في الخارج وكذلك الفئات الميسورة مادياً والمنتمية إلى الجزء الحديث من الاقتصادات العربية، فإن المطالب الاقتصادية والاجتماعية للانتفاضات لا تقلّ شأناً عن المطالب السياسية، حتى أنّنا نميل إلى الاعتقاد بأنها أكثر أهميةً، نظراً إلى كثرة الفئات الاجتماعية الشعبية التي لها مثل هذه المطالب. ولعلّ هذه الفئات هي التي شكّلت الجزء الأكبر من المتظاهرين خلال فترة الانتفاضات، وكان همّها الأول هو تأمين لقمة العيش وتحسين ظروف معيشتها الصعبة للغاية، قبل تأمين الحرية السياسية، والانتخابات الحرّة والنزيهة، وتطبيق مبدأ تداول السلطة في النظام السياسي.

ليس ثمّة تناقض بين هذين النوعين من المطالب، لا بل إن بينهما تكاملاً واضحاً، لكن الاهتمام الذي أثارته المطالبُ الاقتصادية والاجتماعية لدى محلّلي الانتفاضات العربية، كان هامشياً بالنسبة إلى الدراسات والمشاهدات والقضايا التفصيلية التي أثارها القيام بتعديل دساتير الدول؛ فقد أثارت القضايا ذات الطابع السياسي والدستوري العديد من المجادلات الحامية والحادة بينما بقيت قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي خارج الاهتمام بالانتفاضات العربية، حتى من قِبَل القوى السياسية المختلفة المطالِبة بالتغيير، والتي ركزّت اهتمامها في القضايا الدستورية من دون أن تربطها بالقضايا الاقتصادية والمعيشية.

1 - إخفاق التنمية الاقتصادية العربية كمصدر للمطالب

وقد تتلخّص المطالب في هذا الشأن، حول الأمور الجوهرية التالية:

- تامين فرص عمل لائقة بالنظر إلى نسبة البطالة العالية التي تتناول بشكل خاص العنصر الشاب المتعلّم، وكذلك اليد العاملة غير الماهرة؛
- رفع مستويات المعيشة للفئات الفقيرة والمهمَّشة؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية عبر مكافحة الفساد وتغيير الآليات التي تؤدّي إلى تركّز الثروات الكبيرة في أيدي قلّةٍ قليلة من أصحاب العلاقات الوطيدة مع المسؤولين الكبار في الدولة.

ويمكن تلخيص هذه المطالب بالعنوان التالي: **«الخبز مع الكرامة»** وهو عنوان كتاب ألَّفه العام 1961 أحد أشهر الاقتصاديّين العرب وهو الدكتور يوسف الصايغ (1916 - 2004)[1]. والحقّ، إن

1 يوسف الصايغ، **الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي**، (بيروت: دار الطليعة، 1961).

الاقتصادات العربية على الرغم ممّا يتوفّر لها من موارد طبيعية ومنجمية وطاقوية لم تلحق اقتصادات الدول الصناعية القديمة، ولا حتى اقتصادات الدول الناشئة، والناجحة في التنمية المتسارعة، في جنوب شرق آسيا والصين وفي أميركا اللاتينية. وهذه ظاهرة ملفتة للنظر وهي جديرةٌ بالتحليل المعمّق لكي نفهم أحدَ الدواعي الرئيسية في الانتفاضات العربية، التي دفعت الجماهير الغفيرة إلى التظاهر ليل نهار في الساحات العامة في المدن العربية الرئيسية. وهذا الوجود هو الذي أعطى الزخم الكبير للمطالب السياسية الطابع.

أما دول مجلس التعاون الخليجي فقد تمّكنت من إخماد المطالب المعيشية، بالنظر إلى مواردها المالية الغزيرة، إذ سرعان ما استجابت لتلك المطالب، بمنح زيادات في الرواتب والأجور والعطاءات الاجتماعية، ما أسهم إلى حدّ بعيد في التهدئة. أما في مصر وتونس، حيث الأوضاع المالية للدولتين لم تكن تسمح بالسخاء نفسه، فإن الحكومات الجديدة واجهت حالات إضراب عن العمل في مؤسّسات القطاعين العام والخاص، وتمّت بعض الزيادة في الرواتب تحت ضغط إضرابات متواصلة ورفع مطالب من قبل الحركة النقابية القوية في كلٍّ من الدولتين.

2- استغلال الدول الغربية الكبرى للمطالب

اللافت هنا، هو الاهتمامُ الاقتصادي الكبير التي أوْلتْه دول مجموعة G8 لحركة الانتفاضات في كلٍّ من مصر وتونس، خلال اجتماع قمّة الرؤساء في مدينة «دوفيل» (Deauville) في شمال فرنسا في مايو (أيار) 2011، حيث تمّ الإعلان من جانب واحد عن «الشراكة الكلّية» مع الشعوب العربية في انتفاضها، والتأييد المطلق للتحوّل إلى الديمقراطية. وبحسب الإعلان الذي صدر عن القمّة، فإن الشراكة المقرَّرة كانت تهدف إلى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من أجل تحديث الاقتصادات، ودعم القطاع الخاص، وإنشاء فرص العمل المطلوبة، والحصول على منافع العولمة. وتطبيقاً لهذه «الشراكة» انعقد مؤتمر Marseille في سبتمبر (أيلول) 2011 على صعيد وزراء مالية دول مجموعة الـ G7 (أي الـ G8 من دون روسيا). وقد اعتمدت القمةُ وثيقةً وضعها صندوق النقد الدولي، ورفعها إلى القمة، وتضمّنت رزمةً من الإصلاحات الاقتصادية، على النسق النيوليبرالي: تحسين مناخ الاستثمار، القيام بمزيد من تراجع دور الدولة في الاقتصاد عبر إلغاء الدعم لبعض السلع الغذائية وسعر البترول، تحقيق مزيد من الليونة (flexibility) في الرواتب والأجور (أي إزالة قيود سوق العمل التي تحمي العمّال والموظفين) المزيد من تخفيض التعرفة الجمركية والاندماج في الأسواق الدولية. وذلك في مقابل رزمة من المساعدات المالية الثنائية الطابع، ومساعدات من قبل مؤسّسات التمويل الدولية بقيمة 38 مليار دولار لكلٍّ من مصر وتونس والمغرب والأردن، تحت إشراف صندوق النقد الدولي. ولم تُقْدِم مصر - خلافاً لما فعلته تونس - على توقيع تسهيلات صندوق النقد الدولي، على الرغم من حصولها على مساعدات ثنائية مهمّة من قبل بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

منذ العام 1961 ألّف المفكّر الاقتصادي الشهير يوسف الصايغ كتابه «الخبز مع الكرامة» وقد لخّص فيه مطالب الربيع العربي

من خلال اعتماد هذه الوثيقة، ظهَر اهتمام الدول الغربية الكبرى بالقضايا الاقتصادية، ولكن بشروط لا تناسب الأوضاع العربية، وفي اتجاه لا يساعدها على تلبية المطالب الاقتصادية الاجتماعية للجماهير العربية المتظاهرة. ولا بدّ هنا من تحليل مقتضب لفشل التنمية في الاقتصادات العربية.

3- التذكير بأسباب فشل التجارب التصنيعية العربية

يعود هذا الفشل إلى أسباب عديدة ومعقّدة قلّ تحليلها خارج إطار التحيُّز الإيديولوجي لإحدى النظريات الاقتصادية الخارجية خلال نصف القرن الأخير، أي النظريات المستوحاة من الفكر الماركسي أو من الفكر الليبرالي.

وربما كانت التجارب التحديثية العربية المتكرّرة غير مكتملة في تطبيقها، وذلك بالنظر إلى تغيُّر الظروف السياسية في كثير من الأحيان. هذا ما أصاب، مثلاً، تجربة محمد علي باشا في مصر، في القرن التاسع عشر، بعد انكساره عسكرياً أمام الدول الأوروبية الرئيسية التي منعته من تحقيق طموحه إلى إسقاط السلطنة العثمانية، العام 1840؛ أما التجربة الناصرية في القرن العشرين، فقد توقَّفت بعد نكسة

الجيش المصري (والسوري والأردني) العام 1967 أمام الجيش الإسرائيلي. وفي كلتا الحالتين الملاحظ أن اقتصار التجربة التحديثية على نمط هيمنة الدولة وأجهزتها على كلّ نواحي الحياة الاقتصادية وحماية النشاطات الإنتاجية المحلّية الجديدة من منافسة السلع الأجنبية الصنع، كانت تليه سياسات اقتصادية تختلف عن سابقتها، بل تتناقض تماماً معها، وتتميَّز بتراجع دور الدولة في الاقتصاد والانفتاح شبه المطلق على استقطاب الرساميل الأجنبية، وإزالة الحماية عن الصناعات المحلية الناشئة، واستيراد السلع الأجنبية بحرية تجارية كبيرة.

وقد عرف كلٌّ من الجزائر والعراق، خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تجارب تصنيعية قوية متمركزة حول الدولة ومؤسّساتها الاقتصادية والتجارية العامة، لكن لم يُكتب لها النجاح على الرغم من توافر موارد طبيعية ضخمة، وبخاصة النفط والغاز، لكلا البلدين؛ وذلك، بسبب وقوع الجزائر تحت وطأة مديونية خارجية مفرطة، ووفاة الرئيس بومدين صاحب الطموح في جعل الجزائر مركز الثقل الاقتصادي في القارة الإفريقية؛ وبسبب المغامرات العسكرية التي قام بها الرئيس صدام حسين في العراق، من شنّ حرب شعواء على إيران، ثم اجتياح دولة الكويت. وفي هاتين الحالتين أعقبَ الفترةَ التصنيعية سياسةُ انفتاح اقتصادي وتحرير المبادلات التجارية والمالية مع العالم الخارجي، ما قضى بسرعة على الإنجازات السابقة في التصنيع.

لم تكن نتائج المسار الإصلاحي الاقتصادي في الدول العربية الذي قاده كلٌّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسّسات التمويل الدولية والإقليمية في مستوى التحدّيات التي تواجهها الاقتصادات العربية

أما دول مجلس التعاون الخليجي التي اعتمدت، هي الأخرى، سياسات نشِطة في مجال إنشاء الصناعات، وإقامة بنى تحتية متكاملة كجزء أساسي من تحديث اقتصادها، فقد اصطدمت ببنية سكّانية واجتماعية تتميّز بقلّة حجم السكان عددياً من جهة أولى، وبقِلّة إقبال السكّان على العمل الصناعي الحديث والعمل في ورش الأعمار من جهة ثانية، ما جعل الدول تضطر إلى استيراد اليد العاملة من الدول العربية ذات الكثافة السكّانية العالية، ونسب البطالة العالية، وكذلك من الدول الآسيوية غير العربية. كما أصبح معدّل النموّ في تلك الدول مرتبطاً بشكل أساسي بأسعار النفط العالمية وتأرجحاتها الحادة، وبخاصة منذ العام 1973.

4- إصلاحات التحرّر الاقتصادي أدّت إلى تركّز الثروات العربية لا إلى تخفيف مشكلة البطالة

في العقود الأخيرة، انضوى معظم الحكومات العربية في حركة تحرير الاقتصادات من القيود الحكومية الطابع، وفي حركة تراجع دور الدولة في الاقتصاد، عبر عمليات خصخصة لعددٍ كبير من المرافق العامة، عملاً بقواعد العولمة كما فرضها «وفاق واشنطن» على اقتصادات العالم الثالث والدول التي تحرّرت من النظام الاشتراكي، على النمط السوفياتي، في كلٍّ من أوروبا وآسيا الوسطى. ولم تكن نتائج المسار الإصلاحي الاقتصادي في الدول العربية، الذي قاده كلٌّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسّسات التمويل الدولية والإقليمية، في مستوى التحدّيات التي تواجهها الاقتصادات العربية، ولاسيّما أن أعمال القطاع الخاص بقيت محصورةً في نشاطات تقليدية في قطاعات التجارة والعقارات والمقاولات والمال، من دون أيّ نشاط ابتكاري في النشاطات الصناعية والخدماتية ذات القيمة المضافة العالية. وذلك خلافاً لما حصل في دول جنوب شرق آسيا والصين وبعض دول أميركا اللاتينية التي عرفت كيف تستفيد من حركة العولمة وتصبح شريكاً فاعلاً فيها. وبالتالي، باتت الاقتصادات العربية متميّزة بسماتٍ سلبيّة عدّة، نذكر منها:

- أعلى مستويات البطالة في العالم، وبخاصة بطالة العنصر الشاب المتعلّم، ما ولّد حركة هجرة الأدمغة وهجرة اليد العاملة غير الماهرة.
- اعتماد كبير على تصدير الموارد الطبيعية الزراعية والمنجمية والطاقوية.
- زيادة العجز في الميزان التجاري المتعلّق بتبادل السلع والتجهيزات الصناعية والغذائية.
- خلوّ الصادرات العربية (خارج المواد البتروكيماوية والأسمدة) من سلع ذات محتوى تكنولوجي رفيع، وخدمات ذات قيمة مضافة عالية.

وقد تركّزت الثروات في الاقتصادات العربية، نتيجة



ازدهار القطاع الحديث من هذه الاقتصادات، بسبب تزايد الأرباح الريعيّة في القطاع العقاري والمالي والتجاري وقطاع المقاولات، من دون بذل أيّ جهد ابتكاري وتكنولوجي في النشاطات ذات القيمة المضافة العالية التي يُمكن أن تؤمّن فرص العمل اللائقة للجيل الشاب المتعلم؛ ذلك أن مستويات الربح في تلك المجالات هي مضمونة وعالية. ويمكن وصف الاقتصادات العربية إجمالاً بأنّها اقتصادات ريعيّة، وبأن مصادر الريوع لا تستعمل بشكل رشيد لتوطين العلم والتكنولوجيا وتطوير القدرة الإنتاجية الابتكارية التي عليها يتمّ بناء الازدهار والتقدّم في هذه المرحلة من العولمة.

على أساسٍ من هذه المعاينة السياسية والاقتصادية للأوضاع التي أدّت إلى الانتفاضات العربية، يمكن تبيُّن ما يصحُّ فعلُه في المستقبل، للقضاء على أسباب الفتنة والضياع داخل المجتمعات العربية، وفيما بينها.

ثالثاً - منهجية معيارية وواقعية لمستقبل المجتمعات العربية

يدلّ الحراك الشعبي العربي، الذي عمّ معظم المجتمعات العربية، على تراكم هائل لمشكلات ومعضلات مجتمعية وسياسية وثقافية واقتصادية، علاوةً على كونه قد ألهم العديد من أنواع الحراك الاحتجاجي في أوروبا، وبخاصة أوروبا الجنوبية، حيث كانت الأزمة الاقتصادية الدولية قد أدَّت فيها إلى إفقار شعوبها وإلى زيادة هائلة في مستويات البطالة. وربما كانت التطوّرات اللاحقة للحراك الشعبي مثيرة لليأس في أوساط واسعة من الرأي العام العربي، إذ أدّت إلى نشوب العديد من حالات الفتن الداخلية المصحوبة بتدخّلات خارجية عسكرية بشكل مباشر، أو تمويليّة لفئات أصبحت مسلّحة. وقد رأى البعض أن الانتفاضات ربما كانت من عمل استخباراتي خارجي، بالنظر إلى ما أصاب لاحقاً بعضَ الساحات العربية من حالات احتراب وعنف وفتنة. وهذا طبعاً تفسير خياليٌّ، على الأقل لِما حصل في مصر وتونس واليمن والبحرين، حيث لا يُعقل أن تبقى جماهير واسعة من شعوب تلك الدول، متظاهرة ليلَ نهار على مدى أسابيع متواصلة للحصول على مطالبها تحت تأثير مؤامرة استخبارية خارجية.

1- تراكم المشكلات في المجتمعات العربية وفيما بينها منذ استقلالها

كان لا بدّ لتراكم المشكلات داخل المجتمعات العربية، على نحو ما عرضنا أعلاه، أن يؤدّي إلى أنواع مختلفة من الانفجار الاجتماعي - السياسي. والمؤسف حقّاً أن تلك التطوّرات أصبحت تزيد العلاقات بين الدول العربية تعقيداً ونفوراً، بدلاً من رصّ الصفوف فيما بينها لدراسة سبل معالجة الأوضاع المتوترة، بل العنيفة أحياناً، بالهدوء اللازم لإيجاد المخارج العقلانية خارج الانفعال ورفض الحوار الرصين.

ولعلّ الوقت قد حان لمراجعة التاريخ العربي المعاصر الحافل بالتحدّيات التي لم تتمكّن الأنظمة السياسية العربية، والنخب العربية المثقّفة، من مواجهتها والتغلُّب عليها أو تجاوزها لبناء مستقبل مستقرّ يجعل من العرب مجموعة حضارية مطمئنّة إلى أحوالها ومستقبلها ويسود فيها العدل والعلم والقدرة الابتكارية والتنافسية ضمن المجتمع الدولي الحديث. ومن أولى المهام في هذا المضمار النظر في القضايا الخلافية التي حالت دون تكوين مثل هذه المجموعة الحضارية العربية الحديثة، لإيجاد حلٍّ لها بما يؤمّن إطلاق الطاقات الكبيرة الكامنة في المجتمعات العربية والمكبوتة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الموصوفة باقتضاب في الجزء الأول من هذه الدراسة.

> **لم تلحق الاقتصادات العربية اقتصادات الدول الصناعية القديمة ولا حتى اقتصادات الدول الناشئة والناجحة في التنمية المتسارعة في أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا والصين.. وهذه ظاهرة جديرةٌ بالتحليل لفهم أحد الدواعي الرئيسة في الانتفاضات العربية**

ومن الطبيعي ألاّ نتمكّن، في إطار هذه النظرة المستقبلية المقتضبة، من ذكر التفاصيل الدقيقة والمهمّة في حلحلة القضايا المعقّدة والشائكة التي مزّقت حياة المجتمعات العربية منذ انهيار السلطنة العثمانية، وبخاصة في العقود الأخيرة، منذ اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، العام 1980، وعواقبها المأسوية وتوابعها الدراماتيكية في المنطقة، والتي نعاني منها إلى يومنا هذا. وفي السنة نفسها تمّ إرسال أعداد من الشباب العرب للمشاركة في القتال ضدّ القوات السوفياتية التي كانت احتلّت دولة



أفغانستان. وقد تكون بداية ثمانينيّات القرن الماضي هي بالفعل بداية المرحلة التاريخية التي أخذت تحتدم فيها الانشقاقات الخطيرة في البنية الفكرية والعقائدية العربية، وتتحوّل بالتدريج إلى حركات تمارس العنف الهدّام.

وبالفعل، فإن بداية الثمانينيات شهدت تطبيق السلام المنفرد مع إسرائيل من قِبَل مصر، بموجب اتفاق «كامب ديفيد» (1979/1978) بعد زيارة الرئيس السادات القدس في شهر ديسمبر (كانون الأول) 1977 وغزو الجيش الإسرائيلي للبنان واحتلال العاصمة الثقافية للعالم العربي، بيروت، في يونيو (حزيران) 1982، وذلك في عزّ انفجار العنف الفتّاك في لبنان بين تنظيمات مسلحة فلسطينية ولبنانية مختلفة، وذات أهواء عقائدية وارتباطات إقليمية ودولية متفرّقة ومتناقضة. وربما تمثّل الحرب اللبنانية المدمِّرة التي استمرّت على مدى خمس عشرة سنة (1975-1990) نموذج الحروب الأهلية التي وقعت لاحقاً في أماكن مختلفة من العالم العربي، وبخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة. كما لا بدّ من التذكير بالاضطراب الأهلي الخطير الذي حصل في دولة الجزائر، العام 1992، بين الجيش والأحزاب والتنظيمات الإسلامية التي تسلَّحت بعد إيقاف المسار الانتخابي في البلاد، بسبب الانتصار الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ، في الدورة الأولى من الانتخابات النيابية. وقد دارت أحداث العنف الفتّاكة في كل أنحاء البلاد حتى العام 2000، حيث نجح الرئيس بوتفليقة في التهدئة التدريجية.

قد تكون بداية ثمانينيّات القرن الماضي هي بالفعل بداية المرحلة التاريخية التي أخذت تحتدم فيها الانشقاقات الخطيرة في البنية الفكرية والعقائدية العربية وتتحوّل بالتدريج إلى حركات تمارس العنف الهدّام

إن هذا الاستذكار للأحداث الجسيمة الرئيسية التي مزّقت العالم العربي في مواقع رئيسية منه يساعد على فهم الأسباب التي أدّت إلى انزلاق الانتفاضات العربية إلى حالات نزاع مسلح (سوريا، ليبيا، اليمن) أو حالات أمنية مضطربة (مصر، البحرين)، أو دخول دولة مهمَّة مثل العراق في دوّامة القلاقل والاضطراب الأمني المتواصل، وذي الصبغة المذهبية الحادَّة، منذ الغزو الأميركي لهذا البلد، وإعادة تأسيس بنيته السياسية والدستورية، على أساس نظام يوزِّع حصصاً طائفية ومذهبية ومناطقية في تقاسم إدارة الدولة وخيراتها الاقتصادية.

والحقيقة التي نقف أمامها اليوم هي زعزعة جميع الأسس التي تمَّ عليها بناء المنطقة العربية إثر زوال السلطنة العثمانية، ومن ثمّ التخلص من الهيمنة الأوروبية الاستعمارية المباشرة، والحصول على الاستقلال بعد نضالات جماهيرية متواصلة اندرجت جميعها في سياق تأسيس عروبة حضارية وثقافية منفتحة على العالم، وبخاصة على ما كان يسمَّى حركة عدم الانحياز التي جمعت دول العالم الثالث التي حازت استقلالها عن الاستعمار الغربي. وكانت الدول العربية تلعب دوراً مركزياً فيها لمساعدة الشعوب الأخرى على نيل استقلالها والحؤول دون سيطرة إحدى القوّتين الجبّارتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وبسط هيمنة جديدة على الشعوب التي نالت استقلالها عن الاستعمار الأوروبي.

وأين نحن اليوم من تلك الفترة التضامنية، التحرّرية، والتي كانت مليئة بالآمال في تغيير موازين القوى العالمية، وتحقيق عدالة اقتصادية دولية، كما كان يطالب حينئذ الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين (1974)؟ وقد أدّى هذا المسعى إلى تبنّي الجمعية العامة للأمم المتحدة شرعة الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول. فالآمال قد تبخرّت والشعور بالتشاؤم واليأس والخوف من المستقبل يسود الآن المجتمعات العربية.

وفي المحاولة المتواضعة التي نقوم بها لإرساء قواعد منهجية لتجاوز أسباب حالة التمزّق العربية نعتمد على عدم فصل الشؤون السياسية عن الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحديد المشكلات الرئيسية التي سبّبت تفاقم أسباب الفتنة بين العرب، في العقود الأخيرة.

2 - ثقافة احترام تعدّدية الآراء والاجتهادات

يدلُّ نشوب كلّ أنواع العنف التي تشهدها المنطقة العربية اليوم، ومنذ عقود، على إثر الانتفاضات الشعبية ضدّ أنظمة سياسية استبدادية، يدلّ على تعاظم العصبيات المختلفة التي أصبحت تمزّق النسيج الاجتماعي العربي. إن هذه الظاهرة الخطيرة يجب أن يُنظَر إليها من جوانب مختلفة:

أ - ثقل التاريخ العربي - الإسلامي

والمقصود بهذا الثقل التاريخي هو الفِتن المختلفة التي أصبحت تخلق القلاقل وبؤر التوتّر، ويتمّ التعبير عنها على شكل عقائدي - ديني.. وعلى الرغم من مرور قرون وقرون على تلك الفتن، وما نتج عنها من مدارس فقهية ومذاهب وفرق دينية، فإن نشأة الكيانات العربية الحديثة واستقلالاتها قد استعادت ظاهرة ثقافة الفتنة حيث تعاظمت موضوعات الاختلاف، ولاسيّما بعد الفشل العربي الجماعي في مواجهة الكيان الصهيوني الغاصب، وكذلك الفشل في القضاء على الأمّية وحالات التهميش الاقتصادي وتفشّي البطالة في كلّ المجتمعات العربية، وهي عوامل جميعها تدلّ بما لا لبس فيه على فشل إرساء مقوّمات العلم والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

ولئن كانت الخلافات قد اتَّخذت طابعاً سياسياً دنيوياً واضحاً، خلال العقدَيْن 1950 – 1970، بين تيارات تميل إلى الاشتراكية، وتيارات محافظةً تميل إلى الإبقاء على البنية المجتمعية التقليدية الموروثة من عهد ما قبل الاستعمار، فإن الخلافات بدأت تتحوَّل بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانتصار تيار العولمة الليبرالية، بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا، إلى خلافات بين تيارات الإسلام السياسي والتيارات المدنية ذات التوجّه العلماني الحداثوي. ثم تطوّرت الخلافات داخل تيارات الإسلام السياسي، بين تيارات إصلاحية منفتحة على مزايا النظام الديمقراطي، ولا ترى تناقضاً بالضرورة بين التعاليم الدينية ومزايا الديمقراطية، وتيارات أخرى حملت السلاح لفرض وجهة نظرها على المجتمعات العربية والإسلامية. علاوةً على ذلك، أعادت هذه التيارات الشرخ بين المذهبين الإسلاميّين الرئيسيّين، وكأنما العصور لم تجعل من الأحداث الجسيمة في بداية العهد الإسلامي بعد وفاة النبي محمد (أو «الفتنة الكبرى» كما أسماها المثقّف العربي الكبير هشام جعيّط) ذاكرة «باردة» أي لا تثير العواطف والانفعالات الجماعية، بل أعاد إنتاجها ذاكرة «ساخنة» إثر قيام النظام الإيراني الذي توَلَّد عن الثورة الشعبية العارمة، العام 1979، والتي اشترك فيها جميع أطياف المجتمع وأهوائه السياسية المختلفة والمتناقضة بين التيارات الدينية والتيارات المدنية.

ب - فشل تأسيس التنمية الاقتصادية والاجتماعية على قاعدة شاملة وصلبة، على نحو ما ذكرنا أعلاه؛ فبدلاً من أن تتركَّز المجادلات الفكرية على قضايا توطين العلم وتطوير القدرة على إدارة التقنيات الحديثة، وعلى الإسهام في الابتكار الصناعي والخدماتي العالمي، احتكرت المجادلات الدينية والمذهبية موقعَ الصدارة في المجتمعات العربية، بدلاً من أن تتمحور الطاقات الفكرية العربية حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، وفي مقدَّمها قضية الفقر والأمّية والبطالة المتفشّية وغياب المجتمعات العربية عن الحركة العالمية العملاقة في توسُّع العلم واختراع التكنولوجيات الجديدة في جميع الميادين.

ج - الدوران في حلقات مفرغة من موضوعات خلافية في الثقافة السياسية العربية الحديثة

إذ تمّ استنزاف الفكر السياسي العربي في مجادلات لا نهاية لها أصبحت تأخذ شكلاً دائرياً عقيماً وبالأخصّ المجادلات حول الهوية الجماعية بين العروبة والإسلام، وحول دور الشريعة الإسلامية في تنظيم حياة المجتمعات العربية، وهما قضيتان مترابطتان. وكما ذكرنا، فإن الانتفاضات العربية وسقوط بعض رؤساء الدول العربية على إثرها، أججّت الخلافات حول دور الدين والشريعة في النظم الدستورية الجديدة.

> **نشأة الكيانات العربية الحديثة واستقلالاتها استعادت ظاهرة ثقافة الفتنة ولاسيّما بعد الفشل العربي الجماعي في مواجهة الكيان الصهيوني الغاصب.. فضلاً عن فشلها في القضاء على الأميّة والبطالة**

– بالنسبة إلى القضية الأولى، أي العلاقة بين العروبة والإسلام، لا يُنكِر أحدٌ من العرب، مسلمين وغير مسلمين، بأن الحدث الأكثر أهميّةً في تاريخ العرب هو الدعوة المحمدية، وما نشأ عنها من بناء حضارة عربية – إسلامية تألَّقت في كلّ ميادين العلم والمعرفة آنذاك، وابتكار التقنيات في كلّ مجالات الحياة الإنسانية. ولذلك فإن الجدل حول المكوّن الأساسي في الوعي الجماعي العربي هو مضيعة للوقت والإلهاء عن القضايا الأساسية للمجتمعات العربية الحديثة.

- أما القضية الخلافية الأخرى، دور الشريعة الإسلامية، فهي تتعلّق بدور الشريعة الإسلامية



فـي الحيـاة العامـة والخاصـة فـي الـدول العربيـة. وهنا أيضـاً يبـرز الدوران فـي الحلقة المفرغـة، إذ إن تراث الشـريعة الإسـلامية هـو مـن الغنـى والتشـعُّب وأنـواع المنطـق الفقهـي بحيث تمكّنت معظم المجتمعات العربيـة مـن المزاوجـة بيـن هـذا التـراث الفقهـي الكبيـر والمتنـوّع وبيـن مقتضيـات الحيـاة الحديثـة فـي عالـم أصبحـت فيـه الحـدود مفتوحـة بعضهـا علـى بعـض، مـن النواحـي الفكريـة والعلمية والتجاريـة والمالية والاقتصاديـة جميعـاً.

لكلّ مجتمع عربي أن يختار التوفيق بين الحفاظ على تراث فقهي ثرّ ومتعدّد الجوانب وبين مقتضيات الحياة في القرن الحادي والعشرين وقد تكون القضيةُ قضيةَ منهج في التعامل مع التراث أكثر بكثير ممّا هي قضية تناقض بين «الأصالة» و«الحداثة»

لـذا، فـإن لـكلّ مجتمـع عربـي أن يختـار مـا يـراه مناسـباً مـن الطـرق والمناهـج المختلفـة فـي التوفيـق بيـن الحفـاظ علـى تراث فقهي ثـرّ ومتعدّد الجوانـب، وبيـن مقتضيات الحياة في القـرن الحـادي والعشـرين المتميّـز بحركـة عملاقـة فـي العلـم والابتـكار التكنولوجـي، وسـهولة تنقُّـل الأفكار والسـلع. وقـد تكـون القضيـةُ قضيـةَ منهـج فـي التعامـل مـع تـراث الشـريعة أكثـر بكثيـر ممّـا هـي قضيـة تناقـض بيـن «الأصالـة» و«الحداثة» أو بيـن الإيمـان والكفـر. وبالتالـي فهـي قضيـة ثقافـة الفتنـة بيـن العـرب، بتعبيراتهـا المذهبية التـي يمكـن أن تأخـذ شـكلاً حـادّاً لا يقبـل التعدّديـة فـي الفكـر وطـرق اسـتعمال العقـل والمنطـق.

د - أولويّـة معالجـة ثـلاث قضايـا رئيسـية سـتقرّر مصيـر المجتمعـات العربيـة

يتوقّـف مسـتقبل العالـم العربـي علـى مجابهـة ثـلاث قضايـا رئيسـية، وحلّهـا وتجاوزهـا، وهـي معضـلات عانـى منهـا العـرب منذ نهاية الحـرب العالميـة الثانية، ونيـل اسـتقلالهم بكيانـات مجزَّأة ومختلفـة الحجـم السـكّاني والجغرافـي والإمكانيـات الماديـة، وهـي التاليـة:

- التصـدّي لأطمـاع القوى الرئيسـية فـي العالم (غربية كانـت أم شـرقية) فـي الهيمنـة علـى الشـرق الأوسـط، وبخاصـة علـى المجتمعـات العربيـة التـي يوجـد فيهـا أكبـر مخـزون للطاقـة فـي العالـم، بالإضافـة إلـى كـون المنطقـة العربيـة جغرافياً منطقةً اسـتراتيجية، بين آسـيا وإفريقيـا وأوروبـا، تمـرّ عبرهـا طريـق تجـارة عالميـة رئيسـية، وبخاصـة فـي واجهتهـا المتوسـطية مـن جهـة أولـى، وفـي واجهتهـا البحريـة الأخـرى علـى المحيـط الهنـدي مـن جهـة ثانيـة.

- التصـدّي للظاهـرة الصهيونيـة، وهـي متفرّعـة عـن تاريـخ الـدول الأوروبيـة وعلاقتهـا الصاخبـة والمدمرّة بأتبـاع الديانـة اليهوديـة. وقـد تحوّلـت هـذه العلاقـات إلـى إنشـاء دولـة إسـرائيل التـي أصبحـت تكبـر وتتوسّـع علـى أثـر الفشـل العربـي فـي مواجهـة هـذه الظاهـرة التـي تسـبّبت بحـروب لا حصـر لهـا وطـرد الشـعب الفلسـطيني وتشـريده وتقتيلـه، وكذلـك الشـعب اللبنانـي التـي تعـرض بيـن العـام 1968 والعـام 2006 إلـى ضربـات الجيـش الإسـرائيلي وهجماتـه واحتلالاتـه.

- معالجـة قضايـا تملّـك العلـم وتوطيـن التكنولوجيـات فـي المجتمعـات العربيـة، وتأميـن فـرص العمـل اللائقـة، فـي ظـلّ النمـوّ المتزايـد لعـدد السـكّان، بفضل نجـاح الجهـود مـن قبل الحكومـات العربية في تحسـين الأوضـاع الصحّيـة، وإن بدرجـات متفاوتـة بيـن الـدول العربيـة.

رابعاً - استكشاف المسارات العربية المستقبلية

فـي ضـوء هـذه المشـاهدات والاسـتنتاجات المعياريـة يمكـن اسـتشراف المسـتقبل العربـي علـى شـكل سـيناريويين اثنيـن:

1 - سـيناريو تعاظـم ثقافـة الفتنـة فيمـا بيـن النخبـة السياسـية العربيـة وتفكّـك التماسـك الهـشّ داخـل الكيانـات العربيـة، واشـتداد سياسـة المحـاور الإقليميـة والدوليـة التـي اعتـادت الـدول العربية أن تنخـرط فيها منـذ مرحلـة الحـرب البـاردة، والتـي اسـتمرّت علـى الرغـم مـن انهيـار الاتحـاد السـوفياتي. وهـذا الانخراط لـه دلالات كثيـرة لا مجـال هنـا لتحليلهـا. إلا أنـه يمكن الإشـارة إلـى فشـل الجامعـة العربيـة في توفيـر الإطار التضامنـي بيـن الكيانـات العربيـة التـي تحوّلـت إلـى دول مسـتقلّ بعضهـا عـن بعـض، بعد الحـرب العالمية الثانيـة، تتنافـس فيمـا بينهـا علـى زعامـة العالـم العربي.

وفـي هـذه الفرضيـة التـي لا يمكـن اسـتبعادها، فـإن سـياق العنـف داخـل عـدد مـن الـدول العربيـة قد يشـتدّ مسـتقبلاً، وقـد يمتـدُّ إلـى مجتمعـات عربيـة أخـرى. والملاحـظ فـي هـذا السـياق أن العنف بـات يتَّخـذ طابعاً دينيـاً أو مذهبيـاً شـديد الوطـأة، يتشـابك مـع نزاعـات



إقليمية وعشائرية داخل الدولة الواحدة. ولئن كانت العشائرية وأنواع العصبية الناتجة عنها، تبدو أنها آخذةٌ في الاندثار في الحياة المجتمعية العربية، بفعل عمليات التحديث الاقتصادي، فإن ظهورها من جديد، على إثر الانتفاضات العربية وحالة الفوضى والعنف التي شهدتها بعض الساحات العربية، ساعد على إعادة توظيفها في أوضاع الفتنة الجديدة، وهي ظاهرة برزت أوّلاً مع الغزو الأميركي للعراق، وانهيار مقوّمات الدولة العراقية بفعل قرارات تعسّفية للحاكم الأميركي في حلّ الجيش العراقي.
وقد يذهب البعض إلى تشبيه التوتُّر الديني المذهبي الذي يتفجَّر هنا وهناك، وبخاصة في سوريا والعراق، بما وقع من حروب دينية بين المذهبين المسيحيّين المتنافسين، الكاثوليك والبروتستانت، في الممالك والإمارات الأوروبية، ودامت أكثر من قرن من الزمن، بين القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهي حروب مزقّت أوروبا ومجتمعاتها المختلفة، إلى أن تمّت ترتيبات مختلفة أعادت السلام بفرض مبدأ إجبار الرعيّة على أن تكون على دين ملوكها أو أمرائها، ما سبّب موجات هجرة قسرية داخل أوروبا. غير أن تلك المرحلة تمخّضت عن صعود « فلسفة الأنوار» التي أرست قواعد حرية الضمير والمعتقد لإرساء دعائم السلم الأهلي في المجتمعات الأوروبية، مع ما استتبع ذلك من إقامة مبدأ عدم زجّ الدين وقيمه ومدارسه العقيدية المختلفة في الحياة السياسية والتنافس على السلطة. وكما هو معلوم، فإن انفجار الثورة الفرنسية ضدّ الملكية ذات الصبغة الدينية قد فتحت مرحلة جديدة من الحروب في أوروبا بين الجمهورية الفرنسية الناشئة، وذات الاتجاه العلماني، والملكيات المحافظة التي تزعم أنها تتمتّع بشرعية إلهية (Droit Divin).
فهل نحن في العالم العربي في مرحلة مماثلة لتَيْنِك المرحلتين في تاريخ أوروبا؟ هذا تساؤل يجب التوقّف عنده، ولاسيّما أن الفِتن التي تجتاح العالم العربي تتَّخذ أشكال الفتنة المذهبية حيث تتقاتل مجموعات مختلفة ترفع الراية الدينية أو المذهبية لتبرِّر قتالها مجموعات عربية أخرى، ترفع هي الأخرى راية الدين، فتعود بذلك الثقافةُ السياسية العربية إلى إحياء الفتنة الكبرى التي كانت قد مزَّقت المجتمع العربي - الإسلامي الناشئ، في القرن الأوّل الهجري.
وهذا ما يذهب اليوم بالمجتمعات العربية في اتجاه معاكس للاتجاه الذي تفرضه عليها ضرورة مواجهة التحديات التنموية التي تتطلّب استنفار كلّ القدرات العربية وتوحيدها.
لذا، على الثقافة العربية أن تتَّجه أكثر فأكثر نحو حلّ المشكلات التنموية العديدة التي ما تزال معلَّقة، على نحو ما ذكرنا باقتضاب أعلاه، وأن تُدين بشدّة زجَّ الدين في قضايا ذات طابع دنيوي محض، وناتجة عن صراعات محليّة وإقليمية ودولية متشابكة، للهيمنة على المنطقة العربية. فالحروب الأهلية في معظم الأحيان هي حروب من أجل الوصول إلى تغيير موازين القوى الاجتماعية والاقتصادية، داخل المجتمع، حيث تظهر فئات جديدة تسعى إلى انتزاع مكاسب اقتصادية ومالية وعقارية على حساب فئات أخرى. والحقّ، أن في الحروب الأهلية، كما في الحروب بين الدول، تفنى فئات اجتماعية وتولّد فئات اجتماعية أخرى تتمتع بثروات مادية مهمّة. وما التهجير القسري، أو شبه القسري، إلا مثال على إحدى آليات هذا التغيير العنفي الذي يمكن التعبير عنه بإيدوليجيات ذات طابع ديني، أو مذهبي، أو مناطقي، أو بإيدوايجيات تتَّخذ طابع العقيدة السياسية غير دينية (الاشتراكية والشيوعية والفاشية والنازية).

المنطقة العربية هي اليوم من أكثر مناطق العالم اضطراباً وعنفاً وعرضةً لتدخّلات القوى الإقليمية والدولية، وهي الوحيدة في العالم التي يعيش شعب من شعوبها، هو الشعب الفلسطيني، تحت أبشع أنواع الاحتلال والاستيطان التوسّعي

فإذا كانت الغلبةُ لمثل هذا السيناريو، فسوف تؤول الأوضاع إلى تفكّك الدول العربية، وبخاصة دولتَيْ العراق وسوريا، على أساس المذهبية والمناطقية، بالضبط على نحو ما تحلم به دولة إسرائيل وبعض القوى السياسية المؤيدة لها في الولايات المتحدة، مع الإشارة إلى المسعى الإسرائيلي الدائم والهادف إلى تقسيم لبنان بين مسلميه ومسيحييه.
2 - السيناريو الثاني، وهو سيناريو التهدئة التدريجية، حيث تتحوّل الثقافة العربية والقيَم المجتمعية النابعة منها إلى ثقافة جامعة تُنتِج نظاماً إدراكياً متماسكاً لشؤون العالم والمنطقة العربية، تطمَئِنّ إليه وتنخرط فيه الجماعات العربية المختلفة التي صارت تتناحر وتتقاتل منذ أربعة عقود، ما أضعف قدرات الأمة



وموقعها في الجيوسياسية العالمية، وفي الاقتصاد الدولي المعولم.

وعندما نتحدّث عن الأمّة، سواء بمعناها الديني، بوصفها جزءاً من الأمّة الإسلامية، أم بمفهومها العروبي، أي مفهوم وحدة المجتمعات العربية، ثقافةً وتاريخاً، أم بمفهومها القطري المتعلّق بالكيانات القطرية وخصوصيّاتها عبر التاريخ، فإننا نُشير إلى أسس التماسك المجتمعي العربي داخل كلّ قطر وبين الأقطار العربية، وبينها مجتمعةً وبين العالم الخارجي، بحيث يستعيد العرب المكانة اللائقة بين الأمم. في حين أن المنطقة العربية هي اليوم من أكثر مناطق العالم اضطراباً وعنفاً وعرضةً لتدخلات القوى الإقليمية والدولية. ولا بدّ من التذكير هنا بأن المنطقة العربية هي الوحيدة في العالم التي يعيش شعب من شعوبها، وهو الشعب الفلسطيني، تحت أبشع أنواع الاحتلال والاستيطان التوسعي، في حين أنه لم يعُد هناك شعبٌ واحدٌ على سطح الكرة الأرضية يعاني ما يعانيه الفلسطينيّون.

لا بدّ للنخب السياسية والإعلامية والثقافية من بذل جهود جبّارة لإعادة بناء الجامعة العربية كمنظّمة إقليمية فاعلة ومستقلّة تماماً عن المحاور الإقليمية والدولية التي تتصارع للهيمنة على المنطقة العربية

هذا السيناريو يتطلّب بذل جهود جبارة من قِبَل النخبة العربية السياسية والإعلامية والدينية والثقافية، كما يتطلّب العملَ على إعادة بناء الجامعة العربية كمنظمة إقليمية فاعلة ومستقلّة تماماً عن المحاور الإقليمية والدولية التي تتصارع للهيمنة على المنطقة العربية. والحقّ، إن المطلوب هنا هو العمل الدؤوب والرصين من أجل تحديد كلّ نقاط الخلاف في ما بين العرب، منذ سقوط السلطنة العثمانية إلى يومنا هذا، وهي خلافات استفحلت بعد نيل الاستقلالات العربية. ولائحة هذه الخلافات تطول، فبعضها خلافات عربية داخل كلّ قطر، وبعضها خلافات بين زعامات الأقطار المختلفة، سواء في بلدان المشرق العربي، أم في بلدان المغرب العربي. لكن التحرّكات الشعبية العربية في العام 2011 أوضحت بما لا لبس فيه، المطالبَ التي لا بدّ من تلبيتها بحثاً عن التهدئة وإعادة التوازن والتماسك إلى المجتمع العربي الممزّق والمتخلّف عن ركب الثورات العلمية والتكنولوجية المتتالية التي تجتاح سائر مناطق العالم. ويمكن تلخيص تلك المطالب بالشكل الآتي:

• تأمين حرّية الرأي ضمن أنظمة سياسية دستورية تؤمِّن تداول السلطة، وفصل السلطات، وإدارة الدولة (ملكية كانت أم جمهورية) بالشفافية والمصارحة، والقضاء على الفساد، وإقامة الحرية كأساس لتحرير القدرة الابتكارية في جميع الميادين، وتأسيس ما يُسمّى بـ«الذكاء الجماعي» (Collective intelligence) أي تفاعل القدرات العلمية والثقافية والبشرية الفردية الكامنة في المجتمع، وغير المستثمرة، نظراً لغياب الآليات المؤسِّسة والجامعة لتلك القدرات المبعثرة.

• تأمين فرص العمل للجميع، للقضاء على حالات الفقر والتهميش، ولتجذير شعور الانتماء إلى وطن على المستويات الثلاثة التي حدّدناها أعلاه. ويندرج ضمن هذا المطلب الأولويات التالية:

- وضع خطّة للقضاء نهائياً على الأميَّة في الأقطار العربية التي تعاني من هذه الآفة التي تَحول دون بناء المجتمع القويّ والمتماسك والقابل لتوطين العلم والتكنولوجيا وأساليب إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، على أن تموّل هذه الخطة من الموازنات القطرية ومساعدات منظمات العمل العربي المشترك.

- تغيير الأنظمة الضريبية العربية بحيث تؤمّن العدالة في توزيع العبء الضريبي بين الأغنياء الذين، في كثير من الأحيان، لا يخضعون إلى الاقتطاع الضريبي على ثرواتهم ومداخيلهم إلاّ بشكل هامشي، والفقراء هم الذين يتحمّلون جزءاً كبيراً من الضرائب على الاستهلاك التي تقارب، في معظم الحالات، 80 % أو أكثر من الإيرادات الضريبية للدولة. ولا بدّ للأنظمة الضريبية أن تُسهِم في جعل نسبةِ الأرباح الصافية الناتجة عن النشاطات الاقتصادية والمالية الريعية متساويةً ونسبة الأرباح في القطاعات الإنتاجية التي تتطلّب نوعاً من الريادة الاقتصادية والابتكارية.

• إعادة بناء الجامعة العربية بحيث تصبح الجهود المبذولة في مجال التكامل الاقتصادي والحضاري والسياسي والدفاعي بين الدول العربية جزءاً أساسياً من نهضة عربية شاملة تقضي على أسباب الوهن والتفرقة والقلاقل والفتن، ولا بدّ هنا من الإشارة إلى التقرير القَيِّم الذي وضعته مؤخراً «اللجنة



الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا» (ESCWA) بعنوان «**التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية**»، حيث يذكر: « القهر والاستباحة الخارجية والتعثّر التنموي، هي في نظر فريق التقرير أهمّ سمات الواقع الراهن الذي هو وليد عقود من التشرذم، والإخفاق في نهج التنمية السياسية والاقتصادية. ومن قلب هذا الواقع، يدعو التقرير إلى مسار بديل تكون بدايته في إحياء فكرة التكامل بين الدول العربية، ويتّسع ليشمل جميع الفضاءات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية... ويرى فريق التقرير أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه النهضة، هو امتلاك مقوِّماتها، من إرادة مستقّلة، وعلم مبدع، وقدرة فعلية لا وهمية، وحياة دائمة التجديد والتجدّد. ولا سبيل لامتلاك هذه المقوِّمات إلا في تكامل عربي فعّال تصبح به الأمة قادرة على استئناف دورها التاريخي في الحضارة الإنسانية»[2].

الخاتمة: نحو تطوير نظام إدراكي ومعرفي عربي

تعاني الثقافة العربية الحديثة من تناقضات عدَّة تشوب نظرة العرب إلى أوضاعهم ورؤيتهم للعالم الخارجي ومكوِّناته، وهذه التناقضات تؤدّي إلى توتّرات داخل المجتمعات العربية وفيما بينها، وقد أخذت تنفجر في بعض المجتمعات العربية في حروب أهلية هدّامة تتدخّل فيها قوى عربية وإقليمية ودولية في صراع النفوذ والهيمنة على المنطقة العربية وجيرانها. إن مصدر تلك التناقضات هو التأثّر بالتيارات الفكرية العديدة التي انتشرت في العالم في غضون القرنين الماضيَين، والتي أخذ بها بعض العرب ورفضها البعض الآخر، بحجة التمسّك بالموروث الثقافي والديني والشرعي. وقد استورد العرب أيضاً بعض الإشكاليات النابعة من التاريخ الأوروبي، بعد الثورة الصناعية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مثل إشكالية الحداثة والأصالة، وإشكالية فصل الدين عن الدولة. وقد أخذت النقاشات فيما بين المثقّفين العرب حول هذه القضايا طابعاً حادّاً، في كثير من الأحيان، من دون الوصول إلى قناعات مشتركة. هذا مع الإشارة إلى أن منذ بداية النهضة العربية في القرن التاسع عشر، اختلفت القوى السياسية والفكرية العربية على أسباب انحطاط العرب والمسلمين وعلى طرق معالجة التأخّر التكنولوجي والعلمي والحضاري لمجتمعاتهم. وإذا بقي التعبير عن الاختلاف على مستوى عالٍ من التهذيب والرقيّ الفكري طوال فترة النهضة، فيما بين العامَيْن 1850 و1950، فإن النقاش حول هذه القضايا انحدر مستواه واتَّخذ طابعاً حادّاً ابتداءً من ستينيات القرن الماضي، ووصل إلى حدّ الاتهام المتبادل بالزندقة والتكفير لدى البعض من جهة أولى، وبالظلامية والرجعية وعرقلة التقدم والحرية لدى البعض الآخر من جهة ثانية. وهذه ظاهرة مقلقة جداً، تعمّق ثقافة الفتنة بين مَن ينتمي إلى الحضارة والدين واللغة نفسها، بدلاً من العمل الدؤوب والعقلاني من أجل القضاء على هذه الظاهرة التي تدمّر المجتمعات العربية، على نحو ما يحدُث اليوم في دول عربية عدّة.

التوتُّرات الناتجة عن نظرة العرب المتناقضة إلى أوضاعهم وإلى العالَم الخارجي أخذت تتفجَّر في بعض المجتمعات العربية في حروب أهلية تتدخَّل فيها قوى إقليمية ودولية في صراع على النفوذ والهيمنة في المنطقة العربية

لهذا السبب عجز الفكر العربي عن وضع الأسس المتينة لنظام معرفي متكامل، يُتيح فهمَ أوضاع المجتمعات العربية المضطربة، كما أوضاع العالم الخارجي، ويسمح بقيام نظام إدراكي مشترك فيما بين العرب حول تصوّرات تطوّر العالم، ووضع الشعوب العربية فيه. وقد أدّى هذا الإخفاق الكبير إلى تشرذم نظام القيم وصعود الهويّات الفرعية الدينية أو المذهبية أو المناطقية أو العرقية، على حساب كلّ العوامل التاريخية الموضوعية التي تجمع العرب. هكذا أصبحت الهويّة العربية مجزّأة ومشتّتة بين أنظمة إدراك ووعي مختلفة، وعواطف هويتيّة متأجّجة، بل متناقضة. ولذلك لا بدّ من العمل على الإطاحة بظاهرة تشرذم الفكر والهوية، وذلك عبر العمل على إعادة التناسق والتناغم في نظام معرفي وإدراكي مشترك للتطوّرات العالمية المتسارعة والمعقّدة.

وفي كثير من المشروعات التي تضطّلع بها أجهزة العمل العربي المشترك، في الميدان الثقافي، نجد العديد من المقترحات الوجيهة لمعالجة بعض أوجه التناقضات المذكورة سابقاً؛ نذكر منها بشكل خاص

2 **التكامل العربي سبيلاً لنهضة انسانية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (بيروت: الإسكوا، 2014) ص7.



المعاهدة الثقافية التي اعتمدتها جامعة الدول العربية العام 1945. وقد تمّ تجديد هذه المعاهدة وتحديثها في ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي اعتمده مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب، العام 1964. وفي العام نفسه تمّ توحيد أجهزة الجامعة العربية المهتمّة بشؤون الثقافة وتجميعها من خلال تأسيس المنظّمة العربية للثقافة والتربية والعلوم (ALECSO).

وربما يكون التذكيرُ بأهمّ ما جاء في الميثاق مفيداً لختام هذا البحث؛ فقد ورد في مقدّمته التذكير بـ«الشعور بالوحدة الطبيعية بين أبناء الأمة العربية» كما ورد فيه ذكرُ وحدة الفكر بينهم كدعامة أساسية تقوم عليها الوحدة العربية. وفيه أيضاً تذكيرٌ بضرورة «الحفاظ على التراث الحضاري العربي، وانتقاله بين الأجيال المتعاقبة، وتجديده على الدوام» كأساس لـ«تماسك الأمّة العربية ونهوضها بدورها الطبيعي الإبداعي في مجال الحضارة الإنسانية والسلام العالمي المبني على أساس العدل والحرية والمساواة». ويعتمد الميثاق لبلوغ أهدافه على التعاون فيما بين الدول العربية، في ميادين التربية والثقافة والعلوم ورقيّها « بما يؤدّي إليه من ضمان حقوق الإنسان العربي في التعليم والحرية والكرامة والرفاهية».

غير أن هذه الأجهزة بعملها القيّم ما يزال ينقصها القدرات البشرية والمادية للغوص في معالجة مشكلات الوعي الجماعي العربي، وإعادة تشكيل هذا النظام الإدراكي والمعرفي الذي يسمح للفكر العربي بأن يرتقي إلى مستوى التحدّيات الجمّة التي يواجهها، في خضمّ التطوّرات الدولية المتسارعة والعلاقات الحضارية غير المتكافئة بينه وبين حيوية الفكر والعلوم والتقدّم التكنولوجي في الحضارات الأخرى، غربية كانت أم شرقية.

الباب الرابع



موقع الملكيّات والجمهوريّات في عاصفة «الربيع العربي»

د. خالد الدخيل

من المعروف الآن أن موجة ثورات «الربيع العربي» جرت في خمس دول عربية هي بالترتيب حسب تاريخ حدوثها: تونس في 18 ديسمبر (كانون الأول) 2010، ومصر في 25 يناير(كانون الثاني) 2011، واليمن في 11 فبراير(شباط)2011 (يوم تنحّي الرئيس المصري حسني مبارك)، وليبيا في 15 فبراير(شباط) 2011، ثم سورية في 15 مارس (آذار) 2011. هذا الفضاء الزمني المتقارب لثورات الربيع يجعل من العام 2011 عاماً مفصليّاً في التاريخ العربي المعاصر. وهو بهذا ينضمّ إلى قائمة أعوام مفصليّة كثيرة من مثل عام النكبة 1948، وعام الهزيمة 1967، وعام الغزو العراقي للكويت 1990، وعام الغزو الأميركي للعراق 2003 ووصول القوى الشيعيّة لحكم العراق للمرّة الأولى منذ الحكم البويهي أيام العبّاسيّين ما بين القرن 4 هـ/ 10م والقرن 5 هـ/ 11م.

وحقيقة أن العام 2011 يأتي في آخر القائمة مدشّناً للحظة مفعمة بكمّية من التاريخ غير مسبوقة، تشير بشكل واضح إلى أن هذا العام يمثّل حصيلة التراكمات التاريخية والسياسية لتلك الأعوام المفصليّة التي سبقته، والتداعيات التي أسفرت عنها.

يمكن القول بأن ثورات «الربيع العربي» مرّت خلال السنوات الأربع من عمرها حتى الآن بثلاث مراحل: مرحلة الصدمة، ثم مرحلة الاستيعاب، وأخيراً مرحلة المواجهة. وتعني المرحلة الأخيرة، إمّا الصدام العسكري بين النظام السياسي والقوى التي أفرزتها الثورة أو التحقت بها، وإما الصدام بين هذه القوى الأخيرة بعد سقوط النظام. وفي كلتا الحالتين انتهت مرحلة المواجهة إلى انزلاق البلد إلى حرب أهلية مأسوية، كما حصل في سورية وليبيا.

لا تزال تونس - من هذه الزاوية - تمثّل حالة استثنائية بمعنيين: الأول أنها لم تعرف حتى الآن المرحلة الثالثة، أو مرحلة المواجهة. كان من الطبيعي أن مرّت تونس بمرحلة الصدمة، وهو ما عبّر عنه الرئيس زين العابدين بن علي قبيل هروبه بعبارته الشهيرة: «فهمتكم». لكن منذ هروب الرئيس، وحتى الآن، لا تزال تونس في مرحلة الاستيعاب، أو مرحلة المفاوضات والانتخابات والتحالفات والحلول الوسط بين القوى السياسية المختلفة التي باتت المحرّك السياسي للمشهد بعد الثورة.

بقاء تونس في هذه المرحلة، وقدرتها على مقاومة الانزلاق إلى مرحلة المواجهة، أعطاها ميزتها الاستثنائية بالمعنى الثاني، وهو أن طول مرحلة الاستيعاب أنضَجَ، كما يبدو، خيار التعاون وأحياناً التحالف بين القوى الإسلامية والعلمانية، الأمر الذي جنّب تونس الحرب الأهلية، كما حصل لسورية، والثورة المضادة، أو الانقلاب على الثورة كما حصل في مصر. ولعلّ أكثر ما عبّر عن هذه الحالة الاستثنائية هو التقاء قوى إسلامية مع أخرى علمانية حول مدنيّة الدولة، واقتناع هذه القوى بضرورة التعاون فيما بينها كخيار وحيد لحماية الثورة، وحماية هدفها الاستراتيجي المتمثّل بإعادة بناء الدولة على أساس من مبدأ التعدّدية والمساواة، والآلية الديموقراطية لتداول السلطة. وهذا ما استقرّ عليه الوضع بعد الثورة، وما يبدو أنه محلّ تواضع بين جميع القوى. وقد تمّ في هذا الإطار تشكيل حكومة مؤقّتة لإدارة المرحلة الانتقالية، وكتابة دستور جديد. وقد نجح التونسيون في هذا التحدّي حتى الآن على الأقلّ. تأتي بعد ذلك كلّ من مصر



واليمن، باعتبارهما الدولتين اللتين جرّبتا المراحل الثلاث كاملة، لكن كلّ دولة بطريقتها الخاصة. في مصر تبدّت صدمة النظام السياسي بحالة الشلل التي سيطرت عليه في الأيام الأولى للثورة. كانت ردّة فعل قوى الأمن عنيفة مع المتظاهرين، وقد وصلت ذروتها في الثاني من فبراير(شباط) 2011 مع ما بات يُعرف بـ«موقعة الجمل» في ميدان التحرير في القاهرة. في الوقت نفسه كان الخطاب السياسي للرئيس حسني مبارك مهادناً وغير صدامي، لكن من الواضح أنه كان يقاوم الإقدام على أيّة مبادرة، ولو استيعابية، استجابةً لمطالب المتظاهرين. وقد انتهت هذه المرحلة بعد أقلّ من ثلاثة أسابيع من بداية الثورة بإعلان الرئيس التنحّي في الحادي عشر من فبراير(شباط)، وتكليف المجلس العسكري الأعلى مسؤولية إدارة شؤون الدولة. هنا بدأت المرحلة الاستيعابية وتميّزت بصراع خفي بين الجيش وجماعة الإخوان المسلمين. لم يكن الإخوان من القوى التي فجّرت الثورة. كانوا من بين القوى السياسية التقليدية التي التحقت بالثورة. لكنهم كانوا الحزب أو الجماعة الأكثر تنظيماً، والأطول تاريخاً والأقوى سياسياً. كانوا من هذه الناحية القوّة السياسية الوحيدة التي تنافس الجيش على الشارع. وقد انتهت مرحلة الاستيعاب بانتخاب الرئيس الإخواني محمد مرسي في يونيو (حزيران) 2012. بعد انتخابه مباشرة بدأت مرحلة المواجهة تتصاعد بين الجيش والإخوان. كانت المواجهة خفيّة وليست مباشرة. وقد حصلت أثناءها صدامات أمنية، وصراعات سياسية، وحروب قضائية وإعلامية متبادلة. وقد استمرّ الأمر على هذه الحال لمدّة سنة كاملة انتهت بانقلاب عسكري بغطاء مدني، وإزاحة الرئيس المنتخَب في 30 يونيو (حزيران) 2013، ثم اعتقاله، وإيداعه السجن. بعدها استعاد الجيش سيطرته على الدولة كما كان عليه الأمر قبل الثورة.

يمكن القول إن ثورات «الربيع العربي» مرّت خلال السنوات الأربع من عمرها حتى الآن بثلاث مراحل: مرحلة الصدمة، مرحلة الاستيعاب ثم مرحلة المواجهة

في اليمن امتدّت مرحلة الصدمة من بداية الثورة حتى 23 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011 عندما تمّ التوافق على «المبادرة الخليجية». أي أن هذه المرحلة تُعتبَر الأطول من بين الدول الأربع الأخرى. في أثناء ذلك دخل الوضع السياسي حالة من الجمود، أو الشدّ والجذب بين مظاهرات لا تتوقّف، واعتداءات قوّات الأمن ومناصري الرئيس علي عبدالله صالح على المتظاهرين. أثناء ذلك استمرّت التظاهرات في الضغط على النظام لتحقيق مطالب الثورة. كان المطلب الأول والأهمّ هو تنحّي الرئيس علي صالح. من جانبه كان الرئيس يقاوم هذا المطلب بالمراوغة، وإعلان مواقف متناقضة بحسب مقتضيات اللحظة. وعلى مدى أكثر من ثمانية أشهر، لم يتمكّن أيٌّ من الطرفين من فرض مطلبه على الطرف الآخر. ومع ما يبدو من سلبيّة سياسية في هذا الجمود، إلّا أنّه في الحقيقة يضمر إيجابية ضخمة. فمن المعروف أن اليمن هو من أكثر الدول العربية فقراً، ومن أكثرها تسليحاً، والقبيلة فيه هي الأقوى في علاقتها مع الدولة. ومع ذلك، وعلى الرغم من طول مرحلة الصدمة، واستمرار المظاهرات والصدامات مع قوى الأمن وأنصار الرئيس، وسقوط قتلى قُدِّر عددهم بألفيْ قتيل، وأكثر من عشرين ألف جريح، لم تنزلق اليمن إلى حرب أهلية.

المهمّ أنه في تاريخ 23 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011 دلفت الثورة ومعها اليمن إلى مرحلة الاستيعاب. وقد كانت المبادرة الخليجية هي الإطار الذي تحقّق فيه ذلك.

أمّا ليبيا وسورية، فقد انتقلت كلٌّ منهما بعد انفجار الثورة من مرحلة الصدمة إلى مرحلة المواجهة والصدام مباشرة، من دون المرور بمرحلة محاولة الاستيعاب. ولهذا علاقة بالطبيعة الأمنية الشرسة لهذين النظامين السياسيّين، بخاصّة النظام السوري. تمثّل سورية في هذا السياق حالة استثنائية في السرعة التي انتقل بها النظام إلى مرحلة المواجهة مع المتظاهرين منذ اليوم الأول. والأرجح أن مسارعة النظام للأخذ بهذا الخيار يعود إلى أنّه لا يمثّل في الواقع طبقة حاكمة واسعة اجتماعياً ينتمي إليها ويدافع عن مصالحها، بقدر ما أنه يخضع لسلطة عائلة صغيرة نسبياً تنتمي بدورها إلى أقلّية طائفية صغيرة هي طائفة العلويّين، ويحكم بلداً كبيراً الأغلبية الساحقة من سكّانه من أهل السنّة. ولعلّه من الطبيعي أن يسيطر على نظام سياسي ضعيف بمثل هذه القاعدة الاجتماعية المحدودة شعور متمكّن وحاضر دائماً بالتهديد السياسي والأمني من الأغلبية التي تحيط به. وعندما بدأت الثورة في درعا، وبعد



أربع ثورات أخرى أطاحت اثنتان منها بالرئيس التونسي والرئيس المصري، يبدو أن قيادة النظام سيطر عليها هذا الشعور بشكل حاد وضاغط بأن التهديد الوجودي الذي كانت تتوجّس منه قد بدأ بالتحقّق. من هنا لم تكن هذه القيادة في وارد الأخذ بخيار محاولة استيعاب الحدث. بل اعتبرت أنّ هذا الخيار سيفتح عليها باب تنازلات لن تنتهي، وسيقود حتماً بحكم التوازنات الديموغرافية في الداخل، وامتداداتها السياسية في الإقليم، إلى ما كانت تخشاه دائماً، وهو سقوط النظام، وانتهاء الحكم الذي تمثّله. من ناحية أخرى، وفي السياق ذاته، لا بدّ أن هذه القيادة اقتدت في ردّ فعلها بسابقة ما حصل لمدينة حماه في العام 1982. آنذاك تمرّد الإخوان المسلمون على النظام نفسه انطلاقاً من هذه المدينة المحافظة. من تلك الأجواء ينقل الصحافي البريطاني الراحل، باتريك سيل المقرّب من حافظ الأسد، عن شقيق الأخير رفعت الأسد قوله بأنه بات «من الواجب الدفاع عن دولة البعث بالدم إذا اقتضى الأمر. وإذا كان ستالين قد ضحّى بعشرة ملايين في سبيل المحافظة على الثورة البلشفيّة، فإنه يجب عل سورية أن تكون مستعدّة لفعل الشيء ذاته».[1] وهذا ما فعله رأس النظام، حافظ الأسد، بحيث لم يتردّد في المسارعة بتطويق مدينة حماه وعزلها بحزام أمني يمنع الدخول إليها أو الخروج منها لمدّة ثلاثة أسابيع، ثم البدء بحملة عسكرية شرسة على المدينة لوأد التمرّد في مكان انطلاقه. وقد حقّقت الحملة بالفعل هدفها مخلّفة تدميراً واسعاً للمدينة، وقتلى تتراوح تقديرات أعدادهم ما بين عشرة آلاف إلى ثلاثين ألف قتيل.[2] أراد النظام في العام 2011 تكرار تلك التجربة بوأد التمرّد في مدينة درعا قبل أن ينتشر في أنحاء سورية، مؤملاً بنتائج مماثلة. لكن من الواضح أن النجاح الذي كان من نصيب الأسد/ الأب، تحوّل إلى فشل مدمّر في حالة الأسد الابن.

سؤال الملكيات والجمهوريات

تفرض ثورات «الربيع العربي» وطبيعتها، واختلاف ردّ فعل النظام السياسي عليها من بلد لآخر سؤالاً مهمّاً: كيف تبدو هذه الثورات من زاوية الملكيّات العربية، وتحديداً المملكة العربيّة السعوديّة ودول الخليج العربي؟ هل هي ثورات على الجمهوريات العربية؟ أم أنها ثورة على الاستبداد العربي، بغضّ النظر عن الهوية السياسية للنظام الحاكم؟

تنبع هذه الإشكالية من ملاحظات لافتة حول سياق الثورات، وموقع الدول العربية في هذا السياق. فمثلاً «ثورات الربيع» هي ظاهرة فريدة في التاريخ العربي، من حيث إنها أول انتفاضة شعبية ضدّ النظام الحاكم. كانت السابقة الوحيدة التي لها مواصفات شبيهة جدّاً، مع اختلاف في الظروف التاريخية والشعارات الأهداف، هي الثورة على الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفّان قبل أكثر من ألف وأربعمائة سنة. بهذا المعنى تنطوي «ثورات الربيع» على تهديد لكلّ الأنظمة السياسية العربية، بما في ذلك الدول الخليجية. لكن هناك ملاحظة ثانية، وهي أن دول الجزيرة العربية والخليج العربي، ما عدا اليمن، تحكمها أنظمة ملكية في مقابل دول الربيع التي تحكمها جميعاً أنظمة جمهورية.

> **الانتفاضات الشعبية ظاهرة أفرزتها الطبيعة السياسية للنظم الجمهورية العربية، والتي نشأت بطرق قيصريّة على أيدي قيادات عسكرية، لا تدرك، أو لا تريد أن تدرك معنى مفهوم الجمهورية ومتطلّباتها**

لكن الملاحظة الأهمّ في هذا السياق هي أن النظام السياسي لكلّ دول الربيع الخمس تأسّس في أصله من فكرة انقلاب عسكري على نظام حكم ملكي، أو ما يشبه هذا النظام. ربما أن الاستثناء هنا هو النظام السوري الحالي الذي جاء للحكم في العام 1970 بانقلاب قاده حافظ الأسد على نظام كان هو أحد أركانه، والذي بدوره جاء من خلال انقلاب أيضاً وقد حدث ذلك في بيئة سياسية أنهكتها ظاهرة الانقلابات بعد حكم ملكي بقيادة فيصل بن الحسين الذي سقط على يد الجيش الفرنسي في العام 1920، مدشّناً بذلك استعمار سورية حتى العام 1946.

بعد الاستقلال مرّت سورية بفترة سياسية غير مستقرّة انتهت بأوّل انقلاب عسكري عرفه الوطن العربي في العام 1949. منذ ذلك التاريخ، لم تتوقّف ظاهرة الانقلابات في سورية حتى العام 1970. واللافت أنه على الرغم من هذا التاريخ السياسي المضطرب لسورية، فقد غامر حافظ الأسد بتوريث

---

1 أنظر:
Patrick Seale, Asad: **the Struggle for the Middle East** (California: Berkeley University of California Press, 1988) p. 327.

2 لتفاصيل ما حصل لحماه أنظر المصدر نفسه، ص ص 333 - 334

الحكم لابنه بشّار الذي عادت وتفاقمت على يديه حالة الاضطراب وعدم الاستقرار، بما أصبح يهدّد وحدة سورية، وذلك في أعقاب الثورة في مارس (آذار) 2011.

محنة الجمهوريات العربية

على أساس من هذه الملاحظات يمكن القول بأن ثورات «الربيع العربي»، على الأقلّ حتى الآن، هي حصراً ثورات على الجمهوريات العربية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً على ما مثّلته هذه الجمهوريات اجتماعياً وسياسياً.

الملكيّات العربية تحتاج إلى إصلاحات سياسية بدأتها المملكة العربيّة السعوديّة على مستويات إداريّة، كما عالجت قضايا ملحّة تتعلّق بدخل الفرد والبطالة، وأطلقت مشروعات تضخّ الكثير من السيولة النقديّة في السوق

للوهلة الأولى يبدو في هذا الأمر مفارقة لافتة، فقبل أكثر من نصف قرن كانت الملكيات العربية تمرّ بأسوأ لحظاتها السياسية. كانت تُعتبَر أنظمة رجعية، ورمزاً للتخلّف وعاجزة عن اللحاق بركب العصر. في مثل تلك الأجواء، كان الانقلاب على النظام الملكي، واستبداله بنظام جمهوري يُعتبر واجباً وطنياً، وخطوة متقدّمة لتحرير الشعب من ربقة العبودية والتخلّف. كان إسقاط نظام ملكي في هذا البلد العربي أو ذاك لحظة احتفالية، ومدعاة للفرح والفخر بالانتقال من نظام ينتمي إلى القرون الوسطى، إلى نظام جمهوري ينتمي إلى الجماهير والعصر الحديث. وانطلاقاً من هذه الرؤى كانت السياسات العربية تتحرّك، وتعتمل الصراعات العربية - العربية.

منذ بداية «الربيع العربي»، بل قبل ذلك، انقلبت الصورة تماماً. أصبحت الجمهوريات العربية رمزاً للفساد، والتراجع الاقتصادي، والقمع، ومصادرة الحقوق والحرّيات، وعدم الاستقرار. جمعت هذه الجمهوريات أسوأ ما في النظامين الملكي والجمهوري لتصبح نظاماً هجيناً ومشوّهاً يتميّز بوطأة أمنية ثقيلة. ومع أن النموذج المثالي الأسوأ لهذه الجمهوريات تمثّل في ثلاثة أنظمة دون غيرها، هي: البعث السوري، والبعث العراقي، وجماهيرية العقيد، إلّا أن الجمهوريات الأخرى لم تتميّز إلّا بكونها أقلّ دموية من هذه الثلاث.

والحقيقة أن هذا لا يبرّئ بعض الملكيات من صفة الاستبداد السياسي. لكن الحقيقة أيضاً أن الملكيات العربية هي أكثر انسجاماً مع نفسها، وأكثر استقراراً واستيعاباً لتطلّعات مجتمعاتها، بخاصة منها التطلّعات غير السياسية. وعلى الرغم من أن التنمية في هذه الملكيات تكاد تقتصر على البنية التحتية، وتحسين مستويات الدخل والمعيشة، بخاصّة في الدول النفطية منها، إلّا أن الملكيات أثبتت أنها أكثر قدرة على النموّ والاستقرار. لا يمكن القول هنا بأن الملكيات العربية تفوّقت على الجمهوريات بدخولها العصر السياسي الحديث. أغلبها في الواقع لم يفعل ذلك، والبعض منها، مثل المغرب، يقترب من العصر الحديث، لكن بخطوات محدودة ومحسوبة. من جانبها، حتى الجمهوريات العربية التي كان يفترض فيها أن تكون رمزاً للحداثة السياسية، لم تدخل العصر السياسي الحديث أيضاً إلّا من البوابة الأمنية.[3]

ربما تمثّلت بداية مأزق الجمهوريات العربية في أنها نشأت بطريقة قيصرية على يد المؤسّسة العسكرية. حيث تشير التجربة، وما انتهت إليه، إلى أن نظام الجمهورية نشأ في العالم العربي في بيئة لم تكن مهيّأة له، وعلى يد نخب عسكرية لا تدرك، أو لا تريد أن تدرك معنى مفهوم «الجمهورية» ومتطلّباته. من هنا لم تختلف الجمهوريات العربية عن الملكيات إلّا في الاسم والشكل. والأرجح أن النخب العسكرية التي قادت بلدانها في هذا المسار، كانت ولا تزال نخباً انتهازية تنفّذ انقلابات على النظام الملكي، وعلى بعضها الآخر لمآرب شخصية أو فئوية. وقد استخدمت في ذلك مفهوم الجمهورية بدلالته الحداثية، وجاذبيته الشعبية، لتمرير هذه المآرب والمصالح في لحظة مواتية هيمنت عليها فكرة حركات التحرّر الوطني. وليس مفاجئاً،

---

3 لإلقاء نظرة على مرحلة الانقلابات العربية أنظر:

Malcolm H. Kerr, **The Arab Cold War** (Oxford: Oxford University Press, 1971).

Patrick Seale, **The Struggle for Syria**(New Haven:Yale University Press, 1986).

Patrick Seale, **Asad: the Struggle for the Middle East**, op.cit.

طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر: 1945 - 1952** (القاهرة، دار الشروق، 1983).

كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار، 2011).



والحال كذلك، أن هذه النخب توقفت عند مفهوم الجمهورية كشعار، من دون أن تلتزم بمقتضياته السياسية والقانونية، وبالتالي من دون أن تقدّم بديلاً حقيقياً لا للملكية، ولا لبعضها، يرقى إلى مستوى التوقّعات المنتظَرة من مفهوم مركّب كهذا. نتيجة لذلك ظلّت الجمهوريات العربية تغرق باستمرار في الهوّة العميقة التي تفصل الشعار من ناحية، والواقع السياسي المزري لهذه الجمهوريات، من ناحية أخرى.

من هذه الزاوية، كشفت انتفاضات الشعوب بشكل مرير ومكلف المأزق الذي انتهت إليه الجمهوريات العربية، وكشفت عن محنتها التي عبّرت عن نفسها بعنف ووحشية، وخصوصاً في حالتَيْ سورية وليبيا. وبالنظر إلى المفارقة المدمّرة التي تمثّلت في تلك الجمهوريات تبدو «انتفاضات الربيع العربي» مثل استئناف متأخّر لتغيّر كان يفترض أنه بدأ قبل أكثر من نصف قرن. الأمر الذي يؤكّد بأن ذلك الزمن كان في الواقع زمن الانقلابات والمؤامرات، وليس زمن الثورات والتغيير السياسي. ومن ثم فإن «ثورات الربيع» تعبّر عن خيبة أمل كبيرة بالأنظمة الجمهورية وما انتهت إليه، وتميّزت به من قمعٍ وفساد لاحتكار السلطة بما يتفوّق على الملكيات، واستهانة بالحقوق الإنسانية والسياسية للمواطن، بما ينسف مفهوم الجمهورية من أساسه. ومن هذه الزاوية تلوح «ثورات الربيع»، وإن من بعيد حتى الآن، بأن الثقافة السياسية العربية تمرّ بتغيّر كبير في اتجاه تفكيك أزمة الحكم في العالم العربي، وهي الأزمة المتمثّلة بالإرث القديم لمفهوم «ولاية المتغلّب» الذي هيمن على الثقافة السياسية العربية لقرون، بما في ذلك إرث الجمهوريات ذاتها. بهذا المعنى تعبّر «ثورات الربيع» عن توق إلى تشكيل إرث جديد ينسف القديم، من حيث إنه يقوم على المشاركة السياسية، والحقّ السياسي للمواطن الفرد وليس لفئة أو طبقة أو جماعة بعينها، ودخول الشعب كطرف أساسي في العملية السياسية للدولة بعدما كان موضوعاً لهذه العملية. ومع أن ملامح هذا التغيّر حاضرة في خطاب الثورات، وتتبنّاها قوى سياسية وأحزاب وتيارات لها حضورها، إلّا أنه يواجه مقاومة عنيفة ممّا يمكن تسميته الآن بالنظام القديم في الجمهوريات والملكيات معاً.

لماذا لم تحصل الثورات في الملكيات العربية؟

لا ينبغي الخلوص إلى أنّ «ثورات الربيع» هي محنة خاصّة بالجمهوريات، بمعنى أن الملكيّات العربية في الجزيرة والخليج العربي والأردن والمغرب محصّنة ضدّ الثورة. ليس هناك من نظامٍ محصّن. لكنّه يعني أن ثورات «الربيع العربي» بتوقيتها، وظروفها ومواصفاتها لم تتوجّه إلى هذه الأنظمة تحديداً، وإنما توجّهت لأنظمة الجمهوريات. وفي هذا إدانة جماهيرية واضحة لهذه الأنظمة قبل غيرها. وما يشير إلى ذلك أن ثورات «الربيع العربي» في بداية الألفية الثالثة هي ثورات على الجمهوريات. وهذا على عكس ما فعلته الثورات السياسية في أوروبا مع بداية العصر الحديث، حيث كانت على الملكيات لمصلحة الجمهوريات. وهذا مؤشّر آخر على وجهة التاريخ السياسي العربي.

ربما أن توقيت الثورة على النظام الملكي لم يأتِ بعد. وهو توقيت لن يأتي إذا ما استوعبت الملكيات طبيعة المرحلة وما تقتضيه من استحقاقات سياسية ودستورية. ونحن نعرف الآن كيف أن الثورات السياسية والفكرية والاجتماعية التي عصفت بأوروبا، ابتداءً من القرن السابع عشر، لم تقضِ على كلّ الملكيات الأوروبية. على العكس، بقي منها ثمانية أنظمة ملكية في وجه العاصفة، أصبحت الآن رمزاً مُضيئاً من رموز التاريخ الأوروبي. لكن نجاح هذه الملكيات في البقاء في وجه عاصفة الثورة آنذاك، وأشهرها النظام الملكي البريطاني، إنما تحقّق نتيجة لمرونتها وقدرتها على التكيّف والتغيّر، والاستجابة لمتطلّبات المرحلة. ولذلك تحوّلت مع الزمن، وبشكل تدريجي، إلى ملكيات دستورية تنافس الجمهوريات الأوروبية في كلّ الميادين السياسية والاقتصادية والعلمية، بما في ذلك السمة الديموقراطية. [4]

النظام الملكي في المغرب يتمتّع بتواصل تاريخي يمتدّ لأكثر من 5 قرون، وعمر الملكية في السعودية يمتدّ إلى ما يقرب من 300 سنة، بينما نجد في المقابل أن الجمهوريات العربية لا يتجاوز عمر أقدمها 60 عاماً

في اللحظة الراهنة، وموجة الربيع لم تستقرّ على

4 أنظر حول تطوّر الملكية الدستورية في أوروبا، وبخاصّة في بريطانيا، الفصل الأول تحديداً من كتاب :
Vernon Bogdanor, **The Monarchy and the Constitution** (Oxford: Clarendon Press), 1995.



حال بعد، لا نملك إلّا أن نسأل: إذا كانت ثورات الربيع ظاهرة سياسية تخصّ طبيعة أنظمة الجمهوريات العربية دون الملكيات، فهل يعني هذا أن الملكيات تقع خارج المجال الحيوي لهذه الموجة؟ في كلّ ما تسنّى لي قراءته ممّا كُتب بالعربية حتى الآن عن «ثورات الربيع العربي»، هناك ميل مضمر بعدم التمييز بين حالتَيْ الجمهوريات والملكيات في إطار هذه الموجة التاريخية. كأن هذه الثورات إفراز لطبيعة النظام السياسي في كلّ البلدان العربية، بغضّ النظر عن هويّته الملكية أو الجمهورية. وليس واضحاً تماماً إن كان هذا الميل، هو مجرّد انحياز عفوي، أم خيار علمي له ما يبرّره من الناحيتين التاريخية والمنهجية.

هناك حقيقة لا بدّ من الاعتراف بها وتقديرها، وهي أن الاستبداد، كان ولا يزال صفة ملازمة لمعظم الأنظمة السياسية العربية. في مقابل ذلك، هناك حقيقة وقوف موجة الربيع عند حدود الجمهوريات. وهذا لا يبرّئ الملكيات سياسياً من ناحية، لكنّه علمياً لا يبرّر التعميم من ناحية أخرى. بل يفرض التساؤل عن السبب وراء التشابه والتمايز في الوقت نفسه، وعن السبب وراء أن هذه الموجة لم تطاول الملكيات، حتى الآن على الأقل؟

حالة البحرين تتميّز بانقسام طائفي واضح بما لا يتّفق مع الانتفاضات الشعبية، وهذا الانقسام قديم في المجتمع تتحمّل مسؤوليته الدولة، لكنه لا يلغي مسؤولية الأطراف الأخرى التي تدخل اللعبة السياسية من بوّابة التخندق الطائفي

اللافت أن ما كُتب عن الموضوع نفسه باللغة الإنجليزية، تناول مسألة الاختلاف بين الملكيّات والجمهوريات العربية في هذا الإطار، حيث ظهرت مقالات وأوراق تقارب الموضوع من هذه الزاوية.[5] أحدها ما كتبه كريستوفر ديفيدسون، المحاضر في جامعة دورم البريطانية، في مجلّة «**الشؤون الخارجية**» **(Foreign Affairs)** الأميركية.[6] عنوان المقالة «غروب العرب: الانهيار القادم للملكيّات الخليجيّة»، يختصر فكرتها وخاتمتها المركزية. يبدأ ديفيدسون بطرح هذه الإشكالية على أساس من مفارقة أن الملكيات الخليجية، كما يقول، هي من ناحية تحكمها أنظمة أوتوقراطية عفا عليها الزمن. ومن ناحية أخرى تميّزت بمرونة وقدرة على التكيّف أمام كلّ الصراعات الدموية في المناطق المجاورة، والنموّ السكّاني السريع في الداخل، والقوى الحداثية القادمة من الخارج. وضع الإشكالية على هذا النحو، وفي إطار تحوّلات «الربيع العربي»، يوحي للوهلة الأولى بأننا أمام مقالة تعالج الموضوع من داخل هذا الإطار. لكن تكشف السطور التالية بأن الأمر ليس كذلك، بل أنه ليس هناك من علاقة بين المفارقة التي رسمها الكاتب في بداية مقالته لحالة الملكيات الخليجية، وبين النهاية المأسوية التي يتوقّع، بما يشبه اليقين، أنها سوف تنتهي إليها هذه الملكيات.

ولعلّ نقطة الضعف الرئيسة في هذا السياق، أن الأسباب التي يرى الكاتب أنها ستقود إلى انهيار الأنظمة الملكية الخليجية ليست نابعة من ظروف ومعطيات محلّية تقود إلى ثورة شعبية من الداخل، وإنما مرتبطة بتناقضات وصراعات داخل الأسر الحاكمة، أو بضغوط وتدخّلات خارجية. وعدا عن أن هذه المجادلة لا علاقة لها بإشكالية «الثورة الشعبية والأنظمة الملكية»، إلّا أنها في الواقع مجادلة قديمة في الأدبيات الغربية عن المنطقة، ويبدو أنها هي التي عفا عليها الزمن. وهذا ليس نفياً لإمكانية إنهيار الملكية، بسبب تناقضات داخل العائلة الحاكمة، لكن مقاربة ديفيدسون لم تف هذه الإشكالية حقها من العناية العلمية، وإنما كانت نوعاً من التفكير بالتمنّي.

الجمهوريات وليس الملكيات

مهما يكن من أمر، لديّ في هذه الورقة اختيار أكثر منه ميل للتمييز بين الحالتين الجمهورية والملكية، وهو اختيار أحسب أن له ما يبرّره تاريخياً وسياسياً ومنهجياً كذلك. فمن الناحية التاريخية، ليس هناك

5 Ana Echague (ed.), **The Gulf States and the Arab Uprising** (FRIDE & Gulf Research Center, 2013).
Michael Herb, “Monarchism Matters”, **Foreign Policy**(November 26, 2012). Available at: **http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2012/11/26/monarchism_matters.**
Sean L. Yom & Gregory Gause III, “Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On”, **Journal of Democracy**, Vol. 23, No. 4 (October 2012).

6 Christopher Davidson, “The Arab Sunset: The Coming Collapse of the Gulf Monarchies**”, Foreign Affairs**(Oct. 10, 2013). Available at:
http://www.foreignaffairs.com/articles/140096/christopher-davidson/the-arab-sunset



تاريخ واحد لكلّ الأنظمة السياسية العربية، وبالتالي تختلف بدايات تشكّل الأنظمة الملكية وآلياته عمّا كانت عليه في حالة الأنظمة الجمهورية. وهذا أمر لا يمكن تجاهله في مسار بناء الدولة في الوطن العربي.

أما سياسياً، فلعلّه من الواضح أن العملية السياسية، وتبعاً لذلك آلية اتخاذ القرار، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، تختلف في الملكيات عنها في الجمهوريات. من هنا تبرز أهمية منهج المقارنة بين النظامين الجمهوري والملكي ومبرّره، على أساس من المشتركات والاختلافات فيما بينهما في لحظة «ثورات الربيع». انطلاقاً من ذلك، ومن دون الدخول في تفاصيل كلّ ذلك التي لا يتسع لها المجال هنا، أفترض أن الانتفاضات الشعبية ظاهرة أفرزتها الطبيعة السياسية للجمهوريات العربية، وأن الأنظمة الملكية بشكل عام تقع، حتى الآن، خارج المجال الحيوي لهذه الموجة.

تستند هذه الفرضية إلى مجموعة ملاحظات مباشرة عن الثورات. **أولى** هذه الملاحظات، أن الثورات التي رفعت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» بإصرار واضح، ولا رجعة فيه، لم تحصل إلّا في الجمهوريات الخمس التي ضربتها «الموجات الربيعية» حتى الآن.

ثانيتها، أنه عندما امتدّت تداعيات الثورات الشعبية لتطاول بعض الملكيات، وتحديداً الأردن وسلطنة عُمان والمغرب، لم تؤدِّ إلى الأخذ بشعار إسقاط النظام، وبالتالي لم تتحوّل إلى ثورة، بل انحصرت في كونها تظاهرات كان مداها الزمني قصيراً، وتراجعت أمام استجابة النظام السياسي لكثير من مطالب المتظاهرين، وليس جميعها.

ثالثتها، أن الأنظمة الملكية التي تأثّرت مباشرةً بتلك التداعيات، وعلى العكس من الجمهوريات، سارعت إلى الاستجابة لبعض مطالب المتظاهرين، وبرهنت بذلك على أنها أكثر مرونة، وأكثر استيعاباً للموجة، وبالتالي أكثر قدرة على تلبية المطالب. كان هذا واضحاً في حالة عُمان والمغرب والأردن.

الملاحظة **الرابعة** هي أنه بعد أربع سنوات على بدايات «الربيع العربي» ثمّة ملكيات لم تصل إليها تداعيات الثورات الشعبية، بخاصّة المملكة العربيّة السعوديّة وقطر والإمارات العربيّة المتّحدة. على الرغم من ذلك، سارعت الدولة في المملكة العربيّة السعوديّة، مثلاً، إلى بعض الإصلاحات الإدارية، وإلى معالجة الكثير من القضايا المتعلّقة بدخل الفرد، والبطالة، وإطلاق مشروعات تضخّ الكثير من السيولة النقدية في السوق، حيث صدرت أوامر ملكية تعالج هذه الموضوعات بتكلفة وصلت إلى 485 مليار ريال سعودي (129 بليون دولار أميركي).[7]

لا شكّ في أن هذه خطوة استباقية لامتصاص موقف شعبي سياسي بإصلاحات ليست سياسية. لكن المطالب المحرّكة للثورات الشعبية العربية هي في أساسها مطالب سياسية، تتعلّق بحقّ الحرية والانعتاق من الاستبداد، وبالعدل والحكم الرشيد الذي يمثّل الشعب ومصالحه.

عندما سقط النظام العراقي تبيّن أن المعارضة العراقية ليست معنيّة بمسألة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة على أسس جديدة تنبذ الطائفية وتأخذ بمفهوم المواطنة، وعليه مَن يضمن أن المعارضة البحرينية بمطالبها الديمقراطية المتداخلة مع تمسّكها بهويّتها المذهبية لن تُكرّر المأساة العراقية عينها؟

سيُقال إن الإشكالية تكمن هنا، وبالتالي ما هو الفرق في هذه الحالة بين الجمهوريات والملكيات؟ ميزة الملكيات المنتجة للنفط في الخليج، أنها تملك مستوى عالياً من الدخل يسمح لها بتغطية مشكلاتها ونواقصها السياسية، وتغطية السلبيات فيها. وهذا صحيح. لكن هنا يكمن أحد الفروق المهمّة، فحتّى على مستوى الإصلاحات غير السياسية، كانت استجابة الجمهوريات غالباً بطيئة قبل الثورات بعقود طويلة. ومع أن الثورات بقيت بطيئة ومتعالية في مصر وتونس، ومراوغة في اليمن، وعنيفة ودموية في حالتَيْ ليبيا وسورية، بل إن افتقاد هذه الجمهوريات للدخول العالية، بسبب ضعف مصادرها الطبيعية ليس مبرّراً للفشل. فاليابان وكوريا الجنوبية، وبإزاء شبه انعدام المصادر الطبيعية في كلّ منهما، تقدّمان مثالاً يؤكّد هذه النقطة. وإذا كانت الدخول النفطية العالية لبعض الملكيات في الخليج تسمح لها، من ضمن ما تسمح به، بالتغطية على حجم الفساد فيها، فإن ضعف الدخول في الجمهوريات غير النفطية، كان يفترض به أن يكون حافزاً سياسياً وأخلاقياً لكبح جماح

7 راجع جريدة **الرياض**، العدد 15608(19 مارس/ آذار 2011).
19/03/http://www.alriyadh.com/home/2011



الفساد، والحدّ من أضراره المدمِّرة على الطبقات الشعبية المحدودة الدخل والفقيرة. لكن على الرغم من أنه ليس هناك فوائض في هذه الجمهوريات يمكن استخدامها للتغطية على حجم الفساد، نجد أن هذا الفساد مستشرٍ فيها.

من ناحية أخرى، ثمّة جمهوريات عربية غنيّة بالنفط والغاز مثل العراق وليبيا والجزائر، ومستويات الدخول فيها تتفوّق على بعض الدول الملكية مثل الأردن والبحرين والمغرب وعُمان، فلماذا لم يستخدم النظام السياسي في كلّ واحدة من هذه الجمهوريات النفطية دخوله العالية لتغطية مشكلاته ونواقصه السياسية، وفي تحقيق تنمية اقتصادية، ولو من ضمن الحدود السياسية للنظام الحاكم فيها، كما هو الحال في الملكيات النفطية؟ الغريب أن حال هذه الجمهوريات هي على العكس من ذلك، بحيث لم يؤثّر العامل النفطي كثيراً في تمييزها عن الجمهوريات غير النفطية.. بل، وكما أشرت سابقاً، نجد أن العراق ثاني أغنى بلد عربي في مصادره النفطية بعد السعودية، كان بجانب ليبيا من بين أسوأ الجمهوريات العربية في طبيعته الاستبدادية، ولا يزال الأسوأ حتى بعد سقوط نظام صدّام حسين على يد الاحتلال الأميركي في العام 2003، وتغيّر الجماعة الحاكمة فيه.

وكما أنّ هناك مشتركات بين الملكيات والجمهوريات العربية في اللغة والتاريخ والنظام السياسي، كذلك هناك فروقات كبيرة في ما بينها، وخصوصاً في مجال النشأة والتاريخ والهوية الإيديولوجية والعلاقة مع المجتمع، ومن ثمّ الطبيعة السياسيّة للحكم وطريقة تعاطيه مع الناس

من ناحية ثالثة، هناك ملكيات غير نفطية مثل الأردن والمغرب، ولا تملك دخولاً مرتفعة تغطّي بها مشكلاتها السياسية، ومع ذلك، بقي أداؤها السياسي المحلّي أفضل بكثير من أداء الجمهوريات مجتمعةً.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن الاختلاف في طبيعة الاستجابة بين الملكيات من ناحية، وبين الجمهوريات من ناحية أخرى، له من الدلائل المهمّة ما يفرض الانتباه له وعدم التقليل من شأنه.

ماذا عن البحرين؟

لا بدّ في سياق هذا الحديث من قول كلمة عن حالة البحرين، حيث شهد هذا البلد الصغير في خضمّ موجة ثورات «الربيع العربي» انتفاضة شعبية منذ أواخر فبراير (شباط) 2011. قد يبدو بالنسبة إلى البعض بأن هذا يضع البحرين في عِداد دول الربيع. وإذا أخذنا بذلك، تكون البحرين حالة استثنائية من بين الأنظمة الملكية. والاستثناء، كما يقال، يؤكّد القاعدة ولا ينفيها. لكن من الناحية التاريخية، نجد أن الوضع السياسي في هذا البلد الخليجي، تتمثّله حال قديمة مستجدّة تعود لسبعينيّات القرن الماضي، وبالتالي لا علاقة مباشرة وواضحة لها بموجة الثورات الشعبية. ربما أن هذه الموجة وفّرت إطاراً تاريخياً مستجّداً لها، لكنها ليست السبب في تفجيرها.

الأمر الآخر، أن حالة البحرين تتميّز بانقسام طائفي واضح، بما لا يتّفق مع موجة الانتفاضات الشعبية في الجمهوريات. وتتمثّل إشكالية الانتفاضة هنا أن مشروعية مطالب المعارضة تتداخل مع انقسام طائفي قديم في المجتمع. ومع أن بقاء هذا الانقسام هو في الأساس مسؤولية الدولة، إلّا أنّه لا يعفي الأطراف الأخرى للأزمة التي دخلت اللعبة السياسية من بوابة التخندق الطائفي ذاته. من هذه الزاوية لا يبدو أن هناك علاقة مباشرة بين محرّكات «الربيع العربي»، وطبيعة الانتفاضة في البحرين وتوجّهاتها السياسية. على العكس، يبدو موقف المعارضة البحرينية شبيهاً بما كان عليه موقف المعارضة العراقية قبل سقوط النظام العراقي السابق. كلتاهما تهيمن عليه أحزاب شيعية، وتربط كلّ منهما علاقة قويّة بإيران. وعندما سقط النظام العراقي، تبيّن أن المعارضة هناك ليست معنيّة بمسألة الديموقراطية، وإعادة بناء الدولة العراقية على أسس جديدة تنبذ الطائفية، وتأخذ بمفهوم المواطنة، وما يتطلّبه من حقوق في الحرّية والعدل والمساواة، بغضّ النظر عن الاختلاف في الدين والمذهب والانتماء الإثني أو العرقي. وكانت النتيجة أن العراق تحوّل إلى مجال للنفوذ الإيراني وانزلق في ظلّ ذلك، حتى قبل «الربيع العربي»، إلى ساحة حرب أهلية عمرها الآن أكثر من إحدى عشرة سنة. وعليه مَن يضمن في حالة كهذه أن المعارضة البحرينية بمطالبها الديموقراطية المتداخلة مع تمسّكها بهويّتها المذهبية لن تكرّر المأساة نفسها التي حصلت في العراق؟

مؤشّرات اختلاف الملكيّات عن الجمهوريات

كما أشرنا سابقاً، ينبغي الانتباه إلى أنّ كون ثورات «الربيع العربي» هي موجة تخصّ الجمهوريات،



لا يعني بأيّ شكل من الأشكال أن الملكيات محصّنة ضدّ الثورات، أو أن ليس لديها، على الأقلّ، بعضُ أعراض الجمهوريات ومشكلاتها، وبالتالي أنها ليست في حاجة ماسّة لإصلاحات واسعة، وخصوصاً على المستوى السياسي. لكن الأمر هنا يظلّ يعني تناول هذه الإشكالية من منظور تاريخي مقارن. فكما أن هناك مشتركات بين الملكيات والجمهوريات العربية، في اللغة والتاريخ والنظام السياسي، هناك فروقات كبيرة فيما بينها، بخاصّة في مجال النشأة والتاريخ والهوية الإيديولوجية والعلاقة مع المجتمع، ومن ثمّ الطبيعة السياسية للحكم وطريقة تعاطيه مع الناس.

من أهمّ السمات التي تفترق فيها الملكيات عن الجمهوريات العربية ثلاث. الأولى أن نشأة الملكيّات (عدا الأردن) حصلت قبل مئات السنين، وبالتالي فهي تضرب جذورها عميقاً في تاريخ المجتمع. وأبرز الأمثلة على ذلك هنا، النظام الملكي في المغرب، فهو يتمتّع بتواصل تاريخي يمتدّ لأكثر من خمسة قرون خلت من الزمن. وفي السعودية يمتدّ عمر الملكيّة فيها لما يقارب الثلاثمائة سنة، مرّت خلالها بتغيّرات حتى استقرّت على شكلها الحالي. سمح هذا العامل بتراكم سياسي واجتماعي وثقافي حصلت منه الملكية على شرعيتها التاريخية.

في المقابل، نجد أن الجمهوريات لا يتجاوز عمر أقدمها ستّين سنة.

ثانياً، وفي إطار العمر الزمني، يمكن القول بأن نشأة الملكيات جاءت بشكل طبيعي، ومتّسق إلى حدّ كبير مع التركيبة السياسية والثقافية للمجتمع الذي نشأت فيه، فالملكيات، بما هي نظم تقليدية، انبثقت من داخل مجتمعات تقليدية، وبآليات وعوامل تنتمي إلى تركيبة هذه المجتمعات وخصوصيّاتها.

أما الجمهوريات، فإن نشأتها، وبشكل خاص تطوّرها، كان ولا يزال ملتبساً. بعض هذه الأنظمة وُلد في العصر الحديث في إطار حركة تحرّر وطني، مثل مصر والجزائر. وبعضها جاء نتيجة لثورة على نظام ملكي متخلّف، مثل اليمن. إلى هذا الحدّ كانت هذه بلا شكّ نشأة طبيعية للدولة، منحتها شرعية حديثة كان يمكن البناء عليها. لكن تبدأ الإشكالية مع عدم استناد النخب السياسية التي قادت عملية بناء النظام الجمهوري إلى فكر سياسي ناضج يملك القدرة على التوفيق بين طبيعة المجتمع التقليدي وطبيعة المرحلة الحديثة، وبالتالي يخلق جسراً للانتقال والتحوّل السياسي. لكن هذا يتطلّب أن يكون لدى هذه النخبة مشروعٌ اجتماعيّ وسياسيّ واضح، وهو ما كانت تفتقر إليه تماماً. وقد اتضح مع الوقت أن هذه النخب كانت معنيّة بالحكم وخيراته وامتيازاته، وليس بمسؤولياته قبل أيّ أمر آخر. الأسوأ، وربما على علاقة بذلك، أن هذه النخب الحاكمة تعاني من ميل لا تُخطئه العين بالتعالي والفوقية تجاه المجتمع التقليدي الذي تحكمه، وتعتقد أنه يعطيها حقّ قيادة هذا المجتمع بالطريقة التي تراها، وللهدف الذي تراه.

ثمّة جمهوريات عربية غنيّة بالنفط والغاز مثل العراق وليبيا والجزائر، مستويات الدخول فيها تتفوّق على بعض الدول الملكيّة كالأردن والبحرين والمغرب وعُمان، فلماذا لم يستخدم النظام السياسي في كلٍّ من هذه الجمهوريات النفطية دخوله العالية لحلّ مشكلاته السياسية؟

بعبارة أخرى، وهذه مفارقة، كانت وصاية الأنظمة الجمهورية على مجتمعاتها أكثر وضوحاً، وأشدّ وطأة مقارنةً بالأنظمة الملكيّة. ومع الوقت وصلت مشكلة الجمهوريات مع مجتمعاتها حدّ الذروة عندما تكشّفت عيوبها الواحد بعد الآخر: إنها لا تقلّ استبداداً عن القوى الاستعمارية التي حرّرت البلاد منها، وفشلت في برامج التنمية، وصادرت أبسط الحقوق السياسية للمواطن.

والأسوأ أن النخب الحاكمة لهذه الجمهوريات نكثت بالوعد الذي على أساسه جاءت للسلطة، ألا وهو تأسيس دولة وطنية جمهورية، ولم يطل بها الزمن حتى انتهكت الروح الجمهورية لهذه الدولة بالأخذ بنظام التوريث. لم تكن الجمهوريات، والحالة هذه في وضع تستطيع معه تحمّل مواجهة حقيقتها. ولذلك تبنّت سياسات داخلية تتسم بالقمع والقسوة في تكميم الأفواه. وقد انتهى بها الأمر أنها صارت محكومة بأنظمة، لا هي جمهورية، ولا هي ملكية، ينتشر فيها الفساد، ولا تعترف بالحريات، وعاجزة عن معالجة معضلات التعليم والفقر والبطالة، وبالتالي أعجز من أن تلتزم بشعاراتها الوطنية والقومية.

مع بعض الاستثناءات المحدودة في مثل الكويت والمغرب، لم تكن الملكيات حقيقةً واحة للديموقراطية والحريات. قامت هذه الملكيات في الأساس على



المبدأ القديم لـ«ولاية المتغلّب»، وهو المبدأ الذي شاركتها فيه الجمهوريات لاحقاً. لكنها نسبياً كانت أكثر إنجازاً، وأكثر تواضعاً من الجمهوريات مع مواطنيها، وأقلّ ميلاً نحو الادّعاء، وكذلك أقلّ استخداماً للشعارات السياسية. وعلى العكس من الجمهوريات، لا تنكر الملكيات طبيعتها، ولا الأساس الذي قامت عليه. وهنا نأتي للفرق الثالث، وهو، على الأرجح، نتيجة لهذه وغيرها من السمات، وأعني بذلك المسافة في علاقة النظام السياسي مع المجتمع بتاريخه وتقاليده: النظام الملكي بحكم التاريخ والنشأة، أقرب إلى المجتمع الذي يحكمه، مقارنةً بما هو عليه حال علاقة النظام الجمهوري بمجتمعه. لا شكّ في أن هناك فروقات واضحة فيما بين كلّ الحالات الملكية والجمهورية. لكن في الغالب تنحو هذه الفروقات لأن تكون فروقات في الدرجة، وليس في النوع. وهذا بالتأكيد هو الحال قبل انفجار الانتفاضات الشعبية. أما ما بعد هذه الموجة، وكيف ستؤثّر على إعادة تشكيل الدولة في المجتمعات التي عصفت بها؟ وكيف ستؤثّر على المشهد الإقليمي بشكل عام؟ فأمر لا بدّ من انتظار نتائجه وتداعياته.

إذا كان الإصلاح قبل «الربيع العربي» مطلباً نظرياً، فإنه بات بعد هذا «الربيع» واقعاً ينتظر التعامل معه ولا يمكن تفاديه.. وإذا كان هدف التغيير واحداً، فإن طريقة الوصول إليه ليست واحدة في كلّ الدول العربية

الموقف من الثورات

الغريب أنه على الرغم من أن ثورات «الربيع العربي» هي إشكالية تخصّ الجمهوريات، إلّا أن أغلب الملكيات الخليجية لم تنطلق في مواقفها من «ثورات الربيع» من هذه الفرضية. لعله من الطبيعي والمتوقع أن دول مجلس التعاون الخليجي تتفق من حيث المبدأ على رفض فكرة الثورة أصلاً، وتعتبر أن ما حدث لدول الربيع يهدّد أولاً معادلة الحكم في المنطقة، ويهدّد ثانياً التوازنات الإقليمية بتداعيات لا أحد يعرف مداها. وهي في هذا تتفق مع باقي الدول العربية في اعتبار أن هذه الثورات مواجهة بين الشعوب من ناحية، والأنظمة السياسية من ناحية أخرى. لكن مع ذلك، فإن مواقف دول المجلس ليست متطابقة دائماً بالنسبة إلى كلّ دول «الربيع العربي». ولعلّ الاختلاف بين السعودية وقطر، مثلاً، فيما يخصّ الموقف من مصر منذ ما قبل ثورة 25 يناير حتى الآن، يقدّم نموذجاً على عدم التطابق هذا. تكاد سلطنة عُمان تكون الاستثناء هنا من بين دول مجلس التعاون، وذلك من حيث إنها لا تتخذ موقفاً واضحاً حيال أوضاع مختلف بلدان الثورات العربية وتطوّراتها[8]. والأرجح أنها تفعل ذلك، انطلاقاً من أن هذه الثورات تمثّل شأناً داخلياً ولا علاقة لها به. من ناحية أخرى، ينبع موقف مسقط هذا من طبيعة السياسة الخارجية العُمانية التي تتمسّك بمبدأ التوازنات الإقليمية عموماً. أما موقفها من سورية فمرتبط بعلاقاتها القديمة مع إيران التي بقيت تقريباً مع الجمهورية الإسلامية، كما كانت عليه أيام الشاه.

نتيجة للموقف المبدئي لدول المجلس من فكرة الثورة، فإن مواقفها من الثورات العربية ليست واحدة، بل غالباً ليست منسجمة، فأغلب هذه الدول مثلاً، يؤيّد الثورة في سورية، لكن بدرجات وآليات مختلفة.

في المقابل نجد أن الأغلبية، ما عدا قطر، لا تؤيّد الثورة في مصر. في الموضوع الليبي قادت دول مجلس التعاون الجهود العربية لاستصدار قرار من الجامعة العربية في العام 2011 يعترف بثوّار ليبيا، ويدعو مجلس الأمن لفرض حظر جوّي على ليبيا لحماية المدنيين من قوّات العقيد معمر القذافي.

أما بالنسبة إلى تونس، فيبدو أن موقف أغلبية دول الخليج يميل إلى الحياد، لكن مرّة أخرى، ما عدا قطر، التي تؤيّد التيار الإسلامي هناك، تكاد اليمن تكون هي الدولة الوحيدة التي تتفق مع دول المجلس حيال الثورة فيها، إلّا أن هناك شكوكاً حول موقف قطر من هذه المسألة.

ماذا ينتظر المملكة العربيّة السعوديّة بعد الربيع؟

إذا كان «الربيع العربي» قد تحوّل بالفعل إلى خطّ فاصل في تاريخ المنطقة، فإن هذا يعني أنه جاء معه بمتغيّرات سياسية تقطع مع ما كان قبله، وتؤسّس لواقع سياسي جديد في المنطقة، لا تزال

8 أنظر حديثاً لافتاً عن الموقف العُماني من هذا الموضوع أدلى به وزير خارجية عُمان يوسف بن علوي لصحيفة **الحياة** اللندنية بتاريخ الخميس 4 أكتوبر 2012.

علاماته في طور التشكّل، ولا أحد يعرف تماماً علام سيستقرّ، ومتى سيكون استقراره؟.. لكن هذا تحديداً ما يضع الدول العربية جميعاً، تلك التي زارتها عاصفة الربيع أو تلك التي تجنّبت العاصفة، أمام مسؤولية الاعتراف بالتغيير، ومواجهة متطلّباته بهدف الإمساك بزمام حركة التغيير، حتى لا تجد الدولة نفسها أمام واقع لا تملك الكثير من أدوات السيطرة عليه.

ومن هنا مثلاً، توجب مقارنة النموذج المغربي الذي نجح في تفادي العاصفة حتى الآن، بالنموذج السوري الذي غرق في متاهة العاصفة. الإمساك بزمام حركة التغيير إذاً مسؤولية كلّ الدول العربية دونما استثناء، لكن اقتصار موجة «الربيع العربي» على الجمهوريات العربية أعطى دول مجلس التعاون الخليجي ثقلاً سياسياً إضافياً، ومع هذا الثقل ثمّة، بالضرورة، مسؤولية تاريخية أكبر.

أما المملكة العربية السعودية، فكانت الدولة العربية الوحيدة من بين الدول الأكبر في المشرق العربي التي حافظت على استقرارها في لجّة هذه الموجة المضطرمة الكبرى. فجاءت المملكة من بين الدول الأربع، إلى جانب العراق وسورية ومصر، التي مثّلت ركيزة ما يُعرف بالنظام الإقليمي العربي. ومع انهيار سورية والعراق، وانشغال مصر بتداعيات الثورة فيها، بات الوضع يملي على السعودية مسؤولية كبيرة ويشكل كذلك فرصة كبيرة أمامها. فالسعودية مجتمع متجانس إثنياً ودينياً، وتاريخ نشأة الدولة فيها يعود إلى منتصف القرن 12هـ/18م، وقامت هذه الدولة بديناميكيات ومفاهيم وأدوات محلّية عربية وإسلامية. وهذا يعني أنها دولة لم تنشأ وفقاً لظروف ومعطيات خارجية، ولا لمصالح أجنبية، وإنما استجابة لمعطيات ومصالح محلّية. إلى جانب ذلك، فهي دولة تتمتّع باستقرار سياسي عمره أكثر من ثمانين سنة منذ تأسيسها الثالث في العام 1932، كما تتمتع حالياً بوضع اقتصادي ومالي مريح، وعلاقاتها الإقليمية والدولية مؤاتية.

استطاعت المملكة تجاوز كلّ العواصف السياسية التي هبّت على المنطقة منذ بداية القرن الماضي وحتى الآن. لكن عاصفة «الربيع العربي» تختلف في طبيعتها وحجمها عن كلّ العواصف السابقة، وهو ما يتطلّب مقاربة مختلفة لتجاوز تداعياتها. فالعواصف السابقة كانت تتعلّق جميعها بالصراعات الإقليمية وامتداداتها الدولية. أما عاصفة الربيع فمنشؤها محلّي، وهدفها محلّي، وتتعلّق حصراً بمسألة الحكم، ليس في دول «الربيع العربي» فقط، وإنما في كلّ دولة عربية. لذا فإن من أهمّ المتغيّرات التي دشّنها هذا الربيع يتعلّق بمفهوم الدولة العربية وبطبيعتها وعلاقتها مع شعبها وبحقوق هذا الشعب عليها، قبل علاقاتها الخارجية. أي أن هذه العاصفة تتعلّق في أصلها وفصلها بوضع حدّ للطبيعة السياسية التي كانت عليها هذه الدولة منذ نشأتها الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى. تأسّست هذه الدولة آنذاك على مبدأ سياسي واحد يختصر أموراً كثيرة، وهو أن علاقة الدولة بالشعب هي علاقة ذات اتجاه واحد، من القيادة للشعب. كان هذا مؤاتياً في الظروف الاجتماعية والسياسية قبل نصف قرن أو أكثر. ثم جاءت عاصفة «الربيع العربي» لتعلن تغيّر الظرف، ولتهزّ مفهوم العلاقة هذه، وتقول إن صلاحيته السياسية قد انقضت.

استطاعت المملكة العربية السعودية تجاوز العواصف السياسية التي هبّت على المنطقة منذ بداية القرن الماضي وحتى اليوم، لكنّ عواصف «الربيع العربي» تختلف في طبيعتها وحجمها عن العواصف السابقة، وهو ما يتطلّب مقاربة مختلفة لتجاوز الأمور

لم يعد هناك مفاصلة إن كان ينبغي لهذه العلاقة أن تتغيّر. المفاصلة الآن هي كيف ينبغي لهذا التغيّر أن يتمّ. فإذا كان الإصلاح قبل «الربيع العربي» مطلباً نظرياً، فإنه بات بعده واقعاً ينتظر التعامل معه ولا يمكن تفاديه. وليس من المصلحة التقليل من شأن هذا التغيّر وتداعياته. وإذا كان هدف التغيّر واحداً، فإن طريقة الوصول إليه ليست واحدة لكلّ الدول العربية.

ماذا يجب على السعودية أن تفعله في مثل هذا الظرف؟ نجاح المملكة في التعامل مع العواصف السابقة بامتياز يمثّل، كما ذكرت، إنجازاً كبيراً، لكنّه يرتّب عليها مسؤوليات كبيرة، وقبل ذلك يجب أن يكون مصدراً للثقة في قدرتها على الانتقال بمفهوم الدولة ممّا تأسس عليه في بداية القرن العشرين إلى ما يجب أن يكون عليه اليوم.

لا يسمح المجال هنا بتناول كلّ ملفّات الإصلاح، ولا التفصيل فيها، وهي ملفّات معروفة للقيادة السعودية، وينبغي أن تكون محلّ عنايتها قبل غيرها. الاهتمام بمعالجة المسائل المالية والمعيشية للمواطن خطوة



مهمّة وملحّة، لكن الاقتصار عليها يترك الانطباع بأن الشعب السعودي غير معني بحقوقه السياسية، وهي ليست من النوع الانقلابي في كلّ الأحوال. هكذا وبعد الخطوة التي تعطي الأولوية لمعالجة القضايا المباشرة والأكثر إلحاحاً، مثل البطالة والسكن ومستوى المعيشة، ينبغي أن تعقبها خطوات إصلاحية أخرى تتناول القضايا السياسية، مثل الانتخاب، والتمثيل، والفصل بين السلطات...إلخ.

اقتصار موجات «الربيع العربي» على الجمهوريات العربية أعطى دول مجلس التعاون ثقلاً سياسياً مُضافاً، ومسؤولية أكبر.. حيث إن انهيار العراق وسورية وانشغال مصر بتداعيات الثورة فيها، يملي على المملكة العربيّة السعوديّة، مثلاً، مسؤولية عربية تاريخية كبيرة

تأتي ضرورة الإصلاحات السياسية والدستورية من حقيقة أن الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية، وبخاصّة المالية، على الناس، عادةً ما يكون مؤقّتاً، بسبب ارتباطه بظروف اقتصادية واجتماعية متغيّرة بطبيعتها. فزيادة المرتّبات مثلاً، أو تأمين مشروعات سكنية، أو بدل البطالة، سوف يتلاشى أثرها على الناس خلال سنة على الأكثر، وذلك نظراً لارتباط هذه الإصلاحات بعوامل مثل التضخّم، وتغيّر نمط المعيشة واحتياجاتها، والزيادة المطّردة في عدد السكّان، إلى غير ذلك. هذا في حين أن الإصلاحات السياسية، وبخاصّة منها الإصلاحات الدستورية، يبقى أثرها الإيجابي على الدولة وعلى الناس لعقود طويلة، لأنها إصلاحات معنيّة قبل أيّ شأن آخر بتعزيز متانة مؤسّسات الدولة، وبدعم حالة الاستقرار السياسي في المرحلة الحالية التي تمرّ بها المنطقة وترسيخها.

ولعلّه من الواضح أن الإصلاحات الاقتصادية المترافقة مع إصلاحات سياسية ودستورية هي الخيار الأفضل، لأنها تعزّز متانة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتوفّر لها أساساً مؤسّساتياً راسخاً، انطلاقاً من حقيقة أن الدولة والشعب هما الطرفان الرئيسان لمعادلة العملية السياسية في المجتمع.

ومن الخطوات السياسية المطلوبة، معالجة ظاهرة النموّ البيروقراطي الكبير الذي عرفته الدولة في العقود الأخيرة، مع بقاء مركزية القرار في الدولة، وأثر ذلك على أداء الحكومة في إدارة الشؤون اليومية للدولة.

والخطوة الأخرى تتمثّل في تفعيل نظام تدوير النخبة، وقبل ذلك تطوير نظام هيئة البيعة وتفعيلها، لتأمين عملية انتقال الحكم وتحصينها على أساس متين يحظى بالإجماع. وليس هناك أدعى من تحقيق ذلك تحت قيادة الجيل الأول ورعايته، بما يحظى به من سلطة وقبول لدى الجميع.

أما الخطوة الثالثة فتتعلّق بالبدء، وعلى مراحل، بتوسيع سلطات مجلس الشورى، وتحوّله إلى سلطة تشريعية منتخبة، وبشكل تدريجي أيضاً. وكلّ ذلك يتطلّب تعديلات دستورية تتكامل مع ما سبق، وتنتقل بالمملكة إلى متطلّبات المرحلة الجديدة.

من جهة أخرى، لا بدّ من إعطاء الأولوية لمسألة تنويع مصادر الدخل. وذلك لوضع حدّ لحقيقة باتت معروفة للجميع، وهي أنه بعد أكثر من ستّين سنة من عمر النفط، لا تزال هذه المادة تشكّل أكثر من 80 % من دخل المملكة القومي. وأصبحت البلاد نتيجة لذلك رهينة لمعادلة غريبة: إيرادات الدولة تتضاعف، بينما إنتاجيّتها تتراجع، ومعدلات البطالة فيها ترتفع، والتعليم يقصّر كثيراً عمّا هو مأمول منه، وأرقام العمالة الأجنبية تتصاعد.

باختصار، يمثّل تزامن الإصلاح الاقتصادي والسياسي خيار المملكة للتأقلم مع متطلّبات المرحلة، واستكمال تطوّرها، وترسيخ الأسس التي تقوم عليها، ودعم الاستقرار السياسي الذي تتمتّع به منذ ثمانية عقود، وهي تستحقّ ذلك كلّه.. وأكثر.

ولا يقلّ أهمية في هذا السياق، أن استقرار المملكة العربية السعودية، مع تطوّرها السياسي والاقتصادي، يشكّل ضمانة إقليمية في وجه العاصفة لاستعادة استقرار الوطن العربي على أساس من معادلة إقليمية جديدة، وفقاً للمتغيّرات التي ستفرضها تداعيات ثورات «الربيع»، وهي تداعيات لم تصل إلى منتهاها بعد.

حتى يكون الخليجي قادراً على تجاوز المتغيّرات المحيطة به

د. أنور بن محمد الروّاس

لا يستطيع أحدٌ أن يُنكِر على الحضارة العربية عراقتَها ومكانتها حتى أشدّ خصومها تعنّتاً؛ فقد قامت هذه الحضارة على قيَم سامية طالما تطلّعت إليها الإنسانية، قوامها الحقّ والعدل والمساواة والتآخي مع الأهل ومع الغير، وهي الحضارة التي اشترطت في حكّامها، بجانب ضبْطِ النفس والحزم والعزم، ذكاءً حاداً وذاكرة لا تزلُّ، وبلاغةً لا تسفّ، وذهناً ينشد الدرس بلا كلل، ونزعةً أصيلة لفعل الخير. ويؤكّد تراثُها نزوعَها نحو الواقعية والعقلانية، وتكمن عراقة الحضارة العربية ـ كما فسّر البعض ـ في مقاومتها محاولات الاستيعاب والاستلاب، التي توالت عليها، سواء بالاحتلال المباشر، أم غير المباشر، من خلال السيطرة على الاقتصاد واختراق المؤسّسات، أو من خلال ما استجدّ من أسلحة الثقافات الوافدة التي استُخدِمت بضراوة ضدّ شعوب الأمة العربية، في مشرقها ومغربها.

لا يُضاهي عظمةَ الحضارة العربية إلّا قدرةُ أصحابها على إهدارها وتجميدها وتفريغ شحنتها الوجدانية اللازمة؛ فبدلاً من اندفاعنا نحو المستقبل، نحمل الماضي في جوفنا، ويريد لنا البعض أن نتقهقر إلى هذا الماضي لنطابق حاضرَنا عليه، بحثاً عن مهربٍ أو ذريعة إزاء ما ينطوي عليه هذا الحاضر من تحديات وتهديدات. وبدلاً من أن نؤمن بعالمية الحضارة الإنسانية، كي تُثري حضارتَنا وتُثرى بها، وبدلاً من أن نُقِرَّ بمنطق التاريخ، ووحدة المعرفة، يسعى البعض ليضعنا في مواجهةٍ مع العالم، لتتَّسع بذلك خطوطُ المواجهة، وكأنهم نسوا أن لدينا ما يكفينا من صدامات عسكرية واجتماعية وفكرية. ولا يختلف عن هؤلاء غلاةُ معارضيهم، الذين يفسّرون عالميةَ الحضارة الإنسانية بذوباننا الكامل في نمطها السائد شبه المفروض.

ولكون الحضارة العربية تؤمن بمنطق العقل والواقع، فهذا يعني قبولَها بالمتغيّرات، التي تَحدُث بين حين وآخر، وأن تنظر إلى هذه المتغيّرات على أنها سنَّة من سنن الكون، لا أن تتقوقع في ماضيها وتعيش في زمن قد أفَلَ، وطُوِيَت صفحاتُه منذ زمن بعيد. فعلى الحضارة العربية أن تستمدَّ قوتَها من ماضيها، ليتسنّى لها الدخول في عصر الحضارات المتعدّدة المليئة بالثقافات المتنوّعة؛ فالعصر الذي تعيشه الحضارة العربية هو عصر الثورة التكنولوجية، الذي أتاح لها التواصلَ مع الحضارات الأخرى - بحسب الدكتور نبيل علي - من خلال وسائل الاتصال المتاحة، التي أسهمت إلى حدّ كبير، في تضييق الهوّة بين الشرق والغرب.

إن الاتصال لا يضمن استمرار الحياة في وجودها فحسب، ولكنّه يعني كذلك دفعَ النشاط الاجتماعي والتعبير عن الحضارة؛ ذلك أن الاتصال ينتقل بالأفراد والشعوب من التعبير الغريزي إلى الإلهام، من خلال عمليات ونُظُم متنوّعة للاستعلام والاستقصاء، وإصدار الأوامر والتوجيه؛ فالاتصال يخلق توافقاً عامّاً بين الأفكار، كما أنه يؤكّد الشعور بأن الناس يعيشون معاً، من خلال تبادل الرسائل وترجمة الفكر إلى عمل، ومن ثم فإنه يعبّر عن كلّ العواطف والحاجات ابتداء من أبسط المهام التي تكفل بقاء الإنسان، حتى أسمى مظاهر الإبداع، أو أشدّ مظاهر التدمير. إن الاتصال يحقّق تكامل المعرفة والتنظيم والقوّة ويمتدّ كخيط يصل بين ذاكرة الإنسان الأولى، وأنبل تطلّعاته عبر جهاد



مستمرّ من أجل حياة أفضل[1].
ولاشكّ أن التغيير أصبح مطلباً أساسياً في عالم اليوم، عالم التطوّرات السريعة، عالم لا تتوقّف حركته ومستجدّاته وحيويته. والتغيير سنّة من سنن الكون، ولا يمكن لأحد إلّا ويرى في ذلك استمراراً للحياة. فالماضي يظل ذكرى، وتاريخاً يُروى، ولا يمكن أن نعيش على أطلاله، وكل ما علينا هو استحضار الوقائع والأحداث من فصوله، ولكنّه يظل تاريخاً ليس إلّا. تلك هي المعادلة التي يجب أن نتعايش معها، ونستخلص منها أهمية التغيير في بناء المستقبل. فالتغيير مسألة طبيعية، لا يُقصد منها الانسلاخ عن واقع المجتمعات، أو الانقلاب غير الشرعي على الأعراف، ولكن التعايش مع معطيات المرحلة، والتعامل معها على أُسس من التجديد المطلوب.

على الرغم من مسيرة المليوني شخص الرافضة للحرب على العراق في العام 2003، مضت الإدارة الأميركية بقيادة جورج بوش الابن آنذاك، في مخطّطها، غير عابئة بالرأي العام، ما يعكس بالتالي كيفية إدارة الحكم في المجتمعات الديمقراطية باسم الديمقراطية نفسها

ينطلق التغيير من الإنسان، ويتوجّه من حيث المبدأ إلى الإنسان، وكل ما يتفاعل معه؛ فالإنسان هو المحورالأساس لعملية التغيير، وهو في الوقت نفسه غايتها النهائية. فالحياة التي نعيش، أصبحت مختلفة باختلاف مدخلاتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. ورؤيتنا للتغيير نابعة من تلك المدخلات والتغيرات التي تطرأ بين الحين والآخر. ومصطلح التغيير - وإن كان فضفاضاً - يعني في النهاية التجديد وإعادة التشكّل نحو ما هو أفضل للفرد والمجتمع على حدّ سواء. ويعرف الجميع، أن التغيير أصبح أمراً حتمياً، في كل المؤسسات التي تسعى إلى التطوّر، لأن الزمان متحرّك، لا ريب، والكفاءات البشرية في تنامٍ مستمر، والحاجات والضرورات لا تقف عند حدٍّ، بل هي في تزايد واتساع، وإلى هذا يستند القائلون بأن التغيير سنّةٌ من سنن الحياة، وعليه يجب أن تتحرك الحياة وتستمر، وعلى الجميع السعي نحو تأصيل مفهوم التغيير، والعمل على تجديد الأفكار والرؤى المطابقة للعصر الذي نعيش، ابتداءً من الدول والمؤسسات والأفراد وانتهاءً بالبيت والمدرسة، فليس الجيل الحالي كالجيل السابق، ولا أبناء اليوم نسخة طبق الأصل عن الآباء، كما أن ثقافة الغد ليست بالضرورة تكراراً لثقافة اليوم. فلكلّ جيل أفكاره وطموحاته وهمومه التي قد تتفق معها الأجيال الأخرى وقد تعارضها.

إنّنا لسنا مع التغيير من أجل التغيير، ولسنا مع التغيير العشوائي الذي يحدث بلا إعداد وتهيئة ودراسة كافية. نحن مع التغيير الذي يخضع لعمليات التخطيط والتوجيه، ويهدف إلى البناء والاستفادة من الفرص الجديدة، التي يُتيحها في تبديل بعض المواقع، أو الأفراد، أو تطوير أساليب العمل، لأن هذا أضمن للبقاء وأحفظ من السقوط. ومهما كان السعي للتغيير ضرورياً، فإن مقاومته أيضاً حميدة، حتى لا يكون الاندفاع متسرّعاً وبلا ضوابط تحميه. لذا فإن اختلاف الآراء هو الطريق لتبنّي رؤية عقلانية تسهم في تغيير العمل المؤسّسي والتجديد فيه على أساس القيم الإيجابية؛ فهذه القيم تتجدّد بتجدّد وعي أفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم.

ويشمل التغيير أيضاً، الثقافة الحوارية، التي نراها جوهرية في حياتنا، ومن دونها يظلّ التغيير مكبلاً ومنغلقاً. ويتفاعل الأفراد مع التغيير، ويزداد قبولهم له، كلّما أُتيحت لهم فرصة أكبر لمناقشته والتحاور بشأنه. ومن خلال الحوار والمشاركة، يجد الإنسان نفسه مشاركاً في عملية التغيير التي تسعى إلى البناء، وتحافظ في الوقت ذاته على القيم الإنسانية العظيمة، التي وهبها الله الإنسان. المشكلة ليست في التغيير بحدّ ذاته، بل في تشكيل رؤية جماعية تحقّق الشراكة الفعلية في هذه العملية، التي تتطلّب الإقناع بالنتائج، إلى جانب توفير الطمأنينة والأمان للناس على مستقبلهم وما تحمله الأيام لهم بعد ذلك.

فلا بدّ أن نغيّر ما في أنفسنا وأفكارنا ومناهجنا إلى الأفضل، ما دام التغيير سنّة من سنن الحياة، ولا بدّ أن ننطلق بذلك من حاجاتنا وقناعاتنا الذاتية، وإلّا فإن التغيير سيقودنا إلى الخلف بدلاً من التقدّم نحو الأمام.

أما المواطنة التي يتصل بها كلّ تغيير اجتماعي، فهي مفهوم تاريخي شامل ومعقّد وذو أبعاد عدّة ومتنوّعة منها ما هو مادي قانوني، ومنها

1 شون ماكبرايد، **أصوات متعدّدة وعالم واحد-الاتصال والمجتمع اليوم وغداً**، تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، اليونسكو، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)، ص 27.



ما هو ثقافي سلوكي، ومنها أيضاً ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغه تدريجياً؛ لذلك فإن نوعية المواطنة تتأثر بالنضج السياسي والرقِيّ الحضاري للدولة. والمواطنة، في الاصطلاح، هي صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطن. ومن هذه الحقوق على سبيل المثال لا الحصر: حقّ التعليم، حقّ الرعاية الصحّية، حقّ العمل. أما الواجبات، فمنها على سبيل المثال لا الحصر كذلك: واجب الولاء للوطن والدفاع عنه، وواجب أداء العمل وإتقانه. والمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على أربع قيم محورية هي[2]:

أولاً - قيمة المساواة، وهي تظهر في عددٍ من الحقوق، مثل حقّ التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في ذلك اللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشكلاته، والحصول على المعلومات التي تساعد على ذلك.

ثانياً - قيمة الحرية، وتتجلّى في عددٍ من الحقوق، مثل حقّ الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحقّ التنقل بحرية داخل الوطن، وحقّ الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحقّ التأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجّهاً ضدّ الحكومة، وحقّ المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

ثالثاً - قيمة المشاركة، وتتضمّن عدداً من الحقوق، مثل الحقّ في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة، أو على بعض المسؤولين، من أجل تغيير سياستهم أو برامجهم أو بعض قراراتهم، وممارسة كلّ أشكال الاحتجاج السلمي المنظّم، مثل التظاهر والإضراب، كما ينظّمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بأشكالها كافة، وتأسيس الأحزاب السياسية أو الجمعيات، أو الاشتراك فيها، أو في أيّ تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشيح في الانتخابات العامة بأشكالها كافة.

رابعاً - المسؤولية الاجتماعية، التي تتضمّن عدداً من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية الآخرين وخصوصياتهم.

وتسلك المواطنة مسلكين مهمّين لا ينفصلان في الحياة أحدهما عن الآخر، وهما الحقوق والواجبات؛ فهُما أداة لبناء مواطن قادر على التعايش السلمي والتسامح والتفاهم مع الآخرين، على أساس من العدل والمساواة وتكافؤ الفرص. وهي أداةٌ تهدف من خلال ذلك كلّه إلى الإسهام في عملية البناء والنماء للوطن.

والمتابع للمتغيّرات والتطوّرات التي تشهدها الساحة العربية بعامة، والخليجية بخاصة، يدرك مدى حركة المجتمعات وتطوّرها وتفاعلها مع مفهوم المواطنة. فالتطوّرات التكنولوجية المتلاحقة أرست دعائم جديدة على الخارطة السياسية، وكشفت الانسلاخ المجتمعي عن الثوابت التقليدية كالانتماء والهوية، وعن الثوابت المجتمعية كالأعراف وما يصاحبها من ثقافة ثابتة ومكتسبة. وعلى الرغم من المدخلات التكنولوجية الحديثة كافة، ومتغيّراتها وأهدافها المعرفية، إلّا أن الواجب الوطني يحتّم علينا التمسّك بالثوابت المجتمعية في إطارها المفيد، والعمل سوياً، أنظمةً وحكوماتٍ وشعوباً، للحفاظ على مكوّن المواطنة، الذي يرسّخ الهوية والانتماء، ويغذّي جذوة التوافق الوطني، ويصونها من الانزلاق نحو أبجديات أيديولوجية قد تكون فأل شؤم على الجميع. فما يسمّى بـ«الربيع العربي» أصبح واقعاً لا مناص منه، ولا يمكن تجاهل إفرازاته، وأيّ هروب إلى الوراء هو بمثابة حكم بالإعدام على الدول والشعوب. فالدول العربية بعامة، والخليجية بخاصة، تستطيع من خلال أنظمتها احتواءَ الأزمة بحكمة الساعي إلى تحقيق التصالح مع نفسها ومع شعوبها، وتستطيع بالتالي القبول بفكرة المواطنة أولاً وأخيراً، والتعامل معها بوصفها أداةً رئيسية في عملية التغيير التي تهدف إلى تفعيل العدالة الاجتماعية، ورفض الظلم، والعمل بمقياس

> **الهروب من رسم نظرية للوضع العربي يتأتّى من خوف الكتّاب والمفكّرين العرب من الأوضاع السياسية غير الواضحة، وإمّا من خلال التركيبة السياسية الداخلية لكلّ بلد عربي على حدة، وإمّا كنتيجة لواقع العلاقات بين الدول العربية**

2 موقع إلكتروني: **http://ebn-khaldoun.com/article_details.php?article=693**، تاريخ الزيارة 2014/06/10.



تكافؤ الفرص، ونبذ الطائفية التي تقزّم المسيرة الوطنية الساعية إلى بناء منظومة حوارية تكفل للجميع الأمن والاستقرار المعيشي، وتجاوز شُقة الخلاف بين الحاكم والمحكوم، وتداول السلطة في المجتمعات ذات الحكم الجمهوري؛ وذلك من خلال عملية الانضباط المؤسّسي وتعزيز مفهوم دولة المؤسّسات والقانون في الأنظمة ذات الحكم الوراثي.

التطوّر الديمقراطي والسياسي

لم يسبق للدول العربية بعامة، والتجمّع الخليجي الذي يضمّ دول مجلس التعاون الخليجي بخاصة، أن شهدت تحوّلاً كبيراً في المنهج الديمقراطي، كما تشهده اليوم. ولم يكن هذا المطلب جديداً على المشهد السياسي العربي، وإن اختلفت الرؤية في تطبيقه بين بلد وآخر، إلّا بعدما حُمِل على ركاب الضغط الأجنبي، مع بداية الألفية الثالثة، وقدَّم نفسه في قالبٍ من الإملاءات المتكرّرة، وواكبه كثيرٌ من التهديد في أغلب الأحيان. ولذا، نجد أن الخطى تتسارع نحو التجديد والتغيير، وإدخال تشريعات جديدة تتوافق مع خصوصيات المجتمعات، ولا تتعارض مع ثقافتها.

دول الخليج بما حباها الله من ثروات طبيعية تشكّل صمّام أمان لنظامها السياسي، وضمان لاستمرارها، ولدعمها القوي للواقع العربي، غير أن ظروف مرحلتنا هذه تختلف عمّا عداها، وباتت تستلزم قراءة واقعية لكلّ ما آلت إليه دول و«ثورات الربيع العربي»

توضح الأدبيات التي تتحدّث عن الديمقراطية وآليات تطبيقها، أنها نابعة من واقع المجتمعات الغربية، وإن كنّا نرى أن ممارسة الديمقراطية التي تتحدث عنها أدبيات التراث الغربي، هي في الواقع ممارسة صورية تمارسها نخبة - وإن كانت منتخبّة - تطبّق منهجها السياسي بالرؤية التي تفرضها الأحداث المتغيّرة، كما حدث في الولايات المتحدة الأميركية، عندما توجّهت مسيرة المليوني شخص تجاه البيت الأبيض رافضة الحرب على العراق، العام 2003. ومع ذلك مضت الإدارة الأميركية بقيادة الرئيس السابق للولايات المتحدة الأميركية (جورج دبليو بوش الابن) في مخطّطها واحتلّت العراق. هذه صورة واحدة من المشهد السياسي الديمقراطي الغربي، الذي يصوّر لنا كيفية إدارة الحكم في المجتمعات الديمقراطية.

والنقطة الأهمّ في هذه القضية، أن الكتابات السياسية العربية، ما تزال تعيش هاجس شرح النظريات السياسية الغربية، ومحاولة تطبيقها بشكل أو بآخر على الواقع السياسي العربي؛ وهي من ثَمّ تبتعد عن وضع إطار محدّد أو نظرية سياسية عربية، تقيّم الأداء السياسي في الدول العربية بعامة، والدول الخليجية بخاصة، من خلال مراقبة التطوّر السياسي نفسه، ومن خلال تراكم التطبيقات والخبرات والاختبارات المتنوّعة في هذه الدول. إن الابتعاد عن دراسة الواقع السياسي العربي، كما تصوّره لنا الأدبيات العربية، جسَّد حتمية القبول بالوافد الديمقراطي الغربي، باعتباره الملاذ الوحيد، والصورة المُثلى للخروج من نمطية الأداء السياسي العربي التقليدي. وهذا يدفعنا إلى وضع تبرير منهجي، بأن الهروب من وضع أطُرٍ نظرية للوضع العربي، جاء إما لخوف الكتّاب والمفكّرين العرب من الأوضاع السياسية غير الواضحة، وإما من خلال التركيبة السياسية الداخلية لكل بلد على حدة، وإما من خلال العلاقات بين الدول العربية أيضاً؛ ومن ثم كان الجنوح إلى تمجيد الديمقراطية الغربية هو الضمان الحقيقي لهؤلاء الكتّاب والمفكرين في التغنّي بها، وإعطائها مساحة كبيرة من الشرح والتفسير، بدلاً من الدخول في متاهات غير محمودة العواقب.

وقد ظهرت على الساحة السياسية العربية رؤى متجدّدة - ونحن مع هذا التوجّه الجديد - متمثلة في أن الديمقراطية يجب أن تنبع أساساً من التراب الوطني الداخلي، وتستند إلى إرادة سياسية وطنية حقيقية، لا أن تكون مقلّدة للديمقراطيات الغربية، نظراً لاختلاف المفاهيم والمصالح بين الواقعين الثقافي العربي، والثقافي الغربي. ويُحسَب لهذا التوجّه أنه تجاوز مفاهيم كثيرة في التطبيق العملي للمنهج الديمقراطي، بحكم المشاركة الفعلية للأفراد والجماعات في العملية السياسية، وإدلائهم بأصواتهم في الانتخابات لاختيار ممثليهم في البرلمان أو إيصال الرؤساء إلى سُدَّة الحكم فيها. كما يحسب للتجربة الغربية أنها أسهمت، وإلى حدّ كبير، في إضاءة مفاهيم عملية، استفادت منها الدول العربية في إطار من الرؤية النظرية ليس إلّا، لتلائم خصوصية مجتمعاتها.

ومن هذا المنطلق، يجب ألّا يخشى أحدٌ منّا، فقدان



شخصيته أو هويته جرّاء الاقتباس، والتعلّم من الغير؛ فالكائن الحيّ، في بحثه الدائم عن الغذاء - بما في ذلك الغذاء الثقافي، الذي يمتاز به الإنسان عن سائر الكائنات الحيّة - ينتقي ما يفيده من المواد الغذائية في بيئته (وهي هنا العالم أجمع) وينبذ ما لا يفيده، فيهضمه ويعيد تركيبه بعد ذلك من ضمنِ وعائه الثقافي، لاستخدامه في ما بعد في عملية نموّ الذات، أي صنع مواد أو منتجات تسهل النموّ أو الامتداد والتوسّع (وهو، بالنسبة إلى الإنسان، توسّعٌ ثقافي) الأفقي أو العمودي أو كليهما[3]. ومَن منّا لا يسعى لأن يُجدّد رؤاه، ويعمل جاهداً على تحصين كيانه، بالمتاح من العلوم والمعارف عن الثقافات الأخرى؟! فهذا أمر بديهي، اقتضته متطلّبات العصر من خلال ظهور الكيانات الإعلامية التي اخترقت حاجز الأمّية، وعملت على تجسير الفجوة المعرفية لدينا، وهي من ثم إعلان لا لبس فيه، عن الدخول إلى عالمية واحدة، قوامها الشراكة وأركانها الوعاء الثقافي؛ ولهذا فإن علينا مهاماً كبيرة يجب القيام بها، على حدّ قول حسن حنفي: «ومهمّتنا اليوم هي إيجاد البدائل لكلّ ما هو مطروح، ولكلّ ما هو أحادي الطرف، والدخول في معارك التصوّرات وصراع القوالب الذهنية. وإذا كنّا نحاور الأعداء، فالأوْلَى أن نتحاور في ما بيننا، وأن يكون لكلّ منّا الحقّ في التعبير عن نفسه وفي أن يستمع إلى رأي الآخر. إن الآخر ليس مجرّد وهم أو خداع، فإن كنتُ موجوداً فالآخر موجود، كلانا طرفان متساويان، وعلينا أن ننفذ إلى جذور الأزمة في قوالبنا الذهنية فقط، وأن نعيد بناءها بحيث تتساوى الأطراف»[4].

وقد كتب معظم الباحثين والمفكّرين العرب في الشأن السياسي، عن مفهوم الديمقراطية، والمنهج المتبَع في هذا الشأن، سواء من واقع تجاربهم، أم من واقع تجارب الآخرين. وانطلاقاً من هذا المبدأ، فإنّنا ننظر إلى الديمقراطية برؤى قد لا تختلف في المضمون، ولكن في كيفية تطبيقها على دول ما زالت تُفضّل منطق التنمية، بوصفها الضمانة المثلى للانتقال من مرحلة تقليدية إلى مرحلة عصرية. لقد أدرك الإنسان حقيقة هذه التنمية، التي هي شكل من أشكال التطوّر المنهجي المبني على أسس مدروسة تعود بالفائدة على المجتمع كلّه، لا على فئة دون سواها.

وبنتيجة الانغماس في هاجس التنمية، جاءت المفاهيم مختلفة ومتباينة فيما يتعلّق بالنهج الديمقراطي لكلّ دولة على حدة. وأخذت كلّ دولة تقيس الممارسة الديمقراطية، من منطلق النظر إلى التنمية، على أنها شكل من أشكال الممارسة السياسية ليس إلا؛ ولهذا اختفت الغايات الحقيقية لآلية العمل السياسي، وانصهرت الجوانب السياسية في الرؤية التنموية المعبّرة عن المخطّطين والمشرّعين للأطر التنموية المقتصرة على الجوانب الاقتصادية فقط. وإذا كان التركيز كما عبّر عنه السيّد يسين "قد تمّ في العقود السابقة على الجوانب الاقتصادية من التنمية، فإن الإجماع اليوم بين العلماء والباحثين، على أن ذلك كان يمثّل قصوراً شديداً في الرؤية، ما أدّى إلى سلبيات متعدّدة في مجال الممارسة، كشف عنها عدم فعالية السياسات الاقتصادية، وتعثّر عملية الارتقاء بأحوال البشر.. ولن يُقدَّر لجهود التنمية أن تؤتي ثمارها، من دون ديمقراطية حقيقية بكلّ مكوّناتها، ومن دون مشاركة سياسية فعّالة في مجال تشخيص الأوضاع الراهنة، ومن دون إسهام فعلي مجتمعي في عملية صنع القرار التنموي"[5].

الممارسة الديمقراطية في نهاية المطاف يعبّر عنها واقع تطوّر المجتمع وطريقة تفاعله مع معطيات العصر وتكوينه، فضلاً عن تقبّل القيادات السياسية للواقع الجديد الذي أفرز ويفرز رؤى متجدّدة لبناء قاعدة متينة من الشراكة بين الحاكم والمحكوم

لقد أضحى مفهوم الديمقراطية طاغياً على كثير من السياسات المتَّبَعة في الوطن العربي بعامّة، والدول الخليجية بخاصّة، فالكلّ يرى أنه يطبّق الديمقراطية بمفهومه الخاص، وينطلق من قناعاته الذاتية نحو وضع أطر تشريعية تتوافق ووعي المجتمعات في العمل السياسي. فالممارسة الديمقراطية في نهاية المطاف يعبّر عنها واقع تطوّر المجتمع، وطريقة تفاعله مع معطيات العصر وتكوينه، فضلاً عن تقبُّل القيادات السياسية للواقع الجديد الذي أفرز رؤى متجدّدة لبناء قاعدة متينة من الشراكة، وإيجاد فرص

3 حسني عايش، **الديمقراطية هي الحل** (بيروت: المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 2001)، ص 172.

4 حسن حنفي، " الجذور التاريخية لأزمة الحرية الديمقراطية في وجداننا المعاصر"، مجلة **الديمقراطية**، العدد 383، (22/ 6/ 2014).

5 السيد يسين، " مشكلات وآفاق التنمية العربية"، جريدة **عُمان**، العدد 9011 (2006/2/3).



توافقية قد تُسهم، في المستقبل القريب، في نشوء دعامات مجتمعية تحافظ على نهج عمل ديمقراطي، يكون نابعاً من البيئة الثقافية للمجتمعات العربية. إن الإرادة السياسية الواعية الساعية دوماً إلى التجديد والتطوير، سيكون لها مكانٌ في النسق الاجتماعي المحلّي، فيتحتّم عليها، بالتالي، بناء أسس منهجية لعملية التطوّر الديمقراطي تكون بمثابة انطلاق نحو بلوغ أهداف الدولة العصرية. وإذا أخلَّت الدولة بأيّ بند من بنود عقد الاتفاق مع مجتمعها، فسيترتّب عن ذلك فقدانها لصِدْقية عملها السياسي، فتحكم بالتالي على نفسها بأنها أخفقت سياسياً، وتُثبت المقولة المشهورة بأن الإرادة السياسية هي سلطة مطلقة تَحكم بالأهواء وتجسّد نظام حكم الفرد الواحد القائم على الديكتاتورية، التي ترفضها الشعوب الحرّة.

> **على الرغم من اختلافاتنا يجب أن نتعلّم كيف نعيش معاً، وكيف نبني عالماً دائم الانفتاح، يوفّر لنا أكبر قسط ممكن من التنوّع الذي يؤدّي غيابه إلى تغليب الموت على الحياة**

علينا أن نتعلّم كيف نعيش معاً، على الرغم من اختلافاتنا، وكيف نبني عالماً يكون دائم الانفتاح، ويوفّر أكبر قسطٍ ممكنٍ من التنوّع؛ فلا ينبغي التفريط بالوحدة التي يستحيل التواصل من دونها، ولا التفريط بالتنوّع الذي يؤدّي غيابه إلى تغليب الموت على الحياة. ويجب تحديد الديمقراطية، لا بوصفها تغلُّب الجامع والشامل على الخصوصيات، بل بوصفها مجمل الضمانات المؤسّساتية، التي تُتيح الجمعَ بين وحدة العقل وبين تنوّع الذاكرات، والجمع بين التبادل والحرية، فالديمقراطية هي سياسة الاعتراف بالآخر[6].

العرب والديمقراطية

إذا كانت الدول العربية بعامة، والخليجية بخاصة، قد شقّت طريقها نحو الممارسة الديمقراطية، برضاها أو أُجبرت على ممارستها، فهذا يعني أن العودة إلى الوراء غير مقبولة على الإطلاق؛ فالمعرفة الإعلامية أصبحت متاحة وتخطّت قيود الرقابة التي كانت تمارسها بعض المؤسّسات الرسمية. ولذا، فإن الوعي السياسي للشعوب العربية أصبح واقعاً قائماً وملموساً، من خلال الفضاءات المعرفية، إضافة إلى إشهار مؤسّسات المجتمع المدني التي تُعنى بالنواحي المجتمعية كافة، وتهتم بالإنسان، وتحترم كينونته.

والحديث عن الديمقراطية ووجودها، في المجتمعات العربية كما هي الحال في المجتمعات كافة، يرتبط بالحديث عن تأسيس الشرعية. وتعني الشرعية الديمقراطية، انبثاق السلطة عن إرادة الجماعة الوطنية عامة، فتلك هي القاعدة الشكلية لتأمين الجوهر الأهمّ، والشرعية هنا هي الضمان كي لا تكون السلطة غريبةً عن المجتمع، أو خارجة عنه في أهدافها وغاياتها وسبل ممارستها والقيم التي تدافع عنها[7]. وقد دخلت مفاهيم كثيرة على شكل الممارسة الديمقراطية ومضمونها في الوطن العربي، من خلال تأثرها إلى حدّ كبير بالأيديولوجية الليبرالية الكلاسيكية، وهو تأثر طبيعي لامتداد هذه المجتمعات، واكتساب تجارب معرفية من المجتمعات التي سبقتها.

وعلى الرغم من مرور عقود طويلة على شكل الممارسة الديمقراطية الغربية، ومضمونها، وكذلك من خلال طريقة تسويقها من قِبَل بعض المفكّرين العرب المتأثرين بالحضارة الغربية، فإننا نختلف في آلية تطبيقها على الساحة العربية؛ وذلك لنواحٍ عدّة، أهمها الوعاء الثقافي الذي يجسّد التراث بمفاهيمه العَقَديّة. ولهذا فنحن أمام تبنّي نظرية سياسية جديدة تحاول سبر أغوار الثقافة العربية وطريقة تركيبتها، ومن ثم محاولة إعادة تأهيلها بما يتوافق مع معطيات العصر الذي نعيشه. هذه المعطيات أوجدتها رؤى متجدّدة تحاول أن تناقش الواقع السياسي العربي المنطلق أساساً من البناء الاجتماعي، بغْيَةَ القراءة الآلية لعمل النظم السياسية، في أسلوب حضاري، ينمّ عن وعي وإدراك لحقيقة أن المجتمع بمكوّناته هو الركيزة الأساسية، للولوج إلى رؤية بديلة، تعبّر عن الواقع الوطني، مستفيدة من الأدبيات الغربية في الممارسة الديمقراطية التي تطابق ثقافة هذه المجتمعات.

الكيان الجديد بعد «الربيع العربي»

لقد جُبِلت الشعوب العربية، لعقود طويلة، على القبول بمفهوم الحاكم الفرد؛ وهو خيار فرضته

---

6 آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت،: دار الساقي،1995) ، ص ص 7-8.

7 برهان غليون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي : مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة**، سلسلة كتب المستقبل العربي (17)، حقوق الإنسان العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص11.

الدول الكبرى وفق مصالحها في الحقبة الماضية، ووفق رؤيتها الذاتية لبقاء أنظمة تمارس القوّة على شعوبها. وكان الكثير منّا على اختلاف مذاهبه الفكرية يجزم بأن هذا الأمر طبيعي وواقعي، ويجب التأقلم معه سلباً كان أم إيجاباً. هذه الرؤى الفكرية بدّدتها الشعوب العربية، العام 2011، وشهدت المنطقة العربية وشعوبها منعطفاً جديداً في حياتها، تجلّى في الخروج الجمعي عن المألوف التقليدي، واقتحام حاجز الخوف من المجهول. لقد سقطت أنظمة عربية بمتاريسها الأمنية القوية، وأصبحت هامشاً سلبياً في التاريخ الإنساني، وظهر إلى السطح جيل من الشباب العربي ينادي بصوت واحد بالحرية والعدالة الاجتماعية.

حرّك مصطلح ما يسمّى «الربيع العربي» ساكناً في نفوس الشعوب العربية بعامة، والخليجية بخاصة، فما حدث ولا زال يحدث من تطوّرات في المشهد السياسي العربي، أحيا في النفوس العربية التوّاقة إلى التغيير، الرفض القاطع للظلم الاجتماعي، والعمل على محاربته شكلاً ومضموناً، فلا مناصّ من القبول بفكرة التجديد السياسي في الإطار الوطني، ولا يمكن تصوير ما حدث في بلدان «الربيع العربي» بأنه مشروع مآله الفشل، فإذا كان ما يعتقده البعض ممّن أسهموا في تغييب الشعوب فشلاً، فهو حالم وعليه أن يُعيد حساباته، فالشعوب لا تثور إلّا على الظلم وعدم المساواة، وبالتالي فإن عصراً جديداً عانق العلياء، يرفض الظلم ويحاربه، ويسعى إلى ترسيخ مفهوم العدالة الاجتماعية، وهو أمر يجب التمسّك به للمصلحة العامة والخاصة على حدّ سواء. و«الربيع العربي» هو تحرّك مجتمعي نشط قاده مجموعة من الشباب ضدّ قوى سياسية حاكمة استأثرت بالحكم لعقود طويلة مارست من خلاله القوّة والسلطة الديكتاتورية على شعوبها وجعلها تخضع لأنواع التعذيب القسري كافة والخوف من المجهول.

و«الربيع العربي» نتاجٌ للتخبّط السياسي في إدارة شؤون الحكم، وغلبة الفساد المؤسّسي في أروقة المؤسّسات الحاكمة. وربما يكون السبب أيضاً، غياب الرؤية السياسية العربية التي ربما لم تقدِّر المتغيّرات والتطوّرات التكنولوجية حقَّ قدرِها، وبالتالي كان السقوط مدوّياً وسريعاً لأنظمة أمنية محصَّنة كان يصعب اختراقها. فالمسلك السياسي للأنظمة الحاكمة، كان منغلقاً على نفسه، بعيداً عن التوجّه المجتمعي، في العقود الماضية من القرن الماضي، وحتى نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، وهو ما سارع إلى سقوطها وخسارة موقعها، فمنهم مَن قضى نحبه ومنهم مَن ينتظر. وإذا ما أرادت بعض الدول الاستفادة من الدرس وتجاوز واقعها، فما عليها سوى ابتكار رؤى جديدة في الجانبين السياسي والتشريعي، وتطبيقها فعلياً على أرض الواقع.

تكمن المفارقة في التوجّه العربي، في تعاطيه مع ملفّات ساخنة، في عدم استعداده لإيجاد رؤى بديلة للتعامل مع آفاق التحوّلات السياسية التي يشهدها العالم. لا نريد أن نقول إن الأنظمة الحاكمة عاجزة عن القيام بدور مفصلي في العملية السياسية؛ الأمر الذي يتطلّب جهداً مضاعفاً لتجاوز السلبيات في حال وجودها، أو انتهاج مبدأ التحديث السياسي الذي يحتاج، هو الآخر، إلى فراسة وإلى شجاعة لقبول تعدّدية الآراء، بل يستدعي هذا الأمر إعادة ترتيب البيت من الداخل، من خلال تفعيل الحركة التمثيلية النيابية.

آن الأوان كي تتفهّم الجهات المسؤولة المطالب الأساسية التي لها علاقة بالعصر وأن تسرع في عملية التحديث السياسي كي تجنّب نفسها وشعوبها الانزلاق السياسي، فالعرب موصوفون بالحكمة وهي مفتاح النجاح الآني والمستقبلي

وتعدّ التشريعات النيابية بديلاً ملموساً لتجاوز أيّ أزمة سياسية داخلية أو خارجية، وطوق حماية لاستمرار النهج التشريعي المبني على توافق القوى السياسية والشعبية. من دون التشريع النيابي يظلّ الهاجس قائماً، ومن دون المحاسبة السياسية يظلّ التحديث معدوماً، ومن دون الإرادة السياسية تظلّ الأنظمة الحاكمة عرضةً للتحوّلات والتقلّبات السياسية التي تعصف بالمنطقة من كلّ صوب وحدب. وإذا أرادت الدول العربية الخروج من دائرة الحرج السياسي، فعليها المباشرة بمبادرة تستند إلى التحديث السياسي انطلاقاً من دائرة الفعل لا ردّ الفعل؛ الأمر الذي يغلق منافذ الفوضى، ويعمّم رؤية عقلانية، تقود الحكومات والمجتمع إلى التلاحم والتماسك في عملية البناء والتطوير، وتسدّ منافذ الاختراق السياسي غير المحمود.

لقد آن الأوان لكي تتفهم الأنظمةُ الحاكمة المطالبَ السياسية التي لها علاقة بالعصر، وأن تُسرع في



عملية التحديث السياسي، لكي تجنّب نفسَها وشعوبها الانزلاق السياسي. فالعرب موصوفون بالحكمة، مفتاح النجاح الآني والمستقبلي، ومن خلال الحكمة يزداد الوعي السياسي الرامي إلى الاستقرار السياسي.

الخليج سياسياً واقتصادياً واجتماعياً

لا يمكن الجزم بأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخليجية مستقرّة إلى حدّ كبير، فهناك متغيّرات كثيرة تطرأ بين الحين والآخر، وبالتالي فهي تتفاعل مع هذه الأوضاع وتؤثر فيها وتتأثر بها. فالأوضاع السياسية الخليجية تظهر للعيان بأنها مستقرّة إلى حدّ ما، إلّا أن هناك ظروفاً عالمية تجبرها على تغيير نمط تعاطيها مع مجتمعاتها الداخلية، من حيث توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتفعيل منظومة المجالس النيابية المنتخَبة، بوصفها سلطةً تشريعية نابعة من إرادة الشعوب، وفصل القضاء عن السلطة الحاكمة، لكونه ميزان العدل ومظلّة الأمن الاجتماعي.

الإرادة السياسية الواعية الساعية دوماً إلى التجديد والتطوير سيكون لها مكان في النسق الاجتماعي المحلّي، فيتحتّم عليها بالتالي بناء أسس منهجية لعملية التطوّر الديمقراطي تكون بمثابة انطلاق نحو بلوغ أهداف الدولة العصرية عندنا

ويواجه الشأن السياسي الخليجي تحدّيات كبيرة، ولاسيّما أن السلطة التنفيذية، في بعض الدول الخليجية، تجمع بين يديها، في واقع الأمر، السلطتين التشريعية والقضائية؛ وبالتالي فإن العُرف السياسي يتبنّى مفهوم الدولة الريعية التي تُشرف على استقرار الوطن من التقلّبات المضطربة التي تحيط بالدول الخليجية. أعتقد أن هذا المفهوم قد أفل في عصر السموات المفتوحة، ولا يمكن القبول بفكرة السلطة الأحادية مهما كان الحرص قائماً من قبل الأنظمة السياسية الخليجية، فهناك جيل يتحدّث بلغة مختلفة، ولديه القدرة على تخطّي مفاهيم تقليدية، بل وغربلة الخطط والاستراتيجيات التي لا تتوافق مع طرحه، ويسارع إلى تبنّي أفكار وأيديولوجيات قد تتعارض وتتصادم مع ما تطرحه الأنظمة السياسية. إن الحكمة تقتضي إيجاد صيغ عملية لفهم المتغيّرات، والعمل على قراءة الجيل التقني، الذي يجد لنفسه مساحةً ومتنفَّساً في العالم الافتراضي، بوعي أم بغير وعي، فهو جيل تمّت صياغتُه تقنياً، ويدرك بأن العالم يغذّيه بأفكار تتوافق مع همومه وتطلُّعاته، ولا سبيل إلى التراجع عن مكتسباته المعرفية. لذا فإن الخروج من دائرة الجدل السياسي، هو التفاهم عبر لغة حوارية تكتسب البعد الوطني الساعي إلى التغيير المنهجي، والمستمَدّ من وحي البيئة الخليجية.

وإذا كان الوضع السياسي الخليجي عاجزاً إلى حدّ كبير عن فهم المتغيّرات، فإن الشأن الاقتصادي لا يزال متماسكاً إلى حدّ ما؛ فالاقتصاد الخليجي يعتمد على مورد وحيد هو النفط والغاز، وهو المغذّي لخزائن الدول الخليجية، وبالتالي فإن غياب الموازنات المالية المعلنة والخطط الخمسية التي ترسم السياسات التنموية، قد تكون سبباً مباشراً في عدم الاستقرار السياسي. لذا، على الدول الخليجية القيام بمبادرات سريعة في تبنّي سياسة الشفافية، من خلال الإعلان عن الدخل القومي، وطريقة توزيعه، في مرافق الدولة كافة. فبعض الدول الخليجية تعلن عن حجم التصدير، ولكن تغفل أو تتجاهل الإعلان عن حجم الدخل وطريقة توزيعه، وبالتالي تُتهم بأنها مقصِّرة في توزيع الثروة النفطية، التي هي من حقّ الشعوب، وليست من حقّ فئة بعينها. كما أن سياسة المحاسبة والرقابة على المال العام، أصبحا من الضروريات الملحّة من خلال إصدار تشريعات تجرِّم العبثَ بالمال العام، ومحاسبة مرتكبي التجاوزات.

والوضع الاجتماعي الخليجي هو الجزء المكمِّل للمثلث الهرمي، وهو حجر الزاوية في العملية برمّتها؛ فغياب الأمن الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وعدم احترام كينونة الإنسان، تُعتبر بمثابة التهديدات الجوهرية للوضعين السياسي والاقتصادي. ومن هذا المنطلق، فإن الحكمة تقضي بأن تعمل الدول الخليجية سريعاً على احتضان مواطنيها، وحلّ مشكلاتهم، وخلق بيئة صحّية يمارس من خلالها المواطنون حقوقهم وواجباتهم الدستورية.

إن المتتبّع للشأن الخليجي يلحظ، وبجلاء، مدى التطوّر الذي شهدته الدول الخليجية في كثير من المجالات التعليمية والصحّية والخدمية، وغيرها من المرافق المهمّة. ويبقى الإنسان هو المحور الرئيسي في العملية برمَّتها، فمن دون التأهيل والتدريب، لن تتحقّق الطموحات المرجوَّة. ومن دون حوار شفّاف بين النظام والمواطن، لن تتغيّر الأفكار المسبقة لكلا الطرفين. وعليه، فإن الإنسان الذي يُفترَض أن



يكون عنصراً إيجابياً لعملية البناء والنماء، أصبح ناكراً لها، بل ومعيقاً لتقدّمها.

إننا مع الداعين إلى جعل منطقة الخليج آمنة من النتوءات الفكرية الضيّقة، التي تسعى إلى مصالحها الشخصية على حساب وطن بأكمله، ولكنّنا لسنا مع تحجيم قدرة الإنسان الخليجي على ممارسة حقّه الدستوري. فالإنسان الخليجي قادر على تجاوز المتغيّرات المحيطة، شريطةَ إشراكه في العملية السياسية، واعتباره عنصراً إيجابياً في حفظ أمن منطقة الخليج واستقرارها.

دول الخليج و«الربيع العربي»

لم تكن دول الخليج العربية بمنأى عن الأحداث والتطوّرات التي تشهدها الساحة العربية، بل كانت هذه الدول تُسهِم بفاعلية وتؤثّر في المنظومة السياسية العربية، إن لم تكن محرّكاً رئيساً في كثير من القرارات طيلة العقود الماضية. فالخليج بما يحويه من ثروات طبيعية تركّزت في النفط والغاز، يشكّل صمّام أمان لنظامها السياسي، وضمان استمرارها لفترات مقبلة، وداعماً قوياً للواقع العربي. إلّا أن الأمر اختلف في هذه المرحلة، وهو بحاجة إلى قراءة واقعية، يستخلص منها نتائج المواقف السياسية الخليجية، وما آلت إليه دول «الربيع العربي» من انتكاسات جرّاء تلك المواقف السياسية. لقد شكّل المال الخليجي في تلك البلدان (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا) بؤراً للصراع الفكري والتناحر الطائفي، بل عمد هذا المال إلى تدمير البنى التحتية في بلد مثل سوريا، وقتل الأبرياء من الأطفال والشيوخ والنساء، ونزوح الملايين من سكّانه إلى مراكز للإيواء في البلدان المجاورة.

وفي خضمّ هذا الصراع، ما الذي يجب على مواطني الخليج أن يفهموه من الواقع ومن المتغيّرات، التي تعصف بالمنطقة من دون رحمة، وبلا هوادة؟ وما هي الدروس والعِبَر المستفادة؟ أسئلة كثيرة تُطرَح ولا بدّ من إيجاد بدائل عملية ترسّخ مفهوم التخطيط للمرحلة القادمة. وهذا بدوره يصل بي إلى طرْح فكرة بناء الموارد البشرية الخليجية، من طريق إيجاد قاعدة عملية لإشراك الجميع في مسيرة البناء الخليجية، وخلق كوادر مهنية مدرَّبة تستطيع الانتقال بالمجتمع من وضع سياسي خليجي تقليدي قائم على قراءات بسيطة تسطِّرها دراساتٌ ارتجالية، إلى مجتمع قائم على مراجعة شاملة وهادفة تنتقل بمواردنا البشرية من مفهوم الاتكالية إلى الاعتماد على الذات.

ليست الدول الخليجية بمنأى عن التفاعلات والمتغيِّرات العربية، وشعوبها تسعى بشغف إلى تحقيق التوازن في مسيرة العمل الوطني. وأيّ انحدار عن هذا المسلك، ستكون عواقبه وخيمة؛ فالعالم من حولنا يترصّد بنا، ويسعى إلى زعزعة منظومتنا التوافقية، وهو أمر يجب التنبّه له من قبل القيادات الحاكمة، فعقارب الساعة لن تعود إلى الوراء، وما كان في الأمس القريب أصبح في حكم التاريخ، والشعوب الخليجية، أصبح لديها مخزون معرفي يساعدها على تجاوز مرحلة الفردية، والعزلة السياسية، وهي بالتالي ترى نفسها فاعلة في المنظومة العالمية، من خلال ما يتيح لها الفضاء الإلكتروني من قدرة على تجاوز الخطط والاستراتيجيات الحكومية التي تمضي بخطىً بطيئة في عالمٍ متسارع، ومعطياته سريعة ومتغيِّرة تفوق القدرة الذهنية للمخطِّط والمشرّع على حدّ سواء.

> **إنّنا مع الداعين إلى جعْل منطقة الخليج آمنة من النتوءات الفكرية الضيّقة والتي تسعى إلى مصالحها على حساب مصالح الأوطان، لكنّنا في المقابل لسنا مع تحجيم قدرات الإنسان الخليجي**

ينظر بعض أبناء الخليج إلى دولهم على أنها محصَّنة من تبعات ما يسمّى بـ«الربيع العربي»؛ وهو أمرٌ يجب التوقّف عنده، لطرح سؤال جوهري: هل النفط هو الضامن لصمود الأسر الخليجية الحاكمة ونظامها السياسي؟ ثمّة مبالغة في نظرة البعض المجافية للمنطق، فالنفط زائل لا محالة، والدخل الوطني للدول سوف يتأثر عاجلاً أم آجلاً، ما لم تكن هناك رؤية واضحة لتنويع مصادر الدخل، ومن أهمّها بناء الموارد البشرية وتأهيلها التأهيل السليم، في المجالات الإنتاجية كافة.

ويرى فريق ثانٍ من أبناء الخليج أن هناك توافقاً بين الحاكم والمحكوم، وأن هذا التوافق موجود منذ مئات السنين، ولذا أيضاً، فإن الخليج محصَّن. ويتناسى هذا الفريق أن نسبة الشباب في التركيبة السكّانية في ازدياد، وبالتالي فإن التوافق هنا لا مكان له في عالم متغيّر، ومتطلّبات الشباب كثيرة ومتعدّدة، وواقعهم مختلف عن الأجيال السابقة، وظروف حياتهم تتطلّب سياسة الاحتواء، من خلال غرس القيم والمواطنة



والعمل الوطني، أي بمعنى آخر، من خلال إشراكهم في الحياة العامة، وفتح قنوات للحوار المبني أساساً على الإسهام في الارتقاء بهم شكلاً ومضموناً، وتعظيم مفهوم التربية الوطنية في سائر مجالات الحياة.

وهناك فريق ثالث لا يرى في الطرحين إلّا مسكّناً مؤقتاً، لا علاقة له بالمتغيّرات. فالأوطان بحاجة إلى سواعد أبنائها ذكوراً وإناثاً، من خلال إشراكهم في منظومة الحكم، والعمل توافقاً في بناء تشريعات جديدة تُحتِّم تقديمَ تنازلاتٍ من قبل الحاكم، وكذلك من قبل المحكومين، لمصلحة الوطن. من دون ذلك قد تخسر الدول الكثير ممّا تمّ بناؤه في العقود الماضية.

قد يقول البعض إنها نظرة تشاؤمية، أو فكرة مجنونة، ولكنّها جوهر الصراع الذي ثارت عليه الشعوب فيما بات يُعرَف بـ«الربيع العربي». هل تنتظر الدول الخليجية ربيعاً أم خريفاً؟ أم تتصالح مع نفسها ومع شعوبها للخروج من دائرة الجدل، الذي وصل بالبعض إلى المطالبة بالدستورية الملكية، التي تعني أن تصبح الشؤون العامة من اختصاص الشعوب وممثّليها في المجالس النيابية؟ فلا المال ولا الوجاهة يمكن لهما أن يحصّنا مشروعية التغيير؛ فالتغيير قادم سواءً كان من صناعتنا أم من صناعة غيرنا.

إذن صون كرامة الإنسان، ومشاورته، وجعله حجرَ الزاوية في العمل العام، هو الضامن - بعد الله - في صيانة المكوّن الوطني وحفظه.

علينا احترام وجهات النظر، حتى وإن اختلفنا معها، فهي مفاتيح للحوار، واحترام الذات، وتقبُّل الآراء المتعدّدة المتفقة والمعارضة، وإلّا فإننا سوف نكون في آخر الركب الحضاري، ويخسر بالتالي كلّ منّا الآخر، بوعي أو من دون وعي. العالم يتقدّم من حولنا، والتغيير سنَّة من سنن الكون، ومَن يعمل عكس اتجاه التغيير فهو خاسر لا محالة، والقبول بالتعددية السياسية واقع كوني فرضته متطلّبات الحياة العصرية.

وهنا أودّ مشاركتكم في طرح أسئلة مهمّة أراها جوهرية من وجهة نظري: هل دول الخليج لديها القدرة على التعاطي الإيجابي مع ما أفرزته وتفرزه الدول الحاضنة للربيع العربي؟ وهل قامت أو لديها النيّة للقيام بمبادرات استباقية تؤمّن لها عدم الانزلاق السياسي والاصطدام بشعوبها التي تتابع تطوّرات الأحداث في تلك الدول؟ وكيف لها أن تتفاعل وتفتح صدرها برحابة المحِبّ، لتكون المرجعية السياسية في كيفية استثمار الأحداث في مسائل الإصلاح والتنمية والبناء؟

القراءات تقول إن على دول الخليج كافة، من دون استثناء، وبخاصة بعد ثورات «الربيع العربي»، التعاطي الإيجابي مع المتغيّرات الحاصلة حولها، وعدم الوقوع في أخطاء الآخرين؛ فكلّما كان التعاطي حكيماً وهادئاً ومراعياً للمصلحة العامة، كان البُعد الوطني حاضراً وسدّاً منيعاً لأيّ اختراقات قد تطال التوافق الوطني. فهناك من يسعى إلى وأد هذا التوافق، بل ويعمد إلى إشعال الفتنة الداخلية لتطال الصغير قبل الكبير، وما أكثرهم في عالم اليوم.

إن علينا كخليجيّين التكاتف والتعاضد، حكّاماً ومحكومين، من أجل بناء خليج آمن وحافظ للحقوق والواجبات، واحترام كينونة الإنسان، فلا المال يبقى ولا القوّة تستطيع أن تفرض هيمنتها. والتوافق هو مسلك يجب التمسّك به، والعمل على تعزيز أركانه، فهو الملاذ الوحيد في عالم متغيّر ومتجدّد لا يقبل إلّا الاحترام وتعدّدية الآراء.



الكويت: ربيع عربيّ دائم.. ولكن؟

د. عبد الله خليفة الشايجي

لا بدّ من التوضيح بدايةً أن «الربيع العربي» هو مصطلح إعلامي بامتياز وليس مصطلحاً أكاديمياً. وقد طغى هذا المصطلح على غيره من المصطلحات الأكاديمية مثل «الصحوة...» و«الثورة» و «الحراك»...إلخ.
منذ بدء الحراك الشعبي كان هناك التباس أو عدم وضوح في استخدام المصطلحات وتوظيفها. فما شهدناه ليس ربيعاً عربياً ولا ثورة.. كما أن هناك تساؤلاً مشروعاً حول ما إذا كان حراك التغيير أصلاً - الذي كان له تأثير الدومينو - قد أسقط أيّ نظام عربي بعد أربعة أعوام من هذا الانفجار العربي الثوري؟ وحول ما إذا كان هذا الحراك قد غيّر على الأقلّ أيّ نظام عربي بشكل جذري؟

مع بدء الحراك الشعبي، تفاعل عدد غير قليل من العرب بأننا أمام حقبة جديدة، وبأن العام 2011 سيشكّل نقلة نوعية تاريخية من شأنها أن تغيّر جذريّاً في الواقع العربي الذي لطالما كان مستعصياً عليه؛ وبأن العرب التحقوا أخيراً بركب موجات التغيير، ووصل التفاؤل بالتغيير حدّاً أقنعنا بتسطير مقالٍ بعنوان: «الربيع العربي يُلهم ويُزهر.»[1]
لم تقع ثورة في أيّ من الجمهوريات العربية التي شهدت التغيير. لأن الثورة بمعناها الأكاديمي تعني التغيير الجذري واقتلاع جذور النظام البائد ورموزه بصورة كلّية، كحال الثورتين الفرنسية والإيرانية. وهذا ما لم يحدث في أيّ من الجمهوريات العربية التي شهدت التغيير. أما مصطلح «الربيع العربي» فهو، كما أسلفنا، مصطلح إعلامي غير دقيق أيضاً قدّمه الإعلام الغربي ليرمز إلى «ربيع براغ» أو ربيع الأمل في التغيير في تشيكوسلوفاكيا، عندما انتفض الشعب التشيكي في العام 1968 ضدّ الاحتلال السوفييتي وقمعه، وبقي السوفييت في أوروبا الشرقية بعد ربيع براغ لأكثر من عقدين، وحتّى تاريخ تفكّك الاتحاد السوفييتي وسقوطه.
بعد أربعة أعوام، وبالنظر إلى مآلات المرحلة الأولى من حراك التغيير العربي، يفرض سؤالٌ ملحٌّ نفسه، ولاسيّما في سياق التغييرات التاريخية، وهو حول وجه الشبه بين حراك التغيير العربي وتلك التغييرات التي عرفتها أوروبا في العام 1868، والتي فجّرت شرارات تغيير أوسع لاحقاً؟ فهل إن موجات التغيير في بلدان الانتفاضات العربية شبيهة بالتغييرات الجذرية التي اكتسحت أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتفكّكه مطلع تسعينيّات القرن الماضي؟
يبدو أن ما يجري في عالمنا العربي لا يشبه ما حدث من تغييرات في أوروبا العام 1868 أو بعد العام 1991. إذ يؤكّد الواقع أن أيّاً من انتفاضات التغيير الثوري العربية «لم تقترب من تبنّي مشروع تغيير جذري، وهو ما يرى البعض أنه يطيح بصفتها الثورية من أصلها، ويجعلها أقرب إلى الانتفاضات الاحتجاجية على ممارسات الفئات الحاكمة من دون أن تضمر هذه الثورات أيّ نيّة لاقتلاع النظام على ما فعلت الثورة الفرنسية التي لم تتردّد في اعتبار ما سبقها «نظاماً قديماً»،أو على ما فعلت الثورتان الروسية والإيرانية اللتان ذهبتا بعيداً في التخلّص من البنى السياسية والاجتماعية السابقة لها... ينبغي استثناء الثورتين السورية والليبية من هذا التشخيص..»[2]

1 عبدا لله خليفة الشايجي،«الربيع العربي يُلهم ويُزهر»، جريدة **الاتحاد**، أبو ظبي (17/ 10/ 2011).

2 حسام عيتاني، «ازدهار الربيع العربي وأفوله»، **شؤون عربية**، العدد 158 (صيف 2014)، ص 92.



واضح في السنة الرابعة لثورات التغيير العربية أن « هذه الثورات لم تحقّق الأهداف التي قامت من أجلها، وعجزت عن فرض رؤيتها الثورية في الحرية والتغيير، نتيجة تنحية رموزها واستبدالها بقوى عسكرية أو إسلامية أو ميليشياوية عمدت إلى محاولة تعويض حالة نقص الخبرة، وضعف التجربة المدنية في إدارة شؤون الحكم»[3].

المتأمّل في الأوضاع الصعبة للبلدان العربية التي اجتاحتها موجات التغيير خلال العامين ونصف العام الماضية، وحالة التراجع على الأصعدة كافة، والانقسام الحادّ في المجتمع، ناهيك بالفوضى، لا يمكنه إلّا أن يسأل ماذا حلّ بما يُسمّى « الربيع العربي»؟ هل كنّا واهمين؟ هل انتهى «الربيع العربي» وفشل في إحداث الانتقال اللازم نحو الأفضل؟ هذا في الوقت الذي يبدو فيه أن الأوضاع في الجمهوريات المجاورة لجمهوريات «الربيع العربي» ليست بأفضل. حيث يسود الارتباك فيها وتبدو متأثّرة بما يجري في جوارها: نجحت الجزائر في تجاوز تداعيات التغيير من حولها، لكنّها لا تزال في وضع حرج يحجبه الدور الاقتصادي للدولة بوصفها مصدّرة للنفط والغاز. ولبنان الحلقة الأضعف في ما يجري لدى الجار السوري، يبدو الأكثر تأثّراً، وبخاصّة بعد مشاركة «حزب الله» اللبناني في الحرب السورية، ووجود أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ سوري على الأراضي اللبنانية، ودخول «الدولة الإسلامية» و«جبهة النصرة» في قتال ضدّ الجيش اللبناني.

حتى لو بدا أن ثمّة تشابهاً ما بين الحراك الكويتي وحراك بلدان «الربيع»، يبقى الحراك الأوّل مختلفاً عن الحراك الثاني، إذ لا وجود في الكويت لمطالب وشعارات من وزن: «الشعب يريد إسقاط النظام»

في العراق تأخذ الأوضاع أبعاداً أكثر تعقيداً بعد مصادقة الكونغرس الأميركي على استراتيجية الرئيس باراك أوباما لشنّ ضربات جويّة، وتمويل المعارضة السورية المعتدلة، ومشاركة فرنسا في العمليات العسكرية ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. كلّ ذلك يشير إلى تفجّر حروب بالوكالة، وأخرى أهلية وخارجية، فضلاً عن احتلال الدولة الإسلامية لثلث العراق. إذ يبدو العراق اليوم مسرحاً خصباً لنفوذ قوى إقليمية، ومشاركاً في ما يجري في سوريا. واللافت أن وزير خارجية العراق (السابق) هوشيار زيباري اشتكى علناً من عدم قدرة العراق على منع إيران من استخدام أجوائه لنقل السلاح للنظام السوري!

عندما اندلعت موجة التغيير الكبرى في أوّل جمهورية عربية وأسقطت نظام زين العابدين بن علي في تونس خلال أسابيع، وتمدّدت بشكل سريع لتُسقِط نظام حسني مبارك في مصر، وتنتقل عدوى الثورة إلى ليبيا في فبراير (شباط) 2011، ساد تصوّر بأن ما حدث في ثورات التغيير العربية لا يشبه ما حدث من حراك في أوروبا العام 1848، بل يشبه ثورات الأعوام 1989-1991 في أوروبا الشرقية، وما رافق ذلك من سقوط الاتحاد السوفييتي وتفكّكه وهزيمة الشيوعية وتحرُّر دول أوروبا الشرقية من الهيمنة السوفييتية. لكن سرعان ما تراجع ذلك التفاؤل، لأننا لم نشهد التغيير المنشود.

ثمّة أسئلة كثيرة تُطرَح أيضاً حول أنظمة ما بعد ثورات التغيير هذه: «ما هي طبيعة الأنظمة التي ستخلّف الحروب الأهلية وحروب التقسيم والتفكّك، وبخاصّة في سوريا وليبيا واليمن التي تشهد صراعاتٍ وحروباً داخلية وتواجه خطر التفكّك؟ ثم إن التساؤل المشروع الذي يقلق شعوب تلك الجمهوريات والأنظمة وشعوب دول مجلس التعاون الخليجي، هو أن الأطراف المنتصرة مستقبلاً في تلك الحروب والصراعات قد لا تؤمن بالديمقراطية والتغيير بل قد يكون أكثرها من الأوتوقراطيين..»[4].

لكن بقي الحالمون بالتغيير والباحثون من عرب وأجانب مقتنعين بأن «ربيع العرب» قد أثمر، وبأن العرب انضمّوا أخيراً إلى موجات التغيير الديمقراطي التي تحدّث عنها المفكّر الأميركي الراحل صموئيل هانتغتون في آخر كتابه: **موجة الديمقراطية الثالثة**، وقد استثنى منها الدول العربية. كان ذلك في مطلع التسعينيّات. حتى أنّ الباحث اللبناني غسّان سلامة ألّف مع آخرين كتاباً مهمّاً هو **ديمقراطية بلا ديمقراطيين** يركّز فيه على مسألة «استعصاء» الديمقراطية في العالم العربي. بدت بوادر التغيير في

3 عبدالإله بلقزيز،(محرّر)، **«الربيع العربي»... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية - سلسلة كتب المستقبل، 2013).

4 George Freidman, “Re-examining The Arab Spring”, **Stratfor** (August 15, 2011).

البداية ممكنة في تلك الجمهوريات إذاً، وفي غيرها من الأنظمة، بعدما كان هناك شبه إجماع على «الاستثناء» الديمقراطي في بلاد العرب.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إجابات عن أسئلة كثيرة في الذكرى الرابعة لموجات التغيير المرتبطة بـ«الربيع العربي» في الشرق الأوسط، حيث تبدو تضاريس هذا التغيير مغايرة تماماً لما كانت عليه من قبل، ولاسيّما مع تغيّر الأولويّات وتبدّلها. إذ تحدّدت الأولويّة بمواجهة التنظيمات الإرهابية وخطرها، وعلى رأسها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي خرجت من رحم تنظيم القاعدة لتصبح أكثر خطراً وتهديداً منه على المستويين الإقليمي والدولي. ما استدعى حشد تحالف إقليمي ودولي لمواجهتها وإلحاق الهزيمة بها.

واليوم، وبعد مرور أربعة أعوام على الانتفاضات في الجمهوريات العربية، يبدو واضحاً أن موجات التغيير تلك لم تكتمل، إذ اتّسمت تلك المرحلة «بحالةٍ من الارتباك العام، طالت حتّى الدول التي لم يصلها «الربيع العربي». وبدا واضحاً أن القيادة في صيرورة الحكم والسياسة لم تعد مقصورة حصراً على النظم الحاكمة ونخبها المتحالفة معها. إذ دخل الشارع على خطّ العمل السياسي وانتزاع زمام المبادرة من النظم القديمة التقليدية ومؤسّساتها. وبرزت استقطابات وتحالفات إقليمية كنتيجة للربيع: التغيير مقابل التثبيت، والسياسي مقابل الديني، والوطنية مقابل العمالة.»[5]

ثمّة إذاً حالة من الإحباط وخيبة الأمل بسبب فشل تحقيق أهداف الثورات. وثمّة تساؤلات مشروعة حول ماذا حقّقت ثورات التغيير؟ وحول ما إذا كانت قد أسقطت أيّ نظام، وحول وضع المواطن في تلك الجمهوريات، وما إذا كان أفضل حالاً اليوم؟

واضح أن الأوضاع في سوريا وليبيا واليمن ومصر لا تبشّر بأن التغيير حقّق الآمال والطموحات أو لامسها. وقد تكون حالة الاستثناء الوحيدة هي الحالة التونسية، حيث تتحضّر تونس لانتخابات رئاسية لتكمل آخر خطوات التحوّل الديمقراطي. فجمهوريات «الربيع العربي» تقف اليوم على مفترق طرق خطير. ولا تزال الشعوب تردّد شعار التغيير الأشهر في التظاهرات المليونيّة: «الشعب يريد إسقاط النظام».

5 سامح راشد، «إعادة تركيب الإقليم: تحالفات جديدة قديمة في الشرق الأوسط»، **شؤون عربية**،العدد 158 (صيف 2014)، ص ص 67 - 72.

لكن ما الذي تغيّر؟ لم يتغيّر الكثير، لا في تونس بعدما تخلّى بن علي عن الحكم، ولا في مصر بعد حسني مبارك، ولا في اليمن بعد علي عبد الله صالح، ولا في ليبيا بعد معمّر القذافي..! بل يُخشى اليوم أن تكون الأوضاع قد تراجعت أكثر، وأن يكون هناك مَن يحنّ للعودة إلى الأيام السابقة! بتنا نشهد اليوم الكثير من الانتخابات والقليل من الحرية. ناهيك بتراجع مستويات المعيشة والأوضاع الاقتصادية الضاغطة، فضلاً عن الغلاء وسوء الإدارة والخدمات(...) ما يجعل وضع المواطن في جمهوريات «الربيع العربي» أكثر سوءاً وإحباطاً.[6]

> **دول مجلس التعاون أثّرت في جمهوريات «الربيع العربي» أكثر ممّا تأثرت بها، وهذا جليّ في حالات ليبيا ومصر وسوريا واليمن، وفي تونس وإن على نحوٍ أدنى**

ترجع حالة الفوضى والاحتقان التي تشهدها دول «الربيع العربي» إلى فشلها المزدوج أصلاً، سواء في تحقيق أهداف الثورات التي انفجرت على ساحتها أم في التوصّل إلى صيغة تُخرِج البلاد من أحوالها الراهنة لتُدخلها مرحلة الاستقرار والبناء، وذلك بسبب عوامل أربعة:

أولاً: غياب النخب القادرة على تحقيق طموحات الشعوب وآمالها على الساحة العربية.

ثانياً: الفشل في حسم هوية الدولة، بين الذين يرفعون راية الدين ويؤمنون بمفهوم الأمة أكثر من مفهوم الوطن.

ثالثاً: توسّع الخلاف في دول «الربيع العربي» حول مفاهيم الاقتصاد، والعلاقات الدولية، ودور الحاكم، ومؤسّسات المجتمع المدني..إلخ، ثم انتقاله - أي الخلاف - من مجاله الفكري والمؤسّسي إلى الشارع، حيث يستفحل الصراع عبر سَوْق مبرّرات لإزاحة النخب واستبدالها بأخرى.

رابعاً: تولّي تيار الإسلام السياسي مقاليد الحكم أظهر عدم كفاءة عناصره في إدارة شؤون البلاد، وأنّ تصوّر هذا التيار للدولة هو تصوّر هيكلي تنقصه الخبرة، كما أظهر غياب مفهوم الدولة أساساً لدى أصحاب الفكر الأصولي.[7]

واضح أن النظام الإقليمي الشرق أوسطي الذي

6 عبد الله خليفة الشايجي، «عامان على «الربيع العربي»...ووهم التغيير»، جريدة **الاتّحاد** (أبو ظبي، 28 يناير 2013).

7 سعيد رفعت، «التجاذبات الإقليمية والدولية التي تفرضها ظروف المرحلة على المنطقة»، **شؤون عربية**، العدد 158 (صيف 2014)، ص ص 6 - 7.



نشأ بعد الحرب العالمية الأولى (سايكس - بيكو) يشهد اليوم انهياراً كاملاً؛ بحيث تحوّلت المنطقة من مواجهة مخاض الثورات واحتوائها إلى ما بات المطلب الأكثر إلحاحاً وحضوراً وهو «محاربة الإرهاب»، وتشكيل تحالف دولي وإقليمي ورصّ الصفوف لمواجهة هذا الخطر الذي وصفه الرئيس أوباما عشية الذكرى الثالثة عشرة لتفجيرات 11 سبتمبر (أيلول) 2001 بـ«السرطان». فبعد حوالى أربعة أعوام على انفجار ثورات التغيير في الجمهوريات العربية، أصبح المصطلح الأكثر تداولاً واستخداماً هو «داعش» أو «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، وتراجع حضور مصطلح «الربيع العربي» واستخدامه بعد رواجه لأكثر من أعوام ثلاثة خلت.. وهذا ما يشير إلى تغيّر الأولويات والأحداث وتبدّلها.

I - في خصوصيّة الشرعية المتداولة للأنظمة الخليجية

ثمّة أسئلة كثيرة يثيرها الوضع العربي الراهن: كيف أثّرت موجات تغيير الانتفاضات العربية على دول مجلس التعاون الخليجي؟ لماذا برزت دول مجلس التعاون الخليجي كطرف عربي أكثر قدرة وتأثيراً في قيادة النظام العربي؟ كيف تمّ انتقال مركز القرار العربي من الدول العربية التقليدية، وعلى رأسها مصر والعراق وسوريا، إلى الأطراف ممثّلةً بدول مجلس التعاون الخليجي؟ كيف احتوت هذه الدول تفاعلها مع أحداث «الربيع العربي»، على الرغم من الخلافات التي ارتبطت بهذا «الربيع»؟ إذ إن هذه الخلافات كانت قد تفجّرت مع سحب كلٍّ من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتّحدة ومملكة البحرين سفراءها بسبب خلافات تخصّ العلاقة بالإخوان المسلمين ومصر بعد عزل الرئيس مبارك، وبخطر الإسلام السياسي المتمثّل بجماعة الإخوان المسلمين الذين صنّفتهم السعودية في العام 2014 كمنظمة إرهابية، ودور الإعلام القطري، وبخاصة قناة الجزيرة في الصراع، وعدم التزام قطر بتطبيق «وثيقة الرياض»...إلخ.

تفكّك معظم جمهوريات «الربيع العربي» وانكشافها أمنياً واقتصادياً، جعل معظم دول مجلس التعاون يُحجم عن المطالبة بتغيير الواقع القائم

لماذا اقتصرت موجات التغيير تلك على الجمهوريات ولم تؤثّر بشكل واضح على الملكيات؟ إذ كان من اللافت كيفيّة استعادة هذه الملكيات والدول بعد أربعة أعوام على موجات « الربيع العربي» زمام المبادرة العربيّة، وكيفيّة قيادة دول مجلس التعاون الحراك الثوري وتقديمها مبادرات وصلت إلى المشاركة في نزع الشرعية عن حكم القذافي في ليبيا ومشاركة حلف شمال الأطلسي في عمليات أوديسا في قصف مواقع قوّات القذافي في ليبيا، وتقديم مبادرة كانت بمثابة خشبة الخلاص لتنحّي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وتقديم خريطة طريق لنزع فتيل الصراع في اليمن. لذا، فإن ركوب دول مجلس التعاون موجة التغيير مبكّراً واستيعابها والتعامل معها بخطوات مدروسة، ثم التأثير في مسار «الربيع العربي» في الجمهوريات التي شهدت موجات التغيير الثوري، هو لبّ ما تلحظه ورقتنا هذه.

لماذا لم تؤثّر موجات التغيير العربي على دول مجلس التعاون وشعوبه كما كان يتوقّع؟ ولماذا أثّرت الأنظمة الخليجية على موجات التغيير العربية أكثر من تأثّرها هي بتلك الموجات؟ ولماذا خرجت دول مجلس التعاون - باستثناء مملكة البحرين وسلطنة عُمان - من دون تأثّر كبير من انتقال نظرية الدومينو إليها؟ كيف استفادت دول مجلس التعاون الخليجي ومنظومة المجلس ككلّ من الانتفاضات العربية؟ وكيف تحوّل المجلس إلى قيادة النظام العربي بعد انشغال القلب، وعلى رأسه مصر، وقبله العراق وبعده سوريا؟[8] وكيف ساعدت دول مجلس التعاون الخليجي جمهوريات الانتفاضات العربية من دون أن تركب شعوبها بشكل عام موجة التغيير؟ هذه أسئلة مهمّة تتولّى هذه الورقة معالجتها والإجابة عنها.

لا بدّ أوّلاً من التوقف عند خيبة الأمل والفوضى والعسكرة والدموية التي رافقت الحراك الثوري العربي، ناهيك بالتدخل الإقليمي والدولي وتوسّع الحروب الأهلية والحروب بالوكالة، فضلاً عن الآليات التي اتّخذتها دول المجلس للتعامل مع هذا الواقع بغية احتواء تداعيات موجات التغيير العربي. ومن تلك الآليات: زيادة الرواتب والأجور، وإجراء انتخابات في البحرين وعُمان والكويت والإمارات

8 عبد الله خليفة الشايجي، «نحو نظام أمني خليجي فعّال»، جريدة **الاتّحاد** (أبو ظبي، 14 يناير/ 2013).



العربيـة المتّحدة، وإجراء انتخابات بلدية في السـعودية مـع وعـود بمشـاركة النسـاء فـي الانتخابـات البلديـة المقبلـة، ووعـود بانتخابـات مجلس الشـورى في قطر. علّق الأمير الوليد بـن طـلال فـي مقـال رأي فـي صحيفـة « **وول ستريت جورنـال**» قائـلاً: « إذا كان هنـاك درس مـن «الربيـع العربـي»، فهـو أن ريـاح التغييـر التـي تهـبّ اليـوم سـتصل إلـى مختلـف الـدول العربيـة. وقـد حـان الوقـت، وبخاصـة بالنسـبة إلـى الأنظمـة التوريثيّـة العربيـة التي تتمتّع بشـرعية وقبول لـدى شـعوبها، أن تبدأ باعتمـاد إصلاحات تدفع بالمزيد مـن المشـاركة السياسـية فـي تلـك الـدول.»[9]

ولكـن ثمّـة مخاطـر فـي أن يقـوم الحاكـم فـي الدولـة التـي تتمتّـع بحكـم ملكـي بإدخـال إصلاحـات سياسـية، لأن ذلك سـيدفع إلـى المطالبـة بمزيدٍ مـن الإصلاحات قـد تصبـح جذريـة، وهـو الأمـر الـذي يقـود فـي نهايـة المطـاف إلـى سـقوط الحكـم الوراثـي ونهايتـه.. وهـذا مـا أطلـق عليـه هانتنغتـون اسـم «King's Dilemma» (معضلـة الملـك). لكـن، وبحسـب دراسـة عائـدة إلـى مؤسّسـة كارنيغـي، لا تعانـي دول التوريـث الخليجيـة مـن معضلـة الملـك، لأن الأسـر الحاكمـة فـي الـدول العربيـة « لا تـزال تتمتّـع بدعـم شـعبي وبشـرعية مميّـزة لـدى شـعوبها. ويتـوق معظـم شـعوب دول التوريـث إلـى الإصـلاح والتغييـر، ولا يطالبـون بإسـقاط أنظمتهـم وتغييرهـا. وهـذا مـا يتيـح الفرصـة أمـام الحـكّام فـي تلـك الأنظمـة للمضيّ قدمـاً فـي إدخـال إصلاحـات سياسـية واعتمادها مـن دون أن يفقدوا هرم السـلطة. مـا يمنحهـم التقديـر والاحتـرام بيـن شـعوبهم وفـي المجتمـع الدولـي.»[10]

يـرى الباحثـان الأميركيـان غريغـوري غـوس وشـون يـورم: «أن اسـتقرار الأنظمـة الخليجيـة وصمودهـا في وجـه تداعيـات «الربيـع العربي» كانـت مذهلة وخالفت توقّعـات نظريـات التطـوّر السياسـي ونظريـات الكثيـر مـن الباحثيـن والمختصّيـن. إذ أثبتـت هـذه الأنظمـة أنها أكثـر قـدرة ونجاحـاً مـن الأنظمـة الجمهوريـة.. وأن الملـوك والأمـراء والسـلاطين فيهـا يتمتّعـون بسـلطات وشـرعية نابعـة من القيم الإسـلامية، ومـن تقاليد القبائل والعشـائر ومبـادئ الأسـر الحاكمـة المتناغمـة مـع مجتمعاتهـا... كمـا أن ثراء هذه الأنظمـة ونظام الرعاية الاجتماعيـة فيهـا، ناهيك بنظامهـا الريعـي (مـن عوائـد النفـط والغـاز)، وتوظيـف أغلبية المواطنيـن في القطاع الحكومـي، هـي مـن العوامـل التـي تجعـل مواطنـي تلك الـدول يعتمـدون فـي معيشـتهم علـى الدولـة.»[11]

يـرى الباحـث الإماراتـي عبـد الخالـق عبد الله، أن تداعيـات «الربيـع العربـي» علـى دول مجلـس التعـاون الخليجي كانت متفاوتـة بيـن بلـد خليجـي وآخـر. فعلـى الرغـم مـن تفـاوت التأثيـر، كشـف «الربيـع العربـي» أن «الحالـة الخليجية تحتـوي على نقاط قـوّة عديـدة ونقـاط ضعـف عديـدة». فكانـت البحريـن «مـن ضمـن قائمـة أكبـر الخاسـرين مـن الثـورة العربية 2011: حكومـة وشـعباً واقتصـاداً ومجتمعـاً ومكانـة».

ثمّة مخاوف خليجية من تفكّك اليمن في ظلّ الصراع بين النظام والحوثيّين، وكذلك ثمّة قلق خليجي من الوضع في كلٍّ من العراق وسوريا اللتين تشهدان سيطرة «داعش» على ثلث أراضيهما

أمّـا عُمـان « نقطـة الضعـف الثانيـة فـي الحالـة الخليجيـة» فقـد «أدارت المطالـب الإصلاحيـة والمسـيرات الاجتماعيـة إدارة سـلميّة (...) وتجـاوزت تداعيـات «الربيـع العربـي» بأقلّ قـدر مـن الخسـائر والأضـرار». وإذا كانـت البحريـن أكبـر نقاط ضعـف الحالـة الخليجيـة، « فـإن قطـر هـي أكبـر نقـاط قوّتهـا، وإذا كانـت البحريـن أكبـر الخاسـرين، فإن قطر هـي الرابـح الأكبـر مـن «الربيـع العربـي».

أمـا السـعودية، فمـن الصعـب وضعهـا ضمـن قائمـة الرابحيـن، كمـا أنـه مـن الصعـب وضعهـا ضمـن قائمـة الخاسـرين جـرّاء «الربيـع العربـي» بحسـب عبـد الخالـق عبـد الله، فـي حيـن أن دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة « هـي نقطـة قـوّة أخـرى فـي الحالـة الخليجيـة». أمـا بالنسـبة إلـى الكويـت « صاحبـة أقـدم تجربـة دسـتورية وديمقراطيـة فـي الخليـج العربي، فلم تكـن معنيّـة كثيـراً بالثـورة العربيـة 2011».[12]

9 Alwaleed Bin Talal, “The Lessons of the Arab Spring”, **The Wall Street Journal** (February 6, 2012).

10 Marina Ottaway and Michele Dunn, “Incumbent Regimes and King's Dilemma in the Arab World: Promises and Threats of Managed Reform”, **Carnegie**, 2007. **carnegieendowment.org/2007/12/10/incumbent-regimes-and-king-s-dilemma-in-arab-wo...**

11 Sean Yom & Gregory Gause III, “How Arab Monarchies Hang On?”, **Journal of Democracy**, Vol. 23, No. 4, P.77.

12 عبد الخالق عبد الله، «الربيع العربي»:وجهة نظر من الخليج العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 391 (بيروت: سبتمبر 2011) ص ص 120-125.



II - دول مجلس التعاون وجمهوريات «الربيع العربي»: التأثر والتأثير

شعرت دول مجلس التعاون الخليجي بأن مدّ التغيير هذا قد يؤثّر على أمنها واستقرارها، ما يتطلّب تنازلات وتعاملاً براغماتياً وإصلاحياً مع موجة التغيير تلك. لكنّ قادة دول مجلس التعاون الخليجي يعلمون، وبخاصة في الكويت التي تتمتّع بنظام هو مزيج من البرلماني والرئاسي، أن لدى الكويتيّين بخاصة، ولدى مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بعامة، قناعة بشرعية القيادات الحاكمة وقبولاً بها.

يميل المزاج العام داخل دول مجلس التعاون الخليجي إلى رأب الصدع وتوحيد وجهات النظر لمواجهة التهديدات التي تعصف بهذه الدول وبخاصة بعد تشكيل التحالف الإقليمي والدولي لمواجهة «داعش» وإلحاق الهزيمة بها

وبحسب عالم الاجتماع ماكس فيبر يكون النظام الحاكم شرعياً عندما يشعر المواطنون أن ذلك النظام صالح ويستحقّ التأييد والطاعة[13]». كما أن «الشرعية تقوى وتتعمّق أكثر إذا ما حقّقت السلطة الحاكمة إنجازات كبيرة على حسب ما يراه المواطنون»[14]. وتبرز العلاقة الوثيقة بين الحاكم والمحكوم التي يسودها قبول وتراضٍ بشكل خاص في حالة الكويت التي ترتكز على مبدأين مهمّين هما: المبايعة والشورى.[15]

وبالتالي، لا تعاني الأنظمة الخليجية بشكل عام من تشكيكٍ في شرعيّتها أو من مطالبةٍ بإسقاطها. حيث تربط الأنظمةَ بشعوبها علاقةٌ وثيقةٌ وشرعيةٌ تقليدية. وباستثناء حالة مملكة البحرين، لم تطالب أيّ من شعوب دول مجلس التعاون الخليجي بإسقاط النظام، على الرّغم من أن الشعوب تابعت عن كثب عبر الفضائيّات – وخصوصاً الفضائيّات الإخبارية الرئيسة الخليجيّة بامتياز، مثل قناة «الجزيرة» وقناة «العربية»- الجملة الأشهر في جمهوريات الانتفاضات العربية، وهي: «الشعب يريد إسقاط النظام».

13 Max Weber, **The Theory of Social and Economic Organization** (Oxford: Oxford University Press, 1947), PP. 124-126.

14 عبد الجليل مرهون « معضلة الجامعة الدستورية في دول الخليج العربي»، **شؤون الأوسط**، العدد 58 ديسمبر (كانون الأول) 1997، ص28.

15 عبد الله خليفة الشايجي،»خصوصية الديمقراطية الكويتية:تحليل لنتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي الثامن 1996-2000، مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 93 (الكويت: جامعة الكويت، إبريل 1999) ص ص17-73.

ولعلّ أكثر ما وصلت إليه المطالب الشعبية تمثّل في الكويت تحت شعار «إرحل»، الموجَّه إلى رئيس الوزراء الكويتي السابق سموّ الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، والذي استقال في نهاية العام2011. في حين لم تتأثّر دول مجلس التعاون الخليجي بموجات الانتفاضات في الجمهوريات العربية إلا بشكل عابر؛ إذ إن الأنظمة الخليجية - وكما أوضحنا- هي «أكثر حصانة ونجاحاً في التعامل مع موجات التغيير العربية.. بسبب العلاقة الوثيقة بين الأسر الحاكمة والشعوب، والشرعية التقليدية التي تحظى بها الأسر الحاكمة لدى شعوبها». هذا فضلاً عن توافر مستوى مرتفع من الرفاهية ونظام الدولة الريعي[16] Rentire State والذي عرّفه حازم الببلاوي بـ«الهبة من السماء». وهو نظام يتمّ بموجبه تأمين الرعاية للمواطنين من المهد إلى اللحد، من دون فرض ضرائب على المداخيل. لذا برزت الأنظمة الخليجية - التي أدخلت إصلاحات متفاوتة الدرجات والنسب في أول سنتين من الانتفاضات العربية - أكثر ثباتاً ونجاحاً في التعامل مع موجات التغيير.

لكن برز في العام الأخير من موجات انتفاضات التغيير العربي تباينٌ خليجيّ خليجيّ حول التعامل مع الشأن المصري والليبي واليمني والحراك الشعبي في تلك الدول تحديداً. وهكذا ألقت موجات التغيير في الجمهوريات العربية بتداعياتها على دول المجلس نفسه، ولاسيّما بعدما تمّ إقصاء الرئيس محمد مرسي، المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين. وهذا ما تسبّب في تباين المواقف بين الدول الخليجية في التعامل مع الشأن المصري والعلاقة مع الإخوان المصريين. وبرز التباين الخليجي - الخليجي في سحب سفراء ثلاث دول خليجية من الدوحة في ربيع العام 2014، إذ قامت كلٌّ من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتّحدة ومملكة البحرين (التي تشكّل نصف عدد أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي) بسحب سفرائها من العاصمة القطرية الدوحة، وأصدرت هذه الدول بياناً مشتركاً أكّدت فيه أن دولها «بذلت جهوداً كبيرة للتواصل مع

16 Hazem Beblawi,“The Rentire State in the Arab World”, in Giacomo Luciani, (ed.), **The Arab State**, (London: Rutledge, 1990), PP.85-98.

دولة قطر على المستويات كافة بهدف الاتفاق على مسار نهج يكفل السير ضمن إطار سياسة موحّدة لدول المجلس، تقوم على الأسس الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون، وفي الاتفاقيات الموقَّعة بينها، بما في ذلك الاتفاقية الأمنية، والالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخّل في الشؤون الداخلية لأيٍّ من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كلّ مَن يعمل على تهديد أمن دول المجلس واستقرارها، من منظّمات أو أفراد، سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أم عن طريق محاولة التأثير السياسي، وعدم دعم الإعلام المعادي».

ويؤكّد البيان كذلك أنه على الرغم من « أن تلك الجهود قد أسفرت عن موافقة دولة قطر على ذلك من خلال توقيع الشيخ تميم بن حمد، أمير قطر،على الاتفاق المبرَم على إثر الاجتماع الذي عُقد في الرياض بتاريخ 23 نوفمبر(تشرين الثاني) 2013 بحضور الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، والذي وقّعه وأيّده جميع قادة دول المجلس، فإن الدول الثلاث كانت تأمل في أن يتمّ وضع الاتفاق - المُشار إليه - موضع التنفيذ من قبل دولة قطر حال التوقيع عليه»، إلّا أن تلك الجهود كافة « لم يسفر عنها مع شديد الأسف موافقة دولة قطر على الالتزام، ما اضطرت معه الدول الثلاث للبدء في اتخاذ ما تراه مناسباً لحماية أمنها واستقرارها، وذلك بسحب سفرائها من دولة قطر اعتباراً من اليوم».

في المقابل أصدر مجلس الوزراء القطري بياناً ردّ فيه على سحب سفراء ثلاث دول خليجية من قطر، معبّراً عن أسفه واستغرابه للبيان الذي صدر من قبل الدول الشقيقة (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة والبحرين) بسحب سفرائها من الدوحة. وأضاف البيان أن «لا علاقة للخطوة التي أقدم عليها الأشقّاء في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة والبحرين بمصالح الشعوب الخليجية وأمنها واستقرارها، بل باختلافٍ في المواقف حول قضايا واقعة خارج دول مجلس التعاون».

وأكّد بيان مجلس الوزراء القطري على «حرص دولة قطر» على روابط الأخوّة بين الشعب القطري والشعوب الخليجية، والتي تمنع دولة قطر من اتّخاذ إجراء مماثل بسحب سفرائها[17].

واستمرّت الحرب الباردة بين الدول الخليجية الثلاث من جهة، وقطر من جهة ثانية، ولعبت كلٌّ من دولة الكويت بشكل خاص، وسلطنة عُمان دور الوسيط لتقريب وجهات النظر. وبعد مرور أكثر من ستة أشهر حتى منتصف أكتوبر(تشرين الأول)2014 بقيت العلاقات بين الجانبين الخليجيين على ما هي عليه، بسبب دعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين، واستضافة قياداتها، وتقديم الدعم المالي والسياسي والإعلامي(عبر منبر قناة الجزيرة) للإخوان المسلمين في مصر ولحماس والإسلاميين في ليبيا. ولعلّ ما يزعج الدول الخليجية التي سحبت سفراءها هو تجاهل قطر التي ترى بدورها أن مطالبهم هي عبارة عن تدخّل مرفوض لأنّه يُعَدُّ تدخّلاً في شؤون قطر السيادية، ولاسيّما أن المملكة العربية السعودية كانت قد صنَّفت، في ربيع العام 2014، جماعة الإخوان المسلمين ومنظّمات إسلامية متطرّفة أخرى مثل «حزب الله» و«داعش» و«جبهة النصرة»، كمنظّمات إرهابية. وكذلك شنّت دولة الإمارات العربية المتّحدة حملة كبيرة على جماعة الإخوان المسلمين وحاكمت الحكومة الإماراتية» 130 من المُشتبه بكونهم إسلاميّين بتهمة الانتماء إلى منظمة غير مشروعة والتآمر للاستيلاء على السلطة، وألغت جنسية بعض الإماراتيين، وزادت رصد وسائل الإعلام الاجتماعي، وأغلقت مراكز الدراسات الأجنبية، وأقرّت قانوناً جديداً كاسحاً لمكافحة الإرهاب[18]».

بحسب دراسة استراتيجية قامت بها مؤسّسة «كارنيجي» الأميركية، لا تعاني دول الخليج من معضلة حُكم، لأن الأسر الحاكمة لا تزال تتمتّع بدعم شعبي، وبشرعية مميّزة لدى شعوبها

في الأسبوع الأخير من أغسطس (آب) 2014، وعشيّة اجتماع المجلس الوزاري الخليجي في جدّة قادت المملكة العربية السعودية دبلوماسية الفرصة الأخيرة في زيارة مكّوكية، برئاسة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ووزير الداخلية

17 عبد الله خليفة الشايجي، «إنهاء الحرب الباردة بين دول مجلس التعاون الخليجي»، **جريدة الوطن** (الدوحة: 12 /3/ 2014).

18 Andrew Hammond, “Sheikh it Up”, 4 September, 2014, **http://www.academia.edu/8218866/UAE_air-**



السعودي محمد بن نايف، ورئيس جهاز المخابرات خالد بن بندر، لكلٍّ من قطر والبحرين والإمارات بغية منح قطر الفرصة الأخيرة للاستجابة إلى مطالب الدول الثلاث، وللحؤول دون المزيد من التصعيد ضدّها. ويبدو أن قطر مُنحت المزيد من الوقت. ففي منتصف سبتمبر(أيلول) استجابت لضغط الدول الخليجية الثلاث بعدما أعلنت قيادات من جماعة الإخوان المسلمين عزمها على مغادرة قطر، بحسب ما أوردت وكالة الأناضول الرسمية التركية، وبخاصة القيادي الإسلامي المقرَّب من جماعة الإخوان المسلمين وجدي غنيم. وقد علّق الأخير قائلاً: «قررتُ بفضل الله تبارك وتعالى أن أنقل دعوتي خارج قطر الحبيبة حتى لا أسبّب أيّ ضيق أو حرج أو مشكلات لإخواني الأعزّاء في قطر، جزاهم الله عنّا وعن الإسلام وعن المسلمين كلّ خير».

تعاملت دول مجلس التعاون بذكاء مع موجات «الربيع العربي»، وذلك للوصول إلى «هبوط ناعم» جنّبها الآثار الضارّة لموجات التغيير العربية

وهكذا يبدو أن هناك تغليباً للبراغماتية والمصلحة العامة أفضت إليها وجهات النظر المتباينة حول الإسلام السياسي والإخوان المسلمين وموجات انتفاضات التغيير العربي. ويبدو أن المزاج العام اليوم داخل دول مجلس التعاون الخليجي يميل إلى رأب الصدع وإلى توحيد وجهات النظر لمواجهة التهديدات التي تعصف بدول المجلس من كلّ حدب وصوب، وبخاصة بعد تشكيل التحالف الإقليمي بقيادة دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر والعراق والأردن ولبنان بقيادة الولايات المتّحدة الأميركية لمواجهة «داعش» ومحاصرتها وإلحاق الهزيمة بها. إذ إن دول مجلس التعاون الخليجي استفادت من «الربيع العربي» الذي سمح بصعود نجم دول مجلس التعاون، فرادى ومجتمعين، لتتحوّل الأطراف إلى القلب جرّاء انشغال الدول العربية المركزية كمصر والعراق وسوريا بقضاياها ومشكلاتها وتداعيات «الربيع العربي» فيها. وهو الأمر الذي سمح لدول مجلس التعاون الخليجي، بما تملكه من قدرات وإمكانات ومبادرات، ملء الفراغ وقيادة النظام العربي. برز ذلك في قمم مجلس التعاون الخليجي، وصعود الدور السعودي، واجتماعات جدّة الأخيرة حول مواجهة الإرهاب، وبناء تحالف إقليمي لمواجهة «الدولة الإسلامية» والمصالحة الخليجية - الخليجية، ولاسيّما في ظلّ التراجع الأميركي في الولاية الثانية للرئيس أوباما.

III - تمايز الحراك السياسي الكويتي

في الكويت التي تشهد ربيعاً كويتياً دائماً، قادت الانتفاضات العربية هناك إلى رفع سقف المطالبات وإجبار رئيس الوزراء على الاستقالة. وقاد زخم المظاهرات والمطالبة بالمزيد من الإصلاحات إلى قيام حكومةٍ منتخَبة وإلى رئيس وزراء من عامة الشعب. ونُظِّمت مسيرات عدّة في العاصمة الكويت تحت شعار «كرامة وطن».

غير أن الحراك السياسي في الكويت وتمايزه عن انتفاضات التغيير العربية كان معبّراً بحقّ. فقد جرت انتخابات برلمانية في البلاد في الثاني من فبراير (شباط)، وكذلك في ديسمبر (كانون الأول) 2012، بعدما تمّ إبطال مجلس الأمّة الكويتي الرابع عشر من المحكمة الدستورية بسبب أخطاء دستورية شابت عملية حلّ المجلس والدعوة لانتخابات مبكرة. فما يجري في الكويت من حراك سياسي ومواجهات داخل مجلس الأمة، الذي يملك صلاحيات دستورية كبيرة تصل إلى حدّ استجواب رئيس الوزراء والوزراء وإسقاط الحكومات الكويتية، يجعل ممّا يجري في الكويت نسخة مختلفة عمّا يجري في سائر الدول العربيّة التي شهدت انتفاضات، وذلك حتّى لو أتت نتائج انتخابات مجلس الأمة في فبراير (شباط) 2012 مطابقة لنتائج الانتخابات التي جرت في بلدان الحراك العربي مثل تونس ومصر وغيرهما من الدول التي عرفت فوزاً كبيراً للإسلاميين. فالاختلاف هذا قائم، على الرغم من تطابق نتائج الانتخابات البرلمانية التي لم تشذّ عن نتائج فوز الإسلاميين في مرحلة انتفاضات التغيير العربي. وحتى لو بدا أن هناك تشابهاً بين الحراك السياسي الكويتي والحراك في البلدان الأخرى، ولاسيّما بعدما شهدت الكويت ارتفاع سقف المطالب الشعبية لدى مواطنيها، فضلاً عن مطالبتهم بإصلاحات سياسية، وصعود نجم حراك الشباب ودوره، تبقى خصوصية الواقع السياسي والسياق الكويتي قائمة ويبقى حراكه مختلفاً عن الحراك العربي من دون أن يكون نسخة عربية عنه. ففي الكويت لا وجود لمطالب أو لشعارات مثل: « الشعب يريد إسقاط النظام»، بل

ثمّة إرادة لدى الشعب بإصلاح النظام وتطويره نحو المزيد من الحرّيات. وبسبب أن «الحراك السياسي كويتيّ وليس عربياً»، وبسبب جرعة الحريات الزائدة في النظام السياسي والبرلماني الكويتي، كان من اللافت أن تسيطر موجات التغيير العربي على مناقشات مجلس الأمّة، وبخاصة في ما يتعلّق بالنواب الإسلاميين الذين يشكّلون نصف أعضاء مجلس الأمّة الكويتي، والذين ترتفع نسبتهم إلى 70 % من نوّاب مجلس الأمة الخمسين المنتخبين في حال أضفنا النوّاب الشعبيين المتحالفين معهم ممّن تبنّوا مواقف مؤيّدة للثورة السورية في مجلس الأمّة الكويتي. فقد أُقحِم الشأنان السوري والبحريني في نقاشات نوّاب مجلس الأمة الكويتي، وأخذت المواقف خطوطاً طائفية وسياسية. وقدّمت أغلبية النوّاب في جلسة خاصة، وغير مسبوقة في العام 2012، توصيات جريئة ومنحازة إلى جانب الشعب السوري ضدّ نظام الأسد. وأوصى النوّابُ الحكومةَ الكويتية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري، ومحاكمة أركانه دولياً، والاعتراف بالمجلس الوطني السوري كممثّل شرعي للشعب السوري، ودعم الجيش السوري الحرّ وتزويده بالسلاح.

كذلك تبرّع ما لا يقلّ عن ثلاثة نوّاب كويتيّين براتب شهر مارس (آذار) 2012 للشعب السوري. كما تبرّع نائب آخر، كان قد كسب قضية في حكم المحكمة لمصلحته ضدّ نائب آخر، بكامل مبلغ المكافأة الذي كسبه من الدعوى، وهو20 ألف دينار كويتي أي ما يعادل 70 ألف دولار أميركي، لمصلحة الشعب السوري. وقام نائب إسلامي داخل قاعة مجلس الأمّة في جلسة علنية بتمزيق الدستور السوري الجديد والدوس عليه بعد مداخلة علنيّة (بحسب جريدة **«الاتّحاد»** في عددها الصادر في 5 /3/ 2012). وبذلك يكون مجلس الأمة الكويتي أول برلمان يتقدّم على هذه المواقف الجريئة في الانحياز للشعب السوري ضدّ النظام قبل أن تُكمل الثورة السورية عامها الأول.

سارعت المملكة العربية السعوديّة في العام الأول من موجات الانتفاضات العربية إلى إطلاق بالونيْ اختبار؛ الأول في ربيع العام 2011 في القمة التشاورية الخليجية في الرياض، وذلك عندما اقترحت المملكة العربية السعودية توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي ليشمل جميع الملكيات العربية في معادلة (6+2) «نادي الأنظمة الملكيّة العربية»، ويشمل الدول الخليجية الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن الأردن والمغرب. وثبت عدم جدوى هذه المبادرة التي تحوّلت لاحقاً إلى دعم مادي وتنموي لكلٍّ من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية. لكن سرعان ما تمّ التراجع عن تلك المبادرة، والتحوّل إلى تقديم دعم اقتصادي للمملكتين العربيّتين، بسبب تباين وجهات النظر بين دول المجلس ورغبتها في أن يبقى المجلس نادياً مغلقاً على أعضائه الستّة.

أمّا بالون الاختبار الثاني فتمّ في ديسمبر (كانون الأول) العام 2011، في قمّة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثانية والثلاثين في الرياض، حين قدّم الملك عبد الله بن عبد العزيز، خادم الحرمين الشريفين مبادرة طموحة وثورية منذ قيام مجلس التعاون الخليجي في العام 1981 كمنظّمة أمنية، مطالباً قادة دول المجلس بالاجتماع «في ظلّ تحدّيات تستدعي منّا اليقظة ووحدة الصف. ولا شكّ أنّنا مستهدفون في أمننا واستقرارنا، لذلك فإن علينا أن نكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه ديننا وأوطاننا... لذلك أطلب منكم اليوم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقّق الخير ويدفع الشرّ» (صحيفة **«الرياض»** في 20/ 9 / 2011).

بالنظر إلى ما تملكه دول مجلس التعاون من قدرات وإمكانات ومبادرات، سمح «الربيع العربي» بصعود نجمها حتى وصلت إلى ملء الفراغ وقيادة النظام العربي

وعليه، أتت مبادرة خادم الحرمين استشعاراً منه بخطورة الأوضاع الإقليمية وكردّة فعل أيضاً على الانتفاضات العربية بعدما تمّ تجاوز فكرة توسيع مجلس التعاون الخليجي ليضمّ مملكة الأردن والمملكة المغربية. كما تتطلّب التهديدات والتحدّيات الإقليميّة الانتقال من ثلاثة عقود من «مراوحة التعاون» إلى فضاء «الاتّحاد الخليجي.»

إن الواقع المأزوم لجمهوريات «الربيع العربي» اليوم، يؤكّد أنها تمرّ بأكثر أوقاتها تراجعاً وتفكّكاً وانكشافاً أمنياً واقتصادياً واحتقاناً سياسياً في ظلّ أفق مسدود! حتى أصبح واقع حال الكثيرين في تلك الجمهوريات يحنّ إلى الماضي، لذلك لن يجرؤ كثر في دول مجلس التعاون الخليجي على المطالبة بالتغيير، وبخاصة بعدما فقد «الربيع العربي» زخمه



وإغراءه، وبات الخوف في دول مجلس التعاون الخليجي من الفشل، إسوة بما حدث في جمهوريات التغيير، هو السائد.

في المجمل، فإن المأزق السوري وحال الانقسام والضياع التي تسود جمهوريات «الربيع العربي» الأخرى، وخصوصاً في ليبيا التي تواجه ضياعاً وتفكّكاً عبر رئيسيْ مجلس وزراء وبرلمانيَّيْن، وفي اليمن التي تخطو خطوات واضحة نحو التقسيم والتفتيت، هي مشاهد لا شكّ أنها عملت على «فرملة» أحلام ربيع التغيير السلمي وإسقاطه في الجمهوريات العربية المأزومة.

كان الدور الأميركي مرتبكاً في التعامل مع جمهوريات «الربيع العربي» ومع «أجندة الحريات» المواكبة له

لا يقتصر هذا الشعور على جمهوريات «الربيع العربي»، بل يشمل شعوب دول مجلس التعاون الخليجي التي تتابع وتراقب ما يجري في تلك الجمهوريات من تفلّت وفوضى. لذا، ليس بمستغرب أن يتردّد السؤال المحوري:هل انتهى «الربيع العربي»، وهل ترسّخت بالتالي حال الاستعصاء والاستثناء العربي في التغيير الديمقراطي؟!

IV - خلاصة

في المحصلة، ومنذ انطلاق الحراك في الجمهوريات العربية، توقّع الجميع أن تصل عدوى موجات التغيير إلى الدول والمجتمعات الخليجية، ولاسيّما بعد ترويج مقولة أن أياً من الأنظمة العربية هو غير محصّن من تلك الموجات. لكنّ عوامل التخبّط والثورات المضادة وفشل تحقيق حلم التغيير، هي من العوامل التي أحبطت شعوب تلك الجمهوريات وزرعت بذور الشكّ لدى شعوب المجتمعات الخليجية التي تعيش حالة رخاء وتؤمن بأغلبيتها الساحقة بشرعية أنظمتها وتربطها علاقات وثيقة بالأسر الحاكمة.

لذا جاء تأثير موجات التغيير تلك على دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبها محدوداً وعابراً في البداية قبل أن يضمحلّ لاحقاً. وقد أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي، التي لم يكن تأثير موجات التغيير متساوياً بين دولها، أنها تعاملت بذكاء للتوصّل إلى «هبوط ناعم» جنّبها الآثار الضارّة لموجات التغيير العربية. لكن ذلك لا يعني أن تلك الخطوات الذكية والفعّالة التي اتّبعتها الأنظمة الخليجية هي «وصفة دائمة وبديلٌ واقعيٌ طويل الأمد يُغني عن الإصلاحات الدائمة والمطلوبة في المستقبل.»[19]

أما بالنسبة إلى الدور الأميركي في التعامل مع جمهوريات «الربيع العربي» ومع «أجندة الحريات» المواكبة له، فلا شكّ أنه كان دوراً مرتبكاً ويحمل الكثير من الالتباس، وأنه لم يكن حاسماً على الإطلاق. فقد أبدت الولايات المتّحدة خوفاً من الفوضى، ودعمت ظهور الإسلام السياسي المستفيد الرئيسي من موجات التغيير في الجمهوريات العربية، وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين، وإن كان هؤلاء قد عجزوا عن قيادة ثورات التغيير وتفجيرها، بل استفادوا منها وجيّروها لمصلحتهم، حتّى فازوا بانتخابات برلمانية من المغرب إلى مصر. وواضح أن الولايات المتّحدة الأميركية لم تمارس ضغوطاً على دول مجلس التعاون الخليجي لركوب موجة التغيير العربية بعد النتائج الكارثية لحصاده. وواضح أيضاً أنها- أي الولايات المتّحدة الأميركية – دائماً ما تفضّل الأمن والاستقرار على الحريات والديمقراطية، على الرغم من ادّعاءاتها الدائمة بتقديم الحريات والديمقراطية.[20]

والواضح لاحقاً أن دول مجلس التعاون تدخّلت في شؤون جمهوريات «الربيع العربي» وأثّرت فيها أكثر ممّا تأثرت هي بها. وهذا جليّ في حالات سوريا ومصر وليبيا واليمن بشكل كبير وفي تونس بشكل أقلّ.

فاليوم، وعشيّة الذكرى الرابعة لتفجّر موجات التغيير العربية، تبدو دول مجلس التعاون الخليجي وسط تحدّيات ضاغطة أبرزها الانخراط ضمن تحالف دولي وإقليمي في مواجهة الدولة الإسلامية أو «داعش»، والمخاوف من صفقة كبرى بين الولايات المتّحدة وإيران، والانكفاء الأميركي عن المنطقة. في حين يبدو أن لأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبها أولويات مختلفة. ويبدو أن المخاوف من تفكّك اليمن في ظلّ الصراع بين

19 Abdullah K. AlShayji, “The Impact of The Arab Uprisings on The Gulf Cooperation Council States: The Politics of Adaptation and Resilience”, op.cit., P. 47.

20 عبد لله خليفة الشايجي، «إشكالية إدارة رئيس الولايات المتحدة الأميركية - جورج بوش في دمقرطة الشرق الأوسط الكبير: المبادرات - المعوقات - المستقبل»،مجلة **شؤون اجتماعية**، العدد 103 (الشارقة: خريف 2009) ص ص93 - 130.



النظام والحوثيين الانفصاليين تتقدّم على ما عداها. وكذلك المخاوف من الوضع في العراق وسوريا اللتين شهدتا سيطرة داعش على ثلث أراضيهما. وهي مخاوف من شأنها أن تؤثّر على أمن دول المجلس واستقرارها، وخصوصاً أنّه يتمّ تجنيد بعض المتطوّعين من شبابه للقتال مع داعش وتمويل أنشطته.

هذه التحدّيات والاستحقاقات المهمّة، وما رافقها من انتقال مركز الاهتمام من «الربيع العربي» إلى محاربة الإرهاب، ولاسيّما بعدما ضربت « داعش» المسمار الأخير في نعش «الربيع العربي»، ذلك كلّه، سيقرّر واقع الحراك الثوري ومستقبله ومستقبل «الربيع العربي» عموماً.

في المجمل، تعيش اليوم جمهوريات «الربيع العربي» حالة الوهم الحرجة التي نشهد تجلّياتها في مصر وغيرها.. وثمّة علامات تخبّط وفوضى وعدم استقرار في إطار الأنظمة الجديدة وفي المجتمعات الثائرة. وثمّة حال تذمّر وإحباط بين شعوب تتسرّع في حصاد نتائج الحراك الثوري؛ إذ إن « إسقاط أنظمة هو أمر أسهل من بناء مجتمعات مستقرّة وتتمتّع بالرخاء والاستقرار»، وبخاصة، كما ذكر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي السابق الشيخ محمد الصباح نقلاً عن الاقتصادي جون ماينرد كينز، أن « التحدّي الحقيقي ليس في قبول أفكار جديدة، بل في التخلّص من الأفكار والثوابت القديمة.»[21] لذلك لا يزال الطريق شائكاً وطويلاً.. ولنتذكّر ما قاله تشي غيفارا: «الثورة يُفجّرها حالمٌ ويقودها مجنونٌ ويقطف ثمارَها انتهازيٌّ».

---

21 Abdullah K. AlShayji, “The Impact of The Arab Uprisings on The Gulf Cooperation Council States: The Politics of Adaptation and Resilienc”, op.cit., P. 47.



«ربيع» البِحرين: الانقسام الطائفي يئِد المشروعات الوطنية

د. غسان الشهابي

إلى حدّ كبير، تشابهت أوجه الحراك في عدد من الدول العربية في نهايات 2010 و2011، وبعضها لا يزال مستمرّاً إلى اليوم، ولكنّها لم تكن متطابقة أبداً في كلّ تفاصيلها، ولم تكن متشابهة في مآلاتها. ما نجح من هذه الحراكات وما فشل له من الخصوصية ما يجعله حالة خاصة، وهذا ما يمكن تطبيقه على ما جرى في البحرين في العام 2011، والذي له من الخصوصية ما يتجلّى في ثلاث نقاط: أولاً: الحراك الشعبي في البحرين، والذي كان أكثر وضوحاً من غيره خليجياً من خلال اتخاذ المحتجّين مكاناً جغرافياً للتجمّع العلني؛ ثانياً: الاستمرارية، حيث استمرّت الاحتجاجات فعليّاً لمدّة شهر - من 14 فبراير(شباط) إلى 16 مارس (آذار) 2011-، قبل أن يجري إنهاؤها بالقوّة العسكرية؛ ثالثاً: الخصوصية المذهبية (الطائفية)، إذ تميّزت حركة الاحتجاج البحرينية بغالبية شيعيّة، ووُجهت بحركة مضادة ذات غالبية سنّية. الفعل وردّ الفعل استند إلى رجال دين من الطائفتين، وإنْ ادّعت كلٌّ منهما أنها تمثل خليطاً وطنياً لنفي صفة الطائفية عنها.
لهذه الأسباب الثلاثة يمكن دراسة الحالة البحرينية في حراك «الربيع العربي» بوصفها خصوصية لم تتأتَ لأيٍّ من الدول الخليجية الأخرى، وتفتح الباب واسعاً لتحليل ما جرى، وقراءته على أكثر من مستوى.

عند الرجوع إلى نشوء البحرين في شكلها الحالي، لا بدّ من الرجوع إلى العام 1783، حيث استطاعت قبيلة آل خليفة دخول البحرين، وطرد جيش حاكم هرمز الشيخ نصر آل مذكور، إذ بسطت الأسرة الخليفيّة، وعدد من العوائل العربية المساندة لها، حكمها على الجزيرة التي كانت تسكنها غالبية شيعية إذ ذاك، على ما يقول ويليام جيفورد بلجريف William Gifford Palgrave (1826-1888) عن سكّان المنامة: «إنه لظاهرة غريبة وليس من السهولة معرفتها بأنّ السنّة في المنامة يمثّلون سُدس سكّانها أو نحو ذلك، وهم في الغالب حنابلة، وهذا أمر غير مستغرب، وذلك لأنّ البحرين على مقربة من الجزيرة العربية (...) أمّا بقيّة الخمسة أسداس فهم شيعة»[1]، ويمكن مدّ هذا الأمر على الكثير من القرى الصغيرة التي انتشرت في البحرين قبل وصول بلجريف في القرن التاسع عشر، فيشير الرحّالة الألماني نيبور Niebuhr إلى أن عدد المدن والقرى كان في هذه الجزيرة ثلاثمائة وستّين في يوم من الأيام، أمّا الآن فتضمّ بالإضافة إلى العاصمة، ستّين قرية بائسة، فقد دُمّرت القرى الباقية بسبب سلسلة من الحروب» [2].

ويؤيّد الشيخ محمد النبهاني[3] (ت 1950) رأي بلجريف في الانتماء المذهبي لأكثر أهل البحرين بقوله «وكان غالب سكّان البحرين شيعة شديدي التعصّب على إخوانهم السنّيين، وكانوا يتغالون في إهانة واضطهاد كلّ سنّي وطئ بلادهم للحرفة أو للتجارة».[4] في الوقت الذي يشير فيه ج.ج لوريمر إلى عكس ذلك بقوله «ومن مجموع السكّان الذي يبلغ حوالى 100 ألف نسمة، نجد حوالى 60000 نسمة من سكّان المدن بصفة أساسية من السنّة، وحوالى 40000 نسمة معظمهم

1 طارق نافع الحمداني، **البحرين في كتابات الرحّالة الأوروبيّين: 1507-1914** (لندن: شركة دار الوراق المحدودة، 2010) ص 36.

2 المرجع نفسه، ص ص 27، 28.

3 كاتب ومؤرّخ، وُلد في مكّة لأب بحريني، ونشأ فيها وتلقّى عن والده العلم، وطاف أجزاء من الجزيرة العربية وزار البحرين قبيل الحرب العالمية الأولى، ودوّن تاريخها ووضع كتاب **"النبذة اللطيفة في الحكام من آل خليفة"**. ويعتبر كتاب **"التحفة النبهانية"** مما يُعتد به في دراسة تاريخ المنطقة.

4 محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني الطائي، **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية: البحرين** (البحرين: فراديس للنشر والتوزيع، 2007)، ص 123.



من سكّان القرى من الشيعة»[5].

وإن كان النبهاني قد تأثّر – لا شكّ - بآراء حكّام البحرين، إذ نزل ضيفاً على حاكمها آنذاك الشيخ عيسى بن علي آل خليفة؛ فإن الإشكالات التي تفرزها الاحتكاكات التاريخية التي تنشأ عن اختلاف المذاهب هي من الأمور المتكرّرة عبر العصور، حيث « تعود بدايات التعصّب المذهبي في التاريخ الإسلامي إلى الخلافات السياسية والفكرية – الأصولية والفقهية- التي حدثت بين المسلمين خلال القرون الثلاثة الهجرية الأولى، ما أدّى إلى ظهور فرق وطوائف وجماعات تمذهبت بأفكار وأصول كانت تحملها، ثم تعصّبت لها وسعت جاهدة إلى نشرها والانتصار لها على أرض الواقع، فدخلت في نزاع مذهبي شديد فيما بينها، على مستوى المشاعر والأفكار، والأقوال والأفعال»[6]. وتروي كتب التاريخ المختلفة فصولاً كثيرة عن الفتن التي وقعت بين المذاهب السنّية والشيعية على وجه التحديد طوال التاريخ الإسلامي، وتمظهر هذه الخلافات على صور شتّى.

«الربيع العربي» بنسخته البحرينيّة لم يحقّق أيّ مكاسب انطلق من أجلها وذلك بداعي التراكم التاريخي الناشئ بين شقّي المجتمع البحريني على مدى قرون

يشير النبهاني إلى واقعة حدثت حينما أرسل آل خليفة، الذين كانوا يقطنون في الزبارة (قطر)، بعضاً من مواليهم إلى جزيرة سترة في البحرين ليشتروا جذوع النخيل، فحدث شجار بين الطرفين وقتل خادم آل خليفة «فغضب لذلك أهل الزبارة جميعاً ثم أرسلوا إلى البحرين أناساً مسلّحين في سفينة صغيرة للأخذ بثأر المقتول. فساروا إلى «سترة» وتقابلوا مع رهط القاتلين حتى تمكّنوا من قتل غريمهم ولكن بعد أن قتل معه نحو خمسة أشخاص، ولم يُقتل من أهل الزبارة أحد، فعظمت المصيبة على البحارنة[7]، فتجمهروا واستغاثوا بحاكمهم الشيخ نصر آل مذكور، فجهّز لهم السفن مشحونة بجيش عظيم، وتولّى هو القيادة بنفسه...»[8].

ولا فائدة من ذكر تفاصيل القتال الذي وقع في 20 مايو(أيار) 1783، والذي انتهى بدخول آل خليفة البحرين وبسط سيطرتهم عليها، إلّا أنه من المهمّ في هذا السياق النظر إلى أن «المصافحة الأولى» بين الأسرة الحاكمة والقبائل المناصرة لها من جهة، وساكني البحرين من جهة أخرى، لم تكن وديّة، إذ كانت تنتمي إلى أعراف أكثر من 200 عام مضت والتي تقتضي بالانتصار للقبيلة أولاً، ثم تأتي بعدها العوامل المفرّقة الأخرى والتي ربما لا تقلّ أهمّية في إذكاء الصراعات. دخل آل خليفة البحرين بتمهيد مهمّ أيضاً من بعض الأسر الشيعية المتناحرة، والتي رأت في انضمامها للحكّام الجدد تقوية لمواقفها ضدّ منافسيها[9]، وهم الأسر الشيعية المتنفّذة من سكّان المنامة أساساً، وليسوا من القرويين الذين كانوا في الغالب من الفقراء والمسحوقين.

في الفترة الفاصلة بين تاريخ دخول أسرة آل خليفة البحرين (تساندها قبائل عربية أخرى)، وبدايات القرن العشرين، حيث كثرت الشواهد والقصاصات والتقارير الأكثر حضوراً وتوثيقاً، هناك الكثير من القصص «الفلكلورية»، بحسب تعبير عبد الهادي خلف، التي راجت لدى كلّ من الطرف الآتي من الخارج، والطرف القارّ في الداخل، بعضها قد استلّ من حوادث أخرى وجرى تركيبه وتوطينه محلياً، حيث توزّعت هذه القصص بين بطولات وفروسية ونبل وشهامة من جهة، ومظلوميّة واضطهاد وقهر وسرقة وابتزاز واغتصاب واستحواذ من جهة أخرى. وقد أسهمت الفروقات العرقية والمذهبية في تأصيل الكثير من هذه القصص، ومضيّها الموغل في التاريخ، وعملت على حفر خندق من عدم الثقة يفصل الضفّتين (السنّة والشيعة)، ويؤسّس لصعوبة الالتقاء على مشروعات اجتماعية وسياسية محورية، وقد تأسّست هذه العلاقة المضطربة عبر عديد من الحوادث المواقف التي كانت تؤكّد لكلّ طرف صحّة ما كان يتوجّس منه، أو يتوجّس منه مَن ينتمي إليهم، ومع ذلك فقد حدثت على مدى القرن الماضي تقاربات في لحظات تاريخية محدّدة، إلّا أنها سرعان ما آلت

5 عباس المرشد، **البحرين في دليل الخليج العربي** (بيروت: فراديس للنشر والتوزيع، 2011)، ص 272.

6 خالد كبير علال، التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي خلال العصر الإسلامي: مظاهره، آثاره، أسبابه، علاجه، **موقع الفسطاط**، متاح على: **www.fustat.com/books**

7 إلى اليوم يجري إطلاق لقب "بحارنة" على الشيعة والفرد "بحراني"، أما جميع المواطنين فيطلق عليهم لقب "بحريني" على الرغم من أن النسبة "بحراني" إلى البحرين أصحّ، وذلك للتفريق بين البحريني الشيعي، والبحريني بإطلاق.

8 محمد بن خليفة النبهاني، **التحفة النبهانية**، مرجع مذكور، ص ص 123 و124.

9 عبدالهادي خلف، **بناء الدولة في البحرين: المهمّة غير المنجزة**، ترجمة عبدالنبي حسن العكري (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2000)، ص 18.



إلى ما كانت عليه من قبل، وربما بشرخ أعمق.

الدور البريطاني: تعميق الشرخ العميق

استطاعت بريطانيا أن تزيح النفوذ البرتغالي والهولندي وتفرض سيطرتها على البحار وطرق التجارة ومن ضمنها سيطرتها على الخليج العربي، فعقدت في العام 1798 أوّل معاهدة في المنطقة مع سلطان عُمان[10] وأعقبتها بجملة من المعاهدات مع مشيخات المنطقة في القرن التاسع عشر، ومنها معاهدة الحماية مع البحرين في العام 1861. ولكي تضمن بريطانيا قدرتها على السيطرة على الأوضاع دونما انفلات ربما يكلّفها الكثير، أو يحرّفها عن مشروعاتها، فقد كانت تعمل على إضعاف التكتّل الوطني المحتمل، وذلك بتأليب أطراف ضدّ أطراف، أو استنهاض جماعة على أخرى.

استثمرت بريطانيا الانشقاق الطائفي في البحرين، لتحافظ على قدراتها الذاتية في السيطرة وقد «كانت بريطانيا تنتهز الفرصة حين تظهر قلاقل أو اضطرابات كواحدة من الثغرات التي تساعد على التقدّم خطوة ثم الانتظار والكمون، وأثناء فترة الهدوء تحاول من خلال «إنشاء حزب يؤيّد بريطانيا» – كما قال براي الوكيل السياسي – التغلغل أكثر فأكثر في ثنايا الثوب البحريني.. ولولا وجود تلك الثغرات الضعيفة في النسيج البحريني لما استطاعت بريطانيا كسب الجولة تلو الأخرى، سواء جاءت تلك الثغرات من البيت الحاكم نفسه، أو من «سماسرة السياسة» كما وصفهم محمد التاجر، الذين استغلّوا أوضاع أبناء طائفتهم الشيعية، وحاجتهم الماسّة لتحسين مستوى معيشتهم لإيجاد موقع متميّز لهم في السلطة..

أمّا الطائفة السنّية فقد شكّلت «الحزب الصامت» الذي لم يكن له دور في تبلور الأحداث لولا قلّة ناشطة من أعضاء المجالس الإدارية، ونخبة قليلة من التجّار والمثقّفين الذين كانت لهم بعض المحاولات بين حين وآخر»[11]. فقد كان لوجود الفروقات، أو ما أسماها الباحثان «الثغرات» الدور الأهم في تدخّل بريطانيا في الشأن الداخلي، التي استطاعت – تحت غطاء المساواة – أن تحرّض الشيعة في البحرين ضدّ الحكم الذي كان يترأسه الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (حكم البحرين 54 عاماً من 1869-1923)، حيث لم يكن الحاكم ليروق لهم ويصفونه بالعناد والتمرّد، فاستخدمت ورقة الضغط الداخلية ضدّه.

فقد أسهب المقيم البريطاني في البحرين الميجور كلايف ديلي في شرح الأوضاع «المختلّة» بين الطائفتين في البحرين، ما أدّى إلى أن يستقلّ المقيم البريطاني السياسي في بوشهر لمنطقة الخليج العربي، بارجة ويتوجّه إلى البحرين في 1921 حيث « وزّعت الدعوات على أعيان الشعب الجعفري وسماسرة السياسة، فجاؤوا إلى دار الاعتماد لاستقبال المقيم السياسي، وتُليت الخطب الترحيبية والحماسية لاستنهاض الحكومة البريطانية لإغاثة المظلومين»[12]. وقد تلا بعض زعماء الشيعة في البحرين عريضة أهاليهم على المقيم السياسي، وممّا جاء فيها « نودّ أن نعرض لصاحب الحكمة الكبيرة والمزاج الطيّب رئيس الخليج، أن الجالية الشيعية في حال إذلال كبير، وتتعرّض لمجازر علنيّة، وليس لهم ملجأ، ولا تُقبل شهادة أحد منهم، وممتلكاتهم معرَّضة للنهب، وهم معرّضون لسوء المعاملة في كلّ لحظة، والظلم يزداد كلّ يوم (...) إن الحكومة (البريطانية) مسؤولة أمام الله عن إراقة دمائنا، وعن الظلم الذي نتعرّض له، لأنها قادرة على مساعدة الضعيف والفقير، وإنقاذنا من أيدي الظالمين»[13]. إن صورة المظالم التي رسمتها العريضة تلقى تأييداً – إلى اليوم – من قبل المنتمين إلى الطائفة نفسها، بينما يعترف ببعض وجوهها الطرفُ الآخر، ولكن مع إحالة إلى مقتضيات العقود الأولى من القرن العشرين وما قبلها.

تشكيلات أهلية بحرينية تسأل: هل نحن إزاء خلاف سياسي انعكس على الوضع الاجتماعي أم هو خلاف اجتماعي طائفي في الأساس، أثّر على المواقف السياسية؟

بعد عامين من العريضة السابقة الذكر، يتغيّر المقيم البريطاني في البحرين، ويحلّ محلّه نوكس الذي يرسل إلى خارجية بلده برقيّته رقم 421 المؤرّخة 1923/5/9، ويقول فيها «يجب ألّا نتأثّر بوضع عدم المساواة القائمة في البحرين حالياً، وهنا أذكر الضرائب وأقول: لو أصبح الشيعة في السلطة فإنهم سيقومون باضطهاد السنّة، وأعتقد أننا إذا كان هدفنا

10 وزارة الإعلام بسلطنة عُمان، **عُمان في التاريخ** (لندن: شركة إيميل للنشر المحدودة، 1995)، ص 448.

11 محمد عبد القادر الجاسم، سوسن علي الشاعر، **البحرين: قصّة الصراع السياسي (1904- 1956)** (لا ذكر لمكان النشر، 2000)، ص ص 38-39.

12 المرجع نفسه، ص 62.

13 المرجع نفسه، ص 63.



فرض الضرائب على الشيعة والسنّة بالتساوي فإنّني أشكّ في حصولنا على موافقة الوجهاء في هذه البلاد. وإذا لم تعطَ للسنّة صلاحيات تعادل تلك المعطاة لهم في الطرف العربي السنّي من الخليج، فإننا بذلك نجرّد الحاكم من حلقة الوصل معهم، وسيجعله ذلك في وضع ضعيف»[14]. هذا ما يمكّننا من فهم الدور البريطاني الذي يقدّم الطائفة على المواطنة، ما يجعل الطرفين يتسابقان إما على الحصول على المزايا، وإمّا الاستماتة للحفاظ عليها، بحيث تكون المساواة أمراً بعيد المنال، بل يستحيل التحقّق إذا ما أُريد أن يتواصل انشغال الناس ببعضهم.

المبالغة والمغالبة العدّدية

لم تعرف البحرين التعداد السكّاني بشكله العلمي إلّا في العام 1941، إلّا إن إحدى الحوادث التي فُرض فيها ما يشبه العقاب الجماعي ضدّ أهالي إحدى القرى الشيعية في العام 1934، قد جاءت بعبارة ما كانت لترد في الخطابات والعرائض السابقة، حيث رفع أعيان الشيعة في ديسمبر (كانون الأول) منذ ذلك العام عريضة إلى حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، تضمّنت عدداً من النقاط منها: « نظراً لأنّنا نشكّل غالبية السكّان، فإن من العدل أن يكون تمثيلنا في مجلس البلدية والمجلس العرفي بما يتناسب مع ذلك»[15]. إن عبارة «غالبية السكّان» هذه ما كانت مطروحة من ذي قبل، ولكنّها بقيت تتردّد حتى سنوات قليلة ماضية، حيث تجري عمليات تقدير من جهات وأفراد من داخل البحرين وخارجها يشيرون فيها إلى أن الشيعة يشكّلون ما بين 60-75 في المائة من المواطنين، بينما عمليات التعداد الرسمية لا تتطرّق إلى الانتماءات المذهبية في مسوحاتها. وعن العريضة و«غالبية السكّان» اعتبر مستشار حكومة البحرين (من 1926-1957) تشارلز بلغريف «الموضوع مهمّاً، وأن المطالب معقولة وأنّها صيغت بلهجة معتدلة، لكنّه رأى أنه لم يكن لدى الشيعة سبب للشكوى،

على الرغم من أنّ المسافة الفاصلة بين «دوّار اللؤلؤة» و«جامع الفاتح» لا تصل إلى عشرة كيلومترات، فإن المسافات الداخلية المؤثّرة في عدم اللقاء كانت أبعد بكثير

وأوضح أن خطورة العريضة تكمن في الإشارة إلى قضية التمثيل النسبي، وهي قضية تُثار لأوّل مرّة في البحرين (...) وأرجَع تقديم العريضة إلى تنامي الشعور غير المريح بين آل خليفة والشيعة»[16].

وفي السياقات الشعبية غير الموثّقة في الغالب، فإن تفسيرات مسألة المغالبة العددية تخضع للمواقف من أتباع كلتا الطائفتين. فقطاع من السنّة يرون أن المبالغة في الزواج بأكثر من واحدة، والمبالغة في الإنجاب لدى أسر كثيرة من الشيعة ليس له ما يبرّره إلّا جعل الموازين تميل إلى صالحهم، حيث تكون الأكثرية أمراً واقعاً على المستويات كافة، وهذا الثقل يشكّل عامل ضغط على أرض الواقع من شأنه ضخّ المطالبات وتحقيق مكتسبات فئوية. بينما يبرّر قطاع من الشيعة بأن الأمر تتداخل فيه عوامل الوعي والثقافة، إلى جانب أن غالبية القرويين الشيعة يعملون في الزراعة – التي أخذت تتقلّص أهمّيتها مع ظهور النفط في البحرين 1932- فهم بحاجة إلى قوى بشرية رخيصة تعمل في الأرض كالأبناء. ومن اللافت أن سياسة التكاثر بالتوالد لا يزال لها محلّ في العملية السياسية، إذ دعا الأمين العام لـ «جمعية الوفاق الوطني الإسلامية» الشيخ علي سلمان البحرينيّين جميعاً في شهر أغسطس (آب) 2014 لتحمّل عبء إنجاب طفل إضافي على ما خطّطوا له، لمواجهة «التجنيس السياسي» الذي تتهم قوى المعارضة الحكم القيام به لتغيير التركيبة السكّانية للبحرين[17].

الالتفاف على 1938

في العام 1938، حدث حراك خليجي في كلٍّ من الكويت ودبي، للمطالبة بالمزيد من المشاركة الشعبيّة والحقوق وضبط أمور الموازنات، أدّى في الكويت إلى تأسيس مجلس تنفيذي لوضع دستور للبلاد. وفي دبي انتهى إلى تشكيل مجلس ينظّم أمور المشيخة. وبصرف النظر عمّا آلت إليه الحلول التي تمّ التوصل إليها في كلا البلدين، فإنّ الحراك الشعبي الخليجي تقاطع في عدد من مطالبه مع مطالب شعبية بحرينية، وخصوصاً في شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) في السنة ذاتها، والتي تمحورت

14 المرجع نفسه، ص 72.

15 المرجع نفسه، ص 155.

16 المرجع نفسه، ص 156.

17 موقع جمعية الوفاق الوطني الإسلامية http://alwefaq.net/cms/2014/08/18/31878/.

حول تحسين أوضاع عمّال الشركة من المواطنين، ومساواتهم مع نظرائهم من الأجانب، وكانت هذه المطالب تلتقي في السياق نفسه مع مطالب أخرى أكثر شمولاً. وفي حين يُرجع سعيد الشهابي[18] حراك 1938، إلى ما حدث في البلدين الخليجيين، مع تفاقم تدهور الأوضاع البحرينية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والحقوقي، فإن آخرين يرون أن المسألة كانت تتعلّق بولاية العهد في المقام الأول التي كانت تراوح بين شقيق الحاكم (الشيخ عبدالله بن عيسى)، وابن الحاكم (الشيخ سلمان بن حمد)، حيث قيل إن لكلٍّ من المرشحين لولاية العهد في ظلّ تدهور صحّة الحاكم في ذلك العام، فريقاً يعمل معه[19]. وقد تحرّك الشيعة والسنّة في هذا المسعى، كلٌّ مع فريقه، ولكن جرى تفتيت هذا التحرّك بسرعة عندما تمّ الاستفراد بالطرف الشيعي حيث استُجيب لمطلبه الرئيس، وهو إبعاد قاضيين من المحاكم الجعفرية، وتعيين قاضيين آخرين مكانهما، وإصلاح المحاكم الشيعية التي كانت مغلقة منذ شهر يونيو (حزيران) 1938، « وجاء هذا التنازل لمغازلة الشيعة ومنع تكوين تحالف شيعي – سنّي يتقدّم بمطالب مشتركة للحكومة»[20].

أفلحت هذه الخطوة تحت شعار السياسة البريطانية «فرّق تسُدْ» في إنهاء الحراك، وذلك بأن تكوّن وفدٌ من زعماء الشيعة قابل مستشار الحكومة (بلغريف) وأبدى ارتياحه لهذه الخطوة، وزادوا عليها بأن « طالبوا بأن يكون بعض القضاة البحارنة بين الجالسين على كرسي القضاء» و«اشتكوا من عدم وجود عدد كافٍ من البحارنة» في البلدية، إضافة إلى قضية التعليم والاهتمام بمدارس القرى «ولكنّهم تحاشوا التحدّث معه (المستشار) عن المجلس التشريعي الذي كان موضوعه مطروحاً آنذاك. وفهم المستشار من ذلك أن البحارنة قد تمّ تحييدهم في حركة الإصلاحات المتأجّجة»[21].

لذا يذهب البعض إلى التقليل من وصف ما حدث في العام 1938 بأنه حراك شعبي، « فالشارع الشعبي كان منقسماً إلى قسمين: الأول القسم الشيعي الذي تجنّب الحركة الميدانية، واكتفى بالمكاسب الخاصة التي حصل عليها من خلال التفاوض، والثاني وهو السنّي الذي كان عاجزاً عن التأثير»[22]. وقد بدا جليّاً أنه من السهولة عزل الشارعين عن بعضهما، فما أن يجري تحقيق مصالح فئويّة لجهة من الجهتين، حتى تنسحب من الحراك حفاظاً على ما كسبت؛ ما يدلّ على أن القضايا الوطنية لم تكن في بال أيٍّ من الطيفين ما داما مستندين في حراكهما إلى الجانب الطائفي وليس الوطني الجامع.

التقاء المتضادّين

وإذا صحّ القول «رُبَّ ضارة نافعة»، فإنه أكثر ما يصحّ على ما حدث في البحرين في أكتوبر 1953، عندما كان الشيعة يحيون ذكرى عاشوراء، فحدثت مشادّة بين معزّين وبعض المتفرّجين من السنّة، وحدثت اشتباكات بين الطرفين وتدخّلت الشرطة، وسادت شائعات في الأيام التالية أن كلّ فريق يعبّئ أتباعه ضدّ الفريق الآخر، وأن حرباً أهلية كانت على وشك الوقوع. واستمرّ هذا الحال إلى العام التالي، وتتابعت الحوادث المتفرّقة بين الجانبين، ولكنّها لم تكن لتُنبئ إلّا عن حالة احتقان عالية تريد التنفيس عبر هذه العراكات الصغيرة هنا وهناك.

المحمول التاريخي العائد إلى حوالى 1400 سنة، ظلّ حاضراً في الكثير من الحراك اليومي المتورّم بفعل مناوشات صغيرة جرى التكتّم عنها، وعدم معالجتها في حينها، الأمر الذي انفجر فجأة وكشف عن مكنونات كثيرة

وعلى الرغم من ذلك، استثمر عدد من الشباب البحريني، ذي الميول القومية، ما حدث للسعي حثيثاً بين الطائفتين لتهدئة الأوضاع أمنياً، ولتكوين نواة وحدة وطنية، مستلهمة من ثورة 23 يوليو المصرية بحماسة كبيرة انعكست في مجلّة «**صوت البحرين**» التي أخذت تنتقد الأوضاع المحلّية بشدّة، فما كان من الحكومة إلّا أن أغلقت المجلّة، وسحبت جنسية محرّرها عبد الرحمن الباكر، الذي كان في حراك دائم في صيف العام 1954 بين الطائفتين مع مجموعة من المتقاربين فكرياً معه. استثمرت هذه المجموعة الاحتفال بالذكرى الأربعين لاستشهاد الإمام الحسين للاجتماع الكبير، فجرى

18 سعيد الشهابي، **البحرين 1920 - 1971: قراءة في الوثائق البريطانية** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1996)، ص ص 97-138.

19 محمد عبد القادر الجاسم، سوسن علي الشاعر، مرجع مذكور، ص ص 170 - 200.

20 سعيد الشهابي، مرجع دذكور، ص 108.

21 المرجع نفسه، ص 109.

22 محمد عبد القادر الجاسم، سوسن علي الشاعر، مرجع مذكور، ص 187.



انتخاب «الهيئة التنفيذية العليا» المؤلّفة من خمسين شخصاً، ولجنة مؤلّفة من ثمانية أفراد (أربعة من السنّة وأربعة من الشيعة) لتقديم مطالب هذه الهيئة وأهمّها: مجلس تشريعي منتخب، وإعداد قانون مدني وجنائي، وإصلاح المحاكم، وحقّ تكوين النقابات. يمكن اعتبار هذا الشكل التنظيمي البسيط بين الطرفين، الأوّل من نوعه في تاريخ البحرين المعاصر، إذ إنه كان يقصد «المناصفة» في كلّ شؤونه لإحداث نوع من التوازن، وحتى لا ينفرد طرف بالقيادة أو التأثير أو المكاسب أيضاً، استفادة ممّا حدث في العام 1938، حتى «مثّل قيام هيئة الاتحاد الوطني تحدّياً جدّياً للسياسة الإثنية في البحرين»[23] وكانت بريطانيا تنظر إلى المطالب على أنها آتية من محرّضين وليست من ممثلين للشعب، وصعّبت تكوين مجلس تشريعي منتخب.

من خلال أحداث 2011 بدت الجذور المذهبية لا الدينية، أقوى من الإيديولوجيا في البحرين، حيث ظهر الانشقاق واضحاً حتّى في صفوف بعض الجمعيات الليبرالية

كانت «الهيئة» نشطة جداً في مجال التجمّعات في الساحات العامة، وإلقاء الخطب الحماسية على آلاف المؤيّدين، وتنفيذ الإضرابات التي تكرّرت ما بين العامين 1954 و1956 وهما عمر الهيئة. وقد رأى البريطانيون أن «الهيئة» تشكّل خطراً لأنها تجعلهم بين أمرين: إما الضغط على الحاكم بشكل كبير ربما يدفعه إلى الاستقالة في حين لا يوجد بديل يضاهيه من أسرته، وإما « ديمقراطية برلمانية يسيطر عليها مجموعة من الديماغوجيّين تحت تأثير مصر»[24].

وينظر المعتمد البريطاني إلى هذا التقارب السنّي الشيعي في البحرين على أنه هشّ إلى حدّ ما لاختلاف الأسس التي التقيا عليها، إذ « يرى أن الاتحاد بين الطائفتين إنما كان موجوداً في أذهان بعض الصحافيّين السنّة في نشرتيْ (**صوت البحرين**) و(**القافلة**)»[25]. ويرى أن للشيعة مطالب أساسية تختلف عن مطالب السنّة، فهم يؤكّدون ثلاث قضايا تتعلّق بتعويضات عن قضايا حدثت في محرم السنة الماضية وتبعاتها، بينما وجهة نظر السنّة تقوم على أن الحكومة التي تحتوي على عنصر التمثيل هي أفضل وسيلة لضمان حرّيات الشيعة وحقوقهم. أما النقطة التي يتّفق عليها الطرفان فهي توجيه اللوم للبريطانيّين لكلّ ما يحدث من مشكلات محلّية.

استطاعت الهيئة المشتركة بين الطائفتين أن تتقدّم بخطوات كانت تعتبر جريئة في مطالبها قياساً بذلك الوقت، وتسيّر الشارع، وتنظّم الإضرابات، وتتفاوض مع ممثّلي الحكومة، وتناقش المقيم البريطاني، وترسل الخطابات والمطالب للحكومة البريطانية مباشرة، ولكن عدم حدوث تقدّم حقيقي قد عمل على بروز تيارات متشدّدة من داخلها، وحدوث انفلاتات في تصرّفات بعض المنتمين إليها، جلّلتها الأحداث التي تفجّرت في الجزائر لدى اعتقال أحمد بن بلا، ثم العدوان الثلاثي على مصر، الأمر الذي ألهب حماسة الجميع، وخرجت المظاهرات الشعبية إلى الشوارع، وخرجت كذلك عن سياقها، وتمّت مهاجمة بيوت لموظفين بريطانيّين وتعريض حياتهم وأسرهم للخطر، وأعمال أخرى جرى على إثرها إلقاء القبض على قيادات الهيئة في 6 نوفمبر (تشرين الثاني) 1956، ونفي عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان وعبد علي العليوات إلى جزيرة سانت هيلانة، وألقي القبض على عدد من القياديين الآخرين في الهيئة، بينما هرب بعضهم إلى خارج البلاد لبعض الوقت.

تيارات جديدة تبرز قبيل الاستقلال

كان المزاج العام الغالب على الوطن العربي، ونتيجة للانشطار العالمي بعد الحرب العالمية الثانية بين معسكرين غربي وشرقي منذ العام 1949، قد انعكس على الوضع الداخلي في البحرين، حيث تقدمت الاتجاهات اليسارية إلى الساحة في العام 1955 من خلال جبهة التحرير الوطني البحرانية[26] التي يصفها كريم مروّة بأنها «أول تنظيم ماركسي لينيني، وأول حزب للطبقة العاملة في البحرين وفي منطقة الخليج بأسرها»، والحركة الأخرى التي خرجت هي «الجبهة الشعبية لتحرير البحرين» وهي «منظمة سرية ماوية محسوبة على الحزب

23 عبد الهادي خلف، مرجع مذكور، ص 45.

24 سعيد الشهابي، مرجع مذكور، ص 183.

25 المرجع نفسه، ص 183.

26 محمد السيد، **يوميّات من انتفاضة مارس 1965** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2008)، ص 11.



الشيوعي الصيني»[27]، في الوقت الذي كثرت فيه وفود الطلبة البحرينيين الدارسين في جامعات عربية في بغداد ودمشق وبيروت والقاهرة، حيث كانت حماسة التغيّر الأيديولوجي على أشدّها، إضافة إلى استقطاب الاتحاد السوفيتي لعدد مهمّ منهم، بدأت تسود أفكار تحررية جديدة على المستوى المحلي، بل انتقلت إلى خارج الجزيرة الصغيرة، وصارت تمدّ أنشطتها إلى «تحرير الخليج العربي» وعمان نظراً لاندلاع أحداث ظفار منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين.

انخرط في هذه التنظيمات السرّية جمعٌ من الشباب والشابات البحرينيّين من دون تمييز، وشهدت هذه التنظيمات تلاقي الطائفتين الدينيّتين على أسس جديدة بعيدة عن الدين، وبدأت تحدث زيجات مختلطة بين الشباب، لقيت بعض المقاومة من قبل الأهالي التقليديّين، فكان أن انتشر هذا النوع من الزواج بشكل لافت نوعاً ما، وكأنه تحدٍّ للموروثات الدينية والاجتماعية، ولكنّه كان يشير إلى إمكانية أكثر من فكرية في تلاقي المواطنين في أسرة واحدة. وهذا ما قاد إلى ما يُسمّى بـ «انتفاضة مارس 1965» التي خرجت للمرّة الأولى ليس على أساس طائفي أو ديني، ولكن على أسس معيشية أساسها فصل 400 من عمال شركة نفط البحرين، كبرى الشركات الصناعية المستقطبة لآلاف العمّال البحرينيّين. فسقط في تلك الأحداث والمواجهات جملة من الشباب من الطائفتين لأوّل مرّة في عمل مشترك ضدّ الاستعمار وليس ضدّ بعضهما كما حدث في عقود سابقة.

ومع ذلك، ولئن أحدثت العقود الثلاثة من الخمسينيات إلى السبعينيات من القرن الماضي تجميعاً وتقارباً بين أفراد الطائفتين فكريّاً، فإنها قسّمت المجتمع من جانب آخر وهو الجانب الديني، وخصوصاً مع وجود المحافظين ورجال الدين الذين رأوا في هذه الأفكار، وبخاصّة تحرّر المرأة، ما يشكّل صدمة للمجتمع .

نتيجة لإعلان بريطانيا رغبتها في الانسحاب من شرق السويس في العام 1968، استعدّت إمارات الخليج العربي للتحوّل إلى دول مستقلّة، وحاولت الاندماج في اتّحاد، ولكنّ مساعيها لم تُكلّل بالنجاح؛ فأعلنت كلٌّ من البحرين وقطر استقلالهما في العام 1971، واتحدت سبع إمارات تحت مسمّى الإمارات العربية المتّحدة. وواجهت البحرين ادّعاءات إيران المطالبة بضمّها، واتّحدت إرادة الشعب بكل أطيافه من أجل أن تبقى البحرين عربية مستقلّة[28]، ووضعت دستورها وشكّلت أوّل مجلس برلماني منتخب في العام 1973، «حيث أراد المحافظون أن يكون المجلس الوطني معيَّناً في حين أراد الليبراليون أن يكون جميع أعضائه منتَخبين، أما النتيجة التي توصّلا إليها فكانت تسوية مثالية في الحقيقة»[29]، حيث جمعت الصيغة بين الانتخاب والتعيين. وكانت تفاهمات قد أُجريت بين الكتلة الدينية الشيعية التي كانت لها سطوة وتجذّر في نفوس أتباعها، وبقايا من قيادات الهيئة الوطنية، وبعض الناشطين، ولكن بحسب عبد الهادي خلف، لم يقم اليساريّون، لفرط حماستهم ربما، باحترام سقوف المناقشات حيث كانوا يرفعونها إلى خارج حدود ما اعتادته القوى التقليدية. وعلى الرغم من التوجّس الطبيعي بين الدينيّين وغير الدينيّين من كتل المجلس، إلّا أن « أعضاء البرلمان من مختلف الكتل كانوا منهمكين في أعمال اللجان، فقد كانوا يجدون أنفسهم في مواجهة مشكلات مشتركة ويبحثون عن حلول وطنية لها. ومن هنا فإن هذا التحالف المستبعد بين الدينيّين وغير الدينيّين قد تحوّل إلى أمر واقع، ما اعتبره البعض نذير خطر إذا لم يتمّ وضع حدّ له»[30] خشية الرجوع مرّة أخرى إلى تجربة الهيئة الوطنية. وهذا ما تبدّى في رفض أعضاء المجلس إقرار قانون بمرسوم تدابير أمن الدولة، الأمر الذي تصاعد بعد أشهر إلى حلّ المجلس في 1975/8/26، لعدم تعاون المجلس مع الحكومة، وفرض قانون ومحاكم أمن الدولة منذ ذلك الحين حتى العام 2001.

عودة «الصحوة».. عودة الانقسام

في السبعينيات، أخذت التوجّهات الدينية تنمو مجدّداً وعلى أسس أكثر راديكالية من ذي قبل، وإن بدأت تتسلّل رويداً رويداً في المجتمعات العربية والخليجية في نوع من تحسّس مواطئ الأقدام. وأسفر انتصار الثورة الإيرانية (1979) عن تعزيز

27 سعيد الشهابي، مرجع مذكور، ص 257.

28 غسان الشهابي، «المسافة بين البحرين وإيران: استنشاق التوتر»، **مركز الجزيرة للدراسات** (26 أغسطس/ آب 2014) متاح على **http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/20148269273403263.htm**

29 عبد الهادي خلف، مرجع مذكور، ص 62.

30 المرجع السابق نفسه، ص 67.



الآمال بانتصار التوجّهات الإسلامية الجديدة التي أُسميت أحياناً بـ «الصحوة»، فوجد الشيعة أنفسهم منجذبين لهذا الأنموذج الجديد الذي أزاح «عرش الطاووس» وجاء مكان أسرة إمبراطورية نافذة بملالي معممَّين. في الوقت الذي وجدت فيه شريحة كبيرة من السنّة المنضوين إلى «الصحوة» في الاجتياح السوفييتي لأفغانستان، في ديسمبر (كانون الأول) 1979، إحياءً لـ «الفريضة الغائبة»، الجهاد. فباتت الطائفتان مشدودتين إلى النماذج الخارجية، مع فارق أن الحركيّين الشيعة قد تلقّوا رسالة «تصدير الثورة»، فـ«قدّمت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين نفسها كمنظّمة شيعية خالصة ذات برنامج شيعي خالص (...). وعلى الضدّ ممّا سبقها من المنظّمات التي وُجدت منذ العام 1954، لم تحاول الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين تحدّي السياسات الطائفية والقبلية للنظام من خلال التعبئة الوطنية»[31]، وليس هذا مُستغرباً في ظلّ أخبار انتصارات الثورة الإيرانية، فوجد القائمون على هذه الجبهة حاجة للتنسيق مع الجوانب الوطنية الأخرى، بما فيها المكوِّن السنّي في البلاد، إذ لا داعي لتقسيم «الغنائم» متى ما وُجدت، فإنها دعت لإقامة جمهورية إسلامية في البحرين، وهي الدعوة التي سنراها تتكرّر بعد 30 عاماً (2011)، وبالطريقة نفسها تقريباً.

تاريخياً، كان يسيراً عزلُ الطيفين الإسلاميّين أحدهما عن الآخر في البحرين، فما أن يجري تحقيق مصالح فئوية لإحدى الجهتين، حتى تنسحب من الحراك حفاظاً على ما كسبت، ما يدلّ على أن القضايا الوطنية لم تكن في بال أيّ منهما

عاد الانشقاق الطائفي إلى ما كان عليه، بل أشدّ هذه المرّة، بعد حوالى ثلاثة عقود من التقارب الهشّ الذي وفّرته سيادة أيديولوجيات لم تكن تتخذ من الدين متكأ، بل كانت تنفيه تماماً في بعض تلاوينها المتطرّفة. فلم يكن التديّن هذه المرّة مختصّاً بالطاعنين في السنّ أو الأسر الدينية التقليدية، بل انتقل إلى الشباب وعمّ قطاعات كبيرة، وبعضهم تحوّل من الشيوعية إلى الإسلام المتشدّد، وباتت التغذيات الآتية من الخارج لكلا الفصيلين كبيرة وتنهال بسخاء، والكتب التي تثبّت العقائد، والنافية للعقائد الأخرى، الأكثر رواجاً وتأثيراً في نفوس الشباب. فنشأت «جمعية الدعوة الإسلامية» الشيعية في 1972، ولكن نشاطها ازداد وتنامى بشكل صريح ومقلق للسلطات المحلّية. وعلى الضفّة الأخرى، وإلى جانب جمعية الإصلاح التي تأسّست في العام 1941، تأسّست في أواخر السبعينيات جمعية التربية الإسلامية (سلفية) 1978، والجمعية الإسلامية (أزهرية) 1979، فصار للمتديّنين السنّة أيضاً ملجأ، وإن لم يكن يرمي إلى قلب نظام الحكم، ولكنّه يعتمد على الدعوة والتربية لإعداد النشء[32].

حاولت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التدبير لعملية انقلاب على نظام الحكم في العام 1981، ولكن تمّ الكشف عنها باكراً، واعتقل حوالى 70 شخصاً، ونُفيت أسر عديدة، وانقضت فترة الثمانينيّات وسط توتّر وتوجّس ما بين الحكومة والجماعات الشيعيّة الطامحة لإحداث تغييرات بأجنداتها الخاصة، بينما اتجهت القوى الإسلامية السنّية للتركيز على الجهاد في أفغانستان، وما يحدث للمسلمين في أصقاع العالم، سواء ما حدث في حماة السورية، أم في غيرها من الدول شرقاً وغرباً. في حين كانت القوى اليسارية في وضع متردٍّ بسبب الكثير من الضربات التي تعرّضت لها بعد حلّ المجلس الوطني، وتغيّر مزاج الشارع العام.

حراك بدأ بصيغة وانتهى بأخرى

ما إن وضعت حرب «عاصفة الصحراء» أوزارها، حتى بدأت القوى الوطنية والإسلامية تتنادى للقاء حينما ورد إليها رغبة الحكم في إنشاء مجلس للشورى الذي استجابت له حكومات المنطقة تبعاً لنصائح أميركية، إذ كان الداخل الأميركي ممتعضاً لدفاع القوّات أو إرسال الجنود الأميركيين لحماية أنظمة غير ديمقراطية، فنصحت الحكومة الأميركية دول المنطقة بإجراء إصلاحات ديمقراطية فيها، حتى تتمكّن من تبرير وجودها الآني والمستقبلي في المنطقة، ومن هنا انطلقت – بشكل متزامن تقريباً – دعاوى بإنشاء مجالس شورية، لتكون نواة أوّلية لتعلم الديمقراطية في المنطقة، فأنشأت البحرين مجلس الشورى في العام 1992، تمّ بتعيين 30 فرداً فيه، وكذا الحال في بقيّة دول مجلس التعاون ما عدا

31 المرجع نفسه، ص 86.

32 غسان الشهابي، «التشكيلات السنّية في البحرين: الجماعة المؤجلة»، في **بوابات العبور: البحرين... قراءة مرحلة** (المنامة: دار الوقت للإعلام، 2007) ص ص 87 - 99.



الكويت التي استأنفت عمليّتها الديموقراطية.
تكوّنت نواة مجموعة في البحرين كانت تلتقي لتضع صيغة عريضة نخبوية وقّعها 350 مواطناً، تطلب من الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، إعادة العمل بالمجلس الانتخابي الذي حُلّ في العام 1975، وكانت اللجنة مؤلّفة من ليبراليين، ورجال دين سنّة وشيعة. فكان هذا الاتفاق على التلاقي على مشتركات وطنية من الأمور التي حاولت تجسير الهوّة التي أخذت في الاتساع بين التيّارين الدينيين على خلفية التديّن الشديد غير المتقبّل للآخر.
لما رُفضت العريضة الأولى التي رُفعت إلى الأمير في العام 1992، عادت المجموعة إلى اللقاء ثانية، لتوسيع التوقيعات على عريضة مشابهة في العام 1994، وبالنسق ذاته، ولكن الشيخ عبد اللطيف المحمود (سنّي) يلحظ أن الطرف الديني الشيعي الممثَّل بالشيخ عبد الأمير الجمري وعبد الوهاب حسين كانت لهما مواقف مغايرة نوعاً ما إذ يقول: «بدا واضحاً أن الاثنين لا يسيران في اتفاق كامل مع المجموعة (...) سرعان ما بدا الشيخ الجمري يتحرّج عن أخذ القرار في الجلسة. كان يقول: سنرجع لتداول الفكرة.. كان هذا يعني أن آخرين صاروا مرجعيّته». وهذا ما يؤكّده عبد الوهاب حسين بقوله « إن الجميع كان يعرف أنه والشيخ الجمري ليسا وحدهما مَن يمتلك القرار للحديث نيابة عن التيّار الشيعي»[33]. هذا ربما يُعتبر شرخاً آخر في الثقة الرجراجة بين الطرفين، إذ سرعان ما ألقي القبض على الشيخ علي سلمان، على خلفية حدث عابر، وهو واحد من الذين أسهموا بشكل مباشر في جمع التوقيعات على العريضة الشعبية في العام 1994، والتي قيل إنّها ضمّت ما بين 20 ألفاً و25 ألف توقيع، فتداعت الحوادث الأمنية في احتفالات البلاد بالعيد الوطني (16 ديسمبر 1994) وسقط عدد من المتظاهرين وعمّت أعمال عنف وشغب قادها التيار الشيعي في الأساس، إذ لم يكن التيار السنّي منظّماً، في الوقت الذي ما كان التيار الليبرالي يمتلك قواعد شعبية مؤثّرة. وما أن نزل الشيعة بقوّة إلى الشارع حتى وجدت لجنة العريضة نفسها مشلولة، وربما أصبح لا حاجة لها، فالمياه تمرّ من تحت قدميها. قال الشيخ المحمود إن الجماعة (الشيعة) أعجبتهم كثرتهم. وأبلغ الشيخ الجمري أنه يفلت ارتباطه معه، على اعتبار أن ما بينهما يقوم على المطالب السلمية لا العنف[34].
ما إن بدأت الصدامات بين جمهور الشيعة وقوّات الأمن، حتى سهُل اتهام الحركة بالطائفية وتلقيها مساعدات وتمويل وتدريب من جهات خارجية، كان يُشار فيها سرّاً وعلانية إلى إيران، ثم أُعلن في العام 1996 عن اكتشاف تنظيم «حزب الله البحرين» وتفكيكه، وجرى اعتقال قيادات شيعية بارزة، ومنهم أعضاء لجنة العريضة، الذين عقدوا اتفاقاً مع الحكومة لتهدئة الأوضاع تحت مسمّى «لجنة المبادرة»، وهذا ما رآه علي ربيعة شقّاً للعمل الوطني، إذ « وجد أعضاء لجنة العريضة من الوطنيين أنفسهم أمام الخيار بضرورة تجاوز السياسة الانعزالية والممارسات السياسية الخاطئة التي تبنّاها الشيخ الجمري والأستاذ عبد الوهاب بعد خروجهما من السجن»[35]، وتوارى حلم وطني آخر للجمع بين الأطياف الدينية والفكرية في عمل مشترك.

ما إن بدأت الصدامات بين جمهور الشيعة وقوّات الأمن، حتى سهُل اتهام الحركة بالطائفية وتلقيها مساعدات وتمويل وتدريب من جهات خارجية، كان يُشار فيها سرّاً وعلانية إلى إيران

استمرّت «أحداث التسعينيات» حتى العام 1999، وسقط فيها 40 شخصاً من المتظاهرين وجميعهم من الشيعة، وعدد من رجال قوّات الأمن العام، ولم يكن للسنّة، سواء الجمعيات الدينية، أو أيّة تجمّعات اجتماعية أخرى أيّ نوع من المشاركات في الموضوع إلّا من خلال رسائل تأييد الحكم وتجديد البيعة والولاء عقب كلّ منعطف مهمّ تمرّ به البلاد. لذا بدأ الحراك نخبوياً في العام 1992، ومزيجاً من القوى الثلاث الأكثر فاعلية (أي السنّة والشيعة والليبراليّين الذين كانوا قوام حركات القوميّين العرب واليسار)، ولكنّه انتهى شيعياً صرفاً، عندما انفضّ عنه الممثّل السنّي الأهمّ، وانفرد الشيعة بمواجهة قوّات الأمن، فكان من الطبيعي أن توصم الحركة بأنها طائفية فئوية وليست شعبية. ويمكننا جرّ الملاحظة نفسها على ما حدث في العام 2011 أيضاً، وإن بصيغ مختلفة مع وجود بعض من الوجوه المشتركة، ولكن هذه المرّة في حقول أخرى.

33 المرجع نفسه، ص 27.

34 المرجع نفسه، ص 32.

35 علي قاسم ربيعة، **لجنة العريضة الشعبية في مسار النضال الوطني في البحرين** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2007)، ص 128.



فتح الصفحات الجديدة

ما إن دخل العقد الأوّل من القرن الجديد، حتى بادر الحكم بطيّ الصفحات القديمة التي تميّزت بالكثير من المواجهات والعنف، والكثير أيضاً من افتقاد الثقة ما بين الحكم من جهة، وجانب كبير من الشعب، وهم الشيعة، من جهة أخرى، خلال السنوات العشرين التي سبقت. فاحتاج الخروج من هذه الوهدة إلى مشروع يلتفّ حوله الناس، فكان «ميثاق العمل الوطني» الذي بشّر بالكثير من الأمور، ومن بينها عودة الحياة النيابية- وهي مطلب «أحداث التسعينيات»- وإلغاء تدابير أمن الدولة ومحكمته، وهو المرسوم الذي أدّى رفضه إلى حلّ المجلس الوطني في العام 1975، وفي ضوئه كان يجري الاعتقال والتفتيش والنفي. هذا فضلاً عن حزمة من التحرّكات والمكارم التي فاضت على الشعب. فعاش البحرينيّون في الفترة ما بين الأعوام 2000 إلى 2002 المرحلة الوردية من عمر الحقبة الجديدة، وتدافعوا للتصويت على الميثاق الجديد.

حاولت «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين» التدبير لعملية انقلاب على نظام الحكم البحريني في العام 1981، ولكن تمّ الكشف عنها باكراً، واعتقل حوالى 70 شخصاً، ونفيت أسر عديدة، وانقضت فترة الثمانينيّات وسط توتّر وتوجّس ما بين الحكومة والجماعات الشيعيّة الطامحة إحداث تغييرات بأجنداتها الخاصة

كان دافع الشيعة هو الانتهاء من كلّ ما مرّوا به، وبقاء السجون السياسية نظيفة، وعودة المبعدين، والحصول على التمثيل اللائق في البرلمان. بينما لم يكن لدى السنّة الكثير ليطالبوا به، إذ كانت أوضاعهم السياسية أساساً مستقرّة إلى حدّ كبير، حيث لم ينخرط جمهورهم الأكبر، سواء الدينيّين منهم أم غير الدينيين، في أيّ عمل سياسي في هذه الفترة، وخصوصاً أنه لم يكن قد صُرّح به. ولكنّهم في الوقت نفسه لم يكونوا ليخرجوا عمّا دعا إليه الأمير الجديد، وعمّا روّجت الأجهزة الإعلامية في أن الغد الآتي أكثر رغداً.

إلّا أن جملة من الأمور ما لبثت أن طفت على السطح، وعادت لتؤجّج الفراق الطائفي البحريني بشدّة. منها ما هو استمرار للماضي، وهو استمرار مسألة العامل الديني الذي لا يزال أصحابه ينظرون بريبة إلى الطرف الآخر. في الوقت الذي تطوّرت فيه وسائل الاتصال التكنولوجية، وباتت عمليات التراسل الإلكترونية عبر الإنترنت منذ دخولها البحرين (1995) تتعزّز وتتسع، وكثرت بالتالي المواقع ذات الصبغات الطائفية. ناهيك بالتغيّرات الواسعة في المنطقة كسقوط النظام العراقي (2003) وما تبعه من حوادث متلاحقة تتهم فيها الطائفتان بعضهما بالوقوف من ورائها. وقد انعكس ذلك على البحرين بشكل جلي، حتّى تشابك نائبان من طائفتين في البرلمان بالأيدي نتيجة مواقفهما ممّا يجري في العراق.

وفي حين شكّلت القوى السياسية التقليدية، سواء الليبرالية أم الشيعية، جمعيّاتها رسمياً بعد عقود من العمل سرّاً، وصُنِّفت على أنها جمعيات معارضة، شكّلت القوى السنّية أيضاً جمعياتها السياسية التابعة للجميعات الإسلامية الدعوية وصُنّفت على أنها جمعيات موالية للسلطة أو شبه موالية. في الوقت الذي انفرزت فيه بعض الجمعيات الأخرى الأقلّ عدداً وتأثيراً، ولكنّها تراوحت بين الاصطفاف مع الحكومة، أو الاصطفاف مع المعارضة. فبقيت حالة الانعزال والتباعد كما هي في الواقع، وبقي المجتمع منقسماً سياسياً إلى فصيل سنّي موالٍ للحكومة في منعطفاتها الكبرى، وربما يعمل من خلال البرلمان على بعض المساءلات والانتقادات؛ وفصيل معارض تقوده «جمعية الوفاق الوطني الإسلامية» (الشيعية) أكبر الجمعيات السياسية، ومعها الجمعيات اليسارية وبعض الجمعيات الأخرى الأصغر.

كان الصدام الأول في العهد الجديد عندما كشفت الجمعيات المعارضة أن «الميثاق» الذي وقّعت عليه قد غيّر الدستور بغير الآلية المنصوص عليها في الدستور نفسه، وأن مجلس النواب الذي جرى وضعه، ليس هو المجلس الذي ناضلت من أجل إرجاعه منذ العام 1975، فقاطعت الانتخابات النيابية الأولى في العام 2002، ما وتّر الأوضاع السياسية إلى درجة كبيرة.

ومع كلّ ما تمّ إحرازه، إلّا أن الاحتجاجات، التي انطلقت في الشارع في السنوات التالية تحت حجج ومسمّيات كثيرة، لم تهدأ، بل كانت مستمرّة بشكل شبه يومي في بعض الأحيان، وكانت كلّها من الإرهاصات التي يمكن أن تؤدّي إلى حراك العام 2011. فقد تراكم عدد من الأسباب التي ظهرت، أو ازدادت ظهوراً في السنوات السابقة للربيع العربي، ويمكن تلخيص أهمّها:

- اختبر الناشطون الشيعة طيلة السنوات العشر الأولى من حكم الملك، ما يمكن أن يصل إليه المآل. إذ إنهم اعتادوا أنه عند القبض عليهم في أعمال شغب في الشارع، يقوم الملك بإصدار عفو عنهم في صيغة أبوية. وفي حين كان الملك يشير إلى أنه كان ينتظر أن يكونوا «شاكرين»، كما عبّر في لقاء مع الإعلاميين في صيف العام 2011، إلّا أن الناشطين المعفيّ عنهم كانوا يعتبرون ذلك انتصاراً لهم، وأن صمودهم هو الذي أدّى إلى عدم تنفيذ الأحكام الصادرة في حقّهم.

- ظهور الوعي الحقوقي الذي قاده عبد الهادي الخواجة ونبيل رجب، والذي أقيمت فيه الندوات العامة الحاشدة، والذي كان يشير إلى تمييز يقع على الشيعة تحديداً، وإلى استئثار صريح بالمناصب والوظائف لأسر بعينها، وعدم توظيف الشيعة في سلك وزارة الدفاع والداخلية، وإن حدث ذلك ففي أماكن محدّدة، والوصول إلى رتب معيّنة لا يسمح لهم بتخطّيها، وعدم السماح للشيعة بالتملّك في أماكن معيّنة من البحرين، والكثير من المسائل المشابهة، فكان التركيز على «ظلامات» الشيعة بادياً وإن دافع المركز عن شخصيات سنّية متفرّقة تعرّضت لانتهاك حقوقها.

- بعد حدوث الانفراج الأمني والسياسي مع تسلّم الملك حمد بن عيسى الحكم، بدأ الشيعة في ترتيب بيتهم الداخلي، وذلك بتكوين «المجلس العُلمائي» (2004) وهو تجمّع لعلماء لتيار الإسلام الشيعي الحركي، وهو الذي أعطى غطاء شرعياً للمواقف السياسية التي اتّخذتها جمعية «الوفاق» من جهة، وكان من جهة ثانية يقاسم الحكومة الشؤون الدينية الخاصة بالمحاكم الجعفرية والمساجد والمآتم والخطب وموقع المؤذّنين والقيّمين على المؤسّسات الدينية، مع إصدار البيانات في الشؤون المحلّية الاجتماعية والسياسية.

- قادت جمعية «الوفاق» الجناح المعارض والمقاطع لانتخابات العام 2002، على اعتبار أن لا عدالة في توزيع الدوائر الانتخابية، فزعمت أن القصد من هذا التوزيع هو عدم إحراز «الوفاق» – وقد طرحت نفسها ممثّلاً وحيداً وحصرياً عن الشيعة في البحرين – الغالبية النيابية. وهذا ما أثبتته عندما عادت واشتركت في انتخابات 2006، إذ فازت في 17 دائرة، وأهدت دائرة إضافية إلى أحد مناصريها من الليبراليين السنّة، كنوعٍ من الدعم للحراك الوطني، وعادت في العام 2010، لتكتسح الدوائر الـ 18 من أصل 40 دائرة انتخابية. وترى أنه لو كان التوزيع عادلاً، أو لو أن البحرين كانت دائرة واحدة، لحصل نوّابها على أكثر ممّا حصلوا عليه.

- أدّى موضوع الغلبة النسبية الذي كان كثير من الشيعة يقولون به (حتّى أن أحد البارزين في جمعية «الوفاق» زعم أن الشيعة يمثّلون 90 % من شعب البحرين) إلى أن تجري عملية تجنيس واسعة يُختلف على حجمها، وذلك لعربٍ من جنسيات سورية وعراقية ويمنية وأردنية، ولغير العرب (الباكستان) المنتمين إلى المذاهب السنّية، ما جعل الحنق الشعبي في الأساس، والشيعي على وجه خاص يتصاعد، وخصوصاً في هذه المزاحمة المباغتة على الخدمات والإسكان والصحّة والتعليم في بلد صغير كالبحرين، مع اعتراض على تغيير التركيبة الديموغرافية للبلد[36].

ما إن وضعت حرب «عاصفة الصحراء» أوزارها، حتى بدأت القوى الوطنية والإسلامية تتنادى للقاء، حينما ورد إليها رغبة الحكم في إنشاء مجلسٍ للشورى الذي استجابت له حكومات المنطقة، تبعاً لنصائح أميركية ليكون النواة الأوليّة لتعلّم الديمقراطية في المنطقة

وفي المقابل، أدّى افتقاد الجانب السنّي لقيادة موحّدة، إلى أن يكون هادئاً ليست له مطالب واضحة أو رؤية محدّدة تجاه القضايا المحلّية. وغالباً ما يركّز البرلمانيون السنّة في طرحهم على القضايا المعيشية والأخلاقية، وليس على الجوانب ذات الصلة بالدستور أو انتقاد الحكومة إلّا بما لا يشكّل قلقاً وقلقلة للسلطة التنفيذية.

بلوغ الكتاب أجله

ما إن لاحت الأحداث في تونس ثم في مصر، ونتج في الأولى تغيير كبير، وتهيّأ التغيير للثانية، حتى بدأت وسائل التواصل الاجتماعي تتحرّك بكثافة في البحرين مطالبةً الاحتشاد في 14 فبراير (شباط) 2011 في ميدان مجلس التعاون (دوّار اللؤلؤة). ولهذه الدعوة مدلولان:

الأول: (الزمان) فاختيار 14 فبراير (شباط) لهذا

36 غسان الشهابي، «حراك البحرين»: المخاض المؤجّل.. الصراخ في غرف الفولاذ المصمتة»، في: **الخليج والربيع العربي: الدين والسياسة** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص ص 59-62.



الاحتشاد من أجل معارضة اليوم الذي جرى فيه التصويت على ميثاق العمل الوطني قبل عشر سنوات بالضبط (14 فبراير 2001)، وكأنه رفض ضمنيّ لما جرت المصادقة عليه؛ إذ شاعت عبارات في السنوات الفاصلة بين الحدثين، مفادها أن الشعب وقياداته السياسية قد خدعوا، أو أن الحكم قد نكص عن المسيرة الإصلاحية.

الثاني: (المكان-1) الإعلان المسبق واختيار ميدان عام للتجمّع، فيه «اقتباس» من ميدان التحرير في مصر، حتى أنه جرى تقليد بعض الأمور التي حدثت في الميدان المصري وإنْ بصيغة محلّية. (المكان – 2) اختيار العاصمة للحراك وليس القرى البعيدة، وذلك لإيصال الرسالة بوضوح شديد، حيث الوزارات والمؤسّسات الرسمية والسفارات والشوارع المؤدّية إلى الأحياء والمجمّعات التجارية.

ما إن دخل العقد الأول من القرن الجديد حتى بادر الحكم في البحرين بطيّ الصفحات القديمة التي تميّزت بالكثير من المواجهات والعنف والكثير من افتقاد الثقة ما بين الحكم من جهة وجانب كبير من الشعب، وهُم الشيعة من جهة أخرى

في اليوم الأول للحراك، حدث ما كان يحدث دائماً ويعقّد الموقف، إذ سقط اثنان من المتظاهرين برصاص الشرطة. وساد الغضب الشعبي، وتمسّك المتظاهرون بمكان اعتصامهم، وارتفعت المطالب من «الشعب يريد إصلاح النظام» إلى «الشعب يريد إسقاط النظام»، إلّا أن أحداً لم يدر من هو «الشعب»، إذ لم تتبنَّ أيّة جمعية سياسية الدعوة رسمياً، أو التحرّك، وكلّ الأمور بدت معلّقة على جماعة «14 فبراير» التي لم يعرف أحدٌ مَن هم أفرادها على وجه التحديد.

تدافعت جموع شيعية إلى الميدان، اعتصمت فيه واعتصمت به، وأخذت تدفع عنها تهمة الطائفية بالإشارة إلى عناصر قليلة جداً لا تكاد تُرى أو تُحسب من السنّة الذين شاركوا في الحضور، أو إلقاء الخطب من فوق المنصّة الرئيسة، ولكنّهم ما كانوا يشكّلون نسبة تذكر بين الجموع الأخرى. التحقت الجمعيات السياسية المعارضة تالياً بالحراك، نُصبت خيام لبعض الجمعيات، ولكن الصورة العامة كانت صورة الطيف الشيعي من خلال الصلوات والأدعية والممارسات الاجتماعية. جرت في فجر 17 فبراير (شباط) عملية «تطهير الدوّار»، حيث هجمت قوّات الأمن على المعتصمين الذين اصطحبوا أطفالهم ونساءهم معهم، وحدث الاصطدام الذي أودى بحياة سبعة معتصمين، وأدّى إلى إصابات، من بينهم ومن بين رجال الأمن، الأمر الذي رفع درجة التوتّر إلى أقصاها. لكنّ الظهور المفاجئ لولي العهد على تلفزيون البحرين في برنامج حواري، معزّياً بمَن سقطوا، وسامحاً للمعتصمين بالرجوع إلى الدوّار، غيّر المعادلة تماماً. فعاد المعتصمون «منتصرين» إلى مكانهم الذي غادروه للتو، وبات وجودهم أعمق.

في الوقت نفسه، كان الجمهور السنّي بين مشدوه ومتعاطف ومعارض لما يجري، وكانت العبارة الأكثر ترديداً بينهم «البحرين بتروح»، ولكن لا أحد يقول إلى أين ستذهب وفي أيّ اتجاه. فلقد شلّت التحرّكات السريعة والقويّة والمؤثّرة والقدرة على التضحية من الجانب الشيعي إمكانية تقدير الموقف كما ينبغي. وبدا مهمّاً لهذا الشارع أن يلتقي، فجرى الترتيب لتجمّع كبير وحاشد للجمهور السنّي تحديداً، في «مركز جامع الفاتح» في 21 من الشهر نفسه. وكان لهذا أيضاً أكثر من دلالة. فإلى جانب أنه أكبر جامع في البحرين، فهو فضلاً عن ذلك جامع سنّي يحمل اسم «الفاتح» أيضاً، أي الشيخ أحمد، وهو أول مَن دخل البحرين من آل خليفة، ولطالما اعترض الشيعة على تسميته بالفاتح، وذلك بحجّة أن الفتح إنما يكون لدول غير مسلمة.

قاد هذا التجمّع الشيخ عبد اللطيف المحمود، الذي كان عضواً في لجنة العريضة في مطلع التسعينيات، وأُلقيت الخطابات أمام جموع تقدّر بعشرات الآلاف وتوازي عددياً الذين تجمهروا في الدوّار. وقد تناوب على الخطابة من تلك المنصّة قياديون من المعتدلين والإخوان والسلفيين والصوفيين والمدنيين السنّة، فكان المشهد العام يقول إن هذا التجمّع إزاء ذاك، وإن اللقاء بينهما بعيد المنال، حتى وإن كان من بين الخطابات إشارات إلى مدّ اليد والتعاون، إذ استمرّ الطرفان كلٌّ على ضفّته. وعلى الرغم من الخطاب الذي تلاه الشيخ المحمود في التجمّع الأول، الذي استقطب السنّة الذين دخل حشد كبير منهم دائرة الاهتمام بالسياسة للمرّة الأولى بداعي الخوف، كان متوازناً وموازياً لمطالب المحتجّين في الدّوار، وإن بصيغة أقلّ تشدّداً وأكثر عقلانية، إلّا أنه عاد في التجمّع الثاني في 2 مارس (آذار) 2011 ليغاير



أسلوبه، ويشير إلى أن المطالبة باستقالة الحكومة كشرط لبدء الحوار يؤدّي إلى المزيد من الاحتقان الطائفي والخراب والتدمير، داعياً الدولة إلى مواجهة الانفلات الأمني.

وبينما كانت الأخبار الرسمية تركّز على الحراك في «دوّار اللؤلؤة» وموقف الحكومة منه، فإن الإعلام الرسمي تكرّس لـ «تجمّع الفاتح»، من خلال نقل مباشر لمجريات الأحداث في الإذاعة والتلفزيون الرسميّين، مع الإشادة به على المستويات كافة. وإذا كان «تجمّع الفاتح» ينفضّ بعد إلقاء الخطب، فإن «دوّار اللؤلؤة» لا يخلو من حراك دائم مستمرّ، مع تزايد عدد مَن يأتون ليتخذوه بيتاً، في حين كان المتشدّدون يبشّرون بقرب سقوط النظام ويدعون الجمهور إلى الصمود.

لكنّ «حادثة المرفأ» كانت علامة مهمّة في هذا السياق. فقد زحف جموع من المتظاهرين إلى «المرفأ المالي» في قلب العاصمة المنامة، وقاموا بسدّ طرقاته، وحاولت سيّدة سنّية تعمل في «المرفأ» المرور، ولكن الحشود كانت كبيرة جداً، وبعد مشادات كلامية فُتح لها الطريق، فأسرعت بسيارتها للخروج، وفي طريقها اصطدمت عرضاً بثلاثة من المتظاهرين الذين لم يُصابوا إصابات خطيرة. حينها، تمّ نشر اسم السيّدة في وسائل التواصل الاجتماعي، ورقم سيارتها، وعنوان منزلها. وخشي جمهورٌ من السنّة أن يكون ذلك بدافع انتقام شيعي منها، فتجمّعوا في ساحة قريبة من بيتها في ذلك المساء، وعمّت حالة من الاستياء والغضب الجموع، فعُرفت هذه الساحة بـ «ساحة الشرفاء»، باعتبار أن مَن يوجد على الضفّة الأخرى «خونة».

حاولت الجمعيات السياسية الرسمية المعارضة أن تتسيّد الجانب المعارض، وأن تحاول عقلنته، لكونها الأكثر خبرة ودراية في التعامل مع الجهات الرسمية، ولكن بدت الأمواج الشعبية أعلى منها، وخصوصاً مع إطلاق سراح عناصر هي الأكثر تشدّداً في الجانب السياسي الشيعي. وهذا ما دفع إلى أن تُصدر «صقور المعارضة» بيان «التحالف من أجل الجمهورية»، والذي اعتبره سياسيّون انتحاراً سياسياً من الدرجة الأولى. فلم تكن تنقص المعارضة إلّا تهمة التحوّل إلى جمهورية، وفي السياق العام فإنها ستكون شبيهة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، وخصوصاً أن الثمانينيات حملت دعوة مشابهة كما تقدّم.

هذا الأمر زاد من حدّة التوتّر بين الطائفتين، وصار ما يهجس به السنّة حقيقة؛ فها هي تباشير «الجمهورية» وإن لم يقل البيان إنها «إسلامية»، ولكن بمجرّد صدورها من المعارضة الشيعية يكفي، فكيف إذا صدرت عن غلاة المعارضين؟ هذا البيان، والحوادث التي سبقت، والتصريحات، وسيطرة المعارضة على مداخل مركز السلمانية الطبّي ومخارجه - وهو المجمّع الطبّي الوحيد في البحرين - وتوارد إشاعات عن إساءة الأطباء - وأكثرهم من الشيعة - إلى المرضى السنّة، والتهم بأن الأطباء تعمّدوا تعميق جراح المصابين حتى يتوفوا فيزيد الضغط الدولي على النظام الحاكم بأنه يتوسّع في قتل شعبه، ومحاولة شلّ المدارس بالإضراب عن التدريس، وتقاطر متطوّعين من معلّمين متقاعدين وغير متعلّمين من السنّة للحلول محلّهم، كلّها عوامل كانت كافية لكي يصدّق السنّة بأن القادم أخطر إن انتهى الأمر إلى يد الشيعة، وخصوصاً مع كثرة ما يسمعون من أنباء وأقاصيص عن القتل على الهوية في عراق ما بعد صدام حسين الذي غدا بطلاً في نظر الكثير من سنّة البحرين بصفته حامي السنّة في العراق، ناهيك بالخشية من حدوث ما يقال عن وقوعه في عربستان على يد القوّات الإيرانية بعد الثورة.

بعد الحرب العالمية الثانية وكنتيجة للانشطار العالمي إلى معسكرين غربي وشرقي، انعكس الأمر على الوضع الداخلي في البحرين حيث تقدّمت الاتجاهات اليسارية إلى الساحة في العام 1955 من خلال «جبهة التحرير الوطني البحرانية» التي يصفها كريم مروّة بأنها «أوّل تنظيم ماركسي لينيني في منطقة الخليج بأسره»

لم تخلُ الأحياء المختلطة في بعض المناطق المشتركة من احتكاكات، وشهدت أطراف القرى وأزقّة المدن (وخصوصاً المنامة) مواجهات أيضاً، وكان الأسوأ منها على الإطلاق ما حدث في جامعة البحرين حين تواجه الطلبة أولاً، وتالياً الآتون من الخارج من الطائفتين، فتعاركوا وأُصيب ستّة من الطلبة. وللمصادفة، انقسم عددهم بالتساوي بين شيعة وسنّة.

وصل الأمر إلى منتهاه، فقد أوشكت مواجهات جماهيرية أن تقع، حيث أغلق المحتجّون الشيعة شارع الملك فيصل، الشريان الرئيسي المؤدّي إلى



الأعمال والبنوك والمؤسّسات في 13 مارس (آذار)، وهو اليوم الذي وقعت فيه أحداث جامعة البحرين، والذي دعت فيه كتلة المستقلّين في مجلس النواب، وهي كتلة سنّية غير منتمية إلى جمعيات سياسية أو دينية، ملك البلاد لإعلان الأحكام العرفية لمدّة 3 أشهر. وفي اليوم التالي، نشرت كتلة «الأصالة»، الذراع السياسي لجمعية التربية الإسلامية (السلفية) إعلاناً مدفوعاً في الصفحة الأولى من صحيفة «الوطن» تحثّ الملك على الأمر نفسه.

دخلت قوّات «درع الجزيرة» البحرين، وانتهت أعمال الاحتجاج والاعتصام رسمياً في 16 مارس (آذار) 2011، بعد شهر من الاحتجاجات والاعتصامات، وفرضت «السلامة الوطنية» التي عُرِّفت بأنّها أدنى مرتبة من الأحكام العرفية، وتمّ خلالها هدم النصب التذكاري في الدوّار الذي يرمز إلى مجلس التعاون الخليجي بأعمدته الستّة المتوَّجة بلؤلؤة، وأزيل الدّوار، وأنشئ مكانه تقاطعٌ أُطلق عليه «تقاطع الفاروق»، ولا يخفى لما لهذا الاسم من معانٍ ومدلولات تعيها الطائفتان جيّداً. وجرى اعتقال واسعٌ للقيادات السياسية الشيعية في الأساس، فيما عدا أمين عام جمعية العمل الوطني الديمقراطي، وهو سنّي الجذور، ولكنّه ليبرالي الفكر، وفصل بضعة آلاف من الموظفين من الدوائر الحكومية، وجرى هدم ما مجموعه 30 منشأة تخصّ الشيعة، منها 28 مسجداً ومأتمٌ واحدٌ ومقامٌ واحدٌ[37]، ما زاد إحساس الشيعة المتجذّر بأنّهم مستهدفون بسبب انتمائهم المذهبي في الدرجة الأولى.

خلاصات

فشل «الربيع العربي» في نسخته البحرينية في تحقيق أية مكاسب انطلق من أجلها، وذلك للتراكم التاريخي الكبير الذي نشأ بين شقّي المجتمع البحريني على مدى القرون الفائتة، والذي لم يكن يدع مجالاً لنموّ الثقة اللازمة لنجاح تحرّك من هذا القبيل، وهي الثقة التي تستلزم حراكاً جماعياً وتضحيات جماعية. وإن كانت المواجهات الأمنية في الثلاثين عاماً الماضية تتمّ بين المحتجّين الشيعة وقوّات الأمن، فإن المتغيّر الأهمّ في العام 2011 هو أن قطاعاً كبيراً من الناس كان مستعدّاً للمواجهة المباشرة، ما انعكس بشكل بالغ السلبية على العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، حتى بات السؤال المؤرق الذي حملته تشكيلات أهلية حاولت تالياً رأب الصدع هو: هل نحن إزاء خلاف سياسي انعكس على الوضع الاجتماعي، أو هو خلاف اجتماعي/ طائفي في الأساس أثّر على المواقف السياسية؟

ومع ترجيح خاص للإجابة الثانية، إذ إن التمركز السياسي في البحرين عند تشكّل الجمعيات السياسية لم يأتِ إلّا على أساس ديني ومذهبي، فإن المحمول التاريخي الذاهب إلى حوالى 1400 سنة إلى الوراء، ظلّ حاضراً في الكثير من الحراك اليومي المتورِّم بفعل مناوشات صغيرة جرى السكوت عنها وعدم معالجتها في حينها، الأمر الذي انفجر فجأة وكشف عن الكثير من المكونات أثناء أعمال الاحتجاج، وجرى تبادل قوائم للمقاطعة التجارية والترويج لها على أسس طائفية غلّفت بمدى قربها من «الدّوار» أو «الفاتح».

ظلّ الاعتقاد بأن السنّة في البحرين يحظون بمعاملة خاصة، وبأن نسبة الفقر والبطالة بينهم لا تكاد تقارن بما لدى الشيعة يحتاج إلى إثبات علمي. ولكن الشكاوى الشيعية الشعبية المتكرّرة من الاستبعاد من مراكز حسّاسة في الدولة، وانعدام العدالة في توزيع البعثات الدراسية للمتفوّقين، والوحدات الإسكانية، وغيرها، يقابلها تبريرٌ سنّي شعبي بأن الدولة لا يمكن أن تسلّم مواقعها الحسّاسة لأناسٍ كرّروا محاولات الانقلاب عليها، وللعديد منهم ارتباطات بالخارج (إيران).

لذا يمكن الاتفاق بدرجة كبيرة مع القول بأن «طبيعة التركيبة المذهبية والمصالح الفئوية المتمركزة والمتمصلحة حول القبلية والطائفية والمذهبية والفئوية بشدّة، لا تسمح بالاتفاق الجماعي على فعل ثوري»[38]، حيث اصطفّت في هذا الحراك القوى الشيعية التقليدية إلى جانب بعضها، وهي ذاتها القوى التي قادت «أحداث التسعينيات»، مع قوى أخرى مختلطة ليبرالية، وإن كانت قليلة العدد. واصطفّ التيار الديني السنّي إلى جانب بعضه بعضاً أولاً، وإلى جانب النظام ثانياً، مدفوعاً بالمخاوف من انهيار الدولة، وما يمكن أن يلاقيه (نظرياً) من

37 **تقرير اللجنة البحرينية المستقلّة لتقصّي الحقائق**، متاح على **http:// bici.org.bh**

38 ابتسام الكتبي، " الربيع الخليجي بين الاستجابة والممانعة"، في: **ارتدادات الربيع العربي: ربيع العرب ما له وما عليه**، تحرير محمد الرميحي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص ص283-284.



حملات انتقام المنتصرين. ومع أن خطاب «الوفاق» في شهر يوليو (تموز) 2014، وبعده أيضاً، يشير تكراراً إلى إقامة مملكة دستورية، ودولة مدنيّة، إلّا أن هذا الخطاب لم يكن مؤثّراً لدى الطرف الآخر الذي لا يرى في هذه العبارات إلّا مراوغة، وهنا تبرز مجدّداً أزمة الثقة الموغلة بين الطرفين. كان كلا الفريقين يهتف بحياة البحرين، ولكن من الواضح أن لكلٍّ بحره الخاص كما يحبّ أن يراه.

في رأي الباحث، أن الكثير من نقاط سرعة أفول «ربيع البحرين» تركّز في عدم إيجاد أرضية سياسية بين المذهبين الإسلاميّين تقوم على المصالح المشتركة. فلقد تكرّر أكثر من مرّة على مدى التاريخ المعاصر للبحرين أن ينفرد طرفٌ من الطرفين بالمطالب، ويطلب من الطرف الآخر أن يلحق به، إن أراد، وهذا ما فعله حراك الشيعة في التسعينيّات، وفي العام 2011، حيث كان من السهل عزله محلّياً وإقليمياً ودولياً، ووصمه بالطائفية، والأسهل من ذلك ربطه بأحد أضلاع «محور الشرّ»: إيران التي ما فتئت دول مجلس التعاون تتّهمها بالتدخّل في شؤونها الداخلية، وفي البحرين خصوصاً؛ وهذا ما حدث في «ربيع البحرين» بالتحديد. في الوقت الذي اختارت غالبية السنّة أن تكون «متفرّجة على الأحداث أو مردّدة لما يقوله النظام، أو متعاطفة مع الحركة، وتعتبر أن دورها لا يرقى إلى مستوى الدم والسجن»[39] في التسعينيّات، ومشاركة بكثافة في 2011 مدفوعة بالعامل المذهبي الذي ظلّل الجميع.

لقد كانت البحرين على موعد تاريخي وشيك حينما انبرت القيادات السياسية الشيعية والسنّية تُعرِب عن رؤاها وطموحاتها، واتفاقها الأوّلي، وكان يكفي، على الملامح الأساسية للإصلاح المطلوب من الحكم حتى يجري نزع الفتيل. وعلى الرغم من المسافة الفاصلة بين «دوّار اللؤلؤة» و«جامع الفاتح» التي لا تصل إلى عشرة كيلومترات، فإن المسافات الداخلية المؤثّرة في عدم اللقاء كانت أبعد بكثير، متسمة بالتوتّر والشحناء، وكانت الشكوك أبرز الحاضرين في اللقاءات القليلة والمغلقة التي حدثت بين ممثّلين عن الجهتين، وهي ذاتها الحاضرة بقوّة في جولات «المصالحة الوطنية» التي تجمّدت لاصطدامها بالتعنّت والمكابرة والتشكيك.

اللحظات التاريخية التي مرّت على البحرين وتحقّق فيها قدرٌ من الاتفاق أبعد من مجرّد خلاف مذهبي لا يمكن أن يجد له حلّاً منطقياً، هي لحظات ضعف فيها التيار الديني وانزوى، وسادت فيها التيارات القومية والبعثية واليسارية، فتأخر العامل الديني ومن ضمنه المذهبي إلى حين. إذ استطاعت عرائض الخمسينيّات «الحصول على بعض المكتسبات بسبب انتظامها في صفّ وطني موحّد، بفعل التيارات القومية واليسارية، وخمود التيار الديني»[40]، مع وجود قيادة وطنية كاريزمية استطاعت أن تُهدئ الأوضاع المضطربة وتقرّب وجهات النظر، وتحدّد الهدف. ولكن بدا من خلال أحداث 2011، أن الجذور المذهبية (لا الدينية) أقوى من الأيديولوجيا، حيث بدا الانشقاق واضحاً في صفوف بعض الجمعيات الليبرالية، واختلاط الأوراق السياسية الصرف بالسياقات الاجتماعية والمذهبية.

> **استثمرت بريطانيا الانشقاق الطائفي في البحرين لتحافظ على قدراتها الذاتية في السيطرة، فتحت غطاء المساواة استطاعت أن تحرّض الشيعة ضدّ الحكم الذي كان يترأسه الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (حكم البلاد 54 عاماً من 1869 إلى 1923) الذي لم يكن ليروق للبريطانيّين فَوَسَموه بالعناد والتمرّد**

إلّا أن الأمر لا يعود في مبدئه إلى انقسام حاد بين فريقين متنافسين، ومتنافرين تقليدياً، بل إن الأمر يتعلّق بـ «المشروع الإصلاحي» الذي بشّر به الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والذي لم يلقَ مع الأسف، الإجماع المطلوب حوله، ما خلق حالة من الإحباط لدى الناشطين السياسيّين، وكرّر تجارب النزول إلى الشارع بشكل مستمرّ في سنوات يفترض أن تنعم فيها البحرين بالهدوء والرخاء، ما جعل محلّلين يحذّرون – اعتباراً من النصف الثاني من العشريّة الأولى من هذا القرن - من انفلات أمني خطير وقريب[41]، فلم تكن كلّ المؤشّرات لتنتظر إلّا أن يحدث ما يحفّزها ويبرّر انطلاقها على مستوى كبير، وهو ما حدث على المستوى العربي إبّان ربيعه.

39 عبد الرحمن النعيمي، **مقدّمة كتاب سعيد الشهابي**، مرجع مذكور، ص 14.

40 هبة رؤوف عزت، الحركات الاحتجاجية في البحرين: «الجديد» في حركة المجتمع السياسية في البحرين، التنازع على المكان...والمكانة، في: **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب – لبنان – البحرين)**، تحرير: عمرو الشوبكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 276

41 عبد الهادي خلف، حصيلة عشر سنوات من محاولة الإصلاح السياسي في البحرين، **مبادرة الإصلاح العربي**، متاح على http://www.arab-reform.net



«الربيع العربي».. مصطلحاته ومساراته وانعكاساته

د. عبد الخالق عبد الله

على الرغم من مرور نحو أربع سنوات على اندلاع «الربيع العربي» لم يحدث حتى الآن توافق وإجماع على توصيف هذا الحدث المفصلي في التاريخ العربي المعاصر. لذلك يظلّ «الربيع العربي» مثاراً للجدل النظري والفكري والسياسي في كلّ بعدٍ من أبعاده، وعلى كلّ مستوى من مستوياته، بدءاً باستخدام مصطلح «الربيع العربي» غير المتفق عليه، ومروراً بمسارات هذا الحدث التاريخي التأسيسي، وانتهاءً بانعكاساته المنظورة وغير المنظورة في محيطه العربي، وبخاصة على دول الخليج العربي، التي تبدو وكأنها تعيش حالة استثنائية بعيداً عن رياح التغيير التي هبّت فجأة على المنطقة العربية.

على المستوى النظري والفكري لم يتمّ بعد الاتفاق على المصطلح المناسب لوصف سلسلة الثورات والانتفاضات والتحوّلات الفجائية التي حرّكت الساكن العربي وأطلقت العنان لقوى التغيير بقوّة غير مسبوقة على امتداد الوطن العربي، كما لم يتمّ شرحها. والسؤال النظري الذي لم يتمّ حسمه، بعد مرور أربع سنوات، هل مصطلح «الربيع العربي» تسمية مناسبة لوصف التحوّلات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة العربية منذ العام 2011؟ كما لم يتمّ بعد التوصّل لفهم كامل، على المستويين السياسي والتاريخي، إن كان «الربيع العربي» هو في مجمله خطوة إلى الأمام في سياق إنهاء الركود السياسي العربي، والانتهاء من زمن الاستبداد والفساد في التاريخ العربي، أم إن «الربيع العربي» هو خطوة إلى الخلف، ومجرّد استمرار لمسلسل العنف، وعدم الاستقرار، وتفكيك الوطن العربي، الذي عانى بما فيه من الكفاية من ثالوث الطغاة والغلاة والغزاة؟ كما يستمرّ الجدل السياسي حول انعكاسات «الربيع العربي» على دول «الربيع العربي» التي كانت في قلب العاصفة، وارتداد هذه العاصفة الهوجاء على الدول مِن حولها، بما في ذلك الجزء الخليجي المزدهر والمستقرّ. والسؤال المحوري في هذا السياق: هل تقع دول الخليج العربي من ضمن قائمة الحالة الاستثنائية في المنطقة العربية، أو إن عاصفة التغيير شاملةٌ للجميع، بما في ذلك دول الخليج العربي التي عليها أن تعيد ترتيب حساباتها لمواكبة انعكاسات «الربيع العربي»، وفي المقدّمة استحقاق الإصلاح الدستوري والتحوّل الديمقراطي الذي لا مفرّ منه، عاجلاً أم آجلاً؟

تتناول هذه الورقة جدليات «الربيع العربي»، المصطلحات والمسارات والانعكاسات التي تنتظر الحسم النظري والفكري والسياسي. وهي تنطلق من موقف نظري مفاده أنه إلى أن يجد الفكر العربي وصفاً أكثر إقناعاً، فإن «الربيع العربي» هو المصطلح الأنسب لوصف ما جرى ويجري من تحوّلات في المنطقة العربية منذ العام 2011 وشرحها. وتؤكّد الورقة أنه على الرغم من ضخامة التصدّعات العنيفة، والانتكاسات غير السارة، المصاحبة للثورات العربية، يظلّ «الربيع العربي» في مجمله حدثاً إيجابياً في التاريخ العربي المعاصر. كما تشير هذه الورقة إلى أن دول الخليج العربي، التي تمكّنت من احتواء تداعيات رياح التغيير مؤقّتاً، وثَـبُتَ أن قوى البقاء والاستمرار هي أقوى بكثير من قوى التغيير والثورة، لا تعيش في فراغ، ولا تتمتّع بتاريخ خارج سياق التاريخ العربي العام، وتتأثّر بما يجري في محيطها العربي، وعليها التعامل بحرص وواقعية وبأسلوبها التدريجي، مع أهمّ بند من بنود مطالب «الربيع العربي» المتمثّل



في الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية.

أولاً: المصطلحات

فجّر «الربيع العربي» جدليات عدَّة، أولها وربما أبرزها، جدل المفاهيم والمصطلحات الذي لم يُحسم حتى الآن. فما هو المفهوم الصحيح، والمصطلح المناسب، والتسمية السوسيولوجية الدقيقة، لوصف مجمل التحوّلات التي شهدتها المنطقة العربية منذ أضرم الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار بنفسه في ديسمبر (كانون الأول) 2010، وأشعل ثورة الياسمين في تونس التي سرعان ما انتقلت إلى ثورة «ارحل» في مصر، وامتدّت لاحقاً إلى ليبيا، وسرعان ما بلغت اليمن واستقرّت في سوريا: هل هذه ثورة، أو انتفاضة، أو صحوة، أو هي هبَّةٌ أو تمرّد، أو مؤامرة من مؤامرات القوى المعادية التي لا تنتهي، أو هي فصل ربيع استثنائي سرعان ما تحوَّل - كما يقال - إلى شتاء وخريف وصيف عربي لا يمكن احتماله، أو إنها قليل من هذا وكثير من ذاك؟

> **قلّة قليلة تستخدم مصطلح «الربيع العربي» عن اقتناع تامّ، لأنه يوحي بالأمل والتفاؤل وبزوغ فجر جديد من الحرية والديمقراطية، علاوة على ارتباط «الربيع العربي» بشريحة شباب الأمّة العربية التي أطلقت العنان لقوى التغيير وأعادت للأمّة شبابها**

جدل المصطلح سيستمرّ، والسؤال المركزي: هل «الربيع العربي» هو المصطلح المناسب لوصف الأحداث السياسية الزلزالية، التي بدأت العام 2011 واتجهت بالوطن العربي في اتجاهات لم تخطر على بال من حرّك هذا الساكن العربي، بقصد أم من دون قصد؟

أغلبية علماء السياسة والاجتماع العرب يعتقدون أنه مصطلح غير مناسب، ويتمّ وضعه احتياطاً بين مزدوجين: «الربيع العربي»، ويُشار إليه ازدراءً بـ «ما يسمّى بـ«الربيع العربي»»، لكن على الرغم من الازدراء والاستخفاف والامتعاض، لم يقدّم أحدٌ من علماء السياسة والاجتماع العرب مصطلحاً بديلاً ومناسباً، ولم يبرز حتى الآن مفهومٌ آخر يحظى بإجماع أهل الفكر والسياسة والاجتماع.

وعلى الرغم من عدم اقتناع الكتّاب والباحثين العرب، ظلّ مصطلح «الربيع العربي» صامداً ومتداولاً على نطاق واسع، ولا يوجد بديل آخر مقنع، حتى بعد مرور 4 سنوات على حادث البوعزيزي. بعضهم يستخدمه من دون أيّ اعتراض، وبعضهم الآخر يرفضه رفضاً قاطعاً من حيث المبدأ، لأنه لا يرى ربيعاً في المشهد السياسي العربي، بل خريفاً وصيفاً حاراً وشتاءً قارصاً. والبعض الثالث يسخر من هذا المصطلح ومن كلّ مَن يستخدم عبارة «الربيع العربي»، ولا يصدّق حدوث ولادة جديدة في أرض عربية قاحلة عجزت في العقود الأخيرة عن زرع الأمل في نفوس شعوبها. وبعضهم الأخير يبحث في دلالات الربيع، ويغلق منافذ المعنى على أرض الواقع، ويجيد فعل النقد الفلسفي واللغوي لمفهوم «الربيع العربي»، ولا يبذل الجهد النظري لنحْتِ المصطلح البديل. كلّ ذلك تأكيداً لما قاله الطاهر لبيب بأن «الثورات العربية فاجأت المعرفة أيضاً، وأن المعرفة التي لم تفاجَأ لم تكن معرفة»[1]. قلّة قليلة تستخدم مصطلح «الربيع العربي» عن اقتناع تام، لأنه يوحي بالأمل والتفاؤل وبزوغ فجر جديد من الحرية والديمقراطية، وانتهاء زمن الفساد والاستبداد، وتجاوز الركود العربي الأسطوري، الذي كان سبباً من أسباب الانحدار العربي من سيّئ إلى أسوأ، خلال العقود الستة الماضية، علاوة على ارتباط «الربيع العربي» بشريحة شباب الأمّة العربية التي أطلقت العنان لقوى التغيير وأعادت للأمة شبابها.

ووسط الرفض والقبول والتشكيك والذهول تجاه ما يجري، حيث كانت التحوّلات تتدفّق بأسرع من سرعة الضوء، استمرّ المصطلح متداولاً عربياً ومستخدماً أجنبياً، في الخطاب الأكاديمي كما الخطاب الإعلامي. وفي غياب المفهوم البديل، فرض نفسه فرضاً في البحث السوسيولوجي، وسط كسلٍ فكري، وترهُّل نظري ومفاهيمي، وتقاعس عن البحث عن مصطلح يجاريه دقّة في وصف المستجدّات المتلاحقة في المنطقة العربية. والشاهد أن المفكر العربي، كما الباحث والمثقف العربيّين، لم يكن بمستوى الحدث التاريخي، ربما لأنه لم يشارك في صنعه، أو أنه لم يستوعب الوضع الجديد، وتخلَّف عن المشاركة فيه، فلم يكن أمامه سوى التشكيك في جدواه ومحتواه، ولاسيّما أن «الربيع العربي» اتَّصف بالتلقائية والفجائية الشديدة التي

1 عبد الإله بلقزيز، **"الربيع العربي" ... إلى أين؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 8.

أذهلت الجميع[2].

والحقّ، أنه بجانب مصطلح «الربيع العربي»، برزت عشرات المفاهيم المشتقّة أو المنافسة، التي لم تصمد طويلاً في الفضاء الفكري العربي. ففي أوّل كتاب عربي صدر حول «الربيع العربي»، بمشاركة 19 مفكّراً عربياً، تمَّ استخدام 12 مصطلحاً مختلفاً لوصف ظاهرة سياسية واحدة، والحديث عن حدث تاريخي واحد، لم يتجاوز بعد سنته الأولى. وتراوحت المصطلحات التي جاءت في هذا الكتاب بين الحراك الجماهيري العربي (محمد دده)، ربيع الثورات الديمقراطية العربية (توفيق المديني)، الربيع الديمقراطي العربي (نور الدين العرفي)، التحوّلات العربية (يوسف الشويري)، الانتفاضات العربية(جاك قبانجي)، الحركات الاحتجاجية العربية (ناجي عبد النور)، ثورة 20 كانون الثاني (يناير) (محمد عبد الشفيع عيسى)، التحرّكات العربية من أجل الديمقراطية (علي فخرو)، «الربيع العربي» (عبد الخالق عبد الله)[3]. لقد ذهب كلّ كاتب مذهباً في اختيار المصطلح الذي يناسبه لوصف أحداث العام 2011، على الرغم من غياب أيّ اتساق نظري أو فكري بين هذا الزخم من المصطلحات في كتاب واحد. فشتّان بين الثورة والانتفاضة، وشتّان بين الحركة والحراك، وبين الاحتجاج الشعبي و«الربيع العربي». فكلّ مفهوم يعبّر عن مستوى من مستويات الفعل الشعبي، وكلّ عبارة من هذه العبارات تحمل مضامين سياسية وسوسيولوجية محدّدة، وكلّ تسمية تعكس قناعات فكرية ونظرية مختلفة كلّ الاختلاف عمّا قبلها وما بعدها.

هذا الزخم المفاهيمي لم يقتصر على السنة الأولى من «الربيع العربي»، بل استمرّ خلال سنته الثانية والثالثة وحتى الآن. واكتشف الجميع، وبحقّ، أن وصف الأحداث التاريخية التي تشهدها المنطقة العربية بـ«الربيع العربي»، فيه الكثير من التسطيح والتبسيط الذي يختزل قيمة هذه التحوّلات التأسيسية ويخلّ بها. فمصطلح «الربيع العربي» تمّ نقله من تجارب ثورية وإصلاحية عالمية مختلفة في مساراتها وحيثيّاتها عمّا يحدث حالياً في الوطن العربي. لذا، حاول البعض استدعاء مصطلح «اليقظة العربية» تيمُّناً بالحدث، لكن انتكاسات «الربيع العربي»، وصعوبات التحوّل الديمقراطي، وتعثّر مساراته، خلق مناخاً من التشاؤم الشعبي، وأدّى إلى اختفاء مصطلح اليقظة، بسرعة بروزه نفسها. وحاول البعض الترويج لمصطلح «التمرّد العربي» لوصف أحداث السنوات الثلاث الأخيرة، لكن مع بروز قوى «الثورة المعادية» في أكثر من دولة من دول «الربيع العربي»، ثبُت أن التمرّد الشعبي حالة مؤقّتة. كما أطلق بعضهم مصطلح «الهبَّة العربية»، التي لا تدوم طويلاً، لوصف المزاج الثوري الشعبي العربي الذي انحسر بعدما اتَّضحت صعوبة إحداث تحوُّلاتٍ في صلب الدولة العربية العميقة. وابتدع البعض الاخر مفهوم يقظة الشارع العربي، للدلالة على ازدهار ميدان التحرير وبقية الميادين، في عواصم عربية عدّة شهدت تجمّعات جماهيرية غير مسبوقة في كلّ يوم جمعة خلال السنة الأولى من «الربيع العربي». كما برز مفهوم «التسونامي العربي» لفهم أسباب الغضب والسخط الشعبيّين تجاه التسلّط العربي[4]. واستُخدم مصطلح «الانتفاضة العربية» على نطاق واسع، بل إن بعضهم حاول التأصيل له تأصيلاً نظرياً[5]. ثم هناك مَن نحَتَ مصطلح «الربيع الإسلامي» بدلاً من «الربيع العربي»، بعد نجاح الإخوان، وصعود التيار الإسلامي بقوّة في الانتخابات التي جرت في أكثر من دولة من دول «الربيع العربي». لكن مصطلح الربيع الإسلامي تراجع سريعاً، ثم اختفى كلياً، كغيره من المفاهيم، بعد الهزيمة المدوية لهذا التيار في مصر وبقية دول «الربيع العربي». من ناحية أخرى بالغ بعضهم في التشاؤم من جرّاء العنف وعدم الاستقرار المصاحب للربيع العربي في سوريا وليبيا وحتى اليمن، ليصف

في أوّل كتاب عربي صدر حول «الربيع العربي»، بمشاركة 19 مفكّراً عربياً، تمَّ استخدام 12 مصطلحاً مختلفاً لوصف ظاهرة سياسية واحدة، والحديث عن حدث تاريخي واحد، لم يتجاوز بعد سنته الأولى

2 Elizabeth Suzan Kassab, “Critics and Rebels: Old Arab Intellectuals Reflect on The Uprising”, **British Journal of Middle East** (19 March 2014).

3 المرجع نفسه.

4 أنطوان بصبوص، **التسونامي العربي**، (بيروت: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، 2013).

5 جلبير الأشقر، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية** (بيروت، دار الساقي، 2013.).

ما يجري في المنطقة العربية بالفوضى الخلاقة، كونها «مؤامرة أميركية منسقة»[6].

لكن المصطلح الذي نافس مفهوم «الربيع العربي» بجدارة، وربما أكثر من غيره، وأثار بدوره الكثير من الجدل، هو مصطلح «الثورة / الثورات العربية»[7]. مصطلح الثورة هو المصطلح المفضّل لدى الشعوب والقطاعات الشبابية التي أطلقته على الفعل الذي تقوم به: الثورة في تونس ومصر وليبيا وسوريا وحتى في البحرين. كلّ مَن قام بهذا الفعل الشعبي اعتقد أنه يمارس فعلاً ثورياً على أرض الواقع. ووفق هذا المنطق ما يجري على الأرض العربية ليس بربيع أو تمرّد أو تحرّك أو صحوة أو يقظة أو حراك، بل فعل ثوريّ بامتياز، هي الثورة بعينها وهدفها إنهاء القديم الذي فقد صلاحيته، والتأسيس لكلّ ما هو جديد. وذهب القائمون بالثورات العربية حدّ اعتبار ثورتهم أعظم الثورات، حيث إنها تميّزت عن غيرها كونها من أكثر الثورات سرعةً وسلميّة وفجائيّة في التاريخ البشري. وكأيّ ثورة شعبية أخرى، كانت ثورات 2011 موجّهة ضدّ الفساد والاستبداد، وهدفها كهدف كلّ الثورات في التاريخ، إقامة الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والقضاء على التسلّط والتفرُّد في الحكم. لذا، وبدلاً من مصطلح «الربيع العربي»، فضَّل مَن قام بهذا الفعل الشعبي والتاريخي مصطلح ثورة. لكن مصطلح الثورة كحال مصطلح «الربيع العربي» أثار بدوره جدلاً حادّاً، ومعارضة شديدةً، من منطلق أن ما حدث ويحدث في المنطقة العربية لا يرقى بأيّ شكل من الأشكال إلى مستوى الثورة والثورات، بالمعنى القاموسي الدقيق والمتعارف عليه في أدبيات الثورات. وبقدر ما كان مصطلح «الربيع العربي» غير مقنِع لجمهور واسع من الباحثين العرب، كانت تسمية الثورة غير مقنعة لجمهور أكثر اتّساعاً من علماء السياسة والاجتماع العرب. وحاول بعضهم إلصاق توصيفات مختلفة لمفهوم الثورة نابعة من خصوصية الحدث على الأرض العربية، كثورة «ارحل»، وثورة «الشعب يريد إسقاط النظام»، وثورة «تصحيح المسار»، وثورة «30 يونيو»، وثورة «الكرامة»، وما إلى ذلك من المفاهيم الضبابية التي اتضح قصورها وبالتالي عدم رسوخها طويلاً في الخطاب الإعلامي والأكاديمي العربي، لأنها لم تكن قادرة على الغوص عميقاً في شرحه ووصف التحوّلات في المنطقة العربية.

فَرَض مصطلح «الربيع العربي» نفسه فرضاً في البحث السوسيولوجي وسط كسلٍ فكري وترهُّل نظري ومفاهيمي وتقاعس عن البحث عن مصطلح يجاريه دقّة في وصف المستجدّات المتلاحقة في المنطقة

كل ذلك يثير السؤال المعرفي: لماذا كلّ هذا الجدل حول المصطلح؟ وما سرّ هذه الفوضى المفهومية؟ وكيف عجز الفكري السياسي والسوسيولوجي العربي عن الاتفاق على وصف حدث تاريخي؟ والأهمّ من ذلك كلّه: لماذا أخفق الفكر العربي في التأصيل النظري للربيع العربي[8]، ولماذا عجز عن صكّ مصطلحٍ مقنع لوصف ما يجري على الأرض العربية، واستسلم بل واستسهل مصطلحاً أقلّ ما يقال فيه إنه مصطلح إشكالي، ومستورد من تجارب عالمية لا تمتّ للبيئة العربية بصِلة، ولا تعبّر عن خصوصية الثورات العربية؟ وممّا ضاعف من غموض مصطلح «الربيع العربي» هو مساراته وانعكاساته المثيرة للجدل.

ثانياً: المسارات

على الرغم من تخبُّط المصطلحات، استمرّ مفهوم «الربيع العربي» في التداول عربياً وعالمياً، في ظلّ بروز جدل آخر أكثر صخباً وأهمّية حول بدايات «الربيع العربي» ومساراته وانعكاساته ونهاياته. لقد تباينت الآراء بين متحمّس ومتفائل ومعارض ومتشائم تجاه رياح التغيير التي هبَّت فجأة على الوطن العربي. فبعد يُسْرِ البدايات اتضح أن مسارات «الربيع العربي» عسيرة ونهاياته لا تُنبئ بالاطمئنان. لم تكن مسارات السنوات الثلاث الأولى من «الربيع العربي» سلِسَةً ووردية، في الجملة. واتضح أن الإطاحة بالنظام القديم على صعوبته أسهل بكثير من إقامة نظام ديمقراطي عربي جديد. وتُشير خبرة هذه السنوات إلى أنه لا توجد وصفة

---

6 حسن محمد الزين، **"الربيع العربي": آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** (بيروت: دار القلم الجديد، 2013).

7 عمار عزون، **ثورات العرب في القرن الحادي والعشرين: قراءة في الأسباب والنتائج وخيارات رحيل الأنظمة السلطوية** (بيروت: دار الفارابي، 2013).

8 من أهمّ المحاولات الجادة للتنظير للثورات العربية كتاب أديب نعمة، **الدولة الغنائمية و"الربيع العربي"**(بيروت: دار الفارابي، 2014).



جاهزة للانتقال الديمقراطي السلمي، بل إن الانتقال من النظام القديم إلى الجديد يمكن أن يكون ممتدّاً ومتعثّراً ومتعرّجاً وصعباً الصعوبة كلّها، وأن لكلّ حالة من حالات «الربيع العربي» خصوصيّتها[9]. فشتّان ما بين الربيع التونسي الذي أثار الإعجاب بسلميَّته، خلال معظم مراحله، والربيع الليبي الذي اتَّسم منذ بداياته، وخلال كلّ مساراته، بالعنف والتذبذب والتدخل الخارجي. وشتّان أيضاً ما بين الربيع اليمني الذي سحر الجميع بإصراره وأدائه المنضبط، والربيع السوري الفاقع في دمويته، والذي راح ضحيّته نحو 200 ألف شهيد، و4 ملايين لاجئ، وتدمير نحو 75 % من مدن سوريا وقراها، وفشل حتّى الآن في إطاحة نظام بشّار الأسد. أما الربيع المصري فسرعان ما فقَدَ بريقه ورونقه وتراجع زخمه بعد صعود التيار الإسلامي الذي أصرَّ على الاستئثار بالسلطة، وتمَّت لاحقاً إطاحته، عبر موجة ثانية من الثورة الشعبية انتهت بانتخاب قائد الجيش كرئيس للجمهورية المصرية الثالثة، لأربع سنوات قادمة.

دخلت مسارات «الربيع العربي» في متاهات عسيرة، وأصبح من الصعب التكهُّن بنهايات كلّ حالة من هذه الحالات. لذلك تباينت الاجتهادات والمواقف من مسارات «الربيع العربي» الذي ذبُلَت زهرته قبل أن يكمل عامه الرابع، وبرز السؤال الملِحّ والجدلي: أين هو الربيع في «الربيع العربي»؟ لم يكن أحدٌ ليجرؤ على طرح هذا السؤال، في بدايات «الربيع العربي». فالتحوُّلات التي شهدتها المنطقة العربية العام 2011 جاءت مزلزلة ومتدفّقة في زخمها، وأطاحت بعددٍ من الأنظمة العربية التي كانت مطمئنّةً كلّ الاطمئنان إلى حكمها، وعَصِيَّةً على الإصلاح، ومحصَّنةً ضدّ التغيير. ضرب «الربيع العربي» هذه الأنظمة عندما كانت مطمئنّة لبقائها واستمرارها، وكانت الضربة صاعقة في اللحظات الأولى، وكانت ملهمةً لقطاعات واسعة من الشعب العربي، ومبشِّرة بفجر عربي جديد وواعد. كما كانت شعارات «الربيع العربي» ومسيراته المليونية الأسبوعية السلميّة مبهرة، وأطلقت العنان لموجة من الأمل والتفاؤل تجاوزت دوَلَهُ لتسري في جسد الإنسان العربي المنهك بالهزائم، والمستسلم لأنظمة هزمته وقهرته واحتقرته، وكابرت في احتكارها للسلطة والثروة. وفجأة أشرقت الشمس من تونس بثورة الياسمين، ثم أشرقت من جديد على القاهرة بثورة شباب ميدان التحرير، وعندما تشرق الشمس في مصر تكون الأمة العربية بأسرها مشرقة. هكذا، كان الأمل الشعبي واليقين العربي خلال أوّل سنوات «الربيع العربي». فقد أنهى «الربيع العربي» أكثر من خمسة عقود من الركود السياسي الأسطوري، وأطاح بأربعة حكّام كانوا مطمئنّين لاستمرار حكمهم وتوريثه لأبنائهم. فجأة استعاد الشارع العربي حيويّته وقوّته وهديره بقيادة شباب الأمة، وشعر أكثر من 150 مليون عربي، في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، بأنهم يملكون قرارهم ومصيرهم ويشكّلون مستقبلهم وأنهم أصبحوا أكثر حرية من أيّ وقت آخر. ومارس الملايين من العرب حقّهم الانتخابي بحرية غير معهودة في انتخابات حرّة ونزيهة لتشهد ولادة خمس دول ديمقراطية في الأرض العربية التي كانت حتّى وقت قريب عصيّة على الحرية والديمقراطية. وانبهر العالم بـ«الربيع العربي»، وأخذ يتحدّث عن الموجة الديمقراطية العربية، ويسعد بانضمام المنطقة العربية إلى المناطق الحرّة والمحرّرة من الطغاة. واتَّسم «الربيع العربي» بكونه ربيعاً عربياً صرفاً، يحدث بأقلّ قدر من التدخل الخارجي في مراحله الأولى، بل جاء مفاجئاً لمراكز القرار العالمية التي لم تحسب للربيع العربي أيّ حساب[10].

الانتقال من نظام قديم إلى نظام جديد يمكن أن يكون ممتدّاً ومتعثّراً ومتعرّجاً وصعباً الصعوبة كلّها، ولكلّ حالة من حالات «الربيع العربي» خصوصيتها

لكن، مع بداية السنة الثانية برزت أوجهٌ عدّة للثورات العربية[11]، وبدأت معظم مسارات «الربيع العربي» في التعثّر، وحلَّ الشكّ بالجدوى محلَّ اليقين، وتراجع زمن الأمل، وتبعثر التفاؤل لدى الإنسان العربي. كان الشكّ والتشكيك في «الربيع العربي» قائماً منذ لحظة الولادة الأولى، لكن بدءاً

9 للمزيد حول كشوفات حساب مؤقّتة للانتفاضات العربية في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسوريا، راجع جلبيرت الأشقر، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**، م س، ص ص 183- 235.

10 عبدالخالق عبد الله، «الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي»، مجلة **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 391، السنة 34، (أيلول/ سبتمبر 2011)، ص ص 117- 128.

11 نضال حمادة، **الوجه الآخر للثورات العربية** (بيروت: دار الفارابي، 2013).



من السنة الثانية برزت أصوات تنعي «الربيع العربي»، وتعلن فشله، وتنعيه فتُصدِر شهادةَ وفاته المبكرة، وكأنه وُلِد ليموت. ومع بداية السنة الثالثة تصاعد خطاب الازدراء والسخرية عند الحديث عن «الربيع العربي»، حيث برز السؤال: أين الربيع في «الربيع العربي»؟ شيوعُ الشكّ والتشكيك في مسارات «الربيع العربي»، بقدر ما كان طبيعياً ومبرَّراً، لم يكن بريئاً كلّ البراءة، وربما كانت له غايات ودوافع سياسية لوقف زحف قوى التغيير التي انتشرت بقوّة في الأرض العربية. هل تعثّر «الربيع العربي» فعلاً وهل يجوز الحكم عليه بالفشل؟

بعد أربع سنوات من عمر «الربيع» المصري يبدو أن حالة مصر هي في أقلّ تقدير نصف نجاح أكثر ممّا هو نصف فشل وعلى الرغم من كلّ الصعوبات، مصر في وضع سياسي جيّد نسبياً مقارنةً بما كانت عليه عشيّة ثورة 25 يناير

من السابق لأوانه إصدار حكم قاطع بنجاح أو بفشل مسارات «الربيع العربي» المختلفة. فمن حسنات «الربيع العربي» أنه أنهى عقوداً من الركود السياسي. إنهاء هذا الركود المسؤول عن دفع الوطن العربي من سيِّئ إلى أسوأ، خلال العقود الستة الأخيرة، هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ويؤسّس لمرحلة جديدة في التاريخ العربي المعاصر. يكفي أن «الربيع العربي» أسقط حكم الفساد والاستبداد، وأنهى حقبة قيام الجمهويات الوراثية في التاريخ العربي. ويكفي أن «الربيع العربي» أعاد الشباب بقوّة إلى المشهد السياسي العربي. ثم إن جميع تجارب الانتقال الديمقراطي القديمة والحديثة والمعاصرة في التاريخ البشري، وفي كلّ أنحاء العالم مرَّت بإخفاقاتٍ وعثَراتٍ وصعوبات، وعاشت مرارات الانتقال الديمقراطي الذي يمتدُّ عقوداً من الزمن، قبل أن يبرز النموذج الديمقراطي المستقرّ. وما تشهده دول «الربيع العربي» من تخبُّط وإحباط منسجم مع هذا الإرث البشري، يؤكّد القاعدة الكونية بأن الديمقراطيات المستقرّة لا تتحقّق وفق مبدأ «كنْ فيكون». لا توجد في كتب علم السياسة ومجلّدات الفكر السياسي وصفةٌ جاهزة في كيفية الانتقال السّلِس من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي، وفي زمن قياسي. حتى النظم الديمقراطية المعاصرة في الغرب بتاريخها العريق ومؤسّساتها الأكثر عراقةً تمرُّ بين الحين والآخر باختناقات في إدارة ديمقراطياتها. النظرة التاريخية والواقعية تحتّم الابتعاد عن نزعة جدل الذاتي، وعدم القسوة المفرطة في الحكم على حصاد أربع سنوات من مسارات «الربيع العربي». كشف الحساب المؤقّت يُظهِر أن «الربيع العربي» ما زال في بداياته، وأن سيرورته في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا أكثر تنوّعاً ممّا يُتوقَّع[12].

فحالة تونس، حيث مولد «الربيع العربي»، ليست حالة إخفاق، والربيع التونسي إن لم يكن مشرقاً فهو حتماً ليس مكفهرّاً، ولا ربيعاً فاشلاً، والسؤال المشروع هو «لماذا نجح الربيع التونسي» وليس «لماذا أخفق»؟ وكيف تمكَّن الحوار الوطني من إنقاذ الربيع التونسي[13]؟ تونس تتقدّم بخطوات متأنّية إلى الأمام، وتتراجع نصف خطوة إلى الوراء بين الحين والآخر. عرفت تونس كيف تتعامل، بنجاح نسبي، مع متطلّبات التحوّل الديمقراطي عبر تفاهمات ومقايضات وتنازلات بين الأجندات المتصارعة، وتؤسِّس لقواعد وقناعات جديدة. حالة تونس حتّى الآن حالة مقْنعة نسبياً، وهي أقرب إلى النجاح، وليس إلى الفشل، حتى في نظر أكثر الناس شكّاً وتشكيكاً بجدوى التأسيس لديمقراطية مستقرّة في الأرض العربية. كما أن تونس، في الجملة، هي أفضل حالاً سياسياً اليوم، من دون حكم زين العابدين بن علي الذي احتكر السلطة والثروة في شخصه وأسرته ونفَرٍ من المقرّبين إليه الذين عبثوا بمقدّرات تونس، وأهانوا كرامة المواطن التونسي الذي شعر بقسوته محمد البوعزيزي ففجَّر شرارة «الربيع العربي».

أما مصر التي مرّت خلال السنوات الثلاث الماضية بفترات صعبة من الصعود إلى أعلى ما يمكن الصعود إليه، والهبوط إلى أدنى ما يمكن الهبوط إليه، فالمؤكّد أن الشعب المصري، بكلّ فئاته واتجاهاته، فخورٌ بثورة 25 يناير وبانتهاء «زمن مبارك»[14]، ويبدو أن غالبيّته تشعر بالفخر أيضاً

12 جلبير الأشقر، **الشعب يريد: بحث في الانتفاضة العربية**، مرجع مذكور، ص 301.

13 راشد الغنّوشي، " هل ينقذ الحوار الوطني الربيع التونسي؟"، الدوحة، **الجزيرة نت**، 12 نوفمبر 2013.

14 محمد حسنين هيكل، **مبارك وزمانه: من المنصّة إلى الميدان** (القاهرة: دار الشروق، 2012).

تجاه ثورة 30 يوليو[15]. وما لا شكّ فيه أن مصر ابتعدت عن هاوية الحرب الأهلية وعن التحوّل إلى مركز جديد للإرهاب والعنف، ومن غير الوارد الآن العودة بمصر إلى ما قبل 25 يناير. ويمكن القول بعد قراءة مسيرة أربع سنوات من عمر الربيع المصري إن هناك بقايا ربيع في الربيع المصري، وإن حالة مصر هي، في أقلّ تقدير، نصف نجاح أكثر ممّا هو نصف فشل. فعلى الرغم من كلّ الصعوبات، مصر في وضع سياسي جيّد نسبياً مقارنةً بما كانت عليه عشيّة ثورة 25 يناير، حيث كانت تتجه نحو سيناريو غاشم لتوريث الحكم من الأب إلى الابن. جاءت الثورة لتنقذ مصر من هذا المصير المظلم.

أما الربيع اليمني فقد كان «ربيعاً مختلفاً»[16] في إصرار الشباب الشديد على مطلب الرحيل، وكان مدهشاً وربما نموذجياً في سلميّته، في بلد يعجُّ بالسلاح. حقّق الربيع اليمني أهمّ هدف من أهدافه، أي رحيل الرئيس علي عبد الله صالح الذي حكم اليمن، الدولة العربية الأكثر فقراً، لنحو أربعة عقود. ومن بركات الربيع اليمني أنه خاض حواراً وطنياً ديمقراطياً ناضجاً أفرز دستوراً توافقياً يُقِرُّ بتحوُّل اليمن إلى دولة فيدرالية بستة أقاليم. هناك جرعة ربيع مستمرّة في الربيع اليمني، والحالة اليمنية ليست بأقلّ من الحالة المصرية، من حيث إن نصف النجاح أكثر وضوحاً من نصف الفشل. صحيح أن الأوضاع المعيشية متدهورة، بما لا يطاق، لكن اليمن أفضل حالاً سياسياً، في مرحلة ما بعد علي عبد الله صالح، ممّا كان عليه قبل الربيع اليمني.

هذا الأمر لا ينطبق على مسار الربيع الليبي حيث دفع الشعب الليبي ثمناً باهظاً لإنهاء نظام معمّر القذافي. لقد كانت مهمّة الشعب الليبي أشبه بالمهمّة المستحيلة، لكن ما كان مستحيلاً تحقّق في ليبيا. ففي أقلّ من سنة جرت أوّل انتخابات حرّة وشفّافة، وسْط فرح شعبي عارم. كانت ليبيا بإمكانيّاتها الواعدة، على قاب قوسين أو أدنى من أن تكون دولة «الربيع العربي» النموذجية، لكن لحظة الفرح لم تمتدّ طويلاً، بحيث شهد الربيع الليبي سلسلة من الانتكاسات السياسية والأمنية الحادّة، واقتربت ليبيا من هاوية الحرب الأهلية، والمشهد الليبي غير مُطَمْئِن حالياً، حيث جميع الاحتمالات واردة. في المشهد الليبي شدٌّ وجذبٌ، وتقدُّم وتراجع، وتفاؤل وتشاؤم وتشاؤل، ومساحة اللون الرمادي أكبر بكثير من مساحة الأبيض والأسود في الربيع الليبي. ليبيا تتأرجح بين محاولات حثيثة لبناء دولة المؤسّسات والقانون والمواطنة، وحالات التشظّي القبلي والجهوي والمجتمعي والمناطقي وتراجُع هيبة الدولة. إن سيرورة الربيع الليبي قيد التقييم وفيها مزيج من النجاح والفشل، لكن في هذه اللحظة، فإن نصف الفشل أكثر وضوحاً من نصف النجاح، حتى إشعار آخر[17].

يبقى القول إن الربيع السوري لم يكن ربيعاً فاشلاً فحسب، بل كان كارثة الكوارث، وسوريا هي اليوم أسوأ حالاً ممّا كانت عليه قبل العام 2011. لم تحقق ثورة الكرامة - التي سُمِّيت أيضاً «الثورة اليتيمة»[18]- في سوريا أهدافها النبيلة، وتعثّرت مساراتها الواحدة تلو الأخرى خلال السنوات الثلاث الماضية، وأسهمت بشكل غير مباشر في وقف زحف «الربيع العربي» بأكمله على أبواب دمشق، وعزّزت مقولة أن «الربيع العربي» جاء لإعادة

15 الجدال مستمرّ في مصر حول توصيف ما حدث في 30 يوليو هل هو انقلاب عسكري أو انقلاب شعبي، أو ثورة شعبية أو ثورة على ثورة، أو ثورة ثانية أو ثورة مضادة؟

16 أحمد علي الأحصب، **ما الذي يجعل الأمر مختلفاً في ربيع اليمن** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 12 يناير 2012).

17 عبدالحسين شعبان، "تشاؤل ليبيا"، جريدة **الخليج**، الشارقة، 2 يوليو (تموز) 2014، ص 33.

18 يقول زياد ماجد «منذ اندلاع الثورة السورية في مارس (آذار) 2011، مناديةً بالحرية والكرامة وبإنهاء أربعة عقود من حكم الاستبداد على الرغم من سقوط أكثر من 130 ألف قتيل (من بينهم أكثر من 11 ألف طفل) وإصابة واعتقال وتعذيب وتشريد أكثر من 8 ملايين شخص (خرج مليونان ونصف المليون منهم من سوريا) وعلى الرغم من هول الدمار الذي لحق بالمدن والبلدات السورية نتيجة قصف نظام الأسد لها بالصواريخ البالستية وقنابل الطيران وبراميله المتفجّرة، وعلى الرغم من ملايين الصور والأفلام والشهادات التي توثّق مأساة الشعب السوري، وعلى الرغم من استخدام الأسد الأسلحة الكيماوية ضدّ المدنيّين في أكثر من منطقة سورية، وبخاصة في غوطة دمشق في 21 أغسطس (آب) 2013، يستمرّ تلكّؤ مؤسّسات المجتمع الدولي، ويستمرّ كذلك تقديم المبرّرات والأعذار من قبل الحكومات ومنظّمات وأفراد مؤثّرين في الرأي العام، لعدم القيام بعمل يساعد السوريين، وينهي كابوس الاستبداد والعنف الذي يتحكّم بهم منذ 43 سنة. أكثر من ذلك، ثمّة مواقف تصدر عن مثقفين وعن تيارات سياسية ووسائل إعلام تَرواح بين تأييد النظام الأسدي بحجّة المؤامرة الإمبريالية أو بحجّة علمانيّته وتقدّميته، مقابل ما تعدّه إسلامية ورجعية خصومه، وبين الحياد تجاه المقتلة السورية، على أساس أن جميع الأطراف فيها متساوون عنفاً وبربرية، وأنها تقع في منطقة شرق أوسطية معقدة أمورها، ولا ينبغي التدخّل فيها كي لا تزداد تعقيداً. وكلّ هذا لا يؤدّي إلّا إلى استمرار الإجرام والتدمير، ولا يشي بغير إفلاس أخلاقي ومعضلة سياسية، مفادها تراجع القيم والمفاهيم الإنسانية الكونية، وتمكن نظام حكم مدعوم من قوى إقليمية ودولية (إيران وروسيا بخاصة) من ارتكاب المجازر ضدّ من يفترض أنه شعبه، من دون مساءلة ومحاسبة قانونية له». **سوريا: الثورة اليتيمة** (بيروت: شرق الكتاب، 2013)، ص 7. كذلك أُطلقت تسمية « ثورة العامة " على الثورة السورية من منطلق أن «العامة» انتفضوا بعفوية وشجاعة استثنائية في مواجهة سلطة الاستبداد السورية الفائقة الرجعية. راجع ياسين الحاج صالح، "ثورة العامة: قضايا أخلاقية وثقافية وسياسية"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، بيروت، 2011.

هندسة الوطن العربي وتجزئته وفق[19] أجندة أجنبية. المشهد السوري قاتم ويزداد قتامة مع مطلع كلّ يوم جديد، وتحوّل إلى ساحة للعنف والعنف المضاد. فبعد الدمار الكبير الذي لحق بسوريا فقدت الثورة السورية بوصلتها، ودخل على خطّها الغلاة من كلّ حدب وصوب، واستعاد النظام السوري توازنَه، بعدما كان على وشك الانهيار، وحقّق هدفه في البقاء والاستمرار. لا يوجد أيّ أفق، في المستقبل القريب، لتحقيق أهداف الربيع السوري المتمثّلة في الكرامة والحرية والديمقراطية. الهدف الآن متواضع جداً، وهو وقف نزيف الدم في سوريا التي أصبحت بيئة خصبة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية، كما العالمية. الربيع السوري تحوَّل إلى حرب أهلية وإقليمية عبثية لا مكان فيها لأيّ نجاح لمسار هذا الربيع. وهو، خلافاً لبقية المسارات، كلّه فشل بفشل وإخفاق على إخفاق.

شيوعُ الشكّ والتشكيك في مسارات «الربيع العربي»، بقدر ما كان طبيعياً ومبرَّراً، لم يكن بريئاً كلّ البراءة، وربما كانت له غايات ودوافع سياسية لوقف زحف قوى التغيير التي انتشرت بقوّة في الأرض العربية

هذا المصير البائس للربيع السوري فتح الجدل حول ما إذا كان الوطن العربي، في الجملة، أفضل حالاً بعد «الربيع العربي» مما كان عليه قبله؟ والشاهد أن التقييم الموضوعي لمسارات السنوات الأربع الأخيرة يُظهر أن سِجلَّ «الربيع العربي» فيه من النجاح بقدر ما فيه من الإخفاق، وما حقّقه على أرض الواقع هو من الأهمية بمقدار أهمية ما لم يتمكّن من تحقيقه، حتى الآن، على صعيد بناء نظام ديمقراطي عربي مستقرّ ومزدهر. لقد كانت سنوات «الربيع العربي» مليئةً بالمفاجآت المتلاحقة. مفاجآت «الربيع العربي» هي أبرز سِماته، ويجب عدم استبعاد المزيد من المفاجآت السارّة وغير السارّة، على كلّ مسار من مساراته، في المستقبل القريب والبعيد. فمعركة الكرامة والحرية والديمقراطية مستمرّة وتعيش الدقائق العشر الأولى من الساعة، ولاسيّما بعدما انتهى زمن الخوف الذي عشَّش طويلاً في قلوب الملايين من العرب وعقولهم، تجاه السلطة والتسلّط الفردي والحزبي والعائلي. ومهما كانت المسارات الحالية رمادية ومحبطة من الوهلة الأولى، هناك بقايا ربيع في «الربيع العربي» الذي جاء ليبقى.

ثالثاً: الانعكاسات

لم يقتصر «الربيع العربي» على دول عربية دون غيرها، فقد كان ربيعاً عربياً بحقّ، بحيث شملت المسيرات والمظاهرات الأسبوعية معظم المدن والعواصم على امتداد الوطن العربي، وتحوّلت يوم الجمعة إلى مناسبة دينية واجتماعية وسياسية وفنّية جماهيرية فريدة من نوعها تستمرّ حتى الساعات الأخيرة من اليوم. وكان من المدهش أن يتماهى بعض المدن والعواصم الخليجية في البحرين وعُمان والكويت مع مسيرات مدن وعواصم دول «الربيع العربي» ومظاهراتها، على الأقلّ في السنة الأولى. واتضح أنه مهما بالغت دول الخليج العربي في إبراز خصوصيّتها والتأكيد على أنها حالة تنموية استثنائية، إلّا أن هذه الدول غير محصّنة، ولا تعيش في فراغ ولا تستطيع الابتعاد كثيراً وطويلاً عمّا يحدث من تحوّلات ومستجدّات في جوارها الجغرافي والتاريخي والثقافي والسياسي العربي. فقدر هذه الدول أنها دول عربية قبل أن تكون دولاً خليجية وهي جزء لا يتجزّأ من المحيط العربي، تتأثّر وتؤثّر في ما يجري من حولها وهذا الأمر ينطبق على انعكاسات «الربيع العربي»[20].

لقد طرق «الربيع العربي» أبواب دول الخليج العربي ونوافذه الموصدة، بخفّة ونعومة أحياناً، وبشدّة وقوّة أحياناً أخرى، فشتّان ما بين تأثير «الربيع العربي» في البحرين وعلى قطر، وشتّان بين تأثّره في الإمارات وعلى عُمان، أو الكويت والمملكة العربية السعودية. لذلك من المهمّ عدم التعميم في تأثير «الربيع العربي» على دول الخليج العربي التي تضمّ نقاط قوّة ونقاط ضعف، بحيث كشف «الربيع العربي» أن البحرين هي أكبر نقاط ضعف الحالة الخليجية[21]. لقد مرَّت البحرين بتجربة مريرة وصعبة ومؤسفة، وكانت من ضمن قائمة أكبر الخاسرين من «الربيع العربي»: حكومةً وشعباً واقتصاداً ومجتمعاً ومكانةً. كانت المطالب الشعبية الأولى

19 أنطوان بصبوص، **التسونامي العربي**، بيروت، مرجع مذكور، ص ص 173-215.

20 عبد الخالق عبدالله، **انعكاسات "الربيع العربي" على دول مجلس التعاون الخليجي** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إبريل 2012).

21 المرجع نفسه، ص 12.

محقّقة ومشروعة ولا خلاف عليها، حتى من قبل الحكومة. فهناك إجماع تامّ في البحرين على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، والإصلاح الدستوري والديمقراطي. وفي بداية «الربيع العربي» كانت البحرين على قاب قوسين أو أدنى من تحقيق مطلب التحوّل إلى ملكية دستورية عصرية، لتكون قدوةً لبقية دول المنطقة. لكن سرعان ما انحرفت المطالب الإصلاحية المشروعة إلى سلوكيات استفزازيّة تتّسِم بالشطط، وترفع شعارات ثورية تدعو لإسقاط النظام وإقامة جمهورية إسلامية، وحدث تخندقٌ طائفيٌّ غير مسبوق في مجتمع البحرين يعرّض وحدته للخطر. كلّ ذلك استدعى تدخلاً حكومياً حاسماً بمساندة عسكرية من دول مجلس التعاون. يشكّل ما حدث في البحرين، أصغر الدول العربية والخليجية مساحةً وسكاناً، انتكاسةً نوعية لمطالب الإصلاح، ليس في البحرين فحسب، بل في الخليج العربي جملةً. ستحتاج البحرين إلى فترة طويلة من هدوء النفس لتستعيد عافيتها، وإصلاح ما يمكن إصلاحه، والعودة إلى مرحلة ما قبل «الربيع العربي».

عُمان هي نقطة الضعف الثانية في الحالة الخليجية، لكنها خلافاً للبحرين، أدارت المطالب الإصلاحية والمسيرات الاحتجاجية إدارة سلمية. كانت الاستجابة العُمانية سريعة وابتعدت عن العنف المفرط، وتمكّنت الحكومة من امتصاص الغضب الشعبي الفوري والعفوي عبر مجموعة من القرارات الحاسمة، بما في ذلك تغيير نصف عدد أعضاء مجلس الوزراء، والوعد بحلّ مشكلات البطالة والفساد، وتشكيل لجنة دستورية للنظر في صلاحيات مجلس الشورى العُماني. لقد تجاوزت عُمان، المعروفة تقليدياً بعزلتها عن الشأن العربي، انعكاسات «الربيع العربي» بأقلّ قدر من الخسائر والأضرار[22]. أما المملكة العربية السعودية فهي حالة خليجية خاصة بحكم الحجم والمكانة والدور والإمكانيات الضخمة والقضايا العالقة، حيث إنها تحتوي على حزمة من نقاط الضعف والقوّة. فالسعودية هي من جهة أولى، دولة خليجية، لكن بكلّ مشكلات دول «الربيع العربي»، وهي من جهة ثانية، دولة من دول «الربيع العربي»، لكن بكلّ الموارد والإمكانيّات الضخمة المتاحة للدول الخليجية النفطية. لذلك خاضت المملكة العربية السعودية معركة مهمّة لمنع وصول عدوى «الربيع العربي» إلى الداخل السعودي، وتجاوزت بقدرة قادر ما سُمِّيَ بـ«ثورة حنين»، وتمكّنت من وقف زحف «الربيع العربي» عند حدود البحرين. لكن على الرغم من هذه الانتصارات التي تؤكّد قوّة الوضع السعودي، فإن المملكة العربية السعودية، خلافاً للدول الخليجية الصغيرة، معرَّضة لعدوى التغيّر، لكن ثَبُتَ أن لا مكان لربيع سعودي، حيث إن قوى البقاء والاستمرار أقوى بكثير من قوى التغيير[23].

> **لماذا أخفق الفكر العربي في التأصيل النظري للربيع العربي؟ ولماذا عجز عن صكّ مصطلح مقنع لوصف ما يجري على الأرض العربية، واستسلم بل استسهل مصطلحاً أقلّ ما يقال فيه إنه مصطلح إشكالي، ومستورد من تجارب عالمية لا تمتّ للبيئة العربية بصِلة، ولا تعبّر عن خصوصية الثورات العربية؟**

ولئن كانت البحرين هي أكبر نقاط ضعف الحالة الخليجية، فإن قطر هي أكبر نقاط قوّتها، وإذا كانت البحرين أكبر الخاسرين فإن قطر كانت من أكبر الرابحين من «الربيع العربي»، سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً. فقد الحضور القطري في الشأن العربي، وأصبحت قطر متواجدة في كل مكان، وفي كل مناسبة من المناسبات، وحيثما يتواجد الحدث والخبر، بل هي أحيانا صانعة الحدث وحديث الساعة أكثر من «الربيع العربي» ذاته. هذه الدولة الخليجية الصغيرة مساحةً وسكاناً تصرَّفت خلال سنوات «الربيع العربي» كعملاق سياسي وإعلامي. ولفترة عابرة برزت الدوحة عاصمةً سياسية للنظام العربي بأسره. وظّفت قطر ثروتها الضخمة لمساندة قوى التغيير على امتداد الوطن العربي، ما حوَّل أميرَها إلى أب روحي للربيع العربي وللثورة العربية 2011، وأصبحت له شعبية واسعة بين الثوار في ليبيا وتونس ومصر وبقيّة الحالات الثورية العربية. وتأتي قناة الجزيرة لتجسِّد عمْقَ تأثير قطر في «الربيع العربي»، حيث لا يمكن تخيُّل «الربيع العربي» من دون هذه القناة التي أدَّت دوراً تعبويّاً في تغطية الثورات العربية، وتحوّلت من تغطية الحدث لتصبح هي الحدث، ومن

22 سعيد سلطان الهاشمي، **الربيع العماني: قراءة في السياقات والدلالات** (بيروت: دار الفارابي، 2013).

23 May Seikal and Khawla Mattar, **The Silent Revolution: the Arab Spring and the Gulf States**(London: Gerlach Press, 2014).

مجرد ناقل موضوعي للخبر، لتصبح هي الخبر[24]. لكن سرعان ما تبخّر هذا الإنجاز القطري، واتضح أن رهان قطر على صعود التيار الإسلامي ليس في محلّه، بل تحوّل إلى عبء سياسي بعد هزيمة الإخوان في مصر وبقيّة دول «الربيع العربي». عادت قطر إلى حجمها الطبيعي، بل أصبحت أكثر عزلة الآن ممّا كانت عليه في بدايات «الربيع العربي». أما الإمارات فهي نقطة القوّة الثانية في الحالة الخليجية، وكانت من أكبر المستفيدين من «الربيع العربي»، وبخاصة في شقّه الاقتصادي. كانت الإمارات وقطر الدولتين العربيّتين الوحيدتين اللتين لم تشهدا مسيرات ومظاهرات شعبية مطالبة بالإصلاح، كما حدث في بقيّة الدول العربية، في ظلّ «الربيع العربي». هذه هي أبرز سمات ما سمّي الاستثناء الخليجي الذي اقتصر على قطر والإمارات. المطلب الإصلاحي الوحيد في الإمارات أخذ شكلَ رسالة مهذّبة وموقَّعَة من قِبَل 133 شخصية وطنية توجَّهت إلى رئيس دولة الإمارات تناشده تطوير صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي المعيَّن، والذي لا يملك سوى صلاحيات استشارية متواضعة. عدا ذلك، ظلّت الإمارات بمنأى عن رياح التغيير، وتمكّنت دبي العاصمة التجارية والمالية في المنطقة العربية من تأكيد موقعها الإقليمي ملاذاً آمناً ومستقرّاً. جاء «الربيع العربي» في وقته، بالنسبة إلى هذه المدينة التجارية، لتؤكّد موقعها ملاذاً آمناً لرجال المال والأعمال في المنطقة. مدينة دبي تعيش «الربيع العربي» اقتصادياً بعدما استعادت عافيتَها وأكّدت أنه لا بديل لها كمركز آمن لرجال المال والأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لئن كانت البحرين هي أكبر نقاط ضعف الحالة الخليجية، فإن قطر هي أكبر نقاط قوّتها، وإذا كانت البحرين أكبر الخاسرين فإن قطر كانت من أكبر الرابحين من «الربيع العربي»، سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً

أما الكويت، صاحبة أقدم تجربة دستورية وديمقراطية في الخليج، فقد عاشت فترة صعبة وعصيبة من السجال السياسي الحاد والمحموم، والذي أدّى إلى اصطفاف قبَلي وطائفي غير مسبوق، وتمّ تغيير أكثر من حكومة وأكثر من انتخاب لمجلس الأمّة. وللمرّة الأولى في التاريخ السياسي للكويت أدَّت الاحتجاجات الشعبية إلى استقالة رئيس الوزراء. لم تكن الكويت معنيَّة مباشرة بالثورات العربية، فالمطالبة بالإصلاح الدستوري والسياسي سابق للربيع العربي، لكن أجواء «الربيع العربي» لعبت دوراً مهمّاً في تأجيج الشارع الكويتي، وفي رفْعِ سقف المطالب الإصلاحية. كلّ ذلك لم يستمرّ طويلاً، حيث تمكّنت الحكومة من استعادة المبادرة من جديد.

لم يكن للربيع العربي انعكاس بل انعكاسات، وقد جاءت هذه الانعكاسات متفاوتة من دولة خليجيّة وأخرى لتؤكّد مقولة أن الخليج ليس بحالة واحدة، بل حالات متنوّعة، بقدر ما هي دول متشابهة تنتمي لمنظومة إقليمية واحدة. وتراوحت انعكاسات «الربيع العربي» بين الدول الأكثر تأثّراً كالبحرين وعُمان، والأقلّ تأثراً كالإمارات وقطر. وبين الأكثر تأثّراً والأقلّ تأثّراً تقع حالتا الكويت والمملكة العربية السعودية. ومهما كانت درجات التأثير ومستوياته، فإن حصيلة انعكاسات «الربيع العربي» أظهرت حقيقة أن قوى البقاء والاستمرار في دول الخليج العربي أقوى بكثير من قوى التغيّر. لا يوجد مَن هو في مزاج ثوري يرفع شعار «ارحل» أو «الشعب يريد إسقاط النظام»، حتى قوى الإصلاح الديمقراطي متمسّكة بشرعية العائلات الحاكمة التي تحوّلت إلى «سلالات حاكمة» مستقرّة تتوارث الحكم بين الآباء والأبناء والأحفاد، وفْقَ قواعد متَّفقٍ عليها بين أفراد الأسرة، وبقبول شعبي واسع[25].

وخلال سنوات «الربيع العربي» تمسّكت قوى الإصلاح وقطاعات شعبية واسعة بشرعية النظم الخليجية الحاكمة، ودافعت بقوّة عن الاستقرار، الذي اعتُبِر أكثر أهميةً بكثير من أيّ قيمة أخرى، بما في ذلك الحرية، كما قدَّرت ما تحقّق من مكاسب تنموية واجتماعية وحياة آمنة وكريمة، وشعَرَ المواطنون في الخليج، وبخاصة أفراد الطبقة الوسطى الجديدة التي انتعشت خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، أنهم مواطنون بصفات «عالية التميّز»[26].

24 جمال عبدالله، **السياسة الخارجية لدولة قطر 1995 - 2013: روافعها واستراتيجياتها** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014).

25 Michael Herb, All in the Family, **Absolutism, Revolution and Democracy in the Middle Eastern Monarchies**(New York: SUNY, 1999).

26 Abdulkhaleq Abdulla, **Contemporary Sociopolitical Issues of the Arab Gulf Moment**(London: London School of Economics, 2010).



ومن انعكاسات «الربيع العربي» على دول الخليج العربي أنه عزّز الشعور بأهمّية التفكير والعمل الجماعي ضمن سياق مجلس التعاون الخليجي الذي اتّضحت فائدته في وقت العُسر كما في وقت اليُسر. وعلى الرغم ممّا يمرّ به المجلس حالياً من خلافات سياسية، إلّا أن الحضور السياسي والدبلوماسي للمجلس تعزَّزَ نتيجة الفراغ الإقليمي المصاحب لعدم الاستقرار في مصر وسوريا والعراق وبقيّة القوى الإقليمية المنشغلة بترتيب وضعها الداخلي الجديد. جاء «الربيع العربي» ليزيد من حيويّة لحظة الخليج في التاريخ العربي المعاصر؛ فجميع المعطيات الجيوسياسية والمؤشّرات الحيوية تشير إلى أن «الجزء الخليجي أصبح اليوم أكثر تأثيراً في الكلّ العربي من تأثير الكلّ العربي في الجزء الخليجي»[27]. أي أن تأثير الدول الخليجية الست على بقية الدول العربية هو أكثر من تأثير مجمل الدول العربية عليها. لم تعد دول الخليج العربي تعيش على هامش الأحداث، بل هي في موقع القلب أكثر من أيّ وقت مضى، وهي كمجموعة تدير الشأن العربي بثقة ومسؤولية أكثر من أيّ وقت آخر، وأكثر من أيّ مجموعة أخرى من الدول العربية. لقد أصبحت دول الخليج في هذه اللحظة مصدِّرةً للنفوذ بكلّ أشكاله أكثر ممّا هي مستوردة للنفوذ والتأثير في محيطه العربي. لذا، تبدو دولةٌ صغيرة كقطر أو الإمارات أكثر تأثيراً في المشهد المصري من تأثير مصر بسكّانها ومواردها على قطر أو الإمارات. لحظة الخليج هي لحظة تراكميّة، لكنها تعزّزت في ظلّ سنوات «الربيع العربي». والمؤكّد أن لحظة الخليج، كما لحظة «الربيع العربي»، في التاريخ العربي، ستستمرّ خلال المستقبل المنظور.

27 المرجع نفسه، ص 27.

«الربيع العربي».. تغيير هويات المجتمعات العربية

د. عبد الحميد الأنصاري

يتطلّب الحديث عن «الربيع العربي» وانعكاساته على دول الخليج، انطلاقاً من قطر، قراءة تحليلية، تتناول إجابات عن أسئلة متعدّدة، لعلّ أبرزها: لماذا حدث «الربيع العربي» في الدول العربية المركزية ذات الثقل الحضاري والسكّاني؟ هل كان «الربيع العربي» مؤامرة خارجية بالتواطؤ مع جماعات أيديولوجية داخلية؟ ما هي ثمار أو نتائج هذا « الربيع»، وهل حقّق أهدافه؟ ما هي انعكاساته على دول الخليج؟ وهل الخليج محصّن من تأثيراته؟ ما هو دور دولة قطر في أحداث «الربيع العربي»؟

بعيداً عن مدى صحّة توصيف ما حصل في بعض الدول العربية منذ انطلاقة الشرارة الأولى في تونس في 17 ديسمبر(كانون الأول) 2010 باسم «الربيع العربي» وهل هو مصطلح غربي أم لا، وتجاوزاً لجدلية: هل هو ثورة أو حركة احتجاج اجتماعية أو انتفاضة شعبية، فإن الأهمّ هو الإجابة عن : لماذا حصل «الربيع العربي» وبهذه الصورة غير المسبوقة تاريخياً في الحياة السياسية العربية؟

في تصوّري أن «الربيع العربي» هو «ردّ فعل» عنيف على الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية المتردّية التي خلّفتها ستّة عقود من حكم الثوّار العسكريين. هؤلاء الذين انقلبوا على الملكيات الحاكمة، ووعدوا الجماهير بتحرير فلسطين وبتحقيق الوحدة العربية وإقامة ديمقراطية سليمة وتنفيذ عدالة اجتماعية عريضة وإنجاز مشروعات تنمية تنقل المجتمعات العربية إلى مصاف الدول المزدهرة. بحيث صفّقت الجماهير لقادة الثورات وسارت وراءهم وردّدت الشعارات الوطنية والقومية، لتكتشف الجماهير، بعد نصف قرن، أن تلك الوعود كافة، لم يتحقّق منها شيء؛ فلا الوحدة تحقّقت، ولا فلسطين تحرّرت ، ولا العدالة الاجتماعية أُنجزت، ولا مشروعات التنمية نجحت. كما هُزمت الجيوش العربية، وانقسم الفلسطينيّون وتوزّعوا بين سلطتين، ولم تجنِ المجتمعات العربية من حكم الانقلابيّين العسكري على امتداد 6 عقود ، إلّا القمع ومصادرة الحرّيات والزجّ بالمعارضة السياسية في المعتقلات والتعذيب وانتهاك الكرامات.. بدّد الثوّار «الوطنيون» موارد العرب وثرواتهم في مشروعات غير مدروسة، وفي تصنيع فاشل، وفي تسليح دعائي. لقد مثّل الأمس عقوداً من الفشل والضياع والفساد. فشل الزعماء والقادة القوميون فشلاً ذريعاً، وخلّفوا مجتمعاتهم خراباً يباباً، هيمنوا على البلاد والعباد، لكنّهم لم ينجحوا إلّا في الإكثار من الفساد. لقد كانت مجتمعات «الربيع العربي»، في ظلّ الملكيات التي كانت قائمة قبل الابتلاء بسلسلة الانقلابات العسكرية - بدءاً بانقلاب حسني الزعيم (1949) في سورية، الذي فتح بوابة الانقلابات في المنطقة، مروراً بانقلاب جمال عبد الناصر وصحبه (1952)، فعبد الكريم قاسم (1958) فانقلاب القذافي (1969) وانتهاء بالسودان واليمن (1982) – كانت (أي هذه المجتمعات) وحتّى في ظل وجود المستعمر الأجنبي، أفضل حالاً في ما يخصّ أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية كافة. كانت هناك حريات عامة مكفولة، وكانت المعارضة السياسية تمارس نشاطها بحرية وكان ثمّة نوع من التداول السلمي على السلطة وكانت الثقافة الليبرالية منتشرة وكانت الحكومات في ظلّ الملكيات تحافظ على كرامات الناس وآدميتهم. وأزعم أن تلك الملكيات وعلى الرغم من كلّ ما قيل في فسادها وظلمها - لو استمرّت،



لسمحت بارتقاء اقتصادات تلك الدول إلى مصاف الاقتصادات المزدهرة، ولتطوّرت الديمقراطيات الوليدة وترّسخت .

بهذا المعنى، فإن ثورات «الربيع العربي»، هي ثورات على الانقلابات العسكرية التي هيمنت على المنطقة على مدى أكثر من نصف قرن رافعةً الشعارات القومية. وما سقوطها إلّا سقوط للخطاب القومي- الناصري البعثي الذي قسّم البلاد العربية إلى تقدّمية ورجعيّة.

على مدى عقود إذاً، تعّرض الإنسان العربي لضغوط هائلة، ومرّ بخيبات كبيرة، وتحطّمت آماله وأحلامه بغد أفضل، فتحوّل إلى إنسان طائفي متعصّب، وتطرّف بعض شبابنا والتحق بجماعات الضلال والإرهاب، متحوّلاً إلى قنابل متفجّرة وأحزمة ناسفة، لا يبالي بقيمة الحياة ولا يتورّع عن تفجير الأبرياء في مجلس عزاء أو في سوق شعبيّة أو في مصلّين في مسجد أو تفجير عمّال كادحين في مطعم أو محطة حافلات أو نفق مواصلات.

مَن قام بثورات «الربيع العربي»؟ إنهم الشباب والجماهير الحالمة بغد أفضل، لكن ثمّة مَن جنى ثمارها وتحقّقت بذلك مقولة جيفارا: «الثورة يفجّرها حالم ويجني ثمارها انتهازي»

أفرزت هذه الأوضاع السيّئة المُحبِطة على مدى نصف قرن أشخاصاً أمثال «بن لادن» و«الظواهري» و«الزرقاوي» على مستوى التطرّف الديني، كما أنتجت أمثال «صدّام» و «القذافي» و«الأسد» على مستوى التطرّف السياسي.

هكذا سُدَّت الآفاق، وفقدت الجماهير الثقة بأنظمتها، فكان لا بدّ من التغيير عن طريق الهبّة الجماهيرية الحاشدة التي أسقطت حواجز الخوف والرهبة، متحدّية أجهزة القمع والفساد والمحسوبية والطغيان واحتكار السلطة والثروة من قبل قلّة فاسدة ومتنفّذة في البلاد.

لكن لماذا كانت هبّة مجتمعات «الربيع العربي» هذه بعد أكثر من نصف قرن؟ ولماذا لم تتمرّد أو تثور شعوب أخرى تعاني بدورها من الظلم والفساد والاستبداد وحتى البطالة؟ لعلّ ذلك يقود إلى القول بأن الاستبداد أو الفساد أو انتشار البطالة والضيق الاقتصادي ليست وحدها عوامل حاسمة في ثورات «الربيع العربي» ، بل لعلّ هناك عاملين حاسمين هما:

1 - تعاظم إحساس الجماهير بـ «المهانة» وتزايد الشعور العام بـ «انعدام الكرامة الإنسانية» بعد أن تفنّنت الأنظمة العسكرية في إذلال شعوبها وإهانتها وانتهاك كرامات الناس وتعذيبهم والتنكيل بهم.

2 - انسداد الأفق وانعدام الأمل - أمام الشباب - في مستقبل أفضل، علماً بأنهم يمثّلون 60 % من السكّان، وبأنهم يختلفون عن جيل الآباء، نتيجة ازدياد وعيهم السياسي بفعل ثورة الاتصالات وسرعة انتقال المعلومات. فإذا بهم يشعرون بأنهم مهمّشون، لا دور لهم، بائسون، فيما شباب العالم من أمثالهم، يبني ويُنتج ويكتشف ويصنع ويُبدع. هكذا حصل الانفجار في ظلّ جمود الأوضاع السياسية والضغط المتزايد، وهيمنة الجيل السابق على المفاصل المجتمعيّة كافة، من دون أن يُترك للشباب، وهم الشريحة الأكبر في المجتمع، أيّ فرصة للإسهام في بناء بلادهم و وتنميتها.

هل كان «الربيع العربي» مؤامرة خارجية؟

هل كان «الربيع العربي» مؤامرة خارجية تمّت بالتواطؤ مع جماعات «الإسلام السياسي» كجزء من خطّة شاملة لخدمة أهداف القوى الكبرى في المنطقة؟ الجواب هو حتماً النفي. لم يكن ثمّة مؤامرة أو مخطّط، بل فوجئ الجميع، بما في ذلك القوى الكبرى، بهذه الثورات. إذ ما هي يا تُرى مصلحة أميركا وإسرائيل والغرب في التخلّي عن حلفائهم الموثوقين والمراهنة على حلفاء جدد «غير موثوقين»؟

إن «شجرة التآمر» عندنا، عرباً ومسلمين، مزدهرة، وتجد أنصاراً لها في كلّ مكان، يروونها ويمدّونها بالغذاء. إنّها شجرة ممتدّة الجذور في عمق تاريخنا، منذ الفتنة الكبرى التي حمّل مؤرّخونا مسؤوليّتها لليهودي عبد الله بن سبأ. ولماذا نذهب بعيداً، فرموز الإخوان كافة، وقطاع كبير من المثقّفين والساسة والجماهير، لا زالوا على يقين بأن كارثة الحادي عشر من سبتمبر هي من فعل المخابرات الأميركية أو الموساد الإسرائيلي، وبأنها كانت ذريعة لضرب المجاهدين واحتلال أفغانستان.

هل تحقّقت أهداف «الربيع العربي» ؟

كانت للجماهير التي ثارت آمالٌ وطموحات كبيرة في تغيير الأوضاع نحو الأفضل. لكن مسارات «الربيع



العربي» وتحوّلاته سارت بعكس التوقّعات والآمال. وتنهض الإشكالية الأساسية هنا في أن مَن قام بثورات «الربيع العربي»هم الشباب والجماهير الحالمة بغد أفضل، لكن ثمّة مَن جنى ثمارها، لكي لا نقول سرقها أو ركب قطارها. فتحقّقت بذلك مقولة «جيفارا» قبل نصف قرن، وهي أن « الثورة يفجّرها حالم، ويجني ثمارها انتهازي». إذ اختلفت أولويّات الإسلاميين الذين وصلوا إلى حكم بلدان «الربيع العربي» عن أولويّات الجماهير الثائرة. فقد تلخّصت أولويّات جماعات الإسلام السياسي (الحاكمة) بالتمكّن من مفاصل السلطة كافة تمكّناً سريعاً وشاملاً، وإقصاء الآخرين، وضمان الهيمنة على مؤسّسات الدولة و المجتمع: القضاء والصحافة والتعليم والإعلام والمنابر الدينية، فضلاً عن الاستحواذ على السلطتين التنفيذية والتشريعية، والذي وُصف بـ«أخْوَنَة» المناصب والمؤسّسات وبـ«أسلمة» المجتمع.

انشغل الإسلاميّون الحاكمون بقضايا أو أولويّات أساسيّة مثل قضيّتيْ الهويّة والخصوصيّة، وبوضع الضوابط والقيود على حرّية الفنّ والسياحة، وبتشجيع أعمال الحسبة على الفكر والإبداع، وبمحاربة ما أسموه بـ «الغزو الفكري»، وما رافق ذلك من تقييد الحرّيات العامة، وتحجيم دور المرأة في المجتمع، والتضييق على الأقلّيات الدينية في بناء معابدهم وفي تقلّدهم المناصب القيادية.

ولأن الإسلاميين الحاكمين افتقروا إلى الخبرة في شؤون الحكم، ولأنه لم تكن لهم دراية بفنّ إدارة الشأن العام، بل في فنّ إثارة الجماهير وإيغار صدورها ضدّ الأنظمة، وتحريضها ودفعها إلى المظاهرات والمسيرات المخرّبة، فإنهم لم يملكوا حلولاً حقيقية لمشكلات المجتمعات المعاصرة السياسية والاقتصادية، ومن هنا وجدناهم يستنسخون السياسات السابقة للأنظمة التي كانوا ينتقدونها ويهيّجون الجماهير ضدّها. فقد لجأ الحكم الأخواني في مصر مثلاً إلى سياسة التوسّع في الاستدانة من الخارج وإلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي بشروطه وفوائده التي اعتبروها من قبل ربا. ووجدناهم لا يستنكفون عن قبول السلاح والمعونة من أميركا، ولا عن صداقتها، فيما كانوا يتّهمون النظام السابق بالعمالة والخضوع والتبعية لأميركا. ورأيناهم يتعهّدون باحترام معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل وكانوا، قبل ذلك، يقيمون الدنيا على النظام السابق من أجل تعديلها أو إلغائها.

أتاح «الربيع العربي» للإسلاميين أن يحكموا وأن يديروا الشأن العام ولكنّ هذا الأخير كشف زيف ادّعاءاتهم على مدى أكثر من نصف قرن، بأن لديهم حلولاً إسلامية لمشكلات المجتمعات المعاصرة. اكتشفت الجماهير زيف هذا الادّعاء، واكتشفت أن حلول الإسلاميين تنظيرية خطابية، لا تسمن ولا تغني .

عرفت مجتمعاتنا - بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة - أنه لا توجد حلول دينية لمشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية. نعم الإسلام لا ينفصل عن المجتمع وقضايا الناس، وله كلمة، بل كلمات، في الشأن العام، لكنّها توجيهات هادية ومعالم مرشدة ومبادئ عامة، فهو القائل (أنتم أعلم بأمور دنياكم) والحلول – دائماً- هي حلول علمية دنيوية، لا تختلف باختلاف الأديان والأوطان.

الصدمة الكبرى التي أحدثها حكم الإسلاميين كانت في افتقارهم إلى القدوة الدينية والأخلاقية التي كانوا يتباهون بها كميزة عن غيرهم من القوميّين واليساريّين

على أنّ أسوأ ما أفرزه «الربيع العربي» في مصر وتونس وليبيا ومصر واليمن، هو تقلّص الفضاء الحرّ مع حكم الإسلاميين، حيث بدأ هذا الفضاء يضيق وينحسر مع تزايد تدخّل المحسوبين على التيارات الإسلامية في الحريات الخاصة للناس. فزادت القيود على المبدعين من كتّاب وفنّانين. وعادت الرقابة لتصبح أشدّ وطأة، وأصبحت التشريعات أكثر تشدّداً. وتعّرض الليبراليون لتهم الزندقة والردّة والمروق والعمالة، ونحت مناهج التعليم والتوجيه والمنابر الدينية نحو الأدلجة وأصبح الفقيه هو المرجع العام للمجتمع.

انقلب الأمل في ربيع مزدهر إلى حسرة وخيبة أمل. وتمثّل أكبر تحدٍّ واجهه الإسلاميّون في الحكم في التحدّي الاقتصادي، وبخاصة في مصر، حيث أدّت كثرة المظاهرات والاعتصامات إلى تعطيل الإنتاج، وشكّل مناخ عدم الاستقرار عاملاً طارداً للسياحة والاستثمار، ناهيك بتردّي أداء المرافق والخدمات العامة، وما رافق ذلك من غيابٍ لحكم القانون وكثرة التعدّيات على الممتلكات والفوضى العامة. فالسنوات التي أعقبت سقوط الأنظمة، إلى اليوم، تُعَدّ سنوات هدر.



على أن أخطر ما ورثه الإسلاميون، سعيهم الممنهَج إلى زعزعة مكانة القضاء في نفوس الجماهير والتشكيك في أحكامه عندما لا تكون في مصلحتهم، بل الطعن في القضاة وتجريحهم إلى حدّ ترهيبهم ومنعهم من إصدار الأحكام ومحاصرة حصن العدالة، وهذا أخطر ما يُبتلى به أي مجتمع بشري.

لا ينفصل دور قطر عن الدور الخليجي الإقليمي، فقد وجد الخليجيون أنفسهم مطالبين وطنياً وقومياً وإسلامياً بسدّ الفراغ الأمني والسياسي الناشئ عن زلزال الاضطرابات التي أعقبت ثورات «الربيع العربي» وتداعياتها

سعى الإسلاميون إلى تغيير هوية المجتمعات العربية، وأصبح مستقبل الدولة الوطنية مهدَّداً سواء في أسسها المدنية أم في حدودها التاريخية المتوارثة، وذلك لحساب نظام الخلافة العابر لحدود الأوطان والمتجاوز للانتماء الوطني إلى انتماء أسمى.

أمّا صدمة الجماهير الكبرى من حكم الإسلاميين، فكانت افتقادهم القدوة الدينية والأخلاقية، وهم الذين كانوا يتباهون بها كميزة يتميّزون بها على غيرهم من القوميين واليساريين. تجربة الإسلاميين في الحكم افتقدت العنصر الأخلاقي، ولاسيّما أنهم كانوا يَعِدون الجماهير بشيء ويفعلون عكسه.

وصلت الأوضاع في سنوات «الربيع العربي» إلى درجة بالغة الخطورة. فقد فقدت بلدان «الربيع العربي» أمنها واستقرارها، وتعرّض وجودها لمخاطر جسيمة على المستوى القومي، إلى أن تداركت شعوبها هذا الخطر الداهم، فهبّت في أكبر خروج بشري عرفه التاريخ الإنساني لإنقاذ أوطانها واستردادها من حكم الإسلاميين، فيما عُرف بـ ثورة 30 يونيو في مصر والتي أعادت مصر إلى العرب، بعد محاولة الإسلاميّين نزعها من عمقها العربي، وفكّ تحالفها الاستراتيجي مع الخليج لحساب محاور إقليمية أخرى. ولعلّ أصدق مَن عبّر عن هذا المعنى، صاحب السموّ الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة، الذي قال « العرب كانوا سيُزالون من الوجود لولا وقفة الشباب المصري في 30 يونيو».

لا ترى جماعات الإسلام السياسي في الرابطة الوطنية الأسبقية والأعلوية والأولوية على الرابطة «الدينية الأممية»؛ وهي ترى في الوطن مجرّد «سكن»، وأنه جزء من كلّ أممي هو «الأمة الإسلامية» وتسعى إلى نظام «الخلافة» في إلغاءٍ للحدود القائمة. ولعلّنا نتذكّر التصريح الشهير لوزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد: « فكر جماعة الإخوان لا يؤمن بالدولة الوطنية ولا بسيادة الدول».

على أن الأكثر خطورة في إفرازات «الربيع العربي»، سقوط هيبة الدولة والقانون والنظام، لتنطلق الوحوش الإرهابية وتعيث في الأرض العربية فساداً، تقطع رؤوس البشر، وتنشر الخراب والدمار، وتبثّ ثقافة الرعب والهلع، وتمثّل بالجثث وتصلبها. آلاف البشر سقطوا ضحايا العنف الإرهابي، وآلاف أخرى سقطوا جرحى، وملايين شُرِّدوا وهُجِّروا من مدنهم وقراهم. أطفال يُقتّلون، ونساء تُسبى وتُباع كالجواري. لننظر ماذا فعلت داعش بالأيزيديّين في جبل سنجار؟! وماذا فعلت بالمسيحيّين في الموصل؟! لننظر ماذا تفعل الميليشيات المتصارعة في ليبيا؟! وجماعات القاعدة والحوثيين في اليمن؟!

وقفت النائبة الأيزيدية فيان دخيل في البرلمان العراقي تستصرخ الضمائر: «أنقذونا، قومي يذبحون، ونساؤنا تُسبى، وأطفالنا يموتون، وآلاف العائلات الأيزيدية تحاصرهم داعش في جبل سنجار بلا أكل ولا ماء!»

أزال «الربيع العربي» القشرة الخارجية الخادعة التي كانت «غطاء» لمكوّنات المجتمعات العربية: الدينية والمذهبية والعرقية على امتداد القرون السابقة، والتي كانت يتعايش بعضها مع بعض بحكم الاضطرار، وبسبب الخوف من قبضة الدولة الباطشة، فإذا بهذه المكوّنات تظهر على حقيقتها، وتُخرج أسوأ غرائزها في عدم قبولها للآخر.

المجتمعات العربية، أو على الأصحّ بعضها، تقذف بعد «الربيع العربي» أسوأ ما في أحشائها من موروثات قمعية تعصبيّة إقصائية تمّ زرعها وتبْيئتها في بنية هذه المجتمعات وأعماقها على امتداد عقود طويلة، وبتأثيرٍ من تيارات أيديولوجية استأثرت بمنابر التوجيه والتعليم والتثقيف والخطاب الديني. فصاغت العقول وشكّلت النفوس ورسّخت ثقافة نشاهد آثارها اليوم على امتداد الساحة، ونتألّم لمشاهدها المفجعة، من مجازر وقتل جماعي وتفجير وتدمير وترويع وتهجير لملايين البشر. ما نشاهده اليوم، هو «الثمار المسمومة» لتلك الأشجار الخبيثة

التي زُرعت في الأرض العربية ولا زالت تُسقى بمياه الشرّ والعدوان والكراهية.

هل دول الخليج محصّنة من «الربيع العربي»؟

إذا استثنينا المسيرات المخرّبة في الكويت تحت شعارات: «لن نسمح لك» و«لمثل هذا اليوم ولدتني أمي»، والأحداث الطائفية التخريبية بتأثيرات «الوليّ الفقيه» في مملكة البحرين، فإن الخليج يتمتّع بدرجة عالية من الحصانة والمناعة ضدّ تداعيات «الربيع العربي» وتأثيراته.
فإذا ما ألقينا نظرة على الخارطة العربية، وجدنا الخليج «واحة آمنة مستقرّة»، في محيط مضطرب وغير آمن. لكن ما الذي حصّن البيت الخليجي في عالم عربي مشتعل؟! ما الذي قوّى مناعته ضدّ عوامل الهدم والتدمير؟! ومَن حماه من الكوارث والنكبات؟!
في ما يلي بعض أبرز العوامل التي حالت دون تأثّر الخليج بتداعيات «الربيع العربي»:

1 - النظام السياسي الرشيد: فهذا النظام متجذّر في العمق التاريخي الخليجي، يتمتّع بشرعية أكثر رسوخاً من شرعية «الصندوق الانتخابي» الخادع. نظام سياسي يتمتّع بدرجة عالية من الحصافة والحكمة، لا يعرف أساليب القمع والقهر والإذلال وانتهاك كرامات البشر، ولا يعرف كذلك زوّار فجر يأخذونك إلى المجهول ولا إلى سراديب التعذيب. أما المعارضة الخليجية، ومهما بالغت في مطالبها واشتكت من مظالم واقعة عليها، إلّا أن مطالبها لا تتعدّى سقف الإصلاحات والمزيد من التنمية من دون مطالبة بإسقاط النظام وتغيير أسسه المركزيّة. فالنظام الخليجي يتمتّع بمرونة عالية في استيعاب المتغيّرات، ومواجهة التحدّيات في الداخل والخارج. ولقد صدق سموّ أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد حين خاطب المعارضة السياسية في بلاده منتقداً: «على ماذا احتجاجكم؟ الحمد لله تعالى، لا واحد نايم في الشارع، ولا واحد جاع، ولا واحد لجأ إلى بلد ثانٍ من ظلم... هذه الصيحة كلّها لماذا؟! هل على (الصوت الواحد) هل هناك دولة لا تأخذ بالصوت الواحد؟!» (يقصد سموّه، مرسوم الصوت الواحد الذي قرّر صوتاً انتخابياً واحداً للناخب الكويتي بدلاً من 4 أصوات).

2 - إسلام أهل الخليج: وهو إسلام سمح، ينبذ العنف والتطرّف والتحزّب والتسييس والأدلجة، لا يعترف بالتنظيمات الحزبية المتصارعة على السلطة. هو إسلام متصالح مع ذاته، منسجم مع محيطه، متسامح مع الآخر. هذا الإسلام السمح (دين الطيّبين) هو الذي حصّن الخليج من غزو الأيديولوجيات المخرّبة، وحصّنه من تأثيرات «الربيع العربي».

دور قطر في ثورات «الربيع العربي»

لا ينفصل دور دولة قطر عن الدور الخليجي الإقليمي. فقد وجد الخليجيّون (أقصد دول مجلس التعاون) أنفسهم مطالبين- وطنياً وقومياً وإسلامياً، وبحكم إمكاناتهم وقدراتهم ومكانتهم الدولية وعلاقاتهم القويّة بالقوى الكبرى- بسدّ الفراغ الأمني والسياسي الناشئ عن زلزال الاضطرابات والتداعيات التي أعقبت ثورات «الربيع العربي». وهي الثورات التي جعلت الدول العربية الكبرى تنشغل بأوضاعها الداخلية، وأتاحت المجال بالتالي للتدخّلات الإقليمية والدولية بالعبث في الساحة العربية. ومن هنا بدا الدور الخليجي الإقليمي كضرورة وكمسؤولية قومية وتاريخية لحماية الأمن الخليجي والعربي معاً، وللحفاظ على المصالح العربية في مواجهة التدخّلات الخارجية.

يتمتّع النظام الخليجي بشرعية أكثر رسوخاً من شرعية صندوق الانتخاب، فهو نظام على درجة عالية من الحصافة والحكمة ولا يعرف أساليب القمع وزوّار الفجر وانتهاكات كرامات البشر

وقد ظهر هذا التحرّك الخليجي في أولى إرهاصاته بإرسال قوّات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين حين استشعرت المنظومة الخليجية تعاظم المخاطر فيها، وذلك إنفاذاً لاتفاقية الدفاع المشترك، ولأن الأمن الخليجي كلٌّ لا يتجزّأ. في هذا السياق أتى «المارشال» الخليجي الضخم لدعم البحرين وسلطنة عُمان اقتصادياً، بغية توفير ظروف اقتصادية تساعد على التخفيف من الاحتقان الداخلي وعلى توفير فرص عمل لآلاف الشباب العاطل، بما يعّزز تحصين الجبهة الداخلية الخليجية في مواجهة تداعيات الخارج المضطربة والسعي إلى غزو المجتمع الخليجي بتأثيراته المخرِّبة، حتى لا تبقى منطقة عربية بمنأى عن



الفوضى والاضطرابات. كما تجّسد هذا التحرّك الخليجي في دعم ثورة الشعب الليبي وحقّه في حياة حرّة كريمة، وبالتخلّص من نظامه القمعي الذي جثم على صدره طيلة 30 عاماً. و يُفّسر في هذا السياق أيضاً التحرّك الخليجي لحماية الشعب السوري من نظامه الذي يُسقط البراميل المتفجّرة على المدن والسكّان الآمنين. ولا يخرج عن هذا السياق أيضاً التحرّك الخليجي في اليمن من أجل إيجاد مخرج آمن يحقّق للناس الاستقرار والطمأنينة.

فالمنظومة الخليجية عبارة عن «عملاق اقتصادي»، وهي تتمتّع بـ«مكانة دولية وإقليمية مرموقة»، وتربطها علاقات قوية ووثيقة بالقوى الكبرى، وبالتالي لا بدّ أن يكون لها دور سياسي إقليمي موازٍ.

مهما بالغت المعارضة الخليجية في مطالبها واشتكت وتظلّمت، فإنها لن تتعدّى المطالبة بالإصلاح والمزيد من التنمية، ولا يمكن لها بالتالي أن تصل في مطالبها حدّ إسقاط النظام وتغيير أسسه المركزية

أما بالنسبة إلى الدور القطري، فقد كان حاسماً في هذه التحرّكات كلّها، وفي النتائج المتحقّقة منها، سواء على مستوى مجلس التعاون الخليجي أم على مستوى الجامعة العربية؛ إذ إن إسهام قطر في تحرير الشعب الليبي من نظامه القمعي هو إسهام يشهد له، ولا بدّ أن يذكر التاريخ أن أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، كان أوّل حاكم عربي اتّخذ موقفاً حاسماً لإنقاذ الشعب الليبي؛ إذ بادر منذ بداية الثورة، حين قصف النظام شعبه بالطائرات وجلب المرتزقة، إلى مخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة مطالباً بالتدخّل السريع لوقف العنف ضدّ المدنيّين. وكانت قطر أول دولة عربية تشارك دفاعاً عن الشعب الليبي في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1973 بفرض الحظر الجوي. وسيذكر التاريخ أيضاً، أن أول شهيد غير ليبي يسقط في ميدان الحرية والكرامة دفاعاً عن الشعب الليبي كان المصوّر التلفزيوني القطري علي حسين الجابر.

ولعل الدور القطري الفعّال هو أساس منطلق دول مجلس التعاون في إصدار بيانها القوي على لسان الأمين العام عبد الرحمن العطية بإدانة النظام الليبي القمعي، ثم تقوم الجامعة العربية وللمرّة الأولى في تاريخها باتخاذ قرار يشكّل تحوّلاً نوعياً لا سابق له، في مواقف الجامعة منذ تأسيسها، فتطالب مجلس الأمن بتحمّل مسؤولياته تجاه حماية الشعب الليبي بإنشاء منطقة حظر جوي.

وبالنسبة إلى الدور القطري في مساندة ثورة الشعب السوري، لا بدّ من ذكر موقف سموّ أمير دولة قطر في «قمة الدوحة» في مارس (آذار) 2013، حين أكّد بأن «التاريخ سيشهد لمَن وقف مع الشعب السوري في محنته مثلما سيشهد على مَن خذله». وفي هذه القمّة، تمّ - وللمرّة الأولى في تاريخ القمم العربية - طرد النظام السوري بغالبية ساحقة من الجامعة ونزع الشرعية العربية عنه ومنح المقعد السوري إلى الائتلاف الوطني والاعتراف به ممثّلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري.

إن الدور القطري النشط في تبنّي المطالب الإصلاحية للشعوب العربية والاستجابة لنداءاتها في الحرّية والعدالة والكرامة، هو العامل المؤثّر الذي أسهم في تحوّل الجامعة العربية من جامعة متردّدة ومنقسمة تجاه تبنّي مطالب الشعوب في الحرّية والكرامة إلى جامعة مساندة لهذه المطالب.

ولعلّ من أبرز منطلقات الدور القطري وأهدافه:

1 - إن قطر في دعمها السابق والراهن لحقوق الشعوب في بلدان «الربيع العربي» المطالبة بالعدل والحرية والكرامة، تمارس دورها هذا من دون أيّ غاية سياسية أو ماديّة. وما قيامها بهذا الدور إلّا تلبيةً لواجبها الديني والقومي والإنساني في نجدة المظلوم والمضطهد وإغاثته.

2 - إن قطر مؤهَّلة لهذا الدور الفاعل في محيطها الإقليمي، انطلاقاً من حسن استثمارها لعلاقاتها ولتحالفاتها الخارجية الوثيقة مع مختلف القوى والأطراف والشخصيات والرموز. فقد استطاعت قطر- وهي الدولة الصغيرة من حيث المساحة والسكّان- عبر صيغة نموذجية أن تحافظ، وبالقدر نفسه، على علاقات وثيقة بالقوّة الأعظم «أميركا» وبالدول المناهضة لها، فضلاً عن احتضانها أطرافاً ورموزاً وشخصيات مناوئة لأميركا، ما مكّنها من أن تلعب دور الوسيط الموفّق بين الأطراف المختلفة بمهارة عالية، ومن ثمّ الإسهام بفعالية في الجهود الدولية لحفظ السلم والأمن الدوليّين.

هذه المعاني أكّدها سموّ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، في سيره على خطى والده، في أول خطاب له بعد تولّيه السلطة، إذ أكّد حينها



أن قطر ستبقى في جانب نصرة المظلومين، وكعبة «المضيوم»- وهي مقولة متوارثة عند حكّام قطر من قبل مؤسّس دولة قطر الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني- وستبقى منحازة لتطلّعات الشعوب في العيش بحرية وكرامة، بعيداً من الفساد والاستبداد. كما أكّد سموّه في الخطاب: «أن قطر تحترم التنوّع المذهبي والديني وترفض تقسيم المجتمعات طائفياً ومذهبياً»، وأردف بأن «قطر تقيم علاقاتها مع حكومات ودول، لا مع أحزاب سياسية، ولا تُحسب على تيّارٍ ضدّ آخر».

الباب الخامس

مقدّمات أميركية لفصول «الربيع العربي»

د. مرح البقاعي

في 12 أغسطس (آب) 2010، أرسل الرئيس الأميركي باراك أوباما مذكرة من خمس صفحات بعنوان «الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، إلى نائب الرئيس جوزيف بايدن، ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، ووزير الدفاع، في ذلك الوقت، روبرت غيتس، ورئيس هيئة الأركان المشتركة توم دونيلون، وعمّم المذكرة على كبار أعضاء فريق السياسة الخارجية. وقد نشرت مجلة «نيويوركر» الشهيرة حين صدور تلك المذكرة، دراسةً مطوّلة بقلم الباحث الصحافي ريان ليتزا تحمل عنوان: « الغائي» (The Consequentialist)، فنّد فيها الكاتب حيثّيات تلك المذكرة، وكيف تأثّرت سياسات الرئيس باراك أوباما الخارجية بأحداث «الربيع العربي» في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأدّت تالياً إلى إعادة صوغ هذه السياسات.

يقول **ليتزا**: « بدأت المذكرة في مقدّمتها بالحديث عن الاتجاهات السياسية الجديدة في المنطقة، والتي أخذت تتباين من مكان لآخر، إثر استمرار أحداث الثورة الخضراء، التي اندلعت في إيران مشتعلة في مناطق متفرّقة من البلاد، على الرغم من قمع السلطات الإيرانية للثورة بصورة عنيفة منذ البدايات».

ويتابع **ليتزا**: استهلّ الرئيس أوباما المذكرة بقوله إن «خطوات التقدّم نحو الإصلاح السياسي، والانفتاح المجتمعي في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، قد تراجعت بشكل ملحوظ، وقد تكون قد توقّفت في بعض المناطق تماماً». وتابع الرئيس أوباما مفيداً إن «حتى الأنظمة الأكثر ليبرالية في المنطقة، أخذت تضيّق الخناق على التجمّعات العامة، والصحافة وحرّيات التعبير، ونشاط جماعات المعارضة السياسية. ومقابل ارتفاع معدّل السخط الشعبي، فإنه من المرجّح أن تتّخذ السلطات الحاكمة في المنطقة منهج القمع الشديد للحركات الشعبية، بدلاً من طريق الإصلاح والحوار مع مواطنيها، وفي مقدّمتهم قوى المعارضة السياسية المتنامية».

رؤية أوباما في المذكرة تنبني على رغبة واضحة من طرفه في تحقيق التوازن بين المصالح السياسية والمثل العليا الأخلاقية؛ والدليل على ذلك أن اللغة التي صيغت فيها أهداف الديمقراطية والإصلاح في المنطقة، جاءت في هيئة الخطاب الذي يدور حول المصالح الأميركية، عوضَ أن يكون على نسق لغة رجل الدولة الرصينة والحادّة، حين يتوجّه إلى الرأي العام. وقد أشار أوباما إلى أن « زيادة القمع من قبل السلطات قد تهدّد الاستقرار السياسي والاقتصادي لحلفائنا في المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يقلّل من صدقية شركائنا الذين يدعمون أولوياتنا الإقليمية ومن قدراتهم، كما يزيد في الوقت نفسه من نفور المواطنين وامتعاضهم. والأخطر من هذا كلّه، أن هذه الحالة بمقدورها أن تقوّض صدقيّتنا الإقليمية والدولية، حيث سيُنظَر إلينا، وكأنّنا ندعم الأنظمة القمعية، متجاهلين حقوق المواطنين وتطلّعاتهم».

أوعز أوباما إلى كبار مساعديه أن يقوموا بكتابة تصوّر استراتيجي للإصلاح السياسي، ينظر بشكل منفرد إلى حالة كلّ بلد في المنطقة. وطلب من مساعديه « أن ينظروا بجديّة إلى إمكانية انتفاء الفكرة التي كانت سائدة في أروقة القرار الأميركي، والتي مفادها أن الاستقرار في الشرق الأوسط يخدم على الدوام مصالح الولايات المتحدة «. وهو يرى في هذه المذكرة أن «هناك خطرين أساسيّين يجب تقييمهما: الأول ناجم عن استمرار دعم الأنظمة القمعية في المنطقة، والتي تتراجع شعبيتها بسرعة



واضحة، والثاني هو الخطر المترتّب عن الدفع الشديد من جهة الولايات المتّحدة، نحو الإصلاح السياسي في المنطقة».

وشدّد أوباما في ختام المذكرة على أن « نجاح مشروع الإصلاح السياسي في بعض الدول، سيشجّع دولاً أخرى في المنطقة للشروع في إصلاحات موازية». ويردف منبّهاً مساعديه في لجنة الأمن القومي إلى أن أيّ «سوء إدارة من جهة الولايات المتّحدة لموجة التحوّلات المقبلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيكون له آثاره السلبية الجسيمة على مصالح الولايات المتحدة من جهة، وعلى مكانتها وصدقيّتها لدى الجماهير العربية من جهة أخرى».

يتابع **ليتزا** في دراسته المستفيضة قائلاً: فور إصدار المذكرة، التأم فريق عمل مجلس الأمن القومي N.S.C، والذي تشكّل في ذلك الوقت من: سامانثا باور، مستشارة الرئيس لشؤون الشرق الأوسط، وغايل سميث، المختصّ في قضايا التنمية، ودنيس روس، الخبير في شؤون الشرق الأوسط، فضلاً عن مجموعة واسعة من المختصّين والاستشاريين في البيت الأبيض. وقامت المجموعة بعصف فكري وتحليل معمّق للمذكرة، تضمّن حواراً واسعاً عن التكلفة والفوائد المترتّبة عن دعم النظم الأتوقراطية الاستبدادية في المنطقة، وكذلك مناقشة «التابو» أو المحرّمات، التي تعترض طريق دعم الإصلاح من قبل الولايات المتحدة. على سبيل المثال، قامت المجموعة بطرح فرضيات معيّنة ومناقشتها، منها الافتراض بأن «الرئيس الأميركي لا يمكن أن ينتقد علناً الرئيس حسني مبارك (قبل أن يسقط)، لأن نقداً علنياً كهذا يمكن أن يعرّض للخطر التعاون المشترك بين مصر والولايات المتحدة في قضايا استراتيجية ذات علاقة بإسرائيل، أو بالمساعدة في تعقّب الإرهابيّين: «كان تصوّراً خاطئاً تماماً، وكان على البيت الأبيض أن يعالجه على الفور!»، وبنت المجموعة جدلها هذا على أن «سعي المصريين

حينما التقيتُ بهيلاري كلينتون في مكتبها في الخارجية الأميركية، بدت لي حماستها لا توصف لجهة دعم المعارضة السورية بكلّ ما تحتاجه من أسلحة لإسقاط النظام، لكنّها اصطدمت وقتها بالرئيس أوباما الذي رفض تسليح المعارضة رفضاً باتاً

لإنجاز السلام مع اسرائيل من جهة أولى، وسحق الإرهابيين من جهة ثانية، هو نهج سياسي يصبّ مباشرة في المصالح القومية المصرية على المدى البعيد، وأن مصر لا تقوم بذلك، بناء على طلب من الولايات المتحدة، بل بإرادة مصرية ترتكز على المصالح الوطنية للشعب المصري والدولة المصرية».

كما دحضت المجموعة تلك النظرية التقليدية، التي كانت سائدة في البيت الأبيض، حتى فترة اندلاع الثورات الشعبية العربية، والتي تفيد أن « كلّ الطرق تؤدّي إلى الإصلاح السياسي». ورأى القائمون على المجموعة البحثية أن المجتمعات الفقيرة ذات الكثافة السكّانية العالية، هي بحاجة إلى عملية تطوير وتحديث اقتصادي ومجتمعي قبل الشروع بالانفتاح السياسي، الذي يروّج له حاملو لواء نشر الديمقراطية في العالم.

لم تكد هذه المجموعة تنهي أعمالها في 17 ديسمبر (كانون الأول) من العام 2010، حتى أضرم بائع الخضار التونسي الفقير محمد بو عزيزي النار في جسده النحيل، احتجاجاً على الفساد السياسي في بلاده، مشعلاً بذلك نار ثورات عربية عابرة للحدود، لم تكتمل حتى تاريخ كتابة هذه السطور، وبأشكال وظروف وتداخلات إقليمية ودولية مختلفة.

هكذا بدت «الديمقراطية» التي كانت من أكثر الأمور إثارة للتشنّج السياسي في عهد جورج دبليو بوش، وعلى حين غرّة، تصبح عنوان الصراع السياسي العريض في سياسة أوباما الخارجية، بين مؤيّد لها ومعارض.

مارك زوكربيرغ @ تونس

« بن علي هرب .. تونس حرّة.. تونس حرّة ..الحرية للتوانسة....»

هكذا، في ليل 14 يناير(كانون الثاني) 2011 من شارع بورقيبة الخالي في حينها، إلّا من ملالّات الجيش الوطني تحرس الفراغ الذي خلّفه سقوط رأس السلطة المدوّي، ارتفع صوت مواطن تونسي بالهتاف لحرية مواطنيه في تونس بعدما انفكّت من قبضة الرئيس زين العابدين بن علي، إثر هروبه تلك الليلة إلى خارج البلاد، هائماً على وجهه، ودونما وجهة محدّدة تحطّ طائرته فيها.

هذا النصّ هو جزء من قراءة جيو/ سياسية نشرها



معهد **«الوارف للدراسات الإنسانية في واشنطن»** الذي واكب اندلاع ثورات « الربيع العربي» منذ شرارتها الأولى في تونس، انتقالاً إلى مصر وليبيا فاليمن وسوريا... وقد قاربت الدراسة بين الانتشار السريع لفكر الثورات، وعلاقته بوسائل الاتصال الاجتماعية، وفي مقدّمتها الفيس بوك والتويتر في حشد الصفوف، وتنظيم المظاهرات، ودفع عملية التغيير في الشرق الأوسط.

تتابع الدراسة رصد حيثيات اندلاع ثورة تونس على الصعد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية أيضاً فتفيد:

كم من البلاغة لزمت لاختزال مشاهد انتفاضة الشباب التونسي تلك في قوام اللغة، وكم من المجاز يُستدعى لاستيعاب ذاك الحدث غير المسبوق في بلد يعضّ منذ عقود خلت على جرحه، وذلك في سياقه الاستباقي في الزمن والجغرافيا؟

التسارع كان قياسياً منذ بدء اندلاع التظاهرات التي عمّت المدن التونسية كافة، إثر إضرام رمز الثورة، محمد البوعزيزي، النار بجسده « احتجاجاً على الظلم والقهر، لا الفقر الذي كان قد تعوّد عليه»، كما أفادت شقيقته، حتى ساعة هروب رأس النظام في تونس، وعائلته، تحت ضربات الشارع المتعاظمة، واقتراب المظاهرات العارمة من قصره المنيف. آثر الرئيس المخلوع - بيد الشعب هذه المرّة، وليس بيد الأجنبي - أن يرحل تحت جنح الظلام، ومن أبواب العاصمة الخلفية، على أن يتقدّم باستقالته، ويتنحّى عن الحكم، ويواجه مسؤوليته أمام شعب ائتمنه على مقدّراته وأرضه ومستقبله، فخان الأمانة.

لم يجد بن علي في أصدقائه الغربيين مَن يوفّر له مهبطاً لطائرته التي استُنفذ وقودها، وهي تحوّم لساعات عديدة في أجواء الدول «الحليفة»، بحثاً عن ملاذ، إثر انهيار صرحه الأمني الهشّ. وتناقلت الأجواء السياسية هنا في العاصمة واشنطن، أن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، طلبت في اتصال هاتفي مع مسؤولين في السعودية استقباله على أرضها! فالموقف الأميركي كان دائماً ملتبساً في ما يتعلّق بحقوق الإنسان والحريّات في تونس، وكانت منظمة **«هيومن رايتس ووتش»** قد أصدرت في شهر إبريل(نيسان) الفائت، وعلى هامش زيارة وزير الخارجية التونسي، كمال مرجان، للولايات المتحدة، مذكّرة رفعتها سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظّمة قالت فيها: «تونس تتحدّث كثيراً عن احترام حقوق الإنسان، لكن ممارساتها في هذا الشأن شيء مختلف تماماً «. وأضافت: «على وزيرة الخارجية كلينتون أن تؤكّد علناً على الرغبة في رؤية نهاية الاضطهاد للصحافيين المستقّلين، ونشطاء حقوق الإنسان».

هكذا، وبعيداً من التنظير السياسي الضيّق، والأدبيات التنظيمية الركيكة، والاصطلاحات الأكاديمية الرصينة، وقريباً من الحسّ الغريزيّ البكر بالحقّ الإنساني المطلق بالحرية والكرامة، وتنامي الشعور العام بالحاجة إلى التغيير قبل الحاجة إلى الخبز، أسّس شباب تونس لمشروعهم الثوري الخاص، بعيداً من النظرية التقليدية لتحقيق التغيير السياسي في البلدان العربية، وتمكّنوا في حركية سلمية مهدها الشارع، وعمرها أشهر معدودة فقط، من الإطاحة بطاغٍ مستبدّ، وتقويض أسس حزب حاكم أوحد، ونظام شرس، حكم البلاد لمدّة 23 عاماً بسطوة الأمن الحديدية، وكذا أجبروا رأس النظام على التسلّل خلسة خارج البلاد، تحت ثقل الغضب الجارف، والحزن الشعبي العميم على شهداء الثورة، ممّن واجهوا بصدورهم العارية رصاص جماعات بن علي الأمنية، وقنّاصيه المنتشرين على أسطح الأبنية السكنية.

قرار تسليح المعارضة السورية الذي وقّعه أوباما بعد 3 سنوات من عمر الأزمة، لا تُعرَف آلياته، ووجهته، ولماذا تأخّر إلى الآن؟ أتراه فعل ذلك لمواجهة «داعش» أم النظام؟.. أم من أجل استعادة شعبيّته التي تراجعت على نحو غير مسبوق؟

وبسرعة انتقال المعلومات في ألياف خطوط الإنترنت، انتقلت شرارة الثورة بين فئة الشباب، التي تتجاوز نسبتها الـ 21 % من مجموع التونسيين، عبر موقع الفيس بوك الذي شكّل غرفة العمليات الحقيقية لإدارة هذه الحركة. وإذا علمنا أن ما يقارب مليون ومئاتي ألف تونسي يملكون حساباً خاصاً على الموقع، نستطيع أن نقدّر حجم وعمق التواصل والتنسيق الذي انتظمت عليه تلك الثورة، والتي فاجأت العالم بأسره بقدرتها على التكامل والكمال في آن. وكانت معضلة البطالة التي يعاني منها الشباب التونسي المتعلّم، والتي وصلت نسبتها إلى



14% في العام 2010، الفتيل الذي أشعل تلك النار الفارعة، والتي سرعان ما تحوّلت إلى احتجاجات عريضة على الفساد الحكومي، والقمع الأمني، وغياب الحرّيات، منهية صلاحية النظريات الجاهزة والتقليدية، التي يعتقد أصحابها أنه ليس بالإمكان الإطاحة بنظام استبدادي، ما لم تتوافر معارضة سياسية منظّمة ذات قيادة متماسكة.

الازدهار النفطي ساعد دول الخليج في دعم متطلّبات شعوبها بطرق مختلفة، لكن أكثر من نصف الشباب العربي العاطل عن العمل يعيش في دول الشرق الأوسط التي لا تنتج نفطاً

هكذا أصبح بإمكان مارك زوكربيرغ، الشاب الأميركي الذي أسّس موقع الفيس بوك، أن يفاخر بأن قارته «السابعة»، التي أطلقها على أمواج الإنترنت الرقمية، كانت الجهة اللوجستية الحاضنة لأولى ثورات العصر وأفتاها، وأكثرها نورانية، منذ اندلاع الثورة الفرنسية التي أطاحت برأسيْ الملك لويس السادس عشر وزوجته الملكة ماري أنطوانيت في العام 1793، وانتهاء بـ «ثورة الصبّار»، كما يطلق عليها أهل سيدي بوزيد مسقط رأس الشاب البوعزيزي، رمز الثورة وشاهدها الشهيد.

كتاب هيلاري كلينتون والبحر العربي المضطرب

لعلّ الضجّة الإعلامية والسياسية التي أثيرت في الولايات المتّحدة قُبيل إطلاق كتاب هيلاي كلينتون الجديد الذي يحمل عنوان: **الخيارات الصعبة** ترجع إلى ارتباط تاريخ إصدار الكتاب بقرب الإعلان عن انطلاق الحملة الرسمية للسيّدة كلينتون للانتخابات الرئاسية في سباقها إلى المكتب البيضاوي للعام 2016. فقد غصّت صفحات الصحف وواجهات المكاتب الكبرى بصور غلاف الكتاب الذي يحمل بين طيّاته يوميات هيلاري كلينتون في منصبها كوزيرة للخارجية الأميركية في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس باراك أوباما. بينما لم يخلُ برنامج تلفزيوني أو إذاعي في الولايات المتّحدة من حوار أو فقرة إعلامية تتحدّث عن الكتاب وما يحمله من تجربة وزيرة الخارجية الأميركية ودورها في رسم السياسات الدولية لحكومتها في فترة هي الأكثر اضطراباً في العالم، ولاسيّما إثر اندلاع الثورات في غير بلد عربي في الشرق الأوسط وما رافقه من فوضى سياسية واضطرابات مسلّحة هناك.

تتحدّث هيلاري كلينتون في كتابها عن الأزمات والخَيارات والتحديّات التي واجهتها كوزيرة الخارجية رقم 67 في تاريخ الحكومات الأميركية المتعاقبة منذ الاستقلال الأميركي، وكذا كيف شكّلت هذه التجارب رؤيتها للمستقبل السياسي للعلاقات الأميركية مع العالم وطبيعة هذه العلاقات. وقد جاء الكتاب في أجزاء خمسة، حيث خصّصت الجزء الخامس منه لتحدّد موقفها من أحداث «الربيع العربي» والثورات المتعاقبة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وموقفها من الاقتتال في سوريا، وأسرار السياسة الإيرانية، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وكيف تمّ التوصل إلى هدنة هشّة بين الجانبين العام الماضي.

تشير كلينتون إلى أنها طالما نأت بنفسها عن توجّهات إدارة الرئيس باراك أوباما في أثناء ثورة 25 يناير(كانون الثاني) 2011، قائلة إنها ناشدت الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك آنذاك البدء في عملية انتقال منظّم للسلطة في مصر، مشيرة إلى أن تلك المناشدة أُجهضت بعد مطالبة أوباما لمبارك بالتنحّي عن منصبه فوراً. وتسلّط هيلاري كلينتون في كتابها الضوء على الانقسام الذي شهدته الإدارة الأميركية خلال الأيام المحمومة من الاحتجاجات الشعبية («الربيع العربي») في العام 2011، والمسار المضطرب الذي عاشته مصر منذ الإطاحة بمبارك وفترة حكم الإخوان المسلمين قبيل ثورة 30 يونيو(حزيران) 2013. وتضع نفسها مع الحرس القديم من الواقعيّين، مثل نائب الرئيس جو بايدن، ومستشار الأمن القومي توم دونيلون، ووزير الدفاع روبرت غيتس الذي كان على خلاف مع جيل الشباب من مساعدي البيت الأبيض.

تقول كلينتون التي يُنظر إليها بشكل كبير على أنها ستتصدّر مرشّحي الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة المقبلة العام 2016 إنها كانت حريصة على التمسّك بحليف قوي - مثل مبارك - وعدم دخول مصر وإسرائيل والأردن والمنطقة في مستقبل مجهول.

وتضيف أنها طالبت الإدارة بتوخّي الحذر، موضحة أن أوباما لم يكن مستريحاً من حجم العنف الذي كان يشاهده. وقالت إن بعض مستشاريه تضايقوا



من طلبها علناً من مبارك انتقالاً منظّماً للسلطة إلى خليفة له.

وتشير هيلاري كلينتون إلى أنّ من أهمّ أسباب سعيها للحفاظ على علاقات قويّة مع الرئيس المصري الأسبق هو الحاجة إلى عزل النظام الإيراني، واستمرار الملاحة في قناة السويس، ومكافحة الإرهاب في المنطقة، وحماية إسرائيل، وإفشال مخطّطات القاعدة في الترتيب لعمليات إرهابية جديدة.

حين التقينا في أوّل لقاء رسمي معلن لمجموعة معارضة سورية مع السيّدة هيلاري كلينتون في 8 أغسطس (آب) 2011 (كانت كاتبة هذا المبحث تتصدّر الوفد الذي استقبلته الوزيرة كلينتون) في مكتبها في الخارجية الأميركية، بدت لي حماستها لا توصف من أجل دعم المعارضة السورية بكلّ ما تحتاجه لنجاح معركتها ضدّ النظام. واصطدمت وقتها بالبيت الأبيض، حيث رفض الرئيس أوباما تسليح المعارضة رفضاً باتاً. يومها كان الجيش الحرّ هو الفصيل المسلّح الوحيد مقابل النظام، ولم يكن هناك لا داعش ولا حالش ولا مسلّحون أجانب ومتطرّفون.

أمّا قرار تسليح المعارضة السورية الذي وقّعه الرئيس الأميركي بعد 3 سنوات من تاريخه، فلا نعرف آلياته ووجهته ولماذا تأخّر إلى الآن؟ هل تسليح المعارضة الآن هو لتعزيز قوّتها لمواجهة داعش أو النظام؟ وهل قام أوباما بهذه الخطوة من أجل استعادة شعبيّته وشعبيّة حزبه التي تراجعت بشكل غير مسبوق في الشارع الأميركي، بسبب تعامله مع الوضع الأمني في ما يتعلّق بداعش؟ وهل سيستعمل أوباما المعارضة السورية التي سيدرّبها ويسلّحها ليعوّض بها عن جنود أميركيّين على الأرض لمحاربة داعش، كان قد وعد شعبه ألّا يرسلهم أبداً إلى سوريا أو العراق؟!

فيليب هاورد ودور الإعلام الرقمي في «الربيع العربي»

كان لاندلاع حركات التحرّر العربية، التي أطلق عليها اسم «الربيع العربي»، الأثر البليغ على الوجدان العربي والغربي معاً. وكانت صور تساقط الطغاة كأحجار الدومينو، وبمشاهد تراجيدية، تراوحت في درجة دمويتها، من مكان إلى آخر، مقابل التظاهرات الشعبية التلقائية العارمة التي فاضت بها الميادين والشوارع في غير مدينة عربية، كانت تلك المشاهد التي بثّتها قنوات التلفزة الفضائية مباشرة، من موقع حدوثها إلى العالم، حافزاً قوياً للدهشة والانبهار بهذا المدّ الشعبي العظيم الذي خرج مبشّراً بتغيير كبير في الخارطة السياسية للمنطقة، ومثيراً للأسئلة العميقة من قبل المفكّرين والسياسيين، تمظهرت بشكل مطوّلات دراسية وعشرات المؤلّفات التوثيقة والبحثية والكتب المرجعية القيّمة لكبار المفكّرين والكتّاب، وأصبح العديد منها في عداد الكتب الأكثر مبيعاً في العالم.

من أهمّ هذه الكتب، كان العمل الأكاديمي الذي نشرته جامعة أوكسفورد العريقة، وألّفه أستاذ مادة الاتصالات البروفسور فيليب هاورد، إلى جانب طالب الدكتوراه في جامعة واشنطن، مزمل حسين.

اسم الكتاب: **الديمقراطية في الموجة الرابعة: وسائل الإعلام الرقمية و«الربيع العربي» (Democracy's Fourth Wave Digital Media and the Arab Spring).**

يحاول الكتاب قراءة أحداث «الربيع العربي» ومستجدّاتها، وفهمها من خلال تحليل موضوعي وأكاديمي للكيفية التي تغيّرت من خلالها تقنيات استخدام وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة. ففي رأي الكاتبين فيليب ومزمل، أنه كان قد انقضى قرابة 15 عاماً على مرور آخر موجات الديمقراطية في العالم بين العامين 1989 و 1995، وحدث أن دولاً عديدة من بقايا انشطار الاتحاد السوفياتي، ودول أخرى كانت تخضع لأنظمة استبدادية، تحوّلت إلى ديمقراطية انتخابية. إلّا أن دول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ظلّت قصيّة عن هذه التحوّلات الحداثية الكبرى في العالم، إلى أن حلّ عام التحوّلات العظمى: 2011.

> **لم يكن الدارسون والمتابعون وعلماء الاجتماع بمعزل عن المشكلات العميقة التي يعاني منها شباب الشرق الأوسط، لكن حكومات المنطقة لم تفعل الكثير لأجل التعامل معها**

ظهرت الحركات الديمقراطية تلك في القرن العشرين، وفي بلاد بعينها، قبل أن تصل إليها تقنيات الهواتف المحمولة، وشبكة الإنترنت، بوسائل تواصلها الاجتماعي المتطوّرة والفورية. إلّا أن انتشار هذه التقنيات بشكل واسع، مع بداية القرن



الحادي والعشرين، أدّت إلى تداول المصلحة العامة بين الشعوب في إرساء الفكر الديمقراطي، وتنظيم أطر للعمل السياسي بين النشطاء، وبناء رأس مال اجتماعي قاعدي موسّع بين المشتركين في همّ التغيير والتحديث، وتبادل المعلومات والتجارب في كلّ بقعة من العالم. وسواء وصلت موجات «الربيع العربي» في الدول التي شهدت فصوله إلى برّ الديمقراطية، وأسست لثقافتها على المدى الطويل أم لا، إلّا أننا بحاجة إلى سبر دقيق للأدوات والبنى التحتية التي استُخدمت لتنظيم الشباب والنشطاء والثوّار وتعبئتهم في واحد من آخر معاقل الاستبداد المتبقّية في العالم.

ويشير الكتاب إلى أنه بينما كان نشطاء «الربيع العربي»، والمجتمع المدني، يتعاملون ويوظّفون وسائل الاتصال بنجاح باهر، من أجل دعم خروجهم الكبير، لإسقاط أنظمة شمولية متآكلة، كانت تلك الأنظمة تتعلّم من أخطاء أجهزتها، ونجاحات النشطاء أيضاً. وبدأت هذه الأجهزة بابتكار سبل جديدة لمراقبة الرسائل والمكالمات المتبادلة عبر الإنترنت، وشبكات الهاتف الخليوي، مستهدفةً النشطاء، وملاحقةً تحركّاتهم واتصالاتهم، من أجل قمع هذا التحرّك الشعبي العفوي المدعوم بتواصل فوري ذي نبض شبابي. لكن، ما تجدر الإشارة إليه، أن « الربيع العربي» ومجرياته، فرضت على النظم القمعية المتبقّية في العالم خوفاً جدّياً من الفيس بوك والتويتر واليوتيوب، ووضعتهم في قائمة الاستهداف والملاحقة الأمنية، ضمن سجلات أجهزتها المختصّة برقابة الإنترنت، وشبكات الهاتف الخليوي.

يوافق تشومسكي على فكرة أن الديمقراطيات الغربية هي التي تمنع نشوء ديمقراطيات في العالم العربي وفي رأيه أنه ما دامت الولايات المتّحدة تسيطر على المنطقة كما فعلت بريطانيا وفرنسا من قبلها فلن تنشأ ديمقراطيات فيها

هذا وأظهر الرصد الإحصائي أن البلدان التي تتمتّع بإمكانية استخدام الإنترنت بشكل كبير (وسط جماعات المجتمع المدني فيها)، هي نتيجة مجتمعات أكثر حيوية، وأعلى مهنيّة في مجال الصحافة الاستقصائية. كذلك فإن الجماعات المدنيّة استخدمت شبكة الإنترنت لجمع الأموال والتبرّعات والتواصل مع أنصارها. وقام النشطاء الإعلاميون باستخدام الإنترنت لنشر التظاهرات والأحداث والبيانات، التي لا يمكن نشرها أو بثّها في وسائل الإعلام المملوكة من قبل الدولة. وهذه الأمور مجتمعة، بمكنتها تعزيز الحراك المدني الديمقراطي، وهي تقع في صلب الحالة التنظيمية لهذا الحراك الذي نبع أصلاً من إرادة الشعوب في الحرّية والكرامة والعدالة الإنسانية، كما جاء في متن الكتاب.

مراكز البحوث الأميركية و«الربيع العربي»

• مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي: النظام الناشئ في الشرق الأوسط

من ضمن مجموعة من الدراسات والإطلالات السياسية لباحثي **«مؤسّسة كارنيجي للسلام الدولي»** العريقة في واشنطن، كتب نفرٌ من كبار الباحثين دراسة موسّعة عن مترتّبات «الربيع العربي» في البلدان العربية التي شهدت هذه الثورات، حيث أطلقت المؤسّسة ما تسمّيه «إطلالة سياسية» حملت عنوان: «**النظام الناشئ في الشرق الأوسط**»؛ وتناوب على كتابتها كلّ من: **سنان ألغن، ناثان ج. براون، مارينا أوتاوي، وبول سالم**.

تدور الرسالة حول مفصل رئيس يشدّد على أن أفضل الطرق لتحقيق المصالحة ودعم الديمقراطية في العالم العربي يأتي من التركيز على الإصلاح الاقتصادي والمسائل الحياتية المباشرة.

وجاء في الدراسة أن النظام السياسي الناشئ في منطقة الشرق الأوسط، وبُعيد الانتفاضات العربية، يتميّز بتحوّلات كبيرة في كلّ بلد على حدة، وكذلك على الصعيد الإقليمي. فعلى الصعيدين المحلّي والدولي، ثمّة أطراف فاعلة جديدة آخذة في الظهور في مواقع قويّة، فيما تتلاشى أهمّية أطراف أخرى. الأحزاب الإسلامية آخذة في الصعود، في حين تفقد القوى العلمانيّة السلطة. وفي مختلف أنحاء المنطقة، برزت المخاوف الاقتصادية إلى الواجهة. هذه التغييرات الداخلية لها آثارها على الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة كافة. وثمّة عدد من الخطوات الاقتصادية والسياسية الأكثر طموحاً يتعيّن على الغرب اتّخاذها للردّ على هذه التحوّلات في السلطة، والانخراط مع هؤلاء اللاعبين الجدد.

أما على الصعيد السياسي، فيرى الدارسون أن مطالبة الحركات الإسلامية بتبنّي أجندات إيديولوجية



واسعة تؤيّد العلمانية، وتشمل الالتزام الفلسفي بالقيم الأساسية الليبرالية، مقاربة خاطئة. بدلًا من ذلك، تقترح الدراسة على الأطراف الدولية الفاعلة أن تركّز على بعض القضايا المحدّدة بوجه خاص، مثل المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والحفاظ على العلاقات القائمة، بموجب المعاهدات، ومبدأ التسويات السلمية للنزاعات الدولية. مثل هذه الضغوط، ستكون أكثر فعالية إذا كانت منسّقة. ولذلك على جميع الأطراف أن تسعى إلى التصرّف بصورة منهجية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً توسيع دائرة انخراطه مع الأطراف السياسية الفاعلة على نحو يتجاوز «النخبة»، وتركيز الجهود الدبلوماسية على بناء الجسور مع مجتمعات بأكملها. وقد يكون هناك القليل مما يمكن للغرب القيام به، للتقليل من الشكوك المتبادلة القائمة بين القوى الإسلامية والعلمانية في هذه البلدان، لكن يجب أن يعمل لإشراك الإسلاميين والعلمانيين في جميع تعاملاته مع المنطقة العربية.

وترجّح الدراسة أن يكون هذا النوع من التعاون أكثر فعالية، عندما يتعلّق الأمر بقضايا محدّدة مثل الاقتصاد. فالعديد من الحكومات الجديدة في مختلف أنحاء العالم العربي، لديها ولايات زمنية قصيرة لإحداث التغيير الذي تنشده شعوبها، قبل أن يصوّت الناس مرّة أخرى.. لذا يجب التركيز المباشر على أهداف قصيرة الأجل، يمكن تنفيذها خلال دورة انتخابية واحدة. وسيكون خلق فرص عمل، أولوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن أن يدعم المجتمع الدولي هذه العملية من خلال زيادة المساعدات المالية، وتوفير الخبرات الفنّية، والمساعدة على إنشاء أُطر تنظيمية وقانونية، من شأنها تعزيز مشروعات الأشغال العامة الشاملة، وبالتالي خلق فرص عمل للشباب والخرّيجين الجدد. كما ينبغي للأطراف الدولية الفاعلة المساعدة على تطوير القطاع الخاص في هذه البلدان، من أجل تعزيز النموّ ومساعدة اللاعبين المحلّيين في التعامل الإيجابي مع التوقّعات الاقتصادية للجماهير العربية. ويتعيّن على الاتّحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، تعديل شروطه الحمائية التجارية مع المنطقة.

وتخلص الدراسة إلى أن الأمل الأكبر لتحقيق المصالحة في العالم العربي، يكمن في التركيز على الإصلاح الاقتصادي، وقضايا عملية وحياتية معاشة. وأنه من شأن القيام بمحاولة مدروسة لجمع الفصائل المعارضة على هذا المنهج، أن يشكّل إسهاماً في تحقيق عملي للديمقراطية في هذه البلدان بصورة أنجع من مشروعات استقدام أفكار مستوردة، أو فرض مشروطيّات سياسية.

• مجلس الأطلسي ـــ مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط: التبعات الاقتصادية للربيع العربي

تحت عنوان: The Economic Consequences of the Arab Spring، صدرت دراسة بحثية إحصائية بقلم الخبير الاقتصادي والباحث محسن خان، المدير السابق لصندوق النقد الدولي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كبير الباحثين، عن **مركز الحريري للشرق الأوسط** التابع **لمجلس الأطلسي** في العاصمة الأميركية واشنطن.

حذّرت الدراسة بقوّة من تداعيات الفشل الاقتصادي في البلدان العربية، التي تمرّ بفترة انتقالية، مشيرة إلى أن هذا الفشل سيؤدّي إلى اندلاع جولة أخرى من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الشعبية، وربما اندلاع ثورات جديدة، من جانب الناس العاديّين في الشارع العام، الذين أصبحوا أكثر جرأة. وقد حدّدت الدراسة، ست دول عربية تجتاز حالياً مرحلة انتقالية حسّاسة ودقيقة هي: **مصر، الأردن، ليبيا، المغرب، تونس، اليمن.**

> **من أبشع المفارقات أن يقع تراث الرئيس أوباما في الشرق الأوسط في يد اثنين من ألدّ خصومه: الرئيس السوري بشّار الأسد والمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، وما يجعل الأمر أكثر سوءاً هو أن اللاعب الرئيس الثالث في هذه الدائرة هو بنيامين نتنياهو**

وأشار الباحث **خان** في دراسته إلى أن التحدّي بالنسبة إلى البلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقالية، يتمثّل في تحقيق التوازن بين التدابير الشعبية قصيرة الأجل، التي تقوم بها الحكومات بدافع سياسي، مع الحفاظ على مسار الإصلاح الاقتصادي الثابت على المدى البعيد. أما معدل النموّ الاقتصادي المرتفع والمستدام، الذي يؤدّي إلى خلق فرص عمل كبيرة، فسيتحقّق فقط في حال أصلحت البلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقالية اقتصاداتها، لتصبح سياسة السوق، اللاعب الرئيس فيها (تحديد الأسعار بالعرض والطلب وتحرير التجارة)، وكذا السماح للقطاع الخاص بالقيام بدور رائد.



ويشدّد **خان** بالتحليل الأكاديمي والإحصاءات الرقمية على أن البلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقالية، بحاجة إلى مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها قبل ثورات « الربيع العربي» لتصبح في نهاية المطاف اقتصادات حيوية ونشطة، يمكن أن تنافس في عالمٍ تسوده العولمة، وأن تخلق فرص عمل كافية للشباب ولقوّته العاملة المتنامية.

أفاد مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر بأنه يُنظَر إلى «الربيع العربي» كثورة شبابيّة القيادة والتطلّع، ومحلّية الصنع، تحمل قيم الحرية والديمقراطية، ولكن إلى الآن لم نجد هذه القوى التي أشعلت الثورة في موقع الحكم والسلطة

ويخلص الباحث **محسن خان** إلى أن وعود الديمقراطية البرّاقة، والتي كانت الدافع القوي لاندلاع الانتفاضات الشعبية العارمة في غير بلد عربي، كانت بمجملها خلطة قابلة للانفجار، بسبب القمع السياسي والضيق الاقتصادي اللذين تمثّلا في انتشار الفساد الحكومي على نطاق واسع، وتفشّي ظاهرة البطالة، وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، ورزوح شريحة كبيرة من المجتمع تحت خطّ الفقر، بينما تتمتّع قلة قليلة بثروات البلاد، والفرص غير المحدودة للاستثمار والاستغناء على حساب إفقار الأغلبية. وبواقع الحال، فإن الشعوب التي قامت بثوراتها، ستتوقّع من الحكومات التي انتخبتها - ربما للمرّة الأولى بشكل ديمقراطي شفّاف - أن تحقّق لها الإصلاح الاقتصادي والسياسي في ميزان واحد، لا ترجح فيه كفّة على أخرى.

«الربيع العربي» بمنظور أعلام الفكر والسياسة الأميركيّين

• هنري كسنجر والتعريف بالدور الأميركي في «الربيع العربي»

كتب مستشار الأمن القومي، ووزير الخارجية الأميركي الأسبق، والمفكّر السياسي الأميركي هنري كيسنجر عن رؤيته لأحداث «الربيع العربي» في **«الهيرالد تريبون الدولية»** مقالاً بعنوان: **«التعريف بالدور الأميركي في الربيع العربي»**، طرح فيه العديد من الأسئلة، وحاول في سياق المقال الإجابة عنها.

تساءل **كيسنجر**: هل سيحلّ مبدأ تحقيق الديمقراطية محلّ المصلحة الوطنية، كنموذج حداثي يسود سياسة الشرق الأوسط؟ وهل يمثّل «الربيع العربي» في الواقع عملية بناء للديمقراطية في المنطقة؟ وما هي معايير هذه العملية؟ وأين تقع سياسة الولايات المتّحدة الخارجية من عاصفة التغيير في الشرق الأوسط؟ وكيف تعاملت وستتعامل مع منتوجها السياسي الرسمي والشعبي؟

يرى **كيسنجر** أن الولايات المتّحدة ملزمة أخلاقياً بمساندة الحركات الثورية في الشرق الأوسط، كنوع من التعويض عن سياساتها في حقبة الحرب الباردة (التي توصف بأنها « مُضَلِّلة) حيث كانت تتعاون في تلك الحقبة مع حكومات غير ديمقراطية لأهداف أمنية، وتلاه دعمها للحكومات الهشّة تحت مسمّى الاستقرار الدولي، ما ولّد في النتيجة «عدم استقرار دولي» على المدى الطويل! ويشير **كيسنجر** إلى أن «الربيع العربي» إنما يُنظر إليه على نطاق واسع، كثورة شبابية القيادة والتطلّع، ومحلّية الصنع، تحمل قيم الحرية والديمقراطية، ولكن إلى الآن لم نجد هذه القوى التي أشعلت الثورة تحكم، لا في ليبيا، التي بالكاد تستمرّ كدولة، ولا في سوريا، حيث من غير الواضح بأن الديمقراطيين هُم مَنْ يسود الواجهة السياسية، ويدير دفّتها من أطياف المعارضة السورية؛ بل إن قرارات الجامعة العربية حول سوريا، لم تتشكّل من إجماع دول معروفة بممارستها، أو دعمها للديمقراطية، بل جاء في جزئه الأكبر لأسباب تتعلّق بالصراع التاريخي بين الشيعة والسنّة، ومحاولة استعادة الهيمنة السنّية على الأقلية الشيعية، وهو ما يقلق العديد من الأقليات، مثل الدروز، والكرد، والمسيحيين، ويثير مخاوفهم من تغيير النظام في سوريا.

ويشير **كيسنجر** في مقالته في **«الهيرالد تريبون» الدولية** إلى أن التهم المتبادلة والشعارات التي يتمّ تداولها بين طرفيْ الصراع في دول « الربيع العربي»، لا توحي بأن الديمقراطية قادمة، بل على الأرجح تقوم حصراً بهدم الوضع القائم، دونما إيجاد بدائل وحوامل سياسية؛ كما أنه من الجليّ تنامي الصعوبات في وجه تشكيل سلطة محلّية انتقالية، وبدلاً من ذلك، سوف تُفرض على الأرجح أيديولوجيا عالمية بالقوّة، ما سوف يمزّق المجتمع بشكل أعمق، ويجعله مغرياً لفرض حالة من اللون



الواحد بالإكراه، من قبل قوى قومية إقصائية، تستهدف السلم الاجتماعي الإقليمي والعالمي. فهل لدينا مجموعات معيّنة نفضّل وصولها إلى السلطة؟ أو أن لا سيطرة لنا على الأمر، ما دامت الآلية هي صناديق الاقتراع؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكننا تجنّب خطر فوز أحد الأطراف الشمولية الإقصائية في الانتخابات؟ وما هي النتائج التي نرغبها، والتي سوف تتوافق مع المصالح الأميركية الاستراتيجية؟ هل سيمكن الجمع بين فكرتيْ الانسحاب من الدول، وإخفاض النفقات العسكرية، وبين إعادة فكرة التدخل بذريعة الدواعي الإنسانية؟ لقد غابت مناقشة هذه القضايا في الجدل حول السياسة الأميركية الخارجية حيال « الربيع العربي»، وهذه مشكلة كبرى.

ويفيد **كيسنجر** أنه لأكثر من نصف قرن تركّزت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط على العديد من الأهداف الأمنية الأساسية: منع نشوء قوّة إقليمية وتحوّلها إلى قوّة مهيمنة، وضمان التدفّق الحرّ لموارد الطاقة التي ما تزال حيوية لتشغيل الاقتصاد العالمي، ومحاولة التوسّط لإحلال سلام دائم بين إسرائيل وجيرانها، بما في ذلك التوصل إلى تسوية مع العرب الفلسطينيين. في العقد الماضي، برزت إيران بوصفها التحدّي الرئيس لهذه الأهداف مجتمعةً، بينما أصبحت مصالح الولايات المتحدة، إثر أحداث « الربيع العربي»، أكثر إلحاحاً. أما التدخّل الأميركي في تلك المنطقة، فسينتهي إما بإنتاج حكومات ضعيفة جداً، وإما بأخرى معادية لأميركا، حيث لم يعد وجود الشركات الأميركية مرحّباً به هناك؛ وهذا ما يجب أن يثير المخاوف الاستراتيجية الأميركية، بغضّ النظر عن الآلية الانتخابية التي ستوصل تلك الحكومات إلى السلطة.

• فريد زكريا: لماذا لا مكان للعودة إلى الوراء في الشرق الأوسط؟

يقارب **فريد زكريا**، المفكّر والإعلامي الأميركي الشهير، والمسلم من أصول هندية، يقارب بين ثورات العالم العربي التي انطلقت شرارتها في الأولى من يناير (كانون الثاني) 2011 في دولة صغيرة المساحة، ثم ما لبثت أن انتشرت الاحتجاجات إلى أكبر دولة في المنطقة وأهمّها، فأطاحت بنظام حكم كان يبدو راسخاً لعقود خلت؛ يقارب زكريا بين تلك الثورات المفعمة بالطموحات التي تديرها الحرية غير المقيّدة، متحديّة حكم المستبدّين والمتسلّطين الذين كانوا يراقبون المشهد ليس إلّا، وبين ما حدث من انتفاضات شعبية في فرنسا وجزيرة صقلية منذ 162 عاماً خلت، والتي سمّيت بثورات 1848، حيث كانت مشابهة بشكل ملحوظ لما يحدث في الشرق الأوسط الآن (أطلق عليها المؤرّخون في ذلك الوقت «ربيع الشعوب»). فالعوامل التي تقف وراء اندلاع تلك الثورات، تتراوح بين الكساد، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وإحباط جيل الشباب؛ وهي عوامل تقترب بشكل كبير من عوامل اندلاع « الربيع العربي» منذ العام 2011 وأسبابه.

> **تقنيات اليوم حوّلت كلّ مواطن إلى إعلامي يستطيع أن يبثّ صورة التقطها على جهازه النقّال بدقيقة واحدة، وهذه الصورة بمقدورها أحياناً أن تغيّر وجه العالم**

يرى **زكريا** في مقالة كتبها تحت عنوان: «لماذا لا مكان للعودة إلى الوراء في الشرق الأوسط؟»، أن ثورات «الربيع العربي» غير قابلة للتراجع عن مواقعها، مهما تغيّرت الظروف الدولية والإقليمية، التي تؤثّر مباشرة، أو بصورة غير مباشرة، في مسيرة تلك الثورات.

ويُرجع زكريا قوّة هذه الثورات إلى عاملين أساسيين في تشكيل فصول « الربيع العربي»، وهما من أقوى أسباب التغيير في العالم: الشباب والتكنولوجيا. يشير **زكريا** إلى أن حوالى 60 % من سكّان المنطقة، هم من فئة الشباب تحت سن 30عاماً؛ الملايين من هؤلاء الشباب لديهم تطلعات يلزم تحقيقها، في الوقت الذي لم تكن فيه أنظمة الحكم في موقع يمكّنها من فعل الكثير حيال ذلك. فمطالب المحتجين قد رُفضت من قِبل أنظمة الحكم كونها (بحسب زعمهم) ذات مرجعية إسلاموية، أو أنها جاءت نتيجة لإملاءات غربية مغرضة. في الحقيقة، يمكن دحض هذه المزاعم بسهولة، ذلك أن تلك الاحتجاجات، التي سرعان ما تحولت إلى ثورات كبرى، أسقطت أول ما أسقطت، رؤوس حلفاء الغرب القدامى.

أما توجّهات الشباب، الذين خرجوا إلى الشوارع، فكانت تتلخّص برغبتهم في أن يكونوا ويتعاملوا كمواطنين فحسب، حقاً وواجباً، والعيش في بلد حرّ يؤمّن فرص العمل لشبابه، ويحكم بالقانون العادل. وقد أثبتت الإحصاءات العالمية، ما بين العامين 1970 و 2007، أن 80 % من حالات تفشّي الصراعات، حدثت في البلدان التي نسبة 60 %،



أو أكثر، من سكّانها، هم من فئة الشباب تحت سنّ 30 عاماً. لم يكن الدارسون والمتابعون وعلماء الاجتماع، بمعزل عن المشكلات العميقة،التي يعاني منها شباب الشرق الأوسط، ولكن حكومات المنطقة، لم تفعل الكثير للتعامل معها؛ فمعدّلات البطالة لدى الشباب، لا تزال في ارتفاع مذهل، ووفقاً لبعض المعايير، تقترب من نسبة 25 % من مجموع عدد السكّان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الازدهار النفطي، قد ساعد دول الخليج في دعم متطلّبات شعوبها بطرق مختلفة، ولكن أكثر من نصف الشباب العاطلين عن العمل، يعيشون في دول الشرق الأوسط التي لا تنتج النفط.

بات بإمكان مارك زوكربيرغ مؤسّس موقع الفيس بوك أن يفاخر بأن قارته «السابعة» التي أطلقها على أمواج الإنترنت الرقمية، كانت الجهة اللوجستية الحاضنة لأولى ثورات العصر وأفتاها، منذ اندلاع الثورة الفرنسية إلى اليوم

ويفيد **زكريا** بأن المأزق الأكبر الذي واجه الحكومات الأوتوقراطية في المنطقة، هو زيادة تعداد السكّان من ذوي الوعي والثقافة والترابط عن طريق وسائل الاتصال الحديثة. وإذا كان من الساذج القول بأن ما حدث في تونس ومصر، حدث بسبب **الفيس بوك**، فتجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا المتمثّلة في القنوات الفضائية والكمبيوترات والهواتف المحمولة والإنترنت، قد لعبت أدواراً قويّة في الإعلام والتثقيف، وربط أفكار الشعوب بعضها ببعض في المنطقة. هذا التقدّم كان بإمكانه أن يقوّي الأفراد، ويضعف الدولة. بينما في الماضي، كانت تكنولوجيا المعلومات تقتصر على مَن يتحكّم بها، ويملكها من القابضين على مفاصل السلطة، وهذا هو السبب في أن الثوّار في ثلاثينيات القرن العشرين، كانوا يحاولون الاستيلاء على محطّات الإذاعة والتلفزيون ليتمكّنوا من بثّ المعلومات للجماهير. أما تقنيات اليوم، فقد حوّلت كلّ مواطن إلى إعلامي يستطيع أن يبثّ صورة التقطها على جهاز هاتفه النقّال في دقيقة واحدة، برفعها على شبكة الإنترنت، وهذه الصورة بمقدورها أحياناً أن تغيّر وجه العالم. وبالطبع، كانت السلطات جاهزة لقمع هذه الحريات الإعلامية بمضادّات تلك التكنولوجيا. وأكبر مثال على ذلك حين قامت الحكومة المصرية خلال ثورة 25 يناير، بإيقاف شبكة الإنترنت لمدّة خمسة أيام.

وبالمثل، قام الحكم الإيراني بغلق خدمة الهواتف الخلوية في ذروة مظاهرات **«الحركة الخضراء»** في العام 2009. ولكم أن تتخيّلوا التكاليف الباهظة الناتجة عن وسائل القمع الحكومية هذه! فهل تستطيع البنوك العمل عند انقطاع الإنترنت؟ وهل يمكن مواصلة التعامل والتبادل التجاري عند إيقاف شبكات الهواتف النقّالة؟

يختم **زكريا** بقوله إنه يمكن لدولة مثل كوريا الشمالية أن تبقى مستقرّة طالما بقيت راكدة تماماً (هذا الاستقرار هو لأجل قصير على أيّ حال). أما الأنظمة التي قرّرت أن تستجيب لتطلّعات شعوبها فسيكون الانفتاح ضرورة اقتصادية وسياسية ملحّة لها .

• نعوم تشومسكي وثورات «الربيع العربي»

في حوار معه نشره موقع قنطرة في 27 – 6 – 2011، قال **نعوم تشومسكي**، المفكّر الأميركي المعروف، وأستاذ اللسانيات في **معهد ماساتشوستس**، بأنه يوافق على فكرة أن الديمقراطيات الغربية هي التي تمنع نشوء ديمقراطيات في العالم العربي. « وما دامت الولايات المتّحدة تسيطر على المنطقة، كما فعلت بريطانيا وفرنسا من قبلها، فلن تنشأ هناك ديمقراطيات، لأنها ستدمَّر».

ورأى **تشومسكي** أن لثورات «الربيع العربي» «سوابق تاريخية، فالشباب الذين نظّموا تظاهرات **25 يناير**، سمّوا أنفسهم **«حركة 6 إبريل»**. ولهذا سبب طبعاً.. ففي **6 إبريل 2008**، كان من المقرّر أن تقوم حركة عمّالية مهمّة في مصنع الغزل والنسيج في **«المحلّة»**، بما في ذلك من إضرابات ومظاهرات لحشد الدعم، عبر كلّ البلاد.. غير أن هذه الحركات كلّها قمعها النظام، والغرب لم يعرها أيّ أهمية. فما دام الديكتاتوريون يسيطرون على شعوبهم، فما شأننا نحن في الغرب؟! ». ويردف تشومسكي: «لكن المصريين لا ينسون هذا، مع أن الذي وقع هو حلقة واحدة في سلسلة طويلة من الحركات النضالية التي تُتوّج بعضها بالنجاح كذلك. ثمّة دراسات تناولت هذا الموضوع، والباحث الأميركي **جول باينن** من **جامعة ستانفورد**، كان أعدّ دراسات عدّة حول الحركة العمّالية المصرية. وفي مقالاته الأخيرة، يؤوّل هذا الباحث تاريخ النضال العمالي، على أنه مسعى يرمي إلى الديمقراطية.



ويمضي **تشومسكي** قائلاً في حواره المذكور: «كلاهما، **بوش وأوباما** مصابان بالذعر إزاء «الربيع العربي». ولهذا الذعر سبب معقول جداً. فهما لا يريدان أن تنشأ ديمقراطيات في الشرق الأوسط، ذلك لأنه إذا ما كان للرأي العام تأثير على سياسات دوله، فكان سيتمّ طرد الولايات المتحدة من المنطقة».

• آرون ديفيد ميللر: «لماذا فشِل أوباما في الشرق الأوسط؟»

نشرت المجلّة الأميركية: «**السياسة الخارجية» (فورن بوليسي)** دراسة مستفيضة للباحث في **مركز وددورد ويلسن الدولي**، المفكّر **آرون ديفيد ميللر**، تمحورت تلك الدراسة حول فكرة رئيسة تتعلّق بسياسات الرئيس **باراك أوباما** الخارجية، وأسباب تخلّف تطبيقاتها عن مستوى خطابه السياسي الجذل والعالي في آن. جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: **«لماذا فشِل أوباما في الشرق الأوسط؟»**.

لعله من أبشع المفارقات، بحسب **ميللر**، أن يقع تراث الرئيس **أوباما** في الشرق الأوسط ــ وهي قضية ذات أهمية لكثير من رؤساء الولايات المتحدة ــ في يد اثنين من ألدّ خصومه: الرئيس السوري بشّار الأسد والمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي. وما يجعل الأمر أكثر سوءاً أن اللاعب الرئيس الثالث في هذه الدائرة هو شخص يشتهر بأن علاقته مع الرئيس أوباما ليست على ما يرام: رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. فالأمر قاسٍ وشديد التعقيد، لأنّه، على ما يبدو، أن إنقاذ سوريا، وحلّ مشكلة الملف النووي الإيراني، وتحقيق السلام الإسرائيلي ــ الفلسطيني، إنما هي أمورٌ تتجاوز قدرة الرئيس، حتى ولو كان يتباهى بدعم الشركاء القادرين وذوي الثقة. والأمر المثير للتأمل هو أن أوباما خطّط كي لا تجلب رئاسته الكوارث إلى منطقة الشرق الأوسط، وإنما أن تتحوّل هذه المنطقة في عهده إلى الأفضل! ولا نبالغ إذا قلنا إن أوباما هو الرئيس الذي أصبحت المنطقة بأسرها في عهده، في حالة هي الأكثر سوءاً واضطراباً من أيّ وقت مضى.

لقد كان من حسن حظّ أوباما، أو من سوء حظّه، أن يكون رئيساً في فترة تاريخية تشهد تحوّلاً في الشرق الأوسط يحدث مرّة كلّ قرن. فالمعتقد السياسي الأميركي، الذي وضع دعائمه الأولى الآباء المؤسّسون من أمثال لنكولن وروزفلت، يفيد بأنك « لن تكون صانعاً عظيماً للتاريخ إلّا إذا واجهتَ الأحداث الجسام، وكنت قادراً على الإسهام في تشكيلها ». لقد كان أوباما محظوظاً بما يكفي، لينطبق عليه الجزء الأول من هذا القول المأثور، وهو شهادته على أحداث جسام ، لكنّه لم يستطع ــ كما يزعم منتقدوه ــ أن ينجز الجزء الثاني المتعلّق بالمشاركة في تشكيل تلك الأحداث. وعلى عكس الفترة بين العامين 1986 و1992، عندما كان ينظر إلى رونالد ريغان وجورج بوش الأب، على أنهما لاعبان استباقيّان في تشكيل الأحداث بعد تفكيك الاتحاد السوفييتي، لا يُنظر إلى أوباما إلّا أنه يجلس في صفوف المتفرّجين.

> **فريد زكريا يرى أن «ثورات الربيع العربي» غير قابلة للتراجع عن مواقعها، مهما تغايرت الظروف الإقليمية والدولية، ويُرجِع قوّة هذه الثورات إلى عاملين اثنين: الشباب والتكنولوجيا**

قد تكون مقارنة مجريات « الربيع العربي» بنهاية الحرب الباردة غير عادلة. فقد كان الرئيس أوباما على الجانب الصحيح من التاريخ، في بدايات فترة « الربيع العربي»، حين اعترف بحتميّة نهاية الأنظمة الاستبدادية الموالية للولايات المتحدة في تونس ومصر واليمن، وكذلك حين كان استباقياً في ما يخصّ التخلّص من المستبدّ الليبي معمر القذافي. ولكن ما تبع ذلك من الغفلة عن الشأن الليبي، وعن كارثة **بنغازي**، وتردّد أوباما في كيفية التعامل مع الرئيس المصري محمد مرسي، وجماعة الإخوان المسلمين ــ تردّده في التحدّث بمزيد من القوّة ضدّ سياسات الإخوان الإقصائية والتعسّفية في مصر، وسياسته المزدوجة المعايير والفاشلة في مواجهة الأحداث في سوريا، والموقف المتشظّي من دعم المعارضة السورية، كلّ ذلك يثير الشكوك حول ما إذا كان قد وقف بالفعل إلى الجانب الصحيح من التاريخ. ومن طرف آخر، فإن الزواج الغريب بين المحافظين الجدد والليبراليين، أبرز أن الرئيس يفتقر إلى الرؤية والقيادة والقوّة اللازمة للتجاوب مع هذه التحوّلات التاريخية؛ فأين اختفت المبادرة بتعيين «موفد خاص» للإشراف على الاستراتيجية الأميركية تجاه « الربيع العربي»؟ أين كانت فرق



عمل مراقبة تطوّرات المنطقة ورصدها على مدار الساعة؟ أين كان الاستخدام الاستراتيجي للحوافز وعوامل الردع لتعزيز التغيّرات الإيجابية، ووضع العقبات في مواجهة السلوكيات السلبية، أم الأمور كانت أسرع وأصعب من القدرة على اللحاق بها؟
هل تحرّك « الربيع العربي» في الاتجاه الصحيح؟ وهل ستتمّ الإشادة بأوباما كعبقري استراتيجي، لحنكته السياسية، وإدارته المنخفضة التكاليف للأحداث عن بعد؟!

يقف أوباما وحيداً على القمة.. فموقفه السلبي من دعم الثورة السورية، سيبقى مثيراً للأسئلة الإنسانية والأخلاقية والسياسية لزمن ليس باليسير. كما أنه، وفي الطرف الآخر من سياسته الملتبسة تجاه الشرق الأوسط، وربيعه المضطرم، يبدو مستعدّاً أن يكون رئيس الولايات المتحدة، الذي يسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي، أو أن يقطع الاتفاق المؤقّت، الذي يحفظ نظام الملالي، بعيداً لسنوات عدّة عن الترسانة النووية. وإن كان أوباما محظوظاً حقّاً، فسيكون خارج المنصب، قبل أن تحصل إيران على قنبلتها النووية.

الروس يتوجّسون خطر «الربيع العربي» على بلادهم

د. فؤاد خشيش

تقدّم الدراسات المنهجية واجتهادات الباحثين الروس المختصّين، وما تناقلته أجهزة الإعلام الروسية بخصوص «الربيع العربي»، فكرةً واسعة ومتشعّبة عن كيفية رؤية روسيا المتعدّدة للظاهرة التي اجتاحت عدداً من الدول العربية ولا تزال تفاعلاتها متواصلة؛ فثمّة في روسيا مَن اعتبر أحداث «الربيع العربي» حركات ثورية ذات وجه إسلامي راديكالي، هدفها تغيير الأنظمة، متخوّفاً من أن يؤثّر ذلك في أوضاع المناطق الروسية ذات الغالبية المسلمة. ومن هنا كان الغالب على الاهتمام بما يجري في منطقة الشرق الأوسط أن هذه المنطقة كانت وستبقى تاريخياً من ضمن مجال مصالح روسيا الخاصة.
لكن ثمّة في روسيا أيضاً مَن رأى في الظاهرة علامة فارقة في السعي إلى الديمقراطية، مشدّداً على أن الثورات العربية لم تكن طبقية أو دينية أو معادية للإمبريالية، بل كانت عابرة للطوائف والقوميات والمذاهب. غير أن ثمّة موقفاً مثيراً للفضول: ففي روسيا مَن رأى أن الكوادر التي شاركت في الثورة على حسني مبارك، إنما جرى تحضيرها في الولايات المتّحدة الأميركية، وأن واشنطن استطاعت، في المحصّلة، حماية الأنظمة العربية الصديقة لها في الخليج.

في روسيا ثمّة مَن رأى أن الإدارة الأميركية الحالية ساعدت في الوصول إلى السلطة - في الدول التي لفحتها رياح «الربيع العربي»- قوى تحظى بدعم الشارع العربي، ولكنّها لا « تهضم» الأميركيّين أبداً. وصار جليّاً للعيان أن سقوط نظام بشّار الأسد في سورية سيؤدّي إلى استيلاء المسلّحين المتطرّفين على السلطة.
وثمّة أيضاً مراقبون روس لاحظوا تريّثاً يحكم سياسة الرئيس الأميركي أوباما؛ ففي رأيهم أن الرئيس الأميركي يريد أن يخوض حروباً جديدةً، لكنّ الأزمةَ السورية وضعت السياسة الأميركية على المحكّ. وهناك مَن رأى أن الإخوان المسلمين تنقصهم الخبرة لقيادة الدول اقتصادياً وسياسياً، لذلك فهم بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتّحدة الأميركية.. لكنّهم رأوا أن هناك في نهاية المطاف خطّاً أحمر لا يمكن للإخوان المسلمين تخطّيه، وهو الدعم الأميركي المباشر والمنحاز دوماً إلى إسرائيل.
ولاحظ باحثون روس، في ما عنى لبنان، أن هذا البلد بات فعلاً في دائرة الخطر جرّاء تدخل «حزب الله» في سورية، واعتبروا أن ذلك سوف يزيد خطورة المواجهة الواسعة بين السنّة والشيعة. ورأوا كذلك أن سورية تحوّلت إلى ساحة مواجهة بين إيران ودول الخليج، وباتت حقلَ اختبارات يستخدمه الجميع.
وفي ما عنى دول الخليج العربي، يرى باحثون روس أن الأوضاع ما زالت مستقرّة هناك في هذه الدول، لأنها تتمتّع بثروات كبيرة.. ويرون أيضاً أن لدى تلك الدول أزمات، لكن من نوع مختلف عن تلك التي أيقظتها ثورات بعض الشعوب العربية، كما في البحرين مثلاً، علاوة على أزمة عملية نقل السلطات من الجيل القديم إلى الجيل الجديد سواء في السعودية أم في غيرها. وإذ أعرب البعض عن اعتقاده بأنه كان من المفترض أن تنهار تلك الأنظمة «القديمة»، إلا أن التغيير لم يحصل. ويعود الفضل في ذلك إلى الدول الغربية التي استطاعت حماية الأنظمة العربية الصديقة لها في الخليج.
ثمّة مراقبون وباحثون روس لاحظوا أن الشعوب العربية غير جاهزة لممارسة الديمقراطية، وبعضهم تساءل باستغراب: أليس مُلفتاً للنظر قيام كلّ تلك الثورات في وقت واحد، وفي دول بعينها، وبتسلسل



مريب، وحتى بالسيناريو نفسه تقريباً؟ ويخرج هؤلاء الباحثون من التساؤل إلى ما يعتبرونه حقيقة، ليقولوا إن الجميع يعترف الآن أن قناة «الجزيرة» هي للعميان والطرشان، أي للذين لا يتابعون الحدث بشكل دقيق، فلا يشاهدون ما يجري في الواقع، ولا يسمعون بشكل جيّد.

ومن الآراء التي يجدر التوقّف عندها أيضاً القول بأن التوجّهات الجديدة في الشرق الأوسط تعمل على تعزيز دور الراديكاليين الإسلاميين، وتقوية الموقف التركي، لكي تكون تركيا دولة محورية في المنطقة. وهذا، في حال حصوله، لا بدّ أن يهدّد إسرائيل بالعزلة. ويتابع أصحاب هذا الرأي متسائلين: إن مصالح المملكة العربية السعودية وتركيا مفهومة، لكن ما الذي يدفع بالإسرائيليّين إلى محاباة معارضي بشّار الأسد، ولاسيّما أن المعارضة السورية تتألّف في غالبيتها من إسلاميين؟ ويستنتج هؤلاء من ذلك كلّه أن «الربيع العربي» جاء لمصلحة الإسلاميّين المتطرّفين، وأن الغرب وحلفاءه لم يتّعظوا من تجربة استخدامهم الإسلاميّين المتطرّفين في صراعهم ضدّ الاتحاد السوفياتي، في أفغانستان (سابقاً)، على الرغم من أن تلك التجربة انتهت بهجمات 11 سبتمبر(أيلول) 2001 الإرهابية.

في روسيا ثمّة من رأى أن الإدارة الأميركية الحالية ساعدت قوى تحظى بدعم الشارع العربي، لكنّها لا «تهضم» الأميركيين أبداً، وصار جليّاً للعيان أن سقوط نظام بشّار الأسد سيؤدّي إلى استيلاء المسلحين المتطرّفين على السلطة

وفي انتقاد مرير للحالة الإسلامية الصاعدة، من ضمن إطار «الربيع العربي»، يتّهم مفكّرون روس هؤلاء المسلمين بالراديكالية، ويعتبرون أن الدين الإسلامي لعب دوراً مزدوجاً: في البداية ساعد على التطوّر، ولاحقاً بدا وكأنه جعل التاريخ يكفّ عن الحركة، فسيطرت الأمّية وبرزت المدارس الدينية المختلفة، ما أفقد الدولة الوطنية قيمتها، وتسبّب لاحقاً ببروز الظواهر الدينية التي نراها اليوم.. وهنا يُطرَح السؤال الاستغرابي الذي يتكرّر في أكثر من سياق: أين هم رجال الدين المسلمون المتنوّرون؟

يتّهم بعض الباحثين الروس الولايات المتّحدة الأميركية بأنها استغلّت التناقضات الشعبية، وحاولت العمل على تدمير مصر والعراق، ويخلصون إلى استنتاج لافت مؤدّاه أن واشنطن عملت على ضرب المحور السنّي، إذ اعتبرته عائقاً أمام الثورة الإيرانية « الخمينيّة»، بعدما استعادت العلاقات مع طهران حول ملفها النووي. ولعلّ هناك بعض المبالغة في قول بعض المراقبين الروس بأن الصورة لم تكن واضحة لدى المسؤولين الروس، حيث لم يدركوا كيف يجب أن يتعاملوا مع الظاهرة في البداية.

الكتب ومراكز الأبحاث الروسية

آراء الباحثين الروس في «الربيع العربي» ليست متجانسة كما كانت عليه في الزمن السوفياتي. فالروس اليوم يغرّدون كُلٌّ على ليلاه. فبين الباحثين والصحافيين والسياسيين الروس مَن يرى إلى الثورات العربية على أنّها الخير كلّه والإيجابية كلّها، مقابل مَن يرى فيها الشرّ كلّه والسلبيّة كلّها، ويعبّر كلٌّ من الطرفين عن وجهة نظره؛ فقد صدر عن معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية في موسكو، كتاب «**الشرق الأوسط، الصحوة العربية وروسيا: ماذا بعد؟**»، من تأليف مجموعة كبيرة من المستعربين والديبلوماسيين والباحثين الروس، من مختلف التخصّصات والمشارب. يضمّ الكتاب دراسات ومقالات كثيرة تناولت» «»الربيع العربي» وتأثيراته المختلفة على الأمن والاستقرار في المنطقة وانعكاساته على روسيا ذاتها. وهو يعتبر من أهمّ الكتب الصادرة بالروسية في الفترة الأخيرة في موضوع روسيا والعالم العربي.

من أبرز الآراء التي يعرضها الكتاب هو أن «الصحوة العربية» يمكن أن تؤثّر في أوضاع المناطق ذات الغالبية المسلمة في روسيا، في حال تمكّن الإسلاميون الراديكاليون من تنفيذ مخطّطاتهم في الشرق الأوسط، وأن موجة التطرّف ستصل إلى جنوب روسيا والقفقاس وآسيا الوسطى .

في حفل تقديم الكتاب للرأي العام في 12 مارس (آذار) الماضي، ركّز المتحدثون في المناسبة - وبينهم سفراء سابقون لروسيا في الأقطار العربية - على أن ظاهرة «الربيع العربي» هي جزء من عملية تاريخية ذات أبعاد داخلية وخارجية للتحوّلات في المجتمع العربي. وللأسف فإن تداعياتها مؤلمة بالنسبة إلى الشعوب العربية. فبعد أن اجتازت



هذه الشعوب فترة حركات التحرّر الوطني ونالت استقلالها، واجهت في الفترات اللاحقة حركات ثورية هدفها تعزيز العامل القومي في الستينيات والسبعينيات، بينما شهدت أعوام الثمانينيّات وبعدها انتفاضات الجياع للمطالبة بتحسين الأحوال المعيشية، كما جرى في الأردن ومصر والجزائر وتونس. واليوم بدأت حركات ثورية تستخدم فيها وسائل جديدة مثل مواقع التواصل الاجتماعي والمساجد للمطالبة بتغيير الأنظمة الشمولية وتكريس الديمقراطية. وظهر بشكل بارز «دور الشارع» في تغيير الأنظمة، علماً ان حركات الاحتجاج هذه موجَّهة الآن بصورة رئيسية، ليس ضدّ الإمبريالية وإسرائيل، بل ضدّ الحكّام المستبدّين.

هنا نعرض أبرز آراء بعض الباحثين الذين شاركوا في الكتاب:

• الأكاديمي والسياسي المخضرم «يفغيني بريماكوف» رئيس الوزراء الروسي الأسبق، قال في مقالة له في الكتاب:

«إن الشرق الأوسط كان وسيبقى تاريخياً من ضمن مجال مصالح روسيا الخاصة. كانت هذه المنطقة تاريخياً بمثابة «خاصرة» لروسيا، ولهذا لا معنى لاستغراب بعض السياسيين الأميركيين، وكذلك الروس، حيال موقف روسيا النشط من الأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط. ويمكن القول إن اهتمام روسيا بهذه المنطقة يشبه مثلاً اهتمام الولايات المتحدة بالأوضاع في أميركا اللاتينية. فدوافع روسيا السياسية في الشرق الأوسط تتغيّر مع التغيّرات الجارية في المنطقة والتحوّلات الداخلية في روسيا نفسها. وقال إن الهدف الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة هو إضعاف النفوذ الإيراني، وهذا ما يفسّر سعي الولايات المتحدة لإسقاط نظام بشار الأسد في سورية، حليفة إيران».

يستعرض الباحث من ثمّة مراحل تطوّر العلاقات الروسية – العربية خلال العهود الماضية منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية ونشوء الدول العربية المستقلّة ومقاومتها للاستعمار، فقيام دولة إسرائيل، والحروب العربية – الإسرائيلية، وتقديم الاتحاد السوفياتي الدعم إلى دول المواجهة العربية. وأشار إلى أن موسكو دعمت حركات التحرّر الوطني دائماً، لكنّها لم تستغلّ الإسلاميين – كما فعلت الولايات المتحدة من أجل تحقيق أهدافها السياسية، علما أن الأميركيين دفعوا لاحقاً ثمن سياستهم هذه في دعم التنظيمات الإسلامية المتطرّفة مثل «القاعدة » التي انقلبت عليهم وأصبحت اليوم تشكّل خطراً على المصالح الأميركية في كلّ مكان. وتحدّث بريماكوف أيضاً عن الغزو الأميركي للعراق وتدخل الناتو في ليبيا وتداعيات الأحداث في سورية التي تركت – ولا تزال- آثاراً سلبية على الأوضاع المعيشيّة للسكّان، وعلى الاقتصادات والبنى التحتيّة لمختلف البلدان التي شهدت الأحداث؛ واستنتج أن عملية تحوّل المجتمعات العربية إلى المسار الديمقراطي لن تكون سهلة، لكن «الربيع العربي» برأيه لا بدّ أنه سيغيّر العالم العربي، وسيكون من الصعب بالنسبة إلى الحكّام الجدد، وكذلك القدامى، عدم التجاوب مع مطالب الناس الحيويّة في التحرّر السياسي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

لاحظ بعض المراقبين الروس أن التريّث يحكم سياسة الرئيس الأميركي أوباما؛ ففي رأيهم أن هذا الرئيس يريد خوض حرب جديدةً، لكنّ الأزمةَ السورية وضعت سياسته على المحكّ

د. «فيتالي ناؤمكين»:

كتب هذا الباحث في مقدّمة كتاب **الشرق الأوسط، الصحوة العربية وروسيا: ماذا بعد؟**: «إن هدف الكتاب هو تبيّن مغزى الأحداث التي بدأت بصورة مفاجأة وتتواصل حتى الآن، والمعروفة بتسمية «الربيع العربي»؛ فهي حركات ثورية تُستخدَم فيها وسائل جديدة، مثل مواقع التواصل الاجتماعي والمساجد، للمطالبة بتغيير الأنظمة الشمولية وتكريس الديمقراطية. وظهر فيها بشكل بارز «دور الشارع » في تغيير الأنظمة، علماً بأن حركات الاحتجاج هذه موجَّهة الآن بصورة رئيسية ليس ضدّ الإمبريالية وإسرائيل بل ضدّ الحكّام المستبدّين».

المستعرب الروسي «غيورغي ميرسكي»:

«الربيع العربي» علامة فارقة في السعي إلى الديمقراطية، وبطبيعة الحال، فإن هذه الديمقراطية ستكون بوجه عربي إسلامي. إن الثورات العربية لم تكن طبقية أو معادية للإمبريالية أو دينية، بل عابرة للطوائف والقوميات والمذاهب الدينية».



الباحث «أوليغ بافلوف»:

« كلّ ما جرى خلال السنوات الثلاث الماضية هو نتيجة لسعي النخب السياسية - المالية العالمية، بتشجيعٍ من واشنطن ولندن وباريس، للوصول إلى النهايةً المنطقية لعمليات العولمة، بمساعدة القوى الإسلامية الراديكالية، من أجل إطالة عمر الدولار. ولهذا فإن رأس الرمح في الثورات العربية كان موجَّهاً، ليس إلى الدكتاتوريّين العرب، بل ضدّ التقارب الروسي - الصيني».

• **الباحثة «زفياغيلسكايا»:**

«من الخطأ تفسير أحداث «الربيع العربي» وكأنها نتيجة لسعي الدول الغربية وفي مقدّمها الولايات المتحدة الأميركية إلى بسط هيمنتها على هذه المنطقة الغنيّة بالنفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى، وإعادة التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم. ومن الخطأ كذلك تفسير الثورتين التونسية والمصرية وفق نظرية المؤامرة، كما يفعل البعض في روسيا. أما الزعم بأن « الأزمة المالية العالمية «التي اجتاحت الولايات المتحدة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية كانت وراء اندلاع ثورات «الربيع العربي»، فهو رأيٌ مثيرٌ للسخرية. ومن الضروري دعم الدور (الإيجابي) لروسيا والصين اللتين تدعوان الطرفين المتصارعين في سورية (النظام والمعارضة) إلى إجراء حوار وطني لوضع نهاية للمأساة السورية».

باحثون روس يرون أن الإخوان المسلمين تنقصهم الخبرة لقيادة الدول اقتصادياً وسياسياً، ولذا فهم يطلبون العون من الولايات المتحدة الأميركية.. لكن هناك في نهاية المطاف، خطّ أحمر لا يمكن تخطيّه، وهو الدعم الأميركي المباشر والمنحاز دوماً إلى إسرائيل

• **الباحث «فلاديمير أحمدوف»:**

« الجيش هو الذي يلعب الدور الرئيسي في سورية تقليدياً، وهذا يفسّر قدرة نظام بشار الأسد على الصمود، على خلاف الجيش الليبي الذي خان القذافي».

• **أناتولي يغورين**، رئيس الباحثين العلميّين في معهد الاستشراق لدى أكاديمية العلوم الروسية:

«تمخّضت العملية العسكرية للناتو في ليبيا عن حصيلتين رئيسيّتين أولهما اختفاء 150 مليار دولار من موجودات الأموال الليبية المجمّدة في البنوك الأجنبية، فيما تنحصر الثانية في أن طائرات الناتو ألحقت بليبيا خسائر تزيد بمقدار 7 أضعاف عن تلك التي ألحقت بها طائرات المارشال رومل إبان الحرب العالمية الثانية».

جاء ذلك في كتاب الدكتور أناتولي يغورين رئيس الباحثين العلميّين في معهد الاستشراق لدى أكاديمية العلوم الروسية تحت عنوان **الإطاحة بمعمّر القذافي.. اليوميات الليبية للعامين 2011–2012**، والذي أُقيم حفل توقيعه يوم 29 أكتوبر(تشرين الأوّل) في موسكو، وهو يُعَدّ أوّل دراسة علمية للمأساة الليبية التي وقعت العام 2011.

• **أليكسي بودتسيروب**، السفير الروسي السابق في ليبيا:

في تصريح أدلى به السفير الروسي السابق في ليبيا، أليكسي بودتسيروب، إلى مراسل وكالة « **إنترفاكس – آ في أن**» الروسية للأنباء، قال إن: « المشكلة الرئيسية في ليبيا هي ضعف السلطة المركزية. الاشتباكات تجتاح كلّ أنحاء البلاد، فإما أن يتفكّك البلد - وقد أصبحت هذه النزعة واضحة للعيان- وإما أن تتعزّز الحكومة المركزية. لكن هذا الأمر يحتاج إلى نزع السلاح من ألوية الثوار السابقين. وكيف يُنزَع السلاح منهم؟ إنها مشكلة معقّدة جداً لأن تعداد تلك التشكيلات يزيد على تعداد الجيش النظامي».

«المركز الروسي لدراسات الرأي العام»: الروس لا يؤيّدون التدخّل الأجنبي في ليبيا

أفادت وكالة «**إيتار - تاس**» الروسية بتاريخ 24.03.2011 نقلاً عن معطيات **«مركز دراسات الرأي العام الروسي»**، بأن معظم المواطنين الروس يعتقدون أنه لا يمكن أن تتدخّل دول أخرى في النزاع في ليبيا، ويجب أن يحلّ الشعب الليبي بنفسه هذا النزاع.

وجاء في استطلاع أجراه المركز يوم 19-20 مارس (آذار) الماضي أن 62 % من المواطنين الروس يشاطرون هذا الرأي. كما لا يؤيّد 64 % ممّن شملهم الاستطلاع تنفيذ القوات الدولية لعمليتها العسكرية، بينما يستحسنها خِمس المشاركين في



الاستطلاع فقط. ويعزي الروس الأحداث الليبية إلى نضال الشعب ضدّ النظام الاستبدادي (19 %)، وإلى المستوى المنخفض للمعيشة والفجوة الكبيرة بين الفئات الغنيّة والفقيرة في المجتمع (14 %). ومن بين الآراء الأقلّ انتشاراً، الصراع على السلطة (7 %)، والصراع على الموارد الطبيعية (6%). وفي المرتبة الأخيرة من حيث الانتشار، تأثير سلسلة من النزاعات في الدول العربية الأخرى (1%). واللافت أن 12 % ممَّن استُطلِعت آراؤهم سمعوا عن النزاع في ليبيا لأول مرّة خلال الاستطلاع بالذات. ويرى أكثر من نصف المواطنين الروس (56 %) أنه ينبغي على روسيا التمسّك بالحياد في ما يخصّ الوضع في ليبيا، وعدم التدخل في هذا النزاع. واعتبر 18 % أن من الضروري التأثير على القذافي وأنصاره بغرض إقامة الحوار بينهم وبين المعارضة. وينصح بعض السكّان القيادة الروسية بتأييد المعارضة (11 %) أو نظام القذافي (6 %). وقد شارك في الاستطلاع 1600 شخص من 138 مركزاً أهلياً في 46 من أقاليم روسيا الفيدرالية.

الباحثون والمحلّلون السياسيون

الرؤية العامة في أوساط الباحثين والمحلّلين السياسيّين الروس، توزّعت على نقاط عدّة. فالدين الإسلامي لعب في نظرهم دوراً مزدوجاً: في البداية ساعد على التطوّر، ولاحقاً بدا وكأنه جعل التاريخ يتوقف عن التحرّك، فسيطرت الأمية وبرزت المدارس الدينية المختلفة ما أفقد الدولة الوطنية قيمتها، وتسبّب لاحقاً في بروز الظواهر الدينية التي نراها اليوم. ويتساءل البعض منهم عن الدور الغائب لرجال الدين المتنوّرين، معتبراً أن الدول الإسلامية عموماً تحوّلت إلى الفكر الراديكالي.

من الجهة المقابلة، رأى كثيرون منهم أن ما ميّز الموقف الرسمي الروسي حيال «الربيع العربي» في البداية كان التخبّط، واعتبروا الرئيس السوري الحالي رجلاً ديناميكياً، وأشاروا إلى الدور الكبير الذي لعبته قناتيْ «الجزيرة» و«العربية» ضدّ الأنظمة في سورية ومصر كما في ليبيا وتونس. ورأى بعضهم أن تحضير الكوادر التي شاركت في الثورة ضدّ مبارك، إنما جرى في الولايات المتحدة الأميركية نفسها، وأن واشنطن استطاعت في المحصّلة حماية الأنظمة العربية الصديقة لها في الخليج.

• ألكسندر تيرينتيف – (باحث أكاديمي): فوضى خارج السيطرة

تخلّت الولايات المتحدة في العام الماضي عن مزيد من مواقعها على الحلبة الدولية، وراحت تغازل الراديكالين أملاً باستيعابهم في نظامها العالمي. وعملت في الشرق الأوسط على خلق فوضى خارج السيطرة بدلاً من «الفوضى تحت السيطرة». وعندما بدأت التحركاتُ الجماهيرية المعادية للولايات المتحدة في البلدان التي شهدت «الربيع العربي»، أخذ خصوم أوباما يتحدثون عن انهيار السياسة التي أعلن عنها الرئيس في الخطاب الذي ألقاه في القاهرة. جاء ذلك في مقال تحليلي عمّا يحصل في البلدان العربية من تطوّرات، نُشر في 28-02-2011 - في جريدة «**زا روبيجوم**» («خارج الحدود») التي تهتمّ بالأخبار العالمية.

ذكر «يفغيني بريماكوف» رئيس الوزراء الروسي الأسبق، أن الشرق الأوسط كان وسيبقى تاريخيّاً من ضمن مجال مصالح روسيا الخاصة، وبالتالي، لا معنى لاستغراب بعض السياسيّين الأميركيّين حيال موقف روسيا النشط من الأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط

ويستشهد الكاتب بما جاء في مجلة «**ذي ويكلي ستاندرد**» المحافظة فيقول: إن لعبة حسين باراك أوباما انتهت إلى الخسارة ، فقد كان واضحاً منذ البداية أن الغزل مع «الإخوان المسلمين» وغيرهم من الراديكاليين السُنّة لن يؤدّي إلى أيّ نتيجة إيجابية. لقد ساعدت الإدارة الأميركية الحالية في الوصول إلى السلطة، قوى تحظى بدعم الشارع العربي، ولكنّها لا «تهضم» الأميركيين أبداً. وفي العالم العربي صاروا ينظرون إلى رئيس الولايات المتحدة كشخص ضعيف سيبقى إلى الأبد متذلّلا لـ «المقاتلين في سبيل الله».

واليوم فإن المحيطين بأوباما يزدادون شكوكاً بالرهان على «الإخوان المسلمين السوريّين» الذين تموّلهم الولايات المتحدة الأميركية وجهات عربيّة رسمية وأهلية، وصار جليّاً للعيان أن سقوط نظام بشّار الأسد سيؤدّي إلى سيطرة المسلّحين المتطرّفين على السلطة.





• **البروفسور «فيتالي نعومكين»**، مدير معهد الاستشراق في أكاديمية العلوم الروسية: **حلّ القضية الفلسطينية أوّلاً.**

« الولايات المتحدة الأميركية تبذل جهدها للسيطرة على مسارات أحداث «الربيع العربي» من خلال مدّ الخيوط مع الإسلام السياسي في المنطقة. إلّا أنه لن يكون بوسع واشنطن إقامة علاقات طبيعية مع العالم الإسلامي ما لم يتمّ إيجاد حلّ مقبول للقضية الفلسطينية».

جاء ذلك في خلال مقابلة أجرتها معه قناة « **روسيا اليوم**» بتاريخ 20-06 - 2013 .

وعن سياسة الرئيس الأميركي الحالية قال: « نلحظ تريّثاً في سياسة الرئيس أوباما الذي لا يريد أن يخوض حروباً جديدةً، لكن الأزمةَ السورية تضع السياسة الأميركية على المحكّ، والعلاقات الأميركية مع العالمين العربي والإسلامي ستبقى غير مستقرّة، ما لم يتمّ وضع حدّ للنزاع العربي الإسرائيلي، زد على ذلك عشرات الآلاف من الضحايا المدنيّين الذين سقطوا جرّاء الحرب الأميركية في أفغانستان والعراق».

بحسب «فيتالي نعومكين» مدير معهد الاستشراق في أكاديمية العلوم الروسية، إن عملية التحوّل في العالم العربي عموماً، ستكون طويلةً، لكن من دون أن يعني ذلك أن الثورات ستكون عارمة هنا وهناك، على أن عملية التحوّل قد بدأت وستستغرق وقتاً طويلاً

عن علاقة واشنطن بإسرائيل وتحالفها مع الإخوان المسلمين قال:

«من الممكن أن تنجح الإدارة الأميركية في التوفيق بين التحالف مع الإسلاميين في العالم العربي والحفاظ على أمن إسرائيل. فالإخوان المسلمون تنقصهم الخبرة لقيادة الدول اقتصادياً وسياسياً، لذلك فهم بحاجة للتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية. ونلاحظ هنا بعض التنازلات الإخوانية التي تخدم المصالح الأميركية، كما نلاحظ أيضاً توجّهات مختلفة بين الإسلاميين أنفسهم. وفي النهاية هناك خطٌّ أحمر لا يمكن للإخوان المسلمين تجاوزه، وهو الدعم المباشر والمنحاز دوماً من قبل الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل».

عن تأثير تدخّل «حزب الله» في سورية، قال:

« لبنان بات فعلاً في دائرة الخطر جرّاء تدخل الحزب في سورية، وهذا أدّى إلى احتقان سياسي بين الأحزاب والطوائف والمذاهب في لبنان عموماً، الأمر الذي يزيد خطورة المواجهة بين السنّة والشيعة. وللأسف تحوّلت سورية إلى ساحة مواجهة بين إيران من جهة، ودول الخليج من جهة أخرى، وباتت حقلَ اختبارات يستخدمه الجميع «.

عن الحركات السياسية الإسلامية اليوم، قال: «ينقسم الإسلام السياسي إلى ثلاثة مشارب، أولاً: الإخوان المسلمون وبقية الحركات الإسلامية المعتدلة، وثانياً السلفيون، وثالثاً الجهاديون (الذين لا يحظون بتأييد واسع حتى الآن)».

وعن هوية الدولة التي قد يغزوها «الربيع العربي» في الغد القريب، قال: «من الصعب القول أيّ بلد سيكون التالي، واعتقد أن ذلك يتعلّق بكيفية إنهاء الأزمة السورية، لأنه في حال تفكّك سورية، فإن الأزمة ستتخذ طابعاً قومياً، وهذا سينعكس على الكثير من الدول العربية، وخصوصاً العراق والأردن ولبنان، لأن هذه الدول متأثرةٌ بشكل مباشر بالأزمة السورية. أما في دول الخليج فالأمور لا تزال مستقرّة لأن هذه الدول تتمتّع بثروات كبيرة. صحيح أن هذه الدول تعاني من أزمات (كما في البحرين على سبيل المثال)، غير أنها أزمات من نوع آخر، فضلاً عن عملية نقل السلطات من الجيل القديم إلى الجيل الجديد سواء في السعودية أم في غيرها من الدول؛ ومن الممكن أن يحدث ذلك في قطر أيضاً، لذلك من الصعب الآن التكهّن بمن ستكون الدولة التي سيغزوها «الربيع العربي»، ولكن هناك مَن يتحدّث عن الجزائر، مع أنّني أتمنّى أن يستمرّ النظام الحالي فيها باعتباره نظاماً مدنيّاً ولديه إمكانيات وثروات اقتصادية هائلة. عموماً إن عملية التحوّل في العالم العربي بحسب رأيي ستكون طويلةً ولن تنتهي عند هذه الحدود، ما يعني أن الربيع سيكون طويلاً، وهذا لا يعني أن الثورات ستكون عارمة هنا وهناك، ولكن عملية التحوّل قد بدأت وستستغرق وقتاً طويلاً».

• «**فلاديمير خوروس**»(باحث ومحلّل سياسي في أكاديمية العلوم الروسية) كتب في صحيفة «**بانامريان**» الروسية (14 /4 /2014): **أين رجال الدين المتنوّرون؟**

«كان العالم الإسلامي قد قطع شوطاً بعيداً في التطوّر، ولكن جاءت ظروف سياسية وتاريخية عجّلت بالتطوّر والتفوّق اللاحق للدول الأوروبية. وقد لعب العامل الديني دوراً بارزاً في تطوّر العالم الإسلامي، لكن ما لبثت الدول الإسلامية أن تحوّلت بمعظمها إلى دول محافظة وراديكالية، واستحوذ الدين على القلوب والعقول، ما منع التطوّر اللاحق. فقد لعب الدين دوراً مزدوجاً: في البداية ساعد على التطوّر، ولاحقاً بدا وكأنه جعل التاريخ يتوقّف عن التحرّك، فسيطرت الأمية وبرزت المدارس الدينية المختلفة، ما أفقد الدولة الوطنية قيمتها، وتسبّب لاحقاً في بروز الظواهر الدينية التي نراها اليوم (...). لكن أين رجال الدين المتنوّرون للحدّ من الظواهر الغريبة، وأليس المطلوب منهم أن يقوموا بتطوير أنفسهم للمضيّ قدماً مع التطوّر التاريخي والعلمي بدل البقاء في غياهب التاريخ؟».

• **«أليغ تونكونوغ»** (محلّل سياسي): **افتتاح الفصل السياسي**

جاء في تحليل نشره الباحث تونكونوغ في جريدة **«بانامعدد ريان»** الروسية، وصادر في 2011/1/26 ما مؤدّاه:

«مئات الألوف من المصريّين خرجوا إلى شوارع العاصمة المصرية، القاهرة، وراحوا يواجهون عنف القوى الأمنية، وكان المثال (الطازج) للمتظاهرين ما حدث في الشوارع التونسية ونقلته وسائل الإعلام على نطاق واسع. وهكذا ترافق في القاهرة الشعارُ الذي رفعه التونسيون قبلهم: رحيل الرئيس، وكان مختصر الرأي الذي ساد جماهير المحتجّين يُلخَّص بكلمات بسيطة: «نحن ملايين، هل يستطيعون قتلنا جميعاً!... نحن مسالمون لكنّنا لن نستسلم».

« كانت هذه الشعارت مرفوعة من قبل الثائرين ضدّ النظام. وقد استغرقت السلطات المصرية وقتاً طويلاً حتى استطاعت فهم هذه الشعارات، لكنّها لم تكن تنتظر أن تتطوّر الأمور إلى الحدّ الذي بلغته، على اعتبار أنه حصلت في مصر في السابق تظاهرات تطالب بالتغيير وكانت تُقمع بسرعة وتنتهي. لكن ما حدث بدا جدّياً أكثر، والسلطات لم تكن بمستوى الحدث، فكان أن أساءت التقدير، فدفعت وجودها ثمناً لذلك».

• **«ألكسندر ريكلين»** (محلّل سياسي)

كتب ريكلين بتاريخ 14-02-2011 في **«الجريدة اليومية»** الروسية مقالاً تحدّث فيه عن المجريات السياسية التي حصلت في العديد من البلدان العربية وعن الموقف الروسي من تلك التطوّرات. وقد أشار إلى « أن ما جرى في «الميدان» في القاهرة كان حركة سلميّة في الأساس وتتمتّع بالطابع الديمقراطي. وما حصل في مصر ومثله تقريباً في اليمن وفي ليبيا والأردن وتونس والجزائر...كلّه كان «أمراً جديداً» بالنسبة إلى روسيا، ولم تكن الصورة واضحة للمسؤولين الروس، ولم يعرفوا كيف يجب التعاطي مع تلك الحركات الشعبية».

لاحظ باحثون روس أن الشعوب العربية غير جاهزة لممارسة الديمقراطية، وبعضهم تساءل باستغراب: أليس مُلفتاً للنظر قيام كلّ تلك الثورات في وقت واحد، وفي دول بعينها، وبتسلسل مريب، وحتى بالسيناريو نفسه تقريباً؟

وتابع:»سمع الروس كما العالم أجمع، الرئيس المصري حسني مبارك يقول إنه «وُلد في مصر... وسيموت فيها»، فبدا لهم هذا الكلام غير مفهوم... لم يكونوا على صلة مباشرة ووثيقة بالحدث الذي كان يحصل. بعد ذلك تطوّرت الأمور بشكل واسع وجرى ما جرى. لكن طبيعة ما حصل كانت درساً من دروس التاريخ. فما حصل في مواجهة مبارك ونظامه كان تطبيقاً للقوانين نفسها التي وضعها مبارك في ملاحقة الخارجين عن القانون... وها هي القوانين نفسها تُطبَّق عليه بعد انهيار سلطته وسقوطه المريع». وختم بقوله: «بدا لي الأمر وكأنّه يوجد سيناريو سياسي محضّر سابقاً... مع التذكير بأن الولايات المتحدة أعلنت دائماً عن الدعم الكبير للرئيس مبارك الذي كان «حليفها الدائم». ولكن على ما يبدو فإن الأمور اتّخذت منحىً آخر» .

• **«إيغور دجادان»** (محلّل سياسي، خبير في الشؤون العربية): **الثورة الوطنية العربية الكبرى والانقطاع عن العالم القديم.**

نشرت **«وكالة الأخبار السياسية»** الروسية تقريراً للمحلّل السياسي الروسي إيغور دجادان بتاريخ 2011/2/24 جاء فيه: «بعد وصول الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ذروتها في كثير من



دول العالم، ولاسيّما تلك التي تتمتّع باقتصاديات كبرى، بات يجب التقاط الفرصة للتعاطي مع التطوّرات السياسية والشعبية على أساس ما يُسمّى «الديموقراطية القومية الجديدة».
وأضاف: «لقد اندلعت ثورات في تونس ومصر حيث نزلت أعداد كبيرة من البشر إلى الشوارع للمطالبة بالحرية والعدالة، وحصلت اشتباكات بين المتظاهرين والقوى الأمنية في كلٍّ من البحرين والأردن كما كانت تنقل قناة «الجزيرة» القطرية. وإضافة إلى ذلك، فقد اضطربت الأوضاع على المقلب الآخر في الكويت مثلاً، حيث ارتفعت أصوات المطالبين بتغيير السلطة، وذلك على الرغم من ثقل «الستار الحديدي» للنظام الشمولي الأحادي الفردي القائم، حيث الأمر والنهي للعائلة. وهذا النظام مثل جيرانه، مدعوم من قبل الولايات المتحدة الأميركية. وبفعل كلّ ذلك بات الوضع يُنذر برياح التغيير في المنطقة.. والحقيقة أنه كان من المفترض أن تنهار تلك الأنظمة العربية «القديمة»، باعتبار أن الشعوب العربية بالإجمال غير جاهزة لممارسة الديموقراطية. إلا أن التغيير لم يحصل، والفضل يعود للدول الغربية التي استطاعت حماية الأنظمة العربية الصديقة لها في الخليج، فاندفع البعض من هذه الدول الخليجية إلى مساعدة الحركات الثائرة على الأنظمة كما في سورية ومصر وغيرها».

في رأي الروسي إيغور دجادان: «إن الزعيم السابق معمّر القذافي كان يعتبر نفسه في طليعة المعارضين للرأسمالية العالمية، لكن اسم ليبيا لم يكن وارداً على لوائح الغرب السوداء، ولم يكن الغرب يُلصِق بالقذافي تُهمَ الإرهاب أو دعمه وتمويله. وهنا مفارقة كبيرة...

عن ليبيا قال: «إن الزعيم (السابق) معمّر القذافي كان يعتبر نفسه في طليعة المعارضين للرأسمالية العالمية، لكن اسم ليبيا لم يكن وارداً على لوائح الغرب السوداء، ولم يكن الغرب يلصق بالقذافي تُهمَ الإرهاب أو دعمه وتمويله. وهنا مفارقة كبيرة (...). وفي مرحلة معيّنة انقلب الغرب ضدّ القذافي وأخذت العمليات التجارية الغربية مع ليبيا بالانخفاض، ومعها العلاقات الوثيقة التي كانت تربط العواصم الغربية بحاكم ليبيا ونظامه. وحتى شراء النفط من ليبيا أخذ بالانخفاض، في قرار مقصود لمضايقة النظام الليبي ومعاقبته اقتصادياً. وبدا واضحاً للجميع أنه عندما حاول الديكتاتور الليبي أن يحيد عن «النضال في سبيل العدالة» – والتعبير للدول الغربية- راح رؤساء تلك الدول يطلبون رأسه. وباعتبار أن إيطاليا كانت المستورد الأول للنفط الليبي، فقد بدا أنها ستكون المتضرّر الأول في حال نفّذ القذافي تهديداته بقطع النفط عن الغرب. كذلك كانت فرنسا في طليعة المهَدَّدين بالتضرّر في ما لو انقلب الغرب على ليبيا، حيث إن باريس كانت قد وقّعت اتفاقية بيع أسلحة للقذافي تقدَّر بملايين الدولارات، وكان الفرنسيون يخشون حصول أيّ تغيير في ليبيا على حساب العقيد، مخافة أن تقوم السلطات الجديدة بفسخ تلك الاتفاقية».
وعن مصر قال: «لم تكن السلطات المصرية محقّة في اعتبارها وسائل الاتصالات الحديثة وعلى رأسها الإنترنت، مصدر خطر مهدِّد للنظام. وكانت الخطيئة الكبرى التي ارتكبتها السلطات بمنع تلك الوسائل بداية، ثم في التصدّي للمحتجّين بعنف وقتلها المئات منهم. والحقيقة أن غالبية المصريّين في بداية الثورة، كانوا يبقون في بيوتهم ويراقبون مجريات الأحداث. لكن إقدام السلطات على ممارسة الشدّة والعنف مع المتظاهرين، دفعت بالأكثرية الصامتة من المواطنين للنزول إلى الشوارع».

• **ألكسي مالاشينكو**، خبير الدراسات الإسلامية في روسيا: الكرملين يخشى تحرّك المسلمين الروس

ربما لا يوجد أيّ باحث روسي آخر باستثناء د. ألكسي مالاشينكو الخبير في مركز كارنيغي في موسكو كتب بمثل هذه الإفاضة في المعلومات عن الهيئات الإسلامية وأوضاع المسلمين في الاتحاد السوفياتي السابق وروسيا اليوم. ويعتبر كتابه « الصحوة الإسلامية في روسيا » نقطة انطلاق في التعرف إلى كيفيّة تحوّل المسلمين في روسيا من عقيدة الإلحاد المفروضة عليهم قسراً إلى الإيمان وممارسة الشعائر الدينية بحرية. علماً بأنه يترأس حالياً برنامج « الدين والمجتمع والأمن» في مركز كارنيغي في موسكو بالمناوبة. وكان في فترة 2000-2006 يعمل كأستاذ محاضر في معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية. وعمل في فترة 2007 - 2008 أيضاً في الجامعة الحكومية - المدرسة العليا للاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، شغل منصب باحث علمي أقدم في معهد الاستشراق التابع



لأكاديمية العلوم الروسية.
يقدّم «د. إلكسي مالاشينكو»، صورة لا تبدو مُطَمْئِنة عن الوضع الروسي الحالي وسط الحراك الثوري الذي يقوده الإسلام السياسي في البلدان العربية. وبرأيه فإن « الدعم القوي من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لنظيره السوري بشار الأسد، يعود في جزء كبير منه إلى قلق الكرملين وخشيته من تصاعد الحركات الإسلامية في العالم العربي، وانعكاس ذلك على مسلمي روسيا وتحفيزهم للمطالبة بدور سياسي».
يؤكّد مالاشينكو أن بوتين لديه «مخاوف حقيقية» من مشاركة الإخوان المسلمين في الحكم في سورية، ربطاً بالأوضاع داخل روسيا الاتحادية. وقال لصحيفة «**الجمهورية**» اللبنانية في حديث نشر في 2012/2/6: «إن وصول الإخوان إلى الحكم في سورية، من شأنه أن يخلق مشكلة لبوتين في روسيا، إذ سيضغط الإخوان وسائر التيارات الإسلامية لممارسة دور سياسي هناك».
شكّك مالاشينكو، خلال مشاركته في محاضرة تحت عنوان «الربيع العربي» وتأثيره على مسلمي روسيا»، والتي نظّمها «مركز كارنيغي للشرق الأوسط» في مقرّه في بيروت، شكّك بصحّة الأرقام التي تتحدث عن وجود 3 ملايين مسلم في روسيا فقط، وأشار إلى أن مصادر الكرملين تؤكّد أن عددهم يقدّر بنحو 21 مليوناً. ويؤكّد أن « الكرملين خائف من الإسلام، وبوتين بدوره لم يعرف كيفية التصرّف في حرب الشيشان الثانية». وينتقد حديث الحكومة مطوّلاً عن الوضع في القوقاز وعدم قيامها بشيء لتجنّبه، وإصرار بوتين على معاملة الإسلاميين «كعناصر عصابات وإرهابيّين.»
ويذكّر بأنّه « في العام 2011 لم يبدِ مسلمو روسيا اهتمامهم بما يجري في سورية. وفي العام 2013، تغيّر الوضع، إذ شهد شهرا يناير (كانون الثاني) وفبراير(شباط) تظاهرات في القوقاز لدعم المعارضة الإسلامية في سورية». فضلاً عن ذلك، لا ينكر مالاشينكو « ذهاب بعض الإسلاميين الروس إلى سورية للجهاد (يتراوح عددهم بين 30 و50 شخصاً)». ويشدّد على أن «الكرملين يتعامل معهم بصفتهم إرهابيّين وممولّين من منظمات إرهابية دولية». ويذكّر بأنه «مع بدء موجة «الربيع العربي»، توقّع عددٌ من الباحثين الروس ألاّ تتأثّر موسكو بالوضع في الشرق الأوسط إلّا على المدى البعيد. لكنّ الوضع تغيّر بعد وصول «الإخوان» إلى سدّة الحكم في كلّ من تونس ومصر. حينها، بدأ «الإخوان المسلمون» في روسيا يتساءلون: إذا كان بوتين يدعم نظاميْ الحكم الجديدين في مصر وتونس وقد اعترف بالإخوان، فلماذا لا يعاملنا بالأسلوب عينه؟»
ويذكّر بأنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فقدت روسيا الاتحادية صِلاتها بالعالم العربي والإسلامي. بوتين أراد إعادة وصل هذه العلاقة، وأن يعيد لروسيا إرث الحقبة السوفياتية، فقام بزيارات إلى ماليزيا والسعودية والجزائر، ونسج علاقات شخصية مع دول الاتحاد السوفياتي السابق خلال ولايته الأولى.

> **أشارت صحيفة «العمل» إلى أن «سقوط الأنظمة العربية الصديقة لموسكو يثير القلق لدى مصدّري الأسلحة الروسية»، فيما أشارت صحيفة «كراسنايا زفيزدا» الناطقة باسم وزارة الدفاع الروسية، إلى أن الثورات العربية أسفرت عن نتائج متباينة بالنسبة إلى سوق السلاح الروسي**

• **البروفسور فلاديمير أحمدوف** (د. في التاريخ، كبير الباحثين في معهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، وأحد أبرز المتخصّصين الروس في الشؤون السورية (:الجيش السوري أساس صمود الأسد.
في مقال خاص لجريدة «**الشرق الجديد**» الروسية، صدر بتاريخ 2012/5/24، كتب البروفسور أحمدوف: «الجيش هو الذي يلعب الدور الرئيسي في سورية تقليدياً، وهذا يفسّر قدرة نظام بشار الأسد على الصمود، على خلاف الجيش الليبي الذي خان القذافي.الاستقرار في الشرق الأوسط عموماً، وفي سورية بالتحديد، يتجاوب مع المصالح الروسية. فالفوضى لن تؤثّر على مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة فحسب، بل ستنعكس فوراً على الوضع في آسيا الوسطى وما وراء القوقاز.
السبب الرئيسي لكلّ الثورات العربية هو سعي الشعوب العربية بما فيها جزء من النخب العربية إلى « التحرّر»، والتوافق الحالي بين سياسة الغرب وروسيا وكذلك إيران والصين تجاه الثورة السورية، مع مراعاة الفوارق الشكلية في مواقف هؤلاء، تؤكّد



مرّة أخرى على أن «الربيع العربي» لم يتمنّاه أحد منهم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الثورة السورية التي لم ينتظروها بل هي أرعبتهم جميعاً.
الثورة السورية هي ثورة شعبية بامتياز؛ وردّة الفعل الخاطئة من قبل الأجهزة الأمنية السورية ومن النظام ككلّ تجاه التظاهرات السلميّة، أجبرت أطيافاً واسعة من الشعب السوري على النهوض ضدّ النظام الحاكم وانتهت أخيرا بحمل السلاح. ومن وجة نظري، فإن الأسد والمحيطين به لعبوا دوراً تدميرياً ضدّ سورية وشعبها حتى أصبح هذا البلد أضعف حلقة في سلسلة المقاومة من طهران إلى غزّة. موسكو لم تُقدّر بشكل صحيح قوّة الحركة الشعبية التي بدأت في 15 آذار – مارس في سورية، وهي ضيَّعت (بسبب العلاقات التقليدية المتينة مع دمشق) فرصة استخدام التأثير الضروري على الأسد ومن حوله، بغية تحويل الأزمة باتجاه التسوية السياسية لإعاقة تدويل المشكلة. واليوم يعرف الروس أن نظام الأسد آيل إلى السقوط.
وأخيراً فإننا نعتقد بأن الجيش الحرّ يمثّل مصالح أغلبية الشعب السوري.»

غالباً ما كانت الصحافة الروسية تسير على خطى الإعلام الرسمي في بلادها، وذلك لافتقادها إلى المعلومات في بداية انطلاق ظاهرة «الربيع العربي». لكنّها لم تلبث أن أعادت الإمساك بطرف الخيط

• **الباحث الروسي «نيكولاي ستاريكوف»: تسلسل الثورات مُريب**
في مقابلة مطوّلة مع قناة **«روسيا اليوم»** (2011/6/9) أشار فيها إلى أن الولايات المتحدة هي وراء إشعال فتيل الثورات العربية، والسعي إلى إقامة خلافة إسلامية في الشرق الأوسط مقرّها «ليبيا»... وإذ تساءل عمّا دفع العرب إلى الثورة قال: «بالفعل هناك أسباب موضوعية دفعت العرب إلى القيام بالثورة على حكوماتهم، ولكن ألم يلفت نظر أحد منهم قيام كلّ هذه الثورات في وقت واحد وبأماكن متعمّدة وبتسلسل مريب وبالسيناريو نفسه؟

• **البروفسور «أندريه زوبوف»** (باحث من معهد العلاقات الدولية في موسكو): الظلم زلزل العروش
في مقال له في **«الجريدة الروسية»** بتاريخ (2011/4/8) أشار إلى «أن التطوّر الذي أحدثته وسائل التواصل الاجتماعي في العالم، وكيفيّة تمكّنها من التهرّب من الوسائل القمعيّة، ونجاح الجماهير الغاضبة والثائرة من التواصل في ما بينها، هذا كلّه زلزل عروشاً وأسقط العديد من الحكّام».
وأشار إلى أن « المثير في الثورة في ليبيا أن العقيد القذافي استعمل كلّ التقنيات الإلكترونية لضرب الوسائل التي حاول الثوّار استعمالها ضدّه، وأوقف عمل شبكات الإنترنت في البلاد لمنعٍ أي تواصل مع الخارج، وهو ما لم ينجح به طويلاً».
وشبّه ما حصل في تونس ومصر بـ «الانكشارية في مواجهة الطلاب» للتدليل على ما اقترفته الأجهزة الأمنية بحقّ المتظاهرين المطالبين بـ «الكرامة قبل الخبز»، وهو الشعار الذي كان الأساس في العديد من الدول.
واعتبر «أن مصر بعد ثورة الميدان تحتاج إلى قائد عصري واتباع سياسة جديدة تجاه الشعب، وكذلك الأمر في اليمن والبحرين والأردن. وتساءل عمّا إذا كانت كلمات مثل «الحريات السياسية» و«القيم الإنسانية» و«الواجبات الوطنية»، ستجد صدىً حقيقياً في الثورات الربيعيّة العربيّة».

• **البروفسور بوريس دولغوف** (مرشّح في العلوم التاريخية – معهد الاستشراق- أكاديمية العلوم الروسية): الأسباب الاقتصادية في الطليعة
كتب مقالة مطوّلة في جريدة « **آفاق**» بتاريخ 2011/04/15 تحدّث فيها عن التطوّرات العربية، وبخاصة في مصر بعد إسقاط مرسي، قال: «تعيش مصر أكثر مراحلها ضراوة منذ أيام إسقاط السلطة الملكية في العام 1952. ورأى أن السلطات المصرية تتصرّف بصورة عقلانية حين تعمل على قمع «الإخوان المسلمين» في البلاد، معتبرةً أنهم منظمة إرهابية». وأشار إلى أن ما حصل من ثورات «الربيع العربي» يحمل في طيّاته الكثير من عوامل التناقضات الاجتماعية والسياسية. في حين لعبت الظروف الإقليمية دوراً كما الظروف الوطنية المختلفة بين بلد وآخر، ناهيك بدور نأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية التي كانت الأنظمة العربية ضحيّتها المثالية، بسبب الفساد والهدر وغياب التنمية الحقيقية وتهريب الأموال. كذلك فالعوامل الطائفية والمذهبية داخل كلّ بلد



كانت من الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الثورات، وهي شكّلت، إضافة إلى البطالة، عوامل أساسية في نزول الناس إلى الشوارع، ما تسبّب في سقوط العديد من الحكّام والحكومات.

وعن الحوادث التي تشهدها كلٌ من البحرين واليمن وليبيا، قال إن « أساسه غياب العدل الاجتماعي والسياسي والمذهبي. ففي اليمن ثارت المجموعات الشيعية في شمال البلاد، فضلاً عن الحركات الانفصالية في الجنوب، كلّ ذلك مع الوجود الكبير لتنظيم القاعدة.. (...). في البحرين كان التناقض الطائفي وغياب العدالة السياسية من أهمّ عوامل الانتفاضة. فالأقلية السنّية هي مَن يتحكّم في مقدّرات البلاد بزعامة عشيرة آل خليفة، مع الإشارة إلى أن أكثرية السكّان هم من الشيعة .وفي ليبيا فإن سيطرة عائلة القذافي على مقدّرات الثروة في البلاد وانتشار الفساد وغياب الحريات السياسية، أسهمت كلّها في تفجير الانتفاضة التي انقلبت إلى مأساة، إذ خرج الإسلاميون ونداءات الله أكبر كانت الطاغية، ليتبيّن أن معظمهم كان على علاقة بتنظيم القاعدة والجماعات الليبية «المجاهدة» التي كانت مدعومة دائماً من دول عربية عدّة، وكذلك من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، فتحوّل كلّ ذلك إلى حرب أهلية مع سيطرةٍ للقوى السلفيّة على القرار السياسي».

وعمّا حصل في مصر وسقوط نظام الرئيس حسني مبارك، قال:» يمكن النظر إلى أحداث مصر من خلال الحالة الفريدة لهذا البلد، حيث القسم الكبير من أراضيه موجود في الصحراء، وحوالى 4 % من إجمالي مساحته هي أراضٍ زراعية فقط».

وقال «إن ما حصل في تونس لم يأتِ بتغييرات كبرى كما كانت تتمنى الجماهير، بل جلّ ما حصل هو تغيير في الرئاسة ليس إلاّ. فالأزمة الاقتصادية ما تزال قائمة وكذلك الأزمة الاجتماعية، وهذا ما مهّد الطريق لوصول الإسلاميين الراديكاليين إلى السلطة، رافعين شعار «الإسلام هو الحلّ»، وتمّ استبعاد القوى الديموقراطية التي ناضلت في الشوارع والساحات، ما تسبّب في تفاقم الأزمة».

وأشار إلى أن «الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم يحدّدا موقفا واضحاً ممّا حصل في مصر على سبيل المثال، حتّى ولو أن وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي اعتبرت أن ما حصل هو «انتصار للديموقراطية».

• **أناتولي بيرمانوف** (محلّل سياسي): «الجزيرة» كاذبة...

تحت عنوان: «: طاولة الشطرنج الكبرى، الولايات المتحدة تضيّع الاتجاه» ، كتب في مدوّنته (**Russia ro**) بتاريخ 2013/10/29 يقول:

«الآن يعترفون أن قناة «الجزيرة» هي للعميان والطرشان، أي للذين لا يتابعون الحدث بشكل دقيق، فلا يشاهدون ما يجري في الواقع، ولا يسمعون بشكل جيد (...) الذين هاجموا الرئيس السوري واعتبروا أن نهايته قد حلّت، ماذا يمكن أن يفعلوا الآن؟ (...) يومها قلنا لهم، ولكنهم لم يسمعوا أو كانوا لا يريدون أن يسمعوا ولا أن يروا الحقائق (...) هذا يشبه ما حصل في إسبانيا في العام 1936 حين برزت الفاشية وقام الأوروبيون بتسليم إسبانيا لهتلر. الآن في سورية من يهاجم هو الفاشية، إنما بوجهها الإسلامي السلفي (...) يعيش في سورية الناس من مختلف الطوائف والمذاهب والأديان والقوميات. هناك العرب بأكثريتهم المسلمة، وهناك الأرثوذوكش والكاثوليك والأرمن، والجميع يعيشون معاً منذ أزمنة بعيدة وفي مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية على السواء (...). كان يتمّ فبركة الأخبار الكاذبة من قبل وسائل الإعلام العربية (الجزيرة ، سي إن إن،..) فضلاً عن وسائل الإعلام الأجنبية. هذا يشبه دعاية «غوبلز» النازية أيام الحرب العالمية. فالغرب والديكتاتوريات التابعة له، عملا بشكل كثيف على نشر الأكاذيب عمّا يحصل في سورية .الآن بات مفهوماً ماذا يحصل في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً ماذا كانت مسؤولية بعض العرب فيه. فلماذا كان كلّ ذلك؟ الجواب بسيط. الأمر كان مخطّطاً له وجاهزاً من قبل الغرب وإسرائيل بما يخدم مخطّطاتهم في المنطقة عبر تدمير السلطة والسيطرة عليها.

عن سورية قال:«الذي يقول إن ما يحصل في سورية هو قتال بين السوريين أنفسهم، هو غافل عن

حين يتوغّل المتابع للموقف الروسي من الربيع العربي، لن تفوته مواقفها المتشدّدة ضدّ الإسلاميين الذين يوصَفون بالتطرّف، من دون الإتيان على ذكر إسلاميين غير متطرّفين، وكأنما التطرّف بات السمّة الطبيعية للحركات الإسلامية الناشطة في نطاق الربيع العربي



الحقيقة. فمعظم مَن يقاتل ويدمّر في سورية هم من المرتزقة ومن مختلف القوميات حول العالم، يعملون بمساعدة أجهزة المخابرات الأميركية والعربية، وتحت قيادة التنظيم العالمي للقاعدة. وتحت شعار « أصدقاء سورية» يجري تجميع المرتزقة من مختلف الأقطار ورميهم في المناطق العربية، حيث يعملون على تجميعهم في مخيّمات للتدريب، ويتمّ دفع مبالغ مالية طائلة تسليحاً وتحضيراً إن للعديد من الدول مطامعها في سورية، وإلا فمن أين أتى كلّ هؤلاء المرتزقة... ؟ والأنكى أن الاستخبارات الغربية تصرّ على نكران أنها تموّل ايّ «مقاوم» يقاتل في سورية.

• **«أندريه فورسينك»**، محلّل سياسي روسي: **الإسلاميّون المعتدلون تهديد لإسرائيل**

نشر هذا المحلّل السياسي الروسي في موقع **http://forum.ixbt.com**، بتاريخ 2011/1/15: أن «التوجّهات الجديدة في الشرق الأوسط تعمل على تعزيز دور الراديكاليّين الإسلاميّين وتقوية الموقف التركي، كي تكون تركيا دولة محورية في المنطقة. وهذا، في حال حصوله، لا بدّ أن يهدّد إسرائيل بالعزلة».

وتابع يقول: «إن رهان البعض من النخبة القيادية في حلف شمال الأطلسي، التي يمثلها الرئيس الأميركي باراك أوباما، على بذل الجهد من أجل بناء شرق أوسط جديد بقيادة الإسلاميّين المعتدلين، لا يكتفي بتهديد إسرائيل بالعزلة فقط في محيطها، بل ويعرّضها لمخاطر الإهمال القاتل من قبل رعاتها التقليديّين».

• **الباحث الروسي نيكولاي ستاريكوف: الولايات المتحدة وراء إشعال الثورات العربية**

حذّر الباحث الروسي «نيكولاي ستاريكوف» في مقابلة مع برنامج «حديث اليوم» الذي بثّته قناة **«روسيا اليوم»** بتاريخ 21-04-2011 ، من أن «الولايات المتحدة تخطّط لإقامة خلافة إسلامية في الشرق الأوسط، مقرّها «ليبيا»...، موضحاً أن هناك مساعي أميركية لتفتيت «ليبيا». فبعد سقوط نظام القذافي، حثّت الولايات المتّحدة على قيام المجلس الانتقالي لتتمكّن من إدخال الفتن الطائفية في النسيج الليبي، ومن ثم إقامة خلافة إسلامية تمتدّ في الشرق الأوسط كلّه، تكون سبباً رئيسياً لاتهام العرب جميعاً بالإرهاب، والتخلّص منهم دفعة واحدة".

وقال «ستاريكوف» في حديثه مع قناة «**روسيا اليوم**» أثناء أحداث الثورة الليبية، «إن الولايات المتحدة لعبت دوراً أساسياً في إشعال الثورات في الدول العربية الفترة السابقة، في كلّ من «تونس» و«مصر» و«سورية» و«ليبيا» و«اليمن»، حيث كانت المصدر الرئيسي للقنّاصة الذين يطلقون النار على المتظاهرين أثناء الثورة، ليقلّبوا الشعوب على حكوماتهم».

وأضاف ستاريكوف قائلاً: «الحكومات العربية لم تبدأ باستخدام الأسلحة المميتة مع الثوّار، ولجأت للغازات المسيّلة للدموع ورشّ الماء فقط في البداية، وهذا ما لم تكتفِ به الولايات المتحدة، التي أرادتها ثورة وإعداماً كاملاً للحكومات التي تعاونت معها على مدار أعوام، حتى أصبحت مكشوفة ومستهلكة، وبالتالي وجدت الولايات المتحدة أن أفضل طريقة للتخلّص منها هو تحريك إرادة مزعومة لهذه الشعوب من خلال شبكات الإنترنت».

وأشار الباحث إلى أن «تشكيك الحكومات العربية في نوايا الصحافيين الأجانب أثناء الثورة كان في محلّه، حيث دخل العديد من القنّاصة الأميركيّين تحت مسمّى التغطية الصحافية، ولكنّهم في الحقيقة عملاء لبلادهم وقنّاصة يريدون إراقة دم الثوّار حتى يصرّوا على تنحّي الحكومة وتخريب الممتلكات أكثر وأكثر».

وعن التوقيت المتعمّد لإشعال الثورات، قال ستاريكوف، إن «المخطّط الأميركي قديم، وكان في البداية يحاول إشعال الحرب بين الكوريّتين، ولكنّه فشل، كما أن الهند وباكستان رفضتا الدخول في حرب، وإيران وإسرائيل لم يحتدّ الصراع بينهما حتى الآن، فلم تجد أميركا سوى الوطن العربي الغني بالثروات، والذي يمثّل ضلعاً اقتصادياً مهمّاً لضربه. والهدف من ذلك أن ترفع الولايات المتحدة من قيمة الدولار على حساب دم الشعوب الذي سفك في الثورات التونسية والمصرية والليبية، ولا يزال يراق حتى الآن في سورية واليمن».

وأكّد الباحث الروسي ستاريكوف أن «الولايات المتحدة تستمدّ قوّتها من قوّة الدولار، ولو حدث انهيار فيه أو ظهرت قوى اقتصادية جديدة، سيهتزّ الاقتصاد الأميركي. وهذا طبعاً ما لا تريده الولايات



المتحدة التي تتمنّى بقاء الوضع العربي متأزماً، حيث لجأت خلال الثورات العربية إلى التحريض على الثورة من خلال دخول مدوّنين وأشخاص وهميّين على الفيسبوك ليتحدّثوا مع الشعوب العربية بلغتهم ويحرّضوهم على الثورة وتخريب البلد لخدمة المصالح الأميركية».

وتساءل الباحث عمّا دفع العرب إلى الثورة قائلاً: «بالفعل هناك أسباب موضوعية دفعت العرب إلى القيام بثورة على حكوماتهم، ولكن ألم يلفت نظر أحد منهم قيام كلّ هذه الثورات في وقت واحد، وفي أماكن متعدّدة وبتسلسل مريب وبالسيناريو نفسه؟. وأكّد ستاريكوف أن «القنص ليس أسلوباً معتاداً في الدول العربية، وهو يحمل طابعاً أميركياً خالصاً، فلماذا لجأت الحكومة المصرية أو التونسية وغيرهما خلال ثوراتهم إلى فضّ المظاهرات من خلال القنّاصة، بينما تستطيع عمل ذلك بوسائل أخرى كرشّ المياه وإطلاق الغازات المسيّلة للدموع؟ ولماذا لم يظهر قنّاصٌ واحدٌ بعد كلّ ثورة ليتمّ التعرف إلى هويته؟ كلّ هذه أسئلة، لو تمّت الإجابة عنها، سنتوصّل إلى اليد الحقيقية وراء ما يحدث في الوطن العربي».

الصحف وقنوات التلفزة ووكالات الأنباء

غالباً ما كانت الصحافة الروسية تسير على خطى الإعلام الرسمي في بلادها، وذلك لافتقادها إلى المعلومات في بداية انطلاق ظاهرة «الربيع العربي». لكنّها لم تلبث أن أعادت الإمساك بطرف الخيط.

في المرحلة الأولى رأت أن الثورات فاجأت الجميع، في الغرب كما في الشرق. إلا أنها سرعان ما عادت لتأخذ منها جانباً انتقادياً وغير وديٍّ، فقالت إن الربيع انقلب إلى دمار، وإن العامل الديني السلفي هو نقيض الحرية والديمقراطية، وإنه سيؤدّي إلى مزيدٍ من الحروب، لتستنتج في النهاية أن الاستقرار في الشرق الأوسط عموماً، وفي سورية بالتحديد، يتجاوب مع المصالح الروسية.

وفي موقف لافت، لاحظ بعض الصحافة الروسية أن واشنطن والغرب عملا على ضرب المحور السنّي في العالم العربي، إذ اعتبروه عائقاً أمام الثورة الإيرانية «الخُمينيّة»، وذلك بعدما استعادت العلاقات مع طهران حول ملفّها النووي. وأبدت تخوّفها من بروز العامل الديني السلفي الذي رأت أنه نقيض للحرية والديمقراطية وسيؤدّي إلى مزيد من الحروب.

• صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا»: خسائر روسيا هائلة في دول «الربيع العربي»

تكبّد الاقتصاد الروسي خسائر فادحة جرّاء التغيرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. جاء ذلك في مقال نشر في صحيفة «**نيزافيسيمايا غازيتا**» بتاريخ 29- 02- 2012. وأشارت الصحيفة إلى أن «خسائر الشركات الروسية في ليبيا والعراق فقط، بلغت عشرات المليارات من الدولارات، وهذه الخسائر تفسّر النهج الروسي المتشدّد في الدفاع عن النظام الحاكم في سورية، إذ تقدَّر الاستثمارات الروسية هناك بأكثر من عشرين مليار دولار. ونتيجةً لثورات «الربيع العربي»، تسعى الشركات الأميركية للحلول محلّ الشركاتِ الروسيةِ في المنطقة، إذ تخطّط لاستثمار أكثر من مائتي مليار دولار في العراق خلال السنوات السبع القادمة. ومع ذلك يؤكّد الخبراء أن فرص حماية المصالح الاقتصادية للمستثمرين الأجانب في الدول العربية محدودة بالنسبة إلى روسيا ولغيرها من البلدان أيضاً. وفي هذا السياق يلفت الاقتصادي المعروف يفغيني غافريلينكوف إلى أن الأوضاع غير المستقرّة في بلدان «الربيع العربي» لا توفّر أية ضمانات لعقود الشركاتِ الأجنبية، بما فيها الشركات الأميركية.»

أليكسي بيشكوف رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما: «لم يفعل الربيع العربي أكثر من الفوضى في مصر وتونس، والخراب في ليبيا، والحرب في مالي، والمأساة الدامية في سوريا، بدعم دولي خارجي

• صحيفتا «العمل» و«كراسنايا زفيزدا» الروسيّتان: السلاح الروسي وتداعيات «الربيع العربي»

أشارت صحيفة «**العمل**» الروسية بتاريخ 28 -09 – 2012 إلى أن «سقوط الأنظمة العربية الصديقة لموسكو يثير القلق لدى مصدّري الأسلحة الروسية». وبالتاريخ نفسه، أشارت صحيفة «كراسنايا زفيزدا» الناطقة باسم وزارة الدفاع الروسية، إلى أن «الثورات العربية أسفرت عن نتائج متباينة بالنسبة إلى سوق السلاح الروسي». وتابعت «إن روسيا



خسرت السوق الليبية، واضطّرت إلى إيقاف شحنات الأسلحة إلى سورية. ومن ناحية أخرى أدّى التدخل الغربي في ليبيا إلى تزايد الطلب الجزائري على السلاح الروسي، ما أتاح لموسكو تعويض جزء مهمّ من خسائرها. أما السلطات العراقية فتنتهج في مجال استيراد السلاح والعتاد العسكري سياسة مستقلّةً نسبياً عن واشنطن، الأمر الذي يَعِدُ بمفاجآت سارة لسوق السلاح الروسي».

• صحيفة «ذي موسكو تايمز»: «الربيع العربي» سبّب الفوضى في مصر

تحت عنوان «الثورة المصرية ومقولات روسيا حول «الربيع العربي» التي تمّ تبريرها»، كتبت إيفان نيكوبيرنيكو مقالاً في «**ذي موسكو تايمز**» الروسية بتاريخ 4- 07 - 2013، أشارت فيه إلى إنه «في ظلّ التحوّل الراهن الذي تشهده مصر. وبعد الإطاحة بمرسي عقب أيامٍ من الاحتجاجات الجماهيرية الضخمة ضدّ حكمه، أدلى أليكسي بيشكوف رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما بمداخلة فحواها أن ««الربيع العربي» أدّى إلى الفوضى في مصر فقط، وأسفر عن دراما دموية داخل سورية، مدعومة من الخارج، وأدّى إلى حرب في ليبيا وفوضى في تونس وقتال في مالي». وأشارت الكاتبة إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وغيره من المسؤولين الروس، باتت لديهم شكوك قوية في احتمال حدوث نتائج إيجابية جرّاء «الربيع العربي» الذي أطاح بأنظمة ديكتاتورية حكمت لفترة طويلة في كلّ من اليمن وتونس ومصر وليبيا، وبعد موجة التغيير الجديدة في مصر، بات موقف المشكّكين الروس تجاه «الربيع» أكثر قوّة. وعلى الرغم من تجدّد الاضطراب في مصر، وما قد يسفر عنه من أصداء عبر الشرق الأوسط، فإن ذلك لن يؤثّر على علاقة روسيا بمصر، وهي أكثر بلدان شمال أفريقيا سكّاناً.»

• صحيفة «كراسنايا زفيزدا»(«النجمة الحمراء»):

في مقابلة نشرتها الصحيفة مع مدير المركز الروسي للأبحاث الاستراتيجية ليونيد ريشيتنيكوف بتاريخ 15-02-2012 ، كرّر الفكرة التي لطالما وردت في الصحافة الروسية ومؤدّاها التساؤل عن سرّ التحوّل في الموقف الإسرائيلي، بحيث يصبّ في مصلحة العمل على تغيير النظام القائم في سورية، ولاسيّما أن المعارضة السورية تتألّف في غالبيتها من إسلاميّين؟.. مع أن إسرائيل ستجد نفسها أمام مشكلات جدّية فعلاً إذا ما وجدت أنّها مطوّقة بأنظمة إسلامية. ولعلّ ما يزيد من تعقيد المشهد حول إسرائيل بالذات، هو أن الإدارات الديمقراطية المتعاقبة في الولايات المتّحدة الأميركية، درجت على استخدام العامل الإسلامي لتشكيل تركيبات جيوسياسية مبتكرة. وقد أصبح واضحاً للمراقبين أن «الربيع العربي» لم يكن ليحصل من دون مشاركة أجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية».

• صحيفة « «فيتشيرنايا ماسكافا» أي «موسكو المسائية»

كتب الصحافي آربيل غورروديسكي في عدد الصحيفة الصادر بتاريخ 2014/4/14: بعد الحديث عن الحرب في سورية وغيرها من دول «الربيع العربي»، ركّزت الصحيفة على الثروات الأثرية المصنّفة من قبل منظمة الأونيسكو من الآثار التاريخية التي يتوجب الحفاظ عليها، والتي تعرّضت – ولمّا تزل- للقصف والنهب. كذلك تحدثت الصحيفة عن النهب العشوائي والمنظّم للثروة الآثارية العراقية، وعن عمليات التدمير العشوائي والممنهج للآثار التاريخية في سورية، وتضيف أن الأمر نفسه حصل في ليبيا أيضاً.

وعن الوضع في مصر قالت الصحيفة إنه «ليس أفضل حالاً على هذا الصعيد، حيث ضاع الكثير من القطع الأثرية التاريخية النادرة».

• «برافدا» الروسية

رأت صحيفة «**برافدا**» في تعليق لها بتاريخ 2013/9/18 أن النزاع الطائفي الأعمى بات ظاهرة يتّسم بها الشارع العربي مؤخّراً، وقد انتهت ثورات «الربيع العربي» إلى ثورات مضادة ذات صبغة طائفية. وأشارت إلى أن إعلاميّي الغرب عندما اختاروا اسم «الربيع العربي» أرادوا به تشبيه ما يحدث في العالم العربي بما يشهده فصل الربيع من ولادة جديدة. ولكن لسوء الحظ، تحوّل الحلم بموسم الربيع إلى موسم للاقتتال والتدمير والخراب على أيدي جحافل الثورة المضادة المدعومة مادياً ولوجستياً



وعسكرياً وسياسياً من قبل أكثر الأنظمة العربية تحفّظاً في شبه الجزيرة العربية وحلفائهم من القوى الغربية بقيادة الولايات المتّحدة.

لقد جرف إعصار هذا النزاع الطائفي في طريقه ما تمتلكه البلاد، التي حلَّ فيها، من كنوز ثقافية ومقدرات تراثية، واستباح دور العبادة والأماكن المقدّسة، والأهمّ من ذلك ما تركه من أثر مدمّر في نفوس المسلمين والمسيحيّين العرب وقد رأوا أماكن عبادتهم الآمنة تتعرّض للتدنيس والنهب والتفجير وتتحوّل إلى مصائد للقتل ومتاحف للدمار على أيدي متطرّفين من أيّ دين.

إن ظاهرة تدمير دور العبادة هي جزء لا يتجزّأ من ظاهرة «الربيع العربي» التي أطاحت برئيسين اثنين في مصر وثلاثة آخرين في كلٍّ من تونس واليمن وليبيا، بينما تمّ احتواؤها بنجاح في ممالك مثل المغرب والأردن.

إن ظاهرة تدمير دور العبادة هذه لم يعرفها العالم العربي إلا بعد اجتياح العراق واحتلاله بقيادة أميركية قبل عشر سنوات، وهي تفاقمت مع الحملة الأميركية لتغيير النظام في سوريا. هذه الظاهرة إنما كانت نتيجة سياسة محسوبة ومخطّط لها مسبقا، وهي سياسة «فرِّق تَسُد» في العالم العربي.

• **قناة «روسيا اليوم» التلفزيونية**

يلاحظ أن شاشة «**روسيا اليوم**» تنقل غالباً ملفّات صحافية عن التطوّرات الجارية في سورية، وتُرفقها بتعليقات تعبّر عن مساندتها للنظام ومعاداتها للمعارضة. هنا بعض التعليقات التي نشرتها كعناوين لأفلام الفيديو التي بثّتها في 2011/9/11: «سورية.. أعمال وحشية (للمتظاهرين المسالمين)»:

- «قطع الرؤوس من أجل الحرية لا يحتاج إلا قليلاً من الجهود. ملاحظة: يستحسن أن لا تشاهدوا تقارير الفيديو هذه...»
- «قتلى من الجنود السوريّين في مدينة جسر الشغور الواقعة على الحدود مع تركيا».
- «متظاهرون مسالمون» قتلوا شرطياً في دير الزور ومثّلوا بجثته».
- «ثلاثة من رجال الشرطة قُتلوا على أيدي معارضي النظام تلقى جثثهم في نهر العاصي في حماة».

• **وكالة الأخبار الروسية «ريكس «28 يوليو (تموز) 2011**

« الثورات العربية تشبه تقريباً ما حصل في فترة الانقلاب في الاتحاد السوفياتي السابق في فترة «البيريسترويكا»، حيث خرج الناس إلى الشوارع مطالبين بالتغيير. والأمر يشبه كذلك ما حصل في قرقيزيا عندما استلمت «روزا تونتبايفا» نظام الحكم تحت شعار «الثورة القرمزية». ولكن الناس بعد ذلك شعرت بالندم لكون البيريسترويكا لم تحقّق إلا الانهيار الاقتصادي وضعف البلاد على الصعيد العالمي. وهذا ما نخشاه في الثورات العربية التي حتى الآن لم تحقّق الغاية المطلوبة».

• **وكالة «إينوسمي - رو» للأنباء**

عن «الربيع العربي»، قالت **الوكالة** بتاريخ 25/ 2/ 2011 :

«هو ثورة ضدّ الاستبداد، نالت الإعجاب في البداية».. أمّا في ما بعد فقد أخذت الوكالة تحذّر من تداعيات ذلك الربيع مشيرة إلى أنه « انقلب الى دمار في معظم البلدان العربية التي قامت فيها الثورات الشعبية ضدّ الأنظمة الديكتاتورية». وأشار المحلّل السياسي إلى أن «الولايات المتّحدة الأميركية استغلّت التناقضات الشعبية وحاولت العمل على تدمير مصر والعراق، وعملت كذلك على ضرب المحور السنّي الذي كانت اعتبرته عائقاً أمام الثورة الإيرانية « الخمينية» (...)، ناهيك بلعبها في الملف البحريني الذي لا يزال ملتهباً (...) وتهديدها الاستقرار الأردني ولو بسرّية». وتستنتج الوكالة أن « واشنطن رأت أنّها لا تستطيع تجاهل قوّة إيران الإقليمية الكبيرة (...) ولا الدور الإيراني في المنطقة وتأثيراته على دول الخليج (التي تحظى برعاية أميركية)»، فعملت على تغيير سياستها التقليدية في المنطقة، كي لا تكون النتيجة كارثية.

الثورات العربية تشبه الانقلاب الذي حصل في فترة «البيريسترويكا»، حيث خرج الناس إلى الشوارع مطالبين بالتغيير. والأمر يشبه كذلك ما حصل في قرقيزيا عندما استلمت «روزا تونتبايفا» نظام الحكم تحت شعار «الثورة القرمزية». ولكن الناس بعد ذلك شعرت بالندم. وهذا ما نخشاه في الثورات العربية

وإذ أبرزت الوكالة الأدوار السياسية التي لعبها كلٌّ من جورج بوش وديفيد كاميرون وباراك أوباما



وهيلاري كلينتون، لم تغفل عن الإشارة إلى «الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، فيس بوك...)»، مع إبداء تخوّفها من بروز العامل الديني السلفي الذي رأت أنه « نقيض للحرية والديمقراطية وسيؤدّي إلى مزيدٍ من الحروب».

الخاتمة

ينظر الروس، بعامَّة، إلى «الربيع العربي» من خلفيات ثقافية شتّى، لكنّهم يتفقون على جملة وجهات نظر تتكرّر على ألسنتهم في غير مجال ومناسبة. فمعظم الروس مثلاً (64 % منهم) لم يحبّذوا قيام القوّات الغربية بعملية عسكرية ضدّ سورية (حين كانت تلك العملية العسكرية مطروحة بقوّة). فوجهة النظر الروسية الغالبة في أوساط الباحثين والعامة على السواء، ترى أن تدخّل روسيا في الشرق الأوسط، ودعمها لنظام الأسد، إنما يلبّي المصالح الروسية ويتوافق معها. فالشرق الأوسط في نظر الأكثرية الروسية، «كان وسيبقى» ضمن نطاق المصالح الروسية. إلا أن هذا النوع من «الإجماع»، لا يُعمي أصحابه عن مشاهدة الإيجابيات الكائنة في صميم «الربيع العربي»، فاعتبره بعضهم «علامة فارقة في السعي إلى الديمقراطية»، ورأى آخرون أن أحداثه هي «حركات ثورية ذات وجه إسلامي راديكالي، هدفها تغيير الأنظمة».

وحين يتوغّل المتابع في عمق الموقف الروسي من «الربيع العربي»، لن تفوته مواقف متشدّدة ضدّ الإسلاميين الذي يصفونهم بالتطرّف، من دون أن يأتوا على ذكر إسلاميين غير متطرّفين، كأنما التطرّف هو السمة الطبيعية المميّزة للحركات الإسلامية الناشطة في نطاق «الربيع العربي». ويصل الأمر في بعض الأحيان، إلى إعلان باحثين أو صحافيّين روس عن مواقف تجاه الشعوب العربية، هي أقرب إلى التعالي العنصري، حين «يلاحظ» واحدهم أن «الشعوب العربية بالإجمال غير جاهزة لممارسة الديمقراطية».

وفي مجال متصل يستنتج بعض الباحثين الروس أن «الربيع العربي» جاء لمصلحة الإسلاميين المتطرّفين»، ثم يتهّم الغرب وحلفاءه (يعني الحكومات الأوروبية وبعض الحكومات العربية) بأنهم «لم يتّعظوا من تجربة استخدام الإسلاميين المتطرفين في صراعهم ضدّ الاتحاد السوفياتي في أفغانستان (سابقاً)، على الرغم من أن تلك التجربة انتهت بهجمات 11 سبتمبر (أيلول) 2001 الإرهابية».

ولا يلبث الأمر أن يصل إلى مرحلة التصويب مباشرة على الدين الإسلامي، فيقول بعض الباحثين الروس «إن الدين الإسلامي لعب دوراً مزدوجاً، فقد ساعد على التطوّر في البداية، لكنّه لاحقاً أوقف حركة التاريخ... فسيطرت الأمّية وبرزت التوجّهات الدينية المختلفة والمتصارعة التي نراها اليوم».

وفي نوع من «التناقض المفهوم» في اليقين الروسي، وبالنتيجة في ردود فعلهم الفكرية حيال ظاهرة «الربيع العربي»، لا يُهمل باحثون روس الخطورة التي يمكن أن يمثّلها هذا الربيع على روسيا نفسها بطريقة مباشرة، آخذين بنظر الاعتبار وجود حوالى 55 مليون مسلم في بلدان الاتّحاد الروسي. فمن المنطقي أن يؤثّر فيهم النهوض الإسلامي الحاصل في البلاد الواقعة ضمن خطّ زلازل « الربيع العربي»، ما يشكّل خطورة لا يُستهان بها من وجهة نظرهم، على استقرار دولة الاتحاد الروسي وأمانها. ولعل هذا ما يضيء بطريقة ما على أحد أصول الموقف الروسي غير الإيجابي من «الربيع العربي» ومن دور الإسلاميين فيه. فالنقد الروسي لهذين الأمرين، إنما هو محاولة لتجنّب تطوّر الظاهرة ووصولها إلى بلدهم.

وإذ لا يغيب عن بال باحثين روس الدور الذي يعتبرونه «تخريبيّاً وتدميريّاً».. والذي يرون أن الرئيس السوري بشار الأسد قد لعبه ضدّ بلده وشعبها، ينتقدون بمرارة شديدة، الدور القطري في «الربيع العربي»، ليس باعتبارهم أن قناة «الجزيرة» التلفزيونية لعبت دوراً تخريبياً معتمدةً الكذب والمبالغة فقط، بل هم أيضاً ينتقدون دور حاكم قطر (السابق) الذي يصفونه بأنه «حلم بأن يكون نابليون عصره... ,انه ربما كان طامحاً إلى السيطرة على مكّة (المكرّمة) والمدينة (المنوّرة)، ليكون في النهاية «خليفة المسلمين».

الأهمّ في ذلك كلّه أن الروس عبّروا بحرية وصراحة، بصرف النظر عن صحَّة الرؤى التي عبّروا عنها. وهذا يعني أن روسيا التي خرجت من وراء الأسوار، تحاول دخول العالم فعلاً... بحرية.



بريطانيا وقراءاتها الواقعيّة والفانتازيّة لـ «الربيع العربي»

أ. أصيل مروّة

بات من غير المستغرب القول إن جزءاً كبيراً من المخطّطات المصيرية المرسومة للشرق الأوسط، ما بعد المرحلة السايكس بيكويّة، لم يَعد أمراً سرياً على الإطلاق، بل خرج إلى العلن، وعبر مصادر لا يمكن التشكيك بجدّيتها:

فهناك أوّلاً صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، التي نشرت يوم 28 سبتمبر (أيلول) 2013 خريطة تظهر فيها خمس دول عربية في الشرق الأوسط، وقد قُسِّمت إلى 14 دولة تبعاً لاعتبارات طائفية ومذهبية وإتنية وقبلية. وقد أشار روبرت رايت، المحلّل والمعلّق على الخريطة في الصحيفة عينها: إلى «أن رسم خريطة مختلفة في الشرق الأوسط، سيكون تغييراً استراتيجياً في اللعبة للجميع، ومن المحتمَل أن يكون التقسيم الجديد، هو إعادة تشكيل التحالفات، والتحدّيات الأمنية، وتدفّق التجارة والطاقة، لجزء كبير من العالم».

وهناك ثانياً أطروحات برنارد لويس، المستشرق والمؤرّخ البريطاني المعروف (مواليد لندن 1916 لأسرة يهودية أشكنازية ذات ميول صهيونية شديدة التعصّب) الذي وضع أوّل مخطّط لتقسيم الشرق الأوسط، مع خرائط بالدويلات الجديدة المفترَضة، أعدّها هو بنفسه في العام 1980، وذلك بعد تكليفه من وزارة الدفاع الأميركية بهذا الغرض، بدفعٍ من زبغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأميركي في عهد الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر.

قدّم برنارد لويس خطّته إلى الكونغرس الأميركي في العام 1983، فوافق عليها بالإجماع في جلسة سرّية. ولاحقاً، أي في زمن جورج بوش الابن، دعاه كارل روف، مستشار بوش السياسي، ليلقي في البيت الأبيض محاضرة مكثّفة ومعدّلة حول مشروعه التقسيمي، فحصد المزيد من المعجبين، من سياسيّين وباحثين، وفي طليعتهم ديك تشيني، المُوجِّه الرئيس للسياسة الأميركية آنئذٍ، ومعه زعيم الصقور الصهاينة في إدارة بوش: ريتشارد بيرل الملقَّب بـ»أمير الظلام»، علاوة على بول ولفوفيتز، ودوغلاس فيث، ودانيال بايبس، ووليم كريستول، وروبرت كاجان، وإيليوت إبرامز، ودونالد رمسفيلد، ومارتن كريمر، ومارتن بيرتز، وليونارد بايندر، وإيلي كيدوري وتوماس فريدمان... إلخ.

آمن هؤلاء بـ«عقيدة لويس»، كما اصطلحت على التسمية صحيفة **«ستريت جورنال»** الأميركية، حتى تحوّل معها برنارد لويس إلى «مرشد للمحافظين الجدد في الولايات المتّحدة»، بحسب تعبير المستعرب البريطاني أوليفر مايلز، في الملحق الأسبوعي لصحيفة **«ذا غارديان»** البريطانية (17 – 7 – 2004).

وكي لا نطيل في الأمر، نقول إن المخطَّط الشرق أوسطي، الخاص بثعلب الاستشراق البريطاني برنارد لويس (حصل على الجنسية الأميركية في العام 1982) يقضي بتقسيم 18 دولة عربية إلى 52 دويلة، تبعاً لكلّ طائفة ومذهب وعرق وقبيلة. ويشرح لويس ذلك باختصار لمجلة **«فورين أفيرز»** (شتاء 1992) قائلاً: «إن غالبية دول الشرق الأوسط مصطنعة وحديثة التكوين، وهي مكشوفة ومهيَّأة لعملية كهذه. وإذا ما تمّ إضعاف السلطة المركزية، فليس هناك مجتمع مدني بعد ذلك يضمن تماسك الكيان السياسي للدولة، ولا كذلك الشعور الحقيقي بالهوية الوطنية المشتركة، أو الولاء للدولة / الأمة. وفي هذه الحال تتفكّك الدولة، ويتفكّك معها المجتمع، تماماً مثلما حصل في لبنان، حيث دبّت



فوضى الطوائف والمذاهب والأحزاب المتصارعة على اختلاف إيديولوجياتها واصطفافاتها».

دعوة للاستفادة من التجربة البريطانية

دعا برنارد لويس الولايات المتّحدة إلى الاقتداء بالتجربة البريطانية في التعاطي والتغيير البنيوي للدول والشعوب العربية في الشرق الأوسط اليوم، مبيّناً « أن الحلّ السليم للتعامل مع العرب، هو إعادة احتلالهم، واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية، وتطبيقاتها الاجتماعية. وفي حال قيام أميركا بهذا الدور، فإن عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية (ومعها التجربة الفرنسية أيضاً) في استعمار المنطقة، لتتجنّب الأخطاء والمواقف السلبية، التي اقترفتها الدولتان، وأنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية، إلى وحدات وعشائر وطوائف ومذاهب، ولا داعٍ لمراعاة خواطرهم، أو التأثر بانفعالاتهم، وردود الأفعال عندهم، وكلّ هذا في النهاية سوف يخدم مشروعنا لإقامة دولة إسرائيل الكبرى».

المخطَّط الشرق أوسطي الخاص بثعلب الاستشراق البريطاني: برنارد لويس، يقضي بتقسيم 18 دولة عربية إلى 52 دويلة، تبعاً لكلّ طائفة ومذهب وعرق وقبيلة بحجّة أن غالبية دول الشرق الأوسط مصطنعة وحديثة التكوين وأنها مكشوفة ومهيَّأة لعملية كهذه

وفي ما يترجم الذي يجري في المشهد العربي اليوم، على المستويين الديمغرافي والجغرافي، يستطرد برنارد لويس قائلاً، في إحدى مقالاته: « لا مانع عند إعادة احتلالنا للعرب، أن تكون مهمَّتُنا المعلَنة، هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية. وخلال هذا الاستعمار الجديد، لا مانع أن تقوم أميركا بالضغط على قياداتهم الإسلامية، دونما مجاملة، ولا لين، ولا هوادة، ليخلّصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة. ولذلك يجب تضييق الخناق على هذه الشعوب، ومحاصرتها واستثمار التناقضات العرقية، والعصبيات القبلية، والطائفية فيها، قبل أن تغزوها أميركا وأوروبا لتدمّر الحضارة فيها» (**رويترز**، مارس 1995).

هكذا إذا نسلّط الضوء على المستشرق البريطاني برنارد لويس، بوصفه المنظّر الأكبر لسياسة تدخّل الغرب العسكرية المباشرة بزعامة الولايات المتّحدة وبريطانيا في المنطقة العربية من جديد، وخصوصاً في زمن جورج بوش الابن، وغزوة العراق في العام 2003، كمقدّمة عملية لبدء فصل ما اصطُلح عليه بـ«الشرق الأوسط الجديد» ووصولاً إلى اليوم، حيث «ثورات الربيع العربي»، وقد تحوّلت، يا للأسف، إلى مجرّد فوضى عارمة لإثارة مختلف أنواع التناقضات المجتمعية والدينية والإتنية في دولنا العربية والعالم الإسلامي، والتي تخدم في النتيجة فلسفة رهانات برنارد لويس الآيلة إلى التقسيم والتفتيت، خدمةً لأمن دولة الكيان الإسرائيلي في المنطقة، والذي «لا يقبل برنارد لويس أيّ مسّ به»، كما يفيد بذلك د. إدوارد سعيد في حديث لمجلة «**الشروق**» الإماراتية في نوفمبر (تشرين الثاني) 1998. ويضيف سعيد: «إن برنارد لويس، صديق شمعون بيريز ومناحيم بيغن، مؤرّخ ومستشرق بريطاني غير عادي في دهائه، كرّس علمه وتخصّصه بالإسلام العثماني والحركات الإسلامية، في الماضي والحاضر، لمصلحة الاستعمار الغربي الجديد ومشروعاته في المنطقة. كانت له علاقات قوية بالمخابرات البريطانية، وعندما انتقل إلى الولايات المتحدة، صار عوناً للرموز المقرّرة في الأمن القومي الأميركي. كما اختير، وبسرعة، مستشاراً فوق العادة لدى إدارتَيْ بوش الأب والابن، ويمكن القولُ بيقين إن لويس كان مهندس غزو العراق وأفغانستان، ومهندس الآحادية القطبية الأميركية، وصاحب العقل الدائم الحرص، والعين الدائمة الانتباه، على مصالح إسرائيل ومستقبلها».

بريطانيا «أم الصبي»

إذا كانت أحداث «الربيع العربي» قد عكست نفسها على العالم كلّه تقريباً، فكيف لا تعكس نفسها على بريطانيا، البلد المركزي الأكثر ارتباطاً بمنطقتنا العربية الإسلامية، تاريخاً وثقافة سياسية، حيث إنها تشاركت وفرنسا في استعمار وطننا العربي، وتقاسم النفوذ المباشر فيه، من خلال اتفاقية سايكس بيكو في العام 1916؟

بريطانيا إذن هي «أم الصبي»، كما يقول المثل الشعبي في بلاد الشام، تجد نفسها وكأنها أكثر من متماهية في أيّ قرار استراتيجي أميركي اتُّخِذ سابقاً أو يُتَّخَذ اليوم، ولاسيّما بعدما أفل دورها



الاستعماري التاريخي كإمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، وانتقل إلى الولايات المتّحدة. وعليه، فمن الطبيعي أن تتقاسم لندن وواشنطن المشورة في كلّ شأن سياسي استراتيجي حيوي، على مستوى قاري، فكيف إذا تعلّق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط؟

تعامَل البريطانيون من سياسيّين ومفكّرين ومؤرّخين وإعلاميّين مع «الربيع العربي» على نحو متبدّل تبعاً لتبدّل طبيعة أحداثه عينها. ففي الوقت الذي قال فيه رئيس الحكومة البريطانية ديفيد كاميرون في أوّل خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتّحدة (تسلَّم السلطة في العام 2010) في 21 سبتمبر (أيلول) 2011 «إن على المجتمع الدولي أن يغتنم «الفرصة العظيمة» لنشر الديمقراطية التي يمثّلها ربيع الثورات العربية، وإن هذا الربيع أتاح فرصة عظيمة لنشر السلام والرخاء والديمقراطية والأمن، ولكن كلّ ذلك لن يتحقّق ما لم نغتنم الفرصة.. وإنّني أدعو الأمم المتّحدة للوقوف إلى جانب الشعوب العربية ضدّ المستبدّين بها».. بعد هذا الكلام لديفيد كاميرون منذ ثلاث سنوات ونيّف، نراه اليوم يدعو إلى مكافحة الإرهاب، الذي تسبّبت به فوضى الثورات العربية، والتي مهّدت لظهور تنظيم ما يعرف بـ«الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، قائلاً «إن داعش ظهرت بسرعة، وبدأت تشكّل تهديداً واضحاً لبريطانيا والعالم كلّه»، مشدّداً على ضرورة «القضاء عليها بسرعة وبقوّة».. داعياً كذلك إلى « سحب الجنسية عن كلّ مسلم بريطاني متشدّد، يَثبُت تورّطه مع تنظيم داعش الإرهابي في الحرب الدائرة في العراق وسوريا». (**رويترز**، 4 سبتمبر 2014) وذلك كلّه بالطبع خوفاً على مجتمع بلاده، وتحصينه من إجرام كهذا لا تقوى عليه أيّة آلية مكافحة إجرام عادية.

وكانت وزيرة داخلية بريطانيا «تيريزا ماي»، المعروفة بتأييدها لثورات الربيع العربي، في بدايات منطلقها في تونس ومصر وليبيا، ولاحقاً في سوريا واليمن، قد حذّرت هي أيضاً «من ضرورة مواجهة الجهاديين البريطانيين، الذين ليست لهم علاقة بأيّ ثورة أو مفهوم ثوري إنساني». وقد ورد ذلك في مقالة كتبها المعلّق «كون كوغلن» في صحيفة «**الديلي تلغراف**» البريطانية (11 – 4 – 2014) قائلاً فيها: « إن وزيرة الداخلية تيريزا ماي كانت على حقّ في دعوتها إلى مواجهة الجهاديّين البريطانيّين». ويقول كوغلن أيضاً : «إنه وفي مطلع كلّ شهر، تغادر دفعة جديدة من المسلمين البريطانيّين البلاد لتخاطر في حياتها في الصراع الدائر في سوريا. والبعض يعتبرها رحلة خطرة هدفها تخفيف معاناة إخوانهم في الدين، في صراع شرس حصد أرواح عشرات الآلاف، منذ اندلاعه، قبل أكثر من سنوات ثلاث. والبعض الآخر، وخصوصاً من الذين استمعوا إلى خطب متطرّفة من دعاةٍ متشدّدين في مساجد بريطانيا، لهم دوافع غير حميدة لتلك الرحلة وتأثّروا بها». ويقول كوغلن أيضاً وأيضاً بأن هؤلاء « يسافرون إلى سوريا تحت راية الجهاد باسم الإسلام، ولكنّهم في حقيقة الأمر يتواصلون مع جماعات إسلامية متشددّة، مثل «تنظيم القاعدة»، على أمل الانضمام إلى معسكرات تدريب خاصة لتلقّي أحدث أساليب الإرهاب وتقنيّاته» (المصدر السابق عينه).

عن إحصائية علميَّة كانت قد أعدّتها الاستخبارات البريطانية الخارجية «أم آي 6»، أن 500 شخص على الأقلّ من مسلمي بريطانيا سافروا إلى سوريا، من بينهم أشخاص التحقوا بجماعات متطرّفة مثل «داعش» و«جبهة النصرة»

ويُشير كوغلن إلى إحصائية علميَّة كانت قد أعدّتها الاستخبارات البريطانية الخارجية «أم آي 6»، تكشف أن 500 شخص على الأقلّ، من مسلمي بريطانيا، سافروا إلى سوريا، من بينهم أشخاص التحقوا بجماعات متطرّفة، مثل «داعش» و»جبهة النصرة» في المناطق التي يسيطر عليها كلا التنظيمين في سوريا.

من جهة أخرى، وبعدما كان رجال دين مسلمون يحضّون الشباب المسلم في بريطانيا على الجهاد في سوريا والعراق، والسلطات البريطانية تغضّ الطرف عنهم، وبخاصة عن خطباء الجمعة في مختلف مساجد بريطانيا، ها هم خطباء المساجد أنفسهم، وغيرهم كذلك، في طول البلاد وعرضها اليوم، وبناءً على توجيهات صارمة من الداخلية البريطانية، يأمرون الشباب المسلم البريطاني بألّا ينخرط في الصراع الدائر في سوريا والعراق. وفي هذا الإطار، كان قد وقّع أكثر من 100 رجل دين خطاباً مفتوحاً، يحضّ المسلمين على تقديم المساعدة للمتضرّرين من الحرب في سوريا والعراق من المملكة المتّحدة بطريقة آمنة ومسؤولة.



وتفيد مؤسّسات أمنية بريطانية، أن المئات من البريطانيّين ما زالوا يسافرون عبر تركيا إلى سوريا والعراق للمشاركة في القتال الدائر هناك. يأتي هذا، في الوقت الذي صرّح فيه أحد الجهاديّين البريطانيّين الذين يقاتلون في سوريا للـ«**بي. بي. سي**»: « إنه لن يعود إلى بريطانيا قبل رفع علم «الخلافة الإسلامية» على قصر باكنغهام، وفوق مبنى رئاسة الوزراء في 10 داوننغ ستريت في لندن». وكان شابٌّ مسلم بريطاني متطرّف، يدعى أبو أسامة، قد صرّح لإذاعة «**5 لايف**» «أن منفّذي تفجيرات لندن، كانوا أسوداً وأبطالاً نادرين، وقدوة لغيرهم بالتأكيد». ووصف بريطانيا بأنها «الشرّ المحض».

صرّح أحد الجهاديّين البريطانيّين الذين يقاتلون في سوريا للـ«بي. بي. سي»: «أنه لن يعود إلى بريطانيا قبل رفع علم «الخلافة الإسلامية» على قصر باكنغهام، وفوق مبنى رئاسة الوزراء في 10 داوننغ ستريت في لندن»

وزاد من مخاوف الأمنيين البريطانيين، مؤخَّراً، مشاركة مسلمين بريطانيين متطرّفين، ظهروا في مقاطع فيديو، تروّج لتنظيم «الدولة الإسلامية»، المعروف بـ«داعش». وفي أحد هذه المقاطع، يظهر متطرِّف اسمه رياض خان، الذي تعلّم في مدرسة كانتونيان الثانوية، وفي كلية سانت ديفيد كاثوليك كولدج في كارديف، وهو يحمل بندقية، ويجلس بجوار صديقه البريطاني ناصر مثنى، الذي كانت أمامه فرصة لدراسة الطبّ في أربع جامعات مختلفة في بريطانيا، وهو يناشد (أي ناصر مثنى) آخرين للذهاب إلى القتال في سوريا والعراق.

وفي شهر إبريل (نيسان) الفائت، أصدرت شرطة لندن خطاب مناشدة لجمهور المسلمين لتقديم معلومات عن أفراد أسرهم إذا كانوا يخشون مشاركتهم في معسكرات تدريب إرهابية في سوريا.

وقال أحد المقاتلين البريطانيين، ويُدعى أبوأسامة، إنه «يقاتل في سوريا منذ 12 شهراً في صفوف «جبهة النصرة».. وأنه « سيظل يقاتل حتى يستشهد في سبيل إعلاء راية دين الله الواحد الأحد».. وأنه «لا مانع لديه من أن يستشهد في أيّ بقعة من بقاع العالم، بما فيها بريطانيا»(المصدر السابق).

لكن في المقابل، وبين التحذير الدائم من الإرهاب، والصمت عليه، هل ببساطة يُراد للمرء أن يصدِّق أولئك البريطانيين، من رسميّين وغير رسميّين، في الوقت الذي يصرّح فيه ريتشارد ديرلاف، وهو مدير سابق في الاستخبارات البريطانية **(إم آي 6)** « أن داعش وجبهة النصرة لا تشكّلان خطراً البتّة على بريطانيا وأن الحكومة والإعلام يبالغان في تهديد هذه التنظيمات، ولاسيّما داعش منها؟»

سؤال ولا شكّ، تجيب عنه التطوّرات المقبلة، مهما طال أمدها وتعقّد في المنطقة، وبخاصة بعد هذه الحملة الأميركية والبريطانية، والغربية بعامة، على إدانة الإرهاب الداعشي ومشتقّاته، والتي هي مثار شك وتحفّظ كبيرين، حتى يثبت المطلِقون للإدانات عكس ذلك، وبالشواهد العملية المستمرّة بقوّة على الأرض.

في مرآة الربيع العربي

قبل أن نقرأ انعكاس«الربيع العربي» عبر مرآة أبرز البريطانيّين، من مفكّرين وسياسيين وإعلاميين، فضلاً عن الكتب ومراكز بحوث ودوريات، لا بدّ من التنويه بكتاب «**إسرائيل وصراع الحضارات**» (الصادر العام 2008) للبريطاني جوناثان كوك، هذا الإعلامي الجريء الذي سلّط الضوء على دور إسرائيل المباشر في ما يحصل اليوم من حروب أهلية وفتن ودعوات للتقسيم والتفتيت في أقطار الوطن العربي، انطلاقا وانتهاء بمصالحها بإعلان ذاتها «دولة يهودية»، وَسْطَ دويلات طائفية ومذهبية وإثنية متناحرة، متنابذة إلى أجل غير مسمّى، فتضْمن بذلك قوّتها عليهم، وسيطرتها على المنطقة برُمَّتها، من خلال صناعة شرق أوسط جديد بلا هوية قومية وثقافية وتاريخية جامعة تحت مظلّة العروبة.

ويؤكّد كوك في كتابه المذكور «إن الحروب الأهلية المفتوحة، ودعوات التقسيم التي صاحبتها، هي الهدف الأول لغزو العراق، لأن من يسيطر على هذا البلد، يتحكّم استراتيجياً بالمشرق العربي والجزيرة العربية، ومن ثم امتداداً لسواحل الشمال الإفريقي، وصولاً إلى الأطلسي». كما يؤكّد « بأن إسرائيل قرّرت، منذ العام 1980، اتّباع سياسة ملخّصها تقسيم كلّ شيء على الضفاف العربية الأخرى، بدءاً من فلسطين، ثم امتداداً إلى سائر الدول العربية». ويضيف بأن المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، «كانوا يشاركون إسرائيل ضرورةَ مواصلة هذه الاستراتيجية لإلغاء أيّ دور لدول الشرق الأوسط

في السياسة الدولية، وإغراقها في مشكلات داخلية تُفاقم ضعفَها، وتمنع موسكو وبكين من الاستفادة من تحالفات مع العرب، من خلال النفاذ إلى البحار الجنوبية الموصوفة بـ»الدافئة»، وذلك في نطاق صراعهما لتقزيم الدور العالمي للغرب وفي طليعته الولايات المتّحدة».

وهكذا نرى فصول انتقال الانقسامات الطائفية والمذهبية والقبلية من العراق إلى سورية واليمن، وبخاصة مع انفجار ما سُمّي بـ»ثورات الربيع العربي»، لنشر الفوضى وضرب نسيج المجتمع العربي، وصولاً إلى تعميم التفتيت على مستوى المنطقة برُمَّتها.

وثمّة معلومة لا بدّ من ذكرها هنا (رواها الصحافي البريطاني الصديق باتريك سيل، في لندن، العام 1999 للإعلامي الإماراتي د. عبد الله عمران) وهي أن عرفات في إحدى جولاته الأخيرة من المفاوضات الطويلة والمُضْنِية مع الأميركيّين والإسرائيليّين في كامب ديفيد، رفض التوقيع على العديد من الشروط الصعبة التي أُملِيَت عليه، فكان جوابهم له بالحرف الواحد:» إعلم أنك من منطقة قابلة لتعديل الحدود والبشر في أيّ وقت».

باتريك سيل ومستودع القرون الوسطى

كان باتريك سيل ينظر في البداية إلى أحداث «الربيع العربي»، على أنها فألُ خيرٍ على الشعوب العربية، وسرعان ما خاب أمله من هذا الحراك الشعبي العريض، حتى من قبل انتهاء السنة الأولى لأحداثه، «لأنه بلا قيادات كارزمية، ولا برامج سياسية مرحلية، مهما كان شأنها التنظيري مستعجلاً، يرصدها أشخاص استثنائيون وتاريخيون، كان يجب أن تنتجهم اللحظة التاريخية المفارقة، مهما اعتراها من فوضى، وعدم وضوح في المسارات والأهداف».

ومضى باتريك سيل يقول لجمهرة من الإعلاميين العرب في منزله في **موتكوم ستريت** في لندن في معرض إجابته عن سؤال طرحه عليه أحد هذه الجمهرة (د. عبد الله عمران رئيس تحرير جريدة الخليج الإماراتية) ويتعلّق بمصير هذا الحراك الشعبي العربي، الذي بدأت نواته من تونس: « أعتقد أن شرارة «الربيع العربي» كانت ولا شكّ، لحظة تاريخية فاصلة في حياة الشعوب العربية المسجونة داخل زنازين خوفها، وخضوعها الامتثالي للاستبداد السياسي في أبشع صوره ومظاهره عبر الحقب. لكن، وبدل أن تُستثمر هذه الحرية في اتجاه بناء دول عادلة وديمقراطية، تنبّه أعداء نهضة العرب، وفي طليعتهم الولايات المتّحدة وإسرائيل، وأمسكوا بزمام الأمر من جديد، ولكن هذه المرّة من خلال تيارات دينية مُغلَقة على الدين نفسه، وعلى الآخرين أنّى كانوا، وعلى العصر، وبدأوا يشنّون الهجوم تلو الهجوم على كلّ بارقة أمل بحداثة عربية في السياسة والفكر والتنمية والثقافة، وجلّ همّهم الآن رمي العرب في مستودع القرون الوسطى، وجعلهم يتخبّطون فيه إلى ما لا نهاية».

لا بدّ من التنويه بكتاب «إسرائيل وصراع الحضارات» للبريطاني جوناثان كوك الذي يسلّط الضوء على دور إسرائيل المباشر في ما يحصل اليوم من حروب أهلية وفتن ودعوات للتقسيم والتفتيت في أقطار الوطن العربي

وأردف سيل: «الربيع العربي، تحوّل إلى جحيم عربي، ولا أحد من العرب السياسيين والمفكّرين المستقلّين، بات يعرف أين يضع قدمه الآن، وأين سيكون رأسه غداً، ولم يعد بإمكان أيّ زعيم عربي أن يجتمع مع نظيره الآخر، حتى ولو للتفكير شكلياً بمصلحة بلديهما معاً. لقد أصاب «الربيع العربي» العرب بالشلل التامّ. جعل كلّ نظام عربي يتخبّط في أفخاخ مشكلاته الداخلية التي لا تُحصى، وصارت القضية الفلسطينية في نظرهم شأناً ثانوياً للغاية، ولا طاقة لهم حتى للحديث الديبلوماسي عنه. والإسرائيليون ماضون في التوسّع بسرقة الأرض وإقامة المستوطنات، وعاد مجدّداً إلى الواجهة في إسرائيل شعار: «إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر».. وازداد عدد المستوطنين في الضفّة، منذ بدء الاستيطان في سبعينيّات القرن الفائت، من أربعة آلاف إلى أكثر من 600 ألف مستوطن اليوم..».

نصيحة الغنّوشي لمحمد مرسي

من جهته يتحدّث ديفيد هيرست الصحافي البريطاني العتيد، والمختصّ بشؤون الشرق الأوسط في «**الغارديان**» عن قصّة النصيحة التي قدّمها راشد الغنّوشي، رئيس حزب النهضة التونسي الإسلامي لمحمد مرسي قبيل خوضه الانتخابات الرئاسية في مصر، ولم يعمل بها الأخير، فكان الثمن أكثر فداحة



ممّا ينبغي. كتب هيرست في «**الغارديان**» (عدد 12 /6/ 2012) أنه زار جماعة الإخوان المسلمين في مصر لإقناع قادتها باقتسام السلطة مع الأقوياء الآخرين، وحذّر مرسي من ارتكاب خطأ فادح بحصوله على نصيب الأسد من الغنائم السياسية.

ونقل هيرست عن الغنّوشي قوله لإخوان مصر، إنهم سيتمكّنون من حكم مصر فقط من خلال الاتفاق مع الأحزاب السياسية الليبرالية؛ وبخلاف ذلك، فالمخاطر جسيمة، ليس بالنسبة إلى مصر وحدها، وإنما بالنسبة إلى دول الربيع العربي برمَّتها: «فإمّا أن نقبل بالديمقراطية في إطار الإسلام، أو ننتهي بإقصاء الإسلام عن العملية السياسية، بجعله سبباً للتفتّت لا الوحدة».

نقل الصحافي البريطاني العتيد ديفيد هيرست عن الغنّوشي قوله لإخوان مصر: «إمّا أن نقبل بالديمقراطية في إطار الإسلام، أو ننتهي بإقصاء الإسلام عن العملية السياسية، بجعله سبباً للتفتّت لا الوحدة»

ويضيف هيرست قائلاً: إن ثقة الإخوان بالفوز كانت عالية، وجعلتهم يتعامون عن الحقائق، علماً أن الفارق ظلّ ضئيلاً بين مرشّحهم محمد مرسي والمرشّح الآخر الليبرالي أحمد شفيق.

هكذا إذاً، لم يكترث إخوان مصر لنصيحة إخوان تونس عبر راشد الغنّوشي، انطلاقاً من أنهم هم الأصل والآخرون الفرع، وبالتالي فإنهم (أي إخوان مصر) هم من يُسدي النصح للآخرين.. لا العكس. فكانت النتيجة اجتثاثهم من السلطة إلى غير ما رجعة على ما يبدو، فحُكم الشعب المصري هو المبرَم هنا، وهو القوّة المقرّرة والحاسمة باستمرار.

ما فات روبرت فيسك

أمّا روبرت فيسك، صحافي «**الإندبندنت**»، الذي يوصف بأنه مؤرّخ الشرق الأوسط، منذ ما يزيد على 30 سنة، والذي يقطن في منطقة عين المريسة في بيروت منذ عقود طويلة، فقد كتب في مقالة له نشرت في الصحيفة عينها، التي يعمل مراسلاً لها من العاصمة اللبنانية بتاريخ 30 حزيران (يونيو) 2014: « إن مصر خاضت دوّامة قويّة بين الصحوة والانتكاسة، وتجسّدت فيها خيبة أمل قاسية من الربيع العربي أكثر من أيّ دولة عربية أخرى».

وأضاف « أنه خلال أقلّ من أربع سنوات دخل الشعب في دورة كاملة، بينما الشيء الساخر كان النظام العسكري، الذي بات على ما يبدو متصلّباً ومقنّعاً بورقة التمثيل الظاهري، الأمر الذي أطاح بتسونامي الفرحة الشعبية للثورة من خلال حملات السجن والاعتقالات».

وبيّن فيسك في مقالته هذه وغيرها إجمالاً، أنه غير راضٍ عن سلطة الجيش في مصر،» لأن رجالاً مجهولي الهوية من هذا الجيش تشدّدوا بقبضتهم على مقاليد الأمور، وتركوا آلاف المصريين يتساءلون عن التضحيات التي قدّموها». غير أن هذا لا يعني، من وجهة أخرى، أنه يُبدي ندماً على سقوط سلطة الإخوان. لكن ما فات روبرت فيسك، أن الجيش المصري، ممثلاً بالوزير عبد الفتاح السيسي آنذاك، وصل سدّة الرئاسة تحت إلحاح شعبي فائض ومتدافع باستمرار. وأن علاقة الجيش المصري بالشعب المصري، هي ليست كما غيرها من علاقات لحمة حقيقية بين جيوش العالم وشعوبها منذ فجر التاريخ وحتى اليوم. فالجيش المصري كان على الدوام، وما يزال، ضمانة مصر وشعبها.

من جهة أخرى، وفي مقالة له في «**الإندبندنت**»(21 /2/ 2012) كان روبرت فيسك قد نظر أيضاً بعين الأسى إلى ربيع تونس، الذي يعتبره وقد أمسى ربيعاً مسموماً، يُسجن فيه الصحافيّون، وتُقتَّن فيه الحريات الشخصية، ويُهدَّد الناس في متاجرهم، التي تبيع تسجيلات الأغاني. وفي هذا المجال، يتحدث فيسك عن صاحب محلّ أُرسلت له رسالة تهديد تقول: «إذا حاولت مرّة أخرى إلهاء المسلمين عن المسجد، سنحرق منزلك وجميع مَن فيه».

وقال «إن اثنين من المثقّفين تعرّضا للضرب بوحشية، وانطلق عشرة آلاف في مظاهرات في مختلف أنحاء تونس العاصمة، وغيرها من المدن احتجاجاً على توسّع ظاهرة التطرّف وتفاقمها». وتعجّب فيسك كيف أن تونس العلمانية، التي قدّمت للعالم عظماء مثل هنيبعل وجوجورتا وابن خلدون وحتى الحبيب بورقيبة، يمكن أن تعجّ اليوم « بمَن يطلقون اللحى، ويلبسون على النمط الأفغاني، ولم تفعل الحكومة شيئاً «، متسائلاً: «هل حزب النهضة يدعم السلفيين المتطرّفين؟»

وينقل فيسك في مقالته المؤرَّخة أعلاه، تساؤل التونسي عبد الحميد جماتي: « من أين أتى هؤلاء السلفيون والأفغانيون والوعّاظ؟.. مَن الذي يُفتي بما



لا علاقة له بحضارتنا وفكرتنا عن الدين وقيمنا التي تطوّرت عبر آلاف السنين؟».. ويجيب عبد الحميد: « إنهم ليسوا تونسيّين حتى ولو ولدوا في تونس، ومن دماء تونسية ».

مقارنات واختلافات

وفي ملفّات الربيع العربي في مصر وتونس وسوريا، كانت تحدثت الصحف البريطانية الصادرة في 17 – 1 – 2014، في ما يشبه المقارنات والاختلافات بين هذه «الربيعات» وخصوصيّات انتفاضاتها. جاء في افتتاحية «**الغارديان**» التي حملت عنوان «الربيع العربي: بدأ في تونس وتحطّم في مصر»، «إن سبب التفاوت بين ما يجري الآن في كلّ من مصر وتونس، على الرغم من تشابه البدايات، يتركّز في طبيعة الجماعتين الإسلاميتين، أي حركة النهضة التونسية وجماعة الإخوان المسلمين المصرية، اللتين فازتا في أول انتخابات حرّة في كلا البلدين. ففي الوقت الذي تحرّكت فيه جماعة النهضة في تونس بحذر ومعاناة لإجماع الرأي، أعدّ الإخوان في مصر مشروع دستور نبذه كثير من المنتفضين».

وأردفت «**الغارديان**» بأن الجيش في تونس لم يكن له تاريخيّاً أدنى علاقة اهتمام بالسياسة، بينما الجيش المصري كان قريباً من السلطة، أو على الأصحّ، جزءاً لا يتجزّأ منها في كلّ حقبة رئاسية منذ عبد الناصر. كما أن جيش مصر متجذّر في الثقافة الوطنية العامة، وبعض أشكال بنى الاقتصاد المصري، وهو ما حوّل المؤسّسة العسكرية إلى مؤسّسة شبه تجارية، تضطلع بمشروعات كبرى في البلد، وتمتلك مصانع في شتّى مجالات الإنتاج.

وفي تداعيات الربيع السوري، كتب الإعلامي البريطاني كون كوغلين في الـ«**ديلي تلغراف**» أن التهديد الذي يشكّله «الجهاديون الغربيون» الذين يقاتلون مع الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في سوريا، قد يضطر الغرب لابتلاع كبريائه.

ويرى كوغلين « أن الحرب الأهلية الوحشية في سوريا من المحتمل أن تُسفر عن نتيجة واحدة، وهي أن يخرج الأسد منتصراً، ومن ثم، فبدلاً من دعم الثوّار، سيكون أفضل بكثير أن يخدم الغرب مصالحه ببذل ما في وسعه لوقف العنف، حتى ولو كان ذلك يعني بقاء نظام الأسد المقيت».

ويُردف الكاتب « أنه في عالم السياسة الواقعية، الشيطان الذي تعرفه هو أفضل من الشيطان الذي لا تعرفه، أي أفضل من أن تكون هناك دولة عربية حيوية مثل سوريا ترضخ لحكم المتعصّبين الإسلاميين. ويشير إلى أن وصول آلاف الجهاديين الأجانب إلى سوريا، قد أقنع أخيراً العديد من المسؤولين الغربيين، بقدر ما يشعرون به من قلق على المصالح الأمنية لبلادهم على المدى الطويل، بأن انتصار الثوار في سوريا قد لا يكون في نهاية المطاف أفضل النتائج المرجوة».

ويرى كوغلين « أن أخطر تحدٍّ أمني يشغل أذهان قادة الاستخبارات الغربية الآن، هو ما يمكن أن يحدث عندما يعود هؤلاء الشباب «المتطرّفون» إلى أوطانهم ويبحثون عن وسائل جديدة يوجّهون من خلالها أجندتهم المتعصّبة». وقال «إن هذا ما جعل عدداً من كبار مسؤولي الاستخبارات الغربية يهرعون إلى دمشق لمناقشة نشاطات «الجهاديين الغربيين» مع نظرائهم في نظام الأسد».

الفنّان تيد هاريسون صاحب اللوحات الرائعة والمتفائلة على الدوام، يرى في ظهور داعش الدموي ترجمة عملية لقوم «ياجوج وماجوج» التي تقول المرويّات إنهم يعيشون أحياء تحت الأرض حتى يأمر الله بخروجهم يوم القيامة

«الإندبندنت» ويأجوج ومأجوج

في خبر طريف، لكنّه لا يخلو من دراما خوف ورعب، تحدّثت الصحيفة البريطانية الشهيرة «**الإندبندنت**» عن ربط ضمني بين التكهّنات المزمنة حول «نهاية العالم» والربيع العربي، في صورة فوضاه الدموية المرعبة في ليبيا، والتي كتب عنها الفنّان التشكيلي الكندي الكبير تيد هاريسون، متوقّعاً حدوث مؤشّرات كارثية تُنبئ « بحدوث يوم القيامة، أو انهيار العالم، والمعروف أنه مسبوق بانهيارات وصراعات دامية، كتلك التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، منذ اندلاع ثوراتها».

وأضاف هاريسون « أن أكثر ما يعزّز هذه التوقعات أحداث الشرق الأوسط الدامية، التي جاء بها الربيع العربي، والقتال الدائر في ليبيا، وغيرها من البلدان، والركود الاقتصادي العالمي، والأعاصير والكوارث البيئية الهائلة التي يجري تفسيرها على أنها من علامات الساعة الأخيرة».



وأشارت الصحيفة البريطانية «إلى أن القلق حول موعد «يوم القيامة» يتزايد لدى الكثير من الأشخاص الذين يؤمنون ببعض التفسيرات التي ترد حول الكتب الدينية المقدّسة... بالإضافة إلى الحروب والاضطرابات، وصعود أمم وهبوط أخرى». (**الإندبندنت** 17 – 10 – 2011).

ويعلّق الكاتب والإعلامي الكندي من أصل سوري د. روجيه فاضل على هذا الخبر قائلاً: «إن الفنّان تيد هاريسون (مواليد أغسطس 1926)، صاحب اللوحات الشفّافة وذات الألوان الرائعة والمتفائلة على الدوام، له وجه آخر شاحب ومتناقض لفنّه في قراءته لأحوال الواقع البشري، فهو بات يرى في ظهور داعش الدموي التهويلي في العراق وسوريا هذه الأيام، وكأنه ترجمة عملية لقوم «ياجوج وماجوج» التي تقول المرويّات إنهم يعيشون أحياء تحت الأرض، حتى يأمر الله بخروجهم يوم القيامة». وبما أن «يوم القيامة» قد أذن حضوره، تبعاً لمنطق الفنّان الكندي هاريسون، فإن داعش هي يأجوج ومأجوج».

يرى باتريك سيل أن الربيع العربي تحوّل إلى جحيم عربي ولا أحد من العرب بات يعرف أين يضع قدمه الآن، وأين سيكون رأسه غداً، ولم يعد بإمكان أيّ زعيم عربي أن يجتمع مع نظيره الآخر، حتى ولو للتفكير شكلياً بمصلحة بلديهما معاً

تجدر الإشارة إلى أن يأجوج ومأجوج ورد ذكرهم في **القرآن الكريم** في أكثر من آية. يقول تعالى في سورة الكهف (الآية 93- 99): «حتى إذا بلغ بين السدّين وجد من دونهما قوماً لا يكادون يفقهون قولاً، قالوا يا ذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض، فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سدّاً؟». ويقول تعالى في سورة الأنبياء (الآية 96): «حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كلّ حدب ينسلون»- صدق الله العظيم.

هذه الآيات تبيّن للناس كيف كان « ياجوج وماجوج أهل فساد وشر وقوة، لا يصدّهم شيءعن ظلم من حولهم لقوتهم وجبروتهم، حتى قَدُم الملك الصالح ذو القرنين، فاشتكى له أهل تلك البلاد ما يلقون من شرّهم، وطلبوا منه أن يبني بينهم وبين يأجوج ومأجوج سدّاً يحميهم منهم، فأجابهم إلى طلبهم، وأقام سدّاً منيعاً من قطع الحديد بين جبلين عظيمين، وأذاب النحاس عليه، حتى أصبح أشدّ تماسكاً، فحصرهم بذلك السدّ، واندفع شرهم عن البلاد والعباد».

وقد تضمّنت الآيات السابقة «إشارة جلية إلى أن بقاء يأجوج ومأجوج محصورين بالسدّ، إنما هو إلى وقت معلوم، وهذا الوقت هو ما أخبر عنه النبي (ص) في أحاديثه، من أن خروجهم يكون في آخر الزمان قرب قيام الساعة». (تفسير الشبكة الإسلامية – 21- 5 – 2002).

كما أن كتب التاريخ تتحدّث عن قوم يأجوج ومأجوج كمحاربين شرسين وأغلاظ للإمبراطورية الصينية القديمة، وكانوا هم في الحقيقة السبب الرئيس لبدء بناء سور الصين العظيم. وهم من هاجم أوروبا والمنطقة العربية، ووصل زحفهم إلى حدود مصر. ويصف منصور عبد الحكيم صاحب كتاب **يأجوج ومأجوج.. من الوجود وحتى الفناء** (دار الكتاب العربي) هؤلاء القوم بعد أن يردّ نسلهم إلى يافث قائلاً: «اشتهر نسلهم بالرأس المستدير، والشعر الأسود الخشن، والوجه العريض المفلطح، والعيون المتحرّقة ذات الجفون السميكة، والأنوف العريضة، والآذان الطويلة الضيّقة، واللون المائل الى الصفرة...» (يشبهون التتار والمغول والأتراك من أهل منغوليا، وما حولها اليوم، بحسب المؤلف).

كتب بريطانية حول الربيع العربي

كثيرة هي الكتب التي صدرت لمؤلّفين بريطانيين حول الربيع العربي، لعل أبرزها كتاب **«بعد الربيع العربي.. كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط؟»** للكاتب جون برادلي (منشورات دار «بالغريف ماكميلان»، 2011).

يرى المؤلّف أن المفاجأة السارة بالنسبة إليه، لم تكن في قيام الثورة المصرية، التي كان متأكّداً من وقوعها، وإنما كانت في قيادة التيار الليبرالي المنفتح للثورة لها. لكن «حليمة عادت إلى حالتها القديمة» كما يقول المثل، ورجعت الثورة للمسار الذي توقّعه لها، أي إلى أيدي الإسلاميين، أو بمعنى أوضح اختطفت الثورة عن طريق الإسلاميين.

ويتابع الإعلامي مجدي خليل، الذي قدّم عرضاً موجزاً للكتاب على لسان جون برادلي: «إن الكلام عن وجود إسلاميين معتدلين هو من قبيل الأساطير، فكلّهم واحد، وبينهم توزيع أدوار، واختلافهم مثل اختلاف العلامة التجارية للمنتج الواحد». ويقول برادلي: «إن الإسلاميين في تقديره، هم كالفاشيين



الأوروبيين يستخدمون البلطجة للوصول إلى أغراضهم».

وعن علاقة الغرب بالأنظمة الجديدة يقول (برادلي) «إن الغرب يكرّر أخطاءه بشكل غبي مثل ما حدث في أفغانستان العام 1989، وقبلها في إيران العام 1979، وسوف يساند الغرب الإسلاميين الجدد، وسيعاني منهم مستقبلاً».

وفي مطلع شهر مايو (أيار) 2012، صدرت عن دار سربنتس البريطانية، الطبعة الثانية من كتاب **«العلاقات السرية: تواطؤ بريطانيا مع الإسلام المتشدّد»**، للكاتب مارك كيرتس، الباحث في المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية، والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، والجمعية الألمانية للسياسة الخارجية. وقد عرضت لهذا الكتاب المهمّ الكاتبة في **«الأهرام اليومي»** نجوى عبد الله. وممّا جاء في عرضها: «عندما قامت الثورة المصرية في 25 من يناير 2011، أصبحت بريطانيا في حيرة من أمرها ليأتي أول بيان لها بعد أربعة أيام من اندلاع الثورة، وكان بياناً مشتركاً من ألمانيا وفرنسا، حيث أثنوا على دور الوسيط، الذي لعبه مبارك طوال الأعوام الماضية في الصراع العربي – الإسرائيلي، وطالبوه بالإصلاح الاقتصادي والسياسي استجابة لطموح ومطالب الشباب الثائر. وبمجرد تنحّي مبارك، بدأت بريطانيا اتصالاتها بالإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية البريطانية رفضت أن تزوّد الكاتب بالمعلومات المتعلقة بهذا الشأن، بحجّة أن الكشف عنها يتعارض والمصلحة العامة، إلّا أن ملّفات الخارجية البريطانية تشير إلى أن بريطانيا كانت على اتصال مع الإخوان المسلمين قبل الثورة، وخصوصاً في الفترة من 2005 إلى 2006، أي خلال حكومة توني بلير».

واستطردت نجوى عبد الله تقول « إنه في مارس (آذار) 2011، ذكر موقع الإخوان أن «ألاستير برت» من مكتب وزارة الخارجية سيزور مصر لمّدة يومين، يلتقي خلالها بعدد من السياسيين المصريين، وعدد من ممثلي المعارضة المصرية، وعلى رأسهم الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أنه من غير المعروف ما إذا كان قد التقى بأحد من الإخوان أم لا، إلا أنه في الشهر التالي، قامت القنصل البريطاني لدى مصر ماري لويس آرثر وعدد من مسؤولي وزارة الخارجية بلقاء الإخوان المسلمين في مقرّهم الرئيس الجديد في الإسكندرية، والتقى بهم مساعد المرشد العام للإخوان المسلمين حمدي حسن، ولم يتمّ الإعلان عن هذا اللقاء في وسائل الإعلام المختلفة، وحتى في موقع الخارجية البريطانية». إلّا أن السيّدة ماري لويس صرّحت في صحيفة **«جيروزاليم بوست»** الإسرائيلية بأن لقاءها مع الإخوان، كان جزءاً من جهود بريطانيا الحثيثة لدعم التعاون، ونوعاً من قبول اختلاف الثقافات مع الاتجاهات السياسية والفكرية المتباينة، التي ظهرت على الساحة السياسية المصرية بعد ثورة 25 يناير. وقد صرّحت وزارة الخارجية البريطانية للصحيفة ذاتها قائلة:» إننا سنظلّ على اتصال مع الإخوان المسلمين الذين سيكونون جزءاً، إن لم يكونوا بالفعل جزءاً، من الحوار الحالي». وعلى الرغم من أن كاميرون في زيارته الأولى لمصر بعد الثورة في 21 من فبراير 2011، أكّد في تصريح لوسائل الإعلام إنه سيلتقي بعدد من ممثّلي المعارضة السياسية المصرية، إلّا أنه استبعد لقاءه الإخوان، فيما أشارت صحيفة **«ديلي تلغراف»** إلى أن كاميرون لم يرغب في اللقاء مع الإخوان متعمّداً، حتى لا يُعتبر هذا نوعاً من الدعم لهم في ما بعد فترة مبارك، ولكن من الواضح أن تصريح كاميرون العلني، لم يمنع البريطانيّين من الاتصال بالإخوان، ولكن على مستويات رسمية أقلّ من منصب رئيس الوزراء، فعقب ذلك بقليل، قال السفير البريطاني لدى القاهرة جيمس وات، إن الإخوان المسلمين لا يهدّدون الاستقرار في مصر».

تشير ملفّات الخارجية البريطانية إلى أن بريطانيا كانت على اتصال مع الإخوان المسلمين قبل الثورة في مصر، وخصوصاً في الفترة من 2005 إلى 2006، أي خلال حكومة توني بلير

كلّ هذا الكلام لا يحتاج إلى شرح وتحليل، فالإخوان كانوا - برأي كثير من المراقبين - على صلة مباشرة بواشنطن ولندن، قبل الربيع العربي، وفي أثناء احتداماته، وحتى اليوم. وكان د. سعد الدين إبراهيم من الجسور المركزية، التي امتدّت بينهم وبين الأميركيين للتفاوض حول استلامهم السلطة في مصر. فهو يعترف في حوار له للأهرام بتاريخ 7 تموز (يوليو) 2012: « كان هدفي تشبيك العلاقات بينهما وفتح قنوات اتصال.. وظهر واضحاً أن



هناك استعداداً للتفاهم، فقط كانت تنقصهم حلقة في المنتصف تقرّب المسافات بينهما، وتقرّب وجهات النظر، وهو ما نجحت فيه».

ولا نذيع سراً إن قلنا إن العلاقة بين الغرب والإخوان قديمة، فالتنظيم أساساً مولود من رحم المخابرات البريطانية في العشرينيّات من القرن الفائت، حيث قامت شركة قناة السويس البريطانية بتمويل حسن البنّا وجماعته، في خطّة تهدف إلى تقوية الأصولية الإسلامية لتواجه حركة التحرّر الوطني المصرية والعربية، فكان إعلان تنظيم الإخوان في العام 1928 بقيادة المؤسّس حسن البنّا. وظلّت هذه العلاقة بين الإخوان والغرب» علاقة تبعية وإملاءات باستمرار ينفذّها الإخوان في المقام الأول لمصلحة الغرب ومشروعاته الاستعمارية في المنطقة» على حدّ تعبير كمال الهلباوي (قيادي سابق في الإخوان انشقّ عن الحركة) في حديث له لبرنامج «إسلاميون وبعد» لفضائية «**الميادين**»- بيروت في 9 سبتمبر (أيلول) 2014.

مدير عام «المعهد البريطاني الدولي للدراسات الاستراتيجية» جون تشيبمان رأى أن الربيع العربي ما يزال فطيراً لم يخبز بالكامل بعد، ذلك أن الأحداث الواعدة بثمار ديمقراطية تظلّ أسيرة الخوف من أن تفلح الطوائف والعرقيات والمؤسّسات العسكرية في تحويل مسار التمرّد لمصلحتها

عن دار راندوم هاوس – نيويورك – 2012، صدر كتاب «**الربيع العربي: التمرّد، الثورة والنظام العالمي الجديد**»، من تحرير وإعداد الإعلامي البريطاني توبي مانهير. يتألف الكتاب من جزأين مركزيّين، يعرض الأول الأخبار والتعليقات التي كانت تنشر على «المدوّنة المباشرة للشرق الأوسط» الخاصة بصحيفة «**ذا غارديان**» لتعكس صورة عن تطوّر الأحداث يوماً بعد يوم في مختلف بلدان الربيع العربي.

أما الجزء الثاني، فيتضمّن مختارات ممّا سبق نشره من مقالات وتحليلات في «**غارديان**» و»**الأوبزرفر**» لمراسلين ومحلّلين وكتّاب خلال العام 2011.

يشكّل هذا الكتاب إذاً مرجعاً «للانتفاضات الربيعية» بوجهين: وجه توثيقي معلوماتي، والآخر تحليلي استنتاجي، يكمّل بعضهما بعضاً، بخاصة وأنهما يسلّطان الضوء على دواعي بدايات الربيع العربي، ومسار انفجاراته في مراحله الأولى على الأرض.

وعن دار بلومزبري اللندنية صدر في مطالع شهر أغسطس (آب) 2013 كتاب «**الشرق الأوسط الجديد.. العالم بعد الربيع العربي**»، للكاتب البريطاني بول داناهار، المراسل المخضرم لـ «**البي. بي. سي.**» في العراق وإيران وكوريا الشمالية. ولعلّ أهمّ ما في هذا الكتاب، كما يقول الإعلامي والمترجم المصري كامل يوسف، إن مؤلّفه، بدلاً من أن يُعرب عن رأيه في مواجهة ما حدث في الربيع العربي، يبادر إلى إجراء حوارات مع باحثين أكاديميّين متصارعين، ويدع القارئ يحكم، وهو يتساءل إلى أيّ جانب وقف المؤلّف في نهاية المطاف؟

ويلفت داناهار النظر إلى أنه، كما دخل جورج بوش العراق بلا خطّة، فإن باراك أوباما ابتعد عن سوريا أيضاً بلا خطّة. وهو يرى أنه لو فهم الغرب الموقف من سوريا وتحرّك بسرعة، لما قُدّر له أن يجد نفسه في موقف المتفرّج الذي ينتظر وصول القتال على الساحة السورية إلى مرحلة الجمود. ويؤكّد بأن « فشل الغرب هناك، سيضاف إلى قائمة طويلة من الأخطاء التاريخية المروعة». ويقول « إن عدم التحرّك له عواقبه أيضاً».

مراكز الأبحاث والدراسات

لا نستطيع بالطبع استخلاص كلّ ما جاءت به مراكز الأبحاث والدراسات البريطانية في حيِّز ضيّق متاح لنا في هذا التقرير، لكنّنا سنظهر ما أمكن، وباختصار، أبرز مضامين بعض الأبحاث والدراسات التي تناولت الربيع العربي ونتائجه. ونبدأ بالمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن (Chatham House)، حيث قدّمت الباحثة كاترينا دالاكورا دراسة بعنوان:»انتفاضات 2011 العربية في الشرق الأوسط: التغيّر السياسي والآثار الجيوسياسية»، نشرتها مجلة «**الشؤون الدولية**» الصادرة عن المعهد نفسه، تتحدّث فيها، من ضمن ما تتحدّث، عن عامل الإسلاميين في الثورات العربية. فمن وجهة نظرها، أن « الانتفاضات العربية لم تقم بتحريك إسلامي حاشد، أو أيديولوجيا قائمة بعينها. ففي تونس كان حزب النهضة محظور النشاط، وفي مصر كان انضمام الإسلاميين متأخراً، وعلى غير

رغبة قياداتهم. وفي كلّ حالة ثورية يتزّعم الموقف طرف إسلامي مختلف عن الآخر. في اليمن كان الدور البارز لأحزاب اللقاء المشترك. وفي ليبيا يتعقّد الموقف بسبب تعقّد الكيانات الإسلامية التي انخرطت في العملية السياسية بعد سقوط القذافي. وعلى الرغم من غموض التفسيرات في هذا النظام المفتوح، فإن الموقف في سوريا فيه عنصر قوي للإسلاميين مناهض لنظام الأسد».

وبشكل عام، تفصح دالاكورا عن حقيقة ثابتة مفادها « أن غياب العامل الأيديولوجي والتحريك الإسلامي الدافع، لا يعني وجود بديل أيديولوجي، لأن العهد الثوري الراهن يعاصر مرحلة ما بعد الأيديولوجيا، لأنه عهد ذا طبيعة وطنية، شغله الشاغل التركيز على القضايا الوطنية والمحلّية، حتى أنه غابت عن شعاراته أولويات لقضايا خارجية». وتضيف دالاكورا «أن وضعية التيار الإسلامي بعد الثورات قد نشطت بشدّة في ظلّ انصهارها في العملية السياسية».

وتقدّم دالاكورا على الجانب الآخر تحليل الانتقادات التي تمّ توجيهها للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط في العام 2011، والتي اتسمت بالاشتباك بين سياساتها الخارجية وقيمها الديمقراطية في ظلّ ردود أفعالها حيال كلّ ثورة عربية. وبشكل عام، تلخّص الدراسة جملة الآثار الجيوسياسية التي لها التأثير الأكبر على إعادة صياغة توازنات القوى الإقليمية.

أمّا «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، ومقرُّه لندن، فقد اعتبر أن ردود الفعل على أعمال العنف ضدّ الأميركيين، التي أثارها الفيلم المسيء للإسلام، تشكّل اختباراً كبيراً لصدقية الأنظمة الجديدة المنبثقة عن ثورات الربيع العربي. وقد نشر المعهد المذكور تقريراً في شهر سبتمبر (أيلول) 2012، بُعيد مقتل السفير الأميركي في بنغازي مع ثلاثة أميركيّين آخرين، واندلاع تظاهرات احتجاج غاضبة على الفيلم المسيء للإسلام وعنوانه:»براءة المسلمين» في مصر وتونس واليمن وغيرها من الدول. وذكر إميل هوكايم، وهو خبير الشرق الأوسط في المعهد الدولي « إن الهجمات كانت مفجعة، لكن من وجهة نظر استراتيجية، فإن الأكثر أهمّية هو ردّ الحكومتين الليبية والمصرية، وردّ الفعل الشعبي على ما حدث، والذي سيشكّل اختباراً حقيقياً». وأضاف هذا الخبير « أنه اختبار كبير لصدقيّتهما الدولية، معتبراً أن العمليات الانتقالية في هذه الدول ستكون «دامية ومؤلمة ومعقّدة». وأردف هوكايم أن ردّ الحكومتين الليبية والمصرية كان إيجابياً نسبياً، وأن واشنطن أدركت أن الوقت « ليس وقت تأجيج الوضع».

أمّا رأي الإخوان في الموضوع، وبعدما انتظروا طويلاً جدّاً للتعليق عليه، فقد أدانوا الفيلم، مؤكّدين عبر محمد مرسي « أن الرسول (ص) يشكّل خطّاً أحمر لا يجوز المساس فيه»، لكنّه دعا في الجانب الآخر إلى «نبذ العنف، وإلى عدم مواجهة البعثات الدبلوماسية، في الوقت الذي تتواصل فيه مواجهات بين المتظاهرين وقوّات الأمن حول السفارة الأميركية في القاهرة».

ثمّة مَن يرى أن "داعش" ليست سوى فزّاعة أوجدتها الولايات المتّحدة نفسها، باعتراف وزيرة خارجيتها السابقة هيلاري كلينتون في كتابها الأخير خيارات صعبة، لاستكمال مشروع تقسيم العراق والشرق الأوسط

وجاء في التقرير الذي أصدره «المعهد البريطاني الدولي للدراسات الاستراتيجية» في مارس (آذار) 2013 في لندن « أن الهزّات الجيوسياسية التي سبّبها الربيع العربي، أدّت إلى تصعيد الأزمة متعدّدة الأطراف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي الوقت عينه انتقل ثقل مركزها إلى سوريا والدول المجاورة لها، بحيث استحالت الحرب الأهلية في هذا البلد إلى بؤرة اهتمام العالم كلّه». ويتابع التقرير « إن نظام بشار الأسد يضعف مع الوقت، لكن قوى المعارضة غير موحّدة وغير قادرة على تنسيق مبادراتها وأفعالها ومواقفها».

وفي مؤتمر صحافي عقده بنيامين باري، محلّل السياسات في المعهد السالف الذكر في 14 مارس (آذار) 2013 « إننا نتوّقع أن يبقى الوضع الحالي في سوريا على ما هو عليه، وأن يستمرّ الصراع لفترة طويلة جدّاً».. مضيفاً « وعلى الرغم من ذلك لا يمكننا استثناء احتمال حدوث تطوّر غير متوّقع للأحداث عندما ينهار نظام بشار الأسد فجأة».

أمّا المدير العام للمعهد جون تشيبمان فيقول « ما يزال الربيع العربي فطيراً لم يخبز بالكامل بعد، ذلك أن الأحداث الواعدة بثمار ديمقراطية تظلّ أسيرة الخوف من أن تفلح الطوائف والعرقيات



والمؤسّسات العسكرية (كلّها أو جزء منها) في تحويل مسار التمرّد لمصلحتها». وأردف تشيبمان « أن زوال عنصر الخوف الذي ساد المجتمعات العربية جاء ليؤكّد أن الثورات الشعبية أكبر من أيّ قدر من العنف يمكن أن تلجأ إليه الأنظمة الحاكمة». غير أنه رأى «أن الإطار العالمي الراعي لهذا الأمر يسترعي الانتباه أيضاً، فالغرب يعاني الإرهاق والتهاب المفاصل السياسية، بينما تعاني القوى الدولية الجديدة، مثل الصين، آلام النموّ الاستراتيجي والتردّد بشأن ردّ الفعل الصحيح».

يصف الكاتب البريطاني سيمون جينكينز الحديث عن تهديد داعش لبريطانيا بأنه سخيف، حيث إن أسلوب تناول المخابرات البريطانية لملف داعش يوحي بأن صعود هذا التنظيم، كان مفاجأة لم تتوقّعها المخابرات المذكورة

وينهي تشيبمان مداخلته بهذا التساؤل: « أيّ قوى عالمية يمكن أن تعيد الأمور إلى نصابها الصحيح في حال بدأ الوضع الجديد في المنطقة يتحوّل إلى خطر حقيقي؟» هذا الوضع الذي تخوّف منه تشيبمان حصل بالفعل اليوم، وازدادت تعقيدات المنطقة تعقيداً، بتهافت أخطار وأهوال عليها غير مسبوقة من قبل، تجسّدت بتصاعد إرهاب دموي سوبر- هستيري تقشعرّ له الأبدان، مثّلته جرائم ما اصطُلح على تسميته:»الدولة الإسلامية في العراق والشام» المختزلة بـ»داعش»، كعنصر مهدّد لمصالح الجميع بلا استثناء هذه المرّة. ولذلك تنادت المملكة العربية السعودية والولايات المتّحدة ومصر وتركيا وممثّلون عن دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن الأردن ولبنان إلى عقد مؤتمر في جدّة، بتاريخ 11 سبتمبر (أيلول) 2014، نوقشت خلاله آليات وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة التنظيمات الإرهابية من طراز «داعش» ومثيلاتها.

وبعد أيام معدودات على مؤتمر جدّة، أي في 15 سبتمبر (أيلول) 2014، عُقد أيضاً مؤتمر مماثل في باريس تحت عنوان: «محاربة الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، بحضور 29 دولة، وبرئاسة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، والرئيس العراقي فؤاد معصوم. وممّا قاله هولاند في حفل الافتتاح:» إنه لا ينبغي الانتظار أكثر للتصدّي بقوّة وحزم جماعي للخطر الذي يشكّله تنظيم داعش اليوم، لا في العراق وسوريا فحسب، بل في العالم أجمع».

لكن ثمّة مَن يرى من جهة أخرى أن «داعش» ليست سوى فزّاعة أوجدتها الولايات المتّحدة نفسها، باعتراف وزيرة خارجيتها السابقة هيلاري كلينتون في كتابها الأخير **خيارات صعبة** (منشورات سيمون وشستر، 2014، 635 صفحة)، لاستكمال مشروع تقسيم العراق والشرق الأوسط، بعد تبلّور الكيان الكردي كدولة متكاملة الشروط، لا ينقصها سوى توقيت إعلان الاستقلال، ولكن التقسيم هذه المرّة هو بين دولة سنّية وأخرى شيعية في بلاد الرافدين. هكذا إذاً، فإن ترجمة مشروع «بايدن» في العراق، والقائم على فدرلة البلد، لا يمكن له أن «يستقيم» من دون فزّاعة دموية تقتل وتذبح وتفكّك وتقسّم، على غرار «داعش» وأخواتها، ومن شأن هذا كلّه أن يُفضي إلى استحالة العيش بين المكوّنين الشيعي والسنّي، وبالتالي يحصل الفرز السكاني تلقائياً، وعلى قاعدة الكراهية المذهبية المتبادلة بين أبناء الدين الواحد والوطن الواحد.

والآن، وبعدما حقّقت داعش المرحلة الأولى من مشروع «الدولة السنّية» المفترضة، باقتطاعها مساحة كبرى من أرض العراق تفوق بأضعاف مساحة بريطانيا، وُجب أن تُزاح صورتها كفزّاعة دموية، خلال فترة تمتدّ من 3 إلى 10 سنوات، تتطوّر بعدها الأمور إلى مشهد مجتمعي على أرض مذهبية خالصة، وعبر كيان مدني معتدل، وقابل للاعتراف به كدولة مستقلّة. يؤكّد ذلك الباحث الاستراتيجي المختصّ بالشرق الأوسط كولين فريمان في مقالة له في «**الديلي تليغراف**» في 23 يونيو (حزيران) 2014، يشير فيها إلى « أن الدولة العراقية انتهت الآن، وأن داعش ستُحقق حلم تأسيس دولة سنّية في العراق، ربما تحت اسم «سنيستنان»، على وزن أفغانستان. وهكذا (فضلاً عن استقلال الكرد بإقليمهم الناجز) يتفكّك العراق إلى ثلاث دول على الأقلّ: شيعية، سنّية وكردية».

وإذا كانت الولايات المتّحدة قد رفعت لواء الحرب على «داعش»، باستنفار الحلفاء والأصدقاء «فإن وزير الدفاع البريطاني السابق وليام فوكس، مع المخابرات البريطانية، يمهّدان الآن للتدخّل العسكري في العراق، على الرغم من أن «داعش» «لا تشكّل خطراً على بريطانيا»، بحسب ما يقول



الكاتب البريطاني سيمون جينكينز، الذي يؤكّد في **«الغارديان»** (23 يونيو 2014) بأن « المؤسّسات الأمنية في بريطانيا تريد الحصول على مزيد من القوّة، وأن مسؤولي الحكومة ينشرون حالة من الذعر في المجتمع بالتحذيرات من عودة 500 بريطاني من الجهاديين إلى البلاد، لشنّ هجمات إرهابية داخلية، حيث إن التحذيرات هذه ستمهّد الرأي العام البريطاني في النتيجة لقبول الحرب».
ويصف جينكينز الحديث عن تهديد داعش لبريطانيا « بأنه سخيف، حيث إن أسلوب تناول المخابرات البريطانية لملف داعش يوحي بأن صعود هذا التنظيم، كان مفاجأة لم تتوقّعها المخابرات، على الرغم من أنه كانت هناك اضطرابات في العراق قبل ذلك بشهر على الأقلّ، وكان يمكن للحكومة البريطانية التدخّل».
من ناحية أخرى يجزم جينكينز « أن عودة الجهاديين البريطانيين، لا تشكّل أيّ خطر على بريطانيا، على الرغم من أنهم قد يقومون بمحاولة تفجير قنابل في عدد من الأمكنة، لكن من المؤكّد أن تتبّعهم أمر سهل على المخابرات البريطانية، ما يجعل الأمر قضية أمنية، وليست تهديداً لبريطانيا نفسها» (المصدر نفسه).
هكذا، ومن خلال سلاح الفتنة والشرذمة، يستمرّ مسلسل السخرية من العرب بقتلهم وتدمير بلادهم، وتبديد تاريخهم، وحضارتهم، وهويتهم، والأنكى من هذا كلّه أن الأمر يتمّ غالباً بأيدٍ عربية وإسلامية، تتدافع بحماسة غير مسبوقة لتدمير ذاتها بذاتها، وعلى قاعدة من التضليل المتبادل، وغياب الوعي المتبادل.
لكن مَن الذي يُحرّض العرب والمسلمين بعضهم على بعض، ويمنع عليهم حتّى مجرد التلاقي الشكلي على الحدّ الأدنى من مصالحهم؟ ولماذا يا ترى من بين أحشاء تاريخنا وديننا وحضارتنا ينفجر من جديد نبت شيطاني، أو تسونامي إيديولوجي أسود يستوطن نفوس الناس، ولاوعيهم، ويزحف في كلّ الاتجاهات باسم الدين الحنيف والدين الحنيف منه برّاء بالتأكيد؟
أسئلة هي برسم العقل العربي (أو ما تبقّى منه) في السياسة والثقافة أولاً وأخيراً، مع الأخذ بنظر الاعتبار طبعاً، أنّنا أمام نظام طغياني عالمي، لا يفرّق بين السيطرة والسلطة والعنف، فهو ينشد الطاعة العمياء والخضوع التام.
هل علينا كعرب إذاً، وكما يتساءل البعض، أن نتعلّم كيف نقرأ ونفكّر بشكل عالمي؟
ربما، فالمشكلة مع الغرب هي فرط افتراضه أن الآخر الذي هو نحن، غير مؤهّل أنطولوجياً للوقوف ضدّه، أو في وجهه، فهل نحن كذلك؟ وإلى متى يا ترى؟ وهل نحن قوم لا يتعلّمون من تجاربهم القريبة والبعيدة؟
أسئلة ستظلّ تُطرح من داخل واقعنا وضمائرنا ومصالحنا كأمّة عربية أعطت الكثير للبشرية قبل أن ترتكس بما هي فيه اليوم، ومنذ قرون. والأجوبة، نعم الأجوبة كلّها هي برسمنا نحن، إذ لا ينتظرّن من أحد، لا في الغرب ولا في الشرق، أن يقوم بالتفكير عنّا في أوضاعنا ومعطياتنا وفكرنا.



فرنسيّون مثقّفون ضدّ مثقّفين فرنسيّين

أ. صلاح العبد الله

كان « الربيع العربي» - قبل أن يخرج من فصول السنة كافة، ليستحيل فصلاً دامياً - مشحوناً بنَفَسٍ ثوري محقّق، لم يلبث أن تبدّد وتلاشى شيئاً فشيئاً على امتداد التحوّلات والتدخلات الإقليمية والدولية التي قطعت ذلك النَفَس وشحنت الربيع بأنفاس صراعات ذات أهداف لا تمتّ إلّا بصلة نقيضة لأهداف النَفَس الثوري.
لم تدُم فترة النَفَس الثوري طويلاً، لكنّها أدهشت العالَم واستثارت هِمَمَ المفكّرين، فكان ما كُتِب عن تلك الفترة بلغات أجنبية أكثر بما لا يُقاس ممّا كُتِب عنه بالعربية، وكان أكثر ما كُتِب عنه بالإنجليزية تليها الفرنسية. تلك فترةٌ كانت موضوع الكتابة عن «الربيع العربي»، ثم لمّا انقضت، انقطعت الكتابة عن «الربيع العربي»، بوصفه ثورات عربية، وأُخلِيَت الساح للكتابة عنه بوصفه مادة سياسة واستراتيجية دولية - إقليمية تتناولها أقلام المعلّقين السياسيين والتقارير الاستخبارية والتصريحات السياسية الدولية، وأضحى « الربيع العربي» ساحة صراعات وحروب طغت عليها مصالح الدول الخارجية..إلخ.

ولا يَعجب الاستراتيجي الفرنسي جان بول شارني من التحوّلات التي طرأت على الكتابة عن «الربيع العربي»، لا بل إنه توقّعه: «الربيع فصل رائع، تتجدَّد فيه الطبيعة، تحيا من جديد، تستعيد حيويّتها وحياتها وتبرعم بالزهور. لكنّه تجديد يتغيّر، فعندما تستيقظ البراعم المريضة قد يصبح الموسم فاسداً، بل مؤذياً، وتضمر الزهور وتموت: ربيع الشعوب الألمانية 1848 كان موضِع نقد جذري من قِبَل فريدريك إنجلز الذي كان في طليعة مناضليه... ربيع كومونة باريس1871 انتهى بـ«أسبوع دموي» وما كان أقصر فترة «موسم الكرز»... ربيع براغ 1968 انتهى بحصار الدبّابات السوفييتية... وكم من ربيع سواها انتهى إلى كوارث.. فماذا سيحدُث «للربيع العربي؟»[1].

مادة الدراسة هذه هي ما كتبه عن تلك الفترة بالذات مثقّفون فرنسيون، وأكثر هذه المادة هو ما كُتِب في العامين2011 و2012. فماذا كتب المفكّرون الفرنسيون قبل انتكاسة الربيع؟ ومَن هم المفكّرون الفرنسيون الذين اهتمّوا بالثورات العربية؟

هناك من جهة أولى الذين امتدحوا الثورات العربية وهُم فئتان:

- فئة الذين جاء اهتمامهم بالثورات العربية امتداداً لتفكيرهم الذي كانوا بدأوه قبل قيامها، فرأوا فيها مادةً لاستكمال ما بدأوه، أو مصداقاً لما كانوا يقولون.. ومنهم ألان باديو وإدغار موران وأوليفييه روا وغيرهم كثيرون.
- وفئة الذين جاء اهتمامهم بالثورات العربية لغايات سياسية غريبة عن أهداف الثورة نفسها، وتهدف إلى توجيه الحراك الشعبي في اتجاهات تخدم تلك الغايات. وأبرز ممثلي هذا الاتجاه مجموعة المثقّفين الفرنسيين التي تُطلِق على نفسها اسم «الفلاسفة الجدد» أمثال برنار هنري ليفي وأندريه غلوكسمان وغيرهما..

وهناك من جهة ثانية الذين انتقدوا الثورات العربية وهم بدورهم فئتان:

- فئة الذين انتقدوها من منظور علمي من دون معاداتها، وأبرز ممثّلي هذه الفئة بول غوسّلان.
- - وفئة الذين انتقدوها من باب العداء لها، مع أن العالم بأجمعه ظهر مؤيّداً لها حتى

1 من نصّ كتبه جان بول شارني منذ البدايات الأولى للربيع العربي، ولم يُنشَر إلّا بعد وفاته. وسنعود إليه في مكان لاحق من هذه الدراسة.



أعداؤها؛ وهنا يقع الخلط في المواقف الدولية من «الثورات العربية»، وهي مواقف مزيج من انتهازية وبراغماتية: تؤيّدها من أجل العمل على إجهاضها أو صرفها عن مسارها المرتَجى.

إنزو ترافيرسو: مَن هو المثقّف الفرنسي؟

غير أننا في هذه الدراسة لن نتطرّق كثيراً إلى الكتابات الدبلوماسية المحض التي صدرت عن مسؤولين سياسيين، وتناولت «الربيع العربي»، بل سنركّز بحثنا على الكتابات الفكرية التي أنتجها مثقّفون فرنسيون، وشكّل « الربيع العربي» - بوصفه حدثاً تاريخياً - مادة أبحاثهم كتباً ومقالات لا نزعم أننا أحطنا بها جميعاً، لكنّنا بالتأكيد أحطنا بأنماطها جميعاً، وانتخبنا عيّنات من أنماط التفكير تلك. فكيف انعكست أحداث « الربيع العربي» في فكر المثقّفين الفرنسيّين؟ ومَن هم - قبل ذلك - المثقّفون، استناداً إلى تعريف المثقّف؟ ولاسيّما أن الجدال في شأن المثقّف وتعريفه ودوره، عاد إلى واجهة السجالات الفكرية في فرنسا، وبخاصّة مع تفاقم أحداث «الربيع العربي». ففي العام الماضي أصدر إنزو ترافيرسو كتاباً بعنوان **أين هم المثقّفون؟**[2] من دون أن يكون في السؤال أيّة خطابية أو جمالية بلاغية، بل هو سؤال مباشر ورصين؛ ولئن بدا فجّاً أو فظّاً، فلأنه يُلقي في لاوعي المفكّر حجراً يحرّك قلقه ليُسائل نفسه ويُجيب نفسَه بنفسه. لكن هذا السؤال يُخفي أسئلة: هل كان هناك مثقّفون؟ ماذا حلّ بهم؟ أما زال هناك مثقّفون؟ عن هذه الأسئلة يجيب ترافيرسو، فيوضِح معنى مثقّف، كمفهوم يستبطن مضامين محدَّدة كي لا تبقى فضفاضة عامة. يحتلّ أولها الدور الذي يلعبه المثقّف في الخطابات السياسية والتاريخية والأدبية، ومن خلال السياقات والظروف الجغرافية ومستوى التطوّر التكنولوجي. والتزام المثقّف بموقف سياسي يشبه التزام الأحزاب السياسية، لكنّه يختلف عنها بكونه نابعاً من التزام

> **علاقة فرنسا بالثورات في العالم الحديث تُشبه علاقة الأبوّة، فمنذ العام 1789 وفرنسا تظنّ أن لها الحق في الوصاية الفكرية على الحركات الثورية**

بالقضايا الإنسانية الكبرى، فلا يعود كافياً أن يكون المرء كاتباً أو صحافياً أو شاعراً أو فنّاناً أو أستاذاً جامعياً لكي يتّصف بصفة المثقّف، بل إنه لا يكتسب تلك الصفة من خلال مواقفه النظرية وحدها، بل عليه أن تكون له مواقف عملية قد يكون ثمنها كالثمن الذي دفعه العالِم الذي لم يتراجع عن القول بأن « الأرض تدور» وهو يُساق إلى حبل المشنقة. إن معنى المثقّف يتغيّر ويتطوّر بتطوّر الحقب التاريخية وتغيّر أنماط العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.. فقد أدّى تطوّر الصناعات الثقافية وانتشار الجامعات العمومية إلى زعزعة مكانة المثقّف، ثم تراجعت هذه المكانة أكثر فأكثر مع الدور الطاغي الذي اكتسبه الإعلام المنتشر بكثافة وعلى نطاق واسع.. وأدّى إلى « تشييء الثقافة»، كما يقول إنزو ترافيرسو، كما « أدّت سرعة تطوّر التكنولوجيا إلى تبلّد فكر المثقّفين» كما يرى بول فيريليو[3]. لكن ترافيرسو يتميّز بقوله: «أعلم أن هناك حاجة إلى تعريف جديد لدور المثقّف في ضوء التحوّلات التاريخية التي تُصيب مجتمعاتنا، ولكنّي لا أوافق البتّة على القول بانتهاء دور المثقّف وزواله في هذه المجتمعات (...) على المثقّف اليوم، وهو لم يعُد الكاتب في معظم الأحيان، بل هو الباحث، أن يكون ضليعاً في ميدانه ونقدياً في آن معاً. السيطرة والقمع والظلم، ما زالت في كلّ مكان ولم تختفِ، وعالمٌ هذا واقعه لا يمكن العيش فيه من دون أن يكون هناك مَن يندّد به ويفضحه»[4]. ويرى ترافيرسو أيضاً أن من شروط المثقّف أن يكون منتِجاً للمعرفة، ناقداً للهيمنة والتسلّط من أيّ نوع كان، وملتزماً سياسياً حتّى أعمق أعماق كينونته (بالمعنى الفلسفي) ووجوده. وهذا الشرط الأخير هو الذي يجنِّب المثقّف أن يتحوّل إلى كائن متعالٍ (بالمعنى الفلسفي الذي ذهب إليه كانط) أي لاواقعي وفوق الواقع، ويجعله في حالة تساؤل دائم واحتجاج صادر عن ذهن منفتح. وقبل ترافيرسو كان جان بول سارتر يقول: « المثقّف هو المفكّر الذي يتدخّل في ما لا يعنيه،(وذلك لسبب بسيط

2 Enzo Traverso, **Où sont passés les intellectuels?** coll. Conversations pour demain (Paris:Textuel, 2013).

3 يقول بول فيريليو Paul Virilio الملقَّب بـ«فيلسوف السرعة»: « ألسنا نشهد اليوم، بأمّ العين، اختفاء الكاتب وزوال المُبدِع، أمام طغيان أسماء الماركات والتكنولوجيات الجديدة» (راجع موقع: **SENS PUBLIC, Revue web**)

4. ترافيرسو، المرجع نفسه، ص 87

وهو أن المثقّف يتموقع في المجتمع)»[5].

والحقّ، إن نخب المثقّفين الفرنسيّين حيَّت «رياح الديمقراطية» التي هبّت على البلدان العربية، منذ بداية «الربيع»، وتسابق الخبراء والمحلّلون الفرنسيون إلى التفكير والتحليل ونشر المقالات والكتب؛ ولا عجَب! ففرنسا تبوّأت منذ زمن بعيد موقع المراقب المحلّل لما يحدث في العالم العربي، مستندةً في ذلك إلى علاقات تاريخية وثقافية تربطها بالمنطقة، وتوجِّه «سياستها العربية» التي بذل الجنرال ديغول قصارى جهده، وبخاصة في حرب1967، لكي لا تكون منحازةً إلى إسرائيل في الصراع العربي - الإسرائيلي. وتمتاز فرنسا - التي يعيش فيها ما ينيف عن أربعة ملايين فرنسي من أصل عربي على امتداد ثلاثة أجيال - بعلاقات تاريخية بالعالم العربي، مشرقاً ومغرباً، تفوق اتساعاً وعمقاً علاقات الدول الغربية الاستعمارية الأخرى به. فقد بسطت فرنسا سلطانها على المغرب العربي منذ أن احتلّت الجزائر (1830) واعتبرتها جزءاً لا يتجزّأ من التراب الفرنسي، وسعت إلى فرنسَتِها بمحو اللغة العربية، وقطعِها عن ألسنة الجزائريين، إلى معركة ميسلون (1920) وبسْط سلطانها بالتفاهم مع الإمبراطورية البريطانية على المشرق العربي، وبخاصة على سوريا ولبنان. ويمتاز الاستعمار الفرنسي لعدد كبير من البلدان العربية بالتأثير الثقافي والعمراني الذي خلّفه في هذه البلدان، خلافاً للدول الاستعمارية الأخرى التي زال استعمارها من دون أن يترُك فيها سوى الخراب. فمن بيروت إلى الجزائر العاصمة تظهر بوضوح المنشآت العمرانية المتميّزة والمؤسسات الثقافية التي ما زالت فاعلة إلى يومنا هذا.

نيكولا تينيز: مسؤولية فرنسا

غير أن المفكّر الفرنسي نيكولا تينيز، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تولوز، يحمِّل فرنسا مسؤولية تاريخيةً لما هو قائمٌ في البلدان العربيّة وفي سواها من أقطار العالم التي كان لفرنسا علاقات استعمارية بها، فقد كتب نيكولا تينيز في صحيفة **لوريان - لوجور:**

«ما زالت فرنسا تفرش السجادة الحمراء، وتمنح الأوسمة، وتدقُّ نفير الشرف في استقبال حكّام آسيا الوسطى وأفريقيا والبلدان النفطية، وتفتح أمامهم أبواب الإعلام والاقتصاد.. من دون أن يعترض أحد. يجب عدم أخذ المقبِل بجريرة المُدبِر، والثوّار والمفكّرين الأحرار في الوطن العربي ليسوا إسلاميين جميعاً، وخبراء في التخريب والفوضى، فثمّة مفكّرون عرب شجعان في سوريا والبحرين وليبيا واليمن، كما في بلدان عربية أخرى يواجهون القمع ويتحدّون أجهزة الشرطة التي تدرّبت في فرنسا على قمع التظاهر. ليس هذا النوع من المثقّفين هم مَن تدعمهم باريس وواشنطن، بل هما تدعمان «الجهاديين» الإسلاميين في سوريا، و«الإخوان المسلمين» في مصر. تماماً كما كانتا تدعمان المجاهدين في أفغانستان ضدّ الجيش الأحمر. وهما ما زالتا اليوم لا تباليان إن ارتدّوا على معلّميهم! و«11 سبتمبر» ما زال طرياً في الذاكرة (...) ولا يمكن للمثقّف أو المفكّر أن يُغفِل الوجه السياسي بامتياز في «الربيع العربي»، وأن يتجاهل الصراعات التي تكتنف الربيعات العربية بين الاتجاهات المتناقضة التي تتجاذب الدول العربية للاصطفاف وراء القوى الإقليمية والدولية من إيران وروسيا والصين إلى الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا وحلف الناتو. ولا يمكن له أن يتجاهل أن فرنسا هي وجهة أساسية من الوجهات التي يقصدها (وتستقبلهم فعلاً) الحكّام المستبدّون الذين يفرّون من بلدانهم ويجدون فيها مأوىً وملاذاً، علاوةً على أنها هي المسؤولة في الأساس عن تكوينهم، ثم تثبيتهم في مناصبهم الرئاسية (من زين العابدين بن علي وحسني مبارك إلى بول بوط وهوشي منه مروراً بالخميني وبوكاسا..»[6].

إدغار موران: «الخوف من المهاجرين العرب، والخوف من المدّ الإسلامي لا يمكن التغلُّب عليهما إلّا بركوب مخاطر الديمقراطية وتعزيزها إلى أقصى حدّ»

كما أن علاقة فرنسا بالثورات في العالم الحديث تشبه علاقة الأبوّة؛ فمنذ العام 1789 وفرنسا تظنُّ أنها تحتكر حقوق الإنسان والوصاية الفكرية على الحركات الثورية. وهي في واقع الأمر عرفت

5 «Plaidoyer pour les intellectuels», in : Jean-Paul Sartre, **Situations philosophiques** (Paris: Gallimard, 1990) p. 34.

6 Nicolas Ténèze, « Printemps arabes, hiver intellectuel” (**L’Orient-Le Jour**: 17 / 6 /2014).



ثورات كبرى امتدّت على مدى قرنين من الزمن، فقد بدأت بثورة 1789 ولم تنتهِ بثورة مايو (أيار) 1968، مروراً بثورات 1830 و1848 و1871، ومساندة مفكّري «الأنوار» للمنتفضين الأميركيين في وجه الهيمنة البريطانية. وفي العام 1917 ساندوا الثورة البلشفية وأيّدوا حكم ستالين (كما فعل جان بول سارتر) ولم يكتشفوا جرائمه ويدينوها إلّا بعد مرور أربعين سنة. وفي ستينيات القرن الماضي أيّد الماويّون الفرنسيون الثورة الثقافية التي قادها في الصين ماو تسي تونغ، في وقت كانت فيه السلطات الصينية تنفي وتسجن وتقتل ملايين المعارضين. وفي العام 1979 أيّد عدد كبير من المفكّرين الفرنسيين ثورة الخميني حتى أن فيلسوفاً فرنسياً متميّزاً هو ميشال فوكو أشاد بهذه الثورة ونقل أخبارها وحلّلها عبر سلسلة من المقالات الفكرية التي بعث بها من طهران، حيث أقام فترةً طويلة، إلى الصحافة الفكرية الفرنسية، ثم ما لبثت أن صدرت من ضمن كتبه المختلفة.

ألان باديو : «المجد كلّ المجد للشعبين التونسي والمصري اللذين أعادا إلينا واجبنا السياسي الصحيح والوحيد»

ألان باديو: انتفاضة تونس ومصر تاريخية

كان ألان باديو أول من ذهب في الاتجاه المضادّ[7] وكأنما « الربيع العربي» أيقظ العالم، وأيقظ فيه مسألة الثورات ودورها في إحياء الأمم الراكدة، فكان باديو من أوائل الذين رأوا في « الربيع العربي» أملاً يفتح باب التغيير حتّى في المجتمعات الأوروبية. فهو - ومعه كثيرون من الأوروبيين المحبَطين من الأوضاع السياسية الاجتماعية في بلدانهم الأوروبية بسبب انسداد الأفق أمام ما يرون أنه الطريق إلى إقامة مجتمع إنساني لا تسيطر عليه أولوية الليبرالية الاقتصادية التي تجعل من الربح المالي حجر الزاوية في التنظيم الاقتصادي والسياسي للمجتمع، والذين يحلمون بفتح هذا الطريق- علّق آمالاً عريضةً على الثورتين التونسية والمصرية، ورأى في مقالته المذكورة أن هاتين الثورتين هما فتحٌ جديد أمام العالم أجمع نحو التغيير المنشود. ثم طوّر فكرته هذه إلى كتاب بعنوان: **يقظة التاريخ**[8] كرَّسه لاستخلاص مؤشّرات صالحة لتعميق دراسة حاضر المجتمعات العربية وتاريخها والصورة التي يقدّمها هذا التاريخ عنها.

الكتاب دعوة إلى التفكير في الأحداث التي دشّنها ما يعتبره ألان باديو ثورات عربية حقيقية، من خلال أسئلة يطرحها وتصلح - فيما يتعدّى التناقضات المشبوهة بين «غرب علماني» و«تقاليد دينية» - للكشف عن العلاقات الاقتصادية والجغراسية (الجيوسياسية) الدولية؛ وهي صالحة أيضاً لإعادة البحث والتفكير في إشكاليات منسيّة أو مكبوتة ظنّ الباحثون أنها انقرضت وباتت تنتمي إلى زمن بائد: ما الثورة؟ أية حالة سياسية تتخذها تعبئة الجماهير؟ ما الشروط التي تتطلّبها تنمية سياسية حقيقية وفعلية لالتزام الجماهير سياسياً، يتجاوز حالة الانفعال الأول؟ كيف يُدار ويُساس الأفق الذي ينفتح بسقوط نظام قمعي؟ ما المكانة التي يتّخذها الاحتجاج أو الانتفاض في وجه حكّام مستبدّين، إزاء الدول الغربية التي تدعم أولئك الحكّام؟

هذه الأسئلة المفتوحة مطروحة على الباحثين الغربيين، وعلى الفكر السياسي وموقعه من أحداث التاريخ وتحوّلاته. يقول باديو: «هذان قرنان من الزمن قد تصرّما، وما زالت المشكلة السياسية هي هي: كيف يمكن الحفاظ على إبداعات اشتراكية الحركة؟ والفكرة الرجعية الوحيدة ما زالت باقية على حالها: «يستحيل ذلك، لا بل إنه ضارّ ومُسيء. فلنسلّم أمرَنا للدولة». «المجدُ كلّ المجد للشعبين التونسي والمصري اللذين أعادا إلينا واجبنا السياسي الصحيح والوحيد[9]».

لفهم الثورات العربية وتحليلها لا بدّ - كما يقول باديو - من التمييز بين «الحدث التاريخي» الذي

---

7 كان الفيلسوف الفرنسي ألان باديو Alain Badiou، أول الذين أدركوا أهمية أحداث تونس ومصر التاريخية في مقالته التي نشرتها صحيفة «**لوموند**» (2011/2/18) بعنوان: «تونس ـ مصر: حين تبدّد غرورَ الغرب ريحٌ شرقية» (Tunisie, Egypte : quand un vent d'est balaie l'arrogance de l'Occident) تلاه السوسيولوجي الأميركي إمانوييل فالرشتاين Immanuel Wallerstein، في مقالة صدرت في «**لوموند ديبلوماتيك**» (2011/3/1) «رياح التغيير في العالم العربي وما وراء العالم العربي» (The Wind of Change — in the Arab World and Beyond) راجع موقع الكاتب على الرابط التالي: **http://www.iwallerstein.com/the-wind-of-change-in-the--arab-world-and-beyond/**). ولعلّ المفكّر اللبناني جورج قرم كان سبّاقاً إلى لفت أنظار العالم إلى الأهمية التاريخية للثورتين التونسية والمصرية، في مقالته التي نشرتها صحيفة « **لوموند**» الفرنسية (11 /2 / 2011) بعنوان: «حين يُصبح «الشارع العربي» أنموذجاً في نظر العالم» (Quand la "rue) arabe" sert de modèle au monde.)

8 Alain Badiou, **Le réveil de l'histoire** (Paris: Lignes, 2011).

9 المرجع نفسه



يقطع مع استقرار وضع معيّن، ويشكّل بداية وضع جديد، وبين «الإبداع السياسي» المختلف عن الأشكال السائدة والمعروفة والمتفرّعة جميعاً عن «ديمقراطية» الرأسمالية الغربية، أو عن قومية الدول الاشتراكية.. هذه «الحقيقة السياسية الجديدة»، عند ملتقى ومفترَق الحداثة والاشتراكية، هي ثورة فعلية: فهي تضعنا وجهاً لوجه أمام مسألة العلاقة بين الإبداع السياسي والحدث التاريخي. فالحدث يفسح في المجال أمام احتمال سياسي جديد، إذا لم يقتصر شكله الإبداعي على شعار تكتيكي سلبي. فلئن توحّدت الحركة الشعبية حول «إسقاط النظام» («بن علي إرحل»، «مبارك إرحل») فإن إبداع شكل سياسي جديد يقتضي تضافر مكوّنات الحركة حول توكيد مبادئها ومطالبها. هذا ما يفسّر أن احتجاجات « الربيع العربي» لم تنجح في الإمساك بالاحتمال السياسي الجذري، وتركت - مؤقتاً - النصر في أيدي الترسيمات السياسية القديمة.

اعتقد ألان باديو في البداية أن الانتفاضات الشعبية في تونس وفي مصر كانت ستحقّق ما ظلّ يحلم به الثوريّون الأوروبيون طيلة قرنين من الزمن، على اختلاف ألوان هذا الحلم وتطوّر أشكاله إلى أن وصلت إلى ما يسمّيه باديو «اشتراكية الحركة الشعبية» إذ يقول: « المجد للشعبين التونسي والمصري اللذين يُعيدان إلينا واجبنا السياسي الصحيح والوحيد: الانتفاض في وجه الدولة وفاءً لتنظيم اشتراكية الحركة». ويتساءل: « هل يمكن أن نعتقد جادّين بأنّ كلّ تلك التضحيات التي قدّمها الشعب المصري لم يكن لها من هدف أساسي سوى دفع الناس إلى الاختيار بين مرشّحَين هما عمر سليمان ومحمد البرادعي، على نحو ما يوجد عندنا حين نُلزَم بالخيار فقط بين مرشّحَين هما ساركوزي وستروس كان؟» ويُجيب بلسان تونسي مصري: «كلّا وألف كلّا ! يقول لنا الشعبان التونسي والمصري انهضوا سوّوا الحيّز العامّ لاشتراكية الحركة الشعبية ودافعوا عنها بكلّ السبل والوسائل وتبيّنوا المراحل المتعاقبة التي تمرّ بها هذه الحركة؛ فتلك هي حقيقة السياسة الشعبية للتحرّر والانعتاق. وبطبيعة الحال، ليست الدولة في البلدان العربية وحدها معادية للشعوب وتمنع تحرّرها، وليست وحدها بلا انتخابات شرعية سواء جرت هذه الانتخابات وكانت ثمرة التزوير والتلاعب، أم لم تجرِ».

يتابع ألان باديو: « أياً كان مصير الانتفاضة في تونس ومصر، فإن معناها الكوني لن يحول ولن يزول وسيبقى على مدى التاريخ، فقد حملت إلى الإنسانية معنى جديداً للثورة، وفتحت أمام العالم آفاقاً جديدة (...) لا نريد الحرب، لكنّنا لا نخافها، لقد جرى كلام كثير وفي كلّ مكان عن الهدوء السلمي الذي يجب أن يسود التظاهرات العملاقة، ويبرّر هذا الهدوء مثال أعلى هو الانتخابات الديمقراطية التي تُنسَب إلى الحركة نفسها. لقد سقط قتلى بالمئات، وقد يسقط غيرهم في الأيام المقبلة، وهم جميعاً من حُماة الحركة، فالمكان السياسي والرمزي للانتفاضة كان يجب حمايته بخوض معارك دفع ضدّ هجمات شرطة الأنظمة وزبانيّتها المسلّحة الميليشياوية. فمَن الذي دفع حياته ثمناً لهذه الحماية، إن لم يكن الشبّان المتحدّرون من أصول شعبية فقيرة؟ العنف الدفاعي لحماية الحركة أمرٌ بديهي وحتميٌّ لا يمكن التخلّي عنه..[10]». رأى باديو في مئات الآلاف من المصريين الذين افترشوا الساحات والشوارع والميادين ممارسة ثورية جديدة ظهر فيها الشعب وقد حمل مشكلاته بأيديه يطرحها علناً ويقدّم لها الحلول علَناً، وقد انحسرت الدولة تماماً عن الشارع وعن المشكلات وعن تقديم حلول لها؛ اختفت بكلام آخر، أو انزوَت أو غابت عن الوجود والفعل؛ فهو يقول بهذا الصدد: « في غمرة الحدث يتألّف الشعب من أولئك الذين يعرفون حلول المشكلات التي يطرحها عليهم الحدث. هذا ما نراه في احتلال ميدان عام أو ساحة عامة، حيث الغذاء والنوم والحراسة وأداء الصلاة والغناء وحماية المكان والدفاع عنه، بحيث تحوّل المكان إلى مكان تجري فيه كلّ أنشطة الحياة، مكان يرمز إلى الحياة، لا بدّ من الحفاظ عليه بأيّ ثمن. حمل القادمون إليه من كلّ مكان مشكلاتهم التي كانت تبدو أنها مستعصية على الحلّ، حملوها إلى مكان لا وجود فيه للدولة، يبحثون فيه عن حلولٍ لا يطلبونها من الدولة، لمشكلاتهم التي لا تُحَلّ. وهذا ما يجعل أن شعباً فجأةً ولفترة زمنية غير محدّدة، انوجد حيث

بول غوسلان: «وهل تعتقدون أن التونسيين طردوا بن علي لكي يضعوا مكانه ملتّحين مجانين؟ أو أن المصريين طردوا مبارك لكي يجلبوا بديلاً له مَن هو أسوأ منه؟»

10 المرجع السابق نفسه .



قرّر أن يتجمّع».

يصف باديو بإعجاب سلوك الشباب المصري والتونسي وممارساتهم: «آلاف الإمكانات البديلة الجديدة الخاصة بهذه التناقضات كانت تنبثق في كلّ لحظة، ولم تكن الدولة - كلّ دولة- غافلةً عنها تماماً. كان هناك طبيبات شابّات يأتين من الأرياف لتضميد جراح المصابين، وكنَّ يبِتْنَ وسط مجموعة من الشبّان الخشنين، وهنّ مطمئنّاتٍ واثقاتٍ من أن أحداً من الشبّان لن يمسّ منهنّ شعرة واحدة. كانت هناك جماعةٌ من المهندسين تطلب من شباب الأحياء والضواحي بأن يأخذوا عنهم قسطاً من التعب ويحلّوا محلّهم في نوبات الحراسة والحماية، وكان هناك صفوفٌ من المسيحيين يتولّون وقوفاً حماية المصلّين المسلمين وهم ركوعٌ، كان هناك تجّارٌ وباعة وأصحاب حوانيت ينقلون الأغذية والحاجيات المختلفة إلى العاطلين عن العمل والفقراء المشاركين في الاعتصام والانتفاضة، وكان كلّ واحد يتحدّث إلى مَن حوله ممّن لا يعرفهم من قبل، وكانت هناك آلاف اللافتات التي نقرأ عليها كيف ذابت وانصهرت حياة كلّ مشارك من المشاركين في تاريخ الجميع المشترَك والجماعي[11]».

أوليفييه روا: «آن للرأي العام الغربي أن يفهم أن المجتمعات العربية هي مجتمعات منقسمةٌ على نفسها ومعقَّدة التركيب شأنها في ذلك تماماً شأن جيرانها في بلدان الشمال»

تعليقاً على المحاضرة[12] التي ألقاها باديو في «معهد العالم العربي» في باريس، والتي غطّتها الصحافية الفرنسية أنّا موسّو[13] تقول: « كيف يمكن تفسير الأحداث الجارية منذ أربع سنوات في بلدان عربية عدّة: الثورات الشعبية، تغيير الأنظمة، انتخابات غير مأمونة، عودة الأصوليات الإسلامية، الانقلابات العسكرية... هذه الأسئلة تُطرَح على العالم أجمع حول معنى هذه الأحداث، وما ستؤول إليه. هل يمكن اعتبارها ثورة؟ هل تُفضي إلى فتح آفاق سياسية جديدة، أو أنها لا تحمل في جعبتها إلّا القديم نفسه؟ (...) لا سبيل إلى إنكار التوثّب العربي (شجاعةً ووعياً وتضحية) في أحداث الربيع، ولا إلى إنكار الشجاعة والتضحية، وبخاصة الوعي الرفيع لدى الفئات التي شكّلت طلائعه في بلدان الربيع جميعاً».

فإذا افترضنا جدلاً أن الربيعات العربية كانت معدَّة في أمكنة معيّنة من غرف الاستخبارات السرّية في دول كبرى عالمية وإقليمية، فما الجواب عن سؤال: أية عبقرية نَحتَت شعار : «إرحل» وأطلقته أينما كان؟ هل تلك أيضاً كانت عبقرية المتآمرين على الشعوب العربية، وعلى الأنظمة العربية التي كانت حليفة لهم؟

إدغار موران: العرب مثلنا، ونحن مثل العرب

التغيير الذي ينشده باديو في أوروبا يشكّل قلقاً وجودياً لدى فيلسوف فرنسي آخر هو إدغار موران[14]صاحب المؤلّف الشهير **الفكر المعقّد** (**La pensée complexe**) الذي يذهب في الاتجاه التحليلي الفلسفي للثورات العربية، فقد كتب في صحيفة **لوموند**[15]: «كان من شدّة التأثير الذي أحدثته هذه الحركات في نفوس الشعوب العربية ما جعل عبارة الفيلسوف الألماني هيغل التي أطلقتها لحظة اندلاع الثورة الفرنسية: « لقد أشرقت شمس رائعة »، تتحقّق حينما انطلقت الحركة من تونس وكانت بمثابة جرّافة «بولدوزر» جرفت أنظمة استبداد كانت تنيخ بكلكلها كالليل البهيم على تونس ومصر وليبيا. لكن فرادة الثورات العربية أن نواتها كانت شريحة الشباب العربي الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و25 سنة رفعوا فوق كلّ الشعارات الأخرى شعار الحرية والكرامة، ما أثبت أن الديمقراطية ليست حكراً على الغرب، وأسقط أوهاماً كثيرة لدى

11 المرجع السابق نفسه.

12 بعنوان: **هل نحن أمام حدث سياسي عالمي، وقع في مكان محدّد هو العالم العربي؟** (باريس: معهد العالم العربي،2013/11/21).

13 Anna Musso, «Alain Badiou, des printemps aux révolutions» (28/11/2013).

14 إدغار موران Edgar Morin فيلسوف وعالِم اجتماع فرنسي، مدير أبحاث في «المركز الوطني (الفرنسي) للبحث العلمي» (CNRS) ورئيس «الوكالة الأوروبية للثقافة» (في منظمة اليونيسكو) كما يرأس «جمعية الفكر المعقّد» (Association pour la pensée complexe). من مؤلّفاته: «**مع ماركس وضدّه**» (**Pour et contre Marx**) «**الطريق**» (La Voie) و«**نحو سياسة حضارية**» (**Vers une politique de civilisation**).

15 Edgar Morin, «Nuages sur le printemps arabe», **Le Monde** (25/04/2011).
راجع أيضاً مقالة كريم إميل بيطار في **المجلة الدولية والاستراتيجية** :
Karim Émile Bitar «Les intellectuels français et le printemps arabe », **Revue internationale et stratégique**(3/2011 -n° 83).



مفكّريـه كما أسـقط الكثيـر أيضاً مـن الأفكار المسـبقة، وجعل المفكّريـن الغربيين يقولـون: «العرب مثلنـا، ونحـن مثل العـرب»[16].

كما يقتـرب مـوران كثيـراً مـن نفَس باديو حيـن يقـول: « والحـقّ إن الثـورات العربيـة لا تديـن بشـيء للديموقراطيـات الغربيـة التـي عليهـا هـي تقـع المسـؤولية عـن ليـل الاسـتبداد الطويـل الـذي فرضـه عليهـا الاسـتعمار (الفرنسـي والبريطانـي) المباشـر، ثـم غيـر المباشـر، حيـث كانـت تحـرص علـى الـدوام علـى دعـم أنظمـة عربيـة تحرسـه وتسـهر علـى اسـتمراره ودوامـه».

ويـرى مـوران أن « الربيـع العربـي جـاء فـي مرحلـة تعانـي فيهـا الديمقراطيـات الأوروبيـة مـن فقـدان الحيويـة ومخاطـر التراجـع والانحلال. وبعدمـا تلكّأت أوروبـا فـي أداء تحيّـة الإكبـار للربيـع العربـي، وهـي فـي حالـة مـن التفسّـخ والانقسـام، والخـوف مـن الفشـل الديمقراطـي يشـلّ بـدلاً مـن أن يحفّـز علـى العمـل للحيلولـة دون الإخفـاق. إن عمـل الدعـم والمسـاندة لا يمكـن أن يكـون اسـتمراراً للاسـتعمار الاقتصـادي. بـل عليـه أن يكـون بمثابـة مشـروع مارشـال بأسـلوب جديـد، ويتجـاوز فكـرة التنميـة مـن منظـور الاسـتتباع، بحيـث تبقـى كلّ ثقافـة عربيـة محتفظـةً بقيمهـا وفضائلهـا وبأفضـل مـا لديهـا، وتسـتوعب أفضـل مـا فـي الغـرب بمـا فيـه حقوق الإنسـان وحقوق المـرأة «. ويضيـف:» إن الخـوف مـن المهاجريـن العـرب والخـوف مـن المدّ الإسـلامي لا يمكـن التغلّـب عليهمـا وتجاوزهمـا إلّا بركـوب مخاطـر الديمقراطيـة وتعزيزهـا إلـى أقصـى حـدّ. لقـد دخلـت أحـداث « الربيـع العربـي» أثنـاء سـنتها الأولـى2011 ضمـن أحـداث التاريـخ الكبـرى. كلّ اندفـاع إلـى الحريـة هـو رهـان علـى قضيـة كبـرى، وكلّ رهـان مـن هـذا النـوع يحتـاج إلـى تخطيـط اسـتراتيجي، أي إلـى مرونـة وإبـداع فـي وجـه العقبـات والمعوّقـات المحتملّـة، وإلـى التعامـل ببراعـة مـع المعطيـات والمعلومـات التـي تسـتجدّ علـى الطريـق. وسـيواجه التقـدّم علـى هـذا الطريـق هزائـم وآلامـاً، لكنّـه يحمـل فـي داخلـه مبـدأ الإبـداع والتخليـق والابتـكار الـذي سـيُفضي لا محالـة إلـى طلـوع فجـر جديـد (...) إن انعـدام الوضـوح فـي فرنسـا، وفـي أوروبـا، وحتـى فـي العالـم أجمـع، حـول مسـألة تعقيـد المجتمعـات البشـرية، وتعقيـد المسـار التاريخـي للعولمـة، يتحـوّل إلـى عجـز تـام عـن الوقـوف فـي وجـه الانزلاق نحـو الهاويـة الـذي تسـير فيـه البشـرية، وعـن تصـوّر نهـج جديـد للبشـرية يشـكّل خلاصـاً لهـا».

«إن الـدور المحـرّك الذي لعبتـه الشـبيبة العربية كشـف أمـام البشـرية جمعـاء مقـدار الطاقـات الهائلـة والآمـال الواسـعة الكامنـة فـي شـباب العالـم كلّـه والتـي لا تحـرّكها إلّا الثـورات الكبـرى والمقاومـة العنيـدة».

«إن الإبـداع الرائـع غيـر المفصـول عـن الطبيعـة المسـالمة لانتفاضـة الشـباب التونسـي والمصـري، التـي تعتمـد الـذكاء والتفكيـر لا القـوّة فـي تحـرّكها، اجتـذب إلـى هـذه الانتفاضـة جميـع الأجيـال ومختلـف الفئـات الاجتماعيـة وخلَّصهـا مـن عـبء الاستسـلام الـذي تـرزح تحتـه.

في الوقت الذي تتعرّض فيه أعداد كثيرة من العرب لمخاطر الموت وتجازف بحياتها لقطف بعض ثمار الديمقراطية وحرية التعبير نرى أن الديمقراطية في الغرب تتهاوى وتنهار ويطغى «الصحيح سياسياً» على حرية التعبير

غيـر أن هـذه القـوّة تتحـوّل إلـى ضعـف حيـن لا يعـود الهـدف إسـقاط طاغـوت، بـل يصبـح الهـدف بنـاء ديمقراطيـة. ففـي هـذا الانتقـال يظهـر خـواء المؤسّسـات والبنـى والأفـكار والتصـوّرات التـي وضعهـا الطاغيـة. وبطبيعـة الحال، لدى الشـباب غليانٌ لا ينضـب مـن الأفـكار الإبداعيـة، لكـن غيـر المفصـول عـن غليـان الفوضـى الناتجـة عـن الانقسـام والضيـاع والضـرورات المسـتعجلة التـي تتطلّـب تلبيـات فوريـة.

دفـع السـقوط السـريع لبن علـي في تونـس ومبارك في مصـر، دفـع الـدول العربيـة الأخـرى إلـى العمـل علـى كبـح موجـة الحريـة مـن الوصـول إليهـا، إمـا بخنقهـا فـي المهـد بقـوّة القمـع (الجزائـر) وإمـا بإجـراء إصلاحـات مشـفوعة بالقمـع (اليمـن وسـوريا والبحريـن). أمـا الـدول الغربيـة فقـد كانـت لهـا مواقـف متنوّعـة حيـث سـارع أوبامـا إلـى إظهـار الولايـات المتحـدة بمظهـر الغيـور علـى الديمقراطيـة فـي تونـس ومصـر وليبيـا (...) أمـا فرنسـا التـي أبـدت اسـتعدادها أول الأمـر بمعاونـة بـن علـي علـى المنتفضيـن عـادت وحيّـت الربيـع التونسـي، ثـم قـرّر الرئيـس الفرنسـي التدخّـل العسـكري فـي ليبيـا لمؤازرة الثـوّار الذيـن أصبحـوا فيمـا بعـد خارجيـن علـى القانـون. والحـقّ إن الوضـع الليبـي شـكّل حالـة شـديدة التعقيـد بتناقضاتهـا (...) فهـل كان التدخّـل

---

16 مضيفـاً: «مـع أخـذ الاختلافـات التاريخيـة والثقافيـة بيننـا وبينهـم، فـي الحسـبان».

الغربي في ليبيا من قبيل المساعدات الإنسانية؟ هل هو مكن قبيل المساعدة على إقامة نظام ديمقراطي؟ هل فيه نوع من التعاون الاقتصادي (بخاصة في مجال النفط)؟[17]».

أوليفيه روا: الفصل بين الديني والسياسي

في حديث أدلى به أوليفيه روا المختصّ بالمجتمعات الإسلامية وصاحب كتاب **الجهل المقدَّس**[18]، إلى صحيفة «**لا كروا**»[19] وردّاً على السؤال التالي الذي طرحته عليه الصحيفة: « ثلاث سنوات من الثورات العربية. ما هي محصَّلتها؟ إيجابية هي أم سلبية؟»، أجاب: «وقعت ثورات عربية، لأن هناك تغيّراً عميقاً في المجتمعات العربية. ولئن كان احتمال الديمقراطية فيها كبيراً جداً، فلأن في هذه المجتمعات تنوُّعاً دينياً كبيراً. ثمّة، بطبيعة الحال، تناظر بين التعدّد الديني والتعدّد السياسي.

ومن الخطأ أن نحسب أن العلمانية هي شرط يجب توافره مسبقاً من أجل الديمقراطية في بلد ما. وهل يمكن أن نحسب أن طاغية علمانياً هو أفضل من إسلامي منتخب ديمقراطياً؟ إن التعارض الذي غالباً ما تقيمه وسائل الإعلام بين إسلاميين وعلمانيين لم يعد يصحّ. ففي مصر على سبيل المثال، هناك إسلاميون في كلا الطرفين المتصارعين»

> **آلان تورين: « نشهد تغييراً شاملاً لمرحلة تاريخية برُمَّتِها ومفهوم المجتمع لم يعد صالحاً اليوم لفهم ما يجري من حولنا من أحداث»**

وعن السؤال: «كيف تفسّر وجود سلفيين في الطرف المعادي للإخوان المسلمين؟» أجاب: «الإخوان المسلمون هم استثناء طوباوي في المجتمع؛ فهم يتمسّكون بجذر فكري راسخ يرى أن الدستور النموذجي في الإسلام، هو ذلك الذي تمّ في المدينة المنوَّرة، في عهد النبي محمد. وهم يحسبون أنفسم نواة الإسلام الصلبة، ويتبنّون منطقاً عمودياً للسلطة والمعرفة يرى أن الإسلام هو الحلّ، وأنهم يعرفون جيداً كيف يضعون هذا الحلّ موضع التطبيق العملي. لكن المفاجأة هي أن تطبيق هذا الحلّ فشل فشلاً ذريعاً، وتبيّن لهم، بعد الهزيمة التي مُنيوا بها، أنه لم يعد هناك ما يُسمّى بـ«إسلام سياسي»، بل بات هناك «إسلام في السياسة»، بالإحالة إلى الدين أثناء الجدال. والفرق بينهم وبين السلفيين أن هؤلاء كليّون في علاقتهم بالشريعة، وفرديون في علاقتهم بالسياسة. وهم يُشبهون في ذلك «الطهرانيين» (puritains) في البروتستانتية. لسان حالهم في مصر هو: «نأمل أن يأتي أمير للمؤمنين يوماً ما، وبانتظار ذلك اليوم نحن مع الرئيس». وكلّ الاستراتيجية هي في «الانتظار». علاوةً على ذلك يكنّون عداءً للإخوان المسلمين، ويعدّونهم شريحة البورجوازية في المجتمع. ثم يجب ألّا ننسى الأزهر، هذه المؤسّسة الدينية الراسخة التي أدركت أن الجيش يسعى إلى إيجاد إسلام رسمي لكي تسهل رقابته. ويرفض إمام الأزهر، الشيخ طيّب، أن ينساق إلى معترك السياسة، كما يرفض دوْلَنَة الأزهر(l'étatisation). ووقف إلى جانب الجيش إبّان عزل الرئيس محمد مرسي، لأن الجيش أنقذ مصر من براثن الإخوان المسلمين. وهو على قناعة تامّة بأن الدين يجب أن يبقى خارج رقابة السياسة. وأخيراً، لم يعد هناك أيّ سلطة تحتكر الخطاب الديني. استبطان هذا التعدّد الديني سيُسهم في إشاعة التسامح»[20].

تتركّز أبحاث أوليفيه روا أستاذ العلوم السياسية وسوسيولوجيا الأديان في «المعهد الجامعي الأوروبي» Institut universitaire européen ومدير أبحاث في الجامعات الفرنسية، وفي المركز الوطني (الفرنسي) للبحث العلمي»، في العلاقات القائمة بين السياسة والدين في الإسلام. فهو يرى في كتابه **الجهل المقدّس** الصادر العام 2012 أن موجة الأصولية الإسلامية ناتجة عن الانقطاع الحاصل بين الدين والثقافة، ولا يمكن فهم احتجاجات المسلمين والأشكال التي تتّخذها إلّا إذا ميّزنا بين الصعيدَيْن الديني والسياسي. فالردّ الاحتجاجي على الإساءة إلى الدين مثل الكاريكاتور والآيات الشيطانية.. ليست خاصة بالإسلام وحده، بل نجد هذا الردّ عند جميع المجموعات الدينية.

أما العنف السياسي، فهو نتيجة مسار تحوّل يمرّ به الشرق الأوسط.

ويعود أوليفيه روا إلى أحداث سابقة ليفسّر الفرق

17. المرجع السابق نفسه

18 **L'ignorence sacrée** ترجمه إلى العربية صالح الأشمر

19 Olivier Roy: « Il n'y a plus d'islam politique mais de l'islam en politique », **La Croix** 4).201 /03/01 (

20 المرجع نفسه.



بين ما يجري اليوم، وما جرى بالأمس القريب من احتجاجات المسلمين على الإهانات الإعلامية التي لحقت بإيمانهم؛ فـ» عندما كتب سلمان رشدي رواية **«الآيات الشيطانية»**، دافع عنه الغرب، بحجة «حرّية التعبير الأدبي»؛ وحينما نشر الفنّان الدانمركي الرسوم الكاريكاتورية المسيئة لنبيّ الإسلام، دافع عنه الغرب بحجّة «حرية التعبير الصحافي»؛ وحينما أدلى روبير رديكير Robert Redeker بتصريحاته المعادية للإسلام، دافع عنه الغرب بحجّة «حقّ المرء في أن يُخطئ التعبير». فبأيّة حجّة يمكن الدفاع عن فيلم **«براءة المسلمين» (L'Innocence des musulmans)** إن لم يكن بحقّ الخداع الفكري أو بالحقّ في الابتذال؟ ومن فيلم مارتن سكورسيز Martin Scorsese **(La Dernière Tentation du Christ)** الذي عُرِض في الصالات في العام 1988 إلى فيلم رودريغو غارسيا Rodrigo Garcia في العام 2011 مروراً بتشويه لوحة العشاء السرّي في العام 2005 قامت الكنيسة ببعض الاحتجاجات السلميّة على هذه الاعتداءات التي تنال من الدين المسيحي، تماماً مثلما يتحدّث اليوم المسلم المؤمن عن احتجاجه على الاعتداءات التي تقع على إيمانه. وهذا كلّه إن دلَّ على شيء فعَلى أن الشرخ يزداد عمقاً بين مجموعات الإيمان الديني الذين لا يريدون بعد اليوم أن يتألّموا بصمت، بسبب الإهانات التي تقع على إيمانهم، وبين ثقافة دنيوية علمانية لا ترى في الإيمان الديني سوى تعصّب».

« أما العنف ضدّ السفارات الأميركية فهو عنف سياسي فالسفارات الأميركية الثلاث التي هوجِمت توجد في ثلاثة بلدان هي أول بلدان «الربيع العربي» (تونس مصر وليبيا). والذين هاجموا السفارات الأميركية ليسوا الذين قاموا بالربيع العربي، وليسوا أيضاً الذين كانوا أول المستفيدين من الانتخابات (الإخوان المسلمون وحزب النهضة) بل هم أولئك الذين صرفوا البلدان العربية عن معركتها الحقيقية. على الرأي العام الغربي أن يفهم بعد الآن أن المجتمعات العربية هي مجتمعات منقسمة على بعضها ومعقّدة التركيب، شأنها في ذلك، تماماً شأن جيرانهم في بلدان الشمال[21]».

21 Alain Badiou," N'incriminons pas le «printemps arabe»!, **Le Monde** (20.09.2012).

ألان تورين: نظرية التغيّر الاجتماعي في العالم

وفي حين ترى إليزابيت رودنسكو Elisabteh Roudinesco أن روح الثورة قد انبعثت في الشعوب من جديد، على الرغم من الأثمان الباهظة التي تتكبَّدها لقاء ذلك، وأنه يجب ألّا ندين هذه الثورات سلفاً بحجّة أنها قد تنحرف عن مسارها إلى مآلات أخرى، يرى ألان تورين Alain Touraine أننا نشهد تغيّراً شاملاً لمرحلة تاريخية برمّتها، لقد خرج العالَم بعامّة، والشرق الأوسط بخاصّة، من الحرب الباردة ومستتبعاتها، ولم تعُد المشكلات والصراعات الدولية هي الغالبة على المواقف السياسية، فقد احتلَّت الصدارة المشكلات الداخلية الاجتماعية والمعيشية؛ وتقوم نظرية ألان تورين التي يبلورها في كتابه **نهاية المجتمعات**[22] على إعادة النظر في مفهوم المجتمع الذي لم يعد صالحاً لفهم ما يجري حولنا من أحداث اليوم أو ما سيجري في المستقبل.

> **ما زالت الثورات العربية التي بدأت أوائل العام 2011 من أبرز أحداث الساعة في نشرات الأخبار في مختلف دول العالم ومادَّةً للدرس والتحليل في سائر المعاهد ومراكز البحوث السياسية في العالم**

ويحترس ألان تورين من أن يبدو أنه ينبئ بكلامه عن نهاية المجتمعات؛ ففي حديثه إلى روبير ماغيوري[23] ردّاً على السؤال التالي: إذا كان المجتمع زال أو في طريقه إلى الزوال، ألا يزول معه أيضاً الباحث الذي يدرسه أي عالِم الاجتماع نفسه فينتهي مع نهاية المجتمع؟ يقول تورين: « إنه لا بدّ من التمييز بين أمرين: موضوع الدرس الذي هو المجتمع، ومفهوم المجتمع بوصفه أداة تحليل لهذا المجتمع. المفهوم هو الذي لم يعد صالحاً لدراسة المجتمعات وتحليل ما يحصل فيها، وفهمه حقّ الفهم» .

لكن ماذا سيحلّ محلّ هذا المفهوم ليكون أداة تحليل تساعد على فهم الأحداث والعلاقات الاجتماعية؟ يُجيب تورين: «إن التحوُّل الكبير الحاصل داخل المجتمعات تحت تأثير العولمة والآليات

22 Alain Touraine, **La Fin des sociétés** (Paris: Seuil, 2013).

23 Robert Maggiori, «Retour au sujet»(Liberation, 11 septembre 2013).

(ميكانيزمات) الضخمة التي تسيّر هذا التحوّل يسير في اتّجاه بروز الفرد الديمقراطي: فحركات الاحتجاج والتمرّد والانتفاض التي شهدها العالَم خلال السنوات الأخيرة (تظاهرات اليونان، أحداث « الربيع العربي» من تونس إلى مصر، احتلال وول ستريت..) مؤشّر واضح على يقظة ديمقراطية حقيقية، ولو أنها لم تكتمل بعد. لم يعد هناك أحزاب ولا نقابات ولا إيديولوجيات لم أعد أؤمن بقوى التغيير الإيجابي.. هذا الضعف والتقهقر في المؤسّسات الاجتماعية هو ما يسبق عصر الفرد الديمقراطي. إن ما يُنتِج المجتمع هم الأفراد الديمقراطيون. نهاية المجتمعات وشيكة، وهي قد بدأت فعلاً، وإن ما زالت لم تظهر بما فيه الكفاية من الوضوح».

جان بول شارني: «كبتُ الآمال بمشروع وحدة عربية جامعة، يُفسح في المجال أمام تمزيقه بالتجزئة والصراعات بين سلطات الدول الوليدة الجديدة»

جان - بول شارني: نظرة مغايرة إلى العلاقة بين العرب والغرب

أما جان بول شارني المفكّر الاستراتيجي وأستاذ العلوم السياسية لمدّة أربعين عاماً في السوربون، وتكوّن على يديه جيل بأكمله من السياسيين والأساتذة الجامعيين في مختلف البلدان العربية، فيرى أن «الإطار العام والأوسع والأكثر منطقاً لرؤية العلاقة بين العرب والغرب، هو الإطار الذي يوجد فيه الوضع العربي الحالي الذي بدأ في بداية القرن العشرين (وليست الأطر الأخرى التي تقارن بين الحضارتين الإسلامية والغربية، أو التي تقارن بين القرون الوسطى العربية والقرون الوسطى الغربية إلخ..). فالعرب الذين يُحكى عنهم في هذا السياق، وهم طرف العلاقة المذكورة ليسوا أيّ شيء آخر غير العرب الذين أُطِّروا في دول وشعوب وجماعات وأُسَر وقبائل حاكمة، بدءاً من نهاية الحرب العالمية الأولى التي نظَّمت العالم ودشّنت ما يُسمّى بعلاقة العرب بالغرب، وتعاقبوا جيلاً بعد جيل يحلمون ويفكّرون ويعملون من داخل هذا الإطار: فالأحلام السياسية والاجتماعية والسلوكية والعلمية والثورية تتحرّك من داخل هذا الإطار وتعمل بما فيه من معطيات أدركت بعضها وتسعى إلى إدراك بعضها الآخر[24]».

ويتابع شارني « كانت المجتمعات العربية ضحيّة راضيةً بمصيرها الناتج عن مثاقفة سياسية اعتباطية عندما كانت تطالب أثناء فترة الاستقلالات بشكل الدولة/ الأمة. أوَ لم تتكوَّن الجامعة العربية بوصفها جامعة للدول وليس للشعوب العربية؟ وغالباً ما حملت هذه الواقعة البسيطة بلبلةً في الفهم وتشويشاً في الرؤية؛ فقد اعتُبِرت تصفية الاستعمار والحصول على الاستقلالات بمثابة ثورة ظافرة، في حين أنها لم تكن أكثر من تغيير السلطة السياسية، لا تغيير البنى الاجتماعية. فكان لذلك نتائج كارثية:

- كَبْتُ الآمال بتحقيق مشروع وحدة عربية جامعة، لا بل أكثر من ذلك تمزّق هذا المشروع شرَّ ممزَق بالتجزئة وبالصراعات بين سلطات الدول الوليدة الجديدة.
- تميّزت السلطة السياسة في معظم هذه الدول بطابعها الأوتوقراطي الشخصاني autocratique personnifiée وكانت مجسدةً بحزب أوحد (أو شبه وحيد) ويُمسِك بها الجيش وكان العسكريون يُعتبَرون « أفضل المهندسين» لصنع المؤسّسات «الجامعة « في الوحدة الوطنية و» أفضل الخبراء» في التنمية الاقتصادية المبنيّة على اشتراكية الدولة، أو على الاقتصاد الموجّه بتشدّد. فنشأ عن ذلك طبقة من الإداريين وأصحاب المؤسّسات الكبرى ومحتكري وكالات التصدير والاستيراد..إلخ.
- هذا التصلّب في السلطة كان يهيمن من دون أن يشرف على التطوّر العام للبنيات الاجتماعية: النموّ الديمغرافي، تعميم التعليم، التطلّع إلى «الاستهلاكيّة» الغربيّة، الانخراط في المشهد الدولي، تأميم الموارد الأولية والثروات الطبيعية. في حين أن المثقّفين العرب استلّوا مفهوم «الثورة» وطبّقوه على بعض الحالات الشهيرة مثل ثورة التسيير الذاتي في الجزائر (révolution autogestionnaire algérienne) ثورة البعث في سوريا، الثورة الناصرية في

24 Jean- Paul Charney, **Le printemps arabe,structure sociale et pouvoir politique (** Académie de Géopolitique, 24 /2/ 2014).



مصـر، الثـورة الفلسـطينية العالميـة.. ولـم تكـن نتيجـة ذلك كلّـه مصادفـة، وهي أن يكـون هناك زعيـم، ريّس عسـكري قابض علـى النظام القائم وممسِكٌ بزمـام السـلطة ويتربّـع علـى عـرش الثورة.

- والحقّ، إن المجتمعـات العربيـة بقيت مجتمعاتٍ خليطـاً إن لجهـة تركيبهـا الإثنـي - الثقافـي أم لجهـة عدم تماسكها المجتمعي والسوسيولوجي الـذي يركـد أو يضطـرب تبعاً لمستوى التسـيير الذاتـي الإداري أو اللغـوي أو الثقافـي الـذي تتيحـه السـلطة المركزيـة التـي تكـون إما فـي يد أكثرية (كما في مصر)، وإما في يد أقلية، كما كان الوضـع فـي العراق(أقلّيـة سـنّية توازن بين أكثريّتيـن شـيعية وكردية في العـراق)، وكما لا يـزال فـي سـوريا (أقلية علوية بيـن السنَّة والمسيحيين في سـوريا)، وفـي البحريـن (أقلية سنّية على أكثرية شيعية). هـذا الوضـع الجهـوي/ الإثنـو - ثقافـي/ الدينـي - المذهبـي يشـكّل عائقـاً، بـل كابحـاً قويـاً يعطّـل ظهـور «المواطـن الجديـد» فـي هـذه المجتمعـات.
- لأن السلطة السياسية تحصل أو تنشأ من تمفصل تراكـب علاقـات التبعية والمحسـوبية والتضامن (العائلـة العشـيرة القبيلـة الحلقـة الدينيـة الأصل الإثنـي الجغرافي..) والأشـكال الإداريـة الجديدة بحسـب الموديـل الغربـي. فـي هـذا التمفصـل تتسـرّب علاقـات التبعيـة داخـل علاقـات الإدارة الغربيـة؛ وفـي الوقت نفسـه تؤكّد هـذه حضورها وتثبّـت وتنظّـم تلـك. ولكـن مـع بـروز ظاهـرات الفسـاد بالمعنيين: فسـاد/ انحـلال المهمّة الموكلة إلـى الإدارة العامـة، فسـاد اقتصـادي مالـي لمـا فيـه مصلحـة الأفـراد الخاصـة[25].

بول غوسّلان: لهذه الأسباب لن ينجح «الربيع العربي»

بيـن الباحثيـن الذيـن عملـوا بجدّ وبـروح المسـؤولية العلميـة علـى الإجابـة عن أسـئلة « الربيـع العربـي»، الأنتروبولوجـي بول غوسّـلان Paul Gosselin. فبعد سـتة أشـهر فقـط، مـن بـدء أحـداث الربيـع التونسـي، كتـب هـذا الأنّـاس (الأنتروبولـوج) الفرنسـي علـى موقـع **samizdat / vie chrétienne**) فـي شـهر أغسـطس (آب) 2011 تحـت عنـوان « لمـاذا لـن ينجح الربيـع العربـي؟» **(Pourquoi le printemps arabe ne saura réussir?):**

« لا ريـب أن عنوانـاً كهذا سـوف يجـرّ علـيّ تهمـة العداء للإسـلام أو العداء للعـرب، وكل مـا قد يخطـر فـي البـال مـن اتهامـات شـتّى.. وبطبيعـة الحـال لقد ورّطـت نفسـي فـي ذلـك - والحـق يُقـال - ولـو بقـدر بسـيط. فهـذا العنـوان يُثيـر الغيـظ والغضـب. ولكـن، إذا أمكـن، وإذا شـاء القـارئ أن يـدع جانبـاً الانطبـاع الأول، أودّ أن أعبّـر عـن بعـض الأفـكار في شـأن هـذه الانتفاضـات التـي بـدأت مطلـع العام 2011 فـي تونـس والتـي لا يعلـم إلّا الله أيـن سـتنتهي. فقـد صدمتني مقالة قرأتهـا علـى أحـد مواقـع الإنترنـت جـاء فيهـا: «إن معظـم الغربييـن يـرون أن العـرب يقومـون بثورتهـم لكـي يُسـقِطوا الأنظمـة القائمـة، ويسـتبدلوها بأنظمـة دينيـة تطبّـق الشـريعة الإسـلامية. ولكـن هذا خطأ فظيـع، فهـل تعتقـدون أن التونسـيين طـردوا بـن علـي لكي يضعـوا مكانه مُلتَحيـنَ مجانيـن؟ أو أن المصرييـن طـردوا مبـارك لكـي يجلبـوا بديـلاً لـه مـن هـو أسـوأ منـه؟». جميـلٌ جـداً أن يكـون المـرء متفائـلاً، آمـلاً علـى الـدوام فـي أن تتحسّـن الأوضـاع. غيـر أن الواقع يجـري أحيانـاً علـى عكـس كلّ توقّعاتنـا، وليـس عيبـاً أن نعايـن الأمـور لمعرفتهـا حـقّ المعرفـة، وأن نجبـه الواقـع وجهـاً لوجـه. ومـع ذلـك فأنـا أُحيّـي قبـل كلّ شـيء التونسـيين والمصرييـن والليبييـن والسـوريين وأُكبّـر فيهـم هـذه الشـجاعة، وبـكلّ صراحـة وصـدق أتمنّـى لهـؤلاء الأحـرار كلّ التوفيـق لانتـزاع الحريـة وبنـاء الديمقراطيـة. ولكـن التاريـخ - يـا للأسـف - لا تصنعـه التمنّيـات، فمـن السـذاجة أن يعتقـد المـرء أن كلّ التونسـيين وكلّ المصرييـن أو السـوريين أو الليبيين لديهـم التوجّـه نفسـه، والنوايـا نفسـها، والأفـكار التـي تسـيّرهم نفسـها. ومـن المحتمـل جـداً أن أعـداداً كبيـرة منهـم لا ترغـب إلّا بسـقوط النظـام القائـم، لكـي - إذا اسـتطاعوا إلـى ذلـك سـبيلاً - يصلـوا إلـى منافعهـم الشـخصية، مـن دون أن تعنـي لهـم الديمقراطية وإلغاء والفسـاد والرقابـة شـيئاً. فهل نكون واقعيّين إذا اعتقدنا

بعض «الفلاسفة الجدد» في فرنسا وعلى رأسهم برنار هنري ليفي وأندريه غلوكسمان ينظرون إلى «الربيع العربي» من خلال علاقته بإسرائيل، ويُشيدان به لأنه لم يجعل من الصراع معها همّاً من همومه المركزية

25 المرجع السابق نفسه.



أن نوايانا الطيّبة أو الخبيثة لها تأثير يُذكَر على ما يحدث حالياً في الشرق الأوسط؟ عليّ إذاً أن أكتفي هاهنا بإبداء رأي، وأن أترك للزمن أن يتكفّل بالباقي. لكي نرى بوضوح فلننظر برهةً في ما يتعدّى الانفعال العاطفي وليد اللحظة، والصحيح سياسياً. ثمّة سخرية قدر بمقدار كبير على طول امتداد بدايات هذا القرن الحادي والعشرين: ففي حين أن أعداداً كثيرة من الناس في العالم العربي يعرّضون أنفسهم لمخاطر الموت ويجازفون بحياتهم لقطف بعض الثمار المحرّمة، ثمار الديمقراطية وحرية التعبير، نرى أن الديمقراطية في الغرب تتهاوى وتنهار ويطغى «الصحيح سياسياً» (le politiquement correct) على حرية التعبير. فلماذا إذاً أنا متشائم بخصوص هذه الثورات التي تهزّ البلدان العربية؟ لقد أثبت لنا التاريخ أن من السهل إسقاط نظام سياسي. ولفعل ذلك يكفي جمع جمهرة من الناس المؤيّدين لهذا العمل، وتعبئتهم ثم تسليحهم واتّخاذ مبادرات عملية بادئة وإسقاط النظام أو التركيبة السياسية الممسِكة بالسلطة. وغالباً ما تكون العملية في غاية البساطة والسهولة، إذا استطاع المبادرون ضمّ الجيش وكسبه إلى جانبهم. وعلى العكس من ذلك، إذا أردنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك، وأن نُحلّ محلّ النظام الفاسد نظاماً آخر أفضل منه، فإن ذلك سيكون بمثابة تحدٍّ من نوع آخر، ومن طبيعة أخرى. ويُبيّن لنا تاريخ أوروبا مثلاً أن الشيوعيين أسقطوا عدداً كبيراً من الأنظمة السياسية، بسبب طغيانها وفسادها، ولكن يبقى، بشكل عام، أن ثمّة إجماعاً على أن الأنظمة التي أقاموها، وحلّت محلّها، ارتكبت من الظلم والاضطهاد، ما هو أشدّ فظاعةً ممّا ارتكبته الأنظمة السابقة.

يَعجَبُ باسكال بونيفاس كيف لا ينبس بعض الفلاسفة الجدد ببنت شفة حول تنظيمات أصولية إسرائيلية تُمسِك بالسلطة منذ زمن، مثل حزب «شاس» الأصولي العنصري المتشدّد وحزب «إسرائيل بيتنا» العنصري على الرغم من زعمه بأنه علماني

من جهتي، أتمنّى من كلّ قلبي، ومن أعماق أعماقي، أن يتمكّن مواطنو البلدان الإسلامية أن يفوزوا بالحرية التي ينشدونها. وقد سقط عدد كبير من الذين ضحّوا بحياتهم ودفعوا أرواحهم ثمناً لذلك الفوز وتغيير الأوضاع. وفي الغرب، أن تشارك في تظاهرة احتجاجية هو عمل يشبه النزهة ولا يترتّب عنه عواقب بحقّ المشاركين. ولذا، فإن الأكثرية الساحقة من الناس في الغرب، لا يُدرِكون مدى الشجاعة التي يجب أن يتحلّى بها المواطن في البلدان الإسلامية لكي يُشارك في تظاهرة احتجاج ضدّ السلطات، ومدى المخاطر التي يجازف بارتدادها عليه. ولئن كان التظاهر في الغرب يُعَدّ نوعاً من التسلية في عطلة نهاية الأسبوع من دون أيّة مخاطر تترتّب عليه، فإنه في بلاد الإسلام غالباً ما يكون عملاً غير محمود العواقب، فبموجب الثقافة الإسلامية كلّ عمل نقدي موجّه إلى السياسة الحكومية أو الرسمية يمكن أن يُفضي إلى الطرد من العمل أو من الوظيفة، أو إلى السجن أو إلى الموت[26]».

برنار هنري ليفي والفلاسفة الجدد

ثمَّة، كما ذكرنا أعلاه، ميلٌ لدى المفكّرين الفرنسيين نحو تعليم الآخرين الثورة وإعطائهم دروساً فيها، فتحثّ الشعوب على الانتفاض في وجه الحكّام المستبدّين، من دون أن تكترث كثيراً لتَبِعات ذلك الانتفاض وعقابيله. وهذا ما يفسّر أن كثراً هم الثوّار في العالم الذين استلهموا هذه الدروس الفرنسية، من ثورة غاريبلدي في إيطاليا (1949) إلى الثورة البرتقالية في أوكرانيا والثورات الملوّنة الأخرى في أوروبا الشرقية (2004 - 2006).

غير أن تحوّلات عميقة أخذت تطرأ على مواقف المفكّرين الفرنسيين، فنشأت فئة المثقّفين ذوي الأهداف المعادية للثورات العربية، من خلال إبداء التأييد بقصد صرفها لما فيه مصلحة تفتيت البلدان العربية: فبرنار هنري ليفي، وهو من أبرز ممثّلي تيار الفلاسفة الجدد في فرنسا، دعا إلى رفع علم الحرية في سوريا وليبيا، ولكن بدعم السلفيّين في ليبيا ثم في سوريا من خلال (قسَم طبرق) الذي أعلن فيه الحرب على القذافي في ليبيا.. ومؤتمر باريس الذي دعا فيه إلى إسقاط النظام في سوريا. يؤازره في ذلك برنار كوشنر الذي لا ينتمي إلى دائرة الفلاسفة. ويحيّي برنار ليفي في مجلة «**لوبوان**»[27] « نضج

26 Paul Gausslin, Pourquoi le printemps arabe ne saura réussir? **samizdat / vie chrétienne**(Août 2011).

27 Bernard-Henri Lévy, « Pourquoi ne pas nous laisser porter par l’événement et par la leçon de démocratie arabe », Bloc-notes du magazine Le Point (20/1/ 2011).

الوعي لدى المنتفضين» ويهنّئهم بسقوط بن علي مضيفاً: «أن راشد الغنوشي زعيم «حزب النهضة» لن يكون خمينيّاً آخر. ويكفي أن نقرأ تصريحاته الخجولة التي أدلى بها منذ هروب بن علي لكي نُدرِك أن نهاية المسار ليست قريبة» ويتابع متسائلاً: «لماذا إذاً علينا أن نحتفظ على الدوام بالأفكار الجاهزة؟ لماذا لا نسير مع الحدث ونتعلّم ما تُمليه تونس من دروسٍ في الديمقراطية العربية التي لا لُبسَ فيها - حتى الساعة - ولا غموض؟»

ردّاً على الدعوة إلى الحرب، كتب تزفيتان تودوروف مقالةً في مجلة «**لونوفيل أوبسرفاتور**» (**Le Nouvel Observateur**) في 22 مارس (آذار) دعا فيها إلى « التخفيف من حدّة الحماسة التي أثارتها في الرؤوس الحامية انتفاضات الربيع العربي» وأكّد فيها أنه « ليست هناك حروب عادلة ». فكان من حدّة الانقسام بين تأييد الحرب ورفضها، أن ردَّ جان دانييل، رئيس تحرير المجلة المذكورة على تودوروف (في 28 مارس - آذار) بقوله:

«عزيزي تودوروف: ردّاً على الحماسة التي أثارتها الثورات العربية تقول إنه ليست هناك حربٌ عادلة. ولكني أقول لك إن هذه الحماسة واكبت اكتشافَ بُعْدٍ جديد في تاريخ ثورات الإنسان العربي أكثر بكثير من شنّ حربٍ حتّى على القذافي. وهذا هو على أيّة حال ردّ الفعل الذي تكوّن لديّ. ليست هناك حروب عادلة، فهي طاحونة تدور من دون مياه. وأنا أوافق على ذلك ومعي قولةُ ألبير كامو: «ما إن يمتشق أيّ إنسان مظلوم السلاح في وجه غيره باسم العدالة، فقد وضع قدمَه على طريقٍ نقيضٍ للعدالة» (...) ولكن هل كان يجب أن نترك القذافي يفتك بثوار بنغازي؟ قلتُ منذ البداية إن هذا أمرٌ لا يمكن القبول به. وتساءلنا: هل ستقع ضحايا بريئة أي ما يُسمّى «تجاوزات» أو «أضرار جانبية» بسبب التدخّل العسكري؟ ولقد كنتُ، ككثيرين سواي، واثقاً من أن استراتيجية القذافي الانتهازية سوف تدفع إلى وقوع أكبر عدد ممكن من الضحايا الأبرياء. فإذا كان لا بدّ من الخيار بين هذين الأمرين، والإصرار عليه، فقد كان واضحاً وبديهياً أنه لا بدّ أن يتمّ بعد التشاور مع الدول العربية، والحصول على موافقة مجلس الأمن. ليست هناك حرب عادلة؟ يحدث أحياناً أن يؤيّد بعض النساء والرجال المحبّين للسلام الحرب؛ وهذا ما فعله مكسيم رودنسون وجيرمين تيّون وبيار فيدال ناكيه وجان لاكوتور وأنا أيضاً، حين وقفنا في العام 1990 - وباسم التضامن مع العالم العربي - في وجه صدام حسين وأيّدنا حربَ جورج بوش الأب عليه لكي ينسحب من الكويت[28]».

بعض مثقّفي هذه الفئة لم ينظروا إلى الثورات العربية إلّا من خلال علاقتها بإسرائيل كما فعل أندريه غلوكسمان André Glucksmann حين أشاد بـ«الربيع العربي» لأنه « لم يجعل من الصراع مع إسرائيل همّاً من همومه المركزية[29]». وفي مكان آخر كتب أندريه غلوكسمان: « لا يمكن أن نذرف الدمع على طاغية هوى عرشُه... كلّ التحيّة إلى الثورات العربية. ولكن رجاء لا تُكيلوا لها المديح مجّاناً، فالمخاطر، بكلّها وجميعها، بما في ذلك الأسوأ الأسوأ تنتظرها، وستقع فيه[30]». أما ألكسندر آدلر مؤسّس مجلة **لوكورّييه أنترناسيونال** (**Le Courrier International**) فكان أكثر قلقاً من الأحداث الجارية. فقد كتب في صحيفة **لوفيجارو** مقالاً بعنوان « **نحو استبداد أصولي في القاهرة؟**»، هاجم فيه محمد البرادعي، أحد المناوئين لحكم حسني مبارك، ونعته بـ» المنحرف المتعدّد الأشكال» لأنه « فعل كلّ ما بوُسعه وهو على رأس وكالة الطاقة الدولية في فيينا لكي يغطّي مساعي أصدقائه الإيرانيين الطامحين إلى صنع امتلاك السلاح النووي»، ولأنه « يسعى اليوم إلى أن يكون حصان طروادة الإخوان المسلمين[31]».

مثقّفون فرنسيّون ضدّ فرنسيّين مثقّفين

في الملف الذي نشرته مجلة **لكسبرس** تحت عنوان «الثورة العربية والمثقّفون الفرنسيون[32]»، طرحت الصحافية الفرنسية كاترين غويسيت Catherine Gouëset على عددٍ من المفكّرين الفرنسيين، بعدما قدّمتهم بوصفهم غيارى على الديمقراطية في العالم

28 Tzvitan Todorov, **Le Nouvel Observateur** (22/3/32011).

29 André Glucksmann, «Le conflit avec Israël n’est pas central», **Le Monde.fr** (18.02.2011).

30 André Glucksmann, «Qui dit révolution ne dit pas d’emblée démocratie» **Liberation** (07/02/2011).

31 Alexandre Adler , «Vers une dictature intégriste au Caire?», **Le Figaro** (292011/1 /).

32 Catherine Gouëset, La révolte arabe et les intellectuels français,**L’Express** (7/02/2011).



العربي، مثل ألان فيلكنكرو Finkielkraut Alain، السؤال هو التالي: « هل يجب دعم «الشارع العربي» المتعطّش للحرية والتغيير؟»، شارك في الإجابة عنه برنار هنري ليفي وألان فلكنكرو وأندريه غلوكسمان وألكسندر آدلر وغيرهم.. وكان فيلكنكرو قد أجاب رداً على سؤال طرحته صحيفة **ليبراسيون**[33] حول رأيه في الأحداث الجارية في تونس ومصر: « الوضع في مصر وتونس يختلف عنه في بلدان أوروبا الشرقية، حيث الديمقراطية تقليد تتكبّه المعارضون المنشقّون وبخاصة التشيكوسلافيون منهم والبولونيون. فهل هذا التقليد موجود في مصر وتونس؟ لا أعتقد ذلك. والمقارنة هنا لا تجوز». في حين أنه كان قد سارع إلى تأييد الغزو الأميركي للعراق باسم «دمقرطة العالم العربي»؛ كما سارع إلى تأييد التظاهرات ضدّ الأنظمة المؤيّدة لموسكو في العام 1990..

إنه لممّا يُثير الاستغراب والعجب ألّا يكون للمثقّفين العرب الدور الأساس في الربيع العربي.. هل معنى ذلك أن هذا الدور كان لمفكّرين آخرين أجانب؟

نشرت صحيفة ليبراسيون **Libération** مقالة موقَّعة باسمَين هما صوفي بيسّيس Bessis Sophie المؤرّخَة والباحثة في «معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية» (IRIS) وعلي مزغني Mezghani Ali أستاذ القانون في جامعتَيْ «سوربون - 1» و«تونس - 2»، يسخران فيها من كتابات ألان فينكلكرو Alain Finkielkraut وأقواله، جاء فيها: «ألان فينكلكرو Alain Finkielkraut عالِم في شؤون الثقافات والأنتروبولوجيا الثقافية. وهو يرى أن هناك حيّزات ثقافية بلا تراث ديمقراطي، فلا يمكن لها أن تزعم أنها ديمقراطية (...) ويزعم بأن رسوخ التقاليد الديمقراطية في أوروبا الشرقية نابع من جينات شعوبها». ويذكّر الكاتبان بأن هذه الشعوب عرفت هي الأخرى خلال تاريخها «عهوداً من الاستبداد الملكي والديني وقامت فيها أنظمة حكم فاشية وشيوعية[34]».

أما دانييل لندنبيرغ Daniel Lindenberg أستاذ الفكر السياسي، فيذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فهو يرى أن «عدداً كبيراً من المثقّفين يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأن الشعوب العربية هي شعوبٌ متخلّفة وراثياً، ولا يستقيم التعامل معها إلّا بالعصا[35]».

أما باسكال بونيفاس Boniface Pascal فيعجب كيف يبدي هؤلاء «الفرسان الثلاثة من الفلاسفة الجدد» (ويعني بهم برنار هنري ليفي Henri-Bernard Lévy وأندريه غلوكسمان André Glucksmann وفينكلكرو) وهم من أشهر الوجوه الإعلامية في فرنسا، « تخوّفهم الشديد من وصول تنظيمات دينية إلى السلطة، وبخاصة في تونس ومصر، في حين أنهم لا ينبسون ببنت شفة حول تنظيمات سياسية دينية أصولية يتشكّل منها الائتلاف الحاكم في إسرائيل، وتُمسِك بالسلطة منذ زمن: حزب «شاس» وهو حزب ديني أصولي متشدّد وعنصري وحزب من اليمين المتطرّف، «إسرائيل بيتنا»، العنصري هو الآخر، على الرغم من كونه علمانياً[36]».

كذلك ظلّ جان فرنسوا خان François-Jean Kahn، مؤسس مجلة **ماريان Marianne** ورئيس التحرير فيها سابقاً، مرتبكاً ملبَّكاً في مقالة كتبها في صحيفة **ليبراسيون Libération** : « ثمّة عناصر يمينية ورجعية بل فاشية تشارك في هذه الثورة حتى أن أنصارها فازوا بالانتخابات الأخيرة، أفما كان علينا الامتناع عن تأييد هذه الثورة الرائعة؟». ليست هناك ثورة عربية وحيدة، من تونس إلى صنعاء مروراً بالإسكندرية، علينا أن نحيّيها بتحيّة واحدة. جان فرنسوا خان هو الآخر يخشى أن يستولي الإسلاميون على الحكم بعد سقوط مبارك فقد كتب: «يجب التخلّص من الأفكار الجاهزة، وأولّها فكرة « ثورة عربية واحدة ووحيدة تبثّ على موجة واحدة[37]».

غير أن دانييل سلفاتور شيفر الذي يهاجم الفلاسفة الجدد لا يوفّر أحداً من المثقّفين الفرنسيين الذين يتساهلون مع المواقف السياسية التي تتخذ من الدين إيدولوجيةً سياسيةً لها. ففي مقالة مطوّلة، بعنوان **«حينما يبخّر المثقّفون الفرنسيون للمتعصبين دينياً»**[38] يجعل من

33 المرجع السابق

34 Sophie Bessis et Ali Mezghani, «Les amalgames de M. Finkielkraut», **Liberation** (7-2- 2011).

35 Catherine Gouëset,op.cit.

36 Ibid.

37Ibid.

38 Daniel Savatore Schiffer, «Quand les intellectuels français encensaient les fous d'Allah», Le site du **Kabyle rationnel** (17 -6- 2014).

ريمون آرون [39] مرجعه الأساس في نقد المثقّفين ويهاجم علاوةً على «الفلاسفة الجدد»، فلاسفة سابقين فينال من ميشال فوكو لأنه امتدح الثورة الإيرانية، ثم من جان بول سارتر ورفيقته سيمون دبيوفوار لأنهما أشادا بحرية المرأة في ظلّ نظام الخميني. كما يهاجم مثقّفين فرنسيين كانت قد طارت لهم شهرة في العقود الثلاثة الماضية أمثال ماكس غالّو ومارك هالتر وميشال سيرّ وجوليا كريستيفا ولوك فيري..

ثمّة اتجاهان في شبكات تحليل « الربيع العربي» وتفسير أحداثه، يذهب أحدهما إلى أن «الربيع العربي» هو من صنع التدخّلات الخارجية، بينما يرى الثاني أنه تعبير حقيقي عن إرادات داخلية ثوريّة صادقة وحرّة. على أنّ الاتجاهين يتضافران أحياناً في شبكات تفسير تلك الأحداث، لدى بعض المحلّلين. غير أن القاسم المشترك لشبكات التحليل والتفسير جميعاً يكاد يكون السؤال التالي: «هل يمكن أن يكون هناك ربيع من دون أن تقوم ثورة»؟ حتى بات السؤال المحيّر على كلّ شفّة ولسان: «لماذا قام ربيع عربي من دون مثقّفين محليين؟»

صفتان أُطلِقتا على جملة الحركات الاجتماعية الوطنية وأحداثها التي عصفت وما زالت بالبلدان العربية، هما: «الربيع» العربي و»الثورات» العربية. فإذا كانت صفة الربيع قابلة للنقد والتغيير فماذا عن صفة الثورة؟ بعض عناصر الجواب نجده في الكتاب الجماعي الصادر في العام 2012 عن «المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي» بعنوان « **الربيع العربي» ثورة من أجل العلوم الاجتماعية**» شارك في تأليفه عدد من الباحثين[40]. حيث يتصدّى للإجابة عن السؤال المطروح الأستاذ الفخري في جامعة «إكس أون بروفانس» (IEP Aix-en-Provence) ميشال كامو بدراسة بعنوان: « «ربيع عربي؟ الاحتجاجات وحدود جدواها»»[41]. فيرى الباحث أن موجة الاحتجاج والتمرّد والانتفاض والثورة انتقلت إلى مكان من دون أن تتّخذ الشكل نفسه ولا مجرى الأحداث نفسه، ومع ذلك بقيت الأحداث متشابهة في أهدافها وفي أشكال حركتها، إن من حيث العنف أو من حيث الاتساع. لكنّها تميزت جميعاً بهامش من الغموض وعدم الوضوح في مسارها بحيث كانت تتّخذ اتجاهات لم يدرك المحلّلون المتابعون مبعثها ولا مكامن تحريكها وتوجيهها. ومع ذلك، فبالإمكان معاينتها من خلال تفحّص ثلاثة مستويات من المشكلات، مترابطة ترابطاً وثيقاً في ما بينها على المستوى الحدثي، لكن متمايزة على المستوى التحليلي: غموض تسمية «ثورة» التي طبعتها أو أُطلِقت عليها، بروز مفاجآت أنتجتها أحداث اعتُبِرت بعد فوات الأوان أنه كان لا يمكن تفاديها، والمفاعيل التي كانت للاحتجاج والانتفاض إبّان وقوعهما. والعناصر التي تقدّمها المقالة، تعرض، استناداً إلى مفاهيم أزمة الشرعية بوصفها معيار تمييز بين «الثورات العربية»، الجهل بالأولويات التي قدّمها على سواها المتظاهرون الذين أمسكوا بقيادة الانتفاضة. كما نجد بعض عناصر الإجابة عن السؤال المطروح أعلاه لدى الباحثة نينا مونتان[42].

> **ثمّة اتجاهان في شبكات تحليل «الربيع العربي» وتفسير أحداثه يذهب أحدهما إلى أن «الربيع العربي» هو من صنع التدخّلات الخارجية بينما يرى الثاني أنه تعبير حقيقي عن إرادات داخلية ثوريّة صادقة وحرّة**

خاتمة: المثقّفون العرب أمام الثورات العربية

ما زالت الثورات العربية التي بدأت في العام 2011 من أبرز أحداث الساعة في نشرات الأخبار في مختلف دول العالم، ومادّةً للدرس والتحليل في جميع المعاهد ومراكز البحث السياسية في العالم. وهناك مَن يرى أنها ما زالت في إرهاصاتها الأولى على الرغم من فاصل الحروب المذهبية والإقليمية القائمة في دول الربيع العربية.

39 Raymond Aron, **Opium des intellectuels.**

40 **Printemps arabe : une « révolution » pour les sciences sociales?** (Paris:CNRS, 2012).

41 Michel Camau, « Un printemps arabe ? L'émulation protestataire et ses limites », VIII (**L'Année du Maghreb** : 2012),pp. 27-47.

42 Nina Montané « Pourquoi parle-t-on de printemps des peuples arabes ? »,2011.
http://www.slate.fr/story/34563/printemps-peuples-revolutions-arabes, 22- 2-2011 (consulté le 27/04/2011).

وقد أسهم في الجدال الدائر حول هذه الحرب:

- ليونيل رو Roux Lionel الذي كتب تحت عنوان : « **ليبيا: علينا ألّا ننسى أن الحرب تقتل**» (**Libye: il ne faut pas oublier que la guerre tue)**

- جان لوك نانسي Jean-Luc Nancy الذي كتب تحت عنوان: «**ما تعنيه لنا الشعوب العربية**» (**Ce que les peuples arabes nous signifient)**





سألَت الفيلسوفة الهنغارية أنييس هيللر Agnès Heller ، أثناء حديث معها على راديو « فرانس كولتور» نُشِرَ لاحقاً في مدوّنة «Les Mardis hongrois de Paris»: «على الدوام كان المثقّفون يحظون بمرتبة الشرف في خضمّ الصراع مع الطغاة، فهم الذين يتجشّمون عناء مصارعة الوحش في زمن الاستبداد، فماذا فعل المثقّفون العرب في مقارعة المستبدّين العرب؟ حتى إن هناك من ذهب إلى حدَ اتهامهم بأن أسئلة الثورات العربية روّعتهم: كيف وقعت هذه الأحداث الكبرى؟ كيف يمكن فهمها؟ هل هي ثورة؟ هل يجب الرهان على هذه الثورة أياً يكن مصيرها ومآلها؟»[43].

حقّاً، إنه لممّا يُثير الاستغراب والعجب الشديد أن لا يكون للمثقّفين العرب دور في «الربيع العربي»، فلماذا وقع «الربيع العربي» من دون أن يكون للمثقّفين العرب أيّ دور فيه؟ هل معنى ذلك أن هذا الدور كان لمفكّرين آخرين، أجانب مثلاً؟ ومَن هم هؤلاء المفكّرون؟ أهُم من ذلك النوع من الباحثين والمفكّرين الذين يعملون في خدمة التخطيط الاستراتيجي السياسي والعسكري لوزارات الخارجية والدفاع في بلدانهم، في مراكز البحث والتفكير التابعة للبنتاغون وما يوازيه في بلدان أجنبية أخرى دأبت على رسم المخطّطات لمنطقة الشرق الأوسط منذ مطالع القرن الماضي، وما زالت ماضية في وضع هذه المخطّطات وتعديلها كلّما دعت الحاجة إلى ذلك؟

43 حوار مع أنييس هيللر Agnès Heller على راديو فرانس كلتور في 29 مارس 2011، ثمّ نُشِرَ في مدوّنة:
Blog des Mardis hongrois de Paris بتاريخ 31 /3 / 2011 .



ألمانيا: «ربيع العرب» شتاء قارس

أ. معمّر عطوي

تكاد معظم الصحف الألمانية تُجمع على أن « الربيع العربي» قد تحوّل إلى «خريف عربي» بفعل ما عصف به من تحوّلات داخلية وتأثيرات خارجية. بعضهم يراه « شتاءً» عاصفاً يهدّد أمن دول أوروبا واستقرارها بخطورة ما يقوم به في الشرق الأوسط، بعد صعود الإسلام السياسي الذي زاحم حركة الشارع، ونحّى جانباً قوى المجتمع المدني من علمانيّين وقوميّين ووطنيّين ومستقلّين. واقع أدّى إلى تحوّل الحراكات الشعبية والثورات في معظم بلدان « الربيع العربي» إلى حروب أهلية ونزاعات سياسية وتفاقمٍ غير مسبوق في ممارسة العنف والعنف المضاد.

منذ نهاية العام 2010، ومن مدينة سيدي بوزيد في تونس، وحتى اللحظة، بدأت الصحف ووسائل الإعلام في ألمانيا، فضلاً عن مراكز الأبحاث والدراسات والقنوات التلفزيونية والإذاعية ومواقع الإنترنت، بتغطية واسعة للثورات والانتفاضات الشعبية في كلٍّ من مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا والبحرين، هذا فضلاً عن العديد من التحليلات التي كتبها خبراء وسياسيون ومحلّلون مختصّون بالشرق الأوسط والعالم العربي. ولقد خصّص بعض الدوريات موضوعات تتضمّن تسلسلاً زمنياً للأحداث في البلدان التي شهدت ثورات. كما صدرت مجموعة كبيرة من الكتب خلال السنوات الثلاث أُشبِعت بالتحليلات والمعلومات والتوقّعات حول هذا الحدث الذي زلزل منطقة الشرق الأوسط وشدّ أنظار العالم لمتابعته.

ولعلّ مناخات التفاؤل التي سيطرت في الشهور الأولى لبزوغ شمس الحريات في العالم العربي، قد تركت أثراً طيّباً في الإعلام الألماني الذي تفاعل بشكل إيجابي وتشجيعي، وأحياناً احتفالي، مع تحوّلات هدفها قيادة المنطقة نحو تحقيق القيم الإنسانية والسياسية التي يؤمن بها الغربيون ويعيشون في ظلّها. لهذا كانت التغطيات الإعلامية المباشرة، عبر مراسلين ألمان أو متعاونين من البلدان المعنيّة نفسها، تنطلق من ميدان التحرير في مصر ومن سيدي بوزيد ومن العاصمة في تونس ومن صنعاء في اليمن ودمشق في سوريا وطرابلس وبنغازي والبيضاء في ليبيا.

لقد تركت أحداث « الربيع العربي» تداعيات خطيرة على أمن المنطقة والعالم، إذ إن مؤتمر الأمن في ميونيخ، الذي يُعقد سنوياً في عاصمة ولاية بافاريا الجنوبية، ركّز في دورته للعام 2011 من 4 إلى 6 فبراير(شباط) على جملة أمور تتعلّق بـ«الربيع العربي والأمن العالمي»، كما أسهم في وضع وجهة نظر للعالم العربي الجديد.

المرأة والربيع

ربما كان موقع **«قنطرة»** الذي يشكّل جسراً ثقافياً بين الشرق والغرب، أحد أهمّ وسائل الإعلام الألمانية الرسمية في تغطية أحداث الربيع العربي وتحليل إشكاليّاته. فمن بين الموضوعات اللافتة التي ينقلها الموقع عن **«دويتشه فيله»** (المؤسّسة الأم) في 17-02-2012، أي بعد نحو سنة ونيّف على نجاح الثورتين التونسية والمصرية في خلع الرئيسين زين العابدين بن علي وحسني مبارك، تقرير بعنوان **« زهرات الربيع العربي- ثورات الشعوب العربية بلمسات أنثوية»**[1].

تشير الكاتبة مارتينا صبرا، في هذا التقرير، إلى

1 مارتينا صبرا، «زهرات الربيع العربي - ثورات الشعوب العربية بلمسات أنثوية»، 2012، متاح على: **http://ar.qantara.de/content/lmr-lrby-wlrby-lrby-zhrt-lrby-lrby-thwrt-lshwb-lrby-blmst-nthwy.**



أن النساء شاركن وبشكل كبير في الربيع العربي، على الرغم من تمثيلهنّ الاجتماعي الضعيف في بلدانهنّ، متسائلة عمّا إذا كانت هذه المشاركة ستشكّل فرصة لهنّ لنيل حقوقهنّ الإجتماعية والسياسية في المجتمعات العربية؟

لكن يبدو أن حساب الحقل قد خالف حساب البيدر، إذ إن دور النساء بدا شبه غائب في مجتمع لن يتخلّى بسهولة عن الذهنية والسيطرة الذكوريّتين، فهنا تقول الكاتبة إنه «بعد عام على التغيير احتفظ الرجال في العالم العربي باحتكارهم لصنع القرار في بلدانهم. وهذا ما نشاهد نتائجه في تشكيلة الحكومة التونسية الجديدة أو في البرلمان المصري الذي أُنتخب مؤخّراً، إذ لم تحصل النساء في الانتخابات المصرية إلا على اثنين في المائة من مقاعد البرلمان، على الرغم من أن مصر كانت قد وقّعت قانون مكافحة العنصرية وإعطاء الحقوق الأساسية للمرأة في العام 1981 والتعهد الذي قطعته الدولة المصرية لزيادة تمثيل المرأة في المؤسّسات السياسية فيها».

قدّم موقع «قنطرة» الألماني الرسمي جردة حساب قوية لحكم الرئيس المخلوع محمد مرسي بعد 100 يوم على تولّيه الرئاسة في يوليو 2012.. وجاء عنوان تقرير الموقع كالآتي: «محمد مرسي، رئيس مدني أم مُتشدِّد إسلامي؟»

وتضيف صبرا أن «المتتبّع لمسار الربيع العربي تفاجأ بهذه النتائج، ولاسيّما أن المرأة قد أسهمت في صناعة الحدث وبشكل فعّال وكبير. إذ في بداية ثورة 25 يناير في مصر، كانت هناك الناشطة الشابّة أسماء محفوظ التي دعت عبر صفحتها في الـ«فيسبوك» في مطلع كانون الثاني(يناير)2011 إلى التجمّع في يوم 25 كانون الثاني(يناير)، وهو عيد احتفال الشرطة المصرية بعيدها، داعيةً إلى جعله يوماً للتظاهر والدعوة إلى التغيير».

مرسي والتشدّد

ونظراً لأهمية الحدث المصري، حيث أوصلت ثورة 25 يناير الإخوان المسلمين إلى السلطة بعد عقود طويلة من حلمهم في الوصول، اهتمّ موقع **«قنطرة»** الألماني الرسمي بتقديم جردة حساب لحكم الرئيس المخلوع محمد مرسي، بعد 100 يوم على تولّيه الرئاسة، في شهر تموز(يوليو) 2012.

وجاء التقرير تحت عنوان «**محمد مرسي... رئيس مدني أم مُتشدِّد إسلامي؟**»[2]

يوضح الكاتب ماركوس زومانك من القاهرة في مقاله أن « الرئيس المصري الجديد (مرسي) يظلّ لُغْزاً، حتى بعد مرور مائة يوم على تولّيه منصبه. فأحياناً يَظْهَر كرئيس مدني، وفي أحيان أخرى كإسلامي متشدّد. لكن لا بدّ قريباً من كشف ما تخفيه أوراقه».

الأسد والسلطة

أما صحيفة «**زود دويتشه**» المحافظة واسعة الانتشار، والتي تصدر في جنوب ألمانيا، فقد أوردت في تقرير نشرته في 17 سبتمبر(أيلول) 2013، تسلسلاً زمنياً للأحداث في سوريا شهراً بشهر، تحت عنوان: «الأسد يتمسّك بالسلطة»[3].

يقول هذا التقرير: «مع الأمل في الإصلاح بدأت الاضطّرابات في تونس ومصر في العام 2011، ثم الاحتجاجات في سوريا. ولكن الصراع بين المعارضة والرئيس الأسد أصبح حرباً أهلية. كما تمّ استخدام الغاز السام. وأدّى ذلك إلى صدور قرار دولي بتدمير أسلحة سوريا الكيميائية، كبديل عن توجيه ضربة عسكرية تقوم بها الولايات المتّحدة ضدّ سوريا».

يذكّر التقرير بأن « الثورة في سوريا بدأت بتظاهرات صغيرة، قمعتها سلطات بشار الأسد. واتسعت الاحتجاجات على مدى العامين الماضيين (2011-2012) لتتحوّل إلى حرب أهلية. وكان الثوّار يطالبون بالإطاحة بحكم الأسد لكن الأخير ردّ عليهم بالعنف الوحشي. إذ فقد أكثر من مائة ألف شخص حياتهم حتى الآن، واضطّر الملايين إلى الفرار». يحمّل التقرير المسؤولية عمّا حصل من عنفٍ وتدمير لسوريا ليس للأسد فقط، بل حتى لـ«الجماعات المتمرّدة».

ويشير التقرير إلى دور روسيا والصين في إجهاض قرارات كانت ستصدر عن الأمم المتحدة بشأن

2 ماركوس زومانك، "محمد مرسي... رئيس مدني أم مُتشدِّد إسلامي؟"، متاح على: **http://ar.qantara.de/content/100-ywm-l-twli-wy-lryys-lmsry-mhmd-mursy-mqlyd-lhukm-mhmd-mrsy-ryys-mdny-m-mutshdiwd-slmy**

3 "الأسد يتمسك بالسلطة"، متاح على: **http://www.sueddeutsche.de/politik/chronologie-der-ereignisse-in-syrien-vom-politischen-fruehling-in-den-krieg-1.1758046**

حصار النظام السوري. لكنه يلفت النظر إلى أن الهجوم بالغازات السامة في آب (أغسطس) العام 2013، أدّى إلى تصاعد الموقف أكثر من ذلك، حيث بدأت الولايات المتحدة تبحث القيام بعمل عسكري ضدّ الأسد.

أحلام مبَدّدة

من جهتها غطّت هيئة الإعلام الرسمي الألماني الدولية « **دويتشه فيله**»، التي تبثّ بنحو 30 لغة، أحداث الربيع العربي خطوة بخطوة، من خلال الصور والشرائط المصوَّرة والتحقيقات والتحليلات والمقابلات. ووصلت في العام 2013 إلى نتيجة تشاؤمية. ففي مقال تحت عنوان «الربيع العربي ومصادرة الديموقراطية»[4] تتساءل الكاتبة أوته شيفر: «هل لا تزال هناك إمكانية لنجاح العملية الديموقراطية في مصر وتونس؟ في ظلّ تزايد الخلاف والتباعد بين العلمانيين والإسلاميين»، مشيرةً إلى أن «أوروبا تتفرّج على ما يحدث هناك، عاجزة عن التصرّف، على الرغم من أهمية التحرّك في الظروف الراهنة».

وتشير شيفر إلى « الحواجز والأسلاك الشائكة التي تؤمّن حماية مؤقّتة من الفوضى، بين متظاهرين يطالبون بنظام سياسي علماني، وآخرين على الطرف الآخر، هم إسلاميون».

تضيف أنه « قبل فترة قريبة كانت حركة تمرّد تكافح ضدّ حكومة الإخوان المسلمين. وفي تونس تطالب الجماهير الغاضبة باستقالة الحكومة التي يقودها الإسلاميون. لقد بدأ في مصر كما في تونس ما كان يخشاه الكثيرون منذ فترة طويلة، وهو التصعيد في «الحرب الأهلية الباردة» التي أوقفها الجيش بوسائل تثير الريبة؛ وفي ما إذا كان يمكن إيقافها في تونس أيضاً، فإن الأمور تبدو إلى الآن غير واضحة».

وترى الكاتبة الألمانية أن «هناك تراجعاً في مصر كما في تونس على الأصعدة كافة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالعنف والمواجهات الراهنة تعيد مصر وتونس سنوات إلى الوراء. فهي تعيق الاستثمارات وعودة الحياة الطبيعية إلى البلاد. لكن التأثير الأسوأ لذلك هو على الديموقراطية، فالأمل الذي بدأ نهاية العام 2010 في تونس بات مهدَّداً بأن يتبخّر. والمطالب القويّة بالتحوّل الديموقراطي بقيت بالنسبة إلى الكثير من المصريّين مجرد وعود جوفاء، فهي لم تجلب لهم لا العدالة ولا حياة أفضل. بل على العكس، جلبت لهم إسلاميين لا يتمتّعون بالخبرة السياسية في الحكم».

يهود ألمانيا

لكن بالنسبة إلى يهود ألمانيا، كان الموضوع منذ البداية مريباً ومصدراً لتشاؤمهم، إذ نشرت صحيفة «**يوديشه الغيماينه**»[5] التي تصدر عن المركز اليهودي في برلين في 15 -12-2011، مقالاً بعنوان «الربيع الإسلامي" جاء فيه: «بعد بضعة أشهر فقط من الانتصارات المذهلة للشعب في مصر وتونس وليبيا ودول أخرى في المنطقة، بدا الربيع العربي خريفاً، وربما يفسح الطريق لفصل الشتاء. فالثورة قد توقّفت، على الأقل من وجهة نظر القوى الديموقراطية... أصبح واضحاً بشكل متزايد في المنطقة أن الربيع العربي يتعرّض للإساءة من قبل القوى الإسلامية.»

في مقال بعنوان «الربيع العربي ومصادرة الديموقراطية» تتساءل الكاتبة أوته شيفر: «هل لا تزال هناك إمكانية لنجاح العملية الديموقراطية في مصر وتونس في ظلّ تزايد الخلاف والتباعد بين العلمانيين والإسلاميين؟»

تضيف الصحيفة بعد أقلّ من سنة على ثورة يناير المصرية، أن « الثورة الإسلامية، كما هو الحال في تركيا، تستخدم الهياكل الديموقراطية للإطاحة بالعلمانيين من السياسة والحياة العامة. هذا ينطبق على الإخوان المسلمين في مصر، الذين هم أقلّ راديكالية مقارنة بمجموعات إسلامية أخرى فاعلة مثل السلفيين. ويتبيّن بالتالي دعم وسائل الإعلام لهم، على سبيل المثال من قبل قناة تلفزيون **الجزيرة**».

ويخلص كاتب المقال إلداد بيك، وهو في الوقت نفسه، مراسل الصحيفة الإسرائيلية «**يديعوت أحرونوت**» إلى أن ميدان التحرير في مصر «كان رمزاً للأمل. والآن أصبح رمزاً لخيبة الأمل. وأصبح الربيع العربي ربيع الإسلاميين».

4 أوته شيفر، «الربيع العربي ومصادرة الديموقراطية"، 10-08-2013، متاح على: **http://www.dw.de**

5 الداد بيك، "الربيع الإسلامي"، 15-12-2011، متاح على: **http://www.juedische-allgemeine.de/article/view/id/11875**

أمن إسرائيل

بعض وسائل الإعلام ومراكز البحث في ألمانيا تعاطى في جزءٍ من معالجته للموضوع من زاوية أمن إسرائيل والالتزام « الأخلاقي» لبرلين تجاه الدولة العبرية وضرورة الحفاظ على أمنها وسط بحر العالم العربي. ففي هذا السياق قامت صحيفة «**دي فيلت**» بنشر مقال لمدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلي الأسبق شلومو أفينيري، الذي يعمل اليوم أستاذاً محاضراً في الجامعة العبرية في القدس المحتلّة، وذلك تحت عنوان «الربيع العربي- ولكن لماذا؟»[6] في 28-4-2012.

بعض وسائل الإعلام ومراكز البحث الألمانية تعاطى في جزءٍ من معالجته لموضوع «الربيع العربي» من زاوية أمن إسرائيل والالتزام الأخلاقي لبرلين تجاه الدولة العبرية وضرورة الحفاظ على أمنها وسطَ بحرِ عالم عربي

يرى السياسي الإسرائيلي أن الغموض لا يزال مسيطراً على العالم العربي في ظلّ صعود الأحزاب المتشدّدة واستمرار النزاعات الحدودية، وفي أعقاب الثورات، قائلاً إنه في ظلّ هذه المناخات «يبقى أن نسأل إلى أيّ مدى سيكون هناك المزيد من الحرية للشعوب؟»

ويلفت النظر إلى أن ما حدث في مصر وتونس وليبيا غير مسبوق لجهة سقوط الأنظمة الاستبدادية والحكام، من خلال انتفاضات شعبيّة لا من خلال انقلابات عسكرية كما كان سائداً منذ عقود، معتبراً أن فشل التنمية، قد يكون «أحد الأسباب الحقيقية لإسقاط الطغاة بين عشية وضحاها». وبعد عرض تسلسلي لأحداث «الربيع العربي» في تونس يرى الأكاديمي الإسرائيلي أن العرب يريدون ديموقراطية لكن ليست وفق النموذج الغربي.

وكان الأمين العام للمجلس المركزي لليهود في ألمانيا، ستيفان كرامر، قد اعتبر، في تصريحات سابقة، الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط بأنها تعطي دفعة جديدة. للإسلاموية، معتبراً أن هذا لا يهدّد المنطقة بأسرها فقط، ولكن يهدّد أوروبا أيضاً.

متديّنون وعلمانيّون

يبدو أن الخلافات بين التيارات السياسية والدينية في دول الربيع العربي كان لها الدور الأبرز في إفشال مسيرة التقدّم نحو « الحرية والكرامة ورغيف الخبز» هذا ما عبّر عنه بوضوح في موقع «**قنطرة**»، الصحافي المغربي علي أنوزلا، في مقال تحت عنوان «الإسلاميون واليساريون العرب... من الاستقطاب إلى العودة مجدداً إلى الحوار»[7] في العام 2014.

يقول أنوزلا « نجحت الرياح الموسمية لما سمّي بالربيع العربي، والتي هبّت على المنطقة العربية العام 2011، في التقارب بين تيارات سياسية عدّة كانت متصارعة إلى حدّ التناحر. وظهر ذلك جليّاً في ميادين الثورات التي جمعت ما بين الإسلامي واليساري والعلماني والليبرالي. لكن، مع تراجع موجات الثورات العربية، عادت القوى نفسها إلى صراعاتها القديمة ممّا أضاع عليها فرصة تاريخية أخرى لبناء الثقة فيما بينها».

يتابع أن « الإسلاميين في مصر، الذين وصلوا إلى الحكم بدعم من اليساريين والليبراليين، يتنكّرون لحلفائهم ويمارسون سلطويتهم باسم «دكتاتورية الصناديق». وعند أول فرصة للإطاحة بهم لم يتردّد خصومهم من اليساريين والليبراليين والعلمانيين من وضع يدهم في يد الانقلابيين».

ويرى أن السيناريو نفسه تكرّر في تونس، وإن لم يحدث بالعنف نفسه الذي شهدته مصر، عندما حاول إسلاميّو حزب «النهضة» فرض أسس مشروعهم المجتمعي داخل البناء الدستوري التونسي الجديد ممّا حذا بيساريين وعلمانيين إلى التحالف مع بقايا النظام المُطاح به للوقوف في وجههم.

ويخلص إلى أنه «على مدى ثلاث سنوات كشفت محاولات التحالف، ولحظات الصراع وحالات التناحر بين أهمّ التعبيرات التي تخترق المجتمعات العربية عن الهوّة الكبيرة التي ما زالت تفرّق بينها، والتي يمكن تلخيصها في انعدام الثقة، وهو ما ظلّ يطبع العلاقة التاريخية الملتبسة بينها».

وفي حصادٍ نشره موقع «**قنطرة**» للكاتب الألماني

---

6 شلومو أفينيري، "الربيع العربي- ولكن لماذا؟»، ترجمة هيلغا كرينغر-غروير، متاح على: http://www.welt.de/debatte/die-welt-in-worten/article106236248/Arabischer-Fruehling-aber-wozu.html

7 علي أنوزلا، "الإسلاميون واليساريون العرب... من الاستقطاب إلى العودة مجدّداً إلى الحوار"، متاح على: http://ar.qantara.de/content/tmthlt-lkhtb-lsysy-whdwd-lttbyq-fy-tjrb-dwl-lr-by-lrby-lslmywn-wlysrywn-lrb-mn-lstqtb-l-lwd



غونتر أورت[8]، (مُترجِم ألماني من وإلى العربية) يتناول ثلاثة أعوام بعد انطلاق الثورات العربية، تحت عنوان «القدر لم يستجب بعد للشعوب العربية المريدة للحياة»، يتساءل الكاتب: «لماذا لم يلقَ الظالمون من الحكام العرب عقابهم العادل حتى الآن؟ أو أن القدر الذي ناشده (الشاعر التونسي الراحل) أبو القاسم الشابي، لم يستجب بعد للشعوب العربية الثائرة؟».

ويرى في تعليقه لموقع **«قنطرة»** أن «انجرار بلدان عربية بأكملها إلى الهاوية واستعادة الطغاة العرب عافيتهم وإعادة تأهيلهم بعد الانتفاضات العربية أشدّ مرارة على النفس ممّا لو لم تكن الثورات قد قامت في الأصل».

ويشير إلى أن تنظيم «القاعدة» لم يُحدث دماراً بحجم دمار الأسد العلماني، قائلاً: « ولكن الفوضى وفشل الدول ليسا أسوأ الأمور، وإن كان كلا الأمرين وخيم العواقب. إنما أسوأ الأمور هو أن الطغيان لم يُعاقب عليه. فالمقولة القديمة للمستبدّين: «إما نحن أو الفوضى» و»سيحكم الإسلاميون لولا نحن» أثبتت صحّتها بعد التجربة، ويمكن اليوم للرؤساء الذين أُجبروا على الرحيل أن يضحكوا ويقولوا: أترون؟ لا تسير الأمور دوننا».

يضيف أورت أن «هذا ما يقوله أيضاً الذين بقوا في السلطة على الرغم من توقّع سقوطهم، وعلى رأسهم بشار الأسد. وليس ذلك فقط، بل هناك مَن يتعاطفون معه في العالم، ظنّاً منهم أن الجهاديين سيحكمون سوريا إذا رحل، إذن فلا بأس أن يَقتلَ أكثر من مائة ألف من مواطنيه، ويعذّب مئات الآلاف، ويهجّر ملايين، ويدمّر مدناً سورية كاملة بالدبابات والقصف. صحيح أن القاعدة لم تُحدِث إلى الآن دماراً وذبحاً بهذا الحجم، لكن يبدو أن الأمر يختلف إذا ارتكب ذلك رئيس يُعتبَر علمانياً».

ويخلص إلى أن «الثورات العربية كان يمكن أن تفشل لأسباب عديدة، منها عدم تمتّعها ببرامج باستثناء كلمتيْ «الحرية والعدالة». ولكن أن تجرّ عواقب الثورات بلداناً بأكملها إلى الهاوية وأن تعيد تأهيل الاستبداد، فهذا يبدو أشدّ مرارة ممّا لو لم تكن الثورات قد قامت في الأصل». وختم بالقول «يبدو أن القدر الذي ناشده أبو القاسم الشابي لم يقتنع حتى الآن بالاستجابة للشعوب المنتفِضة».

مراكز الأبحاث

لعلّ أبرز الدراسات والمعالجات التي صدرت في ألمانيا كانت تلك التي موّلتها ونشرتها مراكز أبحاث وجمعيات علميّة وفكرية وثقافية كلّفت بعض باحثيها وكتّابها بتقديم رؤى مختلفة عمّا يحدث وراء البحار في الشرق. من أبرز هذه الجمعيات **«الجمعية الألمانية للتعاون الدولي»** التي نشرت، على موقعها الإلكتروني، ملفّاً عن الثورات العربية في الذكرى الثانية لاندلاعها تحت عنوان «الربيع العربي» [9].

الكاتب الألماني غونتر أورت يرى أنّ انجرار بلدان عربية بأكملها إلى الهاوية واستعادة الطغاة العرب عافيتهم، وإعادة تأهيلهم بعد الانتفاضات العربية هو أشدّ مرارة على النفس ممّا لو لم تكن الثورات قد قامت في الأصل

جاء في التمهيد: «الربيع العربي» أو«الثورة العربية»، سادت هذه الأسماء في الصحف الألمانية والعالمية لحركة الاحتجاج التي أسقطت في غضون بضعة أشهر، ثلاثة من الطغاة الأكثر استبداداً في العالم العربي في الفترة من منتصف ديسمبر (كانون الأول) 2010 - زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا. أما في سوريا فمنذ العام 2011 تستعرّ حرب أهلية لا هوادة فيها بين نظام بشار الأسد وجماعات المعارضة المسلّحة.

في جردة الحساب هذه جاء أيضاً أنه بعد سنة واحدة من انطلاق «الربيع العربي» يبدو اليوم أنه يتحوّل إلى «الشتاء العربي». «ففي نظر المتظاهرين كان هناك سعي لإمكانية المشاركة السياسية، والحياة بكرامة، ومحاربة الفساد والمحسوبية، وتنفيذ آلية الفصل بين السلطات وتعزيز سيادة القانون. لكن على ما بدا أن هذه المطالب لم يتمّ الوفاء بها. فقد عاد الآلاف من الناس إلى الانتفاض في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012 مرّة أخرى في ميدان التحرير في

8 غونتر أورت، "القدر لم يستجب بعد للشعوب العربية المريدة للحياة"، 27-01-2014، متاح على: **http://ar.qantara.de/content/thlth-wm-bd-ntlq-lthwrt-lrby-lqdr-lm-ystjb-bd-llsh-wb-lrby-lmryd-llhy**

9 الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، **الربيع العربي**، متاح على: **http://www.giz.de/de/downloads/giz2013-de-edossier-arabischer-fruehling.pdf**

القاهرة ضدّ الحكومة الإسلامية الاستبدادية للرئيس مرسي».

ويسلّط هذا التسلسل الزمني لأحداث «الربيع العربي» الضوء على البداية من تونس، من خلال تضحية بائع الخضار الشاب محمد البوعزيزي بنفسه حين أشعل النار في جسده في 17 ديسمبر (كانون الأول) العام 2010 في مدينة سيدي بوزيد. « لقد شعر الشاب بالعار والإذلال من خلال قمعه، على أيدي الشرطة في بلد ينخره الفساد. بلد لم يكن في مستوى أحلامه الحياتية».

يعترف تقرير «الجمعية الألمانية للتعاون الدولي» بوجود «مخاوف تختلف من بلد إلى آخر» لكنّه يركّز على أن «المحتجّين في الصفوف الأولى كانوا يسعون إلى تحسين ظروفهم المعيشية ويرغبون في المشاركة في مسيرة النموّ والتطوّر»

ويصف التقرير « الكرونولوجي» دور الصورة والتكنولوجيا في تمدّد الانتفاضة وتوسّع رقعتها لتتجاوز الحدود نحو الشرق حيث مصر وليبيا، وذلك من خلال الهواتف ووسائل التواصل الاجتماعي. ويقول إن الفترة التي أعقبت وفاة البوعزيزي على الفور شهدت « التجمّع الأول، إذ تسلّحت التظاهرة الأولى بالهواتف النقّالة والحجارة أمام إدارة المحلّة التي حصلت فيها محاولة الانتحار. وعلى الرغم من تفريق المسيرة من قبل الشرطة، إلاّ أن الصور على الهواتف والتي تمّ عرضها على صفحات التواصل الاجتماعي مثل «فيسبوك» أظهرت ممارسات الشرطة بحقّ المتظاهرين.كما أظهرت صورٌ من احتجاجات أخرى قيام عناصر الأمن بقتل متظاهرين».

ولا ينسى معدّو التقرير أيضاً دور الفضائيات في نشر الخبر وحثّ الناس على الاحتجاج والتظاهر بما يشبه تصدير الثورة، فقد «تم تسليط الضوء على قناة «الجزيرة» كوسيلة رئيسية لحشد «الربيع العربي»، إذ كانت القناة الفضائية القطرية هي السبّاقة عبر بثّها صور الاحتراق الذاتي والتظاهرات المتصاعدة».

ويصف التقرير هنا انتقال التظاهرات إلى البلدان المجاورة لتونس. حيث لم تتّسع إقليمياً فقط إنما على مستوى تكويناتها الاجتماعية. إذ سرعان ما غطّت جميع الطبقات فشارك فيها الكلّ: الشباب والأطفال، الراشدون وكبار السنّ. نساء ورجال، مسلمون ومسيحيون، متديّنون وعلمانيّون.

وفي الختام يقرّ تقرير «**الجمعية الألمانية للتعاون الدولي**» بوجود «مخاوف تختلف من بلد إلى آخر». لكنّه يركّز على أن « المحتجين كانوا في الصفوف الأولى يسعون إلى تحسين ظروفهم المعيشية ويرغبون في المشاركة في مسيرة النموّ والتطوّر. ومع استثناءات قليلة، لوحظ أن معظم العرب يريدون ذلك». وفي هذا الملف الواسع لائحة طويلة بأهمّ الأعمال الأدبية والسياسية والاجتماعية التي صدرت حول « الربيع العربي» مع شروحات وإيضاحات لطبيعة مضامينها.

بدوره قام «**المركز الاتحادي للتربية السياسية**» بنشر «كرونولوجيا» لكلّ بلد عربي من ضمن ملف كبير يحكي عن كلّ بلد على حدة مع رسوم بيانية حول تطوّر الأحداث وفق عامل الزمن. وحمل عنوان « **تسلسل زمني للربيع العربي**»[10].

يوفّر التسلسل الزمني المنهجي لكلّ بلد لمحة عامة عن التطوّرات الرئيسية في المناطق المتضرّرة من الاحتجاجات والاضطّرابات في الدول العربية، مع التركيز على النصف الأول من العام 2011 (منذ منتصف ديسمبر/ كانون الأول 2010): «احتجاجات أو اضطرابات: مصر، البحرين، اليمن، الأردن، الكويت، ليبيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس».

هذا التسلسل الزمني يسمح بالمقارنة بين الأحداث في مختلف البلدان العربية. ويمكن التمييز بين الأحداث اعتماداً على الفاعل أو مجموعة من الجهات الفاعلة: الحكومة، المتظاهرون، والجهات الفاعلة الإقليمية/ المجتمع الدولي. ويستند التسلسل إلى تقييم عددٍ كبير من المقالات الصحافية والتقارير والوكالات التي تمّت مراجعتها من قبل خبراء.

جاء في هذا الملف: «ما بدأ في تونس في كانون الأول (ديسمبر) 2010، سرعان ما انتشر مثل النار في الهشيم في العديد من دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط. احتجاجات وأعمال شغب وتمرّد هزّت الأنظمة الاستبدادية في المنطقة. في مصر وتونس، عزل المتمرّدون الحاكم من منصبه. أمّا ليبيا فقد سقطت في حرب أهلية، وبالطبع تدخُّل

10 **تسلسل زمني للربيع العربي** ، متاح على: http://www.bpb.de/internationales/afrika/arabischer-fruehling/52433/chronologie



حلف شمال الأطلسي أثّر بشكل حاسم في انهاء نظام (العقيد معمر) القذافي. سوريا أصبحت في مأزق، حيث تتواصل اشتباكات دموية بين الحكومة والمعارضة. وفي بلدان أخرى مثل المغرب والأردن، كان ردّ فعل النظام على الاحتجاجات من خلال بتّ بعض القرارات الاجتماعية؛ على الأقل استقرت في المدى القصير. أما الربيع العربي فهو نقطة تحوّل تاريخية في المنطقة، مع عواقب بعيدة المدى من الناحية السياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية».

عسكرة الانتفاضات

لعلّ العام 2013، كان العام الأكثر وضوحاً بالنسبة إلى المراقبين الألمان حول مسار « الربيع العربي» وما يمكن أن يؤول إليه في ظلّ المفاجآت التي ظهرت على أكثر من صعيد، من التدخلات الخارجية الى عسكرة الانتفاضات ودخولها حروباً أهلية وصولاً إلى تصاعد خطر التنظيمات السلفية «الجهادية» التي باتت هي من يتحكّم بمسار الأحداث في أكثر من منطقة.

ولا يمكن تجاهل أهمية «هجرة السلفية الجهادية» في المجتمع والإعلام ودوائر السياسة في ألمانيا، إذ تعاني الدولة الأوروبية، الصاعدة اقتصادياً، من ظهور هذه الحالة «الجهادية» في ربوعها. فهي في الوقت الذي تتمنّى فيه تحقق هجرة هؤلاء المتشدّدين نحو بؤر التوتّر للتخفيف عن نفسها من عبء هذه الظاهرة، تستنفر كلّ قواها أيضاً لمواجهة ظروف عودة هؤلاء من المعارك وخطورة وجودهم على الأمن والاستقرار في ألمانيا بعد تمرّسهم في التدريب والقتال، وخصوصاً أن معظمهم يتمتّعون بالجنسية الألمانية أو الإقامة الدائمة.

وتحت عنوان «اضطرابات في العالم العربي»[11]، نشر الموقع الإلكتروني لـ«**بوابة المعلومات للتعليم السياسي**»، دراسة عن التحوّلات التي شهدتها المنطقة العربية شارك فيها العديد من الخبراء والباحثين المهتمّين بالعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط (أو الشرق الأدنى كما يسمّيه الألمان).

جاء في مقدّمة الدراسة: «باسم حرية الشعب في تونس ومصر وليبيا تمّ خلع حكّامهم، وفي سوريا تنظَّم احتجاجات بلا هوادة، وفي بعض الدول العربية الأخرى أيضاً تزايد الضغط على الأنظمة الاستبدادية. تطوّرات الوضع في الدول العربية المتمرّدة تؤكّد أن الناس ضدّ الاستبداد السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفساد، وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية في بلدانهم».

يتساءل التقرير على لسان المؤرّخ الأميركي جوان كول، ما إذا كان العالم العربي على مفترق طرق، وما إذا كان اندلاع انتفاضة شعبية في مصر يهيمن عليها السنّة، قد يشكّل أنموذجاً للعالم العربي؟

أمّا العالم السياسي فيرنر روف، فلا يرى موجة من «الدمقرطة» في المنطقة، حيث إن معظم الأنظمة الاستبدادية وضعت هيكليات وركّزت على استغلال بلدانها.

> **لا يمكن تجاهل أهمّية «هجرة السلفية الجهادية» وخطورتها في المجتمع والإعلام ودوائر السياسة في ألمانيا، إذ تعاني هذي الدولة الأوروبية الصاعدة اقتصادياً من واقع ظهورهذه الحالة «الجهادية» في ربوعها**

وتحت عنوان « شتاء عربي» نشر الموقع الإلكتروني لـ«**المؤسسة الألمانية للسياسة الخارجية**» سلسلة من الدراسات اعتبر في مقدّمتها أن الربيع العربي هو نقطة تحوّل تاريخية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، مع عواقب بعيدة المدى من النواحي السياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية.

وفي مقال بعنوان «إنها ليست ثورة» [12]، يدخل ضمن هذا الملف، ثمّة تساؤلات حول الدول المتفكّكة، والأقليات المستيقظة والتحالفات الآيلة إلى الإنهيار بالسرعة نفسها التي تجري فيها الانتخابات، وفوز الإسلاميين بالحكم وشعار «الإسلام هو الحق» والتناقضات الكثيرة التي مزّقت المجتمعات والدول.

وفي الملف نفسه، وتحت عنوان «الإسلاميون يتولون السلطة الديموقراطية» يشير تقرير الخبراء إلى أن « في سوريا حرباً أهلية دامية «، ويذكّر بإسرائيل العام 1948، قائلاً إنه «بعد عامين من بدء الربيع العربي تبدو الصورة العمومية قاتمة».

وفي نهاية المطاف أصبح من المسلّم فيه لدى العديد من المراقبين والسياسيين أن «الربيع العربي»

11 - اضطرابات في العالم العربي"، متاح على: http://www.politische-bildung.de/tunesien_aegypten.html

12 حسين آغا، وروبرت مالي، "إنها ليست ثورة"، 04-01-2013، متاح على: **https://zeitschrift-ip.dgap.org/de/ip-die-zeitschrift/archiv/jahrgang-2013/januar-februar/das-ist-keine-revolution**

أصبح إما «خريفاً عربياً» أو «ربيعاً إسلامياً» كما يحبّ بعض التيارات الإسلامية أن يصفه. ومصداقاً لهذا التصوّر قام البرلمان الألماني الاتحادي «Budestag» بجلسة استماع في 20 -03-2013، للجنة الشؤون الخارجية، خُصّصت لتطوّر الإسلام السياسي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في سياق « الربيع العربي». وركّزت الجلسة أساساً على مسألة ما إذا كانت الدول الإسلامية في المنطقة تطمح إلى الديموقراطية وسيادة القانون؟ وكيف يتمّ ذلك؟ وما هو الدور الذي أخذته الجهات الإسلامية؟ وكان هناك اتفاق بين خبراء خمسة تحدثوا في الجلسة على أن القوى الإسلامية مثل «الإخوان المسلمين» ليست القوّة الدافعة وراء «الربيع العربي» ولكن في العديد من البلدان مثل تونس ومصر، فاز هؤلاء في انتخابات ديموقراطية فاعلة حاسمة.

العالم العربي بالنسبة إلى ألمانيا هو منطقة خصبة اقتصادياً وسياسياً وكذلك اجتماعياً بحكم الهجرة العربية الكبيرة نحو بلاد الجرمان، والتداخل الذي حدث نتيجة الزيجات المختلطة وتصاعد حضور الإسلام «الجهادي» على أرضهم وإمكان تحوّله إلى قنابل موقوتة تهدّد أمن الولايات الألمانية

وأشار الخبير توماس (**مؤسّسة كونراد أديناور** التابعة للحزب المسيحي المحافظ) إلى أن صعود الإسلام السياسي ليس تطوّراً جديداً، لكن الاضطرابات في العالم العربي جعلت هذا الصعود المرّ واضحاً. وقال «لقد تمّت الاستهانة بقوى مثل جماعة الإخوان المسلمين، ليس في الغرب فقط، بل أيضاً من قبل النخب العلمانية في البلدان نفسها. وقد لوحظ في ذلك الوقت بعد نجاحهم في الانتخابات في تونس ومصر، أنهم لا يسعون إلى تطبيق برنامج إسلامي، بل إلى حماية سلطتهم» .

بدوره رأى مايكل برييننغ (من **مؤسّسة فريدريش إيبرت** التابعة للحزب الديموقراطي الاشتراكي شريك المحافظين في الائتلاف الحاكم) أن هناك عوامل عدّة وراء نجاح الإخوان المسلمين ويمكن حالياً أن يتمتّعوا بصدقيّة متميّزة عن الأنظمة القديمة وسيقدّمون لجزء كبير من السكّان نموذجاً مقنعاً كبديل اجتماعي سياسي. وهم يتمتّعون بقبول واسع لدورهم على مدى عقود في الالتزام الاجتماعي، ولديهم درجة من التنظيم تفوق ما عند الأطراف السياسية المنافسة. ورأى برييننغ أن الإسلاميين سيواصلون لعب دور مهمّ، ولكن أزمتهم ستتفاقم بسبب الخلاف بين «الإخوان المسلمين» والسلفيين. ويختم بأن « السؤال الأساسي هو ما إذا كانت دول الربيع العربي إسلامية، أو ما إذا كان الإسلاميون يؤيّدون الدولة».

من ناحيته، أكّد العالم الإسلامي ماثيو غودير (**جامعة تولوز**) أن الإسلاميين يسعون لأوّل مرّة إلى تطبيق « ديمقراطية إسلامية »، وهو النظام الديموقراطي القائم على أساس الإسلام، ومع ذلك، هناك دائماً نقاط احتكاك ناجم عن وجود قيم مختلفة: لذا غالباً ما يواجَه المرء بعدم فهم لدى الإسلاميين المنتصرين بالجدل القائل بأن الديموقراطية لا تعني قوّة الغالبية فقط، ولكن أيضاً احترام حقوق الأقليات. وحذّر غودير من تطبيق العقوبات الصارمة، التي تعتبر أنها تتمّ وفق الشريعة، مثل قطع الأيدي. وقال إن الشريعة شملت، فضلاً عن القانون الجنائي، مدوّنات القانون المدني وقانون الأسرة والعمل، مضيفاً « أن الشريعة، كانت دائماً وحتى اليوم تشكّل في ثلث العالم الإسلامي أساس الدستور. يحسم ذلك شكل تفسيرها وتطبيقها»[13].

كتب

قد تكون الكتب هي المادة الأكثر « دسامة» في ما تتضمّنه من معلومات وتحاليل وتوقّعات، نظراً لتوسّعها أكثر في معالجة هذه الأحداث التاريخية التي تشهدها منطقة تحتلّ موقعاً جيو- سياسياً مهمّاً بين الشرق والغرب وبين أوروبا وآسيا. ففي سياق المؤلّفات التي شهدها السوق الثقافي الألماني خلال السنوات الثلاث الماضية، مئات إن لم يكن آلاف الكتب، حول « الربيع العربي» والثورات العربية، والصراع العربي – الإسرائيلي في ضوء التحوّلات الجارية في المنطقة، والأصولية الإسلامية ودورها في تحويل هذا الربيع إلى خريف أو شتاء، وصولاً إلى سيطرة « تنظيم الدولة الإسلامية » المعروف باسم « داعش» على الموصل والرقة والخوف على مستقبل المنطقة والعالم من تمدّد الإرهاب، حيث بات يشكّل خطورة كبرى وتهديداً أجبر الأعداء

13http://www.bundestag.de/presse/hib/2013_03/02/253560



قبل الأصدقاء على التحالف في جبهة واحدة ضدّ هذا الخطر الذي بات ينتشر في جسد الأمة العربية والإسلامية.

أيام الغضب

في سياق الكتب التي نُشرت في المدن الألمانية خلال السنوات الثلاث الماضية، كان الكاتب الصحافي الخبير في شؤون الشرق الأوسط المعروف ميشائيل لودرز، من السبّاقين لوضع كتاب عن الأحداث بين يدي القرّاء. ففي كتابه حول «الربيع العربي» تحت عنوان « **أيّام الغضب**»[14]، ينتقد لودرز نظرة الغرب الأحادية إلى الأحداث التاريخية التي يشهدها العالم العربي، حسبما يرى الصحافي في موقع « **قنطرة**» سيباستيان سونس، في مقال نشر بتاريخ 25-12-2011.

يقول سونس، إن الروائي لودرز، الذي عمل في السابق مراسلاً في الشرق الأوسط لصالح صحيفة «دي تسايت» الألمانية، « تمكّن.. من جعل الأحداث المأساوية الراهنة في الشرق الأوسط مفهومة أكثر للجمهور الألماني الواسع، وذلك من خلال ظهوره في وسائل الإعلام وتسليطه الضوء على مختلف القضايا الأساسية وانتقاده. وكان هدفه أن يشرح الحدث ويجعله مفهوماً من دون شمولية وتعميم. والآن سجّل ملاحظاته في كتابه الجديد».

ويبدو أن الألمان ماضون في سياسة العمل الجماعي والمؤسّسي حتّى في كتبهم وأبحاثهم، ففي كتاب «**طاغية الغسق- الربيع العربي وإسرائيل ومصالح الغرب**»[15]، يشارك أربعة باحثين في الشؤون الشرق أوسطية، هم يورغ كروناور، وفولغانغ شنايدر، وبرنهارد شميد، وأولاف ديهلر.

يستشرف الكتّاب في دراستهم الموسَّعة كيفية الانتقال السريع من « نشوة الثورة الناجحة جداً» إلى الوقوع في «خيبة الأمل التي تظهر ببطء مع العواقب الناشئة».

ويتساءل الكتاب عمّا حدث في بلدان العالم العربي، وماذا ستكون عواقب ما حدث على البلدان المتضرِّرة نفسها وعلاقاتها مع ألمانيا وبقية أوروبا؟. ويقدّم معلومات عن تاريخ عملية وعن آفاق أعمال الشغب في بلدان شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية. كما يتحرّى عن مصالح الغرب في هذه الثورات والتغيرات التي تسببها، والدور الذي يلعبه الغرب في هذه الثورات، وكيفية تعامله مع العواقب التي ستكون « الأسلمة التقدّمية» أهمّ تداعياتها المتوقَّعة، ورؤية هذا النموذج الجديد لإسرائيل.

الانتفاضة

من الكتب التي صدرت في عام الثورات كتاب «**الانتفاضة: الثورة العربية وتداعياتها**»[16] للكاتب فولكر بيرتيز، يتناول فيه أولاً تونس وبعدها مصر ثم بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «حيث بدأ الناس يتحرّكون، لتقرير مصيرهم السياسي بأنفسهم». ويلفت النظر إلى سقوط مجرّد عدد قليل من الحكّام المستبدّين، في البداية، بينما يتمّ الجهد لبناء دول ديموقراطية وبروز مؤسّسات. ويقول في مقدّمة كتابه: «نشهد عهداً جديداً في العالم العربي: تحوّل سياسي، أصبح للجيل الجديد له قوله، والعلاقات بين الدول أُعيد تنظيمها بشكل جديد. والتغيير يعني عدم الهدوء وغياب الأمن(..) لكن من المغرب إلى شبه الجزيرة العربية ينتشر التفاؤل بشكل عام ويعيش الناس نشوة التحرير. فمطالب الناس في بلدان العالم العربي كما في إيران حيث الوضع شبيه: يريدون حرية ومشاركة ديموقراطية وإنهاء الفساد والقمع».

شهدت السوق الثقافية الألمانية خلال السنوات الثلاث الماضية صدور مئات بل آلاف الكتب حول «الربيع العربي» والثورات العربية، والصراع العربي - الإسرائيلي في ضوء التحوّلات الجارية في المنطقة وتنامي الأصولية الإسلامية وصولاً إلى سيطرة «تنظيم «داعش» على الموصل والرقة

ويرى أن الجيل الشاب هو الذي قام بصناعة العام 2011. وأن كلّ دولة تختلف عن الدولة الأخرى لجهّة تقاليدها السياسية ونظامها وقوّتها الاقتصادية.

14 سيباستيان سونس، ميشائيل لودرز، **أيّام الغضب - الثورة العربية تغيّر العالم** (ميونيخ: دار بيك، 2011)، **قنطرة**، برلين، متاح على: **http://ar.qantara.de/content/ktb-ywam-lgdb-llktb-llmny myshyyl-lwdrz-lrby-lrbykhrwj-lrb-mn-kbswl-lmdy**

15 Jörg Kronauer and others, Despotendämmerung: **Der „Arabische Frühling“, Israel und die Interessen des Westens** (Hamburg: KVV „konkret, 2011).

16 Volker Perthes, Der Aufstand: Die arabische RevolutioMünchenn und ihre Folgen»)München: Pantheon Verlag, 2011).



ووفقاً لذلك، فإن لكلّ دولة مسارها المختلف: «يتراوح النطاق من محاولات الإصلاح من أعلى والتغيّرات السريعة، نسبياً، في السلطة، إلى القمع الدموي للاحتجاجات السلميّة وصولاً إلى الحرب الأهلية». ويحلّل بيرتيز تنوّع الصحوة في العالم العربي ويسأل أيضاً عن التداعيات على السياسة الألمانية والأوروبية.

وفي كتاب «**الربيع العربي بين الغضب والمستقبل**»[17]، لدانييل باومغارتنر، يودّ المؤلّف بإسهاماته مناقشة الرأي الغريب حول الأحداث في سياق أوسع والتعليق عليه. وهكذا، فإن «الربيع العربي» يبرهن على أن يكون حدثاً يتعلّق بتاريخ مشترك بين الشرق والغرب. وهكذا، فإن هذه الاعتبارات تعطي نظرة جديدة عن نموذج التنمية من خلال «سيكم» (مجموعه شركات سيكم للزراعة الحيوية)، وهو نموذج عن بناء المجتمع في مصر لأكثر من ثلاثين عاماً. تدمج هذه المبادرة الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والفنّية في عملية شاملة للتنمية، التي تلقى اهتماماً عالمياً.

لعلّ من الكتابات الميدانية الجميلة التي شهدتها الساحة الثقافية الألمانية كتاب «الثوّار العرب والنساء.. رحلة عبر مصر وتونس والمغرب» حيث تتوغل الكاتبة نيكلا كيليك في عمق الثورات العربية

طريق صخرية

أما «**معركة من أجل روح العرب: الطريق الصخرية نحو الديموقراطية الإسلامية**»[18]، لمارسيل بوط، فيتحدّث عن حدث هزّ العالم العربي من أسسه. «من الأطلسي إلى بحر العرب حيث بات على الأنظمة الاستبدادية أن تخاف على حكمها، لأن شباباً وفتيات يشاركون في التظاهرات: في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن حيث ينبغي إضعاف الحكّام».

ويرى الكاتب أنه « كان ينبغي إجراء تغيير سريع لتأمين الحرّية والكرامة والعدالة الاجتماعية، والتي طال انتظارها»، مشيراً إلى أن أهمّ المستفيدين من التغيير هم الإسلاميون. وسلّط الضوء على مصر «المنقسمة بعمق»، والتي تقف أمام عملية طويلة لإعادة الصفّ السياسي.

ويرى أن ليبيا، بحكم الأمر الواقع، مُقسّمة إلى ثلاث مناطق متناحرة، وتنتشر الفوضى في كلّ مكان في البلاد بسبب سيطرة الميليشيات. أما الحرب السورية فتؤثّر أيضاً على التنمية في المنطقة وعلى العلاقة المستقبلية بين اثنتين من الطوائف الدينية الرئيسية للمسلمين: السنّة والشيعة.

وفي رأي بوط أن « الربيع العربي قصير، لكنّه أثار العديد من التساؤلات حول حقيقة إسقاط الطاغية وإمكانيات قيام الذات العربية باستكشاف نفسها وإعادة توجيهها، فضلاً عن انفصال محتمل بين السياسة والدين، وإعادة تعريف الإسلام السياسي». كلّ ذلك في نظر الكاتب كان يمكن أن يؤدّي، على المدى الطويل، إلى الديموقراطية الإسلامية؟ مصير الأقليات؟

ولعلّ من الكتابات الميدانية الجميلة التي شهدتها الساحة الثقافية الألمانية، كتاب «**الثوّار العرب والنساء- رحلة عبر مصر وتونس والمغرب**»[19]، حيث تجول الكاتبة نيكلا كيليك، في قلب الثورات العربية. ففي مصر قابلت الكاتبة نساءً في الجامع الأزهر وميدان التحرير يقفون في وجه جيش مبارك، وضدّ الفساد والتعسّف والخوف الحالي من حكم الإسلاميين «الإرهابي»، والذين يريدون جعل الشريعة الإسلامية أساساً لجميع أشكال الحياة. وتضع الكاتبة المرأة في سلّم أولوياتها، إذ ترى أن الاسلاميين يريدون باسم الدين مرّة أخرى أخذ حقوق حصلت عليها المرأة.

وبالنسبة إلى فاطمة من الدار البيضاء فإن الحرية «هي فرصة للعثور على رجل على شبكة الإنترنت، ويسمح لها بالسفر إلى أوروبا. بينما بالنسبة إلى آخرين، هي فرصة لإصلاح غشاء البكارة من الناحية القانونية بحيث لا يهدّد شرف العائلة». وكتبت كيليك عن مدينة الأموات في القاهرة، وليلة رأس السنة مع الأصوليين في القيروان، واحتلال الجامعة من قبل السلفيين في تونس. وحضرت جنازة رجل في سلا، أحرق نفسه خلال تظاهرة ضدّ البطالة. كما شاركت في حوارات مثل مناقشة

17 Daniel Baumgartner , **Der arabische Frühling: zwischen Zorn und Zukunft** (Berlin: Futurum, 2012).

18 Marcel Pott, Der Kampf um die arabische Seele: **Der steinige Weg zur islamischen Demokratie** (Cologne: Kiepenheuer&Witsch, 2012).

19 Necla Kelek, Hurriya heißt Freiheit: **Die arabische Revolte und die Frauen - eine Reise durch Ägypten, Tunesien und Marokko** (Cologne: Kiepenheuer&Witsch 2012).



متحمسين حول «عدم فهم الإسلام» من قبل كثير من المسلمين، والدور الذي ينبغي على الإسلام أن يضطلع به في الحياة. وترى الكاتبة في الحصيلة أن الشعوب العربية لا تقاتل من أجل حريتها فقط، بل من أجل الفردانية أيضاً. حتى يتمكّن أيّ شخص من أن يشعر بالحرية الشخصية ويكرّسها.

وفي كتاب موسّع غني بالآراء تحت عنوان: «**الثورة العربية: صحوة ديموقراطية من تونس إلى الخليج**»[20]، للكاتبين فرانك نوردهاوزن، وتوماس شميد، تطرح مجموعة من الخبراء ظاهرة الثورات العربية، منذ العام 2011، حين هزّت الاضطرابات العالم العربي من المغرب إلى الخليج ونزل الناس إلى الشارع احتجاجاً على فساد الأنظمة يطالبون بسقوط الديكتاتوريين. ووصَف الخبراء ما يجري: « في تونس ومصر أجبروا الحكّام على الاستقالة. وليبيا تشهد حرباً. أما سوريا فقد أغلقت جميع المدن بالدبابات».

يتضمّن الكتاب آراء عشرة خبراء في منطقة الشرق الأوسط، يتناولون أسباب الصحوة الديموقراطية، ويرسمون مسار الأحداث. المشاركون في هذا الكتاب هم: توماس شميد (من صحيفة « **برلينر**»)، والخبير في شؤون مصر، فرانك نوردهاوزن (من صحيفة « **برلينر**» أيضاً)، والجزائر، هيلموت ديتريش (من خدمة التبادل الأكاديمي الألماني «**DAAD**»). أما بشأن المغرب، مارك دوغي (من محطة « **إي آر دي**» التلفزيونية). وحول سوريا، مارتينا دورينغ (« **برلينر**»). كذلك عن لبنان تحدّث ماركوس بيكل (من صحيفة «**فرانكفورتر ألغيماينه**»)، وعن الأردن هايكو فلوتاو (صحيفة «**زود دويتشه**»)، كذلك تحدث ينز هايباخ عن اليمن (**جامعة ماربورغ**)، وعن السعودية هينر فيرتش (من معهد «**غيغا**» في هامبورغ)، وعن دول الخليج ألكسندر زمولتسيك (من صحيفة «**شبيغل**»). الكتاب يعطي لمحة موجزة عن الأحداث والتطوّرات في كلّ بلد على حدة، ووجهات النظر التي عبّرت عن الربيع العربي.

وتبدو بعض الكتب غنّية بمعطياتها كونها حصيلة تجارب ميدانية واحتكاك مباشر مع الثوّار والأحداث، على غرار كتاب « **نهاية الخوف- مستقبل العالم العربي**»[21]، للكاتب النمساوي فيلاند شنايدر، المحرّر في قسم السياسة الدولية في صحيفة « **دي بريسه**» النمساوية اليومية. أنجز العديد من التحقيقات من قلب الأزمات وله العديد من التحليلات والتعليقات حول التحولّات الدولية. في الآونة الأخيرة، تابع شنايدر، بشكل مكثّف، الاضطرابات في العالم العربي. وكان في ميدان التحرير في وسط القاهرة، عندما ثار المصريون ضدّ حسني مبارك. كذاك كان مع الثوّار الليبيين في جبال الغرب ورافق المتمرّدين في أيلول (سبتمبر) حتى معقل القذافي في سرت.

ثورة «فيسبوك»

كما لحظ بعض الكتّاب أهمّية الشبكة العنكبوتية في نشر رسالة الثورة إلى كلّ مكان في العالم، والدور الذي برعت فيه وسائل التواصل الاجتماعي في هذا المضمار، إذ تحدثت الكاتبة كاثرينا ميلتسوف، في كتابها «**الربيع العربي- ثورة الإنترنت؟: التحوّل السياسي في البلدان العربية والأدوار**»[22]، عن أهمّية الشبكة العنكبوتية في نشر حركات الاحتجاج واتساع مداها ووصول أخبارها لحظة بلحظة، لتشكّل مفاجأة تامة للرأي العام العالمي. وتشير إلى أنه في كثير من الأماكن كان هناك حديث عن «ثورة الفيسبوك» و«ديموقراطية الإنترنت»، وتطرح تساؤلات واقعية حول «مدى أهمية الشبكة العالمية حقاً للمحتّجين؟ وهل هناك في الواقع عمليات دمقرطة وليدة تحدث حالياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟».

يطرح كتاب «الثورة العربية.. صحوة ديمقراطية من تونس إلى الخليج» ظاهرة الثورات العربية منذ العام 2011 ويتضمّن آراء عشرة خبراء في الشرق الأوسط، يتناولون أسباب الصحوة الديمقراطية ويرسمون مسار الأحداث

في السياق نفسه، صدر كتيّب صغير: «**الربيع**

20 Frank Nordhausen, Thomas Schmid, **Die arabische Revolution: Demokratischer Aufbruch von Tunesien bis zum Golf** (Berlin, Links, 2012).

21 Wieland Schneider, **Das Ende der Angst?: Die Zukunft der arabischen Welt** (Vienna: Braumüller Lesethek, 2012).

22 Katharina Meltzow Der arabische Frühling- eine Internetrevolution?: **Der politische Wandel in den arabischen Staaten und die Rolle** (Saarbrücken: Akademikerverlag, 2012).

العربي. ثورة – فيسبوك؟»[23] في مدينة ميونيخ في جنوب ألمانيا، يتساءل الكاتب مانويل كليمنز، في كتيّبه: « أيّ دور لعبت شبكات التواصل الاجتماعي حتى بداية الثورة في كانون الثاني(يناير) 2011؟». الكتيّب عبارة عن مقال كتبه كليمنز في ذكرى الثورة المصرية في العام 2013، والكاتب من جامعة مونستر (معهد المعارف السياسية).

يقول في كتابه إن «معظم الأشخاص، الذين ساروا في أوّل تظاهرات 25 يناير، في القاهرة، كانوا أصدقاء مفترضين، يتواصلون عبر فيسبوك. ينتمي معظم هؤلاء إلى جيل عاش مرحلة (الرئيس حسني) مبارك، ولم يعرف رئيساً آخراً في حياته، حيث أصبح مبارك في الاثنين والثمانين من عمره وكان لا يزال في الحكم». يضيف إن هذا الجيل أيضاً هو جيل الإنترنت، من الطبيعي أن ينشط في وسائل التواصل الاجتماعي، مشيراً إلى أن الشبكات الاجتماعية حقّقت إسهاماً كبيراً في نشوء الثورة المصرية و مسارها.

تبدو بعض الكتب غنّية بمعطياتها كونها حصيلة تجارب ميدانية واحتكاك مباشر مع الثوّار والأحداث، على غرار كتاب « نهاية الخوف- مستقبل العالم العربي» للكاتب النمساوي فيلاند شنايدر، المحرّر في قسم السياسة الدولية في صحيفة « دي بريسه» النمساوية اليومية

لهذا الغرض، ذكر الكاتب الوضع الذي سبق الثورة في مصر وتوقّع حدوثها. وأجرى تحليلاً حول الأسباب الجذرية لهذه الحراكات، ونموذج بداية الثورة.

كتاب « **الربيع العربي: خلفيات وتحليلات**»[24] للكاتب ثورستن غيرالد شنايدرز، صدر في أيار (مايو) العام 2013. يعتبر الكاتب أن الربيع العربي فاجأ معظم الناس على حين غرّة إذ ظهرت التبدّلات سريعاً. ولفت إلى دور النساء اللاتي وقفن في الصفوف الأمامية للمتظاهرين، مشيراً الى أهمية الإنترنت الذي لعب الدور الرئيسي في تصعيد الحراك ضدّ الحكّام.

ويلفت شنايدرز إلى أن نظرة الأوروبيّين، على وجه الخصوص، إلى الانتفاضات، كانت مشوبة بعين الشكّ، إذ كان ثمّة تساؤلات حول ماذا يمكن أن يأتي بعد الإطاحة بالطغاة؟ هل سينجرف العالم العربي في أيدي الإسلاميّين المتطرّفين؟ وأيّ مستقبل ينتظر المسيحيّين وغيرهم من الأقلّيات في هذه المنطقة المتفجّرة؟ أسئلة ظهرت إجاباتها بعد وقت قصير حيث بدأ البعض يتحدّث عن « الخريف العربي».

في هذا المجلّد، يشرح خبراء معروفون نظرتهم إلى التطوير ووجهة نظر الحركات الثورية والسياسة والمجتمع والثقافة.

سياسة الجنسين

كتاب « **الربيع العربي؟ سياسة الجنسين القديمة والجديدة في منطقة تشهد مرحلة انتقالية**»[25]، دار «سينتاوروس للنشر والإعلام» صدر في العام 2013. وشارك فيه كلّ من فيلتر داغمار، ويانا رايخ، وإيفا فوخس. يتناول الكتاب قضية المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء والرجال في المجتمعات الإسلامية، أثناء، وبعد الربيع العربي، وأهمّية المساواة بين الجنسين في مجتمع متغيّر. في معظم بلدان " الربيع العربي" العلاقات بين الجنسين تتشكّل من قبل الأبوية والتقاليد التي تقيد النساء، وخصوصاً في حريّتهنّ الشخصية ومشاركتهنّ السياسية.

ويركّز الكتاب على أن العمليات الثورية في هذه المجتمعات تقدّم الفرصة لكسر العلاقات بين الجنسين، لإعادة النظر والحوار، فلا يمكن للتحرّر الذاتي للمرأة العربية أن ينجح، من خلال التغييرات الثورية الحالية، تلقائياً. ويتضمّن في مقدّمته أنه « مع ذلك يعيش الثورويّون إمكانات طوباوية كامنة، من خلالها لا يمكن أن توقف أي تدابير مضادة للثورة. فبين واقع الثورة واليوتوبيا الملهمة يسير النضال من أجل التحرّر الذاتي من النساء(والرجال) في العالم العربي».

وعالج الكاتب كاي حافظ الصورة النمطيّة في الإسلام ودور الثورات العربية في تغييرها أو وضعها أمام التساؤل والبحث في كتابه «**الربيع العربي وصورة الإسلام الألماني: تبدّل الصورة**

---

23 Manuel Clemens, Der Arabische Frühling. Eine Facebook-Revolution?)Munich: Grin, 2013).

24 Thorsten Gerald Schneiders, **Der Arabische Frühling: Hintergründe und Analysen** (New York and Berlin:Springer, 2013(.

25 Filter Dagmar, Arabischer Frühling? **Alte und neue Geschlechterpolitiken in einer Region im Umbruch** (Freiburg: Centaurus Verlag & Media 2013).

عبر الحدث الإعلامي» [26]. يشير الكاتب إلى ظهور دراسات عديدة في العالم عن صورة الإسلام، مشدّداً على أن وسائل الإعلام الغربية كثيراً ما تطبع هذه الصورة بصورة نمطية سلبية تعبّر عن كراهية للإسلام في بعض الأحيان. لكن الثورات الديموقراطية في تونس ومصر كانت بمثابة صدمة إيجابية حوّلت العديد من الصور النمطية. هذه الدراسة، التي أعدّها فريق بحث في جامعة إرفورت، سلّطت الضوء على مسألة ما إذا كان " الربيع العربي» حدثاً إعلامياً كبيراً سيكون قادراً على كسر الروتين المتأصّل في الأخبار الصحافية والصحافة الألمانية؟

في كتاب « **ربيع خطر»** [27] ترى الكاتبة صوفي زومبوراني أن الربيع العربي وصل إلى مصر. ولكن بعد فترة وجيزة من النهج الديموقراطي أصبح كثير من الناس يأمل في حياة أفضل لفترة مؤقّتة، بينما باتت البلاد مهدَّدة بالتقسيم والغرق في موجةٍ من العنف والمصالح السياسية المتضاربة.

السلطة الفتاة

تحت عنوان « **الربيع العربي وتداعياته»** [28]، نشرت صحيفة «**ناخريشتن**» (أخبار) النمساوية قراءة في كتاب «**الشرق الأوسط**» للكاتب باد آشل، والذي يقول إن التحوّلات لا تعني أن النظام ينتهي مباشرة، بل إن «السلطة لا تزال فتاة. والربيع العربي هو عملية طويلة». ويدعو الخبير في شؤون الشرق الأوسط إلى إعطاء الاضطّرابات في مصر المزيد من الوقت لأنه «وحتى في أوروبا كانت هناك نقطة تحوّل مثل الثورة الفرنسية قد استغرقت فترة طويلة».

أما كتاب «**المشرق في مرحلة انتقالية: الربيع العربي وتداعياته»** [29]، فقد كان مشاركة بين كلّ من الكُتّاب: كلاوس غالاس، وياسر عيدين، وموريال آسيبورغ، ويوخن بيتنر. في هذا العمل يتساءل الكتّاب وهم خبراء في شؤون شمال أفريقيا والمتوسّط والشرق الأوسط: كيف أتى الربيع العربي؟ هل سيكون هناك ديموقراطية في البلدان المعنية؟ وكم ستنتظر فلسطين حتى يتمّ اعتراف دولي بها؟ وجاء في المقدّمة:» تسعى هذه النصوص إلى مواجهة القارىء وتوعيته بوقائع التطوّرات المهمّة، حتى يدرك أن ألمانيا في السياسة العالمية لديها مسؤولية أخلاقية والتزام للعمل تجاه إرادات الشعوب».

اعتبر الكاتب ثورستن غيرالد شنايدرز أن ثمّة تساؤلات حول ماذا يمكن أن يأتي بعد الإطاحة بالطغاة؟ وهل سينجرف العالم العربي في أيدي الإسلاميّين المتطرّفين؟ وأيّ مستقبل ينتظر المسيحيّين وغيرهم من الأقلّيات في هذه المنطقة المتفجّرة؟

أمّا في ما يتعلّق بتأثيرات التحوّلات السياسية في الوطن العربي على الصراع العربي – الإسرائيلي، فهذه كانت قضية حاضرة دائماً في الإعلام والمشهدين الثقافي والسياسي في ألمانيا، وخصوصاً أن «أمن إسرائيل» هو «التزام أخلاقي» بالنسبة إلى الألمان الذين لا يزالوا يعيشون «عقدة الذنب» تجاه ما فعله الزعيم النازي آدولف هتلر، بخصومه وخصوصاً اليهود، إبان الحرب العالمية الثانية، وما يُحكى عن أهوال «المحرقة اليهودية».

في هذا المضمار، نشر ألكسندر شتاين، أطروحته الجامعية للدكتوراه **بعنوان «الربيع العربي وتأثير الثورة على صراع الشرق الأوسط»** [30]، وهي أطروحة أكاديمية من العام 2012 في العلوم الاجتماعية، تتحدّث عن دور الربيع العربي وتأثيراته على الصراع في الشرق الأوسط، والتي لا تزال مستمرّة. ويتضمّن الكتاب آراء أشخاص عرب في تونس، ومتابعة الوضع في ذلك الوقت في مصر وسوريا. كما يستخدم نقطة انطلاق لتحديد كيف أثّرت الثورات على الأوضاع في الصراع في الشرق الأوسط.

في السياق نفسه يدخل كتاب آخر بعنوان «**الربيع العربي وإسرائيل: الإمكانيات غير المستغلّة لسلام**

26 Kai Hafez, **Arabischer Frühling und deutsches Islambild: Bildwandel durch ein Medienereignis?** (Berlin: Frank & Timme 2013).

27 Sophie Sumburane, **Gefährlicher Frühling** (Bielefeld: Pendragon, 2014).

28 باد آشل، "الربيع العربي وتداعياته"، 21-05-2014، متاح على: **http//:www.nachrichten.at**

29 Klaus Gallas and others, **Orient im Umbruch: Der Arabische Frühling und seine Folgen** (Leipzig: Mitteldeutscher Verlag, 2014) .

30 Alexander Stein, **Der Arabische Frühling. Einflüsse der Revolution auf den Nahostkonflikt** (Munich: Grin , 2014).

جديد في الشرق الأوسط»[31]، لميهايل غرويز. يتناول هذا العمل أحداث الربيع العربي والتفاعل الإسرائيلي. من خلال تحليل مواقف مسؤولين إسرائيليّين رفيعي المستوى يسعون إلى تطبيق نظرية الواقعية الجديدة في سياق تعاملهم مع الأحداث الجارية في محيط فلسطين المحتلّة.

خاتمة

في كلّ حال، لا يمكن للألمان أن يتجاهلوا منطقة الشرق الأوسط التي تُعتبر سوقاً خصبة ونشطة لبضائع ومنتجات أكبر قوّة اقتصادية في أوروبا. فالعالم العربي بالنسبة إلى ورثة الرايخ الثالث هو منطقة خصبة اقتصادياً وسياسياً، وكذلك اجتماعياً بحكم الهجرة العربية الكبيرة نحو بلاد الجرمان، والتداخل الذي حدث نتيجة الزيجات المختلطة وتصاعد حضور الإسلام السلفي « الجهادي» على أرضهم وإمكان تحوّله إلى قنابل موقوتة قد تهدّد أمن الولايات الألمانية التي لا تزال حتى الآن، بعيدة عن استهدافات هذه الجماعات. لذلك كانت برلين حريصة على نجاح «الربيع العربي» وقامت من خلال مؤسّساتها التابعة للأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني بدعم منظّمات موازية في الدول العربية، وخصوصاً مناطق الحراك الشعبي وبؤر التوتّر.

بدا أن «أمن إسرائيل» هو «التزام أخلاقي» بالنسبة إلى الألمان الذين لا يزالوا يعيشون «عقدة الذنب» تجاه ما فعله الزعيم النازي آدولف هتلر

وشملت هذه المساعدات دورات تدريبية على ممارسة الديموقراطية وآليات تنفيذ المجتمع المدني، فضلاً عن مشروعات تنموية اقتصادية واجتماعية وأخرى تتعلّق بالتوعية التربوية والاجتماعية والأسرية والمساوة بين البشر والثقافة الجندرية..إلخ.
والأهمّ من كلّ ذلك، حرص الألمان على أن لا يهدّد هذا التحوّل المفاجىء في الدول العربية، وخصوصاً المحاذية لفلسطين المحتلّة، «دولة إسرائيل» ربيبة الغرب المدلَلة في المنطقة.
في أيّ حال، لم تعد تلك الاندفاعة الألمانية كما كانت في العامين الأوّلين، نحو دعم هيئات وتشكيلات أسهمت في صناعة «الربيع العربي» وإشعال الثورات، كما تراجع تشجيعها وتمويلها. فقد دخلت برلين الآن في «كوما» التخبّط ، مثل غيرها من دول العالم والمنطقة، جرّاء تهديد « تنظيم داعش» الإرهابي لكلّ الأسس التي قامت عليها الثورة، ولكلّ المصالح الغربية في المنطقة. اختلفت المقاربة الآن وباتت ألمانيا تتعامل مع منطقة الشرق الأوسط على أنها برميل بارود من الممكن أن ينفجر في أيّ لحظة أكثر ممّا هو منفجر. إذ كيف يمكن لأمّة أن تحتفي بتحرّر نسائها وحصولهنّ على حقوقهنّ من خلال ثورات سياسية واجتماعية، وبعد وقت ليس بطويل تتحوّل المرأة إلى سبيّة عند مجموعة من «الجهاديين» الذين صادروا ليس منجزات «الربيع العربي» فقط، بل روح الثورة عند الإنسان العربي، وحتى أحلامه. وهكذا لم تعد الصورة في برلين وبقيّة المدن الألمانية إزاء «الربيع العربي» صورة تبعث على التفاؤل، بل هي ثورة الشتاء القارس ببرده وشتائه وعواصفه التي لا أحد يعرف متى تهدأ.

31 Mihail Groys, Der Arabische Frühling und Israel: Ungenutzte Potenziale für einen neuen Frieden im Nahen Osten? (Munich: Grin, 2014).



«ربيع العرب» في اليابان نظرة أمل لكن بحذر

د. بسّام الطيّارة

عندما انطلقت موجات الثورات العربية في نهاية العام 2010، أعطى العالم عبر الوسائل الإعلامية لهذه الموجات توصيف «الربيع» في إشارة إلى تفتّح الطبيعة بعد شتاءٍ قاسٍ وطويل، فكان «الربيع العربي». ويحمل تعبير الربيع في اليابان معنى ثقافياً يتجاوز ما يمكن أن يحمله في الحضارات الأخرى.
الربيع في اليابان يحمل الدفء بعد شتاء قارس. وتتلوّن الطبيعة بألوان جميلة وتتفتّح براعم زهور الكرز التي يهرع اليابانيّون لمشاهدتها وقد كَسَت البلاد بلون أبيض زهري. يسرعون لمشاهدة هذا المنظر الورديّ الرائع لأنّه يحمل أيضاً خلاصة فلسفة الحياة اليابانية؛ فهذه الأزهار لا تدوم أكثر من 24 ساعة قبل أن تتناثر وتزول. الربيع في اليابان يذكّر بأن «الجميل» سريع الزوال بكلّ معانيه، ومنها «الجيّد» الذي لا يدوم من دون مجهود مستديم.
هكذا نظر اليابانيون إلى «الربيع العربي» بأمل ولكن بحذر. ولكن ماذا يعرف سكّان الأرخبيل عن العالم العربي وعن دوله وعن شعوبه؟ وكيف كانوا ينظرون إليه عندما حلّ «الربيع العربي»؟

عند إلقاء نظرة على خارطة جغرافية تبدو اليابان بعيدة جداً عن العالم العربي. وعلى الرغم من أن الرحّالة العرب شدّوا رحالهم إلى شتّى أنحاء المعمورة، إلّا أن الأرخبيل الياباني ظلّ بعيداً عن مرمى زياراتهم وترحالهم. ولكن لم يمنع هذا كلّه الإدريسي من وصف اليابان تحت اسم بلاد الـ«واق واق» في كتابه الشهير «**نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**» (1156 م)، وهذا الاسم ورد في «**كتاب الممالك والمسالك**» لـ«ابن خرداذبة» (820 -885م). ولكن معرفة اليابان ببلدان العرب كانت شبه معدومة حتى القرن السابع عشر لأسباب كثيرة ومتعدّدة، وأهمّها انغلاق اليابان الطوعي من العام 1641 إلى العام 1853. لم يمنع هذا الانطواء النخبة اليابانية من نهل العلم من طريق استيراد الكتب الصينية أو الغربية بدءاً من القرن السابع عشر عبر الوسيط الهولندي. ولكن في كلتا الحالتين كانت المعرفة المتعلّقة بالمناطق العربية سطحية، وتلك المتعلّقة بالعالم الإسلامي والإسلام محوّرة وتحمل وزر العلاقات المتوتّرة بين دول الإسلام والبلاد الغربية المسيحية آنذاك.
قبل سنوات على انفتاح اليابان وبداية عهد التنوير (ميجي 1868) أبدى المسؤولون اليابانيّون اهتماماً بعلاقة الدول الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) بمستعمراتها. فبدأ التعرّف إلى تاريخ بعض الدول العربية، وفي مقدّمتها مصر والجزائر وتونس، بهدف دراسة الإدارة الاستعمارية. إذ إن بلاد الشمس الساطعة كانت قد بدأت تتحضّر لتحاكي مسار الدول الكبرى في تحديث صناعتها، وهو ما يتطلّب منها مواد أولية، ووضع اليد على أسواق جديدة لتسويق منتجاتها. وعلى غرار الدول الأوروبية بدأت اليابان تتطلّع إلى إيجاد مناطق نفوذ لها في محيطها الآسيوي.
إلّا أن التحوّل الأول الكبير في العلاقات بين العالم العربي واليابان بدأ عندما هزمت القوّات اليابانية روسيا العام 1905، وهي الحرب التي يرى البعض أنّها أوّل «حرب حديثة». إلّا أن هذا الانتصار شكّل تحوّلاً في تاريخ العلاقات بين «الشمال الأبيض والجنوب الملوّن». إذ كانت المرّة الأولى التي تنتصر فيها أمّة «ملوّنة» على أمّة «بيضاء» مستخدمةً أسلحة وعتاد وتقنيات حديثة.
وكان لانتصار اليابان على روسيا القيصرية وقعٌ رنّان في الدول العربية والإسلامية، ورأى العرب



والمسلمون في هذه الدولة «الآسيوية الشرقية»، المنتصرة على إمبرطورية كبرى، بارقةَ أملٍ للتخلّص من هيمنة الغرب «المسيحي الأبيض الأوروبي». فقد هبّت الشعوب الإسلامية والعربية تمدح بالدولة الفتيّة القويّة. وشهدت تلك الحقبة ارتفاعاً في منسوب التواصل بين «العالمين» العربي والياباني. والجدير بالذكر أن هذه الحقبة شكّلت مناسبة لاهتمام اليابان باللغة العربية وبالإسلام.

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى برزت اليابان كقوّة استعمارية في الشرق، وتلاشت الآمال التي وضعتها البلدان العربية الواقعة تحت نير الاستعمار بـ«دعم ومساعدة» من قبل بلاد الشمس. وجاءت الحرب العالمية الثانية وهزيمة اليابان لتقضي على الجسور البسيطة التي امتدّت بين الكتلتين في العقود الأربعة التي سبقت الحرب.

انصبّ اهتمام أبرز الكتب اليابانية التي صدرت في بداية مسيرة «الربيع العربي» على سبر غور الديناميكية التي مهّدت لانطلاق الثورات العربية وفي طليعتها كتاب: «أفكار حول ثورة المواطنين العرب» للمستعرب ماكوتو ميزوتاني

شكّل العام 1973 معلماً مفصليّاً في تاريخ العلاقات العربية اليابانية، وذلك مع أزمة النفط الأولى والحظر الذي قرّرته الدول العربية عشيّة حرب أوكتوبر. وهو الأمر الذي أصاب الدول الصناعية في الصميم. فقد «تنبّهت» اليابان إلى أهمّية الانفتاح على الدول العربية والإسلامية، وبدأت بتشجيع دراسة اللغة وتاريخ المنطقة عبر مستعربيها عوضاً عن المرور بـ«واسطة» الكتابات الغربية (الأنجلوساكسونية والفرنسية بشكل خاص) الملوّنة بفلسفة استشراقية منحازة.

يمكن القول بأن هذا التحوّل، وإن كان له تأثير كبير على علاقات السلطات اليابانية بالمجتمعات العربية، إلا أنّ المواطن الياباني بقي بعيداً عن موجة الانفتاح هذه. والجدير بالذكر هو أن المواطن االياباني لم «يخرج للسياحة» قبل الثمانينيّات، وبأن الوفود السياحية بدأت احتكاكها بالمنطقة بزيارة مصر بشكل خاص؛ وهذا ما أسهم في إبقاء الرأي العام الياباني بعيداً عن الاهتمامات العربية.

في منتصف العام2001، أي قبل الهجوم الإرهابي على نيويورك، صدرت تعليمات من وزيرة الخارجية اليابانية «ماكيكو تاناكا» (TANAKA Makiko) تشدّد على ضرورة الانفتاح على الإسلام واللغة العربية مبرّرةً ذلك بأن اليابان تقع في وسط محيط إسلامي «قريب» يبلغ تعداد سكّانه مئات الملايين، كما أن العلاقة مع العالم العربي- الإسلامي «البعيد» تدور حول مصالح اقتصادية مهمّة جداً للأمن القومي الياباني (نفط وأسواق استهلاكية).

ضربة القاعدة في نيويورك وتبعاتها لم تبعد اليابان عن هذا التوجّه الذي وصفته تاناكا بأنه «استراتيجي»، بل زاد الاهتمام بمتابعة الشأن العربي والإسلامي ليس في أوساط الرسميّين والمستعربين والمهتمّين بالعلوم الإسلامية فقط، بل لدى المواطن الياباني أيضاً، نظراً لـ«اقتحام» الخبر العربي والإسلامي واجهات الإعلام.

لهذا عندما «انطلق» ما اتُّفق على تسميته بـ «الربيع العربي»، كان الرأي العام الياباني مهيَّئاً لمتابعة أخبار تطوّرات هذا الحدث الذي غطّى عدداً كبيراً من الدول العربية، واستحوذ على اهتمام الصحافة العالمية، وشكّل محور اهتمام الديبلوماسيّات حول العالم.

استقبال «الربيع العربي»

أ. أحداث «الربيع العربي» في الكتابات اليابانية

من المعروف أن المجتمع الياباني هو من أكثر المجتمعات المرتبطة بإعلام مباشر يتواصل بأشكاله كافة (مرئي ومسموع ومكتوب ورقمي). وقد تمكّن الياباني من متابعة «تصاعد موجة الاهتمام» بـ«الربيع العربي» في العالم في موازاة تراكم الأحداث في البلدان العربية. إلا أن الكتب المنشورة كانت قليلة نسبياً مقارنةً بالاهتمام الكبير الذي أولته الصحافة والسياسيون الاختصاصيون للشؤون العربية ومنطقة الشرق الأوسط. في المقابل، كان نشر الأبحاث في الإعلام المتخصّص وفيراً، بحيث عكس اهتمام مراكز البحث بالمتغيّرات في المنطقة وانعكاساتها على العالم بشكل عام واليابان ومنطقة آسيا بشكل خاص.

انصبّ اهتمام أبرز الكتب التي صدرت في بداية مسيرة «الربيع العربي» على سبر غور الديناميكية التي مهّدت لانطلاق الثورات العربية. من أبرز هذه الكتب «**أفكار حول ثورة المواطنين العرب**» للباحث



«ماكوتو ميزُوتاني» (MIZUTANI Makoto)[1] الذي صدر في العام 2011 مباشرة بعد انطلاق الحركات الثورية في مصر وتونس. والباحث ميزُوتاني هو مستعرب ومن كبار المتخصّصين في شؤون العالم العربي وعمل سابقاً في السلك الديبلوماسي الياباني وعمل في البعثات في مصر والسعودية وأنهى مسيرته كسفير لليابان في البرازيل قبل أن يتوجّه للبحث والتعليم. كما له العديد من المؤلّفات المتعلّقة بالشرق الأوسط والإسلام. والمتابع لكتابات ميزُوتاني يدرك أنه متأثّر جداً بإيديولوجية أحد روّاد التنوير الإسلامي أحمد أمين (1886-1945) وابنه الديبلوماسي المخضرم حسين أمين. ومن هنا جاءت نظرته نحو ما اعتبره «تحرّك ديموقراطي بحثاً عن هوية إسلامية محدثة» في سياق حركة ليبرالية إسلامية. ومن نافل القول إن صدور هذا الكتاب في العام 2011، أي قبل أن تنتقل حركة «الربيع العربي» إلى مراحلها التالية جعل الكاتب يحصر شعاع أفكاره في الساحة المصرية والتونسية التي كان يرى فيها، في حينها، محرّكاً قوياً لحداثة مكبوتة تؤجّج مشاعر شبيبة هذين البلدين.

أمّا كتاب الباحثة الجامعية «كيكو ساكاي» (SAKAI Keiko) الذي صدر أيضاً في العام 2011 تحت عنوان «**التحوّلات العربية الكبرى - مستقبل الثورات الشعبية العربية**»[2]، فقد جاء ليشمل دائرة أوسع بحيث تناول التحرّكات في اليمن والمغرب العربي. إلّا أنّ تأثر ساكاي بمجال اختصاصها وهو العراق يبدو جليّاً بين أسطر الكتاب. فالكاتبة هي استاذة في جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية وصدر لها سبعة كتب حول العراق والتحوّلات في بلاد الرافدين قبل التدخّل الأميركي وبعده، أي في عهد صدام حسين، ومن ثم في المراحل التالية، ومحور كتاباتها القيّمة تدور حول وزن العلاقات القبليّة في المجتمع العراقي. ومن هنا فهي رصدت التحوّلات في العالم العربي تحت مجهر العلاقات القبلية «والزبائنية» المتجذّرة في المجتمعات العربية، ومحاولة الطبقات المتحرّرة من هذه العلاقات- بمحض إرادتها أم لأسباب خارجة عن إرادتها وترتبط بالتطوّرات المتشعّبة للمجتمعات- الثورة على الأنظمة التي تقيّدها.

الأحداث تسبق الإصدارات

كتب الاقتصادي المتخصّص بالشؤون العربية «تاكيجي إيئُو» (IONÔ Takeji) بالمشاركة مع «إيشيكي تسوتشيا» (TUCHIYA Ichiki) الناشط في مؤسّسة التطوير الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كتاباً صدر العام 2012 تحت العنوان المثير «**ثورة مصر في ربع الطريق**» ونشره «مركز الأبحاث الاقتصادية الآسيوية»[3]. وعالج هذا الكتاب الخلل الهيكلي في الاقتصاد المصري الذي قاد نحو التحرّك الشعبي في ظلّ تراجع النموّ الاقتصادي المصري واختلال التوازن بين مردود طبقة ضيّقة تجني الثروات الكبرى أكثرية شرائح الشعب المصري القابع تحت خطّ الفقر بسبب عدم قدرة الدولة وأجهزتها على معالجة هذا الخلل الذي من أسبابه فساد أدوات الرقابة والإدارة.

ترك «الربيع العربي» تأثيراً قوياً على الرأي العام الياباني بخاصة بعد اقتحام «الجهادية الإسلامية» للساحات العربية، حيث أيقظت مسألة الخوف من الإرهاب، كما أعادت إحياء رغبة انطوائية يابانية قوامها الابتعاد عن البلدان العربية

هذه الدراسات الصادرة عن مراكز بحث، والتي قام بها متخصّصون بالشؤون العربية، نُشرت بوتيرة متأخّرة بالنسبة إلى وتيرة تسارع الأحداث على الأرض العربية. لذلك كان تأثيرها بسيطاً بالنسبة إلى ردّة الفعل السياسية في المراحل الأولى، إذ إن الأحداث كانت تسبق صدور هذه المنشورات. إلّا أن ذلك لم يمنع من أن تشكّل هذه الدراسات الرصينة ركيزة لفهم أحداث المراحل الأولى من «الربيع العربي»، كما أنها كوّنت الفضاء الفكري لما كتبته الصحف والمجلات وتناوله الإعلام اليومي، والذي كان له تأثير كبير في ردّات الفعل لدى الطاقم السياسي ورجل الشارع الياباني.

1 ماكوتو ميزوتاني (MIZUTANI Makoto)، **أفكار حول ثورة المواطنين العرب** **Arabu minshû kakumei o kangaeru** طوكيو: منشورات كوكوشو كانكوو كاي 2011 .

2 كيكو ساكاي (SAKAI Keiko)، **التحوّلات العربية الكبرى - مستقبل الثورات الشعبية العربية** Arabu dai hendō o yomu — minshū kakumei no yukue (طوكيو: جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية «طوكيو غايكوكُو غو داي غاكُو شُوبان-كاي» (Tôkyô gaikoku-go daigaku shuppan-mhd، 2011).

3 تاكيجي إيئُو (IONÔ Takeji) وإيشيكي تسوتشيا (TUCHIYA Ichiki)، **سياق ثورة مصر في ربع الطريق**، Ejiputo dôran - 1.25 kakumei no haikei (طوكيو: منشورات مركز الأبحاث الاقتصادية الآسيوية Ajia keizai kenkyû-sho 2012).



ب . المتابعة الإعلامية اليابانية

تابع الإعلام الياباني انزلاق «الربيع العربي» نحو مآزق الحروب الأهلية. فقد شكّلت تحوّلات «الربيع العربي» إلى حروب وثورات مادةً دسمة للإعلام في اليابان بوسائطه كافة. وعبر بعض الأمثلة يمكن استشفاف دخول «حدث «الربيع العربي»» في دوّامة روتينية الأحداث «الآتية من بعيد» وتراجع المتابعة لتعود إلى سياق عهدها تحت مجهر دراسة «العنف في الشرق الأوسط».

جاءت كارثة فوكوشيما في مارس (آذار)2011 بعد ثلاثة أشهر من انطلاق «الربيع العربي» في ديسمبر (كانون الأول) 2010، لتذكّر اليابان بالترابط العضوي بين الاقتصاد الوطني الياباني وأسواق النفط، وذلك نتيجة وقف العمل بالمفاعلات النوويّة. إذ إن أزمة نفط العام 1973 (تولي كيكي) ما زالت حاضرة في اللاوعي الياباني. من هنا دارت مواقف السياسيّين اليابانيّين حول تطوّرات «الربيع العربي» لتصبّ في تأثيرها على الاقتصاد الياباني من جهة، وعلى مسألة السلم في الشرق الأوسط والعالم من جهة ثانية. وقد انعكست هذه المواقف عبر تداول الإعلام لأحداث المنطقة العربية.

تابع الإعلام الياباني انزلاق «الربيع العربي» نحو مآزق الحروب الأهلية، حيث شكّلت تحوّلات هذا «الربيع» وثوراته مادة دسمة للإعلام الياباني بوسائطه كافة، وفي ما بعد تراجعت المتابعة لتعود إلى سياق عهدها تحت مجهر «دراسة العنف في الشرق الأوسط»

ونجد في واجهة الإعلام الياباني الذي تناول «الربيع العربي» نوعين من المواد: أولاً، مواد الأحداث اليومية التي يمكن وصفها بالخبريّة. ثانياً، مواد التحليلات التي تتعمّق في أسباب «الربيع العربي» ومسبّباته من وجهة نظر يابانية، وذلك بحسب تحليلات المتخصّصين في الشأن العربي بدايةً، ثم تحليلات المتخصّصين في الشؤون الإسلامية بعد أن تبدّى الوجه الإسلامي الثوري للربيع العربي.

وإذا وضعنا جانباً النوع الأول، أي المواد الخبريّة لأحداث «الربيع العربي»، فإن النوع الثاني يأتي معبّراً عن تسلسل المتغيّرات في «استقبال» «الربيع العربي» في اليابان. حيث تعبّر عن الثورات الأولى في تونس ومصر منشوراتٌ مثل «**غينداي شيسوو**»**Gendai** (العدد 4 من المجلّد 39 الصادر في أبريل 2011)، أو مثل الإصدارات الثلاثة المتتابعة لمركز الدراسات حول الشرق الأوسط «**تشيُووتوو كنكيُوو كاي**» **(Chûtô kenkyû-kai)** وهي الأعداد511 و512 و513 من مارس(آذار) إلى مايو(أيار)2011، فضلاً عن كرّاس النقد عدد 69 الصادر عن جامعة كاناغاوا (Kanagawa) في يوليو(تموز) من العام نفسه؛ وهي إصدارات لم تشكّل، بأيّ شكل من الأشكال، قاعدة تسمح لليابانى بإسقاط ما سبق على ما استتبع من تطوّرات في الدول الأخرى (ليبيا واليمن وسوريا).

فالدراسات التي صدرت عن مراكز الأبحاث شدّدت على «مساوئ الأنظمة» التي هوت في تونس ومصر، ودار البحث أساساً في الخلل الذي كان يجترح تلك الأنظمة على مستوى فساد الطبقة الحاكمة و«شِلل المستفيدين المحيطة بها»، فضلاً عن عجز الحكومات المتتابعة في مصر عن سدّ احتياجات الطبقات الشعبيّة. وبالطبع لم تحمل مثل هذه المقالات والمواد أيّ نقد لـ«سياسة الحكومة اليابانية» تجاه تلك الأنظمة قبل الثورتين وللتعاون الذي كان قائماً بينها وبيني حكومات أسقطتها الثورات. وهنا يجب الالتفات إلى دراسة صدرت في منشورة «**القضايا الدولية**» (**Kokusai mondai**) العدد 605 في أكتوبر (تشرين الأول) 2011. فقد تناولت الدراسة مسألة الثورات العربية من وجهة نظر جيواستراتيجية وتأثيرها على العلاقات الدولية بشكل عام وعلى علاقات العالم العربي باليابان بشكل خاص. وكذلك نجد في إصدار «**مركز الأبحاث الإقليمية**» (**Chiki kenkyû**) في الجزء 12 العدد الأول الصادر في مارس (آذار) 2012 التوجّهات نفسها من ناحية تأثير الأحداث العربية على اليابان، وهي تعكس التحوّلات التي طرأت على مسيرة «الربيع العربي». وتناولت هذه الدراسات الانعكاسات على علاقة اليابان ليس مع العالم العربي فقط، ولكن مع الإسلام بشكل خاص، في ظلّ ارتفاع نسبة التلوين الإسلامي لحراك «الربيع العربي». وصدر عن مركز أبحاث جامعة «**تاكُو شوكُو**» للدراسات الأجنبية (**Takushoku daigaku kaigai kenkyû-jo**) دراسة في الشهر الأخير من سنة 2012 في العدد 60، يذهب في الاتجاه نفسه ويحذّر اليابان من تداعيات هذه



التحوّلات في العالم العربي، ويذكّر بأن اليابان تقع في «وسط بحر إسلامي» في إشارة إلى باكستان وأندونيسيا ومسلمي الهند والصين وهي دول تحيط بالأرخبيل الياباني.

تفاعل مع «الربيع العربي»

أ. الاستعراب في اليابان والمتابعة الفكرية للربيع العربي والكتابات حول الحدث

يقول الأستاذ «إيجي ناكاساوا» (NAGASAWA Eiji) في لقاء خاص مع كاتب هذه الدراسة حول «الربيع العربي»، «إن العديد من الكتابات قد صدرت في اليابان حول ما دار في العالم العربي»، مشدّداً على أنّه «من الصعب جداً استخلاص انعكاسات «الربيع العربي» في تلك الفترة القصيرة». إلّا أنّه يؤكّد بأن هذه الكتابات سمحت وتسمح عبر بعض النقاط التي شدّد عليها المحلّلون اليابانيون بالتنبيه إلى «بعض النقاط المهمّة في هذه المسيرة التاريخية». ويتابع بأن هذه الكتابات والدراسات شكّلت للمتابعين اليابانيّين « نقاطاً رسمت خطّاً عاماً لهذا المسار» وأن أهمّيتها تكمن في أنها كانت «متابِعة لتسلسل الأحداث».

ويعود الأستاذ ناكاساوا إلى الثورة الإيرانية قبل 34 سنة، إذ يرى أنه يمكن البدء بإجراء مقارنة لما حصل مع بدايتها وما يدور حالياً في مراكز الدراسات، ويشير إلى ضرورة التنبّه إلى « ارتفاع عدد البحّاثة في الشأن العربي والإسلامي والمبتَعَثين الشباب إلى الشرق الأوسط، وخصوصاً إلى منطقة الخليج»، مع التشديد على « نوعية البحوث الأكاديمية الجيّدة التي يقومون بها».

فهذه الأبحاث كافة تدخل، بحسب رأيه، في إطار «دراسات التاريخ الحديث» مع التشديد على جانب البحث تحت زاوية العلوم الاجتماعية المرتكز على مقارنات عينيّة. وقد وضع تطوّر هذه العلوم الحجر الأساس لبناء «دراسات إقليمية» للمنطقة العربية في مراكز الدراسات اليابانية المتخصّصة. وكما حصل مع الثورة الإيرانية وبعدها، فإن الدراسات في مراكز البحوث تمحورت مع الوقت وبشكل أساسي حول «الإسلام السياسي»، وبالتالي فإن «الربيع العربي» أسّس مساراً مماثلاً في إطار الأبحاث اليابانية.

ويرى الأستاذ ناكاساوا بأن ما يسمّيه «الثورة العربية»، وعلى الرغم من أن « التلوين الإسلامي» لم يكن حاضراً في بدايات الحراك إلا أنها حوت الكثير من العوامل السياسية ومن هنا ضرورة « معالجة شاملة تأخذ بعين الاعتبار أوجه الحراك الشعبي كافة» وهو ما يدخل في حيّز الدرسات السياسية المقارنة».

ب. رأي بعض المفكّرين اليابانيّين في «الربيع العربي» وتصوّراتهم في المراحل المتتابعة للتطوّرات في المنطقة العربية

لعلّ أفضل مثال على هذا المنهج هو المقارنة التي قام بها الأستاذ «ياسوكي ماتسوناغا» (MATSUNAGA Yasuki) والتي تطرّقت إليها الباحثة «كيكو ساكاي» في البحث الذي أشرنا إليه أعلاه (راجع المرجع رقم 2). كما أنها نشرت أيضاً كتاباً بعنوان «**العلوم السياسية في الشرق الأوسط**»[4]، الذي يُعتبر من أبرز المراجع حول «داتا» المعلومات المتعلّقة بتلك المنطقة، والتي شكّلت أساساً لكتاب «هيروشي ماتسّوموتو» (MATSUMOTO Hiroshi) الذي تطرّق إلى الديموقراطيات في الشرق الأوسط والدول الإسلامية[5]. هذا الزخم الأكاديمي إن دلّ على شيء فهو يدلّ على الاهتمام المتزايد في اليابان بكلّ ما يتعلّق بالشرق الأوسط بشكل عام وبالدول العربية والإسلامية بشكل خاص، وهذه الدراسات توسّعت بعد «الربيع العربي» لتطال أعداداً متزايدة من طلبة البحوث العليا.

> **ثمّة نوعان من المواد في واجهة الإعلام الياباني الذي تنا ول «الربيع العربي»: الأول يتناول الأحداث اليومية التي يمكن وصفها بالخبرية، والثاني يستعرض التحليلات المعمّقة من وجهات نظر يابانية في الشأن العربي بداية، ثم في الشأن الإسلامي لاحقاً بعدما تبدّى الوجه الإسلامي للثورات العربية**

وقد اتسعت هذه البحوث في سياق مسيرة الثورات

4 كيكو ساكاي (SAKAI Keiko)، **العلوم السياسية في الشرق الأوسط** **Chûtô seiji-gaku** (طوكيو: منشورات «يُووهيكاكُو» Yûhikaku، 2011).

5 هيروشي ماتسّوموتو (MATSUMOTO Hiroshi)، **دليل الديموقراطيات في الشرق الأوسط والدول الإسلامية** **Chûtô isulamu shokoku minshu-ka handobukku** (طوكيو: منشورات «أكاشي شوتن» Akashi shoten، 2011).



العربيـة لتشـمل ليبيـا وشـمال أفريقيـا وهـو مـا تناولـه بحـث «يتوهيسا فُوكوتومـي» (FUKUTOMI Mitohisa) الـذي ربـط بيـن الديموقراطيـة وانهيـار الأنظمـة فـي أفريقيـا الشـمالية[6]. وفـي المقابـل فقـد تنـاول «هيروتاكـي إيشـيغُورو» (ISHIGURO Hirotake) مسـار الديموقراطيـة فـي دول الخليـج العربـي وانصـبّ اهتمامـه بشـكل خـاص علـى الكويـت والبحريـن[7]. وبحسـب انتقـال الثـورات العربيـة وتنقّلهـا، كتـب «هيرويُوكـي أوياما» (AOYAMA Hiroyuki) كتابـاً يعبّـر عنوانـه «**الفوضـى فـي سـوريا**» عـن اسـتباقٍ لمـا سـتؤول إليـه الحالـة السـورية بسـبب « نظـام مبنـي علـى الاسـتبدادية والتسـلّط»[8] علـى حـدّ تعبيـره. وقـد أشـاد عـدد مـن الباحثيـن بنوعيـة التحليـل فـي هـذا الكتـاب، وخصوصـاً بعـد أن أظهـر تطـوّر الأحـداث صحّـة الأسـس التـي قـادت إليهـا التحليـلات والـرأي الثاقـب للكاتـب المحلّـل[9]. إذ إن تسـلسل الأحـداث جـاء مطابقـاً لنظريـة المفكّـر الفرنسـي إمانويـل تـود (Emmanuel Todd)، الـذي أكّـد بـدوره أن الثـورات هـي نتيجـة مباشـرة لعامليـن أساسـيّين « الديموغرافيـا والديموقراطيـة». ويحمـل كتـاب «هيرومـي إيشـيزاكي» (ISHIZAKI Hiromi) ربطـاً مباشـراً بيـن الديموغرافيـا والديموقراطيـة[10] .

بلغت المساعدات اليابانية للتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مليار دولار في العام 2011، وفي العام 2012 تقرّر رصد 2,2 مليار دولار لدعم اليمقراطية في المنطقة

ويصـف «إِمـي سُـوزُكي» (SUZUKI Emi) الكتـب التـي صـدرت حـول تطـوّر الحـالات الثوريّـة ومـا توصّلـت إليـه مـن نتائـج جـاءت مطابقـة لمـا يحـدث علـى أرض الواقـع بعـد أشـهر طويلـة مـن هيمنـة الفوضـى والعنـف. ويعتبر إمي أن ذلـك لم يكن بمثابة نبـوءات بقـدر مـا كان تعبيـراً عـن تضافـر جهـود البحـث فـي اليابان حـول «الحالة الثوريـة» في البلاد العربيـة والإسـلامية[11]. فـي الواقـع فـإن عـدداً كبيـراً مـن المواطنيـن اليابانيّيـن العاديّيـن بـدأ منـذ السـقوط المـدوي لحسـني مبـارك بالاهتمـام بمـا يحصـل أولاً فـي مصـر قبـل النظـر نحـو الـدول الأخـرى. ويعـود ذلـك إلـى العلاقـة التـي تربـط السـياحة المصريـة بـأرض النيـل.

هنـا وجـب توضيـح أن اليابانـي بـدأ بالسـفر بداعـي السـياحة فـي بدايـة الثمانينيّـات مـن القـرن الماضـي، وبـأن الوجهـات السـياحية كانـت وبالتسلسـل كالتالـي: هـاواي وثـم سـان فرانسيسـكو فـي الولايـات المتحـدة وتأتـي بعدهـا فرنسـا وإيطاليـا ثـم إسـبانيا ومصـر[12]. وحتـى فـي حقبة انغلاق اليابان كانت مصر الموضوع الأساسـي المتنـاول فـي الكتابـات الاستشـراقية التـي كانـت تصـل إلـى الأرخبيـل. وبعـد ثـورة ميجـي أو مـا يُسـمّى بعصـر التنويـر انفتحـت اليابـان علـى العالـم وأرسـلت بعثـات الدراسـة إلـى أوروبـا وأميركا للاكتسـاب العلـوم واللحـاق بالغـرب. وكانـت السـفن فـي هـذه الحقبـة تمـرّ بالطبـع فـي قنـاة السـويس وكان الـركّاب يـزورون الأهرامـات والقاهـرة. يضـاف إلـى ذلـك الكنـوز الأثريـة التـي تتمتّـع بهـا بـلاد النيـل. مـن هنـا نبـع الاهتمـام الدائم بمصـر وبشـعبها، وخصوصـاً أن حركـة «محمـد علـي» التحديثيّـة وابتعـاث الطلبـة إلـى الغـرب (1813) سـبقت حركـة التنويـر والتحديـث اليابانيـة. وكانـت أولـى الكتابـات «السياسـية والأنتروبولوجيـة والاجتماعيـة» عـن العالـم العربـي فـي القرن التاسـع عشـر تتعلّق بمصـر بدرجة أولـى[13]. لهـذه الأسـباب كان صـدى الثـورة المصريـة قويّـاً جدّاً فـي اليابـان.

6 يتوهيسا فُوكوتومي (FUKUTOMI Mitohisa)، **الديموقراطية وانهيار الأنظمة في أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط Chûtô KitaAfurika no taisei hôkai to minshû-ka** (طوكيو:منشورات إيوانامي شوتن Iwanami shoten، 2011).

7 هيروتاكي إيشيغُورو (ISHIGURO Hirotake)، **نظام الأحزاب والديموقراطية في الخليج والشرق الأوسط Chûtô Wangan shokoku no minshu-ka to seito shisutemu** (طوكيو: منشورات أكاشي شوتن Akashi shoten، 2012).

8 هيرويُوكي أوياما (AOYAMA Hiroyuki)، **الفوضى في سوريا Kon-mei suru Shiria** (طوكيو: منشورات إيوانامي شوتن Iwanami sho-ten، 2012).

9 راجع المرجع رقم 3 أعلاه.

10 هيرومي إيشيزاكي (ISHIZAKI Hiromi)، **لماذا أيقظت الثورات العربية الديموغرافيا والديموقراطية؟ Arabu kakumei wa naze okita** (طوكيو: منشورات مكتبة فوجيوارا Fujiwara shoten، 2011).

11 راجع المرجع رقم 4 أعلاه.

12 المقصود هنا السياحة بمفهومها المكثّف الجماعي، وليس السياحة بمفهومها الفردي. وقد أسهم ارتفاع سعر الين والفورة الاقتصادية في فتح أبواب السياحة أمام الشعب الياباني، واليوم باتت الكرة الأرضية كاملة مقصداً للسياحة اليابانية التي تعتبَر الأكثر نشاطاً في العالم.

13 بسّام الطيارة، **اليابان والعرب : نظرة اليابانيّين للعالم العربي من بداية التاريخ حتى عصر ميجي Le Japon et les Arabes: La Vision du Monde arabe au Japon des époques anciennes jusqu'au tournant de Meiji** (باريس: منشورات مديان Médi-ane، 2004).



ج. النظرة اليابانية للتداخل بين الحركات الإسلامية وحركات التحديث العربية

إن قراءة معمّقة للنتاج الفكري لبعض الكتاب المتخصّصين و المستعربين اليابانيّين المشهورين، التي رافقت الثورات، وخصوصاً في مصر، تبيّن أن الباحثين اليابانيّين ربطوا ربطاً مباشراً بين النموّ الديموغرافي وتراجع الديموقراطية، وخصوصاً أن عدداً كبيراً من الباحثين الذين أمضوا سنوات في مصر للبحث والدراسة كانوا يحذّرون بقوّة من خلال منشوراتهم من النموّ الديموغرافي الذي لا يرافقه نموّ اقتصادي موازٍ، لأنه يضاعف في المجتمع المصري عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي يرمي بالعديد من هؤلاء بين براثن الأحزاب الدينية التي برزت وزادت قوّة مع تدرّج مراحل الثورة. وقد برز هذا الحيّز كثيراً في أعمال «إرينا إيواساكي» (IWASAKI Erina)[14]، الذي اعتمد في دراساته على إحصائيات وزارة العمل المصرية ومنظّمات دولية تابعة للأمم المتحدة.

كما فوجئ اليابانيّون بالدور الذي لعبته الثورة الرقمية في «الربيع العربي»، وخصوصاً في دول كانت تعتبرها اليابان «متخلّفة رقمياً». وكتب «سيُيجي هوساكا» (HOSAKA Syuji)[15] عمّا وصفه بالـ«ميديا الحديثة» (فيسبوك وإنستاغرام... إلخ، والرسائل النصّية الفورية) التي لعبت دوراً مهمّاً في تأجيج الثورة في بدايتها ودعم مسيرتها، وقد أشار إليها في « **مجلّة الفكر الحديث** » مشدّداً على دور «الشباب» والأجيال الجديدة في «الربيع العربي». وكذلك الأمر مع المستعرب الياباني «كاورو ياماموتو» (YAMAMOTO Kaoru)، وهو أستاذ الأدب العربي الذي كتب في مجلة البحث هذه نفسها، واصفاً دور الأجيال الإسلامية الصاعدة واتقانها التقنيات الرقمية الحديثة[16].

رافق هذه الأبحاث في العدد نفسه دراسة لـ «ناميه تُوجيغامي» (TUJIGAMI Namie)[17] قُدمت أيضاً في جامعة نارا تحت عنوان «**دور المرأة في الثورات العربية**». وكان قد صدر كتاب للباحثة «فُوميكو هيراي» (HIRAI Fumiko) تحت عنوان «**زاوايا جديدة للنظر إلى الثورات العربية: الديكتاتوريات وفلسطين والجنس**»[18]، وهي درست بعمق العلاقة التي يمكن أن تكون قد نَسجَت أسس هذه الثورة جرّاء استفحال الشعور بالكبت السياسي والديكتاتوريات التي حكمت بلدان «الربيع العربي»، والشعور بالعجز أمام جمود المسألة الفلسطينية التي بقيت من دون أيّ حل، ومن دون أن يتمّ أيّ حراك دولي لرفع الظلم عن الشعب الفلسطيني. كما توقّفت «فُوميكو هيراي» عند تردّي وضع المرأة مقارنةً بتطوّر وضعها في سائر أنحاء العالم، وعند أدوات التواصل الحديثة التي تنقل ما يدور «خارج الفضاء العربي» من حريات وعادات متفلتة يشاهدها المواطنون عبر الأقمار الصناعية من دون أيّ قدرة على مجاراتها، الأمر الذي ولّد برأيها موجات عنف تفجّرت إبان الثورات العربية.

> **من نافل القول إن العنف الذي تتسبّب به الروابط الإسلامية المتطرّفة في الباكستان، لا يمكن إلاّ أن يؤثر على اليابان، وخصوصاً أن جالية إسلامية كبيرة موجودة في بلاد الشمس الساطعة**

لم يقتصر حضور هذه الندوات على الأطر الجامعية المتخصّصة، إذ إن الندوات العلمية كلّها مفتوحة مجاناً في اليابان أمام عامة المواطنين[19]. وفضلاً عن الجانب الإعلامي اليومي المتابع، جعلت هذه الدراسات من مسألة «الربيع العربي» مسألة تهمّ اليابانيّين بعامة، بأبعادها الاجتماعية والثقافية كافة. ولعلّ أبرز ما كُتب في موضوع تحوّلات المجتمعات العربية أو ما وصفها الأستاذ ناغازاوا بـ« ولادة الإنسان العربي الجديد» هو ما عبّر عنه المستعرب الياباني الكبير البروفسور «يُوزو إيتاغاكي» (ITAGAKI Yûzô) في كتاب صدر العام 2012 تحت عنوان «**إعادة**

14 راجع المرجع رقم 4 أعلاه.

15 سيُيجي هوساكا (HOSAKA Syuji)، «الميديا الجديدة»، **مجلة الفكر الحديث غنداي شيسو Gendai shisô** الجزء الأول(طوكيو: 2012).

16 مقالة كاورو ياماموتو (YAMAMOTO Kaoru) هي أصلًا محاضرة في «جامعة نارا» (Nara daigaku)، وقد تطرّقت كيكو ساكاي (SAKAI Keiko) إلى موضوع دور الشباب في كتبها (راجع الهامش رقم2 أعلاه).

17 ناميه تُوجيغامي (TUJIGAMI Namie) باحث ياباني من جامعة نارا متخصّص في شؤون المملكة العربية السعودية.

18 فُوميكو هيراي (HIRAI Fumiko)، **زاوايا جديدة للنظر إلى الثورات العربية: الديكتاتوريات وفلسطين والجنس Arabu kakumei he no shikaku: dokusai seiji Paresuchina, jenda** (كيوتو: منشورات كامو غاوا Kamogawa، 2012).

19 من المعروف أن بلاد اليابان تشهد أعلى نسبة من المعمّرين وأن هرم الأعمار يعكس تزايد المعمّرين. فيما أعداد الذين تقاعدوا عن العمل بتزايد سنوياً، بحيث تشكّل هذه النسبة من السكّان أكثرية الحضور في الندوات الثقافية والعلمية والمعارض، وهي تكوّن شريحة واسعة ومؤثّرة في الرأي العام الياباني.



قراءة التاريخ عبر قوس قزح البشرية»[20]. بحيث يقدّم في كتابه معالم لفهم الثورات العربية الأخيرة، وهو الضليع في اللغة العربية وفي تاريخ المنطقة وعلومها الاجتماعية. وقد ترك هذا الكتاب تأثيراً كبيراً على المهتمّين بالشأن العربي والإسلامي في اليابان[21].

«الربيع العربي» والديبلوماسية اليابانية

أ. براغماتية السياسيّين اليابانيّين والخوف من تأثير مباشر

خطّت الكتابات والدراسات التي تناولت «الربيع العربي» أسساً لتفاعل الطواقم السياسية اليابانية، وخصوصاً بعد التحوّلات التي «ضربت الربيع العربي» ودفعت إلى واجهته الحركات الجهاديّة المتطرّفة. وهو ما دعا السياسيّين اليابانيّين للنظر إلى «الربيع العربي» كمسألة يمكن أن تؤثّر على محيطها القريب، أي الدول الإسلامية التي تحيط بالأرخبيل.

وقد رافق هذا الاهتمام مجموعة نشرات وإصدارات تجاوزت البعد الأكاديمي والبحثي لتتناول «الربيع العربي» من ناحية سياسية ديبلوماسية. في مقدّمة هذه الكتب «الشعبية» ولكن ذات التأثير الكبير على الحكومة اليابانية، بسبب تحليلاتها التي رافقت الثورة السورية من وجهة نظر ديبلوماسية، كتاب «ماساكي كُونيدا» (KUNIEDA Masaki) الذي تناول فيه الكاتب العلاقات بين اليابان وسوريا على مدى 40 عاماً، وذلك من زاوية ديبلوماسية[22]. وقد شارك الأستاذ ناغاساوا (سبق ذكره أعلاه) في حلقات تناولت «الربيع العربي» من منظور تأثيره على المحيط الياباني الجغرافي في مقارنة مع التحوّلات في جنوب شرق آسيا، وذلك عبر دراسات مقارنة وبمساعدة بحّاثة من تلك المناطق. وقد صدرت نتائج تلك الأبحاث في مجلة **«الأبحاث الإقليمية»**. وصدر لـ«إيجي ناكاساوا» (NAGASAWA Eiji) كتاب عن التحوّلات في مصر بعد مرور سنة ونصف على تغيير النظام، وتناول فيه المؤلّف مستقبل البلاد قبل أن يحصل «التغيير الثاني» ويحلّ عبد الفتاح السيسي محلّ محمد مرسي بعد الحركة الشعبية وما سُمّي في بعض الأوساط بـ«الانقلاب»، وجاء الكتاب بعنوان **«مستقبل الثورة المصرية والتغيرات في العالم العربي»**[23].

بالطبع يبدو وكأنّ ثورات «الربيع العربي» تتوقّف عند مصر وتونس، ولكن الدراسات عادت وشملت سوريا بعد أن تأجّجت الثورة فيها وعمّت الفوضى. بحيث بات السؤال عن سبب غياب الدراسات المتعلّقة بليبيا[24] أو باليمن[25] على سبيل المثال سؤالًا محقّاً. أي لماذا غابت تلك الدراسات واقتصرت على الصحافة اليومية أو الأسبوعية والتغطيات المصوّرة في القنوات التلفزيونية فقط؟ الجواب هو ندرة «التواصل الثقافي» مع تلك البلدان، فاليابان كانت تربط نشاطها الثقافي بالبلدان بحسب مصالحها الاقتصادية. إذ تحتلّ المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في التبادل التجاري مع اليابان[26]. وفي المجال الثقافي كانت مصر الدولة الأولى التي افتتحت قسماً جامعياً لتعليم اللغة اليابانية، وتبعتها السعودية التي افتتحت قسم اللغة اليابانية في جامعة

20 يُوزو إيتاغاكي (ITAGAKI Yûzô)، «إعادة قراءة التاريخ عبر عبر قوس قزح البشرية Jinrui ga mita yoake no niji -chiki kara no yokaiishi sairon»، صدر في **مجلة أبحاث التاريخ «رِكيشي هيوورون» Rekishi hyôron**، العدد الأول (ك٢/يناير، 2012).

21 صدر أيضاً باللغة الإنجليزية تحت عنوان:
”Rainbow of the Dawn that Humanity saw” (**Historical Journal),** 741: 5-21.

22 ماساكي كُونيدا (KUNIEDA Masaki)، **40 عاماً من تاريخ سوريا وبشار الأسد Shiria Asado seiken no yon nen shi** (طوكيو: منشورات هيبون- شاشين شو Heibon-sha shinsho 2012).

23 إيجي ناكاساوا (NAGASAWA Eiji)، **مستقبل الثورة المصرية والتغيرات في العالم العربي Ejiputo kakumei Arabu sekai hen-dô no yukuhe** (طوكيو: منشورات هيبون- شاشين شو Heibon-sha shinsho، 2012).

24 في العام 2011 ، عام ثورات «الربيع العربي»، كانت اليابان قد توقّفت عن استيراد النفط الليبي قبل سنوات، وباتت تعتمد بشكل أساسي على مصادر النفط من السعودية والإمارات وقطر والكويت وبشكل أقلّ إيران؛ ولكن عندما اندلعت الأحداث في ليبيا، ارتفعت أسعار النفط في العالم من حوالى 100 دولار إلى ما يقارب 140 دولاراً. وفي 22 فبراير(شباط) 2011 دعا رئيس الوزراء في حينها «ناوتو كان» (KAN Naoto) لجلسة طوارئ طارئة إذ إن مصادر الطاقة في اليابان كانت تعتمد على النفط بنسبة 90 في المائة.

25 في 15 سبتمبر (أيلول) طُعِن بسكين القنصل الياباني في صنعاء العاصمة بسكّين، وبالطبع تمّ تناول هذا الخبر بقوّة في الوسائل الإعلامية اليابانية، ورُبط بشكل هامشي بـ«الربيع العربي».

26 التبادل التجاري في المملكة: تحتلّ اليابان المرتبة الأولى في لائحة توريدات السعودية (26 %) وتحتلّ المرتبة الرابعة في استيرادات المملكة (7,6 %). وتحتلّ الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية في صادرات النفط إلى اليابان (5,20 %) من احتياجات الأرخبيل.

الملك سعود في بداية التسعينيّات[27].

ويجدر التذكير في هذا المجال بأن حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) كانت أوّل مناسبة لمشاركة قوّات يابانية في تأمين السفن في الخليج العربي وبحر العرب حمايةً لشريان النفط الحيوي لاقتصادها (1990). وفي المرحلة التي تلت المعارك بعد غزو العراق، شاركت اليابان في إعادة بناء مناطق في وسط العراق (2004)، كما شاركت قوّات يابانية في قوّات الفصل في الجولان المحتلّ (1974). وتدلّ هذه المشاركات على الرابط الفعّال بين الاقتصاد الياباني والبلدان العربية، وبالتالي فهي (أي المشاركات) تفسّر عدم الاهتمام الكافي للمسؤولين بدايةً بالتحوّلات التي تأتّت عند انطلاقة «الربيع العربي». إلّا أن التلوين الإسلامي الجهادي للثورات انطلاقاً من سوريا، والثوب الذي لبسته الثورة المصرية، دفع بالمسؤولين اليابانيّين إلى صبّ اهتمام أكبر على متابعة تطوّر الثورات في العالم العربي.

3 . الإسلام السياسي واليابان

أ - محيط اليابان الإسلامي

حتّى وقت قريب، كانت اليابان البعيدة نسبياً عن جغرافيا العالم العربي لأن أحداث الساحة العربية لا يمكن أن تنعكس بشكل مباشر على أمنها إلّا بما يخصّ تأمين توريد النفط. إلّا أن تطوّرات «الربيع العربي» الأخيرة والتلوين الإسلامي للثورات جعل المسؤولين يدركون أن ما يحدث على الساحة العربية يمكن أن يؤثّر تأثيراً مباشراً على الأرخبيل ليس من ناحية اقتصادية فقط، ولكن أيضاً من ناحية سياسية، وذلك أن الإسلام السياسي غمر هذه الثورات وتردّدت أصداؤه في آسيا والمحيط المباشر للجزر اليابانية، ولاسيّما أن الشعوب الإسلامية الآسيوية تحيط بالأرخبيل الياباني بشكل وثيق.

فالإسلام هو دين منتشر بكثافة في آسيا ويشكّل ربع السكّان الآسيويين. وفي العام 2010، أي قبل سنة من انطلاق موجة «الربيع العربي»، كان تعداد مسلمي آسيا حوالى المليار نسمة. فأكبر كثافة تواجد سكّاني من المسلمين موجودة في كلّ من أندونيسيا وباكستان والهند وبنغلاديش وماليزيا، أضف إلى ذلك وجود أقلّية لا بأس بها في الصين وفي تايلاند وميانمار وكابموديا والفليبين. وهذه الدول «تحيط» باليابان جغرافياً وتربطها مصالح اقتصادية كبرى معها لا مجال الآن للدخول في تفاصيلها.

وقد أدرك المسؤولون اليابانيّون أن الاستخدام السياسي للدين الإسلامي في مجال مطالب الأقلّيات في بعض البلدان (الصين والفيلبين وتايلاند وميانمار) سيُدخِل عنصر زعزعة للاستقرار في مناطق جنوب آسيا وهي الأسواق الواعدة الكبرى للمنتجات اليابانية وتشكّل اليد العاملة الرخيصة فيها محرّكاً للصناعات اليابانية التي وُطِّنت في هذه البلدان.كما أن باكستان «النووية» تشكّل ثقلاً ديموغرافياً إسلامياً لا يمكن تجاهله (188مليون نسمة). ومن نافل القول إن العنف الذي تتسبّب به الروابط الإسلامية المتطرّفة في باكستان لا يمكن إلا وأن يؤثّر على اليابان، وخصوصاً أن جالية إسلامية باكستانية كبيرة موجودة في بلاد الشمس الساطعة. يضاف إلى ذلك أن الهند «النووية أيضاً» والخصم اللدود لباكستان والقوّة الاقتصادية الصاعدة تضمّ 138 مليون مسلم، والجالية الهندية في اليابان تضمّ أعداداً لا بأس بها من المسلمين. أمّا أندونيسيا (253 مليون مسلم) فقد احتلّتها اليابان إبان الحرب العالمية الثانية (1942)، وتوجد بين الأرخبيلين علاقات خاصة وروابط اقتصادية كثيرة.

حرب الخليج الثانية كانت أول مناسبة لمشاركة قوّات يابانية في تأمين السفن في الخليج العربي وبحر العرب حماية لشريان النفط الحيوي لاقتصادها

كلّ هذه العوامل جعلت الاهتمام بـ«الربيع العربي» يتضاعف بعد أن تصدّرت واجهته الحركات الإسلامية. وقد ضاعفت اليابان عدد مراكز تعليم اللغة العربية في البلاد من عام 2000 إلى اليوم. ويُلاحظ من قراءات الصحافة اليابانية بين عامي 2011 و2014 أن تعابير مثل «إسلام» و«مسلمين» «وإسلامية» دخلت في التقارير الناقلة لأخبار الثورات بشكل مطّرد في الوسائل الإعلامية، وحلّت محلّ تعابير مثل «عرب» «عربية».

هذه المتغيّرات الاستراتيجية بالنسبة إلى اليابان دفعت الحكومة مؤخّراً (يوليو/ تموز2014) إلى

27 اتسع تعليم اللغة اليابانية مع بداية هذا القرن وارتفع عدد المراكز التي تعلّم هذه اللغة (المغرب وتونس ولبنان وسوريا والبحرين بشكل خاص)، ومن المفارقات هو أن اندفاع الصين لفتح مراكز تعليم حفّز السلطات اليابانية على تنمية علاقاتها الثقافية مع الدول العربية.

طرح إعادة تفسير الدستور في ما يخصّ الشؤون العسكرية. إذ إن الدستور الياباني يمنع الجيش من التدخّل إلّا في حالات الدفاع عن أرض البلاد، بينما الطرح الجديد هو أن يتمكّن الجيش من المساعدة في الدفاع عن دول أخرى في ما يعرف باسم «الدفاع الجماعي الذاتي». قد يكون تدهور الوضع الأمني في آسيا، بخاصّة الصعود العسكري للصين وتهديدات كوريا الشمالية الصاروخية والنووية، هو الكامن وراء هذا القرار، إلّا أن التصريحات اليابانية بشأن «مكافحة الإرهاب» واستعداد طوكيو للإسهام في هذا النشاط هو أيضاً عامل مؤهّل لهذه التغيّرات.

ب - عودة الإسلاموفوبيا إلى المجتمع الياباني

ترك «الربيع العربي» تأثيراً قويّاً على الرأي العام الياباني. فاليابان معروفة بتسامحها الديني، إلّا أن اقتحام الجهادية الإسلامية لساحات «الربيع العربي» أيقظ لدى شرائح واسعة مسألة الخوف من الإرهاب من جهة،.وأعادت من جهة أخرى إحياء رغبة انطوائية بعيداً عن البلاد العربية وأشدّ التصاقاً بالغرب «المستهدف» بحسب ما تعبّر عن ذلك الصحافة اليومية[28]. وفي هذا المجال يجب ملاحظة التباين بين مواقف شرائح المواطنين في المدن والمواطنين في الريف الياباني من جهة، والخطوات الإيجابية من جهة أخرى التي تحاول الحكومات المتتالية القيام بها لمحاربة التطرّف «مباشرة» في العالم العربي عبر مساعدات في شتى المرافق[29]. فقد بلغت المساعدات اليابانية للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مليار دولار في العام 2011، وفي العام 2012 تقرّر رصد 2,2 مليار دولار لـ«دعم الديموقراطية» في المنطقة[30]. يدل هذا إذا لزم الأمر على أن اليابان باتت تعي بقوّة الرابط بين النموّ والتطرّف، والسباق الحاصل اليوم بين عجلة النموّ وعجلة التطرّف الجهادي.

28 اليومية «أساهي شيمبون» (Asahi shimbun)، بتاريخ 10 سبتمبر (أيلول) 2008 وبتاريخ 23 فبراير(شباط) 2011 وبتاريخ 7 يناير (كانون الثاني) 2014، و بتاريخ 7 أبريل (نيسان) 2014على سبيل المثال وليس للحصر.

29 قدّمت اليابان في العام 2014 فقط: 6 ملايين دولار للنازحين في العراق و16 مليون دولار كمساعدة استثنائية لمصر و47 مليون دولار لدعم العملية الانتخابية اليمنيّة، و267 مليون دولار للأردن لمساعدته على تحمّل عبء اللاجئين السوريّين.

30 المصدر: موقع وزارة الخارجية اليابانية «غايمُوشوو» (Gaimu-shô):
http://www.mofa.go.jp/mofaj/gaiko/oda/shiryo/hakusyo/13_hakusho/honbun/b2/s2_3_04.html



بانوراما «الربيع العربي» في الهند

د. صهيب عالم

على مدى السنوات الأربع الماضية، لم يكن ثمّة منطقة في العالم أكثر اصطراعاً واحترابا من غرب آسيا. فقد شهدت هذه المنطقة عدداً لا يُحصى من التغيُّرات الهيكلية والتحوّلات السياسية المذهلة التي تنطوي على أخطار جسيمة تضع المنطقة على حافة الهاوية، وتجعل مستقبلها محفوفاً بالالتباس والغموض، بعدما جرى تقويض بنية الحكم في مصر وسوريا وليبيا واليمن، ناهيك بالعراق ولبنان، فاستطاعت تونس تشكيل دستور جديد بعد صراع طويل، وإن كانت نزعة التطرّف لا تزال حيّةً وفاعلة فيها.
أما مصر فتواجه سيناريو إرهاب لا يجوز التقليل من شأنه، فيما تعاني ليبيا بعد سقوط النظام من انقسامات حادّة، وفي اليمن ثمّة انشقاقات مجتمعيّة بنيويّة على الرغم من الحوار الوطني القائم، وتشهد كلٌّ من ليبيا واليمن صراعات تؤجّجها بعض الجهات غير الحكومية، فضلاً عن الصراعات الهويّاتيّة والأيديولوجية والجغرافية والقبلية والطائفية الحادّة، ما جعل الاستقرار في هاتين الدولتين سراباً بعيد المنال.
وأمّا دول الخليج، فقد تمكّنت من إنقاذ نفسها من خلال سياسات التفاوض التي اتّبعتها، وما رافقها من إصلاحات اجتماعية وسياسية ودستورية تمّ اتّخاذها بشكل تصاعدي. في حين انقسمت سوريا الآن إلى محافظات طائفية بعد أربع سنوات تقريباً من حرب أهلية أُهرقت فيها دماء غزيرة، وتكبّدت خلالها البلاد خسائر في الأرواح بلغ عددها أكثر من 140,000 ضحيّة وما زال العدد آخذًا في الارتفاع.

إن المناورات الإقليمية والعالمية المتقاطعة للتأثير على غرب آسيا، واكتساب النفوذ فيها، أصبحت واقعاً ملموساً اليوم. لكنّ قلق الهند من المساعي المبذولة من أجل غرب آسيا جديد، يختلف تماماً عن قلق الآخرين، ويضع الدبلوماسية الهندية في حالة تأهّب وتغيّر مستمرّين. فالهند تسعى دائماً إلى تعزيز علاقاتها بدول منطقة غرب آسيا الغنيّة بالنفط، نظراً لتأثيرها على اقتصادها ومجتمعها وأمنها تأثيراً مباشراً، وذلك بخلاف علاقاتها بالبلدان الأخرى.

لا يمكن للجهات الهندية الحكومية أن تظلّ على مواقفها المتناقضة في هذه المرحلة المضطربة، وبخاصّة مع الاعتراف المتنامي بقوّة الهند الناشئة، واعتبارها منافِسة طموحة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي. وبالتالي، فإن اندلاع حرب جديدة من أجل الهيمنة في المنطقة، قد لا يسمح للهند بالبقاء على تردّدها في ظلّ دخول كلٍّ من إيران والمملكة العربية السعودية في منافسة جديدة، مع الإشارة إلى أنّ كلاً من البلدين يشكّل مصدراً رئيساً للطاقة بالنسبة إليها. فالهند تحرص على علاقتها الودّية بالمملكة العربية السعودية لأسباب عدّة، لعلّ أبرزها تأمين حاجاتها من الطاقة. كما أنه لا يمكن للهند أن تتجاهل إيران بسبب اعتمادها على الطاقة الإيرانية على نطاق واسع أيضاً.

لا يمكن للهند إذاً، بما لها من علاقات تربطها بالدول العربية منذ غابر التاريخ، مروراً بالتفاعل الديني بين شبه القارة الهندية والعالم العربي، وصولاً إلى تعاطفها القوي مع القضية الفلسطينية، أن تبقى بمعزل من الاضطرابات الحالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك منطقة الخليج. فالسلام والاستقرار هما من الأمور التي تهمّ الهند، حرصاً على مصالحها الحيويّة في المنطقة، فضلاً عن توزّع نحو 7 ملايين هندي في المنطقة العربية، تقدَّر قيمة الاستثمارات الهندية فيها بـ120 بليون دولار، فيما



يرسل المغتربون الهنود مليارات الدولارات إلى ذويهم في الوطن. وهي أمور تحول دون مشاركة الرعايا الهنود في أعمال عنف في المنطقة[1].

من جهة ثانية، فإن الهند معنيَّة بتطوّر الوضع الجيوسياسي في المنطقة، وبما يرافقه من ازدياد في وتيرة العنف، نظراً لتأثير النفط على الاقتصاد الهندي. ثم إنّ عوامل مثل الإرهاب، والأصولية الدينية، وأمن الممرّات البحرية للمواصلات، والخصومات الطائفية في المنطقة، والتافس على النفوذ في المنطقة بين إيران والمملكة العربية السعودية، وتأثير الاضطرابات الإقليمية على الصراع العربي - الإسرائيلي...إلخ، هي من العوامل التي سوف تحدّد مواقف الهند المستقبلية من أحداث ما سُمّي بـ»الربيع العربي».

أشار «بي آر كومارسوامي» الباحث في معهد ليوناردو ديفيس للعلاقات الدولية وتحت عنوان «قراءة الصمت.. الهند والربيع العربي 2012» إلى أن الخيار المفضّل للهند هو السماح للمجتمعات المختلفة بتحديد مصائرها

استنكار صمت الهند

استنكر عدد من البحّاثة الهنود صمت بلادهم في الوقت الذي يمرّ فيه العالم العربي باضطراب كبير. فقال البعض إن «هذا الصمت المستمرّ في ظلّ التطوّرات التي تشهدها منطقة ذات أهمية استراتيجية وسياسية حاسمة، ليس شأناً غير مفهوم فحسب، ولكنّه مخيّب للآمال أيضاً»[2]. وهذا ناتج، إمّا عن حذر السياسة الخارجية الهندية الشديد، وإمّا عن ميلها إلى الصمت بانتظار أن تتوضّح الأمور، وإمّا لأن الدبلوماسية الهندية تنتظر تلميحاً ما من الغرب قبل أن تتفاعل مع الأحداث الراهنة.

وقد ذهب بعض الباحثين أبعد من ذلك، بالقول «إن الهند التي تطمح إلى لعب دور مركزي على المسرح العالمي، ليس لها خيار في أن تجلس صامتة»، وإنه يترتّب عليها «مراعاة تطلّعات الشعوب من دون قطع الروابط مع حكّام دولها».

ويرى البعض أن الوقت قد حان لتكون الهند أكثر جرأة في التعبير عن موقفها، وخصوصاً حيال ليبيا التي تحوي على استثمارات هنديّة ضخمة[3]. وقد استند مطالبو الهند بمواقف أكثر حزماً[4]، إلى مواقف الهند المؤيّدة للعرب، ومن بينها تأييد العرب لمنطقة الحظر الجوّي واعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 في مارس الفائت. لذا أبدى الساخطون عدم رضاهم عن قرار الهند بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن الدولي. ودعا آخرون الهند إلى موقف أكثر صراحة. وذهب أحد المراقبين أبعد من ذلك، إذ اقترح « انضمام الهند إلى الحملة الجوّية التي يقودها حلف الناتو ضدّ ليبيا، وضرورة رفع رأسمالها السياسي مع الغرب عبر المشاركة في فرض منطقة الحظر الجوّي. ولئن كانت الهند غير مضطرّة إلى إرسال قوّات قتالية، فإن بمقدورها أن تحظى بتدريب على طائرة الأواكس الجديدة (نظام الإنذار المبكر والتحكّم المحمول جوّاً)».

تنتشر هذه التصريحات المؤيّدة للتدخل الهندي بقوّة، ولاسيّما أنّها تعبّر عن الطموح لأن تصبح الهند قوّة عالمية. وقد انتقدت وسائل إعلام هندية حكومتها حيال أحداث «ميدان التحرير» في مصر، متّهمةً إياها بأنّها « لم تتّخذ موقفاً واضحاً تجاه الاحتجاجات الشعبية الهائلة التي شهدتها مصر، وما رافق ذلك من حالة نفور وغضب ضدّ نظام حسني مبارك»[5].

وفي الكلمة التي ألقتها وزيرة الخارجية الهندية «سوشما سوراج» خلال الندوة الأولى للإعلام العربي – الهندي تحت عنوان: **«دور وسائل الإعلام في تعزيز العلاقات العربية – الهندية»**، والتي شاركت فيها شخصيات إعلامية رائدة من الهند والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أشارت « سوراج» إلى «استعداد حكومتها لدعم الحكومات العربية في أعقاب مرحلة «الربيع العربي»، لأن العالم العربي يمثّل منطقة الجوار الممتد للهند، ولأن ما يحدث من أمور غير مرضية في الجوار يطالها بتأثيراته لأسباب عديدة».

1 UK Essays. **Arab Spring And Implications For India History Essay** (November 2013). Available at:**http://www.ukessays.com/essays/history/arab-spring-and-implications-for-india-history-essay.php?cref=1.**

2P. R. Kumaraswamy, **Reading the Silence: India and the Arab Spring** (Jerusalem: The Leonard Davis Institute for International Relations, April 2012), P. 23.

3 Ibid, P. 23.

4 Ibid, P. 24.

5 Ibid, P. 25.

كما صرّحت بأن « العالم العربي يمثّل جزءاً مهمّاً من الوعي الهندي، ويقيم فيه أكثر من 7 مليون هندي، وأنه يشكّل مصدراً لواردات الهند من البترول والغاز الطبيعي بنسبة 60 %»[6].

غير أن التفاعل الهندي مع «الربيع العربي»يكشف عن بعض ملامح السياسة الخارجية للهند، ومن أبرزها حذر الهند الشديد إزاء التطوّرات الدولية، وبخاصة تلك التي يرافقها عنف واضطرابات قد تؤدّي إلى تغيير أنظمة. بحيث يُعتبر هذا الملمَح- أي الحذر- أساسياً، ويشكّل شعار الهند منذ استقلالها، وهو ما يحول دائماً دون اتّخاذها موقفاً بشأن التطوّرات الدولية، إلّا في حالات قصوى تكون فيها مجبرة على ذلك. ويمكن أن يُعزى هذا الشلل السياسي إلى النظام الهندي الفريد من نوعه، والذي يجعل « التعليق على قضايا السياسة الخارجية من صلاحيات رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو الممثلين الدبلوماسيّين، في حين يمتنع الموظفون الآخرون في الحكومة عن إبداء وجهات نظرهم، أقلّه في العلن»[7].

ومن الدلائل التي تشير إلى الحيطة والحذر في مواقف الهند الرسمية، ذاك الموقف الذي عبّر عنه وزير الخارجية آنذاك إس إم كريشنا خلال زيارته مصر لحضور الاجتماع السادس للجنة المشتركة بين الهند ومصر يوم 4 مارس(آذار) 2012 . فقال حينها « إنّ الهند ترحّب بأيّ طلب عربي للمساعدة على نشر الديمقراطية وبناء المؤسّسات»، مؤكّداً أن « الهند لا تؤمن بالتدخّل في شؤون دولة أخرى». وأنّها «ستتّخذ الخطوات اللازمة في الوقت المناسب، لأنها ترغب في تقديم بعض المساعدات، لكنّها تنتظر أن تتّضح الأمور أمامها»[8].

خلال المرحلة الأولى من «الربيع العربي» أعطت الهند أولوية قصوى لضمان سلامة مواطنيها في المنطقة. بحيث بدا أن عدد الهنود المقيمين في بلد من بلدان «الربيع العربي» هو الذي يحدّد الموقف الرسمي الهندي. ففي حالة تونس، ولأنها لا تحتضن عدداً كبيراً من الهنود، لم تُثِر الاضطرابات هناك أيّ ردّ فعل من قبل حكومة الدكتور مانموهان سينغ السابقة. ولم تتحرّك الدبلوماسية الهندية إلّا مع انتقال الأحداث إلى «ميدان التحرير» في مصر(وهو البلد الذي يقيم فيه ما يقارب من 4,000 هندي)، ثم إلى البحرين وليبيا واليمن، وهي دول تحتضن أكثر من 400,000 هندي.

أمن الطاقة

يأتي أمن الطاقة كأولويّة وطنية للهند، لكونه يلبّي احتياجات 1.2 مليار شخص. وتحدّد العلاقةُ المتبادَلة بين الطاقة والموارد والأمن القومي نهجَ سياسة الهند نحو المنطقة. فقد بلغ الطلب المحلّي على النفط في الهند 3,34 مليون برميل يومياً في العام 2010 و3,46 مليون برميل يومياً في العام 2011 و3,58 مليون برميل يومياً في العام 2012. فيما بلغ الإنتاج المحلّي خلال السنوات نفسها، وعلى التوالي، 0,86 مليون برميل و0.9 مليون برميل و0,92 مليون برميل، بحيث تتمّ تعبئة هذا النقص عادةً عن طريق زيادة الواردات من الشرق الأوسط، والتي تشكّل نحو ثلثي تجارة النفط في الهند. ولأن الهند تهدف إلى تحديث البنية التحتية المدنيّة، وإلى توسيع نطاق التنمية الاقتصادية إلى محيطها[9]، فإن اعتمادها على النفط من الخارج سيستمرّ خلال العقد المقبل كلّه.

> **ثمّة عدد ضئيل من الصحف العربية يصدر في الهند مثل صحيفة «الرائد» نصف الشهرية و«البعث الإسلامي» الشهرية و«الداعي» الشهرية، غير أنها على ضآلتها أولت موضوع «الربيع العربي» اهتماماً كبيراً**

إن أولويّة تأمين الطاقة يجعل الهند عاجزة عن تحمّل أيّ عدم استقرار في المنطقة العربيّة. فعلى الرغم من أن الهند ليست مستورِداً رئيساً للنفط الليبي، إلّا

6 Sushma Swaraj , **India committed to boosting ties with Arab world,** Available from: **http//:news.oneindia.in/india/india-committed-to-boosting-ties-with-arab-world-sushma-swaraj.1506507-html**

7 UK Essays. **Arab Spring and Implications For India History**,op.cit.

8 - مونيش تورانغابام، متاح على:
http//:www.sarkaritel.com/krishnas-visit-egypt-keeping-pace-with-arab-spring

9 Adith Charlie, **Decoding India's Response to the Arab Spring: http://www.turkishweekly.net/news/146679/decoding-india%E2%80%99s-response-to-the-arab-spring.html**

انظر:
Devika Sharma, **Energy in India's National Security Strategy** , Available at:
http://www.idsa.in/nationalstrategy/eventDec10/WP_DevikaSharma.pdf



أن الاضطرابات التي تسبّبت في توقيف إنتاج النفط الليبي لفترة وجيزة، ألقت بتأثيرها السلبي عليها، حيث بلغت أسعار النفط في العام 2011- ولأوّل مرّة منذ العام 2008 - 120 دولاراً للبرميل الواحد. وقد تتراوح أسعار النفط بين 200 و300 دولار للبرميل الواحد في حال تعرّضت المملكة العربية السعودية (أكبر بلد مصدّر للنفط في العالم) لاضطرابات سياسية خطيرة، وذلك على حدّ قول وزير النفط السعودي السابق الشيخ أحمد زكي يماني الذي نقلته الصحافة العالمية مثل **رويترز** و**فاينانشيال إكسبريس**[10].

لا يمكن للهند، بما لها من علاقات تربطها بالدول العربية منذ غابر التاريخ، مروراً بالتفاعل الديني بين شبه القارة الهندية والعالم العربي وصولاً إلى تعاطفها القوي مع القضية الفلسطينية، أن تبقى بمعزل من الاضطرابات الحالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك منطقة الخليج

أمّا سوريا، وعلى الرغم من أنهّا تنتج كمّيات متواضعة نسبياً من النفط والغاز، إلّا أن ذلك لم يحل دون احتلالها مركز الاهتمام[11] في دراسات الواقع الاستراتيجي الهندي. وبالتالي، فإن أدنى حركة تصاعدية في أسعار النفط تجعل الهند، بوصفها رابع أكبر مستورد للنفط في العالم، أمام تحدّيات قد تخلّ بحسابات الحكومة المركزية. فخلال العامين الماضيين شهد متوسّط تكلفة الهند لاستيرادها الخام ارتفاعاً بنسبة 27 دولاراً للبرميل الواحد. كما تضطر الحكومة المركزية إلى تقديم الدعم المالي للاستخدام التجاري للبنزين والديزل وغاز البترول السائل والكيروسين. وقد ربطت دراسة « **جولدمان ساكس**» في العام 2011 ارتفاع 10 دولارات في أسعار النفط العالمي بانخفاض النموّ الاقتصادي الهندي بمعدل 0.2 نقطة مئوية[12].

وتشارك الولاياتُ المتحدة الهندَ أيضاً مواقف الحيطة والحذر حيال أحداث الشرق الأوسط للأسباب نفسها. إلّا أن التطوّرات التكنولوجية الحديثة والاكتشافات الحديثة للوقود الأحفوري (الغاز الصخري وحقول الغاز الجديدة) قلّلت من اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، الأمر الذي دفع مستشار الأمن القومي الهندي «شيف شنكر مينون» إلى القول: « يمكن للاقتصادات الغربية المتقدّمة أن تتحمّل الآن نتائج الفوضى التي يجلبها ما يسمّى «الربيع العربي»إلى الشرق الأوسط، وما قد يرافق ذلك من تغييرات في نظم المنطقة. إلّا أن الضحايا الرئيسيّين نتيجة ذلك سيتمثّلون باقتصادات مثل الصين والهند اللتين لا تزالان بحاجة إلى تنويع مصادرهما للتزوّد بالنفط، وذلك عبر توقيع عقود مرنة طويلة الأمد مع دول أخرى خارج المنطقة» [13].

الوضع الراهن

إن الأمر الذي يمتنع عن ذكره السيد مينون هو أن الهند تحظى بعلاقات وطيدة مع دول الشرق الأوسط، على الرغم من استبداد بعض الأنظمة. لذا أشار «بي آر كومارسوامي»، الباحث في معهد ليوناردو ديفيس للعلاقات الدولية، وتحت عنوان **«قراءة الصمت، الهند والربيع العربي» 2012»**، إلى أن الخيار المفضّل للهند هو «السماح للمجتمعات المختلفة بتحديد مصائرها. فتعزيز الديمقراطية لم يكن أبداً على جدول أعمال السياسة الخارجية للهند، والتدخّل العسكري في العام 1971 في باكستان الشرقية (التي أصبحت الآن بنغلاديش) ومعارضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، هما من من الاستثناءات المهمّة على هذا الصعيد»[14].

وفي الوقت نفسه، تتعاطف الهند بشكل قوي مع القضية الفلسطينية، وقد دعمت فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتّحدة، ومع ذلك، فإن العلاقات الصناعية والدفاعية للهند مع إسرائيل لا تزال في حال ازدهار مستمرّ.

وحتى وقت ليس ببعيد، كانت الهند ثاني أكبر مستورد للنفط الخام من إيران بأسعار مخفّضة للغاية. فيما توفّر إيران لنيودلهي طرق التجارة الحيوية إلى آسيا الوسطى وروسيا وأفغانستان. كما أخذت علاقات نيودلهي مع الرياض دفعة كبيرة

10 - إيمّا فارغي، متاح على:
http://uk.reuters.com/article/2011/04/05/yama-ni-idUKLDE7340MU20110405
http://www.financialexpress.com/news/300-not-improbable-in-case-of-saudi-unrest-says-yama-ni/1/773178

11Adith Charlie, **Decoding India's Response to the Arab Spring,** op.cit.

12 Ibid.

13 Ibid.

14 P. R. Kumaraswamy, **Reading the Silence:India and the Arab Spring**,op.cit,.p21.



في العام الماضي بعد تسليم الإرهابي المطلوب إلى الهند (أبو جندال)، علماً بأن في المملكة العربية السعودية نحو2.5 مليون هندي. لكن ما يجري الآن هو أن « الاحتجاجات في العالم العربي تنتقل من المثل العليا الهادفة نحو تحقيق الديمقراطية إلى استقطابات طائفية وما شابه، لا توافق عليها الهند»[15].

الصحافة الهندية و«الربيع العربي»

لاقت الاحتجاجات الجماهيرية والثورات العربيّة ضدّ الحكّام المستبدّين اهتماماً كبيراً من وسائل الإعلام، والأكاديميين، فضلاً عن مؤسّسات الفكر والرأي السياسية الهندية، سواء على مستوى الصحافة الهندية الصادرة باللغة الإنجليزية مثل صحف: **«بزنس لاين»**، **«بزنس استاندارد»**، **«ديكان هيرالد»**، **«إكونومكس تايمز»**، **«إندين إكسبريس»**، **«آشيان إيج»**، **«دي هندو»**، **«دي هندوستان تايمز»**، **«بواينير»**، **«دي استيتس مين»**، **«دي تليغراف»** **«دي تايمز أوف إنديا»**، أم على مستوى الصحف الصادرة باللغة الهندية مثل: **«أمار أوجالا»**، **«دينيك جاغاران»**، **«دينيك بهاسكار»**، **«هاري بومي»**، **«هندي ميلاب»**، **«لوك تيج»**، **«نئي دنيا»**، **«ناشيونال دنيا»**، **«نوبهارات»**، **«نوبهارات تايمز»**، **«برابات خبر»**، **«راشتريا سهارا»**، أم على مستوى الصحف المليبارية مثل **«دبيبكا»**، **«ديشابي ماني»**، **«مالالايا مانورما»**، **«مانغالام ديلي»**، **«ماتوروبومي ديلي»**..

وهكذا فإن صحفاً كثيرة كهذه نشرت مقالات متنوّعة عن «الربيع العربي»، وخصّصت لهذا الموضوع مقالات كتبها رؤساء التحرير فيها. والأمر عينه ينطبق على مجلّات أسبوعية وشهرية صادرة باللغات الإنجليزية والهندية والأردية والمليبارية مثل **«إنديا تودي»**، **«أوت لوك»**، **«فرنت لاين»**، **«إي.بي. دبليو»**، **«دي ويك»**، **«تيهلكا»**، **«بزنس تودي»**، **«استريم لاين»**، **«مانورما»**، **«عالمي راشتريا سهارا»** و**«هانس»**.

وتُعتبر الصحافة الأردية واحدة من أهمّ وسائل التعبير في الهند، فهي تُصدر عشرات الصحف المحلّية والإقليمية[16]، فضلًا عن الدوريات الكبرى، بهذه اللغة في أجزاء مختلفة من البلاد. مع الإشارة إلى أن هذه الصحف (أي الأردية) تولي اهتماماً أكبر من الصحف الهندية الأخرى للتطوّرات في العالم العربي والشرق الأوسط.

وتعود ملكية غالبية هذه الصحف إلى الأفراد أو الأسر مع اختلاف انتماءاتهم السياسية والأيديولوجية.

وتُعتبر **«همارا سماج»** أقرب إلى حزب المؤتمر، بينما تميل **«أخبار مشرق»** إلى الشيوعيين. أمّا **«دعوت»**، فهي ناطق رسمي للجماعة الإسلامية الهندية. وتعود ملكية **«راشتريا سهارا»** و**«انقلاب»** إلى مجموعة سهارا ودانيك جاغرن على التوالي وتتبع نهج الشركات. وتنشر **«صحافت»** من لكناو، وهي تصدر عن مركز شيعي في الهند، وتعكس التوجّهات المذهبية داخل مجتمع المسلمين[17].

> **ركّزت غالبية الآراء على أن «الربيع العربي» جعل من الاستبداد والحكم المطلق أمرين غير ممكنين بعد الآن، بحيث سيُسجَّل مزيد من الانفتاح والشفافية وحسن الإدارة والمشاركة الشعبية لكن ليس بصورة فورية**

ولم تكن ردود الأفعال الأولية في الصحف الأردية جدّية حيال ما يجري في تونس، وخصوصاً أن ما يحدث هناك لم يكن يحمل اتجاهاً سليماً (بحسب وجهات نظر تلك الصحف) ويفتقر إلى قيادة واضحة ومحدَّدة [18].

وثمّة عدد ضئيل من الصحف العربية تصدر في الهند مثل صحيفة **«الرائد»** نصف الشهرية، و**«البعث**

15 Adith Charlie, **Decoding India's Response to the Arab Spring**,op.cit.

16 - يبلغ عدد الصحف الأردية التي تنشر في جميع أنحاء الهند نحو 463 صحيفة (بما فيها 191 صحيفة يومية)، ومع 9217892 نسخة، تعتبر الصحف الأردية رابع أكبر مجموعة صحف بعد الصحف الهندية والإنجليزية والغوجراتية. ومن أبرز الصحف الأردية: **راشتريا سهارا، صحافت، أخبار مشرق** الإلكترونية، **همارا سماج، انقلاب، سيايت، اعتماد، منصف، أردو تايمز، روشني ودعوت**. ومن بين هذه الصحف تعتبر **راشتريا سهارا** ، اليومية الأردية، أكثر شعبية وهي تصدر من 10 مدن. وتصدر **انقلاب** من 12 مدينة في أنحاء الهند. و**صحافت** تصدر من أربع مدن (دلهي، لكناو، مومباي، دهرادون)، **أخبار مشرق** من ثلاث مدن (دلهي، كولكاتا، رانشي)، **همارا سماج** من مدينتين (دلهي وبتنا). أما الصحف مثل **سياست، منصف واعتماد** (حيدر آباد)، **أردو تايمز** (مومباي) و**روشني** (سرينغر) فتصدر من مدينة واحدة. وتصدر **دعوت** من دلهي فقط، إلّا أنه يتمّ تداولها في جميع أنحاء البلاد عن طريق شبكة الجماعة الإسلامية الهندية. وتُعتبر دلهي الأكثر إصداراً للصحف الأردية من بين المدن المذكورة.

17 محمد مدثر قمر، «الربيع العربي والصحافة الأردوية الهندية»، مجلة **دراسات جنوب آسيا والشرق الأوسط**، مجلد 36، عدد 1 (2012)، ص 65.

18 المرجع السابق، ص 66



الإسلامي» الشهرية، و«**الداعي**» الشهرية، غير أنها على ضآلتها أولت موضوع «الربيع العربي» اهتماماً كبيراً[19]

أصبحت «ثورة الياسمين»، وهي الاسم الأوّلي الذي أُعطي للأحداث في تونس، نكهة الموسم. وانتشرت افتتاحيات وندوات ومؤتمرات مختلفة حول هذا الحدث. فجاء التركيز على «الربيع العربي»حتّى من قِبل الذين لم تكن السياسة الخارجية من ضمن مجال عملهم. وهكذا تنوّعت الآراء والاقتراحات التي غالباً ما كانت تتعارض مع المواقف الرسمية، ولاسيّما أن استجابة الهند لم تكن واضحة إلى حدّ ما. غير أن هذا الدعم الكبير للربيع العربي يمكن أن يُعزى إلى العلاقة العميقة الجذور بين المسلمين الهنود والدول العربية من جهة، والكراهية التي يبديها هؤلاء لإسرائيل من جهة ثانية. فبرأي بعض الأكاديميّين المسلمين في الهند ، « يرجع السبب الرئيسي في ما آلت إليه أحداث «الربيع العربي» ببساطة إلى إسرائيل»[20].

في الوقت الذي يمرّ فيه العالم العربي باضطراب كبير استنكر عدد من البحّاثة الهنود صمت بلادهم بالقول إن «هذا الصمت المستمرّ في ظلّ التطوّرات التي تشهدها منطقة ذات أهمية استراتيجية وسياسية حاسمة ليس شأناً غير مفهوم فحسب ولكنّه مخيّب للآمال أيضاً

كما نشرت القنوات التلفزيونية الإخبارية الهندية أخباراً عن «الربيع العربي»، وجرت مناقشات حوله من جوانبه كافة، شارك فيها كتّاب بارزون وأكاديميون وسياسيون ودبلوماسيون وخبراء في السياسة الهندية الخارجية.

تجدر الإشارة إلى أن الطبقات الشعبية والوسطى، ومن بينها الأفراد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، فضلاً عن المغتربين الذين يعيشون في العالم العربي، بادروا عند انطلاق ضوضاء «الربيع العربي»، إلى متابعة الأخبار التلفزيونية. لذا اهتمّت هذه القنوات بـ «الربيع العربي» وبأخباره، ومن أبرز هذه القنوات التلفزيونية الهندية: **NDTV INDIA، Aaj Tak، ABP NEWs، Live India، India TV، Zee News، Lok Sabha TV، RajSabha TV، DD News** وغيرها من القنوات التلفزيونية الناطقة بالإنجليزية: **NDTV، News X، 24*7، Times Now، CNN-IBN، NDTV Profit، Headlines Today وNews 9**. كما نشرت الإذاعة الهندية برنامجاً خاصاً حول «الربيع العربي»، شارك فيه خبراء في السياسة الخارجية الهندية.

مؤتمرات.. ورشات وندوات

نظراً لأهمية هذا المأزق السياسي المُسمّى بـ «الربيع العربي»وخطورته، عُقدت الندوات الوطنية والدولية في معظم الجامعات والكلّيات والمؤسّسات والمعاهد الحكومية وغير الحكومية في الهند، ومن أبرز الجامعات التي عقدت ندوات حول «الربيع العربي»:

1 - المعهد الوطني للدراسات المتقدّمة: أقام برنامج الدراسات الاستراتيجية والأمنيّة الدولية في المعهد محاضرة حول أهمية الجيواستراتيجية للربيع العربي في 10 فبراير(شباط) 2014 في حرمه الجامعي بنغالور. وألقى هذه المحاضرة البروفيسور محمد أيوب من جامعة متشيغان[21].

2 - جامعة أو. بي. جندال العالمية: عقدت الجامعة في ولاية هريانا الهندية ورشة حول الديناميكية الداخلية والخارجية في الشرق الأوسط ما بعد «الربيع العربي» في تاريخ 16 مايو(أيار) 2014 بالمشاركة مع جامعة جورج تاون في قطر، وشارك فيها 13 باحثًا من الهند وخارجها[22].

3 - جامعة مدراس: عقدت محاضرة بعنوان «الربيع العربي» وغرب آسيا: تحدّيات للهند» ألقاها السفير رانجيت غوبتا في يوم 8 يناير(كانون الثاني) 2013 [23].

4 - جامعة علي كراه الإسلامية: عقدت الجامعة في ولاية أوترابراديش الهندية ندوة وطنية حول «الربيع العربي» والسلام في غرب آسيا يوم 22-23 نوفمبر(تشرين الثاني) 2011 شارك فيها نحو عشرين باحثاً وأكاديمياً من مختلف الجامعات الهندية[24].

5 - معهد مولانا أبو الكلام آزاد للدراسات الآسيوية

19 أفتاب عالم، «الربيع العربي والصحافة العربية الهندية»، مجلة **دراسات غرب آسيا**، جامعة علي كره الإسلامية، علي كره، (غير منشور).

20 محمد مدثر قمر، «الربيع العربي والصحافة الأردوية الهندية»، مجلة **دراسات جنوب آسيا والشرق الأوسط**، مجلد 36، عدد 1 (2012)، ص 63.

21 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: **in.res.nias.www**

22 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: **in.edu.jgu.www**

23 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: **www.unom.ac.in**

24 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: **http://amu.ac.in**



في كولكاتا: عقد المعهد ندوة دولية بالتعاون مع «معهد دراسات السياسة الخارجية» بعنوان **«تفسير «الربيع العربي» وأهمّيته في الوعي العربي»** خلال الفترة ما بين 16-17 فبراير (شباط) 2012، شارك فيها باحثون بارزون من الهند وخارجها مثل تركيا، لبنان، فلسطين[25].

كما عقد المعهد أيضاً ندوة دولية بعنوان **«التفكير عن غرب آسيا من جديد: ما بعد الربيع العربي»** في 19 - 20 مارس (آذار) 2014، شارك فيها باحثون وأكاديميون من الهند وخارجها مثل فلسطين، تركيا، مصر، بولندا[26].

6 - الكلية الجامعية: عقد قسم اللغة العربية في الكلّية، في ولاية كيرالا، ندوة وطنية بعنوان: **«الربيع العربي.. تطلّعات وإمكانات»**، شارك فيها نحو 13 باحثاً من مختلف الجامعات والكلّيات الهندية[27].

7 - جامعة المهاتما غاندي: عقدت الجامعة بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الهندية ندوة دولية حول العالم العربي بعنوان **«المسيرة نحو الديموقراطية وإمكانياتها»**، شارك فيها دبلوماسيون بارزون وأكاديميون وسفراء هنود سابقون من الهند وخارجها مثل المملكة المتّحدة وتركيا والولايات المتّحدة الأميركية والصين ومصر وكوريا الجنوبية، قُدّم فيها نحو ثلاثين بحثاً محكماً[28].

8 - الجامعة الملّية الإسلامية في نيودلهي (جامعة حكومية مركزية): عقدت الجامعة، والتي تُعدّ من أقدم الجامعات الهندية، والتي تأسّست في العام 1920 للكفاح ضدّ الاستعمار الإنجليزي، ندوة دولية بعنوان: **«الربيع العربي.. المنطقة والهند»** في الفترة ما بين 15-17 فبراير (شباط) 2012، شارك فيها نحو 32 باحثاً من الهند وخارجها. كما عقدت هذه الجامعة ندوة حول **«غرب آسيا المعاصرة»** خلال الفترة ما بين 25 - 26 فبراير (شباط) 2014 في حرمها الجامعي، قدّم فيها 37 باحثاً من مختلف الجامعات الهندية أبحاثهم[29]. تجدر الإشارة إلى أن هذه الجامعة سبق أن منحت الدكتوراه الفخرية لكلٍّ من الملك الفيصل بن عبد العزيز آل سعود (رحمه الله) والملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والباحث المخضرم إدوارد سعيد.

9 - معهد الدراسات الدفاعية والتحليلية: تأسس في نوفمبر (تشرين الثاني) 1965، ويُعتبر من أبرز المعاهد ذائعة الصيت بين صنّاع القرارات الدفاعية والاستيراتيجية في الهند وخارجها، ويلعب دوراً مهمّاً في صوغ سياسة الهند الخارجية والأمنية، بخاصة في شأن الأسلحة النووية والنفقات العسكرية والتهديدات المباشرة وغير المباشرة. ولذلك اهتمّ، ولمّا يزل، بالمستجدات في العالم العربي، فعقد ورشات وندوات حول «الربيع العربي»، فضلاً عن نشر تقارير ومقالات أسبوعية وشهرية في مجلّاته وكتيّباته، إلكترونياً وورقياً[30].

> **تحدّد العلاقةُ المتبادَلة بين الطاقة والموارد والأمن القومي نهجَ سياسة الهند نحو المنطقة العربية، بحيث تشكّل واردات الهند النفطية من الشرق الأوسط نحو ثلثي تجارة النفط في الهند، ما يجعلها عاجزة عن تحمّل أيّ عدم استقرار في المنطقة العربيّة**

11 - المجلس الهندي للشؤون العالمية: أسّسته نخبة من المثقفين والسياسيين الهنود في العام 1943 واعترف به البرلمان الهندي معهدًا ذا أهمية وطنية في العام 2001، ويترأسه نائب رئيس جمهورية الهند. ويولي هذا المجلس اهتماماً بالغاً لدراسة الشؤون الخارجية وله صدى قوي في سياسة الهند الخارجية، لأنه يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية الهندية. ومنذ اندلاع أحداث «الربيع العربي»، بدأ هذا المجلس بإجراء نقاشات موسّعة مع مثقفين وأكاديميين وباحثين هنود بارزين ... كما عقد ندوات وطنية مهمّة حول موضوع «الربيع العربي»[31].

12 - مؤسّسة أوبزرفر للبحوث في نيودلهي: أُنشئت في العام 1990 كمؤسّسة خاصة غير ربحية. وهي تُعتبر من أهمّ المؤسسات الخاصة التي تقدّم بحوثاً ومقالات محكّمة حول الشؤون الخارجية الهندية والاقتصاد الهندي والعالمي. ولها نفوذ كبير في

25 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: **http://makaias.gov.in**

26 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: **http://makaias.gov.in/**

27 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: **arabicuniversi-com.yolasite.tycollege**

28 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: **in.ac.mgu.www**

29 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: **http://www.jmi.ac.in/**

30 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: **http://www.idsa.in/**

31 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: **http://www.icwa.in**

صوغ القرارات في الهند. خصّصت هذه المؤسّسة التقارير الأسبوعية والشهرية، فضلاً عن الكتيبات والبحوث والكتب أيضاً لموضوع «الربيع العربي».

الكتابات/البحوث

من ناحية أخرى، تأثّر الأكاديميون والصحافيون بأحداث «الربيع العربي»التي بدأت من تونس وراحوا يكتبون المقالات والبحوث دعماً للشعب العربي. ولئن كان عدد الكتب التي تمّ تأليفها في هذا المجال نادراً، فإن المقالات التي تناولت موضوع «الربيع العربي» جاءت كثيرة[32].

تعليقاً على «الربيع العربي» والوضع في مصر، قال د. أنور عالم: « انفجر الغضب في مصر بسبب إغلاق معبر رفح من قبل حكومة مبارك في العام 2010، وكان معبر رفح يُستخدم بعد الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزّة كمنفذ وحيد لأهل غزّة لجلب المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية للحياة اليومية «. علاوة على ذلك، يشير أنور عالم إلى أن «الربيع العربي»سيتضمّن « إعادة تنظيم القوى السياسية التي من شأنها تعزيز القوى العروبية ضدّ إسرائيل، وستطفو قضية تحرير فلسطين على السطح إقليمياً في المستقبل القريب». ونصح أنور عالم الهندَ بتجنّب «العلاقات الوثيقة مع إسرائيل»، محذّراً من فقدان الهند الشعور الودّي الذي تتمتّع به إن هي « استمرّت في تحالفها الوثيق مع الولايات المتّحدة وإسرائيل».

> **أشارت وزيرة الخارجية الهندية «سوشما سوراج» إلى استعداد حكومتها لدعم الحكومات العربية في أعقاب مرحلة «الربيع العربي» لأن العالم العربي يمثّل منطقة الجوار الممتدّ للهند ويقيم فيه أكثر من 7 مليون هندي ويشكّل مصدراً لواردات الهند من البترول والغاز الطبيعي بنسبة 60 %**

ولئن أيّدت كتابات أخرى مواقف أنور عالم في ربطه بين إسرائيل و«الربيع العربي»، فإن بعض الكتّاب والمفكّرين يعتبرون أن حلّ الصراع العربي الإسرائيلي هو الدواء الشافي لهذه المنطقة المضطربة[33].

أمّا عن الصمت الهندي في شأن قضايا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا التي برزت بشدّة مع أحداث « «الربيع العربي»»، فقد ردّه «كومارسوامي» في كتابه **الخليج العربي-2012: العلاقات الهندية مع دول الإقليم (Persian Gulf– 2012: India's relations with the region)** الصادر في العام 2012، إلى الأوضاع الداخلية للهند، وتخوّفها من تشجيع سياسة التدخّل، شأنها في ذلك شأن سائر دول العالم الثالث والبلدان الضعيفة الأخرى»[34].

الطريق الوسط

يمكن الاستنتاج بأن الموقف الهندي من «الربيع العربي» يتأثّر بشدّة بتطلّعاتها إلى حفظ أمن الطاقة، وباعتبارات الاستقرار الاجتماعي، وتاريخ الهند الحافل بالنزاعات الداخلية والنزاعات عبر الحدود. بحيث تفرض الرهانات الحاسمة على الهند اتّخاذ توجّه لا يتعارض مع مصالح الدول العربية. أما اتّخاذها موقفاً وسطياً، فلا ينبغي أن يؤخَذ على أنه تأييد للأنظمة الاستبدادية، بل هو الخيار الوحيد الممكن في ظلّ كلّ تلك الاعتبارات المذكورة. هذا ما يفسّر لماذا امتنعت حكومة الدكتور مانموهان سينغ عن التصويت في مجلس الأمن الدولي لقرار الفصل السابع الذي سعى إلى فرض منطقة حظر جوّي فوق ليبيا، وامتناعها كذلك في العام 2012 عن دعم قرار بفرض عقوبات على سوريا، وتنحّي الرئيس بشار الأسد. فللهند أسبابها المُقنعة لدعم موقفها الصامت، وهو الأمر الذي يحول دون اضطّلاعها بدور قيادي في الشؤون الدولية وبمساعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.

تحظى الهند بصلات عميقة ولها مصالحها الحيوية في المنطقة. وجاء على لسان رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ في اجتماع مع بعض رؤساء تحرير الصحف الهندية بتاريخ 2011/6/29 حول الاضطرابات الأخيرة في العالم العربي،

32 للتفصيل يرجى زيارة الموقع التالي: www.orfonline.org

33 Anwar Alam, "The Discontent in West Asia: Implications for India", Issue Brief No. 166 (New Delhi: **IPCS**, May 2011), P. 3.

34 تحليل السيد كومارسوامي لتضامن الهند مع نظام ويستفاليا في كتابه الصادر في العام 2012: **Persian Gulf– 2012: India's relations with the region**

أنها «مصدر قلق حاد لنا» ، مشيراً إلى «وجود 7 ملايين هندي في المنطقة التي تشكّل مصدراً لثلثَيْ إمدادات النفط للهند»[35]. لذا سهّلت الهند خروج رعاياها من مصر، وقامت بإجلائهم من ليبيا ونصحتهم بالمغادرة في اليمن، وأخذت حذرها الشديد في تصريحاتها الرسمية وأعطت أهمية بالغة للخطوات الكفيلة بضمان سلامة مواطنيها وسلامة مصالحها الأخرى.

بناء عليه، جاءت أبرز الأسئلة التي طرحتها مجلة **«الشؤون الخارجية الهندية»** على أربعة باحثين وسياسيّين بارزين كالآتي: « إلى أين سيقود الربيع العربي»؟ ماذا ينبغي على الهند القيام به؟ وهل قامت الهند بما كان ينبغي عليها القيام به، أو أنها تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود؟ هل كان يُفترَض أن يكون ردّ فعلها مختلفاً؟»

المسيرة نحو الديمقراطية سوف تكون بطيئة

ركّزت غالبية الآراء على أن «الربيع العربي» جعل من الاستبداد والحكم المطلق أمرين غير ممكنين بعد الآن. لكن من دون أن يعني ذلك أن الشرق الأوسط سوف يخضع لعملية تحوّل كاملة على هذا الصعيد. بحيث سيُسجَّل مزيد من الانفتاح والشفافية وحسن الإدارة والمشاركة الشعبية، لكن ليس بصورة فورية. فالطريق إلى الديمقراطية سيكون طويلاً وشاقاً. إذ قد يكون من السهل إسقاط الحكّام بالاحتجاجات، لكن بناء المؤسّسات هو أيضاً أكثر صعوبة ويستغرق عقوداً عدّة.

وحول «الربيع العربي» يقول بي. آر. كوماراسوامي، الأستاذ في «مركز دراسات غرب آسيا» في «كلية الدراسات الدولية» في جامعة جواهر لال نهرو: « لئن لم تكن الهند طرفاً في هذه المسرحية، إلّا أنها معنيّة بالأمر نتيجة مصالحها. فكلّ ما يحدث في الشرق الأوسط، ستكون له آثار بعيدة المدى على الهند وعلى نموّها الاقتصادي... ويجب على الهند أن تساعد على استعادة السلام والاستقرار في المنطقة»[36].

ويرى روميل داهيا، مستشار الشؤون العسكرية في **«معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية»**، أن ثمّة « تغيّرات كبيرة في السياسة والحكم في المنطقة، ويجب على الهند أن تكون مستعدّة للتعامل مع الأنظمة الحالية أو القادمة ومساعدتها على استعادة السلام والاستقرار في المنطقة، وهو الأمر الذي له أهميّة حيوية بالنسبة إليها». أمّا ثمينة حميد، الأستاذة المساعدة في «المركز الثقافي الهندي العربي - الجامعة الملّية الإسلامية»، فتشير إلى « أن موقف الهند حيال «الربيع العربي» لن يُفقدها زخم علاقتها بالدول العربية، لأن « هذه الدول سوف تبحث عن شركاء يمكن الاعتماد عليهم لإعادة الإعمار والتماسك السياسي. وفي حين أن القوى الأخرى تمضي قدما في مواقفها، فإن انتهاج طريق وسطي هو الحلّ الأمثل للهند، لأنه يتلاءم مع مصلحتها وصورتها»[37].

> **لاقت الاحتجاجات الجماهيرية والثورات العربيّة ضدّ الحكّام المستبدّين اهتماماً كبيراً من وسائل الإعلام والأكاديميين في الهند، فضلاً عن مؤسّسات الفكر والرأي السياسية، سواء على مستوى الصحافة الهندية الصادرة باللغة الإنجليزية أم على مستوى الصحف الصادرة باللغات الهندية الرئيسة**

في ظلّ العداء الظاهر الذي أبدته وقائع «الربيع العربي» حيال أميركا، والذي برز في العديد من الاحتجاجات في السنوات الأخيرة، واجه دعم واشنطن للدكتاتوريات لفترة طويلة استياءً شديداً من قبل الجماهير. لذا، سعى باراك أوباما إلى النأي بنفسه وبإدارته عن الأصدقاء السابقين الذين لا يحظون بشعبية. وعليه، أثار بعض المعلّقين سؤالاً حول ما إذا كان الخطاب الهندي موالياً للأنظمة أم للشعب؟ وذاع كلام على أن الهند لا تميّز بين الأنظمة والشعوب لأنها تؤمن بحقّ كلّ دولة في اتّباع النظام السياسي الملائم، وعلى حق كلّ شعب في أن يحدّد لنفسه طريقة الحكم، وعلى أنّ الهند مستعدّة للتعامل مع أيّ نظام يحكم البلاد وفقاً لنظام القيم الذي تؤمن به.

وعن سؤال حول كيفية الحفاظ على التوازن بين المثالية والمصالح الوطنية؟ أي كيفية حفاظ الدولة على التوازن بين مصالحها الوطنية الحيوية وقيمها المعلنة، رأى عدد من المعلّقين أنه بعد انحسار

35 أجرت مجلّة **مجلس الشؤون الخارجية الهندية** مناقشة حول "الهند والاضطرابات في العالم العربي" دارت بين أربعة باحثين وهم ك. بي. فابيان، روميلا داهيا وكوماراسوامي وثمينة حميد في المجلد 6، العدد 2 (إبريل – يونيو 2011) ص ص 111- 151.

36 P. R. Kumaraswamy, Debate: India and turmoil in the arab world, **Indian Foreign Affairs Journal** , Vol. 6, No. 2 (April–June 2011), P. 112.

37 Ibid,p.113.



الاضطرابات في العالم العربي، ستحتاج بلدان عدّة، بما فيها ليبيا ومصر وتونس، إلى دعم مالي لإنعاش اقتصاداتها وبناء مؤسّساتها. فقد عرضت الهند بالفعل مساعدة لإجراء الانتخابات في مصر، وأبدت استعدادها لمساعدة البلدان الأخرى كذلك. وهي أيضاً على استعداد للإسهام مالياً في دعم كلّ الحكومات في المنطقة، بغض النظر عن طبيعتها[38]. لم ينسَ الناس في جميع أنحاء العالم النامي دور الهند في حمل قضاياهم إلى المحافل الدولية المختلفة، وما قامت به في لحظات حاسمة من تاريخ الأمم ضدّ القمع الوحشي للشعوب التي ترتبط معها الهند بعلاقات حضارية قديمة في المنطقة.

شاع كلامٌ كثير بأن الهند لا تميّز بين الأنظمة والشعوب لأنها تؤمن بحقّ كلّ دولة في اتّباع النظام السياسي الملائم لها، وبحقّ كلّ شعب في أن يحدّد لنفسه طريقة الحكم، وبأنّ الهند مستعدّة للتعامل مع أيّ نظام يحكم البلاد وفقاً لقيم هذه البلاد

في هذا السياق، تم إصدار رواية متوسطة الحجم (199 صفحة) باللغة الإنجليزية باسم «الربيع العربي» للمؤلف اشتياق دانش. وهو أستاذ للدراسات الإسلامية في جامعة همدرد (نيودلهي). وقد حاول الروائي اشتياق دانش رصد بعض المشكلات الإنسانية التي يواجهها المواطن العربي، فضلاً عن المشكلات التي يواجهها الشبّان العرب في بحثهم عن الحرية والفرص لحياة سعيدة هانئة. كما حاول رسم «الربيع العربي» بشكل مناسب[39]. أما الكاتب السياسي والإعلامي د. محمد أرشد فنشر كتاباً حول الشرق الأوسط و«الربيع العربي» باللغة الأردية، تضمّن مقالات كان قد نشرها في الصحف الأردوية الهندية[40].

كما كتب البروفسور أختر الواسع (أستاذ في قسم الدراسات الإسلامية، الجامعة الملّية الإسلامية، نيودلهي) مقالات عديدة باللغة الأردية حول «الربيع العربي»، نُشرت في مجلات وصحف متنوّعة. وشارك كذلك في مناقشات أجرتها القنوات التلفزيونية الهندية. أمّا السفير السابق تلميذ أحمد، فكتب مقالات حول «الربيع العربي» أيضاً باللغة الإنجليزية، نُشرت في مجلّة «**المعهد الهندي للبحوث الدفاعية**» - نيودلهي، وألقى كذلك محاضرات عديدة في مختلف الجامعات والمعاهد الهندية لتفسير الحدث وشرحه. وكتب الباحث آفتاب عالم[41] والدكتور همايون اختر نظمي[42] ورفيع الله الأعظمي[43] ود. أنوار عالم[44] ود. إيم. إيتش إلياس[45] وفضل الرحمن مقالات قيّمة حول «الربيع العربي» نُشرت لاحقاً في كتب متفرّقة.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين من مركز «**دراسات غرب آسيا**» في الجامعات الهندية المختلفة، اختاروا «الربيع العربي» موضوعاً لأطروحاتهم في الماجستير والدكتوراه. فقدّمت الباحثة فقيهة أطروحتها حول «**الربيع العربي وتونس**» للحصول على شهادة الماجستير في «مركز دراسات غرب آسيا» في «الجامعة الملية الإسلامية» في العام 2014. كما قام السيد بلال

---

38 Ibid, pp.111- 151.

39 Ishtiyaque Danish, **Arab Spring** (Novel) (New Delhi: Kojo press, Pigeon Books India, 2012).

40 د. محمد أرشد، **الشرق الأوسط و«الربيع العربي» (باللغة الأردية)**، (نيودلهي: **البلاغ ببلي كيشنز**، 2014).

41 ألّف السيّد أفتاب أحمد 4 مقالات حول «الربيع العربي» باللغة الإنجليزية وهي كما يلي:

- **Arab Spring and its Reception in India's Arabic Print Media.**
- **Literature and the Arab Spring: The Emerging Trends.**
- **New and Emerging Literature in Arab Spring Countries.**
- **Role of Arabic Literature in the Uprising in the Arab World**.

42 له مقالات حول «الربيع العربي»

43 - قام د. رفيع الله أعظمي بتحقيق وترتيب كتاب **غرب آسيا وراء «الربيع العربي»: الديناميكيات والاتجاهات المندمجة**(**West Asia beyond the Arab Spring: Emerging Dynamics and Trends** (تحت الطبع) . جمع الكتاب مقالات 17 كاتباً هندياً.

44 قام الأستاذ الدكتور أنور عالم بتحقيق وترتيب كتاب **«الربيع العربي»: الأضواء على التغيرات السياسية في العالم العربي ومستقبله** **Arab Spring – Reflections on Political Changes in the Arab World and its Future (2014)** باللغة الإنجليزية. يتضمّن هذا الكتاب 19 بحثاً لباحثين من الهند وخارجها.

45 كتب د. إيم. إيتش إلياس ثلاث مقالات حول «الربيع العربي» وهي:

- "Between "Surprise" and "Worry": The Problematique of Intellectual Positions on the Arab Spring ", available at: **http://utharakalam.com/english/?p=251#sthash.dhBSfqj2.dpuf**
- "India-GCC Relations: Contemporary Dynamics", available at: **http://www.worldfocus.in/index_files/402.htm**
- "Malayalee Associations in the Gulf: Pushing Boundaries of Political Imagination", available at: **http://www.jadaliyya.com/pages/index/5800/malayalee-associations-in-the-gulf_pushing-boundar**

أحمد، من الجامعة نفسها، بتقديم أطروحته للحصول على درجة الماجستير وهي بعنوان **تغطية قضايا غرب آسيا في الصحف العربية الصادرة في الهند منذ العام 2001.**

تجدر الإشارة إلى أن حركة ضدّ الفساد بدأت في الهند تأثّراً بحركة «الربيع العربي»في تونس ومصر شارك فيها آلاف الهنود من جميع نواحي البلاد.. ومن أبرز الشخصيات الاجتماعية في هذه الحركة: أنّا هزاري، أروند كيجريوال، رام ديف، منيش سوسوديا، وندريندر كومار، فضلاً عن الشخصيات السينمائية مثل أنوبم كير، عامر خان. وقد طالبت هذه الشخصيات بطرد النوّاب المتورّطين في الفساد من البرلمان. ونشرت الصحف الهندية مثل صحيفة **إنديا توداي** عن هذا الموضوع تحت عنوان:» «الربيع العربي في الهند».

يبدو أخيراً أننا نعيش في زمن يفرض على الهند الحفاظ على جهودها البنّاءة في المنطقة. غير أن اتّباع الهند سياسة خارجية مرتبطة بمصلحتها الوطنيّة فقط، لن يجعل منها، دونما أدنى شكّ، شريكاً موثوقاً به من قبل الدول العربية، وبخاصّة حين يكون التهديد على المستوى الإقليمي عابراً للحدود، وحين تُمسي التحالفات مبدأ من المبادئ السياسية الراهنة.

إذن، إن اتّباع نيودلهي سياسة خارجية مرتبطة بمصلحتها الوطنيّة فقط، لن يجعلها شريكاً مسؤولاً، ولن يقضي على شعور العالم النامي بأن هذا البلد قد تخلّى عن مبدئه القائم على عدم الانحياز.

هل كان ثمّة «ربيع تركي» من وحي «الربيع العربي»؟

أ. خورشيد دلي

إذا كان «الربيع العربي» أوحى لتركيا بتوافر فرصة تاريخية للانطلاق في تنفيذ مشروعها الإقليمي المنبثق من إيديولوجية «حزب العدالة والتنمية»، فإن تداعياته وضعت تركيا أمام تحدّيات كبيرة، على شكل امتحان لصدقيّتها السياسية والأخلاقية ولقدرات دبلوماسيتها، فضلاً عن تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية في الداخل التركي، باتت تشكّل اختباراً لنموذج «حزب العدالة والتنمية» في الحكم، ذلك النموذج الذي روّج له كثيراً في العالم العربي للاقتداء به، على اعتبار أنه نجح في التوفيق بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد والحكم.عندما وصل «حزب العدالة والتنمية» إلى السلطة عقب فوزه في انتخابات العام 2002، انطلق في سياسته تجاه العالم العربي من قاعدة تحسين العلاقات مع دول الجوار الجغرافي، والعالم الإسلامي، على شكل حركة أخذت مسار إعادة تحديد البيئة الجغرافية لسياستها بعد عقود من إهمال هذه المنطقة وتجاهلها لمصلحة خيار العضوية الأوروبية والارتباط الاستراتيجي بالغرب.

قبل أحداث «الربيع العربي»، لم يكن يعني تركيا العمل على تعزيز فكرة الدمقرطة والحرية في الدول العربية، أو التدخّل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، تحت شعارات أخلاقية وإنسانية، بل اعتمدت استراتيجية التعاون والتكامل مع النظم القائمة، بغضّ النظر عن طبيعتها وإيديولوجيتها، منطلقة من براغماتية سياسية، ومصالح مشتركة، ومنافع متبادلة، تقوم على التعاون الاقتصادي والتجاري والتجاور الجغرافي والعوامل الثقافية والدينية والتاريخية، فجاءت نظريات الجيوسياسة الحضارية، والعمق الاستراتيجي، وصفر المشكلات وغيرها من النظريات التي وضعها منظّر السياسة الخارجية التركية، رئيس الوزراء الجديد: أحمد داود أوغلو، لتعبّر عن هذه السياسة. وعلى هذه الأرضية، انفتحت تركيا انفتاحاً واسعاً على إيران وسورية والعراق ودول الخليج العربي ومجمل دول المنطقة، وكذلك على حركة «حماس» و«حزب الله»، وباتت قوّة مؤثّرة في صلب أحداث المنطقة العربية وقضاياها، حيث كان العنوان الكبير لهذه الانعطافة التركية هو دعم القضية الفلسطينية.

مع انطلاق «الربيع العربي» من تونس، وانتقاله سريعاً إلى مصر، ومن ثمّ ليبيا واليمن وسوريا، بدت السياسة التركية وكأنها في مأزق، بين كيفية الحفاظ على علاقاتها مع الأنظمة ومصالحها الاقتصادية، وبين دعم الثورات والانتفاضات التي اندلعت ضدّ أنظمة الاستبداد، مطالبة بالحرية والديمقراطية. للوهلة الأولى بدت السياسة التركية وكأنّها مرتبكة وحائرة ومتردّدة، لكن سرعة انتصار الثورة التونسية في الرابع عشر من يناير (كانون الثاني) 2011، وفرار زين العابدين بن علي من البلاد، دفع بتركيا إلى الرهان على هذه الثورات في التخلّص من أنظمة الحكم العربية والانخراط سريعاً في دعمها وتبنّيها، معلّقة آمالاً كبيرة على الثورة المصرية. وعليه، وبعد أيام قليلة من انطلاقة هذه الثورة، وفي سابقة تاريخية، دعا رجب طيب أردوغان، وعلى الهواء مباشرة، الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك إلى الرحيل، وقد جاء هذا التحوّل، أو الانقلاب التركي على وقع السياق العالمي، الذي تجسّد في دعم حركة الشباب، الذين احتلوا الميادين، وتحرّكوا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التي لعبت دوراً رئيساً في الاندفاع الشعبي للمشاركة في الاحتجاجات المطالبة بالحرية

على وقع شعارات: إرحل .. إرحل.

الاندفاع التركي السريع نحو ثورتيْ تونس ومصر، قابله تردّد في ليبيا وسورية في بداية انطلاق الاحتجاجات في هذين البلدين. ولعل التردّد التركي هنا، كان له علاقة بالتخوّفات التركية على مسار العلاقة مع نظامَيْ معمَّر القذافي وبشَّار الأسد. ففي الحالة الليبية، كانت المصالح الاقتصادية الكبيرة والاستثمارات التركية الضخمة في ليبيا حاضرة، فيما يضاف إليها في الحالة السورية، طبيعة العلاقة الخاصة بسورية والتجاور الجغرافي، فضلاً عن ارتفاع حجم التكلفة البشرية والخوف من التداعيات الأمنية.

سياسة التورّط التركي في أحداث «الربيع العربي» وتبنّي نهج الأخونة جلبت لتركيا حالة من العزلة والتوتّر مع الجوار العربي والإسلامي

لكن ما سبق، لم يمنع تركيا من الانخراط في التحرّك ضدّ النظامين، وخصوصاً بعدما قرَّر الغرب التخلّص من نظام القذافي عبر الحلف الأطلسي (الناتو)، فشاركت تركيا في حملة الأطلسي بحرياً، فيما في الحالة السورية وصلت الجهود السياسية التركية لإقناع النظام بالتغيير المطلوب إلى طريق مسدودة، فكانت القطيعة معه، ومن ثمّ احتضان المعارضة السورية السياسية والعسكرية والعمل لإسقاط نظام الأسد.

محدّدات الموقف التركي من «الربيع العربي»

يمكن القول إن المقاربة التركية للربيع العربي قامت على فرضية أساسية مفادها أن التطوّرات الدراماتيكية ستؤدّي إلى تغيّرات جذرية لا يمكن مقاومتها، وأن المصلحة الاستراتيجية التركية تكمن في كيفية دعم هذه الثورات بشكل يعظّم المصالح التركية السياسية والاقتصادية والأمنية في المرحلة المقبلة، وعليه يمكن القول إن الموقف التركي قام على جملة من المحدّدات، لعلّ أهمها :

1 ـ **المحدِّد السياسي:** مثَّل هذا المحدّد المنطلق الأساسي للسياسة الخارجية التركية تجاه أحداث «الربيع العربي»، حيث اعتبر أحمد داود أوغلو أن ما جرى هو « تدفّق طبيعي للتاريخ، وحدث عفوي وضروري جاء متأخراً»، وأن التغييرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشدّداً على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير. وقد مثّلت هذه الرؤية مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع ثورات «الربيع العربي»، وتتلخّص هذه المبادئ بحسب «ضياء أونيس»[1]، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كوش في إسطنبول، في:

1- احترام إرادة الشعوب ورغبتها في التغيير والديمقراطية والحرية.
2- الحفاظ على أمن الدول واستقرارها ، ورفض التدخّل الخارجي تجنّباً للاحتلال والتقسيم.
3- تقديم الدعم والمساعدة للتحوّلات الداخلية الخاصة بكلّ دولة.
4- رعاية المصالح الوطنية التركية العليا من استثمارات ومصالح اقتصادية وممتلكات ورعايا أتراك في هذه الدول.
5- التحرّك على أساس الشرعية الدولية، وفي إطار قرارات الأمم المتّحدة.
6- عدم التورّط العسكري في أيّ أرض عربية، وإعطاء الاهتمام للمهام الإنسانية، كدعم اللاجئين والقيام بأعمال الإغاثة.

هذه المبادئ العامة، التي صاغها أحمد داود أوغلو، وُضعت على أساس أن تركيا دولة إقليمية مؤثّرة، تطمح إلى مزيد من الدور والنفوذ الإقليميين، وأن التغيّرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ستعزّز من موقعها الإقليمي والدولي، وأن النموذج التركي سيكون الرابح الأكبر، انطلاقاً من أن القوى الصاعدة إلى سدّة المشهد السياسي العربي، هي قوى تمثّل حركات الإسلام السياسي، ولاسيّما جماعات الإخوان المسلمين، وأن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة تكامل بين هذه الدول وتركيا التي ستكون دولة مركزية مؤثّرة في المنطقة، وذلك في مقاربة تاريخية عُرفت بـ»العثمانية الجديدة»، وهي بمفهومها الجديد قامت على ركيزتين: الأولى، الحرص التركي على القول إن «العثمانية الجديدة» لا تقوم على مفاهيم السيطرة على المجتمعات والأنظمة، التي تتشكّل من جديد، وإنما تدعم عملية التحوّل الديمقراطي. وفي هذا الإطار شهدت تركيا والدول العربية سلسلة من اللقاءات والملتقيات والندوات حول تعميق التواصل والتفاهم بين العرب والأتراك،

---

[1] ضياء أونيس، «تركيا والربيع العربي: بين الأخلاق والمصالح الذاتية»، نُشرت في العدد 14 مارس (آذار) 2012 .

وسبل الاستفادة من التجربة التركية على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية؛ والثانية، التركيز التركي على دبلوماسية «القوّة الناعمة» لضمان مصالح تركيا وتحوّلها إلى قوّة إقليمية كبرى، وهذا ما تجسّد بشكل جلي في الاندفاع التركي نحو مصر وتونس، اقتصادياً وسياسياً، ومحاولة ربط القوى السياسية التي صعدت إلى المشهد السياسي (حركة النهضة في تونس – جماعة الإخوان المسلمين في مصر) بالسياسة التركية الإقليمية.

وقد هدفت تركيا من هذا الاستثمار السياسي في المنطقة العربية التأكيد على محورية دورها لكلٍّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال توظيف الدور التركي في خدمة الاستقرار ال إقليمي.

2 - المحدّد الإيديولوجي: قام هذا المحدّد على تعميق تركيا لعلاقاتها مع التيارات الإسلامية، مركّزة على دعم حركات الإخوان المسلمين، التي نشطت على الساحات العربية، وقد شجّعتهم تركيا وفق منهج براغماتي يقوم على الاستفادة من خبرة «حزب العدالة والتنمية» وتجربته في الحكم، ونموذجه في الإدارة. وفي هذا السياق كانت لافتة تصريحات أردوغان خلال زياراته لمصر وتونس وليبيا عندما أشار إلى أن العلمانية لا تختلف، أو تتناقض، مع الهوية الإسلامية. ومع أن هذا التصريح جلب له انتقادات عاصفة من بعض القوى الإسلامية، إلّا أن «حزب العدالة والتنمية» التركي، نجح في بناء شبكة علاقات قويّة مع الأحزاب الإسلامية العربية، ولاسيّما «حزب الحرية والعدالة» في مصر، الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين، والذي تمّ حظره مؤخّراً. وقد أثار هذا البعد الإيديولوجي في سياسة تركيا انتقادات عربية واسعة من مختلف التيارات السياسية، ولاسيّما القومية واليسارية، إذ اتهمت هذه التيارات تركيا بالسعي إلى إعادة سيطرتها على العالم العربي، تحت شعارات دينية في إطار ما عرف بـ«العثمانية الجديدة».

3 - المحدّد الاقتصادي: بالتوازي مع الاندفاع السياسي والإيديولوجي التركي تجاه المنطقة العربية، سعت تركيا جاهدة إلى بناء علاقات اقتصادية مع الدول العربية، ولاسيّما تلك التي شهدت ثورات واحتجاجات، وعلى هذا الأساس عقدت سلسلة اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع مصر وتونس، وتدفّقت الاستثمارات التركية في اتجاه البلدين، ولاسيّما مصر، وصولاً إلى تعزيز التعاون العسكري معها، في إطار رؤية تركية قامت على أن التقارب التركي - المصري سيؤدّي إلى إعادة ترتيبات الأمن الإقليمي وتشكيل خريطة جديدة للتحالفات الإقليمية في المنطقة، حيث كان الرئيس التركي السابق عبد الله غل، أوّل رئيس دولة يقوم بزيارة مصر بعد أقل من شهر على انتصار ثورة يناير، ثم تتالت زيارات المسؤولين الأتراك، والتي كانت أهمّها، الزيارة التي قام بها رجب طيب أردوغان في نوفمبر (تشرين الثاني) 2012 على رأس وفد ضمّ 10 وزراء و60 مسؤولاً حكومياً وأكثر من 200 رجل أعمال، جرى خلالها التوقيع على 27 اتفاقية اقتصادية.

في المقابل، قام الرئيس المصري السابق محمد مرسي في سبمتبر (أيلول) بزيارة تركيا، وألقى كلمة في المؤتمر السنوي العام لـ«حزب العدالة والتنمية». وعلى هذا الأساس شهدت العلاقات بين الجانبين قفزة غير مسبوقة في المجال الاقتصادي. ففي العام 2007 لم يكن حجم التبادل التجاري بينهما تجاوز نصف مليار دولار، في حين وصل في نهاية عهد مرسي إلى قرابة خمسة مليارات دولار، حيث جرى الاتفاق على رفعها إلى عشرة مليارات قبل أن تضع ثورة يونيو (حزيران) نهاية لحكم مرسي، وتدخل العلاقات المصرية – التركية مرحلة جديدة عنوانها القطيعة والتوتّر والصدام، بخاصة في ظلّ إصرار أنقرة على وصف ما جرى في مصر بالانقلاب، ودعم جماعة الإخوان المسلمين، واستضافة قادة الجماعة على أراضيها.

> **في ظلّ «داعش» وأضرابها، تحوّلت الحدود السورية - التركية إلى ما يشبه الحدود الأفغانية - الباكستانية وبات وارداً خطر انتقال الإرهاب إلى الداخل التركي**

4 - المحدّد الأمني: لعب المحدِّد الأمني دوراً بارزاً في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي، خلال فترة حكم «حزب العدالة والتنمية»، وانطلق الحزب من معادلة أن دول الجوار الجغرافي، لا تشكّل بالضرورة مصدر تهديد للأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون معها سبيلاً للتعامل مع التهديدات كافة، التي يمكن أن تؤثِّر على الأمن



والاستقرار في تركيا، إلى درجة ان تركيا أزالت اسم كلّ من سورية وإيران من قائمة الدول التي تشكّل مصدر تهديد لأمنها القومي بعد عقود طويلة من اعتماد هذا القائمة. وقد طوّرت تركيا علاقاتها الأمنية والاستخباراتية بالدولتين بشكل لافت، على الرغم من الانتقادات الغربية والداخلية لها على هذا السلوك. لكن الذي جرى، أن هذا المحدّد الأمني شهد ما يشبه الانقلاب عندما وصلت العلاقات التركية – السورية إلى مرحلة القطيعة، وتضرّرت علاقاتها مع طهران، وخصوصاً بعدما نشرت تركيا على أراضيها أنظمة الدرع الصاورخي، ومن ثمّ منظومة صواريخ باتريوت على وَقع تطوّرات الأزمة السورية والتلويح الغربي بالتدخل العسكري في سورية قبل الاتفاق الروسي – الأميركي على نزع السلاح الكيميائي السوري، الذي أبعد الخيار العسكري من المشهد.

تداعيات «الربيع العربي» على تركيا تجلّت في ممارسة حكومة أردوغان أقصى الإجراءات ضدّ وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام والصحافيّين

ولعلّ المحدِّد الأمني في السياسة التركية حمل أبعاداً مزدوجة، تراوحت بين الاستعداد للمشاركة في الخيار العسكري لإسقاط النظام السوري، إذا قرّر الغرب اعتماده، وبين اتخاذ المزيد من الإجراءات الأمنية في ظلّ بروز النظام السوري كتهديد جدّي لأمن تركيا، وخصوصاً بعد رفع الأخير من مستوى لهجة التحدّي والهجوم معاً على السياسة التركية، مدعوماً بحليفيه إيران وروسيا.

حسابات غير دقيقة

بعد قرابة أربع سنوات على بدء أحداث «الربيع العربي»، بدت الحسابات السياسية التركية وكأنها خاطئة، أو غير دقيقة، وتفتقر إلى الفهم السياسي لحقيقة دور الجغرافيا السياسية، والتحالفات الإقليمية والدولية، وعلاقتها بالنظم السياسية القائمة في المنطقة. كما أتضحت حقيقة خطورة اعتمادها على البعد الإيديولوجي في النظر إلى المنطقة وقضاياها. وقد تأكّد هذا الأمر بشكل جليّ في الأزمة السورية، التي تحوّلت من ثورة شعبية تنشد الحرية، إلى أزمة دولية وإنسانية على وقع حروب داخلية أفرزت تداعيات في كلّ الاتجاهات، قبل أن تصعد التنظيميات الإرهابية المتطرّفة إلى سدّة المشهد في المنطقة، وتتحوّل المعركة إلى ما يشبه حرب عالمية لمكافحة إرهاب داعش وغيره من التنظيمات المتطرّفة التي تشكّل تهديداً للأمن الإقليمي والدولي. فعلى وقع تحوّل «الربيع العربي» إلى ما يشبه الشتاء العاصف، وجدت السياسة التركية نفسها في عزلة إقليمية، جعلت من نظرية صفر مشكلات إلى مشكلات صرف، وعلى شكل نتائج كارثية على الدبلوماسية التركية، وذلك من خلال المعطيات ال تالية:

1- لقد شكّل سقوط نظام محمد مرسي في مصر، وصعود القوى التي تحرّكت في الثلاثين من يونيو (حزيران) ضربة قويّة لطموحات تركيا الإقليمية من «الربيع العربي»، فالرهان على حكم الإخوان المسلمين في مصر كمنطلق لدور تركي مؤثّرٍ في العالم العربي وأفريقيا، تبخّر سريعاً. كما ان الاستثمارات التركية الكبيرة التي زجّت في هذا البلد، ذهبت أدراج الرياح. والأهمّ أن ما جرى أدّى إلى توتر في العلاقات بين أنقرة والقاهرة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، بات من الصعب ترميمها، بخاصة في ظلّ مواقف الرئيس رجب طيب أردوغان التصعيدية ضدّ الحكم الجديد في مصر، ومواصلة دعم جماعة الإخوان المسلمين ال محظورة.

2- لقد اتضّح مع الأيام والشهور والسنوات، أن الرهان التركي على إسقاط النظام السوري، خلال فترة قصيرة لم يكن دقيقاً، وأن سياسة التهديد الكلامي وإعطاء الفرص والمهل التي انتهجها أردوغان، وضعته أمام انهيار صدقيّة السياسة التركية، وأن سياسة التورّط في الشأن الداخلي السوري، بحجّة أنه شأن تركي داخلي - كما قالت أنقرة في بداية انطلاقة الثورة السورية - وصلت إلى طريق مسدودة.

وفي المحصّلة، بدت تركيا وكأنها نمر من ورق، وفي أزمة خيارات لجهة كيفية التعامل مع الأزمة السورية، بخاصة في ظلّ بروز خطر تنظيم «داعش» وغيره من الجماعات المسلّحة المتشدّدة، وتحوّل الحدود السورية – التركية إلى ما يشبه الحدود الأفغانية – الباكستانية، واحتمال انتقال خطر هذه التنظيمات إلى الداخل التركي. وفي العمق، فإن تركيا تشعر بخيبة أمل عميقة تجاه الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة بعدما اعتقدت أن واشنطن ستكرِّر

السيناريو الليبي مع نظام بشّار الأسد، لتجد نفسها أمام حالة استنزاف كبيرة.

3- إن حضور البعد الإيديولوجي في السياسة التركية تجاه العالم العربي، ودعم جماعات بعينها خلال الاحتجاجات والانتفاضات الجارية، والسعي إلى إيصالها للسلطة كجسر لدور تركي إقليمي في المنطقة... كلّ ذلك أفقد السياسة التركية الكثير من صدقيّتها الأخلاقية من جهة، ووضعها من جهة ثانية في خلاف مع دول الخليج العربي وإيران معاً، لأسباب تتعلّق بسياسة كلّ طرف. فدول الخليج العربي وجدت في السعي التركي هذا محاولة لفرض جماعات الإخوان المسلمين على السلطة في إطار مشروعهم للسيطرة على المنطقة، فيما رأت إيران أن السياسة التركية هذه تصعّد من الصراع السنّي – الشيعي في المنطقة، حيث الحساسيّة التاريخية بين البلدين في إطار الصراع الصفوي – العثماني تاريخياً.

4- واتّساقاً مع ما سبق، بدت تركيا وكأنّها في مشكلات مع كلّ دولة في المنطقة، وبسببها تعيش حالة من العزلة السياسية الإقليمية. كما أن علاقاتها مع روسيا تعرّضت للفتور على خلفية العودة إلى الاصطفاف في «البلوك» الغربي، بعد نشر صواريخ باتريوت على أراضيها، والقيام بما يشبه الدور الوظيفي في الاستراتيجية الغربية تجاه المنطقة.

والمفارقة أيضاً، أن مجمل ما سبق أدّى إلى ما يشبه فقدان النموذج التركي لبريقه وأهمّيته في نظر الغرب، بوصفه كان نموذجا معتدلاً يمكن تعميمه في العالمين العربي والإسلامي، فبدا هذا النموذج أقرب إلى إيديولوجية حزب سياسي حاكم يتمسك بالسلطة، ويفتقر إلى التعدّدية، ويقصي الآخر، وينتهج الأساليب العنفيّة في قمع المتظاهرين، كما جرى في «ميدان تقسيم» في إسطنبول صيف العام 2013 .

الحسابات التركية غير الدقيقة هذه، حوّلت حلم تركيا الشرق الأوسطي إلى كابوس كما يقول «سونر جاغايتاي»[2]، مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن للدراسات.

العلاقة مع إيران: صراعات متحرّكة ومصالح دائمة

على الرغم من اشتداد حدّة الصراع الطائفي بين تركيا وإيران في أكثر من ساحة، ولاسيّما في سورية والعراق، واختلاف طبيعة النظام السياسي في البلدين، إلّا أن العلاقات بينهما، تبدو محكومة بروابط الجغرافية والتاريخ وجملة من المصالح المشتركة والتطلّعات المتبادلة. عندما بدأت الأزمة السورية، وقفت تركيا وإيران على النقيض، كلّ طرف لأسبابه ودوافعه واستراتيجيته المختلفة. طهران أعلنت دعمها الكامل للنظام السوري، وهذا طبيعي ومفهوم في ظلّ التحالف القائم بين الجانبين منذ نحو أكثر من ثلاثة عقود. وانطلاقا من هذه الرؤية تحرّكت إيران على كلّ المستويات لدعم النظام في حربه ضدّ معارضيه وخصومه في الداخل والخارج. فيما على العكس تماماً، تحرّكت أنقرة في كلّ الاتجاهات لإسقاط هذا النظام، وانتهجت القيادة التركية لهجة غير مسبوقة في رفع اللاءات وإعطاء المهل والفرص. وهكذا تحوّلت الأزمة السورية إلى حرب باردة بين طهران وأنقرة، وفي الوقت نفسه إلى حالة استنزاف للجانبين.

شجَّعت تركيا حركات الإخوان على الساحات العربية وفق منهج براغماتي يدعو للاستفادة من خبرة «حزب العدالة والتنمية» في الحكم ونموذجه في الإدارة

وفي موازاة الأزمة السورية، ظهر الوضع في العراق كساحة أخرى خلافية بين البلدين، لطالما رأت تركيا أن إيران تريد الهيمنة على العراق، من خلال التحالف الشيعي وممارسة الأخير، ولاسيّما في عهد حكومة نوري المالكي، سياسة إقصائية ضدّ المكوّن السنّي.. فيما في المقابل، رأت إيران في الدور التركي المتمثل بدعم المكوّن السنّي، وتطوير العلاقة بشكل غير مسبوق مع إقليم كردستان، بعيداً من مراعاة العلاقة مع بغداد، نوعاً من الصراع الخفي والعلني مع طهران، على قاعدة طائفية وصراع على النفوذ. وقد شكّلت تصريحات أحمد داود أوغلو عقب زيارة قام بها لطهران في أكتوبر (تشرين الأول) من العام 2012 عن «انتهاء عهد الإحياء الشيعي وبدء عهد الإحياء السنّي» ذروة هذا الصراع، دفعت بإيران إلى الردّ بالقول: «لو ُخيّرنا بين تركيا وسوريا، فسنختار سوريا بالتأكيد، وأن مسألة إسقاط النظام خطّ أحمر».

2سونر جاغايتاي، «حلم تركيا الشرق أوسطي يتحوّل إلى كابوس»، **وول ستريت جورنال** (3 /9 /2014).



في الواقع، رأى كلّ طرف أن ما يجري في سوريا يمسّ أمنه القومي والوطني، بل ويعدّه شأناً داخلياً بشكل أو بآخر. طهران رأت أن ما يجري في سوريا مؤامرة، وأن الهدف هو نقل المعركة لاحقاً إلى قلب طهران، فحشدت لذلك كلّ الأسلحة والإمكانات. فيما رأت أنقرة أنها ثورة داخلية، لكنّها في العمق ربطت المشروع الإقليمي التركي بتغيير النظام السوري، إذ إنها رأت أن ثورات «الربيع العربي» تحقّق استراتيجية «حزب العدالة والتنمية» تجاه منطقة الشرق الأوسط، لذلك دعمتها بقوّة. لكن تحوّل الأزمة السورية إلى صراع إرادات بين أنقرة وطهران، لم يمنع الجانبين من إبداء الحرص الشديد على عدم الصدام، نظراً لحجم المصالح والقضايا المشتركة بينهما، فالبَلَدان حرصَا على تدوير الزوايا في القضايا الخلافية، والاستمرار في التنسيق الأمني وتحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية، حيث برز الدور التركي في الحدّ من تأثير العقوبات الدولية على إيران، عندما كشفت فضيحة الفساد المدويّة في تركيا في مايو (أيار) العام الماضي عن جانب من العلاقات المالية والتجارية بين البلدين من طريق تجّار مقرَّبين من النظامين.

ستيفن كينزر: «ستركّز السياسة الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط على تعزيز الشراكة مع إيران وتركيا كحليفين استراتيجيّين بدلاً من إسرائيل والعرب»

ثمّة مَن يرى أن ما سبق بات من خصوصية العلاقة التركية الإيرانية، التي تعزّزت في عهد حكومة «حزب العدالة والتنمية»، لأسباب تتعلّق بالتوجّه الإسلامي لهذا الحزب، وهو توجّه أثار ارتياح إيران التي أهتمّت كثيراً بتطوير المصالح الاقتصادية المشتركة، وهو ما شكّل أيضاً اختراقاً أو انقلاباً على المرحلة السابقة، حينما كانت المعادلة في تركيا هي وضع «النظام العلماني في تركيا» في مواجهة «النظام الإسلامي في إيران». وقد أدّى هذا المسار إلى تعزيز دور عامل الطاقة في العلاقة بين البلدين، من خلال فتح خط الاتصال النفطي والغازي بين إيران وأوروبا عبر تركيا، وتطوير مجمل العلاقات الاقتصادية والتجارية، حيث قارب الحجم التجاري بينهما 18 مليار دولار نهاية العام 2013، فيما يأمل الجانبان بعد اتفاق جنيف النووي، أن يصل هذا الرقم إلى 40 ملياراً في السنوات القليلة المقبلة، كما جرى الحديث عنه خلال الزيارات الأخيرة بين كبار مسؤولي البلدين.

كثيرة هي من دون شكّ قضايا التعاون بين تركيا وإيران، وتأخذ شكل التنافس في الكثير من المجالات والمواقع. فمن دول آسيا الوسطى، إلى أفغانستان والعراق وسوريا، إلى الحدود المشتركة... ثمّة قضايا تأخذ شكل التعاون والتنسيق الأمنيّين في مواجهة القوى والمجموعات التي تشكّل تحدّياً أمنياً مشتركاً، وهي قضايا وثيقة الصلة بالحدود، وأمن الطاقة، والاقتصاد، والجغرافية، التي تحمل مشكلات اجتماعية وقومية وطائفية (الأكراد على جانبي الحدود، فضلاً عن العراق وسوريا) والخلاف السنّي – الشيعي، وكلّ قضية من هذه القضايا لها حسابات في سياسة البلدين، وأمن المنطقة واستقرارها، حيث من الواضح أن قاعدة المصالح المشتركة التي تحكم العلاقات الإيرانية – التركية، بدأت تتقدّم مجدّداً بعدما تراجعت على وقع الأزمة السورية، في ظلّ حرص كلّ طرف على نوع من الموازنة في سياسته الإقليمية والدولية لاستثمارها بأفضل شكل.

وفي هذا الإطار، ربما تحسّ طهران بالحاجة إلى تركيا كشريك «سنّي» في ظلّ علاقاتها السلبية مع دول الخليج العربي، ولاسيّما السعودية، فيما تحسّ تركيا بأهمية طهران لتحسين علاقاتها مع العراق في مرحلة ما بعد نوري المالكي، وكذلك الفتور في العلاقات التركية – الخليجية، على خلفية اختلاف الموقف من جماعات الإخوان المسلمين ومشروعهم في المنطقة، مندفعة بالمصالح من جهة، ومن جهة ثانية بالمؤشرات السلبية لعلاقاتها مع مصر وإسرائيل ودول الخليج، باستثناء قطر. وعلى خلفية هذه المصالح، جرى الحديث، من قبل الجانبَيْن، أكثر من مرّة خلال الفترة الماضية عن أهمية فتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما، حيث تعزّزت آمال طهران وأنقرة بانتعاش اقتصادي كبير في علاقتهما بعد اتفاق جنيف النووي، إذ ترجّح تركيا بأنها ستكون في صدارة المستفيدين من نتائج هذا الاتفاق، ولاسيّما إذا انتهت الأمور برفع العقوبات عن إيران، بعد التوصّل إلى اتفاق نهائي، حيث ترى أن رفع هذه العقوبات سيوفّر فرصاً اقتصادية كبيرة، ستضاعف من حجم تجارتها الخارجية عبر المشاركة في مشروعات النفط والغاز الإيرانية.

وفي النهاية يأمل الجانبان بنسج شراكة استراتيجية

تطلق العنان للعلاقة بينهما. وهو ما تحدّث عنها قبل فترة الكاتب الأميركي «ستيفن كينزر» في كتابه : «**رؤية استراتيجية جديدة لتحالفات أميركا في الشرق الأوسط**»، إذ يرى «كينزر» أن مرتكز السياسة الأميركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، سيكون بتعزيز الشراكة مع إيران وتركيا، والاعتماد على الدولتين كحليفين استراتيجيّين، بدلاً من إسرائيل والعرب التقليديّين. وهو هنا يدلّل على رؤيته بالتقارب الذي انتهجه الرئيس الأميركي الأسبق «ريتشارد نيكسون» مع الصين في سبعينيّات القرن الماضي.

وعليه، يمكن القول إن مسار العلاقات التركية – الإيرانية، بعيداً من معضلتي سوريا والعراق، يبدو وكأنه يرسم ملامح مرحلة جديدة متخمة بالمصالح بين البلدين، حيث لكلّ طرف تطلّعاته التي قد تدفعه إلى البحث عن محور مشترك، يغيّر الكثير من المعادلات الإقليمية على حساب الدول العربية.

«انتفاضة تقسيم» ومحاكاة «الربيع العربي»

شكّلت التظاهرات التي اندلعت في «حديقة جيزي»، بالقرب من «ميدان تقسيم» في إسطنبول في مايو (أيار) العام 2013 على شكل انتفاضة شعبية ضدّ حكومة رجب طيب أردوغان سابقة منذ وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى الحكم. ويمكن القول إن هذه الانتفاضة كانت محاكاة حقيقية لثورات «الربيع العربي» لجهة الشكل والمضمون. فعلى صعيد الشكل، اندفعت الأوساط الشبابية والنخب الفكرية والثقافية والفنّية والرياضية للحشد في «ميدان تقسيم»، كما جرى في «ميدان التحرير» في القاهرة مع اختلاف الأسباب. وفي الشكل أيضاً، فإن سلوك قوّات الأمن التركية لم يختلف عمّا جرى في «ميدان التحرير»، من قمعٍ للمتظاهرين، واستخدام لوسائل العنف ضدّهم واعتقال المئات من الناشطين. وعلى صعيد المضمون، للمرّة الأولى في تاريخ حكم «حزب العدالة والتنمية»، تمّ رفع شعارات تطالب برحيل أردوغان، وتطالبه بالاستقالة تحت وقع هتافات: إرحل ... إرحل.

أرجع البعض سبب «انتفاضة تقسيم» إلى مشروع عمراني للحكومة، من شأنه التأثير على الهوية الحضارية والعمرانية لـ«ميدان تقسيم». لكن في حقيقة الأمر القضية تتجاوز هذا السبب إلى جملة من الأسباب التراكمية، المتمثّلة بالخوف من نزوع سياسة حكومة «حزب العدالة والتنمية» نحو السلطوية، والخشية من فقدان المكتسبات المتمثّلة في شكل الدولة المدنيّة والحريات العامة بشتّى أشكالها، بدءاً من الحرية الفكرية، وصولاً إلى حرية الإعلام، والحرية الشخصية في ظلّ سياسة أسلمة الدولة والمجتمع، التي تتّبعها حكومة «حزب العدالة والتنمية» بشكل تدريجي، فجاء الانفجار الاجتماعي في «ميدان تقسيم» على شكل رفض لهذه السياسة.

بعد أربع سنوات على «الربيع العربي» بدت الحسابات السياسية التركية وكأنّها تفتقر إلى الفهم السياسي لحقيقة دور الجغرافيا السياسية وعلاقتها بالنظم القائمة في المنطقة

ولعلّ ما فاقم من حدّة التظاهرات والاعتقاد بأن ما جرى هو بداية «ربيع تركي» من وحي «الربيع العربي»، هو تصريحات أردوغان ضدّ المتظاهرين ووصفهم بالغوغاء واللصوص وقطّاع الطرق. وكذلك الاستخدام المفرط للقوّة من قبل قوّات الأمن ومكافحة الشغب والاعتداء على المتظاهرين واستخدام الغاز المسيّل للدموع بكثافة، فسرعان ما انتقلت التظاهرات إلى العديد من المدن التركية، ولاسيّما العاصمة أنقرة، وأزمير، معقل «حزب الشعب الجمهوري» المعارض.

ومع اتساع رقعة التظاهرات، وحدّتها، أدرك أردوغان صعوبة الموقف قبل أن يضطر إلى الدخول في حوار مع القائمين على التظاهرات، من خلال نائبه «بولنت أرينج»، الذي أجرى جولات عدّة من الحوار مع قادة التظاهرات.

وإذا كان القمع والحوار معاً، أديّا إلى وقف التظاهرات، فإن «انتفاضة تقسيم» نجحت في تحقيق جملة من الأهداف، لعلّ أهمها:

1- الوقف النهائي للمشروع العمراني للحكومة التركية، والذي يقضي بإلغاء «حديقة جيزي»، وهدم «مركز أتاتورك الثقافي»، وتشييد ثكنة على النمط العثماني، وبناء مسجد، إلى جانب نصب العلمانية، الذي يعكس معركة الاستقلال التي قادها مصطفى كمال أتاتورك.

2- إن هذه الانتفاضة شكّلت ما يشبه جبهة مناهضة لحكومة «حزب العدالة والتنمية»، فقد شاركت فيها



أعداد كبيرة من النخب الثقافية والفنّية والرياضية ومنظّمات المجتمع المدني، وتحوّلت ذكرى الانتفاضة إلى تقليد سنوي يتمّ فيه إحياء المناسبة، والتعبير عن الرفض لنهج الاستئثار الذي تتّبعه الحكومة التركية.

3- إن هذه الانتفاضة عرّت صورة الديمقراطية التركية، التي تعتمد على صناديق الانتخابات، وتتجاهل المفاهيم الحقيقية للديمقراطية والحرية. كما أنها عرّت صورة أردوغان، وأظهرته كديكتاتور لا يختلف عن غيره من الزعماء في العالم العربي من استخدام للقوّة ضدّ المتظاهرين. وقد كان هذا الأمر جلياً عندما نشرت الحكومة التركية في الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة قرابة أربعين ألف رجل أمن وشرطة في «ميدان تقسيم»، حيث تمّ استقدام هؤلاء من 11 محافظة لتقوم بمنع دخول المحتجّين الميدان من جديد، وسقط عشرات الجرحى .

سقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر شكّل ضربة قويّة لطموحات تركيا الإقليمية عبر «الربيع العربي»

4- إن الرسالة الأساسية لـ «انتفاضة تقسيم»، كما يقول الصحافي التركي «قدري غورسيل» هو إن رسالة الجيل الجديد للشباب التركي تتلخصّ في رفض سياسة أردوغان القائمة «على أن جميع القوى في تركيا بيد رجل واحد، يريد تغيير تركيا وفقاً للتطلعات الإسلامية، التي في ذهنه. وحقيقة فإن هذه الانتفاضة، وقمع قوّات الأمن لها، جلبا انتقادات واسعة للحكومة التركية في المحافل الأوروبية، وكذلك من قبل المنظّمات الحقوقية وتلك المعنيّة بالحرية ونشر ال ديمقراطية».

بحسب استطلاع تركي أجري في يونيو (حزيران) العام الماضي[3]، فإن 81 في المائة من الشباب التركي، يعتقدون أن المتظاهرين في «ميدان تقسيم» كانوا يقودون «ربيعاً تركياً».. فيما 92 في المائة، أكّدوا أن السبب الأبرز للتظاهرات كان الاحتجاج ضدّ مواقف أردوغان. أما بالنسبة إلى 91 في المائة منهم، فكان احتجاجاً على وحشية الشرطة وقوّات الأمن، في حين انتقد 84 في المائة، من الذين شملهم الاستطلاع، صمت وسائل الإعلام التركية، في البداية، عن تغطية الحدث، ومن ثمّ طريقة التغطية، وأرجعوا ذلك إلى ضغوط الحكومة على وسائل الإعلام.

وحقيقة، فإن من أهمّ تداعيات الربيع على الداخل التركي، كان ذهاب حكومة أردوغان إلى ممارسة أقصى الإجراءات ضدّ وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام وحرية الصحافة والصحافيّين، عبر تشريع المزيد من القوانين الصارمة التي تحدّ من الحرية وممارسة الضغوط والرقابة على الصحافيّين. فتقول التقارير إن السلطات التركية حاكمت خلال العام الماضي 123 صحافياً، وسجنت 67 منهم، وقد جرت معظم هذه المحاكمات والسجون على خلفية انتقاد هؤلاء الصحافيّين لحكومة رجب طيب أردوغان، ومنذ بدء أحداث «ميدان تقسيم» تمّ طرد 56 صحافياً من عملهم (22 منهم طُردوا بشكل مباشر و37 أُجبروا على الاستقالة). كما اعتُقل 9 صحافيّين بتهمة مساعدة ضبّاط جيش كانوا يخطّطون لانقلاب ضدّ حكومة أردوغان، على الرغم من عدم ثبوت هذه التهمة ضدّهم، وخلال انتفاضة تقسيم اعتُقل أكثر من 7 آلاف شخص تمّ الإفراج عن معظمهم، فيما جرى الاحتفاظ بقرابة 800 معتقل تجري محاكتمهم إلى الآن.

والغريب والمضحك معاً في هذه المحاكمات، هو توجيه الادّعاء التركي تهمة تقليد «الربيع العربي» لخمسة وثلاثين مشجّعاً كروياً وطلب المؤبَّد لهم[4]. ولعلّ الأغرب من الاعتقال نفسه، وهذه التهمة، هو شنّ السلطات التركية حملة إقصاء لمعظم الرموز التي أيّدت تظاهرات «تقسيم»، وقد وصل الأمر إلى حدّ استبعاد لاعبين من المنتخب الوطني التركي.

وسط كلّ هذه الإجراءات ضدّ الصحافيّين، أعاد أردوغان العمل بقانون الرقيب الإعلامي، وهو قانون اعتمده السلطان العثماني العام 1908 في مواجهة كثرة الانتقادات لحكمه. واللافت هنا هو أن هذا القانون أصبح كابوساً على حياة الصحافيّين بسبب المتابعة الدقيقة لهم، والتي وصلت إلى حدّ التنصّت على مكالماتهم الهاتفية.

وبسبب هذه الرقابة، يقول العديد منهم أنهم باتوا يخشون من التحدّث عبر الهاتف، حتى مع عائلاتهم، خوفاً من تفسير خاطئ لكلمة قد تصدر عنهم، فيما بات حال أصحاب وسائل الإعلام التركية، مثل حال القابض على الجمر يخشى من السلطات الحكومية

3 أجرت الاستطلاع على الإنترنت **جامعة بلجي** في إسطنبول، وذلك في الثالث من يونيو (حزيران) وشمل ثلاثة آلاف شخص.

4 صحيفة **ملليت** التركية، (العدد الصادر في 8 /9 / 2014).



في كلّ وقت، بخاصة لجهة محاربة وسائل الإعلام التابعة للمعارضة بالضرائب، والتي أدّت بالعديد من هؤلاء إلى بيع مؤسّساتهم، والمفارقة أن المشترين غالباً ما يكونوا من المقرّبين من حزب العدالة والتنمية. وبسبب كلّ ما سبق، هبط ترتيب تركيا في سلّم الحريات من 98 العام 2005 إلى 154 من أصل من 170 دولة في العالم. وبحسب تقرير لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، فإن تركيا باتت الأسوأ عالمياً لجهة حرية الصحافة والصحافيّين، بخاصة في ظلّ لجوء أردوغان إلى اغلاق موقع اليوتيوب، وإصدار قانون الإنترنت الذي يشدّد من الإجراءات المقيّدة لحرية الصحافة، ويضع أصحاب المواقع الإلكترونية أمام خوف دائم.

في الواقع، من الواضح أن السلطات التركية حرصت بكلّ الوسائل على منع تفجر «ربيع تركي» من وحي ««الربيع العربي»». وقد تجسّد هذا الأمر بكلّ وضوح في عدم ظهور نتاجات ثقافية تتحدّث عن هذا الربيع، واقتصار الأمر على عقد منتديات بحثية أكاديمية على مستوى بعض مراكز الأبحاث والدراسات والجامعات، للحديث عن دور تركيا الداعم للربيع العربي، وكيفية بناء علاقات مستقبلية، منطلقة من تجربة «حزب العدالة والتنمية» في الحكم والمكاسب الاقتصادية التي حقّقتها الحكومة.

الخلاصة

التورّط التركي في أحداث «الربيع العربي»، تطلعاً إلى دور إقليمي مؤثِّر، بدأ ينعكس سلباً على مجمل السياسة التركية في الخارج والداخل. فتركيا هذه تعيش أزمة عميقة، ولاسيّما لجهة الخيارات في ظلّ التحالف الدولي ضدّ تنظيم «داعش»، التي رأت فيه تركيا قوّة ناعمة، سواء لإسقاط النظام السوري أم لضرب الطموحات الكردية في المنطقة، أم لتغيير المشهد السياسي في العراق، لتحقيق نوع من التوزان السياسي لمصلحة المكوّن السنّي، وكذلك في إطار الصراع الطائفي الجاري مع إيران على المنطقة.

في الواقع إن سياسة التورّط التركي في أحداث «الربيع العربي»، وتبنّي نهج الأخونة، جلبت لتركيا حالة من العزلة والتوتّر مع الجوار العربي والإسلامي. وفي النهاية أدّى هذا المسار إلى تراجع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول، بخاصة وأنها فقدت كلّ طرقها البرّية مع العالم العربي.

كما أن استثماراتها العربية، والتي وصلت إلى قرابة خمسين مليار دولار، باتت في مهبّ الريح. كذلك، فإن نهج دعم جماعات الإخوان المسلمين، أفقدها الحلفاء، ويكاد لم يبق لها علاقة جيدة، سوى مع «حركة حماس» في غزّة، وجماعات الإخوان المسلمين، التي بدأ قادتها ينتقلون إلى تركيا، بعد طردهم من قطر.

كما أن موقفها من «داعش»، بدأ يهدّد علاقتها الجيّدة مع إقليم كردستان العراق، الذي لا يجد مبرِّراً منطقياً لموقف تركيا الرافض للحرب ضدّ «داعش».

وعلى المستوى الأمني، فإن التنظيمات المتطرّفة الناشطة على الحدود التركية – السورية، بدأت تشكّل تهديداً أمنياً للداخل التركي، بخاصة في ظلّ قدرة مقاتلي هذه التنظيمات على الانتقال عبر الحدود، والحديث عن انتشار خلايا نائمة لها في العديد من المناطق التركية، وتوفُّر ما يشبه بيئة حاضنة لها، وخصوصاً أن تركيا بالنسبة إليها تشكّل رمزاً غربياً، بحكم عضويتها في الحلف الأطلسي، حيث القواعد الأطلسية المنتشرة في العديد من المناطق التركية، والتي من المتوقَّع أن تنطلق منها الطائرات الأميركية والبريطانية بغاراتها ضدّ مواقع «داعش» في العراق وسورية.

81 % من الشباب التركي اعتقد أن المتظاهرين في «ميدان تقسيم» كانوا يقودون «ربيعاً تركياً»

هذه التحدّيات الجسيمة مجتمعة، بنظر العديد من الباحثين الأتراك، قد تتحوّل في المرحلة المقبلة إلى تحدّيات تركية داخلية تواجه الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان ورئيس الوزراء أحمد داود أوغلو في بداية عهدهما، وبحسب هؤلاء الباحثين، فإن هذه التحدّيات ستؤدّي إلى ضرب النجاح الاقتصادي التركي الذي تحقّق على وقع الاستقرار في منطقة غير مستقرّة. لكن مع تهديد هذا الاستقرار، فإن تركيا، وتحديداً تجربة «حزب العدالة والتنمية»، قد تكون ضحيّة لهذه السياسة، وبخاصة أن النجاح الاقتصادي تحقّق بشكل كبير، بفضل الاستثمارات الخارجية والداخلية التي تشكّل قرابة 75 في المائة من الاقتصاد التركي. ولعلّ



خسارة هذه الاستثمارات بسبب عدم الاستقرار المحتمَل نتيجة لما سبق، ستجعل من حظوظ «حزب العدالة والتنمية» في الفوز في الانتخابات البرلمانية في صيف العام 2015 ضيئلة جداً.

لعلّ خير من لخّص واقع السياسة التركية تجاه «الربيع العربي»، وتداعيات الأخير على تركيا، هو غراهام فولر في كتابه: **تركيا والربيع العربي** الصادر عن مطبعة بوزورغ (2014). ففولر الذي عمل مسؤولاً في الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي. أيه)، واختصّ بدراسة الشرق الأوسط لأربعة عقود، يرى « أن تركيا، وبعدما أصبحت في الولايتين الأوليين لحكومة «حزب العدالة والتنمية» مصدر إلهام لشعوب المنطقة، من خلال تطبيق إصلاحات لتعزيز الحريات والديمقراطية في الداخل، واعتماد سياسة خارجية سعت إلى تحقيق التكافل الاقتصادي والتوصل إلى حلول ديبلوماسية من طريق التفاوض لتسوية النزاعات في المنطقة، تركيا هذه تتحوّل اليوم شيئاً فشيئاً إلى دولة سلطوية فاسدة «.

وفي حقيقة الأمر، فإن تركيا لم تعد مصدر إلهام للعالم العربي. ولعلّ هذا ما يفسِّر عودة تركيا من جديد إلى الاهتمام بخيار العضوية الأوروبية كأولويّة، وسواء أكان السعي لهذا الخيار التركي التاريخي أصيلاً، أم محاولة لإنقاذ الدبلوماسية التركية من مستنقع الشرق الأوسط، فإن تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم باتت أمام امتحان تاريخي، وخصوصاً أن العودة إلى خيار السياسة الكمالية (نسبةً إلى مصطفى كمال أتاتورك) من جديد، يعني الإعلان رسمياً عن فشل نموذج «حزب العدالة والتنمية» في الحكم، ولاسيّما أن هذا الحكم أبدل قاعدة الصراع التقليدية في البلاد، أي الصراع بين العلمانية والإسلام السياسي، إلى صراع على الهوية الطائفية والعرقية في البلاد، وتفاقم حالة الانقسام السنّي – العلوي، إلى جانب الانشقاق القومي الكردي. وفي المجمل، فإن هذا الصراع الجديد يهدّد تركيا بالمزيد من الانقسامات الداخلية، واحتمال تفجّرها على وقع التطوّرات الجارية في المنطقة.



إيران و «ثورات العرب» : بين الصحوة الإسلامية والربيع العربي

أ. مجيد مرادي

قبل عام ونصف العام من انطلاقة ثورات "الربيع العربي"، شهدت إيران موجةً عارمة من التظاهرات عقب الانتخابات الرئاسية احتجاجاً على ما ادَّعت بأنها عملية تزوير في نتائج الانتخابات، من قِبَل الرئيس المرشح لولاية ثانية، محمود أحمدي نجاد.
أُطلِق على هذه الحركة تسمية «الحركة الخضراء» حيث إن مير حسين موسوي كان قد اختار اللون الأخضر رمزاً لحملته الانتخابية الرئاسية. لم تكن هذه الحركة تريد إسقاط النظام وقلب الحكم، بل كان جلُّ ما تريده هو إلغاء الانتخابات وإسقاط حكومة أحمدي نجاد، بسبب ما رأى القائمون بها أنه تزوير لنتائجها.

بعد انطلاق «الثورات العربية»، كانت الاحتجاجات الشعبية في إيران ما زالت مستمرّة، تردّد شعارات في شوارع طهران تقارن بين مصير الرؤساء العرب الذين سقط حكمهم، ومصير ولي الفقيه في إيران.

بعد سقوط نظام حسني مبارك، في 14 فبراير (شباط) 2011، دعا زعماء «الحركة الخضراء» الإيرانية، تعبيراً عن تضامنهم مع الثورات العربية، دعوا الشعب الإيراني إلى التظاهر، فسارت تظاهرة حاشدة، ووجِهت بقمع الشرطة وعناصر قوّات التعبئة التابعة للحرس الثوري، وأدّت إلى اعتقال زعيمَيْ الحركة الخضراء – مير حسين موسوي ومهدي كروبي- ووضعهما في الإقامة الجبرية، وما زالا قيد الاعتقال حتى اللحظة.

رحَّب الإيرانيون، على اختلاف تياراتهم وانتماءاتهم السياسية، بالحراك الشعبي العربي ولم يبالوا باعتبارها ثورات أو انتفاضات، أو ربيعاً عربياً، أو غير ذلك، ولكن انطلاقاً من الغايات والمصالح والآمال والمشروعات الخاصة بكل من التيارات والاتجاهات السياسية في إيران، على الرغم من توافقها حول بعض التفاصيل؛ فالإصلاحيون والمحافظون الإيرانيون متّفقون على أن الثورات العربية قامت بتأثير من الثورة الإيرانية، ولو بعد حين. ولكن بينما رأى المحافظون أن هذا التأثير تجلّى في تلك الثورات من خلال الشعارات التي تتبنّى الإسلام وترفض التبعية للغرب وتُعلِن العداء للكيان الصهيوني (ولذا، فقد أطلقوا على تلك الثورات «الصحوة الإسلامية»)، رأى الإصلاحيون أن الدرس الذي أعطته الثورة الإيرانية للشعوب العربية هو مكافحة الاستبداد والمطالبة بالحرية والديمقراطية، كما رأوا أن الحركة الإصلاحية الإيرانية التي انطلقت بعد فوز الرئيس خاتمي، والحركة الخضراء التي انطلقت خلال الاحتجاجات على نتائج الانتخابات الرئاسية العام 2009، تركتا أثرهما في تلك الثورات.

وبينما يرحّب المحافظون بالبعد الديني وعداء تلك الثورات للاستعمار الأجنبي، وعدائها للكيان الصهيوني، استأثر باهتمام الإصلاحيين عداءُ تلك الثورات للاستبداد الداخلي أكثر ممّا لفتهم العداء للأجنبي والمستعمِر.

والخلاف بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحي في إيران، يعود إلى مبادئهما السياسية والفكرية التي تظهر في خطابهما ومواقفهما، حيث إنهما يتعارضان في الداخل على تفاصيل الشعار الرئيس للثورة الإيرانية الذي هو عبارة عن "استقلال، حرية، جمهورية إسلامية". فالمحافظون يركّزون على مفهوم "الاستقلال" الذي يعني رفض التبعية والاكتفاء الذاتي، في حين أن الإصلاحيين يركّزون على مفهوم " الحرية" التي تعني إزالة القيود عن



الشعب ورعاية حقوقه في الداخل. وبينما يحاول الإصلاحيون إبراز مفهوم «الجمهورية» التي توحي باحترام إرادة الشعب والاحتكام له، يلحُّ المحافظون على مفهوم «الإسلامية» الذي يُفسِح لهم المجال لمصادرة إرادة الشعب، باسم الدين، والتنصُّل من الخضوع لإرادة الشعب، تحت ذريعة الحفاظ على القيم الإسلامية. وبينما استمرّ الإصلاحيون في التماهي مع جميع الثورات العربية، بما فيها سوريا، حاول النظام، ومعه المحافظون، مصادرةَ الثورات العربية، بتسميتها «صحوة إسلامية».

على الرغم من أن النظام الإيراني رحّب بجميع الثورات العربية إلّا أنه استثنى سورية، معتبراً أن ما يجري فيها لا يمتّ إلى «الصحوة الإسلامية» بصلة

لم يكن بمقدور الإصلاحيين فعل الكثير في مجال دعم «ثورات الربيع العربي»، وهم أنفسهم كانوا بحاجة إلى الدعم، في ظلِّ استمرار فرض الإقامة الجبرية على زعيمَيْ الحركة الخضراء (موسوي وكرّوبي) واعتقال عدد من المحتجّين وسجنهم. ولم تتعدَّ أنشطة الإصلاحيين بعض المقالات والدراسات التي نشروها في المجلات والصحف، وبعض المواقف السياسية التي أعلنوها، على الرغم من التحذيرات التي وجَّهها النظام إلى الصحف الإصلاحية بعدم تجاوز الخطوط الحمر في الحديث عن نظام بشّار الأسد. علاوةً على ذلك، قام النظام الإيراني بمجموعة من الأنشطة والمبادرات نستعرضها ههنا قبل الدخول في البحث عن مواقف الأطراف السياسية المختلفة.

على إثر الثورة في تونس ومصر وليبيا، بادر النظام الإيراني إلى تأسيس «المجمع العالمي للصحوة الإسلامية» تولّى أمانته العامة، وزير خارجية إيران السابق علي أكبر ولايتي. وقام هذا المجمع بعقد سلسلة من المؤتمرات الدولية، تحت عناوين مرتبطة بالثورات العربية، كـ«**العلماء المسلمون والصحوة الإسلامية**»، و«**الشباب والصحوة الإسلامية**»، و«**النساء والصحوة الإسلامية**»، وغير ذلك.. كما تمّ إطلاق مجلات تحمل اسم «**الصحوة الإسلامية**» بمختلف اللغات، وتعكس موقف النظام الإيراني من «الثورات العربية». وفي الوقت نفسه تمَّ تأسيس «بيت الصحوة الإسلامية» في مدينة أصفهان، لتُعرَض فيه صور ووثائق عن «الثورات العربية». على صعيد آخر، تمَّ إنتاج أفلام وثائقية منها فيلم «**السينما والصحوة الإسلامية**» أنتجه المخرج حبيب باوي ساجد، وهو فيلم تسجيلي يوثّق للثورات العربية وتطوّر الأحداث الاجتماعية والسياسية في البلدان العربية التي وقعت فيها هذه الثورات. ويحاول الفيلم أن يُجيب عن السؤال التالي: «هل للسينما تأثير على الصحوة الإسلامية»؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يحاور المخرج عدداً من الناشطين السينمائيين في العالم العربي، من أمثال: نوري بوزيد، يسري نصر الله، نبيل المالح، آن ماري جاسر، محمد العسلي، مصطفى المسناوي. ويستعيد الفيلم لقطات من الأفلام المؤثّرة على «الثورات العربية».

الخطاب المحافظ والدعاية للصحوة الإسلامية

يستقي الخطاب المحافظ جلّ أفكاره، إن لم نقل كلّها، من تصريحات المرشد الأعلى علي خامنئي. ويمكن القول بأن التيار المحافظ، تيار مقلّد للمرشد الأعلى ومتخفٍّ خلف الخطاب الرسمي للنظام الذي يحدّده المرشد الأعلى كما أنه يتغذّى منه. ولذا، يمكن القول بأن ما يصرّح به المرشد الأعلى، يتبنّاه التيار المحافظ. ولقد ركَّز المرشد الأعلى، ومعه المحافظون، على عناصر زعموا أنها تسبّبت في انطلاق الثورات العربية، ومن أهمّها: تأثير الثورة الإيرانية ونظام الجمهورية الإسلامية، تبعية الأنظمة العربية للغرب وتجاهلها القضية الفلسطينية، والتنازل أمام الكيان الصهيوني. فأكثر من مرّة تحدّث خامنئي عن التأثير الإيراني على الثورات العربية، وهناك عشرات الدراسات والبحوث التي تمّ إنتاجها في المراكز التابعة للنظام، تزعم أن الثورة الإيرانية كانت قدوةً للثورات العربية.

يختزل خامنئي مساوئ نظام حسني مبارك في العمالة للغرب وإهمال القضية الفلسطينية، ولا يذكر الاستبداد وقمع الشعب وتجاهل مطالبه في الحرية والعدالة والتنمية. وحتى عندما يصف مبارك بالديكتاتور المستبدّ والعميل، يبدو أنه لا يرى العار في الاستبداد ذاته، بل في العمالة للغرب، إذ يتكلّم خامنئي عن الثورة المصرية، وكأنها جاءت ردّاً على سياسة النظام تجاه القضية الفلسطينية.

في فبراير (شباط) 2011 صرَّح خامنئي في خطبة صلاة الجمعة، في طهران: «إن أكبر جريمة



ارتكبها النظام الحاكم في مصر هي أنه هبط بهذا البلد من مكانته الرفيعة إلى مرتبة آلة طيّعة بيد أميركا في لعبتها السياسية على صعيد المنطقة. إن هذا الانفجار الذي نشهده اليوم، والذي قام به الشعب المصري، هو الردّ المناسب على هذه الخيانة الكبرى التي ارتكبها الدكتاتور العميل بحقّ شعبه. إن الساحة تموج اليوم بألوان التحليل بشأن نهضة الشعب المصري، وكلٌّ يُدلي بدلوه في هذا المجال، غير أن كلّ من يعرف مصر يفهم بوضوح أن مصر تدافع اليوم عن عزّتها وكرامتها. مصر ابتُلِيَت بخيانات صادرت كرامتها. إن شعباً في ذروة العزّة قد أذلّوه إرضاءً لغرور أعدائه وتكبّرهم. إن موقف مصر من القضية الفلسطينية يشكّل نموذجاً بارزاً لمكانة مصر. فلسطين منذ عشرات السنين تشكّل أبرز محور في مسائل المنطقة، ومسائل هذه المنطقة متداخلة مترابطة بحيث لا يستطيع أيّ بلد أو أيّ شعب أن يتصوّر مصيره بمعزل عن القضية الفلسطينية. وليس ثمّة أكثر من جهتين: إما دعم لفلسطين ونضالها العادل، وإما الوقوف في الجبهة المقابلة. أما شعوب المنطقة فقد بيّنت موقفها منذ البداية تجاه هذا الاصطفاف، فحين يتجه أيّ نظام حاكم إلى دعم القضية الفلسطينية، فإنه ينال التفاف شعبه والشعوب العربية والمسلمة، ولقد جرّبت مصر ذلك في الستينيات وأوائل السبعينيات، لكن من يقف في الصف الآخر، فإن الشعب يُعرِض عنه، وفي مصر ظهرت الهوَّة العميقة بين الدولة والشعب بعد اتفاقية العار في كامب ديفيد»[1].

حاول المرشد الأعلى مصادرةَ الثورات العربية وأسلمَتَها، من خلال فلسفتها سياسياً، قائلاً:

"إن التطورات الاجتماعية الكبرى تستند دائماً إلى خلفية تاريخية وحضارية، هي حصيلة تراكم معرفي وتجارب طويلة. في الأعوام المائة والخمسين الماضية كان حضور الشخصيات الفكرية والجهادية الكبيرة والفاعلة الإسلامية في مصر والعراق وإيران والهند والبلدان الأخرى الآسيوية والأفريقية مقدمة تمهيدية لهذا الوضع الحالي في دنيا الإسلام . إنّ ما جرى في العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي، في عدد من البلدان، من تطوُّراتٍ أدَّت إلى تولّي أنظمة تميل غالباً إلى مدارس فكرية مادية، وما تبع ذلك من تورُّطِها ـ بمقتضى طبيعتها ـ بعد أمدٍ، في شِراك القوى الاستكبارية والاستعمارية الغربية، إنما هو أيضاً من التجارب المليئة بالعِبَر، فقد كان له نصيبٌ وافرٌ في بلورة الأفكار العامة والعميقة الحالية في دنيا الإسلام. في مثل هذه الثورات، لم تُدوَّن الأصول والقيم والأهداف، في مشروعات مسبَّقة، وعلى يد الفئات والأحزاب ، بل هي مدوّنة في أذهان كل أفراد الشعب المحتشد في الساحة وفي قلوبهم وإرادتهم، ومعلنة ومثبتة في شعاراتهم وسلوكهم. وبهذه المحاسبة يمكن بوضوح تشخيص مبادئ الثورات الحالية في مصر وبقية البلدان، فهي تتجلّى في إحياء وتجديد العزّة والكرامة الوطنية التي انتُهكت على يد الهيمنة الدكتاتورية للحكام الفاسدين والسلطة السياسية للولايات المتحدة والغرب، وفي رفع راية الإسلام الذي يمثّل العمق العقائدي والعاطفي للشعب وتوفير الأمن النفسي والعدالة والتقدم والتفتح مما لا يتحقق إلاّ في ظلّ الشريعة الإسلامية، وفي الصمود أمام النفوذ والسيطرة الأميركية والأوربية التي أنزلت خلال أعوام أكبر الضربات والخسائر والإهانات بشعوب هذه البلدان، وأخيراً، في النضال ضدّ الكيان الصهيوني الغاصب ودولته اللقيطة التي غرسها الاستعمار مثل خنجر في خاصرة بلدان المنطقة وجعلها وسيلة لاستمرار سلطته المتجبِّرة، وشرّد شعباً من أرضه التاريخية[2]».

بعد سقوط مرسي في مصر أكّد خامنئي خطأ التصوّر أن الصحوة الإسلامية انتهت لأنها لم تكن مجرّد حدث سياسي محض ينتهي بمجيء أو ذهاب بعض الأشخاص

لا يوجد في كلام المرشد الأعلى خامنئي، بين المبادئ التي يجعلها لتلك الثورات، أية إشارة إلى مطلب الحرية والديمقراطية، لا من قريب ولا من بعيد، بل إنه يذهب عكس ذلك، فيحذّر الثوار العرب من الوقوع في فخ الديمقراطية الغربية، بالقول: «إن أحد أهم مطالب الشعوب الثائرة والمتحرّرة، هو أن يكون لها حضور ودور حاسم في إدارة البلاد». ولمّا كانت هذه الشعوب مؤمنة بالإسلام، فإن مطلبها هو «نظام السيادة الشعبية الإسلامي»، أي أن «يُنتخب الحكام وفق تصويت الناس، وأن تكون القيم

1 http://arabic.khamenei.ir/index.php?option=com_content&task=view&id=1097

2 http://arabic.khamenei.ir/index.php?option=com_content&task=view&id=1097



والأصول الحاكمة على المجتمع وفق أصول قائمة على المعرفة والشريعة الإسلامية»، وهذا «يمكن تحقيقه في البلدان المختلفة بأساليب وأشكال مختلفة باختلاف ظروفها»، لكن «يجب المراقبة الحازمة والكاملة كي لا يختلط هذا المشروع بالديمقراطية الليبرالية الغربية، فالديمقراطية الغربية العلمانية أو المعادية للدين أحياناً، ليس لها أي ارتباط بسيادة الشعب الإسلامية الملتزمة بالقيم وبالخطوط الأصلية الإسلامية في نظام البلاد».

هذه الفقرات التي نقلناها من كلام خامنئي مهمّة وضرورية - على الرغم من طولها- لفهم كيفية مواجهة الخطاب المحافظ «للثورات العربية»، حيث إنه يوصي الثوّار العرب بالمراقبة والصمود أمام سيادة نموذج الديمقراطية الغربية في بلدان «الثورات العربية»، ويحاول قصف مواقع الديمقراطية الغربية، بمدفعيّته التي تُشحَن بذخيرة إسلامية.

يختزل خامنئي مساوئ نظام حسني مبارك في العمالة للغرب وإهمال القضية الفلسطينية، لكنّه لا يذكر شيئاً حول الاستبداد وقمع الشعب المصري ومطالبه المحقّة في الحرية والعدالة والتنمية

ربما كان المرشد الأعلى يريد أن يدعو الثوّار العرب إلى استنساخ النموذج الإيراني، ولكن يبدو أن تحقُّق هذا الأمل مستحيل نظراً لتبنّي النظام الإيراني ولاية الفقيه المطْلقة التي لا مكان لها في النظريات السنّية للسلطة.

ولا يقول خامنئي شيئاً حول إرادة الشعوب الثائرة، بتبنّي النموذج الغربي للديمقراطية، كما هو حاصل في تونس، مثلاً، حيث تمّ تجاهل الدين الرسمي في دستورها، وتمَّ الاعتراف بحقوق الإنسان وفق المعايير الليبرالية الغربية التي يصفها خامنئي بالليبرالية العلمانية.

كان المرشد الأعلى يُلحُّ على نقاء «الثورات العربية»، وعلى أنها تتجه في اتجاه معاكس لمصالح الولايات المتحدة، وينفي صلتها بالأجانب، قائلاً: « إن هناك تفاسير مشبوهة تتصوّر بأن ما حدث في تونس أو في ليبيا أو في مصر، يقف وراءه الأميركيون ويديرونه. كلّا ليس الأمر كذلك. هذا مجرَّد أوهام. نعم، الأميركيون يعجبهم أن يكون لديهم عنصر ديمقراطي، مكان مبارك، وبالقدر نفسه من الولاء لهم. كان يحلو لهم هذا ولكنّه كان مستحيلاً، وهو مستحيل حالياً. لو كان الأميركيون يسيطرون على الوضع ما كانوا يسمحون بنزول الناس في الميادين، فلو خرج الناس إلى الشوارع، هل من الممكن إبعادهم؟ وبتعبير مهين - لا أريد استخدامه - هل يعود من الممكن العودة بالمارد إلى القمقم؟! كلّا. ولا شك في أن الأجهزة الدبلوماسية في العالم، والسياسيين النشِطين، وفي مقدَّمِهم الولايات المتحدة تحاول أن تركب هذه الموجة، ولكن يجب أن يُعمَلَ على جعلهم يُخفِقون، ومن المستبعد أن ينجحوا»[3].

كان المحافظون يرون أن ما يجري في مصر وتونس وليبيا هو صحوة إسلامية، ولم يتخلّوا عن هذه التسمية على الرغم من التطوّرات التي حصلت. وفي سبتمبر (أيلول) 2013، وبعد سقوط محمد مرسي في مصر، أكَّد خامنئي « أن من الخطأ التصوّر بأن الصحوة الإسلامية قد انتهت، لأن الصحوة الإسلامية لم تكن مجرد حدث سياسي محض، ينتهي بمجيء أو ذهاب بعض الأشخاص، بل إنّ الصحوة الإسلامية هي حالة من الوعي والثقة بالذات والاستناد إلى الإسلام، انتشرت في المجتمعات الإسلامية».

ولفت خامنئي إلى أن ما نشهَده اليوم في المنطقة، هو في الحقيقة «ردّ فعل على الصحوة الإسلامية من قِبَل الاستكبار بزعامة أميركا»، مشيراً إلى «المساعي المحمومة التي تبذلها جبهة الاستكبار لتسوية قضايا المنطقة بناء على مصالحها»، مؤكّداً أن « وجود الاستكبار في هذه المنطقة أمر عدواني ومتغطرس وينطوي على تحقيق الأطماع والمآرب، ويرمي إلى القضاء على أي مقاومة أمام هذا التواجد، إلّا أن جبهة الاستكبار لم تتمكّن من القضاء على هذه المقاومة، ولن تتمكّن من ذلك فيما بعد»[4].

وهكذا يبدو أن النظام الإيراني اعترف بأن «الثورات العربية» أو «الصحوات الإسلامية» في البلدان العربية التي كان يتوقّع أن تُفضي إلى تأسيس أنظمة إسلامية معادية للاستكبار العالمي على غرار إيران، أُصيبت بخلل بحسب رأيه، وعلى الرغم من ذلك يأمل النظام الإيراني بأن تتحوّل هذه الصحوات إلى حركات مقاومة في وجه الاستكبار العالمي المتغطرس بزعامة أميركا، في حال لم تتمكّن من تأسيس أنظمة إسلامية.

3 http://farsi.khamenei.ir/speech-content?id=22406

4 http://iraq.shafaqna.com/marjeiats/item/29656-

وعلى الرغم من أن النظام الإيراني رحّب بجميع «الثورات العربية»، إلّا أنه استثنى سوريا، معتبراً أن ما انطلق في سوريا لا يمتُّ إلى الصحوة الإسلامية التي يسمّي النظام «الثورات العربية» بها، بصلة بتاتاً، وأنه حلقة من حلقات المؤامرة على المقاومة. وهذا ما فعله أيضاً بعض الباحثين، مثل الباحث قيس زعفراني الذي يتجاهل سلمية الثورة السورية في بداياتها، لسحب الصدقيَّة عنها، قائلاً: «إن أحداث سوريا تختلف عما جرى في مصر وتونس وليبيا من موجة الصحوة الإسلامية حيث إن الانتفاضات الشعبية في مصر وتونس، انطلقت بشكل سلمي وشعبي من العاصمتين، عكس ما حصل في سوريا، حيث رافقت الاحتجاجات فيها منذ البداية اشتباكات مسلّحة وعنيفة في المناطق الحدودية، حيث توجد قوميات متنوّعة. كما أن نوعية الشعارات التي أُطلقت في سوريا كانت تختلف عمّا هي في «الثورات العربية» الأخرى، حتى أنها كانت مضادة لتلك الشعارات. فالشعارات في تلك البلدان الثلاثة (مصر وتونس وليبيا) كانت تنادي بالموت لأميركا والموت لإسرائيل، أما في سوريا فقد أُطلِقت شعارات ضدّ إيران وضدّ فلسطين وضدّ المقاومة»[5].

الفرق الثالث، وفق هذا الباحث، هو موقف البلدان العربية المجاورة لسوريا، من الأحداث فيها؛ فقد عارضت بلدان عربية، كالمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت والأردن، حركات الصحوة الإسلامية علناً. وعلى الرغم من أنّ دول مجلس التعاون الخليجي لم تؤيّد «الثورات العربية» بحماسة، فقد أصبحت الداعم الأكبر للشعب السوري في ثورته لإسقاط النظام السوري.

ويستشهد المؤلف بأدلة ليثبت أن هناك مؤامرة حيكت ضدّ سوريا، لأن رصد البؤرة الأصلية للمشاغبات في سوريا، يستدعي التأمل، حيث أن الانتفاضة انطلقت من درعا أولاً ثم من اللاذقية، حيث تمَّ اختيار اللاذقية لأنها مسقط رأس بشار الأسد، وإطلاق الحركة المعارضة من مسقط رأس الرئيس، أفضل طريق لإضعاف النظام وزعزعة أركانه. كما تم اختيار درعا كبؤرة ثانية للانتفاضة حيث أنها تقع في المنطقة الحدودية مع الكيان الصهيوني.

ويوضح الباحث زعفراني أن المظاهرات في سوريا لم تكن أحادية، من قبل المعارضة، بل كان هناك مظاهرات من قبل الموالين للنظام. كما يرى أن ثمّة مؤامرة عربية وتركية وراء ما جرى ويجري في سوريا، تخوّفاً من محور المقاومة «طهران - دمشق - المقاومة الإسلامية اللبنانية»، وأن تركيا تحلم بإحياء السيادة العثمانية[6].

أما مصطفى ملكوتيان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران، فيرى في دراسته الأكاديمية[7] أن «للثورات العربية» تأثيراً كبيراً على الصراع الاستراتيجي بين إيران والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. مفترضاً أن الشرق الأوسط يحظى بموقع خاص، وبأهمّية كبيرة في النظام العالمي، وأن الأحداث الأخيرة، أي «الثورات الشعبية الدينية»، في هذه المنطقة، ستترك تأثيرها على المعادلات العالمية والإقليمية؛ وبناءً عليه يرى الباحث أن تلك الثورات ستؤدّي إلى حصول تغيير كبير في الموقع الاستراتيجي للولايات المتحدة كدولة متسلّطة على المستوى العالمي، وعلى الموقع الاستراتيجي لإيران، كقوة إقليمية.

يرفض الباحث حسن كتشوئيان أن يكون للثورة الإيرانية أي دور مباشر في «الثورات العربية» عبر مفهوم تصدير الثورة، أو أن تكون هناك جهود إيرانية مباشرة وراء تلك الثورات

يستنتج ملكوتيان من خلال دراسته أن التطوّرات العربية الأخيرة تجري في سياق تكوين حكومات شعبية دينية تتمحور حول الإسلام، وأنه نظراً لطبيعة هذه الثورات الشعبية والإسلامية، سيتعزّز موقع إيران، ووزنها الاستراتيجي في المنطقة، وستزداد قوّتها. وعلى العكس من ذلك، سوف يضعف موقع الولايات المتحدة ووزنها الاستراتيجي، وسيزول مسار هيمنتها في تلك المنطقة، وتُفرَض عليها عزلة استراتيجية. ويرى ملكوتيان أيضاً أن الاستراتيجية الأميركية في المنطقة بعد الحرب الباردة، التي تقوم على الهيمنة، تستند إلى ثلاث ركائز، وهي:

1- ضمان نقل الطاقة من المنطقة الى الأسواق العالمية (الهيمنة الاقتصادية).

2- الحفاظ على أمن إسرائيل كشريكة استراتيجية إقليمية لها، والسعي إلى تطبيع العلاقات بينها وبين

5 www.tebyan.net/heuindex.spaxpid=207400

6 المرجع السابق نفسه.

7http://www.noormags.com/view/fa/articlepage/1002162



البلدان العربية، في القضية الفلسطينية، ودعم الأنظمة المستبدّة المتحالفة معها (الهيمنة الأمنية - العسكرية).
3- الوقوف في وجه تمدّد الإسلام السياسي عبر التبشير بالقيم الديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط (الهيمنة السياسية الأيديولوجية).

ويرى ملكوتيان أن الولايات المتحدة في حربها الناعمة على إيران، تتابع خمسة محاور، وهي إثارة الخوف من الإسلام، لدى غير المسلمين، وإثارة الخوف من الشيعة لدى السنّة، وإثارة الخوف من السنّة لدى الشيعة، وإثارة الخوف من الثورة الإيرانية لدى الأنظمة العربية، وإثارة الخوف من إيران الفارسية لدى القوميين العرب.

لا يقول خامنئي شيئاً حول إرادة الشعوب العربية الثائرة بتبنّي النموذج الغربي للديمقراطية، كما هو حاصل في تونس مثلاً، حيث تمّ تجاهل الدين الرسمي في دستورها، وتمّ الاعتراف بحقوق الإنسان وفق المعايير الليبرالية الغربية التي يصفها خامنئي بالليبرالية العلمانية

ويستنتج الباحث أن الاتجاه الرئيس للثورات العربية، هو الإسلام، كما تبيَّن من انطلاق الاحتجاجات من المساجد والمراكز الدينية. ومن الطبيعي أن يؤدّي تشكيل حكومات عربية تتمحور حول الديمقراطية الدينية، إلى تعزيز الدور الإيراني وموقع إيران في المعادلات السياسية الأيديولوجية. كما أن إزالة التوتّر مع دول المنطقة وتشكيل جبهة إسلامية ضدّ إسرائيل ومتمحورة على القدس، سيؤدّي إلى تعزيز دور إيران الإقليمي وتحسين العلاقات الاقتصادية مع الحكومات الجديدة.

ثمّة باحث آخر هو حسن كتوشئيان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران، الذي يحاول في كتابه **الثورة الإسلامية الإيرانية وانفتاح التاريخ؛ الصحوة الإسلامية في الربيع العربي**[8] إثبات تأثير الثورة الإيرانية على الثورات العربية، بعدما أدمج في العنوان الفرعي لكتابه، **الربيع العربي والصحوة الإسلامية**.

يتميز كتاب كتشوئيان عن أغلبية الكتب والكتابات التي أنتجها المحافظون في إيران، في ما يتعلّق بالثورات العربية، والتي يغلب على معظمها طابع السطحية والشعارية، يتميّز بالمنهجية الأكاديمية، بصرف النظر عمّا إذا كنا نتّفق مع النتائج التي وصل إليها المؤلّف أم لا. ذلك أن المؤلِّف يطرح فرضيَّتين في بداية كتابه، وهما:

الفرضية الأولى: إن الحركات الثورية في المنطقة العربية تطالب بالحرية الليبرالية والديمقراطية العلمانية ولهذا تستهدف الاندماج في نظام السلطة العالمية أو التحوّل إلى عنصر أو جزء من تاريخ الحداثة أو المنظومة الغربية.

الفرضية الثانية: تؤكّد هذه الثورات على طبيعتها الإسلامية، ومن هنا يأتي مصطلح الصحوة الإسلامية. ويَنْجُم عن هذه الفرضية القولُ بأن تلك الحركات، إنما هي تداعيات للثورة الإيرانية الإسلامية، أو إنها امتدادات لها. ويوضح المؤلّف، على الرغم من اختياره الفرضية الثانية في نهاية المطاف، أنه يرفض أن يكون للثورة الإسلامية الإيرانية دورٌ في تلك الثورات، أو أن يكون لها دور مباشر فيها، عبْر تصدير الثورة، أو أن يكون هناك جهود مباشرة إيرانية من أجل تكوين تلك الحركات.

كلّ ما يقول به المؤلّف هو أن «من المستحيل أن تنطلق تلك الحركات في هذه الفترة التاريخية، إن لم تكن هناك الثورة الإسلامية الإيرانية». فهو ينطلق من المسلَّمة التي تفيد بأن الثورات الكبرى تستتبع عادةً موجةً من الثورات والحركات، تتأثر بها، ويَسوق مثالاً على تلك الثورات الكبرى الثورة الفرنسية (1789) والثورة الروسية (1917) والثورة الإيرانية (1979). فيرى أن الثورة الفرنسية حوَّلت الظروف المجتمعية السابقة بشكل كامل وأحدثت ظروفاً تاريخية جديدة بناءً على نمط العيش البورجوازي في البلدان الأوروبية، وأدخلت طاقة جديدة في العالم، أحدثت مساراً من التغيير في الأوضاع المجتمعية، وعبر إيجاد صورة جديدة من الحياة والنظم السياسية الإجتماعية ونقلتها إلى مجتمعات أخرى، عبر مجموعة من القيم وبوسائل وأساليب مختلفة.

خلافاً للثورة الفرنسية، لم تتمكّن الثورة الروسية من إزالة تأثيرات الثورة الفرنسية، على الرغم من تغييرات نوعية حصلت في الظروف التاريخية، لأن مرجعيتها كانت مرجعية حداثية. ويستخلص كتشوئيان أن جميع الثورات والحركات الاجتماعية التي انطلقت منذ العقد الثاني من القرن العشرين، تكوَّنت في سياق تاريخي مشترك. ويرى المؤلّف أن الظروف العالمية

8 حسين كتشوئيان، **انقلاب إسلامي إيران وانفتاح تاريخ؛ بيدارى اسلامى در بهار عربي**(طهران: سوره مهر، 1391ه).

خلال العقود الماضية أظهرت أن طاقة الثورتين الفرنسية والروسية الكبريَين نفدت، ولم يعد لديها القدرة على إحداث تغييرات اجتماعية وتقديم نموذج للحركات والثورات في البلدان الأخرى. ويزعم المؤلّف أن كلّ التطوّرات والحركات التي انطلقت خلال العقود الثلاثة الماضية، في العالم، وفي البلدان غير الإسلامية، كانت متأثرة بالظروف التاريخية والاجتماعية النابعة من الثورة الإسلامية الإيرانية.
ويرى حين كتشوئيان أن من تداعيات تكوين تاريخ حديث ناتج عن الثورات الكبرى، هناك تكوين حركات تستلهم من الثورة الأم، بأشكال مختلفة وتحاكيها. ولذا، ومن ناحية منهجية، يمكن رصد مدى تأثير الثورات الكبرى عبْرَ دراسة مسار تكوين تلك الحركات واستمرارها. ويذكر المؤلّف أربعة عوامل ومؤشّرات من أجل تقييم العلاقة بين الحركات وبين الثورات الكبرى التي تؤثّر على تلك الحركات، وهي:

1- طبيعة الثورات الكبرى، لجهة دور الفئات أو الطبقات الاجتماعية المُسهِمة فيها.
2- القيادة أو المنظّمات القيادية للثورات.
3- استراتيجيات الحركات النضالية وأساليبها ومخطّطاتها.
4- غايات هذه الحركات ومقاصدها التي تظهر من خلال شعاراتها.

وخلافاً للثورتين الفرنسية والروسية، لم تكن الثورة الإيرانية تستند إلى مرجعية حداثوية، كما لم تكن وليدة طبقة اقتصادية محدّدة، بل كانت عابرة للطبقات. ومن ناحية الغايات، كانت الثورة الإيرانية تتمحور حول الدين والفكر الإسلاميين، ولم تكن نابعةً من الأيديولوجيا. كما أن المُسهِمين فيها ليست الأحزاب والمؤسّسات الرسمية، بل المنظّمات التقليدية وغير الرسمية كجماعات العلماء والهيئات الدينية والمساجد، التي انتزعت دور الأحزاب.
وممّا يميّز الثورة الإيرانية - وفق المؤلّف - عن سابقتيها هو عدم اللجوء إلى العنف والأساليب العسكرية. كما أن من ميزاتها تعبئة الشعب برمّته. ومن ميزاتها أيضاً غياب الأيديولوجيا، وحضور الثقافة الإسلامية مكانها. وهذا الدور الفعّال للثقافة بدل الأيديولوجيا، وفَّر فرصة لمشاركة أوسع قدر ممكن من شرائح الشعب.
ويقارن المؤلّف بين «الثورة الإيرانية» و«الثورات العربية» من ناحية تلك المكوّنات والخصائص، وبخاصّة التعبئة الشعبية العامة والنهج السلمي الذي انتهجته الثورات العربية، وعدم اعتمادها على طبقة محدّدة، ودور النساء الواسع، ما أوصله إلى استنتاج بأنها تنبع حصرياً من «الثورة الإيرانية». كما أن غياب الأيديولوجيا في «الثورات العربية» - كما يرى المؤلّف - دليلٌ على ارتباطها بالثورة الإيرانية وتأثّرها بها.

الإصلاحيون: الترحيب بـ«الربيع العربي»

منذ بدء الثورة التونسية، رحَّب الإصلاحيون الإيرانيون بتلك الثورة، معتبرين إياها ثورة لاستعادة الكرامة والحرية والقضاء على الاستبداد، وظهر الخلاف بين المحافظين والإصلاحيين على الثورة السورية، التي اعتبرها الإصلاحيون حلقة من حلقات «الربيع العربي»، واحتجّوا على موقف النظام الرسمي تجاهها في الصحف والمواقف، بينما المحافظون اعتبروها حلقة من حلقات المؤامرة على المقاومة من قبل الاستكبار العالمي.
ومن أبرز المواقف الإصلاحية تصريحات النائبة السابقة فائزة هاشمي[9] ابنة رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، هاشمي أكبر رفسنجاني، التي ادَّعت بأن «الحركة الخضراء» الإيرانية هي قدوة «الثورات العربية»، نافية أن يكون هنالك تأثير للثورة الإيرانية (1979) على تلك الثورات، وتساءلت فائزة هاشمي: «ماذا أنجزت الثورة الإيرانية كي تصلح أن تكون قدوة للآخرين؟»، وصرّحت فائزة بأن «الشعوب العربية تريد الإسلام التركي الذي لا يتدخل في حجاب المرأة ولا في لباسها». وأضافت أنها لا ترى أي ملامح للمطالبة بالإسلام وعداء الاستكبار العالمي، في ثورات شمال أفريقيا. وتكمن أهمية تلك التصريحات في كونها ردّاً مباشراً على تصريحات المرشد الأعلى الذي اعتبر أن ما جرى في البلدان

فائزة هاشمي ابنة رفسنجاني: «ماذا أنجزت الثورة الإيرانية لكي تكون قدوة للآخرين؟... الشعوب العربية تريد الإسلام التركي الذي لا يتدخّل في حجاب المرأة ولا في لباسها»

9http://www.roozonline.com/persian/archive/archivenews/news/archive/2011/december/18/article/-d53c7d688a.html



العربية هي موجات الصحوة الإسلامية.
أما محمد رضا خاتمي، شقيق الرئيس الإيراني الأسبق، ورئيس تحرير مجلة **آيين**، فقد ألمَحَ في كلمة التحرير لعدد خاص تناول موضوع الثورات العربية[10] إلى تأثير «الحركة الخضراء» الإيرانية في انطلاق «ثورات الربيع العربي» بقوله: « نحن نعتبر أنفسنا مُسهِمين في النجاحات الباهرة التي فاز بها إخواننا في مصر وتونس وليبيا واليمن»، ويردف محمد رضا خاتمي قائلاً: «يجب أن نعتزَّ بأنفسنا عندما نرى أن ثورتنا الإسلامية والحركة الإصلاحية والانتفاضات وحركاتنا السلمية، أصبحت قدوةً لجميع الذين يطالبون بالحرية ويتابعون حقوقهم الأساسية».
ويبدو أنه يقصد بالانتفاضات والحركات السلمية في إيران، «الحركة الخضراء» الإيرانية التي أطلقت تظاهرات شعبية واسعة.
ويختتم خاتمي بقوله: «إن جميع تلك التطوّرات العميقة في الشرق الأوسط، هي من دون أدنى شك، مستلهمةً مِنّا، وستترك تأثيرها علينا أيضاً».

كوروش مدرّسي يرى أن امتداد رياح «الربيع العربي» إلى إيران هو توقّع في غير محلّه، وذلك على الرغم من التداعيات الإيجابية لهذا «الربيع» على المنطقة بأسرها وفق تعبيره

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن هذا العدد من مجلة **آيين** الخاص بالثورات العربية، يشمل دراسات وحوارات مهمّة نتناولها هنا من أجل تلمُّس موقف الإصلاحيين من الثورات العربية؛ وقد كان هذا العدد آخر عدد من هذه المجلة، التي أوقفتها السلطات بعد صدوره.
ويبدو أن الكلمة الافتتاحية التي كتبها محمد رضا خاتمي، وختمها بقصيدة لشاعر إيراني معارض لنظام الشاه، تدعو الشعب الى الانتفاض والتمرّد على العتمة الشاملة المطْبِقة على البلاد، واقتحام طريق الدم والنار للوصول إلى الحرية، استفزَّت السلطات، فقامت بإغلاقها.
نتوقّف عند هذا العدد الخاص الذي يحتوي على الرؤية الإصلاحية تجاه الثورات العربية، لنرى ما هي أهمّ العناصر التي يعتبر الإصلاحيون أنها تستدعي الاهتمام في هذه الثورات.
يرى صادق خرازي سفير إيران السابق لدى فرنسا، ومستشار الرئيس خاتمي، في مقالته في هذا العدد، بأن تحقيق المجتمع المدني، أصبح مطلب الشعوب المنتفضة، وأن سجِلَّ الأنظمة العربية في مجال الحرية وسيادة القانون والقضاء المستقلّ، واحترام حقوق الأقليات، وعدم استخدام العنف، ومؤشّرات التنمية والأمن والتقدّم، مؤسف، كما أن الهوية العربية، مسحوقة أمام الكيان الصهيوني.
ورأى خرازي أن موجة الصحوة لن تنحصر في بلد محدّد، ولن يُستثنى منها أحد، ويتوقّف عند أساليب التواصل في «الثورات العربية»، قائلاً: إن المجال الإفتراضي شلّ السياسيين والسلطة، وإن الفايس بوك وتويتر شكّلا حزباً واسعاً يشمل أعضاء مشتركين في الهوية من الأمة العربية.
وبنظرة تشخيصية يرى خرازي أن الأنظمة العربية لا تفتقد إلى استراتيجية محكمة في مسار دمقرطة المنطقة، بل هي عاجزة عن فهم الظواهر الاجتماعية، وتتجاهل، ومنذ عقود طويلة، مطالبَ شعوب المنطقة. ويعتبر الكاتب أن الولايات المتحدة انتبهت إلى أن الاستمرار في دعم الأنظمة المستبدّة الموالية لها، لم يعد أخلاقياً، فقد ولّى زمن تشجيع الإصلاحات المبرمجة المدعومة أميركياً وغربياً.
وفي العدد نفسه دراسة لسفير إيران السابق لدى المملكة العربية السعودية، حسين صادقي الذي عُيِّن مجدَّداً سفيراً لديها في العام 2014. ويقرأ صادقي تطوّرات «الربيع العربي»، كما جميع التطوُّرات في المنطقة العربية، من خلال أربعة عناصر هي: النفط والسوق والثقافة السياسية والوضع الجغراسي.
يرى صادقي أن الشرق الأوسط تحوَّل بعد انهيار النظام العالمي ثنائي القطب، إلى إحدى المناطق المأزومة والحسّاسة عالمياً. ولكن هذه المرّة، وخلافاً للمرحلة السابقة، التي كان فيها للجغراسيا أولوية على سائر العناصر، أصبحت فيها الأولوية على سائر العناصر للثقافة السياسية. وهو يرى أن ذروة هذه الحالة هي في أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001. فبعد تلك الأحداث أعلن كولن باول وزير الخارجية الأميركي أن الولايات المتحدة ستدعم مشروعات الإصلاح السياسي والمجتمعي وتحديث الأنظمة التعليمية في بلدان الشرق الأوسط، كما ستدعم جهود المواطنين في المنطقة للحصول على الحرية

---
10 **آيين** «اسفند 1389 وفروردين 1390 - شماره 34 و35 :
http://new.noormags.com/view/fa/magazine/344/%D8%A2%DB%8C%DB%8C%D9%86#number-43511



السياسية والديمقراطية.

اعتبر كولن باول أن مشروعه للشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الطريق الأنسب لتجاوز الأزمة، ولكن الدول العربية، وأغلبيتها غير مدعومة من شعوبها، كانت ترى في أيّ تغيير زعزعةً لأركان سلطتها. كما أن الكثير من القوى السياسية في المنطقة اعتبرت أن مشروع الولايات المتحدة للشرق الأوسط هو مشروع إمبريالي بغطاء ديمقراطي، غايته توسيع الهيمنة الأميركية ووضع اليد على الثروات النفطية للمنطقة.

يلوم حسين صادقي، ضمنياً، الدول العربية، على عدم التفاعل مع مشروع باول للشرق الأوسط، ويحمِّلها مسؤولية فشل ذاك المشروع، حيث يقول: «إن مشروع باول أُصيب بالفشل، على الرغم من الإصلاحات البسيطة التي قام بها بعض الأنظمة العربية، وجاءت «الثورات العربية» ردّاً على القمع والاستبداد الداخلي والتحقير الذي مارسه الاستعمار الأجنبي على شعوب المنطقة»، ما يعني أن تجنُّب الثورات كان ممكناً لو أن الأنظمة تفاعلت مع مشروع باول بإيجابية. غير أن صادقي يعود ويستنتج أن تلك الثورات كانت بمثابة درس للولايات المتحدة علّمها أنه يستحيل عليها أن تنجح في فرض أيّ مشروع على أيّ شعب إن لم يكن متوافقاً معه. ولا يفوت الكاتب التذكير بأن الأنظمة العربية كانت توحي لشعوبها بأن البديل الوحيد لها هو الإسلاميون المتطرّفون، فكانت بذلك تلقي الرعب في قلوب هذه الشعوب، وتستمرّ في قمعها، وتجتذب دعم الغرب، لتعزيز أركان سلطتها.

مواقف ودراسات أخرى

وفي مقال بعنوان «من القضاء على القضاء على السلطة الأبوية حتى إجماع النخب العربية»[11] رأى كاتب هذه الدراسة، أن الثورات العربية هي معركة الجمهور ضدّ أبوية السلطة - وفق تعبير هشام شرابي - وليست معركة استبدال أبوية السلطة السائدة بأبوية أخرى. واعتبر أن الصراع بين الجيل الجديد الذي قاد «الثورات العربية»، ويطمح إلى الحرية والديمقراطية، سيستمرّ ولن يتوقّف بعد انتصار الثورات، كما شاهدنا من خلال ما حدث في ساحة الأزهر، عندما منَع أحدُ أبرز رموز الثورة المصرية، وائل غنيم، حاشيةَ الشيخ القرضاوي، من الصعود إلى المنصّة.

ثمّة دراسات وتصريحات ومواقف لشخصيات سياسية وأكاديمية خارج التيارين: الإصلاحي والمحافظ في إيران، تشير إلى بعضها. فأستاذ العلوم السياسية وعضو الجبهة الوطنية الإيرانية، داود هرميداس باواند يرى أن «الثورات العربية» تأثّرت إلى حدّ ما بالحركة «الخضراء الإيرانية» ولكنّها، وإلى حدّ كبير، متأثّرة بالعولمة وثورة المعلومات والاتصالات التي حوَّلت العالم إلى قرية وجعلت قِيَم الآخرين وخبراتهم في متناول العرب.

في رأي داود هرميداس عضو الجبهة الوطنية الإيرانية أن «الثورات العربية» تأثرت إلى حدّ ما بـ«الحركة الخضراء» الإيرانية لكنّها متأثرة وإلى حدّ كبير بالعولمة وثورة المعلومات والاتصالات

ويرى باواند أن «تلك الثورات تطالب بالديمقراطية ولكنّها لا تنبع كثيراً من واقع تلك المجتمعات وقيمها، بل إنها متأثّرة بالعولمة، حيث إن تلك المجتمعات ليست لديها خبرة في النضال من أجل الديمقراطية، وإن تقاليدها وقيمها التاريخية والمذهبية لا تتلاءم مع الديمقراطية. كما إن بنيتها القبلية لا تنسجم مع الديمقراطية على الرغم من تاريخها الحافل بالنضال من أجل الاستقلال».

وثمة دراسات ومقالات تتناول موضوع تأثير «الثورات العربية» على إيران، وإمكانية انطلاق حركة احتجاجية في إيران من أجل إسقاط النظام، مستفيدةً من دروس «ثورات الربيع العربي»، واستئنافاً للاحتجاجات التي سبقت الثورات العربية بعام ونيّف.

يتساءل كوروش مدرسي[12]: «هل هناك إمكانية لامتداد الثورات العربية إلى إيران؟»، ويُجيب عن هذا التساؤل بأنه يجب علينا أن نتحفَّظ في توقُّع امتداد هذه الثورات إلى إيران، حيث إن إيران تختلف عن مصر أو ليبيا أو سوريا التي تأثرت بالثورة التونسية؛ فالبلدان العربية تتشابه وتشترك في التاريخ واللغة وهناك اندماج بين المواطنين العرب. كما أن الأنظمة العربية يشبه بعضها بعضاً، وهذا الشبه لا يوجد بين البلدان العربية وإيران وتركيا والهند وباكستان.

11 راجع : د. مجيد مرادي، **آيين** «اسفند 1389 وفروردين 1390 - شماره 34 و35
http://cheragheazadi.org/index.php/archives/1206

12 **http://www.koorosh-modaresi.com/Farsi/Text/2011/enqelabarabi.html**



يرى مدرّسي بأن البورجوازية في إيران تختلف عن نظيرتها المصرية أو السورية، وأنها تغطّي شريحة من المجتمع أكثر اتّساعاً في إيران منها في البلدان العربية، وأنها أكثر رشداً من نظيراتها، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. كما أن النظام السياسي في إيران - وفق رأيه- هو أكثر تعقيداً من النظام المصري والسوري بكثير.

غير أن مشكلة النظام مع شريحة من البورجوازية - كما يرى مدرّسي - تكمن في أنه تمَّ نقلُ قسم كبير من الاقتصاد إلى القطاع الخاص، أثناء عمليات الخصخصة. ويطالب هذا القطاع السلطةَ السياسية بحصّة أكبر تتلاءم مع موقعه الاقتصادي. وهذا هو أساس التجاذبات منذ رئاسة رفسنجاني وخاتمي وحتى الحركة الخضراء. ويرى مدرِّسي أن نفوذ هذا القسم من البورجوازية في المجتمع قوي جداً، وهذا ما لا يوجد في مصر ولا في سوريا ولا في تونس.

يستبعد مدرّسي أن يكون مستوى تطوّر الطبقة العاملة في مصر موازياً لمستوى تطوّر الطبقة العاملة في إيران، ويرى بأن المجتمع الإيراني متطوّرٌ إلى حدّ يجعله شبيهاً بتركيا، وإلى حدّ ما بأوروبا، إن من ناحية الحقوق البورجوازية، أو من ناحية بنية الآليات السياسية. وهو في ذلك متقدّم على المجتمع المصري. وهذا الواقع يمنح النظام الإيراني مناعةً تجعل معارضته أشدّ صعوبة. وتعود أسباب هذه الصعوبة - في رأي مدرِّسي - إلى أن عملية الانتخابات الرئاسية، كما البرلمانية في إيران ليست مزوّرة بقدر ما هي عليه في البلدان العربية، وأنها عملية تسمح لحقّ الانتخاب من بين البورجوازية الإيرانية إلى حدّ كبير، ما يعني أن العمليات الانتخابية تلعب دور صمّام الأمان للجمهورية الإسلامية.

ومن هنا يعتقد مدرِّسي بأن توقُّع امتداد رياح «الربيع العربي» إلى إيران هو توقّع في غير محلّه، على الرغم من أن للثورات العربية تداعيات إيجابية على كلّ المنطقة بأسرها، وتأثيراً في كسر الأجواء الرجعية في الشرق الأوسط بأسره.

خاتمة

ينظر الإيرانيون إلى «الثورات العربية»، من منظور آمالهم ومخاوفهم؛ فبينما يُلِحُّ الإصلاحيون على أن الثورات العربية تأثّرت بـ«الحركة الخضراء» الإيرانية، مثلما حاولت تلك الحركة أن تستفيد من تداعياتها واللحاق بركبها بخاصة عبر إطلاق مظاهرات في فبراير (شباط) 2010 والانضمام إلى «الربيع العربي»، حاول النظام الإيراني مصادرة «الثورات العربية»، عبْر تسميتها بالصحوة الإسلامية والترويج لمقولة تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية 1970 على تلك الثورات.

لم يدَّخِر النظام الإيراني جهداً من أجل مصادرة تلك الثورات لما فيه مصلحة الصحوة الإسلامية؛ فقد أنشأت إيران، تحقيقاً لهذه الغاية، المجمع العالمي للصحوة الإسلامية، والذي بادر إلى عقد العديد من المؤتمرات تحت عنوان «الصحوة الإسلامية».

ويبدو أن النظام الإيراني أُصيب بخيبة أمل، بعض الشيء، بعد سقوط محمد مرسي في مصر، واعتبار ما حصل في مصر، مؤامرة من قبل الاستكبار العالمي لإخماد موجات الصحوة الإسلامية، إلّا أنّ المرشد الأعلى يعتبر أن الصحوة تستمرّ، وأن الشعوب الإسلامية لن تتوقّف في مسيرتها.

يبدو أن السبب في ترويج النظام الإيراني لمقولة الصحوة الإسلامية، هو أولاً سحب الصدقيَّة من النماذج الغربية للديمقراطية، وثانياً إظهاره بأنه لم يعد متخوّفاً من امتداد الثورات العربية إلى إيران، لأنها متأثّرة بالثورة الإيرانية وتشكّل امتداداً لها. وقد سبقت الاحتجاجات في إيران (أي الحركة الخضراء) الثورات العربية بعام ونصف العام. وعلى الرغم من انكماشها، بعد تعرضها لقمع النظام، لم تنتهِ تلك الحركة، بل استمرّت بأشكال خالية من العنف، حتى أنه يمكن لنا القول بأن الانتخابات الرئاسية الأخيرة في إيران، التي ربحها مرشّح الإصلاحيين، كانت شبه مصالحة غير معلنة، بين النظام والمعارضة التي لم تكن تريد إسقاط النظام، على الرغم من استيائها ممّا تسمّيه تزويراً في نتائج الانتخابات.

في الختام، يجب التذكير بأن تلك المواقف التي استعرضناها، في هذه الدراسة، تعود إلى ما قبل انتكاسة الثورات العربية، بفعل العنف والخلافات الدامية الداخلية، وبخاصة في مصر وليبيا. وبعد تلك الانتكاسة، باتت الحيرة سيّدة الموقف، حتى الحيرة في تسمية ما جرى في البلدان العربية: هل هو ثورات من أجل الديمقراطية والحرية، أو أنه «صحوات إسلامية»؟ أو أنه لا هذه ولا تلك، بانتظار انقشاع الضباب الذي ما زال يلفّه ليسفر عن وجهه الحقيقي؟



«الربيع العربي» ودولة الكيان: إسرائيل ربحت.. إسرائيل لم تربح

أ. تهاني سنديان

هل فوجئت إسرائيل بثورات «الربيع العربي»؟ هل أذكتها وحرّضت عليها؟ هل شاركت فيها بهذه الكيفية أو تلك؟ وماذا كانت نتائجها عليها حتى اللحظة؟ وأيّ نتائج ستحملها على مستقبلها في المنطقة، وهي التي تعيش على الدوام خطراً وجودياً على كيانها فيها، كونها ليست من نسيج المنطقة، لا في التاريخ ولا في الهوية، ولا في التراث، ولا في اللغة أو الفولكلور أو العادات والتقاليد، على الرغم من ادّعاءاتها بأن وجوداً لها قومياً في المنطقة يعود إلى أكثر من 4 آلاف سنة، وهو ادِّعاء باطل، بحسب علماء التاريخ والسوسيولوجيا والقوميات والحضارات، لأن الدين اليهودي الذي ظهر في المنطقة العربية (ومثله الدين المسيحي والإسلامي) منذ قديم الزمان، يظلّ ديناً، ولا يمكن لجماعته تشكيل هوية قومية على أساسه، كما يحاول التلموديّون الجدد بشقّيهم الـ«هالاخاه» (المهتمون بالفقهيات)، والـ «أجاداه» (المهتمون بالوعظيات) توكيد ذلك، والإصرار عليه. ولذلك نراهم منذ العام 2005، ممثلين بحزب «كاديما» الذي أسّسه أرييل شارون في العام نفسه، يرفعون شعار «الدولة اليهودية»، ذات «الدين القومي اليهودي الواحد»، والذي يحقّ لكلّ يهودي في العالم الانتساب إليها كوطن نهائي له، وإلى اليهودية كقومية مقدّسة ونهائية له أيضاً.

لا بدّ من تنبيه القارئ في مستهلّ هذا البحث، إلى أنّنا في رصدنا لفعل إسرائيل في «الربيع العربي» وردود فعلها عليه، لا نكتفي بما صدر عن حكومة الكيان الصهيوني من تصريحات وقرارات ومبادرات تتعلّق بأحداث «الربيع العربي»، ولا بما فعله باحثون في مراكز تفكير إسرائيليّة، أو صرّح به سياسيون وشخصيات إسرائيلية نافذة، بل أضفنا إلى هذا الإطار المحصور في دائرة الكيان الإسرائيلي الأوسع، بعض الشخصيات اليهودية النافذة في دول غربيّة، ليست إسرائيلية بمعنى انتماء الجنسية الشكلي، لكنّها أكثر تأييداً وخدمةً للكيان الصهيوني من الإسرائيليين أنفسهم. وذلك طبقاً لما يقوله عن «إسرائيل» المنتشرة في العالم (في الغرب والشرق) الباحث الإسرائيلي «إسرائيل شامير» : **الوجه الآخر لإسرائيل**[1]. ولا بدّ من التذكير أيضاً بأنّه في كلّ مرّة نستخدم كلمة الغرب يجب أن يلحظ القارئ أن ثمّة حضوراً لهذه الـ«إسرائيل» في حكوماته ومجتمعاته ومؤسّساته الرسمية والمالية والإعلامية، وأن هذا الحضور يقوى أو يضعف، تبعاً لعوامل عدّة ليس محلّ عرضها ههنا والآن.

ويبدو من قراءة سيل التقارير والكتابات التحليلية الجادّة التي تناولت «الربيع العربي»، أن انتفاضات ذلك الربيع في منطلقاته الأولى، أي بُعَيْد حادثة البوعزيزي في تونس، ومع حراك شباب مصر الفعّال في الميادين والساحات، لم تكن إلا من صنع نفسها، الأمر الذي فاجأ وأربك دوائر القرار السياسي في الغرب، ومعها أيضاً مراكز التفكير الكبرى في الولايات المتّحدة (Think Tanks)، فهي كما يقول الباحث الكندي بيتر دروبي: «كانت أصلاً غائبة عن توقّعات كهذه، في كلّ قراءاتها الاستباقية وتحليلاتها المتعلّقة بتطوّرات الأوضاع في الشرق الأوسط منذ سنوات طويلة[2]». وكان أكّد مثل هذا الاستنتاج، قبل ذلك بسنتين، آلان غريش، رئيس تحرير صحيفة «لوموند ديبلوماتيك» السابق، وذلك في ندوة «**الثورات العربية.. رؤية تحليلية**»،

1 Voir, Israël Adam Shamir, **L'Autre visage d'Israël**(Paris, Al Qalam,2004).

2 مجلة **المسبار** الكندية الشهرية، العدد 13 (مونريال: 2013).



التـي نظّمهـا «مركـز الأهـرام للدراسـات الاجتماعيـة والتاريخيـة» فـي القاهـرة، بتاريخ 5 يونيـو (حزيـران) 2011. يقـول غريـش: «لا الدوائـر الغربيـة، مـن سياسـية وبحثيـة، ولا غيرهـا، أمكـن لها التنبـؤ باندلاع الثـورات، التـي تجـري فـي العالـم العربـي الآن». وأردف رافضـاً اعتبـار الولايـات المتّحدة أنها وراء ما يحـدث فـي سـاحات العواصـم العربيـة اليـوم: «ولكـن عندمـا تقـع مثـل هـذه الأحـداث التحوليّة الكبـرى، فمن الطبيعـي أن تفكّـر دولة كبـرى مثل الولايـات المتّحدة، أو فرنسـا، فـي كيفيـة اسـتغلالها لمصلحتهـا عبـر ممارسـة سياسـات الضغـط والاحتـواء، وصـولاً إلـى التوجيـه».

من الكتب المهمّة التي صدرت حول تأثيرات «الربيع العربي» على دولة الكيان العبري كتاب: «الربيع العربي وإسرائيل» من إعداد وتحرير: أفرايم عنبار وإصدار «مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية»

هكـذا إذاً، تنبّهت دوائـر القـرار فـي الغـرب لمـا يحـدث مـن تحـوّلات سـاخنة كبـرى فـي وطننـا العربـي، وبخاصـة مـع بـدء تداعيـات الحـراك الثـوري الليبـي، فأخـذت تلتقـط أنفاسـها، مـن خـلال معاينـة المجريـات علـى الأرض، وتوجيهها فـي الإطـار الـذي يحفظ مصالحهـا، و «يحاصـر» بالتالـي الثورات العربية فـي مهدهـا، ويضبطهـا فـي النتيجـة كـي لا تشـذّ عمّـا بـدأ يرسـمه لهـا.. وتمكّـن هـذا الغـرب لاحقـاً، (بزعامـة الولايـات المتّحـدة) مـن التدخّـل المباشـر فـي الحـرب الليبيـة مثـلاً، وبدهـاء شـديد، اسـتدرج معـه المنتفضيـن، وأغلـب الليبييـن، لمناشـدته كمنقذ لهـم مـن الطاغيـة القذافـي. كمـا اسـتدرج كذلـك الجامعـة العربيـة بالحصـول علـى تفويـض رسـمي منهـا، ممثلـة يومهـا بعمـرو موسـى، الـذي أيّـد تدخـل الناتـو فـي ليبيـا «لحمايـة المدنيّيـن، وإقامـة مناطـق حظـر جـوّي فـي منطقـة بنغـازي علـى وجـه الخصـوص، لمنـع مجـزرة كان يهـدّد بهـا النظـام الليبـي[3]».

وبعـد أكثـر من ثلاثة أسـابيع على مقتـل معمر القذافي يوم 20 أكتوبـر (تشـرين الأول) 2011، صـرّح أندرس فـوغ راسموسـن، الأمين العـام لحلف شـمال الأطلسـي، علـى هامـش إنهـاء هجمـات الناتـو الجويـة علـى ليبيا: «لقـد قمنـا بهـذه العمليـة بحـرص شـديد مـن دون وقوع ضحايـا مدنيين».

.. وهكـذا انسـحب أمـر تدخـل الأطلسـي، مقنّعـاً حينـاً، وغيـر مقنّـع أحيانـاً، علـى حـراك الثـورات في سـوريا واليمـن. وكذلـك تمّـت متابعـة تطـوّرات الأوضـاع في مصـر، خطـوة خطـوة. إذ بعـد ثـورة 25 ينايـر2011، دعـم الغـرب بزعامـة الولايـات المتحـدة، عـلاوة علـى تركيـا وإسـرائيل، محمـد مرسـي وجماعتـه، فـي الوصـول إلى سـدّة الرئاسـة المصرية. لكن سـرعان ما هـبّ الشـعب المصـري بثـورة تصحيحية عظيمـة ثانية فـي 30 يونيـو (حزيـران) 2013، أطاحـت بمرسـي وأركان حزبـه، مـا أربـك الغـرب ثانيـة، وجعلـه يُعيـد تقييـم حسـاباته، ويناور بالتالـي، للالتفـاف على الشـأن المصـري مـن جديـد.

فلئـن كانـت هـذه هي بعـض مناورات الغـرب، وبعض وقائـع احتوائـه لانتفاضـات دول «الربيـع العربـي»، ومـا رافـق بداياتها مـن تداعيات فاجأتـه وفاجأت العالم كلّـه، فمـا بالـك بإسـرائيل حليفـة الغـرب، التـي ارتبكت حسـاباتها منـذ البدايـة، واعترفت بأن الثـورات العربية جـاءت بمفاجـأة تامّة لهـا ولما يُعـرف بـ«مجتمع الأمن الاسـتباقي أو المخابـرات فيهـا»، وقدّرت بأنها سـتؤثر بالتأكيـد علـى مفهـوم أمنهـا الاسـتراتيجي، ولـم تكتفِ بالمواجهـة، مـن خـلال اصطفافهـا الاعتيـادي مـع الحلفـاء، بـل حاولـت، ومـن خـلال رُسُـلِها المموَّهين، وفـي طليعتهـم «فيلسـوف الثـورات» الفرنسـي الصهيونـي: برنـار هنـري ليفـي، وزميلـه الفرنسـي المنحـاز لإسـرائيل، والأشـدّ عـداء للعـرب: أندريـه غلوكسـمان، وألكسـندر غولدفـارب، وهـو نائـب سـابق فـي الكنيسـت، ومستشـار وزيـر الدفـاع الأسـبق أيهـود بـاراك.. حاولـت من خـلال هـؤلاء الدخـولَ علـى خطّ الانتفاضات العربية، وإثبات الذات في أكثر من سـاحة ربيعيـة، إذكاءً وتحريضـاً وتشـجيعاً، ولاسـيّما في ليبيا وسـوريا، مـا جعـل بعـض قـادة وممثلـي المعارضـة السـورية فـي الخـارج، مثـل برهـان غليـون، وفـاروق مـردم بـك، وصبحـي حديـدي، يدينـون تدخّـل هـؤلاء «الفلاسـفة» فـي شـأن الثـورة السـورية، ويُصـدِرون بيانـاً مشـتركاً نشـرته صحيفـة « **لومونـد**» الفرنسـية فـي 25 مايـو (أيـار) 2011 يطلبـون فيـه مـن برنـار هنـري ليفـي وصَـحْبِـه «أن يوفِّـروا علـى أنفسـهم عنـاء التضامن مع الشـعب السـوري الـذي يرفضهم». كمـا رفـض المعـارض السـوري المعروف هيثـم منّاع تدخّـل جماعـة برنـار ليفـي، ومَـن انضـمّ إليهـا مـن

3 عن وكالة رويترز (21 - 6 - 2011).



معارضين سوريين قائلاً: «إنه لا يمكن لمَن يجلس مع الصهاينة أن يشارك في معركة الشعب السوري، ضدّ الديكتاتورية».

في موازاة ذلك، كان ممثّل الإخوان المسلمين، مُلهِم الدروبي، يلبّي بحماسة دعوة برنار هنري ليفي إلى المؤتمر، الذي دعا إليه منتدى:**قواعد اللعبة»** (Le jeu du Règle) الذي يقوده ليفي نفسه. وقد جرت وقائع هذا المؤتمر في قاعة سينما السان جرمان في العاصمة الفرنسية في شهر تموز (يوليو) من العام 2011. وصفّق الدروبي بحرارة لنصّ النداء الذي أطلقه برنار هنري ليفي في ختام المؤتمر.

المراحل الإسرائيلية الثلاث

يمكن القول بأن الموقف الإسرائيلي من «الربيع العربي» تنقّل بين ثلاث مراحل، كما يقول البروفسور أسعد غانم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا، في محاضرة له في الجامعة نفسها، نشرتها جريدة **الحياة** (في 27 /12 /2013):

ـ **مرحلة الصدمة**، وهي المرحلة التي فاجأ بها «الربيع العربي» إسرائيل، وكان هنالك تخوُّفٌ إسرائيلي حقيقي من التغيّرات، وبخاصة في مصر.

ـ **مرحلة الخروج من الصدمة**، وهي المرحلة التي أعقبت اندلاع الثورة السورية تحديداً، وفيها بدأت إسرائيل تخرج من صدمتها، وتنظر من جديد إلى موقعها الاستراتيجي في المنطقة، وتحاول فهم ما يجري حولها.

ـ **مرحلة التكيّف**، وهي المرحلة الحالية التي تحاول إسرائيل فيها الاستفادة قدر المستطاع من انشغال العالم العربي بشؤونه الداخلية، وتحقيق مصالح سياسية واستراتيجية تفيدها على المدى البعيد.

وبحسب البروفسور أسعد غانم نفسه، فإن إسرائيل الرسمية، بالنسبة إلى مواقفها من الثورات العربية، اتخذت مسارين مختلفين، وهُما:

ـ المسار الأوّل قاده الرئيس شمعون بيريز، الذي تبنّى موقفاً مؤيّداً للتغيير الديمقراطي، ودعا متَخِذي القرار في دولته إلى فهم ما جرى وتَفَهُّمِه، وربما المبادرة للاستفادة من أجواء الانفتاح للتلويح مرّة أخرى برؤيته المبنيّة على الدعوة إلى سوق شرق أوسط اقتصادية وسياسية، يتشارك سكّانها، وفق ادّعاء بيريز، قِيَمَ الديمقراطية والانفتاح، التي طالما زعمت إسرائيل أنها تمتلكها، خلافاً للعالم العربي.

ـ أما المسار الثاني، فهو الموقف الذي تبنّاه نتنياهو والمثير للريبة ممّا يحدث في العالم العربي، معتبراً ما يجري من حوله تمهيداً لسيطرة قوى إسلامية، يعتقد أن أهمّ مشروعاتها، هو الانقضاض على إسرائيل وتدميرها. ولذا، فقد دعا إلى الحيطة والحذر، وحضّ العالم على التنبّه إلى الخطر المقبل في ذيول «الربيع العربي». وذلك خلافاً لموقفٍ سابق كان قد اتخذه نتنياهو في كتاب له صدر في العام 1996 بعنوان **مكان تحت الشمس**، زعم فيه أن إسرائيل لا تستطيع التقدُّمَ إلى سلام حقيقي سوى مع عالم عربي ديمقراطي، وعندما فهم أن الديمقراطية قد تفرز ما لا يعجبه، اتخذ موقفاً مخالفاً لموقفه السابق.

> **ثمّة إجماع شبه كُلّي بين الباحثين الإسرائيليين على تراجُعِ مكانة أميركا وضعف دورها في الشرق الأوسط، ما سيفاقم، في رأيهم، من عزلة إسرائيل في المنطقة وينال من قوّة ردعها جذرياً**

في المقابل، وبحسب البروفسور أسعد غانم، كان الموقف الشعبي الإسرائيلي مترنّحاً، إذ أفادت استطلاعات رأي عام في الشارع الإسرائيلي، أجرتها «**جامعة تل أبيب**» و«**المعهد الإسرائيلي للديمقراطية**»، بأن الإسرائيليين انقسموا بشكل عام بعد الثورات العربية، بين مَن يرى فيها خطراً قادماً على إسرائيل، وأولئك الذين اعتبروا التغيير في العالم العربي إشارة إيجابية، يجب على إسرائيل استثمارها كي تحسّن من شروط وجودها، وعلاقاتها مع الجوار العربي المتفاعل في اتجاه التغيير الديمقراطي.

«الربيع العربي» في الكُتب

بما أن الكتاب يظلّ أحد أهمّ المصادر الأساسية والموثّقة لتداعيات تأثيرات «الربيع العربي» على دولة الكيان العبري، فقد انبرى باحثون ودارسون استراتيجيّون كُثُر في إسرائيل لتناول هذا الحدث المفصلي الكبير في كتب وضعها مؤلّف واحد أو باحث مختصّ واحد، وكتب أخرى من وضع مجموعة من المؤلّفين والباحثين المختصّين، مثل كتاب: **الربيع العربي وإسرائيل**، الذي أشرف على إعداده وتحريره البروفسور أفرايم عنبار وأصدره «مركز بيغن – السادات للدراسات الاستراتيجية» (الطبعة الأولى، 2013)، وعرضه بالعربية الباحث



المعروف عدنان أبو عامر.

يتألف كتاب **«الربيع العربي» وإسرائيل** من ثمانية فصول تعرض ما يمكن وصفه، بـ«الزلازل التي هزّت الشرق الأوسط، في إشارة إلى الآثار المترتِّبة على إسرائيل، ومدى التبِعات المتوقَّعة من هذه التقلُّبات الإقليمية عليها، وفرصها في العيش بسلام في المنطقة».

من بين الباحثين الذين شاركوا في وضع هذا الكتاب، البروفسور غابرييل بن درور، المعروف بأنه «أبو العقل الاستراتيجي الإسرائيلي»، والذي قدَّم مسْحاً زمنياً للثورات العربية، من حيث كونها مجموعة انتفاضات شعبية، انطلقت في تسلسل سريع، بسبب ما يسمّيه بن درور «الأوبئة» الاجتماعية والسياسية في تلك البلدان. وأثبتت هذه الثورات أن الثقافة السياسية في العالم العربي موجودة إلى حدّ كبير، وهي حقيقة واقعة، ما يعني فشل الأنظمة الاستبدادية طيلة العقود الماضية في إلغائها وتغييبها.

أبرز قضية شغلت مراكز البحث الاستراتيجية في إسرائيل، كانت الثورة المصرية بتطوُّراتها الشعبية الزلزالية، والخوف الإسرائيلي المتزايد على مآلات الأمور السياسية الكبرى والمشتركة مع مصر، خصوصاً لجهة مصير معاهدة كامب ديفيد بين البلدين، والشراكة الاستراتيجية التي كرّسها نظام مبارك

ويردف بن درور قائلاً «إن أسباب الانتفاضات العربية تختلف بين بلدٍ عربي وآخر، ما يعني أن نتائجها ستختلف بين مجتمع عربي وآخر، وفقا للمميزات الأساسية لكلّ مجتمع عربي، لكنّها جميعاً اشتركت في نتيجة قائمة حتى صدور الكتاب، وهي أنها تواجه صعوبات كبيرة، وتحدّيات على الطريق نحو ديمقراطية مستقرّة ممكنة في المستقبل القريب».

من جهة أخرى، يرى أحد المشاركين في تأليف كتاب **«الربيع العربي» وإسرائيل**، وهو البروفسور هيليل فريش، أن الثورات العربية شهدت تراجعاً لمكانة العديد من الدول العربية، وخصوصاً مصر، على الرغم من أنها تخوض مرحلة انتقالية إلى حكومة أكثر تمثيلاً، بحيث تقترب من الأنموذجين القائمين في تركيا وإيران، اللتين طالما نظَرَتا إلى الدول العربية، حتى وقت قريب، على أنها « تابعة للإمبريالية الغربية»، وفي سبيل ذلك، (بحسب هيليل فريش)، « تحالفت هذه الأنظمة العربية مع إسرائيل لتحافظ على «التصاميم» الاستبدادية، وفي الوقت نفسه كي تبدو قوية إقليمياً».

من المشاركين أيضاً في تأليف كتاب **«الربيع العربي» وإسرائيل** د. بوعاز غانور، الخبير في الجماعات المسلّحة، والرئيس التنفيذي لـ«معهد مكافحة الإرهاب في مركز الدراسات متعدّدة الاختصاصات في هرتسليا». ويقول د. غانور إن «المتغيّرات العالمية، التي تحدث في العالم العربي، تشكّل تحدّياً أمنياً رئيساً لإسرائيل وغيرها من الدول الغربية الحليفة، ونظراً للتداعيات السياسية الأمنية أمامها، بفعل هذه الثورات، يمكن القول إن الصراعات الداخلية في المستقبل، ضمن الأنظمة الجديدة، ستعمل على تفاقم التهديد الأمني لإسرائيل، ضمن مستويات عدّة، أولاها: في المدى القصير، من حيث إن زعزعة استقرار الحكومات العربية قد تساعد في تسهيل الهجمات المسلّحة عبر الحدود ضدّ إسرائيل. ثانيها: في المدى المتوسّط، التي قد تكون عبر هذه الحكومات العربية الجديدة، من خلال قيادتها للمنظّمات المسلحة، وفي السير على طريقٍ باتجاه واحد نحو صراع عسكري ضدّ إسرائيل. وثالثها: فترات طويلة، من خلال إنشاء الأنظمة الإسلامية الجديدة في العالم العربي التي قد تؤدّي إلى ظهور منظّمات جهادية جديدة».

ويتطرّق الخبير الاقتصادي الإسرائيلي د. غيل فيلر إلى الأسباب الاقتصادية لـ«الربيع العربي» وآثاره، محدِّداً أوجه التشابه بين الشعوب العربية، مكتشفاً القواسم المشتركة التي تسبّبت باندلاع هذه الثورات: هروب رؤوس الأموال، وأهمية السياحة، وهو ما يفسّر الاختلافات في نتائج هذه الثورات، متوقّعاً أن يكون عدم الاستقرار الاقتصادي، السمة الأبرز لدول «الربيع العربي»، علاوةً على مشكلات أخرى كبطالة الشباب المتزايدة، والفساد على نطاق واسع، والتفاوت في الدخل.

يصف البروفسور صموئيل ساندلر، عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة بار إيلان، التبعات المتوقعة لانتفاضات «الربيع العربي» على إسرائيل، بأنه زلزال إقليمي كبير، أثّر على السياستين الداخلية والخارجية لإسرائيل، معتمداً على الربط النظري لتحليل التفاعل بينهما، نتيجة للانتفاضات الشعبية،

وصولاً لفحص تأثير «الربيع العربي» على الرأي العام الإسرائيلي، مشيراً إلى أن الحكومة الإسرائيلية، بزعامة بنيامين نتنياهو، تعاملت مع الثورات العربية « كمَنْ أبحر عبر مياه غير مستقرّة في الشرق الأوسط، بفعل الظروف غير المؤاتية في الداخل والخارج».

والموضوع عينه تطرّق إليه مُعدُّ الكتاب ومحرِّره، البروفسور أفرايم عنبار الذي تناول عبر جملة من النقاط الأساسية الآثارَ الكبيرة لـ»الربيع العربي» على الأمن القومي الإسرائيلي، والمتمثّلة في: إضعاف الدول العربية الحليفة لإسرائيل، والتغيّرات في موازين القوى في المنطقة لغير مصلحة إسرائيل، والانسحاب الأميركي الواضح من المنطقة.

ثم يركّز الباحث على المخاوف الجديدة، التي تهدّد الأمن القومي الإسرائيلي، ومن بينها تصاعد مخاطر التغيّر السريع، والمفاجآت الاستراتيجية، وزيادة النشاط المسلّح المعادي، وانخفاض الردع الأمني، وتزايد العزلة الإقليمية، والتهديد النووي الإيراني، مقترحاً جملة من النقاط لإداء استجابة إسرائيل لهذه التهديدات، بما في ذلك توسيع الجيش لمكانته، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وإقامة حدود يمكن الدفاع عنها، وتشكيل تحالفات إقليمية جديدة، والحفاظ على علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة.

ويرى عدنان أبو عامر أن البروفسور إيتان غلبوع، الخبير الإسرائيلي بالشؤون الأميركية، يقدّم تحليلاً نقدياً للسياسات الأميركية تجاه «الانتفاضات الربيعية» في الدول العربية الرئيسة، حيث يجد أن ثمّة فجوة كبيرة بين الخطاب والإجراءات في السلوك السياسي الأميركي، وأثبت أنها تختلف اختلافاً كبيراً، حتى في ظروف مماثلة. وتضمَّنت الإجراءات بعض الضغوط الديبلوماسية والسياسية الثقيلة والتدخّل العسكري. ويرى أن هذا التناقض، تسبّب بضرر كبير في مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بداعي انكشاف أوجه القصور في النهج الأميركي تجاه انتقال بعض الدول العربية من الاستبداد إلى الديمقراطية.

ويصل الكتاب إلى خاتمة خلاصتها: « إن الموقف الإسرائيلي من «تعاظم كرة الثلج»، رويداً رويداً، وتغيّر الأنظمة العربية المقرّبة منها، سيُسفِر عنه تغيُّرٌ جذري في الموقف الإقليمي، ولن يكون بُوُسْع تلك الأنظمة تجاهل مشاعر جماهيرها في ما يتصل بالعلاقة مع تل أبيب، حتى الدول التي قد لا تتغيّر أنظمتها بالكامل، لاعتبارات معيَّنة، ستضطّر إلى تغيير موقفها من القضية الفلسطينية، والصراع العربي – الإسرائيلي».

في العقل الاستراتيجي الإسرائيلي

وتحت عنوان **العقل الاستراتيجي الإسرائيلي**[4]، أصدر الباحث الفلسطيني صالح النعامي كتاباً جمع فيه أبرز نتاج مراكز الأبحاث الإسرائيلية المركزية حول «الربيع العربي»، مسلّطاً الضوء على الكيفية التي قرأ بها العقل الاستراتيجي الإسرائيلي حراك الانتفاضات العربية ونواتجها المباشرة وغير المباشرة، بما ينعكس على أمن إسرائيل في المديَيْن القريب والبعيد.

مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق الجنرال يعقوب عميدرور ينصح إسرائيل بأن تنطلق في رسم خططها الاستراتيجية من مبدأ سِمتُه الأساسية هي الفوضى العارمة اليوم، ليس في الشرق الأوسط فقط، وإنما في العالم بأسره

ومن المراكز التي استعان بها المؤلّف في كتابه المذكور: «**مركز هرتسليا متعدّد الاتجاهات**» برئاسة الجنرال المتقاعد د. داني روتشيلد؛ «مركز القدس لدراسات المجتمع والدولة» الذي يرأسه مندوب إسرائيل الأسبق في الأمم المتحدة دوري غولد؛ «مركز أبحاث الأمن القومي» التابع لجامعة تل أبيب، والذي يرأسه الجنرال المتقاعد عاموس يادلين.

أبرز قضية شغلت مراكز البحث الاستراتيجية في إسرائيل - بحسب مؤلّف الكتاب - كانت الثورة المصرية بتطوُّراتها الشعبية الزلزالية، والخوف الإسرائيلي المتزايد على مآلات الأمور السياسية الكبرى والمشتركة مع مصر، وبخاصة لجهة مصير معاهدة كامب ديفيد بين البلدين، والشراكة الاستراتيجية، التي كرّسها نظام حسني مبارك، وأراحت إسرائيل، بحيث أضحت دوائر القرار فيها تصف الرئيس المصري بـ«الكنز الاستراتيجي». ولذلك اتَّجهت خلاصات الباحثين الاستراتيجيّين الإسرائيليّين، في مختلف مراكز التفكير آنفة الذكر، إلى تكوين صيغ توصيات مكثّفة وعاجلة لدوائر

4. صالح النعامي، **العقل الاستراتيجي الإسرائيلي** (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، 2013)



صنـاّع القرار فـي دولـة الكيـان، تتعلق بكيفيـة التعامل مـع تجربـة الإخـوان المسلمين في السلطة، ومـع قادة الجيـش المصـري.

وأوصـى بعـض الباحثيـن الإسـرائيليين بضـرورة تشـبيك علاقـات متينة واسـتراتيجية مـع حكم الإخوان، بوصفهـم قـوةً ذات نفـوذ كبيـر، لا فـي مصـر وحدهـا، بـل فـي الإقليم برمَّـته، كما أوصوا بـ«إمكان إسـرائيل عقـد شـراكة اسـتراتيجية جديـدة معهـم، تفضـي إلـى تأميـن مصالحنـا ومصالحهـم علـى السـواء، وهـذا مـا أكّـده لنـا وسـطاء أميركيـون فـي «الآيبـاك» وخارجهـا أكثـر مـن مـرّة، وباسـتطاعة الإخـوان تنفيـذ تعهّداتهـم أكثـر مـن غيرهـم، لأنهـم يرتكـزون علـى شـعبية عارمة وذات بُعـدٍ إيديولوجـي دينـي»، علـى حـدّ تعبيـر الجنـرال الإسـرائيلي عامـوس يادليـن فـي تصريحـه لإذاعـة الجيـش الإسـرائيلي، كول تسـاهال، في شـهر نوفمبـر (تشـرين الثانـي) 2012.

تعيش إسرائيل اليوم أزهى حالاتها الأمنية وأعلى درجات منعتها بعد تدمير الجيش العراقي وتقويض الجيش السوري وتخبّط الجيش اليمني وانشغال الجيش المصري بحربه المفتوحة على الإرهاب

وبخصـوص سـوريا، يبيّـن مؤلّـف كتـاب **العقـل الاسـتراتيجي الإسـرائيلي** كيـف اختلفـت تقديـرات الباحثيـن الإسـرائيليين بشـأن مصيـر الحـرب فيهـا، وتأثيراتهـا علـى كيانهـم العبـري. فمـن قائـل بينهـم إن سـقوط الأسـد فيـه مصلحـة عليـا لإسـرائيل، إلـى قائـلٍ، علـى النقيـض منـه، بأنـه يـرى فـي بقاء الأسـد ونظامـه مصلحـة إسـرائيلية عليا. غيـر أن غالبيـة الباحثيـن الإسـرائيليين رأت أن ذهـاب الأسـد، سيفجِّـر مشـكلاتٍ أمنيةً مزمنة، وبالغةَ التعقيد لإسـرائيل.

وعـن تأثيـرات «الربيـع العربـي» علـى الـدور الأميركـي فـي المنطقـة، ثمّـة إجمـاع شـبه كُلّـي بيـن الباحثيـن الإسـرائيليين، علـى تراجُـع مكانـة أميركا، وضعـف دورهـا فـي الشـرق الأوسـط، ما سيفاقم، في رأيهـم، مـن عزلـة إسـرائيل فـي المنطقـة، وينـال مـن قـوّة ردعهـا جذريـاً.

وفـي هـذا الصـدد، أي علـى مسـتوى تراجـع قـوّة الـردع الإسـرائيلي، ثمّـة دراسـة صـادرة عـن «معهـد بيغـن – السـادات للدراسـات الاسـتراتيجية»، تحـت عنـوان «**مـاذا نفعل؟**»، تؤكّـد أن وضـع إسـرائيل الأمنـي، بسـبب الثـورات العربيـة، هـو الأسـوأ منـذ عقـود. ويتسـاءل صاحـب الدراسـة، وهـو رئيـس المركـز المذكـور، وأسـتاذ العلوم السياسـية فـي جامعة بارإيـلان د. أفراييـم عنبـار: « مـا الـذي يمكـن لنـا أن نفعلـه؟»، والإجابـة هـي: « لا شـيء، فإسـرائيل منـذ سـنتين ونصـف السـنة، ليـس لهـا إلا تأثيـر محـدود علـى التطـوّرات الحادثـة فـي الشـرق الأوسـط. كلّ ما يمكننا فعلـه، هـو أن نقـوم بحمايـة أنفسـنا والدفـاع عنهـا»[5].

«الربيع العربي» والتعجيل بيهودية الدولة

فـي أواخـر شـهر شـباط (فبرايـر) 2012، صـدر عـن دار تسـوميت سـفاريم - راسـلينج فـي إسـرائيل كتـاب بالعبريـة، مترجَمـاً عـن الفرنسـية، تحـت عنـوان: **إسـرائيل.. مسـتقبل مشـوب بالشـكوك**، للباحثَيْـن البلجيكيَّيْن المختصَّيْـن بالشـؤون الإسـرائيلية: ريشـار لاوب وأوفيليـا بركوفيتـش. وتتلخّـص الفكـرة العامـة التـي ينتهـي إليهـا هـذا الكتـاب فـي أن ثـورات «الربيـع العربـي»، سـتنتقل مـن أيـدي خليـط مـن اليسـاريين والقومييـن والليبرالييـن وشـباب الطبقـة الوسـطى الناهـض (وهـم كُثُـر فـي العالـم العربـي، لكـن أغلبهـم بـلا عمـل) إلـى أيـدي الإسـلاميين، وهـم قـوّة تعبوِيَّـة منـظَّمة فـي أحـزاب يعـود تأسـيس بعضهـا إلـى ثمانيـن عامـاً خلـت. ومـع وصـول الراديكاليـة الإسـلامية إلـى السـلطة، والتحكّـم بهـا، فـإن أمـراً كهـذا بـدأ يـؤْذِن بأن مسـتقبل إسـرائيل فـي خطـر، وأن الفتـرة الممتـدّة مـن 15 إلى 20 سـنة، هـي التي سـتترجم على الأرض مثل هـذه التوقّعـات.

وبحسـب الكتـاب، فـإن «الربيـع العربـي» هـو أوّل العوامـل، التـي مـن الممكن أن تؤدّي إلـى زوال الدولة العبريـة، ولاسـيّما أن انتفاضـات «الربيـع العربـي» ضربـت بلداناً مجاورة لإسـرائيل، هي مصـر وسـوريا، إذ إن السياسـات الجديـدة التـي مـن المقـرَّر أن تعتمدها دول «الربيـع العربـي» (فـي نظـر المؤلّفين) سـتترجَم إلـى مواقـف لـن تقبـل بوجـود إسـرائيل فـي المنطقـة، وإنـه في حال اسـتتباب الاسـتقرار في هـذه الدول، فإن ذلـك سـيؤدّي إلـى اتحـاد قواهـا فـي مواجهة إسـرائيل.

ويـرى المؤلّفـان أن عـدم الاسـتقرار فـي دول «الربيـع العربـي»، التـي تربطهـا حـدود مع إسـرائيل، سـيؤدّي كذلك إلى تزايد عمليات تهريب الأسـلحة إلى منظّمات إسـلامية مسـلَّحة داخل الأرض الفلسـطينية تعمـل ضدّ

5 موقع «والا» الإخباري الإسرائيلي (21 / 10/ 2013).



إسرائيل، وخصوصاً في حال نشوب حروب أهلية في هذه الدول، وتفكّكها إلى دويلات عدَّة، بحسب تعبير مؤلِّفَيْ الكتاب.

هكذا يمثّل «الربيع العربي» - من وجهة نظر الكاتبين البلجيكيّين - تحدّياً مهمّاً لوجود إسرائيل في المنطقة، وستكون في مواجهة شعوب غير راغبة في وجودها، بعدما كانت في مواجهة قادة ورؤساء يمكن تدجينهم واستخدامهم لتدجين شعوبهم، من أجل مصلحة إسرائيل وترسيخ وجودها في المنطقة.

وإذا كانت دعوات إسرائيل للفلسطينيين وسائر العرب للاعتراف بها كـ»دولة يهودية»، قد تعاظمت أكثر فأكثر، بسبب «الربيع العربي»، ليتوافق ذلك، على ما يبدو، مع ما هو مُضْمَرٌ من سياسات غربيّة مشبوهة، آيلةٍ إلى تقسيم الوطن العربي إلى دويلات طائفية ومذهبية وإثنية، تحترب في ما بينها إلى ما لا نهاية... فمن المهمّ جداً الإشارة هنا، إلى كتاب جديد يتناول دواعي طرح شعار «الدولة اليهودية»، كان أصدره بالإنجليزية حديثاً: «المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية» (مدار) في مدينة رام الله.

عنوان الكتاب: **عن الاعتراف في الدولة اليهودية**، أشرفت على إعداده وتحريره د. هنيدة غانم، المديرة العامة للمركز.

يضمّ الكتاب، كما جاء في التعريف به، مداخلات لكلٍّ من هنيدة غانم، وأنطوان شلحت، ورائف زريق، وحسن جبّارين، وأحمد الخالدي، ويوسف تيسير جبّارين، ونمر سلطاني، تسعى للإجابة عن أسئلة شتّى يُثيرها مطلب إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية، وفي مقدَّم تلك الأسئلة: لماذا تطالب إسرائيل الفلسطينيين دون غيرهم بالاعتراف بها دولة قومية للشعب اليهودي؟ ما هي الأهداف التي تريد إسرائيل تحقيقها عبر اعتراف الفلسطينيين بذلك؟ ما هي الآثار المترتِّبة فلسطينياً عن مثل هذا الاعتراف؟ وما هي الأسباب التي تجعل هذا الاعتراف غير وارد في الحسبان أصلاً؟

يستهلُّ الكتابَ تقديمٌ بقلم هنيدة غانم تؤكّد فيه أن « عدم اكتفاء إسرائيل بالاعتراف بها من جانب الفلسطينيين بالذات كدولة قائمة، وعضو في الأمم المتحدة، وإصرارها على أن تعترف ضحيّتها بهويتها الإثنية الحصرية كدولة يهودية، لا ينطوي على محاولة لفرض الرواية التاريخية الصهيونية على الفلسطيني، وانتزاع اعتراف منه بأن ما حدث له من نكبة في العام 1948، ليس سوى أثر جانبي لـ«تحقيق الحقّ اليهودي التاريخي في فلسطين» فحسب، وإنما ينطوي أيضاً على محاولة لتوريط المجتمع الدولي في إضفاء شرعية على المواطنة الإثنية الهرمية داخل إسرائيل، التي يبقى فيها اليهود في أعلى درجة سلّم المواطنة، ويظلُّ العرب المواطنون، سكّان البلد الأصليين، في أسفله».

> **قراءة «الربيع العربي» من منظور إسرائيلي كانت متعثِّرة. فقد توقّع الاستراتيجيون الإسرائيليون أن يحكم «الإخوان المسلمون» مصر عقوداً طويلة ومتواصلة، لكن حكمهم لم يتجاوز العام الواحد**

وأشارت غانم إلى أن هدف الإطار العام لهذا الكتاب هو « وضع المطلب الإسرائيلي، أي الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، ضمن سياقه الداخلي المحكوم بأزمات الهوية، والصراعات بين التيارات المختلفة في الهوية نفسها، وضمن سياقه الخارجي في إطار صراع إسرائيل والحركة الصهيونية مع الشعب العربي الفلسطيني، وكذلك في إطار صراعهما على حسم المناقشات الداخلية مع الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل. ومن هنا جاء القصد بأن تكون مداخلاته ملمّة بهذه المحاور كافة، نظراً إلى كونها توضّح المغزى الحقيقي من وراء استهداف الفلسطينيين، دون غيرهم، بهذا المطلب».

الثورة العربية الكبرى.. ولكن؟

لا بدّ من أن نشير إلى أهمية تلك الدراسة المطوَّلة التي أصدرها «معهد الأمن القومي الإسرائيلي»، التابع لجامعة تل أبيب في شهر آذار (مارس) 2012 تحت عنوان: **عامٌ على «الربيع العربي».. التأثيرات الإقليمية والدولية**، والتي شارك في إعدادها نفرٌ من أبرز الدارسين والمحللين الاستراتيجيين الإسرائيليين.

ضمّ هذا الكتاب - الدراسة أربعة محاور مركزية. تناول أوَّلُها مسار الثورات العربية وأبرز تجلّياتها في العام الأوّل منها، وخلُص فيه عاموس يلدين، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان»، إلى أن هذه الثورات بدأت علمانيةً وانتهت إسلامية، وأن الإسرائيليين، كغيرهم،



كانوا يتوقّعون، في بداية الأمر، أن يشهد العالم العربي تحوّلاتٍ علمانية ليبرالية موسَّعة تضاهي في تأثيرها ما أحدثته «الثورة العربية الكبرى» مطلع القرن العشرين من إزالة الخلافة الإسلامية، وترسيم الحدود بين الدول العربية؛ غير أن الواقع أثبت أن الإسلاميين هم من قطف الثمرة، نظراً إلى أن هذه الثورات جميعها، تفتقد القيادات الكاريزمية والأيديولوجيا، ما سهّل على الإسلاميين اختطافها.
وتناول المحور الثاني من الكتاب - الدراسة، «الربيع العربي» بانعكاساته الأميركية والأوروبية والدولية بعامة، وقد أظهر فيه الباحث الإسرائيلي عوديد عيران تناقضات السياسة الخارجية الأميركية إزاء الشرق الأوسط؛ ففي الوقت التي تخلَّت فيه واشنطن عن العراق، بعد ثماني سنوات من الاحتلال، تجد نفسها مجبرةً على التدخُّل لوقف ملف إيران النووي. ومن المحتمل أن اقتراب الانتخابات الأميركية كقوّة ضغط، دفعت بإدارة الرئيس أوباما إلى الظهور بمظهر الذي لا يتخلّى عن موقفه تجاه إيران، في الوقت الذي لا يُبدي فيه الشركاء الأوروبيّون تعاوناً يذكَر في هذا الشأن.

جاء في نتائج استطلاعٍ للرأي تناول مشاعر الإسرائيليين إزاء «الربيع العربي»: أن معظم يهود إسرائيل يعتقدون أن «الربيع العربي» سوف يؤثّر سلباً على بلدهم، لأنّهم لا يعتقدون أنه سيأتي بالديمقراطية إلى العالم العربي

وثمّة تحدٍّ آخر للإدارة الأميركية، عكسته رياح «الربيع العربي»، يتمثّل في رأي الباحث الإسرائيلي عيران، في كيفية مواجهة الأزمة السورية. فبعد التدخل في ليبيا، لم تظهر الدول الأوروبية حماسة تجاه التدخّل العسكري في سوريا، ما أثار مخاوف الولايات المتحدة من أن تتصدّى بمفردها للدعوة لهذا التدخّل، فتتحمّل أعباءه بمفردها، وهو الأمر الذي لن يقبل به الأميركيون، وخصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات، في ذلك الوقت.
أما المحور الثالث من الكتاب – الدراسة، فقد عكَسَ تداعيات «الربيع العربي» على مستوى الدول الإقليمية : فإيران مثلاً، توقّعت لدى انطلاق الثورات العربية حدوث نقاط إيجابية عدَّة تصبّ في مصلحتها، من أهمّها، مثلاً، استعادة العلاقات مع مصر، وإمكانية بناء حوار مع القوى الإسلامية المتصاعدة. وكذلك فإن انشغال كلّ الأنظمة العربية بتثبيت أوضاعها يحول دون موقف موحّد ضدّ التهديدات الإيرانية. كلّ هذا جعل إيران ترحّب بالانتفاضات العربية، علّها تحقّق دوراً رياديّاً لها في المنطقة، ولكن سرعان ما انهارت أحلامها بعد موقفها العدائي من الثورة السورية.
وقبل أن تخسر تركيا حليفها محمد مرسي وحزبه في مصر، بفضل التسونامي الشعبي المصري المعارض، والذي لامس تعداده الـ 34 مليوناً، تُعتبر أنقرة، بحسب الدراسة – الكتاب، هي الحصان الأكثر ربحاً في خضم أحداث «الربيع العربي»، ولاسيّما أن كثيراً من المحلِّلين، قارن بين حزب العدالة والتنمية المغربي، وحزب الحرية والعدالة المصري، وحزب النهضة التونسي، وهي جميعاً أحزابٌ تستلهم التجربة التركية في الحكم، من خلال حزب العدالة والتنمية التركي، وهذا ما تدركه أنقرة جيّداً، وتسعى بالتالي إلى دعم نفوذها في المنطقة على أساس أنها ملهِمة القوى الإسلامية فيها، وخصوصاً مع تراجع الدور الأميركي في الشرق الأوسط.
أما المحور الرابع في الدراسة، والمتعلّق بتداعيات «الربيع العربي» على إسرائيل، فقد بيّنت الدراسة أن سقوط مبارك في مصر، شكّل الصدمة الأولى للإسرائيليين، باعتبار أنه كان يمثِّل خطّ الدفاع الأوّل عن الأمن القومي الإسرائيلي.
ومع تصاعد هيمنة الإسلاميين على متواليات «الربيع العربي»، فإن مخاوف الإسرائيليين تزداد أكثر، في ما خصّ أمنهم القومي، ولذلك يوصي الباحثون الاستراتيجيون الإسرائيليون حكومتهم، وكلّ القوى الحزبية الفاعلة داخل الكيان، بفتح خطوط اتصال مباشَر مع الإسلاميين، للحدّ، على الأقل، من سوء الفهم بين الجانبين. كما على إسرائيل إيلاء ملف التسوية مع الفلسطينيين الأهمية العملية القصوى، وحلحلة الأمور معهم بجديَّة، لأن الحرية التي تمتَّعت بها إسرائيل من قبل لن تتكرّر.. وذلك كلّه بحسب الدراسة – الكتاب **عامٌ على «الربيع العربي».. التأثيرات الإقليمية والدولية**.

مؤتمرات هرتسليا و «الربيع العربي»

يعتبر مؤتمر هرتسليا الاستراتيجي، الأهمّ بين المؤتمرات، التي تعقدها إسرائيل سنوياً، (أسّسه

«عوزي آراد» في العام 2000، وهو ضابط سابق في الموساد ومستشار أمني لنتنياهو). وتحشد له نخبة النخب الإسرائيلية في المجال العسكري والإستخباري، والأمني القومي العام، وكذلك على مستوى البحاثة في المجالات الإستراتيجية كافة، والذين يتوزعون الجامعات، ومراكز التفكير، علاوة أيضاً على رجال الأعمال والاقتصاد، وكبار ضيوف الفكر الصهاينة، من المقيمين في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجنوب إفريقيا، والاتحاد الروسي، واليابان يتنادون جميعاً لمناقشة حاضر الكيان العبري ومستقبله، ورصد وتعيين الأخطار التي تتهدّده من داخل ومن خارج.

في اختصار، يصف الإسرائيليون مؤتمر هرتسليا بالعقل الجمعي الاستراتيجي لإسرائيل، الذي يسهم في تحديد البوصلة السياسية الجدّية، وشبه النهائية لكيانهم، انطلاقاً من الدفع الأمني الاستراتيجي في المقام الأوّل. وطبيعي أن يعالج مثل هذا العقل الجمعي «ثورات «الربيع العربي»»، وارتداداتها المستمرّة على إسرائيل. ففي العام 2012، تصدّرت الانتفاضات العربية أوراق أعمال «**مؤتمر هرتسليا الثاني عشر للأمن والمناعة القومية**»، قرأ فيه رئيس المؤتمر داني روتشيلد ورقة صاحبة الدلالات حملت عنوان: «إسرائيل في عين العاصفة»، في إشارة إلى الخطر الذي يتهدّدها من صعود الإسلام السياسي، وتحكّمه في المشهد العام في الشرق الأوسط.

وأوضح روتشيلد «أن الثورات العربية حملت تغييرات سريعة، وغير متوَّقعة، من شأنها وضع حدّ لأحلام إسرائيل بتطبيع علاقاتها مع الدول العربية»، مشدّداً على أن « تراجع قوّة الولايات المتحدة في المنطقة، مقابل صعود قوى إقليمية معادية لإسرائيل، سيعقّد الأمر أمام الدولة العبرية، التي تعاني أصلاً من عزلة، ولا تجد من تعتمد عليه في مواجهة الخطر الإيراني». كما شدّد على ضرورة « تحريك إسرائيل جمود المفاوضات مع الفلسطينيين، لأن بقاء الحال على ما هو عليه بين الطرفين، يضرّ جداً بإسرائيل، ويمسّ بمكانة كيانها، ويهدّد مكتسباتها في الصميم». وحذّر روتشيلد إسرائيل من مغبّة أنها باتت « تشكّل بالفعل عبئاً على الولايات المتحدة، ومصالحها في المنطقة».

وقد لاقت وجهة نظر داني روتشيلد تأييداً من شمعون بيريز، رئيس إسرائيل، المشارك في مؤتمر هرتسليا المذكور، وتقضي وجهة النظر تلك بـ«ضرورة تحريك ملف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين»، وذلك «للحدّ من الخطر المحدق بمستقبل بلدنا». كما انتقد بيريز في مداخلته نتنياهو الذي « يتعمّد الهرب من المفاوضات مع الفلسطينيين»، مؤكّداً أن إسرائيل هي «بلد متطوّر، اقتصادياً وعلمياً، لكنّه غارق في عالم قديم من الناحية السياسية». حتى أن شمعون بيريز دعا إلى ترسيم حدود الكيان لصوغ نظامه الأمني الجديد، من خلال عقد مفاوضات فورية مع الفلسطينيين، خارج التفكير المألوف، وبعيداً من الإعلام. وأردف قائلاً «إن تأجيل المفاوضات من شأنه تعزيز قوّة «حماس» المتطرّفة، وإضعاف «فتح المعتدلة».

داني دانون نائب وزير الدفاع الصهيوني لمجلة «فورين بوليسي» الأميركية: «إسرائيل هي الرابحة بعد مرور أعوام على «الربيع العربي»، بسبب تضاؤل التهديد الذي كان يشكّله أعداؤها، فهؤلاء الأعداء، إما تمّ القضاء عليهم كلياً، وإما تضاءل حجمهم بشكل ملحوظ»

في مؤتمر هرتسليا الاستراتيجي الثالث عشر، الذي حمل عنوان: «الشرق الأوسط على حافة صرعات مدمّرة» - مارس (آذار) 2013، تمحورت أيضاً القضايا والموضوعات والملفّات حول مآلات «الربيع العربي» وتداعياتها على إسرائيل، وبخاصة حكم الإسلام السياسي في مصر، ومستقبل سورية ما بعد الأسد، ومسألة توجيه ضربة للنووي الإيراني.

أشار الباحث الإسرائيلي «يسرائيل ألتمان» في مداخلته إلى أن تسلُّم الإسلاميين مقاليد السلطة في مصر، أدّى إلى مأزق ما أطلق عليه بـ«الصراع الهويّاتي» الذي من شأنه أن يؤثّر على الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد. وأردف ألتمان: «إن سياسة «الإخوان» ستؤدّي في النتيجة إلى فقدانهم الحكم، وتردّي الأوضاع في مصر، بداعي زيادة كراهية الشعب المصري لهم ولسياساتهم».

ورأى «ألتمان» أن الدعم الأميركي لسلطة الإخوان، آخذٌ في التراجع، وأن واشنطن فضّلت في البدء دعم الإخوان المسلمين، خشيةً من التيارات السلفية



في مصر، مثل «حزب النور» التي تحتاج إلى استراتيجية أخرى للتفاهم معها. لكن الولايات المتّحدة « باتت قلقة من مظاهر الاشتباكات في مصر، ومن القتل في الشوارع، ومن الانفلات الأمني، والوضع الاقتصادي المتردّي».

في المحور الثاني من مؤتمر هرتسليا الثالث عشر، «سوريا ما بعد الأسد»، أكّد الباحث والمستشرق الإسرائيلي سيزار أيال المختصّ في الشؤون السورية والتركية، «أن حكم الأسد سينهار خلال أشهر معدودة، وأن ذلك سيخلّف صراعاً دموياً رهيباً»، موضحاً « أن الدعم الذي يتلقّاه الثوّار من الولايات المتحدة وأوروبا، والخبرة التي اكتسبوها، خلال توسّعهم في المناطق السورية، يُثبت الفرضية التي تقول بأن النظام في مأزق خطير»، مشيراً إلى أن «إيران وحزب الله، تعيدان الحسابات بالنسبة إلى بقاء الأسد في الحكم، ما يدلّ على أن النظام على حافة السقوط».

نتج عن «مؤتمر هرتسليا الرابع عشر» وثيقة أعدّها نفرٌ من كبار الباحثين المشاركين أوْصَت بأمور عدّة من أبرزها أنْ تبدأ إسرائيل بتدشين تحالفات رسمية وغير رسمية مع دول المنطقة العربية

ورأى «ألتمان»، استطراداً، «أن مستقبل سوريا هو عملياً قائم في العودة إلى الماضي، أي إلى نقطة استقلال الدولة في العام 1946، موضحاً أن «قوّات سياسية عديدة، مبنيّة على قطاعات مختلفة في المجتمع السوري، ستتنافس على بناء سوريا وترميمها».

أما آفيف كوخافي، رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية (المعروفة باسم «أمان») فقد قال في مداخلته «إن المنظّمات الإرهابية، وفي مقدَّمِها «تنظيم القاعدة»، ستتوجّه بعد سقوط الأسد ونظامه، نحو محاربة إسرائيل».. مشيراً إلى «أن أغلب القوّات العسكرية البرّية السورية قد تمّ تفكيكها وتدميرها».

في المؤتمر نفسه، تحدّث وزير الخارجية الإيطالي جوليو تيرسي قائلاً إنه «حتى ولو تصرّفت إيران بعقلانية مع تطويرها لأسلحتها النوويّة، فإنها ستشكّل تهديداً عالميا غير مقبول. وستتصرّف طهران مستقوية بمظّلتها النووية الخاصة بحرّية، وستضطّلع بدور كبير في رفع أو خفض حجم التوتّر الإقليمي في المنطقة، وفق ما يلائم مصالحها، ومصالحها بالضرورة تضرّ بمصالح إسرائيل، وتطلّعها إلى العيش بسلام، حتى ولو مع جيران متوتّرين».

وعلى مدى 3 أيام من 8 إلى 11 يونيو (حزيران) 2014، عُقد مؤتمر في مدينة هرتسليا شمال فلسطين المحتلّة تحت عنوان: «إسرائيل ومستقبل الشرق الأوسط»، كان من أهمّ المشاركين فيه، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق الجنرال يعقوب عميدرور ،الذي قدّم مداخلة حول التحدّيات المباشرة والاستراتيجية المفروضة على إسرائيل بعد هذه السنوات الأربع من أحداث «الربيع العربي». يحدّد الباحث مبادئ عامة عدّة، ينصح إسرائيل أن تنطلق منها لرسم خططها الاستراتيجية: المبدأ الأوّل هو الإطار العام الذي تنشط فيه إسرائيل، و«سِمتُه الأساسية هي الفوضى العارمة اليوم، ليس في منطقة الشرق الأوسط فقط، وإنما في العالم بأسره، وبالتالي على إسرائيل أن تعي أنه مهما حدث، فلن تتمكّن من تغيير عدم التوازن الكمّي والعددي مع محيطها، وعليها الاستعاضة عن ذلك بحلول نوعية».

المبدأ الثاني، وجوهره أنه مهما حاولت إسرائيل استشراف حقيقة نبض الشارع العربي، فإن الخطر الذي ستواجهه يزداد، لأن قسماً كبيراً من محيطها لا يعترف بها. ويقود هذا المبدأ إلى الاستنتاج المبدئي «بأن قدرة إسرائيل وقوّتها هي الرادع الأساس في تحديد علاقة محيطها بها، وحتى لو لم تستعمل هذه القوّة، فإنها ستفرض على دوله أن يكونوا أصدقاء». وينصح عميدرور إسرائيل «بالتواضع أولاً، وثانياً باتخاذ جانب الحذر في تصرّفها، لأن من شأن خطأ واحد أن يحول دون قدرتها على حماية نفسها».

ويحدّد «عميدرور» ثلاثة أخطار أساسية تهدّد أمن إسرائيل، هي إيران ورغبتها في الحصول على قدرات نووية، وعشرات آلاف الصواريخ والقذائف التي تهدّد أمنها، وأخيراً «الإرهاب السنّي» في سيناء وسوريا، واحتمالات اندلاع العنف في غزّة.

نتج عن «مؤتمر هرتسليا الرابع عشر» وثيقة أعدّها نفر من كبار الباحثين المشاركين، أوصت بأمور عدّة، من أبرزها أن تبدأ إسرائيل بتدشين تحالفات رسمية، وغير رسمية، مع دول المنطقة العربية. وأن تدشّن كذلك، تحالفات مع دول شرق إفريقيا، ولاسيّما أثيوبيا، وجنوب السودان، وكينيا، وأوغندا، حيث تتسم علاقات هذه الدول بالتوتّر مع



الدول العربية، ولاسيّما مصر. كما تدعو الوثيقة إلى تعزيز التحالفات مع دول البلقان، وتعميق التحالف مع اليونان وتكريسه، وذلك كردّ على تدهور العلاقات مع تركيا أو زئبقيّتها.

المرآة غير الجليّة

في الإجمال، يمكننا القول إن مرآة «الربيع العربي» من منظور إسرائيلي، لم تكن جليّة بالنسبة إلى غالبية الاستراتيجيين الإسرائيليين، فقراءاتهم مثلاً للحدثين السوري والمصري، جاءت، منذ البدايات، مشوّشة ومتعثّرة، إذ توقّعوا مثلاً، سقوط النظام السوري في أشهر معدودات، ولم يسقط هذا النظام حتى اللحظة، وتوقّعوا كذلك أن يحكم «الإخوان المسلمون» مصر عقوداً طويلة متواصلة، ولم يتجاوز حكمهم العام الواحد، بل كان سقوط «الإخوان» مدويّاً، وربما تاريخياً، لا لشيء إلّا لأن الشعب المصري أراد ذلك، وحسم أمره معهم.

وقد بنى بعض المفكرين الإسرائيليين استراتيجيات جديدة لكيانهم مع مصر، على أساس أن الإخوان باقون في السلطة عقوداً طويلة، فدعا، مثلاً، إلى إقامة خطوط اتصال مفتوحة وعميقة معهم، وقد حصل ذلك بالفعل، قبل تسلّم الإخوان السلطة وفي أثنائها وبعدها، ورحّب قادة الإخوان بالتعاون مع إسرائيل أشدّ الترحيب، متعهدين باحترام كلّ الاتفاقات السابقة بين البلدين، وفي طليعتها اتفاقية كامب ديفيد. كما أن محمد مرسي كان يخاطب شمعون بيريز بـ» صديقي العزيز»، و» نتمنّى لكم الرغد في بلادكم»، بما لم يجرؤ على مخاطبته من قبل، الرئيس المخلوع حسني مبارك الذي كان الإسرائيليون يعتبرونه « كنزهم الاستراتيجي».

لكن في المقابل، جاءت قراءة الاستراتيجيين الإسرائيليين لانعكاسات «الربيع العربي» على الأمن الاستراتيجي لكيانهم، وكذلك على الاقتصاد، والمجتمع، غالباً في محلّها (وخصوصاً لناحية القلق على الوجود والمصير). لكن هذه الرؤية شاركهم فيها الجمهور الإسرائيلي نفسه، ومن دون نصائح منهم، منذ بدايات أحداث «الربيع العربي». جاء في التعليق على نتائج استطلاعٍ للرأي، أعدّه البروفسور الفلسطيني شبلي تلحمي، بالتعاون مع «**معهد بروكينغز للدراسات الاستراتيجية**» في واشنطن دي. سي، وتناول مشاعر الإسرائيليين إزاء «الربيع العربي»: « أن معظم يهود إسرائيل يعتقدون أن «الربيع العربي» سوف يؤثّر سلباً على بلدهم، لأنّهم لا يعتقدون أنه سيأتي بالديمقراطية إلى العالم العربي.»

وفي هذا الاستطلاع الذي نشرته وكالة «**إنتر بريس سرفيس**» الأميركية في ديسمبر (كانون الأول) 2011، أجاب 51 في المائة من المستفتين عن سؤال حول كيف سيؤثّر «الربيع العربي» على إسرائيل، قائلين: «غالباً للأسوأ»، فيما قال 15 في المائة فقط، إنه سيغيّر الأمور نحو الأفضل، و21 في المائة وجدوا أن الأمر لن يُحدث أيّ فارق يذكر».

«الثقوب السود» تبتلع الثورات والدول

بعد مرور ما يقارب الأربعة أعوام تقريباً على ثورات «الربيع العربي»، تحوّلت بلدان هذا «الربيع»، إلى مرتعٍ للفوضى والدمّ والخراب المقيم. ثمّة موجات من التدمير الذاتي حلّت بالمجتمعات العربية، وضربت نسيجها التاريخي الحضاري والهويّاتي، والأمور إلى مزيدٍ من التدهوّر والتفكّك وحتى التحلّل، والأخطر من هذا كلّه، أن ليس هناك مَن يهتمّ، أو يتداعى لإنقاذ موقف، أو تدارك سقوط يتلوه سقوط. لقد خسر الجميع، بمَن فيهم أولئك الذين استعجلوا سرقة الثورات، ودمغوها دمغاً بهويّتهم الإيديولوجية الخانقة الضيّقة.

> **تحوّل «الربيع العربي» إلى خريف ممضّ لشعوبنا ومجتمعاتنا العربية فازدادت معاناتها الاقتصادية والحياتية اليومية، إذ بات الأمن، مجرّد الأمن ونشدان السلامة من القتل المجّاني الفجائي، هو أقصى الحلم والطموح والغايات المطلبية للناس**

هكذا تحوّل «الربيع العربي» إلى خريف ممضّ لشعوبنا ومجتمعاتنا العربية، فازدادت معاناتها الاقتصادية والمعيشية والحياتية والوجودية اليومية، إذ بات الأمن، مجرّد الأمن.. ونشدان السلامة من القتل المجّاني الفجائي، هو أقصى الحلم والطموح والغايات المطلبية للناس.

فيما على المستوى الآخر في المنطقة، ثمّة دولة العدو إسرائيل، التي زلزلها «الربيع العربي» في بداياته، تعيش اليوم أزهى حالاتها الأمنية، وأعلى درجات منعتها، بخاصة بعد تدمير الجيش العراقي، وتقويض الجيش السوري، وانشغال الجيش المصري



بحربه المفتوحة على الإرهاب. كتب «داني دانون»، نائب وزير الدفاع الصهيوني في مجلة **فورين بوليسي** الأميركية (عدد نوفمبر- تشرين الثاني 2013) يقول ما ترجمته، إن إسرائيل هي الرابحة بعد مرور أعوام على «الربيع العربي»، بسبب تضاؤل التهديد الذي كان يشكّله أعداؤها. «فهؤلاء الأعداء، إما تمّ القضاء عليهم كلياً، وإما تضاءل حجمهم بشكل ملحوظ».

ويتابع دانون في مقالته نفسها، مستنتجاً أنه إذا كانت إسرائيل حالياً في موقف استراتيجي أفضل لمواجهة التحدّيات التاريخية التي تنتظرها في السنوات المقبلة، غير أن ذلك لا يلغي البتّة صعوبة التكهّن بالأحداث ومفاجآتها في هذا الجزء من العالم. ونتيجة لذلك، «يجب أن نبقى يقظين أكثر من أيّ وقت مضى لحماية شعب إسرائيل».

كان حدس داني دانون، أو توقّعه، في محلّه، إذ سرعان ما عاد القلق، أو الخوف العنيف، ينتاب المجتمع الإسرائيلي، من تعاظم دور الشعوب العربية، مُمثلاً هذه المرّة بصمود أهل قطاع غزّة في الحرب العدوانية الضارية، التي شنّتها إسرائيل عليهم، فانبرى الشعب الفلسطيني، وللمرّة الأولى في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، ينقل المعركة إلى كامل مساحة فلسطين التاريخية تقريباً، ويفرض على العدوّ معادلة التحكّم بوقف إطلاق النار، أو استئنافه. لذا فإن ربيع الشعب الفلسطيني هو «الربيع العربي» الصحّي الوحيد بين «الربيعات العربية» المعتلّة؛ فللمرّة الأولى كذلك، يتمكّن الفلسطينيون، وبوهجٍ من الثورات العربية التي كسرت كلّ جدران الخوف والتردّد، من فضح الردع الأمني الاستباقي الإسرائيلي، وشلّ حركة الحياة داخل الكيان، وخصوصاً على مستوى المرافق العامة، من مطارات وموانئ، ومنشآت سياحية، ومدارس وملاعب رياضية، وصولاً، حتى إلى تهديد مفاعل ديمونا النووي، ومنصّات الغاز والنفط في البحر. وهذا كلّه كان كفيلاً بكشف واقع الاهتراء المستشري على مستوى الجبهة الداخلية الإسرائيلية، حتى وصل الأمر برئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، عاموس جلعاد، حدّ القول لراديو الجيش الإسرائيلي في شهر أغسطس (آب) 2014: «على كل إسرائيلي البحث عن قبة حديد خاصة به».

لكن جلعاد نفسه، والذي كان عضو الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات القاهرة، بشأن حرب غزّة الأخيرة، لم يكن مرتاحاً إلى سير المفاوضات بالوكالة مع الفلسطينيين، لكنه اعترف لاحقاً بأن «حماس تكبّدت ضربة قاسية جداً خلال عملية «الجرف الصامد»، وهي تخرج منها ضعيفة، و«يجب عدم التأثر بمظاهر الفرح في غزّة، وبالتصريحات التي تدّعي انتصار حماس في المعركة، لأن الجميع يدرك الهزيمة التي منيت بها[6]».

وعلى عكس جلعاد، يرى رئيس مركز حزب الليكود، وعضو الكنيست داني دون، أن الإسرائيليين هم مَن تلقى الضربة الأقسى، ملاحظاً « أن عملية «الجرف الصامد» انتهت والشعب الإسرائيلي يشعر بالارتباك والبلبلة».

ربحت إسرائيل.. لم تربح إسرائيل، من تداعيات «الربيع العربي».. تلك مسألة متروكة لمسار الصراع المفتوح والطويل بين أهل هذه الأرض، والدخلاء عليها. غير أنه، ومن قلب هذا الحطام العربي، الناتج أيضاً عن ابتلاع الثورات وسلطات الدول معاً، من جانب الثقوب السود للإرهاب المتمادي على الأرض، ثمّة مَن يرى أن نظرية الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية بدأت بالانهيار.

6 صحيفة **يديعوت أحرونوت** (27 /8 / 2014).

الباب السادس

«ربيع العرب» وتجلّياته في مصر سياسيّاً، فكريّاً، أدبيّاً وفنّياً	**أ. شعبان يوسف** إعلامي وباحث من مصر
المشهد الروائي في مهبّ «الربيع العربي»	**أ. فخري صالح** ناقد أدبي وإعلامي- الأردن
«إرادة الحياة» في شعر ثورات «الربيع العربي»	**أ. عبده وازن** شاعر وإعلامي في جريدة «الحياة» - لبنان
المسرح و«الربيع العربي».. كيفيّة المواكبة وملامح التغيير	**د. ماري إلياس** ناقدة مسرحيّة وأستاذة جامعيّة - سورية
العرب الفرنكوفونيّون وإبداعهم في ضوء «الثورات» العربيّة	**د. عبد القادر بن عرب** أستاذ الأدب المقارَن والحديث جامعة السوربون- جزائري مقيم في باريس
السينما قبل الأدب حدست «بالربيع العربي» وتوقّعته	**أ. إبراهيم العريس** ناقد سينمائي وكاتب في جريدة «الحياة» - لبنان
ما بين فنّ الثورة وثورة الفنّ	**أ. فاروق يوسف** ناقد فنّي ومنظّر في الفنون التشكيلية - السويد
الشعارات السياسيّة: من أداة تعبير إلى وسيلة تغيير	**د. نادر سراج** أكاديمي ومختصّ في الألسنيّة وأدب الشعارات- لبنان
ثنائيّة العزف والقتل: عن أحوال أغنية «الربيع العربي»	**أ. محمد العسيري** شاعر وعضو جمعية المؤلّفين والملحّنين في القاهرة، ومدير تحرير جريدة «البوابة»- مصر



«ربيع العرب» وتجلّياته في مصر سياسيّاً، فكريّاً، أدبيّاً وفنّياً

أ. شعبان يوسف

لا يستطيع الباحث في المسارات التي اتّخذها في مصر ما أُطلق عليه «الربيع العربي» ، إلاّ أن يبدأ من نقطة أساسية، الأولى هي ما حدث في تونس، واعتبارها المحطّة الأولى التي انفجر منها هذا الربيع، وأصبح محفّزاً وملهماً لبلاد أخرى، إلى حدٍّ ذهب معه كثيرون من القادة والساسة في مصر إلى القول بأن «مصر ليست تونس». وقد انطلقت هذه المقولة من مكامن مختلفة، ومخاوف متعدّدة. فبالنسبة إلى القادة السياسيّين كانت تعبّر عن مدى خوفهم، واضطرارهم إلى عقد اجتماعات، ووعود بإصلاحات، وانتقادات حادّة لرئيس تونس، وتقديم النصح له بأن يتنحّى عن رئاسة البلاد... وهلمّ جرّا، وكتب كُتّاب وباحثون سياسيون ومحلّلون في شأن المسألة التونسية.. غير مستبعِدين أن يحدث ذلك في مصر. فالكاتب والسيناريست بلال فضل، وهو أحد الكتّاب الذين تركوا أثراً عميقاً في نفوس الشباب المصري، في السنوات الأخيرة، قبل اندلاع أحداث 25 يناير، كان مقاله اليومي الذي يكتبه في الصفحة الأخيرة من جريدة «المصري اليوم»، وهي الصحيفة الأوسع انتشاراً بين الجرائد المستقلّة، يحظى بقراءات وتعليقات لم يعرفها الكتّاب الآخرون. وقد كتب في 16 يناير (كانون الثاني) 2011 مقالاً بعنوان: «الله حيّ.. والتاني جَي»، وذلك بعد هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وعنوان المقال واضح جداً، فهو إشارة قويّة لتكرار الحدث، إذ كتب في خاتمته: «أيّاً كانت انتفاضة التوانسة الأحرار الذين دفعوا ثمنها غالياً، فهم وحدهم القادرون على ألّا يقطف لصوص آخرون ثمارَها، فقد بعثت تلك الانتفاضة المجيدة الروح في كلمات قليلة ظللنا لسنين نتعامل معها على أنها مجرّد شطحة شعرية، قالها شاعر شاب قبل أن ينقصف عمره، فاتّضح أن تلك الكلمات هي المبتدأ والمنتهى، وأنها عندما تمتزج بدماء الشهداء الزكيّة يمكن أن تكون قوّة عاتية تهزّ العروش، وتُخرِس أصواتَ المستبدين، وتُرغِمهم على لزوم تواضعٍ لم يكن ليخطر لأحد في الأحلام، وتُسقِط الطغاة بأيدي شعوبهم لا بأيدي الغزاة».

كتب السيناريست بلال فضل في 16 يناير 2011 مقالاً بعنوان: «الله حيّ.. والتاني جَي»، وذلك بعد هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، في إشارة قويّة لتكرار الحدث في مصر.

يُعرب في المقال عن توجُّسٍ وخِشيةٍ من اختطاف الثورة. ثم عندما أعلن الشباب المصري عن احتجاجهم المزمَع في 25 يناير (كانون الثاني)2011، كتب بلال فضل في صباح ذلك اليوم مقالاً تحت عنوان: «لو كنت وزيراً للداخلية»[1]، يحذّر فيه من استخدام العنف وآلات القمع والقتل والفتك، وكأنه كان يعبّر عن هواجسه، ويحدَس بما سيقع. وفي السياق نفسه كتب الدكتور محمد أبو الغار، الطبيب المعروف والمشارك بنشاط في الاحتجاجات المصرية ضدّ السلطة والتوريث في ذلك الوقت، ومؤسّس حركة 9 مارس في الجامعة، وأحد قادة الليبرالية الجديدة في مصر، كتب مقالاً في جريدة «**المصري اليوم**» (بتاريخ 23 يناير) عنوانه: «ثورة تونس هل هي قابلة للتكرار؟»[2]، جاء فيه: « لا أحدَ يعلم ما إن

1بلال فضل، **حتى مطلع الفجر** (دار بلومزبري: مؤسّسة قطر للنشر، 2011)، ص183.

2 محمد أبوالغار، **ثورة 25 يناير ورحلة إسقاط النظام** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحافية والمعلومات، 2014)، ص 316.



كان ذلك سيحدث في مصر، فإن حدث فعلاً، فلا أحدَ يعلم متى. كانت الدولة تخطّط لرفع الأسعار، ويبدو أنها أجّلت هذا الأمر. الأمر الثاني الذي قد يقود إلى ثورة الشباب وقد يصل إلى المهمَّشين هو إقدام النظام على الخطوة النهائية في التوريث وهو ما سوف يثير غضباً مكبوتاً في الشعب بأكمله ربما لا يستطيع أحدٌ كبحَه. إذا أراد النظام في مصر منْع ثورةٍ مماثلة، فعليه أن يقبل بعدَّة أشياء».

يسترسل أبو الغار في طرح هذه الأشياء التي من الممكن أن تمنع حصول الثورة المقبلة، والتي كانت تطرق الأبواب بقوّة. ولكن لم يكن أحدٌ من الكتّاب والمحلّلين والساسة ليتصوَّر أن الأمر بات قاب قوسين وأدنى، حتى أن بعض القوى السياسية امتنعت في البداية عن مشاركة هؤلاء الشباب في التظاهرات التي دعوا إليها. ففي 23 يناير (كانون الثاني) 2011 أي قبل التظاهرات بيومين، نشرت جريدة «**اليوم السابع**» الإلكترونية عدم مشاركة حزب التجمّع في تظاهرات 25 يناير، وأصدر حزب التجمّع اليساري بياناً»[3] أكّد فيه أن 25 يناير «لا يُعَدُّ يوماً ملائماً للاحتجاج، نظراً إلى أنه يتوافق مع المعركة البطولية التي قام بها عددٌ من أفراد الشرطة في مواجهة الاستعمار البريطاني في الإسماعيلية العام 1952». وأضاف البيان أنه «على الرغم من التظاهر في هذا اليوم، إلاّ أنه يؤكّد، في الوقت نفسه، على حقّ كلّ مواطن في التحرّك للدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية، مشيراً إلى استمرار التجمّع في معركته، للدفاع عن حقوق الشعب، وإصراره على الدفاع عن مصالح الجماهير». ولم يقتصر الأمر على حزب التجمّع فقط، فقد أعلنت جماعة الإخوان المسلمين أيضاً رفضها المشاركة، ونشرت جريدة «**الوفد**» الصادرة في تاريخ 21 يناير(كانون الثاني) 2011 ما يلي: «أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عدم مشاركتها في تظاهرات 25 يناير (يوم الغضب) المتزامنة مع عيد الشرطة، والتي دعت إليها مجموعات وشباب على موقع فيس بوك الاجتماعي، وأعلن نشطاء وحركات احتجاجية مشاركتهم فيها، وبرَّر الدكتور عصام العريان مسؤول الملف السياسي وعضو مكتب إرشاد الجماعة، عدمَ مشاركة جماعة الإخوان في التظاهرة بالقول: «إن عمل جماعة الإخوان منظّم ولها أيديولوجية واضحة بخصوص الدعاوى التي تأتي من طريق شبكة الإنترنت أو الدعاوى الفردية غير المنظّمة وهي التجنّب»[4].

بعد ثلاث سنوات من أحداث 25 يناير عرّف محمد حسنين هيكل الثورة قائلاً: «شعب غاضب لا يستطيع احتمال ما فيه، وينتفض لتغييره، هذه هي الثورة»

كتّاب بارزون أثنوا على مبارك

كانت أشكال الرفض للمشاركة في التظاهرات متعدّدة، كما رأينا، في الكتلتين الرئيستين، اليسار السياسي، وجماعة الإخوان المسلمين، وكان لكلٍّ منهما ذرائعه المختلفة. وينطبق ذلك أيضاً على القوى السياسية الأخرى، وينسحب كذلك على بعض الكتّاب والمثقّفين المصريين المرموقين. فكان الحاكم قد التقى بنخبة من المثقّفين المصريّين الكبار في شهر أكتوبر(تشرين الأول) 2010، أي قبل الأحداث بثلاثة أشهر، وأثنى هؤلاء الكتّاب على لقائهم بالرئيس، وباركوا فكرة أن يلتقي الحاكم بمبدعين ومثقّفين وكتّاب، ومن بين هؤلاء محمد سلماوي رئيس اتّحاد كتّاب مصر والعرب، والكاتب صلاح عيسى اليساري سابقاً ورئيس تحرير جريدة «**القاهرة**» الحكومية، والشاعر أحمد عبد المعطي حجازي، والكاتب الروائي يوسف القعيد، والكاتب الراحل خيري شلبي، والكاتب «المفكّر» السيّد يس، وطبعاً أنيس منصور.. وخرج كلّ هؤلاء من اللقاء بالثناء على الحاكم، ولم يصدر عنهم أيّ نقد له، فقد كان الاعتراض منصبّاً على الاختيار فقط، لأن مسألة الإطاحة بالحاكم حسني مبارك لم تكن واردة عند كلّ هؤلاء: لا عند القوى السياسية التي أشرنا إليها، ولا عند هؤلاء الأدباء الذين لم يعرفوا آليات الاحتجاج الجماعي، ولم يعرفوا بالتالي المشاركة فيه. ولكن كتّاباً مثل بلال فضل وعمّار علي حسن وأحمد بهاء الدين شعبان ومحمد أبو الغار وإبراهيم عيسى وعلاء الأسواني ومصطفى الحسيني وغيرهم، كانوا قد سطّروا الصفحات الطِّوال في مواجهة النظام وتشريحه وتحليله، حينما بدأت تظهر عليه علامات الشيخوخة، ولم يكتفِ هؤلاء بالكتابة فقط، بل شاركوا في اجتماعاتٍ ومؤتمرات ومسيرات.. ولكن كلّ ذلك لم يخرج عن بضعة آلاف كانت تنظّمها

3 صحيفة **اليوم السابع** (23 /2011/1).

4 صحيفة **الوفد** (21 / 1/ 2011).

حركـة «كفايـة» التـي تشـكَّلت، العـام 2004، من قوى سياسـية عـدّة، وأحدثـت حـراكاً سياسـياً واجتماعيـاً، ورفـع هتّافوهـا وقادتهـا الجماهيريون شـعار: « يسـقط يسـقط حسـني مبـارك»، كمـا أبدعـوا نحْـتَ مفـردة «باطـل» فـي تعـداد كلّ أشـكال الفسـاد التـي أحدثهـا النظـام المتفسّـخ، والـذي كان يختـرع سلسـلة مـن الأحـداث التـي تثيـر جلَبـةً وصخبـاً وتفكّكاً اجتماعيـاً، حتـى تلعـب القيـادة دور الراعـي الـذي يتدخّـل لحـلّ النزاعـات الفئويـة والطائفيـة والطبقيـة.

هنـاك مثـالان بـارزان علـى ذلـك، المثـال الأول يعـود إلـى أواخـر العـام 2009، عندمـا اسـتثمرت السـلطة السياسـية المصريـة أحداثـاً ونزاعـات كرويـة وقعـت بيـن الفريـق المصـري لكـرة القـدم، والفريـق الجزائـري، وشـارك فـي نفـخ هـذه النزاعـات فنّانـون وساسـة وكتّـاب بأشـكال صريحـة وأشـكال مسـتترة، وكان الغـرض هـو تنظيـف سـمعة عـلاء مبـارك مـن مسـتنقع الفسـاد الـذي يغـرق فيـه. أمّـا الحـدث الثانـي فهـو تفجيـر كنيسـة «القديسـين» فـي الإسـكندرية، صبـاح السـبت الموافـق 1 ينايـر(كانـون الثانـي)2011، وإلصـاق التهمـة بمـا أسـمته جهـات التحقيـق آنـذاك «جيـش الانصـار الفلسـطيني». وكانـت هـذه الأحـداث بمثابـة افتعـال يُلهـي المصرييـن ويُشـغِلُهم عن القيـام باحتجاجـات عارمـة ضـدّ النظـام الفاشـل، ووسـيلة لإبعـاد شـبح الثـورة التونسـية التـي اندلعـت شـرارتُها فـي 18 ديسـمبر(كانون الأول) 2010، بعدمـا أحـرق الشـاب محمـد بوعزيـزي نفسـه قبـل يـوم واحـد. ولئـن كانـت حركـة «كفايـة» المكوَّنـة مـن مجموعـة قيـادات قديمـة قـد عملـت علـى التمهيـد لأحـداث 25 ينايـر، فقـد كانـت هنـاك أيضـاً حركـة معارضـة شـبابية فتيّـة وقويـة، نشـأت العـام 2008، وبـدأت تمـارس أنشـطتها السياسـية، بعـد الإضـراب العـام الـذي شـهدته مصـر فـي 6 أبريل(نيسـان) 2008 بدعـوة مـن عمّـال المحلّـة الكبـرى، وهـي أكبـر مدينـة للطبقـة العاملة فـي مصـر.

مصطفى الحسيني وعمّار علي حسن

ولئـن كانـت الثـورة التونسـية قـد ألهَمَـتْ المصرييـن، وسـرَّعَتْ الحركـة الاحتجاجية في مصـر، التي تخلّلتها أشـكال كثيـرة مـن تبـادل الخبـرات، فإن ثمّة أمـراً آخر يتعلّـق بالاحتقـان الـذي كان يـزداد يومـاً بعـد يـوم فـي مصـر، لأسـباب اقتصاديـة متفاقمـة، تعمـل علـى إفقار واسـع لطبقـات الشـعب الكادحـة. كمـا كان هنـاك أيضـاً الاسـتفزاز الـذي تمثّلـه مسـألة التوريـث التـي خلقـت فريقـاً خاصـاً يعمـل تحـت مُسـمّى «لجنة السياسـات»، وهـي لجنـة تشـكّلت مـن أصدقـاء جمـال مبـارك، ومن خبـرات سياسـية واقتصاديـة جديـدة، وكانـت هـذه اللجنـة تصـارع الحـرس القديـم مـن سـلطة مبـارك، وجـرى صـراع خفـيٌّ ومكتـوم انكشـفت تفاصيلـه فيمـا بعـد. كانـت مسـألة توريـث الحكـم هـو الحصـان الـذي ركبتـه المعارضـة، والـذي كان الحصـان الرابـح فـي تثويـر الحيـاة السياسـية، فـي الصحـف والمجـلات، وفـي برامـج التـوك شـو. وفـي أواخـر العـام 2010 صـدر للكاتـب والمحلّـل السياسـي الراحـل مصطفـى الحسـيني كتـاب عنوانـه: «**مصر علـى حافـة المجهـول**» عـن دار ميريـت[5]. ويتنـاول الكتـاب، كما جاء فـي المقدّمـة: « الوضـع الداخلـي الـذي وصـل إلـى حـدّ مـن التدهـور شـارف علـى الانهيـار، ليـس مجـرّد انهيـار الدولـة، مـع مـا يترتّـب عنـه مـن غيـاب القانـون والنظام وانتشـار الفوضـى، إلـى حـدّ يهدّد وجـود البلد نفسـه، ليحـلّ محلّـه يبـابٌ بـلا معالـم ولا يسـكنه شـعب، إنمـا تتوزّعـه جماعـاتٌ متفرّقـة مـن النـاس، تَهيم فـي أرجائـه القاحلـة، تفتقـر إلـى مفهـوم الجماعـة الوطنيـة، ولا تجمع بينهـا هويـةٌ متَّفَقٌ عليها، ولا يربطهم حـسٌّ وطنـي مشـترَك، ولا يشـغل أفرادَهـا سـوى مجـرّد البقـاء على قيد الحيـاة».

استثمرت السلطة المصرية أواخر العام 2009 أحداثاً ونزاعات رياضية كروية بغرض تنظيف سمعة علاء مبارك من مستنقع الفساد الذي يغرق فيه، كما استثمرت تفجير كنيسة «القديسين» في الإسكندرية لإلهاء المصريين عن الاحتجاجات العارمة ضدّ النظام الفاشل

يتنـاول الحسـيني فـي كتابـه أيضـاً القضيـة المنسيَّة، وهـي المسـألة الوطنيـة التـي تعنـي قضيـة الاسـتقلال، وهـي القضيـة الغائبـة الحاضـرة علـى الـدوام، وعلـى موائـد الحـوار بيـن حيـن وآخـر. ويحلّـل الحسـيني الأوضـاع باسـتفاضة، منـذراً بقُرْبِ وقوع هذا الانفجار العشـوائي. ولـم يكـن الحسـيني وحـده يتوقّـع ذلـك، بـل توقّعـه أيضـاً آخـرون ذكرنـا أسـماء بعضهـم أعـلاه، فقـد كتـب عمّـار علـي حسـن، مثـلاً، مقـالات حـادّة في انتقـاد النظـام وحزبـه الـذي أصبـح شـبيهاً بالعصابـات السياسـية: فـي 16 ديسـمبر(كـانـون الأول)، كتـب

---

5 مصطفـى الحسـيني، **مصـر علـى حافـة المجهـول** (القاهـرة: دار ميريـت، 2012)، ص11.



عمّار في صحيفة «**المصري اليوم**» مقالاً بعنوان: «الاحتلال الوطني»[6]، يصِف فيه هؤلاء الساسة الذين يديرون شؤون البلاد، بالاستعمار الأجنبي، وقد جاء في المقال: «وها هم مَن بيدهم الأمر في بلادنا يتحوّلون إلى حالٍ شبيهة بما كان عليه المستعمر الأجنبي، من حيث البون الشاسع بينهم وبين الشعب، أو من حيث النهب المنظَّم لقدرات هذا البلد وإمكاناته، لحساب تحالف غير مقدّس، يتكوّن في الأعمّ الأغلب، من كبار رجال الجهاز البيروقراطي، وأصحاب الحظوة من رجال الأعمال، وكبار رجال جهاز الأمن، ومثقّفين وإعلاميين موالين للسلطة، منتفعين منها، وكبار الملّاك ووجهاء الريف». لذلك كان الأمر محتدماً تماماً، وجاهزاً لهذا الانفجار الذي وصفه كثيرون بالعشوائي، لأن القيادات المرشّحة لإدارة أشكال التمرّد أو الاحتجاج أو الثورة في مصر، لم تكن جاهزة للقيادة في مواجهة هذه الدولة التي تتقن فنون الشراسة كافة، بعد أن تعملقت أجهزتها الأمنية على يد وزير حازم حاسم صارم في القمع والمنع واستعداد قوّاته الدائم لإطلاق النار على المتظاهرين وهو اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية. لذلك كان مقال بلال فضل التحذيري الذي كتبه صباح يوم 25 يناير (كانون الثاني) ذاته لافتاً، والذي نوّهنا عنه في السطور السابقة، ولا ننسى في هذا السياق الإبداعات الشعرية التي كتبها شعراء مثل أحمد فؤاد نجم وحسن طلب وسيّد حجاب وعبد الرحمن يوسف وغيرهم في مجابهة هذا النظام، وإن جاءت بعض هذه الإبداعات مكتوبة بشكل مباشر وتقريري، لا يأبه إلا بإبلاغ رسالة إلى الرأي العام بانتهاء صلاحية الحاكم، ورسالة أخرى للحاكم تقول له بأنه غير مرغوب فيه، وعليه أن يرحل ويترك السلطة لغيره.

مسألة توريث الحكم كانت الحصان الرابح الذي ركبته المعارضة ونجحت عبره في تثوير الحياة السياسية في الصحف والمجلات وبرامج «التوك شو»

صحافيون يدعمون مبارك

ذكرتُ بعض الكتابات التي كانت تحشد ليوم غضبٍ عارمٍ مثلما حدث في 25 يناير، ولم أذكر الكتابات التي كانت تدعم النظام من أنصاره ومعاونيه، مثل الراحل عبد الله كمال وكرم جبر اللذين سخّرا جريدة ومجلة «**روز اليوسف**» لخدمة النظام، وأسامة سرايا رئيس مجلس إدارة جريدة «**الأهرام**» القومية. وكان أسامة سرايا قد وضَع كتاباً عن فضائل الرئيس مبارك ونظامه، كما كان من أكثر الكتّاب الصحافيين الذي دافعوا عن هذا النظام المنهار. كذلك كان مكرم محمد أحمد نقيب الصحافيّين المصريّين آنذاك، يدافع بشراسة عن النظام وهيبته وشرطته. فقد كتب في 28 يناير (كانون الثاني) 2011، يوم جمعة الغضب[7]، في جريدة «**الأهرام**»، مقالاً يمدح فيه شرطة حبيب العادلي التي جابهت طوفان الغضب الذي دعاه بالمؤامرة على البلاد. ولذا عوقِبَ بعد رحيل مبارك، وطُرِد من مقرّ نقابة الصحافيين أثناء تشييع صحافي استشهد برصاص الشرطة... وتلك عيِّنةٌ من الكتابات التي لعبت دوراً مضاداً لاتجاه أحداث ما سُمِّي بـ «الربيع العربي». غير أن الطوفان الذي اندلع صباح 25 يناير أربك الكثيرين ممّن لم يحسبوا حساب هذا اليوم، حيث فاقت جموع المحتشدين قدرة حبيب العادلي وجنوده وضبّاطه وقياداته على صدّها. ولئن كانت الصدارة للشباب في هذه الجموع، فإن بقيّة المشهد، في جميع أنحاء مصر، كانت من الفقراء والجياع وكلّ مَن عانى من هذا النظام سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

تخطيط إخواني

بالغ بعض المحلّلين في تقدير قوّة شباب الثورة وقدرتهم على الإطاحة بالحاكم وحذّروا من محاولات الشيوخ القفز على المشهد كما حدث. فكتب المفكّر والكاتب نادر فرجاني في صحيفة «**المصري اليوم**»: «وعلى الساسة من أجيال الكهول والشيوخ التحلّي بفضيلة الترفُّع عن التقافز على الثورة والتسلّق على أكتاف شبابها الذين حقّقوا ما عجزت عنه تلك الأجيال. لقد دفع الشباب الفُلُّ مهرَ مصر، وبات من حقّهم الاقتران بمصر الثورة»[8]، فكانت هذه المبالغة من قبيل الحماس للشباب الثائر، والحقّ أنّ القطاعات والفئات في الطبقات المقهورة

---

6 عمّار علي حسن، **الطريق إلى الثورة..التباشير والنبوءة..الانطلاق والتعثر** (القاهرة: دار ميريت، 2012)، ص 243.

7 مكرم محمد أحمد، « تحيّة لرجال الشرطة»، صحيفة **الأهرام** المصرية (28 /1 /2011).

8 نادر فرجاني، **يوميّات ثورة الفل** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011)، ص 40.

والمسحوقة والوسطى كافة شاركت في الحدث، ولذا بلغت المواجهات حدّاً من الشراسة لم يسبق له مثيل، من إطلاق النار، إلى العربات المصفَّحة التي كانت تدور وتهرول في سرعة مجنونة لدهس المتظاهرين، وبخاصة الشباب منهم، وسقوط شهداء كثر من هذا الشباب الذي وصفه الشاعر أحمد فؤاد نجم بـ«الورد اللي فتّح في جناين مصر».

محمد البلتاجي وأسامة يس

في تلك اللحظة بدأت القوى السياسية التي كان يُفترَض أنها في خندق المعارضة، تغيّر موقفها الرافض للمشاركة في التظاهرات. فبعد اندلاع الأحداث بيومين، قرّرت جماعة الإخوان المسلمين دفع شبابها وبعض قياداتها الوسيطة للمشاركة في الأحداث. وكانت هذه القيادات الوسيطة تشارك فعلياً في التخطيط لعمليات نوعية توجّه الحدثَ لما فيه مصلحتهم، فكانت جماعة الإخوان المسلمين هي الفصيل الأكثر تنظيماً وحركية، والفصيل المرتبط بقطاع واسع من الناس، بفضل المساعدات التموينية والمالية التي كان يمنحها لأبناء الأرياف وضواحي المدن، وهي المناطق التي تختلط فيها عناصر التريف بعناصر التمدين، فكان هؤلاء بمثابة رافدٍ غذّى وجود الإخوان بكثافة في ميادين مصر وشوارعها. وبعدما اتسع مدى الحدث وأوشك النظام على السقوط، دفعت جماعة الإخوان بقياداتها العليا إلى قلب الحدث، فصار القياديّان محمد البلتاجي وأسامة يس يحضران باستمرار لتوجيه شباب الجماعة في ميدان التحرير. وقد نشرت الصحف ما وقع في ما بعد من أعمال شغب وتخريب كتدمير أقسام الشرطة، واقتحام السجون وإخراج السجناء السياسيين وغير السياسيين لإرباك النظام وشرطته، وإحداث الفوضى.. وهي أعمال جرت بتخطيط إخوانيٍّ تام، في حين أن الثورة ونُبْل الاحتجاج كانا بعيدَيْن عن المخطّطات التي تُحاك من وراء الستار. ولن ينسى المصريّون ذلك الاعتصام الكبير في ميدان التحرير حين قرّر المتظاهرون مساء يوم 25 يناير، ألا يغادروا الميدان إلّا بعد أن يتنحّى رئيس الجمهورية عن حكم البلاد. وما لبثت مصر أن حظِيَت بلحظة انتصار عظيم، بعدما كانت الهزائم المتتالية تمنع الناس من إظهار جماليات إبداعهم الاجتماعي والفنّي والإنساني.

السيّد نجم وجمال حسّان

إن ما جعل المعتصمين يتشبّثون باعتصامهم، ويتمسّكون بمطلب إسقاط الرئيس هو الدم البريء الذي سال على أرض مصر ذلك اليوم. وكان الشعار الذي أصبح سيّداً هو: «الشعب يريد إسقاط النظام»، إلى جانب شعار: «عيش ..حريّة ..عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية». قبل ذلك، تردَّدت هذه الشعارات في الثورة التونسية، أمّا بقية الشعارات فقد جمعها الدكتور كمال مغيث في كتابه «**هتافات الثورة المصرية**»[9]، وكان قد سبقه إلى ذلك، ولكن ضمن نطاق محدود، الكاتب والروائي والباحث الدكتور السيّد نجم في كتابه **ثورة 25 يناير.. رؤية ثقافية ونماذج تطبيقية**[10]. والحقّ، إن هناك كتباً كثيرة رصدت تفاصيل ما حدث في الأيام الثمانية عشر التي فصلت بين 25 يناير ويوم التنحّي، لا في القاهرة وحدها، بل في سائر الأقاليم المصرية؛ نذكر منها الكتاب الضخم الذي وضعه الكاتب والقاص والباحث قاسم مسعد عليوة، وعنوانه: **تأريخ ما يستوجب التأريخ**[11]، وهو عبارة عن رصد يوميات الغضب في محافظة بور سعيد، فكانت تلك اليوميات صورة حيّةً عن المكنون الثوري والمكبوت طيلة سنوات طويلة، وعن الآلام المديدة والمعاناة الشديدة التي ظهرت في صرخة ترتجّ لها أرجاء الميادين: «ارحاااااااااااال»..»ارحاااااااااااااااال». شعارٌ توحّد حوله ملايين المصريّين. كانت هناك شعارات أخرى أيضاً وحَّدت هذه الملايين، كالشعارات التي كانت تنادي ببطلان كلّ أوجه النظام المصري الفاسد، شعار: «باااااااطل»، وقد رصده كمال مغيث على نحو ما كان يهتف المتظاهرون ويردِّدونه:

« حسني مبارك..... باطل

> **لن ينسى المصريّون ذلك الاعتصام الكبير في ميدان التحرير حين قرّر المتظاهرون مساء يوم 25 يناير ألّا يغادروا الميدان إلّا بعد أن يتنحّى رئيس الجمهورية عن حكم البلاد**

9 كمال مغيث، **هتافات الثورة المصرية ونصوصها الكاملة** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2014).

10 السيّد نجم، **ثورة 25 يناير.. رؤية ثقافية ونماذج تطبيقية** (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012).

11 قاسم مسعد عليوة، **تأريخ ما يستوجب التأريخ** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013).



مجلس شعب........ باطل
التوريث .... باطل
أحمد عز .... باطل
فتحي سرور....... باطل
زكريا عزمي...... باطل
لجنة سياسات ..... باطل»[12]

كانت الهتافات تعدّد وتردّد معظم عناصر الفساد في النظام المصري، واتسمت الجماهير المصرية المحتشدة بقدرتها على ابتكار الشعار بسرعة فائقة. وكان الشعار الذي تبتكره الجماعة الشعبية المحتشدة هو أحد المحرّكات القويّة للتظاهرات وتفاقمها، فكان يوجّه ويقود. فعندما راح مبارك، في خطابه الثاني، يماطل في اتخاذ قرار التنحّي، ردّ عليه المصريون: «هو مبارك عاوز إيه؟ عاوز الشعب يبوس رجليه... لأ يا مبارك مش حنبوس، بكرة عليك بالجزمة ندوس»[13]. كانت آلة ابتكار الشعارات تعمل بكفاءة مذهلة ونادرة لا تحدث إلّا في لحظات التغيير الكبرى. وقد أصدرت الدكتورة جمال حسّان الأديبة واستشارية الطبّ النفسي كتاباً لافتاً بعنوان: **التفاؤل والطاقة الخلّاقة في أيام التحرير**[14] ترصد فيه وتحلّل عملية التوالد الثوري في الميادين المصرية، إذ تكتب: «تنبَّه المصريون فجأة لقوّتهم الفعّالة والطاقة العظيمة التي تأتي من توحُّدهم وتعاونهم وتضامنهم. تبدَّدت على الفور كلّ ممارسات النظام القديم وقدرته على تمزيق لحم الشعب المصري، كما فعل في تفجيرات كنيسة القديسين في الإسكندرية، وقد سبقتها أحداث أخرى في صعيد مصر وكنائسه العريقة على مدار السنوات الماضية»[15]. كما ترصد جمال حسّان في كتابها التفاعلَ القوي والعبقري والسريع بين كلّ طبقات الشعب وطوائفه وفئاته الثائرة، من أجل إنتاج فعل

ثمة كتبٌ كثيرة رصدت تفاصيل ما حدث في الأيام الثمانية عشر التي فصلت بين 25 يناير ويوم التنحّي، لا في القاهرة وحدها، بل في الكثير من مدن الأقاليم المصرية

12 كمال مغيث، م س، ص 228.

13 المرجع السابق نفسه، ص229.

14 جمال حسّان، **التفاؤل والطاقة الخلّاقة في أيام التحرير** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2012).

15 المرجع السابق نفسه، ص 140.

واحد، هو الفعل الثوري في مواجهة هذا الوحش العجوز الذي مازال حيّاً، لكن خائر القوى، عاجزاً عن صدّ الجماهير التي خرجت من المنازل على ألّا تعود إليها إلّا منتصرة.

محمد أبو الغار يندّد بالتواطؤ الإعلامي

بعد هذا الانفجار الشعبي العظيم، الذي كان له صدىً واسعٌ في العالم، انفجرت معه التفسيرات والتأويلات والتحليلات السياسية المطوَّلة، فقد كتب د. محمد أبو الغار، في 30 يناير(كانون الثاني)، مقالاً في صحيفة **«المصري اليوم»**، تحت عنوان: «هلّت شمس البشاير» قال فيه: « تحيّة كبرى لشعب مصر بأجمعه الذي خرج عن بكرة أبيه يوم الجمعة من الإسكندرية إلى أسوان ومن سيناء إلى قناة السويس، دفاعاً عن كرامة مصر المهانَة والمصادَرة من نظام فاسد لا يعرف ولا يفهم ولا يفكّر إلا في مصالحه الضيّقة. إن هذا الشعب قد عبر إلى الحرية ولن ينتزعها منه أحد»[16]. كما كتب بلال فضل تحت عنوان: «**أزهى عصور المولوتوف**»، في 5 فبراير (شباط) قبل يوم التنحّي، منتقداً الإعلام الرسمي: «أمرٌ مثير للقرف والاشمئزاز ذلك التواطؤ الإعلامي السافر (بالراء واللام معاً) الذي يمارسه فريق الخلايا الأمنية النائمة في عدد من وسائل الإعلام، والذين يستميتون في تسويق وهم يقول إن الذين يتظاهرون في ميدان التحرير، من أجل حرية المصريّين وكرامتهم، هم أعضاء في تحالف شيطاني إخواني قطري إسرائيلي أميركي حمساوي، ولم يعد ينوي اتهام كوريا الشمالية لكي تكتمل أضلاع محور الشرّ»[17].
كثيرة هي الأقلام التي وصفت ما حدث. فبعد تنحّي الرئيس محمد حسني مبارك، كان المجلس العسكري قد تسلَّم زمام البلاد بالفعل، ليكمل المرحلة.. فكانت بياناته تُعيد إلى الأذهان أصداء جيش ثورة يوليو. وفي بداية استلام القوّات المسلّحة إدارة شؤون البلاد، رحَّبت الملايين المحتشدة في ميدان التحرير بالدبابات التي راحت تجوب الشوارع المفتوحة، ورفعوا شعار: «الجيش والشعب.. إيد واحدة»، و «الجيش والشعب إيد على إيد.. مصر هتدخل عهد جديد». وتعدّدت صور المواطنين الملتقطة مع

16 محمد أبو الغار، م س، ص 318.

17 بلال فضل، م س، ص 233.

الجنود المصريّين على الدبابات، وكان المواطنون يصافحون الجنود على المدرّعات العسكرية، وكان الجنود يمارسون أقصى أشكال اللطف في التنظيم ودخول الميدان، وبخاصة في اليوم الذي أعلن فيه اللواء عمر سليمان عن تنحّي الرئيس حسني مبارك، إذ كان الميدان شبه مغلق من جميع نواحيه، والملايين تصدح: «ارفع راسك فوق.. أنت مصري» وكانت قوّات الجيش النظامية تلعب دور المنظِّم بكفاءة عالية.

سعد الدين إبراهيم: الوعي المبكّر

في تلك الأثناء بدأت تنشط القوى السياسية، وعلى رأس هذه القوى جماعة الإخوان المسلمين، وقد التقت قياداتها مع اللواء عمر سليمان، ثم مع المجلس العسكري. وفي وقت مبكّر أدرك الدكتور سعد الدين إبراهيم، مدير «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية»، ما نشرته جريدة «**المصري اليوم**» تحت عنوان: «سعد الدين إبراهيم: الإخوان والسلفيون أكبر خطر على الثورة»[18]، وقد وَرَدَ في متن الخبر: «هاجم الدكتور سعد الدين إبراهيم، مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، جماعتَيْ الإخوان المسلمين والسلفيّين، واعتبرهم أخطر قوى على الثورة ». وكان إبراهيم يدرك أن أيّاً من هاتين القوّتين قد تسرق الثورة لمصلحتها، مستشهداً بما حدث في الثورة الروسية، والثورة الإيرانية، ومشيراً إلى أن إجراء الانتخابات البرلمانية في ظلّ عدم وجود تنظيمٍ لشباب الثورة والقوى الوطنية، يعني أن الإخوان هم القوّة الوحيدة التي تستطيع أن تصل إلى الحكم وتؤمّم السلطة لما فيه مصالحها، ورفض وصف ثورة 25 يناير بأنها ثورة جياع وكادحين، واعتبرها «أول ثورة شعبية يقوم بها أبناء الطبقة الوسطى من أجل الحرية وليس من أجل المال». وممّا قاله سعد الدين إبراهيم أيضاً إن الرئيس أوباما استدعاه بعد اندلاع أحداث 25 يناير إلى أميركا، ليفسّر له ما حدث، بوصفه أحد الذين يعرفون مفاتيح السياسة في مصر. وكانت الإدارة الأميركية - بحسب سعد الدين إبراهيم - لم تتَّخذ قرارها بعدُ حيال ما يجري في مصر، ولكن بعد خطاب وزيرة الخارجية هيلارى كلينتون، حسمت الإدارة الأميركية موقفها وطالبت الرئيس مبارك بالرحيل. هذا الكلام قاله سعد الدين إبراهيم في مركز الحرية في الإسكندرية، حول ندوة كان عنوانها: «نحو شرق أوسط جديد». وكان مركز ابن خلدون يُصدِر بيانات ودراسات تحمل هذه المعاني، ولكن باستفاضة وشرح وتحليل وتأويل.

محمد حسنين هيكل: «حالة ثورة» لا «ثورة»

تردَّدت أصداء تلك الأفكار كثيراً في مراكز أبحاث، وعند مفكّرين وكتّاب يعتبرهم المصريون حجةً في الرأي، كالأستاذ محمد حسنين هيكل مثلاً.. وكانت الصحافة المكتوبة والمرئية تُجري معه حوارات مطوَّلة، وعلى حلقات متتالية، كما فعلت قناة الجزيرة، وفي كلّ ذلك كان الرجل يقرأ الأحداث الحاضرة بناءً على رؤية نابعة من قراءة التاريخ المعاصر، ووعي حادّ. وكان هيكل يتحفَّظ على مفردة «الثورة»، وكان يفضّل عليها عبارة «حالة الثورة»، فكان يقول:«وجهة نظري مركَّبة بعض الشيء، ولَعلّي أتمكّن من شرحها، فالثورة دورة كاملة لها بداية وذروة، و «حالة الثورة» هي من النوع نفسه، ولكنّها فصيلةٌ مستجدَّة جاءت بها تطوُّرات العصور، فهي رفضٌ وتمرّد على وضع قائم وغير قابل للاستمرار، وحركةٌ متدافعة، وسلطة قديمة تسقط، ولكن على الرغم من الحركة الجارفة للجماهير وهديرها فإنه ليس هناك فكرة جامعة تحشد للمستقبل، ولا قيادة بارزة تقود الحشد وتوجِّهه، وإنما هناك فراغ يمنع الدائرة أن تكتمل».

> **رفض د. سعد الدين إبراهيم وصف ثورة 25 يناير بأنها «ثورة جياع وكادحين» واعتبرها أوّل ثورة شعبية يقوم بها أبناء الطبقة الوسطى من أجل الحرية والكرامة في مصر**

اختصر هيكل فكرته تلك، بعد ثلاث سنوات من أحداث 25 يناير، في حواره مع رئيس تحرير «**الأهرام**»، وذلك في 11 فبراير (شباط) 2014 قائلاً: « شعب غاضب لا يستطيع احتمال ما فيه، وينتفض لتغييره، هذه هي الثورة»، «الفراغ في بعض اللحظات يدعو جماعات وحتى أفراداً إلى الساحة واقتحامها أو التسلّل إليها، لكنّهم ليسوا من معدن الحدث، ولا من طبيعته، وكذلك تبقى الدائرة

18 محمد أبو العينين، «سعد الدين إبراهيم: «الإخوان والسلفيون» أكبر خطر على الثورة» ، صحيفة **المصري اليوم** (29 /5/ 2011).



مفتوحة ولا تتصل، لأن الحركة انفجرت قبل أن تجد فكرتها، وقبل أن تجد قيادةً تعبّر عن سلطتها وتقيم نظامها.. وذلك بالضبط ما حدث في مصر، الثورة طلب للتغيير بلا تصوّر يجسّد طموحه، وبلا قيادة تمثّل شرعيّته»[19]. هذا التحليل قاله هيكل بعد مرور ثلاث سنوات على سقوط مبارك أو تنحّيه، وبعد سقوط محمد مرسي ببضعة شهور، وقبل صعود المشير عبد الفتاح السيسي إلى منصب رئيس الجمهورية في انتخابات رئاسية حرّة. ومسألة القيادة والرؤساء هذه شغلت باحثين أكاديميّين كثيرين.

محمد البرادعي تكفير ديني وسياسي

في هذا السياق أصدرت الدكتورة عزّة عزّت كتاباً تحت عنوان **الرئيس الذي نريد.. الرئيس الذي نستحقّ**[20]، طرحت فيه الأسماء التي خاضت تجربة الترشيح إلى منصب الرئاسة. ووفق معايير علمية وموضوعية، راحت الباحثة تعمل على تفكيك فكرة الرئيس الديمقراطي، والذي يستمدّ الـ «كاريزما» (أي ما يُشبِه العصمة) من أدائه وإنجازاته، وليس من بلاغته وقدرته على الخطابة، فهي تؤكّد على أن هذا العصر الذي كانت تنطبق عليه هذه السمات قد ولّى بعد حضور عصر الجماهير، وانقراض عصر الفرد الحاكم المستبدّ، صاحب الكلمة العليا. وتقول، خلافاً لكثيرين: « كان من حسن الحظ أن ثورة 25 يناير 2011 لم يكن لها قائد بعينه، ينبهر به المصريّون ويمجّدونه، وتراه الجماهير مهيباً وملهِماً، فتخضع له وتذوب فيه وتنساق إلى أن تسلّمه قيادَتها من دون مساءلة، فتتخلّى عن حلم الديمقراطية المنشود، الذي ما زالت مصر تتلمّس خطاها نحوه»[21]. هذا الكلام الذي تقوله باحثة وأستاذة أكاديمية، يعبّر عن وجهة نظر سائدة في الأوساط السياسية والثقافية النخبوية.

رأت د. عزّة عزت أنه من حسن الحظ أن ثورة 25 يناير 2011 لم يكن لها قائد بعينه، ينبهر به المصريّون ويمجّدونه، وتراه الجماهير مهيباً وملهِماً، فتخضع له وتذوب فيه وتنساق إلى تسليمه قيادَتها دونما مساءلة، فتتخلّى بذلك عن حلم الديمقراطية المنشود

ولعلّ وجهة النظر هذه لا تعبِّر عن الجماهير، لأن الجماهير تبحث، على الدوام، عن زعيم مُلهَمٍ وقائدٍ.. وهنا لا بدّ أن نشير إلى الدكتور محمد البرادعي الذي أصبح مفجّر الثورة وملهمها، حيث إن الجماهير كانت تذهب، بقيادة النخبة، إلى المطار لاستقباله، وكأنه هو الزعيم الحقيقي للبلاد، واشتغلت الميديا على ترويج أفكاره وتوجّهاته ومبادئه.

على صعيد آخر، عملت الاتجاهات السلفية على مهاجمته، والشكّ في عقيدته، لكن شعبية الدكتور البرادعي، الحائز على جائزة نوبل، كانت تزداد يوماً بعد يوم، على الرغم من التكفير الديني الذي رماه به خصومه الذين يخشونه، ثم رموه بالتكفير السياسي حيث ألصقوا به تهمة تدمير العراق، حينما كان مدير مؤسّسة الطاقة الذرّية للتفتيش عن أسلحة نووية في العراق. وعلى الرغم من براءة البرادعي من هذه التّهَمِ جميعاً، إلا أنه كان مصدراً للقلق في قطاعات كثيرة في السياسة المصرية، وبخاصة القيادة، واستهدفه النظام الرسمي لكونه أكثر الرافضين لمشروع التوريث الذي كان يجري على قدم وساق، والذي كان يجد قبولاً أو رضوخاً، على الأقلّ لدى كتل وشخصيات سياسية عديدة، منهم جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا على وفاق بشكل أو بآخر مع السلطة المباركية، لولا الانتخابات البرلمانية الفضائحية التي تمّت العام 2010، وأتت بتزوير فاضح وكاسح، كشف عن آخر ما يستَتِر به النظام المصري، من ادّعاءات الديمقراطية والنزاهة.

«يُحكى أن..»

تضرّرت بالطبع في تلك الانتخابات قوى سياسية كثيرة، استُبعِدت من دخول البرلمان، وهذا الاستبعاد والتزوير سرَّعا من تفاقم عمليات الغضب الشعبي والنخبوي، وكانت حركة **كفاية**، وصفحة خالد سعيد، أكثر التشكيلات السياسية والاجتماعية نشاطاً، وكانا يبثّان بيانات، ويدعوان إلى الاحتجاج والتظاهر بشكل دائم ومستمرّ، حتى تضافرت العناصر الموضوعية المعروفة، مثل سياسة الإفقار والتجويع والتهميش السياسي والبطالة.. مع العنصر الذاتي، وحدث الانفجار الكبير في 25 يناير 2011، وسقط شهداء كثيرون، وجرى الدم المصري غزيراً على الأرض الطيِّبة.. ولكن القوى السياسية والنخب والشخصيات الاعتبارية هرولت

19 حوار مع محمد حسنين هيكل، صحيفة **الأهرام** (11 /2/ 2014).

20 عزّة عزّت، **الرئيس الذي نريد.. الرئيس الذي نستحق** (دار روافد للنشر والتوزيع، 2013).

21 المرجع السابق نفسه، كلمة الغلاف الأخير.

نحو السلطة الجديدة المؤقّتة التي كان يمثّلها اللواء عمر سليمان والمشير محمد حسين طنطاوي. وكانت هناك تفاهمات واتفاقات تتمّ في الخفاء، فتشكّل ما أُطلِق عليه «لجنة الحكماء»، وكانت مهمّتها العمل على إطفاء الحريق الذي شبَّ في البيت المصري، وإعادة الثوّار إلى منازلهم. وأعتقد أنهم نجحوا إلى حدّ كبير في ذلك، وكان بعض مَن هرولوا في ركاب هذه اللجنة، يحلمون ببعض الفتات الذي من الممكن أن يتساقط من بين أصابع هذه السلطة الجديدة. بينما على الجانب الآخر، كانت جماعة الإخوان المسلمين تعقد اجتماعات مطولة مع هذه السلطة الجديدة، وتروّج وتسوّق لها سياسياً، وتدافع عنها، بل تعمل على تكفير مَن يحتجُّ عليها أو يعترض على ما تقوم به، لذلك وُلد شعارٌ على هيئة حكاية بسيطة، تقول الحكاية ـ الشعار:

« يُحكى أنّ.. وكان ياما كان
إن ولادنا ..عملوا ثورة
جُم العسكر.. ركبوا عليها.. خزّقوا عينيها
وراحو تحالفو مع الإخوان»[22].

شيوخ الفتنة

وبدأت المناوشات بين المجلس العسكري الذي كان يحكم، وبين الشباب الثائر. وتطوّرت هذه المناوشات إلى صدامات، فمن أحداث **ماسبيرو**، إلى أحداث وزارة الداخلية ومحاولات اقتحامها، ثم مجلس الوزراء وتعطيل الحكومة من ممارسة مهامها، كذلك أحداث مجلس الشعب المعطَّل أصلاً، وإزاء هذه الأحداث وقعت صدامات عنيفة بين الشباب الثائر والمتمرّد، وبين قوّات الشرطة والقوّات المسلحة. واشتهرت آنذاك أحداث مؤسفة مثل حالات القنص على يد قنّاصة محترفين، وعمليات كشف العذرية على فتيات الثورة، وقد تمّ القبض عشوائياً على كثير من الشباب فرادى ومجموعات، وتمَّ تعذيبهم والتنكيل بهم في ظروف وملابسات لم يكن أيّ طرف قادراً على التحكّم بها، وقد أصدر مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف كتاباً رصد أشكال العنف، وسجَّل شهادات ضحاياه[23] بعدما وقعت أحداث طائفية مفتعَلة وأصيلة كانت تحدث بين الحين والآخر في أحياء مثل أمبابة وأطفيح وعين شمس والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا.. وكانت الإشاعات تعمل على قدم وساق، وكان المناخ قابلاً لرواج أيّ إشاعة.

في كلّ هذه الأحداث الطائفية، كان شيوخ الفتنة يتصدَّرون المشهد بالاتفاق مع المجلس العسكري، ويذهبون لإجراء مصالحات شكليّة، لا تقتصّ من مرتكبي هذه الجرائم. وكانت قيادة مؤسّسة **الأزهر** لا تتخذ مواقف حاسمة في مثل هذه الظروف، وغير قادرة على إقصاء هؤلاء الشيوخ، بل كانت تتركهم يتحدّثون كما يشاؤون، وهم كانوا أساس الفتنة في ربوع البلاد من أقصاها إلى أقصاها، يبثّونها من مساجد مصر الكبيرة، ومن زواياها، أي المساجد الصغيرة المنتشرة في أرجاء مصر. وكانت تلك الأحداث والعجز عن السيطرة عليها تعمل على توتير الأفق السياسي، يرافقها دماء ذكية تنزف من شباب أبرياء. ومن أشهر هؤلاء الشهداء من جماعة الألتراس[24]، جيكا ومحمد الجندي وآخرون..

عملت «لجنة الحكماء» على إطفاء الحريق الذي شبَّ في البيت المصري وإعادة الثوّار إلى منازلهم، وكان بعض مَن هرولوا في ركاب هذه اللجنة يحلمون ببعض الفتات الذي من الممكن أن يتساقط من بين أصابع السلطة الجديدة

شريف عبد المجيد: ثورة الجرافيتي

في تلك الأثناء، ومنذ لحظة اندلاع الثورة، لعب فنّ الجرافيتي دوراً تحريضياً بارزاً في التذكير والتخليد، ونشأت مواهب بالمئات لرسم الجرافيكت، وامتلأت بالرسوم جدران البيوت والعمارات والشوارع والميادين والأسوار المحيطة بمترو الأنفاق والمركبات من قطارات وسيارات عامة وسيارات القوّات المسلّحة ذاتها.. وقد أصدر الكاتب والمصوّر التلفزيوني شريف عبد المجيد مجلّدين كبيرين تحت

22 كمال مغيث، م س، ص 229.

23 **يوميات شعب ثائر تحت حكم العسكر** (القاهرة: مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف، 2012).

24 « الألتراس» هي مجموعة من الشباب برزت بقوّة في اشتباكات ميدان التحرير أثناء الثورة، وأصبحت القوى السياسية تحسب لها حساباً في قدرتها على تحريك الشارع. ويعود أساس استخدام الكلمة إلى مشجّعي كرة، حين بدأت ظاهرة « الألتراس» بشكل رسمي العام 2007 مع أوّل رابطة لمشجّعي نادي «الأهلي»... وتنامت هذه الظاهرة ثم انتقلت إلى أندية « الزمالك» و «الإسماعيلية»، وكلمة «الألتراس» كانت دائماً مرتبطة بالشغب مع وزارة الداخلية.



عنوان **أرض أرض... حكاية ثورة الجرافيتي**[25]. قدَّم للكتاب الدكتور أحمد مجاهد رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للكتاب، وناشر الكتاب، وجاء في مقدّمته: « لقد كانت ميادين الثورة وعلى رأسها ميدان التحرير مفجِّرة لطاقات الإبداع لدى الشعب المصري.. وثورتنا تحتاج إلى التوثيق بالطرق كافة سواء بالأبحاث أم التحليل أم تسجيل اليوميات، ومن أهمّ مظاهر هذا التوثيق الاهتمام بالجانب البصري لتلك الثورة مثل التوثيق الفوتوغرافي للشعارات واللافتات ومشاهد الاشتباكات وسقوط الشهداء وغيرها من المشاهد المختلفة، ولكن يبقى ملمح التوثيق الجرافيتي من الملامح الأكثر تميّزاً، وإيماناً منّا بدور التوثيق البصري كان الاهتمام بالكتاب»[26].

راسم الجرافيتي شخص يكاد يكون مجهولاً، وهو غالباً لا يضع توقيعه، ولا يهمّه أن يفعل ذلك، بل إن همّه هو توثيق لحظة تاريخية بالصورة والكلمة، ومن هنا تفاوت المواهب والقدرات والكفاءات الفنّية في فنّ الجرافيتي

بذل شريف عبد المجيد جهوداً ميدانية خارقة في توثيق رسوم الجرافيتي في القاهرة التي خصَّص لها مجلّداً ضخماً، وفي الأقاليم الأخرى التي خصَّص لها مجلداً آخر. ومَن يطالع هذا السفر الضخم ويطَّلِع على رسومه، ويتجوّل بين الوجوه والشعارات والبورتريهات، سيشعر أنه يعيش أجواء الثورة تماماً كما عاشها معاصروها أنفسهم. وميزة هذا المجلّد الكبير أنّه يعمل على توثيق الرسم الجرافيتي ميدانياً، قبل أن تعتدي عليه أشكال البطش المتعاقبة من السلطات المتعاقبة، فكانت كاميرا شريف عبد المجيد تلاحق الأحداث و تسابق محاولات محو آثارها، حتى لا تعمل على التحريض والتذكير بالشهداء. فكان يهبط بكاميراه في الميادين والشوارع والأزقة ليصوّر الأهوال التي لاحقت ثورة 25 يناير منذ اندلاعها، حتى الالتفاف عليها، حتى سرقتها، ومحاولة تدميرها، واعتبارها مؤامرة من جهات محلّية ودولية وعالمية كما يقول بعضهم، حتى بعد الإطاحة بالرئيس الإخواني محمد مرسي. لذلك تبقى رسوم الجرافيتي لشباب الثورة شاهداً حيّاً وفاعلاً على مدى التاريخ الحاضر والمقبِل. فليست رسوم الجرافيتي هذه شاهداً على المرحلة التي سبقت سقوط مبارك فحسب، بل هي شاهد على الأعوام التي تلت ذلك، وستظلّ أكثر صدقاً من سائر الشهادات التي كتبها أدباء وكتّاب، حاولوا التأريخ لأنفسهم ولحركاتهم أثناء الأحداث. وذلك لأن راسم الجرافيتي هو شخص يكاد يكون مجهولاً، وهو غالباً لا يضع توقيعه، ولا يهمّه أن يفعل ذلك، بل إن همّه هو توثيق لحظة تاريخية بالصورة والكلمة. ومن هنا تفاوت المواهب والقدرات والكفاءات الفنّية في فنّ الجرافيتي. أمّا الكاتب والأديب فهو يضع ذاته محوراً للحدث الذي رآه أو تحدَّث عنه، بينما صانع الجرافيتي لا تعنيه ذاته بقدر ما تعنيه ذات الحدث الحيّة والشاهدة.

فهمي هويدي ومحمد سليم العوّا

على الرغم من ذلك فنحن نبحث دوماً عن شهادات رموز سياسية وفكرية طالما تركت تأثيراً ما في صياغة مواقف الناس. ومن هؤلاء مثلاً الكاتب الإسلامي فهمي هويدي، الذي ظلّ منحازاً إلى جماعة الإخوان المسلمين منذ بدايات الثورة، على الرغم من أنه لا ينتمي إلى الجماعة بأيّ شكل من الأشكال، ولكن مقالاته التي ينشرها يومياً في جريدة **«الشروق»** المصرية، كانت تعمل في خدمتهم قبل إمساكهم بالسلطة، وبعد إمساكهم بها، وبعد الإطاحة بهم، ولكنّهم ظلّوا موجودين في المشهد السياسي على نحوٍ ما.

يأتي انحياز فهمي هويدي إلى جماعة الإخوان المسلمين من زاوية أنه عمل ويعمل على المشروع الإسلامي طيلة حياته السياسية والفكرية، حتى ولو أشار إلى بعض مآخذ على جماعة الإخوان عندما كانوا في السلطة، وعندما تجرّدوا منها. ويختلف موقف فهمي هويدي إلى حدٍّ ما عن موقف الدكتور محمد سليم العوّا الذي تذبذبت مواقفه من سلطة إلى أخرى، وكانت مبادراته الفاشلة تكشف دوماً عن وجوه متعدّدة ومختلفة، وربما متناقضة لرجل واحد. أما المستشار طارق البشري، والمؤرّخ الكبير الذي بدأ حياته يسارياً أو على الأقل منحازاً إلى اليسار - وقد بدا ذلك في كتابه **الحركة السياسية في مصر من 1945 إلى 1952** الصادر في العام 1972، ثم أعاد نشر الكتاب مرّة أخرى العام 1982، بعدما

25 شريف عبد المجيد، **أرض أرض.. حكاية ثورة الجرافيتي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).

26 المرجع السابق نفسه، ص 5.



كتب مقدّمة طويلة من 70 صفحة - فقد غيَّر موقفه من اليسار الذي رأى أنه قد بالغ في إعلاء شأنه في الطبعة الأولى من الكتاب، وأنه ظلم جماعة الإخوان في الطبعة الأولى، وأن عليه أن يُنصِفها بعدما تكشّفت له أوراق ووثائق جديدة. ثم بعد ذلك، وضع كتاباً ضخماً عنوانه **المسلمون والأقباط في إطار الشريعة الوطنية**، اتَّضح فيه موقف البشري المنحاز إلى ما أسماه الجامعة الإسلامية التي نشأت جنباً إلى جنب مع الجامعة الوطنية.

توارت وجوه وبرزت وجوه

على الرغم من ذلك الانحياز الواضح الذي تبدّى في مواقفه السياسية، كان البشري شريفاً، ويتعامل بصدقٍ مع ما يرى. وربما كانت الأحداث السياسية العنيفة قد استطاعت أن تربِك القاضي، وأن تُفسِد حياده وموضوعيّته. كان ذلك عندما تشكّلت لجنة برئاسته، لتعديل بعض المواد الدستورية، وكان معه أحد أقطاب الإخوان وهو القيادي صبحي صالح، وقد رأى كثيرون أن التعديلات التي حدثت بقيادة طارق البشري، جاءت لخدمة جماعة الإخوان المسلمين، وحدثت انتقادات عنيفة من الكتّاب والباحثين ورجال القانون، ولكن الرجل انسحب إلى حدّ ما من المشهد بهدوء، على الرغم من أن آثار ما فعل ظلّت قائمة في الفعل السياسي المصري في عهد المجلس العسكري ومحمد مرسي وربما الرئيس عدلي منصور الذي قاد المرحلة التي تلت 30 يونيو (حزيران) باقتدار وهدوء.

انسحب من المشهد أيضاً محمد البرادعي، يصاحبه كثير من الصخب والاتهامات. غير أن الاتهامات الموجَّهة إلى البرادعي لم تأتِ، هذه المرّة، من جماعة الإخوان أو السلفيّين الذين شكّكوا في إسلاميته، بل جاءت من الخندق الذي انتصر له في البداية. هكذا، تبدّلت المواقع، ومراكز التأثير، وتحرّكت الأحداث بطُرق شبه عكسية. فأبطال الأمس مثل عمرو حمزاوي وبلال فضل ومحمد البرادعي ووائل قنديل وحسن نافعة وعلاء الأسواني والإعلامي يسري فودة وغيرهم، تحوّلوا إلى مستبعَدين وشبه مغضوب عليهم من الآلة الإعلامية التي تشكّلت بعد 30 يونيو، لتصبح نخبة مختلفة من طراز الإعلامي مصطفى بكري وأحمد موسى ولميس الحديدي ورولا خرسا وحمدي رزق ومكرم محمد أحمد وغيرهم، هم أبطال المشهد الحالي، مع وجود عناصر ثابتة ظلّت تعمل، من دون أن تُحسَب على جهة ما. وأعتقد أن أبطال هذا الموقع يتمثّلون في أشخاص مثل محمد حسنين هيكل وأسامة الغزالي حرب وعمرو الشوبكي وعبد الله السناوي وعماد جاد ونبيل عبد الفتاح، وغيرهم.. وغيرهم، وهؤلاء ما زالت كتاباتهم وتحليلاتهم تلقى قارئاً ومتابعاً يتابع ويتأثّر ويتَّخذ مواقف مبنيّة على ما قالوه وكتبوه، ومعظم كتاباتهم مادة حوارات عميقة بين أبناء القطاعات الفاعلة في التغيير.

فعل الأدب والفنّ

كان الأدب والفنّ محورين واسعين وفاعلين في الأحداث الثورية، وكان الإبداع في هذين المجالّين ينقسم إلى قسمين: الأول يعمل على تثوير اللحظة مثل قصائد الشاعر الشعبي عبد الرحمن الأبنودي، والشاعر أحمد فؤاد نجم، وقصائد الشعراء أحمد عبد المعطي حجازي ومحمد إبراهيم أبو سنّة وفاروق شوشة والراحل حلمي سالم وحسن طلب ومصباح مهدي وكريم عبد السلام وتميم البرغوثي، وغيرهم.. وغيرهم، وكان هؤلاء الشعراء يلقون قصائدهم في محافل عامة وحاشدة. أما الثاني فيتمثّل في الروائيين الذين كانت إبداعاتهم شاملة، وتعمل على التأمُّل والتفكّر في ما حدث، كروايات عمّار علي حسن **سقوط الصمت** و**السلفي**، ورواية عزّ الدين شكري **باب الخروج** التي حاولت استشراف المستقبل ورسم خارطة مستقبلية لمصر والواقع المصري خلال النصف الأول من القرن الجاري. كذلك في مجال الغناء، برز فنّانون مبدِعون مثل الفنّان محمد محسن الذي استطاع أن يحتلّ قلوب الناس، وبخاصة الشباب الذي دفع ضريبة الدم والشهادة من أجل مستقبل أفضل.

انقسم الإبداع في مجالّي الأدب والفنّ إلى قسمين: قسم يعمل على تثوير اللحظة مثل قصائد عدد كبير من الشعراء وقسم يتمثَّل في الروائيّين الذين كانت إبداعاتهم شاملة، وتعمل على التأمُّل والتفكّر في ما حدث

المشهد الروائي
في مهبّ «الربيع العربي»

أ. فخري صالح

على الرغم من أن الوقت ما زال مبكراً لكي يتمكّن السرد العربي من تخييل التحوّلات العاصفة التي ألمّت بالعالم العربي خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة، بدءاً من أحداث ما اصطُلح على تسميته بـ «الربيع العربي» وحتى هذه اللحظة التي تشتعل فيها حروب كثيرة، عرقيّة وطائفية ومذهبية ومناطقية وفئوية، في بقاع عديدة من الأرض العربية، فإن السرد التخييلي، وخصوصاً النوع الروائي، في حاجة إلى فترة اختمار طويلة لكي يُنضِج رؤيته للأحداث والشخصيات والأمكنة والأوضاع السياسية والاجتماعية والنفسية في منطقة انتقلت من شكل من أشكال العيش، إلى شكل آخر، من كيان سياسي إلى كيان مختلف، من عصر إلى عصر. يلزم الرواية سنوات، وربما عقودٌ من الزمن، لكي تقرأ التحوّلات المفصليّة التي تصيب المجتمعات والأمم. ومن الصعب على هذا الشكل الأدبي والفنّي الهجين أن يلهث، كالشعر أو الريبورتاج الصحافي أو السرد التسجيلي، أو حتى القصة القصيرة، وراء الأحداث، ليلتقط سيولتها، وفورانها اللحظي المتفجّر، وسخونتها، في الوقت الذي تتشكّل فيه وتتحوّل.

للسبب السابق، يصعب الحديث عن متنٍ روائيّ متماسك، ممتدّ وواسع، ومتطوّر فنيّاً على الأخصّ، استطاع التقاط لحظات «الربيع العربي» وتحويلها إلى أعمال فنّية كبيرة يمكن للقارئ المُنتَظَر في العقود والأزمنة المقبلة أن يحتفل بها، كما احتفلنا بأعمال روائية كبيرة كُتبت عن أزمنة تحوّل مهمّة في حياة الأمم والشعوب والجماعات البشرية، مثل «**الحرب والسلام**» لليو تولستوي، أو ثلاثيّة نجيب محفوظ، أو «**الرغيف**» لتوفيق يوسف عوّاد، أو «**رجال في الشمس**» لغسان كنفاني، أو «**مدن الملح**» لعبد الرحمن منيف. إن ما كتب، في لحظات فوران أحداث «الربيع العربي» في السنوات الأربع الأخيرة، هو أقرب في طبيعته إلى الريبورتاج الذي يتّكئ على الحدث الواقعي، أو إلى ما يُسمّى بالصحافة الجديدة التي تستخدم أدوات القصّ والتخييل لتعطي توهّجاً إنسانياً وعاطفياً لموضوعها الصحافي المحايد الجاف. يقابل هذا النوع من الكتابة الروائية اللاهثة وراء الحدث، والراغبة في تسجيل قصب السبق في كتابة رواية «الربيع العربي»، أعمالٌ تستعيد أزمنةً سابقةً قادت إلى هذا الانفجار الكبير الذي خلخل الأرضيّة التي استند إليها النظام السياسي العربي في العقود الخمسة الأخيرة على الأقلّ، أي منذ خروج آخر قوّة استعمارية من المنطقة في ستينيّات القرن الماضي. وهذا النوع الأخير من الكتابة الروائية، التي تمسّ أحداث «الربيع العربي» مسّاً قريباً أو بعيداً، هو أقرب إلى طبيعة التخييل الروائي والنضج الفنّي. بحيث يفترض مثل هذا النضج القدرة على الغوص عميقاً في سمات التحوّل النوعيّ في حياة الأماكن والبلدان التي يتّخذها الروائي منطلقاً لاستعادة العوالم والشخصيات والأحداث والمشكلات الغائرة التي أدّت إلى ما يمكن أن نطلق عليه «الانفجار الكبير» الذي ضرب مفاصل الحياة العربية في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

سوف أستعرض في هذه المقالة الوصفية بعضاً من النتاج السردي والروائي العربي الذي أنجزه عددٌ من الكتّاب العرب، الروائيين الراسخين منهم وكذلك الوافدين إلى هذا الشكل من مهنٍ وعوالم أخرى في الكتابة، لنرى ما هي حصيلة «الربيع العربي» على صعيد الرواية.



أعمال أولى هجست بالتحوّل وهبوب العاصفة

يمكن الحديث عن أعمال روائية عربية كثيرة هجست بالتحوّل ومجيء العاصفة خلال العقدين الماضيين، أو ربما أكثر. وقد نجازف بالقول إنّ معظم المنجز الروائي العربي خلال تلك الفترة الزمنية السابقة قد استبطن القول إن العالم العربي مقبلٌ على مرحلة تحوّل، لم تتضح معالمها بعد، وإن المشكلات التي خبّأها القمع والاستبداد، سوف تنفجر بصورة لا مثيل لها في مقبل الأيام. لكنّني سأحصر مهمّتي هنا في متن الأعمال التي صدرت خلال السنوات الأربع الأخيرة لكي أتمكّن من رصد انعكاس الأحداث الأخيرة في هذه المنطقة من العالم على السرد التخييلي العربي، وعلى فنّ الرواية بصورة خاصّة.

في مقابل الكتابة الروائية اللاهثة وراء الحدث والراغبة في تسجيل قصب السبق في كتابة رواية «الربيع العربي»، أعمالٌ تستعيد أزمنةً سابقةً قادت إلى هذا الانفجار الكبير الذي خلخل الأرضيّة التي استند إليها النظام السياسي العربي في العقود الخمسة الأخيرة على الأقلّ، أي منذ خروج آخر قوّة استعمارية من المنطقة في ستينيّات القرن الماضي

يمكن القول بدايةً إن رواية الكاتب المصري محمد سلماوي «**أجنحة الفراشة**»[1] المكتوبة قبل قيام الثورة المصرية في 25 يناير2011، هي من أوائل الروايات العربية التي تنبّأت بـ «الثورة» المصرية المقبلة، مستندةً، كما هو واضحٌ، إلى الأجواء الملبّدة، وكذلك إلى التظاهرات والاحتجاجات السياسية والاجتماعية التي تواصلت قبل سنوات، والتي سبقت انفجار الوضع السياسي المصري واندلاع انتفاضة شعبية عارمة ستعصف بالنظام السياسي وبالحزب الحاكم وسلطته، التي بدت أبدية وغير قابلة للتغيير.

يبدأ سلماوي روايته بمشهد إغلاق قوّات الأمن ميدانَ التحرير، الذي صار في ما بعد رمزاً للثورة المصرية وبؤرةً لها. لكن اللّافت في المشهد الافتتاحي هو تنبّؤه بوضع الميدان بعد أشهر قليلة من كتابة الرواية، حيث تعبر سيارة تقلّ زوجة أحد قادة الحزب الحاكم في طريقها إلى روما، لتلتقي تلك المرأة بواحدٍ من قادة المعارضة المصرية على متن الطائرة، فتحلّق بأجنحة فراشة تخلّصت من عبء الانسجان في رؤية الزوج المتنفّذ وحزبه الحاكم. ولكي يستكمل الروائي نبوءته بالثورة والانفجار الشعبي العارم، والإطاحة بجبروت السلطة، يجعل «الفراشة المصرية» (التي تعمل مصمّمةً للأزياء ويدفعها لقاؤها بالزعيم المعارض إلى الحلم باستلهام « الفراشات المصرية» في أزيائها) تنجذب إلى ممثّل المعارضة النزيه الذي التقته على متن الطائرة لتسير معه، بعد عودتهما من السفر، في تظاهرة حاشدة وسط القاهرة، حيث يستقرّ كلاهما في غياهب سجن النظام، ليكونا معاً سبباً في استقالة وزير الدفاع وسقوط الحكومة واندلاع الثورة.

تحفل رواية «**أجنحة الفراشة**»، (التي تتنبّأ بصعود قوّة المجتمع المدني، والأجيال الشابّة الحالمة بالتغيير، وتزايد أثر أجنحة «الفراشة»، التي تمثّل القوّة الناعمة للمجتمع، لكي تحدث ثورة وتعصف بحزب وسلطة ظنّاً أنّهما أبديّان قادران على أن يربضا على صدر الشعب المصري إلى ما لا نهاية)، بشعارات الثورة المصرية وهتافاتها وحلمها في التغيير وتداول السلطة والديموقراطية والحرية والعدل والكرامة الإنسانية. ولا شكّ أن هذه الشعارات، وكذلك الهتافات، تكرّرت على ألسنة المتظاهرين في التحرّكات الشعبية والجماهيرية التي انطلقت قبل الثورة، وفي مشهد التحوّل السياسي الذي كان يطالب بالتغيير وسقوط النظام قبل سنوات من اندلاع شرارة الثورة. لكن صدور رواية سلماوي عند قيام ثورة 25 يناير يجعل منها نوعاً من التنبّؤ السردي بالحدث الكبير الذي أطاح برأس السلطة، وإن لم يكن أطاح بالنظام نفسه في النهاية.

من جهة ثانية يكتب الروائي المصري يوسف رخا في روايته «**التماسيح**»[2] عن أحلام الجيل الشعري في تسعينيّات القرن الماضي، وعن رؤية هذا الجيل للشعر والعالم، والثورة، والسياسة، وعلاقات الجنسين، ومفهوم النوع الأدبي، وعلاقة القراءة بالكتابة. وهو من خلال تركيز عدسة عمله الروائي على ما يسمّيه «جماعة التماسيح» الشعرية، يقوم بإلقاء نظرة على صعود جيل وتفتّته وتشرذم رؤيته. لكنّه يجد توازيات بين ما حدث لهذا الجيل في الأدب وما حدث له في السياسة، عبر إشارات عابرة وسريعة إلى أحداث ثورة 25 يناير المصرية وما اعتراها من وهن، مشيراً من بعيد إلى صعود قوى

1 محمد سلماوي، **أجنحة الفراشة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2011).

2 يوسف رخا، **التماسيح** (بيروت: دار الساقي، 2013).

اليمين الديني إلى صدارة المشهد، وهزيمة الجيل الشاب الذي صنع الثورة. إنه يرى بذور ما آلت إليه ثورة الشباب في علاقة الجيل الشعري التسعيني بالواقع من حوله، وبالأجيال الشعرية والأدبية التي سبقته، بحيث يصبح عدم تحقّق رؤية «جماعة التماسيح» في القضاء على بنية العلاقات التقليدية، في المجتمع، كما في الأدب، وفي السياسة، كما في الشكل الأدبي، مجازاً لعدم اكتمال ثورة 25 يناير وسقوطها في أيدي العسكر، ومن ثمّ في أيدي التيارات الدينية الإخوانية والسلفية.

ليست أحداث 25 يناير في مصر سوى خلفيّة، لكنّها في الحقيقة تمثّل لبّ عمل يوسف رخا وجوهره ورؤيته للعالم، لأن رواية «**التماسيح**» تصوّر لا هزيمةَ جيل، وعدم قدرته على فهم الأواليات السياسية والاجتماعية، فقط، بل عدمَ قدرة الثورة المصرية على تحقيق أهدافها. وهو الشيء نفسه الذي سنرى انعكاساته وصداه العميق في أعمال روائية مصرية أخرى صوّرت الثورة وتحوّلاتها ووقوعها ثمرةً ناضجة في أيدي تحالف اليمين الديني والعسكر، كما حدث في السنوات الثلاث الأولى التي تلت الثورة.

ثمّة عمل روائي ثالث كُتب بسرعة قياسيّة، ونشر بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي في تونس، مستلهماً شخصية محمد البوعزيزي، ويمكن إدراجه ضمن الأعمال الروائية الأولى التي حاولت مسّ الجوهر العميق للثورات والانتفاضات العربية، وأقصد «**بالنار**»[3] للروائي والكاتب والصحافي المغربي الطاهر بن جلون، إذ كانت أول رواية تتناول أحداث «الربيع العربي»، انطلاقاً من حكاية محمد البوعزيزي. وقد نشر بن جلون روايته في عنوان **Par Le Feu** عن منشورات غاليمار الفرنسية العام 2011، أي قبل أن تتفاعل أحداث «الربيع العربي» وتشبّ نارها في معظم بقاع الأرض العربية.

يحاول بن جلون في روايته القصيرة، التي تبلغ في ترجمتها العربية حوالى خمسين صفحة[4]، أن يكتب البعد الإنساني في حكاية المواطن التونسي الفقير محمد البوعزيزي الذي أقدم على حرق نفسه بالنار أمام مقرّ ولاية سيدي بو زيد التونسية في نهايات العام 2010، ما أشعل نار ثورة الياسمين في بداية العام 2011. من هذه الحكاية التي تنتهي إليها رواية بن جلون، يسعى الروائي إلى رسم سيناريو حياة البوعزيزي البسيط: متاعبه اليومية، وعائلته الفقيرة، وأمه المريضة التي لا تملك ثمن الدواء، وبحثه الدائب عن عمل لا يجده على الرغم من الشهادة الجامعية التي يحملها، وبيعه كتبه ليشتري الدواء لأمّه، وحرقه أوراقه وكتبه وشهادته الجامعية، ليعمل بائعاً للفواكه على العربة التي تركها والده الفقير المتوفّى. يركّب الكاتب من هذه الأحداث البسيطة والمشهد الفقير عالماً متخيّلاً، لكنه يبدو أقرب ما يكون إلى المشهد الواقعي لحياة من جعل من جسده قرباناً للثورة التي تعاظمت بعد وفاته في المستشفى الذي زاره فيه الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي. إن الكاتب يضيف بعض الرتوش واللمسات الإنسانية والتفصيلات الضرورية فقط، بوصفها خلفية أساسية لاستعادة حياة البوعزيزي قبل تعمّد جسده بالنار. لا شيء أكثر من تلك اللمسات التي لا بدّ منها لتصنع عملاً سردياً هو أشبه بالريبورتاج الصحافي، الذي برع في كتابته بن جلون في الصحافة الفرنسية. لقد تخيّل الكاتب تفصيلاتٍ من حياة البوعزيزي البسيطة لينهي عمله «الروائي» بمشهد اعتداء الشرطة التونسية الفاسدة المرتشية والوحشيّة- التي تمثّل نظاماً فاسداً مستبدّاً يدوس الناس بأحذية أعوانه- على المواطن المعدم الذي يسعى إلى كسب رزقه، فيقرّر إنهاء حياته بيديه ليتخلّص من حياة الذلّ والقهر وانعدام العدالة وإهدار الكرامة الإنسانية.

> **يصعب الحديث عن متنٍ روائيّ متماسك، ممتدّ وواسع، ومتطوّر فنيّاً على الأخصّ، استطاع التقاط لحظات «الربيع العربي» وتحويلها إلى أعمال فنّية كبيرة يمكن للقارئ المُنتَظَر في العقود والأزمنة المقبلة أن يحتفل بها، كما احتفلنا بأعمال روائية كبيرة كُتبت عن أزمنة تحوّل مهمّة في حياة الشعوب والأمم**

الأفكار إذ تتحوّل إلى روايات

ثمّة اتجاه في الكتابات الروائية، التي استلهمت أحداث «الربيع العربي»، سعى لتسجيل الجدل الفكري والسياسي الذي دار أثناء تلك الأحداث، وما

3 الطاهر بن جلون، **بالنار**، ترجمة حسين عمر(بيروت- الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012).

4 أنظر: الطاهر بن جلون، **الشرارة: انتفاضات في البلاد العربية**، ويليها **بالنار**(الدار البيضاء- بيروت: المركز الثقافي العربي) ص ص 125 – 176.



زال يدور. تطرح تلك الكتابات الأسئلة التي سألتها الانتفاضات والثورات العربية بخصوص معاني الديموقراطية والتحوّل الديموقراطي وتداول السلطة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وحرية الفكر والاعتقاد، والعبور نحو فضاء سياسي واجتماعي وفكري يحترم حقوق الفرد والجماعة ويرسّخ مفهوم المواطنة ومدنيّة الدولة. ويمكن أن نلاحظ في هذا السياق أن الأفكار تطغى على التخييل الروائي، والاهتمام برسم الشخصيات والأماكن، وتوفير قدرٍ من الإقناع الفنّي. ويبدو لي أن طبيعة خبرة كتّاب هذا الاتجاه، السياسية والفكرية بالأساس، هي التي تملي هذا النوع من المعالجة السردية للأحداث والشخصيات والفضاء المكاني- الزماني للعمل الروائي. نضرب مثالاً على ذلك رواية الكاتب والمفكّر السياسي المغربي عبد الإله بلقزيز **«الحركة»**[5] التي تتناول وقائع صعود حركة 20 فبراير، التي تشكّلت من الشباب المغربي في المعاهد والجامعات والناشطين في حركات حقوق الإنسان. ويروي بلقزيز، من خلال الحوار والجدل والنقاش الذي يديره بين شخصيات الرواية، حكايةَ الحركة ورؤيتها للتغيير السياسي والاجتماعي الجذري والتحوّل الديموقراطي في المملكة المغربية، وتأثير الثورتين التونسية والمصرية في إشعال شرارة التغيير والتمرّد في صفوف الشباب والطلبة الذين يحملون تصوّراً مختلفاً جذريّاً عن رؤية الأحزاب التقليدية صاحبة التاريخ العريق في الحياة السياسية المغربية؛ تصوّراً يرى ضرورة رفع سقف المطالب والدعوة إلى نظام حكم ملكي دستوري يخفّف من قبضة حكم المخزن وينقل معظم صلاحيات الملك إلى الشعب الذي ينتخب برلماناً صاحب ولاية دستورية حقيقية. وتسعى الرواية، من خلال الحوارات والنقاشات والصخب وأجواء الخلاف والجدل الذي لا ينقطع بين

يمكن القول إن رواية الكاتب المصري محمد سلماوي «أجنحة الفراشة» المكتوبة قبل قيام الثورة المصرية في 25 يناير، هي من أوائل الروايات العربية التي تنبّأت بـ«الثورة» المصرية المقبلة، مستندةً إلى الأجواء الملبّدة وكذلك إلى التظاهرات والاحتجاجات السياسية والاجتماعية التي تواصلت قبل سنوات

الشخصيات، التي أراد الكاتب أن يقدّم رؤية الحركة عبرها، إلى تصوير تسيّد الحركة للشارع السياسي المغربي أثناء صعودها، ومحاولة الأحزاب التقليدية استغلالها واستمالتها، بل اختراقها، للاستقواء بصوتها المسموع في الشارع، لكي تصل تلك الأحزاب إلى مآربها في الحصول على مكاسب سياسية عاجلة. كما يسعى الكاتب إلى تمثيل الصراعات التي نشأت في صفوف قيادة الحركة، من خلال الجدل الحاد الذي يدور حول معنى التغيير السياسي، واكتفاء الأحزاب التي تتقاسم المشهد المغربي التقليدي، وعلى رأسها الأحزاب الدينية الساعية إلى الوصول إلى السلطة، بدعوة المخزن إلى الإصلاحات الدستورية. وهو جدلٌ أدّى في النهاية إلى ضعف الحركة وتشظّيها وانقسامها داخليّاً في النهاية. ومع أن الكاتب يحمّل عمله رؤيةً سياسية قاتمة للتحوّلات السياسية الجارية في العالم العربي (مفصحاً عن القول بأن القوى التقليدية المعادية للديموقراطية، ويقصد بها تيارات الإسلام السياسي بتلاوينها المختلفة، سوف تحصد ثمار التغيير الذي قامت من أجله الحركة)، إلّا أنه يبثّ في الصفحات الأخيرة من عمله الروائي بعضاً من بصيص الأمل بالتغيير السياسي الحقيقي الذي بشّرت به حركة 20 فبراير.

يمكن إذن النظر إلى رواية بلقزيز، الآتي إلى الرواية من عالم التحليل السياسي والتنظير الفكري والأيديولوجي، على أنها رواية أفكار، لكونها تعمل على إجراء الجدل السياسي، الذي دار في الفضاء السياسي المغربي خلال صعود حركة 20 فبراير واحتدام المشهد بتأثير سقوط رأسي النظام في كلّ من تونس ومصر، على ألسنة الشخصيات. إنها تحتشد بالحوارات، والنقاش السياسي، وطرح الأفكار، مهملةً تأثيث المشهد السردي بشجون الحياة اليومية والسمات النفسية والجسمانيّة للشخصيات، وهي لوازم يصعب إهمالها في حالة تجنيس الأعمال السردية ووصفها. لقد اكتفى بلقزيز، على الرغم من غنى النقاش السياسي والفكري الذي وضعه على لسان شخصياته، باتّخاذ تلك الشخصيات مشاجب للأفكار التي سعى إلى تشخيصها في عمله، ما أضعف نسيج العمل السردي، وحوّله إلى مقال سياسي فكري ممتدّ طويل.

من جهة أخرى يسعى الكاتب المصري عمّار

5 عبد الإله بلقزيز، **الحركة** (بيروت: منتدى المعارف، 2012).

علي حسن في روايته «**سقوط الصمت**»[6] إلى رسم صورة الثورة المصرية، انطلاقاً من ميدان التحرير، الذي يبدو في النصّ، كما في الواقع، بؤرة الثورة والتغيير والتحوّل في الحياة السياسية والاجتماعية المصريّتين. ويختار الكاتب لتجسيد الثورة، وتحقيق أحلام الثورة بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، شاباً يمثّل النقاء الثوري والفاعلية العملية والوعي السياسي والقدرة على الحشد، ليكون مناضلاً على كلّ الجبهات.

إن رواية عمّار علي حسن الضخمة، التي تزيد صفحاتها على ستمائة صفحة، تنوء بحشد من الشخصيات، التي تنتمي إلى شرائح اجتماعية مختلفة، وتيارات سياسية متباينة، في محاولة لتقديم صورة بانورامية للمشهد المصري وقت اندلاع ثورة 25 يناير، وما تلاها من أحداث. ويعطي الكاتب شخصياته فرصة الإمساك بزمام السرد، في رواية أصوات متعدّدة تحكي كلُّ شخصية من شخصياتها حكايةَ الثورة وتحوّلاتها، كما تتراءى لها تلك الثورة ومعانيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والحياتية اليومية. لكن تعدّد الشخصيات، واتساع رقعة المكان (وهو ما أدّى إلى تشتّت السرد وعدم تبلور ملامح الشخصيات، بما فيها الشخصيةُ الرئيسية التي تمثّل البطل الثوري النقي المدرك للمؤامرات التي تدبّر للثورة على أيدي أعوان النظام القديم والمجلس العسكري والإخوان المسلمين)، لا يبعد القارئ عن البؤرة المكانية المتمثّلة في ميدان التحرير، الذي كان منطلقاً ومعاداً للنصّ ورؤيته المثالية الرومانسية للثورة وغاياتها. إن الكاتب يجعل من شخصية الشاب حسن عبد الرافع، الشاب الثوري النقي، مركزاً ومنطلقاً للسرد، كما هو ميدان التحرير، فهو يطابق بين الشخصية والمكان، من هذا المنظور، لينتهي في العمل، الذي يبدأ باغتيال حسن عبد الرافع (على أيدي قوى الثورة المضادة، من نظام قديم ومجلس عسكري وإخوان مسلمين)، إلى مشهد شجرة الثورة المزروعة في ميدان التحرير والتي سقتها دماء شهداء الثورة وجرحاها.

تبدو رواية عمّار علي حسن، الآتي من عالم التحليل الاجتماعي والسياسي والاستراتيجي، مثله مثل عبد الإله بلقزيز، محاولةً لرَمْنَسَة الثورة في وجه رياح السموم التي هبّت عليها وحاولت وأدها من خلال تحالف العسكر مع الإخوان والتيارات الدينية المتشدّدة. ولهذا فإن الكاتب يرسم صورة مكبّرة لبطله الرومانسي، الراغب في كشف مؤامرات وأد الثورة وقطف ثمارها، حيث تروي الشخصيات جميعها عن حسن عبد الرافع وصعود نجمه ثم موته الغامض، مقتولاً ومرميّاً على حافة ميدان التحرير، تغطي جثته المهمَلة أوراق صحف عتيقة، لتختفي الأسرار التي كان سلّمها مسجّلة على فلاشة لحبيبته الشابة الثورية الحالمة «صفاء» التي تقسم بأنها ستواصل مشواره، وخصوصاً أن الرواية تفتتح صفحاتها بزمن ميدان التحرير، مروراً بشعارات «يسقط حكم العسكر»، وصولاً إلى «يسقط حكم المرشد»، فيما يتربّع الرئيس الإخواني «المنتخب» على سدّة الحكم في المشهد الختامي للرواية.

الثورة الليبية واستعادة زمن الأخ القائد

تقوم معظم الروايات، التي قمت برصدها هنا، باستعادة أزمنة سابقة على الثورة، لتعيد ربط الحاضر بالماضي، المتحرّك بالراكد، وتفسّر ما حدث من خلال رسم ملامح الواقع السياسي والاجتماعي الذي هيّأ للانفجار العربي الكبير. هذا ما نعثر عليه في ما كُتب عن الثورات التونسية والمصرية والليبية والسورية من روايات. ولا شكّ أن هروب الروائيين لوصف الزمان السابق، بدلاً من الحديث عن الزمان الحاضر، يعود، كما أشرت سابقاً، إلى طبيعة العمل الروائي الذي يحتاج اختماراً ونضجاً وتأملاً طويلاً وقدرةً على فهم النسيج المتشابك المكوّن من الأشخاص المحرّكين والفاعلين، والجماعات والتحالفات، والأحداث والتفاعلات والتحوّلات، التي شكّلت مادة الثورة.

يسعى الكاتب المصري عمّار علي حسن في روايته «سقوط الصمت» إلى رسم صورة الثورة المصرية، انطلاقاً من ميدان التحرير الذي يبدو في النصّ، كما في الواقع، بؤرة الثورة والتغيير والتحوّل في الحياة السياسية والاجتماعية المصريّتين

للسبب السابق، يعود الروائيّون الليبيّون لاستعادة زمن معمّر القذافي، وقدرته العجيبة على تصحير الوطن الذي شكّله على هواه، وأعاد هندسته بحيث يكون حكمه له مؤبّداً. هذا ما تخبرنا به رواية «**زمن الأخ**

6 عمار علي حسن، **سقوط الصمت** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013).



القائد»[7] للشاعر والروائي الليبي فرج العشة الذي يكتب عن ليبيا التي اختطفها العقيد أكثر من أربعة عقود من الزمن، مستعيداً تاريخ ليبيا منذ احتلال الطليان وزمان الملك الذي أطاح به القذافي ورفاقه الضباط في العام 1969. لكن رواية **«العشة»**، التي تستعين بعلم النفس الفرويدي والتحليل الماركسي لأحوال الشعوب والأفراد، تنطلق من لجوء مثقف ليبي معارض إلى هولندا، بعيداً عن سطوة العقيد ورصاصاته القاتلة، ليلاحقه النظام ويقتله في ملجئه الأوروبي البعيد. تسعى الرواية إلى تصوير كابوس «زمن الأخ القائد» الذي دفع خيرة مثقفي ليبيا إلى ترك أوطانهم للنجاة من عسف حاكم مسعور لا يتورّع عن تصفية معارضيه، وتحجيم دور المثقفين وتقليم أظفارهم، ودفعهم للرحيل إلى بلاد الله الواسعة (التي تصلها أيدي أعوانه من القتلة والمجرمين)، وفرض رؤيته المسطّحة للعالم والسياسة والاجتماع والثقافة.

يستعيد الكاتب والروائي العراقي سنان أنطون في روايته «يا مريم» الهجوم على كنيسة النجاة في بغداد العام 2010 من خلال تقديم رؤيتين متقابلتين، لا تلتقيان ولا تتقاطعان، للوضع العراقي بعد الاحتلال الأميركي

بصورة موازية تقريباً، يستعرض الروائي الليبي إبراهيم الكوني في روايته **«فرسان الأحلام القتيلة»**[8] حياة مواطن ليبي التجأ إلى الكتب يقرؤها لتعينَه على تحمّل كابوس معمّر القذافي وكتابه الأخضر الذي أُجبر «فأر الكتب»(كما ينعت السارد نفسه) على تعليمه لتلاميذه في وطن تحوّل إلى سجن «بأيقونة خضراء». ومن خلال هذه الشخصية، التي تشارك في أحداث ثورة 17 فبراير الليبية وتتحوّل من قرض الكتب إلى قرض الجدران العفنة لتسقط فوق رؤوس الجلادين، يؤشّر الكوني إلى الخراب الذي صنعه العقيد في حياة الليبيّين، والفوضى التي أعقبت سقوطه. لكن مشكلة رواية الكوني، بل معظم رواياته، كما أظنّ، أنها تضفي رؤية دينية لاهوتية على الأحداث، على الثورة وقيمها، حيث تتحوّل تلك الرؤية إلى تأملات دينية وجودية حول معاني الإنسان والحرية والثورة والخير والشرّ، فيختفي وجه الثورة وأحداث «الربيع الليبي» أسفل ركام تلك التأملات المتكرّرة في أعمال الكوني الروائية.

الجحيم العراقي

يتجلّى الجحيم العراقي في عدد من الروايات التي صدرت في زمن «الربيع العربي»، ما يجعلها متّصلة بما يحدث «هنا والآن» في عالم عربي ممزّق مشظّى تعصف به رياح السموم والخراب، وكذلك الضعف والتحلّل والتفكّك والسير إلى مستقبل مجهول.

في روايتها **«طشّاري»**[9] تستعيد الروائية العراقية إنعام كججي مرحلة الخمسينيّات، وما تلاها، من تاريخ العراق، عبر عائلة مسيحية وابنتها الطبيبة المتخصّصة في التوليد والأمراض النسائية، راسمةً حلم العراق الوطني «الجميل»، المبرّأ من أمراض العرقيّة والطائفية والمذهبيّة والتمييز، على الرغم من الانقلابات العسكرية المتوالية والصراع الدمويّ العنيف على السلطة. ويمكن للقارئ أن يشهد مسار التحوّلات التي ألمّت بالعراق على مدار ما يزيد على نصف قرن من الزمن، وصولاً إلى الاحتلال الأميركي وازدهار العصبيّات الطائفية والمذهبيّة، والقتل على الهويّة، ودفع المسيحيّين في العراق، بالتهديد والوعيد، والقتل، وحرق الكنائس وتدميرها، للهجرة إلى الغرب. وتتمثّل هذه الرحلة من خلال سيرة الطبيبة المخلصة التي أمضت حياتها في معالجة مريضات عراقيات ينتمين إلى شتّى الطوائف والمذاهب والإثنيّات والمناطق والطبقات الاجتماعية. لكن الاحتلال الأميركي للعراق يأتي ويعصف بكلّ شيء، فتضطر الطبيبة، التي لا تعرف لها من أيديولوجيا وانتماء سوى أيديولوجيا المواطنة العراقيّة، إلى الرحيل، وقد بلغت سنّ الشيخوخة والعجز، إلى فرنسا، بعد أن هاجرت، من قبل، ابنتُها الطبيبةُ المخلصةُ مثلها إلى كندا.

لقد انعكس الاحتلال، وما تلاه من حرب أهلية مذهبية طائفية، على مسيحيّي العراق ليتشرّدوا في جهات الأرض الأربع، وكي تكون «المقبرة الإلكترونية الجماعية»، التي يقوم حفيد الطبيبة الصبيّ العراقي – الفرنسي بإنشائها، هي مجال اجتماعهم، وكذلك رمز وجودهم، ووجود العراقيين التاريخيّ في هذه المرحلة العصيبة من زمن العراق والعالم العربي.

7 فرج العشة، **زمن الأخ القائد** (بيروت: دار الآداب، 2013).

8 إبراهيم الكوني، **فرسان الأحلام القتيلة** (دبي: منشورات مجلة دبي الثقافية، حزيران - يونيو 2012).

9 إنعام كججي، **طشّاري** (بيروت: دار الجديد، 2013).

فـي معالجـة أخـرى لمأسـاة المسـيحيّين العراقيّيـن، الدالّـة بقوّة علـى تـآكل مفهوم المواطنـة فـي العراق والعالـم العربـي بعامّـة، وعلـى استشـراس العصبيـات والطائفيـة والمذهبيـة، يقـوم الكاتـب والروائـي العراقي سـنان أنطـون فـي روايتـه **«يـا مريـم»**[10] باسـتعادة الهجـوم علـى كنيسـة النجـاة في بغداد فـي العام 2010، مـن خـلال تقديـم رؤيتيـن متقابلتيـن، لا تلتقيـان ولا تتقاطعـان، للوضـع العراقـي بعـد الاحتـلال الأميركي. الرؤيـة الأولـى لتاريـخ العـراق وتحـوّلاتـه فـي الزمـان الحديـث، وتشـكّله كشـعب ودولـة، تمـرّ مـن خـلال ذكريـات رجـل كهل ينتمـي إلى عائلة مسـيحية عراقية متعلمّـة. فيمـا تتمثّـل الرؤيـة الثانيـة فـي تجربـة صبيّـة مسـيحيّة متعلّمـة، مـن أقربائـه لا تـرى فيمـا حـدث، ويحـدث، سـوى الدمـار والخـراب وانهيار البلـد والدفع بالمكـوّن المسـيحي العراقـي للرحيـل، عبـر التهديـد والوعيـد والقتـل الفـردي وتدميـر الكنائـس وحرقهـا. وهـو مـا يطـرح مشـكلة الأقلّيـات العرقيـة والطائفيـة والمذهبيـة فـي العالـم العربـي، بعـد احتـلال العـراق، وكذلـك بعـد أحـداث «الربيـع العربـي»التـي طرحـت هـذه المشـكلة بقـوّة. فعلـى الرغـم مـن أن شـعارات الثـورات والانتفاضـات الجماهيريـة، التـي حدثـت بدءاً مـن نهايـات العـام 2010، رفعـت مفهـوم المواطنـة فـوق جميـع المفاهيـم السياسـية والفكريـة والمجتمعيّـة الأخـرى، إلّا أن مـا حـدث منـذ ذلـك الحيـن، وما يحدث الآن، يسـير فـي اتجـاه معاكـس تمامـاً. إن الانحيـازات العرقيّـة والطائفيّـة والمذهبيّـة، وكذلـك المناطقيـة، وحمّـى العصبيّـات والهويّـات الضيّقـة، تؤجّج الصراع فـي العالـم العربـي وتبـدّد المواطنـة مـع الريـح. ولعـلّ روايـة سـنان أنطـون **«يا مريـم»**، وكذلك روايـة إنعام كججـي **«طشّـاري»**، وحتـى بعـض الإشـارات فـي روايـة **«فرانكشـتاين فـي بغـداد»**[11] لأحمـد سـعداوي حيـث حكايـة رحيل المرأة المسـيحية إيليشـوا عن بيتها فـي حـيّ البتاويـن الـذي حـدث فيـه انفجـار انتحـاري مـروّع بعـد رحيلهـا، تمثّـل فـي مجموعهـا إشـارات بالغـة الأهميـة إلـى الآثـار الناتجـة عـن انهيـار حلـم الدولـة الوطنيـة فـي العالـم العربـي، وحلـول المذاهـب والطوائـف والعصبيّـات محلّ هذه الدولـة المحلوم بها، قبـل «الربيـع العربـي»وبعـده. وهـذا مـا تعالجـه بقـوّة روايـة **«فرانكشـتاين فـي بغـداد»**.

10 سنان أنطون، **يا مريم** (بيروت – بغداد: دار الجمل،2012).

11 أحمد سعداوي، **فرانكشتاين في بغداد**(بيروت – بغداد: دار الجمل،2013).

يكتـب سـعداوي المأسـاة العراقيـة مـن خـلال حكايـة فانتازيـة تسـتعير مـن الأدب العالمـي شـخصية فرانكشـتاين، ومـن التراث المسـيحي شـخصية القديس جاورجيـوس، صانعـاً مـن تقاطـع هذيـن الرمزيـن المجازيّيـن مجـاز العـراق الراهن، حيـث يغدو الوحش هـو نفسـه القدّيـس المخلّـص (« الشِـسـمه»، كمـا يطلق عليـه الروائـي)، لأنـه ينتقـم للضحايـا التـي يتكـوّن جسـده مـن أعضائهـا، والتـي انفصلـت وتطايرت نتيجة التفجيـرات والعمليـات الانتحارية التـي أصبحت جزءاً مـن حيـاة العراقيّيـن اليوميـة. إن الوحـش، الذي صنعه الدكتـور فرانكشـتاين العراقـي (هادي العتّـاك، أي بائـع المـواد المسـتعمَلة القديمـة) مـن الأعضـاء التـي يجمعها مـن أعضـاء ضحايـا التفجيـرات، لا يعـود قـادراً علـى معرفـة إن كان ينتقـم للضحايـا أم ينتقـم منهـا، لأنـه، ومـع تسـاقط أعضائـه كلّمـا انتقـم للضحايـا التـي تعـود لهـا تلـك الأعضـاء، يلجأ لقتـل الأبرياء ليرمّم جسـده بأعضائهـم، فيواصـل وجـوده وانتقامـه. هكـذا تصبـح الضحيّـة قاتـلاً، والقاتـل ضحيـةً، فـي تلخيص مجـازي للوضـع العراقـي القائـم: أي عندمـا يتحـوّل الوطـن بأكملـه إلـى قاتـل وضحيـة، إلـى لعبـة انتقام جهنميـة مجنونـة متواصلـة كبـرى. يقـدّم أحمـد سـعداوي في هـذا العمل، المثيـر للإعجـاب، والمكتـوب بـذكاء وقـدرة علـى نسـج الحكايـات وتشـكيل الشـخصيات ورسـم الأمكنة، صنيعاً روائيـاً قادراً على الإمسـاك باللحظـة التاريخيـة العراقيـة التـي تتقاطـع فيهـا الآثـار المدمّـرة المسـتمرّة للغـزو الأميركـي للعـراق مـع تفجّـر الصراعـات العرقيّـة والطائفيّـة والمذهبيّـة والفئويّـة الحزبيّـة، لتتسـيّد العصبيّـات والأصوليـات الضيّقـة المشـهدَ السياسـي والاجتماعي، مـا يتهـدّد وجـود الكيـان السياسـي العراقـي برمّتـه. إن **«فرانكشـتاين فـي بغـداد»**، فـي وجـه مـن وجوههـا، هـي مجـازُ الوضـع العراقـي الآن، لكنّهـا فـي الوقـت نفسـه نـوعٌ مـن التأمـل المـوارب لمعنـى الخير والشـرّ، ومفاهيـم الضحيّـة والقاتـل، البـراءة والإدانـة، في قالب سياسـي يسـتعير مادتـه من المشـهد العراقـي في سـنوات

في روايته «فرانكشتاين في بغداد» يكتب أحمد سعداوي المأساة العراقية من خلال حكاية فانتازية تستعير من الأدب العالمي شخصية فرانكشتاين، ومن التراث المسيحي شخصية القديس جاورجيوس، صانعاً من تقاطع هذين الرمزين المجازيّين مجاز العراق الراهن



انطلاق العنف من عقاله، كما يقترض من قصّة ماري شيللي (**الدكتور فرانكشتاين**) مجاز تمرّد المصنوع على صانعه (في إشارة مواربة إلى فشل الصنيع الأميركي في العراق وتحوّله إلى كابوس).

والجحيم السوريّ أيضاً

يمكن أن نلاحظ بعد اندلاع الثورة السورية انفجاراً في الكتابة الروائية والسردية في سوريا. عددٌ كبير من الروايات تستعيد زمان الوطن السوري في زمن حكم آل الأسد، وتسجّل اللحظات الأولى للثورة أيضاً. ويتّضح للمتابع أن الاستعادة تتمّ لكي يكون في مقدور القارئ فهم الأسباب التي أدّت إلى تمرّد السوريين الأسطوري على «الحكم الأبدي» لعائلةٍ ونظامٍ وحزبٍ حوّلوا حياة السوريّين إلى جحيم، وكي نفهم، كذلك، جذور العنف الفالت من عقاله الذي تشهده سوريا الآن. هكذا، تمدّنا الكتابة الروائية بتحليل سياسي سوسيولوجي نفسي موارب لحياة السوريّين وثورتهم، كما تقدّم تشريحاً للاستبداد الذي جوّف المواطن من الداخل وأرعد فرائصه، وحوّله إلى خرقة بالية.

يستعرض الروائي الليبي إبراهيم الكوني في روايته «فرسان الأحلام القتيلة» حياة مواطن ليبي التجأ إلى الكتب يقرؤها لتعينَه على تحمّل كابوس معمّر القذافي وكتابه الأخضر الذي أُجبر «فأر الكتب» (كما ينعت السارد نفسه) على تعليمه لتلاميذه في وطن تحوّل إلى سجن «بأيقونة خضراء»

في روايته «**كان الرئيس صديقي**»[12] يعمل الكاتب السوري عدنان فرزات على تسجيل انطلاقة الثورة السورية على نظام بشّار الأسد، من خلال سعي الشخصية المركزية في النصّ إلى كتابة رواية عن رسّام كاريكاتير سوري شهير حطّم الأمن والشبّيحة أصابعه لأنّه تجرّأ ورسم صوراً كاريكاتورية للرئيس الذي يقول رسّام الكاريكاتير في الرواية إنه كان يوماً من الأيام صديقاً له. وتعرّج الرواية على أحداث حماة العام 1983، المدينة التي يتحدّر منها الرسّام والكاتب الذي كان في السابق ضابطاً في المخابرات أراد أن يتطهّر من أدرانه، لكونه تجسّس لصالح النظام على صديقه وابن مدينته رسّام الكاريكاتير الشهير. ومن الواضح أن الكاتب، الذي هو أخو رسّام الكاريكاتور علي فرزات الذي ضربته قوّات الأمن السورية وحطّمت أصابعه لكي لا يتجرّأ ويرسم رسوماً كاريكاتورية تسخر من الرئيس، يحكي حكاية أخيه مضفياً عليها طابعاً سردياً، ومدخلاً عدداً من الشخصيات الثانوية التي تعود بذاكرتها إلى أحداث حماة الرهيبة، وصولاً إلى وقائع القتل المروّعة التي ارتكبها النظام مجدّداً في مدينة حماة بعد مرور ثلاثة عقود تقريباً على تدمير المدينة شبه الكامل العام 1983. لكن مشكلة الرواية تتمثّل في أنّ سردها مرتبك، وفي أنّ الحبكات الثانوية، التي يقوم الكاتب بضمّ نسيجها إلى حكاية رسّام الكاريكاتور، مفكّكة الأوصال، وغير قادرة على تجسيد الثورة والتضحيات التي قدّمها الشعب السوري في محاولته لإسقاط نظام بوليسي مافيوزي حكم سوريا على مدار أربعة عقود من الزمن بالحديد والنار.

في صنيعٍ موازٍ، تستعيد الكاتبة السورية منهل السراج في روايتها «**عصيّ الدمع**»[13] مأساة مدينة حماة وفاجعتها عندما قام نظام الرئيس السوري حافظ الأسد بمحو أثر أحياء كاملة منها، حيث تطوّح الأقدار بشخصيات الرواية (الهاربة من حماة) في جهات الأرض الواسعة. وهي تؤسّس للحدث الفاجع من خلال رسم صورة عائلة حموية صغيرة يتشرّد أبناؤها وبناتها بعد أن تعصف بالمدينة قبضة الموت المحمولة على فوهات مدافع الجيش السوري الوطني ودبّاباته. إن الكاتبة تفتتح الرواية بمشهد العائلة الملتمّة حول الأب والأم في الهدوء الذي يسبق العاصفة. وهي تشرح من خلال رسم التحوّلات السياسية والاجتماعية، وتقاطع المصائر، ونموّ تيارات الفكر الديني في حماة، والمدن السورية عموماً، نشوء الصراع بين السلطة المستبدّة الغاشمة والشعب الذي ضاق ذرعاً بفساد السلطة الطائفية وجبروتها.

ما يهمّنا هنا هو أن الكاتبة تستعيد مشهد الموت في حماة انطلاقاً من اشتعال الثورة السورية في ربيع 2011، في مسعى لتفسير أحداث الحاضر على وقع أحداث الماضي القريب. وهو ما يفعله عبد الله مكسور في روايته «**عائد إلى حلب**»[14]، إذ يصوّر اللجوء السوري إلى أقطار الأرض الأربعة، سارداً،

12 عدنان فرزات، **كان الرئيس صديقي** (الكويت: المبدأ للنشر والتوزيع، 2013).

13 منهل السراج، **عصيّ الدمع** (بيروت: دار الآداب، 2012).

14 عبد الله مكسور، **عائد إلى حلب** (عمّان: دار فضاءات، 2013).



بلغة عاطفية فائضة وأسلوب سنتمنتالي، عذابات الشعب السوري في بلدان اللجوء، حاكياً على ألسنة شخصيّاته، التي يقيم بعضها في مخيّم الزعتري في شمال الأردن، معاناة شعبه، وعائداً، من ثمّ، ببطله المعذّب إلى حلب ليشارك في طرد عساكر النظام وأعوانه من المدينة التي أصبحت معقلاً للمعارضة في السنة الثانية من الثورة السورية.

حلب أيضاً، والتحوّلات العميقة التي أصابت بنيتها الاجتماعية، هي موضوع رواية خالد خليفة **«لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة»**[15] حيث يستعيد الروائي سيرة المدينة في السنوات الأخيرة من حكم حافظ الأسد، والسنوات الأولى من حكم ابنه بشّار. ونحن نشهد، في تلك الفترة، مظاهر التفسّخ والتحلّل وانهيار القيم وعلامات الخراب، بفعل الاستبداد، وتحوّل الحياة، التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية، إلى شكل من أشكال «العار» الذي يتسيّده رفع صور الرئيس في كلّ مكان، وانعقاد حلقات الدبكة لإبداء الولاء للرئيس، وغزو العاملين في الأمن، رجالاً ونساءً، حياةَ الناس في مدينة حلب التاريخية العريقة. كلُّ ما في المدينة من جمال يتحوّل إلى أقسى، وأقصى، مظاهر القبح: حيوات مدمّرة، وعلاقات عائلية متفسّخة، وأمّهاتٌ يتحدّرن من عائلات عريقة في حلب يهلوسن بماضي المدينة الجميل، وأبناءٌ يعيشون «العار» بكلّ مظاهره: المثليّة الجنسية التي لا يستطيعون إشهارها في مجتمع ينكرها، وعشق الأخ لأخته الجميلة في نوع من زنا المحارم المكبوت، والتعاون مع الأمن السوري وكتابة التقارير عن الزميلات في المدرسة، وتحوّل البنت الجميلة للعائلة إلى متعاونة مع الأمن وشبه عاهرة تعشق رجل أمن نافذاً من غير طائفتها، والتديّن المفاجئ لابن العائلة الموهوب في الموسيقى والتحاقه بمنظّمة القاعدة التي تقاتل الأميركان في العراق بعد غزو العام 2003، ثمّ انتحاره في الصفحات الأخيرة من الرواية.

تتلخّص رواية **«لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة»** في كلمة «العار» حيث يحلم جورج عبد المسيح، معلّم اللغة الفرنسية والمثقّف العائد من باريس، بكتابة كتاب عن «العار التاريخي» للسوريّين في زمن عائلة الأسد، متحدّثاً عن «سكّان مدينة واحدة يتقاسمون هواءً واحداً خائفين من بعضهم البعض، المسيحيون خائفون من المسلمين، الأقليات الطائفية خائفة من الأكثرية، والأكثرية خائفة من بطش الأقلية، قوميّات وأديان وطوائف خائفون من الرئيس وضبّاط مخابراته، والرئيس خائف من أعوانه وحرّاسه، وأعوانه يبحثون عن طرق مبتكرة للوشاية ببعضهم البعض وتقديم ولائهم اللامتناهي ينكّلون بأعدائه ويشون ببعضهم البعض أيضاً، يرفعون الرئيس إلى مرتبة القداسة والألوهة. وعلى الرغم من ذلك يبقى في قصره خائفاً من حرّاسه، لا يجرؤ على السير في الشارع عشرة أمتار من دون مئات الحرّاس، على الرغم من صورٍ يبثّها التلفزيون مراراً وتكراراً عن ملايين البشر يهتفون له في مسيرات التأييد (ص ص158- 159).

لكن إذا كان خالد خليفة يصف علامات الخراب التي قادت إلى قيامة السوريّين، فإن الروائية السورية مها حسن تصوّر في روايتها **«طبول الحب»**[16] المشهد الدموي لاندلاع الثورة السورية، وخصوصاً في مدينة حلب التي تتحدّر منها شخصية الأستاذة الجامعية المتمرّدة على أهلها ومجتمعها وطائفتها والآتية من باريس، تاركةً خلفها جامعة السوربون التي تعمل بها، وداخلةً إلى قلب الثورة من خلال حبيب سوري مشارك في الثورة تلتقيه على شبكات التواصل الاجتماعي، فتقرر بعد اندلاع الثورة أن تستعيد علاقتها بوطن ينتفض على قاتليه.

إذا كان خالد خليفة يصف علامات الخراب التي قادت إلى قيامة السوريّين فإن الروائية السورية مها حسن تصوّر في روايتها «طبول الحب» المشهد الدموي لاندلاع الثورة السورية، وخصوصاً في مدينة حلب

ما يميّز رواية مها حسن هو أنها تحفل بحوارات وجدل عاصف بين الشخصيات حول مصير سوريا ودور الأصوليين فيها، والآثار المدمّرة لعسكرة الثورة السورية، وتحويل ثورة المجتمع المدني إلى حرب أهلية طائفية قد تعصف بالوطن المشترك وتقسّمه إلى دويلات صغيرة ضعيفة متناحرة تحكمها الطوائف، وكذلك حول أدوار المثقّفين، ووضع المرأة في الثورة، والتخوّف من وصول الأصوليّين الإسلاميّين إلى السلطة ليعصفوا بحقوق المرأة

15 خالد خليفة، **لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة** (بيروت: دار الآداب، 2013).

16 مها حسن، **طبول الحب** (بيروت: دار الكوكب، 2013).



ويسجنوها في دورها البيولوجي. جدلٌ عاصف يدور على صفحات هذه الرواية التي تبدأ من سيرة امرأة تتمرّد على أهلها وتتزوج من رجل يدين بغير ديانتها، فيهجرها ويتركها في مدينة غريبة لتغالب أحزانها، وتتغلّب عليها بالتدريس الجامعي وترجمة الأعمال الأدبية الكبرى لأعلام الأدب الفرنسي. لكن سيرة التمرّد تعود على وقع سعي الشعب السوري إلى التخلّص من حكم «الأبد» الذي حاول آل الأسد فرضه على السوريين طوال أربعين عاماً» (**طبول الحب:** ص181) وأرادوا له أن يستمرّ، بعد اندلاع الثورة التي تواصلت «على الرغم من الموت اليومي الذي حوّل كل ما في سورية إلى أسطورة». فـ «الثورة أسطرت هذا الشعب، الذي يخرج لتشييع موتاه، فيطلق النظام الأسطوري النار على الجنازة، ويقتل الميّت مرّتين، ويقتل مشيّعيه» (**طبول الحب:** ص55).

أمّا سمر يزبك فتكتب، في وصف حيٍّ لثورة السوريّين، يوميات، هي أقرب إلى السرد الروائي، كما تتتبّع انفجار البركان السوري ضدّ نظام مستبدّ فاسد ربض فوق صدور السوريّين طويلاً. تعمل الكاتبة في «**تقاطع نيران: من يوميات الانتفاضة السورية**»[17]على تسجيل الوقائع والأحداث والحكايات التي شاهدتها أو سمعتها عن المواطنين السوريّين منذ اندلاع انتفاضتهم في شهر مارس (آذار) 2011، وصولاً إلى شهر يوليو (تموز) من العام نفسه، كاتبةً عن أحلام السوريّين وتطلّعاتهم، وكاشفةً عن وحشية النظام التي لا يقدر الكلام على وصفها.

تكتب سمر يزبك عن شجاعة السوريّين، عن «واقع أكثر وحشية من الخيال»(ص11)، عن «صور الأطفال المعذّبين والشباب الذين قتلوا»(ص11)، عن شاب من درعا وضعوه في برّاد وهو حيّ، فلما أخرجوا جثّته وجدوه قد كتب بدمه: «وضعوني هنا وأنا حيّ، سلامي لأمي»(ص21)، عن رعبها الشخصي وخوفها على ابنتها، عن إصرارها على الذهاب إلى المواقع الساخنة على الرغم من بطش الأمن و «الشبّيحة»، عن كونها تقف في بؤرة «تقاطع النيران» لكونها سورية علويّة معرَّضة لشكّ المنتفضين وشبح الاتهام بالخيانة من طائفتها.

تكتب يزبك شهادة أدبية حيّة بلغة مقتصدة، مبتعدة عن اللغة التي تصف البطولات، مركّزةً على الذعر الشخصي الذي كانت تشعر به كلّ لحظة، خالصةً، في لحظة تبدو بعيدةً في صفاء الثورة السورية وسلميّتها وغاياتها النبيلة، إلى أن «النار تطهّر. النار تجلو. النار إما أن تحولّك إلى رماد، أو تصقلك. وأنا في انتظار الأيام القادمة كي أعيش الرماد، أو أرى مرآتي الجديدة» (ص302).

17 سمر يزبك، **تقاطع نيران: من يوميات الانتفاضة السورية** (بيروت: دار الآداب، 2012).



«إرادة الحياة» في شعر ثورات «الربيع العربي»

أ. عبده وازن

لطالما كان الشعر منذ العصور الغابرة النوع الأدبي الأشدّ استجابةً للثورات التي شهدها التاريخ، والأكثر تفاعلاً معها وارتباطاً بها. فالقصيدة بصفتها غاية ووسيلة في آن، كانت قادرة على التقاط اللحظة الثورية واحتضانها ومعاودة تجسيدها في صميم اللغة والصنيع الفنّي. كانت القصيدة هي الأقرب دوماً إلى طبيعة الثورة التي تمثّل ما يشبه الحدث في سيرورة التاريخ والزمن. فهي، نظراً إلى طاقتها التعبيرية وبداهتها، قادرة على أسر هذا الحدث ومرافقته واحتوائه فنّياً ولغوياً، تتأثّر به وتصنع منه ذريعة للإبداع، دامجةً بين طابعه الواقعي والسياسي وبُعدِه الرمزي.

ولا غرابة في أن يكون الشعر هو ذاكرة الثورات عموماً، ذاكرتها العاطفية إن أمكن القول. وهو يؤلّف أحد المراجع التي تصلح العودة إليها لتبيان الآثار التي تتركها الثورات في الوجدان العام والذاكرة الجماعية. ومهما بدا الشعر ذا نزعة ذاتية وشخصية، فهو يظلّ حيّزاً تتبدّى فيه الهموم الجماعية والشعبية، ولاسيّما في الحقب الثورية التي تمثّل منعطفات ومفترقات في حياة البشر والأوطان والعقائد. لحظة الوعي السياسي، في المعنى اليوتوبي للسياسة، التي تختزنها الثورة تستحيل في الشعر لحظة وعي وجداني ووجودي. فالثورة تمنح الشاعر الفرصة ليكون صوت الجماعة والمستقبل الذي تتطلّع إليه.

في مفهوم الشعر الثوري

ليس من المبالغة القول إن معظم الثورات التي شهدها العالم كان لها شعراؤها، وقد ارتبطت أسماؤهم بها مثلما ارتبطت هي بهم. إلاّ أن هذه الثورات لم تقتصر على شعرائها الذين عاشوها عن كثب وشاركوا فيها ربما، بل إن شعراء كثراً كتبوا عن ثوراتٍ حصلت في غير أزمنتهم وتغنّوا بها وجعلوا منها مثالاً إنسانياً وتاريخياً. والمثال الثوري كما علّمنا تاريخ الشعر منذ هوميروس، يقوم على ثلاثة رموز: رمز بروموثيوس، سارق النار كما في الميتولوجيا الإغريقية، وهي هنا في الثورة نار المعرفة التي لا بدّ منها كضرورة من ضروراتها الرئيسة. رمز الفينيق الطائر المنبثق دوماً من رماد النار التي تلتهمه، والرماد هنا هو رماد الخيبة التي تأكل في أحيانٍ نار الثورة وتُخمدها، على أن تنتفض من رمادها كطائر الفينيق. أما الرمز الثالث فهو رمز «عين» النسر التي تمثّل العين اليقظة والساهرة. فالثورة هي في أحد جوانبها يقظة، يقظة شعب ويقظة أفراد. هذه الرموز كانت لها دلالاتها البيّنة في التاريخ، فكم من ثورات انقلبت على نفسها وأكلت نفسها. وخير مثل يصلح هنا هو مثل الثورة الليبية والثورة السورية ... عندما اندلعت الثورة التونسية في سبتمبر (أيلول) 2010 بُعيد إضرام الشاب محمد البوعزيزي النار بنفسه احتجاجاً على الظلم والفقر، راجت بسرعة قصيدة الشاعر التونسي أبو القاسم الشابي **«إرادة الحياة»**، وبات مطلعها رمزاً بارزاً من رموز هذه الثورة، وراح الثوّار يردّدونه والشعراء يستوحونه، وانتشرت هذه القصيدة في الصحف وعلى الشاشات الصغيرة ومواقع التواصل الاجتماعي، من إنترنت وفيسبوك وسواهما. ومن أطرف ما كُتب من وحيها في الشعر العمودي معارضةٌ للشاعر التونسي محمد غانمي يقول في مطلعها: « قد آن للظلماء أن تتبدّدا/ ولتونس الخضراء أن تتجدّدا/ الشعب قرّر أن يبدّد خوفه/ فالخوف في قلب الشعوب تبدّدا». وعندما انطلقت شرارة الثورة السورية في العام2011 كان في طليعة ضحاياها الشاعر الشعبي إبراهيم القاشوش

الذي كان الشعب السوري يردّد أشعاره الموقّعة صوتياً. وقد عُذِّب هذا الشاعر شرّ تعذيب واقتُلعت حنجرته. أما الثورة الليبية التي اندلعت في فبراير (شباط)2011 فلم توفّر السلطة الظالمة الشعراء، فقتل عملاؤها الشاعرَ عبد السلام المسماري الذي كان يشجّع الثوّارَ بقصائده.

غالبا ما كان تخشى السلطات السياسية الجائرة «سلطة» الشعر والكلمة، وخصوصاً في أزمنة الاضطراب والثورة. الشعر الذي لا يملك سوى سلاح الكلمة كان يثير حفيظة السلطات وخِشيتها. فهو قادرٌ على تأليب الرأي العام ونشر الأفكار الثورية وإشعال الحماسة في طوايا الشعب. والتاريخ يشهد على المآسي التي حصدها الشعراء المناضلون ضدّ السلطات المستبدّة والجائرة، وفي مقدّمهم على سبيل المثال الشاعر الإسباني فريدريكو غارثيا لوركا الذي أعدمه جنود الديكتاتور فرنكو بالرصاص العام 1936.

لا ثورات إذاً بلا شعراء يكتبون عنها ويتغنّون بها وبإنجازاتها وشهدائها ويرسّخونها في الذاكرة الوجدانية العامة. كلّ الثورات التي عرفها التاريخ كان لها شعراؤها الذين احتفلوا بها وبالزمن الجديد الذي مهّدت له وبالبراءة المستعادة التي فقدها الإنسان والجماعة في ظلّ الأنظمة الظالمة. الثورة هي اليوتوبيا التي يحلم بها الشعراء مثل الثوّار أنفسهم، هي اللحظة التي تعيد التاريخ إلى الصفر ليبدأ من ثمّ بداية جديدة، هي الإنسان متجدّداً والجماعة متجدّدة. إنها الثورة التي يختفي بعد حدوثها «الأسد والذئب البشريان» كما يقول الشاعر وليم بلايك، إنها «الشمس المحرّرة من الخوف تضيء النظرات» بحسب تعبير الشاعر كولريدج، إنها الحلم بـ «أن تصبح البشرية جميلة» كما يعبّر الكاتب الروسي تشيخوف. الثورة الفرنسية التي انطلقت العام 1789 رافقها الشعراء في مراحلها كافة بقصائدهم الغنائية، وقد يكون فيكتور هيغو واحداً من أكبر الشعراء الذين استوحوها كما يشهد ديوانا «**التأملات**» و «**العقابات**». حتى آرثر رامبو الشاعر البوهيمي غنّى «كومونة» باريس أو الثورة الفرنسية الرابعة (1871) وما أعقبها، في بضع قصائد ومنها قصيدته الشهيرة «**نائم الوادي**». الثورة الروسية (1917) كان لها شعراؤها، وهم كثر، ولم يصمد منهم شعرياً إلّا قلّة وأبرزهم ماياكوفسكي الذي خيّبته الثورة بعد وقوعها فانتحر العام 1930 بعدما كتب أجمل القصائد.

أمّا الثورات التي عرفها العالم العربي منذ العصور الإسلامية الأولى، وبخاصة العصر العباسي، إلى القرن الثامن عشر والتاسع عشر وانتهاءً بـ «الربيع» العربي، فلم يغب عنها الشعراء بل كانوا في عداد أهلها وصانعيها، ولاسيّما الثورات التي اندلعت ضدّ الاستعمار الأجنبي الذي هيمن على بلدان طوال عقود عدّة. شهد العالم العربي في مراحله المتعاقبة ثورات متعدّدة الأشكال والأبعاد والغايات. وشملت الثورات المعاصرة معظم البلدان: الثورة السنوسية وما أعقبها في ليبيا، ثورات اليمن، الثورة المهديّة في السودان، الثورة الجزائرية ضدّ الاستعمار الفرنسي، الثورة المصرية ضدّ الاحتلال الإنجليزي، ثورات سورية ولبنان ضدّ الانتداب الفرنسي، ثورات العراق، ثورات المغرب العربي والثورة الفلسطينية ضدّ المغتصب الإسرائيلي، ولعلّها ثورة الثورات التي مازالت مستمرّة منذ النكبة العام 1948. كلّ هذه الثورات كان لها شعراؤها الذين لم يتوانوا عن نظم القصائد الكلاسيكية حيناً، وعن كتابة القصائد الحديثة المتراوحة بين الشعر التفعيلي والحرّ والشعر النثري حيناً آخر. ويملك العرب من الشعر الثوري ما يؤلّف بذاته تراثاً كبيراً. ولئن كانت الثورة الجزائرية التي تجاوز عدد شهدائها المليون، حافزاً في العصر الحديث على ولادة أدب جديد باللغتين العربية والفرنسية، غير أن هذا الأدب لم يكن قصراً على الجزائريّين وحدهم نظراً إلى أن هذه الثورة الرهيبة كانت إحدى أعمق لحظات الوعي الثوري في العالم العربي قاطبة. فالثورة الفلسطينية احتلّت الذات العربية والوجدان العربي ومثّلت النموذج الثوري الأعلى. الثورة الفلسطينية هي ثورة كينونة ووجود، ثورة شعب طُرد من أرضه وجُرِّد من حقوقه الإنسانية والمدنية على مرأىً من دول العالم وبتواطؤ مع بعضها. كان على هذه الثورة أن تخلق الأدب الثوري العربي، في عناوينه الكبيرة ومعاييره الراسخة ومعالمه المشرّعة على التطوّر والتنامي.

مقدّمات شعرية ثورية

كان لا بدّ من هذا المدخل لولوج العالم الشعري الذي نشأ مع ثورات « الربيع العربي» التي ما برحت بضعة بلدان عربية تعيشها وبلدان أخرى تعيش ردود

فعلها وأصداءها أو آثارها الداخلية. فالشعر الثوري العربي لم يأتِ من عدم، بل إنّ له تراثاً يتوزّع على مراحل وحقبات. ويكفي أن يجعل الشاعر محمود درويش إحدى جمل الشاعر الجاهلي امرؤ القيس « لو أن الفتى حجر» مقولةً من مقولاته الشعرية، وشعاراً عميقاً بعيداً عن البروباغاندا السياسية، بعد اندلاع «ثورة الحجارة» في فلسطين المحتلّة في أواسط الثمانينيّات من القرن المنصرم. ومعروف أن هذه الثورة أشعلت حماسة كثرة من الشعراء الفلسطينيّين والعرب وأثارت حميّاهم الوطنية والقومية فراحوا يكتبون القصائد على اختلاف أشكالها يُحيّون فيها الأطفال والفتيان الفلسطينيّين الذين واجهوا بحجارتهم وبراءتهم جنود الاحتلال الإسرائيلي ودبّاباته. وهم، على ما تبدّى في ردود الفعل التي أحدثوها في وجدان الشعوب العربية، خلقوا وعياً وطنياً جديداً وهزّوا حال الإذعان والاحباط اللذين كانا يهيمنان على المناخ العام ورسموا بحجارتهم أملاً حيّاً في فضاء القضية. إلاّ أن الشعر الغزير الذي كُتب في هذا الجوّ الحماسي كان في معظمه من الشعر العابر الذي لم يتأتّ له أن يبقى أو أن يصمد كثيراً. انهالت القصائد في تلك الآونة وكأنها ردّ فعل عاطفي على تلك اللحظة التاريخية التي حلّت كالصاعقة، وانكبّ الشعراء على مديح هذه اللحظة وهجاء تقاعس الأنظمة والدول إزاء المأساة الفلسطينية. غير أن معظم ما كُتب من قصائد كان على علاقة أفقية بالحدث ولم يتعمّق في رمزيته وبعده البطولي في المعنى التراجيدي. ولم يمضِ عامٌ أو عامان على انطفاء «ثورة الحجارة» حتى انطوت تلك القصائد بمعظمها، وبدت كأنها كانت مجرّد هوامش شعرية على صفحات الانتفاضة البيضاء والشديدة البراءة. وكان الشاعر نزار قباني أشدّ الشعراء حماسة لهذه الانتفاضة، وأفاد منها كثيراً لينظّم قصائد سياسية سريعة وعفوية، في وسط السباق الذي شارك فيه الشعراء والذي غدا كأنّه سوق عكاظ معاصرة. أما الشاعر محمود درويش فكان متروّياً في ما كتب عن هذه الانتفاضة والحقّ يقال، وما فتئت قصائده تلك تحافظ على شعلة اللحظة التاريخية التي صنعها الأطفال والفتيان المقاومون.

ثورات وتجارب

مثلما جذبت ثورةُ الحجارة الشعراءَ وشحذت قرائحهم، جذبت الثورات العربية التي اندلعت بدءاً من العام 2010 الشعراء ووضعتهم أمام لحظة تاريخية رهيبة لم يألفوا من قبل ما يضاهيها قوّة واضطراباً. غير أن الثورات العربية نحت منحىً يختلف في ظاهره عن ثورة الحجارة. الثورات الحديثة هي ثورات داخلية وأهلية إن أمكن القول، وهنا تحديداً يبرز طابع التحدّي الذي وسمها. تختلف الثورة عندما تكون ضدّ المحتلّ والعدو الأجنبي، عن الثورة عندما تكون ضدّ السلطة التي تمارس الظلم والجور على شعبها الذي يمثّل قاعدتها. وهذا الأمر هو الذي جعل لكلّ ثورة شعراءها المحلّيين أو الأهليّين. وما كُتب من شعر في الثورة التونسية يختلف عمّا كُتب في الثورة المصرية أو السورية أو الليبية... والاختلاف هنا إنما يكمن في طبيعة التجربة الثورية نفسها وفي اختلاف الثورة عن الأخرى. فالثورات إن تشابهت في الأهداف والغايات والتقت حول مفهوم مواجهة النظام وثقافته، فهي اختلفت في الشكل والظاهر، تبعاً لاختلاف ظروف البلدان وتكوينات سلطاتها وقواعدها الشعبية في آن واحد. ومَن يقرأ القصائد التي كتبت في بلد وآخر يكتشف نقاط التقارب والاختلاف في مقاربة الحدث الثوري. الثورة التونسية على سبيل المثل، بدت أقلّ تعقيداً من الثورة المصرية التي عرفت ظروفاً مركّبة ممّا جعلها أكثر من ثورة أو ثورة ذات مراحل. أما الثورة السورية فوقعت في حال من التشظّي والتبعثر، وهذا ما انعكس سلباً على شعر الثورة نفسه ووسمه بطابع عبثي وتشاؤمي وساخر على طريقة السخرية السوداء.

مثلما جذبت «ثورةُ الحجارة» الفلسطينية الشعراءَ وشحذت قرائحهم، جذبت الثورات العربية التي اندلعت بدءاً من العام 2010 الشعراء ووضعتهم أمام لحظة تاريخية رهيبة لم يألفوا من قبل ما يضاهيها قوّة واضطراباً، لكنها نَحَتْ منحىً يختلف في ظاهره عن «ثورة الحجارة»

عودة الشعر الملتزم

إلاّ أن سمّة مشتركة جمعت بين معظم شعراء «الربيع العربي» الأهليّين أو المحلّيين والعرب، ولاسيّما في بدايات هذا الربيع، هي سمة الالتزام والشعر الملتزم. ففي مطلع الربيع كان من الممكن



بوضوح رصد عودة ظاهرة الالتزام التي كانت انحسرت انحساراً واضحاً، وخصوصاً لدى شعراء قصيدة النثر الذين كانوا هيمنوا في الآونة الأخيرة على المشهد الشعري العربي. لوحظ مع حلول الربيع الثوري صعودٌ مفاجئ للقصيدة العمودية والتفعيلية ذات التوجّه السياسي الملتزم، المباشر في التزامه، والمختلف عمقاً ومضموناً عن الشعر الملتزم الذي كان صعد نجمه في مرحلة الحداثة الثورية عبر شعراء اليسار، مثل العراقيّين بدر شاكر السياب وعبد الوهاب البياتي وسعدي يوسف، واللبناني ميشال سليمان، والمصري أمل دنقل، وعبر شعراء القضية الفلسطينية، مثل محمود درويش وسميح القاسم ومعين بسيسو وسواهم. وكانت مرجعيات هؤلاء تتمثّل آنذاك في شعر اليسار العالمي، ومن روّاده التركي ناظم حكمت والتشيلي بابلو نيرودا والروسي ماياكوفسكي والإسبانيان أنطونيو ماتشادو ولوركا... وكانت ترجمت قصائد ودواوين لهؤلاء الشعراء إلى العربية في تلك الحقبة. وإذا كان الشعر الملتزم الذي راج عالمياً في زمن حركات التحرّر السياسي والإنساني في أوروبا وأميركا اللاتينية وبعض الدول الاشتراكية، قد افترض ما يشبه المعايير والشروط الفنّية والغنائية والنزعة الواقعية، فالشعر السياسي «الملتزم»، الكلاسيكي والتفعيلي، الذي كتب خلال الثورات العربية الجديدة، لم يتوقّف عند هذه المعايير والشروط، بل هو سعى إلى قطف اللحظة عفوياً معتمداً النبرة الحماسية العالية والصيغ التقليدية التي كانت استُنفدت سابقاً. في الثورة التونسية على سبيل المثل، كتب محمود السيّد الدغيم قصيدة عمودية يقول فيها: «قالوا لعمرك بن علي قد ودّعا/ وإلى الغنيمة فالهزيمة أسرعا/ ظنّ الرئاسة مكسبا حكرا على / من يستبد ّولا يراعي من رعى». وفي مصر كتب الشاعر المعروف فاروق جويدة قصيدة ذات طابع انفعالي ليس من عادته أن يكتب مثلها، ويقول في مطلعها: «يا سيدي الفرعون/ هل شاهدت أحوال المدينة/ الناس تصرخ/ في كهوف الظلم/ والأيام موحشة

الشعر الذي كتب في تونس ومصر غاية في الأهمّية والقوّة، لكن الشعر السوري الثوري كان هو الأغزر، ويمكن القول إن الثورة السورية خلقت حركة شعرية سورية جديدة وتياراً لم يكن معروفاً من قبل

حزينة/ ومواكب الكهان/ تنهب في بلاطك/ والخراب يدقّ أرجاء السفينة / وقصورك السوداء/ يسكنها الفساد/... ياسيدي الفرعون كيف أدمنت الفساد؟». وعن الثورة الليبية كتب الشاعر المصري عاطف محمد الجندي قصيدة سابق بها شعراء ليبيا أنفسهم، ويقول فيها: «من قلب بنغازي العنيدة ثورة/ قامت تبيد جحافل الأوغاد/ هذا العميل فمن رأى فضلاً له/ غير التخلّف ظاهرا وعناد». وعن ثورة اليمن كتب الشاعر اليمني يحيى الحمادي قصيدة جاء في مطلعها: «صنعاء تمسح وجهها/ وتقول هات/ وتعزّ من صبر العظيم تصيح/ حيّ على الثبات...». حتى الشعراء المناصرون للإخوان المسلمين لم يغيبوا عن الشعر الحماسي. في مصر مثلاً، كتب الشاعر عبد الرحمن يوسف القرضاوي الذي يناصر الإخوان قصيدة يقول في مطلعها: «إضرب فلسنا نخاف السوط والوجعا/ إضرب لأنك تبدو خائفا جزعا/ يا من بدا بارعا في ضرب إخوته / لكن بضرب عدو الأرض ما برعا». وهكذا دواليك.

غير أنّ شعراء تفعيليّين كثراً وفوا الالتزام الشعري شروطه وكتبوا من ضمن معطياته قصائد مهمّة، في مصر وتونس واليمن، علاوة على شعراء عرب أثّرت بهم الثورات من أمثال اللبناني محمد علي شمس الدين والفلسطيني إبراهيم نصر الله والعراقي سعدي يوسف. أما شعراء قصيدة النثر فبدوا في طليعة شعراء الثورة ولعلّهم تخطّوا حدود الشعر الملتزم إلى آفاق شعرية حديثة وما بعد حديثة، يختلط فيها اليومي والسياسي والميتافيزيقي والعبثي بل والعدمي، ولاسيّما أمام أحوال «التضعضع» والاضطراب والتشتّت التي أصابت بعض الثورات وجزّأتها وآلت بها إلى نهايات غير مرجوّة وغير متوقّعة. ومن هذه النهايات صعود الحركات الأصولية والظلامية ودخولها ساحة المواجهات. وشكّلت مثل هذه النهايات مأساة وخيبة كبيرة لدى الثوّار الحقيقيّين الذين أوقدوا شعلة المواجهة، وكذلك لدى شعراء الثورة. هذه النهايات كان لها أن تنعكس بوضوح في الكثير من الشعر السوري الجديد الذي شهد منعطفاً مهمّاً في مساره.

غير أن الأسئلة التي لا بدّ من طرحها هنا هي: هل تصنع الثورة شعرها وشعراءها أو أن الشعر والشعراء هم الذين يصنعون الثورة؟ أتأخذ الثورة منهم أم هم الذين يأخذون من الثورة؟ هل كلّ شعر يُكتب عن

الثـورة هـو شـعر ملتزم؟... أمّـا الأجوبة علـى مثل هذه الأسئلة فهي تنبع مـن صميم «المخـزون» الشـعري الـذي تشـكّل خـلال الثـورات العربيـة وعبـر القصائـد الكثيـرة التـي كتبت فـي مناخهـا وعنهـا وحولها.

للوهلـة الأولـى يبـدو الشـعر الثـوري شـعراً ملتزمـاً، وهـو بحسـب جـان بـول سـارتر، الأدب الـذي ينبغي له « أن يرتمـي بنفسـه فـي المعركـة» كما يقول في كتابه **«مـا هو الأدب؟»**. لكنّ سـارتر لـم يحصر «المعركة» فـي سياق الحـرب والثـورة فقط بل قصـد بها أيضـاً الحـرب الاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصاديـة. والارتماء فيها لا يعني المشـاركة المباشـرة فقط بل الانخراط في قضاياهـا. ثمّـة شـعراء شـاركوا في الثـورات وحركات المقاومـة وكتبـوا، وهنـاك شـعراء آخـرون كانـوا علـى هامـش الثـورات ولـم يشـاركوا فـي المعـارك وكتبـوا أيضـاً قصائـد بديعـة ومهمّـة. لكـنّ الشـعراء الفرنسـيين الذين سُـمّوا «شـعراء المقاومة» شـاركوا فـي المعارك ضـدّ المحتـلّ الألمانـي فـي الحـرب العالميـة الثانيـة وكتبـوا أجمـل القصائد، ويكفي ذكر قصيدة **«الحرية»** للشـاعر بـول إيلـوار التـي كانـت بمثابة حـدث كبير في شـعر الالتـزام. الشـعر الملتـزم هـو الشـعر الـذي يدافـع عـن قضيـة ويلتزمها. وغايته هو كشـف الحقيقة وحضّ الجماعـة علـى المشـاركة فـي النضـال وجعـل الحـدث الثـوري حدثـاً تاريخيـاً يحفر نفسـه فـي الذاكـرة العامة. الشـاعر الملتـزم أو الثـوري هـو الشـاعر الشـاهد: ينهل مـن الثورة التي يشـهد لهـا أو يشـارك فيهـا وينطلق منها ليعيـد خلقهـا فنّيـاً ولغويـاً وتعبيريـاً. ويبلـغ هـذا الشـعر أوجـه عندمـا يجيـد لعبـة المعادلـة بيـن الكلمـة والفعل. إلاّ أن ليس كلّ شـعر ثوري شـعراً مهمّـاً وحقيقياً. على الشـعر قبـل أن يكـون ثوريـاً وملتزمـاً أن يكون شـعراً يليـق بمـا يـؤدّي مـن مهمّـات وأدوار. ولا شـعر ثوريـاً خـارج معطيـات التجربـة الشـعرية، لغـةً وجمـالاً وقوّةً وفـرادةً... وفـي هـذا القبيـل يقـول الناقـد الفرنـس بنـوا دونـي : «الأدب الملتـزم كان دومـاً مرفوضـاً ....». هكـذا علـى القصيدة أن تضاهي الحـدث الثوري برهبته وإشـراقه، وعلـى الشـاعر أن يتماهى مع الحـدث وكأنّه هـو مَن يحمل مشـعل الثـورة. ولعلّ العـودة إلى التراث العالمـي للشـعر الثـوري تكشـف كـم أن هذا الشـعر مال بمعظمـه إلـى حـال مـن الغنائيـة العالية. الشـعر الملتزم والثـوري لا يمكنـه إلا أن يكـون غنائيـاً، فالثـورة صنـو الغنائيـة، فيهـا مـن الحـب مـا فيهـا مـن الحريـة والحلـم والوجدانيـة والمشـاعر الإنسـانية النبيلـة. وعندما تنهزم الثـورة تنجـرح القصيـدة الغنائيـة وتصبـح قصيـدة رثاءٍ وحـزنٍ وألـم. وهـذا مـا حصـل مـع بابلـو نيـرودا عندما كتـب مرثيّتـه الشـهيرة عن الشـاعر لوركا بُعيد سـقوطه صريعاً.

شعر وثورات ومواقع إلكترونية

ليـس مـن السـهل الإحاطـة بالمشـهد الشـعري العربـي الـذي نشـأ خـلال «الربيـع العربـي» لأسـباب عـدّة، أوّلهـا أن معظـم مـا كتـب مـن شـعر لـم ينشـر فـي كتـبٍ إلّا نـادراً، ولـم يجمـع فـي أنطولوجيـات أو مختـارات، ويمكـن هنـا اسـتثناء بعـض الملفّـات التـي نُشـرت فـي مجـلات وصحـف عربيـة. وواضـح أن الشـعراء الذين تمكّنـوا مـن وضـع دواويـن شـعرية من وحـي الثورات هـم قلّـة قليلـة، وقـد نشـر بعـض الشـعراء قصائدهم في الثـورة ضمـن دواوين أصدروهـا خـلال الأعوام الثلاثة الأخيـرة مـن دون أن يقصروهـا علـى الشـعر» الثـوري». أما السـبب الثانـي فهـو إقبـال الشـعراء علـى نشـر قصائدهـم فـي مواقـع التواصـل الإلكترونـي مـن فيسـبوك وتويتـر وصفحـات شـخصية وعامـة. وبـدت هـذه المواقـع الإلكترونية بمثابة الحلّ الأمثـل للتواصـل وتبـادل القصائـد والنقـاش. إنهـا الفسـحة التـي أتاحـت للشـعراء أن يكتبـوا ويعبّـروا عـن مواقفهـم بحريـة تامـة، وبعيـداً عـن أعيـن الرقابـة. وقـد عمـد الكثيـرون، ولاسـيّما عبـر الفيسـبوك إلـى نشـر دواويـن مفتوحـة تضـاف إليهـا القصائـد فتـرة تلـو فتـرة. وفتحـت بعـض المواقـع أبوابها أمام الشـعراء ليلتقـوا جميعـاً وينشـروا قصائدهـم. إلاّ أن هـذه المواقـع بمعظمهـا لـم تسـعَ إلـى «غربلـة» مـا يُنشَـر فيهـا، ولا إلـى اعتمـاد معاييـر نقدية للنشـر واختيار مـا يسـتحقّ أن ينشـر، ما أسـهم في فرض حالٍ مـن الفوضـى الشـعرية إن أمكـن القـول. كلّ مـا يُكتـب هـو قابـل للنشـر وليس مـن قصائـد غير صالحـة للنشر وإن كانـت رديئـة وركيكـة ومملـوءة أخطـاء. هذا زمن الثـورة وكلّ مـا يكتـب عنهـا يجب أن يُنشـر: هذا منطق أصحـاب المواقـع وصفحـات الفيسـبوك. ناهيك بالقصائد

> **كتبَ الشاعر التونسي المنصف الوهايبي في ديوانه «الصيد البحري» قصيدتين عن الثورة: «تمرين على كتابة يوم الجمعة 17 ديسمبر2010 - أيقونة لمحمد البوعزيزي»، والثانية «تمرين على كتابة يوم الجمعة 14 جانفي 2011» وهو يوم مغادرة بن علي تونس**



التـي كُتبـت بالعامية والقصائد المباشـرة جـدّاً التي تعلّق علـى الحـدث وفـق مـا كان لهـا أن تعلّـق. وبـدا هنا كأن مقولـة الشـاعر الفرنسـي لوتريامـون الشـهيرة تُطبـق: «يجب علـى الشـعر أن يكتبـه الجميع». هـذه الفوضى فـي نشـر الشـعر دفعت القـرّاء والنقّـاد إلى اعتمـاد فعل الاختيـار والفـرز و «الغربلـة» حتّـى يتمكّنوا من فصل الـزؤان عـن الحنطـة كمـا يقـال. وهـذه مهمّـة تتطلّـب الكثيـر مـن الجهـد والوعـي.

شعلة البوعزيزي

لئـن كان الشـعر التونسـي هـو السـبّاق فـي ميدان شـعر «الربيـع العربـي» تبعـاً لانطـلاق الثـورة التونسـية باكـراً فـي سـبتمبر (أيلـول) 2010 ، فـإن الثـورات الأخـرى التـي توالـت فـي مصـر بـدءاً مـن 25 ينايـر (كانـون الثانـي) 2011 ثـم فـي ليبيـا فـي 17 فبرايـر (شـباط) ثم في سـورية 2011 واليمن، كان لها شـعرها الـذي كان متفاوتـاً فـي أهمّيتـه وفنّياتـه ومراتبـه. لئـن بـدا الكثيـر مـن الشـعر الـذي كتـب فـي تونـس ومصـر غايـة فـي الأهمّية والقوّة، فإن الشـعر السـوري الثوري كان هـو الأغـزر، ويمكـن القـول إن الثـورة السـورية خلقـت حركـة شـعرية سـورية جديـدة وتيـاراً لـم يكـن معروفـاً تمامـاً مـن قبـل، بعدمـا شـهدت هـذه الثـورة حـالات مـن التناقض، من الصعـود والهبوط، وأمسـت في بعض نواحيها مأسـوية، ولاسـيّما بُعيد المجـازر الرهيبـة التـي ارتكبها النظـام وسـقط فيهـا مئـات الأطفـال والنسـوة.

غدا الشاب التونسي محمد البوعزيزي صورة أخرى عن الفتى الفلسطيني الشهيد محمد الدرّة الذي شغل الوجدانين الفلسطيني والعربي فترة طويلة، وكُتب عنه ما لا يحصى من قصائد ونصوص

مـا إن أقـدم الشـاب التونسـي محمـد البوعزيـزي علـى إضـرام النـار فـي نفسـه فـي 17 ديسـمبر (كانـون الأول) 2010 احتجاجـاً علـى الفقـر الـذي يعيشـه وعلـى القمـع الـذي تعـرّض لـه علـى أيـدي رجـال الشـرطة حتّـى اسـتحال للفـور رمـزاً للإنسـان المضطهـد الـذي أعلـن أقصـى مواقـف الاحتجـاج بإحـراق نفسـه فـداءً للمواطنيـن المضطّهديـن امثالـه. بـل هـو انتقـل للفـور مـن موقـع الضحيـة إلـى مرتبـة البطـل. وكان لا بـدّ مـن أن يشـحذ قريحـة الشـعراء والكتّـاب ويشـعل حماسـتهم ضـدّ الظلـم والظالمين. وعندمـا توفي متأثراً بحروقـه اندلعـت الثـورة التي لـم تكن منتَظـرة، لتنتهي إلـى مـا انتهـت إليـه مـن أحـداث كان أبرزهـا مغـادرة الرئيـس السـابق بـن علي تونـس في 14 ينايـر (كانـون الثانـي). مـن العام 2011 من هذيـن التاريخين انطلقت غالبيـة القصائـد التـي كُتبـت فـي تونـس وفـي البلـدان العربيـة، وغـدا بوعزيـزي صـورة أخـرى عـن الفتـى الفلسـطيني الشـهيد محمـد الـدرّة الذي شـغل الوجدانين الفلسـطيني والعربـي فتـرة طويلـة، وكُتـب عنـه مـا لا يُحصـى مـن قصائـد ونصـوص. الشـاعر المعـروف المنصـف الوهايبـي كتـب قصيدتيـن عـن الثـورة ضمّهمـا ديوانـه «**الصيـد البحـري**»، الأولـى هـي «**تمريـن علـى كتابـة يـوم الجمعـة 17 ديسـمبر2010 - ايقونـة لمحمـد البوعزيـزي**» والثانيـة «**تمريـن علـى كتابـة يـوم الجمعـة 14 جانفـي 2011**»، وهـو كمـا تمّت الإشـارة يـوم مغـادرة بـن علي تونـس. وإن بـدا عنْوانـا القصيدتيـن مباشـرين، فهمـا علـى خـلاف عنوانَيْهمـا، قصيدتـان رمزيّتـان تميـلان إلـى الغنائيـة، ولاسـيّما قصيـدة البوعزيـزي التـي كتبهـا علـى لسـان الفتـى نفسـه، مُسـبغاً عليـه شـخصية الضحيّـة التـي تتحـدث عـن نفسـها وتخاطـب وطنهـا والشـعب بنبـرة خفيضـة، وجدانيـة، شـديدة الدفـء وغيـر انفعاليـة. وقـد وظّـف الشـاعر عيـن الفتـى ونظرتـه البريئـة إلـى العالـم فـي كونـه بائـع خضـار وإنسـاناً بسـيطاً لـم يـدرك معنـى تحـوّلـه أيقونـة وبطـلاً تراجيديـاً. تقـول القصيـدة: «كنـت أنشـئ لـي جمـلاً مـن فواكـه طازجة إن تيسّـر/ أو فجّـة لـم تكـن نضجت بعـد/ كنت أنضدها كالحـروف علـى مهـل/ وأركّـب صفحاتهـا/ وأناسـب ألوانهـا/ فـي كتـاب ألفبائهـا...هـذه العربـة». وفـي مقطـع آخر شـديد الطرافـة يقول الشـاعر علـى لسـان الفتـى: «حيـن أبلغنـي صاحبـي أنّنـي صـرت أيقونـة فـي بـلاد العـرب/ وربيـع العـرب/ قلـت: أيقونـة؟ أهذا اسـم فاكهـة لسـت أعرفها؟ وضحكت كثيـراً وقلت له:/ أنـت تعـرف صاحبـك البوعزيزي/ أليس كذلك؟ / سـلْ هـذه العربـة».

الشـاعر المعـروف وصاحـب المبـادرات الشـعرية الجريئـة أولاد أحمـد الـذي أطلـق مـا سـمّاه «القيـادة الشـعرية للثـورة التونسـية» كتـب قصائـد عـدّة عـن هـذه الثـورة. ومـن هـذه القصائـد: «**عـداء ثـوري**»، «**جـواب الشـرط**»، «**قصيـدة الفراشـة**»، والقصيـدة هـذه طويلـة ومركّبـة تركيبـاً مشـهدياً وقائمـة علـى مقاطـع تتـراوح طـولاً وكأنهـا حـركات تنـامٍ وتحـوّل. ويسـتهلّها الشـاعر بمقطـع بلسـان محمـد البوعزيـزي



مجسّداً تونس ومخاطباً الرئيس التونسي لدى زيارته إياه في المستشفى قبيل وفاته، قائلاً: « وأنت تنظر في الرماد رأيتني / سوداء مثل حذائك البراق/ لا أقوى على التحديق فيك/ أنا تونس يا أخي/ محروقة/ لا شعر لي/ لا عين لي/ لا أذن لي/ لا فم لي/ وكما ترى قد لا أعود إلى الحياة وقد أعود/ صريحة كصياح ديك». وفي مقطع آخر يخاطب الشاعر البوعزيزي بُعيد وفاته قائلاً له: «في يوم موتك/ أكتفي بقصيدتي وسجائري/ وأطيل شعري عنوة...لن أحلقه/ وأظافري/ أبكي وأنقط بالدموع حروفها/ ولعلّها تبكي معي/ ملتاعة متحرّقة». ويخاطبه في مقطع آخر لا يخفي فيه الشاعر خشيته من تعثّر الثورة فيقول: «في حالة انهزموا/ ولم ينجح سواك/ يا نائماً في قبرك العالي/ ويحرسك الملاك/ يا مشعل النيران في متن الحريق/ سأكون جسمك ماشياً ومغنّياً/ طولاً وعرضاً ... في الطريق».

الشاعر محمد الغزي كتب قصائد عدّة في المناسبة معتمداً نبرة هادئة ذات بعد تأملي، نائياً عن ضوضاء الثورة، كاشفاً العمق الإنساني للبؤس الذي دفع البوعزيزي ليضرم النار بنفسه. وقد تغنّى بالحدث بصفته خلاصاً طالما انتظرته الجماعة. يقول في قصيدة له عنوانها **«القيامة»** وقد شبّه فيها الثورة وكأنها الغيث والنشور: «رأينا الأرض ترجف حولنا/ والبرق مندلعا/ رأينا الماء يهطل/ ... قلنا هل هو التاريخ أكمل دورة أخرى ..../ها هم الأموات ينتفضون/ تنتفض القرى وممالك الصحراء». ويختتم القصيدة الرؤيوية الطابع قائلاً: «هتفنا: إنه التاريخ أكمل دورة أخرى/ وهذي الأرض قد صارت إلى بدء جديد».

أمّا الشاعر فتحي النصري فكانت له علاقة مختلفة بالثورة التونسية، وجاءت قصائده فيها شبه مشهدية، يومية الوقع، تستوحي الشارع المنتفض وحركة الثوريين. يقول في قصيدة **«خروج»** : «قبل الخروج/ اتخذنا ما تيسّر/ من ستر واقية .../ والحقّ أننا لم نكن نخشى شيئاً/ خشيتنا أولئك القابعين... يشحذون الحراب/ ويتربّصون في الأزقة.../ للانقضاض علينا...». وفي قصيدة أخرى عنوانها **« مثل من فوّت موعدا»** يقول: «في شارع الحبيب بورقيبة / رأيت ثوريين كثيرين / ثوريّين حقيقيين.../ يذرعون الشارع الطويل/ ذهابا وإيابا...».

«ميدان» الشعر المصري

ما إن اندلعت الشرارات الأولى للثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني) 2011 حتى أضحى «الميدان» شعاراً من شعاراتها الرئيسة ورمزاً من رموز التحرّر الوطني، على الرغم من التحوّلات التي طرأت على مسار هذه الثورة، والمنعطفات التي شهدتها، سياسياً وإيديولوجياً. من ميدان التحرير انطلقت الثورة وفي ميدان التحرير التحمت الجماهير بعضها ببعض واعتصمت وهتفت ورفعت شعاراتها. وكان لا بدّ لهذا الميدان أن يحتلّ القصائد التي راح يكتبها الشعراء المصريون، على اختلاف أجيالهم ومشاربهم، في ردّ فعل أوّل وعفوي. ولم يكن مستغرباً أن تحمل قصائد كثيرة كلمة «الميدان» عنواناً لها تبعاً لما تختزن هذه الكلمة من معانٍ ودلالات. الشاعر الكبير عبد الرحمن الأبنودي كان سبّاقاً في تسمية إحدى قصائده البارزة **«الميدان»**، وعلى غراره فعل شعراء آخرون ومنهم على سبيل المثل أحمد سراج في قصيدته **«الحكم للميدان»**. معظم شعراء مصر تأثّروا بهذه الثورة غير المتوقَّعة، بدءاً من الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي الذي ينتمي إلى جيل الروّاد وانتهاءً بشعراء قصيدة النثر بأجيالهم المتعاقبة. وفي موقع الوسط حلّ شعراء الجيل المخضرم الذين ينتمي معظمهم إلى القصيدة التفعيليّة. ولعلّ اللافت أن هذه الثورة أعادت الشاعر حجازي صاحب **«مدينة بلا قلب»** إلى كتابة الشعر وحرّضته على نشر ديوان بعد نحو اثنين وعشرين عاماً على انقطاعه عن الكتابة والنشر. وحمل ديوانه الذي صدر عن «الهيئة المصرية العامة للكتاب» عنواناً رمزياً هو **«طلل الوقت»** وقد ضمّ قصائد متفرّقة كان كتبها خلال أعوام وقصائد جديدة نابعة من صميم الثورة. ولئن فاجأ حجازي قرّاءه بصدور هذا الديوان الجديد، فهو لم يفاجئهم بما يمكن تسميته تجدّداً شعرياً وتطوّراً وخروجاً عن تخوم مناخه السابق، لغةً وإيقاعاً ورؤية. ولكن كان كافياً أن تُخرج الثورة هذا الشاعر عن صمته وتعيده إلى

الثورة أعادت الشاعر عبد المعطي حجازي صاحب «مدينة بلا قلب» إلى كتابة الشعر وحرّضته على نشر ديوان شعري بعنوان: «طلل الوقت» بعد نحو اثنين وعشرين عاماً من الانقطاع عن الكتابة والنشر



المشهد الشعري الراهن. أمّا القصائد التي كتبها حجازي في الثورة ومن وحيها، فهي ثلاث، لكنّها لم تبدُ من أقوى قصائد الديوان، نظراً إلى ما اعتراها من تكلّف وتصنّع؛ فهي قصائد «مناسبتيّة»، كُتبت في ظروف موضوعية إن أمكن القول، وبدت خلواً من الحماسة والعفوية والغنائية التي كثيراً ما عُرف بها شعره الأوّل. القصيدة الأولى هي **«إرادة الحياة»** وغدت كأنّها «معارضة» لقصيدة الشاعر التونسي أبي القاسم الشابي الشهيرة التي استُهلكت خلال «الربيع العربي»، لكنّها «معارضة» مباشرة، لفظية أكثر ممّا هي شعرية، ترداديّة أكثر ممّا هي خلّاقة، كأن يقول الشاعر: «إذا الشعب يوماً أراد الحياة / فلا بدّ أن يتحرّر من خوفه/ ويحمل في كفّه روحه/ ويسير بها موغلاً في الخطر/ إلى أن يستجيب القدر...». وفي قصيدة **«الطغاة»** يبدو الشاعر كأنّه يعلن موقفاً ثورياً يعيشه في العقل وليس في القلب أو الوجدان. القصيدة أشبه بخطاب سياسي ينتحل لبوس الوزن التفعيلي والقافية: «الطغاة نقائصنا/ خوفنا جبروت الطغاة/ وسكينهم جرحنا/ صمتنا صوتهم... ملابسهم عرينا / هكذا حين يكتمل النقص بالنقص/ تصبح أمّتنا أمّتين/ وتنشقّ نصفين/ ضدّا وضدّا...».

الشعر العامي المصري لم يغب البتّة عن الثورة بل كان في طليعة المشهد الشعري الذي تولّد عنها والسبب يعود إلى طبيعته العفوية واقترابه من الوجدان والذاكرة الشعبيّين وقدرته على التفاعل مع الحدث والتعليق عليه

أمّا قصيدته **«عودة الروح»** المستعار عنوانها من كتاب شهير للكاتب توفيق الحكيم فهي **«تنويع»** شعري منظوم على مفهوم عودة الروح إلى الشعب بعد الثورة ، يقول الشاعر: «**إنها عودة الروح/ عودة مصر إلى نفسها/ عودة الجزء للكلّ/ والفعل للقول/ والملكوت لأصحابه الفقراء/ بعد أن دنّسته اللصوص/ يعود وقد طهّرته الدماء**».

شعراء الجيل المخضرم الذين أعقبوا مرحلة الروّاد كانت لهم إطلالاتهم المتعدّدة في خضمّ الثورة المصرية ومن أبرزهم فاروق جويدة وفاروق شوشة. ويليهم شعراء جيل السبعينيّات ومنهم حلمي سالم وعبد المنعم رمضان وحسن طلب، وهؤلاء كانت لهم دواوين وقصائد امتدحوا بها الثورة، كلّ على طريقته ووفق رؤيته إليها. أما جيل قصيدة النثر فكان شعراؤه هم الأغزر في حقل الشعر الثوري، وقد نشطوا عبر الإنترنت وصفحات الفيسبوك والصحف والمجلات، يكتبون القصائد والنصوص والشهادات. وكان هؤلاء في طليعة الشعراء الذين خاضوا تجربة الميدان مباشرة وشاركوا في التظاهرات واعتصموا مثلهم مثل أبناء جيلهم من رسّامين ومسرحيّين وفنّانيين ومثقّفين.

الشاعر حلمي سالم الذي رحل بعد عام من اندلاع الثورة كتب قصائد عدّة من وحي الشارع المصري الثائر وقد تضمّنها ديوانه الذي صدر بُعيد وفاته بعنوان «**إرفع رأسك عالية**» (الهيئة المصرية العامة للكتاب). ومن هذه القصائد : **«أغنية الميدان»**، **«هدهدة إلى رقي»**، **«العسكر»**، **«نشيد اللوتس»**، **«شكوى القبطي الفصيح»**... تبدو هذه القصائد مشبعة بحماسة اللحظة التاريخية التي أحدثت ما يشبه الهزّة في تاريخ مصر الحديث وشاءها الشاعر أقرب إلى البوح الثوري الذي لا يبالي كثيراً بالصنعة والترميز بل يكتفي بالتغنّي بالحدث وصانعيه، وهو الحدث الذي ساوى بين الجميع، فلاحين وعمالاً ومثقفين، بين النخبة والعامة، بين أبناء المدن وأبناء الأرياف، وحمل الوعد بحياة جديدة لا يسودها الفقر والأسى والظلم. يقول الشاعر: «هذي أرضي وبلادي/ هذي سندي وسنادي/ وهنا قال الرب لنا: كونوا خلقي وعبادي/ فيها روينا الأرض بدمعتنا الدامعة/ زرعنا الوادي بالقمح والأرز والتوت...». أمّا الشاعر عبد المنعم رمضان فأصدر ديواناً بعنوان «**الحنين العاري**»(الهيئة المصرية العامة للكتاب 2012) وفي بعض قصائده يستوحي الثورة بحسب رؤيته التي يتآلف فيها البعد الوجودي والواقعية التعبيرية والإحساس المأسوي بالعالم. وبدا رمضان كأنّه يدور حول الثورة من غير ان يقع في أسر لغتها المباشرة وفي شرك شعاراتها ومصطلحاتها الشائعة. إنه يتحايل على لحظة الثورة ويجرّدها من آنيتها ويسبغ عليها سمات الفعل الشعري. وقد يظنّ القارئ في أحيان أن الشاعر لا يكتب عن الثورة في قصيدة كتبت مثلاً عن الثورة أو على هامشها بالأحرى. يقول رمضان: «كأنك الأرض التي يسير فوقها الحمام/ كأنك الظلام/ كأنك الرياح/ من الوراء هكذا إلى الأمام». ويقول في مقطع آخر: «لم يكن كافيا/ أن أرى حافة الأرض/ ترتجّ ثم تفور/ وتخرج منها المدينة عارية/ وأصابعها العشر / مشبوكة في السماء».



الشعراء الشباب وشعراء قصيدة النثر تحديداً كانت لهم مقاربة شعرية مختلفة للثورة، هم الذين يملكون رؤية متحررة إلى الشعر والقصيدة، وإلى الموضوعات الشعرية والقضايا، وإلى العالم والحياة وتجلّياتهما. سعى هؤلاء الشعراء إلى حبْكِ علاقة يومية بالثورة، منطلقين من القاعدة أو الأسفل إن جاز القول، ليبلغوا المثال، متخلّين عن الثقل الايديولوجي والفكري والأخلاقي أو «الإتيكي»، وعن الطابع النبوءاتي والتبشيري والخلاصي، وعن الترميز الذي يرهق عادةً التجربة الشعرية. وعلى غرار الشعراء السوريّين الشباب الذين غزوا المشهد الثوري في سوريا، استطاع الشعراء المصريون هؤلاء أن يؤسّسوا معجماً جديداً للثورة وغير مألوف، وأن يحرّروا قصائدهم الثورية من البلاغة والإنشائية والنزعة اليوتوبية. وقد برز اسم الشاعر محمد رياض، وبخاصة في ديوانه «**الخروج في النهار**»، وكذلك الشاعر عاطف عبد العزيز في ديوانه «**ترجمان الروائح**» الذي تحضر فيه الثورة بوضوح، وقد تضمّن قصيدة جميلة عن سالي زهران، إحدى أيقونات الثورة وشهيداتها، عنوانها «**حاملة الجرار**». الشعراء الشباب الذين كتبوا عن الثورة كثر، وجميعهم بدوا على علاقة فريدة بهذه الثورة، علاقة تجمع بين الإحساس المأسوي والطرافة واليومي، وترفض النفس البطولي والمديح. ومن هؤلاء الشعراء أيضاً: أحمد سراج في ديوانه «**الحكم للميدان**» و محمد سعد شحاته في ديوانه «**بما يناسب حالتك**»...

غير أن الشعر العامي المصري لم يغب البتّة عن الثورة بل كان هو في طليعة المشهد الشعري الذي تولّد عنها، والسبب يعود إلى طبيعته العفوية واقترابه من الوجدان والذاكرة الشعبيّين وقدرته على التفاعل مع الحدث والتعليق عليه والنسج حوله. وقد كتب شعراء كثر قصائد بالعامية وأصدروا دواوين، ومنهم عبد الرحمن الأبنودي وماهر مهران ويسري حسّان وسيد حجاب وأحمد الرومي وسواهم. وبدت قصيدة الأبنودي «**الميدان**» من أجمل القصائد التي كتبت بالعامية ليس لأنّ صاحبها هو من أهمّ الشعراء العاميين بل لأنّ القصيدة ذات نفسٍ غنائيّ وإيقاع شبه ملحميّ متنامٍ على الرغم من عدم طولها. قصيدة شعبية ترقى باللغة العامية إلى مصاف الإبداع والتفرّد، وقد سبكها الأبنودي برهافة وشفافية، وبجمالية حيّة بعيدة عن التصنّع. قصيدة تحمل ألم الناس ومعاناتهم، أحلامهم وآمالهم، وتعبّر عن السخط الذي طالما كتموه ضدّ الظلم والظالمين. وهي تحفل بالصور الشعرية والعبارات الهجائية الغاضبة والنبرات العالية الطالعة من عمق القلب والروح. يقول الأبنودي: «أيادي مصرية سمرا ليها في التمييز/ ممدّدة وسط الزئير بتكسر البراويز/ سطوع لصوت الجموع شوف مصر تحت الشمس...».

شعرية التراجيديا السورية

قد يكون المشهد الشعري السوري الذي رسّخته الثورة هو الأشدّ تعقّداً بين المشاهد التي ظهرت خلال «الربيع العربي». فهذا المشهد الذي يصعب حصره في معطيات محدّدة، ورصد أسماء شعرائه جميعاً، بين الداخل والخارج، بدا مرتبطاً تمام الارتباط بأحوال الثورة نفسها، وما تشهد من تناقضات وتحوّلات و«مفاجآت». وكان من الطبيعي أن ينقسم الشعراء أنفسهم حولها انقسام السياسيّين والمثقّفين، بين رافضين لها ومؤيّدين، بين معترضين على طابعها «الديني»، ولاسيّما بعد دخول الحركات الدينية، الأصولية والتكفيرية ساحتها، ومتحمسين لها بصفتها ثورة ضدّ حكم الحزب الواحد وضدّ الطغيان والظلم والسجون السياسية. بعض الشعراء وفي طليعتهم الشاعر الكبير أدونيس، لم يتحمّس للثورة وعمد إلى نقدها سياسياً وإيديولوجياً، ورفض فكرة خروج التظاهرات من المساجد. الشاعر أدونيس مثلاً، كتب مقالات عدّة انتقد فيها الثورة وآلياتها ومبادئها، غير أنه لم يعلن انحيازه الواضح للنظام، بل هو انتقده في أحيان آخذاً عليه دمويّته وعنفه. وقد لامه الكثيرون وانتقدوه واتهموه بتأييده المضمر للنظام ودليلهم تصريحات له أعلن فيها مواقف غير سلبية من هذا النظام. وكان لا بدّ من أن يُثير أدونيس سجالاً هو من خصاله الثقافية. أمّا الشاعر الآخر الذي أعلن مواقف ضدّ بعض الثوّار، الأصوليين تحديداً، وليس ضدّ الثورة،

> **قد يكون المشهد الشعري السوري الذي رسّخته الثورة هو الأشدّ تعقّداً بين المشاهد التي ظهرت خلال «الربيع العربي»، إذ أنه مرتبطٌ بأحوال الثورة نفسها وما تشهد من تناقضات وتحوّلات و«مفاجآت»**



فهو الشاعر نزيه أبو عفش، ونمّ موقفه عن نزعة مثالية لديه. فهو لم يتمكّن من تقبّل ما قام به هؤلاء المتطرّفون في مناطق سيطرتهم. كتب أبو عفش قصائد ونصوصاً كثيرة بُعيد اندلاع الثورة وما زال يكتب، لكنّه لم يتعرض لحملات نقدية مثل أدونيس، فموقفه بدا شبه شخصي أكثر منه موقفاً إيديولوجياً، وبدا أيضاً منحازاً إلى الضحايا والمقهورين. وفي أحدث نصوصه وعنوانه **«ما أوحش هذا المأتم»**، يكتب: «الجنازات دائرة والمفجوعون يُعزّون المفجوعين/ الأموات يوصلون رسائل الناجين إلى أسلافهم الأموات.../ أيّتها الأمهات الثكالى/ أيها الآباء المكسورو العقول والأفئدة/ أيها الناس المفجوعون، يا أبناء جميع الأزمنة والأماكن/ وفّروا دموعكم وأحزانكم ومناديلكم/ ستبكون حياة كاملة». ويضيف في مقطع آخر: «الوردة الصغيرة / الوردة بنت السنوات السبع/ ...ذبحوها/ ذبحوها من أحلام غدها/ ذبحوها من عنق نهارها / وبعثوا بها إلى الرب/ محمولة في صندوق ظلام أبيض».

وآثر شعراء آخرون أن ينسحبوا من خضمّ الثورة مختارين الصمت، متأملين فظاعة ما يحدث، فلم يعلنوا موقفاً إلّا في ما ندر، ومنهم على سبيل المثل شوقي بغدادي وبندر عبد الحميد وخضر الآغا وفايز خضور وعابد إسماعيل... غير أن كوكبة من شعراء شباب ينتمون إلى أجيال عدّة ، بدءاً من جيل الثمانينيّات، استطاعت أن تؤسّس ما يشبه الحركة أو التيار الشعري، فارضةً حالاً أو مزاجاً شعرياً لم تعرفه مشاهد الثورات الأخرى. وقد يكون من الممكن الكلام على منعطف جديد وغير معهود أحدثته هذه الأصوات المخضرمة والجديدة والشابّة، لكنّه يحتاج إلى المزيد من الوقت ليتبلور وتتضح آفاقه. وقد لا يكفي عامان من عمر الثورة كي تكتمل صورة هذا الشعر وإطاره العام. أصوات شعرية خافتة، بعيدة كلّ البعد عن الضوضاء البلاغية والاستعلاء النرجسي وطغيان الأنا، ذات أمزجة وأطوار خاصة، تحتدّ أحياناً وتهدأ أخرى. أمّا الهموم فهي يومية، طالعة من عمق الحياة والمأساة الشخصية والجماعية، مأساة الحرب ومأساة الإنسان، فرداً وجماعة فيها. قصائد تولي تفاصيل الحرب وعيشها كبير اهتمام، وتحتفل بالتراجيدي اليومي، وباللحظة الوجودية العابرة والزائلة. لقد تضامن هؤلاء الشعراء وتآزروا ولو من بعيد، ليصنعوا من الثورة حدثاً شعرياً ولغوياً ووجودياً. بعضهم يقيم في الداخل «المحرَّر» وبعضهم في المنافي التي اتسعت بعد اندلاع الثورة، وبعضهم يقيم في الأقاليم، وبخاصة الشعراء الأكراد الذين يكتبون بالعربية والكردية. وشاركت قلّة منهم في النضال العسكري وعاشت هول المعارك، واختار بضعة منهم النضال السياسي والإعلامي. واللافت أن دواوين غير قليلة صدرت من وحي الثورة، في كتبٍ كما على المواقع الإلكترونية التي فتحت أبوابها أمام التجارب الجديدة وقدّمت ما لا يحصى من القصائد. الشاعر نوري الجراح الناشط في ميدان الثورة، والذي أسّس مجلة **«دمشق»** منبراً للأقلام السورية المعارضة، أصدر ديوانَيْن، الأوّل عنوانه **«يوم قابيل»** وضمّ قصيدة منفصلة عن الديوان هي **«الأيام السبعة للوقت»** (دار الصدى ودار الراية 2013) والثاني **«يأس نوح»** (المؤسّسة العربية للدراسات والنشر2014). ولئن حفل الديوان الأوّل بمعجم ينتمي إلى مناخ الثورة والحرب الدائرة في المدن والقرى وبعبارات تدلّ مباشرة على مصادرها المأسوية أو ما يسمّيه الشاعر «التراجيديا السورية»، فإن الديوان الثاني هو قصيدة واحدة طويلة، ذات نفسٍ غنائيّ ونزعة تكوينيّة. وفي أحد مقاطعها يقول: «دم من هذا الذي يجري في قصيدتك أيها الشاعر؟/ وهو دم ريثما يكتب الأعمى وصيّته ويفتح نوافذها للمطر/ ريثما يدخل الشهداء ويدخّنون أمنياتهم الأخيرة/ ريثما تخرج امرأة من زقاق وفي يديها صبي تقصّف كالسنبلة». الشاعر فرج بيرقدار الذي قضى أعواماً طويلة في سجون النظام البعثي وخرج بقصائد كثيرة ونصوص جمعها لاحقاً في كتب، لم يصمت البتّة خلال الثورة السورية التي وجد فيها بقعة ضوء في وسط الظلام الذي عاش فيه جرّاء تجربته الأليمة وراء القضبان. وقد نشر ديواناً سمّاه « **قصيدة النهر**» (دار نون 2013) وفيه تمتزج الغنائية بالواقعية والمأسوي. ومع اندلاع الثورة برزت تجربة يمكن تسميتها «أدب السجن» سواء في الرواية أم في الشعر. وأحد الشعراء توفي

> **شعراء كُثُر كتبوا قصائد لم تصدر في كتب، بل نُشِرَت في صحف ومجلات وعلى مواقع إلكترونية والفيسبوك، أمثال منذر مصري، لقمان ديركي، صالح دياب، جوان تتر، ماهر شرف الدين، حازم العظمة، أكرم قطريب، أحمد م. أحمد، سوزان علي، نور كنج، فدوى سليمان.. وغيرهم**



في الزنزانة تحت وطأة التعذيب وهو محمد نمر المدني، وسُجن أيضاً الشاعران وائل سعد الدين وتمام هنيدي. الشاعرة رشا عمران التي غادرت سورية بعدما هُدّدت عقب مقالات كتبتها ضدّ السلطة والحزب الواحد أصدرت ديواناً بعنوان **«بانوراما الموت والوحشة»** (دار نون 2013). الشاعرة هالا محمد أصدرت ديواناً عنوانه **«قالت الفراشة»** (دار رياض الريّس2011) وغلبت عليه لغتها الرقيقة التي تتميّز بها قصائدها القصيرة التي استعادت من خلالها براءة الطفولة المحاصرة بالخوف والموت. الشاعر بشير البكر أصدر ديواناً اختار له عنواناً معبّراً هو **«عودة البرابرة»** (النهضة العربية2014) وكتب في القصيدة التي حمل الديوان عنوانها: «كذبت رؤياك أيها الشاعر/ كنت تظنّ أنهم أشباح في البعيد / خدعت العامة حين قلت لهم / لن يأتي البرابرة / لكنّهم خرجوا من بيننا / في غفلة القصيدة / ليتنا لم نترك الأرض/ كان في وسعنا أن نهرّبها / بعيداً عن الرصاص/ مثل التبغ التركي من ماردين...». الشاعر السوري الكردي عارف حمزة أصدر ديواناً عنوانه **«لا أريد لأحد أن ينقذني»** (دارالغاوون 2013)، والشاعر السوري الكردي جولان حاجي أصدر ديواناً بعنوان **«الخريف هنا ساحر وكبير»** (طبعة خاصة2013). وأصدر الشاعر محمد المطرود ديواناً هو **«اسمه أحمد وظلّه النار»** (النهضة العربية2014) ويقول في إحدى القصائد: «كيف عبرت الحدود يا أحمد وتعلّقت بسرّة الموت أخيراً؟ الحدود سلك شائك ومخفر للجند، حقل من الشوك وأغنية مجروحة ودم ينزّ من جسد فتيّ. كانت خلفي النار إذا تحدثت عن الخوف ...». ومن الدواوين التي صدرت ديوان جماعي عنوانه **«كريستال طائش»** (دار سرجون 2014) وضمّ قصائد لشعراء شباب جدد، وجدوا في الثورة منطلقهم التجريبي وحافزاً على كتابة مرتبطة بـ «التراث» الحداثي ومنفصلة عنه في آن. والشعراء هم: معاذ زمريق، أحمد علاء الدين، أحمد ودعة، جوزف حداد، أحمد سبياني. أمّا الشعراء الذين كتبوا قصائد ولم يصدروها في كتب واكتفوا بنشرها في الصحف والمجلات وفي المواقع الإلكترونية والفيسبوك فهم كثر. ومن هؤلاء الشعراء: منذر مصري، لقمان ديركي، صالح دياب، جوان تتر، ماهر شرف الدين، حازم العظمة، أكرم قطريب، أحمد م. أحمد، سوزان علي، نور كنج، فدوى سليمان وسواهم. لم يجمع معظم هؤلاء الشعراء قصائدهم في دواوين يمكن الرجوع إليها لرصد المناخ الذي أشاعوه في الشعر السوري الراهن أو العربي، لكنّهم حاضرون ولو كأطياف تبشّر بشعرية جديدة. واللافت هو كتابة شعراء عرب قصائد عن الثورة السورية نشروها أيضاً في الصحف وعبّروا فيها عن الأثر الذي حفرته في ذواتهم هذه الثورة، وعن الألم الذي أثارته مشاهد الأطفال القتلى والمجازر التي حصدت ما حصدت من أناس أبرياء، ومن هؤلاء الشعراء: بول شاوول ومحمد شمس الدين ومحمد فرحات(لبنان)، إبراهيم نصرالله (الأردن)، غسان زقطان (فلسطين)، محمد علي اليوسفي (تونس)، سيف الرحبي (عُمان) هاشم شفيق (العراق) وسواهم...

غرابة المشهد الليبي

لم تكد تندلع الثورة الليبية في السابع عشر من فبراير(شباط)2011 حتى أحدثت صدمة في الأوساط السياسية والثقافية في ليبيا، وما لبث أن اشتدّ وقع هذه الصدمة عندما انتشر العنف واحتدمت المواجهات واتسعت رقعة المعارك. لم يكن الليبيون يتوقّعون انبثاق شعلة الثورة بمثل هذه السرعة بعدما كان النظام يمثّل قبضة الحديد التي لا تتزعزع. وكان على الشعراء أن يصمتوا في البدء، ثم راحت القصائد باللغة العامية أو المحكيّة تروج بحماسة رافعة التحية إلى المعارضة والثوّار. وبدا الشعر العامي هو الأسرع تفاعلاً مع الثورة على خلاف الشعراء الذين يكتبون بالفصحى، والكثيرون منهم كانوا يعملون في المؤسسّات الرسمية. ولكن لم تمضِ سنة أو أكثر حتى بدأ بعض الشعراء يكتبون ضدّ النظام الديكتاتوري الذي حكم البلاد أكثر من نصف قرن، والقصائد التي كتبت كانت كلاسيكية أو عمودية وتفعيلية. أما شعراء الحداثة وقصيدة النثر المعروفون، من أمثال فرج العربي وفرج العشي ومفتاح العماري وحوا القمودي وسالم العوكلي وعبد السلام العجيلي وكريم الراضي، فلم يكن لديهم ردّ فعل سريع، بل إن بعضاً منهم لم يكتب مباشرة عن الثورة على الرغم من

> **بدا الشعر العامي هو الأسرع تفاعلاً مع بداية الثورة في ليبيا، على خلاف الشعراء الذين يكتبون بالفصحى، والكثيرون منهم كانوا يعملون في المؤسسّات الرسمية**



الألم الذي كابدوه وسط الخراب الهائل الذي أحدثته المعارك والمعاناة التي كابدوها. آثر هؤلاء الشعراء ألّا يكتبوا شعراً حماسياً وعاطفياً وعفوياً، منتظرين أن تسنح الفرصة المؤاتية ليتأمّلوا في الثورة وما ستؤول إليه، ولاسيّما بعدما دبّت الفوضى في صفوف الثوّار وعقب صعود موجة الأصوليين والعشائر، وتحوّل الثورة إلى حرب أهلية متعدّدة الجبهات والجهات. ومثلما تعرّض شعراء للسجن والترهيب في فترة حكم القذافي، تعرّض شعراء للاضطهاد على يد الأصوليّين. ولئن فاجأ الشاعر فرج العشي الوسط الأدبي الليبي بإصداره رواية عن الثورة عنوانها «**زمن القائد**» (دار الآداب2013)، فإن الشاعر المعروف فرج العربي لم يكتب إلا القليل وكذلك معظم الشعراء الجدد. أما اللافت فهو انتقال الشاعر المعروف الحبيب الأمين من كونه شاعراً مضطّهداً يكتب باسم مستعار في ظلّ النظام الديكتاتوري إلى وزير ثقافة في أوّل حكومة شُكّلت بعد الثورة مباشرة. والتقى الأمين جمهور معرض القاهرة الدولي للكتاب الذي خصّ ليبيا بندوة شاملة في دورة العام 2013، وتحدّث عن الظروف التي عاناها المثقّفون الليبيون في عهد الديكتاتورية، وتوقّف عند الشعراء الذين كانوا محاصرين وعاجزين عن التواصل مباشرة مع قرّائهم، ومعرّضين للسجن والتحقيق والقتل. وكان هؤلاء الشعراء الذين لم ينضمّوا إلى لواء القذافي يكتبون أحياناً بأسماء مستعارة ويجيدون التحايل على السلطة مستخدمين الرموز والمجازات ليقولوا ما يمنعهم النظام من قوله. ولعلّ الحصار الداخلي هذا حال دون وصول أصواتهم إلى الخارج فعاشوا في منأىً عن حركة الشعر العربي الحديث ومعتركاته. ولئلّا تغيب بعض نماذج الشعر الثوري الليبي عن المشهد العربي، سعى شعراء إلى إيصال أصواتهم عبر صفحات الفيسبوك والمواقع الإلكترونية. ومن هذه القصائد قصيدة للشاعر نوري القائد عنوانها «**أصنع الحلم**» ويقول في مطلعها: "يطوف دمي بأحلامي فتنسحب/ ويعبث الحزن في شمسي فتحتجب/... أنا المبلّغ

قد يكون المشهد اليمني الشعري الذي رسّخته الثورة هو من أشدّ المشاهد العربية حماسة وزخماً، وقد احتلّ الشعر العامي أو الشعبي الحيّز الأكبر منه، ما أثار سجالاً في الساحة الشعرية والنقدية حول هذا الشعر وموقعه

حزني كلّ أوردتي/ إنّي القتيل ولم يكشف السبب». ومن قصيدة للشاعر يوسف عفط عنوانها «**القصيدة السوداء**» : «اللون الأسود مشؤوم/ مَن قال الأسود لون سواد/ مَن قتل الرمز بهذا اللون/ ومَن حرّمه على الأعياد؟/ مَن فرض اللون على امرأة / في يوم حداد؟.../ يا بلدي أعظم كارثة/ من بعد نهاية طاغوت/ أن تنتخبي السوط لظهرك/ كي يُصنع منه الجلاد». هذه مجرّد نماذج من الشعر الذي كُتب عن الثورة وما تلاها في ما يشبه ردّ فعل التأثر المباشر. أمّا الشعر الآخر، الأعمق والأكثر تراجيدية، فالظنّ أنه في طريقه إلى الخروج إلى الضوء.

عكاظيات الثورة اليمنيّة

قد يكون المشهد اليمني الشعري الذي رسّخته الثورة هو من أشدّ المشاهد العربية حماسة وزخماً، وقد احتلّ الشعر العامي أو الشعبي الحيّز الأكبر منه، ممّا أثار سجالاً في الساحة الشعرية والنقدية حول هذا الشعر وموقعه. غير أن الغزارة لم تعنِ، بحسب بعض النقّاد والشعراء، أن كلّ ما كُتب من شعر هو صالح وحقيقي. ويقول الشاعر أحمد المعرسي في هذا الصدد: «شعر الثورة غلب عليه طابع الحماسة فكان مجرّد كلمات وليس أشعاراً، والشعر نفسه كان مجرّد ردّ فعل أو نظرة حادّة وغير متعمّقة». ويرصد الشاعر هايل الصريمي كتابة أو نشر أربعين قصيدة يومياً خلال فترة الثورة، وهو رقم لم يبلغه مرّة الإنتاج الشعري في اليمن، ولو كانت غالبيّته بالعاميّة والمحكيّة. وهذا أمر طبيعي في بلد تبلغ الأمية فيه 60 في المائة. وبدا لافتاً أن الشعر العامي تمكّن من احتلال ساحات الشعر التي أُنشئت في مدن عدّة ومنها «ساحة التغيير» في صنعاء و«ساحة الحرية» في تعز و«ساحة أبناء الثوّار» في البيضاء وسواها. وغدت هذه الساحات التي لم تخلُ من شعر الفصحى، ولاسيّما العمودي منه، أشبه بـ«سوق عكاظ» يومي ومشرّع الأبواب أمام الشعراء جميعاً، على اختلاف أجيالهم ومواهبهم. بل إن هذه الساحات تحوّلت في أحيان كثيرة إلى منابر للمساجلات الشعرية الحيّة والمرتجلة حيناً، وهي كانت تثير حماسة الجمهور الغفور الذي كانت تضيق به هذه الساحات. وقد شاع في اليمن لقب «شاعر الثورة» وحمله عدد غير قليل من الشعراء عن جدارة أو من دون استحقاق. وقد سمّى شاعر



اليمن عبد العزيز المقالح الشاعر يحيى الحمادي «شاعر الثورة الأوّل» بعد صدور ديوانه «**عام الخيام**»، وهو ديوان كلاسيكي بمعظمه، ضمّ قصائد تفعيلية تحتفل بالثورة وصانعيها وتهجو أعداءها. وكتب الشاعر في هذا الديوان قصائد عارض فيها قصائد معروفة عربياً، ومنها على سبيل المثل قصائد للمتنبي وفي إحداها يقول: «كانت تغنّي وكان الحزن أغنية / تجري الرياح بما لا تشتهي اليمن/ الناس والأرض والأيام تجهلني/ وفي دمي يقطن السكّان والسكن».

كتب الكثير من الشعر في اليمن خلال الثورة، بالعامية والفصحى، ومعظم ما كتب كان ذا رسالة وموقف، وبدا «شاعر الثورة» هو الشاعر(العامي بخاصة) الذي يوقظ المشاعر ويستنهض الهمم، حاملاً مشعل الحرية والوحدة. وكان على الشعراء أن يسترجعوا تراث ثورة 26 سبتمبر(أيلول) 1962 ويستعيدوا بعض قصائدها وشعرائها وفي طليعتهم عبدالله البردوني، أحد رموز اليمن. واسترجع شعراء آخرون صورة الشهيد جار الله عمر الذي سقط على يد الإرهاب السياسي. وكان لا بدّ للشعر من أن يقع في المباشرة والعفوية وأن يحفل بالحماسة الوطنية والخطابية السياسية والمديح... وتقول الشاعرة إبتسام كرماني في هذا الصدد: «إذا قرأنا بعض قصائد الثورة بعيداً عن الحدث، نجد أن الشعرية فيها أخفّ، لذا أظنّ أن على الشاعر ألّا يندفع حتى لا يفقد رهانه الشعري وجماليّته بغية الاستجابة للحماسة». وتشير كرماني إلى أن قصيدة النثر لم تحضر بقوّة خلال الثورة.

راج في الشعر اليمني الثوري شعار «إرحل» كما في مصر وليبيا وتونس، سواء في عناوين القصائد أم في متنها. الشاعر إبراهيم المتوكّل كتب في قصيدة بهذا العنوان يقول: «يا جاثماً فوق الصدور/ إرحل فقد آن الأوان». وانفتحت بعض القصائد الواقعية على نزعة رومنطيقية خفيفة أنقذتها من جفافٍ يتهدّدها، كأن يكتب الشاعر عبدالله التويتي: « من عمق إيماني وحبّي لليمن/ فاضت على كلّ الربوع صبابتي/ حزني يعاودني وقلبي منفطر / ألماً على وطني سكبتك دمعتي». ويكتب الشاعر محمد الشرفي: «هم هؤلاء/ مَن سرقوا... ويسرقون النهر لونه/ ووجهه الجميل/ وأحرقوا...يحرقون وردة الضحى/ وأقحوانة الأصيل». ومن الشعراء الذين برزت قصائد لهم بالفصحى والعامية: طارق كرمان، أدهم الشماخ، محمد الغريب، مجيب غنيم، عبدالله غانم المعمري، فؤاد الحميري، محمد غالب احمد، هدى أبلان، مجلي القبيسي، بشير المساري، عبد الفتاح حيدرة، فهد الصهباني، عبد الغني المقرمي وسواهم... أمّا الشاعر عبد العزيز المقالح فلم يغب عن المشهد الشعري، بقصائده ومقالاته، وكتب قصائد مختلفة، بحماستها وواقعيتها وغنائيتها، تفعيليّة ونثريّة. في قصيدة له سياسية طغت عليها النبرة المباشرة وعنوانها «**الفأر الذي خرج ملعونا**» يقول: «ذهبت مثلما أتيت/ ملعون المساء والنهار/ أيامك الطوال عار/ وعهدك القصير عار/ أكبر منك نملة/ أشهر منك ريشة على جدار/ يا أمسنا الذبيح/ يا فأرنا القبيح/ يا قاتل الأطفال يا مهدّم الحياة والديار...». وفي قصيدة غنائية عميقة وذات بعد رمزي عنوانها «**إرفع رأسك**» يقول:» إرفع رأسك ... من أيّ سماء يتنزل هذا الصوت/ الصافي كمياه النهر العذب/ ليس جديداً وكأنّي أتذكّره/ لكنّ السنوات العجفاء السوداء حملت هذا الصوت/ بعيداً عنّي حملتني عنه بعيداً/... إرفع رأسك / هذا صوت أعرفه/ لم يتنزّل من أيّ سماء/ غير سماء الدنيا/ من هذه الأرض/ ومن بين صفوف الفقراء/ تصاعد لحناً عذباً شفّافاً..».

شعار «إرحل» راجَ في الشعر اليمني الثوري كما في مصر وليبيا وتونس، سواء في عناوين القصائد أم في متنها، والشاعر إبراهيم المتوكّل كتب في قصيدة بعنوان «إرحل»: «يا جاثماً فوق الصدور/ إرحل فقد آن الأوان»

وعلى غرار المشاهد الشعرية التي سادت الثورات العربية، يحتاج المشهد اليمني إلى الغربلة والانتقاء، كي تتضح عناصره وآفاقه، وتنفصل القصائد «الحقيقيّة» عن القصائد «المناسباتيّة» والحماسيّة. أمّا الشعر العامي فهو يظلّ من التراث الشعبي في اليمن، وخصوصاً أن الذائقة السمعيّة اليمنيّة تكاد تطغى على الجمهور والقرّاء.

المسرح و«الربيع العربي».. كيفيّة المواكبة وملامح التغيير

د. ماري إلياس

في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من العام 2013، اعتبر الناقد والمترجم المصري د.محمد عناني أن الوقت قد حان كي تُكمِل أجيالٌ جديدةٌ شابةٌ مسيرة مجلة «المسرح» المصرية، التي كان قد بدأها هو ورفاقه في العام 1964 تحت قيادة مؤسّس المجلة ورئيس تحريرها الأستاذ رشاد رشدي وسُمّيت لهذه الغاية هيئةُ تحرير جديدة، على أساس أن مصر الآن تعيش فترة انتقالية يتشكّل فيها واقع اجتماعي وسياسي وثقافي جديد، «يضع كلّ ما قبله موضع المساءلة والمراجعة ويتطلّب تجديداً في الكوادر الفنّية والثقافية». ويعود كذلك مهرجان المسرح التجريبي هذا العام، وبعد غياب دام سنتين، في موعده المحدّد في شهر سبتمبر (أيلول) 2014. وهذا إن دلّ على شيء، فهو يدلّ على عودة الروح للمسرح وعلى فكرة التجديد التي هي شعار المرحلة.

من ناحية أخرى، عُيِّن المسرحي الفاضل الجعايبي في تونس مديراً عاماً للمسرح الوطني التونسي خلفاً لأنور الشعافي. هذا التعيين كان مفاجئاً للأوساط الثقافية والمسرحية بسبب طبيعة المسار الذي كان قد اختاره الجعايبي لنفسه على مدى سنوات. فالجعايبي هو مؤسّس أوّل فرقة مسرحية خاصة في تونس حملت اسم «**المسرح الجديد**» العام 1976، بالمشاركة مع مجموعة من أبرز المسرحيّين الشباب آنذاك، أمثال الفاضل الجزيري وجليلة بكّار والحبيب المسروقي ومحمد إدريس وغيرهم[1]. الجعايبي الذي عمل كمسرحيّ مستقلّ، عاش صراعاً طويلاً مع نظامَيْ بورقيبة وبن علي؛ إذ لم تكد تخلو مسرحية له من معركة مع السلطة القائمة قبل 14 يناير (كانون الثاني) 2011، غير أنّه ينخرط اليوم في مسرح القطاع العام، فما الذي تغيّر؟ أهو موقف الجعايبي أم موقف الدولة؟[2] أم الاثنين معاً؟ لقد قيل إنّ «المشروع الأساسي الذي جاء من أجله الجعايبي هو تطوير مسرح القطاع العام ليكون فضاءً لتكوين المسرحيّين الشباب، ذلك أنّ خبرته وكفاءته يحتاجهما المسرح التونسي اليوم»[3].

خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي تلت أحداث ما سُمّي بـ «الربيع العربي» تغيّر المشهد الاجتماعي والسياسي في الدول العربية تغيّراً كبيراً. وقد واكب الفنّ والثقافة هذا التغيير وتأثّرا به. السؤال الذي يتبادر إلى الذهن مباشرةً عند الكلام على التغيير هو حول كيفية هذه المواكبة وملامح هذا التغيير؟ حاولنا متابعة ما كُتب وما قُدّم من عروض مسرحية في بعض الدول العربية المعنيّة أكثر من غيرها بمسألة المسرح، وذلك للبحث عن ملامح الجديد وعن ملامح العلاقة بين الحدث الجليل الذي تجلّى بثورات أو انتفاضات «الربيع العربي» والنتاج الأدبي والفنّي في كلّ ما كُتب وما عُرض، وكانت في بالنا أسئلة سنحاول الإجابة عنها في سياق هذا التقديم. فهل ما جرى كان ثورات حقيقيّة؟ هل إن ما اصطُلح على تسميته بـ «الربيع العربي» كان حدثاً وانتهى؟ أو أنه صنو الزلزال له اهتزازات وتوابع على مدى السنوات؟ كيف يمكن للثقافة أن تتفاعل مع ما يحدث؟ وما هو شكل هذا التفاعل؟ هل هو

---

1 اعتبرت تجربة «المسرح الجديد» خطوة ثورية متمرّدة. وطوال مساره، نأى الجعايبي عن السياسة كممارسة يومية، لكنّ مسرحه كان في قلب السؤال السياسي. دان القمع والديكتاتورية وفكّك بنية التفكير السلطوي في كلّ أعماله، ولاسيّما أن هذا التفكير أدّى إلى غياب الحرية بكلّ ما ترتّب عنه من قمعٍ للمبادرات وترويجٍ لخطابٍ واحدٍ وأحاديٍّ هو خطاب السلطة.

2 قال وزير الثقافة مراد الصقلي خلال احتفال تعيين فاضل الجعايبي، إنه لم يكن موافقاً على تولّي إدارة المسرح الوطني، لكنّه قدّم للوزارة مشروعاً لتطوير المسرح الوطني.

3 نور الدين بالطيب، " الفاضل الجعايبي - نحن الشباب..."، صحيفة **الأخبار**، العدد 2352 (الخميس 24 /7/ 2014).

الباب السادس



فعل أو ردّ فعل؟ هل تتوجّه الثقافة إلى أصل الداء مِن تخلّفٍ وظلمٍ وما شابه من سلوكيّات وممارسات ووقائع أو أنّها تحكي الحدث؟

رياح التغيير

لعلّ البحث في الأسئلة المطروحة بعمق، من خلال واقع المجتمعات العربيّة والمنظومة السياسية القائمة والهيكليات الثقافية الموجودة، يقود إلى القول باختصار: إن التغيّرات لم تمسّ حتى الآن عمق البنى التحتية الثقافية العربية في أيٍّ من بلدان المنطقة. لكنّ رياح التغيير هبّت والتغيير لا بدّ قادم. هذا الجديد لم يتبلور تماماً حتى الآن في أغلب الدول (باستثناء تونس). لكن ثمّة جديد يكمن في مشاركة الشباب أكثر فأكثر في التعبير.

لم تمسّ التغيّرات حتى الآن عمق البنى التحتية الثقافية العربية في أيٍّ من بلدان المنطقة (باستثناء تونس)، لكن ثمّة جديداً يكمن في مشاركة الشباب أكثر فأكثر في التعبير، ورياح التغيير هبّت والتغيير لا بدّ قادم

ومن أوائل مَن بادر إلى إظهار هذا الجديد هو **«مسرح دوّار الشمس»** في بيروت في العام 2012، وذلك عندما نظّم تظاهرة **«منصّة للمسرح العربي اليوم»** معوّلاً على التغييرات التي تحدثها الثورات العربيّة. فجَمَع مسرحيّين وتشكيليّين ومفكّرين من مختلف البلدان العربية.

ومن التظاهرات المهمّة أيضاً التي نظّمها **«مسرح دوّار الشمس»** في بيروت ملتقى **«أغورا»** للتعريف بالمختبرات المسرحية في العالم العربي. وقد قدّم أعمال أربعة مختبرات: **«مختبر دمشق للمسرح»** (سوريا) **«فرقة زقاق»** (لبنان)، **«مختبر المسرح الحيّ معز المربط»** (تونس)، **«فرقة أدا»** (المغرب).

إن شكل الأحداث والتغييرات التي سُمّيت اصطلاحاً بـ «الربيع العربي» اختلفت اختلافاً جذرياً بين بلد وآخر. ولا أحد ينكر أن حالة تونس تختلف عن حالة مصر وعن حالة سوريا أو اليمن أو ليبيا. هناك فارق كبير بين الحراك السلمي والعنف. في تونس كان هناك حراكٌ سلميّ بشكل عام، وهذا ما سمح للتقاليد المسرحية بأن تعرف استمرارية منطقية، بحيث شاركت الأسماء المسرحية الكبيرة في **«مهرجان قرطاج»** في العام 2013 وقدّمت أعمالاً مسرحية. أمّا الاحداث في دول أخرى، فقد جاءت على شكل عاصفة قلبت كلّ الموازين. في مصر غاب جيل الآباء تماماً وظهر جيل جديد يحاول أن يعبّر من خلال بعض الأشكال المسرحية الجديدة. أمّا في سوريا، وبخاصة في ليبيا والعراق، فهناك أحداث دامية وتعقيدات لا تسمح برؤيا واضحة ولا بإنتاج ثقافي أصلاً. وعلى الرغم من ذلك سنتوقّف عند حالة المسرحيّين السوريين، لأنها لافتة. الشيء الوحيد الثابت هو أن هناك زلزالاً قويّاً هزّ العالم العربي. الزلزال له ارتدادات مستمرّة على مدى أعوام. وقد شبّه المسرحي التونسي فاضل الجعايبي هذا الزلزال بتسونامي وهو اسم المسرحية التي قدّمها مؤخراً. هذا الزلزال يؤثّر في مجمل الوضع في العالم العربي ويؤثّر على شكل تواجد سلطة الدولة وعلى الحركة الفكرية والثقافية بشكل عام. من ناحية أخرى نحن ما زلنا في قلب الحدث وكأن المخاض مستمرّ والولادة عسيرة. حتى البلاد التي لم تعرف تغيّراً مباشراً بدأ المفكّرون والمثقّفون والفنّانون فيها يطرحون أطروحات جديدة تعبّر عن ردّة فعل على ما يحصل، وهي تبيّن التأثير العميق الذي هزّ وجدان المثقف العربي.

بعد فترة أولى من الصمت والترقّب، وهي السنة الأولى بعد الثورات، برزت للواجهة قضايا ملحّة، منها قضية التخلّف والاستبداد والتعصّب الديني، ونذكر في هذا المعرض نصّ « **نهارات علول**» للإماراتي مرعي الحليان، وهو كاتب وممثّل ومخرج وصحافي، يحكي قصة بسيطة للغاية تتعلّق بشخصيّة علول وحبّه لفتاة تعمل في القصر وتُستغَل من قِبل حارس القصر. فعندما تجرّأ علول على رفض الظلم عوقِب بالموت، لكنّه لا يموت بل يبقى حيّاً في الوجدان الشعبي[4]. وهناك عدد من الكتّاب المسرحيّين ممّن بدأوا يتعرضون لموضوع التغيير الذي يجب أن يطال الفرد قبل المجتمع، وهذا ما نجده واضحاً في كتابة الجيل الجديد. هذه التيمات نراها قائمة في العديد من الأعمال المسرحية.

من ناحية أخرى هناك مستويات في وضع المسرح في كلّ بلد من البلدان العربية، وهذه الفوارق موجودة قبل انطلاق الأحداث، لذا لا يمكن تعميم الحالات: فوضع المسرح التونسي لا يشبه بأيّ حال

4 فاز النصّ بجوائز في أكثر من مهرجان وحظي باهتمام كبير لأنه يطرح قضية الظلم والاستبداد في قالب مسرحي بسيط، ويبيّن كيف أن المظلوم ابن الشعب يبقى حيّاً في الوجدان الشعبي.



من الأحول حال المسرح المصري لا قبل الثورة ولا بعدها. ووضع المسرح اليمني يُعتبر حالة خاصة، لكن بشكل عام نستطيع أن نقول إن المسرح يحاول مواكبة الحدث وإنه لا يتجاهله، وذلك خلافاً للدراما التلفزيونية، مع ملاحظة أن المسرح كأداة فنّية لا يعبّر بالطريقة نفسها ولا بالسرعة ذاتها التي تعبّر بها الفنون الأخرى مثل السينما، وبخاصة الوثائقية منها، ولا يمكن لنا أصلاً أن نتوقّع منه أن يفعل ما يمكن أن تفعله السينما (الصورة) أو وسائل الاتصال الحديثة التي هي على تخوم الواقع.

وهنا نصل إلى الإشكالية الأساسية التي تظهر في مثل هذه الظروف، وهي إشكالية التعبير عن الواقع والتأثير به أو محاكمته. فهناك أنواع جديدة من المسرح ظهرت مؤخّراً منها ما يُسمّى بالمسرح الوثائقي، وفيه يوثّق المسرح تجاربَ الناس العاديّين بحثاً عن الحقيقة التي تختفي مع الزمن تحت غطاء الرواية الرسمية للحدث. ويدلّنا التاريخ على أن حلّ استخدام المسرح لسرد الواقع أو توثيقه ليس حدثاً استثنائياً بل هو حلّ يلجأ إليه المسرح كلّما كانت الأحداث ساخنة وكلّما حاول أن يعبّر عنها بيوميّاتها[5]. وهناك أيضاً المسرح التفاعلي، وفيه يحاول المسرح أن يلعب دوراً تنموياً خلاصياً وهذا ما نشط مؤخّراً في اليمن على شكل ورشات عمل مكثّفة مع فئات عديدة منها النساء، بينما بقي المسرح التقليدي متخلّفاً عن الحدث[6]. وقد نشطت في سوريا ولبنان والأردن ومصر كذلك أنماط مسرحية تفاعلية في مخيّمات اللجوء ومراكز الإيواء داخل سوريا للعمل مع اللاجئين والمهجّرين، وبخاصة النساء والأطفال. وغالباً ما يكون تمويل هذه الأنشطة من مؤسّسات دولية تُعنى بقضايا اللاجئين وبطلبٍ منها كما سيتبيّن معنا لاحقاً.

اليمن: حراك من دون مسرح

تقول الصحافية السورية مايا جاموس في مقال عن المسرح اليمني «يُجمِع الكثير من المسرحيّين على أنّ اهتمام صانع القرار السياسي والمؤسّسة الثقافية الرسمية بالمسرح ضعيفٌ جداً، ولا يرقى إلى أهمية هذا الفنّ في المجتمع، ومن هنا فإن الميزانية المرصودة له ضعيفة جداً. وعلى الرغم من أن النشاط المسرحي شبه محصور بالعاصمة صنعاء، حيث المركزية الإدارية، إلّا أنه لا توجد صالة واحدة مخصّصة للمسرح، بل هي صالات احتفالات وطنية لا تتوفّر فيها مواصفات الخشبة المسرحية، كما يقول المخرج مبخوت النويرة، نائب مدير «المسرح القومي في صنعاء[7]». وهي تسرد مشكلات هذا المسرح اليوم، ومعاناته من الانقطاع والإهمال، ومن ضعفٍ في التمويل وغياب الحريات[8]. ومن النصوص التي كُتبت وقُدمت حديثاً نصّ المسرحي منير طلال **«التغريبة السبئية»** إخراج نبهان الشامي، والذي قُدِّم أيضاً في **«مهرجان قرطاج»** المسرحي في دورته الأخيرة.

لا يشبه وضع المسرح التونسي بأيّ حال من الأحول حال المسرح المصري، سواء قبل الثورة أم بعدها.. أما المسرح اليمني فهو حالة خاصة، لكنه خلافاً للدراما التلفزيونية، يحاول مواكبة الحدث ولا يتجاهله

يحاول المسرحيون القيام بدور ترفيهي متّصل بالدور التوعوي والثقافي، كطرح المشكلات المحلّية، مثل زواج الصغيرات، وغلاء المهور، والثأر، وانتشار السلاح، وتعاطي القات، والتطرّف الديني والإرهاب. وبحسب مبخوت نويرة، وهو مخرج مسرحية **«رحلة حنظلة»**، لم يحظَ الواقع المسرحي كما الثقافي بتغييرات بعد الحراك اليمني، فلا يزال يُنظر إليه بشكل ثانوي وغير ضروري للمجتمع، في ظلّ الهموم العربية الكبرى، كالقضية الفلسطينية، والقمع الذي يتعرّض له المواطن العربي من قبل السلطات السياسية، وصولاً إلى الاحتجاجات والانتفاضات ضدّ الأنظمة. بل إن المسرح ازداد تدهوراً، كما يرى منير طلال، إذ يقول متأسفاً: «ثورة «الربيع العربي» في اليمن

---

5 وهذا ما حصل في المسرح الذي قُدّم خلال فترة الثورة الفرنسية وكومونة باريس- وهو شبه مفقود الآن.

6 قام المسرحي السوري عمر أبو سعدة خلال العام 2013 بإجراء مجموعة من ورشات العمل التفاعلية مع النساء في اليمن، وهو نوع من التدريب يعتمد الحوار واللعب الدرامي للوصول إلى عرض مسرحي. وقد درّب أبو سعدة على هذا النوع من المسرح مدرّبات مستقبليات من النساء في اليمن، وكان ذلك بطلب من مؤسّسات الأمم المتّحدة التي موّلت كلّ العملية.

7 مايا جاموس، «المسرح اليمني.. رهين المحبسين»، **العربي الجديد** (7 يونيو 2014).

8 تقول جاموس في مقالها «يبدو الحديث عن المسرح ومشكلاته في اليمن ضرباً من الفانتازيا والعبث، في بلدٍ تسوء أحواله الأمنية ويزداد الفقر فيه، ويرتهن لصراعات عديدة تهشّم مجتمعه، وتتحكّم الأعراف الاجتماعية والدينية المتشدّدة بتطوّره، كيف سيكون مسرحه؟ وما هي أحوال مسرحيّيه؟»



وُئِدت من قبل الأحزاب السياسية التي تاجرت بالشباب وبأحلامهم في التغيير والحرية والانعتاق من قيم التخلّف والولاءات الضيّقة، وارتهنت للولاءات الإقليمية»[9].

تونس: تزاوج مسرحي بين القديم والجديد

في حين يُلاحظ غيابٌ شبه كامل للمسرح الرسمي في مصر- أغلب الظنّ بسبب الحالة المتردّية للمسرح في هناك قبل الثورة، وعدم نضوج أيّ تطوير فنّي مسرحي حتى الآن – يبدو الوضع المسرحي مختلفاً في تونس، حيث اللافت وجود تزاوج بين القديم والجديد (الشبابي) المسرحي.

ففي تونس شارك كبار المخرجين التونسيّين بشكل إيجابي وقويّ في الحدث، ومنهم توفيق الجبالي وفاضل الجعايبي وعز الدين غنون ورجاء بن عمار وغيرهم. وقد تسنّى لنا متابعة أعمال هؤلاء المسرحيّين في «**مهرجان قرطاج**» الأخير الذي يعقد كلّ عامين. العروض التي قُدّمت تتعرّض بغالبيتها للأحداث التي عرفتها تونس، فيما لعبت الفضاءات المسرحية دوراً في المشهد الثقافي التونسي من خلال تبنّي مسرح الشباب.

نشطت في مصر وسوريا ولبنان والأردن أنماط مسرحية تفاعلية في مخيّمات اللجوء ومراكز الإيواء داخل سوريا للعمل مع اللاجئين والمهجّرين، بخاصة النساء والأطفال بينهم

في تقديمه لعرضه الأخير «**صفر فاصل**»- وهو عرض اختباري من إنتاج «**مسرح التياترو**» للعام 2013، جمع بين ممثّلين كبار مثل رؤوف بن عمار وممثّلين شباب من الذين يتابعون الدورات التدريبية في فضائه المسرحي- كتب المخرج توفيق الجبالي: «في المشرحة يستيقظ الأموات للحديث عن الثورة وعن الوضع السياسي والاجتماعي. موتى بلا أسماء يبحثون عن هويّة في طريقهم إلى التلاشي. يبحثون عن الخلاص بشكل ما. الحقيقة أم الوهم؟ هل هم موتى أحياء، أو أحياء موتى؟» « **صفر فاصل**» دلالة على مرحلة ما بعد الثورة حيث كلّ الحقائق مضطّربة في واقع يؤدّي إلى الخوف من كلّ شيء، وبخاصة من الظلامية في مرحلة تلت مرحلة أُطلق عليها تسمية « ثورة الياسمين»..

9 المرجع السابق نفسه.

وفي مقالٍ نشر في جريدة **الحياة** يقول محمد الغزي بما معناه « لم تكن مسرحية «**صفر فاصل**» التي تنتمي إلى سلسلة « **كلام الليل**» مجرّد امتداد لأعمال توفيق الجبالي السابقة (...) إنما كانت انعطافاً على أسئلة جديدة اقتضت بالضرورة استخدام طرائق جديدة في الأداء[10]».

عنوان المسرحية يشير إلى النسبة التي حصلت عليها الأحزاب اليسارية في الانتخابات التي أعقبت الثورة. هذه المسرحية تطرح تساؤلات عديدة حول الواقع التونسي بعد الثورة في قالب ساخر. إذ إن الحدث بكامله يجري في مشرحة يلعب فيها الأدوارَ أمواتٌ لا شكل لهم. هناك في العرض تشكيكٌ في المسلّمات وسردٌ لما صاحب الثورة من اغتيالات وعنف، فضلاً عن انبثاق الأحزاب الدينية المتطرّفة، وإعادة نظر في كلّ الثوابت. فصول المسرحية هي سلسلة لوحات في محاولةٍ لفهم ما يجري. والشخصيات بأغلبها جثث لا وجه لها ولا اسم. إنها عبارة عن أقنعة لكنّها تعود للحياة لتروي ما حدث غداة الثورة.

يقول الجبالي عن مسرحيّته التي كان لها في البداية بُعدٌ مخبريٌّ: « المسرحية، ومن دون أن تكون واقعية، لها دلالات سياسية واضحة عبر الحوار والأحداث. شخصياتها تختزل الناس. إنها برمّتها محاولة لاستقراء واقع بدا في لحظته عصيّاً على القراءة[11]».

التونسي الفاضل الجزيري، وهو من المسرحيّين المخضرمين، قدّم في «**مهرجان قرطاج**» عرضاً موسيقياً هو «**الحضرة**» بعد انقطاع دام عشرين سنة. كان هدف العرض تقديم الإنشاد الديني الذي اشتهرت به المجموعات الصوفية في تونس وشمال أفريقيا ضمن قالب فرجوي يستفيد من التقنيات المسرحية التي خبرها الجزيري كأحد أهمّ مؤسّسي «المسرح الجديد». كان التونسيون يكتشفون للمرّة الأولى الإنشاد الديني الصوفي الذي تغنّيه فرق العيساوية والقادرية والتيجانية وغيرها من الطرق الصوفية المنتشرة في البلاد. جاء العرض في صيغته الجديدة بعد التخريب الذي تعرّضت له زوايا الأولياء، إذ أحرقت مجموعات ملثّمة تحت جنح

10 محمد الغزي، « توفيق الجبالي يشرّح الواقع التونسي مسرحياً»، جريدة **الحياة** (26 / 5 / 2014).

11 المرجع السابق نفسه.

الظـلام عـدداً كبيـراً مـن مقامـات الأوليـاء فـي مواقـع مختلفـة مـن البـلاد وهـي تمثّـل معالـم أثريـة وروحيـة وذاكـرة مشـتركة للتونسـيّين. وقـد لعبـت المقامـات دوراً مركزيـاً فـي الحركـة الوطنيـة وفـي الدفـاع عـن الخصوصيـات الثقافيـة للبـلاد زمـن الاسـتعمار الفرنسـي[12].

جـاء العـرض فـي مرحلـة مفصليّـة مـن تاريـخ تونـس حيـن بـدأت المواجهـة بيـن الإسـلام السياسـي ممثَّـلاً أساسـاً بحركـة «النهضـة» ونظـام بـن علـي مطلـع التسـعينيّات. وهنـا حـوّل الجزيـري الإنشـاد الديني من مجـرّد أوراد وتراتيـل فـي رحـاب الزوايـا والمقامـات الدينيـة إلـى أهازيـج يردّدهـا الشـبّان فـي الاحتفـالات وفـي ملاعـب الكـرة مثـل «يـا بلحسـن يـا شـاذلي» أو «علـى رايـس البحـار»، وهـو اللقـب الشـعبي الـذي يطلقـه التونسـيّون جيـلاً بعـد جيـل علـى الولـيّ الصالـح سـيدي أبـي سـعيد الباجـي الـذي تأسّـست حـول مقامـه قريـة سـيدي بـو سـعيد التـي تُعَـد مـن أشـهر الوجهـات السـياحية فـي العالـم.

أمـا العـرض التونسـي الأهـمّ، والـذي كان هـو عـرض الافتتـاح فـي « **مهرجـان قرطـاج الدولـي**» فـي دورتـه السادسـة عشـرة فـي العـام 2013، فهـو « **تسـونامي**» للمخـرج فاضـل الجعايبـي ونـصّ الممثلـة جليلـة بكار. يقـول الجعايبـي: "منطلـق المسـرحية واقعـي (..) «تسـونامي» هـبّ علـى فوكوشـاما فـي اليابـان كمـا هبّـت الثـورة التونسـية ومـن بعدهـا المصريـة علـى العالـم العربـي، وقـد شـعرت بهـذه المقاربـة الفنّيـة بيـن هـذا الإعصـار والكارثـة والثـورة التـي هـي ليسـت بكارثـة ولكنّهـا انقـلاب فـي الموازيـن، هـذا الإعصـار الرهيـب الـذي هـبّ علـى تونـس والـذي كان مرتقبـاً ولكنّـه ليـس منتظـراً، (....) خلـق انقلابـاً حقيقيـاً وجـرف معـه كلّ شـيء، كلّ المقاييـس وكلّ القيـم. هـذه المقاربـة التـي تقـارن بيـن تسـونامي الطبيعـة الحقيقـي وتسـونامي الثـورة، هي التي اشـتغلنا عليهـا. المسـرحية هـي صرخـة غضـب قبـل كلّ شـيء، وهـو ناتـج عـن الإحسـاس بخيبـة أمـل وافتـكاك الثـورة حتـى لا أقـول ثـورة مضـادة[13]». ويضيـف بمـا معنـاه أنـه حتـى لـو لـم يشـارك الإسـلاميون بصـورة مباشـرة فـي الثـورة، فإنهـم دفعـوا الثمـن غاليـاً حيـن شـرّدهم بورقيبـة وبـن علـي، فقُمعـوا وحُبسـوا وتشـرّدوا، مضيفـاً فـي المقابلـة ذاتهـا «وأعتقـد أنهـم اليـوم يحكمـون بذلـك الويـل الـذي ذاقـوه مـن دون تحكيـمٍ للعقـل، وإنمـا يسـتعملون الوعيـد والترهيـب والترغيـبَ وكلّ الوسـائل الإرهابيـة التـي كانـت مسلَّطة عليهـم، واليـوم هـم يسـتعملونها بطريقـة شـرعية»[14]. المسـرحية التـي عرضـت فـي تونـس وباريـس، هـي الجـزء الثالـث مـن سلسـلة «**خمسـون**»، «**يحيـى يعيـش**»، وقُدِّمـت بعـد صمـت دام سـنتين لمراقبـة الوضـع كمـا يقـول أصحابهـا. وهـي إنتـاج مشـترك لمؤسّسـة «**فاميليـا**» ومسـرح «**شـايو**» الفرنسـي، وتطـرح تسـاؤلات حـول وضـع الوطـن العربـي، وحـول المرحلـة القادمـة مـن تاريخـه المعاصـر، والأفق الذي ترسـم معالمـه حكومـات (مـا بعـد ربيعيّـة) تلـك التي أفرزتهـا صناديق الاقتـراع. المسـرحية تعطـي الكلمـة للشـباب وتمنحهـم الحـقّ في الشـعور بالخـوف علـى ربيـع الوطـن وعلـى «الثـورة» والمسـرح والفـنّ وعلـى الحيـاة برمّتهـا. العـرض المسـرحي يتنـاول حالـة مـا بعـد الحـراك السياسـي، ويتساءل هل سيكتمل حلم الثـورة بعـد إسـقاط الطغـاة ويكتمـل بـزوغ فجـر انتظـره شـباب الوطـن وناسـه ممّـن ضحّـوا بأبنائهـم ودمائهـم وأرواحهـم..؟ أم ستُسـرَق الثـورة وتُدجَّـن في الظلام بعيداً من آمالهم..؟ تُستهلّ المسـرحية بنصّ يتلوه صوت خارجي ذكوري، لرجـل ديـن مـن قرطـاج مـا بعـد 200 ميلاديـة ، يحـارب فيـه الممارسـات الفنّيـة ويتوعّـد فيـه المسـيحيّين بنـار جهنّـم إن هـم تعاطـوا مـع «الفـنّ، هـذا الدنـس». وكأن المسـرحية تقـول إن محاربـة الفنـون ليسـت ظاهـرة جديـدة، بـل لهـا جـذور فـي التاريـخ البشـري.

النشاط المسرحي في اليمن شبه محصور في العاصمة صنعاء حيث المركزية الإدارية، لكن لا توجد صالة واحدة مخصّصة للمسرح، بل ثمة صالات احتفالات وطنية لا تتوفّر فيها مواصفات الخشبة المسرحية

«نـصّ « **تسـونامي**» هـو بمثابـة بـلاغ تحذيـري ومـدّ لأيـادي أجسـاد(...) تدقّ نواقيس خطر تسـونامي الذي يبـدو ككابـوس. وهـو يسـأل كيـف نمنـع الانحـدار إلـى تغييـر طغـاة بآخريـن.. !! وكأن الثـورة تحتـاج إلـى ثـورة.. أو ربمـا خرجنـا مـن ثـورة صغـرى (سياسـية) إلـى ثـورة كبـرى (ثقافيـة واجتماعيـة).. بخاصـة أن أحـد المشـاهد تنتصـب فيـه علـى مقدّمـة الخشـبة أمـام الجمهـور شـخصيةٌ تريـد هدايتنـا إلـى فهمهـا للديـن.

12 الفاضل الجزيري، «دفاعاً عن الذاكرة»، جريدة **الأخبار** (26 /7 /2013).

13عبد المجيد دقنيش، مقابلة مع فاضل الجعايبي، **صحيفة العربي** (11/ 11/ 2013).

14 المرجع السابق نفسه.

هذه الشخصية تلبس لباس السلف وتقرأ بياناً قادماً من المستقبل القريب (مؤرّخ بيومٍ وشهرٍ من العام 2015) لكن مضمونه ينتمي إلى حقبة رجل الدين القرطاجي الذي استُهلّت المسرحية بصوته، أي إلى ما بعد 200 ميلادية، كما سبقت الإشارة. فيعلن البيان إغلاق المقاهي والملاهي، رفع الحريات الفردية، إقفال المتاحف والمسارح ودور السينما.. إلخ، ممّا يهدّد الحقوق الفردية والجماعية المدنيّة. في المقابل تقوم فتاة، تدعى درّة، بترتيل آيات قرآنية في عمق الخشبة {وقاتلوا في سَبيل الله الذينَ يقاتلونكُمْ ولا تَعتدُوا إنّ الله لا يُحبُّ المُعتدين} لتتوالى ترجيعات « ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين.. لا يحب المعتدين .. لا يحب المعتدين» في أرجاء الخشبة والصالة. هنا يتجلّى صراع دراميّ على معنيين.. واحد يقدّم قراءة تحتفي بالقتال والتكفير (البيان) وآخر بالحياة والتفكير (القرآن). لكن العرض انتُقد نتيجة القراءتين المختلفتين اللتين قدّمهما، فضلاً عن البعد المباشر الذي حمله[15] في طرحه.

في اليمن يقوم المسرحيون بدورٍ ترفيهي متّصل بالدور التوعوي والثقافي كطرح المشكلات المحلّية، مثل زواج الصغيرات وغلاء المهور والثأر وانتشار السلاح وتعاطي القات والتطرّف الديني والإرهاب

جمالياً اعتمد فاضل الجعايبي في إخراجه على مبدأ الثنائيّات، الضوء والعتمة. هيمنت العتمة على فضاء المسرحية كاختيار سينوغرافي ذي بعد تراجيدي، عزّزته الشاشة الضخمة في عمق الخشبة ثنائيّةٌ ملفتة. فنّساء البرقع والمتطرفون يهرولون في الظلمة، في حين تبدو لنا شخصيتا «أمين» و «درّة الهاربين منهم في مساراتٍ من الضوء تنير لهما الطريق. ويحاول العرض أن يبيّن كم أن الفايسبوك هو نور حداثي تواصلي وهبته الإنترنت لشباب الثورة.

السؤال الذي يطرحه النصّ هو كيف نقبل الآخر ونتحاور معه؟ كيف نطيح بالطاغية الذي يسكننا؟ هل بعد أن حقّقنا ما حقّقناه يتهدّدنا الانزلاق والانحدار؟ وما مهمّة المبدعين والمثقّفين وصنّاع الحياة[16]؟

قدّم المخرج التونسي عزّ الدين غنون في فضاء الحمراء مسرحية « **الغيلان**» التي عُرضت في المهرجان نفسه. النصّ لليلى طوبال، والمسرحية تعالج الوضع القائم بعد الثورة في إطار لعبي قريب من أجواء مسرح الكاتب الفرنسي ماريفو. الغول ليس في الغابة فقط بل إنه بيننا. خمسة ممثلين على كراسٍ مدَوْلَبة يعيشون صراعات ويلعبون في فضاءٍ شبه فارغ. يضعون الأقنعة ويقدّمون من خلال العلاقات بينهم الوضعَ القائم في البلاد ضمن إطار بعيد تماماً عن المباشرة لأنه إطار لعبي بشكل كامل.

«مهرجان قرطاج الدولي السادس عشر» حمل تجديداً من حيث شكل التنظيم وخفض التبذير. لكن الأهمّ هو وجود جيل شبابيّ. فقد كان وجودهم كثيفاً حقّاً في عروض متنوّعة. هؤلاء الشباب كانوا موجودين إمّا في عروض الآباء، وإمّا بشكل مستقلّ. إذ ثمّة أوّلاً « **فضاء تياترو**» الذي يعمل بشكلٍ دائم كفضاء تكوين مسرحي يدرّب على التمثيل والإخراج ويعطي فرصاً للشباب للمشاركة في عروضه أو لتقديم عروضهم الخاصة. وقد استضاف مؤخّراً عروضاً عديدة لشباب تعلّموا على يد الجبالي. كذلك الأمر بالنسبة إلى غيره من المخرجين. ونذكر في هذا السياق حالة شاب صاعد هو معز المرابط الذي عمل سابقاً وخلال دراسته في المعهد المسرحي مع المخرج الفاضل الجعايبي واختصّ في فرنسا وكوّن اليوم مختبره المسرحي الخاص (الفنّ الحيّ)، فضلاً عن كونه استاذاً في المعهد المسرحي. في مختبره يعمل على المسرح والرقص ويقدّم نوعاً من المسرح التفاعلي. وقد قدّم شرحاً لعمله في مناسبة «**أغورا**» مختبرات للمسرح في بيروت العام 2013. يقول معز المرابط في تقديمه: «آخر عمل مثّلت فيه كان في 2010 (وهو يقصد بالعمل مسرحية «**يحيى يعيش**»، وهي من تأليف جليلة بكار وإخراج المسرحي التونسي فاضل الجعايبي (أُعيد تقديم المسرحية بعد الثورة مباشرة في العام 2011). والمسرحية تتكلّم على عزل حاكم ومحاكمته من قبل مَن أتى به للسلطة. وفي الإعادة كان الوضع في خارج المسرح مشابهاً تماماً لما تطرحه المسرحية على الخشبة[17]». كما قدّم معز

15 الرسالة التي تلاها صوت درّة الخارجي مثلًا، كان فيها من المباشرة والتقريرية ما يمكن الاستغناء عنه وتعويضه بخطاب أكثر تلميحاً وشاعرية شأن الخطاب الأخير في نهاية المسرحية (حوار الجدّة مع الحفيدة).

16 عبد الجبار خمران، مسرحية " **تسونامي**" لفاضل الجعايبي: أو صرخة شعب يريد الحياة، **جريدة القدس** (2 /6 /2013).

17 تمّ ذلك في ختام أغورا / الملتقى الحواري، يوم الأحد في 19 يناير (كانون الثاني) 2013، في حضور الفنّان معز مرابط الذي قدّم تجربة مختبر تونس المسرحي وتحدّث عن أولى تجاربه: «**مسرحية ستربتيز**».



المرابط في « **مهرجان قرطاج**» عرضاً من تأليفه وإخراجه هو «**ستربتيز وليمة الجرزان**» نلخّصه كالتالي : في مقهىً قديم في مدينة ما تستدرج مدوِّنةٌ مجموعةً من الشبّان للعمل على مسرحية لا تفصح عن حبكتها. المكان هو ملهى وصاحبة الملهى امرأة غريبة الأطوار تقبل بهم لأنها تريد المشاركة في إعداد العرض، تحدوها الرغبة لإحياء فضائها المليء بالجرذان. فجأة يتحوّل المكان إلى فضاء خوف وجرائم وتختفي المدوِّنة ضحيّة مؤامرة.

من العروض اللافتة أيضاً في المهرجان ذاته عرض «**ريتشارد الثالث**» وهو إعداد لنصّ شكسبير من قبل الدراماتورج محفوظ غزال ومن إخراج جعفر القاسمي. في إعداده للنصّ يحوّل غزال مسرحية شكسبير إلى قصة عائلة تتخبّط بالمشكلات والصراعات، لأن المسرحية بشكلها الجديد تعالج فكرة توالد المجرمين والدكتاتورات من أرحام بعضهم البعض.

مصر: حالة مهرجانيّة احتفاليّة

في مصر، تشي الصورة العامة بحالة مهرجانيّة واحتفاليّة أكثر منها صورة مسرحية بالمعنى الحقيقي للكلمة. الكلّ يريد أن يعبّر عن نفسه. جيل الشباب يقف في الصدارة، لكنّ هناك نوعاً من التبعثر في فضاء المدينة، وأغلب العروض تقف عند المستوى السردي كأنها شهادات عن الثورة أكثر من كونها عروضاً درامية، وأغلب التمويل مخصّص للعروض لمؤسّسات تهتمّ بالشباب[18]. لم نجد شيئاً يذكر عند المسرحيّين المخضرمين. لقد صمتوا بانتظار انجلاء الصورة، أو تراجعوا تراجعاً كاملاً. كان المسرح المصري قبل ذلك يعيش أساساً أزمة وجودية حادّة. حسن الجريتلي مدير «**فرقة الورشة المسرحية المستقلّة**» هو الوحيد الذي يملك فضاءً مسرحياً وينتمي إلى جيل الآباء، قدّم عرض « **زوايا**» وشارك في «**مهرجان أفينيون**» في فرنسا في العروض الأساسية من خلال عرض تراثي. سنحاول في ما يلي نقل صورة هذه الاحتفالية المصرية.

عرض «**زوايا**» لفرقة «**الورشة**» هو عبارة عن مجموعة من الشهادات المأخوذة من فترة الثورة، وهي بالتحديد خمس شهادات لا علاقة تربط بعضها بعضاً، صاغها الشاعر وائل فتحي ولحّن الأغاني ياسر المغربي وأخرجها حسن الجريتلي. الشهادات تُقال بشكل سردي من قِبل خمس شخصيات هي: أم شهيد وبلطجي وضابط أمن ومشجّع في « ألتراس أهلاوي» وزائرة في مَشفى تُحصي عدد الموتى. تفصل بين الشهادات أغانٍ عن الثورة. يبدأ العرض بجملة تصبح لازمة تقول: «لا تصدّقوا كلّ ما يقال لكم.» بمعنى أن ما يقال هو شهادة وليس وثيقة. «**زوايا**» يحكي عن زاوية الرؤية وشكل الانخراط في الحدث. ماذا نصدّق؟ وأين هي الحقيقة؟

من الأعمال المهمّة أيضاً في هذا الموسم عرض «**هوى الحرية**»، وهو ثالث عمل مسرحي لليلى حسن سليمان بعد عرضيْ: «**لا وقت للفنّ** و**دروس في الثورة**». العرض كما كُتب على بوستره الخاص «إهداء إلى كلّ المسجونين». خلافاً لعمل «**زوايا** «تنتمي عروض ليلى سليمان لفئة المسرح الوثائقي. في عرض «**دروس في الثورة**» مثلاً، نرى على خشبة المسرح شابين: الأوّل راقص تعرّض للاعتقال وفتاة ممثّلة تحكي عن قريبها المعتقل. العرض شهادة عن تجربة السجن والاعتقال بلسان الأشخاص الحقيقيّين. أما عرض «**هوى الحرّية**» الذي قُدّم في قاعة «**مكان**» بجوار ضريح سعد زغلول ثم في إنكلترا، فهو عبارة عن قراءة لثورة 1919 من خلال منظورين أحدهما تسجيلي توثيقي، والآخر سردي شعبي غنائي؛ وبين ما هو واقع ومتخيَّل يمكننا قراءة الثورة من منظور جديد. العرض هو محاولة لفهم الحاضر من خلال التاريخ. قامت كلٌّ من الممثلة والحكّاءة زينب مجدي، والممثلة السورية ناندا محمد بأداء العرض وطرح الأسئلة الكبرى التي يمكن أن تُطرَح بعد أحداث جثام مثل الحروب العالمية أو الحروب الأهلية. المسرحية تسلّط الضوء على قصص عدّة حدثت في مصر إبان ثورة 1919، منها الحرب العالمية الأولى التي

تغيّر المشهد الاجتماعي والسياسي في الدول العربية تغيّراً كبيراً، فقد واكب الفنّ والثقافة هذا التغيير وتأثّرا به، ففي مصر عُيِّنَت هيئةُ تحرير جديدة لمجلة «المسرح» وفي تونس عُيِّن المسرحي الفاضل الجعايبي مديراً للمسرح الوطني

18 مثلًا استضاف المعهد السويدي في الإسكندرية ندوة لمدّة يومين تحت عنوان "**كتابات مسرحية مغايرة**" من ضمن فعاليات ملتقى "**لازم مسرح**" في الإسكندرية وهي ندوة من أجل كتابة جديدة.



جعلت من المصريّين المُستنزَفين أناساً على حافة الانتفاض، وهذا ما حدث بالفعل. إذ شهدت مصر واحدة من أكبر انتفاضات الفلاحين في تاريخها، وتواكب ذلك أيضاً مع حيوية في الفنّ وحراكٍ في المسرح الموسيقي بالتحديد، يذكر العرض بعض تجلّياته، ومنها أغنية **«شال الحمام»** التي لُحِّنت العام 1918، وغنّتها الراحلة منيرة المهدية في العام 1922، وأيضاً طقطوقة لحن العمّال والسلطة **«سالمة يا سلامة»** لحن وغناء سيد درويش في العام 1922، فضلاً عن أغنية **"مصر يا أم الدنيا"** سُجِّلت في العام 1919، وغُنِّيت العام 1920.

اكتشف التونسيون للمرّة الأولى الإنشاد الديني الصوفي الذي تغنّيه فرق العيساوية والقادرية والتيجانية في العرض الموسيقي الذي قدّمه الفاضل الجزيري في إطار «مهرجان قرطاج»

من الشباب الجديد هاني المتناوي الذي قدّم عروضاً عدّة من خلال **«فرقة الشنطة»**. كذلك هاني عفيفي، وهو مخرج شاب عمل كثيراً قبل الثورة وقدّم مسرحيات ذات مستوى جيّد أهمّها عرض **«أنا دلوقتي ميت هون»**. بعد الثورة أعاد عرض بعض مسرحياته التي بقيت تحاكي الوضع حتى بعد الثورة.

سلام يسري، مخرج مصري يعمل ضمن إطار **«فرقة الطمي المسرحية»**. يعتمد أسلوب عمله على الكورال الغنائي والسرد، وأعماله ذات مستوى رفيع. على **«مسرح روابط»**، عُرضت مسرحية **«منشور سياسي»** وهو العمل الخامس للمخرج الشاب عادل عبد الوهاب، الذي يعتمد أسلوب المسرح التفاعلي، وقد ضمّ العمل عدداً من ممثّلي المسرح من مصر سوريا والسودان، قدّم كلٌّ منهم شيئاً عن بلده، بحيث طُرح في المحصلة عددٌ من القضايا في ما يخصّ «الربيع العربي» ، بدءاً من المرأة والأديان والثورات في العالم العربي وصولاً إلى موضوع تقسيم السودان، وذلك من خلال عدد من اللوحات المنفصلة. تفاعل الجمهور مع الممثلين وناقش معهم أفكار العرض، وموضوع الحاجز الأمني والهوية، وعزلة صعيد مصر، والانتخابات المصرية وأحلام الشباب المصري. يبدأ العرض بسؤال الممثلين للجمهور منذ لحظة الدخول: «البطاقة لو سمحت؟!..»، وذلك في ما يشبه الحواجز التي انتشرت خلال الثورات في سوريا، وميدان التحرير في مصر.

نورا أمين قدّمت عروضاً أيضاً معتمدةً مبدأ مسرح المضطّهدين (أو المسرح التفاعلي) والتفاعل مع الجمهور، وقدّمت أكثر من عرض بعد الثورة، أحدهم هو **«عدو الشعب»** للكاتب المسرحي النروجي هنريك يوهان إبسن Henrik Johan (1828 - 1906)، وذلك بإعداد مصري معاصر يناقش الثورة.

من الشخصيات اللافتة التي برزت إبّان الثورة الشابة سندس شبايك وهي مدوّنة، خرّيجة مجموعة مسرحية جامعية، ألّفت فرقة مسرحية مستقلّة مع زملاء لها وهي مجموعة **« بصّي»**. المجموعة تقدّم عروضها بأشكال متنوّعة وفي أمكنة متعدّدة: في الشارع، في مرآب سيارات، على خشبة المسرح. الفرقة تعمل منذ أربع سنوات، أي أنها سابقة للثورة وكانت قد عملت كثيراً على موضوع المرأة لكنّها غيّرت من موضوعاتها بعد الثورة، وقدّمت مؤخّراً عرضاً اسمه **«حكاوى التحرير»** وبعده **«حكايا من مصر الثورة»** وهو عبارة عن مونولوجات. هذه المدوّنة تستخدم وسائل تعبير متعدّدة لتكتب المونولوجات التي تخاطب الجمهور. وقد وسّعت مجال عملها لتقدّم أفلاماً سينمائية، وهي تحاور مشاركيها على تويتر وفيس بوك.

عندما قدّمت عملها في بيروت في العام 2012 خلال احتفالية **«من أجل مسرح عربي جديد»**، قالت سندس شبايك إن الشباب استخدم وسائل تعبير جديدة إبان الثورة، وإن « حكاوى التحرير» هو مشروع بدأ في فبراير (شباط) 2011 لجمع قصص وتجارب من ثورة 25 يناير وميادين التحرير وعرضها كـ«محاولة لتوثيق التجارب الشخصية وحفظها كأحد المصادر التي نراها مهمّة بعيداً عن أيدي السياسيّين وكتّاب التاريخ. استمرّ المشروع في جمع القصص وعرضها على مدار سنتين إيماناً منّا بأن الحكي هو وسيلة لمقاومة النسيان». المدوّنة مفتوحة على كلّ التجارب والقصص الشخصية منذ بداية الثورة وحتى الآن...

وهي تقول في العرض أيضاً:

« نحكي لنكتب تاريخنا
نحكي لنتذكّر
نحكي لنقاوم
إحكو معنا» [19].

19 Hptt:/tahrirmonologuesword press.com

بعد ثورة يناير (كانون الثاني) 2011، قامت **«مؤسّسة المورد الثقافي»**، وهي مؤسّسة خاصة تدعم الثقافة والمسرح بتركيز اهتمامها على الفضاءات العامة التي يمكن للفنّانين الشباب بشكل خاص التعبير بواسطتها، من خلال أنواع الفنون والغناء والرقص والاحتفال كافة. وهكذا قامت المؤسّسة بتجهيز ساحة عابدين في كلّ أوّل سبت من الشهر لتستقبل الفرق الخاصة أعمالها. وفي العام نفسه، أنشأت **«مدرسة الدرب الأحمر»** (وهو حيّ شعبيّ أيضاً) التي استقبلت طلّاباً من أولاد الفقراء وأولاد الشوارع، أي المضطّهدين في المجتمع، الذين اضطّروا لترك مقاعد الدراسة للعمل وإعالة أنفسهم وعوائلهم. تعلّم هذه المدرسة فنون السيرك والموسيقى وبعض المواد الأخرى المدرسية، وإنما خارج المنهاج المدرسي. وقد قدّمت هذه السنة عرضاً مسرحياً غنائياً راقصاً مع الأطفال هو « **تاهت ولقيناها**». وتعود الفكرة الأساسيّة في هذا العرض المسرحي إلى بسمة الحسيني (مديرة المورد سابقاً)، كما تعود الكتابة المسرحية إليها وإلى الممثّلة والمخرجة اللبنانية حنان الحاج علي التي حضّرت العرض وأخرجته. جالت مسرحية **«تاهت ولقيناها»** على محافظات مصرية عدّة، وهي تحاول القيام بجولة خارج مصر.

نواة الحكاية بسيطة جدّاً ومقتَبسة من الحياة اليومية ومن حكايا سرَدَها الأطفال في الورشات التدريبيّة التي سبقت التحضير للعرض. فتاة اسمها سارة تحبّ أن تكون صبيّاً لتتمتّع بالحرية، تقصّ شعرها لتصبح صبيّاً. ترتكب سارة حماقة. تعاقبها والدتها، فتهرب من البيت «وتتوه». هذا ليس ضياعاً بالمعنى العميق للكلمة وإنما هو رحلةُ اكتشافٍ للمدينة ولشوارع القاهرة ومناسبةٌ لها ولنا كمشاهدين لاكتشاف عوالم جديدة وأناس جيّدين وآخرين سيّئين. أصدقاء الفتاة يذهبون أيضاً، وبشكل موازٍ، في رحلةٍ للبحث عنها. الكلّ يلتقي في النهاية في ساحة التحرير، ولهذا تُسمّى الفتاة باسم «ثورة» بدل « سارة».

يبدو ممّا كُتب عن العرض أن هؤلاء الأطفال المؤدّين وصلوا في هذا العرض إلى مستوى عالٍ من الأداء في أنواع الفنون كافة: العزف الموسيقي والغناء والحركة (فنّ الأكروبات والرقص...). في العرض ثمّة تناوب بين مشاهد درامية وأخرى مغنّاة، وثمّة مجال حتّى لخيال الظلّ والمشاهد الحركية التي ولّدت تنوّعاً مهمّاً. فعلى الرغم من الظروف الصعبة للأطفال الذين يتكلّم عليهم العرض، إلا أنه لا يقع في مطبّ الميلودراما. فالسخرية والمرح برزا كسمتين غالبتين عليه.

سوريا: ضبابيّة مبشِّرة

في سوريا الصورة ليست واضحة كما حال الوضع السياسي، لكن هناك ما يمكن التوقّف عنده، وخصوصاً بالنسبة إلى جيل الشباب، وبعضه موجود خارج سوريا الآن. المسرح المستقلّ الذي برز خلال الأزمة يحاول بالوسائل كافة مقاومة حالة التغييب المفروضة عليه، ذلك أن مؤسّسات الدولة انكفأت على ذاتها ولم تعد تدعم إلا العروض ذات المضمون الموافَق عليه أو بعض الأشخاص المُرضى عنهم[20].

هناك تجلّيات واضحة ومهمّة لإنتاج الشباب الجديد في بلدان الجوار، من أهمّها تلك التي تمّت في لبنان وفي **«مسرح دوار الشمس»** تحديداً، وهناك بعض الأعمال في الأردن (مثل **«خيمة شكسبير»** لنوّار بلبل في مخيم الزعتري للّاجئين).

منذ السنة الأولى لأحداث «الربيع العربي» برزت إلى الواجهة قضايا ملحّة، منها قضية التخلّف والاستبداد والتعصّب الديني، ونذكر في هذا السياق نصّ «نهارات علول» للإماراتي مرعي الحليان

نظرياً حافظت جميع المؤسّسات التابعة لوزارة الثقافة على انتظام العمل (من إدارة وموظفين) مثل **«دار الأوبرا»** و**«مديرية المسارح»**، و**«المعهد العالي للفنون المسرحية»** (إدارةً وأساتذةً وطلاباً). أما بالنسبة إلى دار الأوبرا، فقد كانت نشاطاتها قليلة جداً وتميّزت في المرحلة الأولى من السنوات الثلاث الماضية بارتباك واضح، وذلك بسبب الوضع الأمني وهجرة الفنّانين. معظم النشاطات التي قُدِّمت تميّزت بانتقاء جمهورها وحصره بفئة محدّدة مع تشديد أمني عالٍ وتحديد بطاقاتٍ للدخول؛ أي أن الجمهور العادي ظلّ لفترة طويلة مغيَّباً عن المسرح، فضلاً عن مقاطعة غير معلنة للدار من قبل بعض العاملين في المجال الثقافي والذين ما زالوا في سوريا.

قدّم **«المسرح القومي»** في دمشق العديد من

20 نذكر هنا كمثال، مسرحية « **نبض**» التي قدّمها مأمون الخطيب على المسارح الرسمية، وهي تحكي قصص أمهات فقدن أبناءهنّ بثلاث طرائق مختلفة.



المسرحيات بالعقلية المتحجّرة ذاتها، وهو يعمل كرقيب لا كمؤسّسة، مع رغبة واضحة لدى معظم المسؤولين هناك بتجنّب أيّ شبهة حتى في إعطاء موافقة على نصّ أو على عرضٍ ما، على الرغم من صعوبات الإنتاج. «**المعهد العالي للفنون المسرحية**»- وهو مؤسّسة تعليمية- لعب دوراً مهمّاً الآن. وقد شهد المعهد مؤخّراً حركة كبيرة في الأقسام جميعها على مستوى عرض نتائج الطلاب ودعوة الناس لحضورها. وممّا لا شكّ فيه أن استمرار التدريس في المعهد هو عامل مهمّ في دفع بعض الشباب إلى العمل المسرحي ومحاولة البحث عن مصادر تمويل مستقلّة لمشروعاتهم. مسرحية «**خارج السيطرة**» لوائل قدور- وهو من الكتّاب الجدد وله نصوص مسرحية عدّة ويعيش حالياً في الأردن قُدِّمت كعرض تخرّجُ في «**المعهد العالي للفنون المسرحية** » لدورة الإخراج. وكان المشرف على الدفعة عميد المعهد العالي سامر عمران.

حمل «مهرجان قرطاج الدولي السادس عشر» تجديداً من حيث شكل التنظيم وخفض التبذير؛ لكن الأهمّ هو وجود جيل شبابيّ كثيف في عروض متنوّعة، وهؤلاء الشباب كانوا موجودين، إمّا في عروض الآباء، وإمّا بشكل مستقلّ

قُدِّمت عروضٌ ذات مستوى فنّي مقبول في دمشق من قبل شباب مستقلّين مثل عرض «**من أجل نعم من أجل لا**» (نصّ ناتالي ساروت، دراماتورجي وسيم الشرقي، إخراج مجد فضّة). وقراءات مسرحيّة لنصوص تخصّ مسرحيّين شباب، أمثال عبد الله الكفري ووائل قدور، أعدّها وسيم الشرقي، وهي كلّها بتمويل مستقلّ.

أسامة غنم يعمل من ناحيته كمدرّس في « **المعهد العالي للفنون المسرحية** »، لكنّه يقوم بالتنشيط المسرحي من خلال «**مختبر دمشق المسرحي**» الذي افتتحه في دمشق، وفيه يدرّب طلّاباً وخرّيجين ويحضّر لعروض مسرحيّة مستقلّة. عمل غنم دراماتورجياً في مسرحية «**المهاجران**» مع المخرج سامر عمران (2008)، عن نصّ للبولوني سلافومير مروجيك، ثم خاض تجربته الإخراجية الأولى في « **الشريط الأخير**» لصموئيل بيكيت (2009)، ثم «**حدث ذلك غداً**» (2010) بتوليفة من نصوص معاصرة. وها هو يوقّع عمله الثالث «**العودة إلى البيت**».

من العروض السورية المهمّة التي قُدّمت في بيروت مؤخّراً عرض «**ما عم إتذكّر**» لوائل علي المقيم في فرنسا. العرض هو محاولة إعادة بناء السيرة الذاتية لموسيقي ومعتقل سياسي في ثمانينيات القرن الماضي في سوريا يُدعى «حسّان». حياة الشاهد محكومة بكثيرٍ من الانقطاعات والمحاكمات: العمل السرّي، التخفّي، الاعتقال، السجن، الهجرة، اللجوء، العيش في مكان جديد، استعادة البلد بعد الثورة التي تغرق بدورها في دوّامة عنف يتصاعد باستمرار. هل يمكن إعادة تركيب هذه السيرة حقّاً؟ هكذا يقارب العرض سؤال العنف من خلال أثره على الذاكرة والذات والعلاقة مع المكان/ البلد. يقول وائل عن أسلوب الكتابة في نصّ الدعوة إلى مسرحيّته: «روى لنا الشاهد حكايته، قمنا نحن بالعمل عليها وصياغتها، وأعدنا تقديمها أمامه. هو حاضر على المسرح شاهداً مرّة أخرى على حكايته. يسهم في روايتها، يعيد النظر فيها ويحاكمها أيضاً».

المسرحية التي تخلّلها عرض لقطات من حوار قديم مع حسّان، وبضع لقطات من ذاكرة السوريّين مع مذيعات التلفزيون الرسمي والبرامج القتالية الحماسية، اكتفى بتقديم تجربة واحدة من تجارب عديدة عاشها السوريون. وتلك التجربة لم تستجدِ ولا للحظة واحدة عطف المتفرّج. تجربة صافية، اجتزأ منها المخرج بمساعدة حسّان، مجموعة من التفاصيل التي نجهلها. لم يتطرّقا إلى التعذيب حيث أضحى «كليشيه» في القصة السورية، ولم يقتربا ممّا يعيشه الآلاف كلّ يوم. اكتفيا بقصص عن يوميات السجن التي تتوق إلى حياة طبيعية. قصّة السجناء مع القطّة التي زارت مهجعهم فاحتضنوها وعلّموها كيف تتخفّى عندما يزورهم السجّان. القطة لوسي التي أكلت عصفور جيرانهم في المهجع القريب، والاجتماعات التي عقدوها لتفادي الأزمة ولاحتواء غضب «أهل العصفور الفقيد». بعد الإفراج عن حسّان وسفره إلى فرنسا، ظلّ يَطْمَئِنّ على لوسي عبر أصدقاء مشتركين، ثم علم بمقتلها بعدما أغلق السجّان باب المهجع عليها.[21]

منذ بدء الحراك في سوريا، صارت بيروت نقطة

---

21 راجع كتابة الناقدة ديمة ونّوس عن العرض في الصحيفة الإلكترونية المدن: متاح على:
erutluc/moc.nodomla.www//:ptth

استقطاب لفنّاني الشام ممّن لجأوا إليها أو اتخذوا العاصمة اللبنانية محطّة استراحة قبل العودة إلى أتون النار. هذه الموجة بدأت تفرض نفسها على الفضاءات البيروتية.. من أهمّ هذه التظاهرات ملتقى «**منمنمات شهر من أجل سوريا**» الذي دام شهراً كاملاً في العام 2013 في «**مسرح دوّار الشمس**» وقدّم أنواع العروض السورية كافة، من الرقص المعاصر، مروراً بالعروض الموسيقية والسينمائية والمسرحية، وصولاً إلى التشكيل. عرض الافتتاح كان«**الغرف الصغيرة**» للكاتب الشاب وائل قدور. الشقّ المسرحي في الملتقى حمل الكثير من الإسقاطات السياسية على الواقع الملتهب من خلال مسرحيات مثل «**المراقب**» (12 و13 إبريل 2013) الذي اقتبسه المخرج الشاب يامن محمد عن نصّ «**محطة فيكتوريا**» لهارولد بنتر. وفي محاكاتهما للهجرة والظلم، قدّمت فرقتا «**سما**» للرقص و«**كون**» عرض «**سيلوفان**» (7 و8 إبريل 2013) الذي يقارب فيه أسامة حلال النظام القمعي في بلده.
بالنسبة إلى الكتابة المسرحية، أغلب الظنّ أن ثمّة غزارة في الكتابة المسرحية على الرّغم من الصعوبات الشديدة والظروف القاهرة التي يمرّ بها السوريون. وقد برز ذلك من خلال فرص عدّة أتاحت للشباب الإفادة من ورشات عمل في الكتابة المسرحية، فضلاً عن برامج دعم للعروض الشابّة، شأن برامج «**مؤسّسة مواطنون فنّانون**» وغيرها مثل «**المورد الثقافي**» و «**آفاق**» التي تدعم المسرحيّين السورين لتقديم عروض مسرحية[22] .
أهمّ هذه الأعمال عرض «**الطروداديّات**» الذي قدّمه عمر أبو سعدة بالاشتراك مع ناندا محمد (كمدرّبة وممثّلة) وبيسان الشريف (سينوغراف). اعتمد العمل أسلوباً فريداً في بناء العمل المسرحي. البداية كانت مع تمارين في التفاعل الاجتماعي لخلق علاقة مع النساء اللواتي لا علاقة لهنّ بالمسرح. وخلال هذه المدّة تمّ إعداد نصّ المؤلّف الإغريقي يوريبيدس «**الطروداديات**» (وهو نصّ يطرح مصير النساء الطرواديّات بعد نهاية حرب طروادة)، وتمّ إدخال نصوص نساء سوريات اضطّررن للهجرة إلى الأردن. وقد جرى إعداد النصّ وتدريب النساء على الإلقاء ليقدّمن قصصهنّ الحقيقيّة.
نظّم مشروع «**عندما تبكي فرح**» للكاتب المسرحي السوري مضر حجي ورشةَ عملٍ في عمّان بعنوان «**محاولات كتابة الكارثة**» بمشاركة فنّانين سوريّين وأردنيّين ولبنانيين على مدى يومين (من 16 إلى 17 أغسطس2014 في «**مسرح البلد**" في عمّان. الورشة التي أسسّها وأدراها مسرحيّون شباب سوريون[23] حاولت التوقّف بالتحليل عند نصّ «**عندما تبكي فرح**»، ومناقشة الكتابة كونها تسير بالتوازي مع التغيير الاجتماعي والسياسي والكارثة التي تهدّد العقد الاجتماعي في البلد. فالورشة [24] عبارة عن تطبيق عملي وتحليلي للكتابة بوصفها موقفاً من العالم وممّا يجري[25]؛ علماً بأن نصّ «**عندما تبكي فرح**» مأخوذ عن حكاية حقيقية، وسؤاله الأساسي يدور حول مستويات التغيير في المجتمع السوري، حيث الحكاية الشخصية تسير بالتوازي مع حكاية البلد والثورة. تدور أحداث الحكاية في أواسط العام 2012، حين تغادر الشابة فرح- خريجة كلّية الفنون الجميلة- دمشق إلى عمّان لتلتحق بحبيبها أحمد، أحد الناشطين السلميّين، الذي اضطرّ إلى السفر هرباً من خطر الاعتقال. وبرحيلها هذا، تحاول فرح التخلّص من شعورها بالذنب الذي كانت قد ورثته عن أبيها ومجتمعها. تتّخذ فرح، التي توقّفت عن ممارسة النحت منذ سنوات، خطوةً «ثورية» برحيلها عن أبيها إلى حبيبها، ولكنّها سرعان ما تكتشف أنها تقف على أعتاب ثورة جديدة ورحيل جديد لا تعرف ملامحه بعد، ولكنّها متأكدة أنه سيوصلها إلى استئناف

في مصر، يحتلّ جيل الشباب الصدارة، لكن أغلب عروضهم المسرحية تقف عند المستوى السردي كأنها شهادات عن الثورة أكثر من كونها عروضاً درامية

22 لا مجال هنا لذكر كلّ ورشات الكتابة، بل نذكر أهمّها وهي ورشة نظّمها «**مسرح الرويات كورت**» البريطاني وهناك ورشة أخرى نظّمتها «**مؤسّسة مواطنون فنّانون**» في العام 2012.

23 مضر حجي هو كاتب مسرحي شاب من مواليد 1981، خرّيج المعهد العالي للفنون المسرحية، قسم الدراسات المسرحية 2004. شارك في عدد من ورشات الكتابة والإقامات الفنّية في أوروبا والعالم العربي. وسبق أن قُدم النصّ في قراءات مسرحية في مهرجان « **أبريلن**» في بيرن- سويسرا، وحصل على منحة نشر من المجلس الثقافي البريطاني في العام 2014.

24 وائل قدور وعبد الله الكفري هما عضوان مؤسّسان في « ورشة الشارع للكتابة المسرحية»، وفي « فرقة باب للفنون المسرحية»، كان آخر ما قدّم قدور هو مسرحية «الغرف الصغيرة» التي تُرجمت إلى الفرنسية ونُشرت ضمن « مشروع مرسيليا» 2013، وفي العام نفسه أخرجها وقدّمها للجمهور في عمّان وبيروت. وآخر ما كتب هو نصّ «الاعتراف».

25 وداد جرجس سلّوم، «جيلان مسرحيان قيد الاعتقال والمصير مجهول»، **العرب**، العدد9361 (2013/10/27).



مشروعها في النحت من جديد. وبهذا يطرح حجي العلاقة مع الواقع بكلّ أبعادها ويبتعد عن تنميط الشخصيات.

وداعاً للمسرح المحافظ

لا شكّ أن المسرحيات التي قُدِّمت في مختلف أرجاء العالم العربي قد عكست سعياً حثيثاً لمواكبة العلاقة بين أحداث ما سُمّي بـ «الربيع العربي» والمسرح. غير أن هذه العلاقة تستحقّ التعمّق أكثر في آلياتها للخروج باستنتاجات مستقبليّة. لكنّنا نرى أن الجديد الذي لا بدّ أن ينبثق عن هذه الأحداث مسرحيّاً لم يظهر بشكل واضح حتى الآن، وإن كنّا على يقين بأن ثمّة جديداً سيولد من رحم الماضي.

إن المخاض عسير في المجالات كافة، وعلى وجه الخصوص في مجال الثقافة والفنّ. كما أن نسبة الشباب المنخرط في العمل المسرحي يبشّر بمستقبل مسرحي مهمّ. لكن في المقابل، يحتاج هؤلاء الشباب الذين يصارعون الرياح العاتية التي تعصف بالمشهد الثقافي إلى العون، ولاسيّما من خلال برامج خاصة تسهم في دعمهم، ومن خلال دعم الحكومات والمؤسّسات الرسمية. إذ إن دعم المؤسّسات الخاصة لا يمكن أن يؤمّن لهم الاستقرار[26]. وهذا يعني أن الثورة لن تكتمل إذا لم يطرأ تعديل ولم تقم إصلاحات للبنى التحتيّة الثقافية.

من ناحية أخرى لو نظرنا في مدى تأثير الأحداث التي يعيشها العالم العربي في المسارح الأخرى، أي في البلدان التي لم تعرف ثورات، للاحظنا أنها هي الأخرى تأثّرت بما يجري، وأن مضمون المسرحيات المقدَّمة يُظهر الصدمة التي يعيشها الفنّانون. فعرض **«الواوية»** لنضال الأشقر - وهو اقتباس عن **«الأم شجاعة»** لبريشت - يرفض في جوهره انفراط عقد القوميّة العربيّة، كما أنّ مشروع الكويتي سليمان البسّام يعود في كلّيته إلى مفهوم الأمة العربية في زمن تلاشت فيه مثل هذه المفاهيم. وقد نلاحظ من خلال ما قُدّم في الفترة الأخيرة تحوّلاً جوهرياً في المضمون المسرحي، حيث يبدو أن الجمهور يريد أن يفهم ماذا يجري.

لذا لا بدّ أن عواقب عدم قبول التغيير ستكون وخيمة على المسارح المحافظة. ونظنّ أن هذا هو سبب غياب عروض الجيل القديم في العديد من الدول العربية في فترة مصيريّة كتلك التي شملتها فترة ما سمّي بـ «الربيع العربي».

26 يمكن دراسة وضع فرقة لبنانية واعدة جداً هي فرقة زقاق بهذا الخصوص.

العرب الفرنكوفونيّون وإبداعهم في ضوء «الثورات» العربيّة

د. عبد القادر بن عرب
(ترجمه عن الفرنسية أ. صلاح العبد الله)

ظلَّ المثقفون العرب، من خلال منشوراتهم ومحاولاتهم إيضاح ما سُمّيَ على نطاق واسع - ولكن على نحو ملتبس - بـ«ثورة عربية» أو «ربيع عربي»، ظلّوا قاصرين وأحياناً عاجزين أمام ضخامة الحدث واتساعه وزخمه الذي هدّد باجتياح الوطن العربي برمّته.
فلئن كانت آراؤهم التحليلية لمضامين الأحداث قد اختلفت وتضاربت، فهي تتوافق جميعاً على القول بأن تلك الأحداث لم تكن مدبّرة بل كانت عفوية وتلقائية. لم تكن هناك إشارات سبقت اندلاع الأحداث تدلّ على وشوك حدوثها. فهل كاد المحلّلون العرب الذين صعقتهم المفاجأة أن يكونوا بُكماً أمام الرياح المفاجئة التي هبّت على تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا ولفحت الجزائر والمغرب؟ ومن هنا صعوبة إطلاق تسمية تعرّف هذه الأحداث»، فهل هي ثورة، أو تمرّد، أو مخاض ديمقراطي، أو ربيع عربي..إلخ. فهذه النعوت والتسميات تدلّ على حَيْرةٍ في كيفية وعيها وعقلها وفهمها. ولعلّ ذلك ناتج عن حالة الجمود والاستبداد في الدول العربية التي لا يُعرَف كيف يمكن لعفوية الشارع أن تبدّدها.

تساؤلات كثيرة تراود الكتّاب والمثقّفين العرب الذين رصدنا نتاجهم الفكري بخصوص «الربيع العربي»؛ فهم يُظهِرون بوضوح همَّهم العميق وحيرتهم في تفسير معنى هذه الأحداث التاريخية للعالَم، وهو معنى يشكّلون، هم أنفسهم، جزءاً لا يتجزّأ منه. وهم يقدّمون عناصر إجابة من خلال شبكة تحليل ذات مقاربة واقعية: هل هي صراعات تاريخية ولّدتها أنظمة الولاء والخضوع التي أحدثت هذه الانتفاضات والأمل بقيام ثورة عربية ؟ أو هي مجرّد شرارة قاتلة أحرقت جسد البوعزيزي وأضرمت النار في بارود الجماهير المتفجّرة ؟
فكيف نقرأ هذه الأحداث؟ سننطلق من اقتراح تأويلي، عزيز على بول ريكور Paul Ricœur: «كلّما ازداد الشرح سَهُلَ الفهم». ثمّة أولئك الذين يغلّبون العامل العرضي ويفهمون الاحتجاجات (أشكال الأحداث ومعانيها) انطلاقاً من مقاربة علم القيم (axiologie)، وفيما يتعدّى الحساسيات، بحيث إنّ مفاجأة الحدث لا يمكن فهمها إلّا من خلال اللحظة الذاتية دونما ربطها بالأسباب المنطقية التي ولّدتها. وثمّة آخرون يرون التاريخ كمحرّك رئيس للحدث: الأحداث التاريخية العنيفة، والانتفاضة الاجتماعية ومحاولات التغيير ينبغي أن تُحرِّك منسوباً مرتفعاً من الوعي لتستوعب الشروط الموضوعية للتغيير الجذري. وثمّة أيضاً فئة ثالثة تستعين بالنظريات الاجتماعية التطبيقية لتسليط الضوء على اضطرابات المجتمع العربي. حتمية ثقافية ودينية، تخلّف تاريخي، جمود مستدام، هل في الأمر إرهاصات لإعادة صياغة المستوى السياسي والاجتماعي للعالم العربي الذي ظلّ بعيداً عن بعض أفكار الحداثة والتقدّم؟
هذا السؤال المقلِق في الطرح الوجداني (الأنطولوجي) للإنسان العربي يتطلّب طرحاً تفسيرياً يصل إلى الجذور العميقة لهذا الخلل التاريخي. وفي سياق هذا التفسير، تُشيع قراءة الاضطرابات الاجتماعية، من قِبَل المثقّفين، الفكرةَ العامّة بأن الشرّ نابعٌ من الداخل. فهل يعني ذلك أن في الأمر قَدَراً مقدَّراً، أو انغلاقاً جوهرياً في رمزية الشرّ؟
يقدّم هذا العمل للقرّاء وجهة نظر نخبة من المثقّفين والكتّاب والمسرحيّين والفنّانين والموسيقيّين حول ما اصطُلح على تسميته بـ «الربيع العربي». وهي نخبة تعيش بمعظمها في أوروبا، سنتتبّع في هذا البحث



ردود فعلها المباشرة إزاء الأحداث التي شهدتها بلدانها، من دون الادّعاء بأن تعبيرات النتاج الأدبي والفنّي لأفرادها يعني الإحاطة الشاملة بتلك الأحداث. نتناول هذا الموضوع من خلال رصد النتاج الفكري وتحليله، على صعيدَيْن:

- نتاج المثقفين من خلال الكتب: لكن المعالجة على هذا الصعيد تبقى محدودة بحدود الكتب المنشورة. لذا وقع اختيارنا على خمسة كتب ذات دلالة وأهمية في آن.
- نتاج الشبّان الفنّي العفوي في ميادين مختلفة كالسينما والغناء الراقص (رابّ) والرواية

باحثون وخبراء سياسة

إن إطلاق تسمية تصف حركات التمرّد لحظةَ انطلاقها يوقع في غموض دلالي وفي تعريف مربِك إذا ما عرَّفناها بالثورة العربية. ما هي قراءة الوعي الثقافي العربي للثورات التي وُلِدت في بداية العام 2011، انطلاقاً من أوروبا من خلال إنتاج أدبي وفنّي غزير وداهم؟ هذه الظاهرة الفريدة فاجأت المثقفين وأربكتهم، إذ حاولوا تفسير أهمّيتها بمقدار انتشارها وتهديدها بإشعال العالم العربي برمَّته. ولئن عَرفت وجهات نظرهم اختلافاً في الرأي، فإنهم، في المقابل، اتفقوا جميعاً على أن هذه الحركة لم تكن متوقَّعة ولا مُعَدَّة سلفاً. لم يكن ثمّة أيّ إشارة تدلّ على وشوك حدوث مثل هذا التفجّر والاندفاع المحموم، إلى حدّ أن الشاعر الذي غالباً ما يهفو قلبه إلى معانقة أسرار الأحداث قبل وقوعها لم يشعر بإيقاع هذه الأنشودة العذبة ليتذوّق طعم الحرية الضائعة. إن الريح التي هبَّت على تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وانتقلت إلى الجزائر والمغرب مستثنيةً، إلى حدٍّ ما، بلدان الخليج، تركت المعلّقين العرب مذهولين تحت تأثير هذه المفاجآت الصاخبة. من هنا تلك الصعوبة في إيجاد تعريف دقيق لهذه الظاهرة الشعبية: أهي ثورة؟ تمرّد؟ انتفاضة؟ مدّ ديمقراطي؟ ربيع؟.. ثمّة الكثير من مظاهر عدم اليقين التي تعكس اضطراب الوعي المفكّر الذي تغذّى شكُّه التاريخي من جمود الدول واستبدادها، ما يجعل اختفاءه مستغرباً أمام عفوية الشارع.

ثمّة كثير من الأسئلة لا تبارِح تفكير المراقبين الملتزمين؛ فلكي يشرح لنا هؤلاء المثقّفون الانتفاضات غير المعتادة لمثل تلك الأحداث، يقترحون علينا عناصر إجابة من خلال شبكة تحليل تكون بمثابة مقاربة للواقع: ما الذي أحدث هذا الغضب العارم والصارم؟ هل هو تأثير التوترات التاريخية التي ولّدتها أنظمة الطاعة واستغلال السلطة والممارسات الفاسدة، أو هي هاوية مظاهر اليأس الشعبي؟ أو أن مردّ ذلك ببساطة إلى الشرارة القاتلة التي أحرقت جسد الشاب محمد بو عزيزي، والتي أشعلت برميل البارود المتفجِّر مطلقةً حركة الجماهير المنفلتة؟

تبدو مختلف انتفاضات البلدان العربية، انطلاقاً من أوروبا، ذات عفوية مدهشة. وتختلف استجابة المثقّفين إجمالاً في ما بينهم، من دون أن تنتظم في خطٍّ تفكيرٍ واحد. وثمّة بالتأكيد حوافز نفسية وثقافية تفسّر مواقفهم المتقاربة أحياناً والمتعارضة أحياناً أخرى.

يُظهِر المثقفون العرب منذ سنوات عدّة، ولاسيّما منذ اجتياح الولايات المتحدة وحلفائها للعراق في يناير (كانون الثاني) في العام 1991، حذراً مضاعفاً نحو الديمقراطيات الغربية ونحو بلدانهم الأصلية. وسبب ذلك هو أنهم يعتبرون أن البلدان الغربية لها علاقة بالأزمات السياسية والاقتصادية التي تهزّ الفضاء الجيوسياسي العربي. ولئن استخدمت الديمقراطيات الغربية ذرائع مختلفة وحججاً مزعومة بغية إعلاء نماذج تعميم القيم الديمقراطية، فإنها تجد في «الخطاب» الديمقراطي الوسيلة الأقوى طالما أنها تستخدم بحذاقة مختلف استراتيجيات المصداقية لترسيخ استراتيجية الهيمنة الكلّية. وهي تنشر خطاباتها البليغة المغرية من خلال تنشيطها لبؤر التوتّر في كلّ البلدان التابعة اقتصادياً، ما يدفع أنظمة هذه البلدان إلى اللجوء إلى حلول متطرّفة، فتضع نفسها في خدمة عمالقة الاقتصاد من خلال توجّه لا يُبقي إلّا على نسخة معيارية. وهكذا، تجد الشعوب نفسها محصورة بين مرآة أوروبا المزدهرة وغير ممكنة التحقّق، والفضاء الضيّق حيث تحشرهم حكوماتهم، وفي الوقت نفسه تسهر أوروبا ناشرة الديمقراطية وحقوق الإنسان على أن يظلّ التمرّد محصوراً خارج حدودها خشية أن ترى شعوب الجنوب تجتاحها حالة البؤس العامّ، وتلك هي السمة الأساسية للشباب العربي البائس والثائر.

ما إن بدأت هذه المظاهرات حتّى فاجأت المثقفين الذين يعيش معظمهم في المنفى. وإذا ما أدهشتهم سرعة التحرّك وريح العصيان التي اجتاحت بلداناً

عدَّة إلى حدٍّ إسقاط بعض أنظمتها الديكتاتورية، إلاّ أن الأمل ببداية تقدُّمٍ حقيقي كان يتضاءل لديهم يوماً بعد يوم.

ونستطيع أن نجزم، بادئ ذي بدء، بأن تحرّكات الاحتجاج هذه لم تُستتبع بأيّ مشروع تفكير نقدي أو تقويم إيديولوجي، ولا حتّى بمشروع سياسي لاختيار نموذج اجتماعي. لقد كان أيّ ارتباط بأساس ثقافي وفلسفي سابق على المفاجأة الثورية غائباً عن مسار الانتفاضة. وهكذا فإن أيّ محاولة مقارنة بالحركات الثورية التاريخية في العالم سيكون ذا منحى إبستيمولوجي محدود. لقد رأى البعض فيها «ثورة ياسمين» وآخرون «ثورة على الطريقة الفرنسية»، و.. هلمَّ جرّاً.

فلنقُم بمقارنتها مع الإرهاصات الثورية للنهضة العربية في القرن التاسع عشر، لنرَ ما يجعلها تختلف عن تلك الإرهاصات التي تميّزت جوهرياً بإرادة التغيير وبالأمل في وضع «تنظيمات» (قوانين تنظيمية «Tanzimats») حقيقية. لقد كانت النهضة العربية انبعاثاً يحمل في داخله إسهاماً ثقافياً وأدبياً وتاريخياً واجتماعياً بغية رفع المجتمعات العربية إلى مستوى من التطوّر يجاري مستوى الغرب. وقد جسَّدت النهضة نماذج مفهومية وأدبية استوحتها من فرنسا وبريطانيا ثم اكتسبتها عبْرَ بعثات طلّابية أوفدتها لتحصيل العِلم في هذين البلدين. وهذا يعني وجود شروط مُسبقة جعلت من الممكن التفكير بإصلاح إبستيمولوجي يختلف عن السائد أو يقطع معه كُلّيّـةً. فهل كانت محاولة إصلاح القاعدة السياسية - الاجتماعية العربية طوباوية؟ تتوقف الإجابة على عاملين أساسيّين، الأول هو أن الفعل التطبيقي ومحاولة التغيير الحيوية لم يكونا مندمجَيْن بمسيرة التجديد في اللحظة التي كان خلالها المثقّفون العرب يحصون عجزهم التاريخي وضعفهم الاجتماعي على أثر بيان تاريخي توضيحي ولكن من دون أدوات التغيير. والعامل الثاني يتمثّل في السياق الاستعماري العنيف الذي خنق كلّ إرادة تغيير وعطّل أيّ مخاض ثوري. وهذا ما يفسّر لماذا كانت الثورة الفرنسية وعصر الأنوار الفلسفي الذي تغذَّتْ منه محطَّ إعجاب الأدباء العرب الذين حرصوا على نقل بريقهما، من دون إدراك أُسُسِهما.

لم يكن لحركات الاحتجاج الإرهاصات الثورية نفسها للنهضة العربية في القرن التاسع عشر. فقد تميَّزت تلك الحركات بميزة غير سياسية غامضة ومغفلة. لذا، فإن التحليل الاجتماعي- السياسي المقارَن، والمقاربة التقويمية التي تمّت، مباشرة أثناء مسار الأحداث وبعدها، لم يجدا المنطق الحيّ الذي ينسحب عليها جميعاً ويتمتّع بأهمية رفيعة في الثورات الكبرى التي هزّت تاريخ الإنسانية.

لم يكن لحركات الاحتجاج المظهر نفسه، وذلك منذ العام 2010؛ فقد تميَّزت تلك الحركات بميزة غير سياسية غامضة ومغفَلَة. لذا، فإن التحليل الاجتماعي- السياسي المقارَن، والمقاربة التقويمية التي تمّت، مباشرة أثناء مسار الأحداث وبعدها، لم يجدا المنطق الحيّ الذي ينسحب عليها جميعاً ويتمتّع بأهمية رفيعة في الثورات الكبرى التي هزّت تاريخ الإنسانية.

الريح التي هبَّت على تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا تركت المعلّقين العرب مذهولين تحت تأثير هذه المفاجآت الصاخبة، ومن هنا كانت الصعوبة في إيجاد تعريف دقيق بهذه الظاهرة الشعبية: أهي ثورة؟ تمرّد؟ انتفاضة؟ مدّ ديمقراطي؟ ربيع؟

لقد شهدنا في بداية العام 2011 انفجار أصوات ومظاهرات لا سابق لها، وتصميماً على طرد الحكّام المستبدّين مهما كان الثمن ومهما كانت العاقبة، ومن دون نوايا مبيّتة أو تفكير مسبق. إن انحسار استخدام البطش والقوّة التعسفية المعمَّم، والذي كان يحتاج الشعوب العربية، هو بحدّ ذاته الهدف المنشود. لم يكن هذا الهدف وسيلة ولا ذريعة لعمل جذري أو انقلاب بنيوي كما جعلتنا نأمل تلك الانتفاضة. ويمكن لنا أن نتّفق تماماً مع ما ذهب إليه جلبير الأشقر[1] من «أن المحرّك العميق للأحداث هو شلُّ التطوّر الذي عانت منه الاقتصادات والمجتمعات العربية. هذا الشلل تمثّل في مستوى النمّو الضعيف جداً لمتوسّط دخل الفرد من الناتج القومي في المنطقة خلال العقود الأخيرة، وكذلك في مستويات البطالة القياسية التي ميّزت مجمل البلدان العربية، وبخاصة بطالة النساء والشباب مع ارتفاعٍ كبير لنسبة حملة

1Gilbert Achcar, «La grande révolte arabe du XXIe siècle : considérations sur le bouleversement en cours dans l'espace arabophone» , **Cours et travaux du Collège de France.** Annuaire 112e année (Paris: collège de France, Avril 2013), pp. 821 - 823.



الشهادات بين العاطلين عن العمل».
على الرغم من صحّة هذه الملحوظة، فإنها لا تسمح بالاعتقاد بأن مشروعاً مضمراً عاماً هو الذي عجَّل بحصول الأحداث وتسبّب بحيوية الانتفاضة. إذ لم يظهر، من خلال الأحداث المضطرمة، أن الناشطين الاجتماعيين والمثقّفين العرب قد لعبوا دوراً مهمّاً فيها، على الرغم من بعض الأصوات المنفردة التي علَتْ هنا وهناك. لقد ظلّ عملهم دونما فائدة؛ فعلى الرغم من القوّة التي تمتّع بها الاتحاد العام التونسي للشغل، والتي اكتسبها من تجاربه القاسية، لم يستطع أن يتوقّع البداية المفاجِئة لمثل تلك التظاهرات... كما أن إضراب العمال المصريّين والاحتجاجات في المغرب والجزائر واليمن وفي سائر البلدان العربية أعيتها وأحبطتها مواجهة تعنّت الحكومات وقمعها. ولقد أجمعت كلّ التحليلات على أن الواقع المستدام الذي كان يعيث فساداً منذ زمن طويل في البلدان العربية بدأ كيله يطفح. إلا أن الأنظمة كانت تعمل على امتصاص النقمة كلّما طفحت. وقد وقعت حركات التمرّد تلك في ظروف عارضة، مستقلّة عن طبيعة الواقع وعن الأسباب الجوّانية التي أحدثتها. إن ما لعب دوراً على نحو خاص هو العامل المشهدي.

لم يكن ثمّة مشروع مضمر عجَّل بحصول الأحداث وتسبّب بديناميات الانتفاضة إذ لم يظهر من خلال التطورات العاصفة أن النشطاء الاجتماعيين والمثقّفين العرب قد لعبوا أدواراً مهمّة فيها، على الرغم من بعض الأصوات المنفردة التي علَتْ هنا وهناك

فتحي بن سلامة

يكتسب التحليل الذي يقدّمه فتحي بن سلامة أهمّية خاصة للسياق الذي جرت فيه هذه الأحداث من خلال نظرته الجديدة. فهذا المحلّل النفسي، وأستاذ العلوم الإنسانية في جامعة باريس السابعة، حلَّل بدقة مبادرة المسكين محمد البوعزيزي، مطبّقاً على الأحداث التي ساقته إلى قدرِه هذا، منهجَ تشخيص الأسباب العميقة، بغية استجلاء الوقائع، وذلك في كتابه **فجأةً الثورة!** (**Soudain la révolution!**)[2]، وهو كتاب يتناول ذاتية الوقائع وعدم توقُّعها، كما أنه كتابٌ يُقرأ من عنوانه. يستبعد بن سلامة الحجج المنطقية التي تعزو كلّ شيء إلى المقولات المتوقَّعة، أي العوامل الاقتصادية والاجتماعية. إنه يجزم بأن تضحية البوعزيزي «تعني أنه كان يمكن لها أن تحصل أو ألاّ تحصل، ولكن من دونها ما كان لكلّ الشروط الأكيدة مثل الفقر والبطالة والقمع البوليسي وغياب الحرية والفساد أن تولّد ثورةً»[3].
لدينا مشهد مأسوي عُرض في الساحة العامة فأطلق الغضب الشعبي مطالباً بمعاقبة المجرم. ونعلم جيداً إلى أيّ حدّ يمكن للنفسية الجماعية أن تكون فاعلةً. فسرعان ما تحوّلت الجماهير ـ على حدّ قول بن سلامة - فجأة إلى بوعزيزي جَماعي. لقد حصل تقمّص حقيقي: جسدُ بوعزيزي الفاني انبعث في الحشد، ذلك أن هذا التقمّص الذي حدث ولّد كائناً جمعيّاً، وُلِدَ كائنٌ لم يكن قبل ذلك، فهل يعني ذلك أنه علينا أن نموت لنولّد الحياة؟ إن هذا الارتحال الرمزي، هذه الهجرة من الحياة إلى الموت، ومن الموت إلى الحياة ولَّد انشقاقاً كرّس قطيعة نهائية بين السلطة والمواطن. الشعب بكامله نهض من خلال موت إنسان بريء منحه الحياة والكرامة.
يؤكّد غوستاف لوبون Gustave Le Bon في مؤلّفه الشهير **علم نفس الجماهير**، ما لا يخالفه الكاتب والمحلّل النفسي التونسي، إذ يرى لوبون: «أن أشخاصاً متشابهين أو مختلفين ومهما كانت عليه طبيعة حياتهم واهتماماتهم وطبائعهم أو تفكيرهم، فإنهم وبمجرد أن يتحوّلوا إلى جمهور يصبح لديهم روح جماعي. هذا الروح يجعلهم يحسّون ويفكّرون ويتصرّفون بطريقة مختلفة تماما عن تلك التي يحسّ ويفكّر ويتصرّف بها كلٌّ منهم بمفرده»[4].
إنّها عملية انصهار تتمّ من الـ «واحد» باتجاه الـ «نحن»، وهذه النحن المتعدّدة تصبح بدورها تجسيداً للوحدة. الكائن المضحّي موجود لأنه لم يعد موجوداً. فاستحقاق موته المعدُّ على نحوٍ لا واعٍ مليء بخصوصية الآخر، بيقين من أجل الآخر. فعلُ تضحية يعادل عطاء الذات للآخرين، حركة لا متساوقة، ومن دون تطلّب لمقابل تعويضي. خيار اضطلع به محمد البوعزيزي بإيثار منقطع النظير. فبعدما تلقّى صفعة على وجهه، من شرطية في المخفر، في اللحظة التي كان يودُّ فيها أن يتقدَّم بشكوى، أحسَّ

2 Fethi Benslama, **Soudain la révolution! De la Tunisee au monde arabe; la signification d'un soulèvement** (Paris; Ed. Denoël, 2012).

3 Ben Hamade in Nawat (3/ 62011/).

4 Ben Hamade in Nawat (3/ 62011/).



بنفي للذات مضاعَفٍ: النفي الأول إحالةٌ مذِلَّةٌ من السلطة إلى لا كائن اجتماعي، إلى منبوذ ومهمل، والنفي الآخر، إحالة إلى عاجز ذكورياً. هذان النفيان للذات هما نتيجة اعتداءين عنيفين لأن مصدرهما الجنس المقابل، ويحملان رمزية عدم أهلية الانتماء إلى الجنس الرجولي، وينطويان على اعتداء عميق على المخيال الاجتماعي المحاصَر بقوانين ثقافية راسخة. فإذا بالجمهور يحتشد غاضباً، مطلقاً صرخات مرعبة، كما لو كانت صوتاً واحداً: إرحل! تحوَّل الاختلاف إلى ائتلاف. وكما شرح فرويد[5] بعد مقولات غوستاف لوبون:

«غير المتجانس ينصهر في المتجانس. نعني أن البنية الفوقية النفسانية التي تشكّلت إثر تطوّر يختلف من فرد إلى آخر، تحطّمت وكشفت القاعدة اللاواعية ذات الشكل الواحد المشترك لدى الأفراد جميعاً».

وفي رأي المحلّل النفسي بن سلامة أن «الثورة التونسية انبثقت من زاوية ميّتة، ولا يكفي تفسيرها اليوم بأسباب من خلال المقولات الموضوعية للعقلانية الاجتماعية - الاقتصادية؛ فمثل هذا التفسير يقودنا إلى وهم الحتمية الذي طالما أساء إلى عصرنا حيث يبدو أن كلّ شيء مبرمج (...) علاوةً على ذلك وقعت هذه الثورة في ظرفٍ انسحبت فيه فكرة الثورة من فضاء فكرنا، وذلك على الأقلّ منذ سقوط جدار برلين، ما يستدعي أكثر بكثير من مجرّد إعادة تنشيط التفكير: إبداعه من جديد».

يشدّد المؤلف على فجائيّة الحركة كما لو أنها انبثقت من مكان مجهول لا سلطة لبن علي عليه، وكأنّها لم تكن قطيعة أحدثها نفاد صبر المجتمع، بل كانت انقطاعاً مع الذات، مع ذلك الآخر الذي كانه البوعزيزي. ثمّة مفاهيم في التحليل النفسي كـ«إخراج» (Extériorisation)، «طرد» (Expulsion)، «لفظ» (Ejection)، تعبّر عن تحرير طاقات مكبوتة تستعيد حيويّتها لحظة انفراج. لقد كانت السلطة عاجزة عن استيعاب هول المأساة، فبدأت عندئذ الملهاة: عرض مسرحي مباشر أمام الشعب التونسي: الرحمة والشفقة في المستشفى بين وجه الرئيس بن علي والوجه المتواري. اللقاء الأخير بين جبروت الكائن وظلّ العدم.

إن التحليل الذي قام به الأستاذ الجامعي التونسي عن الثورة العربية وثورة بلده بخاصة هو الأكثر تماسكاً، في تقديري. قد تكون بعض الاعتبارات خفيَّة على القارئ العادي حين يستعين المحلّل بنوع من التحليل النفسي المطبَّق على دراسة أسماء الأعلام، حينما يبحث عن علاقات المعنى بين اسم الضحية وأصله وموته «هل معنى اسم البوعزيزي شحن المشهد الأصل للثورة التونسية بطاقة رمزية قويّة؟».

يشدّد فتحي بن سلامة على فجائيّة الحركة في تونس كما لو أنها انبثقت من مكان مجهول لا سلطة لبن علي عليه، وكأنّها لم تكن قطيعة أحدثها نفاد صبر المجتمع، بل كانت انقطاعاً مع الذات، مع ذلك الآخر الذي كانه البوعزيزي

لو أن التظاهرات التي شهدها الشارع كانت قد جرت بالتوافق عليها مسبقاً بعد مناقشتها داخل أطر منظّمة مثل النقابات والأحزاب السياسية، لما كانت لتحقّق إلاّ مطالب محدودة، لا تلبث السلطة أن تُجهضها، خوفاً من انهيار بعض الأوضاع. ولكن، كان يستحيل، في أيّ حال من الأحوال، أن يحدث هذا الطوفان البشري الذي نجح بفضل عناده وتصلّبه الغريزي، حيث كان قد فشل عدد كبير من المحاولات والحركات التي نظّمتها وقادتها هيئات رسمية مسؤولة (تنظيمات طلّابية، منظّمات دفاع عن الحقوق، نقابات، إلخ....). ذلك أن هذه الهيئات التمثيلية، مهما كانت فعّالةً، تبقى أسيرة العلاقة التي تربطها عضوياً بالسلطة التابعة لها. تلك هي أيضاً حالُ الجماعات المعارضة التي تعيش تحت سلطة أنظمة يفترض أنها معارضة لها، لكن علاقتها العضوية بها تحول دون أيّ قطيعة معها، فالمعارضات العربية هي في غالبيتها خاضعة للنظام الذي انبثقت منه. إنها سلطة للسلطة. وخلافاً لما كان متوقعاً فإن أشكال المعارضة العضوية هذه، والضعيفة الفعاليّة، تشكّل حاجزاً يمنع التجاوزات ويحترم المعايير السائدة.

إبراهيم الميلي

أما الأستاذ الجامعي الجزائري، إبراهيم الميلي، فإنه لا يأخذ بالاعتبارات النفسية التي يستعين بها فتحي بن سلامة، فالميلي يستعين بمنظور تحليلي مختلف تماماً في كتابه: **هل كان «الربيع العربي» مدبَّراً؟** **(Le Printemps arabe : une manipulation?)** فالمؤلف، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة

5 Gustave Le Bon, **Psychologie des Foules** (Paris: PUF,2011) p. 110.



باريس، يدشّن من خلال عنوان كتابه التحليل القائم على الشكّ والريبة؛ فهو يؤكّد أن العالم العربي لا يعيش ثورة وإنما «انتفاضات عدّة يتداخل بعضها ببعض»، متسائلاً: هل الثورة العربية مدبّرة؟ إنه سؤال مطروح يستدعي جواباً بالإيجاب، ولكن غير يقيني. لا يستبعد المؤلف فكرة المؤامرة، لا بل إنه يؤكّد الدور التآمري الذي لعبته قطر وقناة الجزيرة، التي يسمّيها بسخرية قناة «ألف خبر وخبر»، فهما مستعدّتان لفعل أيّ شيء من أجل: « تعميم شعبي لانتفاضة أطلقها مجهولون، وتعزوها الدوحة، عبْرَ حسابات تدلّ على تآمر واضح، إلى الأخوان المسلمين، وهُم القوّة المنظّمة الوحيدة والغائبة في شوارع تونس وساحاتها وعن ميدان التحرير (...).

هذا التطوّر الجديد بالتوصيف بات واضحاً في «الربيع العربي» حيث تتبوّأ قطر موقع «قيادة» الثوّار، أما على أرضها هي فإنها بارعة إلى حدّ مذهل في خنق الديمقراطية»[6].

في كتابه: «هل كان الربيع العربي مدبَّراً؟» اعتبر إبراهيم الميلي أن العالم العربي لا يعيش ثورة وإنما انتفاضات يتداخل بعضها ببعض.. وهو لا يستبعد فكرة المؤامرة ويعتبر أن هذه الانتفاضات هي بمثابة دفقٍ جديد أشعل حراك التاريخ

كانت هذه الانتفاضات بمثابة دفقٍ جديد أشعل حراك التاريخ. يؤيّد المؤلّف وجهة نظره بسلسلة من البراهين والإثباتات: اتساع مدى الاحتجاج الذي أجّجه الشباب المتعطّش للعدالة والحرية، حركة الجماهير العفوية التي أنعشت الآمال بالإصلاح من دون خطّة للاستيلاء على السلطة، وأخيراً البراغماتية الاجتماعية التي بقيت على حذر من كلّ ما من شأنه أن يُجهضها؛ فقد أثبتت الحركات الثورية التي قامت بها الشعوب عدم إمكانية الرجوع إلى الوراء والعودة إلى الماضي المظلم: «بعفوية تامة فجّر «الربيع العربي» قنابل موقوتة (...) ولم يعد ممكناً لأيّ شيء أن يعود إلى ما كان عليه من قبل، إنّها نهاية الحكّام العرب المستبدّين الذين تربّعوا على كرسي المجد لأكثر من ربع قرن»[7].

تبخّرت المقولات اليقينية الواثقة من صحّتها التي لم تكن إلّا صحّة شكلية وفي الظاهر فقط. ولكن يجب توخّي الحذر وعدم السقوط في نشوة النصر. ويضيف المؤلّف أن ذلك ليس أكثر من تسارع التاريخ: «يجب ألّا نتسرَّع في التفسير، فالممارسة الفعلية للديمقراطية تستوجب تطوّراً من طبيعة داروينية، لا أن تكون ملفَّقةً يتمّ إنتاجها في مختبرات قطرية، ومُعدَّة للتصدير»[8].

وهكذا، يبرهن التحليل الذي يقدّمه خريج معهد البوليتكنيك أن التغييرات يمكن أن تحصل، ولكن يستلزم ذلك وقتاً طويلاً لنشهد نهضة Risorgimento عربية حقيقية.

وذلك ـ كما لا يُخفى على أحد ـ لأن البلدان العربية التي شهدَت ثورات «الربيع» لم يحصل فيها أيّ مساس بالأساليب القديمة، كما لم يحدث أيّ تغيير في بناها الإناسية الموروثة من الماضي.

سامي عون

محلِّلٌ آخر، وهو من أصل لبناني، مقيم في كندا، ويدرِّس في جامعة شربروك، هو سامي عون، أستاذ علم السياسة، المعروف. في مؤلَّف كرّسه عون للثورات العربية، وهو بعنوان: **«الربيع العربي» هو تحوّل حقيقي أم سراب؟**[9] يعرض أطروحة توفيقية يستعين فيها بكلّ المكوّنات الإثنية التي تتمتّع بأحزاب وتنظيمات سياسية ليدمجها، بوصفها فئات اجتماعية، في اللعبة الديمقراطية من خلال قبول الآخر والاعتراف به. وهو يقدّم بأسلوب متَّزن تحليلاً موضوعياً متجنّباً بمهارة المهاترات الحزبية.

لقد اعتبر الثورة العربية ثورة حقيقية وليست شغب شوارع كما صوَّرها البعض. ولئن كان عون قد استبعد فكرة المؤامرة كمصدر للانتفاضة، فلأنه عزا إليها نضجاً وطموحاً مشروعاً.

يرى عون «أن «الربيع العربي» ليس حصيلة مؤامرة (...) إنّه ذروة نضج حصل داخل المجتمعات العربية التي تأثّرت بظاهرة سُمّيت «الربيع العربي» الذي يعني الطموح لفتح الأنظمة السياسية أمام نخب جديدة تشارك فيها».

يرى عون أن الثورات العربية ليست وهماً ولا تحوّلاً، وكتابه يوضِح هذا النفي المزدوج الذي يدشّن

6 “ Comment les Arabes ont été manipulés”, **Le Grand Soir** (18 / 112013/).

7 **Le Printemps arabe**, P. 212.

8 **Le Grand** Soir, op.cit.

9Sami Aoun, **Le Printemps arabe, mirage ou virage** (Canada: ed Mediaspaul, 2013) .



الواقعية واليقظة في معالجة مسألة دقيقة ومحسومة: هل نحن إزاء انتفاضة أم ثورة؟ وليس هذا هو السؤال الحقيقي. فالرغبة العارمة والحماس الشديد لإقامة الديمقراطية في البلدان العربية، لا تلبث أن تصطدم بالحقيقة المرّة، وهي أن إرساء العدالة لا يتمّ بعملية سحرية وإنما عَبْر مخاض أليم وتجارب عسيرة. وهذا مسار صعب لأنه يتطلّب تحوّلاً بطيئاً وعاصفاً ينبغي استيعابه كمقولة يمكن تجاوزها، وهو تجاوز يستلزم مسبقاً تفاؤلاً وأملاً لا حدود لهما. حتى أن البعض ينتقد تفاؤل المؤلّف هذا، لأن الثورات العربية فشلت، في رأيهم. غير أن سامي عون يردّ على هؤلاء بقوله: « لا بدّ من أن يكون هناك أخطاء وعثرات أثناء تلمّس الطريق، لتجاوز مسألة التمرّد، وللمضيّ نحو قطيعة عميقة» (المرجع ذاته).

يدمج سامي عون التفاؤل الثوري بفكرة القطيعة بوصفها أفقَ حداثة هي نفسها قطيعة نموذجية، وإبداع. ولئن كان عون يرى أن هذا «التراجع» ليس سوى ظلّ التقدّم، فإنّنا نردّد مع لايبنتز بأن الشرّ ليس سوى ظلّ الخير. وحيث إن أحدهما هو نقيض الآخر، فإن التحوّل ضروري لضمان ترابطهما. لا بدّ للثورة العربية من أن تجتاز قسوة الشتاء، أو من أن تمرّ في «المطْهَر»، بالعبارة التي يستعيرها المؤلّف من التوارة. وهي مرحلة فيها يتعلّم الشباب العربي قواعد الديمقراطية التي زرعوا بذورها الأولى.

سماعين لاشير

يتبنّى عالم الاجتماع الفرنسي- الجزائري سماعين لاشير Smaïn Laacher هذا الطرح التوفيقي. وكان هذا الأستاذ الجامعي قد كُلّف قبيل وقوع أحداث «الربيع» بالقيام ببحث حول «الاحتجاجات الشعبية في المغرب العربي». ومن المغرب انتقل إلى الجزائر ثم إلى تونس حيث صادف وجوده فيها اندلاع الحركات الغاضبة التي سرعان ما عمّت هذا البلد.

جاءت نتيجة هذا البحث الواسع والمعمّق كتاباً موثّقاً بعناية، بعنوان: **الانتفاضات العربية، طوباويات ثورية وإغفال ديمقراطي**[10]. والعنوان بحدّ ذاته برنامج كامل. والكتاب سلسلة متتابعة من التحليلات تُفضي إلى استحالة البرهنة على وجود تحوّل جذري يقول به المقتنعون بأن ما يجري هو ثورة حقيقية. انتفاضات وطوباوية وإغفال: ثالوث يتقاطع فيه تجريدان طوباوية وإغفال، يجسّدان التصوّر الأسطوري والعقلي، مع الممارسة الفعلية للتمرّد العنيد، على الصعيد الثوري. هذا التعارض ينبّه القارئ الذي يدرك حذر الباحث الجامعي تساؤله، وهما حذرٌ وتساؤل يستمدّان شرعيتهما من كونه باحثاً على الصعيد الموضوعي، وعربياً على الصعيد الذاتي، مطلوبٌ منه أن يُجيب على أسئلة مُلحِفة: «ماذا يحدث في قلب هذه الأحداث التاريخية التي لن تعود إلى الوراء؟ ماذا ألغينا من أوضاع؟ وأية أوضاع نعيد صنعها من جديد؟».

وجد الروائيون أنفسهم محاصرين بواجب أن يشهدوا ويشرحوا للعالم هذا الخلاص المرتجى الذي ستوفّره الثورة، في عالم تلاشى فيه الأمل مع انعدام الأفق أمام الصبر والانتظار

يرفض عالم الاجتماع سماعين لاشير تسمية «ثورة» التي أطلقها على هذه الانتفاضات المتتالية عددٌ من الباحثين، ويُفرغها من المقولات الشارحة التي اعتمدها أولئك الباحثون لإطلاق تلك التسمية، فهو يقول: « إذا كانت كلمة ثورة تعني الحدّ الأدنى من التعريف باستبدال نظام (قائم) بنظام آخر (...) فإن ما حدث في تونس وفي مصر توقّف في منتصف الطريق». هذا الاتجاه المتحفّظ لا يصدر عن بيرونيّة (pyrrhonisme)[11] عشوائية أو ساذجة، بل عن بحث في معنى يمكن إسناده إلى حركة تاريخية تتلمّس طريقها. الاضطراب الواضح في الوسط المديني، لا يكفل النظام القابل للإصلاح، إلا إذا فرض المجتمع ميثاقاً اجتماعياً وسياسياً مبنيّاً على الاعتراف بالآخر، وهو آخرٌ من صلب الهوية القومية نفسها، ويهدم البديهيات الظرفية المتراكمة، في وجدانٍ ملغومٍ بيقينيّات مطلقة. هذا الاتفاق، هذا الميثاق الاجتماعي والسياسي الذي يتسع ليشمل كلّ الحساسيات والتميّزات يحتويها ويحميها بالقانون. فالمؤلّف يقول في مقدّمة كتابه: «لا يكفي الاعتراف بخصوصية الغير، بل يجب أيضاً حمايتها بقوّة القانون، وليس

10 Smaïn Laacher, **Insurrections arabes: Utopie révolutionnaire et impensé démocratique** (Paris: Buchet- Chastel ,2013).

11 بيرونية: نسبة إلى الفيلسوف بيرون صاحب النزعة الشكّية التي تقرر أن كلّ حقيقة هي احتمالية (المترجم).

من خلال الضوابط الدينية».[12]
على المجتمع العربي أن يتفكَّر ليدرك أناه الحقيقية وأن يتجاوز نفسه ليدرك علاقة الآخر بما هي مؤسِّسة لخصوصيّتي الذاتية. وبكلام آخر فإن الاعتراف بالآخر، من خلال اختلافه، يؤسّس وعيي الخاص الذي أجهله. كاهن دلفي أسرّ لسقراط بالحكمة الشهيرة «اعرف نفسك بنفسك» لضرورة حكم الذات على الذات، كمسعى استبطاني ويمكن قياسه بوجود الآخر. المغْفَل التاريخي الذي يرجع إليه المؤلّف هو أنه لا يمكن لنا أن نقوم بهذا التغيير، وأن نصون هذه الطفرة، من خلال الثورة، إن لم نكن قادرين على تقويم النماذج الدينية والتقاليد الدنيوية التي تؤسّس مخيالنا. وهُما تقويمٌ وحكمٌ نقديٌّ من خلال استعادة «منطق» («Logos») يمكن تعقّله بتنقية الوعي من الشوائب. وهكذا، لا تعود نماذج الحاكمية حبيسة شرنقة اليوتوبيا العربية ورجوعها العاطفي إلى الماضي ووقوعها في الفشل بعد الفشل. بالخروج من حفرة الدغمائية، من الجمود العقيدي المكبّل، يصبح بإمكان المجتمع العربي أن يبذل الجهد الضروري لتمثّل عناصر الوجدان اللازم لاستمراره في الحياة، ولمباشرة العمل على رأب الصدْع الذي أحدثه التخلُّف عن حركة التاريخ وأعمال العنف المستمرة. بعد التبصّر بهذه المصارحة الرائعة، يُصار إلى إعادة تشكيل المقولة الدينية التي لا يمكن فصلها عن المشروع الاجتماعي. وعلى إعادة التشكيل تلك أن لا تَغْفَل عن اعتناق الناس لها وتبنّيها من خلال النقاش ونبذ العنف كوسيلة سائدة لحلّ الخلافات. تلك هي الميتافيزيقا الأخلاقية الاجتماعية التي يحرص المفكّر سماعين لاشير على شرح تفاصيلها. على أن رؤيته للعالم تشبه من بعض النواحي رؤية سامي عون الذي يدعو إلى تعقّل الأشكال الدينية من منظور علماني، بالتواصل مع التاريخ الديني، لا بالقطيعة معه.

يتفادى الراوي في روايتيْ الشرارة L'Etincelle وبالنار Par le feu للطاهر بن جلون ذِكرَ أسماء الأشخاص والأمكنة، وكأنما السرد يُنشئ بتواطؤ مع القارئ اتفاقاً ضمنياً لقراءة نشِطة بُغْيَةَ القبول بهذه التوأمة السردية التي لا يمكن إنكارها

12 من حديث أدلى به إلى راديو «فرانس كولتور» **France Culture** في 1/7 /2013 .

الأدب والثورة

في السياق الذي استمرّت فيه رياح الحرية تعصف بمعظم البلدان العربية، لاقت الرواية - بوصفها بناءً سردياً يصدر عن المخيلة - صعوبةً في التكيُّف مع الواقعية الفجَّة لموكب الأحداث التي جرت على مرأى منّا، لذلك كُرّس عدد قليل منها لهذا الموضوع. لقد وجد الروائيون أنفسهم محاصرين بواجب أن يشهدوا ويشرحوا للعالم هذا الخلاص المرتجى الذي ستوفّره الثورة، في عالم تلاشى فيه الأمل، مع انعدام الأفق أمام الصبر والانتظار. وقد انتهز الروائي المغربي طاهر بن جلون هذه الفرصة فأصدر في آن معاً كتابَين موضوعهما: الانتفاضات العربية.
الكتاب الأول هو **الشرارة**[13]، وهو بحث يستمدُّ مرجعه من اندلاع الحركات الأولى في تونس، ثمّ لاحقاً في مصر. كتبه وفق أسلوبه التقليدي السهل حيث الكلمات المحمّلة بالصور تطير فرحاً من تونس إلى ميدان التحرير. انحدر في مشروعه منذ الأسطر الأولى للمقدّمة: «حرصت على كتابة هذا المؤلّف لأشرح ما جرى اليوم، في العالم العربي» حيث نكتشف بلدين ينزفان دماً، يشدّد عليهما الخناق رئيسان همُّهما الوحيد تبديد ثروات بلديهما. يكشف لنا السرد عن الجماعات المتنفّعة المحيطة بهما، والتي تسلك في مواجهة المحتجّين سلوك الضحيّة. ويدعونا المؤلّف إلى «الدخول في عقل هذه الجماعات لمعرفة ماذا يدور في رأس كلّ منهم. يرسم بن جلون بسخرية وتهكّم صورتين تعبّران عن فظاعة بن علي ومبارك اللذين يغرقان شيئاً فشيئاً في إحباط عصابي لأنهما يشعران بالإهانة والخيانة. ثم ينتقل الكاتب إلى البلدان الغارقة في هذه الأزمة المستديمة، بلداً فبلداً، على خلفية انعدام حرية التعبير والاستبداد والتسلُّط الأبوي وتقليص مساحة الحرية الشخصية. وعلى امتداد السرد تسعى الرواية بكلّ جهد إلى الإفلات من موضوعات «تيمات» مستهلَكَة ومكرورة، تُثقِل مسار الرواية وتُضجِر القارئ.
والكتاب الثاني الذي صدر عن دار غاليمار في العام 2011، بعد صدور الكتاب الأول بفترة زمنية قصيرة، بعنوان **بالنار**[14] في إشارةٍ مباشرة إلى إحراق الشاب التونسي نفسه، في شهر ديسمبر (كانون الأول) من

13 Tahar Ben Jelloun, **L'Etincelle: Révoltes Dans les Pays arabes** (Paris: Gallimard, 2011).

14 Taher Ben Jelloun, **Par le feu** (Paris: Gallimard, 2011).



العـام 2010. والكتـاب عبـارة عـن يوميّـات علـى شـكل روايـة تخلّصـت مـن الروتيـن المملّ، ومكتوبة بأسـلوب الحكايـة بصيغة مقتضبة توافق سـرعة الأحداث نفسـها. إنهـا قصّـة مـن خمسـين صفحـة تكشـف عـن الحيـاة القصيـرة للبطـل محمـد البوعزيـزي الـذي دفعـه اليـأس والظلـم إلـى التضحيـة بنفسـه. إنها قصة تسـجيلية تنسخ نسـخاً سيرة حيـاة البوعزيـزي، وهو الطابـع الذي يدمغ كلتـا الروايتيـن. وبصِيَـغ جماليـة يتفـادى الـراوي بعناية ذِكرَ أسـماء الأشـخاص والأمكنة. وكأنما السـرد يُنشئ، بتواطـؤ مـع القـارئ، اتفاقـاً ضمنيـاً لقـراءة نشِـطة بُغْيَـةَ القبـول بهـذه التوأمـة السـردية التـي لا يمكـن إنكارهـا، وسـواء تعلّـق الأمـر بكتـاب **الشـرارة L'Etincelle** أم **بالنـار Par le feu**، فـإن طاهـر بن جلون لم يأتِ بكثير مـن الأصالـة في هاتين الروايتين حيـث الحقيقة والخيال يتطابقـان، إذ إن مقاربتـه العاجلـة للمجتمعـات العربيـة الواقعـة تحـت الأضـواء الكاشـفة والتـي، مـن المؤكّـد، أراد تناولهـا بموضوعيـة، لـم تـدرك دقّة نبرتـه الخاصة بالموقـع الـذي يشـغله ككاتـب ملتـزم. فالموضوعـات «التميـات» المعالَجَـة في هذين الكتابيـن تندرج وتتكرّر فـي أعمالـه الأخـرى: المـرأة، والأصولية، والسـلطوية. وتجوالنـا خـلال **الشـرارة L'Etincelle** أو **بالنـار Par le feu** يولِّـد لدينـا انطباعـاً بـأن الكاتـب يقدِّم لنـا نسـخة باهتـة عـن رواياتـه القديمـة، وأكثـر مـن ذلك إنه يقدّم لنـا قصّـة تسـتحقّ أن تُصنَّـف فـي بـاب قصـص الوقائـع اليوميـة نظـراً للتقتيـر فـي تحليلاتهـا. وعليـه فـإن كثيـراً مـن الأسـئلة المعلَّقـة مثـل الحريـات الفردية فـي المغـرب، علـى سـبيل المثال، لـم يقاربهـا المؤلّـف، فأضـرَّ ذلـك بالتأكيد ببرنامـج تحليلـه المؤطِّـر لمـا هـو سـطحيّ وعـامٍّ مـن الأفكـار.

وإذا مـا عاينّـا الجرائـد والمجـلات نكتشـف أنهـا هـي التـي نقلـت ردود الفعـل المباشـرة والأكثـر تواتُـراً، لكـن يصعـب علينـا أن نقـدّم فكـرة صحيحـة عـن الناشـطين إزاء «الربيـع العربـي»، مـن دون الوقـوع فـي تبعثـر الأحاديـث المبعثـرة. ولقـد فضّلنـا أسـاليب أخـرى فـي التعبيـر الثقافـي والفنّـي مثـل السـينما والمسـرح أو الموسـيقى. بيـد أن انبثـاق ثقافـة اجتماعيـة جديـدة مثـل الكتابـة علـى الحائـط (غرافيتـي graffitis) والتـاغ[15]، وثقافـة الهيـب هـوب[16] وشـبكات التواصـل الاجتماعـي جعلهـا تلعـب دوراً كبيـراً كمذيعيـن كبـار وكمفجّريـن للأحـداث فـي اليـوم التالـي للنشـر. هـذه الأشـكال مـن الفنّ لإيصـال رسـائل سياسـية واجتماعيـة تمتـاز عـن غيرهـا بالسـرعة وبالرؤية المباشـرة وهـي في وضعية تطيـح فيهـا بأفضـل الآداب وذلـك مـن خـلال حيويتهـا وسـهولة وسـائلها والمنافِسـة حتـى للصحافـة المكتوبـة. فصفحـات الفايسـبوك تسـمح لـكلّ مسـتخدم أن يكـون الناشـط وبطـل التاريـخ فـي آنٍ معـاً.

ثمّـة أبطـال واسـعو المعرفـة يتجـاوزون ويذيعـون ويتبادلـون أفكارهـم بـكلّ حريـة. والـراب هـو أحـد الأنـواع الأكثـر أصالـة وتأثيراً في مجـال الهدم ووضع النظـام القائـم موضـع اتهـام.

السينما

كان العـام 2011 هـو عـام السـينما العربيـة، إذ شـهد عـرض أكثـر مـن خمسـين فيلمـاً وكان لباريـس شـرف عـرض معظمهـا: أفلام وثائقية، أفلام خيالية، وتحقيقات أُجريـت أحيانـاً فـي خضـمّ الأحـداث، كمـا ظهـر علـى الشـبكة العنكبوتيـة أفـلام قلّمـا تعـدّت الثـلاث أو الأربـع دقائـق بحيـث أُطلِق علـى تلـك الأفلام تسـمية « فتـات سـينمائي».

ثمّة أبطال واسعو المعرفة يتجاوزون ويذيعون ويتبادلون أفكارهم بكلّ حرية، و«الراب» هو أحد الأنواع الأكثر أصالة وتأثيراً في مجال الهدم ووضع النظام القائم موضع اتهام

إن اقتحامـاً جريئـاً للسـينما العربيـة فـي المجتمـع، حتـى داخـل الجمهـور، وتحـرّراً غيـر مُتوقَّـع بسـبب قيـود للرقابـة، دفـع بالسـينمائيين، وآلات التصويـر فـي أيديهـم والحماسـة فـي قلوبهـم، إلـى مجازفـات محفوفـة بالمخاطـر.

كان التصويـر السـينمائي طبيعيـاً، كالتصويـر الفوتوغرافـي، يلتقـط واقـع اللحظـة: أجسـام هائجـة، أصـوات موحّـدة، صـراخ، ابتهـاج، صـدام، جـراح، إنـه التقـاط لجوهـر اللحظـة. لـم تكـن الصـورة صـورة شـخص مركـزي يحيـط بـه إطـار مـع أشـيائه الحميمـة وعالمـه الانفعالـي ومزاجـه الخـاص، علـى نحـو مـا عبّـر عنـه جيـداً الصحافـي السـعودي: «فـي مـا مضـى

15 التـاغ Tags هـو علامـة أو رمـز أو صـورة أو عبـارة تُرفَـق بالمـادّة الإعلاميـة المنشـورة، غالبـاً علـى الإنترنـت، وتـدلّ علـى جـزء مـن خصائـص هـذه المـادة أو مزاياهـا ومعانيهـا (المترجـم).

16 hip-hop حركـة ثقافيـة موسـيقية فنّيـة تعتمـد حـركات الجسـد والرقـص، نشـأت فـي أحيـاء السـود فـي نيويـورك وبرونكس الجنوبيـة مطلـع السـبعينيّات، وسـرعان مـا عمَّـت وانتشـرت فـي العالـم وغـدت ثقافـة شـبيبة المـدن، بعدمـا اندمجـت فـي عـدد أسـاليب التعبيـر الفنّيـة لـدى شـباب المـدن كالـراب والدجينـك والبـي بوينـغ والبريـك دانسـنغ.. (المترجـم).



كان للسيناريو العربي شخص وحيد، هو القائد، أما الشعب فكان له دور مَن يظهر في الصورة فقط. ولكن منذ الآن أصبح الشعب هو البطل المطلق، بينما لم يعد للقائد سوى دور ثانوي. لم يعد أيّ شخص يرضى بدور هامشي، فحتّى أولئك الذين يتابعون الأحداث من خلال الشبكات الاجتماعية، كانت لهم كلمة يقولونها في لحظة من اللحظات، كلّ فيلم يحتفظ بمفاجأة والنهاية لم تعد متوقّعة أبداً[17].

انعقد المهرجان السينمائي الأول للربيع العربي بفضل جهود ماري كلود بهنا ذات الأصل السوري- اللبناني، المتخصّصة في السينما ورئيسة جمعية السينما الأورو- عربية، وفي ما يتعدّى لائحة الأفلام التي تمّ إنتاجها، وبعد دراسة هذه الأفلام وتحليلها، تتساءل ماري كلود بهنا حول الميزة الشكلية والجمالية للسينما العربية وحول تطوّر تقانياتها. ولئن حصل هذا الاضطراب في العالم العربي، فإن السينما لم تكن بعيدة عنه، حتى أنها استطاعت أن تستثمر ذلك في وضع رؤية جمالية جديدة. وهي توضح ذلك في ملف حقّقه سيغفريد فورستر Siegfried Forster لراديو فرنسا الدولي RFI: «الاختلاف الكبير هو في العنوان. إنه ربيع السينما العربية وليس «الربيع العربي» في السينما. لقد أردنا عرض الثورات والمظاهرات الشعبية كنفسٍ جديد يُنعِش روح السينما».

أخرجت كاتيا جرجورة «وداعاً مبارك» Good bye Moubarak وهو فيلم وثائقي من 72 دقيقة عُرض على القناة الفرنسية - الألمانية والفيلم عبارة عن تحقيق صحافي حول السلطة التشريعية المصرية في ظلّ تهديد حزب مبارك ونشاط المعارضة شبه السرّية

ومن بين كوكبة من الأفلام المعروضة المتفاوتة القيمة، استرعى الانتباه مخرجان شابان، هُما: سمير عبد الله، الفرنسي- المصري، والكندية ذات الأصل اللبناني كاتيا جرجورة، فكلاهما عكفا على دراسة الواقع المصري، وقد أنتجا فيلمين لا تمويه فيهما ولا مجاملة للجمهور الأوروبي بحثاً عمّا يُرضيه، أي عن الأحاسيس القوية والنماذج النمطية التي ينقلها الإعلام، إلاّ أن الكثير من الأفلام التي صنعها مخرجون عرب وقعت في هذا الخطل الإدراكي، مستسلمين لسهولة تبنّي المقولات الغربية مقدِّمين مشاهد طريفة وغريبة ومسلّية، لكن لا عمق فيها. يقدّمون مشهداً يتحوّلون معه أنفسهم إلى مشهد، تماماً كما كان يفعل في الماضي الرجل الأسود الخاضع للاستعمار، فقد كان يسلّي سيِّدّه المستعمر لينال رضاه. في هذه النتاجات السينمائية ذات التكلفة الزهيدة نجد الموضوعات (الثيمات Thèmes) الأثيرة لدى الجمهور الأوروبي: إكراه الفتاة العربية على الزواج، المرأة العربية التي تتعرّض للضرب، العلمانية والأصولية... إلخ، ثيمات مملَّة يلجأ إليها بعض السينمائيين العرب كتقانة، «كإنتاج ترويجي» يتَّخذ الثورة ذريعة، آملاً ترقيةً أو الحصول على جائزة سينمائية.

لم يلجأ سمير عبد الله وكاتيا جرجورة إلى هذه الأساليب وهُما ينقلان وقائع الأحداث. فالمشاهِد المصوَّرة تباشر بلا مواربة تصوير واقع المجتمع العربي في تفجُّره، في غمرة انتفاضته في وجه سلطات تنهار. جرجورة أخرجت: **وداعاً مبارك** **Good bye Moubarak**، فيلم وثائقي من 72 دقيقة عُرض على القناة الفرنسية - الألمانية آرتي ARTE، وهو تحقيق صحافي حول السلطة التشريعية المصرية في ظلّ تهديد حزب مبارك والمعارضة شبه السرّية. كان المعارضون ينشطون عند هبوط الليل في خفايا الأحياء الشعبية للقاهرة والإسكندرية. قوّة هذا الوثائقي ونجاحه يكمنان في غياب الموقف المتحيّز والبقاء على مسافة شديدة الموضوعية في المعالجة المتساوية للقوى الممثّلة. اختلطت المخرجة بالشعب لتصوِّره من الداخل ولتحيط على نحو أفضل بمشروع تحرّكه. المتظاهرون يندفعون بفرح. بالنسبة إلى البعض هذه هي المرّة الأولى التي يُصوَّرون فيها. أمام الكاميرا عبرّوا عن آرائهم ورغبتهم في قلب الأنظمة المحتضرة، وبفضل السينما شعر الجميع بأنهم يعيشون لحظات ديمقراطية مرتجلة: الأخوان المسلمون، كُتّاب المدوَّنات على الإنترنت، المعارضون، المعتقل السياسي القديم أيمن أنور، كلّهم يشجبون، بالحماسة نفسها، ممارسات السلطة. وإذ يُثير فيلم المخرجة الكندية - اللبنانية التساؤلات الإيحائيةً حول مستقبل هذا الربيع بتشويق سردي، فإنه يفعل ذلك تمهيداً لمرحلة ما بعد مبارك.

العمل الآخر عُرض في معهد ثقافات الإسلام (L'Institut des Cultures de l'Islam) في حيّ

17 نقلت صحيفة **كورّييه أنترناسيونال Courrier International** عن جريدة **الحياة** مقالة كتبها زياد الدريس في 7 /4 /2011.



باربيس Barbès الباريسي، ما أتاح المجال أمام المخرج سمير عبد الله ليتحدّث عن فيلمه الوثائقي الذي يحمل عنواناً فيه الكثير من جمالية التورية باللغة الفرنسية (**Au Caire de la révolution**) ومعناها «في قاهرة الثورة») والذي يتماشى لفظاً ومعنىً (بحسب الطباق والجناس) مع عبارة فرنسية أخرى (**Au Coeur de la révolution**) من دون أن تحمل العبارة بالعربية جمالية الطباق نفسها (حتى أن ترجمتها إلى العربية قد تحمل المعنى على محمل مخالف للمقصود، إذ قد يفسّر على أن العاصمة المصرية قهرت الثورة، وهذا ما يريد صاحب الفيلم عكسه تماماً). يجري الفيلم في قلب القاهرة وهو وثائقي لمدّة ساعة صُوِّر في فبراير (شباط) 2001، مخرجه فنّان ملتزم يناضل دونما هوادة من أجل القضايا العادلة: فلسطين، الهجرة، المهاجرون من دون أوراق ثبوتية في فرنسا. لقد عُرف من خلال فيلم طويل في العام 2011 اسمه: «**Gaza – Strophe**» تاريخ الكابوس الفلسطيني، ما أتاح للجمهور الأوروبي اكتشاف الجرائم الإسرائيلية ضدّ غزّة التي أقام فيها سمير عبد الله مرّات عدَّة. وكان توجّهه إلى القاهرة، بأرْيَحِيَّـتـه معتادة وبفيضٍ من الجرأة، بمثابة حج إلى بلده الأصلي. جعل الطلاب يتكلمون وكذلك الفلاّحين والموظفين، وكأنه يقول بذلك إن وسائل الإعلام الأوروبية تنقل روايات مُغرِضة، وغير دقيقة، عمّا يجري في بلادنا. ذلك هو مغزى رحلة بعكس تيار الأفكار التي تؤخَذ من دون تمحيص ولا تدقيق في صحتها. ولكي يرى بنفسه من خلال عين الكاميرا، ترك الكلام لهذا الشعب المولع بالحرية ليعبّر عما يجيش في قلبه. إنه جمهور مدهش كأنه يتكلّم بصوت واحد ليهتف عالياً بكلمات مثل: كرامة، عدالة. تحوَّلت ساحة التحرير إلى فضاء من الحرية، كأنه ساحة من ساحات أثينا حيث كلّ شيء يُقال ويُناقَش وتُتَبادل الآراء. نزعت آلة التصوير قشور المجتمع وبانت من تحتها طبقات البؤس، فتحوّلت آلة التصوير العربية إلى عملاق مترامي الأطراف، على نحو ما كان يفعل الصحافيّون العمالقة في أميركا فيفضحون بتحقيقاتهم الصحافية سلطة المال وحيتان المال.

لقد كانوا ينشرون على الملأ ألوان البؤس الاجتماعي. دخل سمير عبد الله إلى أعمق تعقيدات المجتمع المصري بشغف ابن يذوب شوقاً إلى أبٍ فنّان مناضل، هو حامد عبد الله (1917-1985) الذي كان قد عرض في الساحة نفسها بعض لوحاته. لقد أظهر الابن - سمير - التأثيرات المباشرة لهذه الثورة الوليدة التي سمحت للشعب أن يعيد اكتشاف نفسه من خلال الأخوّة والتضامن. وإذ أعطى الكلام لمعارضٍ كان فيما مضى أستاذاً يدرّس الفيزياء، بيّن السينمائي أهمية الجدال بين الناس الذي لا يقتصر على المسألة الوطنية، بل يهتم أيضاً بالعالم العربي، والمأساة الفلسطينية التي تآكلت بفعل التنازلات غير المقبولة التي قامت بها الإدارة المصرية الفاسدة، كما يهتم بالمشكلات الإقليمية.

> **أوضاع أبناء المهاجرين إلى أوروبا وبخاصة إلى فرنسا تُشبه أوضاع الزنوج الأميركيين.. وقد ولّد هذا التقارب في الوعي قرابة ثقافية وتشابهاً لا يُنكر، فاحتجاجات الشباب في الضواحي الفرنسية تتمسك بمراجع نموذجية يُتقِن الزنوج إنتاجها على أفضل نحو**

استمر سمير عبد الله في النضال من أجل الحرّيات الفردية دونما عقد نفسية. يندرج عمله السينمائي ضمن نظرة شاملة يغذّيها فكرٌ فلسفيّ متحررٌ من أيّ تبعية للخطابات السائدة. فيلمه **في قلب (قاهرة) الثورة** هو فيلم ذو موضوعية عالية تتمثّل فيه كلّ مكوّنات المجتمع. فالحركات الإسلامية التي تعالجها بعض آلات التصوير بكثير من الاحتقار، تجد فيه التعبير عن حوار، وأيضاً عن ضرورة التسامح المتبادَل. والثورة العربية بالنسبة إلى كاتيا جرجورة نضجت قبل أوانها، وهي ذات مستقبل غامض، تماماً كما هو الأمر بالنسبة إلى المخرج الفرنسي-المصري الذي يعتبر عمله ورشة دائمة على شاكلة هذه الثورات المستمرّة.

المسرح

«ينبغي للفنّ في بلادنا أن يبثّ طاقة محرّرة» هذه الجملة الافتتاحية التي تلخّص ما يصبو إليه الفنّانون والمسرحيون العرب الذين يجهدون لتبيانه بعملهم المسرحي، هي للطفي عاشور، التونسي الذي يعيش متنقّلاً بين باريس وتونس. نتاجه المسرحي هو في عداد النتاج الأكثر أهمية في المجالَيْن الموسيقي والمسرحي حول الحركات الثورية بين العامَيْن 2010 و2014. عُرِضَت مسرحيّته في لندن في إطار أولمبياد الألعاب الأولمبية في العام 2012 بطلب من



«فرقة شكسبير الملكية» (Royal Shakespeare Company).

هذا العمل الذي أخرجه على المسرح بنفسه هو اقتباس من مسرحية **مكبث** لشكسبير، يُظهِر من خلاله الأبعاد الاجتماعية والسياسية في البلدان العربية، وبخاصة في تونس. ثمّة بلاغة معيَّنة في عنوان المسرحية: «مكبث ليلى وبن - قصة دامية» (Macbeth Leila and Ben-A bloody History) ولا أدري ما إن كان المخرج قد انتبه إلى التطابق اللفظي بين كلمة bloody التي تعني «دم» وتُنطَق بالإنجليزية «بْلادي» وكلمة بِلادي العربية التي تُنطَق بالعامية «بْلادي» أيضاً. فهذه الكلمة المشتركة بين اللغتين تُضفي على معنى المسرحية من خلال عنوانها طبيعة الوضع السياسي/ الاجتماعي، كما لو أن السلطات العربية الحاكمة لا يمكن لها التخلّص من الطابع الدموي الذي يدمغها؛ فـ«الليدي مكبث» و«ليلى بن» (والمقصود بها ليلى بن علي) يتشابهان تشابه نقطتَيْ دم تشفيان غليلهما، فكلتاهما زوجتان نهمتان لإشباع طموح لا حدود له. وقد أظهرت إدارة تصوير المشاهد (السينوغرافيا) حركة تمثيل جماعي تتيح للمشاهدين أن يفهموا دفعةً واحدة، وبنظرة شاملة، كلَّ تعقيدات التركيبة الاجتماعية والسياسية العربية، من دون إغفال تفاصيل التاريخ. جزئية التاريخ، كما لو أراد المخرج لهذه الشهادة العاجلة تقريب المشاهد إلى أقصى حدّ ممكن من هذه المأساة التونسية.

حينما اندلعت الثورة في كلّ مكان من العالم العربي وجدت الموسيقى التقليدية الملتزمة نفسها وقد تجاوزتها اليقظة الثورية المتجسّدة بكثافة في إيقاع موسيقى «الراب» ذي الإيقاعات المعدنية والذي يُعتبر أفضل ممثّل للخطّ الثوري

لقد بدأ تاريخ تونس الحديث مع مؤسّسه الحبيب بورقيبة. وهو تاريخ يذكّر في الكثير من جوانبه بـ«دنكن» (Duncan) في مسرحية مكبث. هذا الرئيس المعتلّ، الذي أزاحه بن علي بالقوّة، يشبه دنكن الذي قتله مكبث بناءً لأوامر الليدي. غير أن أب تونس الحديثة غير منزّهٍ عن الخطأ والنقد، فهو الذي إبّان عصره الذهبي، درّبَ بن علي على الممارسات البوليسية. الملك الإنجليزي والرئيس التونسي تجمعهما الجريمة من خلال تحريض زوجتيهما لهما على هذا العمل. فالسيّدتان الطموحتان تحكمان بلديهما بتسخير زوجيهما لتنفيذ نزواتهما. على أنغام موسيقى تراثية تتوالى التيمات بإيقاع مسرحي يستعرض محن التاريخ التونسي المثير، من جلاوزة التعذيب إلى البوليس العسكري، ونهّابي الأملاك العامة مروراً بعمليات الاغتيال المرعبة. وبين التيمة والأخرى تُعرض مقابلات مع مثقّفين وشخصيات اجتماعية متداخلة مع عرض شرائط مصوّرة غايتها الوصول إلى الحبكة المسرحية، وشرحها للجمهور. هذه الأحاديث تتطوّر بالتوازي مع أحداث المسرح وتكشف عن القيمة الفضائحية لرسالة المؤلّف. وبين فواصل منتظمة يرفع الممثلون صورة الطاغية ويُذكَّر الجمهور باستمرار بالتجاوزات المرتكبة في عهده قبل هروبه إلى المنفى.

وقد لعبت خشبات المسرح في موضوع الثورة العربية دوراً لا يمكن تجاهله في إيقاظ الوعي ودفع الجماهير للتحرّك بتقديمها لهم مباشرةً حقيقتهم الخاصة.

وقد أمكن إقامة عروض مسرحية متفاوتة الأهمية في معظم مناطق أوروبا، ناسجة التيمات الثورية نفسها، حاصلة على الثمرة الميؤوس منها بالعودة إلى البلد الأصلي والتمثيل أمام جمهور أُقصِيَ زمناً طويلاً عن شؤون بلده، ذلك إن طرح موضوع الحريات والعدالة الاجتماعية كان عملاً ممنوعاً ومحرَّماً. وقد وجد الفنّانون الشباب المستفيدون من غياب الرقابة المؤقّت فرصة سانحة لمناقشة هذه الموضوعات علانيةً مع الناس. هل هو مسرح ظرفيّ؟ وما هَمّهم! فهم يعبِّرون عمّا لم يكونوا يحلمون أن بإمكانهم أن يفعلوه، وذلك على غرار ما فعله الطلّاب النقابيون المنتمون لجمعية «آدو+» (ADO+) الذين أبدعوا عرضاً مسرحياً عن الثورة التونسية. وبالتنسيق مع مسرح «كروكميتن» في باريس، عرضوا مسرحية «إرحل» (Dégage) التي عُرِضَت في فرنسا وبلجيكا العام 2012. وقد أصدروا عنها كتاباً نشرته دار «سيريزييه» (Cerisier)، وضعوا له مقدِّمةً قصيدة أبي القاسم الشابي (1909- 1934) «إذا الشعب يوما أراد الحياة». هذه المبادرة الفنيّة التي يهتف ممثلوها، دونما انقطاع، بالنشيد الثوري، تدلُّ أيضاً على حقيقة الانعتاق الشعبي مقدّمين عرضاً واقعياً، ومريراً أحياناً. هذا التعاون الفرنسي- التونسي يتخلّص من جفاف العرض التعليمي لتاريخ الثورة الوطنية، ويصل ما بين اللحظات الثلاث التي



تتألّف منها الانتفاضة: الإرادة، والفرح الشعبي، وخيبة الأمل.
ينبغي أن نأمل اليوم بأن يستفيد الفنّ المسرحي العربي من هذا التحرّر ليبقى في طليعة المعركة الإقليمية، وليجدّد تقانيات التمثيل المرتجلة، في الغالب، تحت عين الرقابة العمياء.

الموسيقى

الموسيقى هي الفنّ الأكثر تقديراً من الشباب والأقلّ طواعية للرقابة. وهو كتقانة تواصل وعرض، يستفيد من وسائل النشر الأكثر تطوّراً وانتشاراً، والتي تمنحه قدرة خلاّقة تجعله يتكيّف مع سرعة الوقت وعدم إلزامية المكان. «التأليف الموسيقي» لا يُخضِع المؤلّف اليوم لتحمّل أعباء مُكلِفة، ولا لبحث نظري معمَّق. أمّا الموسيقى العربية الهادفة والملتزمة، فإنها على الرغم من جمهور المستمعين العريض، تخضع يوماً فيوماً للتضييق الشديد في إيصال رسائلها بسبب الاحتكار الحكومي للصناعة الموسيقية. فتطوّر الإطار الإناسي (الأنتروبولوجي) أحدث انقلاباً في المرجعيّات الاجتماعية - الثقافية، وطوّر مقولات الفكر باتجاه مزيد من التحرّر، وأضعَف اتجاه الطاعة والامتثال. فقد أنتجت الموسيقى في العالم العربي بين العامَيْن 1960 و1980 جيلاً من الموسيقيّين الطليعيّين نذكر منهم أكثرهم شهرةً: الشيخ إمام، أحمد فؤاد نجم، ومارسيل خليفة وسواهم. هؤلاء يمتازون بمنسوبٍ من الالتزام الاجتماعي والسياسي عزَّ نظيره، وهم يمتلكون بشكل عام ثقافة إيديولوجية وفلسفة فعل تسمح لهم بالقيام بأعمال نضالية، كما يمتلكون معرفة واسعة بتاريخ بلادهم.
في ثمانينيّات القرن الماضي ظهرت في فرنسا موجةٌ جديدة من الموسيقيّين تستند إلى ثقافة الـ«هيب هوب» (Hip hop) وهي حركة فنّية مستورَدة من أميركا الشمالية ما تزال برونكس Bronx النيويوركية معقلها .
لقد عانى زنوج أميركا على الدوام من عنصرية البيض وعدم المساواة العرقية. فجعلت الثقافة الزنجية - الأميركية الموسيقى أسلوباً في التعبير الاحتجاجي. وتُعتبر موسيقى «غوسبل» (Gospel) وموسيقى السود الروحانية مثالَيْن على القطيعة مع النظام القائم.
أوضاع أبناء المهاجرين إلى أوروبا، وبخاصة إلى فرنسا، تُشبِه أوضاع الزنوج الأميركيين. وقد ولَّد هذا التقارب في الوعي قرابةً ثقافية وتشابهاً لا يُنكر. فاحتجاجات الشباب في الضواحي الفرنسية تتمسك بمراجع نموذجية يُتقِن الزنوج إنتاجها على أفضل نحو .
حينما اندلعت الثورة في كلّ مكان من العالم العربي وجدت الموسيقى التقليدية الملتزمة نفسها وقد تجاوزتها اليقظة الثورية المتجسّدة بكثافة في إيقاع موسيقى الراب ذي الإيقاعات المعدنية والذي يُعتبر أفضل ممثّل للخطّ الثوري. فالموسيقى الملتزمة تمتلك برنامجاً وإيديولوجيا وتأليفاً نصيّاً ناجزاً. هذه المرجعية المكتوبة لا وجود لها في موسيقى الراب التي تقدّم نفسها كموسيقى شفوية، وكلام متقطع، يطلقه المغنّي يصرخ به بإيقاع تشارك فيه بمهارة أصوات متعدّدة في آن معاً ببراعة تعبيرية. يحرص مغنّو الراب الأوفياء لمعنى كلمة «To rap» التي تعني بالإنجليزية ثرثر، يحرصون على الالتزام بهذه الدلالة التي صارت لها شهرة والتي تتميز بتغيير مقامات الصوت الدافئة واللفظة الصادمة والكلمات النافذة والجمل المدهشة. المعنى يوحي به الصوت والصوت يوحي به المعنى. شلالٌ من الأسماء، من الكلمات المؤلّفة من مقطع واحد، تنساب موزونةً متوافقةً مع مقتضى القافية التي تتناغم مع اللغة الثائرة، فتلطّف الصراخ وتنسجم مع انسياب اللحن فتأسر الأذن. الآلات الموسيقية بالغة التطوّر تستخدم البلاتين والأشرطة الصوتية وتقانة السامبلنغ (Sampling). لغتهم المغناة وارتجالاتهم الآلية أبدعت أسلوباً جديداً يبتعد عمداً، كما نرى، عن الأساليب الموسيقية واللغوية السائدة، مفضّلين اللغة الشفوية على اللغة المكتوبة. ولهذا النمط من استخدام عزف الآلات معنىً، فمغزى الراب مقيمٌ في التيمات التي يعالجها. مغنّو الراب يغنّون في الأماكن العامة، وقلّما يفعلون ذلك في أماكن الغناء التقليدية، فالشارع هو المكان المثالي الذي يمارسون فيه الغناء. لقد كانوا أوّل من غنّى للانتفاضات العربية.

> **«التأليف الموسيقي» لا يُخضِع المؤلّف اليوم لتحمّل أعباء مُكلِفة ولا لبحث نظري معمَّق.. أمّا الموسيقى العربية الملتزمة، فإنها على الرغم من جمهور المستمعين العريض تخضع للتضييق الشديد في إيصال رسائلها بداعي الاحتكار الحكومي للصناعة الموسيقية**



كانوا يغنّون وسط الحشود ويندمجون بالجمهور، فيُلهِبون مشاعر الناس وهُم يغنّون الثورة: «بسيكو- إم» (Psycho – M)، «اللايُقهَر» (L'Imbattable)، «دجي- كوستا» (DJ - Costa) «أرمادا بيزرت» (Armada Bizerte)، «دام» (Dam)، «بالاستينيان رابرز» (Palestinian Rapperz)، وكثير غيرهم من عشّاق الراب العربي. حمادى بن عامر، التونسي الملقب بالجنرال، يوجّه إلى بن علي، باسم الشباب، كلام الأغنية التالية: «إنّني أعلم أن في قلب الشعب كلمات كثيرة، ولكن القمع يمنعهم من التفوّه بها، فإذاً هاكَها أقذفها في وجهك»[18]. معظم أسمائهم مبتكَرة، وهي تُكتب بحرف كبير أو بحرف صغير، وتوحي بأكثر ممّا تقول. أسماء أعلام مصنوعة من نغم فنّهم المشاكس. كلّ البلدان العربية لها مُغَنّوها الراب، وغالباً ما لا تكون أغانيهم مفهومة، أو يتفاداهم الناس، إلّا أنهم يفرضون أنفسهم بالإصرار والعناد. يتمتّعون بتأييد شعبي واسع، وبخاصة في صفوف الشباب. ومنهم في مصر أحمد مكّي، رامي دونجوان أرابيان نايتز Arabian Knigtz الذين يعتبرون أنفسهم أعداء للدولة، يحرّضون الناس على التمرّد ومكافحة السلطة. وفي لبنان ريّس بك، وفي ليبيا حمزة سيسي، وفي الجزائر إجريك (Igrek) وغيرهم كثيرون يحتجون وينادون بالوحدة العربية والحرية لشعوبها. نصوصهم لا تُصاغ وفقاً لقوانين الأدب الجمالية السائدة التي يحبّون أن يلووا عنقها وأن يقلبوا تقاليدها. لديهم جماليتهم الخاصة التي تتحدّد من خلال بحثها عن تقانيات عزف جديدة تتطابق مع لغة رنانة تعبّر عن مشاعر السخط وعن كلّ الانتقاضات. ولكن يجب بشكل خاص النظر إلى التيمات التي يعالجها هذا الأدب المتسكّع؛ فنصوصهم ليست مدوّنة في معظم الأحيان، فكان علينا لزاماً لكي نكتبها أن نعاين أشرطة الفيديو على «اليوتيوب». لا نجد في تاريخ الموسيقى العربية إلاّ النادر من النصوص التي لها مثل هذه الحدَّة في الكلام: الإشادة بأمجاد الماضي وأبطال التاريخ، كصلاح الدين وعبد الناصر، والتنديد بالمجازر التي يتعرّض لها الفلسطينيون، والدعوة إلى التمرّد على السلطات. عباراتهم الشائعة على كلّ شفة ولسان: بلاد الفساد، التخلّف، الخيانة، النكبة، البلوى.. مغنّو الراب يعتبرون أنفسهم رؤيَويّين. يحملون رسائل خالدة للإنسانية جمعاء كما يقول توماس بلاندو Blondeau في كتابه **اتبعوا القائد**: «كلّ أهمية مغنّي الراب تقوم على قدرته على أن يكون قائداً».

الخاتمة

يصعب التوصّل إلى استنتاج حول إشكالية جديدة ولَّدتها الأحداث السياسية والاجتماعية الراهنة. ثمَّة أسئلة كثيرة ما زالت مطروحة، حتى ولو أن الانتفاضات الغاضبة قد انقضت، فإنّنا لا نستطيع التنكّر للمثالية البدائية التي أثارت كثيراً من الحماسة لدى الشعب، أو التملّص منها. وعناصر الجواب التي يقدّمها المثقّفون العرب لا تطرح تجانساً في الرأي، فالتحليلات المختلفة التي تتبعناها تشهد على صعوبة في الفهم المباشر لعفوية الشارع التي فاجأت العالم. وإذ عبَّر هؤلاء المثقّفون عن تلك الوقائع فتحوا إمكانية التفكير حول المجتمع ولكن من الداخل. وهُم بوصفهم عرباً، فإن أعمالهم تعبِّر عن ضرورة فكّ الرموز من أجل الفهم. وإننا نردّد ههنا ما يقوله غادامِر Gadamer : «لا يكفي أن نكون بمواجهة الاحتجاج، بل علينا أن «نغوص» في معناه، أي أن نكون مسكونين بمغزى هذه الإرادة، إرادة صنع العالم وتغييره». وكذلك، فإن الموقف الذي نتبنّاه ينزع إلى الحدس بانتظار عناصر جديدة تخفّف من وطأة الغموض الذي يلفّ هذه المقاربة المبهَمَة لظاهرة ما قبل الثورة.

---

18 Thomas Blondeau, **Combat Rap: 25 Ans de hip-hop** ,Tom 1 et 2 (Paris: Le Castrol Astral, 2008).



السينما قبل الأدب حدست «بالربيع العربي» وتوقّعته

أ. إبراهيم العريس

ما إن اندلعت ثورات "الربيع العربي" في عدد من البلدان العربية، في تونس ثم في مصر، حتى انبعثت الآمال الكبيرة لدى الشعوب العربية، سواء في البلدان التي طاولتها التغيّرات، أم في البلدان العربية الأخرى. ومهما يكن من أمر، يصعُب الحديث عن بلدان عربية، وربما غير عربية أيضاً، لم تلامسها رياح التغيير التي اندلعت خلال السنوات الأربع الأخيرة. فنحن نعرف أن ثمّة بلداناً تحوّل ربيعها إلى ربيع دموي، وأخرى عرفت عنفاً مفاجئاً من الصعب تبريره. وفي المقابل كانت هناك بلدان سارعت إلى إجراء تغييرات وإلى الانخراط في شبكات إصلاحية وضروب سياسية بدت أقرب إلى ديمقراطية ما، لمجرّد أنها خشيت أن تصل إليها ثورات الشباب.

انطلاقاً من هذا الواقع، وعلى الرغم من الدمار والقتل وتدمير الدولة الذي استشرى في عددٍ من البلدان، وعلى الرغم من الإحساس العام بالإحباط إزاء اندحار الحلم الربيعي، وما طاول بعض البلدان من سرقة لثورات شبابها، أو تقسيمات جغرافية وحروب ومجازر طائفية، وصولاً إلى ما ساد من شعور لدى فئات لا يستهان بها من المواطنين، بأن «القديم» على كلّ مساوئه، كان أخفّ وطأة ممّا يحدث، ولاسيّما حيث كان العنف والتفكّك والنزوح السكّاني والصراع الطائفي مآل ربيع كان موعوداً، على الرغم من هذا كلّه، لا تزال هناك أصوات تحاول أن تقول إن «الربيع» لا يزال قائماً، وإن العاصف من الأحداث أمرٌ طبيعي لمرحلة انتقالية لا بدّ منها. فما من تغيير ضخم عرفه شعب من الشعوب، إلّا واحتاج إلى مرحلة انتقالية مؤلِمة، قبل أن يتحقّق.

لن نخوض هنا في سجال معمّق ومسهب حول هذا الأمر، وإن كان ما سندنو منه من موضوع يتعلّق بأحوال السينمات العربية والدرامات التلفزيونية - وهما على تفاوت اهتمامنا بهما موضوع هذا المقال، يتلاقى مع هذه النظرة إلى «الربيع العربي»، النظرة التي ترى أنّنا، على الرغم من كلّ شيء إنما نعيش مرحلة انتقالية. بيد أن المسألة بالنسبة إلينا هنا ليست على مثل هذه البساطة، لا سلباً – بمعنى أن ما ستسفر عنه هذه المرحلة سيكون تقسيماً ودماراً وتراجعاً عن المكتسبات الحضارية التي كانت حقّقتها الشعوب العربية منذ الاستقلالات، على قلّتها في المقياس الحضاري العام -، ولا إيجاباً – بمعنى أن «حتمية» التاريخ ورغبات الشعوب التغييرية، سوف تقود إلى التقدّم ودخول العصر ومبارحة الماضي لصالح دخول التاريخ - على الإطلاق.. وذلك لأن ما نفعله اليوم واختياراتنا هي التي سوف تحدّد ما سوف يسفر عنه المستقبل. ليس ثمّة خطّ أفق مرسوم ومتضمّن في قلب الأحداث، سواء أكانت تغييرية أم عاصفة أم ثورية أم تطوّرية. إن ما نعيشه، وما نفعله بشكل أكثر تحديداً، هو الذي سوف يحدّد ما سوف يكون عليه الغد، وما إذا كان الربيع سينتهي بربيع أو بخريف أو بكابوس لا رادّ عنه.

لكن ما نفعله ليس تلقائياً ولا هو عفوي، بالتأكيد. بل هو مجموع تصرفاتنا ونتاجاتنا ومواقفنا، سواء أكانت في اللحظات الكبيرة، والتجمّعات الميدانية، والنضالات الجماعية، وضروب التواصل من طريق وسائل الاتصال الجماهيرية، وصولاً إلى الانتفاضات والحروب الأهلية بكلّ أنواعها، أم كانت تبدّلات «صغيرة» تحدث على صعد العلاقات الاجتماعية، والإبداعات والنشاطات الفردية... إلخ. ويقيناً بالنسبة إلينا أن ضروب الوعي المكتسَبة



والمتجمّعة من مثل هذه النشاطات والإبداعات، هي التي يمكنها أن تحدّد مقدار التغيّرات التي ستقود إلى المستقبل ونوعيّتها. ومن الواضح بالنسبة إلينا هنا أيضاً، عند هذه المرحلة الانتقالية الحسّاسة بالتحديد، أن من شأن الوعي أن يلعب دوراً أساسياً في عملية الولوج إلى المستقبل.

من دون الدخول في سجالات فلسفية واجتماعية حول كيفية تكوّن الوعي لدى أصحابه، يمكن لنا أن نتوقّف عند السينما والتلفزيون بوصفهما مكوّنين أساسيين من مكونات الوعي، ولكلٍّ منهما طريقته وأسلوبه. في هذا السياق لسنا مضطرّين للعودة إلى تلك التأكيدات السوسيولوجية التي تخوض في تفاصيل استعراض الدور الذي يلعبه الإبداع الفنّي – من طريق الصورة بخاصة – في تشكيل الوعي لدى قطاعات عريضة من الناس، منافساً في هذا، المدرسة والشارع والحياة الاجتماعية نفسها. فقط ننقل عن دراسات عديدة تتعلّق بعلم الاجتماع الجماهيري، أن الحكايات المصوَّرة – سينمائياً ثم تلفزيونياً – قد أسهمت إسهامات أساسية في خلق ما يسمّيه علم الاجتماع «الطبيعة الثانية» لدى المتفرّجين. أو على الأقلّ كانت تلك هي الحال في القرن الفائت بالنسبة إلى السينما، التي كانت توصل إلى الناس عشرات الحكايات والمواقف والصراعات والعلاقات الاجتماعية وضروب التماهي مع النجوم والرغبة في محاكاتهم، الأمر الذي أزال الحدود بين الواقع والصورة، وخلق معايير أخلاقية وجمالية وفكرية واجتماعية، أثّرت في العلاقات بين الناس، وبخاصة في عدد من المجالات السلوكية في ما يتعلّق، مثلاً، بالعلاقة بين الأجيال، وقضية المرأة، والعلاقات العائلية، والموقف من السلطة، وعلاقة الفرد بالجماعة، والتعاطي مع الآخر، والتفاعل بين الجنسين، والنظرة إلى الماضي وإلى العالم الخارجي. والحقّ، هي أنّنا كلّما اقتربنا، سوسيولوجياً، من تفحّص سلوكات معظم الطبقات الاجتماعية، المدينية المتوسّطة على الأقلّ، كلّما أدركنا كم أن تراكم ارتياد السينما ومشاهدة الأفلام، قد أحدث تبديلاً لديها، وغالباً في اتّجاه مزيدٍ من الانفتاح على الآخر وعلى العصر.

لا تزال هناك أصوات تقول إن «الربيع» لا يزال قائماً، وإن العاصف من الأحداث أمرٌ طبيعي لمرحلة انتقالية لا بدّ منها، فما من تغيير تاريخي عرفه شعب من الشعوب إلّا واحتاج إلى مرحلة انتقالية مؤلِمة قبل أن يتحقّق

في إطار هذا التفكير، انطلاقاً من أنّ «حكي حكاية بصورة متحرّكة ناطقة» هو فنّ حديث، يمكننا أن نلاحظ أن السلوك الذي أملاه تراكم المشاهدة السينمائية على قطاعات واسعة من الجمهور العريض، كان انفتاحياً وإيجابياً، وغالباً ما يسير نحو التقدّم. ومن هنا اعتُبرت السينما، ومن ثم الحكايات التلفزيونية، وربما كذلك العديد من البرامج المتلفَزة الأخرى، وصولاً إلى الإعلانات الاستهلاكية، فِعْلَ تقدُّم في الحراك الاجتماعي. والسينمائيون، انطلاقاً مِن كونهم يتعاطون مع فنون تعتمد الآلة الحديثة، والمحدّثة أكثر وأكثر عاماً بعد عام، كان من الطبيعي أن يكونوا في إنتاجاتهم الفنّية، كما في مواقفهم، الأكثر طليعية بين مجمل منتجي الأفكار. نتحدّث هنا عن السينمائيين الذين يتعاملون مع فنّهم على أنه فنّ حقيقي يريدون من خلاله أن يقولوا شيئاً. غير أن هؤلاء لم يكونوا دائماً الأكثرية الساحقة من بين منتجي الأفلام، ذلك أن الإنتاج السينمائي يتوزّع ما بين الإبداع الفنّي، والمنتَج التجاري، والممارسة التقنية، والاستفادة الإيديولوجية بما فيها الدعاوة السياسية المباشرة. ومع هذا فإن ثمّة عدداً من السينمائيين العرب عرفوا منذ بداية ظهور السينمات العربية، كيف يجعلون من أعمالهم نتاجات إبداعية تُحسِّس المجتمع بمصالحه وضرورة تقدّمه، حتى اعتُبِرت السينما، في بعض الأحيان، في طليعة حركات التغيير، أو على الأقلّ من أبرز الفنون المواكبة لتلك الحركات.

السينما و«الربيع العربي»

لم تتخلَّ السينما عن دورها خلال السنوات الأربع الأخيرة، أي منذ اندلاع انتفاضات «الربيع العربي». ولسنا نتحدّث هنا، فقط، عن أولئك المئات من الشبّان الذين امتشقوا الكاميرات وراحوا يصوّرون ألوف المشاهد والصور لأحداث الربيع، المفرحة منها والمأسوية، ولا عن أولئك الذين راكموا من الصور والأحداث والمواقف ما سوف يولّفونه لاحقاً في أعمال متكاملة ، بل نتحدّث عن كلّ ما فعلته السينما خلال التجمّعات الكبرى، ولاحقاً في المهرجانات، وعلى شاشات اليوتيوب وفي البيوت والنوادي. عن كلّ ذلك الحراك الذي جعل السينما،



إلى جانب الأغنية وفنون الغرافيتي، تشغل ساحة الوعي الربيعي، في وقت كانت فيه بعض الآداب تتنافس فيما بينها على الادّعاء بأنها هي، قبل غيرها مَن «توقّع» الأحداث قبل حصولها! وهنا قد يحلو لنا أن نفتح هلالين لنشير إلى فيلم أو فيلمين فقط سبقا كلّ تلك «التوقّعات» راسمين خطوط ما سوف يحدث، عِلماً بأنّنا نشير إلى هذين الفيلمين على سبيل المثال لا أكثر: ففي سنوات الثمانين حقّق نبيل المالح في دمشق فيلم «كومبارس» الذي صوّر فيه، خير تصوير، القمع الذي يطاول المرء حين يحاول أن يمارس حرّيته الشخصية، ولو ضمن جدرانه الأربعة، خالصاً في الفيلم إلى مشهد خارجي يصوّر الجبل المحاذي لدمشق وكأنه بركان سوف يقذف حممه، مصوّراً في سياقه دمشق وقد بدت على وشك الدمار مثل بيروت في ذلك الحين. ومنذ نصف دزينة من السنوات صوّر يوسف شاهين في فيلمه الأخير «هي فوضى؟» ثورة الشعب المصري على فساد الحاكم وقواه الأمنية، بشكل بدا شبيهاً بما حدث بالفعل بعد سنوات وسابقاً عليه.

وما هذان المثلان إلّا مجرّد إشارة إلى قدرة السينما على التقاط حساسيّات الشارع وأحداثه. ولا بدّ من التذكير بأنّه، ومنذ اندلاع ثورات «الربيع العربي»، لم يخلُ أيّ مهرجان سينمائي في العالم، بدءاً من «كان» الفرنسي في دورة العام 2011، من أفلام عربية، وأحياناً غير عربية، صوّرت هذا الجانب أو ذاك من جوانب «الربيع العربي»... وفي تلك الأوقات المبكرة ساد اليقين بأن السينما، التي عرفت كيف تلتقط حساسية الأحداث، سوف تواصل مسيرتها بين أعمال روائيّة ووثائقيّة، وصولاً إلى الاكتمال لدى شقيقتها المتلفَزة التي كان ثمّة يقين بأن مسلسلاتها ذات التأثير الكبير على ذهنيات الجمهور، سوف تلتقط بدورها حساسيّات المرحلة.

وكما تعثّرت ثورة «الربيع العربي» نفسها، فإن النتاجات السينمائية والتلفزيونية، التي كان يُفترض أن تكون مرتبطة بالربيع، قد تعثّرت بدورها تقنياً وإبداعياً وفكرياً، في حالٍ من الانعكاس كاد يبدو ميكانيكياً. وإذا كان قد سبق لنا في هذه السلسلة من التقارير – الصادرة عن مؤسّسة الفكر العربي، تباعاً منذ بدايات الربيع، وتناولت أحوال السينما والتلفزة – أن استعرضنا أوضاعهما خلال أعوام الربيع الاولى، معبّرين عن مزيج من الأمل والخوف، مكتفين بالترقّب، فإنّنا هنا، نجدنا أقرب إلى أن نرصد المحصلة التي أسفرت عنها الأعوام الأولى، وبالتالي محصلة العام 2013، الذي لم يَفِ بوعوده كما يجب، على ضوء التطوّرات السابقة عليه. أسفر الوضع عن خيبة جعلتنا نتوقّف عند نهاية العام ملاحظين أن جلّ ما هو موجود إنّما هو فيلم من هنا، أو فيلمان من هناك. مقابل أحلام في كلّ مكان، بعضها يتحقّق وأكثرها يبقى حبراً على الورق وأمنيات في الأفئدة، وبلدان تشكو اختفاء الصالات، والموت البطيء أحياناً، والمتسارع أحياناً أخرى لتقاليد الفرجة السينمائية الجماعية، وبلدان تشهد ما يمكن النظر إليه على أنه نهضة ما، على الأقلّ للصالات السينمائية، كما هي حال لبنان والمغرب. هناك شرائط هجينة تحمل اسم سينما وتُعرض في الصالات وتحصل على أموال متفرّجي السينما لكنّها بعيدة كلّ البُعد عن السينما، وهناك شرائط تُمعن في نشر ثقافة السيقان ويقول البعض إن صانعيها لم يشاهدوا فيلماً حقيقياً واحداً. ومن حول هذا الخليط، مهرجانات... مهرجانات كثيرة، مهرجانات متنوّعة، ومهرجانات قد يكون عدد ضيوفها ونجومها أحياناً أضعاف عدد مُشاهِدي أفلامها. وهذا كلّه صار جزءاً من لعبة طريفة عجيبة تُسمّى السينما العربية. وهذه السينما بالذات تكاد تصبح جزءاً من حال التلفزة العربية. وهذه الأخيرة تتحوّل أكثر وأكثر لتصبح جزءاً أساسياً من التقاليد الاستهلاكية العربية وليس لأن الصالات الأساسية صارت تلك المنتشرة في «مولات» بيروت والقاهرة ودبي وغيرها من عواصم «الفرجة» العربية فقط، بل لأنّ التلفزة نفسها أيضاً، ببرامجها الترفيهية المستورَدة غالباً والمستفيدة من تسامح رقابي لا تحظى بمثله الأفلام الراقية، أحدثت تبديلاً في الذائقة العربية، كما في معدَّل أعمار المتفرّجين بحيث صار جمهور المراهقين الباحث عن صخب ما في تجمّعات استفزازيّة، هو الجمهور الأساس لهذا النوع من السينما فيما تحوّلت الطبقات الوسطى في المجتمعات المدينية العربية إلى بيوتها

> **لسنا مضطرين للعودة إلى التأكيدات السوسيولوجية التي تخوض في تفاصيل استعراض الدور الذي يلعبه الإبداع الفنّي في تشكيل الوعي لدى قطاعات عريضة من الناس، منافساً المدرسة والشارع والحياة الاجتماعية**



تمارس فيها حياتها الاجتماعية على نطاق ضيّق، جاعلة من متابعة المسلسلات العربية – والتركية والأميركية لاتينية أيضاً - غذاءها الفكري.

تلكم هي الصورة الرئيسة لحال السينمات العربية، أو الجزء الرئيس منها في السنوات الأخيرة. ولا يشذّ العام الذي نتوقّف عنده هنا عن هذا الواقع. فهل يمكن الحديث هنا، على ضوء هذا «التجديد الاجتماعي» عمّا قد يكون مختلفاً عن الصورة التي رسمناها في تقارير الأعوام القليلة السابقة؟ ليس الأمر يسيراً. ومع هذا قد يتساءل القارئ أين هي السينما فنّاً وأفلاماً في الصورة الإجمالية التي نحاول أن نرسمها؟ وقد يتساءل القارئ أيضاً عن الأحلام السينمائية لربيعٍ عربي سبق التحدّث عنه خلال الأعوام المنصرمة، وعن سينماه التي قيل إنّها ستظهر بالتدريج؟...

مهما يكن، لا بدّ من القول إن الأمور في هذين المجالين ليست سيّئة تماماً... فالأفلام الجيّدة لا تزال تحقّق، ولو بالقطّارة، وذهنيات «الربيع العربي» – أو ما تبقّى منه – لا تزال حاضرة وربما تزداد حضوراً هنا وهناك، ولكن على نطاق محدود. نقول إنها تتحقّق بالقطّارة، وبأموال دعم صار نادراً الحصول عليها، بينما كان الحصول عليها في الماضي ممكناً، من التلفزيونات الأوروبية ومؤسّسات الدعم الغربية مثلاً، ويمكن الحصول عليها، أو على بعضها على الأقلّ، من صناديق دعم في دبي أو أبو ظبي أو الدوحة. ولا نغالي إذا قلنا إنَّ أفضل ما يُحَقَّق في السينما العربية اليوم يُحَقَّق بدعم من مؤسَّسَتَيْ «إنجاز» و«سند»، في دبي وأبو ظبي اللتين تتولّيان مساندة إنتاج بعض الأفلام العربية المختارة وتوزيعها في كلّ عام. ولا تزال الدولة في المغرب مستمرّة في خلق نهضة سينمائية لافتة كمّاً ونوعاً. أما مصر فيبدو أن سينمائيّيها هم الأكثر وفاءً لوعود «الربيع»، في حين أن العراق الذي قرأنا على صفحات الصحف طوال العام 2013 عشرات الموضوعات عن إنتاجات جديدة له قيد التحقيق، ثم انتهى العام من دون أن نسمع عن هذا الجديد شيئاً، باستثناء فيلم واحد قيل إنه عبّر عن حنين مقيت إلى

السينما إلى جانب الأغنية وفنون الغرافيتي شغلت ساحة «الوعي الربيعي» في وقت كانت فيه بعض الآداب تتنافس فيما بينها على الإدّعاء بأنها هي قبل غيرها مَن توقّع الأحداث قبل وقوعها

زمن الديكتاتور الدموي الراحل!

في ظلّ هذه الصورة المُبهَمة بعض الشيء تواصل الأفلام حضورها، في كلّ البلدان العربية تقريباً، ولكن ليس على شكل صناعة، ولا على شكل نهضة «ربيعية»، بل على شكل ظواهر فردية تُبقي للفنّ السابع مكانته واحترامه. ولكن، ما أكثر الطارئين الذين يشنّون عليه تلك الغزوة التلفزيونية التي لن نملّ الحديث عنها في زمن يشتدّ فيه إصرار السينمائيّين الحقيقيّين، وقد باتوا أفراداً مبدعين لا تيارات أو حركات أو فخراً قومياً، على حضور السينما في الحياة ولو بدزينة من أفلام مبدعة تتجاوز الدروب الممهّدة والفولكلور المكرّر لتقول إننا نعيش مرحلة يمكن لشعارها الأساس أن يكون: «ماتت السينما، يعيش السينمائيون».

في أحوال مصر

في مصر، وطن الإنتاج السينمائي الأكثر كثافة وشعبية في العالم العربي، إذا كانت الإحصاءات شبه الرسمية (في غياب الإحصاءات الرسمية الدقيقة) تفيدنا بأن عددَ ما أُنتِج من أفلام خلال العام 2013، لا يقلّ عن 114 فيلماً، مقابل 94 مسلسلاً تلفزيونياً، فإن هذا الرقم يجب ألّا يخدعنا، إذ إنه يتضمّن الأفلام الوثائقية الطويلة التي دار معظمها حول مسائل تتعلق بـ«الثورات» المتعاقبة التي عرفتها مصر، وتتضمّن كذلك كلّ تلك «الشرائط» التي يغلب عليها التهريج وغيره من ضروب الترفيه التي تجعل من الشريط الواحد المنتمي إلى هذا النوع عملاً يُنسى بمجرّد أن يُعرض. أما الأفلام التي تحمل جديداً أو موضوعات مبتَكرة أو جماليات جديدة فنادرةٌ ندرةَ الأفلام ذات المنحى الاجتماعي التي يبدو أن المسلسلات الدرامية الاجتماعية التي يعرض معظمها خلال الموسم الرمضاني، باتت البديل المنطقي عنها.

ومع هذا لم يخلُ الموسم السينمائي المصري الذي نتحدّث عنه هنا، من أعمال جيّدة لمخرجين جدد وكذلك من عودة كانت لافتة لأحدِ كبار المخرجين المخضرمين، محمد خان الذي أتى فيلمه الأخير **«فتاة المصنع»** أشبه بعودة الروح إلى سينما مصرية لم تَعُد منذ زمن بعيد تصنع أفلاماً كبيرة، ولا تُتيح فرصاً جديدة لمبدعين كانوا قد أثبتوا حضوراً قوياً في أفلامهم الأولى. حتى وإن لم يكن

فيلم محمد خان **«فتاة المصنع»** من روائعه التي لا تُنسى (**«زوجة رجل مهمّ»** أو **«سوبر ماركت»** أو **«أحلام هند وكاميليا»**) بدا فيلمه الجديد وكأنه يعيد إلى الأذهان رونق سينما الثمانينيات التي كان هو من كبار مبدعيها يوم انتفض مع خيري بشارة وعاطف الطيّب ورضوان الكاشف وداود عبد السيّد ورأفت الميهي، على خطى علي بدرخان وسعيد مرزوق وحسين كمال، ليبدعوا أفلاماً كانت فِعْلَ مقاومة حقيقياً في وجه سياسات اقتصادية واجتماعية كانوا يعرفون أنها في طريقها إلى أن توصل مصر إلى الاهتراء. وفي ظلّ ذلك الاهتراء، قامت تلك السينما الكبيرة لتعطي الحياة الثقافية المصرية رونقاً لا يُنسى ومتناً سينمائياً فعّالاً بخاصّة أنه مزج بين الاحتجاجين السياسي والاجتماعي والحسّ الشعبي بعيداً من ثرثرات سينما المثقّفين التي لا تُفضي إلى شيء.

عرفت تلك السينما كيف تقف في وجه سينما أخرى كانت من السخف والتهافت بحيث حملت اسم سينما المقاولات. لم تتمكّن السينما الاحتجاجية التي أثارت إعجاباً عاماً وفرضت أسماء كبيرة ودعمها نجوم مرموقون، أمثال نور الشريف والراحل أحمد زكي والراحلة ماجدة الخطيب وليلى علوي وحتى عادل إمام ويسرا وشيريهان، لم تتمكّن من الانتصار كلّياً على سينما المقاولات، لكنّها عرفت كيف تحتلّ مكانتها المميّزة وتخلق جيلاً تالياً من السينمائيين... وفي المقابل راحت سينما المقاولات تعزّز مكانها ولاسيّما من طريق هزليين جدد احتلّوا مساحة كانت من الاتّساع إلى درجة أنها ألغت أيّ مسافة وسطية بين «التيارين». واليوم لئن كانت سينما الثمانينيات التي أحببناها، قد عادت لتطلّ برأسها، وليس من خلال « **فتاة المصنع**» فقط لمحمد خان كما سوف نرى، فإنها تطلّ برأسها أيضاً من دون أن تكون قد غابت أبداً على أيّة حال، من خلال تواصل الحضور الطاغي لسينما المقاولات وقد امتزجت تماماً بسينمات من نسمّيهم «المهرّجين الجدد»

ولعلّ الأرقام العائدة إلى العام 2013 قادرة على توضيح الصورة، إذ بحسب تقارير صحافية استندت إلى معلومات وإحصاءات متوافرة؛ فإذا كانت الإيرادات الإجمالية للسينما المصرية تعرف تراجعاً منذ اندلاع «الربيع العربي» بعدما كانت تبلغ حوالى 250 مليون جنيه للعام الواحد، مع ذروة تحقّقت في العام 2010، فإن إجمالي المداخيل انخفض بمعدل 40 % في العام 2013، حتى وإن كانت وصلت إلى 190 مليوناً في العام 2012، بفضل وجود أفلام في ذلك العام لمَن يسمَّون «نجوم الشبّاك» من أمثال أحمد السقّا وأحمد عزّ ومحمد هنيدي... ما يعني أن المدخول لم يزد في العام 2013 عن مائة مليون جنيه. وهو انخفاض قد يعزوه البعض إلى الأوضاع الأمنية.

منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، لم يخلُ مهرجانٌ سينمائي واحدٌ في العالم، بما في ذلك مهرجان «كان» الفرنسي ، من أفلام عربية، وأحياناً غير عربية، صوّرت جانباً أو آخر من جوانب «الربيع العربي»

وقد لاحظ الصحافيون المتابعون ما أسموه «اختفاء شبه تام لسوبر ستار السينما المصرية» من الذين تغيّبوا عن المنافسة التي تحتدم بشكل خاص لمناسبة عروض عيدَيْ الفطر والأضحى والإجازة الصيفية، مع ما يمكننا أن نتخيّله من نوعية أفلام تعرض لاجتذاب الجمهور الملائم لهذه العروض. وهكذا غاب عن المنافسة أصحاب أسماء راسخة، أمثال عادل إمام ومحمد هنيدي وكريم عبد العزيز وأحمد السقّا، ليظهر في المقابل زملاء لهم، أمثال أحمد حلمي الذي حقّق فيلمه «**على جثّتي**» نحو 15 مليون جنيه، مقابل 9 ملايين حقّقها فيلم «**الحفلة**» من بطولة أحمد عزّ. أما المفاجأة في هذا السياق فكانت ظهور نجم جديد من الطراز نفسه هو محمد رمضان الذي حقّق فيلمه « **قلب الأسد**» أعلى إيرادات الموسم: 18 مليون جنيه... فماذا تقول هذه الأفلام؟ وما هي علاقتها بالتغيّرات المصرية ومجرياتها؟ ليست لها أية علاقة بهذه التغيُّرات، لا من ناحية الموضوعات ولا من ناحية وجود أيّ رغبة في الابتكار على صعيد الأشكال السينمائية ولغاتها، ولا حتى على صعيد خلق استمرارية ما للسينما الكوميدية المصرية العظيمة التي كان يحقّقها في الخمسينيات والستينيات مبدعون من طينة حلمي رفلة وفطين عبد الوهاب. فإذا كان هؤلاء قد اعتادوا أن يستقوا موضوعاتهم من البيئة الاجتماعية المصرية ومن حياة الطبقات الوسطى في تلميحات إصلاحية وانتقادية يمكن اليوم دراسة مدى تأثيراتها على المجتمع، فإن معظم ما يُقدَّم اليوم من أفلام كوميدية يضرب بكلّ هذا عرضَ الحائط مكتفياً بما يُسمّى «إيفيهات كوميديا



المواقف» والتي تُشتغَل بحبكات مسروقة من أفلام أميركية ناجحة، حتى من دون بذل أيّ جهد لتعريبٍ قد يجمع ما بين المقتبَس والبيئة المحيطة بالمقتبِس. وكأنَّ الاستسهال بات سيّد الموقف، وكأنَّ تجارب سينما المقاولات التي أثبتت نجاعتها التجارية في الثمانينيات، لا تزال تقدّم المثل الصالح.

لكن نقيضها الثمانيني يقدّم بدوره، ولحسن الحظ، مثله الصالح أيضاً. فإذا كان محمد خان قد أقام بـ « **فتاة المصنع**» صلةَ وصلٍ ما مع تلك السينما المُضيئة التي وصلت إلى الأوج في الثمانينيات، ها هم حفنة من مبدعين أكثر منه شباباً بكثير، يحققون بدورهم ذلك التواصل القائم على بعد أساسي من أبعاد ما حُقّق في الثمانينيات: الانتماء إلى المجتمع والفكر والجماليات المرتبطة بزمن تحقيق الفيلم. فمبدعو هذا الجيل يعرفون أن المطلوب ليس العودة بموضوعاتهم للتعبير عن الحنين إلى الماضي، بل مجابهة ما هو قائم. وذلكم هو الدرس الأساسي هنا.

لم تتوانَ السينما العربية عن دورها خلال السنوات الأربع الأخيرة فصوَّرت آلاف المشاهد والصور لأحداث «الربيع العربي» المفرحة منها والمأسوية، بغيةَ استخدامها لاحقاً في أفلام سينمائية

فعلى خطى هالة خليل وهالة لطفي اللتين كانتا قد برزتا خلال الأعوام السابقة، ولاسيّما هالة لطفي التي كان بروزها لافتاً في فيلمها الأول والجريء «**الخروج للنهار**» في العام السابق، ظهرت هذا العام مخرجتان شابتان جديدتان بفيلمين لفتا الأنظار، على الأقلّ في المهرجانات العربية والعالمية، وهُما ماجي مرجان بفيلمها الأول «**عشم**» ونادين خان بفيلمها الأول هي الأخرى «**هرج ومرج**»، إذ إننا في هذين الفيلمين نجد أنفسنا في قلب مصر الجديدة، مصر المنتفِضة على واقعها المزري، انتفاضة يقودها الشبّان، رفاق ماجي ونادين بالتحديد والذين يبدون أخوة لشخصيات فيلميهما... وإذ نأسف لعجز هذين الفيلمين عن المنافسة في شبّاك التذاكر، فلا بدّ لنا من القول بأن هذا طبيعي، فمثل هذه الأفلام لا تُصنع لشبّاك التذاكر بل لتعيش كجزء من التراث الثقافي لمصر الذي يولد من جديد، تماماً كما حال فيلم إبراهيم البطوط الجديد «**الشتا اللي فات**» الذي حُقِّق وعُرض بدوره هذا العام مُسهماً في حضور مصر في المهرجانات السينمائية الدولية، ومُسهماً كذلك في التأكيد على أن السينما المصرية لم تمت ولن تموت، وأن إرث كبار السينمائيين المصريين ثمّة مَن يؤمّنه ويواصله. وبالتحديد في تضافر كلّي مع الجديد الذي يحدث في هذا البلد. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن «**الشتا اللي فات**» إنما أتى ليستكمل الخطوات التي كان مبدعون - من أمثال يسري نصر الله (في «**بعد الموقعة**») وأحمد عبد الله (في «**فرش وغطا**») ومجموعة من عشرة مخرجين مصريّين متفاوتي الموهبة والوعي حقّقت معاً «**18 يوماً**» الذي كان أوّل إطلالة سينمائية كبيرة على «الربيع المصري» – قد خطوها في خلق سينما تتواكب مع أحداث «الربيع العربي» في طبعته المصرية. غير أن ما نقوله عن السينما المصرية في هذا السياق، يبدو من العسير قوله عن التلفزة، حتى وإن كانت نسبة المسلسلات الجيّدة إلى ما يُنتَج في مصر في هذا المضمار تفوق وبكثير نسبة الجيّد إلى السيّىء في المجال السينمائي. فإذا كنّا بالنسبة إلى السينما قد أشرنا إلى أقلّ من نصف دزينة من الأفلام الجيّدة مقابل ما لا يقلّ عن ثلاث دزينات من أفلام سيّئة، من المؤكّد أن الوضع بالنسبة إلى التلفزة يختلف.

في مصر، كان العام التلفزيوني 2013 عام «**جنون فضائي عاصف**» بحسب تعبير الصحافية أمينة خيري في صحيفة «**الحياة**»، حيث ترى أن العام شهد « استقطاباً تلفزيونياً بدأ دينياً وانتصف مدنياً وانتهى حائراً» وذلك تبعاً للوضع السياسي ومجرياته خلال العام. في هذا الإطار، كانت حساسية التلفزيون المصري بقنواته العديدة، تفوق السينما وضوحاً تجاه الأحداث والمتغيّرات. ولسنا نتحدّث هنا بالطبع عن المسلسلات ولكن عن البرمجة بعامة. وعن البرامج الأكثر تعبيراً عن تبدّلات الراهن بخاصة، حيث بقيت الفضائيات على مدار عام كامل أشبه بانعكاس لواقع المشهد المصري، حكماً وشعباً ومعارضةً وأطرافاً داخلية وأصابع خارجية.... صحيح أن مصر لم « تتأخْوَن» تماماً خلال الشهور التي حُكِمت بها من الإخوان المسلمين، لكن ظلهم بقي مخيّماً انطلاقاً من «شرعية دينية» منحوها لأنفسهم، ومن شرعية «ثورية» ربطوها بما اعتقدوا أنهم هم أصحاب شرعية ثورة 25 يناير. غير أن هذا كلّه سرعان ما نُسِي ما إن أُبعدوا عن الحكم، ليستعيد التلفزيون صخبه المتنوّع. أما الظاهرة الأبرز في التلفزة المصرية خلال فترة الانتقال تلك فهي المعلّق

الهزلي باسم يوسف الذي حقّق شعبية كبيرة من خلال انتقاده حكم الإخوان ليسقط بعد ذلك ضحيّة نجاحه مع سقوطهم إذ لم يستسغ الجمهور تحوّله إلى انتقاد السلطة العسكرية الجديدة. وحكاية باسم يوسف هذه ترينا حدود ما يقبله الناس وما لا يقبلونه، أكثر ممّا ترينا حدود الديمقراطية المسموح بها في مصر. واللافت في هذا السياق ما يذكره بعض المتابعين من أن «سقوط حكم الإخوان» في مصر أسقط في طريقه مشروعات عديدة لمسلسلات تحمل بعض أفكارهم. غير أن إهمالها لم يمنع نحو مائة مسلسل مصري من أن ترى النور.

تفوّق معظم المسلسلات التلفزيونية على معظم الأفلام السينمائية التي تحقّقت في الفترة نفسها. غير أن ما يبقى موضع تساؤل هو مدى تجاوب تلك المسلسلات، على جدّية معظمها، مع ما يحدث في مصر: هل تراها عرفت كيف تعكس روح الشعب الجديدة التي خلعت رداء الخوف وبدأت تفرض شروطها على اللعبة السلطوية التي كانت تمارس خارجها في الماضي وها هي اليوم تستعيد المبادرة بدءاً من إسقاط مبارك إلى إسقاط مرسي؟ هل تراها استجابت لذهنية «الربيع العربي» التي افترضها المفكّرون والباحثون وتعاملت في مضامينها مع قيم جديدة مثل النظرة إلى الآخر، وقضية المرأة، وصراع الأجيال وإعادة تركيب العائلة وتبديل المناهج الدراسية وآفاق مستقبل الأجيال الجديدة... أي في اختصار هل تراها في موضوعاتها وأشكالها الفنّية باتت قادرة على أن تمهّد الطريق لولوج العصور الحديثة؟ أسئلة لا تزال في حاجة إلى إجابات... علماً بأن ما قد يُقال عن مصر في هذا السياق يكاد ينطبق حرفياً على أوضاع المسلسلات التلفزيونية التي تنتج في مناطق أخرى من العالم العربي: في سوريا حيث عرف بعض المسلسلات كيف يدنو، بشكل أو آخر، ممّا يحدث ولكن غالباً بقدر كبير من الحذر! وفي الخليج حيث لا يزال النوع الطاغي هو مسلسلات الهزل الاجتماعي والميلودرامات المُدرّة للدموع، علماً بأن مقادير هذه وذاك تعزّزت من جرّاء الاهتمام المتزايد بالمسلسلات التركية التي راحت تحاكي بغثّها وسمينها، وبغثّها أكثر ممّا بسمينها، وصولاً إلى الرغبة العارمة في التقليد الحرفي، على موضوعات محلّية، لأشكال فنّية وديكورات وملابس وإيماءات شوهدت في مسلسلات تركية! ويمكن للائحة هنا أن تتواصل وبالأحكام نفسها. لذا قد يكون من الأكثر منطقية العودة إلى استشفاف نقاط ضوء في أماكن أخرى.

شيء من الجدّية

في المغرب، وبعيداً من عالم المسلسلات التلفزيونية التي عرفت هناك شيئاً من الازدهار الكمّي على الأقلّ، واصل الإنتاج السينمائي ازدهاره المدعوم حكومياً على الرغم من بعض التوقّعات المتشائمة التي كانت تشير إلى إمكانية تضاؤل الإنتاج هذا العام عمّا كان عليه في الأعوام السابقة. ولكن عدد الأفلام الطويلة الروائية التي أُنتجت بلغ عشرين فيلماً، منها سبعة عشر فيلماً نالت دعماً إنتاجياً من المركز الوطني للسينما... أما الأبرز بين الأفلام المعروضة – وهي على أيّة حال خليط من إنتاج العامين 2012 و2013 - فكانت أفلامٌ اعتُبِر عرضُ كلٍّ منها حدثاً سينمائياً مغربياً في حدّ ذاته: مثل «**زيرو**» لنور الدين الخماري و«**ملاك**» لعبد السلام الكلاعي، الفيلمين اللذين أوصلا تصوير دراما العيش المديني في المغرب إلى الذروة، وفيلم «**يا خيل الله**» لنبيل عيوش الذي كان حقّق شهرة عالمية، نقدية وتجارية، انطلاقاً من تصويره البديع والقويّ للكيفية التي يتمّ بها إعداد الانتحاريين، ولاسيّما منهم أولئك الذين نفّذوا اعتداء الدار البيضاء الإرهابي في العام2003.

> **تحوّلت الطبقات الوسطى في المجتمعات المدينية العربية إلى بيوتها تمارس فيها حياتها الاجتماعية على نطاق ضيّق، جاعلة غذاءها الفكري المسلسلات العربية والتركية والأميركية اللاتينية**

وفي مجال الاهتمام بالموضوع نفسه كان هناك فيلمان مميّزان آخران هما «**زمن الإرهاب**» لسعد الله عزيز، و«**المغضوب عليهم**» لمحسن البصري، من دون أن ننسى «**الطريق إلى كابول**» الذي دنا من موضوعة الإرهاب وتجنيد المشاركين فيه من وجهة نظر كوميدية تطهيرية...

لا يمكن لنا أن نتوقّف عند كلّ الأفلام التي تحقّقت أو أُنتجت في المغرب خلال العام، غير أن اللافت حقّاً هو أن السينما المغربية التي كان يمكن أن تهتمّ بـ«الربيع العربي» انطلاقاً من أن المغرب قد حقّق بعض أهداف ذلك الربيع من دون صخب أو حتى انتفاضات، موصلاً إلى الحكم إسلاميّين



يعتبرون أنفسهم معتدلين، تأثّروا بفشل التجربتين «الإسلاميّتين» في تونس ومصر، فاتّجهوا نحو آفاق أكثر اعتدالاً، اهتمّت أكثر بقضية الإرهاب مخصِّصة لها معظم الأفلام «الجادّة» التي حُقّقت خلال العامين الأخيرين. فهل كان ذلك من المتن الثقافي المغربي الذي لا يفصل بين قضية الإرهاب ومسألة التغيير؟ ربما، لكن المهمّ في الأمر أن السينما المغربية بدت في مجملها السينما الأكثر جدّية خلال العام، والسينما الأكثر ترابطاً مع الراهن، ناهيك بكونها السينما التي تبدو على أيدي مبدعيها الأكثر اهتماماً بالتجديدات الشكلية وابتكارات اللغة السينمائية.

مهما يكن من أمر، فإن هناك سينما عربية أخرى من المؤكّد أنها في موضوعاتها واشتغال مخرجيها الإبداعي على تلك الموضوعات، تشارك السينما المغربية جدّيّتها، وإن لم تشاركها حجم إنتاجها، متفوّقة عليها أحياناً في عالميّتها. ونتحدّث هنا بالطبع عن السينما الفلسطينية التي وصلت إلى ذروة عالميّتها هذا العام، على الرغم من الغياب اللافت لأحدِ أعمدتها، إيليا سليمان، الذي مرّ عامٌ آخر من دون أن يقدّم جديداً بعد استكماله ثلاثيّته الشهيرة («**سجّل اختفاء**» – «**يد الهية**» – «**الزمن الباقي**») وربما لانشغاله المُجدي بأعمال مهرجانية استُدعي للقيام بها في قطر!

أفضل ما يُحقَّق في السينما العربية اليوم يتمُّ بدعمٍ من مؤسّستين من دبي وأبو ظبي تتولّيان مساندة إنتاج بعض الأفلام العربية المختارة وتوزيعها

عالمية السينما الفلسطينية الكبرى أمّنها هذا العام هاني أبو أسعد؛ فبعد فيلمَيْه «**عرس رنا**» في مهرجان «كان» و«**الجنة الآن**» في مهرجان «برلين»، جادَ بفيلمه الجديد «**عمر**» الذي فاز بجائزة جيّدة في «كان»، وكاد يحصل على الأوسكار في هوليوود، مثبتاً مكانته كواحدٍ من أفضل مبدعي السينما الفلسطينية الجديدة، بفيلمه الجديد حول فلسطين والإرهاب والحبّ والخيانة. ولم يكن هاني أبو أسعد وحيداً في ميدان تحقيق إبداع جديد للسينما الفلسطينية هذا العام. فمواطنه عماد برناط الآتي من خارج السرب «السينمائي المعهود» حقّق نجاحاً بفيلمه الوثائقي «**خمس كاميرات مكسورة**». كذلك حقّق مخرجون مبدعون من المعروفين مسبقاً بكونهم صنعوا للسينما الفلسطينية مكانتها خلال العقدين الفائتين، أفلاماً جديدة عرضوا بعضها أو فضّلوا تأجيل عرض بعضها الآخر. فهناك نجوى النجّار بفيلم «**عيون الحرامية**» الذي يُراهَن عليه للإيفاء بالوعود التي كانت هذه المبدعة الشابّة قد قطعتها مع فيلمها السابق «**المرّ والرمّان**» (2008)، وهناك «**فلسطين ستيريو**» لرشيد مشهراوي و«**زرفاضة**» لرامي مصالحة و«**ميّ في الصيف**» الذي عادت به شيرين دعيبس إلى السينما الروائية الطويلة بعد سنوات من فيلمها المميز «**أميركا**».

بهذه الأفلام كما بغيرها وبعدد لا يستهان به من الأفلام القصيرة عرفت السينما الفلسطينية كيف تواصل مسيرتها. ونتساءل هنا عمّا إذا كان لما نسمّيه «الربيع العربي» مكان ما لدى السينمائيين الفلسطينيين؟ لسنا ندري، لكنّنا نجد من المفيد أن نحتكم إلى الناقد الفلسطيني المقيم في الإمارات، بشّار إبراهيم، مستعيرين منه قوله: «تشير الأفلام الفلسطينية التي حُقّقت أو عُرضت في العام 2013 إلى أنها بلغت قدراً من النضج بل التميّز الذي يؤهّلها لا للمنافسة على المستوى العربي فقط، بل كذلك للمنافسة بقوّة على المستوى العالمي. ولا نقصد هنا الحديث عن فيلم «**عمر**» فقط، والذي وقع عليه الاختيار في تظاهرة «**نظرة ما**» في «كان» وفاز فيها بجائزة مهمّة وتفوّق في دبي، بل نمدّ النظر أيضاً إلى مشاركات فلسطينية في مهرجانات مثل «تورنتو» و«لندن» و«أبو ظبي» و«دبي»، تركت الأفلام الفلسطينية فيها انطباعات إيجابية وردود فعل جيّدة...»

أما بالنسبة إلى السينما اللبنانية التي لم تقلّ في جانب منها جدّية عن السينما المغربية أو الفلسطينية فإنها لم تشأ – بحسب ما تشير الناقدة فيكي حبيب - أن تودّع العام 2013 من دون تحقيق انتصار جديد: 14 صالة مجهّزة بأحدث التقنيات المتطوّرة، تمتدّ على مساحة 12 ألف متر مربع (تضمّ 2200 مقعد)، افتتحتها قبل نهاية العام بأيام شركة «سوليدير» في الوسط التجاري لمدينة بيروت بالشراكة مع «وورلد ميديا هولدينغ» (حماد نادر الأتاسي) و«أمبير» (ماريو جورج حداد) في مجمّع «أسواق بيروت سينما سيتي»، في خطوة لافتة في توقيتها، إذ تأتي في ظلّ أوضاع سياسية متشنّجة وتلبّد في الحركة الثقافية، ولكن أيضاً في زمن تشهد فيه عواصم عربية عدّة، قطيعة مع الصالات. فبينما تعلو أصوات كثيرة في

المغرب العربي مثلاً، تُطالب بإنقاذ صالاتها من خطر الإغلاق، تستقبل بيروت دور عرضٍ جديدة، وكأنها غير عابئة بما يدور من حولها من تحدّيات. وليست صالات الوسط التجاري، الوحيدة، التي افتتحت هذا العام، إذ سبقها في أبريل (نيسان) مجمّع صالات سينما «فوكس» (شركة ماجد الفطيم) الذي يضمّ 15 شاشة عرض، مع خيارات سينما «فوكس ماكس» (أكبر شاشة عرض في لبنان) و«فوكس غولد»، من دون أن ننسى تجديد صالات «أمبير بريميير».

ولم يكتفِ العام 2013 بولادة مجمّعات سينمائية، بل قيل فيه إنه «عام السينما اللبنانية بامتياز»، لاحتضانه رقماً قياسياً من الأفلام التي تحمل تواقيع مخرجين لبنانيّين، ولكن أيضاً لـ«تصالح» المشاهد مع الفيلم اللبناني، وإن أطلّت مشكلة القرصنة برأسها، وخصوصاً مع ما تعرّض له فيلم «**غدي**» (للمخرج أمين درّة) من انتشار غير رسمي في سوق الـ«دي في دي»، ما قلّص عدد مشاهديه في الصالات، بعدما سجّل رقماً كبيراً في شهر واحد، وصل إلى 65 ألف مشاهد.

وفي مقابل الإقبال الجماهيري على الأعمال التي تُصنَّف من ضمن فئة الأفلام الخفيفة او الأفلام التلفزيونية - أي المصنوعة أصلاً للتلفزيون والمعروضة سينمائياً في «غزوة» لا علاقة لها بالفنّ السينمائي على الإطلاق - («**حلوة كتير وكذابة**»، «**حبة لولو**»، «**بيبي**»)، ظلّت الأفلام الجادة أو تلك التي لها علاقة بالحرب اللبنانية بعيدة من اهتمامات المتفرّج، بحسب الناقدة فيكي حبيب في صحيفة «**الحياة**». واللافت أن هذه السينما اللبنانية الجادّة لم تُسجّل طوال العام أيّ اختراق (فيلم «**عصفوري**» لفؤاد عليوان مثلاً لم يُعرض إلّا في صالة يتيمة)، باستثناء فيلم لارا سابا «**قصة ثواني**» (رُشّح باسم لبنان لأوسكار أفضل فيلم أجنبي لعام 2013) الذي حقّق رقماً مقبولاً بعض الشيء في شبّاك التذاكر وأثنى عليه النقّاد بفضل قوّة موضوعه وتجديداته الشكلية التي دنت كثيراً من الأسلوب الذي كان اعتمده المخرج المكسيكي أليخاندرو إيناريتو في فيلمه الذي بات يشكّل علامة سينمائية مميّزة، «**بابل**» الذي حاول أن يدنو منه عددٌ من السينمائيين العرب فكانت لارا سابا في «**قصّة ثواني**» من أنجحهم على الصعيد المحلّي، كما كان المصري أحمد عبد الله من أنجحهم في مصر في فيلمه «هليوبوليس».

اللافت أن هذه الحركة السينمائية الناشطة التي شهدتها بيروت، لم تتوقف عند عتبة العام 2013 بل وطئت أقدامها عتبة العام التالي 2014 حيث كان من المتوقَّع أن يشهد العام الجديد افتتاح المزيد من دور العرض، بينها صالات تابعة لشركة ماجد الفطيم في الـ«ووتر فرونت» (waterfront) في ضبيّة (شمال بيروت). في المقابل تستعدّ الصالات التجارية لاستقبال أكثر من فيلم لبناني، تتوزّع بين السينما الروائية والوثائقية.

> **بلغ عدد ما أُنتِج من أفلام سينمائية في مصر 114 فيلماً، مقابل 94 مسلسلاً تلفزيونياً ويتضمّن هذا الرقم الأفلام الوثائقية الطويلة التي دار معظمها حول مسائل تتعلّق بـ«الثورات» المتعاقبة التي عرفتها مصر**

أما أبرز العائدين، فكانت نادين لبكي التي حقّقت في فيلميها السابقين («**سكّر بنات**» و«**هلأ لوين؟**») نجاحات كبيرة، وصلت إلى خارج الحدود اللبنانية. لكنّها هذه المرّة، لم تقدّم فيلماً من النسيج اللبناني، بل فيلماً قصيراً تحت الطلب، يأتي في إطار مبادرة «**مدن الحب**» التي افتتحت مع «**باريس... أحبّك**» (دورة 2006 لمهرجان كان السينمائي) و«**نيويورك... أحبّك**» (العام 2009) وصولاً الآن إلى «**ريو... أحبك**» الذي بدأ تصويره في أغسطس (آب) 2013، وضمّ 11 مخرجاً من سبع جنسيات اجتمعوا لإعلان حبّهم للعاصمة البرازيلية. ولعلّ نظرة إلى قائمة الأسماء، تعطي صورة واضحة عن «النجاح» الجديد الذي تضيفه لبكي إلى رصيدها السينمائي، وخصوصاً أنها أدارت الممثّل هارفي كايتل ومثّلت معه، كما وقفت إلى جانب أسماء مهمّة في عالم الفنّ السابع مثل كارلوس سالدانيا وباولو سورنتينو وإستفان إليوت وغيليرمو أرياغا.

ومن الأفلام التي حقّقت في العام 2013 لكنّها لم تنزل إلى الصالات إلّا في العام التالي، فيلم «**طالع نازل**» (إخراج محمود حجيج) الذي يدور خلال يوم واحد، عشيّة رأس السنة، بينما تودّع بيروت عاماً وتستقبل عاماً جديداً، فتتسلّل الكاميرا إلى داخل الأماكن المغلقة (عيادة للأمراض النفسية أو مصعد) في محاولة للولوج إلى أعماق 7 نفوس حائرة تعيش اضطراباتها بينما صوت الاحتفالات



والألعاب النارية تضعنا أمام مدينة تعيش حلاوة الجنون.

نفوس حائرة أيضاً تعرّف إليها المشاهد اللبناني في فيلم **«وينن؟»** الذي صُوِّر بدوره في العام نفسه في تجربة تحمل توقيع 7 مخرجين شباب (طارق قرقماز وزينة مكي وجاد بيروتي وكريستال إغناديوس وسليم هبر وماريا عبدالكريم وناجي بشارة) من جامعة سيّدة اللويزة. فيلم **«ردّيللي ابني بردّلِك ابنك»** هو صرخة مؤلمة توجّهها لطيفة ملتقى في أحد المشاهد إلى تمثال السيّدة العذراء المركون في مغارة الميلاد منذ 20 سنة في إشارة إلى قضية مخطوفي الحرب اللبنانية التي لا تزال من الموضوعات العالقة في مدينة لا تسأل عن أبنائها.

وقفت السينما الاحتجاجية في وجه سينما أخرى كانت من السخافة والتهافت بحيث حملت اسم سينما المقاولات وأثارت إعجاباً عاماً

غير أن الأفلام السينمائية الجادة لم تكن وحدها التي عرفت طريقها إلى الصالات، بل كانت هناك أعمال تلفزيونية سُمّيت سينمائية «زوراً وبهتاناً» بحسب العديد من النقّاد وأبرزها فيلم **«صدفة»** من كتابة كلوديا مرشيليان وإخراج باسم كريستو.

ويقودنا هذا بالطبع إلى حديث المسلسلات التلفزيونية التي لا تزال تتميّز بفقر وتهافت شديدين يبدو معهما لبنان عاجزاً عن منافسة المسلسلات المصرية والمسلسلات السورية التي تجدر الإشارة إلى أن منها ما يصوَّر فوق الأراضي اللبنانية بسبب الأحداث السورية. وعلى الرغم من أن هذه الأحداث لم تعرف كيف تتسلّل إلى موضوعات المسلسلات السورية، فإنها لا تزال تحتفظ بمكانتها لدى المشاهدين العرب، ولا يزال نجومها يجتذبون المشاهدين بالموضوعات المقسّمة نفسها، من دون أدنى تجديد، بين ما يُسمّى مسلسلات البيئة الشامية والمسلسلات التاريخية والدرامات الاجتماعية والأعمال الكوميدية الانتقادية. ولئن كان بعضها يصوَّر في لبنان فإن بعضها يصوَّر في دبي وغيرها. أما الغالبية فلا تزال تصوَّر في سوريا، بين قصف وآخر، وتجد من يمولّها على الرغم من المقاطعة العربية لسوريا. ويكاد موضوع **«الإرهاب»** يكاد يطغى على مسلسلات الداخل وربما تماشياً مع سياسة النظام التي تركّز على أن ما يقوم به إنما هو «حرب على الإرهاب» أما إن خلا المكان لبعض ما يتعلّق بانتفاضات «الربيع العربي»، فهذا لا يكون إلّا في صدد الحديث عن بلدان عربية أخرى وعن ربيعات عربية أخرى**!!**

في المقابل هناك أفلام عديدة صوِّرت في سوريا أو خارجها ضمن منطق الإنتاج السينمائي، عرفت كيف تشقّ طريقها إلى مهرجانات «العالم الخارجي» لتقول الكثير عمّا يحدث في هذا البلد، بحيث ندر أن أُقيم مهرجان يخلو من أفلام سورية أو من تظاهرات. ومن أبرز هذه الأفلام **«ماء فضي»** الذي لم يُعرض قبل ربيع العام التالي وحقّقه السينمائي المخضرم أسامة محمد، الذي كان أعلن منذ البداية وقوفه إلى جانب الثورة. يستند هذا الفيلم إلى يوميات صبيّة مناضلة كردية كانت تعيش في مدينة حمص خلال السنتين الأوليين للثورة، كما يستند إلى تأملات أسامة محمد نفسه في الثورة وموقفه منها. وقد نال هذا الفيلم ثناءً كبيراً حين عُرض في مهرجان «كان» في العام التالي، إلى جانب فيلم محمد ملص الروائي المعنون **«سلّم إلى دمشق»** بوصفهما أفضل عملين طلعا من رحم الثورة السورية. وهناك أيضاً أعمال عدّة أخرى «ثورية» و«تحليلية» تتعلّق مباشرة بالثورة وحملت عناوين مثل **«رسوم مدماة»** و**«حزن وكبرياء»** و**«مَن سيجمع القذائف»** و**«كفر نبل في ثلاث دقائق»**.. ومعظمها يحمل تواقيع شبّان جدد تحرّكوا في قلب الثورة، وينطبق على إنتاجهم ما يمكن أن يقال عن تلك الشرائط التي حُقّقت في ظروف مماثلة في مصر وتونس وغيرهما. لكنّها ومهما كان رأينا فيها، تشكّل الرحم الذي يمكن أن تولد منه سينما المستقبل بصرف النظر عمّا سيؤول إليه أمر «الربيع».

الفيلم الروائي الطويل الوحيد الذي أنتجه «ربيع الثورة السورية» هو فيلم محمد ملص **«سلّم إلى دمشق»**، وهو فيلم ملتبس، وربما يصحّ أن نقول إنه فيلم السؤال الكبير حول الثورة، فيلم الـ«لماذا» و«إلى أين» أكثر ممّا هو فيلم الـ«كيف؟». ومن هنا قد يكون منطقياً القول إنه، في موضوعه المتحلّق من حول رغبات سينمائية لشاب يعيش وسط مجموعة من الرفاق والثورة مشتعلة في الخارج، يكاد يشي بالسينما الثورية وأساليبها، بأكثر ممّا يشي بالسينما المتحدّثة عن الثورة.

«وجدة» السعودية

وأخيراً، إذا كانت بلدان الخليج التي من الصعب القول إن «الربيع العربي» كان ذا تأثير على سينماها بالمعنى الذي يعنينا في هذا السياق، فإن ما يمكن قوله هو إن السينمات الخليجية شهدت في الحقبة الأخيرة مواسم سينمائية غنيّة، في الإنتاجات كما في المهرجانات والندوات، ناهيك بالسجالات العميقة التي يمكن أن تُعزى إلى تأثيرات الربيع، وإلى النجاح العالمي والمحلّي، الذي حقّقه الفيلم الروائي الطويل الأول للسينمائية السعودية هيفاء المنصور **«وجدة»** الذي كان واحداً من أبرز علامات العام السينمائي منذ عرضه الأول في مهرجان البندقية في العام السابق. وكما قال النقّاد فإن هذا الفيلم الطيّب والجريء، بدا وكأنه يشكّل « نموذجاً في مسألة التعامل مع السينما الخليجية حيث ثمّة مَن ينظر إليها باعتبارها سينما وليدة تحتاج الرفق والعناية وغضّ النظر عن هنّاتها وأخذها بالتشجيع والدعم المعنوي، فيما كان هناك مَن يرى أن التعامل مع المنجز السينمائي لا يجب أن يعرف إلّا المقاييس والمعايير الفنّية بعيداً من كونها سينما حديثة الولادة» (بشّار إبراهيم). مهما يكن فإن **«وجدة»** بدا منذ ظهوره الأول كبيراً ومدهشاً.. وشكّل مفاجأة، بل مفاجأتين، فهو أوّل فيلم روائي طويل يصوَّر في السعودية ويحمل جنسيتها ولو جزئياً، وهو من إخراج امرأة سعودية، وهذا ما لم يحصل من قبل، وإن كان قد كثر خلال السنوات الأخيرة حضور نساء عربيات وراء الكاميرا في أفلام تموَّل بشكل أو بآخر من السعودية ومحطّات تلفزة يمتلكها سعوديّون. وسبب ذلك، كما هو معروف، أن الصالات السينمائية لا تزال محظورة في المملكة، وأن الفيلم الروائي الطويل لا يُعرض إلّا في البيوت أو عبر شاشات التلفزة. وهذا لا يغطّي الكلفة المرتفعة لإنتاج عمل سينمائي جدّي.

لا نريد هنا أن نخوض في هذه المسألة المعروفة والمتداولة، فنكتفي بالإشارة إلى أن جزءاً من الاستقبال العالمي الحماسي لـ**«وجدة»** يعود إلى هذا الواقع الذي يعرفه العالم ولطالما تحدّث عنه... لكن جزءاً أكبر من الاستقبال يعود إلى الفيلم نفسه، وهو أمر يؤكّده ردّ الفعل عليه حيثما عُرض في الصالات الأوروبية، من دون أن نتوقف طويلاً عند عروضه الناجحة في المناسبات والمهرجانات التي نعرف أنها عادة لا تشكّل الامتحان الحقيقي لقوّة أيّ فيلم وصموده خارج إطار «الفولكلور» الذي يكون من نصيبه لغرابات لا تتعلّق بالضرورة بجوهره أو فنّيته أو موضوعه.. الامتحان الحقيقي للعمل الفنّي يكون حين يجابه هذا العمل جمهوراً عريضاً، ونقداً يواكب هذا الجمهور... ومن اللافت أن **«وجدة»** قد نجح في هذا الامتحان وبتفوّق مدهش... فمن جولاته على الصالات إلى انتشاره عبر الأسطوانات المدمجة، إلى عشرات المقالات النقدية التي، حتى من دون أن تنسى «سعوديّة» الفيلم و«أنثويته»، عرفت كيف تتعاطى معه تعاطيها مع السينما الكبيرة، وصولاً إلى اختيار الفيلم ليخوض بعد شهور قليلة أوسكارات أفضل فيلم أجنبي في هوليوود، وصولاً إلى عشرات الحوارات الصحافية التي أجراها نقّاد وصحافيّون كبار مع مخرجته هيفاء المنصور. قام **«وجدة»** برحلته التي جعلته يتّخذ مكانه كأقرب ما يكون في السينما العربية إلى مفاهيم سينما المؤلّف وسينما الرصد الاجتماعي الما – بعد – حداثية، وليوضَع إلى جانب العديد من أفلام السينمات الكبيرة السائدة في الفنّ السابع اليوم. ولم يكن صدفة أن يُذكر هذا الفيلم «السعودي الأول» إلى جانب سينما الإيرانيّين سميرة مخملباف وأصغر فرهادي أو التركي نوري بلجي جيلان أو حتى البعض من أكثر بلدان شرق أوروبا موهبة.

> **السينمات الخليجية شهدت في الحقبة الأخيرة مواسم غنيّة، في الإنتاجات كما في المهرجانات والندوات، ناهيك بالسجالات العميقة التي يمكن أن تُعزى إلى تأثيرات «الربيع» وإلى النجاح العالمي والمحلّي الذي حقّقه الفيلم الروائي الطويل الأول للسينمائية السعودية هيفاء المنصور: «وجدة»**

ومع هذا كلّه، يجدر التوقّف هنا لمناسبة حديثنا عن الفيلم، عند واقع يرتبط به، ومن المؤكّد لم يكن في بال صاحبته حين شرعت تكتبه وتبحث عن المال اللازم لتحقيقه قبل سنوات، واقع أن **«وجدة»** هو، وبعد إجراء كلّ الحسابات الأخرى، فيلم يمكن ربطه مباشرة بـ«الربيع العربي»... أو بكلام أكثر دقّة بما يمكن للسينما المواكبة لهذا «الربيع العربي» أن تكونه. قد يبدو هذا الكلام، للوهلة الأولى، غريباً لمَن يتساءل بشيء من الاستغراب أو الاستنكار: لكن السعودية ليست بلداً من بلدان «الربيع العربي»، والفيلم كان مكتملاً في ذهن صاحبته قبل سنوات من



اندلاع «الربيع». وجوابنا السريع هنا: بل إن هذين العنصرين بالتحديد هما ما يحدّدان مكانة «وجدة» في هذا الربيع، أو بالأحرى، في الجانب الأكثر عمقاً وديمومة منه... نعني به عنصر اشتغال الفيلم على الذهنيات، وفي العمق بالتحديد. في التفاصيل، في الرصد الاجتماعي، في العلاقات بين الشخصيات، وبشكل أكثر دقة: في وجهة النظر التي يَنظر من خلالها إلى موضوعه... علما بأن هذا الموضوع لا يعود إلى حكاية الطفلة وجدة وأمها وأبيها والرغبة في الحصول على درّاجة لا يحقّ للبنات الحصول عليها، واستخدام مسابقة حفظ القرآن الكريم في سبيل ذلك، وغير هذا من تفاصيل حدثيّة طريفة ومثيرة ضمّتها هيفاء المنصور لتصنع منها فيلماً نزيهاً وجيّداً... بل إن الموضوع يصبح الكيفيّة التي بها حرّكت المخرجة كلّ هذه العناصر «الحكائية» لتقوّل فيلمها، أو بتعبير آخر لـ«تُنطِق المسكوت عنه» في المجتمع إنما من دون شعارات صاخبة، أو مواقف تمرّد طفولية من النوع الذي اعتاد أن يدمّر الفيلم ويسبغ عليه نخبوية مزيّفة غير مجدية... والأهمّ من هذا، من دون استفزاز مجتمع بالكاد يخرج من محافظته ليتقبّل فكرة الصورة، ثم الصورة السينمائية، فالصورة السينمائية تلتقطها كاميرا امرأة وما إلى ذلك... فهيفاء المنصور كان يمكنها مثلاً أن تملأ فيلمها بديماغوجية ما وتصوّره في الخارج فيكون «فيلما معارضاً» وينال تصفيقاً. لكنّها آثرت أن تجعل فيلمها سعودياً حقّاً، وفي يقيننا أن هذا كان في صالح الفيلم... ومجالاً لربطه الحقيقي بالسينما المنشودة «للربيع العربي» الحقيقي.

معظم ما يُقدَّم اليوم من أفلام كوميدية يكتفي بـ«كوميديا المواقف» التي تُشتغل بحبكات مسروقة من أفلام أميركية ناجحة، حتى من دون بذل أيّ جهد لتعريبٍ قد يضافر ما بين المقتبَس والبيئة المحيطة بالمقتبِس

فالواقع أن «الربيع» الذي لم يكن قد بدأ إلّا بشكل جنيني حتى ذلك الحين، هو ذاك الذي يتكوّن خارج التظاهرات وصراعات السلطة والمعارك الدامية والإحباطات والآمال السياسية العريضة الكاذبة. الربيع هو ذلك الشعور بأن لا شيء سيعود إلى ما كان عليه، على الرغم من كلّ ما يحدث الآن. والثورة الحقيقية هي تلك التي تشتعل في الأعماق، وهي تلك التي تأتي لتؤكّد أن لا شيء سيعود إلى ما كان عليه، فتبدّل الذهنيات بصرف النظر عن التبدّلات السريعة في المواقف السياسية والانتفاضات الاجتماعية والاقتصادية. ولقد قلنا مرّات عديدة قبل الآن، إن مواكبة هذا التبدّل و«تقنينه» إنما هو من عمل الإبداع لا من نتائج الخطابات السياسية وتصفيات الحسابات والانزياحات الأيديولوجية، حتى ولو اتخذت، كما فعلت مراراً حتى الآن، شكل شرائط سينمائية «طليعية» و«تقدّمية» و«ثورية» منذ 25 يناير على الأقل. التبدّل الحقيقي إنما هو ذاك الذي يفعله الإبداع الذي يسبر ما يحدث في أعماق الأحداث ويرصد المجتمع وتبدّلاته ويقدّم احتمالات الخروج الممكنة من عنق الزجاجة، من دون صخب أو مساجلات غير مجدية. وفي يقيننا أن **«وجدة»** فيلم يفعل هذا كلّه... ومرّة أخرى نقول: يفعله في التفاصيل، في نظرات العيون، في العبارات الحوارية المتناثرة، في «التنافس» بين وجدة ورفيقها عبد الله، في دعوة المشاهد إلى التعاطف مع عبير، في الاستياء من مواقف الناظرة حصّة، في صعوبة تفهّم موقف والد وجدة الذي يريد الزواج ثانية لأنّ أم هذه الأخيرة لم تنجب له صبيّاً، وفي المشهد المرعب الرائع الذي ترقب فيه الأم عاجزة أصوات الصخب آتية من عرس زوجها في الجانب الآخر من الحيّ... إنها لحظات وتفاصيل مدهشة تمرّ عليها كاميرا هيفاء المنصور بذكاء وقوّة قد لا يكونان مستفزّين إلّا للمتفرّج نفسه تدفعانه إلى التفكير بعمق. ترى أو لم يكن في وسعنا أن نقول الكلام نفسه حين شاهدنا **«الانفصال»** لأصغر فرهادي؟... بالنسبة إلى المجتمع الإيراني، لا يُعتبر فرهادي معارضاً... لكن سينماه بالتأكيد سينما تعترض على الذهنيات القائمة اعتراضاً عميقاً وتحرّض على تغييرها...وكذلك شأن **«وجدة»**.

لذا، وبعيداً من مسألة الانتماء السعودي للفيلم وصخبه وأنثويته، نجدنا ميّالين إلى اعتبار **«وجدة»**، بكلّ طرافته وبساطته وجماله الشكلي، واحداً من أوّل الأفلام المنتمية إلى «الربيع العربي» أو بشكل أكثر وضوحاً وربما تواضعاً: إلى ما نعنيه حين نتحدّث، على الرغم من كلّ شيء، عن «الربيع العربي» ضمن مزدوجتَين أو من دونهما...



ما بين فنّ الثورة وثورة الفنّ

أ. فاروق يوسف

لم يكن النظام السياسي وحده مقصوداً حين صار شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» بمثابة عنوان رئيس لرغبة جذريّة عاصفة في التغيير، كان الشباب العربي مادة حيويّتها في غير بلد عربي. كانت الأزمة التي تعيشها تلك البلدان قد تمظهرت من خلال ركامٍ من التجلّيات، مثّل البعد السياسي ذروة اليأس والإحباط فيها. فما جرى أثناء الاعتصامات والتظاهرات السلميّة كان يشير بوضوح إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتلك الأزمة. وهي أزمة تجاوزت في جوهرها المعاني السائدة، والتي كرّست ثقافياً مفاهيم الطبقات والفئات والأحزاب، فضلاً عن ثنائيّات كانت قائمة نظرياً إلى وقتٍ قريب، من نوع الطليعة والجماهير والقيادة والقاعدة والنخب والعوام.

لقد خلقت الأزمة كياناً مضاداً شمولياً معاصراً، هو عبارة عن كتلة موزَّعة بين الطبقات والفئات الاجتماعية والجهوية، لم يقف مستواها التعليمي المتقدّم حائلاً دون شعبيّتها.

كان هناك شعب من الطلبة والعمّال والمثقّفين قد خرج إلى الشوارع والميادين مطالباً بالتغيير الجذري الشامل، لا بتغيير النظام السياسي وحده. يمكننا أن نقول مجازاً إن الشباب يومها كانوا قد استجابوا لنداءٍ تاريخي، لم يكن هدم المؤسّسة العتيقة إلّا القشرة الخارجية لبلاغته المتمرّدة. لذلك تبدو العودة إلى التاريخ ضروريّة لفهم ما جرى من تداعيات ذهبت إلى استبدال المعاني المكرَّسة بمعانٍ جديدة، من غير أن تتوقّف عند تحطيم الأشكال السائدة. ولأن الممارسة الفنّية البصرية (الرسم على الجدران، فنّ الفيديو، التصوير الفوتوغرافي، فنّ اللغة والمفاهيم، فنّ الأداء الجسدي، ناهيك بفنّيْ الرسم والنحت) قد احتلّت بطريقة تلقائية مكاناً مباشراً على أرض ذلك الواقع المتفجّر، بما جعلها قادرة على الانتقال بما تسعى إلى التعبير عنه من فضائه المقيَّد بالتقنيات القديمة إلى فضاء أكثر سعة، فقد كان ذلك الحدث الثوريّ بمثابة إشارة واضحة إلى ضرورة تاريخية، كانت الفنون البصرية في انتظار استكمال شروطها لتباشر تحوّلاتها، من غير أن تطلب إذناً من المؤسّسة التي لم تكن في حالة من هذا النوع رسمية خالصة، وإن كان الجزء الأكبر منها كذلك.

في انتظار التحوّل، كانت الفنون البصرية في العالم العربي تعيش واقعاً راكداً، سيطرت عليه قوالب هي من بقايا الحداثة الفنّية التي تجرّدت من ثوريّتها بسبب تقادمها وخضوعها لإملاءات السوق وشروطه عليها، ولعبث مروّجي الفنّ بإنجازاتها لغاياتٍ، أقلّ ما يُقال عنها إنها كانت استهلاكية وتزيينيّة. ومثلما كانت الأنظمة السياسية قد انتهت إلى أن تكون عبئاً على الدول والشعوب التي تحكمها من غير غطاء شرعي، فقد كانت الحياة الفنّية، بعد أن أُفرغت من محتواها الثوري المتمرّد والخلاق، قد تحوّلت إلى عقبة في طريق التحوّل والتغيير الذي يتطلّع الفنّانون إلى الكشف عن أسرارها.

كانت الفنون البصرية وهي تشتبك بعناصر الحراك الشعبي وتطلّعاته قد وجدت في ذلك الحراك مناسبة تاريخية لمراجعة أزمتها الخاصة ولمساءلتها وتفكيكها، ومن ثمّ الخروج بمعادلات جمالية جديدة ستكون من خلالها قادرة على أن تكسر حدود سوء الفهم الذي جعلها تقيم في قفص النخبوية المتوهّمة.



من النمط إلى اللاأسلوب: حداثة منقرضة

كانت الحداثة الفنّية العربية قد أنجزت جزءاً عظيماً من فكرتها عن تأصيل ضرورتها التاريخية على أساس البحث في الماضي المحلّي عن مرجعيّات تراثية، أُريد لها أن تكون حجّة محلّية مقنعة في مواجهة الاتهام الذي كان يذهب في جزء منه إلى هلوسة تحريضية يؤكّد حاملوها على أن الرسم والنحت الحديثين هما بضاعتان مستوردتان من الغرب.

كانت الفنون البصريّة وهي تشتبك بعناصر الحراك الشعبي وتطلّعاته قد وجدت في ذلك الحراك مناسبة تاريخية لمراجعة أزمتها الخاصة ومساءلتها وتفكيكها، ومن ثمّ الخروج بمعادلات جمالية جديدة تكون قادرة على كسر حدود سوء الفهم الذي جعلها تقيم في قفص النخبويات المتوهّمة

اجتهد فنّانو الحداثة الأولى في محاولة تكريس ما هو مُستنفَد تراثياً من الإشارات والعلامات والوحدات الجمالية التي تضمّنتها الرسوم القليلة التي تركها رسّامٌ عربي عاش في القرن الثالث عشر الميلادي هو يحيى بن محمود الواسطي، ولم يذهبوا عميقاً في التاريخ الجمالي للمنطقة (السومري، الفينيقي، الفرعوني، الأمازيغي، الحميري، النبطي) إلاّ في ما ندر. كان خطأ تلك المحاولة، على الرغم من طابعها الأخلاقي المخلص، يكمن في الاستسلام لنمط فنّي جامد، غلبت عليه الشكلانية الأسلوبية التي لم يتحرّر منها الفنّان العربي إلاّ قبل عقدين من الزمن، حين اكتشف جيل من الفنّانين أن ما جرى تعطيله واقعياً من أجل أن يكون الأسلوب الفنّي مكرسّاً بما يخدم نظرية الأصالة الفنّية، إنما يتعلّق بالخيال البصري الذي يتفاعل مع الواقع. اكتشافٌ دفع بأبناء ذلك الجيل الذي ظهر بعد جفاف ينابيع الحداثة إلى ركن الأسلوب جانباً، ومن ثم إلى التخلّص من وهم الأصالة القائمة على أسس شكلانية، والعودة إلى جوهر الفنّ، باعتباره نوعاً من الحياة المجاورة. يومها سقطت أفكار كانت في معظمها ذات طابع سياسي، أمْلَته بيئة كانت ترزح تحت تأثير الأنظمة ذات الميول القومية.

كان ذلك التمرّد نموذجياً في رغبته بولادة فنّ جديد، سيكون من أولى واجباته التحريض على ولادة عالم عربي جديد. عالم يؤصّل وجوده خارج ما هو جاهز من تصوّرات أيقونيّة جاهزة. لقد كان تحوّلاً عظيماً أن يُعاد النظر في دور الفرد المبدع في إعادة صياغة الحياة وتغييرها، ومن ثم إعادة تعريفها، بما ينسجم ومنطلقاتها المادية والنظرية الجديدة. يومها انتهى دور الفنّان الخادم لقضية بعينها، سياسيّة كانت تلك القضية أم اجتماعية، ليبدأ دور الفنّان الذي يبتكر قضيّته المستلهَمة من الحياة المباشرة. حياة الناس العاديّين الذين كان وجودهم في السابق هامشياً في الفنّ كما في السياسة.

فنّ خارج السيطرة

صحيح أن الجمال كما كنّا نعرفه من قبل صار أقلّ وقد اختلط بما لم يكن من المواد والموضوعات والأفكار النفيسة والخالدة من قبل، غير أن ما كان صحيحاً أكثر أنّنا صرنا نقف في مواجهة جمال هو قيد التشكّل، جمال لم نتعرّف إليه، تتكوّن مادته من الزائل والمهمَل والعابر والمؤقّت. وهو ما سيؤدّي في ما بعد إلى ولادة فنّ لن يكون تحت السيطرة المؤسّساتية. فنّ مستقلّ ومتحرّر من وصاية الأنظمة والأحزاب السياسية والطبقات التي كانت تحكم الخناق على سوق الفنّ.

اللاأسلوب، وهو الطابع الذي اتّبعته انتفاضات الجماهير العربية في بلدان «الربيع العربي»، كان بالنسبة إلى الفنّان العربي مصدر إلهام سيكون مقابلاً لدورة عنف جديدة، وقع الفنّان، باعتباره فرداً مشاراً إليه، ضحيّتها هذه المرّة وليس الفنّ، بمفهومه الشمولي.

ولكن في هذه النقطة بالذات، هل يمكننا أن نجازف في أن نسأل: هل كان الفنّان العربي المعاصر قد مهّد بنفوره من الأسلوب الفنّي لثورة، كان اللاأسلوب واحداً من أهمّ صفاتها؟

يوميّات بصريّة: من الانفعال إلى التفاعل

كان مشروع «الفنّ ميدان» [1] في القاهرة، التي كانت تعيش في يناير(كانون الثاني) العام 2011 غلياناً غير مسبوق في تاريخها المعاصر، مناسبةً

1نشأت فاعلية الفنّ ميدان في إبريل (نيسان) 2011، عقب قيام ثورة 25 يناير، حين تجمّع عدد من المهتمّين والعاملين في الثقافة والفنون، لبحث سبل العمل وآلياته وكيفيّة انتزاع الحقّ في استغلال المساحات والأماكن للتواصل، من أجل إتاحة الفرصة لنشر مختلف الفنون أمام جميع فئات المجتمع بتنويعاته المختلفة وثقافته المتعدّدة. موقع جريدة **المصري اليوم** الإلكتروني في 2013/4/1.



للإعلان عن ولادة نوع مختلف من علاقة تفاعليّة بين الفنّ والجماهير المنتفِضة. هل كان مطلوباً من تلك الجماهير أن تصنع فنّها المعبّر عن تطلّعاتها الخياليّة المجازفة؟ شيء من هذا القبيل يجعلنا قريبين من فكرة جوزيف بويز [2] وهو أحد روّاد فنّ ما بعد الحداثة عن الفنّ الاجتماعي. وهو الفنّ الذي سبق أن حلمت به تيارات فنّية عديدة في القرن العشرين، بدءاً من الدادائيّة (فرنسا) في العشرينيّات وليس انتهاءً بحركة فلوكسس (ألمانيا ومن ثمّ الولايات المتحدة) في الستينيّات، والتي كان بويز واحداً من روّادها. وإذا ما كان ذلك الفنّ يعتمد في أدائه وتقنيّاته وأفكاره على اللحظوي، السريع، المؤقّت والمهمَل من المشاعر والمواد والتقنيات على حدّ سواء، فإن قدرته على التعبير المباشر تهبه نوعاً لا يُفني سحر التأثير على الناس العاديين ولا يُضعفه، وهو ما كان يحلم به الفنّان عبر العصور. ينتقل الفنّ الاجتماعي بمفهوميْ الفنّان والمتلقّي من علاقة سلبيّة، كان الفنّان يلقي من خلالها موعظته الجمالية متستّراً بعزلته لينفعل الجمهور بظلالٍ غير متساوية من تأثيرات تلك الموعظة على الجمهور، إلى علاقة إيجابية يكون فيها الفنّان ابناً للحظة تفاعليّة يعيشها الجمهور بقوّة الانجذاب نفسه الذي يعيشه الفنّان ويسعى إلى أن يبقيه متوتّراً وخلاصياً ونضراً. وهو ما يحافظ على شكل الاحتجاج منفلتاً بتشنّجه بعيداً عن طقوس العرض الصالوني المحايد. فما يُرسَم على الجدران (فنّ الغرافيتي) لا يمكن تخيّل وقع له إلاّ في المكان الممنوع. في الماضي كان مرتكب ذلك النوع الفنّي يرسم في الخفاء، متهيّئاً للهرب في أيّة لحظة يشعر فيها أنه قد وقع في المصيدة. ارسم واهرب. في كلّ العالم هناك قوانين تجرّم مَن يقوم بهذا الفعل التخريبي. ولأن خروج الجماهير إلى الشارع في العالم العربي بالتحديد كان هو الآخر فعلاً يستدعي التجريم من وجهة نظر النظام، فقد تغيّرت النظرة إلى ذلك الفعل الفنّي.

لقد شهدت شوارع القاهرة وميادينها انتشاراً غير مسبوق لذلك الفنّ الممنوع، بما يؤكّد أن ثورة المصريّين كانت مناسبة للكشف عن خيال مرحلة بأكملها، كان الفنّان فيها يهيّئ نفسه للتحرّر من قيود الأنواع الفنّية المتاحة والمسموح بها ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، وهي الأنواع التي خوت خزائنها من أيّ شيء جديد.

كان علينا يومها أن نضمّ أسماء مثل جنزير وعمار وقيصر ونظير والزفت نيمو وكتائب موناليزا وسواها إلى قائمة الفنّانين المغيّرين، القابعين في الظلّ بسبب القوانين الرسمية التي تحظّر العبث بالجدران باعتبارها ممتلكات عامة.

سوق الفنّ هي المكان الوحيد الذي لا ينبغي البحث فيه عن ضمير العصر، ولأن سوق الفنّ في الوطن العربي صارت اليوم تُدار من قبل خبراء أجانب، فإن ذلك سيكون سبباً إضافياً لما نشهده من غياب فنّ يقول الحقيقة

كانت فكرة الفنّ الاجتماعي تقوم أساساً على موقف سياسي متمرّد على سلطة المتاحف والقاعات والمؤسّسات الفنّية. وما شهدته شوارع مصر وميادينها كان بمثابة التجسيد الأمثل لتلك الفكرة الثورية، حيث صار الاستخدام التلقائي، النافر من شروط المؤسّسة وقوانيها لكلّ مساحة ممكنة من فضاء المدينة يؤسّس لتعريفٍ جديد للفنّ باعتباره صيغة من صيغ التعبير الجمالي المرتجل عن التحدّي والمجابهة والرغبة في الوصول إلى إنشاء علاقات بصرية، يتفاعل معها الجمهور بسعادة مَن يرى أحلامه مجسَّدة أمامه، جادةً كانت تلك الأحلام أم ساخرةً، لا فرق.

كان فنّ الجرافيتي مناسبة لخروج فنّانين من العتمة إلى النور، من الإقصاء إلى الاعتراف، لكنّه في الوقت نفسه كان قد وضع الفنّ أمام شرطٍ جديد لن يتراجع عنه: التفاعل الذي أحدث خلخلة عظيمة في مفهوميْ الفنّان والجمهور وثالثهما شرط الانفعال الذي لن يمارس هذه المرّة دوره التقليدي في تخليص الجمال من شوائبه. ولأن الفنّ المصري الحديث بمعناه التقليدي كان يعاني أصلاً من التشتّت وفوضى المعايير الجمالية والنقديّة بسبب ضغط السوق عليه، سألجأ من أجل التعرف إلى خلاصات التحوّل الثوري إلى تحليل نموذج فنّي آخر، لأضرب من خلاله مثلاً على عناصر التحوّل الاستباقية التي مهّدت لربيع عربي، فوضوي وساخط، غير أنه لم

---

2 جوزيف بويز (1921–1986) فنّان ألماني اشتهر بميله إلى كسر الحواجز بين الجمهور والفنّان. فكان أن قدّم مجموعة من الأعمال الاستعراضية من ضمن ما سمّي في ما بعد بفنّ الأداء الجسدي، أشهرها (**كيف تشرح لوحة لأرنب ميّت**) و(**أحبّ أميركا وأميركا تحبّني**). كما أنجز أفلاماً كثيرة بتقنية الفيديو، وله أعمال فنّية تدخل من ضمن فنّ التجهيز والتركيب معروضة في المتاحف عبر العالم. درس الفنّ في جامعة دسلدورف، غير أنه طُرد من الجامعة بدعوى قيامه بتخريب المواد الدراسية وتسميم عقول الطلّاب بأفكاره الهدّامة.



يكن مرائياً في نبوءاته الصارمة.

الفنّ السوري مثالاً

كانت سلطة الرسّام فاتح المدرّس (1922 - 1999) المنغلقة على إنجازاتها الشكلية لا حدود لها في سوريا. ولم يكن أحد ليجرؤ على الوقوف أمامها ومساءلتها. لقد سدّ أسلوب ذلك الفنّان الرائد الطريق أمام الفنّانين الذين لم يجدوا سبيلاً للوصول إلى هويّة سورية للفنّ إلّا من خلاله. كان ذلك أمراً مريحاً للسلطة السياسية، من خلاله تمّت عمليات احتواء الكثير من محاولات التمرّد الفنّي وتقنينها. علاقة لم يكن مخطَّطاً لها كانت قد نشأت بين سلطة سياسية وأخرى فنّية، غير أنّها أصابت الجميع بالإحباط، وبالأخصّ مَن كانت له رغبة في أن تنفتح الهويّة السورية في الفنّ على فضاءات فنّية متعدّدة تكون انعكاساً لصورة الواقع السوري بكلّ تنوّعه المعطاء والفريد. حدث ذلك من قبل في العراق، لكن بطريقة أقلّ ضغطاً وأكثر تهميشاً، حين استغرق الكثير من الفنّانين في تأطير مفهوم الأصالة بما أنجزه فنّياً جواد سليم (1920 ــ 1961). لقد حدث أن وقع الكثير من الفنّانين العراقيين، من رسّامين ونحّاتين على حدّ سواء، تحت تأثير جواد الشكلي الذي لم يكن من اليسير تجاوزه؛ فحكموا على أنفسهم بالتقليد السطحي الفجّ، كما لو أنهم كانوا يزوّرون مشاعرهم الإنسانية من أجل اللحاق بهويّة ما كانوا قادرين على العثور على ملامحها في أعماقهم. غير أن ما جرى في سوريا كان فعلاً سياسياً منظّماً. لم يكن فاتح المدرّس نفسه يدرك مدى خطورته، بل لم يكن بسبب تركيبته الشخصية التي يغلب عليها الطابع الشاعري معنيّاً به. لم يكن لدى المدرّس منافسون في مرحلته التي انطوت على الكثير من التحدّيات المصيرية من غير أن يجد الفنّ الطريق أمامه سالكة من أجل مواجهة تلك التحدّيات. كان الخيار الرسمي هو السائد ثقافياً يومها. كان هناك سبات فنّي رعاه النظام السياسي بأناقة تفنَّن في أن

لأن الثورة السورية لا تملك جدراناً أو فضاءات تكون مسرحاً للعروض الفنّية، فقد وجد الفنّانون في مواقع التواصل الاجتماعي (الإنترنت) ما يعينهم على إقامة تلك الجدران والفضاءات التي اتّسعت لأعمالهم الثورية التي توزّعت بين فنون الرسم والنحت والفيديو والأداء الجسدي والمفاهيم واللغة والتجهيز

تكون مقصودة لذاتها. غير أن ما كان يجري تحت السطح كان شيئاً مختلفاً تماماً من جهة مقاومته. كان هناك فنّ لم يكن مقبولاً في سياق التعريف الرسمي للفنّ السوري، الذي كما أسلفت صار يكتسب هويته المكرّسة من خلال اللحاق بفنّ فاتح المدرّس. وهو ما دفع السلطة إلى اعتقال رسّام من نوع يوسف عبدلكي، كانت رسومه عبارة عن تصوير لكوابيس سرّية مأهولة بالمعذَّبين، كانت تحصل في كلّ لحظة يقع فيها الرسم. الرسّام الذي عاش ربع قرن منفيّاً بعد معتقله الأوّل كان قد أسّس لنوع مختلف من الوعي الجمالي بالرسم ومن خلاله. كانت رسوم عبدلكي في سنوات منفاه الباريسي الأولى عنواناً للاحتجاج الذي ستشهده المدن السورية العام 2011. هل كانت النبوءة جاهزة؟

كان عبدلكي (ولد في القامشلي العام 1951) قد تخصّص في رسم عالميْ السلطة والسجون، وهو ما جعله في ما بعد يشعر في أنه قد ظلم الرسم حين سجنه في مساحة ضيّقة، صار الخيال يخونها في كلّ لحظة رسم. أما حين قامت الثورة السورية ربيع العام 2011 ولم تجد السلطة أمامها سوى يدَيْ الرسّام علي فرزات لتهرسهما، فقد كان خيال المرحلة التي غادرها عبدلكي حاضراً بقوّة خياله. انهار الحاجز الذي يفصل بين السجن الذي صوّره عبدلكي والواقع الذي صار عبارة عن سجنٍ في طريقه إلى الهدم الذي لم يعد متخيَّلاً. وبسبب انهيار ذلك الحاجز سيلجأ عددٌ من رسّامي الجيل الذي ظهر في تسعينيّات القرن الماضي من أمثال فادي يازجي وياسر صافي وناصر حسين وزهير الدبّاغ إلى التعاطي مع صورة الواقع من جهة ما ينطوي عليه من كوابيس، ستكون بمثابة النبع الذي ينهل منه قاموسهم اليومي من مفردات نافرة، كانت جزءاً من مشهد فجائعي سيعلن قطيعته النهائية مع المشاهد المترفة التي كانت ترفل بها لوحات نذير نبعة على سبيل المثال. وكما أرى، فإن الخروج من عالم اللوحة إلى عالم التجهيز والأداء الجسدي (إيمان حاصباني) وفنّ الفيديو (رندا مداح) ما كان يمكنه أن يكون متاحاً لولا تلك الإزاحة التعبيرية التي سبقت الحراك السياسي الشعبي بسنوات.

كان هناك تمرّد مزدوج للخروج من زمن وصايتيْ الفنّ والسياسية. وهو ما يعني بالضرورة امتزاج



مفهوم قتل الأب الفنّي مجازاً بمفهوم قتل الحاكم المستبدّ؛ وهو ما وقع في ليبيا بطريقة مأسوية. يومها لم يكتشف الفنّانون سعة الفضاء الفنّي الذي يمكن أن تنطوي عليه ممارسة الحرية خارج ظلال الوصاية الأبوية فحسب، بل اكتشفوا أيضاً سعة بلادهم بأبعادها الإنسانية التي حاول النظام، مثلما الفنّ المكّرس، اختزالها في منظومة جاهزة من الرموز التاريخية التي ترسّخ سلطة الأب المكرَّس إلى الأبد.

لقد تحرّر الفنّان من عقدة أن يكون ملحقاً بالنظام السياسي من جهة ما يضعه بين يديْ ذلك النظام من مقتنيات إبداعية تعينه على تحسين صورته واستعراض حداثته الكاذبة. ومَن اتيحت له الفرصة مثلي ليرى الفنّ السوري في مراحله الأخيرة، قبل الثورة بقليل وأثناءها، سيكون عليه أن يعترف أن ذلك الفنّ كان في طريقه إلى اكتشاف بلاد أخرى غير سوريا التي نعرفها.

ولأن الثورة السورية لا تملك جدراناً أو فضاءات تكون مسرحاً للعروض الفنّية، فقد وجد الفنّانون في مواقع التواصل الاجتماعي (الإنترنت) ما يعينهم على إقامة تلك الجدران والفضاءات التي اتسعت لأعمالهم الثورية و توزّعت بين فنون الرسم والنحت والفيديو والأداء الجسدي والمفاهيم واللغة والتجهيز. كانت سوريا الافتراضية تتّسع في كلّ لحظة يلتهم فيها الخراب شيئاً من سوريا الواقعية. كان ميزان الربح والخسارة يعمل بطريقة مخاتلة.

هل كانت النبوءات جاهزة فعلاً؟

لعب انتقال مفهوم الأصالة من الفضاء العام- باعتبارها عنواناً للانتماء إلى الجماعة- إلى الفضاء الشخصي - الذي كان تكريساً للطابع الفردي الذي يتّسم به الفعل الفنّي - دوراً عظيماً في تكريس معنى مختلفٍ للمحاولة الفنّية وهي تنحاز إلى خلاصها الشقي ضدّ ما كان مطلوباً منها من مهمّات تبشيريّة، كان الهدف منها استعراض هيمنة النظام السياسي والثناء على ما تجلبه تلك الهيمنة للمجتمع من مقوّمات الاستقرار والأمان. أما حين اكتشفت الشعوب العربية زيف ما انتهت إليه من حقائق، ولم يحدث ذلك فجأة كما يُشاع، فقد كان ضرورياً أن تُستعاد المحاولة الفنّية الفردية من أجل إيقاظ المنسيّ والمُهمَل من النبوءات الممكنة، وهو ما جرى في مجال التذكير بمحاولات السوري لؤي الكيالي (1934—1978) والعراقي محمود صبري (1927—2012) والمصري حامد عويس (1919—2011) واليمني فؤاد الفتيح (1948). وهي محاولات امتزج فيها الحسّ الاجتماعي بنزعة التمرّد التي كانت تتوارى خلف غموض الحكاية الشخصية. وهي حكاية سيكون على فنّان تونسي شاب هو حليم قارة بيبان (1962) [3] وقد خرج من رحم الثورة التونسية أن يشبّهها بقدر الضغط (الطنجرة) الذي يستعمل في الطبخ. ابتكر ذلك الفنّان لعبة هزلية لم تكن تخلو من حسٍّ نقديٍّ جاد جعلها قادرة على التعبير المباشر عن الواقع الذي صار يتغيّر تحت وقع ضربات لم تكن متوقَّعة. لقد أقام حليم قارة بيبان قبل وقوع الثورة التونسية متحفاً افتراضياً على موقع « فيس بوك»، ينظّم عروضاً افتراضية ويستضيف فنّانين من مختلف الجنسيات. واختار حليم قارة بيبان «الطنجرة» رمزاً للمتحف التونسي للفنّ المعاصر. وهو ما يفتح المجال واسعاً للتفكير في نظرة الفنّان المستقبلية إلى الوضع الذي كانت تعيشه تونس حيث صار الغليان الشعبي يعبّر، وبشكل صريح، عن رفضه للوضع السياسي السائد، ونزعته إلى إسقاط السلطة المستبدّة. كما أن ذلك المتحف كان قد شكّل محاولة استباقية في طريق ردّ الاعتبار للفنّان وللمواطن، على الرغم ممّا تنطوي عليه تلك المحاولة من مرارة وهي تصطدم بصَمَم السلطات التي لم تترك للشعب سوى الفضاء الافتراضي مجالاً للتعبير. وصار « قدر» قارة بيبان مشهوراً بعد الثورة باعتباره رمزاً للوعي الثوري المتقدّم الذي كان يميّز الفعل الفنّي وقدرته على أن يسبق الوقائع بحدس ينقّب في تحوّلات التحوّل التاريخي بعمق ودراية. وما انفكّ قارة بيبان يعمل على تنويع أشكال العمل ووسائطه حول ذلك القدر، من تجهيزات وصور فوتوغرافية، حتى وصل به الأمر إلى أن يتابع مغامرته من خلال تكوين لجنة شعبية

ما تركه أطفال درعا من كلمات مبعثرة على جدران مدينتهم سيكون في ما بعد مادة بصريّة مُلهِمة لفنّ صار يُلهِم الناس العاديين أفكاراً عن جمالية أفعالهم

3 في وصف أعمال قارة بيبان، يرد في تعريف غاليري المرسى في تونس أن الفنّان يستخدم القوالب الفنّية المطروقة كحافز ليحوّل أعماله إلى رؤى غريبة وخياليّة تمثّل انعكاساً للوعي الجماعي المشترك الذي غالباً ما يكون هستيرياً.



«جنود حماية متحف الفنّ الحديث والمعاصر». في لفتة ساخرة من نسب انتخاب بن علي، صوّر 99 من فنّانين وشخصيات ومواطنين يلبسون « القدور» كخوذات ويشهرون أغطيتها كدروع، على غرار الواقيات اليدوية التي استعملها لاحقاً الشعب المصري في ساحة التحرير. وأكّد حليم قارة بيبان مسؤولية الفنّان الذي يجب أن يفرض نفسه اليوم سلطة فنّية في الوقت الذي كان فيه في عهد بن علي ينتظر أن يأتي الاعتراف به من السلطة.

لقد استبق الفنّان التونسي الواقع بعالم افتراضي كان بمثابة نبوءة. وبسبب ما ينطوي عليه الفنّ من أوهام، ستكون الحدود بين الواقع والعالم الافتراضي مفتوحة. ولكن الوقائع التي عشناها مباشرة كانت تشير إلى أن الفنّان قد وظّف حدسه من أجل المضي إلى الحقيقة بقدمين ثابتتين. كان خيار المواطنة واضحاً في كلّ ما كان الفنّان يفعله. وهي مواطنة لا تصلح للتداول الرسمي، ذلك لأنها تقيم خارج المحلّية كما أنها تستهجن مفهوم التماسك الذي أصبح نوعاً من تجلّياتِ سلطة مستبدّة. كان قدر الضغط رمزاً لغليان خفيّ كانت من نتائجه المباشرة أن اللغة الفنّية، وهي مقياس مهمّ لمعرفة درجة أصالة النتاج الفنّي، قد استَبدلت البنية المتماسكة، التي استعارتها من الخطاب السياسي باستعراضيّته الذكورية الفجّة، ببنية يغلب عليها التفكيك الذي يكمن وراءه عالمٌ شاسعٌ من الأسئلة المضطربة والقلقة. لقد ولد عالم فنّي جديد من رحم لغة، كانت عثراتها بمثابة لحظات شكّ في ما هو قائم من حولها.

هل كانت ولادة جيل فنّي جديد في الوطن العربي متعسّرة، فجاءت ثورات «الربيع العربي» لتيسّر تلك الولادة التي وقعت، كما لو أنها محاولة لإعادة الاعتبار إلى الفنّ؟

تفكيك اللغة باعتبارها خلاصاً

لم يكن أطفال درعا يفكّرون في الفنّ حين كتبوا شعارات مناوئة للنظام السوري على جدران مدينتهم. سيكون للغة شأن آخر في النظر إلى مستقبلهم الذي لم يكن قد وُضع على الطاولة يومها. وهو شأن لا يمكننا الخوض فيه ما دمنا نجهل مصائر أولئك الأطفال الذين تحوّلوا فجأة إلى رموز وطنية لثورة شعب خرج لتوّه من صمت تاريخي. غير أن ما تركه أولئك الأطفال من كلمات مبعثرة على جدران مدينتهم سيكون في ما بعد مادة بصرية مُلهمة لفنّ صار يُلهم الناس العاديين أفكاراً عن جمالية أفعالهم.

وهنا لا بدّ أن نتذكّر الرسّام العراقي الراحل شاكر حسن آل سعيد (1925 ـ 2004) الذي كان له قصب السبق في مراجعة الأثر على الجدران وفي إعادة قراءته وتعريفه. تلك العلامة التي تشير إلى مرور شخص مجهول على عجل، كما لو أنه كان يهرب من مطارديه الذين لم يرهم. ولكن أطفال درعا لم يمرّوا على عجل كما هو حال ذلك الشخص الذي لم يبلِّغ عن هويته. لقد علّمونا أن نخترق الممنوع لنذهب إلى أثره الذي سيكون بليغاً في قوّة تأثيره. أهذا ما كان آل سعيد يحلم فيه؟

يخيّل إليّ أن مزاج اللغة نفسه قد تبدّل بين أجيال فنّية سلّمها الخوف إلى القطيعة. وهي قطيعة ستفتح أمام الفنّانين أفق المحاولة التي ستقدّم الجزء على الكلّ، بما يعني تفضيل تجزئة الفكرة على الخضوع لكلّيتها.

في رسوم الأردنية هيلدا الحياري (1969) يندفع الداخل إلى الخارج بطريقة فجّة. في الوجوه التي ترسمها تتغلّب صور الأفكار، المسكوت عنها ثقافياً واجتماعياً، على محاولة التعبير عن تلك الأفكار. سيكون علينا أن نمشي على الوجه كما لو أنّنا نمشي في شارع عام، تفاصيله تضجّ بما لا يمكن أن يشي بالانسجام. لا تعتني هيلدا بتفاصيل الوجه بقدر عنايتها بالأشياء التي تجعل من ذلك الوجه موضوع حياة ممكنة في لحظة انتقال. الوجه هو خارطة خيالها. وهو خيال لن يكون استثنائياً حين يُقارَن بخيال الفنّانين العرب المعاصرين الذين سعوا إلى إرساء قواعد بناء اجتماعي وثقافي مختلف من خلال الفنّ. لم تكن هيلدا ترغب في تجميل وجوه كائناتها كما لو أنها ترسم صوراً شخصية بقدر ما كانت ترغب في الإنصات إلى أصوات تلك الكائنات المكتظّة بالوجع. وهي أصوات لن تصل إلاّ مبعثرة. وهو ما كشف عنه عملها الفائز بجائزة بينالي القاهرة العام 2006 وكان بتقنية فنّ الفيديو. لقد صوّرت الفنّانة شفتين وهما تلقيان رذاذاً على جمهور صامت. « لم نصل بعد إلى الجملة الواضحة» أهذا ما كانت تَوَدّ الحياري أن تقوله وهي ترعى علاقة تجريدية كانت قد نشأت بين العمل الفنّي وجمهور كان مضطراً بسبب ذائقته



الجمالية المكرسّة على القبول بكلّ ما يُملى عليه من قناعات وأحكام؟ لقد اختارت هيلدا أن تنسف جسر القناعة المبني على شعور خفيّ بالتواطؤ بين الاثنين لتعترف بعجز اللغة المتاحة. شيء من هذه الواقعة يمكن أن يلقي بظلاله على مفهوم اللغة الفنّية التي صارت اليوم تُركَّب من مواد لم تكن في الأمس القريب على صلة بعالم الفنّ. لقد خرج الفنّ العربي إلى الشارع، بعد أن كان حبيس فكرة الرائعة المتحفيّة وحاجة المقتني الفضولي. وكما أرى، فإن تحرّر بينالي القاهرة ومن قبله بينالي الشارقة من الأنواع الفنّية التي كانت مُكرّسة (الرسم والنحت بشكل محدّد) وهب الفنون المعاصرة فرصة نادرة للظهور. وقد يكون مناسباً القول هنا إن الخلخلة التي أحدثتها تلك الفنون في الخيال البصري قد وجدت طريقها سالكة في اتّجاه اللغة العامة التي كانت هي الأخرى تعيش واحدة من أكثر مراحل تفكّكها بحثاً عن المعنى. كان تفكيك اللغة يعني إعلاناً لتفكيك واحدة من أكثر السلطات تعقيداً في الحياة العربية. بعده انتقلت الفنون من مرحلة، كانت غواية المستهلك عنوانها الرئيس، إلى مرحلة سيكون فيها المستهلك نفسه مادتها، من غير أن تسعى إلى استدراج ذلك المستهلك إلى موقعه القديم الذي كان يتميّز بسلبيته. لقد حدث سوء تفاهم على أساس أن ما خسره الواقع في ضعفه كان الفنّ قد ربحه في قوّته. كان فنّ الفيديو قد انتشر بتأثيره على قطاع واسع من الناس من خلال موقع يوتوب. وكانت الثورة المصرية قد نجحت في الانتقال إلى عالميّتها التي كانت فكرة مبهمة من خلال الأفلام القصيرة التي صار ذلك الموقع يبثّها، وهي صناعة مصرية بتقنيّة فرديـة.

بين عبث الصورة وشقائها

تقول فيرونيك ريفيل، وهي مديرة معهد ثقافة الإسلام في باريس في بينالي فينيسيا: «النتاجات المثيرة للاهتمام عن الثورة لم تحضر في الأجنحة العربية»[4]، كان ذلك جوابها عن سؤال يتعلّق بالمدى الذي استطاعت الفنون العربية المعاصرة أن تخلقه من أجل التعبير عن التحوّلات التي تعيشها بلدان «الربيع العربي». من وجهة نظري فإن إجابة ريفيل، وهي ليست خبيرة في الفنّ العربي ولا عارفة بأسراره، كانت ملتبسة بقدر ما كان السؤال مربكاً وحائراً. فالمسألة التي هي موضع السؤال والإجابة تتخطّى ردّة الفعل المباشرة لتذهب إلى النتاج الفنّي الخالص. وهو ما لا يمكن أن يراهن عليه أحد في خضمّ التحوّلات التي لا تزال بلدان «الربيع العربي» تشهدها. فالثورة الشبابية، التي بدأت في تونس ولم تنتهِ بعد في سوريا، لا يمكن اختزالها عن طريق صورها الأولى التي أثبتت التجربة المصرية أنها لم تكن صوراً نهائية ولن تكون كذلك. فإذا ما كان الوضع السياسي على الأرض لا يزال قابلاً لإجراء المزيد من التعديلات التي قد تكون جذريّة، فكيف يمكننا أن نحصر الفنّ في الزاوية الميّتة التي يكون فيها مطالباً بالتخلّي عن سيرته الداخلية الغاصّة بالأسرار والمعادلات الغامضة لينضمّ مباشرة إلى عالم، كان يحلم في الوصول إليه، من غير أن يكون متأكّداً من أن ذلك العالم سيكون مستعدّاً لاحتضان تجهيزاته التي هي جزء من عالم غير واقعي؟ سيكون عليّ هنا أن أنسى ما ورد في إجابة ريفيل عن بينالي فينيسيا، لأجد في تجربة الفنّان الفلسطيني شادي الزقزوق[5] شيئاً ما يقترب من الإجابة عن ذلك السؤال الذي هو سؤال صحافي جاهز. أقام الزقزوق في العام 2012 في قاعة أرت سبيس في أبو ظبي معرضاً بعنوان « حبل الغسيل الوطني»، وذلك في إشارة صريحة إلى الغسيل القذر لأنظمة الاستبداد التي أزاحتها ثورات «الربيع العربي». كانت الصورة الفوتوغرافية التي تلخّص معنى تلك التجربة الفنّية

> **الفنّ الاجتماعي هو صيغة من صيغ التعبير الجمالي المرتجل عن التحدّي والمجابهة والرغبة في الوصول إلى بلورة علاقات بصرية يتفاعل معها الجمهور بسعادةِ مَن يرى أحلامه مجسّدة أمامه، سواء أكانت جادّة أم ساخرة**

4 ملحق جريدة **الخليج الثقافي** في 2014/5/26 وهي مؤلّفة كتاب **الهوس بالإسلام**.

5 شادي الزقزوق (بنغازي-1981) فنّان فلسطيني عرضت أعماله في العديد من صالات العرض ومهرجانات ثقافيّة في فرنسا، كوريا الجنوبية، تونس، سوريا، فلسطين. منعت السلطات في الإمارات العربية المتّحدة عرض عمل فنّي له في مهرجان **«آرت دبي 2012»**.
ينحدر زقزوق من أصل فلسطيني، هاجرت عائلته إلى ليبيا حيث ترعرع هناك في الكفرة. وفي أعقاب اتفاقية أوسلو، انتقل هو وعائلته إلى غزّة حيث درس الموسيقى في معهد الفنون التطبيقية، وعمل كمدرّس موسيقى في مدرسة ابتدائية لمدّة خمس سنوات. في العام 2006، حصل على منحة إقامة فنّية في «مدينة الفنون العالمية « في باريس. وهناك تابع دراساته الفنّية في جامعة باريس الثامنة، وهو يقيم في باريس في الوقت الحالي ويعمل فيها.



تمثّل نساء بملامح أوروبية وقد حاولن أن يخفين وجوههنّ بالكوفية الفلسطينية فيما كنّ يغسلن وينشرن ملابس داخلية كتب عليها «ارحل»، الكلمة التي صارت بمثابة شعار موحد لكلّ الثورات العربية. سيكون من العبث أن نقدّم السخرية والعبث على ما يمكن أن تنطوي عليه الصورة الملحمية من شقاء تعبيري. ألم يصل الاستبداد إلى غرف النوم فكان عدوّه يتربّص به هناك أيضاً؟ ربما انتهك الزقزوق منطقة محرّمة ليشير من خلالها إلى جملة صارت بالنسبة إلى الكثيرين واقعة رمزية ستجرّنا بين دروب متاهاتها. ولكن الفنّ لا يقيم في المنطقة التي تفصل بين المسكوت عنه والمسموح به. لم يكن الفنّ ظاهرة اجتماعية إلاّ في مناسبات يتداخل فيها التاريخي بالشخصي. وهي مناسبات يعزّ على الفنّ أن يكون ضحيّتها. لذلك جاءت جورنيكا بيكاسو لتعزّز من نفوذ الجمالي على حساب الواقعي. كانت مرآةً لخيال مأسويّ ولم تكن تمثيلاً للواقع. ولكن بيكاسو لم يكن ابن لحظته الانفعالية. لقد رسم بيكاسو رائعته مستنداً إلى رغبته في أن يخلق صورة لا تخون ماضيه الفنّي. حرّضته الواقعة على أن يكون الآخر الذي يرى بعينين مفجوعتين، غير أن يده لم تتخلّ عن خيالها الشقيّ. وهو ما لم يدركه خيال فيرونيك ريفيل وهي تبحث عن تأثير الثورة في الأجنحة العربية المشاركة في بينالي فينيسيا التي لم تكن مصادفة أنها لا تمثّل الدول التي شهدت «الربيع العربي». هل سيكون مشهد الملابس الداخلية المحتجّة التي عرضها الزقزوق صادماً لريفيل؟ سيكون عليها أن تعترف بجهلها الأكاديمي.

فكرة الفنّ الاجتماعي تقوم أساساً على موقفٍ سياسي متمرّد على سلطة القاعات والمتاحف والمؤسّسات الفنّية، وما شهدته شوارع مصر وميادينها كان التجسيد الأمثل لتلك الفكرة الثورية

جيل فنّي بمجّسات استشعار

هل كانت ولادة جيل فنّي جديد في الوطن العربي متعسّرة فجاءت ثورات «الربيع العربي» لتيسّر تلك الولادة التي وقعت كما لو أنها محاولة لإعادة الاعتبار إلى الفنّ؟

أزمة الفنّ العربي كما أسلفت لم تكن جديدة. بل إنّني لا أبالغ حين أقول إن جذور تلك الأزمة تمتدّ إلى بدايات الحداثة الفنّية في أربعينيّات القرن الماضي. لم يقمْ التجييل الذي اتّبعه بعض مؤرّخي الفنّ العربي على أساس التحوّلات الجوهرية في الأساليب والتقنيات وطريقة النظر إلى العالم التي تطرأ على العملية الفنّية، كما هو الحال في التاريخ الفنّي الأوروبي على سبيل المثال. لقد اتّبع المؤرّخون العرب التسلسل التاريخي في الظهور متّخذين من العقود فواصل بين جيل وآخر. كأن يقال (جيل الخمسينيّات) و(جيل الستينيّات) و(جيل السبعينيّات). وهو تمييز لا يستند إلى شيء من المعرفة التحليلية بمظاهر الاختلاف بين تلك الأجيال. غير أن الثابت أن هناك تململاً واضحاً، كان بمثابة كلمة السرّ التي توارثتها الأجيال الفنّية العربية وهي ترنو إلى التماهي مع فكرة الاختلاف التي يتطلّع إليها كلّ جيل في محاولته الانفصال عن آبائه. من وجهة نظري فإن ذلك الانفصال لم يتمّ إلاّ مع الانتقال إلى الألفية الثالثة. يومها ظهر جيل فنّي ليست لديه مشكلة مع الآباء، فهو لم ينشأ في الحاضنة الفنّية التقليدية من جهة مرجعياته الثقافية أولاً، والمفاهيم الفنّية التي كان ذلك الجيل يسعى إلى تكريسها ثانياً لا تلتقي بالمفاهيم الفنّية التي كانت سائدة اجتماعياً ومتبنّاة من قبل المؤسّسة الثقافية الرسمية. مع ذلك الجيل ولدت تجربة حياة فنّية موازية.

حينها صار علينا أن نتحدّث بثقة عن ولادة مؤكّدة لجيل يتبنّى من خلال نشاطه الفكري والفنّي الفنون البصرية المعاصرة بديلاً من الفنون التشكيلية المكرّسة. وهكذا نكون قد انتقلنا من عالم يتبنّى الجمال المطلق هدفاً له إلى عالم يحرّكه فكر تفاعلي، دعاته وحملة رايته لا يرغبون في التأسيس لعالم مطلق في افتراضاته الثقافية. وهو ما يجعلنا نفكّر في أن تداعيات ذلك الموقف الثقافي المتشدّد في يأسه كانت فاتحة طريق في اتجاه تفكيك عقدة تاريخية قد تمكّنت من الشعوب العربية واستضعفتها. عقدة يجسّدها سؤال بائس من نوع « إذا غاب صدام، مَن سيحكم الشعب العراقي؟». والسؤال نفسه يتعلّق بمصير الشعوب العربية الأخرى في ظلّ غياب القذافي وحسني مبارك وبن علي والأسد وعلي عبد الله صالح. كان البديل ممكناً في ظلّ ما انتهى إليه الشباب من الفنّانين من معادلات بصريّة أحلّت فنّاً محلّ فنّ من غير

أن يقف التفكير في التاريخ عقبة في طريقها. لم يكن جيل الألفية الثالثة تاريخياً معنيّاً باسترساله في متابعة الطريق التي رسم ملامحها أسلافه. أين تقع المشكلة؟

كانت «ثورات الربيع» مناسبة لاكتشاف فنّ متمرّد سبقها في الوصول إلى المبدأ الذي أيقظه الحراك الشعبي من سباته «لا تزال الثورة ممكنة، بل ضرورية في ظلّ نظام سياسي وثقافي واجتماعي ميّت. نظام ميؤوس منه». لم يكن في إمكان فيرونيك ريفيل أن تصل بنظرتها الضيّقة إلى نقطة تواشج المصائر بين الثورة الفنّية التي شهدها العالم العربي في أوائل الألفية الثالثة والثورات الشعبيّة التي شهدتها بلدان «الربيع العربي» بعد ذلك بعشر سنوات. هل كان الفنّانون العرب يومها يفكّرون حقّاً في الخلاص من الأنظمة السياسية القائمة؟ سيكون علينا أن نمعن النظر في مفهوم الحرية الذي انطوت عليه تجربتهم لنثق بدورهم المستقبلي.

نهارك سعيد: فقاقيع هواء

يبدو عنوان المعرض الذي أقامه عددٌ من الفنّانين المصريّين الشباب منتصف العام 2014 [6]- وكانت مؤسّسة ستوديو خان في القاهرة قد دعت إليه- معبّراً عمّا شهده مفهوم الفنّ في العالم العربي من تحوّلات بتأثيرٍ مباشرٍ من التحوّلات السياسية الصادمة التي شهدتها بلدان «الربيع العربي». وقد يكون مناسباً هنا عدم الخلط بين مسألتين: الأولى تتعلّق بطريقة تعامل الفنّانين مع تلك التحوّلات التي بدأت سياسيّة من خلال التعبير عنها فنّياً؛ أمّا المسألة الثانية فهي تتعلّق بالأثر الذي تركته الثورات على الفنّ، وهو أثر يتجاوز الانعكاس المرآتي المباشر إلى المعنى الذي ينطوي عليه الفنّ وقيمة أن يكون المرء فنّاناً في مجتمع يتغيّر وفق معادلات لا تزال غامضة، ينتج البعض منها أوقاتاً عصيبة، كما هو الحال في ليبيا وسوريا. ما يهمّني فعلاً هو أن أصل إلى صورة المشهد الفنّي في حقيقته، بعد أن صار الشغف بالفنّ نوعاً من المشاركة في فعل جماهيري، جسّدته رسوم الجدران بطريقة مثلى، فهل تغيّر الفنّ لأن وعي المجتمعات كان قد تغيّر بطريقة إيجابية؟

كانت لغة الخطاب الفنّي قد تفكّكت كما أسلفت. ولم يكن ذلك ليقع بسبب الضجر وحده. كانت منظومات الحكم الاستبدادي المتوارث قد أظهرت عدم اكتراثها بعملية ضخّ أسباب الحياة في عناصر وجودها ومقوّماته. وهو أمر نادر الوقوع في التاريخ. لم تعد الأنظمة السياسية تنظر بطريقة جادة إلى قواعدها النائمة التي تمثّل أساس بنيانها وركيزة وجودها. فهل كانت تلك الأنظمة تخطّط لانتحارها؟ حين انفجرت الفقّاعات ظهر أن صدام حسين لا يملك جيشاً مستعدّاً للدفاع عن العراق، وأن بن علي في تونس لا ترحّب فرنسا بهبوط طائرته، وأن حسني مبارك، وقد تخلّى عنه الجيش، بات أسيراً في شرم الشيخ، وأن القذافي لا يملك ما يحمي به قصر العزيزية، وأن علي عبد الله صالح حين احترق لم يكن أمامه سوى أن يذهب إلى مستشفى في السعودية للعلاج. كانت منظومة الاستبداد وهميّة، وهو ما دفع بالفنّانين إلى القبول بالفجيعة حلاً. حينها كان على السخرية أن تحتلّ مكانها معادلاً موضوعيّاً يمكننا من خلاله النظر إلى الواقع كما هو لا كما صوّرته وسائل الإعلام المتمرّسة في الكذب.

> **صار الشغف بالفنّ نوعاً من المشاركة في فعل جماهيري جسّدته رسوم الجدران بطريقة مثلى، فهل تغيّر الفنّ لأن وعي المجتمعات كان قد تغيّر بطريقة إيجابية؟**

بتأثيرٍ مباشر من ذلك المعادل الموضوعي سيكون على الفنّانين أن يعيدوا النظر في المعاني التي تنطوي عليها اللغة البصرية التي كانوا يستخرجونها من أعماق مجتمع، كان هو الآخر يمارس نوعاً من خداع النفس، من أجل تكريس سبل العيش المتاحة. في هذه النقطة بالذات بدت القطيعة واضحة بين فنّ جماهيري كانت ضالته أن يدعو الناس إلى الاصطفاف وراء الثورة وفنّ كان حريصاً على أن يقع نداء حريّته بعيداً عن الاستهلاك الجماهيري المباشر. هنا تبدو المسافة واضحة بين فنّ يسلّح الثورة بمعدّاتها الجمالية وفنّ تلهمه الثورة فكرة إعادة تأثيث وجوده بعناصر تكون قادرة على ابتكار جمال جديد.

ما بين فنّ الثورة وثورة الفنّ تنفّس الفنّانون العرب هواءَ عصرٍ جديدٍ.

6 أقيم المعرض في مركز سعد زغلول الثقافي في القاهرة وشارك فيه الفنّانون أحمد السمرة وإسلام كمال وباسم يسري وتامر شاهين ورانيا فؤاد وسما والي وسهى السرجاني وعلاء عبد الحميد ومحمد عبد الله ومحمد عزّ وياسمين المليجي.



ألا يزال الربيع العربي في «الطنجرة»؟

ما فعله التونسي حليم قارة بيبان سيجد له صدىً في أعمال فنّانة مغربيّة هي بتول السحيمي (1947). عنوان معرضها «العالم تحت الضغط»، الذي أقامته في قاعة روز عيسى في لندن، يحيلنا إلى الصورة الأصل. وهي صورة ظهرت جليّة في أحد أعمالها، حيث تحيط خارطة العالم بقدر الضغط. لحظة نقد لا تخلو من السخرية وهي تعبّر في الوقت نفسه عن الريبة التي صارت تحيط بكلّ ما جرى ويجري من تحوّلات. ربما لأن الفنّ، وقد انغمس في الحياة اليومية ولم يعد معنيّاً بخلود نتاجه، صار يشتبك بكلّ ما يقف في طريقه من تساؤلات مبتذلة. وهو، كما أرى نقدياً، تحوّل خطير في سيرة الفنّان العربي المعاصر. سيكون السؤال جحيميّاً: «ماذا لو كان كلّ ما جرى هو خطأ وقع خارج التاريخ، من أجل إعادة إنتاج التاريخ؟»؛ سيكون الندم متأخّراً. أعتقد أن رمزية (الطنجرة) صارت تنذر بما لا يمكن توقّعه من أفكار. كانت مخيّلة الفنّ قد انفتحت على الثورة الشبابية، غير أنها كفّت عن الهذيان التلقائي الذي مثّله فنّ الجرافيتي حين عادت إلى الصالات الفنّية. فهل دُجّن الفنّ مرّة أخرى، أو أن الثورة لم تعد اليوم سوى حصان مروّض؟

في الحالتين ستكون لنا خسائر لا تُحصى. غير أن النتيجة لا تحسمها سوق الفنّ، وهي المكان الوحيد الذي لا ينبغي البحث فيه عن ضمير العصر. ولأن سوق الفنّ في الوطن العربي صارت اليوم تُدار من قبل خبراء أجانب، فإن ذلك سيكون سبباً إضافياً لما نشهده من غياب فنّ يقول الحقيقة. فنّ يرانا مثلما نحن لا مثلما يرانا الآخرون كما لو كنّا بقايا أزهار ذابلة هي ذكرى ربيع فالت.

الشعارات السياسيّة:
من أداة تعبير إلى وسيلة تغيير

د. نادر سراج

رغبنا في التقديم لدراستنا عن الشعارات السياسية العربية بهذه الكلمات القليلة المعبّرة خير تعبير عن خيبة أمل واحد من ناشطي الثورة المصرية، وهم هنا مأخوذون أنموذجاً حيّاً لناشطي الثورات العربية. يأتي هذا الاعتراف المرير بعد مرور ثلاث سنوات ونيّف على إطلاق ثورة يناير(كانون الثاني)2011 الشعبية على إيقاعات مطالب تغييريّة محقّة اتّحد شباب الثورة المصرية واتفقوا على تلخيصها في أربعة أساسية: العيش (أو الخبز)، الحرية، العدالة الاجتماعية، الكرامة الإنسانية. أقانيم انتلفت لتشكّل عناصر الهتاف السياسي السحري، الأبلغ دلالة والأكثر تداولاً في ميدان التحرير القاهري. ما يُفهم من هذا التعليق البليغ هو أن المشهد «الثوري» التغييري في مصر، الذي حرّك الركودين السياسي والتعبيري، انجلى في نهاية المطاف «الربيعي» العربي عن مجرّد شعارات نودي بها باسم تحسين الأحوال المعيشية والتغيير والحرية والديموقراطية. وبذلك تكون حصيلة ما اصطلح على تسميته «الربيع العربي» قد رَست على منظومة هتافات اختصرت واقع الحال المتردّي، صدّق منتجوها، وتأثر بمضامينها مردّدوها، واقتنع بصوابيّتها رافعوها، فهجروا «الكنبة» وعمروا الحيّزات العامة إلى حين. ولكنها وكما بيّنت الوقائع لاحقاً، لم تؤتَ في حقيقة الأمر الثمار السياسية التغييرية المنشودة.

صحيح أن الواقع الراهن للخطاب الشعاراتي، مدروساً في فترة ما بعد زمن "الربيع العربي"، مأزوم ومخيّب للارتقابات. ولكن الحَراك الشعبي الذي عاشته مدن عربية عديدة، انطلق أساساً على إيقاعات الهتافات، وخلّف منظومة شعارات نادت بالتغيير والإصلاح، وتردّدت أصداؤها في الساحات والميادين والشوارع. وللتذكير فقد حملت اليافطات واللافتات، والجباه والسواعد، والجدران والمركبات، والأعلام وسواها... مئات الشعارات التي وُظِّفت كأدوات استقطاب وإقناع وتأثير، وأفلحت في نقل الكلام السياسي إلى فعل سياسي وإلى فكر تغييري، بغضّ النظر عن أبطاله ومآلاته وتوظيفاته.

الشعار السياسي المنتَج والمتداوَل، الملفوظ والمدوَّن، المتردّد في فضاءات الحيّزات العامة وفي وسائل الإعلام، والمبثوث عبر الأثير العنكبوتي، في أشكاله وتراكيبه، وفي وجوهه التعبيرية وقدراته التغييرية، هو بيت القصيد في هذه الدراسة. لذا سنتعامل معه لغوياً بوصفه أداة تعبير جماهيرية، وسنقاربه براغماتياً باعتباره وسيلة تغيير سياسية، أقلّه في يقين أصحابه وممارساتهم.

وفي دأبنا هذا سنتوقف بالطبع عند منشئيه ونستعرض ظروف إنتاجه وسياقات استخدامه وتلقّيه، كما سنعاين المراجع والمصادر المعرفية والتراثية التي اتكأ عليها، واستعان بمخزونها، كما سنتطرق إلى الشيفرات الاجتماعية التي نهل منها رموزه وصوره المجازية واستعاراته، والتي شكّلت مجتمعة أنموذجاً جديداً للبلاغة الشعبية في وجوهها السياسية.

وستُظهر المعالجة كيف تراجع الخطاب السياسي الرسمي، «خطاب البارود»[1] كما قيل يومها عنه، مفسحاً المجال أمام بروز خطاب الساحات والميادين الذي تميّز ببلاغة جماهيرية متّقدة، وظّفت الحسّ الشعبي المنتفض، والمرهف والصادق، لإنتاج

1 ثمّة لافتة حملت شعاراً هو أقرب ما يكون إلى تعليق «خطابات مبارك... أمّ البرود».
أنظر:
Ayman Mohyeldin, **Tahrir square** (cairo: New York, the American University in Cairo Press, 2011),p. 87.



شعارات ماضية في دلالاتها، وساخرة ومنتقدة في استعاراتها بما فيها «الوليّة» المصرية التي تعهّد زوجها أنها لن تلد طالما مبارك متمسك بكرسيه!
المشهد الذي نحن في صدده ليس سوداوياً بالكامل، فقد انجلت فترة الانتفاضات الشعبية العربية عن بروز متزايد للبلاغة السياسية في الخطاب الشعاراتي، لدرجة قول أحدهم إن «اللافتة أصبحت ثورة بحدّ ذاتها في سوريا»[2]. تبلْور الخطاب السياسي في الساحات كان مناسبة لإعادة مَوْضَعَةِ مؤسّسة اللغة وتبصّر لدورها الذي شكّل البنية التحتية الفكرية للتغيير واستشراف مستقبل المجتمع.
أما الأدوار المتجدّدة للشعار السياسي العربي ، بنىً وتراكيب، وأنماطاً ومضامين ودلالات، فتستحقّ أكثر من دراسة معمّقة. وبالكلام على امتلاك الدور والاضطلاع به نستعيد رأياً للكاتب والمحلّل محمد حسنين هيكل يعتبر فيه أن مَن يملك الدور هو مَن يملك عناصر الدور. ويستكمل فكرته هذه بإيراد عنصر آخر لا يخرج عن إطار معالجتنا اللسانية للشعار، وهو أدوات التأثير. فمَن يملك التأثير هو، في رأيه، مَن يملك أدوات التأثير[3]. فهل أفلح الشعار، ومنتجوه الشباب، في حمل رايات التغيير؟ وهل امتلكوا فعلياً أدوارهم الحقيقية، الذهنية منها والاجتماعية، وحوّلوا شعاراتهم إلى أدوات تأثير وتغيير قادرة على استشراف مستقبلهم؟ وهل ينجحون في تحقيق أحلامهم وبناء أفعالهم السياسية المبتغاة بواسطة أقوال سياسية كان الشعار في مقدّمها؟

المنهجية

أ- المنهجية المعتمدة في الدراسة

المنهجية المتبعة في هذه الدراسة ترمي إلى تأكيد قدرة عِلميْ اللسانيات التطبيقية وتحليل الخطاب، على معالجة علمية لوجه من وجوه ثقافة الاختلاف والانقسام والاحتجاج في العالم العربي، والتي تستحضر الشعار والهتاف السياسي أدوات تعبيرية ووسائل تغييرية في آنٍ واحد. وتحقيقاً لهذه الغاية سنقوم بدراسة نماذجَ عن الشعار السياسي ليس بوصفه عبارة تلقائية وبنية لغوية قائمة بذاتها فقط (مصر مش عزبة)، أو رسالة مكتفية بذاتها (الشعب يريد إسقاط النظام)، أو علامة بَليغة المضمون ومكثّفة الشكل (إرحل)، أو صورة بلاغية موفَّقة (لا لترزية الدساتير[4])، بل باعتباره فعلاً سياسياً تغييرياً (لن نستعبد بعد اليوم، آل مبارك ارحلوا من مصرنا). وسنستهلّ بالتوقف عند نقطتين تتعلّقان بإشكالية الدراسة وفرضياتها.
تقصّي معاني البلاغة الشعبية للجمهور، في ترجمتها للإمكانيات التعبيرية والقدرات التغييرية للشعار السياسي هو المقصود إذاً بهذه الدراسة التي تُعنى بشكل أساس بمعالجة العلاقة بين الخطاب السياسي عموماً والشعارات تحديداً (كفعلٍ وممارسةٍ للسلطة) بحدّ ذاتها وبما هي عليه من مفاهيم وتوجهاتٍ وبراغماتيةٍ وبنى لغوية، وبين منتجيه ومروّجيه ومتلقيه.
وبما أن المقاربة لسانيّة الطابع، فالمنهج الذي سنعتمده وصفي لا معياري. والأدوات اللسانية الإجرائية المعتمدة تعود للمدارس اللسانية المهتمّة بالدراسات التطبيقية، وعلى رأسها المدرسة الوظيفية، المعنيَّة بدراسة لسانيّات العرف والواقع، والتي تعتمد في مجال الأبحاث الميدانية أسلوب المعاينة المباشرة التي ترصد الوقائع بصدق وشفافية ومن دون موقف مسبق، وتعطي أهمية لوظيفة العناصر وأشكالها وبناها. مقاربة هذا الموضوع الخصب والمتنوّع والمستجدّ في مجال الدراسات اللغوية التطبيقية، تنطلق من مدوّنة شعاراتية جُمعت عناصرها على مدى أعوام أربعة، وصُنّفت وحُلّلت وفق آليات تفكيك الخطاب الشعاراتي. ولهذه الغاية قمنا بدراسة المكوّنات وتحليل المضامين واستجلاء الدلالات البلاغية واستقراء الصور والرموز السيميائية في ضوء التبدّلات الحاصلة لجهة طبيعة مُنشئي الشعار وظروف إنتاجه ومؤشّرات تداوله ورواجه.
ولن نغيّب بالطبع استطلاع مدى الكفاية الإجرائية اللسانية في عصر الميديائية والشيوع المتعاظم لوسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر)، التي مهّدت الطريق لاندلاع ثورة 25 يناير المصرية (حشداً وتحريضاً وتناقلاً لأخبار ثورة الياسمين في تونس وأخبار وملفات التعذيب في السجون المصرية)[5]. فقد مكّنتنا مصادر المعرفة هذه من

2 تعليق ورد في ريبورتاج «فنان» بثّه تلفزيون **الجزيرة** بتاريخ 2012/7/20.

3 من مقابلة أجرتها معه لميس الحديدي في برنامج «هنا العاصمة»، **قناة cbc**، 2013/9/20.

4 المقصود بهم جماعة «الإخوان المسلمين».

5 أنظر مليحة مسلماني، **غرافيتي الثورة المصرية**، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص. 29.

جمع المعطيات الميدانية وتصنيفها وتحليلها، سَمَاعاً ومشاهدةً على الفضائيات وقراءةً في وسائل الإعلام المكتوبة، ومتابعةً على «الأثير العنكبوتي»، ومعاينةً على أرض الواقع. واستتباعاً لذلك سننظر في قدرة الشعار السياسي على الاستمرار في تأدية وظائفه في عصر الميديا والصورة وطغيان وسائط التواصل الحديثة.

ب - إشكالية الدراسة

تتناول الإشكالية أسئلة جوهرية تستوجب أجوبة وافية تتصل بمنطلقات الشعار السياسي العربي وظروف إنتاجه وهوية منتجيه وأدواره التحفيزية ومآلاته اليوم. وأولها كيف ندرس الوضع الراهن لهذا الشعار الذي أنتجته ثورات غير مكتملة، قطفت ثمارها جماعات سياسية منظّمة «سرقت» الإنجازات من أيدي الشبان المنتفضين؟ كيف نقرأ الشعار في العام 2014 بعدما خبا وهج «الربيع العربي»، وخلت ساحاته وميادينه من ناشطاتها وناشطيها، وتراجعت أدوارهم وأفكارهم الإصلاحية والتغييرية المطالبة بأدنى الحقوق الإنسانية والسياسية؟

والوجه الآخر للإشكالية هو معالجة فرضية مآلات الشعار الذي أمل بإنتاج فكر تغييري جديد، فحرّك جماهير نادت بإسقاط النظام، وزلزل أنظمة وأطاح برؤساء فاسدين وظالمين على وقع «إرحل» و«Dégage»، بمعنى تقصّي كيفيات تموقع هذا الشعار، هو ومنتجوه، في خارطة التغيير السياسي البنيوي التي ارتسمت في دول اصطلح على تسمية انتفاضاتها «ثورات الربيع العربي».

نطرح هذه الإشكالية بوجوهها المتعدّدة ونحن على دراية بأن المراقب لا يفوته ملاحظة المفارقة التي آلت إليها الأوضاع اليوم. فمراتب الشعار وأدواره تبدّلت، ومفاعيله تلاشت أو تكاد، وبات يتحرك ضمن إطار دائرة تعبيرية مغلقة. فالعسكر الذين رُفع الشعار في وجههم، «كل العسكر حرامية» وندّد بسياساتهم القمعية، وطالب بعودتهم إلى ثكنهم وبتسليم الحكم إلى المدنيين: «يسقط.. يسقط.. حكم العسكر»[6]، باتوا اليوم «خشبة خلاص». فقد نودي بعودتهم مجدّداً لتخليص العباد والبلاد – مصر على سبيل المثال – من تبعات استئثار فريق معيّن (الإخوان المسلمين) بالسلطة.

6 توقّف رئيس أركان الجيش المصري السابق الفريق سامي عنان في مقابلة أجرتها معه صحيفة **الشرق الأوسط** (2/15/ 2014)عند هذا الشعار، فاعتبر أن هناك قوى شحنت الشارع بشعار «يسقط حكم العسكر» ووصل الأمر إلى تدريسه للأطفال في المدارس.

فمنتجو الشعار ومحرّكو الانتفاضات، أي «شباب التحرير» الذين عرّفوا عن أنفسهم بوضوح «شباب الفايسبوك والنت وشباب الواد والبنت» أدركوا متأخرين أن ثمّة من سطا على إنجازات ثوراتهم، وخطف شعاراتهم وجيّرها لمصلحتة الأيديولوجية، وحاد بأهدافها عن المبتغى.

ومن الأوجه الأخرى لإشكاليتنا تساؤل عن الدور الحقيقي للشعار السياسي: هل شكّل الدينامو الرئيس للثورات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية؟ وبمعنى آخر هل هو الذي مهّد وأسهم في إنجازات الثورات، أو أنه واحد من أهمّ إنجازاتها؟ وهل أفضى إلى بروز أدوار متجدّدة للغة الضاد؟ أي هل بعث فيها شباب الثورات من تونس إلى صنعاء روحاً وحركةً وديناميةً لم تعرفها سابقاً؟ وهل أفلحت مستوياتها، وعاميّاتها، وتراكيبها الشعبية، وأغانيها الوطنية المستعادة، في ترجمة نبض الشارع العربي المنتفض على سنوات الذلّ والقهر؟

تتناول إشكالية الشعارات أسئلة جوهرية تستوجب أجوبة وافية تتصل بمنطلقات الشعار السياسي العربي وظروف إنتاجه وهوية منتجيه وأدواره التحفيزية ومآلاته

وأخيراً وليس آخراً ستطرح الإشكالية مسألة كيفيات وخلفيات صوغ ناشطي الثورات شعاراتهم التي ألهبت الميادين واستقطبت الألوف وحوّلت الشعارت المطلبية – معيشياً وسياسياً – من مجرّد أقوال مرصوصة وعبارات بليغة إلى أفعال سياسية ذات قدرات تغييرية.

أسئلة الشكّ واليقين التي تنتظم هنا تسعى لأن تعالج طبيعة الشعار السياسي الذي طرحه منتجوه باعتباره أداة تعبير ووسيلة تغيير هي بحدّ ذاتها الإشكالية التي ستتمحور حولها دراستنا. ومهما يكن من أمر التحوّلات التي شهدتها بلدان «الربيع العربي»، وما انجلى عنه الحَراك الشعبي من تداول «صُوَري» للسلطة باسم الديموقراطية، وتسلّم تيارات إسلامية منظّمة مقاليد الحكم في هذه الدول، وما رافقها من تراجع ملحوظ لأدوار القوى والتيارات الشابة وشعاراتها التي شكّلت محرّك الثورة ووقودها، وبغضّ النظر عن مآلات الحَراك الشبابي في هذه البلدان، أكان تغييراً نحو الأفضل أم تراجعاً وتخبطاً وانكفاءً نحو الأسوأ، فالمهمّ هو النظر في الوظائف



المتعدّدة والمتكاملة للشعار السياسي، المستند إلى القدرات التواصلية لمنتجيه ومروّجيه، ناهيك بتقصّي أدواره وأفعاله في عمليات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية في السنوات الثلاث المنصرمة.

أ- فرضيات الدراسة

تستدعي الإشكالية فرضيات عملٍ بنيناها على أساس تجريبي بحكم معرفتنا الوثيقة بموضوع الشعارات السياسية ومتابعتنا لتطوّراته في أكثر من بيئة عربية منتفضة، ومشاركتنا في أكثر من مؤتمر وحلقة دراسية عن «الربيع العربي»، ناهيك بامتلاكنا لمدوّنة شعاراتية وافية، وإنجازنا كتابين حول الشعارات العربية[7]. ومن باب التسهيل وللبرهنة على القضية المحورية لبحثنا، ألا وهي معالجة الشعار السياسي لغوياً بوصفه أداة تعبيرية مطواعة، وبراغماتياً باعتباره وسيلة تغيير أشبه ما تكون بفعل سياسي اختصرنا الفرضيات إلى أربع.

العسكر الذين رُفع في وجههم شعار: «يسقط.. يسقط حكم العسكر» ونُدِّدَ بسياساتهم القمعية ونودِيَ بعودتهم إلى ثكناتهم وتسليم الحكم إلى المدنيين باتوا اليوم «خشبة خلاص»

1 - أوتي الحَراك الشعبي ثماره في خلق ثقافة تغييرية حقيقية أسهمت في إعادة مَوْضَعَة الشعار ضمن سياقاته اللغوية، ووفق ظروف إنتاجه من قبل الفاعلين الحقيقيّين، وبات يمتلك تحديداً أفضل لتعاريفه وأغراضه ووظائفه، وتعييناً أدقّ لمجالاته التعبيرية والإبلاغية الآخذة بالاتّساع.

2 - تسعى الدراسة إلى إثبات فكرة مفادها أن عناصر دراسة لغة السياسة لا تقف عند حدود رصد وجهة النظر الرسمية فقط (الخطاب السلطوي بما في ذلك المصطلحات والتعابير والشعارات الترويجية)، بل باتت تشمل أيضاً خطاب الجمهور (الميادين والساحات) ببلاغته العفوية، وتأخذ بعين الاعتبار معاينة منظومات الشعارات السياسية التي ينتجها هذا الجمهور ويتداولها باعتبارها رسائل مكثّفة المضامين وسريعة الإبلاغ[8].

3- الفرضية الثالثة تتصل بأهداف دراسة المنظومة الشعاراتية وأشكالها، بمعنى هل الشعارات والهتافات السياسية ينبغي أن تُدرسَ باعتبارها أدوات تجييش وتحشيد؟ وهل يفترض بنا التعامل معها بوصفها وسائل إقناع كلامية؟ وهل يمكن النظر إلى وسائل الإقناع والتعبير هذه باعتبارها نتاجاً مباشراً ومتحقّقاً لعمليتيّ الإقناع والتعبير، باعتبارها تمتلك بنى لغوية مستقلّة، يبتدعها الجمهور لإشهار موقف، أو للتعبير عن رأي، أو للمطالبة بإصلاحات أساسية وبحقوق مشروعة، وبتحسين الظروف المعيشية، أو للدعوة إلى رحيل حاكم، أو لمخاطبة الداخل والخارج على حدّ سواء؟

4 - الفرضية الرابعة مفادها أن الشعار تحوّل على أيدي الشباب المنتفضين من مجرّد تلفّظٍ لغويٍّ إلى فعل سياسيٍّ تغييريٍّ أسهم ويسهم في زعزعة كيانات، وإطاحة رؤساء، وتغيير أنظمة سياسية، وتشكيل وعي جديد لدى الجمهور. لذا فهو قادر على تمكين الفاعل السياسي الحقيقي، أي منتجه ومرسله ومتداوله، من بلوغ أهدافه العبيرية التغييرية بواسطة الاستراتيجيات اللسانية والتقنيات اللغوية والشيفرات الاجتماعية.

الماهيات والتعاريف

قبل الخوض في المستويات اللغوية المعتمدة في صياغة الشعارات والهتافات وفي وظائفها ودلالات حضورها، ناهيك بمسوِّغات التضفير ما بين الخطابات لغايات سياسية وغير سياسية، نبادر إلى تعريف كلّ من الشعار والهتاف.

أ- ماهيّة الشعار[9]

«الشعار» الذي ملأ الساحات والميادين وشغل الناس، فأنتجوه وكتبوه وردّدوه وحملوه، واختلفوا بشأنه، وابتدعوا شعاراً مضاداً أو نقيضاً له، إن

7 صدر لنا في شهر يونيو (حزيران) 2014، ضمن منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات وبالاشتراك مع المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، كتاب بعنوان **مصر الثورة في شعارات شبابها: دراسة لسانية في عفوية التعبير**. وفي السياق نفسه أنجزنا دراسة أخرى موثّقة، ذات طبيعة مقارنة، عن الحراكين الشعبيّين اللبناني والمصري بعنوان **التحوّلات الدلالية والتركيبية للشعار السياسي في عالم عربي متغيّر (2005-2010) شواهد من لبنان وبيئات عربية أخرى**. هذه الدراسة المنجزة هذه السنة 2014، بدعم من إدارة البحث العلمي في الجامعة اللبنانية لم تنشر بعد.

8 نحيل في هذا المجال إلى مشروع دراسة خطاب الجمهور، كما يتجلّى – على سبيل المثال- في كتاب عماد عبد اللطيف، **لماذا يصفّق المصريون؟** (القاهرة: دار العين للنشر، 2009).

9 Slogan: مفردة تدّل في الأساس على «صرخة حرب»، وهي مشتقة من sluagh، ومن gharim «صرخة»، وهي من اللغة الغاليّة sluagh-gharim (أوروبا ما بين القرن الثالث قبل الميلاد والقرن الأول بعد الميلاد). ومعناها الحرفي «صرخة الجماعة». وتطوّر مدلولها في القرن العشرين إلى «عبارة إعلانية».
Henriette et Gérard Walter, **Dictionnaire des mots d'origine étrangère** (Paris: Larousse, 1991), p. 319.

بلسانهم الأم (لا تصالح)[10]، أو بمحكيّاتهم المناطقية (إللي بيكره أهله وناسه... يبقى عميل من ساسه لراسه)[11]، أو بلغة «العربيزي» (Ta7ya،[12]7ORYA Masr، 3azima ya Masr) ، أو بألسن الأمم الغربية المتعاطفة معهم (Give me liberty or give me Death)[13]، على حدّ سواء، هو في الأساس « تعبير دعائي إعلامي مختصر ومثير للإعجاب»[14]، يكرّس فكرةً ما ويسعى لنقلها بأبسط السبل والأشكال إلى جمهور المتلقّين بغضّ النظر عن اختلاف ثقافاتهم السياسية وتنوّع قدراتهم التواصلية. لكنّنا في الدرس اللساني نعتبره مدوّنة لغوية corpus قائمة بذاتها. وهو إلى ذلك رسالة مكتفية بذاتها، وتعبير أو علامة بليغة المضمون، مكثّفة الشكل، وسريعة الإبلاغ والإيصال. لكن هذه الرسالة أو العلامة اللغوية تتعرّض شأنها شأن المسكوكات اللغوية الأخرى التي نسقّتها الجماعة ووضعتها بتصرف الأفراد، لتحويرات وتعديلات تتناول استبدال بعض تراكيبها الأساسية بأخرى يتطلّبها السياق الجديد، ولغايات إبلاغية مستجدّة يُراد منها لفت الأسماع وإضفاء جوّ من الفكاهة وصولاً إلى إبداء النقد والسخرية. والشعار متى اتّصف بالكناية الجيّدة باتَ وسيلةَ تعبيرٍ جماهيرية متكاملة ومركّزة. وفي المجال السياسي تصوغ الجماعة (عقائديون وناشطون سياسيون) الشعار وتضعه بتصرّف الجمهور المحتشد. ومتى راج الشعار واستمدّ شعبيته ومشروعيته من الوقائع السياسية الحدثية، ورديفتها المكانية الزمانية، بات متكأً لغوياً سائراً ومرجعَ إسنادٍ واسع الانتشار وسهل الاختصار، مشافهةً أو كتابةً عند محبّذيه، وموضوعاً قابلاً للتضفير مع سواه من الخطابات (فنّية، دينية، تراثية، اقتصادية،...) بما في ذلك من خرقِ القوالب اللغوية والتحوير. وأمسى يندرج من ضمن المسكوكات اللغوية الجاهزة (أشكال التحيّة والتخاطب، العبارات الدينية، التعبيرات الشبابية...) التي تعبّر عن واقع الحال، وتُغني عن فائض الكلام وتمتلك جملة وظائف تحفيزية أو ندائية أو إقناعية أو تخفيفية أو برهانية. وللتذكير فالوظيفة الأساسية للغة، الحاضن الأساس والناقل الطبيعي للشعار، هي إقامة الاتصال بين المرسِل (هتّاف/ ناشط سياسي) والمتلقي (الجمهور أفراداً وجماعات)، لذا فالوظيفة المقصودة هنا هي وظيفة اجتماعية تعبيرية.

ماهيّة الهتاف

الشعار السياسي منطوقاً، يُسمّى هُتافاً cheer يطلقه في العادة هتِّيف أو مرسِل ويستند في إنتاجه إلى ثقافة سياسية وخلفيات أيديولوجية معيّنة ومعرفة دقيقة باللغة. ويسعى من خلال إعداد هتافه (شكلاً ومضموناً) إلى إقناع الجمهور بوجهة نظر أو بموقف، وهنا تبرز الوظيفة البرهانية للكلام. والهتاف هو الصوت الجافي العالي أو الشديد ومن تعاريفه: «صوت فرح وحماسة جماهيرية تنطلق عالياً تعظيماً لشخص أو احتفاءً به»[15]. ومن وظائفه التشجيع والترحيب والتأييد، والكلام في الهتاف يتركّز على المرسِل إليه (الجمهور)، لذا فوظيفته تكون ندائية أو إقناعية أو إيعازية.

مع قيام «ثورة الياسمين» شهدت شوارع المدن التونسية حركات احتجاج شعبية رفعت مطالب سياسية تنادي بالتغيير، ومعيشية تنادي بتحسين الأوضاع الاجتماعية، وثالثة تناجي الشهداء: «سنُبكي من أبكاك... يا بوعزيزي لن ننساك»

ومع اندلاع الحركات الاحتجاجية من تونس وصولاً إلى صنعاء تعزّزت الحصيلة اللغوية لمنتَج الشعارات والهتافات فباتَ إلى جانب خلفيته السياسية متسلّحاً بالثقافتين التقنية والمعلوماتية، ينسل معطياته من عوالم التشفير، ويعتمد آليات الاختزال والاختصار، ويراكم خبراته المنوّعة التي اكتسبها من نوافذ الإنترنت المشرّعة. الرسالة / الشعار تصل إلى المتلقّين الذين يمتلكون نسق الشيفرة ذاته، والذين يشكّلون الجمهور المعبَّأ نفسياً، والمستعدّ للتجاوب التلقائي مع مضمونها، باعتبارهم جزءاً من الجماعة المحتشدة في حيّزٍ عام بقصد التظاهر أو الاحتجاج أو الاعتصام. ومتى توحّد الجمهور وراء الهتّيف، وردّد من بعده الهتاف بعدما استوعب معناه،

10 مقطع من قصيدة (لا تصالح) لأمل دنقل «لا تصالح فليس سوى أن تريد»، ميدان التحرير، **غرافيتي الثورة المصرية**، ص. 346.

11 انظر كتيّب **الشعب يريد**، ص. 19-20.

12 «7ORAYA» (حرية) كتابة جدارية في القاهرة في شارع محمد محمود. **غرافيتي الثورة المصرية**، ص. 342.

13 «اعطني حرية أو امنحني الموت»، كتابة جدارية في ميدان التحرير، **غرافيتي الثورة المصرية**، ص. 343.

14 **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط 2 (بيروت: دار المشرق، 2001)، ص. 772.

15 المرجع السابق نفسه، ص 1471.



واستساغ مضمونه الدلالي، وعمل بمقتضاه، تتأكّد وظيفتا الهتاف التواصلية والإيعازية.

ب- الشعار حمّال أوجه وناقل ثقافة تغييريّة

وإذا كان الشعار السياسي يُعرفُ بكيانيه الشفوي العفوي (هتاف) والكتابي (لافتة، يافطة، كتابة غرافيتية) الموثّقين، وبقدرته الإبلاغية المباشرة عن طريق الكلمة الموحية والصورة المجازية المعبّرة، فهو لا شكّ حمّال أوجه، ويمتلك بنية لغوية تتشكّل وفق رغبة مرسِلها وفي ضوء إمكانيّاته اللغوية وخلفيّته السياسية وقدرته الاستقطابية. وستظُهر النماذج المعروضة في هذه الدراسة اللسانية التطبيقية أنه يُنتجُ بعفوية ظاهرة، ويُطلقُ مشافهةً، ويروّج في صفوف مردّدين ومردّدات متنوّعي الأعمار والمشارب والمناطق والاهتمامات، ويُكتبُ إلى حدّ ما بالصيغة المبسّطة نفسها التي أُنتج بها أساساً، أي العاميّة (تونسية كانت أم مصرية أم يمنية أم ليبية أم سورية)، وهذه بحدّ ذاتها محطّة لافتة في أدبيات الشعار السياسي العربي الذي جاء بشكله المدوّن وبمحمولاته الدلالية، تكريساً واضحاً للكلام المنطوق بعفويّته وجرأته وتعدّد منابته، وقدراته الرحبة على احتضان الفكر التغييري.

> **عمدنا إلى معالجة الشعار السياسي من الزاوية اللغوية بوصفه أداة تعبيرية مطواعة، ومن الزاوية البراغماتية بوصفه وسيلة تغيير أشبه ما تكون بالفعل السياسي**

القسم الثاني: ما تناولته الشعارات السياسية

1 - الشعارات كمخرجات لثقافة الاعتراض والاحتجاج

مع قيام «ثورة الياسمين» أو انتفاضة الشعب التونسي في 2011/1/14، على أثر إحراق البائع المتجوّل محمد البوعزيزي نفسه بتاريخ 2010/12/17، عرفت شوارع المدن التونسية حركات احتجاج شعبية واسعة رفعت فيها مطالب سياسية منادية بالتغيير، وأخرى معيشية منادية بتحسين الأوضاع الاجتماعية، وثالثة تناجي الشهداء: «سنُبكي من أبكاك... يا محمد (بوعزيزي) لن ننساك»[16].

نجاح هذه الثورة في ترحيل رأس النظام وأسرته وإقصاء أعوانه وإقالة حكومته وعزل حزبه الحاكم، في فترة زمنية قياسية، شكّل «فاتح شهية» وفتيلاً ألهبا حماس جماهير عربية ما لبثت أن حملت بدورها لواء التغيير، وطالبت بالحرية والعدالة والمساواة وإحقاق القانون. بقعة الزيت التونسية امتدت عدواها لاحقاً إلى كلٍّ من مصر وليبيا واليمن، وألقت برحالها في سورية.

ما يهمّنا في هذه الدراسة هو التطرّق إلى وجوه ثقافة الاعتراض والاحتجاج وفصولها التي شهدها العالم العربي – ولا يزال – منذ ما ينيف على أربع سنوات. الحصيلة الشعاراتية التي انجلى عنها مشهد الحَراك السياسي تميّزت بالوفرة والخصب والتنوّع، وحملت بصمات الشعوب التي أنتجتها بعاميّاتها المتنوّعة أو بفصحاها الموحَّدة والموحِّدة، كما لوّنتها برموز بلاغتها الشعبية.

الكلام على الشعار/ الهتاف السياسي الذي أثبت جدواه اللغوية وأوفى إلى تغييرات بنيوية وفكرية على أكثر من صعيد يستدعي في الحقيقة التوقف عند ظروف إنشائه وتحديد الهويات السياسية أو الأيديولوجية لمنتجيه علاوة على المقامات التي رافقت إنتاجه.

ثمّة توافق مبدئي على أن الجمهور العربي الذي حرّك الشارع[17]، وكان دينامو التحوّلات السياسية التي رافقت « ثورات الربيع العربي» ينتمي في غالبيته إلى جيل الشباب والشابات، طليعيّي التغيير في مجتمعاتهم. ونعني بهم الناشطين والناشطات السياسيّين، وقوى المجتمع المدني الذين أفلحوا في تحريك الجمهور إن عبر وسائط التواصل الاجتماعي أو من خلال إنتاج الهتافات والشعارات، التي حثّت الجمهور على النزول إلى الشارع والمشاركة الشعبية في عمليات التغيير، وترويجها.

وجوه وأشكال التغيير التي شهدتها مجتمعات هذه البلدان، وبغضّ النظر عن مآلاته وعثراته و»تكويعاته» السياسية والأيديولوجية، عكسَ في المشهد السياسي العربي الراهن قدرات متنامية للشرائح الشبابية التي تصدّرت الصفوف، في الميادين والساحات، ولعبت أدواراً تواصلية ملحوظة على الأثير العنكبوتي.

القدرات المتناهية هذه لم تقتصر على المهارات التقنية المتمثلة في حسن توظيف تكنولوجيا المعلومات، بما

16 شعار رفع خلال تشييع الشهيد محمد بو عزيزي في 5/1/2011.

17 «حركة 6 إبريل» و«كفى» وجماعة «الألتراس» في مصر على سبيل المثال.



في ذلك تسخير وسائل التواصل الاجتماعي وفتح صفحات وإطلاق دعوات والحثّ على التجمّعات والحضّ على ابتداع شعارات وسكّ رموز، بل تعدّتها إلى إثبات وجود لوجستي فاعل تمثّل في تنظيم التظاهرات والاعتصامات والمواجهات. هذه القدرات المتنامية، فكرياً وإلكترونياً وميدانياً، أي على صعيد الإقناع والتواصل والتنظيم واللوجستيّة، أفسحت المجال أمام تظهير الموارد اللغوية لهؤلاء الشباب. فقد وظّفوا معارفهم اللغوية بلغتهم الأم – وفي مختلف مستوياتها – وباللغات الأجنبية، وحتى باللغة الهجين «العربيزي»، للتعبير عن رؤاهم الوطنية وأفكارهم السياسية، ولصوغ جملة توجّهاتهم، والمطالبة بالتغيير وتحسين الأوضاع وإحقاق الحقوق.

سنعالج تباعاً في هذا القسم آليات وكيفيات تعامل «الثوار» الشبان مع قضايا أساسية ومسائل جوهرية توقفنا عندها باعتبار أنها شكّلت ولا تزال محطّات أو مفاصل رئيسة في مدارات اهتمامهم، أو نشأت جرّاء نزولهم إلى الشارع واحتكاكهم بجموع الشعب، واعتصامهم في الساحات والميادين، ومناداتهم بقيم إنسانية عالمية ومجابهتهم لأجهزة السلطة أو لفلولٍ وقوى ظلامية.

ولدى معالجتنا هذه القضايا الحيوية أو الساخنة سنتوقف عند اختلاف النظر إلى مسألتي الدولة المدنية والعلمنة، ونعالج من ثمّ إدانة مظاهر الفساد والإفساد والظلم ونهب المال العام، كما سنتوقف بعدها عند موضوعي التنديد بالمعاكسات التي تحوّلت تحرّشاً فاغتصاباً، والتأكيد على مبدأ المساواة بين الجنسين واحترام النوع الجندري. وسنقارب أيضاً الأساليب المعتمدة لفضح تجاوزات أسر الرؤساء، وسنتطرّق بعد ذلك إلى وسائل الاحتجاج على افتقاد أبسط مقوّمات العيش. وهي بمجملها موضوعات محوريّة استحقّت اهتمام شباب الثورات العربية، وتظهّرت بوضوح في منظومات هتافاتهم وشعاراتهم.

معالجتنا ستنصبّ إذاً على كيفيات توظيف الموارد اللغوية المتاحة للناشطين السياسيين كي يصوغوا شعاراتهم التي احتضنت أفكارهم ورؤاهم التغييرية المتصلة بهذه القضايا المأخوذة هنا على سبيل المثال لا الحصر. وسنتمثّل لهذه الغاية بشواهد من المدوّنات الشعاراتية المصرية بشكل أساسي والتونسية والليبية بشكل ثانوي.

2 - مسألة العلمنة في الشعارات التونسية

موضوع العلمنة هو موضوع حيّ في وعي وفي ممارسات أبناء المجتمع التونسي الذين ناضلوا ولا يزالون في سبيل نشر مبادئ العلمنة وتطبيقها على أكثر من صعيد. حفلت منظومة الشعارات التونسية بنماذج مدوّنة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية دعت وجاهرت وشجّعت على تطبيق مبادئ العلمنة. وأولى ملاحظاتنا اللغوية بهذا الخصوص تتمثّل برواج مصطلح معرّب للمصدرLaïcité، ولاسم النسبة Laïque. فالأشقّاء التوانسة ابتدعوا صيغة مصدرية معرّبة هي «لائكية»، واستنبطوا منها اسم النسبة للمذكر «لائكي» وآخر للمؤنث «لائكية». من هنا حملت شعاراتهم وهتافاتهم وحتى قمصانهم القطنية Tee- shirt شعارات منسولة على هذا المنوال وتتكلّم بلسان المواطن التونسي وتونس الوطن: «أنا لائكي.. إذاً أنا موجود»[18]، و«تونس ليك.. تونس ليّا.. تونس لائكية». وكي لا يُغضِبوا غلاة المدافعين عن لغة الضاد، ردّدوا الشعار نفسه مستخدمين هذه المرّة المقابل العربي الفصيح «علمانية»، فأمسى: «تونس ليك.. تونس ليّا.. تونس علمانية»، مع أن الأول أفلح أكثر في اصطياد القافية المطلوبة «ليّا... لائكية»!

حفِلت منظومة الشعارات التونسية بنماذج مدوّنة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية دعت وجاهرت وشجّعت على تطبيق مبادئ العلمنة

ورداً على شعار رفعه التيار الإسلامي ولم يُشر فيه بالطبع إلى مسألة العلمنة «لا عزّة لنا إلا بالإسلام»، ظهر شعار «وسطي» نحّى كلا الفريقين المتواجهين على الساحة التونسية: «لا علماني.. لا إسلامي.. ثورتنا ثورة زوالي».

اللغة الفرنسية الماثلة في وعي النخب التونسية والناشطين السياسيّين وفي طرائق تعبيرها حضرت في شعارين: «Liberté.. Démocratie.. Laïcité» ، و«Laïcité.. Tolérence.. Paix.. Liberté». بمعنى أن العلمانية تحضر جنباً إلى جنب مع القيم الإنسانية الأخرى المنشودة . أما الإنجليزية فحضرت في شعارين: الأول يؤكّد على علمانية تونس «Laïque

18 ثمّة شعار مصري مشابه في تركيبه وإلى حدّ كبير في مضمونه «أنا ثوري إذاً أنا موجود».



«Tunisia» (وللحقيقة فاللغة المعتمدة هنا مختلطة، أي الفرنسية والإنجليزية)، والثاني على تأييد قيام نظام علماني: «yes for the state of civil rights» أو «نعم للدولة العلمانية». وهما الشعاران الوحيدان اللذان لمّحا إلى مدنية الدولة.

3 - مدنيّة الدولة ودينيّتها في الشعارات المصريّة[19]

مدنيّة الدولة، واستطراداً الهيئة الحاكمة، شكّلت من جانب انشغالاً محورياً لفئات الشباب كافة، وكانت محور نقاشات ومطالبات وشعارات سياسية. ولكنّها كانت من جانب آخر مدعاةً لإثارة نزاعات بين أكثر من فصيل سياسي مناهض لها ولا يؤمن بتطبيقها. استأثر هذا الموضوع باهتمام محلّلين وكتّاب. وفي هذا السياق اعتبر المفكّر رضوان السيّد أن الخطر على الإسلام على وجه الخصوص آتٍ من ثلاث جهات، منها القول بامتلاك الدين نظاماً كاملاً في السياسة بوجود نظامٍ للحكم والاقتصاد هو تكليف له بما لا يطاق (...) وقد تبيّن العجر عن ذلك بمسارعة الإخوان بعد انتخاب مرسي إلى التحوّل للقول بالدولة المدنيّة، بعد أن قضوا دهراً يجادلون في ذلك بحجّة الاشتباه بين المدني والعلماني[20].
في هذا السياق لاحظنا أن مناصري السلفية والإخوان رفعوا شعارات مناهضة للعلمانية ومحذّرة للعلمانيّين: «إسلامية إسلامية .. رغم أنف العلمانية»، و«يا علماني يا علماني.. الإسلام هيحكم تاني»[21]. وسرعان ما تصاعدت أصوات «مدنية» عبّرت عن رفض استئثار الإسلاميّين بالحكم، واكّدت في المقابل على مدنية الدولة المصرية «لا سلفية ولا إخوانية... مصر دايماً مدنية»[22].
ومتى ما عدنا إلى مدوّنة الشعارات المصرية، سنلاحظ أن «الإخوان»[23] نادوا بشعار «الشعب يريد دولة مدنية إسلامية»[24]. وفي المقابل فالجمهور الإسلامي عموماً، حينما كان متفرّداً في ساحة التحرير كان ينادي بشعار «إسلامية إسلامية». ومتى حصل توافق بينه وبين الجمهور المحتشد والعسكر، كان الهتاف الموّحد ينقلب إلى «مدنية.. مدنية»[25]. وهذا الهتاف كان له في الحقيقة معنيان: واحد ظاهر بمعنى «لا عسكرية»، وآخر مضمر بمعنى «مرجعية إسلامية». والملاحظ أن الإخوان اعتمدوا في خطابهم المعلن، وفي وسائل الإعلام، شعار «دولة مدنية بمرجعية إسلامية». وكانوا يؤكّدون مضمون هذا الشعار بالقول إن المصريّين «حصلوا على أوّل رئيس مدني (محمد مرسي)»، بمعنى حاكم لم يأتِ من صفوف الجيش، ولا يرتدي الملابس العسكرية أو «البدلة الضبّاطي» كما هي التسمية الشعبية الرائجة، بل «البذلة الليبرالية»[26]! أما العلمانيون والليبراليون، فكانوا أشدّ وضوحاً، فرفعوا شعار «لا دينية ولا طائفية... مصر دولة مدنية»[27]. هذه الصبغة «المدنية» استثارت جمهور الإخوان؛ فاعتبروا أن «التيارات الليبرالية تحاول جرّ البلاد إلى زبالة الليبراليّين»[28]. وحينما رُفِعَ شعار ينادي بمجلس رئاسي مدني، خلال الانتخابات الرئاسية، ثار غضب الإخوان. فقد ساوى الشعار، في معرض النفي بالمقارنة، بين مرشّحهم ومرشّح الفلول: «لا شفيق ولا مرسي.. ملعون أبو الكرسي.. عاوزين مجلس رئاسي مدني»[29]. وهي شبهة لطالما سعوا لاجتنابها والخروج منها.
ممثّلو الطوائف المسيحية في مصر كان لهم رأيهم القاطع في هذه المسألة، فالكنائس الثلاث (الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية) أعلنت

19 انظر كتابنا **مصر الثورة في شعارات شبابها : دراسة لسانية في عفوية التعبير** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، 2014) ص ص348-350.

20 أنظر دراسة د.رضوان السيد، «الدولة والدين في زمن الثورات: المنظور النهضوي ومتطلّباته»، مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 406 (ديسمبر - كانون الأول 2012) ، ص ص 23-38.

21 ورد الهتافان خلال «جمعة تطبيق الشريعة»، أنظر صحيفة **الحياة** (2012/10/11).

22 ورد الهتاف في تحقيق منشور في جريدة **الحياة** (2012/10/11).

23 عدنا إلى شعارات «الإخوان المسلمون» هنا لعقد مقارنة بينها و بين شعارات شباب الثورة.

24 ملصق جداري، مجلة **الكفاح العربي** (2011/6/3).

25 هتاف ردّده متظاهرون في مدينة نصر، نقلًا عن **قناة العربية**، 2012/6/22.

26 يظهر رسم كاريكاتوري ساخر الرئيس محمد مرسي ببذلة عسكرية رافعاً يمناه ومؤدّياً التحيّة الفاشية، ومعتمراً قبعة عسكرية تحمل شعار الإخوان، والتعليق المصاحب هو Morsillini، وهو اسمه باللاتينية، محرّفاً، ومشتقّاً على وزن «Mussolini»، أي الزعيم الايطالي الفاشي، على ما نخمّن. راجع: **Daily News Egypt**, 4/2/2013

27 أنظر مقال سليم نصّار، «قضية الأقباط: منذ مطلع القرن الماضي وبعيدة عن الحلّ»، صحيفة **النهار** (2011/10/15).

28 تعليق ورد في مقالة أمينة خيري، «المصريون حائرون بين حضن «6 إبريل» الثوري ودفء «الجبش الأمني»، صحيفة **الحياة** (2013/4/7).

29 أنظر تحقيق أحمد رحيم، «في ليلة الزحف على ميدان التحرير: مرسي ك «أمواج البحر» وشفيق «عدوّ»، صحيفة **الحياة** (2012/6/7).

بدورها في خطاب صريح أنها لن تقبل بالدولة الدينية وهاجمت «التعديلات المقترحة على المواد الخلافيّة» على الدستور[30].

ويلاحظ هنا أن أغلب هذه الشعارات المرفوعة صيغت بعربية فصحى في حين أن الهتافات «الإخوانية» وحتى تلك «المدنية» استخدمت العامّية المصرية، بحكم أنها الأقدر على التعبير التلقائي، والأبلغ على بلورة المواقف وإيصال الرسائل «الساخنة» إلى جمهور المتلقّين، أيّاً تكن مرجعيّته الأيديولوجية.

4 - المساواة بين الجنسين والتنديد بالتحرّش وفحوصات «كشف العذرية» في مصر

ثمّة تمايز في النظر إلى هذه القضايا في شعارات كلٍّ من تونس ومصر. ونستثني هنا ليبيا التي لم تتضمّن مدوّنة شعاراتها – على الأقل تلك التي اطّلعنا عليها – أيّ إشارة إلى موضوعات جندرية، أو أخرى تتصل مباشرة بالنسّوية وقضاياها[31]. الخصوصيات المجتمعية في تونس ومصر تظهر بوضوح في القضايا المثارة في شعارات كلا البلدين وفي الأساليب المعتمدة تأييداً أو تنديداً. ففي تونس رفعت النساء شعارات مدوّنة بالفصحى تؤكّد على حقوقهنّ وعلى ضرورة مساواتهنّ بمواطنيهم الذكور. واعتبرت أن حضورهنّ المجتمعي والسياسي هو واحد من مكتسبات «ثورة الياسمين» التي لا تراجع عنها: «لا للمساومة بمكتسبات المرأة التونسية»، و«لا لعودة التعسّف»، والمقصود بالطبع التعسّف في معاملتهنّ على صعيد الحقوق والمكتسبات. وشعار الثورة نفسه، الثلاثي العناصر، أي «شغل.. حرية.. كرامة وطنية» عرف لمسة نسوية في أحد التحرّكات، فأضيف إليه عنصر «مساواة»، ليمسي رباعياً، ويحتضن مطلباً أساسياً للنساء التونسيات اللواتي يرفضن تجاهلهنّ، وبخاصة بعد مرحلة بن علي.

ولدى تشكيل حكومة الغنّوشي، وسّعن دائرة التنديد بتجاهلهنّ، فقد استنكر شعار آخر الانتقاص من نسبة تمثيلهنّ الوزاري (10 %) مقابل نسبتهنّ للذكور في المجتمع (50 %): «أين المرأة في حكومة الغنّوشي؟ مجتمع 50 % نساء، حكومة 10 %!» هذا في المقلب التونسي، أما الدعوة للمساواة بين الجنسين، فتصاعدت في البيئة المصرية لأسباب أخرى مختلفة. إثر دعوات التيار الإسلامي المندّدة بمشاركة النساء في الحَراك الشعبي ونزولهنّ إلى الميادين للاحتجاج والاعتصام، ظهرت تعليقات تنال من شباب الثورة مثل: «عري النساء هو سبب التحرّش»، «البنات ناقصات تربية»[32]، «يتاجرون بأعراض النساء بهدف الحشد»، ناهيك بأسئلة استفزازيّة تتناول أسباب نزولها ونوعية ملابسها وعدم تحسّبها لتجريدها من عبايتها!!!: «إيه اللي نزّلها الميدان؟ هي إيه اللي منزّلها بالعباية؟ ما عملتش حسابها ليه ولبسِت تحتها حاجة؟»[33] (تساؤلات حول « فتاة التحرير» التي اعتُبر أن ارتداءها عباءة فقط في فصل الشتاء مدعاة للتشكيك، وهي نفسها جُرّدت من عباءتها وظهر للعيان «سوتيانها الأزرق»[34]). لم يتأخر الردّ، فجاء على لسان رسّامي الغرافيتي الذين أنجزوا سلسلة كتابات ورسومات جدارية مثل «البنت زيّ الولد» (مقطع من أغنية لسعاد حسني لتأكيد حقّ المرأة في المشاركة في الثورة ومساواتها بالرجل في الأدوار والحقوق)، «ما فيش حاجة للرجال فقط» (بورتريه لشاب يقف بموازاة شابة)[35] و«الشارع ملك للإنسان.. ما بيفرّقش بين الرجال والنساء»[36]، و«بنات مصر خطّ أحمر»[37]، و«لا للتحرّش»[38].

المصطلح المعرّب «لائكي» (أي علماني Laïque و«لائكية» (علمانية Laïcité) استخدمه التوانسة في شعار المطالبة بالعلمانية: «أنا لائكي.. إذاً أنا موجود»، و«تونس ليك.. تونس ليّا.. تونس لائكية»

30 أنظر تحقيق وائل عبد الفتاح، «الإخوان» يعدّون الطريق لحكومة الشاطر وكنائس مصر ترفض الدولة الدينية»، صحيفة **السفير** (2013/1/29).

31 لم يحضر العنصر النسائي في مجمل أخبار الثورة الليبية سوى لدى التطرّق إلى حالات اغتصاب أو لدى كلام وسائل الإعلام الغربية عن نزوات القذافي الجنسية.

32 تعليقان وردا على لسان عضو البرلمان عن حزب «الحرية والعدالة» عزّت الجرف بخصوص حادثة التحرّش بالمراسلة التلفزيونية سونيا دريري (france 24) في ميدان التحرير. صحيفة **الحياة**، (2012/10/22).

33 أنظر مقالة أمينة خيري «لمَ نفسك» شعار المرحلة بعد تحميل النساء مسؤولية التحرّش»، صحيفة **الحياة** (2013/2/13).

34 ثمّة رسم للقطعة الزرقاء الشهيرة بحادثة «فتاة التحرير»، في شارع محمد محمود، **غرافيتي الثورة المصرية**، ص 163.

35 **غرافيتي الثورة المصرية**، ص 164.

36 **غرافيتي الثورة المصرية**، ص 166.

37 **غرافيتي الثورة المصرية**، ص 111. أنظر بورتريه المجنّد الطبيب وسميرة إبراهيم رُسما على جدارٍ في شارع محمد محمود.

38 لجدران تهتف، **غرافيتي الثورة المصرية**، ص 643.

كما ردّوا على مسألة ارتداء « فتاة التحرير» عباية فوق ملابسها: «أيوه كانت لابسة بكبّاسين.. مش عارفة إنكو نجسين».

أما العري بمفهوميه الجسدي والسياسي فكان موقع تعليق الشباب الذين نادوا: «لا لتعرية الشعب» (رسم يظهر «السوتيان الأزرق»)، كما ثمّنوا موقف النساء باعتبارهنّ فاعلات لا مطيّات «الثورة لن تمرّ على أجساد النساء، الثورة تمرّ من خلال النساء»[39]، و«مصر الحرّة يا ستّ الكلّ.. دي بناتك رافضة الذلّ».

القضية الفرعية الأخرى هي تعرية الشابة الصعيدية سميرة إبراهيم (25 عاماً) بالقوّة والكشف على عذريتها أمام ضبّاط وعساكر. فثأرت لكرامتها ورفعت دعوى أمام القضاء المصري. من هنا ظهرت شعارات ورسومات مندّدة: «لا للإرهاب الجنسي الذي يمارس على المتظاهرات المصريات»، و«متصنّفنيش»[40] (بورتريه لثلاث نساء: سافرة ومحجّبة ومنقّبة).

وردّاً على فضيحة «كشوف العذرية» هذه التي اتهم فيها «أحمد عادل الموجي... مغتصب عروض بناتنا»، رُسِمَ بورتريه في شارع محمد محمود لكلا الجلّاد (الموجي) والضحيّة (سميرة إراهيم). وتظهر ضحية «كشوفات العذرية» معتدّة بنفسها وهي ترتدي حجاباً، ولسان حالها شعار يعبّر عن ثقة المرأة المصرية بنفسها وصمودها أمام التهجّمات: «مش هتقدروا تكسروني»[41]. وفي الإطار نفسه رُسِمَ بورتريه آخر لها ودوّن في أسفله تعليق مؤيّد لموقفها ومثمّن لجرأتها «تحية إعزاز وإجلال ومؤازرة لِـ سميرة إبراهيم بنت الصعيد». وردّاً على التحرّشات المتمادية، ظهرت رسومات مصاحبة بشعارات منددة ومحذّرة كلا الطرفين، أي الحكومة التي غضّت النظر «خافي منّا يا حكومة!!»[42]، والمتحرّشين أنفسهم الذين جوبهوا بعقاب مماثل: «ممنوع اللمس.. الخصي بانتظارك»، و«جرّب تاني.. وأنا أقطع إيدك.. التحرّش مش حيفيدك». الهجوم على المتحرّشين واكبه دفاع عن حرّية الجسد: «مهما بان أو مبنشي.. جسمي حرّ ما يتهنشي». ولم تفوّت الشعارات موضوع تخاذل الجنس الآخر عن حمايتهنّ من داء التحرّش، فحضّت على المبادرة: «استرجل واحميها». وهنا تذكير «لطيف» بغياب قيم الرجولية التي افتقدت لدى بعضهم في الميدان!

الحضور النسوي في التحرّكات الاحتجاجية لم ينزل برداً وسلاماً عند جماعة «الإخوان»، بل كان موضع استنكار نوّاب من حزب «الحرية والعدالة». فصاغ أحدهم (رضا صالح الحفناوي) موقفاً مناهضاً لمشاركة النساء ونزولهنّ إلى الميادين، في عشرة أسئلة استنكارية ونصائح جغرافية وأخرى تنظيمية وحتى زراعية! ويبدو أن المبرّرات السلطوية والموروثات الثقافية زادت هذه القضية تعقيداً من جهة، ولكنها جوبهت من جهة أخرى بتنديدٍ شعبي وإعلامي ومدني، ونذكر على سبيل المثال تعليقاً لأحد الفنّانين المصريّين «الحيوانات» أفضل من المتحرّشين.[43]

وبالعودة إلى الكلام على الوظائف التعبيريّة للغة في مجال الإدانة والاستنكار في هذه القضية، لاحظنا حضور المستوى العامّي في مجالات الاعتداد بالنفس والمطالبة بالمساواة والدعوة للابتعاد عن التصنيف الجنسوي (ما تصنّفنيش، ما فيش حاجة للرجال فقط، الشارع.. ما بيفرّقش بين النساء والرجال.. بناتك رافضة الذلّ، مش هتقدروا تكسروني)، أو في معرض تحذير المتحرّشين (... أنا أقطع إيدك... التحرّش مش هيفيدك)، أو في مجال إسباغ صفة الجبن على المعتدين عليهنّ أكانت سلطة أمنية أم متحرّشين («الجبّان هو اللي يضرب البنات»)، والتنديد ببطش المجلس العسكري («مجلس ضبّاط... وبيتشطّر عالبنات»، «يا عسكر يا أوباش... بنت مصر متتعرّاش»)، والشرطة العسكرية («آه يا شرطة عسكرية.. إنتو كلاب زيّ الداخلية.. طلعتو أوسخ من الداخلية»)، أو في سياق المدافعة عن حرية الملبس (« مهما بان أو مبنشي.. جسمي حرّ ما يتهنشي»).

39 شعار مندّد بالشيخ أحمد محمد عبدالله «أبي إسلام» لقذفه نساء مصر من دون أدنى محاسبة. انظر مقالة أمينة خيري: «نساء مصر خط أحمر.. أحياناً»، صحيفة **الحياة** (2013/2/10).

40 رسم ينتقد التصنيف الاجتماعي للمرأة بناءً على مظهرها وملبسها إن كانت محجّبة أو سافرة أو منقّبة. **غرافيتي الثورة المصرية**، ص165.

41 **غرافيتي الثورة المصرية**، ص. 111. انظر بورتريه المجند الطبيب وسميرة ابراهيم رسما على جدار في شارع محمد محمود.

42 بورتريه لإمرأة محجبة ترفع الصوت مندّدة، انظر **غرافيتي الثورة المصرية**، ص167.

43 التعليق للممثل المصري أحمد حلمي، وورد في خبر بعنوان: «هكذا ردّ أحمد حلمي على التحرّش في ميدان التحرير»، صحيفة **الشرق**، صفحة منوّعات (2014/6/11).

أمـا المستوى الفصيح،، فبدا جلياً فـي الشـعارات المرفوعـة فـي يافطـات ولافتـات دعـت إلـى المطالبـة بحقـوق المـرأة السياسية بمـا فـي ذلـك تمثيلهـا فـي الـوزارة، أو التأكيـد علـى مكتسـباتها والتحذيـر مـن العـودة إلـى اعتماد سياسـات تعسّـفية تجاههـا (تونس)، أو تحذيـر المتحرّشـين، أو تثميـن مواقـف رافضـة لكشـوفات العذريـة، أو رفـع الصوت النسـوي في وجه الإرهـاب الجنسـي الممـارس، أو التضامـن مـع المـرأة القبطية في وجه الدعوات «للاحتشـام الإسـلامي»،... (مصـر).

هذه المسـائل السـاخنة، والحسّاسـة، فـي الوعـي العام، لـم تغِـب عـن المدوّنـات الشـعاراتية فـي كلا البلديـن مـع الأخذ فـي الاعتبـار الخصوصيـات التعبيريـة فـي كلّ منهمـا. ومـا قصـرّت الأدوات اللغويـة (هتافـات، شـعارات، نكات وتعليقات سـاخرة، كتابات ورسـومات جداريـة) عـن التعبيـر عنهـا بلغـة مباشـرة ولمّاحـة تراوحـت تراكيبهـا اللغويـة ورمـوز بلاغتهـا الشـعبية بيـن التأييـد مـن جهـة والتنديـد والإدانة من جهـة ثانية. وهنـا تثميـن للغة الضـاد التي أفلحت في كلا مسـتوييها المعتمديـن هنـا للتعبيـر المناسـب عـن سـلوكيات منفّـردة، أو مطالبـات محقّـة، أو تنديـدات رفعـت فـي وجـه تخـاذل المجتمـع وتهاونـه فـي حقّ ناشـطاته، أو دعـوات تحشـيدية: «انزلـوا مـن بيوتكـم.. الـدور علـى بناتكـم».

5- فقـه العيـش: الهتافـات والشـعارات والممارسـات الداعيـة إلـى الوحـدة الوطنيـة

نعالـج هنـا موضـوع ارتـكاز العديـد مـن الشـعارات والهتافـات والكتابـات الجداريـة علـى مبـادىء ترسـيخ الوحـدة الوطنيـة، وعلـى الأسـس الراميـة إلـى تظهيـر مفهـوم « فقـه العيـش» وطبيعتـه لـدى مختلـف فئـات المجتمـع المتعـدّد المكوّنـات. وسـنتناول لهـذه الغايـة التجربتيـن المصريـة والتونسـية. أما الشـعارات الليبية فلـم تُلحظ هنـا لأنّنـا لـم نرصـد أيّ نمـاذج تتصـل بهـذا الموضـوع، أقلّـه فـي مـا وصلنـا منهـا.

أ- مصر

فـي الأيـام الأولـى للثورة، فـي مايو 18(أيار) اسـتقطبت الشـعارات المركزيـة الجمهـورَ المحتشـدَ برمّتـه، إذ كان مـردّدو الهتافـات مسـلمين وأقباطـاً علـى حـدّ سـواء. والهتـاف نفسـه، الداعـي إلى الوحـدة الوطنيـة والمؤكّـد علـى توحّـد فئـات الشـعب وراء فكرتـيْ إسـقاط النظـام والتغييـر الديمقراطـي، كان يُـردَّد مـن قبـل جمهـور الشـباب بمسـلميه وقبطيّيه. لذا تضمّن الشـعار المرفوع – لفظاً وتدويناً ورسـماً - الرموزَ السـيميائية المجتمعة لكلتـا الديانتيـن فـي إيحـاء ذكـي إلـى وحـدة المطلب الشـعبي بإقالـة «حكومـة التعذيـب» :

آدي هلال وايا صليب	**ضدّ حكومة التعذيب**
حطّ كنايس جنب جوامع	**نبني مدارس نبني مصانع**

ويُلاحـظ فـي الشـعار الثانـي أن التمسّـك بالوحـدة الوطنيـة فـي مواجهـة تعسّـف السـلطة تضمَّـن كذلـك دعـوة إيحائيـة إلـى مؤسّسـات الدولـة لتعميـم العدالـة والإنمـاء، وذلـك بتشـييد المـدارس والمصانـع لفئـات المجتمـع كافـة. ميدان التحريـر فـي أسـبوعه الأول (فبرايـر- شـباط 2011) لـم يخـلُ مـن رسـمة تجسّـد الانصهـار الوطنـي. فاجتمـاع الرمزيـن الدينييـن معـاً، وعلـى صـدر امـرأة مصريـة محجّبة بالعلـم المصـري، وترفع يدهـا مندّدةً بسياسـيات القهـر والظلـم، شـكّل بـدوره علامـة سـيميائية لإشـهار الموقـف التضامنـي لأبنـاء المجتمـع المصـري والتأكيـد علـى توحّـد مشـروعهم السياسـي. وهذا التشـكيل الفنّـي جـاء علـى شـكل رسـم جداري علـى حائـط الحمّـام المقام في الميدان لصالـح الثـوّار[44].

المقارنـة المعقـودة بيـن المنظومـات الشـعاراتيّة ركّـزت بصـورة رئيسـة علـى الحصيلتيـن المصريـة والتونسـية بسـبب وفـرة المصـادر والمواقـع التـي وثّـقت شـعارات وهتافـات وتعليقـات تتصـل بهمـا

فكـرة «الوحـدة الوطنيـة فـي الثـورة المصريـة» لـم تعـد مجـرّد مقولـة افتراضيـة أو صعبـة التحقّـق. فقـد سـعى الشـباب إلـى تجسـيدها فـي أكثـر مـن ثـوب لغـوي (هتـاف/ شـعار)، أو شـكل فنّـي (جداريـة، رسـم غرافيتـي، ملصـق). ففـي كليـة التربيـة النوعيّـة فـي جامعـة عيـن شـمس، أُعدّت لوحـة تشـكيلية[45] فـي وسـطها هـلال يحتضـن صليبـاً وإلـى اليميـن صـورة بابـا الأقبـاط، وإلـى اليسـار صـورة الشـيخ يوسـف القرضـاوي، وفـي الوسـط تمثـال أبـي الهـول وشـيوخ

44 رسم جداري من تصميم الفنّان صبحي الحجار، نفّذه بمشاركة شباب الثورة. حسين أحمد (تحرير). مؤلف جَماعي، **يوميات الثورة المصرية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص145.

45 ورشـة التدريب التـي أعدّت اللوحـة كانت بإشراف الطالبـة الفنّانة شروق صبحي، والصـورة مدرجـة في كتاب **يوميات الثورة المصرية يناير 2011**، ص160.



وقساوسة.

وللحقيقة فالشعار الداعي إلى الوحدة الوطنية لم يكن مجرّد «لافتة» تُرفَع وتُردَّد متى حدثت اضطرابات طائفية، بل تحوّل فعلياً إلى ممارسة على أرض الواقع. فدور العبادة المتاخمة لميدان التحرير، وكما يذكر شباب الثورة، شرّعت أبوابها للشباب المتظاهرين والمعتصمين على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم. إذ فتحت كنيسة قصر الدوبارة الواقعة خلف المجمّع أبوابها كي يمارس فيها المسلمون الوضوء. كما استُخدمت كمستشفى ميداني للطوارىء. وبدوره استُخدم جامع عمر مكرّم منامةً للمتظاهرين الأقباط.

التمسّك بالوحدة الوطنية في مواجهة تعسّف السلطة تضمَّن الدعوة إلى مؤسّسات الدولة والإنماء: «آدي هلال آدي صليب ضدّ حكومة التعذيب.. حطّ كنايس جنب جوامع، نبني مدارس نبني مصانع»

وثمّة مشهد إيماني آخر تمثّل بإقامة الصلاة بجانب القدّاس في ميدان التحرير، حيث وقف المسيحيّون في سلسلة بشرية يحيطون بإخوانهم المسلمين حتى يفرغوا من صلاتهم، وتكاتفت القلوب والأجساد في لجان الحماية الشعبية لحماية الكنائس أيام الانفلات الأمني[46]. وهكذا تكرّس الشعار/ الهتاف الذي لطالما جمع صفوف المتظاهرين ممارسةً سلوكية حقيقية لم تفرّق بين مكوّنيْ الشعب المصري الرئيسيّين: الأقباط والمسلمين.

ومن المظاهر التي دلّت على وعي الجمهور لمفهوم فقه العيش، ونزوعه لتأكيد ثوابت الوحدة الوطنية، بعد الأحداث الطائفية، ارتداء الشباب قمصاناً موحَّدة مطبوعاً عليها شعار «مسلم ومسيحي يد واحدة »، أو»مصر هلال وصليب». واستتباعاً لذلك لوحظ أيضاً تغيير في لهجة الملصقات من إشادة بالثورة في المراحل الأولى إلى التأكيد على الوحدة الوطنية في الفترات الساخنة التي شهدت فتناً مدبَّرة أدّت إلى نزاعات طائفية: «المصريون بمسلميهم ومسيحيّيهم أبناء وطن واحد». وترافق ذلك مع ظهور شعارات تؤكّد على حضور المكوّن القبطي إلى جانب المكوّن الإسلامي. فمقابل الملصقات الدينية «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، ظهرت ملصقات تحمل شعار «المسيح حياتنا». كما برزت شعارات استباقية في بعض حيان تعكس المزاج الشعبي العام الراغب في التأكيد على أهمية التلاحم: «قوّتنا في وحدتنا». وقد ظهر هذا الشعار الاستباقي في ظلّ أحداث تُنبىء بقيام فتنة طائفية.

ونشير في هذا السياق إلى بادرة لافتة تمثّلت بإعلان النشطاء والسياسيّين المصريّين خريطة التظاهر في «جمعة الغضب» في مساجد القاهرة والجيزة وحلوان وأكتوبر وفي كنائسها. ولهذه الغاية نشروا خريطة تشير إلى أقرب مسجد وأقرب كنيسة في كلّ منطقة[47] شهدت تحرّكاً شعبياً، وبلغ مجموع دور العبادة 24 مسجداً وجامعاً وكاتدرائية وكنيسة [48].

ب- تونس

ثمّة ملاحظات ثلاث تتصل بموضوعات التشديد على الوحدة الوطنية واحترام تنوّع الأديان وتحييد أماكن العبادة عن الصراع السياسي في البيئة التونسية. الأولى تتمثّل بالشعارات والهتافات الاستنهاضية والوحدوية المنحى التي دعت إلى وحدة مكوّنات الوطن التونسي. ونذكر نماذج منها نادت بحياة الشعب (vive le peuple)، وأكّدت على وحدة التراب الوطني وكرامة التونسيّين (من بنزرت لبن قردان شعب تونس لا يهان)، وعلى أولويّته في الهرمية السلطوية (تونس شعب لا حكومة)[49]، وعلى كلمته المرجّحة (كلمة شعب: إقصاء رموز الفساد..)، وعلى ضرورة الاقتصاص من جلّاديه (يسقط جلّاد الشعب)[50]، وعلى الانتماء الواحد (تونس ليك، تونس ليّا، تونس للجميع...) ، وعلى النضال المشترك لأجل تونس (معاً لأجل تونس)، وعلى وحدة بنيه (الشعب التونسي إيد واحدة لتحقيق الحرية... كلّنا تونس)، إلخ...

أما الملاحظة الثانية فتتمحور حول مفهوم تعدّد الأديان في المجتمع التونسي. فقد لاحظنا أن الشعارات التونسية هي الوحيدة التي أتت على ذكر الديانات السماوية الثلاث في مضامينها، باعتبار أن تونس كانت ولا زالت حاضنة لأتباع هذه الديانات.

46 **ثورة 25 يناير حياة شعب**، ص137.

47 المناطق المعنيّة هي: مدينة نصر، العبّاسية، رمسيس، التحرير، السيدة زينب، الأزهر، مصر القديمة، المطرية، شبرا، المهندسين، الهرم، ميدان الجيزة، الدقي، المرج، اكتوبر، المعادي، حلوان، السلام، فيصل، نقلاً عن كتاب **ثورة 25 يناير حياة شعب**، ص ص60-61.

48 صغنا هذه الفقرة بالاستناد إلى كتابنا **مصر الثورة في شعارات شبابها: دراسة لسانية في عفوية التعبير**،ص ص80-83.

49 شعار رفع خلال تظاهرة سوسة (2010/12/29).

50 شعار رفع خلال تظاهرة شعبية (2010/12/27).



فقد رصدنا شعارين الأوّل وهو تسامحي المنحى بالفرنسية «Tolérence»، والثاني بالعربية « كلّ الديانات... تونس للجميع». وأُدرجت في الشعارين الرموز الدينية الثلاثة : الهلال والصليب والنجمة السداسية[51]. وعلى هامش ذكر الرموز الدينية في الشعارات، ثمّة تعليق سياسي لبناني لا يخرج عن هذا الإطار، ويتناول موضوع سقوط الآباء الثلاثة، أي الرؤساء التونسي والمصري والليبي: «سقط أبو لهب في تونس، وأبو الهول في مصر وما زال أبو جهل في ليبيا يقاوم»[52]. وبالطبع فالتعليق نُشر قبل اعتقال القذافي وقتله. وتتصل الملاحظة الثالثة بمسألة استغلال دور العبادة للترويج للعقائد السياسية أو للقيام بالدعاية السياسية. فمن جملة الشعارات الداعية إلى تحييد أماكن العبادة رصدنا واحداً «لا لاستعمال المساجد للدعاية السياسية». وهو بالطبع موجه إلى الأفرقاء الإسلاميّين الذين نشطوا في استخدام دور العبادة لأهداف غير إيمانية. ويبقى أن نقول إن الشعارين الإسلاميين اللذين رصدناهما هما: «لا عزّة إلا بالإسلام» و«لا إله إلا الله... والشهيد حبيب الله».

6- سيميائية العيش في الشعار السياسي

أ- الدلالات الرمزية لشيفرة المأكل في الشعارات

مهّدت البنيوية لنا السبيل إلى دراسة الظاهرة الشعاراتية وبخاصة لجهة اهتمامها بالدرجة الأولى بالمنظومات أو البنى المعتَبرة «لغات». وقد سعينا في الفقرات السابقة ومن خلال تحليلنا للمدوّنة الشعاراتية المجموعة (مصرية وتونسية وليبية) وربطها بالممارسات الثقافية والسياسية للجمهور المعني بها (إرسالاً وتلقياً وتفاعلاً)، إلى تمكين القارىء من الكشف عن الشيفرات والقواعد التحتية لهذه النتاجات اللغوية العفوية من طريق المقارنة بين مختلف الظواهر (كاللغة والمجتمع والفكر والسلوك) باعتبارها تنتمي إلى المنظومة عينها[53]. دراستنا السميائية للأكل – والعيش أو الخبز تحديداً- الموظَّفة في الشعارات التونسية والمصرية اعتمدت على مفهوم الشيفرة، المفهوم الأساسي في السيميائية. وشيفرة المأكل التي سنتطرّق إلى أحد أصنافها هنا هي اصطلاحٌ من اصطلاحات التواصل معتمدٌ لإنتاج النصوص وتفسيرها كما يقول رومان جاكبسون[54]. وصنف العيش في مصر، والخبز في تونس، المأخوذين كإشارة لغوية وكـ«تيمة»، والمعني هنا بالتحليل، لا يمكن اعتبارهما إشارة اصطلاحية إلّا إذا كانا يعملان ضمن شيفرة يكونُ مجموع اصطلاحاتها مناسباً ومألوفاً عند المنتمين إلى المجموعة الثقافية المعنيّة بتفسيرها، أي بإرسالها وتلقّيها وتداولها وتعديلها.

من المظاهر التي دلّت على وعي الجمهور المصري لمفهوم فقه العيش، ونزوعه لتأكيد ثوابت الوحدة الوطنية، بعد الأحداث الطائفية، ارتداء الشباب قمصاناً موحَّدة مطبوعاً عليها شعار «مسلم ومسيحي يد واحدة»

وكي نفهم أكثر أبعادَ حضورِ شيفرة المأكل في الشعارات، وتداول الجمهور لها بمباشرة (تونس)، أو بذكاء لمّاح وظرفٍ وسخريةٍ لاذعة (مصر)، علينا أن نتذكّر أن اصطلاحات الشيفرات في السيميائية تمثّل بعداً اجتماعياً. فالشيفرة في نهاية المطاف مجموعة من الممارسات التي يألفها مستخدمو وسيلة الاتصال التي تعمل ضمن إطار ثقافي واسع. وكما يقول ستيوارت هال Stuart Hall، لا وجود لخطاب مفهوم خارج عمل الشيفرة[55].

واستتباعاً للفكرة الأساسية المتمحورة حول اهتمام البنيويّين بالمنظومات والبنى وبالإشارات التي لا معنى لها منفردة، ولا تحمل معنىً إلّا عندما تُفسّرُ من حيث علاقتها بعضها ببعض، فهم (مثال عالم الأنتروبولوجيا إدموند ليتش Edmund Leach) يتصوّرون أن الشيفرات، بالدرجة الأولى، مماثلة في بعض جوانبها للغة المنظومة[56]. سنعالج تباعاً

51 لاحظنا أن نجمة داوود هذه سبق أن ظهرت في شعارات ثلاث دول عربية: في لبنان (2005) حيث رفعها أنصار 8 آذار في بيروت في معرض إتهام فريق 14 آذار بالعمالة لإسرائيل. وفي ليبيا ظهرت في رسم كاريكاتوري ليبي يظهر القذافي مشنوقاً وبقربه هذه النجمة السداسية دلالة على عمالته، وظهرت أيضاً في مصر في كتابة جدارية «مبارك خائن» وحولها نجمتا داوود، أنظر **غرافيتي الثورة المصرية**، ص38.

52 أنظر تعليق عماد موسى «زنقات أبو جهل»!، مجلة **المسيرة**، 1338، (2011/9/5).

53 قارن بكتاب دانيال تشاندلر، **أسس السيميائية**، ترجمة طلال وهبه، ط 1 (بيروت:المنظمة العربية للترجمة، 2008) الثبت التعريفي، ص379.

54 قارن بـ **أسس السيميائية**، الشيفرات، ص251.

55 **أسس السيميائية**، ص 252.

56 **أسس السيميائية**، ص ص251 و253.



نماذج توظيف مادة الخبز أو العيش في الشعارات التونسية والمصرية، ونستعيد لهذه الغاية ذكرى «ثورة الخبز» في كلا البلدين.

ب- الحضور الرمزي لمادة «الخبز» في الحَراك الشعبي التونسي

ثمّة شعار تونسي تناول مادتيْ «الخبز والماء» واستخدم كصيغة مولّدة لشعارات أخرى ندّدت بكلّ من بن علي وعائلة زوجته الطرابلسية في الأيام الأولى للثورة، وبحزب النهضة لدى استلام الإسلاميّين الحكم خلال فترة ما بعد بن علي.

الشعار الذي طالب بحقّ الشعب التونسي في الحصول على أبسط حقوقه المعيشية، رفض في آنٍ واحد عودة الرئيس المخلوع: «خبز وماء... بن علي لأ»، بمعنى أنه لا إمكانية مطلقاً للموازنة بين هذين المطلبين المتناقضين. ويجاريه مضموناً شعار ثانٍ مشابه يتناول الطرف الأقوى نفوذاً في جهاز الدولة، ونعني بهم «الطرابلسية» أو «مافيا العائلة الحاكمة»، فجدّد مطالبته بتنحيتهم: «خبز وماء... طرابلسية لأ». وفي فترة لاحقة، وبعد خيبة أمل القائمين بالثورة من الحكم الإسلامي البديل، حوّلوا نقمتهم هذه المرّة نحو حزب النهضة الحاكم، فردّدوا في وجهه الهتاف عينه مع تخصيصه بمفاعيل النهي: «خبز وماء... النهضة لأ». وعلى قدرة منتجي الشعار على اعتماد صيغته الأصلية لتوليد تركيبة لغوية جديدة في دلالاتها السياسية. وهذا دليل على استمرارية نهج سبق لهم أن جرّبوه واكتووا بنيرانه!

وللحقيقة فـ «الخبز» ارتبط في وعي الشعب التونسي بأحداث أو «انتفاضة الخبز» التي بدأت أواخر العام 1983 حينما رُفعت أسعار مادة الخبز، واستمرّت لغاية مطلع العام 1984.

وحينما هلّت بوادر « ثورة الياسمين»، استعاد الشعب التونسي وقائع «انتفاضة الخبز» التي قمعت على يد الحبيب بورقيبة، وبدأ الكلام على «إرهاصات ثورة خبز أخرى في تونس»، أو «تونس على مرمى حجر من ثورة خبز أخرى». بمعنى أن « ثورة الخبز» صارت محطّة أو مفصلاً سياسياً يُستدعى من المخزون النضالي العام، ويُقاس عليه في أيّ تحرّك احتجاجي مماثل. الكرامة الاجتماعية التي تفوق أهمّية الكرامة السياسية والإعلامية والحقوقية، جعلت أحد المعلّقين يصوغ رؤيته للواقع التونسي المأزوم بالقول إن المجتمع أجّل الانتقام لكرامته السياسية ولكنّه لم يتسامح في تلك الاجتماعية، أي الخبز اليومي الذي يؤمّنه المواطن لأهله وولده عيشاً وملبساً ومسكناً وتعليماً ودواءً[57].

الخبز بمفهوم العيش ومستتبعاته، وبوصفه يشكّل إذاً محور الكرامة الاجتماعية للمواطن التونسي الذي ثار في وجه السلطة حينما حاولت التلاعب بسعر هذه المادة الأساسية، رُفِعَ كـ«تيمة» سيميائية لإشهار الرفض الشعبي لعودة العهد البائد وأعوانه من جهة ولرفض الحكم التوتاليتاري من جهة ثانية.

ج- العيش ورموزه السيميائية في منظومة الشعارات المطلبية[58]: مصر أنموذجاً[59]

المهمّ في هذه التحرّكات الاحتجاجية التي خاضها العمّال، و برز فيها عنصر الشباب، أنّها شكّلت بيئة حاضنة جمعت مختلف فئات الشعب، وأسهمت في خلق طبقة جديدة من القادة الشبّان (اعتصامات أمام مجلس الشعب) الذين تميّزوا بريادتهم وبقدرتهم على القيادة. وتصدّروا الصفوف، ورفعوا الشعارات المناسبة والمستقطبة، والساخرة والبليغة واللافتة من جهة الشكل والدلالة والمضمون.

ثمّة إجماع على أن الشعار الأوّل الذي أشعل شرارة الحَراك الشعبي في مصر كان طابعه اجتماعياً، وتحديداً معيشيّاً واستهلاكياً أكثر منه سياسياً. فبائعة الجرجير والبصل في شارع ناهيا (حيّ بولاق الدكرور الشعبي)، رفعت رغيفاً من الخبز في وجه الثوّار وانضمّت اليهم طالبة منهم: « قولوا عيش، قولوا حرّية، يا أولاد مصر العربية». من هنا انطلق هتاف الثورة الأوّل: « عيش، حرّية، كرامة إنسانية». الذي عدّل البعض في تراتبية مكوِّناته معتبراً إيّاه شعار الثورة الشهير: « عيش، حرّية، عدالة اجتماعية[60] ». وبعد مرور عام عدَّل

57 معلومة استقيناها من موقع **شبكة الحوار نت الإعلامية**، 2010/12/20.

58 الشكل التنظيمي الذي سبق أحداث 25 يناير 2011 تمثّل بحركات احتجاجية، ذات طبيعة اجتماعية، قام بها عمّال مضربون (المحلّة الكبرى، شبّين الكوم، كفر الدّوار، قطاعات النسيج، سكك الحديد، النقل العام...)، نقلوا اعتصامهم من المصانع إلى الشوارع، وتظاهروا، ورفعوا الصوت، للمناداة بحقوقهم الأساسية، مردّدين بصوت واحد « فين العدل و المساواة ». الشعار المرفوع لم يتجاوز، إذاً، أبسط الحقوق الإنسانية التي كرّستها الشرائع العالمية، وهي إحقاق العدالة والمساواة.

59 صغنا هذه الفقرة بتصرّف بالاستناد إلى الفصل الحادي عشر من كتابنا **مصر الثورة في شعارات شبابها: دراسة لسانية في عفوية التعبير**، ص ص. 287-280.

60 ² المعلومة وردت في وكالة (أ. ف. ب.) في تقرير لها عن إطلاق حمدين صباحي «التيار الشعبي»، صحيفة **المستقبل** (2012/9/24).

الإسلاميون في تراكيب الشعار فبات: «عيش، حرية، دولة إسلامية»[61].

وقد لفت باحث عربي إلى أن العوامل الاجتماعية هي التي دفعت إلى الثورة، وعبّر عنها الشعار المركزي «خبز (عيش)، حرّية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية ». ولاحظ أن ثمّة مفارقة في البون الشاسع الذي يرتسم بين هذه العوامل الاجتماعية وبين الوجه السياسي الذي غلب عليها مختصراً إياها بمهمَّة تغيير الأنظمة السياسية القائمة[62].

وبغضّ النظر عمّا إذا كان شعار الثورة هذا هو «الأوّل» أو «الشهير» أو«المركزي»، وأيّاً تكن مكوّناته (ثلاثة أو أربعة)، فالعيش احتلَّ بلا منازع التراتبية الأولى ضمن هذه المكوّنات التي تمحورت حولها مطالب الشبّان المنتفضين. وللتذكير فهو والماء كانا عنصرين أساسيّين في حياة المصري، أي كانا يكفيانه المؤونة، كما يقول المثل الشعبي «العيش مخبوز والميّة في الكوز»[63]. ومن هنا، فعدم توفّر أحدهما مدعاة للقلق ومبعد للهناءة والاستقرار.

معالجتنا للرموز المستخدمة في الشعارات للتعبير عن مختلف المسائل المعيشية والمطالب ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي التي تتصل اتصالاً وثيقاً بيوميّات المواطن العادي ستتناول واحداً من الأصناف الأكثر تداولاً وطلباً في ثقافة الأكل عند عموم المصريّين – المأخوذين هنا على سبيل المثال لا الحصر - من عيش (أو خبز) ولحمة، وزيت[64] وسكّر وعدس وفاصوليا[65] وقوطة وحمام وبط. والصنفان الأخيران، استعيد ذكرهما في معرض المقارنة غير المتكافئة بين فئتين استهلاكيّتين متباعدتين في قدرتهما الشرائية وأذواقهما وسلعهما المبتغاة: «همّ بياكلوا حمام وبط.. وكلّ الشعب جالو الضغط»[66].

د- سيميائية العيش في الشعارات المصرية[67]

مفردةُ «العيش» بدلالتها اللغوية هو ما تكون به الحياة من مطعم ومشربٍ وسوى ذلك[68]، وبرمزيّتها السيميائية شكّلت – ولا تزال – المنطلق الأوّل لإطلاق هتاف الثورة. وسبق للجمهور المصري أن عاش تداعيات «ثورة الخبز» في 17 و18 يناير (كانون الثاني)1977. وباعتبارها عنصراً أساسياً في المائدة المصرية وفي طقوس الأكل، كان لا بدّ من التوقّف عند هذه المفردة لاستيفاء دلالاتها واستنباش موقعها في التراث الشفهي المصري قبل النظر في وظيفتها المجازية السياسية في شعارات «ثورات الربيع العربي».

> **تناولت الشعارات مادَّتَيْ الخبز والماء واستخدمتهما في تونس للتنديد بالرئيس بن علي وعائلة زوجته في الأيام الأولى للثورة: «خبز وماء.. بن علي لأ»، ثم بحزب النهضة عندما تسلّم الحكم: «خبز وماء.. النهضة لأ»**

يحتلّ الخبز في الثقافة الشعبية المصرية مكانة خاصة. فهو أساس الغذاء عندهم، وكان يصنع عند المدنيّين من القمح وعند الريفيّين من الذرة[69]. من هنا سميّ «العيش» نظراً لاقترانه بالوجود والحياة. وهو أيضاً الرزق ومن أجله يعملون «أكل عيش»، ويقفون ساعات طوالاً في «طابور العيش»[70]، ومن لا تنفع صداقته قالوا عنه «يخونه العَيش والملح»[71]. لهذه الأسباب وغيرها يعتبر «واهب الحياة»، محدِّداً لقيم يحرصُ أفرادُ أيّ مجتمع على بثّها في ما بينهم «كلّت معاه عيش وملح». هذه المفاهيم والدلالات والعلامات تشير إلى تفرّد الخبز بأهمية خالصة لدى أفراد أيّة جماعة من جماعات المجتمع المصري كما يلاحظ

61 أنظر مقالة أمينة خيري، «رصاصة في القلب» تؤلم المصريّين بعد مرور عام على إطلاقها»، صحيفة **الحياة** (2012/12/17).

62 فكرة واردة في المقالة الأسبوعية للكاتب فوّاز طرابلسي بعنوان «الثورات بين السياسي والاجتماعي»، صحيفة **السفير** (2012/9/6).

63 **الأمثال العاميّة**، ص 339.

64 لصنف الزيت، كمادة أساسية، حضوره في الموروث الشعبي. فالأمثال اللبنانية مثلاً تنصح بتدبّر «حقّ الزيت وإجرة البيت»، والمصرية تؤكّد أهميته للبيت «الزيت إن عازه البيت حرام عالجامع»، **الأمثال العاميّة**، ص 265.

65 تعتبر الصحافية أمينة خيري في مقالها: «لا» الاتحادية تناهض «نعم» الجبنة والفاصوليا تنتفض غضباً عليهما» صحيفة **الحياة** (2011/12/12) أن العلاقة بين الاستقرار والفاصوليا غير قائمة، لكن المشهد السياسي يثبت أنها وثيقة ومتشابكة. فإحدى ربَّات البيوت اشترت الكيلو بـ 12 جنيهاً، وهو الذي سبق أن اشترته قبل ثلاثة أيام بسبعة جنيهات لأن «الريِّس غلَّى الحاجة».

66 موقع **www.klam-iq.com**.

67 أنظر تحقيق أمينة خيري، «الرغيف المصري،مسقط النظام لم يستعد كرامته»، صحيفة **الحياة** (2012/9/16).

68 **المنجد في اللغة**، ص 1039.

69 **قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية**، ص53.

70 [5] وردت هذه الصورة المجازية في تحقيق سبق ذكره، أعدّته أمينة خيري، صحيفة **الحياة** (2012/9/16).

71 **قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية**، ص 293.



أحد الباحثين[72].

الصورة المجازية للخبز أو العيش رصدت في العديد من الشعارات المجموعة. فالشعار الأول جرى الحديث عنه باعتباره أطلق شرارة التحرّكات الشعبية، وحلّ فيه «العيش» في المرتبة الأولى متقدّماً بذلك على مطلب «الحرّية». وثمّة من يحلّ «الخبز» مكانه في الشعار المطلبي الأوّل، أي قبل مطلبيْ «الحرية» و«العدالة الاجتماعية»، كما جاء في شعارات جمعة الغضب الأولى: «خبز.. حرّية.. عدالة اجتماعية». وقد لحقت بالعيش التحوّلات التي شهدتها «النكتة المصرية» خلال عام، فقد شاع شعار ساخر ترافق مع خبر ترشيح عمر سليمان لرئاسة الجمهورية: «عيش.. بطّانية... حلاوة طحينيّة»[73]، وهي توقعات المواطنين بعودة النظام القمعي في حال فاز سليمان بالرئاسة!

خرج الشعار من الأحادية التعبيرية وتجاوز الثنائية المتقابلة الزعيم / الحزب، الحزب / الجمهور، وظهّر أسماء القوى التغييرية الحقيقية وأدوارها في كسر جدارَيْ الخوف والصمت

وقد أبرزت الشعارات والهتافات المرفوعة ترافق صورتين: الأولى مجاهرة المواطن بحقّه في الحصول على العيش (الخبز)، وبالتالي تأمين الحدّ الأدنى من مقوّمات العيش الكريم في ظلّ أزمات الأجور الخانقة: «حقّي ألاقي خبز وأعيش... والملاليم ما بتكفّيش[74]»، و«عايز حقّي، عايز أعيش، عايز حقّ رغيف العيش[75]»، وهنا بروز واضح لضمير المتكلّم المفرد العائد للمواطن المصري الذي يعبّر عن واحد من حقوقه الإنسانية التي تصون كينونته وتمدّه بغذاء أساسي. أما الصورة الثانية فتتمثّل بصورة لحاق المواطن عبثاً بثمن الرغيف في حين ينعم الوزراء بالعيش في مكاتبهم الفاخرة والمكيّفة: «يا وزراء طفّو التكييف... مش لاقيين حقّ الرغيف[76]». المقارنة والتشبيه ضروريان لإبراز فداحة التباين الحاصل في وضعين شديديْ التناقض في المجتمع المصري، ويعرفهما القاصي والداني، ووُظفت الصورة المجازية لـ«الرغيف» هنا بذكاء لغاية فضح واحدة من مفاسد النظام. العيش تصدَّر إذاً هتافات الثورة نظراً لقيمته الرمزية في حياة المصريّين، وحتى مرسي نفسه فقد اعتبر أن « العيش من دون حرية غير مفيد، والحرية التي لا تجلب العيش غير مجدية أيضاً».

جدار الخوف الذي كسره شباب الثورة عُبّرَ عنه بصور مجازية بما فيها صورة استحالة الوصول إلى «العيش الحاف»: «مش حنسكت... مش هنخاف... داحنا مش لاقيين العيش الحاف[77]»، أي غير المأدوم، والذي يؤكَل من غير غموس[78]. هذا «العيش» الزهيد الثمن الذي طلبه بعض المتظاهرين من غير أدام أي « حاف»، لم يعد الحصول عليه ممكناً إلا بطريقة التقسيط كما نادى شباب بني سويف مندّدين بتخاذل الحكومة عن الاهتمام بتحسين الأوضاع الاجتماعية: «آه يا حكومة هزّ الوسط... أكّلتونا العيش بالقسط[79]». أبناء الأرياف ضمّوا إذاً أصواتهم إلى أهالي المدن للمطالبة بأبسط حقوقهم الأساسية.

العلامات غير اللغوية أو تلك المصاحِبة من رموز وما شابه كان لها حضورها إن في مسألة توظيف «الخبز» للتعبير عن تردّي الأوضاع المعيشية، أو في معرض الردّ على الحملة الإعلامية الرسمية المغرضة بخصوص توزيع وجبات « كنتاكي» مجّانية على معتصمي التحرير. فقد رُفِعَ كيس «عيش» مصري فوق شجرة ودُوِّنت عليه جملة «هنا مركز توزيع كنتاكي[80]»، كما رُفعت لافتة تضمّنت رغيفَ خبزٍ وعلبة جبنة فرنسية[81] كتب فيها «هوّ ده كنتاكي بتاعنا[82]». الذكاء الاجتماعي لهذا المتظاهر جعلته يقابل العيش «المصري المنشأ»

72 سميح شعلان، **الخبز في المأثورات الشعبية**، ط 1 (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2002)، ص 90.

73 مجلة **روز اليوسف** (2012/12/29).

74 موقع **klam-iq.com**.

75 من شعارات جمعة الغضب الأولى، صحيفة **الحياة** (2011/2/25).

76 موقع **egypthanoisis**.

77 كتيّب **الشعب يريد**، ص160.

78 أنظر **معجم العامي الدخيل في فلسطين**، ص 115.

79 .**Tahrir Square, P.100**

80 .**Tahrir Square, P.82**

81 تستعاد «علب جبنة النستو» و«فول أمريكانا» و«رزمة جنيهات مدبّسة» كرموز أو تيمات للنصيب الذي يناله المتظاهرون المناهضون لمرسي من أموال «الفلول». أنظر مقالة أمينة خيري، «الحرية والعدالة» يستحضر روح «الحزب الوطني» وعقله، صحيفة **الحياة** (2012/12/19). كما يستعاد ذكر هذا الصنف من الجبنة فضلاً عن «المربّى» في هتاف مندّد بالبرادعي. صحيفة **الحياة** (2013/7/14).

82 **اعترافات ترزي سوزان مبارك**، ص 28.

بوجبة « كنتاكي[83]» الجاهزة والأميركية المنشأ. وحمل مواطن صعيدي بيمناه لافتة كتب عليها «محافظة المنية تطلب تغيير رأس الفساد» وبيسراه قطعة خبز[84] للدلالة على كذب إشاعات توزيع وجبات كنتاكي عبر التلفزيون المصري[85]. وحمل متظاهر آخر رغيفَ خبزٍ ثُبّتت عليه لافتة حملت شعار «كنتاكي التحرير»[86]، هو الاسم المستحدث في الميدان للخبز. وبكلمة فالعلامة السيميائية الدالة على «العيش الفلاحي» كانت أبلغ حجّة نسلها المتظاهرون من قاموسهم الشعبي، ورفعوها لتكذيب مقولات الإعلام الرسمي. واستتباعاً للصورة المجازية للخبز، نلاحظ أن مفهوم «الأكل»- بمعناه المادي يرد في شعار يشير إلى سوء الأوضاع وافتقاد المواطن لحاجاته الأساسية من عيش كريم و مدرسة ومأكل «عايز أتعلم... عايز أعيش، عندنا في البيت أكل ما فيش[87]».

أما مسك الختام فيمتثّل في تساؤل استنكاري أطلق للاستفسار عن مصير الأقانيم الثلاثة التي رفعها شباب الثورة بعد مرور سنة على قيامها: انتبه قامت الثورة في هذه البلاد، 25 يناير، أين العيش الحرية العدالة الاجتماعية؟[88] وهو سؤال وجيه نعاود طرحه بدورنا بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات ونيّف على انطلاقة ثورة يناير 2011 التي انجلت عن خلع رئيس وعزل ثانٍ وإحالتهما إلى المحاكمة، وانتخاب ثالث!

6- الشعارات تدين مظاهر الفساد والسرقة ونهب المال العام والبطالة وتردّي الأحوال

في مقارنة سريعة معقودة بين التعليقات والشعارات ذات المنحى الإداني التي لحقت بالرؤساء الليبي والتونسي والمصري في بدايات الحَراك الشعبي ضدّهم، لاحظنا أن أغلب النتاج الشعاراتي الليبي توجّه بالتعليق الساخر واللاذع نحو شخص[89] القذافي نفسه بالدرجة الأولى، فحقّره «يا قذافي يا بوشفشوفة... يا حقير... يا زعيم الخنازير»، وطالب بإسقاطه وترحيله وصولاً إلى معالجته «الشعب يريد معالجة العقيد وتمنّي موته «يا جبار يا جبار.. أحجز مكانه في النار»[90]. وفي الدرجة الثانية حلّت أسرته التي رمز إليها بأبنائه (صغارك، عيالك، عيلتك، أولاده)، وعلى رأسهم سيف الإسلام (سيف يا رأس الدلع)، وقد طولبوا بالرحيل مع أبيهم «برّا»، لأن الشعب اكتفى من ممارساتهم القمعية و«ما عاش نبوا (لم نعد نريد) خراب زيادة»[91]. أما التنديد بالنظام والمطالبة بإسقاطه ومحاكمة أعوانه فجاءت شعاراتها متواضعة نسبياً لأن النظام بالأساس غير موجود، ويختصر في كتابات العقيد، ويتطوّر عبر أحلامه وخيالاته.

وبما أن محور هذا القسم بالذات هو تقصّي قدرة الشعارات ومنتجيها على إبراز مظاهر استفحال الفساد ورموزه في الأنظمة العربية الثلاثة المقصودة بالمقارنة هنا، فلم نعثر – أقله في المدونة الليبية التي وصلتنا – إلّا على شعار واحد مندّد بـ «لصّ طرابلس 130 مليارا». ونفهم من الفحوى أنه متهم بسرقة هذه المليارات من الدولارات من أموال ليبيا. وخارج إطار هذه المقارنة، رصدنا شعاراً عراقياً هذه المرّة، يسمّي رئيس الوزراء نور المالكي بجملة توصيفات سلبيّة بما فيها اللصوصيّة: «منافق - كذّاب - دجّال – طائفي – لصّ - عميل»[92]. مفهوم اللصوصية «الرئاسية»، أي سرقة الحاكم أموال شعبه، تُستعادُ في تونس[93] بصيغ مماثلة لا تخرج بالطبع عن نطاق الإدانة والتشهير، ولكنّها تحمل نكهة تونسية خاصة. فهتاف «التشغيل

83 لضرورات سياقية اضطررنا إلى استحضار تيمة « كنتاكي» في معرض الكلام عن «العيش» ، علماً أننا خصّصنا لها فقرة مستقلّة.

84 يتكرّر هذا المشهد في تظاهرة مناوئة للإخوان (مواطن متظاهر يحمل بيمناه كسرة خبز وبيسراه كرت الإعلام) في ميدان التحرير. محمد هشام عبيه، «مصر: تظاهرة أمام قصر القبّة، إسلاميون في الشارع: المعارضة خائنة!»، صحيفة **السفير** (2013/2/16). (الصورة منقولة عن **رويترز**).

85 Tahrir square, P. 55

86 **اعترافات ترزي سوزان مبارك**، ص 29.

87 **لغة الشباب ولغة الثورة**، ص 116.

88 شعار مدرج في جدارية في القاهرة شارع محمد محمود. أنظر **غرافيتي الثورة المصرية**، ص262.

89 أغلب التعليقات والنكات والهتافات والرسومات تمحورت حول شعره المنكوش (بوشفشوفة)، وطاقيته أو مهريته (بوشنّة)، وخيمته (أبو الخيمة)، واسمه (القردافي).

90 أنظر تحقيق أحمد ناجي، «شعارات الثوار تسخر من العقيد «أبو شفشوفة»»، صحيفة **الأخبار** (2011/3/2).

91 المرجع السابق نفسه.

92 شعار دوّن تحت صورة للمالكي خلال تظاهرة ضدّه في الطريق الذي يربط العراق بسوريا قرب الرمادي. صحيفة **المستقبل** (2013/1/5).

93 اعتمدنا على مرجعين للتزوّد بشعارت وهتافات تونسية: الأوّل هو كتاب أنجزته مجموعة مؤلّفين، **ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات**، وصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط 1، 2012، ص ص244-245. أما الثاني فهو بالفرنسية:
Dégage La Révolution Tunisienne 2010, Editions du layeur alif, 2011.



استحقاق.. يا عصابة السرّاق»، الذي تردّد في جادة بورقيبة وسواها من شوارع تونس العاصمة مطالباً بحقّ المواطنين باستحقاق «التشغيل»، أي توفير فرص عمل متكافئة للخريجين، لم يتوانَ عن إدانة الطرف المرتكب، فوصف الحكّام وأعوانهم بـ «عصابة السرّاق». ولم يغفل أسرة زوجة بن علي، فأدان جهراً «الطرابلسية سرّاق الميزانية». والحزب الدستوري الحاكم نفسه لم يسلم، فاستحقّ بامتياز الدعوة إلى ترحيله بوصفه «جلّاد الشعب»[94] و«عصابة السرقة والنهب...» والنتيجة هي أن «العصابة هيّ هيّ» كما يقول شعار مصري لا يخرج عن هذا السياق.

وبما أن اسم الحزب الدستوري يختصر بالفرنسية إلى أحرفه الأولى، أي RCD، وهو الغالب والمعتمد شعبياً، فقد تصدّر دعوتين إلى «رحيله إلى الجحيم» بوصفه «أكبر مؤسّسة لتفريغ الظلمة والمفسدين في الأرض الذين عاثوا في البلاد ومؤسّساتها فساداً وسرقة ونهباً واحتكاراً». وهو استحقّ توصيف «عصابة» التي وردت في شعار مندّد ومطالب بإقصائه من الحياة السياسية «لا رجوع لا حرية.. للعصابة الدستورية». أعضاء «عصابة النساء» هذه طولبوا بـ «هزّ أيديهم عَ البلاد». كما قال الشعب كلمته في مسألة تأليف الحكومة الجديدة، فطالب بـ «إقصاء رموز الفساد»، وحذّر من «حكومة الأقنعة الملوثة». وردّ على كلمة بن علي الأخيرة «لقد فهمتكم»[95] بأغنية راب ساخرة «منين فهمتنا.. دمّرتنا.. استغفلتنا.. كفّنتنا.. وبالفساد عفّنتنا». الخشية من عودة «عصابة الفساد» جعلهم يطالبون بمحاكمة بن علي الذي حوّر اسمه بشكل يشابه فيه الديكتاتور «بينوشيه»: « Zinoché au tribunal»، ويلوّحون بالقانون ورجاله في حال عودة الفساد والمفسدين «القضاء بالمرصاد للرشوة والفساد». نهب الأموال العامة صورة من صور الفساد، لذا طالبوا بإعادتها إلى الشعب: «get money back». كما رفعوا الصوت منادين بصون ثورتهم الفتيّة كي لا يكون مصيرها مشابهاً لسرقة الثروات «سرقتم ثرواتنا.. لكن لن تسرقوا ثوراتنا». وبعد رحيل «الدكتاتور» إلى جدّة، استحضر منتجو الشعارات توصيف «علي بابا والأربعون غنّوشي في الحكومة». بمعنى أن البلاغة الشعبية التونسية أحلّت اسم العلم لرئيس الحكومة «غنّوشي» كبديل سياسي إداني لمفردة «لصّ»! وتكرّر المعنى في تعليق ساخر لسائق تاكسي عبّر عن سخطه من الأوضاع بالقول: «بن علي بابا غادرنا ولكن الأربعين حرامي ما زالوا هنا». وهذا التعليق يتّفق مع تحليلٍ مفاده أن عزل الرؤساء وترحيلهم، أو سجنهم أو حتى قتلهم، لا يجتثّ مظاهر الفساد وجذوره، لأن الأسر الحاكمة والأتباع المهيمنة على الأجهزة (الأمن والشرطة والجيش) والمؤسّسات القائمة في أروقة الأنظمة هم الأَوْلى بالتطهير والإقصاء والاجتثاث لقطع دابر الفساد بشكل حاسم.

وما قصّر رسّامو الغرافيتي حينما رسموا «بورتريه» لسوزان مبارك أسفل منتصف رسم «الثعبان المجنّح» ذي الرؤوس الثلاثة (مختلفة الأجهزة القمعية للإشارة إلى دورها الخفيّ في النظام خلال عهد مبارك أو خلال الثورة[96].

يبقى أن نشير إلى أن الشعارات التونسية ركّزت في إدانتها للطبقة الحاكمة في أيام بن علي على آل الطرابلسي، أسرة زوجته ليلى، نظراً لانغماسهم في مظاهر الفساد والإفساد ونهب الخيرات والكسب غير المشروع. فتوجّهت إلى زوجته - من دون أن تسمّيها[97] - مذكِّرةً إياها، أو بالأحرى معيّرة إياها، بماضيها المهني، أي «حجّامة»[98] أو «حلّاقة»: «يا ليلى يا حجّامة.. يا نهّابة فلوس اليتامى»[99]، وحثّت القضاء على استعادة استقلاليته وممارسة دوره بتجرّد «يا قضاء فيق فيق..والحجّامة تحكم

94 شعار تردّد في تظاهرة طالبت بإسقاط حزب التجمّع في 2010/12/27.

95 جملة بن علي المشهورة التي تردّدت في خطاب «تاريخي» في 2011/1/13، وردت في أكثر من صحيفة: «غلّطوني.. وفهمتكم»، كما عنونت صحيفة **الشروق** (2011/2/14)، أو «Je vous ai compris»، كما عنونت صحيفة **Le Quotidien** (14/1/2011)، أو «Je vous ai compris. Je vous ai tous compris»، كما عنونت صحيفة **Le Renouveau** (14/1/2011).

96 **غرافيتي الثورة المصرية**، ص. 223.

97 لاحظنا على سبيل المقارنة أن سوزان مبارك ذُكرت بالاسم في سبعة شعارات، وأشير إليها بوصفها «الأم» في شعار، و«الستّ» في آخر، ورُسمت بشكل أفعى في جدارية.

98 التحقت بمدرسة للحلاقة وحصلت على دبلوم، ومن ثمّ عملت «صانعة حجّامة» بعدما تملكت صالون حلاقة حريمي. يؤثر عنها إصرارها على أن يلقبها ألإعلام بالسيدة الفاضلة وسيدة تونس الأولى. بينما يطلق عليها التونسيون الحجّامة «الحلاقة باللهجة التونسية» ليس للإشارة إلى مهنتها القديمة، بل للتعبير عن استخفافهم بها. انظر موقع وكيبيديا.

99 شعار تردّد خلال تظاهرة طلابية في تونس العاصمة في 2010/12/29.

فيك»[100]. ومقابل تجهيل اسم زوجة الرئيس المخلوع، شهّر الشعار بجشع عائلتها «يا طرابلسي يا حقير.. خلّي خبزة للفقير»، وحثّ الشعب على محاكمتهم «محاكمة شعبية لعصابة الطرابلسية» هم وعملاؤهم المعروفون بـ «عملاء الطرابلسية». وحتى وسائل الإعلام الفرنسية فقد شمتت بسقوطهم، فعنْونت مجلة **Paris Match** خبر سقوطهم: La Chute du clan Trabelsi.

حملة إدانة الفساد والمفسدين اتّخذت مداها التعبيري في المدوّنة الشعاراتية المصرية. ثمّة متشابهات وتوصيفات لاذعة وتعليقات ساخرة سبق الكلام عليها ستتكرّر هنا. فالمفاسد والظلامات والانتهاكات هي نفسها، والأسر الحاكمة والأعوان والمحاسيب والوزراء المنتفعون يُستنسَخون في التجارب العربية الثلاث المقصودة بالمقارنة هنا.

ونبدأ بالأموال المنهوبة، أو «فلوس الفقراء» المطلوب إرجاعها. فالسؤال الاستنكاري والمنطقي الذي جابه المواطن المصري العادي به حاكمَه المخلوع هو «قول يا مبارك يا مفلّسنا.. إنت بتعمل إيه بفلوسنا؟» تفليسة مصر هي في الحقيقة سرقة موصوفة، والقائم بها يصحّ فيه القول بلسان أبناء شعبه «يا سارق بلدك.. يا لصّ». وعلى الرغم من إصرار الجمهور على تذكيره بمهنته العسكرية الأصلية، فتهمة سرقة المال العام التصقت به «يا مبارك يا طيّار.. رجعلنا لو مليار». ولن يهدأ البال لأنه «سرق 75 مليار من الشعب»، لذا طالبوه بردّها[101] وهدّدوه «مش هنسيبك.. ملياراتنا لسّه في جيبك».

وفي تحليل أوّلي لدينامية الضمائر المستخدمة في الشعارات الخمسة السابقة لاحظنا أنها عكست طبيعة الإدانة الموجّهة إليه. فمطلق الهتاف، أو بالأحرى مرسله هي الجماعة التي تنطق هنا باسم الشعب، وتتوسّل «نون الجماعة» لهذه الغاية. فالتهمة جَماعية «مفلسنا» وبيت القصيد هنا «فلوسنا»، أي المال العام. وبما أن التهمة واضحة، فالجمهور مال إلى التخصيص، وحدّد المتّهم وأشار إليه بالبنان، أو بالأحرى بـ «كاف الخطاب»، بوصفه «سارق بلدك»، أي أسوأ أنواع السرّاق. وحينما رغب المتكلّمون في استعادة جزء من المال المنهوب، استخدموا «نون الجماعة» «رجّعلنا». وتأكيداً على تصميمهم وإصرارهم على استعادة حقوقهم المالية، أنذروه وخاطبوه بـ «كاف الخطاب» (هنسيبك، جيبك)، وذكّروه بالمال العام المنهوب العائد للشعب، «ملياراتنا».

هذه المليارات كدّسها «ابن الحرامية» هو و«حكومة علي بابا»، أو «الحكومة الحرامية»، مع أعوانه «الحزب الوطني الفسدانين». من هنا علت الأصوات المطالبة بالتغيير وبرحيله، «يرحل هو والعصابة» لأنه «رأس الفساد»، وحوّل بلاده إلى «تكيّة[102].. سرقوها الحرامية». وتهمة النهب هذه لحقت بأسرته التي تمثّلت حيناً بنجله علاء الذي طالبه الجمهور بإيصال رسالة إلى والده مفادها «يا علاء قول لبابا.. إنت بتسرق في الغلابة». أما بخصوص النجل الثاني، فالمضبطة الاتهامية الشعبية السابق ذكرها استُتبعت بثانية توجّهت هذه المرّة إلى جمال ووصّفت الحالة الراهنة المتردّية للشعب «يا جمال يا أبو فريدة.. أبوك خلّانة عَ الحديدة».

وخوفاً من استدامة هذه العاقبة الوخيمة، طالبوا بتسمية المفسدين من أفراد الأسر الحاكمة بأسمائهم، فـ «سيف الدلع» في طرابلس الغرب الذي اعتبر «سيف الإسلام في جلباب أبيه»[103] يُستنسَخُ في القاهرة باسم الابن الأكبر، «أبو فريدة» الذي استحقّ هو وأبوه وأمه وشقيقه التوصيف السلبي عينه «باطل حسني مبارك... جمال مبارك باطل... سوزان مبارك باطل... علاء مبارك باطل». فاجتمع البُطْلُ في هذه الرباعية

أثبتت العلوم الاجتماعية والإنسانية بعامة، والدراسات اللسانية بخاصة، قدراتها وتعاليمها النظرية وإمكاناتها التطبيقية في معالجة علمية للشعار أو الهتاف السياسي بوصفه من أهمّ الأدوات التعبيرية الشعبية

100 شعار تردّد خلال تظاهرة القضاة في تونس العاصمة في 2010/12/29.

101 في ليبيا اتهم العقيد «لصّ طرابلس» بسرقة 130 ملياراً، وفي تونس اتُّهمت «ليلى الحجّامة» بأنها «نهّابة فلوس اليتامى»، وفي مصر اتُّهم «سارق بلده» بسرقة «75 ملياراً من الشعب». اختلفت قيمة المبالغ المنهوبة، وتنوّعت توصيفات السارقين، ولكن النتيجة واحدة: بروز ثقافة المساءلة والإدانة التي لا تكتفي بالتشهير بل تطالب بردّ المال العام المختلَس إلى الخزينة.

102 هذه الصورة البلاغية سلبية المنحى. وثمّة مثل مصري يأتي على ذكرها باعتبارها ملاذاً يأوي من لا معيل له كالفقراء والدراويش. وأسوأ أنواعها تكايا لا باب لها: «تكيّة من غير باب» كما يرد في **معجم اللغة العربية المصرية**، ص 133.

103 عنوان لخبر منشور في صحيفة **الأخبار**(2011/2/22).



العائلية «المباركة»[104]!

كيفيّات نهب الدولة لم تتوقف عند عتبة الأبناء، فوزير الداخلية حبيب العدلي شأنه شأن رئيسه «أبو ذمّة مايلة»، شُكّك أيضاً في ذمته المالية، وسُئِل «ياعدلي يا جزّار.. جبت منين كام مليار»؟ (يبدو أن المبلغ لم يحدّد). وجهاز أمن الدولة لم يسلم بدوره، فأدين شعبياً وبلغة ساخرة استحضرت مجازاً لغوياً لاذعاً «أمن الدولة كلاب الدولة.. دول عتاولة في نهب الدولة». وهنا استحضار لصورة مجازية من عالم «كليلة ودمنة».

وتكرّ سبحة الإدانات، وتسعف اللغة المباشرة المتّصفة بالتلقائية والشفافية في توجيه أصابع الاتهام إلى «العصابة» التي صفّت أغلب مقتنيات البلاد، فهم «باعوا الأرض.. باعوا الميّة.. دول حبّة حرامية». وهم أنفسهم «باعوا البلد.. باعوا الغاز[105].. دول عايزين يتحرقوا بجاز». والخوف من بيع المرافق العامة والتصرّف بمقدرات البلاد جعلهم يتنادون ويرفعون الصوت: « قولها يا مصري.. قولها بجدّ.. بكره يبيعوا النيل والسدّ». وسمّى البعض أحد رموز الحرامية الذين «تأخرنا في محاكمتهم»، أي أحمد عزّ «بتاع الحديد». كما كنّى بعضٌ آخر صنفاً ثانياً منهم فوصفه بـ «الوزراء النهّابين»، وطالبهم بالحدّ من استخدام الطاقة في مكاتبهم «يا وزرا طفوا التكييف... مش لاقيين حق الرغيف». فقارن ببلاغة شعبية موصوفة بين وضعين متناقضين لطبقتيْ المنتفعين من جهة والمعدمين من جهة ثانية، ولم يسلم المجلس العسكري نفسه من الإدانات الشعبية، فوصف باعتباره «منتخب الفاسدين». وهكذا انسحبت صبغة الفساد والإفساد ليس على شخص مبارك وأسرته فحسب، بل على أعوانه وأركان حكومته وصولاً إلى المجلس العسكري، مشيراً وضبّاطاً، الذي خلفه.

استخلاصات

1 أتى هذا البحث، في إشكاليته وفرضياته، ليشكّل إضافة لسانية – نوعية على ما نأمل – في مجال تحليل الخطاب واستقراء الشيفرات الاجتماعية والسِّلعية التي استدعيت في مضامين الشعارات للتعبير عن ملامح ثقافة شبابية بديلة آخذة في الترسّخ والتوسّع والانتشار، شكّلت ولا تزال واحداً من الانشغالات المعرفية للباحثين العرب[106].

2 أسس الدراسة وتساؤلاتها المنهجية الطابع شكّلت منارات اهتدينا بها. وقد انطوت منهجيتنا على دراسة الآليات التعبيرية البلاغية التي استنبطها الجمهور، بصورة تلقائية، ليحوّل الشعار السياسي الاحتجاجي «يسقط فلان..» إلى فعلٍ سياسيٍّ تغييريٍّ واضح الدلالة والقصديّة «الشعب يريد إسقاط النظام»، و«لا لحكم العسكر»، و«ارحل». وبذلك يكون الشعار قد خرج من قيود الأحادية التعبيرية، وتجاوز مفهوم الثنائية المتقابلة (الزعيم / الحزب، الحزب / الجمهور،....). وظهّر أسماء القوى التغييرية الحقيقية وأدوارها، وجهّل في المقابل أسماء الزعماء المدانين قدر الإمكان. وقد بيّنا عبر نماذج منتقاة كيف استطاع الجمهور بكلمات قليلة أن يكسر جداريْ الخوف والصمت، وأحدَثَ ولا يزال يُحدث تغييرات جذرية في علاقته بالسلطة وتعاطيه مع خطابها الفوقي مثلما في تحريك البنى الفكرية والاجتماعية وتجديد المفاهيم الثقافية السائدة في المجتمع.

3 الشعار السياسي المتداول، مدوّناً (لافتات ويافطات وكتابات غرافيتية)، ومنطوقاً (هتاف وأهزوجة وأغنية محوّرة)، تحرّر في مطلع الألفية الثالثة من قيود الأحادية التعبيرية، وكسر الثنائية المتقابلة الزعيم الملهم / الحزب والحشد، ليعبّر عن هويات مفتوحة، ويعكس دينامية تواصلية تخلّى منتجوها ومروّجوها الشباب عن الاشتغال بها بعقلية المنظّر العقائدي. وأثبت بذلك بروز ثقافة شبابية بديلة تمتلك رؤى ومفاهيم وتتسلّح بمنظومة لغوية واضحة المعالم.

104 مجموعة مؤلفين، **الثورة المصرية**، ط1 (الدوحة – قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 143.

105 إدانة سياسية واضحة للنظام البائد الذي مدّ إسرائيل بالغاز المصري واستحقّ تعليقاً جدارياً «غازك منوّر إسرائيل، انزل»، أنظر **غرافيتي الثورة المصرية**، ص 114.

106 باعتبارنا من المعنيّين في هذا المجال المعرفي، أصدرنا في العام 2012 كتاباً بعنوان **الشباب ولغة العصر: دراسة لسانية اجتماعية** استحقّ جائزة «مؤسّسة الفكر العربي» للإبداع باعتباره أهمّ كتاب عربي للعام 2013.



4 التبدّلات الحاصلة في موضوع إنتاج الشعار وظروفه، وتداوله ورواجه، أثبتت أن التغيير طال المفاهيم والعناوين ومسّ الأساليب والمعايير. فنماذج المناضل والمجاهد التي تراجعت مفسحةً المجال أمام نماذج الفاعل الميديائي والناشط الميداني، كما ينسحب أيضاً على مقولات الهوية والماهية والمنظّمة التي تحوّلت لمفردات الشبكة والعلاقة والبنية[107].

5 أوجبت الحاجة للتعبئة والتحشيد على مختلف الفرقاء المعنيّين (من أفرقاء سياسيّين، مناصرين، أو مناوئين) بلورة خطابات سياسية جديدة من طريق حشد الرموز، وصقل التعابير واختصار محمولاتها، وسكّ الشعارات وإشهارها وتوظيف مضامينها، إن لاستقطاب الجمهور المؤيّد، (من مؤيّدين للنظام وللحاكم من مناصرين ومحازبين وفلول وأعوان وشبّيحة وبلطجيّة)، أو ناشطين سياسيّين معارضين للنظام وأعوانه وحلفائه، أو لمخاطبة الخارج كسباً لتأييده (جماهير عربية وإسلامية ورأي عام عالمي ومنظّمات دولية).

6 التأكيد على أن دراسة التغيّرات اللاحقة بالخطاب السياسي الشعاراتي في ضوء المعطيات اللغوية المجموعة ميدانياً، والمؤرشفة من وسائط الإعلام المتعدّدة، والمتسلّحة بأدوات العولمة وإمكاناتها وبشبكتها العنكبوتية وبمواقعها التواصلية الاجتماعية، بمقدورها أن تكشف عن وجوه التداخل العضوي والوظيفي الذي يقوم بين اللغة ومتكلّميها ومنتجيها من جهة، والحَراك السياسي التغييري الذي يخوضون غماره أو يتأثّرون بمجرياته جرّاء اقتناعهم وتجاوبهم مع الفعل اللغوي بمعانيه «التغييرية» من جهة أخرى.

7 اثبتت العلوم الاجتماعية والإنسانية عموماً، والدراسات اللسانية تحديداً، قدراتها وتعاليمها النظرية وإمكاناتها التطبيقية لمعالجة علمية للشعار أو الهتاف السياسي بوصفها من أهمّ الأدوات التعبيرية الشعبية وذات الطبيعة التنديدية والاستنكارية والساخرة من جهة، والتضامنية والتحشيديّة والتأييديّة والمطلبيّة من جهة أخرى، التي شهدتها مجتمعاتنا العربية منذ العام 2010 تاريخ اندلاع الثورة التونسية. كما أظهرت فعالية مبدأ تداخل العلوم وتغاذيها وتفاعلها (لسانيات اجتماعية، علم نفس اجتماعي، علوم اجتماعية، وسائطية أو ميديائية، إحصاءات، تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية) في تمكين الباحث من رصد معطيات الخطاب العام وإخضاعه لمبضع التحليل اللساني والسوسيولوجي، وذلك بغية استقراء نبض الشارع والتعرّف إلى توجّهات الأفراد والجماعات، ومعاينة المتغيّرات التي لحقت بالخطاب السياسي عموماً والشعاراتي تحديداً في مواجهة خطاب السلطة.

8 أكّدت الدراسة على فعالية المسوحات الميدانية، والأرشيفين الإعلامي والفوتوغرافي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الشبكات العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي، في تمكين الباحث من الاطّلاع عن كثب على مظاهر الدينامية اللغوية التي شهدتها البيئات العربية. وقد أخذت البيئة المصرية هنا على سبيل المقارنة، بوصفها أنموذجاً للانتفاضات الشعبية، وذلك بغية دراسة المتغيّرات التي لحقت بالشعار السياسي ظروفَ إنتاج، وشكلاً ومضموناً ودلالاتٍ، وأساليب صوغٍ وتقنياتِ إرسالٍ وتلقٍّ، ومنتجين حقيقيّين وجمهوراً متلقّياً.

9 تمحورت الدراسة حول إجراء دراسة تحليلية ميدانية لوجه من وجوه متغيّرات الخطاب السياسي الاحتجاجي الشعبي والمتمثّل هنا بمكوّنيه: الشعار السياسي والهتاف السياسي، مع الاستعانة بالتعليقات الساخرة التي لوّنت مفاصل هذا الخطاب.

10 مبدأ استنساخ الشعارات ظهر في أكثر من بيئة عربية منتفضة. فالسخرية التي رسمت شعارات « ثورة الغضب» الليبية... اعتُبرت استنساخاً لنموذجيْ مصر وتونس، كما لاحظت

107 فكرة مستوحاة من كتاب علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة**، ط 2 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).



صحيفة عربية[108]. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر شعاريْ «الشعب يريد إسقاط النظام» و«ارحل» اللذين انطلقا من تونس واستُنسخا في مصر وليبيا وسوريا، أي البلدان التي شهدت انتفاضات شعبية، ولو على شيء من التبديل والتعديل وفق الخصوصيات اللهجية في كلّ قطر.

11 المشتركات الدعويّة والموضوعاتيّة وحتى الأيديولوجيّة بدت واضحة للعيان إن في نماذج الشعارات العربية المدروسة هنا، أو حتى بالنسبة إلى غير المدروس منها. لن نستعرض القيم الإنسانية العالمية من حرية وديموقراطية وعدالة وكرامة إنسانية أو الموبقات ومظاهر الظلم والفساد والإفساد، فأمرها معروف، واستُعيد ذكرها في أكثر من قطر. وثمّة محاور ومسائل حيوية توقّف عندها منتجو الشعارات وتتصل بانتهاكات «الأسر الحاكمة» والأحزاب الحاكمة، والأعوان والحكومة ووزرائها وفسادها. ولم يفتهم إدانة فنّانين ومثقّفين انحازوا إلى النظام ودافعوا عنه. أما المؤسّسات الرسمية ذات الصفة المرجعية، فنالت نصيبها من التنديد والإدانة في الشعارات والتعليقات والهتافات. ونذكر منها القضاء (مصر، تونس)، الإعلام الحكومي (مصر، تونس، ليبيا)، الأسر الحاكمة (مصر، تونس، ليبيا)...

12 المقارنة المعقودة بين المنظومات الشعاراتيّة ركّزت بصورة رئيسة على الحصيلتين المصرية والتونسية بسبب وفرة المصادر والمواقع التي وثّقت شعارات وهتافات وتعليقات تتصل بهما. وقد لاحظنا أن الشعارات المصرية التي اعتمدت في تراكيبها على العاميّة أكثر منها على الفصحى، استعانت بلغة الناس، وأظهرت سمات الشخصية المصرية المرحة التي تمتلك روح الفكاهة والانتقاد لدرجة السخرية المرّة. المدى الممتدّ للمستوى العامّي المصريّ جاء بعكس المدى المحدود للمدى العامّي التونسيّ. فالعاميّة التونسية معروفة عموماً بالجدّية والرصانة. من هنا تميّزت الشعارات التونسية المُستخدَمة في صياغة الشعارات بالنقد المباشر الذي وصف الظواهر بمسمّياتها واعتمد بلاغة المصارحة لا بلاغة الكناية والمجاز.

13 في مقارنة سريعة بين شعارات التيارات الشبابية وتلك العائدة لممثّلي الإسلام السياسي – وفي مقدّمهم الإخوان- نجد أنها كانت منمّطة في أغلبها، وبعيدة عن الإبداع التركيبي، وتفتقر إلى المضمون الشعاراتي المحرِّك للجمهور[109]. فقد غابت عنها الصور المجازية التي حفلت بها شعارات الثوّار، والتي تستثير عادةً خيال الجمهور، وترفده بمشبّهات واستعارات وكنايات منسولة من لدن ثقافته اليومية، وتقرّبه من واقع الحدث. بمعنى أنها كانت مجرّد «رصّ كلام» كما علّق أحد المشاركين[110] الشباب في اعتصامات ميدان التحرير.

14 للمرّة الأولى شكّلت الشعارات شرعيةَ اجتماع الناس وانتظامها لمصالح فئوية، ما لبثت أن تطوّرت لاحقاً إلى مصالح ومطالب وطنية وشعبية عامة. فقد اتّصفت الشعارات بالبساطة والشفافية والمباشرة من جهة، ووضوح الأهداف وسهولة الصياغة اللغوية من جهة ثانية، وأدّت في المحصّلة وظيفتها المرجوّة في استقطاب الجمهور وتزخيم حَراكه ورصّ صفوفه وتوحيد أهدافه. كما تميّزت الشعارات بقدرتها الفائقة على إيصال الأفكار والتوجّهات المطلوبة الى عقول المتظاهرين وقلوبهم على حدٍّ سواء. فإحساس مردّديها بإدراك مضامينها ومعانيها كان سهلاً و» سريع المفعول». إذ كانت تعبّر عن واقعهم المأزوم «رفع الحدّ

108 أنظر تحقيق خالد محمود (القاهرة) بعنوان «شعارات ثورة الغضب الليبية ذات طابع ساخر... مع استنساخ نموذجيْ مصر وتونس»، صحيفة **الشرق الأوسط** (20/2/2011).

109 نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: إسلامية إسلامية لا مدنية أو علمانية؛ الإسلام هو الحلّ؛ قُل اتكلم، قرآننا لازم يحكم؛ الشريعة حلال والعلمانية حلال؛ هبّت رياح الإسلام والشريعة قادمة لا محال؛ شريعة الله أمن وأمان؛ أشهد أشهد يا الله أنّا نطلب شرع الله؛ نحن فداؤك شرع الله؛ الشعب يريد تطبيق شرع الله؛ قادم قادم يا إسلام، حاكم حاكم يا قرآن؛ يا علماني يا علماني الإسلام هيحكم تاني؛ شعب مصر قالها قوية إسلامية إسلامية...

110 مقابلة بتاريخ 2012/7/4 مع الناشطين السياسيّين باسم الشاعر (25 سنة) مؤهل تربية رياضية، وأحمد الصاوي (25 سنة) مهندس ميكانيك.

الأدنـى للأجـور ألـف وميتيـن جنيـه»، وتدغـدغ آمالهـم بالتغييـر «تونـس عملتهـا يـوم 15 ينايـر ومصـر هتعملهـا يـوم 25 ينايـر[111]»، وتتنـاول مطالـب سياسـية محـدَّدة وقضايـا معيشـية «لا للفقـر لا للبطالـة»، وأخـرى سياسـية تغييريـة «نعـم لإقالـة العادلـي»، وكلهـا تمـتّ إليهـم بالصّلـة اليوميـة.

15 مـا وقفـت المسـتويات اللغويـة للغـة الضاد حائلاً ولا هـي شـكّلت عوائـق تواصليـة أمـام سـبل التعبيـر السياسـية للجمـوع المنتفضة والمحتشـدة فـي الحيّـزات العامـة لأكثـر مـن قطـر عربـي. فالبـروز المتزايـد لهتافـات الخلـع القولـي وشـعارات الإدانـة الجَماعيـة للأنظمـة والتنديـد العلنـي بسياسـات الظلـم والفسـاد والديكتاتوريـة، وبغـضّ النظـر عـن لبوسـاتها اللغويـة، أثبتـت أن لغـة الضـاد بخيـر، وأنهـا تتمتّـع بطواعيـة تركيبيـة وحيوية تعبيرية متدفقـة، وأن بمقدورها أن تكـون خيـر حامـل لحَـراك شـعبي وثقافـة احتجاجيـة وفكـر إصلاحـي.

16 كان للشـعارات والهتافـات وقـع سـحري وتأثيـر لافـت على الجماهيـر العربية المنتفضـة. فعبارة «الشـعب يريد..» التي أُطلقت في سـيدي بو زيد التونسـية تـردّدت بعـد ذلـك علـى أفـواه ملاييـن العـرب، وأعلنـت «انقضـاء مرحلـة الأفـواه المكمّمـة والوعود الباليـة والآمال المحطّمة على صخـرة التسـلّط والفسـاد»[112]. وقـد تعدّدت صيغ هـذه الشـعارات ودلالاتهـا وأهدافهـا المرفوعـة. فهي أمرت حيناً بكلمة منسـوجة نسـجاً محكماً لا تتعـدى الأحـرف الأربعة «ارحـل»، ونهت حيناً آخـر بجملـة تحمل طاقة مـن المواقف والدعوات « لا لحكم العسـكر» و«لا دسـتور تحـت حكـم العسـكر»، وجزمـت فـي مسـائل جوهريـة مثـل إسـقاط النظـام وعسـكره «الشـعب يريـد إسـقاط النظـام». وحـدّدت المقبـول والمرفـوض بكلفـة تعبيريـة بسـيطة «الشـعب يريـد إسـقاط العقيد»، و قارنـت بـذكاء فـي صيغـة جمعـت الإثبـات والنفـي معـاً «خبـز ومـاء.. بـن علـي لأ».

111 **ثـورة 25 ينايـر حكايـة شـعب**، ص48 (نقـلًا عـن أحمـد لطفـي: **موقـع المصـراوي**، 2011/12/17).

112 قـول منسـوب للأمينـة التنفيذيـة للَجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغـرب آسـيا ريمـا خلـف. أنظـر الخبـر بهـذا الخصـوص: خلـف عبـارة «الشـعب يريـد»، أطاحـت مرحلـة الأفـواه المكمّمـة، صحيفـة **النهـار**(2012/1/16).



ثنائيّة العزف والقتل:
عن أحوال أغنية «الربيع العربي»

أ. محمد العسيري

أربع سنوات إلّا قليلاً مضت من عمر ذلك الحلم الذي بدأ بالياسمين وانتهى بالجحيم.. أربع سنوات مضت والبركان الذي فار في محيط ما يسمّونه الشرق الأوسط لا يتوقّف عن قذف حممه في عيوننا، حتى كدنا غير واثقين من أن صوت ارتطامه بكوكبنا، هل كان موسيقى متفجّرة بالحرّية والغضب البريء، أو إنّها الأحجار التي لا تملُّ من الارتطام بجماجمنا؟

من حيّ فقير في تونس كانت البداية، أو بالأحرى نقطة الإعلان عن بداية محدّدة للحظة تَغيَّر فيها كلّ شيء ثابت في سبع دول عربية على الأقل، من أول مراتب الحكّام المستقرّة على وسائد السلطة، وحتى موسيقى الأفراح البلدية في الحارات «المزنوقة» الصغيرة.

لا يعني التغيير أن الحال التي صرنا عليها هي الأفضل، لكن ثمّة تغييراً حدث.. والموسيقى والغناء في إطار ما سمّيناه «ثورات الربيع العربي» جزء أصيل ممّا جرى ويتحوّل، سواء أكان بفعل حناجر أم أيادي أبناء هؤلاء «العرب الجدد»، أو من تدبير شياطين الغرب الذين استلهمنا موسيقاهم وأفكارهم ونظرياتهم وأسلحتهم لنعيد تفكيك وتركيب واقعنا ومستقبلنا كذلك.

عن الموسيقى فقط نتحدّث هنا، لكن الموسيقى لا تجري في النهر بمفردها معزولة عن الطقس والمركب والمجداف والمراكبي أيضاً.

وقطعاً لا يُعدّ ما يلي رصداً كاملاً لكلّ تجليات الموسيقى والغناء في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا طيلة السنوات الأربع الماضية، غير أننا سنحاول ما وسعتنا المحاولة أن نكون أقرب إلى توثيق غناء مختلَف عليه، ويتّسم بـ«فعل ثوري» مختلَف عليه أيضاً.

يبدأ الاختلاف من توصيف ما جرى، هل هو ثورة أو موجة ثورية أو حركة اجتماعية أو فوضى خلّاقة أو غير خلّاقة من مستعمِر يرتدي زيّ عازفي «الهيب هوب»؟.. هذا الاختلاف نفسه هو سبب ارتباك «الجملة الموسيقية» التي عبّرت عن هذه «الحالة».

لا ينفصل ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي إذاً عن الغناء الذي تجلّت فيه «ثورات الربيع العربي»، والتوصيف غير قاطع، لكنّنا سنعتمده على نحو مؤقّت وغير حاسم. فالثورات ذاتها لم تنتهِ بعد، وما زالت رحى معاركها على الأرض ولا أحد يعرف على الإطلاق.. متى يتوقف العزف أو القتل؟!.

ربما في غمرة مئات الأسئلة حول ما جرى في وطننا العربي منذ 17 يناير (كانون الثاني) في تونس وحتى الآن، يبدو تافهاً أن نسأل «لماذا نغنّي؟».. لكن الإجابة عن سؤال آخر حول دور وسائل ووسائط التعبير المستخدمة في ثورات «الربيع العربي» مثل «فيس بوك»، تجعل للأمر أهميةً قد نختلف على مقدارها، لكنّنا من المؤكّد سوف نتوقّف أمامها، وهذا ما نفعله في هذه السطور. إنها مجرّد وقفة.. رقصة «عليلة» على إيقاع ذبيح ملوّث بالدماء والدموع.

ويتبع سؤالنا الافتراضي الأول، سؤال ثانٍ نحتاج إلى إجابةٍ عنه: هل كان للغناء دوره المؤثّر في التمهيد لـ«ثورات الربيع العربي»؟

تحتاج الإجابة عن السؤال إلى سؤال جديد: هل لعبت الموسيقى دوراً في ما سبق من ثورات في العالم، مثلما كانت سبباً وسنداً للطغيان ورموزه عبر التاريخ؟!



الإجابة نعم.. فأهل الموسيقى والسياسة معاً يعرفون أن عازفاً للجيتار اسمه «فيكتور جارا»، ظلّ يعزف موسيقاه المتمرّدة في تشيلي حتى أزعجت أوتاره الحادّة سلطات بلاده، فقاموا بقطع يديه حتى يتوقّف عن العزف، فلم يعد بمقدوره سوى الصراخ، وتحوّل صاحب اليد الحارّة إلى صوت حادّ كاسح، امتد تأثيره العريض على نحو جعل بعض المؤرّخين يعتبره أحد أهمّ أسباب ثورة تشيلي الشهيرة. ومثله كان الشيخ إمام عيسى الذي لم يكن يملك سوى حنجرة، وعود ضعيف، حاصرتهما السلطة في مصر على مدى ثلاثة عصور مختلفة.

سَجَنه عبد الناصر، وأقسم «ألاّ يخرج من المعتقل طول ما هو عايش»، على الرغم من وساطة نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ولم تدم حرّيته بعد تولّي أنور السادات حكم مصر سوى أشهر معدودة، فخرج يغنّي مع رفيق رحلته لإنهاء حالة الجمود التي عرفت وقتها باللاسلم واللاحرب، ليتمّ اعتقاله مجدّداً، أو أكثر من مرّة، حتى مات السادات، فأكمل خليفته محمد حسني مبارك رحلة اعتقال الشيخ إمام بتهمة توزيع 50 زجاجة شراب على أهل حارة «حوش قدم»، ابتهاجاً بمقتل السادات ليظلّ في السجن لمدة أسبوعين.

> **عازف الجيتار «فيكتور جارا» ظلّ يعزف موسيقاه المتمرّدة في تشيلي حتى تمّ قطع يديه، فلم يعد بمقدوره سوى الصراخ، وتحوّل إلى صوت حادّ كاسح امتد تأثيره العريض على نحو جعل بعض المؤرّخين يعتبره أحد أهمّ أسباب ثورة تشيلي الشهيرة**

ومثل مغنّي تشيلي الأشهر فيكتور جارا، والشيخ إمام، عشرات الأسماء التي أسهمت في مقاومة المحتلّ الأجنبي أو السلطة الباطشة، حتى ولدت «ثورات الربيع العربي» تبحث عن أغنيتها ومطربها، فوجدته في بعض الأوقات، ولم تجده في معظم الحالات، فاستدعى الثوّار أغنيات قديمة للشيخ إمام، ومحمد منير، وأحمد قعبور، وعبد الحليم حافظ، وشادية وغيرهم.. وغيرهم، لتضيء جنباً إلى جنب في ميادين الهتاف التي أعلنت صباحاً غاضباً من ربيع كنّا نحلم به منذ عقود، وبأن «الشعب يريد تغيير النظام».

من أغنية إلى أخرى

«أنا مش قادر غيّر وضعي
ما عندي قوّة تغيير
عم بتهدّم وحدي وساكت
صار في حقد وذلّ كتير
فوضى جنون وليش أنا وحدي
بدي إمشي عالنظام؟
يمكن حتّى غيّر وضعي
لازم غيّر النظام..».

هذه ليست أغنية تحمل توقيع أسامة الرحباني. إنها الحال عينها التي تجمّع عليها الذين تفرّقوا في ميادين الثورة، وفي مقاعد المتفرّجين أيضاً.. حال أمتنا العربية والمواطن الذي يعيش محصوراً بين خليجنا العربي وشاطئ الأطلسي، ضاقت به الأحوال، حتى لم يعد لديه أمل سوى أن تتغيّر الأنظمة الحاكمة. ففي المعلومات الواردة في **الكتاب السنوي** الصادر عن «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» (Iiss)، أن دخل الفرد السنوي في سوريا بلغ 2081 دولاراً، وفي تونس 3425 دولاراً. أما في مصر، فبلغ متوسّط نصيب الفرد 1624 دولاراً، ويأتي اليمن في المؤخرة بـ 926 دولاراً، وارتفعت نسبة البطالة إلى 15 % من السكّان، بحسب بيانات «منظمة العمل العربية» في العام 2009. وبحسب د. مهدي أبو بكر رحمة، فإن **التقرير العام للأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية لعام 2002** كشف «أن العالم العربي يعاني من التخلّف بكلّ ما يتعلّق بالتنمية الإنسانية قياساً بدول العالم الأخرى».

ويعتقد د. فهد العزب الحارثي «أن التنمية في عالمنا العربي ملفّقة، عرجاء، عمياء، انعزالية، صُمّمت للاستهلاك السريع، وليس للإبداع والرسوخ[1]».

هذه الأسباب ليست وحدها، قطعاً، المفجّر الحقيقي لمتواليات «الربيع العربي»، لكن أهل الموسيقى، باعتبارهم يشكّلون تعبيراً قويّاً عن أزمات بلادهم، سواء السياسية منها أم الاقتصادية، خرجوا للتعبير عن ذلك، أو هكذا تخيّل البعض منّا، فالأغنية الأشهر التي ارتبط بها ثوّار تونس كانت تحمل عنوان: «سيدي الرئيس شعبك عم بيموت». ونُسب إلى

1 راجع مهدي أبو بكر، « الشرق الأوسط والربيع العربي»، **موقع الحوار المتمدن** (يناير 2012).



مغنّي الراب الملقب بـ«الجنرال» حمادة بن عمر، صاحب الأغنية المذكورة، قوله في حوار صحافي « إنه لم يكن يرغب سوى في التعبير بصوت عالٍ عن أوجاعه»، مردفاً: «نجحت في قول ما يريد الناس قوله، وعرفت سجون بن علي الباردة».

حال أغنية «الجنرال» في تونس، لا تختلف كثيراً عن حال أغنية محمد منير في القاهرة. فقد كان منير أحد أهمّ مطربي جيل « تمرّد» في الموسيقى المصرية. جهّز أغنيته «إزاي» قبل اندلاع ثورة 25 يناير (كانون الثاني) بشهور، وحينما خرج الشباب المحتجّون إلى «ميدان التحرير» يومها، لم تجد حناجرهم سوى صوته وأغنيته «إزاي ترضيلي حبيبتي»، مثلما غنّى لطفي بوشناق المطرب التونسي الرصين «يا أهل السياسة اليوم ثورة شعبنا قالت كلام عن السياسة.. قالت إن الظالم غادر.. إن صوت الشعب هادر».

الظلم الاجتماعي إذن، هو ما دفع المواطن العربي إلى محاولة تغيير «وضعه»، فمن البوعزيزي الذي أحرق نفسه في حيّ فقير في تونس، إلى خالد سعيد الذي اتّهم الثوّارُ السلطةَ المصرية بتعذيبه في أحد أقسام شرطة الإسكندرية، إلى غيرهما في معظم بلدان وطننا العربي، كان الظلم الاجتماعي والقهر السياسي في واجهة «شاشة الربيع العربي». ومن أغنية إلى أخرى، ولمدّة عام كامل، لم يملّ الموسيقيون من استدعاء أشكال ذلك الظلم «تبريراً» لما جرى:

«الكوتشي اللي باش من اللف في شوارعك
يحرم عليه يبوس أرض غيرك
والقلب القماش المكوي بعمايلك
لسّاه معبق بريحة عبيرك
والواد اللي عاش طول عمره يحايلك
ونفسه اسمه يجي في رسايلك
وتبعتيله تطمّنيه إن انتي عارفه
وإن انتي نايمة وقايمة بيه
وقت الشتا يتدفّى بيكي
وقت الخطر تتحامي فيه».

هل تغيّر النظام؟

هل زال الظلم والقهر وغنّى العرب أغنية الحرية؟ الإجابة تحملها عشرات الأغنيات التي عبّرت عن اضطراب وعصف ذهني وجراح وشهداء امتلأت بهم الساحات طيلة ما عرف بالفترات الانتقالية التي تلت قيام تلك الهبّات. وقبل أن نعرض لذلك نسأل: وهل تغيّر النظام الموسيقي الذي ساد وطننا العربي، تبعاً لتغيّر الأنظمة في تلك البلدان؟ الإجابة ليست بنعم، وإن كانت هذه الموسيقى التي عبّرت عن تلك الأحداث تشبه تماماً ما جرى على أرض الواقع.

إما أن تقوده أو يقودك

الإعلامي الشهير، وأحد صانعي الحدث في ثورة 25 يناير (كانون الثاني) في مصر،عبد اللطيف المناوي[2]، يرى أن «التغيير فعل، إما أن تقوده أو يقودك»، هو كالحصان الجامح، إما أن يجرّك أو تروّضه. فهل استطاعت حناجر «الربيع العربي» ترويض «أحصنتها»؟»

هل كان للغناء دوره المؤثّر في التمهيد لـ«ثورات الربيع العربي»؟ وهل لعبت الموسيقى دوراً في ما سبق من ثورات في العالم، مثلما كانت سبباً وسنداً للطغيان ورموزه عبر التاريخ؟ الإجابة نعم..

أول ما سيطر على أذهان المتلّقين لموسيقى «الربيع العربي»، هو سيطرة الموسيقى الغربية وآلاتها على أنغام كلّ المرحلة.. واستعارة أشكال غربيّة تماماً.. مثلما استعار الثوّار «صورة جيفارا» التي طبعوها على ملابسهم.. ومثلما استوردوا شعاراتهم، وحركات أيديهم، وأساليب مقاومتهم، وفرارهم من قوّات الشرطة في الميادين التي خرجوا إليها. وكان التفسير الأقرب إلى أذهاننا في البداية، هو أن معظم المشاركين في الأحداث ينتمون إلى جيل الشباب. وأن ما يسمعه هذا الجيل من موسيقى، هو حتماً من ذاك النوع المتمرّد، وأن حالة التمرّد تلك، تصاحبها موسيقى متمرّدة تشبهها. وأحلنا (معظمنا من متذوّقي الموسيقى الكلاسيكية) ما أنتجته أغنيات «الربيع العربي» إلى الموسيقى الزنجية التي صاحبت تمرّد الأفارقة الأميركيين ضدّ التمييز العنصري في العام 1970، فعرفنا ما يُسمّى بـ«الهيب هوب». لكن ثمّة مفارقات وملاحظات على هذه الأشكال الموسيقية، سواء «الراب» أم «أغنيات المقاومة الرصينة».

2 عبد اللطيف المناوي، **قبل 25 يناير بقليل**(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتابة، يوليو 2012).



ذلك الموضوع يعود في أمره إلى بعض نقّادنا العرب، ومنهم عصام زكريا، الذي رصد أن «المشهد الموسيقي في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة، يعكس حركة مزاج قلق ومتمرّد على كلّ شيء».. في ما رأى ألكسندر بريف، مدرّب الغطس الألماني، صاحب فيلم «أغاني القاهرة» الذي رصد أغنيات 25 يناير من قلب ميدان التحرير « أن أصحاب هذه التجارب المتمرّدة أطاحوا على الأقلّ بمبارك»..!! وهذه المغالاة في تقدير حجم ما صنعته هذه الموسيقى، ليس وحده المرتبط بذلك، بل إن ثمّة تساؤلات حول طبيعة دور فرق «الأندر غراوند»، التي تزامنت نشأتها جميعاً في ما بين أعوام 2002 و2005، وهو الزمن نفسه الذي شهد أطروحات ما سُمّي بـ«الشرق الأوسط الجديد»، وتبلورت فيه منظّمات المجتمع المدني، الخارجة عن السلطات المركزية، وكذلك مراكز الأبحاث، ومراكز التدريب التي تحوم حولها اليوم شبهات تَلَقّي تمويل خارجي لإحداث فوضى متمادية في وطننا العربي.

«سيّدي الرئيس شعبك عم بيموت» كان عنوان الأغنية التي ارتبط بها ثوّار تونس ونُسب إلى صاحبها مغنّي الراب الملقّب بـ«الجنرال» حمادة بن عمر قوله في حوار صحافي: « نجحت في قول ما يريد الناس قوله وعرفت سجون بن علي الباردة»

فحسب الكاتب الفرنسي نيكولا بوك وزميله جاك ماري في كتابهما: **قطر هذا الصديق الذي يريد بنا شرّاً**، «نشأت قناة الجزيرة عقب اغتيال إسحاق رابين في العام 1995، وبرغبة يهودية من الأخوين ديفيد وجان فريدمان»، ليصل المؤلّف إلى اتهام صريح بأن الأميركيين «عيّنوا محمود جبريل مستشاراً لهم»، وهو نفسه الذي أصبح بعد 15 عاماً رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا.

ويورد الكتاب نفسه أن سلسلة من المنتديات أُقيمت في قطر، أحدها في العام 2006، شارك فيه بيل كلينتون وكوندوليزا رايس، أُطلقت بعده «أكاديمية التغيير» في الدوحة (أسّسها هشام مرسي صهر يوسف القرضاوي)، وكانت قد سبقتها عملية تأسيس «أكاديمية التغيير» في لندن.

ويشير الكتاب نفسه إلى جيني شارب، صاحب فكرة الثورة من دون عنف، وهو مؤسّس معهد «آينشتاين»، الذي أشرفت عليه المخابرات الأميركية والزعيم الصربي سروجابوفيتش الذي أسهم في إطلاق ما سُمّي بـ«الثورات البرتقالية» التي حملت معظم «ثورات الربيع العربي» نفسها، شعاراتها وأساليبها.

هل غنّينا للمؤامرة أم للثورة؟

ذلك التفسير الذي يتبنّاه أصحاب نظرية أن «الربيع العربي» برمّته، هو مؤامرة كبرى، لا يعوقّنا إطلاقاً عن تحليل أشكال الغناء في هذه الفترة، الأغنية السياسية المصاحبة للثورات، والمعبّرة عنها بشكل موسيقي فقط، مع الإشارة حتماً إلى المصادر الأولى لهذه الأنواع الموسيقية .

الأبنودي ونهاية «دولة العواجيز»

«أيادي مصرية سمرا ليها في التمييز
ممدودة وسط الزئير بتكسّر البراويز
سطوع لصوت الجموع
شوف مصر تحت الشمس
آن الأوان ترحلي يا دولة العواجيز
طلع الشباب البديع قلبوا خريفها ربيع
وحقّقوا المعجزة، صحّوا القتيل من القتل».

هكذا رأى شاعر العامية المصري عبد الرحمن الأبنودي، بداية ثورة 25 يناير. كان الأبنودي فرحاً بهؤلاء الشباب، الذين خرجوا في لحظة فارقة يعدّلون «المايلة».. هؤلاء الشباب.. وكأنها دولتهم الجديدة الشابة، كان من الطبيعي أن يكون غناؤهم شاباً وعفيّاً ومتمرّداً ومعاصراً، من وجهة نظرهم، وبحسب فهمهم للمعاصرة. وكانت الملاحظة الأولى أن مجموعات «الألتراس» (كلمة لاتينية تعني الجماعة المتطرّفة في تأييدها للجهة التي تناصرها وتدافع عنها، والمقصود هنا جمهور مشجّعي فرق أندية كرة القدم وتعصّب كلّ فريق لفريقه) التي شاركت في الاحتجاجات الأولى في ميادين تونس ومصر، هي نفسها مجموعات الشباب التي أطلقت مجموعة من الأغنيات الخاصة بها، وهم أيضاً أول مَن سقط عند احتدام المعارك، ما بين سلطات الفترات الانتقالية وجمهور الثوّار «خدو عمري لبلادي هدية»:



«فيه جيل حارب الفساد للنهاية
وبكل قوّة بيصرخ في الظلم كفاية
وميدان الثورة كان للحقّ أحلى بداية
جيل الصمود قرّر يكتب بدمه لحن الخلود
وبموته تعيش الفكرة والعدل يسود
صدّق حلمك يبقى حقيقة
عيش الحقّ في كلّ دقيقة
أكتب تاريخ الأجيال
خدوا عمري لبلادي هدية»

هذه واحدة من أغنيات فرق الألتراس في مصر. وهي كما نرى مجرّد كلمات مرصوصة، ولا موسيقى تصاحبها، فقط يستخدم المؤدّون أصوات «الجماهير»، وهي مجموعات شبابية اعتادت أن تصاحب فريق نادي الزمالك، أو النادي الأهلي في مدرّجات ملاعب الكرة.

وكان اختلاط هذه المجموعات التي لم يكن لها أيّ دور سياسي من قبل بالأحزاب أو الجماعات السياسية سبباً في البحث عن علاقة سابقة لمشاهير جماعة الإخوان المسلمين، ورموز تيار الإسلام السياسي، مثل حازم صلاح أبو اسماعيل وخيرت الشاطر، نائب مرشد الإخوان، بعمليات تمويل جماعات الألتراس، والتي تعاملت بعنف مع فعاليات كبرى في مصر، وخصوصاً بعد سقوط 72 شخصاً من جماهير مباراة «الأهلي» و«المصري البورسعيدي»، وهي الحادثة التي توقّف إثرها النشاط الرياضي في مصر تماماً.

والمفارقة أن تونس عرفت فرق الألتراس وجماعاته أيضاً بعد منع السلطات الجماهير من حضور مباريات كرة القدم في المدرجات. وبحسب مدوّنة «جيمي هود»، فإن أغنيات الألتراس في البداية، كانت مجرّد توثيق للأحداث الجارية، والتي عنيت بأسماء فرقهم الرياضية، ومن أشهر هذه الفرق «ليدرز كلويت» المحسوبة على فريق «الأفريقي» التونسي.. وأشهر أغنياتهم السياسية «وصيّة»، ومجموعة «البريجاد»، المحسوبة على «نادي النجم الساحلي»، ومن أشهر أغنياتهم «الثورة» التي خلّدوا فيها ذكرى استشهاد زملائهم الذين شاركوا في «ثورة الياسمين». ومن أشهر أغنيات «الوايت نايتس» المحسوبة على فريق نادي الزمالك في مصر.. أغنية «مش ناسيين التحرير» و«حرية»، الأغنية الأشهر لألتراس فريق النادي الأهلي المصري.

لماذا استدعى الثوّار موسيقى الراي؟

في بواكير احتجاجات الشباب، ومنذ اللحظة الأولى، لم يكن المقام الموسيقي الذي صاحب تلك الأيام مبهجاً، فثمّة نغمة حزينة كانت تسيطر على إيقاع الارتطام، ولم تمرّ سوى 72 ساعة فقط، حتّى اكتست الساحات بنغمة أخرى ملوّنة زادت من مساحة قتامة اللحن، فالمارشات العسكرية لم تصمد طويلاً، مثلما لم تصمد أغنيات «الونس» التي ردّدها الشباب في خيم الاعتصام لمدّة 18 يوماً في القاهرة على سبيل المثال، حتى أعلن الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك تخلّيه عن السلطة. كان اللون المسيطر هو الأحمر الفائر، والنغمة الأكثر ترديداً هي نغمة «مقام العجم»، والرسائل الأكثر وضوحاً هي رسائل الشهداء للقلوب الموجوعة في بيوت السويس، أول مدينة مصرية يسقط فيها أبرياء قبل اقتحام السجون وعمليات الاحتجاج.

مثلما كان للنساء حضورٌ طاغٍ في الموجات الأولى لثورات «الربيع العربي» كذلك ظللن صامدات في مقاومة استبداد تيار الإسلام السياسي، فغنّت دينا الوديدي على سبيل المثال: «الحرام هو الحرام»...

في «ميدان التحرير» تنوّعت أغنيات الشباب، ما بين الجديد والقديم، الذي تمّ استدعاؤه ليعبّر عن لحظة سقوط «دولة العواجيز»، فغنّوا لشادية «يا حبيبتي يا مصر»، وقد كانت هي الأغنية الأكثر حضوراً طيلة السنوات الأخيرة لعصر مبارك، عقب كلّ انتصار لفريق كروي مصري على فريق كروي عربي أو إفريقي، والأمر نفسه في المناسبات الوطنية التي تتكرّر كلّ عام، كاحتفالات عودة سيناء.

وإذا كانت موسيقى بليغ حمدي دائماً ما تجد طريقها بيسر إلى شفاه الجموع في معظم الأوقات.. وإذا كانت أكثر حضوراً في أحداث «ثورة الكلّ»، كما أطلق عليها شباب مصر في الأيام الأولى، وكانت أسرع الأغنيات تنفيذاً أغنية المطرب والملحّن عزيز الشافعي، وبمشاركة رامي جمال، لكن الميزة أن الجملة الموسيقية الأساسية التي ارتبط بها الناس لم تكن للملحّن نفسه، بل كانت مستوحاة من مفتتح أغنية سابقة لبليغ حمدي، تضمّنها فيلم



«العمر لحظة»، وهو من إنتاج سبعينيات القرن الماضي، الأغنية التي تمّ الاقتباس منها كانت خلفية مشهد جنائزي لبطلة الفيلم الصحافية، وكانت تقوم بالدور ماجدة الصباحي، وهي في زيارة لركام أطفال مدرسة «بحر البقر» وجثثهم، عقب العدوان الإسرائيلي عليها. واستخدم بليغ حمدي فيها كورال الأطفال كبطل أساسي للميلودي. وكان من الغريب أن تكون هذه الروح الجنائزية هي المسيطرة على اللحن الجديد، الذي وضعه عزيز الشافعي، واعترف بعد ذلك باقتباسه من بليغ حمدي من «مقام العجم»، وهو نفسه المقام الموسيقي الذي نحت جمهور الألتراس منه معظم أغنياتهم. وعلى الرغم من أن «العجم» مقام موسيقي مشترك بين أهل الغرب وأهل الشرق، إلاّ أن نغمة «الماجير» منه، تُعدّ نغمة شبه مرتبطة بالغرب.

روح «مقام العجم» الحزينة

يبدو أن سقوط الشهداء كان السبب الرئيس في استدعاء روح هذا المقام للسيطرة على مشهد الشهور الأولى موسيقياً، مثلما سيطرت مقامات حزينة أخرى من ألحان الشيخ إمام «جيفارا مات» و«مصر يامّه يا بهية» على باقي شهور العام 2011.

في مقدّمة الثائرين على حكم الإخوان في مصر وقبل أن تظهر حركة «تمرّد» على الساح السياسية كانت الفرق الموسيقية وأصحابها وفي المقدّمة بينها فرقة «إسكندريلا» التي غنّت وبشكل واضح وصريح: «يسقط.. يسقط حكم المرشد»

الصراعات التي أعقبت إعلان تنحّي حسني مبارك، وهروب زين العابدين بن علي، وتنازل علي عبدالله صالح، لم تكن لتتسبّب في صراع الأحزاب والجماعات الإسلامية على وراثة المشهد السياسي فقط، بل شملت الحياة الاجتماعية أيضاً، فلم يعد هناك شيء مستقر، من حركة المرور في الشارع حتى الاضطرابات الصغيرة في البيوت، مروراً بدراما نتائج انهيار الاقتصاد السياحي (وغير السياحي بالقطع)، حيث تأثرت، مثلاً، القطاعات التي تعتمد على السياحة في كل من تونس ومصر، وفقد أكثر من 4 ملايين مواطن مصادر دخلهم، وتوقفت حركة البناء والتشييد، ونقل المنتجات الزراعية.. كلّ ذلك أدّى إلى أن تكون المقامات الموسيقية المستخدمة في معظم أغنيات العام الأول لثورات «الربيع العربي» حزينة، حتى تلك المقامات التي تعوّدنا استخدامها في الأفراح مثل النهاوند والسيكا، فقد كان إيقاع الشارع العربي نفسه حزيناً.

ومن دون إيقاع أو آلة موسيقية مصاحبة، واعتماداً على الصوت البشري وحده كآلة موسيقية، أو بمصاحبة سبع نغمات لسبعة أوتار من عود خشبي فقير يتغنّى بها جيل جديد من المصريين.. كلمات شديدة الوجع، كما هي الحال في صاحب الصوت الجميل محمد محسن، حين غنّى «يا شايلنكو على الأكتاف»:

«يا شايلنكو على الأكتاف
بننعي دمكم بهتاف.. وندعيلكو
غموس الناس وعيشها الحاف
ودرس العربي في الأرياف.. بيدعيلكو
وكل جنيه زيادة في جيب موظّف هيئة الإنتاج
وابني اللي في علم الغيب
وأمي اللي هتلقى علاج
وأرض المعتقل لما هتفضى أكيد
حتدعيلكو..».

هو الأمر ذاته في معظم أغنيات الفرق الموسيقية الليبية واليمنية، وإن كانت قد سيطرت على الأخيرة روح الإنشاد الصوفي وإيقاعاته، واستدعى السوريون أغنيات قديمة لأحمد قعبور:

«أناديكم .. أشدّ على أياديكم
أبوس الأرض تحت نعالكم
وأقول أفديكم
أهديكم ضيا عيني.. ودفء القلب أعطيكم
فمأساتي التي أحيا.. نصيبي من مآسيكم
أناديكم.. أشدّ على أياديكم».

وعلى الرغم من تغليف هذه الأغنية تحديداً بإيقاعات جديدة، فإن روح الحزن وطعم الشهادة سيطرا على لحنها وأنغامها، فكانت الأعلى صوتاً ممّا عداها.

كما غنّت فرقة «إسكندريلا» من القاهرة، وهي فرقة ظهرت قبل عشر سنوات، وعُرفت بترديد أغنيات سيّد درويش، والشيخ إمام قبل أن يتولّى فريق من الشعراء الشباب كأحمد حداد، حفيد



شاعر العامية فؤاد حداد، ومحمد بهجت وغيرهما، مسؤولية كتابة أغنيات جديدة، من أهمّها أغنية «إنزل»، غناء وألحان حازم شاهين، والتي لم تكن مجرّد أغنية فقط، بل كانت هتافاً يناشد من أسموهم في مصر «حزب الكنبة»، وهم المواطنون العاديون غير المهتمين بالعمل الحزبي والسياسي للنزول إلى الشوارع بغية الدفاع عمّا سمّاه الثوّار: «مكتسبات الثورة».

**«إنزل عشان الشهداء شايفينك
إنزل واكتب عند في جبينك
ضرب «الكلاب السودا» ما يهينك
أما الإهانة إنك تموت مهزوم..».**

ولم تكن فكرة الأنغام الحزبية وحدها هي المسيطرة على أغنيات «الربيع العربي»، فقد وجدت السخرية طريقها إلى الساحة، فتمّ استدعاء أغنيات أحمد فؤاد نجم الساخرة: مثل **«حاحا .. بقرة حاحا»**، بل إنه تمّ إنتاج فيلم سينمائي كامل لتجسيد سيرة الرجل ورفيق رحلته في المقاومة الشيخ إمام، والتي تمّ توزيع الموسيقى الخاصة بها بصوت المطرب أحمد سعد، وكانت في مقدمتها أغنية **«بقرة حاحا»**.
سخرية الجيل الجديد لم تكن من «الأنظمة البائدة» فقط، التي أطلقوا على مؤيّديها لقب «الفلول»، بل سخروا أيضاً من اختلافات الأحزاب المدنيّة وصراعها على السلطة، مثلما سخر أحمد فؤاد نجم منهم في سبعينيات القرن الماضي في أغنية «يعيش المثقف»، بل سخروا أيضا من الاتهامات الموجّهة له، باعتبارهم «قلة مندسّة» التي تحولت لاسم أغنية لياسر المناهلي:

**«أنا رُحت انضم في مرة.. لقلّة مندسّة
بالتهميش والظلم.. عمرها ما كانت حاسة
لقيت خلق كتيرة.. تقول مصر بناسها
بتاع يجي مليون.. وبيزيدوا لسّه
ياعيني على القلة.. يا ليلي على المندسّة
فتشوني وأنا داخل.. بأيادي خارجية
أيادي متلطّخة.. بالفول والطعمية
قلت في نفسي.. أكيد دي عجينة دولية».**

وبلغت السخرية حدّاً موجعاً في أغنيات رامي عصام الذي لقّبه شباب مصر في البداية بـ«مطرب يناير»، وقد انتقد المجلس العسكري الذي تولّى في مصر السلطة في الفترة الانتقالية بشدّة، عقب اجتياح هتاف «يسقط.. يسقط حكم العسكر» لميدان التحرير. رامي عصام لم يسخر بوجع فقط، ولكن بمفردات يعتبرها الشارع المصري المحافظ نافرة وخادشة للذوق العام، بخاصة في كلّ ما كان يتمتّع به الجيش المصري من محبّة وهيبة في نفوس المصريين.

**«ولّا العسكر باظ أحيه.. يرموا قنابل غاز ولّا أيه
والله هرونا رصاص أحيه.. والمجلس هجّاص ولّا أيه
والله وطفّوا النور أحيه.. والتعلب بيدور ولّا أيه
نزلوا تلات سبعات أحيه.. والتعلب الطيب مات ولّا أيه»**

وهذه الأغنيات التي تجاوزت حدود السخرية إلى نوع من الشتائم، كانت أمراً طبيعياً في ظلّ حالة الانفلات التي سيطرت على الشارع المصري، فللمرّة الأولى ومنذ سنوات بعيدة، تنتشر عمليات سرقة قضبان السكّة الحديد. وتعالت هتافات الاعتصامات الفئوية في أكثر من وزارة وهيئة اقتصادية، واختلف الثوّار في معظم بلدان «الربيع العربي»، وتفرّقوا، وخرجت أغنيات تناديهم بالعودة :

**«يا معشر الثوّار.. الكلّ فيكو إمام
ولا حدّ غير العلم.. راح ينضرب له تمام
الليل كما الغربال.. أما النهار بيلمّ
والعبرة باللي ابتدى.. قبل العدد ما يتم
يا عباده وسط الهرج.. يا قلّة جايبه الفرج
الثورة ركعة قضا.. مفيهاش إمام بيئم»**

هذه السطور التي دوّت بها حنجرة محمد محسن، كانت الأدقّ في وصف مشهد تلك الأيام التي تفرّق فيها الثوّار شيعاً وتبادلوا الاتهامات بالعمالة، وفي أحسن الأحوال تهمة البحث عن «دور»، ولم تكن مصر فريدة ومتفرّدة فيما شهدته في مرحلة الانتقال. كان ما يحدث فيها جزءاً من تحوّلات أكبر، وهذا الرأي الذي تبنّاه د. علي الدين هلال، أحد أقطاب الحزب



الحاكم أيام مبارك، وأستاذ العلوم السياسية الشهير[3]، هو رأي يبدو الأقرب إلى الدقّة. ففي تونس أيضاً، حدث ذلك، وفي اليمن، لكن الأمر في ليبيا بلغ حدّاً مغايراً، فقد تحوّل إلى حرب أهلية لم تتوقّف حتى الآن، وأصبح وجود غناء يعبّر عن ذلك أمراً صعباً، بل حتى مستحيلاً.

جيني شارب هو صاحب فكرة الثورة من دون عنف ومؤسّس معهد «آينشتاين» الذي أشرفت عليه المخابرات الأميركية والزعيم الصربي سروجابوفيتش مُطلق ما سُمّي بـ«الثورات البرتقالية» التي حملت معظم «ثورات الربيع العربي» شعاراتها وأساليبها

وفي أقلّ من عام، تأكّدت سيطرة تيّار الإسلام السياسي على مختلف مفاصل الدولة المصرية، بما في ذلك القوّات المسلحة، حيث تمّت إزاحة المشير محمد حسين طنطاوي والفريق سامي عنان عن منصبيهما، وهو ما حدث أيضاً في تونس وليبيا، واشتد الصراع ما بين طرفين، كلاهما يزعم أنه صاحب الثورة، ثم علت سلطة التديّن السياسي لتضاف إلى سلطة غاشمة واستبدادية سابقة باسم الدولة وهيبتها، حيث حرّمت كلّ شيء، بما في ذلك الغناء.. لكن الغناء لم يتوقّف، وإن خفت صوته قليلاً. وكما كان للنساء الحضور الطاغي في الموجات الأولى لثورات «الربيع العربي»، كذلك ظللن صامدات في مقاومة استبداد تيّار الإسلام السياسي، فغنّت دينا الوديدي على سبيل المثال:

«الحرام هو الحرام
ياعمّ يا بتاع الكلام
الحرام مش إني أغنّي
الحرام مش إني أحبّ
الحرام هو الكلام
اللي كلّه ياعمّ كدب
الحرام مش هو فنّي
الحرام مش إنّي أحسّ
دا الحرام هو الكلام اللي كلّه
يا عمّ كدب».

وسرعان ما انقسم المجتمع التونسي، لينقسم مغنّو الراب إلى مجموعتين، فغنّوا الراب الحرام وغنّوا الراب الحلال، وتمّ استقطاب بعضهم بالمال، في ما زُجّ البعض الآخر في السجون، ووُجّهت الاتهامات من كلّ طرف للآخر، وتحوّل «الجنرال»، أحد أهمّ مغنّي الراب التونسي، وأحد أيقونات «ثورة الياسمين» في الموسيقى والغناء، إلى متّهم بالانضمام للتيارات الإسلاموية، وهو ما نفاه في حوار صحافي: «لم أتلقّ أموالاً من حزب النهضة»، وكنتُ متخوّفاً من صعود الإسلاميين للسلطة، ولكن بعد وصولهم للحكم عرفت أنهم الأفضل».

وانضمّ حمزة نمرة، المطرب المصري ابن الـ 22 سنة، والذي ظنّه المصريون في البداية تونسياً، بسبب لكنته، وصاحب أغنية «إنسان» الشهيرة، إلى حملة المرشّح الرئاسي عبد المنعم أبو الفتوح، ثم تبيّن بعد ذلك مشاركته في اعتصامات عدّة للإخوان المسلمين، وأنه أحد أتباعهم المستترين.

وصول الإسلاميين إلى الحكم، وسيطرتهم، لم تدم طويلاً، وبدأ الصدام، وفي مقدّمة الثائرين على حكم الإخوان في مصر، وقبل أن تظهر حركة «تمرّد» على الساح السياسية، كان أصحاب الفرق الموسيقية، وفي المقدّمة بينها فرقة «إسكندريلا»، التي غنّت وبشكل واضح وصريح: «يسقط.. يسقط حكم المرشد»:

«شدّ حزامك على أحلامك
شدّ يا سيدي
خلّي سكوتك هو كلامك
سيدي يا سيدي
أوعى تفكّر إنك حرّ
دوق المرّ في زمن المرّ
شدّ يا سيدي
قلنا مطالب، عملوا مقالب
عيش حرية، جيش داخلية
قلنا عدالة اجتماعية
قالوا الرك على الجمعية
تمثيلية في زمن مرّ.. شدّ يا سيدي
مهلّبية وطعمها مر.. سيدي يا سيدي
أما خطابه بين أحبابه
حق أبلج، باطل لجلج
فيلم مدبلج إسمو «ما تيجي»
أصل كلامه بيمشي في ناحية.. وهو في ناحية

---

3 في كتابه: **مصر بعد الثور** (القاهرة: الدار المصرية – اللبنانية، يناير 2013).



بكره وراه والماضي قصاده، وعينيه ساهية
بكره الشعب حيبقى في ناحية، وهوّ في ناحية
بكره المرشد يصبح خورشيد
بكره الشعب يقولو في ستين داهية
يسقط.. يسقط حكم المرشد
شدّ يا سيدي.. سيدي يا سيدي».

وتهاوى حكم المرشد في مصر ليغنّي المصريون من جديد لجيشهم: «تسلم الأيادي»، ويتنفس المصريون الصعداء أملاً في لقتة موسيقية جديدة. وكذلك غنّت نانسي عجرم من كلمات الشاعر جمال بخيت وألحان وليد سعد: «خدوا بالكم دي مصر»:

«خدوا بالكو دي مصر المنصورة مش أيّها مصر
نيلها اللي بيطلع في الصورة بعلامة النصر
من بحر لبحر بتتمشى وقمرها معانا بيتعشى
خيرها على الي ياكلها بدقة أو يسكن قصر».

هذا الإيقاع الموسيقي المرح الذي سيطر على المصريين لشهور قليلة، لم يخلُ من قلق، فجاءت الإيقاعات مرتبكة، ولم تصمد حنجرة الشارع أمام أحزانها وضربات الإرهاب المتتالية. فسيطر النشاز على أحبال معظم الأغنيات التي صاحبت الاستحقاقات الانتخابية، وظلّت نغمة «العجم» هي المسيطرة، ربما لأن أوجاع الشهداء لم تسكن بعد.

هل تفرّق الشركاء؟ ومتى يتوقف العزف؟

تنوّعت مصادر تمويل أغنيات ما يُسمّى «الربيع العربي» خلال السنوات الأربع الماضية، ما بين جهات رسمية، ووزارة الإعلام في مصر مثلاً، وجهود أصحاب الأغنيات في أشكال موسيقية بسيطة، غلب عليها «فقر الإنتاج»، باستثناء أسامة الرحباني، وعلي الحجار، وفرقة إسكندريلّا، لم تصدر مجموعات غنائية (ألبومات). وإذا كانت مصادر التمويل قد تنوّعت وغلب عليها الطابع الفردي، فإن اللغة المستخدمة في الغناء غلبت عليها اللهجات المحلية لبلدان هذه الثورات، باستثناء بعض الأغنيات القديمة التي تمّ استدعاؤها في لحظات الفوران الأول، مثل «أنا الشعب» لأم كلثوم، وقصيدة أبي القاسم الشابي «إذا الشعب يوماً أراد الحياة»، وبعض قصائد محمود درويش وسميح القاسم في أغنيات مارسيل خليفة وأحمد قعبور.

وانقسمت الأغنيات إلى غناء فردي، وفرق غنائية كانت هي المسيطرة على المشهد، ومن أبرزها إسكندريلّا، وكايروكي، ومسار إجباري، ووسط البلد، سيتي باند، وتاكسي باند، ومشروع كورال في مصر.

بحثت « ثورات الربيع العربي» عن أغنيتها ومطربها فوجدته في بعض الأوقات، ولم تجده في معظم الحالات، فاستدعى الثوّار أغنيات قديمة للشيخ إمام ومحمد منير وأحمد قعبور وعبد الحليم حافظ وشادية وغيرهم.. وغيرهم لتضيء جنباً إلى جنب في ميادين الهتاف

وإذا كانت موسيقى الراب قد سيطرت على المشهد الموسيقي الثوري في تونس وليبيا، فقد اقتربت روح الأغنيات في سوريا وفلسطين من أغاني القومية العربية التي صاحبت فترات التحوّل في ستينيات القرن الماضي، وما تلاها من مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فيما انقسم الأمر في مصر ما بين أشكال عدّة، غلب عليها في أوساط الشباب استلهام الإيقاعات الغربية و«البلوز» الغربي، سواء في استخدام تقنيات التوزيع الموسيقي» التكنو الراب» أم غيرهما.

وما بين أغنيات المقاومة التي تعود جذورها إلى سيّد درويش وبليغ حمدي ومحمد الموجي وسيّد مكّاوي، عادت إلى الساحة أصوات غنائية وموسيقية كانت قد توقّفت تقريباً، مثل إيمان البحر درويش، وفاروق الشرنوبي، وأحمد إسماعيل، ومحمد عزّت وجميعهم من نجوم تجربة أغنية المقاومة في منتصف عصر مبارك، لكن الغريب أن تنتشر أغنيات «الهيب هوب» في قطاع غزّة، وفي فلسطين بشكل عام، حتى يصل عددها إلى 12 فرقة من بينها فرقة «دمار» التي تشكّلت من بنات عرب فلسطين المحتلّة (1948). ولا تلتفت أغنيات هذه الفرقة لهذه الثورات، بل تتوقّف عند حدود ما نسمّيه القهر الذي تتعرض له النساء!

ومن المظاهر اللافتة في سنوات «الربيع العربي» برامج الغناء والموسيقى التي حلّت بديلاً للأغنيات الثورية في لحظات قوّتها، مثل «ستار أكاديمي» و«آراب أيدول» الذي خطا موسمه الثالث بحضور طاغٍ لفكرة أغنية الثورة مع محمد عسّاف «الفلسطيني»، وأحمد جمال «المصري»، وكلاهما



وصل إلى المرحلة الأخيرة في البرنامج، ليحصد عسّاف جائزته، ولتعود أغنيات الثورة التي هربت من «الميدان» مثل «الثوّار» تماماً لتحصر نفسها في برنامج تلفزيوني يستنزف أموال المشاهدين عبر التصويت للمتسابقين!

هذه الحال ربما عبّرت عنها أغنية شهيرة خرجت عبر برنامج تلفزيوني ساخر تعرّض لمضايقات كثيرة، انتهت بإبعاده عن الشاشة تماماً، هو برنامج «البرنامج» لصاحبه باسم يوسف. الأغنية اشتهرت باسم فريق «كايروكي» وعنوانها «السكّة شمال» وتعني بالتعبير المصري «الاتجاه خاطئ»، وأن سيّارة الثورة لا تسير في الاتجاه الصحيح.

محاولة أخيرة للفهم

«أنظر وراءك في غضب».. رائعة المسرحي الشهير «جون وازريون» تحوّلت إلى شعار وفعل دائم طيلة أربع سنوات من عمر «ربيعنا العربي»، وفي ظلال ذلك الغضب، لا يمكن أن نتوقف لفحص عدد قتلانا، أو عدد الأغنيات التي سقطت من الذاكرة، فيما كنّا نلهث بغضب أيضاً، مثلما غاب التوثيق للغناء السياسي العربي برمّته، غابت أيضاً عملية توثيق موسيقى «الربيع العربي»، فمن ذا الذي يهتمّ وسط الأشلاء بالسلّم الموسيقي؟

«جمعية المؤلّفين والملحّنين» في مصر، لا تملك حصراً للأغنيات التي صدرت في الأعوام الأخيرة، ولا أحد غيرها من المؤسّسات أو الأفراد يملك أيضاً ذلك، كلّ ما نملكه الآن نصف يقين، فمن قال إن ما جرى أكبر من انتفاضة وأقلّ من ثورة؟ ومن قال إنها فعل ثوري؟.. إلى مَن يرى أنها حرب على الطريقة «الأوبامية»، حرب أميركية بقفازات عربية تركية إسلاموية اختارت أدواتها من جلد أبناء المنطقة،.. إلى مَن يرى «أنها أسلحة ناعمة تقتل بهدوء، مسّتدلاً على ذلك بمقولة للمراسل البريطاني الشهير «روبرت فيسك»: « إنهم يلجأون إلينا طلباً للديمقراطية، ونحن نأتي إليهم بجنودنا، ولا نمنحهم الديمقراطية، ونحن مَن نقوم بتقسيم أوطانهم» .

فيما يستدل آخرون بمئات الوثائق عن التقسيم، وعن الأحلام القديمة لليهود في إعادة تقسيم الوطن العربي.. كلّ هذه الموسيقى المضطربة في عقل عربي مذهول تفضي حتماً إلى موسيقى مضطربة لا ملامح كاملة لها، لكن يبدو أنها تقترب من نهاية السلّم الموسيقي الآن في طريقنا إلى «الركوز» في منطقة «القرار»، أو كما يقول أسامة الرحباني في أغنيته «النظام الجديد»:

«خلصت أيام الثورة
واللي كانوا ثايرين
شي فيهم صاروا حكّام
وشي محكومين».

وربما تكون الصورة أقرب في الأغنية الأخيرة التي أطلقتها حنجرة اللبنانية هبة طوبجي: «عن أيّ ربيع بغنّي؟»:

«حلمنا بربيع مزهر
عطره ينتشر ع الناس
طلع الربيع محيّر
زهّر دم ولاد وناس
بديت بعربية خضرا
ولعت ثورة بالميدان
عملوها ثورتنا حمرا
تقتل باسم الأديان».

ببيبليوغرافيا
«الربيع العربي» في الإصدارات العربية والفرنسية والإنجليزية
2011 - 2014



«الربيع العربي» في الإصدارات العربية والفرنسية والإنجليزية (2011 - 2014)

إعداد:
أ. نجمة سيّد أحمد غوتييه: باحثة ومترجمة جزائرية - باريس
أ.الطيّب ولد العروسي: مدير مكتبة معهد العالم العربي سابقاً - باريس

تهدف هذه الببليوغرافيا إلى رصد الإصدارات المتعلّقة بالربيع العربي وعرض أهمّها في تقديم وجيز، انطلاقاً من المادَّة الغزيرة التي نُشِرت في هذا المجال.
كُنّا ننوي بدايةً تبويب هذه الببليوغرافيا تِبْعاً لمحاور ثلاثة :
1 - الإصدارات المؤيِّدة أو المتحمِّسة للربيع العربي.
2 - الإصدارات الرّافضة له أو المرتابة فيه، لأسباب عدّة ومركَّبة، حتّى غالتْ في التّشاؤم أحياناً.
3 - والمؤلَّفات التوفيقية التي يدعو أصحابها إلى الصبر على الربيع العربي حتى ينضج وتتَّضح معالمه وأهدافه وصيرورته. وأصحاب هذا التوجُّه الذي يمكن وصفه بـ«الحيادي»، ربّما كانوا أغلبية المؤلّفين في هذا المضمار، إذ إنّ المراحل الانتقالية التي تؤدّي إلى مستقبل أفضل قد تعترضها صعوبات وهزّات من شأنها أن تجعل من التّأنّي في الحكم على الربيع العربي ضرورة حتمية.
غير أننا عدلنا عن هذا التصنيف، وتركنا القارئ يُصنِّف كما يشاء انطلاقاً من المضامين التي عرضناها بإيجاز والتي تشكِّل فحوى كل كتاب.
أما التبويب الذي اعتمدناه، فهو الآتي: ضمَّت هذه الببليوغرافيا أولاً الكتب التي تناولت الثورات العربية بعامّة، ثم الكتب التي تناولت بلداً معيّناً من بلدان الربيع العربي، أو التي شكّل هذا البلد الجزء الأهم من الموضوع أو الموضوعات التي تعالجها، وقد جُمِعت هذه الكتب في أقسام يحمل كلٌّ منها اسم البلد العربي الذي تناولته. وروعِيَ في ترتيب الكتب التي رصدتها هذه الببليوغرافيا، تاريخ صدورها.
تجدر الإشارة إلى أن هذه الببليوغرافيا تقتصر على ما صدر من كتب فحسب، فلم تلتفت إلى ما نشرته المواقع على الشبكة الالكترونية أو الدوريات والصحف، فهو أوسع من أن يُحصى. وممّا يسترعي الانتباه أن جُلَّ ما كُتِب عن الربيع العربي هو بالإنجليزية والفرنسية، وأقلّه بالعربية.
ولا تزعم هذه الببليوغرافيا أنها أحاطت بكل ما صدر من كتب في هذا المجال، بل اقتصرت على أبرز ما أُلِّفَ حول «الربيع العربي» بين العامَيْن 2011 و 2014، اعتقاداً منّا بأنّها نماذج كافية للمهتمّ، وسبيلٌ أيسر وأقرب للباحث ليتابع من خلالها تطوّر الإنتاج المكتوب حول هذا الموضوع في العالم.
وقد راعينا في تدوينها المقاييس الدولية المتَواضَع عليها حرصاً منّا على أن يكون عملنا علميّاً متخصّصاً.

ثورات «الربيع العربي»

الإصلاح، التنمية، الديمقراطية بالوطن العربي: مدخل لقراءة ربيع الثورات العربية / محمد العابدة.- الرباط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011. (117 ص).
سعى المؤلّف إلى تصنيف الثورات العربيّة معتمدا نظريات الفكر السياسي، وإلى استشراف مستقبلها حسب النماذج الممكنة التطبيق. فألفى أنّها، حسب شكلها، ثورات شبابية اعتمدت وسائل الاتصال الجديدة في تداول الأخبار والمعلومات ما جعلها تخرج عن الضبط والمراقبة. ولاحظ أنّ فاعليها عبارة عن فسيفساء تضم إيديولوجيات مختلفة (إسلامية ويسارية ومسيحية وليبرالية، إلخ). وأما خطابها، فيمكن تصنيفه ضمن خانة الفكر السياسي الليبرالي. ويخلص المؤلّف إلى ضرورة



تنفيذ إصلاح نابع من الخصوصيّات المحلّيّة لتحقيق النّجاح المنشود.

أوروبا والتحولات في العالم العربي/ آلان غريش، ترجمة وتحرير صالح الأشمر.- بيروت: المركز العربي للدراسات والتوثيق، 2011. (36 ص).

يرى المحلِّل السياسي آلان غريش أنَّ معضلة السياسة الأوروبية تجاه ما يجري في المنطقة العربيّة هي أن هذه السياسة ترمي إلى احتواء الثورات العربية وتحاول أن تؤدي دوراً مضخَّماً يفوق قدراتها السياسية والعسكرية. ومحاولة توظيف الثورات هذه هي في الحقيقة من أجل إنتاج أنظمة وحكومات وثيقة الصلة بالغرب وليست في صالح الشّعوب العربيّة بدليل أنّ الولايات المتّحدة دمّرت العراق من حيث ادّعت أنّها تريد تحريره، وإن تكن قد «خلّصته» من حُكم صدّام حسين، فإنّها خلّفت بالمقابل بلداً لا يصلح لأن يكون نموذجا للديمقراطيّة في الشّرق الأوسط.

الثورة والحداثة والإسلام / عبد المجيد الشرفي، حاورته كلثوم السعدي حمدة.- تونس: دار الجنوب للنشر، 2011. (225 ص).

تناول المفكّر التونسي عبد المجيد الشرفي الأبعاد الاجتماعية والسياسية للثورة التونسية آخذا في الحسبان الخصائص التي تميزت بها في محاولة لتفهم ما تتميز به عن غيرها من الانتفاضات، ومؤكدا أنَّها نتاج عوامل تراكمت عبر التاريخ جعلتها تمهّد السبيل للثورة؛ فإلى جانب الأسباب القريبة من فساد واستبداد، كانت هناك عوامل بعيدة تعود إلى بدايات القرن التاسع عشر. كما استعرض أيضاً الأسباب التاريخية للحركات الثورية التي قامت في تونس تبياناً لأوجه الشّبه والاختلاف بين ما حدث في الماضي وما يحدث في الحاضر.

ثورة الشارع العربي: بداية نقاش/ فواز الطرابلسي، منير الحمش، عبد الحليم فضل الله وآخرون، تحرير رشيد أسعد.- بيروت: المركز العربي للدراسات والتوثيق، 2011. (60 ص).

يتناول هذا الكتيب المنطقة العربية وما تشهده من ثورات عارمة تُعبِّر عن تأزم واحتجاج عاشته خلال نصف قرن من المصائب المشتركة وتثبت «وحدة معاناة الشعوب وتضعنا أمام معنى جديد للعروبة والعمل السياسي العربي». يسلط الكتيِّب الضوءَ على أسباب هذه الثورات فيشير إلى مجتمع المخاطر حيث تتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإلى مشكلة البطالة المتفاقمة وأيضاً إلى «الدولة الرخوة التي تُصْدِر القوانين ولا تطبِّقها، ما يشجِّع على الرشوة والفساد في الدولة».

دكتاتوريات عسكرية دموية : دساتير معلَّبة ديماغوجية، نشوة بداية و مأساوية نهاية / محمد سعيد فهد عكام. - بيروت: التكامل العربي، 2011. (430 ص).

استهلّ المؤلف كتابه الذي قسمه إلى خمسة فصول بشرحٍ لنظريات السلطة في الفلسفة وعلم الأنثروبولوجيا، فقراءة للخريطة السياسية في الوطن العربي، منذ بداية القرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين، فنشأة الأحزاب العربية في رحم الاستعمار، ثمّ يتناول حالةَ الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين، وما شهِدته تلك المراحل من انقلابات عسكرية، قبل أن يخلص إلى تحليل شخصيات الطّغاة العرب الذين حوّلوا الجمهوريات العربيّة إلى امبراطوريات لم يفعلوا أكثر من أنهم تربَّعوا على عروشها.

الظّواهر القبليّة والجهويّة في المجتمع العربيّ المعاصر : دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية / محمد نجيب بوطالب.- الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية ، 2011 . (191 ص).

لمّا احتاجت الظاهرة القبليّة وامتداداتها وتشكيلاتها السياسية الجديدة إلى مزيد من التحليل والفهم، في ظلّ الحضور الفاعل للبنى الحميمية في النسيج المجتمعي ومؤسساته، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد السياسية للظاهرة القبليّة في المجتمعات العربية المعاصرة، وتحديدًا «في تونس وليبيا بعد الثورة الشعبية التي اجتاحت المنطقة»، كما هدفت إلى الكشف عن «الآليات المتحكمة في علاقة الدولة بالمجتمع، انطلاقاً من هذه الجوانب التي ظلت خفيّة أو مجهولة لدى دارسي الظاهرة القبليّة وامتداداتها الجهوية».

نظام الأمم المتحدة في مواجهة تحولات الربيع العربي/ يوسف البحيري.- مراكش، المغرب: المطبعة والوراقة الوطنية الداودية، 2011. (328 ص) .

يتضمّن هذا الكتاب مجموعة من الفصول تتمحور حول «تطور نظام الأمم المتحدة»، و»مبادئ الأمم المتحدة في مواجهة التحولات الراهنة»، و»أجهزة الأمم المتحدة وضرورة الإصلاح»، و»الأمم المتحدة وحفظ السلم في منطقة الشرق الأوسط»، و»موقف الأمم المتحدة من ثورات الربيع العربي»، و»تحريك مجلس الأمن لآليات المتابعة الجنائية أمام العدالة الدولية»، بحيث يتناول الكاتب إرهاصات الوعي السياسي العربي في إطار التحدّيات التي تواجه الحكومات المؤقتة في كل من تونس ومصر والموقف الدولي من النظام السوري.

بين الجزيرة والثورة: سنوات اليأس ورياح التغيير / علي الظفيري.- بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. 2012. (223 ص).

نجح الكاتب في رواية الأحداث وما وراء الأحداث من منظورَيْن: داخليّ وشخصيّ. وهو ما أكّد عليه نهاية الفصل الثاني من مؤلّفه هذا، حين قال: «لا أريد لهذا الورق أن يمتلئ بما هو شخصي على حساب ما هو عام وهام، وأن يرتبط بالأفكار لا بالأشخاص وتفاصيلهم الصغيرة مهما كانت أهميتها». وقد استهلّه بما أسماه «بين الجزيرة والثورة» قبل أن يتطوّر به السّردُ إلى الربيع العربي في عنفوانه، مارًا بالأحداث التي عَصَفت بالعالم والمنطقة العربية، ولاسيّما خلال تلك الفترة، مركّزًا على الجانب الإعلامي وما بدَا لهذا الأخير أن عليه إظهاره.

بيان في الثورة : هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي/ مصطفى محسن.- بيروت: ضفاف، الجزائر، الرباط: دار الآمان، منشورات الاختلاف، 2012، (كتاب ورقي والكتروني). (240 ص).

يركّز المؤلف بحثه حول ما يعتلج في المجتمعات العربية من حركات احتجاجية وانتفاضات ثورية منقطعة النظير خلخلت العديد من المفاهيم والقناعات والمواقف والأحكام والرؤى، كما فرضت على البحث العلمي والعمل الفكري والسياسي والسوسيوثقافي العامّ ضرورةَ تجديد المناهج ونماذج التحليل وآليات الاشتغال وتطويرها. ويتناول المؤلّف في عمله هذا مجموعة هامة من قضايا الحَراك الثوري العربي وإشكالاته منها: «الحلم العربي بين خريف الاستبداد وربيع الثورة»، و»عوامل المد الثوري العربي»، و»الفاعلون الثوريون الجدد» ،و»هواجس ما بعد الثورة» .

التيارات الإسلامية والثورات العربية (مصر وتونس وسوريا)/ محمد عاطف.- بيروت: دار الكتب للنشر والتوزيع.- 2012. (176 ص).

يعالج المؤلف محمد عاطف أبرز نتائج الثورات العربية الراهنة التي رأت عودة الحركات الإسلامية، سواء فيما يتعلق بدورها في إشعال هذه الثورات أو تأجيجها أو «مستقبلها السياسي والحركي، ولاسيَّما في ظل حالة الإقصاء والتهميش التي تعرضت لها هذه الحركات طيلة العقود الخمسة الماضية.» ويقول المؤلِّف عن كتابه بأنّه «دراسة بسيطة لماهية التيارات الإسلاميّة في مصر وتونس أو سوريا، بعيداً عن الألفاظ السياسية الثقيلة والعبارات غير المفهومة (...) ولغة الصحافة المليئة بالأكاذيب والشائعات ولغة الكتّاب ذات العبارات الرنّانة.»

الثقافة وتكنولوجيا الاتصال: التغيرات والتحولات في عصر العولمة...والربيع العربي/ عبد الغني حماد.- بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2012. (120 ص).

يعتني المؤلف في هذا الكتاب بدور تكنولوجيا الاتصال في عالم اليوم متسائلاً عن إمكان الاهتمام به،من دون التوقف عند العلاقة التفاعلية بين الثقافة والتقانة والإضافات النظرية السوسيولوجيّة الجديدة في هذا المجال. ثمّ يحاول الإجابة عنه بتأسيس مداخل نظرية تسمح بدراسة إشكالية هذه العلاقة وتعقيداتها، طارحاً فكرة انهيار المجال العام التقليدي وتَفَكُّكِه وبروز الفضاء المعلوماتي التفاعلي في أحداث الربيع العربي الذي كانت ثورات الشباب العربي إحدى ثمراته.

ثورات العرب.. خطاب التأسيس / علي مبروك.- القاهرة: دار العين، 2012. (286ص).

يرى المؤلِّف بأن السعي إلى التحرر من سطوة العوالم (القديمة وامتداداتها الحديثة) والتفكير خارج فضائها الآسن أصبح أمراً لازماً، وبأنّه آن الأوان كي يُفسّحَ في المجال أمام «خطاب الفجر الذي ينبلج الآن. وضمن هذا السياق، فإنه يلزم التنويه بأن هذا التحرر لا يتعلق أبداً برفض أي من الدين أو الحداثة، بقدر ما يتعلق بضرورة



تجاوز خطاب «القوة» الذي استبد بهما، إلى خطاب «الحق» الذي جرى تغييبه فيهما. وبقدر ما يؤدي هذا التجاوز إلى بناء دولة الحق التي يرنو إليها الكافة في العالم العربي، فإنه سيسمح أيضاً لكل من الدين والحداثة أن يستعيدا روحهما الحق».

الثورات العربية 2011 والأمن القومي الإسرائيلي/ إفرايم إنبار، ترجمة سعيد عكاشة.-القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.- 2012. (215 ص).

يؤكّد المؤلِّف على أن الثورات العربية أحدثت وضعاً أمنياً جديداً جعل إسرائيل تستعدّ له، فهو يقول: «يجب على إسرائيل أن تزيد من الاستثمارات العسكرية بشكل كبير، وقبل كل شيء، الحفاظ على علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة». ويُضيف الكاتب: «على إسرائيل أن تصون مصلحتها في إطار تحوُّل المنطقة العربية إلى الديمقراطية والخلاص من الحكومات الشمولية لأنّ هذا الهدف العربي المنشود لن يكون في مصلحة إسرائيل». وهذا ما يدفع القارئ إلى التّساؤل عن دور تل أبيب الحقيقي في تحويل الربيع العربي عن غايته الأوّلى وتغيير مسارها.

الثورات العربية في ظلّ الدين ورأس المال.- راضي شحادة / بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2012، (196 ص).

يعبّر المؤلّف في هذا الكتاب عن شعور بات يرافق شريحةً واسعة من مواطني العالم العربي، لاسيّما شريحة المثّقفين؛ وهو الخوف من «أن تتحوَّل هذه الثورات إلى ثورات تشرِّع الدين دستوراً لها بدلاً من الوصول إلى صيغة دستورية تمهِّد لحكم ديمقراطي أهم ما فيه فصل الدين عن الدولة، وإعطاء الناس حرية العقيدة ومنعهم من الوصول إلى الحكم عن طريق الأحزاب الدينية، والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وحق المواطنة الذي يساوي بين المواطنين، مهما كانت أجناسهم وأعراقهم ودياناتهم وعقائدهم وإيمانهم».

الثورات العربية : آمال وآلام / وجيه قاسم حمقة.- بيروت: دار المحجة البضاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2012 (384 ص).

يتطرَّق المؤلِّف في هذا الكتاب إلى محاور عديدة تمثّلت في يوميات الثورات العربية والمهمَّات الجسام التي تنتظر الثوار وكيف سيتعاملون مع إرث ضخم من الاستبداد والفساد والتبعية للغرب. وكذلك كيف سيواجهون التحديات أو المؤامرات الخارجية التي لن تستسلم لمطالبهم باستعادة الهوية والاستقلال فضلاً عن الشروع في معالجة قضايا التنمية والتقدم الاقتصادي وعلاقة التّفاوت مع الغرب وغيرها من نقاط الاستفهام التي تقف حجر عثرة في طريق هذه الثورات.

في الثورة والقابلية للثورة / عزمي بشارة.- الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012. (104ص).

يهدف هذا الكتاب ـ وهو دراسة في ميدان الفكر السياسي ـ إلى صياغة نظرية نقديَّة تتصدّى لتعريف مصطلح الثّورة «تعريفًا علميًّا معاصرًا» بغية تأصيله في الفكر العربي. وفي هذا الحقل من الفكر التاريخيّ - السياسيّ يعرض الكاتب لآراء ابن خلدون والماوردي وابن تيمية وأبي مجاهد البصري وغيره، في مسحة شاملة وزمنيّة للآراء الفلسفيّة والفقهيّة والكلاسيكيّة التي أسّست بطريق غير مباشر للفكر السياسي في التاريخ العربي الإسلامي، كركيزة ينطلق منها الباحث إلى بلورة نظريّة حديثة توائم المجتمعات العربيّة الحديثة .

الشعب يريد: تأملات فكرية في الربيع العربي / عبد الحسين شعبان.- مصر: أطلس للنشر والإنتاج الثقافي، 2012. (285 ص).

قدّمت الدار الناشرةُ للكتاب بقولها إنّه «آتٍ من قلب الحدث» وإنّ «الباحثَ يطرح فيه (...) أسئلة ساخنة ومفتوحة» حول الكيفيّة التي جعلت «حناجر الملايين من الشابات والشباب العربي» تتَّحد «من أقصى المحيط إلى أبعد نقطة في الخليج، وهي تردّد عبارة «الشعب يريد...»!». وختمت تقديمها للكتاب بقولها إنّه «كتاب لا غنى عنه لكاتب غير تقليدي». ضمّ الكتاب خمسة فصول تناولت «أسئلة ما بعد الانتفاضة»، و»الشباب وفن الانتفاضة»، و»الربيع العربي والمستقبل»، و»الشباب وخلفيات التغيير» و»الذاكرة والعدالة الانتقالية وبحث في عدد من التجارب الدولية».

حركات ثورية؛ قصص شعوب غيّرت مصيرها من بولندا إلى البرازيل إلى ساحل العاج إلى إيران فالربيع العربي / ستيفكراوشو جون جاكسون،

مقدمة للرئيس التشيكي السابق فانسلاف هافيل، ترجمة هالة سنو.- بيروت: شركة المطبوعات، 2012. (226 ص).

هل يمكن لاحتجاج مسالم مهما كان مقداماً جسوراً أن يطيح بنظام وحشيّ لا يتورّع عن ارتكاب الجرائم الفظيعة؟ الإجابة هي «نعم»! عندما يتوقّر الذين لا يهابون الموت.. عندما تتجلّى قوّة الذين لا قوَّة لهم». حكايات رائعة ومؤثّرة ومدهشة عن أشخاص وجدوا طرائق مشتركة وملهمة لتحدّي أنظمة حكم عنيفة ولمواجهة التعسُّف وسوء استعمال السلطة والصمود حتى إسقاط الطغاة وتغيير القوانين الجائرة». من بين أولئك الذين لم يهابوا ولم يخافوا، نصادف الأدباء والمفكّرين والرياضيّين والمواطنين البسطاء ممّن غطّى هذا الكتاب بطولاتهم، فرديةً كانت أم جماعيةً.

الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي / نادية سعد الدين.- بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012. (560 ص).

عالجت الباحثة في كتابها دورَ الدين في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، مبتدئة بموقف الحركات والأحزاب الدينية داخل الكيان الإسرائيلي، فموقف الحركات والأحزاب الإسلامية السياسية داخل فلسطين المحتلة، ثمّ الحركات والأحزاب الإسلامية السياسية في دول المواجهة العربية مع إسرائيل، إضافة إلى أثر المقاومة الإسلامية على المسار العامّ ، قبل أن تخلص أخيراً إلى البحث في مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي في إطار الدين السياسيّ وهيمنته وتأثيره ووزنه وقوّة فاعليّته.

الديمقراطية ثورة / فواز الطرابلسي .- بيروت: رياض الريس، 2012. (284 ص).

يعرّف المؤلف الديمقراطية بأنها «عملية تحويل جذرية للمجتمع من حيث طبيعة السلطة فيه وعلاقات القوى بين مكوّناته». قسّم المؤلِّف كتابه إلى قسمين: الأول عبارة عن دراسات ومقارنات تاريخية بين التجربتين الغربية والعربية، والعلاقة بين الحرية والمساواة وبين النفط والاستبداد والعروبة والديمقراطية؛ والقسم الثاني خصّصه المؤلف لمتابعة العمليات الثورية الديمقراطية التي عبّرت عن نفسها في كل من تونس وليبيا ومصر وسوريا والأردن وغيرها، عبر «انفجارات» شعبية مضطرمة منذ مطلع العام 2011 إلى حدّ الآن.

الربيع العربي «تركيا في شرق أوسط جديد»/ محمد عبد القادر خليل.- القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2012. (250 ص).

يرى المؤلف بأن لتركيا دوراً كبيراً في المنطقة العربية نظراً لعلاقاتها مع بعض الدول العربية ومبادلاتها التجارية والاقتصادية. ويميل محمد عبد القادر خليل إلى فكرة أنّ أنقرة هي من مشجعي «الربيع العربي» لِمَا توسّمتْ فيه من أثرٍ كبيرٍ على مستقبل المنطقة وشعوبها، لذا فهي تسعى إلى أن تكون حاضرة فيه بكلّ ثقلها، كما أنّها تراهن على نجاح الإسلاميين «المنفتحين» في الشّرق الأوسط والمغرب العربي، بُغيَةَ تعزيز وجودها في الوطن العربي وحماية مصالحها الاقتصاديّة والسياسية والاجتماعية.

الربيع العربي وأسئلة المرحلة / أحمد بوعود، أحمد الزقاقي، خالد العسري (وآخرون...).- الرباط: مجلة منار الهدى، 2012. (262 ص).

هذا كتاب جماعي يُعنى بالثورات العربية من خلال فصول مختلفة يتناول أوّلها «فلسفة الربيع العربي»، والثّاني: «مطالب الربيع العربي»، والثّالث: «الربيع العربي وتفكيك بنية الاستبداد»، والرّابع: «الربيع العربي بين نموذجَيْ الالتفاف والأرض المحروقة»، والخامس: «الربيع الإسلامي والربيع العربي، رؤية شرعية، الاحتجاج والتظاهر»، والسّادس: «من الحكومة الملتحية إلى الحرية أو الطوفان»، والسّابع: «من وثائق الرّبيع العربي»، والثّامن والأخير: «أدب الربيع العربي».

ربيع الغضب العربي: مقارنة أولى / سمير الحمادي.- الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2012. (173 صفحة)

هذا الكتاب، بحسب ما كتبه عنه بعض النّقّاد «نقطة ضوء علمية، رصينة، تساعد المتلقّي على قراءة أحداث الربيع العربي من وجهة نظر مغايرة تماماً لما تمّ تحريره في أغلب ما صدر، حتى حدود تحرير هذه الكلمات، على الأقل في الساحة المغربية...». وهو «يُعَدُّ بحقّ من المراجع الأساسية التي سيعتمد عليها المؤرخون مستقبلاً



من أجل التأريخ لهذا الحدث الذي هزّ العالم العربي كله بالنظر إلى غزارة المعلومات الواردة فيه والمتعلقة بأسباب الربيع العربي وأحداثه».

أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية) / صالح سالم زرنوقة.- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012. (304 ص).
يرصد هذا الكتاب «طرائق انتقال السلطة»، ويحلِّل «أساليب تغيّر الحكّام في البلدان العربية، كما يحاول أن يُجيب عن العديد من الأسئلة من أبرزها الأسئلة التالية: «ما هي النماذج المتّبعة في نقل السلطة العليا في البلدان العربية؟ ما هي خصائص هذه النماذج؟ ما هي أهم العوامل التي شكّلتها؟ إلى أيّ حدّ نجحت البلدان العربية في خلق تقاليد راسخة في هذا الشأن، بما يُتيح صحّة الحديث عن «أنماط» محددة لانتقال السلطة؟ وهل استطاع التحول الديمقراطي في بعض النظم التي تدّعي ذلك تأمين قضية الخلافة السياسية فيها؟ إلخ.».

عام على الربيع العربي: التداعيات الدولية والإقليمية / معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة وتحقيق عبد الرازق سليمان.- القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2012.(312 ص) .
شارك في إعداد هذه الدراسة فريق من الكتّاب والمحلِّلين الإسرائيليين المتخصّصين في ميادين شتّى. وهي دراسة عُنِيَتْ بمحاور أساسيّة تُظهِر الأهمّية التي يمثّلها الحراك الشعبي العربي بالنسبة إلى دولة إسرائيل وربّما القلق الذي يثيره في تل أبيب أيضا. وأبرز ما اهتمّ به أصحاب هذا المؤلّف: «مرور عام على الثورات العربية» و»البعد الدولي» و»موقف تنظيم القاعدة وحلفائها من الربيع العربي» و»البعد الإقليمي» و»إسرائيل وواقع جديد في ظل الربيع العربي» في إشارة إلى تداعيات الربيع العربي على القضية الفلسطينية وتأثير الربيع العربي على الجيش الإسرائيلي .

عواصف الربيع العربي: محاولات إجهاض الثورة / حلمي محمد القاعود.-القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2012. (144 ص).
ينطلق الكاتِب هنا من الاعتقاد الذي كان سائدًا بأنَ الشعوب العربية راضية بأوضاعها ولن تتحرك ضد الظلم والقمع، ولن تنهض لمواجهة جلّاديها وظالميها، ما جعل الحكّام الطغاة يتصوّرون أنفسهم في برج عاجي يصمد لكلّ زلزال - هذا إذا وقع الزلزال - وأنّه بإمكانهم المبالغة في القهر وسحق شعوبهم، وإنّهم لن يؤخذوا أبدً بجريرة جرائمهم. غير أن الثورات فاجأت الجميع بمن فيهم الثّوّار أنفسهم. وما زاد العقول دهشةً أنّها سَرَت كالنّار في الهشيم، بلمح البصر، وبالسّرعة ذاتها التي جرفت أغلب الحكّام عن سدَّة الحكم.

المفاجأة الكبرى: الثورات العربية وآخر الزمان (أليس الصبح بقريب؟/ مهدي جعفر.- بيروت: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2012. (324 ص).
يقول المؤلِّف بشأن كتابه: «إنّ المتتبع لروايات أهل البيت (عليهم السلام)، في شأن ظهور الإمام المنتَظَر، يجدها تقوم بتشكيل فكرة عن مناخ العصر الذي يعيشه الناس قبل ظهوره، وتُشير الى أهم العلامات والأحداث السياسية والاجتماعية على الصعيدَين الإسلامي والعالمي على حدّ سواء». ويضيف: «لو وضعنا هذه الأحداث الواردة في الأحاديث لأمكننا ترتيبها أو الانطلاق بها، بحسب الواقع التاريخي المعاصر، من عهد احتلال البلدان العربية واستعمارها من قِبَل الأوروبيين.. وهو تفسير يستخدم إعادة قراءة الوضع العربي من منطلق ديني معيَّن للأحداث.»

فلسفة الثورات العربية: مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد / سلمان بونعمان.- بيروت: مركز نماء البحوث والدراسات، 2012. (158 ص).
يتناول المؤلِّف ثورات الربيع العربي بوصفها ظاهرةً فرضت نفسها على نسق التفكير العالمي، واستحوذت على اهتمام أبرز مراكز البحوث الكبرى، وتركت الكثير من المفكرين وعلماء الاجتماع والسياسة والإعلام يولونها اهتماماً بالغاً، حتى أنّه بات يُعتَقَد بأنّ الظاهرة الثورية العربية قد تجاوزت الأشكال التفسيرية التقليدية وتعدَّت أُطُرَها، لمّا جمعت بين العفوية، وامتزجت فيها الأطياف الفكرية والسياسية والدينية المختلفة، الأمر الذي يحثّ الباحث على التماس نموذج افتراضي جديد يفسِّر ثورات الربيع العربي.

قداس السقوط : كتابات ومراجعات على هامش الربيع العربي/ أحمد دلباني.- دمشق: دار التكوين



للنشـر، 2012. (180 ص).
هـذا الكتـاب هـو عبـارة عـن كتابـات ومراجعـات ومقـالات نقدية لفتـرة مـا بعـد الربيـع العربـي وتأويلاتـه. وتنتظـم هـذه المقـالات فـي خيـط جامـع ينطلـق مـن كـون الاكتفـاء بـ»قطـع رأس الملـك» - بحسـب تعبيـر الفيلسـوف الفرنسـي ميشـال فوكـو - غيـر كافٍ لإحداث التغيير المنشـود، إذ لا يكفـي إزالـة رئيـس دولـة مـن مكانـه، مـا لـم يصحـب ذلـك تغييرٌ فـي بنيـة النظـام. يقول المؤلِّف أحمد دلباني: «أسـفار السياسـة الجديدة في إصلاح الرَّعية، وفـي بعث الآلهةِ القديمـة ووصاياها فـي جُبَّـةٍ مدنيـة. لـم أكن حديثـا بمـا يكفي كـي أفتـحَ عينـيَّ علـى خيُـوط الفجـر الأولـى وثمـر الـكلام الجديـدِ فـي شـجرةِ الصَّيـرورة الأرضيـة».

مقـالات وكلمـات (الربيـع العربـي- الثـورة، الأزمـة الرأسـمالية، الاشتراكية)/ يوسـف حسين.- القاهرة: الشـركة العالميـة للطباعـة والنشـر، 2012. (159 ص).
دافِـعُ اسـتجلاءِ كلِّ مـا يتعلـق بالتطـورات السياسـية العاصفـة فـي العالميـن العربـي والرأسـمالي وطبيعـة آثارهـا علـى الأوضـاع فـي السـودان، هـو الـذي حـثَّ المؤلِّـف علـى جمـع مسـاهماتٍ لـه كان قـد نشـرها علـى صفحـات جريـدة «الميـدان» وغيرهـا مـن الصحـف، بيـن دفّتـي هـذا الكتـاب فتوزّعـت فصولـه السّـبعة بيـن «مقدّمـة» و«الربيـع العربـي» و«بعـض كلمـات وتعليقـات «الميـدان» للتضامـن مـع الربيـع العربـي» و«الأزمـة الرأسـماليّة العالميّـة» و«لا للرأسـماليّة» و«تأمّـلات فـي حركـة «متّحـدون مـن أجـل التّغييـر» و«آفـاق الدعـوة للاشـتراكيّة» و»تأمّـلات فـي الصـراع السياسـيّ الجماهيـريّ وأشـكال النضـال».

مـن رودس إلـى جنيـف : فلسـطين مـن الضيـاع إلـى الربيـع العربـي / عـادل مالـك، ترجمـة وتحقيـق محمـود رياض.-بيـروت: دار النهضـة العربيـة للطباعـة والنشـر والتوزيـع، 2012. (569 ص).
يتعـرّض هـذا الكتـاب للكثيـر مـن الحيثيـات بجمعـه المعلومـات والوثائـق المتعلّقـة بالصـراع العربـي الإسـرائيلي الـذي يشـغل حيِّـزاً واسـعاً مـن الكتـاب. وبإمـكان القـارئ اتّخـاذ فكـرة عـن محتـوى هـذا المؤلِّـف اعتمـاداً علـى قـول صاحبـه بأنّـه كتـب هـذه «السـطور والعالـم العربـي يعايـش موجـة كاسـحة مـن الصحـوات والثـورات والانتفاضـات التـي اندلعت منـذ العـام 2010، والتـي أُطلِـق عليهـا تسـميةٌ عشـوائية «الربيـع العربـي»، وهـي صادفـت فـي توقيتهـا ذكـرى مـرور مائـة عـام تقريبـاً علـى إقـرار تفاهمـات سـايكس بيكـو، والتـي توزعـت مناطـق النفـوذ بيـن بريطانيـا وفرنسـا».

الوجـه الآخـر للثـورات العربيـة / نضـال حمـادة- بيـروت: دار الفارابـي، 2012، (320 ص).
يؤكّـد المؤلّـف بأنّـه لـم ينطلـق مـن فـراغ عنـد أنشـأ كتابَـه، بـل مـن معايشـة الطويلـة وعـن كتُـب لمصـدر الحـدث. «هـذه المعايشـة حتَّمـت إنتـاج هـذا العمـل بصيغـة خبريـة حيـث إنـه يحتـوي علـى الكثيـر مـن الوقائـع والأسماء والأحداث الموثّقة والمؤرَّخـة التي تـدل حيثياتهـا علـى «كيفيـة إدارة الحـدث العربـي مـن قبـل الـدول الكبـرى، وبخاصّـة الولايـات المتحـدة الأميركيـة.» ويضيـف بأنّـه يعـرض الأحـداث كمـا «تُدَبَّـرُ وتحـاك فـي دوائـر التأثيـر والقـرار الدولييـن اعتمـاداً علـى الخبـر مـن مصـدره الأسـاس، وبعيـداً عـن انفعـالات المشـهد التلفزيونـي الضاغـط الـذي يعيشـه الإنسـان العربـي اليـوم.»

وثائـق ويكيليكـس وأسـرار ربيـع الثـورات العربيـة/ مصـدق حسـن.- بيـروت، الـدار البيضـاء: المركـز الثقافـي العربـي، 2012. (304ص).
يسـتعرض المؤلّـف التّحـولات الهامّـة التـي تجـري فـي المنطقـة العربيـة مـن خـلال أسـئلة تطـرح نفسـها بقـوة علـى محـك التحليـل السياسـي والاجتماعـي والاسـتراتيجي مثـل: مـن أيـن هبـت ريـاح ربيـع الثـورات العربيـة؟ وإلـى أيـن يتجـه عنفوانهـا الجـارف ؟ ويعتمـد الكاتـب علـى وثائـق نشـرها موقـع ويكيليكـس تبيّـن معرفـة الولايـات المتحـدة الأميركيـة وفرنسـا بحقيقـة الفسـاد المستشـري فـي أغلـب بلـدان العالـم العربـي «وتَكَلُّـس أنظمتـه السياسـية، لكنهمـا لـم تتخيـلا قـط أن تجـدا نفسـيهما فـي عجالـة للحسـم بيـن خيـار الاسـتمرار فـي دعـم الاسـتبدادية العربيـة أو «القبـول» المفاجـئ بمـن يخلفهـا.

تأمـلات فـي الثـورات العربيـة / طـه جابـر العلوانـي.- بيـروت: مؤسسـة الانتشـار العربـي، 2013 . (268 ص).
يشـاطر طـه جابـر العلوانـي القـارئَ فـي مؤلَّفـه هـذا تأمّلاتِـه فـي الربيـع العربـي؛ تأمّـلات أنشـأها فـي فكـره المشـهدُ السياسـي العربـي ومـا اقتضـاه مـن تقييم. ويؤكّـد المؤلّـف بـأنّ هـذه الظّاهـرة التـي عمّـت



الوطن العربيّ كالطّوفان تثير لدى الإنسان المسلم، ولاسيّما المفكّر، تساؤلات شتّى، لا بدَّ من الإجابة عنها. ويضيف بأنّ ما خطّه من سطور هو محاولةٌ لبناء فقه الثورات الشعبية. ومن الأسئلة التي أثارها الربيع العربي في ذهن المؤلّف: كيف يمكن أن نعرّف الثورات الشعبية، وكيف نُصنّفها؟ وهل يمكن النظر إليها بمعيار التمييز عن الفتن؟ وما هو مستقبلها؟ وكيف انتشرت بسرعة؟

التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين «التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي» / هاني شادي.- القاهرة: دار العين للنشر، 2013. (247 ص).

يتناول المؤلِّف في هذا الكتاب مرحلة مهمة في تاريخ روسيا تتمثل في السنوات العشرين الأخيرة، وانتقالها من «الشمولية السوفييتية» إلى نموذج «الديمقراطية الموجَّهة». يتضمَّن الكتاب الفصول التالية: «التحول الديمقراطي في الفضاء السوفييتي» و»مفهوم الديمقراطية الموجهة « و»عملية التحول الديمقراطي في روسيا»، و»يلْتْسِينْ والديمقراطية» في تنظيمه للانتخابات ومبادراته إلى التّأسيس لما اعتُبِر «عهداً للحرية» و»صعود بوتين وترسيخ الديمقراطية الموجهة»، قبل أن يتساءل عن انعكاسات تلك الأحداث في مسار الربيع العربي.

التربية الديمقراطية من مفهوم الحداثة إلى استحقاق الربيع العربي / لطفي حجلاوي.- الجزائر: دار الروافد الثقافية،.2013 (192 ص).

مؤلِّف الكتاب لطفي حجلاوي كاتب تونسي ومفكر في مجال أدب الطفل وثقافته وأستاذ جامعي صاحب أعمال منشورة منها: «فلسفة التربية الإشكاليات الراهنة»، و»نسور قرطاج» و»رحيق العدل». وهو يعالج هنا نظرية مركزية تتعلّق بالتربية الديمقراطية كمكسب مهمّ بوصفه حجرَ الأساس النظريِّ للعقل الحديث، لأنّ التربية رافد كبير ومن «البراديغمات» المهمة المتقاطعة مع «براديغمات» الحداثة المتمثّلة في حرية الفرد الفكرية والسياسية والاقتصادية، ومركزيته المعرفية وكونية العقل وتنمية العمل الحر بغية استشراف المعتقدات العلمية المشتركة.

الثورات الشعبية العربية وتحدّيات إنشاء الدولة الحديثة / سمير أبو زيد.- القاهرة: مكتبة مدبولي.- 2013. (330 ص).

لا يعالج المؤلِّف في كتابه المعطيات الموضوعية لتاريخ الثورات الشعبية العربية أو ما يُسمَّى بـ»الربيع العربي»، وإنما يتطرق إلى الإشكالية التي تواجه هذه الثورات محاولاً فهمها ومقترحا تصوراً بديلاً لها يُتيح بلوغ هدفها المنشود، وتحقيق التغيير الحقيقي والصحيح أخذاً بالاعتبار «طبيعة الدولة العربية المعاصرة بشكل يجعلها قادرة على تحقيق النهضة العربية والانطلاق نحو مستقبل أفضل». اهتمامات الدكتور سمير أبوزيد النهضوية جعلته من أبرز المختصّين بشروط استنهاض العرب والمسلمين، وأحد المهمومين بسؤال استئناف إشعاع الحضارة العربية - الإسلامية.

الثورات العربية ما لها وما عليها / إبراهيم أبراش.- القاهرة: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2013. (200 ص).

يتساءل المؤلف عن ماهية الربيع العربي هل هو ثورات أم حروب أهلية أم هو «الفوضى الخلاقة» بحسب تنظير المحافظين الجُدُد الأميركيين؟ وماذا بالنسبة إلى تداعيات المد الثوري على القضية الفلسطينية وعلى الصراع في الشرق الأوسط بشكل عام؟ لا شكّ أنّ ما يحدث في هذه البلدان يحتاج ـ كما يرى المؤلّف ـ إلى «قراءة موضوعية وعقلانية بعيدة عن العواطف والانفعالات بغية الخروج بنظرة سديدة ومركّزة محيطة بحقيقة ما يحدث، مدركة لقاعدته وأبعاده، متفحّصة لعواقبه المحتملة، مقدّرة للتّحدّيات التي تواجهه، عارفة بمستجدّاته ورهاناته».

الثورة في العالم العربي: تونس ومصر ونهاية عصر/ مارك ليتش، سوزان ب. خلاسير، و بليك هاونشيل، ترجمة وتحقيق هاني حلمي حنفي.- القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2013. (304 ص).

يلفت مؤلّفو هذا الكتاب انتباه القرّاء إلى أنّ كثيرين من أولئك الذين صنعوا هذه الثورات مجهولون، سواء كانوا من عامة الناس أو من الضباط الذين رفضوا إطلاق النار على المدنيين الأبرياء، أم ذاك المذيع الذي حرص على أن يقول الحقيقة رغم أنف مسؤوليه، أم ذاك الفنّان الذي راح يوقظ الجماهير بإنشاده، وهي إشارة من المؤلفين إلى أنّ الثورات العربيّة تفتقر إلى زعماء أصحاب

كاريزمـا؛ إذ إنّ الشـباب هـم الذيـن قادوهـا. فإلـى أيـن تتجـه هـذه الثـورات؟ ومـاذا سـيكون مصيرهـا ومسـتقبلها؟ هـذا مـا يحـاول المؤلّفـون الإجابـة عنـه فـي هـذا الكتـاب.

الثـورات العربيـة...سـيرة غيـر ذاتيـة / فتحـي المسكيني، أم الزيـن بنشيخة المسكيني.- بيـروت: جـداول للطباعـة والنشـر، 2013. (287 ص).

يمهّـد المؤلّفـان لكتابهمـا بالقـول: «هـذه نصـوص لا تدّعـي شـيئا أكثـر مـن واقعـة الكتابـة التـي لـم تجـد أي سـبب آخـر للصمـت فتحولـت إلـى أصـوات متناثـرة، داخـل أفـق متحـرك وغيـر مطمئـن.. مـن فـرط إدمانـه علـى الوعـود الطويلـة».. مضيفيْن: «جـاءت الثـورات كـي تمنحنـا وقتـاً إضافيـاً للسـخرية منهـا بشـكل لائـق. كثيـرون حلمـوا بـكل شراسـة وهـم الآن يبكـون حلمهـم بـكل شراسـة أيضـاً، لكـن الشـعوب لا تبـوح بكلمتهـا إلـى أحـد علـى الرغـم مـن كل صناديـق الانتخـاب. وللمـرة الأولـى يصبـح الانتظـار أدبـاً مناسـباً للمثقفيـن وخطـة مواتيـة للتواضـع.»

ثـورة القـوة الناعمـة فـي العالـم العربـي مـن المنظومـة إلـى الشـبكة / علـي حـرب.- بيـروت: الـدار العربيـة للعلـوم ناشـرون، 2013. (118 ص).

يضـمّ هـذا الكتـاب «مقـالات تتغيَّـى قـراءة نقديّـةً وتقييمـاً لواقـع ثـورات الربيـع العربـي ومعرفـةَ سـياقاتِها وخلفياتهـا. هـذه المعطيـات الشـبكية دفعـت بالمفكِّـر إلـى مناقشـة الإنسـان الرقمـيّ ودور التكنولوجيـا فـي التغييـر ودور الشـباب غيـر المؤدلـج فـي نجـاح الثـورات، وتراجـع وقصـور دور النخـب المثقّفـة وأيدولوجيّاتهـا فـي هـذا الحـراك، إضافـة إلـى دور المـرأة فـي الثـورات وكسـرها الوصايـة».

حـوار الديمقراطيـة والإسـلام مفاعيل الربيـع العربي / إحسـان طالـب.- بيـروت: منشـورات ضفـاف، 2013. (191 ص).

كتـاب مـن سـبعة فصـول تناقـش إشـكاليةَ قِيَـم الدولـة ومفاهيـم الديمقراطيـة والحريـة، ثـم إشـكاليةَ الإسـلام السياسـي والانتقـال مـن المعارضـة إلـى الحكـم، والتشـديد الجهـادي الـذي يـراه الكاتـب خطـراً مميتـاً، قبـل أن يناقـش الثـورة التـي تعالـج عيـوب الديمقراطيـة ليصـل إلـى مفهـوم الدولـة المدنيـة. وهـو بذلـك يؤسِّـس عملـه، كمـا يقـول، علـى منهـج أكاديمـي، فلسـفي، معتمـداً أسـلوب التفكيـك وإعـادة اسـتقراء عوامـل نشـوء وارتقـاء الثـورة، بُغْيـةَ كسـب توافـق بيـن الحـدث، الشـيء الواقـع، وبيـن الفكـر والتفكيـر.

جيل الشـباب فـي الوطـن العربـي ووسـائل المشـاركة غيـر التقليديـة مـن المجـال الافتراضـي إلـى الثـورة / مجموعـة مؤلفيـن، ترجمـة وتحقيـق محمـد العجانـي.- بيـروت: مركـز الوحـدة العربيـة،2013. (287 ص).

يهـدف هـذا الكتـاب إلـى رصـد خمـس حـالات عربيـة شـهدت حـراكاً شـبابياً لافتـا، وهـي تجـارب تونـس ومصـر وسـورية وليبيـا والبحريـن؛ مسـتقرئا تداخـل البعديـن الوطنـي (القُطـري) والقومـي (العربـي) فـي الثقافـة السياسـية التـي أفرزهـا هـذا الحـراك الفتـيّ والعفـويّ. كمـا يسـعى المؤلِّـف أيضـا إلـى التعريـف بتركيبـة هـذا الجيـل الشـاب وخصائصـه، واسـتقراء أنماطـه الحياتيّـة الجديـدة، ولاسـيّما فيمـا يتعلّـق بمشـاركته فـي السياسـية وتفاعـل المجتمـع معـه عبـر السّـبل غيـر التّقليديّـة والجديـدة التـي تمثّلهـا مواقـع التواصـل الاجتماعـي والهواتـف الخلويّـة.

الحـروب الإعلاميـة علـى الإسـلام و المسـلمين (مـن أحداث سـبتمبر حتـى ثـورات الربيـع العربـي)/ أحمـد عبـد الرحمـن موسـى.- القاهـرة: دار زهـور المعرفـة والبركـة للنشـر والتوزيـع، 2013. (206 ص).

يُجْـرِي المؤلِّـف هنـا مقارنـةً موسَّـعة بيـن مواقـف وسـائل الإعـلام، مكتوبـةً كانـت أم مسـموعة أم مرئيـة، تجـاه القضايـا الإسـلامية انطلاقـاً مـن أحـداث 11 سـبتمبر 2001 إلـى غايـة مـا يعـرف بثـورات الربيـع العربـي. وهـي الاتجاهـات والمواقـف التـي تُمليهـا، بحسـب الكاتـب، عوامـل تاريخيـة متعـدّدة، بـدءاً بالحـروب الصليبيـة والاسـتعمار الأوربـي للعالـم الإسـلامي، وصـولاً إلـى أنّ مخيّلـة الغـرب مـا تـزال مثقَلـة بخلفيّـات العصـور الوسـطى التـي تحكّمـت فـي العلاقـة بيـن الرّجـل الأبيـض (المسـيحيّ) والرّجـل الأسـمر (المسـلم) علـى أسـاس مـن الحـذر والتّخـوّف والعدوانيّـة والمحاربـة.

الربيـع العربـي: الانتفاضـة والثـورة والإصـلاح / يوسـف محمـد الصوانـي، ريكاردو بينيـه لاريمونـت، ترجمـة وتحقيـق لطفـي ركـراوي.- بيـروت: منتـدى المعـارف، .2013 (255 ص).

كان هـدف المؤلِّفَيْـن الصـوّانـي ولاريمونـت مـن عملهمـا هـذا رصـدَ العوامـل التـي أدَّت إلـى انـدلاع الربيـع العربـي وهـي، فـي نظرهمـا، كامِنـةٌ فـي النمـو



الكبير لنسبة الشباب واتّساع حيّزهم في المجتمع واستحقاقهم لمشاركة أكبر وأوسع في الحياة السياسية، في حين يعاني أكثرهم بطالةً مزمنة وتهميشاً واضحاً من قِبَل أجهزتهم المؤسّساتيّة. كما تكْمن هذه العوامل أيضاً في النموّ الاقتصادي المتواصل الذي تشهده دول الربيع العربيّ، مع توفّر تقنيات التعبئة الإلكترونية، بما فيها قنوات البث التلفزيوني، لا سيّما قناتا الجزيرة والعربية، علاوة على الهواتف الخلوية.

الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد (دراسة حالات) / الشبكة العربية للدراسات الديمقراطية.- بيروت: شرق الكتاب، 2013. (501 ص).
يجمع الكتاب أوراقَ عمل ودراساتٍ وشهاداتٍ تتعلّق بالثورات العربية وبعض التحوّلات التي رافقتها بين العامين 2010 و2013 ، وهو يستند الى مقاربات كتبها باحثون وباحثات من البلدان التي شهدت ثورات أو حراكاً شعبياً هامّا تمكّن من فرض المرحلة الانتقاليّة. وهو وثيقة أوّلية عن أحداث كبرى ضمن عمل ساهم فيه جمْعٌ من الناشطين في الشأن العام. يقدِّم الكتاب قراءة متوازنة وغنية لأحداث ما زالت مستمرة وستظلّ آثارها المباشرة وغير المباشرة ماثلة تتفاعل لسنوات وسنوات.

الربيع العربي وآفاقه المستقبلية منطلقاً لإصلاح منظومة التربية العربية «رؤى استشرافية» / علاء الدين محمد توفيق.- القاهرة: المكتبة العصرية، 2013. (418 ص).
يعالِج المؤلِّف قضية المنظومة التربوية آملاً أن يكون للربيع العربي أثَّر في المسؤولين التربويين فيندفعوا إلى الاهتمام بها، حيث إنّها قضية استراتيجية وأساسيّة لمسايرة التطورات الراهنة في مجالات الاقتصاد وتقنيات الاتصال والشبكات الإلكترونية، وإعداد العنصر البشري لمواجهة متغيرات العالم وتأهيله لخوض المستقبل، ولأن عملية التطوير والتحسين أيضاً لا تقف عند مرحلة تعليمية دون سواها، ولا عند فئة دون غيرها، بل يجب أن تكون عملية شمولية تهدف إلى الارتقاء بمستوى العملية التعليمية والتعلُّمية على اختلاف عناصرها.

الربيع العربي ومستقبل التحولات/ عبد النبي العكري.- بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2013. (112 ص).
يرمي المفكّر البحريني عبد النبي العكري إلى تحليل الاحتجاج البحريني من خلال هذه الصّفحات وردود الفعل المحلّية والخارجيّة إزاءه والتداخل الإقليمي المتشابك حوله، من دون أن ينسى الجانب الحقوقي، ولاسيّما لجنة محمود شريف البسيوني التي أكّدت على مشروعية بعض المطالب وانتقدت العنف الذي وُوجِهت به. كما يستعرض المؤلف الخلفية المذهبية للصراع على اعتبار أنّ كثيرين هم الذين ينسبون القلاقل البحرينيّة إلى المواطنين الشيعة، وربّما أيضاً إلى مرْجِعِهِم المذهبيّ إيران، فيما يعطيها البعض الآخر طابعاً سياسياً .

الربيع العربي ثورة أم فوضى (غير) خلّاقة / عبد الحي زلوم.- بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2013 . (96 ص).
يهتمّ المؤلّف هنا بالتحالفات العربية والتّكتّلات السياسيّة، باسطاً التناقضات الغريبة العجيبة التي تملأ الساحة العربيّة. فهذه أنظمة دينية تدعم العلمانيين، وتلك طاغية تنادي بالديمقراطية، ومن هنا الولايات المتحدة تشترك مع الإسلاميين في علاقة «مضادّة للطّبيعة»، وهؤلاء إسلاميّون يتطلعون إلى أنظمة طالما قاوموها، ما يجعل المؤلّف يعلن أن «نظام التحالفات الجديد في المنطقة يرتكز على سلسلة من الافتراضات الكاذبة والمخادعة، فهي ليست صحية لصعوبة اعتبارها حقيقية». ويتوقع المؤلّف عبد الحيّ زلوم نهايات ليست بالسعيدة لهذه الثورات.

الربيع العربي... ثورات لم تكتمل.. «علاقات العرب عبر العصور ومستقبلها بعد ثورات الربيع العربي»/ مصطفى عثمان إسماعيل.- القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013. (156ص).
يبسط المؤلّف بين يديْ القارئ، في هذه الصفحات، قراءته للثورات العربية منذ نهاية العام 2010. ومع أنّها حركات حظيت بإعجاب جزء كبير من العالم وتقديره، إلاّ أنّه يجدر بالمرء التّساؤل اليوم، بعد أكثر من سنتين على اندلاعها، عن مدى ما بلغته وعن الشّوط الذي قطعته حتّى يتسنّى تقييمها. ثمّ هل هي ثورات اكتملت؟ أم هل يجب أن تستمرّ حتّى تكتمل وتنضج؟ بل لعلّها كانت مجرد سحابة غضب؟ يجيب الكاتب عن هذه الأسئلة مع التصريح بتخوّفه من الإسلاميين والعسكر ومن الغرب على السّواء.

السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والدولة في السياسة العربية / محمد أبو رمّان.- بيروت: منشورات مركز الوحدة العربية، 2013. (302 ص).
يرى الكاتب أنّ حضور السلفيين في الربيع العربي عقّد المشهد وأنّ استحقاقات فكرية وسياسية ترتّبت عنه. كما يرى أن دخولهم المشهد السياسي أفرز نتائج وتداعيات يتغيَّى شرحَها من زاويتين رئيستين. الأولى: دراسة تأثير الثورات الديمقراطية العربية على الحركات السلفية، والثانية: تأثير الدور السياسي المتوقع للحركات السلفية على اللعبة السياسية. وحيث إنّ هذا الممثّل الجديد، بحسب الكاتب، لن يقبل اللعبة الديمقراطية، ولن يحترم حرية الرأي، فقد يسيء بتصرفاته إلى الإخوان وإلى الثورة لأن تطلعاته متناقضة تماماً مع حلم الربيع العربي.

العربي الخفي وعود الثورات العربية ومخاطرها / مروان بشارة، تحقيق وترجمة موسى الحالول.- بيروت: الدار العربية ناشرون، 2013. (كتاب ورقي والكتروني). (255 ص).
على عكس أولئك الذين يربطون الربيع العربيّ بنظريّات «شارْب» ومنظّمته المثيرة للجدل، فإنّ مروان بشارة يرى بأنّه إنتاج عربي صرف. ومن ثمَّ فقد انبرى إلى تقفّي جذوره عبر رحلة في الزّمان والمكان، بداية بـ»جيل التحرير» في خمسينيّات القرن الماضي، مروراً بـ»جيل الهزيمة» في السبعينيّات والثمانينيّات، ثم بـ»الجيل الضائع» في التسعينيات، وصولاً إلى ما أسماه بـ»جيل المعجزات» في زمننا الحاضر، محاولاً في الوقت ذاته الإجابة عن سؤال «الكيف»، أي: كيف تسنّى لهؤلاء الشباب إثبات أنهم جيل التقدم والوحدة والحرية؟

العقل الاستراتيجي الإسرائيلي : قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها / صالح النعامي.- بيروت: الدار العربية ناشرون، 2013. (كتاب الكتروني). (143 ص).
من المعلوم أنّ المؤسسات الإسرائيلية تتابع تطورات الربيع العربي باهتمام بالغ، وأنّ مراكز البحث لا تفوّت منه مثقال ذرّة، راصدة له رجال المخابرات الإسرائيليّة، بل الجيش نفسه، في مهمّات رسميّة تحفظ كلّ خطوة من خطواته، بهدف تقدير الاستراتيجية التي يرسم الكيان الصّهيونيّ سياسته بمقتضاها. ومن بين هذه المراكز: «مركز أبحاث الأمن القومي» و»مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات» و»مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية». واهتمام هذا الكتاب منصبّ على هذه المتابعة اللّصيقة للصّهاينة بالحراك العربيّ، وهنا تكمن أهمّية الكتاب.

الفكر العربي الحديث، أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي/ رئيف خوري.- بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع، 2013. (304 ص) .
أُعيدت طباعة هذا الكتاب بمناسبة «الربيع العربي»، وهو يحوي جملة من المقالات طرح فيها رئيف خوري مسائل وقضايا كانت موضع بحثٍ وجدلٍ في العالم العربي، وبخاصة ما يتعلّق منها بآثار الثورة الفرنسية وحروب نابليون وانعكاساتها على الفكر العربي، في فترةَ تراجع الإمبراطورية العثمانية وضعفها، ولمّا كانت الأمة العربية تسعى إلى التّحرر من العثمانيين، سيراً على خطى الجمهوريين الفرنسيين، فقد بدأت حينئذ «تظهر مصطلحات جديدة في الساحة الثقافية العربية، مثل «برلمان» و«انتخابات» و«عقد اجتماعي» كما يقول الكاتب.

قيامة شعب: قراءة أولية في دفتر الثورات العربية / ماجد كيالي.- بيروت: جداول للطباعة والنشر والتوزيع، 2013. (203 ص).
يتكوَّن الكتاب من ستّة فصول. يتحدّث الأوّل عن إشكالية الديمقراطية والليبرالية، والثاني عن إشكالية الأقليات والطوائف والهويات في العالم العربي في خضمّ الثورات، و يتعرّض الثالث للاختبارات التي تجتازها الثورات العربية، وخُصِّص الفصل الرابع للحديث عن الثورة ونقدها ونقد نقدها، والخامس لمناقشة قضية فلسطين في الثورات الشعبية العربية، بينما تضمّن الفصل السّادس والأخير شهاداتٍ وهوامشَ من وحي الثورات العربية.

كتاب الثورات العربية «المثقفون والسلطة والشعب» / فخري صالح.- العين: دار العين للنشر، 2013. (220 ص).
هو سلسلة مقالات تحلّل علاقة المثقفين بالسلطة من جهة، وبالشعوب من جهة أخرى. وتتميز هذه المقالات بالحماسة الشديدة للتحولات الجارية في الوطن العربي، «وتحتفي بخروج مارد الشعوب من قمقمه رغم التراجعات والانتكاسات التي شهدناها في أعقاب الثورات والانتفاضات». كما



يلحُّ الكتاب على ضرورة أن يكون المثقف منخرطًا في هذه الثورات والانتفاضات، مدافعًا صلبًا عنيدًا عن «الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، وحاملاً لرسالة سياسية اجتماعية، لا مجرد مراقب للعالم من حوله.

المرأة والربيع العربي/ نبراس المعموري.- القاهرة: منشورات العربي للنشر والتوزيع، 2013. (292 ص).

تتطرّق المؤلِّفة إلى مسيرة الحركة النسوية في المنطقة العربية وحجم مشاركتها في الدفاع عن الاستقلال والمطالبة بالحقوق، محلّلة الأسباب التي وقفت وراء ضآلة تمثيل المرأة في العملية السياسية وتهميشها في الكثير من المؤسسات العلمية والثقافية. فكانت هذه الثورات إذاً بمثابة فرصة تاريخية استعادت المرأةُ فيها دورها بمشاركتها الفعّالة فيها وبإيصال صوتها وإن كان ما يزال أمامها الكثير من الصعوبات التي هي مطالَبةٌ بالتصدّي لها، لإعادة مكانتها الحقيقية في ظل هذه التغيرات التي تحدث هنا وهناك في العالمين العربي والإسلامي.

ما بعد ثورات الربيع العربي/ محمد إبراهيم الشريف.- القاهرة: طوى للنشر والإعلام، 2013. (80 ص).

قامت الثورات في بلدان الربيع العربي بعدما ضاق الناس ذرعا بحكّامهم وظروف معيشتهم. وفاجأت الرؤساءَ المخلوعين وأنظمتهم. وكذلك فاجأت الدول الغربية وتوقعات المحللين وأهل السياسة الذين لم ينتبهوا إلاّ وقد تقيّأت حِمَمَها في شوارع تونس والقاهرة وطرابلس وصنعاء ودمشق. لكن هذا الربيع العربي لم يأتِ بالتّحوّلات الجوهرية التي كانت تهفو إليها شعوب المنطقة. هذا «الما بعد الثّورة» بالذّات هو الذي يركّز عليه الكاتب في هذه الصفحات، معتمداً على الأسباب والعوامل التي أدّت إلى سقوط الأنظمة، ولكن...

ما بعد الثورات العربية: الربيع العربي ومخاض التحوُّل الديمقراطي/ تركي فيصل الرشيد.- بيروت: عن دار بيسان للنشر والتوزيع، 2013. (312 ص).

استعرض الكاتب الحراك السياسي الذي صاحب الثورات العربيّة، لافتاً الانتباه إلى لحظة الحَرَج التي أعقبَت سقوط العروش الحاكمة في العالم العربي، ملخّصاً رهانات السّاعة في السؤال التالي: «هل تنجح الثورات في إقامة ديموقراطيات حقيقية وتضمن مشاركة المجتمع في قيادة نفسه بنفسه، وإدارة موارده، وتغذّي روح المثابرة والعمل والتعاضد في سبيل إصلاح أحوالهم ومستقبلهم، كما الحال مع العديد من الثورات التي شهدها العالم واعترف بفضلها، أم نكون ممّن يحسنون الهدم - ويا للأسف - ولا يحسنون البناء؟».

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي (ثورات الربيع العربي)/ محبي محمد مسعد.- الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013. (336 ص).

لا شكّ في أنّ مسألة التّحول الاقتصادي بعد الثورات العربية هي من المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث، إذ لم يَعُدْ هذا التغير يسير تلقائياً، من دون توجيه واعٍ، وإنّما يتمُّ وفق خطة مدروسة تستدعي تحديد مفهومه تحديداً موضوعياً دقيقاً، ومعرفة آلياته وأنماطه واتجاهاته وعوامله ومواجهاته وعوائقه. هذا ما يُعنى مؤلف الكتاب بمناقشته، إذ يرى أن هناك بوادر خير ظهرت في مصر وتونس يتمنّى لها النجاح، وإن وُجِدت في الوقت نفسه كوارث اقتصادية واجتماعية على السلطات إدراكها و تجاوزها بحكمة وذكاء.

نوال السعداوي والثورات العربية / نوال السعداوي.- القاهرة: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013. (228 ص).

تطرَّقت الكاتبة إلى مجموعة موضوعات محظورة ومثيرة للجدل على مدى ستّين عاماً. فهي تتحدث عن حلمها بالثورة منذ طفولتها، وعن مشاركتها الفعلية فيها حين اندلعت، وتطرح آراءها في الربيع العربي الموعود وخريفه المنتظر. تحاكم محاكمة حسني مبارك شاهدة وقاضية. تشرّح خطاب مرسي، وتغوص في الدستور الجديد، وتعود إلى المرأة لتحدّد موقعها في ظلّ المتغيّرات، وتشدّد على نزع حجاب العقل عنها، كما توسّع دائرة الضوء على التزوير في الانتخابات .

واجبات الدعاة بعد ثورات الربيع العربي / عبد الله العقيل.- بيروت: مركز الإعلام العربي، .2013 (64 ص).

يقول الكاتب إنّ معايشته لالتحام الشباب في ثورة 25 يناير (كانون الثّاني) وما شهده من تصرّفهم



وعلاقاتهم وما كان يجمع بينهم من مشاعر قرّب في مخيّلته بين الروح الجديدة التي حلَّتْ في مصر الآن وبين روح مصر التي كانت بها تنبض في مرحلة الدراسة بجامعة الأزهر. ويقول إنّه من بين الأشياء التي سرّته واندهش لها، بل والتي ما كان يتوقّعها، أن يحصل ما حصل من هؤلاء الشباب والشابات في ميدان التحرير من إلفة وتعاون وحفاظ على الأخلاق وتعاطف ذكّره بما مضى.

جين شارب مهندس ثورات اللاعنف والدور الأميركي في شيطنة الربيع العربي/ مجدي كامل.- القاهرة: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 2014. (168 ص).

يُعَدُّ جِينْ شَارْبْ، مؤلِّف كتاب «تأجيج الكفاح غير العنيف...منهج القرن العشرين واحتمالات القرن الحادي والعشرين"،مرجعَ الصراعات غير المسلَّحة. لذا، يوليه المؤلِّف دراسة مستفيضة، بحثاً في الشخصيّة وفي ما سمِّي بأسلوبه النضاليّ وفلسفته السياسيّة. وفي سياق الحديث عن فلسفة الرجل، فقد تبيّن أنّ جِين شارْب لم يكن فيلسوفا بقدر ما كان عميلاً للمخابرات الأميركية. وحيث إنّ البعض ربط بين «مبادئ» شارْب و«لاعنف» الربيع العربيّ، انبرى مجدي كامل إلى تحليل دوره المحتمَل في تأجيج الربيع العربيّ، ولاسيّما أنّ منظّمته تتمتَّع بقدراتٍ ماليةٍ فاحشة.

أميركا والربيع العربي/ إيهاب عمر.- القاهرة: عن منشورات سبارك للنشر والتزيع، 2014 . (190 ص).

يطرح المؤلف مجموعة من الأسئلة التي تشكّك في عفوية الربيع العربي، وفي انطلاقه من الشارع العربي. فأميركا قد انتقدته في البداية، وهي تهدّد في الوقت نفسه بالدخول عسكرياً حِيال سوريا قبل أن تشرع في محادثات أميركية إيرانية تُعَدُّ الأكثر جديَّة منذ العام 1979. لماذا يا تُرى؟ وماذا كان محتواها وما هي محاورها؟ ما هي الاتّفاقات التي جرت بينها وبين التيار الإسلامي؟ هذا بالإضافة إلى سياستها في الشرق الأوسط التي تزن الأمور بمكيالين. هذه هي الأسئلة التي يحاول الكاتب الإجابة عنها علماً بأنّها باتت شاغل الكثير من الباحثين والمحللين.

تحولات الفن التشكيلي في الأردن : من فك الارتباط إلى الربيع العربي/ إياد كنعان.- بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2014. (392 ص).

يحتوي الكتاب على نحو مائة قطعة تشكيليّة لفنانين أردنيين. وتتوزع محتوياته على ثلاثة فصول. يبحث أوّلها في الأطر النظرية الأساسية لمفهوم «ما بعد الحداثة»، مقدّماً فكرته الخاصة عن ملامح الاتفاق والاختلاف المتعلّقة بهذا المفهوم. ويعمل الفصل الثاني على استقراء انعكاسات حالة «ما بعد الحداثة» على المجتمع الأردني وتجلياتها على البيئة الحاضنة للفن التشكيلي الأردني. وينتهي الفصل الثالث إلى تتبع ورصد أثر تيارات ما بعد الحداثة في الفن التشكيلي الأردني وانعكاسات التحولات العربية على الفنانين في هذا البلد .

Top of Form 1

التداعيات الجيو ستراتيجية للثورات العربية / مجموعة من المؤلفين.- بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014. (655 ص).

يحتوي الكتاب على أربع وعشرين مساهمة رصدت صورة العالم العربي عقب الثورات. ويلاحظ مؤلّفو الكتاب «أن الثورات العربية يتداخل فيها الاجتماعي والسياسي وتتفاعل في سياقها الأفكار والعقائد والأيديولوجيات والهويات والأبعاد الإستراتيجية». وقد تنوعت محاور هذا الكتاب لتشمل النظام الإقليمي العربي، وأوروبا والعرب، والسلوك الصيني الروسي تجاه موجات الرّبيع العربي. كما تناولت أيضاً مصالح تركيا وإيران وإسرائيل في سياق هذا «الرّبيع»، علاوة على مكانة المحيط الهندي كفضاء جيو استراتيجي لمصالح الهند وباكستان ودول الخليج العربي.

دور مواقع القنوات التلفزيونية الإخبارية في ظل اندلاع الثورات العربية / زائدة عاشور بسيوني.- القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014. (172 ص).

تركِّز الباحثة على دور الفضائيات المختلفة التي لم تعد محصورةً في القنوات الوطنية إذْ أصبح المواطن العربي يشاهد مئات الفضائيات، ومعظمها إخباريّ، لاسيّما أنّ الثورات العربية باتت مادة خصبة لها. وتحلل المؤلفة دور وسائل الإعلام التي تقول عنها بأنّها تُنَوِّعُ مصدر الخبر وتتيح للمواطن العربيّ فرصةَ متابعة الثورات عن كثب بفضل مختلف المراسلين الدوليّين. غير أن هذه القنوات، بوصفها تابعةً لمُمَوّليها فإنّها لا تترك



المتتبِّع يستقلّ بفكرته ويتّخذْ له موقفاً موضوعيّاً يمكن اعتماده أو تبنّيه.

كرامة: رحلات في الربيع العربي/ جوني ويست.- مصر: دار الشروق، 2014 .(433 ص).
ينطلق جُوني وِيسْتْ من بضع أسئلة حول الثورات العربيّة المباغتة جعلته يخطّ هذه الصّفحات. من بينها: لماذا حدثت في العالم العربي؟ ولماذا الآن؟ ولأجل الرّدّ عليها، اتّجه وِيسْتْ إلى أماكن في ليبيا وتونس ومصر لم يدخلها الإعلام، فاجتمع بأفراد من أبناء البيئة أتاحوا له فرصة أن يرسم لهم لوحة متفائلة فائقة الجمال واصفا انذهاله من أشخاصهم ورؤيتهم إلى مستقبلهم. لذا أطلق على كتابه عنوان «كرامة» ليدخلنا عبره إلى قلب الحدث وإلى تلك الشوارع المنتفضة فيشرح لنا لماذا وكيف اندفعت الآلاف المؤلّفة في الربيع العربي.

المفتي العالمي « ظاهرة القرضاوي مع دراسة خاصة حول فقيه السلطة والربيع العربي» / مصطفى عبد الرازق.- بيروت: مركز دراسات الإسلام والغرب، 2014 . (140 ص).
يُعْنى الكاتب مصطفى عبد الرزّاق في هذا الكتاب بما أسماه «ظاهرة» الشيخ القرضاوي، بهدف الكشف عن أبعاد مواقفه وحدود تجاوزه أو التزامه ببلده الأصليّ مصر، لترسيخ النقاش على أسس موضوعية، حول شخصيّته الإعلاميّة جدّا جداً جداً، والمثيرة للجدل، «بغض النظر عن الهجوم أو الدفاع، باعتبار أن القضية في النهاية قضية رأي يجب أن تدور حوله الردود والنقاشات، بحكم الدور الذي يؤدّيه الشيخ عربياً ودولياً». ويمكن عدُّ الكتاب «سياحة فكرية في مسيرة الشيخ الفقهية والفكرية ومن على منبر الجزيرة» .

Allah n'y est pour rien : Emmanuel Todd sur les révolutions arabes... et quelques autres / < par l'équipe d'> Arret sur images.net .- Paris : Le Publieur , cop. 2011 . (96 pages) .
يتعرّض المفكّر إيمانُئيل تُودْ في كتابه هذا للدوافع الاجتماعية والثقافية والسياسية التي أدّت إلى انفجار الثورات العربيّة، من حيث إنّها لم تكن وليدة الصدفة، بل كانت نابعة من إرادة شباب مثقف مطّلِع على ما يحدث في العالم، توّاقٌ إلى الحرية، متحكّم في التقنيات الحديثة وعازم على تحدي الآلة القمعية المسيطرة على الوطن العربيّ منذ أجيال. ويرى تُودْ بأنّ ما وقع في بعض دول أوروبا الشرقية ألْهَمَ ثورات العالم العربي التي باتت في نظره امتداداً لا رجعة فيه، إذ لم يبق أمام الحكومات العربيّة سوى الإصلاح الجذريّ أو.. الرحيل.

Comprendre le réveil arabe / Alain Gresh.- Paris : Le monde diplomatique.- 2011 (98 pages). Cet ouvrage contient des articles écrits par Alain Gresh, Serge Halimi, Philippe Leymarie, Salam Kawakibi et Bassma Kodmani, Kader Abderrahim, Raphael Kempf, Jacques Thobie, Tarik Tazdait et Naceur Chaabane, Marie Bénilde, Hicham Ben Abdallah El Alaoui, Kamel Labidi, Georges Corm, Jean- Pierre Séréni, Maxime Rodinson, François Burgat, Edward W. Said, Juan Goytisolo, Yves Gonzalez- Guijano, Salah Abou Seif, Mona Abouissa, David Hirst .-in «Manière de voir», n° 117, juin-juillet 2011 .
تحت إشراف المحلِّل السياسي والإعلامي آلان غْريش، أدلى عدد من المختصّين في العالم العربي والمهتمّين بقضاياه برأيهم فيما اصطُلِح عليه بالربيع العربيّ، فكانت المقالات التي يضمّها هذا الكتاب متعدّدة، مختلفة الزوايا والرّؤى، ما بين تحليليّة موضوعية من جهة أولى، ومتشوّقة إلى أن يكون الربيع العربيّ الثّورة الحاسمة ضدّ القمع والبؤس في هذه الرّقعة من العالم، من جهة ثانية، وبين حذرة متسائلة عن مستقبل هذه الثورات في ظل العولمة والظروف الدولية الجديدة، من جهة ثالثة. أسهَم في كتابة فصول هذا الكتاب مفكرون أمثال وزير المالية الأسبق اللبناني جورج قرم، ووزير الثقافة الأسبق الفرنسي جاك توبي والباحثة السورية بسمة قضماني، والصحافي البريطاني ديفيد هيرست، والإعلامي الفرنسي سِيرْجْ حليمي، وناصر شعبان، وسلام كواكبي، وفرنسوا بورغات، وفيليب لِيْمارِي وسالم كواكبي وماكسيم رودنْسُون، وآخرون..

Dictateurs en sursis : la revanche des peuples arabes / Moncef Marzouki, entretien avec Vincent Geisser ; préface de Noel Mamère .- Ivry- sur- Seine : Les éd. de l'Atelier , DL 2011 (189 pages).

متحدِّثاً إلى فانسانْ جِيْسِرْ، تطرّق منصف المرزوقي - وذلك قبل أن يصبح رئيساً لتونس - إلى الثورات العربية في تونس ومصر والبحرين واليمن وسوريا وليبيا، وإلى جوّ الاحتقان الذي تعيشه الجزائر والمغرب، منتهياً إلى أنّ العالم العربي يعرف بحسبه حراكاً حقيقياً وتعبئة ديمقراطيّة لا مراء فيها. ثمّ يتساءل المرزوقيّ عن المتسبِّب في هذا التململ الشعبي العربي الشامل، بعد عقود من الاستقرار أو ما شابهه، قبل أن يتكلّم في المعطيات التاريخيّة التي رآها مفسّرة لهذه الظّاهرة. ثم يخلص إلى الكيفيّة التي يُبنى بها الانتقال السياسيّ إزاء التّحدّيات الكبرى التي تواجهه.

Espoirs et défis des révolutions arabes = The Arab revolutions : hopes and challenges .- Paris : B. Grasset , 2011 . .- «Mondes : les cahiers du Quai d'Orsay», n° 8, automne 2011 .(210 pages).

هذا كتابٌ أُلِّفَ أصلاً باللّغة الإنجليزية قبل أن يُتَرجم إلى الفرنسية. ويجد فيه القارئ سرداً لأهَمّ المطالب التي كان يهتف بها الشباب العربيّ في الشوارع التي اشتعلت بالاحتجاج الشعبي العارم، على غرار المساواة والعدالة والديمقراطية والحرية والانتخابات النّزيهة الشّفافة، إلخ. هذا ويلاحَظ على مؤلّفه مساندته التّامة لهذا الحراك الثّوريّ، وإيمانه بقدرته على قلب المعادلة السياسيّة التي كان يُحْسَب أنّها ثابتة راسخة في الوطن العربيّ، كما يدعو الغربَ إلى مساندة ثورات «الربيع العربي» حتى تصل إلى برّ الأمان لأنّ شعوبها على موعد مع التاريخ، بحسب اعتقاده.

L'étincelle : révoltes dans les pays arabes / Tahar Ben Jelloun.- Paris : Gallimard , 2011. (123 pages).

يحلِّل بن جلّون، مؤلف الكتاب، الثورات التي زعزعت العالم العربي منذ نوفمبر (تشرين الثّاني) 2010 والفريدة من نوعها بحسب وصفِه. ويتساءل عن فاعليها الحقيقيّين وكيف أنّها أسقطَت في ظرف أشهر معدودة، أنظمةً عتيقة كانت تتحكّم بناصية شعوبها عقوداً تلو عقود؟ ثمّ ما هي حظوظ نجاحها؟ حاول المؤلف الإجابة عن هذه الأسئلة، في هذا الكتاب الذي نشره أسابيع قليلة بعد اندلاع هذه الثورات، مفكّكا المرحلة التي سبقت الربيع العربي والإرهاصات التي بلورته. هذا والمؤلِّف ابن المنطقة العربيّة وأحد العارفين بواقعها والمتميّزين بالكتابة الغزيرة عن أوضاعها.

Le genre globalisé : forum les révolutions du Printemps arabe / avec les contributions de Nader Vahabi, Farhad Khosrokhavar, Nizar Messari...<et al.> .- Paris : Cultures et conflits , DL 2011 in .- «Cultures et conflits (Revue)», (2011, automne) n° 83 .(130 pages).

تناقش المساهمات المثبتة في هذا الكتاب العولمةَ وكيف أنّ السلطات القمعية في الوطن العربي لم تُحْسن الاستفادة من جانبها العلمي والتقني، ولم تفسح المجال لفهم آلياتها وأدواتها في معناها الصحيح، فتركت المواطن العربي يهاب الحداثة ويخشى التطور العلمي. ثمّ جاءت الثورات العربية لتحقّق ذلك أثناء التظاهرات العارمة التي هزت الشوارع العربية، بعدما كانت قد اعتادت السكونَ منذ عقود؛ وذلك بفضل شباب منتفض ومتحكّم في تقنيات غربيّة جعلت من الحراك الشّعبيّ حدثاً يهزّ شوارع العواصم العربيّة وقنوات التّواصل الاجتماعي في آن معاً، وعلى نحوٍ مُتَوَازٍ.

L'islam et le réveil arabe, Tariq Ramadan.- Paris : Presses du Châtelet.- 2011.(288 pages).

ينظر الكاتب إلى الربيع العربي على أنّه صحوة جاءت بعد صمت طويل وواقع فرضته الحكومات العربيّة الشمولية بسياساتها القمعية. ويرى طارق رمضان بأنه آن الأوان للتدقيق في الأولويّات، وتحديد الغايات البشرية والإنسانية والأخلاقية، لأنّ التاريخ ينتظر من العرب والمجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، أن تكون في الموعد، وأن تواجه التحديات الناتجة عن الواقع العالميّ المعقّد، من حوكمة، وعدالة اقتصادية، وتعددية، وحقوق نسويّة، ورفض للرشوة، ومحاربة للفقر، وقبول للعالمية، ودفاع عن الخصوصية المحلّيّة..

Libéralisme et liberté dans le monde arabo- musulman : de l'autoritarisme à la révolution / Hatem M'rad .- Paris : Ed. du Cygne , impr. 2011 .(172 pages).

مع احتمال أن تتوصّل الثورات العربيّة إلى زرع وعي جديد في الأشخاص، وحملهم على مكافحة التقليدَ السلبيّ على طريق المواطنة والحرية، وعلة الرغم من أنّ بين يدي الفرد العربي اليوم فرصة كبيرة تتيح له خوض معترك التغيير والحرية المأمولة، إلاّ أنّ المؤلّف حاتم مراد يتساءل في هذا الكتاب عن الليبرالية: هل هي حقيقة واقعية في المنطقة العربيّة أم لا؟ وإذا ما كانت حقيقة، هل تَمَّ طعنُها من قبل الثورات المفاجئة، نظراً لِمَا يعانيه فضاء الليبرالية والحرية الفعلي في العالم العربي من صعوبة في تحديد موقعٍ لها، ولِما يلقى الفرد العربيّ من تِيهٍ وضياع؟

Le manifeste des Arabes / Hasni Abidi .- Paris : Encre d' Orient, impr. 2011 .(98 pages).

يطرح حسني عبيدي في مؤلَّفه هذا مجموعة من الأسئلة التي يغذّيها العالم العربي، مثل تلك المتعلّقة بالعروبة والهوية والقومية والإسلاميين وغيرها.. ومع أنّه يعتقد بأن الطريق نحو الديمقراطية ممكن في هذا الشرق الممزَّق والمبني حتى الآن، على «العروش» والطوائف، إلاّ أنّه يتساءل في الوقت نفسه بشأن هذا المكسب الاستراتيجي، وما إذا كان سيُتَمَكَّن من الحفاظ عليه مع انتهاء هؤلاء الحكام العرب الذين كتبوا صفحة سوداء من القمع والظلم، طيلة فترة حكمهم، بما فيهم بن لادن، وهل الخروج من الويلات التي تركوها متيسّر فعلاً للحكومات الانتقاليّة من بعدهم؟؟

Le monde arabe dans la longue durée : le «printemps» arabe ? Samir Amin .- Pantin : Le Temps des Cerises , DL 2011 . (261 pages).

يَرى سمير أمين أن الربيع العربي هو صرخة احتجاج عربيّة ضد إملاءات السياسة الأميركية والأطلسية، لأنّها كما يقول تهدف إلى دمقرطة المجتمع العربي وتحقيق العدالة الاجتماعية، أو الحد الأدنى منها. وعليه فهو على قناعة من أنّها ستدوم سنوات طويلة لأن مطالبها لن تتحقق فوراً، وإنما على المدى الطويل، ما سيجعل الشباب الثائر يشعر بخيبة أمل لا محالة. ويفكّر الكاتب في توقيت هذه الثورات: هل هو وليد المصادفة، أم إنه مبرمجٌ مسبقاً؟ وفيمن أشعل فتيل هذه الثورات؟ قبل أن يخلص إلى قناعة أنها ثورات ما زال يكتنفها الكثير من الغموض، وما زالت تُثِير العديد من الأسئلة.

Le Moyen-Orient à l'aube du Printemps arabe : sociétés sous tension / Coordonné par Sébastien Boussois avec Jean-Baptiste Beauchard, Julie Chapuis, Pekka Hakala, Sidney Leclercq, Nayla Moussa, Julien Salingue, Omar Shalaby, Clément Steuer, Manon-Nour Tannous, Rukiye Tinas et Dominique Vidal .- Paris : Ed. du Cygne, impr. 2011 .(141 pages).

«الشرقُ الأوسط فجرَ الربيع العربي: مجتمعات ونزاع» عنوانُ هذا الكتاب الذي نقدّمه للقارئ. وهو مجموعة نصوص لجملة من الباحثين المتخصصين في الشرق الأوسط، تناولوا فيه الأقطار العربيّة التي أطاح الربيع العربي بقادتها، محلّلين الوضع فيها، ولاسيّما في أوج الأزمتين اللّيبيّة والسوريّة. ولم يَفُتْهُمُ التّطرُّق إلى عددٍ من المواضيع المختلفة الأخرى، ما يُضفي على دراستهم التي يتضمّنها هذا الكتاب نظرةً شاملة تُحيط بجميع زوايا هذه المرحلة الانتقاليّة الهامّة، التي تهزّ أركان العالم العربيّ، على غرار الزّلزال يقلب المبنى العربيّ رأساً على عقب.

Par le feu : récit / Tahar Ben Jelloun .- Paris : Gallimard , impr. 2011. (56 pages).

لا شكّ أنّ إقبال طارق البوعزيزي، المعروف بمحمّد، على الانتحار بالنّار يوم 17 ديسمبر (كانون الأوّل) 2010، كان بمثابة الضغط على الزّناد الذي فجّر ثورة الياسمين في تونس، ودفع بموجات الشّباب إلى التّظاهر متفائلاً بإرهاصات الأمل التي بدأت تبزغ في سماء سيدي بوزيد. هذا الحدث الذي ما لَبِث أن تحوّل إلى موجة تسونامي جرفت جلّ مدن تونس، إلى أن أطاحت حكومة زين الدّين بن عليّ في أقلّ من شهر، ألْهَمَ الرّوائيَّ المعروف الطاهر بن جلون، الذي ارتأى أن يؤبِّن روح البوعزيزي في كتابه هذا، مُحَيِّياً عبْرَه ملايين المجهولين من صنّاع الربيع العربي.

La perle et le colonel : réflexions sur le printemps arabe / Bernard Dreano ; (suivi de) Les insurrections révolutionnaires dans la région Maghreb Machrek, cinq premières leçons / par Gustave Massiah .- Paris : Non lieu , DL 2011 .(382 pages).
على الرغم من أنّ الربيع العربي كان مفاجئاً،وجاء من دون سابق إنذار، فقد «أزهر من الأطلنطي إلى دول الخليج» بسرعة غريبة. ولئن كان لكل دولة عربية تاريخها، فإن المطالب الشعبية يجمعها الكثير من القواسم المشتركة. وقارئ هذا الكتاب يكتشف تعلّق الكاتب بمسألة حقوق الإنسان وكيف أنّه يرى أن المطالب الأساسية للثّائرين أجمعت على ضرورة الديمقراطية والمساواة. كما أنّ الكتاب مليء بشهادات نساء ورجال أسهموا في هذا الحراك الثوريّ الهائل، بُغيَةَ إظهار مدى تطلُّع الناس إلى الانعتاق من ربقة السلطات القمعية الغاشمة.

Le printemps arabe décodé : faces cachées des révoltes / Bassam Tayara .- Beyrouth : Al Bouraq , 2011 .(300 pages).
يُبرِز المؤلف في هذا الكتاب عدداً من النقاط التي يلتقي حولها الحكّام العرب في «نظرتهم» إلى هذه الثورات، إذ إنّهم لا يرضون بفتح الحوار ويكتفون منذ سنوات بترديد مقولة : «إن تنظيم القاعدة هو الذي يُحرّض على هذا التمرّد والخراب»، ما يوحي إلى المخاطَب البسيط أو الساذج أو الخائف المضطرب بأنّ استمرار هذه السلطات في الحكم هو من أجله ولمصلحته هو! وهذا ما يتجسد في الأنظمة اليمنية والليبية والسورية. هذا وقد أثبت المؤلف في آخر الكتاب ملحقاً وثّق فيه بداية إرهاصات هذه الثورات في كل بلد من البلدان العربية.

Protestations sociales, révolutions civiles : Transformations du politique dans la Méditerranée arabe / sous la direction de Sarah Ben Néfissa, Blandine Destremau .- Paris : Armand Colin , 2011 (240 pages).
الكتاب ملفّ خاص صدر عن مجلة «العالم الثالث» (Tiers-Monde) تناول محور التعبئة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحرّكة، عارضاً على نحوٍ خاصّ ما وقع في تونس والمغرب من مظاهرات ضدّ القمع بين العامَيْن 2005 و2009 كنموذج، والهجرة العالميّة ضدّ دولة الاستبداد، والمعارضة القبطية المعاصرة في مصر، بالإضافة إلى موضوعات أخرى أثْرت هذا الملف بأفكار لافتة للانتباه، مثل الاستراتيجيّة الثّوريّة الجديدة في ظلّ الرّهانات العالميّة المعاصرة. والملفُّ من تأليف مجموعة من المختصّين العرب والغربيّين مثل أمين علاّل وكارين نافلية وأنطوان دِيمُونْت وسارة بن نفيسة وغيرهم.

Quand le peuple réussit là ou toute la société a échoué ou Eléments de compréhension politique pour une révolution sans les politiques / Boujemaa Remili .- Tunis : Ed. Nirvana , cop. 2011 .(192 pages).
انطلق الكتاب من مقالةٍ سياسية كُتِبت بضعة أشهر قبل اندلاع أحداث تونس. وهي مقالة عرض فيها المؤلف بوجمعة رميلي مشهدَ السياسة الدولية، محدّداً فيه مساراتٍ كان يراها جديرةً بالاتّباع من قِبَل التّوانسة في سبيل إصلاحات جذريّة، ما جعل منها موضوع نقاش وطنيّ بعد الثّورة. ثمّ أكبّ رميلي في كتابه على طبيعة الثّوّار، إذ إنّ الشعب التونسي هو الذي فجّر ثورة الياسمين، وهو الذي قاد تظاهراتها طيلة أيّام اشتعالها، وليس المجتمع المدني ولا الأحزاب السياسية، وبالتالي فإنّ مطالبه هي التي حدّدت استراتيجيّتها في معالم واضحة الرُّؤى.

Révoltes arabes : premiers regards / Sous la direction de Pierre Blanc .- Paris : L'Harmattan , 2011 .- in .- «Confluences méditerranée», n° 77, printemps 2011 .(250 pages).
تحت إشراف بيار بْلان، أكبّ المشتركون في هذا المؤلَّف الجماعي على دراسة منطلقات الثورات العربية وآفاقها وموقف الغرب منها ومدى ثباتها وقابليّتها للاستمرار في مرحلة ما بعد الربيع العربي، نظراً للرّهانات السياسية العربية أو الدولية المحيطة بها. وهو بمثابة نظرة أوّليّة إلى التّحوّلات التي اخترقت البلدان العربيّة في السّنوات الأخيرة، وتُعدّ مصر وتونس أهمّ قطرَيْن عربيّيْن يتناولهما الكتاب بالبحث، على الرغم من اهتمامه



بالجزائر والأردن أيضاً. وقد خصّص كتّابُ هذا المؤلَّف فصلاً خاصاً بفلسطين وإسرائيل، حيث رأوا أنّ تحوّلات الربيع العربي قد تكون حاسمة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

Renaissances arabes : 7 questions clés sur des révolutions en marche / Michael Béchir Ayari, Vincent Geisser .- Ivery-sur- Seine : Les éd. de l' Atelier , DL 2011 .Maghreb, les origines de la révolution démocratique / Pierre Vermeren .- Paris : Pluriel , 2011 .(160 pages).

ربما كان الطرح السوسيولوجي الذي يقوم عليه هذا الكتاب أفضل من المعالجة السوسيولوجية الأكاديمية التي تناولت الثورات العربية؛ فالمؤلفان بشير عياري وفنسان جيسير ليسا سوسيولوجيين بل هما صحافيان قاربا موضوع الثورات العربية من زاوية سوسيولوجية بُغْيَةَ الكشف عن أسباب وجذور ما يُسمّى بالربيع العربي. وذلك عبْرَ سبعة أسئلة هي التالية: هل تلك ثورات شعبية أم بورجوازية؟ هل هي «ثورات خضراء» من إخراج الولايات المتحدة؟ هل هي انقلابات عسكرية أم ثورات مدنية؟ هل تمّت بمشاركة المرأة العربية أم من دونها؟ هل هي ثورات ديمقراطية أم ديمغرافية؟ ثورات دينية أم علمانية؟

La révolution arabe : dix leçons sur le soulèvement démocratique / Jean- Pierre Filiu .- Paris : Fayard , impr. 2011. (264 pages).

يوضح المؤلف في هذا الكتاب أن الإسلام لم يكن العامل الأساسي في انفجار الشّارع العربيّ، بل هو الشّعب بكلّ شرائحه وبإرادته الواضحة في التخلص من الاستبداد الذي صنع الحدث. وكان هدف شباب الثّورة إسقاط أنظمة القهر والطّغيان ولم تَحْدُهُم الشّعارات الدّينية. ويكفي دليلا على ذلك اتّحادُ المسلمين والأقباط تحت شعار «مصر ولا مبارك» والجيلُ العربيّ الجديد الذي آمن بحتمية التغيير وكسر شوكة الظلم بينما كان الغرب يرعى أنظمة الفساد بل ويصنعها غير ملتفت إلى حتمية نهايتها ذات يوم.

Les révolutions arabes et la malédiction de Camp David / René Naba .- Paris : Bachari, 2011 . (154 pages).

حرّك الربيع العربي الأنظمة المحلّيّة والدّوليّة وزرع الفزع في أوساط الطبقات الحاكمة ما ضعضع المؤسسات الاقتصادية والسياسية العالمية. وجعلت هذه الثّورات الدّول الغربيّة تعيد حساباتها تأمينا على مصالحها وإن أدّى بها الأمر إلى تغيير موقفها من صنّاع الثّورة بزاوية 360 درجة. هذا ويعمد المؤلّف رُونِي نَابَا إلى الأسباب التي جرّت الزّوبعة على الأنظمة العربيّة، مشيرا إلى أنّ أمن العالم العربيّ لا يقتصر على أمن الولايات المتّحدة وحصّتها من البترول لأنّ تصوّر العالم العربيّ لأمن أوطانه غير تصوّر الولايات المتّحدة له، ناهيكم عن إسرائيل.

Soulèvements arabes .- Paris : Gallimard éd. , 2011 .- Contient des articles de Laurent Jeanpierre, Patrice Maniglier, Choukri Hmed, Antoine Hatzenberger, Sylvie Camet, Assia Boutaleb, Claire-Gabrielle Talon, Claude Lanzmann .- In : «Les Temps modernes», 66e année, 2011, n° 664 .

خصّصت مجلة «الأزمنة الحديثة» عددَها هذا للربيع العربي. وهو عدد ضمّ إسهامات جملة من الكتّاب والمهتمين بقضايا العالم العربي. وأكثر الأفكار بروزا فيه أنّ الربيع العربي اتّسم بصفة أساسيّة جعلته يستحقّ اسم «ثورة» وهي المباغتة والفُجاءة، إذ من أهمّ خصوصيّات الثّورة ألاّ تكون متوقَّعَة، فإن هي نُظِّمت مسبَقا أو أُعْلِنَ عنها فإنّ أعداءها سيحتاطون لها ويُعِدّون لها العدّة كي يجهضوها في رحمها قبل أن ترى النّور. ويجمع أصحاب هذا العدد على أنّ الّربيع العربيّ ثورة تعبّر ولا شكّ عن آمال المواطنين العرب وعن طموحهم إلى مستقبل أفضل.

Le tsunami arabe / Antoine Basbous .- Paris : Fayard , 2011 .(384 pages).

يتناول أنطوان بصبوص الربيع العربي في كتابه هذا من زاوية السّؤال المحفّز للقارئ على التّفكير في حقيقة الهزّات التي زعزعت الشّارع العربيّ وخسفت بعدد من أنظمته الاستبداديّة. ومن جملة ما يطرحه من أسئلة ما يلي: ماذا تحمل هذه الثورات ؟ وماذا ستكون انعكاساتها ؟ وهل هي

مجرد اضطرابات أم انزلاق خطير؟ وما هي المدّة التي ستستغرقها النخب في العالم العربي من أجل إرساء حكم ديمقراطي دائم؟ وهل للحرب الأهلية أو الإمارة الإسلامية شبح في الأفق؟ وأيّ رد فعل سيكون للجيران الثلاث: إيران وتركيا وإسرائيل بعد هذه الزّوبعة؟

Le 89 arabe : réflexions sur les révolutions en cours / Benjamin Stora ; dialogue avec Edwy Plenel .- Paris : Stock , 2011 .(175 pages).

يناقش المؤرّخ بنيامين سْتُورا والصّحافيّ إِيدْوِي اِبْلِينِيلْ في هذا الكتاب الثورات الديمقراطية والاجتماعية التي ظهرت مؤخّرا في العالم العربي وبشكل أعم في العالم الإسلامي باعتبار أنّها تمثّل حدثا تاريخيا ودوليا بالغ الأهمّيّة. هذا وإنّ «89 العربي» يذكّرنا بثورة أوروبا الشرقية التي حدثت سنة 1989 وبانهيار جدار برلين في العام نفسه وقبلهما بثورة 1789 الفرنسية التي نسفت البرجوازية الحاكمة وضعضعت عمق مجتمعات القرن الثّامن عشر الأوروبّيّة. ويتناول هذا الكتاب بالشّرح الأسباب التي أدّت إلى مولد الربيع العربي.

Voyages au coeur de la planète islam : Diversité des sociétés musulmanes / Wendy Krisianasen.- Paris : Cygne, 2011. (161 pages).

هذه سلسلة من المقالات بُدِئتْ كتابتُها في عام 1993 إلى اليوم. ومن ثمّة فهي تصوّر حجم التغيير الذي ألّم بالعالم الإسلامي وبالمسلمين أنفسهم، ولكن أيضا الأسباب الكامنة وراء ذلك التحوّل. وبعيدا عن التفسيرات الثقافية المتعالية فإنّ الجدل الذي ثار داخل هذه المجتمعات وحتى داخل الحركات الإسلامية من شأنه أن يفسّر الاضطرابات التي ظهرت على الرّقعة الممتدّة من إيران إلى المغرب الأقصى، مرورا بفلسطين فمصر فالجزائر، وهي ظاهرة تكرِّس ولا شكّ ميزة التنوع والخصوصيّة المحلّيّة في أقطار العالم الإسلامي .

Vous m'avez beaucoup déchu : le meilleur de la révolution sur Facebook et Twitter / Fathi Ben Slama.- Tunis : Cérès Editions, 2011 . (139 pages).

الكتاب هذا رَصْدٌ لمسار الحركات الاحتجاجية في أربعة بلدان عربية: مصر والمغرب ولبنان والبحرين، محلّلا نقاط الالتقاء والتفاوت بينها. وقد لاحظ المؤلِّف حجم التقارب بين هذه الثّورات إذ يصفها بأنّها: «حركات احتجاج اجتماعي بامتياز لم تقترب من المجال السياسي كما جرى في مصر، أو هي مزجت بين السياسي والاجتماعي كما هو الشّأن بالمغرب. بالإضافة إلى أنّها تعتبر في لبنان نتاج حركات أو فعل سياسي وظَّف القضايا الاجتماعية، فيما اتّسمت البحرين بالثنائية القطبية، ويبقى الأمل في تجاوز مرحلة التّوتّر والانتصار القاسم المشترك بينها جميعا.

Le réveil de l'histoire / Alain Badiou.- Paris : Éditions Lignes, 2011 (192 pages).

يرى الفيلسوف الفرنسي ألان باديو أنه كما استطاعت الثورات التي قامت في أوروبا في العام 1848 - على الرغم من فشلها الظرفي - أن تُعيد إلى الأذهان حيوية الفكر الثوري، وأن تدقّ جرس الثورات في العالم أجمع، كذلك فإن الثورات العربية نبّهت العالم إلى أن الفكر الثوري ما زال حيّاً، وهي ما زالت جارية على الرغم من فشلها الظرفي، ومحاولات «المجتمع الدولي» للتدخّل فيها وتوجيهها في اتجاهات معادية لأهدافها الحقيقية.

Arabités numériques : Le printemps du Web arabe / Yves Gonzalez- Quiano.- Paris : Sindbad, 2012. (186 pages).

يدرس المؤلف دور الشبكات الاجتماعية والتكنولوجيا الرقمية في الثّورات العربيّة ويتطرق إلى التحول الذي نجم عن انتفاضات عام 2011. ثمّ يُقبل على الاستخدام السياسي للشبكات الاجتماعية في إطار ثقافة رقمية "عربية" تشكلت تدريجيا خلال العقد الماضي، وهو ما ساهم في سقوط بن علي وحسني مبارك في عام واحد. ويضمّ الكتاب أيضا شهادات لشباب ساهموا في الثورة وجنَّدوا رفاقهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مستحدثين جبهة ثوريّة من نوع جديد لم تتّخذ لها مقرّا في الجبال كما في الثّورات التّقليديّة بل على الجدران الافتراضيّة.

Le choc des révolutions arabes : De

l'Algérie au Yémen, 22 pays sous tension / Mathieu Guidère .- Paris : Autrement, 2012 . (263 pages).

تاريخيةٌ هي الثورات العربية في بدايات القرن الحادي والعشرين، وتاريخية هي لأنها تُعيد ترتيب الجغراسيا الإقليمية والدولية. لم يكن أحدٌ في الغرب يتوقع هذا الغليان، وبخاصة لجهة السرعة التي حدثت فيها هذه الثورات ولجهة أنظمة كانت تعتَبَر ثابتة ودائمة، انهارت وسقطت. وذلك بسبب العمى عن رؤية الواقع، في الضفة الأخرى من المتوسط. لذا فإن الصدمة جاءت بحجم الجهل في واقع العالم العربي الذي يُنظَر إليه من منظور ذي معايير ومقاييس غربية تحجب خصوصية الشعوب وحراكها في مجتمعات الضفة المقابلة. انطلاقاً من تحليل الوضع الداخلي في كل بلد عربي، يُلقي هذا الكتاب الضوء على العالم العربي الجديد الآخذ بالتكوّن أمام بصرنا وسمعنا. راجع الرابط التالي: http://www.lesclesdumoyenorient.com/Mathieu-Guidere-Le-choc-des.htm

Atlas des pays arabes : des révolutions à la démocratie ? / Mathieu Guidère .- Paris : Autrement, 2012 . (96 pages).

على غرار الرّأي السّائد، يرى المؤلف ماتيو غيدير بأن الأنظمة العربية فوجئت بالثورات في كل مكان، حيث ظهر الإسلاميون وكأنهم قوة أساسية جديدة في العديد من البلدان التي حشدت العنفوان الشّعبيّ بصفة غير عادية حتّى خرج منتصرا من صناديق الاقتراع، وإذا بالكثير من الرجال الذين كانوا وراء القضبان أصبحوا على رأس الدولة، كما تولّى الكثير من رفاقهم مراكز في الحكومة. وتجدر الإشارة إلى أنّ أهمّ ميزة رمزيّة تميّز هذه الثّورة هي سقوط الاستبداد والفساد، وبقي على هذا السّقوط أن ترافقه اليقظة والوعي حتى لا ترجع الأمور القهقرى.

La contestation politique dans le monde arabe: Analyse contributive à l'étude du printemps arabe: cas de la Tunisie et de l'Egypte / Louis Terence Frejus.- Paris : Éditions Universitaires Européenes, 2012 .(136 pages).

هذا الكتاب نتيجة دراسة معمّقة في الانتفاضات الشّعبية العربيّة ضدّ الاستبداد. وقد أشاد المؤلف على الخصوص بالثورة التونسية والمصرية في تعطّشهما إلى الديمقراطية. وقال إنّهما تستحقّان عناية كبرى من الباحثين لمعرفة عواقبهما على المدى القصير والطويل من النواحي السياسية والاقتصادية بما في ذلك وضع المرأة . ويعرض هذا الكتاب قراءة في الوضع السّابق لبن علي وحسني مبارك ثمّ في الذي بعدهما ، متسائلا عن مستقبل هذين البلدين العامّ وهل ستكون هذه الديمقراطية فعّالة وماذا سيكون وزن الإسلام في الديمقراطيات العربية الجديدة؟

L'Europe face au printemps arabe : de l'espoir à l'inquiétude / Jean- Pierre Estival .- Paris : L'Harmattan, 2012. (200 pages) .

يعالج الكتاب الجغرافية السياسية)الجغراسيا(والعلاقات الدولية والدبلوماسية المغاربية والشرق أوسطيّة، حيث يتطرق إلى الصدمة التي أحدثتها الثورة التونسية وسرعة انتقالها إلى العالم العربي أجمع، مع التطورات المختلفة التي شهدها كلّ قطر على حدة. ويحلل الكاتب جان ابْيِير إستيفال نتائج هذه الانتفاضات، ويتساءل عن موقف أوروبا في مواجهة هذا التحول الجيو استراتيجي: هل هو إعادة تركيب للمنطقة أم أنّه محاولة فعلية لتطبيق مفهوم جديد للديمقراطية الإسلامية؟ أم تراه يرمي إلى التّسبّب في توتر جديد يزيد من صعوبة الحوار بين الشمال والجنوب؟

La Face cachée des Révolutions Arabes / Eric Denécé.- Paris : Ellipses Marketing, 2012. (528 pages).

تتبّع الكاتب في مؤلّفه الأحداث التي وقعت في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مسلّطا الضوء على الدور الحاسم للجهات الخارجية الفاعلة فيها. كما أنّه اهتمّ بتقييم الآثار الناجمة عن الربيع العربي، آثار تبدو في غير المستوى المتوقَّع برأي الكاتب. وإذ هو يكشف النّقاب عن آليات الثّورات العربيّة وميكانيزماتها الخفيّة، نجد الكاتب يعرض وجهة نظر معاكسة للفكرة السائدة التي تجعل من الربيع العربي حدثا عفويا وإيجابيا بالنسبة إلى دول الوطن العربيّ، وينزع بشأنها منزَعا مخالفا بل معارضا من حيث نفعها وفائدتها للشّعوب



العربيّة.

LE 5 + 5 Face aux défis du réveil arabe / ouvrage collectif sous la direction de Jean Francois Constillière.- Paris : L'Harmattan, 2012 . (178 pages).

التعاون المتعدد الأطراف الذي يضمّ بلدان البحر الأبيض المتوسط المعروفة ب: 5 + 5 (الجزائر وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وليبيا ومالطا وموريتانيا والمغرب والبرتغال وتونس)، والذي بدأ العمل به في عام 1990، يقوم على قواعد عمل مرنة وفعالة. وفي هذا الكتاب، يفحص المختصّون الذين اشتركوا في تأليفه المسارات التي ينبغي اتباعها للحفاظ على مكتسبات هذا التعاون مع التّنبيه إلى مؤشرات تدل على أن هذا التعاون يمكن أن يعكس تطلعات الثورات العربية ويقي بالتالي هذه الأقطار المتوسطيّة خطرَ الدمار والفتن الداخلية.

Histoires minuscules des révolutions arabes / <sous la direction de> Wassyla Tamzali .- Montpellier : Chèvre feuille étoilée éd. , DL 2012 . (300 pages).

الكتاب رحلة في قلب الثورات العربية. وقد أراده مؤلّفوه محاولةً لفهم الذات العربيّة العميقة ومخيال كل فاعل في هذه الثورة المتأجّجة. وقد ساهم في تأليف هذا الكتاب الذي نقدّمه للقارئ واحدٌ وأربعون باحثا تناولوا الربيع العربي من شتّى الزّوايا والأوجه وإن كانوا قد اتّفقوا على فكرة موحّدة وهي أنّ الربيع العربي يبقى حدثا خارقا للعادة ومميزا. وللإشارة فإنّ المشرفة على الدّراسة، وسيلة تامزالي، محامية جزائريّة عملت طويلا ببلدها قبل أن تلتحق باليونسكو. وهي مناضلة وكاتبة وصاحبة مؤلّفات عديدة في قضايا التّربيّة والمرأة.

Insurrections arabes: Utopie révolutionnaire et impensé démocratique / de Smain LAACHER.- Paris : Buchet, 2012. (321 pages).

يحلّل الكاتب
هنا التغيرات الحاصلة في هذه المنطقة المعروفة بالوطن العربيّ، باعتبار أنّها محرِّك رمزي أنتج ظاهرة استكشافية تترك المتتبّع يفكر في اللاّمفكَّر فيه بحسب قول الكاتب. فما هي يا ترى الشّروط التي يجب أو يمكن لها أن تجتمع حتّى يتوفّر لهذه المجتمعات التي تسمى «عربية» فضاءٌ ديمقراطيّ ؟ للإجابة على هذا السّؤال، يعالج المؤلّف عدّة نقاط منها: «فعل الاحتجاج» و«مواقع التّواصل الاجتماعيّ: قوّة مبالَغ فيها» و«سقوط بن عليّ يغيّر الرّهانات بالنّسبة إلى النّشطاء السِّبْرانِيِّين»، والجزائر أو دروس تجربة حديثة «، و«بذور الثّورة» و«اختبار السّلطة» و« مَقْتُ جسد المرأة» .

L'Iran et la Turquie face au « printemps arabe » : Vers une nouvelle rivalité stratégique au Moyen-Orient / Mohammad-Reza Djalili et Thierry Kellner.- Paris : Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix, 2012. (120 pages).

يحتوي الكتاب على أربعة فصول. الأول قراءة موجزة في التاريخ الاقتصادي المعقَّد للبدان العربية. تليه العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إيران وتركيا غاية عام 2011. ثمّ يتناول الكاتِب بالتّحليل سياسةَ كل من الدولتين تجاه «الصحوة العربية» قبل أن يختم بفصل حول التفكير في مستقبل البلدين في خضم الزّلزال الهائل الذي أخذ يخسف بالطّغاة العرب الواحد تلو الآخر ويقلب المجتمعات العربيّة رأسا على عقب حتّى إنّ هزّاته الارتداديّة لامست التّخوم الفارسيّة والعثمانيّة.

Une nécessaire relecture du Printemps arabe / Barah Mikaïl.- Paris : Editions du Cygne, 2012.(188 pages).

هذا الكتاب قراءة ثانية للباحث ميكائيل باره في الربيع العربي. وهو يدعو فيه إلى إعادة النّظر في الثورات العربية نظرة تفحّص متأنّيّة وهادئة لا يُغلَّب فيها الجانب العاطفي على العقل. وهي تتناول بالتّحليل الصراعات الدولية التي يشهدها العالم عامة، والمتغيرات التي تجتاح المنطقة العربية خاصة، في غفلة من الحكّام والشّعوب والمراقبين الدّوليّين أنفسهم مع أنّه لم يكن لهم من شغل أحيانا سوى مراقبة السّاحة العربيّة وتوجيه ما يحدث فيها ذات الميمنة أو ذات الميسرة بحسب المصالح الغربيّة.

Le nouveau monde arabe : enjeux et instabilités / Denis Bauchard .- Paris : A. Versaille, 2012 .(250 pages).

يؤكد الباحث دونيس بوشار، سفير فرنسا السابق



إلـى العديـد مـن دول العالـم والباحـث فـي المركـز الدولـي للأبحـاث الاسـتراتيجية، علـى أن العالـم العربـي يعيـش ثـورة ولاّدة لتغييـرات جيوسياسـية معتبـرة تسـتحقّ الاهتمـام. فمـا هـي النظـم السياسـية التـي سـتظهر فـي هـذا العالـم بعد هـذا الزّخـم الثّـوريّ ؟ هـل سـتكون ديمقراطيـة أم مضـادّة للثّـورة؟ كيـف سـيكون مسـتقبل العديـد مـن خرّيجـي الجامعـات العربيّـة والعالميّـة الشـباب لا سـيّما المتسيّسـين منهـم ؟ هـذا ولا يتـرك دونيس بوشـار القارى منفردا مع هـذه الأسـئلة بـل يقـدّم لـه بضعـا مـن الإجابـات علـى أنّهـا مسـاهمته الفكريّـة.

Printemps arabe et démocratie .- Paris : La Documentation française , DL 2012 .- Contient un extrait de l' ouvrage d' Eugène Jung : Les puissances devant la révolte arabe : la crise mondiale de demain», Paris : Hachette, 1906.- Résumé en anglais de chaque article.- Orientation bibliographique p. 84 .- «Questions internationales», n° 53, janvier- février 2012 .(128pages).

يعالـج الكتـاب (وهـو العـدد 53 مـن مجلـة «الوثائـق الفرنسـيـة» (La Documentation française التغيـرات التـي طـرأت علـى السـاحة العربيـة، بعد عقـود مـن الجمـود، حيـن بـدأ المشـهد السياسـي يتصـدَّع منـذ العـام 2011، بفضـل الثـورات فـي تونـس ومصـر وليبيـا وسـوريا واليمـن، حيـث باتـت رغبـة النـاس فـي المشـاركة فـي صنـع مصيرهـم السياسـي جليّـة، وباتـت الثـورات العربيـة مـن أهـم القضايـا الدوليـة. كتـب فـي هـذا العـدد مـن المجلـة نخبـة مـن المختصيـن فـي قضايـا العالـم العربـي، ومنهـم فريدريـك شـاريون الـذي كتـب تحـت عنـوان «تسـاؤلات ودروس مـن الربيـع العربـي»، وبيـار بيرتيلـو الـذي كتـب فـي «الجغراسـيا المائيـة الجديـدة فـي الشـرق الأوسـط» كمـا نشـر العـدد مقتطفـات مطوَّلـة مـن دراسـة لأوجيـن يونـغEugène Jung بعنـوان «الـدول الكبـرى أمـام الثـورة العربيـة: أزمـة الغـد العالميـة» (صـدرت عـن دار هاشـيت الفرنسـية فـي العـام 1906).

Printemps arabe prémisses et autopsie littéraires / Faustin Mvogo.- Paris : L'Harmattan.- 2012. (320 pages).

يبحـث فوسـتان امْفُوغُـو فـي مؤلَّفـه هـذا مسـألة الهويـة لـدى الكتّـاب المغاربـة فـي حقبـة مـا بعـد الاسـتقلال والحقائـق الاجتماعيـة والتاريخيـة المحيطة بواقعهـم الإبداعـيّ والفكـريّ ، ومسـألة توظيـف الأدب كأداة مفجِّـرة للغضـب الشـعبي، أو محرّضـة عليـه، أو مترجمـة لـه فـي الفتـرة المحصـورة بيـن 1990 و2000. وعليـه فالكاتـب هنـا يشـجب النّظريّـة القائلـة بمباغتـة الثّـورات العربيّـة والمؤكّـد علـى فجائيّتهـا إذ يبيّـن فوسـتان امْفُوغُـو أنّ بعـض المؤلفيـن المغاربـة المعاصريـن كان قـد تنبأ منـذ التّسـعينيّات بالانتفاضـة التـي أُطلـق عليهـا مصطلـح «الربيـع العربـي».

Le Printemps Islamiste. Démocratie & Charia / Mathieu Guidère.- Paris : Ellipses Marketing, 2012. (192 pages).

سـعى المؤلـف إلـى الكشـف عـن بانوراما كل البلـدان العربيـة التـي «أصبـح فيهـا الوجـود الإسـلامي واقعـا سياسـيا غيـر متجانـس عقائديـا وسياسـيا كمـا يُعتَقَـد فـي الغـرب، وبهـذا التصـور يكـون ماتْيُـو قِيدِيـر قـد قـدم دراسـة غيـر مسـبوقة زاوجـت بيـن المعرفـة بالتّوجّهـات الإسـلاميّة والسـياق الديمقراطـي للربيـع العربـي مـن أجـل اسـتيعاب رهانـات الحاضـر وتحديـات المسـتقبل. ويكـون بهـذا قـد خـرج كذلـك عـن النّمطيّـة المعهـودة فـي الإعـلام الغربـيّ والمبنيّـة علـى خليّـات مسـبقة لا تمـتّ بصلـة إلـى الواقـع العربـيّ الإسـلاميّ.

Au regard de l'Histoire : L'actualité vue par les historiens, du printemps arabe à l'élection présidentielle / Jean-Noël Jeanneney.- Paris : Editions Autrement, 2012. (221 pages).

سـاهم فـي هـذا العمـل عشـرة مؤرخيـن تحـت إشـراف جـان نُويـلْ جانُونـي، متطرّقيـن إلـى الأحداث المأسـاويّة التي تزامنـت والربيـع العربـي فـي 2011 و2012، عـلاوة علـى كارثـة التسـونامي وزلـزال فوكوشـيما فـي اليابـان ومقتـل بـن لادن والانتخابـات الرئاسـية الفرنسـية فـي أيّـار / مايـو 2012 كأحـداث بـارزة أثّـرت فـي تاريـخ البشـريّة فـي السّـنوات الأخيـرة. هـذا ولا يكتفـي هـؤلاء المؤرخـون بسـرد حـوادث التّاريـخ المعاصـر فـي تسلسـل زمنـيّ أفقـيّ ولكنّهـم يحلّلونهـا أيضـا، لا سـيّما بالنّسـبة إلـى الشّـرخ العظيـم التـي فصـل الشّـعوب العربيّـة عـن أنظمتهـا ويُذْلُـونَ بوجهـات



نظرهم في هذا الموضوع.

Rêves d'hiver au petit matin: Les Printemps Arabes vus par 50 écrivains et dessinateurs / Collectif Elyzad.- Paris : Elyzad, 2012. (144 pages).

يحتوي الكتاب على نصوص غير منشورة جُمِعت بمناسبة المعرض الذي نُظِّم في مدرج المسرح «تياماك» بباريس في أوائل العام 2012 حول «الربيع العربي». وهو لمجموعة من الفنانين التوانسة والمغاربة والجزائريّين والمصريّين والفرنسيّين وغيرهم الذين تناولوا بالرسم «ربيعهم» بعد أشهر من الأحداث عسى أن يلمس المشاهد في لوحاتهم نبْضَ الشارع العربيّ المنتفض. والملاحظ أنّ جميع الفنّانين المشاركين في المعرض عبّروا في إبداعاتهم عن الأمل والعنف وربما الخيبة أيضا فكانت أعمالهم صرخات حرية مدفونة تحت حجارة الغد.

Printemps arabe et démocratie (Questions internationales n° 53) / collectif.- Paris : Documentation francaise, 2012. (127 pages).

يتساءل المساهمون في هذا العدد عن أسباب الثورات، شارحين ممارسات الأنظمة العربية وانفتاح الشباب على العالم بواسطة التقنيات الحديثة التي رسّخت لديهم فكرة التصدي للطّغاة الذين عاثوا في الوطن العربيّ فسادا. كما تساءل أغلب المشاركين عن القوى التي ساهمت في هذه الانتفاضات العربيّة الجامحة وعن رؤاها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا عن دور الدين والمتغيرات الدولية، وبخاصّة بعد الرّبيع الشرق أوروبّيّ، إذ إنّ هذه المعطيات كانت ولا شكّ محرّكا لأولئك الفاعلين الذين طالبوا بالتغيير الديمقراطي وبالمساواة بين الناس.

Printemps arabe, printemps pourri / Claude Moniquet .- Paris : Editions Encre d'Orient, 2012. (294 pages).

في فترة لا تتجاوز بضعة أسابيع، سقط نِظاما الرئيسين زين العابدين بن علي وحسني مبارك ، وأخذت الصحافة العالميّة تروِّج لِ «ديمقراطية» في العالم العربي هي أقرب إلى الأسطورة بحسب الكاتب انطلاقا من معلومات مغلوطة أو مختَّرة، في حين اتّضح هذا «الرّبيع «قبيح الوجه فاسدا اعتمادا على عنوان الكتاب، لأنّ ثورة الشّباب المنتفض في الوطن العربيّ من أجل الحرّيّة والديمقراطيّة والمساواة، صادرها أشخاص شأنهم أن يرسّخوا لمزيد من الفقر والعنف والإرهاب وإذاً لمزيد من الاضطراب والقلاقل. وفحوى القول إنّ الكتاب يرى أنّ الأسوأ قادم لا محالة.

BD : Le printemps des arabes / Jean-Pierre Filiu et Cyrille Pomès.- Paris : Futuropolis 2012. (96 pages).

في مواجهة الذل والفقر، لجأ محمد البوعزيزي بتاريخ 17/ 12/ 2010 في سيدي بوزيد، إلى أقصى وأقسى درجات الاحتجاج فأحرق نفسه، فالتهبت تونس بأكملها، وبسرعة انتقل اللهب إلى بلدان عربية أخرى، ربط الشباب والشبكات الاجتماعية بين ثوراتها، وسقطت أنظمة في تونس ومصر وليبيا.. الكتاب وعنوانه «ربيع العرب بالرسوم المصوَّرة» لمؤلِّفَيْه جان بيار فيليو Jean-Pierre Filiu وسيريل بوميس Cyrille Pomès هو عبارة عن مسلسل رسوم يروي تسلسل هذه الأحداث برسوم مصوَّرة باليد.

Printemps arabes, le souffle et les mots .- Paris : Riveneuve éd. , 2012. Contient des poèmes et des chansons, des nouvelles, des extraits de romans, de pièces de théatre, des articles, des notices biographiques .- «Riveneuve Continents : revue des littératures de langue française», n° 14, printemps 2012. (236 pages).

خصَّص فريقُ مجلة الآداب الفرنسية (Riveneuve Continents) هذا العدد للوطن العربيّ في محاولة لفهم أوضاعه واستعراض الكلمات التي أنتجتها الثورات التي نشبت فيه من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي. فهي محاولة لاستجلاء حقيقة هذه الثورات عبر شبكات التواصل الاجتماعي من فايسبوك واتْوِيتَر أو عبر المواقع الخاصة ومواقع أولئك الذين كانوا طرفا في الثورات ثمّ دراسة الانعكاسات التي خلّفتها لدى الرأي العام العالمي والدولي ولدى الأدباء والشعراء والكتّاب




والرسّــامين.

Annuaire IEMed. de la Méditerranée - 2012

يتنــاول «دليــل المعهــد الأوروبــي للبحــر المتوســط - 2012»، وهــو دفتــر بحثــي ســنوي يصــدر عــن «المعهــد الأوروبــي لحــوض المتوســط» فــي برشــلونة، الأفــق السياســي الأورو - متوســطي للوضــع المســتجد الناشــئ عــن انتفاضــات الربيــع العربــي، ونهــوض المجتمــع المدنــي فــي البلــدان العربيــة. ويحلّــل هــذا الدليــل المخصــص للربيــع العربــي التحــولات الديمقراطيــة فــي البلــدان العربيــة، والتحديــات الاقتصاديــة التــي تواجههــا، وصعــود تركيــا كدولــة إقليميــة.

Le Printemps arabe et la place des émotions dans les mouvements sociaux.- l'Association Française de Sociologie.- Carnet RT21, Avril 2012. (185 pages).

خصَّصــت «الجمعيــة الفرنســية للسوســيولوجيا» التــي تُصــدِر دفاتــر بحثيــة مختصــة بالحــركات الاجتماعيــة فــي مختلــف بلــدان العالــم، دفترَهــا البحثــي RT21 تحــت (رقــم) للربيــع العربــي، عنــوان «الربيــع العربــي ومكانــة العواطــف فــي الحــركات الاجتماعيــة». راجــع الروابــط التاليــة:
http//:mvtsociaux.hypotheses.org180/
http//:mvtsociaux.hypotheses.org187/
http//:mvtsociaux.hypotheses.org196/

Participations et citoyennetés depuis le printemps arabe / Anthoniy Galabov et Jamil Sayah.-Paris : L'Harmattan, 2012 (232 pages).

يبحــث المؤلّفــان جميــل صيــاح وأنطونــي غالابــوف فــي التطــوّرات التــي نشــأت عــن أحــداث الربيــع العربــي علــى صعيــد المواطنــة فــي البلــدان العربيــة التــي وقعت فيهــا هذه الأحــداث، من خلال المشــاركة فــي اتخــاذ القــرارات الوطنيــة المصيريــة وبخاصــة فــي مجــال الانتخابــات. يطــرح الكتــاب دور الانترنــت وتقنيــات التواصــل والاتصــالات فــي إنجــاح ثــورة. بطبيعــة الحــال، ليســت المشــكلة فــي معرفــة مــا إذا كان الانترنــت يخــدم الديمقراطيــة أم لا، إلا أنــه يلعــب دوراً لا يُســتهان بــه فــي إنجــاح ثــورة، علمــاً بأنــه لا يمكــن أن تنجــح ثــورة بالمعلوماتيــة وتقنياتهــا وحدهــا.

Révolution démocratique dans le monde arabe: Ah ! si c'était vrai / de Jean-Pierre Lledo. – Paris : Armand Colin, 2012. (495 pages).

يضــع المؤلــف القــارئ علــى المحــك حينمــا يقــول بأنــه يعــرف مــن خــلال تجربتــه الشــخصية مــدى التلاعــب والفخــاخ المنصوبــة مســبقا أمــام الثّــورات العربيّــة، إضافــة إلــى خيبــات الأمــل التــي تنتظــر الشــعوب مــن خــلال صناديــق «الغمــوض» كمــا يســمّيها . ومــع أنّ آرْمــانْ كُــولانْ يأمــل أن تكــون هــذه الثــورات ديمقراطيــة ورغــم تمنّيــه المخلــص لهــا بالنجــاح، إلاّ أنّ مشــاهداته وتقرّبــه مــن المثقفيــن وبعــض الفاعليــن يدفعانــه إلــى عــدم التصديــق علــى أمــل أن يكــون مخطئــا كمــا يقــول وأن تحقــق هــذه الثــورات مــآرب الثّــوّار الأصليّيــن فــي أقــرب وقــت ممكــن.

Réseaux sociaux et révolutions arabes / de Mounir Ben salah.- Paris : Michalon, 2012. (288 pages).

علــى غــرار أغلــب المراقبيــن، يــرى منيــر بــن صالــح أن ثــورات الربيــع العربــي فاجــأت الحــكّام العــرب وأخذتهــم علــى حيــن غفلــة؛ حــكاّم كانــوا يظنّــون أنهــم قــد دجّنــوا شــعوبهم. وباغــت الثّــوّار أيضــا الــدول الكبــرى التــي كانــت بنــت مخططاتهــا علــى مــا كانــت تحســبه استكانة مــن طــرف تلــك الشــعوب. وعليــه فالمؤلّــف يلمــس تشــابها بيــن هــذه الانتفاضــة العربيّــة الهائلــة وتلــك الثــورات الكبــرى التــي قامــت عبــر التاريــخ، لا ســيّما فــي عهــد ابــن خلــدون الــذي كثــرت فيــه الخلافــات القبليــة والطائفيــة، مستفيدا مــن نظريّاتــه ومحــاولا تطبيقهــا علــى الثــورات العربيــة ليصــل إلــى طبيعــة المرحلــة الآنيــة.

Les régimes arabes dans la tourmente : «révolutions», communications et réactions internationales / Serge Regourd, Said Hamdouni, Collectif.- Paris : Publisud , DL 2012 . (239 pages).

خُصِّصــت المســاهمات المثبتــة فــي هــذا الكتــاب للتحديــات التــي تنتظــر العالــم العربــي وتحليلهــا ولتوصيــف القطيعــة مــع حكم الْمُسِنِّينَ الــذي تميّــزت بــه الأنظمــة السياســية النافقــة. كمــا تشــمل الدراســة قــراءة أوليــة للانتخابــات التــي نظّمــت فــي بعــض

البلدان وتحليلا لِلتّخـوّف الـذي أسفرت عنـه مـن وقـوع السلطة بين أيدٍ غير أمينـة بل ومغامرة. ولا يكتفـي الكتاب بهذا بـل تمتد قراءاتـه إلـى عوامل نجـاح الربيـع العربـي عبـر مناهـج تنتمـي إلـى تخصصـات وعلوم مختلفة انطلاقا مـن الإعلام إلـى الدبلوماسـية الدوليـة .

L'Année du Maghreb, N° 8/2012 : Un printemps arabe / Vincent Geisser, collectif.- Paris : CNRS, 2012. (502 pages).
الهـدف مـن هـذا العـدد الخـاص هـو التركيـز علـى فاعلـي انتفاضـة 2010-2011 ومـا بعدهـا، و دورهـم فـي التحـولات السياسـية الجاريـة فـي المشـرق والمغـرب العربـي. ولكنّـه يحـاول أن يرسـم صـورة للأحداث بأكثر دقّة ممكنـة بعيدا عن الثّنائيّـة المعتادة: «الطّيّبـون» مقابـل «الأشـرار» أو «المخترقيـن» أو «مناضلـو السّـاعات الأولـى» و«مناضلـو آخـر لحظـة» وهكذا دواليكم، لأنّ الحـالات الثّوريّـة غالبا مـا تكون أكثـر» سيولة» وأكثر قابليّـة للتّغيير مـن الخُطب الرّنّانـة والشّـعارات الديماغوجيّـة المحضّـرة مسـبقا والبعيـدة عـن حقيقـة الميـدان والمصالـح السّياسـيّة لـدى السّـلطة والمعارضـة.

Les cocus de la révolution : Voyage au coeur du Printemps arabe / Mathieu Guidére.- Paris : Editions Autrement, 2013. (156 pages).
بعـد سـنتين مـن سـقوط نظـام بـن علـي فـي تونـس، يتسـاءل ماتيـو غيديـر: «من هـم المخدوعـون بثورات الربيـع العربـي؟»، ويُجيـب: «مـا أكثـر الذيـن خُدِعـوا بالثـورات العربيـة، وأكثـر المخدوعيـن هـم أولئـك الذيـن كانـوا فـي طليعـة التظاهـرات والتحـركات التـي أشـعلت الثـورات، وجابهـوا رصـاص القمـع بصدورهـم العاريـة فـي الشـوارع». هـذا مـا يقولـه المؤلِّـف بعدمـا جـاب سـبعة دول عربيـة من المغرب إلـى سـوريا للقـاء والحـوار مـع شـاهدي عيـان ومشـاركين فـي هـذه الثـورات التـي لا تشـبه الثـورات التـي عرفهـا التاريـخ. يحلّـل المؤلّـف ماتيـو غيديـر، بمـا لديـه مـن معرفـة عميقـة بالثقافتيـن العربيـة والفرنسـية، والخبيـر بشـؤون جيوبوليتيـك الشـرق الأوسـط، يحلِّـل ويفسـر الآمـال المجهَضة لـدى أولئك المحبطيـن، كمـا يحلـل المغالطـات والأفكـار المسـبقة لـدى المحلليـن فـي ضفتـي المتوسـط.

Passion arabe : Journal, 2011-2013 / Gilles Kepel.- Paris : Gallimard, 2013.(496 pages)
فـي غضـون سـنتين اسـتطاعت الانتفاضـات العربيـة أن تُسـقِط ثلاثـة حكّام عـرب، لكنها أحلّـت محلّهم حكْمَ الإخـوان المسـلمين. فعلـى ضفـاف هـذه الانتفاضـات وفـي ثناياهـا عشّشـت خلايـا السـلفيين والإسـلاميين مـن كل نـوع ترفدهـا شـبيبة عربيـة ضائعـة عاطلـة عـن العمـل محبَطـة بـلا آمـال سياسـية ومجهّضـة الأحـلام، فلـم تجـد أمامهـا سـوى دعـوات الجهاديين مـن كل نـوع يُطلِقهـا تنظيـم «القاعـدة» بفروعـه واتجاهاتـه المختلفـة. مـن هنـا الأسـئلة المشـروعة التـي انبعثـت لـدى الجميـع: أيـن أصبحـت وعـود «الربيـع العربـي» بالحريـة والديمقراطية؟ كيـف آلـت الأربِعـة العربيـة إلـى أخرِفـة جهادية إسـلامية؟ ولمـاذا وكيـف اسـتنفدت صراعـات المذاهـب والقبائـل طاقـات الثـورات العربيـة ودمَّـرت وجهتهـا نحـو الكرامـة والحريـة وبنـاء الدولـة الحديثـة؟ فـي هـذا الكتـاب يحـاول المؤلّـف جيـل كيبيـل الإجابـة عـن هـذه الأسـئلة.

Afrique du Nord, Moyen Orient 2012-2013, printemps arabe : Trajectoires variées, incertitudes persistantes / Frédéric Charillon et Alain Dieckhoff.- Paris : Documentation Française, 2013. (200 pages).
يضـمّ الكتـاب مسـاهمات حررهـا افْرِيدِريـكْ شـارِيُون وآلان ادْييكُـوفْ تحـثّ علـى التفكيـر فـي القضايـا الأساسـيّة الناشـئة عـن العاميـن الأوّليْـن للثّـورة العربيّـة وعـن حالـة الاضطـراب وعـدم اليقيـن التـي أخـذت تسـيطر علـى النّفـوس انطلاقـا من عـام 2012. كمـا يركّـز علـى ضـرورة إعـادة التعريـف بالميثـاق الاجتماعـي ومسـألة الدولـة فـي إطـار المسـتجدّات الرّاهنـة للعالـم العربـي، وهـي كلّهـا مواضيـع تـم تناولهـا مـن قِبـل خبـراء فـي علـم الاجتمـاع والفكـر عُنُـوا بتسـليط الضـوء علـى خصوصيـات العالـم العربـيّ فـي عمومـه ثـمّ علـى كل قطـر معنـيّ بالثّـورة علـى حـدة.

De la guerre des étoiles aux printemps arabes: Chroniques géopolitiques 1985-2012 / Pascal Boniface, Paris : Armand Colin, 2013. (299 pages).
جمـع المؤلِّـف فـي هـذا الكتـاب جملـة مختـارة مـن



مقالات وحوارات حرّرها خلال متابعته للأحداث العربيّة. وكان يرى أنّها أحداث كان بمقدورها اتخاذ مجرى سياسيّ جديد تحمله تحوّلات أيديولوجية معتبرة أو على الأقلّ تجد المعارضة لنفسها فيه مجالا للتّعبير الحرّ وهي آمنة على نفسها. هذا ويعرض بُونِيفاس في مؤلّفه قضايا شغلته في السياسة الخارجية الفرنسية مثل استراتيجيّة الرّدع النووي والعلاقات الأطلسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ومكافحة الإرهاب بالإضافة إلى تحليله لمسألة الأخلاق في العلاقات الدولية إلى جانب قضايا دولية معاصرة أخرى.

Faire l'Histoire : De la Révolution française au Printemps arabe / Christophe Bouton .- Paris : Cerf, 2013. (272 pages).
يتساءل المؤلّف في كتابه هذا بشأن التاريخ هل هو الذي صنع الرجل أم العكس؟ وهل يمكن التحكم فيه؟ ومن هم الذين يُفتَرَض أنّهم يصنعونه؟ هل هم الرجال العظماء والطليعة أم الشعب والجماهير؟ ثمّ أيّ مستوى من الوعي يكون للجهات الفاعلة فيه؟ وبعد قرن مملوء بجرائم جماعيّة لم يسبق لها مثيل، أليست الرّغبة في صنعه مشروعا خطيرا مسخّرا للشّموليّة والاستبداد ؟ وإذ يعود إلى أصول نظرية «جدوى» التاريخ، يؤكّد المؤلّف على وجود رؤية له جدّ نخبوية، ويدعو إلى احترام أخلاقيّة الذاكرة ضمن ما يسمّيه بالمسؤولية التاريخية.

Influence des Printemps arabes dans un contexte de crise économique mondiale, sur les relations entre les pays du nord et du sud du pourtour méditerranéen / Fondation méditerrannéenne d'études stratégiques .- Paris : Les Presses du Midi, 2013.(308 pages).
«تأثير الربيع العربي في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية على العلاقة بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه » هو عنوان هذا المؤلّف. وهو يجمع مقالات ودراسات وكذلك تقارير قُدّمت من قبل المتدخلين والخبراء الذين شاركوا في الدورة الثّالثة والعشرين للدّراسات الاستراتيجية العالية للبحر الأبيض المتوسط. وكان الموضوع الرئيس لهذه الدّورة تأثير «الربيع العربي» على دول العالم، ودول الشّمال بخاصّة، في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وكذا العلاقات الثّنائيّة بين الأقطار الشماليّة للبحر الأبيض المتوسط وأقطاره الجنوبيّة.

Le Peuple veut : Une exploration radicale du soulèvement arabe / de Gilbert ACHCAR.- Paris : Actes sud, 2013. (432 pages).
يتناول المؤلّف فيه العوامل التي أدّت إلى ثورات الاحتجاج الشّعبيّ العربيّ بسبب «الفقر والبطالة وهشاشة الأوضاع واستفحال الفساد والمحسوبية، فضلا عن الكبت والقمع وغياب التنمية الاقتصادية». ويرى أن ما شهده الوطن العربي لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة حتمية للسياسات المتبعة في جميع الأقطار العربيّة المشتعلة وسواها، وأنّ انتفاضة الشعوب لم تُحسم بعد وسوف تستمر أعواما طويلة. ويركّز على الدور المشبوه للتيارات المحسوبة على الإسلام، حركة الإخوان بخاصة، وبعض الدول العربية التي تُتّهم بمساندتها ثمّ العلاقة الوثيقة لهذه الدول بأميركا.

Printemps Arabe: la victoire possible / Jose Luiz Panzeri.- Paris, 2013. (244 pages).
«الرّبيع العربي: النّصر الممكن» هو العنوان الذي اختاره جُوزي لُويز لكتابه هذا الذي نقدّمه للقارئ، والذي نُسِج على مزيج من الحقيقة والخيال بحسب ما يفرضه واقع الربيع العربي من تداخل بين الرومانسيّة والإرهاب، والسياسة النّخبويّة والصراع الشعبي الشرس من أجل الديمقراطية وفي سبيل الإطاحة بكلّ الطّغاة للأبد. وللإشارة فإنّ المؤلف صحافي اجتمع في إطار عمله بالإرهابيّين ورجال المخابرات والثوار في كلّ من سوريا ومصر ومالي وليبيا وتونس والجزائر فكانت لقاءاته تلك شهادات أثبت بعضها بين طيّات هذا الكتاب.

Printemps Arabe, les Géopolitiques de Brest / Linda Gardelle .- Paris : L'Harmattan, 2013.(174 pages).
يستعرض كتابُ «الربيع العربي، جغرافيا ابْرِيسْتْ السياسية » تاريخَ الوطن العربيّ الاجتماعيَّ والسياسيَّ في محاولةٍ للتَّعرُّف على المكتسبات التي حُقِّقت في هذه المنطقة المتأجّجة بعد 2012 ، أي بعد مرور سنة على ثورة الياسمين بتونس، وجَرْدِ ما تمَّ إنجازه في مجال إعادة الإعمار على



مـدى عاميـن مـن الحـراك السّياسـيّ والاجتماعـيّ، بهـدف إدراك التركيبـة السّـكانية للعالـم العربـي ودور التكنولوجيـات الجديـدة فيمـا هـزّه مـن زلـزال ومراجعـة الأزمـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة العميقـة التـي مـا فتئـت أن انفجـرت ذلـك الانفجـار الـذي اشـتعلت معـه جـلّ شاشـات العالـم.

Printemps arabe - Histoire d'une tragique illusion / Bernard Luqan.- 2013. Mouvements, N° 66, Eté 2011 : Printemps arabes : Comprendre les révolutions en marche / Agnès Deboulet.- Paris : Editions La Découverte, 2013. (254 pages).
شـهدت تونـس ومصـر وليبيـا أحـداث سُـخط شـعبيّ عـارم أدت إلـى زعزعـة أنظمتهـا فـي خضـمّ ما سُـمّي ب»الربيـع العربـي». وهـو اصطـلاح تواضـع عليـه الصحافيّـون المبالغـون فـي التّفـاؤل، أو المتهـوّرون أيضـا لمّـا سـارعوا إلـى تلقيـب الهـزّة العظيمـة التـي خسـفت ببعـض الرّؤسـاء ربيعـا أمـلا منهـم فـي أن يُزهـر ثمـارا تعبـق بنكهـة الدّيمقراطيـة. بيـد أنّ المؤلـف يرتـاب فـي هـذا الرّبيـع بـل ويتصـوّره مجـرّد وهـم لمّـا شـاهد أن النتائـج المترتبـة عنـه فـي تونـس قـد أدت إلـى انهيـار اقتصـادي ودسـتوريّ شـحن المنـاخ السياسـي مـن جديـد بالتّوتـر حتّـى بـات قابـلا للانفجـار فـي كلّ حيـن.

Du printemps arabe... à l'automne islamiste ?/ Walid Phares .- 2013. (366 p.). De la guerre de Kippour au «Printemps arabe» : Nouvelles perspectives au Moyen-Orient / Simon Kruk .- Paris : Editions Point géopolitique, 2013. (366 pages).
يبحـث المؤلّـف فـي رهانـات الثـورات العربيـة وامتداداتهـا وفـي دور التّأثيـرات الخارجيـة، كمـا يحلـل الأسـباب العامـة التـي دفعـت بهـذا الحـدث إلـى البـروز فـي عـدة بلـدان عربيـة وإسـلامية أساسـية فـي المنطقـة منـذ تسـعينات القـرن الماضـي: مـن أفغانسـتان إلـى العـراق، ومـن لبنـان إلـى سـورية، ومـن إيـران إلـى السـودان، ثـم مـن المغـرب العربـي إلـى مصـر والجزيـرة العربيـة. فالمؤلّـف يهتـمّ إذاً بكشـف النّقـاب عـن الأصـول التاريخيـة لهـذه التحـركات وتطورهـا وآفاقهـا المنتظـرة وكيـف أنّهـا تدعـو إلـى التسـلح بالوعـي الجماعـي والدولـي.

Vous Avez Dit : « Printemps arabe » ?/ Le Général François CANN.- Alfortville : Sigest Édition : Vie Politique.- 2013.(64 pages).
يقـف الجنـرال الفرنسـي فْرَانْسْـوَا كانْ، الخبيـر فـي الاسـتراتيجية الدوليـة، عنـد لفظـة «الرّبيـع» التـي استعارها الإعلاميـون لوصـف الاحتجاجـات العربيـة التـي كانـت بمثابـة نـار البـارود فـي سـرعة انتقالهـا إلـى معظـم الأقطـار العربيّـة بـل وتجاوزتهـا إلـى أبعـد مـن حدودهـا. لكـنّ الجنـرال ينظـر إلـى هـذا الاصطـلاح بكثيـر مـن النّقد والارتيـاب، مفكّـرا فـي الوجـود الحقيقـيّ لقاسـم مشـترك يجمـع بيـن هـذه الحـركات؟ ويخلـص إلـى أنّ «الربيـع» مسـكين بحسـب وصفـه لأن الإسـلاميّين سيحوّلونه إلى شـتاء طويـل لـن يهـدّد المنطقـة العربيّـة فحسـب بـل سيُثْلِجُ منطقـة السّـاحل الإفريقـيّ أيضـا.

Le Printemps arabe : mirage ou virage / de Sami Aoun et Stéphane Bürgi. Montriel : Mediaspaul.- 2013 (144 pages) .
الكتـاب قـراءة فـي تاريـخ الثـورات العربيـة التـي أطاحـت بحـكام وسـلطات شـمولية بعـد عقـود مـن الدكتاتوريـة والفسـاد والمحسـوبية متبوعـة بمجموعـة تساؤلات حـول مستقبلها. وكانـت مطالـب المتظاهريـن ملحّـة علـى التغييـر الفـوري والجـذريّ، لكـن مـاذا عسـى أن تكـون النتائـج الفعليّـة التـي حصدوهـا بعـد ثـلاث سـنوات مـن انطـلاق الشّـرارة الأولـى لثـورة الياسـمين بتونـس ومـع وصـول مـا يسـمّى بالإسـلاميّين الأصوليّيـن إلـى الحكـم ومـا يبـدو أنّـه تطبيـق للشّـريعة واضطهـاد للمسـيحيّين مـع أقلّيّـات أخـرى وانتصـاب شـبح الحـرب الأهليّـة فـي كلّ مـكان ؟

Armes du printemps arabe/ Didier Destremau.-Paris : Riveneuve, 2014. (240 pages) .
يؤكّـد دِيدْيِـي دِيْسْـتْرِيمُو، سـفير فرنسـا السّـابق إلـى بضعـة أقطـار عربيّـة ومـن منطلـق معرفتـه الجيّـدة بهـا، أنّ الربيـع العربـي تغلّـب علـى الحـكام بفضـل الأسلحة ذاتهـا التـي كانـوا يأملـون حمايـة أنفسـهم بهـا لمّـا أمـروا باسـتخدامها ضـد المتظاهريـن ولمّـا كان همُّـهم الوحيـد إسـكاتَ الشـارع مهمـا كان. وكان مـن شـأن أولئـك الحـكّام أن تسابقوا إلى تسـلُّح محمـوم كاد يكـون شِـيزُوفِرِينِيًا بحجّـة «الحمايـة» و»الـردع».

بيد أنّ المواطنين العزّل جرّدوا القوات المسلحة الرسمية من آلات الدّمار التي كانت تحملها ضدّهم بدافع الأيديولوجيّات العدوانية الحاقدة وإذا بالسّحر ينقلب على السّاحر.

Les Droits de l'Homme dans les pays arabes: illusion ou réalité?: Printemps Arabe: Le Remède / Aboujaoude Charbel.- Paris : Editions Universitaires Européennes, 2014.(224 pages).

يؤكّد المؤلف على ضرورة أن تكون لقضية حقوق الإنسان أهمية قصوى، هذه الحقوق التي هي نتيجة مثابرة مستديمة عبر التاريخ إذ إنّ الإنسانية عرفت القسوة الفظيعة في شتّى الصّور. ويؤكّد المؤلّف أيضا على مسألة أنّ حقوق الإنسان لم تحترمها جلّ الأنظمة العربية تقريبا طيلة العقود الماضيّة، ومن ثمّة ضرورة التّساؤل عن السّبب. وبهدف الإجابة عن هذا السؤال، يتناول المؤلف وبشكل دقيق غياب حقوق المرأة والحقوق المدنية والسياسية وحقوق السجناء وحقوق اللاجئين في العالم العربي مقدّما أمثلة ملموسة من التاريخ العربي المعاصر .

Géopolitique du Printemps arabe / Frédéric Encel.- Paris : Presse universitaires de France, 2014. (288 pages).

يؤكد المؤلف فْرِيدِيرِيكْ أَنْسِيلْ، أستاذ علم الاجتماع والسياسة في المدرسة السياسية الفرنسية بباريس، أنه خلال سنتيْ 2011 و2012 ، سارت الأحداث «بوتيرة محمومة في الشرق الأوسط وأن الاحتمالات المقبلة يصعب تقييمها»، قاصدا ب»المقبلة» فترة ما بعد سنة 2012، لأن أسئلة كبرى تفرض نفسها مثل: ماذا بعد الانتخابات في إسرائيل؟ ما هي آفاق الائتلاف القادم؟ ماذا عن الربيع العربي وأثره على حدود إسرائيل؟ ماذا يمكن أن نتوقع من جولة الرئيس أوباما في الشرق الأوسط؟ هذا ما حاول المؤلف الإجابة عنه .

Le métal dans les pays musulmans. Cette jeunesse qui a contribué au Printemps arabe / Mark Le Vine.- Paris : Camion Blanc .- 2014 (404 pages).

المعدن النفيس في الدول الإسلامية هو هذا الشباب الذي ساهم في الربيع العربي. و يناقش مارْكْ لُوفِين ديناميةِ الشباب الذي قُدِّر له أن يُخْلَقَ وينشَأ في رقعة يهيمن عليها الاستبداد والطّغيان. وللإشارة فإنّ المؤلف أستاذ في جامعة كاليفورنيا ودكتور في الدراسات الإسلامية، كما أنّه زار ستة عشر بلدا إسلاميّا في ما يقرب العشرين رحلةً في سبيل جمع المادّة اللاّزمة لإنجاز هذا الكتاب، فكان أن سجّل مقابلات مع موسيقيين وعناصر نسويّة وشرائح أخرى من الشباب كما اجتمع بنشطاء سياسيّين من بينهم إسلاميّون.

Printemps Arabe / Bahria Chaibi.- Paris : Edilivre,2014. (196 pages).

المؤلف مختص في العالم العربي وفي شؤونه السياسية. واعتمادا على خبرته، يرى بأن الربيع العربي قد تحوّل بسرعة شديدة إلى شتاء جليدي غمر البلاد بأنهار من الدم. كما كشف النقاب عن استراتيجية الدكتاتورية العالمية وعن دور النظام الرأسمالي وكيف أنّ المصادر الإخباريّة عملت في الفترة الأخيرة على نقل صورة للواقع العربيّ مغلوطة. ويدعو الكاتب النخب إلى أخذ الأمور بجدية للعمل على تحقيق آمال الشعوب في الحرية والديمقراطية، بعيدا عن المؤامرات السّياسيّة المحيكة في الكواليس أو الصّبيانيّة الإعلاميّة المفتونة بالأضواء على حساب الاحترافيّة والحقيقة.

«Printemps Arabes» : Interpretations Croisées / Natacha Ordioni.- Lyon : Labo Babel, 2014. (220 pages).

يقدّم كتاب «الربيع العربي: رؤى متقاطعة» مجموعةً من وجهات النظر وجملة آراء وتحليلات انطلاقاً من الواقع العربي الإسلامي نفسه، ومن علاقاته بالقوى العظمى وعلى رأسها أميركا المتحكّمة في مصير الشعوب بشتّى الأساليب والحيل. وطالما أنّ أميركا هته أكبر خزان لأموال العرب التي كانت سببا في إخراجها من أزمة 2008 ومن أزمات كثيرة أخرى، فإنّها بالمقابل تحفظ للطّغاة العرب عروشهم. هذا الوضع الإشكالي يرسم ولا شكّ للرّبيع العربيّ آفاقا غير واضحة المعالم بما أنّ مصلحة الغرب تظلّ فوق الجميع.

Printemps Arabe Manipulation ? / Naoufel Brahimi, préf. Percy Kemp. - Paris : Max



Milo, 2014 (224 pages).
يرى المؤلف بأن العالم الذي آمن ببداهة الربيع العربي وبديمقراطية الشعوب مخطئ لأنّ هذه الأحداث برأي الكاتب تلاعب كبير يرجع في قسم كبير منه إلى اتّفاقات أُبْرِمت خارج العالم العربي وبتشجيع أو تحفيز من قَطَرَ وقناتها الجزيرة خدمة للمصالح الأميركيّة. ويقول الكاتب بأنّ الرّموز الدّينيّة أو الاجتماعيّة الخدومة لهاتين القوّتين أثّرت في الجماهير التي اعتقدت في إخلاصها وفي الخطاب الذي كانت ترجُّ بها المنابرَ بأنّ مستقبلا أفضل ممكنٌ لو هي ثارت ضدّ حكّامها. ولكنّ المزيج ديمقراطيّة - إسلام لم يفِ بوعوده وما انجرّ عنه سوى الدّمار والخراب.

Printemps arabes : Religion et révolution.- Adonis.- Paris : Editions de La Différence.- 2014. (187 pages).
يضمّ الكتاب مقالات وحوارات أدلى بها المؤلف بشأن أزمة الشرق الأوسط ومكانتها في الإعلام الغربي والعربي وحتى الصيني. وتبيّن هذه المقالات موقف أدونيس من سوريا ومن ثورات الربيع العربي، التي يرى أنها مجرد كذبة كبيرة رُوِّجَ لها في كل مكان على أنها ثورة تقدمية حدثت في العالم العربي، وهو أمر لا يصدَّق لكون الدين الإسلامي بحسب الكاتب ضد أي مشروع نهضوي ولا يسمح ببلورة نظام ديمقراطي إذ إنّه لا يحترم حقوق الإنسان ولا حريّة المرأة ولا يعترف بالاختلاف.

Les printemps arabes : La sécularisation de l’Islam / Jacques Huntzinger .- Paris : Parole et Silence, 2014.(100 pages).
يؤكّد المؤلِّف أنّ الدين ليس مستقلا عن مجتمعه وأنّه يتطور مع التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تحدث فيه. وعليه فهو يرى بأنّ الثّورات العربيّة حدثت في قلب الإسلام وليس بعيدا عنه كما يزعم البعض. والكتاب خواطر وتحاليل تناول بها جاكْ هانْتْزَنْقَرْ تطوّر الإسلام إلى جانب العصرنة الثّقافيّة والتّحوّلات التي ألمّت بالمجتمعات العربيّة كما انعكست في مرآة الربيع العربي. وكلّها مضامين مستخرجة من مؤتمر «الحوار المتوسّطيّ حول الفكر الدّينّي وعلمنة المجتمعات» وكذلك من ندوة «الربيع العربي والظّاهرة الدّينيّة» اللّذيْن شارك فيهما المؤلّف.

Shifting Sands: Political Transitions in the Middle East, Part 1 / U.S. House of Representatives Committee on Foreign Affairs (Author) .- Washington : U.S. Government Printing Office 65 – 057 PDF, 2011. (Number of pages: not listed)
يهدف هذا الكتاب الذي هو من إعداد الهيئة الأميركيّة للشّؤون الخارجيّة إلى دراسة موضع الولايات المتّحدة من الربيع العربي وتقدير عواقبه عليها. ولاحظت الهيئة باهتمام (خلال سنة 2011 : تاريخ إصدار الكتاب) أنّ المواطنين الغاضبين في تونس مثلا لم يهتفوا بشعارات مناهضة للولايات المتّحدة وإسرائيل كما تعوّدوا أن يفعلوه في السّابق، ولكنّهم هتفوا بشعارات ضدّ حكوماتهم الفاسدة فَبَدَا على الهيئة كأنّها تستشفّ من هذا "الانحراف» باتّجاه شعارات المناهَضة تغييرا يوحي بأنّه في صالحها.

Shifting Sands: Political Transitions in the Middle East, Part 2 / U.S. House of Representatives Committee on Foreign Affairs (Author).- Washington : U.S. Government Printing Office 66 – 173 PDF, 2011. (Number of pages: not listed)
هذا هو الجزء الثّاني من الكتاب السابق وقد صدر بعد نصف سنة من صدور الكتاب الأوّل. ولاحظت الهيئة الأميركيّة للشّؤون الخارجيّة حينذاك أنّ المظاهرات السّاخطة على حكوماتها في تونس لم تتوقّف بَعْدَ سنة من اشتعال فَتِيلَتِها، بل وانتقلت عدواها إلى بلدان أخرى من العالم العربيّ، وأنّ المتظاهرين الغاضبين أضحوا ينزلون إلى الشّوارع مئاتٍ وآلافا فيما تستمرّ أنظمتهم الحاكمة بالتّفتّت والانهيار. وكما في المرّة الأولى، لاحظت الهيئة بأنّ المتظاهرين السّاخطين لم ينفكّوا يهتفون ضدّ حكوماتهم الفاسدة ولا يهتفون ضدّ أميركا أو إسرائيل كما في السّابق.

The Wave: Man, God, and the Ballot Box in the Middle East / Reuel Marc Gerecht .- Stanford University / Stanford, California : Hoover Institution Press, 2011. (180 pages).
يرى صاحب هذا الكتاب أنّ آفاق الدّيمقراطيّة ووعودها شيءٌ غير مسبوق في تاريخ المسلمين.

علـى أنّـه يتسـاءل أيضـا هـل أنّ الـذي يحـدث فـي الشّـرق الأوسـط بـزوغ فجـر ديمقراطـيّ أم «تقهقـر تاريخـيّ» أخـذ يشـقّ ثُلْمَـةُ فـي البلـدان الإسـلامية ؟ ويجيـب الكاتـب بنفسـه عـن السّـؤال الـذي طرحـه فيقـول بأنّـه يتصـوّر أنّـها ربّـما تكـون موجـةَ تَحَـوُّلٍ ديمقراطـيّ فعلـيّ سَتُغَيِّرُ خارطـة المنطقـة وللرّئيـس الأميركـيّ أوبامـا أن يهتـمّ لهـا ويجعـل لهـا اعتبـارا لأنّهـا تَحَـوُّلٌ ذو شـأن قـد يحـدث فـي عهـده وقـد تكـون لـه عواقـب إبّـان حكمـه.

The Middle East Revolutions: A Framework for Analysis / Catherine Claxton-Dong .- Corona, California : Brown Swan Publishers, 2011. (85 pages).

تقـدّم الكاتبـة مـن خـلال هـذا البحـث وجهـة نظـر تحليليّـة تحيـط بجوانـب التّعبئـة العمّاليّـة فـي الشـرق الأوسـط حاليـا. وفـي جزئهـا هـذا الأوّل مـن سلسـلةٍ مـن الدّراسـات تنـوي الكاتبـةُ تخصيصَـها لهـذا الموضـوع: موضـوع الحـراك الثّـوريّ العُمَّالِـيّ، تسـتعرض الدّارسـةُ عـدّة قـرون مـن التّعبئـة العمّاليـة مقارنـةً بيـن مـا توصّـل إليـه تحليلُهـا وبيـن مـا سـجّلته مـن تجـارب فـي شـوارع الشـرق الأوسـط. وإذ هـي تُكِـبُّ علـى عناصـر نضاليّـة متعـدّدة مـن الطّبقـة العّماليّـة أثنـاء أدائهـا الثّـوريّ، اسـتخلصت أنّ نضالهـا يظـلّ رغـم كلّ شـيء تقليديّـا وأمَيَلَ إلـى الاتّبـاعِ والاِنْقِيـاد منـه إلـى الزّعامـة.

The New Arab Revolt: What Happened, What It Means, and What Comes Next / Council on Foreign Relations/Foreign Affairs (Author).- U.S.A : Council on Foreign Relations/Foreign Affairs , www.cfr.org , 2011. (496 pages).

هـذه سلسـلة تجمـع أكثـر مـن سـتّين مقـالا ولقـاء صحافيّـا وشـهادة أُلْقِيَـتْ أمـام الكونْغْـرَس الأميركـيّ، وفيهـا أيضـا افتتاحيّـاتُ خبـراء وروّاد الفكـر فـي أميـركا أمثـال: برنـارد لويـس وفـؤاد عجمـي ورتشـارد هـاس وليـزا آندِرْسُـون وإيزوبيـلْ كُولْمـان وآلُـوف بِيـنْ ونسـيم نِقُـولاس طالـب. كمـا يضـمّ هـذا الجـزء مـن السّلسـلة أيضـا البيانـات العلنيّـة التـي صـرّح بهـا الرّئيـس الأميركـيّ أوبامـا وهيـلاري اكْلِينْتُـون وحسـني مبـارك و معمّـر قذّافـي وغيرهـم مـن وجـوه المعارضـة المصريّـة ووثائـق هامّـة أخـرى تجعـل مـن الكتـاب مصـدرا هامّـا للإحاطـة بظاهـرة الثّـورات العربيّـة الجديـدة.

The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic Uprising / Jean-Pierre Filiu.- New York : Oxford University Press, 2011. (208 pages).

ألّـف جـان ابْييـر فِيلْيُـو كتابـه هـذا فـي شـكل تقريـر موجـز ولكنّـه جامـعٌ للثّـورات العربيّـة مركّـزا علـى الجـذور التّاريخيّـة العميقـة لهـا. وينتظـم الكتـاب فـي عشـرة دروس تسـلّط الضّـوء علـى الحـركات الشّـعبيّة وتُبْـرِزُ علـى الخصـوص دور الشّـبيبة التـي تجلّـى فيهـا غضـبٌ عـارمٌ بإمكانـه أن يزعـزع أوضاعـاً عربيّـة نسـج عليهـا العنكبـوتُ حتّـى حسـبها العالـمُ أجمـعُ، بمـا فيـه العـربُ أنفسُـهم، أنّهـا راسـخة لـن تبيـدَ. وجديـر بالإشـارة أنّ رأي الكاتـب كان مبـدأ الثّـورة (2011) أنّ الجهاديّيـن فـي وضـع صعـب طالمـا أنّ الاحتجـاج الشّـعبيّ السّـلميّ فـي تونـس ومصـر قـد قـوّض خطابهـم العنيـف.

Revolution in the Arab World: Tunisia, Egypt, and the Unmaking of an Era / Marc Lynch.- The State group, a division of The washington Post Company : www.foreignpolicy.com, 2011. (217 pages).

يتسـاءل الكاتـب فـي مؤلّفـه هـذا عـن مصـدر موجـة الغضـب الهائـج التـي اجتاحـت العالـم العربـي وأغرقـت أكبـر حلفـاء الولايـات المتّحـدة وأطولهـم جلوسـا علـى كرسـيّ الحكـم. ويسـتمرّ متسـائلا عـن سـبب مبدإ العاصفـة فـي تونـس وعـن معنـاه الخفـيّ، قبـل أن يعـود ويُطْلِـع القـارئ علـى أنّ إرهاصـات الغضـب كانـت بـدأت فـي 2010 ولكنّهـا تُجوهِلـت وغُـضَّ عنهـا البصـر، مـع أنّ الرّئيـسَ الأميركـيَّ بَـارَاك أوبَامـا كانـت بلغتـه تقاريـرُ تُنـذِر بالربيـع العربـي فـي ذلـك الوقـت المبكّـر، سـنةً قبـل انـدلاع أحداثـه فعـلا، واصفـة مصـر بأنّهـا قـد تكـون القنبلـة التـي سـتفجّر رزنامـة الرّئيـس الدّوليّـة.

Democracy in the Arab World : explaining the deficit / edited by Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi .- London : Routledge , 2011 .(352 pages).

يمكـن اعتبـار هـذا الكتـاب مسـاهمة هامـة فـي مجـال السياسـة والتّنميّـة فـي الشـرق الأوسـط وكـذا الصّـراع



العربـيّ الإسـرائيليّ. وهـو يتسـاءل عـن الأسـباب الرّئيسـة التـي تجعـل الدّيمقراطيّـة أبـدا متعثّـرة فـي الوطـن العربـيّ بـل عاجـزة منعدمـة طيلـة العقـود الماضيـة. ويضـمّ الكتـاب مسـاهمات جملـة مـن الباحثيـن أكبّـوا علـى دراسـة مشـكلة التنميـة الاقتصاديـة فـي المشـرق والمغـرب وأثـر الثـروة النفطيـة عليهـا إضافـة إلـى الحـروب الإقليميـة، مظهريـن أملهـم فـي إيجـاد آفـاق تعمِّق عمليـة التحول الديمقراطـي فـي العالـم العربـي، متناوليـن عـدداً مـن أقطـاره كنمـاذج.

After the Spring: Economic Transitions in the Arab World / Magdi Amin, Ragui Assaad, Nazar Al-Baharna, Kemal Derviş, Raj M. Desai .- New York : Oxford University Press, 2012. (192 pages).

يُظهِر مؤلِّف هـذا الكتـاب بـأنّ إصلاحـات اقتصاديّـة هامّـة يجـب أن تصاحـب التّحـوّلاتِ السياسيّةَ الكبـرى التـي تحدثـت آنيـاً فـي العالـم العربـيّ، رغـم أنّ كلّ بلد معنـيٍّ بالربيـع العربـي لـه بنيتُـه الاقتصاديّـة الخاصّـة بـه وميزاتـه التاريخيّـة ولـه ربّمـا أيضـا طريـق مختلفـة يحدوهـا. لكـنّ فرصـا تجاريّـة واسـتثماريّة عظيمـة وتفاعـلات اجتماعيّـة هامّـة سـانحةٌ الآن فـي الشّـرق الأوسـط مـن الجديـر اقتناصهـا والاسـتفادة منهـا، كمـا يقـول الكاتـب فـي إطـار مسـاهمته فـي الجـدال الدّائـر حـول كيفيّـة بنـاء مجتمعـات جديـدة بالمنطقـة العربيّـة للأجيـال الصّـاعدة.

After the Arab Spring: How Islamists Hijacked The Middle East Revolts / John R. Bradley.- New York : Palgrave Macmillan Trade , 2012 . (256 pages).

كان جُـون ر. برادلـيْ أحـد القلائـل الذيـن تكهّنـوا بانـدلاع ثـورة شـعبيّة فـي مصـر وأنـذر بسـقوط نظـام مبـارك فـي كُتُـبٍ لـه سـابقة منهـا «أرض الفراعنـة علـى حافّـة الهاويـة» (2008) والـذي كان ممنـوع التّوزيـع فـي مصـر. فـإذا ثـارت القاهـرةُ وهاجـتْ سـاحاتها، جُـون «المُهَـوِّلُ» كمـا كانـت تصفـه الصّحافـة الغربيّـة بسـخرية ، انقلـب إلـى نجـم ثاقـب يُعتمَـد عليـه. بيـد أنّ ابرادلـي قلـب الموازيـن فـي كتابـه هـذا وأعلـن بـأنّ جميـع مـا وُصِـف بـه الربيـع العربـي مـن مُسَـمَّيات إنّمـا كان هـراءً لأنّ الإسـلام السّياسـيّ اختلـس الثّـورات العربيّـة مـن أصحابهـا وحوّلهـا عـن مسـارها الصّحيـح.

After the Spring: Economic Transitions in the Arab World / Magdi Amin, Ragui Assaad and Nazar al-Baharna.- New York : Oxford University Press, 2012 . (192 pages).

يوضّـح أصحـاب هذا الكتـاب أنّ إصلاحـات اقتصاديّة جذريّـة وعميقـة ينبغـي أن تصاحـب الانتقال السّياسـيّ الكبيـر الـذي يجـري فـي العالـم العربـيّ، رغـم أنّ لـكلّ بلـد تاريخـا خاصّـا بـه وبنيـة اقتصاديّـة متميّـزة تجعلـه يخطّ لنفسـه مسـارا مختلفـا. علـى أنّ تداعيـات تجاريّـة هامّـة وفـرص اسـتثمار هائلـة تعـرض فـي هـذه الفتـرة للمعنـيّ بهـذا المجـال، كمـا أنّ حزمـة مـن الأواصـر المشـتركة تجمـع بيـن البلـدان العربيّـة مـا يجعـل القاعـدة الإصلاحيّـة تنطبـق عليهـا جميعـا لا سـيّما وأنّ الإصـلاح الاقتصـاديّ فـي العالـم العربـيّ هـو مـن أكبـر التّحدّيـات التـي تواجهـه.

Arab Uprisings: The People Want the Fall of the Regime / Jeremy Bowen.- London, New York, Sydney, Toronto, New Delhi : Simon & Schuster, 2012 . (352 pages).

كان جِيرِيمْـي ابْـرُووْن مراسـلا للبِـي بِـي سِـي (B.B.C) فـي الشّـرق الأوسـط مـدّة اثنتـي عشـرة سـنة ومـن ثمّـة فقـد كان وسـط الميدان عنـد انـدلاع الأحـداث العنيفـة التـي هـزّت السّـاحة العربيّـة. وفـي كتابـه هـذا، يتفحّـص الصّحافـيّ الأنظمـة البوليسـيّة القمعيّـة وعنفهـا المهـول والـولاء القبلـيّ الـذي مـا زال يسـيطر علـى الذّهنيّـة العربيّـة فـي القـرن الحـادي والعشـرين والتّدخّـل الأجنبـيّ وردّ فعـل الغـرب وإسـرائيل. وعليـه فالكتـاب تقريـر نافـذ ثاقـب عـن التّغييـرات السّياسـيّة التـي وصفهـا جـونْ ابْـرُووْن بأنّهـا الزّلـزال الـذي كاد يـودي بالشـرق الأوسـط.

Arab Spring: The New Middle East in the Making / Hichem Karoui .- CreateSpace Independent Publishing Platform :https://www.createspace.com/, 2012 . (344 pages).

مـن خـلال تتّبعـه المتواصـل لأحداث الربيـع العربـي، حـاول هشـام القـروي الإجابـة فـي هـذا الكتـاب عـن بعـض مـن الأسـئلة المتداولـة فـي الإعـلام العالمـيّ مثـل: مـا الـذي فجّـر هـذه الأحـداث ؟ وهـل سـبقتها إرهاصـات تنـذر بهـا ؟ ومـا الـدّور الـذي مثّلتـه النّخـب السّياسـيّة فـي الإطاحـة بالطّغـاة ؟ ومـا هـو دور القـوّات الأجنبيّـة العظمـى ؟ ومـا هـي مطالـب



المتظاهرين بالضّبط ؟ وهل من أحد يستخدمهم لغرض ما في نفسه؟ وما هو المسار السّياسيّ الذي أعقب سقوط بن عليّ في تونس مثلا أو مبارك أو عبد الله صالح في اليمن ؟ وما شأن البلدان المجاورة ؟ إلخ.

Distant Witness / Andy Carvin.- New York : CUNY Journalism Press, 2012 . (310 pages).
يَعْتَبِرُ صاحبُ الكتاب أنّ ما سُمّي بالربيع العربي هو أكبر هزّة عرفها العالم بعد انهيار القطب السوفييتيّ قبل عشرين عاما. وما يزيد هذا الرّبيع «غرابة»، إن جاز التعبير، هو هيمنته على الإعلام العالميّ وبأيّ طريقة يعالج هذا الإعلام الرّبيع المذكور. وبصفته صحافيّا ورئيسا لموقع اجتماعيّ إعلاميّ، سجّل آنْدي كارْفِينْ في كتابه قصصَ مجموعة من الثُّوّار ناضلوا في الشّوارع العربيّة وعلى الشّبكة ، في إطار تسطيره لتاريخ الربيع العربي منذ اشتعال شرارته الأولى في تونس على أن تكون شهادة لبعضٍ ممّن صنعوا الحدث.

Obama and the Middle East: The End of America's Moment?/ Fawaz A. Gerges.- New York : Palgrave Macmillan, 2012 . (304 pages).
ينظر هذا الكتاب في سياسة الرئيس الأميركيّ أوبَامَا تجاه الشّرق الأوسط وبشكل أوسع في سياسته الخارجيّة بعد أيلول / سبتمبر 2011 ويتناول بالدّراسة أهمّ المجالات الّتي استعسرت على إدارته على غرار المفاوضات الفلسطينيّة الإسرائيليّة والتّواجد الأميركيّ بالعراق وأفغانستان وموقفه من الربيع العربي والتّدخّل العسكريّ في ليبيا ومقتل أسامة بن لادن. فالكاتب يحلّل سياسة أوباما تجاه العرب والمسلمين ويوازن بين أولويّاتها وأهدافها على ضوء الرّهانات المستجِدّة ثمّ يشير إلى ما يراه استراتيجيّة أساسيّة لتطوير العلاقات الأميركيّة العربيّة.

Politics and Power in the Maghreb: Algeria, Tunisia and Morocco from Independence to the Arab Spring / Michael Willis.- New York : Columbia University Press, 2012. (320 pages).
يتناول هذا الكتاب بالدّراسة ثلاثة أقطار ذات ثقل في المغرب العربيّ هي : الجزائر وتونس والمغرب الأقصى منذ استقلال هذه الأقطار من الاستعمار الأوروبّيّ الحديث. وينظر ميكائيل وِلّيس في الديناميكيّة السّياسيّة لـه`ه المنطقة مركّزا على الأدوار التي مثّلها شتّى الفاعلين من بينهم الجيش وأحزاب المعارضة والحركات الإسلاميّة. وينظر أيضا في المسائل الثقافية مثل المطالبة الملحّة بالهوّيّة الأمازيغيّة. وأخيرا يعمد إلى تفحُّص علاقة هذه الدّول الثّلاث فيما بينها ثمّ مع القوى العظمى في خضم الربيع العربي.

The Arab Uprising: The Wave of Protest that Toppled the Status Quo and the Struggle for a New Middle East / Marc Lynch .- New York : PublicAffairs, 2012. (288 pages).
أراد مارْكْ لانْتْشْ حين ألّف كتابه هذا قبل عامين، أن يبيّن أنّ سقوط حكّام عرب معيّنين ما هو إلاّ أبسط ما يمكن توقّعه من شهور كاملة من القلاقل في المنطقة العربيّة إذ إنّ آثارا لها بعيدة المدى لم تكد تُسْتَشْعَر بعد كما أن تحوّلات عميقة لما وصف بالربيع العربيّ ما تزال في عداد المستقبل. إنّ بزوغ شباب ذي ثقافة سِبْرانِيَّة وشعورَه بأن الاحتجاج قد يؤتي أكله وقد يفتح عليه باب التغيير أذهبَ عنه خوفه وجعله يواجه الميدان بإقدام، فيما أحسّ الحكّام الطّغاة لأوّل مرّة بالقلق يسري في وجدانهم ويهدّد عروشهم.

The Arab Spring :The End of Postcolonialism / Hamid Dabashi . - London - New York : Zed Books, 2012. (256 pages).
يقدّم حميد دباشي في هذا الكتاب قراءة ثورية وتصُّورية ومفتوحة لما يبدو أنّه لحظة تأسيسيّة للقرن الحاليّ. قراءة متبصِّرة وتاريخية في التغيّرات المأساويّة التي تهزّ العالم العربيّ، ما يجعله مرجعا تاريخيّا وسياسيّا لمرحلة المخاض التي تعانيها الشعوب العربيّة، لِمَا اتّصف به الكاتبُ من رهافة وتحسُّس دقيق لوضع يمكن أن يُعتبر نموذجا جديدا من حيث طبيعة الثورة نفسها. ويقترح المؤلّف أن يُنْظَر إلى المجتمعات العربيّة نظرة جديدة تأخذ بالحسبان ثقافاتها وجيوسياستها وتاريخها واقعها فيُتَمَكَّنَ عندئذ من تفحُّص اللّحظة الحاسمة تفحُّصا أعمق.



The Arab Spring :Change and Resistance in the Middle East / David W .Lesch .- Boulder, Colorado : Westview Press, 2012. (288 pages).

لا شكّ أنّ الربيع العربيّ الذي بدأ سلميّا في 2010 قد أنجز تغييرات سياسيّة سريعة في المنطقة. اهتمّ صاحب هذا الكتاب بتفحّص هذه التّغييرات وتتبّع الثّورة في الشّرق الأوسط وتطوّرها وثباتها واستمراريّتها ونتائجها وآثارها على المدى القصير والبعيد على المنطقة العربيّة والعالم. وانطلاقا من معطيات واقعيّة، يخلص الكاتب إلى استنتاجات بعيدة عن التّأويلات الخاطئة والأساطير المتمكّنة من الذّهنيّة الغربيّة ما جعل الكتاب يصلح مرجعا للطّلاّب والباحثين الذين تُهمّهم نتيجة هذه الثّورات على الغرب.

The Arab Uprisings: What Everyone Needs to Know / James L. Gelvin.- New York : Oxford University Press, 2012 . (208 pages).

يتساءل صاحب هذا الكتاب عن الأسباب التي فجّرت الربيع العربي وعن أهمّيّتها وعن نتائجها المتوقّعة. وعبر سلسلة من الأسئلة والأجوبة، يستكشف الكاتب المظاهرات الشّعبيّة التي هزّت الشّرق الأوسط، مبتدئا بنشأتها وكيف برزت فكرة المطالبة بالدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان ومدى مواءمة تسمية «الربيع العربي » لواقع الأحداث على الميدان ، ثمّ ياتي لينظر في الدّور الذي مثّله الشّباب في تفجير هذا «الرّبيع» وكذا المجموعات الدّينيّة والجيش عامّة قبل أن يتناول كلّ بلد عربيّ على حدة ويفصّل فيه.

The Arab Spring: Rebellion, revolution, and a new world order / Toby Manhire.- London : Guardian Books, 2012. (320 pages).

أقلّ ما يمكن أن يقال عن الثّورات العربيّة Y نّها باغتت الجميع بعفويّتها وفجائيّتها وعدواها السّريعة. بل ولقد فاجأت المشاركين فيها أنفسهم إذ إنّ طارق البوعزيزي المعروف بمحمّد لم يكن في نيّته أن يشعلها نارا هاصرة لمّا أقدم على الانتحار. هذه الثّورات التي كانت تبدو في الأوّل مستحيلة صارت لازمة لا يمكن تفاديها وذات شهيق وزفير أنْ عانت جريدة «الغارْديانْ» في تتبُّع أحداثها الأمرَّيْن وأعياها تفسيرُها وهذه فصول كاملة لِلَفِيفٍ من صحافيِّيها تشهد على ذلك في هذا الكتاب .

The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era / Lin Noueihed .- New Haven and London : Yale University Press, 2012. (368 pages).

في هذا الكتاب، يشرح الكاتبان الجذور الاقتصاديّة والسّياسيّة للرّبيع العربيّ ويقيّمان ما تمّ إنجازه إلى يومنا هذا ويأخذان بعين الاعتبار العوائق العديدة التي تواجهها البلدان العربيّ وهي تحاول أن تصنع مستقبلها. بفضل البحث الذي قاما به واللّقاءات التي أجرياها بالإضافة إلى تجربة ميدانيّة ثريّة ، يشرح صاحبا هذا الكتاب الأخطار التي تحيق باستقرار كلّ من البلدان العربيّة على حدة وما ينتصب في طريقها من تحدّيات منها : تثبيت الهياكل الديمقراطيّة والاتّفاق بشأن الإسلام السّياسيّ وتجاوز الخلافات القبليّة وإيجاد حلول ناجعة للبطالة.

The Devil We Don't Know: The Dark Side of Revolutions in the Middle East / Nonie Darwish .- Hoboken, New jersey and canada : Wiley end Sons , 2012 . (256 pages).

إنّ موجات الاهتزاز الشعبيّ التي عمّت البلدان العربيّة، نفختها رياح من الآمال والتخوّف في آن واحد باعتبارها الفرصة الأخيرة لإحداث تغيير نَشَدَتْه الشّعوبُ العربيّةُ منذ سنين وربّما أحقاب. ومن خلال نظرة مستضيئة إلى الوضع في الشرق الأوسط، حاولت نوني درويش ذات الأصل المصريّ والمقيمة حاليا بأميركا تقييم النتيجة الممكنة للحراك الثّوريّ، متقفِّيَةً خطوات تطوّر الأحداث، مضيفة وجهة نظر جديدة للجدال القائم حول إذا كانت الدّيمقراطيةُ تناسب العالمَ الإسلاميّ والحريةُ توافق مرجعيّاتِه الدينيةَ والثقافية والتاريخية؟

The Dawn of the Arab Uprisings : End of an Old Order?/ Edited by Bassam Haddad, Rosie Bsheer and Ziad Abu-Rish.- London : Pluto Press, www.plutobooks.com, 2012. (328 pages).

بحكم انّ أغلب مؤلّفي هذا الكتاب مقيمون في الوطن العربيّ وفي البلدان التي مسّها الربيع

العربـي ، فإنّهـم يقدّمـون بيـن يـديْ القـارئ تقريـرا حيّـا عـن الأحـداث التـي لـم تعالجهـا وسـائل الإعـلام العربيّـة والغربيّـة سـوى معالجـة سـطحيّة أو جزئيّـة مركّزيـن علـى الـدّول التـي عاشـت الثّـورات عـن كثـب ومشـيرين أيضـا إلـى آثارهـا علـى الأردن والمملكـة العربيّـة السّـعوديّة ولبنـان وفلسـطين والعـراق. ويُبْـرِزُ المؤلّفـون أنّ الثّـورة العربيّـة مرتبطـة بمعطيـات متشـابكة منهـا التّاريخيّـة والاقتصاديّـة والإعلاميّـة ومـا تعلّـق بالسّياسـة الدّوليـة والجنـس والبطالـة والثّقافـة، إلـخ.

The Invisible Arab: The Promise and Peril of the Arab Revolutions / Marwan Bishara .- New York : Nation Books, 2012 . (304 pages).

تتبّـع مـروان بشـارة فـي مؤلَّفـه هـذا جـذور الثّـورات العربيّـة المعاصـرة بصفتـه محلّـلا سياسـيّا فـي قنـاة الجزيـرة النّاطقـة باللّغـة الإنجليزيّـة، حيـث إنّـه جمـع بيـن المعلومـة المسـتقاة مـن الميـدان وبيـن الخبـرة الطّويلـة والتّعليـق السّياسـيّ المحنّـك فـي تحليلـه للعوامـل المعقَّـدة التـي جعلـت مـن الانتفاضـة شـيئا ممكنـا علـى أرض الواقـع. ويـرى بشـارة أنّ الانفجـار الدّيمغرافـيّ الـذي كان يُعَـدُّ أحـد أهـمّ المُعيقـات فـي طريـق نمـاء البـلاد العربيّـة وتقدّمهـا ومـن المخلّفـات الرّثّـة الباليـة، هـذا الانفجـار بالـذّات تجلّـى بالآخـر أهـمّ عوامـل التّطـوّر والانعتـاق بمـا أنّهـا ثـورات فجّرهـا شـباب هـذه الأمّـة.

The Rise and Fall of Arab Presidents for Life / Roger Owen .- U.S.A : Harvard University Press, 2012. (272 pages).

فـي هـذا الكتـاب، يسـبر رُوجيـه أُوويـنْ الميـزات الأساسيّة للنّظـام الملكـيّ العربـيّ كنمـوذج . ويتناولـه مـن زاويـة بيـت الملـك وحاشـيته ومـا يطغـى علـى أصدقائـه مـن رشـوة وفسـاد ومحاولـة اختلاق شـرعيّة شـعبيّة لنفسـه مبنيّـة علـى الْبَهْـرَجِ الاقتصـاديّ وعلـى دسـتور مختـرَق وعلـى انتخابـات مـزوَّرة وعلـى إعـلام محظـور الحرّيّـة. ثـمّ يتسـاءل الكاتـب عـن السّـبب الـذي جعـل العالـم العربـيّ يخضـع لهـذا الكـمّ الهائـل مـن الرّؤسـاء «المؤبَّديـن» قبـل أن يناقـش المعارضـة الشّـعبيّة الجامحـة التـي أبرزهـا الربيـع العربـي والتّغييـرات السّياسـيّة التـي نجمـت عنـه مـع التّحدّيـات التـي تواجهـه.

Why It's Still Kicking Off Everywhere: The New Global Revolution / Paul Mason.- london : Verso, 2012. (325 pages) .

أُلِّـفَ هـذا الكتـاب فـي العـام 2011، ولكنّـه حُيِّـنَ وأُعيـد طبعـه بعـد سـنةٍ علـى خلفيّـة الحـراك الشـعبيّ فـي العالـم وبخاصّـة الربيـع العربـي. ويتنـاول الكتـاب بالدراسـة بـروز حركـة « اعتصـام Occupy » التـي كانـت انتشـرت علـى أغلـب أجـزاء الكـرة الأرضيّـة وكأنّهـا موجـة تسُـونامِي لا يوقفهـا شـيء، إلـى أن يخلـص إلـى مـا عُـرِف بالربيـع العربـي، مؤكّـدا بالخصـوص علـى أنّ الأزمـة الاقتصاديّـة ومواقـع التّواصـل الاجتماعـيّ ونشـوء وعـي سياسـيّ جديـد فـي المنطقـة العربيـة كلّهـا عوامـلُ كان مـن شـأنها أن تولّـد جيـلا جديـدا مـن الثوريّيـن وصفهـم الكاتـب بالمتطرّفيـن الرّادكاليّيـن.

The Arab Revolt and the Imperialist Counterattack / James Petras.- Atlanta: Clarty Press, 2012. (130 pages).

يناقـش الكتـاب تفاصيـل الثـورات العربيـة والمؤامـرات التـي حيكـت ضدهـا كمـا فعـل المجلـس العسـكري الحاكـم فـي مصـر حيـن شـنَّ حملـة علـى الحركـة المتطلّعـة إلـى حيـاة أفضـل تحـت كنـف الديمقراطيـة وذلـك بشـراكة الدكتاتوريـات المتداعيـة فـي أماكـن معيّنـة مـن المنطقـة العربيّـة، وحيـن تسـابق حلـف شـمال الأطلسـي إلـى نشـر قواتـه فـي ليبيـا بمجـرّد مـا بـدأ التمـرد، محتجّـا بمفهـوم «مسـؤولية الحمايـة» فأصحـاب المدنييـن العـزّل بـالأذى، وحيـن سـاندت الحكومـات الغربيـة علنـا فكـرة تغييـر النظـام فـي ليبيا مـع أن هـذا لـم يكـن مـن مهامهـا بـل تدخّـلا صريحـا فـي الشّـؤون الخاصّـة لبلـد مسـتقلّ وذي سـيادة.

Arab Revolutions and World Transformations / Edited by Anna M Agathangelou, Nevzat Soguk.- Abingdon, Oxon : Routledge , 2013 . (152 pages).

يتنـاول هـذا الكتـاب بالنّقـد الثّـورات العديـدة التـي قامـت بالوطـن العربـيّ ابتـداء بانتحـار محمّـد أو طـارق البوعزيـزي فـي كانـون الأوّل / ديسـمبر 2010. ويهتـمّ مؤلّفـوه بتحليـل القـوّة الجامحـة التـي انفجـرت فـي شـوارع تونـس ومصـر والبحريـن وسـوريا وليبيـا واليمـن، وجـذور الحـركات التّمرّديّـة الحديثـة ومسـارها فـي سياق التّحـوّلات الشّـاملة التـي أعـادت تحديـد سياسـة الثّـورة الشّـعبيّة، كمـا أنّهـم يعالجـون رهانـات هـذه الثّـورات وكيـف أنّ العنـف

اليوميّ المشاهد في شوراع العالم العربيّ قد يولّد نفورا وتقزّزا وكُرهاً ينقلبُ عيها آخر المطاف.

A Tourist in the Arab Spring / Tom Chesshyre.- Globe Pequot Press, www.globepequot.com , 2013. (256 pages).

يُعَدُّ هذا الكتاب شهادة حيّة عن نتائج الربيع العربي. فهو مذكّرة سفر قام به سائح غربيّ عبر مصر وليبيا وتونس إبّان احتراقها مسجّلا كلّ ما وقعت عليه عينه أو تحسّسته أذنه على غرار الرّحّالة العرب القدامى الذين سجّلوا كلّ ما صادفوه في رحلاتهم. ورغم المأساة فقد بدا هذا الكتاب شبيها بالمغامرات التي لا تخلو من دعابة، وربّما تكون النّقطة الأكثر إيجابيّة فيه أنّ صاحبه لم يركن إلى ما تبثّه وسائل الإعلام عن الربيع العربي، بل ألقى بنفسه بين أمواجه المتلاطمة حتّى صنع لنفسه رأيا أقرب إلى الواقع.

Democracy's Fourth Wave?: Digital Media and the Arab Spring / Philip N. Howard and Muzammil M. Hussain .- New York : Oxford University Press, 2013. (160 pages).

إنّ ما عُرِف بالربيع العربي موجة تسونامي جارفة أغرقت ستّة عشر بلدا عربيّا غِيلةً في ثورة على الاستبداد. ثورة لم تفجّرها الأحزاب السّياسيّة ولا النّخب المفكّرة وإنّما أشعل فتيلها الطّلاّب والشباب والطّبقة الوسطى من الشعب، معتمدين بشكل واسع على مواقع التّواصل الاجتماعيّ، ما جعل الخبراء يؤكّدون أن أنظمة بن علي والقذّافيّ وحسني مبارك لم يُطِحْ بها سوى الأنترنت. وهو الأمر الذي حدا بالكاتبين هنا إلى تأمّل دور الشبكة والهواتف الخلوية في تمرير نبرة الاحتجاج والحفاظ على مستوى السّخط و لهيبه المستعر خلال الثّورة.

Europe and the Arab World : Patterns and Prospects for the New Relationship / Samir Amin, Ali El Kenz .- London – New York : Zed Books, 2013. (160 pages).

يركّز هذا المؤلّف على مبادرة قام بها في الأصل الاتّحاد الأوروبّيّ في بَرْشَلُونة بهدف تجديد علاقاته مع البلدان العربيّة (بلدان شمال إفريقيا والخليج) على أسس صحيحة وقاعدة جديدة من المساواة والتّعاون المتبادل المفيد للجانبين في خضمّ الرّهانات الجديدة التي فرضها حراك الربيع العربي. ومن ثمّة فهذا الكتاب يقدّم بين يديْ القارئ تقريرا كاملا ومفصّلا عن هذه المبادرة، مصحوبا بتحليل مُسَيَّق تاريخيّا وثقافيّا وسياسيّا ومزوّدا بنقد ثاقب لشتّى أوجه الواقع التي أثّرت في هذه المبادرة.

North Africa's Arab Spring / Edited by George Joffé .- Abingdon , Oxon : Routledge, 2013 . (232 pages).

يتناول هذا الكتاب حيثيّات الربيع العربي في شمال إفريقيا. يبدأ بتقديم عامّ عن الموضوع قبل أن يتناول كلّ بلد من بلدان شمال إفريقيا الْمَعْنِيَّةِ بالحراك الشّعبيّ على حدة. ويعمد الكاتب إلى مقارنة بين دور الإخوان المسلمين في عهد جمال عبد النّاصر وبين الوضع الحاليّ، كما يقدّم للقارئ تحليلا لبروز الأحزاب السّياسيّة الجديدة في مصر . ويتناول بالدّراسة العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي والفضائيّات والثورة المصرية قبل أن ينتقل إلى تونس وليبيا ثمّ يطرح الأسباب والعلل التي يراها وراء عدم حدوث ربيع عربيّ في الجزائر والمغرب الأقصى.

Orienting Our Sights on the Future: Opportunities and Challenges of the Arab Revolts / U.S. Marine Corps (Author), U.S. Military (Author), U.S. Government (Author).- U.S.A : Progressive Management, bookcustomerservice@gmail.com, 2013. (233 pages).

هذا الكتاب الذي أعدّته البحريّة الأميركيّة يهتمّ بنتائج الربيع العربي على الولايات المتّحدة وبالكيفيّة التي تمكّنها من رصد الأحداث حتّى تكون على أهبة للاستجابة للمتطلّبات الأمّة الأميركيّة على حدّ تعبيرها. وبسبب انتشار القوّات الأميركيّة في الشرق الأوسط وحضورها المكثّف في الخليج العربيّ، ترى البحريّةُ أنّه من الواجب فهم ما يحدث هناك بتعمّق والإحاطة بمدى وقعها على السّياسة الأميركيّة ومخطّطاتها المستقبليّة. ولهذا الغرض، نظّمت البحريّة سلسلة من المحاضرات المتخصّصة ما بين سنتيْ 2011 و2012 نشرتها في هذا الكتاب.



The Failure of Nonviolence: From the Arab Spring to Occupy / Peter Gelderloos .- Washington : Left Bank Books, 2013. (306 pages).
يرى هذا الكتاب أنّ السّنوات العشر الأخيرة أظهرت بوضوح أنّ الحملات المضادّة للعنف (Nonviolence) عبر العالم كانت حملات ساندها الإعلام وموّلتها الحكومات وسيّرتها منظّمات غير حكوميّة. وعليه فهذه الحملات المضادّة للعنف قد ساهمت في تثبيت أنظمة قمعيّة تحت أقنعتها السّلميّة وساعدت الشّرطي على الحدّ من صعود الحركات الشّعبيّة « المتمرّدة » كما أنّها، باحتلالها الصّدارة، حجبت أصوات المعارضة. ومن خلال المقارنة بين الاتّجاهين «السّلميّ» و«العنيف»، يبيّن الكتاب ما حقّقته الحركات الثّوريّة وما لم تحقّقه الحركات السّلميّة منذ الحرب الباردة إلى الآن.

The New Middle East: The World After the Arab Spring / Paul Danahar.- New York : Bloomsbury Press, 2013 . (480 pages).
رغم مساندة أميركا ونصرتها لهم باسم الحضارة والدّيمقراطيّة والتّقدّم، أَفَلَ أبرز رؤساء العرب إلى مآلٍ شنيع بين عشيّة وضحاها. وفي 2011، اكتشف الغربيّون أنّ الشعوب العربية ليست كلّها متوحّشة ولا همجيّة حتّى تحتاج إلى قبضة من حديد تُرهِبها وتنقِص من عنجهيتها كما كانوا يتصوّرون من قبل. اكتشف الغربيون أنّ الشّعوب العربية لها آمال ومآرب يمكنها أن تعبّر عنها بنفسها وعليه فالكاتب يدعو الغرب هذا إلى الاستماع إلى تلك الشعوب الثّائرة كي يفهم أيّ نوع من المجتمعات تتصوّره لنفسها وماذا سيكون تأثيرها عليها.

The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-revolution and the Making of a New Era / Lin Noueihed and Alex Warren .- U.S : Yale University Press, 2013. (368 pages).
معتمديْن على خبرتهما الطّويلة في العالم العربيّ مشرقا ومغربا، أكبّ صاحبا هذا الكتاب على شرح الأسباب التي مكّنت الربيع العربي من الانتشار هذا الانتشار السّريع والمذهل على رقعة جغرافية شاسعة. وتساءلا عن الدّافع الذي جعل المواطن العربيّ يتمرّد فجأة على حاكم استبدّ به طويلا حتّى تُخُيِّل للعالم أنّه حاكم راسخ في أرض يَعْرُبَ لن يحيد أبدا. ويزعم الكاتبان بأنّ الأسباب رغم اختلافها من دولة إلى أخرى، إلاّ أنّ خليطا قابلا للانفجار مشتركٌ بينها جميعا وهو التّفاوت الاقتصاديّ والفساد العامّ وانعدام الحرّيّة وظاهرةُ السّبرانيّة.

The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East / Marc Lynch .- United States : PublicAffairs, 2013 . (304 pages).
يزعم صاحب هذا الكتاب أنّ التّغييرات الكبرى التي ينبغي أن تنتج عمّا سمّي بالربيع العربي لم تأتِ بعد وسيكشف عنها المستقبل. كما يبرز أنّ سقوط الرّؤساء الذين تمّت الإطاحة بهم ليس إلاّ أوّل النّتائج لأنّ الحراك الشّعبيّ الضّخم الذي يعرفه العالم العربيّ نتاج شباب متواصلين على الشّبكة وواعين بأنّ الاحتجاج يؤتي أكله وبأنّ الضّغط على الظّروف يحدث التّغيير وأنّ أسطورة الطّغاة الأبديّين الذين تحكّموا برقاب آبائهم وأجدادهم عشرات السّنين تهاوتْ وبات مكشوفا أنّ تنحيّتهم ليست بالأمر المستحيل كما كان يُتَصَوَّرُ.

The People Want :A Radical Exploration of the Arab Uprising/ Gilbert Achca.- Berkeley, Los Angeles – London : University of California Press , 2013. (328 pages).
يحدّد المؤلّف في هذا الكتاب عوامل المسار الثوريّ وحيويّته من خلال دور مختلف الحركات الاجتماعيّة والسّياسيّة وبروز فاعلين شباب يستخدمون التّكنولوجيّات الحديثة استخداما مكثّفا (تكنولوجيا الإعلام والتّواصل الحديثة) وطبيعة النّخب الموجودة في السّلطة وأجهزة الحكم هي التي تحدّد الشّروط المختلفة لإسقاط النّظام في البلدان التي عُنِيَت بهذا الأمر. ويُعَدُّ الكتاب جَرْدا لهذه الأحداث في الأقطار المعنيّة بالربيع العربي منذ انطلاقته في 2011 غاية 2013 وهي تونس وليبيا ومصر واليمن والبحرين وسوريا.

The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East / Charles




Tripp.- New York : Cambridge University Press, 2013. (409 pages).
معتمدا على الأحداث المأساوية التي يعيشها العالم العربيّ ومقارنا بينها وبين فترات موازية من تاريخ الشرق الأوسط الحديث والثّورات الشّعبيّة في الجزائر في القرن التّاسع عشر ضدّ الاستعمار الفرنسيّ والثّورة الإسلاميّة الإيرانيّة سنة 1979 والانتفاضة الفلسطينيّة ، ينظر الكتاب في الوسائل التي عمد إليها الثّوّار العرب وكيف توحّدوا حتّى يطيحوا بالطّغاة ويكافحوا الوضع الرّاهن ويصنعوا مصيرهم. ويسبر الكتاب غور العلاقات بين السّلطة وأشكال المقاومة وكيف أنّه يمكن لتجارب القمع والعنف أن تولّد هوّيات مشتركة جديدة.

The Second Arab Awakening, Revolution, Democracy, and the Islamist Challenge from Tunis to Damascus / Adeed Dawisha .- New York City : W. W. Norton & Company, 2013. (288 pages).
في فترة الانتفاضة العربيّة الثّانية أو فترة الاستيقاظ الجماهيريّ العربيّ، يقدّم الباحث المعروف عَدِيدُ دَويشَا للقارئ بُعداً تاريخيّا عميقا للثّورات العربيّة الأخيرة، مسطّرا خطّا تحت صفة التّطوّر الفتيّ المنجَز إلى غاية الآن من قِبل هذه الثّورات ومنبّها إلى ما يميّزه من هشاشة واضطراب وإلى التّحدّي الإسلاميّ الذي برز في سياقه. فهذا الكتاب الوجيز والمفصّل معا بخصوص ما يهدّد الثّوّار المنتصرين والفرص التي تعرض لهم، يشير إلى البُعْد الضّروريّ الذي ينبغي النّظر عبره إلى السّاحة السّياسيّة وإلى تغيّراتها السّريعة.

Arab Spring Challenges for Democracy and Security in the Mediterranean /Edited by Patricia Bauer.- Landon and New York : Routledge , 2014 . (198 pages).
يعرض هذا الكتاب أهمّ أوجه السّياسة المتوسّطيّة على ضوء أحداث الربيع العربي منذ 2010، على اعتبار أنّ التّطوّرات حَرِيَّةٌ بإعادة النّظر في العلاقات الأوروبية العربيّة. وينظر هذا الكتاب في العلاقة ما بين الأمن والدّيمقراطيّة وفي اللُّبس الذي قد يندرج ما بين عمليّة الإشهار لِلْقِيَم الدّيمقراطيّة وضرورة المحافظة على المصالح المشتركة من حيث القضايا الاقتصاديّة والأمنيّة، لا سيّما في خضم الاضطراب السّائد على السّاحة العربيّة وتغيّر فاعليه السّياسيّن وتحوّل مواضع الصّراع به رأسا على عقب.

Arab Spring and Arab Women, Challenges and opportunities / Edited by Muhamad S. Olimat.- Abington, Oxon : Routledge, 2014 . (200 pages).
ينظر هذا الكتاب في دور المرأة العربيّة في الثّورات العربيّة ومساهمتها في عمليّة التّغيير التي تجتاح المنطقة. ويستهلّ الكتاب فصوله بتفحّص عمليّة الدّمَقْرَطة والعوائق التي تقف في طريقها داخل الوطن العربيّ منذ الحرب العالميّة الثّانية. ثمّ يكبّ على الظّروف التي أدّت إلى تفاقم ما يُسَمّى خطأً ، على حدّ تعبيره ، بالربيع العربي، كي يخلص أخيرا إلى الحديث عن دور المرأة المشاركة والمنظّمة والقائدة والضّحيّة أيضا. وتبقى الأطروحة الأساسيّة للكتاب أنّ المرأة رغم كونها جزءا كاملا من الحراك الثّوريّ على أنّها لم تجنِ من تضحيّاتها شيئا.

Gender, Women and the Arab Spring / Edited byAndrea Khalil .- Abington, Oxon : Routledge, 2014. (160 pages).
يقدّم هذا الكتاب بحثا معمّقا عن ديناميكيّة الربيع العربي في شمال إفريقيا كنموذج. ويهتمّ بخاصّة بقضيّة التّشريع في مرحلة ما بعد الثّورة، لا سيّما فيما يتعلّق بالمساواة بين المرأة والرّجل والتّحرّش الجنسيّ وجسد المرأة والنّشاط السّياسيّ النّسويّ والمرأة والحركات الإسلاميّة والحركة النّسويّة الرّسميّة والمرأة والاقتصاد وحقوق المرأة في سياق الانتقال السّياسيّ. وقد ألّف فصولَ هذا الكتاب خبراءُ ومتخصّصون في شؤون أقطار شمال إفريقيا ومناضلون وناشطون مختلفون.

How Capitalism Failed the Arab World : The Economic Roots and Precarious Future of the Middle East Uprisings / Richard Javad Heydarian. - London-New York : Zed Books, 2014 . (224 pages).
يوضّح ريتشارد جواد حيدران في هذا الكتاب كيف أن سنين من سوء التسيير الاقتصادي والاستبداد السّياسي والفساد المتمكّن شجّعت الشعوب العربية على الثورة. ثمّ كيف أنّ ما كان





يحـدو الوثبـةَ الأولـى مـن تفـاؤل وآمـال تـرك الآن المـكان لصراعـات داخليّـة مـن أجـل السّـلطة ومـا يعقُـب ذلـك مـن مـرارة وشـكوك متزايـدة وركـود. وبـدل الشّـروع فـي إصلاحـات جذريّـة، لجـأت الحكومـات العربيـة طيلـة الثّلاثـة عقـود الأخيـرة إلـى سياسـات عتيقـة وغيـر مدروسـة أدّت إلـى مزيـد مـن الفقـر وتفـاوت غيـر عـادل فـي الرّواتـب وتفاقـم فـي نِسَـب البطالـة بيـن الشّـباب بخاصّـة.

Military Responses to the Arab Uprisings and the Future of Civil-Military Relations in the Middle East: Analysis from Egypt, Tunisia, Libya, and Syria / William C Taylor.- New York : Palgrave Macmillan, 2014. (268 pages).

أكبّ هذا الكتـاب علـى دراسـة التّدخّـل العسـكريّ فـي بلـدان الربيـع العربـي دراسـة مقارنـة، مستخلصا أنّـه اختلـف مـن بلـد إلـى آخـر. ورغـم كثيـر مـن نقـاط التّشـابه بينهـا فـي المجـالات الاقتصاديّـة والاجتماعيّـة والسّياسـيّة، إلاّ أنّ القـوّات المسـلّحة العربيّـة تبايَنَـتْ بيـن مسـانِدة للنّظـام وبيـن منشـقّةٍ عنـه لصالح شـعوبها الثّائـرة. وعلـى هـذا الأسـاس فـإنّ هـذا الكتـاب يهتـمّ بدراسـة تَكْتِيـك العسـكريّين العـرب والقـرارات التـي اتّخذوهـا فـي فتـرات القلاقـل الاجتماعيّـة علـى خلفيّـة أنّ الغـرب هـو الـذي كوّنهـم وهـو مـن يبيعهم الأسـلحة الفتّاكـة والأجهـزة الهتّاكـة عنـد الحاجـة.

Revolution, Revolt and Reform in North Africa, The Arab Spring and Beyond / Edited by Ricardo Laremont. - Abington, Oxon : Routledge , 2014. (180 pages).

غـرض هـذا المؤلَّـف تقديـمُ تقريـر كامـل عـن الثّـورات الأخيـرة أو حـركات الإصـلاح التـي شـكّلت إطـار الربيـع العربـي، وهـو كتـاب يركّـز علـى عمليّـة التّحـوُّل فـي سياقه الشّـمال الإفريقـيّ إذ لأحـداث شـمال إفريقيـا ولا شـكّ تأثيـر علـى أوروبّـا بحكم القـرب الجغرافـيّ والإرث التّاريخـيّ. ومُتَمَثِّـلاً بتونـس ومصـر وليبيـا والمغـرب والجزائـر يقدّم هـذا الكتـاب مسـحا علميّـا للرّبيـع العربـيّ أو حـركات الإصـلاح كمـا يحلـو للبعـض تسـميّتها، مـا جعلـه مصـدرا مهمّـا لطلبـة العلـوم السّياسـيّة والباحثيـن فـي القضايـا الحديثـة والمهتمّيـن عمومـا بالمنطقـة العربيّـة

.The Lost Spring: U.S. Policy in the Middle East and Catastrophes to Avoid / Walid Phares.- New York : Palgrave Macmillan Trade, 2014. (256 pages).

يقتـرح نبيل فـارس فـي هذا الكتـاب إجابـة علـى أهـمّ أسـئلة طُرِحـت علـى السّـاحة الدّوليّـة بعـد الهـزّات العنيفـة التـي ضعضعـت العالـم العربـيّ مثـل: «كيـف لـم يَتَكَهَّـنِ الغـرب بمـا سـمِّي بالربيـع العربـي أو «الشّـتاء العربـيّ »؟ وكيـف لـم يهتَـدِ إلـى إمـكان حدوثـه ؟ ثـمّ كيـف لـم يتمكّـن مـن مواجهـة تحدّياتـه؟ نبيـل فـارس الـذي كان مـن القلائـل الذيـن توقّعـوا بدقّـة حـدوثَ هـذا الشّـرخ العظيـم فـي الأرض العربيّـة، يـردّ سـبب فشـل الغـرب الذّريـع إلـى أنّ واشـنطن تذبذبـت فـي مكافحتهـا للإرهـاب وإلـى أنّهـا ارتكبـت أخطـاء اسـتراتيجيّة فادحـة كانـت نتائجهـا وخيمـة عليهـا.

The Arab Spring in the Global Political Economy /Dr Leila Simona Talan.- U.S.A–UK : Palgrave Macmillan, 2014. (272 pages).

يـدرس هـذا الكتـاب وقـع العولمـة وتأثيرهـا علـى القُطْرِيّـة وعلـى أزمـة الدّولـة القوميّـة مـن منظـور اقتصـاد سّياسـيّ دولـيّ منفصـل، مـع اهتمـام خـاصّ بديناميكيّـة المنطقـة العربيّـة وبخاصّـة مصـر وليبيـا وتونـس. ومـن ثمّـة فلهـذا الكتـاب هـدف نظـريّ يجمـع بيـن السّياسـة والاقتصـاد فـي سـياق العولمـة، ومـن جهـة أخـرى، يقوم بتقييـم العلاقـة بيـن العولمـة وبيـن التّهميـش والحلـول القُطْرِيَّـة المتراوحـة بيـن اللّيـن والشّـدة بعـد تهتُّـك جهـاز الدّولـة فـي مواجهـة ضغـط الاقتصـاد السّياسـي العالمـيّ.

Transitional Justice and the Arab Spring / Edited by Kirsten J. Fisher, Robert Stewart.- London and New York : Routledge, 2014. (244 pages).

ينتقـد هـذا الكتـاب أسـلوب الربيـع العربـي فـي المطالبـة بعدالـة انتقاليّـة مُسَـيَّقة. ويبيّـن كيـف أنّ الميـزات الفريـدة لهـذه الموجـة الثّوريّـة والمظاهـرات الشّـعبيّة التـي مسـحت العالـم العربـيّ منـذ كانـون الأوّل / ديسـمبر 2010 طرحـت مشـاكل وأثـارت مشـاغل للعدالـة الانتقاليّـة المسـيّقة. كمـا يبحـث فـي وسـيلة تمكّـن هتـه المسـألة مـن المسـاهمة فـي إضافـة بُعْـدٍ جديـد علـى الإطـار العـامّ للقضايـا الجوهريّـة المتمثّلـة فـي العدالـة الاجتماعيّـة والتّعميـر وإعـادة هيكلـة البُنـى التّحتيّـة للسّـماح بالخـروج مـن الأزمـة



وتحقيق الشّفاء التّامّ من سياق االربيع العربي.

Turkey and the Arab Spring :Leadership in the Middle East / Graham E. Fuller.- Bozorg Press : www. grahamfuller.co , 2014. (410 pages).

لا شكّ أنّ ما يحدث من حراك ثوريّ في المنطقة العربيّة، وبالشّرق الأوسط على الخصوص، له تأثيره على الأقطار المجاورة غير العربيّة لا سيّما تركيا. ولا شكّ أنّ تركيا، بحكم قربها الجغرافيّ وموروثها الثّقافيّ والتّاريخيّ المشترك مع الشّعوب العربيّة وكذلك بحكم التّغيّرات االسّياسيّة والاقتصاديّة الهامّة التي توالت على ساحتها خلال السّنوات الأخيرة، تُعَدُّ أحَدَ أبرز الفاعلين في المنطقة العربيّة ما بعد الثّوريّة و ذراعاً بنّاءة أو هدامة في عمليّة الانتقال السياسيّ وفي مسار الدّمقرطة والتّحرّر اللّذين هما آخذان بالتّشكُّل في أقطار الربيع العربي.

تـــونـــس

سقوط الدولة البوليسية في تونس / توفيق المديني.- بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011. (300 ص).

يقدّم توفيق مدني كتابه إلى شباب تونس الذين تظاهروا ضدّ سلطة بوليسية حكمت البلد منذ الثمانينيات من القرن الماضي وانتهت بهروب الرئيس من أصغر الأبواب. والكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات نشرها المؤلِّف على مدى عشرين سنة ونيِّف، في العديد من الصحف العربية، بما حملت من معاداة لحكومة بن علي منذ أوّل يوم وطئت فيه قدماه سدّة الحكم يقول الكاتب. ويتكوَّن المؤلَّف من تسعة فصول انطوت على حقائق وأسرار متعلّقة بساكني قصر قرطاج رئيسا وحاشية وما كانوا يمارسونه من آليات حكم.

Chronique d' une révolution inachevée : 17 décembre 2010 - 23 octobre 2011 / Yassine Essid.- Tunis : MC éd. , impr. 2012 .- Cet ouvrage rassemble 36 articles de l'auteur parus dans La presse de Tunisie du 24 février au 20 octobre 2011 . (150 pages).

يضم الكتاب ستّا وثلاثين مقالة للكاتبة والإعلامية ياسمين السيد كانت نشرتها في الصحافة التونسية. شاهدت ياسمين السيد اندلاع ثورة الياسمين وتتبّعت تطوراتها وفصولها بحيث رأت كيف طُرِد نظام بن علي وزبانيته من قصر قرطاج، وكيف أعلنت الحرب على أسرة زوجته ليلى الطرابلسي التي كانت تعيث في تونس فسادا، ثم كيف آلت هذه الثورة إلى أوضاع أثارت جدلا ونقاشا وكأنها تقول بأنها انتفاضة لم تكتمل بعد، وما تزال في سنتها الأولى تتحرى طريقا لم تكن مفروشة بالورود وإنِ تكن ثورة الياسمين هي التي شقّتها.

Chronologie de la révolution tunisienne: démocratie ou guerre civile ? / Slah Oueslati.- Tunis : Nirvana , 2011. (252 pages).

محور هذا الكتاب الأساسيّ أولئك الذين تواطؤوا مع السلطة سواء كانوا من الدّاخل أو الخارج، والحديث عن حرّيّة إعلاميّة كانت في الواقع مفتعلة لأنّها كانت تسعى أساساً إلى تشويه النظام البورقيبي السّابق والتّطبيل والتّزمير لنظام بن عليّ، ثمّ الثورة التي فاجأت هؤلاء الإعلاميين المدَّاحين من حيث لم يكونوا يحتسبون. ويركّز صلاح الوسلاتي في كتابه على التسلسل الزمني لأحداث تونس كخطّ تاريخيّ تُستخلَص منه التّجربة بإيجابيّاتها وسلبيّاتها، متمنيا أن تؤدي إلى الديمقراطية الفعلية بدل حرب أهلية لا تعرف نتائجها.

Dans l'ombre de la reine.- Lotfi Ben Chrouda, avec la collaboration d'Isabelle Soares Boumalala .- Neuilly sur seine : Michel Lafon, 2011. (185 pages).



يرسم المؤلفان في هذا الكتاب لوحة أخلاقيّة لسيدة قرطاج الأولى وهي في أوج عزّها، واصفيْن إيّاها بالعنجهية والقسوة في حياتها اليومية، مدقّقين في تفاصيل التّهم التي اشتُبهت بها أسرتُها بنهب المال العام، إضافة إلى أفعال همجية لم يكن آل الطرابلسي يتردّدون عن ممارستها بدءا بالسجن التعسفي إلى الاختفاء القسريّ أو الغامض لمن يشتمّون فيهم رائحة العدوّ، وهذه السّيّدة الأولى لم تكن تجد أي حرج في التّخلّص من ذوي الطّموح «الزّائد»، إذ إنّ استقالة عون من أعوان الدّولة كانت تعني فورا السجن أو الموت.

Dégage, dégage, dégage : ils ont dit dégage : essai / Najeh Missaoui, Oussama Khalfaoui.- Velle le Chatel : Ed. Franco-berbères , impr. 2011 .(240 pages).

كلمة «إرحلْ !» هته التي كثُر الهتاف بها في ساحات الربيع العربي من ابتداع الشّباب التّونسيّ حسب الكاتبان. هؤلاء الشباب الذين بهروا العالم بجرأتهم لمّا أمروا رئيسهم بالرّحيل الفوريّ وترك تونس للتّوانسة، مردّدين لفظة «ديقاج Dégage » في شمال البلاد وجنوبها فكانت الثّورة بمثابة فِيلْم سينيمائيّ شارك فيه بالتّمثيل كلّ مواطن مجهول همّشته السلطة. ويقول الكاتبان بأنّ كتابهما هذا هو الوحيد «الذي يحتوي على أسماء الشهداء» فهو كما يصفانه كتابُ الأمل لجميع التّوانسة الذين دفعوا الغالي والنفيس من أجل أن يرغموا النظام على الرحيل.

Dégage : Tunisie, Egypte, Libye, Syrie : le temps des révolutions / Cartooning for peace; sous la direction de Faro .- <Paris> : Ed. Fetjaine , impr. 2011 (47 pages).

أطاحت الشعوب التونسية والمصرية والليبيّة بالأنظمة الاستبدادية في غضون بضعة أسابيع أملا في الحرية والديمقراطية. يضم هذا الكتاب رسوما لجملة من فناني العالم، بمبادرة من رسام الكاريكاتور الفرنسي المعروف «بلانتو»، وقد أشرفت على هذا العمل «الجمعية الكاريكاتورية من أجل السلام»، وهي جمعية تعمل وتشجّع على الاحترام المتبادل بين البشر مهما اختلفت أديانهم وثقافاتهم، لأنّ «الرسوم الصحفية تجعلنا نضحك، ولكن لديها القدرة على التبليغ .» كما يقول أحد الفنّانين.

Dégage : la révolution tunisienne, 17 décembre 2010- 14 janvier 2011 / Viviane Bettaïeb .- Asnières- sur- Seine : Ed. du Layeur , et Tunisie : Alif , 2011 . (240 pages).

يعرض هذا الكتاب شهاداتِ إعلاميين وكتّاب ومجهولين وأكاديميين وسجناء سياسيين وفنانين وشباب ومسنّين على حد سواء، جمع بينهم أملٌ واحد في تغيير النظام مهما كلف الأمر. وفي الكتاب نقد لاذع للرّئيس بن علي على لسان المفكر عبد المجيد الشرفي الذي وصفه بالفاشل وبأنّه «كان رجلا غير متعلم أحاط به شلة من الانتهازيين الوصوليين.» في حين أضاف السياسي الطيب البكوش بأن «هذه الثورة العظيمة تعبير عن سخط الشعب تجاه مجموعة من المافيا الحقيقية التي شوّهت صورة تونس.» وموت البوعزيزي هو «القشة التي قصمت ظهر البعير.»

Demain la Tunisie : entretien / Amiral Jacques Lanxade ; interviewé par Stéphanie Le Bail .- Chaintreaux : Ed. France-Empire Monde , 2011 . (167 pages).

الكتاب في المقام الأول تذكيرٌ بالوضع الذي أدّى إلى الثورة، قبل أن يخوض في تحليل التحديات التي يفرضها التحول السياسي في تونس، متناولا بالدّراسة نقاط القوة والضعف في الاقتصاد التونسي وسيناريوهات التنمية في البلاد. ويرى الأميرال جَاكْ لُونْكْسَادْ في هذه المقابلة التي أجرتها معه اسْتِيفَانِي لُو بيلْ أنّ الثورة التونسية ألهمت العالم العربي الحراك التّحرّريّ الاستثنائيّ الذي سرى فيه مغربا ومشرقا قبل أن يخلص إلى النتائج الرئيسة التي من شأنها أن تؤثّر في سائر العالم.

La face cachée de la révolution tunisienne : islamisme et Occident une alliance à haut risque / Mezri Haddad .- <La Courneuve> : Ed. Apopsix , 2011. (408 pages).

كان مزري حدّاد سفير تونس إلى اليونسكو في عهد الرئيس بن علي. وظلّ مسانداً له بعد هروبه من تونس، فهو يقول: «هل يعلمون أن هذه الإسلاموية المخفّفة أو ما يدعونه بالإسلام المعتدل لن ينتصر في ليبيا أو مصر ولا حتى في تونس كما انتصر في تركيا؟»، معبّرا عن



ارتيابه في ما سُمِّيَ بالربيع العربي وتحفّظه على الثّورات الشّعبيّة التي يقول عنها بأنّها «انقلبت إلى كرنفالات في العالم العربي». ويتطرق السّفير أيضا إلى العلاقات الأميركية- القطرية-الإسلامية من منطلق أنّ هذا الثّلاثيّ خطرٌ آخر من شأنه أن يحوّل «الرّبيع البهيج» إلى خريف مبكّر أو ربّما شتاء قارس.

JR Artocratie en Tunisie : projet Inside Out de JR / sur une idée de Slim Zeghal et Marco Berrebi ; photos de Hela Ammar, Sofia Baraket, Wissal Dargueche,...<et al.> .- Paris : Alternatives .- Tunis : Cérès , impr. 2011 . Contient des photographies de Hela Ammar, Sophia Baraket, Wissal Dargueche, Rania Dourai, Hichem Driss, JR et Aziz Tani. (96 pages).

الكتاب ثمرة جُهد بذله ستة مصورين تونسيين جابوا بلادهم شرقا وغربا بعد ثورة 16 كانون الثّاني / يناير، مبيّنين التّفاوت السكانيّ في تونس عبر مائة صورة التقطوها هنا وهناك. وتم عرض لوحاتهم في مختلف المدن التونسية لإظهار البشاعة التي ارتكبها النظام التونسيّ السّابق ضد شعبه. والعمل هذا هو الحلقة الأولى من سلسلة من المشاريع الفنية التي تنوي عليها هذه المجموعة من محترفي فنّ الفتوغرافيا بهدف توعية الناس وإطلاعهم على جرائم النظام وشجاعة المتظاهرين لأجل رفع الظّلم عن البلاد والعباد.

Le jour ou j'ai réalisé que la Tunisie n'est plus un pays de liberté / Mohamed el Boussairi Bouebdelli ; préface de Patrick Baudouin,... .- Tunis : <Bouebdelli> , impr. 2011 .Contient en annexe : «Déclaration du 7 novembre 1987» ; «Constitution de la république tunisienne» ; «pacte national». (237 pages).

يعبّر الكاتب هنا عن خيبة أمله من نظام زين العابدين بن عليّ فيقول: «زاد تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأسف استفحالاً فتساءلت كأغلب المواطنين التونسيين: كيف وصلت الأمور إلى هذا الحد في بلد معروف بتسامحه وتفتحه وبمكاسب عديدة أحرزها منذ الاستقلال؟». ثمّ يستعرض المشكلات التي واجهها عندما أُغلق المعهد الخاص الذي كانت زوجته الفرنسية تديره في تونس، مبرزا التناقض الجليّ بين «بيان غني بالأماني الديمقراطية وبين واقع مستهين بكل مبادئ الديمقراطية الفعلية».

Printemps de Tunis : la métamorphose de l'histoire / Abdelwahab Meddeb .- Paris : Albin Michel , DL 2011 . (173 pages).

يعود المؤلّف هنا إلى فكرة أنّ الربيع العربي انطلق من تونس لتحتضنه الشعوب العربية في غضون أيام قليلة، في ظل اندفاع الشباب إلى الشّوارع وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، ملاحظا أنّ التّوانسة أطاحوا بالدكتاتورية رغم أن وقائع هذا الربيع « حدثت في فصل الشتاء». ويقول بأنّ الشباب استلهموا شروط هذا التحول من التاريخ التونسي حيث توحّد على طريق تحقيقه العلمانيّون والإسلاميّون ونشطاء من شتّى الشرائح الاجتماعية فكانت أحداث هذا الربيع بحسب المؤلّف درسا سياسيا رفيع المستوى.

Notre ami Ben Ali : L'envers du miracle tunisien-. Nicolas Beau , Jean Pierre Tuquoi . avant propos et post préface inédits de Gilles Perrault.- Paris : la Découverte, 2011. (245 pages).

جاء بن علي إلى السلطة عام 1987 فحوّل تونس تدريجيا إلى ثكنة ضخمة. وكانت المعركة ضدّ الاسلاميين الحجّة لتبرير عمليّة القمع الواسع الذي كان يمارسه ضدّ كل المعارضين. ويصف الكتاب المحاكماتِ الصوريةَ التي كانت تضحك بها الْمَحَاكِمُ على الذّقون وغضّ فرنسا عن ذلك تفادِيا للحرج ومسايرة وسائل الإعلام لها في ذلك. ويستمرّ الكتاب في تشريح نظام العقوبات والانتهاك الفادح لحقوق الإنسان، كاشفا تجاوزات نظام عِصابات في إطار ما يسمى ب «الأسر السعيدة» في قصور قرطاج.

La prochaine guerre en Tunisie / Cyril Grislain Karray.- Tunis : Cérès Editions, 2011. (148 pages).

يحذّر الكاتِب من الأخطار التي قد تتعرّض لها الثورة من أطراف شتّى لاسيّما أنّ ساعِدَ الدولة لم يَقْوَ بعد وأنّ الديمقراطية فيها ما زالت طفلة

غِـرّة. وأكبـر الأخطـار التـي تُـحْـدق بثـورة الياسـمين حتّـى وصفها الكاتِـب بالعدوّ الوحشـيّ الـذي قد يبتلع البـلاد والعبـاد بـدون شـفقة ولا رحمـة هـو البطالـة ورفيقها التّهميش إذ زهـاء المليونَيْن من المواطنين التّوانسـة تعوزهـم الوظيفـة ولا مـورد رسـميّ يؤمّـن لهـم عيشـتهم وكرامتهـم. ومـن ثمّـة فـإنّ سِـيرِيل اغْرِيسْـلان كارِيـيْ الخبيـر فـي الدّراسـات الاسـتراتيجيّة يدعـو إلـى اسـتباق الكارثـة عبـر خمس معـارك كبـرى خليقـة بمحـق العـدوّ.

La Révolution des Braves / Mohamed Kilani .- (Tunis : Simpact 21) , 2011. (152 pages).

يكشـف هـذا العمـل الصحفـي، عبـر قـراءة فـي تاريـخ تونـس، عديـدا مـن الأسـرار المثيـرة التـي دفعـت إلـى تـأزّم الوضـع. وقـد أدّت الممارسـات السـيئة وانتشـار الفسـاد والرشـوة إلـى انـدلاع ثـورة شـعبية قادهـا شـباب علـى جبهـة الفايسـبوك والهواتـف الخلويّـة. فالكتـاب إذاً شـهادة علـى عصـر الطّغـاة فـي قرطـاج، الذيـن اسـتحوذوا علـى خيـرات تونـس دون الإنسـان التونسـي، وتحيّـةٌ لهـؤلاء الشـجعان الذيـن شـغلوا الدنيـا ومـلأوا الآفـاق بصمودهـم وإصرارهـم علـى القضـاء علـى النظـام الغاشـم الـذي امتـصّ حريّتهـم وكان يظـنّ أنّـه قد كـمَّ أفواههـم وعقـل ألسـنتهم للأبـد.

La révolution tunisienne : dix jours qui ébranlèrent le monde arabe : essai / Olivier Piot.- Paris : Les petits matins , 2011 . (150 pages).

فـي اليـوم الـذي انتحـر فيـه البائـع المتجـول محمـد البوعزيـزي فـي سـيدي بوزيـد ، اتّخـذ المؤلِّـفُ سفره عبـر تونـس متقفّيـا خطـى أحـداث الغضـب التـي كان ختامهـا هـروب الرئيـس بـن علـي وزوجتـه. خـلال تلـك الأيـام العشـرة التـي هـزّت العالـم العربـي، عايـش أُولِيفِييـه ابْيُـوتْ مجموعـة مـن المواقـف واجتمـع بالكثيـر مـن الأشـخاص فـأدرك أن أهـمَّ مـا تخلّـص منـه التونسـيون هـو الخـوف إذ تجـرّأوا علـى التّمـرّد بشـجاعة نـادرة رغـم محاولـة الشـرطى ترويعهـم، كما كان هـذا السّـفر فرصـة لـه لاكتشـاف أوضـاع البلـد الاقتصاديـة والبشـرية الحقيقيـة.

La révolution tunisienne : s' emparer de l'histoire / Amor Cherni .- Paris : Al Bouraq , 2011 . (252 pages).

يـرى المؤلـف بـأن الثـورة التونسـية، شـأنها شـأن الثـورات الشـعبية الأخـرى التـي لـم تؤطِّـرْهـا النّخـب، كانـت حدثـا مميّـزا وغيـر متوقـع فاجـأ «المراقبيـن» والنشـطاء وحتـى أولئـك الذيـن كانـوا فاعليـن فـي السـاحة السياسـية. لاحـظ أن الشّـعب البسـيط بأكثـر شـرائحه فقـرا انخـرط فـي صفـوف المنتفضيـن السّـاخطين علـى السلطة الاستبدادية. وعـرّج الكاتِـبُ علـى سلسـلة مـن الوقائـع حدثـت بتونـس كانـت سـببا فـي اسـتياء الشـعب وانفجـار الطبقـات الأكثـر تضـررا أو الأكثـر «وعيا»فـي سـيل عَـرِمٍ جـرف كلّ شـيء فـي طريقـه بمـا فيـه قصـر ليلـى وزيـن العابديـن.

Soudain la révolution ! de la Tunisie au monde arabe : la signification d' un soulèvement / Fethi Benslama .- Paris : Denoel , 2011 . (128 pages).

ينظـر الكاتـب إلـى الثـورة التونسـية علـى أنهـا حالـة مرضيـة تسـتوجب «علاجـا نفسـانيا سـريريا مثلمـا هـي العـادة مـع حـالات المـرض النفسـي والعصبـي.» والكاتـب بالمناسـبة متشـبِّع بالثـورة، بـل مفتـون بهـا ومـن المدافعيـن البارزيـن عنهـا وقولـه «إنهـا أعـادت الحيـاة إلـى التراجيديـا القديمـة علـى المسـارح الكبـرى» تثميـن لهـا وتلميـح إلـى اللّحظـة التـي جمعـت بيـن طرفيـن مـا كانـا لهمـا أن يتقابـلا وهمـا محمـد البوعزيـزي والرئيـس المخلـوع؛ لحظـة كانـت حاسـمة بالنّسـبة إلـى مسـتقبل الأحـداث وفعّالـة فـي نتيجـة الحـراك الشّـعبيّ الهائـل الـذي لُقِّـبَ بثـورة الياسـمين.

Tunisie, une révolution arabe / Pierre Puchot ; avant- propos d' Edwy Plenel ; préface de Radhia Nasraoui, postface de Saber Mansouri ; <publié par Médiapart> .- Paris : Galaade. Réunit des articles parus sur le site de Médiapart entre mars 2008 et février 2011. (253 pages).

يبحـث المؤلفـان فـي جـذور الثـورة التونسـية انطلاقـا مـن كانـون الأوّل / ديسـمبر 2010 إلـى كانـون الثّانـي / ينايـر 2011، وكيـف تمكّنـت مـن الإطاحـة بعصابـة المافيـا الرّسـميّة فـي وقـت قياسـي، مـا يؤكّـد علـى وجـود أمـلٍ وراءَ كلّ انتفاضـة ضـدّ الظّلـم ونتيجـةٍ مبهجـةٍ نهايـةَ كلّ طريـق ثـوريّ. هـذا ويؤكّـد المؤلـف علـى دورِ الإنترنـت والشـبكات الاجتماعيـة وكـذا الشّـباب الذّكـيّ الـذي أحسـن اسـتخدامه وتحويلـه إلـى

سلاح نافذ حقّق بـه تعبئـة جماهيريّـة هائلـة ما فتئت أن بلغت الأرب وحوّلت لفظـة «ارحـل!» إلـى حقيقـة.

Tunisie le pays sans bruit / Jocelyne Dakhlia .- Arles : Actes Sud , 2011 .(138 pages).

مـن جملـة بلـدان الوطـن العربـيّ ، كانـت تونـس أقلّهـا قابليّـة للانتفاضـة الشّـعبيّة أو هكـذا كان يُنظَـر إليهـا. وعليـه فـإنّ «ربيعهـا» كان بمثابـة الأعجوبـة التـي أدهشـت الجميـع مـن حيـث إنّهـا لـم تكـن متوقَّعـة. هـذا الانقـلاب الثّـوريّ المباغـت اهتمـت بـه الكاتبـة، ذات الأصـول التونسـية الفرنسـية، مـن منظـور طوعـي ومدنـي وليـس مـن زاويـة المـؤرّخ الـذي يهتـمّ بالتقـاط الأحـداث بهـدف تسـجيلها للأجيـال القادمـة. وعليـه، فقـد كان عملهـا تحليليّـا للسّـياق الاجتماعـيّ الـذي كانـت عليـه البـلاد عنـد انـدلاع الثـورة وإلـى غايـة انبثاقهـا علـى المرحلـة الانتقاليّـة.

Vers une Tunisie libre ? / François -G Bussac ; préface de Youssef Seddick .- Tunis : Arabesque éd. , 2011 . 2 vol. (170 pages).

يقـول فْرانْسْـوا ج. بوسـاكْ إنّ صفحـات كتابـه هـذا، «نحـو تونـس حـرة»، قـد خُطّـت مـا بيـن ينايـر (كانـون الثّانـي) و مـارس (آذار) 2011 فـي قلـب الأحـداث السّـاخنة التـي هـزت تونـس قبـل أن تنتقـل إلـى العالـم العربـي. وبصفتـه عارفـا كلّ المعرفـة بتونـس مـن خـلال مـا كنـت ترويـه لـه أمّـه عـن حيـاة جـدّه بتونـس، ومديـرا سـابقا للمكتبـة المختلفـة الوسـائط فـي تونـس وسوسـة وصفاقـس، لـم يَسَـعِ الكاتِـبَ إلاّ أن يتفاعـل مـع ثـورة الياسـمين ويُثْبِـتَ هـو أيضـا وقائـع هـذه الانتفاضـة العجيبـة كمـا تابعهـا وبـكلّ الموضوعيّـة الممكنـة لرجـل مثلـه تربطـه بتونـس أوشـاج عميقـة.

Paris et Tunis : les liaisons dangereuses / Nicolas Beau, Arnaud Muller .- Paris : J.-C. Gawsewitch Ed. , 2011 . (64 pages).

يهتـمّ المؤلـف هنـا بضحايـا الثـورة التونسـية سـواء منهـم القتلـى أو الجرحـى الذيـن مـا يزالـون يعانـون الآلام أو العاهـات البدنيـة وربّمـا النّفسـيّة والعقليّـة أيضـا. كمـا يركّـز علـى الموقـف الفرنسـي مـن الثّـورة وكيـف أنّـه سـاند الطّاغيـة بـن علـي حتـى آخـر لحظـة لـه فـي الحكـم، ومـا جمـع الرئيـس التونسـي بالسياسـيين الفرنسـيين مـن علاقـة مميّـزة ، حتّـى إنّهـم كانـوا يثنـون علـى نظامـه ويتباهـون باقتصـاده النّاجـح والفريـد مـن نوعـه فـي المنطقـة. بيـد أنّ الثـورة كشـفت الوجـوه وأسـقطت الأقنعـة وفضحـت تلـك العلاقـة المشـبوهة التـي كانـت مبنيَّـة علـى المصالـح الشّـخصيّة بالدرجـة الأولـى.

Vivre libre / Claire Gallois .- Patis : l'Editeur , DL 2011 . (32 pages).

«العيـش حـرّا» للصحافيـة والرّوائيـة الفرنسـية كْلِيرْ غَالْوا،كتـاب يـروي بيـن صفحاتـه حيـاة طـارق محمّـد البوعزيـزي الـذي، مثلـه مثـل كلّ المعذّبيـن فـي الأرض، عـاش ظروفـا صعبـة للغايـة حتّـى امتـلأ غضبـا وقـرّر أن يرفـض مزيـدا مـن الـذُّلّ مـن قِبـل السلطات التونسية، فأحـرق نفسـه فـي لحظـة جنـون وثـورة. ومـن النّـار التـي ألهـب نفسـه بهـا، اشـتعل الفتيـل الـذي ألهـب تونـس كلّهـا ثـمّ سـائر الوطـن العربـيّ. وبيـن السّـطور، يلمـس القـارئ نظـر الكاتبـة الثاقـب إلـى أوضـاع الفسـاد والقمـع والمحسـوبيّة التـي أدت بالشـعب التونسـي إلـى الانتفاضـة ضـد بـن علـي وحاشـيته.

Tunis 2011 : le pouvoir piégé par la toile / Moncef Guellaty .- Paris : M. de Maule , 2012. (96 pages).

ذهـب منصـف قلاّتـي فـي كتابـه مذهـب كلّ المراقبيـن الذيـن أجمعـوا علـى أنّ الثـورة التونسـية فاجـأت العالـم لمّـا اندلعـت بشـكل يـكاد يكـون عفويّـا ولمّـا وضعـت حـدّا لنظـام بـن علـيّ البوليسـيّ فـي أقـلّ مـن شـهر. وتكلّـم علـى دور الهاتـف الخلـويّ فـي نقـل صـور المظاهـرات، عـلاوة علـى الإنترنـت الـذي حـرّض الجماهيـر علـى التمـرد علـى الرغـم مـن تخويـف قـوات الأمـن لهـم. ويصـف الكاتِـب ثـورة شـعبه بالموجـة الكبيـرة وبأنّهـا مـن الثـورات التـي هـزَّت العالـم العربـي، ذاكـراً قلـق المتظاهريـن وفرحهـم وفكاهتهـم أيضـا خـلال تلـك الأسـابيع التـي حولـت حلمهـم إلـى حقيقـة.

Au nom du temps je vous arrête / Slaheddine Haddad .- Tunis : Nirvana , 2012. (120 pages).

عـاش الشـاعر صـلاح الديـن حداد علـى مقربـة مـن الثـورة بطريقتـه الخاصـة ، فبـدا لـه أن يسـجّل هـذه الشـهادة حـول انتفاضـة تونـس التـي أتـت الحقـول

والمزارع بالمطر. آملا أن تستمر وتفعل في نهاية المطاف أكثر من ذلك. كما يقول. والكتاب يضمّ أكثر من ثمانين صورة منقولة عن وكالة افْرَانْسْ ابْريس تُثْري صفحاته فإذا هو مقياس ل«ثورة الياسمين» يروي أحداثها منذ انطلاقتها في سيدي بو زيد يوم 17 ديسمبر (كالنون الأول) 2010 حتى الاحتفال بذكراها السنوية الأولى يوم 17 ديسمبر (كالنون الأول) 2011.

Dégage : une révolution / photographies de Akram Belaid, Amine Boussoffara, Saif Chaabane...<et al.> ; textes de Colette Fellous, Abdelwahab Meddeb et Georges Wolinski ; ouvrage établi sous la direction éditoriale de Lionel Besnier et Narges Temimi .- Paris : Phébus , DL 2012 . (240 pages).

يتتبّع الكتاب المظاهرات التي عمّت المدن التونسية في كانون الثاني/ يناير 2011، عبر صور فوتوغرافيّة التقطها مصوِّرون فوتوغرافيّون تونسيّون تحت شعار «ارحَلْ!». وقد كانت الصّور هاته موضوع معرض فنّيّ تنقَّل بين شتّى المدن الأوروبية كاشفة لجمهور غفير عن الحقيقة الموثّقة بالصورة والشّهادة العينيّة. والكتاب يجمع أعمال تسعة مصوّرين تتصدّرها شهادتان خطّيتان: الأولى للروائية التونسية الفرنكوفونية كُولِيتْ فلّوس والثانية لعبد الوهّاب المؤدب.

La lutte des verts contre la dictature de Ben Ali. Moustapha Zitouni.- Tunis : Arabesaue, 2012. (113 pages).

يخطّ الكاتب مصطفى زيتوني في هذه الصّفحات مسار اليسار التونسي في فترة ما بعد الاستقلال ، واصفا نشاطه السياسي في عهد بورقيبة ثم في عهد ابن علي وما تميّزت به المرحلتان من قمع شديد إلى أن جاءت ثورة 14 كانون الثّاني / يناير 2011 . ويهدف هذا الكتاب إلى الإبقاء على الشعلة الثورية ملتهبة في قلب المظلوم التّونسيّ وفي شارع القمع الدّامس. ومصطفى زيتوني ناشط تونسيّ يساري. بدأ نشاطه أواخرَ الستينيات وهو متحصّل على شهادة في التعليم من جامعة باريس الثامنة.

Sidi Bouzid kids = سيدي بوزيد / scénario Eric Borg ; dessin Alex Talamba .- Paris : KSTR , 2012 . (112 pages).

بات لمدينة سيدي بوزيد بعدٌ عربيٌّ وإقليميٌّ لم يكن لها من قبل ولم تكن تتوقّعه. هذه المدينة الفلاحيّة الفقيرة لم يكن يسمع بها أحد عدا أهاليها المهمّشين، وإذا بشرارة الثورة تنطلق منها محرّرة القلوب والألسن. في هذا الشّريط، أعطيت الكلمة لشباب المدينة، لأولئك الذي كانوا رفاقا للبوعزيزي، فإذا بكلّ واحد منهم يدلي بشهادته عنه ، وإذا بفؤاد يصف شجاعة صديقه محمد وهو على سرير المستشفى، ملفوفا في ضمّاداته قبل أن يتلقّفه الموت سريعا، ويبقى اسم بائع خضر المدينة الصغيرة صارخا بالثّورة في سجّل الأبطال.

The Prospects for Security Sector Reform in Tunisia: A Year After the Revolution / Dr. Querine Hanlon.- U. S. A : SSI, 2012. (65 pages).

تمكّنت تونس في خلال عام من الثّورة من تحقيق ما لم يتمكّن أيّ بلد آخر من بلدان الربيع العربي من إنجازه: انتقلت إلى الدّيمقراطيّة انتقالا سلميّا عبر انتخابات وطنيّة اعتُبرت بشكل واسع حرّة وعادلة. بيد أنّ إرث النّظام القديم ما زال عالقا. ومن ثمّة فالكاتبة تعمد إلى تقييم أبعاد الإصلاح في تونس، في قطاع الأمن بخاصّة، وتخلص إلى أنّ الحكومة الجديدة تجد نفسها إزاء تحدّيات كبرى تجبرها على تفكيك النّظام القديم وإرساء ثقافة مؤسّساتيّة في متاهة أجهزة الأمن التّونسيّ. وإن لم يكن أمرا هيّنا، يبقى ضروريّا لتدعيم الثّقة في السّلطة .

Tunisia and Egypt: Unrest and Revolution / Justin C. De Leon et Charlotte R. Jones.- Hauppauge NY : Nova Science Publishers, Inc .- 2012. (116 pages).

يهتمّ الكتاب بما اصطُلِح على تسميّته بالربيع العربي في تونس ومصر وبالتحولات السياسية التي انجرّت عنه، مثل فرار الرئيس زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية بعد بضعة أيّام توحّد فيها سخط التّوانسة المناهضين لحكومته، ومثل تنحّي الرئيس حسني مبارك عن الرئاسة بعد زهاء ثلاثين عاماً من التّسلّط على الرّقاب. في كلا القُطْرَيْن، تمكّنت الانتفاضة الشعبية السلمية من قلب الأوضاع رأسا على

عقب، وتحقيق ما لم يكن يخطر بالحسبان قطّ، أن يقول الشّعب للطّاغية «اِرْحَلْ!» ويرحلَ !

The Making of the Tunisian Revolution: Contexts ,Architects ,Prospects / Nouri Gana.- Edinburgh University Press : Edinburgh, UK, 2013. (344 pages).

تُعَدُّ تونس في نظر كثير من المراقبين النّموذج النّاجح الوحيد لما سُمِّي بالربيع العربي. بل ويصفها البعض بمهد المسار الدّيمقراطيّ في العالم العربيّ والمثالَ الذي يُحْتَذَى به في هذا المجال. ومن هنا فالكتاب يتناول تونس من هذه الزّاوية ويعرض لمقاربة سياسيّة وتاريخيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة لعمليّة الانتقال الدّيمقراطيّ التي تشهدها البلاد، وينظر مفكّرا ومحلّلا في الدّيناميكيّات المحلّيّة والجهويّة وفي العوامل على المدى القصير والبعيد التي إذا تلاحمت، حرQ~كت العمليّة الثّوريّة ونفخت فيها روحا من الحيويّة والنّشاط.

Youth and Revolution in Tunisia / Alcinda Honwana .- London-New York : Zed Books, 2013 . (248 pages) .

تَعُدُّ الكاتبةُ الثورةَ التونسية أوّلَ ثورة حقيقية في القرن الحادي والعشرين؛ الثورة التي فتحت الباب لسلسة الهزّات التي عرفت بالمنطقة تحت اسم «الربيع العربي ». وكانت نيّة الكاتبة في هذا المؤلّف إبرازَ الدور الفعّال للشباب التونسيّ من خلال نشاطه السِّبْرانِيّ بخاصّة. واعتمادا على شهادت حيّة لنشطاء شباب، تورد الكاتبة تفاصيل عن ثورتهم في أيّامها التّسعة والعشرين والتحدّيات التي واجهتهم بعد سقوط النظام، في إطار الفراغ السياسي الذي أحدثه ذهاب زين الدين بن عليّ، وما يزيده صراع الأجيال من معاناة.

Tunisian Girl: Blogueuse pour un printemps arabe / Lina Ben Mhenni.- Paris : Indigène Editions. 2014. (32 pages).

تروي المدوِّنة لينة بن مهني، إحدى الفاعلات في الربيع التونسيّ، دور الإنترنت الفعّال وكذا المدوَّنات الاجتماعية والفايسبوك واتْويتر في القيام بدور المراسل الصّحافيّ في تونس خلال انتفاضتها بعدما كان النظام يتحكم بقبضة من حديد في كل وسائل الإعلام . كما أوضحت بأن هذه الشبكات سمحت بتوعية المواطنين في أماكن كثيرة من الجمهورية التونسية محلَّ الإعلام الرّسميّ. ومع ذلك، لينة بن مهني غير مطمئنة لأنّ الانتخابات «ستجرى (...) في ظل وسائل إعلام بن علي، وفي المقابل الإنترنت ليس متاحاً للجميع».

مصر

ثمانية عشر يوما: رواية مصرية / محمد هشام عبية، رسوم الكرارجي.- القاهرة/ دار المصري للنشر ودار الرواق للنشر والتوزيع، 2011 . (63 ص).

تُعَدُّ «ثمانية عشر يوما» أول عمل روائي تابع الأحداث في مصر يوما بعد يوم وصولاً إلى اليوم الذي تنحّى فيه الرئيس حسني مبارك عن الحُكْم. يلتقي فيه النص الإبداعي بالرسم في أسلوب سهل يراد من ورائه إيصال رسالة المؤلف حول ما جرى في ثورةٍ ما زالت الأيام تكشف عنها. والرّواية عبارة عن لحظات إنسانية أبرزت تعبير الشعب المصري بسائر مكوناته، كما أظهرت الموقف البطوليّ الوطني الذي اتّخذه شباب الإخوان عندما خالفوا أوامر مكتب الإرشاد وأصرّوا على التمسك بِمِصْرِيَّتِهِم ومشاركة الشعب ثورته.

ثورة 25 يناير : بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة / المعروف السيد يسين.- القاهرة: منشورات الدار المصرية اللبنانية، 2011 . (450 ص).

حلَّل المؤلِّف إرهاصات ثورة مصر وتطوراتها شارحا تناقضات العولمة وعقدة الكراهية التي تعانيها العلاقات الدولية والتحديات الحضارية والثورة العالمية والصراع التاريخي بين الساسة والعسكر. وتطرق الكاتب أيضا إلى أهمّ مراحل الثورة وبواعث قيامها ودلالاتها وحلَّل مستقبل الديمقراطية في مصر حيث اعتبر أن أكبر المخاطر على الثورة هو توجيه طاقاتها إلى تصفية الحساب مع الماضي، وهو ما يجب تفاديه من أجل بديل حقيقي يعود بالخير على الشعب المصري .



سبعة أيام في التحرير / هشام الخشن.- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2011. (150 ص) .
تقف الرواية أمام بعض النماذج الإنسانية التي شاركت في الثورة والمجتمعة في منطقة سكنيّة واحدة : شارع حسين حجازي بالقصر العيني القريب من ميدان التحرير. وتنتمي إلى شرائح اجتماعية بين الإخواني والقبطي ورجل الأعمال وعضو الحزب الوطني والشاب الثائر وطالب كلية الشرطة بحيث غدا شارع حسين حجازي مسرحًا للأحداث. تتوالى الشخصيات على خشبته فيما يشبه «التحليل النفسي والجسدي لكل شخصية وبعض عوالمها الإنسانية ودوافعها للاشتراك في الحدث الكبير في ميدان التحرير».

الشعارات والهتافات الفكاهية في الثورة المصرية: دراسة وثائقية وتحليلية في سيكولوجية الشخصية المصرية وأثرها الإيجابي على المجتمع الدولي المعاصر / سمير الحفناوي.- القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011. (320 ص).
يُعرَف المصريون بروح الفكاهة وباختصارهم لأصعب اللحظات في طرفة فكاهية تنسيهم آلام اللحظات القاسية. ولم ينسَ المصريّون هذه الصّفة التي تميّزهم في قلب الصّراع مع السّلطة بل راحوا يردّدون هتافات ملؤها السّخريّة والطّرافة في ساحة التّحرير تلك التي كانت محتشدَ المتظاهرين الثّائرين ومنطلَق غضبهم. ولقد عمد هذا الكتاب إلى دراسة تلك الهتافات من زاوية وثائقيّة وتحليليّة وسيكولوجيّة للشّخصيّة المصريّة التي أبدعت إبداعاً حقيقياً، بحسب المؤلّف، في لحظة التّعبير عن الهيجان الثوري.

يوميات الثورة المصرية : يناير 2011 / ممدوح الشيخ ، عمرو مجدي ، محمد بدوي ، عبد الرحمن عياش ... <و آخرون> ؛ تحرير أحمد عبد الحميد حسين ؛ إشراف مركز الجزيرة للدراسات ، قسم البحوث و الدراسات.- الدّوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011. (160 ص).
تنقسم هذه اليوميّات إلى سبعة فصول تتناول مدى تأثر الثورة المصرية بالتجربة التونسية، وتبرز أهم القواسم المشتركة التى فجرت الثورة المصرية يوم 25 كانون الثّاني / يناير احتجاجا على ممارسات النظام وجهازه الأمني. وعلى غرار ثورة الياسمين، لقد كانت ساحة التّحرير مجتمعا مصريّا مصغّرا التقت فيه كل الشّرائح الاجتماعية في وهج واحد مضطرم. وأوجه التشابه بين الثورتين بحسب المؤلّفين أنّهما كلتيْهما ضخَّتا في الثوار الأمل في التغيير وفي توقيف آلة القمع الرهيبة إلى غير رجعة.

الأيام الأخيرة لنظام مبارك... 18 يوما / عبد اللطيف المناوي.- القاهرة: منشورات الدار المصرية اللبنانية، 2012. (462 ص).
«يروي هذا الكتاب جانباً من التفاصيل التي سبقت انهيار نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، والأسباب التي أدت إلى انتصار الثورة الشعبية (...) في 11 من فبراير (شباط) 2011. والمؤلف كان جزءاً من الآلة الإعلامية لنظام مبارك في السنوات الست الأخيرة بوصفه رئيسا لقطاع الأخبار بالتلفزيون المصري. وبطبيعة الحال كان قريبا من الصورة الفعلية التي تحرك بها النظام السياسي في الأيام الأخيرة وشاهدا على وقائع ومواقف كان طرفا في بعضها ومن هنا تأتي أهمية شهادته التي سطرها في هذا الكتاب.»

أرض أرض: حكاية ثورة الجرافيتي / شريف عبد المجيد.- القاهرة : منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012 . (235 ص).
تتناول صفحات الكتاب قصّة «الْجِرَافِيتِى» فى مصر، وهو فنّ الرسم أو الكتابة على الجدران. ولقد ظهر لهذا الفنّ المستورد من الغرب دورٌ فعّال خلال الثورة المصرية، مماثلٌ ربّما لدور التّكنولوجيا الغربيّة المستوردة أيضا، حيث إنّ الثوار عبّروا من خلاله عن روح إبداعيّة رافقت النفِسَ النّضاليّ، وعكست - عبر ما قد تعُدُّه عينٌ غيرُ مُجرِّبة خربشاتٍ - رؤاهم وآراءَهم وأفكارَهم وطموحاتهم في مستقبل أفضل وفي عهد كرامة وحريّة تنهار فيه كلّ الحواجز بين الجماهير.

ثورة مصر وعلاقاتها بالأزمة العالمية / سمير أمين.- القاهرة: دار العين للنشر، 2012 .(232 ص).
يرفض المفكِّر سمير أمين تسمية ما حدث في مصر ثورةً، بل هي « انطلاق ثوريّ قد يتحوَل إلى مدٍ ثوري لا أكثر. ما حدث هو أكثر من انتفاضة أو فورة يعود بعدها المجتمع إلى ما كان عليه قبلها لكنه أيضًا أقل من ثورة. يحلل المؤلف هذه الحركة الثورية بعقلية مجرَّدة من العواطف معتبراً أن مليونيْن من المُسيَّسين خرجوا يوم 25 يناير في محافظات مختلفة، ومعهم ما لا



يقلّ عن 13 مليوناً خلال 24 ساعة.» ومع ذلك، لا يُخفي المؤلّف تخوّفه من أسلمة السلطة وينبّه إلى أطماع الغرب وعلى رأسهم أميركا قائلا إنّ «خطة أوباما إجهاض الثورة المصرية».

مائة خطوة من الثورة.. يوميات من ميدان التحرير/ زغلول الشيطى .- بيروت: دار الأداب، 2012 . (184 ص).
عالج زغلول الشّيطي يوميات التحرير الثمانية عشر في هذا الكتاب بشكل روائي ويكاد يكون عفويّا إذ يقول: «لم أخطِّط لأي شيء حتى إنّني لم أبدأ في كتابة اليوميات بانتظام إلاّ من يوم 2 شباط / فبراير وأنا نادم على ذلك بشده». دوّن الكاتب إذا أحداث الثّورة بمفاجآتها ومآسيها وآلامها وأمانيها انطلاقا من الثّاني من شباط / فبراير إلى يوم سقوط آخر فراعنة مصر حسني مبارك، فكانت الكتابة في هذه الظّروف وبهذه الصّفة انعكاسا لمطالب المتظاهرين الذين صمدوا ولم يتزحزحوا مسجّلين أروع اللحظات الإنسانية.

أمن مصر القومي وتحديات البيئة الإقليمية بعد الربيع العربي/ محمد سليمان الزاوي.- القاهرة: منشورات المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2013. (68 ص).
الثورات العربية كانت في رأي الكاتب فرصة تاريخية لإعادة تشكيل المنطقة سواء من وجهة نظر الشعوب أو من وجهة نظر القوى العالمية. « لكن هذه التحوّلات لم تأتِ بالمأمول لأن المنطقة ذهبت في اتجاه آخر غير متماشٍ مع أحلام وأماني الشعوب العربية ما يعرّض الشّرق الأوسط، حسب الكاتب، إلى خطر التّحوّل إلى ساحة صراع كبرى بين القوى العالمية والإقليمية، لا سيما وإسرائيل متخوّفة من تنامي النفوذ التركي بالإضافة إلى النفوذ الإيراني في العراق والخليج العربي» .

مستقبل الأزهر بعد الثورات العربية / أحمد محمود السيد.- القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2013. (128 ص).
يرى المؤلِّف بأن ثورات الربيع العربي عامة، والثورة المصرية خاصة، أحدثت هزات كبيرة في كل المؤسسات الوطنية والحكومية. وأول مؤسسة تخلخلت هي الأزهر بما أنّه كان لسان السّلطة في مصر، أو هكذا يقول صاحب الكتاب طالما أنّ السّلطة كانت تزكّي أعماله وتوجّهاته. وبدل أن ترتبط هذه المؤسسة العريقة بالدفاع عن الأوطان ورفع راية الإسلام والمسلمين، استغلّتها الأنظمة الحاكمة وكذا قوى الاحتلال المختلفة نظرا لأهميتها ومكانتها. ويبتغي الكاتب من خلال كتابه هذا التأسيس لمرحلة تمكنّ جامع الفاطميّين من أداء دوره الصّحيح.

Chroniques de la révolution égyptienne / Alaa El Aswany ; traduit de l'arabe (Egypte) et préfacé par Gilles Gauthier .- Arles : Actes Sud , 2011 .(366 pages).
يتطرق المؤلف إلى أيام الثورة ومطالب الناس فيها، كما يعالج بوادرها إذ لم تنشأ في فراغ بل انطلاقا من إرهاصات سابقة مثل حركة «كفاية». ويكشف الكاتب عن الوجه القبيح لنظام مبارك سواء في الهياكل العلاجية أو التعذيب أو الحيل والمناورات التي كانت تعمل من أجل توريث الحكم لجمال مبارك وعدم المساواة بين الرّجل والمرأة في الحقوق وانعدام التّسامح الدّينيّ. كما وضع مجلس الثورة إزاء مسؤولياته التاريخية لأنه لم يُرْجِعِ العسكر إلى ثكناتهم فأتلفوا وثائق قد تُدِينُهُم وفَرَّ بعضهم ما ضرب الثَّورة في الصّميم.

L'Egypte au présent : inventaire d' une société avant révolution / sous la direction de Vincent Battesti et François Ireton .- Arles : Sindbad- Actes Sud , 2011 .- 1 vol. (1179 p.) : cartes, couv. ill. en coul. ; 23 cm .- (La bibliothèque arabe ; Hommes et sociétés) Contient, en prélude, une conversation dans un taxi du Caire.- Notes bibliogr. Index thématique.- Présentation des auteurs . (1180 pages).
ساهم في هذا الكتاب أربعون باحثا من أهم المختصين في الشّؤون المصريّة، متناولين هنا مسألة الديمقراطية وأثرها على البيئة الاجتماعية محليا وعربيا ودوليا، والوضع الاقتصادي في مصر وتردد نظام مبارك في مواجهة العولمة والتحولات الاقتصادية ومساهمة السلطة في فساد المؤسسات وبروز عوالم استهلاكية جديدة وغلاء المعيشة وقطاع الصحة وغياب العدالة الاجتماعيّة والتّربيّة إلى جانب البطالة وتهميش الشباب ووضع المرأة ومكانة الدين في المجتمع وأخيرا



المسألة الثقافية وجودا وتعبيرا وكِيانا.

L'Egypte d' une révolution à l›autre : mémoires d› un citoyen engagé sous Nasser, Sadate et Moubarak / Aly el- Samman ; préface de Théo Klein .- Monaco : Ed. du Rocher , DL 2011. (256 pages).

يتطرق هذا الكتاب إلى ثورة قام بها شعب من أجل الحرية والديمقراطية. وإذا كان البلد يخطو خطواته الأولى اليوم نحوها، فهو بفضل الأحداث الأخيرة. لذلك، يجب التّعمّق في الجذور التّاريخية لمصر حتّى يتسنّى إدراك مدى تطوّرها ورجاحة ثقلها وذلك منذ ثورة عبد الناصر عام 1952. يقدم الأستاذ علاء السمان هنا قراءة في الوضع المصريّ وتجدر الإشارة إلى أنّه كان بالأمس أحد مستشاري السادات المقرَّبين ولكنّه أصبح اليوم ينادي إلى الحوار بين الأجيال، إلى جانب شباب الثّورة.

L'Egypte de Tahrir : anatomie d' une révolution / Claude Guibal et Tangi Salaun .- Paris : Ed. du Seuil , DL 2011 . (200 pages).

انعكست رياح الياسمين التونسية على مصر، وجعلت بلدا كبيرا مثل مصر يقف إزاء تساؤلات دامت ثمانية عشر يوما هي عمر الرّبيع المصريّ بآماله وعنفه، إلى أن ترك حسني مبارك منصبا شغله مدة ثلاثين عاما كاملة كأنّه قارون عصره. هذا و يطرح المؤلفان العديد من الأسئلة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي تنتظر حلا سريعا في أحد أكبر البلدان العربيّة وأقدم الحضارات العالميّة حتّى تستتبّ الأوضاع وتتحقّق الثّورة وترجع إلى المواطن المصريّ ثقته بنفسه.

Le Pharaon renversé : dix- huit jours qui ont changé l'Egypte / Robert Solé .- Paris : Les Arènes , 2011 .(244 pages).

يعود رُوبِيرْت صُوله إلى الإدلاء بشهادته عن الرّبيع المصريّ إذ وجد نفسه، يوم الثلاثاء 18 كانون الثّاني / يناير 2011، في ميدان التحرير لسبب من الأسباب، ما جعله يشاهد عن كثب بعضا من الأحداث التي وقعت فعلا في بلاد «الفرعون» حسني مبارك ويروي على القارئ من الدّاخل وبدقّة الوقائع كما حدثت بالفعل وأسبابها العميقة. وبالتّالي فإنّ شهادة روبيرت صوله شهادة تاريخيّة تحليليّة موضوعيّة وليدة السّاعة ونابعة من أحد أكثر الأقلام معرفة بمصر واغتباطا بسقوط آخر فراعنة وادي النّيل.

La révolution du 25 janvier 2011 et l'économie égyptienne : quel avenir ? / Adel Mehany.- Lyon : Ed. Baudelaire , DL 2011 .(128 pages).

انطلاقا من معطى أنّ الشوارع العربية شهدت فورانا ثوريا غريبا وجديدا على المنطقة في آن واحد، يطرح عادل مهنّي في هذا الكتاب مجموعة من الأسئلة يستنبط من خلالها حقيقة ما حدث ويستحثّ بها العقل على التّفكير في حقيقتها وأسبابها ومآلها مثل: هل نحن أمام ثورات حقيقية أم شبه ثورات أم انتفاضات شعبية ؟ كيف يتم التغيير وما هي الخطط التي ستتبع في ذلك؟ إلى أن يخلص إلى الثورة المصرية قائلا عنها بأنّها تميّزت عن غيرها بخصوصيّة السّلميّة وهو ما جعل العالم يُفتن بها وينبهر.

Révolutions égyptiennes : de Nasser à la chute de Moubarak / Tarek Osman ; traduit de l'anglais par Laurent Bury .- Paris : Les Belles lettres, 2011 . (255 pages).

شهدت مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحوّلات اقتصادية واجتماعية وجيوسياسية ميزتها عن غيرها. ما حدا بطارق عثمان إلى الاهتمام بمخططات ناصر ثم السادات فمبارك كمنطلق يحِّلل من خلاله التحديات التي تواجه البلاد بعد ثورة 2011. ويركز بخاصّة على الشّرخ الذي حدث بين المسلمين والمسيحيين، كما يتطرق إلى دور الجيش في الحياة السياسية والفساد المتفشي على نطاق واسع؛ مع الإشارة إلى الفجوة التي اتّسعت بين النخبة والجماهير وهو الأهمّ بنظر الكاتب.

Egypte : de Nasser au «printemps arabe» .- Robert Solé.- Paris : Le Monde , cop. 2012.- (103 pages).

يحلِّل روبيرْت صُوله في كتابه هذا التحولات العميقة التي عرفها المجتمع المصري بعد ما اصطُلِح عليه بالربيع العربي، متناولا بالفحص الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

والثقافية للبلد. ويؤكّد الكاتب بأنّ الثورة مطالبة باحترام إرادة الشعب وإلا فإنها آيلة إلى الفشل لا محالة. وطالما أن الخوف قد ولى، وهو ما يُعَدُّ بحدّ ذاته مكسبا هائلا بحسب الكاتب، فإنّه يُهيبُ بالقوى الحية إلى التّحاور للخروج بالثورة إلى بر الأمان.

Egypte les débuts de la liberté / ouvrage collectif.- Paris : Michel Lafon, 2012. (189 pages).

ولدت شاهيناز في القاهرة. وتحت ضغط الأسرة والتقاليد تزوجت رجلا لم يحترمها. ثمّ بعد معركة طويلة للحصول على الطلاق، انضمت إلى شبكة من الناشطين وأسست موقعا على الإنترنت توقظ فيه الشّباب وتدغدغ وَعْيَهُ علّه يتشجّع ضدّ الخوف ويتحفّز للثّورة ضدّ الدكتاتورية الحاكمة في بلده فكانت واحدة من بين أفضل المناضلين الخمسة الذين عرفتهم ثورة «التّحرير». بيد أنّ شاهيناز عبد السلام ما زالت تنتظر الحرية الموعودة بين أفراد الشّعب المصريّ كلّه.

Révolution 2.0 ; le pouvoir des gens, plus fort que les gens au pouvoir / Wael Ghonim ; traduit de l'anglais par Maxime Berrée .- Paris : Steinkis , 2012 .(384 pages).

يروي الكاتب هنا تفاصيل نضاله الشّخصيّ، متحدّثا عن صفحة الفايسبوك التي أسّسها والتي أصبحت مكان تجمعّ غير متوقع للحركة الاحتجاجية الوليدة. بعد ستة أشهر، كانت نداءاته الأولى قد جمعت 350،000 عضو للثّورة ضد الظلم والبطالة والفساد والتعذيب. تطلعنا ثورة 2.0 على مسيرة وائل غنيم وما تبعها من معارضة سلبية للطليعة الثورية، وتجعلنا نتابع طيفه انطلاقا من لوحة مفاتيح حاسوبه إلى زنزانته في السجن لأنّ تجربته تُعَدّ وثيقة أساسية للمؤرّخ لثورة «التّحرير» ونموذجا عن الدّعوة الجديدة إلى التحرك والنّضال.

The road to Tahrir Square : Egypt and the United States from the rise of Nasser to the fall of Mubarak / Lloyd C. Gardner .- London : Saqi , 2011 .(240 pages).

تصدّى المؤلف لُويْدْ غارْدْنَر في كتابه للخلفية التاريخية التي ترتكز إليها الولايات المتحدة في تطويرها لسياستها تجاه مصر وتنفيذها إيّاها. ويرى الكاتب بأنّها سياسة مؤطّرة ووطيدة معتمداً بشكل واسع على مصادر وزارة الخارجية الأميركية ومذكراتها. بيد أنّ عمله يفتقر إلى الموضوعية لأنه لم يأخذ بالاعتبار المصادر العربية. مع ذلك، يبقى الكتاب تحليلا مهمّا للعلاقات المصرية الأميركية قبل أن يتطرّق إلى الثورات العربية بعامة والمصرية بخاصة في ظل هذه الثّنائيّة المثيرة للجدل مع العم سامْ.

Egypt in the Era of Hosni Mubarak / Galal Amin .- Cairo : The American University in Cairo Press, 2011 . (180 pages).

يهتمّ جلال أمين بمسألة تشكُّل المجتمع المصريّ والدّولة المصريّة خلال النّصفِ قرنٍ المنصرم انطلاقا من الثّورة النّاصريّة، مركّزاً على فترة حكم الرّئيس حسني مبارك. وأكثر ما ينظر فيه هي العلاقات المتعسّرة بين نظام مبارك وبين الصّحافة الحرّة (نسبيّا) وفي مسألة خلافته على منصب الرّئاسة من قِبَلِ ابنه جمال مبارك ثمّ العلاقات المصريّة مع العالم العربيّ ومع الولايات المتّحدة. في هذا الكتاب، يصف جلال أمين موقف نظام مبارك في المحافل الوطنيّة والدّوليّة. في عرض نقديّ لتاريخ هذا الرجل غير منحاز ولا مضادّ.

Karama!: Journeys Through the Arab Spring / Johnny West .- London : Quercus, 2011 . (350 pages).

كَوْنُ جُونِي أُوويسْتْ عرف المنطقة العربيّة عن كثب وأقام بها طيلة العشريّة الأخيرة بالإضافة إلى إتقانه اللّغة العربيّة فقد توفّرت لديه الشّروط اللّازمة لإذابة الحواجز والتّقرّب من النّاس ومحادثتهم بكلّ حرّيّة. وعليه فالكاتب يبرز هنا للقارئ الغربيّ ما يرويه النّاس البسطاء عن معاناتهم اليوميّة منذ بداية الحراك الشّعبيّ وما هي آمالهم ومخاوفهم وأحلامهم وكيف ينظرون إلى الغرب ومواطن الاختلاف بين الأقطار العربيّة وكيف أنّ الشّعوب العربيّة تعتبر مع ذلك أنّها تنتمي إلى ثقافة واحدة مشتركة عربيّة قبل أن تكون إسلاميّة.

Messages from Tahrir: Signs from Egypt's



Revolution / Karima Khalil .- Cairo :The American University in Cairo Press, 2011. (156 pages).

أحد أبرز العناصر اللاّفتة في الثّورة المصريّة كما تشهد عليه ساحة التّحرير بالقاهرة هي روح الخلق والإبداع التي ميّزت المعتصمين. فقد انشأوا لافتات وملصقات وغيرها من الشارات رفعوها أو ارتدوها أو لوّحوا بها أو علّقوها إلى العمارات ومختلف البنايات وفوانيس الإضاءة العموميّة طيلة أيّام الاعتصام. وبما أنّ كريمة خليل مصوّرة مصريّة هاوية صادفت هذه الإبداعات، فقد اغتنمتها فرصة لاتقاط كلّ تلك الرّموز الثّوريّة وضمّها إلى كتاب يُظهر تنوّعها واجتماعها في آنٍ على عبارة واحدة هي «ارحلْ ! » .

The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square / Steven A. Cook.- New York : Oxford University Press, 2011. (424 pages).

في الصّراع القائم على مصر، يشرح اسْتِيفِينْ كُوكْ، أحد الأعضاء البارزين في مجلس العلاقات الخارجيّة، في كتابه هذا كيف جاءت هذه الأزمة إلى النّشوء ولماذا اندلعت الثّورة ونحو أيّ مصير تتوجّه مصر . وانطلاقا من مسحة عامّة لتاريخ مصر الحديث، يروي كلّ مراحلها التاريخيّة المركزيّة : أفول الهيمنة البريطانيّة وصعود جمال عبد النّاصر وطموحه إلى أن يكون زعيم القوميّة العربيّة وقبول مصر لكامب ديفيد ورضاها بأن تكون حليفا للولايات المتّحدة واغتيال أنور السّادات وبروز حركة الإخوان المسلمين وأخيرا مظاهرات ساحة التّحرير.

The Road to Tahrir Square: Egypt and the United States from the Rise of Nasser to the Fall of Mubarak / Lloyd C. Gardner. - New York : New Press, 2011. (240 pages).

هذا كتاب يجيب على السّؤال الملحّ المتعلّق بالسّبب الذي جعل مصر تعوّل على الولايات المتّحدة، بغاية إدراك الأحداث والقوى التي حدّدت السّياسة الأميركيّة في هذه المنطقة الحسّاسة والهامّة. إنّ الاستخدام الواسع لأغلب الوثائق المتوفّرة بما فيها الوثائق التي نشرها الموقع المثير للجدل « وِيكِيلِيكْسْ (Wikileaks) ، أبرز الكاتب كيف التمست الولايات المتّحدة سبيلا للتّأثير على مصر بواسطة المساعدة الاقتصاديّة والعسكريّة المكثّفة واستخدام وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة (CIA)، وهي أمور تسمح بفهم الأزمة الحالية في مصر.

Tweets From Tahrir, Alex Nunns / Nadia Idle and Aaron Zenz.- New York : Or Books, 2011. (240 pages).

إنّ حسابات الثّوّار المصريّين الذين فجّروا في كانون الثّاني / يناير 2011 الرّبيع على التْوِيتَر (Twitter) تُعَدُّ مصدرا هامّا للمؤرّخ وتعطي صورة نابضة لحراك شعبيّ عارم وكأنّه على المباشر ينبض، إذ إنّ ملايين الشّباب وثّقوا على هواتفهم الخلويّة كلّ مرحلة من مراحل ثورتهم وكما تمّت مجرياتها بالضّبط. ومن ثمّة فإنّ هذا المؤلّف يجمع مجموعة مختارة من هذه الرّسائل القصيرة التي نشرت على موقع التْوِيتَر كمادّة خام تتيح للمؤرّخ تسطير نضال ساحة التّحرير عبر تسلسل زمنيّ دقيق وغنيّ بالمعلومات الهامّة.

Egypt's Tahrir Revolution / Dan Tschirgi .- Boulder, Colorado : Lynne Rienner Publishers, 2012 . (287 pages).

على الرغم من أنّ آثار هذه الصّدمة الدّامغة التي ارتجّت لها أركان السّاحة العربيّة ما زالت ستكشف عن وجهها سنين تلو السّنين، فإنّ هذا الكتاب الذي ساهم في تأليفه اعضاء معهد العلوم السّياسيّة بالجامعة الأميركيّة بمصر يقدّم استكشافا سريعا وحاسما للظروف والنتائج السياسية والنظرية لما سمّي بثورة التّحرير أو ثورة «ساحة التّحرير». إنّ التّحليل العلميّ الذي اتّسم به هذا المؤلّف الجامعيّ يلقي كثيرا من الضّوء على البُعْد العمليّ التّطبيقيّ للثّورة المصريّة بالنّسبة إلى المواطنين المصريّين وبالنّسبة إلى غيرهم فاعلين كانوا أم طلاّبا.

Last Days of the Pharaoh / Bradley Hope .- Amazon : copyright ©Bradley Hope, 2012 . (48 pages).

بصفته صحافيّا مقيما بالقاهرة، تفحّص ابرادْلِي هُوبْ ثورة 2011 عبر محاورة كبار الموظّفين المصريّين ومسؤولين سياسيّين مقرّبين من الرّئيس المطرود حسني مبارك. ومن أهمّ هذه اللّقاءات



الصحفيّة حوارٌ أجراه الكاتب مع حسام بدراوي، الكاتب العامّ الأخير للحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، حاكِمِ البلاد آنذاك قبل أن يُزحزَح عنه بعد ثمانية عشر يوما من الحراك الثّوريّ المتواصل بساحة التّحرير. ومن خلال هذا اللقاء وغيره، تمكّن الصّحافيّ من التقاط السّاعات الأخيرة لأحد أكبر حلفاء الولايات المتّحدة العرب قبل الإطاحة به.

Liberation Square: Inside the Egyptian Revolution and the Rebirth of a Nation / Ashraf Khalil .- New York : St. Martin's Press, 2012. (336 pages) .

شاءت الصّدف أن يكون الصّحافيّ أشرف خليل مقيما بالقاهرة، على بُعْد قاب قوسين أو أدنى من أحداث ساحة التّحرير. وعليه فقد كان أشرف خليل شاهد عيان على ثورة الربيع العربي في قلب العاصفة الهوجاء التي هبّت بالرّئيس حسني مبارك فقلبت به الكرسيّ. وكغيره، استنشق أشرف خليل الغازات المسيلة للدّموع وعانى ويلات الجماهير الغاضبة على غرار الدّولاب العظيم يسحق كلّ شيء في طريقه ثمّ عاين تطوّر خطّ الجبهة يوما بعد يوم في الميدان المصريّ. هذه التّفاصيل الشّبيهة بالشّريط التّلفزيونيّ هي ما يهديه خليل للقارئ في كتابه.

Rising from Tahrir / Hoda Rashad .- CreateSpace Independent Publishing Platform : www.risingfromtahrir.com , 2012 . (390 pages).

مرورا بميدان التّحرير، تسطّر الكاتبة عشر قصص لثوّار مصريّين وكتّاب ومشاهير ومواطنين عاديّين في شبه حكاية ثقافيّة، واصفة الشّجاعة والنّضال من أجل الحرّيّة . وقد احتاجت الكاتبة إلى أربعين ساعة من التّسجيل لجمع كلّ تلك الشّهادات الحيّة عسى أن تصنع منها حكاية حياة وكفاح. وكانت نيّتها أن تجعل من تلك التّجربة شيئا في متناول غير المصريّين وغير العرب لِما كان في تلك اللّحظة التّاريخيّة من نبضٍ جمع بين قلوب مصريّين من مختلف الآفاق في نضالٍ مشترك واحد : الكفاح من أجل حقوق الإنسان الأساسيّة وحياة الكرامة.

The Journey to Tahrir: Revolution, Protest, and Social Change in Egypt / Jeannie Sowers and Chris Toensing .- London : Verso, 2012. (320 pages).

جمع المؤلِّفان هنا كلّ ما كُتِب على صفحات جريدة مِيدَل إيسْت رُوبُورْتْ (Middle East Report) أوّل الجرائد تغطية لأحداث المنطقة، مُحَلِّلَيْن تحليلا يستحقّ الاهتمام النّزعات والميول الاجتماعيّة والسّياسيّة الكبرى التي رافقت أحداث الربيع العربي العاصفة. مبتدئَيْن بالثّمانية عشر يوما الأولى الأساسيّة التي أدّت إلى استقالة حسني مبارك، ثمّ يعود الكتاب على استراتيجيّة النّظام القمعيّ وكيف نشأ الانشقاق الشّعبيّ المتمثّل في سخط العمّال والمناضلين الدّيمقراطيّين والرّافضين للحرب والنّاشطين الاجتماعيّين والمدافعين عن البيئة.

The Egyptian Revolution Between Hope and Despair : Mubarek to Morsi / Mohamed El-Bendary. - New York : Algora Publishing , 2013. (288 Pages).

يُلِمّ محمد البندري في مؤلَّفه هذا بأحداث الثورة المصرية انطلاقاً من العام 2011 ويذكر نتائجها، معرّجا على الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين. ويسلط الضوء على التطورات التي حدثت في مصر خلال السنتين اللتين تبعتا سقوط مبارك ، مرورا بحكم محمد مرسي القصير جدا، ومقارِنا بين الإعلام الرّسميّ في مصر والإعلام «المستقل» في تغطيته للأحداث. هذا ويتساءل الكتاب عن مدى قدرة المصريين على إنشاء دولة ديمقراطية ثابتة في المنطقة دون مساعدة سياسية أو اقتصادية أميركية كان حسني مبارك يعتمد عليها كلّيّا.

Transformations in Egyptian Journalism / Naomi Sakr.- London : I.B.Tauris, 2013. (128 pages).

إنّ الثّورة الشّعبيّة التي قامت بمصر في 2011 أثارت معها الكثير من الأسئلة لا سيّما فيما يتعلّق بنوع الإعلام الذي يمكنه أن يفرض نفسه ثمّ التّغيّرات الميدانيّة والصّدمة القويّة التي أصابت كلّ الأجهزة التّقليديّة بالبلاد. إنّ ظهور المدوَّنات والأخبار المبثوثة مباشرة على الشّبكة ومواقع التّواصل الاجتماعيّ كلّها من الأشياء التي انضوت تحت لواء الحراك الشّعبيّ ضدّ الاستبداد ومثّلت تحدّيا فعليّا لإعلام الدّولة. فهذا الكتاب يدرس إذاً هذا النّوع الجديد من الإعلام الذي



فرضه الربيع العربي في مصر وما مستقبله في خضمّ المستجدّات الرّاهنة .

Arab Spring in Egypt :Revolution and Beyond, Edited by Bahgat Korany and Rabab El-Mahdi. –The American University in Cairo Press, 2014. (364pages)
يتناول هذا الكتاب بالدّرس والتّحليل أسباب تفتّت نظام حسني مبارك الاستبداديّ وديناميكيّة الجموع في ساحة التّحرير ومختلف أطياف المعارضة التي تجاورت على ميدان الثّورة ثمّ يميل على نظرية الحراك الاجتماعيّ في تغذيّتها للصّدمة العنيفة التي زلزلت القاهرة بعد تونس وطرابلس، وعلى تفاعل المتظاهرين العرب فيما بينهم وارتفاع نبرة الاحتجاج لديهم وقهرهم للخوف الذي كان يكبّل ألسنتهم بضعة أيّام فقط قبل الانفجار، ثمّ يتحسّس إرهاصات الانتقال الدّيمقراطيّ إذا وُجِد ومدى فعليّته ومستوى التّحدّيات التي تواجهه.

Bread, Freedom, Social Justice, Workers and the Egyptian Revolution / Anne Alexander and Mostafa Bassiouny – .London – New York : Zed Books, 2014 . (400 pages).
يكشف هذا كتاب حقيقة أنّ الحركة النقابية في مصر هي أهمّ ما فجّر الثورة المصرية، وأن تكتّل العمال المصريين مثّل دورا فعالا وجوهريا في اشتعال جذوة الثورة في مصر، وما كان انفجارها إلاّ بعد سنين من الإضرابات المتتابعة والمظاهرات الشعبية. والكتاب بصفته ثمرة عشر سنوات من البحث الدؤوب والتقارير والخبرة المتراكمة حول الحركة العمالية في مصر فإنه يُعَدُّ أوّل تقرير مفصّل عن بروز النقابات المستقلّة في مصر في إطار الأزمة الاجتماعية العميقة التي ميّزت سنوات حكم حسني مبارك.

Revolution in the Age of Social Media: The Egyptian Popular Insurrection and the Internet / Linda Herrera.- Brooklyn - London : Verso, 2014. (192 pages).
«كلّنا خالد سعيد !»، عبارة تداولها المناضلون المصريّون كثيرا على صفحات الفايسبوك . هذا الكتاب كما يدلّ عليه عنوانه يهتمّ بالدّور الذي مثّلته صفحة الفايسبوك هته ونظريّات المؤامرة التي كانت تحوم حول مديرها وائل غنيم. يكشف صاحب الكتاب للقارئ الصّراع على السّلطة الهائل الذي دارت رحاه على الحلبات الافتراضيّة موضّحا كيف يمكن ان تستخدم مواقع التّواصل الاجتماعيّ كمجال للحرّيّة وفي آن واحد مساحة تحتلّها وزارة الخارجيّة الأميركيّة أو الإخوان المسلمون أو الجيش المصريّ للسّيطرة على عقول الشّباب.

ليبيا

Au cœur de la Libye de Kadhafi / Patrick Haimzadeh .- Paris : Lattès , 2011 .(200 pages).
يصطحب باتريك حائيم زاده في هذا الكتاب القارئَ عبر محطّات تاريخ ليبيا القديم والحديث، معرّجا على دخول القوات الألمانية والإيطالية أرض البطل عمر المختار، ومتوقّفا عند الحكم الملكي الذي ساد ليبيا من سنة 1951 غاية عام 1969، فاكتشاف النفط وانقلاب الفاتح من أيلول / سبتمبر الذي أوصل القذافي إلى سدة الحكم. وما إن أطاحت ثورة الياسمين بالطّاغية بن عليّ حتّى تسرّب التمرّد إلى الجماهيريّة رافعا شعار التحدي. ولم يفت باتْريكْ حائيمْ زَادِه تفحُّص أسباب اندلاع الثورة التي أطاحت بالزّعيم وكذا آفاق ليبيا المستقبليّة.

Evêque chez Kadhafi / Giovanni Monseigneur Martinelli avec la collaboration de Samuel Lieven.- Paris : Bayard, 2011. (123 pages).
وُلِد كاهن الفرنسيسكان والأسقف اجْيُوفَانِي مارْتينيلّي، بليبيا وعمل بها أكثر من أربعين عاما. وعليه فقد عاشر ثقافة الصحراء عن قرب وفي سن مبكرة وتلمّس الواقع الليبي وأقام مع السكان المحليين بل وربطته بهم صداقة متينة. ثمّ هبّت على طرابلس وبنغازي ريحٌ «ربيعيّة » أطاحت بنظام القذافي، فكان الأسقُفّ شاهدا على نهاية «الأخ الأكبر» جنبا إلى جنب مع المواطنين

الليبيين. أوقف الأسقف اجْيُوفَانِي مارْتِينيلِّي نفسه الآن على خدمة الكنيسة والفقراء ويساهم في الحوار بين الأديان.

Kadhafi, du réel au surréaliste / Laszlo Liskai.- Paris : Encore d'orient, 2011. (152 pages).

أحيانا يظهر في هيئة تشكك في قدرته العقلية مع أنه يمارس السياسة باحترافية وممارسات تخدّر الشعب الليبي وتلهيه عن حقيقة واقعه. وأحيانا يقدِّم نفسه ثوريا مناهضاً للغرب وشبه موحَّد لإفريقيا على أنّه إلى البهلوانيّ أقرب. ولمدة أربعة عقود طويلة، منذ انقلابه على الملك إدريس سنة 1969، استبدل قناع الثوري بقناع الإرهابيّ تارة أو الزّعيم الأكبر تارة أخرى. هذا الكتاب وثائق غنية لم تُنشر من قبل يكشف المؤلّف من خلالها وجوها سبعة للقذافي الواحد تلو الآخر.

Kadhafi, portrait total : entre intervention militaire et insurrection populaire / René Naba .- Villeurbanne : Golias , DL 2011 . (96 pages).

يرى الكاتب بأن الحاكم الليبي كان يفتقر إلى الاستراتيجية، ويُعْوِزُهُ التكتيك فلم يُحسن المحافظة على حلفائه الطبيعيين. وتبلبل الرّجل بين البقاء على قيد الحياة، تحت حماية الاتحاد السوفياتي، وهو ما كان يقابله انشقاق ليبيي في الفترة الما بعد ناصريّة بمصر، وبين مهاجمة أميركا معتمدا فكرة الكفاح ضد «الإمبرياليّة الغربيّة». هذا وعمل القذافي على استخدام كل الوسائل الإعلاميّة، كما عمد إلى الألقاب الرّنّانة الطّنّانة تَمْوِيهاً مثل ، «المرشد الأعلى للثورة الليبية» والزّعيم بالإضافة إلى ما أسماه ب «النظرية العالمية الثالثة» .

Libye, OTAN et médiamensonges : Manuel de contre-propagande / Michel Collon.- Paris : Couleur livre, 2011. (191 pages).

يتعرّض ميشيل كولون في هذا الكتاب لمشكلة الْبُرُوبجانْدا أو الدّعاية التي يمارسها الإعلام على الجماهير بهدف تشريد العقل وإبعاد المواطنين عن القضايا الحسّاسة والمطالبة بتعديل الحسابات إذا ما بلغهم شيء عمّا يحدث فعلا خلف السُّتُر المظلمة. ومن ثمّة، فإنّ الكاتِب يخاطب القارئَ «وجها لوجه» سائلاً إيّاه عن حرب ليبيا هل يظنّ أنّ الأخبار التي تصله عنها صحيحة تماما ؟ وهل القنابل التي يرسلها الحلف الطلسيّ مثلا باسم مبدإ «مسؤوليّة الحماية»، تطلق فعلا على «المجرمين»؟ وماذا تفعل الحكومات الغربيّة بضرائب شعوبها ؟ أليست تستعملها في تسليح الطّغاة العرب ؟ وما إليه من الأسئلة.

Libye : permis de tuer / David Gakunzi .- Paris : L'Harmattan , DL 2011 .(58 pages).

قُصِفَت طرابلس بالقنابل كما هو معروف من قبل نظام القذافي ، واستعملت ضدّها الأسلحة الفتاكة دون مراعاة للقوانين الدّوليّة أو التفات إلى الضحايا الأبرياء، رجالا كانوا أم نساء أم أطفالا، ما دفع بحلف الناتو إلى إغاثة الشعب اللّيبي ومساعدته على التخلص من الطاغية، أو هكذا ادّعى الخطابُ الرّسميّ. قصف النّاتو الأعمى للعزَّل الأبرياء في ليبيا هو ما حدا بالكاتب إلى التّشكيك في نيّته واتّهامه بالزّعم والدّعاية، لا سيّما وأنّه تقتيل وقع باسم الديمقراطية وذريعته في ذلك «حماية المدنيين»!

Tripoliwood / Delphine Minoui .- Paris : B. Grasset , 2011 .(208 pages).

تقول الصحافية ديلْفين مينُوِي إنّ ليبيا بلد عاش اثنتين وأربعين سنة أمام شاشة سوداء وخرساء وربّما صمّاء أيضا. وتعرض الكاتبة هنا وجهة نظرها حول الحرب في ليبيا، وضحايا القمع الأعمى، في رحلة سريالية، مضحكة مبكية أحيانا، بخصوص المآسي الإنسانية هناك، متسائلة باستغراب: لماذا لم تهتم المستشفيات اللّيبيّة بالجرحى؟ لماذا لم تهتمّ بقبور الشهداء وضربات حلف شمال الاطلسي تحصد الأرواح كالسّنابل في الحقول ؟ وعلى هذا النّمط، تتابع المؤلفة أحداث ليبيا على مدى ستّ سنوات، غير متوانية عن ذكر الحقائق.

Un Taxi pour Benghazi / Marie-Lys Lubrano.- Paris : Jacob Duvernet, 2011 . (220 pages).

ماري لِيزْ لُوبْرانُو صحافية مستقلة سافرت إلى القاهرة بعد سقوط مبارك قبل أن تغادرها باتّجاه ليبيا وانغمست مدّة شهرين انغماسا كلّيا في الواقع الصّعب للمتمردين. كانت معهم في الجبهة، وإلى جانبهم خلال المعارك، وعايشتهم في منازلهم

فـي البيضـاء وبنغـازي والبريقـة وطبـرق والمـرج وأجدابيـا، كمـا زارت الجرحـى فـي المستشـفيات، والتقطـت صـورا لجثـث القتلى مسـتدلّة بهـا علـى عنـف الثّـورة ووحشـيّتها. وصرّحـت مـاري لِيـزْ لُوبْرانُـو بـأنّ الثّـوّار عاملوهـا بمنتهـى اللّطـف، كمـا لـو كانـت أختـا لهـم رغـم كونهـا امـرأة أجنبيّـة، غريبـة عـن المنطقـة .

Le cauchemar libyen / Mohamed Albichari .- Paris : Favre , DL 2012. (116 pages).
يكتشـف القـراء عبـر هـذا الكتـاب حقيقـة ليبيـا، ومـن منظـور محلّـيّ، لأنّـه بقلـم باحـث ليبـي، ينتمـي إلـى عائلـة بـارزة عرفـت بدورهـا الفعّـال فـي البـلاد. اسـتقر الآن فـي باريـس ويعمـل مستشـارا للشـركات المهتمّـة بالاسـتثمار فـي العالـم العربـي. تابـع عـن كثـب محـن بلـده المتتاليـة لـذا يعتبـر كتابـه وثيقـة فريـدة مـن نوعهـا عـن المشـهد الليبـي، حُلِّلَـت فيهـا العلاقـات الداخليـة للبـلاد وكل الحيثيـات التـي أدت إلـى انفجـار الغضـب الشّـعبيّ فـي الجماهيريّـة، غضـب رجـال ونسـاء حُكِمُـوا مـدَّةَ اثنتين وأربعيـن سـنة بالحديـد والسـيف ومـع ذلـك انتبهـوا مـن غفلتهـم ولـم يخضعـوا.

Crise libyenne : la nouvelle donne géopolitique / Jean Fleury .- Paris : J. Picollec, 2012. (230 pages).
يـرى الكاتـب أن اسـتخدام «القـوة العسـكرية الثقيلـة ضـد المنتفضيـن فـي شـرق ليبيـا سـرعان مـا أثـار انشـغال المجموعـة الدوليـة، حيـث تبنّـى مجلس الأمن فـي 26 فبراير/شـباط2011 قـرارًا يقضـي بتجميـد الأمـوال الليبيـة فـي الخـارج وفـرض حظـر عسـكري عليهـا. وتولـت القـوات البحريـة الغربيـة الأميركيـة والفرنسـية والبريطانيـة والإيطاليـة والألمانيـة تطبيـق الحظـر العسـكري. وعليـه، فـإنّ الكاتـب يـرى أنّه لولا مسـاعدة الناتـو للثـوار لمـا نجحـوا فـي الإطاحـة بحكـم القذافـي ولمّـا دخلـوا طرابلـس فاتحيـن منتصريـن.

Kadhafi : Vie et mort d’un dictateur / Hélène Bravin .-Paris : François Bourin, 2012. (265 pages).
لقـد تمـت تصفيـة معمـر القذافـي يـوم 20 أكتوبـر 2011 فصاحـب ذلـك ابتهـاجٌ عـارم لأنّ نهايتـه كانـت نهايـة اثنيـن وأربعيـن عامـا مـن الديكتاتوريـة. مشـاهد الابتهـاج فـي سِـرْت وطرابلـس كانـت دليـلا قاطعـا علـى كـره الشـعب للرجـل الـذي بلـغ سـدّة الحكـم علـى ظهـر الملـك إدريـس سـنة 1969. ذلـك الضابـط الشـاب الـذي تحـوّل إلـى زعيـم طاغيـة، ولّـى إذاً بعـد ربـع قـرن مـن الشّـطحات المجذوبـة والهلوسـات الغريبـة بشـأن مشـاريع سياسـية واقتصاديـة غارقـة فـي الفوضـى. ورغـم حـرص الزّعيـم علـى إغـراق ليبيـا فـي الأخضـر، فقـد أغرقتـه ليبيـا فـي الأحمـر يـوم انفجـر «ربيعهـا العربـيّ».

Un pick-up pour Benghazi : journal de l’insurrection libyenne / Alain Fillion Rennes : Marines , 2012 . (153 pages).
اعتمـدت الأمـم المتحـدة القـرار 1973 الـذي أذنـت بمقتضـاه للائتـلاف بالدّخـول إلـى ليبيـا بهـدف حمايـة المدنييـن ومسـاندتهم فـي وجـه الآلـة الوحشـية التـي كان يقودهـا العقيـد القذافـي. والكتـاب الـذي نعرضـه فـي هـذه البيبليوغرافيـا مذكّـرة للأيـام الأولـى مـن انتفاضـة بنغـازي، انتفاضـة انطلقـت شـرارتها فـي 17 مـن فبرايـر إثـر اعتقـال محامـي ضحايـا سـجن بوسـليم، فتحـي تربـل، واسـتمرّت متأجّجـة غايـة 25 مـن أكتوبـر 2011 لمّـا فُتحـت طرابلـس ودخلهـا الثّـوّار منتصريـن.

De la Guerre Civile en Libye au Printemps Islamique Arabe…Où l’Odeur du Jasmin Se Mêle à Celle de la poudre / Michel Prou .- Paris : L’Harmattan, 2013. (286 pages).
ينطلـق هـذا الكتـاب مـن سـؤال أساسـيّ حـول مـدى مصداقيّـة مصطلـح «الربيـع العربـي» وإذا لـم يكـن مصطلـح «الرّبيـع الإسـلاميّ » أنسـب وأكثـر ملاءمـة. الدّراسـة التـي يحويهـا هـذا الكتـاب تهتـمّ أساسـا بالثّـورة اللّيبيّـة وبكونهـا أبـرزت مـا يسـمّيه المؤلّـف ب»الإسـلامويّة الرّاديكاليّـة»، ليتطـوّر بعدئـذ بالقـارئ إلـى التّفكيـر فـي مـدى تأثيـر هـذا «التّطـرّف الدّينـيّ» علـى المغـرب والمشـرق، والتّفكيـر خاصّـة فـي حـرص مـا يُسَـمّى ب»الجماعـات المتحالفـة مـع تنظيـم القاعـدة»علـى توسـيع منطقـة «نفوذهـا» إلـى الصّحـراء والسّـاحل الإفريقـيّ .

Libya: Unrest and U.S. Policy / Christopher Blanchard .- Congressional Research Service : www.crs.gov , RL33142, 2011. (44 pages).
لفـت هـذا الكتـاب الانتبـاه عنـد طبعـه فـي 2011 لأنّ



فوز الثّوّار اللّيبيّين العسكريّ على القوّات الموالية لمعمّر القذّافي مثّل في الحقيقة بداية مرحلة قد تبدو جدّ معقّدة وشديدة الصّعوبة بالنّسبة إلى الثّوّار اللّيبيّين ومناصريهم في العالم. فالحفاظ على الأمن والوقاية من الجريمة ووأد روح الانتقام قبل أن ينتشر شرّها وإطلاق عجلة الاقتصاد من جديد ورسم حدود نظام سياسيّ جديد في ليبيا ورسم خطاها الأولى على طريق الرّقيّ والازدهار لَمن التّحدّيات الكبرى التي سيكون على المجلس الوطنيّ مواجهتها في ليبيا.

Arab Spring, Libyan Winter / Vijay Prashad.- Edinburgh,Oakland, Baltimore : AK Press, 2012. (271 pages).

معتمدا على تاريخ القذّافيّ وقوى المعارضة الاجتماعيّة التي انتصبت في وجهه ، ثمّ دور منظّمة الأمم المتّحدة والحلف الأطلسيّ (النّاتو)، وما كان من باقي القوى العظمى في العالم خلال الحرب الدّامية التي كابدها اللّيبيّون، يحاول صاحب هذا الكتاب أن يقدّم للقارئ تحليلا للثّورة اللّيبيّة في خضمّ ما وُصِف بالربيع العربي، بهدف إبراز الأسباب التي حوّلت الرّبيع في ليبيا إلى شتاء وجعلت من أرضها مرتعا للجريمة المنظّمة والإرهاب والحرب الأهليّة والمتاجرة بالأسلحة والمخدّرات وحتّى البشر.

Exit the Colonel :The Hidden History of the Libyan Revolution Hardcover – October / Ethan Chorin.- New York : PublicAffairs , 2012. (384 pages).

يكشف الكاتب في مؤلّفه هذا خبايا وأسرارا يرى أنّها السّبب الأرجح في نهاية العقيد معمّر القذّافي، بعيدا عن تفسير الإعلام الذي يربط الثّورة اللّيبيّة بإصلاحاته الفاشلة أو غير المكتملة ، أو بانتهاكه الواضح لحقوق الإنسان طيلة سنين حكمه، أو بالتّفاوتات الجهويّة التي غذّت الحقد بين أبناء الوطن الواحد، ثمّ العلاقات غير الطبيعيّة التي كانت تربط ليبيا بالغرب. ومن خلال لقاءات وحوارات أجراها المؤلّف مع مختلف المسؤولين اللّيبيّين ومع الثّوّار، تمكّن من إبراز المناورات المدهشة والاستراتيجيّة التي أدّت إلى اندلاع الثّورة.

Libya - The Rise and Fall of Qaddafi / Alison Pargeter.- U. S. A : Yale University Press, 2012. (304 pages).

هذا الكتاب بمثابة الوثيقة الهامّة لحقيقة الرّئيس اللّيبيّ السّابق معمّر القذّافي وكيفيّة وصوله إلى سدّة الحكم وبقائه فيها اثنتين وأربعين سنة كاملة. وينظر أيضا في الانفجار الشّعبيّ العنيف الذي تمكّن منه وأطاح به إطاحة مأساويّة بشعة. ويشرح الكتاب السّبب الذي أدّى إلى انقلاب 1969 والأسلوب الذي اتّبعه القذّافي لفرض رؤيته الخاصّة جدّا والغريبة في السّياسة، سواء على المستويين الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ، ويزوّد القارئ أيضا بتحليل معمّق لثورة 2011، كاشفا عن التّفاصيل التي أدّت إلى سقوطه والتّحدّيات التي تواجه خلفاءه الحاليّين.

Sandstorm: Libya in the Time of Revolution / Lindsey Hilsum.- New York : The Penguin Press, 2012 . (320 pages).

تعُدُّ الكاتبة الإطاحة بمعمّر القذّافيّ إحدى فترات القرن الحادي والعشرين الأكثر تأثيرا على اعتبار أنّه كان الدكتاتور الأشدّ غرابة في العالم العربي وأنّ شعبه هو الذي أمضى نهايته بمساعدة طائرات النّاتو . واللاّفت للانتباه في هذا الكتاب أنّ المؤلّفة كانت موجودة بليبيا عند مقتل الرّئيس اللّيبيّ السّابق وعليه فتكاد تكون شاهد عيان على أحداث تلك الفترة وفي هذه الزّاوية تكمن أهمّيّة كتابها لما ترويه فيه من تفاصيل دقيقة عن الثّورة اللّيبيّة انطلاقا من بداية نظام «القذّافي الغريب، كما تصفه إلى نهايته المأساويّة.

The Man Who Went to War: A Reporter's Memoir from Libya and the Arab Uprising / Patrick Graham. – Canada : Doubleday Canada , 2012. (54 pages).

في هذا الكتاب يسطّر الصّحافيّ سفره في قلب الثّورة اللّيبيّة والربيع العربي. وعلى غرار كتب أخرى نُسجت على هذا المنوال في إطار الربيع العربي على ما فيه من مأساة ودمار، يجمع الكتاب بين الجدّ والهزل، والحزم والسّخريّة، والحزن والضّحك، والألم والانبساط، ممّا قد تتّصف به حياة النّاس، عاديّين كانوا أم ثوريّين، في قلب المعارك الدّامية. ويضمّ أيضا تحقيقات وتفاصيل تاريخيّة عن حياة أمّة هبّتQ عليها ريح عاصفة من التّغيير. وبالآخر، هو شهادة



حميميّة قريبة من أفئدة النّاس ومشاعرهم بصفتهم جزءا من ثورة بنغازي.

Libya, the Responsibility to Protect and the Future of Humanitarian Intervention, Edited by Aidan Hehir and Dr Robert Murray, Palgrave Macmillan, New York, UK. , 2013 (256 pages)

يعرض هذا الكتاب رأي شخصيّات جامعيّة بارزة في أوروبّا والولايات المتّحدة في التّدخّل العسكريّ في ليبيا. وإذا ما كان هذا التّدخّل قد حُيِّيَ وتُمِّنَ من طرف شريحة واسعة من المراقبين، بيد أنّه كان ردّة قويّة وحاسمة لما كان يقترفه نظام القذّافيّ من فظائع في حقّ جماهير وطنه. ينظر هذا الكتاب إلى المسألة من زاوية نقدية مخالفة وبعيدة عن الرّواية المهيمنة والهاتفة بـ«مسؤوليّة الحماية». وعليه فإنّ الأساتذة الجامعيّين هنا ينتقدون عبر تحليلهم هذا شكل التّدخّل وتبريره وكيف استُئنِفَ حتّى أحدث قلقا على مستقبل التّدخّل الإنسانيّ في العالم.

Libya: Murder in Benghazi and the Fall of Gaddafi / Martin Chulov and Luke Harding.- Guardian Books , The Guardian, http://www.theguardian.com/books/publishing , 2013. (49 pages).

صاحبا هذا الكتاب صحافيّان تابعا الأحداث اللّيبيّة من الدّاخل فكانت التفاصيل التي كانا يرسلانها لجريدة «الغارْديان» حيّة ودقيقة من عند شاهِدَيْ عيان، وبخاصّة لحظة القبض على القذّافيّ واغتياله ذلك الاغتيال الشّنيع والمخجل على حدّ وصفهما. يروي مراسِلا « الغارْديان» ما دار بينهما وبين ليبيّين من الجانبين من حديث، ويتكلّمان على أوج الثّورة وعلى عواقبها المضطربة وعلى قوّتها وشدّتها. كما يتحدّثان عن مستقبل ليبيا الغامض بعد مقتل «الزّعيم»، بل المُرعب، وعن مقتل السّفير الأميركيّ بعد الهجوم على قنصليّته ببنغازي.

64Soldier for a Summer: One Man's Journey from Dublin to the Frontline of the Libyan Uprising / Housam Najjair.- Ireland : Hachette Books Ireland, 2013. (320 pages).

يسطّر هذا الكتاب سيرة شابّ وُلِد بدَبْلَن من أب ليبيّ وأمّ إيرلانديّة، ويصف كيف أنّه التحق بصفوف المقاومة اللّيبيّة عند اندلاع الثّورة اللّيبيّة، وكيف تحوّل من مجرّد ثائر ليبيّ وافد من الغرب، لا يكاد يعرف الكثير عن وطنه الأصليّ، إلى أحد أبرز قوّاد الثّورة اللّيبيّة، وذلك خلال موسم واحد هو موسم الصّيف. وسرعان ما بات على رأس الفيلق «واحد»، وهو وحدة من وحدات جيش التّحرير اللّيبيّ التي كان لها شرف الدّخول الأوّل إلى طرابلس بعد تحريرها.

The 2011 Lybian Uprisings and the Struggle for the Post-Qathafi Future / Jason Pack.- New York : Palgrave Mcmillan, 2013. (2013 pages).

معتمدا على التاريخ السياسيّ الحديث لليبيا يعمِد هذا الكتاب إلى تحليل الانفجار الشّعبيّ اللّيبيّ في 2011، مسلّطا الضّوء على دور الاقتصاد في الزّلزال الشّعبيّ الذي قلب البلد رأسا على عقب والعوامل الخارجيّة ودور القبائل والأقلّيّات العرقيّة ودور الإسلاميّين، مشيرا إلى أنّ الثّورة الليبيّة أسقطت أحد أكبر مستبدّي هذا العالم وأنّها أطاحت به لمّا شرع في إصلاح منظومة بلده الاقتصاديّة والسياسيّة فتكون إصلاحاته هي التي سحبت البساط من تحت قدميه وكأنّ نهايته على يد شعبه جاءته من حيث أراد أن يصالحه ويستجيب لمطالبه.

The Jihadist Plot: The Untold Story of Al-Qaeda and the Libyan Rebellion / John Rosenthal .- New York : Encounter Books : www.encounterbooks.com, 2013. (104 pages).

يهدف هذا الكتاب إلى كشف أكذوبة "التدخّل الإنسانيّ « الذي تباهى به الحلف الأطلسيّ (النّاتو) لتعليل اقتحام جيوشه لليبيا، وإلى شرح الثّورة اللّيبيّة بحسب الحقيقة التي يعتقدها. ويقول بأنّها كانت في الواقع «مؤامرة جهاديّة» إذ يغدو مسطّرا المسار الذي اتّبعه بعضُ قدامى الجهاد العالميّ المعروفين على حدّ قوله، والذين صاروا فيما بعد قوّادا للثّورة في ليبيا ومن أبرز المخطّطين للتمرّد الشّعبيّ هناك، ثمّ يبيّن كيف أنّ الحلف الأطلسيّ ساهم في صنع أبطال جهاديّين جدد في هذا القطر.



Bringing Down Gaddafi: On the Ground with the Libyan Rebels / Andrei Netto .- New York : Palgrave Macmillan Trade, 2014. (320 pages).
هـذا الكتـاب بمثابـة تقريـر عينـيّ للثـورة اللّيبيّـة مـن لحظـة انطلاقهـا إلـى غايـة مقتـل العقيـد معمّـر القذّافـيّ. وهـو بقلـم الصحافـيّ أنْدْريـه نِيتُّـو التـي كان سـافر خـلال القطـر اللّيبـيّ بـدون تسـريح وعبـر المنطقـة التـي كانـت تحـت هيمنـة النّظـام فتمكّـن بذلـك مـن تغطيـة أحـداث هـذا التّمـرّد الشّـعبيّ فـي أدقّ تفاصيلـه والكشـف عـن ضخامتـه وهولـه مـن خـلال حديثـه إلـى الثّـوّار اللّيبيّيـن علـى اختـلاف مسـتوياتهم وتكويناتهـم ومشـاربهم والعـودة بعـد ذلـك بمـا تجمّـع لديـه مـن رصيـد إلـى غـربٍ أشـبعته وسـائل الإعـلام بأخبـار غامضـة وجزئيّـة ومبتذلـة ومتضاربـة.

سوريـــة

ثـورة أمـة: أسـرار بعثـة الجامعـة العربيـة إلـى سـوريا / أنـور مالـك.- الريـاض: مكتبـة العبيـكان، 2013. (كتـاب الكترونـي وورقـي) . (608 ص).
ضمَّـن الكاتـب والصحافـي الجزائـري هـذا الكتـابَ مشـاهداته فـي سـوريا، حينمـا رافـق مجموعـة مـن المراقبيـن بتكليـف مـن الجامعـة العربيـة، واصفـا تفاصيـل عـن الاجتماعـات التـي كانـت تضـمّ مختلـف الأطـراف أثنـاء زيارتـه إلـى المدن والقرى السـورية، ومطلعـا القـارئ علـى جملـة من الأسـرار تمت مناقشـتها بين الفريـق وممثلـي السـلطة السـورية فيمـا يخـص وضـع الحريـات العامـة والحكـم الفـردي وتطبيـق القانـون وسـجناء الكلمـة، ومـن هنـا أهمّيّـة الكتـاب إذ إنّـه بمثابـة المذكّـرة الرّسـميّة لشـاهد عيـان، أو الشّـهادة الموثّقـة عـن خبايـا وأسـرار الصّـراع فـي سـوريا.

Docteur Bachar, Mister Assad. : Ses secrets et ses mystères - Jean-Marie Quéméner.- Paris : Encore d'Orient.- 2011. (147 pages).
جـاء بشـار الأسـد إلـى السـلطة صدفـة، أو هـي نزلـت عليـه بغتـة وهـو عنهـا غافـل، لحظـة وفـاة شـقيقه باسـل سـنة 1994 فـي حـادث سـيّارة. ويـرى صاحـب الكتـاب أنّ الرّئيـس الشّـابّ الدّكتـور بشّـار الأسـد حـاول القيـام بإصلاحـات فـي بلـده ولكنّهـا كانـت مـن التّواضـع بحيـث لـم تمنـع انقـلاب المعارضـة عليـه وانفجـار الثـورة فـي وجـه نظامـه. هذا ويحلـل الكتـاب شـخصية بشـار والتقاطعـات السياسـية التـي أملـت عليـه قراراتـه انطلاقـا مـن الأوضـاع المعقـدة فـي الشـرق الأوسـط، تلـك القـرارات التـي تكـون ربّمـا وراء حـرب سـوريا.

Quand la Syrie s' éveillera... / Richard Labévière, Talal el-Atrache .- Paris : Perrin , 2011. (830 pages).
يتطـرق مؤلِّفـا الكتـاب إلـى اغتيـال الرئيـس رفيـق الحريـري علـى يـد دمشـق وتداعياتـه بالاسـتناد إلـى تحرّيّـات المديـر السـابق للاسـتخبارات الخارجيـة الفرنسـية DGSE والمكلَّـف بمكافحـة الارهـاب والجريمـة والتجسـس آلان شُـوييت. لكـنّ الباحثَيْـن يريـان بـأن اغتيـال الحريـري كان نتيجـة مؤامـرة أميركيـة ويخلصـان إلـى أنّ «سـوريا هـي اليـوم دولـة تبنّـت مبـدأ التغييـر علـى كل المسـتويات السياسـية والاقتصاديـة، وكذلـك فـي مجـال العلاقـات الإقليميـة والدوليـة، وهـي قـادرة علـى ذلـك لأنهـا عرفـت كيـف تحافـظ علـى إرث حـزب البعـث والنـواة الصلبـة فـي فلسـفتها السياسـية، أي العمـل القومـي العربـي».

Feux croisés : journal de la révolution syrienne / Samar Yazbek ; traduit de l'arabe par Rania Samara .- Paris : Buchet- Chastel, 2012, Beyrouth : Ed. Dar al- Adab, 2012 .(204 pages).
الكتـاب عبـارة عـن نـصّ سـردي متقطّـع يوثّـق لمـا يسـمّيه «يوميـات الثـورة السـورية»، وهـي مذكـرات سـمر يزبـك التـي كانـت تسـجّل فيهـا مـا تشـاهده فـي الواقـع السّـوريّ لحظـة بعـد لحظـة. والمذكّـرات هتـه خليـط مـن القصـة القصيـرة والروايـة لتلـك التناقضـات التـي عايشـتها الكاتبـة فـي بدايـة الثـورة بـكل تعقيداتهـا وانتماءاتهـا وتبايناتهـا الأيديولوجيـة. كمـا تـورد فيهـا شـهادة علـى الظلـم وعلـى الثائريـن عليـه فـي بلـد عانـى طويـلا الاسـتبداد المطلـق. ونشـير إلـى أنّ السـاردة تسـتعمل الأنـا المشـاركة فـي الأحـداث وأنّ عملهـا هـذا ترجـم إلـى اللغـة العربيـة



ونشـر فـي بيـروت عـن دار الآداب.

Syriana : regard transfrontalier sur le printemps syrien / Bahar Kymiungur .- Paris : Investig'Action-Couleur Livres, 2012.(140 pages).
يَتَمَحْوَر هـذا الكتـاب حـول السّـؤال الأساسـيّ التّالـي: هـل السـعي إلـى إحـلال الديمقراطيـة فـي سـوريا هـو الغـرض الحقيقـي مـن تحـركات الولايـات المتحـدة فـي المنطقـة بالتحالـف مـع العربيـة السـعودية أم أن الأمـر مبيَّـت لـه مسبقا بغـرض الهيمنـة علـى المنطقة وتعزيـز أمـن إسـرائيل لا سيّما وأنّ النّظـام السّـوريّ كان يُعَدّ مـن قِبَل كثيـر مـن الخبـراء آخـر المعاقـل الرّافضـة للسّيطرة الأميركيّة علـى الشّـرق الأوسـط للإجابـة علـى هـذا السّـؤال: يتسـلّل الكتـاب بالقـارئ عبـر تفاصيـل حـرب سـرّية غيـر واضحـة المعالـم ترفـع شـعارات معيَّنـة لتحقيـق أهـداف لا علاقـة لهـا بتلـك الشـعارات.

Syrie, l'Etat de barbarie / Michel Seurat-. Paris : PUF , 2012 . (304 pages).
يعالـج الكتـاب طبيعـة النظـام السـوري وممارسـاته مـن حيث إنّـه نظـام مبنـي علـى القمـع، لا يتوانـى أبـدا عـن تصفيـة معارضيـه كمـا فعـل فـي مدينـة حمـاة لمّـا ذبّـح سـكانها دون تمييـز بيـن الطفـل والشـيخ والمـرأة إضافـة إلـى الاعتقـال المنهجـيّ لـكلّ مـن يجـرؤ علـى انتقـاده ناهيكـم عـن الوقـوف فـي وجهـه. ويقـول المشـرفون علـى منشـورات «بُـوفْ» بـأنّ مـا جعلهـم يعيـدون نشـر هـذا الكتـاب هـو أنـه يحلّـل ظاهـرةً وميكانيزمـاتٍ يـرون أنّهـا هـي نفسـها التـي جعلـت نظـام آل الأسـد يرتكـب المجـازر السّـابقة والحاليـة فـي حـقّ شـعبه حفاظـا علـى حكمـه ووأدا لـكلّ صـوت يتجـرّأ علـى المطالبـة بالتّغييـر.

Syrie, la révolution orpheline / de Ziad Majed et Fifi Abou Dib.- Paris : sindbad.- 2014. (171pages).
يدعونـا المؤلّفـان فـي هـذا الكتـاب إلـى التّسـلّل إلـى كواليـس السياسـة الإيرانيّـة والرّوسـيّة لاسـتجلاء موقفهمـا مـن نظـام الأسـد، للوقـوف علـى أسـباب دعمهمـا لـه. كمـا يعرّجـان علـى مسـائل تتعلّـق بالمنـاورات والمراوغـات السياسـية التـي واجـه بهـا المجتمـع الدولـي الثـورة فـي سـوريا وكيـف تجـاوب صنّـاع القـرار مـع هتـه المرحلـة الحرجـة مـن تاريـخ هـذا البلـد، وكان أولـى بهـم اتخـاذ إجـراءات صارمـة تجـاه نظـام الأسـد الـذي لـم يكتـف بتحطيـم بلـده بـل هـدّد أيضـا بسياسـته الأمـن الإقليمـي كلّـه. ولـم يفـت الكاتبيْـن وصـفُ العنـف الـذي يمارسـه هـذا النظـام بحـقّ المتظاهريـن السـلميّين رافضـا للحـوار جملـة وتفصيـلا.

In the Lion's Den: An Eyewitness Account of Washington's Battle with Syria / Andrew Table.- Chicago, Illinois : Chicago Review Press , 2011. (288 pages).
بعـد أحـداث الحـادي عشـر من أيلـول / سـبتمبر 2011 ، ومعارضـة دمشـق القطعيّـة لحـرب العـراق، شـرعت الحكومـة الأميركيّـة فـي حملـة حقيقيّـة للضّغـط علـى نظـام الرّئيـس بشّـار الأسـد لحملـه علـى تغييـر اتّجاهه السّياسـيّ والاصطفـاف علـى محـور السياسـة الغربيّـة. وقـد كان صاحـب الكتـاب أَنْـدْرُووْ تَايْبُـلْ شـاهِد عيـان ومشـاركا فـي أحـداث ذلـك الصّـراع السّـرّيّ. ومـن ثمّـة فهـو يقـدّم هنـا تحليـلا ثاقبـا لتلـك المنـاورات التـي كانـت تجـري حولـه، غيـر ممتنـع عـن انتقـاد سياسـة الرّئيـس بـوشْ ومـاذا كان ينبغـي علـى أميـركا فعلُـه للتّعامـل مـع سـوريا هـذا البلـد المتقلّـب !

Revolt in Syria: Eye-witness to the Uprising / Stephen Starr.- New York : Columbia University Press, 2012. (256 pages).
يمعـن اسـتِيفِين اسْـتار النّظـر فـي الثّـورة السّـورية مـن خـلال الغطـس عميقـا فـي حيـاة النّـاس الذيـن مسّـهم النّظـام السّـوريّ بـالأذى خـلال الخمسين سـنة الأخيـرة. فقـد حـاور سـوريّين من كلّ طبقـات المجتمع وجمـع وجهـات نظرهـم المختلفـة ومعتقداتهـم المتباينة ثـمّ ترجمهـا علـى الـورق كـي يبيّـن كيـف أنّ سـوريا، بفرقهـا الدّينيّـة العديـدة وتنوّعهـا العَقائـدِيّ، تدحرجـت إلـى الحـرب الأهليّـة والاضطـراب المدنـيّ. ولمّـا كان بلـدا مقطوعـا فـي غالبيّتـه عـن الإعـلام الدّولـيّ، فـإنّ كتـاب اسْـتار هـذا بمثابـة الشّـهادة النّاطقـة علـى مـا يعانيـه المعذّبـون فـي أرض سـوريا.

Syria: The Fall of the House of Assad / David W. Lesch .- U. S. A : Yale University Press , 2012. (288 pages).
دَيْفِيدْ لِيشْ متخصّـص فـي شـؤون الشّـرق الأوسـط ومستشـار محتـرَم معـروف مـا أتـاح لـه معرفـة الرّئيـس بشّـار الأسـد عـن كثـب وإجـراء العديـد مـن

اللّقاءات معه ما بين سنتي 2004 و2009. وبحكم هذه اللّقاءات وهذه المعرفة التي قد توصف بالحميمة، فقد كان لِيشْ على علم بوعود الأسد وكان على علم أيضا بأنّه سيخيّب الآمال وبأنّها وعود لن تنفّذ. وفي كتابه هذا، يبحث الكاتب في تحوّل الأسد من قائد رائد يحمل آمال شعب إلى طاغية تقليديّ حطّم الأماني في غد أفضل وكيف أنّ نظامه بات من أعنف النُّظُم القمعيّة على الإطلاق.

Syria - A Decade of Lost Chances: Repression & Revolution from Damascus Spring to Arab Spring / .- Seattle : Cune Press, 2012 (Number of pages: not listed).
يجد الرّئيس بشّار الأسد نفسه في مأزق، إزاء باب يتأرجح بين الانفتاح والانغلاق. وطالما أنّ بشّار الأسد يؤكّد على سيطرته على معظم ضواحي دمشق، لماذا هذا الطّريق المسدود في بلده إذاً ؟ وكثيرون هم السّوريّون الذين لم يخفوا كرههم بل بغضهم الشّديد لبشّار، على أنّهم أعلنوا صراحة أنّهم يرفضون أن يحكمهم زعماء حرب شباب يملأ الخطاب الإسلاميّ أفواههم وتلطّخ الدّماء أيديهم. أيّ مستقبلٍ إذاً ؟ بقاء بشّار لن يرضي المعارضة وذهابه سيدحرج البلاد ولا شكّ إلى الفوضى ونقطة المستقبل الغامض هته هي موضوع هذا الكتاب.

The Syrian Rebellion / Fouad Ajami .- Stanford University / Stanford, California : Hoover Institution Press, 2012 . (260 pages).
يتناول فؤاد عجميّ في كتابه هذا الأزمة السوريّة من زاويتها التّاريخيّة، مؤكّدا على نقاط التّشابه بين الدكتاتور السابق حافظ الأسد وابنه بشّار حاكم البلاد الحاليّ. وهو يسلّط الضّوء على المعارضة السوريّة، يبيّن فؤاد عجميّ للقارئ كيف أنّها تمكّنت من التّغلب على خوفها الذي استبدّ بها سنين طويلة وكيف أنّها وجدت أخيرا الجسارة والإقدام اللاّزمين لمواجهة أحد أبشع طغاة هذا العصر والصمود له رغم ما يصيب الشّعب السّوريّ ، مسلّحا كان أم أعزل، من أهوال يوميّة ودمار.

Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant / Emile Hokayem .- Abingdon, Oxon : Routledge, 2013 . (211 pages).
من حراك شعبي سلمي مليء بالتفاؤل على خطى الثّورتين التونسية والمصرية، سرعان ما هوت الآمال السورية إلى الجحيم وتحوّل الحراك السلمي إلى حرب أهلية شديدة العنt والوحشية نتيجتها عند نقطة الصفر. ومن مشهد الشعب السوري ضد حكومة استبداد طال أمدها، انقلب الوضع في دمشق رأسا على عقب كي تتشابك فيه الأيدي ويختلط فيها الحابل بالنابل وتتعدد فيها الأطراف في شبه تساوٍ في الجريمة والتقتيل والتدمير. فماذا عسى أن يكون مستقبل هذا البلد الممزق الذي تتآكله الطائفية والأعراق المتنافرة ؟

Syria: From the Great War to Civil War / John McHugo .- London : Saqi Books, 2014 . (291 pages).
إنّ الحرب الأهليّة السّوريّة بما خلّفته إلى حدّ السّاعة من ضحايا ودمار ومهجَّرين تُعَدُّ في نظر الكاتب أكبر أزمة إنسانيّة حدثت في القرن الحادي والعشرين. ومن خلال كتابه هذا، حاول جونْ ماكْهوغو أن يسبر غور الأزمة السّوريّة ويفهم الأسباب التي هدّت أركان ما كان يوصَف بالأمّة السّوريّة ويكشف هشاشتها للعيان. من خلال قراءته لتاريخ سوريا انطلاقا من الحرب العالميّة الأولى إلى اليوم، يستنبط الكاتب أسباب هذه الثّورة التي لم تجد لها مخرجا بعد بخلاف ما كان عليه الربيع العربي في الأقطار الشّقيقة الأخرى.

اليمن

الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة / عمل جماعي فؤاد الصلاحي، عبد الله الفقيه، عادل الشرجبي (وآخرون...)، تحرير شفيق شقير.- الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012. (173 ص).
يهتمّ هذا العمل بتحليل دور الجماعات الفاعلة غير الرسمية في اليمن، والتي أصبحت لها القدرة إما على منافسة الدولة في بعض الأدوار المنوطة



بهـا، أو «الاضطـلاع بوظائـف مـن المفتـرض أن تكـون حكـراً علـى الدولـة دون سـواها. ويقصـد بهـذه الجماعـات الحـراك الجنوبـي والحركـة الحوثية والتكتـلات القبلية إضافـة إلـى تنظيـم القاعـدة، وهـي المقصـودة فـي هـذا العمـل حصـراً عنـد إطـلاق وصـف «الفاعليـن غيـر الرسـميين» فـي اليمـن، ودورهـم خـارج الإطـار الدسـتوري ، إضافـة إلـى كـون اليمـن يعيـش فـي محيـط جغرافـي وسياسـي يتقاطـع مـع طموحـات ومخـاوف إقليميـة».

Yemen and the Politics of Permanent Crisis / Sarah Phillips.- London : International Insitute for Strategic Studies , 2011 . (112 pages).

معتمـدا علـى أبحـاث قـام بهـا علـى أرض الواقـع ، يتفحّـص الكاتـب مواضـع الظّـلّ التـي تتحكّـم فـي الحيـاة السّياسـيّة فـي اليمـن والتـي تسـند ظهـر شـبكة مـن النّخـب الاجتماعيّـة. نخـب لهـا صلاحيـة رفـض كلّ تقويـم رسـميّ أو إصـلاح تطبيقـيّ واسـع. ومتوغّـلا فـي كواليـس السياسـة الدّاخليّـة المظلمـة للنّظـام وفـي ذهنيّـة المحسوبيّة المتجذّر فـي «قوانيـن اللّعبـة « التـي تصنـع سـلوك زعمـاء اليمـن مـا بعـد الرّئيـس علـي عبـد الله صالـح، يـزوّد الكاتـب الغـرب بفكـرة عـن الطّريقـة المثلـى التـي يمكنـه أن يسـتخدمها للدّخـول فـي «اللّعبـة» هـو بـدوره.

The Last Refuge: Yemen, al-Qaeda, and America's War in Arabia / Gregory D. Johnsen.- London : W. W. Norton & Company , 2012. (352 pages).

بعيدا عن ميادين القتـال بالعـراق وأفغانسـتان، تـدور حـرب خفيّـة وضـروس فـي آن واحـد بيـن الولايـات المتّحـدة الأميركيّـة والقاعـدة علـى أرض اليمـن، تُسـتخدم فيهـا طائـرات بـدون طيّـار وقاذفـات. وكانـت القاعـدة قـد عرفـت انتعاشـا حقيقيّـا خـلال الثّلاثيـن سـنة الأخيـرة وليـس منـذ أيلـول / سـبتمبر 2001 فقـط. هـذا الكتـاب غايتـه الكشـف عـن هـذه الحـرب بسـاعات غلبتهـا وأيّـام فشـلها فـي مواجهـة نـوع جديـد مـن الحـروب فـي أحـد البلـدان الأكثـر اضطرابـا فـي العالـم.

Regionalism and Rebellion in Yemen / Stephen W. Day.- New York : Cambridge University Press, 2012 . (369 pages).

نتيجـة سـنوات مـن البحـث المسـتمرّ والمعمّـق علـى أرض الواقـع، هـذا الكتـاب يفـكّ تعقيـدات الدولـة اليمنيّـة وسياسـتها الداخليّـة مركّـزا بشـكل خـاصّ علـى فتـرة مـا بعـد التّسـعينيّات. والكتـاب يتحـدّث عـن وصـول الرّئيـس علـي عبـد الله صالـح إلـى سـدّة الحكـم وعلاقاتـه القبليّـة وحـرب 1994 الأهليّـة فـي اليمـن فـي ونتائـج الحـرب التـي اندلعـت فيمـا بعـد وانتشـار الحـركات الرّاديكاليّـة بخصـوص التّدخّـل العسـكريّ الأميركـيّ فـي أيلـول / سـبتمبر 2011 وأخيـرا التّطـوّر الـذي أدّى إلـى أحـداث 2011. وتبقـى الأطروحـة الأساسـيّة أنّ اليمـن مـا يـزال يعانـي .

Regionalism and Rebellion in Yemen / Stephen W. Day.- Paris. Cambridge, 2012. (368 pages).

تؤكّـد الدراسـة التـي يحويهـا هـذا الكتـاب علـى أنّ مـا حـدث فـي اليمـن ليـس مجـرد صـدى لمـا يحـدث فـي أماكـن أخـرى مجـاورة بـل هـو ربيـع حقيقـي علـى غـرار مـا حـدث فـي شـوارع تونـس والقاهـرة. بـل وإنّ الانتفاضـات الشـعبية كانـت قـد بـدأت فـي اليمـن فـي وقـت مبكـر منـذ عـام 2007. ويوضـح المؤلـف باقتـدار كيـف أنّ الاضطرابـات السياسـية اليمنيّـة متجـذّرة فـي انقسـامات ونزاعـات ضاربـة فـي تاريـخ البـلاد اسـتنادا إلـى سـنوات مـن البحـث الميدانـي، وبالتّالـي فقـد تمكّـن مـن كشـف النقـاب عـن تعقيـدات الدولـة اليمنيـة مـع التركيـز بشـكل خـاص علـى سـنوات مـا بعـد عـام 1990.

Why Yemen Matters: A Society in Transition / Helen Lackner.- London : Saqi Books, 2014. (384 pages).

هـذا الكتاب الذي شـارك في تأليفه عدد من المختصّين والخبـراء يقتـرح مـا يرونـه حلـولا لأكثـر التّحدّيـات التـي تواجـه اليمـن عجلـةً، مـن خـلال تأسـيس مرحلـة انتقاليـة كبـرى سياسـيّا واقتصاديّـا. هـؤلاء الخبـراء الذيـن عملـوا باليمـن فتـرة يطرحـون تحليـلا جديـدا للأزمـات السّياسـيّة الكبـرى التـي عصفـت باليمـن، متناوليـن بالتّحليـل الجوانـب السّياسـيّة والجهويّـة والتّطويـر الاقتصـاديّ والاجتماعـيّ وقضيّـة الهجـرة التـي تمـسّ موجـات مـن أبنـاء اليمـن.

دول مجلس التعاون الخليجي

السعوديون...والربيع العربي: أسئلة الإصلاح والديمقراطية والثورة / عبد الله الدحيلان.- القاهرة: طوى للنشر والإعلام ، 2013. (127 ص).
الكتاب تقييم لمفهوم الإصلاح والتغيير لدى المواطن السعودي وقد زادته موجة الربيع العربي بروزا عندما اجتاحت الدول العربية منذ انتفاضة سيدي بوزيد في تونس، كما أنّه محاولة للوقوف عند التيارات المحلية ومناقشة موقفها من الديمقراطية وهل هي تؤمن بها كفلسفة وآلية أم أنها ترغب فيها دعماً لمصالحها الشخصية الضيقة؟ ويبحث الكتاب أيضاً في حراك الشباب الذي دفع إلى تَمَلْمُلٍ وطني شامل بلغ الكثير من أفراد المجتمع السعودي مهما اختلفت انتماءاتهم وتوجهاتهم الفكريّة والسياسيّة والدينيّة أيضا.

أمير السلام والحرية: الدور الاستراتيجي في ثورات الربيع العربي / مالك الغرايبة.-الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014 . (264 ص).
يتناول الكتاب دولة قطر في شخص أميرها من زاوية بعض التساؤلات التي تشغل الكثيرين مثل: كيف استطاع الأمير أن يتنبأ بثورات الربيع العربي؟ وما هي التحديات والصعوبات التي تواجه العالم العربي في القرن الحادي والعشرين (من وجهة نظر الأمير حمد)؟ «ولماذا الأمير هو الزعيم العربي الوحيد الذي تخلى عن نظرائه من حكام الربيع العربي وانحاز للشعوب العربية؟ وكيف تمكن الأمير من أن يصنع لنفسه صورة الزعيم؟ وكيف استطاع أن يحظى بكل هذا الاحترام والتقدير في العالم العربي والدولي؟

السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011- 2013)/ محمود سمير الرنتيسي.- مركز الجزيرة للدراسات : الدار العربيّة للعلوم ناشرون، 2014. (183 صفحة).
الكتاب تحليل لأهداف السياسة الخارجية القطرية وأدواتها وسماتها بناءً على الحراك النَّشِط الذي عرفته في الآونة الأخيرة. «ولأن موضوع السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية» لا يزال متحركاً، تتفاعل أحداثه في بوتقة التغيير والجذب بفعل الهبّات الشعبية والثورات العربية (...) سعى الباحث الفلسطيني محمود سمير الرنتيسي الى وضع هذه الدراسة مستخدماً أدوات البحث العلمي للتعرف الى طبيعة دور السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي ما بين العامين 2011 و2013 .»

After the Sheikhs: The Coming Collapse of the Gulf Monarchies / Christopher M. Davidson .- United Kingdom : Hurst & Co., 2012 . (224 pages).
حُكِمت مملكات الخليج زمنا طويلا من قِبَل أنظمة استبداديّة أوتوقراطيّة وبالية قد عفا عليها الزّمن. بيد أنّ الصّراعات الدّامية على أبواب هته المملكات يُظهر أنّها لم تتزعزع أركانها . ورغم غرق بضع رؤساء في موجة الربيع العربي، فإنّ مملكات الخليج تبدو على العكس أكثر ثباتا ومعاقل لاستقرار حقيقيّ في منطقة الشّرق الأوسط. لكنّ كريستوفر دافِدْسُون يؤمن (كان ذلك في 2012) بنهاية قريبة لهؤلاء الملوك بسبب الحركات الثّوريّة العربيّة ويرى أنّها ستكون محفّزة ولا شكّ لتّغييرات جذريّة ستحدث في مملكات الخليج عن قريب.

Bahrain from the Twentieth Century to the Arab Spring / Miriam Joyce .- New York : Palgrave Macmillan, 2012. (184 pages).
يسبر هذا الكتاب تاريخ البحرين الحديث وعلاقاته الدّوليّة، اعتماداً منه على المصادر الدولية المختلفة والمتنوّعة، مركّزاً بخاصّة على علاقات البلد مع بريطانيا العظمى والولايات المتّحدة الأميركيّة، كما انّه يدرس علاقات البحرين مع المملكة العربيّة السّعوديّة وإيران. وبالنظر إلى الأحداث المشتعلة اليوم في البلدان العربيّة، فإنّ الكتاب يسطّر التّوتّر والحزازات القائمة بين السنّة والشيعة قبل أن يختم عرضه بالحديث عن الربيع العربيّ بشكل عامّ.

The Arab Spring and the Gulf States: Time to embrace change / Mohamed A. J. Althani .- London : Profile Books LTD,

2012. (160 pages).

أكثـر مـا يقـضّ مضجـع أغلـب مواطنـي الخليـج هـو تسـاؤلهم عمّـا إذا كانـت مملكاتهـم تسـير فـي الاتجـاه الصحيـح الـذي يضمـن لهـم الاسـتمراريّة والأمـان ضـدّ تهديـدات داخليّـة أو خارجيّـة ممكنـة، وإذا كانـت قـادرة علـى مواجهـة تحدّيـات العصـر وأسـباب التّطـوّر والرقـيّ والعصرنـة. محمّد جمـال آل ثانـي يحلّـل هنـا المواضيـع الهامّـة بالنّسـبة إلـى هـذه المملكـات علـى المسـتوى الوطنـيّ والديمغرافـيّ والأمنـيّ والتّغذيّـة والـرّيّ والأنظمـة السياسـيّة والاقتصاديّـة فـي خضـمّ الدوّامـة الآخـذة بالـدّول العربيّـة الواحـدة تلـو الأخـرى، مـن دون تمييـز، منـذ العـام 2011.

Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring That Wasn’t / Tony Matthiesen.- Redwood City, California : Stanford University Press, 2013 . (208 pages).

يتنـاول هـذا الكتـاب الربيـع العربـي فـي الخليـج العربي معتمـدا علـى شـهادات فـي كل مـن البحريـن والمملكـة العربيـة السـعودية والكويـت عن بدايـة احتجاجات هناك قبـل أن تتمكـن الأنظمـة مـن إسـكاتها بشـكل سـريع. ويصـف المؤلّـف دهـاءَ هـذه الأنظمـة وكيـف عمـدت إلـى الحيلـة لإخمـاد جـذوة الثـورة فـي مهدهـا بواسـطة تفرقـة صفـوف المعارضـة وإثـارة المواطنيـن بعضهـم ضـد بعـض بتخويـف السـنة مـن الخطـر الشّـيعيّ، ومـن ورائـه الإيرانـي. وقـد باتـت هـذه «الفزّاعـة» المزعومـة هـو الحجـة الدامغـة ضـد كل مطالبـة بالديمقراطيـة فـي هـذه المنطقـة مـن العالـم العربـيّ.

Qatar :Small State ,Big Politics / Mehran Kamrava.- New York : Cornell University Press, 2013 . (232 pages).

توصَـف إمـارة قطـر بالعمـلاق الصغيـر لمـا لهـا مـن تأثيـر عظيـم علـى دبلوماسـيّة المنطقـة وثقافتهـا واقتصادهـا، بالإضافـة إلـى أنّ الكاتـب يصفهـا أيضـا بالدّولـة ذات «القـدرة الخفيّـة» أو «القـوة الناعمـة» (subtle power) مـن حيـث إنّ قطـر مركـز شـبكة الإعـلام العالميّـة «الجزيـرة»، ومقرّ القيـادة المركزيّة للولايـات المتحـدة الأميركيّـة وعمليّاتهـا الجوّيّـة. وعليـه فالكاتـب يتسـاءل عـن مـدى فهـم الغـرب لـدور الدويـلات الصغيـرة وبخاصـة دول الخليـج، فـي النظـام العالمـي، بالنّظـر إلـى تأثيرهـا الكبيـر علـى القضايـا الإقليميـة وعلـى المجتمعـات الحديثـة.

Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings, Frederic M. Wehrey, Columbia University Press, New York, 2014. (352 pages).

بـدءاً باحتـلال العـراق مـن قبـل القـوّات الأميركيّـة فـي العـام 2003، انتهـاءً بالثّـورات العربيّـة فـي العـام 2011، يتنـاول المؤلّـف بالـدّرس والتمحيـص الفجـوة التـي نشـأت بيـن السـنّة والشـيعة والتـي تهيمـن اليـوم علـى المشـهد السياسـي الخليـج، مركّـزا علـى ثـلاث مملـكات نشـبت بهـا الحـزازات المذهبيّـة هـي البحريـن والمملكـة العربيّـة السّـعوديّة والكويـت. ويتنـاول الكاتـب بالتحليـل العوامـل التـي أدّت إلـى تأزيـم الوضـع وتصاعـد فجـوة الطائفيّـة، بمـا فيهـا المؤسسـات الوطنيـة السياسـية ووسـائل الإعـلام وفعـل العـدوى التـي انتقلـت مـن بلـدان أخـرى مثـل العـراق.

العـــراق

Lessons of the Iraqi De-Ba’athification Program for Iraq’s Future and the Arab Revolutions / Dr. W. Andrew Terrill .- U. S. A : SSI, 2012. (124 pages).

تنظـر هـذه الدّراسـة فـي مسـتقبل العـراق وفـي نقـاط التّشـابه والتّبايـن بيـن أحداثـه وأحـداث البلـدان المجـاورة لـه تحـت مـا يسـمّى بالربيـع العربـي. ورغـم وجـود عـدّة فـوراق بيـن تشـكّل الحكومـة المابعـد صدّاميّـة فـي العـراق والجهـود الحاليـة لبعـض مـن حكومـات الربيـع العربـي فـي إعـادة هيكلـة مؤسّسـاتها السّياسـيّة ، فإنّـه مـن الممكـن تعييـنُ تَـوازٍ بيـن بلـدان الربيـع العربـي والعـراق. وعلـى غـراره سـتُضْطَرّ حكومـات الربيـع العربـي الجديـدة إلـى تقاسـم السّـلطة وإصـلاح الأجهـزة الأساسـيّة وإرسـاء الشّـرعيّة السّياسـيّة والاسـتجابة لمتطلّبـات جماهيرهـم الملحّـة فـي جـوّ مـا بعـد الثّـورة.

Iraq after America: Strongmen, Sectarians,



Resistance / Joel Rayburn .- Stanford University / Stanford, California : Hoover Institution Press, 2014. (284 pages).
يسطّر هذا الكتاب الجذور الأصليّة للأزمة العراقية المعاصرة بفروعها ونزعاتها، ويهدف إلى كشف الغموض عن القوى السّياسيّة والاجتماعيّة التي أنتجتها، خصوصا في فترة الحرب الأهليّة العنيفة التي اندلعت بين 2003 و2009. ويشير الكاتب إلى ثلاث نزعات مهيمنة على الساحة السياسيّة العراقيّة في فترة ما بعد الاحتلال الأميركيّ، هي الاستبداد والطائفيّة والمقاومة الإسلاميّة، مبيّنا مصادرها وكيف أنّها استحدثت مزيجا سياسيّا واجتماعيّا سامّا منع النخبة العراقيّة من الخروج بالعراق من أزمته الخانقة.

المغرب العربي

أي مغرب نريد بعد الربيع العربي؟ / الطاهر عطاف.- الدار البيضاء: مطبعة البيضاوي، 2011. (144 ص).
الكتاب عبارة عن مقالات ذات اهتمامات مختلفة كان الكاتب قد نشر جلها عبر وسائل إعلام وطنية. وهي ترتكز على فتح نقاش هادئ ورصين ، بعيدا عن الأحكام المسبقة والاتهامات المجانية ، من أجل الخروج بالمغرب إلى بر الآمان في خضمّ الثّورات العربيّة التي باتت تجتاح الأقطار العربيّة كموجة الطّوفان العظيمة الواحدَ تلوَ الآخر. وربّما كَمَنَتْ أهمّيّة الكتاب في إبرازه لأحد آثار الربيع العربي، علاوة على الإسقاط ببعض الطّغاة، وهو إرباك حكومات أخرى وجعلها تنتبه إلى ضرورة القيام بإصلاحات في عقر دارها قبل فوات الأوان.

Le Neo Constitutionnalisme Marocain à l'Epreuve du Printemps Arabe / Abdelhak Azzouzi et André Cabanis.- Paris :L'harmattan, 2011. (232 pages).
أثارت مناقشة الدستور الجديد في شهر تموز/ يوليو 2011 الكثير من الجدل في المغرب لا سيّما من قِبَل شريحة الشباب، إذ إنّ الإصلاحات المؤسّسية لا يسعها أن تحلّ المشاكل كلّها بمفردها، رغم أنها خطوة تشير إشارة واضحة إلى قدرة الحكومة المغربيّة على مواجهة عنف محتمل في بلدها وتجنّبه على غير ما وقع في بقية بلدان العالم العربي. وفي هذا الكتاب، يتطرق الكاتبان إلى هذه التجربة المغربيّة التي عرفت الاحتجاج الجماهيري، على أنّ سلطة البلاد لم تردّ على شعبها بالعنف وآثرت الحوار مع المعارضة.

Tunisie, Algérie, Maroc : la colère des peuples / Martine Gozlan .- Paris : L'Archipel, 2011 . (300 pages).
خلّفت أحداث التّسعينيّات في الجزائر أكثر من 150000 قتيل ولم تتوقّف الحرب الأهليّة فيها إلاّ مع تقلّد عبد العزيز بوتفليقة للحكم. واعتلى محمد السادس العرش بعد وفاة والده واعدا بتوجيه البلاد نحو التحول الديمقراطي. وفي تونس، تعهد زين العابدين بن علي، الذي انقلب على الحبيب بورقيبة، بتعزيز إرثه العلماني ومواصلة دربه. بيد أنّها وعود ظلّت جوفاء على ما يبدو وهذه مارْتِين الغزلان تكشف عن مسارات هذه الخيانات مصطحبة القارئ إلى كلّ قطر من هذه الأقطار، ومتجوّلة معه في كلّ مدينة وحيّ قصديريّ وشارع شعبيّ.

L'an 1 de la cyber démocratie au Maroc : 20 février 2011 / Abdeslam Bekkali ; préface par Mohammed Sassi .- Rabat : Ed. Hammouch , DL 2012 . (200 pages).
يتحدّث الباحثان هنا عن حركة 20 فبراير، وعن الأحداث التي عمّت المنطقة المغاربية، مقارنيْن بينها وبين ما حدث بأوروبا الشرقية سنوات من قبل عقب الْبِرِيسْتْرُويْكا، إضافة إلى التقنيات الحديثة المتطوّرة التي يسّرت التواصل الاجتماعي. هذا الكتاب فرصة تأمُّلٍ مهمّة لانشغاله اللاّفت بما حدث من تطور أخير في ميادين السبرنطيقا وأثرها في ثورات التحدي العربي، إذ إنّ حركة 20 شباط / فبراير المغربية استغلّتها لتعميم مظاهراتها على أرجاء البلاد جميعها، ما أدّى إلى مطالبة الملك بتنظيم انتخابات أبرزت حكومة جديدة.

Le Maroc politique inachevée : A lépreuve du printemps arabe /de Najib Bensbia-.Paris : Dictus Publishing, 2012



(148 pages).

أقبل الربيع العربي على المغرب الأقصى فأَنْبَتَ به جملة إصلاحات من ضمنها إصلاح 2011 الدستوري وانتخابات برلمانية أسفرت عن فوز الإسلاميين على غرار ما وقع في سائر العالم العربي. بيد أنّ الكاتِب يتساءل عن هذا الوضع الجديد في المغرب هل سيستقر ؟ وهل هي ديمقراطية لا رجعة فيها ؟ لا شكّ أنّ هذه التّحوّلات قد جاءت بعد سنوات من المد والجزر، ومن ثمّة سعي نجيب بن سْبِية إلى تحليلها متناولاً الجهات الفاعلة في المجتمع والكتل السياسية والصراعات المؤسّسية والتّحدّيات الكبرى التي على المغرب مواجهتها اليوم.



التقرير العربي السابع للتنمية الثقافيّة

التقرير العربي السابع للتنمية الثقافيّة

تقرير سنوي يصدر عن مؤسّسة الفكر العربي حول واقع التنمية الثقافيّة في الدول العربيّة، ويُعنى تقرير هذا العام بتوصيف وتحليل واستشراف ظاهرة شكّلت مفصلاً تاريخياً للعرب بأسرهم، وهي ظاهرة ما سُمّي بـ«الربيع العربي»، بعد أربع سنوات من أحداثه ومضاعفاتها. وقد جاء التقرير متضمّناً الأبواب الستّة التالية:

- الأحداث وتحوّلاتها في تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سورية

قراءة الأحداث وتحوّلاتها من خلال مجراها المباشر في بلدان «الربيع العربي» (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سورية) في كلّ بلد على حدة، وما شهدت من تغييرات في أنظمتها السياسيّة، وفي بنيتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

- قراءات معرفيّة تخصّصيّة في «الربيع العربي»

قراءة «الربيع العربي» من منظورات معرفيّة وعلميّة مختصّة، على المستويات الثقافية والسياسيّة والاقتصاديّة والأنثروبولوجيّة والسوسيولوجيّة والعسكريّة والفلسفيّة والدينيّة والمجتمعيّة والتكنولوجيّة.

- ترسيمات رؤيويّة لمستقبل الوطن العربي

قراءة استشرافيّة في مآلات «الربيع العربي» اضطلعت بها مجموعة من كبار الكتّاب والمحلّلين الرؤيويّين العرب للتبصُّر في التحوّلات المستقبلية لهذا «الربيع» وفي انعكاساته على الدول العربيّة كافة.

- وجهات نظر خليجيّة في الثورات العربيّة

استشراف مآلات هذا الربيع والتبصُّر في تحوّلاته المستقبلية وفي انعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربيّة السعوديّة - سلطنة عُمان - الكويت - البحرين - الإمارات - قطر).

- «ربيع العرب» في مرآة الخارج الإقليمي والدولي

ضمّ الأبحاث والدراسات التي تناولت «الربيع العربي» في مرآة الخارج الإقليمي (تركيا، إيران، إسرائيل) والدولي (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، الهند)، من خلال أبرز ما ظهر في الإعلام وما نُشر في الصحافة على أنواعها، وفي المجلات الأكاديمية، وما صدر من كتب عن دور النشر ومراكز البحوث، سواء العربية منها أم الإقليمية أم الدولية.

- «الربيع العربي» في مرآة النتاج الثقافي والأدبي والفنّي

انطوى على قراءة للأحداث من خلال النتاج الفكري والثقافي العربي والأجنبي، والذي تجلّى في نتاج الأدباء والفنّانين في مختلف ميادين الأدب والفنّ، من رواية وشعر وفنّ تشكيلي وغرافيتي وسينما ومسرح.. كما ألحقت بهذا الباب مادّة غزيرة لبيبليوغرافيا موسّعة وشارحة لأهمّ الأعمال حول «الربيع العربي» باللغات الثلاث العربيّة والفرنسيّة والإنجليزيّة.

مؤسّسة الفكر العربي

مؤسّسة دولية أهليّة مستقلّة تأسّست في العام 2001م (1422هـ) مقرّها بيروت، وهي مبادرة تضامنية بين الفكر والمال لتنمية الاعتزاز بثوابت الأمّة وقيمها وأخلاقها بنهج الحرية المسؤولة، وتُعنى بمختلف سبل المعرفة والعلوم والثقافة والفنون، وذلك عن طريق توحيد وتطوير ومضاعفة الجهود الفكريّة والثقافيّة والعلميّة التي تدعو إلى تضامن الأمّة والنهوض بها والمحافظة على هويّتها.



شارع الجامع العمري، الوسط التجاري
ص.ب.: 524-11 بيروت - لبنان
هاتف: 997100 1 00961 فاكس: 997101 1 00961
www.arabthought.org


ISBN: 978-9953-0-3140-8
9 789953 031408